



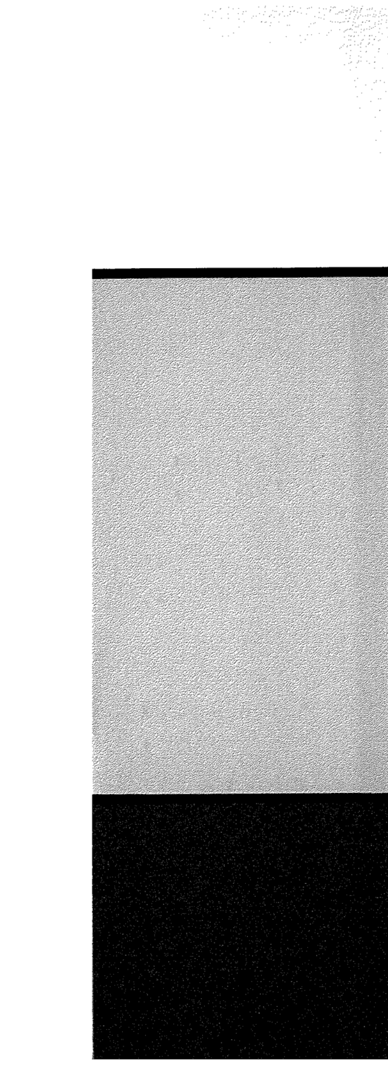
العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل

الجزء الأول

الدراسات الأساسية

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية

إبراهيم أبو لغد
أنطوان زحلان
برهان الدجاني
جورج جبور
خالد عايد
طاهر كنعان
طلعت مسلم
عبد الإله بلقزيز
عبد الوهاب المسيري
عدنان السيد حسين
علي الجرباوي
علي محافظة
فؤاد مغربي
كلوفيس مقصود
مجدي حماد
محسن عوض
محمد خالد الأزعر
محمد سيد أحمد
محمود عزمي
نادر فرجاني
ناصيف حتي
نصير عاروري
يحيى الجمل
يوسف صايغ



العرب ومواجهة إسرائيل
احتمالات المستقبل

الجزء الأول

الدراسات الأساسية

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية

كلمة شكر

يشكر مركز دراسات الوحدة العربية

الأستاذ رفعت النمر

الذي تحمّل العبء الأكبر في تمويل

تنظيم هذه الندوة



مركز دراسات الوحدة العربية

العرب ومواجهة إسرائيل
احتمالات المستقبل

الجزء الأول

الدراسات الأساسية

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية

ابراهيم ابو لغد
انطوان زحلان
برهان الدجاني
جورج جبور
خالد عايد
طاهر كنعان
طلعت مسلم
عبد الإله بلقزيز
عبد الوهاب المسيري
عدنان السيد حسين
علي الجرباوي
علي محافظة
فؤاد مغربي
كلوفيس مقصود
مجدي حماد
محسن عوض
محمد خالد الأزعر
محمد سيد احمد
محمود عزمي
نادر فرجاني
ناصيف حتي
نصير عاروري
يحيى الجمل
يوسف صايغ

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية/ابراهيم أبو لغد... [وآخ.].

٢ ج.

محتويات: ج ١. الدراسات الأساسية. ج ٢. نحو استراتيجية وخطة عمل.

يشتمل على فهرس.

١. النزاع العربي الاسرائيلي. ٢. مفاوضات السلام العربية - الاسرائيلية. ٣. القضية الفلسطينية. أ. أبو لغد، ابراهيم. ب. مركز دراسات الوحدة العربية. ج. ندوة العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل (نحو استراتيجية وخطة عمل) (١٩٩٩: بيروت).

327.56940174927

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

المحتويات

الجزء الأول:
الدراسات الأساسية

القسم الأول
الخلفية التاريخية

القسم الثاني
التسويات القائمة والجارية

القسـم الثالـث
الإمكانات الإسرائيلية واحتمالات المستقبل

القسـم الرابـع
الإمكانات العربية واحتمالات المستقبل

القسم الخامس
الإمكانات الفلسطينية واحتمالات المستقبل

القسم السادس
الأبعاد الدولية للصراع والتسوية

الجزء الثاني:
نحو استراتيجية وخطة عمل

مقدمة

درج «مركز دراسات الوحدة العربية»، منذ قيامه عام ١٩٧٥، على تركيز جلّ أنشطته حول قضية «الوحدة العربية»، وما يرتبط بها من مشكلات وإشكاليات، نزولاً على مقتضيات وثيقة تأسيسه، والمهمة القومية التي انتدب نفسه لحمل أمانتها.

ولهذا الاعتبار لم يقترب المركز بشكل مباشر من الصراع العربي ـ الصهيوني، فضلاً عن تخصص العديد من «المراكز البحثية»، على امتداد الوطن العربي، في هذا الموضوع، وانشغالها الحصري والكبير بتطوراته، باستثناء بعض المعالجات البحثية التي اقتضتها التحولات الجذرية في التوجهات العربية الرسمية من الصراع إلى التسوية، وبخاصة منذ عقدت اتفاقيات كامب ديفيد.

ولكن عقد هذه الاتفاقيات كان علامة فارقة على مستوى إدارة الصراع، حيث قفزت حتى على مقتضيات قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، الذي تطلب فقط «إنهاء حال الحرب»، لا الاعتراف بالدولة الصهيونية، ولا إبرام «معاهدات سلام» وتطبيع العلاقات معها، بل ما يتجاوز العلاقات الطبيعية بين الدول. وقد انعكس ذلك كله على توجهات العديد من مراكز البحث في الوطن العربي، المتخصصة في دراسات الصراع العربي ـ الصهيوني، وعلى اهتماماتها وأولوياتها.

وفي الوقت نفسه أخذت مسيرة التسوية والهرولة إلى التطبيع مع الدولة الصهيونية تلقي بتأثيراتها الكاسحة على المستقبل العربي كله، بخاصة وهي تحاول الامتداد إلى الهوية العربية والمرجعية القومية، وتقويض الدعائم التي تصلب النظام العربي وتشد أزره. وهنا ضاعت الحدود، وتاهت البديهيات. . . وأصبحت دعوة الوحدة العربية ذاتها على المحك.

إزاء هذا التطور المزدوج، على مستوى إدارة الصراع من ناحية، وعلى مستوى البحث والدراسة من ناحية أخرى، كان من الطبيعي أن يتصاعد اهتمام «مركز دراسات الوحدة العربية» بمسيرة الصراع والتسوية، حتى توّج ذلك بانعقاد الندوة

الكبرى بعنوان: «العرب ومواجهة اسرائيل: احتمالات المستقبل (نحو استراتيجية وخطة عمل)»، في بيروت، خلال المدة من ١٠ ـ ١٣ آذار/مارس ١٩٩٩.

ونظراً لطبيعة موضوع الندوة، ونوعية الخبرات والجهود اللازمة لإنجازها، فإن معالجته جرت على النحو الآتي:

أولاً: وضعت المخطط الأولي للندوة لجنة مصغرة، ثم قامت لجنة موسعة بإعداد مخطط الندوة في صيغته النهائية، بعد استشارات واسعة قام بها المركز للغرض ذاته.

ثانياً: تم تكليف فريق من الباحثين المتخصصين بإعداد مجموعة من «الدراسات الأساسية» عن مختلف جوانب «الصراع العربي ـ الصهيوني»، في أبعاده العربية والفلسطينية والإسرائيلية والدولية. وقد خصص لهذه الدراسات الأساسية القسم الأول من هذا الكتاب.

ثالثاً: شكلت لجنة استشارية للندوة، كلفت بوضع تصور أولي «للاستراتيجية وخطة العمل» مستفيدة من الدراسات الأساسية التي أعدها فريق الباحثين.

رابعاً: كان هناك تفاعل مستمر بين اللجنة الاستشارية وفريق الباحثين، وفقاً لبرنامج زمني محدد، حيث كانت الدراسات الأساسية ترفع، أولاً بأول، إلى المركز لعرضها على اللجنة الاستشارية لإبداء الرأي، وإجراء الحوار مع الباحث، كلما اقتضى الأمر ذلك، فضلاً عن الاستفادة منها في إعداد التصور الأولي للاستراتيجية وخطة العمل. وقد قامت اللجنة بمناقشة الصياغات المختلفة لها، انطلاقاً من الدراسة التي أعدها أ. برهان الدجاني، بعنوان «القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي: نظرة استراتيجية». كذلك عرضت اللجنة الدراسة التي أعدها د. عبد الإله بلقزيز، بعنوان «ممكنات ومستحيلات الصراع العربي ـ الصهيوني: نحو رؤية مستقبلية». وأخيراً ناقشت اللجنة الدراسة الأساسية التي أعدها د. مجدي حماد، بعنوان «نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي ـ الصهيوني»، وأبدت عليها ملاحظات عدة. وفي ضوء هذه الملاحظات تمت إعادة النظر في تلك الدراسة، ثم عرضت على الندوة في صيغتها المعدلة. ويضم القسم الثاني من هذا الكتاب هذه الدراسات والتعقيبات والمداخلات الخاصة بها.

خامساً: ضمت الندوة جميع أعضاء فريق البحث واللجنة الاستشارية، بالإضافة إلى من تقرر دعوتهم للمشاركة في أعمالها، على مدار أربعة أيام. وقد خُصص اليومان الأولان لمناقشة الدراسات الأساسية، وخُصص اليومان الأخيران لمناقشة الصيغة المعدلة للاستراتيجية وخطة العمل التي أعدها د. مجدي حماد، بالإضافة إلى ورقتي العمل اللتين أعدهما أ. برهان الدجاني ود. عبد الإله بلقزيز.

سادساً: في ضوء أعمال الندوة تمت إعادة النظر في الصياغة المعدلة للدراسة التي أعدها د. مجدي حماد، بعنوان «نحو استراتيجية وخطة عمل». ثم نشرت تلك الدراسة في مجلة المركز **المستقبل العربي**، مع دعوة القراء إلى إرسال ما لديهم من آراء وملاحظات. كذلك نظم المركز ندوة مصغرة حول «منظمة التحرير الفلسطينية»، استناداً إلى ورقة عمل أعدها د. عبد الإله بلقزيز، ونشرت بدورها في **المستقبل العربي**. وقد تم تطوير الدراسة المنشورة في هذا الكتاب استناداً إلى كل هذه الآراء والملاحظات.

وبهذه المساهمة الكبيرة حول أعقد الصراعات التي واجهتها الأمة العربية، على طريق التحرر والتقدم والوحدة، يرجو «مركز دراسات الوحدة العربية» أن يكون على مستوى المسؤولية.. واثقاً أن الأمة ستكون على مستوى التحدي، مهما جاوز الظالمون المدى.



كلمة الافتتاح

خير الدين حسيب(*)

الأخوات والاخوة

يسرني ويسعدني أن أرحب بكم جميعاً، وأن أعبر باسم مجلس الأمناء واللجنة التنفيذية لمركز دراسات الوحدة العربية، ونيابة عن إخواني أعضاء مجلس أمناء المركز الموجودين بينكم في هذه الندوة، عن اعتزاز عميق بتلبيتكم دعوة المركز، بحضور هذه الندوة والمشاركة في أعمالها، رغم معرفتنا بمشاغلكم والتزاماتكم الأخرى.

كما يشعر المركز بالارتياح الكبير ـ بعد اضطراره إلى إرجاء تنظيم هذه الندوة، بل واضطراره إلى تأجيلها لظروف خارجة عن ارادته ـ لأنه تمكن أخيراً من عقد هذه الندوة المهمة. ولعلي أبادر إلى القول بأن انعقاد هذه الندوة ـ رغم دواعي الإرجاء ودوافع التأجيل ـ يأتي في مكانه وزمانه.

* * *

ففي هذا المكان بالذات ـ لبنان ـ كسرت إرادة العدو الصهيوني، وتحطمت معنوياته، قبل أن تتحطم آلياته ومعداته، بل أجبر على الانسحاب من جانب واحد. ولعل الحوار الصاخب الجاري حتى الآن بين صفوف هذا العدو، حول الانسحاب ـ اضطراراً ـ مما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة، خير شاهد على ذلك.

وفي هذا المكان بالذات قدم لبنان لأمته درساً سيبقى حياً في ذاكرة الأجيال العربية، وهو أن الطريق الأكثر فعالية وأمناً لترسيخ الوحدة الوطنية وتعميقها، إنما يتجسد ويتألق في مباشرة مقاومة شعبية مستمرة ومتصاعدة ضد العدو الصهيوني. وما كان لبنان ليتمكن ـ أصلاً ـ من مواجهة الاجتياح الاسرائيلي لربوعه عام ١٩٨٢،

(*) مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

ويرغم «إسرائيل» على الانسحاب، لولا المقاومة الضارية التي شنتها قواه الوطنية والإسلامية الحية، الأمر الذي سجل لشعبه سابقة لافتة في تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني، تتمثل في نجاحه في إفشال مخططات العدو الصهيوني وإحباطها، بمنعه من تحقيق أغراض حربه الخامسة ضد الوجود العربي ـ بصفة عامة، وضد وحدة لبنان وعروبته وديمقراطيته ـ بصفة خاصة. كذلك فإن هذا الشعب الأبي كان على موعد مع القدر مرة أخرى، حين تمكن بفضل إرادته الصلبة التي ترفض الارتهان، من إسقاط اتفاق الإذعان الشهير باتفاق السابع عشر من أيار/مايو عام ١٩٨٣، مما شرف تضحيات أبنائه وعزز مقدارها.

ولهذا كله، فإنني بكل اليقين والثقة، وبعيداً عن أية صياغات بلاغية، أقول إن بيروت غدت هي عاصمة المقاومة العربية. . بل وعاصمة التحرير أيضاً. . بعد أن أخذت تستعيد دورها التاريخي في التجند لنهضة العرب؛ منارة للإشعاع الفكري، وواحة نسبية للحريات والديمقراطية. . وهو الدور الذي كان ـ ولا يزال ـ أحد أسباب استهداف لبنان من قبل القوى المعادية لوحدته وعروبته وتطوره الديمقراطي.

ولعلي أخرج من ذلك بنتيجة مهمة ذات شقين، ربما تفسر الكثير مما تتعرض له الأمة من محن وأزمات: **الشق الأول** يتمثل في خطورة تغييب الديمقراطية والمشاركة الشعبية عن القرارات المصيرية. . وهذا درس من لبنان إلى أمته؛ **والشق الثاني** يتمثل في خطورة سيطرة المصالح القطرية الضيقة على الأداء السياسي العربي، وافتعال تناقض لا مبرر له بين القطرية والقومية. . وهذا درس من الأمة إلى لبنان.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه الندوة تعقد في زمانها، حيث تدور الرهانات الخاسرة دورتها العبثية ـ هذه الأيام ـ حول الانتخابات الاسرائيلية، ومن بعد الانتخابات الامريكية بالطبع. ففي مثل هذه الأيام من عام ١٩٩٦ كان الرهان على بيريس، وجاء رده حاسماً عبر مذبحة قانا. أما الشعب الاسرائيلي، فقد كان رده أكثر حسماً، حيث عمد بأكثريته إلى انتخاب نتنياهو. والبعض منا يتصور أنه مجرد زعيم متطرف أو متعنت، وينسى أنه يعبر عن الأغلبية التي وضعته على قمة السلطة، تعبيراً عن مدى تغلغل العنصرية والعدوانية والتوسعية في البنية التحتية للعدو الصهيوني، وأن الصراع معه صراع وجود لا صراع حدود.

واليوم تستعر المزايدات الانتخابية وتستمر على حساب مصالح الشعب الفلسطيني وأمته العربية. . فهل يعلم المراهنون على من يراهنون؟ وهل يعلمون كم من رهان أدى إلى ارتهان؟

ومن ثم كان يتوجب على العرب، في زمن المفاوضات، التمسك بتعريف للصهيونية لا يكون خاضعاً للمساومة. إنها حركة عدوان على العرب، احتلت

فلسطين من أجل امتلاك موقع للهيمنة على العرب جميعاً. وقد نجحت من خلال الارتباط العضوي مع القوى الاستعمارية الطامحة إلى إخضاع العرب. تغيرت القوى الداعمة لها، والأهداف التكتيكية لهذا الدعم، ولكن «الثوابت» استمرت كما هي: حراسة التجزئة العربية، والتبعية، والتخلف، والتصدي لمشروعات الاستقلال الوطني، والتوجهات الوحدوية العربية.

ولذلك فإن ما يجري أمامنا الآن ـ في هذا الزمن الرديء ـ هو فصل جديد من الصراع العربي ـ الصهيوني، تسعى الولايات المتحدة ـ حتى قبل إسرائيل ـ إلى أن يكون فصلاً أخيراً، لحسم هذا الصدام التاريخي لصالح «نظام الشرق الأوسط».

* * *

الأخوات والاخوة

في ضوء ما تقدم من حقائق المكان والزمان، يعتقد مركز دراسات الوحدة العربية ـ بتنظيمه لهذه الندوة ـ أنه قد آن الأوان لإجراء دراسة شاملة للصراع العربي ـ الصهيوني في مرحلته الراهنة، وذلك لتحقيق أربعة أهداف:

أولها: تقديم قراءة قومية للصراع، مع تحديد العدو بدقة، ومعرفة واقعه، والإحاطة بجوانب قوته وجوانب ضعفه ـ من ناحية، ولحقائق عملية التسوية الجارية والقادمة ونتائجها، وبخاصة التسويات النهائية المتوقعة ـ من ناحية أخرى، وإشاعة تلك القراءة وحقائقها على أوسع نطاق، سواء على المستوى الفلسطيني، أو على مستوى الأمة العربية ودائرتها الحضارية، أو على مستوى العالم.. بما يخدم أهداف التوعية والتعبئة وتنشيط الذاكرة التاريخية وتحصين الإرادة العربية الشعبية، استناداً إلى فهم مشترك ورؤية مشتركة.

وثانيها: التعرف على الدروس المستفادة من مجمل الإدارة العربية والإسرائيلية للصراع في جولاته المختلفة، وعبر مراحله المتعددة، وتبين كيف استطاع كل طرف حشد وتعبئة موارده وإمكاناته المختلفة لتحقيق الأهداف التي حددها في كل مرحلة، ومن ثم تحديد قوى المواجهة في الأمة، وتحديد هدفها للمرحلة القادمة، انطلاقاً من رفض الحل العنصري في فلسطين.

وثالثها: ان الندوة ذات طابع استشرافي مستقبلي، ومعنى ذلك أن تحليل دروس الماضي، وفهم الحاضر هو بهدف استخلاص الدروس وتحديد القواعد التي أفرزتها خبرة الماضي ومعرفة الأنماط التي تكررت، وذلك انطلاقاً من تفحص البدائل والاختيارات المتاحة ـ والتي كانت متاحة ـ أمام العرب في كل موضوع، ودراسة المشاهد (السيناريوهات) المختلفة التي يمكن أن تمثل مسارات المستقبل. وفي ذلك ربط

بين الفكر والممارسة، وتحقيق للتفاعل بين الممارسين وصانعي القرار العربي ـ من ناحية، وأهل الفكر والنظر ـ من ناحية أخرى.

ورابعها: تطمح هذه الندوة إلى أن تنتهي إلى وضع استراتيجية وخطة عمل مفصلة للبدائل المطروحة، تكون مقبولة فكرياً وممكنة عملياً، ويمكن تحقيقها على مراحل وآجال زمنية مترابطة.. وهذا هو الهدف الأساسي للندوة.

* * *

ولتحقيق هذه الغاية، كانت هناك بعض الترتيبات التنظيمية التي لا بد من الإشارة إليها:

١ ـ اقتضى وضع «الاستراتيجية وخطة العمل» تشكيل لجنة محدودة العدد تتولى الإشراف على إعدادها ومناقشتها في صيغتها النهائية. كما اقتضت دراسة «احتمالات المستقبل» تكليف فريق من الباحثين بإعداد مجموعة محددة من الدراسات الأساسية عن مختلف جوانب الصراع العربي ـ الصهيوني، وفقاً لمخطط الندوة.

٢ ـ من حيث المنهج، باشرت كل من المجموعتين، اللجنة والفريق، العمل المنوط بكل منهما في الوقت نفسه، وتم التفاعل بينهما وفقاً لبرنامج زمني محدد، حيث أخذت اللجنة في وضع الخطوط العريضة للاستراتيجية وخطة العمل، وتطويرها وفقاً لما كان يصلها من دراسات أساسية وما تجريه من مناقشات وحوارات.

٣ ـ تضم هذه الندوة، التي تمتد جلساتها على مدار أربعة أيام، جميع أعضاء اللجنة الاستشارية والفريق الذي قام بإعداد الدراسات الأساسية، بالإضافة إلى من تقررت دعوتهم للمشاركة في أعمالها. وسيخصص اليومان الأولان لمناقشة الدراسات الأساسية، ثم يخصص اليومان الأخيران لمناقشة التصور الأولي لـ «الاستراتيجية وخطة العمل»، ثم تقوم اللجنة بإعادة النظر في ذلك التصور الأولي، مستفيدة من مناقشات الندوة، لوضع «الاستراتيجية وخطة العمل» في صيغتها النهائية. وأرجو أن تدور المناقشات بما يخدم هذه الغاية.

٤ ـ إن الدعوة للمشاركة في أعمال هذه الندوة بشقيها كان من الضروري أن تتسع لتضم، وبصفتهم الشخصية، عدداً من المفكرين والسياسيين والممارسين العرب، من الأجيال المختلفة، الذين يمثلون الاتجاهات والمدارس والتيارات الفكرية والسياسية المتعددة حول الموضوع، بما في ذلك الذين نختلف معهم اختلافاً جذرياً في التوجهات والاختيارات.

ولذلك حرص المركز، وفاء منه للتقاليد التي يتمسك بها، أن يدعو إلى هذه الندوة أكبر عدد ممكن من المنشغلين بموضوعها من مفكرين وسياسيين وعاملين في

مراكز سياسية وفكرية قيادية، شاءهم من شتى أقطار العرب، وتعمد أن يتمايزوا أجيالاً. كما حرص المركز، جرياً على التقليد الذي يسير عليه، على أن يكون ما لا يقل عن نصف المشاركين فيها هم ممن لم يسبق لهم حضور أي من ندوات المركز السابقة، وذلك من أجل توسيع دائرة مشاركة المفكرين العرب في نشاطات المركز. وهو ما يسرني أنه تحقق في هذه الندوة وبنسبة أعلى من النصف. كما كان المركز حريصاً على دعوة من يمثلون مدارس سياسية وفكرية مختلفة، رغبة منه في أن تعرض وتناقش في هذه الندوة وجهات النظر المختلفة حول الدراسات المقدمة في الندوة، وليقينه بأن الحوار العلمي العقلاني والموضوعي هو السبيل الأكثر فائدة لتحقيق قدر أكبر من تفهم وجهات النظر المختلفة، فضلاً عن تفاعلها وتطويرها وتقاربها. من هنا، يجاهر المركز أمامكم بحرصه الأكيد على أن تسود هذه الندوة، وكما كانت الحال في ندواته السابقة، كامل الحرية الفكرية للباحثين والمعقبين والمناقشين، وأن يتيقن الجميع أنهم قادرون على التفكير بصوت عال من دون خشية من سوء فهم أو قصد أو تأويل. إن المجال مفتوح بكل الحرية للعقل العلمي ليبحث ويحلل، لينقد ويناقش. ولن أكون مسرفاً في الظن إذا قلت إن تجربة ثلاثين ندوة سابقة نظمها المركز، على مدار عشرين عاماً، تمدنا بزاد مشجع على التمسك بحرية المناقشة العقلانية غير المقيدة بحساسيات أو انفعالات أو تحيزات.

* * *

الأخوات والاخوة

إن وجودكم معنا في هذه الندوة القومية يشجعنا على أن نفكر بصوت مرتفع، وأن نتحدث عن همومنا العربية بأكبر قدر ممكن من الصراحة والصدق. إنني لا أريد أن أستبق مناقشات هذه الندوة، ولكنني أود التأكيد في البداية على مجموعة من المحددات أراها أساسية وضرورية لانتظام أعمالها وتحديد هويتها إذا جاز التعبير:

أولاً: إننا لا بد من أن ندرك سلفاً، أن ردود الفعل الأولى عن ندوتنا هذه ستكون في بادىء الأمر مصحوبة بالاستغراب، وأن قطاعات كبيرة في المجتمع العربي، وبخاصة على المستويات الرسمية، سوف تصفها بندوة «الأحلام الجميلة»، وهذه القطاعات لن تعدم الدليل على وصف كل حديث عن «الصراع العربي ـ الصهيوني» بالمثالي والخيالي. فأكثر الأدلة والبراهين على ذلك تستمد من الساحة العربية، حيث القطرية العربية توشك أن تأخذ مكان الهوية القومية، وحيث كل قطر مشغول بنفسه وبهمومه السياسية والاقتصادية وكأنه جزيرة معزولة في محيط مجهول. وهذا الوضع ـ بإدراكنا جميعاً ـ هو أخطر ما يهدد الوجود القومي وأخطر ما يهدد المستقبل العربي. فالقطرية الإقليمية تستشري، وتكاد تأخذ طابع الثبات، من خلال

البحث الدائب عن خصوصية وهمية، بل تاريخ منفصل لكل قطر.

وفي ظل هذا المناخ، تحول «صراع الوجود»، الذي تخوضه الأمة العربية ضد العدو الصهيوني، إلى «نزاع حدود» بين دول ذات سيادة. وبدأت المفاوضات مع إسرائيل وإذا بالوفود العربية إلى هذه المفاوضات تتصرف وكأنها تخلت عن كل بديهياتها، لتباشر حواراً مع طرف تكاد تنسى أنه عدو، لولا أنه يذكرها بعداواته باستمرار.

ويترافق مع ذلك، أنني أدرك مدى طغيان «مدرسة الواقعية» على الساحة العربية، وبخاصة في ظل المتغيرات العالمية الكاسحة التي تسارعت وتيرتها مع مطلع التسعينيات حين ترافق زلزال عالمي مع زلزال عربي.

ولكن نقطة البداية في وضع أفكار هذه المدرسة في إطارها الصحيح، ينبغي أن تنطلق من تخطئة التعلل بموازين القوى. فمن البديهي أن حركات التحرر الوطني جميعها كانت تنطلق في ظل اختلال جسيم في موازين القوى لصالح قوى الهيمنة. ولكن هذه الحركات حققت انتصاراً حاسماً لا شبهة فيه.. ولم تسلم أو تستسلم. ولن نذهب إلى فيتنام للتأكيد على ذلك.. لأن في صفوفنا ثورة المليون شهيد في الجزائر خير شاهد.

ولذلك فإن المقياس الحقيقي في تحديد النصر أو الهزيمة لا يمكن أن يقاس باحتلال الأراضي. إن قوى الهيمنة الغربية أو الصهيونية قد تحتل قطعة من أرضنا.. ولكن أية قطعة من إرادة الأمة ليست عرضة لأي احتلال.. وهذا هو المقياس الحقيقي للنصر أو الهزيمة، أي مدى صلابة أو انكسار إرادة المقاومة لدى الأمة.

بل يمكن القول إن الهزائم العسكرية جزء من تاريخ الأمم الكبيرة، تعرضت لها الولايات المتحدة في بيرل هاربر، وبريطانيا في دنكرك وسنغافورة، أما فرنسا فقد احتلت عاصمتها باريس، أثناء الحرب العالمية الثانية، وفي روسيا وصلت القوات الألمانية النازية إلى ضواحي موسكو. كل هذه هزائم لا شك فيها.. ولكن كيف انتهت؟ ولا أحد يعايرهم بها الآن، أو يذكرها أو حتى يتذكرها، حيث يبقى النصر الكبير على الفاشية والنازية، هو الماثل في الذاكرة.

وأكثر من ذلك ذهب أنصار «مدرسة الواقعية» في فرنسا إلى حد محاكمة ضابط رفض الانصياع للاستسلام، وأدين بتهمة الخيانة العظمى وحكم عليه بالإعدام.. ولكن هذا الضابط ـ ديغول ـ هو الذي جسد إرادة الأمة وقاد المقاومة حتى تحررت فرنسا، ودخل ديغول التاريخ، وغير ذلك كنسته الأيام.

بينما هناك قصد مقصود في حالتنا يسعى إلى «تحديد إقامة الأمة» في أسر

الهزيمة.. رغم أنها حققت في حرب عام ١٩٧٣ نصراً كبيراً وأكيداً على قوى الهيمنة الصهيونية والغربية.

ثانياً: إن هذه الندوة تعقد في الأساس من أجل مصلحة الأمة، ومن ثم فإن الالتزام ينبغي أن يكون صارماً بالموضوعية والمسؤولية. وإنني أدرك أننا قد لا نكون إزاء اجتهادات في دائرة الرأي المختلف، وإنما قد نواجه نوعاً من «التوجه المختلف» كلية. ومع ذلك فإنني أود التأكيد على أننا لم نأتِ إلى هنا لتوزيع الإدانات أو الاتهامات، ولا لكي ندعي احتكار الحكمة أو الوطنية. ومن ثم ينبغي التمسك بالاحتكام إلى العقل، والالتزام بأن يبقى الحوار موضوعياً، لا يتناول الشخوص ولا النفوس، وإنما يركز على الوقائع والنصوص. إنني أدرك بيقين أن الأمة جميعها في قارب واحد، وأن كل أبنائها ـ على اختلاف آرائهم ومواقعهم ـ في خندق واحد، في مواجهة عدو متربص بهم جميعاً.

ثالثاً: إن قضية فلسطين، في المنشأ والمسار والمصير، هي قضية عربية قومية، وأن الصراع العربي ـ الصهيوني، من ثم، يدور بين الأمة العربية ـ من جهة، وقوى الهيمنة الغربية ـ الصهيونية ـ من جهة أخرى. وتقتضي التطورات المتلاحقة أمامنا، حتى الآن، استذكار ان هذا الصراع يتضمن دوائر أربع: **الأولى**، دائرة الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، **والثانية**، دائرة القدس بما لها من وضع خاص، **والثالثة**، قضية فلسطين المحتلة ـ الشعب والأرض ـ منذ عام ١٩٤٨ في الكيان الصهيوني، **والرابعة**، قضية أبناء فلسطين المشردين منذ عام ١٩٤٨، ومن بعد منذ عام ١٩٦٧. وان المعلومات المتداولة تشير بوضوح ـ بلا ادعاء أو تقييم ـ إلى أن المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية منذ عام ١٩٩١، قد اقتصرت على التعامل مع الدائرة الأولى المتعلقة بأراضي الضفة والقطاع، وحاولت إسقاط الدوائر الباقية أو الالتفاف عليها.

رابعاً: إن هناك مقياساً وطنياً وقومياً واحداً، أعتقد بجدوى اعتماده في قياس أي اتفاق بشأن هذا الصراع العربي ـ الصهيوني، بعد كل الاعتبارات المبدئية التي نلتزم بها.

ويتمثل هذا المقياس ـ فيما يخص البعد العربي في الصراع ـ في أمن الوطن العربي وضمان مصالحه في التنمية المستقلة والوحدة القومية.

كما يتمثل هذا المقياس ـ فيما يخص البعد الفلسطيني في الصراع المتفرع من هذا البعد العربي والمرتبط عضوياً به ـ في الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، على حد تعبير الأمم المتحدة ذاتها؛ حقه في وطنه قبل كل الحقوق، وهو حق يكاد يلتحق بالمقدسات، لا يسقط بالتقادم، ولا يقبل مفهوم

التنازل.. ثم حقه في العودة، وحقه في تقرير المصير، وحقه في إقامة دولته المستقلة.

خامساً: في استحضار الهدف النهائي الذي تسعى إليه أمتنا العربية، وهو استتباب السلام القائم على العدل، نستلهم روح الحضارة العربية الإسلامية التي شارك في بنائها مسلمون ونصارى ويهود، ولم تعرف في تاريخها كله بروز «مشكلة يهودية» كما حدث في حضارة أخرى. وهذا الهدف النهائي يتطلب العمل من أجل إقامة نظام عالمي جديد، أساسه العدل وتعارف الحضارات وتعاونها. وهو يدعو إلى أن يكون المقياس الذي نعتمده في قياس أي اتفاق - في بعده الدولي - هو مقاومة الهيمنة والطغيان ونبذ العنصرية والتوسعية.

إننا نعتقد في السلام عن مبدأ.. ونؤمن به كضرورة. إنه مطلب إنساني، قبل أن يكون مطلباً وطنياً أو قومياً.. ولكن تجارب الماضي، وتجارب الحاضر، تنطق أمامنا بالعبرة الأولى للتاريخ، وهي أنه لا يقوم سلام إلا على العدل.. لا بالقوة.. ولا بتوازن القوى.. ولا بموازين الرعب. كذلك فإن السعي لإحلال السلام لا يتحقق بمجرد الالتزام بإيجاد حل لكل مشكلة على حدة، وبمعزل عن غيرها من المشكلات، وإنما يتحقق بوجود مفهوم حقيقي وشامل للسلام، يقيم بنيانه على العدل. إن العدل - وحده - يصنع السلام الشامل والدائم. أما القوة فقد تستطيع أن تفرض أوضاعاً ظالمة لبعض الوقت.. ولكنها، حتى في الأمر الواقع الذي تقيمه، أبعد ما تكون عن معنى السلام واستمراره.

إن السلام بغير العدل لا يعيش.. وتوهم إمكانية تجاهل العدل، اكتفاء بالأمر الواقع، حتى وإن قام على الظلم والجبروت، هو وهم خطير.. يزلزل، لا معنى العدل وحده، وإنما يزلزل بعده معنى السلام.

سادساً: إن الصراع العربي - الصهيوني، في حقيقته ومن حيث نشأته، هو من الصراعات الممتدة في الزمان وفي المكان، ولن يتحقق إنهاء هذا الصراع إلا بإزالة أسبابه والعودة إلى النقطة التي بدأ من عندها الخطأ. وهو يحتاج في التعامل معه، على رغم قسوة الأمر الواقع من حولنا، إلى الصبر على الوفاء بمتطلباته والتحلي بالنفس الطويل والثقة بقدرات الأمة على المواجهة، وتمثل روح الانتفاض والمقاومة فيها. وليكن منطلقنا في عملنا، ونحن نسعى بجد لوضع حل حضاري لهذا الصراع الدامي والمدمر، أن الحقوق التاريخية للشعوب والأمم لا يجوز التصرف فيها تحت وطأة ظرف ضاغط، أو عدو متجبر. كما لا يجوز لقيادة أو لجيل أو لقطر أو لمجموعة أقطار أن تتصرف بما يمس حقوق الأمة بأكملها، ويلغي حق الأجيال القادمة في النضال من أجل استرجاع ما استحوذت عليه قوى الهيمنة في ظروف غير مؤاتية، وبالتالي لا تلزم

الشعوب ذاتها بأية نتائج تترتب عليها.

إن الصراع العربي ـ الصهيوني مواجهة تاريخية، سياسية واقتصادية وحضارية، تمتد على مدى أجيال، ولا يمكن أن تحسمها معركة أو تسوية طارئة في حمأة الصراع. من هنا فإن رهان القوى الحية في الأمة كان، وسيبقى، مركزاً على قدراتها وإمكاناتها ووحدة إرادتها على المستوى القومي، وفي إطار موازين القوى العربية والاسلامية، وليس على موازين إقليمية ظرفية من صنع قوى الهيمنة الغربية والقوى الدخيلة على المنطقة.

وفي إطار هذا الفهم للمواجهة التاريخية طويلة الأمد، ومتطلبات هذه المواجهة الآنية والمستقبلية، يكون النصر دوماً قدر الذين يختارون مصيرهم بإرادتهم وعقولهم وضمائرهم.. مؤمناً أنه في الأجل الطويل، لن يصح إلا الصحيح.

* * *

الأخوات والاخوة

ثم هناك شكر واجب الأداء، وهو واجب مستحب.

الشكر ـ **أولاً** ـ للأستاذ رفعت النمر الذي تحمل عبء تمويل أعمال هذه الندوة، متبرعاً لها بمبلغ مائة ألف دولار، لكي لا تقف الأزمة المالية التي تلف بالمركز، عائقاً أمام الآمال المعلقة على حصيلة هذه الندوة. ولا شك في أن هذه المساهمة تتجاوز بكثير البعد المالي، على رغم أهميته، لتسمو إلى البعدين الوطني والقومي، وتسجل لهذا الرجل العظيم موقفاً جديداً وفضلاً، يضافان إلى مواقف وأفضال عديدة.. جديرة فعلاً بالاعتزاز والتقدير.

والشكر ـ **ثانياً** ـ للجنة المصغرة التي وضعت المخطط الأولي للندوة والتي ضمت ـ مع حفظ الألقاب ـ الإخوة جميل مطر وأحمد يوسف أحمد ومجدي حماد. والشكر موصول في هذا السياق إلى اللجنة التحضيرية التي وضعت مخطط الندوة في صيغته النهائية، والتي ضمت ـ مع حفظ الألقاب ـ الإخوة إبراهيم الدقاق وابراهيم عز الدين وأحمد صدقي الدجاني وأحمد عبيدات وانطوان زحلان وأنيس صايغ وبرهان الدجاني وطاهر كنعان ومحمد الفرا ومصطفى البرغوتي ومجدي حماد.

والشكر ـ **ثالثاً** ـ للجنة الاستشارية للندوة، التي عقدت عدة اجتماعات لوضع الإطار العام لمخطط «الاستراتيجية وخطة العمل»، ثم قامت بمناقشة الصياغات المختلفة لها، فضلاً عن مناقشة الدراسات الأساسية وإبداء الملاحظات عليها أولاً بأول، حتى تم إعداد «الاستراتيجية وخطة العمل»، بصيغتها المطروحة للمناقشة في هذه الندوة. وقد ضمت هذه اللجنة الاستشارية ـ مع حفظ الألقاب ـ الإخوة ابراهيم

الدقاق وابراهيم عز الدين وأحمد يوسف أحمد وأحمد صدقي الدجاني وأحمد عبيدات وأنيس صايغ وبرهان الدجاني وجميل مطر وطاهر كنعان وعبد الإله بلقزيز وعزمي بشارة ومعن بشور وهاني الهندي ومجدي حماد.

* * *

الأخوات والاخوة

أكرر ترحيبي بكم جميعاً في هذه الندوة، شاكراً لكم، مقدماً، مساهماتكم الفكرية في إغناء موضوعها، معتذراً لكم عن برنامج حرص المركز على أن يستفيد فيه إلى أقصى ما يمكن من وجودكم في الندوة، مع كل ما سيسببه لكم من إرهاق، نعلم مسبقاً كم سيكون كبيراً. كما يسجل المركز بالعرفان جهدكم في مساعدته على أن يؤدي الرسالة التي انقطع إليها. إن تلبيتكم دعوة المركز دين في أعناقنا وأمانة.. وعهدنا لكم أن نظل أمناء على عطائكم الفكري، ننزله المنزلة التي يستحق، وندعه يأخذ موقعه اللائق بمكانتكم وجهودكم في الكتاب الذي سيصدره المركز عن أعمال هذه الندوة.

وفقكم الله أيها الأخوة المتنادون إلى نجاح أنتم الأقدر على ابداعه، ومن أجل أمة عربية سنبقى نسميها الغالية، ولو وهنت قواها، أو تردت أحوالها، أو اجتمعت عليها الأيادي والنصال.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المشــاركــون

د. ابراهيم أبو لغد	أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت.
أ. ابراهيم الدقاق	مهندس ـ فلسطين.
أ. أبو نضال الأشقر	أمين عام جبهة التحرير الفلسطينية ـ سوريا.
أ. أحمد جابر العفيف	رئيس مؤسسة العفيف الثقافية ـ اليمن.
أ. أحمد حسين اليماني	عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
أ. أحمد عبيدات	رئيس وزراء سابق ـ الأردن.
أ. أديب الجادر	رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان سابقاً ووزير سابق ـ العراق.
أ. أسامة حمدان	ممثل حركة حماس في لبنان.
د. أسعد عبد الرحمن	عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون اللاجئين ـ الأردن.
أ. الياس مطران	محام ـ لبنان.
د. انطوان زحلان	خبير عربي في العلوم والتقانة.
د. أنيس صايغ	كاتب فلسطيني ـ لبنان.
أ. باسم الجسر	صحافي ـ لبنان.
أ. برهان الدجاني	أمين عام الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ـ الأردن.
د. برهان غليون	مدير مركز دراسات الشرق المعاصر، وأستاذ علم الاجتماع السياسي ـ جامعة السوربون.
د. بيان الحوت	أستاذة في كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ الجامعة اللبنانية.

أ. جار الله عمر	وزير سابق/عضو المكتب السياسي ورئيس الدائرة السياسية في الحزب الاشتراكي اليمني.
د. جمال الأتاسي	مفكر قومي ـ سوريا.
أ. جميل مطر	مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل ـ مصر.
أ. جواد الحمد	مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط ـ الأردن.
د. جورج جبور	مستشار سابق في رئاسة الجمهورية العربية السورية.
د. حسن حنفي	قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
د. حسين أبو النمل	كاتب فلسطيني ـ لبنان.
د. حيدر عبد الشافي	عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
أ. خالد السفياني	محام/الأمين العام للجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني ـ المغرب.
أ. خالد عايد	باحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ لبنان.
أ. خالد عبد المجيد	الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني ـ سوريا.
الشيخ خلدون عريمط	رئيس المركز الإسلامي لإنماء عكار، دار الفتوى ـ لبنان.
د. خير الدين حسيب	مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.
د. خيرية قاسمية	رئيسة قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.
د. رغيد الصلح	كاتب/أستاذ جامعي ـ بريطانيا.
أ. رفعت سيد أحمد	مدير المركز العربي الإسلامي للدراسات ـ مصر.
أ. رفعت النمر	مصرفي/الرئيس الفخري لمجلس إدارة بنك بيبلوس ـ لبنان.
د. رمضان عبد الله شلّح	الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.
د. سعد ناجي جواد	كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ـ العراق.
د. سعود المولى	أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية ـ لبنان.
د. سلمان أبو ستة	عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
أ. سليم الزعبي	وزير سابق ـ الأردن.
أ. سليمان الرياشي	كاتب وصحافي ـ لبنان.
أ. سهيل الناطور	عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ـ لبنان.

أ. السيد زهرة	نائب مدير التحرير، جريدة «أخبار الخليج» ـ البحرين.
أ. شفيق الحوت	عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سابقاً.
أ. صلاح صلاح	عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ـ لبنان.
أ. ضياء الفلكي	الرئيس المدير العام، شركة جان ـ ماد ـ تور ـ تونس.
د. طاهر كنعان	اقتصادي عربي ووزير التنمية في الأردن سابقاً.
د. طلال عتريسي	مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ـ لبنان.
أ. طلعت مسلم	لواء متقاعد، وعضو بالمكتب السياسي لحزب العمل في مصر.
أ. عادل حسين	أمين عام حزب العمل ـ مصر.
د. عبد الله السيد ولد أباه	أستاذ بقسم الفلسفة والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة انواكشوط ـ موريتانيا.
د. عبد الله عبد الدائم	مفكر تربوي قومي ووزير سابق ـ سوريا.
أ. عبد الإله أمين النصراوي	ناشر ـ لبنان.
د. عبد الإله بلقزيز	أستاذ جامعي، وأمين عام «المنتدى المغربي العربي» ـ المغرب.
أ. عبد الحميد مهري	أمين عام المؤتمر القومي العربي سابقاً.
أ. عبد الرحيم مراد	وزير سابق ونائب في البرلمان اللبناني.
د. عبد العظيم أنيس	أستاذ الرياضيات ـ جامعة عين شمس ـ مصر.
د. عبد الغفور كريم علي	مدير مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد ـ العراق.
أ. عبد القادر غوقة	سفير ليبيا الأسبق في لبنان.
د. عبد القدوس المضواحي	طبيب/ نائب سابق/ عضو قيادة التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ـ اليمن.
أ. عبد الملك المخلافي	الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ـ اليمن.

د. عبد الوهاب المسيري	أستاذ الأدب الإنكليزي في جامعة عين شمس ـ مصر.
د. عدنان السيد حسين	أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ الجامعة اللبنانية.
أ. عدنان عمران	الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية سابقاً.
د. عدنان مصطفى	أستاذ في الفيزياء ووزير النفط والثروة المعدنية الأسبق ـ سوريا.
اللواء عز الدين إدريس	رئيس مركز الدراسات العسكرية ـ سوريا.
د. عصام نعمان	وزير ونائب سابق في البرلمان اللبناني.
أ. علي بن حسين المفتاح	سفير سابق ـ قطر.
د. علي الجرباوي	أستاذ العلوم السياسية، جامعة بيرزيت.
د. علي خليفة الكواري	باحث في قضايا التنمية العربية ومدير المكتب العربي للدراسات والاستشارات، الدوحة ـ قطر.
د. علي عتيقة	أمين عام منتدى الفكر العربي ـ الأردن.
د. علي محافظة	قسم التاريخ ـ الجامعة الأردنية.
أ. عوني فرسخ	باحث عربي ـ الإمارات العربية المتحدة.
أ. فائز اسماعيل	عضو قيادة الجبهة الوطنية التقدمية ـ سوريا.
أ. فخري قعوار	رئيس اتحاد الأدباء والكتاب العرب/ رابطة الكتاب الأردنيين.
د. فؤاد مغربي	أستاذ العلوم السياسية في جامعة تنيسي، كاتانوغا (أمريكا).
أ. فيصل جلول	كاتب لبناني مقيم في فرنسا.
د. قيس العزاوي	رئيس تحرير مجلة «دراسات شرقية» ـ باريس.
أ. كريم مروة	كاتب/ عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي.
د. كلوفيس مقصود	مدير مركز دراسات الجنوب في الجامعة الأميركية ـ واشنطن.
أ. كمال طربيه	القسم العربي، راديو مونت كارلو ـ باريس.
د. متروك الفالح	أستاذ في قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود.
د. مجدي حماد	معاون مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

أ. محسن عوض	مساعد الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان ـ مصر.
د. محمد ابراهيم منصور	مدير مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط ـ مصر.
السيد محمد حسن الأمين	قاض/عالم دين.
أ. محمد خالد الأزعر	كاتب وباحث فلسطيني.
د. محمد زكريا اسماعيل	الأمين العام المساعد للشؤون السياسية الدولية في جامعة الدول العربية ـ مصر.
د. محمد السعيد ادريس	خبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ مصر.
أ. محمد السماك	باحث لبناني وعضو لجنة الحوار الإسلامي ـ المسيحي.
أ. محمد سيد أحمد	كاتب صحفي ـ جريدة الأهرام ـ مصر.
د. محمد عبد الملك المتوكل	المنسق العام للمؤتمر القومي الإسلامي وأستاذ جامعي ـ صنعاء.
أ. محمد فائق	وزير سابق/أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان ـ مصر.
د. محمد الفرا	سفير الأردن السابق لدى الأمم المتحدة.
د. محمد مسعود الشابي	محام وعضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث.
د. محمد المسفر	كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر.
د. محمود عبد الفضيل	أستاذ الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
أ. محمود عزمي	خبير استراتيجي ـ مصر.
أ. محمود عوض	نائب رئيس تحرير جريدة «أخبار اليوم» ـ مصر.
د. مدثر عبد الرحيم الطيب	مفكر عربي ـ السودان.
د. مديحة المدفعي	القسم العربي ـ هيئة الإذاعة البريطانية.
أ. مطاع صفدي	مدير مركز الإنماء العربي، رئيس تحرير مجلة «الفكر العربي المعاصر» ـ لبنان.
أ. معن بشور	رئيس اللجنة التنفيذية للمنتدى القومي العربي ـ لبنان.
أ. منح الصلح	مفكر ـ لبنان.

د. مهدي الحافظ	المدير الإقليمي لليونيدو ـ لبنان.
د. نادر فرجاني	مدير مركز المشكاة للبحث والتدريب ـ القاهرة.
د. ناصيف حتي	أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة الأمريكية ـ القاهرة.
د. نصير عاروري	قسم العلوم السياسية، جامعة مساتشوستس ـ دارتموث (الولايات المتحدة الأمريكية).
د. نواف سلام	محام وأستاذ محاضر في الجامعة الأميركية ـ لبنان.
د. هاني فارس	أستاذ العلوم السياسية في جامعة بريتش كولومبيا ـ كندا.
د. هدى عبد الناصر	رئيسة «وحدة دراسات الثورة المصرية»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ مصر.
د. هشام البساط	المدير الإقليمي للبنك العربي ـ لبنان.
د. هشام شرابي	أستاذ جامعي ـ الولايات المتحدة الأمريكية.
د. هيثم الكيلاني	رئيس تحرير مجلة «قضايا استراتيجية» ـ سوريا.
د. وجيه كوثراني	كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ الجامعة اللبنانية.
د. وميض نظمي	أستاذ جامعي ـ العراق.
د. يحيى الجمل	وزير سابق وأستاذ القانون في كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة.
د. يوسف صايغ	مستشار اقتصادي ـ لبنان.

القسم الأول

الخلفية التاريخية



الفصـــل الأول

دروس التجارب التاريخية

جورج جبور(*)

تقديم

لا يفصح عنوان البحث عن كثير من التحديد. وهكذا فليست هذه الدراسة بحثية بقدر ما هي تأملية. إنها تنطلق من عنوان واسع لتتجسد على هيئة خلاصة لتفكير مطول في الظاهرة الصهيونية والتصدي لها.

وبدا لي أن البحث يحتمل أن يعالج في خطط متعددة. والخطة التي اعتمدتها تبتدىء **أولاً** بتساؤل عن حدود الدروس التي تقدمها التجارب التاريخية، وتتقدم **ثانياً** لتبحث في الظاهرة الصهيونية وفرادتها، ثم تستغرق معظم الدراسة مقاربات أربع للظاهرة في ضوء تجارب الاستعمار الاستيطاني، وفي ضوء تجارب الصراع القومي، وفي ضوء الحروب الدينية، وفي ضوء السياسة الدولية. أما القسم **الأخير** فقد خصص لاستخلاصات راهنة مما سبق من مقاربات، ولتقديم اقتراحات محددة.

أولاً: هل تقدم التجارب التاريخية دروساً، وما حدودها؟

هل ثمة منطق لسير التاريخ؟ سؤال قديم جديد، وقف عنده طويلاً المؤرخون وفلاسفة التاريخ. رأى بعض أن ثمة منطقاً معيناً لسير التاريخ، وإن اختلف في ذلك المنطق: ما هو؟ ورأى بعض ثان أن لا منطق يحكم سير التاريخ. ورأى بعض ثالث

(*) مستشار سابق في رئاسة الجمهورية العربية السورية.

ما يصح أن يكون منزلة بين المنزلتين.

وإذا كان لا بد من تقديم رأي في هذا الأمر الملتبس، لأن الموضوع الذي سئلت البحث فيه يفترض وجود دروس للتجارب التاريخية، فقد يبدو أن من المحرم عليّ تبني الرأي الثاني وخلاصته أن لا منطق يحكم سير التاريخ. مثل هذا التبني يجعل الموضوع الذي سئلت البحث فيه باطلاً من حيث الأساس. من حسن الحظ أنني لا أتبنى ذلك الرأي. ومن سوء الحظ أنني لا أرفضه.

أميل حقاً إلى الرأي الثالث. هناك منزلة بين المنزلتين. ثمة دروس تأتينا بها التجارب التاريخية، إلا أن من الخطأ المبالغة في أثر تلك الدروس. التاريخ صناعة البشر، والحرية أول ما يميز الفعل البشري. وإذا كان للحرية حدودها، فالإرادة أحد أهم مكونات الحرية. إرادة الإنسان هي العامل الأول في سير التاريخ. وفي هذا التأكيد الذي أسوقه اليوم إشارة إلى الوضع الذي نحن فيه، بل إلى الوضع الذي نعانيه. منذ مائة سنة وتزيد اتضحت إرادة الصهيوني، وبالإرادة المتضحة كانت له حريته، وكان منها أنه حرمنا من حريتنا أو يكاد، وأنه حطم إرادتنا أو يكاد.

مع ذلك ثمة للتاريخ منطق ما. منطق احتمالي، إلا أنه موجود. من الخطأ أن نجعل الاحتمال يقيناً. من الخطأ أن نؤمن بأن التاريخ يعمل في اتجاه واحد. أحداث العقد الماضي شاهد صدق على خطأ اليقين. كانت النظرية المتفائلة بالاشتراكية تجزم باتجاه العالم إليها. معظم القائلين بها، بتلك النظرية، حسب أن غلاسنوست غورباتشوف وبيريسترويكاه تجديد للاشتراكية يبشر بفجر يزداد تبكيراً. ثم كأن الفجر كله عثر بثغرة في الطريق، ودفن في تلك الثغرة. ثم أيضاً إذا كان المسيح قد زحزح الصخرة وقام في اليوم الثالث (على ما في الكتب) فها هو بريماكوف السوفياتي أصلاً (وفصلاً؟) يبدو وقد أصبح الرجل الأول في العام السابع.

كل خطوة في التاريخ تحمل، في معظم الحالات، أكثر من معنى. ولا نهاية للتاريخ كما روّج البعض. انه مستمر معنا، بل بنا. وللمؤمنين بأن ثمة منطقاً يحكم التاريخ تعزية مستمرة، تتمثل في الإرجاء المستمر.

إن أتى غد ولم يكن على صورة المنطق، فإن بعد غد كفيل بتحقيق المنطق، أي ما نراه منطقاً للتاريخ يصحح، بعد غد، الخطأ الذي وقع فيه الغد. ولا نهاية للعد حتى نهاية الزمن - ولا أقول: حتى نهاية التاريخ لكي لا أقع في فخ تعبير فوكوياما.

إلا أن غياب الحتمية التاريخية وتمجيد الحرية ومعها الإرادة (تلك الإرادة التي قال عنها الإمام علي: رب همة أحيت أمة)، لا ينبغي أن يصرف نظرنا عن اتجاهات تفصح عن نفسها بوضوح في مفاصل معينة من التاريخ.

امتداد العرب في القرن السابع الميلادي وما بعده، نشراً لرسالة يحملونها، بدا معجزة لدى حدوثه، إلا أنه الآن، وبنظرة خلفية (Hindsight)، يتجلى على أنه كان اتجاهاً تاريخياً يقترب من الحتمية.

كذلك كان التوسع العربي في الأندلس، وكان التراجع العربي فيها.

أما الحقبة التي تعرف باسم حقبة الاكتشافات الجغرافية الأوروبية فقد مثلت هي الأخرى اتجاهاً تاريخياً نهاية الشوط فيه سيطرة أوروبا على العالم.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، جسد تعبير القدر الظاهر (Manifest Destiny) اقتراباً من الحتمية التاريخية. كان مكتوباً للمستوطنين الأوروبيين أن يسيطروا على البقعة الجغرافية الممتدة شرقاً من المحيط الأطلسي باتجاه المحيط الهادي.

ثم إن الحركة الثلاثية للتاريخ التي أبرزها هيغل وتابعه فيها ماركس تبدو مفيدة هي الأخرى. صحيح أن بعض مثلثات هيغل توحي بالصنعة الباعثة على الابتسام ـ بل الضحك ـ إلا أن الحالة الروسية في العقد الأخير استقرت على تركيب بريماكوفي لافت للنظر، كأنه مكتوب لأرض روسيا المقدسة أن يحكمها الديالكتيك.

وبصدد الموضوع الذي نحن فيه، أي الصراع العربي ـ الصهيوني، يبدو لنا اتجاهاً تاريخياً انتصار العرب على اسرائيل، اتجاهاً يقترب من الحتمية التاريخية. لدينا الشعب الواسع والحق الساطع كما قال الرئيس حافظ الأسد. إلا أن هذا الاتجاه التاريخي تم نقضه عام ١٩٤٨، وتعمق النقض عام ١٩٦٧، وبحلول عام ١٩٩٣ بدا هذا الاتجاه التاريخي وكأنه حلم ليلة صيف. الاتجاه التاريخي النقيض، كان، بالمقابل، واضحاً لصناع التاريخ في منطقتنا. منذ امتداد محمد علي وابنه ابراهيم باتجاه الشام، برز الاتجاه النقيض وليداً متمكناً يكاد ينطق وهو في المهد. وأشير طبعاً إلى رسالة من بالمرستون بعث بها عام ١٨٤٠ إلى بونسوبي، ممثله في الآستانة، وبها يأمره أن يخبر السلطان العثماني أن توطين اليهود في فلسطين سيكون حاجزاً ضد الحكم المصري ومطامحه في سوريا[١]. وليس خافياً على أحد في هذه اللحظة من التاريخ أن الاتجاهين التاريخيين المتناقضين يتصارعان بشراسة. لكل اتجاه حتميته التاريخية. لكل منهما قوة أسطورية تضاف إلى قوته الواقعية.

قديماً كان إله شعب معين يحارب مع شعبه. ثم تعلمنت الاستعدادات الفكرية. حلّ محل الإله منطق التاريخ. أصبح لكل شعب منطقه التاريخي الذي يدعمه. وإذ

---

(١) انظر: George Jabbour, *Settler Colonialism in Southern Africa and the Middle East*, Palestine Books; no. 30 (Khartoum: University of Khartoum, 1970), p. 22.

نحن الآن في لحظة تركيب (Synthesis) (وكل لحظة تركيب)، فمن الممكن القول إن الإله ومنطق التاريخ يعملان معاً وصولاً إلى نهائية نعلم بالعقل (المستضعف) أنها لن تأتي، أو على الأقل لن تأتي سريعاً.

للبحث في فلسفة التاريخ إغراؤه وله أجواؤه. له تلك الشاعرية الأفلاطونية التي لا تعبأ بالتفاصيل. إلا أنني أرسطي رشدي ديكارتي في تهيئي الفكري. ويفرض علي هذا التهيؤ أن أتهيب من الحماسة لدروس التجارب التاريخية. فلأختم إذن هذه الكلمات الأولى بالقول الذي لا بد منه: ثمة تجارب تاريخية، وثمة لهذه التجارب دروسها، إلا أن علينا أخذ التجارب ودروسها بحذر علمي شديد.

ثانياً: الظاهرة الصهيونية: فرادتها وحدود الفرادة

القول بفرادة الظاهرة الصهيونية ـ ومن خلفها الظاهرة اليهودية ـ مفيد لطرفين متناقضين هما: أعداء الصهاينة والصهاينة. إنه مفيد لأعداء الصهاينة لأنه يجعل منهم مجموعة متفردة في استحقاقها الذم سواء لأنهم قتلة الأنبياء أو لأسباب أخرى. ومفيد للصهاينة لأنه يجعل منهم مجموعة متفردة في استحقاقها المدح سواء من حيث انهم الشعب المختار أو لأسباب أخرى.

إلا أن للقول بفرادة الظاهرة الصهيونية ما يبرره إلى حد كبير. فلننظر:

١ ـ في التاريخ اليهودي والكنسي بخاصة، والديني بعامة، ثمة اطمئنان إلى أن الشعب التوحيدي الأول الذي نزلت عليه رسالة من السماء إنما هو الشعب اليهودي. نستطيع أن نجادل تاريخياً في أن ما أتى به موسى إنما كان هو نفسه ما أتى به قبله ميلكي صادق. ونستطيع أن نؤمن قرآنياً بأن الموسويين هم غير اليهود. كذلك نستطيع أن نحاجج بأن اليهود لم يكونوا موحدين بالكلية. تلكم آراء تحظى باحترام علمي كبير. إنها تنال من الصورة الفكرية الذائعة ومؤداها أن اليهود هم الشعب التوحيدي الأول، إلا أنها لم تستطع حتى الآن أن تمحو تلك الصورة.

٢ ـ على رغم الإشكالات العلمية الحقة الخاصة بتاريخ السلالات اليهودية، وأهم أشكال منها هو الخاص بتاريخ يهود الخزر، ثمة شعور صهيوني ـ يهودي مستمر بوحدة هذا التاريخ في أساسياته الكبرى. وعلى رغم اعتناق العديد من اليهود ديانات أخرى ـ أهمها المسيحية والإسلام ـ وعلى رغم عمليات الاندماج المستمرة التي أقدم ويقدم عليها بعض اليهود، والتبعثر (الشتات ـ الدياسبورا) الذي تعرض له اليهود في فترات متعددة من تاريخهم، إلا أن الشعور اليهودي ـ الصهيوني بوحدة التاريخ مستمر إلى حد

لا بأس به. ومستمر معه أيضاً شعور معظم الآخرين (من غير اليهود) أو بعضهم بوحدة هذا التاريخ.

٣ ـ ثمة حقيقة كبرى معترف بها مؤداها أن اليهود تعرضوا في معظم تاريخهم أو بعضه، أو في مراحل منه، للاضطهاد سواء بسبب عقيدتهم و/أو بسبب ممارساتهم. اليهود في المسيحية قاتلو الإله. وهم في الإسلام قتلة الأنبياء. وإذا كان هذا الموقف الحاد الذي عرفته المسيحية وعرفه الإسلام، إذا كان في طريقه إلى ضعف قد يؤدي إلى اضمحلال، وإذا كان التاريخ قد عرف ـ بالمقابل ـ فترات لا بأس بطولها من التعايش المسيحي ـ اليهودي والإسلامي ـ اليهودي، تعايشاً معقولاً شبه متساو، فإن الصورة العامة لليهودي لا تزال صورة ذلك المعرض للاضطهاد. لدى تعرض المجتمع (السوي؟) للاهتزاز كان اليهودي أول من تقبض عليه الشرطة حين وقوع جريمة. هذه الصورة العامة كان لها أثرها في ترسيخ الشعور بظاهرة الفرادة. وأتت رواية أو حقيقة المحرقة (الهولوكوست، أو الشواء ـ كما يقال الآن) لتؤكد على هذه الصورة العامة، ولتدعم الشعور بظاهرة الفرادة على أساس من قابلية التعرض للاضطهاد.

٤ ـ ترافق، مع قابلية التعرض للاضطهاد، تقاطب في علاقة اليهود مع المجتمع الذي يقيمون بين ظهرانيه. حدا التقاطب: إما الاندماج الكامل أو شبه الكامل، أو التمسك الصلب بعدم الاندماج. وعمل هذان الحدان عبر التاريخ بفاعلية لا بأس بها. ومن العبث الآن أن نبحث في الظاهرة التي كانت السبب، والظاهرة الأخرى التي كانت النتيجة. هل كان رفض اليهودي الاندماج سبب القابلية للاضطهاد، أم العكس. إلا أن المحصلة العامة للعلاقة المتبادلة بين السبب والنتيجة كانت واضحة: نما لدى اليهودي حس بالفرادة.

أكتفي بهذا القدر من القراءة في التاريخ. ولعل من المناسب الإشارة إلى أمرين:

الأمر الأول: هو أن كثيرين تحدثوا عن الفرادة اليهودية ـ الصهيونية وفي عدادهم صاحب أول مشروع سلطوي حديث لإقامة دولة لليهود في فلسطين وهو نابليون بونابرت[٢].

الأمر الثاني: هو أن صاحب **دراسة في التاريخ**، وأعني به المؤرخ أرنولد توينبي، درس هذا الموضوع باستفاضة. وجوبهت النتائج التي توصل إليها بعنف

---

(٢) في ٢٠/٤/١٧٩٩، أثناء حصار عكا، أصدر نابليون نداء إلى اليهود وبه وصفهم بأنهم ورثة فلسطين الحقيقيون وبأنهم أمة فردة. انظر: Israel Cohen, *The Zionist Movement* (London: F. Muller, [1945]), p. 44.

واستفاضة معاً، ولا تزال الدراسات تترى منذئذ في الاتجاهين المتناقضين.

ما حدود فرادة الظاهرة الصهيونية؟ هل علينا «استحداث» علوم اجتماعية خاصة فقط بهذه الظاهرة؟ هل تعصى الظاهرة الصهيونية على العلوم الاجتماعية «العادية»؟

يجب المتحمسون للفرادة أن يجيبوا بنعم. في مثل هذا الجواب بذور عنصرية، فيها أيضاً بذور شك في شمولية العلم، إلا أن الواقع يظهرنا على دراسات كثيرة تنحو ذلك المنحى.

وتفرض علينا المقاربة العلمية السليمة أن نحدد الفرادة. لدى العلوم الاجتماعية الباحثة في شؤون الأقليات، وفي شؤون العلاقات الدينية المتبادلة، وفي الانثروبولوجيا المقارنة، إجابات لا بأس بها تحد من فرادة الظاهرة اليهودية ـ الصهيونية، وتنزلها منزلتها في تطور المجتمعات البشرية.

يفرض علينا المنطق العلمي التسليم بأمرين معاً، أمرين يتناقضان ولكن التوفيق بينهما ليس مستحيلاً: **الأمر الأول** هو أن ثمة فرادة يهودية ـ صهيونية، وأن هذه الفرادة لا تنطبق فقط على الشعب اليهودي. لكل شعب فرادته. وثمة ـ بالمشاهدة العيانية ـ مظاهر لفرادة كل شعب، وثمة أبحاث علمية (أو علموية، أي ما يشبه العلمية) تؤكد على فرادة كل شعب من الشعوب أو على فرادة معظمها أو بعضها الأهم.

في الفكر السياسي الذي ساد ألمانيا بين الحربين، وخاصة في الفترة الهتلرية، تأليه لفرادة العرق الآري وطليعته الشعب الألماني، وقاد هذا التأليه إلى نتيجتين: **الأولى** احتقار للأعراق الأخرى ولا سيما العرب واليهود، **والثانية** تدمير الدولة التي بناها هتلر، وتدمير فلسفتها العرقية، وتدمير معظم ألمانيا وإيقاع آلام لا حصر لها بالشعب الألماني ذاته.

أما **الأمر الثاني** الذي يفرض علينا المنطق العلمي التسليم به، فهو أن الفرادة كانت نتيجة ظروف تمر بها الشعوب، وأن هذه الظروف كلما تقاربت أو توحدت، فإنها إنما تؤدي إما إلى حدود على الفرادة، أو إلى إلغاء لها. ونظراً لما نمر به من ظروف عولمة، فإنه من الممكن القول إن الفرادة إنما هي إلى ضعف، ضعف قد يؤدي بها إلى الزوال، أو إلى ما يقترب منه.

والتوفيق بين الأمرين المتناقضين ليس مستحيلاً. ولن أفصل. يكفي أن أستعيد كلاماً سمعته هنا في هذه المدينة قبل نحو من عقدين في ندوة عن لاهوت التحرير عقدها مجلس الكنائس العالمي بالتعاون مع مجلس كنائس الشرق الأوسط. كان المتكلم قساً أبيض من جنوب أفريقيا اعتبر أن شعب الله المختار إنما هو الشعب اليهودي

حين كان مضطهداً. أما الآن فشعب الله المختار إنما هو كل شعب يعاني الاضطهاد، وفي الطليعة الشعب الفلسطيني. كذلك اعتبر القس أن أرض الله الموعودة إنما هي، بالتفسير العصري للتوراة، حق كل شعب في إقامة دولته المستقلة فوق أرضه. هكذا أسقط هذا القس الفرادة عن شعب بعينه، ليجعلها مفهومية تنطبق على نمط من الشعوب في حال تاريخية معينة هي حال معاناة الاضطهاد(٣). وبالطبع يعلم المتابعون منا للاهوتيات الكاثوليكية أن تبرئة اليهود من دم المسيح إنما تمتح من نفس المعين الفكري. إن جدلية الفرادة والنمطية قديمة العهد، متجددة في الزمان، إلا أن الاتجاه العام إنما هو في منحى ازدياد النمطية على حساب الفرادة. ولا ريب في أن المهمة الأولى للعلوم الاجتماعية العربية تفكيك فرادة الظاهرة الصهيونية.

ثالثاً: مقاربة الظاهرة الصهيونية في ضوء تجارب الاستعمار الاستيطاني

يجسد الوضع الراهن للدول تاريخ الاستيطان. فإذا استثنينا دولة كاليابان أو منطقة كشبه الجزيرة العربية ـ وبعض الدول والمناطق الأخرى ـ فإن معظم دول العالم ومناطقه خضعت لعمليات تحول ديمغرافي ناجم عن هجرة الشعوب من مكان إلى آخر. إلا أن أكثر عمليات الاستيطان أهمية واتساعاً هي تلك التي تمت مع مقدم ما يدعى بعصر الاكتشافات الجغرافية في القرن الخامس عشر وما يليه. قارتان كاملتان هما: أمريكا واستراليا، إنما هما في حالتهما الراهنة من مواليد الاستيطان الحديث. ويمكن مقاربة الظاهرة الصهيونية من هذه الزاوية من حيث إن إسرائيل تندرج في إطار تجارب الاستعمار الاستيطاني.

تمتاز تجارب الاستيطان منذ عصر الاكتشافات بأنها لم تأت نتيجة تحركات عفوية للسكان ـ على رغم الملاحظة المبدئية بأن تحركات السكان لا تكون عادة عفوية ـ بل إنها أتت نتيجة دعم سلطوي استعماري. سادة أوروبا كانوا عاملاً أساسياً في تهيئة حملات الاستكشاف التي تحولت في فترة لاحقة إلى هجرة مستوطنين. كان المستكشف يبدأ مساعيه في بلاطات الملوك. كانت البداية صك أهلية للاستكشاف ثم للعمل الاستثماري والاستيطاني، بحسب الحال. ويتضمن الصك تعهد السلطة مصدرته بالحماية، تعهداً واضحاً أو ضمنياً. ثم يذهب المستكشف ومعه عدته: سفن وسلاح ومال ورجال وعلم يرفعه فوق الأراضي المكتشفة التي سريعاً ما تتحول إلى أراض

---

(٣) انظر مقال القس فيلافيسنسيو في مجلة: **الكاتب العربي** (دمشق) (١٩٨٢). وانظر أيضاً: جورج جبور، «عهد قديم وتفسير جديد،» **الثورة**، ١٩٨٤/٩/٤.

محتلة تابعة للتاج الذي أصدر الصك. ثم يزداد في الأراضي المحتلة عدد الرجال، ثم تأتي زوجاتهم، ثم تصبح تلك الأراضي دولة استيطانية تتبع التاج، ثم تأتي مرحلة «الاستقلال»، فيتمرد المستوطنون على التاج ويعلنون دولة لا متعهد لها. وفي كل المراحل يتم اضطهاد السكان الأصليين، اضطهاداً كاملاً يومه التمييز العنصري، وأفقه المستقبلي الإبادة.

الخلاصة السابقة تصلح تاريخاً للأمريكيتين ولأستراليا، إلا أنها بتصحيح واحد غير بسيط، تصلح أيضاً تاريخياً لمناطق عدة في أفريقيا. أما التصحيح الواحد غير البسيط فهو أن الافريقيين استطاعوا دحر المستوطنين، واستطاعوا إقامة دولهم المستقلة في كل من الجزائر وموزامبيق وأنغولا وناميبيا وروديسيا وجنوب أفريقيا، وهي كلها دول كانت الغلبة فيها للمستوطنين، ثم تغير الحال.

ما مكان الظاهرة الصهيونية في إطار تجارب الاستعمار الاستيطاني؟

بالصدفة التاريخية تأسست محطة الـ «Cape» البحرية في العام ذاته (عام ١٦٥٢) الذي به أعطي أحد اليهود قطعة أرض في جزيرة كوراساو ليؤسس مستوطنة لليهود. واستمرت وتطورت منذئذ أفكار الاستيطان اليهودي في أمكنة شتى من العالم، إلا أن فلسطين كانت المحط الأول لأنظار اليهود. وحين عقد هرتزل مؤتمر بال (عام ١٨٩٧) كان سيسيل رودس، مؤسس روديسيا، مثله الأعلى. كان هرتزل يود أن ينال ما ناله رودس: صك لشركة استيطانية[٤]. ثم كان لخلفاء هرتزل أن ينالوا وعد بلفور، وتطور الوعد إلى دولة كما هو معلوم.

كيف يمكننا أن نقارن بين التجربة الاستيطانية الصهيونية والتجارب الاستيطانية الأخرى؟

كان الأثر الديني في الاستيطان الصهيوني أعمق من الأثر الديني في التجارب الأخرى، وكان للمستوطنين الصهاينة ميزة التحدد في الهوية قبل الاستيطان. كذلك

---

(٤) انظر: جورج جبور، «هل قرأ مانديللا رسالة هرتزل إلى رودس؟»، تشرين ، ٢٥/٨/١٩٨٠. وحول الاستعمار، انظر: جورج جبور: **الاستعمار الاستيطاني** (دمشق: القيادة القومية، ١٩٧٦)؛ **حافظ الأسد وقضية فلسطين** (دمشق: دار المعرفة، ١٩٨٨)؛ **نحو علم عربي للسياسة** ، ط ٢ (بيروت؛ دمشق: مؤسسة المنار، ١٩٩٣)، و**العنصرية الصهيونية والمجتمع الدولي** (دمشق: دار المعرفة، ١٩٩١). انظر أيضاً: مجدي حماد، **النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة، اسرائيل وجنوب افريقيا** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١)؛ Ibrahim Abu Lughod and Baha Abu-Laban, eds., *Settler Regimes in Africa and the Arab World: The Illusion of Endurance*, AAUG Monograph Series; no. 4 (Wilmette, IL: Medina University Press International, 1974), and Jabbour, *Settler Colonialism in Southern Africa and the Middle East*.

كان الدعم الأوروبي ـ الأمريكي للمشروع الصهيوني واسعاً. لم يكن مشروع الاستيطان الصهيوني مشروع دولة واحدة (كما كانت تجربة بريطانيا مع مشروع رودس)، بل كان مشروعاً دولياً بكل اعتبار. ثم إن الاستيطان الصهيوني انصب على رقعة أرض ضيقة هي فلسطين، في حين أن تجربة رودس ومثلها تجربة جنوب أفريقيا انصبت على بقاع شاسعة من الأرض. وفي جزء لاحق من هذه الدراسة أتابع رسم صورة التفاعلات الاستيطانية في فلسطين وأقارنها مع التفاعلات الاستيطانية في تجربتي افريقيا الكبيرتين.

رابعاً: مقاربة الظاهرة الصهيونية في ضوء تجارب الصراع القومي

يؤكد معظم الدارسين العرب أن الصهيونية لا تشكل ظاهرة قومية، وأن إسرائيل ليست شعباً أو أمة، بل هي خليط من شعوب أو أمم. لا بأس إن تبنينا هذا الموقف، ولكن من الضروري أن ننفتح على ما يغايره. معظم الصهاينة ومعظم الاسرائيليين يرون أنهم أمة أو يرون، على الأقل، انهم في طريقهم ليصبحوا أمة.

ومن المفيد أن أحد كبار مفكري عصر النهضة العربية وهو نجيب عازوري، نظر إلى الظاهرة نظرة قومية، فساواها مع ظاهرة القومية العربية. ونعلم بالطبع أن عازوري رأى أن هاتين الظاهرتين متناقضتان، وأن من المقدر لهما أن تتصارعا حتى تقضي الواحدة منهما على الأخرى، وأن مستقبل المنطقة (بل العالم) يتوقف على نتيجة هذا الصراع[٥].

كذلك يدلنا تاريخ قضية فلسطين على أنها اعتبرت قضية عربية منذ البداية، وثبتت هويتها تلك عام ١٩٣٦ بنداء الملوك العرب إلى أبناء فلسطين لكي يطأمنوا من ثورتهم[٦]. كذلك كانت القضية الفلسطينية أهم أو أحد أهم ما عالجته جامعة الدول العربية من قضايا منذ لحظة ولادتها.

هل ثمة دروس أو اتجاهات يقدمها تاريخ تجارب الصراع القومي؟

نعم وعديدة تلك الدروس والاتجاهات. ثمة حالات ضعف بها أحد طرفي

(٥) نجيب عازوري، **يقظة الأمة العربية**، تعريب وتقديم أحمد أبو ملحم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د.ت.]). نشر الأصل الفرنسي في باريس عام ١٩٠٤.

(٦) انظر: جورج جبور، «البعد العربي للقضية الفلسطينية،» في: **الموسوعة الفلسطينية** ، ٢ ق في ١١ مج (بيروت؛ دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠)، القسم ٢: **الدراسات الخاصة**، مج ٥: **دراسات القضية الفلسطينية**، ص ٧٣٧ ـ ٨٥٤.

الصراع حتى اختفى كسلطة، وبقيت منه أقلية لها تطلعات قومية غير واضحة. في انكلترا تلك حالة اسكتلندا وويلز.

وثمة حالات اختفى بها أحد طرفي الصراع لفترة من الوقت، ثم عاد فأثبت وجوده واستقلاليته، كما في حالة بولونيا.

وثمة حالات كان الصراع القومي بها سجالاً، ثم استقر الأمر على نمط معقول من التعايش الذي انقلب تحالفاً كما هي حالة ألمانيا وفرنسا.

وفي الوقت الراهن تقدم تجربة يوغسلافيا السابقة دروساً أو اتجاهات لا تحصى بشأن مآل الصراعات القومية، تقدمها معمدة بالدماء. وبالمقابل تقدم الدروس والاتجاهات نفسها تجربتا الاتحاد السوفياتي السابق وتشيكوسلوفاكيا اللتين تطور الصراع فيهما بشكل سلمي عموماً.

وفيما يختص بالصراع العربي - الصهيوني، يمكن تقديم الملاحظات التالية:

١ - على رغم عدم وجود قومية صافية في أي صراع قومي، **إلا أن الهوية القومية على جانبي الصراع العربي - الصهيوني تبدو خاضعة لإمكانات التمزق على نحو يتجاوز الهوية القومية في الصراعات القومية التقليدية** (ومثالها الأمجد في التاريخ: الصراع الألماني - الفرنسي). من عناوين امكانات التمزق صهيونياً: اختلاف اللغات والمجتمعات الأصلية، انقسام اليهود إلى شرقيين وغربيين، الانقسام إلى دينيين وعلمانيين، الانقسام في المواطنية الاسرائيلية بين اليهود والعرب.

أما عناوين إمكانات التمزق عربياً، فليست بحاجة إلى تعداد، وأسطعها أن القومية العربية تضم نيفاً وعشرين دولة.

٢ - **ثمة في الوضع الاسرائيلي - الصهيوني بؤرة محددة للمجابهة وثمة دعم دولي. وبالمقابل ليس ثمة في الوضع العربي بؤرة محددة للمجابهة.** بين الأطراف العربية الخمسة ذات الصلة الجغرافية باسرائيل ثمة أطراف ثلاثة عقدت معاهدات أو اتفاقات سلم مع اسرائيل. وفي حين أن المجابهة هي أساساً شأن فلسطيني - اسرائيلي، إلا أن المجابهة ذات الصبغة الأكثر استراتيجية إنما تأتي من جنوب لبنان ومن سوريا. الوضع العربي إذن يعاني سيولة ولاتحدداً، يتجاوز السيولة واللاتحدد في الوضع الاسرائيلي - الصهيوني. أما الدعم الدولي الذي يتمتع به العرب، فتنظر اليه من منظورها الخاص كل دولة عربية. إن خطوة دولية تراها مصر (مثلاً) ممتازة قد تراها سوريا (مثلاً) مؤامرة، وقد ساد هذا الوضع فعلاً في الموقف من القرار رقم (٢٤٢) قبل حرب تشرين الأول/اكتوبر، وساد بعد فترة قصيرة من حرب تشرين الأول/اكتوبر وحتى نهاية الثمانينيات.

٣ ـ للكل العربي خلفية تتماهى معه وقت الشدة، وهي الخلفية الإسلامية، وخلفية العالمين الأفريقي والآسيوي. وهذه الخلفية صادقة وغير معقدة في تماهيها مع العرب. وإن تكن ضعيفة معنوياً، فهي كثيفة بشرياً. وبالمقابل تبدو الخلفية المتماهية مع الكل الصهيوني غير ذات صدقية كاملة (فثمة في الغرب المؤيد للصهيونية من يكره اليهود كأفراد وجماعة). ومن علائم نقص الصدقية إيمان الصهاينة ـ الاسرائيليين بأنهم يجب أن يعتمدوا على أنفسهم فقط وبالتحديد ـ ومن هنا تنبع تفوهات نتنياهو وغيره من أن أمن اسرائيل شأن اسرائيلي وليس شأناً أمريكياً ـ إلا أن الخلفية التي تتماهى مع اسرائيل قوية النفوذ دولياً.

٤ ـ شهد الصراع العربي ـ الصهيوني حروباً عدة في نيف ونصف قرن. يمكن أن نجعل هذه الحروب أربع أو خمساً (اجتياح عام ١٩٨٢) أو ستاً (معارك المقاومة اللبنانية منذ انسحاب اسرائيل). تدل الخبرة أن الحروب الثلاث الأولى كانت أقل إيجابية عربية من الحروب الثلاث الثانية.

ولنتأمل: كانت حربا ١٩٤٨ و١٩٦٧ كارثة حقيقية للعرب، لا شك في ذلك.

أما حرب ١٩٥٦ فكانت هزيمة عسكرية عربية أمكن أن ينتج منها نصر عربي محدود نتيجة موقفي أمريكا والاتحاد السوفياتي. وتبقى حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ أنصع صفحة في تاريخ العرب المعاصر. كان فيها شيء من ملامح نصر عسكري عربي، كما حظيت بتضامن عربي واسع، إلا أن القيادة المصرية لم تستطع أن تترجم إيجابيات الحرب إلى نصر سياسي مرتجى يشمل جبهات الصراع كلها.

وإذا كان اجتياح عام ١٩٨٢ مأساوياً لجهة استطاعة اسرائيل اقتحام عاصمة عربية مهمة، فإن ما ترتب على الاجتياح من نشوء مقاومة تمكنت من إجبار اسرائيل على الانسحاب قلب الموازين لصالح العرب. وتتابعت منذئذ معارك المقاومة، وهي لا تزال معنا تضيء أيامنا.

واستطاعت هذه المقاومة الباسلة أن تجبر اسرائيل على تقديم عروض انسحاب محملة بأعباء أقل من الأعباء التي فرضتها اسرائيل على الدولة التي انسحبت من أرضها (مصر) أو الدولة التي سوت خلافاتها معها (الأردن).

٥ ـ وتفصح الملاحظات السابقة عن أهم نتيجة لا بد من أن نؤكد على نحو مستقل. في اسرائيل، مهما بلغت امكانات تمزقها الداخلي، سلطة واحدة تدير الصراع. أما في الطرف العربي فثمة عدة سلطات (أي دول) تتصدى لإدارة الصراع. وإذا كانت مؤسسة القمة إنما ولدت لكي تأتي بقرار عربي موحد بمواجهة اسرائيل، فإن هذه المؤسسة سجلت فشلين: الفشل **الأول** يتجلى في عدم التزام الدول العربية

بتنفيذ قرارات القمة، عدم التزام يتفاوت من دولة إلى أخرى. والفشل الثاني يتجلى في عدم انتظام انعقاد القمة، وهو فشل مرتبط بالفشل السابق. وإذا كانت اتفاقيتا كامب ديفيد قد بعثرتا العرب، وإذا كانت الحرب العراقية ـ الإيرانية (عام ١٩٨٠) قد زادت في هذا التبعثر، فإن غزو العراق للكويت (عام ١٩٩٠) نفذ عملياً ما يشبه حكم الإعدام على مؤسسة القمة. فبعد قمة القاهرة العاصفة في آب/أغسطس ١٩٩٠ التي «عالجت» موضوع الغزو، طال أمد انعقاد القمة التي تلتها بحيث فاق أطول أمد سابق انقضى بين قمتين منذ بدء النظام الراهن لمؤسسة القمة عام ١٩٦٤. وحين عقدت آخر قمة في عام ١٩٩٦ كان عقدها أشبه بمعجزة. ثم ارتفعت في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ أصوات كثيرة تطالب بعقد قمة، إلا أن الخيبة كانت نصيب هذه الأصوات. ولا أذيع سراً إن قلت إن عقد قمة عربية أمر يثبت الطابع القومي للصراع، وإن عدم عقدها أمر يضعف هذا الطابع. بالمطلق يمكننا القول إن القومية العربية حقيقة راسخة شامخة لا تتوقف على عقد قمة، إلا أنه يمكننا القول أيضاً إن هذه الحقيقة الراسخة الشامخة تفقد شيئاً من رسوخها وشموخها إذا لم تنتظم مؤتمرات القمة أو لم تلتزم الأطراف بتنفيذ مقرراتها. بكلمة أوضح: غياب مؤسسة القمة قد يتسبب في غياب القومية العربية كلها[٧]. ولا ريب في أن هذا ما تسعى إليه اسرائيل، وما يحصل بالتدريج عن طريق اتفاقات اسرائيل الثنائية مع ثلاثة أطراف عربية. وثمة عودة إلى هذا الموضوع في موضع لاحق.

خامساً: مقاربة الظاهرة الصهيونية في ضوء الحروب الدينية

من المتداول التاريخي أنه كان لكل شعب إلهه، وأن الإله كان يحارب مع شعبه. وميزة الحروب القديمة أنها كانت قومية ـ دينية معاً. واستمر الحال كذلك في معظم التاريخ البشري إلى نقطة يحددها المؤرخون الغربيون بصلح وستفاليا عام ١٦٤٨، وهو العام الشائع وصفه بأنه بداية ما يدعى بالدولة القومية. تلكم صورة عامة تحتمل التنقيح والاستثناء والنقض.

وبما أن العالم الراهن مستقر في وضعه الديني منذ مئات السنين بملمح محدد مؤداه أن الديانتين اللتين لعبتا الدور الأساسي في التاريخ، هما المسيحية والإسلام،

---

(٧) انظر: جورج جبور: «انطباعات على طريق العمل،» الطريق، السنة ٥٦، العدد ٦ (تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)، ص ٢٢ ـ ٢٧، و«المستقبل العربي في ضوء الصراع العربي ـ الاسرائيلي،» المنابر، السنة ١٢، العددان ٨٩ ـ ٩٠ (آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨).

فمن المناسب إلقاء نظرة على تاريخ التفاعل بين هاتين الديانتين اللتين هما الآن ـ بمعيار الانتشار ـ الديانتان الأوليان في العالم، تضمان ما يقل قليلاً أو يزيد قليلاً على نصف سكان العالم.

يظهرنا تاريخ التفاعل بين المسيحية والإسلام على مراحل تاريخية أربع ساد فيها العنف بين الديانتين السماويتين الكبيرتين: **أولاها** ـ ابتدأت منذ بدء انتشار الإسلام باتجاه أراض كانت مسيحية في بلاد الشام، ثم في أوروبا، وتوقفت هذه المرحلة عام ٧٣٢م بمعركة بلاط الشهداء في منتصف فرنسا. **وثانيتها** ـ هي مرحلة الحروب الصليبية (١٠٩٥ ـ ١٢٩١). **وثالثتها** ـ تعرف أوروبياً باسم حروب الاستعادة في الأندلس. واختتمت هذه الحروب بإجلاء العرب نهائياً من الأندلس عام ١٤٩٢. **ورابعتها** ـ هي مرحلة الاندفاع المسلم (العثماني) باتجاه أوروبا الجنوبية والشرقية والوسطى، التي اختتمت بتراجع العثمانيين عن حصار فيينا عام ١٦٨٣.

ويلاحظ أن مراحل العنف التاريخية الأربع تضمنت فيما تضمنته محاولة للتغيير الديمغرافي، أي ما نطلق عليه اسم الاستعمار الاستيطاني. ويبدو ذلك جلياً في المرحلتين الثانية والثالثة؛ فقد أفشل العرب والمسلمون استيطان الفرنج في بلاد الشام وغيرها من البلدان العربية والمسلمة التي طالتها حروب الفرنجة. كذلك أفشل الأوروبيون استيطان العرب (ومعهم اليهود) في اسبانيا.

وبالطبع كانت هناك مراحل من التفاعل الإيجابي بين الديانتين التوحيديتين الكبيرتين، وأهم مثل على هذا التفاعل الإيجابي هو أن الإسلام استن سنة جديدة في تاريخ الحضارة مؤداها احترام الديانة اللاحقة ديانة سابقة. وكان من أثر السابقة الإسلامية نشوء مسيحية جديدة هي مسيحية في فضاء حضاري إسلامي، مسيحية لا يمكنها أن تتوسع أو تسود، ولكنها لا تتعرض لضغط حقيقي كي تضمحل. وقد ولد ذلك الوضع شرخاً عميقاً في العلاقة بين مسيحيي المشرق ومسيحيي الغرب، إذ يعتبر بعض من المسيحيين في الغرب أن مسيحيي الشرق يعانون شائبة إسلامية تنال من صفاء مسيحيتهم.

تلك كانت الصورة العامة لنمط التفاعل بين المسيحية والإسلام. فكيف كانت صورة التفاعل بين الديانة اليهودية وبين كل من الديانتين المسيحية والإسلامية؟ كان الوجود اليهودي أقلوياً دائماً، مضغوطاً في الفضاءين المسيحي والإسلامي، إلا أن الضغط عليه اسلامياً كان أقل من الضغط عليه مسيحياً. ثم إن اليهود لم ينهضوا بأي دور سلطوي حتى عام ١٩٤٨ على رغم أنه كان لهم وجودهم السياسي دائماً، في السلطة وإلى جانب السلطة، وبخاصة منذ أعلنت الثورة الفرنسية مساواتهم في المواطنة.

كيف نستطيع مقاربة الظاهرة الصهيونية في ضوء الحروب الدينية، وبالتحديد الحروب الدينية التي تعرضت لها اليهودية؟

تعرضت اليهودية للاضطهاد (أو فلنقل: للتحيز) منذ ما قبل انتصار المسيحية في عهد قسطنطين. ولم يكن مضطهدوها الأوائل من المسيحيين(٨). ثم إن انتصار المسيحية أذن ببدء عهد جديد من اضطهاد منظم. ومن المعلوم أن التقاليد المسيحية تذكر أن أحبار اليهود طلبوا من بيلاطس، الحاكم الروماني على القدس، أن يقتل المسيح وقالوا له: دمنا عليه وعلى أبنائنا من بعدنا، ومن المعلوم أن اضطهاد اليهود أصبح سمة ملازمة للمسيحية منذئذ. في النظرية المسيحية التقليدية على اليهودي إما أن يتنصر وإما أن يتعرض للاضطهاد. ومن النافل ذكر أن اليهود تعرضوا حقاً للاضطهاد ـ وإن بدرجات متفاوتة ـ في كل الدول الأوروبية أو في معظمها، وأنهم كانوا يطردون من هذه الدولة أو تلك لدى وقوع حادث معين. ومن النافل ذكر أن النظرية المسيحية التقليدية أخذت بالتآكل مع بروز نظرية تكامل العهد القديم مع العهد الجديد، تلك النظرية التي كانت البروتستانتية أول من تبناها(٩)، وأن هذا التآكل فعل فعله مع الكاثوليكية، حتى بلغ مداه في المجمع الفاتيكاني الثاني الذي برأ اليهود من دم المسيح. كذلك نعلم أن الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، معتمدة على منطق غير ديني، قد ساوت بين مواطني فرنسا بغض النظر عن دياناتهم، أي أنها ساوت بين المسيحيين واليهود، مساواة دستورية مستندة إلى إطلاقية مبادىء حقوق الإنسان.

أما التقاليد الاسلامية فكانت أقل من التقاليد المسيحية اضطهاداً لليهود. فاليهود، إسلامياً، من أهل الكتاب على رغم أنهم موصوفون أيضاً بأنهم قتلة الأنبياء. وفي الصعيد العملي تمتع اليهود في ظل حكم المسلمين بظروف حياتية تكاد تكون مساوية لظروف المسلمين الحياتية. وإذا كانت أسلمة اليهود أمراً مندوباً، فإن السماح لهم بممارسة حياة طبيعية كان أمراً متعارفاً عليه طالما أنهم يؤدون الجزية. بكلام آخر: لم يكن ثمة إصرار اسلامي عقدي على الانتهاء من الظاهرة اليهودية، أو حتى على معاملتها بقسوة.

إذن، لم تكن بين اليهودية وبين أي دين آخر حرب دينية متبادلة. كانت الحرب من طرف واحد (المسيحية) ضد طرف آخر، وهي لم تؤد إلى نتيجة نهائية، أي لم تؤد

---

(٨) حول نظرة مفصلة في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى كتاب صادر بالفرنسية لِـ: جول اسحق، **تكوين اللاسامية**، سلسلة أغورا (باريس: كالمان ليفي، ١٩٥٦)، ولا سيما ص ٢٧ وما يليها.

(٩) من المفيد أن نذكر أن مارتن لوثر، مؤسس البروتستانتية كان شديد العداء لليهود وأنه طالب بترحيل كل اليهود إلى فلسطين. انظر: **Roland Herbert Bainton, *Here I Stand; a Life of Martin Luther*** (New York: Abingdon-Cokesbury Press, [1950]), p. 297.

إلى إزالة اليهودية واليهود من الدول المسيحية.

الحرب الدينية بين المسيحية واليهودية لم تكن إذن حرباً مسلحة بين طرفين سياديين. كانت حرباً شبه سيادية من الطرف المسيحي. وكانت ـ على حد ما يرى البعض أو يرى كثيرون ـ حرباً غير سيادية، شرسة وسرية، من الطرف اليهودي ضد المسيحية، قوامها التشكيك بالمسيحية.

أما الحرب الدينية بين الإسلام واليهودية فهي متماثلة مع ما جرى بين المسيحية واليهودية بفارق واحد هو اعتراف الاسلام باليهودية، وبالتالي فإن حرب الإسلام ضد اليهودية كانت أدنى في الشدة من حرب المسيحية ضد اليهودية، أما الحرب اليهودية السرية ضد الإسلام فهي ذاتها حربها ضد المسيحية، وربما بالدرجة ذاتها من الشراسة أو تزيد عليها.

إذن، لا يمكننا مقاربة الظاهرة الصهيونية في ضوء الحروب الدينية التي تعرضت لها اليهودية.

هنا يتبادر إلى الذهن سؤال آخر: هل يمكننا مقاربة الظاهرة الصهيونية في ضوء الحروب الدينية التي نشبت بين المسيحية والإسلام؟ هل يمكننا أن نصنف الظاهرة الصهيونية بأنها تقع في دائرة الحروب التي شنها الغرب على دار الإسلام؟

والإجابة بنعم ممكنة جداً. فلنقارن بين ما جرى أواخر القرن الحادي عشر، وما جرى أواخر القرن التاسع عشر، ولتكن المقارنة في صعد أربعة كما يلي:

١ ـ الدافع الديني

هذا الدافع ظاهر في الحالين. شعر الفرنجة بأن الواجب الديني يفرض عليهم تحرير بيت المقدس وضريح المسيح من المسلمين، وشعر الصهاينة بأن الواجب الديني يفرض عليهم العودة إلى أرض الميعاد التي يرون أن الله وعدهم بها، إلا أن الدافع الديني لم يكن نقياً في الحالين. عند الفرنجة كان ثمة شعور غامض مؤداه أن شن الحرب ضد المسلمين قد ينفع في تفادي تدهور الوضع السياسي ـ الاقتصادي ـ الأوروبي، الذي كان ينذر بالخطر. كذلك كان لدى الصهاينة شعور بأنهم يبحثون عن حل لمشكلة تعايش رأوه مستحيلاً ضمن المجتمعات الأوروبية التي إليها ينتسبون. وكان أحد أهم أسباب استحالة التعايش نمو الروح القومية المتعصبة لدى مجتمعات أوروبية تقوم علمانيتها على قاعدة هوية جمعية للدين في تكوينها نصيب لا بأس به. شوائب الدافع الديني في الحالين، لم تكن لتحجب الصورة الأكبر ومؤداها أن معظم المجندين الذين قاموا بالحرب فعلاً إنما كان يحركهم الدافع الديني.

٢ ـ التأييد الأوروبي

تمتعت الظاهرتان، الصليبية والصهيونية، بتأييد أوروبي شبه مطلق. وإذا كان التأييد الذي حظي به الصليبيون كاملاً، معنوياً ومادياً وبشرياً، فإن التأييد الذي حظي به الصهاينة كان كاملاً تقريباً على الصعيدين المعنوي والمادي. أما العنصر البشري فقد كان محصوراً ـ في معظمه ـ باليهود. ومما يلاحظ في الظاهرة الصليبية أنها أخذت تذوي حين انقطع عنها المد الأوروبي.

٣ ـ النجاح بتأسيس كيان سياسي

نجح الأوروبيون بتأسيس عدد من الكيانات السياسية في آسيا الصغرى وبلاد الشام، وبعض هذه الكيانات دام لمدة قرنين تقريباً. كذلك نجح الصهاينة بتأسيس كيان يزيد عمره الآن على نصف قرن.

٤ ـ العلاقة مع سكان المنطقة

على رغم إقامة الأوروبيين الطويلة بين العرب والمسلمين، وعلى رغم بعض حالات الصداقة التي قامت بين الأفراد، وبعض حالات التحالف التي نشأت بين الدول المسلمة من جهة، والأوروبية من جهة ثانية ـ ويسجل التاريخ تحالفات بين دولة أوروبية ودولة مسلمة ضد دولة مسلمة أخرى ـ إلا أن علاقة القادمين مع سكان المنطقة ظلت هزيلة. لم يحصل اندماج كالذي حصل تاريخياً بين الفاتحين العرب وسكان بلاد الشام مثلاً في القرن السابع وما بعده. ظل الشعور بالغربة ملازماً للآتي من وراء البحار. والظاهرة نفسها تتكرر اليوم مع الصهاينة. فعلى رغم كل محاولات ما يدعى بالتطبيع، ثمة سلم بارد بين مصر واسرائيل، وثمة سلم يبرد (وقت الكتابة أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨) بين الأردن واسرائيل. ولا يرى فلسطينيو اسرائيل أو الضفة المحتلة أو سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، لا يرون في إسرائيل والاسرائيليين الا عنجهية بغيضة.

الصعد الأربعة السابقة لا تستوعب كل مجالات المقارنة الممكنة بين الظاهرتين الصليبية والصهيونية، إلا أنها مفصحة في دلالتها على تشابه يكاد يكون تماثلاً بين الظاهرتين. لذلك لم يكن من قبيل الترف الفكري أن هيئة اسرائيلية عقدت سلسلة حلقات دراسية حول أوجه التشابه بين الظاهرتين الصليبية والصهيونية، بهدف الاستفادة من دروس الماضي للحيلولة دون أن يكون مصير الظاهرة الصهيونية مطابقاً لمصير الظاهرة الصليبية.

إلا أن ثمة أوجهاً للاختلاف بين الظاهرتين كما يلي:

١ ـ لم يكن لدى الصليبيين شعور ارتباط بالأرض مساو لشعور الارتباط بها لدى الصهاينة.

٢ ـ وكان لدى الصليبيين شعور بأنهم جزء من شعب له أرضه في مكان آخر. أما الصهاينة فقد تطورت أيديولوجيتهم على أساس مفارقة ذلك الشعب الآخر الذي كانوا جزءاً منه.

٣ ـ ومما سبق يتضح أنه إن نشأت ظروف يبدو فيها الصراع وكأنه صراع تناقضي إلى الحد الأقصى (إما العرب وإما الصهاينة) فمن المتوقع أن تكون ضراوة الصهاينة شديدة نابعة من حالة يأس يتجاوز ذلك اليأس الذي لا بد من أنه كان نصيب الصليبيين عشية رحيلهم.

ويمكن اختصار أوجه الاختلاف السابقة بفكرة واحدة مؤداها أن استقلال هوية الصهاينة، إذ هم في المنطقة، أرسخ من استقلال هوية الصليبيين.

فإذا أضفنا إلى ذلك اختلاف العصر (أي سهولة الإمداد الفوري البشري والعسكري، وثورة الاتصالات التي تؤثر في القناعات) تبين لنا أن أوجه التشابه على كثرتها لا تستطيع حجب أوجه الاختلاف.

سادساً: مقاربة الظاهرة الصهيونية في ضوء السياسة الدولية

لا تغيب السياسة الدولية عن المقاربات السابقة للظاهرة الصهيونية، إلا أن إفراد جزء من هذه الدراسة لمقاربة الظاهرة الصهيونية في ضوء السياسة الدولية مفيد لجهة أن الصهيونية ومعها اسرائيل إنما ولدت من رحم دولي. ولا نخطىء إن قلنا إن ظروف ولادة اسرائيل تجسد ظروفاً دولية متشابكة تتجاوز بكثير الظروف الدولية المتشابكة التي ساهمت في ولادة كل الكيانات السياسية الأخرى في العالم.

ولا نخطىء أيضاً إن قلنا، ونحن في زمن العولمة، إن الظاهرة اليهودية ـ الصهيونية كانت أول عولمة في التاريخ. ففي الدول التي ضمت يهوداً كان معظم الناس ينظرون إلى اليهودي على أنه شخص ذو صلة بالعالم وثيقة، إذ إن اليهودية، في نظر كثيرين، هي شبكة اتصالات عالمية عابرة للدول. ولم تكن إيجابية دائماً هذه النظرة إلى اليهودية، فقد تضمنت ميلاً سهلاً إلى «تخوين» اليهود. والشاهد مسألة دريفوس، إلا أن الجانب الإيجابي في هذه النظرة ازداد في القرن الأخير.

ترافقت مع عالمية اليهود حركية قصوى في المشروع الصهيوني، وكانت هذه الحركية ولا تزال قادرة على تحريك السياسة الدولية بأساليب غير متوقعة، أي أنها كانت ولا تزال قادرة على أخذ المبادرة. فإذا نظرنا مثلاً إلى أهم ما قام به الإنسان في

تاريخه، وهو بناء هيئتين دائمتين تعنيان بالسلم (هما عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة) وجدنا أن هاتين الهيئتين أفسحتا مجالاً لقيام اسرائيل[١٠] على نحو يتناقض مع السلم وهو «هدفهما الأعلى» لأن لا سلم حقيقياً من دون عدل.

وتستمر هذه الحركية متخذة أشكالاً عديدة. فالصوت اليهودي في الانتخابات الأمريكية له دور أساس، وإن كان ثمة من يشكك في صحة هذا القول. وللصوت اليهودي دوره أيضاً ـ وإن إلى حد أقل ـ في كبريات الديمقراطيات الغربية. والإعلام الصهيوني، كما يقال، هو الأقوى في العالم أو بين الأقوى، بكل ما يعنيه ذلك من قدرة في التأثير في الرأي العام وفي ابتزاز هذا الشخص أو ذاك في هذه الدولة أو تلك، والمال اليهودي ـ الصهيوني يستطيع رفع العملات وخفضها بمثل لمح البصر، والشاهد في أيامنا الراهنة جورج سوروس.

ويكاد يخلص المراقب للسياسة الدولية على أننا نشهد فعلاً «شعباً» حاكماً، مختاراً بإرادات الشعوب ليحكم، هو الشعب اليهودي. يساهم هذا الشعب في النخب الحاكمة الأمريكية والأوروبية بأكثر من نسبة عدده إلى المجموع. كذلك تتفوق نسبة العلم والثراء والنفوذ لدى «الشعب اليهودي» على النسب النظيرة لدى الشعوب الأخرى. عبر عن مثل هذا الرأي، بكلمات مختصرة، الرئيس شارل ديغول، وحين ثارت ضده عاصفة انتقاد تتهمه باللاسامية، شرح فكره على نحو أوضح (كما قال)، فاعتبر إشارته تلك إلى الشعب اليهودي بأنها امتداح له وليست انتقاصاً منه[١١].

ضمن هذا التفوق اليهودي الصهيوني في السياسة الدولية، وهو تفوق حقيقي في معظمه، ومزعوم في بعضه، تنتشر تعابير مثل العهد اليهودي[١٢]، والهيمنة

---

(١٠) استهل نتنياهو مقالاً نشرته جريدة **الأنباء** (الكويتية) في ١٣/١٠/١٩٩٨، نقلاً عن جريدة الـ ***Independent*** على النحو التالي: «إنني أمثل دولة وافقت على قيامها عصبة الأمم قبل حوالى ثمانين عاماً ثم الأمم المتحدة».

(١١) انـظـر: Georges Jabbour, «De Gaulle, Israël et la sionisme,» papier présenté à: *De Gaulle en son siècle: Actes des journées internationales tenues? L'Unesco, Paris, 19-24 novembre 1990*, collection espoir, 8 vols. (Paris: Plon, 1991-1993), vol. 6: *Liberté et dignité des peuples*, pp. 410-417.

(١٢) تحت عنوان: «اسرائيل ستتوسع والعهد اليهودي آت» نشرت جريدة **النهار** في ٣٠/٩/١٩٩٨، ص ٦، نص تقرير بعثه الدكتور شارل مالك ـ وهو إذ ذاك ممثل لبنان في الأمم المتحدة ـ إلى الخارجية اللبنانية وبه فقرة هذا نصها: «كما أن الشرق الأدنى عرف في التاريخ، كله أو جزؤه، بالعهد الروماني أو بالعهد البيزنطي أو بالعهد العربي... هكذا تريد الصهيونية أن يعرف في عهده العتيد بالعهد اليهودي أو الاسرائيلي». جاء نشر التقرير بمناسبة إشارة غسان تويني إليه في محاضرة له عن لبنان والأمم المتحدة ألقيت بدعوة من الاسكوا.

اليهودية، والمؤامرة اليهودية التي تسيّر العالم. وضمن هذا الإطار من الأفكار قد تصبح أغرب «خطة» صهيونية خطة قابلة للتنفيذ. مؤتمر بال عام ١٨٩٧ مثال قديم، وذهب اليهود المدعى به الذي استقر في مصارف سويسرا مثال جديد. وفي السياسة الراهنة لمنطقتنا يتزايد كل يوم احتمال رهن مستقبل العراق بإرادة اسرائيل(١٣). وما كان لمثل هذا الكابوس أن يمر أو يستمر في مخيلتنا لولا ما حصل في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠.

ولن يزعم أحد أن ما سبق هو كل الصورة. ثمة خيبات عاناها الصهاينة لم تنفع فيها قدرتهم على تحريك السياسة الدولية. فصل شرقي الأردن عن أرض وعد بلفور مثال، وإجبار اسرائيل على الانسحاب من سيناء عام ١٩٥٧ مثال آخر. وحرب تشرين الأول/أكتوبر مثال ثالث.

أما مغزى ما سبق فواضح. ثمة وضع خاص في السياسة الدولية تشغله اليهودية والصهيونية واسرائيل. هذا الوضع الخاص بحاجة إلى مزيد من العناية العلمية العربية. وأشدد على كلمة علمية. إن تفكيك هذا الوضع، بسلاح العلم، أمر في غاية الأهمية. أما التعايش مع هذا الوضع، دون محاولة تحديه، فدعوة مفتوحة إلى الاستسلام لقدر صهيوني يتغلغل فينا شعور بأننا لا نستطيع صده.

سابعاً: استخلاصات راهنة واقتراحات محددة

تنفعنا دروس التجارب التاريخية لمعالجة الوضع الراهن. الصفحات السابقة رؤوس أقلام وردت إلى الذهن تحت العنوان الكبير، وأبرر ما قد يكون داخل الدراسة من عفوية بالقول إنها تأملية لا بحثية. ما أقوم به الآن هو تقديم استخلاصات تتابع ما سبق وروده لأختم باقتراحات محددة:

١ ـ استخلاصات راهنة مما سبق

أ ـ هل تقدم التجارب التاريخية دروساً ما، وما هي حدودها؟

لا تقدم التجارب التاريخية دروساً حتمية. هي تقدم اتجاهات، ولكن هذه الاتجاهات مؤشرات تحتمل أن تعطي دلالات متعددة، بل متناقضة. التاريخ حوادث

---

(١٣) ورد في مقال لمحمد مشموشي نشرته السفير بأن جوديث كيبر ـ وهي عضو مشارك في مجلس العلاقات الخارجية واسع النفوذ ـ نشرت مقالاً في جريدة هيرالد تريبيون (*Herald Tribune*) (قبل أيام من كتابة مشموشي مقاله) قالت فيه إن على الإدارة الأمريكية أن تقدم صفقة تتضمن «توقيع معاهدة سلام كاملة ودائمة مع اسرائيل» و«توقيع اتفاق يتعهد فيه العراق بتوطين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان». انظر: محمد مشموشي، في: السفير، ٦/٤/١٩٩٨، ص ٢١.

فردة، وهذا يعني أن الإرادة الحرة تلعب فيه دوراً كبيراً. ولكي نستخلص دروساً راهنة، علينا بذل الجهد لإدراك الواقع الراهن، وعلينا أن نبني على أساس الواقع الراهن. ثم تأتي دروس التجارب التاريخية لتقدم لنا استئناساً غير ملزم وإن كان مفيداً بحدود.

ب ـ الظاهرة الصهيونية: فرادتها وحدود الفرادة

للظاهرة الصهيونية فرادة لا شك فيها، إلا أن فرادة الظاهرة لا تنفي أنها قابلة لأن تفكك وتشرح علمياً عبر الآليات المتقاطعة للعلوم الاجتماعية. وعلينا تشجيع هذا الاتجاه. من الممكن بدء محاولة جادة لتقديم باراديم عن الظاهرة. ومن الممكن بدء محاولة جادة لوضع تعقيدات الظاهرة الصهيونية في إطار رياضي[١٤].

ج ـ مقاربة الظاهرة في ضوء تجارب الاستعمار الاستيطاني

ثمة ثلاثة أركان أساسية كانت لها أهميتها في إنهاء تجارب الاستعمار الاستيطاني الأفريقية إنهاء إيجابياً.

الركن **الأول**: التمسك بالهوية الوطنية وإبرازها.

الركن **الثاني**: عدم إعطاء شرعية مطلقة للكيان الاستيطاني.

الركن **الثالث**: إظهار عنصرية الكيان الاستيطاني عنصرية منبثقة من ذاتيته كاستيطان.

إلا أن ثمة ركناً **رابعاً** لا يوجد ما يماثله في ظروف ثورة الفلسطينيين على الصهاينة. هذا الركن الرابع المفتقد هو نسبة كثافة المستوطنين بالمقارنة مع كثافة السكان الأصليين. في جنوب روديسيا كانت النسبة قليلة لم تتجاوز العشر. وفي جنوب أفريقيا لم تتجاوز الخمس. استطاع هذا العامل أن يرسم ملامح نضال السكان الأصليين ضد المستوطنين على أنه نضال أغلبية محرومة مظلومة ضد أقلية مستأثرة ظالمة[١٥]. وهكذا فإذا كان تشريح الظاهرة واحداً تتساوى فيه حالات جنوب روديسيا وجنوب أفريقيا واسرائيل، إلا أن حال الكثافة السكانية يقلل من شأن التساوي،

---

(١٤) هل هناك في أي من الجامعات العربية مقرر خاص بعلم السياسة الرياضي (البوليتيكو متريكس)؟ لا أدري. إلا أنني أذكر أن أحد أساتذة علم السياسة الأردنيين أخبرني أن مركز دراسات استراتيجياً أردنياً وضع معادلاً رياضياً لزيارات الحكام العرب، بعضهم لبعضهم الآخر. لعلم السياسة الرياضي نواقصه ولكن له فوائده.

(١٥) عُرِفَ نظاما الحكم في جنوب روديسيا وجنوب افريقيا بأنهما حكما الأقليات البيضاء. في اهتمامي بدراسات الاستعمار الاستيطاني حاولت تجاوز هذه التسمية إلى تسمية جامعة (تضم اسرائيل إليهما) هي «أنظمة حكم الاستعمار الاستيطاني». الفكرة وجيهة مستحقة علمياً وإعلامياً، إلا أن الوضع العربي لم يكن مؤهلاً لحملها سياسياً وعلمياً وإعلامياً.

ويقرب التجربة الصهيونية من التجربة الأمريكية الشمالية. والحق أن من المفيد إجراء مقارنة بين الاسلوب الأمريكي في التعامل مع السكان الأصليين، والأسلوب الصهيوني في التعامل مع الفلسطينيين. ثم إن التجربة الاستيطانية الصهيونية آخر التجارب الاستيطانية المهمة. ولعلها أيضاً أكثرها إحكاماً، لأنها استفادت من التجارب السابقة. تم تقسيم سورية الطبيعية بسبب التنافس الفرنسي ـ البريطاني، إلا أن نظرة راهنة إلى التقسيم توحي بأن الدافع إلى خدمة الصهيونية كان الأساس الأصلب الذي أملى ذلك التقسيم. بنتيجته عزلت قطعة أرض (هي فلسطين) لكي يقام عليها وطن يهودي، ويسهل على الصهاينة أن يكونوا أكثرية فيها. ولنتأمل في إمكان شبه مستحيل قد يستطيع صنع شبه مستحيل آخر. إذا أحب حكام سورية الطبيعية أن يوحدوا بلادهم السورية، فقد ينتج من ذلك وضع يجعل الصهاينة أقلية في الكيان الجديد، أو في الأصح أقلية تجاور الكيان الجديد الذي سينظر مواطنوه إلى فلسطين على أنها جزء من كيانهم. ذلك مغزى ما كان يطالب به الوحدويون السوريون منذ تحرر سوريا من الحكم العثماني وحتى أواخر الثلاثينيات[١٦]. أما الوضع الراهن فيفصح عن توزع الفلسطينيين إلى أربعة أصناف: صنف **أول** يحمل الجنسية الاسرائيلية. وصنف **ثان** ضمن مناطق الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية. وصنف **ثالث** يخضع بشكل مباشر للحكم الذاتي الفلسطيني وإن كان يخضع بشكل غير مباشر للاحتلال الاسرائيلي. وصنف **رابع** هو كل الفلسطينيين خارج الأطر الثلاثة السابقة الخاضعة للسلطة الاسرائيلية. هذه التجزئة للشعب الفلسطيني تحد من إمكانية انتصار السكان الأصليين على المستوطنين، على نحو مشابه للانتصارات التي حققها السكان الأصليون على المستوطنين في دولتي الاستيطان الافريقيتين: جنوب روديسيا وجنوب افريقيا. قلت إن ما سبق إمكان شبه مستحيل، إلا أن الشعور الوطني بما يعنيه من ضرورة التيقظ يفرض علينا ليس إثبات هذا الإمكان بل التفكير الجدي فيه. وأخيراً فعلى صعيد ما نراه اليوم، فإن أقصى ما يمكن أن يصل إليه النضال الفلسطيني ضد الصهيونية هو بلوغ نوع من الاتفاق على نمط اتفاق اوسلو، علماً أن اتفاق اوسلو أتى دون الحد الأدنى من التوقع.

د ـ مقاربة الظاهرة في ضوء الصراع القومي

لا تزال هذه المقاربة هي الأكثر شيوعاً من المقاربات الأخرى، إلا أنها تعرضت

---

(١٦) ليس من قبيل الصدفة أن المدافع الأول عن وحدة بلاد الشام كان المتيقظ الأول لمخاطر الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وبهذه الكلمات أشير إلى أنطون سعادة، مؤسس وزعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي. وسعادة في توجهه الفكري هذا وريث لمشروع دستور مملكة فيصل في دمشق ولمشروع الدستور السوري عام ١٩٢٨.

لهزتين خطيرتين: **الأولى** زيارة السادات إلى القدس وما تبعها. **الثانية** مؤتمر مدريد وما تبعه من توقيع اتفاق اوسلو، فالمعاهدة الاردنية ـ الاسرائيلية. هاتان الهزتان أضعفتا النظام السياسي العربي. وإذا كان الرئيس مبارك قد استطاع إعادة مصر إلى جامعة الدول العربية، وإعادة الجامعة إلى مصر، متجاوزاً بذلك الهزة الأولى (وإن بحدود)، فإن الهزة الثانية لا تزال عاملاً سلبياً يحول دون استعادة النظام العربي عافيته كاملة. وهكذا بينما يتجه الأردن إلى تنسيق مع اسرائيل، تتجه سوريا ولبنان إلى مزيد من المواجهة معها. وفي الوقت ذاته تبدو الدول العربية مشغولة بأمور تصرفها عن الاهتمام بالمواجهة العربية للظاهرة الصهيونية. دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء السعودية، تبدو مستغرقة في التهديدات الخارجية لأمنها، وتبدو باحثة عن هذا الأمن خارج نطاق دول إعلان دمشق، وخارج نطاق جامعة الدول العربية. أما العراق فقدراته معطلة بالحصار المفروض عليه. واليمن اضطرت إلى الانشغال بعلاقة خصومة مع اريتريا[١٧].

ولدى السودان من مشاكله الداخلية ومشاكله مع دول جواره ما يستوعب كل همه. وعنوان سياسة ليبيا منذ عام ١٩٩٢ العقوبات المفروضة عليها بسبب لوكربي والتي تحداها قادة افريقيون بشجاعة تفوق تحدي القادة العرب لها. والجزائر حمام دم مستمر. يبلغ عدد العرب الآن ما يقرب من ثلاثمائة مليون نسمة، أما الذين يقومون فعلاً بمواجهة اسرائيل فنسبة قليلة من هذا العدد الضخم. وإذا كانت سوريا هي دولة الطوق الصامدة في المواجهة، فإن الحلف التركي ـ الإسرائيلي إنما أتى ليهدد من شمالها سلامتها الاقليمية. ضمن هذا الإطار من الأفكار يصبح من الواجب القومي تفعيل مؤسسة مؤتمرات القمة العربية، ومؤسسة جامعة الدول العربية، ومؤسسات العمل العربي المشترك، وهي كلها مؤسسات حكومية تفعّلها القرارات الحكومية. هل ستصدر الحكومات العربية قرارات التفعيل هذه؟ هل هي مريدة لها وقادرة عليها؟ ولن تعوزنا الوسائل ضمن الأجواء السياسية العربية السائدة، وهي ليست ديمقراطية بالكلية، لن تعوزنا الوسائل لنستمر في المناداة بعقد مؤتمر قمة عربي، ولنقنع الحكام بضرورته. إن القومية في أساسها اتصال، وإذا امتنع الاتصال بين القادة العرب ففي ذلك دلالة على ضعف القومية، بل ودلالة على الرغبة في إضعافها، واعية كانت هذه الرغبة أو غير واعية. إن عدم انعقاد قمة ينال من شرعية الأنظمة العربية. وأختم هذه الفقرة بتحذير سياسي. سوريا، ومعها لبنان، تبقي النضال القومي بمواجهة الصهيونية متأججاً. هي إذن هدف مشرع أمام اسرائيل وحلفائها (وتركيا حليفة ضاربة من داخل

---

(١٧) من حسن الحظ أن العلاقات اليمنية ـ الأريترية عادت إلى طبيعتها، فقد قبلت اريتريا حكم هيئة التحكيم الدولية الذي أعطى حنيش لليمن.

المنطقة)، فإن أصيب الهدف أصيب في الصميم ذلك النضال.

هـ ـ مقاربة الظاهرة في ضوء الحروب الدينية

في نطاق الصراع داخل «فلسطين ـ اسرائيل» ثمة ملامح من حرب دينية. حماس تقيم فلسفتها على أساس ديني، وتسجل وقائع استشهادية تثير الإعجاب ويأتي بعضها على الأقل بنتائج سياسية. وثمة منظمات وتوجهات سياسية صهيونية تقيم فلسفتها على أساس تمييز ديني بسببه استشهد فلسطينيو الخليل وهم يصلون، وقتل رابين. ويبدو أن هذه الحرب الدينية ليست إلى ضعف بل إلى قوة. ففي الجانب العربي ـ الإسلامي يندرج تأييد بعض الدول والشعوب العربية والإسلامية، ضمن إطار ديني. تلك حال السعودية وايران. أما في الجانب اليهودي ـ الصهيوني فثمة مجال ايديولوجي ـ ديني واسع لكره كل من ليس يهودياً. وبما أن المسيحية حسنت علاقتها باليهودية وباسرائيل، فإن الكره اليهودي التقليدي للمسيحية، القائم على أساس ديني، يداخله الآن شيء من الاعتدال، على الأقل لدى السلطات الاسرائيلية والصهيونية الحاكمة. ولا تنطبق هذه الصورة في العلاقة بين المسيحية واليهودية على صورة العلاقة بين الإسلام واليهودية. من الذائع أن نسمع أصواتاً إسلامية تنادي بكره اليهود، ومن الذائع أيضاً أن نسمع أصواتاً يهودية تنادي بكره المسلمين، بل من الذائع أن نرى قتلاً متبادلاً بين بعض المسلمين وبعض اليهود يتم تبريره على أساس ديني. ضمن هذا المنظور الديني تكثر اليقينيات المتناقضة وتقل الروابط بينها، كما يسمح هذا المنظور الديني بنشوء الصليبيات وازدهارها.

وفي نطاق المنطقة التي إليها ننتمي لا بد من أمرين: **الأول** هو التعبير عن الاحترام للمقاومة ولكل من يستشهد منها مدافعاً عن حقه بدافع ديني. **والثاني** هو العمل المتبصر لكي لا يكون الدافع الديني أداة تمييز بين أبناء الوطن الواحد تؤدي إلى تهميش فئة وإلى جعلها مستعدة لتقبل ما قد يأتي به الخارج مما يتنافى مع مصلحة الوطن.

٢ ـ اقتراحات محددة

قبل ما يقرب من ثلاثة عقود استقر رأيي على ضرورة بناء علم عربي للسياسة. ورأيت أن هذا العلم المرتجى أساسه علمان متمايزان ولكنهما غير منفصلين: علم الوحدة العربية وعلم الاستعمار الاستيطاني، وأقترح أن ينشأ مركز علمي متخصص في إطار علم الوحدة العربية يركز على دراسة القمة العربية، ومركز آخر في إطار علم الاستعمار الاستيطاني، وفقاً لما يأتي:

أ ـ مركز دراسات القمة العربية

يندرج هذا الموضوع في إطار الاقتراحات العامة المرتبطة بصياغة استراتيجيا وخطة عمل للصراع العربي ـ الصهيوني، ولذلك سنعرض له في إيجاز، على أن نقدمه تفصيلاً في الجلسات المخصصة لمناقشة تلك الاستراتيجيا. ويمكن لهذا المركز أن يعنى ـ بداية ـ بأمرين:

الأمر الأول، العناية بالقمة وبتحسين آلية صنع القرار السياسي العربي في القمة: يقوم المركز المقترح بتزويد الحكام العرب، يومياً بمواد فكرية ـ سياسية تحاول أن تساعدهم في عملية صنعهم لقرارهم السياسي. فقد ثبت لنا أن الحاكم القطري قوي حصين، وأن بيان القمة هو الآن أعلى بيان سياسي عربي لا يضارعه في العلو بيان أي حزب مهما كان عمق تقديرنا له. ولا شك في أن هناك مجالات عمل واسعة أمام البحث الجاد في تصديه لدراسة مؤسسة القمة، وكيف تعمل، والذهنيات الكامنة وراء عملها.

الأمر الثاني، العناية بجامعة الدول العربية وبقادتها وبتحسين آلية أدائها واجباتها: ويمكن هنا الإشارة ـ مثلاً ـ إلى أن كل أمين عام للأمم المتحدة نشرت مذكراته، وصدرت كتب ودراسات عن كيفية أدائه واجباته، بينما تفتقد مثل هذه الكتب عن الأمين العام لجامعة الدول العربية، باستثناء محمود رياض ثم الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الذي نشر مذكراته أواخر عام ١٩٩٨. وإذا كان منصب الأمين العام للجامعة سيشغر عام ٢٠٠٠، فهل يمكن وضع مواصفات للأمين العام؟ هل يمكن المساهمة في إعطاء المنصب لواحد من المفكرين القوميين الذين تشغلهم الوحدة العربية كهاجس يومي؟ ولهم خبرة تنفيذية واسعة؟ وإذا كان العالم قد احتفل أواخر عام ١٩٩٨ بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هل يمكن تدشين حملة من أجل إقناع الحكومات العربية بالتصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أقره مجلس الجامعة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤؟ في عام ١٩٩٥ أنشئت في بريطانيا رابطة لأصدقاء جامعة الدول العربية، ثم أنشئت رابطة مماثلة لأصدقاء الجامعة في عدن، فهل يمكن أن تعمم التجربة؟

ب ـ مركز دراسات الاستعمار الاستيطاني

يمكن لمثل هذا المركز أن ينكب على دراسة الاستعمار الاستيطاني المقارن، وتحليل مكوناته الأساسية وبخاصة: الإرهاب، العنصرية، التوسعية. ويمكن الإشارة فيما يلي إلى مهمتين عاجلتين، يمكن أن تخصص لهما وحدتان في إطار هذا المركز:

المهمة الأولى: وحدة دراسات الإرهاب الصهيوني: بيّن أهمية هذه الوحدة

الدكتور أنيس صايغ في كتاباته المعروفة ولن أزيد عليه إلا بفكرة واحدة. حبذا لو توضع مفكرة يومية لعمليات الإرهاب التي قام بها الصهاينة واسرائيل منذ بدء استيطانهم. من المرجح أنه لن يخلو يوم واحد في العام (عبر قرن ونيف) من عمل ارهابي. ومن المرجح أيضاً أن عدة أعمال أرهابية ستحتشد في يوم واحد. ثم إن مثل هذه المفكرة تصلح لتوحيد العرب مع الفلسطينيين. إن أعمال الإرهاب الصهيوني تشمل عدداً كبيراً من الدول العربية بدءاً من إلقاء المتفجرات في كنس بغداد أوائل الخمسينيات لاقناع يهود العراق بالهجرة إلى اسرائيل، مروراً بجريمة قتل التلامذة في مدرسة بحر البقر، وانتهاء بعمليات ارهابية لا انتهاء لها بمواجهة الفلسطينيين. وتنعش هذه المفكرة ذاكرة العرب حتى يكون تعاملهم مع اسرائيل منبثقاً عن دقة علمية في تحديد مواصفات من يتعاملون معه.

إن ممارسة الإرهاب المنظم ضد السكان الأصليين مظهر من مظاهر الاستعمار الاستيطاني. ومن الممكن لهذه الوحدة المقترحة أن تعقد مقارنات بين أساليب الارهاب الصهيوني وأساليب الارهاب التي اتبعتها تجارب الاستعمار الاستيطاني الأخرى.

المهمة الثانية: وحدة رصد التصريحات العنصرية الصهيونية والاسرائيلية: جرد لوبين مؤخراً من حصانته النيابية نتيجة تصريح مهين عن الشواء[١٨]. لا أحب لوبين، ولكن من المناسب هنا أن نتذكر أن كثيراً من الصهاينة يتفوهون بعبارات لا تقل عنصرية عن عبارات لوبين. التفوهات العنصرية مخالفة للقانون الدولي وللمثل العليا الدولية. برصدها نحاول حشد الرأي العام الدولي المهتم بحقوق الانسان وبمحاربة التمييز العنصري، ونبرهن أن الطبيعة العنصرية تنبثق على نحو لازم من الاستعمار الاستيطاني. ولن ننسى في هذا المجال أن الاستيطان مدان، وأن الاحتلال مدان، وأن العالم يتجه في منحى إنشاء محكمة جنائية دولية.

وأخيراً، أؤكد على أن أول متطلب لوضع استراتيجيا فاعلة هو التناسب بين العمل المقترح وقدرات القائم بالعمل، لا أدري قدرات من سيقوم بالعمل؟ لكنني ذات يوم قرأت حكمة صينية تقول: «إن أعلى درجات الشر هي الخلط بين درجات الخير»!

---

(١٨) انظر الصحف الصادرة بتاريخ ٧/١٠/١٩٩٨. ويقول الخبر أن القضاء الألماني يعتزم ملاحقة لوبين بتهمة الحض على الكراهية العرقية.

تعقيب (١)

وجيه كوثراني(*)

هل للتاريخ درس؟

يتساءل المؤرخ نقولا زياده وبعد أن درس وألّف في التاريخ القديم والوسيط والحديث. وبعد رحلة طويلة في ذاكرة قرن من الشواهد والأحداث، يتساءل في خاتمة مذكراته **أيامي**: وبعد فلماذا ندرس التاريخ؟

ويجيب: «قيل لنا ان في التاريخ عبرة، واننا نتعلم من التاريخ دروساً تمكننا من تجنب الزلل وتنكب الخطل. ولكن الذي تعلمته أنا من معاني في درس التاريخ، تعليماً وكتابةً ومناقشة، هو أن هذا شيء فيه من خداع النفس الكثير. ولو أن في الأمر صحة، لكان العالم تجنّب الأخطاء التي يرتكبها قرناً بعد قرن وجيلاً بعد جيل وسنةً بعد سنة وحتى يوماً بعد يوم»(١).

يبدو هذا القول صحيحاً إذا حمّلنا التاريخ معنى غائياً، يسير وفقاً لحتميات ـ بدايات ونهايات ـ أو إذا أردنا من التاريخ أن يسير سيراً إرادياً بمعزلٍ عن العوامل والسياقات والظروف. ففي الحالتين: حالة الحتمية وحالة الإرادوية، قد يخذلنا التاريخ فيبدو أن مساره شذّ عن طريق الحتمية التي نتصور، أو خالف ما تشتهيه السفن التي نركب.

لنتفق أولاً ماذا يعني درس التاريخ؟ سبق أن استخدم ابن خلدون تعبير «العبرة» و«العبر» في سياق بحثه عن قواعد وطبائع الاجتماع البشري وتحولاته، وسبق لمكيافيلي مؤسس علم السياسة عبر فصله عن الأخلاق، أن نصح الأمير بقراءة التاريخ قراءة

(*) كلية الآداب والعلوم الانسانية ـ الجامعة اللبنانية.

(١) نقولا زياده، **أيامي**، سيرة ذاتية (بيروت؛ لندن: هزار، ١٩٩٣)، ص ٤٣ ـ ٤٦.

نفعية ووظائفية. والواقع أن الأمراء والحكام الناجحين في سياساتهم أو الذين كانوا يتوخون النجاح، كانوا بالممارسة وبمعزل عن نظرية ابن خلدون، ودروس مكيافيلي، قرّاءً ومستمعين للتاريخ بامتياز. وكثيراً ما يعطى معاوية مثلاً على شغف الحكام الناجحين سياسياً بأخبار التاريخ.

إذاً، القول أن لا فائدة من التعلّم من التاريخ بحجة أن العالم يكرر الأخطاء قول ينطلق من عملية ذهنية تدمج بين الأخلاق والسياسة. كما تدمج بين ما هو ذاكرة مختزنة للماضي كتكرار للأزمنة، وما هو تاريخ، لا تتكرر أزمنته ومراحله ولا تعيد نفسها، لأن لكل زمن ظروفه وعوامله وسياقاته وتقويماته المختلفة.

ما يعنينا في هذه الدراسة سؤال: هل تقدم تجربة الاحتلال الصليبي وحروب إجلاء الصليبيين درساً نفيد منه في الصراع العربي - الإسرائيلي اليوم؟

السؤال يستدعي أولاً استحضار عدد من الملاحظات المنهجية.

الحاضر هو الذي يبني الذاكرة، يخلطها مع التاريخ أو يميزها منه

ان الخطاب التاريخي - السياسي العربي اليوم، أي الخطاب الذي يدمج بين السياسة والتاريخ، أو يستخدم التاريخ في دعم السياسة، ولا سيما في مجال التعبئة أو السجال الايديولوجي، وأحياناً كثيرة في مجال البحث، يُعبِّر عن ذاكرة تاريخية جمعية - أسطورية أكثر مما يُعبِّر عن وعي تاريخي يكون بدوره ثمرة جهد وبحث وإدراك عقلاني للماضي.

إن الذاكرة التاريخية الجمعية هي حالة ذهنية أسطورية، خالطة للأزمنة (Anachronique) ومتخيلة. أما الوعي التاريخي فهو إدراك نقدي للتاريخ، إدراك لاستمراريته وتواصل مراحله. ولكن أيضاً معرفة بتحولاته وانقطاعاته وصيرورته.

تنحو الذاكرة في تعاملها مع الحاضر إلى «أسطرة» الماضي لا إلى بناء تاريخيته كعامل مساعد على فهم الحاضر المتحوّل. فهي إذ تُعبِّر عن استذكارها لحدث مهم وخطير بمصطلحات منتجة في سياقٍ وظرف، تحمِّل هذه المصطلحات دلالات صالحة لكل زمان ومكان، وذلك من خلال جعلها الماضي معيشاً في الحاضر، أو من خلال جعلها الحاضر تكراراً للماضي. ففي الخطاب العربي السائد نقرأ مصطلح الصليبية مثلاً، صفةً مشحونةً بالدلالات والإيحاءات تجاه حروب الفرنج في القرنين الثاني عشر والثالث عشر وتجاه الحروب المتوسطية في القرن السادس عشر، وتجاه الحروب الاستعمارية في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، كما تجاه الصهيونية والحروب الإسرائيلية المدعومة من الدول الغربية. فإسرائيل تصبح في

خطاب الذاكرة وجهاً من أوجه الحروب الصليبية الدائمة والمستمرة.

هكذا، يتصور البعض أن في هذا التكرار المشهدي والتعبيري درساً للعرب وللمسلمين على خطورة المؤامرة، فيتوهمون أنهم محاصرون ومستهدفون دائماً، ولعلة واحدة: ثنائية الصراع بين شرق وغرب، بين إسلام وصليبية، (وبعد نجاح الصهيونية وتمكن إسرائيل) بين يهود وعرب، أو بين يهود ومسلمين! هل هذا درس صالح ومفيد من التاريخ؟

لا أحسب ذلك. فدرس التاريخ يفيدنا في تعلم منهج في التفكير التاريخي، ومن سمات هذا التفكير التمييز بين الأزمنة التاريخية، وفي حالتي الحروب الصليبية قديماً، والصراع العربي - الإسرائيلي حديثاً يفيدنا درس التاريخ في أن نميز بين سياق وسياق، ومرحلة وأخرى. فصليبية الفرنجة في نهاية القرون الوسطى الأوروبية حصلت في سياق أزمة نظام الفروسية والفيودالية والصراع بين الامبراطورية والبابوية، وهي غير صليبية الحروب الأسبانية المتوسطية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، حيث تجاوزت النهضة الأوروبية حوض المتوسط لتلتف على حروب الجهاد والصليبية في حروب محيطية كبرى هدفها السيطرة على العالم - السوق. وهي أيضاً غير ايديولوجية التوسع والاستعمار (المركزية الأوروبية) وإن ترافقت هذه الأخيرة مع حركة التبشير أو استعانت بها. ويفيدنا درس التاريخ أيضاً أن الصهيونية هي جزء من انبعاث القوميات الأوروبية السوفياتية في عصر الامبرياليات العالمية، وتفاقم الشعور اللاسامي في مرحلة انبعاث نظرية العرقيات، وان العطف الغربي على إسرائيل، بالإضافة إلى دوافع المصالح، هو نوع من التعويض عن عقدة ذنب ارتكبه اللاساميون الأوروبيون بحق اليهود.

قد تكون هذه الأمور قد أضحت بديهيات، لكنها بديهيات لم تؤخذ بالاعتبار في تفكيرنا الاستراتيجي، لأنها لم تستدخل بعد في تفكيرنا التاريخي. وقد يكون مفيداً الإشارة هنا إلى أن مدرسة الأنماط والهياكل في علم العلاقات الدولية، والتي تستهدف استشراف مستقبل العالم، تستخدم بشكل أساسي خبرات التاريخ لدراستها على المدى الطويل ونمذجتها في أنماط واحتمالات والدفع باتجاه تغليب اتجاهات وانجاح مواقف وتحقيق إنجازات في الحروب أو في العلاقات الدبلوماسية الدولية.

وهنا لا بد من أن نذكر أن أحد أهم إنجازات العرب الاستراتيجية على صعيد العلاقات الدولية والحضور الدولي هو كسبهم قرار الأمم المتحدة باعتبار الصهيونية حركة عنصرية، وقد يكون بالمقابل أحد أخطر هزائمهم في التاريخ المعاصر عودة الأمم المتحدة عن هذا القرار. انه انتكاسة تاريخية.

لقد كان التفريق بين الصهيونية واليهودية في الفكر السياسي العربي أحد أهم

تجليات هذه الاستراتيجيا الناجحة التي حملت وعياً تاريخياً للماضي واستشرافاً للمستقبل.

وهذا الوعي التاريخي يتطلب إعادة نظر في التأريخ للصليبية وأدوارها وسياقاتها وكشف الركام الايديولوجي الأسطوري الذي ربط بين الغرب والصليبية، وغطى جزءاً من النظرة إلى إسرائيل.

إن تسمية المؤرخين العرب القدامى لتلك الحروب على أنها حروب الفرنج، تكشف عن عدم انزلاق أو استدراج وراء الإدعاء الايديولوجي لحملة الصليب.

وكما أنه ليس من التاريخية في شيء دمج الصهيونية باليهودية، فإنه ليس من التاريخية في شيء جعلهما جزءاً من الصليبية. لقد أصاب اليهود في القدس التي احتلها الفرنجة ما أصاب المسلمين، إذ أحرق الحي اليهودي بسكانه كاملاً. ومن وقائع التاريخ أن اليهود وقفوا داعمين جهود التحرير.

يروى عن عماد الدين زنكي بعد تحريره مدينة الرها (أول مدينة محرّرة) والتي كانت بداية التحرير أو الهجوم المضاد في العام ١١٤٤م أنه أسكن ثلاثمائة عائلة يهودية بقصد تقوية الحزب المناهض للفرنج في صفوف الشعب[٢].

هل يفيد اليوم أن يعتذر الغرب عن خوض الحروب الصليبية القديمة؟ نسمع ونقرأ اليوم عن قيام مبادرة تقدمها لجان مسيحية غربية تعتذر عما فعله «الأجداد» الصليبيون القدامى؟ لا شك في أن المبادرة الاعتذارية تعبر عن يقظة ضمير وشعور إنساني نبيل، لكن التعامل الإنساني مع حدث مضى عليه ألف عام لا يُعدل من وطأة الذاكرة في معاناتها لحزن اليوم وآلامه، لأن هذه الذاكرة الحزينة والناقمة والمحبطة ليست نتاج الحدث القديم بحد ذاته، بل هي نتاج تراكم المآسي التي تتكرر في الحاضر فتبحث عن مرجعيتها وأصلها في التاريخ. إنها نتاج جراح مميتة معاصرة ومعيشة، ما يكاد يجف دم مذبحة حتى يسيل دم أخرى. لذا فقد يكون أجدى من الاعتذار عن صليبية مضت، الوقوف اليوم مع حق الشعوب المضطهدة، والفقيرة والمعتدى عليها. هذه الوقفة هي التي تساعد على جعل الماضي ماضياً تاريخياً، لا ذاكرة معيشة عبر اختلاف الصور، صور اليوم مع أخبار الأمس، وعبر اختلاط الأزمنة، حيث يختلط الحاضر والماضي في وهم أن التاريخ يكرر نفسه.

---

(٢) أمين معلوف، **الحروب الصليبية كما رآها العرب**، ترجمة عفيف دمشقية ([بيروت: دار الفارابي]، ١٩٨٩)، ص ١١٧.

«البطل» فوق النقد التاريخي: التفكير التاريخي والتفكير الاستراتيجي علاقة جدلية

وإذ تختلط الأزمنة، تتأثر المعطيات النسبية في حقائق مطلقة، وتُصنّف في خانات معزولة أو ثنائيات قاطعة: خير أو شر، صفاء أو مؤامرة، اخلاص أو خيانة، بطولة أو استسلام، مقدّس أو مدنّس. وتنسحب هذه التصنيفات على العلاقات الاجتماعية ـ السياسية، وبفعل التعويض في مراحل النكوص والأزمات والخوف، تتراجع عملية النقد أو تنعدم ليحتل تمجيد البطل والقائد (قديماً وحديثاً) صفة العصمة. وتكتسب العصمة مرتبة الأسطورة في التاريخ حيث يتعالى «المثال» ليصبح فوق كل نقد، نموذجاً لا لمرحلته فحسب، بل صورة متوخاة ومنتظرة لكل مرحلة، وبخاصة للمرحلة التي يشتد فيها المأزق.

وللتمثيل على هذه الملاحظة، تكتسب اليوم شخصية القائد صلاح الدين الأيوبي، المستمرة من مرحلة حروب الفرنج كمحرر للقدس، سمات متعالية تتسامى اليوم عن كل نقد لدى غالبية مؤرخينا وكتابنا المعاصرين، في حين انها كانت عند واحد من أبرز وأهم مؤرخي حروب الفرنج ـ ابن الأثير ـ موضوعاً يمكن نقده. فعلى الرغم من إعجاب ابن الأثير بصلاح الدين وتمجيد لدوره في تحرير القدس، لم يمنعه هذا الإعجاب من نقد استراتيجية صلاح الدين في مرحلة ما بعد تحرير القدس، إذ ترك صلاح الدين الفرنجة يتجمعون في صور وأهمل فتحها حتى تمكن الفرنج من التجمع فيها واستجماع قوتهم واستعادة معظم المدن المحرّرة، فتأخرت عملية استكمال التحرير بعد القدس قرناً آخر من الزمن.

يقول ابن الأثير: «وكانت عادته متى ثبت البلد بين يديه ضجر منه ومن حصاره (...) والملك لا ينبغي أن يترك الحزم وإن ساعدته الأقدار. فلأن يعجز حازماً خير له من أن يظفر مفرطاً (...). لما رأى هو وأصحابه شدة أو صوراً ملوها وطلبوا الانتقال عنها ولم يكن لأحد ذنب في أمرها غير صلاح الدين»[٣].

إذا كانت حالة صلاح الدين لم تمنع مؤرخاً قديماً كابن الأثير من ممارسة النقد حيال مثال «البطل»، فإن الدرس الذي ينبغي استخلاصه اليوم، ولا سيما بعد تراكم ما استجد من معارف وأدوات منهجية نقدية في البحث التاريخي هو إعادة القراءة النقدية الدائمة للتاريخ، لرموزه وأبطاله وأفكاره، وبشكل أساسي للرواية التاريخية التي تتحوّل إلى أسطورة.

---

(٣) ابن الأثير ورد في: المصدر نفسه، ص ٢٥٥.

قد تفيد الأسطورة أحياناً حالة الاستنهاض الشعبي والتعبئة. لكن حالما تتحوّل الشعبية إلى كم من الجموع وإلى نوع من الشعبوية، فإنها لا تلبث أن تتحوّل إلى حالة تقديس للقائد، ولا يلبث القائد أن يأنس في نفسه هذه القدرة الفردية، فتغيب الرؤية الواضحة والتخطيط والاستشراف، ولا سيما إذا غابت المؤسسات والمشاركة ووسائط التمثيل الشعبي بين المجتمع وأصحاب القرار.

نتنياهو وبيريس ودروس الصليبيين

ما هي دروس الحروب الصليبية من وجهة نظر الاستراتيجيا الإسرائيلية؟ لدى كل من نتنياهو وبيريس إشارات إلى الدرس الذي يمكن أن تفيد منه إسرائيل من درس التاريخ الصليبي.

بالنسبة لنتنياهو «إن تاريخ الصهيونية هو تاريخ هجرة اليهود إلى أرض إسرائيل (. . .) وإن النضال من أجل الهجرة اليهودية هو نضال من أجل استمرار بقاء إسرائيل (. .)». ويقول أيضاً: «ان من شأن موجات هجرة جماعية أن تضع نهاية للحلم العربي برؤية دولة اليهود تنهار كدولة الصليبيين التي ظلّت تصغر وتتقزم حتى تلاشت نهائياً. ستكون مثل هذه الهجرة اليهودية خطوة حاسمة نحو تحقيق السلام: وجود ديمغرافي قوي إلى جانب السيطرة على المنطقة الجغرافية المطلوبة لضمان أمننا سيقنعان العالم العربي بان وجود إسرائيل أصبح حقيقة تاريخية ثابتة»[٤].

ويخصص نتنياهو صفحات في كتابه ليدحض منطق الديمغرافيين الإسرائيليين الذين يتخوفون من الخلل الديمغرافي المرتقب بين اليهود والعرب، وليدلل أن حركية التاريخ الفعلي واتجاهه هي غير منطق العملية الحسابية بنسبة الولادات. وعليه فإن السياسة التي يقترحها نتنياهو ـ إلى جانب منطق القوة والاحتفاظ بالأرض المحتلة ـ هي الاستمرار بتكثيف وتشجيع حركة الهجرة إلى إسرائيل، لا من البلدان «غير المستقرة» وذات الوضع الاقتصادي المتأزم فحسب (دول الاتحاد السوفياتي سابقاً ودول أوروبا الشرقية)، بل من الدول المستقرة، مثل فرنسا. ويراهن فيها «على الموجة اللاسامية الآخذة في الازدياد مع ظهور القومية المتشددة لليمين المتطرف»[٥].

أما بالنسبة لبيريس فإنه يستخلص درساً آخر من تجربة الصليبيين في الأرض المقدّسة. فهؤلاء عسكروا نظامهم وبنوا قلاعاً ضخمة، ومع ذلك لم يستمروا. يشرح بيريس وجهة نظره هذه في كتاب **الرحلة المتخيلة مع ثيودور هرتزل**[٦]. أثناء رحلته

(٤) بنيامين نتنياهو، **مكان بين الأمم، أم أساطير تحت الشمس**، ص ٣٢١ ـ ٣٣٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٢١.

(٦) Shimon Peres, *Le Voyage imaginaire avec Théodore Herzl* (Paris: [s. n.], 1998).

المتخيلة مع هرتزل في محيط عكا، يتأمل هرتزل أسوار عكا العالية، في إشارة ضمنية إلى أن القوة العسكرية لم تمنع اضمحلال الصليبيين. يكتب بيريس واصفاً هذه اللحظة المتخيلة: «إذ هو (أي هرتزل) في حالة استرسال بالتأمل في علو أسوار عكا شرحت أن ليس صدفة أن يكون أحسن الاختصاصيين العالميين بتاريخ الفرنج هم المؤرخون الإسرائيليون المتخصصون بالتاريخ الوسيط (Medievistes) أمثال Joshua Prawer وAlies Grabois، حيث ان هدف دراساتهم هو أرخنة (Historiser) التناقضات التي يعيشها مجتمعهم» (ويقصد وعي تاريخيتها: Historiciser les contradictions à l'oeuvre dans leur propre société).

ويستنتج «ولأننا كنا واعين لأخطار مثل ذاك الانحراف (الاعتماد على العسكرة وحدها)، استطعنا أن نجنب إسرائيل المصير المأساوي الذي لاقته دول الفرنج، وهو أن العسكرة (Militarisation) لم تمنع في نهاية المطاف اضمحلالها. وعلى العكس، اخترنا نحن الديمقراطية التي هي السلاح الأكثر فعاليةً والخيار الذي لا بد منه لتأمين ديمومتنا واستمرارنا»[(٧)].

لا شك في أن ثمة عوامل أخرى ضمنت نجاح المشروع الصهيوني واستمرار إسرائيل. لكن ما يشير إليه بيريس حول دور الديمقراطية الإسرائيلية له منطقه الوظائفي الداخلي. فعلى الرغم مما يشوب هذه الديمقراطية من نواقص وما تثيره من طعون بمعيار المساواة في المواطنية داخل المجتمع الإسرائيلي، وعلى الرغم من تعاظم دور الجنرالات في الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية في العقدين الأخيرين، فإنه يبقى أن أحد عناصر الديمقراطية الأساسية الذي هو تداول السلطة سلمياً وتنافس الأحزاب، وتفاعل الخطط والبرامج والرؤى، واشتراك السلطات العلمية ومؤسساتها الأكاديمية البحثية في صناعة القرار، أمور تساهم في نجاح السياسات الإسرائيلية (من وجهة نظر أصحابها).

«عاهات» عربية لا بد من ذكرها

يبقى أن نشير إلى بعض الاستنتاجات التي ينص إليها باحث وأديب هو أمين معلوف في كتابه **الحروب الصليبية كما رآها العرب**. ثمة ملاحظات يوردها معلوف في خاتمة كتابه، جديرة بالعرض والتفكر، هذه الملاحظات يصفها بأنها كانت نوعاً من «العاهات» الكامنة غير الظاهرة، ذلك ان الانتصار العسكري الذي حققه المسلمون بعد قرنين من الاستعمار، ثم انتقل على يد الأتراك العثمانيين إلى غزو أوروبا نفسها، لم يكن سوى «مظهر».

(٧) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

ويثير معلوف سؤالاً مكرراً، يلخص إشكالية بحث طويل وشائك: «كان العالم العربي في عهد الحروب الصليبية من اسبانيا إلى العراق لا يزال فكرياً ومادياً خازن أرقى حضارة على وجه الأرض. ولسوف ينتقل مركز العالم بعدها بعزم وتصميم إلى الغرب. أيكون في ذلك سبب إلى نتيجة؟ وهل يُمكن الذهاب إلى حد التأكيد بأن الحروب الصليبية قد أطلقت إشارة نهضة أوروبا الغربية، ودقت نفير موت الحضارة العربية»؟[8].

ويمكن أن أضيف: صحيح أن انتاج الأفكار، في التاريخ والفلسفة والفقه، كان لا يزال آنذاك ينمو ويتوسع، ويمكن التمثيل على ذلك بابن رشد وابن خلدون، وبعشرات من الفقهاء والمؤرخين الذي كتبوا وصنّفوا، لكن أكان هذا مؤشراً لدينامية انطلاقة حضارية شاملة، كما كان الأمر في القرنين الثالث والرابع الهجريين (التاسع والعاشر الميلاديين)، أم أنه كان مؤشراً لوداع حضارة من خلال التعبير عن أوج ما وصلت إليه ومن خلال التعبير عن الأسئلة الضمنية المقلقة التي ترافق التفكير الفلسفي والتاريخي الذي يتألّق عادة في الأزمات المصيرية الكبرى؟

وإذا كان هذا الإحساس بالقلق على مصير الحضارة العربية سيظهر لاحقاً في نص مقدمة ابن خلدون لناحية سعيه لفهم طبائع العمران وتحولاته (أسباب ازدهاره وأسباب خرابه، أسباب نشوء الدول وزوالها)، فإن الشعور بتفوق الحضارة العربية أثناء الحروب الصليبية لدى النخب العربية (مؤرخين وقضاة وفقهاء)، وازدراء ما لدى الفرنج، كان مؤشراً لا يدعو إلى كثير من الاطمئنان لوجهة المستقبل. إن الفارق الحضاري كان كبيراً من دون شك، لكنه كان يشعر العرب بكثير من الزهو والاطمئنان بـ «إيمانهم» تجاه الكفّار الفرنج، على رغم تنبه ابن جبير في رحلته إلى الأراضي المحتلّة إلى مخاطر الفتنة» ـ والعياذ بالله منها ـ كما يقول، من رؤية داخلية ممالك الفرنجة. فهذه ـ كما يقول ابن جبير ـ «من الفجائع الطارئة على المسلمين أن يشتكي الصنف الإسلامي جور صنفه المالك له، ويحمد سيرة ضده وعدوه المالك من الافرنج ويأنس بعدله»[9].

كان اتجاها الوضعيتين التاريخيتين يحملان احتمالات مستقبلية مغايرة، على رغم الانتصارات العسكرية المتقطعة التي بدأ يسجلها المسلمون بدءاً من تحرير الرها بعد حوالى نصف قرن على الاحتلال، وعلى امتداد قرن ونصف لاحق.

نعود إلى ما يسميه أمين معلوف بعض العاهات التي «أبرزها الوجود الفرنجي

---

(٨) معلوف، الحروب الصليبية كما رآها العرب، ص ٣٢٣.

(٩) رحلة ابن جبير، كما ورد في: المصدر نفسه، ص ٣٢٥.

إلى النور»، ويمكن تلخيصها في عاهتين:

العاهة الأولى: ان دينامية القيادة السياسية والعسكرية للدول التي خاضت حروب التحرير لم تكن دينامية عربية. يقول: «فمن الذي كان عربياً من كل هذا الحشد من الأشخاص الذين رأيناهم يمرون أمامنا خلال قرني الاحتلال الفرنجي»؟ إنهم المؤرخون والقضاة وبعض الملوك المحليين الصغار (ابن عمّار وابن منقذ والخلفاء الذين لا حول لهم ولا قوة). وأما القابضون الحقيقيون على أزمة الحكم، وحتى أبطال مجاهدة الفرنج الرئيسيون ـ زنكي ونور الدين وقطز وبيبرس وقلاوون ـ كانوا أتراكاً، وأما الأفضل فكان أرمنياً، وشيركوه وصلاح الدين والعادل والكامل كانوا أكراداً.

قد يُرد بأن هؤلاء قد تعربوا ثقافياً وعاطفياً. وهذا أمر صحيح غير أنه لا بد من فهم أمرين: **أولاً** أن التعريب كان جزءاً من أسلمة وحمية دينية تُميز الداخلين الجدد في الإسلام، ولا سيما من شعوب أمرائهم. **وثانياً** أن آلية الاستيلاء على السلطنات والإمارات، كان يسمح لها ويؤدي إليها ضعف الخلافة العربية المركزية من جهة، وطبيعة الطبقة العسكرية الجديدة المؤلفة بشكل أساسي من شعوب غير عربية. وهذه الطبقة هي التي قامت بدور الانقلابات العسكرية على مستوى السلطنات والإمارات في المنطقة، ولكن أيضاً بالدور القتالي العسكري في معارك التحرير ضد الفرنج.

إن الشق الأخير من هذه الفرضية يُمكن دعمه بدراسة هاملتون غب الموثقة حول موضوع «جيوش صلاح الدين» حيث يمكن ملاحظة حجم المشاركة لفرق الأكراد والترك وعرب بلاد الشام[١٠].

العاهة الثانية: التي يشير إليها أمين معلوف: «عجز العرب عن بناء مؤسسات ثابتة»، في حين أن الفرنج نجحوا منذ وصولهم إلى الشرق بخلق دول. فكانت «خلافة (الملك) في القدس تتم بشكل عام من غير صدامات، فكان مجلس المملكة يمارس رقابة فعلية على سياسة العاهل، وكان للكهنوت دور معترف به في لعبة الحكم. ولم يكن شيء من هذا في الدول الإسلامية. فكل نظام ملكي كان مهدداً عند موت الملك، وكل انتقال في الحكم كان يثير حرباً أهلية»[١١]، بل إن طريقة استلام الحكم كانت تتم بالاستيلاء والانقلاب غفلة: صلاح الدين بالنسبة لسيده نور الدين، وبيبرس مع سيده قطز.

---

(١٠) Hamilton A. R. Gibb, «The Armies of Saladin,» *Cahiers d'histoire égyptienne* (Le Caire), série 3, fasc. 4 (1951), pp. 306-320,

نشرت بالعربية مع دراسات أخرى لغِب في: **صلاح الدين الأيوبي: دراسات في التاريخ الإسلامي**، تحرير يوسف أيبش (بيروت: بيسان، ١٩٩٦)، ص ١٥٤ ـ ١٧٨.

(١١) معلوف، المصدر نفسه، ص ٣٢٤.

ما سبب ذلك؟ استمرار الاجتياحات؟ الأصول البدوية للشعوب التي سيطرت على هذه المنطقة؟

يجيب أمين معلوف: «ليس في الإمكان الحسم في هذه المسألة (..) ولنكتف بالتأكيد بأنها لا تزال مطروحة بعبارات مختلفة تقريباً في العالم العربي في نهاية القرن العشرين»[١٢].

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٥.

تعقيب (٢)

عبد الوهاب المسيري(*)

يصف هذا البحث (د. جورج جبور: «دروس التجارب التاريخية») نفسه بأنه «تأملي» وليس «بحثياً». وأعتقد أننا نفتقر إلى مثل هذا النوع من الدراسات، ففي إطار ما أسميه «الموضوعية المتلقية أو الفوتوغرافية أو التوثيقية» (في مقابل ما أسميه «الموضوعية الاجتهادية») ساد الوهم بأن مهمة الباحث أن يقرأ عدداً هائلاً من المراجع كتبه آخرون غيره، ثم يوثق أطروحته (المعروفة مسبقاً) باقتباس هذه المراجع استناداً إلى قراءاته. أما التأمل وإعمال العقل والخيال واكتشاف الأنماط الكامنة وراء التفاصيل المتناثرة فيقع خارج نطاق هذه العملية (التي عادةً ما توصف بأنها «ذاتية»)، ولكن باحثاً قضى جزءاً كبيراً من عمره في عملية البحث والاستقصاء بخصوص ظواهر سياسية عديدة من بينها ظاهرة الاستعمار الاستيطاني (بخاصة في فلسطين) سيفيدنا كثيراً إن تأمل في هذه الظواهر وإن أعطانا خلاصة تأملاته وإن بين لنا الأنماط الأساسية التي اهتدى إليها من خلال دراسته، فمثل هذه الخلاصة ستكون ولا شك نوعاً من الحكمة وإطاراً معرفياً عاماً يفوق في مغزاه وفائدته مجرد مراكمة المعلومات والتوثيق الأفقي.

وباحثنا يدعو إلى تفكيك الواقع الصهيوني بسلاح العلم بدلاً من الاستسلام لقدر صهيوني، فالدراسة المتأنية العميقة تعني المعرفة، والمعرفة تحمل معها قدراً كبيراً من الحرية. ولكن ما يقدمه ليس معرفة مجردة عامة، وإنما هي معرفة تصل إلى قدر كبير من التعميم من دون تجاهل التفاصيل. ولذا فهو لا يفتأ يتحرك من العام إلى الخاص ومن الخاص إلى العام، فبعد أن يعمم يخصص ويبين الاستثناء من القاعدة، ولكن إدراكه للاستثناء (الذي يفت في عضد الدارس الذي يود أن يصل إلى قدر من

(*) أستاذ الأدب الإنكليزي في جامعة عين شمس ـ مصر.

التعميم) لا يثنيه عن عزمه، فهو يحاول دائماً اكتشاف الأنماط حتى يعمق من رؤيتنا ومن ثم يحسن من أداتنا في الصراع، لأن من يكتفي بحشد التفاصيل، شأنه شأن من يتعامل مع القوانين العامة، يسلك طريقاً هادئاً آمناً كسولاً، خالياً من المفاجآت والانقلابات، فيضمن لنفسه بذلك السلامة ولا يأتي بجديد ولا يعيد تفسير ما هو قديم، ومن ثم يتنكب طريق الجهاد والاجتهاد الوعر الذي يتطلب قدراً من المخاطرة، الذي إن سلكه الإنسان فإنه قد ينكسر ولكنه قد ينتصر.

ويستخدم الباحث كلمة «مقاربة» ليصف تناوله لموضوعه، وكلمة «مقاربة» تعني «محاولة للتفسير»، بمعنى أن ما يقدمه لنا مقاربة وحسب وليس قوانين أو مسلمات عامة قاطعة. كما أن الكلمة تعني أن لكل ظاهرة عدة أبعاد وزوايا، وأنه يمكن النظر إليها من أكثر من زاوية. فهو ينظر للظاهرة الصهيونية باعتبارها ظاهرة استيطانية، كما ينظر إليها من زاوية البعد القومي والبعد الديني والبعد الدولي وهكذا.

وكاتب البحث يحاول أن يؤكد لنا أن موضوع تأمله ليس هذه الواقعة أو تلك وإنما هو الظاهرة الاستيطانية ككل. فيبدأ بحثه من أكثر النقط اتساعاً، وهي فلسفة التاريخ وما تقدمه لنا التجارب التاريخية من دروس. فيفلت من الرؤية الحتمية، إذ يؤكد أن دروس التاريخ ليست قوانين عامة آلية، لأن الإرادة الإنسانية الحرة تلعب دوراً كبيراً في صياغة التاريخ. ولكن على الرغم من موقفه هذا لا يسقط باحثنا في العبثية، ولذلك فهو يلخص موقفه في هذه الكلمات: «علينا أن نبني على أساس الواقع الراهن، ثم تأتي دروس التجارب التاريخية لتقدم لنا استئناساً غير ملزم، وإن كان مفيداً بحدود. فنقطة انطلاقه هو الواقع واللحظة الراهنة، ولكن الواقع الذي يدرسه ليس منفصلاً عن الماضي ولحظته الراهنة ليست بيتاً شيطانياً، وإنما يمكن دراستهما في إطار ما أدركنا من أنماط ودروس».

وحينما ينتقل الباحث إلى الظاهرة الصهيونية، فهو لا ينفي فرادتها، ولكنه يرى أيضاً أنها قابلة لأن تُفكك وتُشرح عملياً عبر الآليات المتقاطعة للعلوم الاجتماعية، «فلدى العلوم الاجتماعية الباحثة في شؤون الأقليات، وفي شؤون العلاقات الدينية المتبادلة، وفي الأنثروبولوجيا المقارنة، إجابات لا بأس بها تحد من فرادة الظاهرة اليهودية الصهيونية، وتنزلها منزلتها في تطور المجتمعات البشرية»، فدراسته للنمط العام لا تصرفه عن دراسة السمات الخاصة أو ما أسميه «المنحنى الخاص للظاهرة».

بعد هذا الحديث المستفيض في منهج الباحث (وأنا أرى أن أهم ما في هذا البحث ليس ما ورد فيه من آراء، وهي مفيدة وقيمة، ولكن طريقة التناول التي يجب أن يتعلم منها الباحثون)، أقول بعد أن تناولنا منهج البحث يمكننا أن نعرض لبعض الزوايا التي نظر الباحث إلى موضوعه من خلالها، ولن نتبع الترتيب الذي وردت به الموضوعات في بحثه.

يشير الباحث إلى أن معظم الدارسين العرب يرون أن الصهيونية لا تشكل ظاهرة قومية، ثم يضيف أن معظم الصهاينة ومعظم الإسرائيليين يرون عكس ذلك ويذهبون إلى أنهم أمة واحدة أو على الأقل «هم في طريقهم ليصبحوا أمة».

وبعد أن يطرح القضية على هذا النحو، يدلي الباحث ببعض الملاحظات المهمة: إمكانية تمزق الهويات القومية المتصارعة في إطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ويذهب إلى أن الوضع العربي يعاني سيولة ولاتحدداً يتجاوز السيولة واللاتحدد في الوضع الإسرائيلي ـ الصهيوني. وهو يشير إلى بعض الهزات التي هزت النظام السياسي العربي (زيارة السادات للقدس، ومؤتمر مدريد وما تبعه من اتفاق أوسلو فالمعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية) وإلى أن الدول العربية تبدو مشغولة بأمور تصرفها عن الاهتمام بالمواجهة العربية للظاهرة الصهيونية. والمحصلة النهائية أنه على الرغم من أن عدد العرب يقترب من ٣٠٠ مليون نسمة، فإن الذين يقومون فعلاً بمواجهة إسرائيل نسبتهم قليلة من هذا العدد الضخم. ويفاجئنا بتقرير الحقيقة البديهية التي نحب تجاهلها وهو أن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس حق نقض فعلياً على عقد مؤتمر قمة عربي.

ونحن نتفق مع هذا الباحث في كثير من التفاصيل هنا، ولكننا نختلف معه في نقطة أساسية، نتفق معه في أن ثمة لاتحدداً في الوضع العربي، ولكننا نذهب إلى أن هذا اللاتحدد ينتمي إلى عالم السياسة (والدول والنخب الحاكمة)، أما عالم الثقافة والبنية التحتية للهوية ـ إن صح التعبير ـ فثمة أساس راسخ، وهو يشكل إمكانية ثرية لم تتحقق بعد، ولكنها قائمة (هذا على عكس الكيان الصهيوني الذي يعاني أزمة الهوية واحتمال مزيد من التمزق).

وحين يتحدث الباحث عن القوى التي تساند كلاً من العرب وإسرائيل تتضح دقته في التعبير ومقدرته الهائلة على الانتقال من العام إلى الخاص ومن الخاص إلى العام، «فالكل العربي ـ على حد قوله ـ يتماهى معه وقت الشدة»؛ العالم الإسلامي والعالمان الأفريقي والآسيوي في مقابل التأييد الغربي لإسرائيل. ثم ينتقل بعد ذلك ليبين أن الكتلة المؤيدة للعرب صادقة في تماهيها معهم. وقد تكون ضعيفة معنوياً ولكنها كثيفة بشرياً. أما الكتلة الغربية المؤيدة لإسرائيل فهي «غير ذات صدقية كاملة، فكثير ممن يؤيد الصهيونية في الغرب يكره اليهود كأفراد وجماعة». ويضيف إلى ذلك إيمان الصهاينة ـ الإسرائيليين أنفسهم «بأنهم يجب أن يعتمدوا على أنفسهم فقط»، ومع هذا فهو يشير إلى أن اعتماد إسرائيل على الغرب يكاد يكون كاملاً، فالمطالبة الإسرائيلية بالاعتماد على النفس هو من قبيل الديباجات والاعتذارات التي تخصص فيها الصهاينة.

وفي مقاربة الظاهرة الصهيونية في ضوء الحروب الدينية يعرض الباحث لتاريخ

الحروب الدينية (بين الإسلام والمسيحية واليهودية) ويخلص إلى أنه «لا يمكن مقاربة الظاهرة الصهيونية في ضوء الحروب الدينية التي تعرضت لها اليهودية». ولكنه لا يكتفي بهذا الطرح العام وإنما يتحفظ بقوله إنه يمكن مقاربة الظاهرة الصهيونية في ضوء الحروب الدينية التي نشبت بين الإسلام والمسيحية، وأن الظاهرة الصهيونية تقع في دائرة الحروب التي يشنها الغرب على دار الإسلام.

وهو يفصّل هذه الرؤية بأن يعقد مقارنة بين المستوطنين الصهاينة والمستوطنين من الفرنجة، غير أن كلا الفريقين قد استوطن بسبب دوافع لم تكن دينية دائماً. ومع هذا يمكن القول بأن المجندين الذين قاموا بالحرب، كان يحركهم الدافع الديني. وكلا الفريقين تمتع بتأييد أوروبا ونجح بتأسيس كيان سياسي وآثر أن تكون علاقته مع سكان المنطقة هزيلة.

وكعادته بعد أن يقرر العام ينتقل الباحث إلى الخاص، فيقرر أن ثمة أوجهاً للاختلاف بين الظاهرتين الاستيطانيتين يوجزه في النقاط الثلاث التالية:

١ ـ لم يكن لدى الصليبيين شعور بالأرض مساوٍ لشعور الارتباط بها لدى الصهاينة.

٢ ـ وكان لدى الصليبيين شعور بأنهم جزء من شعب له أرضه في مكان آخر. أما الصهاينة فقد تطورت أيديولوجيتهم على أساس مفارقة ذلك الشعب الآخر الذي كانوا جزءاً منه.

٣ ـ ومما سبق يتضح أنه إن نشأت ظروف يبدو فيها الصراع وكأنه صراع تناقضي إلى الحد الأقصى (إما العرب وإما الصهاينة)، فمن المتوقع أن تكون ضراوة الصهاينة شديدة نابعة من حالة يأس يتجاوز ذلك اليأس الذي لا بد من أنه كان نصيب الصليبيين عشية رحيلهم.

ويمكن اختصار أوجه الاختلاف السابقة بفكرة واحدة مؤداها أن استقلال هوية الصهاينة، إذ هم في المنطقة، أرسخ من استقلال هوية الصليبيين.

«فإذا أضفنا إلى ذلك اختلاف العصر (أي سهولة الإمداد الفوري البشري والعسكري، وثورة الاتصالات التي تؤثر في القناعات) تبين لنا أن أوجه التشابه على كثرتها لا تستطيع حجب أوجه الاختلاف».

ويتناول الباحث الظاهرة الصهيونية في ضوء السياسة الدولية، فيذهب إلى أن الظاهرة اليهودية ـ الصهيونية كانت أول عولمة في التاريخ، وترافق مع هذا حركية صهيونية قادرة على تحريك السياسة الدولية بأساليب غير متوقعة. ويشير إلى الصوت اليهودي والإعلام الصهيوني والمال اليهودي ـ الصهيوني باعتبارها قوى قادرة على التأثير في الرأي العام.

وهنا أجد نفسي مختلفاً مع الباحث، فالظاهرة اليهودية لم تكن قط ظاهرة عالمية، كما قد يتراءى لنا لأول وهلة. فبعد التهجير إلى بابل، ظهر المركز البابلي لليهودية والذي يختلف بشكل جوهري عن المركز الفلسطيني (وهنا يوجد تلمود بابلي وآخر فلسطيني). وهذا المركز الفلسطيني حدث منه انتشار قبل سقوط الهيكل. وتأثر يهود العالم الهيليني بمحيطهم الحضاري، بحيث انفصلوا بدورهم عن يهود بابل وفلسطين، ثم توالت عمليات الانتشار في أنحاء العالم (أقول الانتشار لا النفي). والانتشار في العالم لا يجعل من اليهودية واليهود ظاهرة عالمية. فلكل جماعة يهودية تاريخها، تعيش في سياقها الحضاري والاجتماعي وتستمد هويتها منه، ومن ثم فنحن نتحدث عن تواريخ وثقافات الجماعات اليهودية (لا التاريخ اليهودي)، فتاريخ يهود اثيوبيا (الفلاشاه) وثقافتهم، يختلف عن تاريخ يهود الولايات المتحدة وثقافتهم.

ولعل أول ظاهرة عالمية حقيقية هي الرأسمالية الغربية، وما أفرزته من إمبريالية غربية، فهي قد حولت العالم بأسره إلى سوق ومصدر للعمالة وساحة لنشاطها وفهمها. ولم تكن الجماعات اليهودية جزءاً من هذا، ولعل تجمع أوروبا بأسرها ضد محمد علي والقضاء عليه يبيّن تبلور هذا الاتجاه الإمبريالي العالمي. وقرار هذه الكتلة الغربية الإمبريالية ضرب محمد علي والتعجيل بموت رجل أوروبا، أي الدولة العثمانية وتوزيع تركته، أي تقسيم هذه الدولة وما يتبعها من دول، هو قرار غربي/عالمي بأي مقياس. ولم يكن لأعضاء الجماعات اليهودية آنذاك أي دور في السياسة الدولية، ولم يلعب أعضاء هذه الجماعات دوراً في السياسة الدولية إلا بعد إصدار وعد بلفور (بمبادرة استعمارية بريطانية) وبعد أن قررت الإمبريالية الغربية تبني المشروع الصهيوني باعتباره مشروعاً غربياً/عالمياً. ولولا هذا التبني لظل المشروع الصهيوني مجرد أضغاث أحلام في مخيلة بعض مثقفي شرق أوروبا من اليهود ممن لم يمكنهم تحقيق أي حراك اجتماعي في بلادهم بسبب تعثر التحديث فيها. إن نجاح الدعاية الصهيونية واللوبي الصهيوني. . . الخ ناجم عن أن الصهيونية جزء من الاستراتيجيا الغربية الاستعمارية وما أفرزته من هجمات استعمارية على بلادنا وبلاد غيرنا، بما في ذلك فلسطين. أما المال اليهودي/الصهيوني، هل يمكن تمييزه من المال غير اليهودي غير الصهيوني؟ وهل يختلف سورروس عن غيره من المضاربين؟ وما حجم المال «اليهودي» بالقياس للمال غير اليهودي؟

ومن أهم مقاربات الباحث تناوله للظاهرة الصهيونية باعتبارها ظاهرة استيطانية، فبعد عجالة تاريخية قصيرة، بيّن كيف أن فلسطين أصبحت المحط الأول لأنظار الصهاينة، وكيف أن سيسل رودس، مؤسس روديسيا، كان هو المثل الأعلى لهرتزل، أحد مؤسسي الحركة الصهيونية، وأن هرتزل كان يود أن ينال ما ناله رودس: صك لشركة استيطانية. ثم كان لخلفاء هرتزل أن ينالوا وعد بلفور، وتطور الوعد إلى دولة

كما هو معلوم. إن الربط بين رودس وهرتزل وإدراك أن الصك في حالة الصهيونية أصبح وعداً، وأن الوعد هو الذي أفرز في النهاية دولة، ليدل على مقدرة الباحث الفائقة على الربط بين التفاصيل المختلفة واكتشاف النمط الكامن.

وقد يكون من المفيد هنا أن أستطرد قليلاً لأتحدث عن أسطورة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وكيف أنها إفراز لأسطورة الاستعمار الغربي الاستيطاني حتى أدلل على ما سبقت الإشارة إليه، وهو أن الأصل هو الاستعمار الغربي، وأن الصهيونية هي مجرد تابع له.

والاستعمار الاستيطاني (الإحلالي أو المبني على الأبارتهايد) هو انتقال كتلة بشرية من مكانها وزمانها إلى مكان وزمان آخر، حيث تقوم الكتلة الواحدة بإبادة السكان الأصليين أو طردهم أو استعبادهم، أو خليط من كل هذه الأمور (كما حدث في أمريكا الشمالية وفي فلسطين). ومهما بلغ الإنسان من وحشية وحياد، فهو لا يستطيع القيام بمثل هذه الأفعال إلا إذا كان هناك مبرر، وهذه هي وظيفة الأسطورة (التي نعرفها بأنها نموذج معرفي، أي رؤية كاملة للكون [الإله ـ الإنسان ـ الطبيعة]، ولكن علاقتها بالواقع واهية إلى أقصى درجة).

١ ـ إذا كان جوهر الأسطورة، أية أسطورة، هو إلغاء الزمان أو تجميده والانفصال عن المكان، فإن هذا الاتجاه يأخذ شكلاً متطرفاً في حالة أسطورة الاستعمار الاستيطاني بشكل عام، الذي ينطلق من الإنكار الكامل للتاريخ بشكل متطرف، وإعلان نهايته. ويزداد الإنكار حدة وعنفاً في حالة المجتمعات الاستيطانية الإحلالية، التي لا بد من أن تغيّب السكان الأصليين تماماً. ونقطة البداية عند المستوطنين البيض المهاجرين من العالم الغربي هي عادة رفض تاريخ بلادهم الأصلية، باعتباره تاريخ اضطهاد وكفر، ويحاول المهاجرون أن يضعوا «حلاً نهائياً» لمشاكلهم وأن يبدأوا من نقطة الصفر الفردوسية في الأرض الجديدة. ومع هذا يتباهى هؤلاء المستوطنون بانتمائهم للعالم الغربي الذي لفظهم.

ويتضح هذا الجانب في أسطورة الاستيطان الصهيونية التي تبدأ برفض تاريخ اليهود في المنفى (وضمن ذلك العالم الغربي). والصهيونية هي الحل النهائي الذي يطرحه الصهاينة، والاستيطان في صهيون هو نقطة البداية والصفر، ومع هذا لا يكف الصهاينة عن الحديث عن دولتهم باعتبارها واحة الديمقراطية الغربية في الشرق وقاعدة الحضارة الغربية فيه.

٢ ـ ينكر المستوطنون البيض تاريخ السكان الأصليين في الأرض التي سيهاجرون إليها ويستوطنون فيها. فهي عادة أرض عذراء بلا تاريخ، غير مأهولة بالبشر (أرض بلا شعب)، على عكس الأرض التي يأتي منها المستوطنون، فهي مكتظة بالسكان.

ومرة أخرى نجد أن أسطورة الاستيطان الصهيونية تعبر عن هذا بشكل متبلور، إذ يزعم الصهاينة أن فلسطين هي إسرائيل أو صهيون، وأن تاريخها قد توقف تماماً برحيل اليهود عنها، بل إن تاريخ اليهود أنفسهم قد توقف هو الآخر برحيلهم عنها، ولن يستأنف هذا التاريخ إلا بعودتهم إليها، ولكنه تاريخ جديد خال من الاضطهاد والصراع، فهو أقرب إلى التاريخ المقدس.

٣ ـ لا تؤكد أسطورة الاستيطان الغربية نهاية التاريخ وحسب وإنما نهاية الجغرافيا كذلك، فالأرض التي يستوطن فيها الإنسان الأبيض هي أرض وحسب، ليس لها حدود واضحة، ولذا فهي تتسع بحسب قوة الإنسان الأبيض الذاتية؛ كلما زاد عدد المستوطنين وازدادوا قوة اتسعت الحدود. ومن هنا فكرة الرائد والجبهة المتسعة دائماً. والرائد هو الذي يرتاد أرضاً جديدة دائماً، لا يعرف حدوداً ولا قيوداً ولا سدوداً. وارتباط نهاية التاريخ بنهاية الجغرافيا أمر متوقع، ففكرة الحدود فكرة إنسانية حضارية غير طبيعية، أما عالم الطبيعة فلا يعرف الإنسان، ومن ثم فهو لا يعرف الحدود.

وأسطورة الاستيطان الصهيونية هي أسطورة التوسع بالدرجة الأولى، فإرتس في إسرائيل ليس لها حدود واضحة، فالعهد القديم يحتوي أكثر من خريطة. والمستوطنون الصهاينة أطلقوا على أنفسهم مصطلح «حالوتسيم» أي «رواد».

٤ ـ إذا حدث أن كانت الأرض العذراء مأهولة بالسكان، فإن أسطورة الاستيطان الغربية تحاول تهميشهم، فهم قليلو العدد متخلفون يفتقرون إلى الفنون والعلوم والمهارات المختلفة، يهملون الثروات الطبيعية الكامنة في الأرض. وهم عادة مجرد رحالة لا يستقرون في أرض ما، وهم شعب لا تاريخ له، فأعضاؤه جزء لا يتجزأ من الطبيعة (كالثعالب والذئاب) ومن ثم لا حقوق لهم. لكل هذا فإن وجود مثل هؤلاء الناس هو وجود عرضي، ومن الضروري وضع حل جذري ونهائي للمشكلة الديمغرافية، أي مشكلة وجود السكان الأصليين في الأرض العذراء، وضرورة اجتثاث شأفتهم تماماً.

وأسطورة الاستيطان الصهيونية تنظر للوجود الفلسطيني في فلسطين باعتباره أمراً عرضياً هامشياً، والاعتذاريات الصهيونية مليئة بالحديث عن فلسطين باعتبارها أرضاً مهجورة مهملة، وكثيراً ما يتحدث الصهاينة عن الفلسطينيين كما لو كانوا جزءاً من الطبيعة بلا تاريخ. وكل هذا ينتهي بطبيعة الحال بتأكيد حق اليهود المطلق في فلسطين (ومن هنا قانون العودة) وينكرون هذا الحق على الفلسطينيين (ومن هنا مخيمات اللاجئين). وتحاول الحركة الصهيونية وضع حل نهائي للمشكلة الديمغرافية فقامت أحياناً بالإبادة (دير ياسين ـ كفر قاسم) ولكن الطرد كان الشكل الأساسي.

وبعد اتفاقيات أوسلو أخذ الحل النهائي شكل عزل السكان الأصليين داخل مجموعة من القرى والمدن ومحاصرتهم بالقوات العسكرية الإسرائيلية والطرق الالتفافية.

٥ ـ تم تبرير الرؤى الاستيطانية الإحلالية عن طريق القصص الإنجيلية، وهنا يحدث تلاق كامل بين أسطورة الاستيطان الغربية العامة وأسطورة الاستيطان الصهيونية. فالمستوطنون البيض (وضمنهم الصهاينة) ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم من الآباء (البطارقة) الذين تركوا بلادهم ليستقروا في بلاد أكثر اتساعاً، أو في أرض عذراء لم يستوطن فيها أحد من قبل. وهم مثل العبرانيين يخرجون من مصر (أو بابل) أرض المنفى البغيضة، وينسلخون من تاريخها ليعودوا إلى صهيون (الجديدة) بأن «يصعدوا» لها. فإن وجودها مأهولة إذن من الكنعانيين الذين لا حق لهم في الأرض ومصيرهم هو الحل النهائي: الطرد أو الإبادة.

ويشير الباحث إلى ثلاثة أركان أساسية كانت لها أهميتها في إنهاء التجارب الاستيطانية:

١ ـ التمسك بالهوية الوطنية وإبرازها.

٢ ـ عدم إعطاء شرعية مطلقة للكيان الاستيطاني.

٣ ـ إظهار عنصرية الكيان الاستيطاني عنصرية منبثقة من ذاتيته كاستيطان.

وبعد أن تعامل الباحث مع الجوانب العامة التي تسم حركات الكفاح ضد تجارب الاستعمار الاستيطاني الأفريقية والتي نجحت بوضع نهاية له، ينبهنا إلى أن ثمة فارقاً أساسياً، هو نسبة كثافة المستوطنين بالمقارنة مع كثافة السكان الأصليين، فقد كانت قليلة (لم تتجاوز العُشر في روديسيا والخُمس في جنوب أفريقيا)، أما في فلسطين فالأمر كان مختلفاً، إذ إن عدد المستوطنين الوافدين كان كثيراً بالنسبة للسكان الأصليين (بخاصة بعد طرد هؤلاء السكان من بلادهم وبعد فتح أبواب فلسطين للهجرة الاستيطانية الصهيونية).

ونحن نتفق معه تماماً فيما يذهب إليه، ولكن مع هذا يجب أن نبيّن بعض الحقائق الخاصة بما يسمى «المشكلة الديمغرافية الإسرائيلية». الجانب الأول في هذه المشكلة أن تدفق المهاجرين الاستيطانيين آخذ في التناقص. فهناك ما يسمى «ظاهرة موت الشعب اليهودي»، أي تناقص أعداد أعضاء الجماعات اليهودية في العالم نتيجة لعدم الزواج والإنجاب (تعد الأنثى الأمريكية في المرحلة العمرية بين ٢٠ ـ ٣٠ أقل الإناث خصوبة في العالم، فهي تنجب أقل من طفل، بمعنى أن الجماعة اليهودية في الولايات المتحدة غير قادرة على إعادة إنتاج نفسها، إذ ان المطلوب أن تنجب الأنثى ما يزيد على طفلين). كما أن الزواج المختلط ومعدلات الاندماج العالية (على عكس ما

يدّعي الصهاينة) تلعب دورها. وبعد هجرة اليهود السوفيات الأخيرة (التي كانت تضم أعداداً كبيرة من غير اليهود) تناقص عدد يهود شرق أوروبا. ولأول مرة في التاريخ نجد أن عدد يهود غرب أوروبا يزيد على عدد يهود شرقها. فإذا أضفنا إلى هؤلاء البلاد الاستيطانية مثل كندا وأمريكا الشمالية وأستراليا، فإننا نواجه بأزمة استيطانية حقيقية. ونحن نميز بين الصهيونية الاستيطانية (أن يهاجر اليهودي ويتحول إلى مستوطن صهيوني)، وصهيونية غرب أوروبا والولايات المتحدة وكندا (حيث تتركز الغالبية الساحقة من يهود العالم) التي كانت في معظمها توطينية، أي أن الخزان البشري في شرق أوروبا الذي كانت تستمد منه الدولة الصهيونية وقودها قد نضب إلى حد كبير، مما يعني أن الأزمة الاستيطانية للمستوطن الصهيوني ستزداد حدة وتفاقماً.

إلى جانب هذه الأزمة الاستيطانية هناك ما أسميه «عودة الفلسطيني» على جميع المستويات الممكنة الثقافية والسكانية (الديمغرافية). ولأتناول الجانب السكاني، يبدو أن الفلسطينيين، منذ بداية الغزوة الصهيونية، يدركون، ربما بشكل فطري (غير واع)، أنها غزوة سكانية استيطانية إحلالية، ولذلك تصل معدلات الإنجاب بينهم إلى أعلى معدلات في العالم. ويبلغ عدد سكان فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ (أي داخل ما يسمى «الخط الأخضر») نحو ٥,٣ ملايين نسمة عام ١٩٩٦ بنسبة ٨١,٤ بالمئة يهوداً و١٨,٦ بالمئة عرباً. وبحسب إحصاء عام ١٩٩٨ بلغ العدد ٩٥٣,٤٩٧، أي حوالى مليون. ويبلغ عدد الفلسطينيين في غزة ١,٤٠٠,٤٩٨، أما في الضفة الغربية فعددهم هو ١,٥٥٦,٥٥٤ (يبلغ عدد الفلسطينيين الكلي ٧,٧٨٨,١٨٦، يوجد معظمهم في البلدان العربية، خاصة الأردن وسوريا ولبنان. وتوجد قلة منهم في الأمريكيتين وأوروبا)، وإن كانت هذه الإحصاءات الإسرائيلية تشمل سكان القدس العربية وهضبة الجولان اللتين ضمتا إلى إسرائيل ويبلغ عدد سكانهما حوالى ١٧٢ ألف نسمة تقريباً. وتشير بعض التقديرات العربية إلى أن عدد العرب داخل حدود ١٩٤٨ يصل إلى مليون نسمة من دون سكان القدس والجولان.

ويلاحظ أن نسبة السكان العرب من مجموع السكان بقيت ثابتة تقريباً، وذلك على رغم الهجرة اليهودية الكبيرة، ويعود ذلك إلى نسبة المواليد لدى اليهود، ففي عام ١٩٩٣ كانت نسبة المواليد لدى العرب ٣٤ لكل ألف، ولدى اليهود ١٨,٥ لكل ألف. ويعود نمو السكان العرب (معدل النمو = التكاثر الطبيعي+ ميزان الهجرة) إلى ارتفاع معدل التكاثر الطبيعي نتيجة ارتفاع معدل المواليد، بينما يتفاوت معدل نمو اليهود من فترة إلى أخرى، وذلك لأن معدل النمو يعتمد أساساً على ميزان الهجرة. فبفضل الهجرة التي تمت في الخمسينيات وصل معدل النمو إلى ٩,٢ بالمئة، ولكنه تدنى في الثمانينيات إلى حوالى ١,٥ بالمئة فقط، ثم ارتفع بسبب هجرة اليهود السوفيات في الفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣ إلى نحو ٣,٩ بالمئة فقط، ويبدو أنه أخذ

يعود إلى الانخفاض بسبب الانخفاض الكبير في حجم الهجرة إلى إسرائيل في الفترة الأخيرة.

أما معدل نمو السكان العرب فهو ثابت تقريباً ويتراوح ما بين ٣,٥ بالمئة ـ ٤,٥ بالمئة. وقد زاد اليهود بمعدل ٢ بالمئة في العقد الماضي، بينما زاد العرب بمعدل ٤ بالمئة. وإذا استمرت معدلات الزيادة على ما هي عليه، وهو أمر متوقع، فسيكون عدد العرب عام ٢٠٠٠ نحو ٢٢ بالمئة من مجموع السكان (بالمقارنة بـ ١٧ بالمئة في الوقت الحالي). وتضم الأراضي التي احتلت بعد عام ١٩٦٧ نحو ١,٢٥٠,٠٠٠ عربي مقابل ٨٠ ـ ١٠٠ ألف اسرائيلي على أحسن تقدير. فإذا حسبت الأراضي المحتلة، فإن نسبة العرب ستزيد إلى ٣٦,٤ بالمئة، الأمر الذي يعني أنه، مع استمرار المعدل الحالي في الزيادة، سيكون عدد اليهود وعدد العرب متساوياً عام ٢٠١٥. ولنحاول أن نرى ردود أفعال هذا التمدد العربي. فقد ورد في إعلان المؤتمر اليهودي الأمريكي (٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧) أن الطفل اليهودي الذي يولد اليوم في إسرائيل يمكنه أن يتوقع أن يدخل المدرسة العليا (الثانوية) في أرض يكون فيها السكان العرب مساوين تقريباً للسكان اليهود، وذلك قريباً جداً، أي أن خروج صهيون (وهو المصطلح الذي يستخدم للإشارة إلى نزوح المستوطنين عن فلسطين) يقابله دخول ابن البلد وتكاثره.

بعد هذا العرض النقدي السريع لبحث «دروس التجارب التاريخية» للأستاذ جورج جبور، الذي لم يوفه حقه، وإن حاول أن يبرز معالم منهجه وبعض القضايا التي تناولها، لا يفوتني أن أنوه بأسلوب هذا البحث، فقد كتب بلغة عربية رصينة، وقد طوّر الباحث خطاباً تحليلياً قادراً على أن يعبّر عن رؤيته في صعودها إلى التعميم وهبوطها إلى التخصيص، وعلى أن يقرر الحقائق العامة دون أن يتجاهل التفاصيل الفردية الخاصة.

المناقشات

١ ـ طلعت مسلّم

تلقي الدراسة الضوء على بعد مهم في مقاربة ظاهرة الاستعمار الاستيطاني، وهو نسبة كثافة المستوطنين بالمقارنة مع كثافة السكان الاصليين. فالعدو مدرك تماماً لأهمية البعد السكاني للصراع ويعمل على تأكيد تفوق كثافة المستوطنين على كثافة السكان الاصليين. وفي الوقت نفسه يعمل على تفريغ فلسطين من سكانها الفلسطينيين. ومن ثم يعمل على جلب اليهود إلى فلسطين المحتلة.

إن إدراك هذا البعد يؤكد ضرورة العمل على تحقيق عدة أهداف:

أولها: تثبيت السكان الاصليين الفلسطينيين على أراضيهم ومقاومة أي اتجاه لخروجهم منها، بما في ذلك العمل على توفير مستوى حياة مقبول، في جميع المجالات وبخاصة الحقوق السياسية، في مناطق وجودهم في فلسطين المحتلة، فضلاً عن العمل على تحسين نسبة كثافتهم مقارنة بكثافة المستوطنين.

ثانياً: تأكيد قومية الصراع التي تعدل من هذه النسبة تعديلاً جذرياً للصالح العربي، حيث تكون بين السكان العرب في الوطن العربي والمستوطنين الصهيونيين.

ثالثاً: إن المقاومة يمكن أن تحيل حياة المستوطنين إلى جحيم، مما يمكن أن يعمل على إيقاف الهجرة اليهودية الجديدة إلى فلسطين، كما أنه يمكن أن يؤدي إلى تشجيع الهجرة المضادة، ومن ثم تحسين نسبة السكان الفلسطينيين مقارنة بالمستوطنين.

اختلف مع الباحث بشأن تفعيل مؤسسة القمة ومؤسسات جامعة الدول العربية. فهذه المؤسسات إما مشلولة أو مبررة للهزائم والتنازلات. لذلك فمن المطلوب توفير بديل شعبي عربي لا يرقى إلى مستوى قدرة مؤسسة القمة، ولكنه يصل إلى أفضل ما تصل إليه هذه المؤسسات الرسمية.

٢ ـ عوني فرسخ

تعطي الدراسة الانطباع بأن اسرائيل بشكل أساسي منتج يهودي، فيما هي تاريخياً مشروع استعمار استيطاني عملت على إقامته قوى الاستعمار. وهذا ما تؤكده الوثائق التي يستشهد بها، مثل إشارته إلى بالمرستون. فإن التجاوب العربي مع ابراهيم باشا في بلاد الشام أثار قلقاً أوروبياً عاماً، ودفع إلى التحرك لاتقاء مخاطر انبعاث القومية العربية. ومما له دلالة أن الكنيسة الاسكتلندية الوثيقة الصلة بالحكومة البريطانية أوفدت يومذاك لجنة برئاسة د. كيث إلى بلاد الشام ليجمع التفاصيل عن «الدولة اليهودية» في فلسطين، وإمكانية نقل اليهود من أوروبا اليها. ولقد نشط مبعوثو بريطانيا لدى السلطنة العثمانية، وفي أوساط الجاليات اليهودية لإنجاح الاستيطان اليهودي في فلسطين.

أما بشأن نداء نابليون لليهود أمام أسوار عكا في ١٧٩٩/٤/٤، فيلاحظ أن نابليون في ندائه كان أول من دعا لإقامة كيان استيطاني استعماري يهودي في فلسطين، ولم يفعل ذلك تقديراً منه لمعاناة اليهود في أوروبا، ولا تعاطفاً مع تطلعهم إلى أرض الميعاد، وانما وجه النداء بعد أن فشل في اقتحام عكا، وواجه جيشه ثورة الشعب العربي في مصر، كما فشلت مساعيه مع الموارنة في لبنان، وساعتها أدرك استحالة النفاذ إلى المنطقة من خلال أبنائها. وقد يكون اختياره اليهود وليد تقديره بأن يكونوا أقدر الناس على إقامة الحاجز البشري الغريب الذي يفصل عرب آسيا عن عرب افريقيا. فهم بحكم التناقض القومي وتقوقعهم على الذات لن يتفاعلوا مع العرب بشكل إيجابي، وبحكم الارتباط الاسطوري سيكون تشبثهم بالأرض أشد ممن سبقوهم من الغزاة، ومن ثم يكون مقدمهم مفجراً لصراعات دائمة.

وفي معرض الحديث عن حركية اليهود العالمية يذكر د. جبور أن كلاً من عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة أفسحتا مجالاً لقيام اسرائيل، ولم تكن تلك الحقيقة التاريخية وليد نشاط يهودي عالمي بقدر ما كانت في الواقع نتاج توافق دولي مشابه تماماً للإجماع الأوروبي الذي التقى على ضرب تجربة محمد علي في أربعينيات القرن التاسع عشر. فقرار الانتداب على فلسطين سنة ١٩٢٢، الذي تضمن نص وعد بلفور، هو القرار الوحيد في حياة عصبة الأمم الذي أجمعت على تأييده الدول الكبرى. وذلك ما حصل أيضاً مع قرار التقسيم سنة ١٩٤٧، بل قدم الاتحاد السوفياتي من الدعم لإسرائيل في سنواتها الأولى ما يفوق الدعم الأمريكي.

في ظني أن المقارنة التي يعقدها الباحث بين الاستيطان الاستعماري في روديسيا وجنوب افريقيا والاستعمار الاستيطاني في فلسطين لا تستقيم دون أخذ الدور الاستعماري في الحسبان. فإذا كانت القوى الدولية شبه محايدة في سقوط الاستعمار

الاستيطاني في روديسيا وجنوب افريقيا، فإنها يقيناً غير محايدة فيما يتصل بالصراع العربي ـ الصهيوني، بل هي طرف أساسي في الصراع وعمق استراتيجي للعدو الصهيوني.

٣ ـ محمد ابراهيم منصور

لدي ملاحظتان: **الأولى** حول دعوة الباحث إلى تفكيك تعقيدات الظاهرة الصهيونية في إطار نموذج رياضي، فإن ثمة تحفظات على استخدام المنهج الرياضي في دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية. ومن ثم فإن الظاهرة الصهيونية أعقد من أن تُختزل في نموذج رياضي مع ما يرد عليه من قيود التبسيط واختزال الحقائق وتعقيدات الواقع في عدد قليل من المتغيرات المفسرة لهذه الظاهرة.

أما الملاحظة **الثانية** فتتعلق بمقاربة الظاهرة الصهيونية في ضوء الحروب الدينية، فإنني أتفق مع الباحث في أن ثمة ملامح دينية في الصراع داخل «فلسطين ـ اسرائيل»، مآلها إلى قوة طرفيها، حماس وبعض التوجهات الدينية المتطرفة الصهيونية. ويساعد على تغذيتها تنامي النزعات الصليبية عبر العولمة، وبعض المتغيرات الاقليمية مثل الثورة الاسلامية في ايران، ونمو الحركات الأصولية، وردود الأفعال المترتبة على بعض الانتهاكات الاسرائيلية للمقدسات الاسلامية. ومع تقدير روح الاستشهاد تحت الرايات الدينية إلا أنني أحذر مع الباحث من استخدام الدافع الديني أداة للتمييز بين أبناء الوطن الواحد أو التفريط في الوحدة الوطنية.

وفي ضوء هذه المقاربة لا بد من أن نضيف إلى مقترحات الباحث ضرورة تقوية الجبهة الاسلامية ـ المسيحية التي تستظل براية العروبة، وهي جبهة مستهدفة صهيونياً.

أما مقترحات تحسين آلية صنع القرار العربي، فهي لم تتطرق إلى أخطر عقبة كؤود يصطدم بها دائماً العمل العربي المشترك، وهي غياب عنصر الإلزام بالقرارات الصادرة من المؤسسات العربية بما فيها مؤسسة القمة نفسها. كما ينبغي أن نفكر جدياً في إيجاد آلية شعبية لتعمل بالتوازي مع جامعة الدول العربية والمؤسسات الرسمية.

٤ ـ بيان الحوت

طرح تعقيب د. كوثراني على العبرة من الحروب الصليبية أسئلة، على غاية من الأهمية، وتعقيبي هذا هو رد على بعض هذه التساؤلات. ولدي نقطتان.

النقطة **الأولى** بالنسبة إلى القيادات في عهد صلاح الدين ومن جاء بعده وقبله، ما السبب في أن القادة الذين خاضوا الحروب ضد الفرنجة لم يكونوا عرباً؟

أود أولاً أن أقول بأن مفهوم الهوية في زمان ما يختلف عن مفهوم الهوية نفسها في زمن آخر. وهنا أطرح سؤالاً: صحيح أن صلاح الدين كان قائداً كردياً، وصحيح أيضاً أن عبد الله أوجلان في نهاية القرن العشرين هو قائد كردي، فهل مفهومنا لكردية كل منهما مفهوم واحد؟ لنتذكر أنه في عهد صلاح الدين سادت الثقافة العربية والحضارة العربية، وهو الذي قال لمجموعة من القادة العسكريين من حوله: «إنني لم أفتح البلاد بسيوفكم، بل بقلم القاضي الفاضل». والقاضي الفاضل عربي من عسقلان. مثل آخر من التاريخ القديم، من كان جنود الفتح في القرن السابع للميلاد؟ أما كانوا عرباً؟ مرة أخرى أود الإشارة إلى ضرورة طرح المفاهيم التاريخية في أطرها وزمانها.

النقطة **الثانية** تتعلق بالتساؤل: هل الحروب الصليبية نقطة تحول إلى نهوض عالمي وانحطاط شرقي؟

من الطبيعي أن كل أمة تنهزم، تبحث عن أسباب هزيمتها، وكيفية النهوض أمة قوية، ولكن أود الإشارة إلى أن نقطة التحول الجذرية لم تكن الحروب الصليبية وحدها، بل سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣م على يد العثمانيين، وبالتالي فإن «هجرة الأدمغة» البيزنطية بلغة العصر، إلى أوروبا، وهم أكثر حضارة من الغرب، كان بحد ذاته نقطة التحول الكبرى نحو عصر النهضة. بالنسبة إلى العرب، فليس التأخر سببه النصر أيام صلاح الدين، بل للتأخر في مسيرة الأمم أسباب متعددة، وهكذا نعود إلى نظرية ابن خلدون في الدورة الحضارية من علو إلى هبوط.

٥ ـ حسن حنفي

أسئلتي تدور حول ثلاث حقائق: **أولاها** أن حروب الاسلام ضد اليهودية ليست حروباً دينية، بل بسبب خرق اليهود معاهدات مع الرسول. **وثانيتها** أن تأييد السعودية وإيران للقضية الفلسطينية ليس على أساس ديني، بل على أساس وطني تحرري. **وثالثتها** أن معظم الاقتراحات في النهاية: إنشاء مراكز دراسات أو تفعيل المؤسسات القائمة، ليست كافية من دون استيعاب دروس التاريخ القديم والمعاصر، مثل توحيد مصر والشام وأشكال المقاومة الاستشهادية والشعبية في جنوب لبنان.

٦ ـ الياس مطران

إن صلاح الدين الأيوبي والجيش الذي حرر القدس ليس غريباً بالمفهوم القومي العربي الذي لا يقوم على أساس عنصري. فالعروبة هي انخراط في سياق الحضارة العربية، وهي تفاعل مع الأرض والحضارة العربية.

أما قضية «تقديس» صلاح الدين، فقد انتقده بعض الباحثين ولا سيما المؤرخ اللبناني السيد حسن الأمين، وذهب في نقده إلى حد اتهام صلاح الدين بالتعامل مع الصليبيين. بالنسبة إلى الانحطاط، فتغفل المداخلات ذكر تدمير بغداد عام ١٢٥٨م وغزوات المغول وتغلب العنصر التركي الذي دمر معالم الحضارة العربية وانتزع الخلافة سنة ١٥١٧ بحيث لم تعد خلافة عربية.

أما «الذاكرة الاسطورية» فهي جزء من الوجدان العربي، وهي ضرورية لتحفيز المخيلة الجماعية، ومن ثم يجب أن تغذي الخيال الابداعي العربي بحيث تشكل حافزاً إضافياً على تجاوز الانحطاط والاستسلام، كما تؤكد وجود آفاق للصراع مع الصهيونية والانتصار عليها.

إن ظاهرة هجرة اليهود السوفيات لا تزال تتفاعل وتزداد، وهي بحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار أكثر من قبل.

الفرق بين جنوب افريقيا وروديسيا وبين الكيان الصهيوني هو أن الكيان الصهيوني هو جزء من الصهيونية الدولية ومراكز نفوذها العالمية.

أما بالنسبة إلى مراكز الأبحاث فهي موجودة وتكفي، بل علينا بناء مؤسسات قومية تمهد وتعمل لإعداد الأجيال التي ستستمر في الصراع الوجودي.

٧ ـ جار الله عمر

لا بد من خلق وعي عربي حول قضيتين: **الأولى** أنه لا يوجد حل للصراع العربي ـ الاسرائيلي وعلى المدى المنظور. وهذا يعني السير في خطين متوازيين: الكفاح المستمر ضد الكيان الصهيوني على الطريقة اللبنانية وإعادة الاعتبار لقومية المعركة والسير في طريق الوحدة العربية واظهار فشل الدولة القطرية. **والثانية** اعتبار كل الاتفاقيات الحالية عملاً آنياً يجب أن يستثمر في منع هجرة اليهود إلى فلسطين ومنع إقامة المستعمرات.

أما فيما يتعلق بمؤسسة للقمة، فيجب أن تكون دائمة، ولكن يجب أن تكون القمة مدعومة بضغوط شعبية حقيقية، ومع بقية مقترحات د. جبور.

٨ ـ أسامة حمدان

باعتبار أن قواعد التغيير الاجتماعي والبشري تكاد تكون متقاربة، فإن المطلوب ليس فقط المقاربة من أجل التعبئة، بل إن المطلوب المهم لنا هو دراسة أسباب مواصلة المقاومة ومن ثم النهوض واستعادة الحقوق في العديد من التجارب البشرية.

ولا بد من الإشارة هنا إلى ضرورة دراسة أداء الأمة والمجتمع كحالة جماعية خلال قراءة التاريخ وعدم التوقف فقط عند أداء القادة ـ على أهميته ـ لأن مثل هذا الأمر يحرمنا من الاستفادة من دروس تنعكس على حالة الأمة الشعبية، ويوصل هؤلاء القادة إلى مرتبة من القداسة.

أعتقد أن من المهم الإفادة من البعد الديني في الصراع، وبخاصة عندما نتحدث عن صراع حضاري ممتد، وهو الأمر الذي مكن صلاح الدين مثلاً، من أن يواصل مشواراً بدأه أسلافه، وأن يقود أمة كاملة متعددة الأعراق. كذلك فإننا نحتاج إلى توسيع دائرة الدعم للجبهة العربية لمواجهة المشروع الصهيوني المدعوم بشكل كبير من الغرب.

٩ ـ جورج جبور (يرد)

١ ـ **ملاحظات الأستاذ اللواء طلعت مسلم:** لا بد لنا من أن نعنى بالقمة وبالجامعة. تلك مؤسسات لحكومات تحكمنا وليس بالامكان تجاهلها، بل واجبنا تحسين ادائها. أما البديل الشعبي العربي، فليس بديلاً حين يعلو ليصبح بديلاً تتناوله السلطة المهيمنة جغرافياً لتقلمه. إننا نعلم جيداً الأوضاع العربية.

٢ ـ **ملاحظات الأستاذ عوني فرسخ:** تعطي ملاحظات الأستاذ فرسخ الانطباع بأن الزميل الكريم لم يتوقف بما فيه الكفاية عند مقاربتي تجربة إسرائيل ـ الصهيونية في ضوء تجارب الاستعمار الاستيطاني. وأحب أن أحيل الأستاذ فرسخ إلى كتاباتي عن الاستعمار الاستيطاني خلال العقود الثلاثة الأخيرة. كما أنه قد يحب متابعة جهدي في محاولة إنشاء مؤسسة متخصصة بدراسات الاستعمار الاستيطاني المقارن، تلك المحاولة التي شرحها بشكل واف كتابي **نحو علم عربي للسياسة**[1].

٣ ـ **ملاحظات الدكتور محمد ابراهيم منصور:** أشكره على ما ورد في ملاحظاته من تقييم إيجابي ولا سيما فيما يختص بالعلاقات الإسلامية ـ المسيحية وضرورة تعزيزها. وأحب أن تتضافر جهودنا في سبيل التصدي لكل من يحاول تشويه هذه العلاقات وتهميش دور العروبة المسيحية. أما عن غياب عنصر الالزام في المؤسسات العربية، فذلك الغياب علة قديمة لا تحتاج إلى ذكر لأنها حاضرة دائماً في البال.

٤ ـ **ملاحظات الدكتور حسن حنفي:** ان الحروب التي نشير إليها بين الإسلام

---

(١) جورج جبور، **نحو علم عربي للسياسة**، ط ٢ (بيروت؛ دمشق: مؤسسة المنار، ١٩٩٣).

واليهودية ليست من ذلك النوع الذي يستخدم سلاح القتل. وبالتالي لم يكن المقصود أبداً الحروب التي اشتعلت بسبب نقض المعاهدات. ثم إن السعودية وإيران تكيفان النضال ضد الصهيونية على أساس ديني لا ريب في ذلك. أما عن دروس التجارب التاريخية، فقد شرح البحث حدود تلك الدروس.

٥ ـ **ملاحظات الأستاذ الياس مطران:** هل تكفي مراكز الأبحاث الموجودة؟ لا أظن. ثاني أكبر مكتبة في العالم هي مكتبة الكونغرس، وهي ذراع بحثي للكونغرس الأمريكي. وإذا كان في أمريكا عدة مراكز أبحاث تعنى بالشأن السوري، وإذا كان فيها رابطة للدراسات السورية، فإنني أنطلق من المحيط إلى الخليج فلا أجد مؤسسة واحدة تعنى بالدراسات الأمريكية.

٦ ـ **ملاحظات الأستاذ جار الله عمر:** سرني اهتمامه بمؤسسة القمة.

٧ ـ **ملاحظات الأستاذ أسامة حمدان:** أشكره على أفكاره وهي لا تخرج عن إطار الأفكار التي أتت بها الدراسة.

أتوجه بالشكر إلى الأستاذ جار الله عمر والأستاذ أسامة حمدان، وبخاصة إلى الدكتور المسيري الذي أعتز بما أورده كباحث مشهود له بالكفاءة بشأن طريقة معالجة الموضوع.

الفصل الثاني

الغرب والصراع العربي ــ الصهيوني

كلوفيس مقصود(*)

ـ ١ ـ

شرفني مركز دراسات الوحدة العربية أن طلب مني تقديم دراسة للندوة بعنوان «الغرب والصراع العربي ـ الصهيوني». ولأول وهلة اعتبرت أن الموضوع واضح وقابل للمعالجة السريعة، وبخاصة عند الأجيال العربية التي تشكل صراعاتها مع المشروع الصهيوني معظم ذاكرتها التاريخية، والتي تفسر صمودها وإصرارها على قناعاتها في أن المشروع الصهيوني لا يردع تماديه ويجابه عدوانه ويطوق عنصريته ويلجم شراسته ويلغي نجاعته لليهود أنفسهم سوى المشروع القومي العربي. هذه الحقيقة تبقى هي المحدد الرئيسي للمواقف المطلوبة، وان الالتزام بهذه الحقيقة يبقى القياس لصوابية الموقف واستقامته وانسجامه مع الموقف القومي العام... فإذا تصرفنا وكأن ما أشرنا إليه هو بديهي بالنسبة لنا، إلا أن ما يحصل اليوم وفي هذه المرحلة بالذات هو أن معرفة البديهيات أصبح مرادفاً لجهل الواقع وأن الالتزام القومي صار بمثابة تمرينات فكرية في العبث. فلو كانت البديهيات مسلماً بها لما كان هناك من ضرورة لطرح هذا الموضوع نظراً لأن مجابهة الصهيونية تتطلب تعبئة وتنظيم الطاقات والفعاليات العربية والسعي إلى رسم استراتيجيا مدروسة تتعامل مع الحالتين الإقليمية والدولية من موقع وفرت مناعته وحدة الأمة ومشاركة مواطنيها في صناعة القرار وفي مختلف أوجه تنفيذه.

لكن هذه البديهية تم حذفها أو يكاد واستبدلت ببديهية مزورة وهي أن بعد

(*) مدير مركز دراسات الجنوب في الجامعة الأميركية ـ واشنطن.

الهزائم العسكرية التي مني بها العرب في حروبهم مع «إسرائيل» وما استتبعها من تداعيات وإحباطات في النظام العربي، صار لزاماً علينا أن نتعامل بمنطق أن النظام العربي تحول إلى نظام شرق أوسطي، يشكل الكيان الصهيوني عنصراً مكوناً له. ونظراً للمتغيرات التي حصلت على الساحة الدولية ومقاربة الاستئثار بالسلطة التقريرية على الساحة الدولية من قبل الولايات المتحدة، فقد تحولت البديهية المزورة إلى وقائع مفروضة وسيادة الخطاب المستقيل من أية التزامات قوية أو حتى التزامات تنسيقية أو حتى تضامنية.

من هذا المنظور يتعين علينا مراجعة نقدية للمجابهة المصيرية مع الصهيونية واستنباط الوسائل التي تؤول إلى تصحيح المعادلة القائمة ووضع الصراع في إطاره التاريخي كونه صراعاً عربياً مع الصهيونية.

هذا بدوره يتطلب مجهوداً فكرياً جماعياً سأحاول في هذه العجالة تلمس بعض معالمه الرئيسية، لعل تبيان عناصره تحفز على مزيد من النفاذ إلى الحقائق التي تحاول «الواقعية» الجديدة طمسها، وبالتالي إلغاءها.

إننا نورد هذه المقدمة كي نحدد نقطة الانطلاق لمنهج معالجتنا هذا الموضوع الذي كان سهلاً وصار صعباً، وكان بديهياً وتحول إلى خروج من الواقع، وكان مسلماً به وأصبح مشكوكاً بجدواه، وكان منطلقه وحدة الأمة، وكادت وحدة الأمة تتحول إلى سراب. لذلك يتوجب علينا نحن دعاة ـ أو بالأحرى ملتزمو ـ الوحدة أن نواجه أنفسنا بقسوة وننقد ذاتنا ونصارع بعضنا البعض، لأن ما ارتكبناه من أخطاء قد يكون أقل مما أنجزناه لها. نقول هذا كوننا مستمرين في قناعتنا أن المشروع الصهيوني لا يقاوم إلا بالمشروع القومي العربي.

إن التيار القومي المتمثل بهذه الندوة الرائدة مطالب بأن يعالج الأسباب التي جعلته من حالة سائدة إلى مجرد وجهة نظر ومشاعر أصيلة. هنا يصبح موضوع هذه الدراسة وارداً لأن ما هو حاصل الآن أن الصراع العربي ـ الصهيوني تحول إلى النزاع العربي ـ الإسرائيلي، ثم تقلص إلى مجموعة من مقاومة للاحتلال إلى علاقات دبلوماسية واقتصادية مع إسرائيل. هذا التعدد في المواقف والتناقض الواضح فيها يكاد يجعل الموضوع نفسه «الصراع العربي ـ الصهيوني» موضوعاً يعامله النظام الشرق أوسطي وكأنه موضوع من عهود غابرة مر عليه الزمن ويمثل بقايا أحلام رومانسية تستدعي في أحسن الحالات الشفقة، وفي أسوئها التهميش. صحيح أن معظم الواقعيين يفاجأون وفي أكثر الأحيان يفجعون عندما يشاهدون الانتفاضات الشعبية من قبل «الشارع العربي» على الساحة القومية كلها عندئذ، وأن الأمة التي تنكروا لوحدتها ووحدة مصيرها بقيت حية عند الشعب في كل أقطاره وصار ما يسمى «الشارع» بيت الضمير ومرساه.

لذلك على رغم التردي الفاقع في حال الأمة، فإن نبض الحياة لا يزال حياً وتبقى حيويته متنامية كلما أمعنت الواقعية الجديدة في استساغة الارتهان والذل. لذلك علينا اختراق الحواجز التي تقيمها «الواقعية الجديدة» من أجل إعادة تعريف ماهية قضايانا، وبالتالي إرباك أولوياتنا وثم تهميشها وحذفها.

ونتساءل، لماذا تسعى «الواقعية الجديدة» إلى إلغاء فعاليتنا بعد أن يتم لها النجاح بتهميش التيار القومي العربي؟ في الإجابة عن هذا السؤال يكمن دور «الغرب» التاريخي في موضوع الصراع العربي ـ الصهيوني.

ماذا نعني بالغرب؟ هل «الغرب» هو مجرد إطار جغرافي أو جغراسي أو جغروحضاري؟ هل الغرب مزيج هذه الأبعاد المتداخلة والمتناسقة؟ هل الأقطار التي يتكون منها «الغرب» متجانسة في تاريخها ومصالحها وقيمها وحضارتها وسياساتها؟ هل للغرب قيم مشتركة راسخة تمكنه من تجاوز الفروقات والتباينات والخلافات داخل إطاره؟ هل تمكن الغرب من أن يرجح ما يدعيه من قيم حضارية، وبالتالي يشكل من ذاته وحدة حضارية متماسكة؟ هل للثقافات المتعددة في الغرب إجمالاً من لحمة فيما بينها حتى تجيز الدمج الذي تكون حصيلته تعريفنا للغرب؟

يبدو أننا لم ننفذ بما فيه الكفاية إلى تعددية المفاهيم والقيم إلى درجة أننا رضينا بفهمنا للغرب كونه نتيجة ردود فعل لتاريخ ممارساته، وما انطوت على خرق متواصل لمجمل حقوق شعوبنا وأفرادنا أكان من خلال السيطرة المباشرة أم محاولات الهيمنة والإمساك والتحكم بمفاصل قراراتنا وتفكيرنا والاستيلاء على مواردنا وتسخيرها لأغراض استمرار تفوق الغرب على حالة الأمة العربية.

هذا الفهم للغرب هو بالطبع فهم معاد لأن هذا الوصف جاء في أعقاب تجاربنا المرة معه، ولعل أبرزها احتضانه للمشروع الصهيوني وما استتبع هذا الاحتضان من كوارث على محاولات الأمة العربية إجمالاً للحاق بالعصر وبناء المجتمعات المدنية التي من خلالها يتوفر للعرب بلورة الإرادة القومية وإخراجنا من حالة التشرذم والاتكالية التي تعمل «الواقعية الجديدة» على نجاح انسيابها في الجسم العربي.

صحيح أن «الغرب» الذي عانينا بروز استعماره ـ المباشر وغير المباشر ـ ليس كل الغرب. ففيه قيم مغايرة لقيمنا كما له مصالح متناقضة لمصالحنا. لكن في الغرب حيوية فكرية تميز النقاش وحرية الرأي كما تمكن الغرب من نشر بعض إنجازاته في أنماط الحكم على أن باستطاعتها أن تكون كونية. كل هذا صحيح وكثيرون منا أتيح لهم التعرف على هذه الملامح عن كثب. لكن هذا لا يعني مطلقاً أن نتغاضى عن حقيقة كون الغرب لا يمارس ما يدعيه، وإن كان قلما يطبق المعايير التي يشهرها على تعاملاته مع الغير بما يؤكد انطباعاً لدينا ولدى الكثير من مجتمعات عالم الجنوب بأن

القياس بمكيالين صار ميزة ملازمة للغرب ويسبب التناقض بين ما يدعيه من قيم وما يمارسه من سياسات، وبخاصة في كثير من أوجه الصراع العربي ـ الصهيوني.

إذاً لماذا يتوجب علينا دراسة جذور الروابط بين الغرب والصهيونية حتى نتمكن من أن نفسر لأنفسنا وللعالم ما آلت إليه هذه الروابط من ظلم ونكران الحق للشعب العربي، وبخاصة في فلسطين، واستمرار التوسع والضم والاستيطان لغاية يومنا هذا، ولا من قرائن تدل على أي تبديل جوهري في التحيز الغربي إجمالاً، والأمريكي بخاصة، لا لوجود إسرائيل فحسب، بل لأهدافها الكامنة في المشروع الصهيوني منذ بدايات العمل بموجبه عندما أعلن هرتزل دعوته إلى العقيدة الصهيونية ومشروع بناء دولة يهودية لليهود. إلا أننا لسنا هنا بصدد سرد وتحليل تاريخ نشأة الحركة الصهيونية إلا بما يفسر دوافع الغرب وأهداف الغرب في دعم المشروع الصهيوني ومن ثم تبني، وإن بصورة معدلة أحياناً، أهداف إسرائيل في المنطقة العربية.

ـ ٢ ـ

منذ نشأة الفكر القومي في أوروبا جاءت العقيدة الصهيونية كإحدى ردات الفعل على إنشاء اللاسامية وسياسات التمييز التي كانت تمارسها بعض النخب الحاكمة، بمعنى آخر جاءت الصهيونية تؤكد في دعوتها «القومية» ما يميز اليهود من غيرهم، مما يفرق بين اليهود والآخرين. بمعنى آخر، إن القومية في أوروبا إجمالاً وعلى الأخص العقيدة الصهيونية كانت بالضرورة انطوائية في مطلع نشأة الأمم، وكانت منكمشة على ذاتها تعبر عن سطوتها من خلال الاستعمارات والتسلط التي مارستها في معظم ما ارتؤي تسميته بالعالم الثالث. في الوقت نفسه كان نمو التيارات القومية في الوطن العربي مدفوعاً بتصميم على تحرير أوطانها يستهدف المساواة في المجتمع الدولي. هذا الفرق الواضح في دوافع، ومن ثم في مسيرة القومية، أن المفهوم الغربي ـ وبخاصة الأوروبي ـ كان بمثابة عقيدة تؤكد حق الاستعلاء وبناء الامبراطوريات، في حين أن تنامي الشعور القومي والحركات التي انبثقت التزمت عنها تحرير الأوطان الرازحة تحت مختلف أنواع الاستعمار كمساهمة من قبلها لتوسيع رقعة المساواة، وكأنها تتحدى الشراسة الفوقية والعنصرية التي رافقت مفهوم القومية في الغرب. لذلك يمكن القول إن الصهيونية وليدة المفهوم الغربي، وبالتالي جزء عضوي من هذا المفهوم المتقوقع والمتعالي في الوقت نفسه. أما حركة القومية العربية ـ والمشروع القومي العربي، منتمياً إلى تراث نضالي، فهو مقاوم للتقوقع العنصري وللاستعلاء الكامن فيه. بمعنى آخر، ان المفهوم الغربي الشائع للقومية يرتكز على الحق في المساواة من خلال ممارسة الحق في التحرر. لذلك نستطيع أن نجزم أن الصهيونية، والمشروع القومي العربي، ينتميان فكرياً وتاريخياً إلى أطر عقائدية ليست

مختلفة فقط، بل متناقضة. لذلك يتبين لنا أن تأكيد الهوية كصيغة للعمل القومي يختلف إلى حد كبير بين المنهج الذي يجذر التميز من الغير، أو الاستعلاء على الغير كما هو حاصل في معظم الأوساط الغربية وعلى وجه الخصوص عند النخب الصهيونية، في حين أن المشروع القومي العربي يؤكد الهوية العربية كحق منبثق من التزام تلقائي يتوق للمساواة. المفهوم الأول ينطوي على اخضاع الغير في حين أن المفهوم الثاني يضمن حق المساواة مع الغير. من هذه الزاوية نستطيع أن ننفذ إلى بعض الحقائق التاريخية التي أدت إلى أن يصير التميز العنصري لبعض القوميات في أوروبا داخل الأمة وسيلة لهرمية عنصرية أدت في نهاية الأمر إلى سياسات لاسامية وفي ألمانيا النازية إلى ما سمي بالهولوكوست.

ليس هنا المجال أن نسرد مجمل الأحداث التي سببت خلع العقلانية من عرش العقيدة القومية في ألمانيا النازية وغيرها في الغرب، لكن ما من مفر أن نسجل أوجه الشبه بين سمات كثيرة لنشوء العنصرية الفاشية وقيام العقيدة الصهيونية. صحيح أن مجرد إظهار التشابه من خلال وحدة المنطق الفلسفي لهذه القوميات المنطوية على الذات يكفي وسط كثافة الإعلام المرئي والمسموع بشكل يؤدي إلى طمس هذه الحقائق التاريخية والحالية بغية تخدير الوجدان للحيلولة دون مساءلة أو إدانة.

جاءت الحرب العالمية الثانية وكان من مظاهرها أن الغرب صار غربان أو أكثر إذا اعتبرنا أن النظام الشيوعي هو أحد إفرازات الثورات الصناعية والتقنية. لكن انقسام الغرب بين الهذيان العنصري الذي لازم النازية وتصميم الغرب الآخر على التغلب على الظاهرة المرضية في حضارة الغرب جعلا من العديد - يعدون بالملايين - من اليهود مستهدفين ومرشحين للقتل الجماعي. صحيح أن استهداف اليهود في ألمانيا وفي مناطق أوروبا التي احتلتها ألمانيا النازية أوجد لدى يهود العالم شعوراً بضرورة التلاحم بغية البقاء والاستمرار. كما أنه في بدايات اضطهاد النازيين لليهود ولغيرهم أقفلت الولايات المتحدة أبواب الهجرة لليهود إلى بلادها، كما تفاوتت ردود الفعل الغربية إلى أن أدرك الغرب المنتصر على عدوه النازي والفاشستي صدى المجزرة التي ألحقت بيهود ألمانيا ويهود أوروبا الشرقية، ومدى التساهل الذي أظهره الغرب عامة للممارسات الممقوتة والإجرامية التي قامت بها ألمانيا النازية.

من هذه الزاوية يمكننا القول إن الصهيونية هي من المعدن نفسه للقوميات العنصرية التي قامت في الغرب في غضون القرن العشرين. لكن القبول بهذا الاستنتاج صار محرماً على الغرب ذكره، إذ انه يفتح الباب مجدداً أمام بحث ودراسة أزمة الحضارة الغربية برمتها التي عجزت عن تجنيب العالم مغبة التساهل مع العنصرية في تعبيراته العبثية والاستشرافية، كما التساهل مع التوجهات الخفية للعنصرية للدول

الديمقراطية في الغرب. جاءت الحركة الصهيونية في هذه الأثناء لتتيح لنفسها فرصة استكمال مشروعها الذي بدأت بتنفيذه من وعد بلفور وما استتبع ذلك من أحداث وتطورات كان آخرها ثورة عام ١٩٣٦ التي توقفت على إثر الحرب العالمية الثانية. إن ما يعنينا هنا هو دور الحركة الصهيونية في توظيف أزمة الوجدان في الغرب كي يرخص الغرب للمشروع الصهيوني أن يحقق ذاته من دون أية من الفرامل الناتجة من بعض المصالح والعلاقات مع عدد من الدول العربية.

كانت المعادلة التي أقامها المشروع الصهيوني قبيل التقسيم ومن بعده ترتكز على عناصر خمسة رئيسية هي التالية: **أولاً** إن الحركة الصهيونية هي من صميم الفكر الغربي مرتبطة مع الغرب ومفاهيمه وحضاراته كونه نتاجاً لإرث الغرب العقائدي. **ثانياً** إن المشروع الصهيوني يعتبر أن مجرد وجود أزمة وجدان في الغرب إزاء الذي حصل لليهود دليل على أن الصهيونية ـ ومن ثم إسرائيل ـ تستطيع من خلال دعم الغرب لمشروعها أن تمنح الغرب صك الغفران لما حصل في الماضي القريب والبعيد بشرط أن يعطي الغرب صك غفران مسبقاً للصهيونية، ومن ثم إلى إسرائيل لما تنوي القيام به في الوطن العربي وفي جزئه الفلسطيني مستقبلاً. **ثالثاً** إن الكيان الصهيوني سوف يكون بطبيعة تكوينه وقيمه وفلسفته وسلوكه امتداداً للغرب الذي انبثق منه وجسد ذاته في دولة يهودية، وبالتالي يكون في طليعة القوى في المنطقة التي تشارك الغرب في مجابهة حركات التحرر وما يمثله الاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة من قوة مقابلة للتحالف الغربي. **رابعاً** كان قيام الكيان الصهيوني في فلسطين وبخاصة استمرارية توسيع استعماره أول مشروع يعارض التيار المتنامي في آسيا وأفريقيا إجمالاً الذي نجح في هذه الأثناء بتحرير دول القارتين من سلطة الاستعمار. وهكذا تمكنت إسرائيل من أن تجذب إليها كل الشرائح في الغرب التي انهزمت أمام حركات التحرير وتنامي سياسات الاستقلال عن الكتلتين المتنافستين. وكانت السياسة، وبنسب متفاوتة، التي اتبعها العرب في ذلك الحين هي سياسة عدم الانحياز والتي كان الرئيس جمال عبد الناصر أحد قادتها وأقطابها. **خامساً** بعد انهيار الاتحاد السوفياتي كاد الدور الجغراسي (أو الجيوبوليتيكي) في مجابهة السوفيات في المنطقة يتعطل حتى أعادت إسرائيل طرح ذاتها كطليعة مجابهة للتيارات الإسلامية الأصولية لصالح الغرب.

هذه العناصر الخمسة وما تفرع عنها جعلت إسرائيل بمنأى عن النقد والإدانة والتنديد، ناهيك عن فرض العقوبات نتيجة انتهاكاتها المتواصلة للقانون الدولي، ولقرارات الأمم المتحدة وحتى للاتفاقيات الغابنة التي قامت على أثر تهميش دور الأمم المتحدة والتوجه إلى المراهنة ـ وفي بعض الأحيان الارتهان ـ على الدور الأمريكي في إدارة الأزمة المستمرة بين الأطراف العربية وإسرائيل. أما الغرب الليبرالي الذي كان عقد مع الصهيونية صك الغفران المتبادل، فقد أقفل بالنسبة إليه العبء المعنوي،

وبالتالي أقفل هذا الغرب احتمالات المساءلة الجادة والتحقيق الموضوعي في مخالفات إسرائيل وسلوكها العدواني. وإلا كيف يمكن تفسير مواقف الغرب الليبرالي من نظام الأبارتايد في جنوب أفريقيا وتأييده في فلسطين بشقيها المغتصب والمحتل؟ ثم كيف يمكن للغرب الليبرالي أن يفسر البعد العنصري في الكيان الصهيوني والذي يجسده «قانون العودة» الذي يجيز لأي يهودي الانتماء إلى المواطنية الإسرائيلية في حين أن قرارات الأمم المتحدة بحق اللاجئين الفلسطينيين غير معمول بها لمجرد أن هؤلاء اللاجئين ليسوا يهوداً. يضاف إلى هذا الوضع الحملات المتواصلة من خلال الكونغرس الأمريكي وآليات الضغط الإسرائيلية من أجل هجرات يهودية مكثفة من الاتحاد السوفياتي ومن ثم روسيا، وفي الوقت نفسه يحرم السكان الأصليون العرب من بيوتهم والعودة إلى مساكنهم.

ـ ٣ ـ

من جهة أخرى، فإن الغرب اعتبر انهيار امبراطورياته ودفع العديد من الدول التي كانت تحت سيطرته إلى أن تمارس استقلالها، لا من حيث رموز وحقوق السيادة فحسب، بل في التعبير عن استقلالية إرادتها ومواقفها. ضمن هذا الإطار عملت إسرائيل على جعل دورها دور المعطل لتنامي تيار استقلالية الإرادة في العالم الثالث، كما كان يسمى في العقود الثلاثة بعد قيام إسرائيل، وبالتالي الترويج لكونها شريكة للغرب في دوره ومواقفه ومصالحه وتراثه. هذا الدور جذب إلى إسرائيل كل النتوءات العنصرية والاستعمارية المخزونة في عدد من دول الغرب والتي جعلت من إسرائيل أداة ضاربة ومنتقمة من خسارة السيطرة على مقدرات الدول النامية والحديثة الاستقلال، ولعل إحدى المفارقات أن عدداً من هذه الشريحة من أنصار إسرائيل هم أنفسهم من اللاساميين الذين أضيف إلى صفهم من يعتبرون الدولة هي «دولة ليهود العالم». هنا يتقاطع المشروع الصهيوني مع رواسب الاستعمار العنصري الذي مارسه الغرب في الماضي والتي لا تزال تمارسه إسرائيل في الحالة الراهنة. إذاً الغرب يعتبر إسرائيل تجلي الغرب في المنطقة، وبالتالي يجوز الخلاف مع بعض أوجه سياسات وممارسات إسرائيل وفق بعض التصرفات الإسرائيلية، لكن لا يجوز تحويل النقد إلى إدانة، ولا يجوز للخلافات التي قد تنشأ أن تؤدي إلى التشكيك بشرعية قيامهم بها، ولا يجوز ممارسة أية ضغوط عليها كي تحدد ماهية حدودها، ولا يجوز إنزال أية عقوبة بها إلا إذا تمت برهنة عدوانها وخرقها للشرعية الدولية. كما ان إسرائيل تدرك أن عدواناتها الخارقة التي قد تحرج بعض حلفائها في الغرب مع بعض أصدقاء الغرب في المنطقة يمكن أن تسبب تعبئة مكثفة لإقناعها بالكف عن مثل اعتداءاتها المحرجة، فهي تحرك بدورها داخل المجتمعات الغربية ـ بخاصة في الولايات المتحدة ـ جماعات

الضغط التي بإمكانها أن تحيد وفي معظم الأحيان تهمش أية فعالية لمحاولات الإقناع والنقد التي تقوم بها الحكومات الغربية بين الحين والآخر. هذا الارتباط بين مراكز الثقل الغربية انتقل بمعظمه مع مركز القوة الناشىء بعد الحرب العالمية الثانية، أي الولايات المتحدة التي وفرت لإسرائيل ـ كما وفر قبلا الغرب ـ الحصانة التي منحتها حرية التحرك العدواني والتوسعي، كما وفرت لها تغاضي الغرب عن مؤسسات التمييز العنصري الذي يمارسه الكيان الصهيوني منذ أرسى مشروعه في فلسطين المغتصبة، ومن بعدها في القطاع المحتل بعد عام ١٩٦٧.

يبدو أن سياسة التواكل على الولايات المتحدة اتخذت في مؤتمر فندق بلتمور عام ١٩٤٥، إلا أن استكمال التبعية وحصرها إلى حد كبير في الإطار الأمريكي بعد أن استنفد العدوان الثلاثي على السويس عام ١٩٥٦، مما أهل الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى أن تكون المستأثرة بروابط إسرائيل مع الغرب، يفسر التردد الذي يلازم مواقف الدول الأوروبية في اتخاذ المواقف النقدية والمتعاطفة ـ وإن بتقطع ـ مع بعض الحقوق العربية إجمالاً والفلسطينية على وجه التخصيص. إذاً يمكننا القول انه في أعقاب الانتكاسة المعنوية والسياسية التي مني بها الثلاثي ـ بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ـ تبين أن الولايات المتحدة هي وحدها مرشحة لما سمي بـ «الفراغ» على الساحة العربية، وصار لزاماً توفير حماية مباشرة لإسرائيل بواسطة «مبدأ أيزنهاور» الذي كان بمثابة تفويض عربي للولايات المتحدة بإدارة أوجه الصراع العربي ـ الإسرائيلي، مما اضطر الرئيس الأمريكي آنذاك إلى أن يضع حداً للعدوان الثلاثي كي تستطيع الدولة الأمريكية ملء الفراغ الناتج من الانسحاب الاستراتيجي العام الذي ميز تعاملات الغرب قبل العدوان الثلاثي.

منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا صارت الولايات المتحدة وسياستها في المنطقة مرتكزة إلى حد كبير على أولويات إسرائيل كما تحددها إسرائيل مع بعض التعديلات الثانوية في الإخراج بين مختلف قطاعات المؤسسة الحاكمة في إسرائيل. صحيح أن السياسة الأمريكية لم تكن دوماً متطابقة مع كل أولويات السياسات والمواقف الاسرائيلية، إلا أنها في مجملها متوافقة مع معظمها. بمعنى آخر، صارت لإسرائيل حالة استثنائية بالنسبة للغرب، وبخاصة للولايات المتحدة، مما أدى إلى التعبير عن مدى التوافق في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث كانت أمريكا وحدها مع إسرائيل في حين أن الدول الغربية كانت تعبر عن تباينها مع الموقف الأمريكي بالامتناع عن التصويت. كما كان الغرب اللاتيني، وبخاصة فرنسا، لا يخفون امتعاضهم من الكثير من سلوكيات إسرائيل وتعريض مصالحهم وعلاقاتهم للأخطاء، إضافة إلى التذمر الواضح من ضرورة تغليب علاقاتهم الاستراتيجية مع الولايات المتحدة على المواقف التي تمليها قناعات ومصالح هذه الدول.

لعل ما أشرنا إليه من المواقف الاستثنائية في إدارة أزمة «الشرق الأوسط» من قبل الولايات المتحدة كان موقفها عندما تبنت مجموعة دول عدم الانحياز قراراً «يدين الصهيونية كوجه من أوجه العنصرية». وعلى رغم القرائن والحجج الدامغة التي أكدت أن الصهيونية هي عنصرية، إلا أن الولايات المتحدة وإسرائيل قامتا بحملة استمرت لأكثر من عقد لتأمين نقض هذا القرار كونه أعاد إلى الأذهان حقائق تتنافى، أو بالأحرى تتعارض، مع معادلة «الغفران المتبادل» والتي من شأنها إعادة فتح موضوع «الصراع العربي ـ الصهيوني» على مصراعيه. حتى الغرب اللاأمريكي لم يوافق على هذا المشروع الذي نال أغلبية مرموقة، إلا أن الغرب اعتبر القرار مفتاحاً لإعادة فتح ملفات عملت إسرائيل بشكل دؤوب على إقفالها. لا بد هنا من التنويه بالدور الفكري المبدع الذي لعبه المرحوم فايز صايغ في هذه المواجهة.

وعلى الرغم من أن اسرائيل لا تعير أية أهمية لقرارات الأمم المتحدة، بل بالعكس فإن سياستها مستندة إلى إهمال مستديم لهذه القرارات حتى التي تشكل مجرد توصيات، إلا أن هذا القرار ـ التوصية جعلته محوراً رئيسياً لمجهوداتها التعددية في الإدارة والكونغرس الأمريكيين، وقد قامت الولايات المتحدة بدورها تمارس ضغوطاً شتى، وعلى الدول العربية المتحالفة والمتصارعة معها، مما أدى إلى قرار جديد يمنح حق تقرير المصير لليهود والفلسطينيين وألغى فعلياً مفعول القرار السابق.

في هذا الموضوع كان الغرب متماسكاً كونه اعتبر أن إسرائيل موجودة كإحدى أوجه الحل لإغلاق الباب، كما أشرنا، بوجه أية محاولة تعيد التذكير بعقدة الإثم وبالإرث الاستعماري للغرب. من هنا اعتبر الغرب أن وجود إسرائيل صار شرعياً بالنسبة للغرب، وان استمرار مقاومتها هو بالذات يشكل خرقاً للشرعية الدولية. هذا الانقلاب في المقاييس أخذ ينساب في الجسم السياسي العربي بعد الانفصال الذي حصل في أيلول/سبتمبر عام ١٩٦١.

كانت الوحدة بين مصر وسوريا تتويجاً لمساعي العمل في سبيل الوحدة العربية. وكان التفاف الجماهير العربية حول هذه الوحدة أن تمكنت قيادة الوحدة ـ الجمهورية العربية المتحدة ـ أن تخترق الحواجز الحدودية وتشهر الوحدة القومية عند الشعوب. شكلت هذه الوحدة أملاً كبيراً بمواصلة مسيرة الوحدة العربية إلى درجة أن ما كان يبدو مستحيلاً صار بفضل الجمهورية العربية المتحدة ممكناً. أدرك الغرب ـ كما أدركت إسرائيل ـ أن الاستمرار في المساعي الوحدوية يشكل خطراً ـ أو على الأقل رادعاً ـ للمشروع الصهيوني. كما أن الانجاز الوحدوي كاد يفجر طاقات مكبوتة في العديد من أرجاء الأمة. على أثر هذا الإدراك الغربي العام لبروز حقائق عربية جديدة استغل الغرب بعض ممارسات الثورة في العراق والاندفاع إلى نزاعات طائفية أهلية في لبنان

كي يعيد وجوده وسلطانه من خلال إنزال أمريكي في لبنان وإنزال بريطاني في الأردن للحفاظ على العرش الأردني بعد الذي حصل للعرش الهاشمي في العراق.

ثم تبين أن أجهزة البيروقراطية المصرية بخاصة تعاملت مع الإقليم السوري وكأنه ملحق بمصر وليس كونه شريكاً منصهراً مع مصر في مصير واحد، وكونه خميرة يتوقع القوميون العرب صيرورته إلى وحدة كبرى. وعلى رغم أن الوحدة التي تمت صارت جزءاً مهماً من الذاكرة القومية، إلا أن عراق الثورة في عهد عبد الكريم قاسم اعتبر ما قام به هو بموازاة الوحدة وليس من ضميمها. وإذا أضفنا ما قامت به البيروقراطية وأجهزة المخابرات من استبعاد العناصر القومية وما استتبع ذلك من تهميش لدورها في صناعة القرار، تبين لنا بجلاء الاستياء العارم الذي أدى إلى تمكين المتربصين للوحدة ـ أكان في الخارج أم في الداخل ـ أن يوفروا الأدوات للانقلاب الانفصالي في سوريا، كما توفر للانفصال مبررات ثانوية نجحت في رسوخ الانفصال.

ـ ٤ ـ

على أثر الحركة الانفصالية وإعادة بناء النظام العربي إلى قانونية سيادة دوله حصل في الوقت نفسه ابتعاد نسبي عن العمل الوحدوي، كون التعبئة التي حصلت أقوى مما توقع الغرب وأضعف وأقل مناعة من عمليات التطويق التي قام بها الغرب على هذه الظاهرة الواعدة للأمة العربية. لذلك انتكس المشروع الوحدوي واستبدل المشروع القومي الجماهيري بنظام عربي قطري ينظم ذاته بموجب ميثاق الجامعة العربية كإطار للمجهود القومي مع احتفاظ الدول الأعضاء بالسيادة التامة. كان لا بد إذاً أن تجتمع الدول العربية في قمة عام ١٩٦٤ لمعالجة كيفية استقامة الوجود الوطني للشعب الفلسطيني في مجابهته مع الكيان الصهيوني من جهة، وتوفير إطار له يجمع بين مختلف شرائحه من جهة أخرى، ويمنحه صفة اعتبارية لتمثيله في المجالات العربية والدولية. وكان قرار القمة العربية آنذاك الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وعلى رغم ما أوجده هذا القرار من بعض الالتباسات القانونية مع الأردن ومع غيرها من الدول المضيفة للشتات الفلسطيني. هكذا صار ضبابية على الالتباس وبقيت الأمور محجوبة إلى أن جاءت حرب ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧. هنا نجد أن الهزيمة العسكرية التي منيت بها الدول العربية شكلت منعطفاً خطيراً في الأوضاع العامة، وفي الكآبة العميقة التي رافقت هذه النكبة الثانية بعد نكبة عام ١٩٤٨.

كان من نتائج هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ أن تحول النظام القطري العربي إلى نظام اقليمي شرق أوسطي يتعامل مع اسرائيل المحتلة على أساس قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) والذي يفترض انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة. وكان حذف أل

التعريف من القرار بمبادرة أمريكية هو بمثابة الذريعة التي لا تزال تتمسك بها بغية استمرار توسعها واستيطانها وحذف بشكل كامل ضرورة امتثالها لما تفرضه اتفاقية جنيف الرابعة. بمعنى آخر لم تعترف اسرائيل مطلقاً منذ عام ١٩٦٧ بأنها في الأراضي المحتلة هي سلطة محتلة، وبالتالي تدعي لنفسها حق السيادة والملكية، إن لم يكن في كل الأراضي ففي معظمها على الأقل. لكن ليس هنا المجال للتدقيق في ادعاءات اسرائيل وأهدافها بقدر ما أن الإطار الإقليمي الشرق أوسطي افترض مقبولية عربية لإسرائيل ما شريطة أن تكون هذه المقبولية مرتبطة برسم خطوط الحدود لإسرائيل كما نص عليها قرارا مجلس الأمن رقما (٢٤٢) و(٣٣٨).

صحيح أنه بعد الهزيمة حصل تطوران مهمان أثبتا أن الهزيمة العسكرية لن تؤدي بالضرورة إلى انهزامية سياسية. وكانت حرب الاستنزاف التي أفقدت إسرائيل إلى حد ما توازنها الاستراتيجي، كما ساهمت معركة الكرامة في غور الأردن في تنشيط نزعة المقاومة ومن ثم تبوء فصائل المقاومة الفلسطينية ـ خاصة فتح ـ مقاليد القيادة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد أعادت الثورة الفلسطينية أملاً في جعل الاحتلال الاسرائيلي مكلفاً واستقطبت قيادات المنظمة الجديدة تلاحم الجماهير العربية وولاءها، مما حملها تبعات أكثر ما تحتمل. تصورت المنظمة أنها طليعة ثورية للعمل العربي المشترك، وكان من نتائج هذا التصور أن ترافق مع سلوك اعتبره النظام العربي السائد بمثابة ما سمي بـ «دولة ضمن دولة» إلى أن حدث ما أطلق عليه اسم «أيلول الأسود» والذي أدى إلى أن يسترجع النظام الأردني سيادته وسلطته، وأن تدرك المنظمة على رغم دورها النهضوي المقاوم حجمها دون مبالغة، وأن تكتشف لذاتها حدود استقلاليتها في النظام الشرق أوسطي الجديد. وكان من جراء الصدام بين المقاومة ـ أو الثورة ـ والدولة أن انتقلت فصائل المقاومة إلى لبنان لتستمر في معاركها مع إسرائيل من لبنان وبخاصة من جنوبه، إلا أن النظام العربي كان مصمماً على استرجاع هيبة دوله، وأن يضبط أعمال المقاومة بحيث لا تجر الدول إلى مجابهات في غير أوقاتها نتيجة عمليات تقوم بها المقاومة وتستعملها اسرائيل المتربصة لمزيد من الانقضاض على الحقوق العربية. وكان العبور في تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٧٣، وكأن مصر وسوريا أرادتا إبلاغ المقاومة الفلسطينية أن ردع إسرائيل عملية جدية تقوم بها جيوش الدول لا المقاومات الشجاعة فحسب. كانت نتائج حرب مصر وسوريا مع إسرائيل محدودة، وإن عدم هزيمتها صار نسبياً بمثابة انتصار، كما أن تحديد الهدف بضرورة إعادة تحريك المسيرات السلمية جعلها حائزة على رضى غربي ما. لكن ما إن لبثت هذه الحرب المحدودة الأفق أن انتهت حتى بدت الولايات المتحدة وكأنها راعية للنظام الاقليمي، وبدأت الدبلوماسية المكوكية وتبعها وعلى أثر استرجاع النظام القطري نوع من الثقة وبعض الصدقية أن اعترفت القمة العربية في الرباط بأن منظمة التحرير هي

الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، مما عنى أن فلسطين الممثلة بالمنظمة أصبحت بمثابة قطر ـ وإن كانت تحت الاحتلال ـ عربي في النظام الإقليمي الشرق أوسطي الآخذ في الرسوخ. كان من نتائج قمة الرباط أن استبدلت الدول العربية مسؤولياتها المباشرة بإدارة الصراع إلى تأييد وإقامة أنماط من التضامن والتعاون مع المنظمة من أجل أن تمارس «قرارها المستقل». وهذا أدى في نهاية الأمر إلى استنزاف فعاليتها بقرارات تميزت بسلوكيات عشوائية أحياناً، وإنجازات إعلامية ودبلوماسية أحياناً أخرى، إلا أن النتيجة كانت أن أعلنت المنظمة قيام الدولة الفلسطينية وإن كانت تحت الاحتلال الاسرائيلي في جلسة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٨. لكن رضوخ المنظمة للانضمام إلى النظام الإقليمي السائد جاء في أعقاب معاهدة الصلح المنفرد الذي عقده الرئيس الراحل أنور السادات والذي بارتكابه مخالفة لميثاق الجامعة ـ ناهيك عن خرقه مسلمات العمل القومي ـ أدى إلى إخراج مصر الدولة من صلب المجابهة مع إسرائيل من جهة، كما بدا ـ لولا صمود الشعب المصري ـ ان محوراً قد يقوم بين إسرائيل ومصر في معالجة مختلف قضايا المنطقة بما يتناسب مع رغبات ومصالح الغرب والولايات المتحدة الراعية لاتفاقيات كامب دافيد. ثم جاءت الثورة الإيرانية لتعلن التزامها بما تخلت عنه مصر السادات، وكانت المفارقة واضحة أن الرئيس لأكبر دولة عربية يذهب إلى القدس المحتلة بينما الثورة الإسلامية في إيران تعمل على تحرير القدس الشريف. وهنا حدث الاهتزاز في الموقف العربي وانصبت الجهود العربية على توفير الدعم القانوني والسياسي لمنظمة التحرير التي كرست كيانها القطري من خلال الإعلان للدولة في المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر.

في الوقت نفسه، قامت الحروب العبثية في لبنان، ومن ثم الحرب العراقية ـ الإيرانية، مما أدى إلى مزيد من الاستنزاف للواقع العربي وأفقده الكثير من حيويته وفعاليته لا كوحدة قومية أو نظام قطري عربي فحسب، بل كملون ومساهم في النظام الاقليمي الشرق أوسطي. من هذه الزاوية، ونظراً لكون التعبئة العربية توجهت نحو مساعدة العراق في حربها مع إيران، تعيّن على النظام العربي الإقليمي أن يسترجع إلى صفوفه مصر مع كل سياساتها التي أفرزتها معاهدة الصلح مع إسرائيل، مما جعل المجابهة مع إسرائيل بمثابة نزاع عالق لا تحدياً مصيرياً، وكأن مقتضيات الصراع العربي ـ الصهيوني كانت بحاجة إلى مزيد من التردي والوهن حتى جاء غزو نظام العراق لدولة الكويت محرفاً الأنظار مرة أخرى عن بؤرة الصراع الحقيقي مع المشروع الصهيوني. كما لا تزال الأمة تعاني نتائج فاجعة الغزو، ما يرهف الضمير العربي إزاء شعب العراق، وما يدفع بالأمة إلى أن تعجز عن تقويم العلاقات والأولويات العربية.

كانت حصيلة حربي الخليج الأولى والثانية أن أرهقت الأطراف العربية، مما أدى إلى رجحان القوى لصالح اسرائيل، كون التزام الولايات المتحدة بتفوق اسرائيل

الاستراتيجي تمت بلورته على أثر انهيار الاتحاد السوفياتي، وبالتالي التوجه العام نحو استلام الولايات المتحدة ـ الدولة الغربية الأقوى ـ زمام إدارة أزمة الشرق الأوسط.

صحيح إذاً أن ما استتبع هذه المحطات في مسيرة الصراع العربي مع الصهيونية وكيانها معروف أكان في مفاوضات واشنطن بعد مؤتمر مدريد أو من بعدها اتفاقيات أوسلو وواي ريفر بين القيادة الفلسطينية وإسرائيل وقبلها معاهدة الصلح الأردنية ـ الإسرائيلية. كل هذه التطورات جعلت عروبة المجابهة موضوع تشكيك وفاقدة الإمكانيات والفرص المتاحة لانضاجها. ثم إن الغرب الأمريكي استجاب للمطلب الإسرائيلي من أجل أن تمكنها السياسة الأمريكية بالانفراد في مبادراتها والتفرد بكل طرف عربي على حدة. وكانت المفارقات العجيبة التي نشاهدها ليومنا هذا مقاومة للاحتلال الاسرائيلي في جنوب لبنان وسفارات مصرية وأردنية في تل أبيب ـ مثل غيرها من دول العالم وليست في القدس ـ كما نشاهد «المفاوضات» الفلسطينية ـ الإسرائيلية تتعثر أحياناً وتحتكم المنظمة والدول العربية المعنية إلى الإدارات الأمريكية المتعاقبة بغية إقناع إسرائيل اتباع سياسات أكثر مرونة وأقل إحراجاً للذين طبعوا معها.

ـ ٥ ـ

أردت بسرد بعض هذه الوقائع المعروفة والتي يتم التداول بمضامينها يومياً في الشارع العربي كما في أوساط النخب الحاكمة والمتسلطة، لكن ما كنت أبغيه في هذا المجال هو أن نسجل أن عودة الصراع إلى جذوره وحقيقته هي في المرحلة الراهنة بعيدة المنال لأن التراكمات التي عددتها، وهي هنا قلة من كثير، شكلت عبئاً ثقيلاً يحول دون هذا الجيل من صناع القرار ودون اختراق هذا الواقع الرديء للحالة القومية.

لكن هل يعني هذا أن نستسلم لهذا الواقع؟ الجواب لا بد من أن يكون بالنفي. إلا أن معالجته وتصحيحه أو تغييره يتطلب التسليم بهذا الواقع ودراسة أسبابه مقروناً بنقد ذاتي للتجربة القومية وتجربة الأنظمة واعتماد خطاب قومي متجدد يضعنا في الموقع الذي يربط العمل الوحدوي بالنضالات ضد العنصرية بشتى أشكالها وضد المذهبية المتعصبة والتقوقعات الناتجة، وأن يقترن مفهوم القومية الجديد بمواقف صلبة ضد الهيمنة وضد سياسات الارتهان والتبعية، وأن يرسي ثقافة سائدة تجعل من الوحدة المطلوبة نمطاً مستقبلياً لا شططاً في الحياة العامة للأمة. كما أنه لن يجدي نفعاً للأجيال العربية القادمة، إذا لم يتوفر لها إرث من العمل القومي المقترن بالدفاع عن حقوق الإنسان، ومكافحة التلوث في البيئة، والإصرار المسبق على التنمية الاجتماعية، وتأمين مساواة المرأة في تقرير مصائر الأمة والمجتمعات.

وقد برزت في الحقبة الأخيرة بوادر استمرار العلاقات القومية، كما ظهر في تضامن الشعب العربي مع الانتفاضة وتعاطفه الشديد مع الشعب العراقي ورفضه للتطبيع ومقاطعته المؤتمر الاقتصادي الشرق أوسطي في الدوحة، وغيرها من الأدلة التي تؤكد رفض الاستسلام للواقع وتوقع إطار قومي متجدد يستطيع تلقف ما تفرزه هذه الحيوية الكامنة من طاقات قومية، منها ما هو مكبوت ومنها ما هو كامن، أنه إذا توفرت الظروف والأجهزة لتنظيم التعبئة، عندئذ نستطيع القول بأن الصراع العربي مع الصهيونية لن يؤدي إلى عودة الحق والعدالة للأمة العربية، بل قد يساهم في تحرير اليهود من قبضة الصهيونية على انتماءات اليهود. وإذا أدركنا المخاض الذي يلازم المصير في إسرائيل إثر الصراعات العقائدية والشعور بالانتماء عند عدد متكاثر من يهود العالم، عندئذ ندرك أن عودة إلى بديهيات الصراع من شأنه أن يوفر السلام العادل الذي غيبه عنا وعن عصرنا التشرذم في الحالة العربية، وفقدان التلاحم والتوافق في التعامل مع إسرائيل، كما التعنت الذي لازم الصهيونية طوال نصف القرن الماضي وإصرارها على بناء نظام الأبارتيد في عصر انهار فيه في جنوب افريقيا حليفة اسرائيل قبل عهد مانديلا.

من هنا نتساءل: أين مانديلا العرب الذي يجعل ما يبدو سراباً الآن واقعاً للأجيال العربية اليافعة؟ عندئذ يمكننا أن نصف العرب والصراع العربي ـ الصهيوني، أما الآن فهذه مقولة مستحيلة، لكنها مرشحة لأن تكون ممكنة.

تعقيب

محمد السماك(*)

لعب العامل الديني دوراً أساسياً في بلورة خصوصيات الصراع العربي - الصهيوني: **أولاً** في مرحلة ما قبل وعد بلفور، **وثانياً** في المرحلة البلفورية، **وثالثاً** في مرحلة ما بعد سايكس - بيكو، **ورابعاً** في المرحلة الحالية.

أولاً: في مرحلة ما قبل وعد بلفور

في عام ١٦٤٩ وجّه من هولندا عالما اللاهوت البيوريتيان (التطهريان) الانكليزيان جوانا وألينتزر كارترايت (Joanna and Elenezer Cartaright) مذكرة إلى الحكومة البريطانية طالبا فيها «بأن يكون للشعب الانكليزي ولشعب الأرض المنخفضة شرف حمل أولاد وبنات اسرائيل على متن سفنهم إلى الأرض التي وعد الله بها أجدادهم ابراهيم واسحاق ويعقوب ومنحهم إياها إرثاً أبدياً».

تكمن أهمية هذه المذكرة في أمرين:

الأمر الأول: إنها تعبر عن مدى التحوّل في النظرة إلى فلسطين (والقدس) من كونها أرض المسيح المقدسة (التي قامت الحروب الصليبية باسمها) إلى كونها وطناً لليهود.

الأمر الثاني: إنها كانت أول تعبير عن التحوّل من الإيمان بأن عودة المسيح تحتم أن تسبقها عودة اليهود إلى فلسطين، وأن العودتين لن تتحققا الا بتدخّل إلهي، إلى الإيمان بأن هاتين العودتين (عودة اليهود وعودة المسيح) يمكن أن تتحققا بعمل البشر.

(*) باحث لبناني وعضو لجنة الحوار الإسلامي - المسيحي.

كان أوليفر كروموبل (O. Kromwell) أول أهم سياسي بريطاني يتبنّى مضمون هذه المذكرة، ذلك أنه كان على مدى عشر سنوات (١٦٤٩ ـ ١٦٥٨) رئيساً للمحفل البيوريتاني ـ التطهري، وهو الذي دعا إلى عقد مؤتمر ١٦٥٥ في «الهوايت هول» للتشريع لعودة اليهود إلى بريطانيا (أي إلغاء قانون النفي الذي أصدره الملك أدوارد).

حضر المؤتمر إلى جانب كروموبل العالم اليهودي مناسح بن إسرائيل الذي عمل على ربط هذه المسيحية الجديدة التي عُرفت فيما بعد باسم الصهيونية المسيحية بالمصالح الاستراتيجية لبريطانيا، ومن خلال عملية الربط هذه تحمس كروموبل لمشروع التوطين اليهودي في فلسطين منذ ذلك الوقت المبكر.

اعتمد هذا الربط فيما بعد، حاييم وايزمان مع لويد جورج (بعد عشرة أجيال). إن توظيف الدافع الديني لتحقيق مكاسب سياسية ذات بعد استراتيجي أسَّس القاعدة الثابتة للصهيونية المسيحية أولاً في بريطانيا (وأوروبا) وبعد ذلك في الولايات المتحدة.

انطلاقاً من هذه القواعد الفكرية السياسية ـ الدينية نبتت «جمعية لندن لتعزيز المسيحية بين اليهود» في عام ١٨٠٧، وكان اللورد انطوني اشلي كوبر ايرل شافتسبري (Lord Shaftesburey) (١٨٠١ ـ ١٨٨٥) أحد أبرز أركانها.

ففي العام ١٨٣٩ نشر مقالاً يقع في ثلاثين صفحة، أكد فيه أن اليهود سيبقون غرباء حتى يعودوا إلى فلسطين، وأن الإنسان قادر على تحقيق إرادة الله بتسهيل هذه العودة، وأن اليهود هم الأمل في تجدد المسيحية وعودة المسيح. وفي هذا المقال أيضاً يرفع أنطوني كوبر، ولأول مرة، شعار «وطن بلا شعب لشعب بلا وطن».

لم يكن كوبر (اللورد شافتسبري) وحيداً في دعواه في هذه المرحلة من القرن التاسع عشر، بل كان يلتقي معه عدد كبير من الساسة واللوردات، بينهم دوق كنت (Duke of Kent)، ولعل أبرزهم كان غلادستون (Gladestone)، ذلك أنه في هذه الفترة توافرت ظروف التكامل بين العمل البشري من أجل تحقيق إرادة الله، بعودة اليهود إلى فلسطين، والمصالح الاستراتيجية البريطانية في حماية الطريق إلى درة التاج البريطاني: الهند، وهو نوع من التزاوج بين الصهيونية ـ المسيحية ومصالح التاج البريطاني.

كان وزير خارجية بريطانيا اللورد بالمرستون (Palmerston) (١٧٨٤ ـ ١٨٦٥) أبرز سياسي بريطاني يتبنى مشروع اللورد شافتسبري على رغم أنه لم يكن من أتباع المدرسة الصهيونية المسيحية. تولى بالمرستون تخطيط السياسة الخارجية البريطانية على أساس وراثة الامبراطورية العثمانية (الرجل المريض) في طور التنافس على هذه التركة

مع فرنسا وروسيا. فالجنرال نابليون كان أول رجل دولة أوروبي يدعو اليهود إلى إقامة وطن لهم في فلسطين خلال الحملة التي قام بها على مصر والشرق في عام ١٧٩٨، والبيان الذي وجهه إلى اليهود ودعاهم فيه «ورثة فلسطين الشرعيين» جاء قبل ١١٨ سنة من صدور وعد بلفور بإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين في عام ١٩١٧. كذلك فإن نابليون كان أول رجل دولة أوروبي يبني موقفاً سياسياً من نبوءات دينية يهودية وردت في سفر أشعيا (Isaiah) ويوئيل (Joel).

وباختصار كان البيان أول ترجمة سياسية للصهيونية المسيحية، وهي الترجمة التي انتزعت أول إقرار أوروبي بما يدّعيه اليهود حقاً لهم في فلسطين. وعلى رغم أن المشروع النابليوني لم يتحقق، فإن الدعوة روّجت على نطاق واسع لفكرة البعث اليهودية، وبخاصة في عهد الملك لويس الرابع عشر على يد رئيس الحكومة كولبير (Jean Colbert)، ثم في عهد نابليون الثالث وعلى يد مستشاره الخاص لاهاران (Ernest Laharanne).

كانت فرنسا تدّعي حماية الأقليات المسيحية الكاثوليكية في الشرق، وكانت روسيا تدّعي حماية الأقليات المسيحية الأرثوذكسية، ولم تكن الدعوة المسيحية الانجيلية قد وصلت إلى الشرق بعد، فكان طبيعياً أن يبحث اللورد بالمرستون عن أقلية ما تدّعي بريطانيا حمايتها، وقد وجد في اليهود ضالته المنشودة، وهكذا تكاملت المصلحة الاستراتيجية البريطانية مع الصهيونية المسيحية، ووظفت النبوءات الدينية لتكون مدخلاً إلى تحقيق هذا التكامل السياسي - الديني.

وهكذا أنشأ اللورد بالمرستون في عام ١٨٣٨ أول قنصلية لبريطانيا في القدس، استجابة لإلحاح اللورد شافتسبري. اختار بالمرستون صهيونياً مسيحياً وصديقاً للورد شافتسبري هو وليم يونغ (William Young) ليكون أول نائب لقنصل بريطانيا في القدس.

ثانياً: في المرحلة البلفورية

تزامن الاعلان عن البرنامج السياسي للمؤتمر الصهيوني اليهودي الأول[١] مع

(١) ينص البرنامج على ما يأتي: «تكافح الصهيونية من أجل إنشاء وطن للشعب اليهودي في فلسطين يحميه القانون. ويرى المؤتمر أن الوسائل التالية تؤدي إلى الغاية المنشودة: ١ - تشجيع الهجرة إلى فلسطين على أسس دينية. ٢ - تنظيم وربط جميع اليهود عن طريق المؤسسات المحلية أو الدولية، طبقاً لقانون كل دولة. ٣ - تعزيز وتشجيع الإحساس والشعور القومي اليهودي. ٤ - اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على موافقة حكومية حين يكون ذلك ضرورياً للوصول إلى أهداف الصهيونية».

تدفّق يهود أوروبا الشرقية إلى بريطانيا والولايات المتحدة. لم يكن جوزف تشمبرلين (١٨٣٦ ـ ١٩١٤) مرتاحاً لهذه الهجرة إلى بريطانيا خوفاً من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد البريطاني ومن مزاحمة الأيدي الرخيصة للمهاجرين اليهود للطبقة العاملة في بريطانيا.

وعلى رغم أن تشمبرلين لم يكن من غلاة الصهيونية المسيحية، فإنه وجد في تبنّي المشروع الصهيوني وسيلة لتحويل المهاجرين اليهود من بريطانيا إلى العريش... أو حتى إلى أوغندا في شرق افريقيا، فالمهم هو حلّ مشكلة المهاجرين اليهود من روسيا ورومانيا ومن بقية دول شرق أوروبا، دون التسبب بإثارة مشكلة توطين لليهود في بريطانيا.

في هذا الإطار تمّ لقاء تشمبرلين مع هرتزل في لندن، تعبيراً عن تلاقي مصالح الصهيونية المسيحية مع الصهيونية اليهودية في تطلعاتهما نحو اهداف مشتركة. كذلك فإن هذا اللقاء أرسى قاعدة اللقاء الذي سيتم في عام ١٩١٤ بين آرثر بلفور (الذي خلف عمه اللورد سالزبري في رئاسة الحكومة البريطانية في عام ١٩٠٢) وحاييم وايزمان.

كان بلفور أول مسؤول بريطاني يمنح اليهود أرضاً (اوغندا) لإقامة دولتهم عليها، غير أن المؤتمر الصهيوني الرابع الذي عقد في عام ١٩٠٣ رفض هذا العرض تمسكاً منه بأرض فلسطين.

استجاب بلفور الصهيوني بسرعة وبسهولة، حتى إنه أعدّ مذكرة حول موضوع الاستيطان اليهودي في فلسطين قال فيها: «ليس في نيّتنا حتى مراعاة مشاعر سكان فلسطين الحاليين، مع أن اللجنة الأمريكية تحاول استقصاءها. إن القوى الأربع الكبرى ملتزمة بالصهيونية، وسواء أكانت الصهيونية على حق أم على باطل، جيدة أم سيئة، فإنها متأصلة الجذور في التقاليد القديمة العهد والحاجات الحالية، وآمال المستقبل، وهي ذات أهمية تفوق بكثير رغبات وميول السبعمائة ألف عربي الذين يسكنون الآن هذه الأرض القديمة».

أما بالنسبة للاستيطان اليهودي في فلسطين، فقد أوصى في الجزء الأخير من هذه المذكرة: «إذا كان للصهيونية أن تؤثر على المشكلة اليهودية في العالم، فينبغي أن تكون فلسطين متاحة لأكبر عدد من المهاجرين اليهود. ولذلك فإن من المرغوب فيه أن تكون لها السيادة على القوة المائية التي تخصها بشكل طبيعي سواء أكان ذلك عن طريق توسيع حدودها شمالاً أم عن طريق عقد معاهدة مع سوريا الواقعة تحت الانتداب والتي لا تعتبر المياه المتدفقة من «الهامون» (حرمون= جبل الشيخ) جنوباً

ذات قيمة بالنسبة لها. وللسبب ذاته يجب أن تمتد فلسطين لتشمل الأراضي الواقعة شرقي نهر الأردن».

اتخذ القرار البريطاني بإصدار بيان عام من السياسة البريطانية في فلسطين في عام ١٩١٦ أثناء رئاسة لويد جورج للحكومة البريطانية. من أجل ذلك جرت مفاوضات رسمية بين الحكومة ـ وكان وزير الخارجية آرثر بلفور ـ والمنظمة الصهيونية ـ اليهودية.

لم تكن بريطانيا تستطيع احتلال فلسطين عسكرياً لتناقض الاحتلال مع الروح الجديدة التي بثتها مبادىء الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون، ولم يكن بإمكان يهود فلسطين في ذلك الوقت إعلانها دولة لهم. المصالح البريطانية والصهيونية المشتركة اقتضت فرض الانتداب البريطاني على فلسطين بانتظار الوقت المناسب الذي يمكّن اليهود من إعلان الدولة. فالانتداب يحقق لبريطانيا هدفاً استراتيجياً يقع في إطار ممارسة «شرف» تحقيق وعد الله إلى اليهود بإعادة أرض فلسطين إليهم.

وهكذا صدر في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ وعد بلفور الشهير، حتى إذا أُقر الانتداب البريطاني على فلسطين في مؤتمر سان ريمو في عام ١٩٢٠ يكون الوعد جزءاً منه. وحتى إذا منحت عصبة الأمم بريطانيا في عام ١٩٢٢ حق الانتداب رسمياً، تكون العصبة قد أقرت ضمناً أيضاً مضمون الوعد بإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين.

ثالثاً: في مرحلة ما بعد سايكس ـ بيكو

تمهيداً لذلك كله، حرصت اتفاقية (مارك) سايكس ـ (جورج) بيكو في عام ١٩١٦، والتي قسمت الامبراطورية العثمانية بين بريطانيا وفرنسا وروسيا (ثم تقاسمت بريطانيا وفرنسا حصة روسيا بعد قيام الثورة البلشفية)، أن تضع فلسطين وحدها دون سائر أجزاء الوطن العربي من الامبراطورية، تحت إدارة دولية، وفي ذلك إشارة مبكرة وواضحة إلى فكّ الارتباط بين مصير فلسطين ومصير بقية الوطن العربي.

لقد كان مارك سايكس تلميذاً للدكتور موسى غاستر وهو لاهوتي يهودي روماني تبوأ مركز كبير حاخاميي السفارديم في لندن. ومن غاستر تشرّب سايكس مبادىء وروح الصهيونية المسيحية قبل أن يعيّن وكيلاً للوزارة في مجلس الحرب.

أنكر وعد بلفور وجود الشعب الفلسطيني، ولم يذكر كلمة العرب مطلقاً في وعده المشؤوم، بل أشار إلى ما سماه «جاليات غير يهودية» موجودة في فلسطين، بينما اعترف باليهود كأمة، وباليهودية كقومية.

وبموجب ذلك أصبحت (منذ صدور البيان وتكريسه دولياً) كل حقوق المواطنة

لليهود (غير الموجودين)، واستُجهل المواطنون الموجودون اسماً وحقوقاً. ذلك أنه بالنسبة إلى سكان فلسطين من العرب المسلمين والمسيحيين، نصّ وعد بلفور على ضمان حقوقهم المدنية والدينية. . . وهو الضمان الذي يمنح للغرباء الذين يعيشون على أرض ليست لهم. . تماماً كما نصت عليه اتفاقية كامب ديفيد بعد ٦٢ عاماً!! وهو ما تحاول اسرائيل ان تكرّسه من خلال المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية والفلسطينية ـ الاسرائيلية التي انطلقت من مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١، حتى مؤتمر واي ريفر في عام ١٩٩٨.

فور صدور وعد بلفور، تحرّك اليهود لتنفيذه. في آذار/مارس من عام ١٩١٨ وصل إلى فلسطين وفد يهودي يضم الدكتور وايزمان (Weizman) وجيمس دو روتشلد (J. de Rotshild) واسرائيل سيف (I. Sieff) للعمل كلجنة ارتباط بين اليهود والسلطة العسكرية البريطانية. في هذه الفترة كان عدد اليهود يبلغ ٥٥ ألف شخص فقط، أي نحو ٨ بالمئة من السكان البالغ عددهم ٧٠٠ ألف.

بعد ذلك عيّنت بريطانيا هيربرت صموئيل (Herbert Samuel) لشغل منصب المندوب السامي في فلسطين. كان صموئيل يهودياً وكان بالتالي أول يهودي يحكم فلسطين منذ ألفي عام، وكان هدفه أن يستوطن فلسطين أربعة أو خمسة ملايين يهودي. ولتنفيذ ذلك كانت الأراضي العربية تصادَر من أصحابها وتحوَّل إلى مستوطنات لليهود. وفي إحدى الحالات أُجلي ٨ آلاف عربي عن أرض مساحتها ٥٠ الف هكتار، ودُفع لكل منهم مبلغ ثلاثة جنيهات وعشر شلنات تعويضاً عن هذا الإجلاء!!

وبدعم من صموئيل تحوّلت الوكالة اليهودية التي كانت مهمتها بموجب نظام الانتداب إرشاد المستوطنين اليهود اجتماعياً واقتصادياً، إلى دولة داخل الدولة. . نتيجة لذلك كله تضاعف عدد اليهود في فلسطين ووصل إلى ١٧ بالمئة من السكان (١٧٠ ألفاً). وعندما قاوم العرب الهجرة والاستيطان ومصادرة الأراضي وتواطؤ المندوب السامي، كوّن اليهود المنظمات الإرهابية شترن (Stern) وأرغون (Irgun Zvie Leumi)، وهي المنظمات التي تحوّلت إلى النواة الأولى للجيش الإسرائيلي في عام ١٩٤٨ وما بعده.

رابعاً: في المرحلة الحالية

في السادس من شباط/فبراير ١٩٨٥، ألقى سفير اسرائيل لدى الامم المتحدة بنيامين نتنياهو خطاباً أمام مهرجان لمؤيدي اسرائيل في الولايات المتحدة قال فيه: «. . لقد كان هناك شوق قديم في تقاليدنا اليهودية للعودة إلى أرض اسرائيل. وهذا الحلم

الذي يراودنا منذ ٢٠٠٠ سنة، تفجّر من خلال المسيحيين الصهيونيين».

وقال نتنياهو: «إن المسيحية الصهيونية لم تكن مجرد تيار من الأفكار. إن مخططات عملية وُضعت فعلاً من أجل عودة اليهود. . . المسيحيون ساعدوا على تحوّل الاسطورة الجميلة إلى دولة يهودية. .».

وقال أيضاً: «إن كتابات المسيحيين الصهيونيين من الانكليز والامريكان، أثرت بصورة مباشرة على تفكير قادة تاريخيين مثل لويد جورج وآرثر بلفور، وودرو ويلسون، في مطلع هذا القرن. إن الكتاب المقدس ذكّر هؤلاء الرجال. إن حلم اللقاء العظيم أضاء شعلة خيال هؤلاء الرجال، الذين لعبوا دوراً رئيساً في إرساء القواعد السياسية والدولية لإحياء الدولة اليهودية».

تنقل الكاتبة الامريكية غريس هالسل في كتابها **النبوءة والسياسة** عن السيناتور الامريكي السابق بول فندلي قوله عن أسباب خسارته لمقعده في الكونغرس: «لقد دعوت إلى معالجة متوازنة لمشكلة الشرق الأوسط. غير أن اللوبي الاسرائيلي فسّر أقوالي بأن هناك طرفين في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بأنه انتقاد لاسرائيل. إن هذا اللوبي يريد منع أي انتقاد لاسرائيل في الكونغرس، وفي الصحافة وفي الجامعات. وهو لا يتورع عن خنق حرية الكلام من أجل ذلك. بالنسبة للوبي الاسرائيلي، فإن انتقاد اسرائيل أو حتى مجرد ذكر كلمة الفلسطينيين، هو أمر مساو للاسامية».

وسألته الكاتبة: «ماذا فعل السيناتور تشارلز بيرسي الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية حتى فجر اللوبي الاسرائيلي ضده جام غضبه؟». فردّ فندلي قائلاً: «لقد صوّت بنعم عام ١٩٨١ على صفقة طائرات الانذار المبكر أواكس للعربية السعودية. هذا التصويت أدى إلى إسقاط بيرسي على رغم أنه كان مؤيداً لكل تشريعات المساعدة لاسرائيل. إن شبكة لجان العمل اليهودية ـ إيباك ـ أقرّت ١,٢٨ مليون دولار لمرشحي مجلس الشيوخ في انتخابات عام ١٩٨٤، وانفق ٤٤ بالمئة من هذا المبلغ لإسقاط خمسة مرشحين فقط من الخصوم ـ بينهم بيرسي ـ لأنه صوّت إلى جانب بيع الأواكس».

استعمل اللوبي الاسرائيلي اليمين المسيحي ليس فقط لإلحاق الهزيمة بمرشحين، إنما لتغيير عقول وقلوب مشرعين لم يكونوا صهيونيين، حتى ارتفع الشعار الذي يقول: إن الله مع أمريكا لأن أمريكا مع اسرائيل.

من هنا فإن القضية ليست قضية مصالح امريكية متحركة ومتغيرة في الشرق الأوسط، إنما هي قضية خصوصية دينية، تحاول أن تربط القرار الأمريكي في الشرق

الأوسط بمفاهيم دينية تشكل ثوابت في الفكر الاستراتيجي الامريكي على النحو الذي جرى مع بريطانيا منذ مطلع القرن الماضي.

غير أن هناك كنائس انجيلية أمريكية رافضة لهذه المفاهيم المصهينة للمسيحية، وهي تلتقي في ذلك مع الكنائس الكاثوليكية والارثوذكسية في العالم كله. ولو توفّر جسر لتعاونها مع الاسلام لغيّرت الكثير من الخصوصيات المكونة للاستراتيجيا الامريكية في الشرق الأوسط. إن المسيحية العربية قادرة على أن تلعب هذا الدور، إلا أنها تصور أمام الرأي العام الأمريكي وكأنها ضحية اضطهاد ديني تمارسه ضدها دول في الوطن العربي وفي العالم الاسلامي الأوسع. والذي يقوم بعملية التصوير هذه منظمة امريكية تعرف باسم «بيت الحرية» يشرف عليها مايكل هوروفيتز أحد الشخصيات الصهيونية الامريكية.

من هنا أهمية الارتقاء بالتفاهم الاسلامي - المسيحي ليصل في متانته إلى المستوى الذي يمكّنه من أن يلعب الدور الرائد في اقتحام معاقل الصهيونية المسيحية وتسفيه أدبياتها الدينية.

المناقشات

١ ـ عوني فرسخ

استميح القومي العريق د. كلوفيس مقصود أن أخالفه فيما ذهب إليه حول أسباب انفصال الوحدة المصرية ـ السورية، ذلك لأن الانفصال إنما كان بفعل مؤامرة خارجية مدفوعة الثمن، وليس بفعل الأخطاء التي لا تنكر في عهد الوحدة، وأنه كان تاريخياً أول نصر أمريكي على الحركة القومية العربية في مستهل عقد من الانتصارات الأمريكية على حركات التحرر الوطني في العالم الثالث بدءاً من اسقاط سوكارنو في اندونيسيا إلى قتل ألندي في التشيلي. وليس أدل على موقف الشعب العربي في سوريا من قيادة عبد الناصر ونهجه في عهد الوحدة من أنه كان الرئيس الوحيد الذي يتساقط الشهداء وهم يهتفون باسمه ويحملون صورته، في مواجهة الانفصال.

كما استميح د. مقصود بتذكيره بأن حكومة السيد سليمان النابلسي اقيلت في نيسان/ أبريل ١٩٥٧، وأن مؤتمر القمة العربية الذي أوصى بإقامة المنظمة كان في سنة ١٩٦٤ بعد سقوط حكومة النابلسي بسبع سنوات.

٢ ـ كلوفيس مقصود (يرد)

أولاً: فيما يتعلق بمداخلة الاستاذ عوني فرسخ، لا أعتقد أن هناك خلافاً إذا اعتبرنا ان الأخطاء التي أشرت إليها من حيث الممارسات أثناء الوحدة بين مصر وسوريا جاءت في سياق أنها جاءت كتسهيل للمتربصين بالوحدة في الخارج ـ أي الغرب والصهيونية ـ اللذين أرادا الاستفادة من تضاؤل المناعة الناتج من الممارسات لتأمين أهداف المشروع الساعي إلى ضرب الوحدة؛ ولا أنكر أن هذا قد يكون ناتجاً من تصور استراتيجي أثناء الحرب الباردة، لكن أرجو ألا نتغاضى عن أفكار ساهمت في إيجاد الثغرات التي استنزفت قدراتنا الجماعية في ذلك الحين على مجابهة الانفصال.

ثانياً: الملاحظة الثانية ناتجة من التباس، بمعنى أن حكومة النابلسي ـ التي أقيلت فعلاً بعد نيسان/أبريل ١٩٥٧ ـ استقطبت شرائح كثيرة من الحركة الوطنية والقومية. وما أردت التأكيد عليه هو أن هذا العامل، إضافة إلى حركة الانفصال والانزال الغربي اللذين حصلا، فضلاً عن الممارسات الخاطئة التي أشرت إليها، أدت إلى تقطير القضية الفلسطينية والتي أفرزت عام ١٩٦٤ منظمة التحرير. هذا مع امتناني للاستاذ عوني فرسخ الذي بمداخلته أكد التزاماً مضيئاً لذاكرتنا القومية.

القسم الثاني

التسويات القائمة والجارية



الفصــل الثالث

خبرة التسويات القائمة والجارية

مجدي حماد(*)

مقدمة

تنطلق هذه الدراسة من «فرضية» أساسية ـ تلخص «خبرة التسوية القائمة والجارية»، وتصلح أساساً لتقدير احتمالات «التسوية القادمة» أيضاً ـ تنصرف إلى أن التسويات القائمة والقادمة تخضع لمنطق «السلام الإسرائيلي»، وأن المستقبل المنظور هو للتسويات الجزئية التي تتعامل مع «الصراع العربي ـ الإسرائيلي»، باعتباره «الصراع الأساسي» في المنطقة، ومن ثم تجعل من الولايات المتحدة مجرد وسيط في «عملية السلام»، لا «الطرف الحقيقي» في «الصراع الأساسي» في المنطقة.

وتستند هذه الفرضية إلى أن «الطبقات الحاكمة العربية» تتبنى هذا «التوجه الأساسي»، منذ الحرب العالمية الأولى، وأنها عقدت أكبر «صفقة تاريخية» مع «الغرب»، تقبل بمقتضاها إرساء «المشروع الصهيوني» على الأرض العربية، مقابل ترسيخ «المشروع القطري»، أي مقابل حماية أوضاعها ومصالحها الذاتية. وفي هذا السياق، كانت مرحلة «جمال عبد الناصر»، وصعود «القومية العربية» مجرد «لقطة اعتراضية» على شريط الاحتمالات، ولكنها لم تصمد في سياق «صراع الإرادات»، وتدافع الجميع، مرة أخرى، ناحية ذلك الحل الوسط «اللاتاريخي».

وإذا كانت نماذج «التسوية القائمة والجارية» هي أساس الدراسة، فإن الأهم في تحليل هذه النماذج ليست «النتائج» التي انتهت إليها، مهما كانت جسامتها ومخاطرها، وإنما «المقدمات» التي قادت إليها. لأننا إذا كنا الآن، وفي المستقبل المنظور، إزاء

(*) معاون مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

«المقدمات» نفسها، فمعنى ذلك أننا نسير على «الطريق» نفسه، ولنا أن نتوقع «النتائج» نفسها، فيكون المستقبل المنظور للتسويات الجزئية، ولسيادة منطق «السلام الإسرائيلي»، واستشراء «الهيمنة الأمريكية» إجمالاً، إذا وضع الصراع في إطاره الشامل.

وربما تكون هذه النقطة الأخيرة هي الأولى بالرعاية في بداية الدراسة، ولذلك ينصرف **الجزء الأول** منها إلى تأصيل حقيقة «الصراع الأساسي» في المنطقة، للتأكيد على خطورة ظاهرة «اختزال الصراع» المتوالية. ومن ثم يركز **الجزء الثاني** على تحليل «المقدمات» أو الطريق إلى التسوية. على أن يستعرض **الجزء الثالث** إدارة عملية التسوية، وانعكاسها على الواقع السياسي وما تفرزه من معطيات جديدة «تحكم» الحركة نحو المستقبل، وأخيراً يعالج **الجزء الرابع** احتمالات التسوية القادمة، بالتركيز على التوجهات الأساسية السائدة على المستويات الوطنية والقومية والعالمية.

أولاً: الصراع الأساسي:
عود على بدء

يقتضي إدراك «خبرة التسوية القائمة والجارية»، أن يجري النظر إليها في إطار «الصراع الأساسي» في المنطقة، لتحديد المغزى الحقيقي والشامل لتلك الخبرة. وانطلاقاً من هذا المنظور، تنبني الدراسة على أن «الصراع الأساسي» في المنطقة هو «الصراع العربي ـ الغربي». وإذا كانت لهذا الصراع جذوره التاريخية البعيدة، فإن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى كانت متميزة نوعياً، لأنها شهدت تبلور أصول الصراعات الحالية، التي ترتبت على «التسوية التاريخية» التي فرضها «الغرب» على المنطقة، والتي تتمثل، بصفة خاصة، في «وعد بلفور»، أي «المشروع الصهيوني» من ناحية، و«ظاهرة التجزئة»، أي «المشروع القطري» من ناحية أخرى، لأن كلاهما نشأ بقرار غربي، وفي الفترة ذاتها تقريباً، ولتحقيق الأهداف نفسها، والتي تتلخص في ضرب «القومية العربية»، بالنظر إلى أنها تشكل «نقيضاً» جذرياً لهما، وللهيمنة الغربية معاً. لقد نشأ المشروعان معاً في كنف النظام الاستعماري، واستمر «الصراع» بينهما، والبحث عن «تسوية» في إطار النظام نفسه. وقد لا يكون هناك أدق ولا أوفى، في تحديد المحصلة العامة لذلك «الصراع الأساسي» في المنطقة، من متابعة مسيرة كل من «المشروع الصهيوني» من ناحية، و«المشروع القومي» من ناحية أخرى، على مدار القرن الماضي.

ففي ختام اجتماعات «المؤتمر الصهيوني الأول» عام ١٨٩٧، أعلن هرتزل رئيس المؤتمر: «الآن تم تأسيس الدولة اليهودية... وبعد خمسين عاماً من الآن ستقوم دولة اسرائيل»! ومن المنطقي أن قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٧ في الموعد نفسه جاء محض

مصادفة تاريخية. ولكن الأهم أن الوقت لم يمر سدى، وإنما كانت هناك جهود جبارة بذلت على مدار الخمسين عاماً، إذ تتابعت «المؤتمرات الصهيونية» حتى تم إنشاء الدولة الصهيونية. وبعد مضي خمسين عاماً أخرى مع اكتمال القرن، اقتربت تلك الدولة من امتلاك زمام القيادة والسيطرة على المنطقة، وهي تسعى إلى فرض هيمنتها كاملة إزاء عجز عربي عام واضح وفاضح.

إن هذا «الانجاز الصهيوني» ينبغي النظر إليه باستمرار في إطار «الصراع الأساسي» في المنطقة، وفي إطار حركة «النظام الاستعماري» القديم والجديد. ولنعد إلى حقائق التاريخ.. وأهم هذه الحقائق أن المشروع الصهيوني ظهر أساساً قبل حفر قناة السويس، وتبلور قبل وجود الاتحاد السوفياتي، ووضع قبل اكتشاف النفط في المنطقة العربية، وتجسد قبل أن تحصل كافة البلدان العربية الموجودة راهناً على استقلالها. إن هذا المشروع قد تأسس لحساب المصالح الاستعمارية الكبرى، وارتبط بها، منذ البداية[1]. ولعله من اللافت للنظر أن «اسرائيل» كانت تغيّر دورها؛ فمن الضامن للامبراطورية البريطانية في وقت «وعد بلفور» في غمار الحرب العالمية الأولى، إلى الضامن للمصالح الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، إلى الضامن لحصار القومية العربية وقت الحرب الباردة. والآن فإن «اسرائيل» تقدم نفسها كضامن للعالم ضد «خطر الإسلام الإرهابي»، كما تدّعي. وكان وزير خارجيتها بيريس قد شارك في اجتماع المجلس الأوروبي في اسبانيا عام ١٩٩٢، حيث قال: «إن الغرب عليه أن يقف وراء اسرائيل باعتبارها الحاجز للإسلام والواقي لأوروبا ضد زحفه وعدوانه».

وهنا لا بد من المجازفة بطرح «رأي» ينطلق من أن «المشكلة الفلسطينية» ليست هي المشكلة الأساسية. فلو كان الأمر كذلك، لكان في وسع العرب، بعد محاولة فاشلة أو اثنتين، إدارة الظهر، ولو بصعوبة، إلى «المشكلة الفلسطينية» ـ خاصة أنها أنتجت حلاً لمشكلة «عالمية» معقدة ومزمنة من نوع «المشكلة اليهودية» ـ والانصراف إلى صياغة مشروعهم القومي وتدبر شؤون نهضتهم، تاركين «إسرائيل» تعيش في «سلام» مقابل أن تبادلهم بالمثل، ولكان نشأ في المنطقة خطان متوازيان: «اسرائيلي يعيش في سلام».. يداوي جروح ماضية، و«عربي يعيش في سلام».. يبحث عن مستقبله[2].

---

(١) انظر في تأصيل هذه الحقيقة التاريخية: محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل**، ٣ كتب (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦)، الكتاب الأول: **الأسطورة والامبراطورية والدولة اليهودية**. وانظر أيضاً: أمين اسكندر، في: حسين معلوم وأمين اسكندر، **عبور الهزيمة** (ليماسول، قبرص: دار الملتقى للطباعة والنشر، ١٩٩٧)، ص ٣٠.

(٢) جوزيف سماحة، **سلام عابر: نحو حل عربي لـ «المسألة اليهودية»** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٣)، ص ١٩ ـ ٢٠.

ويستلزم ذلك توضيح «مجازفة» أخرى، تذهب إلى أن «القضية الفلسطينية» ليست «قضية العرب الأولى» أو «المركزية» طبقاً للرأي الشائع. إنها قضية مهمة بلا شك، ولكنها قضية «فرعية»، بمعنى من المعاني، يستطيع أي جسم أن يعيش معها كما يعيش مع «درن» خارجي. والمقارنة هنا أن «اللحظة التاريخية» التي «تركزت» فيها «قضية فلسطين» لتصبح ـ من وجهة النظر العربية ـ «جوهر الصراع»، كانت هي ذاتها لحظة بداية «تجزئة» الصراع ليتحول عملياً إلى صراع بين الدول العربية و«إسرائيل»، أي أن ديناميات الصراع قد أسهمت ليس فقط في الحفاظ على «التجزئة العربية» القائمة، وإنما أيضاً في «تجزئة الصراع» ذاته، وبخاصة بعد عام ١٩٦٧، إلى صراعين مختلفين: **أولهما** ـ وله الأولوية، الصراع حول الأراضي العربية المحتلة بعد هزيمة ١٩٦٧، **وثانيهما** ـ الصراع حول فلسطين. وهو ما ساهم بدوره في نزع الطبيعة القومية عن القضية الفلسطينية، وتحويلها إلى محض «مسألة حدود»، أي محض «مسألة قطرية»[٣]. ومن ثم تمكنت «اسرائيل» من إحراز تقدم باهر في أداء «الدور» الذي قامت من أجله، فضلاً عن تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتكتيكية على حساب المبادىء والأهداف المعلنة للنضال القومي العربي. وتمثل «الانجاز الصهيوني» الأكبر، لا فحسب في استبدال الصراع المسلح بالعلاقات السلمية، وإنما أيضاً في إنجاز «تسويات منفردة»، ترسخ التجزئة العربية، وتنزع عن الصراع كل حقائقه وخواصه القومية. إن القضية الأولى والمركزية للعرب هي التدرج نحو الوحدة العربية. هذا هو ردهم الكبير على المشروع المضاد لهم والذي تتقاطع، عنده، قضاياهم: التنمية، التحديث، الاستقلال الفعلي، الإلغاء العقلاني والطوعي للحدود المفتعلة الفاصلة بينهم، دخولهم العصر، تطوير علاقاتهم الداخلية. وتأسيساً على ذلك، يمكن القول ان القضية الفعلية التي تواجههم ليست «القضية الفلسطينية»، بل «القضية الاسرائيلية». وأساس ذلك أن «اسرائيل كيان ودور».. قد يكون التعايش مع «الكيان» صعباً بعض الشيء إلا أنه ممكن. أما التعايش مع «الدور» فهو مستحيل لأنه، بالضبط، دور عدواني يهدف لا إلى التوسع الجغرافي فحسب، بل أساساً، إلى إخضاع الوطن العربي وإعاقة تقدمه ومنعه بالقوة، لصالح قوى أجنبية وتركه مستباحاً أمامها. ولا مجال، مع هذا «الدور»، للحديث عن مستقبل عربي «يدير ظهره» له، لأن طبيعة «الدور» تقضي بعدم السماح بإدارة الظهر، لأنه يتدخل لصياغة هذا المستقبل، لضمان استمرار التخلف والتبعية والتجزئة في الوطن العربي[٤].

---

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩. انظر أيضاً: أمين اسكندر، في: معلوم واسكندر، المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٣٣.

(٤) سماحة، المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٢١.

ومن ناحية أخرى، بدأت يقظة القومية العربية مع مطلع القرن نفسه، وأخذ «المشروع القومي» يتبلور في شكل تيار عقيدي أو ايديولوجي أو فكري من ناحية، وحركة سياسية تستهدف تحقيق «الاستقلال والوحدة»، باعتبارهما وجهين لعملة واحدة من ناحية أخرى. ولكن حصول الأقطار العربية على «الاستقلال» لم يرتبط تلقائياً بقيام «الوحدة»، لأن نجاح القوى الغربية في فرض التجزئة على الوطن العربي، انتهى إلى تحويل النضال القومي العربي إلى نضال قطري في معظم الحالات. وأساس ذلك أن الطبقات البرجوازية التقليدية التي تصدت لقيادة «الكفاح» من أجل «الاستقلال» قد تعاونت مع الاستعمار الغربي في سبيل الحفاظ على مواقعها كطبقات حاكمة متميزة. وكان همها في «الكفاح» أن تحل محل الأجنبي، وتنشىء «دولة قطرية» تؤمن مصالحها، بحيث «تنحصر سرقة الأمة في أبناء الأمة» ـ على حد تعبير «فانون» ـ لا أن تؤسس نظاماً جديداً يكفل الحرية والمساواة للشعب، ويمكن من مواجهة التحديات الكبرى التي تعصف به.. وفي مقدمتها قوى التبعية والتجزئة[5]. وهكذا وضعت أصول «التسوية الفعلية» للصراع مع «الغرب»، والتي هيأت لتلك الطبقات التقليدية الحاكمة أن تقبل بصفقة «الاستقلال.. من دون الوحدة».. وهذه «الصفقة» كانت تسمح في تلك المرحلة بتمرير «وعد بلفور».. وكانت تلك هي أبرز ملامح «التسوية الغربية الأولى».

أما «التسوية الغربية الثانية»، التي تولت قيادتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، فقد شهدت تمرير «قرار التقسيم»، حيث أضيف إلى ما تقدم حماية أنظمة الحكم في الدول العربية «المستقلة»، مقابل التخلي عن قضية فلسطين. وبذلك وضعت أصول «التسوية الفعلية» للصراع العربي ـ الصهيوني، في إطار «التسوية الفعلية العامة» للصراع العربي ـ الغربي، وجوهرها «الاستقلال من دون الوحدة.. ومن دون فلسطين» أيضاً. وبالتالي، فإن الطبقات الحاكمة التقليدية في الأقطار العربية، كأداة للنفوذ الغربي، أضيفت إليها من الناحية الفعلية أداة جديدة هي الدولة الصهيونية. ومعنى ذلك أن «خصوصية» الوجود الاستعماري في المنطقة

---

(٥) فرانتز فانون، **معذبو الأرض**، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦)، ص ٧٦. ويرى جلال أمين أن هذا النمط من سلوك «الطبقات الحاكمة التقليدية» في الوطن العربي، من زاوية ارتباطها العضوي بالاستعمار، قد استمر على مدار الأربعة قرون الماضية. انظر: جلال أحمد أمين: **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، و**المثقفون العرب وإسرائيل** (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨)، ص ٨٠ ـ ١٧٤. وانظر أيضاً في تأصيل الفكرة نفسها من منظور مختلف: عصمت سيف الدولة، **عن العروبة والإسلام**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٤٢٨ ـ ٤٢٩.

أصبحت تتجسد في فرض «التجزئة السياسية» على الوطن العربي، بما ينجز عنها من استمرار التخلف والتبعية من ناحية، وزرع «الكيان الصهيوني» من أجل ترسيخ كل ذلك من ناحية أخرى.

ثم بدأت مرحلة متميزة نوعياً من «الصراع العربي ـ الغربي»، في الخمسينيات والستينيات، في ظل قيادة جمال عبد الناصر، وصعود القومية العربية، حيث امتزج الموقف من الصهيونية و«إسرائيل» عضوياً بآمال التحرر والتنمية والوحدة، وبالتالي فقد مثلت محاولة جسورة لتغيير معادلة الصراع جذرياً بانضمامها إلى قوى التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي على المستوى العالمي. وفي هذا السياق، عمدت الولايات المتحدة، في ظل «نظام القطبية الثنائية»، إلى ممارسة دور نشط في المنطقة العربية، مستندة إلى النفوذ المتراكم للدول الاستعمارية الأوروبية. ودعت إلى مشروعات الدفاع عن «الشرق الأوسط» والحلف المركزي، في محاولة منها لرسم حدود المنطقة لمصلحة «نظام شرق أوسطي»، وليس نظاماً عربياً، خصوصاً بعد قيام «إسرائيل» في قلب المنطقة كدولة غير عربية. ولعلنا نتذكر هنا أن الولايات المتحدة قد سارعت إلى الاعتراف بدولة «إسرائيل» قبل نشأة «اللوبي الصهيوني» ونشاطه على ساحتها، مما يؤكد أن الدولة الصهيونية هي في الأصل استثمار أمريكي، بل يمكن القول إن التاريخ العربي الحديث، وخصوصاً منذ الخمسينيات والستينيات، يطبعه أساساً صدام عنيف بين نظامين متنافسين: **الأول** هو «نظام الشرق الأوسط»، وبموجبه كان على الدول العربية أن تتحالف مع كل من إيران وتركيا وباكستان واسرائيل، كما مع الدول الغربية. أما **الثاني** فهو النظام العربي. ومن عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٦٧ بصفة خاصة، كان الصراع بين النظامين على أشده؛ النظام **الأول** بالاعتماد على الغرب وعلى دول المنطقة غير العربية المؤيدة للغرب، وفي هذا السياق، وقفت الأقطار المحافظة حائرة بين تطلعاتها الطبيعية من ناحية، ومصالحها الضيقة من ناحية أخرى. أما النظام **الثاني** فقد ارتكز أساساً على مصر وسوريا والعراق والجزائر. وقد دعم الاتحاد السوفياتي هذا النظام الذي ارتبط بالثلاثي الهندي ـ المصري ـ اليوغسلافي لتأسيس حركة عدم الانحياز. غير أن ميزان القوى بين النظامين كان هشاً باستمرار، وكانت نقطة الصدام الرئيسية بينهما هي تحديداً تلك الأقطار العربية التي التحقت بنظام «الشرق الأوسط»، وعملت لمصلحته كرأس جسر في قلب الوطن العربي: من بغداد الهاشمية، إلى يمن الإمام، إلى لبنان كميل شمعون، في حين شكلت حرب اليمن قمة الصراع[٦].

---

(٦) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٥٠ ـ ٥١ و٦١ ـ ٦٢. وانظر عرضا جيداً لذلك الصراع في: Mohammed Hasanayn Heikal, «Egyptian Foreign Policy,» *Foreign Affairs*, vol. 56, = no. 4 (July 1978), pp. 714-727.

إن الصراع بين هذين النظامين هو تعبير عن «الصراع الأساسي» في المنطقة العربية، وهو الصراع العربي ـ الغربي (الأمريكي بالأساس). ولا شك في أن «أساس» الصراع العربي ـ الأمريكي هو «القومية العربية»، التي بادرت السياسة الأمريكية، منذ البداية، إلى اعتبارها راديكالية وتعادي مصالحهم في المنطقة. ولذلك فقد وجهت ضربات قاصمة لمحاولات الثورة القومية في الخمسينيات والستينيات، بلغت ذروتها بالعدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧. وفي خلال السبعينيات بدأ الهبوط سريعاً، حتى اختزل «النضال» مع نهاية القرن، ليتركز حول «شارع» في الخليل... و«نفق» في القدس!

ولذلك فإن ما يجري على طريق بناء «التسوية الغربية الثالثة» هو فصل جديد، تسعى الولايات المتحدة ـ حتى قبل اسرائيل ـ إلى أن يكون فصلاً أخيراً، لحسم هذا الصدام التاريخي لصالح «نظام الشرق الأوسط». إن هناك «خريطة سياسية واقتصادية» ترسم من جديد للمنطقة، قد تكون أخطر وأهم من «خريطة سايكس ـ بيكو» القديمة. فتلك الخريطة القديمة كانت عملية «توزيع إرث» الامبراطورية العثمانية، لكن الخريطة الجديدة تحاول أن تكون «شهادة ميلاد» وليس مجرد «إعلام إرث» لرجل مريض مات. ويتضح ذلك جلياً من السعي الحثيث لتوظيف «المتغيرات المعاصرة» لترسيخ «التسوية التاريخية» التي فرضها الغرب على المنطقة، بركيزتيها الأساسيتين: القطرية والصهيونية. وهكذا، فبعد أن كان أحد طرفي المواجهة (اسرائيل) داخل نطاق النظام الاستعماري العالمي، والطرف الآخر (الدول العربية) ينتمي إلى «حركة التحرر العالمية» ضد السيطرة الاستعمارية، أصبح الطرفان معاً يباشران «الصراع» ويسعيان إلى «التسوية» داخل «المنظومة الرأسمالية العالمية»، وهو الموقف نفسه السابق على مرحلة الخمسينيات والستينيات. ولذلك يكاد «الخطاب السياسي» من الطبقات الحاكمة العربية إلى الولايات المتحدة ينطق: «نحن خير من يحافظ على مصالحكم في المنطقة.. فاحمونا»!

ثانياً: الطريق إلى التسوية

في إطار تحليل المقدمات أو «الطريق إلى التسوية»، يمكن القول ان التسويات القائمة قد صدرت عن طبقات عربية حاكمة معينة من ناحية، وأنها تعبير عن حالة جماهيرية عامة من ناحية ثانية، وهي إفراز لمنهج سياسي شامل يدعي «الواقعية» من

= وانظر أيضاً عرضاً للموضوع نفسه من منظور مختلف، في: غسان سلامة، «العروبة والشرق الأوسط والبحث عن الهوية،» **الفكر العربي**، السنة ٢، العددان ١١ ـ ١٢ (آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩)، ص ١٣٣ ـ ١٥٨. وانظر أيضاً وجهة نظر مخالفة في: **Fouad Ajami, «The End of Pan-Arabism,»** ***Foreign Affairs*, vol. 57, no. 2 (1978-1979), pp. 355-373.**

ناحية ثالثة. فضلاً عن كونها محصلة طبيعية لمجموعة من السياسات هيأت «البيئة» لما حدث من ناحية رابعة. وفي ما يلي عرض لهذه النواحي الأربع.

١ ـ الطبقات الحاكمة

لا شك في أن الوطن العربي قد أصيب بحالة الشلل منذ مبادرة الرئيس السادات وفي أعقابها. وهي حالة تقود إلى استنتاجات خطيرة، حين نتساءل: ما هو السبب؟ ولماذا بدا الوطن العربي كله عاجزاً، وفاقداً لقدرته على الحركة والفعل، من وقتها إلى الآن، حتى إزاء حالات عدوانية اسرائيلية وأمريكية فادحة وخطيرة، كتلك التي تعرض لها العراق ولبنان وتونس وليبيا، ثم حرب الخليج الأولى، وأخيراً عملية غزو الكويت و«تحريرها»، حيث أسلمت القيادة بالكامل للولايات المتحدة؟

ولا يسهل القول إن الأمة العربية تعاني نقصاً في الإمكانيات أو في المبادىء أو في التضحيات، وإنما يتركز القصور في إدارة هذه «الموارد»، أي أن هذه الموارد أكبر بكثير من كفاءة المسؤولين عن إدارتها، وبالتالي نشاهد هذا التناقض بين التراكم في الإمكانيات والعجز في القدرات، ونشاهد القصور عن الحركة والفعل. وبالطبع فإن مسألة «الكفاءة» تقودنا مباشرة إلى التركيب الاجتماعي للطبقات الحاكمة العربية، ولا بد من أن نعي ـ مع كل عناصر الاستمرار ـ أن هذه هي حدودها وتلك هي اختياراتها «الحرة». ومن هذه الزاوية يتضح أن رد فعل الطبقات الحاكمة تجاه الأحداث التي يتعرض لها الوطن العربي يدل ـ ضمن شواهد أخرى كثيرة ودامغة ـ على أن خط التصرف المفتوح أمامها هو في اتجاه تدعيم الأزمة الاستراتيجية الممسكة بخناق الوطن العربي.

إن سمة الأمة العربية «المجزأة» وارتباط التجزئة بنظام السيطرة والاستغلال العالمي من ناحية، وبالوجود الاسرائيلي من ناحية أخرى، وضعا «قضية فلسطين» في قلب النضال العربي العام، وأعطياها بعدها القومي الذي يتعدى الحدود الفلسطينية القطرية. ومن هنا خطورة «الصفقة» التي عقدتها الطبقات الحاكمة التقليدية في الأقطار العربية مع الغرب، والتي جعلت منها ركيزة للنفوذ الغربي في المنطقة، كما الدولة الصهيونية الناشئة. وعلى سبيل المثال، فقد ظلت بريطانيا ـ على الرغم من تورطها العلني لسنوات طويلة في التهيئة العملية لإنشاء «اسرائيل» ـ قادرة على الاحتفاظ بسلطتها المطلقة داخل الأنظمة العربية الموالية لها. إن مشهد نوري السعيد وهو يحرض أنطوني إيدن على الإسراع في ضرب جمال عبد الناصر عند إعلان تأميم القناة، سيظل محفوراً في التاريخ العربي المعاصر كحدث بالغ التعبير في هذا السياق.

وبعد هزيمة ١٩٤٨ صعدت مجموعات من النخبة العسكرية العقائدية إلى السلطة

في عدد من الأقطار العربية، واستندت إلى نوع من «الايديولوجيا الثورية». ولكن جاءت الطامة الكبرى مع هزيمة عام ١٩٦٧، فكانت هي الشرخ الأعظم في شرعية معظم النظم «التقدمية»، لأن الهزيمة حدثت في ميدان القومية العربية، الذي كان يشكل المصدر الأساسي لهذه الشرعية. وعلى الرغم من بقاء «الايديولوجيا الثورية» ذاتها، إلا أن ممارسات تلك «الأنظمة» قد أفرغت من محتواها، وتبددت الأحلام العربية التي كانت تتوق إلى الوحدة القومية، لتقوم مكانها جهود محمومة لتكريس بناء الدول القطرية. كما انحسر السعي الحثيث إلى تأكيد الاستقلال وترسيخ أسس التحرر، وحل مكانه هرولة نحو التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية للغرب. وحتى الاجراءات «الاشتراكية» تبددت لصالح سياسات وآليات السوق. أما هدف «تحرير فلسطين» فقد اختفى تقريباً من قاموس السياسة العربية، ليختزل أخيراً إلى مبدأ «الأرض مقابل السلام».. ولكن الممارسة الفعلية كانت دون ذلك بكثير.

وهنا تنبغي الإشارة إلى ظاهرتين متداخلتين ومتكاملتين: ظاهرة «التحول» و«المراجعة» في الأنظمة العربية «التقدمية» باتجاه الغرب من ناحية، وظاهرة «التقارب» بين الأنظمة العربية، على اختلاف أصولها وتباين لغة خطابها السياسي من ناحية أخرى. ولقد ضاعفت الحقبة النفطية من معدلات حركة هاتين العمليتين من خلال ثلاثة عوامل أساسية: **أولها** تعميق اندماج الدول العربية في النظام الرأسمالي العالمي، بما يؤدي إلى تسريع معدلات «المراجعة»، **وثانيها** ازدياد نفوذ الأنظمة النفطية، الأكثر ارتباطاً بالولايات المتحدة، واستغلالها لبعض عائدات النفط لبناء وتوسيع هذا النفوذ، حيث تصاعد دورها في إدارة شؤون الوطن العربي، وبالتالي أصبحت تبعية «الأنظمة التقدمية» مزدوجة: إحداها للخارج مباشرة، والأخرى لدولة نفطية هي نفسها تابعة لقوة خارجية. **وثالثها** تعرض حركة التحرر الوطني العربي، بما في ذلك يسارها، لحالة من الضعف والتراجع والتفتت، فضلاً عن انحسار النفوذ الجماهيري.

٢ ـ الجماهير العربية

في إطار تحليل الأزمة الاستراتيجية العامة التي يتعرض لها الوطن العربي، تبدو الجماهير العربية غائبة عن الصورة. ولا شك في أن حدثاً جسيماً يتعرض له كيان اجتماعي ـ سياسي يستوجب رد فعل مقابلاً له عمقاً وتأثيراً. ولذلك فإن غياب رد الفعل العربي العام تجاه الأحداث الجسيمة التي يتعرض لها الوطن العربي ـ وتوقع استمرار هذا الغياب ـ يمثل عنصراً أساسياً في تأسيس فترة الانحسار العربي.

ففي ظل هذه الحالة الجماهيرية العامة، التي ساهمت في صنعها، وتساهم في استمرارها، أطراف عربية ودولية عديدة، كان من الممكن للسادات ـ مثلاً ـ أن يتخذ

قراره الخطير «مطمئناً» إلى رد الفعل العربي. لقد أكدت زيارة «اسرائيل» أن عقيدة النظام العربي تتعرض لانتكاسة خطيرة. فالقرار في حد ذاته لم يكن من الممكن اتخاذه إلا في ظل حالة جماهيرية محددة، تعبر عن نتائج انحسار التيار القومي، إذ كان يمثل تجاسراً على واحد من أهم مشروعات الحكم في الأقطار العربية ومصادر شرعيتها في الوقت نفسه.

وعندما وقع الغزو العراقي للكويت، عمد الرئيس صدام حسين إلى تفجير كل مخزون الإحباط التاريخي المتراكم لدى الجماهير العربية، واستطاع تعبئة قطاع مؤثر منها، ورفع توقعاته إلى عنان السماء، حين طرح شعارات ترتبط بالقضية الفلسطينية، وبعدالة توزيع الثروة العربية، وفساد نظم الحكم في الخليج، وتعثر التنمية العربية نتيجة للتبعية للغرب، والعداء التاريخي الغربي للإسلام... الخ. ولكن الهزيمة المروعة للقوات العراقية، وعلى النحو الذي شاهدته الملايين العربية على شاشات التلفزيون، ثم الدهشة الفائقة التي أصابت تلك الملايين، وهي تسمع وتقرأ عن قرارات مجلس الأمن التي تقبلها العراق؛ كل ذلك أحدث نقلة نوعية في الإحباط لدى تلك الجماهير، مما دفع بها إلى المزيد من السلبية، فضلاً عن «الاختزال» الشديد في تحديد الهدف الاستراتيجي شعبياً للصراع العربي ـ الصهيوني، وللصراع العربي ـ الغربي إجمالاً.

إن التوصيف السابق لرد الفعل الجماهيري لا يحوي في طياته أي «إدانة» للشعب العربي. فلهذا الموقف الشعبي السلبي أسبابه الموضوعية، التي سيسجلها التاريخ ضمن «إنجازات» الأنظمة العربية، التي استفادت فيها، بكفاءة وفاعلية، من الخبرة والتكنولوجيا الأجنبية، إضافة إلى الإبداع المحلي، وخاصة في مجالات الأمن والأعلام.

وفي استشراف آفاق المستقبل، يمكن القول ان تغييراً جوهرياً لا بد من أن ينبع من جذور جماهيرية، ولذلك فإن الأساس الذي يستند إليه توقع استمرار الانحسار هو رد الفعل الجماهيري السلبي ـ تجاه أحداث بجسامة المسلسل الممتد منذ زيارة السادات إلى «اسرائيل»، إلى غزو الكويت و«حرب تحريرها» ـ باعتباره مؤشراً أكيداً لغياب الشعب العربي عن ساحة العمل السياسي. وهذا وضع قد لا يتغير بسرعة، بل هو لا بد من أن يتغير في الأجل الطويل، ولكن هذا يحتاج لتطوير اجتماعي سياسي يستغرق سنوات عدة على الأقل.

٣ ـ المنهج

بررت «مدرسة التسوية» كل توجهاتها واختياراتها بمنطق «الواقعية». ولكن هذه «الواقعية» تقودنا بعيداً جداً عن الواقع وعن التاريخ، إذ يمكن القول إن هناك موقفين

كلاهما خطأ: **الأول** أن نتحدث عن الواقع وننسى الحقيقة التاريخية. **والثاني** أن نتحدث عن الحقيقة التاريخية وننسى الواقع. فليست هناك واقعية معادية للتاريخ، وليس هناك تاريخ ينكر الواقع. كما أن الواقعية من دون مثل أعلى تصبح وقائعية(٧).

ولننظر إلى المسألة من زاوية أخرى: ماذا يمكن للذين عقدوا اتفاقات مع «اسرائيل» أن يقدموا لها أكثر مما قدموا تحت شعار الواقعية؟.. ولكن حتى هذا الكثير، وهو كثير جداً، عاجز عن أن يلقى استجابة حقيقية من «اسرائيل». ويرجع ذلك في الأساس ليس إلى طبيعة ما يقدمه الجانب العربي ومدى «استعداده» في الحقيقة، وإنما إلى طبيعة التناقضات الجذرية بين العقيدة الصهيونية ومتطلبات «السلام الحقيقي». ولذلك فإن «إسرائيل» لن تقبل سلاماً مع الأمة العربية، إلا إذا فرضت على المنطقة «السلام الإسرائيلي». وقد تقوم «اسرائيل» من وقت لآخر، ببعض استعراضات القوة مثل العدوان على العراق وتونس، أو غزو لبنان، أو اغتيال أبو جهاد، ولكن الرد على كل ذلك بسيط وهو: أنه حتى ضربة عام ١٩٦٧ لم تحقق لها ما أرادت.

فمع كل هذا الاختلال الفادح في ميزان القوى، تبقى «اسرائيل» مشروعاً مستحيلاً بالمعنى التاريخي. وقد يبدو غريباً القول إن هذه الاستحالة برزت أكثر ما برزت في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، ففي الوقت الذي كان فيه «المنطق الواقعي» الذي كانت الأمور تقاس به يشير إلى أن هزيمة بهذا الحجم لمصر عبد الناصر بالذات لا بد لها من أن تثمر استسلاماً عربياً للأمر الواقع، إذ بالهزيمة نفسها تكون حافزاً لبناء أول جيش عربي عصري بمعنى الكلمة. عند هذه النقطة بدأت معالم المعادلة تتوضح أمام جميع أطراف الصراع: إن «إسرائيل» لا تصبح مشروعاً واقعياً، أي لا يمكن تحولها من كيان مفروض على المنطقة بالقوة إلى جزء طبيعي منها، إلا باستمرار العجز العربي كوضع ثابت ومتواصل، لا تقطعه فواصل «شاذة» مثل مرحلة عبد الناصر.

لقد كان أكثر ما يخيف الغرب ـ والحكام العرب الموالين له ـ أن تقتنع الجماهير العربية أن ما ينجزه عبد الناصر من نجاح في تحدي النفوذ الاستعماري، هو أمر

---

(٧) انظر: ««قضايا التسوية والصراع العربي ـ الإسرائيلي» مقابلة مع الأستاذ محمد حسنين هيكل،» أجرى الحوار مجدي حماد، **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣١ (ايلول/سبتمبر ١٩٨١)، ص ١١١ - ١٣٥، وانظر أيضاً: محمد البصري، في: أحمد صدقي الدجاني [وآخرون]، **ندوة المستقبل العربي**: تطورات القضية الفلسطينية،» أدار الندوة أحمد صدقي الدجاني؛ أعد ورقة العمل وحيد عبد المجيد؛ أعد تقرير الندوة محسن عوض، **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٣ (أيار/مايو ١٩٨٩)، ص ١١٢ - ١٣٦.

واقعي قادر على النجاح، وقابل للاستمرار. لذلك كانت كل جهود الغرب منصبة على إسقاط عبد الناصر بالدرجة الأولى، فضلاً عن وصم منهجه بعدم الواقعية، وذلك عن طريق ضربات «تأديبية» دورية قاسية، مثل الانفصال وحرب ١٩٦٧، لكي تدرك الجماهير العربية أن تحدي النفوذ الغربي مستحيل، حتى إذا حقق نجاحاً في بعض الأحيان، وأن الحاكم الذي يحاول تعبئة الجماهير وراء مثل هذه الشعارات، إنما يورطها في السير على طريق مسدود. وكان خوف الغرب الأعظم من هذه المرحلة الثورية القومية أن تنجح بكسر خاتم الأزلية عن العجز العربي، فتحوله من حالة دائمة، إلى حالة عابرة، لأن في ذلك انهياراً لـ «واقعية» الغرب التي بنى عليها كل توجهاته في هذه المنطقة، وعلى رأسها المشروع الصهيوني.

ومن الناحية التاريخية بدأ «مذهب الواقعية» في الصعود منذ نهايات الستينيات. ففي إطار العمل الأمريكي المتواصل لضرب العمل القومي، ومع استمرار الخلاف داخل التنظيمات القومية وبين قياداتها، وعقب معركة ١٩٦٧ والصدمة الكبرى التي أصابت القواعد الجماهيرية العربية بشكل عام، بدأ يتسرب مفهوم «العمل الواقعي» في السياسة العربية. لقد ذهب أنصار «المذهب الواقعي» إلى أن الفكر القومي «الحالم» تسبب في هزيمة طاحنة وأزمات اقتصادية وخلافات عربية شديدة، كما تسبب في خلق حالات عداء مع الولايات المتحدة، وهي الدولة الأقوى والأعظم، وأنها اضطرت تحت هجوم القوميين العرب إلى مساندة «اسرائيل» ضد مصالحها وضد مصالح العرب، وذهبوا إلى أن الوحدة العربية هدف مستحيل التحقيق. وهكذا استطاعت تلك «الواقعية» أن تنتزع حقوقاً عربية لم يكن من الممكن انتزاعها سابقاً حين كان التيار القومي ضاغطاً على الحكومات العربية، وفاعلاً أساسياً في العمل العربي الدولي والإقليمي.

لقد نشأ النظام العربي ونشأت معه «اسرائيل»، ومنذ بدايات التعامل بينهما شعر العرب بتفوق «الإسرائيليين» الدولي والعسكري. ومع ذلك، فلم يثنهم ذلك عن الصمود وعدم الاعتراف بالكيان الصهيوني، تعزز قدرتهم على ذلك الطاقة القومية المتدفقة التي صاحبت قيام النظام. ولكن يبدو أنه حين امتدت ذراع «اسرائيل» الطويلة لتضرب وتحتل أراضي غير فلسطينية، ثم يطول احتلالها لهذه الأراضي، في ظل تزايد الشعور العربي بالتفوق الإسرائيلي، بدأت تظهر ـ ثم سادت ـ «النظرة الواقعية»؛ وهي التي تعترف صراحة بأن جزءاً كبيراً من فلسطين ضاع ولن يعود، وأن جزءاً محتلاً قد يعود. ولكن الأهم هو استعادة الأجزاء «غير الفلسطينية» أولاً، وأن السبيل الوحيد لاستعادة ما يحتمل أن يعود هو الاعتراف بالهزيمة وإنهاء الصمود، وهذا يستلزم رفض جميع الأساليب والمفاهيم السائدة، والأخذ بأساليب ومفاهيم جديدة

تتسق مع المتغيرات الجديدة في المنطقة العربية وفي العالم، وتنزل على مقتضيات «الواقعية»[٨].

وعلى رغم محدودية الطبقات الحاكمة المستغلة للأمر الواقع، إلا أن صمت الأكثرية ـ بعد النجاح في تغييبها عن ساحة الفعل السياسي ـ جعل منها قاعدة واسعة لقيادة لا يربطها بها أي نسب صحيح. وشكل الجميع تجمعاً يتسم بالإدراك القاصر للواقع، والفهم الناقص للواقعية، وبالاستجابة شبه التلقائية لدعوات اليأس والإحباط، والقبول ـ ولو على مضض ـ برموز هذه «الواقعية»، والنظر لهذه الرموز باعتبارها تجتهد في «إنقاذ ما يمكن إنقاذه»، خاصة وقد أشاعت أنه لا بديل لها، وأن غيابها يفتح الباب على مصراعيه أمام مستقبل بالغ الغموض والمخاطر. ويمتد نطاق لاواقعية «الواقعيين» العرب إلى حد التماهي بالعدو الصهيوني، ويتجلى هذا في الحديث عن «ثمن» السلام الواجب دفعه، من خلال الالتزام بضمان «أمن اسرائيل»، و«حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام». ويتناسى المرددون لهذه الشعارات مقدار الزيف الذي تنطوي عليه، سواء فيما يتعلق بمن عانى ويعاني مشكلة «الأمن»، أو بالتناقض الكلي بين «حق» الصهاينة وحق الشعب العربي في فلسطين.

٤ ـ السياسات

لكي نفهم أصول هذا «الانقلاب الكبير» في السياسات العربية، الذي ساهمت فيه أطراف عربية ودولية عديدة، يكفي تحليل «سياسات» السادات الجديدة. ويقتضي ذلك العودة إلى مطلع عام ١٩٧١ عندما عمد السادات إلى فتح قناة اتصال سرية مع «اسرائيل» عبر الولايات المتحدة يعرض عليهم «السلام»، ولكن عرضه قوبل بالرفض، كما أعلن في خطابه أمام مجلس الشعب بعد عودته من «اسرائيل». إن أساس «الرفض الاسرائيلي»، كان ينصرف ليس إلى ما يعرضه السادات، وإنما إلى مشكلة أعقد من ذلك بكثير. لقد أوضحوا له أنهم ليسوا على استعداد لعقد صفقة، مهما كانت شروطها مغرية بالنسبة لهم، مع فرد. فهم يدركون أنهم حين يكونون أمام فرد، فإن عمر قراره هو عمر بقائه في السلطة. وذلك يدفعهم إلى الشك في الأساس الذي تقوم عليه شرعية الطرف الذي يحاورهم ويحاورونه، لأن المدى الطويل مرهون بغيب يصعب حسابه، خصوصاً إذا كان أي خلف على استعداد لنسخ أي سلف. لقد أكدت «اسرائيل» بوضوح أنها على استعداد لعقد اتفاقية «سلام» مع «نظام» متكامل، وليس مع فرد، وأن «النظام» القائم في مصر ـ آنذاك ـ بغض النظر عن الفرد المتربع

---

(٨) مطر وهلال، المصدر نفسه، ص ١٩٧ ـ ٢٠٢.

على قمته، ومهما كانت نياته، ليس «النظام» الذي يمكن إبرام «السلام» معه، لأنه «نظام» يتناقض مع متطلبات «السلام الحقيقي». ولقد فهم السادات «الرسالة» وشرع على الفور في إحداث أكبر انقلاب شهدته «بيئة الصراع» العربي ـ الصهيوني. وبهذا المعنى فإن «الطريق إلى كامب ديفيد» عبدته ثلاث عمليات تاريخية كبرى: **أولاها** إعادة تشكيل البيئة الداخلية في مصر، **وثانيتها** إعادة ترتيب أوضاع البيئة العربية والإقليمية، **وثالثتها** تغيير شبكة التحالفات الدولية.

فقبل حرب ١٩٧٣ كان السادات قد أعلن: «ان التشكيك في الاتحاد السوفياتي خيانة عظمى». وبعد الحرب جعل منه العدو الأول لمصر، مقدماً بهذا التقلب المفاجىء في الموقف تضحيات كبرى تحملها الاقتصاد المصري والمرافق الأساسية لفترة طويلة، فضلاً عن القوات المسلحة المصرية. وعلى العكس من ذلك تماماً اتجه السادات إلى الولايات المتحدة وسلمها «٩٩ بالمئة من أوراق اللعبة»، إذ تصور أن حل مشكلتي مصر الداخلية والخارجية يوجد في واشنطن، وأنه لكي يصل إلى هذا الحل يتعين على مصر أن تتخذ موقف المواجهة الحادة مع الاتحاد السوفياتي، وأن تتزعم حملة مطاردته وازالة نفوذه في المنطقة العربية وفي أفريقيا، وأن تنبذ مصر طريق المواجهة مع «اسرائيل» وتخطو خطوات نحو التقرب إلى مجموعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة، وأن تقف معارضة للنظم العربية «غير المعتدلة»، وأن تقترب أكثر فأكثر من النظم المحافظة، وأنه يتعين على مصر أن تجتث تراث ثورة ٢٣ تموز/يوليو، وأن تشكك في قدرة القطاع العام على تحمل مسؤولية الاقتصاد المصري، وأن تفتح أبواب مصر على مصراعيها لاستقبال الغرب، نفوذاً وثقافة ومناهج فكر وإعلام وتنشئة اجتماعية وسياسية. وبتعبير متكامل، أن تجري «تسوية الصراع العربي ـ الغربي»، كمدخل لتسوية «الصراع العربي ـ الصهيوني».

كذلك أدرك السادات أن المال النفطي غير مستعد لأن ينقذ مصر من محنتها الاقتصادية وأن شروطه تشتد عسفاً. فقد رفضت السعودية ـ مثلاً ـ أن تكون احتياطاً مالياً لمصر، بل بالعكس فرضت على منح معوناتها لمصر قبولها لشروط صندوق النقد الدولي، أي تصرفت كعامل فعال للتبعية.. وهذا أحد الأدوار السعودية غير المعروفة[٩].

ويمكن القول إن أخطر ما تمخض عن هذا «الانقلاب الكبير» إنما تمثل في

---

(٩) انظر: رمزي زكي، «دور الصندوق الدولي للنقد في مصر، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، ٦ ـ ٨ أيار/مايو ١٩٨٣.

إجراء عمليتين متداخلتين على جانب كبير من الأهمية، في سياق «تسويق السلام» شعبياً:

الأولى: عملية «غسيل دماغ» للشعب المصري: فقد رفعت حملة «السلام» شعاراً بسيطاً للغاية، ولكنه مؤثر: «السلام من أجل الطعام». ولقد انطوى هذا الشعار على مجموعة من المقولات: فساد التجربة الناصرية واعتبارها مسؤولة عن المشكلات التي تواجه مصر، التشكيك في انتماء مصر العربي، وخاصة مع ظهور الثراء النفطي بعد حرب ١٩٧٣، التكلفة الباهظة للحرب اقتصادياً وانسانياً، خطأ الانشغال بقضية «شعب آخر». إن حملة التشكيك الموجهة إلى الشعب المصري كانت قصداً مقصوداً يراد منه أن يهتز يقين الشعب المصري في كل شيء حتى في نفسه، ليصل إلى حالة من الإحباط الشديد تورثه شعوراً من اللامبالاة يجعله يقبل بما لا يمكن قبوله، ويسكت عما لا يجوز السكوت عليه. وقد كان ذلك تمهيداً لعزلة مصر عن الوطن العربي. والنتيجة لذلك أن السادات وجد نفسه أمام مخرج واحد وهو عقد اتفاق منفرد مع «اسرائيل». . وذلك بالقطع ما تريده «اسرائيل».

الثانية: نزع سلاح الشعب المصري: إن تلك الحملة المركزة التي هدفت إلى «غسل دماغ» الشعب المصري كان قصدها نزع سلاح الشعب المصري، أو تجريده من مجموعة الأسلحة التي كانت تعزز إرادته الحرة.

أ ـ نزع السلاح النفسي: إن أول سلاح يملكه أي شعب تجاه أي عدو هو سلاح الرفض. وتجريد أي شعب من هذا السلاح الأساسي قبل أن يجيء سلام حقيقي معناه أن هذا الشعب أصبح منزوع السلاح نفسياً، بينما الصراع مستمر، والحرب واردة. وعلى حد تعبير مالكولم كير فإن الدراسة الوحيدة التي يملكها العرب ألقيت على المائدة قبل أن تبدأ اللعبة[١٠].

ب ـ نزع السلاح العسكري: عمد السادات إلى إسقاط خيار الحرب وتذرع بفكرة «تنويع مصادر السلاح» لإضعاف القوات المسلحة، كما نشر الوعي بضرورة التركيز على سياسة استرداد الأرض المصرية المحتلة بالطرق السلمية. بالإضافة إلى الحملة الإعلامية التي أبرزت ضخامة نفقات الحروب وآثارها المدمرة في الاقتصاد المصري. وهنا يبدو واضحاً الفرق بين «الواقعية التكتيكية» التي ميزت السياسة المصرية ـ بمعنى الاستعداد لجميع الخيارات ـ بعد حرب ١٩٦٧، وبين «الواقعية الاستراتيجية» التي أعقبت حرب ١٩٧٣، والتي استلزمت إغلاق منافذ جميع الخيارات الأخرى لكي

---

(١٠) نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، حديث المبادرة، ط ٦ (بيروت؛ أبو ظبي: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٥)، ص ١٢٠.

يصبح طريق التسوية السلمية ممهداً ومقنعاً.

ج ـ **نزع السلاح القومي**: اتخذ السادات عدة اجراءات كان من شأنها إهدار فعالية التضامن العربي، فضلاً عن فقدان تقاليد القيادة القومية التي انعقدت لمصر في مراحل مختلفة من تاريخها، وليس فقط في مرحلة عبد الناصر؛ من بينها إبعاد عدد من القوميين عن وظائفهم، وخاصة في مجال الإعلام، أو إضعاف تأثيراتهم، وتشجيع القيادات الاسلامية بهدف محاربة التيارات القومية واليسارية بين الشباب، وفرض تعتيم شامل على الانجازات القومية في السياسة المصرية. وارتبطت هذه الاجراءات بحملة اعلامية وسياسية مضادة للفكر القومي، ركزت على خسائر مصر بسبب مواقفها العربية، وصورت حروب مصر مع «اسرائيل» على أنها حروب فرضتها هذه المواقف، وأنها أغفلت مصالح مصر لمصلحة الفلسطينيين أو أحلام القيادة.

د ـ **نزع السلاح الدولي**: استغل السادات مقولة «الوفاق» ليجرد مصر من كل قوة دولية، بسياساته تجاه الاتحاد السوفياتي. ويؤكد الفريق الشاذلي أن القادة العسكريين في مصر ـ على رغم ضيقهم من الموقف السوفياتي ـ ما كانوا يتصورون أن علاج ذلك يكون بطرد الخبراء واستعداء السوفيات. وأكثر من ذلك يشير إلى أن الفريق صادق ـ عدو السوفيات الأول في القيادة المصرية آنذاك ـ لم يرتح لقرار طرد الخبراء، ولم يكن من رأيه أن تذهب مصر إلى ذلك الحد[١١].

ثالثاً: إدارة عملية التسوية

تكشف «التسويات القائمة والجارية» عن أن هناك استمرارية في «الوظائف الإيجابية» لحالة الصراع بالنسبة لدولة «إسرائيل»؛ بمعنى استمرار المشروع الصهيوني المبني على العنف والتوسع والاستيطان في مواجهة الشعب الفلسطيني والدول العربية التي ترفض التسوية، واستمرار التعبئة الصهيونية كنتيجة لذلك، ولنتذكر أن سوريا لا تزال على «قائمة الإرهاب» الأمريكية الصنع! بينما تعني في الوقت نفسه أن هناك تغيراً في «الوظائف السلبية» لحالة الصراع بالنسبة لإسرائيل ولمصلحتها أيضاً، لأن التوصل إلى «اتفاقيات سلام»، خاصة مع مصر ومع الفلسطينيين، سيعني تخفيضاً جوهرياً في حجم الخطر والتهديد الكامن في حالة «بقايا الصراع» بالنسبة لدولة «إسرائيل».

وفي هذا الإطار تبرز أهمية متابعة عملية التحول الكبرى من الصراع إلى

---

(١١) انظر: عوني فرسخ، **مخطط التفتيت: التحدي الإمبريالي ـ الصهيوني المعاصر** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

التسوية. ويمكن القول ـ على سبيل التبسيط ـ إن اعتراف الدول العربية بدولة «اسرائيل» والتوصل إلى تسوية شاملة معها، يعنيان إقرار «القومية العربية» بحق «القومية اليهودية» وعقيدتها الصهيونية في الوجود فوق أرض فلسطين. وانطلاقاً من هذه الفرضية العامة، فإن اعتراف مصر والفلسطينيين بدولة «اسرائيل» لا بد من أن يتضمن إقراراً «قومياً عربياً» وبالحجم الذي يمثله كل منهما، بحق «القومية اليهودية» في الوجود فوق أرض فلسطين، خاصة أن كل «اتفاقيات السلام» لم تشر لا من قريب ولا من بعيد إلى المشروع الصهيوني، بتوجهاته وسياساته التي يجسدها مفهوم «أرض اسرائيل التاريخية»، بل أكثر من ذلك، لقد اقترب السادات إلى حد بعيد من المنطق الصهيوني، حين أشار في خطابه أمام «الكنيست» إلى مسألة قيام «اسرائيل» قائلاً: «وإذا كنتم قد وجدتم المبرر القانوني والأخلاقي لإقامة وطن قومي على أرض لم تكن كلها ملكاً لكم، فأولى بكم أن تتفهموا إصرار شعب فلسطين على إقامة دولته من جديد في وطنه»[١٢]. وفي هذا السياق تتضح إشارة «هاركابي» إلى «ان اعتراف الدول العربية بإسرائيل ينبغي أن ينصرف ليس إلى مجرد «وجود دولة إسرائيل كأمر واقع»، وإنما إلى شرعية «تأسيس دولة إسرائيل من جديد»[١٣]. وهنا تحديداً تكمن «الهزيمة العربية الكاملة». إن «الهزيمة الكاملة»، كما «الجريمة الكاملة»، نادرة الحدوث. ولكنها على الساحة العربية أصبحت متكررة الحدوث وبشكل أكثر سوءاً في كل مرة.. فلماذا يكون الأمر على هذه الشاكلة؟

١ ـ الهزيمة الكاملة

يمكن القول إن الهزيمة تتمثل في «التخلي عن هدف تكتيكي أو استراتيجي».. أما الاستسلام، فهو «قبول التخلي عن هدف تكتيكي أو استراتيجي». ان كلاً من الحالتين تمثل هزيمة للطرف الذي تخلى عن هدفه، ولكن الاستسلام هزيمة أكبر.. إنه «هزيمة كاملة». ويبدو الفارق بين الهزيمة والاستسلام بوضوح حين تقع الهزيمة على المستوى التكتيكي فيحدث التراجع على المستوى الاستراتيجي، ويتم قبول وتبني نظرية العدو. وهو هنا استسلام لأنه ليس النتيجة اللازمة للهزيمة. كما أن الهزيمة حتى على المستوى الاستراتيجي لا تعني أن الصراع قد حسم، وإنما يحسم فقط حين يتبنى المنهزمون نظرية المتصرين، ويستسلمون لجبروتهم.

---

(١٢) انظر نص خطاب الرئيس السادات أمام «الكنيست»، في: وكالة الأنباء القطرية، **وثائق قضية السلام في الشرق الأوسط** (الدوحة: وكالة الأنباء القطرية، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣)، ج ١، ص ٦ ـ ١٦.

(١٣) Yehoshafat Harkabi, *Arab Strategies and Israel's Response* (New York: Free Press, 1977), pp. x-xi.

وفي تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني، في بعده العسكري، تبدو هذه التفرقة بأكبر قدر من الوضوح. . لقد أنزلت «إسرائيل» هزائم عسكرية بالعرب في أعوام ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧. وفي مقابل هذا كان هناك إدراك عربي أن تلك «هزائم تكتيكية»، ومن ثم تعد العدة لاستئناف المعارك. ففي عام ١٩٦٧ أدرك جمال عبد الناصر طبيعة الهزيمة على الرغم من جسامتها؛ فأكد بحزم: «إن قطعة من أرضنا قد تسقط تحت الاحتلال. . ولكن أية قطعة من إرادتنا ليست عرضة لأي احتلال». وبعد شهرين فقط من الهزيمة رفع شعار: «إن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»، وذلك في إطار من الإجماع العربي على «لاءات الخرطوم» الأربعة: «لا تفاوض، لا صلح، لا اعتراف، لا تصرف بالقضية الفلسطينية». وفي العام ١٩٦٧ ذاته سئل وزير خارجية «إسرائيل» أبا إيبان، عما كانت الصهيونية ستفعله لو نجح العرب في «تدمير إسرائيل» فقال: «كنا سنبدأ من جديد لإقامة دولة إسرائيل». . وكان كلاهما يعبر عن السمة التكتيكية لكل من النصر الصهيوني والهزيمة العربية عام ١٩٦٧[١٤].

غير أن الأمور لم تجر على هذا المنوال. لقد كان نصر ١٩٧٣ نصراً في معركة تكتيكية لم يحسم الصراع فيها على المستوى الاستراتيجي، ولكنه مهد لحسمه لصالح العرب. وبدلاً من مواصلة «التقدم» على طريق تحقيق الهدف الاستراتيجي العربي، حدث ما لم يكن متوقعاً: إنه شيء يشبه الميلودراما في عالم السينما. . ذلك أن العرب، بطريقة غريبة على التاريخ، غريبة على الشعوب، غريبة على تاريخ الشعب العربي بالذات، انتقلوا من نصر تكتيكي إلى استسلام مبدئي، أي استسلام على مستوى «المبدأ»، موفرين على «العدو» عناء الصراع على المستوى الاستراتيجي. . وبهذا الانتقال تحققت «الهزيمة العربية الكاملة». كانت البداية باتفاقيات «فض الاشتباك» عام ١٩٧٥. ثم جاءت «اتفاقيات كامب ديفيد» عام ١٩٧٨، ومن بعدها «اتفاقية السلام» في ١٩٧٩/٣/٢٦.. وبها تحققت الملامح الأولى للهزيمة العربية الكاملة، باعتراف «حكومة مصر» بدولة «اسرائيل» ومطالبتها العرب بأن يعترفوا بها. ولم تكن تمضي عشر سنوات إلا وكانت الأنظمة العربية تعمد إلى «الهرولة» على درب «الاعتراف بإسرائيل» نفسه. وقد تم ذلك على مراحل عدة، أهمها تلك التي تمت من خلال مؤتمرات القمة العربية، وبخاصة مؤتمر القمة الثاني عشر في فاس عام ١٩٨٢، الذي أقر «مشروع السلام» العربي، الذي يعترف ضمناً بدولة «إسرائيل» لأول مرة على مستوى «النظام العربي» ككل. وكانت الخطوة الأخيرة في نهاية عقد الثمانينيات عندما تمكن مؤتمر القمة غير العادي (عام ١٩٨٩) من تغيير مواقف بلدان عربية، من موقف

(١٤) أمين اسكندر، في: معلوم واسكندر، عبور الهزيمة، ص ١٣.

معارضة التسوية إلى موقف «الاعتراف بإسرائيل» في إطار مؤتمر دولي للسلام. ثم انعقد بالفعل «مؤتمر مدريد» عام ١٩٩١. وقد لخصت نيويورك تايمز مغزى هذه «الخاتمة» بقولها: «هناك شيء ما يجعل مؤتمر مدريد أكثر بروزاً، فهو يدل على أنه لم تعد هناك أمة عربية واحدة»[١٥].

٢ ـ إرادة التسوية

يفضي استكشاف احتمالات المستقبل بالنسبة لدولة «إسرائيل» والعقيدة الصهيونية، من زاوية الآثار الجارية والمتوقعة للتسوية، إلى تحديد احتمالين أساسيين:

أولهما أن التسوية قد تعني أن «اسرائيل» على استعداد كاف لقبول التكاليف التي تترتب على «انتصاراتها»، وتسليم أطراف عربية بوجودها، والحقوق التي تدعيها لنفسها من منظور العقيدة الصهيونية باعتبارها العقيدة التاريخية والرسمية للدولة. وهكذا ينتهي هذا الاحتمال إلى أن التسوية ستكون خاتمة المطاف بالنسبة لانتصارات العقيدة الصهيونية في تحقيق غاياتها من خلال انتزاع الاعتراف العربي بشرعية الكيان الذي أوجدته. وليس ذلك في الأفق الآن أو في أي مستقبل منظور. ولقد جاءت «ظاهرة نتنياهو» في وقتها، باعتبارها ظاهرة شعبية، لكي تؤكد ذلك بجلاء ووضوح.

وثانيهما ان التسوية لن يعقبها انحسار العقيدة الصهيونية، بل سوف يكون من شأن الانتصار الصهيوني تمهيد السبيل أمام المزيد من الانتصارات، ومضاعفة المطالب والادعاءات، وربما تصعيد المد الصهيوني وتأمين التوجهات الجديدة له، من خلال التطلع إلى أهداف أبعد والسعي إلى تحقيق «إنجازات» أخرى. وهكذا تصبح «الوسائل السلمية» مجرد «أداة» جيدة لتوطيد الدعائم وترسيخ المكاسب في ظل «السلام»، أي أن تصبح التسوية مجرد «استمرار للصراع» ولكن بوسيلة أخرى، وليست «بديلاً» من الصراع. وهو ما يعني ضمناً أن التسوية لا تعني التوصل إلى «حل نهائي» للصراع العربي ـ الصهيوني، وإنما الانتقال بممارسته وإدارته إلى مستويات وأنماط أخرى.

وهنا ينبغي إدراج وجهة النظر التي تذهب إلى أن «إسرائيل» تتطلع فقط إلى فترة من «الهدنة السلمية» بعد فترات «الهدنة المسلحة» التي فصلت بين الحروب الخمس السابقة، وهي لذلك لا تهتم بمنطق «خبرة فرساي» حال إصرارها على تضمين «المعاهدات العربية ـ الإسرائيلية» شروطاً لا تستقيم مع تهيئة المناخ لقيام «سلام حقيقي»، لأنها لا تتطلع جوهرياً إلى السلام. أما على الجانب العربي، فقد أصبحت التسوية بديلاً للصراع بالفعل، وتبلورت «إرادة للتسوية»، تدعي «الواقعية»

---

(١٥) انظر افتتاحية نيويورك تايمز، في: *International Herald Tribune*, 6/11/1991.

و«الاستجابة للمتغيرات العالمية»، يتركز كل عزمها على تقديم التنازل تلو التنازل «من أجل السلام» بدعوى «إنقاذ ما يمكن إنقاذه». . مهما كان موقف العدو. ولنتابع هذا «المنطق» من مقدماته.

تنصرف التسوية في علم السياسة إلى اتفاق الأطراف المتصارعة على حلّ مسائل الخلاف الناشب بينها ـ الحدود، الحقوق. . . الخ ـ للتوصل إلى سلام بينها. ولأن مسائل الحدود والحقوق غير محددة إلى ما لا نهاية، فإن تسويتها تخضع بالدرجة الأولى لموازين القوى بين الأطراف المتصارعة. فهل الصراع بين العرب واسرائيل هو «خلاف» على الحدود أو الحقوق، حتى يمكن أن يخضع لمبدأ التسوية؟ إن القبول بمبدأ التسوية أصلاً يعني القبول بمبدأ وجود العدو نفسه، وبأن له حدوداً وحقوقاً. في حين أن التناقض مع العدو الصهيوني هو تناقض أساسي، وهو تناقض وجود لا تناقض حدود أو حقوق، بحيث لا بد من أن ينفي أحد الطرفين الطرف الآخر، إذا ما أريد لذلك الصراع أن يحل حلاً حقيقياً. والعدو يدرك هذه الحقيقة جيداً. ولذلك فقد آن الأوان أن نفهم ما فهمته «اسرائيل» منذ البداية من أنه ليس هناك حل سريع أو سهل: فهناك صراع بين طرفين على أرض غير قابلة للتقسيم، **أولهما** لديه الحق ويمكن أن تكون لديه القوة، **والثاني** لديه القوة ولا يمكن أن يكون لديه الحق. وإما أن تكون الأرض لصاحب الحق الباقي: الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وإما أن تكون لصاحب القوة المؤقتة: اسرائيل والصهيونية العالمية. ولقد كان بن غوريون أول من عبّر عن هذه الحقيقة حين انتهى إلى أنه «ليس هناك حل. . الأرض واحدة ولا يمكن تقسيمها، والصراع على الأرض بين اثنين، وهي لا بد من أن تكون لأحدهما فقط، ولا بد من أن يكون الشعب الإسرائيلي هو الذي يحصل على الأرض بمفرده». والحل الوحيد بالنسبة له ـ إذا كان هناك حل ـ أن يسعى بكل الوسائل، بما فيها القوة والسياسة وحتى الخديعة، لكي يجعل الطرف الآخر يرضى بالتنازل عن مطلبه، أي أن هدف كل الجهود ـ من وجهة نظر اسرائيل ـ هو «جعل الطرف العربي يرضى بالتنازل عن حقه في فلسطين»[١٦].

لكن بعض العرب لا يفهمون ذلك. يتصورون أن التنازلات الجزئية هي الطريق إلى الحل. والحقيقة أن التنازلات الجزئية ليست طريق الحل إلا على منطق «إسرائيل»، أي أن كل تنازل جزئي تحصل عليه معناه الاقتراب خطوة من التنازل الكلي. ولقد أعطى العرب «من أجل السلام» تنازلات لم تكن تخطر على بال، والنتيجة هي ما نراه

---

(١٦) انظر: ««قضايا التسوية والصراع العربي ـ الإسرائيلي» مقابلة مع الأستاذ محمد حسنين هيكل،» ص ١١١ ـ ١٣٥.

اليوم. ومن هنا أهمية ما أظهرته التجربة العملية طوال ما يزيد على العشرين عاماً من «مسيرة التسوية»، عن طبيعة الحل الممكن للصراع العربي ـ الصهيوني.

إن الخط البياني العربي، ومن ضمنه الفلسطيني، من مسألة الاعتراف بالعدو الصهيوني والتعايش معه شهد انحداراً مستمراً منذ هزيمة ١٩٦٧ وحتى الآن. فيما نجد أن الخط البياني الصهيوني، من مسألة الاعتراف المبدئي بالشعب الفلسطيني وحقوقه، ظل محافظاً على الاتجاه ذاته. ان الاعتراف والتعايش هو المسألة الاستراتيجية الرئيسية في الصراع العربي ـ الصهيوني. وفي المسائل الاستراتيجية، العدو لا يناور ولا يساوم، أما العرب فقد أخضعوا هذه القضية المركزية للمناورات والتنازلات، دون تحقيق أي مكسب صغير على الأرض. وبينما العدو الصهيوني يسارع خطاه من أجل «خلق الحقائق على الأرض» باستمرار، نجده على امتداد السنوات الماضية كلها لا يتزحزح خطوة واحدة باتجاه الاعتراف بالحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية. فإذا كان المغتصب سالب الأرض وطارد الشعب الفلسطيني من وطنه يتمسك بكل هذا الحزم باستراتيجيته، ولا يقبل المساس بها، فكيف يرضى صاحب الحق والأرض أن تمس مبادئه الاستراتيجية، ويحول برنامج التحرير إلى برنامج للتسوية؟

٣ ـ الاعتراف المستحيل

تنصرف كلمة الاعتراف ـ لغوياً ـ إلى «الإقرار على النفس»، إلا أن دلالتها لا تكتمل إلا بأمرين: **الأمر الأول**، بنسبة الاعتراف إلى مضمون واضح ومحدد. والأمر **الثاني**، بتحديد موقف صاحب الاعتراف من المضمون الذي أقر به. وفي ضوء ذلك لا بد من تأكيد الاختلاف الجوهري بين حالتين من الاعتراف حين ينصرف إلى «إسرائيل»:

الأولى ـ حين ينصرف الاعتراف إلى «وجود اسرائيل»: لا يوجد عربي ينكر أن «اسرائيل» موجودة. وهذا الاعتراف له مضمون واضح ومحدد، وهو: أن هناك على الأرض العربية في فلسطين وجوداً صهيونياً يقال له «إسرائيل». . كما أنه يصدر عن موقف واضح ومحدد، وهو: «رفض هذا الوجود الصهيوني غير المشروع، وضرورة العمل من أجل تصفيته واسترداد الأرض العربية المغتصبة».

والثانية ـ حين ينصرف الاعتراف إلى «دولة اسرائيل»: وهو يختلف اختلافاً جوهرياً، ذلك لأنه إذا كانت «الدولة» لا تقوم إلا بقيام عناصرها الثلاثة: إقليم معين، وشعب معين، وسلطة تمثل سيادة الشعب على الإقليم. . وإذا كان «الاعتراف» يصدر من وينصب على «أشخاص القانون الدولي»، وهي الدول، فإن اعتراف دولة ما بدولة أخرى ـ تبعاً لأحكام القانون الدولي ـ لا يعني أن ينصب الاعتراف فحسب على

الدولة المعترف بها كما تدّعي هي لنفسها شعباً أو إقليماً أو سيادة، بل يعني أيضاً شرعية الدولة المعترف بها في مواجهة الدولة المعترفة بحيث لا يجوز للأخيرة أن تنازعها أو تنكر عليها سيادة شعبها على إقليمها واستقلاله بهذه السيادة وحقه في ممارستها، بالطريقة التي يراها دون تدخل من خارجه.

ومعنى ذلك أن الاعتراف بدولة «اسرائيل» هو على وجه عام، إقرار ملزم للدول العربية، بأن «دولة اسرائيل» بكل عناصرها (الأرض، والشعب، والسيادة) دولة مشروعة، وهو على وجه خاص، إقرار ملزم لهذه الدول بأن أرض فلسطين من حق الشعب اليهودي، أي بشرعية «المبدأ» الصهيوني، الذي وضعت على أساسه الاستراتيجيا الصهيونية منذ أكثر من قرن من الزمان، وهو المبدأ القائل أن «لليهود حقاً تاريخياً مشروعاً في فلسطين» وبالتالي فإن الاعتراف هنا ليس إقراراً بالهزيمة على مستوى تكتيكي، ولا حتى إقرار بالهزيمة على مستوى استراتيجي، ولا هو اعتراف بالأمر الواقع، أي بمجرد «وجود اسرائيل» دون «مصادرة المستقبل»، بل هو حسم للصراع مع الصهيونية على مستوى المبدأ ذاته، لأنه يسلم بوجود «حقوق» للعدو فيما اغتصبه بالقوة[١٧]. وقد بلغ ذلك الاعتراف ذروته المأساوية في خطاب السادات أمام «الكنيست» حينما أشار إلى «المبرر القانوني والأخلاقي» لـ «إقامة إسرائيل».

لا شبهة إذن في أن اعتراف الدول العربية ـ على المستوى الرسمي ـ بدولة «اسرائيل» هو «إقرار ملزم» بأن فلسطين هي أرض «إسرائيل»، وبالتالي فهو لا يمثل إقراراً فحسب بشرعية «وجود إسرائيل»، وتخلياً عن المبدأ الذي خاض العرب من أجله الصراع ضد «إسرائيل»: إن فلسطين جزء من الأمة العربية، لا يجوز التصرف فيه أو التنازل عنه. . ولكنه، إضافة إلى هذا وذاك، يعبر عن وضعية خطيرة تتجاوز «حال الهزيمة»، إلى «حال الاستسلام»، حتى من دون أن تكون نتيجة ضرورية لها. . بل وحتى من دون هزيمة.

أما الاعتراف الفلسطيني بالذات، فهو «نكبة حقيقية» أخرى، إذ انه ليس مجرد «إقرار على النفس» بشرعية الاستعمار الصهيوني لفلسطين بكل ما يعنيه ذلك بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف في وطنه وأرضه، وإنما يتضمن في الوقت نفسه إنكار جزء من الذات الفلسطينية، حيث يؤدي إلى إخراج قطاع مهم من الفلسطينيين من تعريف «الشعب الفلسطيني»، أي الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال منذ عام ١٩٤٨. ولذلك فهو اعتراف من أسوأ الاعترافات في التاريخ من ناحية، لأنه يؤدي إلى الاعتراف بالنقيض ـ العدو عن طريق إنكار جزء من الذات، وأكثرها خطراً

(١٧) أمين اسكندر، في: معلوم واسكندر، عبور الهزيمة، ص ١٦ ـ ٢٠.

من ناحية أخرى، لأنه اعتراف يتم على مستوى الوجدان الوطني، أي انه يتحول إلى تشويه في وعي الشعب بذاته. ويكفي أن «حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره» أصبح يتلخص من وجهة نظر الحركة الوطنية الفلسطينية في إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع. ومن يتصور أن «القائد العام» رئيس «منظمة التحرير الفلسطينية» قد أصدر «إعلان جنيف» متضمناً: الاعتراف بدولة «إسرائيل»، وقبول القرار رقم (٢٤٢)، وإدانة «الإرهاب»، ثم أصدر «إعلان باريس» الذي اعتبر فيه أن الميثاق الوطني قد أصبح «لاغياً»، وأخيراً وقع على اتفاقيات أوسلو.

٤ ـ إدارة المفاوضات

عندما يتفاوض عدوان، يسجل أحدهما انتصاره الأول على خصمه متى أرغمه على مغادرته بديهياته. ولا شك في أن البديهية الأولى هي أن «هذا الآخر» عدو. ومن تغيب عن وعيه هذه الحقيقة يبدأ الانزلاق نحو «تسويات» تهدر حقائق الماضي وتقبل بمستقبل غير متكافىء. إن التفاوض هو فن التمسك بالبديهيات؛ بمعنى التنازل بشق الأنفس عن حقوق لا شك فيها، والوعي الحاد بصحة الموقف الأصلي وشرعيته، واعتبار أن كل ما ينتزعه «العدو» غير أخلاقي ولا صحيح ولا دائم. إنه يقتضي مرونة من نوع خاص تدرك أن ما يؤخذ من كفة يوضع في أخرى وأن المصالح المشتركة معدومة. إنه لحظة في صراع، في حرب.. إنه حرب.

ومن ثم فإن المفاوض الجيد هو الذي يعرف خصمه تماماً، ويأخذ في الاعتبار موازين القوى. ولكنه كلما تعرف إلى خصمه، ازداد كراهية له، وكلما تنازل له عن حق، أدرك بطلان حجته، وكلما أعطاه وعداً، فكر بكيفية نقضه، وكلما انتزع مكسباً، أحس أن المسافة بينه وبين تحصيل ما له لا تزال بعيدة جداً. إنه لا يكل عن المطالبة ولا يشبع من الأخذ ويستميت حتى لا يعطي شيئاً. إنه، في آن معاً، التجسيد المطلق لحق قومه، والناطق باسم اضطرارهم المأساوي إلى «التنازل».

ولكن منذ بدأت المفاوضات مع «اسرائيل» تتصرف الوفود العربية وكأنها تخلت عن كل بديهياتها، لتباشر «حواراً» مع طرف تكاد تنسى أنه «عدو»، لولا أنه يذكرها بعداوته باستمرار. ويمكن للعربي العادي أن يشك في أن المفاوض باسمه مسكون بوعي حاسم مؤداه أنه إذ يفاوض «الإسرائيلي»، فإنه في قرارة نفسه، جازم في أنه «يتحاور» مع غاصب لا للأرض المحتلة في عام ١٩٦٧ فقط، بل لفلسطين كلها. صحيح أن التوازن الاستراتيجي مختل لصالح إسرائيل، ولكن هذا لا يبرر أن يكون «التوازن النفسي» مختلاً أيضاً، بحيث يكون «الإسرائيلي» قادراً على التصرف وكأنه يعطي بعضاً مما يملكه شرعاً، ويكون العربي قد أصبح مسلماً بالخسارة الأصلية

وساعياً للاكتفاء بما قيل له انه حقه، وإن لم يكن ببعض هذا الحق. ومن ثم كان يتوجب على العرب، في زمن المفاوضات، التمسك بتعريف للصهيونية، لا يكون خاضعاً للمساومة. إنها حركة عدوان على العرب احتلت فلسطين من أجل امتلاك موقع للهيمنة على العرب جميعاً. وقد نجحت من خلال الارتباط العضوي مع القوى الاستعمارية الطامحة إلى إخضاع العرب. تغيرت القوى الداعمة لها، والأهداف التكتيكية لهذا الدعم، ولكن «الثوابت» استمرت كما هي: حراسة التجزئة العربية، والتبعية، والتخلف، والتصدي لمشاريع الاستقلال الوطني والتوجهات الوحدوية العربية[١٨].

ولذلك كان من الطبيعي أن تعبر «إرادة التسوية» عن نفسها في سياق عملية «إدارة التسوية» بشكل عام، وفي سياق عملية «إدارة المفاوضات» بشكل خاص. وتركز عملية «إدارة المفاوضات»، من الناحية النظرية، على ثلاثة عناصر أساسية: **أولها** أهداف التفاوض، **وثانيها** مرجعية التفاوض، **وثالثها** مسيرة التفاوض[١٩]. فلننظر إلى هذه العناصر الثلاثة في ضوء التحول الكبير من الصراع إلى التسوية.

أ ـ أهداف التفاوض

كما يتضح من «إدارة الصراع»، لم يكن للعرب هدف واضح أو محدد، ولم تكن هناك بالتالي استراتيجيا قومية متفق عليها. فقد تراوحت الأهداف العربية ما بين «القضاء التام على اسرائيل»، ومجرد الحصول على بعض الحقوق. وظل الهدف العربي غامضاً في كثير من الأحيان، متدهوراً على الدوام، يفتقر إلى الاتفاق أو الإرادة الموحدة في أغلب الأحيان، غير قابل للتنفيذ في بعض الأحيان. يرتبط بذلك أن إخفاق الجانب العربي في إدراك طبيعة الصراع، وفي إدارته لصالحه، جعل مرور الوقت دائماً في صالح إسرائيل، بما يعني المزيد من التدهور في الموقف العربي وفي الإمكانيات العربية، وبالتالي المزيد من التمكن الاسرائيلي، ومن الخلل الاستراتيجي بين الجانبين.

ولقد ساد التخبط في التحرك العربي نحو التسوية؛ حيث تأرجح ما بين التحرك السريع والمفاجىء، وما بين التصلب أو التحرك البطيء. فعلى المستوى الاستراتيجي فشل الجانب العربي في تحديد «لحظة نضج الصراع»، وهي اللحظة التي يمكن فيها قبول الدخول في المفاوضات، حين تصبح إمكانية الحل متاحة على نحو أكبر من أي

---

(١٨) سماحة، سلام عابر: نحو حل عربي لـ «المسألة اليهودية»، ص ١٣ ـ ١٥.

(١٩) اعتمدت هذه الجزئية على: صلاح سالم زرنوقة، «خبرة التفاوض العربي مع اسرائيل [ملاحظات عامة]،» السياسة الدولية، السنة ٣٤، العدد ١٣٣ (تموز/يوليو ١٩٩٨)، ص ١١١ ـ ١١٧.

لحظة أخرى، كما تنطوي على مكاسب متبادلة للطرفين (وبالمنطق نفسه على خسارة متبادلة حال إهدارها). كذلك تبدو فيها الظروف باعثة على نجاح التدخل من جانب طرف ثالث. ومن هذه الناحية، يلاحظ أن رؤية الجانب العربي عموماً لتأثير عامل الوقت على مسار الصراع لم تكن صحيحة في مجموعها؛ فغالباً ما رفض العرب شروطاً أفضل للتفاوض وقبلوا بعدها بما هو أقل، وبقدر ما كانت حدة الرفض لما هو أفضل، كانت سرعة الاستجابة والقبول بما هو أسوأ. فقد ذهب العرب إلى قبول الحل الوسط: «الأرض مقابل السلام» عام ١٩٩١، انطلاقاً من أن استمرار الصراع ليس في صالحهم، في الوقت نفسه الذي شعرت فيه اسرائيل ـ ربما لأول مرة ـ بالعكس، أي أن استمرار الصراع لا يؤثر بطريقة سلبية في مصالحها، وبالتالي لم يكن لديها ما يدعو لقبول هذا الحل الوسط، ولا سيما أنه لم يعد هناك تهديد عسكري عربي، ولا عاد للعرب تأييد جدي على الساحة الدولية.

لقد ظهرت «لحظة ملائمة» بعد حرب ١٩٧٣، بعكس الوضع بعد حرب الخليج الثانية التي كانت لحظة تدهور وانهيار، فثمة خلل استراتيجي فادح، وثمة وساطة دولية منحازة، وثمة موقف دولي ليس في صالح العرب، فضلاً عن سوء الأوضاع العربية. ويمكن القول إن تفويت اللحظة المناسبة للدخول في المفاوضات (عام ١٩٧٣) وقبول الدخول في هذه المفاوضات في ظل سياق مختلف (عام ١٩٩١) قد ترتب عليه العديد من السلبيات وأهمها:

(١) تراجع قدرة العرب على منع اسرائيل من تحقيق أهدافها، فهذه القدرة كانت أكبر في السابق خصوصاً بعد حرب ١٩٧٣، على رغم أن إسرائيل ظلت لديها القدرة على منع العرب من تحقيق أهدافهم طوال الوقت وبدرجات متفاوتة.

(٢) اعتقد بعض الدول العربية، بعد عام ١٩٩١، أن الأوضاع في سبيلها إلى التدهور ما لم يتم التوصل إلى تسوية، فسارعت إلى إنجاز أشكال من التسوية انطوت على تقديم تنازلات ما كان ممكناً تقديمها من قبل. ولا شك في أن تضخم الشعور بهذا التدهور ليس إلا نوعاً من «التدهور النفسي»، ذلك أن التعجيل بالتسوية على حساب الحقوق لن يقي الأوضاع من التدهور، بل سيساعد على تدعيم عوامل التدهور.

(٣) إن النظام الدولي القائم لم يعد يقبل بما كان يقبل به من قبل، ومن ثم فقد أفرز وساطة دولية منحازة لإسرائيل وضد العرب.

ب ـ مرجعية التفاوض

انطلقت «عملية السلام» من دون تحديد «مرجعية للتفاوض»، أي أسس وقواعد ومبادىء عامة محل اتفاق، وهو ما يضاف إلى قائمة السلبيات التي لحقت بالأداء العربي

في التفاوض مع «إسرائيل». ومن أهم الأخطاء العربية التي ترتبت على غياب «مرجعية التفاوض» ما يلي:

(١) الترتيب الخاطىء أو المعكوس لأولويات أو مراحل التفاوض. فقد أصرت «اسرائيل» على أن يكون التفاوض أولاً حول تحديد «طبيعة السلام». ومن ثم فقد رسمت استراتيجيتها التفاوضية على النحو الذي يضمن إحداث تحول جذري في الاتجاهات العربية، على المستويين الاقتصادي والثقافي، ويؤمن «استحقاقات السلام» قبل إعادة الحقوق لأصحابها. وباختصار فقد تم القفز على القضايا العسكرية، وأهمها امتلاك «اسرائيل» لأسلحة نووية، وكذلك القفز على القضايا السياسية التي تمثل جوهر الصراع، أي أن اسرائيل تريد أن تحصل على «ثمار السلام» دون تقديم متطلباته أو استحقاقاته.

(٢) الخطأ في قبول المفاوضات الثنائية المباشرة، وهي تعني تشتيت الامكانيات العربية وتجزئتها، كما تحمل معنى الاعتراف المتبادل، والذي عندما يتم مع طرف واحد، إنما يجهض هذه الدراسة في يد باقي الأطراف العربية، وتعني أيضاً وضع القدرات الاسرائيلية أمام كل دولة عربية على حدة، مما يرجح بالضرورة كفة الميزان لصالحها، فضلاً عن أنها تعطيها فرصة أكبر في المساومة وفي إذكاء الخلافات بين الدول العربية.

(٣) غياب مرجعية قانونية محددة للمفاوضات، فقد رفضت اسرائيل الاحتكام إلى قرارات الأمم المتحدة، خصوصاً الصادرة عن الجمعية العامة، وعندما قبلت الاستناد إلى قرارات مجلس الأمن، أصرت على تأكيد حقها في طرح تفسيرها الخاص لهذه القرارات، ودأبت على اعتبار أي محاولة لإيجاد مرجعية قانونية للمفاوضات، فيما عدا ذلك، بمثابة فرض لشروط مسبقة.

(٤) رفض مشاركة الأمم المتحدة في المفاوضات، حيث تدرك اسرائيل أن مشاركتها سوف تكون لصالح الحل العادل، وبالتالي لصالح الجانب العربي. أما تنازل الجانب العربي عن ضرورة مشاركة الأمم المتحدة في المفاوضات، فهو يعني تلقائياً التنازل عن بعض الحقوق العربية، كما يترك المفاوضات عرضة لمجرد توازنات القوى بما تنطوي عليه من خلل واضح.

ج ـ مسيرة التفاوض

تبدو قائمة السلبيات العربية هنا أكبر، لكنها في النهاية محصلة أو نتيجة تلقائية ومباشرة لجوانب الإخفاق في العناصر السابقة، وتشمل قائمة السلبيات هنا ما يأتي:

(١) تبعثر الإمكانيات العربية وعدم القدرة على استثمارها، بل تعطيل العديد منها؛ مثل غياب التنسيق العربي، والتراخي في استخدام العديد من الأسلحة كالمقاطعة أو التطبيع (أو الاعتراف باسرائيل من قبل) أو افقادها قيمتها.

(٢) العجز العربي إزاء ما تتبعه «إسرائيل» من سياسة الإغراق في التفاصيل الجزئية بهدف تحويل الاهتمام عن القضايا الجوهرية. والعجز العربي هنا لا يقتصر فقط على غياب خطة للمواجهة، بل قد يصل في بعض الأحيان إلى تهيئة الفرصة أو تقديم الذرائع لإسرائيل لكي تمعن في هذا المسعى.

(٣) تقديم تنازلات لاسرائيل دون مقابل، من نحو: التسليم بكل أمر واقع تخلقه «إسرائيل» لتغيير مسار عملية التفاوض ونتائجها. وكذلك قبول ما تصكه اسرائيل من مصطلحات جديدة تخفي وراءها دلالات خطيرة، لعل آخرها اصطلاح «المحميات الطبيعية». بالإضافة إلى القبول بصياغات للاتفاقيات يكتنفها الغموض المقصود من جانب اسرائيل، لتضمن حرية تفسيرها والتحلل منها. وأخيراً قبول القنوات السرية في التفاوض، تجاه الجماهير والدول الشقيقة، مما يدعو للشك في أنها ستار لتقديم تنازلات جوهرية.

وفضلاً عما تقدم، فإن إدارة المفاوضات من قبل القيادات الفلسطينية بالذات كانت «مأساة كاملة»، لأنها لم تقف عند حدود السلبيات والأخطاء السابقة[٢٠]. ففي البدء، وعندما انطلقت حركة المقاومة الفلسطينية عام ١٩٦٥، اعتبر الفلسطينيون «أن النضال السياسي رجس من عمل الشيطان»، وتعاملوا بارتياب شديد وازدراء بالغ مع «العمل الدبلوماسي»، بل إن مفردات الدبلوماسية والمفاوضات والاتفاقات كانت في أدبياتهم المبكرة مرادفة للتنازلات والصفقات والتسويات، بينما احتل «الكفاح المسلح» مكانة مقدسة غير قابلة للنقاش. أما عند انطلاق «مسيرة التسوية» عام ١٩٨٨، فقد تعاملت القيادة الفلسطينية مع العمل الدبلوماسي باعتباره الوسيلة الأنجع، والطريق الأقصر للوصول إلى «الأهداف الوطنية»، واعتبرت الكفاح المسلح عبئاً على حركتها، بل تعرض للتنديد والاستنكار، وأصبح الذين أصروا عليه واستمروا في ممارسته من «الإرهابيين» الخارجين على القانون الذين يستحقون العقاب.

ومن الغريب أن «التراجع»، كان سريعاً ـ في حياة جيل واحد، وعلى يد القيادات «التاريخية» نفسها ـ من «دبلوماسية فوهة البندقية»، إلى «دبلوماسية الواقعية الثورية»، إلى «دبلوماسية غصن الزيتون»، ومن بعد إلى «دبلوماسية قاطرة التسوية» أو

---

(٢٠) انظر في تفصيل ذلك: علي فياض: «تجربة التفاوض الفلسطينية،» **شؤون الأوسط**، السنة ٧، العدد ٧٤ (تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٩٨)، ص ٤٥ ـ ٦٠؛ «الدبلوماسية الفلسطينية من الحلم إلى المأزق،» **الشرق الأوسط**، ٢٥/٨/١٩٩٤، و«التجربة الدبلوماسية الفلسطينية،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٧ (صيف ١٩٩٦).

اللحاق بقطار التسوية منذ عام ١٩٩١، بعد أن كانت «البندقية» قد أسقطت، وتحولت الواقعية الثورية إلى سياسة الأمر الواقع، وأصبحنا إزاء «دبلوماسية تقليدية» كتلك التي تعتبر من مظاهر «السيادة» في العلاقات بين الدول المستقلة. . من دون دولة، ومن دون استقلال، وبعد أن تراجع العمل العسكري الهجومي لصالح الحالة الدفاعية والحفاظ على الذات، وتكرست المفاوضات، العلنية والسرية، والمساومات والتنازلات، وتحول «القائد العام» إلى «المفاوض العام» دون منازع. وقد انعكس هذا «الانقلاب الاستراتيجي» على المؤسسة الدبلوماسية وعلى الأداء التفاوضي وأدواته. فقد دخلت «الثورة الفلسطينية» عملية التسوية مثقلة بعجزها العسكري، وبوهنها السياسي، مسلحة فقط بدبلوماسية مكشوفة فاقدة لكل مقوماتها، وقادرة فقط على ممارسة «فعل التنازل».

أما دبلوماسية «السلطة الفلسطينية»، فقد أصبح هدفها الحفاظ على السلطة ذاتها بأي ثمن، وتوزع مفاوضوها على مهمتين أساسيتين: **الأولى** تأمين الاعتراف والدعم الخارجي للسلطة، **والثانية** إقناع الاسرائيليين بالمحافظة على وعودهم والتقيد بالتزاماتهم. . لكن بقليل من الأسلحة التفاوضية، وأوراق الضغط، وعناصر القوة التي كانت قد تبددت في الطريق من بيروت إلى مدريد إلى اوسلو. ومنذ ذلك الحين شهدت الدبلوماسية الفلسطينية حالة فريدة من نوعها، بلا مرجعية سياسية أو وطنية أو قانونية تستند إليها، وبلا برنامج أو خطة أو مشروع. فعلى هذا الطريق، وبأبخس الأثمان، استهلكت تلك القيادة الفلسطينية عوامل قوة إقليمية رئيسية؛ كالتضامن العربي والتنسيق الدبلوماسي ووحدة المسارات التفاوضية، وكذلك عناصر قوة فلسطينية مثل الانتفاضة والوحدة الوطنية والميثاق الوطني وبرنامج الإجماع الوطني. ولم تكتف القيادة الفلسطينية بتجاوز وانتهاك مرجعيتها السياسية، كما يجسدها الميثاق الوطني والقرارات والبيانات المرتبطة به، وإنما عمدت إلى التضحية بذلك الميثاق كلية، بناء على «طلب اسرائيلي» والتزام فلسطيني صريح في دورة غزة للمجلس الوطني في ربيع عام ١٩٩٦[٢١]. ولم يتوقف التدهور عند هذه الحدود، بل أصبح العمل الفلسطيني الرسمي ضد المقاومة الفلسطينية شرطاً لتقدم المفاوضات. وبلغ التدهور ذروته عندما تبنى نفر من قيادة الفلسطينيين ـ الضحية التاريخية لأشد مظاهر الارهاب عنفاً في القرن العشرين ـ المفهوم «الأمريكي ـ الإسرائيلي» للإرهاب، وعندما تحولت «قوات السلطة

---

(٢١) وافق المجلس الوطني الفلسطيني في تلك الدورة على تعديل مواد «الميثاق الوطني» المعلقة بالأهداف الوطنية، والحقوق التاريخية، وخيار الكفاح المسلح، وطبيعة الصهيونية، والعلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. حول هذا الشأن، انظر: بلال الحسن، «حول تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني،» ٣ حلقات، السفير، ٢٢ ـ ٢٥/٤/١٩٩٨.

الفلسطينية» إلى مطاردة رجال المقاومة، والسهر على «أمن اسرائيل»!

وهنا تلزم الإشارة إلى أن الدبلوماسية ليست وحدها التي افتقدت استراتيجيا عليا خاصة بها، بل هي امتداد لخلل عام أصاب العملية الثورية بأسرها، بفروعها العسكرية والسياسية والتنظيمية، التي ظلت أسيرة التكتيك والمتطلبات المرحلية، على رغم كل الإمكانات والقرارات التي توافرت للفلسطينيين مادياً وبشرياً وسياسياً. ولذلك كانت الحصيلة النهائية دبلوماسية بلا ركائز، ودبلوماسيين بلا التزام، ومبادرات بلا ضوابط، ومفاوضات بلا مرجعية، وتنازلات بلا حدود، ومفاوضين بلا معتقدات.

رابعاً: التسويات القادمة

إننا الآن إزاء خاتمة منطقية: إذا كانت «اتفاقيات السلام» التي تم إبرامها حتى الآن، هي إفراز لطبقات حاكمة بعينها، ولحالة جماهيرية عربية عامة، ولمنهج حاكم للحركة من ناحية، وإذا كانت تلك الاتفاقيات جاءت تعبيراً عن اختلال جسيم في توازن القوى لغير مصلحة العرب، ويميل بإطراد لغير مصلحتهم من ناحية ثانية، وإذا كان التدهور هو التوجه السائد في حركة الجانب العربي على هاتين الناحيتين؛ فهل تصح الفرضية التي انطلقت منها الدراسة، والتي تنصرف إلى أن المستقبل المنظور هو للتسويات الجزئية، ولسيادة منطق «السلام الإسرائيلي» واستشراء الهيمنة الأمريكية؟ بل هل يمكن أن نتوقع ما هو أكثر سوءاً في مسار عمليات التسوية القادمة، لأن الأمور السيئة لن تبقى على حالها من السوء؟ تعتمد الإجابة على «الخبرات المتواترة» للصراع وللتسوية في إطارات ثلاثة: الوطني والقومي والعالمي.

١ ـ الإطار الوطني: مأزق البدائل

يتصور البعض أننا مقبلون على عصر من السلام مع «إسرائيل». ولكن السلام اختيار حر، يقوم ـ إذا قام ـ على تراض بالتوافق يضمن مصالح جميع الأطراف وأمنها. والسلام الذي يجري صنعه في الوطن العربي الآن لا يبدو سلاماً حقيقياً قادراً على الازدهار. وفي صميم الموضوع، فإنه سلام يقوم على احتكار «إسرائيل» لسلاح نووي، وقصور الآخرين حتى عن مقدرة الدفاع عن النفس، فضلاً عن التمسك بالحق. وربما يكفينا أن ندرس بعمق كاف اتفاق «غزة وأريحا أولاً» لأنه يتصل بصلب الموضوع وجوهر القضية محل الصراع، لكي نكتشف أنه اتفاق يستحيل وصفه إلا بأنه «اتفاق اذعان»[٢٢]. ويكفي أنه جعل «السلطة الفلسطينية» مسؤولة عن «أمن

---

(٢٢) محمد حسنين هيكل، اتفاق غزة ـ أريحا أولاً: السلام المحاصر بين حقائق اللحظة وحقائق =

إسرائيل». ولذلك فإن «اتفاق أوسلو» كان سيئاً لا لمجرد أنه لم يسترد الحقوق العربية في فلسطين.. إنه أسوأ من ذلك بكثير؛ فقد أتاح للعدو ـ المسيطر على الأرض، والمصر على اقتلاع أصحاب الأرض ـ أن يزداد منعة وقدرة وطاقة، ليعزز وجوده وليوسع هيمنته على الأرض العربية كلها. وبالتالي فإن «إدانة» الاتفاق تنبع لا من حيث انه لم يعطنا شيئاً، بل لأنه أخذ أشياء[٢٣].

إن سلسلة الاعتداءات على الأمة العربية أنتجت سلسلة من الهزائم. ونشأ، في سياق ذلك، خط بياني هابط للطموحات والمطالب العربية، يسمح بالقول: «إن ما كان معروضاً في المرحلة السابقة كان أفضل». وهذا القول لا أساس له من الصحة، بل إنه إحدى أكثر الأكاذيب المستخدمة من أجل كسر إرادة المقاومة وإظهار لاجدواها. لقد كان مطلوباً، ولا يزال، أن ينزل على الأمة العربية نوع من الاستسلام يفقدها قرارها المستقل وقدرتها على المبادرة. وكانت الحروب عليها تتجدد لأنها لم تبد استعداداً لتعطي الآخرين، سلماً، كل ما يريدونه. لذلك يجب البحث عن «سر» الحروب المتتالية على العرب ومعنى الانتصارات المتتالية عليهم والهدف البعيد منها، والكف عن التوهم أن الوضع العربي العام كان يمكنه أن يكون أفضل لو «أخذنا ما هو معروض علينا وطالبنا بالمزيد».. فهذا الإدعاء يقوم على تصوير خاطىء جذرياً لطبيعة الصراع في المنطقة، لا بل على تبني التصوير الاستعماري ـ الصهيوني لهذا الصراع.. لم يكن ثمة بديل من الرفض، في الماضي كما في الحاضر.

إن الأمة العربية كانت باستمرار في موقع «الدفاع عن النفس» أمام موجات متتالية من الهجوم الاستعماري الشرس. لا أساس إطلاقاً، ولا لمرة في التاريخ، لفكرة «إسرائيل الضعيفة والقابلة للاختناق في هذا الخصم العربي المعادي». لقد فشلت مشاريع المقاومة العربية، والبعض منا يعتقد أن ما فشل هو سعينا إلى إحراز نصر نهائي. ولعل هذا التصور المغلوط هو الذي يوفر أحد الأسس للنزعة الانهزامية الحالية التي تخاطب العرب بقولها: «أما آن لكم أن تيأسوا من فشل محاولاتكم المتكررة؟»، «ألم نقل لكم أن الحلول الوسط المعروضة ممتازة بقياس ما سوف يأتي بعدها؟» وكأن

= **التاريخ**، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ ورقة رقم ٢٥ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤). وانظر أيضاً: أحمد صدقي الدجاني، **لا للحل العنصري في فلسطين: شهادة على مدريد وأوسلو** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤)؛ شفيق الحوت، **اتفاقية غزة ـ أريحا أولاً: الحل المرفوض**، أوراق الاستقلال؛ ورقة رقم ٢ (بيروت: دار الاستقلال، ١٩٩٤)؛ ادوارد سعيد: **«غزة أريحا» سلام أمريكي**، تقديم محمد حسنين هيكل (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤)، **وأوسلو ٢: «سلام بلا أرض»** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٥).

(٢٣) أنيس صايغ، «الجانب الأخطر من اتفاق أوسلو،» **السفير**، ٢/١٠/١٩٩٨، ص ٢٢.

العرب هم الذين «يحاولون» بينما الطرف المهاجم فعلاً لم يكن ينوي الاكتفاء بحلول لا تجعل المنطقة رهن إرادته، ومواردها في خدمته. لقد وصل مسار الانحدار العربي بذريعة «انعدام البديل»، إلى حيث هو اليوم: الذين دخلوا في عملية التسوية يفاوضون لأنهم مهزومون، ويفاوضون من أجل تكريس الهزيمة. أكثر من ذلك، يجري التفاوض مع «إسرائيل» تحت إشراف حليفها الاستراتيجي الأول: الولايات المتحدة. إن الولايات المتحدة قد تربصت بالعرب وناصبتهم العداء، إلى حد ارتضوها حكماً بينهم وبينها. وأنزلت بهم إسرائيل الهزائم بدعم أمريكي، وتوصلت «الخسارة» إلى حد إيهامهم بأن «الأصيل» أكثر رأفة من «الوكيل»[٢٤].

وفي ضوء هذا الفهم، يمكن القول ان السياسة العربية أضاعت منذ عام ١٩٧٣ كل الفرص التي أتاحتها لها تضحيات عزيزة وغالية لكي تصنع «سلام الشجعان» ـ إذا كان هناك سلام على الإطلاق مع عدو تغلي الحرب في عروقه ـ لكنها هرولت بعد ضياع الفرص إلى القبول بشروط الأمر الواقع وطغيانه، ورضخت تحت ضغوط ثقيلة وعنيفة إلى التفاوض بغير شروط مسبقة، وكان معنى ذلك القبول بشرط القوة ولا شيء غيره.. وكان التبرير أنه لم يكن هناك «بديل» آخر.

وفي الحقيقة يحتاج المنطق العربي الذي يذهب، في كل مرة، إلى «انعدام البديل» إلى مناقشة موضوعية. فمن الصحيح أن النظام العالمي في «مرحلة انتقالية»، لكن من الصحيح أيضاً أن الخيارات التي تقررها القوى الإقليمية ـ ضمن منظومة توزيع القوة الدولية ـ تلعب دوراً مهماً في تشكيل نتائج السياسة الخارجية من ناحية، وأن التفوق في «القدرة العسكرية» لا يترجم آلياً في الواقع إلى ممارسة فعالة النفوذ من ناحية أخرى. فعلى الرغم من احتفاظ الولايات المتحدة بتفوقها العسكري وتوسعها فيه، إلا أن قاعدة القوة العسكرية ـ أخذاً في الاعتبار كل العوامل الأخرى ـ في تراجع نسبي. كذلك لم تعد تلك «القوة» هي العملة الأساسية في العلاقات الدولية، لأن التكلفة السياسية والاقتصادية للتدخل العسكري أصبحت تشكل عبئاً حتى على القوى الكبرى. وهنا ينبغي على السياسيين والمنظرين والمحللين العرب أن يستخلصوا من درس انهيار الاتحاد السوفياتي، أنه لا بد من إعطاء مزيد من الانتباه إلى المحددات المحلية والطبيعة المتغيرة لقوة الدولة. ومعنى ذلك أن رسم سياسة خارجية تنطلق من افتراض «الهيمنة الأمريكية» إنما هي سياسة خاطئة، لأن الواقع الدولي أكثر تعقيداً من ذلك الذي يقدمه منطق «الأحادية القطبية» ذي «الطبيعة الانتقالية». وفضلاً عن ذلك، فإن هذا الافتراض يؤدي إلى تنازلات لكل من الولايات المتحدة و«إسرائيل».

---

(٢٤) سماحة، سلام عابر: نحو حل عربي لـ «المسألة اليهودية»، ص ٤٦.

والخلاصة أن أولئك السياسيين والمنظرين والمحللين الذين يركزون على بنية الهيمنة إنما يقدمون فرضية مضللة ـ على أحسن تقدير ـ تتعلق في جوهرها بفكرة «غياب البديل». فهذه الفرضية تجعل الزعماء العرب في حل من تبعة مسؤوليتهم عن سوء الأداء في السياسة الخارجية. ولا شك في أنه عندما تضيق الخيارات إلى هذا الحد، ولا يبقى سوى بديل واحد، تكون «الهزيمة الكاملة» قد وقعت لا محالة. ففي التعامل مع النظام العالمي المتغير يكون أمام الدول العربية خيارات أخرى غير الخنوع تحت شعار «الواقعية»، والمواجهة غير المسؤولة ياسم «الثورية». فبينهما خيارات وبدائل عديدة، حقيقية وموضوعية، ولكنها رهن بجسارة الفكر، وحرية الإرادة، وصلابة الفعل. أما حين يصل القرار السياسي ـ أي قرار سياسي ـ إلى الإقرار بأنه لا يملك بدائل غير ما هو معروض، أو مفروض عليه، إذاً فإن العمل السياسي يفقد أهليته وشرعيته. فمعيار قيمة القرار أنه اختيار بين بدائل، فإذا لم يعد هناك غير بديل واحد، كما يقولون، بشأن «السلام» المعروض أو المفروض علينا، فلا مفر من التسليم بأنه «سلام الاذعان»، وليس «سلام الشجعان»[٢٥].

ولقد بلغت ذريعة «غياب البديل» ذروة المفارقات، عندما تمثلت في «حلقة مفرغة خبيثة» تربط ما بين «حركات التطرف الديني» و«نظم الحكم العربية» و«إسرائيل». فقد أصبحت «حركات التطرف الديني» مصدراً لإسباغ نوع من «الشرعية الشيطانية» على عدد من «نظم الحكم العربية» و«إسرائيل» معاً. وتفصيل ذلك أن الولايات المتحدة وإسرائيل قد وجدتا أن من مصلحتيهما تشجيع «حركات التطرف الديني» في أقطار عربية معينة لتحقيق أهداف عدة: **أولها** الإساءة إلى سمعة العرب والمسلمين والفلسطينيين في العالم كله، فضلاً عن تمرير أية أعمال إرهابية وأي خرق صارخ للقانون الدولي وللعدالة تقوم به أسرائيل ضد الفلسطينيين والعرب. **وثانيها** أنها أداة ضغط «رائعة» على الحكومات، بما يجعلها «تحت رحمة» الولايات المتحدة باعتبارها مصدر السلاح والمعونات الاقتصادية، ولنتذكر تأثير الأعمال الإرهابية في السياحة في مصر. **وثالثها** نشر مناخ من اللاعقلانية لا بد من أن تجني إسرائيل ثماره في المدى الطويل، إذ هو يعطل ملكة التفكير لدى قطاع كبير من عامة الناس، ويشغلهم عما يجري في الشؤون السياسية والاقتصادية وعن أخطار المشروعات الإسرائيلية ـ الغربية للمنطقة.

---

(٢٥) مجدي حماد، «فلسطين ١٩٨٣». . ؟ البدائل المتاحة أمام الدول العربية لحل الصراع،» **شؤون عربية**، العددان ٣٣ ـ ٣٤ (تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣)، ص ٨ ـ ٢٥. وانظر أيضاً: هاني شكر الله، «انهيار قمة فاس ومعضلة البدائل في التسوية السلمية،» **السياسة الدولية**، العدد ٦٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)، ص ٧٥ ـ ٨١. وانظر عرضاً لنفس الموضوع، يقدم نماذج عديدة لبدائل ممكنة، في: أمين، **المثقفون العرب واسرائيل**، ص ١٥٦ ـ ١٦١.

ويضاف إلى ذلك ـ في حال مصر بالتحديد ـ أن نمو الحركات المتطرفة الدينية وتكرار أعمال «الإرهاب» يؤدي إلى إسباغ نوع من «الشرعية الشيطانية» فعلاً على نظام الحكم الحالي في نظر طوائف واسعة من الشعب المصري، ما كانت لتصبر على هذا النظام لولا خوفها من «البديل» ـ كما يقال لها ـ وهو الحركات المتطرفة الدينية من ناحية، كما جعلها تعتبر «الخطر الإسرائيلي» أهون من هذا «الخطر البديل» نفسه. وهذا المكسب الذي حققته إسرائيل هو المأساة الحقيقية، إذ تجعل «البديل الوحيد» المطروح: إما الخضوع لجبروت «إسرائيل» أو الخضوع للحركات المتطرفة الدينية. من الذي فرض هذا الموقف البائس إلا الولايات المتحدة و«إسرائيل»، بمساعدة نظم الحكم التي يحلو لها بدورها أن تدّعي في كل شأن حيوي أنه ليس هناك «بديل» آخر؟ ومن الذي قال ان من المستحيل أن يكون هناك نظام وطني يرفض الخضوع للولايات المتحدة و«إسرائيل» ويرفض في الوقت نفسه الخضوع لتفسيرات لاعقلانية للدين، وتوجهات إرهابية تتخلى عن العقل وتقيد الحريات؟ إن «إسرائيل» لها مصلحة أكيدة في تصوير الأمر على أنه «لا خيار» إلا بين هذين الأمرين، ليس فقط أمام المثقفين والسياسيين المصريين، بل أيضاً أمام الرأي العام الغربي. فهي قد دأبت منذ سنين على زعم أن «المتطرفين» على وشك الاستيلاء على الحكم في مصر. ومن ثم يظهر «التصور الإسرائيلي» للمنطقة وكأنه أفضل مائة مرة، ليس فقط للمصريين، بل أيضاً للمصالح الأجنبية الموجودة أو الراغبة في الوجود في مصر. وهي في سبيل هذه الفكرة عملت جهدها على إزالة أي تمييز بين الوطني والديني، والديني والمتعصب، والمتعصب والإرهابي، فلا موقف وطنياً إلا إذا كان دينياً، ولا موقف دينياً إلا إذا كان متعصباً، ولا موقف متعصباً إلا إذا كان إرهابياً.. ولا بديل للإرهاب إلا التعاون مع «إسرائيل». ومن المفارقات العبثية التي تدور في هذه الحلقة المفرغة الخبيثة، أن عدداً من المثقفين الوطنيين يتحملون فساد الحكم خوفاً من «الإرهاب»، وكلاهما يغض البصر عن جرائم «إسرائيل» ومطامعها، لأنها في نظرهم أهون من جرائم الإرهابيين وأخطارهم. وعلى العكس من ذلك، يعمد بعض الوطنيين إلى الصمت على التطرف الديني كرهاً في «إسرائيل» والتبعية للولايات المتحدة[٢٦].

٢ ـ الإطار القومي: انهيار المحرمات

من الملاحظ أن النظام العربي كان يتميز منذ نشأته بكثافة حجم ونوع التدخلات الأجنبية الآتية من النظام العالمي عموماً، وهذا أمر منطقي ومفهوم بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي للوطن العربي والمصالح الاقتصادية والسياسية فيه، فضلاً عن المركز

(٢٦) أمين، المصدر نفسه، ص ١٤٤ ـ ١٥٠.

الدقيق الذي احتلته إسرائيل كجسم تولد من نظام القمة الدولي في شتى مراحله. وقد كان من الطبيعي أن يحدث ويتكرر الصدام مع العقيدة التي تولد الطاقة اللازمة لتماسك النظام وحركته وتوجه قدرته على الصمود ومواجهة الأخطار الخارجية. وإذا وضعنا في الاعتبار ضعف الإمكانيات العربية مقارنة بإمكانيات أطراف التدخل الأجنبي، لأدركنا مدى الدور الذي تقوم به عقيدة «القومية العربية» لمنع الذوبان الكلي للنظام داخل شبكة التغلغل الأجنبي، لأنها القوة التي تدعم الأطراف العرب في مقاومة التدخل، أو تمنعهم من مساعدته إلى حد الإضرار ببقية أعضاء النظام.

كان الأمر كذلك حتى جاء «الزلزال العربي» وتواكب معه «الزلزال السوفياتي» في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١. ولقد قيل إن «أزمة الخليج» كانت في حقيقتها أزمة «كاشفة» للعديد من التناقضات العربية، وربما يبدو في ما يتصل بعقيدة القومية العربية أكثر من غيرها. فلقد كانت الأزمة «كاشفة» لحقيقة التطور الذي كان يشق مجراه عميقاً في بنية العلاقات العربية ـ العربية، ليعكس بدقة حقيقة بنية تلك العلاقات، وإن كان من الصحيح أن الأزمة قد أدت دور «المعجل» في هذا الانقلاب الخطير، إذ أصبح للتناقضات العربية ـ العربية، وبشكل لا يحتمل الشك، الأولوية على التناقضات العربية ـ الغربية، ومن ضمنها التناقضات العربية ـ الإسرائيلية، نظراً لانعكاسات تلك الأزمة على عقيدة النظام العربي التي كانت تدعم قواعده وتصلب قوائمه وتشد أزره. وفي هذا السياق يمكن رد المأزق الذي تواجهه القومية العربية إلى العوامل الستة التالية[٢٧]:

أولاً، انحسار صدقية النظم التي مثلت قلاع القومية العربية. فقد أدت حرب ١٩٦٧ إلى هزيمة نظام «الوحدة العربية» في مصر وسوريا. كما أن النظام الجزائري الذي كان ينتقد عدم الحسم الثوري، ترك البلاد بعد قرابة ربع قرن يعتريها الفساد، وتعصف بها أعباء الديون، وتدور على أرضها حرب استنزاف ضروس. وفي حرب الخليج ذاتها هزم نظام «وحدوي» آخر هو النظام العراقي، حيث هدم قراره بغزو الكويت، الأسس الرئيسية التي اعتمد عليها النظام العربي.

ثانياً، عدم فاعلية الآليات العربية في حل أو تسوية الصراعات العربية ـ العربية، حيث بدا أن بعض هذه الصراعات ليس «خلافات بين أشقاء»، وإنما له طابع عدائي، بل قادر على خلق جروح نفسية عميقة، مما جعل الفرضيات المحورية لعقيدة القومية العربية تواجه تحدياً خطيراً؛

(٢٧) انظر: ابراهيم كروان، «المعضلات العربية في التسعينات: كسر المحرمات والبحث عن معالم الطريق،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٠، العدد ١١٧ (تموز/يوليو ١٩٩٤)، ص ٨ ـ ٢٣.

ثالثاً، التناقض الحاد بين مصلحة «الدولة القطرية» ومقتضيات الوحدة العربية . وعلى سبيل المثال، يمكن مقارنة المواقف المتغيرة لمجموعة من الأقطار العربية في غمار حربي الخليج الأولى والثانية؛

رابعاً، إن التوتر العربي قد تفاقم ليس على مستوى الدولة فحسب، وإنما أيضاً على مستوى المجتمع . فمن الواضح أن خبرة العمالة العربية المهاجرة إلى الأقطار العربية لم تدعم الشعور بهوية عربية واحدة، بل يبدو أنها أسهمت في تعزيز الانتماء السياسي القطري. وقد كرست «أزمة الخليج» هذا التوجه نتيجة تسييس قضية الهجرة. وبينما كان ينظر إلى العمالة المهاجرة باعتبارها أحد أبعاد الاعتماد العربي المتبادل، لم تتورع النظم العربية عن أن تنقل قضية العمالة المهاجرة من ساحة «السياسات الدنيا» إلى ساحة «السياسات العليا»، فعاملتها على أنها مسألة من مسائل الأمن الوطني وسيادة الدولة واستقرار النظام؛

خامساً، الصعود والنفوذ المتزايد للأيديولوجيات والحركات الإسلامية، إذ رسخ الإسلاميون دعوتهم بأنهم يمثلون التراث والأصالة الثقافية على نحو بسيط، وبلغة مألوفة يلخصها مبدأ «الإسلام هو الحل»، ونجحوا بكسب تأييد الأجيال الجديدة التي طحنتها كلفة برامج «الإصلاح الاقتصادي» التي يمليها «الغرب» ومؤسساته الدولية، حتى إنها لم تعد تؤمن برؤية القومية العربية بشأن الصراع ضد الاستعمار الجديد. وقدم الزلزال السوفياتي مساعدة إضافية مهمة في هذا التحول سواء من حيث المبدأ بسقوط الأيديولوجيا الشيوعية، أو من حيث «انكشاف ظهر» القوى القومية. ومعنى ذلك أنه في الوقت الذي انهارت فيه صدقية النظم القومية، حدث أيضاً تهميش سياسي إضافي للقوى القومية والمعارضة «العلمانية»؛

سادساً، انعكاسات كل ما تقدم على القضية الفلسطينية، باعتبارها القضية المحورية للنظام العربي، وبالنظر إلى أن تاريخها قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بصعود عقيدة القومية العربية. إن تلك العقيدة تقوم على أن الصراع ضد اسرائيل هو «صراع وجود» وليس «صراع حدود»، وبالتالي استحالة التوافق بين الصهيونية والقومية العربية. فما هو مصير ذلك المنطق بعد أن دخل «الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني» في مفاوضات منفصلة وسرية مع إسرائيل، واعترف بحقها في الوجود علناً، وتوصل إلى اتفاقيات «سلام» و«تعاون اقتصادي» مع «الكيان الصهيوني»؟ لا شك في أن قادة «منظمة التحرير الفلسطينية»، بتوجهاتهم الجديدة وسلوكهم الفعلي، أخذوا يشككون في الأساس الفكري للقومية العربية حينما آلوا على أنفسهم الا أن يفصلوا قضيتهم عن القضية العربية. ولعل من دلائل تغير البيئة العربية أن اتفاقيات «المنظمة» مع إسرائيل، على رغم جسامتها وأخطارها وأخطائها، قد استقبلت برد فعل مختلف

تماماً عما واجهه الرئيس السادات عندما ذهب إلى إسرائيل. . على رغم خطورة الفارق بين الحالتين؛ فمن الصحيح أن مصر سبقت إلى عقد اتفاق منفرد مع إسرائيل، لكن هذا الاتفاق لم ينه الصراع العربي ـ الصهيوني. . وإن كان قد غير موازينه. أما الاتفاق «الفلسطيني ـ الإسرائيلي» فإنه أكثر بكثير من تغيير في حركة الموازين، وربما نكون بالفعل أمام نقطة تحول لا تظهر الآن كامل آثارها، وإن كان الأرجح أن يحمل هذا التحول في أعقابه نذر خطر شديد. ومن الصحيح أيضاً أن الاتفاق لم يجلب وحده هذا الخطر الشديد، ولكن مجيئه في سياق كل ما تقدم ومهد له يكرس حالة من التفكك والتآكل لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأمة العربية.

فالدول العربية، ومنذ مطلع السبعينيات، أخذت تتجاهل بعضها بعضاً، كما تتجاهل المنظمات العربية القومية والإقليمية، وكذلك أي قوة يمكن أن تشكل قيداً على سلوكها، حتى وإن كان ذلك السلوك واضحاً في انتهاكه «محرمات العروبة». ومن أمثلة ذلك حرب الأردن الضروس ضد الوجود الفلسطيني عام ١٩٧٠، وفك مصر ارتباطها بالصراع العربي ـ الإسرائيلي بعد عام ١٩٧٥، والمواجهة بين سوريا والقوى الفلسطينية والعروبية في لبنان عام ١٩٧٦، وغزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، و«اتفاق أوسلو» وما بعده، واتفاقية «السلام» الأردنية ـ الإسرائيلية أخيراً.

وعلى رغم الطبيعة «اللاعروبية» لتلك الأحداث الجسام، إلا أنها صدرت من قيادات تدين بالولاء اللفظي لمبدأ القومية العربية. لذلك يمكن القول **أولاً** بالنسبة للحكام، إن انهيار «محرمات العروبة» أصبح من الوضوح بمكان، مما أدى إلى تغير في التوجهات والأدوات، إذ لم تعد السياسات العروبية المعلنة تشكل قيداً على السلوك الفعلي. أما بالنسبة للمحكومين **ثانياً**، فقد أصبح انهيار صدقية العروبة من الوضوح بمكان أيضاً، حتى صاروا أكثر ريبة تجاه «خطاب العروبة»، لأن الفجوة بين المبدأ السامي والتطبيق العملي كان لا بد من أن تؤدي إلى تقويض في شرعية المبدأ ذاته.

٣ ـ الإطار الدولي: المنظومة الرأسمالية العالمية

إذا وضعنا عملية التسوية في إطارها العملي، يمكن القول انه إذا كانت الخمسينيات والستينيات مرحلة النضال من أجل الاستقلال السياسي للأمة العربية وتبني سياسة عدم الانحياز كسياسة خارجية للقومية العربية، فإن هزيمة عام ١٩٦٧، كانت فرصة لنظام السيطرة والاستغلال العالمي كي يتطلع لاسترداد الكثير من مواقعه المفقودة. فقد انطلق الغرب بقيادة الولايات المتحدة على أنه «زبون نفط» لا «عدو استعماري»، ومن هنا، فإن القوى التي سوف تكتسب مركز الصدارة في الوطن العربي هي تلك التي تتطلع إلى «علاقات تكامل» ـ بين منتج النفط ومستهلكه ـ لا

«علاقات تناقض» مع الغرب ومواجهة مع الاستعمار كما كان الأمر سابقاً. وفي مناخ هذه «الحقبة النفطية» الجديدة، علقت الولايات المتحدة آمالاً كبيرة على إنجاز تحول سياسي تحت إشرافها، ووفق مصالحها، استناداً إلى التحولات المهمة التي اعترت المنطقة العربية خلال هذه الفترة. لقد اعتقدت الولايات المتحدة، أن موقف العرب من الغرب لا بد من أن يتغير بعد «صفقة» زيادة أسعار النفط وتراكم الفوائض النفطية، وبعد أن أصبحت «الثروة» النفطية العربية، لا «الثورة» القومية العربية، هي الظاهرة الأكثر بروزاً وتأثيراً في الساحة العربية. وبعدما بدا أن هناك إمكانية فعلية لإحلال علاقات التكامل محل علاقات التناقض، تطلعت الولايات المتحدة إلى إنهاء المواجهة العربية مع «إسرائيل». فلم يكن مبعث قضية «السلام» بين العرب و«إسرائيل» تغييراً في موقف «إسرائيل» يجعلها أكثر «قبولاً» من الجانب العربي، بل على العكس لم يحدث أن تمادت «إسرائيل» في تطلعاتها التوسعية وفي ممارساتها العدوانية كما فعلت خلال السبعينيات والثمانينيات وحتى الآن. ومعنى ذلك أن قضية السلام لم تكن «قضية ثنائية» بين العرب و«إسرائيل»، بل «قضية ثلاثية» طرفها الأساسي الغرب، والولايات المتحدة بالذات. ونظراً إلى أن هناك في الساحة العربية من يسعى إلى علاقات تكامل مع الغرب على حساب توجهات القومية العربية وعدم الانحياز، ونظراً إلى الارتباط العضوي بين الغرب و«إسرائيل»، فقد أصبح السلام هو سبيل، لئلا تكون المواجهة ضد «إسرائيل» سبباً في إرباك علاقات التكامل الجديدة بين العرب والغرب[٢٨].

ومن اللافت للنظر أن السادات لم يسع لأن يحفظ لمصر دورها المقرر على الصعيد العربي عبر مواصلة خط عبد الناصر في تأكيد هوية مصر الوطنية القومية التحررية، ولكنه على النقيض من ذلك تماماً أراد استباق دول النفط العربية في التكامل مع «الغرب»، ودور «إسرائيل» في «خدمة» الغرب، وهو خط بلغ حد «الصلح المنفرد» مع «إسرائيل».

لقد ادعى الغرب الحكمة والواقعية عندما أصدر «وعد بلفور»، وادعى المجتمع الدولي بغربه وشرقه الحكمة والواقعية عندما أصدر «قرار التقسيم»، وادعى حاكم أكبر وأهم دولة عربية، ومن ورائه الوضع العربي الرسمي بأشكال مباشرة وغير مباشرة، الحكمة والواقعية في الاعتراف بدولة «إسرائيل» كأمر واقع في المنطقة. ولكن «واقعية» القرارين الدوليين ظلت أقرب إلى الادعاء منها إلى الحقيقة، حتى جاء الإقرار العربي

(٢٨) محمد سيد أحمد، «اغتيال السلام وخط السلام المنفرد،» حوليات سياسية، العدد ١ (شتاء ١٩٨٢)، ص ٥٣ ـ ٧٢.

الرسمي بشرعية المشروع الغربي ـ الصهيوني؛ فهل يشكل هذا «الإقرار العربي» حجر زاوية يمكن إن يبنى عليه «سلام حقيقي» دائم في المنطقة؟ يبدو أن الغرب قد استوعب جيداً دروس المراحل السابقة، فلم يعد يسمح لنفسه بأي وهم في تقويم مدى ثبات الأسس التي يبني عليها مشاريعه في المنطقة. ولذلك فإن الدوائر الغربية والصهيونية تدرك أكثر من غيرها، أن ما تم حتى الآن ليس الرضى العربي التاريخي والنهائي بدولة «إسرائيل»، بل الاعتراف العربي الرسمي بحقيقة العجز أمام المركب الامبريالي ـ الصهيوني. والفارق بين الاثنين كبير؛ **فالأول** صامد وثابت، **والثاني** متغير وزائل. صحيح أن الغرب لا يزال يبني مشروعاته ويقيس واقعيتها على أساس العجز العربي، لكنه تعلم من مرحلة الخمسينيات والستينيات أن العجز العربي حالة لا يمكن أن تستمر إلا بفرض وترسيخ ظروف استمرارها[٢٩].

لقد دخل العرب حقبة التسعينيات والأرض تميد تحت أقدامهم من كل صوب، نتيجة للتغيرات الجذرية الدولية والإقليمية والعربية، التي جاءت متوافقة تماماً مع أهداف الولايات المتحدة في الهيمنة، متعارضة إلى حد بعيد مع المصالح العربية. وحتى توضع الهيمنة الأمريكية في إطارها الصحيح ومن دون الدخول في الجدال الدائر حول مستقبل النظام العالمي، فإن هناك حقيقة مركزية لا تقبل الجدال، ألا وهي وجود «منظومة رأسمالية عالمية» أصبحت تشكل، دون أي تحد خارجي يذكر، قلب النظام العالمي كله، وتقبض بإحكام على الدفة الموجهة لمساره. ولهذه «المنظومة» مكونات ثلاثة: **أولها**، الدول الرأسمالية السبع المتقدمة؛ **وثانيها**، الشركات متعددة الجنسية؛ **وثالثها**، المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية). وقد أصبحت «دبلوماسية» هذه المؤسسات بالذات في مطلع القرن الحادي والعشرين، بديلاً لدبلوماسية «البوارج» التي عرفتها مطالع القرن التاسع عشر. ومن خلال هذه المكونات الثلاثة مع إدراك حجم الدور الأمريكي في تشكيلها وتحريكها، تتضح مداخل منظومة الهيمنة الأمريكية وأدواتها ووسائلها.

ومن المفهوم أن مكونات هذه المنظومة الرأسمالية العالمية تعمل معاً وفي تناغم تام من أجل تحويل العالم إلى سوق موحدة تعمل وفقاً لآليات النظام الاقتصادي

---

(٢٩) إلياس سحاب، «من ١١/١٢/١٩١٧ إلى ٢٩/١١/١٩٤٧ إلى ١٩/١١/١٩٧٧: تحرير فلسطين أكثر واقعية من الاعتراف بإسرائيل،» **قضايا عربية**، السنة ٦، العدد ٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩)، ص ٧ ـ ١٢. وانظر أيضاً: مجدي حماد، «آثار التسوية على النظام الإقليمي العربي،» **قضايا عربية**، السنة ٦، العدد ٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩)، ص ٢٥ ـ ٤٦.

الرأسمالي وقيمه ومفاهيمه وإن كانت المنافسة تشتد بين أقطابه أحياناً حول نصيب كل منهم من هذه السوق. وبالنسبة للنظام العربي، فإن الترجمة المباشرة لهذا التوجه الرأسمالي تنصرف عملياً، ومن الناحيتين الاقتصادية والسياسية، إلى تصفية «الصراع العربي ـ الغربي» باعتباره «الصراع الأساسي»، وفي سياق ذلك تجري تصفية الصراع العربي ـ الصهيوني باعتباره «الصراع المباشر»، بحيث تتحقق الهيمنة المباشرة للمركب الامبريالي ـ الصهيوني، وتسقط القومية العربية وتتلاشى وتندثر مرة واحدة وإلى الأبد.

وفي سياق هذا التوجه الأساسي للمنظومة الرأسمالية العالمية، يتعرض الوطن العربي ـ مثلما تتعرض دول العالم الثالث، مع تقدير الخصوصية العربية ـ لضغوط مكثفة ومتصاعدة لإتمام عملية إعادة دمج اقتصاداتها في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولإسقاط كل الحواجز التي تحول دون تحقيق هذا الهدف، بصرف النظر عن التكلفة السياسية والاجتماعية والثقافية لهذه العملية. ومعنى ذلك أن الأقطار العربية قد انخرطت مكرهة في خضم عملية تحول كبرى في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، مدفوعة بضرورات المواءمة مع مقتضيات النظام العالمي «الجديد»، وليس بالاعتبارات الخاصة بالمصالح القطرية والقومية لتلك الأقطار.

وعلى هذا الأساس الذي يشيع أن دافع الربح هو المحرك الحقيقي للأفراد وللأوطان، وأن «رأس المال لا وطن له»، تبنى القاعدة المادية الوطيدة لعمليات التسوية الجارية في المنطقة. ولا شك في أن عمليات التطبيع الجارية مع «إسرائيل» تنطوي على مخاطر جسيمة، خاصة أنها أخذت في الانتقال من المستوى الرسمي إلى المستوى غير الرسمي، مما سيجعل الأمة عرضة للإصابة بحالة أقرب ما تكون إلى حالات «فقدان المناعة». ويعني التطبيع على المستويات غير الرسمية، تغلغل القوى الصهيونية في النسيج الاجتماعي العربي لحسم «معركة الوعي والعقل»، حيث تتصور الولايات المتحدة والصهيونية و«إسرائيل» أنهم كسبوا المعارك السياسية والاستراتيجية، وربما الاقتصادية، ولم يعد أمامهم سوى كسب هذه المعركة الأخيرة، على طريق تفكيك الأمة، ليس فقط بمعنى إعادة إنتاج أو ترسيخ التجزئة والتفتيت، ولكن أيضاً بهدف ضرب الثوابت القومية في وعي الأمة وكيانها.. وضرب «القومية العربية» تحديداً باعتبارها مصدر: الهوية والمرجعية والشرعية. وفي هذا السياق، يلاحظ نمو قطاعات وقوى اجتماعية عربية مستفيدة من التطبيع، إذ تحرص إسرائيل على فتح قنوات للاتصالات مع رجال الأعمال العرب، وإقامة مشروعات مشتركة معهم، وتعزيز الروابط التجارية بهم، الأمر الذي من شأنه تأسيس «البنية التحتية» لعلاقات «إسرائيل» العربية وتزويدها بقوة دفع ذاتي، والتقليل من تأثير الخلافات السياسية في سيرها، بحيث تخلق في النهاية «قاعدة اجتماعية» مؤثرة.. مؤيدة لعمليات التسوية.

خاتمة: سلام المستقبل.. ومستقبل السلام

يمكن القول ـ بداية ـ ان انتصار الحركة الصهيونية في انتزاع الاعتراف العربي الرسمي ـ خاصة وقد انصرف الاعتراف إلى «دولة إسرائيل» ـ قد لا يعني بالضرورة نهاية الصراع بين الحركة الصهيونية والقومية العربية، حتى بافتراض التوصل إلى تسوية شاملة. وأساس ذلك أن «التعايش» المتخيل بين الحركتين ـ فيما لو تم التوصل إلى تعايش ـ سوف يصبح أشبه ما يكون بتعايش في ظل السلام الصهيوني ورهنا بتوجهاته إلى حد بعيد. وأية تسوية يمكن التوصل إليها مع «إسرائيل الصهيونية»، لا بد من أن تعكس حقيقة الانتصار التاريخي للحركة الصهيونية، ولن يكون الاختلاف بين شكل معين من أشكال التسوية وشكل آخر، راجعاً إلى الاختلاف في طبيعة الانتصار الصهيوني، وإنما سيتركز الاختلاف في مدى ما تعكسه هذه التسوية من «ثقل» أو «حجم» ذلك الانتصار الصهيوني. ولذلك فإن أية «تسوية» لا بد من أن تعبر عن غلبة «القومية اليهودية» وعقيدتها الصهيونية، ويمكن توقع أن تستمر هذه الغلبة طوال فترة زمنية يصعب تحديدها، وليس أدل على ذلك من سيطرة مفهوم «الأمن الإسرائيلي» على شكل التسوية التي تم التوصل إليها في اتفاقيات ومعاهدات التسوية كافة. وكانت تلك عجيبة العجائب: أن تعترف دولة غير نووية بضرورة نوع خاص من الأمن لدولة نووية، ويعتبر ذلك من دون شك أحد مؤشرات نجاح «إسرائيل» في حصر «الصراع العربي ـ الصهيوني» كله في مسألة «الأمن الإسرائيلي». وتكفينا هنا شهادة كاتب بريطاني ينطلق من تأييد «إسرائيل»، وقبل عشر سنوات كاملة من معاهدة «السلام المصرية ـ الإسرائيلية»، حيث يقول في خاتمة كتاب له عن «الصراع العربي ـ الإسرائيلي»: «ان أمن إسرائيل العسكري، كما حاولت أن أبين، لم يتعرض لخطر شديد، ولا بد من أن إسرائيل تشعر الآن أنها واحدة من أكثر دول المنطقة استمتاعاً بالأمن، فلو تم التوصل إلى اتفاقيات تقوم على مجرد توفير ضمان مادي لإسرائيل، فإن هذه الاتفاقيات من شأنها أن تتغاضى عن جميع الخلافات الرئيسية التي لا تزال قائمة بين الجانبين»[٣٠].

ومعنى ذلك أن نزعة التحرر الوطني والتغيير الاجتماعي في المنطقة سوف تجد نفسها رهينة الانتصار الصهيوني ومفاهيم «السلام الإسرائيلي» ومقتضياته وشروطه. فالتسوية في ظل «الحقبة الإسرائيلية»، ليست في الواقع سوى «سلام» المنتصرين على المنهزمين. ومن الواضح أن هذا الأمر لا يحتمل التمييع باسم «لا غالب ولا مغلوب»،

---

(٣٠) تشارلز دوغلاس هيوم، **العرب وإسرائيل**، كتب مترجمة (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩)، ص ١١٩ ـ ١٢١.

فالتسوية في ظل هذا السياق تعني أن «إسرائيل» كدولة صهيونية سوف تزداد رسوخاً وتوطداً كوجود غريب في جسد الوطن العربي، دون أن تكون منه في شيء ودون أن تحظى بقبوله ورضاه، بينما هي تسعى إلى الهيمنة عليه وفرض شروطها لـ«السلام». ومن هنا يكتسب رفض «منهج التسوية» جدارته وأهميته التاريخية في هذه المرحلة الجديدة من مراحل الصراع، حتى إذا لم يؤد إلى أبعد من ذلك.

لقد عمد «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي» الذي احتشدت له مجموعة من خيرة العقول العربية جدية واجتهاداً والتزاماً، إلى دراسة مستقبل «الصراع العربي ـ الإسرائيلي» على مدار فترة الاستشراف (١٩٨٥ ـ ٢٠١٥)، ضمن ثلاثة مشاهد: **أولها** مشهد التجزئة (التسوية وفقاً للشروط الإسرائيلية)؛ **وثانيها** مشهد التعاون والتنسيق العربي (التسوية وفقاً لتوازن نسبي بين القوى)؛ **وثالثها** مشهد الوحدة العربية (التسوية وفقاً للشروط العربية). وخلصت تلك الدراسة إلى أن العقود الثلاثة «المقبلة» سوف تشهد استمراراً للتفوق «الإسرائيلي» على الطرف العربي، واستمراراً للأثر السلبي للصراع في الجانب العربي من زاوية دفعه نحو المزيد من التجزئة والتفكك، فضلاً عن الأثر غير المؤاتي للمؤثرات الدولية في الوطن العربي، مع أن ملامح كل من الزلزال العربي والزلزال السوفياتي لم تكن قد برزت بعد. وهذه الاستمرارية لعناصر الأمر الواقع كافة، بل نموها خلال فترة الاستشراف، تعني أن الطرف المستفيد من هذا الأمر الواقع، أي «إسرائيل»، لن يسعى إلى تغييره، كما تعني أن الطرف العربي المتضرر سوف يظل عاجزاً عن إرغام «إسرائيل» على تغيير ذلك الأمر الواقع. والنتيجة هي أن الخيار المتاح سيصبح إما تسوية وفقاً للشروط الإسرائيلية، وهي تعني في جوهرها إضفاء الطابع الرسمي على الوضع الراهن، أي تكريس السيطرة الإسرائيلية أو لا تسوية على الإطلاق[٣١].

وإذا كانت «إسرائيل» قبل غيرها، تسعى إلى ترسيخ هذا الوضع القائم، بل دفعه إلى غياهب التردي، وكذلك تفعل الولايات المتحدة في ظل تغييرات عالمية هائلة مؤاتية لها، وإذا كانت الأمة العربية على ما هي عليه، حكاماً ومحكومين، فهل تصح مرة أخرى الفرضية التي يتبناها الباحث، ويصبح المستقبل للتسويات الجزئية والمنفردة؟

بداية، يمكن القول إن تلك التسويات، وإن كانت قد تمت «تعبئتها» في

---

(٣١) علي الدين هلال، محرر، **العرب والعالم**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨). وانظر أيضاً في إطار مشروع الاستشراف نفسه: أسامة الغزالي حرب، **مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

«اتفاقيات سلام»، ليست قدراً لا يمكن توقيه، بل إن الخبرات المتواترة في العلاقات الدولية توحي بتأييد الفرضية التي تذهب إلى: «إن المعاهدات تعقد لتخرق». . فهل يمكن أن يصدق هذا التوجه التاريخي العام على الاتفاقيات والمعاهدات «العربية ـ الإسرائيلية» التي عقدت تحت شعار «السلام»؟

في السياق التاريخي العام لإبرام «معاهدات السلام»، يدور سؤال مهم حول الأسباب التي تدعو طرفاً معيناً أو أطرافاً عدة في صراع معين، إلى البحث عن تسوية أو التوصل إلى حل لذلك الصراع؟ وتركز الإجابة على واحد أو أكثر من أربعة أسباب أساسية، هي:

١ ـ تغير في الأسباب الموضوعية التي أدت إلى الصراع؛

٢ ـ تغير في القدرات اللازمة للاستمرار في الصراع، وخاصة الصراعات المسلحة؛

٣ ـ تغير في إدراك القيادة، إما للظروف الموضوعية، أو لإمكانية الحل العسكري؛

٤ ـ تغير في التحالفات والارتباطات الإقليمية والدولية المرتبطة بالصراع.

وفي الحدود التي يكون من المفهوم فيها أنه يصعب الحديث عن سبب واحد أو وحيد لمثل هذا التحول الخطير في إدارة الصراعات الدولية، وخاصة مع تقدير ما يقوم بينها من ترابط وتشابك، يمكن القول إن «العنصر الثالث» بالتحديد، أي التغير في إدراك القيادات السياسية، وخاصة على الجانب العربي، قد لعب الدور المحوري في دفع التوجه المصري، ثم التوجه العربي، ناحية «السلام» مع «إسرائيل». وكان أبرز تعبير عن ذلك «التحول» هو الحديث عن «الحاجز النفسي» بين العرب و«إسرائيل»، بل الادعاء بأنه يفسر ٧٠ في المئة من عوامل تفجر الصراع. وإذا كان هذا التغير الجوهري في «الإدراك» قد انعكس على التغير في «القدرات»، وبالتالي في «التحالفات»، فمن المؤكد أنه لم يكن مبنياً على أي تغير في «الظروف الموضوعية» التي فجرت الصراع العربي ـ الصهيوني. وهذه نقطة محورية في استشراف آفاق المستقبل؛ فهل سيكون المستقبل لاستمرار «التسويات» وإحلال «السلام»، أم لاستمرار «الصراع» وتجدد «الحروب» في ضوء الخبرات المتواترة من الصراع العربي ـ الغربي الذي يعتبر الصراع الأساسي في المنطقة؟

إن إمكانية إلغاء أو انهيار «معاهدات السلام العربية ـ الاسرائيلية» تعتبر أمراً وارداً سواء من أحد الأطراف العرب أو من «إسرائيل»، اختياراً أو اضطراراً، وإن كان لا بد من التمييز في هذا السياق بين المرحلة الحالية، حيث هناك فقط معاهدتا

«سلام» بين كل من مصر والأردن مع «إسرائيل»، وبين مرحلة تالية يمكن أن تشهد «معاهدات سلام» شاملة، حيثما تتوافر «الظروف الموضوعية» لإلغاء المعاهدات وخرقها.

ومع ذلك فقد لا يكون من مصلحة «إسرائيل» أن تقدم على أي إجراء حقيقي يكون من شأنه إلغاء المعاهدات القائمة بإرادة منفردة، خاصة عبر عدوان عسكري شامل ضد سوريا، وحتى ضد مصر أيضاً، لأن العبرة هنا لا تتمثل فحسب في توازن القوى بالمعنى التقليدي، الذي قد لا يكون في صالح «إسرائيل» تماماً، وإنما ستكون في «توازن المصالح»، وهو الأكثر أهمية، لأنه يحدد ما ستخسره «إسرائيل» في حال إقدامها على مثل هذا العدوان، وهو كثير.. وقد يستحيل تداركه.

ولعلنا نتذكر ما ذهب إليه كيسنجر ـ في كتابه **عالم أعيد بناؤه** ـ حيث قال: «إذا أصبح السلام هدفاً في حد ذاته، فإن المجتمع الدولي سوف يجد نفسه تحت رحمة أكثر أطرافه عنفاً، لأن الأطراف الأخرى سوف تحاول تهدئته بأي ثمن حفاظاً على السلام. وهو ما يؤدي في الحقيقة إلى عدم الاستقرار وضياع الأمن الدولي».

والتذكرة ـ دائماً ـ تنفع المؤمنين!

تعقيب (١)

خالد السفياني(*)

في البداية، لا بد من التنويه بالمجهود الذي بذله د. مجدي حماد في إعداد بحث «خبرة التسويات القائمة والجارية»، وفي رصد أسس هذه التسويات ومنطلقاتها والوسائل والأساليب المستعملة في التخطيط لها وخلق شروطها من طرف خصوم الأمة العربية ـ الغرب أساساً ـ والمنزلقات التي ذهبت بالقيادة العربية إلى تبنيها وأحياناً إلى التحمس في تنفيذها.

وإذا كانت هناك مجموعة من الجوانب التي تتطلب التدقيق والمناقشة، فإن هذا التعقيب سيقتصر على بعض القضايا الكبرى التي لم يعالجها البحث بما تستحقه من العناية. وعلى الخصوص ما يتعلق بمسؤولية الشعوب العربية فيما يجري والسيناريوهات البديلة، مع ملاحظة حول تأثر الباحث بما يجري في مصر.

١ ـ **أول** تساؤل يطرح نفسه بعد قراءة البحث هو: أي دور وأية مسؤولية للشعوب العربية في التسويات القائمة والجارية؟

إن الحديث انصب على مسؤولية ودور الطبقات الحاكمة العربية، وحتى في الفقرة المتعلقة بالجماهير العربية، فإن الحديث فيها تركز حول ما قام به السادات وحول تفاعل الجماهير العربية إيجاباً وسلباً مع تطورات حرب الخليج الثانية، مع الحرص على «تبرئة» الشعب العربي وتبرير موقفه السلبي بما سمي بـ «إنجازات» الأنظمة العربية.

وعلى رغم التأكيد على أن التغيير الجوهري «لا بد من أن ينبع من جذور جماهيرية»، فإن ما تلا ذلك اقتصر على تأكيد «غياب الشعب العربي عن ساحة العمل

(*) محام/ الأمين العام للجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني ـ المغرب.

السياسي» مع اعتبار أن تغيير ذلك لا بد له من «الأجل الطويل». فهل يمكن الاقتصار على تسجيل غياب الجماهير العربية عن الصورة وعلى تحميل المسؤولية في الجملة للأنظمة العربية، مع اعتبار أن تغيير هذا الوضع يحتاج إلى أجل طويل؟ أم أن الموضوع يستحق عناية أكبر في التحليل دون أدنى مركب، في إطار نقد ذاتي معمق من دونه لا يمكن إيجاد السبيل لتحريك هذا المخزون الضروري لإيقاف النزيف العربي ولإحداث التغيير الجوهري الذي من دونه لا يمكن وضع حد للانهيار؟

غياب الجماهير العربية عن الصورة كان له دور أساسي في ما حدث ويحدث للأمة العربية. وهذا الغياب مسؤولية مشتركة بين الأنظمة العربية والقوى التي تدعم «استقرارها» وتضمن استمرارها مقابل التخلي عن الوحدة وعن فلسطين، وبين الشعب العربي وقواه السياسية والنقابية ونخبه.

فإذا كانت الأنظمة العربية، بصفة عامة، اعتبرت أن الطريق للحفاظ على «استمرارها» وعلى «أمنها» يمر عبر قمع شعوبها ومصادرة إرادتها ومصيرها وتغييب حرياتها وحقوقها والاستحواذ على ثرواتها، وفي أحسن الأحوال اعتماد ديمقراطيات شكلية أو ما يمكن تسميته بديمقراطية الواجهة... الخ، وإذا كانت قد اعتمدت على العدو الخارجي لحمايتها ومساعدتها على درء «خطر» شعوبها عليها، فإن الشعب العربي وقياداته السياسية والنقابية ونخبته الثقافية والفكرية لم يكونوا في مستوى المواجهة والنضال من أجل فرض ديمقراطيات حقيقية، على رغم العديد من النضالات والتضحيات في هذا القطر أو ذاك، بل ان الكثير من الأحزاب القومية والقوى الديمقراطية شكلت ممارساتها عنصراً من عناصر الإحباط لدى الجماهير العربية، فتجارب بعض الأحزاب التي قادت معركة الاستقلال والتي انقلبت إلى أحزاب دكتاتورية ومارست الحكم المطلق، وبذرت كل أسباب فقدان الثقة فيها والبحث عن بدائل من طرف شعوبها وبعض الأحزاب القومية أو اليسارية، أفقدتها ممارسة السلطة شرعيتها الشعبية.

وانطلاق كل حزب أو نظام من أنه هو الذي يملك الحقيقة وهو محور القومية والوحدة... الخ، كان من بين المعوقات لأن الأمر موكول لكل الشعب العربي ولتوحيد قواه من أقصى الوطن العربي إلى أدناه.

كما أن مجموعة من الأحزاب والقوى الديمقراطية التي ناضلت وقدمت، وقدمت معها جماهيرها، تضحيات جساماً، سرعان ما أصابها الوهن أو الانهيار، أو استطاعت الطبقات الحاكمة ترويض قياداتها واستدراجها في إطار تسويات داخلية لا تقل أحياناً عن التسوية الأولى أو الثانية أو الثالثة مع الغرب كما تحدث عنها البحث.

هذه التسويات داخل القطر الواحد كان لها أثرها الكبير في السطو على

نضالات ابناء هذا القطر وإهدارها، وفي تسويغ التسويات التي أبرمتها الطبقات الحاكمة مع الغرب ومع الكيان الصهيوني.

وقد شكل جزء كبير من النخب العربية «المناضلة» الأداة الحاسمة في الترويج للواقعية الاستسلامية والبحث لها عن أسس فكرية وسياسية، بل انها استعملت في حقن المواطن قطرياً وقومياً بحقن هذه الواقعية «الوقائعية».

وسواء بالنسبة للتسويات التي تمت داخل القطر الواحد مع الكيان الصهيوني أو مع الغرب، فإن احدى الأدوات الاساسية التي استعملت في ترتيبها والترويج لها والبحث عن «أسس» فكرية وسياسية لتسويغها، وفي حقن المواطن بحقن هذه الواقعية الاستسلامية أو ما سماه البحث بالوقائعية المبررة لها، هي أداة النخبة وخاصة منها جزء كبير من النخبة المنتمية للقوى الديمقراطية وطنياً وقومياً، والتي تعبت أو انهارت أو خانت أو تاجرت في تاريخ شعوبها كما تاجر بعضها في قيم وتضحيات أبناء أمتها، مما يسمح بالحديث من جهة عن تسويات لا تقل خطورة عن التسويات الثلاث التي تحدث عنها البحث، ومن جهة ثانية عن التقسيم داخل القطر الواحد وداخل الحركة الواحدة مما كان له أثره الكبير في تمرير وتثبيت مخططات التقسيم في الجسم العربي.

هذه الملاحظات تقتضي البحث في أسباب ما حصل وفي الوسائل الكفيلة بتجاوز هذا الواقع والانتقال بالجماهير العربية إلى مرحلة الانعتاق من الاستبداد، وإلى امتلاك مصيرها ومصير الأمة العربية.

ولا شك في أن تغييب الديمقراطية داخل الحزب الواحد أو الحركة الواحدة، وتغييب الوضوح والشفافية، وعدم الاحتكام إلى الموضوعية والكفاءة واعتماد الزبونية في كثير من الأحيان، والتشبث بالمراكز القيادية؛ لا شك في أن كل ذلك جعل من الكثير من الأحزاب والحركات الديمقراطية نماذج مصغرة لأنظمة الحكم العربية.

وإذا ما أضيف إلى ذلك غياب رؤى وبرامج واضحة ومخططات نضالية دقيقة، قادرة على تعبئة الجماهير العربية وتأطيرها، وعلى مواجهة مخططات الخصوم الداخلية والخارجية، فإن أسباب انهيار جزء من النخبة والقيادات والتنظيمات تبدو واضحة. كما أن مسؤولية التنظيمات السياسية والجماهيرية قائمة بالنسبة لغياب أغلب الجماهير العربية عن مواجهة استغلالها واستعبادها ومقاومة مخططات التسوية التي تهددها في وجودها وفي مقوماتها الحضارية وفي كيانها.

ولا بد من أن إرادة تجاوز حالة الانهيار العربي، تتطلب البحث عن وسائل استنهاض المواطن العربي داخل القطر الواحد وعلى المستوى القومي، ووضع مخطط

لتنسيق عمل القوى في الوطن العربي، يقوم على برنامج واضح وفاعل، برنامج يأخذ بعين الاعتبار واقع الجماهير العربية ويرصد خلجاتها وتطلعاتها، ويعتمد الديمقراطية في صفوف مؤسسات المجتمع المدني والقوى المؤطرة للشارع العربي، ويهدف إلى فرض الديمقراطية على الحكام العرب، بموازاة النضال من أجل الوحدة العربية التي أصبحت، بالإضافة إلى كل الاعتبارات التي تضمنها البحث، أداة من دونها لا يمكن للأمة العربية أن تجد لها مكاناً في عالم التكتلات ولا أن تكون في مستوى تحديات العصر.

فالاقتصار على الحديث عن القومية واعتبارها العنصر الأساسي والوحيد في المعادلة سلباً أم إيجاباً، يغفل واقع التقسيم الموجود، ويقفز عما أصبحت تمثله القطرية في الذهنية العربية عامة، وعن المعاناة التي يعيشها الشعب العربي في القطر الواحد، والمواجهة اليومية التي تفرضها عليه هذه المعاناة، وهي عناصر من دون أخذها بعين الاعتبار، وادخالها في المعادلة على أساس أن تشمل كل البرامج النضالية المزج بين ما هو قطري وما هو قومي، من دون ذلك سيبقى الخطاب القومي خطاباً حالماً ولن يجد له صداه الشعبي الفاعل.

٢ ـ الملاحظة **الثانية** التي تبرز من دراسة البحث هي أنه لم يحاول أن يقدم سيناريوهات بديلة للتسويات الجارية لبناء رؤى عربية لمستقبل القضية الفلسطينية.

فالمحور الذي تناول «التسويات القادمة» ركز من جهة على شبه اعتقاد بأن التسويات الجارية، والمخططات الأمريكية الصهيونية، أصبحت حتمية، على الأقل لبضعة عقود. ومن جهة أخرى استمر في استعراض ما جرى مع القليل من الحديث عما يمكن أن يجري وعلى دور القوى الوطنية والقومية في تفعيل ما يمكن أن يجري.

ويمكن طرح بعض التساؤلات حول آفاق المستقبل بالنسبة للصراع العربي ـ الغربي الصهيوني.

ـ هل التسويات الجارية قدر محتوم لا يمكن تغييره أو بناء استراتيجيا مضادة له؟ وبما أن الجواب لا يمكن أن يكون بالإيجاب، فإن تساؤلاً جوهرياً ثانياً يطرح: أية استراتيجيا؟

ـ رفض التسويات الجارية لا يكفي والمواجهة العسكرية الآنية غير ممكنة. فهل يمكن التفكير في استراتيجيا تهدف إلى إعادة البناء وخلخلة التوازنات؟ أم هل يمكن الحديث عن استراتيجيا في إطار صراع حضاري ينتهي بإدماج اليهود في محيطهم العربي على أنقاض الدولة الصهيونية؟

ـ كيف يمكن التعامل مع التسويات الجارية؟ وانطلاقاً من الواقع الحالي؟ كيف يمكن إيقاف هذه التسويات؟ وفي أي اتجاه؟ في إطار المواجهة المفتوحة أم اعتماداً على

«الشرعية» الدولية؟

ـ وكل الواقع العربي.. والمواجهات العربية.. والتسلط على الشعوب العربية.. الخ، هل يمكن أن نتساءل عن حقيقة الضعف العربي؟ هل فعلاً لا يملك العرب من المقومات الحضارية والاقتصادية والفكرية ما يمكن أن يجعل منهم جزءاً من المعادلة في إطار إعادة البناء بالنسبة لما سمي بالنظام العالمي الجديد؟

ـ كيف يمكن أن ننطلق من خصوصيات كل قطر لتفعيل الاحتياطي الماثل من الطاقات الشعبية وتأطيرها في اتجاه التحرر الوطني الديمقراطي واستعادة الكرامة وسلطة القرار وزمام المبادرة في إطار برنامج قومي شامل.

ـ كيف نستطيع أن نجعل من الخلافات العربية ـ العربية نوعاً من خلافات الاخوة، وكيف يمكن أن تصبح تناقضات ثانوية أمام التناقض الرئيسي الذي هو الغرب والصهيونية والنظام العالمي الجديد الذي يتهدد الأمة العربية بالانقراض؟

ـ أي دور للاقتصاد العربي ولما يزخر به الوطن العربي من خيرات؟

ـ هل يمكن أن يكون للعرب دور في تعميق الصراع الدولي حول رسم خريطة العالم الجديد؟

ـ كيف يمكن أن تعود قضية فلسطين إلى الحضن العربي؟ وهل يحمل أن يكون المنطلق هو العودة إلى قرارات القمم العربية والمجتمع الدولي، وكيف السبيل إلى ذلك؟

ـ كيف السبيل إلى إنهاء التطبيع على جميع المستويات الرسمية والشعبية، السياسية والاقتصادية والثقافية، وكيف يمكن تفعيل المقاطعة العربية الشاملة؟

ـ كيف يمكن إقبار مشروع السوق الشرق أوسطية ومشروع السوق المتوسطية، والشروع في بناء السوق العربية المشتركة؟

هذه التساؤلات جزء مما كان يجب إيجاد أجوبة عنه في إطار استشراف آفاق المستقبل. ولربما سيكون من الضروري الجواب عنها لكي يكون لهذا اللقاء الدور المتوخى منه.

والأجوبة إن لم تنطلق من الواقع، ومن وضع مخططات واضحة قابلة للتنفيذ، مع تصور حول الآليات الكفيلة بإنجازها، فإنه لن يكون لها أي معنى، لأنه لم يعد يكفي المثقفين والنخبة السياسية العربية أن تبرىء ذمتها بوضع اقتراحات تتضمن بدائل تنسجم والحلم العربي، بل أصبح واجباً عليها أن تكون للبدائل المطروحة من طرفها صيغ لتنفيذها وانجازها، تنسجم والواقع العربي.

وإذا كان التعقيب لا يسمح بمناقشة هذه القضايا، وطرح وجهة نظر في شأنها، لأنه في هذه الحالة سيتحول من تعقيب إلى بحث بديل، فإن النقاش لا بد سيسمح بذلك.

٣ ـ الملاحظة **الثالثة** هي أن الباحث كان متأثراً بشكل كبير بما يجري على الساحة المصرية، في حين أنه إذا كان هناك قاسم مشترك هو التنصل التدريجي من القومية العربية والاتجاه نحو ترسيخ التقسيم وتعميق الخلافات، فإن هناك جوانب كثيرة ومعطيات متعددة تختلف من قطر إلى آخر سواء تعلق الأمر بالواقع السياسي أو بدور ومكونات المجتمع المدني أو بالمستوى الثقافي أو بالواقع الاقتصادي.. الخ، وبسبب ذلك فإنه لا يمكن إسقاط ما يجري في مصر على بقية الأقطار العربية، بل قد يشكل ذلك قصوراً في تحليل الواقع العربي، مما يؤثر حتماً في ما يمكن أن يوضع من تصورات للمستقبل، في حين أنه من الضروري لوضع خطة شاملة التعرف بدقة على أوضاع الشعب العربي في كل قطر وفي كل منطقة.

تعقيب (٢)

سليمان الرياشي(*)

ـ ١ ـ

في الدراسة التي يقدمها د. مجدي حماد «خبرة التسويات القائمة والجارية» غزارة في القضايا المطروحة وفي الأفكار وكثافة في المعالجة فرضها اتساع الموضوع وضيق الحيّز الذي تفرضه الندوة التي تتسع لعشرات المساهمات، فتتحكم لحيّز محدد. هذه الكثافة، ربما كانت تقتضي من المعقب أن يضع نفسه في وضع التوازي مع هيكلية الدراسة والقضايا الأساسية المثارة فيها، وهذا ما لن أفعله، لأني سوف أجد نفسي أمام التقييدات ذاتها التي واجهها الكاتب، مضافاً إليها خطر التكرار حيث اني أجد نفسي في توافق كبير مع معظم ما يطرحه الباحث. ولذلك فإني سوف أختار عدداً من النقاط القضايا لأعقب عليها، من حيث التعمق ببعض ما لم تسمح به التقييدات المشار إليها، وإنجاز بعض الاستدراكات، دون أن التزم بالسياق التسلسلي للدراسة إلا عندما تقتضي الضرورة ذلك. وقد اخترت عدداً من القضايا تتعلق بـ: مغزى التعامل مع الولايات المتحدة كوسيط في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومعنى مركزية القضية الفلسطينية في الصراع بين العرب والكيان الصهيوني الذي بات متحكماً بفلسطين، وأوجه الواقعية في مسيرة السياسة العربية معطوفة على تأهيل أوضاع هذه الأنظمة خدمة لهذه الواقعية، كما سوف نخصص حيّزاً ضرورياً لبحث موضوع التسوية، وبخاصة في المرحلة الراهنة، مركزين بشكل خاص على الجانب الفلسطيني، كحالة متطرفة من التخلي عن الثوابت الوطنية، فضلاً عن القومية تمثلها سلطة الحكم الذاتي، وكمظلّة يستظلُّها الانهزاميون العرب كافة في مسارات التطبيع مع العدو الصهيوني والتحلل من التزامات الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

(*) كاتب وصحافي ـ لبنان.

عندما تمّ رسم مسار المشرق العربي في الربع الأول من هذا القرن على يد القوتين الأعظم حتى ذلك التاريخ، أي بريطانيا وفرنسا، لم تكن الولايات المتحدة قد أصبحت قوة مقررة في شؤون الشرق الأوسط بعد، ولم تكن لها اليد الطولى في جريمة سايكس ـ بيكو ولا في حملات القمع الدموي التي شنتها الإمبراطوريتان الاستعماريتان ضد الشعب العربي في أقطاره المكونة حديثاً في فلسطين وسوريا والعراق أو في مصر، ولا هي اصطدمت بالمشاعر القومية للعرب، ولا تحملت المسؤولية المباشرة عن نحر وحدتهم القومية ومحاولات تفتيتهم إلى دويلات طائفية، كانت لو نجحت لأفرزت نتائج أكثر فداحة من كل ما شهدناه من آثار اتفاق سايكس ـ بيكو. ولنتذكر على سبيل المثال أن الحركة الوطنية السورية ألحقت الهزيمة الكاملة بمشروع تفتيت سوريا الانتداب إلى خمس دويلات طائفية: اثنتان للسنَّة حول مدينتي دمشق وحلب وثالثة للمسلمين العلويين حول اللاذقية، ورابعة للمسلمين الدروز في حوران، وخامسة للمسيحيين في الجزيرة السورية.

وإذا أضفنا إلى ابتعاد الولايات المتحدة عن المآسي التي ألحقت بالعرب على يد الإنكليز والفرنسيين في مطلع هذا القرن، مبادىء ويلسون وسمعة الأمريكيين، لدى بعض النخب العربية، كدعاة حرية وحقوق إنسان، لمسنا لماذا أفادت الولايات المتحدة من شهادة تبرئة «Alibi»، وبخاصة بعد أن بدأت كقوة صاعدة، تصطدم بالقوتين الاستعماريتين السابقتين في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية. وحتى ما بعد العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦، كانت سمعة الولايات المتحدة مقبولة نسبياً في أوساط واسعة على رغم بدء بروز دورها وريثاً استعمارياً للإمبراطوريتين السابقتين وبدء تصدرها حملة التصدي للطموحات العربية المشروعة في التحرر الوطني والاقتصادي والاجتماعي والوحدة، ودخولها في صدام مباشر مع القومية العربية بقيادة جمال عبد الناصر ورعايتها غير المنقوصة لإسرائيل ودعمها وتحريضها على العدوان ضد العرب، هذا العدوان الذي بلغ ذروته في حزيران/يونيو ١٩٦٧.

لقد تزامن دخول النفوذ القوي والمتمادي للولايات المتحدة في الوطن العربي وممارستها الضغوط على القوى التحررية، أنظمة ومنظمات، مع تكاثر إشارات ومظاهر ترهل الأنظمة القومية التقدمية العربية، إذ كانت قد تجمدت في تطورها الداخلي وبدأت تستنزف إنجازاتها على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية... هذا على الصعيد القطري الداخلي، أما على الصعيد القومي، فقد أضعفت هزيمة حزيران/يونيو هيبة الأنظمة العربية التقدمية كثيراً، وباتت الأنظمة المحافظة لا تتورع عن التجرؤ عليها، بل إن الأنظمة التقدمية نفسها باتت مستعدة للدخول في مصالحات شاملة معها تحت شعار توحيد المواقف من أجل المعركة مع العدو، ولم يكن الإشكال الفعلي في ذلك في أن الأنظمة المحافظة باتت تمارس الضغوط على الأنظمة القومية،

وبخاصة مصر، من أجل دفعها لاعادة صياغة مواقفها الوطنية والقومية أو تجويف المواقف القائمة، وجعلها بالتالي أكثر انكشافاً أمام الضغوط الأمريكية من أجل تخفيض سقف مواقفها السياسية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، وتشجيع الطبقات والفئات الاجتماعية التي مستها الإجراءات السياسية والاقتصادية على المطالبة والعمل على استعادة مواقعها، ومحاولة الانفتاح على نخب بعض الفئات التي ولدت أو انتعشت أو أصبحت على ما أصبحت عليه في ظل السلطات العربية التقدمية من خلال المواقع العليا في بيروقراطية الدولة وعقد الصلات مع بقايا البرجوازية القديمة أو التحول إلى نشاطات كومبرادورية.

هذا هو الباب الرئيس الذي دخلت إلينا منه الولايات المتحدة الأمريكية. إنه باب إخفاق مشاريع التنمية في بلادنا في الخروج من التخلف إلى إنجاز مؤشرات تنمية بشرية ومادية تضعها في مواقع تكافؤ نسبي في خضم المنافسة الدولية، والأهم من ذلك مؤشرات تنمية تضفي الحصانة والتماسك على الوضع الداخلي وتحدث تحولات عميقة في أوضاع الطبقات والفئات الاجتماعية التي أحدثت هذه التحولات لجهة رفع حصتها في توزيع الدخل، فضلاً عن زيادة الدخل وتحسين وضعها في مواقع صياغة القرارات السياسية والاقتصادية.

- ٢ -

وعلى الصعيد السياسي، وعلى رغم الاشتباكات السياسية الحادة التي حصلت مع الإمبريالية الأمريكية، وعلى رغم المساس بمصالحها عبر التأميم، واضعاف (حتى الإنهاك في مرحلة ما) الفئات الاجتماعية التي كان يستند نفوذها إليها، فإن الأنظمة العربية التقدمية لم تصل إلى حدّ القطيعة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وما هو أكثر خطورة هو أنها لم تكن تستهدف الوصول إلى حد القطيعة، وكان طموحها باستمرار هو أن تحسن، لصالحها، ظروف وشروط التعامل مع الولايات المتحدة، وكان توق الطبقات الحاكمة فيها باستمرار توقاً لنمط الحياة الأمريكية. أما موقف الولايات المتحدة الكامل السلبية من القضية الفلسطينية، فقد كانت تجري المناوشة معه ويجري التشهير الإعلامي به ولكن من دون الوصول إلى حدّ القطيعة الفعلية. وكانت الأعذار موجودة على الدوام لاعادة وصل ما انقطع من العلاقة، وإحدى الحجج الغريبة والسمجة التي كانت تشهر باستمرار لتبرر «التسامح» تجاه السلوك الأمريكي بخصوص الصراع العربي - الإسرائيلي، هي «النفوذ الصهيوني» في الولايات المتحدة الذي يهيمن على القرار الأمريكي، والسعي لإضفاء صدقية على هذه الأكذوبة الصفيقة التي عاشت طويلاً ولا زالت، لأنها تغذّت ولا زالت تتغذى من عجز الأنظمة العربية عن المواجهة الجدية للإمبريالية الأمريكية، واللجوء إلى التضخيم والتزييف للتغطية ليس فقط على

العجز، بل أيضاً على شبكات المصالح. وللافت للنظر كم ازدهرت أكذوبة الاستلاب الصهيوني للقرار الأمريكي في الفترة الأخيرة، وكم تمّ تركيب سيناريوهات رديئة عن مؤامرات استهدفت رئيس الولايات المتحدة لمنعه من المبادرة بشأن أزمة الشرق الأوسط، ومنعه بخاصة من «الضغط على إسرائيل» وإجبارها على الاستجابة للحقوق العربية. وتجدر الإشارة إلى أن السلوك نفسه شاب السياسة العربية أثناء الانتداب البريطاني على فلسطين وصدام الشعب الفلسطيني مع بريطانيا كضامنة وراعية للوجود الصهيوني في فلسطين، فقد تسلطت ضغوط الأنظمة العربية آنذاك وبقوة على الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ لإيقافها نزولاً عند رغبة بريطانيا وأملاً بأن «صديقتنا بريطانيا» سوف تحل المشكلة، ولا يخفى أن جزءاً من القيادة الفلسطينية التقليدية كان يأخذ بهذا الرأي، وكان يعوّل على إمكانية تحييد بريطانيا في الصراع مع الحركة الصهيونية.

ولذلك فإن شعار «الساداتية» الشهير عن أوراق الحل التسع والتسعين التي في يد أمريكا، شعار يأتي من البعيد، وهو موغل في القدم في تاريخنا القومي، حتى إنه يعود إلى مطالع هذا القرن، وهو يعكس ضعفاً بنيوياً في الحركة القومية التي تصدّت لمهمة التحرر من الاستعمار التركي، ومن ثم للتعامل مع الاستعمارين البريطاني والفرنسي، وتصدّت على امتداد هذا القرن للصهيونية وتحالفها العام مع الغرب، ومن ثم الظرفي مع بريطانيا أو فرنسا أو الولايات المتحدة منذ ستينيات هذا القرن. ولذلك، فعلى الرغم من أن تنصيب الولايات المتحدة حكماً لا يمثل جديداً إذا ما قيس بتنصيب بريطانيا سابقاً، يبقى أن الجديد فيه أنه تمّ على يدّ قوى سياسية ـ اجتماعية أتت على أنقاض القوى السياسية الاجتماعية التقليدية، واكتسبت شرعيتها الشعبية من كونها أزاحتها كعقبة على طريق التطور الاقتصادي الاجتماعي وكعقبة على طريق التحرير. لقد أعادت هذه القوى الكرّة (بعد ممانعة وسجالات حامية في السياسة) في التعامل مع الخصم كما لو كان حكماً مع العلم المسبق بانحيازه الفظ للعدو، وممارسة سياسة الشكوى والتلوع من الحكم، أو الرثاء لحال هذا الحكم المغلوب على أمره بسبب «النفوذ الصهيوني»، أي اللجوء إلى توظيف مكثف للديماغوجية من أجل التعمية على العجز ولعبة المصالح على السواء.

يدخل في الإطار نفسه تهميش موقع القضية الفلسطينية في السياسة القومية للأقطار العربية، تهميشاً يستهدف الانسحاب من المسؤولية والاستظلال بمواقف ظاهرها الإقرار بخصوصية القضية الفلسطينية وخصوصية التزامات الشعب الفلسطيني تجاه قضيته، من أجل التحلل من الواجب القومي الذي باتت البرجوازيات القطرية تتلمس ارتفاع تكلفته السياسية والمادية، وباتت تنظر شطر البرجوازية البيروقراطية الفلسطينية نظرة من وضع مسافة بينه وبين القضية، نظرة تتسم بالبرود واللامبالاة،

هذا إذا لم تتحول هذه البرجوازيات إلى عوامل ضغط متساوق مع الضغوط الأمريكية، فتساهم في مفاقمة مصاعب القيادة الفلسطينية وتزيد من خوفها، بل هلعها، مما يدفعها إلى تقديم المزيد من التنازلات ومزيد من إهدار المحرمات الوطنية والقومية. إن مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة لقضايا النضال القومي، إنما تكتسب سماتها من كون الصراع العربي ـ الإسرائيلي هو الوجه الرئيس للصراع العربي مع الاستعمار الغربي منذ ثمانينيات القرن الماضي على الصعيد الشعبي الفلسطيني، ومنذ الربع الأول من هذا القرن على الصعيدين الشعبي والرسمي العربيين، بمعنى أن القضية الفلسطينية شكّلت نقطة التقاطع في الصراع بين العرب والغرب، وذلك بصرف النظر عمن كان يتصور قيادة الغرب، واجتذبت على الصعيد العربي اهتمام القوى العربية الشعبية كافة من مشرق الوطن العربي إلى مغربه، وعلى الصعيد الرسمي فرضت القضية الفلسطينية على الأنظمة العربية نمطاً من التعاطي التضامني الإلزامي بغض النظر عن الموقف الفعلي لبعض هذه الأنظمة التي كانت مضطرة للتعمية وممارسة الازدواجية اتقاء لردود الفعل الشعبية ولتفادي الاحتكاك مع الأنظمة العربية الأخرى.

لقد اكتسبت القضية الفلسطينية هذه الخصوصية بفضل جملة من العوامل تمثلت، على سبيل المثال وليس الحصر، في اندراجها في سياق الهجوم الاستعماري على المنطقة العربية، ومثل الاستعمار الاستيطاني فيها نموذجاً خاصاً بما فيه ضمن النماذج الاستيطانية، نموذجاً مشبعاً بالايديولوجيا التي تطرح نفسها كحالة عداء شامل للعرب، وكنموذج للاستعمار والسيطرة مفتوح على التوسع غير المحدود، مستظلاً الأساطير «التاريخية» والدينية». لذلك فهو أكثر من الاستعمار الاستيطاني في الجزائر أو ليبيا شكل تحدياً للعرب جميعاً وآفاق فيهم هواجس الخوف من التوسع، كما تحداهم في تاريخهم ودينهم. وشكلت القضية نقطة استقطاب لمشاعر الجماهير العربية واهتمامها إلى حدّ أنها فرضت سلوكاً معيناً على الأنظمة المعنية. وبقدر ما كان تبني القضية الفلسطينية والدفاع عنها مكلفاً، كان في الوقت ذاته مجزياً، بمعنى إسباغ الشرعية السياسية على هذه الأنظمة، وهذا يصحُ بشكل خاص على فترة نمو وسطوة القوى القومية والتقدمية العربية، وأما بعد التطورات التي شهدها الوطن العربي في العقدين الأخيرين لجهة التبدل الحاصل في موازين القوى لصالح القوى المحافظة العربية، فقد بات التنصل من القضية الفلسطينية، وبخاصة الطعن بها عبر التطبيع أو التقارب مع العدو الإسرائيلي، مصدر كسب سياسي، بمعنى تعزيز التبني الخارجي لسلطة هذه الأنظمة، ووسيلة لاستدرار المساعدات. أكتب هذه السطور وأمامي مثل لم يجف حبر أخباره بعد، إلا وهو خبر زيارة وزير خارجية موريتانيا لإسرائيل، وما نقلته جريدة عربية مغربية عن عرض قدّمه الوزير لمضيفيه الصهاينة بطمر النفايات النووية الإسرائيلية في الصحراء الموريتانية، وسواء أصحّ هذا النبأ أم لم يصح (المصادر

الرسمية الموريتانية كذبته ولكن. . .)، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة وكثير من المرارة، هو لماذا هذا الاندفاع الموريتاني نحو العدو؟ فموريتانيا ليست دولة مواجهة، وهي لم تتضرر مباشرة من الصراع العربي ـ الإسرائيلي. والجواب البديهي الذي يحضر إلى الذهن هو أن الطبقة الحاكمة الموريتانية التي لم تتمتع بثمار انخراطها بالنزاع في فترة المد القومي (شرعية سياسية وعلاقات إقليمية ودولية ومساعدات) تود الآن أن تفيد من خلال مساهمتها في تفكيك وإنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي؛ ولأن ذلك مطلب أمريكي مُلح، وأن الولايات المتحدة تخلع الحماية والمساعدات أو على الأقل الوعد بها، على من ينخرط في هذه العملية، فإننا نشهد هذا التهافت.

إن سلوك النظام الموريتاني هذا، ومثله السلوك المتهتك للعديد من الأنظمة العربية، إنما يستظل الأوضاع العربية العامة السلبية ويمعن في مفاقمتها. إنه سلوك عدد من الأنظمة التي تستظل الكوارث السياسية التي ألمت بالوضع العربي ابتداءً بكامب ديفيد ومروراً بتجربة مدريد وما سبقها وما تلاها، وانتهاءً باتفاقات أوسلو وآثارها الكارثية التي تتتالى فصولاً في الحياة الفلسطينية والعربية. إن انهيار موقع العرب في النظام العالمي الآخذ في التشكل بكل تناقضاته يرتبط بعوامل عديدة بطبيعة الحال، ولكن أبرز هذه العوامل يبقى انهيار الأوضاع الداخلية العربية من جراء إخفاق مشروع التنمية العربي والذي أدى إلى تمايزات واسعة داخل الطبقة الوسطى العربية، وقاد إلى استقطابات حادة في المجتمع، وازدادت البطالة الهيكلية والظرفية، واكتسبت البرجوازية العربية المسيطرة أكثر فأكثر سمتي الريعية والكومبرادورية الآخذة بالاندماج الواسع برأسمالية المراكز العالمية، وتدهور الإنتاج الزراعي العربي، واتسعت فجوة الأمن الغذائي، فارتفعت فاتورة تغطية الفارق من حاجة الغذاء إلى أكثر من ١٥ مليادر دولار سنوياً، وتجاوزت خطورة الموضوع الجانب المالي (على أهميته) إلى مخاطر التبعية الغذائية ذاتها وإمكانية فرض الشروط السياسية بسبب الغذاء، فالجميع يذكر تجربة مصر المرّة مع الأمريكيين بخصوص القمح في بداية الستينيات.

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية العربية، وبروز خرائط طبقية اجتماعية جديدة تتميز بالاستقطاب الحاد بين أقليات غنية وأغلبيات فقيرة، بل شديدة الفقر، خلق مجتمعات غير تضامنية تخلت فيها الدولة أو كادت عن دورها الاجتماعي، مما خلق وفاقم مشاعر غربة جماهيرية واسعة عن أوطانها وعن القضايا العامة فيها، وكذلك على الصعيد القومي.

إن هذا التوصيف لا يميز بين أقطار التخطيط المركزي السابق والأنظمة الليبرالية، ومن ضمنها الأقطار النفطية التي تحولت الآن إلى بلدان عجز بعدما كانت بلدان فائض.

على خلفية اقتصادية هشة واجتماعية مهلهلة في إطار الأوضاع القطرية، وفي خضم الصراعات العربية التي وإن كانت تجد جذورها في الاجماع الطبيعي ولكنها تجد جذورها أيضاً في عجز الأنظمة العربية عن بناء اقتصادات تكاملية. اعتقد أننا نجد مفاتيح الهشاشة في الأوضاع العربية. لقد تم بناء اقتصادات متوازية بين قطر وقطر، وأحياناً متوازية داخل القطر نفسه. وهذا يبرز بصورة صارخة داخل اقتصادات الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط، ولكن يبرز أيضاً في البلدان التي أقامت اقتصادات مخططة ومارست سياسات تحررية. وحيث نرى أن هذه الاقتصادات كانت متوازية وغير متداخلة. لقد بنى كل قطر اقتصاده انطلاقاً من معطياته الخاصة المادية والبشرية من دون أن يأخذ بنظر الاعتبار وبصورة جوهرية معطيات القطر الشقيق كمصدر للثروة البشرية أو المادية وكسوق للسلع، بل تشكل وضع برزت فيه اقتصادات متوازية أنجز كل منها خطوات على طريق التحرر الاقتصادي، اقتصادات لها صلاتها المتوازية مع الخارج أيضاً. هذا الواقع مضافاً إليه تخلف هذه الاقتصادات يشرح لماذا بقيت نسبة التجارة البينية تراوح تحت سقف ١٠ بالمائة من تجارة الأقطار العربية مع العالم الخارجي، وتبرز فداحة هذه النسبة بصورة أوضح عندما تعلم أنها تتضمن أيضاً تجارة إعادة التصدير وليس فقط السلع والخدمات المنتجة محلياً.

على خلفية هذه البنية الاقتصادية التي لا تحفر مجرى للمصالح المشتركة وتجعل المشاعر القومية في غربة عن سندها المادي، وتشوه الوعي بالمصلحة المشتركة وتجعل هذه المصلحة مسألة نظرية، تصح أو لا تصح لأنها غير ملموسة، زاد فعل العصبيات القبلية والعشائرية والطائفية والاثنية وضعفت قوى التوحيد التي باتت شبه منزوعة السلاح المادي، تتكلم في السياسة والايديولوجيا غالباً بلغة الأخلاق والمناشدة أو الغضب وخيبات الأمل. وعلى هذه البنية المفتقدة للتماسك والمأزومة والداخلة في صراعات بين مكوناتها، حلت الضغوطات الخارجية، وهنا الأمريكية، ففعلت فعلها وأحدثت ما نحن بصدده من كوارث وطنية وقومية. وحتى لا تبدو الأمور بهذه الجبرية أو الحتمية بمنأى عن إرادة الناس وفعلهم، نذكر بأن هذا الواقع غير المرضي هو محصلة ما رسمته المصالح الضيقة للطبقات الاجتماعية ورموزها القيادية، طبقات وشرائح باتت مندمجة المصالح بالإمبريالية، وبالتالي شديدة التأثر بسياساتها ومصالحها.

على قاعدة هذا الوضع العربي القطري والقومي يتضح منطق التسويات الماضية أو الجارية مع العدو؛ إنها ثمرة خلل في موازين القوى، وثمرة الإدارة السيئة للقوى المتوفرة في الوقت نفسه، وثمرة توظيف الاختلال في القوى مع العدو لصالح تغليب توجه سياسي وتنموي في الداخل على توجه سياسي تنموي آخر؛ إنه الاستقواء بالضعف لتبرير منطق التخلي الوطني والقومي ونمط آخر من التنظيم الاقتصادي والاصطفاف الطبقي الاجتماعي. هكذا أفهم مغزى ما ارتكبه أنور السادات عندما

تحول حرب تشرين الأول/أكتوبر من انتصار تكتيكي إلى استسلام [illegible] ولا خارج ذلك بعيداً عن عمل المحللين النفسيين والمصحات العقلية.

ـ ٣ ـ

وأما على الصعيد الفلسطيني، فتبقى الأمور أكثر تعقيداً طالما لم يتضح بعد الدور الذي لعبته الفئات والرموز الكومبرادورية في الضغط على منظمة التحرير، وتحديداً الجناح المتنفذ فيها، من أجل تقديم التنازلات وشبك الصلة مع الإدارة الأمريكية. خارج هذا العامل المهم الذي يبقى بحاجة إلى جلاء، تبدو الأمور في السياق الفلسطيني فجيعة القراءة السياسية الخاطئة ومحصلة مشوهة له في الوقت ذاته، وضحية القراءة الخاطئة أيضاً للوضع الدولي، بعد الانهيار السوفياتي، قراءة وحيدة الجانب، تعلي على العموم من شأن العوامل السلبية في توازن القوى العام مع العدو، وتقلل من شأن عوامل القوة، وتروح بإدارتها الخاطئة للصراع تبدد هذه العوامل، فتزيد من «نكد الدنيا» حتى «لا ترى بداً» من «صداقة» الولايات المتحدة الممسكة بأوراق حل أزمة الشرق الأوسط. فقبل «أوسلو» قبل الجناح المتنفذ في منظمة التحرير الفلسطينية بالمشاركة في مؤتمر مدريد في نهاية سنة ١٩٩١، باشتراطات أمريكية ـ إسرائيلية ليست مهينة وحسب، بل ترسم إطار التفريط بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني؛ فقد ارتضى بوفد غير مستقل، ثم ارتضى أن يقتصر الوفد على عناصر من الداخل (ضفة وقطاع) عوض أن يمثل وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة نضاله تحت الاحتلال وفي الشتات، وارتضى ألا يكون أي من أعضاء الوفد عضواً في منظمة التحرير، وارتضى خلافاً لما جرى مع الأطراف العربية الأخرى، أن يتم التفاوض مع العدو الإسرائيلي على مرحلتين: مرحلة انتقالية للحكم الذاتي، وأخرى للتفاوض حول القضايا النهائية المتعلقة بالسيادة واللاجئين والقدس والاستيطان... لقد أهدر الحبر الكثير حول مخاطر هذه التنازلات والتي قادت إلى ما هو أفدح في اتفاقات «أوسلو» وما تناسل منها. ولكن اللافت هو الهدر المجاني لنوابض القوة في الوضع الفلسطيني. لم يثمر الطرف الفلسطيني المنخرط في عملية التسوية نقاط القوة في وضعه وإمكانية فعلها في الوضع الذي استجد بعد انتهاء الحرب الباردة أو الذي استجد بعد حرب الخليج الثانية. لقد رأى إلى الوضع الجديد بصورة أحادية، فتحولت قيادة الولايات المتحدة الأحادية للعالم إلى كابوس يمنعه من رؤية أن العالم أكثر تعقيداً مما يبدو عليه وأن بإمكانه، كطرف تشكل قضيته قلب الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أن يستغل الرغبة الجامحة للأمريكيين «لإعادة ترتيب شؤون المنطقة» بما يضمن استقرار مصالحهم. لم يكن بإمكان الطرف الفلسطيني الانقلاب على الأوضاع المستجدة ولكن كان بإمكانه أن يحسن من شروط انخراطه في التسوية بالتأكيد، كأن يطالب بوفد مستقل لا يقتصر

تشكيله على المناطق المحتلة ولا يتم تمويه صلته بمنظمة التحرير، وأن يرفض فكرة التفاوض على مرحلتين ويصر على مرحلة واحدة أسوة بالأطراف العربية الأخرى. وحتى لا يبدو هذا الكلام رجماً في الغيب، ما علينا إلا العودة إلى مذكرات جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق والذي يعترف بمذكراته «الدبلوماسية بين الحرب والسلام» التي نشرتها سنة ١٩٩٦ جريدتا **النهار والشرق الأوسط** اللندنية أن «جولاته الثماني للمنطقة التي سبقت مدريد، كان الهم الرئيس فيها يتمثل بالموضوع الفلسطيني والتمثيل في مؤتمر مدريد، لأنه من دون الفلسطينيين لن يكون هناك حل، ولن تأتي الدول العربية إلى مدريد». وفي مكان آخر من المذكرات يعود بيكر فيؤكد أنه «لم يكن ممكناً لأي من أقطار الطوق العربية الذهاب إلى مدريد دون ذهاب الفلسطينيين».

من المؤكد أن جيمس بيكر لم يكن أكثر دراية من قيادة منظمة التحرير بمكامن القوة الفلسطينية، ولكن كما كان قد جرى على الجبهة المصرية على النحو الذي يشرحه الباحث، جرى على الجبهة الفلسطينية. لقد جرى «تأهيل» المنظمة لتصبح شريكاً في تسوية تخدم الرؤيا الأمريكية عبر تواتر الضغوط السياسية والعسكرية عليها والتصوير لها بأن آفاق حل سياسي يضمن الحد الأدنى المقبول من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، هي آفاق مسدودة، وجاء انتقال المنظمة إلى تونس بعد العدوان الإسرائيلي العام ١٩٨٢ ليجعل البيروقراطية العليا في المنظمة بعيدة عن نبض الشارع الفلسطيني في المخيمات والمدن، بيروقراطية تتعاطى مع الانتفاضة بالفاكس وعلى قاعدة عدم الثقة بقدرتها على الاستمرار، وضرورة توظيفها سريعاً في الحركة السياسية للمنظمة.. وكان ما كان. ندرك أننا نعمم ولكننا نتكلم عن خط رئيس في المنظمة، حظي على الدوام (وتحديداً بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧) بدعم عربي رسمي واسع، وتم استهدافه دولياً في عملية «التأهيل» المديدة. وتختلف هذه العملية عن تلك التي جرت في مصر باختلاف الوضع المصري عن الوضع الفلسطيني، ولكنها تندرج في سياق الاستهداف ذاته، وإذا كان قد صدر في مصر والوطن العربي أدب شديد الغزارة حول التطورات الاقتصادية الاجتماعية، وكذلك الأخطاء السياسية التي ارتكبتها القوى القومية التقدمية والتي سمحت بوقوع هذا الانقلاب السياسي المدوي على يد أنور السادات، فإن ما جرى على الصعيد الفلسطيني لا زال يتحمل المزيد من التحليل ومحاولات الادراك.

المناقشات

١ ـ عبد الوهاب المسيري

انطلق من قصور التحليل الاقتصادي، وأن الصراع العربي ـ الصهيوني مثل واضح على ذلك. فالأطروحة الماركسية القديمة بخصوص أنه صراع بين عمال وفلاحين (يهود وعرب) من جهة، وبين مستغلين (يهود وعرب أيضاً) من جهة أخرى، ثبت أنه لا يتفق مع الواقع. فالكتلة البشرية الاستيطانية الصهيونية التي قامت بغزو فلسطين كانت تضم رأسماليين واشتراكيين وفاشيين ومتدينين وعلمانيين وعمالاً وربما أيضاً بعض الفلاحين، وقد قام هؤلاء بطرد الفلسطينيين من أرضهم دون أخذ انتماءاتهم الطبقية في الاعتبار، بل إن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني يناصب البرجوازية الفلسطينية العداء. ومن حرر أرنون ليسوا بالضرورة من العمال والفلاحين، فمعظمهم في ما يبدو من أبناء البرجوازية اللبنانية. لهذا لا بد من إدخال عنصر ثقافي تاريخي، يقلل من أحادية المقولة الاقتصادية، فنتحدث عن «البرجوازية الحضرية» مقابل «البرجوازية الريفية»، ونتحدث عن «البرجوازية المستغربة» مقابل «البرجوازية العربية» وهكذا.

ويمكننا القول إن اصطلاح «رأسمالية» هو الآخر لم يعد ينطبق على الغرب. فالرأسمالية تبنى على حرية التجارة والتنافس، بينما تصاعد الاستهلاك في الدول الصناعية، وتزايد أسعار السلع الصناعية في الوقت الذي تهبط فيه أسعار المواد الخام، وتدخل الولايات المتحدة بقوة السلاح لفرض سياساتها، كل هذا يجعل من العسير استخدام مصطلح «رأسمالية» للإشارة إلى ما يدور الآن في العالم.

الأهـداف

١ ـ الخطاب التحليلي العربي تجاه إسرائيل والصهيونية خطاب سياسي بالدرجة الأولى، غير قادر على الإحاطة بالجوانب المركبة للظاهرة الصهيونية. ثم هناك الخلط السائد بين الخطاب الذي يهدف إلى تعبئة الجماهير، والخطاب القانوني (الذي يهدف إلى

إبراز الحق العربي) والخطاب الأخلاقي (الذي يهدف إلى إبراز لاأخلاقية الصهيونية) من جهة، ومن جهة أخرى الخطاب التفسيري، الذي يهدف إلى إبراز السمات البنيوية والقوانين المتحكمة في الظاهرة الصهيونية.

وأهمية هذا التمييز أن العقل العربي استنفد جزءاً كبيراً من طاقته في محاولات هي أبعد ما تكون عن العملية التفسيرية التي تهدف إلى تحسين إدراكنا، ومن ثم تحسين أداتنا النضالي.

٢ ـ من مشاكل الخطاب التحليلي العربي هو أنه إما أن ينظر إلى اليهود من الخارج تماماً (فهم جزء من الطبقة البرجوازية أو هم عملاء الاستعمار... الخ)، أو من الداخل (فهم جزء من المؤامرة اليهودية العالمية). والمطلوب هو النظر إليهم بطريقة مركبة من الخارج (بوضعهم في سياقاتهم الاجتماعية والاقتصادية والحضارية)، ومن الداخل بأن يأخذ بعين الاعتبار دوافعهم ومنظورهم.

الوسائل

١ ـ إن محاولة رصد إسرائيل لا تزال بدائية على رغم وجود جهود متفرقة ممتازة. ولتصحيح هذا الوضع أقترح ما يلي:

أ ـ محاولة الاستفادة من عرب الأراضي المحتلة، فكثير منهم يجيد العبرية، وهم يعيشون في صميم التجمع الاستيطاني الصهيوني.

ب ـ إنشاء مركز للدراسة الصهيونية وإسرائيل لا تكون مهمته إصدار المزيد من الدراسات، وإنما يكون بمثابة مركز للرصد البيبليوغرافي، فيقوم بتجميع وتبويب كل ما كتب في الموضوع، ثم يقوم بمتابعة عملية الرصد.

ج ـ اختيار بعض الباحثين المتميزين في حقول تخصصهم، ثم يتعلمون بعد ذلك العبرية، فتكون لديهم القدرة على رصد المجتمع الصهيوني بعمق وتجاوز ادعاءاته عن نفسه.

٢ ـ لا بد من أن يقوم بعض الباحثين بتعلم اللغة اليديشية، فهي لغة غالبية يهود العالم في نهاية القرن التاسع عشر، حيث ظهر الكثير من الوثائق المهمة والدراسات العميقة باليديشية وهي غير متاحة بالإنكليزية أو الفرنسية. وهناك العديد من الوثائق الخاصة يفضي بها الهولوكوست باللغة اليديشية، لا يحب الصهاينة كشفها.

٣ ـ أعتقد أنه قد حان الوقت لفتح ملفات الهولوكوست بطريقة علمية، ففي الآونة الأخيرة صدرت عدة دراسات علمية بالألمانية والإنكليزية والفرنسية روايتها للهولوكوست المختلفة عن الرواية الصهيونية التي تروجها وسائل الإعلام.

٤ ـ تأسيس مراكز بحوث في آليات الانتفاضة (أساليبها المختلفة ومؤسساتها ـ طريقة تجنيد الجماهير ـ . . الخ) بهدف حصرها وتحسينها وربما الإضافة إليها. وكل هذا ولا شك سيحسن من أداء المنتفضين.

٥ ـ لا بد من الاهتمام باللغة العربية الفصحى، فهي مستودع الذاكرة التاريخية، ومظهر أساس من مظاهر الوحدة العربية وآلية أساسية لها. ولعله قد حان الوقت لإصدار مجلة عربية ثقافية عامة مشكلة (حروف الضبط) مما يسهل القراءة ويسهل النطق والحديث بالفصحى.

٢ ـ جواد الحمد(*)

على رغم أساسية التوجه الصهيوني في الصراع مع الأمة العربية والاسلامية لصالح بناء كيانه في فلسطين منذ انطلاقته قبل مائة عام، غير أن المشروع الصهيوني قد تمكن من الانسجام مع المشروع الغربي والقيام بوظائف لخدمته. كما أن المشروع الصهيوني يعد نقلاً للصراع من على الحدود بين الأمة العربية والاسلامية والغرب إلى داخل الأمة العربية والاسلامية.

ولا تستطيع الأمة مواجهة المشروع الغربي في المنطقة ما دام الكيان الصهيوني قائماً وقوياً ومؤثراً في داخلها. وهو الأمر الذي يجعل قضية الصراع مع «اسرائيل» والحركة الصهيونية أولوية في البرنامج العربي والاسلامي النهضوي وتحتل القضية المركزية. وذلك لا يعني بالطبع إهمال حجم الهيمنة الغربية في المنطقة.

ولذلك فإن موضوع «احتواء المشروع الصهيوني سياسياً أو اقتصادياً»، والعمل على «وقف تمدده العسكري والأمني في الوطن العربي» عبر تسويات سياسية برعاية أمريكية، إنما يمثل محاولة للقفز على حقائق أساسية أبرزها: طبيعة الدور الصهيوني الامبريالي في المنطقة ضد المشروع العربي والاسلامي الحضاري.

كما أن برنامج التسويات وفق هذه المعطيات يُعد تعطيلاً للمقاومة العربية والإعداد الاستراتيجي العربي نحو بناء نهضوي داخلي من جهة، وإعداد استراتيجيا عملية لإنهاء الاختراق الصهيوني في جسم الأمة من جهة أخرى، فضلاً عن التصدي للاستراتيجيا الغربية التي تستنزف ثرواتنا، وتعطل وحدتنا، وتعيق قرارنا السياسي المستقل.

ولا يمكن بالتالي إلغاء أي من الخيارات العربية المفتوحة، وعلى الأخص ما يتعلق بالمواجهة والحسم العسكري، بينما يستخدم العدو كل الخيارات، وعلى الأخص الخيار العسكري المسلح حتى في تنفيذ عمليات إرهابية في الوطن العربي.

(*) تناولت المداخلة الفصلين الثالث والخامس.

إن تجربة التسوية السياسية حتى الآن مثلت تآكلاً مستمراً في برنامج النهضة العربية، كما مثلت تكريساً للمشروع الصهيوني المتعايش معه في المنطقة، وهي بذلك تسير نحو إضعاف الوضع العربي العام، والأكثر خطورة أن هناك محاولات للاستفراد بالقوى المقاومة، وتضييق ساحات عملها، وتجفيف مواردها، مما يعطل امكانات بناء استراتيجيا مواجهة شاملة عربية ضد المشروع الصهيوني.

٣ ـ عوني فرسخ

يوضح د. حماد أن اسرائيل لا تتطلع جوهرياً إلى السلام. وهذا موقف استراتيجي في الفكر والعمل الصهيونيين. ففي سنة ١٩٣٦ نقل دكتور مغنيس، عميد الجامعة العبرية يومذاك، من خلال السيد موسى العلمي، عرضاً من الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين بإقامة دولة ديمقراطية في فلسطين مع فسح مجال الهجرة اليهودية لمدة عشر سنوات، بحيث ترتفع نسبة الصهاينة من ٢٨ بالمئة إلى ٤٤ بالمئة ولا تتجاوز ذلك. فرفض بن غوريون العرض. وعندما قال له د. مغنيس أن هذا أفضل عرض وأكثره سخاء يقدمه العرب كان جوابه: «أنت يهمك السلام، أما أنا فالمهم عندي الهجرة مع أن السلام عزيز علي».

تحدث د. حماد عن انحسار صدقية النظم التي مثلت قلاع القومية العربية وعن أنظمة وصفها بأنها «وحدوية»، وفي ظني أن في هذا التوصيف تجاوزاً للواقع التاريخي، ذلك لأنه منذ ثورة العراق في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ برزت على المسرح السياسي العربي قوى «الاقليمية الجديدة». ومن الظلم أن ينظر اليها ضمن الخط القومي الوحدوي وإن رفعت شعاراته، وصراعها مع عبد الناصر والحركة القومية العربية خلال سنوات ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤ ليس بحاجة لحديث.

يحدد د. حماد ثلاثة مكونات لما سماه محقاً ومصيباً «منظومة رأسمالية عالمية»: الدول الرأسمالية السبع، الشركات متعددة الجنسيات، المؤسسات الاقتصادية العالمية. وفي تقديري أن هناك مكوناً إضافياً هو الفئات المحلية في مختلف دول العالم المنسجمة مع المنظومة الرأسمالية العالمية، ولها جناحان: الكمبرادور و«رجال الأعمال» من ناحية، ومثقفو العولمة والتطبيع من ناحية ثانية.

٤ ـ محمد ابراهيم منصور(*)

أثارت دراسة د. حماد وتعقيب د. السفياني عليها تساؤلاً حول مسؤولية الشعوب العربية في التسويات القائمة والجارية، وهو تساؤل يحمل في طياته عدداً أكبر من

(*) تناولت المداخلة الفصول الثالث والرابع والخامس.

الأسئلة لعل أهمها: كيف يمكن للمرء أن يتساءل عن مسؤولية شعوب هي بطبيعتها مقصية عن صنع القرار ومنزوعة الإرادة كرها لا اختياراً، كما أن المنظمات والأحزاب التي تمثل هذه الشعوب وتحتضن أحلامها شاخت في أماكنها وتباعد العهد بينها وبين نقاوة أصولها الأولى، وتحولت كما قال السفياني إلى نماذج مصغرة لأنظمة الحكم العربية؟ ولولا حركة الشارع العربي العفوية والتلقائية لأدركنا اليأس والقنوط اللذين حاولت المعاهدات والاتفاقات القائمة أن تكرسهما. وهي معاهدات واتفاقات إذعان تميل ـ في التحليل الأخير ـ إلى تغليب مصلحة الطرف الإسرائيلي وتتجاهل مصالح الأطراف العربية الموقعة على هذه الاتفاقات، كما يستفاد من التحليل المدقق والبارع للدكتور يحيى الجمل. ومن ثم فإن الآفاق ينبغي أن تظل مفتوحة أمام دعم منظمات المجتمع المدني وإعادة تجديد الأحزاب العربية وضخ دماء جديدة في شرايينها التي تصلبت وتجلطت فيها الدماء. لقد نجحت هذه المنظمات الجديدة بمقاومة التطبيع وتفويت فرص التغلغل الإسرائيلي في النسيج الاقتصادي والثقافي العربي. وربما كان موقف الجامعات المصرية بتجريم أي تعاون علمي أو ثقافي مع الجامعات الإسرائيلية نموذجاً ذكرنا به العرض الرائع الذي ساقه وكثف الضوء عليه ـ في ورقته ـ الاستاذ محسن عوض.

٥ ـ جورج جبور

أقول للدكتور مجدي وله يد قديمة أيضاً في دراسات الاستعمار الاستيطاني، إن بحثه مبدع وإننا في هذا البحث نلاحظ استخدام عناصر موجودة في تركيب جديد، وهذا هو جوهر الابداع في الكتابة السياسية، وفي الكتابة الفكرية بشكل عام، لكنه يبدو لي وقد أهمل بعض العناصر، وسأحدثه بشأنها.

٦ ـ مجدي حماد (يرد)

لدي تعقيب موجز للغاية؛ أشكر كل الذين عقبوا على الدراسة، وتدخلوا في الحوار والمناقشة. هناك بعض الصياغات والفقرات تحتاج إلى إعادة نظر، كالملاحظات التي أبداها د. المسيري، وهناك ملاحظات أخرى تتصل بما أغفلته الدراسة، بعضها تحدث عنه د. السفياني، وبعضها لم يتحدث عنه د. جبور، وسأسمع منه ذلك. ولكن بعض ما أغفلته الدراسة في الحقيقة يدخل في موضوع الاستراتيجيا، بل أكثر من ذلك كان د. السفياني يقول نصاً ان الباحث لم يقدم سيناريوهات بديلة للتسوية القائمة، وهذا هو الموضوع الأكبر للندوة، وستكون هناك فرصة أشمل لمناقشته في اليومين الأخيرين من أعمالها.

الفصـــل الرابع

المعاهدات القائمة: الالتزامات القانونية والآثار السياسية

يحيى الجمل (*)

تمهيد

ـ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ جرى التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على اقتراح تقسيم الأراضي الفلسطينية ـ التي كانت تحت الانتداب البريطاني ـ إلى دولتين: واحدة عربية، والأخرى يهودية. وتمت الموافقة على الاقتراح بعد ضغوط رهيبة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بأغلبية ضئيلة.

واجتمعت الجامعة العربية في الفترة بين ٨ و١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ وأعلنت أن قرار التقسيم غير قانوني.

ـ في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ أعلن بن غوريون من مبنى البلدية في القدس قيام دولة إسرائيل، وبعد دقائق من هذا الإعلان اعترف الاتحاد السوفياتي بالدولة الجديدة. وفي اليوم التالي اعترفت بها الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ دخلت جيوش سبع دول عربية ـ مصر وسوريا ولبنان والأردن والعراق والسعودية واليمن ـ لتؤدب «العصابات اليهودية» وتؤكد السيادة الفلسطينية على الأرض العربية، وانتهى الأمر إلى عكس المقصود، وبدلاً من أن كان لإسرائيل وفقاً لقرار التقسيم ٥٦,٤٧ بالمئة من الأرض، أصبح لها بعد تأديب العصابات الصهيونية ٧٧,٤ بالمئة من أرض فلسطين تحت الانتداب.

(*) وزير سابق وأستاذ القانون في كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة.

ـ قامت الدولة اليهودية، وعقدت اتفاقات هدنة مع بعض الدول العربية. في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٩ عقد اتفاق هدنة بين مصر وإسرائيل. وقد جاء في المادة الأولى من هذه الاتفاقية الفقرات التالية:

(١) يجب على الفريقين كليهما من الآن فصاعداً أن يحترما بكل أمانة توصية مجلس الأمن بعدم اللجوء إلى القوى العسكرية في تسوية القضية الفلسطينية.

(٢) ....

(٣) يحترم احتراماً تاماً حق كل من الفريقين في أمنه واطمئنانه إلى عدم الهجوم عليه من جانب القوات المسلحة للفريق الآخر.

(٤) تعتبر إقامة هدنة بين قوات الفريقين المسلحة خطوة لا بد منها في سبيل تصفية النزاع المسلح وإعادة السلم إلى فلسطين.

ونصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة على أنه: «يعترف بمبدأ عدم كسب أية ميزة عسكرية أو سياسية من جراء المهادنة التي أمر بها مجلس الأمن». وتشرف على تنفيذ الاتفاق لجنة الهدنة المكونة من سبعة أعضاء؛ ثلاث من كل طرف، ورئيس من ضباط الأمم المتحدة.

وقد عقد هذا الاتفاق استجابة لقرارات مجلس الأمن الصادرة في ٤ و١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨. وكانت اتفاقات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية التي دخلت من أجل تحرير فلسطين هي بداية المنحدر.

ـ وحدث العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وانتهى هذا العدوان وفقاً لقرارات الأمم المتحدة بانسحاب قوات الدول المعتدية الثلاث ومن بينها إسرائيل.

ـ وحدثت بعد ذلك هزيمة ١٩٦٧ بكل أبعادها المأساوية، واحتلت إسرائيل كل الأرض الفلسطينية، وجزءاً من الأرض السورية وكامل شبه جزيرة سيناء، وعسكرت قواتها على الضفة الشرقية لقناة السويس.

ـ وبعد ذلك جاءت حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣. وظهر فيها البعد القومي؛ ذلك أن التخطيط كان مصرياً وسورياً. كذلك فإن البترول العربي كان له دور في المعركة.

وأثبتت هذه الحرب أن مقولة أن الجيش الإسرائيلي لا يقهر هي خرافة؛ إذ إن ذلك الجيش قهر وأذل ودكت حصونه وحطم خط بارليف واجتازت القوات المصرية مانعاً من أصعب الموانع المائية، وألحقت بالعدو الإسرائيلي خسائر فادحة في المعدات والأرواح. والذي حدث أن هزيمة ١٩٦٧ بكل أبعادها المأساوية لم تستطع أن تقهر

الإرادة العربية وتجرها إلى الاستسلام.

على حين أنه بعد نصر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ ـ مهما كان محدوداً في نهايته نتيجة التدخل الأمريكي السافر والمباشر في ميدان المعركة ـ بدأت بوادر عصر التسوية التي امتد من اتفاقية فض الاشتباك الثانية في أول أيلول/سبتمبر عام ١٩٧٥ وحتى الآن.

أولاً: المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية

عندما صرح الرئيس أنور السادات في مجلس الشعب المصري بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ أنه على استعداد «للذهاب إلى آخر نقطة في العالم سعياً إلى السلام العادل، ومن أجل ألا يقتل أو يجرح أي من أبنائي الضباط والجنود.. بل إنني على استعداد حتى للذهاب إلى الكنيست الإسرائيلي لأننا لا نخشى السلام...»؛ عندما قال الرئيس السادات هذه العبارة في افتتاح دورة مجلس الشعب المصري، أصاب السامعين نوع من الذهول، وكان بين الحاضرين في قاعة المجلس من الضيوف السيد ياسر عرفات، وكان هو بالذات من أكثر المصفقين لهذه العبارة التي من المؤكد أن أحداً لم يأخذها مأخذاً حرفياً، ولم يحملها أحد على محمل أن السادات مستعد فعلاً للذهاب إلى إسرائيل، وأن الأمر لا يعدو أن يكون نوعاً من المبالغة الخطابية التي تؤكد الرغبة في السلام ونبذ الحرب كوسيلة لتسوية المنازعات، وبالذات كوسيلة لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

يقول الدكتور بطرس غالي في كتابه **طريق مصر إلى القدس**[1]: عرفت بعد ذلك أن الرئيس السادات قبل أن يلقي كلمته كان قد كشف لبعض مساعديه المقربين أنه يفكر في إعلان عزمه على الذهاب إلى القدس كوسيلة للتغلب على المأزق الدبلوماسي، لكن مساعديه عارضوا هذه الفكرة بشدة، وأعد السادات كلمة لم تتضمن أية إشارة إلى القدس. كان قد أعطاهم الانطباع بأنه قبل وجهة نظرهم، لكنه عندما بدأ يلقي الكلمة خرج فجأة عن النص المكتوب، وتكلم ارتجالاً وأعرب عن استعداده للذهاب إلى الكنيست، وأصيب مساعدوه بالدهشة والفزع. وبتلك العبارة بدأت المسيرة التي لم تتوقف بعد، والتي فتحت باب مرحلة جديدة في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ سافر السادات إلى تل أبيب. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ألقى خطابه في الكنيست. ومن الإنصاف أن نقول إن

---

(١) بطرس بطرس ـ غالي، **طريق مصر إلى القدس: قصة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٧)، ص ٢٠.

خطاب السادات في الكنيست كان أقوى مما انتظر الكثيرون، وإنه بيقين لم يكن مريحاً لإسرائيل؛ ذلك أن أحد أهداف إسرائيل الأساسية هي الانفراد بكل دولة من دول الطوق على حدة، وبالذات مصر.

كانت إسرائيل ترى دائماً أن مصر هي القوة العربية الرئيسية، وأن إخراجها من الصراع وعقد صلح منفرد معها سيوفر عليها الكثير، وسيجعل اليوم الذي تنتظره والذي تحقق فيه استراتيجيتها في المنطقة يوماً ليس ببعيد.

ومن هنا كانت سعادة إسرائيل غامرة بزيارة السادات للقدس، كذلك فإن خيبة أمل غير قليلة أصابتها بعد خطابه في الكنيست، والذي قال فيه: «إنني لم أجىء إليكم لكي أعقد اتفاقاً منفرداً بين مصر وإسرائيل، ليس وارداً في سياسة مصر.. حتى لو تحقق السلام بين دول المواجهة كلها وإسرائيل، بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية، فإن ذلك لن يحقق أبداً السلام الدائم العادل».

وقد قال في الخطاب ذاته عن تصوره للسلام الذي يريده: «تصوروا معي اتفاق سلام في جنيف نزفه إلى العالم المتعطش إلى سلام يقوم على:

أولاً: إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧.

ثانياً: تحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير المصير بما في ذلك حقه في إقامة دولته.

ثالثاً: حق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها الآمنة والمضمونة.

رابعاً: تلتزم كل دول المنطقة بإدارة العلاقات فيما بينها طبقاً لأهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة.

خامساً: إنهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة.

وعلى رغم ما أحدثه الخطاب من خيبة أمل لدى قادة إسرائيل، فإن إسرائيل لا تعرف اليأس، كذلك فإن رؤيتها لظروف المنطقة وظروف مصر وشخصية الرئيس السادات: كل ذلك كان من عوامل نفي اليأس وقوة الأمل في الانفراد بمصر والسعي لإخراجها من حلبة الصراع.

وعلى أي حال، فإنه بعد زيارة القدس لم يعد خافياً ولا أمراً منكوراً، أن تبدأ اتصالات مباشرة بين مصر واسرائيل، بعد أن كانت هذه الاتصالات قبل الزيارة تتم بصورة غير مباشرة أو عن طريق طرف ثالث.

بدأت الاتصالات المباشرة وتكاثرت، وكان بعضها غير معلن وأغلبها معلناً. وكان للولايات المتحدة الأمريكية دور بارز في الدفع إلى هذه الاتصالات، ووصل هذا الدور إلى غايته في الثامن من آب/أغسطس ١٩٧٨ عندما أعلن البيت الأبيض في واشنطن: «أن الرئيس الأمريكي سيجتمع بالرئيس المصري أنور السادات ورئيس وزراء اسرائيل مناحيم بيغن في منتجعه في كامب ديفيد في ٥ أيلول/سبتمبر المقبل».

وبالفعل بدأت الاجتماعات في ذلك التاريخ، واستمرت حتى ١٧ أيلول/سبتمبر، أي أنها بدأت بعد عشرة أشهر من زيارة السادات لإسرائيل وكانت تجري فيها اتصالات مكثفة، وأنها استمرت اثني عشر يوماً متصلة.

وليس من شأننا هنا أن نعرض لما حدث في تلك الاجتماعات، فقد تكفل محمد ابراهيم كامل وزير الخارجية المصرية الذي استقال قبيل اليوم الأخير للاتصالات وعاد وحده إلى القاهرة بعرض ذلك كله في كتابه عن **السلام المفقود**، كذلك تولى الدكتور بطرس غالي عرض كثير من تفاصيل هذه اللقاءات في كتابه **طريق مصر إلى القدس**، والذي يعنينا هنا وفي النطاق المخصص لي هو نتائج هذه الاجتماعات.

أسفرت اجتماعات كامب ديفيد عن:

(١) اتفاقية «إطار السلام في الشرق الأوسط» وتحدث هذا الإطار عن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة في محاولة لإبعاد صورة الاتفاق المنفرد بين مصر وإسرائيل.

(٢) إطار عمل من أجل عقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل.

(٣) تسع رسائل توضيحية بين الرؤساء كارتر والسادات وبيغن.

وقد استمرت الاتصالات والمفاوضات والاختلاف في تفسير بعض الأمور وقتاً غير قصير، ولعبت الولايات المتحدة دوراً رئيسياً وفاعلاً في التقريب بين وجهات النظر المختلفة، ووصل هذا الدور إلى قمته بزيارة كارتر إلى المنطقة ـ تل أبيب والقاهرة ـ في ١٢ و١٣ آذار/مارس ١٩٧٩. وفي ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩، وفي البيت الأبيض الأمريكي في واشنطن تم توقيع وثائق المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية، والتي نعرض الآن لدراسة أهم أحكامها وآثارها السياسية والقانونية.

الأحكام الأساسية في المعاهدة

(١) ديباجة المعاهدة تتحدث بوضوح عن أن الطرفين مقتنعان بضرورة السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، وذلك وفقاً لقراري مجلس الأمن رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨).

وأبدى الطرفان رغبتهما في ألا يقتصر ذلك السلام عليهما، وإنما يمتد إلى أي من الجيران العرب يكون راغباً في التفاوض من أجل السلام توصلاً إلى تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي بنواحيه كافة.

(٢) بمقتضى المادة الأولى من المعاهدة تنتهي حالة الحرب بين الطرفين وتسحب اسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين الموجودين إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.

(٣) بمقتضى المادة الثالثة، فإن الطرفين المتعاهدين يطبقان بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول وقت السلم.

كذلك فقد تضمنت هذه المادة أحكاماً متعلقة بالاعتراف القانوني الكامل المتبادل بين مصر وإسرائيل، وبضرورة وجود علاقات طبيعية بين الدولتين في المجالات الدبلوماسية، والاقتصادية، والثقافية وغيرها.

(٤) نصت المادة الرابعة على إجراءات الأمن التي تتبع لتوفير الحد الأقصى للأمن لكل من الطرفين وذلك على أساس التبادل.

وعرضت المادة الخامسة لحرية الملاحة في المضائق والممرات الدولية وقناة السويس، واعتبرت المعاهدة أن خليج السويس ومضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول ـ ومن بينها إسرائيل ـ دون عائق.

(٥) المادة السادسة تقتضي أن نتوقف عندها قليلاً، فقد أثارت هذه المادة عند صياغتها جدلاً طويلاً لأنها تتعلق بالتزامات الطرفين الدولية تجاه غيرهما. وكان المقصود الأساسي هو التزامات مصر نحو الدول العربية بمقتضى المعاهدات الموقعة من الدول العربية بعضها بين بعض، وفي مقدمتها ميثاق الجامعة العربية نفسه، واتفاقية الدفاع المشترك، وغير ذلك من الاتفاقيات التي كانت ترتب التزامات قانونية على عاتق مصر تتعارض بالقطع مع المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية.

وقد حاول ذلك النص أن يوفق بين أمور متعارضة ومتناقضة بالضرورة.

وقد جاءت الفقرة الأولى من هذه المادة لتقضي بأن «لا تمس هذه المعاهدة، ولا يجوز تفسيرها على أي نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة». وجاءت الفقرة الرابعة لتقضي بأن «يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة». وإذا كان حكم هذه الفقرة ينصرف إلى المستقبل، فإن الفقرة الخامسة والأخيرة من هذه المادة تقول: «مع مراعاة المادة (١٠٣) من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة

تكون ملزمة ونافذة». وهذه الفقرة واضحة الدلالة في أن التزامات مصر وفقاً لهذه المعاهدة مقدمة على غيرها من الالتزامات.

وإذا كان ذلك صحيحاً بالنسبة لمصر، فهل يصح بالنسبة لغيرها من الأطراف التي وقعت معها معاهدات قد ترد فيها التزامات متعارضة مع التزامات مصر في المعاهدة مع إسرائيل؟

ستجد مصر نفسها في هذه الحالة في موقف شديد الصعوبة شديد التناقض:

ـ المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية تلزم مصر بإنفاذ التزاماتها حتى وإن تعارضت مع غيرها من الالتزامات في معاهدات أخرى.

ـ وهذا النص لا يلزم الأطراف الأخرى في تلك المعاهدات، ويجعل حقها قائماً في مطالبة مصر بتنفيذ التزاماتها.

فإذا تعارضت هذه الالتزامات، ماذا تفعل مصر؟

والذي لا شك فيه أن هذه المعاهدة ألقت قيوداً غلاظاً على حرية مصر في حركتها السياسية في مجالها الطبيعي؛ أي المجال العربي. كما أنها من الناحية النظرية على الأقل جعلت موقف مصر من الالتزامات العربية متناقضاً مع موقفها من التزاماتها نتيجة المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية. وبمقتضى هذه المعاهدة، فإن الالتزامات الناجمة عنها تسبق غيرها من الالتزامات. ومن ناحية أخرى، فإنه وفقاً للمادة (١٠٣) من ميثاق الأمم المتحدة، فإن الالتزامات التي يرتبها الميثاق تسبق الالتزامات التي ترتبها المعاهدة.

وللمعاهدة ملاحق تتعلق بالانسحاب وبالتطبيع، وما إلى ذلك، ولكنها أحكام تفصيلية ليس من الضروري أن نعرض لها هنا. المهم أن المعاهدة أنهت حالة الحرب بين البلدين، وأدت إلى اعتراف كامل من مصر بدولة اسرائيل، وألزمت البلدين بعلاقات طبيعية، وحرمت على كل منهما الاعتداء أو التهديد به والتحريض عليه في مواجهة الدولة الأخرى.

هذا عن الالتزامات القانونية. أما الالتزامات السياسية، فيجب أن يكون مفهوماً أن المعاهدة هي حصيلة علاقات قوى معينة، وهذه العلاقات والتوازن بين هذه القوى هي التي تحدد إلى مدى بعيد ـ وليس نصوص المعاهدة ذاتها ـ الآثار السياسية للمعاهدة.

وقد كان الهدف الأساسي لإسرائيل من عقد معاهدة سلام مع مصر ـ بعد إخراجها من حلبة الصراع العربي ـ الإسرائيلي ـ هو تطبيع العلاقات معها. والواقع أن

الهدفين لم تحقق المعاهدة منهما شيئاً ذا بال.

وقد لا يوافق البعض على هذه المقولة، ولكن الافتراض الذي نثيره هنا، هو ماذا كانت مصر ستفعله في هذا الصراع بغير المعاهدة، وماذا تستطيع دولة عربية لم تدخل في معاهدة مع إسرائيل أن تفعله ولا تفعله مصر حالياً، بل الواقع إن مواقف مصر - على رغم المعاهدة - قد تكون أكثر إيجابية وأكثر وضوحاً من مواقف دول عربية كثيرة أخرى.

ليس هذا دفاعاً عن المعاهدة ولا قبولاً بها، ولكن هذا من منطلق أن الأمر ليس أمر معاهدة، وإنما هو أمر علاقات قوى قبل أن يكون أمر أوراق مكتوبة. وكم من معاهدات لا تساوي الحبر المكتوبة به، وليس أدل على ذلك من المعاهدات العربية - العربية التي لا يعني أغلبها شيئاً قط.

هذه هي المشكلة. النظام العربي كله مهلهل، والدولة القطرية التي هي أساس النظام ليست دولة قانون أو مؤسسات، وإنما هي في الأغلب الأعم دولة تقوم على أساس نظام فردي خالص، ومثل هذا النظام بتركيبته الهشة الضعيفة لا يعنيه إلا أمر بقائه.

في مثل هذه الظروف العربية، وفي ظل توازنات القوى الدولية يكون من غير المنطقي أن يقال إن المعاهدة المصرية - الإسرائيلية حالت بين مصر وبين أن تفعل ما كانت ستفعله هي أو غيرها في غياب المعاهدة. والحقيقة أن المواقف المصرية الرسمية في الفترة الأخيرة أكثر تماسكاً وأكثر وضوحاً من مواقف أخرى كثيرة.

كذلك فإن الموقف الشعبي من التطبيع هو موقف رافض تماماً، وهذا هو ما دعا إسرائيل إلى أن تطلق على العلاقة مع مصر أنها علاقة سلام بارد، بل إن نتنياهو أخيراً وصف المصريين بأنهم الأعداء الجنوبيون. كل هذا يدل على مدى محدودية الآثار السياسية لتلك المعاهدة.

كذلك، ومن ناحية أخرى، فإن حرص مصر على تطوير قواتها المسلحة هو حرص لا يخلو من دلالة.

ثانياً: المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية

في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ وقع عبد السلام المجالي رئيس الوزراء الأردني، واسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية.

وتصدرت نصوص المعاهدة ديباجة تضمنت أن الدولتين تهدفان من المعاهدة إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط مبني على قراري مجلس الأمن

رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨) بكل جوانبهما. وهو المعنى ذاته الذي تضمنته ديباجة المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية. كذلك نصت ديباجة المعاهدة على اعتراف كل من الدولتين بالأخرى، وبحقها في العيش في سلام ضمن حدود آمنة.

ونصت المادة الثانية من المعاهدة على أن الطرفين المتعاهدين سيطبقان في ما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي، وهو ما تردد في المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية أيضاً.

ونصت الفقرة الأولى من المادة الثانية على اعتراف كل دولة بسيادة الدولة الأخرى وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

ونصت المادة الثالثة على الحدود بين الدولتين، وحرصت على أن تؤكد «دون المساس بوضع الأراضي التي دخلت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام ١٩٦٧»، وهي إشارة واضحة إلى الضفة الغربية، وكأن هذا النص يحمل نوعاً من الاعتراف بالاحتلال الإسرائيلي العسكري لتلك الضفة.

ونصت المادة الخامسة على إقامة علاقات دبلوماسية وتفصيلية كاملة وتبادل السفراء خلال شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق.

ونصّت الفقرة الثانية من هذه المادة على «يتفق الطرفان على أن العلاقة الطبيعية بينهما تشمل أيضاً العلاقات الاقتصادية والثقافية».

وعرضت المادة السادسة من المعاهدة لمشكلة المياه، وقالت إنها تستهدف إيجاد حل عملي وعادل لهذه المشكلة. وعرضت مواد المعاهدة الأخرى للعلاقات بين البلدين في شتى المجالات على نحو تفصيلي مثل التبادل الثقافي والعلمي ومكافحة الجريمة، وموضوعات النقل والطرق والطيران المدني والبريد والاتصالات والسياحة والبيئة والطاقة والصحة والزراعة، وما إلى ذلك إلى المدى الذي يندر أن تتعرض له معاهدة سلام، والذي يمكن أن يتضمنه اتفاق لنوع من الاتحادات الدولية. وتأكيداً على مزيد من التفاعل والتقارب نصت المعاهدة في المادة (٢٣) على أن يتفق الطرفان على الدخول في مفاوضات في أقرب وقت ممكن، وفي مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ التصديق على هذه المعاهدة وعلى الترتيبات التي ستمكنهما من التنمية المشتركة لمدينتي العقبة وإيلات في مجالات من ضمنها تنمية السياحة المشتركة والرسوم الجمركية المشتركة ومنطقة تجارة حرة والتعاون في الطيران ومحاربة التلوث والأمور البحرية والشرطة والرسوم الجمركية.

إلى هذا المدى عكست المعاهدة حرارة العلاقة بين الطرفين المتعاهدين. ونصت الفقرة السادسة من المادة الخامسة والعشرين على النص ذاته الذي ورد في المعاهدة

المصرية ـ الإسرائيلية من أنه مع مراعاة المادة (١٠٣) من ميثاق الأمم المتحدة في حالة تعارض بين التزامات الطرفين بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتها الأخرى، فإن الالتزامات بموجب هذه المعاهدة «ستكون ملزمة وستنفذ» وفقاً لنص المعاهدة.

والحقيقة أن المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية أدت من الناحية القانونية والسياسية إلى نوع من العلاقة أكثر حرارة ودفئاً من تلك التي أوجدتها المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية.

وهنا نعود إلى ما سبق أن قلناه من أن المعاهدات تحكمها في حقيقة الحال ليس مجرد نصوص الوثيقة، وإنما تحكمها علاقات القوى بين أطراف الاتفاق الدولي، بخاصة في هذه المرحلة التي يدخل فيها النظام مرحلة مضطربة نتيجة القطبية الأحادية، ويدخل النظام العربي مرحلة من الضعف والتمزق نتيجة عوامل كامنة فيه، وعوامل جدت لعل أهمها الدخول في عصر التسويات الانفرادية، وكذلك الصدع الرهيب الذي أحدثته حرب الخليج الثانية وغزو العراق للكويت وما ترتب عليه.

ثالثاً: الاتفاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية (اتفاقات أوسلو)

في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ انتهت جولة من المفاوضات السرية التي كان يرعاها النرويجيون بين اسرائيليين رسميين وبعض القيادات الفلسطينية إلى توقيع اتفاق حول عدد من المبادىء التي تحكم فترة انتقالية تجري أثناءها وفي نهايتها مفاوضات لتحديد الصورة النهائية لمستقبل العلاقة بين الفلسطينيين واسرائيل.

وكان أبو عمار يتابع المفاوضات خطوة بخطوة، وكان عدد من رجاله المقربين هم الذين يقومون بها. وعلى الناحية الأخرى كان شمعون بيريس وزير خارجية اسرائيل آنذاك هو الذي يقود تلك المفاوضات عن بعد، وإن لم يظهر، ولم يلتق بالمفاوضين الفلسطينيين إلا بعد توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى صباح يوم ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٣.

وعندما عاد بيريس إلى اسرائيل «عقدت الحكومة الاسرائيلية اجتماعاً خاصاً ناقشت فيه الاتفاق، وناقشت فكرة الاعتراف المتبادل، وفي حينها كتم السر في اسرائيل، ولم يتم تسريب الموضوع، ولم يتوان بيريس عن إبلاغ الجانب الفلسطيني عبر قناة أوسلو بأن الحكومة الإسرائيلية ناقشت الاتفاق بناء على عرض شفوي قدمه هو، وأن الأجواء الأولية إيجابية جداً، وأن الحكومة ستتابع النقاش في الأيام اللاحقة. وخلال وجوده في اسرائيل وقبل سفره إلى واشنطن التقى بيريس مع لجنة الشؤون

الخارجية والأمن التابعة للكنيست وطرح عليها لأول مرة بصورة رسمية وعلنية فكرة غزة ـ أريحا أولاً، ودافع عن الفكرة واضعاً لها ضوابط، ومحاولاً طمأنة المعارضة والمستوطنين من خلال التركيز على أن أمن المستوطنات والمستوطنين وكل الإسرائيليين الموجودين في الضفة وغزة سيبقى في يد اسرائيل، وأن اسرائيل لا يمكنها التساهل في هذا الأمر، أو في أمر القدس أيضاً باعتبارها عاصمة دولة اسرائيل، وأنها ستبقى مدينة موحدة. وخلال الفترة ذاتها زار رابين قطاع غزة، والتقى مع كبار العسكريين الإسرائيليين هناك، وتحدث من جديد عن رغبة اسرائيل في الانسحاب من قطاع غزة شريطة أن لا يتأثر وضع المستوطنات والمستوطنين»[٢].

وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ جرى التوقيع على الاتفاق في حديقة البيت الأبيض في واشنطن بحضور الرئيس الأمريكي كلينتون وحضر عرفات ورابين وبيريس.

وقد تباينت المواقف الرسمية والشعبية من هذا الاتفاق تبايناً شديداً وما زالت. وفي داخل الشعب الفلسطيني يقول السيد ممدوح نوفل ـ وهو فيما يبدو من الذين كانوا قريبين جداً من مفاوضات أوسلو ـ في كتابه **قصة اتفاق اوسلو**[٣]: «وأعتقد أن التباين والاختلاف حول الاتفاق لا يلغي حقيقة أنه يوازي من حيث آثاره ونتائجه المباشرة واللاحقة على الصراع الفلسطيني والعربي ـ الإسرائيلي تلك التي تركها وعد بلفور عام ١٩١٧، وحرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، وإعلان قيام دولة اسرائيل أو حرب ١٩٦٧. ولأنه من هذا الحجم والنوع، فالتباين والاختلاف في صفوف الشعب الفلسطيني حوله أمر طبيعي، وظاهرة صحية وصحيحة تماماً، ولا يمكن مطالبة الحركة الوطنية الفلسطينية بمختلف اتجاهاتها بالإجماع على تأييد الاتفاق، فهو **أولاً** عالج أوضاع جزء بسيط من الأرض والشعب، أما أوضاع باقي الشعب والأرض فقد بقيت محتلة، وحتى هذا الجزء البسيط فقد بقي بصورة أو أخرى ناقص السيادة ومشوه الاستقلال. فالاتفاق يعطي لجيش الاحتلال حق التدخل في معظم مناحي حياة أهل غزة وأريحا. وهو **ثانياً** حكم ذاتي ناقص، فالحكم الذاتي لم يكن في يوم من الأيام هو الهدف المنشود للشعب الفلسطيني، لقد قاتل الفلسطينيون أربعة عشر عاماً من أجل الدولة المستقلة، والمسافة بين الدولة والحكم الذاتي شاسعة جداً. والاتفاق **ثالثاً** جاء بصورة مفاجئة، وتم بطريقة انقلابية، ومن الطبيعي أن ترفض أقسام واسعة من الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية هذا الانقلاب، ولا سيما أن الموافقة عليه تستوجب

---

(٢) ممدوح نوفل، **قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة، طبخة أوسلو** (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ١٣٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

إحداث تغيير جذري في المفاهيم، وفي القناعات الفكرية والحزبية الراسخة منذ سنين طويلة، والموافقة عليه تتطلب أيضاً التخلي والتضحية بمصالح ذاتية فردية وجماعية، مادية ومعنوية، كبيرة وأساسية. والاتفاق رابعاً ولد على أرضية مليئة بالشكوك في النيات الإسرائيلية، وكان للإصرار الاسرائيلي على فرض بعض النصوص دور في تكريس الشكوك وزيادتها».

وكذلك فإنه على مستوى الدول العربية والشعوب العربية كانت ردود الفعل مختلفة ومتباينة. فبالنسبة للدول العربية، فإن منها من بارك الاتفاق، وأوضح مثل على ذلك مصر والمغرب. ومنها من لزم الصمت مثل السعودية، ومنها من هاجم الاتفاق مثل سوريا والأردن في البداية.

وإذا كان هذا هو حال الدول، فإن الشعوب العربية الأخرى تباينت ردود أفعالها. في البداية ساد نوع من الصمت الرهيب والترقب. ترى ماذا حدث؟ ترى هل سلم الإسرائيليون بحقوق الفلسطينيين مقابل اعتراف المنظمة بإسرائيل، وإضفاء الشرعية عليها وفتح الباب لقبولها في المنطقة عضواً طبيعياً فيها ومنها؟

ولم يمض وقت طويل حتى تبين أن الأمر هو «سلام أوهام» على حد تعبير الأستاذ محمد حسنين هيكل، وعندئذ بدأ الانقسام الواسع لدى الشعب العربي. قال البعض إذا كان أصحاب القضية قد ارتضوا هذا الوضع، فلماذا لا نرتضيه نحن؟ ورد آخرون قائلين، ومن الذي قال إن أصحاب القضية هم الذين وقعوا الاتفاق؟ ثم من الذي قال إن الفلسطينيين هم وحدهم أصحاب هذه القضية؟

واتفاقيات أوسلو تطلق عادة على إعلان المبادىء الذي وقع في أوسلو في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٣، ثم في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في حديقة البيت الأبيض في واشنطن. كذلك تعتبر وثيقتا اتفاق القاهرة في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٤، وفي ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقيات.

هذه الحزمة كلها، وما تضم من ملاحق هي التي يطلق عليها اتفاقيات أوسلو باعتبار أن ما تم في أوسلو ووقع في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ كان هو البداية التي بنيت عليها بعد ذلك اتفاقيات القاهرة.

ومن الملاحظ أن اتفاق أوسلو وقع بين حكومة إسرائيل والفريق الفلسطيني (في الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك إلى مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط)، ولم يرد ذكر لمنظمة التحرير الفلسطينية في هذه المرحلة.

إلا أنه قبل توقيع الاتفاق في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ أرسل اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٠ رسالة يعترف فيها بمنظمة

التحرير الفلسطينية، وذلك رداً على خطاب من ياسر عرفات بتاريخ ٩/٩/١٩٩٣ يدين فيه الإرهاب، ويتعهد بمحاربته، ويتعهد بتغيير بعض نصوص الميثاق الوطني الفلسطيني الذاتي التي كانت تنكر وجود إسرائيل وتدعو إلى تدميرها.

ويرى كثير من المراقبين أن القيادة الفلسطينية في مقابل حصولها على اعتراف من اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية وكونها الممثل للشعب الفلسطيني؛ في مقابل هذا الاعتراف أهدرت المنظمة كل شيء ولم تأخذ غير هذا المكسب الشكلي.

اعترفت المنظمة بدولة إسرائيل وحكومتها، وبذلك أضفت عليها ما كانت تريده من شرعية منذ إنشائها. ومعروف في نظرية الاعتراف الدولي أن أهم صور الاعتراف هو ما جاء من جيران الدولة الجديدة، فما بالنا إذا جاء الاعتراف ممن نزعت أرضه وشرد شعبه وأنكر حقه في العودة وفي إقامة الدولة؟

ويقول الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه **المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل**[٤]: «وكان الفرح حقيقياً في أروقة «المؤسسة» اليهودية الصهيونية في أمريكا، وكان فيها من اعتبر هذا اليوم يوماً فاصلاً، لأن التوقيع على اتفاق إعلان المبادىء يعني قبل أي اعتبار آخر أن الشعب الفلسطيني قبل لأول مرة بدولة إسرائيل، وكانت الأهمية المعنوية لذلك لا تقدر، فالغزو يستطيع أن يعطي للقوي فرصة يفرض فيها على الضعيف ما يشاء، لكن الشرعية تظل مع الضعيف طالما ظل متمسكاً بحقه حتى وإن كان الحق مسلوباً، وإذا كانت السيادة منتهكة، وحين يعترف الضحية ويضع توقيعه بالقبول، فإن الأمر لا يصبح مسألة قوة، وإنما يصبح مسألة اتفاق». وهذا يستكمل له القيمة المعنوية للشرعية، وكان هذا بالضبط ما عبّر عنه يومها وزير البيئة الإسرائيلي يوسي ساريد في مقال نشره في إسرائيل ونقله عنه عدد من صحف واشنطن. قال يوسي ساريد في مقاله بالنص: «إن اسرائيل اليوم خلقت من جديد، فمنذ إنشائها لم تكن الدولة شرعية في المنطقة التي قامت فيها. وقد ظلت طوال الحقب الماضية قادرة على أن تغزو وتقمع وتنتصر ولكن بلا شرعية. واليوم ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ اكتسبت إسرائيل شرعية الاعتراف بها».

وهذا الذي قاله أحد الوزراء الإسرائيليين غني عن أي بيان آخر في مدى أهمية الاعتراف الفلسطيني ـ الذي لم يدرك أصحابه قدره ـ بدولة اسرائيل. وقد يحسن هنا أن نشير إلى بعض الأحكام التي وردت في إعلان المبادىء الموقع في أوسلو، ثم بعد ذلك إلى أهم النصوص التي وردت في اتفاقيتي القاهرة.

---

(٤) محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، ٣ كتب (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦)، الكتاب الثالث: **سلام الأوهام: أوسلو ـ ما قبلها وما بعدها**، ص ٣٢٨.

تصدرت الإعلان ديباجة تحمل معنى اتفاق حكومة إسرائيل من ناحية، والفريق الفلسطيني (ممثل الشعب الفلسطيني) على إنهاء حالة الصراع، وعلى تقرير الاعتراف المتبادل، ولتحقيق تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين، والوصول إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة.

وبعد الديباجة نص البند الأول على أن هدف الاتفاق هو تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قراري مجلس الأمن رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨). وتبدأ مرحلة الخمس سنوات الانتقالية حال الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

وجاء في الفقرة الثانية من البند الخامس من إعلان المبادىء والمتعلق بالفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي ما نصه:

(٢) ستنطلق مفاوضات الوضع النهائي في أقرب وقت ممكن، على ألا يتعدى ذلك بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني.

وجاءت الفقرة الثالثة من هذا البند لتتحدث عن الموضوعات الأساسية التي ستتناولها مفاوضات المرحلة النهائية لكي يتبين لنا أن هذه أهم الموضوعات قاطبة، وأكثرها استعصاء على الحل. تقول هذه الفقرة:

(٣) من المفهوم أن هذه المفاوضات ستغطي قضايا متبقية تشمل القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية والحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، وقضايا أخرى ذات أهمية مشتركة.

ويتحدث البند الرابع عشر من الاتفاق على أنه «ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا حسبما هو مفصل في البروتوكول المرفق ـ الملحق رقم ٢».

ويأتي الملحق ليقول: سيتوصل الطرفان إلى اتفاقية حول انسحاب قوات إسرائيلية من قطاع غزة. تنفذ إسرائيل انسحاباً مبرمجاً وسريعاً لقوات عسكرية إسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

والمغايرة واضحة بين ما ورد في اتفاق إعلان المبادىء وفي البروتوكول.

اتفاق إعلان المبادىء ينص على انسحاب إسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وهذا يعني انسحاب كامل قوات الاحتلال الإسرائيلي. ولكن البروتوكول التنفيذي والتفصيلي ينص على «انسحاب قوات» وليس على انسحاب القوات، والفارق بعيد بين الأمرين، ويعطي مجالاً كبيراً للمراوغة والتهرب من الالتزام بالانسحاب، وهو ما حدث فعلاً.

وبدلاً من الكلمات الإنشائية الرنانة، يأتي البروتوكول، وهو يتضمن الجدول

الزمني لتطبيق الاتفاق ليقرر «ما إن يدخل إعلان المبادىء حيز التنفيذ تقوم إسرائيل في المقابل بنقل محدود للسلطات إلى الفلسطينيين».

أما اتفاق القاهرة الموقع في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٤، فإن أوضح ما فيه أن «تتولى السلطات الإسرائيلية المسؤولية الرئيسية والسلطة في الشؤون الأمنية». كذلك تحتفظ إسرائيل في المرحلة الانتقالية بـ«مسؤولية الأمن الخارجي بما في ذلك الأمن على طول الحدود مع مصر ومع الأردن».

وهكذا تحتفظ إسرائيل بمسؤولية الأمن الداخلي والأمن الخارجي معاً. وهذا يعني السيطرة الكاملة على كل ما هو مهم وضروري.

أما اتفاق القاهرة الثاني، فهو الاتفاق الموقع في ١٩٩٤/٥/٤ في شأن تطبيق الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا. وقد وقع هذا الاتفاق ياسر عرفات بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل، كما وقع الرئيس حسني مبارك ووزيرا خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا باعتبارهم شهوداً.

ولأول مرة يرد في بداية هذا الاتفاق أن الطرفين هما «حكومة دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني».

وتتحدث المادة الرابعة من هذا الاتفاق عن بنية السلطة الفلسطينية وتشكلها على النحو التالي:

(١) تتألف السلطة الفلسطينية من هيئة تضم ٢٤ عضواً تمارس جميع السلطات الاشتراعية والتنفيذية وتنهض بالمسؤوليات التي تنقل إليها بموجب هذا الاتفاق طبقاً لهذه المادة، وستكون مسؤولة عن ممارسة الوظائف القضائية طبقاً للفقرة ١ ـ ب من المادة السادسة من هذا الاتفاق.

(٢) تتولى السلطة الفلسطينية إدارة المصالح التي تنقل إليها، ولها أن تنشىء في حدود اختصاصها إدارات أخرى وتلحق بها وحدات إدارية على النحو الذي يقتضيه تنفيذ مسؤولياتها. وعليها أن تحدد الإجراءات الداخلية الخاصة بها.

(٣) على منظمة التحرير الفلسطينية أن تبلغ إلى حكومة اسرائيل أسماء أعضاء السلطة الفلسطينية وأي تغيير في أعضائها. ويسري أي تغيير في عضوية السلطة الفلسطينية بموجب رسائل متبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل.

(٤) بمجرد تنفيذ الخطوات المنصوص عليها في الفقرة السابقة يبدأ كل عضو في السلطة الفلسطينية ممارسة مهمات وظيفته.

والفقرة الثالثة من هذه المادة تحتاج إلى إمعان النظر، فهي تجعل تشكيل السلطة الفلسطينية وتغيير هذا التشكيل ليس أمراً خالصاً للفلسطينيين، وإنما «يسري أي تغيير

في عضوية السلطة الفلسطينية بموجب رسائل متبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل». وهذا يعني حق إسرائيل في أن تعترض على أي تشكيل أو تعيين أو تغيير لا يروق لها.

وقد تحدثت المواد الخامسة والسادسة والسابعة عن اختصاصات السلطة الفلسطينية الانتقالية. وتحت عنوان «الولاية القانونية» جاءت العبارة المهمة الآتية: «ويدخل في نطاق الاختصاص الإقليمي الأرض وما تحتها والمياه الإقليمية طبقاً لنصوص هذا الاتفاق». وقد كانت اسرائيل في البداية تعارض في أن يشمل الاتفاق غير السكان، أي أن لا يمتد إلى الأرض. وفي هذه الفقرة وافقت على أن الولاية تشمل الأرض. ولكن ما معنى ذلك إذا كان أمن هذه الأرض موكولاً إلى اسرائيل نفسها بنص الاتفاق؟

وقد استبعد الاتفاق من ولاية السلطة الفلسطينية بعبارة صريحة واضحة «العلاقات الخارجية والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيلية والأمن الخارجي».

وتحدثت المادة السادسة عن ولاية القضاء. كما تحدثت المادة السابعة عن أنه للسلطة الفلسطينية ضمن حدود ولايتها سلطة إصدار القوانين الأساسية والعادية واللوائح وأية قوانين أخرى، على أنه يجب أن تكون القوانين التي تصدرها السلطة التنفيذية مطابقة لنصوص هذا الاتفاق وأحكامه؛ بمعنى أن حق التشريع ليس حقاً مطلقاً، وإنما هو يدور في إطار إعلان المبادىء والاتفاقيات المكملة له.

هذه هي أهم الأحكام التي وردت في إعلان أوسلو واتفاقات القاهرة التي بنيت عليه، وهذه المبادىء والأحكام يمكن أن ينظر إليها من زاويتين مختلفتين تماماً.

يمكن أن ينظر إلى هذه الأحكام والمبادىء من وجهة النظر التي يئست من تغيير الواقع القائم، وقد يكون لهذا اليأس ما يبرره من تردي الأوضاع العربية، وتمزق النظام العربي، وانكفاء كل نظام على ذاته، وعدم المقارنة بين القوة الفلسطينية والقوة الإسرائيلية. من هذه الوجهة من النظر ـ ولها أنصار كثيرون من أدعياء الواقعية ـ فإن اتفاقات أوسلو لا تخلو من إيجابيات؛ انها اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية بحسبانها الممثل للشعب الفلسطيني. وهي أقامت مؤسسات فلسطينية وأعطتها بعض الاختصاصات التي قد تجعلها أشبه بإقليم له قدر من التسيير الذاتي لأموره الداخلية. ذلك فضلاً عن بعض المظاهر الاحتفالية التي لا تعبأ بها اسرائيل وقد يعبأ بها بعض القيادات الفلسطينية.

والاتفاق من هذه الناحية يعتبر أمراً أفضل مما كان عليه حال الشعب الفلسطيني

قبل الوصول إليه. وهذه وجهة نظر لها أنصار من الفلسطينيين ومن العرب الآخرين أيضاً.

والنظرة الثانية هي التي تؤمن بأن كفاح الشعوب هو طريقها نحو التحرر، وأن الشعوب في كفاحها تمر بفترات ازدهار وفترات انكسار، ولكنها لا تلقي الراية، ولا تستبدل الكفاح بغيره. هذا هو منطق التاريخ ومنطق كل حركات التحرر التي وصلت إلى غايتها. هذه النظرة ترى الاتفاق كارثة فلسطينية وقومية.

وقد آثرت منظمة التحرير الفلسطينية ـ وقد أرهقها الكفاح من أجل التحرير ـ أن تسلك طريقاً آخر غير الكفاح، فهل يا ترى حققت شيئاً حقيقياً؟

تقديري أن إنهاء الانتفاضة، وأن وصف المناضلين بأنهم إرهابيين، ووصف الذين يدافعون عن حقوق أوطانهم ويبذلون أرواحهم من أجلها، بالمخربين؛ تقديري أن هذا كله جاء بحصاد خاو كقبض الريح.

وها هي اتفاقيات أوسلو تتعثر. وهذا هو الشعب الفلسطيني يسأم الخسف، وتسأم قيادته الهوان، لأنها تصورت في لحظة من اللحظات أن هناك طريقاً للتحرير غير الكفاح.

وعلى أي حال، فإن موازين القوى الحالية ليست في صالح العرب عموماً، وبينهم الفلسطينيون بطبيعة الحال. وإذا استراح الشعب العربي لذلك، وألقى قياده فإن مصيره سيكون مصيراً بائساً. سيدخل هذا الشعب في مرحلة من مراحل التيه والضياع، وسيكون قصاراه أن يكون في هذه المنطقة من مواطني الدرجة الثانية في ظل «شرق أوسطية» تقودها إسرائيل بكل ما تملك من قوة عسكرية وتقدم علمي وتكنولوجي ومؤسسي.

أما إذا رفض الشعب العربي ذلك الواقع المر وأخذ عدته للكفاح، واستعادة حقوقه، فإن أمامه سبلاً لا خلاف عليها:

ـ أن يدير حياته على أساس من العلم، وأن يدير ظهره للخرافة والأوهام.

ـ أن يؤمن بالإنسان العربي وحقوقه بحيث لا يضام فرد في وطنه.

ـ أن يتخذ الديمقراطية وحق الشعوب في تقرير مصائرها وسيادة القانون وسيلته للحكم.

ـ أن يخطو خطوات واضحة لإقامة كيان عربي متماسك مستوعب لما يجري حوله.

إذا اختار الشعب العربي ذلك، فإنه لا بد محقق أمله، ولا بد مسترد قدسه، ولا بد محرر فلسطين، وإن طال المدى.

تعقيب

محمد الفرا(*)

مقدمة

لا يستطيع الفرد هنا أن يحس بقيمة بصيص من النور إلا إذا اشتدت حلكة الظلام من حوله.

وحين بدأت في التحضير للمشاركة في هذه الندوة القيمة كانت تصلني الدراسات تباعاً وكنت في بعض اللحظات وأنا أحضر لها أتساءل وأنا أنظر إلى وضعنا العربي الراهن: أما لهذا الليل من آخر؟

وعند هذه النقطة بالذات علّمنا الشباب في لبنان حين حرروا أرنون كما علّمنا أطفال الحجارة في فلسطين من قبلهم أن لا يأس مع الحياة.

جعلنا شباب الجامعات في لبنان بأياديهم وخطواتهم الواثقة نبعث الأمل في قلوبنا من جديد لأن شعبنا العربي يحمل في داخله ما هو أقوى من الرصاص. يحمل تلك العزيمة التي لا تلغيها اتفاقات ولا معاهدات..

فتحية لهم وللبنان ولكل صامد في أي بقعة على هذه الأرض العربية الطيبة.

ما سأقدمه هو مساهمة متواضعة تتناول جانباً من جوانب الصراع أخذاً بعين الاعتبار ضرورة التعرض للماضي القريب الذي يخدم أهداف التوعية والتعبئة وتنشيط الذاكرة التاريخية لتحقيق الفهم المشترك الذي أشار اليه مركز دراسات الوحدة العربية صاحب الفضل في تنظيم هذه الندوة.

وأعتقد أن الإشارة إلى الماضي ربما ساعدت في خلق برنامج توعية. كما أن

(*) سفير الأردن السابق لدى الأمم المتحدة.

أخطاء الماضي التي سأتعرض إلى بعضها قد تساعدنا في الإعداد للمستقبل. إلا أنه نظراً لعدم تسلمي الدراسة القيّمة التي أعدّها د. يحيى الجمل إلا قبل بضعة أيام كان من المتعذر عليّ أن أوفي هذا التعقيب حقه لما يحتاج ذلك من بحث وإلمام بخلفية كل التطورات. ولهذا أعتذر من د. يحيى الجمل ومنكم في هذه الندوة إذا كانت هذه الدراسة غير متكاملة ولم تتجاوب مع تطلعاتكم.

ولاستكمال هذه الدراسة وللتعويض عن ما يجب أن يضاف رأيت من المفيد وضعكم في صورة بعض ما جرى قبل وأثناء إعداد مشروع القرار رقم (٢٤٢) وما رافقه من مناقشات واتصالات إلى أن وصلنا إلى التصويت على القرارين رقمي (٢٤٢) و(٢٥٢) وأقر أحدهما بالإجماع والثاني بما يشبه الإجماع.

أضع هذه الخلفية للقرارين أمامكم، وأرجو أن يقبل هذا كمساهمة إضافية لتحليل دروس الماضي واستخلاص الدروس للحاضر والمستقبل ووضع الاستراتيجيا وخطة العمل المتوقعة، لأن هذا هو الهدف الأساسي للندوة، خصوصاً أننا الآن نتحدث عن مرحلة جديدة في صراعنا مع الصهيونية وهي مرحلة المفاوضات المباشرة التي طالما طالب بها أبا ايبان وزير خارجية إسرائيل الاسبق وغيره من قادة إسرائيل ورفضناها. ولا ننسى أن إسرائيل والولايات المتحدة نجحتا بنيل موافقتنا على أن تكون المباحثات أو المفاوضات ثنائية مع كل فريق على حدة. وهو ما كانت تصر عليه الولايات المتحدة والحركة الصهيونية منذ البداية.

أبدأ بتقديم الشكر والتقدير للدكتور يحيى الجمل على دراسته القيمة، وأود أن أبدي الملاحظات التالية:

جاء في الفقرة الثالثة من مقدمة الدراسة ما يلي:

«في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ أعلن بن غوريون من مبنى البلدية في القدس قيام دولة اسرائيل، وبعد دقائق من هذا الاعلان اعترف الاتحاد السوفياتي بالدولة الجديدة. وفي اليوم التالي اعترفت بها الولايات المتحدة الأمريكية».

والواقع أن رئيس الولايات المتحدة هاري ترومان هو الذي كان أول من اعترف بالدولة اليهودية. كان حريصاً في سنة انتخابه على أن يسبق كل الدول وأن تكون الولايات المتحدة أول من اعترفت بالدولة اليهودية[١]. كان ذلك بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ توقيت واشنطن. أما الدولة الثانية التي اعترفت بالدولة اليهودية كانت

(١) Walter Eytan, *The First Ten Years; a Diplomatic History of Israel* (New York: Simon and Schuster, 1958), p. 10.

غواتيمالا بتاريخ ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ توقيت واشنطن. وكانت الدولة الثالثة الاتحاد السوفياتي بعد ذلك بثلاثة أيام (بتاريخ ١٨ أيار/مايو ١٩٤٨ توقيت واشنطن)[٢].

وكان الرئيس ترومان هو الذي شجع الوكالة اليهودية على سرعة إعلان الدولة والتقدم بطلب الاعتراف بها. وذكر أنه على أتم الاستعداد للاعتراف بالدولة حال وصول الطلب إلى البيت الأبيض.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بعد انتهاء الانتداب البريطاني وإحالة بريطانيا القضية برمتها إلى الأمم المتحدة كان من المتيسر للدول العربية الحيلولة دون صدور قرار التقسيم لو أنها كثفت اتصالاتها بعواصم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما تلك الدول التي تربطها مصالح مشتركة مع البلدان العربية، ولو أن رؤساء الوفود لم يذهبوا إلى الأمم المتحدة كمن يذهب لمحكمة واثقاً بعدالة قضيته وقوة أدلته ونزاهة القاضي. ولا جدوى الآن من الحديث عن هذا الموضوع، لكن لا بد من ملاحظة أخرى على جانب كبير من الأهمية.

ذكر لي المرحوم الدكتور فريد زين الدين الذي كان نائب رئيس الوفد السوري أن الوفود العربية كانت في حاجة إلى بضعة أصوات فقط لإفشال قرار التقسيم، وأنه اقترح أن يقوم وفد عربي رفيع المستوى بالاجتماع بأندريه غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي وطلب دعمه للموقف العربي في الجمعية العامة. وأضاف «إذا كسبنا دعم غروميكو والدول الاشتراكية الأخرى الخمس فهذا أكثر ما هو مطلوب لإفشال قرار التقسيم».

تدخّل رئيس وفد دولة عربية قائلاً: «لا يا فريد أنت تريد إدخال الشيوعية إلى وطننا العربي. إذا صدر قرار التقسيم نستطيع القضاء عليه عملياً ونستطيع طرد الدولة الصهيونية كما طردنا غيرها من الدول الاستعمارية. أما إذا جاءت الشيوعية إلى منطقتنا فلن تخرج من عندنا وبذلك نكون انتهينا كأمة عربية ذات رسالة وحدوية». واختلف العرب وارتفعت الأصوات وطلب فارس الخوري رئيس الوفد السوري من نائبه عدم التمسك باقتراحه.

ووافقت المجموعة العربية على عدم الاتصال بالاتحاد السوفياتي. ونجح قرار التقسيم.

أشار د. الجمل إلى اتفاقات الهدنة التي عقدتها اسرائيل مع الدول العربية في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٩. وأود إبداء ملاحظة حول ما سبق الهدنة، وأعني قراري

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢.

إيقاف إطلاق النار. ففي مرحلة الحرب الإسرائيلية ـ العربية الأولى أمر مجلس الأمن بإيقاف إطلاق النار. وأبرق رئيس الوزراء فارس الخوري من مقر المنظمة الدولية بنيويورك إلى حكومته في دمشق طالباً الاستمرار في الحرب وعدم قبول قرار مجلس الأمن. وأضاف: «هذه خدعة واليهود يريدون هدنة مؤقتة بانتظار وصول الأسلحة الأمريكية إلى الوكالة اليهودية، وعندما تصل ستعود القوات اليهودية إلى الحرب». وهذا ما جرى.

ألحّ فارس الخوري على ضرورة عدم قبول القرار والاستمرار في الحرب، لكن سوريا والدول العربية الأخرى رأوا غير ذلك. ووصلت الأسلحة وعادت الوكالة اليهودية إلى الحرب ثانية بأسلحة حديثة متطورة، وبعد فترة قرر مجلس الأمن ثانية إيقاف الحرب. وأوقفت الحرب بعد أن احتلت القوات اليهودية المزيد من الأراضي وحققت الكثير من أهدافها. وأثناء مناقشة تقسيم فلسطين في الجمعية العامة أثيرت نقطة قانونية، وهي أن تقسيم فلسطين ضد رغبة الأكثرية الساحقة من أهلها يخالف القانون الدولي. وطلب الجانب العربي إحالة الموضوع على محكمة العدل الدولية للبت في هذه النقطة المهمة. وقامت الولايات المتحدة بضغوط مكثفة لإفشال الاقتراح العربي. وفشل مشروع قرار إحالة الموضوع للمحكمة بصوت واحد (٢١ صوتاً ضد مشروع القرار و٢٠ معه و١٣ امتنعوا عن التصويت). كانت الولايات المتحدة ترى ألا يخضع التقسيم وكل ما يتعلق بفلسطين إلى القانون الدولي. وجرت ضغوط أمريكية لتحقيق ذلك وتغلبت السياسة على القانون والباطل على الحق.

القرار رقم (٢٤٢)[٣] والمعاهدات والاتفاقات الجديدة

وما دام المطلوب في هذه الندوة هو إعداد تصور حول «مواجهة اسرائيل واحتمالات المستقبل»، فلا بد من إعطاء أهمية خاصة للقرار رقم (٢٤٢) الذي اتفق الفرقاء على أن يكون هو والقرار رقم (٣٣٨) الوثيقتين الرئيسيتين في المفاوضات.

فقد أشار د. الجمل إلى معاهدتين عقدتا ما بين مصر واسرائيل، والأردن واسرائيل، وديباجة المعاهدة الأولى تتحدث بوضوح عن أن الطرفين «مقتنعان بضرورة السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وذلك وفقاً لقراري مجلس الأمن رقم (٢٤٢) ورقم (٣٣٨)».

وتصدرت نصوص المعاهدة الثانية (الأردنية ـ الإسرائيلية) التي وقعت في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ ديباجة تضمنت «أن الدولتين تهدفان من المعاهدة إلى

(٣) انظر الملحق رقم (١) من هذا التعقيب.

تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط مبني على قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨) بكل جوانبهما. وهو المعنى ذاته الذي تضمنته ديباجة المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية».

وتشير دراسة د. الجمل إلى الاتفاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية (اتفاقات أوسلو) التي انتهت جولة من المفاوضات السرّية بشأنها في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ «إلى توقيع اتفاق حول عدد من المبادىء التي تحكم فترة انتقالية تجرى أثناءها وفي نهايتها مفاوضات لتحديد الصورة النهائية لمستقبل العلاقة بين الفلسطينيين واسرائيل».

وجاء في دراسة د. الجمل: «وقد يحسن هنا أن نشير إلى بعض الأحكام التي وردت في إعلان المبادىء الموقع في أوسلو، ثم بعد ذلك إلى أهم النصوص التي وردت في اتفاقيتي القاهرة. تصدرت الاعلان ديباجة تحمل معنى اتفاق حكومة اسرائيل من ناحية، والفريق الفلسطيني (ممثل الشعب الفلسطيني) على إنهاء حالة الصراع، وعلى تقرير الاعتراف المتبادل، ولتحقيق تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين، والوصول إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة».

وبعد الديباجة نص البند الأول على «أن هدف الاتفاق هو تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قراري مجلس الأمن رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨)، وتبدأ مرحلة الخمس سنوات الانتقالية حال الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا».

والسؤال الذي يرد: هل في جعل التسوية النهائية مبنية على أساس قراري مجلس الأمن رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨) إلغاء ضمني للقرارات والالتزامات الأخرى مثل بروتوكول لوزان وقرار القدس رقم (٢٥٢) وقرار التقسيم رقم (١٨١) وقرار عودة المبعدين رقم (١٩٤)؟ لا أعتقد ذلك.

ولا بد من التمسك بالمعنى البناء الذي لا يخرج عن التفسيرات التي وضعت أمام مجلس الأمن قبل وبعد التصويت على القرار رقم (٢٤٢)، وألا يسمح لإسرائيل أن تعيد صياغة القرار عن طريق المفاوضات وإعطاء تفسيرات لم تكن واردة في مجلس الأمن.

ويبدو واضحاً من دراسة د. الجمل أن المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية والمعاهدة الاردنية ـ الإسرائيلية والاتفاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية كلها تلتقي حول وثيقتين هما القرار رقم (٢٤٢) والقرار رقم (٣٣٨) لمجلس الأمن. وعندما أشارت الفقرة الأولى (ب) من القرار رقم (٢٤٢) إلى حق كل دولة في المنطقة في إنهاء جميع ادعاءات أو

حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها، كانت الغاية من هذا النص أن يثبت الاسرائيليون بالممارسة أنهم عازمون على ترك حلم التوسع على حساب الغير، وعندها تكون حدودهم بطبيعة الحال آمنة. وما لم يتوفر هذا لا يمكن توفر العيش ضمن حدود آمنة، ولا تتغير طبيعة العلاقة بين الفرقاء. ومهما ضمت إسرائيل من أراضي الدول المجاورة أو فلسطين، فكل هذا غير قانوني ولا يعطي إسرائيل الأمن الذي تريده. أما إذا تم التعايش السلمي الصحيح بحسب القانون، فإن أية حدود ستكون صالحة للعيش فيها بأمن وأمان. وهذا ما عناه القرار رقم (٢٤٢) والغموض يجب أن لا يفسر ضدنا، بل لصالحنا.

وإذا كانت هذه الوثيقة لا تخلو من غموض، فالمعروف أن كل الوثائق الدولية تصاغ بشيء من الغموض. المهم ألا يسمح بتفسيره في عزلة عن تفسيرات رؤساء الوفود في مجلس الأمن وغيرهم ممن شاركوا في صياغة القرار وإدخال بعض التعديلات عليه.

ولا جدال في أن جميع المعاهدات والاتفاقيات التي وقعت من الجانب الفلسطيني ومن جانب بعض الدول العربية كانت وليدة عدم توازن القوى بين خصم قوي تدعمه دولة عظمى وآخر ضعيف لا خيار له - ما دام قد قبل المفاوضة - سوى التنازل عن الكثير مقابل استرداده جزءاً ضئيلاً من حقوقه القانونية المغتصبة. ولكن على رغم أن كل شوائب الاتفاقية هذه تحاول إسرائيل أن تجعلها أداة لحماية مصالحها، إلا أنه حتى هذه الاتفاقيات على ضعفها لا يوجد ما يضمن للفلسطينيين بأن السلطة الإسرائيلية لن تتنكر لها مستقبلاً إن ساعدتها الظروف كما جرى في الماضي، وكما نشاهد ما يجري اليوم. وهذا ما فعلته من قبل بقرار التقسيم وببروتوكول لوزان وبالقرار رقم (٢٤٢) الذي أخذت تفسره كما ترى فيه مصلحتها.

ولا شك في أن للتفكك العربي أثره فيما حققت إسرائيل من مكاسب على الصعيد الدولي، وعلى صعيد المفاوضات التي تجري الآن وفي بناء المستوطنات. والولايات المتحدة تعلم أن لهذا التفكك أثره أيضاً في الشعوب. فهي تستغل الضعف العربي وتحقق أكثر ما يمكن من المكاسب لها ولإسرائيل، خصوصاً الآن ونحن نقترب من السنة الانتخابية التي تنشط فيها الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة وتحقق لإسرائيل المزيد من المكاسب والوعود. والولايات المتحدة لا تحسب لمصالحها في المنطقة أي حساب، فهي مطمئنة إلى أن التفتت العربي سيبقى على حاله ما دامت تُغذيه بكل الوسائل لضمان استمراره.

وأين هي الأسرة الدولية التي تطالب الولايات المتحدة بدعم الوعود التي التزمت بها هي والمملكة المتحدة عند إقرار القرار رقم (٢٤٢)، عندما قال الرئيس جونسون إن كل ما احتل من أرض يعود إلى أصحابه، وعندما أعطى لورد كارادون سفير بريطانيا وجورج براون وزير خارجية بريطانيا التفسير الذي يتفق مع الوعود التي قطعتها على نفسها الدولتان.

ونعرف جميعاً أن الضغط العربي على أمريكا لا يأتي من موقف ضعف لأن العالم كله لا يسمع للضعيف، وأمريكا بالذات لا تفهم إلا لغة البترول ولغة الأسواق العربية ولغة القوة. وقد علمتنا التجارب أن الدبلوماسية العربية وحدها من دون موقف عربي موحد لا تأثير لها في الميدان الدبلوماسي.

ولا أدري لماذا توقف ذهابنا لمجلس الأمن لتسجيل الحقوق على الورق بأقل الدرجات ولكشف إسرائيل ونياتها التوسعية والولايات المتحدة المنحازة لها والمطالبة بتجميد عمليات الاستيطان.

أعرف من خبرتي المتواضعة أن ذهابنا إلى مجلس الأمن كان يقض مضجع الولايات المتحدة لأنه يحرجها أمام العالم، خصوصاً عندما تستعمل الفيتو لصالح اسرائيل متحدية ما يشبه الإجماع في مجلس الأمن.

وأذكر أننا كلما بدأنا نعد للتوجه إلى مجلس الأمن كانت الولايات المتحدة تسرع للضغط علينا بعدم الذهاب ولم تكن تحظى بما تريد.

ويبدو أننا استعضنا اليوم عن الذهاب إلى مجلس الأمن بالاستنكار وهو سلاح الضعيف! من واجب الولايات المتحدة كعضو دائم العضوية في مجلس الأمن أن تؤيد القانون الدولي الذي لا يجيز احتلال أراضي الغير بالقوة، فلا يعقل ولا يجوز قانوناً استثناء أي جزء من هذه الأراضي إلا إذا اتفق الفريقان على تعديلات طفيفة لمصلحة الطرفين وبموافقتهما.

وإسرائيل تريد أن تكون هي السلطة العليا. والحكم الذاتي الذي يتحدثون عنه ما هو ـ حتى الآن ـ إلا حكم إداري مدني لـ «العرب» وهو لا يرقى إلى الاعتراف بالفلسطينيين كشعب له حق السيادة على ترابه الوطني. وها هي إسرائيل تتحدى كل الاتفاقات والقرارات وتباشر في بناء مستوطنات جديدة في القدس ومستوطنة قريبة من نابلس وثالثة قريبة من طولكرم، وهذا غير توسيع المستوطنات الاخرى على رغم أن الاتفاقات الموقعة لا تسمح بذلك.

والموافقة الفلسطينية على حكومة ذاتية مهما اتسعت صلاحياتها، تعني إعطاء الاحتلال الاسرائيلي الشرعية الدولية والسيادة خلافاً لما قررته الأمم المتحدة. وقد أكد

مجلس الأمن غير هذا في قراره رقم (٤٥٢) تاريخ ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٩ الذي جاء فيه:

«إن مجلس الأمن بعد أن اطلع على تقرير اللجنة الثلاثية بخصوص بناء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة منذ حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ بما فيها القدس يعرب عن استيائه الشديد بسبب عدم تعاون إسرائيل مع اللجنة، ويعتبر أن سياسة إسرائيل في إقامة المستوطنات في الأرض العربية المحتلة لا صحة قانونية لها، وتشكل خرقاً لاتفاقية جنيف، ويعرب عن قلقه الشديد بسبب سياسة بناء المستوطنات ونتائجها على الأهالي المحليين العرب والفلسطينيين، ويؤكد الحاجة إلى مجابهة مسألة المستوطنات ونتائجها على الأهالي المحليين».

«وإذ يأخذ في الاعتبار وضع القدس الخاص يعيد تأكيد القرارات الصادرة بشأن القدس».

«وإذ يلفت النظر إلى النتائج الخطيرة لسياسة الاستيطان... يدعو حكومة وشعب إسرائيل إلى التوقف فوراً عن إقامة وبناء المستوطنات وعن التخطيط لإقامتها في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس».

ولهذا فعندما يؤكد القانون الدولي عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة لا يميز بين أرض أخذت بالقوة عام ١٩٤٨ وتلك التي أخذت بالقوة عام ١٩٦٧. ولا يعقل أن تكون الأمم المتحدة أوصت بقيام دولة يهودية ودولة فلسطينية (قرار التقسيم) ثم باركت وأيدت اغتصاب الدولة اليهودية للدولة الفلسطينية. والدليل على ذلك أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تؤكد قرار التقسيم في كل دورة من دوراتها، وأن لجنة التوفيق الفلسطينية المنبثقة عن الأمم المتحدة تسعى إلى تنفيذ ما لم ينفذ من هذا القرار حتى الآن. وبروتوكول لوزان الموقع في ١٢/٥/١٩٤٩ يؤكد أن قرار التقسيم هو أساس الحل لقضية فلسطين.

وهذا الوضوح في موقف الأمم المتحدة من تحديات اسرائيل هو الذي خلق رغبة لدى الولايات المتحدة وإسرائيل أن تجري المفاوضات خارج إطار الأمم المتحدة. وهذا عمل متعمد لأن مجرد عقد الاجتماع في مقر الأمم المتحدة يعني أن يكون لها دور في تحقيق تنفيذ قراراتها وهذا ما تحاول الدولتان تجنبه.

وإصرار الولايات المتحدة على إبعاد الأمم المتحدة عن إطار المفاوضات وعقد الاجتماعات في كل مكان إلا المكان الطبيعي للاجتماع، وهو الأمم المتحدة، أدى إلى ما نشهده من مضاعفات.

أذكر أن الولايات المتحدة في الخمسينيات عندما أرادت نقل اجتماعات لجنة نزع

السلاح إلى خارج الأمم المتحدة، تدخل الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد وأصر على أن يكون للمنظمة الدولية دور في هذه المباحثات لأهمية وجودها.

وأخيراً قال للدول الأعضاء في اللجنة «إذا كنتم لا تريدون الاجتماع في المقر، فلتكن سكرتيرية لجنة نزع السلاح من خلال الأمانة العامة للأمم المتحدة»، وتم هذا وسُجلت هذه لداغ همرشولد. وعندما عَين الأمين العام يو ثانت السفير السويدي الدكتور غونار يارنغ «ممثلاً خاصاً له ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه»، طلب المرحوم محمد عوض القوني سفير مصر في الأمم المتحدة، وطلبت بصفتي سفير الأردن لدى الأمم المتحدة الاجتماع بيارنغ. واتصلنا به لهذه الغاية لكنه بكل دبلوماسية ولطف تمنى لو كان بالإمكان اجتماعه مع كل منا على حدة. أخذ يبدأ اجتماعه بممثل دولة، وعندما ينتهي يلتقي بالثاني، وكنت والسفير القوني ننسق فيما بيننا قبل وبعد كل اجتماع.

«كانت إسرائيل تصر على استبعاد أية مظلة دولية يتم تحتها التفاوض، ولذلك رفضت المؤتمر الدولي، ورفضت مشاركة هيئة الأمم، ورفضت مشاركة المجموعة الأوروبية، وأصرت على قصر الأمر على دور الولايات المتحدة كوسيط نزيه بين الأطراف. تحت هذه المواصفات تم عقد مؤتمر مدريد، وبدأت مفاوضات واشنطن، وانتهى الأمر بتوقيع اتفاقية إعلان المبادىء عام ١٩٩٣، واتفاقية أوسلو عام ١٩٩٤، ثم توقيع اتفاقية القاهرة عام ١٩٩٥، أو ما يسمى بـ أوسلو ١١، وتم توقيع بروتوكول الخليل في عام ١٩٩٧ أو ما يمكن تسميته بـ أوسلو ١١١»[٤].

كانت إسرائيل تؤيدها الولايات المتحدة تصر على أنه لن يتم سلام إلا إذا جرت مفاوضات ثنائية بينها وبين كل دولة عربية من الدول المفاوضة على حدة. وكانت تصر أيضاً على ألا تكون هناك مظلة دولية يتم التفاوض تحت إشرافها. ورفضت إسرائيل بشدة المنظمة الدولية ورفضت أي دور أساسي للأمين العام.

وأذكر أنني ذات يوم سألت يو ثانت أمين عام المنظمة الدولية: لماذا يتجنب سفير إسرائيل جوزيف تكواه زيارته إلا في الحالات الاستثنائية جداً؟ كان رده: «أنا أمين عام المنظمة التي أصدرت كل القرارات التي لم تنفذها إسرائيل، وسفيرها يعلم أنه بمجرد دخوله مكتبي سيجدني حاملاً الميثاق في يد والقرارات في الأخرى وقائلاً

---

(٤) أنيس فوزي القاسم، «الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقانون الدولي،» (محاضرة ألقيت في مؤسسة عبد الحميد شومان، بتاريخ ٢١/٥/١٩٩٨)، ص ١٠ ـ ١٤.

له: تقيد بهذا ونفذ هذه. وهو لا يريد لا الالتزام بالميثاق ولا تنفيذ قرارات المنظمة. وهذا هو ردي على تساؤلك».

ومنذ البداية، كانت هناك رغبة لدى الولايات المتحدة وإسرائيل أن تجري المفاوضات خارج غطاء الأمم المتحدة لأن مجرد عقد الاجتماع في مقر الأمم المتحدة يعني أن يكون لها دور في إيجاد الحل وتحقيق السلام. وفي هذه الحالة لا تستطيع تجاهل قراراتها. وهذا ما لا تريده أمريكا واسرائيل لأن اسرائيل تريد التنصل من كل هذه الالتزامات. وهناك من يقول إنها دخلت في اتفاقية الـ «واي بلانتايشن» لتمزيق الصفين الفلسطيني والعربي، ويتبع ذلك حرب أهلية فلسطينية تحرر اسرائيل من التزاماتها. وهذا لحسن الحظ لم يحصل».

وأعود الآن إلى المعاهدات التي عقدت مع اسرائيل والالتزامات التي ارتبطت بها. وكما جاء في الدراسة القيمة التي أعدها د. الجمل، إن هذه المعاهدات والاتفاقات خاضعة لميثاق الأمم المتحدة وللمادة رقم (١٠٣) بالذات، وهذا نصها:

«إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء «الامم المتحدة» وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام آخر يرتبطون به، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق»[٥].

وبالنسبة للاتفاقات التي وقعتها السلطة الفلسطينية والتي وردت أعلاه، فهذه لا يقرها الميثاق وغير ملزمة للشعب الفلسطيني. فقد أعطت المادة رقم (٣٠) من معاهدة فيينا معاملة خاصة لميثاق الأمم المتحدة. وأكدت لجنة القانون الدولي هذه المعاملة الخاصة للمادة رقم (١٠٣) من الميثاق لأهميتها في القانون الدولي.

وهناك إجماع لدى الفقه والتعامل الدولي في الأخذ بالفكرة القائلة بأن الميثاق يتضمن نكهة دستورية، وأن مواده تسمو على المعاهدات الأخرى، وأي توقيع يعتبر لاغياً إذا تعارض مع المادة رقم (١٠٣) من الميثاق، وأي تفسير لأي نص لا يعتبر قانونياً إذا تعارض مع المادة رقم (١٠٣) منه.

وإذا عدنا إلى الخلف قليلاً نجد أنه عندما تخلت بريطانيا عن الانتداب بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ أعلنت الوكالة اليهودية قيام الدولة اليهودية في فلسطين. هذا الإعلان لم يغير حدود اسرائيل كما وردت في قرار التقسيم. وقد ذكر كبار الفقهاء أن خطوط الهدنة يجب أن لا نعتبرها خطوطاً سياسية أو حدوداً إقليمية، لأنها وضعت

---

(٥) ميثاق الأمم المتحدة، ص ٨٠.

من دون إجحاف بحقوق ومطالبات ومواقف أي من فريقي الهدنة بالنسبة للتسوية النهائية لقضية فلسطين[٦].

مدينة القدس

وإذا كان الغموض هو حول القدس بصورة خاصة، وهذا ما لا نسلم به، فإن الأردن بعد أن لمس ادعاء اسرائيل بأن القرار رقم (٢٤٢) لا يشملها، وبعد أن أخذت تجري تغييرات إدارية وتشريعية ومصادرة الأراضي والأملاك، كان لا بد من استصدار قرار يتميز بالوضوح التام ويضع حداً لادعاءات ومراوغة اسرائيل. ورأى الأردن عرض قضية القدس من جديد على مجلس الأمن وقدم مشروع القرار المطلوب.

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بشتى السبل إيقاف الشكوى، فلم تفلح. ثم قدمت مشروع قرار لا يفي بالغرض فلم يقبل. وهددت باستعمال الفيتو وتأكدنا أنها تناور ولن تقدم على تحدي الدول الآسيوية والأفريقية والعربية وغيرها من الدول الصديقة التي شاركت في المناقشات على رغم أنها لا عضوية لها في مجلس الأمن. ثم إن قداسة البابا تدخل، وأصدر بياناً مؤيداً للقدس. استمر الأردن في موقفه ولم تقدم الولايات المتحدة على استعمال الفيتو وصدر القرار رقم (٢٥٢) الذي نريد بأكثرية ثلاثة عشرة صوتاً مع القرار وامتناع دولتين عن التصويت هما الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

ولم تذعن اسرائيل لقرار مجلس الأمن، فقد عودتنا على عدم التسليم بالحجج القانونية مهما كانت دامغة في قوتها وسلامتها، وهم يعملون بسابق تصميم على تغيير معالم القدس والتمسك بالأرض وخلق واقع جديد كل يوم بواسطة بناء المستوطنات وتسهيل الهجرة لاستيطانها.

والحركة الصهيونية لم تستند منذ نشأتها إلى القانون الدولي، بل تعمل دائماً لفرض المزيد من الأمر الواقع. وقد وصف أبا ايبان وزير خارجية اسرائيل الأسبق في مقدمته لمذكرات حاييم وايزمان حول سياسة اسرائيل كما يلي: «إن جميع المواثيق والتعهدات والقرارات هي مجرد «فرص» نستعملها حتى اذا استنفدنا الغاية منها ألقينا بها جانباً وسرنا في سياستنا المرسومة».

هذا يفسر قبول الحركة الصهيونية بوعد بلفور، ثم تخليها عنه وقبولها بقرار التقسيم، ثم التنكر له عندما حققت احتلال أراضٍ فلسطينية أوصلتها إلى البحر الأحمر

---

(٦) غسان الجندي، **قانون المعاهدات الدولية** (عمان: مطبعة التوفيق، ١٩٨٨)، ص ١١٥.

خلافاً لقرار إيقاف إطلاق النار الذي قبلته ثم تنكرت له أيضاً. فهي لا تريد أي كابح لتوسعاتها.

كانت تصر على استبعاد أية مظلة دولية يتم تحتها التفاوض، ولذلك رفضت المؤتمر الدولي، ورفضت مشاركة هيئة الأمم المتحدة ورفضت مشاركة المجموعة الأوروبية، وأصرت على قصر الأمر على دور الولايات المتحدة كوسيط نزيه بين الأطراف!! تحت هذه المواصفات تم عقد مؤتمر مدريد، وبدأت مفاوضات واشنطن، وانتهى الأمر بتوقيع إعلان المبادىء عام ١٩٩٣، واتفاقية أوسلو عام ١٩٩٤، ثم توقيع اتفاقية القاهرة عام ١٩٩٥، وتوقيع بروتوكول الخليل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ولهذا نرى أنها نجحت في التفاوض مع السلطة الفلسطينية بعيداً عن الأمم المتحدة ووضعت جدول الاعمال الذي تريد. وما دام القرار رقم (٢٤٢) هو الذي ووفق عليه كأساس للمفاوضة، فلا بد من إعطائه التفسير الصحيح، وهو أن بروتوكول لوزان والقرار رقم (٢٤٢) ينطلقان من مبدأ القانون الدولي الذي لا يجيز الاستيلاء على أرض الغير بالقوة ولا يجوز إعطاء هذا القرار اي تفسير لا يتفق مع باقي القرارات ذات العلاقة والمشار اليها في هذه الدراسة[٧].

القدس ـ العاصمة الثانية للأردن

وفي مرحلة من مراحل قضية القدس، وفي عام ١٩٦٠، علمت حكومة الولايات المتحدة أن الأردن يريد اعتبار مدينة القدس العاصمة الثانية للمملكة الأردنية الهاشمية، وهذا يستدعي إقامة مكاتب للملك والوزارات وقاعة للبرلمان.

ورأت الولايات المتحدة تسجيل موقفها من هذا التطور بوضوح، وسلمت وزارة الخارجية رئيس مجلس الوزراء الأردني بتاريخ ٥ نيسان/ابريل ١٩٦٠ مذكرة هذه ترجمتها:

«اطلعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً على تقارير حديثة تشير إلى عزم الحكومة اعتبار مدينة القدس عاصمتها الثانية وأن تقوم ببناء مكاتب للوكالات الممثلة للحكومة المركزية.

لقد التزمت الحكومة الأمريكية واستمرت في الالتزام بسياسة تحترم مصلحة الأمم المتحدة في وضع القدس، ولهذا فإن حكومة الولايات المتحدة لا تستطيع أن تعترف (او تنضم بأية طريقة) بإجراءات تعطي القدس خصائص مركز حكومة ذات

---

(٧) القاسم، «الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقانون الدولي،» ص ١٠ ـ ١٤.

سيادة وتكون غير متفقة في ذلك مع مصلحة الأمم المتحدة في الوضع الشرقي للمدينة.

وعندما احتلت اسرائيل كامل مدينة القدس وأخذت تغير معالمها وتصادر الأراضي الفلسطينية، سكتت الولايات المتحدة، وبسكوتها شجعت استمرار العدوان الاسرائيلي.

والجانب الاسرائيلي يحسن المراوغة ويحسن التسويق ويحسن تشويه الحقائق في المفاوضات ويتعمد عدم توقيع جميع الوثائق الرئيسية، وهذا ما فعلته اسرائيل مؤخراً. فبعد أن حققت ما تريد في «واي بلانتايشن» أخذت تماطل في تسليم بعض الوثائق الأساسية.

أكد الطّيب عبد الرحيم الأمين العام لرئاسة السلطة الفلسطينية بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨ «أن الجانب الاسرائيلي لم يقدم لنظيره الفلسطيني الخرائط التنفيذية لإعادة الانتشار وفقاً للاتفاق الجديد»[٨].. وأضاف الأمين العام «أنه يخشى أن يؤدي ذلك إلى خلاف يعرقل التنفيذ».

حرب حزيران/يونيو والقانون الدولي

عندما اجتمع مجلس الأمن لمناقشة العدوان الاسرائيلي على مصر، اعلنت اسرائيل في مجلس الأمن أن مصر هي التي بدأت الحرب، وأن اسرائيل تحارب الآن دفاعاً عن النفس[٩].

والواقع أنها هي التي بدأت الحرب كما اعترف قادة اسرائيل مؤخراً، لكنها ادعت بأنها كانت تحارب دفاعاً عن النفس الذي تقره المادة رقم (٥١) من الميثاق. وهذا ليس له ما يبرره، ولم يتوصل مجلس الأمن إلى ما يؤكد وجود ما يبرر حرب الدفاع عن النفس. المادة رقم (٥١) تشترط وقوع هجوم مسلح، وقد ثبت في المجلس عكس هذا. والبيّنات التي أوردناها في مجلس الأمن تبين أن اسرائيل هي التي بدأت الحرب لتحقيق ما وصلت اليه من توسع وما ظهر واضحاً في مجلس الأمن.

«الاحتلال الحربي (كما يقول د. تيسير النابلسي) الذي تقوم به دولة لأراضي دولة أخرى يعتبر إجراء غير مشروع يتعارض مع أحكام الميثاق ومبادىء القانون

---

(٨) الأهرام، ٢٥/١٠/١٩٩٨ (الطبعة الثانية).

(٩) محضر مجلس الأمن رقم S/PV ١٢٥٦ بتاريخ ١٠ حزيران/يونيو ١٩٦٧.

الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وهذا الوضع ينطبق على الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية»[١٠].

ويرى د. محمود خلف ان «حق الدفاع عن النفس لا ينشأ إلا في حالة وحيدة تلك التي نصت عليها المادة رقم (٥١)، وهي وقوع الهجوم المسلح باعتبار المادة رقم (٥١) هي المنشأة عن الدفاع عن النفس»[١١].

وأكد القرار رقم (٢٤٢) «إن تطبيق مبادىء الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط» ويستوجب تطبيق كل من المبدأين التاليين:

أ ـ انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في «الصراع الأخير».

ب ـ «إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها».

وطلب القرار من الأمين العام «تعيين ممثل خاص لإجراء اتصالات بالدول المعنية بغية إيجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام القرار رقم (٢٤٢) ومبادئه.

وعين الامين العام السفير السويدي غونار يارنغ ممثلاً له، وباشر اتصالاته بالفرقاء، وكنت ممثل الأردن في جميع ما يجري في نيويورك من مباحثات واتصالات. وفي أثناء مباحثاتي معه لمست أن الولايات المتحدة وبريطانيا واسرائيل تريد ألا تبدأ المباحثات بقضية القدس، وأن لورد كارادون والسفير آرثر غولدبرغ يعتقدان أنه لن يتحقق للمباحثات النجاح إذا بدأت بالقدس لأن القضية الصعبة يجب أن تترك مجالاً للقضايا الأسهل، ولا بد من ترك القدس حتى النهاية. وكان الوفد الأردني يعارض ذلك. ومن الواضح أن جدول الأولويات الذي وقعته أمريكا واسرائيل هو الذي اتبع في المفاوضات الأخيرة.

ومن جهة أخرى، كانت اسرائيل تزعم أن القرار رقم (٢٤٢) لا يشمل القدس، وكان الرد أن القرار يشمل القدس، وأن القدس هي مفتاح السلام ولا سلام حقيقياً من دون بحث القدس أولاً.

---

(١٠) تيسير النابلسي، **الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية: دراسة لواقع الاحتلال الاسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام**، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٦٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٥).

(١١) المصدر نفسه، ص ٤٢.

أثير في مجلس الأمن تنفيذ القرار رقم (٢٤٢) والانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة. قال مندوب إسرائيل إن القرار يعني الانسحاب إلى حدود آمنة، وزعم أن أمن إسرائيل هو أساس تحديد كيف يكون الانسحاب. وكان هذا نوع من تشويه النصوص التي وردت في القرار رقم (٢٤٢) الذي أقر بالإجماع في مجلس الأمن والذي لم يتضمن أي ذكر لانسحاب «إلى حدود آمنة»، بل تحدث عن حق كل دولة في العيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وهو شيء يختلف تماماً عما زعمه مندوب اسرائيل، وكلمة «العيش» لا تعني أي تغيير مادي في الحدود، بل هو مسألة ذهنية لا حالة مادية. كانت الفكرة أن لكل دولة الحق في العيش ضمن حدود آمنة من أعمال العنف والمقاومة.

«أما موضوع السيادة فهي مرتبطة بوجود الأمة وهي شيء أكثر من مجرد الإقليم أو الحكومة، أنها تضم الرجال والنساء الذين تكمن فيهم السيادة»[١٢]. وأكد البروفسور داربر أن اتفاقية جنيف الرابعة حددت المبادىء الأساسية العامة للاحتلال الحربي في المادتين ٤٧ و٤٨ ولخصهما كما يلي:

«١ ـ ان الاحتلال ذو طبيعة مؤقتة.

٢ ـ ان الاحتلال لا يكسب السلطة المحتلة حق السيادة على الإقليم المحتل.

٣ ـ ان السلطة التي يمارسها الاحتلال، هي سلطة فعلية واقعية من أجل حفظ النظام والامن العام خلال فترة الاحتلال، وليست سلطة تستند الى حق السيادة على الاقليم[١٣].

٤ ـ ان أية تغييرات في شؤون الإقليم المحتل في مجال الحياة الاقتصادية او القانونية، وبصورة عامة الحياة اليومية للسكان، يجب أن تتم في أضيق نطاق لمواجهة متطلبات الحياة اليومية المتجددة للسكان، وسير إدارتهم، وضمان أمن قوات الاحتلال»[١٤].

ومعروف أن السيادة هي في الشعب وهي لا تزول أو تتأثر أو تنتقل إلى سلطة الاحتلال تحت أي ظرف من الظروف، والاحتلال العسكري لا يغير الوضع لأنه إجراء مؤقت، والإجراءات المتعارف عليها المكلفة السلطة المحتلة بالقيام بها لا تعني نقل السيادة التي تبقى في الشعب، وممارسة السيادة لا تجري ممارستها أثناء مرحلة

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٦.

الاحتلال، وكل التشريعات التي يسنها المحتل ينتهي مفعولها بنهاية احتلاله وتعود السلطة الشرعية بممارسة سيادتها.

وقد أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عدة دورات تأييدها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وقد وردت في الفقرة الأولى من قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٨٩/د في دورتها الثامنة والعشرين لسنة ١٩٧٢:

«إعادة التأكيد على أن شعب فلسطين مؤهل لحقوق متساوية ولحق تقرير المصير».

التشاور مع الولايات المتحدة والقرار رقم (٢٥٢)[١٥]

جميع المباحثات والاتصالات بين الولايات المتحدة والدول العربية كانت تتركز على الحالة التي نشأت نتيجة حرب ما يسمى بالأيام الستة. لم يكن في ذهن الأمريكيين أو العرب أن يضعوا قراراً لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي ككل.

كانت الفكرة هي العودة إلى الحال السابق، وذلك بالانسحاب من الأراضي المحتلة، والمرحلة الثانية معالجة النقاط الأخرى الواردة في القرار وبعد ذلك فتح الملف الفلسطيني.

وأثناء مناقشة إعداد القرار سأل محمود رياض وزير خارجية مصر آرثر غولدبرغ سفير امريكا لدى الامم المتحدة أن يوضح على أي أساس يمكن للمشاورات أن تتم بين الفريقين.

قال لنا محمود رياض إن غولدبرغ لم يستطع الرد قبل الرجوع إلى واشنطن. وبعد أيام أعلمه أن حكومته تعتقد أن المشاورات ستكون حول نتائج حرب حزيران/ يونيو وانه لا يمتد ليشمل القضية الفلسطينية برمتها في المرحلة الأولى.

وسألت غونار يارنغ: ماذا لو توجهنا إلى مجلس الأمن واستصدرنا قراراً مستقلاً بالقدس يؤكد أنها أرض محتلة ويعزز القرار رقم (٢٤٢)؟ أجاب هذا ـ إذا تحقق ـ يسهل مهمتي. وقمت باتصالات مع دولة وزير الخارجية عبد المنعم الرفاعي الذي بحثها مع المراجع العليا وجاءني بالموافقة.

توجهنا إلى مجلس الامن وقدمنا الشكوى من دون التشاور مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتقدمنا أيضاً بمشروع قرار يضع حداً لأي غموض لو وجد حول القدس

---

(١٥) انظر الملحق رقم (٢) من هذا التعقيب.

أو غيرها من الأراضي المحتلة بقوة السلاح، وأن مبدأ القانون الدولي لا يجيز حيازة أراضي الغير بالقوة ولا يعطي اسرائيل كسلطة محتلة حق تغيير معالم المدينة المقدسة أو اتخاذ أية اجراءات تؤدي إلى ذلك، وأن على إسرائيل التوقف عن إجراء تغييرات في المدينة وإلغاء كل ما قامت به لتحقيق ذلك فوراً.

وهنا قامت دنيا الحكومة الأمريكية ولم تقعد. وجاءني السفير غولدبرغ غاضباً منفعلاً وقال: «جرت العادة أن تتشاوروا معنا عند تقديم مثل هذه الشكوى وعند وضع مشروع القرار. وها أنتم مرة أخرى قدمتم الشكوى دون التشاور معنا، وأضاف: إن لدى حكومتي مشروعاً يصلح لأن يكون أساساً للمناقشة. ودارت مناقشة طويلة حول هذا المشروع مع عمان. ولم تقبل الأردن المشروع الأمريكي. وتجاه إلحاح السفير غولدبرغ وجهت له السؤال التالي: «هل القدس أرض محتلة»؟ أجاب: طبعاً القدس أرض محتلة. قلت: إذن ما الذي يزعجك في مشروع القرار المقدم منا، والذي يؤكد هذه الحقيقة؟ أجاب: لا يا صديقي أنت تريد في دقيقة وبجرة قلم إعادة صياغة القرار رقم (٢٤٢). نحن تعمدنا فيه الغموض حتى تتناول المفاوضات وضع القدس. أنت تريد في دقيقة إلغاء عمل وجهد بذل منا ومن بريطانيا ومنكم ومن جميع من شارك في الصياغة او تقدم بتعديلات.

طال الحديث واتفقنا على أن نجتمع في مكتبه في صباح اليوم التالي بعد التفكير في كل ما أثير في الاجتماع من نقاط. كانت مناقشاتنا متميزة بالحدّة، ورؤي العودة إلى الاجتماع في اليوم التالي لعلنا نصل إلى اتفاق في جو أكثر هدوءاً.

والتقينا في الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي. قال إن قضية القدس تمشي بخطى سريعة وغير عادية لاستصدار قرار من مجلس الأمن. وكرر القول إن وزارة خارجية الأردن قامت بتقديم شكوى من دون التشاور معنا، وهذا مؤسف. قلت للسفير سأكون معك في منتهى الصراحة والوضوح: إن موقفكم بالنسبة للقدس هو الذي يبعث على الأسف. اتصالاتنا معكم لم تتوقف، لكنها لم تأت بنتيجة. والآن لا أنتم قبلتم مشروع قرارنا ولا ساهمتم في وضع مشروع قرار بنّاء ومعقول، ولا أوقفتم عمليات التهويد التي تهدد عروبة القدس. وها أنتم تأتون لتُملوا إرادتكم علينا لنقبل ما تريدون ونحن نرفض ذلك.

أجاب غولدبرغ: أرجو أن أوضح أنني أتوقع أن نختلف في الرأي، وأنا لا أؤمن بالإملاء. وإن الأردن دولة ذات سيادة نحترمها وكل ما نطلبه أن يسبق اتخاذ المواقف التشاور معنا حولها. إن حكومتك دولة صديقة ونريد أن نقوّي علاقات الصداقة بيننا.

قلت: الصداقة طريق ذو اتجاهين. هناك فرق بين العمل سوية وأن نصبح نحن وأنتم واحداً وأنتم هذا الواحد.

قال: إنك في قضية العرض العسكري في القدس وضعتنا في مأزق كبير. فنحن من جهة لا نستطيع تأييد مشروعك ونريد فرصة لإقناع عمان بقبول موقفنا، وأنت لم تعطنا الفرصة للاتصال بعمان. ولو انك طلبت مني تأجيل أية قضية لك لمدة معقولة لوافقت باسم الزمالة والصداقة على ذلك. لكنك رفضت طلباً معقولاً لأمريكا، وهو تأجيل البت في شكوى العرض العسكري من يوم السبت إلى يوم الأحد، أي التأجيل ليوم واحد. قلت: إن الطلب معقول لأمريكا وليس بالضرورة معقول لنا. نحن نريد صدور القرار يوم السبت لا يوم الأحد لسبب بسيط، وهو أننا نعرف أن التأجيل لا يخدم القضية، بل يوحي بعدم جدية الشكوى وعدم وجود تهديد للأمن الدولي، ويحول دون اتخاذ القرار الذي نريد.

قال: بالنسبة للشكوى الجديدة نحن على اتصال بعمان، ونرجو أن نتلقى تعليمات توفق بين رأيينا قبل انعقاد المجلس. وبالفعل وصلت تعليمات جديدة. كانت وزارة الخارجية الأمريكية بلغت عمان وقالت لجميع أعضاء مجلس الأمن إنها ستستخدم الفيتو إذا نال المشروع الأكثرية اللازمة من الأصوات. وخشيت الوزارة أن نخرج بلا قرار. وهذه ستكون مأساة تخلق مضاعفات عربياً ومحلياً.

ووصلتني تعليمات أن أقترح بعض التعديلات على المشروع الأمريكي وإذا ووفق عليها نقبل المشروع الامريكي لأن هذا أفضل من الخروج بلا قرار.

أبرقت إلى وزير الخارجية أن الولايات المتحدة تناور وسيصعب عليها جداً استعمال الفيتو ولن تقدم على تحدي العالم كله والوقوف وحدها مع إسرائيل، ذلك لأن دول إسلامية كثيرة جاءت إلى مجلس الأمن وشاركت في المناقشة العامة مؤيدة لنا، وكذلك دول عدم الانحياز وبعض الدول الصديقة الأخرى لأن القدس تهم الجميع. ثم إن البابا قد أصدر بياناً مؤيداً ومطالباً بعدم تغيير معالم القدس. طلبت من الحكومة إعادة النظر في القرار المتخذ حول مشروع قرارنا، وأكدت على ضرورة اجتماع مجلس الوزراء لأن المسؤولية كبيرة والوضع خطير جداً، وإنني واثق من النجاح، ويرى الحاضر ما لا يراه الغائب.

وبعد أن علمت وزارة الخارجية الأمريكية بالتعليمات الأولى التي وصلتني بعدم التصويت على مشروع قرارنا، جاءني السفير ريتشارد بيدرسون مقترحاً اجتماع مجلس الأمن، إذ ان المناقشة انتهت ولم يبقَ غير التصويت. وهذا ممكن أن يتم في دقائق وننتهي من الموضوع. لم تكن قد وصلتني تعليمات رداً على رسالتي الأخيرة، وكنت لا أريد اجتماع المجلس إلا بعد تسلم الرد حول التطور الجديد. سألت بيدرسون:

هل أنت تتحدث معي بتعليمات من حكومتك، بتعليمات رسمية؟ قال: نعم بكل تأكيد.

قلت: إذن أنت لا تملك التحدث معي بصورة رسمية في موضوع مهم كهذا. أنا أقف معك كصديق وأنت لست رئيس الوفد الأمريكي، فليأت رئيس الوفد آرثر غولدبرغ لبحث هذا الموضوع معي. قال: السفير غولدبرغ في واشنطن ذهب لحضور اجتماع مهم في البيت الأبيض وسيحضر الليلة حوالى الساعة التاسعة. قلت: إذن لا تنسى أنك رقم ٣ في قائمة وفدكم الرسمي، فليأت السفير وليم بافم نائب رئيس الوفد الامريكي لدى الامم المتحدة ليقابلني. واستاء بيدرسون وقال أوكي (OK) (لكلمة أوكي معناها في هذه الظروف) وانسحب.

وبعد ثلاث ساعات جاء غولدبرغ من واشنطن وعلم بما دار بيني وبين ريتشارد بيدرسون من حديث واتصل بي في الحال، وقال إنه يود زيارتي في منزلي الآن لاحتساء فنجان قهوة. رحبت به وبزيارته وجاء.

قال حال وصوله إنه جاء للاعتذار لما تم بيني وبين بيدرسون، وإنه لم يكلفه أبداً بالاتصال بي، وأضاف: أنا أعرف الأصول، وما تم هو مبادرة من بيدرسون. وأضاف: القضية قضيتك وأترك لك تحديد الموعد الذي تريد للاجتماع.

شكرت آرثر غولدبرغ على زيارته، وقلت له إنني لم آخذ هذا ضد بيدرسون. قاطعني وقال: ما جرى كان خطأ من جانب بيدرسون. قلت له: اليوم الجمعة، وهو يوم عطلة لي، وغدا السبت عطلتك أنت، وبعد غد الأحد عطلة الدولة. دعنا نلتقي صباح يوم الاثنين، وقد نعقد الاجتماع في صباح ذلك اليوم أو بعد ظهر ذلك اليوم. قال: أرحب بالفكرة.

وفي مساء يوم الأحد بدأ التلكس يعلن وصول تعليمات. قام زميل بحلها وتضمنت الموافقة على التمسك بمشروع قرارنا. وفي الصباح اجتمعت بآرثر غولدبرغ (لم يكن يعلم بوصول تعليمات جديدة) واتفقنا على عقد اجتماع مجلس الأمن في الحال وتم ذلك.

وفوجىء الوفد الامريكي بتدخل رئيس وفد الباكستان ـ عضو مجلس الأمن ـ طالباً إعطاء مشروعنا الأولوية في التصويت، وفوجىء الوفد الامريكي بالموقف الجديد، ووافق الرئيس على إعطاء الأولوية لمشروعنا. وجرى التصويت. كان الكل ينظر إلى يد السفير الأمريكي، متى ترتفع: هل عند الامتناع أم ضد المشروع؟ وهذا يعني «فيتو»، صوتت ثلاث عشرة دولة من الخمس عشرة دولة ـ أعضاء مجلس الأمن ـ إلى جانب المشروع ولم تستعمل أمريكا الفيتو، بل امتنعت هي وكندا عن التصويت.

والفضل في ذلك لوحدة صفنا وقوة إصرارنا وشجاعة المواقف.

وأثناء مناقشة القدس كانت جلسات مجلس الأمن تذاع وتظهر على التلفزة يومياً. وعندما كنت بانتظار تعليمات ثانية من وزارة الخارجية، وقبل توجهي إلى مجلس الأمن بقليل وصلتني عن طريق «Western Union» برقية ظننتها تعليمات من الوزارة، وإذا بها تعليمات من نوع آخر. تقول البرقية:

«السفير محمد الفرا، لا نريد أمثالك من الفاشست في بلادنا. إرحل حالاً وإلا صفّيناك».

التوقيع: مايير كاهانا رئيس «عصبة الدفاع اليهودية».

أخذت البرقية معي إلى مجلس الأمن وكنت أول المتكلمين. وبدأت كلمتي بتلاوة البرقية على المجلس. وقلت للرئيس مالك السوفياتي: إنني ظننتها تعليمات من حكومتي، وإذا بها تعليمات من نوع آخر!

استاء رئيس المجلس وهاجم الولايات المتحدة، وقال: لا بد من نقل المقر من أمريكا إذا لم تستطع دولة المقر حماية الدبلوماسيين المعتمدين لدى الأمم المتحدة.

وجاءني آرثر غولدبرغ مسرعاً راجياً تزويده بصورة البرقية لإقامة دعوى جزائية ضد مايير كاهانا. أعطيته صورة وأبقيت أخرى معي وسلمت الأصلية لرئيس مجلس الأمن، لكن كاهانا لم يحاكم وبعد فترة قتله عربي.

الملحق رقم (١)

قرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧
إقرار مبادىء سلام عادل ودائم
في الشرق الأوسط

إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط،

وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان،

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة (٢) من الميثاق،

١ ـ يؤكد أن تطبيق مبادىء الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق

الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ ـ انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في الصراع الأخير،

ب ـ إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو إستعمالها.

٢ ـ يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ ـ ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب ـ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين،

ج ـ ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات، من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

٣ ـ يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

٤ ـ يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ١٣٨٢، بإجماع.

الملحق رقم (٢)

قرار رقم ٢٥٢ (١٩٦٨) بتاريخ ٢١ أيار/مايو ١٩٦٨
دعوة إسرائيل إلى إلغاء جميع
إجراءاتها لتغيير وضع القدس

إن مجلس الأمن،

إذ يذكر قراري الجمعية العامة، رقم ٢٢٥٣ (الدورة الاستثنائية الطارئة ـ ٥) الصادر في ٤ تموز/يوليو ١٩٦٧، والقرار رقم ٢٢٥٤ (الدورة الاستثنائية الطارئة ـ ٥) الصادر في ١٤ تموز/يوليو ١٩٦٧،

وقد نظر في كتاب ممثل الأردن الدائم رقم (S/8560)،

بشأن الوضع في القدس، وتقرير الأمين العام رقم (S/8146).

وقد استمع إلى البيانات التي ألقيت في المجلس،

وإذ يلاحظ أن إسرائيل اتخذت، منذ تبني القرارات المذكورة أعلاه، المزيد من الإجراءات والأعمال التي تتنافى مع هذه القرارات،

وإذ يذكر الحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل،

وإذ يؤكد، من جديد، رفضه الاستيلاء على الأراضي بالغزو العسكري،

١ ـ يشجب فشل إسرائيل في الامتثال لقرارات الجمعية العامة المذكورة أعلاه.

٢ ـ يعتبر أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية، وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس، هي إجراءات باطلة، ولا يمكن أن تغير في وضع القدس.

٣ ـ يدعو إسرائيل، بإلحاح، إلى أن تبطل هذه الإجراءات، وأن تمتنع فوراً من القيام بأي عمل آخر من شأنه أن يغير في وضع القدس.

٤ ـ يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ هذا القرار.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ١٤٢٦، بـ ١٣ صوتاً.

المناقشات

١ ـ سليم الزعبي

لقد أوضحت الدراسة على وجه الخصوص حالة العجز العربي الرسمي، منذ قرار التقسيم عام ١٩٤٧ حتى يومنا هذا. هذا لا يمنع من أن نختلف مع الباحث، إذ اننا نعتقد بوجود بعض الاستثناءات لهذه الحالة شهدت نهوضاً عربياً تمثل بصمود الشعب العربي في مصر في وجه العدوان الثلاثي، وتحقيق نصر سياسي لا يقل أهمية عن النصر العسكري أعطى لمصر دورها القيادي على مستوى الساحة العربية وحدد لها مكاناً بارزاً على المستوى العالمي.

أتفق مع ما أورده الباحث عن أحكام المعاهدات والاتفاقات، فقد جاءت لمصلحة العدو الإسرائيلي، ورتبت علاقات دولية جديدة، تقدمت فيها علاقة أي من أطرافها العربية مع اسرائيل على علاقة هذه الأطراف العربية بالدول العربية الأخرى وبدول العالم.

بداية الكارثة جاءت من المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية، لأن مصر هي الدولة العربية الأكبر، ولها الدور البارز في قيادة أمتها، وحجم مصر مرتبط بطريقة أداء هذا الدور. . وعندما تعزل مصر نفسها عن أمتها باتفاقات كامب ديفيد، فإنها تتخلى عن دورها في قيادة أمتها العربية، وهذا هدف استعماري دائم.

إن الحديث عن المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية، لا يعني إغفال توجيه النقد إلى معاهدة وادي عربة أو للاتفاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية. فهذه الاتفاقات حتى عند أحسن المدافعين عنها ليست أفضل مما جاء في المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية.

من جهة أخرى، ففي الوقت الذي عرض فيه الباحث الالتزامات القانونية الناشئة من معاهدات التسوية وخطورتها بمنتهى الدقة، فإنني أختلف معه فيما أورده حول الالتزامات السياسية لأطراف التسويات، وبخاصة ما أورده بشأن المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية.

يقول الباحث «وقد كان الهدف الأساسي لإسرائيل من عقدها معاهدة سلام مع مصر بعد إخراجها من حلبة الصراع العربي ـ الإسرائيلي هو تطبيع العلاقات معها، والواقع أن الهدفين لم تحقق المعاهدة منهما شيئاً ذا بال». وهذا القول يغاير الحقيقة.

فالمعاهدة أخرجت مصر من حلبة الصراع. وبها تخلت مصر عن دورها في قيادة أمتها العربية لتحقيق مشروعها الحضاري، ومع بالغ التقدير والإكبار والاعتزاز بنضال شعبنا العربي في مصر لمقاومة التطبيع بمختلف أشكاله، إلا أن المعاهدة بحد ذاتها تفرض التطبيع.

وأعتقد أن المقارنة بين هذه المعاهدة والمعاهدات العربية ـ العربية، هي مقارنة ظالمة. فصيغة الالزام التي أضيفت على المعاهدات العربية ـ الإسرائيلية وموقف المجتمع الدولي منها، يجعلنا نتوقف طويلاً أمام ما طرحه الباحث من أن المعاهدة حبر على ورق.

وبعد فإنني أشد على يد الباحث وأشاطره الموقف الذي أورده في نهاية دراسته. فإذا رفض الشعب العربي واقعه المر وأخذ عدته واستعداده للكفاح واستعادة حقوقه، فلا بد من أن يدير حياته على أساس العلم والديمقراطية وسيادة القانون كوسيلة للحكم، وأن يخطو خطوات واضحة لإقامة كيان عربي متماسك مستوعب لما يجري حوله. وبذلك لا بد من أنه محقق أمله، ولا بد مسترد قدسه، ولا بد محرر فلسطين وإن طال المدى.

٢ ـ جواد الحمد

هل يمكن أن نقبل القول بأن زيارة السادات للقدس، وتوقيع اتفاقيات السلام المصرية مع اسرائيل كانت مجرد نزوة شخصية للرئيس السادات؟! وهل ينسجم هذا الطرح مع فهمنا العربي والاسلامي للصراع مع المشروع الصهيوني والغربي، ولطبيعة العلاقات المتشابكة للحكومات العربية مع الولايات المتحدة وغيرها؟

وهل صحيح أن اتفاقات أوسلو ووادي عربة تقع في دائرة تختلف جذرياً عن معاهدة كامب ديفيد!

إن أساس هذه الاتفاقات واحد: الاعتراف بإسرائيل، إنهاء الحرب، تطبيع العلاقات، حكم ذاتي فلسطيني، إنما الحديث هو عن التطبيع ومدى مقاومته من جهة، ومن جهة أخرى انها جميعاً لا تقوم على أساس الحق والموقف العربي الطبيعي، ولذلك أرى التعامل مع التسويات من منظور استراتيجي، وأشيد هنا بما طرحه د. عدنان السيد حسين حول هذا الموضوع.

٣ ـ عوني فرسخ

تعقيباً على تعقيب د. محمد الفرا: للتاريخ، بدأ التحول في الموقف السوفياتي منذ سنة ١٩٤٥، والشواهد عديدة على أن القيادة السوفياتية في عهد ستالين اتخذت موقفاً مؤيداً للاستيطان الصهيوني في فلسطين من منطلق خلق واقع يؤثر في استقرار الوضع الاستعماري في المشرق العربي، ولا أحسب أن زيارة غروميكو كانت سوف تغير من قرار لدولة عظمى، لا يصدر قرارها عفوياً وإنما بعد دراسات وافية. وأرجو أن أذكّر د. الفرا بالدعم الذي قدمته الكتلة الشرقية للحركة الصهيونية، ثم لاسرائيل، خلال سنوات ١٩٤٧ ـ ١٩٥٣، وما كان ذلك ليكون لولا أنه تنفيذ لقرار استراتيجي.

٤ ـ هيثم الكيلاني

أود أن أشير إلى إضافة قد تكون تصحيحية لما ذكره د. يحيى الجمل عن بدء انحدار الموقف العربي منذ اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩. فمن المعروف أن الموقف العربي ـ إذا ما نظرنا إلى الأمر من زاوية نصوص وثائق مؤتمرات القمة العربية ـ ظل منذ العام ١٩٤٨ حتى العام ١٩٨٢ يؤكد التزام الدول العربية بتحرير فلسطين من البحر إلى النهر. وقد ظل هذا الموقف يتكرر بصيغ مختلفة في مختلف مؤتمرات القمة، حتى إن لاءات مؤتمر قمة الخرطوم عام ١٩٦٧ بعد الهزيمة أكدت على اللااعتراف. ولم يظهر الاعتراف الضمني غير المعلن وغير المباشر إلا في قرار مؤتمر القمة في فاس عام ١٩٨٢. ومنذ ذلك الحين بدأت الأبواب تفتح لقبول قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) لعام ١٩٦٧.

٥ ـ محمد زكريا اسماعيل

هل يمكن اعتبار اتفاقية السلام أداة قانونية ملزمة للشعب المصري كي يقيم علاقات تطبيعية مع اسرائيل في الثقافة والتجارة والاعلام. . .الخ؟ هذه النقطة ذات أهمية بالغة لأنها تفصل بين أن يكون السلام ساخناً أو بارداً. والسؤال نفسه يطرح بالنسبة للمعاهدة بين الأردن واسرائيل.

هناك تيار شعبي قوي جداً في مصر وفي الأردن ضد التطبيع، يعتمد على القطاع المدني، وأعتقد أن هذه المعاهدات لا تلزم الأطراف العربية بإكراه مواطنيها على التعامل مع اسرائيل، ولذلك فإن باب العودة إلى المقاطعة مفتوح على مصراعيه لو شاءت الحكومات العربية المعنية على الرغم من أحكام المعاهدات.

٦ ـ كمال طربيه

التسلسل التاريخي لمسيرة التنازلات العربية، بدأه د. الجمل، من اتفاقيات الهدنة العربية ـ الإسرائيلية ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، بينما الدولة اللبنانية تتمسك وبإصرار باتفاقية الهدنة، وتعتبر أنها الإطار القانوني الوحيد الذي يحكم العلاقات بين لبنان وإسرائيل.

ملاحظة أخرى: يشتم من ورقة د. الجمل أن هناك نوعاً من التصنيف بين معاهدة وأخرى، واحدة سيئة والأخرى أقل سوءاً!

وهو أوحى أن معاهدة كامب ديفيد هي أقل سوءاً من «شقيقاتها» ـ اتفاقيات أوسلو ـ وادي عربة! وحاول أيضاً وفي السياق نفسه الإشارة إلى أن خطاب الرئيس السادات تضمن آخر نفس في الدفاع عن الحقوق العربية.

هنا أختلف جذرياً مع د. الجمل، فحجم مصر الديمغرافي السياسي والعسكري والثقافي، أسهم في تحويل كامب ديفيد إلى كارثة حقيقية، وشجع أطرافاً عربية أخرى على الانجرار إلى مستنقع التسويات والمعاهدات.

٧ ـ جورج جبور

أحب أن أعلق على بحث د. يحيى الجمل في أن السياق السياسي في تفسير المعاهدات أهم من النص القانوني، وهذا أمر نعرفه جميعاً، حين نقوى سياسياً نفرض التفسير القانوني الذي نشاء. ما يزال عالمنا عالماً هوبزياً (Low is the Will of the Sovereign)، بمقدار ما نكون أقوياء نفرض التفسير القانوني للمعاهدات وللقرارات الذي يناسبنا وهذا أمر مهم جداً. على كل حال أحب للقانونيين هنا أن ينشطوا أكثر فأكثر في تبيان مخالفات المعاهدات المعقودة مع إسرائيل، في تبيان مخالفات اسرائيل لهذه المعاهدات تمهيداً لسبيل قانوني دولي لإلغائها وقت اللزوم والعالم مستعد لإلغائها، أرى هذا يومياً في كثير من الأمور.

٨ ـ يحيى الجمل (يرد)

أنا لم أقارن بين سيىء وأسوأ، وإنما قلت إنني ضد كل هذه المعاهدات، سواء التي عقدتها مصر أو التي عقدتها الأردن، لكني عندما تكلمت عن الآثار القانونية، فإن المعنى واضح، فإن كلاهما سواء. وقلت إن الآثار السياسية تتوقف على علاقاتنا. في واقع الحال إن المعاهدة في الأردن نفذت بحماس أكثر بكثير من تنفيذها في مصر. ورداً على سؤال عن قدرة السلطات على إجبار الأفراد، فالجواب هو لا، إن المعاهدة هي ملزمة للكل، ملزمة للدولة من الناحية القانونية، لكن السلطة لا تستطيع أن تجبر الأفراد على إتيان عمل معين. وأكثر من مرة يقال للرئيس مبارك: لا للذهاب إلى إسرائيل، لا للتطبيع. فهو هنا لا يستطيع إجبار الأفراد. وحقيقة الحال ان

علاقات القوى السياسية تؤدي إلى أن تكون المعاهدة في مصر باردة عكس الأردن حيث المعاهدة أكثر حرارة، دون أن يكون هناك خلاف جذري بين الاثنين بالضرورة، وإنما الاختلاف يكمن في الحوار وفي الطريقة. وفي الحقيقة عندما نقرأ المعاهدة الإسرائيلية ـ الأردنية نشعر أننا في صدد معاهدة تحالف وليست معاهدة إنهاء حرب. عند الكلام عن الثقافة والسياحة وغيرها، في المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية تحفظ أكثر من ذلك، وهي أدت إلى استقالة ثلاثة وزراء خارجية متعاقبين، فمحمد ابراهيم كامل عاد من كامب ديفيد قبل التوقيع مريضاً وهو لا يزال مريضاً إلى اليوم من جراء هذا الهم.

والكلام عن اتفاقيات الهدنة، وكما قال هيثم الكيلاني، فإن هذه الاتفاقيات كانت بداية الانحدار، وزيارة القدس قطعاً لم تكن نزوة، وفي اتفاقيات فك الاشتباك الثاني وقرار الرئيس السادات بإعادة فتح القناة وتعمير مدن القناة كان بالغ الخطورة. هذه القرارات إضافة إلى أحداث بيروت وجولة كيسنجر في المنطقة حزمة واحدة لا بد من أن تدرس بعضها مع بعض لأنها كانت التهيئة الحقيقية لواقع الحال. هذه المعاهدات كلها تنبع من نبع واحد يعود أساساً إلى الضعف العربي والنظام العربي والتمزق العربي، وغياب البحث العلمي وغياب النهج العلمي وغياب دولة المؤسسات وغياب سيادة القانون والمشاركة الشعبية.

الفصـــل الخامس

العلاقات العربية ــ الاسرائيلية

محسن عوض(*)

تطرح اتفاقيات التسوية السياسية للصراع العربي ـ الصهيوني بين اسرائيل وثلاثة أطراف عربية التزامات تعاهدية بتطبيع علاقاتها مع اسرائيل، وتنطوي اثنتان منها على ترتيبات تعاون إقليمي متعدد الجوانب، كما انبثق من «صيغة» مدريد منذ بداية التسعينيات خمس لجان متعددة الأطراف، بدعوى تشجيع التسوية السياسية، انتهت عملياً إلى إلغاء المقاطعة العربية لاسرائيل، وتطبيع العلاقات بين اسرائيل وستة بلدان عربية، فضلاً عن الغاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة رسمياً من جانب بلدان مجلس التعاون الخليجي، وتأسيس هيكل تعاون اقتصادي إقليمي، هو مؤتمر التعاون الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا، الذي انبثق منه بدوره عدد من المؤسسات الإقليمية الدائمة.

لكن مع تعثر جهود التسوية السياسية التي بدأت بوادرها من قبل وصول كتلة الليكود الى سدة الحكم في اسرائيل، فقدت الجهود «التطبيعية» قوة اندفاعها، التي كانت قد وصلت إلى حد «الهرولة» طبقاً للاصطلاح الذي شاع خلال قمة عمان للتعاون الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا، وقرر مجلس الجامعة العربية في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ «ايقاف» خطوات التطبيع التي جرى اتخاذها مع اسرائيل، و«إيقاف» التعامل معها، بما في ذلك إغلاق المكاتب والبعثات، حتى تنصاع اسرائيل لمرجعية مؤتمر مدريد وتنفذ الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات التي تم التوصل إليها خلال محادثات السلام. وكذلك «تعليق» المشاركة العربية في المفاوضات المتعددة

(*) مساعد الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان ـ مصر.

الأطراف، واستمرار التزام المقاطعة من الدرجة الأولى و«تفعيلها» إزاء اسرائيل، حتى يتم تحقيق السلام الشامل والعادل. وقد تلا ذلك تجميد اجتماعات اللجان المتعددة الأطراف، وتجميد بعض مظاهر العلاقات، ومقاطعة معظم البلدان العربية للمؤتمر الرابع للتعاون الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بما تعذر معه لأول مرة، منذ بدء سلسلة هذه المؤتمرات، تحديد موعد ومكان المؤتمر التالي.

وتسعى هذه الدراسة إلى فحص شبكة العلاقات العربية ـ الاسرائيلية وتحليل العلاقة بين الواقع القانوني كما تمت صياغته في المعاهدات والاتفاقيات الموقعة بين اسرائيل وكل من مصر وفلسطين والأردن، والممارسة الفعلية التي تمت على أرض الواقع بالمقارنة مع ما يجري مجرى العلاقات الطبيعية بين دول العالم، وكذلك رصد وتحليل حجم الاختراق الذي حققته اسرائيل على الجبهة العربية عبر علاقاتها الثنائية مع عدد من البلدان العربية، أو عبر الترتيبات الإقليمية التي استهدفت دمجها في المنطقة واعادة تشكيل نظامها الإقليمي. كما تسعى أخيراً إلى اختبار مدى جدية «الوقفة» العربية في لجم الاندفاعة في تطبيع العلاقات العربية ـ الاسرائيلية وتقدير أثرها الفعلي في واقع ومستقبل العلاقات الثنائية والإقليمية، ومشروع الشرق أوسطية والمؤسسات المنبثقة منه.

أولاً: فلسطين: تطبيع الاحتلال

يمثل النموذج الاسرائيلي لتطبيع العلاقات الاسرائيلية ـ الفلسطينية، النموذج الواضح لتطابق الأهداف والوسائل. ومنذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧ تراوح الفكر السياسي الاسرائيلي بين هدف الإلحاق التام، أو السيطرة التامة. وطرح سلسلة من الحلول حول مستقبل العلاقة مع الشعب الفلسطيني تراوحت بين فكرة الوطن البديل التي تقضي بتحرك اسرائيل خطوة أخرى نحو الشرق و«تحرير» الجانب الشرقي من نهر الأردن أيضاً، ونقل العرب من القطاع الغربي في «أرض اسرائيل» إلى القطاع الشرقي، وإقامة وطن لهم هناك.. إلى فكرة الحكم الذاتي لأجزاء من الضفة الغربية من خلال اتفاق أو بشكل منفرد.. إلى التسويات الوظيفية والحلول الوسط الإقليمية على نحو مشروع ايغال آلون ونماذج أخرى مشابهة.. إلى الخيار الأردني وقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية فقط أو الضفة الشرقية وقطاع غزة[1].

---

(١) محسن عوض، الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٨.

كما ظهرت أفكار أخرى لحل قضية «حدود اسرائيل الشرقية» من خلال فكرة اتحاد فيدرالي بين اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة والأردن[٢].

لكن من بين كل هذه الأفكار ظلت مسألة الحكم الذاتي الإداري هي الأكثر اختماراً ووضوحاً، وقد مرت بمراحل متعددة قبل أن تصل إلى صيغتها الراهنة، إذ سعت اسرائيل في المرحلة الأولى، التي استمرت حتى حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، إلى تطبيق حكم «اداري» ذاتي على مواطني الضفة والقطاع بأسلوب مباشر، وذلك بتنمية المؤسسات البلدية كقيادات محلية وسياسية لسلطة حكم إداري ذاتي. ثم أعقبتها المرحلة الثانية، والتي استمرت حتى صعود حكومة الليكود إلى السلطة في اسرائيل (أيار/مايو ١٩٧٧)، حيث تذبذبت سياسة الاحتواء الاسرائيلية بين السعي لتطبيق الحكم الذاتي الاداري بأسلوب مباشر، ومحاولة فرضه بأسلوب غير مباشر عن طريق توسيع الإدارة المدنية في الضفة والقطاع بأمل أن ينبثق منها قيادات سياسية محلية تستطيع أن تتفاوض مع اسرائيل حول قضايا سياسية في المستقبل[٣].

ثم عرض بيغن في إطار «كامب ديفيد» خطة للحكم الذاتي، استهدفت سيطرة اسرائيل على الضفة والقطاع مع السماح لسكانها بإدارة شؤونهم الخاصة والحفاظ على روابطهم مع الأردن. وعمدت «كامب ديفيد» إلى تأجيل القرار حول الوضع النهائي للضفة وغزة إلى نهاية السنوات الخمس للحكم الذاتي محتفظة لكل جانب بحقه في عرض مطالبه في المفاوضات حول هذا القرار. ووعدت السكان العرب بالحكم الذاتي خلال الفترة الانتقالية بما في ذلك الحق في انتخاب سلطة الحكم الذاتي، ومشاركة ممثلين منتخبين في المفاوضات لتحديد مستقبلها، وانسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وإدارتها المدنية، وتركيز القوات الاسرائيلية الباقية في مواقع أمن محددة. وأقرت الاتفاقية بدور لمصر والأردن في المفاوضات حول إجراءات الحكم الذاتي والحالة النهائية للمناطق المحتلة. لكن المفاوضات تعثرت وأخفقت في التوصل لاتفاق حول مسائل رئيسية مثل طبيعة مجلس الحكم الذاتي وحجمه وصلاحياته، ومصدر سلطاته، وشموله لسكان القدس الشرقية، ودور الوجود العسكري لاسرائيل، بالإضافة للرفض الأردني والفلسطيني الكامل للمحادثات.

وعلى رغم أن الأمور اختلفت اختلافاً كبيراً بعد نشوب الانتفاضة التي أطاحت

---

(٢) أرنون سوفير واليثور ريفن، «مواقف مختلفة من مسألة الحدود،» الملف، السنة ٣، العدد ٢٩/٥ (آب/ أغسطس ١٩٨٦)، ص ٣٨٧ ـ ٤١٠.

(٣) عواد الأسطل، «عملية «الاحتواء السياسي» الاسرائيلية لمواطني الضفة والقطاع المحتلين،» شؤون فلسطينية، العددان ١٧٤ ـ ١٧٥ (أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧)، ص ١٣.

القناعة السائدة في اسرائيل بأن تجميد الوضع الراهن هو أفضل الحلول، وأن الوقت يعمل لصالحها، واندلاع حرب الخليج الثانية، وإطلاق صيغة مدريد، فقد خاضت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية مفاوضات سرية، بالتوازي مع المفاوضات المنبثقة من مؤتمر مدريد انتهت إلى تبادل الاعتراف بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ٩ و١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وإعلان المبادىء بشأن الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وسلسلة من الاتفاقات السياسية والاقتصادية والأمنية شملت:

١ ـ اتفاق غزة ومنطقة أريحا، وقد وقع في القاهرة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ والحق به أربعة ملاحق تختص بالترتيبات الأمنية، والشؤون المدنية، والشؤون القانونية، وبروتوكول بشأن العلاقات الاقتصادية، ورسائل متبادلة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس وزراء اسرائيل.

٢ ـ اتفاق النقل المبكر لبعض السلطات والمسؤوليات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤.

٣ ـ الاتفاق المرحلي الإسرائيلي ـ الفلسطيني المعروف باسم «أوسلو ٢»، وقد وقع في واشنطن يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وألحق به ٧ ملاحق تتعلق بإعادة الانتشار، والترتيبات الأمنية، وبروتوكول خاص بالانتخابات، وملحق بالشؤون القانونية، وملحق خاص بالعلاقات الاقتصادية، وملحق خاص بالتعاون الاسرائيلي ـ الفلسطيني، وملحق خاص بإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين، كما ألحقت به خرائط تتعلق بالمرحلة الأولى لاعادة الانتشار والترتيبات الأمنية في قطاع غزة، وانتشار قوات الشرطة في قطاع غزة، والممر الآمن، ونطاق النشاط البحري، والخليل.

٤ ـ بروتوكول بشأن إعادة الانتشار في الخليل في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وقد ألحقت به مذكرة مسجلة، ومحضر متفق عليه وتلاه توقيع اتفاق بشأن الوجود الدولي المؤقت في الخليل[٤].

---

(٤) للرجوع للاتفاقيات، انظر: «وثائق إعلان المبادىء الفلسطيني ـ الاسرائيلي،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٦ (خريف ١٩٩٣)، ص ١٧٥ ـ ١٨٤؛ «وثائق الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا،» وثيقة الأمم المتحدة رقم (A/48/180-S/1994/727) الصادرة باللغة العربية في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٩٤؛ «اتفاق النقل المبكر للصلاحيات في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية، القاهرة، ٢٤/٨/١٩٩٤،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٠ (خريف ١٩٩٤)، ص ٢٠١ ـ ٢٠٧؛ «نص الاتفاق المرحلي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية، طابا، ٢٤/٩/١٩٩٥،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٤ (خريف ١٩٩٥)، ص ٢١١، ونص مذكرة واي ريفر، في: **الأهرام**، ٢٦/١٠/١٩٩٨.

٥ ـ مذكرة «واي ريفر» في ١٩٩٨/١٠/٢٣، وقد حددت هدفها بتسهيل تطبيق الاتفاقية الانتقالية الموقعة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وتشمل خمسة موضوعات رئيسية هي: إعادة الانتشار، والأمن، وحقوق الانسان، والقضايا الاقتصادية، ومفاوضات الحل النهائي.

ويجب الاتفاق المرحلي الاسرائيلي ـ الفلسطيني الموقع يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ طبقاً للمادة ١/٣١ من نصوصه اتفاق غزة أريحا (عدا المادة ٢٠ الخاصة بإجراءات بناء الثقة وبروتوكول النقل الإضافي للسلطات والمسؤوليات).

وتأخذ الاتفاقات بالهيكل العام للترتيبات الإجرائية الانتقالية التي جاء بها إطار كامب ديفيد مع اختلاف في التفاصيل، لكن بفارق جوهري يتعلق بآفاق المستقبل، فبعكس إطار ١٩٨٧ الذي كان مفتوحاً على ارتباط فلسطيني/أردني يمكن تحقيقه في نهاية المطاف، يبدو الاتفاق الأخير متجهاً إلى ارتباط إسرائيلي/فلسطيني[٥].

وقد أوجدت الاتفاقيات تفرقة بين «انسحاب»، و«إعادة انتشار» القوات الاسرائيلية، فقصرت الانسحاب على قطاع غزة، في حين أطلقت اصطلاح «إعادة الانتشار» فيما يتعلق بالضفة الغربية، مما يفسر بقصد اسرائيل تأكيد عزمها على الإبقاء على قواتها بالضفة في أية تسوية نهائية، وبخاصة مع عدم النص على الانسحاب من بين الموضوعات المؤجلة إلى مفاوضات الوضع النهائي.

وقد أغفلت هذه الاتفاقيات أية إشارة إلى الحقوق القومية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره، وحقه في بناء نظامه السياسي بحرية وتأسيس دولته المستقلة، وحقه في العودة. ووضعت تفرقة غريبة تميز بين لاجئي ١٩٤٨ و١٩٦٧، واكتفت بالنص على أن موضوع اللاجئين من بين موضوعات الوضع النهائي. كذلك لم تجابه ادعاءات اسرائيل بملكية الأراضي المحتلة والتي عبرت عنها بمصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وضم القدس. كما قبلت ضمناً بكيانين منفصلين في الأراضي المحتلة، وبادارتين منفصلتين، ونظامين قضائيين بما يضفي شرعية على الإجراءات غير الشرعية التي اتخذتها اسرائيل في الأراضي المحتلة. كذلك لم تورد ذكراً لأي انسحابات تتعدى تلك المقررة في المرحلة الانتقالية، أي الانسحاب الكامل خارج حدود الأراضي المحتلة، ولم تضعه في قضايا المرحلة النهائية[٦].

---

(٥) وحيد عبد المجيد، **الانحدار: القضية الفلسطينية من الكفاح المسلح إلى غزة ـ أريحا** (القاهرة: دار القارىء العربي، ١٩٩٤)، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٦) انظر: «اتفاقية أوسلو: مقابلة مع حيدر عبد الشافي،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٦ (خريف ١٩٩٣)، ص ٨٤ ـ ٩١.

وتؤسس هذه الاتفاقيات وملحقاتها حكماً ذاتياً فلسطينياً في مرحلة انتقالية تستمر لمدة خمس سنوات، تبدأ خلال العام الثالث منها مفاوضات حول الوضع النهائي. وتقضي بانسحاب الحكم العسكري الاسرائيلي، وحل الإدارة المدنية الاسرائيلية في المناطق المتفق عليها، وإعادة انتشار القوات الاسرائيلية في أماكن محددة، وانتخاب سلطة فلسطينية توكل إليها إدارة الحكم الذاتي في مجالات معينة وطبقاً لقيود محددة، واستثنيت من صلاحياتها «الأمور التي ستبحث خلال مفاوضات المرحلة النهائية». كما نصت على تكوين شرطة فلسطينية «قوية» من أجل النظام العام والأمن في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما أبقت في يد اسرائيل مسؤولية الدفاع «ضد التهديدات الخارجية»، وكذلك مسؤولية «الأمن الإجمالي للاسرائيليين». وألزمت منظمة التحرير الفلسطينية بتعديل ميثاقها وإلغاء الفقرات التي تنكر على اسرائيل حق الوجود، والإعلان عن نبذها اللجوء إلى الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وألزمتها بمسؤوليات أمنية مباشرة في وقف أعمال المقاومة تجاه اسرائيل، وتسليم المطلوبين لها، والعمل على تفكيك البنية التحتية «للإرهاب».

وأسست الاتفاقيات لجان ارتباط اسرائيلية ـ فلسطينية مشتركة لمعالجة القضايا التي تتطلب التنسيق ولجان أمن مشتركة، ولجان خبراء مشتركة، ولجاناً أخرى مشتركة لتطبيق برامج التعاون الاقتصادي، وآلية لفض المنازعات بالمفاوضات أو التوفيق أو التحكيم من خلال لجنة ينشئها الطرفان.

وقسم اتفاق أوسلو (٢) المناطق المحتلة إلى ثلاثة أقسام: يرمز اليها بالمناطق أ، ب، ج، وتخضع المنطقتان الأوليان للحكم الذاتي، بينما بقيت المنطقة (ج) تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة مدنياً وأمنياً. وتشمل المنطقة (أ) اجزاء من قطاع غزة، والمدن الرئيسية في الضفة (ما عدا الخليل) ويقوم فيها حكم ذاتي كامل، وتضم المنطقة (ب) معظم قرى الضفة، وتدير فيها السلطة الفلسطينية الشؤون المدنية، بينما يبقى «الأمن الداخلي» تحت سيطرة اسرائيل، ولا تتعدى مساحتها ٣٠ بالمئة من مساحة الضفة الإجمالية، لكنها تشمل أكثر من ٩٠ بالمئة من سكانها الفلسطينيين. وتشمل المنطقة (ج) نحو ٧٠ بالمئة من مساحة الضفة الغربية، وتضم المستوطنات اليهودية والمساحات الغنية بالمياه، والمناطق الحدودية والطرق الرئيسية، وتحيط بالمنطقتين (أ، ب) في إجمالهما، وتحول أجزاءهما إلى جزر منعزلة. وقد تحولت سلطة السيادة والحكم والتشريع في المستوطنات من الادارة المدنية داخل الأراضي المحتلة إلى جهاز الدولة في اسرائيل، مما يعزز وضع المنطقة كجزء متكامل مع الأراضي الاسرائيلية وإدارتها الحكومية. وتضم المنطقة (ج) العديد من الطرق الالتفافية المحيطة بالمدن والتي شقت باستقطاع باهظ من الأراضي الفلسطينية كي تمحو الحدود بين اسرائيل

والمستوطنات وتيسر الاتصال بين المستوطنات بعضها ببعض، وكي تتجنب أيضاً الجزر الفلسطينية[٧].

وبينما اقتصر الضرر في تقسيم قطاع غزة وفقاً لاتفاق أوسلو على مناطق زراعية ولم يتم تمزيق المدن من الداخل، فقد قسم اتفاق الخليل المدينة، ومنح ٤٠٠ مستوطن يهودي نحو ٢٠ بالمئة من مساحتها، وكرس الاحتلال بقبول حق المستوطنين في البقاء في قلب الخليل تحت حماية الجيش الاسرائيلي.

وفي الممارسة العملية أفضت الاتفاقيات إلى إعادة الانتشار العسكري الاسرائيلي من مساحة ٦٠ بالمئة من قطاع غزة، وحوالى ٣ بالمئة من مساحة الضفة الغربية. وتوقفت اسرائيل منذ آذار/مارس ١٩٩٦ إثر التفجيرات الفدائية التي شنتها حركة المقاومة الإسلامية حماس وحركة الجهاد الإسلامي في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس عن تنفيذ التزاماتها بإعادة الانتشار بذرائع مختلفة، عدا مدينة الخليل التي خضعت لاتفاق خاص بها في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ولم تنجح الجهود المضنية التي بذلتها السلطة الفلسطينية، ولا التنازلات الواسعة التي قبلتها من مذكرة «واي ريفر» لتسهيل تطبيق الاتفاقية الانتقالية، في استكمال عملية اعادة الانتشار، إذ سرعان ما توقف رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو تماماً عن تنفيذ الاتفاق بعد عملية محدودة لاعادة انتشار القوات الاسرائيلية في اراضي الضفة بنقل مساحة ٢ بالمئة من المنطقة (ج) إلى المنطقة (ب)، و٧,١ بالمئة من المنطقة (ب) إلى المنطقة (أ).

وتعكس المناقشات الرسمية في اسرائيل تصورات بإعادة الانتشار في الوضع النهائي من مساحات تتراوح بين ٣٠ بالمئة إلى ٥٠ بالمئة من مساحة الأراضي المحتلة. وحددت الحكومة الاسرائيلية المصالح الحيوية لاسرائيل في المناطق المحتلة في منتصف كانون الثاني/يناير في ثماني نقاط[٨]، هي: المنطقة الأمنية الشرقية (وادي الاردن) والمنطقة الأمنية الغربية (خط الهدنة السابق)، والمنطقة التي تحيط بمجال القدس، ومناطق الاستيطان الاسرائيلي، والمصالح المرتبطة بمجال البنية التحتية بما في ذلك المياه والكهرباء والنقل، ومواقع عسكرية أمنية ذات أهمية استراتيجية أو ذات أهمية لقدرة دولة اسرائيل على الردع، ومجالات محاور الطرق الطولية والعرضية الحيوية للأمن وللاستيطان، والمواقع التاريخية المقدسة لدى الشعب اليهودي.

---

(٧) Mouin Rabbani, «Palestinian Authority, Israeli Rule: From Transitional to Permanent Arrangement,» *Middle East Report*, vol. 26, no. 201 (4) (October - December 1996), p. 6.

(٨) ««المصالح الحيوية» لاسرائيل في المناطق المحتلة كما حددها قرار الحكومة الاسرائيلية، ١٤/١/١٩٩٨،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣٤ (ربيع ١٩٩٨)، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

كما عبر نتنياهو عن مفهوم للتسوية النهائية في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ ينطلق من أن «الضفة الغربية جزء من دولة اسرائيل»، وأنها «مركز البلاد وفناؤها الخلفي»، وأن تعطي هذه التسوية الفلسطينيين «مزيداً من الأراضي المكتظة بالسكان يديرون فيها شؤونهم بأنفسهم، في حين تحتفظ اسرائيل بسيطرتها على المناطق غير المأهولة»، التي سوف تشكل «مناطق أمنية ذات تواصل جغرافي وتحتفظ بممرات وطرق أمنية، وطرق تربط المستوطنات بعضها ببعض».

وفي الممارسة العملية كذلك، أجريت انتخابات السلطة الفلسطينية، بعد نحو عام من الموعد المقرر لها، وأسفرت، نتيجة المقاطعة، عن سيطرة شبه تامة لمنظمة فتح، وتولت زمام الأمور في المناطق المحددة لها، لكن ظلت السيطرة الاسرائيلية تمارس بقوة على كل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك تلك الخاضعة لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، كما أفضت إلى الفصل الفعلي بين الأراضي الفلسطينية المحتلة. ففي قطاع غزة تحاط مناطق السلطة الفلسطينية من ثلاث جهات بأسلاك شائكة مكهربة، فيما تزود الجهة الرابعة، وهي الخط الساحلي، بدوريات حراسة ثقيلة. وتخضع حركة انتقال الأفراد والبضائع لسيطرة صارمة عبر سلسلة من نقاط التفتيش الدائمة الاسرائيلية والفلسطينية. أما بقية القطاع فتخضع مباشرة للسيطرة الاسرائيلية. ومن حيث المبدأ، فإن الأشخاص الذين يسمح لهم بالمرور من مناطق السلطة الفلسطينية هم فقط كبار الموظفين من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، ومجموعة مختارة من رجال الأعمال الفلسطينيين، وسائقو الشاحنات المرخص لهم، وعدد من العاملين الحاصلين على تراخيص عمل داخل اسرائيل. لكن في التطبيق منعت اسرائيل الرئيس عرفات من مغادرة غزة إلى باقي المناطق الفلسطينية في مناسبات متعددة، كما حظرت مغادرة العديد من كبار موظفي السلطة الفلسطينية، وتمنع بشكل روتيني أغلب أو كل العمال من الوصول إلى أماكن عملهم لفترات طويلة[٩].

وعلى رغم أن سلطة الحكم الذاتي تشمل أغلب المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، فلا يتوافر لهذه المدن الاتصال الجغرافي الضروري، وتخضع الطرق التي تربط بينها للسيطرة الاسرائيلية ومن ثم تتوقف حركة انتقال الأفراد والسلع بين هذه المدن، على السياسات الاسرائيلية، أما القرى والتي يقع أغلبها ضمن المنطقة (ب) والتي تبلغ مساحتها نحو ٢٧ بالمئة من مساحة الضفة، فتقتصر صلاحيات السلطة الفلسطينية فيها على صلاحيات مدنية وبوليسية فقط، بينما تحتفظ اسرائيل بمسؤولية الأمن الداخلي،

---

(٩) Rabbani, Ibid., p. 6.

وهي التي تحدد مفهومه واجراءاته، وتقوم وفقاً لذلك بمصادرة الأراضي، والاعتقال الجماعي، وهدم المنازل، ونزع الأشجار، وفرض حظر التجول واستخدام العنف عشوائياً، وأي اجراءات أخرى قد ترى من المناسب لها فرضها تحت ذريعة الحفاظ على الأمن[١٠].

ويختلف وضع مدينة الخليل عن باقي المدن الفلسطينية التي تسلمتها السلطة الفلسطينية، إذ جرى تقسيمها، بموجب الاتفاق الخاص بها إلى منطقتين، أطلق على الأولى (H I) وتخضع للسلطة الفلسطينية، وأطلق على الثانية (H 2) وبقيت تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي، ومنذ تنفيذ إعادة الانتشار في جزء من المدينة، ارتكبت سلطات الاحتلال العديد من التجاوزات سواء بحق المواطنين الفلسطينيين أو بحق الاتفاقية ذاتها، ففي ١٩/١/١٩٩٧ أصدر قائد المنطقة الوسطى أمراً عسكرياً يقضي بحظر إعادة ترميم وإصلاح المنازل العربية في المنطقة (H 2)، وخلافاً لما هو متفق عليه استمر إغلاق سوق الخضار المركزي وسط المدينة، وكذلك شارع الشهداء أمام حركة مرور المركبات الفلسطينية، كما قامت اسرائيل بتوسيع البؤر الاستيطانية في المدينة، فضلاً عن لجوئها المتكرر إلى فرض نظام منع التجول على المنطقة (H 2) وإغلاقها وفصلها عن باقي المدينة، والاستيلاء على عدد من مبانيها لأغراض عسكرية، واعتداء المستوطنين المسلحين المتكرر على السكان الآمنين[١١].

وعلى رغم أن القدس الشرقية قد استبعدت من أحكام الاتفاقية الانتقالية، فقد تم عملياً فصلها عن الضفة الغربية، وكذلك المناطق التي سبق ضمها إليها في إطار ما يعرف باسم «القدس الكبرى»، والتي تمثل تقريباً نحو ٢٧ بالمئة من مساحة الضفة الغربية، ولا يمكن لأي فلسطيني الدخول إلى منطقة القدس أو حتى المرور خلالها من دون تصريح، كما توسعت في سحب هويات المقدسيين وبالتالي حرمانهم من حق الإقامة في مدينتهم، ورفضت تسجيل حوالى ١٠ آلاف طفل فلسطيني في هويات أمهاتهم. كما استمرت في خنق التوسع العمراني العربي في مدينة القدس من خلال مصادرة الأراضي، وحظر الترخيص بإنشاء المباني، وهدم بعضها، كما شرعت في بناء مستعمرة جديدة في جبل أبو غنيم في العام ١٩٩٧ تضاف إلى ١٥ مستعمرة سابقة و١٧ حياً استيطانياً[١٢]. وجاءت آخر خطواتها في حزيران/يونيو ١٩٩٨ بضم البلديات التي تقع قرب القدس والبالغ سكانها نحو ٣٠ ألف يهودي، إلى بلدية القدس.

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٦.

(١١) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، «التقرير السنوي الثالث،» (شباط/فبراير ١٩٩٨)، ص ٢١.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٧ ـ ١٩.

ولا تثير هذه الإجراءات الدهشة في مدينة سبق أن أعلنت اسرائيل ضمها بالتحدي لكل القوانين والقرارات الدولية والمشاعر الاسلامية والمسيحية، وبالإعلان المتكرر عن أنها «العاصمة الأبدية لاسرائيل» لكن ما يثير الدهشة حقاً هو الاتفاق الذي أعلن عنه بين يوسي بيلين وأبو مازن كحل مقترح للمطالب الفلسطينية والاسرائيلية المتعارضة حيال المدينة المقدسة، بإمكان توسيع بلدية القدس لتشمل قرية أبو ديس، وتكون الأخيرة بمثابة القدس العربية مع إعطاء ممرات لها للمسجد الأقصى والمواقع الدينية.

وقد أضافت مذكرة «واي ريفر» بعداً إضافياً لتقسيمات الأراضي الفلسطينية إذ نصت على إبقاء نحو ربع المساحة المتفق على إعادة الانتشار منها (نسبة الـ ٣ بالمئة من بين الـ ١٣ بالمئة التي تم الاتفاق عليها) كمناطق خضراء أو محمية طبيعية على ألا يكون هناك تغيير في وضع هذه المناطق. وتسمح أحكام المذكرة للسلطة الفلسطينية بصيانة المباني والطرق القائمة في هذه المنطقة لكنها لا تصرح لها بأية انشاءات جديدة، كما تبقى في يد السلطة الاسرائيلية المسؤولية الأمنية «لحماية الاسرائيليين، ومواجهة التهديدات الارهابية» ولا تسمح بأية انشطة او تحركات للشرطة الفلسطينية في هذه المناطق إلا بعد التنسيق مع الجانب الاسرائيلي والتأكد من موافقته. ويبقى وضع هذه الأراضي غامضاً في ضوء ما دار حولها خلال المفاوضات ورفض اسرائيل للتوضيحات الفلسطينية الأساسية بخصوصها، وتوجس المفاوض الفلسطيني من أن يكون القصد منها أحداث سابقة يمكن سحبها على الحل النهائي(١٣).

ورغم أنه لم يعد هناك وجود مادي للإدارة الاسرائيلية في مناطق السلطة الفلسطينية، فقد استمرت اسرائيل تمارس كل اجراءات السيطرة عبر الاجراءات المتفق عليها، فشهادات الميلاد وبطاقات الهوية وتراخيص قيادة السيارات والطلبات بأنواعها المتعددة وجوازات السفر يجب أن تسجل لدى الحكومة العسكرية وتحصل على موافقتها حتى تكتسب الوضع الرسمي. والفارق عن ذي قبل أن الفلسطينيين يقومون بهذا الاجراء الآن من خلال السلطة الفلسطينية، بينما كانوا يقومون به بأنفسهم مباشرة(١٤).

وتثبت ترتيبات التعاون الأمني دعائم سيطرة اسرائيل. وتمثل من وجهة النظر الاسرائيلية حجر الزاوية في الاتفاقيات، لكنها لا تعني الأمن المتبادل وإنما «التعاون

---

(١٣) محسن عوض، «حلقة نقاشية: حول اتفاق «واي ريفر»، ورقة العمل: قراءة في «مذكرة واي ريفر»،» المستقبل العربي، السنة ٢١، العدد ٢٣٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٩).

(١٤) Rabbani, Ibid., p. 6.

ضمن الحدود التي توفر الأمن لاسرائيل والاسرائيليين، وتضمن أمن السلطة الفلسطينية لتمكينها من مستوى نشاط يكفي للقيام بمهاماتها الأمنية» على حد وصف أحد الباحثين[١٥]. وتلزم هذه الترتيبات السلطة الفلسطينية بمسؤولية ملاحقة كل من يحاول المس بالأمن الإسرائيلي في المناطق التي تسيطر عليها، وتزويد اسرائيل بمختلف المعلومات الأمنية التي تمكن السلطات الاسرائيلية من القضاء على ما يسمى «الارهاب» وتعطي لاسرائيل الحق في اعتقال ومحاكمة وسجن الفلسطينيين في المنطقتين (ب) و(ج) وأن تطالب بتسليم معتقلين لدى السلطة الفلسطينية، وأن تدخل مناطقها إذا رأت ذلك ضرورياً تبعاً لمسؤولياتها عن الأمن الإجمالي. وقد أصدرت السلطة الاسرائيلية أمراً عسكرياً في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ يخول القوات الاسرائيلية القبض على أشخاص في المنطقة (أ) الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية، ووقع في العام ١٩٩٧ اعتقال إداري في قطاع غزة للمرة الأولى منذ العام ١٩٩٤[١٦].

وقد أضافت مذكرة «واي ريفر» أبعاداً جديدة للمضمون الأمني لاتفاقيات أوسلو، من خلال أحد عشر تعهداً أمنياً وضعتها على عاتق السلطة الفلسطينية، من بينها «تجريم منظمات الارهاب ومحاربتها»، وإعداد خطة عمل لهذا الغرض، وقيام لجنة إمريكية من وكالة المخابرات للإشراف على ذلك ووضع أطر تعاون ثنائي مع اسرائيل، ومع الولايات المتحدة، وثلاثي بمشاركة الأطراف الثلاثة، وإصدار مرسوم يحظر كل أشكال العنف والارهاب يكون مشابها للتشريع الاسرائيلي القائم.

ولم تقتصر المذكرة على توسيع نطاق الالتزامات الفلسطينية في مكافحة «الارهاب» فحسب، بل ألزمتها بدور آخر في مواجهة «التحريض» عليه، ويشمل ذلك «مواجهة جميع أنواع التعبيرات والتهديدات بشأن اعمال العنف والارهاب»، وتقوم لجنة ثلاثية أمريكية ـ اسرائيلية ـ فلسطينية مشتركة بمراقبة مثل هذا التحريض، ويشير تشكيلها من لجنة اعلامية وتعليمية وثانوية وغيرها إلى أن مهمتها أبعد مدى من مجرد مناهضة الدعوة لمقاومة الاحتلال.

في الممارسة حصل بعض الفلسطينيين على تدريبات استخبارية في اسرائيل، كما تلقى بعضهم تدريبات على ايدي رجال المخابرات الامريكية. وبخلاف تشدد اسرائيل الصارم في تطبيق الالتزامات المترتبة على الاتفاقيات، فقد رحبت حكومة رابين والولايات المتحدة سراً بزيادة السلطة الفلسطينية لعدد الأجهزة الأمنية وحجم قواتها.

---

(١٥) عبد الستار قاسم، «شروط اسرائيل ومأزق التعاون الأمني،» الحياة، ١٩٩٧/٩/٣٠، ص ١٨.

(١٦) تقرير المقرر الخاص المكلف من قبل لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة هانو هالين عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمم المتحدة، وثيقة ص ٩.

وتذكر مصادر اسرائيلية أنه من بين ١٧ جهازاً أمنياً جرى تأسيسها فإن ثمانية فقط مصادق عليها في الاتفاق. كما تدعم اسرائيل بعض قادة هذه الأجهزة حتى أنها منحت الأولاد الثلاثة لأحدهم الجنسية الاسرائيلية[١٧] لكن عادت حكومة نتنياهو للمطالبة بتخفيض أعداد القوات الأمنية الى الأعداد المقررة في الاتفاقيات بعد انخراط بعض أعضائها في التصدي لأعمال العنف التي شنها الجنود الاسرائيليون على المواطنين الفلسطينيين خلال الأعمال الاحتجاجية على فتح نفق «البراق».

وتزود أجهزة الأمن الفلسطينية اسرائيل بكل المعلومات المتعلقة بالنشطاء الذين اتهموا بالتحريض، أو بتعريض الأمن الاسرائيلي للخطر[١٨]، كما تشن حملات اعتقالات ضد نشطاء حركة المقاومة الإسلامية حماس، وحركة الجهاد الإسلامي بالتنسيق مع الأمن الإسرائيلي، لكنها رفضت حتى الآن تسليم فلسطينيين معتقلين لديها لإسرائيل، وعمدت إلى استخدام ثغرات في اتفاق الترتيبات الأمنية لتغطية هذا الرفض، بعقد محاكمات فورية للذين يعتقد أن اسرائيل ستطالب بهم. ورغم حث اسرائيل المستمر للسلطة الفلسطينية على اتخاذ اجراءات قمعية في إطار المفهوم الشهير الذي عبر عنه رابين «من دون محكمة عدل عليا، ومن دون بيتسليم» تتنصل اسرائيل من مسؤولية أعمال القمع على نحو ما عبر عنه ممثلها في الدورة ٥٤ للجنة حقوق الانسان. «إنها السلطة الفلسطينية ـ أكرر السلطة الفلسطينية ـ هي العنوان الصحيح للمخاطبة في ما يتعلق بمسؤولية انتهاكات حقوق الإنسان»[١٩].

وعلى رغم أن الاتفاقيات تقضي بإطلاق سراح «معتقلين وسجناء فلسطينيين»، فقد شددت اسرائيل في شروط إطلاق سراح المعتقلين والسجناء، واحتفظت بأعداد كبيرة منهم، بل خالفت الشروط التي وضعتها مثل إطلاق سراح النساء والأطفال والمرضى، ونقلت الذين احتفظت بهم من مناطق السلطة الفلسطينية إلى سجون ومعتقلات داخل اسرائيل، وتعاملت في هذه القضية دوماً بمنطق المساومة على رهائن لديها. كما استمرت في ممارسة الاعتقالات على النحو الذي كانت تمارسه قبل توقيع الاتفاقيات، وقدرت مصادر فلسطينية عدد المعتقلين الجدد منذ توقيع اتفاق أوسلو بنحو اثني عشر الفاً. وتقدر منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية عدد المعتقلين والسجناء الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية بنحو ٤٠٠٠ معتقل وسجين فلسطيني،

---

(١٧) ايلي أمينوف، «نحو الحل الدائم،» (نشرة خاصة، القدس) (آذار/مارس ١٩٩٧)، ص ٦.

(١٨) قاسم، «شروط اسرائيل ومأزق التعاون الأمني،» ص ١٨.

(١٩) A Statement of Ambassador Yosef Lamdan before the 54th Session of the Commission of Human Rights, Geneva, 20 March 1998, p. 3.

بينهم نحو ٢٠٠ معتقل إداري، كما استمرت في ممارسة أسوأ أشكال التعذيب للمعتقلين والسجناء[٢٠].

وقد أضافت الأحكام الاقتصادية للاتفاقيات أبعاداً مهمة لتقنين الإلحاق الاقتصادي الذي فرضته اسرائيل على الأراضي المحتلة عبر احتلالها المديد، وعالج إعلان المبادىء هذه العلاقات من خلال الملحق الثالث الذي جاء بعنوان «بروتوكول التعاون الإسرائيلي ـ الفلسطيني في برامج الاقتصاد والتنمية» وبتفصيل لافت للنظر. ونص الملحق على اتفاق الجانبين على إنشاء «لجنة اسرائيلية ـ فلسطينية مستمرة» من أجل التعاون الاقتصادي للتركيز، من بين أمور أخرى، على التعاون في مجالات المياه، والكهرباء، والطاقة، والشؤون المالية والنقل والاتصالات، والتجارة، والصناعة وبرنامج التنمية الصناعية، وبرنامج للتعاون في تنظيم العلاقات العمالية، وبرنامج لحماية البيئة، وبرنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال وسائل الاتصال الإعلامي، وأية برامج أخرى ذات أهمية مشتركة.

وغاص اتفاق باريس الاقتصادي الذي وقع في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤، والذي ألحق باتفاق غزة وأريحا، في تفصيل أسس هذه العلاقات الاقتصادية وأبعادها. وأعيد إدراجه في الاتفاق الانتقالي.

وطبقاً لأودن كنوسدن ممثل البنك الدولي المعين في الضفة الغربية وقطاع غزة[٢١] فقد حدد هذا الملحق الإطار لإقامة اتحاد جمركي أو علاقة تجارة حرة وسوق عمل موحدة بين اسرائيل والكيان الفلسطيني الناشىء، وكان قبول الفلسطينيين بالاتحاد الجمركي والتعرفة، والصعوبات المرافقة له ثمناً دفعه الفلسطينيون مقابل السماح لهم بالعمل في اسرائيل. وكسب الاسرائيليون، من خلال استيلائهم على السوق الفلسطينية، ملياري دولار سنوياً، بالإضافة إلى مصدر أيد عاملة رخيصة نسبياً.

ولم تقتصر الاتفاقيات على ربط القرار الاقتصادي الفلسطيني بالقرار الاقتصادي الاسرائيلي من خلال اللجنة المشتركة للتعاون في جميع المجالات، بل اعتبرت هذا الربط مقدمة لتعاون اسرائيلي ـ فلسطيني مشترك في ما يتعلق بالتنمية الاقليمية في المنطقة ككل بموجب نصوص الملحق الرابع لإعلان المبادىء الذي يتحدث عن الجهود

---

(٢٠) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي** (القاهرة: المنظمة، ١٩٩٨)، ص ١٢٨ ـ ١٣٨.

(٢١) «تقرير أودين كنودسن، ممثل البنك الدولي المقيم في الضفة الغربية وقطاع غزة، بشأن حال الاقتصاد الفلسطيني وعلاقته بالتسوية السياسية، غزة، أيار/مايو ١٩٩٦،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٩ (شتاء ١٩٩٧)، ص ٢١٥ ـ ٢١٨.

المتعددة الأطراف التي تشارك فيها الدول الصناعية الغربية الكبرى، والدول العربية ومؤسساتها والقطاع الخاص من أجل التنمية الاقليمية.

وقد رأى بعض الاقتصاديين منذ البداية أن التطبيع والتمهيد بالغ التحديد والتفصيل للدخول في وحدة حال اسرائيلية ـ عربية إبان ترتيبات المرحلة الانتقالية، يهدد بإجهاض أي إمكان لاستقلال فلسطيني حقيقي حتى في نهاية المطاف، ويضع بدلاً من ذلك إطاراً محكماً لجعل «الكيان الفلسطيني» مجالاً حيوياً لتنمية القدرة الاقتصادية الاسرائيلية، وجعل الاقتصاد الفلسطيني بمثابة الضاحية الجنوبية للاقتصاد الاسرائيلي[٢٢]. وقد أثبتت التطورات صحة هذا التحليل، فقد استمرت اسرائيل تحتكر الأسواق الفلسطينية، وبلغت صادراتها إلى الأسواق الفلسطينية في العام ١٩٩٦، حوالى ٢ مليار دولار، فيما لم تتجاوز وارداتها منها ١٧٠ مليون دولار في العام نفسه[٢٣]. كما بلغت صادراتها للأسواق الفلسطينية خلال العام ١٩٩٧ (٨٥ بالمئة) من إجمالي ما استوردته هذه الأسواق والبالغ ١,٧ مليار دولار[٢٤]. ولجأت إلى استخدام الإجراءات الأمنية، وسياسات الحصار والإغلاق المتكررة لعرقلة التجارة الفلسطينية مع الخارج. وشكا الفلسطينيون من عمليات إتلاف مبرمجة للمنتجات الزراعية الفلسطينية المعدة للتصدير سواء من خلال إعاقتها لفترة طويلة عند الحواجز، أو نتيجة للتفريغ والتحميل المتكرر لتلك المنتجات، أو من خلال التخريب المتعمد خلال التفتيش، وذلك مقابل تسهيل التعامل عبر شركات التصدير الإسرائيلية الاحتكارية مثل شركة «اغرسكو» التي كانت ولا تزال تصدر المنتجات الزراعية الفلسطينية على اعتبار أنها إسرائيلية وتحقق من خلالها أرباحاً هائلة لا يعود للمزارع الفلسطيني منها إلا النزر القليل.

وعلى رغم أن الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي اتفقا على مراجعة الاتفاق الاقتصادي كل ستة أشهر، وتوصلت اللجنة الاقتصادية المشتركة منذ أوائل العام ١٩٩٦ لزيادة عدد السلع المسموح للسلطة الفلسطينية إصدار تراخيص استيراد لها من ٣٠ سلعة، كما جاء في الاتفاقية، إلى ٢٥٠ سلعة، فقد عطلت حكومة بيريس هذا الاتفاق، حيث إن الجمارك المفروضة على السلع ـ عدا السلع الثلاثين التي شملها

---

(٢٢) طاهر حمدي كنعان، «حول الأبعاد الاقتصادية لإعلان مبادىء الحكم الذاتي الانتقالي،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٧ (شتاء ١٩٩٤)، ص ١٢١.

(٢٣) فتحي صباح، «يد الاحتلال ما زالت متحكمة بالاقتصاد،» **مجلة رؤية أخرى** (مركز المعلومات البديلة، القدس)، العدد ١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ١٨ ـ ٢٠.

(٢٤) إيمان مصطفى، «عقبات على جسر الدعم العربي للاقتصاد الفلسطيني،» **الأهرام**، ٦/١٥/ ١٩٩٨، ص ٢٨.

الاتفاق ـ تعود إلى خزينة اسرائيل، التي حصدت بفضلها في العام ١٩٩٦ ٢٥٠ مليون دولار من الجمارك[٢٥].

ورغم أن اتفاقيات أوسلو قد اعترفت بحقوق الفلسطينيين في المياه، فإنها لم تحدد هذه الحقوق، وإنما تركتها لمفاوضات الوضع النهائي، ولم تتغير السياسات الاسرائيلية القائمة إلا في حدود ضيقة، وأبقت على الأوضاع التمييزية المجحفة التي تتمتع بها، ويستفيد منها المستوطنون من الضفة الغربية وقطاع غزة على حساب الفلسطينيين.

وعلى رغم أن المادة السابعة من بروتوكول العلاقات الاقتصادية في أيار/مايو ١٩٩٤ تنص على «أن يحاول كل من الجانبين الحفاظ على طبيعية حركة العمالة بينهما، فقد تجاهلت اسرائيل تماماً هذه المادة من الاتفاق، وأغلقت الحدود مراراً وتكراراً، كما منعت العمال من التحرك بين منطقتي الحكم الذاتي[٢٦].

كذلك عرقلت اسرائيل إنشاء ميناء غزة، الذي يمثل منفذاً حيوياً مهماً للجانب الفلسطيني، على رغم أن السلطة الفلسطينية وقعت في العام ١٩٩٤ اتفاقاً بشأنه مع تجمع من ثلاث شركات فرنسية وهولندية والمانية بتكلفة تصل إلى ٦٠ مليون دولار تمول في شكل هبات تقوم بتوفيرها الدول التي تتبعها هذه الشركات، وبدأت في الأشهر الأخيرة تساوم على إقامته مقابل مكاسب سياسية[٢٧].

كذلك استمر القطاع السياحي الفلسطيني يعاني الضعف والتأخر، ويخدم القطاع السياحي الإسرائيلي نفسه في غالب الأحيان، ولا تتعدى العائدات الفلسطينية منه سنوياً مبلغ ١٢٠ مليون دولار مقابل عائدات اسرائيلية تصل إلى ٢,٦ مليار دولار[٢٨].

وعلى رغم المساعدات التي قدمتها المجموعة الدولية منذ اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣، والتي بلغت نحو ٢,٨ مليار دولار لتمويل مشاريع التنمية في مناطق الحكم الذاتي وتمويل مؤسسات السلطة الفلسطينية، فقد أخفقت في دفع عجلة التنمية بسبب سياسة الإغلاق المتكررة على الضفة والقطاع، والتي بلغت ما بين عامي ١٩٩٣

---

(٢٥) صباح، المصدر نفسه، ص ١٩.

(٢٦) Jennifer Olmsted, «Thwarting Palestinian Development,» *Middle East Report*, vol. 26, no. 201 (4) (October-December 1996), pp. 11-13 and 18.

(٢٧) صلاح حزين، «أسباب سياسية تعرقل إقامة ميناء غزة الفلسطيني،» الحياة، ٢٥/٦/١٩٩٨، ص ١٠.

(٢٨) نعيم ناصر، «السياحة الفلسطينية تعاني من ضعف المرافق والخدمات،» الحياة، ٢٥/٦/١٩٩٨، ص ١٣.

و١٩٩٦ ٢٣٣ يوماً من إجمالي ١١٠٨ أيام عمل. وكانت النتيجة تقلص الدخل الوطني الخام بنسبة ٣٦ بالمئة بمعدلات متفاوتة بحسب الأعوام، وزيادة نسبة البطالة من ٢٠,٣ بالمئة في العام ١٩٩٣ إلى ٤٢,٧٥ بالمئة في العام ١٩٩٦. وكذلك تقلص الاستثمارات المباشرة والأجنبية بشكل منتظم حتى بلغت ٢٥٠ مليون دولار فقط في العام ١٩٩٦، أي أقل من ثلث المعدل الذي كان سائداً في أعوام الانتفاضة[٢٩].

لكن على رغم هذه المثالب جميعها، يظل أخطر ما في اتفاقيات أوسلو وملحقاتها، هو أبعادها الثقافية، وهي أبعاد تدمغ نضال الشعب الفلسطيني بالإرهاب وتتعهد بنبذه، وتضفي حصانة قانونية على «المتعاونين» مع الاحتلال، بينما تطالب بتسليم مناهضيه وتفرض نسخ ميثاق منظمة التحرير، وليس مجرد تجاوزه، ولا تقف عند تنصيب السلطة الفلسطينية حارساً على أمن المحتلين، بل تسعى لـ «تصنّع القبول»، إن لم يكن بالاحتلال العسكري المباشر، فعلى الأقل بمستوطناته ومستوطنيه وهيمنته السياسية والاقتصادية على مقدرات البلاد، ونزع إرادة المقاومة من الشعب الفلسطيني، وهي المهمة التي عجزت عن إنجازها قوات الاحتلال عبر كل أشكال القهر خلال عقود طويلة من الاحتلال، وصرف نضال الشعب الفلسطيني عن جوهر قضيته إلى تحسين شروط صفقة بائسة بانتزاع «نسبة» هنا، أو اختصاص هناك، تحت سيطرة الاسرائيليين واشرافهم.

ولم يقابل هذا الانقلاب المفهومي للقضية الفلسطينية، والذي جرى فرض التصديق عليه من المؤسسة الفلسطينية الرسمية بتعديل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، أي تغيير من جانب اسرائيل في ادعاءاتها بشأن «حقوقها التاريخية في فلسطين» ولا لفهمها «للغة الوحيدة التي يفهمها العرب» وهي القوة، وظلت اتفاقيات أوسلو بالنسبة لها مجرد صيغة لتحسين الظروف الأمنية مقابل التنازل عن السيطرة المباشرة لمناطق الاكتظاظ السكاني الفلسطيني، وهي صيغة قيد الاختبار، لم تكن مواعيدها مقدسة عند صانعها رابين، ولا كانت أحكامها مقدسة عند وريثه نتنياهو. أما شروط هذا الاختبار، فلا تتعلق فقط بتغيير سلوك الشعب الفلسطيني وانصياعه لشروط سلام غير متكافىء، ولكن أيضاً بدعوته لتقبل مفاهيمها حول الذات الفلسطينية، التي ترى في العرب غرباء عن أرض فلسطين..

ويمثل هذا الانقلاب المفهومي أخطر اختراق ثقافي لمفهوم الصراع العربي - الصهيوني، ويتجاوز في تأثيراته وأبعاده ما سبقه من اختراق على الجبهة المصرية من خلال كامب ديفيد على خلفية مبدأ واسع الانتشار في كثير من أنحاء الوطن العربي

---

(٢٩) نور الدين القريعي، «وثيقة أوروبية تقترح دوراً جديداً للاتحاد وتنتقد اسرائيل وإهدار المساعدات إلى الفلسطينيين،» الحياة، ١٩٩٨/٢/٤، ص ١٣.

مفاده «نقبل بما تقبل به منظمة التحرير الفلسطينية»، وبخاصة مع وجود رغبة واستعداد واضحين لدى النظم العربية لـ «غسل يديها» من القضية الفلسطينية ووضع حد نهائي لأحد مصادر توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة، وقد استخدم هذا الانقلاب المفهومي بالفعل كذريعة لتحولات جذرية في مواقف الحكومات العربية من الصراع العربي ـ الصهيوني واسرائيل والتطبيع منذ عام ١٩٩٣.

ثانياً: الأردن: من التقاسم الوظيفي إلى التكامل الاستراتيجي

ويمثل النموذج التطبيعي لاسرائيل مع الأردن حالة مختلفة لتحقيق أهداف متناقضة، فقد كان الأردن يمثل النقيض والحل في آن واحد.. فبينما كان الاسرائيليون يؤكدون دائماً بأنه لا مكان لدولتين بين النهر والبحر، خططوا أحياناً لأن يكون الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين، وأحياناً أخرى لاقتسام السلطة معه في الضفة الغربية، وفيما تركت اسرائيل الخيارات مفتوحة أمامها لامتلاك حرية الحركة، تحركت سياسياً باتجاه مشاركة أردنية في التسوية السياسية لمستقبل الضفة الغربية.

وقد مضت العلاقات الأردنية ـ الاسرائيلية منذ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ عبر ما يسمى «الجسور المفتوحة»، وتعني هذه السياسة حرية التنقل بين الضفتين الغربية والشرقية، حيث قرر موشي ديان بعد أيام من حرب حزيران/ يونيو بقاء جسري اللنبي ودامية مفتوحين أمام حركة انتقال «السكان والبضائع» بين الضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن.

ولم تنشأ هذه السياسة نتيجة لاتفاق تفصيلي، بل جاءت نتيجة للتطورات، وجرى تفسيرها في الجانب الإسرائيلي بعشرات التفسيرات، منها رغبة الإسرائيليين في تسهيل مغادرة أبناء الضفة في إطار تشجيع الهجرة من الضفة الغربية، ومنها رغبتهم في تخفيف ضغط الاحتلال على السكان المحليين، أو إزالة الحواجز النفسية بين العرب والإسرائيليين، ومنها إيجاد أداة للضغط بحيث يلمس سكان المناطق المحتلة الخسارة في حالة إغلاق الجسور. كما حققت هذه السياسة للأردن مصالح مماثلة، إذ كانت تحافظ ولو من قبيل الشكل، على معنى أن الضفة الغربية جزء لا يتجزأ من الأردن توجد تحت احتلال إسرائيلي مؤقت. وفي كل الأحوال فقد أظهر الجانبان، الأردني والإسرائيلي، اهتماماً واضحاً باستمرار هذه السياسة حتى أنها لم تنقطع خلال حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣. وعبر هذه الجسور، نحو ٤٠٠ ألف نسمة سنوياً. واستخدمت سياسة الجسور المفتوحة من جانب كل من الأردن واسرائيل في تحقيق أهدافهما المشتركة أو المتناقضة حيال الضفة الغربية وقطاع غزة. ومارس كلاهما

ضغوطاً ظاهرة ومحسوبة حيال الآخر من وقت إلى آخر[٣٠].

وقد تبلور عبر فلسفة الجسور المفتوحة، حوار طويل بين الجانبين حول مستقبل التسوية وترتيباتها من ناحية، والعلاقات الثنائية بين الأردن واسرائيل من ناحية أخرى، تخلله تطبيع غير معلن بين الأردن واسرائيل في مجالات متعددة، وبخاصة في مجال الزراعة واستخراج البوتاس من البحر الميت، والمياه. وعندما آن الأوان لتوقيع معاهدة السلام الأردنية ـ الاسرائيلية كانت في الواقع ترسي أمراً واقعاً.

جسدت المعاهدة التي وقعت في ١٧/ ١٠/ ١٩٩٤ بعدين رئيسيين. اختص أحدهما بمبادىء إقامة السلام، وأسسه وترسيم الحدود، وترتيبات الأمن، والعلاقات الثنائية في المجال الدبلوماسي والمياه والعلاقات الاقتصادية، واللاجئين والنازحين، وأوجه التبادل الثقافي والعلمي، والتفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار، ومكافحة الجريمة والمخدرات، والنقل والطرق، وحرية الملاحة والدخول إلى الموانىء، والطيران المدني والبريد والاتصالات، والسياحة، والبيئة والطاقة، والصحة والزراعة والتعويضات.

وقد حددت المعاهدة الحدود بين الأردن واسرائيل بتلك التي كانت قائمة زمن الانتداب من دون مساس بوضع أي أراضٍ وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي في العام ١٩٦٧ لكن استثنت موقعين في منطقة الباقورة، ومنطقة الغمر بوادي عربة حيث اعترفت بالسيادة الأردنية عليهما، فيما احتفظت بحقوق الملكية الخاصة الاسرائيلية عليهما في ما وصف أحياناً بأنه تأجير للأراضي، وأحياناً أخرى بقبول مستوطنات إسرائيلية على الأراضي الأردنية. وفي كل الأحوال فقد نصت ملاحق الاتفاقية على إمكان تطبيق القوانين الاسرائيلية في هاتين المنطقتين، وعدم تطبيق القانون الجنائي الأردني فيهما، كما تم تبادل أراض حصل الأردن بمقتضاها على مساحة في منطقة وادي عربة مقابل مساحة في منطقة الملاحات.

كذلك اعترفت المعاهدة بالدور الحالي الخاص للأردن في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وإقرار اسرائيل بإعطاء أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن عند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي، مما أثار نزاعاً فلسطينياً أردنياً.

وقد اختصت المعاهدة مناطق معينة بالاهتمام في إطار التعاون بين البلدين وهي تنمية أخدود وادي الأردن، وترتيبات تعاون خاصة بين العقبة وإيلات. كما اختصت موضوعات معينة بالاهتمام في مقدمتها الأمور المتعلقة بالمياه والأمن. وشمل الالتزام الأخير تعهدات بالامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها، والامتناع عن تنظيم أعمال

(٣٠) عوض، الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية.

عدائية أو التحريض عليها، واتخاذ اجراءات فعالة للتأكد من عدم استخدام أي منهما أراضيه في ارتكاب مثل هذه الأعمال. وكذلك الامتناع عن الدخول في ائتلاف أو تنظيم مع طرف ثالث يكون من أهدافه العدوان أو أية أعمال أخرى تتناقض مع مواد هذه المعاهدة، أو السماح بدخول قوى عسكرية لأراضيه تخل بسلامة الطرف الآخر، كما تعهد الطرفان باتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة أعمال الإرهاب والتخريب والعنف، واتخاذ اجراءات ضرورية وفعالة «من دون مساس بالحريات الاساسية للتعبير عن الرأي والتنظيم» لمنع دخول ووجود وعمل أي منظمة أو مجموعة أو بنيتهما الاساسية في أراضي طرف، إذا كانت تهدد أمن الطرف الآخر.

واختص البعد الثاني من المعاهدة بالبعد الاقليمي، فنصت المعاهدة في الأحكام المتعلقة بالأمن على التزام الطرفين بـ «أن يهدفا إلى إقامة بنيان إقليمي من الشراكة في السلام» واعترافهما بمنجزات المجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي في تطوير مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والتزامهما بـ «إقامة مؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط». ويعني هذا الالتزام ـ كما تضيف المعاهدة ـ تبني أطر اقليمية على النحو الذي تم تنفيذه بنجاح في فترة ما بعد الحرب العالمية، بما يتوج بمنطقة أمن واستقرار. كما تضمن البعد الإقليمي في المجال الأمني أيضاً، اتخاذ اجراءات ضرورية وفعالة، والتعاون في «محاربة الإرهاب بأشكاله كلها»، «وإيجاد منطقة خالية من التحالفات والائتلافات العدائية في الشرق الأوسط».

كذلك تضمنت أحكام المعاهدة تعهدات بتعاون إقليمي في مجال المياه «عبر وسائل ومشاريع التعاون على الصعيدين الاقليمي والدولي» والعلاقات الاقتصادية بـ «ترويج التعاون الاقتصادي، لا بينهما فحسب، وإنما أيضاً ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الاقليمي»، وانهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر، والتفاوض لإقامة طريق سريع يربط بين الأردن ومصر واسرائيل بالقرب من ايلات، واعتبار «الطاقة» جزءاً من مفهوم ثنائي وإقليمي أوسع، والعمل على توطين اللاجئين.

وقد تعهد الطرفان بعدم الدخول في أية التزامات تتعارض مع المعاهدة، وفي حال التعارض بين التزامات الطرفين بموجب المعاهدة وأي من التزاماتها الأخرى، فإن الالتزامات الواردة بموجب هذه المعاهدة ستكون ملزمة ويتم تنفيذها[٣١].

وقد تعرضت المعاهدة لانتقادات عديدة من جانب القوى السياسية الأردنية

---

(٣١) اللجنة الإعلامية الأردنية، «معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة اسرائيل،» مؤلف رقم ١٨ (عمان، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤).

تتعلق بالأحكام المتعلقة بتأجير الأراضي، ومسألة المياه، وإشارتها إلى النازحين كقضية انسانية، والتزامها بالعمل على توطين اللاجئين، واعطاء الأولوية لالتزامات الأردن في المعاهدة على التزاماته الأخرى، وتقييد حرية التعبير تجاه معارضي المعاهدة[٣٢].

وأحدثت المعاهدة نقلة نوعية في طبيعة العلاقات السياسية بين الأردن واسرائيل، بما خلقته من حقائق قانونية وسياسية، إذ نقلت التطبيع السياسي من الإطار الواقعي إلى الالتزام التعاهدي، ومن السرية إلى العلنية، وأعادت هيكلة العلاقات بالتمثيل الدبلوماسي والقنصلي، وتأسيس البنية التحتية للاتصالات والنقل والتعاون في مختلف المجالات. واستصدرت الحكومة الأردنية من مجلس النواب تشريعات بالتصديق على المعاهدة، والغاء المقاطعة، واتخذت سلسلة من التدابير التشريعية والإجرائية لحماية المعاهدة وملاحقة معارضيها، وبصفة خاصة تجاه الصحافة والصحفيين، بلغت ذروتها في العام ١٩٩٧ بتعديل قانون المطبوعات والنشر بـ «ارادة» ملكية وبتجاوز مجلس النواب على نحو يتيح صلاحيات واسعة لتقييد النشر وتغليظ جرائمه. ورغم حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية هذا القانون فقد أعادت الحكومة طرحه في طبعة جديدة في عام ١٩٩٨.

وتطورت العلاقات الثنائية بين الجانبين باطراد، وصفته الإدارة الامريكية بـ «الدفء»، ووصفه دبلوماسيون مصريون بـ «الهرولة». وأظهر الجانبان حرصاً كبيراً على احتواء الأزمات التي نشبت بينهما سواء حول تفسير بعض أحكام المعاهدة مثلما حدث في شباط/فبراير ١٩٩٧ في ما يتعلق بممتلكات الأردنيين في فلسطين قبل حرب ١٩٤٨ التي جرى بحثها بشكل فني من دون تصعيد، أو من جراء الحوادث الأمنية مثل حادث إطلاق أحد الجنود الأردنيين النار في آذار/مارس ١٩٩٧ على حافلة تنقل سائحات اسرائيليات في منطقة الباقورة على الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية أفضى إلى مقتل سبع منهن، أو محاولة اسرائيل اغتيال خالد مشعل، رئيس مكتب حركة المقاومة الإسلامية حماس في عمان في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، إذ جرى احتواء مثل هذه الحوادث على الفور[٣٣].

كذلك أمكن للجانبين عزل علاقتهما الثنائية عن تأثير سياسات اسرائيل تجاه

---

(٣٢) انظر ضمن ملف بعنوان: «معاهدة السلام الأردنية ـ الاسرائيلية: ردات فعل وتحليلات» دراسة لـ: عمر شبانه، «ردات الفعل في الأردن،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٠ (خريف ١٩٩٤)، ص ٩٨ ـ ١٠٦.

(٣٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٧، رئيس التحرير وحيد عبد المجيد (القاهرة: المركز، ١٩٩٨)، ص ٢١٨ ـ ٢١٩.

البلدان العربية وتقاعسها عن تنفيذ التزاماتها التعاقدية مع منظمة التحرير الفلسطينية أو تعنتها في المفاوضات على المسارين السوري واللبناني، وعزلها أيضاً عن ردود الفعل العربية تجاه هذه التطورات. فاستمرت الاتصالات السياسية على أعلى المستويات، وعلى كل المستويات، على رغم هذه التطورات، من دون الإخلال بالهوامش المعتادة لتنفيس الاحتقان عبر انتقادات علنية.

وقد مثل البعد الأمني ركناً مهماً في الاتفاقية، كما سبقت الإشارة، ولاحظت بعض الدراسات أن الأردن كان الطرف العربي الوحيد (القائم والمحتمل) الذي لا توجد فيه مناطق منزوعة السلاح أو قوات فصل دولية، أو محطات انذار مبكر. فقد تم التنازل عن كل هذه الترتيبات من جانب اسرائيل والأردن، وتم الاتفاق على حرية حركة القوات العسكرية على طول الحدود المشتركة مع مستوى بسيط من المراقبة. وشهدت الممارسات تعاوناً مطرداً في المجال الأمني، ليس فقط بملاحقة الأردن للعناصر التي تحاول التسلل إلى اسرائيل، أو تهريب أسلحة، أو السماح لعناصر الاستخبارات الإسرائيلية بالعمل في عمان، ولكن أيضاً بالدخول في مواجهة مع حركة «حماس» من دون سبب محلي يدعو إلى ذلك، إذ أبعدت موسى أبو مرزوق رئيس المكتب السياسي لحماس، واعتقلت العشرات من قيادات وكوادر الحركة ومناصريها. ولم يكن من تفسير لذلك سوى انسجامه مع الرغبة الإسرائيلية في ملاحقة حماس واضطهادها، وإن كانت الحكومة قد استدركت موقفها هذا، لأسباب تضاربت تفسيراتها، فاستقبلت موسى ابو مرزوق بعد الافراج عنه، والتقى به رئيس الوزراء المجالي لقاء معلناً، وعقد العاهل الأردني صفقة أمنية لانقاذ حياة خالد مشعل إثر رشقه بسم مجهول من جانب عناصر الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد).

ويكشف مسار العلاقات، عبر الممارسة، عن انعطاف مثير بالعلاقات بين الجانبين من مسار التطبيع السياسي إلى الشراكة الاستراتيجية، إذ سعت اسرائيل بعد توقيع المعاهدة إلى دعم التسلح الاردني، وأكد رئيس وزرائها في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ ـ شمعون بيريس آنئذ ـ خلال لقائه والرئيس الأمريكي بيل كليتون دعمه لخطة تزويد الأردن بأسلحة متطورة كطائرات أف ١٦، ودبابات إم١ ـ إيه١، وصواريخ هوك المضادة للطائرات. كما اتجه الجانبان لتنمية العلاقات العسكرية بينهما، فقام الجنرال ديفيد عبري، قائد القوات الجوية الإسرائيلية، بزيارة منشآت الصيانة في الجيش الأردني، كما قامت بعض القيادات العسكرية الأردنية العاملة في الصيانة والهندسة العسكرية بزيارات مماثلة، كما تم تشكيل فريق مشترك أردني ـ إسرائيلي ـ أمريكي من أجل دراسة عملية تمويل وإصلاح الدبابات والطائرات الأردنية، وعقد لقاء بين قائدي القوات الجوية في الدولتين لبحث القضايا الأمنية وإقامة علاقات بين

السلاحين[٣٤]. كما أجرت القوات المسلحة الأردنية تدريبات مشتركة مع قوات اسرائيلية خاصة في قوات المظلات وقوات الابرار، واتفق على إقامة غرفة عمليات جوية أردنية ـ اسرائيلية مشتركة[٣٥]. وشارك الأردن بصفة مراقب في مناورات عسكرية اسرائيلية ـ تركية أجريت في عام ١٩٩٧.

وفي مجال التطبيع الاقتصادي نسج اتفاق وادي عربة شبكة واسعة للبنية التحتية في الاتصالات والنقل البري والبحري والجوي، والسياحة والبيئة والطاقة والمياه والزراعة والتجارة والاستثمار، وتلاه عشرات من اتفاقات التعاون بين الجانبين في مجالات التجارة والمياه والنقل والسياحة.

وأكد اتفاق التعاون التجاري والاقتصادي الذي جرى توقيعه في ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٥ على إزالة وإنهاء كل أشكال المقاطعة ومنح كل من الجانبين الجانب الآخر معاملة الدولة الأولى بالرعاية بالنسبة للمنتجات ذات المنشأ المحلي وتبادل التمثيل التجاري، وتوسيع التعاون الاقتصادي في التجارة والصناعة بوسائل من بينها النشاطات الصناعية المشتركة، وتسهيل حركة الترانزيت، وحماية حقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية، واتخاذ إجراءات مناسبة تجاه الإغراق السلعي، والسماح بإجراءات الحماية المؤقتة لصناعاتهما المحلية، أو اتخاذ إجراءات تجارية مؤقتة عندما يحدث تهديد أو إخلال خطير بميزان المدفوعات. كما نص الاتفاق على تعاون الطرفين في الشؤون الجمركية ومنع التهريب والتهرب من الضرائب والاتجار غير المشروع في المخدرات، وتطبيق الضمان الاجتماعي والامتيازات الاخرى الممنوحة اعتيادياً للمستخدمين قانونياً لدى الطرف الآخر، ومنح الاستثمارات وعوائدها للمستثمرين معاملة عادلة ومنصفة. وانشاء لجنة اردنية ـ اسرائيلية مشتركة بهدف تسهيل تطبيق الاتفاقية ومراجعة تنفيذ أحكامها ومناقشة تطوير علاقات التجارة والتعاون الاقتصادي[٣٦].

لكن شهد التبادل التجاري في الممارسة تطوراً محدوداً بين الجانبين لا يتناسب مع ما يروج له وزير التجارة الإسرائيلي من أن المستهدف هو مضاعفة حجم هذا التبادل خلال عشر سنوات ليصبح «أكبر حجم تبادل تجاري لاسرائيل مع أي بلد في

---

(٣٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٥**، رئيس التحرير محمد السيد سعيد (القاهرة: المركز، ١٩٩٦)، ص ٢٢٠.

(٣٥) طلعت مسلم، «البعد الاستراتيجي في المشروع الشرق أوسطي،» في: حلمي شعراوي، محرر، **الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني: دراسات حول مخاطر «التطبيع» والعمل العربي في المواجهة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨)، ص ٧٠.

(٣٦) «اتفاق التعاون التجاري والاقتصادي بين الأردن واسرائيل،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٥ (شتاء ١٩٩٦)، ص ٢٠٩ و٢١٤.

العالم». إذ قدر إحصاء رسمي أردني حجم هذا التبادل بنحو ٣١ مليون دولار في عام ١٩٩٧ مقابل نحو ١٦ مليون دولار في عام ١٩٩٦. وبيَّن أن هذا الحجم الإجمالي للتبادل يشمل ٢٢ مليون دولار من الصادرات وتسعة ملايين دولار من الواردات، وأشار إلى أنه يشمل أيضاً السلع والبضائع العابرة (الترانزيت)[٣٧].

وشمل التبادل التجاري المواد الخام التي تدخل الأردن من اسرائيل لتستخدم في صناعة بعض السلع الإسرائيلية في الأردن قبل إعادتها لإسرائيل لتصديرها إلى الخارج بوصفها صناعات اسرائيلية.

ويشكو الأردن من أن القوانين غير الجمركية مثل الإجراءات الأمنية تعيق تدفق صادراته إلى الضفة الغربية التي تعد سوقه الطبيعي للصناعات المحلية والتي يقدر استيعابها بنحو ٢,٤ مليار دولار سنوياً. ويرى الأردنيون أن هذه الإجراءات تستهدف احتكار هذه السوق للمنتجات الإسرائيلية.

وشهد التعاون في مجال المياه بدوره إخفاقاً ملحوظاً، إذ ظلت اسرائيل تماطل في تنفيذ التزاماتها بتزويد الأردن باحتياجاته من المياه المتفق عليها. واختلف الجانبان حول تحديد مكان إقامة سد العدسية، وحاولت اسرائيل تصدير خلافاتها مع الأردن حول موقع بناء السد إلى العلاقات السورية ـ الأردنية، إذ أعلنت في أواخر آب/أغسطس ١٩٩٧ أنها حددت بناء السد مع الأردن في موقع، يقع في حقيقة الأمر في منطقة سورية، عند نقطة الحدود الإسرائيلية ـ الأردنية ـ السورية المشتركة إلى الجنوب من سفوح جبل الشيخ الغربية، مما أثار احتجاجاً سورياً ونفياً أردنياً[٣٨].

وترى بعض المصادر[٣٩] أنه بخلاف ما تدعيه المصادر الرسمية الأردنية من أن الأردن استعاد حقه في المياه التي كانت تأخذها اسرائيل، فإن الوقائع تنفي ذلك، وتؤكد أن الأردن فقد مياهاً إضافية، وما حدث هو إعادة تقسيم مياه نهر اليرموك، والسماح للأردن بتخزين حصته من المياه الشتوية في بحيرة طبرية، على أن يضخها الأردن على نفقته. وهي كميات قدرت بخمسين مليون متر مكعب سنوياً. وتأخرت اسرائيل في تطبيق هذا الاتفاق حتى الآن، علماً بأنها أعلنت بأنها ستسمح بنقل ٢٥ مليون متر مكعب بدلاً من الخمسين مليوناً التي اتفق عليها. وإضافت المصادر

---

(٣٧) الحياة، ٢٦/١/١٩٩٨، ص ٩.

(٣٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٧**، ص ١٧١ ـ ١٧٢.

(٣٩) ابراهيم غرايبة، في: **الحياة**، ٢٨/٦/١٩٩٨، ص ١٦.

نفسها أن الأردن لم يحصل على شيء من مياه الأردن التي تبلغ ١٤٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، ويساهم منذ الاتفاقية بستين مليون دولار لتحلية مصادر مياه نهر الأردن بلا مقابل.

لكن يبدو أن المجال الرئيسي لنمو العلاقات الاقتصادية قد تحقق في مجال الاستثمار المشترك، وتأسيس المناطق الحرة. وقد دعمت الولايات المتحدة هذا الاتجاه بقانون أقره الكونغرس الأمريكي في عام ١٩٩٦ يخول رئيس الولايات المتحدة إزالة التعرفة الجمركية عن السلع المنتجة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمناطق الصناعية في اسرائيل، وتلك المشتركة بين اسرائيل والأردن.

ومنذ توقيع الاتفاق التجاري، تم توقيع ثلاثة اتفاقات لتأسيس مناطق حرة صناعية وتجارية مشتركة، جاءت أولاها في أربد، وتأسس فيها بالفعل عشرة مصانع مشتركة، ويجري تجهيز عدد آخر. وقد اجتذبت هذه المنطقة الشركات المتعددة الجنسية التي تتخذ من اسرائيل مقراً لها، لنقل انتاجها إلى هذه المنطقة. وأقرت الولايات المتحدة في شهر آذار/مارس ١٩٩٨ هذه المنطقة كأول منطقة صناعية مؤهلة للاستفادة من البرنامج الأمريكي لدعم التعاون بين الاردن واسرائيل، كما أعلن في الشهر نفسه عن التوصل لاتفاق بين الأردن واسرائيل لتشكيل لجنة مشتركة لها صلاحية إقرار المشروعات في إربد[٤٠].

وفي ضوء النجاح الذي حققته المنطقة الصناعية المشتركة في أربد أعلنت وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية في ٤ أيار/مايو ١٩٩٨ عن اتفاق جديد بين الأردن واسرائيل بشأن إقامة ثلاث مناطق صناعية إضافية في مدينة المفرق في الأردن وايلات في اسرائيل، كما اتفق الجانبان في الشهر نفسه على تخفيف القواعد والاشتراطات المفروضة على الشركات التي تتقدم للعمل في المناطق الصناعية المشتركة لجذب مزيد من الاستثمارات مثل تخفيض شرط مكون القيمة المضافة، وذلك إذا ما وفرت هذه الشركات مثلاً نقلاً كبيراً للتقانة (التكنولوجيا)، أو تشغيلاً كبيراً للعمال. كما وقع الأردن في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٨ اتفاقية مع شركة «غيتواي الاردن» التي تملك اسرائيل حصة غير معروفة فيها، لتأجير ١٢٣ فداناً من الأراضي الاردنية الحكومية في غور الأردن لمدة عشرين عاماً لإقامة منطقة صناعية وتجارية حرة بتكلفة اجمالية قدرها ٣٠٠ مليون دولار. وقد بين مدير شركة «ميدل ايست غيتواي» ـ ومقرها اسرائيل ـ أن المساحة المتفق عليها هي مرحلة أولى من المشروع، وينتظر أن تبلغ مستقبلاً ٦٢٠ فداناً. وأن الشركة ستطور المنطقة ثم تعيد تأجيرها. كما ذكر أن هناك اهتماماً كبيراً

(٤٠) وكالة أنباء رويتر، ١٩٩٨/٣/٩.

لدى الشركات الإسرائيلية والدولية للوجود في هذه المنطقة[٤١].

وقد طور الجانبان كذلك تعاونهما في مجال النقل، ووقعا في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٧ اتفاقاً بشأن مطاري العقبة وايلات يتيح لمطار العقبة استقبال ٣٥ رحلة جوية متجهة إلى مطار ايلات اسبوعياً، بسبب عدم استيعاب الأخير كثافة الرحلات في فصل الصيف.

وأظهر الجانبان اهتماماً كبيراً بالتعاون في مجال السياحة، وتعددت المشروعات المطروحة بينهما للتعاون في هذا الصدد، لكن برز من بينها بصفة خاصة ما عرف بمشروع «رفييرا البحر الأحمر» الذي يستهدف تنمية سياحية مشتركة للعقبة وايلات وطابا وباقي الساحل المصري حتى شرم الشيخ، والذي رفضته مصر. وقد بلغ عدد السياح الاسرائيليين إلى الأردن في النصف الأول من عام ١٩٩٧، ٧٩٢٠٠ سائح من دون تغيير عن الفترة نفسها من عام ١٩٩٦، بينما بلغ عدد السياح الاردنيين إلى اسرائيل خلال الفترة نفسها ١٩٧٠٠ سائح بانخفاض نحو ١ بالمئة عن الفترة المماثلة من عام ١٩٩٦ طبقاً لإحصاءات المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء.

إلا أن مصادر أردنية ترى أن المعاهدة ألحقت ضرراً كبيراً بالسياحة الأردنية، إذ صارت المواقع السياحية والتاريخية الأردنية جزءاً من برامج السياحة الإسرائيلية يزورها السياح من اسرائيل، ثم يعودون في اليوم نفسه من دون أن يستفيد الأردن من زيارتهم شيئاً، وأن آلاف السياح ألغوا أسفارهم إلى الأردن وحولوها إلى اسرائيل مستفيدين من إتاحة زيارة الأردن مجاناً كخدمة إضافية تقدمها السياحة الاسرائيلية، وتراجعت نسبة الإشغال في الفنادق الأردنية[٤٢].

ثالثاً: مصـر: الاختـراق

اختلف تصميم النموذج الإسرائيلي للتطبيع مع مصر بالضرورة، عن ذلك الذي صمم للتطبيع مع فلسطين، وكذلك الأردن، اتساقاً مع المستهدف على الجبهة المصرية، وواقع الحال فيها، والذي كان يرمي بالأساس لفرض التقبل المصري لاسرائيل وتحييد دور مصر في النزاع، ونقلها - في الحد الأدنى - من معسكر الائتلاف العربي إلى موقع الوسيط في نزاع يخص الجيران، وتفتيت النزاع. وفي هذا الاطار تم ترتيب البرنامج الزمني للتطبيع ليتقدم خطوة خطوة مع برنامج الانسحاب من سيناء بحيث تتم كل اجراءات التطبيع في وجود قوات الاحتلال، واختبار كل الفرضيات النظرية التي

(٤١) وكالة أنباء رويتر، ٣١/٥/١٩٩٨.

(٤٢) ابراهيم غرايبة، في: الحياة، ٢٨/٦/١٩٩٨، ص ١٦.

يمكن أن تواجه حالة «السلام» قبل استكمال الانسحاب، والتركيز على إحداث تغييرات جوهرية في التوجهات السياسية والثقافية والاقتصادية المصرية، وإخضاع سياساتها العربية والدولية لصالح الأهداف المنصوص عليها في اتفاقيات السلام[٤٣].

ويقوم هيكل التطبيع السياسي بين مصر واسرائيل على مجموعة أحكام تنبثق من وثائق اتفاق كامب ديفيد (أيلول/سبتمبر ١٩٧٨) ونصوص معاهدة السلام، وملحقاتها (آذار/مارس ١٩٧٩)، واتفاقية إنشاء القوات المتعددة الجنسية (حزيران/يونيو ١٩٨١).

ويحدد اتفاق كامب ديفيد إطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر واسرائيل ومرجعيته ومبادئه، ويحدد مواعيد المفاوضات بشأنه، وقد ألحق بالاتفاق تسع رسائل متبادلة بين مصر والولايات المتحدة واسرائيل تتعلق بتأكيد المواقف بالنسبة للقدس، وتوقف اتمام الاتفاق على مبدأ إخلاء المستوطنات الإسرائيلية من سيناء وموضوع الضفة وغزة.

أما معاهدة السلام وملحقاتها، فقد تضمنت إنهاء حالة الحرب بين الطرفين وإقامة سلام بينهما يقوم على انسحاب اسرائيل إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين (تحت الانتداب) وفقاً لجدول زمني محدد، واستئناف مصر سيادتها الكاملة على سيناء، مع عدم المساس بالوضع الخاص بغزة، وإقامة علاقات طبيعية بينهما تقوم على الاعتراف الكامل، وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي ضد حرية انتقال الأفراد والسلع، وترتيب نظام أمن متفق عليه، بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والإسرائيلية وقوات أمم متحدة وأية ترتيبات أخرى قد يتفق عليها مع التعهد بعدم سحب أفراد الأمم المتحدة إلا بموافقة مجلس الأمن ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

وتعهد كلا الطرفين بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة، أو استخدامها ضد الآخر، وحل المنازعات التي قد تنشأ بينهما بالوسائل السلمية، وكفالة عدم صدور فعل من الأفعال العدوانية من داخل إقليم كل منهما تجاه الطرف الآخر، والامتناع عن التنظيم أو التحريض أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف ضد الطرف الآخر في أي مكان.

(٤٣) محسن عوض، مصر واسرائيل: خمس سنوات من التطبيع (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤)، ص ٤٩ ـ ٥٤.

وأقرت مصر في المعاهدة بحق سفن اسرائيل في المرور في قناة السويس، وحرية الملاحة والعبور الجوي في مضيق تيران وخليج العقبة.

كما أقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة من هذه المعاهدة هي التي تكون نافذة وملزمة.

وتضمنت ملحقات المعاهدة محضراً متفقاً عليه لتفسير بعض مواد المعاهدة، وخطاباً متبادلاً بين مصر واسرائيل حول موعد بدء مفاوضات الحكم الذاتي، وبروتوكولاً بشأن علاقة الطرفين تناول إجراءات إقامة التمثيل الدبلوماسي والقنصلي وإنهاء المقاطعة، وبرمجة المفاوضات المتعلقة باتفاقات التعاون، والتعهد بتشجيع التفاهم والتعاون والامتناع عن الدعاية المعادية، وإقامة طريق بري بين مصر واسرائيل والأردن، ومحضراً متفقاً عليه بخصوص بيع مصر نفطاً لاسرائيل، وملحقاً عسكرياً ينظم الانسحاب واجراءات الأمن، وتحديد الخطوط النهائية والمناطق والنظام البحري وأجهزة الانذار المبكر وعمليات الأمم المتحدة ونظام الاتصال والترتيبات المؤقتة.

ورافق إبرام المعاهدة اتفاق بين الولايات المتحدة واسرائيل باسم «مذكرة التفاهم الأمريكية - الإسرائيلية» في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٩، يقدم ضمانات أمريكية لاسرائيل حول تدابير المراقبة الكاملة للمعاهدة، والتزام الولايات المتحدة باجراءات محددة في حالة انتهاك المعاهدة منها: مساندة ما تقوم به اسرائيل لمواجهة انتهاك المعاهدة، واتخاذ إجراءات بأقصى سرعة مثل تعزيز وجود الولايات المتحدة في المنطقة، وتزويد اسرائيل بالشحنات العاجلة، وممارسة حقوقها البحرية لوضع حد للانتهاك، ومنها كذلك اعتراض الولايات المتحدة على أي عمل أو قرار للأمم المتحدة يتعارض من وجهة نظرها مع معاهدة السلام.

وتضمنت اتفاقية القوات المتعددة الجنسية تشكيل قوة متعددة الجنسية ومراقبين، كبديل لقوة من الأمم المتحدة، ونصت على أن تتفق الأطراف على الدول التي سيتم تشكيل القوة منها، وتعيين مدير عام لادارة القوة يتولى بدوره تعيين قائد للقوة، وتتحمل الأطراف بالتساوي نفقات القوة التي لا يتم تدبيرها من مصادر أخرى. وحددت مهمة القوة بالمهام والمسؤوليات المنصوص عليها في المعاهدات الخاصة بقوات الأمم المتحدة وهيئة المراقبة الدولية، كما حددت تشكيل القوة من قيادة عامة، وثلاث كتائب مشاة لا يزيد عددها على ٢٠٠٠ فرد، ووحدة بحرية تقوم بالدوريات، ووحدة طيران، ووحدة إشارة، ووحدة مساندة للأعمال الادارية، وأتاحت لها حمل أسلحة تقليدية مناسبة تتفق وطبيعة مهامها. وألحق بالاتفاقية ملحق تفصيلي يوضح علاقة القوة بالدولة المضيفة، وأهمها عدم خضوع أفراد القوة للأحكام المدنية للدولة المضيفة أو

للاجراءات القانونية التي تتبع أثناء قيامهم بواجباتهم الرسمية. كما لا يخضعون لمحاكم الدولة المضيفة في حالة صدور هذه الأحكام في قضايا مدنية.

وقد تعرضت معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية الى انتقادات حادة في الأوساط السياسية المصرية، وعلى الساحة العربية، لتكريسها الحل المنفرد، وإعلاء التزامات مصر تجاه اسرائيل على علاقاتها العربية، وكذلك بنزع سلاح بعض المناطق، وتقييد تسليح أخرى، والوجود الأمريكي داخل القوات المتعددة الجنسية، وتأثيرها في الترابط بين الأمن القومي المصري والأمن القومي العربي. كما تعرضت لانتقادات مماثلة بسبب انتقاصها من السيادة المصرية من خلال وجود القوات المتعددة الجنسية، وتنازل نظام السادات عن سيادة مصر على مضائق تيران، وتطبيع العلاقات أثناء احتلال اسرائيل للأراضي المصرية، وفرضها التزامات على مصر لكبح المعارضة الوطنية للاتفاق. لكن أمكن لنظام السادات تمرير الاتفاقية في مجلس الشعب بأغلبية كبيرة بفضل الأغلبية المصطنعة في المجلس للحزب الوطني (الحاكم)، وتحت وطأة الحشد السياسي والإعلامي الذي شنته الأجهزة السياسية المحلية والدولية للترويج للاتفاق وآثاره في حل أزمات البلاد الاقتصادية والاجتماعية، كما بادر النظام باستصدار سلسلة من التشريعات لتنفيذ الالتزامات الناشئة من المعاهدة مثل إلغاء المقاطعة، أو كبح المعارضة، مثل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ بشأن تعديل قانون الأحزاب السياسية الذي يرمي إلى حرمان معارضي الاتفاق من المشاركة في الحياة السياسية الحزبية.

وقد اتخذت العلاقات السياسية بين مصر واسرائيل مساراً متعرجاً، فشهدت في عهد الرئيس السابق أنور السادات قفزة «جامحة»، فاختصر الآجال المحددة للتطبيع وفق المعاهدة التي حددت فترة ستة أشهر لمجرد بدء المفاوضات، فأنجزت حكومتا مصر واسرائيل تسع اتفاقيات للتطبيع قبل مضي هذه المدة. كما استجابت السياسة المصرية لعناصر من الاهتمام الاستراتيجي الإسرائيلي من خارج نصوص المعاهدة، مثل تعديل مناهج التعليم لتلائم الانفتاح على اسرائيل، أو تطلعها للتزود بمياه النيل. ولم تتوقف هذه الاستجابات عند حدود «التقبل» والتشجيع لمظاهر العلاقات، بل اتسمت في بعض الأحيان بافتعال مواقف لتحقيق بعض مظاهر التطبيع السياسي.

وقد ساهم في جموح هذه الاستجابة المقاطعة العربية لمصر، وتعليق عضوية مصر في الجامعة العربية إذ حررت السياسة المصرية من أية ضوابط. وكان من أبرز مظاهر العلاقات خلال هذه المرحلة لقاءات القمة بين السادات ورئيس وزراء اسرائيل، التي بلغت عشرة لقاءات، واتخذت طابع هيئة عليا سياسية لم تقتصر على اصدار التوجيهات العامة فحسب، بل انغمست في أدق التفاصيل. وانعكس ذلك على مستويات العلاقات الرسمية كافة، وانخرطت المؤسسات الحكومية، والنيابية، ومسؤولو الحزب

الوطني الحاكم في اتصالات وحوارات متابعة مع نظرائهم في اسرائيل.

وقد حاولت اسرائيل في أعقاب تولي الرئيس حسني مبارك المسؤولية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١، الاحتفاظ بنمط العلاقات السابقة نفسه، فحضر رئيس وزراء اسرائيل إلى مصر للاشتراك في جنازة الرئيس السابق، وللحصول على تأكيدات باستمرار المسيرة، وأعقبه عشرات من المسؤولين من بينهم رئيس الدولة ووزراء الحكومة وأعضاء الكنيست وزعماء المعارضة، لكن أدى تحفظ الرئيس مبارك على دعوته لزيارة القدس لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتي، واشتراطه اجراء المفاوضات خارج القدس المحتلة، إلى تجميد لقاءات القمة لسنوات تالية، إذ اشترطت اسرائيل أن تتم الزيارة إلى القدس أو لا تتم على الإطلاق، كما أفضت سياسات اسرائيل العدوانية بمحاولة اقتطاع طابا عند اتمام الانسحاب، ثم عدوانها الشامل على لبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢ إلى دخول العلاقات في مأزق شديد انتهى إلى سحب السفير المصري في اسرائيل لـ «التشاور»، وزيادة الانتقادات المتبادلة، وإبطاء مظاهر العلاقات التجارية والثقافية.

وبغض النظر عن تقويم ردود الفعل المصرية تجاه هذه الأحداث، فقد كانت في النهاية مؤشراً على نمط التعامل المستقبلي بين البلدين: علاقات يكتنفها الكثير من الجدل وصفت بـ «السلام البارد»، وقد يشوبها الكثير من التوتر، لكنها تمثل في النهاية لعناصر الاتفاقيات الموقعة وآلياتها بحذافيرها، وتعزل اتفاقية السلام عن أية مؤثرات داخلية أو خارجية، وتحدد خطوطاً حمراء افتراضية تعمقت عبر سلسلة من الاختبارات العملية، فأحيل نزاع طابا إلى التحكيم وسلمت اسرائيل بنتائجه، وأعيد السفير المصري إلى تل أبيب، وجرى الاحتكام بشكل نمطي للآليات المنبثقة من المعاهدة وملحقاتها في ما يتعلق بادعاءات التجاوزات، كما جرى احتواء التوترات الناجمة عن الاختلالات الأمنية.

وقد استمرت هذه الملامح تطبع صورة العلاقات طوال العقد التالي، لكن شهدت تحولاً بارزاً منذ منتصف عام ١٩٩٢، إثر نجاح حزب العمل في تشكيل حكومة جديدة في اسرائيل، واطلاق صيغة مدريد، فوافقت مصر على دعوة اسحق رابين لزيارة مصر لتصل بذلك لقاءات القمة التي انقطعت لستة أعوام، وأعقب ذلك تبادل مكثف لزيارات مسؤولين من كلا البلدين في إطار الإعداد للمفاوضات المتعددة الأطراف، أو في إطارها. كما ساهم اتفاقا أوسلو ووادي عربة في تعزيز العلاقات السياسية، لكن برز خلال هذه التحولات نمط آخر من المشكلات والتوترات يتعلق بعضها بدور مصر الإقليمي الذي شرعت اسرائيل في السعي لتقويضه سياسياً، وتهميشه اقتصادياً عبر مشروعات «الشرق أوسطية»، و«التعاون الإقليمي»، ويتعلق

بعضها بالمخاطر الأمنية الناجمة عن انفراد اسرائيل بامتلاك السلاح النووي، ورفضها الانضمام للاتفاقية الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية. ومع وصول بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم في اسرائيل في منتصف عام ١٩٩٦ على رأس ائتلاف يميني متطرف، وتقاعس اسرائيل عن تنفيذ التزاماتها النابعة من اتفاق الحكم الذاتي، واندفاعها المحموم في خطط الاستيطان، وتراجعها عن الخطوات التي بلغتها المفاوضات على المسارين السوري واللبناني، وطرح معادلة «السلام مقابل السلام» بديلاً من صيغة «السلام مقابل الأرض»، شاع قدر كبير من التوتر في العلاقات السياسية عبر عنه التقرير الإستراتيجي العربي، وعن حق، بالانتقال من «السلام البارد» إلى «الحرب الباردة»[٤٤]. فازدادت المواجهات السياسية، واحتدمت الانتقادات العلنية. وجرى نقل خلافات كان يتم تسويتها بوسائل دبلوماسية سرية إلى العلن مثل قضية الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام.

وعلى رغم أن الجانبين أظهرا التزاماً واضحاً بعزل هذه التوترات السياسية عن المسار الاستراتيجي للعلاقات بين البلدين بتسوية ما قد يطرأ من مشكلات جوهرية، مثل مشكلة تمويل بقاء القوات المتعددة الجنسية، إلا أن هذه التطورات مست لأول مرة قضية التطبيع، فطرحت مصر لأول مرة الربط بين التطبيع وتطور عملية السلام بشكل معلن، وشاركت في اتخاذ قرارات في الجامعة العربية بتجميد التطبيع مع اسرائيل، وتأكيد المقاطعة العربية، وتجميد المفاوضات المتعددة الأطراف، وناهضت مؤتمر الدوحة للشرق الأوسط وشمال افريقيا. ومن ناحيتها بدأت اسرائيل بتنسيق أمريكي توجيه سلسلة من الضغوط الاستراتيجية على مصر في قضايا استراتيجية مثل المعونة الأمريكية لمصر، ومزاعم الاضطهاد الديني للمواطنين المصريين الأقباط.

أما في **المجال الاقتصادي**، حيث كان هدف فتح الاقتصاد المصري أمام النشاط الإسرائيلي هدفاً استراتيجياً موضع إجماع لدى الاسرائيليين، فلم تكن السياسات والوسائل كذلك. وقد كان الاتجاه السائد هو محاولة فرض إطارات من «الخصوصية» و«التكامل» وخلق آليات لنمو التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي تساعد على تعزيز التسوية ولا تستند اليها، وهو ما عبر عنه بعض الإسرائيليين بأن يصبح السلام «مصلحة مصرية»، لكن كانت هناك وجهة نظر أخرى دعت إلى الحذر في الانفتاح على الاقتصاد المصري، والتدرج، أو قصره على مجالات محددة، والنظر إلى مصر ليس فقط كقوة معادية في الماضي، وإنما أيضاً كخصم أو منافس قوي في المستقبل أيضاً،

---

(٤٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي**، ١٩٩٧، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.

وأن هذه الحقيقة لن تختفي بالضرورة عن طريق معاهدة السلام لأنها تنبع من اختلافات جوهرية في البنية السياسية والثقافية.

وعلى أية حال فقد جنحت اسرائيل ـ خلال الممارسة ـ إلى فرض التطبيع الاقتصادي من خلال الإطار السياسي كجزء لا ينفصل عن السلام. ففرضت المبدأ في اتفاق الاطار في كامب ديفيد، ثم أكدته ضمن بنود معاهدة السلام في واشنطن، كما فصلت عناصره في الملحق الثالث للمعاهدة.

وفيما حددت المعاهدة وملحقاتها موضوعات المفاوضات بشأن إقامة العلاقات الطبيعية بين البلدين، فقد نصت في الوقت نفسه على سريان أحكام العلاقات الطبيعية، ومن دون تفاوض، على مرور السفن والبضائع والشحنات الإسرائيلية عبر قناة السويس، وعلى الملاحة والمرور الجوي من خلال مضيق تيران وخليج العقبة. كما تضمنت ملاحق المعاهدة محضراً متفقاً عليه يختص بمبيعات النفط من مصر إلى اسرائيل، كما نصت المادة الثامنة من الاتفاقية على إنشاء لجنة تعويضات للتسوية المتبادلة لكل المطالبات.

وقد توصلت المفاوضات إلى سبع اتفاقيات اقتصادية استأثر أربع منها بما يمكن تسميته باتفاقيات البنية الأساسية الاقليمية، وتشمل اتفاقيات الطيران والنقل البري والبحري والمواصلات، وتضم الثلاث الأخرى قطاعات التجارة والزراعة والسياحة، بينما تم تجميد المادة الثامنة من الاتفاقية الخاصة بانشاء لجنة التعويضات.

وإذا كان التحليل النظري يشير إلى أن وضع إطار تنظيمي لعلاقات اقتصادية بين بلدين في ظل احتلال احدهما لأراضي الآخر يؤدي إلى عدم تكافؤ هذه العلاقات، فإن تحليل الواقع الذي تم في هذا الصدد جاء مصداقاً لهذا الفرض، إذ سارع الاسرائيليون إلى فرض إطارات تستوعب كل اهتماماتهم، وبغض النظر عما إذا كانت تعبر عن مصالح متبادلة ـ كالنفط مثلاً ـ الذي جعلوه بمثابة جزء من معاهدة السلام. وهذا يعني في الواقع العملي إضفاء قداسة وجمود على أمور تخضع بطبيعتها لعوامل متغيرة، ويجعل من المعاملات الاقتصادية ـ وهو عنصر ذو طبيعة متغيرة في ذاته ـ مسألة حرب وسلام.

وبينما لم يتحرج الاسرائيليون في طلب شراء مياه النيل في ظل ترتيبات أبدية، فإنهم لم يسمحوا بأن يزيدوا اتفاقهم لتزويد مرافق سيناء بالمياه ـ التي خربوا آبارها بأنفسهم عند انسحابهم ـ عن ستة أشهر باعتبار أن المياه «ثروة قومية لا يجوز بيعها»، كما مارسوا ضغوطاً للتزود بالنفط بأسعار تقل عن أسعاره العالمية خلال فترة احتلالهم لآبار «علما».

ومع التعتيم الذي تفرضه السياسة الرسمية المصرية على مسار التطبيع الاقتصادي والتبادل التجاري والمشروعات الاقتصادية، يظل من الصعب تدقيق البيانات الاسرائيلية المتاحة. وتفيد هذه البيانات أن العلاقات بين مصر واسرائيل خلال العقد الأول من التطبيع لم تبلغ نسبة ملموسة إلا في مجالين اثنين هما النفط والسياحة، إذ بلغت صادرات مصر من النفط لاسرائيل حوالى ٥٠٠ مليون دولار سنوياً، بالإضافة إلى مشتريات من النفط المصري من سوق البضاعة الحاضرة، كما استوردت مصر من اسرائيل مشتقات نفط قيمتها نحو ٦٠ مليون دولار سنوياً لكن في نهاية هذه الفترة انخفضت هذه الأرقام بحدة نتيجة انخفاض أسعار النفط. أما السياحة من اسرائيل إلى مصر، فقد شملت خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٧ حوالى ٣٠٠ ألف سائح، بالاضافة إلى ٥٥٠ ألف سائح أجنبي دخلوا مصر عبر اسرائيل، وإن كان عدد الزوار المصريين لاسرائيل (لكل الأغراض) لم يزد على ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ سنوياً[(٤٥)]، وشكا الاسرائيليون أنه مقابل الانفتاح في هذين القطاعين فقد جرى تحجيم المجالات الأخرى فلجأت السلطات إلى تقييد سفر المصريين لاسرائيل من خلال اجراءات إدارية مثل وجوب استصدار تصاريح سفر، وتعرض المترددين على قنصلية اسرائيل لأسئلة المسؤولين الأمنيين. وبالنسبة للاستيراد من اسرائيل استوجبت السلطات المصرية موافقة شخصية من رئيس الوزراء (ثم تم تعديلها والاكتفاء بموافقة وزير الاقتصاد)، ونتيجة لذلك لم تتجاوز أرقام التبادل التجاري بين الجانبين ـ باستبعاد النفط ـ بضعة ملايين من الدولارات سنوياً، بالإضافة إلى كمية أخرى يتم التعامل فيها من خلال طرف ثالث (قبرص ـ سويسرا)، وأحجم القطاع العام عن الدخول في تعاملات مع اسرائيل. وعلى رغم الرغبة التي أبدتها وزارة الزراعة للاستعانة بالتقانة (التكنولوجيا) الاسرائيلية والمعرفة فقد ظل نصيب التعاون في هذا المجال متواضعاً، واتجه للدراسات الممولة من المؤسسات الأمريكية. كما قوبلت الجهود التي بذلتها وزارة الطاقة الإسرائيلية بنفور[(٤٦)].

لكن شهد التبادل التجاري طفرة بعد توقيع اتفاق السلام بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣، فارتفع من ٢٠,٥ مليون دولار عام ١٩٩٤، عدا النفط، ونما في الأشهر الستة الأولى من العام ١٩٩٥ وحدها إلى ٣٥,٤ مليون

(٤٥) Shimon Shamir, «Israeli Views of Egypt and the Peace Process; the Duality of Vision,» in: William B. Quandt, ed., *The Middle East: Ten Years after Camp David* (Washington, DC: Brookings Institution, 1988), p. 202.

(٤٦) Ehud Yaari, *Peace by Piece: A Decade of Egyptian Policy towards Israel* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1987), p. 12.

دولار، بالإضافة إلى مبيعات عبر طرف ثالث ـ تجنباً لقرارات المقاطعة العربية ـ تبلغ قيمتها من ٧٠ إلى ٨٠ مليون دولار سنوياً[٤٧].

واطردت هذه الزيادة عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، فبلغت صادرات مصر إلى اسرائيل ١١٦٦,٨٤ مليون دولار خلال العام ١٩٩٦، و١٠٦٨,١ مليون دولار خلال العام ١٩٩٧، كما بلغت واردات مصر من اسرائيل خلال الفترة نفسها ١٢٤,٢٧ مليون دولار و١٤٢,٢٦ مليون دولار على التوالي. لكن الأهم من هذه الزيادة الرقمية أن صادرات مصر إلى اسرائيل أصبحت تمثل نسبة ملموسة من صادرات مصر الكلية، إذ مثلت في العام ١٩٩٦ نسبة ٩,٧٢ من صادرات مصر الكلية، وفي العام ١٩٩٧ ٨,٠٥ بالمئة، وهو رقم يكتسب دلالة أخرى مهمة مقارناً بحجم صادرات مصر إلى مجموع البلدان العربية، إذ يساوي ٦٩,١ بالمئة و٦٣,٥ بالمئة خلال العامين نفسيهما على التوالي[٤٨].

وقد رافق الازدياد في التبادل التجاري ازدياد في عدد المسافرين المصريين والاسرائيليين، فارتفع عدد الاسرائيليين الذين زاروا مصر من ١٢٣,٩٨٥ ألفاً عام ١٩٩٣ الى ٢١٣,٢١٤ الفاً عام ١٩٩٤. كما ازداد عدد المصريين الذين زاروا اسرائيل من ٤٦٢٥ شخصاً عام ١٩٩٣ إلى ١٣٧٨٥ شخصاً عام ١٩٩٤.

وبينما استبعدت السياسات المصرية حتى عام ١٩٩٣ الترتيبات الطويلة المدى أو الواسعة المدى ذات التأثير الإستراتيجي، ووضعت على الرف أفكار ضخ مياه النيل لاسرائيل أو في الأراضي المحتلة، وخطط انشاء خط أنابيب غاز سيناء، وربط الشبكتين الكهربائيتين، وربط البلدين بخط سكة حديد، ولجأت إلى تخفيض الحضور الإسرائيلي في مصر إلى أدنى حد، فقد بدأت الأمور تختلف في هذا المجال أيضاً بعد عام ١٩٩٣، فظهر مشروع إنشاء مصفاة للنفط في الاسكندرية بقيمة مليار دولار تتولى تنفيذه شركة مختلطة أسسها اثنان من رجال الأعمال المصريين والاسرائيليين في آب/ أغسطس ١٩٩٤ باسم مصافي نفط الشرق الأوسط، واشتركت فيها الهيئة المصرية العامة للبترول بنسبة ٢٠ بالمئة وقدم بنك الاستثمار الأوروبي ٣٠٠ مليون دولار. ومن المنتظر أن ينتهي العمل فيه آخر عام ١٩٩٨. كما جرت اتصالات بين وزير الطاقة

---

(٤٧) جيمس ويتنجتون، «التطبيع المصري ـ الاسرائيلي بدأ ينجز لكن مستويات الاستثمار لا تزال متدنية (استناداً إلى حديث مع المستشار الاسرائيلي للشؤون الاقتصادية في القاهرة)،» الحياة، ٢٩/٧/ ١٩٩٥، ص ١١.

(٤٨) مصر، وزارة التجارة والتموين، «صادرات وواردات جمهورية مصر العربية بين عامي ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧،» (٢ شباط/فبراير ١٩٩٨)، الجدولان رقما (٦) و(٧)، ص ٢٣ ـ ٢٤.

الإسرائيلي ونظيره المصري بشأن تصدير مصر للغاز الطبيعي لاسرائيل عبر خط أنابيب يكلف نحو ٥٠٠ مليون دولار ويصدر نحو ٣٥٠ مليون قدم مكعب يومياً إلى اسرائيل، لكن أعلن فجأة في مؤتمر القمة الاقتصادي في عمان عن توقيع اتفاق أمريكي ـ إسرائيلي ـ قطري بحصول اسرائيل على الغاز من قطر، وجرى تعليق المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية بشأن الغاز في شباط/فبراير ١٩٩٧[٤٩]. ومنذ ذلك الوقت تتضارب الأنباء الصحفية بشأن مصير المشروعين القطري والمصري بخصوص مبيعات الغاز لاسرائيل.

كذلك شهد مسار التطبيع تطوراً مهماً بتطوير دور رجال الأعمال في عملية التطبيع الاقتصادي، **أولاً** بتكثيف الاتصالات الثنائية، ومن خلال القنوات الإضافية التي فتحتها المفاوضات المتعددة الأطراف ومؤتمر التعاون الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **وثانياً** بتعدد المقترحات وتنوعها في مجالات التبادل التجاري والتسويق والانتاج، **وثالثاً** بالاتفاق على الضغط على الحكومات لدفع هذه العلاقات.

وتكشف تقارير أعدها رجال أعمال مصريون عبر لقاءين بين اتحاد الصناعات المصرية واتحاد الصناعات الإسرائيلية في آب/أغسطس ١٩٩٤، وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وأذاعتها مصادر نافذة[٥٠]، عن اتفاق الجانبين على أمور عدة منها: «أن يتعدى التعاون في مجال العلاقات التجارية التعاون الثنائي إلى الانطلاق دولياً ومشتركاً، واستعداد اسرائيل لتنمية هذا التعاون في كل من أمريكا والاتحاد الأوروبي، على أن تقوم مصر بتنميته في الوطن العربي وافريقيا». ورغبة اسرائيل في إيجاد مشروعات مشتركة للاستفادة من الميزات النسبية للصناعة المصرية، وبصفة خاصة صناعة الملابس الجاهزة والصناعات الغذائية، واستعدادها لتسويق منتجات هذه المشروعات عبر المؤسسات اليهودية التي تعمل كشبكات توزيع على مستوى العالم. كما أعربت هذه التقارير كذلك عن رغبة اسرائيل في بناء تعاون زراعي مبني على الخبرة الزراعية الاسرائيلية، وإقامة مشروعات زراعية مشتركة في مصر تقوم على أساس استخدام التقانة (التكنولوجيا) الحديثة التي تتمتع بها اسرائيل، والتعاون مع مصر في توزيع منتجات اسرائيل الزراعية إلى دول الخليج التي تستورد من هذه المنتجات بمليارات الدولارات.

---

(٤٩) عمرو كمال حمودة، «التطبيع في مجال البترول والطاقة،» في: شعراوي، محرر، **الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني: دراسات حول مخاطر «التطبيع» والعمل العربي في المواجهة**، ص ١٢٤ ـ ١٢٦.

(٥٠) أحمد حسن ابراهيم، «قطاع الأعمال المصري والتطبيع في اسرائيل،» في: المصدر نفسه، ص ١٠٧ ـ ١١٦.

وقد خلصت هذه التقارير إلى التوصية بإقامة منطقة صناعية حرة في الأراضي المصرية على الحدود المشتركة، والبدء بتنفيذ ذلك فوراً «لإجهاض» مشروعات أخرى بدأت تتبلور، منها منطقة حرة صناعية وسياحية وتجارية مشتركة على الحدود بين الأردن واسرائيل، وتسهيل انتقال الصناعات التصديرية من اسرائيل إلى مصر، إذ تستعد اسرائيل لنقل عدد من الصناعات الكثيفة العمالة (النسيج والملابس الجاهزة، والسلع الاستهلاكية وغيرها) إلى مناطق مجاورة من دون التخلي عن الاستثمار فيها.

وتكشف هذه التقارير، بعيداً عن الاعتبارات السياسية أو القومية، عن اندفاع بعض رجال الأعمال المصريين في التعاون مع نظرائهم الاسرائيليين من دون تبصر لمدلولات هذا التعاون على مستقبل المركز التنافسي للانتاج المصري في مواجهة الانتاج الإسرائيلي، بل تطلق تنافساً مصرياً ـ عربياً على التعامل مع اسرائيل، مثل الرغبة في المبادرة بإنجاز مشروع المنطقة الحرة المصرية ـ الاسرائيلية المشتركة «لاجهاض» نظيرتها الأردنية ـ الاسرائيلية المشتركة، وقبولهم بأن يكونوا جسراً للاقتصاد الإسرائيلي للأسواق العربية، وبصفة خاصة بلدان الخليج من دون أن يدركوا أن هذا الأمر قد يؤدي إلى إغلاق هذه الأسواق أمام منتجاتهم هم في المستقبل، فيما يظل السؤال المهم هو أنه إذا كان بمقدورهم أن يؤدوا هذا الدور، فلماذا لم يحققوه لأنفسهم؟ كما اتجهت أشكال التعاون المشتركة لمجالات تتمتع فيها مصر بميزات نسبية، ولم تتطرق إلى إمكانات نقل تقانة (تكنولوجيا) متقدمة، وقبلت بالتعاون في مجال صناعات تسعى اسرائيل لتهجيرها.

في المجال **الثقافي**، كما في المجال الاقتصادي، جرى وضع إطار تنظيمي للتطبيع، فجرى النص عليه في معاهدة السلام، وتم توقيع اتفاقية ثقافية بين البلدين في شهر أيار/مايو ١٩٨٠، كما جرى توقيع العديد من البروتوكولات التنفيذية في مجالات عديدة ربما يكون أهمها إنشاء مركز أكاديمي إسرائيلي في القاهرة يعمل كقناة اتصال مع المؤسسات العلمية والتربوية الاسرائيلية، لكن بخلاف البعد الاقتصادي للتطبيع، والذي يمكن اختزال نتائجه في الأرقام، حتى وإن تباين تحليل مدلولاتها، يصعب اختزال البعد الثقافي في مثل هذه المساحة المحدودة، إذ يتعلق الأمر بقياس تفاعلات لا تخضع للقياس الكمي، وتتشابك مدخلاتها ومخرجاتها مع عناصر أخرى عديدة.

ومن ناحيتها، أولت إسرائيل اهتماماً فائقاً لتحركها الثقافي على الجبهة المصرية، انطلاقاً من فهمها للثقافة كعامل حاسم في الصراع على المدى البعيد. ويمكن تأطير تحركها، الذي تم بتعاون وثيق مع الولايات المتحدة، في ثلاث مجالات: **الأول** باتجاه إعادة تعريف الصراع العربي ـ الصهيوني وطرح مفاهيم جديدة لتغليب العوامل النفسية

على الوقائع المادية على غرار ما سعت إليه عبر مؤتمرات علم النفس التي كانت تهدف لإزالة «الحاجز النفسي»، والسعي لتعديل مناهج التعليم وسياسات الإعلام والبرامج الثقافية والفنية لصياغة مفاهيم تربوية جديدة للنشء حيال الصراع واسرائيل، ومحاولة إطلاق حوار ثقافي بين المثقفين الاسرائيليين والمصريين لتجسير الفجوة في المفاهيم، ومحاولة اختراق المؤسسات العربية الرسمية للمسلمين والمسيحيين. . **والثاني** باتجاه بناء صورة مختلفة لاسرائيل تظهر عناصر تفوقها العلمي والتقاني (التكنولوجي)، والفوائد التي يمكن أن تعود على الجماعة العلمية المصرية من التعاون معها من خلال برامج للتعاون في العلوم الطبيعية والانسانية والتاريخ والآثار، وتبادل الزيارات الأكاديمية. واختص هذا التوجه أيضاً فئات عمرية معنية بالاهتمام مثل الشبيبة والشباب عبر برامج محددة، وفئات اجتماعية معينة مثل المرأة على نحو ما استهدفته مؤتمرات النساء المقدسيات، وفئات مهنية محددة مثل الإعلاميين والأدباء والسينمائيين. **والثالث** باتجاه اجتذاب مجموعات من المثقفين والعاملين في مجال تشكيل الرأي العام لتكون بمثابة جسر للتواصل مع الرأي العام المصري.

وعلى رغم الاستجابة الجامحة لنظام السادات للتفاعل مع مستهدفات البرنامج الثقافي الإسرائيلي حيال مصر، والتي كانت في كل الأحوال تؤسس شرعية محلية لانقلابه السياسي المفاجىء حيال اسرائيل، فقد واجه الاسرائيليون من مثقفي مصر جبهة عنيدة لا يقلل منها بعض الاستثناءات المحدودة، عبرت عن نفسها بموقف حاسم من معظم الأحزاب والنقابات والهيئات الثقافية والنقابية والمؤسستين الرسمية الإسلامية والمسيحية برفض التطبيع وتشكيل هيئات وطنية لمقاومته، مما كان ولا يزال موضع شكوى مستمرة من جانب المسؤولين الاسرائيليين، صاحبتها اجراءات قمعية من جانب الحكومة المصرية أحياناً، واتهامات سخيفة بمعاداة السامية من جانب الإسرائيليين أحياناً أخرى، وتهديدات أسخف من جانب الجماعات الإسرائيلية المتطرفة بقتل مثقفين مصريين مناهضين للصهيونية مرات أخرى.

لكن في المقابل أطلقت عملية التسوية السلمية مع اسرائيل، والمقاطعة العربية، والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي رافقتها وتشابكت معها، حواراً واسعاً في مصر حول مراجعة الذات كان من عناصره الانتماء والهوية والتوجهات السياسية. وبينما حدت منه حماقة السياسة الإسرائيلية بمحاولة اقتطاع طابا، وعدوانها المتكرر على البلدان العربية، فقد غذته عوامل الفرقة السائدة على الساحة العربية، وتحول البلدان العربية من المواجهة إلى المصالحة ثم انطلاقها في مفاوضاتها مع اسرائيل من المنطلقات نفسها التي عاقبت نظام السادات عليها، بل وإعادة إنتاج خطابه التبريري.

في هذا الإطار بدأت الاختراقات تتحقق، فبعدما استعصت مؤسسة الأزهر طيلة عقدين على برامج التطبيع الاسرائيلية، التقى شيخ الأزهر والحاخام الأكبر لليهود الغربيين، وبينما أخفقت جهود اسرائيل في تأسيس مجرد جمعية صداقة صغيرة طوال الفترة نفسها، تحقق حلمها بتأسيس «جمعية القاهرة للسلام» التي انبثقت من جماعة كوبنهاغن. ولا يقلل من أهمية هذه الاختراقات طابعها الرمزي أو العدد المحدود للمنخرطين فيها، حيث تدعمهم صلاحيات الدولة، التي تدخلت في الحالة الأولى بحل «جبهة علماء الأزهر» لانتقادها شيخ الأزهر لمقابلة الحاخام الإسرائيلي بقرار إداري نادر، لا يزال موضع طعن قضائي في قانونيته، وتدخلت في الحالة الثانية لتسهيل تأسيس جمعية القاهرة في إجراء نادر بدوره، والتقى الرئيس مبارك وأعضاء هذه الجماعة لقاء «متلفزاً». . كما تدعمه مساحة غير محدودة للاعلام والنشر. وتزامنت هذه الاختراقات مع اختراقات مماثلة على الساحة الثقافية العربية[٥١].

رابعاً: التطبيع بالجملة: نتيجة عرضية أم مقاصد مغلفة؟

أدت المفاوضات المتعددة الأطراف إلى تحلل المقاطعة العربية لاسرائيل وتطبيع علاقاتها الثنائية مع عدد من البلدان العربية، إذ أفضت في ذاتها، وبما ترتب عليها من هياكل تفاوضية مثل مؤتمرات التعاون الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا، إلى تحلل المقاطعة العرية عملياً، واندفاع عدة حكومات عربية باتجاه تطبيع علاقاتها مع اسرائيل بزعم تشجيع عملية السلام، أو بأمل استرضاء الولايات المتحدة لتحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية، أو للاستفادة مما طرحته صيغة التعاون الإقليمي من مشروعات اقتصادية تحت رعاية دولية مكثفة. وأسفر هذا التوجه عن موجة من تطبيع العلاقات بين ستة بلدان عربية مع اسرائيل بدرجات متفاوتة من الحذر أو الاندفاع، وهي المغرب وتونس وموريتانيا وجزر القمر وعمان وقطر. كما أسقطت دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة المقاطعة العربية من الدرجتين الثانية والثالثة.

كان **المغرب**، كما هو متوقع في ضوء اتصالاته الرسمية السابقة، ودوره في ترتيبات زيارة الرئيس المصري السابق أنور السادات لاسرائيل، وبحكم وجود الجالية اليهودية المؤثرة في المغرب، أول البلدان العربية من خارج «دول الطوق» التي تتبادل مكاتب التمثيل مع اسرائيل، وقرر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ فتح مكتب ارتباط مغربي

---

(٥١) لمزيد من التفاصيل عن الجدل الخاص بتأسيس جماعة كوبنهاغن، انظر: عبد العظيم مناف [وآخرون]، **تحالف كوبنهاجن: قراءة نقدية في خطاب التطبيع**، تحرير أمين اسكندر (القاهرة: مركز يافا للدراسات والأبحاث، ١٩٩٨).

في اسرائيل، والسماح لاسرائيل بافتتاح مكتب مماثل في الرباط، بالتزامن مع افتتاح مكتب مغربي لدى السلطة الفلسطينية في غزة. واعتبر الملك الحسن الثاني هذا الإجراء بمثابة اعتراف باسرائيل من الناحية الدبلوماسية. كما استضاف المغرب أول مؤتمر للتعاون الاقتصادي لافريقيا والشرق الأوسط في العام ١٩٩٤. وبدأ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ تنظيم الرحلات الجوية المباشرة بين تل أبيب ومراكش، كذلك أقر البلدان برنامجاً في مجال التعاون الزراعي. واستحق المغرب في النهاية أن يكون مقراً للأمانة التنفيذية للمؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وعلى رغم ما أذيع عن تجميد العلاقات المغربية ـ الاسرائيلية إثر تعثر عملية التسوية السلمية، فقد استمر وجود مكاتب الارتباط، وتم في آذار/مارس ١٩٩٨ تعيين سفير اسرائيل في نيجيريا غاري غولان رئيساً لمكتب الارتباط الإسرائيلي في الرباط بدلاً من سلفه الذي نقل إلى ديوان وزارة الخارجية الاسرائيلية[٥٢].

وتوصلت تونس واسرائيل إلى اتفاق مماثل بشأن فتح مكاتب اتصال متبادلة في العام ١٩٩٤ أيضاً، وحرصت بدورها على أن يتزامن افتتاح مكتبها في اسرائيل مع فتح مكتب لها في غزة. ورأس مكتب اسرائيل في تونس دبلوماسي إسرائيلي من مواليد تونس، هو شالوم كوهين، وكان قد غادر تونس مع عائلته في العام ١٩٦٠، وهو في الخامسة من عمره. لكن شكا الدبلوماسيون الاسرائيليون من عزلتهم نتيجة الرفض الشعبي[٥٣].

وقد ذكر وزير خارجية تونس أن بلاده كرست في قمة القاهرة «ربطاً عضوياً» بين مسيرة السلام والتطبيع، لكن يبدو أن السياسة التونسية تعني بهذا الربط عدم القيام بخطوات جديدة، وليس التراجع عن الخطوات القائمة.

وخطت موريتانيا خطوتها الأولى على طريق التطبيع في ١٢ تموز/يوليو ١٩٩٥ بلقاء وزيري خارجية كل من موريتانيا واسرائيل بترتيب من وزارة الخارجية الأسبانية. وتلا ذلك توقيع كل من موريتانيا واسرائيل اتفاقاً في برشلونة في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر يقضي بفتح قسمين لرعاية مصالح كل منهما في تل أبيب ونواكشوط، وتعيين دبلوماسيين في سفارتي اسبانيا لدى اسرائيل وموريتانيا لرعاية مصالح كل طرف لدى الآخر[٥٤].

---

(٥٢) رضا الأعرجي، «المغرب ـ اسرائيل: علاقات في ثلاجة،» **الوسط** (١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٨)، ص ٦.

(٥٣) **الوسط** (٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ٨.

(٥٤) شفيق الحوت، «الصراع العربي ـ الاسرائيلي،» ورقة قدمت إلى: **المؤتمر القومي العربي السادس: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات (نيسان/ابريل ١٩٩٦)** (بيروت: المؤتمر، ١٩٩٦)، ص ١٥١ ـ ١٥٢.

وشهدت **عُمان** اتصالات مكثفة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بزيارة اسحق رابين لها وما تبعها من لقاءات بين المسؤولين العمانيين والاسرائيليين عبر قنوات المفاوضات المتعددة الأطراف ومناسبات الأمم المتحدة. وأسفرت في آذار/مارس ١٩٩٥ عن توصل البلدين إلى اتفاق بشأن تحليق الطائرات الاسرائيلية في الأجواء العمانية ودخول البضائع الاسرائيلية إلى عُمان، والتعاون في مجال تحلية مياه البحر، وقرر الجانبان في الأول من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ افتتاح مكاتب للتمثيل التجاري بينهما لدعم التعاون في الميادين الفنية والاقتصادية(٥٥).

وأبدت **قطر** حماساً كبيراً لتطبيع علاقاتها مع اسرائيل، وعلى رغم ما كان يصدر عن مسؤوليها بين فترة وأخرى من تصريحات حول ربط التطبيع بتطبيق السلام الشامل، فقد بادرت إلى إقامة علاقات متميزة معها، وعبر وزير خارجيتها في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ عن أن بلاده تؤيد إلغاء المقاطعة الاقتصادية المباشرة حتى لو لم يتحقق السلام الشامل، وخاضت محادثات مع اسرائيل على هامش القمة الاقتصادية الثانية في عمان فى العام ١٩٩٥ للاتفاق على مشروع مبيعات غاز لاسرائيل تصل قيمته إلى ملياري دولار، وتوصلت في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ لاتفاق لتسيير رحلتين جويتين بين الدوحة وتل أبيب، وحرصت على استضافة مؤتمر التعاون الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا في الدوحة في عام ١٩٩٧، وخاضت جدلاً عنيفاً مع عدد من البلدان العربية وبخاصة مصر لعقد المؤتمر على رغم تحفظات العديد من البلدان العربية التي قاطعت المؤتمر(٥٦).

وتعقيباً على الانتقادات التي اتهمت قطر بإقامة علاقات متميزة مع اسرائيل، ذكر وزير خارجيتها في حديث صحافي في ١٨/١/١٩٩٦، أنه في ما يتعلق ببيع الغاز لاسرائيل، فقد أجازت قطر لشركة أمريكية تبيعها، أن تبيعه لاسرائيل إذا أرادت بحلول عام ٢٠٠٠. وهناك اتفاق مبدئي مع الشركة، لكن الموضوع لا يزال في مراحل الإعداد ودراسات الجدوى، وأضاف الوزير القطري أن مقاطعة اسرائيل نفطياً تؤدي إلى تحقيق شركات النفط مكاسب على حسابنا حيث تصدر النفط والغاز إلى روتردام وغيرها، ومن هناك يعاد تصديره إلى اسرائيل. وفي ما يتعلق بالتجارة، أشار الوزير القطري إلى أن اسرائيل تبيع سلعاً وبضائع في أنحاء الجزيرة العربية بما يفوق مليار دولار سنوياً، وذلك عن طريق إعادة التصدير عبر جزيرة قبرص بعد تعديل الإشارة إلى المصدر، وعلينا أن ندرك الحقائق القائمة وألا نتغاضى عنها، ثم إننا نريد

---

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٥١.

أن نشعر الإسرائيليين أنه إذا اكتمل السلام سيكتمل التعاون العربي ـ الإسرائيلي[(٥٧)].

خامساً: من التطبيع الثنائي.. إلى التعاون الإقليمي

انبثقت من مؤتمر مدريد للسلام، وبالتوازي مع قنوات المفاوضات الثنائية، صيغة المفاوضات المتعددة الأطراف، التي تهدف إلى بحث القضايا المحورية في المنطقة بمشاركة اسرائيل والبلدان العربية وبعض دول الجوار والدول والمجموعات الدولية المعنية. وشملت المفاوضات خمس قضايا هي: المياه، والبيئة، والسيطرة على التسليح، واللاجئون، والتنمية الاقتصادية، عبر لجان عمل تلتقي دورياً في ندوات، تنسق بينها لجنة توجيهية من الوفود الرئيسية تستمع إلى تقريرات لجان العمل، وتثبت قراراتها، وتنظم أسبقياتها لتوفير الموارد، وتناقش القضايا برؤية كلية لمزج عمل مجموعات العمل.

وقد افتتحت هذه المفاوضات في موسكو في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وعقدت اجتماعاتها في البداية في عدة عواصم عالمية، ثم انتقلت إلى الشرق الأوسط، وقاطعتها سوريا ولبنان، باعتبار أن التفاوض الإقليمي يجب أن يكون تالياً للتسوية في المسارات الثنائية. كما ثار جدل في البداية حول مشاركة وفد فلسطيني مستقل في المفاوضات، لكن حسم لصالح المشاركة، وقد مثلت مشاركة البلدان العربية في هذه المفاوضات اجراء غير مسبوق في تاريخ العلاقات الدولية، حيث جلست هذه البلدان على مائدة المفاوضات، وهي في حالة حرب رسمية مع إسرائيل، لمناقشة تحقيق تعاون اقتصادي معها[(٥٨)].

وقد سعت اسرائيل منذ البداية للفصل بين المفاوضات الثنائية، والمتعددة الأطراف، بزعم أنه لا ينبغي منع التقدم على جبهة من الجبهات بسبب الصعوبات التي تواجهها جبهة أو أكثر، وأن إحراز تقدم في أي جبهة من شأنه أن يساهم في تجاوز العقبات في الجبهات الأخرى، كما سعت أيضاً منذ البداية لأن تكون للمفاوضات نتائج سياسية وليست اقتصادية فحسب. وقد آزرت الولايات المتحدة الاتجاه الإسرائيلي كالمعتاد، وتغلب هذا التوجه كمسار للمفاوضات في البداية، إلا أنه تعثر في ما بعد تحت ضغط التحولات الداخلية الاسرائيلية، وتطور مفهوم اسرائيل

---

(٥٧) «حديث صحافي لوزير الخارجية القطري، الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، بشأن قضية بيع الغاز القطري لإسرائيل، الدوحة،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٦ (ربيع ١٩٩٦)، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

(٥٨) عبد المنعم سعيد، «الشرق أوسطية بعد السلام: نظرة عامة على المفاوضات،» السياسة الدولية، السنة ٣٠، العدد ١١٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ص ١٥١.

تجاه عملية التسوية ورؤية التعاون الإقليمي.

وقد أخذت المفاوضات قوة دفع في السنوات الأولى نتيجة توقيع اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٩٣، ثم اتفاقية وادي عربة مع الأردن في العام ١٩٩٤، وانعقاد مؤتمرات التعاون الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا بدءاً من العام ١٩٩٤. وحققت في بداياتها خطوات سريعة باتجاه تطبيع علاقات اسرائيل مع البلدان العربية، وإنجاز عدد من أهدافها تجاه المنطقة، أهمها تحلل المقاطعة العربية، وتبادل مكاتب التمثيل بين اسرائيل وعدد من البلدان العربية، وبحث عدد من مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمي المحددة في مجال النقل والمواصلات مثل الطرق والسكك الحديد والموانىء والطيران المدني، والطاقة، مثل وصل الشبكات الكهربائية بين اسرائيل ومناطق الحكم الذاتي ومصر والأردن، والبدائل المطروحة لمشروعات الطاقة الكهربائية بوصل البحرين المتوسط والأحمر، أو البحرين الأحمر والميت، وفي مجال السياحة من خلال التشاور الإقليمي والتعاون وتحديد الأسبقيات، والزراعة من خلال الخدمات البيطرية والمشروعات الزراعية، والتمويل من خلال أسواق المال، والتجارة الإقليمية وبرامج التدريب، ومشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية. كما أسفرت المفاوضات في مجموعة عمل المياه عن تأسيس مركز لبحوث المياه في مسقط، وفي مجال البيئة عن ترتيبات تعاون لمكافحة التلوث البحري في خليج العقبة وتخصيص تمويل لأحد مشروعات مكافحة التصحر.

لكن هذه المفاوضات أخفقت في إحراز أي تقدم في القضايا التي تهم الجانب العربي، مثل قضايا اللاجئين التي اقتصرت نتائجها على التزام اسرائيل بلم شمل عدد محدود من العائلات، وتحسين ظروف معيشة اللاجئين، فيما جرى ربط التقدم في هذه القضية بمفاوضات المرحلة النهائية في المفاوضات بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية. كما تعثر عمل مجموعة العمل المعنية بالسيطرة على التسلح، باتساع الفجوة بين مفهومي الجانبين من ناحية، ورفض اسرائيل، من ناحية أخرى، إخضاع برنامجها النووي للرقابة الدولية أو إدراج امتلاكها للأسلحة النووية على جدول المناقشات.

كذلك مالت هذه اللجان لتغليب وجهة النظر الاسرائيلية في قضايا جوهرية، على نحو ما حدث في «مجموعة العمل الخاصة بالمياه». فبينما تمسكت الوفود العربية في الاجتماعات الأولى بمناقشة حقوق المياه في المنطقة، اعترض الوفد الاسرائيلي، وطالب بقصر المناقشات على المسائل الفنية والادارة المشتركة بهدف زيادة موارد المياه في المنطقة، واعتبر أن حقوق المياه والحصص من المسائل السياسية التي يجب تركها للمفاوضات الثنائية. وتغلبت وجهة النظر هذه، وقصرت مجموعة العمل مناقشاتها على تحديد الوسائل المثالية لتزويد المنطقة بالمياه الكافية لمواجهة تزايد السكان بتكلفة ممكنة.

كذلك انبثقت من خلال لجنة العمل المتعددة الأطراف فكرة عقد المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا. وعقدت منذ بدء العمل بهذه الفكرة في عام ١٩٩٤ أربعة مؤتمرات في الدار البيضاء، وعمان، والقاهرة، والدوحة. وأعربت خمسة بلدان عربية عن رفضها لصيغة هذه المؤتمرات منذ البداية، وهي سوريا ولبنان والعراق وليبيا والسودان.

وقد عقد المؤتمر الأول الذي أطلق عليه «القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا» بمدينة الدار البيضاء في المغرب يوم ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ واستمر ثلاثة أيام، وحضرته وفود ٦١ دولة منها ١٢ دولة عربية، و١٢٥ وزيراً و١١١٤ من رجال الأعمال وممثلي المؤسسات الاقتصادية العالمية.

تضمنت الوثائق الاسرائيلية المقدمة للمؤتمر(٥٩) نحو ١٥٠ مشروعاً احتلت مشروعات المياه أهمية كبيرة بينها وسجلت ١٥ مشروعاً، وشمل المجال الزراعي ٨ مشروعات، ومكافحة التصحر ٥ مشروعات، والسياحة ٧ مشروعات، والنقل ١٦ مشروعاً، والطاقة ٢٢ مشروعاً، والاتصالات ١٧ مشروعاً، والتجارة والصناعة ١١ مشروعاً، والبيئة ٤ مشروعات. وتراوح تقدير قيمة هذه المشروعات، طبقاً للبدائل المطروحة، بين ١٨ و٢٧ مليار دولار.

وتشمل هذه المشروعات مشروعات للمياه الإقليمية، والبنية التحتية للضفة الغربية وقطاع غزة، ومناطق حرة وخططاً مشتركة لتوليد الكهرباء، وإزالة ملوحة مياه البحر وخط أنابيب للغاز الطبيعي من مصر إلى اسرائيل، وخط أنابيب للنفط من الخليج إلى غزة. كما تشمل مشروعات وأعمالاً مشتركة منها مشروعات «ريفيرا البحر الأحمر» والتي تشمل تنمية سياحية في مناطق أردنية واسرائيلية ومصرية وفي ما بعد مناطق سعودية، وصناعات منسوجات وملابس في إطار تعاون مصري ـ اسرائيلي، ومركزاً طبياً إقليمياً في الشرق الأوسط.

أما قائمة المشروعات المصرية(٦٠)، فقد تضمنت ٥٨ مشروعاً في ١٢ مجالاً تضم ٨ مشروعات في مجال النقل و٥ مشروعات في مجال الكهرباء والطاقة و٧ مشروعات في مجال النفط و٦ مشروعات في مجال الصناعة ومشروعين في مجال الزراعة

---

(٥٩) Government of Israel, Ministry of Foreign Affairs and Ministry of Finance, «Development Options for Regional Cooperation,» paper presented at: The Middle East and North Africa Economic Summit, October 1994, pp. i-3.

(٦٠) Egyptian Government, «Egypt Perspective: Regional Economic Development and Cooperation,» paper presented at: Ibid., p. 33.

و٨ مشروعات في مجال السياحة و٥ مشروعات في مجال الثقافة وحفظ التراث، ومشروعين للمناطق الحرة للصناعة والتجارة و٦ مشروعات للتقانة العالية و٧ مشروعات للإعلام ومشروعاً لتنمية المصادر الانسانية، و٦ مشروعات للبيئة.

وتضمنت قائمة المشروعات الأردنية[٦١] ١١٦ مشروعاً في ٩ مجالات شملت ١٠ مشروعات في مجال الزراعة و٩ مشروعات في مجال الطاقة و٣ مشروعات في مجال البيئة و٣ مشروعات في مجال الصحة، ومشروعاً للتنمية البشرية، و١٦ مشروعاً في مجال الصناعة، و٣٨ مشروعاً في مجال النقل والمواصلات، و٢١ مشروعاً في مجال الاتصالات، و١٥ مشروعاً للمياه، وذلك بتكلفة إجمالية قيمتها حوالى ١٨,١٠٥ مليار دولار.

وقد ركز الإعلان الصادر عن قمة الدار البيضاء على الإعلان عن تشكيل إقليمي جديد يضم «شمال افريقيا والشرق الأوسط» يرتكز على ثلاثية الأمن والسلام والتعاون الاقتصادي، والدعوة إلى الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل في أسرع وقت ممكن باعتبارها عقبة أمام التفاعل الاقتصادي والتجاري والاستثمار، وقيام شراكة جديدة بين الحكومات ورجال الأعمال لتدعيم السلام بين العرب والاسرائيليين، وتوزيع الأدوار في هذه الشراكة، بحيث تقوم الحكومات بإبرام الاتفاقيات السياسية ووضع الأسس اللازمة لتشجيع التجارة والاستثمار. ويقوم رجال الأعمال باستخدام نفوذهم الدولي الجديد للضغط لتسريع عملية التسوية، عبر الدخول في مشروعات مشتركة تدعم عملية التسوية، وتوسيع قاعدة المصالح المشتركة وتعميمها، ودعوة المجموعة الدولية إلى إيلاء اهتمام خاص للتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل مساندة إعلان المبادىء والاتفاقيات التنفيذية التابعة له، وإيلاء اهتمام مماثل للمشروعات الاردنية ـ الاسرائيلية المشتركة. وتوفير الدعم للمفاوضات المتعددة الأطراف، بما في ذلك إمكانية تحويلها إلى أطر مؤسسية اقليمية تهتم بالقضايا الاقتصادية والإنسانية والأمنية، مع إيلاء البعد الاجتماعي لقضية الأمن أهمية خاصة. والإعلان عن إنشاء أطر وآليات لترجمة توصيات الدار البيضاء إلى خطوات ملموسة لتحقيق السلام والتعاون الاقتصادي.

وقد تميزت قمة عمان في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، عن قمة الدار البيضاء بزيادة عدد البلدان المشاركة من ٦١ دولة إلى ٦٣ دولة، وكذلك زيادة عدد البلدان العربية المشاركة من ١٢ دولة إلى ١٣ دولة بانضمام موريتانيا، مع استمرار

(٦١) The Hashemite Kingdom of Jordan, Ministry of Planning, «A Sectoral Analysis,» paper presented at: Ibid., pp. iii-vi.

غياب كل من ليبيا والعراق وسوريا ولبنان، كما وصل عدد المشاركين من رجال الأعمال إلى ١٤٠٠ مقابل ١١١٤ فرداً في الدار البيضاء جاء معظمهم من الأردن ثم مصر، كما زادت المشاركة الخليجية بشكل ملحوظ، بينما انخفض التمثيل الإسرائيلي بشدة، فوصل إلى ٨٥ فرداً، على ما يبدو، لتدارك القلق الذي أثاره حضورها الكثيف في مؤتمر الدار البيضاء. كما تراجعت المشروعات المقترحة من جانب الأردن الذي قدم ٢٧ مشروعاً فقط بقيمة اجمالية مقدارها ٣,٥ مليار دولار، بينما كان قد تقدم في الدار البيضاء بقائمة تضم ما يزيد على مائة مشروع بقيمة إجمالية مقدارها ١٨ مليار دولار. وضمت القائمة المصرية ٨٥ مشروعاً بقيمة تقديرية مقدارها ٢٥ مليار دولار مقابل ٥٨ مشروعاً في الدار البيضاء، كما تقدمت اسرائيل بـ ١٦٢ مشروعاً بتكلفة استثمارية مقدارها ٢٥,٣ مليار دولار[٦٢]. وقد تم الاتفاق في عمان على إقامة المؤسسات التالية:

أ ـ بنك التعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومقره القاهرة.

ب ـ إنشاء مجلس السياحة الإقليمي للشرق الأوسط والبحر المتوسط.

ج ـ إنشاء المجلس الإقليمي للأعمال لدعم التعاون والتجارة بين القطاع الخاص في دول الإقليم.

د ـ الافتتاح الرسمي للأمانة العامة التنفيذية للقمة الاقتصادية ومقرها الرباط، لتعزيز أواصر الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

هـ ـ إقامة الأمانة العامة لمجموعة العمل الاقليمية للتنمية الاقتصادية كمؤسسة إقليمية دائمة يكون مقرها الرباط[٦٣].

وقد اعتمد البيان الختامي لقمة عمان هذه المنظمات، وأوصى بعقد مشاورات مع الاتحاد الأوروبي وأعضاء آخرين حول الهيكل التنظيمي والوظيفي للأمانة العامة ووضع تصور لنشاطها.

وعقد المؤتمر الاقتصادي الثالث في القاهرة في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وشارك فيه القطاع الخاص من البلدان العربية واسرائيل ومناطق

---

(٦٢) «قمة عمّان الاقتصادية (ندوة): قمة عمّان: بين أوهام السلام وطموح التسوية،» شارك في الندوة ابراهيم العيسوي [وآخرون]؛ قدم ورقة العمل عبد الفتاح الجبالي؛ أدار الحوار محفوظ الأنصاري، **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠٤ (شباط/فبراير ١٩٩٦)، ص ١٤.

(٦٣) المصدر نفسه.

أخرى. وأعرب المشاركون عن التزامهم الثابت بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل، والبناء على الاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف. وركز المؤتمر على إبراز إمكانات المنطقة في مجالات الاقتصاد والتجارة والتبادل التجاري، كما شدد على الأهمية القصوى لتنمية الاقتصاد الفلسطيني، وأعرب عن قلقه من القيود التي يعانيها وإغلاق الأراضي التي تعيق انتقال العمال وحركة التجارة الفلسطينية، ودعا إلى إلغائها. وفي استعراضه لأوضاع المؤسسات الاقتصادية التي نادى بها مؤتمرا الدار البيضاء وعمان، رحب بالتقدم الملموس بإنشاء مؤسسة الشرق الأوسط للسفر والسياحة في تونس، وبالانتهاء من اتفاقية انشاء بنك التعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط في القاهرة، وحث الدول على توقيعها والتعجيل بإنهاء إجراءات التمويل حتى يبدأ البنك نشاطه عام ١٩٩٧[٦٤]. وتعهدت الأطراف المعنية مجدداً بدفع مبادرة إنشاء «مجلس الأعمال الإقليمي»، وقرر المشاركون عقد المؤتمر الرابع في الدوحة أواخر عام ١٩٩٧.

وجاء انعقاد المؤتمر الاقتصادي الرابع في الدوحة في ظروف مختلفة تماماً، حيث كانت عملية التسوية السياسية قد بلغت حد المأزق. وترتب على ذلك قرار مجلس الجامعة العربية في آذار/مارس ١٩٩٧ بإيقاف خطوات التطبيع التي جرى اتخاذها مع اسرائيل، وتعليق المشاركة العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف، فحدث انقسام واضح بين البلدان العربية بشأن حضور المؤتمر، انفجر بشدة في الدورة ١٠٨ لمجلس الجامعة العربية (أيلول/سبتمبر ١٩٩٧) الذي تنازعته ثلاثة اتجاهات تتراوح بين المشاركة والدعوة للإلغاء أو التأجيل، والربط بين المشاركة وحدوث تقدم في التسوية. وخرجت لجنة وزارية بالتوجه الأخير، فثار خلاف إضافي على تفسير هذا التوجه، إذ اعتبرته بعض الدول قراراً بعدم المشاركة في ضوء الظروف السائدة، وفسرته أخرى بأنه يعطي الحرية لكل دولة في اتخاذ قرارها.

وقد أسفرت حصيلة الضغوط المتبادلة عن مقاطعة سبعة بلدان عربية وجهت إليها دعوات للمشاركة في المؤتمر، وهي السعودية والإمارات والمغرب ومصر والبحرين والجزائر، بالاضافة إلى السلطة الفلسطينية، فضلاً عن الدول الخمس التي رفضت صيغة هذه المؤتمرات منذ البداية، وهي سوريا ولبنان والعراق وليبيا والسودان، مع ملاحظة أن الأخيرة دعيت لحضور مؤتمر الدوحة للمرة الأولى. واقتصرت مشاركة البلدان العربية على سبعة منها وهي: قطر (الدولة المضيفة) والأردن والكويت وعمان واليمن وتونس وموريتانيا وجزر القمر[٦٥].

---

(٦٤) «اعلان القاهرة عن المؤتمر الاقتصادي الثالث للشرق الأوسط وشمال افريقيا،» **الحياة**، ١٥/١١/١٩٩٦.

(٦٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٧**، ص ١٢٤ ـ ١٢٧.

سادساً: الشرق أوسطية:
الوجه السياسي للتطبيع الاقتصادي

بالتوازي مع خطوات التحالف الإسرائيلي ـ الأمريكي باتجاه دمج اسرائيل في المنطقة، وبناء نظام اقتصادي إقليمي تابع، طرحت اسرائيل «مشروع الشرق أوسطية» منذ عام ١٩٩٢. ولا يتوقف المشروع الذي طرحه بيريس وآخرون عند حدود إقامة برنامج تعاون إقليمي، بل يتعداه لتأسيس نظام إقليمي جديد يهدف إلى «إنشاء مجموعة اقليمية من الدول لها سوق مشتركة وهيئات مركزية منتخبة تتشكل وفق نموذج المجموعة الأوروبية» على حد تعبير بيريس. كما تضمن المشروع إقامة نظام أمني إقليمي يتولى مهمة «تثبيت النظام السياسي الجديد في المنطقة على أرض صلبة»، كما يترافق تنفيذه مع بناء هيكل متكامل من الهيئات واللجان الإقليمية المشتركة الفنية والاختصاصية والاقتصادية والتنسيقية. . الخ، أي أن تنفيذ المشروع يستدعي إقامة بنية أو بنى تنظيمية ترسم حدود النظام الإقليمي المقترح وتحدد وظائفه وتتوسع بتوسيعه، ولذلك فإن المشروع الإسرائيلي ينطوي على مراحل زمنية وسياسية وتنظيمية. وتدخل عملية التطبيع في المشروع الاسرائيلي باعتبارها شرطاً ضرورياً لبناء النظام الإقليمي الجديد.

ويطرح المشروع التدرج في مختلف مجالات ومستويات العلاقات السياسية والدبلوماسية، إضافة إلى العلاقات والمشاريع الاقتصادية والتجارية والمالية. كما يقبل بأن يسير بسرعة مع طرف، وببطء مع طرف آخر، وأن يدخل تطبيعاً سياسياً كاملاً مع طرف، وعلاقة دبلوماسية ثانوية مع طرف ثان، وبلا علاقات رسمية بطرف ثالث في آن واحد. ويسري هذا في المجالات الاقتصادية والأمنية والدبلوماسية.

ويحدد المشروع الإسرائيلي آلية إقامة النظام الإقليمي الجديد عبر: عقد اتفاقيات ثنائية بين اسرائيل وكل دولة من الدول العربية المجاورة من جانب، وعقد اتفاقيات متعددة الأطراف من جانب آخر، وتحدد الاتفاقيات الثنائية علاقات اسرائيل بكل دولة من دول المحيط العربي في المجالات الاقتصادية والتجارية والأمنية والعسكرية. إضافة إلى المجالين الدبلوماسي والسياسي، وما يترتب على هذه من ترتيبات تنظيمية وإدارية وفنية وعسكرية مشتركة[٦٦].

وتتفق معظم التصورات الاسرائيلية، وما يشايعها دولياً على أن النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد سوف يتحدد عبر ثلاثة مستويات:

---

(٦٦) جميل هلال، «المشروع الاسرائيلي للنظام الاقليمي،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٢ (ربيع ١٩٩٥)، ص ٤٤.

الأول إقامة تجمع اقتصادي «ثلاثي» يجمع بين الأردن والكيان الفلسطيني الوليد واسرائيل على غرار الاتحاد الاقتصادي القائم بين دول البنيلوكس الأوروبية الثلاث ذات الأحجام الاقتصادية الصغيرة (بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ).

والثاني إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر تضم إلى جانب المجموعة الأولى كلاً من مصر وسوريا ولبنان على أن تنتهي الترتيبات الخاصة بها في حدود عام ٢٠١٠.

والثالث إقامة منطقة موسعة للتعاون الاقتصادي، تشمل إلى جانب منطقة التبادل التجاري الحر بلدان مجلس التعاون الخليجي، وتتم في إطارها حرية انتقال رؤوس الأموال[٦٧].

وتعول اسرائيل في سعيها لتحقيق مشروعها على دعم وإسناد دوليين وإقليميين، وبالتحديد من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان.

وقد سارت المفاوضات المتعددة الأطراف منذ العام ١٩٩٢، ومؤتمرات التعاون الاقتصادي لـ «الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا» منذ العام ١٩٩٤، والأبعاد الإقليمية في اتفاقيات الحكم الذاتي الفلسطيني، واتفاق وادي عربة، بمحاذاة مشروع النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط، وبلورت ملامحه الرئيسية.

ولقد أثار مشروع اسرائيل للنظام الإقليمي، ولا يزال، جدلاً واسعاً على الساحة العربية، لم يقتصر فقط على جذور الفكرة وجدلية علاقتها بالواقع أو بالمستقبل، ولكن إيضاً حول جديتها وجدواها، وأبعادها الإقليمية والدولية. وكما هو متوقع فقد جرت قراءة الفكرة من منظور الانتماءات السياسية والفكرية، ووفق المواقف الحدية للتيارات المعبرة. وتفترض هذه الدراسة، أن مكونات المشروع لا تدع مجالاً لقراءته من غير هذا المنظور.

ويرى أنصار «التعاون الإقليمي» أن هناك مكاسب اقتصادية مهمة سوف تتولد في ظل الترتيبات الاقتصادية الجديدة، وأن بعضاً من تلك المكاسب سوف تتوزع على البلدان العربية التي تشارك في هذه الترتيبات. ويتم التركيز عادة على إعادة توزيع الموارد وتوجيه جانب من الإنفاق العسكري لعملية التنمية الاقتصادية، والإفادة من الوفورات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي الإقليمي، والتمتع بمزايا المضاعف الاقتصادي للسلام، وجذب الاستثمارات.

---

(٦٧) محمود عبد الفضيل، «مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية»: التصورات ـ المحاذير ـ أشكال المواجهة،» ورقة قدمت إلى: التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٩٤)، ص ١٣٠.

لكن في الجانب الآخر يحذر عدد من الكتاب والمحللين من أن معظم المكاسب المترتبة على النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد سوف يذهب إلى الاقتصاد الإسرائيلي، وأن هذه الترتيبات سوف تساعده على الاستغلال الأمثل لموارده الاقتصادية والتقنية، إذ يعتمد الاقتصاد الإسرائيلي اعتماداً كبيراً على المبادلات الخارجية (استيراد الخامات والسلع الوسيطة، وتصدير السلع الصناعية)، بينما يمكن أن يتحول العديد من البلدان العربية إلى بلدان مصدرة للخامات والمكونات لتغذية الصناعات الإسرائيلية بما يعمق مفعول النمو غير المتكافىء بين الاقتصاد الاسرائيلي وبقية الاقتصادات العربية، كما أن فتح الأسواق العربية أمام الصادرات الصناعية الاسرائيلية سوف يساعد بدوره على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى اسرائيل للاستفادة من موقعها كمحطة لتصدير السلع الصناعية العالية التقنية لأسواق المنطقة العربية بتكاليف نقل منخفضة[68].

كما عبر بعض الاقتصاديين عن خشيتهم من استخدام الشركات الدولية النشاط لاسرائيل كنقطة انطلاق ومحطة أساسية للأنشطة الإنتاجية والتوزيعية، وتكريس الموقع المتخلف للاقتصادات العربية في إطار التقسيم الدولي والإقليمي للعمل، من خلال إعادة توزيع الأنشطة الصناعية والخدمية بين اسرائيل من ناحية، وبقية الاقتصادات العربية من ناحية أخرى، وكذلك من مخاطر تهديد الصناعات الناشئة في بعض البلدان العربية مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر، ومخاطر الدور القابض الذي يمكن أن تلعبه اسرائيل في السيطرة على طرق المواصلات ومسارات التجارة البينية العربية بحكم موقعها الجغرافي، وتهديد الترتيبات الاقتصادية الجديدة لفرص النمو المستقل والتكاملي للاقتصادات العربية، نتيجة الاختراق الإسرائيلي لتلك الاقتصادات. كما قللوا من أهمية المكاسب المترتبة على تخفيض حجم الإنفاق العسكري في البلدان العربية في أعقاب التوصل إلى اتفاقيات سلام مع اسرائيل حيث يحيط العديد من الشكوك بإمكانية تخفيض كبير وملموس لحجم الإنفاق العسكري في المنطقة، حيث إن مستويات التسلح وسباقاته لا يحددها الصراع العربي ـ الإسرائيلي فحسب، نظراً للمصادر المتعددة للصراعات والتهديدات الكامنة في المنطقة.

ويذهب بعض الاقتصاديين إلى أنه لكي يكون التحليل شاملاً وثاقباً في ظل التحديات التي يفرضها الاقتصاد السياسي للسلام، فإنه يجب أن تتم مناقشة العلاقات والترتيبات الاقتصادية الإقليمية (الثنائية والثلاثية والرباعية) الجديدة ليس فقط من زاوية المردود الاقتصادي البحت، في حالة ما أمكن حصره أو عزله، ولكن أيضاً من زاوية

---

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

المردود السياسي والاستراتيجي الذي سوف يعود على العرب من هذه الترتيبات والتشابكات الاقتصادية الجديدة، ومدى تأثير ذلك في النهوض المستقبلي والحضاري للعرب.

وقد أوجز مفكر عربي[٦٩] هذه المخاوف الاستراتيجية في خمسة هواجس هي:

١ ـ الخشية من انسلاخ الجزء الفلسطيني ـ الأردني عن الجسم العربي، ودخوله في فلك اسرائيل، نظراً للخلل الهائل في حجم الاقتصادات الثلاثة المرشحة للتعاون، حيث يفوق الاقتصاد الإسرائيلي نظيره الأردني ١٥ مرة، ويفوق اقتصاد الضفة والقطاع ٢٠ مرة.

٢ ـ نمط الاهتمام الدولي بالمشروعات المطروحة مثل مشاريع الطرق والتي تمثل في الواقع إعادة تحديد إقليمية واسعة لدور اسرائيل في المنطقة تجعلها قبلة اقتصادية لعموم النشاط الاقتصادي الإقليمي.

٣ ـ دخول دول أخرى في الشرق أوسطية، مثل تركيا وإيران، وربما الحبشة واريتريا، بما قد يؤثر في الاقتصاد الهش للوطن العربي وأوضاعه القانونية والسياسية، بحيث تذوب جامعة الدول العربية في مجموعة دول أوسع، ليس للصوت العربي فيها صدى يذكر.

٤ ـ يظهر الهاجس الرابع من مقارنة الإمكانيات العسكرية الإسرائيلية وتراكم أسلحة الدمار الشامل، مع التدمير المنظم للأسلحة والقوات العربية الأقل قيمة في العراق، وأثر انهيار الاتحاد السوفياتي على القدرات العسكرية لبعض البلدان العربية والتقدم (التقاني) التكنولوجي العسكري لإسرائيل، بالإضافة إلى خلل ميزان القوى التقليدي.

٥ ـ وأخيراً انشقاق الجسم العربي إلى شظايا غير متآخية، وافتراق العرب عن العرب.

لكن يهون أنصار «التعاون الإقليمي» من هذه المخاطر بدرجات متفاوتة، فبعضهم يجزم بأن فكرة السوق الشرق أوسطية غير مطروحة في الوقت الراهن، وإنما تثار من جانب أوساط معينة لإثارة الذعر من سيطرة اسرائيل على مقدرات البلدان العربية مستقبلاً، وأن المطروح هو موضوع التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط، وأن تجارة اسرائيل مع الدول العربية حالياً هي حوالى ١ بالمئة من تجارتها

---

(٦٩) غسان سلامة، «أفكار أولية عن السوق الأوسطية،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٤٧.

الخارجية، وتتوقع اسرائيل زيادتها بعد اتمام التعاون الاقتصادي إلى ٣ بالمئة فقط، حيث تعتمد تجارة اسرائيل الخارجية على السوق الأوروبية المشتركة، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أساساً[٧٠]. كما يضيف آخرون أن إدارة علاقات تقوم على عدم التكافؤ في العلاقات الدولية لا تزيد بالضرورة الدول الغنية غنى والفقيرة فقراً، إذ إن اليابان التي يوجد بلا شك درجة عالية من عدم التكافؤ بينها وبين كل منطقة شرق آسيا قد أدى تعاونها الاقتصادي معها إلى تنمية اليابان أكثر، وتنمية منطقة شرق آسيا أكثر[٧١].

ويذكر البعض أن أي قراءة عميقة للمتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية العالمية، تؤكد أن الخطر الذي يتهددنا ليس خطر التبعية وإنما هو خطر التهميش، وإذا نظرنا إلى ثورة توفير الموارد وأثرها، وإلى الموارد الأولية وأهميتها في السوق العالمي، سنجد أن خطر التهميش وليس التبعية هو الخطر الأشد والأفدح الذي يتوجب أن ننتبه إليه[٧٢].

كما يذكر البعض أنه لا يوجد تناقض بين التجمع العربي والشرق أوسطي باعتبار أن أحدهما لا ينافس الآخر. وجميع التجارب التي قامت في العالم، قامت على أساس جغرافي وليس على أساس الهوية إلا في المنطقة العربية. وربما يعطينا هذا ميزة إضافية، لكن الجغرافيا هي التي تتحدث في موضوع التكامل لأن معناها موارد وتبادل، وهناك عدد من الرموز عن الشرق الأوسط كمنطقة جغرافية مثلما نتكلم على جنوب شرق آسيا. فهناك شيء اسمه إذاعة الشرق الأوسط، ووكالة أنباء الشرق الأوسط، وشركة طيران الشرق الأوسط[٧٣].

أما المعيار الذي يطرحه هؤلاء لاختبار قيمة ما هو مطروح، فهو المنفعة والمصلحة، فإذا كان هناك مشروع قناة من البحر المتوسط إلى البحر الميت، أو من العقبة إلى البحر الميت من أجل توليد الكهرباء مثلاً، فهل هذا المشروع سيكون في مصلحة الأردن واسرائيل والضفة أم سيكون ضد مصلحتها؟ وإذا كان في مصلحتها، هل تشترك فيه أم لا تشترك؟ وهذا هو المعيار، وبالمثل هناك محطة تحلية تقام في منطقة البحر الأحمر، هل تدخل مصر وتأخذ من هذه المياه وتوزع حول طابا أم لا تأخذ؟

---

(٧٠) مصطفى خليل، في: سعد الدين ابراهيم [وآخرون]، **تجمع عربي أم شرق أوسطي؟: مائدة مستديرة دعت إليها منظمة تقدم الشعوب الأفريقية الآسيوية، القاهرة، ١١ ابريل ١٩٩٤**، تحرير وإعداد فخري لبيب (القاهرة: المنظمة، [١٩٩٤])، ص ٧٠.

(٧١) طه عبد العليم طه، في: المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٧٢) عبد المنعم سعيد، في: المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(٧٣) مصطفى خليل، في: المصدر نفسه، ص ٣٧.

هذا أمر متروك لمصر تقرره، وليس هناك فرض على أحد، ولكن المسألة هي: أين المصلحة؟ ولكل دولة أن تقرر ما هو في مصلحتها الذاتية.

ولا تستهين الحجج المطروحة لتحفيز التطبيع والتعاون الإقليمي بمخاطر الانفتاح غير المحسوب على اسرائيل فحسب، بل تجزم بتبرئة اسرائيل من المطامع، وتقايض «التهميش» بـ «التبعية»، وتطرح معايير المنفعة القطرية بديلاً للمردودات الاستراتيجية على البلدان العربية، كما تدعو لـ «براغماتية» تجزىء المعاملات في مواجهة مشروع متكامل ورؤية منهجية، وتعقد مقارنات مع واقع مغاير، تؤدي في أفضل الحالات إلى قياسات غير دقيقة. وهذه كلها نظرة لا تسقط الحذر الواجب فحسب، بل تفتح المجال لمخاطر جسيمة على المصالح العربية العليا، وفي مقدمتها استكمال تحرير التراب الوطني، وتحقيق الحد الأدنى من الأمن والتعاون العربي، ومشروع النهوض الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

خلاصة

يثير تطور عملية التطبيع بين اسرائيل والبلدان العربية العديد من التساؤلات: **أولاً** حول تقويم المستوى الذي بلغته هذه العملية بالتراكم، وتأثيرها في القضايا المركزية للأمة العربية وفي مقدمتها حقوق الشعب الفلسطيني، وتحرير الأراضي المحتلة، وتدعيم الاستقلال السياسي للبلدان العربية، ومستقبل النظام الإقليمي العربي. كما تثير تساؤلات ـ **ثانياً** ـ حول مسار هذه العملية، وبخاصة بعد تحول التوافق الرسمي العربي من استخدامها كـ «حافز» للتسوية منذ مطلع التسعينيات، إلى «كابح» لمنع تخلي اسرائيل عنها في عام ١٩٩٧. كما تثير التساؤلات ـ **ثالثاً** ـ حول البدائل المتاحة للتحرك العربي على المستويين الحكومي والشعبي.

وفي ما يتعلق بالمستوى الذي بلغته عملية التطبيع، فقد طالت رسمياً تسعة بلدان عربية. وعلى رغم أن هذه البلدان لا تمثل الأغلبية العددية للبلدان العربية، فإنها تضم مراكز ثقل رئيسية، كما أن تلك التي لم تنخرط في عملية التطبيع، تضم بلداناً أعلنت رسمياً استعدادها للتطبيع عند الوصول إلى تسوية سياسية بشأن الأراضي المحتلة مثل سوريا، وأخرى تخلت عن بعض مستويات المقاطعة، ويساهم القطاع الخاص فيها في التطبيع من خلال برامج التعاون الإقليمي مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي. كما أن بعضها يتعرض لضغوط هائلة من خلال ظروفها السياسية الخاصة مثل العراق.

كذلك أعطت تطورات التطبيع في التسعينيات مدلولات جديدة له، بعد أن كان تعبيراً عن أمر واقع في الأراضي المحتلة أو مع الأردن في الستينيات والسبعينيات، أو شرطاً من شروط الانسحاب منذ نهاية السبعينيات، أو حافزاً للتسوية السياسية في

بداية التسعينيات، فقد أخذ عبر برامج التعاون الإقليمي، وإدماج رجال الأعمال، مداراً مستقلاً عن التسوية، وتحول إلى برنامج استثمار اقتصادي لدى بعض البلدان العربية، والدوائر الاقتصادية العربية، وأطلق لدى بعضها حوافز تنافس ضار للافادة من مزاياه.

من هنا تأتي أهمية تقويم «الوقفة العربية» التي عبر عنها قرار القمة العربية في منتصف عام ١٩٩٦ بربط التطبيع بالتسوية السياسية، وقرار مجلس الجامعة العربية في آذار/مارس ١٩٩٧ بـ «تعليق» المفاوضات المتعددة الأطراف، و«ايقاف» التطبيع مع اسرائيل، وتفعيل المقاطعة من الدرجة الأولى، وتجديد الدعوة للسوق العربية المشتركة وغيرها، وتقويم مدى جدية هذه الخطوات وجدواها في لجم اندفاعة بعض الحكومات العربية تجاه التطبيع، وتصويب مسار التسوية.

والواقع أنه حتى إعداد هذه الدراسة، لم تظهر مؤشرات مقنعة حول جدية تطبيق هذه القرارات، فعدا تعليق المفاوضات المتعددة الأطراف، والإحباط الجزئي لمؤتمر الدوحة بمقاطعة معظم البلدان العربية، وبعض «الإعلانات السياسية» المشكوك في صدقيتها، لم تتخذ البلدان العربية خطوات جادة نحو احترام قرارات الجامعة العربية، فاستمر تدعيم التطبيع عبر الاتفاقيات الموقعة، كما استمرت مكاتب التمثيل المستحدثة بين اسرائيل وبعض البلدان العربية من خارج دول المواجهة، وعجز مكتب المقاطعة عن الاجتماع عدة مرات لعدم اكتمال النصاب. كما ظل إحياء الدعوة للسوق العربية المشتركة مجرد تعبير احتجاجي، وفي أحسن الأحوال إعلاناً لنيات حسنة تنقصها إرادة حقيقية.

أما من حيث جدوى هذه الخطوة، فالواقع أنها لم تؤثر ليس فقط لعدم جدية الخطوات التي اتخذت لتنفيذها فحسب، بل بسبب التحولات التي تشهدها الاستراتيجيا الاسرائيلية الجديدة بقيادة بنيامين نتنياهو، التي تعطي اعتبارات الأمن ـ بالمفهوم الليكودي ـ الأسبقية على ما عداها، وكذلك اعتبارات الواقع على الأرض والتي لم تتأثر بدورها، كما تستخف بمفهوم التعاون الإقليمي.

إلا أنه على الرغم من هذه الصورة المؤسفة لواقع علاقات الحكومات العربية مع اسرائيل، وتطور مسار التطبيع، فثمة وجه آخر للصورة بدأ يترسخ بدوره على أرض الواقع ولا يمكن إنكاره، يتمثل في ظاهرة المقاومة وتأثيراتها. فرغم كل هذه التطورات نجحت المقاومة في جنوب لبنان وداخل الأرض المحتلة في أن تنزل باسرائيل خسائر موجعة خلال السنوات الأخيرة، وفرضت على النقاش الداخلي في اسرائيل مسألة الانسحاب من جانب واحد من جنوب لبنان. ورغم أن الحكومة الإسرائيلية سعت إلى استيعاب هذا التوجه من خلال طرح مبادرة الانسحاب من

جنوب لبنان وفق اتفاق أمني، ومن دون إجراءات تطبيع، بهدف بث شقاق داخل التحالف السوري ـ اللبناني، وامتصاص الضغوط الداخلية في اسرائيل، فقد صمد هذا التحالف في إحباط هذا المخطط الجديد، وترك المبادرة الإسرائيلية عديمة الجدوى.

وعلى الساحة الفلسطينية بالمثل، تركت المقاومة الاسلامية تأثيراً بالغ الأهمية، أطاح في واقع الأمر فرص حزب العمل في الفوز في انتخابات أيار/مايو ١٩٩٦. وإذا كان هذا التطور قد أفضى لوصول الجناح المتطرف للحركة الصهيونية إلى سدة الحكم، فهو في حقيقة الأمر قد وضع النقاط على الحروف، وأزال الأوهام التي كان يسوقها حزب العمل لعملية التسوية التي كان يقودها. وتذهب هذه الدراسة إلى أن التحول السياسي الداخلي في اسرائيل، إنما أتى بأشخاص يقولون صراحة، ما كان يفعله أسلافهم ضمناً.

وقد أتاح هذا التحول فرصة لإعادة التقويم على المستويين الرسمي والشعبي. وإذا كان المستوى الرسمي قد بلغ قرارات لم يسع إلى تنفيذها بجدية، فقد بدت التحركات الشعبية أكثر جدية، كما زودت هذه التطورات نشطاء مناهضة التطبيع بقوة زخم افتقدوها في ظل التقدم الوهمي لعملية السلام، ونشطت المنظمات الحزبية والنقابية في تنشيط الذاكرة القومية، وجاءت اعترافات الجنود والضباط الاسرائيليين بجرائم الحرب ضد الأسرى والمدنيين العرب، ومناسبات مرور قرن على تأسيس الحركة الصهيونية، ومرور خمسين عاماً على تأسيس اسرائيل لتنشيط الذاكرة القومية، وتبديد جهود عقدين من الدعاية النشطة عن مزاعم التوجهات السلمية الاسرائيلية، ومزايا التطبيع. وبعد أن ظهرت دعوة على الساحة المصرية مثلاً، بوضع مناهضي التطبيع على قوائم في منتصف التسعينيات، عادت زيارات الاقتصاديين الإسرائيليين لمصر، وزيارة وفود اقتصادية لإسرائيل تتم في الخفاء من جديد، بل ويعتذر الإعلام الرسمي عن إتمام بعضها لأنها كانت مبرمجة من قبل.

ويعني هذا في التحليل النهائي إمكانيات مفتوحة لحركة فعالة لمناهضة التطبيع، وإعادة الاعتبار لثوابت العمل القومي. وتستخلص هذه الدراسة من خبرة مناهضة التطبيع إمكانية مشجعة لتحقيق نتائج مهمة، لكن يظل من الثابت أن كل هذه الجهود تظل محدودة التأثير ما لم يصاحبها دعم المقاومة اللبنانية والفلسطينية، ودعم صمود الشعبين الفلسطيني واللبناني من خلال إسناد شعبي وتدبير موارد لتعزيز هذا الصمود. كما يبدو من الضروري إجراء مراجعة جديدة للخطاب السياسي لمناهضة التطبيع لمواجهة المتغيرات التي طرأت خلال عقد وتثبيته خارج إطار رد الفعل للتعنت الإسرائيلي تجاه التسوية.

تعقيب (١)

عدنان السيد حسين(*)

تتميز الدراسة التي كتبها الأستاذ محسن عوض عن العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، بالشمولية والمتابعة. فيها تفاصيل مكثفة عن تطور هذه العلاقات في السياسة والاقتصاد والأمن والعلاقات الإقليمية. وقد ركزت على العلاقات بين إسرائيل وكل من السلطة الفلسطينية والأردن ومصر، مروراً بالعلاقات الإسرائيلية ـ العربية بوجه عام.

وربما نحتاج إلى متابعة انعكاسات مضمون هذه العلاقات على ما يسمى بالعملية السلمية في الشرق الأوسط، وعلى العلاقات الإقليمية، ربطاً بالمتغيرات الدولية. أي أننا نحتاج إلى استشراف أبعاد هذه العلاقات الناتجة من اتفاقات ومعاهدات جرى توقيعها رسمياً، أو تلك الناتجة من اتصالات مباشرة أو غير مباشرة ولم تفضِ بعد إلى اتفاقات ومعاهدات مكتوبة ومتوقعة.

بالطبع هذه مهمة عسيرة، وتحتاج إلى كم هائل من المعلومات، وقدرة فائقة على التحليل من خلال مراكز دراسات وأبحاث متخصصة. وقد وجدت خمس ملاحظات على هذه الدراسة القيمة أضعها أمامكم في محاولة متواضعة للتفكير بما هو مطروح في هذه الندوة:

أولاً: إن تطور العلاقات العربية ـ الإسرائيلية يرتبط في الدرجة الأولى باتفاقات كامب ديفيد، وما أرسته من قواعد قانونية وسياسية بين الدول العربية وإسرائيل. وهي من حيث التوقيت سبقت مؤتمر مدريد وما نتج منه. لذا كان من الأفضل أن تبدأ الدراسة بالعلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، ثم تنتقل إلى العلاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، فالعلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية.

(*) أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ الجامعة اللبنانية.

إلى ذلك، تبلورت سياسة كامب ديفيد من خلال الدبلوماسية السرية، وارتبطت بهدف أساسي هو تصفية قضية فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي. إنها أول من تحدث عن صيغة الحكم الذاتي الفلسطيني، وليس عن حقهم في تقرير المصير كما هو مبين في الوثائق العربية والدولية. لنلاحظ ـ على سبيل المثال ـ كيف أن مصطلحات الحكم الذاتي، والسلطة المحلية، والفترة الانتقالية، والمفاوضات على الوضع النهائي . . . هي من رحم «كامب ديفيد».

إن «كامب ديفيد» ليست مجرد اتفاقين وحسب، إنها إلى ذلك مجموعة اتفاقات، مع ما ينشأ عنها من التزامات. فالرسائل التسع بين بيغن والسادات هي جزء من هذه الاتفاقات، تبعاً لقانون المعاهدات الدولي. ومذكرة التفاهم الأمريكية ـ الإسرائيلية في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٩ هي جزء من اتفاقات كامب ديفيد، على رغم رفض الجانب المصري للالتزامات الناشئة عنها، فالولايات المتحدة وإسرائيل تتصرفان على أساس مضمونها الأمني الذي يعني انحيازاً لإسرائيل.

بقي أن نشير إلى أن صيغة كامب ديفيد تقوم على الاعتراف الكامل بإسرائيل، وإقامة ترتيبات أمنية متفق عليها، واعتبار قناة السويس وخليج العقبة ومضيق تيران من الممرات المائية الدولية المفتوحة أمام كل الدول، وامتناع مصر عن الدخول في أي التزام يتعارض مع مضمون المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية، وإرساء قاعدة التطبيع الشامل بما في ذلك العلاقات الاقتصادية والثقافية والدبلوماسية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل. . بتعبير آخر، أرست كامب ديفيد مبدأ الانسحاب المشروط من الأراضي العربية المحتلة، وفتحت المنطقة أمام إطار للسلم في الشرق الأوسط له محدداته الأمنية والسياسية والاقتصادية. هكذا يصعب الفصل بين كامب ديفيد والنظام الشرق أوسطي، خصوصاً مع تعاظم الدور الاستراتيجي الأمريكي.

ثانياً: ثمة اعتراف فلسطيني كامل بإسرائيل، واعتراف إسرائيلي بوجود الشعب الفلسطيني. وحصلت إسرائيل على تعهد فلسطيني بحل النزاع بالوسائل السلمية، بما في ذلك النزاع الذي قد ينشأ لاحقاً حول الحدود واللاجئين والأمن والمستوطنات ومصير القدس.

بعيد اتفاقي أوسلو الأول والثاني، تأكد أن ما يجري على الأرض ليس حكماً ذاتياً. إنه أقل من ذلك، فلا اقتصاد ذاتي، ولا إدارة ذاتية، ولا أمن ذاتي.

لقد تخلى الجانب الفلسطيني عن حقه في المقاومة، وأسقط ورقة الانتفاضة من يده من الناحية الواقعية. ووصل في «واي ريفر» إلى نوع من الوصاية الأمنية الأمريكية ـ الإسرائيلية. ودخل الاقتصاد الفلسطيني، ولا يزال، في حالة تبعية لإسرائيل بالتزامن مع غياب البديل الاقتصادي العربي الذي يربط اقتصادات الضفة

الغربية بالأردن وبالعمق الخليجي. وهناك تدخلات إسرائيلية في الانتخابات الفلسطينية، وفي حركة انتقال الأفراد، وانتشار الشرطة الفلسطينية، واعتقال عدد من الفلسطينيين المعارضين. بل أكثر من ذلك، هناك حصار أمني واقتصادي لمناطق الحكم الذاتي ساعة يشاء الجيش الإسرائيلي.

ماذا قدم العرب لدعم الفلسطينيين في الضفة والقطاع؟

صحيح أن الحكومة المصرية واكبت عملية أوسلو، وكان هناك دور أردني ما في هذه العملية. لكن ثمة تخلياً عربياً عن دعم اقتصاد الضفة الغربية، بما في ذلك إيجاد بديل عملي للعمالة الفلسطينية المتنقلة يومياً إلى إسرائيل. ولا يوجد ضغط عربي حقيقي على إسرائيل حتى تحترم تعهداتها المكتوبة، بصرف النظر عن مضمونها ومدى ملاءمته للقانون الدولي والشرعية الدولية.

ثالثاً: نلمح في اتفاق «وادي عربة» معالم شرق أوسطية واضحة، هي أوضح من تلك الواردة في كامب ديفيد وأوسلو. وإلا ما معنى الحديث عن الشراكة الاستراتيجية بين الأردن وإسرائيل؟

تحدث الاتفاق عن التعاون الاقتصادي الإقليمي، وعن امتناع الأردن وإسرائيل عن الانضمام إلى أي تنظيم أو حلف له صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث. بتعبير آخر، هناك تحضير لنظام أقليمي شرق أوسطي من خلال الأمن والاقتصاد، وهما دعامتا أي نظام إقليمي. لذلك، وجدنا دينامية لافتة في العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية، وتتابع الاتفاقات الثنائية التفصيلية في السياحة، والطاقة، والصحة، والبيئة، ونقاط العبور على الحدود، والتبادل التجاري.

في المقابل، لم ترتقِ العلاقات الفلسطينية ـ الأردنية إلى مستوى ما بلغته العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية. بل ثمة شكوك وغموض يحوطها، في وقت تجري التحضيرات الإسرائيلية للتعامل مع مسائل مصيرية تتعلق بالفلسطينيين والأردنيين معاً.

رابعاً: ظل مطلب التطبيع إسرائيلياً، ولم يكن عربياً في مختلف المراحل والعهود. فالتطبيع عند الإسرائيليين هو مضمون السلام، ووسيلته في آن معاً.

لذلك، بقيت المفاوضات الثنائية المباشرة استراتيجية ثابتة، وجارتها في ذلك الإدارة الأمريكية منذ زمن بعيد.

اللافت في مسار التطبيع دور بعض رجال الأعمال العرب الذي يشكل ثغرة في الجانب العربي. فقد ظهر هذا الدور مباشرة مع إسرائيل، أو بالوساطة من خلال طرف ثالث تحت شعارات التعاون التنموي، والتعرف على الآخر، وتعزيز السلام في الشرق الأوسط، وفلسفة السوق الحرة.. وخطورة هذا الدور لا تنطلق فقط من

تعارضه مع المواثيق العربية والدولية، وإنما كذلك مما يحمله من تهديدات للأمن المجتمعي العربي، وليس أقلها إثارة التناقضات الداخلية العربية، وتوظيف دور رجال الأعمال في خدمة التصور الإسرائيلي للسلام.

في المقابل، بدا الضعف العربي واضحاً في التعامل مع الداخل الإسرائيلي، فلا مخطط جامع لاستراتيجيات وسياسات هذا التعامل، ولا أفعال عربية بقدر ما نجد ردود أفعال على مخططات اسرائيلية. حتى ليمكن القول إن الطرف الإسرائيلي هو المبادر في هذا الصدد. لقد ظهر دور رجال الأعمال ـ إسرائيليين وعرباً ـ في المؤتمرات المتوالية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشكلوا محور هذه المؤتمرات على رغم تعثرها منذ مؤتمر الدوحة.

يكشف مسار التطبيع مع ما يرافقه من مؤتمرات، واتصالات، ومشاريع، كيف أن الأطراف العرب لا ينطلقون من تصور واحد، أو من استراتيجيا واحدة. ثمة تفاوت في مواقفهم انطلاقاً من ظروف ومصالح الحكومات العربية، ومن المتغيرات الدولية والإقليمية وما تحمله من ضغوط وتهديدات. هذا جانب من انعكاسات التسوية على الأوضاع العربية الرسمية والشعبية، وهو جدير بالدراسة والتأمل.

خامساً: صحيح أن المسارين التفاوضيين مع سوريا ولبنان لم يفضيا إلى نتائج محددة حتى الآن. لكن تجدر الإشارة إلى ما طرأ على هذين المسارين من انعكاسات، وما تخللهما من تطورات وحوادث.

الجانب السوري لا يزال ينطلق من ثوابت استراتيجية، وأهمها التمسك بمضامين القرارات الدولية. بيد أن الاتصالات على المستوى الدبلوماسي تحركت بين السوريين والإسرائيليين على غير مستوى، في واشنطن وعدد من العواصم الأوروبية. لقد شهدت ضغوطاً متبادلة، قبل أن تتعثر المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية بعيد وصول نتنياهو إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية.

على المسار اللبناني، شكل اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ اختباراً للعلاقات الثنائية اللبنانية ـ الإسرائيلية بمعزل عن المسار السوري. وأدى إلى نتيجة فاشلة، وإلى الإلغاء من جانب السلطات اللبنانية. إنه اتفاق أقل من معاهدة سلام، وأكثر من اتفاق لإنهاء حالة الحرب. إنه اتفاق لصالح إسرائيل على حساب السيادة اللبنانية بحجة ضمان الأمن الإسرائيلي على الجبهة الشمالية.

قبل هذا الاتفاق، وبعده، حصلت اختراقات اسرائيلية للساحة اللبنانية من مرفأ الناقورة، ومن عدد من المعابر الفاصلة بين الشريط الحدودي والداخل اللبناني. اختراقات أمنية وتجارية، لا يزال لبنان يدفع ثمن مفاعيلها. ومما لا شك فيه أن ما

يسمى «بجيش لبنان الجنوبي»، وهو ميليشيات متعاملة مع إسرائيل داخل الشريط الحدودي، دلالة على حجم الاختراق الاسرائيلي وتهديده للبنان ولسوريا معاً.

يصعب والحال هذه فصل التفاعلات بين المسارين السوري واللبناني عن المسارات الأخرى، وهذا ما يزيد من احتمالات التراجع لما يسمى بالعملية السلمية في الشرق الأوسط. فلا تسوية مستقرة من دون مشاركة سوريا ولبنان، ولا استمرارية للتسوية إذا قامت على الإكراه والفرض بعيداً عن منطق الحق والعدل.

تعقيب (٢)

رفعت سيد أحمد(*)

مدخل

بداية يهمني أن أتوجه بالتحية والتقدير لمركز دراسات الوحدة العربية على عقد هذه الندوة وتنظيمها بالشكل اللائق سواء به أو بالقضية موضوع الحوار، وكذلك أتوجه إلى الأخ والصديق الأستاذ محسن عوض بالتقدير الخاص على إعداده هذه الدراسة المتميزة، وهي تأتي كعادته دائماً في العمل، متميزة، وممسكة بأطراف موضوعها بدقة وأمانة تعودناهما منه، هذا فضلاً عن الحس القومي والوطني الدافق الذي عُرف عنه وارتبط به تاريخياً.

وإذا كان لنا أن نعقب على هذه الدراسة، فإن التعقيب ينطلق من قناعة أساسية مؤداها أننا نقف والباحث على الأرضية نفسها المعادية لما يسمى بتطبيع العلاقات بين الدول العربية والكيان الإسرائيلي، والرافضة لأي شكل من أشكال «العلاقات الطبيعية» بينهما، ومن إيمان مشترك بأن هذا الصراع مع هذا الكيان ليس صراعاً على كسور عشرية من أرض فلسطين ولكنه صراع بقاء وهوية ووجود. من هنا فإن التعقيب سوف يكون بالأساس محاولة للإضافة ـ إن أمكن ـ وللتأكيد على المعاني والقيم والقناعات ذاتها التي آمن بها الباحث وتشكل منها بحثه.

أولاً: أركان البحث

تتمحور دراسة محسن عوض، حول ستة محاور، فضلاً عن مقدمة وخاتمة قصيرتين، والبحث في مجمله يتناول بالتحليل شبكة العلاقات الرسمية بين عدد من

(*) مدير المركز العربي الاسلامي للدراسات ـ مصر.

الحكومات العربية وإسرائيل، مع رصد ومقاربات هذه العلاقات قانونياً وواقعياً، وبخاصة في فلسطين والأردن ومصر. وتولت المحاور الثلاثة الأولى ذلك، أما المحاور الثلاثة الأخيرة، فتتناول واقع التطبيع بين بعض البلدان العربية الأخرى (المغرب ـ تونس ـ عُمان ـ قطر ـ موريتانيا ـ جزر القمر) وتناولت بالتحليل صيغة المفاوضات المتعددة الأطراف، والسوق الشرق أوسطية ومؤتمراتها الإقليمية التي كان آخرها مؤتمر قطر ١٩٩٧ ومخاطر هذه السوق سياسياً واقتصادياً على الأمة العربية.

ثانياً: ملاحظات وإضافات

١ ـ مع صراع، مثل هذا الصراع، وعلاقات مركبة مثل علاقاته، كان الأدق من الناحية العلمية أن يبدأ البحث بما انتهى إليه، فالبحث أمامنا يقف منهجياً على رأسه، والأولى أن نعيده إلى حالته الطبيعية؛ أن يقف على قدميه؛ فالباحث يبدأ بحثه بتحليل ورصد معاصر جداً لحالات «التطبيع» ـ أو التطويع، كما نحب أن نسميه ونراه أقرب للدقة ـ بين الحكومات في مصر والأردن وفلسطين، ثم يذهب من ذلك إلى الحالات الست الأخرى، ثم التعاون الإقليمي، فالشرق أوسطية. وفي تقديرنا كان من المفترض أن يبدأ الباحث دراسته من الإطار العام للصراع، وصولاً إلى الحالات الخاصة، وليس العكس، ثم يبدأ هذه الحالات بنبذة تاريخية عن مسار الصراع وتشابكاته، وليس مناقشة تفاصيل حالاته الراهنة، وكأنها نبت التسعينيات، بل النصف الثاني من التسعينيات. إن الأقرب إلى البناء المنهجي السليم هو أن يترتب على فهم خريطة الصراع وعلاقاته العامة إمكانية الدخول إلى جزرها، وأقاليمها، ليس فقط جغرافياً، بل سياسياً واقتصادياً وزمنياً.

٢ ـ تتردد في ثنايا هذا البحث المتميز كلمة «التطبيع» من دون إشارة تحفظ لها أو حتى وضعها بين أقواس، وكان هذا أقرب إلى الصحة لو حدث، فالتطبيع لغة يفترض أن ثمة علاقات طبيعية كانت سائدة وقائمة بين الطرفين، فانقطعت لأسباب طارئة، ثم عادت طبيعية مرة أخرى، وهذا لم يحدث بين الدول العربية التسع (التي أشار إليها البحث) وإسرائيل، فالواقع والتاريخ يؤكدان أن العداء والقطيعة كانا هما العلاقة الوحيدة القائمة بين الطرفين طيلة الخمسين عاماً الماضية في الصراع؛ هذا فضلاً عن أن التطبيع يفترض أن يكون قائماً بين طرفين طبيعيين ليس أحدهما بمعتد على حق الآخر وتاريخه ومستقبله؛ وإلا كان الأمر مسألة أخرى غير «التطبيع»، والأدق هنا ـ وبناء على ذلك ـ هو أن نقول: «تطويع العلاقات» وليس تطبيع العلاقات، فالحاصل فعلاً هو حالة هيمنة وتطويع واعتداء مقنن باتفاقات ظالمة تماماً مثلما توصلت الدراسة بنتائجها الهامة.

إننا دائماً نؤكد، على مسألة المصطلحات هنا، هنا في هذا الصراع، فالمصطلح، وإشاعته، مسألة غاية في الأهمية، بل هو جزء من إدارة الصراع بعد فهمه وإدراكه جيداً. إن الوقوع في فخ المصطلحات الجاهزة والسريعة، والمعدة في معامل الغرب (أو معامل أهل الغرب في أوطاننا) هو جزء لا يتجزأ من استراتيجية الاختراق، و«التطبيع» أحد تلك المصطلحات التي ينبغي التخلص منها واستبدالها بالمصطلح اللائق والصحيح في هذا المقام؛ وهو «التطويع» والهيمنة.

٣ ـ خلت الدراسة المهمة تقريباً، من منهج المقارنات، وبخاصة في مجال التسليح العسكري بين أطراف العلاقات، أطراف الصراع في ما مضى؛ والتي تساعد على فهم حالة القبول والتطويع الرسمي بين الدول «المطبعة» والكيان الصهيوني؛ وإن الخوف من تنامي قوة هذا الكيان، قد تكون آخر أسباب فرض سلامه وفرض علاقاته ومشاريعه؛ وإن الضعف وعدم التنسيق العسكري لدى الطرف العربي المواجه قد يكونان هما أيضاً بين أسباب هذا القبول والتطويع أو الوهن الذي أصاب حكام المنطقة.

وفي هذا المعنى يهمنا أن نشير إلى ما يلي علّه يفيد أو يضيف إلى دراسة الأستاذ محسن عوض؛ إن دولاً مثل مصر وسوريا والأردن تمتلك تبعاً لما ورد في الميزان العسكري لمعهد الدراسات الاستراتيجية بلندن عام ١٩٩٧/١٩٩٨ الآتي:

مجموع القوات النظامية ١,١٤٩,٠٥٠ فرداً، والقوات الاحتياطية ٧٨٩,٠٠٠ فرد، ١٢ فرقة مدرعة، ١٣ فرقة ميكانيكية، بمجموع ٩٩٤١ دبابة و١٠٩٣٠ عربة مدرعة، و٨١٥٦ قطعة مدفعية، و١٢٥٨ طائرة قتال، و٢٢١ هليوكوبتر مسلحة، و١١ غواصة، ومدمرة واحدة، و١٢ فرقاطة، و٤١ زورق صواريخ، علاوة على عدد من صواريخ أرض ـ أرض وعشرات الموانىء والمطارات واتساع المساحات. أما إسرائيل فلديها: ١٧٥,٠٠٠ فرد نظامي، و٤٣٠,٠٠٠ احتياط، و٤ فرق مدرعة، و٨ فرق ميكانيكية، بها ٤٣٣٠ دبابة و٩٨٨٠ عربة مدرعة، و٤٣٧٠ قطعة مدفعية، و٣ غواصات و٢١ زورق صواريخ، و٦٩٨ طائرة قتال، و١٣٠ طائرة هليوكوبتر، وعدد من الصواريخ أرض ـ أرض، علاوة على ما يقال عن امتلاكها لقدرات نووية.

وتوضح هذه المقارنة وفقاً للأستاذ أمين هويدي مدى توافر الترسانات التقليدية وفوق التقليدية في أسواق السلاح العالمية بعد أن أصبح نقل السلاح عملية تجارية أكثر منه عمليه سياسية، وهذا لا يقلل أبداً مما نقرأه على الخريطة الاستراتيجية من أن العرب يفتقرون الآن إلى الإرادة السياسية لفرض الردع ولخوض القتال بدرجة أكبر مما كان عليه الحال في الماضي، ومن أن العرب ما زالوا يعملون كل على انفراد من دون قيادة واحدة أو مشتركة، والأخطر من ذلك أنهم ما زالوا يلعبون بعضهم على بعض وليس بعضهم مع بعض، فقد كان بعض الحكام العرب يفعلون ذلك منذ ٥٠ عاماً

وما زال بعض أصحاب القرار يفعلون ذلك الآن. ويبرز أمامنا على الخريطة الاستراتيجية في مجال التحدث عن القوى المتضادة أن بعض القوى العربية ـ إن لم يكن كلها ـ قد خرجت من ميدان القتال، أي استخدام القوات المسلحة في المواجهات، وإن كان هذا لا يعني أنها خرجت من الصراع بوسائله العديدة الأخرى، لأن وسائل الصراع متعددة وكثيرة والقتال إحداها. إن إبراز هذا الخلل في البناء العسكري العربي مقارناً بالبناء العسكري الإسرائيلي الذي وصلت ميزانيته هذا العام إلى ٩ مليارات دولار، قد يساعد في تفسير حالة الهرولة الرسميةِ التي أصابت تسع دول عربية، فأشاح حكامها بوجوههم العربية وخياراتهم العربية جانباً، ويمموا بقبلتهم ناحية إسرائيل وسلامها المزيف، علهم يبقون على مقامهم ووجودهم المشكوك فيه أصلاً.

٤ ـ نأخذ على الدراسة الهامة، التي لم تترك تفاصيل التفاصيل إلا أحصتها في مجال العلاقات الرسمية العربية ـ الإسرائيلية، أنها أغفلت في أغلب ـ وليس كل ـ أجزائها، ردود الفعل الشعبية، وكان الأولى الإتيان على هذه الردود بتفصيل أكثر وحميمية أكثر؛ وليس كما حدث، بطريق سريعة، هادئة ـ إن لم نقل باردة ـ والإتيان بهذه التفاصيل يفيد على مستويين:

الأول: إن الاكتمال المنهجي لشكل ومضمون العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل لا يستقيم من دون النظر إلى مجمل الصورة التي تؤطر هذه العلاقات، ومجمل الصورة لا يمكن أن يستبعد مثلاً: ردود فعل النقابات والأحزاب والجمعيات الشعبية المناهضة للتطويع مع العدو الصهيوني، في كل من الأردن، وفلسطين، ومصر، فضلاً عن البلدان الستة الأخرى؛ بل إن بعض هذه الردود ـ وهذا هو المستوى **الثاني** المفيد ـ كان له تأثير مباشر في تعديل أو تغيير بعض القرارات والسياسات الرسمية في مجال هذه العلاقات. ولعل في تأمل النموذج المصري ما يفيد هنا: إذ رغم تنامي عمليات «التطبيع» السياسي والاقتصادي بين النظام المصري وإسرائيل، فإن «التطبيع» الثقافي شبه متوقف منذ إنشاء المركز الأكاديمي الإسرائيلي في مصر عام ١٩٨٢ حتى اليوم، والفضل في ذلك بالأساس للدور الريادي لحركات المقاومة الشعبية المصرية، ولمجموع المثقفين على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم الفكرية (الإسلامية واليسارية والقومية).

إن التفصيل والتحليل ـ وليس الرصد المجرد ـ لهذا الجانب لم يكن بالشكل والمستوى المطلوبين في هذا البحث الجاد للأستاذ محسن عوض.

٥ ـ أخيراً، فإن آخر ملاحظاتنا على الدراسة الهامة التي بين أيدينا هو تعمدها، وللأسف مثل العديد من دراسات بعض مفكرينا وباحثينا القوميين العرب، إسقاط الدور الرائد الذي تضطلع به الحركات الإسلامية المجاهدة في فلسطين ولبنان، وغيرها من البلدان العربية والإسلامية تجاه مخططات الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية. فالملاحظ،

على خطاب هؤلاء تعمدهم الحديث عن «المقاومة» في هذه المرحلة، وكأنها بلا هوية، وبلا تحديد، وكأن الأمر نخجل حين نقول بوضوح وبأعلى صوت مثلاً أن «حزب الله» في لبنان هو الذي يقود ويشرف عمليات المقاومة في الجنوب اللبناني، وأنه حزب أسس بجهاده وشهدائه (١٢٠٠ شهيد منهم أمين عام سابق وابن أمين عام حالي) فلسفة جديدة لإدارة الصراع مع عدو لا يفهم غيرها: فلسفة الشهادة والمشاغلة بالدم؛ إن الأستاذ محسن عوض عندما يأتي إلى الوجه المشرق في الواقع العربي الراهن يقول: «فرغم كل هذه التطورات نجحت المقاومة في جنوب لبنان وداخل الأراضي المحتلة في أن تنزل بإسرائيل خسائر موجعة خلال السنوات الأخيرة»... إلى آخر كلماته. لماذا لا يعطي الأستاذ محسن أصحاب الحق حقهم ولو بكلمة؟ لماذا لا يقول: «المقاومة الإسلامية وحزب الله، وأمل، والجهاد الإسلامي، وحماس»، لماذا المُطلق، الذي قد يضبب الصورة ويجعلها غامضة، مثلما يفعل بعض مثقفينا عندما يتحدثون عن «المقاومة»، فيؤلمهم جداً أنها في هذه المرحلة بالذات، وقدراً، كانت ذات غلبة إسلامية، لماذا؟ ولماذا يتردد المعنى نفسه لدى الباحث عند الحديث عن فلسطين؟

إننا نفترض حسن النية تماماً لدى الباحث، ولكننا نلحظها، سمة عامة لدى غيره من بعض مثقفينا للأسف ـ وبعضهم ليس بريئاً تماماً مثله ـ إذ نلحظ لديهم أنه إذا كان الأمر يتصل بقوى غير إسلامية الاتجاه، فإن تضخيم الدور، والفعل ـ رغم أنه قد يكون هزيلاً ولا يستحق الإبراز والتنويه ـ يكون هو الغالب، وفي كل القضايا التي تكسب صاحبها شرفاً سياسياً، في حين أن التجاهل أو التشويه والاختزال، يكون من نصيب القوى الإسلامية، فلماذا؟ وإلى متى يستمر هذا الحال؟

بهذه الملاحظة، الأخيرة، أختم تعقيبي، وهو على رغم أية انتقادات لا يقلل بأي حال من أهمية وقيمة البحث الذي أعده الأستاذ محسن عوض، والذي ندعوه إلى أن يواصل، بدأبه المعروف، طريقه، ورسالته تجاه هذه القضية التي تمثل لدينا ـ ولدى كل المخلصين في أمتنا ـ نقطة اللقاء والافتراق، وقطب الرحى في تحالفاتنا وهمومنا وأحلامنا، ونحسبه أهلاً لذلك. والله أعلم.

المناقشات

١ ـ محمود عوض

أود أن أشير إلى ثلاثة توضيحات سريعة جداً خاصة بالاعتراف الأول بإسرائيل، وبالقرار ٢٤٢، ومبادرة السلام. الولايات المتحدة هي صاحبة الاعتراف الأول بإسرائيل والأهمية هنا ليست فقط أهمية تاريخية ولكنها تكمن في أسلوب التعامل الصهيوني في الاختراق من فوق والذي تكرر كثيراً في مراحل لاحقة ومع دول عديدة.

ويلاحظ أن كل الأجهزة الأمريكية في ذلك الوقت كانت ضد موقف ترومان ابتداء من وزارة الدفاع، وهيئة الأركان المشتركة، ووزارة الخارجية. . . وقد قرر الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة تقديم استقالة جماعية احتجاجاً على قفز الرئيس الأمريكي على وزارة الخارجية وتقاريرها. وترومان مشترى مسبقاً حيث وصلته في سنة ١٩٤٨ قبل الاعتراف حقيبة تحتوي على المال.

النقطة الأخرى هي القرار ٢٤٢ الذي يجب أن نأخذه في سياقه الزمني، حيث كان معروفاً من داخل الأمم المتحدة أن هذا القرار هو تصفية حسابات مع مصر على وجه خاص. لذلك رفضت أمريكا إصدار قرار بالانسحاب الفوري، ثم دخل الانكليز بصيغتهم التوفيقية، وكان هناك حرص على أن تبقى الصلة دقيقة حتى ولو كان ميزان القوى ليس في صالحنا. وقد سجل رئيس مجلس الأمن في المحضر أن «فهمنا لهذا القرار هو أن كلمة الانسحاب الواردة فيه ترد على جميع الأراضي العربية المحتلة في حرب ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧».

النقطة الأخيرة هي مبادرة السلام: إن من هم خارج مصر لا يدركون أن السادات عندما خطب في مجلس الشعب ـ كما أشار د. يحيى الجمل ـ كل الموجودين اعتبروا انها مبالغة لفظية، ورئيس مجلس الشعب ـ الذي هو الرجل الثاني في الدولة ـ اتصل برؤساء التحرير في الصحف بعد الخطاب يرجوهم عدم إبراز هذه الفقرة،

ووزير الخارجية اسماعيل فهمي عمل الشيء نفسه. والذي كان يحاول أن يخفيه الرئيس السادات هو المفاوضات السرية التي قام بها بعيداً عن الدولة المصرية كلها في المغرب، من خلال حسن التهامي. وذلك يعلمنا أن الاختراق يأتي من فوق ويأتي من هذا الاسلوب في الحكم.

٢ ـ محسن عوض (يرد)

تثير التعقيبات المكتوبة، وتلك التي وردت أثناء مداخلات الاخوة الزملاء عدة ملاحظات مهمة، وكما هو متوقع بالنسبة لموضوع إجماع في إطار التيار القومي الذي يمثله جمعكم الكريم، فإن هذه الملاحظات تثري وتضيف ولا تتعارض مع ما عبرت عنه الدراسة المطروحة للنقاش من أفكار. لكن يبقى بالضرورة بعض ما أثاره الزملاء مما قد يحتاج لإيضاح.

فالأخ الكريم عدنان السيد حسين، الذي أضاف وأغنى كثيراً لفهمنا لموضوع النقاش، ذكر ان تطور العلاقات العربية ـ الإسرائيلية يرتبط بالدرجة الأولى باتفاقيات كامب ديفيد، وما أرسته من قواعد قانونية وسياسية بين الدول العربية وإسرائيل، وهي من حيث التوقيت سبقت مؤتمر مدريد وما نتج منه لذا كان من الأفضل أن تبدأ الدراسة بالعلاقات المصرية ـ الإسرائيلية ثم تنتقل إلى العلاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية.

والحقيقة أنني فكرت طويلاً في الترتيب الذي أشار به المعقب قبل أن يقع اختياري على الترتيب الذي أوردته في الدراسة، بالبدء بالعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، وبنيت تفضيلي على ثلاثة اعتبارات: **أولها** لأن القضية الفلسطينية، كما تردد دائماً وعن حق، هي لب الصراع العربي ـ الصهيوني، وهي التي تجعل منه، كما نفهم، صراع وجود وليس صراع حدود، كما أن مستهدفات إسرائيل على الساحة الفلسطينية أعمق وأبعد أثراً على قضية النزاع برمته وعلى المصالح العربية العليا من مستهدفاتها على أية جبهة عربية أخرى، **وثانيها** أنه من ناحية التسلسل الزمني البحت، فإن توجهات إسرائيل نحو نسج شبكة علاقات مع المجتمع الفلسطيني هي أسبق منها عن أية جبهة أخرى، وبالمثل كانت علاقاتها مع النظام الأردني أسبق وأعمق من علاقاتها التعاقدية، بل والسرية، مع نظام السادات، **وثالثها** لأن قضية العلاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية هي الأكثر إلحاحاً، والأكثر خطراً في الوقت الراهن، ولا يقلل هذا التحليل من فهمنا المشترك لحجم الضرر الذي أنزلته اتفاقية كامب ديفيد، وتمهيدها الطريق أمام النظم العربية الأخرى للحاق بالنظام المذكور.

وقد يقودنا هذا إلى التعرض لملاحظات بعض الزملاء حول السيئ والأسوأ من اتفاقيات التسوية التي وقعها الجانب العربي، والواقع أن عقد هذه المقارنات قد لا

يكون مفيداً إلا إذا قرناه بالأهداف المتوخاة منها ومدى تأثيرها في مسار الصراع، وتيسير أو كبح الأطماع الإسرائيلية التي تختلف من جبهة إلى أخرى. ومن ثم فقد تكون اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٨، واتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية عام ١٩٧٩، هي الأسوأ بتأثيرها في مسار الصراع العربي ـ الصهيوني، وإضفاء شرعية على وجود إسرائيل اتصالاً بإخراج مصر من دائرة الصراع، واختلال ميزان القوى، لكن هذه الاتفاقيات فجرت كوامن الرفض الوطني في مصر والقومي على الساحة العربية، وأفضت إلى مصرع موقعها، وبقيت عملاً حكومياً معزولاً رغم استعادتها للأراضي المصرية المحتلة.

في المقابل، قد تكون اتفاقيات أوسلو هي الأسوأ من منظور آخر بمقدار ما ساهمت به من تقويض مرتكزات القضية الفلسطينية، وتصنيع قبول مصطنع لإسرائيل لدى الرأي العام العربي من منطق، «نقبل بما تقبل به منظمة التحرير الفلسطينية». ومن ثم لم يكن غريباً حجم ما أطلقته من اندفاع نحو التطبيع مع إسرائيل شاع عنه لفظ «الهرولة» رغم أنها لا أعادت أرضاً ولا طرحت سلاماً، فيما استمرت في ظلها أعمال القتل والقهر جهاراً نهاراً. كذلك فإنه بالمثل فقد تكون اتفاقية وادي عربة ببعدها الإقليمي من ناحية، وبعدها المستقبلي من ناحية أخرى، هي الأسوأ إذ طرحت لأول مرة إمكانية شراكة استراتيجية بين بلد عربي وإسرائيل.

كذلك أود أن أتوقف عند ملاحظة أخرى أثارها الأخ الصديق د. رفعت سيد أحمد، وهي أن الدراسة انطلقت من الخاص إلى العام، وأنه كان من المفترض أن تنطلق من العام إلى الخاص، أي من الإطار العام للصراع وصولاً إلى الحالات الخاصة وليس العكس، ومن ثم كان ينبغي أن تبدأ بنبذة تاريخية عن مسار الصراع وتشابكاته وليس مناقشة تفاصيل حالاته الراهنة وكأنها نبت التسعينيات، فالأقرب إلى البناء المنهجي السليم هو أن يترتب على فهم خريطة الصراع وعلاقاته العامة إمكانية الدخول إلى جزرها وأقاليمها ليس فقط جغرافياً، بل سياسياً واقتصادياً وثقافياً. وكذلك ملاحظته بشأن خلو الدراسة «تقريباً» من منهج المقارنة بين أطراف الصراع التي تساعد على فهم حالات القبول والتطويع الرسمي بين الدول «المطبعة» والكيان الصهيوني. ولا شك في صحة هاتين الملاحظتين، لو أن هذه الدراسة مستقلة بذاتها، لكن حقيقة الأمر أن الدراسة واحدة من ٢٦ دراسة أخرى تتناول كل أبعاد الصراع، بما فيها جذوره وأبعاده التاريخية وتفاصيل المقارنات التي أشار إليها المعقب، وتأتي في إطار خطة بحثية عنيت بكل جوانب القضية، وقد التزمت الدراسة بإطارها كما ينبغي على معدها أن يفعل.

ويقترن بهذا المعنى أيضاً ملاحظة أوردها د. رفعت سيد أحمد في نقد استخدام

الدراسة لمصطلح «التطبيع»، ودعوته لاستبداله بالمصطلح اللائق والصحيح في هذا المقام وهو «التطويع والهيمنة». واتفق تماماً مع المعقب حول أهمية التدقيق في المصطلحات، واعتبارها جزءاً من إدارة الصراع، لكني في حقيقة الأمر أعتقد أن مصطلح «التطبيع» قد حظي بقدر من سوء السمعة واكتسب قدراً من العداء والكراهية ما لم يحصل عليه مصطلح سياسي آخر على الساحة العربية. وفي اعتقادي أيضاً أن الفهم الشائع لأي مصطلح في التعبير السياسي أكثر تأثيراً من دلالته اللفظية.

وتأخذ ملاحظات د. رفعت سيد أحمد كذلك على الدراسة أنها أغفلت في أغلب أجزائها ردود الفعل الشعبية، وكان الأولى الإتيان على هذه الردود بتفصيل أكثر وحميمية أكثر، وليس كما حدث بطريقة سريعة هادئة إن لم تكن باردة، كما تأخذ هذه الملاحظات على الدراسة أيضاً «تعمدها» إسقاط الدور الرائد الذي تضطلع به الحركات الإسلامية المجاهدة في فلسطين ولبنان، والحديث عن «المقاومة» في هذه المرحلة وكأنها بلا هوية وبلا تحديد.

والواقع أن هاتين الملاحظتين تثيران لدي على وجه الخصوص أمراً مهماً يتعلق بقضية التراكم. فعندما يصدر لباحث عشرات من المقالات والدراسات وأوراق العمل والكتب المتخصصة في موضوع محدد مثل جريمة «التطبيع ومقاومتها» فلا أعتقد أنه مطالب في كل مرة أن يعيد تحديد موقفه من مختلف القضايا. وأن يسهب في تفصيل ما سبق تناوله مراراً. وبخاصة عندما يكون منبر الحوار هو تجمع قومي يضع في صدر أسبقياته دعم اللحمة بين كل تيارات الأمة، وتعبئة الجهود من أجل قضيتها المركزية، وبخاصة أيضاً عندما يكون موضوع الحوار هو بحث سبل دعم المقاومة وإسنادها.

لقد حرصت الدراسة التي اقتصرت بالضرورة على تناول القضايا الكلية من دون تفصيل أي منها، على بيان مواقع الاختراق الصهيوني للجبهات العربية، ومخاطرها، ونمط الفعل الواجب، والممكن لسد الثغرات، ولم تكن المساحة المتاحة لتسمح بأكثر مما فعلت رغم تجاوزها للضعف، بسبب اتساع موضوعها وتشعبه. أما القول بتعمد تجهيل دور القوى الإسلامية في المقاومة، فهو فرط حساسية ليس هنا مقامها ولا مقالها. ويبقى تقديرنا لدور المقاومة الاسلامية تقديراً لا يرقى إليه شك، كما تبقى حاجتنا لإسناد هذه المقاومة، وغيرها من أشكال المقاومة كافة في مختلف الساحات العربية، والتي هي غاية هذا الملتقى، مناط الرجاء في استرداد حقوق أمتنا المهدرة.

وتبقى ملاحظة متكررة وردت في مداخلات الأخوة الزملاء حول زيارة السادات لإسرائيل وتوقيت ظهورها. وقد أرجعها بعض الزملاء إلى الفترة التي أعقبت حرب ١٩٧٣، وفي اعتقادي أنه بغض النظر عن «الإخراج» النهائي لهذه الزيارة المشؤومة على النحو المسرحي الذي تمت به في العام ١٩٧٧، فقد كانت فكرة عقد

لقاء مع قادة إسرائيل تراود السادات منذ توليه السلطة في العام ١٩٧٠. وقد أشارت غولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل في مذكراتها، ومن دون أن يكذبها أحد من المسؤولين المصريين، إلى اتصالات أجراها السادات لعقد لقاء مباشر معها في العام ١٩٧١ بوساطة رومانيا، لكنه لم يتم. كما أن السادات شرع بعد توليه السلطة في تهيئة الأوضاع الداخلية لتقبل تسوية سلمية، واتخذ سلسلة من الإجراءات منها طرد الخبراء السوفيات، ومبادرة إعادة فتح قناة السويس، وتصفية رموز الناصرية في الحكم... الخ. وقد اندفع في مثل هذه الإجراءات بقوة بعد حرب ١٩٧٣ حتى انتهت إلى زيارته المشؤومة لإسرائيل.

على أية حال، فإن ما يشغلنا جميعاً حقاً في موضوع هذا النقاش، هو المستقبل... كيف يمكن وقف تيار استسلام الحكومات العربية؟ كيف يمكن التصدي للاختراقات التي أحدثتها الصهيونية العالمية والقوى الدولية المساندة لها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في جدار الرفض الشعبي؟ كيف يمكن تعزيز المقاومة وإسنادها وإعادة الاعتبار لثوابت العمل القومي؟ وما هو دورنا كمثقفين أو معنيين في إنجاز هذه المهمة؟

والواقع أنه وردت العديد من المقترحات الجديدة في هذا الصدد خلال المناقشات وأود أن أتوقف عند أحدها مما تردد على ألسنة بعض الزملاء، ويتعلق بتأسيس مركز أبحاث متخصص. وسواء توافرت إمكانات لتأسيس مثل هذا المركز في وقت قريب، أو تعزيز الأقسام أو البرامج البحثية المعينة في بعض المراكز القائمة، فإن الحاجة ماسة لمثل هذا الجهد، ليس فقط لتعميق معرفتنا العلمية بعدونا ومخططاته، ولكن أيضاً لتزويد قوى المواجهة بمادة مدروسة تعينها في صراعها اليومي على كل المستويات، وتواجه الخطاب التبريري الاستسلامي الذي يسوقه «حزب التطبيع» على الساحة العربية.

القسم الثالث

الإمكانات الإسرائيلية واحتمالات المستقبل



الفصل السادس

الإمكانات الإيديولوجية الصهيونية

عبد الوهاب المسيري

موجز البحث

سنحاول في هذه الدراسة أن نبين أسباب ظهور الصهيونية، مبتعدين قدر طاقتنا عن التعميمات الصهيونية التي اخترقت الخطاب التحليلي العربي، مثل «اضطهاد اليهود» و«بعثهم القومي»، وهي تعميمات تخبئ مفاهيم الوحدة الصهيونية. ثم سنعرض لمفهوم الجماعات الوظيفية اليهودية والدولة الصهيونية الوظيفية. ثم سنعرض لتعريفنا للصهيونية من خلال ما نسميه «الصيغة الصهيونية الشاملة والمهوَّدة»، ونختبر هذا التعريف في جزء بعنوان «الإجماع الصهيوني». وبعد هذه المحاولة التفسيرية والتحليلية وفي ضوئها، سنعرض لقضية الإمكانات الأيديولوجية الصهيونية (الموضوع الأساسي للبحث) وسنبينُ من خلال هذا العرض أن الأيديولوجية الصهيونية تحوي إلى جوار الإمكانات عناصر الأزمة التي سنعرض لها في الجزء الأخير من البحث.

مقدمة

الأيديولوجية الصهيونية (حتى لا نضيع في متاهات المصطلحات والتعريفات الصهيونية الزلقة) هي صيغة أيديولوجية استخدمت لتبرير ظاهرة هي في صميمها ظاهرة غربية: الاستعمار الاستيطاني الإحلالي في فلسطين المحتلة (الذي تحول بعد عام ١٩٦٧ بعد ضم الضفة الغربية بمن عليها من بشر إلى استعمار استيطاني مبني على التفرقة اللونية. ولكن هذا التبسيط الأولي أو النهائي (في نهاية الأمر وفي التحليل الأخير) متجذر في ظروف تاريخية حضارية في غاية التركيب وفي خطاب صهيوني مراوغ في غاية المراوغة وفي صيغ صهيونية يهودية وغير يهودية.

ويهدف هذا البحث إلى تكشف بعض هذه الأبعاد حتى يمكن تحديد فرادة الأيديولوجية الصهيونية وإمكاناتها بطريقة ذات مقدرة تفسيرية عالية، تزيد من مقدرتنا على التنبؤ وعلى المواجهة.

أولاً: أسباب ظهور الصهيونية

ويمكن القول بأن ثمة مركّباً من الأسباب الحضارية والاقتصادية والتاريخية أدى إلى ظهور الصهيونية (بين غير اليهود واليهود)، نقول «مركب» عن عمد، لأن معظم التواريخ الصهيونية، وما لف لفها، تتحدث عن «اضطهاد اليهود» الذي أدى بدوره إلى «بعث قومي يهودي». وهذا من قبيل تطبيع الظاهرة الصهيونية تطبيعاً معرفياً، أي النظر إليها باعتبارها حركة قومية طبيعية أو عادية لا تختلف عن الحركات القومية المشابهة. ونحن نرى أن في هذا تجاهلاً لخصوصية الصهيونية وإمبريالية المقولات، أي أن يستخدم الباحث مقولات الآخر التحليلية من دون وعي من جانبه، فيستورد في خطابه مجموعة من المفاهيم قد لا يتقبلها هو نفسه بالضرورة.

ونحن نذهب إلى أن سياق الحركة والفكر الصهيونيين سياق غربي تماماً، فحركيات الصهيونية مرتبطة تمام الارتباط بالتاريخ العام للغرب، وخصوصاً أن الغالبية الساحقة من يهود العالم موجودة في الغرب، وتاريخ الصهيونية جزء لا يتجزأ من تاريخ الحضارة الغربية وما صاحبه من ظواهر مرضية أو صحية (مثل معاداة اليهود وتصاعُد معدلات العلمنة والثورة الصناعية)، وليس ذا علاقة كبيرة بالتوراة والتلمود أو حب صهيون أو حركيات ما يُسمَّى «التاريخ اليهودي».

ومن ثم فمصطلح «الصهيونية العالمية» (شأنه شأن كثير من المصطلحات الصهيونية الأخرى) مصطلح مضلل، دال دون مدلول. فالصهيونية لم تنشأ في آسيا وأفريقيا أو أمريكا اللاتينية (أي معظم أرجاء العالم) بل نشأت في رقعة محددة منه هي أوروبا ثم أمريكا الشمالية، فهي ظاهرة غربية أولاً وأخيراً. ومن ثم يجب البحث عن أسباب ظهورها في أحشاء التاريخ الغربي (لا في أحشاء ما يُسمَّى «التاريخ اليهودي» أو التاريخ الإنساني العام). ويمكن تلخيص بعض هذه الأسباب في ما يلي:

١ ـ إخفاق المسيحية الغربية في صياغة رؤية محدودة نسبياً تجاه الأقليات بشكل عام والجماعات اليهودية على وجه الخصوص. فاليهود من وجهة نظر كاثوليكية، إن هم إلا قتلة المسيح، جماعة وضيعة تقف في ضعتها شاهداً على عظمة الكنيسة، وهذه هي وظيفتها الوحيدة والأساسية. أما من وجهة نظر بروتستانتية فاليهود مجرد أداة للخلاص، لا يمكن للعالم أن يصل إلى الخلاص والعصر الألفي السعيد إلا بعد عودة اليهود إلى أرض الميعاد وتنصيرهم، وهذه هي وظيفتهم الوحيدة والأساسية. وهكذا

تم حوسلة اليهود (تحويلهم إلى وسيلة) وحصرهم داخل دورهم وحسب.

٢ ـ ساعد على عملية الحوسلة هذه تحول الجماعات اليهودية في المجتمع الغربي إلى جماعات وظيفية. وسنتناول هذا الجانب بكثير من التفصيل في الجزء التالي من هذه الدراسة.

٣ ـ نتيجةً لحوسلة اليهود تمت مناقشة قضية إعتاقهم في الغرب لا في إطار حقوقهم الإنسانية كبشر، وإنما في إطار مدى نفعهم كأداة وظيفية؛ وهذا مجرد إتمام لعمليةِ الحوسلة التي تمت على مستوى الوجدان الديني وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

٤ ـ حدث انفجار سكاني بين يهود شرق أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر فتزايدت أعدادهم زيادة ملحوظة، ربما بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ. ولم يتمكن اقتصاد روسيا الضعيف من استيعاب هذه الأعداد الكبيرة، وخصوصاً بعد تعثُّر التحديث في شرق أوروبا مما دفع بمئات الألوف من فقراء اليهود إلى أوروبا الغربية، الأمر الذي ولَّد الفزع في قلب حكومات غرب أوروبا وأعضاء الجماعات اليهودية فيها، ممن اندمجوا في مجتمعاتهم وحققوا مكانة اجتماعية عالية ووضعاً اقتصادياً مميزاً (ونحن نذهب إلى أن عام ١٨٨٢، تاريخ صدور قوانين أيار/مايو في روسيا التي عبَّرت بشكل صريح عن تعثُّر التحديث في الإمبراطورية القيصرية الروسية وكرَّست عزلة اليهود، هو في واقع الأمر، تاريخ ظهور الصهيونية بين اليهود، وليس عام ١٨٩٧، تاريخ عقد المؤتمر الصهيوني الأول).

٥ ـ جاءت الألوف الفقيرة من منطقة الاستيطان في روسيا. وكانت جماهير منعزلة ثقافياً عن الحضارة الغربية الحديثة لا تمتلك الكفاءات اللازمة للاندماج في الاقتصاد الأوروبي الحديث، الأمر الذي جعلها تخفق في التكيف مع المجتمعات التي هاجرت إليها.

٦ ـ عاش أعضاء الجماعة اليهودية في مناطق حدودية متنازع عليها من قبَل الدول الغربية فكانت منطقة ما تتبع بولندا بعض الوقت ثم تتبع روسيا أو النمسا وهكذا. فمنطقة الاستيطان بأسرها كانت تابعة لبولندا ثم ضُمت إلى روسيا مع تقسيم بولندا، وغاليسيا كانت مقسَّمة بين بولندا والنمسا وهكذا. وقد أضعف هذا الوضع من ولاء أعضاء الجماعات اليهودية القومي وجعلها غير متجذرة في أي مجتمع.

٧ ـ كانت اليهودية الحاخامية تجتاز أزمة حقيقية، فقد تكلست تماماً وأصبح من العسير على اليهودي أن يكون يهودياً وإنساناً في الوقت ذاته (على حد قول أحد المفكرين اليهود). وقد انتهى الأمر بكثير من الشباب من أعضاء الجماعات اليهودية إلى

الانصراف عن عقيدتهم والانضمام للحركات الثورية أو العدمية. وقد ظهرت اليهودية الإصلاحية (والمحافظة)، وهي صيغ يهودية مخففة للغاية تخلت عن الكثير من أصول اليهودية وثوابتها وطرحت نفسها على أنها اليهودية الحقيقية.

٨ ـ سقوط القيادات التقليدية للجماعات اليهودية (الحاخامات وأثرياء اليهود) وظهور المثقف اليهودي الذي فقد هويته اليهودية ولم يكتسب هوية غربية جديدة، فهو يهودي غير يهودي يصر عالم الأغيار على تصنيفه يهودياً. ومثل هؤلاء المثقفين هم الذين أخذوا بالتدريج يحلون محل القيادات التقليدية.

٩ ـ ظهور الفكر العنصري وهيمنته على قطاعات كبيرة في المجتمعات الغربية.

ولكن أهم العناصر على الإطلاق هو ظهور الإمبريالية الغربية كقوة عسكرية وسياسية عالمية (بمعنى أن ساحتها العالم بأسره) تُجَيِّش الجيوش وتنقل السكان وتقسم العالم. وقد وجدت الإمبريالية الغربية في أعضاء الجماعات اليهودية الوظيفية ضالتها باعتبارهم مادة استيطانية تسبب مشاكل أمنية إن بقيت داخل العالم الغربي، ولكنها تستطيع أن تزيد نفوذه إن نُقلت خارجه وتحولت إلى مادة قتالية تحوسل لحساب الغرب داخل نطاق الدولة الوظيفية. ووجدت القيادات الصهيونية بدورها أن ثمة إمكانية لوضع المشروع الصهيوني موضع التنفيذ من خلال تَقبُّل الوظيفة القتالية المطروحة.

ثانياً: الجماعات الوظيفية اليهودية

وقد حان الوقت الآن لأن نتوقف قليلاً لشرح مفهوم تحليلي أساسي في هذا البحث، وهو مفهوم الجماعة الوظيفية. الجماعة الوظيفية هي مجموعة بشرية صغيرة يوكل إليها المجتمع وظائف شتى يرى أن أعضاءه لا يمكنهم الاضطلاع بها لأسباب مختلفة. فقد تكون هذه الوظائف مشينة أو متميزة من وجهة نظر المجتمع (البغاء ـ الربا ـ القتال)، وقد يتطلب الاضطلاع بها قدراً عالياً من الحياد والتعاقدية لأن المجتمع يريد الحفاظ على قداسته وتراحمه ومثالياته (التجارة والربا). وقد يلجأ المجتمع إلى استخدام العنصر البشري الوظيفي لملء فجوة أو ثغرة تنشأ بين رغبات المجتمع وحاجاته من ناحية ومقدرته على إشباع هذه الرغبات والوفاء بها من ناحية أخرى (الحاجة إلى مستوطنين جدد لتوظيفهم في المناطق النائية ـ خبرات غير متوفرة ـ الحاجة إلى رأس المال). كما أنه يوكل لهم الوظائف ذات الحساسية الخاصة وذات الطابع الأمني (حرس الملك ـ طبيبه ـ السفراء والجواسيس)، وقد تكون الوظيفة مشينة ومتميزة وحساسة في آن واحد (مثل الخصيان والوظائف الأمنية على وجه العموم). كما أن المهاجرين عادةً ما يتحولون إلى جماعات وظيفية (في المراحل الأولى من استقرارهم في وطنهم الجديد) لأن الوظائف الأساسية عادةً ما تكون قد شُغلَت من قبَل أعضاء المجتمع المضيف.

ويتوارث أعضاء الجماعة الوظيفية الخبرات في مجال تخصصهم الوظيفي عبر الأجيال ويحتكرونها بل يتوحدون بها وفي نهاية الأمر يكتسبون هويتهم ورؤيتهم لأنفسهم منها، وهي عملية يساعد عليها مجتمع الأغلبية لأنه يُعرّف عضو الجماعة الوظيفية من خلال وظيفته وحسب (لا من خلال إنسانيته الكاملة) وبذلك يصبح عضو الجماعة الوظيفية إنساناً ذا بُعد واحد، يمكن اختزال إنسانيته إلى هذا البُعد أو المبدأ الواحد وهو وظيفته.

وبعد أن يتم استيراد أو تجنيد العنصر الوظيفي يحدث ما يلي:

١ ـ يدخل المجتمع المضيف في علاقة تعاقدية نفعية حيادية رشيدة مع أعضاء الجماعة الوظيفية وهي علاقة يحوسل كل طرف فيها الطرف الآخر. وينظر إليه باعتباره وسيلة لا غاية؛ مادة نافعة يتم التعامل معها بمقدار نفعها (التعاقدية).

٢ ـ ويتم عزل أعضاء الجماعة الوظيفية (عن طريق الزي أو المسكن أو اللغة أو العقيدة أو الانتماء الإثني) حتى يصبح العنصر الوظيفي غريباً مميزاً ويظل بلا قاعدة جماهيرية أو أساس للقوة، وفي حالة خوف دائم من الجماهير، لا يطمح في المشاركة في السلطة (وهذه ميزة كبيرة من منظور النخبة الحاكمة). ولذا، يتعمق ولاء أعضاء الجماعة الوظيفية للنخبة الحاكمة التي استوردتها والتي تستخدمها كأداة وتضمن بقاءها واستمرارها. وغالباً ما يرتبط أعضاء الجماعة الوظيفية عاطفياً بوطن أصلي (صهيون ـ الصين ـ القبيلة ـ العائلة) يصبح موضع ولائهم وحبهم وعاطفتهم المشبوبة. ولكن الجماعة الوظيفية (والوظيفة ذاتها) هي، في واقع الأمر، موضع الولاء الفعلي والمباشر لأعضاء الجماعة الوظيفية، فهي أساس وجودهم وهويتهم. وينتج من هذا أن أعضاء الجماعة الوظيفية يشعرون بالغربة حيال المجتمع المضيف، يعيشون فيه من دون أن يكونوا منه (العزلة والغربة والعجز).

٣ ـ ينتج من هذا انفصال أعضاء الجماعات الوظيفية عن الزمان والمكان اللذين يعيشون فيهما، ويتطور لديهم إحساس عميق بهويتهم المستقلة (مركب الشعب المختار المنفي أو الشعب العضوي المنبوذ)، وهي هوية تكون في معظم الأحيان وهمية، فهم لا يعرفون معجماً حضارياً سوى معجم المجتمع المضيف (الانفصال عن الزمان والمكان والإحساس بالهوية الوهمية).

٤ ـ ويُطور طرفا العلاقة (أعضاء الجماعة الوظيفية والمجتمع المضيف) رؤية أخلاقية ثنائية، فما يسري على الواحد من قيم أخلاقية مطلقة لا يسري على الآخر، باعتبار أن الآخر في هذه العلاقة يقع دائماً خارج نطاق الحرمات والمطلقات الأخلاقية. ويحاول كل طرف أن يحقق منفعته ولذته مستخدماً الآخر (ازدواجية المعايير والنسبية الأخلاقية).

٥ ـ لكل هذا، يتسم أعضاء الجماعة الوظيفية بالحركية البالغة (الترانسفير)، فهم آلة لا وطن لها ولا انتماء إلا الوظيفة (الحركية).

٦ ـ ينجم عن هذا الوضع تأرجح شديد بين تمركز حول الذات (الوظيفة باعتبارها الذات والهوية) وتمركز حول الموضوع (الوظيفة باعتبارها خدمة تؤدى للمجتمع). فعضو الجماعة الوظيفية قد يكون عضواً في شعب مختار ولكنه أيضاً أداة في يد المجتمع، وتظهر عقدة الاختيار، الذي يواكبه شعور عميق بالحتمية.

وقد عرفت جميع المجتمعات البشرية تقريباً ظاهرة الجماعات الوظيفية (فهي تعبِّر عن شيء أساسي في النفس البشرية)، ومع هذا نميل إلى القول بأنها ظاهرة أخذت شكلاً أكثر حدة في الحضارة الغربية مما في الحضارة الإسلامية. وإذا نظرنا إلى وضع الجماعات اليهودية في الحضارة الإسلامية، بالمقارنة بالحضارة المسيحية الغربية، فإننا نجد أن عملية الحوسلة بالنسبة لهم لم تتم على المستوى نفسه ولا بالحدة نفسها، وأن تركيبتهم الطبقية والمهنية لم تكن تختلف كثيراً عن تركيبة بقية أعضاء المجتمع. كما يمكن أن نضرب مثلاً بأقباط مصر، فرغم أنهم يشكلون الأقلية العددية المهمة الوحيدة في المجتمع المصري (فالنوبيون وسكان الصحراء لا يشكلون قوى اجتماعية أو بشرية مهمة) إلا أننا نجد أن خطابهم الحضاري لا يختلف عن الخطاب الحضاري للمسلمين، كما أنهم لا يختلفون عنهم لا في الزي ولا في اللغة ولا في العادات أو التقاليد ولا في الانتماءات الطبقية أو في التَوزُّع الوظيفي أو السكاني. ومما لا شك فيه أن بعض قطاعات من أقباط مصر تمت حوسلتها في وظائف بعينها (مثل الربا في بعض قرى مصر، أو جمع القمامة لارتباط ذلك بتربية الخنازير)، إلا أن الحوسلة لم تكن كاملة أو جوهرية بل ظلت هامشية وظل أقباط مصر جزءاً لا يتجزأ من مجتمعهم لا يمكن التعرف عليهم إلا من خلال أسمائهم المتميِّزة في بعض الأحيان.

وقد قام المجتمع الغربي بحوسلة اليهود داخله تماماً على هيئة جماعة وظيفية مالية حتى ارتبط اسم اليهود بدور المرابي والتاجر الطفيلي الذي اضطلع به اليهود وحدهم تقريباً. وقد أصبحت كلمة «تاجر» أو كلمة «مرابٍ» مرادفة لكلمة «يهودي»، وأصبح يُطلَق على هذه الوظائف اسم «الوظائف اليهودية»، حتى أن الصينيين حينما يضطلعون بدور التاجر والمرابي في جنوب شرق آسيا يُطلَق عليهم «يهود جنوب شرق آسيا»، وحينما يضطلع الهنود بالدور نفسه في أفريقيا (ومن بينهم مسلمون) يُسمون «يهود أفريقيا»، فكأن هناك مفهوماً كامناً لفكرة «اليهودي الوظيفي» أي الإنسان الوظيفي الذي يضطلع بالوظائف التي يُقال إنها يهودية، وكل من يضطلع بها يصبح يهودياً (بالمعنى الوظيفي).

ويمكننا القول بأن السمات الأساسية للجماعات الوظيفية وطبيعة علاقتها بالمجتمع المضيف تتضح بشكل متبلور في الجماعات اليهودية في العالم الغربي وفي طبيعة علاقتها به.

١ ـ التعاقدية (النفعية والحياد والترشيد والحوسلة)

تتسم علاقة الجماعة اليهودية بالمجتمع الغربي بأنها علاقة نفعية تعاقدية لا تتسم بالتراحم. فقد نظر العالم الغربي إلى أعضاء الجماعات اليهودية منذ البداية باعتبارهم وظيفة تُؤدَّى ودوراً يُلعَب وعنصراً موضوعياً مُجرَّداً ومحايداً، مجرد مادة بشرية، فكانوا يُستجلَبون ليؤدوا وظيفة التاجر والمرابي. وكان أعضاء الجماعة اليهودية عادةً من الغرباء، ولذا كانوا يُعَدون ملكية خاصة للملك (أقنان بلاط) الذي كان له حق امتلاك اليهود (باللاتينية: «جودايوس هابيري» (judaeos habere))، أو حق الاحتفاظ باليهود (باللاتينية: «جودايوس تنيري» (judaeos tenere)). وكان من حقه بيعهم كما تبيع أية مدينة حق استعمال مناجمها أو طرقها العامة. ولذا، كان اليهود أقرب ما يكونون إلى ممتلكات تُفرَض عليها ضرائب أو أدوات إنتاج، فكان يُشار إليهم بوصفهم عبيداً أو ملْكاً منقولاً كالأثاث (بالإنكليزية: «تشاتيل» (chattel))، وكانت كثير من المواثيق تشير إليهم باعتبار أنهم يخضعون للملك وملْك له، يرثهم من يرث العرش! ولعل السبب في وقوع قدر كبير من الخلل التحليلي هو أن كثيراً من الدارسين لم يدركوا طبيعة وضع الجماعات اليهودية داخل التشكيل الحضاري الغربي من حيث هي وظيفة تُؤدَّى، واستمروا في اعتبارها طبقة أو أعضاء في طبقة. وكان أعضاء الجماعات اليهودية يُعطَون حقوقاً ومزايا تضمنها مواثيق يشترونها من الحاكم. ولكن المواثيق التي كانت تُمنَح لهم لم تكن قط نهائية وإنما كانت تُجدَّد دائماً. وكان يتعينَّ عليهم أحياناً دفع مبلغ للإمبراطور كل عام لتأكيد حقه في أنهم ملْك له (وهو استمرار للفيسكوس جواديكوس أو ضريبة اليهود التي فُرضت عليهم بعد سقوط الهيكل). ولعل حدة هذا الوضع قد خفتت قليلاً عبْر القرون والسنين، ولكنها ظلت قائمة حتى أوائل القرن التاسع عشر في كثير من أنحاء أوروبا (وقد تعينَّ على الفيلسوف الألماني اليهودي موسى مندلسون أن يدفع ضريبة انتقال، حينما كان ينتقل من مدينة ألمانية إلى أخرى، تساوي ما كان يُدفَع لانتقال ثور).

٢ ـ العزلة والغربة والعجز

حينما استجلب المجتمع الغربي بعض أعضاء الجماعات اليهودية ليضطلعوا بدور الجماعة الوظيفية ضرب عليهم العزلة، فكان أعضاء الجماعة اليهودية يعيشون في غيتو خاص بهم يرتدون أزياء خاصة مقصورة عليهم ويؤمنون بعقيدة مختلفة عن عقيدة

مجتمع الأغلبية. بل وكانوا، في حالة يهود اليديشية، يتحدثون لغة مختلفة عن لغة المجتمع المضيف. وقد انغلقت الجماعات اليهودية على نفسها فكونت شبكة عالمية واسعة مهمتها ضمان انتقال السلع والعملات والمعلومات بكفاءة عبر البلاد والقارات، وهذا هو سبب معرفة أعضاء الجماعة اليهودية بعديد من اللغات، وهو تعبير عن الغربة والحركية في الوقت ذاته. وقد سيطرت القيادات الدينية والدنيوية، التي كانت تتمتع بدعم النخبة الحاكمة، على هذه الشبكة المغلقة التي كانت بمثابة الوسيط بين الجماعة اليهودية والمجتمع المضيف. كما تزايد اعتماد أعضاء الجماعات اليهودية على النخبة الحاكمة حتى أصبحوا في بعض الأحيان جماعات وظيفية عميلة، كما هو الحال مع المرابين، وأداة قمع في يد الحاكم لقمع الجماهير واستغلالهم.

وقد أدَّى هذا إلى تزايد ابتعاد أعضاء الجماعات اليهودية عن جماهير المجتمع المضيف، أي أن أعضاء الجماعات الوظيفية اليهودية لم يكونوا مشاركين في السلطة (فهم مجرد أداة) يعيشون في عزلة عن الشعب (في مسام المجتمع لا في صميمه)، وهم موضع كرهه وسخطه. وهذا ما يُسمَّى «إشكالية العجز وعدم المشاركة في السلطة». لكل هذا أصبح أعضاء الجماعات الوظيفية عرضة للهجمات الشعبية لأنهم أداة الاستغلال الواضحة والمباشرة. ومن ثم، فإن اضطلاع أعضاء الجماعة اليهودية بدور الجماعة الوظيفية هو الذي يفسر الهجمات الشعبية عليهم، كما يفسر كثيراً من اتهامات أعداء اليهود بأنهم مصاصو دماء (ومن هنا تهمة الدم) أو أنهم يقومون بتسميم الآبار. فهذه جميعاً صور مجازية حاول عن طريقها الإنسان العادي في الغرب فهم طبيعة العلاقة بينه وبين اليهود كجماعة وظيفية، إذ أن أداة القمع الماثلة أمامه تقوم بامتصاص دمه وتسميم مصدر حياته.

وقد أدَّت هذه العزلة إلى ما نسميه «حدودية» أعضاء الجماعات اليهودية، أي وجودهم على حدود المجتمعات أو على هامشها، وفي الشقوق والثغرات. ولعل إحساس أعضاء الجماعات اليهودية بعدم الأمن (رغم النجاح الذي يحققونه) هو جزء من ميراث الجماعة الوظيفية، التي تُعَدُّ حركيتها مصدر أمن أساسي لها. وقد أدَّى إحساسهم بعدم الأمن وعدم الانتماء إلى زيادة الرغبة في مراكمة الثروة لأنها الوسيلة الوحيدة لشراء الحماية من الحاكم. ولكن يُلاحَظ أنه رغم تزايد ثروات كثير من أعضاء الجماعات اليهودية إلا أنهم ظلوا بعيدين عن السلطة وعن مؤسسات صنع القرار. ولهذا السبب كانت هذه الثروات معرضة دائماً للتصفية.

ويُقابل عملية العزل البرانية من قبل المجتمع إحساس عميق جواني بالغربة لدى أعضاء الجماعة الوظيفية اليهودية، فيظهر لديهم إحساس بقداستهم (مركب الشعب المختار). ثم يحتفظون بهذه الغربة من خلال عقائدهم وشعائرهم الدينية ومن خلال

ارتباطهم الوهمي بالوطن الأصلي الذي لم يَعُد له وجود والذي سيعودون إليه في نهاية التاريخ.

٣ ـ الانفصال عن المكان والزمان والإحساس بالهوية (الوهمية)

يشعر أعضاء الجماعة الوظيفية اليهودية بالانتماء إلى وطن أصلي (صهيون) سيعودون إليه في آخر الأيام. وقد ترجم هذا نفسه إلى العقيدة المشيحانية التي أضعفت أواصر ارتباط أعضاء الجماعة الوظيفية اليهودية بالمكان والزمان الحاليين (أوطانهم وتاريخها) باسم المكان السابق الذي نُفوا منه، وهو أيضاً المكان الذي سيعودون إليه في المستقبل.

ويُقابل الإحساس العميق بالغربة والعزلة والعجز والانفصال عن المكان تَعمُّق إحساس عضو الجماعة الوظيفية اليهودية بهويته، فهي إحدى آليات العزل غير الواعية. ومع هذا، فإن الهوية هنا حالة عقلية إذ إن هوية عضو الجماعة الوظيفية اليهودية تتشكل داخل حدود المجتمع الذي يعيش فيه لا خارجه، ومن خلال تفاعله اليومي المتعينّ مع الخطاب الحضاري لمجتمعه لا رغماً عنه. ولذا فرغم ادعاءات أعضاء الجماعة الوظيفية اليهودية عن تَمَيُّزهم، إلا أنهم في واقع الأمر يندمجون في مجتمعاتهم. وثنائية ادعاء التميز وواقع الاندماج والذوبان مسألة أساسية لعضو الجماعة الوظيفية اليهودية حتى يتسنى له أن يلعب دوره الوظيفي، وحتى يظل «في المجتمع من دون أن يكون منه»، يتعامل مع أعضاء المجتمع بكفاءة عالية لا يمكنه أن يحققها إلا بمعرفة المجتمع وتَمَلُّك ناصية خطابه الحضاري، ولكنه في الوقت نفسه لا يتعاطف معهم ويحتفظ بمسافة عقلية وعاطفية كبيرة بينه وبينهم بسبب هويته الوهمية.

٤ ـ ازدواجية المعايير

تظهر ازدواجية المعايير بشكل حاد في حالة أعضاء الجماعات اليهودية، فقد قسمت العقيدة اليهودية العالم في كثير من الأحيان إلى اليهود من جهة والأغيار من جهة أخرى. وكان بإمكان اليهودي أن يقرض الأغيار بالربا، ولكنه يُحرِّم على نفسه أن يفعل ذلك مع اليهود. وكان اليهود يعتبرون أنفسهم شعباً مقدَّساً (وهذا يعني أن أعضاء المجتمع مباحون).

٥ ـ الحركية

كان أعضاء الجماعات اليهودية من أكثر الجماعات حركية داخل التشكيل الحضاري الغربي، فهم لم يكونوا مرتبطين بالأرض مثل الفلاحين أو النبلاء، ولا حتى

بالمدن مثل سكانها، وإنما كانوا يتنقلون بحرية كبيرة في المجتمع الوسيط تحت حماية الملك الذي يمنحهم المواثيق. وقد ساعدت عمليات الطرد المستمرة، ثم الهجرة، على تعميق هذه الحركية. وقد تَركَّز أعضاء الجماعات اليهودية في قمة الهرم الاجتماعي وابتعدوا عن قاعدته.

٦ ـ التمركز حول الذات والتمركز حول الموضوع

مركب الشعب المختار هو تعبير عن التمركز المتطرف حول الذات والذي يُيسِّر لأعضاء الجماعات اليهودية الوظيفية أن يقوموا باستغلال الآخر وحوسلته وأن يقوموا كذلك بعزل أنفسهم كما يبرر غربتهم. ولكن عضو الجماعة الوظيفية اليهودية يتمركز أيضاً حول وظيفته الموضوعية ويقبل أن يكون أداة متحوسلة تضطلع بوظائف محدَّدة تُوكل له.

ويُعبِّر هذا التمركز حول الذات وحول الموضوع عن نفسه من خلال الإحساس المتطرف بالحرية الكاملة والحتمية الكاملة، ومن خلال مفهوم الاختيار والنفي والعودة، وهي مفاهيم تجسد هذه الازدواجية المتطرفة المتبلورة: فاليهودي حر تماماً لأنه منفي عن أرضه لا جذور له، وهو يتمتع بمزايا عديدة لأنه مختار من قبل الإله، إرادته من إرادة الإله. ولكنه في الوقت نفسه لا حرية له لأنه منفي من أرضه التي لا يقدر على تحقيق ذاته إلا فيها وحدها. كما أن الاختيار يعني التكليف أيضاً ومن ثم عدم القدرة على الحركة.

وترجع المسألة اليهودية في أوروبا إلى أسباب عدة أوردنا بعضها من قبل. ولكن من أهمها ـ في تصوّرنا ـ وضع الجماعات اليهودية في الحضارة الغربية باعتبارها جماعات وظيفية لم يَعُد لها دور تلعبه أو وظيفة تؤديها (بعد ظهور الدولة القومية والنظام المصرفي الدولي الحديث). والصهيونية تدور في الإطار نفسه، فالحل الصهيوني يفترض أن الجماعات اليهودية عنصر حركي عضوي مستقل بذاته غير متجذر في الحضارة الغربية، يستحق البقاء داخلها إن كان نافعاً يلعب الوظيفة الموكلة إليه، فإن انتهى هذا النفع وجب التخلص منه (عن طريق نقله خارجها). والواقع أن عملية النقل تحل المشكلة لأنها تتضمن خلق وظيفة جديدة له.

وقد أدرك الفكر الصهيوني بين اليهود (بشكل جنيني) وضع الجماعات اليهودية كجماعة وظيفية، فأشار هرتزل وبنسكر إلى اليهود كأشباح وطفيليين، ووصفهم نوردو (وهتلر من بعده) بأنهم مثل البكتريا. وكل هذه الصور المجازية هي محاولة لوصف هذا الكيان الذي يوجد في المجتمع من دون أن يكون منه، يتحرك فيه من دون أن يضرب فيه جذوراً، وهو كيان أساسي لإتمام كثير من العمليات من دون أن يكون

جزءاً من الجسم الاجتماعي نفسه. وحديث هرتزل عن اليهود باعتبارهم «أقلية أزلية»، وكذلك حديث بوروخوف عن «الهرم الإنتاجي المقلوب»، هو في صميمه حديث عن الجماعات الوظيفية (من دون استخدام المصطلح بطبيعة الحال).

هذا هو التصور الصهيوني (اليهودي وغير اليهودي) لوضع اليهود داخل الحضارة الغربية. وقد تلقفته الإمبريالية الغربية وطرحت حلاً للمسألة اليهودية هو في جوهره إعادة إنتاج لمفهوم الجماعة الوظيفية على شكل الدولة الوظيفية، أي الدولة التي تُعرَّف في ضوء وظيفتها (لا في حد ذاتها) والتي تتسم بكل سمات الجماعة الوظيفية. (والدولة الصهيونية هي دولة وظيفية ـ علاقتها بالغرب علاقة تعاقدية نفعية، معزولة عن البيئة التي توجد فيها ـ تستخدم أخلاقيات مزدوجة ـ تتمتع بحركية بالغة.. إلخ). وقد أخذت عملية إعادة إنتاج الجماعة الوظيفية على هيئة دولة وظيفية شكل الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة التي تم تهويدها حتى يمكن لأعضاء الجماعة اليهودية استبطانها.

ثالثاً: الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة والمهوّدة

«الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة» مصطلح قمنا بسكه للإشارة إلى الثوابت والمسلمات النهائية الكامنة في الاتجاهات الصهيونية كافة مهما اختلفت دوافعها وميولها ومقاصدها وطموحاتها وديباجاتها واعتذارياتها. ولا يمكن وصف أي قول أو اتجاه بأنه صيهوني إن لم يتضمن هذه المسلمات، فهي بمنزلة البنية العامة الكامنة وهي التي تُشكِّل الأساس الكامن للإجماع الصهيوني. ويمكن تلخيصها في ما يلي:

ـ اليهود شعب عضوي منبوذ غير نافع، يجب نقله خارج أوروبا ليتحوَّل إلى شعب عضوي نافع.

ـ يُنقل هذا الشعب إلى أي بقعة خارج أوروبا [استقر الرأي، في نهاية الأمر، على فلسطين بسبب أهميتها الاستراتيجية للحضارة الغربية] ليُوطَّن فيها وليحل محل سكانها الأصليين، الذين لا بد أن تتم إبادتهم أو طَرْدهم على الأقل [كما هو الحال مع التجارب الاستعمارية الاستيطانية الإحلالية المماثلة].

ـ يتم توظيف هذا الشعب لصالح العالم الغربي الذي سيقوم بدعمه وضمان بقائه واستمراره، داخل إطار الدولة الوظيفية في فلسطين.

وهذه الصيغة الشاملة لم يُفصح عنها أحد بشكل مباشر، إلا بعض المتطرفين في بعض لحظات الصدق النموذجية النادرة. ولكن عدم الإفصاح عنها لا يعني غيابها، فهي تشكل هيكل المشروع الصهيوني والبنية الفكرية التي أدرك الصهاينة الواقع من خلالها.

ولم تظهر الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة كاملةً بين يوم وليلة، وإنما ظهرت بالتدريج، وكان يُضاف لكل مرحلة عنصر جديد إلى أن اكتملت مع صدور وعد بلفور وتحوّلت إلى الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة. والواضح أن الصيغة الصهيونية الأساسية تضرب بجذورها في الحضارة الغربية ـ وهنا نعرض لتاريخ تشكُّلها واكتمالها:

١ ـ تضرب الصيغة بجذورها في موقف الحضارة الغربية من الجماعات اليهودية وفي وضعهم داخلها، وهو موقف صهيوني ومعاد لليهود في آن واحد؛ أو صهيوني لأنه معاد لليهود. فاليهود شعب مختار عضوي متماسك (شعب شاهد ـ جماعة وظيفية)، ووجوده في مجتمع ما ليس له أهمية في حد ذاته وإنما بمقدار ما يخدم الوظيفة الموكلة إليه. وحين يفقد الشعب وظيفته، لا بد من التخلص منه. ومن هنا، فإن نقطة الانطلاق (الشعب العضوي المنبوذ) هي الرقعة المشتركة بين معاداة اليهود والصهيونية، وهي صيغة خروجية تصفوية إذ تطالب بإخراج اليهود من أوروبا وتصفيتهم، فالعنصر الأول بشقيه هو جوهر العداء لليهود وهو أيضاً المقدمة الأساسية للصهيونية.

٢ ـ وأضيف لهذه الصيغة العنصر الثاني (الكامن تاريخياً وبنيوياً في العنصر الأول) وهو اكتشاف نفع اليهود، ومن ثم إمكانية توظيفهم خارج أوروبا (وإصلاحهم). وقد اكتُشف هذا الجزء أو تم تأكيده ابتداءً من القرن السابع عشر، عصر ظهور الرؤية المعرفية الإمبريالية. ويُلاحَظ أن ما يميِّز الصهيونية عن معاداة اليهود هو هذا الجزء. فكلاهما يرى اليهود عنصراً غير نافع يوجد داخل الحضارة الغربية ولكنه لا ينتمي إليها ولا حل للمشكلة إلا بإخراج اليهود. وبينما يلجأ أعداء اليهود إلى إخراج اليهود بشكل عشوائي عن طريق طردهم أو إبادتهم من دون تخطيط أو ترشيد فإن الصهاينة يرشِّدون العملية كلها ويرون إمكانية إخراج اليهود بشكل منهجي وتحويلهم إلى عنصر نافع. كما يُلاحَظ أن مكونات هذين العنصرين (المنبوذون ـ النافعون الذين يمكن توظيفهم) هي ذاتها السمات الأساسية للجماعة الوظيفية. ومن ثم، فإن اكتشاف نفع اليهود كان أمراً متوقعاً، إذ إن ذلك لصيق ببنية الجماعة الوظيفية وهو سر وجودها وبقائها، إذ إنها لا يمكن أن يكتب لها البقاء في مجتمع إلا إذا كانت «نافعة» و«تلعب دوراً ضرورياً».

٣ ـ تظل الصيغة الصهيونية حتى نهاية القرن التاسع عشر مجرد فكرة، ولكنها تتحول إلى حركة منظمة بعد مرحلة هرتزل وبلفور، ومضمونها أن يتم التوظيف من خلال دولة وظيفية على أن تشرف على العملية إحدى الدول الاستعمارية الكبرى في الغرب التي تؤمن للمستوطنين موطئ قدم وتضمن بقاء واستمرار الدولة الوظيفية

الاستيطانية. ومع وعد بلفور، يصبح المكان الذي ستقام فيه الدولة الوظيفية هو فلسطين وتتحول الصيغة الأساسية إلى الصيغة الشاملة.

ولنا أن نلاحظ أن المفهوم الكامن وراء الصيغة الأساسية الشاملة في الصهيونية الغربية مفهوم محوري في الحضارة الغربية، فلم يتم إدراك اليهود وحدهم من خلاله وإنما تم إدراك كل المنحرفين اجتماعياً، فمثلاً كان يتم نَقْل المساجين إلى أستراليا وتوظيفهم هناك بحيث يتحوَّلون إلى عناصر صالحة؛ أعضاء في الحضارة التي نبذتهم ونقلتهم.

والصيغة الشاملة هي الأساس الذي يستند إليه ما نسميه «العقد الصهيوني الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية بشأن يهود الغرب». فهذا العقد يتيح الفرصة أمام يهود الغرب لأن يحققوا من خلال الخروج من العالم الغربي ما أخفقوا في تحقيقه من خلال البقاء فيه. وعلى المستوى السياسي، يمكن القول بأن الصيغة الشاملة تعني ربط حل المسألة اليهودية (المادة البشرية المستهدفة) بالمسألة الشرقية (المجال الذي ستُنقل فيه لتوظف لصالح الحضارة الغربية). وقد تم تهويد الصيغة الشاملة من خلال مجموعة من الديباجات بحيث أصبحت «الصيغة الشاملة المُهوّدة»، وذلك حتى يتحقق لليهود استبطانها. وقد تم تهويد هذه الصيغة في ما نسميه «الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة المُهوّدة»، وهي «الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة» بعد أن اكتسبت ديباجات ومسوغات يهودية جعلت بإمكان المادة البشرية المستهدفة استبطانها. فالصيغة الشاملة تُعلمن اليهود تماماً وتُحَوْسلهم إلى أقصى حد، وهي أيضاً تُعلمن الهدف من نقلهم والأرض التي سينتقلون إليها. وليس من السهل على المرء قبول أن يتحول إلى وسيلة وأن يُنقَل كما لو كان شيئاً لا قيمة له إلى أرض (أي أرض). ولذا، نجد أن المقدرة التعبوية للصيغة الشاملة تكاد تكون منعدمة، إذ انها تفترض أن ينظر اليهود إلى أنفسهم بشكل براني، وهذا أمر مستحيل بطبيعة الحال.

وقد طوَّر هرتزل الخطاب الصهيوني المراوغ الذي فتح الأبواب المغلقة أمام كل الديباجات اليهودية المتناقضة والتي غطت، بسبب كثافتها، على الصيغة الأساسية الشاملة وأخفت إطارها المادي النفعي حتى حلَّت، بالنسبة لأعضاء الجماعات اليهودية في الغرب بل وبالنسبة لمعظم قطاعات العالم الغربي، محل الصيغة الأساسية الشاملة.

وقد تم إنجاز هذا بأن قامت الصهيونية الإثنية (الدينية والعلمانية) بإسقاط ديباجات الحلولية الكمونية (التي تلغي الحدود بين الإله والأرض والشعب وتخلع القداسة على كل ما هو يهودي) على الصيغة الشاملة بحيث يتحول اليهود من مادة نافعة إلى كيان إنساني له هدف وغاية ووسيلة ورسالة. وتجعل عملية نقله مسألة ذات أبعاد صوفية أو شبه صوفية نبيلة. لكل هذا أصبح من السهل على المادة البشرية أن

تستبطن الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة وأصبح من السهل التحالف بين الدينيين والعلمانيين: الجميع يتفق على قداسة الشعب ورسالته (ومطلقيته) ويختلفون حول مصدر القداسة وتجلياتها. ورغم كثافة الديباجات وإغراقها في الحلولية، تظل الثوابت كما هي، وتظل الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة كما هي.

وتذهب الصيغة المُهوَّدة إلى أن العالم هو «المنفى» وأن اليهود يشكلون «شعباً عضوياً واحداً» لا بد أن يُنقَل من المنفى (فهو شعب عضوي منبوذ) إلى فلسطين «أرض الميعاد». ورغم هذا الاتفاق المبدئي إلا أن الديباجات تختلف، فالشعب العضوي المنبوذ لا يُنبَذ بسبب أنه جماعة وظيفية فقدت دورها أو لأنه قاتل المسيح، وإنما لعدد من الأسباب تتغيَّر بتغيُّر صاحب الديباجة، منها أنه شعب مقدَّس مكروه من الأغيار في كل زمان ومكان بسبب قداسته (الصهيونية الإثنية الدينية) أو بسبب تركيبه الطبقي غير السوي (الصهيونية العمالية) أو لأن هويته الإثنية العضوية لا يمكن أن تتحقق إلا في أرضه (الصهيونية الإثنية العلمانية [الثقافية]) أو لأنه شعب ليبرالي عادي يود أن يكون مثل كل الشعوب، خصوصاً الشعوب الغربية (الصهيونية السياسية). ومهما اختلفت الأسباب، فإن هذا الشعب ينظر إلى نفسه فيرى كياناً عضوياً مطلقاً له قيمة إيجابية ذاتية (بل يجد أنه المطلق وموضع الحلول والكمون).

أما الهدف من النقل فليس التخلص من اليهود أو تأسيس دولة وظيفية تقوم على خدمة الغرب وإنما هو إصلاح الشخصية اليهودية وتطبيعها وتأسيس دولة اشتراكية تحقق مُثُل الاشتراكية (الصهيونية العمالية) أو الاستجابة للحلم الأزلي في العودة وتحقيق رسالة اليهود الإلهية وتأسيس دولة تستند إلى الشريعة اليهودية (الصهيونية الدينية) أو تحقيق الهوية اليهودية وتأسيس دولة يهودية بالمعنى العلماني تكون بمنزلة مركز روحي وثقافي ليهود العالم (الصهيونية الإثنية العلمانية) أو تحقيق مُثُل الحرية وتأسيس دولة ديمقراطية غربية (الصهيونية السياسية). كما اكتسب المكان الذي سيُنقل إليه الشعب معنى داخلياً إذ تصبح الأرض هي الأرض الوحيدة التي تصلح للخلاص (المشيحاني أو الاشتراكي أو الليبرالي)، فهي «أرض الميعاد» الإثنية الدينية أو العلمانية، بل إن خلاص الشعب هو خلاص الأرض، وهو نفسه مشيئة الإله.

وآليات الانتقال ليست الاستعمار الغربي أو العنف والإرهاب وإنما هي «القانون الدولي العام» متمثلاً في وعد بلفور (في الصياغة الصهيونية السياسية) أو «تنفيذاً للوعد الإلهي والميثاق مع الإله» (في الصياغة الدينية) أو بسبب قوة اليهود الذاتية (في الصياغة الصهيونية التصحيحية). كما أن النتيجة النهائية واحدة وهي تحويل اليهود إلى مستوطنين صهاينة وطرد الفلسطينيين من وطنهم وتحويلهم إلى مهاجرين. وعلى هذا،

فإن عملية نقل اليهود من المنفى إلى فلسطين (سواء بسبب الوعد الإلهي أو بسبب وعد بلفور) تؤدي إلى نقل الفلسطينيين خارج وطنهم (إلى المنفى).

رابعاً: الإجماع الصهيوني

وقد نحت مصطلح صهيونية في أواخر القرن التاسع عشر المفكر اليهودي النمساوي نيثان بيرنباوم في نيسان/أبريل ١٨٩٠ في مجلة **الانعتاق الذاتي** وشرح معناه في خطاب بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٩١ قال فيه إن الصهيونية هي إقامة منظمة تضم الحزب القومي السياسي بالإضافة إلى الحزب ذي التوجه العملي (أحباء صهيون) الموجود حالياً. وفي مجال آخر (في المؤتمر الصهيوني الأول [١٨٩٧]) صرح بيرنباوم بأن الصهيونية ترى أن القومية والعرْق والشعب شيء واحد، وهكذا أعاد بيرنباوم تعريف دلالة مصطلح «الشعب اليهودي» الذي كان يشير فيما مضى إلى جماعة دينية إثنية، فأصبح يشير إلى جماعة عرْقية (بالمعنى السائد في ذلك الوقت)، وتم استبعاد الجانب الديني منه تماماً. وأصبحت الصهيونية الدعوة القومية اليهودية التي جعلت السمات العرْقية اليهودية (ثم السمات الإثنية في مرحلة لاحقة) قيمة نهائية مطلقة بدلاً من الدين اليهودي، وخلَّصت اليهودية من المعتقدات المشيحانية والعناصر العجائبية الأخروية، وهي الحركة التي تحاول أن تصل إلى أهدافها من خلال العمل السياسي المنظم لا من خلال الصدقات. ورغم أن بيرنباوم كان يهدف إلى الدعوة إلى ضرب جديد من التنظيم السياسي مقابل جهود أحباء صهيون التسللية، فإن المصطلح استُخدم للإشارة إلى الفريقين معاً.

وبعد المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧) في بازل، تحدد المصطلح وأصبح يشير إلى الدعوة التي تبشر بها المنظمة الصهيونية وإلى الجهود التي تبذلها، وأصبح الصهيوني هو من يؤمن ببرنامج بازل (مقابل المرحلة السابقة على ذلك، أي مرحلة أحباء صهيون بجهودها التسللية المتفرقة).

بعد ذلك، بدأت دلالات الكلمة تتفرع وتتشعب، فهناك «صهيونية سياسية» (يُشار إليها أحياناً بعبارة «الصهيونية الدبلوماسية»)، وأخرى «عملية»، وتبعتها «الصهيونية التوفيقية». وكل صهيونية لها توجهها وأسلوبها الخاص وإن كانت جميعاً لا تختلف في الهدف النهائي.

وقد تبلور المفهوم الغربي للصهيونية تماماً في وعد بلفور الذي مُنح «للشعب اليهودي». ثم ظهرت بعد ذلك «الصهيونية الثقافية» و«الدينية» التي أضافت إلى الصهيونية البُعد الإثني (الديني والعلماني). ثم ظهرت «الصهيونية الديمقراطية»

و«الصهيونية العمالية» و«الصهيونية التصحيحية» و«الصهيونية الراديكالية». وبعد عام ١٩٤٨، ظهرت «صهيونية الدياسبورا».

ورغم هذا التنوع والتفرع يمكن القول بأن كل الاتجاهات الصهيونية غير متناقضة بل يكمل الواحد منها الآخر (ومن ثم يسهل «التوفيق» بينها). وكمثال على هذا سنضرب مثلاً للاختلافات التي نشأت بين الصهاينة بشأن أمر جوهري مثل الدولة الصهيونية.

١ ـ موقع الدولة

دارت أولى الصراعات حول موقع الدولة، وهو صراع دار بين الاستيطانيين والتوطينيين (قبل مرحلة هرتزل وبلفور). فالتوطينيون الذين كان همهم التخلص من اليهود كانوا في عجلة من أمرهم، ولذا كانوا على استعداد «لأن يلقوا باليهود في أي مكان» (عبارة نوردو وجابوتنسكي) سواء في فلسطين أو خارجها. ومن هنا المشاريع الصهيونية المختلفة (العريش ـ شرق أفريقيا ـ الأحساء ـ ليبيا ـ مدغشقر... الخ). وقد حُسم الأمر بعد بلفور فوُضعت فلسطين تحت الانتداب ودخلت الفلك الاستعماري وتقرّر تحويلها إلى مكان لتوطين اليهود ومن ثم توقّف الحديث عن موقع الدولة.

٢ ـ آليات إنشاء الدولة

يختلف الصهاينة في ما بينهم حول أسلوب إنشاء الدولة. ففي البداية كان هناك الصهيونية التسللية التي وقعت أسيرة وهم كبير، إذ تصوَّر التسلليون أن بإمكانهم الاستيطان من دون مساعدة الإمبريالية الغربية. وقد اختفى هذا التيار مع تأسيس المنظمة الصهيونية.

ولكن حتى بعد تأسيس المنظمة وقبول المظلة الإمبريالية اختلف الصهاينة في ما بينهم. فدعاة الصهيونية الدبلوماسية (الاستعمارية) كانوا يرون أن الطريق الأسلم هو التفاوض مع القوى الاستعمارية والتأكد من ضمانها للدولة. أما دعاة الصهيونية الإثنية العلمانية، فقد كانوا يرون ضرورة اتباع أسلوب العمل الثقافي البطيء بين جماهير اليهود في العالم وفي فلسطين. أما الصهاينة العماليون الاستيطانيون، فكانوا يرون أن خير وسيلة هي خَلق الحقائق الاستيطانية في فلسطين. وكان بعض التصحيحيين (التوطينيين) ممن ضاقوا ذرعاً بالوجود اليهودي في المنفى يجدون أن خير وسيلة هي التحالف الفوري مع القوى الإمبريالية وفَرْض أغلبية يهودية على الفلسطينيين بالقوة العسكرية لإنشاء وطن يهودي على ضفتي نهر الأردن.

٣ ـ حدود الدولة

ظهر خلاف عنيف بين الصهاينة حول حدود الدولة. وهذا يعود إلى أسباب عدة، من بينها أن إرتس إسرائيل ليست ذات حدود معروفة، كما أن الدولة العبرانية القديمة لم تكن لها حدود مستقرة. وكان هناك من الصهاينة مَنْ يدرك أهمية الموازنات الدولية ويقنَع بحدود تتفق مع قرار الدولة الراعية. ولكن كان هناك أيضاً مَنْ لا يدرك هذه الموازنات ويظل يدور في إطار الرؤى الحلولية الدينية والتاريخية القديمة وأحلام النيل والفرات. وبعد إنشاء الدولة، لم تُحسَم المسألة قط. فهناك من يحاول ربط حدود الدولة بالكثافة البشرية اليهودية. ومع تصاعد الأزمة السكانية الاستيطانية ظهر دعاة ما يُسمَّى «الصهيونية السوسيولوجية» أو «الصهيونية السكانية» المهتمون بالطابع اليهودي للدولة، وهم يطالبون بحد أدنى على عكس دعاة ما يُسمَّى «الصهيونية العضوية الحلولية» و«صهيونية الأراضي»، فهؤلاء يصرون على الحد الأقصى. وتعبِّر الإشكالية عن نفسها في الوقت الحاضر من خلال الحديث عن الحدود الآمنة للدولة، إذ تتغير الرؤية للحدود بتغيُّر الرؤية لأمن الدولة ومقوماته.

٤ ـ توجُّه الدولة الأيديولوجي

لم تتعرض الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة بعد بلفور لتوجُّه الدولة الأيديولوجي، إذ يبدو أن الصهاينة التوطينيين كانوا واعين بحقائق الموقف في فلسطين، وبصعوبات الاستيطان. كما لم يكن توجُّه الدولة الصهيونية يعنيهم من قريب أو بعيد ما دامت تؤدي الأغراض المطلوبة منها، مثل إبعاد يهود شرق أوروبا عنهم، والقيام بدور المدافع عن المصالح الإمبريالية. ولذلك، فإنهم لم يمانعوا قط في تأييد بعض الأفكار والممارسات الصهيونية التي ترتدي زياً اشتراكياً. ولعل الصيغة المراوغة التي توصلت إليها المنظمة الصهيونية العالمية بشأن الاستيطان كانت محاولة للتوفيق بين كل الصهاينة والجمع بينهم وراء الحد الأدنى الصهيوني، فقد تحدَّد هدف الحركة الصهيونية في الحصول على أراض في فلسطين كي تكون ملكاً للشعب اليهودي ولا يمكن التفريط فيها، وأن يكون الصندوق القومي اليهودي قائماً كلياً على تبرعات تلقائية من اليهود في جميع أنحاء العالم. فالهدف هنا لم يحدد شكل الدولة الصهيونية، ولا شكل ملكية الأرض، ولا المُثل الاجتماعية أو العقائدية الظاهرة أو الكامنة، وإنما تحدَّث فقط عن الحصول على أرض فلسطين كي تكون ملكاً للشعب اليهودي بشكل مبهم ومجرد. ولهذا، يَصعُب الحديث عن يمين أو يسار داخل الحركة الصهيونية، فمن الناحية البنيوية يتفق الجميع على الحد الأدنى.

أما الشكل الاجتماعي والمضمون الطبقي لهذه الدولة، فهو أمر متروك لكل

فريق بحيث يستمر الحوار بشأنه أو الصراع حوله من دون قتال. بل إننا نجد أن الرأسماليين الصهاينة يقبلون بعض الأشكال الاشتراكية وأن الاشتراكيين يقبلون كثيراً من الممارسات الرأسمالية، كما أن المتدينين يغضون الطرف عن كثير من ممارسات أعضاء النخبة الإلحادية. وكثير من أعضاء النخبة يؤدون بعض الشعائر الدينية رغم إلحادهم، إذ يدرك الجميع أن ثمة صيغة أساسية تنتظمهم جميعاً.

٥ ـ التكوين السكاني للدولة

نشأ صراع حول التكوين السكاني للدولة، إذ تنبَّه بعض الصهاينة منذ البداية إلى أن طبيعة الدولة الصهيونية كدولة إحلالية شاملة ستُؤلِّب السكان الأصليين ضدها وتجعلها تعيش في صراع دائم، ومن ثم ظهرت فكرة الدولة ثنائية القومية التي دعا إليها بوبر وماجنيس وجماعة إيحود وحزب المابام. ولكن معظم الصهاينة أصروا على الطبيعة الإحلالية الشاملة للدولة الصهيونية. وقد خمد الصراع بين الفريقين ولكنه عاد إلى الظهور في أشكال أخرى، من بينها الصراع بين دعاة الصهيونية السوسيولوجية ودعاة صهيونية الأراضي.

٦ ـ نطاق سيادة الدولة

طُرح سؤال بشأن نطاق سيادة الدولة الصهيونية: هل هي دولة الشعب اليهودي بأسره، داخل حدودها وخارجها، أم أنها دولة المستوطنين الصهاينة (وهو الصراع نفسه بين التوطينيين والاستيطانيين). ويحاول الاستيطانيون أن يؤكدوا أن الدولة هي دولة الشعب اليهودي بأسره، ولذا تم إعلان قيام الدولة عن طريق مجلس قومي يتحدث باسم كل اليهود، سواء في فلسطين أو في خارجها.

وقد أصدرت الدولة الصهيونية قوانين كثيرة، وأقامت هيئات مختلفة بهدف ترجمة مفهوم الشعب اليهودي إلى واقع قائم. ومن أهم هذه القوانين قانون العودة الذي يمنح جميع اليهود حق مغادرة مسقط رأسهم والعودة إلى وطنهم القومي. وتعمل المنظمة الصهيونية العالمية على تكريس الوحدة اليهودية من دون أية مراعاة للحدود الوطنية للدول المختلفة. ويحدد ميثاق المنظمة مهمتها بأنها «لمُّ شمل المنفيين في أرض إسرائيل التاريخية، وتدعيم وحدة الشعب اليهودي».

وتأسيساً على هذا الهدف الصهيوني الإسرائيلي، وعلى أساس هذا الأسلوب في العمل، فإن ميثاق المنظمة الصهيونية العالمية يتحدث عن واجبات المنظمة تجاه الدولة، مثل «تقوية دولة إسرائيل»، و«تعبئة الرأي العام العالمي» لتأييدها، ووردت بالميثاق أيضاً إشارة إلى «الأنشطة التي تتم خارج إسرائيل»، وقد أدَّى هذا المفهوم إلى درجة

من التوتر. فالتوطينيون حاولوا، من خلال المنظمة، فَرْض سيطرتهم على الدولة، ولكن الاستيطانيين نجحوا في عزلهم والهيمنة على المنظمة. وقد استمر الصراع بعد انتصار الاستيطانيين، إذ يحاول التوطينيون أن يؤكدوا أن الدولة ليست لها سيادة عليهم وإنما على مواطنيها وحسب. وهذا اتجاه له صداه في إسرائيل إذ توجد جماعات ترى أن الدولة الصهيونية هي دولة الإسرائيليين وحسب (الحركة الكنعانية وغيرها).

وهكذا نرى أن الاختلافات بين الاتجاهات الصهيونية المختلفة إنما تنصرف إلى موقع الدولة والآليات المتبعة في إنشائها (وإدارتها) أو حدودها أو توجُّهها الأيديولوجي أو تكوينها السكاني أو نطاق سيادتها. ولكن ثمة اتفاقاً على المبدأ نفسه، أي ضرورة إنشاء الدولة. كما أن هناك قبولاً للعقد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية بشأن وظيفية الدولة. ومن هنا كانت الوحدة الأساسية بين كل الصهاينة.

وقد يكون من المفيد حصر بعض الموضوعات الأساسية التي يختلف الصهاينة بشأنها، وكل موضوع سيأخذ شكل سؤال يجيب عنه كل تيار صهيوني بطريقته. ويُلاحَظ أن طريقة الإجابة عن السؤال تُحدِّدها ثلاثة عناصر أساسية: هل الصهيوني توطيني (يؤمن بأن الاستيطان في فلسطين شأن يخص اليهود الآخرين) أو استيطاني؟ هل الصهيوني إثني ديني أو إثني علماني؟ هل الصهيوني اشتراكي أو رأسمالي أم فاشي... الخ؟ (كان هناك تساؤلات تُطرَح قبل مرحلة هرتزل وبلفور تم حسمها فيما بعد وقد استبعدناها من قائمة الأسئلة على قدر المستطاع).

أ ـ ما الموقف من اليهودية؟

ـ عقيدة الشعب اليهودي التي يجب اتباعها؛ فلكلور الشعب اليهودي الذي يجب الحفاظ عليه؛ تراث ميت يشكل عبئاً على الشعب اليهودي لا بد من التخلص منه.

ب ـ من هو اليهودي؟

ـ إشكنازي وحسب؛ كل يهود العالم؛ من يؤمن باليهودية؛ من وُلد لأم يهودية؛ من يشعر في قرارة نفسه أنه يهودي؛ من يكتشف أن جده كان يهودياً.

ج ـ ما الموقف من ظاهرة العداء لليهود؟

ـ ظاهرة حتمية أزلية؛ ظاهرة سلبية يمكن القضاء عليها أو تخفيف حدتها؛ ظاهرة سببها اليهود أنفسهم (باعتبار أنهم شعب مختار أو شعب طفيلي أو شعب يرفض الاندماج أو شعب ذو وضع طبقي متميِّز).

د ـ ما طبيعة هذا الشعب اليهودي؟

ـ شعب مقدّس؛ شعب مختار؛ طبقة وسطى هرمها الإنتاجي مقلوب؛ مجموعة من الطفيليين؛ شعب مثل كل الشعوب؛ قومية عضوية.

هـ ـ من ينبغي نقله من أعضاء هذا الشعب؟

ـ كل اليهود (وتصفى الدياسبورا)؛ الفائض اليهودي البشري وحسب؛ فقراء اليهود؛ يهود اليديشية؛ أي يهودي غير مندمج.

و ـ ما سبب النقل (نظرية الحقوق)؟

ـ كي يعود الشعب المختار لأرض الميعاد ليؤسس دولته؛ كي يعود اليهود (الشعب الشاهد) إلى أرض الميعاد حيث يتم تنصيره تعجيلاً بالخلاص؛ طفيلية اليهود التي لا بد من القضاء عليها (أي تطبيع الشخصية اليهودية)؛ فائض بشري لا بد من التخلص منه؛ ضحايا دائمون للأغيار؛ مادة استيطانية جيدة؛ رُسُل الحضارة الغربية البيضاء الذين سيأتون بالتقدم ويشكلون قاعدة للاستعمار الغربي؛ تثوير المنطقة على يد الاشتراكيين اليهود عن طريق إقامة مجتمع اشتراكي؛ مساعدة الإمبريالية الغربية.

ز ـ ما طبيعة الدولة الصهيونية؟

ـ وطن قومي وحسب؛ دولة رأسمالية؛ دولة اشتراكية؛ دولة دينية؛ دولة فاشية؛ دولة مستقلة عن الغرب؛ دولة تابعة للغرب.

ح ـ ما حدود الدولة؟

ـ قرار التقسيم؛ حدود ١٩٤٨؛ ضفتا نهر الأردن؛ من النيل إلى الفرات؛ حدود عملية تتحدد بحسب عدد المهاجرين المستوطنين؛ حدود جغرافية آمنة؛ حدود تحددها القوة الذاتية للدولة.

ط ـ ما وظيفة الدولة؟

ـ دولة قومية للشعب اليهودي؛ واحة للديمقراطية الغربية؛ مكان لتطبيع اليهود وتخليصهم من طفيليتهم؛ قاعدة للاستعمار الغربي (ضد الوحدة العربية وفي مواجهة القومية العربية والشيوعية)؛ مكان يحقق اليهود فيه هويتهم الدينية والإثنية؛ مكان يحقق اليهود فيه مستوى معيشياً مرتفعاً؛ مركز ثقافي لكل يهود العالم؛ قاعدة للنظام العالمي الجديد (ضد الإسلام).

ي ـ ما علاقة يهود العالم بالدولة؟

ـ هي الدولة التي يستوطنون فيها والتي عليهم أن يستوطنوا فيها؛ دعم الاستيطان؛ تكوين مراكز قوة وضغط (لوبي) في بلادهم لدعم الدولة؛ التبعية للدولة

اليهودية؛ تبعية الدولة اليهودية لهم؛ الدولة هي مجرد مركز ثقافي لهم.

ك ـ ما فلسطين؟

ـ أرض الميعاد؛ موقع استراتيجي بين آسيا وأفريقيا؛ بقعة جيدة للاستثمار.

ل ـ ما مصير العرب؟

ـ لا بد من رحيلهم من خلال الإقناع؛ لا بد من رحيلهم من خلال العنف؛ دولة مزدوجة الجنسية.

إن شقة الخلاف واسعة للغاية حيث يجيب كل تيار صهيوني عن الأسئلة بطريقة مختلفة. ومع هذا، تظل البنية الكامنة هي الصيغة الشاملة التي تفترض أن المادة البشرية اليهودية سيتم نقلها إلى فلسطين لإقامة دولة وظيفية بمساعدة الاستعمار الغربي. ثم تضاف إليها أية ديباجات تروق للصهيوني. فالمادة البشرية يمكن أن تكون الشعب المختار أو طليعة الطبقة العاملة... إلخ.

خامساً: إمكانات الأيديولوجيا الصهيونية

يمكننا الآن أن نتوجه إلى السؤال الأساسي وهو الإمكانات الأيديولوجية الصهيونية. ويجب أن نشير إلى أن كلمة «أيديولوجيا» لها معان مختلفة متناقضة، فالكلمة، بمعناها السلبي، تعني بنية فكرية يؤمن بها صاحبها إيماناً أعمى ويواجه الواقع مسلحاً بها، فلا يرى منه إلا ما يدعم وجهة نظره، فهي رؤية لا تعمق رؤيته وإنما تضع حدوداً مسبقة عليها، والعنصرية الغربية مثل جيد على ذلك.

ولكن الكلمة تعني أيضاً بنية فكرية لها جذور اقتصادية وتاريخية، توجه صاحبها أحياناً بوعي وأحياناً أخرى بلا وعي. ويمكن القول بأنه في حالة الصهيونية يصعب فصل الواحد عن الآخر.

بعد هذا التعريف المبدئي فلنحاول أن نبيِّن بعض الإمكانات الأيديولوجية الصهيونية:

١ ـ الصهيونية أيديولوجياً ذات مقدرة تعبوية عالية لأنها لجأت إلى صيغ مراوغة من الصعب كشفها إلا بعد عملية اختيار تستغرق وقتاً طويلاً. فقد ادعت الصهيونية أن اليهود شعب واحد وهو ادعاء ليس له ما يسانده في الواقع، ومع هذا طُرح هذا الشعار، وكأنه حقيقة قائمة، وصدقه الكثيرون بما في ذلك أعضاء الجماعات اليهودية. ولكن تطور الواقع الإسرائيلي أثبت كذب هذه الادعاءات. وهو الأمر الذي يدركه الإسرائيليون تمام الإدراك. فبعد هجرة السفارد من أنحاء العالم، وبني إسرائيل

من الهند، والفالاشاه من إثيوبيا أصبح من الصعب على أحد القول بأن كل هؤلاء شعب واحد.

٢ ـ يمكن القول بأن كل أيديولوجيا تطرح مثالية ما، ولكن المثالية لا بد أن تختلف عن الأكذوبة، بمعنى أن الرؤية المثالية الحقة قد لا تكون موجودة فعلاً في الواقع، ولكنها موجودة بالقوة، عناصرها هناك تود أن تتحقق من خلال الفعل الإنساني (ويمكن أن نضرب مثلاً على ذلك بالرؤية القومية العربية، فهي تطرح فكرة الوحدة وأن العرب شعب واحد، وهي ولا شك رؤية مثالية، فالعرب مقسمون. ولكن الرؤية المثالية لها جذورها القومية في الواقع: اللغة الواحدة ـ الذاكرة التاريخية الواحدة ـ الامتداد الجغرافي المتصل ـ التكامل الاقتصادي الممكن).

أما الصهيونية فهي تستند إلى أكذوبة تفصلها هوة سحيقة واسعة عن الواقع، حتى يمكن القول بأن الأيديولوجيا الصهيونية عبارة عن ديباجة قوية لم تنبع من واقع أعضاء الجماعات اليهودية في العالم ولا من واقع الفلسطينيين في بلادهم، وإنما هي رؤية وُلدت على صفحات كتب مفكرين لم يدرسوا الواقع بما فيه الكفاية ولم يعرفوا إلا أقل من القليل عن يهود العالم وعن فلسطين.

٣ ـ لكل هذا نجد أن الفكر الصهيوني فكر اختزالي يتجاهل معطيات الواقع سواء كان الأمر يتعلق بواقع أعضاء الجماعات اليهودية في العالم أم واقع الفلسطينيين العرب. وتتضح هذه الاختزالية في إنكار التاريخ والتفكير في وضع نهاية له: تواريخ أعضاء الجماعات اليهودية والتاريخ العربي في فلسطين، كما تتضح في إنكار الجغرافيا. ففلسطين تصبح إسرائيل، وهي بلد لا حدود لها، إذ ان حدودها توجد داخل مفهوم إرتس يسرائيل الديني.

٤ ـ لكل هذا نجد أن العقيدة الصهيونية أيديولوجيا فاشية، نسق عضوي مغلق يخلع القداسة على الأرض (أرض الميعاد) والشعب (الشعب المختار) وينكر الآخر (الصراع مع الأغيار والعقلية الغيتوية). ومثل هذه الأيديولوجيات تُكسب حاملها قوة ومناعة وصلابة، ولكنها في الوقت نفسه تتسم بالجمود والانغلاق. ومن ثم فكثير من التناقضات الكامنة داخل الأيديولوجية أو في واقعها حينما تتبدى في الواقع، تظهر بشكل عنيف إن لم يكن فجائياً.

٥ ـ تستند الأيديولوجيا الصهيونية إلى فكرة الهوية وإلى تعريف عضوي ضيق لها، ولذا فإن أية تحديات لهذه الفكرة تسبب شرخاً عميقاً في المجتمع.

٦ ـ تظهر الصيغة المراوغة للصهيونية في ما نسميه «قضية الصهيونيتين». ففي تصورنا لا توجد صهيونية واحدة وإنما صهيونيتان: صهيونية استيطانية وأخرى

توطينية. والصهيونية الاستيطانية (كما يدل اسمها) هي صهيونية اليهودي الذي يهاجر إلى فلسطين ويستوطن فيها، أما الصهيوني التوطيني فهو الذي لا يهاجر أبداً ويكتفي بتمويل عملية الاستيطان ودعمها. والصهيونية الاستيطانية كانت دائماً من شرق أوروبا أما التوطينية فتأتي أساساً من غربها (والولايات المتحدة وأحياناً وسط أوروبا)، وهذا التناقض حاد وعميق. وقد سخر دعاة الصهيونية الاستيطانية من الصهيونية التوطينية (سماها بوروخوف «صهيونية الصالونات») ودائماً ما يحدث اشتباك بين الفريقين داخل المؤتمرات الصهيونية. ومؤخراً كف الصهاينة عن المطالبة بـ «نفي الدياسبورا» أي تصفيتها، كما كانوا يفعلون في الماضي، كما كفوا عن المطالبة بـ «غزو الجماعات» أي توظيفها لصالح المستوطن الصهيوني. وأصبح الحديث الآن عن «الدياسبورا الإلكترونية» و«الصهيونية التقنية» و«الصهيونية الاقتصادية» (ويهودية «دفتر الشيكات»)، أي أن يساهم أعضاء الجماعات اليهودية بأموالهم ومعرفتهم ونفوذهم في دعم المستوطن الصهيوني، من دون أن يستوطنوا فيه بالضرورة.

٧ ـ اكتشف الصهاينة قضية في غاية البساطة جعلت نجاحهم محتوماً وهي الإمبريالية الغربية. فكل من كان لديه مشروع يرغب في تحقيقه ما كان عليه إلا أن يتبنى الحل السحري وهو الحل الإمبريالي، فالإمبريالية الغربية كانت هي القوة العظمى التي كانت تقتسم العالم وتصدر له كل المشاكل الغربية وكل فواتير التقدم الغربية. فالسلع الكاسدة كانت تصدر إلى أسواق الشرق، والمواد الخام الرخيصة كان يتم الحصول عليها من أفريقيا وآسيا عن طريق تحويلها إلى اقتصادات متخصصة ملحقة بالاقتصاد الغربي وتحويل شعوبها إلى يد عاملة رخيصة. أما الفاشلون اجتماعياً (اللصوص ـ المجرمون ـ من لم يحققوا حراكاً اجتماعياً داخل الاقتصاد الرأسمالي) فكانوا يصدرون، تماماً مثل السلع الكاسدة، إلى المستعمرات في الشرق، خاصةً الجيوب الاستيطانية. وقد اكتشف هرتزل عبث المحاولات الصهيونية السابقة عليه، الرامية إلى تأسيس الوطن القومي اليهودي من خلال «الجهود اليهودية الذاتية»، ولذا بدلاً من التوجه لروتشلد، المليونير اليهودي، توجه مباشرةً إلى الاستعمار الإنكليزي.

٨ ـ الأيديولوجيا الصهيونية أيديولوجيا حديثة بمعنى الكلمة، داروينية حتى النخاع. لا تؤمن إلا بقيم الصراع والبقاء المادي للأقوى. وهي بالتالي أيديولوجيا ذات جاذبية خاصة تلاقي هوى عند إنسان أوروبا الحديث الدارويني المنزع والاتجاه. ومع هذا، ورغم داروينيتها الواضحة نجحت الصهيونية في أن تخبئ هذا الجوهر المادي الحديث من خلال ديباجات دينية قوية ذات طابع رومانسي جذاب.

وقد زاد هذا من مقدرتها التعبوية ولكنه في الوقت ذاته مصدر ضعف، وأدى إلى أزمة الصهيونية.

وعناصر الأزمة كثيرة من أهمها: قضية الهوية اليهودية (من هو اليهودي؟)، وتطبيع الشخصية اليهودية، ومشكلة اليهود الشرقيين، وهوية الدولة اليهودية، والأزمة السكانية والاستيطانية.

وعناصر الأزمة الصهيونية متشابكة، فمشكلة الهوية والصراع بين الدينيين والعلمانيين مرتبطة بالأزمة السكانية (الديمغرافية)، وكلاهما مرتبط بأزمة الهجرة والاستيطان وبقضية تطبيع الشخصية اليهودية. كما أن أزمة صهاينة الداخل مرتبطة من بعض النواحي بأزمة صهاينة (ويهود) الخارج، وتتبلور العناصر في قضية اليهود الشرقيين (من السفارد واليهود العرب ويهود البلاد الإسلامية).

وكل القضايا السابقة تشكل تحدياً للصهيونية وتقوض شرعيتها أمام يهود العالم ويهود المستوطن الصهيوني والدول الغربية الراعية للمشروع الصهيوني.

وقد أدَّت الأزمة إلى انفراط العقد الاجتماعي الصهيوني أو على الأقل تآكله. فقد كان هناك اتفاق على بعض المقولات الأساسية، مثل أن اليهود شعب واحد (يضم الدينيين واللادينيين والاشكناز والسفارد وغيرهم)، وهو شعب يطمح للعودة إلى أرضه للاستيطان فيها، وأن الصهيونية ستنهي حالة المنفى وستقوم بتطبيع اليهود. لقد فشلت الصهيونية في كل هذا، فاليهودي (هذا المكوِّن الأساسي لهذا الشعب اليهودي) لم يعرَّف بطريقة ترضي كل الأطراف، وهو شعب يرفض العودة لوطنه القومي، الأمر الذي يخلق أزمة سكانية استيطانية. ولهذا، لم يَعُد هناك اتفاق على المكونات الأساسية للصهيونية وأهدافها المبدئية، فالرؤية ليس لها ما يساندها في الواقع، والواقع صلب لا يود أن يخضع للرؤية.

وقد ترجم هذا التآكل نفسه إلى عدم اكتراث بالمشروع الصهيوني الذي ترجم نفسه بدوره إلى عدم الإيمان بالقيم الصهيونية «الريادية» المبنية على التقشف وتأجيل الإشباع. وبدلاً من ذلك، ظهر السعار الاستهلاكي والنزوع نحو الأمركة والعولمة والخصخصة، وهي حالة لا تصيب الصهاينة وحدهم وإنما تصيب أيَّ مجتمع يفتقر إلى الاتجاه ولا يحل مشكلة المعنى. ولكن رغم كل هذا التآكل يظل هناك إجماع صهيوني لم يتآكل وهو رفض الاعتراف بالفلسطينيين وحقهم في هذه الأرض التي تم اغتصابها.

ويجب أن نؤكد على أنه بوسع المجتمعات الإنسانية أن تعيش في حالة أزمة مستمرة لعشرات السنين من دون أن «تنهار من الداخل»، إن لم تُوجَّه لها ضربة من الخارج. والتجمُّع الصهيوني ليس استثناءً من هذه القاعدة، وخصوصاً أن كميات المساعدات التي تصب فيه من الولايات المتحدة تزيد عن ثمانية مليارات دولار لمجموع عدد السكان الذين يبلغ عددهم حوالى أربعة ملايين، الأمر الذي يجعل التجمُّع الإسرائيلي (الاستيطاني الوظيفي) من أكثر المجتمعات تلقياً للمساعدات الخارجية بالنسبة

لعدد السكان. فالتجمُّع الصهيوني لا يحوي مكونات بقائه واستمرارة داخلَه، فهو يستمدها من دولة عظمى تكفله وترعاه.

ولنضرب مثلاً على الأزمة الصهيونية بالموضوعات التالية:

١ ـ اهتزاز الوضع الراهن

«الوضع الراهن» عبارة تُستخدَم للإشارة للأمر الواقع الديني بين المستوطنين الصهاينة إبَّان حكم الانتداب. فعلى سبيل المثال، تتوقف المواصلات العامة يوم السبت، ولكن يمكن استخدام السيارات الخاصة أو التاكسيات، وتُغلَق الشوارع في الأحياء التي تقطنها أغلبية متدينة وتُترَك مفتوحة في الأحياء الأخرى. أما أمور الزواج والطلاق فيسيطر عليها المتدينون (وهو استمرار لنظام الملة العثماني والذي أبقت عليه سلطات الانتداب). وقد تم الاعتراف بالتعليم الديني المستقل، وهو ما يعني أن الدولة عليها أن تموله (وقد أصبح في ما بعد هو العمود الفقري لتطور التطرف الصهيوني ذي الديباجات الدينية). ولا تُعرض أفلام سينمائية ابتداءً من يوم الجمعة مساءً، وإن كان يُصرّح بلعب كرة القدم يوم السبت (على أن تباع التذاكر في اليوم السابق). وقد أرسل بن غوريون عام ١٩٤٧ (باعتباره رئيس الوكالة اليهودية) خطاباً إلى زعماء أغودات إسرائيل وعد فيه بالحفاظ على الوضع الراهن. وقد تم أيضاً إعفاء طلبة المعاهد الدينية من الخدمة العسكرية.

والعقد الاجتماعي الصهيوني يستند إلى قبول «الوضع الراهن» باعتباره الإطار المرجعي لكل العناصر التي تقبل المشروع الصهيوني. والتفاهم العملي يمكن أن ينصرف إلى التفاصيل والفروع ولكنه غير قادر على حل المشاكل المبدئية، ولذا فالعقد الاجتماعي الذي يستند إليه المجتمع الصهيوني عقد واه جداً مهدد بالتمزق دائماً وفي أية لحظة. وقد أشرنا إلى أن الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة تفترض أن اليهود شعب عضوي منبوذ ونافع يمكن توظيفه خارج أوروبا لصالحها داخل إطار الدولة الوظيفية. وقد وُلدت الصهيونية على يد صهاينة غير يهود لا يكترثون باليهود وينظرون إليهم من الخارج باعتبارهم مادة استيطانية. ثم انضم إليهم صهاينة يهود غير يهود يشاركونهم عدم الاكتراث هذا. ثم ظهر دعاة الصهيونية الإثنية العلمانية الذين هوَّدوا الصيغة عن طريق إدخال مصطلحات الحلولية اليهودية العضوية على الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة، ونادوا بالقومية اليهودية. لكن القومية، بالنسبة إليهم، تستند في نهاية الأمر إلى قراءة صهيونية لما يسمونه «التاريخ اليهودي» تثبت وجود شعب يهودي متميِّز مستقل. ولا تُعدُّ كُتب اليهود المقدَّسة من هذا المنظور سوى جزء من فلكلور هذا الشعب وتاريخه. ولذا، فإن القومية اليهودية قومية مقدَّسة، ولكنها مختلفة عن

الدين اليهودي ومستقلة عنه، بل معادية له أحياناً. ثم كان هناك الجيب الصغير من الصهاينة الإثنيين الدينيين، وقد افترض هؤلاء منذ البداية أن الدين هو القومية وأن القومية هي الدين.

وقد تعايش التياران جنباً إلى جنب: التيار الحلولي الديني (القومية كدين والدين كقومية)، والتيار الحلولي العلماني (القومية كدين)، وتقبلا سياسة الوضع الراهن، وكان من الممكن أن يستمر التياران في التعايش إلى ما لا نهاية، فالخطاب الصهيوني المراوغ كان كفيلاً بذلك. ولكن قبول الوضع الراهن كان مجرد تفاهم عملي، ولم يكن مبدئياً بأيٍّ شكل من الأشكال تتحكم فيه توازنات القوى بين الفريقين الديني والعلماني واللاديني.

وقد ظل الوضع الراهن قائماً لمدة سنوات طويلة، ودخلت الأحزاب الدينية كل الائتلافات الوزارية التي حكمت إسرائيل، وقنعت بدور التابع الذي يقنع بقطعة من الكعكة. ولكن مع تزايد علمنة المجتمع الصهيوني وعلمنة يهود العالم وتصاعد الخطاب الديني وزيادة عدد الصهاينة من دعاة الديباجات الدينية وظهور مشكلة إجراءات التهود زادت حدة الاستقطاب في المجتمع الصهيوني بين الدينيين والعلمانيين.

ومن الأمثلة على ذلك الموقف من طلبة المعاهد الدينية. فعند إعلان الدولة، وحين تم إعفاؤهم من الخدمة العسكرية، كان عددهم لا يتجاوز ٤٠٠، ولكن في عام ١٩٩٧ كان عددهم يزيد عن ٢٩,٠٠٠. وهذه الألوف لا تعمل، فهم طلبة وحسب، أي أن نسبة كبيرة من المستوطنين أصحاب الديباجات الدينية يعيشون على نفقة دافع الضرائب الإسرائيلي. ولذا أشار لهم أحد كبار العلمانيين في إسرائيل بأنهم «طفيليون»، وهي كلمة لها مدلول خاص في المعجم الإسرائيلي، إذ كان يستخدمها أعداء اليهود للإشارة لهم. وقد قال شيمون بيريس حين هُزم في الانتخابات: «لقد هزم اليهود الإسرائيليين»، كما لو كان هناك فريقان متصارعان في إسرائيل: «يهود متدينون» ضد «إسرائيليين علمانيين»، والفريق الأخير ليس «يهودياً».

واحتكار المؤسسة الدينية لعمليات الزواج والدفن يثير حفيظة العلمانيين. فالمهاجرون اليهود السوفييات (وعدد كبير منهم «غير يهود» بحسب التعريف الأرثوذكسي) لا يمكنهم أن يتزوجوا في إسرائيل أو يدفنوا بحسب الشريعة اليهودية فيها وقد أخرج جثمان أحدهم بعد خمسة أعوام من دفنه حين شكت المؤسسة الحاخامية في يهوديته. كما أن أحد المستوطنين من أصل سوفياتي الذي لقي حتفه بعد إحدى الهجمات الاستشهادية الفلسطينية لم يتم دفنه في مقبرة يهودية.

كل هذا أدى إلى أن حوالى نصف الإسرائيليين يرى أن الموقف المتأزم من العلمانيين والمتدينين سيؤدي إلى نشوب حرب أهلية، وقد قال الحاخام حاييم ميلر إن

الحل هو الفصل بين الفريقين منعاً للاشتباك بينهما.

٢ ـ ظهور ما يُسمّى «الأصولية اليهودية»

تستخدم عبارة «الأصولية اليهودية» في الخطاب السياسي العربي والغربي للإشارة إلى شكل من أشكال التطرف الديني عادةً «الأرثوذكسي» (وتُترجم كلمة «أصولي» أحياناً إلى كلمة «متزمت» أو «متشدد» أو «متطرف» مما يعني ترادف كل هذه المصطلحات مع لفظ «أرثوذكسي». وهذا خلل ناجم عن تطبيق مصطلح ديني، تم اقتراضه من نسق ديني ما، ثم تطبيقه على نسق آخر).

ويرى مستخدمو هذا المصطلح أن هذه الأصولية تعود إلى الحاخام أبراهام كوك (الذي كان يشغل منصب الحاخام الإشكنازي في فلسطين) وأنها مستمرة حتى هذه الأيام (على يد ابنه الحاخام تسفي كوك وغيره)، بل إنها آخذة في التنامي. فقد بلغ عدد أعضاء الكنيست «الأصوليين»، أي ممثلي الأحزاب الدينية (المفدال وديجيل هاتوراه وشاس) ٢٣ عضواً (مقابل ١٦ عضواً في الكنيست السابق) من مجموع ١٢٠ عضواً. وتُعد هذه أكبر نسبة في تاريخ إسرائيل السياسي.

وهذا التيار الديني أصبح بمقدوره التحكم في رئاسة الحكومة وإسقاط الحكومات. ولا يمكن تشكيل أية حكومة من دون مشاركته (رغم أن أعضاء هذا التيار غير معنيين بالسياسة بالمعنى الضيق للكلمة فهم يهتمون بميزانيتهم بالدرجة الأولى) وهم يستأثرون بوزارات المستقبل (التعليم ـ الإسكان ـ الأراضي ـ المهاجرون ـ الأديان) ويتحكمون في وزارة حيوية مثل وزارة التعليم، ويقال إنهم أصبح لهم نفوذ كبير داخل الجيش. فهناك حاخامية عسكرية تتولى مهمة التوجيه الفكري والديني داخل القوات المسلحة، وهي تباشر كل شؤون الأحوال الشخصية المتعلقة بالعسكريين، وتشرف على المدارس العسكرية الدينية، وتخرج أجيالاً مسكونة بالكراهية المطلقة للعرب، كما تتولى الحاخامية إصدار الفتاوى التي تضفي القداسة على الممارسات والجرائم التي يرتكبها الجنود ضد العرب. وقد أوصل هذا التغلغل داخل الجيش عدداً غير قليل من الضباط الأرثوذكس إلى مراتب عليا.

وفي استطلاع أجرته صحيفة **يديعوت أحرونوت** قال ٤٧ بالمئة من الإسرائيليين انهم يتوقعون حدوث حرب أهلية بين المتدينين والعلمانيين اليهود (وقد تكون هذه مبالغة، ولكنها «مبالغة دالة» إن صح التعبير). ودعاة الأصولية اليهودية يقفون الآن بمنتهى الحزم والشراسة ضد أي انسحاب من الضفة والجولان ومع الاستيطان وطرد العرب، وهم مستعدون للذهاب في سبيل الدفاع عن موقفهم هذا إلى أبعد مدى. ولا تنس أنهم يعتبرون باروخ غولدشتاين منفذ مجزرة الحرم الإبراهيمي قديساً ومثلاً أعلى يجب الاحتذاء به.

والأطروحات الأساسية لهذه «الأصولية» ـ بحسب تصور من يستخدمون هذا المصطلح ـ كما يلي:

ـ إنشاء دولة إسرائيل هو تجسيد للحلم التوراتي اليهودي القديم، رغم أن الحركة الصهيونية نفسها، المؤسسة للكيان الصهيوني، لم تكن حركة دينية، وإنما كانت أيديولوجيا سياسية علمانية، ورغم أن الآباء المؤسسين (الحرس القديم) مثل بن غوريون وإيغال آلون، كانوا ملحدين في حياتهم، علمانيين في طرق تفكيرهم. ويسمي كوك هذه الظاهرة (وعد ديني يتحقق على يد علمانيين) «الانشطارية». ولذا بينما يرفض الأصوليون هذا الطابع العلماني للدولة، فإنهم يقبلون بفكرة الدولة اليهودية نفسها (على عكس ناطوري كارتا التي ترفض فكرة الدولة من أساسها).

ـ لا يمكن الثقة في الأغيار، بأي شكل، وأرض إسرائيل الكبرى هي أرض يهودية، ولا بد للدولة اليهودية أن تعتمد على نفسها وحسب (رغم كل المساعدات الخارجية التي تصب فيها). ولذا لا يفهم أعضاء هذا اليمين الديني الموازنات الدولية حق الفهم. وهم يتصورون أنه لا يمكن عقد سلام مع العرب، بل يجب طردهم أو تهجيرهم. ولذا نجد أن الأغلبية الساحقة لهؤلاء المستوطنين من أصحاب الديباجات الدينية يقفون ضد أي تنازل عن «الأرض اليهودية».

وهذه المقولات ليست بالضرورة مقولات دينية ويمكن لأي حزب علماني أن يتبناها. وبالفعل نجد أن اليمين (المؤيد لنتنياهو) يضم في صفوفه متدينين قوميين وعلمانيين. فهو يضم (كما أسلفنا) أحزاباً دينية مثل حزب المفدال وشاس وديجيل هاتوراه، ولكنه يضم أيضاً أحزاب موليدت وإسرائيل بعالياه وتسوميت. وحزب إسرائيل بعالياه هو حزب الصهاينة المرتزقة، أي المهاجرين السوفيات الراغبين في تحسين مستواهم المعيشي، أما حزب تسوميت، فهو حزب صهيوني لا ديني. ولا يمكن الحديث عن نتنياهو أو عن جيله بأسره، باعتباره متديناً.

٣ ـ مشكلة من هو اليهودي؟

تدَّعي الدولة الصهيونية أنها «دولة يهودية» ومع هذا أخفقت هذه الدولة اليهودية حتى الآن في تعريف من هو اليهودي، وهو إخفاق يضرب في صميم الشرعية الصهيونية. وقد طرحت المشكلة على الكيان الصهيوني منذ نشأته، ولكنها تفاقمت في الآونة الأخيرة.

ومما يزيد مشكلة الهوية اليهودية تفاقماً أن اليهودية الإصلاحية والمحافظة بدأت تصل إلى إسرائيل وقد تزايد عدد التابعين لها، هذا في الوقت الذي وصل فيه عدد الإصلاحيين والمحافظين المتدينين في الولايات المتحدة إلى حوالى ٨٥ بالمئة من عدد

يهود الولايات المتحدة المتدينين. ويجب أن نذكر أن اليهود الملحدين (وكثير من المتدينين) في الولايات المتحدة يصرون على فصل الدين عن الدولة (متبعين في ذلك مجتمعهم منادين بذلك باعتبارهم أعضاء أقلية يرون أن ذلك في مصلحتهم)، أما اليهود الملحدون في إسرائيل فهم لا يكترثون أساساً بالدين (وهم أعضاء أغلبية) ولذا فهم لا يمانعون في أن يسيطر الأرثوذكس على جميع مناحي الحياة (وخصوصاً أن مثل هذا الاستعراض الديني يزيد من شرعية الدولة وشرعية الاستيلاء على الأراضي).

وقد أدّى هذا الوضع إلى فقدان الاتزان على مستوى يهود العالم. فبينما ترى أغلبية الدياسبورا (التي تهيمن على المنظمة الصهيونية) ضرورة فصل الدين عن الدولة، تحاول المؤسسة الأرثوذكسية في إسرائيل أن يلعب الدين دوراً أساسياً في حياة الفرد الخاصة والعامة بل أن يتحكم الدين في الحياة الخاصة للمواطنين، وأن تقوم هي بتعريف من هو اليهودي والقوانين الخاصة بالعلاقة الدينية بين الفرد والمجتمع.

وقد جرى تمرير قانون في الكنيست يلغي الاعتراف بعقود الزواج التي يجريها الحاخامات التابعون للتيار الإصلاحي والمحافظ. ومع أن القانون مر في المرحلة الأولى (من أربع مراحل)، فقد غضب اليهود الإصلاحيون والمحافظون بشدة وهددوا علانية بقطع المساعدات والتبرعات عن إسرائيل. فاتصل نتنياهو شخصياً برؤسائهم ودعاهم للقائه في مكتبه (في القدس). وأخبرهم أن تمرير القانون في القراءة التمهيدية لا يعني أنه سينجح. وقال إنه قرر إقامة لجنة تضم المسؤولين من كل التيارات الدينية في إسرائيل لتبحث الموضوع وتتوصل إلى قرارات وحلول ترضي كل الأطراف.

وبالفعل تم تشكيل لجنة يرأسها وزير المالية يعقوب نئمان لإنشاء محكمة تفصل في حالات اعتناق الديانة اليهودية داخل إسرائيل. وقد وعد زعماء الإصلاح والمحافظة بالتوقف عن الهجوم على الحكومة الصهيونية أو القيام بأية إجراءات قبل أن تنهي اللجنة عملها، وكان نئمان قد اقترح إنشاء محكمة مشتركة تضم ممثلين عن اليهود المحافظين والإصلاحيين على أن يرأسها حاخام من اليهود الأرثوذكس. ولكن الأرثوذكس (في الحاخامية الرئيسية) رفضوا هذه المقترحات تماماً. ووصف قادة الإصلاحيين والمحافظين قرار الحاخامات الأرثوذكس بأنه سيؤدي إلى انقسام خطير في صفوف اليهود، ويهدد مستقبل حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

وفي المقابل، أعرب اليهود الإصلاحيون والمحافظون عن شعورهم بالصدمة، وقال الحاخام إيهود باندل، رئيس الحركة المحافظة في إسرائيل، إن رفض المتشددين للتسوية بمنزلة إعلان حرب ضد الشعب اليهودي. وأكد الحاخام يوري ريجيف رئيس الحركة الإصلاحية أن الحاخامية الكبرى قد أغلقت الباب في وجه التسوية.

ثم وقعت مشكلة جديدة، إذ تم انتخاب امرأة، من التيار الديني الإصلاحي،

عضواً في المجلس الديني لمدينة نتانيا. وهو مجلس مؤلف من تركيبة حزبية (لكل حزب ممثلون بحسب نسبته في الانتخابات البلدية) وشعبية (ممثلو الشعب) ودينية (مندوبون يعينهم مجلس الرئاسة الروحية الرسمية) وجاء تعيين «الحاخامة» جويس برنر (وهي بروفسور في اللاهوت) عن حزب ميرتس اليساري الصهيوني.

هذا الانتخاب أثار جنون الأرثوذكس (فاليهودية الأرثوذكسية لا تقبل باشتراك النساء في صلاة الجماعة في المعبد ولا بحاخامات إناث) فرفضوه، فتوجهت الحاخامة الجديدة إلى المحكمة العليا واستصدرت أمراً يجيز التعيين ويؤكد أنه قانوني ويأمر وزير الأديان بالمصادقة عليه. ولكي لا يعتبر موقفه إهانة للمحكمة وقرارها، وهو أمر مخالف للقانون، اتفق نتنياهو، مع قيادة شاس، على أن يقيل وزير الأديان (إيلي سويسا من حزب شاس) ويأخذ صلاحياته لمدة ساعة، يوقع خلالها بنفسه على كتاب التعيين، ثم يعيد الوزارة إليه. لكن هذا الحل لم يرض الأرثوذكس ولا حتى الحاخامين الأكبرين، فراحوا يهاجمون نتنياهو وقرروا مقاطعة كل مجلس ديني يضم امرأة أو يضم حاخاماً إصلاحياً أو محافظاً (يرى الأرثوذكس أن هذين «المذهبين» يجب ألا يُمثّلا أساساً في المجالس الدينية).

ولعل تزايد النسبية الأخلاقية في الولايات المتحدة، وهو أمر يترك أثره بشكل واضح على يهود الولايات المتحدة، وانتماءاتهم الدينية وشبه الدينية واللادينية المختلفة، سيزيد من تصعيد الصراع بين الأرثوذكس وغيرهم. فعلى سبيل المثال، يمكن للمرء تخيل استجابة الحاخامات الأرثوذكس لقيام بعض النساء من الولايات المتحدة بلبس الطاليت وحمل التوراة ومحاولة الصلاة بجوار حائط المبكى والإصرار على أن يرسمن حاخامات. ويمكن للمرء كذلك تخيل موقف المؤسسة الأرثوذكسية من قيام أحد الحاخامات الإصلاحيين بعقد أول قران «ديني» بين زوجين، كلاهما من الذكور، في إسرائيل!

٤ ـ الأزمة السكانية الاستيطانية

كان من الممكن أن يتجاوز الكيان الصهيوني كل مظاهر أزمة الهوية ويستوعبها، أو على الأقل كان يمكنه أن يتجاهلها، كما كان يفعل في الماضي، ما دامت المادة البشرية الاستيطانية متوفرة: ففيم تهم قضية الهوية أو التطبيع لو أن الوقود البشري لا يكف عن التدفق نحو آلة الحرب والاستيطان الصهيوني لخلق حقائق جديدة، وأمر واقع جديد؟ ولكن الأمر ليس كذلك، فثمة أزمة سكانية عميقة تجعل من المشروع الصهيوني أكذوبة عقيمة دخلت طريقاً مسدوداً. فبعد مرور ما يقرب من مائة عام على الاستيطان الصهيوني وخمسين عاماً على تأسيس الدولة لا تزال الدولة الصهيونية هي

دولة أقلية. فيهود العالم لم يهاجروا إليها ولم تنجح في تجميع المنفيين، إذ يبدو أن المنفيين في حالة سعادة غامرة بمنفاهم. ولذا اضطرت الدولة الصهيونية الاستيطانية لحل أزمتها السكانية إلى أن تلجأ لتهجير الفالاشاه (ويهوديتهم ـ إن صحت تسميتها كذلك ـ مختلفة عن اليهودية الحاخامية) ثم سمحت بهجرة مئات الآلاف من المهاجرين اليهود السوفيات الذين تعلم مسبقاً أنهم ليسوا يهوداً أصلاً. والجدول التالي يبيِّن عدد اليهود في إسرائيل والعالم منذ تأسيس الدولة حتى عام ١٩٩٧ بالمليون:

السنة	عدد يهود العالم	إسرائيل	النسبة إلى يهود العالم (بالمئة)
١٩٤٩	١١	٠,٦٥٠	٦
١٩٥٥	١٢	١,٥٩٠	١٣
١٩٧٠	١٣	٢,٥٨٢	٢٠
١٩٧٥	١٣	٢,٩٥٩	٢٣
١٩٨٠	١٣	٣,٢٨٣	٢٥
١٩٨٥	١٣	٣,٥١٧	٢٧
١٩٩٠	١٣	٣,٩٤٧	٣٠
١٩٩٥	١٣	٤,٥٥٠	٣٥
١٩٩٦	١٣	٤,٦٣٧	٣٦

١٥ ـ التكاثر المفرط للمصطلحات الصهيونية

من مظاهر الأزمة الصهيونية «التكاثر المفرط للمصطلحات الصهيونية» وهذا التكاثر المفرط هو سمة أساسية للفكر الصهيوني منذ ظهوره. فهناك «الصهيونية الدبلوماسية» و«الصهيونية السياسية» و«الصهيونية العامة» و«الصهيونية العمالية» و«الصهيونية الاشتراكية» و«الصهيونية الدينية» و«الصهيونية العلمانية» و«الصهيونية الثقافية» و«الصهيونية الروحية» و«الصهيونية التصحيحية» و«الصهيونية التوفيقية» و«الصهيونية الإقليمية» و«صهيونية بدون صهيون» و«صهيونية صهيون» و«الصهيونية المسيحية» و«صهيونية الأغيار» وغيرها من المصطلحات.

وقد استمرت الظاهرة بعد إنشاء الدولة وإن كان إسهال المصطلحات قد عبَّر عن نفسه من خلال أسماء الأحزاب التي تتغيَّر بمعدل جنوني عند كل انتخابات وما بينها.

وإذا كان التكاثر المفرط للمصطلحات سمة أساسية للخطاب الصهيوني قبل عام ١٩٦٧ فإن الأمور ازدادت سوءاً بسبب تصاعُد الأزمة، فهناك الأزمة البنيوية للصهيونية وتوتر العلاقة بين المُستوطن الصهيوني ويهود العالم. ولأن الأزمة لا حل لها والتوتر يتصاعد فإن الحلول المطروحة هي الأخرى تتزايد بشكل مفرط، ومن ثم تتكاثر المصطلحات وتتداخل فتضطرب.

وبعض التيارات الصهيونية الجديدة توصف بأنها «معتدلة» (صهيونية الخط الأخضر ـ صهيونية الحد الأدنى ـ الصهيونية الديمغرافية)، ويوصف البعض الآخر بأنه «متطرف» (صهيونية الأراضي ـ صهيونية الحد الأقصى ـ الصهيونية المتوحشة). وحقيقة الأمر أنه لا يوجد فارق جوهري بينهما، فكلاهما يَصدُر عن الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة ولا يختلفان إلا في ما يتصل بطريقة التطبيق ونطاق التوسع.

ويظهر التداخل بين المصطلحات وعدم جدواها من الناحية التصنيفية في حالة هرتزل. فهو قد أظهر صيغة صهيونية معتدلة (وُصفت بأنها «صهيونية ليبرالية إنسانية») وأبطن صيغة الحد الأقصى المتوحشة. و«قد حل التناقض بطريقة» عملية ذكية إذ ربط التوسع (صهيونية الأراضي) بالهجرة (الصهيونية السوسيولوجية)، وجعل الثاني مشروطاً بالأول، فكأنه كان ليبرالياً قبل وصول المستوطنين، متوحشاً بعده. (ومع هذا، نجد من أتباع هرتزل الليبراليين من يشجبون صهيونية الحد الأقصى وينعتونها بالوحشية، وهي الصهيونية التي لم يرفضها المنظِّر الأول والزعيم الروحي، وإنما أخفاها وحسب لاعتبارات عملية!).

ويظهر الخلط في المصطلح أيضاً في إدراك الحركة الصهيونية أن «الشعب اليهودي» يؤثر المنفى على «الوطن القومي» وأنه يحجم عن الهجرة إليه. ولكنها مع هذا ترفض الاعتراف بالأمر الواقع. ومما يزيد الأمور اختلاطاً أن هؤلاء الذين يرفضون الهجرة يسمون أنفسهم «صهاينة» لأسباب نفسية محضة لا علاقة لها بواقعهم أو سلوكهم. وقد طالب بن غوريون بعدم تسميتهم «صهاينة»، فالصهيونية ـ كما قال ـ هي الهجرة والاستيطان (ومن وجهة نظرنا، الاستيلاء على الأرض وطرد سكانها والقتال من أجلها). وطالب بتسميتهم «أصدقاء صهيون» وحسب. ولكن مثل هذه الراديكالية قد تفضح المشروع الصهيوني، ومن هنا مصطلحات مثل «الصهيونية النقدية» و«الصهيونية التقنية» (وهي سليلة مصطلح بوروخوف «صهيونية الصالونات»). وهي مصطلحات تشير إلى ظاهرة رفض أعضاء الجماعات اليهودية في العالم الهجرة من دون تسميتها بشكل صريح.

ونظراً لكل هذه التطورات أصبحت كلمة «صهيونية» (تسيونوت بالعبرية) تعني «كلام مدع أحمق»[١] وتحمل أيضاً معنى «التباهي بالوطنية بشكل علني مُبالَغ فيه»، وتدل على الاتصاف بالسذاجة الشديدة في حقل السياسة[٢]. ومن الواضح أن حقل

---

(١) *Jerusalem Post*, 26/4/1985.

(٢) *Economist* (21 July 1984), and Bernard Avishai, *The Tragedy of Zionism: Revolution and Democracy in the Land of Israel* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1985), p. 26.

الكلمة الدلالي أو منظورها يشير إلى مجموعتين من البشر: صهاينة الخارج، أي الصهاينة التوطينيون الذين يحضرون إلى فندق صهيون ويحبون أن يسمعوا الخطب التي لا علاقة لها بالواقع، ولذا فهي ساذجة، مليئة بالادعاءات الحمقاء والتباهي العلني بالوطنية. وتشير في الوقت نفسه إلى الصهاينة الاستيطانيين الذين يعرفون أن الخطب التي عليهم إلقاؤها إن هي إلا خطب جوفاء ومبالغات لفظية لا معنى لها، ولكن عليهم إلقاءها على أية حال حتى يجزل لهم الضيوف العطاء. والمقصود الآن بعبارة مثل «اعطه صهيونية» هو «فلتتفوه بكلام ضخم أجوف لا يحمل أي معنى»، فهو صوت بلا معنى وجسد بلا روح ودال بدون مدلول.

خاتمة

حاولنا في هذا البحث أن نعرّف الصهيونية ومواطن قوتها وضعفها، فهي أيديولوجيا حققت بلا شك قدراً كبيراً من النجاح (والدولة الصهيونية الاستيطانية تقف شاهداً على ذلك). ولكن «النجاح» ليس نجاحاً خالصاً، بل إن بعض المثقفين الإسرائيليين يشككون في أنه أصلاً نجاح. فقد قال المؤرخ الإسرائيلي يعقوب تالمون (بعد انتصار ١٩٦٧ الذي لم يحل مشكلة إسرائيل الأساسية) إن هذا إن هو إلا عقم الانتصار. أما المثقف الإسرائيلي شلومو رايخ فقد وصف وضع إسرائيل بأنها تركض من نصر إلى نصر حتى تصل إلى هزيمتها النهائية المحتومة.

ونحن لا نريد أن نهول من قوة الصهيونية، فرصدنا مواطن التناقض التي أدت إلى ظهور الأزمة وتفاقمها. ولكننا لا نريد أيضاً أن نهون من شأنها، وكما بيّنا في طي البحث يمكن للأزمة الصهيونية أن تستمر بضعة قرون من دون أن تتحول إلى «انهيار من الداخل» من دون الفعل العربي. فالفعل العربي وحده ـ ابتداءً من المقاطعة وانتهاءً بالجهاد المسلح ـ هو القادر على أن يحول الأزمة إلى انهيار وتفتت ونصر عربي بإذن الله.

تعقيب (١)

عبد الله عبد الدائم(*)

مدخل

١ ـ الإيديولوجيا الصهيونية ـ على نحو ما نشأت وعلى ما صارت إليه اليوم ـ وليدة مخاض طويل لم يعرف منتهاه بعد، ولن يعرفه فيما نرى. وقد يبدو للنظرة السطحية أن هذا المخاض أدّى إلى صلابة عود هذه الإيديولوجيا يوماً بعد يوم، وإلى نضجها المتواصل، وأنه بالتالي من أمائر العافية، ومن ثمرات التفاعل الخصيب. والحق أن هذا المخاض لم يكن عملية متنامية متصلة، بل كان منذ نشأته عملية صراع عنيف وتمزق خطير. ولولا العوامل السياسية الخارجية ـ وعلى رأسها الالتقاء منذ البداية بين الأهداف الصهيونية والأهداف الاستعمارية كما سنرى ـ لما استطاعت الصهيونية عند بواكير ولادتها أن تصمد أمام الأعاصير التي تعصف عليها من داخل الشتات اليهودي، ولما استطاعت الآن ـ بعد أن حال لونها وكادت تنطفئ شعلتها ـ أن تبقي على الكيان الإسرائيلي الذي تتنازعه التيارات المتخاصمة من كل جانب، والذي لم يعد كياناً إسرائيلياً واحداً وموحداً، بل أصبح كيانات متعادية تتجاذبه من كل صوب.

٢ ـ ومن هنا فإن النتيجة التي نود أن نخلص إليها في هذه الدراسة هي الآتية:

الإيديولوجيا الصهيونية ولدت ولادة قسرية قيصرية، وحملت في صلب كيانها التناقضات التي سادت المجتمع اليهودي قبل ظهورها، وأضافت إليها تناقضات أخطر ولّدها انبثاقها المحمل بالتناقضات، وولدت بعد ظهورها وبعد قيام دولة إسرائيل تناقضات أخرى أفدح وأخطر. وقد بلغت اليوم ـ ولا سيما بعد أن انطلقت عملية السلام في مدريد ـ شأواً من الصراع الحاد الذي كاد يكون قاتلاً. ومن هنا فإن الكيان

(*) مفكر تربوي قومي ووزير سابق ـ سوريا.

الإسرائيلي مهدد بالانهيار من داخله، ولا يحميه من الانهيار إلا إنقاذ الدول الغربية له ـ وعلى رأسها الولايات المتحدة ـ بالإضافة إلى عجز الكيان العربي وتخاذله وخوفه. فلقد يسر السبيل لنجاح الإيديولوجيا الصهيونية الطوباوية الحالمة ـ في بدايتها ـ تحالفها مع الاستعمار الغربي ـ ولا سيما البريطاني في ذلك الحين ـ ويسر اللقاء بينها وبين الاستعمار الغربي (ولا سيما الأمريكي) والاتحاد السوفياتي قيام دولة إسرائيل. وتتولى الإمبريالية الأمريكية اليوم رعاية الدولة وحمايتها حتى من مخاطر ذاتها وما يحمله الشقاق الداخلي فيها من بوادر الزوال. وبدوره ينقذ التخاذل العربي أمام إسرائيل وأمام الإمبريالية الأمريكية ذلك الوجود الإسرائيلي حين لا يجد في مواقف العرب ومطالبهم ما يذكي الصراعات والانقسامات في داخله حول هوية الكيان الإسرائيلي (ولا سيما في ما يتصل بأرض إسرائيل كما يدعوها)، ولا سيما أن جانباً كبيراً من نجاح الإيديولوجيا الصهيونية (بالإضافة إلى ما ذكرنا من عون الدول الغربية) كان وما يزال الأخذ بالمواقف البراغماتية والعملية، وتعديل منطلقاتها الإيديولوجية تبعاً لذلك.

٣ ـ وهكذا سنمضي بعد هذا المدخل إلى أن نتحدث حديثاً خاطفاً ـ وبلغة البرقيات ـ عن الأمور الآتية:

ـ التناقضات في صلب الإيديولوجيا الصهيونية عند ولادتها، والتناقضات التي تلت ولادة الحركة الصهيونية (منذ مؤتمر بال عام ١٨٩٧) حتى قيام دولة إسرائيل.

ـ الصراع بين الإيديولوجيا الصهيونية وبين التيارات المختلفة بعد ولادة الكيان الإسرائيلي حتى اليوم.

ـ إشكالية الهوية الإسرائيلية بوصفها إشكالية رافقت التيارات المتصارعة منذ القديم.

ـ أهم المشكلات التي دار حولها الصراع منذ نشأة الصهيونية حتى اليوم.

ـ نظرة إلى المستقبل، ولا سيما من خلال عملية السلام. ونحن في هذا كله نلتقي ـ إلى حد بعيد ـ مع ما ورد في الدراسة الهامة والقيمة التي قدمها د. عبد الوهاب المسيري حول «الإمكانات الإيديولوجية الصهيونية». ومن هنا فلن نكرر ما جاء فيها، وسوف نكتفي بتقديم ما من شأنه ـ في نظرنا ـ أن يزيد في توضيح مقاصدها، وأن يجيب إجابة مباشرة عن المسألة الأساسية التي يطرحها عنوان الدراسة، نعني: الإمكانات الماضية والمستقبلية للصهيونية وعوامل بقائها أو فنائها.

أولاً: التناقضات في صلب الإيديولوجيا الصهيونية منذ ولادتها حتى قيام دولة إسرائيل

الصهيونية ـ مرة أخرى ـ ولدت ولادة مصطنعة، ولم تكن فقط فكرة طوباوية حالمة كما وصفها حتى أنصارها، بل كانت فوق ذلك فكرة قسرية، لا تستند إلى

مطالب الواقع اليهودي القائم إذ ذاك، بل تقدم لهذا الواقع حلولاً عكسية تريد أن تقصره عليها.

١ ـ لقد كان قوام الإيديولوجيا الصهيونية عند نشأتها النزوع إلى توفير إطار قومي واحد للشعب اليهودي المشتت. ولكن معظم يهود الشتات كانوا معارضين لهذه الفكرة معارضة صارمة، وكانوا على العكس من ذلك يدعون إلى مزيد من اندماج اليهود في المجتمعات التي كانوا يقيمون فيها، ولا سيما في المجتمعات الغربية (في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) شريطة توفير المساواة اللازمة لهم، بل من أجل توفير هذه المساواة. ولا أدل على ذلك من الصراع الحاد الذي قام بين هرتزل وزعماء اليهود وممثليهم في ألمانيا عندما أراد مؤسس الصهيونية هذا أن يعقد أول مؤتمر صهيوني عالمي في مدينة ميونيخ، الأمر الذي اضطر هرتزل بعد جدل حاد إلى عقده في «بال» في سويسرا. وبعد أن أسس أتباع هرتزل جريدة صهيونية في ألمانيا في حزيران/يونيو ١٨٩٧، أطلقوا عليها اسم **العالم** *(Die Welt)*، أصدر المكتب التنفيذي لرجال الدين اليهود في ألمانيا قراراً حاسماً ضد الصهيونية (في السادس من تموز/يوليو ١٨٩٧)، واعتبرها مناقضة للوعود المسيحانية اليهودية. ولا أدلّ على ذلك أيضاً من معارضة «الاتحاد الصهيوني» (Alliance Sioniste)، العالمي والألماني لدعاوى الصهيونية المتصلة بإقامة دولة يهودية في فلسطين.

ومثل هذه المعارضة للصهيونية من قبل أبناء الشعب اليهودي نجدها في فرنسا. فيهود فرنسا المتشبعون بأفكار الثورة الفرنسية والفخورون بتحررهم وبالحفاظ على صورتهم الحسنة لدى سائر الفرنسيين، أقلقتهم الحركة الصهيونية التي تهدف في خاتمة المطاف إلى إقامة وطن لليهود في فلسطين. ولئن لقيت الصهيونية قبولاً في بريطانيا، فذلك لأسباب معروفة، سنتريث عندها في ما بعد، من بينها سيطرة بعض النزعات البروتستانتية البريطانية التي رأت (وفق تعاليم العهد القديم الذي هو مرجعها الأول) أن عودة اليهود إلى فلسطين مقدمة لازمة لظهور المسيح. يضاف إلى ذلك عاملان آخران: **أولهما** رغبة الشعب الإنكليزي في التخلص من هجرة اليهود إلى بريطانيا ومن منافستهم الاقتصادية له (وهكذا يلتقي عداء السامية مع تأييد الصهيونية). **وثانيهما** الأهداف الاستعمارية البريطانية من أجل السيطرة على قناة السويس والطريق المؤدية إلى الهند.

وحتى في دول أوروبا الشرقية التي عانى فيها اليهود الكثير من الاضطهاد، واجهت الصهيونية تيارين شعبيين هامين معاديين لها: **الأول** هو التيار الأرثوذكسي الديني الذي رفض الادعاءات السياسية لحركة هرتزل، **والثاني** هو التيار الاشتراكي اليهودي الذي كان يمثله حزب «بوند» (Bund) (أي الاتحاد العام للعمال اليهود في

لتوانيا وبولونيا وروسيا، وهو حزب تم تأسيسه في عام ١٨٩٧، يناضل من أجل إقامة قومية علمانية تضمن الاستقلال الشخصي لليهود في أوروبا الشرقية).

٢ ـ وإذا تركنا جانباً موقف يهود الشتات المعادي للإيديولوجيا الصهيونية في الجملة ـ والحديث عنه يطول ـ نجد طائفة من الأفكار والإيديولوجيات التي سبقت أو رافقت أو أعقبت ظهور الإيديولوجيا الصهيونية، على نحو ما طرحها هرتزل، ولا سيما في كتابه **دولة اليهود** *(Der Juden Staat)* الذي ظهر عام ١٨٩٦، ثم في المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في «بال» في آب/أغسطس ١٨٩٧.

والحديث عن هذه الأفكار والإيديولوجيات المباينة أو المخالفة أو المناقضة لصهيونية هرتزل يحتاج إلى سفر كامل بل إلى أسفار. وحسبنا أن نشير إلى أبرزها في إطار ما نهدف إليه من بيان التناقضات التي رافقت ولادة الإيديولوجيا الصهيونية:

أ ـ هنالك التيار الفكري الهام الذي يمثله «آحاد هاعام» (Ahad Ha-Am) (١٨٥٦ ـ ١٩٢٧) والذي يعرف باسم التيار الثقافي، والذي أخذ على صهيونية هرتزل إهمالها للوجه الديني الثقافي.

ب ـ وهنالك الاتحاد الصهيوني الاشتراكي الذي يمثله سيركين (Nahman Syrkin) صاحب كتاب **المسألة اليهودية ودولة اليهود الاشتراكية**، وفيه يحارب مفهوم الدولة القومية على نحو ما يراه هرتزل. ومن أعلام هذا الاتجاه بير بوروخوف (Ber Borochov) (١٨٨١ ـ ١٩١٧) الذي يدافع عن النظرية المادية في بناء الدولة، والذي يرى أن المسألة اليهودية ينبغي أن يتم حلها عن طريق قوانين الاقتصاد، وليس عن طريق العمل السياسي.

ج ـ وهنالك جماعة «أحباء صهيون» (Hovevei Tzion) التي ظهرت بعد الاضطهاد الشهير الذي أصاب يهود روسيا في عام ١٨٨٥، وامتدت إلى بلدان كثيرة أخرى خارج الإمبراطورية الروسية، والتي عملت من أجل تعزيز الوجود اليهودي في فلسطين، مع رفض فكرة إنشاء دولة يهودية. وقد كان رئيسها حتى عام ١٨٨٩ المفكر بنسكر (Pinsker) (١٨٢١ ـ ١٨٩١)، وهو طبيب من «أوديسا».

د ـ وهنالك التيار الذي تمثله التيارات الدينية المختلفة، وهو تيار ذو شعب عديدة، أخذ ألواناً متباينة وأحياناً متناقضة، وما يزال مستمراً في التوالد والتكاثر حتى اليوم. ومنه من وقف من الصهيونية منذ البداية موقفاً موفّقاً. ومعظمه، ولا سيما التيار الديني الإصلاحي ـ رفض الصهيونية. وأبرز تياراته التي رفضت الصهيونية التيار «الحسيدي» (السلفي المغالي)، والتيارات «المسيحانية» التي تعتبر العودة إلى فلسطين قبل ظهور الدلائل الإلهية كفراً وهرطقة. كذلك من التيارات المعادية للصهيونية عند

ظهورها «التيار الديني الحديث» الذي يرى في الصهيونية «إبليس الوطن اليهودي» ويؤكد أنها تمثل «إنكاراً واضحاً لليهودية». وقد وقف بعض أتباع هذا التيار (وعلى رأسهم هيرش (Samson Hirsch) موقفاً حازماً ضد إقامة دولة في فلسطين.

هـ ـ ومن غير الجائز أن ننسى التيار القومي المتطرف الذي ينتمي إليه اليمين الصهيوني كله، والذي مثله في بداية ظهور الصهيونية «ابن الصهيونية المخيف» كما يسمى عادة، نعني جابوتنسكي (Vladimir Zeev Jabotinsky) (١٨٨٠ ـ ١٩٤٠). فعلى الرغم من أن هذا السياسي قد تبنى الصهيونية وتبنته، بل اعتبرته من أبرز قادتها، فإنه كان مخالفاً في كثير من طروحاته لصهيونية هرتزل وصحبه، كما أنه دعا إلى مراجعة الصهيونية في برنامجه الذي وضعه، وكون لهذه الغاية حركة سماها بهذا الاسم (أي المراجعة) في باريس عام ١٩٢٥. وقد كان ـ كما نعلم ـ فاشياً إلى أقصى حدود الفاشية، رافضاً للديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومنكراً لحق تقرير المصير، ومتنكراً للصهيونية الاشتراكية، مؤمناً بالقومية العرقية وبصفاء العرق اليهودي، مؤكداً على أهمية دور الزعيم والرجل العظيم، داعياً إلى العنف ضد العرب وإلى محاربتهم لا محالة من أجل إقامة دولة إسرائيل، مؤمناً بالعنف الخلاق، كما يقول... الخ.

وكلنا يعلم أن أفكار جابوتنسكي هي التي تبناها اليوم اليمين المتطرف في إسرائيل، وأنها أدت إلى تكوين عصابات «الهاغانا» و«الإرغون» و«شتيرن» وسواها من الحركات الإرهابية، وهي التي أخذ بها أمثال بيغن وشامير ونتنياهو وسواهم من غلاة الصهيونية.

و ـ وثمة حركة من طراز خاص، خالفت المقولات الصهيونية أيضاً، وكان لها شأن متميز بين الأربعينيات والخمسينيات، ونعني بها الحركة الكنعانية. وهذه التسمية التي اشتهرت بها أطلقها عليها، من باب السخرية، الشاعر العبري أفراهام شلونسكي (١٩٠٠ ـ ١٩٧٣) استناداً إلى الفقرة الواردة في سفر التكوين: «فقال ملعون كنعان عبد العبيد يكون لإخوته» (التكوين ٩: ٢٥)[١]. أما اسمها الحقيقي فهو «حركة العبريين الشبان» (تأسياً بحركة «الأتراك الشبان» بزعامة أتاتورك). وعلى الرغم من أن عدد أتباعها كان محدوداً، فإن شأنها وأثرها كانا كبيرين. وقد ظهرت لدى «الصبار الأوائل» (الشباب المولود في فلسطين). وأهم منطلقاتها «أن الحياة الدينية والأخلاقية

---

(١) ذكر هذا النص: رشاد عبد الله الشامي، **إشكالية الهوية في إسرائيل**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٢٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٧). ومنه نستقي أكثر حديثنا عن هذه الجماعة، ثم عن الحركة العبرية (أو الصبارية). ومن أجل مزيد من التفاصيل يحسن الرجوع إلى هذا المرجع الهام من صفحة ٢٥ إلى صفحة ١٠٥.

على نحو ما تبلورت في اليهودية على امتداد ٢٥٠٠ عام، ليس فيها ما يلزمهم. ومثلها، في نظرهم، الحركة القومية التي شاعت منذ قيام الصهيونية. فالصهيونية والدين اليهودي قد نبعا من أساس مشترك، وهو أن اليهود يشكلون شعباً، والأمر ليس كذلك في نظر العبريين الشبان. وعندهم أن واقعاً إسرائيلياً جديداً، لا علاقة له بالواقع اليهودي في الشتات، قد ولد على أرض فلسطين. ومن هنا شنت هذه المجموعة هجوماً نقدياً على «يهودية» الشتات، وعلى دين إسرائيل ومؤسساته وقيمه، وعلى نهج التاريخ اليهودي برمته. ودعت ـ في زعمها ـ إلى خلق أمة موحدة في «أرض العبريين على نهر الفرات» من خلال «الدمج المتقدم للجماعات العرقية المحلية» (العرب والأكراد واليهود). ومن الجدير بالذكر أن وجهة النظر هذه هي التي وجهت زعماء حركة «لحي» في ذروة حربها ضد البريطانيين في فلسطين عام ١٩٤٦، حين أصدرت كتيباً عنوانه **أسس السياسة العبرية الخارجية** بينت فيه أن هدف نضالها هو إقامة اتحاد فيدرالي لدول الشرق الأوسط. وقد أثارت هذه الفكرة ـ كما نعلم ـ الزعيم الصهيوني حاييم وايزمان خلال محادثاته مع الملك فيصل، وكذلك بن غوريون في حواره مع زعماء عرب في الثلاثينيات. ولعل مشروع شيمون بيريس عام ١٩٩٥ لإقامة مشروع شرق أوسطي جديد غير بعيد عن تلك الأفكار. وقد أسدل الستار على هذه الحركة الكنعانية خلال الخمسينيات وتشرذم اتباعها أو من تبقى منهم على قيد الحياة، بين تائب عن أفكار الحركة، وبين مؤيد ومساند لحركة «غوش إيمونيم» المتطرفة.

ز ـ وإلى جانب الحركة الكنعانية، ظهرت الحركة «الصبارية» أو «العبرية». وهي الحركة التي ولدت مع طلائع ما يعرف في تاريخ الاستيطاني الصهيوني بالهجرة الثانية (عليا شينا) التي تمتد خلال الأعوام (١٩٠٤ ـ ١٩١٤)، والتي استمرت بعد ذلك، ولمع نجمها ما بين عام ١٩٤٠ و١٩٥٠، وكانت من المراحل الحاسمة في تاريخ هذا الاستيطان. وقد أتى معظم رجالها من روسيا بعد الأحداث التي جرت فيها عام ١٩٠٣ وعام ١٩٠٤، وبعد إخفاق الثورة الروسية (عام ١٩٠٥). وكان معظمهم من أعضاء الحركات الصهيونية الاشتراكية. وقد ابتدعوا في فلسطين فكرة «الكيبوتز» وأسسوا الأحزاب العمالية وطبقوا في فلسطين على الصهيونية مبادئ العلمانيين من الراديكاليين الاشتراكيين الروس. وكانوا مناهضين للدين ـ أكثر من هرتزل ـ ونادوا بفصل الدين عن الدولة، ونظروا إلى التوراة نظرتهم إلى مجرد وثيقة تاريخية.

ومن خلال هذا المناخ الذي ساد خلال الهجرتين الثانية والثالثة، نشأ جيل من الأبناء الذين ولدوا في فلسطين، اعتبر نفسه فلسطينياً في كل شيء، ولا علاقة له بالماضي اليهودي في الشتات، وعلاقته بفلسطين علاقة قوامها الأرض والمكان وليس التاريخ. وقد عرف هذا الجيل باسم جيل «الصباريم» (وهي جمع لكلمة «صبار» التي

تعني «التين الشوكي» كما نعلم). وقد اعتبر هؤلاء «الصباريم» أنهم يشكلون بداية جديدة لا علاقة لها بالماضي اليهودي الديني أو الثقافي أو التاريخي. ورفضوا الثقافة الشتاتية بكل أشكالها، الأمر الذي يتعارض تعارضاً واضحاً مع الموقف الصهيوني الذي حافظ على الروابط مع الشتات اليهودي. وقد سلم «الصباريم» بهجرة يهود الشتات إلى دولتهم الصغيرة، ولكنهم ظلوا يميزون بين المهاجرين من البلدان المختلفة وفقاً لمدى تقبلهم للقيم الصبارية.

وما لبثت هذه الحركة بدورها أن سقطت، كما سقطت من قبلها الحركة الكنعانية، وتداعى الصبار العلماني، وظهر مكانه بعد ذلك من يمكن أن نطلق عليه اسم «الصبار الديني»، نعني رجل «غوش إيمونيم» (كتلة الإيمان)، وهو المستوطن المسيحاني ـ السياسي الذي يتبنى الأسطورة المطالبة بأرض إسرائيل الكاملة. وقد ظهرت هذه الحركة كما نعلم في أعقاب حرب عام ١٩٦٧، ولها دور شبه حاسم في توجيه الأحداث في إسرائيل اليوم.

٣ ـ تلك ـ بإيجاز مخل ـ بعض صور التناقض والصراع اللذين رافقا الصهيونية منذ ولادتها وحتى قيام دولة إسرائيل. ولقد تريثنا بعض الشيء عندها لنرى كيف أن الإيديولوجيا الصهيونية ولدت مصطنعة، في قلب شتات يهودي ينكرها، بل استيطان فلسطيني يبرأ منها، ووسط أفكار وحركات لكل منها شرعتها الخاصة ومنهاجها المتفرد. ومن الصعب ـ وسط هذا البحر من الحركات والاتجاهات ـ أن نستخرج من صلب الصهيونية، حتى عند ولادتها، مذهباً بين المعالم. ولا يرجع ذلك ـ كما قلنا ونقول ـ إلى اختلاف الأئمة ـ بل يرجع إلى أن الفكرة الصهيونية نفسها فكرة واهية النسيج، مضطربة القوام، لا جذور لها في الواقع. الأمر الذي يجعلنا نؤكد مرة أخرى أن قوام الصهيونية يرتد في خاتمة المطاف إلى مطلب واحد: «هو توفير إطار قومي للشعب اليهودي المشتت». وحتى إذا اقتصرنا على هذا المطلب، نجد، كما رأينا، أن الآراء حوله كانت متضاربة. فهنالك من كان يدعو إلى دمج الشتات بالمجتمعات التي يقيمون فيها، ومن يدعو إلى إيجاد ضرب من العلاقات الفيدرالية بين اليهود في العالم.

ولعل مما يزيد في توضيح ما في الإيديولوجيا الصهيونية من تناقض ذاتي وما صاحب ولادتها وتلاها من اتجاهات متعارضة، أن نلخص ـ بإيجاز مخل أيضاً ـ أهم المسائل التي ثار حولها الخلاف، والتي ورد جانب منها في الجزء السابق. وهذه المسائل كما سنرى كانت وما تزال عصية على الحل، وهي تزداد تعقداً يوماً بعد يوم. ونكتفي في ما يلي بالإشارة إليها عابرين، ولا سيما أن الدراسة الجامعة القيمة التي قدمها د. عبد الوهاب المسيري قد توقفت عند الكثير منها.

أ ـ هنالك مسألة الخلاف داخل الحركة الصهيونية عند ولادتها وبعد ولادتها حول أرض الدولة اليهودية، ولا سيما الخلاف الحاد بين رفض إقامة دولة يهودية في فلسطين (كما فعل ليو بنسكر (Leo Pinsker) (١٨٢١ ـ ١٨٩١) أحد أبرز زعماء الصهيونية الأوائل، وكان طبيباً في أوديسا كما ذكرنا (وقد كان رفضه لاختيار فلسطين وطناً لليهود رفضاً قاطعاً جازماً بل محذراً لأسباب لا مجال لذكرها هنا) وبين المطالبين بإقامة هذه الدولة في فلسطين (بوصفها أرض الميعاد كما يدعون) وبين من يقبل بأي أرض لهذه الدولة في أي مكان في العالم. ومن المعروف أن هرتزل نفسه لم يكن في البداية (في كتابه **دولة اليهود**) مصراً على إنشاء الدولة في فلسطين، وأنه وافق على العرض الذي قدمه عام ١٩٠٣ وزير المستعمرات البريطاني جوزف تشمبرلن والمتصل بإقطاع أوغندا أرضاً لليهود. وكما نعلم، لقد استعرض الصهاينة حوالى عشرة أمكنة في العالم جرى التدقيق والبحث في مدى صلاحها لأن تكون دولة لهم (مدغشقر ـ ليبيا ـ الأرجنتين ـ أوغندا ـ ما بين النهرين ـ أوستراليا ـ أنغولا ـ قبرص ـ سيناء).

ب ـ وهنالك مسألة العلاقة بين الصهيونية والاشتراكية. فقد تبنى الاتجاه الاشتراكي والماركسي أمثال نحمان سيركين (Nahman Syrkin) وبير بوروخوف (Ber Borochov) (١٨٨١ ـ ١٩١٧) وهما من أبرز رواد الصهيونية، بينما عارضه أمثال أهارون غوردون (Aharon Gordon) (١٨٥٦ ـ ١٩٢٢) وكثير آخرون.

ج ـ وهنالك مسألة اللغة، والخلاف الحاد الذي ظهر قبل نشأة الصهيونية واشتد بعدها، نعني الخلاف بين الداعين إلى إحياء اللغة العبرية وتجديدها، وبين الذين يؤثرون الإبقاء على لغة «اليديش» (Jiddish) التي كانت شائعة لدى يهود الشتات. ومن الجدير بالذكر أن هرتزل نفسه كان ضد استخدام اللغة العبرية في الدولة اليهودية الموعودة، وكان يدعو إلى استخدام اللغة الألمانية!

د ـ وهنالك المسألة الكبرى، مسألة العلاقة بين الدعوة الصهيونية والديانة اليهودية. ولقد كانت هذه المسألة وما تزال العقدة الكبرى التي واجهتها وتواجهها الصهيونية. وسنعود إليها عند حديثنا عن الوضع القائم حالياً في إسرائيل. وحسبنا أن نذكر ـ من قبيل المثال ـ أن معظم الاتجاهات الدينية المختلفة ـ ولا سيما الاتجاهات الأرثوذكسية القديمة والمحدثة والاتجاهات التقليدية المغالية، كانت اتجاهات معادية للصهيونية، تصفها بأنها «ثورة ضد الإله» و«نفي لليهودية». وكان من أبرز ممثليها إسحق بروير (Isaac Brewer) (١٨٨٢ ـ ١٩٤٦) الذي كان وجهاً بارزاً من وجوه الأرثوذكسية اليهودية الجديدة في ألمانيا ثم في فلسطين. وهو يبين في مؤلفاته الكثيرة أن المزاعم السياسية التي أتت بها الصهيونية مزاعم خطيرة وعابثة. فالشعب اليهودي، فيما يقول، كان له دوماً ملك وسيد هو الله، وله دستور هو التوراة. ومن التهافت

ومضيعة الوقت إذن بناء دولة في فلسطين. والصهيونية مرفوضة لأنها تود أن تخضع اليهود لسلطة الدولة غير المشروطة بشرط، ولأنها تمثل ردة خطيرة حين تستبدل العبودية بالحرية.

وكلنا يعلم أن الصراع بين الصهيونية والدين كان صراعاً مستمراً حاداً وما يزال، وأن هرتزل نفسه ناقض نفسه ـ وهو العلماني ـ وقدم مخادعاً تنازلات كثيرة حول الصلة بين الصهيونية والدين. ومثله فعل بن غوريون وسواه من أصحاب الدعوة العلمانية حين مالأوا الاتجاهات الدينية، بل المتطرفة منها أحياناً (من مثل جماعة «ناطوري كارتا» الدينية الرافضة للصهيونية ولدولة إسرائيل). وهذا ما يفعله نتنياهو على الرغم من أنه غير متدين.

هـ ـ ولن نتحدث ههنا عن التناقضات بين الصهيونية وبين كثير من الاتجاهات والحركات والأحزاب بعد ولادة إسرائيل، ونترك ذلك إلى حين حديثنا عن الصهيونية في إسرائيل اليوم. غير أنه يظل من الصحيح أن التناقضات اليوم هي وليدة التناقضات الأصيلة القائمة في صلب العقيدة الصهيونية، وأنها تعبر عن تزايد الصراعات البدئية حدة وشدة يوماً بعد يوم، الأمر الذي يشهد على أن الإيديولوجيا الصهيونية أصيبت منذ ولادتها بسرطان من الآراء والاتجاهات المتعارضة تزداد انتشاراً في نسيجها كلما تقدم الزمن. وهذا ينقلنا تواً إلى الحديث عن تناقضات الإيديولوجيا الصهيونية بعد ولادة دولة إسرائيل حتى اليوم.

ثانياً: تناقضات الايديولوجيا الصهيونية بعد ولادة إسرائيل حتى اليوم

كما قلنا ونقول هذه التناقضات التي ظهرت بعد ولادة إسرائيل واشتدت وتعاظمت حتى اليوم، ليست منقطعة عما قبلها، بل هي امتداد لها، بل اختبار لها، ضمن معطيات جديدة، بعد أن ولدت دولة إسرائيل بفضل عون الدول الأجنبية الغربية (وعلى رأسها الولايات المتحدة) وبفضل اتفاق مصالح الشرق السوفياتي مع مصالح الغرب في هذا الشأن.

١ ـ ولا نستبق الأمور إذا قلنا ان ما حدث بعد خلق الكيان الإسرائيلي، بالقياس إلى ما كان قبله، يعبر عنه عضو الكنيست شلومو بن عامي (من حزب العمل) والأستاذ بجامعة تل أبيب، إذ يقول: «إن هذا المجتمع الذي أنشأه الآباء المؤسسون من الصهاينة وأرادوا أن يكون بوتقة صهر تمتزج فيها مختلف الثقافات واللغات، تحول إلى مجتمع متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات ومتعدد الطوائف. لقد تغيرت وتفتتت الصورة الأسطورية المأمولة لتحل محلها صور أخرى عديدة لكل منها

شرعيتها. . . بين اليهودي والعربي، والمتشددين دينياً (الحريديم) والقوميين الدينيين (غوش إيمونيم) والتقليديين والعلمانيين وغيرهم ممن تمتد جذورهم إلى أصول عرقية مختلفة، مثل «السفارديم» و«الأشكنازيم» و«المهاجرين الروس» و«الإثيوبيين» وغيرهم. وقد أدى هذا التفتت للصيغة الإسرائيلية إلى تشرذم بين ثقافات وطوائف مختلفة، ولهجات متباينة، ومواقف متصارعة تجاه الدولة اليهودية».

ويرى بن عامي أن هذه الانشقاقات «تؤهل لحدوث انفجارات عنيفة داخل المجتمع»[٢].

٢ ـ وإذا نحن أردنا ـ بإيجاز مخل أيضاً ـ أن نتحدث عن أهم الاتجاهات المتصارعة في إسرائيل اليوم، أمكننا أن نقسمها ـ تسهيلاً للبحث ـ إلى ثلاثة أنواع من الصراعات: الصراعات داخل التيارات الصهيونية ـ الصراعات بين التيارات الدينية ـ الصراعات بين التيارات العلمانية والتيارات الدينية[٣].

أ ـ الصراعات داخل التيارات الصهيونية: وتتجلى في الصراعات بين الصهيونية الإنسانية (كما يقولون) أو «صهيونية الحد الأدنى» (تبعاً لمواقفها من الأراضي المحتلة)، وبين «الصهيونية القومية» أو «الجابوتنسكية» في صيغتها المعاصرة (أو صهيونية الحد الأقصى)، وبين «الصهيونية القومية المتطرفة» الانعزالية.

وتتجلى الايديولوجيا الصهيونية الإنسانية في حركات السلام غير البرلمانية (وهي عديدة، أشهرها «حركة السلام الآن»). وأصحاب هذا الاتجاه ينادون بشعار الدولة لكل مواطنيها، وبإعادة المناطق المحتلة للفلسطينيين، ويعترفون بحقهم في إقامة دولة فلسطينية.

أما «الصهيونية القومية» (أو الجابوتنسكية) أو صهيونية الحد الأقصى، فقد سبق أن أشرنا إليها، وهي إيديولوجيا تشدد على العرقية وعلى الأهمية الرمزية المتزايدة لأحداث النازية. وهي نظرية تبدو جذابة للأكثرية من حزب «الليكود» ومعظم أعضاء «الحزب الديني القومي» (مفدال) وحركة «غوش إيمونيم» (كتلة المفدال). وهي ترفض مبدأ إعادة الأراضي المحتلة للفلسطينيين والسوريين، وترفض مبدأ إقامة «دولة فلسطينية» بين البحر والنهر، وتسعى بعض الفصائل فيها (كحزب «موليدت») وعدد من قادة الليكود (أرييل شارون ومناحيم بيغن) إلى تحقيق عملية «ترحيل» (ترانسفير) كاملة للعرب في المناطق الفلسطينية المحتلة، حفاظاً على الطابع اليهودي للدولة.

---

(٢) شلومو بن عمي، «الشعب ضد الدولة،» معاريف، ١٩٩٦/٩/٢٢، ص ٣٤، ذكر في: المصدر نفسه، ص ٢١٠.

(٣) لمزيد من التفصيل حول هذه الصراعات، يحسن الرجوع إلى: الشامي، المصدر نفسه.

أما الصهيونية القومية المتطرفة فتشترك مع الصهيونية القومية في شعاراتها التي سبق أن ذكرناها، وتعبر عن نزعة انعزالية عن العالم، متبنية شعار «الشعب الذي يسكن وحده». وتستند عقيدتها إلى خليط من التطرف الإلهي للشعب اليهودي في «أرض إسرائيل»، بغض النظر عن الاعتبارات السياسية والأمنية. وترى أن «شعب إسرائيل» و«أرض إسرائيل» و«التوراة» ثالوث لا ينفصم، وعندما يتحقق اندماجها التام سيأتي «المسيح المخلص». ومن هنا فهي ترى أن تحرير الأرض شرط مسبق لتحرير الشعب اليهودي، وأن «تهويد الضفة الغربية، ثم الشرقية لنهر الأردن، شرط أساسي لتحرير الشهب اليهودي، وهي مهمة أمر بها الرب». وأبرز من يمثل هذه الصهيونية القومية المتطرفة حركة «غوش إيمونيم» وحركة «كاخ» وحركة «إيل» وحركة «دولة يهودا»، وكلها حركات تتولى المشروع الاستيطاني اليهودي في الضفة الغربية وغزة، وتتلقى الدعم حتى من عناصر علمانية كثيرة في أوساط حزب العمل الإسرائيلي، وغيره، ومن الأحزاب الدينية سواء منها الصهيونية أو «الحريدية» المعادية للصهيونية، ولا سيما في مجال جهودها الاستيطانية.

ب ـ الصراعات بين الاتجاهات اليهودية الدينية: وهي اتجاهات عديدة ينتمي معظمها إلى اليهودية الأرثوذكسية، وتدعو في الجملة إلى إقامة دولة يهودية تحكمها الشريعة والتوراة. ويمكن تقسيمها ـ تبعاً لموقفها من الصهيونية ودولة إسرائيل ـ إلى تيارات ثلاثة:

الأول هو التيار الذي تمثله الأحزاب الصهيونية الدينية، وأبرز ممثليه حزب «مفدال» أي «الحزب الديني القومي». ويؤكد هذا التيار ارتباطه العميق بالصهيونية القائمة على التوراة والشعب وأرض إسرائيل. وقد انشقت عن المفدال أحزاب مثل: حزب «موراشا» (أي التراث) عام ١٩٨١، وحزب «ميماد»، وهو حزب ديني صهيوني أشكنازي.

والثاني هو التيار «الحريدي» الذي تمثله الأحزاب الذي ترفض الصهيونية كعقيدة، وترى أن الصهاينة قد تحدوا الرب حين أقاموا دولة إسرائيل، لأن قدوم المسيح المخلص هو وحده الذي يمكن أن يقودهم إلى الميعاد. وقد نشأ هذا التيار منذ طور مبكر قبل ولادة إسرائيل (منذ عام ١٩١٨)، ومثله آنذاك حزب «أغودات اسرائيل». واستمر بعد ذلك، وأخذ شكلاً معتدلاً بعض الشيء. وقد قامت منذ عام ١٩٨٤ ثلاثة أحزاب «حريدية» جديدة: «شاس» وهو حزب سفارادي، و«ديجيل هاتوراه» أي «علم التوراة» وقد خاض انتخابات الكنيست الثانية عشرة لأول مرة عام ١٩٨٨، وحزب «تامي» (قائمة تقاليد إسرائيل) وقد اشترك في انتخابات الكنيست العاشرة عام ١٩٨١ (بزعامة أهارون أبو حصيرة).

والثالث هو التيار الحريدي المعادي للصهيونية ولدولة إسرائيل معاً. وتمثله جماعات «حسيدي سطمار» و«ناطوري كارتا» والطائفة الحريدية. وهذه الجماعات ترفض الاعتراف بوجود دولة إسرائيل، وتناضل ضدها.

ج ـ الصراعات بين التيارات العلمانية والتيارات الدينية: ولا شك في أن هذه الصراعات هي أخطر ما تعانيه إسرائيل اليوم، ولا سيما أن التيارات الدينية قد اشتد ساعدها يوماً بعد يوم، وبوجه خاص بعد كارثة حزيران/يونيو ١٩٦٧ (التي اعتبرها الكثيرون من المتدينين وغيرهم نصراً من الرب). ويكفي أن ننظر إلى نتائج انتخابات الكنيست عام ١٩٨٨، ثم عام ١٩٩٢ وأخيراً عام ١٩٩٦، كي ندرك أن الأرقام التي حصلت عليها الأحزاب الدينية في انتخابات عام ١٩٩٦ تنبئ بحدوث مد ديني كاسح وبتغير عميق في الواقع الديني في إسرائيل. فلقد حصلت الأحزاب الدينية مجتمعة في انتخابات أيار/مايو ١٩٩٦ على ٢٣ مقعداً (تسعة مقاعد لحزب «المفدال» وعشرة مقاعد لحزب «شاس» وأربعة مقاعد لحركة «يهدوت هاتوراه» الممثلة لحزب «أغودات اسرائيل»)، مما أدى إلى حصول هذه الأحزاب مجتمعة، لأول مرة، على خمس وزارات (الداخلية ـ المواصلات ـ التعليم ـ الأديان). أما أسباب تزايد قوة هذه الأحزاب الدينية فالحديث عنها يلتهم صفحات طوالاً.

ويعنينا أكثر من ذلك أن نتأمل في انعكاسات هذا المد الديني على الإيديولوجيا الصهيونية من جهة، وعلى واقع إسرائيل ومستقبلها من جهة ثانية.

٣ ـ أما انعكاسات هذا المد الديني على الإيديولوجيا الصهيونية، فهي كثيرة، حسبنا أن نشير من بينها إلى أهمها، نعني الانعكاسات على الصراع حول الهوية في إسرائيل، وهو صراع قديم جديد دوماً.

ولا شك في أن أول مشكلة تشغل الإسرائيليين اليوم هي التساؤل عن تعريف «اليهودي»: من هو اليهودي؟ ومن هو «اليهودي المتدين» أو «اليهودي الأرثوذكسي»؟ ومن هو «العلماني»؟ ومن هو بالتالي المواطن الإسرائيلي؟ وما شأن «قانون العودة» اليوم (الذي صدر عند إقامة دولة إسرائيل)؟ وكيف يمكن حل الخلاف حول من يحق له التجنس في إسرائيل؟ وما شأن «العرق» في الهوية الإسرائيلية؟... الخ.

ولن نخوض في هذا الموضوع الواسع[٤]، وقد توقف عنده د. عبد الوهاب المسيري في بحثه القيم، كما فصلنا الحديث عنه في كتابنا **إسرائيل وهويتها الممزقة**[٥]،

---

(٤) أفرد رشاد عبد الله الشامي كتاباً برأسه لموضوع «إشكالية الهوية في إسرائيل» كما سبق أن أشرنا إليه. وهو كتاب جامع قيم لا يدع زيادة لمستزيد.

(٥) عبد الله عبد الدائم، **إسرائيل وهويتها الممزقة**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٣٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦). ويحسن الرجوع في هذا المجال إلى الكتاب الهام الآتي: **Dan V. Segre**, *A Crisis of Identity: Israel and Zionism* **(Oxford; New York: Oxford University Press, 1980).**

وحسبنا أن نذكر ـ في حدود بحثنا ـ أن موضوع الهوية في إسرائيل لا يقع الخلاف حوله بين العلمانيين والمتدينين فحسب (وكل منهم يمثل حوالى ٥٠ بالمئة من سكان إسرائيل)، بل يشمل اتجاهات وحركات أخرى (داخل العلمانيين والمتدينين أو خارجهما) أهمها: الهوية في نظر الاتجاه «الصباري» الذي سبقت الإشارة إليه ـ الهوية وفلسطينيو ١٩٤٨ (الذين يمثلون حوالى ٢٠ بالمئة من سكان إسرائيل) ـ الهوية في نظر دعاة حركات السلام ـ الهوية في نظر كل من الأشكنازيم والسفارديم (الذين يمثلون ٥٥ بالمئة من سكان إسرائيل) ـ الهوية والأقليات الطائفية في إسرائيل (المسلمون والمسيحيون).

ثالثاً: تناقضات الإيديولوجيا الصهيونية ومستقبل إسرائيل

١ ـ هكذا يستبين لنا من خلال هذا العرض الخاطف أن الصراعات في قلب إسرائيل التي ولدت الإيديولوجيا الصهيونية، تطرح تساؤلات جادة حول مستقبل هذا الكيان.

وعلى الرغم من أن تلك الصراعات متشابكة و«أعقد من ذنب الضب» كما يقال، بحيث تجعل حساب الاحتمالات حول مصير إسرائيل عسيراً، فإن ما نسمع ونقرأ من كتابات كثير من السياسيين والمفكرين اليهود في إسرائيل نفسها، ينذر بالثبور ويقدم صورة قاتمة عن احتمالات المستقبل الإسرائيلي. وقد كشف استطلاع حديث للرأي في إسرائيل، بعد توقيع «اتفاق واي بلانتيشن» أن ٥٥ بالمئة من أبناء الشعب الإسرائيلي يعتقدون اعتقاداً قوياً ويكاد يكون جازماً بأن اغتيالات كثيرة، كاغتيال رابين، سوف تقع في إسرائيل عاجلاً أو آجلاً. والجميع يعلم اليوم أن مقتل رابين على يد مهووس ديني يدعى إيغال عامير قد تم وفق فتاوى بعض كبار الحاخامات التي اعتبرته خائناً وكافراً. ولم يندم الفاعل على فعلته، بل بررها بدوافع دينية، وقال إن الرب كان معه عندما قتل رابين، وأنه أنقذ النفوس البشرية عندما اغتاله. وهكذا غدا في نظر الكثيرين في إسرائيل «قاتلاً مقدساً، صاحب رسالة، يقتل من أجل السماء».

ومنذ ذلك الحين أصبح اصطلاح «الحرب الأهلية» بين الدينيين والعلمانيين شائع الاستعمال في أجهزة الإعلام الإسرائيلية والأجنبية. وظهر متحمسون جدد مستعدون للموت، وأعلنوا الحرب على الدولة العبرية الخائنة.

وإذا نحن اقتصرنا على جانب واحد (ولكنه هام) من هذا الصراع داخل إسرائيل، نعني الصراع بين المتدينين والعلمانيين، أمكننا أن نقدم شواهد عديدة على خطورته نطق بها مفكرون من كلا الطرفين. وقد أظهرت دراسة حديثة قام بها معهد

«غولدا مائير» التابع لجامعة تل أبيب أن الخلاف بين المتدينين والعلمانيين في المجتمع الإسرائيلي هو أساس الأزمات في دولة إسرائيل، وأنه على الرغم من أن الصراع العربي - الإسرائيلي يحتل المكان الأول من حيث حدته وبروزه الإعلامي في الصحافة الإسرائيلية، إلا أنه يأتي في المرتبة الثانية من حيث مركزيته في حياة المجتمع الإسرائيلي»[٦].

ويلخص هذا الموقف الثنائي الحاخام إسرائيل هاريل (Israel Harel) رئيس مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية (وهو أحد الحاخامات القلائل الذين أدانوا مقتل رابين) على النحو الآتي:

«إن ثمة وطنيين آخذين بالتكون في إسرائيل: وطن الإسرائيليين، ووطن اليهود. أما الإسرائيليون فهم «أغيار» (Goyim) غرباء يتكلمون العبرية لا أكثر ولا أقل. ولقد أنهكتهم الحروب وسئموا منها، ونسوا الصهيونية، ولم يعرفوا اليهودية يوماً ما. وقد جاء رابين ليقول لهم فوق ذلك كله، ان لا خوف على أمن إسرائيل، وان في وسعهم أن يطمئنوا بعد اليوم إلى أنهم لن يرحلوا عن هذه البلاد. فماذا يبقى لهم إذن بعد هذا؟ يبقى لا شيء، يبقى الفراغ المطلق. وهو فراغ لن تستطيع العلمانية أو الديمقراطية أن تسده، فكلتاهما لا تعتبر من القيم البنيوية الأساسية للشعب اليهودي. وبمقدار ما كنا نقترب من تنفيذ اتفاقات «أوسلو» كان يبدو واضحاً للفريق الأول، فريق المنتمين إلى «وطن الإسرائيليين» أن الأرض قد غدت عقبة في وجه التطبيع، بينما كان يبدو للفريق الثاني، فريق المنتمين إلى «وطن اليهود»، أن التطبيع خطر على الهوية الإسرائيلية».

ومما هو جدير بأن نشير إليه، في هذا المجال، تلك الوثيقة التي عرفت باسم «اتفاقية الوضع الراهن» (Statu Quo) والتي نظمت العلاقة بين المتدينين والعلمانيين منذ نشأة دولة إسرائيل. ففي ١٩ حزيران/يونيو ١٩٤٧ أرسل بن غوريون (الذي كان آنذاك رئيساً لإدارة الوكالة اليهودية) خطاباً إلى حزب «أغودات اسرائيل» وعد فيه بأن تحفظ للدين عدة مبادئ رئيسة. ومنذ ذلك الحين أصبحت هذه الاتفاقية ترفق بكل اتفاق ائتلافي (منذ عام ١٩٥٥) بين «الماباي» (حزب عمال أرض اسرائيل) والأحزاب الدينية، وبعد ذلك بين حزب «الليكود» والأحزاب الدينية منذ عام ١٩٧٧، عام الانقلاب السياسي الكبير. ولكن الأحداث أخذت تقضم مبادئ هذه الاتفاقية يوماً بعد يوم، إلى أن ذهبت أدراج الرياح بعد وقوع الفصام العنيف بين العلمانيين وبين المتدينين المتشددين. وعادت إلى الظهور والبزوغ الساطع من جديد المبادئ الأساسية للعقيدة

(٦) رشاد عبد الله الشامي، القوى الدينية في إسرائيل: بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٨٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤).

اليهودية الأرثوذكسية بكل ما فيها من غرائب الفرائض والطقوس، الأمر الذي جعل غلاة اليهود المتشددين أنفسهم يؤكدون أن التاريخ يعيد نفسه، وأن تاريخ دولة إسرائيل الحديثة تكرار للتاريخ اليهودي القديم، بكل ظلمه واضطهاده وحروبه ومآسيه. وهذا كله عندهم يشير إلى أن الدرس الذي تعلموه من التاريخ اليهودي والمكابي يكاد ينبئ بدقة أكيدة بمصير دولة إسرائيل، حتى لكأن الغد أشبه بالأمس من الماء بالماء.

وهكذا صدق تحذير ليو بنسكر (Leo Pinsker) (١٨٢١ ـ ١٨٩١) أحد رواد الصهيونية الشهيرين، حين رفض إقامة دولة يهودية في فلسطين، مبرراً ذلك بأن العلاقة بين أرض إسرائيل وبين ما هو مقدس علاقة قوية إلى حد تجعل من المستحيل أن تقوم دولة يهودية في إطار سياسي محض بعيد عن الدين. وقد قاده هذا المنطق إلى نبوءة جريئة، حين بين أن سقوط دولة داود ومن بعده يرجع إلى الخلط المبهم بين الوجه السياسي (ممثلاً بالملك والقضاة) والوجه الديني (ممثلاً برجال الدين والأنبياء). وهذا الخلط ـ كما يقول ـ لا يمكن اجتنابه في حال اختيار أرض فلسطين. ومن هنا فمن الواجب اجتناب ذلك الوهم المشؤوم، أي «إحياء دولة يهوذا القديمة» وما كان بعدها من مآس. وعنده أن النزعة «المسيحانية» والدينية تجعل كل بحث عن إقامة دولة سياسية ذات طابع إنساني بحثاً عقيماً.

٢ ـ والحديث عن صراعات الواقع الحالي في إسرائيل يطول، وهو متعدد الوجوه. ولا شك أن كل ما في الوجود الإسرائيلي الحالي يشير إلى اضطراب إيديولوجي خطير، وينبئ بتعاظم الأخطار البنيوية الداخلية التي تهدد الوجود الإسرائيلي. ويعنينا من هذا كله أن نطرح السؤال الأساسي والحاسم: ما هي احتمالات تفجر الكيان الإسرائيلي من داخله بسبب صراعاته الإيديولوجية المزمنة والحادة؟

وللإجابة عن هذا السؤال يحسن أن نعود أولاً عودة خاطفة إلى الوراء، لنتساءل: كيف استطاعت الصهيونية أن تقيم دولة في إسرائيل على الرغم من صراعاتها الذاتية العميقة كما رأينا؟

ومن شأن الإجابة عن هذا السؤال أن تيسر لنا الإجابة عن السؤال الأساسي وهو: هل تستطيع إسرائيل أن تبقي على كيانها، على الرغم من الصراعات العنيفة فيه؟

أ ـ ولنبدأ بالإجابة عن السؤال الأول، بإيجاز شديد، ولا سيما أننا تعرضنا لذلك في مطلع بحثنا:

نستطيع أن نلخص العوامل التي أدت إلى خلق الكيان الإسرائيلي رغم كل تناقضات الصهيونية والصراعات داخلها، في الأمور الآتية:

(١) على الرغم مما تشتمل عليه صهيونية هرتزل من تناقض فكري، وعلى الرغم من وجود خصوم ألداء له، فقد كان يجمع جمعاً موفقاً بين الفكر والعمل (خلافاً

لخصومه الذين كانوا يكتفون غالباً بالفكر)، ويدرك بوجه خاص أهمية العمل في توليد أي إيديولوجيا (فالإيديولوجيا عنده لا تكتشف بل تولد وتبنى)، وقد عبر عن ذلك هو نفسه حين قال في خطابه في المؤتمر الصهيوني الأول في «بال» عام ١٨٩٧: «في البدء كان العمل». ولا شك في أن أهم جوانب العمل من أجل إنجاح إيديولوجيا الصهيونية كان العمل السياسي والدبلوماسي. وهكذا قضى السنوات القليلة التي عاشها بعد هذا المؤتمر (والتي لا تعدو سبع سنوات، إذ توفي عام ١٩٠٤) في عمل لا يكل واتصالات سياسية ودبلوماسية مع معظم البلدان الغربية، ومع الدولة العثمانية وسواها (حتى ان بعض الكتاب يتحدثون عن «شرهه» الدبلوماسي). هذا فضلاً عن عمله الدائب من أجل تعبئة الجماهير الشعبية اليهودية من أجل فكرته التي كانت تلقى مقاومة عنيدة، شعبية وفكرية. تضاف إلى هذا براعته التلفيقية. وقد سلك السلوك العملي نفسه وزاد عليه حاييم وايزمان (رجل الدولة العبقري في زعم بعضهم) ولا سيما بعد أن استقر في بريطانيا منذ عام ١٩٠٤، حيث أطلق فكرة «الصهيونية المركبة» التي تشجع في آن واحد النشاط العمالي في فلسطين والعمل الدبلوماسي.

(٢) كان ثمة تأييد مبكر للنزعة الصهيونية ظهر في الدول الأنغلوسكسونية البروتستانتية في أوروبا ولا سيما بريطانيا. وكان وراء هذا التأييد عوامل ثلاثة:

أولها ظهور ما يعرف باسم «الصهيونية غير اليهودية» وهي مجموعة من المعتقدات كانت سائدة بين غير اليهود (ولا سيما البروتستانت الذين يتمسكون بتعاليم العهد القديم) وكانت تدعو إلى تأييد قيام دولة قومية يهودية في فلسطين. وتعود هذه النزعة تاريخياً إلى ثلاثمائة عام قبل المؤتمر الصهيوني الأول، وكانت واضحة في حركة الإصلاح الديني البروتستانتي في القرن السادس عشر. وقوامها التأكيد على ما جاء في العهد القديم من عودة اليهود إلى فلسطين واعتبار عودتهم تمهيداً لعودة المسيح المنتظر. وقد بلغ هذا الاتجاه المؤيد للصهيونية قبل بزوغها ذروته في عهد الثورة البيوريتانية في إنكلترا في القرن السابع عشر. وتكاثر عدد البروتستانت المؤمنين بـ «العصر الألفي السعيد» في أوروبا وإنكلترا وهولندا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا اللوثرية واسكندنافيا والسويد وسواها. وبعد ذلك تبنى هذا الاتجاه الداعي إلى عودة اليهود إلى أرض فلسطين (والذي اختلط بأغراض سياسية) سياسيون بريطانيون كبار، من أبرزهم بالمرستون (وزير الخارجية عام ١٨٣٠) وتشارلز هنري تشرشل ومن بعدهما بلفور[٧].

---

(٧) لمزيد من التفصيل حول الصهيونية غير اليهودية، انظر: ريجينا الشريف، **الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي**، ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز، سلسلة عالم المعرفة؛ ٩٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥)؛ محمد السماك، **الصهيونية المسيحية** (بيروت: دار النفائس، ١٩٩٣)، ويوسف الحسن، **البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الصهيوني**=

وتزايد المؤيدون لهذه النزعة الصهيونية غير اليهودية واستمرت حتى أيامنا هذه، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تحظى بتأييد واسع وهام، ولا سيما لدى صانعي القرار السياسي. وقد كان جيمي كارتر من أبرز ممثلي هذا الاتجاه، وكان يرى، وهو رئيس «أن دولة إسرائيل هي أولاً وقبل كل شيء عودة إلى الأرض التوراتية... وأن إنشاء دولة إسرائيل هو إنجاز النبوءة التوراتية وجوهرها». ومثله فعل ريغان من بعده.

وثاني هذه العوامل التي دفعت إلى تأييد الغرب ولا سيما بريطانيا، لعودة اليهود إلى فلسطين، النزعة اللاسامية التي كان يعززها الخوف من تزايد أعداد المهاجرين اليهود إلى الغرب، ومن تزايد نفوذهم الاقتصادي والسياسي، على الرغم من القوانين التي تحد من هجرة اليهود إلى بريطانيا آنذاك.

وثالثها وأهمها اللقاء بين المنازع الصهيونية وبين المطامع السياسية لبريطانيا، إذ وجدت الحكومة البريطانية منذ وقت مبكر أن الصهيونية تحقق مصالحها الاستعمارية، وأن وجود اليهود في فلسطين يضمن لها مراقبة قناة السويس، الشريان المائي الحيوي، وإقامة علاقة استراتيجية بالتالي بين مصر والإمبراطورية البريطانية في الهند. ولن نتوقف طويلاً عند هذا العامل الهام، فالحقائق عنه كثيرة، وقد غدا من بديهيات الأمور. وحسبنا أن نقول إنه لولا وصاية لندن لما كان للهجرة اليهودية إلى فلسطين أن تستمر وتشتد، ولما ولد الكيان الإسرائيلي. وهكذا التقت الصهيونية مع المطامع الاستعمارية البريطانية. ولا أدل على ذلك من أن «هرتزل» نفسه في كتابه **دولة اليهود** يعتبر الوطن اليهودي الموعود «جداراً ضد آسيا وقاعدة متقدمة للحضارة في مواجهة البربرية». وإذا كانت الحضارة الغربية، كما يقول، تهدف إلى إخصاب الأراضي الزراعية المهجورة، فللصهيونية دور كبير في مهمة التمدين هذه! ومن هنا اعتبر الكثير من الباحثين، في الغرب وسواه أن إسرائيل هي بمثابة «حصان طروادة» للغرب.

(٣) ولا حاجة إلى أن نذكر بعد ذلك ثالثة الأثافي، نعني ما تم من زواج جديد بين الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية، أدى إلى إعلان دولة إسرائيل (في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧) ولا سيما حين التقت المنازع الأمريكية مع بعض الاعتبارات السياسية لدى الاتحاد السوفياتي.

(٤) ولا حاجة إلى أن نضيف إلى هذه العوامل التي أدت إلى نجاح الإيديولوجيا الصهيونية، على الرغم من طوباويتها، ما كان من دعم اليهود الروس والأمريكيين

=(**دراسة في الحركة المسيحية الأصولية الأمريكية**)، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).

لبريطانيا في الحرب العالمية الأولى، ولا سيما في عام ١٩١٧ الذي أخفقت فيه هجمات الحلفاء. ومن أمائر ذلك الدعم إسهام «وايزمان» نفسه (وهو عالم كيمياء) في الجهد العسكري عن طريق أبحاثه المتصلة بمادة «الأسيتون» (Acetone). كذلك لا حاجة إلى أن نذكر بين هذه العوامل الاضطهاد النازي لليهود أثناء الحرب العالمية الثانية.

ب ـ ولنترك الأمس ولنعد إلى اليوم والغد، ولنبحث في العوامل التي تبقي على إسرائيل والتي يمكن أن تبقي عليها في المستقبل على الرغم مما عرفنا من تداعي بنيتها الإيديولوجية.

(١) لا مراء في قدرة الكيان الإسرائيلي على امتصاص المشكلات والاجتهادات والآراء. ولعله تمرّس بها طويلاً، بل لعل الشعب اليهودي قد ألفها في تاريخه القديم والحديث. أليس في الآية ٧٦ من سورة النمل ما يشير إلى هذا الصراع القديم الجديد؟ تقول الآية الكريمة: **﴿إن هذا القرآن يقص على بني إسرائيل أكثر الذي هم فيه يختلفون﴾**[٨]. ألم تعرف اليهودية منذ القدم تفسيرات وفتاوى لا تخلو من خداع ورياء، تتجلى في نظام «الإعفاءات الشرعية» (Heterim) وفتاوى رجال الدين المتناقضة؟ ولا شك في أن للديمقراطية السائدة اليوم لدى قسم من شعب إسرائيل دوراً في امتصاص الصراعات.

(٢) غير أن من المؤكد أن أهم عامل يعمل على اجتماع الإسرائيليين، على الرغم من تعارض منازعهم، هو عداؤهم للعرب، وشعورهم بأنهم قد ألقي بهم في أرض مطوقة بالأعداء. ومن هنا فإن بعض الألفة تجمعهم عندما يحققون انتصاراتهم على العرب. وهذا ما جرى بوجه خاص بعد حرب ١٩٦٧ التي وحّدت صفوفهم إلى حد بعيد. وعلى العكس من ذلك، فإنهم يعودون إلى الشقاق والصراع عندما يخفقون في معاركهم ضد العرب. وهذا ما حدث عام ١٩٧٣ وما حدث بعد حرب لبنان بوجه خاص، إذ تنكر للصهيونية ولإسرائيل أكبر أنصارهما. وهذا ما حدث أيضاً أثناء الانتفاضة الفلسطينية التي زادت من تمزق الإيديولوجيات في إسرائيل.

(٣) ومهما يكن هنالك من مدّ وجزر في الصراعات داخل إسرائيل، فإنها تظل صراعات تهدد الكيان الإسرائيلي، لولا مبادرة الغرب والإمبريالية الأمريكية لإنقاذه. ومن المؤكد أن الغطاء الأمريكي يوفر قدراً كبيراً من الطمأنينة لشعب إسرائيل وييسّر له أن يتصارع في طمأنينة وأن يحترب بأمان، بل إن المساعدات الاقتصادية نفسها (فضلاً عن سواها) التي تقدمها لإسرائيل الولايات المتحدة والشتات اليهودي وبعض الدول

---

(٨) **القرآن الكريم،** «سورة النمل،» الآية ٧٦.

الغربية، عامل من عوامل الاستقرار. فمما يساعد على إطفاء الصراع بين أبناء إسرائيل نمو الاقتصاد وارتفاع الدخل القومي للفرد فيها. ويقيننا أن هذا الصراع كان حرياً به أن يتفجر ويفجر ما حوله لو عاش الإسرائيلي في فاقة. ولا أدل على ذلك مما نجده لدى «السفارديم» الشرقيين من منازع متطرفة ضد الدولة.

(٤) غير أن للعون الأمريكي وسواه وجهه الآخر الخفي الذي سوف يؤدي في رأينا - إذا توافرت بعض العوامل الأخرى - إلى المزيد من تشتت الكيان الصهيوني إن لم يؤد إلى تمزيقه والتمهيد لزواله. فالسياسة الأمريكية التي تضع ثقلها الصوري من أجل السلام بين العرب وإسرائيل، تفعل ذلك استناداً إلى القوة وحدها، وفي منأى عما يستلزمه واقع الأمور، ظناً منها أن تجاهل المشكلات يمكن أن يؤدي إلى حلها. ومعنى هذا أنها، في حقيقة الأمر، تعمل من أجل سلام كاذب محمل بكل إمكانات التفجر في المستقبل، في الكيان الإسرائيلي بوجه خاص. وهكذا تعود إلى الخطيئة الأولى حين أوجدت إسرائيل قسراً، فأشعلت بذلك المعارك في إسرائيل وبين العرب وإسرائيل. وهي بذلك تثبت من جديد ضعف إدراكها لطبيعة المشكلة، وجهلها بشعوب المنطقة، أو إصرارها رغم كل ما تعرف على الاستهتار بهذه الشعوب من خلال غطرسة القوة، أو وقوعها في ما يسميه هيغل «خداع الفطنة». وقد لا يكون من المغالاة أن نشبه عملها بعمل الغريزة اللاواعي، الذي يشبهه الفيلسوف الفرنسي برغسون بعمل نحلة تجهد وتجهد من أجل جمع العسل في الخلية، بينما قد تكون الخلية كلها مثقوبة. وكأن السلم على نحو ما تعمل له الولايات المتحدة وإسرائيل يريد أن «تنجح العملية الجراحية ولو مات المريض».

لقد خلقت الدول الغربية - وعلى رأسها الولايات المتحدة - دولة إسرائيل، غير آبهة بالواقع والممكن، فضلاً عن استهتارها بحقوق الشعوب. واليوم تعود إلى مداواة الداء بالداء، فتطرق السلام من منطلق الحرب والقوة. وعندنا أن مثل هذا السلام لا يظلم العرب وحدهم، بل يظلم إسرائيل فوق ذلك، بل قبل ذلك، ويضعها عاجلاً أو آجلاً في مواجهة انتقام المظلوم وما تراكم عنده من خمائر النقمة المتحدية، الأمر الذي يبعث الحياة في شقاقها الداخلي، ويزيده أواراً واشتعالاً، ويهدد وجودها كله بالتالي.

(٥) ومهما يكن من أمر، فإن سلم إسرائيل الداخلي والخارجي - إن أرادته سلماً باقياً - لا يتحقق إلا إذا سعت سعياً جاداً لتحقيق ما قال به كثير من زعماء الصهيونية نفسها في البداية، حيث أكدوا أن «إسرائيل لن تبقى إلا إذا وافق العرب على بقائها» ولا يكون ذلك إلا إذا غيرت جبلتها، ونأت عن منطلقاتها الصهيونية، وكفرت عن خطاياها، وأعادت الحق إلى أصحابه، وكانت دولة ديمقراطية كأي دولة

في العالم، كما يدعو إلى ذلك كثير من منظريها. وفي مقابل ذلك فإنها تصيب مقتلها إن هي تبنت الشعار المضاد الذي قال به جابوتنسكي وأنصاره من أصحاب اليمين القومي المتطرف اليوم (وعلى رأسهم نتنياهو)، نعني الشعار الذي يعلن أن العرب لن يوافقوا يوماً على بقاء إسرائيل، ولهذا فلا سبيل معهم إلا سبيل القوة والعنف، بحيث يقبلون بالسلم أذلة صاغرين. ولا نغالي إذا قلنا إن الوضع الممزق في إسرائيل اليوم وإصرار إسرائيل والإسرائيليين على استمراره، وإصرار الولايات المتحدة على تغذيته من حيث تدري أو لا تدري، يذكرنا بالمرض النفسي الذي يطلق عليه علماء النفس اسم «عصاب المصير»، وهو يعني سعي الأفراد، من حيث لا يشعرون، إلى تكرار عين المآسي التي مرت بهم في الماضي.

خاتمة

إن كل ما قلناه يشير في خاتمة المطاف إلى أن الدور الحاسم هو دور الأمة العربية. وهذا الدور هو الذي سوف يقرر مصير التمزق الإيديولوجي في إسرائيل. ولا شك أنهم في هذا لا يمكن أن يكونوا ملكيين أكثر من الملك. فما دامت إسرائيل محافظة على منطلقاتها العدوانية والتوسعية، وما دامت تحرص على محو العرب من وجه الأرض إن أتيح لها ذلك، وما دامت الولايات المتحدة ومن معها تنادي بالسلام الجائر وتتحدى مشاعر الأمة العربية وحقوقها، وتتخذ من السلم المزعوم مطية لأهدافها التوسعية والإمبريالية ولسيطرتها على البلاد العربية، فليس على العرب إلا أن يتصدوا للمسألة على شاكلتهم، وأن يستعدوا لمعركة مستمرة طويلة، إلى أن يرجع الضالون عن غيهم ويصحو الظانون بالأمة العربية والإسلامية ظن السوء. وقد علمنا تاريخ الأمة العربية الإسلامية وتاريخ الشعوب أن الكيانات المفروضة ظلماً وعدواناً لا بد أن تزول، مهما يطل الزمن. وقد لا يطول الزمن إذا نحن أدركنا أن موقف العرب الحاسم الصلب هذا سوف يزيد من الشقاق في إسرائيل وسوف يساعد على تفجيرها من داخلها. ولعل لسان حال العرب في هذا المقام قول الشاعر القروي:

أما السلام فإننا أعداؤه   حتى يدين بحبه أقوانا

ولن يتوقع أحد أن يأتي العرب بالسلام وبـ «إنجيل المسيح» بينما يأتي سواهم بـ «آيات الفتوح» على حد تعبير الشاعر القروي أيضاً.

وشكراً للدكتور عبد الوهاب المسيري الذي ولد بحثه الغني دراستنا هذه التي تلتقي مع أفكاره وتعززها.

تعقيب (٢)

سعود المولى[*]

ـ ١ ـ

إن التعقيب على بحث للدكتور العلامة عبد الوهاب المسيري وفي موضوع يتعلق بالصهيونية هو من قبيل إضافة نقطة ماء إلى محيط هادر. أبدأ فأقول بأني لا أضيف جديداً إلى ما أتعلمه كل يوم من أستاذنا الجليل خصوصاً بعد صدور موسوعته المعلم حول اليهود واليهودية والصهيونية. ونحن نظلم البحث الذي بين أيدينا إن لم نضعه في سياق أعماله، وبخاصة **الموسوعة**. ولعل بعض التساؤلات والملاحظات حول ما غمض أو غاب من هذا البحث تجد جواباً لها في **الموسوعة** ولكنني ملزم بالطبع بصياغة أسئلة وملاحظات على البحث الموجود بين أيدينا لتكتمل الفائدة، وليس مطلوباً مني كتابة بحث آخر، وإنما التعليق المحدد على بحث محدد يحمل عنواناً محدداً وهو الإمكانات الايديولوجية للصهيونية. وأرجو أن تضعوا هذا الأمر أمامكم دائماً أي أن سقف ملاحظاتي وتعقيبي هو هذا العنوان. وان الندوة تهدف إلى صياغة الأسئلة الحقيقية التي تلامس الواقع بصدق وأمانة قبل الاشتغال في تقديم الأجوبة وعوضاً طبعاً من المجاملات والخطابات والوصفات الجاهزة.

السؤال الأساس يتعلق بمفهوم الجماعة الوظيفية وهو البناء الذي قام عليه كل البحث والذي صاغه د. المسيري باعتبار أنه نموذج أي أداة تحليلية لتفسير الواقع، وهدف المسيري هو بناء نموذج تفسيري يكون شاملاً ومركباً يتفوق على النماذج المعروفة في علم الاجتماع المعاصر (وخاصة عند ماركس وماكس فيبر وهذا الأخير صاحب موضوعة النموذج المثالي التفسيري). لقد استخدم علم الاجتماع النموذج

(*) أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية ـ لبنان.

لتفسير موقع ودور ووظيفة الجماعات الاثنية المتميزة داخل المجتمعات الغربية. إلا أنهم حددوا نطاق عمل النموذج في مفاهيم جزئية مثل الطبقة، أو الجماعة الوسيطة. في حين أن د. المسيري يستخدم مفهوم الجماعة الوظيفية الذي يضع أعضاء الجماعات الوظيفية في سياقاتهم التاريخية والإنسانية المختلفة. فهو كما يقول المسيري يتسم بعدم الذوبان في مفهوم القانون العام (الذي يسقط فيه مفهوم الطبقة) كما بعدم السقوط في مفهوم الخصوصية المبالغ به إلى حد التأيقن (كما يسميه أستاذنا وهو يقصد أن تصبح الظاهرة المقصودة كالأيقونة أي لا تشير إلا إلى ذاتها). ووفقاً للمسيري فإن استخدام مفهوم الجماعة الوظيفية يُقيم توازناً بين الذات والموضوع وبين الخاص والعام. فهو يؤكد أن ثمة خصوصية تتمتع بها الجماعات اليهودية ولكنها ليست خصوصية مطلقة وإنما هي خصوصية مستمدة من المجتمعات التي يعيش أعضاء هذه الجماعات بينها، ومن ثم فهي لا تختلف عن الخصوصيات التي يتسم بها كل أعضاء الأقليات كل بحسب سياقه. وبالتالي فإنه لا توجد خصوصية يهودية واحدة، وإنما خصوصيات يهودية مختلفة تختلف باختلاف الزمان والمكان. أي أن الخاص لا يجبّ العام، والعام لا يجبّ الخاص.

والجماعات الوظيفية هي مجموعات من الناس تستجلبها المجتمعات من خارجها أو تجندها من داخلها من بين الأقليات الاثنية أو الدينية أو غيرها وتوكل لأعضاء هذه المجموعات وظائف شتى لا يمكن لغالبية أعضاء المجتمع الاضطلاع بها لأسباب مختلفة منها القداسة والتراحم (مثال الوظائف المشينة المتعلقة بالمال والجسد كالربا والبغاء أو تلك المتميزة كالقضاء والترجمة والتجسس)، وهي وظائف تتطلب الحياد والتعاقدية. ويعطي د. المسيري أمثلة على جماعات وظيفية كثيرة في التاريخ مثل المماليك والانكشارية والعبيد والخصيان والبغايا والمرتزقة وصولاً إلى المتعاقدين الأجانب لشغل وظائف معينة عادة ما تكون مالية أو أمنية. والمثال على الجماعات الوظيفية المالية (أو الوسيطة بلغة علم الاجتماع) الأرمن واليونان في الدولة العثمانية والصينيون والعرب في جنوب شرق آسيا واللبنانيون في بعض دول أفريقيا الخ... ويطبق د. المسيري هذا المفهوم كنموذج لتفسير الحركة الصهيونية فيقول بأن «المجتمع الغربي هو الذي عرّف اليهود من خلال وظيفتهم التي فرضها عليهم وحصرهم ضمنها» وبالتالي فإن المجتمعات الغربية هي التي فرضت العزلة والغربة والعجز على اليهود وخلقت لديهم مركب شعب الله المختار والإحساس بالهوية المستقلة والانفصال عن الزمان والمكان (وهي في سمات الجماعة الوظيفية). ويرى المسيري أيضاً أن المجتمعات الغربية حولت اليهود إلى أداة عضوية توظف في الداخل والخارج لخدمة الغرب (الحوسلة) وبالتالي فإن الصهيونية ليست حركة قومية عادية وان سياق الفكر والحركة الصهيونيين هو سياق غربي تماماً أي أن الصهيونية هي ظاهرة غربية أولاً

وأخيراً وهي مرتبطة بظهور الامبريالية الغربية كقوة عسكرية وسياسية عالمية. ويرى د. المسيري أن الصيغة الصهيونية الشاملة والمهودة والتي تشكل هيكل المشروع الصهيوني تنطلق من موقف الحضارة الغربية من اليهود (الجماعة الوظيفية) ومن إمكانية توظيفهم خارج أوروبا من خلال دولة وظيفية تكون دوماً تحت إشراف الغرب.

إن هذا الجزم والإطلاق في استخدام مفهوم الجماعة الوظيفية كنموذج لتفسير الحركة الصهيونية يخلط أولاً بين مستويين:

الأول هو الجماعات اليهودية التي عاشت في أوروبا وواجهت آليات تعامل أوروبية مختلفة معها تطورت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى آليات عزل ونبذ وطرد وتهجير بعد المذابح الدموية في أوروبا الشرقية، وفي روسيا وبولندا تحديداً.. والمستوى الثاني هو الحركة الصهيونية التي لا يمكن اختزالها إلى مستوى الجماعة الوظيفية المكوّن من مستويات اقتصادية واجتماعية ووظيفية مهنية محددة أو من سياقات اجتماعية سياسية لمجتمعات غربية مختلفة عاشت فيها جماعات يهودية.. ان هذا الخلط يلغي خصوصية الظاهرة الصهيونية فتتماهى مع نماذج مثل العاملين المصريين في السعودية أو التجار اللبنانيين في أفريقيا وهو أمر غير مقبول ولا معقول. إن الظاهرة الصهيونية على مستوى الفكر والحركة ليست مثل ظاهرة المماليك ولا الانكشارية ولا أي جماعة وظيفية أخرى. إن إلغاء الخصوصية (الذي يناقض بالطبع جدلية د. المسيري بين الخاص والعام التي سبق ذكرها) ينزع عن الظاهرة الصهيونية كل مكوّن أو دينامية داخلية فيحولها تماماً إلى أداة عضوية أي إلى متلق سلبي طيع هامشي لا إرادة له ولا فكر ولا حركة إذن ويجعل من المجتمعات الغربية (وكل مجتمعات العالم التي عاش فيها يهود) فاعلاً واعياً إرادوياً يفرض عزلة الجماعات اليهودية وغربتها وعجزها ومركباتها وعقدها.

ـ ٢ ـ

إن الخصوصية الأساسية للظاهرة الصهيونية تنبع برأيي من كون المستوى الثقافي هو المستوى الحاكم والناظم للجماعات اليهودية وهو لم يكن مستوى محمولاً على السياسة أو الاقتصاد لا بل إنه هو من يولّد السياسة والاقتصاد كما يظهر ذلك في موضوعة الإجماع الصهيوني التي يحللها د. المسيري.

وبهذا المعنى ومع التسليم بدور المجتمعات الغربية التي عزلت ونبذت الجماعات اليهودية (كما عزلت ونبذت ودمرت جماعات مسيحية مخالفة لها) وشاركت بالدور الأكبر والأساس في قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، فإن هذا لا ينبغي أن

يجعلنا ننسى أو نتجاهل العناصر الدينامية الداخلية الخاصة بالصهيونية وهي عناصر يحكمها كما قلت المستوى الثقافي بحيث انه لا يمكن اختزال الحركة الصهيونية إلى مجرد أداة عضوية أو وسيلة توظيف لخدمة الغرب في الداخل والخارج. كما أنه لا يمكن بالتالي القول بأن سياق الفكر والحركة الصهيونية هو سياق غربي تماماً. (وتماماً هي من نص د. المسيري). ذلك أن هذا الجزم الإطلاقي لا يجعلنا نفهم صيغة العقد الصامت الذي يرى د. المسيري انه قام بين الغرب والصهيونية. والعقد كما نعلم أكان صامتاً أم مكتوباً، يقوم على طرفين اثنين ويستوجب وجودهما وجوداً موضوعياً كاملاً. إن الموضوعة الأساس التي تصلح هنا لتفسير الحركة الصهيونية هي أن النظام الأشمل وهو نظام الاستعمار الغربي ثم الإمبريالية قد طوّر آليات تعامل مع الجماعات اليهودية تبدأ من النبذ والعزل (لسلبهم أموالهم وأملاكهم خلال الحروب الصليبية) وتنتهي إلى توظيفهم في سياق المشروع الإمبريالي أي نظام السيطرة العالمي.

ولكننا هنا ينبغي أن نوضح أن البنية الثقافية للصهيونية لم تكن بنية هامشية متلقية أو أداة ووسيلة وإنما هي كانت بنية فاعلة تدخلت في صياغة النظام الإمبريالي العالمي وشاركت في تكوينه فهي شريك وليست عميلاً أو تابعاً. إن الصهيونية القومية بتكوينها النخبوي دخلت نادي النخبة الأوروبية مع اكتمال مشروع الدولة القومية ولكن على أساس وجود قابلية ذاتية للاندماج في نظم السيطرة والغلبة. وهذه القابلية هي المستوى الثقافي المشكل للخصوصية الصهيونية. إن الدولة القومية الحديثة المولودة منذ القرن السادس عشر قد وسّعت، في آلية تشكلها اللاحقة، من قاعدتها الشعبية فنشأت تبعاً لذلك الدولة ـ الأمة حيث كان للنخبة اليهودية محل في النظام لا بل حيث شاركت هي في إعادة تشكيل النظام وتشكلت داخله كنخبة ممتازة. كانت بداية ذلك مع الثورة الفرنسية (١٧٨٩) ومع قانون ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٧٩١ حول تحرير اليهود. وهو انتشر إلى هولندا مع تشكيل جمهورية باتافيا ١٧٩٦ التي أعطى مجلسها التشريعي لليهود حقوق المواطنة ثم طوّرها لاحقاً لويس بونابرت ثم غليوم الأول (١٨١٥). ولقد تحول نابليون إلى قديس إسرائيلي لأنه نشر مع قواته الثورية المكتسحة للممالك الأوروبية مبدأ مساواة اليهود وتحريرهم. وأدى سقوط نابليون إلى ردة مضادة في بعض بلدان أوروبا دفع ثمنها اليهود الذين اعتبروا حلفاء لفرنسا. وفي كل مكان عادت فيها الدولة المسيحية بعد انكفاء الحملات الفرنسية عاد العداء لليهود. وأكثر ما ظهر ذلك في روسيا وألمانيا وبولونيا وإيطاليا. . وفي خلال الثلاثين سنة التي تلت سقوط نابليون لم يحصل تطور في وضع اليهود باستثناء انكلترا حيث كان وضعهم يتطور ويندمج في المجتمع بصورة متسارعة مع تسارع التغيرات الداخلية وصولاً إلى عام ١٨٦٠ حين جرى دمجهم بالكامل كمواطنين انكليز. أما في النمسا فإن قرار التسامح الصادر عن جوزيف الثاني (١٧٨٥) كان قد حررهم إلا أنهم خضعوا للردة

نفسها الناشئة عن سقوط نابليون قبل أن يتحرروا ويندمجوا تماماً عام ١٨٤٨ وهي فترة اندماجهم نفسها في دول أخرى مثل السويد والدانمارك وغيرها. . وبعد ١٨٤٨ انتهى العداء الرسمي لليهود في غرب أوروبا وزالت آخر العقبات وسقط آخر غيتو أوروبي غربي وأصبح اليهود مواطنين حتى في مدينة القديس بطرس. والعداء لليهود الذي أصبح أدبياً ـ تحريضياً أكثر منه سياسياً في أوروبا الغربية ـ استمر يتطور في روسيا وبولونيا ورومانيا وذلك بسبب خصوصية تشكل النظام السياسي في هذه البلدان، الذي لم يكن للجماعات اليهودية فيه مشاركة تأسيسية على غرار ما حصل في فرنسا وبريطانيا مثلاً، حيث شاركت النخبة اليهودية الممتازة في إعادة تشكيل النظام (وفي التشكل داخله) فساهمت بذلك في الإمساك بالمكونات الأساسية لنظام السيطرة والغلبة الإمبريالية وهي كما نعلم: الثقافة والسياسة والاقتصاد ومؤخراً سلطة الإعلام. إن هذه المكونات الأساسية لنظام السيطرة الاستعماري قد أفسحت المكان لما يسميه البحث العقد الصامت بين الامبريالية والصهيونية وهو كما نرى عقد شراكة تأسيسية في الداخل والخارج معاً. وهذا لم يكن ممكناً لولا وجود دينامية داخلية في الظاهرة الصهيونية تتشكل من حاكمية المستوى الثقافي أي أن أساسها هو العقيدة الدينية التلمودية التي سمحت للصهيونية بالاندماج في نظم التسلط والسيطرة العالمية. إننا هنا بالطبع أمام سؤال سياسي راهن يتعلق بطبيعة العلاقة ما بين الكيان الصهيوني وما بين القوة الإمبريالية العظمى الغالبة، وينتج منه سؤال آخر لا يقل راهنية وهو يتعلق بآليات وأولويات النضال: هل يكون الهدف هو الصهيونية وكيانها الغاصب في فلسطين أم الشيطان الأكبر أو رأس الأفعى أي نظام السيطرة والغلبة الامبريالي؟ هل يمكن إسقاط وإزالة الكيان الصهيوني من دون تحطيم النظام العالمي المسيطر وتفكيك آليات السيطرة والغلبة الإمبريالية؟ وليست المسألة هنا مسألة غوص في خفايا وخبايا اللوبي الصهيوني العالمي أو أوهام بروتوكولات حكماء صهيون أو أساطير المجهول التلمودي الدموي وهي أمور انشغل بها العرب والمسلمون طوال قرن من الزمن ونقولها نقلاً حرفياً عن أوروبا الغربية وعن الدعاية اليسوعية في مرحلة ما كما عن الدعاية القيصرية الروسية في مرحلة أخرى. ولكنني أعتقد بأنه يتوجب علينا ونحن في مجال الحديث عن الإمكانات الايديولوجية للصهيونية أن نفهم ونفسّر لماذا تتمتع الصهيونية بتلك القدرة العالية على التعبئة؟ من أين تستمد الصهيونية تلك القدرة؟ هل يكفي القول بأن الصهيونية تستند إلى أكذوبة لا علاقة لها بالواقع وانها اختزالية وفاشية وتتسم بالجمود والانغلاق وكلها أوصاف ونعوت أوردها البحث وهي لا تقدم لنا تفسيراً. وأنا تعلمت من أستاذي الجليل أن المطلوب ليس وصف الصهيونية أو محاكمتها أخلاقياً أو وزنها بميزان القانون الدولي أو غير ذلك، وإنما تفسيرها وفهم حقيقة تكوّنها ووجودها وآلياتها ونقاط قوتها وضعفها. وهذا هو المقصود بعنوان

البحث: فالايديولوجيا برأيي هي التي تصقل الخليط الصهيوني وهي التي تشكل ما يسميه الباحث الإجماع الصهيوني وهو إجماع يشير إلى القوة الايديولوجية للصهيونية ولكنه لا يفسّرها.

إني أقول بأن المستوى الثقافي من مستويات الحركة الصهيونية قد تشكل على قاعدة التلمود وهو ساهم في إبراز وتضخيم حس التميّز والتفوق لدى الجماعات اليهودية على مر التاريخ وفي مختلف البلدان والأماكن.

- ٣ -

إن كشف الخط الانعزالي الانتباذي الاستعلائي الكامن داخل الجماعات اليهودية والذي يغيب ثم يعود فيشتد وفق الزمان والمكان والسياقات المختلفة لبلدان الشتات المختلفة هو اليوم أكثر من ضرورة تاريخية. وهذا عمل لا علاقة له كما قلت بالموهومات الايديولوجية حول العنصر اليهودي الرديء والشرير وحول البروتوكولات وغيرها من الأساطير المنسوجة حول فطير صهيون وحول تعاليم التلمود الدموية إلى آخر ما هنالك. إننا نقول بأن هذا الصراع بين خطين أو بين طبيعتين داخل الجماعات اليهودية هو سمة إنسانية عامة وهو موافق لقول شاعرنا مظفر النواب ان الواحد منا يحمل في الداخل ضده، وهذا مطابق للرأي الإسلامي بالنزاع بين الفطرة الإنسانية وبين الهوى والطغيان..

إن موضوعتي التي أود عرضها هنا هي أن العداء لليهود (وأنا أفضل استخدام هذا المصطلح بدل مصطلح العداء للسامية الذي لا معنى له) قد برز وتطوّر حيثما حلوا ومنذ السبي البابلي الكبير. ولو أن هذا العداء لم يُمارس إلا في زمن معين أو في بلد محدد لكان سهلاً تفسير الأسباب الموضوعية والذاتية للغضب الشعبي الوثني أو المسيحي أو الإسلامي ضد اليهود. ولكن الجماعات اليهودية كانت على العكس من ذلك عرضة لحقد وغضب شعوب من مختلف الأجناس والعناصر واللغات والثقافات والأديان والأعراف والقوانين والعادات والتقاليد وأنماط السلوك والتفكير. أي باختصار أن أعداء اليهود على مر العصور لم يكونوا موحدي الرؤية والنظر إلى الكون والإنسان والمجتمعات والأشياء. وبالتالي فإن هذا يستبطن البحث عن الأسباب العامة للعداء لليهود في اليهود أنفسهم من جهة وفي أعدائهم من جهة أخرى أي من دون تبرير ما ارتكبه بعض الأقوام والدول بحق اليهود وغير اليهود من اضطهادات عنصرية.

إن هدفنا هنا هو القول بأن اليهود (كما نعرفهم في التاريخ القديم والحديث)

تسببوا إلى حد ما في خلق ما أسمي بالمشكلة اليهودية. فأمام اتساع مدى التظاهرات والمواقف المعادية لليهود وعلى مر الحقب والعصور واختلاف الأماكن والبلدان يصبح من الصعب قبول التفسير القائل بأنها ناتجة من حرب أديان: حرب الوثنية ضد التوحيد، أو حرب التثليث ضد يهوه، أو غيرها من التفسيرات التي أطلقتها الدعايتان الكاثوليكية واليسوعية في آخر القرن الماضي.. إن أسطورة العداء للسامية تخفي موقفاً عنصرياً لا يقل خطراً عن العداء للسامية ذاته.. لأن القول بأن جميع شعوب الأرض كانت معادية للسامية يعني بأن المشكلة في هذه الشعوب العنصرية والحاقدة والحسودة على مر التاريخ. ومن مصر الفرعونية إلى أثينا وروما إلى موسكو وفيينا..

إن التاريخ يقول لنا بأن الشعوب الوثنية كما المسيحية قد حاربت ليس عقيدة التوحيد اليهودية وإنما اليهودي نفسه. وهذا هو رأي كارل ماركس[1] وبرنار لازار[2] الذي يقول بأن سبب النقمة والغضب على اليهودي يعود إلى كونه كائناً غير اجتماعي.

إن هذا التفسير يقول بأن المجتمع الغربي ليس هو الذي عرّف اليهود من خلال وظيفتهم التي فرضها عليهم وحصرهم ضمنها وإنما على العكس من ذلك فإنهم هم اختاروا عدم الاندماج في الأمم وبالتالي فإن مركب شعب الله المختار والإحساس بالهوية المستقلة والانفصال عن الزمان والمكان سابق على التشكيل كجماعة وظيفية، أي أن فرض العزلة والغربة والعجز على اليهود لم يكن موقفاً إرادوياً للمجتمعات الغربية تعاملت وفقه مع الأقلية اليهودية أكان ذلك باسم الشعار المسيحي (الشعب الشاهد) أو باسم عنصرية اضطهادية «سرسابية» ضد اليهود كما يقول مفهوم الجماعة الوظيفية..

إن التاريخ يقول بأن المجتمعات الغربية قد عرفت اضطهاد اليهود وغير اليهود لا بل والمسيحيين المخالفين (أكثر من اليهود) أو الهراطقة في مراحل طويلة من القرون الوسطى.. والدول ـ الأمم الغربية ولدت على أساس الصفاء العرقي والديني ـ الكنسي بعد حملات التطهير والإبادة التي استمرت حتى معاهدة وستفاليا (١٦٤٨) وهي أفرزت مفهوم التسامح الديني كإطار ناظم للعلاقة مع الآخر داخل حدود هذه الأمم ـ الدول الأمر الذي ولد حركة الاعتراف باليهود ودمجهم في المجتمع والانفتاح على معتقداتهم وأفكارهم وإطلاق حرياتهم وذلك منذ منتصف القرن الثامن عشر في أوروبا الغربية. وتعاظم ذلك مع الثورة الفرنسية والتغيرات العميقة التي أحدثتها في أوروبا.

---

(١) كارل ماركس، المسألة اليهودية.

(٢) Bernard Lazare, *L'Antisémitisme, son histoire et ses causes* (Paris: L. Chailley, 1894).

والتاريخ يقول بأن اليهود في كل مكان شكلوا على الدوام جماعة مستقلة، دولة ضمن الدولة، وقد تعامل العالم كله معهم على هذا الأساس، تارة باحترام لهذه الوضعية وطوراً برفض هذا الأمر وقمع هذا الشعور بالتميز والتفوق لدى اليهود عبر اضطهادهم ونفيهم أو قتلهم . . . الخ.

لقد كان اليهود في ظل الامبراطورية الرومانية لا يفصلون بين المعتقدات الدينية وتلك المدنية، وذلك على عكس العقل الروماني (والأوروبي لاحقاً) الذي يفصل بين الديني المرتبط بالآلهة والزمني النابع من الحياة المدنية والمتغيّر في الزمان والمكان. وفي كتابه الرائع **رسالة في اللاهوت والسياسة**[٣] يوضح سبينوزا ارتباط الشريعة بالقانون لدى اليهود، وكيف أن موسى النبي والحاكم أعطى لأوامره وتنظيماته القانونية والحكومية صفة التعاليم الدينية (ص ١١٧ من الترجمة العربية)، ولقد عاش اليهودي طوال التاريخ في ظل سلطة يهوه الإله القادر الجبار الذي لا يقهر والذي يأمر باتباع شريعته، وحدها دون سواها. وبحسب سبينوزا فإن الشريعة عند اليهود كانت كاملة (لا تحتاج لسواها) ومختصة فقط بشعب الله المختار.

إن مفهوم شعب الله المختار والشريعة الكاملة الخاصة به وحده جعلت اليهودي يرفض الخضوع لأية شريعة أخرى كما يرفض نشر الشريعة على غير اليهود (من هنا الموقف من المسيحية البوليسية ومن هنا أيضاً الصراع الراهن حول من هو اليهودي).

لقد طور اليهود عبر التاريخ مفهوم العقد المكتوب مع يهوه الذي يفرض عليهم عدم اتباع أي قانون غير قانون يهوه وشرائعه. وحين تشتت اليهود خارج فلسطين ظلت هذه الشرائع هي الحاكم الوحيد لحياتهم. وبالتالي فإن اليهود قد عملوا في كل مكان هاجروا إليه أو استوطنوه على الطلب من حكامهم الجدد ليس فقط السماح لهم بممارسة شعائرهم الدينية وإنما أيضاً وأساساً عدم إجبارهم على الخضوع لعادات وممارسات الشعوب التي عاشوا وسطها وأن يُتركوا لشريعتهم وفقههم الخاص ينظم أمورهم الدينية والدنيوية على السواء.

إن الأمثلة على هذا الأمر أكثر من أن تُعد أو تحصى. ففي روما والإسكندرية كما في إنطاكية والساحل الليبي، عاش اليهود بحرية كاملة حتى أنهم ما كانوا يستدعون أمام المحاكم أيام السبت. لا بل فإنه كانت لهم محاكمهم الخاصة وسمح لهم بالتقاضي وفق قوانينهم الخاصة لا وفق قوانين الامبراطورية أو في محاكمها. وكان يحق للضباط منهم الذين التحقوا بالجيش الامبراطوري رفض القيام بأي أمر يخالف

---

(٣) سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، ترجمة وتقديم حسن حنفي؛ مراجعة فؤاد زكريا (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١).

شريعتهم. وترك لهم الرومان حرية إدارة شؤونهم من مستوى الرؤساء والشيوخ والقادة إلى مستوى أبسط الأعمال البلدية كما في الإسكندرية على سبيل المثال. لقد حصل اليهود على امتيازات سمحت لهم بأن يكونوا دولة ضمن الدولة وبأن يكونوا في وضع أفضل من بقية مواطنيهم الأمر الذي مكنهم من امتلاك الإمكانيات الأسهل والأكبر للتجارة ولتجميع الثروات ما أثار بالتالي حسد وحقد بقية المواطنين. وفي كل الأحوال والأوقات فإنهم تمسكوا بعقيدتهم في كون يهوه والتوراة هما السبب في جعلهم فوق كل الشعوب وخارج البشر.

ولو أن اليهود لم يكن عندهم سوى الموسوية الأولى، وسوى التوراة المكتوبة لكانوا ذابوا في المسيحية الناشئة من داخل فرقهم (كالاسنيين والصدوقيين والوثنيين المتهودين). ولكن بروز التلمود منع اليهود من الذوبان. وهذه الحقيقة يقررها سبينوزا حيث يرى بأن التلمود قد أضاف إلى مفهوم شعب الله المختار غروراً وتكبراً جعلا من اليهود ذلك الشعب القاسي وغير الاجتماعي. ويقول سبينوزا بأن اليهود «عاشوا بمعزل عن جميع الأمم حتى جلبوا على أنفسهم كراهية الجميع. ولم يكن ذلك عن طريق مراعاة الطقوس الخارجية التي تعارض طقوس الأمم الأخرى فحسب بل أيضاً عن طريق علامة الختان التي ظلوا متمسكين بها دينياً»[٤].

ويقول برنار لازار بأن التلمود هو المسؤول عن عزلة وحصرية اليهود الانتباذية ويستشهد لتدعيم رأيه بكتاب دير سوفريم من التلمود وهو للمعلم إسدراس الذي يقول عنه لازار بأنه هو وخلفاؤه من الفريسيين والتلموديين حرفوا الموسوية في العالم وهم يحملون تصوراً تلمودياً لموقعهم ودورهم أساسه أن العالم لم يوجد أصلاً إلا لكي توجد إسرائيل الشعب المختار لتطبيق شريعة يهوه.

وبالتالي فإن الشعب اليهودي هو الشعب الذي اختاره الله كوديعة لإراداته ولرغباته وهو الوحيد الذي عقد معه الإله عهداً ـ ميثاقاً. وبحسب التلمود فإن الأفعى التي أغوت حواء قد أفسدتها بسمها إلا أن إسرائيل تخلصت من هذا السم حين تلقت الوحي في سيناء وذلك بخلاف بقية الأمم التي لها ملاك حارس ونجوم حافظة ووحده إسرائيل هو تحت عين يهوه مباشرة: انه الابن المفضل، الذي له وحده الحق في محبة الإله ورعايته وحمايته الخاصة.. ولعلنا نذكر هذا القول الوارد على لسان عيسى بن مريم (في إنجيل مرقس) للمرأة الوثنية الفينيقية التي سألته أن يطرد الشيطان من ابنتها «فقال لها دعي البنين أولاً يشبعون فلا يحسن أن يؤخذ خبز البنين فيلقى إلى صغار الكلاب»..

---

(٤) المصدر نفسه، الفصل ٣، ص ١٨٨.

ـ ٤ ـ

إن هذا الشعور بالتميز وبالاصطفاء قد طوّر لدى اليهود غروراً وتكبراً تحدثت عنه أسفار التوراة وآيات الأناجيل: «شعب عنيد متذمر صلب الرقبة»[٥] وهو ما كرره بولس في رسالته إلى أهل رومية[٦]: إسرائيل شعب معاند مقاوم، قساة القلوب، أمة خاطئة، شعب ثقيل الإثم، نسل فاعلي الشر، أولاد مفسدين، شعب شرير ذو كبرياء يأبى سماع كلام الرب، قلب عاصٍ ومتمرد الخ...

وحين واجهت القومية اليهودية خطراً وثنياً وقف الفريسيون يُعلنون نجاسة كل أرض أجنبية وكل اختلاط بين اليهود واليونان. وفي حقبة لاحقة انتصر الرباني شمّاي في مجمعهم لفكرة الفصل الكامل بين الإسرائيليين والوثنيين وصاغوا في ذلك محاجَّة عنوانها «الوصايا الثماني عشرة» التي سادت رغم معارضة أتباع هليل لها.. (شماي وهليل هما أول من بدأ صياغة التلمود على شكل المشنا وأقوالهما مذكورة في المشنا التاريخية وهي في ستة أسفار تشتمل على الفقه وأحكام الشريعة في الزراعة والأعياد والفساد والحدود والوقف والطهارة ... الخ.) ويورد برنار لازار نصاً ينقله عن كتاب جغرافية فلسطين (Derembourg) وفيه معلومات عن مجامع انعقدت في ظل انطيوخيوس سيديتس (Antiochus Sidétès) جرى فيها الحديث عن النزعة اللااجتماعية لليهودي أي عن ذلك «الموقف الذي يقول بالانفراد والانتباذ في وسط يهودي حصري وخارج أي اتصال مع الوثنيين مع الرغبة بجعل أي اتصال من هذا القبيل صعباً إن لم يكن مستحيلاً»[٧]. وينقل عن الكاهن الأكبر مينلاوس (Ménélaus) قوله في حضرة مجمع انطيوخيوس ابيفانوس إن العقيدة «تعلم الحقد ضد الإنسانية حيث تمنع اليهودي من الجلوس على طاولة يجلس عليها أجانب أو من مبادلة الجالسين الود»...

ورغم أن ظروف صياغة هذه المواقف قد تغيرت واختلفت (الملوك السلوقيون الذين حملوا اسم انطيوخيوس حكموا سوريا واشتهر معظمهم بالعداء لليهود) إلا أن التلمود حافظ على معانيها الرئيسية خاصة بعد انتهاء الصراع الفكري الكبير بين الصدوقيين والفريسيين (بهزيمة الصدوقيين) فتحولت هذه المحاجّات الدفاعية إلى قوانين

(٥) الكتاب المقدس: «سفر العدد،» الإصحاح ٣، الآية ١٢؛ «سفر الخروج،» الإصحاح ٧، الآية ٣٤؛ «سفر حزقيال،» الإصحاح ٧، الآية ٣؛ «سفر أشعيا،» الإصحاح ٤، الآية ١، و«سفر ارميا،» الإصحاح ١٣، الآيات ٧ ـ ٩.

(٦) المصدر نفسه، «رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية،» الإصحاح ٢١، الآية ١٠.

(٧) Lazare, *L'Antisémitisme, son histoire et ses causes*, p. 15.

يعلمها المعلمون الكبار، وهي المسؤولة عن تطوير وتضخيم حس التميز والتفوق لدى اليهود.

ولقد أدى انتصار الفريسيين في مرحلة أولى ضد الصدوقيين ثم الربانيين (أبناء المشنا) في مقابل القرائين، أبناء الدعوة الأولى أي التوراة (أو المثنى أي الدعوة الثانية أو التلمود)، الدور الأكبر في فصل اليهود وعزلتهم عن بقية الناس. لقد طور الفريسيون والربانيون ذلك السرساب الكبير حول الطهارة والنجاسة بشكل جعل أدنى اتصال بالغير أو بالخارج انتهاكاً للحرمات والمقدسات: ومن هنا مولد تلك الجحافل من القوانين والمحرمات التي تتناول الحياة اليومية لليهودي في ملبسه ومسكنه ومطعمه وفي حله وترحاله، نومه وأحلامه، وكلها تهدف إلى تجنيبه النجاسة ولكنها غير ممكنة التطبيق إلا في مدينة نقية صافية أو دولة مستقلة ومن المستحيل الالتزام بها في بلدان أجنبية إلا في حال الهروب من مجتمع الأغيار والانفلات في معزل حصري انتباذي معاد لكل انفتاح.

ولقد ذهب الفريسيون والربانيون بعيداً في محاولتهم الحفاظ على النقاء اليهودي فلم يعملوا فقط على حفظ الجسد بل حاولوا حفظ الروح أو العقل والفكر من كل تأثير يوناني أو روماني.. ومن هنا موقفهم العنيف ضد كهنة كبار أمثال منيلاوس وجايسون وهما متهمان بالهيللينية. وكذلك اتهام الصدوقيين بالتأثر باليونان وبالتمهيد الفعلي لنشوء المسيحية عبر ذلك الاتصال الصدوقي ـ الهيلليني ومركزه في الإسكندرية. ويعتبر الفريسيون والربانيون أن هذا التلاقح هو الذي مهد لكتابات فيلون وارسطوبيل (Aristobule) وفوسيليد (Phocylide) ولونجين (Longin) وغيرهم من ورثة الأنبياء الذين قادوا الشعوب نحو المسيحية حتى انه يمكن القول إن الموسوية الحقة التي حملها أشعيا وجرميا وحزقيال ووسّع إطارها اليهود الهيللينيون هي التي قادت قسماً من إسرائيل إلى المسيحية. ولولا العزراوية (نسبة إلى عزرا) والفريسية والتلمودية الربانية وهي التي صاغت وطورت الالتزامات الحصرية والممارسات الطقوسية الضيقة للحفاظ على تميّز اليهود، نقول لولا ذلك لما بقيت اليهودية ولاكتسحتها المسيحية الظافرة..

لقد كان ضرورياً جعل الشريعة فوق كل الشرائع، وفوق كل شيء، وذلك لحفظ شعب الله وحمايته من التأثيرات السيئة. ولذلك عمل الفقهاء المشناويون على رفع الدراسة والتعمق بالشريعة إلى مستوى التقديس وإلى منع دراسة العلوم المدنّسة (أو الدنيوية) واللغات الأجنبية حتى ان المؤرخ اليهودي الكبير يوسفوس يقول «إنه من غير المستحسن بيننا وجود أولئك الذين يعرفون عدة لغات» (Ant. Jud. XX. 9). وشيئاً فشيئاً حل التلمود محل أسفار موسى واقتضى ذلك عدة قرون من الصراعات الفكرية،

ولم ينتصر التلموديون إلا في القرن الرابع عشر وذلك بعد انقضاء عصر ابن عزار وابن ميمون وبدارشي وجوزيف كاسبي وليفي بين جرسون وموسى الناربوني، وكل أولئك الذين حاولوا إحياء اليهودية الصدوقية والقرائية. . ويقول لازار عن تلك المرحلة إنها شهدت انتصار آشر بن جشيال الذي دفع بحاخامات برشلونة إلى إلقاء الحرم على كل مشتغل بالفلسفة وبالعلوم المدنسة. وشهدت موقف (سالم من مونبلييه) الذي وشى بكتاب ابن ميمون مور نيبوشيم *(More Nebouchim)* إلى الدومنيكيين فأحرقوه ضمن حملات محاكم التفتيش. . وهكذا انتصر الربانيون مع انتصار مسيحية محاكم التفتيش والحملات الصليبية. . ولم يظهر أي أثر جديد لليهودية الموسوية القرائية والصدوقية باستثناء الفكر اللامع المضيء لسبينوزا، ونحن نعلم ما فعلته اليهودية التلمودية بسبينوزا. .

إن هذا المنحى من تطور السيطرة التلمودية على اليهودية قد عزل إسرائيل عن بقية الشعوب وجعل منه متوحداً مستوحشاً معانداً لكل قانون غير شريعته ومعادياً لكل أخوة ومغلقاً أمام كل مبادرة جميلة أو نبيلة أو كريمة. لقد جعل التلموديون من اليهود شعباً بائساً وصغيراً تنهشه العزلة وتأكله الغيرة وتحمّقه الدراسة المغلقة ويُحطم معنوياته ويُفسده كبرياء أجوف. وهذا ما نجده عند كتاب كبار مثل أغوبار (Agobard) وأمولون (Amolon) وغيرهما من مفكري العصور الوسطى الذين وصفوا هذا الوضع بالوقاحة اليهودية (Insolentia Hadaeorun) ويريدون بها الكبرياء والعزة بالنفس.

ونحن نشهد بداية حملات الاضطهاد الرسمية مع انتصار هذا العقل الانعزالي الضيق واكتمال تلك التحولات التي أصابت اليهودية طوال قرون. فحتى ذلك التاريخ لم تكن قد حصلت بعد سوى موجات احتجاج وحقد محلية ومعزولة ضد الجماعات اليهودية وليس حملات اضطهاد وقمع رسمي ومنظم. مع انتصار الربانيين نشهد نشوء الغيتو وأعمال الطرد والنفي والمجازر. «إذا كان اليهود يريدون أن يعيشوا على حدة فلننفصل عنهم إذن. إذا كانوا يكرهون روح ودين الأمم التي يعيشون وسطها، فلنطردهم إذن هذه الأمم. إذا كانوا يحرقون كتاب ابن ميمون *Moré* فلنحرق التلمود ولنحرقهم معه». . لم تبدأ حملات رسمية منظمة للقمع والاضطهاد ضد اليهود قبل نهاية القرن الثالث عشر حين جرى إنشاء المعازل (الغيتوات) رسمياً واعتماد العلامات والرموز المميزة لليهود والمحقرة لهم[٨].

---

(٨) انظر في هذا الصدد: Ulysse Léonard Léon Robert, *Les Signes d'infamie au moyen âge: Juifs, sarrasins, hérétiques, lépreux, cagots et filles publiques* (Paris: H. Champion, 1891).

إضافة إلى كل ما سبق (الناحية الدينية ـ الفكرية المتمثلة بانتصار الربانية التلمودية) جاءت النزعة القومية الصلبة والعنيدة لإسرائيل لتساهم في تكوين ذلك الانعزال الانتباذي الخاص باليهود. إن كل شعوب وأمم الأرض تتعلق بأرضها وموطنها. غير أن اليهود الذين غلبوا واستعبدوا وعرفوا النفي والتشرد، ظلوا متعلقين بحلم الوطن الضائع والمدينة المقدسة المحطمة أكثر من أي شعب آخر في التاريخ. ولم تكن أثينا وروما لتبلغا المستوى الذي بلغته القدس في وجدان الشعب اليهودي. إن القدس ـ صهيون هي مكمن القوة الايديولوجية الأساس في العقيدة الصهيونية التلمودية. في المزمور السابع والثلاثين نقرأ هذه القصيدة «المجهولة لشاعر مجهول» لعله لم يدرك تأثير كلماته في مصير القدس: «على أنهار بابل هناك جلسنا، بكينا أيضاً عندما تذكرنا صهيون. على الصفصاف في وسطها علقنا أعوادنا، لأنه هناك سألنا الذين سبونا أن نغني لهم ترنيمة وسألنا معذبونا فرحين قائلين رنموا لنا ترنيمة من ترنيمات صهيون. كيف نرنم ترنيمة الرب في أرض غريبة؟ فلتنسني يميني إن نسيتك يا أورشليم! ليلتصق لساني بحنكي إن لم أذكرك. . . إن لم أفضل أورشليم على أعظم فرحي».

وعلى قاعدة هذه الترنيمة الرومنطيقية التي نبتت مثل العتابا والميجانا في بلد أيام السبي، تطور أدب عاطفي وجداني يعظم من مقام القدس ويبلور الحنين إلى إعادة بناء الهيكل في اتجاه التطابق مع الوجود والكيان القومي لشعب ومع الإخلاص الديني للتوراة في آن معاً. وشيئاً فشيئاً أصبحت القدس رمزاً انفعالياً وجدانياً وتم رفع المدينة إلى ما فوق كل الأماكن على الأرض. وجاء في التراث اليهودي أن «القدس هي مركز الأرض وسرتها. فيها ستفيض الفوائد على الأمم، وجمالها يفوق كل جمال، وفيها وقعت كل الأحداث التاريخية البشرية منذ خلق آدم ومروراً بإسحاق والذبح على الجبل وإنشاء قدس الأقداس (الهيكل) وإلى اليوم الأخير وقيامة الموتى». . وتحولت القدس الرمزية العاطفية لدى يهود الشتات الذين سمح لهم قورش الفارسي بالعودة من بابل، إلى حقيقة فعلية كأرض مقدسة ليس هناك من قداسة خارجها، ولا معنى لحياة دينية وطقسية إلا من خلالها.

فالقدس أصبحت هي المكان الذي جعل الله يذكر فيه. وهي المركز الوحيد لكل أعياد الحج اليهودية. قد تأكدت مركزية المدينة الدينية من خلال تحذير الأنبياء بأن الله سيرفع حمايته عنها وعن شعبها إذا ما تبين أنهم غير مخلصين له. واستمر الفقهاء في توجيه الأوامر الخاصة بالعبادة والحياة في المدينة. والمعلوم أن الصلاة اليهودية قبلتها القدس. وهناك مراث خاصة بمناسبة التاسع من آب (تاريخ تدمير الهيكل). كما

يستمر اليهود في أداء صلاة العاميداه ٣ مرات يومياً وفيها جزء مخصص لدعاء استعادة القدس على الأرض. وكذلك في صلاة الفصح (بيساه) ويوم الغفران (كيبور) وكلتاهما تنتهي بعبارة (العام القادم في أورشليم)... وقد قيل أيضاً «من لم يشهد عيد السوكوت في القدس لم يذق طعم الحياة».

إن مركزية القدس في القانون والتاريخ اليهوديين هي التي تسبغ عليها الأهمية الروحية اليهودية (بحسب الصهاينة). ففي التوراة أنه «من صهيون ستأتي التوراة وكلمة الله تأتي من القدس». وصهيون بحسب التفسير التوراتي هي الاسم الملازم للقدس والذي كان يشير إلى جبل الهيكل (جبل موريا) ثم أصبح يشير إلى القدس العاصمة ثم إلى مجموع الأراضي المقدسة (فلسطين وضفة نهر الأردن).

وبحسب التفسير الصهيوني فإن تصور «القدس السماوية» (يوم مجيء المسيح المخلص وإقامة مملكته أورشليم) تلك «التي لا يمكن تدميرها»، كان من أجل أن تكون لآمال استعادة القدس الأرضية عنواناً ومعنى. فالأمل باستعادة القدس الأرضية هو المكون الأول والضروري لتحقيق توقعات اليهود يوم القيامة، وهي فترة قدوم المسيح وإعادة اليهود إلى صهيون، وإعادة صهيون إلى اليهود، وما ذلك إلا الدليل على دور القدس الديني في علاقة اليهود بالأمم حين تعترف الأمم برب اليهود بعد أن يرسل إليها مسيحه. ومن هنا فإن اليهود يقدسون القدس، وكل أرض الميعاد تحت شعار «صهيون الأم الجامعة»... ويرددون كلمة النبي أشعيا «العام المقبل في أورشليم»، وعلى هذا الدرب وقف نابليون بونابرت في غزة (١٧٩٨) موجهاً نداءه إلى يهود فرنسا وأوروبا للانضمام إليه لإعادة أورشليم... وعلى هذا الدرب أيضاً كتب موسى هس (رفيق ماركس وانغلز) كتابه الشهير **روما وأورشليم** في عام ١٨٦٢ مفتتحاً الدعوة الصهيونية للعودة إلى القدس وفلسطين، وهي الدعوة التي أعادها ليون بنسكر[٩] وتيودور هرتزل[١٠] فتأسست عليها الحركة الصهيونية الجديدة (مؤتمر بال ١٨٩٧).

- ٦ -

القدس في التلمود: ولقد تطور التراث اليهودي الخاص بالقدس في القرون الأولى خلال مرحلة الصراع للاحتفاظ بالأرض المقدسة في أيدي اليهود والإبقاء على

(٩) ليون بنسكر، **التحرر الذاتي** (١٨٨٢).

(١٠) Theodor Benjamin Herzl, *A Jewish State: An Attempt at a Modern Solution of the Jewish Question* (1896).

أغلبية يهودية ضمن حدودها. وحتى تعبير «الأرض المقدسة» فإنه لم يولد إلا بعد التوراة، وفي تفسيرات الشراح أو الخلفاه (Halakhah) (وهي التراث الشفوي غير المكتوب لشرح وتفسير التوراة على أيدي الحكماء... ولم يتم تدوين هذه التعليقات والشروح إلا في مرحلة لاحقة لتدمير هيكل سليمان وبداية الشتات وهي التي عرفت باسم التلمود)...

وقد استخدم الإسرائيليون في تيه سيناء تعبير «الصعود» إلى ـ الأرض الموعودة «نصعد نصعد ونتملك الأرض»[١١]، ومن هنا تفسير الربانيين بأن الأرض الموعودة المقدسة هي أعلى من كل الأراضي ـ (التلمود ـ قدوشيم ٦٩ب) وحتى اليوم يستخدم الإسرائيليون وجميع اليهود تعبير «الصعود إلى أعلى» حين الحديث عن انتقالهم من أي بلد في العالم إلى إسرائيل...

وفي الفقه الشرعي اليهودي (التلمود) يعلن الحكماء بأن أرض البلاد الأجنبية نجسة. وقالوا إن بعض الأدوات المنزلية المصنوعة خارج الأرض المقدسة هي نجسة. ولدى بعضهم فإنه في حال الطلاق بين زوجين، وإذا كان سبب الطلاق أن أحد الزوجين يريد «الصعود» (أي الانتقال إلى الأرض الموعودة) والآخر يرفض، فإن اليد العليا في المحكمة تكون للذي يريد الصعود... (التلمود ـ كتوبوت ١١٠ب). وقد حض صاحب هذا الحكم (وهو الرابي تناعيم من القرن الثاني قبل الميلاد) قبائل إسرائيل على شراء الأراضي من غير اليهود المقيمين في الأرض المقدسة حتى ولو تم ذلك في أيام السبت (بافاكاما ٨٠ب) ودعا هو غيره إلى تفضيل السكن في أرض الميعاد في مدينة أكثرية سكانها من غير اليهود، على السكن خارج الأرض المقدسة في مدينة أكثرية سكانها من اليهود (طوس أ. ز ٤ ـ ٣).

فالقدس عندهم هي حارسة تابوت العهد الحاوي للوصايا الإلهية وهي مدينة الهيكل الفريد من نوعه، وهو المكان الوحيد الذي بالإمكان عبادة الله فيه عبادة حقيقية وتقديم القرابين له (فالعبادة ترتبط بالقرابين والأضاحي). وحين هدم الهيكل ونشأت الكنس في بعض بقاع فلسطين أو اليونان أو إيطاليا، لم تكن لهذه البيوت (Synagogue) الوضعية أو الأهمية نفسها التي كانت للهيكل حيث إنه تم الاكتفاء بقراءة الوصايا وبالمجادلات اللاهوتية. إلا أن هذه الأماكن لم تعرف مرتبة القدس، ولم تعرف عظمة مزامير يهوه وأبواقه كما عرفتها القدس، ولم تعرف قدس الأقداس.. وكل الطقوس الدينية ناقصة أو غير صحيحة طالما أنها لا تتم في القدس حيث المعبد الحقيقي والمحراب الحقيقي والمذبح الحقيقي.. وكل الأضاحي والقرابين لا قيمة لها

---

(١١) الكتاب المقدس، «سفر العدد،» الإصحاح ١٣، الآية ٣٠.

ولا اعتبار إن لم تكن هناك في القدس.

وفي التلمود أن هواء فلسطين هو الأفضل في الكون وهو يكفي لجعل الإنسان حكيماً (بافاباثرا ١٥٨: ٢). ولذا فإنه لا ينبغي العيش خارج الأرض المقدسة. وفي التلمود تكفير لمن يأكل أضحية الفصح في بلد أجنبي. واليهود يرسلون الضرائب إلى القدس (العشور) بهدف الحفاظ على الهيكل وصيانته ويفعلون ذلك من كل أنحاء العالم. وهم يحجون مرة في حياتهم ويطلبون أن يدفنوا بعد مماتهم في القدس إذ أن التلمود يقول بأنه في القدس وحدها وفي تلك البلاد المقدسة التي أعطاها الله لإسرائيل تبعث الأجساد يوم القيامة. وفي هذه الأرض سيستيقظ الذين آمنوا بيهوه وأطاعوه والتزموا وصاياه، وسط ضجيج الأبواق، ويمثلون أمام الرب.. فكل أرض غير هذه الأرض التي سينهض فيها الناس يوم الحساب، هي أرض بائسة، وثنية، عفنة، لا قداسة فيها ولا ألوهية...

ولكن ماذا يفعل أولئك الذين يعيشون خارج القدس والأراضي المقدسة؟ كيف سيكون بالإمكان قيادتهم إليها بعد مماتهم؟ تقول الأساطير الساذجة التي نشأت حول ذلك إن الله لن يترك أبناءه الأتقياء فيفتح لهم نفقاً بالقرب من قبورهم في المنفى، وتعبر أجسادهم من خلال هذه الأنفاق وتتدحرج صعوداً إلى القدس في حين أن من مات ودفن هناك من غير اليهود حتى أولئك الذين دفنوا على تلال القدس، فإنهم سيخرجون من أرض الميعاد لأنهم غير مؤهلين للبقاء في المكان الذي ستتم فيه قيامة الموتى..

ويقول برنار لازار إن هذه الأفكار والأساطير والمشاعر تحولت على يد التلموديين إلى تعاليم هدفها الحض على ضرورة إقامة دولة أو مملكة إسرائيل. وقالوا إنه لكي تعود أورشليم وتنهض من أنقاضها ينبغي الحفاظ على الشعب اليهودي نقياً بمنعه من الاختلاط وبتشريبه فكرة أنه غريب ومختلف ومتفرد وأنه يعيش وسط أعداء وأنه أسير هذا الوضع ولن يتحرر منه إلا بالعودة إلى الأرض المقدسة وإعادة بناء الهيكل..

وكانوا يعلمون في المشنا «لا تزرع الأرض الأجنبية لأنك إن فعلت تخون ذكرى وطنك ـ لا تخضع لأي ملك لأنه ليس عندك من رب سوى يهوه اله الأرض المقدسة ـ لا تذب بين الأمم لأنك تفقد بذلك إمكان الخلاص والبعث ـ حافظ على نفسك كما كانت يوم خرجت من بيتك لأن الساعة قادمة حيث سترى تلال الأجداد وهذه التلال ستكون حينئذاك قلب العالم الذي سيخضع لك».

إننا هنا أمام مكامن القوة الايديولوجية الصهيونية وقاعدة الإجماع الصهيوني المتشكل حول ضرورة وجود الدولة (كما يقول البحث) ولكن أيضاً وأساساً حول

كون القدس عاصمة أبدية موحدة لهذه الدولة.

إن الإمكانات الايديولوجية الصهيونية النابعة من التراث التلمودي المسيطر في عقول المتدينين والعلمانيين على السواء، ستحتشد وتتركز هنا لضخ القوة في الكيان الصهيوني. ولكن هذه القوة هي في الوقت ذاته نقطة الاختراق الأساس إذا ما تبلور موقف عربي إسلامي مسيحي وعالمي حول القدس... إن الإجماع الصهيوني لن يخترقه سوى الفعل العربي الممانع والمقاوم والمجاهد (وهو الرأي الذي يصل إليه البحث) ولكنني أضيف بأنه على هذا الفعل العربي أن يتسلح ببديل حضاري شامل وهو المشروع الذي صاغته الثورة الفلسطينية في بداية انطلاقتها حول دولة فلسطين الديمقراطية المدنية (ولا أقول العلمانية) التي يعيش فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون بمساواة تامة في الحقوق والواجبات فتزول الصهيونية والمستوطنات وتعود القدس أرض سلام. إنه الحل الإنساني العادل الوحيد والذي علينا أن نتمسك به وهو أيضاً وبرأيي الحل الإسلامي الصريح للمسألة اليهودية ولقضية فلسطين إذ تعود البلاد إلى أهلها ويعود اليهود الغربيون إلى بلادهم وتنشأ في فلسطين آلية سياسية ديمقراطية وطنية إنسانية تصوغ نظاماً سياسياً عادلاً لمجتمع أهلي متنوع ولنا في لبنان النموذج.

المناقشــات

١ ـ علي الجرباوي

سؤالي حول مفهوم «الجماعة الوظيفية» لأنه مفهوم مركزي في نظرية د. المسيري: فكيف يمكن تحول المفهوم ـ الذي يبدو استاتيكياً يقدم تفسيراً أحادياً ولمرة واحدة ـ إلى تفسير ديناميكي يستطيع أن يقدم تفسيرات مركبة وتحوليّة تمكننا من متابعة مسار «الجماعة الوظيفية» والتغيرات التي تطرأ على «وظيفتها» مع مرور الوقت وتحوّل الأهداف، فمتى تتحول «الوظائف» للجماعات وكيف؟ وهل تنتهي «الوظيفة» للجماعة وكيف؟ ومتى تصبح «الجماعة الوظيفية» مجموعة يمكن أن نسميها «مجموعة أصيلة» تفرز هي «مجموعات وظيفية»؟ وهل حقاً أن «الجماعة الوظيفية» دائماً مضطهدة في مجتمعها؟ كل هذه الأسئلة تعتبر شديدة الأهمية لتطوير مفهوم «الجماعة الوظيفية» نظرياً لكي لا يبقى مفهوماً وصفياً لما حصل سابقاً من دون وجود قدرة تفسيرية وتوقعية لما يمكن أن يقع في المستقبل.

أما بالنسبة لتعقيب د. عبد الله عبد الدائم، فإنني أرجوه عدم تضخيم موضوع «المؤرخين الجدد» عربياً وتوقّع الكثير منه. فهو لا يشكل ظاهرة تغييرية في «إسرائيل» وهو محصور في أوساط أكاديمية إسرائيلية ضيقة جداً وهامشية. ويجب في هذا السياق ملاحظة أن «المؤرخين الجدد» لا يشكلون مجموعة منصهرة ولها برنامج محدد، بل هي تتشكل من أكاديميين فرادى بعضهم عاد وتراجع في ما بعد عمّا كتب. وهم صهاينة لم يتخلوا عن صهيونيتهم، ولكنهم دخلوا في «موضة أكاديمية» حديثة تقوم بالكشف عن العيوب ليس من أجل التغيير وإنما من أجل التبرير.

أما بالنسبة إلى موضوع الدولة الديمقراطية الواحدة المدنية الذي أشار إليه د. سعود المولى في تعقيبه، فاعتقادي أننا أيضاً نركض وراء السراب، فالاقتراح من الطرف الضعيف لن يقبل من الطرف القوي المعتدي، فلماذا ستوافق إسرائيل بايديولوجيتها الصهيونية المرتكزة على الحفاظ على يهودية الدولة العبرية على هذا

الاقتراح؟ إن الدولة الديمقراطية الواحدة لن تأتي على الإطلاق إلاّ بعد هزيمة الايديولوجيا الصهيونية وتفكيك إسرائيل بشكلها الحالي، ولا يمكن أن تتشكل بموافقة ومساعدة إسرائيل الحالية.

٢ ـ قيس العزاوي

لم يشر البحث إلى حال الفكر الصهيوني الحالي وتطوراته، فالايديولوجيا الصهيونية تتعرض اليوم من قسم من المفكرين الصهاينة إلى نقد جذري في الأوساط الجامعية.

إن الدراسات التي قدمها «المؤرخون الجدد» أو «علماء الاجتماع الجدد» عرضت مقولات الصهيونية التي تعتبر «حقائق مطلقة» و«مقدسة» للتشكيك والطعن في صدقيتها.

ووصفت أعمال المراجعين لتاريخ إسرائيل وتاريخ الصهيونية بأنها أعمال ما سمي بعهد «ما بعد الصهيونية» الذي يؤسس لفكر «ما بعد الصهيونية» وأبرز سمات هذه الأعمال هي:

أولاً: الاحتكام إلى المنهج العلمي في قراءة التاريخ وبالتالي تدقيق النظر في طروحات أنصار المدرسة القديمة للصهيونية.

ثانياً: ان مفهوم «ما بعد الصهيونية» مؤسس على خليط من النظريات المنتقدة للصهيونية انطلاقاً من واقع «ما بعد الحداثة».

ثالثاً: تيار ما بعد الصهيونية تمتد جذوره إلى طروحات سابقة صدرت عن فئات يسارية وشيوعية وحركات هامشية مثل حركة «مابام» وقد سبق أن بدأت حملة النقد للصهيونية من قبل أستاذ الكيمياء إسرائيل شاحاك وعالم النفس الأستاذ بيني بيت.

رابعاً: ان دعاة فكر ما بعد الصهيونية جامعيون مكلفون رسمياً بدراسة تاريخ إسرائيل وتدريسه وبالتالي فإن لأعمالهم الجديدة صفة شبه رسمية.

خامساً: لقد عرض هؤلاء التاريخ الصهيوني للنقد بل إنهم قالوا بنهاية الصهيونية ودعوا إلى قيام مرحلة ما بعد الصهيونية ولكنهم كما يقول أحد منتقديهم «قوضوا البناء وعجزوا عن إعادة بنائه».

سادساً: قيام تخالف بين قراءات وضعية للتاريخ وأخرى ايديولوجية، فإذا كانت القراءة الايديولوجية ترى في نكبة عام ١٩٤٨ «حرب تحرير»، فإن القراءة العلمية للتاريخ التي يقدمها المؤرخون الجدد تطعن الرواية الرسمية لأحداث ١٩٤٨ بالاستناد

إلى الوثائق. وتعتبر الحركة الصهيونية حركة استعمارية، ولكن من دون أن يتبنوا الخطاب الفلسطيني لقراءة التاريخ الذي قدمه بشكل خاص الأستاذ وليد الخالدي.

سابعاً: ان حرب ١٩٧٣ كانت أول ما أحدث بعض التصدع في الروايات الرسمية الصهيونية. لذلك برزت إرادة جديدة لتحليل جوهر الصهيونية، وبعد تراجع اليسار الإسرائيلي وصعود مناحيم بيغن للسلطة عام ١٩٧٧ أطلقت حركة احتجاج جماهيرية تمثلت بدراسة أوضاع اليهود الشرقيين و«الفلسطينيين الإسرائيليين». كما انطلقت مجموعة «علماء الاجتماع الجدد» لتقديم دراسات لقضية الجماعات المحرومة، وقد أصبح النقاش علنياً بعد غزو لبنان عام ١٩٨٢ وساهم فيه روائيون وسينمائيون وشعراء وصحافيون.

ثامناً: أدخل تيار ما بعد الصهيونية في دراساته بعداً نقدياً علمياً سمح بإدخال البعدين الغائبين عن الرواية الصهيونية الرسمية للتاريخ والاجتماع الإسرائيلي، وأعني بهما البعد الفلسطيني والبعد السفاردي.

تاسعاً: اعتمد بعض من هؤلاء الباحثين على نقد الاستشراق الغربي الذي صاغه إدوارد سعيد، وقد ساهم ذلك في إثراء الأعمال السوسيولوجية والانثروبولوجية والتاريخية المستخدمة لدراسة أوضاع الفلسطينيين واليهود الشرقيين.

عاشراً: إن إدخال علم الأخلاق في الأبحاث عن إسرائيل والصهيونية قد أرسى قواعد جديدة لإعادة تقويم مقولة «المحرقة النازية» وتأثيرها في المجتمع الإسرائيلي.. وهنا يذكر كتاب توم سيجيف **المليون السابع** وكذلك كتاب روجيه غارودي **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية** وكلاهما يؤكد أن المحرقة عنصر للتبرير الايديولوجي لقيام دولة إسرائيل.

حادي عشر: طرح تيار ما بعد الصهيونية تصوراً علمانياً للدولة الإسرائيلية وقال بنهاية الصهيونية، بعد أن أنجزت القسم الكبير من برنامجها وحان الوقت للدخول إلى مرحلة ما بعد الصهيونية، وهي مرحلة تتحول فيها إسرائيل إلى دولة ديمقراطية متعددة الثقافات، وتتخلى عن حلم إقامة «إسرائيل الكبرى» لكي تلتزم بالسلام مع الجيران.

ثاني عشر: هناك جماعة متشائمة داخل تيار «ما بعد الصهيونية» تعتقد أن المرور من الدولة الدينية إلى الدولة العلمانية لن يتم إلا بعد معركة شرسة بين الصهيونية التي ترى أن إسرائيل دولة دينية لجميع يهود العالم وبين المفهوم العلماني الذي يقول إن الدولة ملك مواطنيها.

إن حركة «ما بعد الصهيونية» تبقى حركة هامشية، ولكن من المفيد معرفة كل ما يجري في إطار الفكر الصهيوني، جوهرياً أكان أم هامشياً.. وأكرر أن هذا الفكر

الجديد هو استمرار للصهيونية نفسها وليس خارجاً عنها، والهدف منه الاستعداد الفكري لتطوير الصهيونية بشكل يستوعب كل المستجدات القائمة في عصر «السلام».

٣ ـ جورج جبور

أود أن أمدح جهود د. المسيري، وأضيف بأن أقول إن موسوعته قد تكون الأولى الجدية باللغة العربية عن اليهودية وأن الدراسات اليهودية حقل متطور جداً في اللغات الأوروبية، وعلينا أن نأخذ ذلك بعين الاعتبار وربما أيضاً، وأنا تلميذ من تلاميذ الأستاذ قسطنطين زريق، أن نؤسس مؤسسات لدراسة اليهودية.

٤ ـ حسن حنفي

هناك إجابات متعددة لاثني عشر سؤالاً تتراوح بين أقصى اليمين وأقصى اليسار. هل يمكن بالنسبة لمستقبل المواجهة تأييد الإجابات الأقرب إلى الرؤية العربية مثل:

ـ ما الموقف من اليهودية؟ تراث ميت يشكل عبئاً على الشعب اليهودي لا بد من التخلص منه.

ـ من هو اليهودي؟ من يشعر في قرارة نفسه أنه يهودي (ضد التصور العرقي)؟

ـ ما الموقف من ظاهرة العداء لليهود؟ ظاهرة سببها اليهود أنفسهم.

ـ ما طبيعة هذا الشعب اليهودي؟ مجموعة من الطفيليين.

ـ من ينبغي نقله من أعضاء هذا الشعب؟ فقراء اليهود.

ـ ما سبب النقل (نظرية الحقوق)؟ طفيلية اليهود التي لا بد من القضاء عليها.

ـ ما طبيعة الدولة الصهيونية؟ دولة اشتراكية ـ دولة مستقلة عن الغرب.

ـ ما حدود الدولة؟ قرار التقسيم حدود ١٩٤٨.

ـ ما وظيفة الدولة؟ مكان يحقق اليهود فيه هويتهم الدينية ـ مركز ثقافي لكل يهود العالم.

ـ ما علاقة يهود العالم بالدولة؟ مجرد مركز ثقافي لهم.

ـ ما فلسطين؟ بقعة جيدة للاستثمار.

ـ ما مصير العرب؟ دولة مزدوجة الجنسية.

هل يمكن طرح ذلك علناً بدلاً من الهمس به سراً؟

٥ ـ اليـاس مطـران

تمكنت الصهيونية حتى الآن من إنتاج منظومة من الأفكار والمعتقدات الجماعية، تشكل عناصر جامعة بين كل شرائح المجتمع الصهيوني مهما كانت أصوله أو معتقداته مما يسمح للمجتمع المعادي بأن يحفظ تماسكه رغم تناقضاته. وما أكذوبة المحرقة التي كان آخر من فضح أسطوريتها غارودي إلا إحدى أهم تجلياتها.

إن قدرة العقل الصهيوني على إنتاج الأفكار الجوهرية الجامعة لا تزال حيوية كما يظهره إطلاق فكرة اضطهاد السوفيات له (قضية زخاروف وغيرها. . .). والآن تطلق الصهيونية خطر التعصب الإسلامي ليس على الكيان الصهيوني والغرب فحسب بل حتى على شعوب العالم الثالث غير الإسلامية.

إن هذه القدرة الصهيونية طاعنة في التاريخ كما يظهره ترابط البرجوازية الإنجيلية في هولندا وانكلترا وأمريكا، حيث تعطي هذه الجماعات دوراً بارزاً لما تسميه العهد القديم وتتبنى بعض النظريات الصهيونية ليس فقط بهدف التخلص من اليهود بل إلى حدٍ ما عن اقتناع.

لذلك علينا الاتكال على طاقاتنا في تزخيم إيماننا بحقنا في التحرر والوحدة والاستقلال كي نتمكن من مجابهة الايديولوجيا الصهيونية لا أن ننتظر لتنهار بنفسها لأن ذلك قد لا يحصل.

٦ ـ سليمـان الرياشـي

أود أن أعلق بالنقطتين التاليتين:

أولاً: حول الجماعة الوظيفية: أعتقد أن هذا المفهوم يصح على التجمعات اليهودية في بعض بلدان أوروبا الشرقية، في سياق التحول المتسارع باتجاه الرأسمالية. وقد انهارت بنية هذه الجماعات عندما انهارت الوظيفة التي تشغلها، وتولدت موجات الهجرة الهائلة من هذه البلدان مع نهاية القرن الماضي وبدايات هذا القرن باتجاه أوروبا الغربية (غالباً كمحطة) ثم باتجاه الولايات المتحدة بصورة رئيسية. . وجزء منها باتجاه فلسطين تحت تأثير عوامل عديدة أبرزها نشاط ورعاية الحركة الصهيونية.

أما الجماعات اليهودية في أوروبا الغربية فلا ينطبق عليها مفهوم الجماعة الوظيفية، لأن هذه الجماعات كانت قد قطعت شوطاً بعيداً باتجاه الاندماج. ولهذا

أصر قياديو الجاليات اليهودية الغربية عند صياغة وعد بلفور على تثبيت عبارة تنص على أن الوعد لا يمس حقوق اليهود في البلدان التي يقيمون فيها، أي أنه لن يتحجج أحد بوعد بلفور للطلب من اليهود المندمجين الرحيل إلى فلسطين. . . وأما مفهوم الجماعة الوظيفية في البلدان النامية ومن ضمنها الأقطار العربية فمسألة لا تقتصر على اليهود، وبحاجة إلى صياغة مفاهيم أخرى.

ثانياً: بخصوص المؤرخين الجدد: لست مع الاستهانة بهذه الظاهرة كما أني لست مع تضخيمها. ففضلاً عن كونها ظاهرة غير موحدة تماماً وأن هناك فروقات كثيرة بينهم، فإن هؤلاء المؤرخين لم يصلوا إلى حد إدانة الصهيونية، ولم يمسوا شرعية وجود إسرائيل. يبقى أنهم وجهوا نقداً مريراً وفاعلاً للأطروحة الإسرائيلية الرسمية حول المسؤولية عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. ولننظر إلى كتاب **خطيئة إسرائيل الأصلية** للكاتب اليهودي التقدمي دومينيك فيدال، والخطيئة الأصلية هي مشكلة اللاجئين، التي يحملها الكاتب لإسرائيل مستنداً إلى عمل المؤرخين الجدد. وهذا غيض من فيض لأن ما كتب بالإنكليزية هو أكثر غزارة بهذا الاتجاه.

٧ ـ خيرية قاسمية

في ما يتعلق بأسباب ظهور الصهيونية: أتفق تماماً مع د. المسيري وتعقيب د. عبد الدائم بأن الصهيونية ظهرت كجزء من النظام الإمبريالي، في محاولة لإيجاد حل للمسألة اليهودية، ولكن أي مسألة يهودية؟ بالطبع إن المسألة ليست ليهود غرب أوروبا، لأن حواجز التمييز كانت قد زالت بالنسبة لهم منذ بدايات التنوير في بلدان غرب أوروبا، وأخذوا مواقعهم المتفوقة (وبخاصة في المجال الاقتصادي). إن المسألة هي بالتحديد ليهود شرق أوروبا الذين أصبح انتقالهم نحو الغرب مهدداً لحياة يهود الغرب الاقتصادية، بمعنى أن هذا الانتقال أصبح يزاحم يهود الغرب في سبل عيشهم. ولذا كان هدف هرتزل وغيره من مبتدعي الصهيونية الأوائل أن يقدموا جهدهم المالي والفكري لنقل يهود شرق أوروبا بعيداً عن بلدانهم، إلى بلد يستوطنونه، ويكون هذا البلد في الوقت ذاته قاعدة متقدمة ليهود الغرب المرتبطين بالنظام الإمبريالي الغربي. لذا فإن الصهيوني أصبح يعرف بأنه اليهودي الغربي الذي يجمع مالاً لتمويل هجرة يهودي من شرق أوروبا إلى بلد شاء القدر السيئ أن يتفق الصهيونيون، بعد جدل طويل، على أن يكون فلسطين.

٨ ـ عبد الوهاب المسيري (يرد)

يجب أن ننظر إلى ما بعد الصهيونية باعتبارها جزءاً من أزمة «المابعد» في العالم الغربي؛ وهي انحسار النموذج وعدم ظهور نموذج آخر. هي جهد أكاديمي جيد لكنه

في نهاية الأمر يتم داخل الإجماع الصهيوني. كثير من الأسئلة التي تطرحها ما بعد الصهيونية موجودة منذ البداية فمثلاً أفنيري، اقترح مسألة أن الصهيونية هي حركة انقاذ مثل البيوريتانية، واننا يجب أن ننسى ايديولوجية التكوين وأن نركز على الوضع الحالي. فهم بهذا المعنى داخل إطار الإجماع الصهيوني رغم أنهم يقوضون من دون شك من الرؤية الصهيونية. ونتفق مع نتنياهو في هذا الشأن حول أنهم يزودوننا بترسانة معلوماتية مفيدة للغاية.

بالنسبة للجماعة الوظيفية، من الواضح أن المفهوم قد أثار الكثير من التساؤلات. الأول بالنسبة للموقف العربي من اليهود واليهودية، فهذه إشكالية ضخمة وقد تعاملت معها في مجلد كامل في الموسوعة عن اليهودية. كذلك أنا لا أتحدث عن اليهود باعتبارهم ضحية ولا باعتبارهم طفيليين، أنا لم أستخدم مثل هذه الأوصاف، الجماعة الوظيفية، هي مفهوم عالمي، وضربت المثل بالصربيين، وبالأرمن في الدولة العثمانية، والمماليك في مصر، والعرب في أندونيسيا وهكذا. ولكن ما يهمني أنا هو تحول اليهود إلى جماعة وظيفية في أوروبا وبالذات في شرق أوروبا، وأعتقد أن أهم جماعة وظيفية هي جماعة «الأراندا» في أوكرانيا مثلاً. سمات الجماعة الوظيفية أنها مثلاً قريبة من الطبقة الحاكمة فهي ليست ضحية في الواقع هي صوت عذاب تستخدمه الطبقة الحاكمة ولذلك كان يشار لأعضاء الجماعات اليهودية في الغرب بأنهم كالإسفنجة، يستخدمها الحاكم أو الأمير في امتصاص فائض القيمة. وأثناء الحروب الصليبية حينما كانت تتم هجمات على اليهود، كانت الجماهير هي التي تقوم بها في مقابل الطبقة الحاكمة التي تحمي الجماعة الوظيفية التي تمثلها. وهذا لا يبتعد كثيراً عن حماية أمريكا لإسرائيل باعتبارها هي الدولة الوظيفية التي تقوم باستغلال الفلسطينيين والعرب.

ومسألة الشعب المختار، سنكتشف أن مركب الشعب المختار موجود في كل الجماعات الوظيفية بمعنى الصينيين والعرب في أندونيسيا، وينجم عن هذا أن علاقتهم بالزمان والمكان تقل كثيراً. فكثير من الصفات التي نتصور أن اليهود يتسمون بها في أوروبا هي حقيقة لكنها تتكرر في الطابع الاجتماعي. مفهوم الجماعة الوظيفية كما نرى ليس مفهوماً اقتصادياً وحسب وإنما هو أيضاً مفهوم ثقافي وديني. فمثلاً الجماعة الوظيفية تتسم بقدر عالٍ من الحلولية، ترى أن الله يحل فيها وترى مثلاً أنها لا بد أن تعزل نفسها عن مجتمع الأغلبية لأنه لا يستحق الاندماج فيه. لكن إن ما أصر عليه اننا يجب أن نبتعد عن ميتافيزيقا الشعب اليهودي وأن نرى النمط كنمط عالمي، اتضح بشكل متبلور في أوروبا. الجماعة الوظيفية ليست مسألة نهائية، فظهور الدولة القومية، وظهور النظام المصرفي، وظهور الشركات التجارية الكبرى، يجعل الجماعات الوظيفية بلا وظيفة؛ بمعنى أن عملية التحديث والعلمنة تؤدي إلى تهميش الجماعة

الوظيفية فيكون مصيرها دائماً إما الإبادة أو الاندماج وفي حال الجماعة اليهودية ترحيل الفائض منها إلى فلسطين.

واتفق معكم أن المسألة اليهودية كان يشار إليها بأنها المسألة اليهودية الشرق ـ أوروبية. تلك مسألة أساسية. فاللوبي الصهيوني ليس جماعة وظيفية لأن له سياقاً جديداً، وهو ظاهرة اجتماعية ويجب أن نبتعد عن كلام مثل الضحية والمضطهدين وما شابه.

٩ ـ عبد الله عبد الدائم (يرد)

أبدى بعض المناقشين ملاحظات وتساؤلات حول ما ذكرته في تعقيبي عن المؤرخين الجدد في إسرائيل. ورأى بعضهم أن علينا ألا نغالي في الاهتمام بأفكار هؤلاء، وأنهم لم يأتوا بجديد. وجوابي عن هذه التساؤلات ألخصه في الأمور الآتية:

أ ـ عندما نتحدث عما قدمه هؤلاء المؤرخون من أفكار جديدة، فإن هذا لا يعني أننا نؤكد مواقفهم كلها (ولا سيما أنها متباينة)، بل يعني أن نبين من خلالها ما يعانيه المجتمع الإسرائيلي من صراع وتمزق في داخله.

ب ـ ظهور حركة المؤرخين الجدد في أواخر الثمانينيات (بعد أن فتحت الأرشيفات الإسرائيلية الخاصة بالسنوات الأولى من ولادة إسرائيل) ولّد تياراً مجدداً ومعارضاً في المجتمع الإسرائيلي، أخذ ينمو يوماً بعد يوم، وأخذ يخلق قلقاً جاداً في الأوساط الرسمية الإسرائيلية، ولا سيما بعد أن نشأ عنه تيار مجدد في ميدان الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية والفلسفية وسواها، وفي ميدان النتاج الأدبي.

ج ـ ولّد هذا التيار اتجاهات جديدة لدى يهود الشتات، ولدى الرأي العام الغربي ولا سيما في فرنسا وبريطانيا. وأهم ما في هذه الاتجاهات الجديدة إدراك الطابع العدواني الذي قامت عليه الصهيونية ودولة إسرائيل، وإدراك الزيف القائم في المجتمع الإسرائيلي اليوم.

د ـ من أهم نتائج دراسات المؤرخين الجدد الأمور الآتية:

ـ الصهيونية ـ خلافاً لما ساد في الإعلام الرسمي الإسرائيلي والتاريخ الرسمي الإسرائيلي خلال سنوات طويلة ـ حركة بنت شرعيتها من خلال الأساطير التي لفقتها.

ـ من أهم الأسلحة التي استخدمتها الصهيونية، تأويل الماضي تأويلاً غائياً، وإعادة كتابة تاريخ اليهود على نحو يبرر قيام الدولة الصهيونية.

ـ قدم التاريخ الرسمي الملفق في إسرائيل تاريخاً بطولياً جميلاً للشعب اليهودي في ماضيه وحاضره، هو تاريخ الأخيار ضد الأشرار.

ـ وضعت الصهيونية الدين اليهودي في خدمة الدين المدني الجديد وفي خدمة القومية الجديدة.

ـ في هذا التاريخ الخاضع للدولة والمجهز وفق الطلب، كان الحديث عن الفلسطينيين وشعبهم وأرضهم وثقافتهم أمراً محرماً.

ـ أكبر خطيئة ارتكبتها الصهيونية هي تهجير الفلسطينيين من ديارهم، وادعاء المسؤولين آنذاك (وعلى رأسهم بن غوريون) أن الفلسطينيين غادروا ديارهم بدعوة من الدول العربية التي منّتهم بالعودة إليها قريباً.

هـ ـ أدت حركة المؤرخين الجدد هذه إلى وضع «هوية إسرائيل» نفسها موضع التساؤل، بل أدت إلى الوصول إلى حقيقة أساسية: وهي أن إعادة التفكير في تاريخ إسرائيل تعني إعادة صياغة المجتمع الإسرائيلي.

و ـ أدت هذه الحركة كذلك إلى ولادة التيار الذي يعرف باسم تيار «ما بعد الصهيونية»، ذلك التيار الذي يصفه نتنياهو بأنه أخطر على إسرائيل من أعداء إسرائيل.

١٠ ـ سعود المولى (يرد)

أرجو أن يكون واضحاً أني متمسك بالمبادئ والثوابت في ما يخص الصراع العربي ـ الصهيوني؛ وهي أن الأمر الواقع والقوة الغالبة الغاشمة لا تحوّل الباطل حقاً ولا الظلم عدلاً. أنا تحدثت عن الحل الإنساني العادل وليس عن التسوية السياسية الممكنة أو «الواقعية». . وأنا هنا أقول انه إذا لم يكن لدينا حل إنساني عادل أو مشروع بديل كامل للمسألة اليهودية وللقضية الفلسطينية يكون هو السقف الضابط لحركتنا والإطار الناظم لاستراتيجيتنا فإننا سنظل نتخبط ما بين ردود فعل توقعنا من تحت الدلف إلى تحت المزراب.

ليس عيباً أن يكون لنا، لجيلنا وللأجيال بعدنا حلم إنساني نقاتل من أجله، بل إني لا أتصور الحياة من دون حلم كهذا نسميه الهدف أو نسميه المشروع أو نسميه أي شيء آخر، ولكنه حلم مستحيل في منظور الواقعية المادية القائمة على القوة والغلبة وموازين القوى الآنية، وهو حلم واقعي متحقق في منظور الواقعية المستقبلية القائمة على العدل وعلى الوعي والتخطيط وحسن التدبر والتدبير.

إن مشروع الدولة الفلسطينية الديمقراطية المدنية المتوازنة هو مشروع إنساني

وإسلامي وقومي يسمح باستنفار الطاقات والقدرات في مواجهة الإمكانات الايديولوجية الصهيونية.

أنا أعرف أنه لا يوجد حل راهن.. وأن أقصى ما نحلم به هو وقف الانهيار والتنازلات، ولكن نستطيع أن نقول على الأقل اننا اليوم لا نريد السلم أو الصلح أو الاعتراف ولا نريد الحرب النظامية وأن علينا أن نركز على وقف الاستيطان وعلى وقف الهجرة وعلى حق العودة وعلى قضية القدس، ولكن كل ذلك يبقى هو الوهم والسراب إن لم يكن محكوماً باستراتيجية عربية واحدة وبحلم واقعي يجسده مشروع سياسي إنساني.

فلا شيء يتحرك في فراغ والواقعية ليست في قبول الواقع المفروض، ولا في تبريره وتزويره وإنما في محاولة تفسيره وتغييره. **﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾**[1].

مرة أخرى نعم أنا متمسك بفلسطين، كل فلسطين، من البحر إلى النهر، عربية، مستقلة، ديمقراطية، مدنية، هي جزء من أمة عربية متحررة مستقلة نامية ديمقراطية.. هذه هي الاستراتيجية، وهذا هو المشروع، وهذا هو الحلم.. سأربي أطفالي وحفدتي على ذلك.. ولا يضيرني أن يقال اني غير واقعي واني حالم فكل أمتنا غير واقعية وهي حالمة.. لأنها ليست في موقع الفعل والقرار. وما لم نردم الهوة الفاصلة بين صناعة التحليل والتقدير ورسم الخطط والبرامج من جهة، وصناعة القرار من جهة أخرى، فإن كل ما سنقوله أو نكتبه سيكون أضغاث أحلام وشتان ما بين الحلم ـ الرؤية وما بين أضغاث الأحلام.

---

(١) القرآن الكريم، «سورة الرعد،» الآية ١١.

الفصل السابع

الإمكانات الاقتصادية الإسرائيلية

يوسف صايغ(*)

مقدمة

تنبغي العودة إلى رؤية الصهيونية السياسية الشمولية للأغراض المستهدفة في التحرك صوب اغتصاب فلسطين واستلاب ما يمكن استلابه مما يمتلكه الفلسطينيون، وهو ما أسمته الصهيونية «العودة إلى أرض الميعاد»، وإلى تبني ما تطلبته الأغراض من دينامية واستراتيجيات ومخططات وسياسات، ومن بنى هيكلية ومؤسسات، ومن تعبئة شعبية وتنظيم داخلي، ومن علاقات إقليمية ودولية، وما ترتب على عملية الاغتصاب والاستلاب من حشد بشري ومالي واستخدام للقدرات والمهارات المتاحة لليهود في الشتات في سبيل تحقيق الأغراض المستهدفة؛ تنبغي استعادة كل ما رؤي وجوب اللجوء إليه إذا أريد تحديد الإمكانات الاقتصادية الإسرائيلية التي نشهدها اليوم بعد قرن من التحرك الصهيوني ونصف قرن من إقامة دولة إسرائيل. فعملية الاستيطان اليهودي بما تطلبته من اقتلاع الشعب الفلسطيني في معظمه من أرضه والحلول محله، وفتح أبواب الهجرة لملايين من يهود العالم، واستلاب الأرض والموارد الفلسطينية الأخرى، والسيطرة على ما لم يتم استلابه، هذا كله لم يكن ممكناً دون انتزاع قدرة الشعب الفلسطيني على ممارسة حق تقرير المصير السياسي والاقتصادي على السواء.

لئن تطلبت عملية الاغتصاب والاستلاب قرناً كاملاً منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في عام ١٨٩٧ في مدينة باسل (بال بالفرنسية) حتى كتابة هذه الدراسة في

(*) مستشار اقتصادي ـ لبنان.

١٩٩٨، إلا أنها شهدت تراكماً وتطوراً عبر القرن بأكمله، ظلت معه محكومة بالرؤية الصهيونية الأساسية الشمولية، والتزمت مخططاً قائماً على التدرج والمرحلية في التنفيذ بموازاة تعاظم الحجم السكاني والقوة العسكرية والاقتصادية/التقانية الذاتية، واتساع وتعمق العلاقات الدولية وتكثيف استغلال هذه العلاقات سياسياً ودبلوماسياً وإعلامياً ومالياً وعسكرياً. وهكذا يجب ألا يغرب عن البال تشابك والتحام زمر عدة من مكونات القوة التي امتلكتها الصهيونية العالمية وطورتها واستثمرتها في عملية تفاعل مستمر مع الأغراض الإمبريالية والاستعمارية في بلدان العالم الصناعي في تحركها صوب أغراضها.

هذه الزمر هي:

١ ـ **الرؤية الملهمة**، وتشمل العقيدة والقيم والموجبات الدينية المنطلقة من الكتب والنصوص والأفكار الدينية، وبخاصة التوراة والتلمود وما نشأ على أرضهما وحولهما من ميثولوجيا وحوافز وممارسات، وما رافق هذه الرؤية من تماه إمبريالي استعماري مؤيد وداعم. لقد كانت الرؤية المشار إليها محركاً أولياً في دينامية الحركة الصهيونية، سواء أكانت القيادات الصهيونية في مختلف مواقعها ذات توجه والتزام ديني أم كانت ملحدة. إذ ظلت على الدوام تدعي استلهام الميثولوجيا والأيديولوجيا الدينية في تصميمها على اغتصاب فلسطين وتحركها صوب هذا الغرض.

٢ ـ **استراتيجية العمل وخطته وبرامجه** التي وضعت تصوراتها في خطوطها العريضة في مؤتمر باسل والأدبيات التي انطلقت بوحي منه، وبخاصة **يوميات هرتسل الكاملة**[١] وما نشر في السنوات التكوينية الأولى للحركة الصهيونية، وما ترتب على الخطة والبرامج من سياسات ومواقف وديناميات، وما اتسمت به من استمرارية مع تطور حول خطوطها العريضة. لقد أوضحت الاستراتيجيا والخطة والبرامج أغراض عملية الاغتصاب والوسائل الواجب اعتمادها بمتطلباتها السياسية والاقتصادية/المالية في الأوساط اليهودية وكذلك داخل نسيج العلاقات الدولية وبتفاعل نشط معها.

٣ ـ **الإرادة والتصميم والتعبئة** من أجل الظفر بفلسطين، ومع اقتلاع نسبة كبيرة من سكانها واستلاب مواردها، وبفضل التأييد والدعم من القوى الغربية العظمى، التمكن

---

(١) يفترض الكاتب أن الاستراتيجيا والخطة والبرامج كما سجلتها يوميات هرتسل الكاملة، وكما طورها آباء الصهيونية عبر السنين، معروفة لدى القارىء العربي. واستطاع الكاتب الإفادة في إعداد قسم من هذه الدراسة من مضمون دراسة أعدها سابقاً لندوة أقامتها مؤسسة عبد الحميد شومان في عمان عقدت في الفترة ١٩ ـ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٨، حول موضوع «صراع القرن» أي الصراع الصهيوني الفلسطيني بين عام ١٨٩٧ والوقت الحاضر. وكانت دراسة الكاتب بعنوان: «البعد الاقتصادي للصراع الصهيوني/ الإسرائيلي ـ الفلسطيني».

من تحجيم قدرة الشعب الفلسطيني الفعالة على الصمود في وجه الغزو الصهيوني.

٤ ـ **إقامة مؤسسات مركزية**، من سياسية ومالية وتعبوية، تجسد التحرك وتحتضنه وتوجهه لأغراض الاستيطان، وبفضل الانتداب البريطاني قبل قيام دولة إسرائيل التمكن من توفير التدريب العسكري الفعال والتنظيم السياسي والنقابي المتعدد الأغراض.

٥ ـ **القدرة على حشد الدعم المعنوي والسياسي والمالي** للحركة الصهيونية من بلدان صناعية متقدمة، وعلى تنويع صيغ هذا الدعم واحجامه بالاتساق مع اختلاف الظروف والمراحل، وتكامل هذا الدعم مع تطور القدرات الذاتية التي توجها في النهاية قيام الدولة اليهودية، والمهارة في تفاعل القدرات الذاتية مع الدعم الخارجي واستغلال تماهي هذا الدعم مع اعتبارات دينية مسيحية وتغليف المصالح والأهداف الاستعمارية من اقتصادية وسياسية بغلاف التعاطف والتماهي.

٦ ـ **ثبات الرؤية والأغراض الصهيونية** بعناد خلال القرن الممتد من عام ١٨٩٧ إلى يومنا الحالي في نهايات القرن العشرين. وتكمن أهمية هذا الثبات في سماحه للصهيونية باعتماد استراتيجيا طويلة المدى مع مرونة في التحركات التكتيكية الظرفية حول الخط الاستراتيجي العام ذي الاتجاه التصاعدي والطبيعة التراكمية.

٧ ـ **ترجمة عناصر القوة السابقة الذكر**، بين ما ترجمت إليه، إلى مردود وإمكانات اقتصادية وتقانية، متراكمة ومتعددة الأشكال، أمكن للصهيونية تحقيقها وتعظيمها باستمرار على الصعد المحلية والإقليمية والدولية، فعلت وتفاعلت وتكاملت في خدمة الأغراض الصهيونية. ويسر تحقيق أهدافها ما تلقته من دعم كبير أيضاً بشكل تراكمي ومتعدد الأوجه، إلى جانب ما حظيت به من مدخلات ذاتية، مادية ومعنوية. وينبغي ألا ننسى في هذا السياق أن الجانب الفلسطيني والعربي كان، دون أن يقصد، عاملاً مساعداً للتحرك الصهيوني في المسار الاقتصادي، بسبب التباين الواسع بين القدرات والإرادة والعزيمة النضالية الجادة والموحدة في الجانب العربي، وبين نظائرها في الجانب الصهيوني.

أولاً: محاولة التعرف إلى الإمكانات الاقتصادية الإسرائيلية وتطورها

لن نستعرض في هذه الدراسة تطور الإمكانات الاقتصادية التي توفرت للحركة الصهيونية قبل قيام دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨، على الرغم من حجمها الكبير بالنسبة لما كان بمقدور الجانب الفلسطيني، بل الجانب العربي بكليته، توفيره من أجل صدّ الغزو الصهيوني ولتنمية الاقتصاد الفلسطيني والعربي، لكن يبقى أن ما توفر لليهود في فلسطين لدى إعلان قيام الدولة اليهودية من موارد مالية وقدرات ومهارات

تقانية واقتصادية كان، على الرغم من تفوقه على نظيره لدى المجتمع الفلسطيني، يمثل تفوقاً محدوداً لا تفوقاً كاسحاً. فباستثناء عدد السكان العرب في عام ١٩٤٨، وهو يقدر بنحو ١,٤ مليون نسمة مقابل ٦٥٠,٠٠٠[٢] من اليهود، وكذلك باستثناء مساحة الأرض التي كان اليهود يمتلكونها في العام نفسه وهو ١,٦ مليون دونم[٣] مقابل مساحة ١٢,٥ مليون دونم كان العرب يمتلكونها[٤]، إلى جانب مساحة منطقة النقب في جنوب فلسطين وهي ١٢,٢ مليون دونم[٥]، والتي كانت أملاكاً عامة (أي نظرياً للدولة) إلا أنها كانت جزءاً من التراث الجغرافي الفلسطيني، فإن الاقتصاد اليهودي كان يتيح في عام ١٩٤٦ دخلاً للفرد اليهودي متوسطه ١٤١ جنيهاً فلسطينياً (تعادل ٧٠٥ دولارات في حينه)، مقابل ما يتيحه الاقتصاد للفرد الفلسطيني من دخل قومي فردي مقداره ٥٠ جنيهاً فلسطينياً (أي ٢٥٠ دولاراً)[٦]. وإذا قفزنا بسرعة إلى الوضع بنهاية عام ١٩٩٧، أي بعد نحو نصف قرن من قيام إسرائيل، فإننا نجد أن الناتج المحلي للفرد في إسرائيل بلغ لعام ١٩٩٧، ١٨,٧٠٠ دولار مقابل نظيره في الأرض المحتلة لعام ١٩٩٧ (أي الضفة الغربية وقطاع غزة)، أي مقابل نحو ١,٥٠٠ دولار للفرد العربي[٧]،

---

(٢) بالنسبة إلى السكان العرب واليهود عند قيام دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨، انظر: Government of Israel, *A Survey of Palestine* (1946), vol. 1, chap. 5, table p. 141.

ونشر هذا المرجع عدد السكان آنئذ ثم قام الكاتب بتمديد التقديرات حتى منتصف شهر أيار/مايو عام ١٩٤٨.

(٣) الدونم يعادل ١٠٠٠ متر مربع أو ١٠ بالمئة من الهكتار.

(٤) بالنسبة إلى مساحة الأرض التي كان اليهود يمتلكونها عند قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، فإنها بلغت حوالى ١,٦ مليون دونم. انظر: Sami Hadawi, *Village Statistics, 1945: A Classification of Land and Area Ownership in Palestine*, with explanatory notes by Sami Hadawi, Official Land Valuer and Inspector of Tax Assessments of the Palestine Government, Facts and Figures; no. 34 (Beirut: Palestine Liberation Organization, Research Center, 1970), chaps. 3-5, pp. 19-36 and detailed tables pp. 39-180.

الإحصاءات والمعلومات جميعها بالنسبة إلى أرض فلسطين مأخوذة من هذا المصدر الرسمي الموثوق والمساحة المشار إليها في نص هذه الدراسة مأخوذة من ص ٢٥ من المصدر عينه.

(٥) مساحة النقب الكلية، مأخوذة من: المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٦) بالنسبة إلى الدخل القومي للفرد العربي واليهودي في عام ١٩٤٨، انظر: P. J. Loftus, *National Income of Palestine, 1945* (Jerusalem: Govt. Printer, 1948).

وبيانات عام ١٩٤٥ تنطبق على ١٩٤٨ كما ورد في: Government of Palestine, *A Survey of Palestine, Prepared in December 1945 and January 1946 for the Information of the Anglo-American Committee of Inquiry*, 2 vols. ([Jerusalem?]: Printed by the Government Printer, [1946]), vol. 1, table no. (1), p. 141.

(٧) الدخل الفردي في عام ١٩٩٧ بالنسبة إلى إسرائيل (وتحديداً، الناتج المحلي الإجمالي للفرد وهو يختلف قليلاً عن الدخل القومي للفرد)، أخذ من: Government of Israel, *Statistical Abstract of Israel, 1997* ([Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, [1997]), table no. (1/6), p. 175.

ولتحويل الرقم من شاقل إسرائيلي جديد (NIS) إلى دولار، استخدم الكاتب معادلة (دولار واحد = ٣,١١١ شاقل جديد) كما يسجل سعر العملة الجديد في: المصدر نفسه، الجدول رقم (٩/١٣)، ص ٢٥١.

فارتفعت نسبة الدخل الفردي من ٢,٨ : ١ بين اليهود والعرب في عام ١٩٤٨ إلى ١٢,٥ : ١ في عام ١٩٩٧. والتباين الذي يعكسه مستوى الدخل القومي الفردي (أو الناتج المحلي للفرد مع إدراكنا للفرق بين مفهومي الدخل القومي والناتج المحلي) يعني أن الاقتصاد الفلسطيني كان ولا يزال اقتصاداً نامياً (أي على مستوى منخفض من الأداء) بحسب المصطلح المعتمد حالياً (أو متخلفاً بحسب مصطلح الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين)، في حين أن الاقتصاد الإسرائيلي أصبح اقتصاداً صناعياً متقدماً يضاهي ما يوفره اقتصاد المملكة المتحدة أو أوستراليا للفرد حالياً[٨].

إذن يصبح السؤال محقاً: ما هي أسباب وجود الفجوة الواسعة في الأداء الاقتصادي بين المجتمع الفلسطيني من جهة، والمجتمع الإسرائيلي من جهة أخرى؟ ولئن كان من السهل إعادة أسباب تخلف أداء الاقتصاد الفلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ إلى القيود القاسية المختلفة وأوجه الحرمان والاستلاب التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على تلك الأرض المحتلة، والتباين بين موارد ومتطلبات الاقتصاد الفلسطيني من جهة، والاقتصاد الإسرائيلي من جهة أخرى، وكان غير مطلوب من هذه الدراسة تفسير ما يقف وراء التخلف والتباين، فإن استكشاف أسباب قوة وتقدم الاقتصاد الإسرائيلي يتطلب، من جهة أخرى، قدراً كبيراً من التأمل والدرس والبحث. من هنا كان عنوان هذه الدراسة على ما هو عليه.

تكشف محاولة استكشاف أسباب تمكن الاقتصاد الإسرائيلي من امتلاك قدرة اقتصادية مرتفعة خلال نصف قرن أن هناك أسباباً ذات طبيعة وجذور متنوعة ينبغي أخذها بالحسبان بالرغم من هذا التنوع. فالاقتصاد يرتبط بالسياسة والتقانة والسلوك العام، وبتنظيم المجتمع وبأهدافه وقوة سعيه لتحقيقها، كما بالموارد المتاحة وفاعلية طرق استخدامها، وبالتالي بكيفية إدارة الموارد ونمط تخصيصها والقدرة على تعظيمها داخل المجتمع ومن خارجه، وبخاصة من الشتات اليهودي ومن البلدان الداعمة للمشروع الاستيطاني في فلسطين. وهكذا يتضح وجوب أن تكشف عملية التعرف إلى أسباب تمكن الاقتصاد الإسرائيلي بالتالي من القدرة المشاهدة وكيفية تأثير أسباب فعلها

---

(٨) المقارنة مع الناتج القومي للفرد في المملكة المتحدة وفي أوستراليا مأخوذة من الأرقام الواردة في: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٧: الدولة في عالم متغير** (واشنطن، دي سي: البنك، ١٩٩٧)، الفصل ١٣، ص ١٩٥ ـ ٢٠٤. وجرى تعديل معلومات هذا التقرير في: Economist Intelligence Unit [EIU], *Israel, the Occupied Territories* (Country Report, 1st Quarter 1998), table: «Economic Structure», p. 27.

يقدر الناتج القومي الاجمالي بـ ١٣,٩٦٥ مليار شاقل أو ٤,٠٣١ مليار دولار. وهكذا يكون الناتج المحلي الاجمالي للفرد حوالى ١,٣٤٥ دولاراً.

ومداه، عدداً كبيراً ومتداخلاً من الأسباب التي يصعب وضعها نمطياً في تراتبية زمنية أو في شبكة فعل وتفاعل معينة[٩]، مما يبرر أسلوب انتقاء عرض الأسباب المعتمد لاحقاً وكيفية تطور تأثير الأسباب وفعلها في توفير الإمكانات الاقتصادية الإسرائيلية، حجماً ونوعية وفاعلية. من هنا تسلسل الأسباب المعتمدة على النحو التالي:

١ ـ دينامية النجاح في إقامة دولة إسرائيل ودلالاتها

لا ريب في أن تمكن الشعب اليهودي المقيم في فلسطين من إعلان إقامة دولة إسرائيل ثم الدفاع عن وجودها (ولاحقاً عن استمرارها) لم يكن ثمرة القدرة الذاتية بمفردها بفضل ما كان قد أقامه المجتمع اليهودي من مؤسسات وتنظيمات سياسية ونقابية وما تمكن من حشده من قوى مقاتلة حسنة التدريب والتجهيز، وما توفر له من قيادات ذكية وقديرة تتمتع باتصالات فعالة مع بريطانيا والولايات المتحدة وسواهما من دول. فقد تضافرت القدرة الذاتية مع رعاية سلطات الانتداب البريطاني بسياساتها وقوانينها وتشجيعها وما يسرته للمجتمع اليهودي من تسهيلات في مجالات العمل السياسي والتنظيم النقابي والقتالي، وهي تسهيلات قدمت مباشرة أو عبر صيغ التفافية أو مموهة.

لحق بقيام الدولة، بسرعة فائقة، اعتراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي دبلوماسياً بها، وحصولها على دعم سياسي ودعم بالمال والسلاح والمقاتلين المتطوعين من الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الشرقية. غير أن كشف الحساب هذا لا يكتمل دون الاعتراف بما كان لعجز الفلسطينيين عن صدّ عملية الاغتصاب خلال فترة الانتداب، وتحيز سلطة الانتداب ضدهم ولمصلحة المجتمع اليهودي بالنسبة لنظام وضغوط جباية ضرائب الأملاك العقارية، وللقيود الصارمة على أي تهيؤ قتالي لدى المجتمع الفلسطيني، ووضع تشريعات تمنع العرب من التسلح والتدريب العسكري بعكس ما كان متاحاً لليهود. وبالنسبة للدول العربية المجاورة فإن تدخلها لدى إعلان إقامة دولة إسرائيل كان ضعيفاً جداً يعوزه التهيؤ المنظم والسلاح الوافي والمتطور والفعال، كما الرجال والأوامر العسكرية الجادة الملائمة للمهام الميدانية. وما زاد في الضعف العربي تميز الحكومات بوهم إمكانية الاعتماد على صداقة بريطانيا ونزاهتها في تعاملها مع فريقي الصراع.

مهما كانت أنصبة كل من القدرة الذاتية، وسياسات السلطة المنتدبة، والدعم الخارجي من جهة، والضعف العربي من جهة أخرى، يبقى أن نجاح إسرائيل في

---

(٩) أي بشكل منظومة بمعنى «Matrix».

الصمود والبقاء حصل في سنوات الحرج والتهديد والتكوّن، فمما لا ريب فيه أن هذه العوامل معاً ولدت دينامية قوية دافعة كان لها أثر كبير جداً في نجاح إسرائيل في إحداث تراكم متدرج بسرعة لقدرات اقتصادية بدأت متواضعة تحت ضغط مخاوف سنوات التكوين الأولى للدولة، والمشكلات الملحة، وبخاصة تدفق الهجرة اليهودية الكثيفة واستيعاب المهاجرين، وإحلالهم محل مئات ألوف العرب الفلسطينيين الذين اضطروا إلى اللجوء إلى البلدان المجاورة وإلى داخل فلسطين في مناطق غير محتلة. وقد يسّرت هذه العملية بدورها لإسرائيل توطيد وجودها وتعزيزه واستثمار دينامية النجاح الذي شكله قيامها وقدرتها على البقاء في مرحلة الحرج الأولى.

٢ ـ تدفق الهجرة

كان لتدفق اليهود المهاجرين الناجين من مذابح النازية بأعداد كبيرة، ولاحقاً تدفق مجموعات ذات شأن من يهود البلدان العربية (وسواهم) رغبة منهم في الانتقال إلى فلسطين و/أو بتأثير الدعاية الصهيونية/الإسرائيلية وافتعال أحداث عملت على تسريع هذا الانتقال، أثر كبير في توطيد الوجود اليهودي. فبالإضافة إلى أهمية الثقل البشري العددي الذي سمح ليهود إسرائيل بأن يرتفع عددهم خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ من ٦٧٢ ألفاً كرقم سنوي وسطي إلى ١,٤٣١ ألفاً بسبب هجرة نحو ٧٥٩ ألفاً ـ وهي الهجرة الأكثر كثافة منذ قيام إسرائيل في سنوات أربع[١٠] ـ ولد هذا التزايد مزيداً من الطمأنينة لدى الإسرائيليين وسمح لهم بالتقاط الأنفاس، إذ وفر أعداداً متزايدة من المقاتلين ومزيداً من الموارد المالية ومن المهارات (خاصة العسكرية) التي أسهمت لاحقاً بتطور الاقتصاد وتوسيعه، بالإضافة إلى جدواه القتالية والسياسية.

من جهة أخرى، اكتسبت إسرائيل خبرة ثمينة في النشاط الإسكاني في السنوات الأولى من عمرها، إذ كان مطلوباً منها وبسرعة استيعاب المهاجرين الجدد والدولة لا تزال غير مطمئنة إلى وضعها السياسي والاستراتيجي، وتوفير خدمات صحية وتعليمية للمهاجرين والقيام بخطوات في دمجهم بالمجتمع الجديد مما تطلب القيام بمهام صعبة في مجال تعميم استخدام اللغة العبرية وصهر المهاجرين ضمن إطار ثقافي واجتماعي واحد. ولئن أثبتت التجربة صعوبة الدمج والصهر وحاجة العملية لقدر كبير من الإنفاق وسنوات من المثابرة، مما أحدث تساؤلات عميقة حول قدرة الدولة ومدى نجاحها، إلا أن العملية لم تصب بفشل ذريع أو بانتكاسات خطيرة تهدد المصير الإسرائيلي.

وفي مجال الإسكان الاستيعابي للموجة الأولى من المهاجرين، فإن لجوء مئات

---

(١٠) Government of Israel, Ibid., table no. (1/5), p. 155.

آلاف الفلسطينيين إلى بلدان الجوار العربي كما إلى مناطق فلسطينية لم يتم احتلالها، وفر آلاف الوحدات السكنية بسرعة، بالرغم من تدمير مئات القرى المحتلة وأحياء في المدن المحتلة. وقد حمل هذا التطور حاييم وايزمان، الرئيس الأول لإسرائيل، لأن يقول لجيمس مكدونالد السفير الأمريكي الأول لدى دولة إسرائيل «ان نزوح الفلسطينيين شكل تبسيطاً عجائبياً لمتطلبات مهامنا»[11]. ويضاف إلى هذا «التبسيط العجائبي» أن الفلسطينيين الذين اضطروا إلى اللجوء خارج قراهم ومدنهم في عام ١٩٤٨/١٩٤٩ تركوا وراءهم مساحات كبيرة نسبياً من الأرض وزراعات وحقولاً وأعمالاً ومصالح تجارية وحرفية ومكاتب مهنية ووسائل نقل... وما إلى ذلك من مكونات «اقتصاد متحرك» بما يشمله هذا المصطلح من رؤوس أموال مستثمرة ونشاط وفرص وإمكانات للتوسع والتطوير. وإلى جانب الدخل القومي الذي كان يجنيه مئات ألوف اللاجئين كان هناك القيمة الترسملية التقديرية لما كانوا يمتلكون من أراض زراعية وفلاحية ومساكن ومنشآت ومعدات... الخ.

وقد أجرى الكاتب الحالي تقديراً لهذه القيمة في أوائل الستينيات بلغت ٧٥٧ مليون جنيه فلسطيني (وهو يعادل جنيه استرليني) بأسعار ١٩٤٨. كما أجرى الاقتصادي اللبناني عاطف قبرصي في عام ١٩٨٤ تقديراً آخر خرج بموجبه بتقدير بلغ ٧٤٣ مليون جنيه أيضاً بأسعار ١٩٤٨[12]. والجدير بالذكر أن قبرصي استعان بباحثين عملوا معه في مراجعة الوثائق الخاصة بالممتلكات في فلسطين الموجودة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وتشمل خرائط جوية لأراضي فلسطين كانت حكومة الانتداب قد أعدتها. وتناولت دراسة قبرصي كذلك تقديراً لقيمة المعاناة الجسدية والنفسية التي حلت بالفلسطينيين على أساس ما تضمنته تعويضات الحكومة الألمانية الاتحادية لليهود بموجب اتفاقيات تم التوصل إليها عقدها الجانبان الألماني والإسرائيلي في عامي ١٩٥٢ و١٩٥٧[13]. وتميز عمل قبرصي بهذه الإضافة من جميع ما سبق وضعه من دراسات

---

(١١) كما ورد ذلك في: **James G. McDonald, *My Mission in Israel, 1948-1951* (New York: Simon and Schuster, 1951), p. 176.**

(١٢) أجرى الكاتب الحالي تقديرات بلغت ٧٥٧ مليون جنيه فلسطيني بأسعار ١٩٤٨. انظر: يوسف صايغ، **الاقتصاد الإسرائيلي** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٤)؛ ط ٢ منقحة ومزيدة (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦). أما بالنسبة إلى تقديرات عاطف قبرصي، فانظر: **Atef Kubursi, «An Economic Assessment of Total Palestinian Losses,» in: Sami Hadawi, *Palestinian Rights and Losses in 1948: A Comprehensive Study* (London: Saqi Books, 1988), part 5, pp. 114-189.**

(١٣) نقلاً عما أورده: صايغ، «البعد الاقتصادي للصراع الصهيوني/الإسرائيلي ـ الفلسطيني،» ص ١٥، حول مؤسسة «PICA» الصهيونية لاستملاك الأراضي الفلسطينية.

وتقديرات. وترد دراسة قبرصي كجزء من كتاب وضعه سامي هداوي[١٤] بالإنكليزية ونشر في عام ١٩٨٨. وترجمة عنوان الكتاب هي **حقوق الفلسطينيين وخسائرهم في ١٩٤٨: دراسة شمولية**[١٥].

بالعودة إلى موضوع تدفق المهاجرين من أجل استكماله، نشير إلى موجة الهجرة اليهودية الأخيرة زمنياً وهي تتصل باليهود السوفيات الذين أتيحت لهم الهجرة إلى فلسطين بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. وشملت هذه الموجة أكبر موجة من المهاجرين القادمين من منطقة واحدة، إذ هاجر نحو ٦٧٥,٠٨٤ خلال السنوات السبع ١٩٩٠ ـ ١٩٩٦ (وهو العام الأخير المشمول، بـ المجموعة الإحصائية لإسرائيل لعام ١٩٩٧، وهي الأخيرة)[١٦].

تستحق هذه الموجة اهتماماً وبخاصة بالنسبة لموضوع هذه الدراسة، أي «الإمكانات الاقتصادية الإسرائيلية»، إذ ضمت نسبة لم تسبق من الأطباء والمهندسين والتقانيين ذوي الاختصاص الرفيع، مما سنأتي على ذكره بمزيد من التفصيل لاحقاً. ومع أن أفراد هذه المجموعة ليسوا بوجه عام من الميسورين مالياً، إلا أنهم بالتأكيد مصدر إضافي للثروة العلمية والبحثية والتقانية. فقد وفروا للمجتمع قدرات ضخمة عددياً متميزة في علوم الفضاء والبصريات والاتصالات والكيماويات والأسلحة والهندسة. وجميع هذه الاختصاصات حقول متقدمة علمياً.

٣ ـ الموارد الطبيعية: الأرض والمياه

استكمالاً للإشارة السابقة إلى ما اغتصبته اسرائيل من أراض فلسطينية، وقد وردت في سياق مبحث «تدفق الهجرة» في السنوات الأولى لإقامة الدولة العبرية، نسجل فيما يلي تفاصيل تتصل بما تم اغتصابه من أراض (دون أن نستطيع تفصيل ما اغتصب من ممتلكات أخرى منقولة وغير منقولة، والتي تتوفر تفاصيل محدودة حولها)[١٧].

---

(١٤) كان هداوي موظفاً كبيراً في حكومة فلسطين، مخمناً رسمياً لقيمة الأراضي ومفتشاً للتكليفات الضريبية. ووضع عدة كتب حول قضية فلسطين.

(١٥) Hadawi, Ibid.

(١٦) Government of Israel, *Statistical Abstract of Israel, 1997*, table no. (1/5), p. 156.

(١٧) صايغ، **الاقتصاد الإسرائيلي**، الفصل ٣. أما قبرصي فينشر جداول مفصلة جداً لما يتصل بخسائر الفلسطينيين من الأرض المفقودة في: Kubursi, «An Economic Assessment of Total Palestinian Losses».

أ ـ أنشئت «الجمعية اليهودية للاستعمار في فلسطين» أو «بيكا» -PICA) (Palestine Jewish Colonization Association في عام ١٨٨٣ وتمكنت من شراء ما يزيد على ٤٥٠,٠٠٠ دونم من الأرض.

ب ـ أنشىء لاحقاً «الصندوق القومي اليهودي» كأداة أو مؤسسة رئيسية لتمويل شراء الأراضي وتسجيلها باسمه على أنها ملك للشعب اليهودي غير قابل للانتقال إلى مالكين غير يهود.

ج ـ بلغ مجموع مساحة ما امتلكه اليهود حتى إقامة دولة إسرائيل نحو ١,٦ مليون دونم، مقابل ١٢,٥ مليون دونم كان يمتلكها العرب.

د ـ ما تبقى من مساحة فلسطين الكلية (أي ٢٦,٣ مليون دونم) وهو ١٢,٢ مليون دونم كان يعتبر «أملاك دولة» منها ١٠,٦ مليون دونم في النقب بجنوب فلسطين تعتبر غير صالحة للزراعة[١٨].

هـ ـ بين إقامة الدولة وتوقيع اتفاقيات الهدنة العربية ـ الإسرائيلية في ربيع ١٩٤٩ قفزت مساحة ما سيطرت عليه إسرائيل (وإن تكن لم تمتلكه) من أراض فلسطينية مستغلة زراعياً إلى ٦,٦ مليون دونم (أي أكثر بقليل من أربعة أضعاف ما كانت تمتلكه عشية قيام الدولة). فبلغ مجموع المساحة المسيطر عليها سياسياً/اقتصادياً نحو ٨,٢ مليون دونم[١٩].

و ـ ارتفع الرقم بعد حرب عام ١٩٦٧ واكتساح فلسطين التاريخية بأكملها، بحوالى ٧٠ بالمئة من مساحة الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة، أي من المساحة البالغة ٥,٨ مليون دونم. أما نسبة ٧٠ بالمئة فهي تشير إلى ما اقتطعته إسرائيل من أرض بطرق غير شرعية وملتوية ومنافية للقانون الدولي ومتجاهلة لقرارات الأمم المتحدة، وأقدره بنحو ٤ ملايين دونم. وهكذا يصل مجموع المساحة المسيطر عليها اقتصادياً ـ ناهيك عن السيطرة السياسية إلى ١٢,٢ مليون دونم (أي ٨,٢ مليون دونم زائد ٤ ملايين دونم)، بالإضافة لمساحة النقب الإجمالية وهي ١٢,٢ مليون دونم ـ أي نحو ٢٤,٣ ملايين دونم تعادل ٩٢ بالمئة من مساحة فلسطين التاريخية. وإذ

---

(١٨) انظر الجداول المفصلة حول أراضي فلسطين، في: Hadawi, *Village Statistics, 1945: A Classification of Land and Area Ownership in Palestine*, pp. 39-77.

(١٩) صايغ، «البعد الاقتصادي للصراع الصهيوني/الإسرائيلي ـ الفلسطيني،» الهامش رقم (١٥) حول PICA، نقلاً عن: Government of Palestine, *A Survey of Palestine, Prepared in December 1945 and January 1946 for the Information of the Anglo-American Committee of Inquiry*, vol. 1, chap. 8 and vol. 2, p. 15.

قفزت المساحة المملوكة من ١,٦ مليون دونم في عام ١٩٤٨ إلى المساحة المسيطر عليها وهي فوق ٢٤ مليون دونم، تكون السيطرة الإسرائيلية قد تمددت ١٥ مرة عما كانت عليه عشية انتهاء الانتداب البريطاني.

من المفيد الإشارة إلى مواقع الأرض التي ابتاعها اليهود قبل قيام الدولة، لأنها كانت مواقع مختارة يحكمها ليس فقط صدفة وجود مالكين مستعدين للبيع، وإنما اعتبارات استراتيجية (من فلسطينيين ولبنانيين وسوريين قاموا ببيع الأراضي المباعة بحسب النسب التالية: ٢٤ بالمئة من ملاكين كبار فلسطينيين و٣٩ بالمئة من ملاكين صغار معظمهم اضطروا للبيع تحت عبء الديون والضرائب الزراعية التي عجزوا عن دفعها، ٢٦ بالمئة تم شراؤه من ملاكين كبار لبنانيين، نحو ٤ بالمئة من ملاكين سوريين كبار، نحو ٦ بالمئة من ممتلكات حكومة فلسطين، ومساحة ضئيلة لا تتعدى نصف بالمئة من ملاكين بهائيين كانوا يقيمون في فلسطين، ونصف بالمئة كذلك من ملاكين مصريين من أصل لبناني). على أن جميع ما تمكن اليهود من شرائه من ملاكين من مختلف الجنسيات لم يتعدّ ٦ بالمئة من مساحة فلسطين الكلية بما في ذلك منطقة النقب وهي أملاك عامة[٢٠].

ويشير المؤرخ والكاتب وليد الخالدي في كتابه الأخير بعنوان **الصهيونية في مئة عام: من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي (١٨٩٧ ـ ١٩٩٧)** إلى تفسيره لتموقع الأراضي المشتراة قبل عام ١٩٤٨ وهو بشكل حرف «N» بالإنكليزية بقوله ان التموقع يعني «امتلاك الخط الساحلي بين يافا وحيفا»، وهو الضلع الأيسر، وكان «الضلع الأيمن [يعني] الاستيطان بين بحيرة طبرية وأعالي حوض نهر الأردن، والضلع الأوسط يعني الاستيطان عبر السهل الداخلي (مرج بني عامر)[٢١]. والحكمة في هذا التموقع تكمن في أن الاستيطان الساحلي يؤمن الاتصال بالخارج عبر البحار. والاستيطان في أعالي نهر الأردن يهدف إلى السيطرة على موارد مياهه. بينما الاستيطان البيني [في ما بين الضلعين الأيسر والأيمن] لا يربط بين الضلعين الآخرين فحسب ولكنه أيضاً يفصل شمال فلسطين [الجليل] عن سائر البلاد، كما يتحكم عند طرفه الشرقي بـ «البوابة» الشرقية لفلسطين عند مرج ابن عامر».

المورد الطبيعي الثاني الذي يحظى بأهمية تعادل أهمية الأرض هو المياه من

---

(٢٠) Hadawi, *Village Statistics, 1945: A Classification of Land and Area Ownership in Palestine*, chap. 3.

(٢١) وليد الخالدي، **الصهيونية في مئة عام: من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي (١٨٩٧ ـ ١٩٩٧)** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٨)، ص ٥٢ ـ ٥٣.

فلسطينية جوفية أو عربية جوفية ومتدفقة باتجاه يسمح بتحويلها إلى أرض فلسطين. ونقتبس في هذا السياق مما جاء في دراسة للكاتب الحالي قدمت إلى ندوة «صراع القرن» التي عقدتها مؤسسة عبد الحميد شومان الثقافية في عمان في أواخر شهر أيار/ مايو ١٩٩٨ كما ذكرنا سابقاً، ودارت تلك الدراسة حول «البعد الاقتصادي للصراع الصهيوني/ الإسرائيلي ـ الفلسطيني».

وجاء فيها ما يلي:

«إذا جئنا إلى موضوع الموارد المائية فإننا نجد أن إسرائيل تسيطر على نحو ٢,٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه بحسب الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية[٢٢]. لم يحصل تبدل كبير في حجم هذا المورد بعد عام ١٩٦٧ لأن إسرائيل كانت قبل هذا التاريخ قد بدأت تسحب نسبة كبيرة من المياه الجوفية، وبخاصة في الضفة الغربية قبل احتلالها، وإلى مدى أقل بكثير في قطاع غزة، قبل احتلالها. وبالنسبة للضفة الغربية، كان السحب يتم بواسطة آبار عميقة جداً تستولي بفضلها على جزء من المخزون المائي الجوفي. فالاغتصاب الضخم للمياه تم قبل عام ١٩٦٧ وتحديداً منذ أن تمكنت إسرائيل من تحويل قسم من المياه المتدفقة من ينابيع ووديان ومجار خارجة من جنوب لبنان وجبل الشيخ (منها نهر اليرموك ونهر الأردن، وتشير التكهنات غير الموثقة رسمياً إلى الاستيلاء على جزء من مياه نهر الليطاني كذلك).

«يبلغ الاغتصاب من المياه الجوفية في باطن أرض الضفة الغربية ما يعادل ربع إجمالي المياه المسيطر عليها والمتاحة حالياً لإسرائيل. وقد سمح هذا الاغتصاب لإسرائيل بنمط توزيع يتيح لكل مواطن إسرائيلي خارج المستوطنات، نحو ٤٠٠ متر مكعب من المياه في السنة. أما المستوطنات فنصيبها ٦٠٠ متر مكعب للفرد سنوياً. على أن الفرد الفلسطيني في إسرائيل نصيبه أقل بكثير من الفرد اليهودي، ويبقى بالمقابل أن المتاح للفرد الفلسطيني في الضفة والقطاع هو نحو ١٠٠ متر مكعب سنوياً. وهكذا، ينبغي أن يضاف استلاب الموارد المائية إلى الجوانب الأخرى من الاستلاب الاقتصادي.

«وفي هذا المجال، تردد إسرائيل باستمرار أنها تواجه أزمة مائية خانقة وبخاصة بالنسبة للمستقبل، وتطلب ـ مدعومة من الولايات المتحدة بشكل خاص والدول الغربية بشكل أقل حدة ـ بأن يصار إلى «إدارة المورد المائي» على المستوى الإقليمي. والمطلب المشار إليه يعني أن يصار إلى مقاربة موضوع الموارد المائية إقليمياً وأن يصار إلى توزيعها على أساس الحاجات الفعلية مع الاحتمالية في المستقبل. وتدلل على

---

(٢٢) Government of Israel, *Statistical Abstract of Israel, 1997*, table no. (6/15), p. 391.

ثم الإيضاح حول هذه المعلومات الواردة حول المياه المستخدمة في قطاع الزراعة.

الأسباب التي تدعو إلى طلب ترتيبات إقليمية تجعلها مرشحة للحصول على موارد مائية تفوق ما هو متاح لها، وتحاجّ بأن حجم سكانها ازداد كثيراً منذ عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ وأن اقتصادها ـ وبخاصة القطاع الزراعي منه وكذلك السياحي ـ يستوجب موارد إضافية في المستقبل القريب. على أنه بالنسبة للحجتين المعتمدتين، فإن الأزمة بالفعل هي «أزمة مستدرجة»، أو أزمة مفتعلة، فازدياد الحجم السكاني لا يعود إلى ارتفاع نسبة التزايد الطبيعي (وهي متواضعة) وإنما أساساً إلى موجات الهجرة التي استدرجتها إسرائيل، وبخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي واستقدام إسرائيل لحوالى ٦٧٥ ألف يهودي من الاتحاد السوفياتي. وبالنسبة لحاجات القطاع الزراعي، فإن الإجابة هي أن هذا القطاع لا يزال مدعوماً منذ قيام إسرائيل، مما يشير إلى أنه غير مجز. ومن ناحية استخدامه للمياه بالرغم من تكلفته المرتفعة، فإن إسرائيل حتى سنوات قليلة كانت توجه للزراعة ما لا يقل عن ٧٠ بالمئة من إجمالي الموارد المائية المتاحة لها ولا تزال هذه النسبة نحو ٦٠ بالمئة[٢٣]. وإذن فسواء بالنسبة للتزايد السكاني المستدرج أو للاستخدام المائي في الزراعة، فإن الأزمة المائية في حقيقة الأمر مستدرجة أو مفتعلة ولا يجوز أن يتحمل الفلسطينيون وعرب الجوار ـ أو أن يحملوا ـ مسؤوليتها عبر مقولة «إدارة المياه على المستوى الإقليمي» أي إعادة توزيع المياه بشكل يتيح لإسرائيل أكثر مما هو متاح حالياً، بل ان ما هو مطلوب هو إعادة التوزيع بحيث يستعيد الجوار العربي مياهه المسلوبة».

على أن إسرائيل استفادت وتستفيد كثيراً من الموارد المائية المتاحة، برغم شكواها شبه المستمرة من عجز هذا المورد الحيوي عن الوفاء بحاجاتها المستقبلية الداهمة. فالناتج المحلي الذي تسهم به الزراعة بلغ في عام ١٩٩٦ فقط ٢,٢ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي[٢٤]، ووفر عملاً لنحو ٤٣ ألفاً[٢٥]، غير أن عقيدة «العودة إلى الأرض» كانت ولا تزال إلى حد ما تشكل دافعاً قوياً ـ أو سبباً تبريرياً ـ للاستيطان اليهودي بالرغم من تضاؤل المكانة التي تحتلها المستعمرات/المستوطنات اليهودية على اختلاف أنظمة تكوينها وهويتها العقائدية. فهي مصدر قوي جداً لفكرة التمسك بالأرض وللتوجهات الدينية المتعصبة ولرفض أي تنازل جغرافي في عملية التسوية السياسية، بما في ذلك طبعاً رفض الانسحاب وإن جزئياً، والإصرار على البقاء والتوسع في الأرض العربية.

يبقى أن نشير إلى البحر الميت كمرفق مائي ذي أهمية تستغله إسرائيل لاستخراج

---

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه، الجدول رقم (٦/٦)، ص ١٨٣.

(٢٥) المصدر نفسه، الجدول رقم (١٣/١)، ص ٣٤٦.

مواد كيميائية متطورة. وتشترك الأردن كذلك في استغلال مياه البحر (الذي تبلغ مساحته ٢٨٠ كيلومتراً مربعاً[٢٦]. إلا أن الكاتب الحالي لم يتمكن من العثور على مصادر موثوقة حول أنواع وحجم ما يستخرج من البحر الميت وقيمته التجارية وأهميته في عملية التصنيع، وبخاصة في صناعة الأسمدة الكيميائية وسواها، مما يتمتع بأهمية كمدخلات محلية وكسلع تصدير. والمستخرجات هي البوتاس والبرومين والمنغنيز.

٤ ـ الموارد المالية بفضل الدعم الخارجي

إذا جئنا إلى الموارد المالية من مصدر خارجي فسنضطر للاقتصار على المعلومات حول الكتل المالية الضخمة من المساعدات الخارجية. ذلك لأن المعلومات المفصلة حول جميع ما حصلت عليه الحركة الصهيونية منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين غير متاحة بشكل مفصل يتيح تقدير مجاميعها. ولعل العودة إلى ما يتوفر سنوياً من معلومات حول المساعدات الخارجية في جداول «ميزان المدفوعات» تمكن الباحث من التفاصيل المطلوبة مما هو منشور، إلا أن هذه العملية تتطلب من الوقت والجهد ما يجعلها خارج قدرة الكاتب الحالي على القيام به. وعلى أي حال فإن الموارد ذات المنشأ الداخلي سيشار إليها عند تناول تطور الحسابات الوطنية[٢٧].

أبرز الكتل المالية الضخمة جداً اثنتان: **أولاهما**، وردت من الولايات المتحدة. **والثانية**، من ألمانيا الاتحادية ثم الموحدة. وقد نشرت مؤخراً معلومات أمريكية رسمية تشير إلى حجم المساعدات الأمريكية المباشرة، أي التي تسجل في الميزانية العامة للحكومة، وتدخل في ميزان المدفوعات الإسرائيلي. وقد بلغ مجموعها حسبما نشر رسمياً، منذ قيام الدولة في عام ١٩٤٨ وحتى نهاية عام ١٩٩٧ مبلغ ٧٧,٧ مليار دولار[٢٨]. وتشير المعلومات التفصيلية الواردة في **المجموعة الإحصائية لإسرائيل عام ١٩٩٧** إلى أن اسرائيل حصلت في عام ١٩٩٦ على ٧,٨ مليار دولار من التحويلات، منها ٨٤٤ مليون دولار من الحكومة الألمانية (بموجب اتفاقيتي التعويضات وهما تنفذان منذ الخمسينيات)، ومنها «مقبوضات مؤسسية» بلغت مليار دولار (والأرجح أن

---

(٢٦) المصدر نفسه، الجدول رقم (١/١)، ص ٢٣.

(٢٧) الفقرات المؤشر إليها على أنها اقتباس أخذت من: صايغ، «البعد الاقتصادي للصراع الصهيوني/الإسرائيلي ـ الفلسطيني».

(٢٨) كما جاء في إعلان **«US Agency for International Development-Bureau Legislation and Public Affairs»,** من أن مجموع ما قدمته الحكومة الأمريكية من مساعدات مالية رسمية لدولة إسرائيل منذ قيامها حتى نهاية عام ١٩٩٧ بلغ ٧٧,٧ مليار دولار. ونشرت جريدة **السفير** هذه المعلومات نقلاً عن وكالات أنباء دولية في: **السفير**، ٢٥/٤/١٩٩٨.

المقصود بها ما يرد بواسطة المنظمة الصهيونية العالمية وسواها من مؤسسات صهيونية)، و«تحويلات شخصية» بلغت ٣,٥ مليار دولار[٢٩]، وهناك مساعدات أخرى عينية وإعفاءات جمركية ومساهمات أمريكية في مشروعات صناعية وبحوث تتصل بالأسلحة المتطورة، تقدر عادة بنحو ثلثي المساعدات الرسمية المسجلة في الميزانية العامة، أي ملياري دولار سنوياً منذ أكثر من عقد من السنين.

الكتلة الثانية من المساعدات الخارجية، هي ما دفعته ألمانيا الاتحادية (حالياً ألمانيا الموحدة) من تعويضات بموجب اتفاقيات عقدت مع إسرائيل في السنوات الأولى من الخمسينيات، وقد تعددت أشكال هذه المساعدات بين نقدية وعينية (والفئة الثانية كانت سلعاً ومعدات وكذلك أسلحة). والشكلان معاً قدما كتعويضات لمختلف زمر المتضررين مادياً وجسدياً أثناء الحكم النازي. وبلغ مجموعها حتى أول عام ١٩٨٤ نحو ٨٦ مليار مارك[٣٠]. وإذ لا تتوفر للكاتب الحالي معلومات حول حجم المساعدات بعد نهاية عام ١٩٨٤، فإن تقديرنا بأن هذه المساعدات ـ على الرغم من تواضع حجمها بالنسبة لبعض السنوات السابقة ـ وقياساً إلى ما كانت عليه في عام ١٩٩٦ حسبما أشرنا قبلاً، لن يكون حجمها على الأرجح أقل من مليار مارك سنوياً. فإذا صح تقديرنا، يكون المجموع حتى نهاية عام ١٩٩٧ قد بلغ نحو ١٠٠ مليار مارك (نحو ٥٨ مليار دولار على أساس سعر القطع الحالي، أي ١,٧٨ مارك للدولار) ـ أي أن إسرائيل يرجح أن تكون استلمت ١٧ مليار مارك بين أول عام ١٩٨٤ ونهاية عام ١٩٩٧. وهكذا يشير إجمالي حجم المساعدات الرسمية الأمريكية والألمانية منذ قيام إسرائيل إلى نهاية عام ١٩٩٧، وهو نحو ١٣٤ مليار دولار، إلى وضع إسرائيل (بالنسبة لعدد سكانها) في رأس قائمة الدول المتلقية لمساعدات خارجية في العالم، ويكون المكلف الألماني ـ كما الأمريكي ـ قد حمل عبئاً ضريبياً ثقيلاً بسبب ما قدمته حكومته من مساعدات لإسرائيل. على أن ما تحمله المواطن الفلسطيني (من لاجىء ومقيم) من خسائر مادية متنوعة يضعه في موقع أسوأ بكثير من موقع المواطن الأمريكي والألماني. فبالإضافة يكون عبء المعاناة التي تحملها الفرد الفلسطيني بسبب اغتصاب وطنه وحرمانه حريته وحقه في تقرير المصير السياسي والاقتصادي، فوق ما تحمله كل من المواطنين الأمريكي والألماني بكثير. فإنه يستحيل إعطاء قيمة مالية رقمية

---

(٢٩) Government of Israel, *Statistical Abstract of Israel, 1997*, table no. (2/7), p. 212.

(٣٠) حول تقدير قيمة ما خسره الفلسطينيون من ممتلكات في عام ١٩٤٨، انظر: Kubursi, «An Economic Assessment of Total Palestinian Losses,» part 5, p. 183.

وقد قدره قبرصي بمبلغ ٧٤٣ مليون جنيه بأسعار ١٩٤٨، أي بأقل من تقدير يوسف صايغ في عام ١٩٦٤ بنحو ٢ بالمئة فقط. ورد تقدير صايغ في: صايغ، **الاقتصاد الإسرائيلي** .

للمعاناة النفسية والجسدية ولما مثله استلاب الوطن الفلسطيني من كارثة أليمة لا تحد ولا تقدر بثمن، فوق الخسائر المادية التي أشرنا قبلاً إلى تقديرات حجمها[٣١].

٥ ـ الحسابات الوطنية

آخر تقدير للحسابات الوطنية لفلسطين قبل عام ١٩٤٨، هو تقدير الدخل القومي الذي أجراه مدير مكتب الإحصاء الفلسطيني الرسمي لعام ١٩٤٥، لكن جرى تمديد التقدير حتى عام ١٩٤٨ حين انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين[٣٢]. وبموجب التقدير لعام ١٩٤٨ فإن الدخل القومي للفرد اليهودي كان ١٤١ جنيهاً فلسطينياً (نحو ٧٠٥ دولارات بحسب سعر الصرف في حينه)، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الإسرائيلي بنهاية عام ١٩٩٦ (وهو العام الأخير الذي تغطيه إحصاءات **المجموعة الإحصائية لإسرائيل عام ١٩٩٧**) نحو ١٨,٧٠٠ دولار كما سبقت الإشارة. وبقطع النظر عن اختيار سعر القطع بين الشاقل الجديد والدولار، وعن الناتج المحلي للفرد العربي في إسرائيل الذي ينبغي حسمه من الناتج المحلي الإجمالي لجميع سكان إسرائيل، تظل نسبة الدخل القومي للفرد الإسرائيلي في عام ١٩٤٨ (والدخل القومي يعادل الناتج القومي الصافي كما ينبغي التذكر)، إلى الناتج المحلي للفرد اليهودي حالياً ١ : ٢٦,٥، أي أن الدخل القومي للفرد تضاعف ٢٦,٥ مرة خلال نصف قرن تقريباً، وهذا يمثل ارتفاعاً شاهقاً، إذ انه تحقق بالرغم من ارتفاع عدد السكان من نحو ٦٥٠,٠٠٠ لعام ١٩٤٨ إلى نحو ٥ ملايين بنهاية عام ١٩٩٧، أي نحو ٧,٨ مرات. وهنا يكمن مؤشر مهم جداً وجوهري حول العوامل الكامنة وراء الأداء الاقتصادي الإسرائيلي المتميز الذي سمح بمضاعفة الدخل القومي للفرد ٢٦,٥ مرة. وسنأتي إلى محاولة استكشاف العوامل الكامنة لهذا التميز لاحقاً في القسم الحالي من الدراسة.

على أن الموارد المالية المتولدة داخل الاقتصاد، بفضل جباية الضرائب وعائدات التصدير وحركة التجارة الداخلية وما يتم الحصول عليه من مردود للنشاط الإنتاجي في القطاعين العام والخاص، وما يتولد بفعل مضاعف الاستهلاك ومسرّع التثمير ـ كل هذه المصادر توفر المزيد من الموارد المالية التي يستخدمها كل من القطاعين لأغراض التثمير و/أو الاستهلاك. ويعنينا في هذا السياق استخدامات الموارد من مالية وعينية لمختلف الأغراض وأبرزها، في السياق الحالي، ما ينفق على التعليم

---

(٣١) انتهى الاقتباس المشار إليه في الهامش رقم ٣٠.

(٣٢) Government of Israel, Ibid., table no. (6/15), p. 391.

العالي، بخاصة في مجال العلوم من نظرية وتطبيقية وعلى البحوث والتطوير، وما يتولد بفضل ذلك من مهارات وقدرات رفيعة تشكل في مجموع نشاطها رافعة قوية فعالة لعملية التنمية. وبسبب ما لهذه الرافعة من شأن في تكوين الإمكانات الاقتصادية والتقانية الإسرائيلية، وهي محط الاهتمام في هذه الدراسة، فإننا سنفرد لها موقعاً خاصاً فيما بعد، على اعتبار أنها تفسر إلى مدى بعيد كيف تمكن الاقتصاد والمجتمع (بجزأيه المدني والعسكري) من تحقيق الأداء العالي المتميز جداً الذي تمتلكه إسرائيل حالياً، وما له من دلالات تتصل بجميع أوجه حياة وقدرات المجتمع الإسرائيلي من دون استثناء.

من المفيد أن نسجل التقديرات الإسرائيلية الرسمية للموجودات الإسرائيلية في الخارج وكذلك المطلوبات من إسرائيل للخارج، ببعض التفصيل كما تظهر لعام ١٩٩٦ في **المجموعة الإحصائية الاسرائيلية لعام ١٩٩٧** وكلا البندين مسجل بالمليون دولار كما في نهاية عام ١٩٩٦[٣٣].

الإيداعات لدى بنوك خارجية	**٩,٠٠٣ مليار**
ديون على الخارج	**٢,٢٢١ مليار**
أوراق مالية	**٣,١٨٨ مليار**
سلف للتصدير	**١,٤٠٧ مليار**
إيداعات مع مؤسسات نقدية	**٣٧١ مليار**
حسابات مع بنك إسرائيل	**١١,٤٢٠ مليار**
المجموع	**٢٧,٦١٠ مليار**

أما المطلوبات للخارج فأبرز عناصرها التالية: الإيداعات الخارجية في بنوك تجارية في إسرائيل ومعظمها قصيرة الأجل (١٥,٤٧٨ مليون دولار)، المطلوبات غير النقدية ومعظمها طويل الأجل (٦,٧٨٤ مليون دولار)، المطلوبات من الحكومة (ومعظمها سندات دين) بقيمة ٢٥,٦٩٢ مليون دولار، فيكون إجمالي المطلوبات ٤٧,٦٣٥ مليون دولار، يحسم من هذا إجمالي الموجودات وهو ٢٧,٦١٠ مليون دولار، فيكون إجمالي المطلوبات الصافي ٢٠,٠٢٥ مليون دولار. على أن بنك إسرائيل يعتبر أن إجمالي المطلوبات من إسرائيل هو ٣٣,٢٢٣ مليون دولار وهو يمثل إجمالي المطلوبات ناقصاً موجودات المصارف التجارية في الخارج. ومهما يكن من أمر فلا يبدو أن

---

(٣٣) المصدر نفسه، الجدول رقم (٧/٦)، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ بالنسبة إلى الموجودات الإسرائيلية في الخارج، والجدول رقم (٧/٥)، ص ٢١٨ ـ ٢١٩ للمطلوبات للخارج (والرقم يمثل إجمالي المطلوبات المتبقية بعد خصم إجمالي الموجودات).

إسرائيل يقلقها الحجم الإجمالي الصافي للدين الخارجي عليها، وذلك على الأرجح لسببين: **الأول** قدرة الاقتصاد الذاتية على توليد الموجودات، **والثاني** كون الديون المستحقة للولايات المتحدة تقدم بشروط ميسرة جداً، وهذه الدولة الدائنة لن تضغط على الأرجح لاستيفاء ديونها، هذا إذا لم تشطبها كلياً في موعد ما. على أن اللافت للانتباه هو أن الإيضاحات التي لمختلف بنود ميزان المدفوعات ـ ومنها المطلوبات للخارج ـ لا تشير تحديداً إلى موضوع الديون الأمريكية على إسرائيل[٣٤].

ومن المفيد التدقيق بحركة ميزان المدفوعات خلال التسعينيات (أي من ١٩٩٠ لنهاية ١٩٩٦). وهنا تتضح التطورات التالية[٣٥]:

ـ إن صافي الحساب الجاري (السلع، والخدمات، والتحويلات) كان مديناً في كل من السنوات السبع، وبتصاعد متدرج إلا خلال عام ١٩٩١ حين كان أعلى من عام ١٩٩٢، وبعد ذلك انتظم التدرج الصعودي.

ـ إن قيمة المصدرات ارتفعت باستمرار خلال الفترة المشار إليها، إلا أنها كانت أعلى قليلاً في عام ١٩٩٠ منها في عام ١٩٩١، فانتظم التدرج بعد ذلك بحيث ارتفعت من ١٨,٨ مليار دولار في عام ١٩٩٠ حتى بلغت ٣٠,٥ مليار في عام ١٩٩٦.

ـ بالمقابل، ارتفعت قيمة المستوردات بانتظام طيلة السنوات السبع، من ٢٣,٨ مليار دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٤٣,٨ مليار في عام ١٩٩٦. وهكذا كان تصاعد قيمة المستوردات أسرع وتيرة منه للمصدرات (١٨٣ بالمئة للمستوردات مقابل ١٦٢ بالمئة للمصدرات). فازداد العجز في الميزان التجاري بشكل متسارع نظراً لتصاعد قيمة المستوردات بوتيرة أعلى من تصاعد قيمة المصدرات.

ـ يلاحظ تذبذب قيمة مستوردات الأسلحة بين عام وآخر، ومن المفيد تسجيل هذه القيمة للسنوات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٦، وذلك كما يلي بمليارات الدولارات: ١,٥ ثم ١,٩ ثم ١,٤، ثم ٢,١ ثم ١,٥ ثم ١,٣، ثم ١,٧ (والأرقام مدورة، مع الإشارة إلى بعض التباين في الأرقام بين جدول وآخر).

ـ تصاعدت قيمة الخدمات المصدرة بشبه انتظام خلال السنوات السبع، بمقدار

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٦ بالنسبة إلى الإيضاحات حول عناصر ميزان المدفوعات.

(٣٥) المصدر نفسه، الجدول رقم (٧/٢)، ص ٢١٢.

كلي هو ٦٢,٥ بالمئة، أما الخدمات المستوردة فقد تصاعدت بانتظام كلي بمقدار ١٧٦,٩ بالمئة. وهكذا ازداد العجز في حساب الخدمات بمقدار ٢٢٥,٧ بالمئة وذلك بسبب التباين في الحجم الوسطي بين كل من المصدرات والمستوردات، في صالح المستوردات مما أدى إلى تفوق الفجوة الصافية بين المجموعتين.

- ارتفعت قيمة التحويلات الصافية بمقدار ١٣٢,٨ بالمئة (من ٥,٨ مليار دولار إلى ٧,٨ مليار) وكذلك ارتفعت بانتظام عناصر التحويلات التالية: التعويضات الألمانية، والتحويلات الخاصة الصافية، والتحويلات المؤسسية. إلا أن التحويلات الحكومية الواردة الصافية تحركت باتجاه معاكس، فهبطت من ٣,٧ مليار إلى ٣,٥ مليار دولار ولكن مع تموجات متواضعة مقارنة بتموجات العناصر الأخرى بالنسب المئوية.

يبقى أخيراً أن نشدد أن الدعم الخارجي الذي تناولناه سابقاً في المبحث الحالي لا يشمل ما ورد من جميع مصادر الدعم - وهذه المقولة تصح بالنسبة للمعونات والتبرعات الشخصية والمؤسسية، كما تصح بالنسبة للمعونات العينية (غير النقدية). كذلك، أيضاً كما ذكرنا سابقاً، فإن تدفقات الدعم المسجلة لا تشمل عناصر تتمثل بمساهمات خارجية أمريكية لتطوير أسلحة جديدة وما يتصل بذلك من شراكة في البحث وأوجه التطوير، كما أنها لا تشمل إعفاءات جمركية معينة، ولا تفصح عن قيم المصدرات ومعونات أمريكية تقانية أو مدخلات أمريكية ترد إلى إسرائيل في عملية تطوير أسلحة حساسة أو في استخدامات صناعية متقدمة، وجميعها يحظر إعادة تصديرها، لكن إسرائيل تقوم فعلاً بتصدير بعضها. والأمر نفسه يصح على الأسلحة الأمريكية المنشأ التي يشترط ألا تستخدمها إسرائيل إلا في حالة الدفاع عن النفس، ولكنها مع ذلك تستخدم هجومياً وتنجو إسرائيل من أي عقاب. وقد عانى لبنان في الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢ مثل هذه الانتهاكات لشروط حصولها على أسلحة ومعدات معينة من قنابل متطورة أجرت إسرائيل تجارب على فاعليتها من دون تبرير لانتهاكها للشروط المشار إليها.

٦ ـ التعليم العالي والبحث العلمي من نظري وتطبيقي

لعلنا نصل هنا إلى أبرز عناصر الإمكانات الاقتصادية الإسرائيلية، بل القدرات الفعلية المجسدة لهذه الإمكانات. وهي تشكل في الوقت نفسه في واقع الحال إمكانات/ قدرات اقتصادية وتقانية وثقافية. ذلك أن التعليم العالي أياً كان الاختصاص المنشود يوفر مدخلاً ثقافياً في الإمكانات/ القدرات، كما أنه تحديداً يشكل مدخلاً تقانياً يغذي قدرة الأداء الاقتصادي في المجتمع. من هنا فإننا سنتناول بقدر من

التفصيل والتدليل الرقمي كلاً من وضع التعليم العالي والبحث في إسرائيل، بجانبيه النظري والتطبيقي. ونسارع إلى القول اننا بالرغم من عدم تمكننا من التدقيق بمضامين المناهج التدريسية الجامعية، أو بمناهج مؤسسات البحث المتخصصة، إلا أننا نستطيع الجزم، بفضل ما يرد في المراجع العامة وبالأولى بفضل النتائج التي نجمت عن أنشطة وتخصصات مؤسسات التعليم العالي والبحث، ان المناهج ذات مستوى رفيع جداً يقارن بأعلى المستويات في المؤسسات النظرية في أوروبا وأمريكا واليابان. ولعل ما وصل إليه الاقتصاد الإسرائيلي من قدرة على الأداء في فروع العلم والهندسة والبحث (من نظري وتطبيقي) يعود في القسم الأكبر منه إلى قاعدة العلم والبحث تحديداً، وبالطبع إلى قدرات قوة العمل التي تتعاطى أنشطة العلم والبحث التي تجسد وتعكس مستوى العلم والبحث في المقام الأول. ونسجل فيما يلي أبرز المؤشرات على ما يتوفر للطلبة من تدريس وتدريب في مجالات ذات علاقة مباشرة بما نحن بصدده من تناول للإمكانات/ القدرات الاقتصادية والتقانية.

ـ كان هناك في عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ما مجموعه ١٠٦,٦١٠ من الطلبة الثانويين في المجالات المهنية والتقنية، وبالإضافة ٥,٨٤٤ في المجال الزراعي[٣٦]، وكان هناك في عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ٣٢٦ مدرسة ثانوية للتعليم المهني والتقني و٢٢ مدرسة للتعليم الزراعي[٣٧].

ـ بلغ عدد الطلبة الجامعيين في عام ١٩٩٦/١٩٩٧، نحو ١٠٥ آلاف طالب في مختلف الحقول، يعنينا من ذلك ٤,٦١٣ في الطب والعلوم الطبية، ٩,٦٢٣ في الرياضيات والعلوم الطبيعية (منهم ٣,٧٠٠ في الفيزياء والبيولوجيا، و٧١٥ في الزراعة) و٨,٨٧٠ في مختلف حقول الهندسة. ويتوزع الطلبة الجامعيون على سبع جامعات جميعها تضم فروعاً في الهندسة والعلوم الطبيعية ومجالات التقانة العالية، وبخاصة معهد وايزمن للعلوم المتخصص كلياً بالعلوم[٣٨]. وتجدر الإشارة إلى أن «علوم الكومبيوتر» تقدم مواد رفيعة المستوى فيها في الجامعات السبع.

ـ الغالبية العظمى من جميع فئات الاختصاص للدرجة الأكاديمية الأولى من أصول أوروبية أو أمريكية فيما عدا في مجال الزراعة فمعظم الطلبة إسرائيليو الأصل. وبالنسبة للدرجة الأكاديمية الثانية ترتفع نسبة الملتحقين الجامعيين فوق نظيرتها في

---

(٣٦) المصدر نفسه، الجدول رقم (٢٢/٩)، ص ٥٠١.

(٣٧) المصدر نفسه، الجدول رقم (٢٢/٢٧)، ص ٥٢٥.

(٣٨) المصدر نفسه، الجدول رقم (٢٢/٢٩)، ص ٥٢٧.

الدرجة الأولى. أما بالنسبة للدرجة الأكاديمية الثالثة فتتفوق أعداد الطلبة من أصول أوروبية أو أمريكية بشكل أكثر وضوحاً من أي من الدرجتين الأولى والثانية، مقارنة بالطلبة من أصول آسيوية أو افريقية[٣٩].

ـ بمقارنة الوضع في أعوام ١٩٧٥/١٩٧٧ بنظيره في أعوام ١٩٨٤/١٩٨٥، ثم ١٩٨٩/١٩٩٠، يظهر أن التفوق العددي للطلبة من أصول أوروبية أو أمريكية أصبح أكثر ارتفاعاً (مقابل الطلبة من أصول آسيوية أو أفريقية)، أما بالنسبة للطلبة من أصل إسرائيلي فلم تضق فجوة التفوق العددي لفئة الأوروبيي الأصل أو الأمريكيي الأصل، إلا قليلاً.

ـ ففي العام ١٩٨٩/ ١٩٩٠ الدراسي أخذ حملة الشهادات الجامعية من النساء يتفوق عددهن تدريجياً على عدد الرجال من الفئة نفسها[٤٠].

ـ لم يسجل وجود عدد كبير من طلبة الجامعة المفتوحة في إسرائيل المنتسبين لحقول العلوم الطبيعية والرياضيات في العام ١٩٩٥/١٩٩٦، وكانت نسبتهم إلى مجموع الطلبة تتناقص من سنة لأخرى (٢٥,١ بالسنة الأولى، ١٣,٨ بالثانية، ١٣,٢ بالثالثة).

ـ جملة الإنفاق الوطني على البحث والتنمية في المجال المدني بلغت في عام ١٩٩٤ نحو ٥,٢ مليار شاقل جديد، أي نحو ١,٧ مليار دولار مصدرها كالتالي: قطاع الأعمال ٤٦ بالمئة، قطاع التعليم العالي ٣٦ بالمئة، قطاع الحكومة ١١ بالمئة، وقطاع المؤسسات الخاصة غير الربحية ٧ بالمئة. وتزايدت المخصصات بنسبة وسطية تبلغ ٤,٩ سنوياً بين السنوات الخمس ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤[٤١]. وينبغي التشديد هنا على كون قطاع الأعمال هو أكبر مصدر لتمويل البحث والتنمية.

ـ ما هو أكثر دلالة هو تفصيل الميزانية الكلية للجامعات السبع وما هو منها للبحث والتنمية وقد كان على النحو التالي في عام ١٩٩٠/١٩٩١ (بالدولار محولاً من الشاقل الجديد)[٤٢]:

---

(٣٩) المصدر نفسه، الجدول رقم (٢٢/٣٠)، ص ٥٢٩.

(٤٠) المصدر نفسه، الجدول رقم (٢٢/٣٣)، ص ٥٣٢.

(٤١) المصدر نفسه، الجدول رقم (٢٣/١)، ص ٥٤٥.

(٤٢) المصدر نفسه، الجدول رقم (٢٣/٣)، ص ٥٤٦.

الجامعات	الإنفاق على البحث والتنمية (بالمئة)
الجامعة العبرية	٤٩,٤
معهد إسرائيل التقاني (تكنيون)	٤٣,٩
جامعة تل أبيب	٤٣,٤
جامعة بار إيلان	٤٣,٤
جامعة حيفا	١٧,٢
جامعة بن غوريون بالنقب	٣٤,٦
معهد وايزمن للعلوم	١٠٠,٠
الإنفاق الكلي	٥٩٥,٠ مليون دولار

وتوزع الباقون في مجالات متنوعة أخرى كتكرير النفط والأغذية والمشروبات والتبغ.

وبلغ مجموع تمويل أنشطة البحث والتنمية في قطاع الصناعة التحويلية بالدولار ما يعادل ٧٣٤ مليون في عام ١٩٩٥/١٩٩٦، منها ١٧٠ مليون دولار من الحكومة[٤٣].

ـ كان مجموع العاملين في حقول البحث والتنمية في قطاع الصناعة التحويلية في عام ١٩٩٥ يبلغ ١١,١٨٦ شخصاً، منهم:

١,٤٥٤ في صناعة:	البلاستيك ومنتجات المطاط
٥٨٦	المعادن الأساسية ومنتجاتها
٤٧٧	الآلات والمعدات، ومعدات النقل
٩٢٠	المحركات الكهربائية، وأجهزة التوزيع الكهربائي
٤٦٧	أجزاء المعدات الإلكترونية
٢,٥٣٧	معدات الاتصالات الإلكترونية
٣,٥٨٠	أجهزة التحكم (الضبط) والمراقبة، والمعدات الطبية والعلمية

ـ بلغ مجموع طلبات تسجيل براءات الاختراع (Patents) في عام ١٩٩٥، ٤,٤٢٥ طلباً، منها ١,٢٦٦ من داخل إسرائيل و٣,١٥٩ من الخارج[٤٤].

ـ نشرت ٤,٦٠٨ كتب في عام ١٩٩٢ منها ١٩١ عنواناً في الطب والرياضيات والعلوم الطبيعية والزراعة، ونشر ٣٠١ كتاب في الهندسة والتقانة والعمارة[٤٥].

ـ صدر في عام ١٩٩٠ ما مجموعه ١,٩٩٠ صحيفة ومجلة (دورية) في مختلف الموضوعات منها ٣٨ في الاقتصاد و٥٠ في الرياضيات (من بينها ١٤ في علوم

(٤٣) المصدر نفسه، الجدول رقم (٥/٢٣)، ص ٥٤٨ ـ ٥٤٩.

(٤٤) المصدر نفسه، الجدول رقم (٦/٢٣)، ص ٥٥٠.

(٤٥) المصدر نفسه، الجدول رقم (٣/٢٦)، ص ٥٨٠.

الكمبيوتر) و٤١ في الهندسة والتقانة[٤٦].

- بلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الصناعة التحويلية في عام ١٩٩٤ بالدولار (محولاً من الشاقل الجديد)، نحو ١,٩ مليار دولار، منها بالتسلسل بين الصناعات التي بلغ تكوين رأس المال الثابت فيها فوق ٥٠٠ مليون شاقل جديد، أي فوق ١٦١ مليون دولار ما يلي:

الكيمياويات ومنتجات النفط	**٥٣٩**
الأطعمة والمشروبات والتبغ	**٢٦١**
المطاط والبلاستيك	**٢٢٧**
التعدين والتنقيب	**٢٢٦**
المنتجات غير المعدنية (Non-metallic minerals)	**٢٠٣**
الصناعات الأخرى	**٣٩٥**
المجموع	**١,٨٥١ مليون دولار**

المصـــــدر: **Government of Israel, *Statistical Abstract of Israel, 1997* ([Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, [1997]), table no. (10/14), pp. 382-383.**

- أخيراً، من مؤشرات التقدم الصناعي بفضل التعليم العالي والتدريب المهني والتقني وكذلك بفضل البحث والتنمية، ما نسجله فيما يلي من زمر المصدرات والمستوردات الرئيسية التي بلغ حجم كل منها أكثر من مليار دولار في عام ١٩٩٦[٤٧].

بقي أن نضيف ملاحظتين تتعلقان بجدول المصدرات والمستوردات. **الأولى**، أن هذا الجدول لا يشير صراحة إلى مستوردات الماس الخام ومصدرات الماس المصقول. وهذه سلعة رئيسية في ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية. ويبدو أنها مشمولة تحت ما يسمى «المصنوعات غير المعدنية المستخرجة من الأرض». وتبلغ قيمة مستوردات الماس الخام ويشار إليها في المصدر المعتمد باسم «مدخلات إنتاج» ٥,٠٧٨ مليون دولار، أما قيمة المصدرات فهي ٦,٢٦٩ مليون دولار (منها ماس مصقول قيمته ٥,٢٦١ مليون دولار[٤٨].

---

(٤٦) المصدر نفسه، الجدول رقم (٤/٢٦)، ص ٥٨١.

(٤٧) المصدر نفسه، الجدول رقم (٤/٨)، ص ٢٢٨ ـ ٢٣٠.

(٤٨) جدولا المستوردات والمصدرات كما هما مسجلان في: Economist Intelligence Unit [EIU], *Israel, the Occupied Territories* (Country Profile, 1997-98), ص ٢٨ للمصدرات وص ٢٩ للمستوردات.

المصدرات (بالمليار دولار)[1]		المستوردات (بالمليار دولار)[1]	
الكيمياويات وما يتصل بها	٢,٨٤٩	الكيمياويات وما يتصل بها	٢,٧٠٢
السلع المصنعة	٧,٦٥٧	السلع المصنعة	٩,٢٠٥
(منها المنتجات غير المعدنية)	(٦,٣٥٣)	(منها المنتجات غير المعدنية)	(٥,٦٩٢)
المكائن ومعدات النقل	٥,٩٨٣	المكائن ومعدات النقل	١٠,٤٥٣
(منها آلات التسجيل الصوتي)	(١,٨٠٣)	(منها آلات صناعية عامة)	(١,٢٦٩)
(الآلات الكهربائية وقطعها)	(١,٣١٥)	(آلات مكتبية ومعدات أتمتة للمعلومات)	(١,١٢٩)
		(آلاف التسجيل الصوتي)	(١,٢٠٢)
		(آلات كهربائية وقطعها)	(٢,٤٢٤)
سلع مختلفة مصنعة	٢,٣٠٤	وقود معدني (نفط وسواه)	١,٨٢٥
مجموع فرعي	١٨,٧٩٣	سلع مصنعة مختلفة	٢,٦٥٦
يضاف:		(سيارات مختلفة)	(٢,٣٢٤)
الأطعمة والمشروبات والتبغ	١,٠٠٤	أطعمة مختلفة	١,٧٧٢
مواد غير قابلة للأكل	٥٤٩	مجموع فرعي	٢٨,٦١٣
وقود معدني وزيوت تشحيم	١١٤	يضاف:	
		مواد غير قابلة للأكل	٦٧٠
		تبغ ومشروبات	٢٢٢
		مستوردات متفرقة	٤٤٤
مجموع المصدرات	٢٠,٥١٠	مجموع المستوردات	٢٩,٩٤٩

(١) عدا ما هو بين هلالين لأنه جزء من زمرة.

الملاحظة **الثانية** تتصل بالمستوردات من الأسلحة، والمصدرات منها. أما بالنسبة للمستوردات فإن الملاحظة العامة التي توردها **المجموعة الإحصائية الإسرائيلية لعام ١٩٩٧**[٤٩] تبين أن مستوردات الأسلحة لا تسجل في جداول المستوردات، حيث لا يسجل إلا «المستوردات التي تمر مباشرة بالجمارك». على أن ميزان المدفوعات لا يغفل مستوردات الأسلحة، إذ ترد في جدول «حساب السلع والخدمات» في المجموعة الإحصائية المشار إليها للتو[٥٠]. وبالنسبة للدفاع، فإن جدول «إجمالي الإنفاق

---

(٤٩) Government of Israel, *Statistical Abstract of Israel, 1997,* الفصل ١/٨ المتضمن أرقام التجارة الخارجية يقدم تعريفات وإيضاحات في الفقرة ٧، ص ٣٧، حول المستوردات.

(٥٠) المصدر نفسه، الجدول رقم (٧/٣)، ص ٥١٤ حيث تظهر قيمة مستوردات الأسلحة على أنها ١,٦٧١ مليون دولار. أما في الجدول رقم (٨/٤)، ص ٢٢٨ ـ ٢٣٠، فلا ذكر لمستوردات أو مصدرات الأسلحة.

الحكومي» لعام ١٩٩٦ يبين أن هذا الإنفاق شمل مبلغ ٣٠,٢٩٨ مليون (أو ٣٠ ملياراً و٢٩٨ مليوناً) شاقل جديد[٥١]، تعادل ٩,٧٣٩ مليون دولار. ثم يرد في جدول لاحق أن قيمة الخدمات المتصلة بمستوردات الأسلحة في عام ١٩٩٦ بلغت ٢٦,٢٣٩ مليوناً (أي ٢٦ ملياراً و٢٣٩ مليون) شاقل جديد، تعادل ٨,٤٣٤ مليون دولار. ولا بد من الملاحظة أن الإحصاءات المتصلة بالإنفاق على الدفاع تخلق بعض التشويش[٥٢]. على أن هذا قد يكون ناجماً عن تباين في التعريفات بين قيم قائمة أو صافية، وعناصر القيم التي لا يتم إيضاحها بقدر كاف من الشفافية لأسباب لا تخفى. وفي سياق الحديث عن مستوردات الأسلحة، والولايات المتحدة هي المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد، تنبغي الإشارة إلى أنه لم تسجل على إسرائيل أية قروض أمريكية بعد عام ١٩٨٨ (حيث سجل مبلغ ١٥٦ مليون دولار ولكن لا شيء بعد ذلك من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٦ (العام الأخير المشار إليه في المصدر المعتمد). أما سداد القروض للولايات المتحدة فقد قفز في عام ١٩٨٧ من ١٦٤ مليون دولار إلى ٤,٨٨٧ مليون في عام ١٩٨٨، ليهبط إلى ٩٨٧ في عام ١٩٨٩، وإلى مبلغ يزيد قليلاً على ٢٠٠ مليون دولار في كل من الأعوام اللاحقة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٦[٥٣]. وهذا يبين أن الولايات المتحدة قد ألغت ديونها على إسرائيل بشكل شبه كامل بعد عام ١٩٨٩ ولم يسجل استلام إسرائيل لأية قروض بعد عام ١٩٨٩، إذ أصبح الدعم الأمريكي يرد بشكل هبات لا قروض. ونوضح أننا أدرجنا الملاحظتين السابقتين الخارجتين عن سياق المبحث الحالي الذي هو «التعليم العالي والبحث العلمي، من نظري وتطبيقي»، لأنهما لا ينفصلان عن جدول المصدرات والمستوردات ذي الدلالة المهمة لآثار التعليم العالي والبحث العلمي على الزمر المكونة للسلع المصدرة والمستوردة.

٧ ـ «قلة مقابل كثرة»: عسكرة الدولة والمجتمع وارتباطها بالتصنيع المتقدم والبحث والتنمية

بالنظر إلى الطبيعة الاغتصابية للوجود الإسرائيلي في محيط عربي شديد التجانس، وما نجم عن الاغتصاب السياسي من اقتلاع لنسبة كبيرة من الشعب الفلسطيني ونزوحهم الاضطراري وإحلال عدد كبير من المهاجرين محلهم (بلغ مجموعه بنهاية عام ١٩٩٦ نحو ٢,٥ مليون) بعد أن كان عدد اليهود في فلسطين عند قيام دولة إسرائيل ٦٥٠ ألفاً حسب التقديرات الرسمية لحكومة الانتداب وحسب التقديرات

(٥١) المصدر نفسه، الجدول رقم (٦/٣)، ص ١٧٨.

(٥٢) المصدر نفسه، الجدول رقم (٦/٥)، ص ١٨٢.

(٥٣) المصدر نفسه، الجدول رقم (٧/٤)، ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

الإسرائيلية[٥٤]، وبالنظر لاستمرار الصراع الفلسطيني والعربي ـ الإسرائيلي وإن اختلفت حدته بين مرحلة وأخرى وحرب وأخرى، فإن إسرائيل تدّعي أنها تشعر وتتصرف كدولة محاصرة يتوجب عليها أن تظل في حالة تأهب نفسي وعسكري لحماية وجودها، بقطع النظر عن حقيقة تفوقها العسكري على الدول العربية في مجموعها وإثباتها لذلك خلال نصف قرن من ١٩٤٨ حتى أواخر القرن العشرين. وهي بذلك تظهر تخوفها من التفوق العربي العددي الكبير، وخطورة تحول هذا التفوق إلى تفوق نوعي كذلك يقلب ميزان القوة رأساً على عقب. من هنا فإن إسرائيل تخطط وتتصرف على أساس أنها تعيش في خطر دائم وتعتبر من جانبها أن الصراع مع العرب هو صراع وجود في حقيقة الأمر، وليس صراع حدود.

من هنا حاولنا في ما تقدم إظهار دلالة توجهات السياسة العلمية والتقانية والاقتصادية لإسرائيل وديناميتها وطموحاتها الرامية إلى الحفاظ على تفوق حاسم على القدرات الحالية للعرب من اقتصادية وعسكرية، ومن ذاتية وخارجية، أي ذات صلة بالعلاقات العربية الدولية، والحؤول بكل وسيلة ممكنة دون تعزيز القدرات العربية بمختلف أوجهها ودون تحويل العرب لطاقتهم الكامنة إلى حقيقة واقعة بتبديل ميزان القوة الحالي الذي يميل إلى جانبها بشكل كاسح. وقد كانت النتيجة الحتمية لهذه «الفلسفة الأيديولوجية/السياسية والعسكرية» اعتماد موقف ثابت في المبدأ وإن اختلفت درجات الالتزام به، والقدرة على تجسيده من مرحلة زمنية إلى أخرى بالانسجام مع التحولات الاقتصادية التي تسمح بتعزيز الموارد المتاحة للاستخدام في خدمة الموقف، مفاده ـ أي هذا المبدأ الثابت ـ هو وجوب أن تعمل إسرائيل من دون كلل وعلى جميع الصعد لكي تضمن أمنها القومي من خلال إعداد قلة عددية مقابل الكثرة العربية. ولقد لخص اللواء احتياط اسرائيل طال هذه العقيدة الاستراتيجية في كتاب له صدر منذ سنوات قليلة خير تلخيص[٥٥]. ففي الاقتصاد النظري يستخدم مصطلح «المبادلة بين العوامل» (Factor-Substitution) (أي إحلال عامل إنتاج نادر محل عامل إنتاج متوفر بكثرة، أو العكس، حسبما تدعو الحاجة). وبما أن حاجة إسرائيل كانت ولا تزال السعي إلى تحقيق تفوق نوعي كاسح يعوض عن مساحتها الصغيرة جداً بالمقارنة مع مساحة المنطقة العربية، وشعبها الصغير عددياً ـ مقابل أمة عربية تعدادها الحالي يفوق ٢٦٠ مليوناً ـ فلا بدّ لاستراتيجيتها من أن تكون «استراتيجية تمكين قلة من اليهود من مجابهة كثرة من العرب».

---

(٥٤) المصدر نفسه، الجدول رقم (٢/٢)، ص ٥٠.

(٥٥) يسرائيل طل، **الأمن القومي: قلة مقابل كثرة** (تل أبيب: دار دافير، ١٩٩٦) (بالعبرية). وقد نشرت جريدة **السفير**، ١/٨/١٩٩٨ عرضاً للكتاب أعده كمال إبراهيم.

إلا أن هذه الاستراتيجيا قادرة على دعم الأمن الإسرائيلي مقابل الكثرة العربية بافتراض وضع ساكن في الجانب العربي ـ وضع يمكن الركون إلى استمراره في المدى المنظور، مع الاستعداد الدائم لتبديله بحيث يسمح الحال بالحفاظ على الغلبة الإسرائيلية. وبما أن هذه الغلبة لا يمكن ضمان استمرارها في المجال العلمي/ التقاني/البحثي في المدى الطويل، فلا بد إذن من السعي لضمانها في مجالات علمية/ تقانية/بحثية يتمتع الإسرائيليون فيها بغلبة على العرب إلى المدى المنظور. ولكي يتم ذلك لإسرائيل كان لا بد لها من أن تسارع إلى تطوير قدراتها في المجالات العلمية والبحثية والتقانية والهندسية ذات الصلة المباشرة بالتسلح المتقدم، بشكل مباشر أو مداور.

تطلب إيجاد هذه القدرات وتعزيز ما هو متاح منها اللجوء إلى بلدان صناعية متقدمة أبرزها بالنسبة لطبيعة حاجة إسرائيل الملحّة كانت فرنسا والولايات المتحدة[٥٦]. ومن دون اللجوء إلى تفصيل مسار تطور علاقة إسرائيل بهذين البلدين، وسواهما ولكن بدرجة أقل حسماً كبعض البلدان الأوروبية خلاف فرنسا، وجنوب أفريقيا، يجوز لنا القفز إلى تحديد الغرض من العلاقة المشار إليها: إننا نعني إحراز قدرة نووية ووسائل إيصال الأسلحة النووية إلى الأهداف المختارة بفضل الطائرات والصواريخ ومدفعية الدبابات وبطاريات المدافع، وذلك قبل أن يتمكن العرب من إحراز مثل هذه القدرة، وكذلك إحراز قدرة على امتلاك أسلحة كيماوية وبيولوجية وجرثومية أيضاً قبل تمكن العرب من ذلك. وينعكس هذا كله في برامج التعليم العالي ومواده والبحث العلمي في الجامعات والمؤسسات المتخصصة، وفي الصناعات العسكرية الإسرائيلية. ولئن كان التوسع في هذه الإشارات سيكون مدار بحث متخصص في أوراق أخرى، إلا أننا نوردها هنا لما يتصل بها من وظيفة اقتصادية تشكل إضافة ومدخلات نوعية لإمكانات إسرائيل وقدراتها الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

ـ كان لقيام الصناعات العسكرية بإنتاج و/أو تطوير أسلحة جديدة و/أو مستوردة، دور بارز في تأسيس قاعدة واسعة ومتينة للعلم والبحث والتقانة، وقد قامت علاقة «أخذ وعطاء» بين هذه القاعدة ونظيرتها في الصناعات المدنية. كذلك فإن النشاط البحثي في القطاع العسكري غذى نظيره في القطاع المدني وتغذى منه.

---

(٥٦) انظر في هذا الصدد: Seymour M. Hersh, *The Samson Option: Israel, America and the Bomb* (London; Boston: Faber and Faber, 1991),

وهو يروي بشكل موثق ومقنع الأدوار التي لعبتها دول صناعية متقدمة في مساعدة إسرائيل ودعم قدراتها الذاتية الناشئة، لتطوير سلاحها النووي.

وتميزت هذه العلاقة بالاستفادة المتبادلة باشتراك العلماء والخبراء والمهندسين والتقانيين في أنشطة وصناعات مدنية وعسكرية لمدد تطول أو تقصر بما يضمن تعزيز استفادة القطاعين والعاملين فيهما.

ـ بشكل خاص تحققت مكاسب واضحة للتعاون الصناعي والأكاديمي، عبر توجيه البحوث في مجالات الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا ومختلف فروع الهندسة بحيث يمكن أن تخدم حاجات المجتمع المدني وكذلك القطاع العسكري. وهناك حالات كثيرة تمكن خلالها قطاع الصناعات العسكرية من أن يسهم في تلبية حاجات المجتمع المدني بالنسبة لسلع مصنعة معينة.

ـ سمح التعاون والتنسيق بتحقيق وفورات في أكلاف القاعدة العلمية والبحثية، بالنسبة لتجهيز المكتبات والمختبرات، على الأقل بالنسبة لقدرة الباحثين والعلماء والخبراء والتقانيين على استخدام ما هو متاح لدى أجهزة القطاع العسكري من تسهيلات ذات علاقة، والعكس بالعكس.

ـ من الجوانب المفيدة للاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي كذلك أن التعاون بين القطاعين المدني والعسكري تغذى مما أنتج من بحوث اجتماعية وسلوكية واقتصادية ـ بل ثقافية ـ لدى كل منهما. فإن جيشاً عصرياً حديثاً بحاجة لمعرفة المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لدى فئات الشعب لما لذلك من علاقة بتكوين الجيش وتأهيله وقدرته على خدمة الأغراض المجتمعية.

ـ كذلك كان لأنشطة القاعدة العلمية والبحثية الاسرائيلية المتصلة بالمجتمعات والاقتصادات والجيوش العربية، وقيامها ببحوث ودراسات حول البلدان المحيطة بها، وكذلك تلك الأكثر بعداً ولكن ذات التأثير في عملية «فهم الآخر» والاستعداد لتحدياته ـ كان لهذه الأنشطة دور أساسي في توسيع وتعميق معرفة إسرائيل بمحيطها القريب والبعيد وتعزيز مقدرتها على مجابهة التحديات التي قد يطلقها في المجالات الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والسياسية، كما في المجالين الأمني والعسكري، ومجال العلاقات الدولية.

ـ أخيراً كان لعسكرة المجتمع الإسرائيلي، وما يتصل بها من توجهات نفسية وسياسية وتعبوية، تأثير بارز في دمج مختلف الفئات اليهودية ذات الإثنيات المختلفة والذاكرة التاريخية المختلفة والقدرات المختلفة. وإن يكن هذا الدمج لا يزال منقوصاً، بل هو يتعرض لتشققات خطيرة على أسس دينية وأيديولوجية وإثنية واجتماعية واقتصادية، إلا أنه سار مسافة بعيدة في طريق التحقق. ونضيف أن التشققات وما يرافقها من قلق ومخاوف وتساؤلات حول المستقبل، تظل أضعف من أن تشكل في ذاتها أزمات جوهرية واهتزازاً في وجود المجتمع الإسرائيلي وقدراته العسكرية. وما دامت القاعدة العلمية والبحثية والتقانية صامدة، وما زال بمقدور السلطات الحاكمة أن

تستثير الحاجة الداخلية للوحدة حفاظاً على «الأمن القومي» والوجود اليهودي، فإن بمقدور إسرائيل استيعاب الحد الحالي والمتوقع في المدى المنظور من ذلك التشقق. وبالتالي يظل بمقدور إسرائيل الاستمرار بالإفادة مما تجنيه الإمكانات والقدرات الاقتصادية من عملية العسكرة.

يبقى أن نشير في سياق المبحث الحالي إلى ندرة المراجع المتاحة حول الصناعات العسكرية وأنشطتها بتفصيل ووضوح. فمع أن من المعروف أن إسرائيل طورت دبابة «مركافا» وطائرة «لافي»، وأجيالاً من الصواريخ والأقمار الاصطناعية، بالإضافة إلى بنائها لترسانة نووية متعددة الأسلحة لمختلف الأغراض المستهدفة، وبالإضافة إلى ما تطوره وطورته «مؤسسة وايزمن للعلوم»، فإن المعلومات المتوفرة لا تتعدى ذلك بكثير فيما يتعلق بالانتاج والتطوير العسكري و«اقتصاده»، من حيث أنواع ومستويات الخبرات وحجم العمالة المتصلة بذلك، وفيما يتعلق بالبنية الإنتاجية والبحثية والعلمية والهندسية للقطاع العسكري. على أننا، مع ذلك، نستطيع أن ننطلق مما هو معروف، ومما تكشف، عن قدرة إسرائيل من خلال «المنتجات العسكرية» التي تمكن الإسرائيليون من إنتاجها ووضع عدد منها « في الخدمة» وإن تكن أسلحة الحرب الجرثومية والكيميائية والبيولوجية والنووية لم توضع في الخدمة الفعلية ـ لحسن الحظ!

٨ ـ السياسات الاقتصادية

لن يتم تناول جميع السياسات الاقتصادية الإسرائيلية، حتى الرئيسية منها، في هذه الدراسة، وإنما سنقتصر هنا على تلك السياسات ذات الأثر المباشر والقوي في تعزيز الإمكانات والقدرات الاقتصادية لإسرائيل، فنتناولها باقتضاب بحيث لا تنحرف الدراسة عن الغرض الأساسي الذي تخدمه. ونضيف أن هذه الدراسة تركز أساساً ـ بالنسبة للمدى الزمني الذي تغطيه في بحث السياسات ـ على السنوات ١٩٨٥ إلى ١٩٩٧. والسبب في هذا التحديد هو أن هذه الفترة شهدت انطلاق تحولات رئيسية في توجه السياسات الاقتصادية الإسرائيلية والفلسفة الاقتصادية الكامنة خلفها، والتي كان لها أثر حاسم في تمكين الاقتصاد الإسرائيلي من تعزيز قدراته بشكل عام، ولكن بشكل أكثر خصوصية من إحداث تحول تقاني نوعي متميز جداً في هذه القدرات، في الجانبين المدني والعسكري منها على السواء[٥٧]. وقد ظهرت آثار ذلك في القفزة

---

(٥٧) يرغب الكاتب في تسجيل تقدير خاص هنا لما وفرته الدراسة التي أعدها حسين أبو النمل بعنوان: «تحولات الاقتصاد الإسرائيلي خلال عقد ١٩٨٥ ـ ١٩٩٤» ونشرت بشكل أكثر اقتضاباً وتحت العنوان نفسه في: **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٩ (شتاء ١٩٩٧)، ص ٥٤ ـ ٧٧. أما في ما يختص بالسنوات ١٩٩٤ إلى مطلع ١٩٩٨ فقد اعتمد الكاتب إلى مدى بعيد على الأرقام والتحليلات الواردة في:
= EIU, *Israel, the Occupied Territories* (Country Profile, 1997-98).

الإنتاجية التي سجلها الناتج القومي القائم بين عام ١٩٨٤ من جهة وعامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ وما تلاهما[٥٨] من جهة أخرى، كما في مؤشرات حسيّة مختلفة سيتاح لنا ذكرها بشكل أكثر تحديداً لاحقاً.

ـ ازداد بشدة التركيز على صناعة الإلكترونيات خلال عقد ١٩٨٥ ـ ١٩٩٤ وانعكس هذا في عدد الباحثين، إذ ارتفع من ٤٢٤٢ شخصاً في عام ١٩٨٥ إلى ٦٠٥٨ شخصاً في عام ١٩٩٣، «وهو ما يزيد عن نصف عدد الباحثين في المجال الصناعي»[٥٩].

ـ يلحظ الباحث الاقتصادي حسين أبو النمل أنه في حين ازدادت الموارد البشرية بين ١٩٨٥ و١٩٩٤ بمقدار ٢٨,٢ بالمئة فإن «قوة العمل ازدادت خلال الفترة نفسها بمقدار ٤٠,٣ بالمئة» وارتفع الناتج المحلي بمقدار ٥٤,٣ بالمئة. ويعني هذا تحسناً ملحوظاً في إنتاجية قوة العمل[٦٠]. ولهذا التحسن دلالات في غاية الأهمية، منها ارتفاع القدرة التقانية والتنظيمية، ويرجح أن تكون الإضافة الضخمة لقوة العمل المهاجرة إلى إسرائيل من الاتحاد السوفياتي السابق حملت معها مهارات وانصباباً على العمل أديا إلى مدى بعيد إلى التحسن المشار إليه في الإنتاجية. وأخيراً فإن تكثيف تكوين رأس المال الثابت، وهو ما توضحه الإحصاءات المتوفرة، لعب دوراً ملموساً في ارتفاع الإنتاجية. وفي سياق ارتفاع نصيب تكوين رأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي، تجدر الإشارة إلى أن هذا النصيب ظل يتذبذب بين ١١,٨ بالمئة و١٣,٨ بالمئة خلال السنوات ١٩٨٥ لنهاية ١٩٩٠، لكنه قفز إلى ١٧,٨ بالمئة وحافظ على هذه النسبة حتى ما بعد نهاية العقد قيد الدرس، إذ وصل إلى مستوى ٢٤ بالمئة في عام ١٩٩٦[٦١].

= وتم اقتباس الكثير من المصدرين المذكورين في هذا الهامش في مبحث «السياسات الاقتصادية».

(٥٨) Government of Israel, *Statistical Abstract of Israel, 1997*, table no. (116), p. 175,

حيث يسجل الناتج القومي القائم في عام ١٩٨٤ على أنه كان ٧,٢٨٦ مليون شاقل جديد، وأنه قفز لكل من عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ إلى ٢٧,٣٣١ مليون شاقل جديد و٤٢,٤٢٣ مليون على التوالي، واستمر التصاعد بحيث بلغ الناتج المذكور مبلغ ٢٩٦,٩٥٦ مليون شاقل جديد في عام ١٩٩٦.

(٥٩) سيصار لاحقاً إلى الإشارة للاقتباسات من دراسة أبو النمل المعتمدة على المجموعة الإحصائية الاسرائيلية للاختصار كما جرى الأسلوب في الدراسة الحالية. وفي الموقع الحالي فإن المصدر هو: Government of Israel, *Statistical Abstract of Israel, 1995* ([Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, [1995]), p. 701.

(٦٠) أبو النمل، «تحولات الاقتصاد الإسرائيلي خلال عقد ١٩٨٥ ـ ١٩٩٤،» «المخطوطة»، ص ٧.

(٦١) Government of Israel, *Statistical Abstract of Israel, 1995*,

ص ٩ في «المخطوطة» بالنسبة إلى السنوات ١٩٨٥ ـ ١٩٩٤، و

Government of Israel, *Statistical Abstract of Israel, 1997*, table no. (1/6), p. 174,

وذلك بالنسبة إلى العام ١٩٩٦.

ـ على الرغم من هجرة اليهود السوفيات الكثيفة بين آخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، حقق قطاع الإسكان نمواً بنسبة تفوق نسبة نمو عدد السكان، بدليل مؤشر عدد القاطنين في الغرفة الواحدة. فازدادت نسبة الأسر اليهودية التي تقيم بمتوسط أقل من شخص واحد في الغرفة من ٥٨,٥ بالمئة في عام ١٩٨٥ إلى ٦٥,٢ بالمئة في عام ١٩٩٤[٦٢].

ـ حصل توسع ملموس في نصيب القطاع الخاص في التوسع الصناعي على حساب القطاع العام. فارتفع نصيب الأول من العمالة الصناعية من ٦٦,٦ بالمئة في عام ١٩٨٥ إلى ٧٧,٨ بالمئة في عام ١٩٩٤، وهبط نصيب الأول من ٣٣,٤ بالمئة إلى ٢٢,٢ بالمئة[٦٣]. وهذا التحول يؤشر إلى تقدم في عملية الخصخصة في إسرائيل، وتم هذا من دون أن يرافقه تحول في «الأيديولوجيا السياسية» بين ما يسمى باليسار وما يسمى باليمين. وهنا يحسن بالمحلل التوسع في سببية توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص. فالواضح أن نمط التوزيع تأثر بزخم التحديات الاقتصادية على المستوى الدولي والتوجه صوب الخصخصة وانعكس هذا التأثر بالتبدل في النمط أكثر مما كانت الأيديولوجيا السياسية سبباً في ذلك. وعلى أي حال فإن العقود الأربعة السابقة في عمر الدولة أوجبت إيلاء دور اقتصادي كبير للقطاع العام بما كان على الدولة النهوض به من أعباء آنذاك. إلا أن الدولة والمجتمع أخذا يتمتعان بقدر من الاسترخاء بالنسبة للضغوط الاقتصادية الحاكمة وأبرزها ضغط الموارد المتاحة لمختلف الاستخدامات، إذ انه أصبح أيسر تحملاً بكثير من قبل. ويؤيد غياب الأيديولوجيا عن التأثير الواضح بالسياسة الاقتصادية أنها سجلت منذ حرب عام ١٩٧٣ المزيد من التلاقي بين «اليمين» و«اليسار» بالرغم من الهوة السياسية بينهما[٦٤].

ـ وكما يجد أبو النمل في دراسته المشار إليها عدة مرات فيما سبق، فإن «دالة الإنتاج في الاقتصاد الإسرائيلي ككل أصبحت وعلى نحو متزايد، أكثر ارتباطاً بعامل التوظيف الرأسمالي والعلمي، وأنها في قطاع الصناعة أكثر بروزاً مما هي في المجالات الأخرى. كما أنها على تسارع. . . حيث كانت في النصف الثاني من العقد محل البحث، أعلى بحوالى الثلث مما كانت عليه في النصف الأول من الفترة»[٦٥].

---

(٦٢) أبو النمل، المصدر نفسه، «المخطوطة»، ص ١٢ حيث المعلومات مستقاة من: Government of Israel, *Statistical Abstract of Israel, 1995*, p. 340.

وقد قام الباحث نفسه باستخراج النسب المئوية المذكورة في المخطوطة.

(٦٣) أبو النمل، المصدر نفسه، «المخطوطة»، ص ١٥.

(٦٤) EIU, *Israel, the Occupied Territories* (Country Profile, 1997-98), p. 13.

(٦٥) أبو النمل، المصدر نفسه، «المخطوطة»، ص ١٨.

ـ عكست السياسات الاقتصادية الإسرائيلية اهتماماً كبيراً بتصريف فائض الإنتاج ـ أي بالتجارة الخارجية. وهكذا سارعت إسرائيل إلى التعاقد مع السوق الأوروبية المشتركة منذ عام ١٩٧٥، مما عنى إزالة الحواجز الجمركية أمام السلع الصناعية الإسرائيلية في عام ١٩٨٩. على أن الميزان التجاري لا يزال في غير مصلحة إسرائيل بدليل التفوق المستمر للمستوردات على المصدرات. إلا أن التدقيق ضروري في مكونات هذه وتلك. فقد ارتفعت المستوردات بنسبة كبيرة بسبب السلع الترسملية التي تخطت النسبة العامة لازدياد المستوردات. واستمر هذا النمط حتى الساعة بسبب التركيز الإسرائيلي على مستلزمات التنمية. وينبغي هنا أن يلحظ المحلل تزايد وزن الصناعات المتطورة جداً، وهو تطور تماشى مع التطورات في السوق الخارجية. فازداد الوزن النسبي لكل من الكيماويات والإلكترونيات والكهربائيات، ففي حين بلغت الصادرات من هذه الزمر الثلاث من الصناعات بمقدار ٢٤,٨ بالمئة في عام ١٩٨٥ ارتفعت إلى ٣١,٥ بالمئة في عام ١٩٩٤[٦٦]. وهذا يشكل ارتفاعاً نسبياً ذا شأن لأنه يترافق مع ارتفاع ملحوظ في الأرقام المطلقة للمصدرات نفسها.

ـ بالمقابل ازداد حجم المستوردات، وانعكس هذا بوضوح في إجمالي قيمة السلع الترسملية المستوردة، وهي ظاهرة مستقرة في الاقتصاد الإسرائيلي. وليس هذا بمستغرب، لأن «فائض الاستيراد» كان دوماً كبيراً ولكنه كان دوماً يغطّى بفضل عناصر التحويلات الخارجية على أنواعها[٦٧]. ولذلك فإن عجز الحساب التجاري لم يشكل في أي وقت مصدر قلق كبير لإسرائيل.

ـ مع الاعتراف بنجاح إسرائيل ـ وبخاصة في العقدين الأخيرين ـ بإحداث تسرب لبعض مصدراتها إلى الأسواق العربية، والتقديرات تختلف بالنسبة لحجم هذا التسرب في غياب الإحصاءات الرسمية، فإن الاعتماد الأساسي لإسرائيل كان على أسواق أوروبا الغربية بتفوق كبير وأمريكا الشمالية، تليها آسيا (منذ ١٩٩٠) بالنسبة للمستوردات، وعلى أوروبا (بحجم أكثر تواضعاً مما في حال المصدرات)، فأمريكا الشمالية، فآسيا (أيضاً بدءاً بعام ١٩٩٠) بالنسبة للمصدرات. وقد استمر هذا النمط من مصادر المستوردات والبلدان المستقبلة للمصدرات عبر سنوات كثيرة، مع ذبذبات غير واسعة[٦٨]. والنمط نفسه، خاصة تفوق المستوردات على المصدرات، عدا أنه

---

(٦٦) Government of Israel: *Statistical Abstract of Israel, 1986* ([Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, [1986]), p. 222, *and Statistical Abstract of Israel, 1995*, p. 280,

حيث جرى استخراج النسب المئوية، وأبو النمل، المصدر نفسه، «المخطوطة»، ص ٢٠.

(٦٧) صايغ، **الاقتصاد الإسرائيلي**، الفصل ٣.

(٦٨) Government of Israel, *Statistical Abstract of Israel, 1997*, table no. (5/8), pp. 230-233.

ليس مصدر قلق يذكر لإسرائيل بما أنها تستطيع استيعابه بفضل التحويلات الضخمة من الخارج من مختلف المصادر، فإنه شكل حافزاً قوياً لها لتعزيز قدرتها على التصدير (كمياً وكذلك عبر تنويع مصدراتها)، ولتعزيز قدرتها على دخول أسواق جديدة سبق أن كانت شبه مقفلة أمامها. وهنا تبرز أهمية تطور العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، من سياسية واقتصادية، في مساعدة إسرائيل إلى حد ما على مواجهة فيضان قدرتها الإنتاجية على قدرتها التصديرية.

ـ إذ يلاحظ حدوث هبوط (متواضع) في مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، يلاحظ ازدياد سريع في المصدرات المصنعة. وهذا التضارب يعني أن دور الصناعات التقليدية وورش العمل الصغيرة التي تغذي السوق المحلية قد انكمش لمصلحة الصناعات المتطورة القادرة على التصدير[٦٩].

ـ استفادت الصناعة المحلية حتى أواسط الثمانينيات من السياسات الحمائية، إلا أنها أخذت في النصف الثاني من العقد تمر بعملية إعادة هيكلة وترشيد. ومنذ عام ١٩٩١ وإلغاء حواجز الاستيراد أصاب الصناعات الوطنية التقليدية انكماش إضافي (كما سبقت الإشارة). على أن الصناعات الإلكترونية اتسعت منذ أوائل التسعينيات وجسّد هذا التطور تمتعها بميزة تنافسية في مجالات البحث والتنمية. وكان وراء التطور تزايد ارتفاع مستويات التعليم العالي الاختصاصي وكثافة التثمير في البحث والتنمية في الصناعات العسكرية[٧٠].

ـ اعتمدت الحكومات المتعاقبة منذ حرب ١٩٧٣ (كما نوهنا سابقاً) مبدأ الاهتمام باعتبارات الملاءمة (أو الضرورات) السياسية في رسم السياسات الاقتصادية، فقل اللجوء إلى التعديلات في السياسة المالية وربط تحرك الأسعار بمؤشرات الغلاء. وانتهى الأمر بإدارة الصدمات الاقتصادية عبر تبدل سعر صرف العملة بكثرة. وارتفعت وتيرة التضخم حتى بلغت ١٠٠ بالمئة في عام ١٩٨٤ فتولد عجز ضخم في الميزانية واتسعت فجوة الحساب الجاري.

ـ إلا أن هذه السياسة المخفقة أدت في النهاية إلى بلورة سياسات وبرنامج تثبيت سعياً للاستقرار المالي. فخفضت الحكومة مصروفاتها ورفعت سعر الفائدة وفرضت تجميداً (مؤقتاً) للأسعار والأجور وسعر صرف العملة. ونجحت سياسة التثبيت فهبط مستوى التضخم من ٤٠٠ بالمئة في عام ١٩٨٥ إلى نحو ١٨ بالمئة لبقية عقد الثمانينيات، واستقر بعد ذلك دون المستوى المنخفض المذكور. وتم إحداث توازن في

---

(٦٩) EIU, *Israel, the Occupied Territories* (Country Profile, 1997-98), p. 12.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٢.

الميزانية العامة بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٥، وازداد توجيه السياسة الاقتصادية بانسجام مع إيحاءات السوق. وهكذا أمكن امتصاص نحو ٢٠٠ ألف مهاجر جديد بتوفير فرص عمل لهم منذ عام ١٩٩٠ دون اللجوء إلى إحداث تزايد بارز في دين القطاع العام. ورافق هذه التطورات خفض في ميزانية الدفاع في النصف الثاني من التسعينيات فهبطت إلى ١٨ بالمئة من الإيرادات العامة في عام ١٩٩٦ وإلى ١٥ بالمئة في العام التالي إلا أنه رصد لها نسبة أعلى قليلاً لعام ١٩٩٨ أي ١٦ بالمئة[٧١].

ـ إلا أن سياسة عدم التحكم بالنقد ورؤوس الأموال، وتحرير التجارة الخارجية ورفع القيود عن حركة القطع الأجنبي، وبعض الإصلاحات الضريبية الجزئية منذ عام ١٩٨٧، تلاه في عام ١٩٩٣ انحراف عن المسار الذي ميز العقد السابق تقريباً، بالنجاح في فرض الانضباط في المالية العامة. وكان الانحراف لأسباب معظمها سياسي. فتزايد الإنفاق العام لتمويل ارتفاع الأجور في القطاع العام والخدمات الاجتماعية. وتدفقت المستوردات التي أدى إليها ارتفاع الإنفاق. وانعكس هذا كله في ميزان المدفوعات الذي تدهور، وعاد التضخم يهدد الاستقرار. وهكذا فرض البنك المركزي في أواخر ١٩٩٤ سياسة نقدية متشددة.

ـ تبلورت سياسة اقتصادية واضحة مختلفة جوهرياً عما سبق عام ١٩٨٥، وهي «سياسة الانفتاح». واستهدفت «دمج إسرائيل إلى أقصى مدى مستطاع بالاقتصاد العالمي والانتقال من اقتصاد مخطط مركزياً... إلى اقتصاد سوق». وهدفت السياسة إلى «خفض حصة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٦ بالمئة كما كان في أواخر عام ١٩٩٥، إلى ما دون ٤٥ بالمئة، بنهاية التسعينيات». ونصّت السياسة على خفض الضوابط والقيود وتحرير التجارة، وكذلك على إخضاع الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري للسيطرة، وخفض التضخم إلى ٥ بالمئة أو أقل سنوياً، وجعل الشاقل الإسرائيلي قابلاً للتحويل بحرية في أيار/مايو عام ١٩٩٨[٧٢]. ولكن كل هذه «التوقعات الوردية» تظل رهناً بتحسن مسار التسوية السياسية، وبخاصة مع الفلسطينيين ومع سوريا ولبنان، مما يمكنه أن يوفر للاستثمار الخارجي مزيداً من التشجيع، ويتيح خفض نسبة الإنفاق الدفاعي. غير أن السياسة الحالية للحكومة (في صيف ١٩٩٨) بما تتميز به من مواقف عدائية، قد تمنع أو على الأقل تعيق هذه التحركات باتجاه العولمة المستهدفة.

ـ من ناحية أخرى تشير السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية إلى إنجازات

---

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٧.

بارزة. فقد بلغت نسبة «الالفبائية» (Literacy) للبالغين نحو ٩٥ بالمئة من السكان، وبلغ عدد السنوات الدراسية المحصلة حتى عام ١٩٩٦، ١٢,٣ سنة. وتتمتع إسرائيل بأعلى نسبة في العالم من العلماء والمهندسين لكل مئة من السكان[٧٣]. غير أن هذا تمّ إلى حد بعيد بفضل الأعداد الكبيرة من حاملي الشهادات العلمية الرفيعة الذين وصلوا مع الهجرة من الاتحاد السوفياتي السابق. وإلى جانب ارتفاع عدد الطلبة الجامعيين، يرتفع الطلب على التعليم العالي، وبخاصة في المجالات التي تتمتع إسرائيل فيها بميزة تنافسية كالعلوم التطبيقية والهندسة بأنواعها.

ـ وفي سياق الإنجاز العلمي، تجدر الإشارة إلى تطور قدرات قطاع الاتصالات. وقد طورت إسرائيل تكنولوجيا الأقمار الاصطناعية وأطلقت عدداً منها منذ ١٩٩٥ ـ لأغراض مدنية وعسكرية.

ـ بسبب حاجة إسرائيل الكبيرة للطاقة، واعتمادها الكلي على استيراد النفط والغاز والفحم الحجري، نشطت بتطوير الطاقة الشمسية والحرارة باستخدام الرياح. وهي الأبرز عالمياً باستخدام الطاقة الشمسية لتسخين المياه. إلا أن كل هذا ظل هامشي التأثير. وتجدر الإشارة إلى اعتماد إسرائيل سياسة تنويع مصادر الطاقة المستوردة واللجوء إلى عقود طويلة الأجل (يستورد النفط من مصر والفحم من استراليا وأفريقيا الجنوبية والمملكة المتحدة وكولومبيا. وانفتح أخيراً أمام إسرائيل مصدر إضافي للطاقة ـ وتحديداً الغاز ـ من الخليج العربي).

ـ تميزت التطورات الاقتصادية في السنوات الأخيرة بثلاثة تحولات:

أولاً، تراجع الطلب الخارجي على الأسلحة المصنعة في إسرائيل، بحيث هبط نصيبها من الناتج الكلي من نحو ١٠ بالمئة في عام ١٩٨٥ إلى أقل من ٦ بالمئة في أواسط التسعينيات. ويتصل هذا ببروز قطاع تقانة مدنية نشيطة. فأخذت الصناعات العسكرية تبعاً لذلك توسع اهتمامها بأنشطة البحث والتنمية المتجهة صوب القطاع المدني.

ثانياً، أرغم تحرير التجارة الصناعات التقليدية على العمل لرفع قدرتها على المنافسة (وهذا يفسر بأنها لا تزال تحتفظ بنصيب في الناتج الصناعي قدره نحو ٣٨ بالمئة).

ثالثاً، أحدث تزايد حضور المستثمرين الأجانب والشركات المتعددة الجنسية منذ

---

(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٩.

عام ١٩٩٤ تغييرات في الممارسات الصناعية وفي تقييم الاقتصاد لكل من السوقين المحلية والخارجية[٧٤].

ـ يتخطى عدد الشركات الإسرائيلية التقانية ١,٨٠٠ شركة. وقد أصبح قطاع البحث المتقدم (High-tech Sector) مدفوعاً بحافز التصدير ليحافظ على هامش تنافسي، واستفاد بذلك من التثمير الذاتي في البحث والتنمية. أما المنشآت الصغيرة فقد أعانها في التغلب على ضآلة قاعدة رأس مالها وحضورها الضعيف في الأسواق الخارجية التخصص في إنتاج مصنعات صغيرة (تكميلية).

ـ تساعد الحكومة أنشطة البحث والتنمية في الصناعة بنظام منح حسب الحاجة. وقد ارتفع إجمالي المنح في السنوات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٦ من ١٠٠ مليون دولار إلى ٤٠٠ مليون، وتصاعد الإنفاق على البحث والتنمية ١٣ مرة بين عامي ١٩٦٩ و١٩٨٥، وقابل ذلك ارتفاع مماثل في عدد العلماء والمهندسين الناشطين في مجال البحث والتنمية. ويتركز ثلثا الأنشطة في الإلكترونيات[٧٥].

أصبحت شركات «التقانة الطرية» (Software Technology) ذات قدرة تنافسية عالية في عدد من الحقول كإدارة قاعدة المعلومات والتعليم، ووقاية وأمن الحاسوب. وأصبحت إسرائيل في مقدمة البلدان في «البصريات النسيجية» (Fiber-optics)، وأنظمة المراقبة في «البصريات الكهربائية»، والتصوير الحراري للرؤية الليلية، وأنظمة التصنيع المؤتمتة. ويعتبر عدد من الناشطين في معلومات الاتصالات، بالرغم من صغر حجم مؤسساتهم، بأنهم قادة عالميون في منتجات اختصاصهم[٧٦].

ـ انطلق برنامج خصخصة في عام ١٩٨٦ لكنه ظل بطيء التقدم للسنوات ١٩٨٦ ـ ١٩٩٦. فظل كل ما حصلت عليه الحكومة من بيع شركات/منشآت عامة بحدود ٣,٦ مليار دولار (منها ١٧ بالمئة منشآت صناعية). على أن وتيرة الخصخصة تسارعت منذ عام ١٩٩٧. وتسعى الحكومة للحصول على ٢,٣ مليار دولار سنوياً من خصخصة قطاع المصارف[٧٧].

ـ لا يزال قطاع الزراعة يخضع لكثير من التدخل الحكومي ويعتمد على الدعم والمياه الرخيصة الثمن والأسواق المحمية، إلا أن إعطاء أولوية «سياسية وأيديولوجية» للزراعة أصبح موضع تساؤل. وتعاني الزراعة كذلك من تراكم دين ضخم خاصة على

---

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٢٥.
(٧٥) المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٦.
(٧٦) المصدر نفسه، ص ٢٣.
(٧٧) المصدر نفسه، ص ٢٦.

قطاعي المستوطنات «الموشاف» و«الكيبوتسيم» بسبب عجزه عن التكيف مع مخطط التثبيت السابق الذكر، واستمراره بالاقتراض بفوائد مرتفعة. وقد أدى هذا كله إلى هبوط مستمر في رأس المال التجهيزي والحاجة لإعادة تمويل القروض. وقد تخطت ٤ مليارات دولار بسبب تراكمها من عام ١٩٨٧[٧٨].

ـ قصرت سياسة الحكومة الإسكانية عن الوفاء بحاجات البلاد لمساكن جديدة في عام ١٩٨٨/١٩٨٩، إذ هي قدّرت الحاجة لنحو ٥٠ ألف وحدة سكنية. ولما تضخم تدفق هجرة اليهود السوفيات أطلقت الحكومة برامج إضافية للتعمير ومولت إنشاء ٤٠ ألف وحدة سكنية في مناطق حدودية أو هامشية. إلا أن هذه المقاربة للمشكلة توقفت في عام ١٩٩٢ وجرى اعتماد الاتكال على السوق لزيادة عرض المساكن. ولم تنجح المحاولة إلا جزئياً لاعتبارات متعددة كبطء شركات المقاولات وعدم لجوئها إلى تقنيات إنشائية جديدة فعالة، وأضيف إلى ذلك سياسة إغلاق ممرات العبور من المناطق المحتلة مما خلق نقصاً شديداً في قوة العمل، وأرغم الحكومة على استقدام عمالة أفريقية وشرق أوروبية وكذلك آسيوية. وتدل المؤشرات على قدر من تجاوب قطاع الإنشاء والتوسع بالبناء. على أن هذا لم يمنع ارتفاع أسعار الوحدات السكنية بحوالى الثلثين. وخلال ١٩٩٦ و١٩٩٧ سبق العرض الطلب فهبطت أسعار العقارات غير السكنية. وأخذت المصارف تتشدد بتقديم قروض البناء[٧٩].

ـ على الرغم من تصاعد حجم المستوردات نجحت إسرائيل في إجراء تبدلات في مكونات صادراتها. وبدلاً من بروز صادرات الحمضيات والماس المصقول في العقود الأولى من حياة الدولة تحول الاعتماد بشكل متزايد على تصدير السلع المصنّعة المعقدة (Sophisticated)، كأجهزة وأنظمة الاتصالات والمعدات الطبية، خلال السنوات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥، مما جعل المصدرات المصنعة ترتفع بشكل عام بنحو ٦٠ بالمئة، وبدوره، حمل هذا التطور الحكومة على تكثيف دعمها للبحث والتنمية في الصناعة.

ـ بسبب الغياب النسبي للموارد الطبيعية وعجز ميزان التجارة، يصبح هذا العجز سريع التأثر بتبدل الأسعار في المواد الخام والطاقة بالمقارنة مع السلع المصنعة التي تهيمن على المصدرات (بلغت قيمتها ١٣,٥ مليار دولار مقابل ٨٠٠ مليون للمصدرات الزراعية). وهكذا نحت شروط التبادل صوب التدهور عندما انخفضت أسعار المصدرات مقابل السلع بشكل عام. وهذا ما حصل في السنوات الأخيرة.

---

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٢٧.

ـ كما ذكر سابقاً، بكرت إسرائيل بعقد اتفاقية للتجارة الحرة مع الأسرة الأوروبية في أواسط الستينيات وجرى توسيعها في عام ١٩٧٥. وكذلك وقعت إسرائيل اتفاقية تحرير للتجارة في عام ١٩٨٣ مع الولايات المتحدة. ومع منطقة «أفتا» (الولايات المتحدة وكندا والمكسيك)، واتفاقية معاملة تجارية تفضيلية مع الأردن، واتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي مع ٢٢ بلداً أوروبياً والشرق الأقصى والولايات المتحدة.

ومن جهة أخرى، استبدلت إسرائيل جميع متطلبات الترخيص للسلع المصنعة المستوردة من الشرق الأقصى وأوروبا الشرقية بنظام تعرفات جمركية، ويجري تخفيض هذه لتصل إلى ٨ ـ ١٢ بالمئة بحلول عام ١٩٩٩. وكذلك يتم خفض التعرفة على المنتوجات الزراعية تدريجياً، بحيث يصبح الاقتصاد الإسرائيلي خلال عقد من السنين منفتحاً بشكل شبه كلي على جميع المستوردات السلعية، إذ يكون قد جرى تفكيك جميع الحواجز غير الجمركية كذلك[٨٠].

ـ وفي سياق الإشارة للتجارة الخارجية ينبغي تسجيل أنه منذ بدء عملية التسوية وإلغاء المقاطعة العربية من قبل عدة دول عربية تمكنت إسرائيل من قدر من التغلغل في أسواق عربية ومن تغلغل ملموس في الاتحاد السوفياتي السابق وآسيا. وهذا عزز عملية التصدير في ١٩٩٣/ ١٩٩٤. إلا أن انكماشاً ملموساً حصل وزاد الأمر سوءاً المشكلات الاقتصادية الآسيوية في ١٩٩٧. ثم إن غياب التقدم في مسار التسوية مع العرب أساء إلى احتمالات التجارة مع عدد من البلدان العربية، على الأقل ظاهرياً. . . أما بخصوص الاستيراد فإن الحصة التقليدية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان ظلت تقريباً ثابتة، بالرغم من التوقعات أن إلغاء الحواجز الجمركية وإجراءات الترخيص سيؤديان إلى ارتفاع نصيب بلدان «الحرف (أطراف) الباسيفيكي»[٨١].

ـ برز مؤخراً تطوران مهمان: **أولهما** تسارع تدفق الاستثمارات الأجنبية وذلك بسبب تكثيف الاتجاه صوب العولمة وتحرير النقد. **والثاني** الارتفاع الحاد لاستيراد رأس المال لآجال قصيرة بتشجيع من ارتفاع الفوائد. وبنهاية عام ١٩٩٦ كان لدى القطاع الخاص الإسرائيلي ٤,١ مليار دولار في الخارج كموجودات غير مالية، منها ١,٥ مليار للصناعة الإلكترونية وللمواصلات. على أن التوظيفات المالية في الخارج هبطت في ١٩٩٤/ ١٩٩٥ كردة فعل للفوارق في الفوائد بين إسرائيل والخارج. وهكذا هبطت

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٢٩.
(٨١) المصدر نفسه، ص ٣٠.

الموجودات من ٢,١ مليار بنهاية عام ١٩٩٣ إلى ١,٢ مليار بنهاية ١٩٩٦. ونتيجة لتبدل أنظمة إسرائيل المالية حصل تبدل في حجم تدفقات رأس المال الخارجي لمدد طويلة فارتفعت أربعة أو خمسة أضعاف بين ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤ و١٩٩٦[٨٢].

ـ ارتفعت الموجودات الخارجية بشكل شاهق بين ١٩٩٤ و١٩٩٧ من ٦,٣ مليار إلى ١٩,٨ مليار دولار، نتيجة تعديل تسعير الشاقل الإسرائيلي صعوداً.

ـ أخيراً، أزيلت كل القيود التي تتحكم بعمليات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات في عام ١٩٩٢، مما أنهى خمس سنوات من عملية تحرير متدرج. وبالإضافة أصبحت المنشآت الإسرائيلية حرة بالاستثمار في الخارج كما يسمح الآن للقطاع العائلي بشراء أوراق مالية من الخارج. إلا أن هذا القطاع لم يزل يمنع من شراء عقارات إلا بإذن خاص، كما أنه لا يسمح للأفراد بفتح حسابات بعملات أجنبية. كذلك هناك حدود لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة بالنسبة إلى المؤسسات الاستثمارية التي يحق لها الاستثمار فقط بجزء من موجوداتها بالقطع الأجنبي[٨٣].

ثانياً: استخلاص ومحاولة استشراف

يسعى الكاتب في ختام هذه الدراسة إلى استخلاص النتائج البارزة و«قراءة» المؤشرات التي أنتجها البحث والتحليل في القسم السابق حول الإمكانات والقدرات الاقتصادية الإسرائيلية، ثم إلى استشراف ما يجوز تبريره من مشاهد افتراضية (سيناريوهات) لتوجهات إسرائيل الاقتصادية وما يرجح أن تنتجه مستقبلاً من آثار بالنسبة لإسرائيل من جهة، وللعرب من جهة أخرى. ولعل التذكير يفيد هنا بما ورد في المقدمة من أن الإمكانات والقدرات الاقتصادية إنما هي في الحقيقة محصلة فعل وتفاعل، ثم تكامل، مجموعة من العناصر والمدخلات والعوامل المحركة في المجتمع، سياسية كانت أو ثقافية أو تقانية أو نفسية وسلوكية، أو اجتماعية ـ أو ميدانية عسكرية. ولا يفوت المحلل أن يلحظ أن تحركها وفعلها وتفاعلها، ومدى تكاملها، يتبدل فتتبدل آثاره في ناتج الإمكانات والقدرات الاقتصادية ومن ناتج مجموعة من المعطيات إلى أخرى ومن منظور إلى آخر.

بعد هذا التقديم، يسجل الكاتب أبرز ما توصل إليه في عملية استخلاص دروس الماضي ثم في استشراف صورة المستقبل، وذلك على النحو التالي:

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٣٣.

١ ـ تتكون الموارد المتاحة أو التي تسيطر عليها إسرائيل من أرض ومياه وثروة طبيعية، ومن تمويل ـ ذاتي وخارجي المصدر ـ ومن قدرات في مجال التقانة والمهارات والعلوم والمعارف ومختلف الأنشطة المتطورة، ومن تنظيم ومؤسسات، ومن مجتمع متحفز وقيادات قديرة، تتمكن إسرائيل اليوم بفضلها جميعها وفي مختلف تمازجاتها من تحقيق أداء اقتصادي رفيع المستوى وقدرات هائلة في مجالات العلم والهندسة والتقانة والبحث، كما بالبأس العسكري ـ لا بمقاييس المنطقة العربية والشرق الأوسط فحسب وإنما بالمقاييس الدولية كذلك.

٢ ـ بعد أن مر الاقتصاد الإسرائيلي بعدد من التجارب والسياسات المعتمدة طوعاً أو المفروضة بحكم الظروف والمراحل، وراكم دروسها من فشل ومن نجاح، استقر أخيراً منذ نحو عقد من السنوات على نسق اقتصادي ينسجم مع التوجهات والتطورات العالمية السائدة بالنسبة للتحرير الاقتصادي، والاندماج بمسار العولمة بما يوجبه من تشابكات وعلاقات وآليات. وقد أظهر هذا الانسجام والتحول الناجم عنه قدرة إسرائيل على الإفادة من دينامية ومزايا وأسواق الاقتصادات الصناعية المتقدمة بشكل يعد بالاستمرار وبالتوسع ومزيد من الترابط.

٣ ـ بعد أن أطلق بيريس أثناء وجوده إلى جانب رابين في الحكم، ثم بعد استلامه رئاسة الوزارة لدى اغتيال رابين، مقولة «الشرق الأوسط الجديد» وتوسع في شرح فلسفتها ومزاياها الاقتصادية وبالتالي السياسية والأمنية والنفسية لإسرائيل ولبلدان المنطقة، وركز على الإمكانات الواسعة للتعاون الاقتصادي ولحسن إدارة الموارد وعلى ما ينجم عن ذلك من مكاسب تقانية وتعزيز للتجارة الإقليمية، أصيبت مقولته وفلسفته بانتكاسة خطيرة لدى استلام نتنياهو للحكم في ربيع ١٩٩٦ وإلى جانبه فريق عمل يشاركه قناعات وتطلعات تختلف عما كان لدى بيريس، ووراءه وحوله جمهور متشدد في أيديولوجيا صهيونية/توراتية متجددة ومصمم على تبدل اتجاه البوصلة السياسية لإسرائيل، أقل اهتماماً بكثير بالتوجهات الإقليمية لدى بيريس وما يتوقع أن تولد من مكاسب وأكثر اهتماماً بكثير بالتماهي مع تيارات العولمة وتوجهاتها وما يمكن أن تولد من مكاسب. وهكذا توطد نسيج التعاون مع الولايات المتحدة ـ وبالأولى مع مجلسي النواب والشيوخ ومع مجموعات الضغط وبخاصة الصهيونية منها ـ ومع بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية كما مع كندا، ومع أوروبا من غربية وشرقية، ومع بلدان الاتحاد الروسي، وشرقاً مع اليابان والصين وشرق وجنوب شرق آسيا، وإقليمياً مع تركيا وبعض بلدان أفريقيا الشرقية والوسطى. باختصار تمتد شبكة العلاقات والتفاهمات اليوم ـ ومعها خيوط الجهاز الاستخباري ـ إلى جميع المناطق والقارات. وأنتجت هذه التوجهات المستجدة مكاسب اقتصادية وتسهيلات تجارية، وفي ظلها وإلى جانبها مكاسب سياسية ودبلوماسية. بعبارة أخرى، سعت إسرائيل إلى أكثر من

التعويض عن تجاهلها للمنطقة العربية التي كانت محط اهتمام بيريس: إنها سعت وتسعى إلى تهميش هذه المنطقة والعمل على إحداث المزيد من التفتت والإحباط لها. والأثر الأبرز لهذا التحول أنه، أولاً، يؤمن مكاسب أكثر أهمية لإسرائيل مما يمكن أن تؤمنه المنطقة العربية، وثانياً وبالأولى، يؤمن لها وجوداً سياسياً ودبلوماسياً تستطيع أن تستثمره. وان تكن مواقف الدول (خارج المنطقة العربية) تتماهى مع الموقف الفلسطيني في مطالبه من الأمم المتحدة، إلا أن هذا لا ينعكس فتوراً في العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية أو تهميشاً لها.

٤ ـ بفضل التطورات السابقة الذكر، تمكنت إسرائيل من الفوز بمقبولية أوسع لوجودها، على الرغم من النكسات التي أصابت علاقاتها الدولية عامة، نتيجة لسياسة حكومة نتنياهو المتصلبة، بل المتعنتة بالنسبة للفلسطينيين خصوصاً وكذلك لسوريا ولبنان. على أن حدة التململ والتضايق من السلبية والعناد الإسرائيليين لم تبلغ حد اتخاذ إجراءات عقابية، وبخاصة لأن البلدان المعنية ترغب في معظمها (إن لم نقل كلها) في الحفاظ على رضى الولايات المتحدة الراعي الأساسي والثابت والمتعصب لإسرائيل. بل أصبح هم الكثير من البلدان ترضية الولايات المتحدة والحصول منها على امتيازات أو مواقف مؤيدة عبر استرضاء إسرائيل.

٥ ـ في ضوء التزايد الملحوظ في قدرة إسرائيل الاقتصادية والتقانية داخل فلسطين وأيضاً في حضورها الخارجي، وفي ضوء ما أنجزته من تفوق عسكري أثبتته ميدانياً، ولما لها من موقع سياسي وقدرة دبلوماسية، فإنها لا تشعر بقلق شديد من أية إنجازات أو مكاسب سياسية حققها العرب تجاهها ـ وهي قليلة جداً وهامشية جداً على أي حال ـ أو يمكن لهم تحقيقها في المدى المنظور، من أن تشكل أداة ضغط فعال عليها للقبول بمبادىء مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو والالتزامات التي نصا عليها وعلى وجوب انصياع إسرائيل لها حقيقياً لا لفظياً. فحكومة نتنياهو ومن خلفها الكنيست، وما يؤيدهما ويدعمهما من موقف شعبي يبدو أنه كاسح إنما تعوزه القدرة على رؤية وجهة النظر الفلسطينية (والعربية طبعاً)، تشكل معاً رفضاً متصلباً «للآخر». وإذن فإننا لا نستطيع أن نتصور أن يحصل تقدم ملموس في عملية التسوية، تقدم جوهري وليس «خداعاً بهلوانياً للنظر» (Optical Illusion)، سواء أكانت المقاربة إلى التسوية كلية أو مجزأة. وذلك بشكل خاص في وجود الإدارة الأمريكية ومجلسي النواب والشيوخ، وبخاصة في حال استمرار التوزع الحالي للقوى داخل الولايات المتحدة، وإذا حصل تبدل في موقف الإدارة بعد أن يترك كلينتون منصب الرئاسة فلا يتوقع حصول تبدل في الموقف من الفلسطينيين إذا تولى غور الرئاسة لاحقاً. ولعل جل ما يجوز توقعه هو ألا يسوء الوضع التفاوضي الفلسطيني أكثر مما بلغه من سوء وعجز. ويزيد الجو قتامة ما نشهده من عجز السلطة الفلسطينية من هرمها حتى قاعدتها الواسعة عن إحداث

(والأصح الرغبة الصادقة في إحداث) ضغط سياسي أو دبلوماسي على إسرائيل ـ ناهيك عن الضغط الميداني ـ وهو عجز يفاقمه ما يميز هذا الهرم بقاعدته من سوء إدارة وفساد وكثير من الجهل وقصر النظر، وبالتالي من خسارة في قدرته كما في صدقيته.

٦ ـ لا مفر من الاعتقاد والقول إن ما هو متاح لإسرائيل من عناصر القوة ـ على أنواعها ـ وما يمكنها تعزيزه منها كمياً ونوعياً، بفضل ديناميتها الذاتية النشطة، وبفضل الدعم الذي تؤمنه الولايات المتحدة، كما بفضل الاسترخاء العربي في جميع المجالات وباستثناءات قليلة ومحدودة الأثر، من شأنه أن يزيد من قدرتها على الاستمرار بمواقفها السياسية الأساسية الحالية بالنسبة للفلسطينيين كما لسوريا (لكن بدرجة أقل بالنسبة للبنان بفضل أثر مقاومة حزب الله في الرأي العام الإسرائيلي كما في بعض الأوساط العسكرية). وإلى جانب هذا التقييم، فمما يزيد في قدراتها وإمكاناتها الاقتصادية وجود علاقة من التفاعل والتكامل كما من التغذية العكسية بين العناصر المختلفة لمصادر قوتها. وتلك ظاهرة نشهد وجودها باستمرار منذ قيام الصهيونية السياسية وحتى الوقت الحاضر.

٧ ـ وفي هذا السياق ينبغي عدم الوقوع في خطأ الاعتقاد أن اعتماد إسرائيل على الأسواق والموارد الخارجية يشكل مصدر ضعف لها، حالياً أو احتمالياً، إذا لم يحصل تبدل جوهري في المعطيات الحالية الأساسية ـ وهو أمر نستبعده في المدى المنظور ـ ولنقل في حدود عقد تال من السنين على الأقل. إن هذا الاعتماد هو في الواقع اعتماد متبادل بمعنى أن كل عملية تبادل تجاري أو تعاقد استثماري أو تعاون تقاني هي تعبير عن علاقة تتحرك باتجاهين فلا يصح أن ينظر إليها على أنها اعتماد أحادي الجانب. كما أن المكاسب منها ليست أحادية الجانب وإلا لكان الجانب الآخر يحجم عنها. ومن هذا المنطلق ـ والمنطق ـ فإننا لا نبرّر إيلاء أهمية خاصة لظاهرة الاعتماد. ثم إن إسرائيل ـ بما أثبته مجتمعها السياسي والاقتصادي (والثقافي) في سلوكه العام ـ قادرة لا على استيعاب «الاعتماد» المشكو منه بل على الاستفادة منه وتوسيع مجالاته أفقياً ووظيفياً ونوعياً.

وبالنسبة لما يعتقد من أن إسرائيل تعاني شحاً في الموارد المائية الذاتية، فإننا نعود بالقارىء إلى ما أوردناه في مبحث «الموارد الطبيعية والمائية» في القسم السابق من الدراسة، حيث بينا، أولاً، أن إسرائيل نجحت في تعظيم مواردها المائية «بحد السيف» أي اغتصاباً (من الأرض المحتلة ومن لبنان وسوريا والأردن) فوق ما يسمح لها به القانون الدولي. وثانياً بينا أن ما تدعيه إسرائيل من أزمة مائية هو بالفعل ما أسميناه «أزمة مستدرجة»، أي ذاتية التولد بفضل ما تعتمده إسرائيل من سياسة

لاستقدام آلاف مؤلفة من المهاجرين، ومن سياسة زراعية، إذ يوجه بسبب هاتين السياستين معظم الموارد المائية المسيطر عليها للحاجات المستجدة للمهاجرين الجدد، كما للقطاع الزراعي (لأسباب أيديولوجية) الضعيف الأثر جداً في الناتج المحلي الإجمالي. ننتهي إذن إلى الاستنتاج بأن إسرائيل استطاعت حتى الآن تدبر أمر حاجتها من المياه وتستطيع الاستمرار في ذلك عن طريق استيراد المياه من تركيا أو تحلية مياه البحر إذا تطلب الأمر.

والاستنتاج نفسه يصح بالنسبة للنفط وسواه من مصادر طاقة تستوردها إسرائيل، فيمكن لها أن تستمر باستيراد ما تحتاج إليه من طاقة ما دامت لديها القدرة المالية على الاستيراد، سواء من بعض مصدري النفط العرب الذين يبدو أنهم راغبون - بل متشوقون - لإيجاد «علاقة» نفطية مع إسرائيل، أو من أقطار أخرى منتجة للنفط ومصدرة له. ويزيد الأمر يسراً ضعف السوق النفطية الحالي وهبوط أسعار المصدرات المتمادي.

٨ - هل يستطيع **الفلسطينيون** «قلب» ميزان الإمكانات والقدرات الاقتصادية الإسرائيلية؟ هنا لا نحتاج فيما نعتقد إلى تحليل مطول، فالجواب يبدو لنا أنه «لا» قاطعة في المدى الطويل لا المتوسط فحسب.

هل يستطيع **العرب** إذن «قلب» هذا الميزان؟ الجواب في شقين: إنه «لا أيضاً» في المدى المتوسط - ولنقل خلال عقد من السنين - إذا قام استشرافنا للمستقبل على المعطيات والتحليل والعناصر التي أوردناها في القسم الأول من هذه الدراسة.

الشق الثاني في الجواب هو «نعم» بتحفظ شديد وبشروط قاسية. إنه نعم في حدود معينة، أولها أن يعني «قلب» الميزان تحقيق العرب قدرات اقتصادية وتقانية وعلمية ملموسة تضيق (ولكن لا تلغي) الفجوة القائمة حالياً بين القدرات العربية والإسرائيلية في المجالات المشار إليها. إنه «نعم» إذا تحقق تبدل جوهري في العقل العربي يستطيع معه أن يترجم الأقوال إلى أفعال، والتمنيات إلى أهداف قابلة للتحقيق، والرؤى إلى استراتيجيات ومخططات عمل وسياسات رشيدة، ويوجد لذلك الآليات السليمة والفاعلة، ويضع سلم أولويات منطقي البنية لكل هذا. وفوق كل هذا إذا توفر شرطان أساسيان لا بد منهما: التنسيق والتعاون والتكامل العربي على الأقل، والتصميم الجاد على إحداث التبدل الجوهري في الموقف والوضع العربي، وتحمل تبعات ذلك سياسياً ونفسياً ومالياً.

إذا تم استيفاء هذه الشروط، وهو استيفاء يشكل مشروعاً مستقبلياً طموحاً وبعيد المدى، فهل تسمح إسرائيل (ومعها الولايات المتحدة) للعرب بإنجاح عملية استيفاء الشروط المبينة؟ في رأينا أنه إذا توفرت للعرب إرادة النجاح، وبخاصة في

المجالات غير العسكرية مما هو مطروح، فلن يكون بمقدور إسرائيل أن تمنع العرب في سعيهم إلى أغراضهم. كما أن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تكون عائقاً عملياً أمام محاولة الأمة العربية تعزيز قدراتها المدنية، والعسكرية ـ ما دون ـ النووية.

هنا يصح ـ بل يتوجب ـ التساؤل: هل يتمكن العرب من تحقيق الإنجازات المدنية المشار إليها من دون استدراج رادع إسرائيلي فعال قد يبلغ حد التهديد النووي؟ هنا لا بد من دخول منطقة من الغموض والتكهن، إذ يجوز القول إن بلوغ العرب الطموحات المبينة أعلاه في المجالات المدنية، قد يعتبر عندئذ في ذاته إبطالاً لمفعول الرادع النووي الإسرائيلي الاحتمالي، أو إبطالاً لجدوى التهديد به. وإذا أصرت إسرائيل على وضع قدراتها النووية «في الخدمة»، فهل يستطيع العرب، قبل حصول ذلك، التهديد برادع مقابل من نوع آخر من أنواع أسلحة الدمار الشامل؟ وإن كان ذلك مستطاعاً لجهة امتلاك مثل هذه الأسلحة غير النووية، فهل سيقدمون على التهديد بوضعها «في الخدمة»؟ وهل تشكل رادعاً مقابلاً للتهديد بالرادع النووي مما يعني إبطال مفعول كليهما معاً؟ وهل يصحو الإسرائيليون عند ذلك فيتوقفوا عن ممارسة الغرور والصلف، والعجز عن رؤية «موقف الآخر»؟ وهل عندئذ يخشون بأن يفاجأوا بقدرة عربية نووية مقابلة تجعل قدرتهم معطلة عملياً، بمعنى أن التهديد بها يصبح غير ضروري؟

إنها أسئلة على الكاتب الحالي الإجابة عنها. إلا أنه يرى ضرورة طرحها لعل في طرحها والتفكير الاستراتيجي العميق بها، والنجاح في وضعها أمام المسؤولين العرب على المستويات القيادية في جميع الحلقات القيادية ـ وقريباً من عيونهم ليقرأوها ومن وعيهم ليدركوا أهميتها المصيرية للأمة ثم إمكانية العمل الإنقاذي العربي ـ ما يجعل طرحها ضرورة حيوية للعرب في مستقبلهم ومصيرهم، بل وجودهم بأمن وكرامة.

تعقيب

حسين أبو النمل(*)

يخلص د. صايغ في أواخر دراسته: «الإمكانات الاقتصادية الإسرائيلية» إلى تمكن إسرائيل بفضل تضافر عوامل عدة «من تحقيق أداء اقتصادي رفيع المستوى وقدرات هائلة [...] لا بمقاييس المنطقة العربية والشرق الأوسط فحسب، وإنما بالمقاييس الدولية كذلك». إن الأسئلة التي تطرح نفسها والحال هذه هي: ١ ـ هل انتهت التجربة محل البحث إلى مواقع متقدمة أم أنها بدأت أصلاً من موقع متقدم؟ ٢ ـ ما هي الأسباب والديناميات التي صنعت نجاحاً كالمشار إليه، وعن حق، من قبل د. يوسف صايغ؟ ٣ ـ ما هو مصير الأسباب والديناميات محل الحديث؟

تقدم دراسة د. يوسف صايغ جواباً عن السؤال الأول المطروح وهو: أن التجربة قيد البحث بدأت من نقطة متقدمة جداً، سواء لناحية المدى الزمني الصالح لبداية التجربة وعمرها، أو لناحية نوعية التجربة والنهج الذي توسلته. وإذا كان الفكر العربي، وبمعرض سعيه لدحض فكرة المشروع الصهيوني والرد عليه قد ركز جهوده على الجانب الغيبي والعنصري والرجعي والاستعماري في التجربة، فإن على الفكر العربي، بل المصير العربي الآن أن يتحمل مسؤولية تجهيله لذاته حين غيّب عمداً حقيقة الرؤية الفكرية والوسائل المتقدمة جداً التي لجأ إليها المشروع الصهيوني لتحقيق أهدافه.

تعدد دراسة د. صايغ عناصر الرؤية الفكرية السياسية الشمولية والسياسات القائمة على التراكم والتطور والتطوير والتخطيط بما يعنيه من وضوح الهدف في جانب، والتدرج والمرحلية في جانب آخر. كما تشير الدراسة إلى التطبيقات العملية لما ذكر آنفاً، والتي كانت حصيلتها «أن الاقتصاد اليهودي كان يتيح في عام ١٩٤٦ دخلا للفرد اليهودي متوسطه ٧٠٥ دولارات في حينه، مقابل ما يتيحه الاقتصاد للفرد

(*) كاتب فلسطيني ـ لبنان.

الفلسطيني من دخل قومي فردي مقداره ٢٥٠ دولاراً»، أي أن دخل الاقتصاد اليهودي للفرد اليهودي كان يساوي ٢,٨ أضعاف دخل الاقتصاد العربي للفرد العربي.

ربما لم يشأ د. يوسف صايغ أن يصدم مستمعيه فتوقف عند الفجوة في الدخل الفردي، ولم يتحدث عن الدخل الإجمالي لـ ٦٥٠ ألف يهودي مقابل الدخل الإجمالي لـ ١,٤ مليون عربي. إن حساباً بسيطاً يظهر لنا، ان دخل الاقتصاد اليهودي كان يساوي حوالى ١,٤ أضعاف دخل الاقتصاد العربي الفلسطيني. هنا أسمح لنفسي باستنتاجين: **أولهما**، أن حديث الفجوة سنة ١٩٤٨ لا يدور حول أفراد، بل حول اقتصادين: يهودي وعربي. **أما الثاني**، فهو أن الفجوة محل الحديث وإن كانت في الظاهر كمية، فإنها في الجوهر من طبيعة نوعية.

تقرأ دراسة د. صايغ حصيلة نصف قرن، فتسجل حقيقة أن الفجوتين الكمية والنوعية على تزايد. لقد صار الحديث عن ناتج قومي يبلغ حوالى مئة مليار دولار، وعن فجوة في الدخل الفردي تبلغ حوالى ١ : ١٢,٥ ضعفاً، أي أن الفجوة الكمية والنوعية سنة ١٩٩٦ صارت أكبر مما كانت عليه سنة ١٩٤٨ بحوالى خمس مرات. لعل الخلاصة التي يمكن استنتاجها هي، أن الاقتصاد الإسرائيلي عمل أيضاً وعلى نحو متسارع على زيادة كل من الفجوتين الكمية والنوعية.

إن غرض الندوة ككل، والدراسة الاقتصادية على وجه التحديد، هو غرض سياسي وفكري في آن معاً، وفي هذا السياق، فإن المعطيات الاقتصادية فاضحة في دلالاتها السياسية والفكرية لمن أراد ذلك. نعم، لقد تضاعف الدخل الفردي بين عامي ١٩٤٨ و١٩٩٦ بنسبة عالية جداً، ولكن ما هو أهم، أن القاعدة الاقتصادية، أصبحت توفر الآن حوالى مئتي ضعف ما كانت توفره القاعدة الاقتصادية قبل نصف قرن. إن زيادة أو تخفيض النسب المشار إليها ربطاً باختلاف مدلولات وقيمة ومضمون الأرقام لا يغير من حقيقة أن قفزة شاهقة قد حدثت.

ربما يوجد من قد يأخذ على دراسة د. صايغ أنها أجرت مقارنات بين وضع إسرائيل وبين وضع الفلسطينيين الذين يقعون تحت احتلالها، مع ما عناه ويعنيه الاحتلال من حبس للتطور... الخ. وبناء عليه إحالة الفجوة، ولو جزئياً على أسباب سياسية. أستطيع الجزم، أن هذا الجانب لم يفت د. صايغ، الذي، ربما، لم يشأ التسبب بمزيد من الصدمات، فيعقد مقارنات وبالتالي يظهر الفجوات بين الاقتصاد الإسرائيلي وبين هذا الاقتصاد العربي أو ذاك الذي لا يقع تحت الاحتلال الإسرائيلي وبالتالي تسبب في حبس تطوره!

تفرض النزاهة الفكرية والأخلاقية أن نمضي بالأسئلة إلى المدى الذي تستدعيه الحقيقة التي لا نجدها، وعلى نحو حاسم ومقنع، خارج الواقع المحقق والنتيجة التي

انتهينا إليها، بحيث بدت الأمور وتبدو وكأن لا مفر من الانحطاط الذي ندفع إليه، والذي هو الوجه الآخر لتمادي الفجوة واتساعها على نحو متسارع. فجوة، من الواجب تحديدها والسؤال: هل تقع في نطاق الأداء الاقتصادي، أم أن الفجوة الاقتصادية المتمادية هي في الجوهر، مجرد مظهر لفجوة أبعد وأكثر تجذراً؟

لقد تقيدت دراسة د. صايغ بمنهجية صارمة، فأولت جلّ اهتمامها لما يقع في النطاق الاقتصادي لتفسير التجربة. ومن هنا، خصصت كل تلك الصفحات للأسباب المعتمدة التي أسهمت في توفير الإمكانات الاقتصادية الإسرائيلية حجماً ونوعية وفاعلية. بالإضافة إلى النقطة المتقدمة التي كانت تقف عندها سنة ١٩٤٨، والتي تعود لما راكمه المشروع الصهيوني قبل إعلان دولته، ولما سلبه من موارد بفعل حرب ١٩٤٨، فإن الأسباب التي يوردها د. صايغ هي:

١ ـ الدينامية التي ولّدها النجاح في إعلان الدولة واستمرارها. ٢ ـ تدفق المهاجرين والذي بلغ عددهم بين عامي ١٩٤٨ و١٩٩٦ حوالى ٢,٥ مليون شخص. ٣ ـ الموارد الطبيعية التي وقعت بين أيديها إثر حروبها المتعاقبة. ٤ ـ الموارد المالية الهائلة التي تدفقت عليها من الخارج. ٥ ـ القاعدة الإنتاجية التي أمكن بناؤها وحصيلتها بلوغ الناتج المحلي سنة ١٩٩٦ حوالى مئة مليار دولار. ٦ ـ الاهتمام الكبير جداً بالتعليم العالي والبحث العلمي من نظري وتطبيقي. ٧ ـ عسكرة المجتمع وتجنيد طاقاته بهدف تحقيق مبدأ «قلة [نوعية] مقابل كثرة [عددية]».

يقرأ د. صايغ السياسات الاقتصادية من الزاوية الأكثر صدقية ألا وهي النتائج المحققة، حيث يقدم لنا ليس التحولات الكمية التي طرأت على الناتج المحلي فحسب، بل ما طرأ على التركيب الداخلي لمكونات هذا الناتج، وخصوصاً لناحية تزايد الوزن النسبي للمنتجات القائمة على الكثافة الرأسمالية في مرحلة أولى و«كثيفة المهارة» في المراحل المتقدمة. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى القاعدة العامة التي حكمت دالة الإنتاج في الاقتصاد الإسرائيلي لما لها، أي دالة الإنتاج، من دلالات حاسمة ويمكن لنا أن نوجز عبرها جملة الأداء الاقتصادي لإسرائيل.

إن القاعدة محل الحديث هي أن قوة العمل قد تزايدت بنسبة أعلى من تزايد عدد السكان، والناتج المحلي نما بمعدلات أعلى من نمو قوة العمل، وإنتاجية العمل كانت أعلى في قطاع الصناعة من باقي القطاعات، وأن وتيرة النمو في الفروع المتطورة كانت أسرع من وتيرة النمو في ما عداها، كما يلاحظ أن معدلات النمو كانت على تسارع في المراحل الأخيرة قياساً بالفترات القديمة. نجد تعبيراً عما تقدم في أن نسبة نمو كل من السكان وقوة العمل والناتج المحلي خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٤ كانت ٢٨,٢ بالمئة و٤٠,٣ بالمئة و٥٤,٣ بالمئة على التوالي. ما حدث خلال العقد محل الذكر،

لم يكن شذوذاً في تاريخ التجربة الاقتصادية الإسرائيلية.

نذكر في هذا السياق، أن نسبة المرأة من إجمالي قوة العمل قد ارتفعت من ٢٤,٣ بالمئة سنة ١٩٥٥ إلى ٣٢,٧ بالمئة سنة ١٩٧٥ إلى ٤٣ بالمئة سنة ١٩٩٦، ويشير هذا فيما يشير، إلى أن خروج المرأة للعمل هو السبب الرئيسي وراء الزيادة التي طرأت على قوة العمل، واستطراداً نسبة تشغيل المجتمع. على الجانب الآخر، فإن كثافة استخدام الرساميل والعلم هو الذي كان وراء رفع أداء وإنتاجية قوة العمل. أضيف لما أورده د. صايغ على هذا الصعيد، مؤشر تطور إنتاج واستهلاك الكهرباء في قطاع الصناعة مثلاً، والتي ارتفعت من ٢,١ مليار كليووات إلى ٨,٥ مليار كيلووات خلال ربع القرن الأخير.

ومقابل زيادة تبلغ أربعة أضعاف في استهلاك الكهرباء في الصناعة ككل، فإن الزيادة بلغت خمسة أضعاف في صناعة المعادن الأساسية، و٦,٧ أضعاف في صناعة المعادن، و٢٠ ضعفاً في صناعة المعدات الكهربائية والإلكترونية خلال حوالى ربع قرن فقط كما أسلفنا. ولعل هذا بين أدلة أخرى، يلقي إضاءة إضافية على ما أظهره د. صايغ في دراسته لناحية مكانة فروع الهندسة والعلوم التطبيقية ومجالات التقانة العالية في الجامعات الإسرائيلية والبحث العلمي من ناحية، وفي الإنتاج الصناعي والصادرات الصناعية من ناحية أخرى.

لقد تقيدت دراسة د. صايغ بمنهجية صارمة. ومن هنا، كان تقيدها بحدود عنوان البحث ومقتضياته التقنية. وهنا، فإني أخشى أن تظلم دراسة د. صايغ، وخصوصاً لناحية سوء فهمها أو سوء توظيفها من حيث لا تقصد، على رغم كل استدراكاته وتحديداته الدقيقة. أشير في هذا المجال إلى أن التركيز على الصناعة قد يفضي إلى التباس حول النموذج الإسرائيلي، وعما إذا كنا أمام تطبيق آخر للنموذج الذي مثلته تجربة نمور آسيا، أم أننا أمام دولة متقدمة على نحو اجتماعي شامل، وهنا يجوز تصنيفها في خانة دول غرب أوروبا ودول شمال أمريكا. بكلمة محددة، هل نحن أمام تجربة قامت وتقوم على التنمية الصناعية أم على التنمية الاجتماعية الشاملة؟

لذا، ومنعاً لاحتمال سوء الفهم، فإني أشدد على ضرورة قراءة الأسباب التي قدمتها دراسة د. صايغ في سياق تكامل جملة الأسباب والعناصر من ضمن مستويين: **أولهما**، تضافر الآليات والعوامل الخارجية مع الآليات والعوامل الداخلية على نحو كفوء ومتوازن. **أما الثاني**، فهو اندراج الموارد المادية وبغض النظر عن مصدرها في إطار استراتيجيا شاملة هي الأساس وراء النجاح الذي حققته الاستراتيجيات الفرعية في مجالات الاقتصاد والأمن والعلم والاجتماع والسياسة... الخ.

ولعل هذا ما عناه د. صايغ، وهو يقدم بسطور قليلة، الإطار العام الذي يجب أن تقرأ من خلاله الأسباب، وبكلمة أدق، الأشكال التطبيقية التي أخذتها الاستراتيجيا الشاملة وقبلها الرؤية السياسية الشمولية للحركة الصهيونية. على أرضية ما تقدم، أود ومن موقع التوافق، تسجيل بعض الأمور الإضافية حول الأسباب التي أوردها حيث أشار وبالتسلسل إلى:

١ ـ دينامية النجاح في إقامة دولة إسرائيل، ودلالاتها: إضافة لما أورده د. صايغ تحت هذا العنوان، لا بد من الإشارة إلى الدينامية التي مكنت اليهود في فلسطين من إعلان دولتهم وليس الدينامية التي أطلقها إعلان الدولة فحسب. فضلاً عن هذا وذاك، كيفية تعامل قيادة المشروع الصهيوني مع النجاح الذي تحقق والدينامية التي أطلقها، والسبب وراء احتفاظ الدينامية محل الحديث بقوة دفع ذاتي. يطرح هذا فيما يطرح سؤالاً حول نوعية الدولة وتحديداً لناحية الشرعية التي استند إليها النظام السياسي الذي شكل أساس الحكم فيها. دون الدخول في التفاصيل، ولكن العامل الذي يسبق ما عداه على هذا الصعيد هو ان قيادة المشروع الصهيوني تبنت وعلى نحو مبكر مفهوماً متقدماً لفكرة الدولة ووظيفتها الاجتماعية، ولنظام الحكم ومصدر شرعية السلطات.

لو استعدت بعض ما هو معروف على هذا الصعيد، وهنا كان إسهام د. صايغ بارزاً، فإن المشروع الصهيوني قبل ١٩٤٨، عومل من قبل سلطات الانتداب كدولة داخل دولة، وهو نفسه عمل بموجب مفاهيم متطورة لتنظيم شؤونه السياسية الداخلية، بحيث كانت الحصيلة، امتلاكه لمؤسسات الدولة الحديثة ونظمها حتى قبل أن يعلن الدولة. لقد كان وعد بلفور في جيب المشروع الصهيوني، والحراب البريطانية تحميه من كل خطر، ومع ذلك، لم يخطىء التقدير أو يضيع فرصة امتلاك بنية ذاتية تمكنه من إعلان دولته وحمايتها حين لا تعود حراب بريطانية في فلسطين ذات يوم.

نعم، لقد حصلت على شرعية دولية ثمينة، ولكن الشرعية الخارجية لم تغن المشروع الصهيوني عن شرعية داخلية. وشرعية النجاح في إعلان الدولة واستلام السلطة لم تكن بديلاً من شرعية مستمدة من الشعب عبر تفويض بالحكم بحسب الأصول الديمقراطية قولاً وفعلاً. إن الحقيقة التي يجب أن تكون محل إبراز هي أن إسرائيل قد ذهبت لأول انتخابات برلمانية في وقت لم تكن حرب ١٩٤٨ قد ألقت بأوزارها على نحو كامل بعد. انتخابات قامت على التعددية والمشاركة وأن الشعب هو مصدر السلطات. لقد كان لإسرائيل دوماً، حكومة قوية من قوة الشرعية التي تستند إليها، ومحمية بمعارضة قوية ورقابة رسمية وشعبية فعالة.

إن تأسيس الدولة ونظام الحكم ومصدر السلطة على النحو المشار إليه هو الذي

حدد نوعية ودور جهاز الدولة ووظيفته وكيفية توجيه طاقاته على نحو متوازن بين الأبعاد المختلفة التي يتوزع عليها والتي تتراوح بين التنمية والأمن. لن نتوغل في فلسفة الدولة ونظام الحكم، إلا من زاوية مترتباته الاقتصادية، ليس على صعيد التخطيط والتفعيل فحسب، بل على المستوى المادي/الرقمي المباشر أيضاً، لناحية أن موارد وطاقات المجتمع محدودة، واستطراداً فإن أي زيادة أو خفض في الكلفة الاجتماعية للأمن هي على حساب أو لحساب التنمية، وما يخصص للأمن في الداخل لا بد من أن يؤثر في نصيب الخارج من الكلفة والجهد.

على رغم خطورة وأهمية الكلفة المادية المباشرة لسياسة توزيع موارد المجتمع بين التنمية والأمن، ولكن الأهمية الحاسمة والخطورة المميتة هي للكلفة الاجتماعية غير المباشرة لاختلال أساس نظام الحكم وما يفضي إليه من إعياء وهبوط في فعالية المجتمع. إن سؤال الخسارة والحال هذه، لا يعود حول هذه الكلفة الإضافية أو تلك التي يقتطعها الأمن على حساب التنمية، بل حول ما لم يقم المجتمع بإنتاجه أصلاً، بسبب الإعياء وتدني الفعالية والإبداع والإنتاجية. بكلمة أخرى، تكمن الخسارة الحقيقية في تبديد الموارد قبل أن تنتج أصلاً.

إن أثر الخطأ أو الصواب في مفهوم الدولة: وظيفتها ومصدر شرعية أنظمة الحكم والسلطة، لا بد من أن يصيب إن عاجلاً أو آجلاً، وظيفة الدولة نفسها؛ الوظيفة التي تحدد نوعية الموظفين، التي تعود وترسم صورة الدولة ووظيفتها، إن بالسلب أو الإيجاب، ولعل السؤال الذي يفرض نفسه والحال هذه هو: هل تتطور وظيفة الدولة ومضمونها إلا انطلاقاً من نقطة بداية، حكمت وتحكم الحركة والاتجاه، نحو مزيد من الاختلال أم تعميق التوازن وتجذيره عبر عملية تطوير مستمرة؟ لاحقاً، سوف يكون ممكناً تناول الأثر الإيجابي والحاسم الذي كان لتبني مفهوم متقدم للدولة والنظام ومصدر السلطات على مجمل أداء إسرائيل ومن ضمنه الاقتصادي.

٢ ـ **تدفق الهجرة** والتي لم تكن إضافة بشرية سكانية فحسب، بل أيضاً إضافة علمية ورأسمالية تفسر لنا بدرجة معتبرة الوتيرة المتسارعة لتراكم وتركيم العلم والرساميل في إسرائيل. لقد أبرزت دراسة د. صايغ النوعية غير المسبوقة لهجرة اليهود بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وهنا أرجو ألا يفهم البتة أن ذلك يقلل من نوعية بعض موجات الهجرة، وخصوصاً هجرة السبعينيات، وإن كانت لم تصل في استثنائيتها لنوعية هجرة التسعينيات.

٣ ـ أوردت الدراسة وتحت عنوان **الموارد الطبيعية** ما وفرته الاحتلالات المتمادية والمتعددة من أراض وما عليها وفي جوفها من موارد، تأتي في طليعتها المياه، حيث تشير الدراسة وعن حق، إلى أن إسرائيل تسيطر الآن على نحو ٢٢٠٠ مليون متر

مكعب من المياه. لكن وعلى قاعدة موافقة د. صايغ، على أن إسرائيل قد بدأت سحب مياه الضفة وغزة قبل ١٩٦٧ عبر اللجوء إلى وسائل شرحتها الدراسة، ولكن لا بد من التحفظ بثلاثة اتجاهات:

ـ إن أقصى كمية مياه استخدمتها إسرائيل قبل ١٩٦٧، كان عبارة عن ١٤٠٠ مليون متر مكعب، وبناء عليه، أضافت إسرائيل لمواردها المائية بعد ذلك، حوالى ٨٠٠ مليون متر مكعب، أي حوالى ٥٧ بالمئة مما كانت تحت سيطرتها قبل عام ١٩٦٧. تحققت الزيادة المشار لها عبر ثلاث قفزات: **الأولى**، بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٥، وبلغ مقدارها حوالى ٤٠٠ مليون متر مكعب. **الثانية**، بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠ وتحققت خلالها زيادة بحوالى ٢٠٠ مليون متر مكعب. أما **الثالثة**، فتحققت خلال التسعينيات، وبلغ حجمها حوالى ٢٠٠ مليون متر مكعب.

ـ إن الأرض الفلسطينية أو العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ لا تفسر كل الزيادة التي حدثت، وهنا، لا بد من التأشير باتجاهين مختلفين كمصادر للمياه الإضافية التي توفرت لإسرائيل: المصدر **الأول**، هو المياه اللبنانية، وبناء عليه، لا بد من رفع نسبة الثقة في وجهة النظر التي تقول بأن إسرائيل تأخذ، ومنذ زمن بعيد، نسبة معتبرة من المياه اللبنانية، وتحديداً من نهر الليطاني. المصدر **الثاني**، هو اللجوء للتقنية سواء لإعادة تكرير مياه المجاري أو لتحلية مياه البحر.

ـ صحيح أن الزراعة لا تسهم إلا بـ ٢,٢ بالمئة من الناتج المحلي، ولكن هذا الوزن النسبي الضئيل يستمد أهميته من ضخامة الرقم المنسوب إليه والبالغ حوالى مئة مليار دولار. وبكلمة أخرى، فإن تواضع الوزن النسبي للزراعة لا يعود إلى تدهور هذا القطاع الذي شهد نمواً معتبراً، بل لأن ما عداه من قطاعات حقق معدلات نمو شاهقة. صحيح أن قطاع الزراعة قد وفر عملاً لحوالى ٤٣ ألف شخص أجير كما تشير الدراسة، ولكن يجب أن يضاف لهؤلاء، الذين هم عبارة عن العمال المأجورين في قطاع الزراعة، حوالى ٢٨ ألف شخص، وهم إما يعملون في تعاونيات أو مزارع عائلية أو لأنفسهم.

إن إضافة حقيقة، أن هنالك حوالى ٢٦ ألف جرار زراعي، وأن حوالى مليوني دونم هي عبارة عن أراض مروية، وأن الكهرباء المستخدمة/المستهلكة في قطاع الزراعة سنة ١٩٩٦ قد بلغت مليارين و٤٣٣ مليون كيلووات مقابل ٩٣٤ مليون كيلووات فقط سنة ١٩٩٠، و٤٥٥ مليون كيلووات سنة ١٩٨٠، و١٩٥ مليون كيلووات سنة ١٩٧٠، هو الذي يفسر لنا كيف أمكن لهذا العدد الضئيل من العاملين في قطاع الزراعة أن ينتج ما أنتجه، كما يظهر لنا أن قطاع الزراعة كان مشمولاً، كما هو شأن ما عداه من قطاعات بكثافة استخدام العلم والرساميل.

٤ ـ **تلقت إسرائيل مساعدات خارجية** خصّ د. صايغ بالذكر أهمها، أي مساعدات الولايات المتحدة وألمانيا. وهو إذ قدم رقماً رسمياً، لكنه، وعلى ضخامته لا يعكس القيمة الفعلية والتراكمية للمساعدات سواء لناحية ما تعودنا عليه من فترة لأخرى من كشف أوجه مساعدات لم تكن محل إفصاح، ناهيك عن الأموال التي قدمتها اليهودية العالمية أو حملتها موجات المهاجرين المتعاقبة. فضلاً عن هذا وذاك، فإن الأرقام المعلنة هي عبارة عن أرقام مجمعة حسابياً لحوالى نصف قرن، وهو ما لا يظهر القيمة التراكمية لرساميل تدفقت دورياً وأخذت بفعل حسن استخدامها وتكاملها مع ما وفر محلياً من موارد شكل طاقات استثمارية/إنتاجية، كانت حصيلتها بلوغ الناتج المحلي لإسرائيل سنة ١٩٩٦ حوالى مئة مليار دولار.

٥ ـ تناولت الدراسة **الحسابات الوطنية** والتي نجد تعبيراً لها في بلوغ الدخل الفردي وقبله الإجمالي مستويات عالية جداً، هي، كما أسلفنا، تعبير عن طاقة إنتاجية كان لها القدرة على بلوغ ما بلغته من ناتج محلي لا خلاف على أنه يدور حول حوالى مئة مليار دولار. هذه الطاقة، تؤكد فيما تؤكد، أن إسرائيل لم تتعامل مع المساعدات والهبات والقروض أو حتى السرقات كأموال سهلة فتبذر، بل كقرش أبيض ليوم أسود لم يأتِ عليها، بل علينا. لقد اقترن تراكم الموارد مع تكامل الداخل والخارج فاقتطعت، وعلى الدوام، من مواردها المتاحة نسباً عالية جداً للاستثمار.

٦ ـ عرضت الدراسة لـ «**التعليم العالي والبحث العلمي**» على الصعيدين النظري والتطبيقي، حيث أكدت، وفضلاً عن إسهامه ومواكبته لآخر ما وصله التطور العلمي، على ترجمته في حيز التطبيق العملي. وإذ قدمت الدراسة من الأدلة ما يؤكد ما تقدم، فإني أود تأكيد فكرة سابقة ألا وهي أن مساعي إسرائيل لم تستهدف بناء صناعة متقدمة فحسب، بل مجتمعاً متقدماً أيضاً. وإذا كان د. صايغ قد عرض، كمثل، لأثر العناية الفائقة بالتعليم العالي والبحث العلمي في قطاع الصناعة، فإن ذلك، وانطلاقاً من روح الدراسة، يجب أن يؤخذ قاعدة يقاس عليها أثرهما في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية وليس قطاعات الاقتصاد فحسب.

إن المردود العالي للعلم في إسرائيل هو من طبيعة تاريخية ومتجذرة وتعود لوضوح السياسة العلمية ومركزية دورها في المشروع الصهيوني منذ سنواته الأولى. أسوق مثلاً على ذلك، الحوار الخصب الذي دار منذ ما قبل انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول، والذي انتهى سياسة علمية متقدمة كانت محل احترام صارم وتطوير مستمر. سياسة لم تستهدف يوماً التفوق على العرب فحسب، بل مواكبة الثورة العلمية المستمرة والمتوالية فصولاً أيضاً. وعلى رغم أهمية السياسة والهدف والموارد التي جرى تخصيصها، ولكن تحديد وظيفة العلم وربطه على نحو وثيق بكامل الدورة الاجتماعية،

وما أعطاه ذلك من مكانة ودينامية داخلية، كان بالغ الأثر على التراكم المعرفي والتطور العلمي.

٧ ـ لقد نوّه د. صايغ بقاعدة «**قلة [نوعية] مقابل كثرة [عددية]**» التي حكمت المشروع الصهيوني في مختلف مراحله، وقد أضاف تفسيراً هو «عسكرة الدولة والمجتمع وارتباطها بالتصنيع المتقدم والبحث والتنمية». ومع إدراكي لما أراده من هذا العنوان ولكنني أخشى ترجمة مفرداته المجازية وتسطيحها على نحو يدرجها في سياق مفاهيم شعبوية مبتذلة ترمي لأهداف غير ديمقراطية لا تمت لأطروحة د. صايغ بصلة.

إن «العسكرة» التي عرض لها هي إطلاق أقصى فعالية في مختلف المجالات وعلى قاعدة تكامل القوى وتبادلها، وليس العسكرة بمعنى لوي عنق مختلف مجالات الحياة الاجتماعية لصالح الجهد العسكري والمفهوم الضيق للقوة، التي أثبتت تجربة الحياة أن لا قيمة لها إلا إذا انبثقت عن مجتمع حر ومعافى وقوي على نحو شامل. أستطيع الجزم، أن «العسكرة» التي تحدثت عنها الدراسة مستغرقة بتجييش المجتمع من خلال الديمقراطية والعلم والنظام، وأي تفسير غير ذلك، يعكس رغبة صاحبه وليس ما ذهبت إليه دراسة الدكتور صايغ وإرادته.

٨ ـ لقد قرأت الدراسة «**السياسات الاقتصادية لإسرائيل**»، وفق ما بينت ليس على المستوى النظري أو الأشكال التطبيقية فحسب، بل من خلال نتائجها المحققة أيضاً، حيث برهنت الدراسة فيما برهنت على أن الخطط التي تضعها إسرائيل تنفذ وأن السياسات التي ترسمها تطبق. وإذا كان من مجال لحديث عن مبادىء عامة، شكلت إطاراً استراتيجياً دائماً للسياسات والخطط، فهي:

أ ـ التنمية الشاملة. ب ـ رفع درجة التشغيل والإنتاجية. ج ـ كثافة استخدام العلم والرساميل. د ـ تحقيق أعلى درجة ممكنة من المشاركة في تحمل الأعباء والمردود. هـ ـ تحقيق أعلى نسبة من الاعتماد على الذات. و ـ انضباط الاقتصاد لأهداف السياسة العليا وتحريره من ضغوط السياسة الجارية أو الاعتبارات الحزبية. ز ـ التنافس والعمل من أجل وبموجب معايير دولية وليس وفقاً لاعتبارات التنافس المحلي أو الإقليمي. وفي هذا الإطار، لا بد من تسجيل بعض الملاحظات التجميلية لتحصين ما ورد في الدراسة تحت هذا العنوان من أي سوء فهم.

يدل تاريخ الاقتصاد الإسرائيلي، كما أي تاريخ اقتصادي آخر، على تبدل المجالات أو القطاعات الاقتصادية محل التركيز، والذي كان من نصيب صناعة الإلكترونيات خلال العقد الأخير كما برهنت الدراسة. وهنا أرجو إدخال تعديلين: **الأول**، هو أن مفهوم التركيز في الذهنية الإسرائيلية يعني إعطاء أهمية إضافية لمجال أو حقل أو فرع صناعي في مرحلة ما، ولكن مع عدم إهمال ما عداه وذلك من ضمن

حفظ التوازن وسياسة التنمية الشاملة. أما التعديل الثاني، فهو أن العقد الأخير عرف ازدهاراً وبكلمة أدق، ظهور نتائج ما سبق تخطيطه وتنفيذه والتركيز عليه في سنوات أو عقود سابقة.

إن المستوى العالي الذي بلغته الصناعة، بل الاقتصاد الإسرائيلي ككل في هذه المرحلة، لم يكن قفزة، بل تحولاً متدرجاً ومستمراً كانت حصيلته ما كانت. إن قراءة تفصيلية لتركيب الصناعة الداخلي وتبدل وتبادل الأوزان، أظهر أن الصناعة الإسرائيلية عرفت في كل مرحلة، وعلى مدار تاريخها، عملية مركبة من التوسع والتمركز والتقدم وتزايد الوزن النسبي لما يمكن تصنيفه بالفروع الصناعية المتطورة، وإن اختلف مسمى ومضمون ما يطلق عليه صناعة متطورة.

وعلى مكانة العقد الأخير ودور هجرة اليهود السوفيات عشية وإثر تفكك الاتحاد السوفياتي في تحقيق اندفاعة الصناعات المتطورة وتحديداً الإلكترونيات، ولكن الجزء الآخر من الحقيقة هو أن هؤلاء قد أتوا ليصبوا في بنية جاهزة ومجهزة، كانت حصيلة سياسة معلنة ووجدت طريقها نحو التطبيق العملي منذ أواسط عقد السبعينيات، حيث رفع شعار: «التحول نحو الصناعات كثيفة المهارة». في حينه، وبين أسباب عدة، جرى التركيز على أن هذا النوع من الصناعات هو وحده الكفيل من ناحية بتحقيق مبدأ «قلة مقابل كثرة»، ومن ناحية أخرى، القادر على استيعاب الفائض الهائل من الكفاءات والعقول، والذي تسببت فيه هجرة اليهود السوفيات خلال عقد السبعينيات والتي كانت بدورها واسعة ونوعية وبالغة الأثر والتأثير لاحقاً.

كما أوضحت الدراسة، فإن تجربة الاقتصاد الإسرائيلي تاريخياً، ارتكزت على تكامل القطاعين العام والخاص، حيث قام كل منهما بوظيفته ربطاً بمعايير اقتصادية واجتماعية كانت على الدوام، متحررة نسبياً من الضغط السياسي أو الأيديولوجي. وأشير هنا إلى مفارقة، أن القطاع العام قد شهد خلال بعض سنوات حكم «اليمين» تقدماً بعد تراجع عرفه خلال بعض فترات حكم «اليسار»، مما يؤكد أن التذبذب في وزن القطاعين، وإن من ضمن اتجاه عام هو زيادة وزن القطاع الخاص، كان يتم بفعل اعتبارات لا يقف على رأسها الاعتبار الأيديولوجي.

أرى ضرورة التشديد على قراءة المصطلحات التي استخدمها د. صايغ خارج المضامين العالمثالثية، حيث ارتبط القطاع العام كما القطاع الخاص بصورة سلبية تستحضر تدني الإنتاجية والقمع في جانب، والجشع والفلتان في جانب آخر. بكلمة أخرى، أن يسرق المجتمع بغض النظر عمن يقوم بذلك، وسواء أحمل اسم ما يسمى بالقطاع العام أو ما يسمى القطاع الخاص. لقد مارست إسرائيل على هذا الصعيد، وقدمت نموذجاً مختلطاً يجمع بين كل ما هو إيجابي في آليات الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق من إيجابيات.

وبهذا المعنى، فإن التدقيق في مدلول التعابير، يقودنا إلى سؤال حول المعنى الفعلي والنظري للقطاع العام والقطاع الخاص: هل هو نمط الملكية أم التخطيط وما يقود إليه من فعالية وإنتاجية؟ واستطراداً، هل أن التخطيط مستغرق في التوجيه؟ وأين يكون التخطيط ـ التوجيه محفزاً، وأين يصير معرقلاً؟ لا خلاف على أن الكلمة الفصل في جواب الأسئلة المطروحة هي لدرجة استحضار العلم في قراءة الواقع والتوقع والاستشراف الدقيق مقابل استحضار الرغبات والشعارات. خلاصة القول، إن حداثة وتقدم مستوى الأداء، هو الذي يعطي مضموناً إيجابياً أو سلبياً لهذا المسمى أو ذاك، سواء أكان قطاعاً عاماً أو قطاعاً خاصاً.

أوردت ما تقدم لتأكيد حقيقة الإطار العام الذي تمت وتتم في ظله عملية الخصخصة في إسرائيل، والتي لم تأخذ طابعاً انقلابياً وتحت ضغط الإخفاق الداخلي من ناحية، والخضوع لمطالبات ورياح خارجية من ناحية أخرى، بل على أرضية نجاح هائل حققه القطاع العام. هذا الواقع جعل الاستجابة للتحديات الخارجية تتم من موقع الشراكة والكفاءة، وباعتبار أن إسرائيل من دول المركز ـ العالم الأول وليس دولة طرفية، وذلك ربطاً بمعايير لم تعد محل خلاف في تصنيف الدول، ألا وهي إنتاجية العمل وشمولية التنمية والمساهمة والاستفادة من الثورة العلمية المتوالية فصولاً. . . الخ.

ولعل ما تقدم يسحب نفسه على مقولات من نوع: «سياسة الانفتاح» و«قوانين السوق» و«العولمة» التي عملت بموجبها إسرائيل، ولغير سبب، في وقت مبكر جداً، إن لم أقل أنها كانت جزءاً تكوينياً في التجربة الإسرائيلية. ولعل قبول مثل هذا الرأي، يستدعي التوافق على مضمون التعابير المستخدمة وأبعادها المختلفة. إن الخارج محل الانفتاح هو مصدر للعلم وبراءات الاختراع والسلع الاستثمارية، كما هو مصدر السلع الاستهلاكية وفرص الرفاه. وقوانين السوق أي التنافس، بمقدار ما تعني التجديد والتحول النوعي فإنها تعني الانسحاق أمام الخارج، كما أن الفرق شاسع بين مشاركة في العولمة من موقع الفاعل وبين التحاق من موقع المنفعل والمستجيب قسراً.

يمكن القول من ضمن ما تقدم، ان ما قامت به إسرائيل خلال العقد الأخير من إعلانات وترسيمات قانونية للانفتاح والعمل بموجب قوانين السوق والاستجابة للعولمة، إنما هو حصيلة تحولات بنيوية كانت بدورها حصيلة رؤية وسياسة قديمة جداً، وأملتها شروط موضوعية وإدراك واع للأهداف التي تسعى إسرائيل لتحقيقها ولكل من التحديات الداخلية والخارجية التي جابهتها وتجابهها وستجابهها. وخلاصة القول، إن إسرائيل، حين استجابت للانفتاح والعولمة وقوانين السوق، فإنها كانت جاهزة لذلك من خلال الجهود الحثيثة التي بذلتها لامتلاك القاعدة الاجتماعية والعلمية والاقتصادية، التي تمكنها من الخوض بنجاح في عملية الانفتاح والاندماج في الخارج.

لقد أدركت مبكراً أنها موجودة في عالم ولا خيار لها في ذلك، وأن خيارها ينحصر في: هل تكون بخدمة الخارج أم تجعل الخارج في خدمتها؟ وإذا كان الفكر العربي قد حرص على رؤية إسرائيل بصورة الطفل المدلل للغرب، فقد تأخر كثيراً في رؤيته لكيفية توظيف الطفل المدلل، والذي هو يهودي عتيق صاحب مشروع ومسكون بالحذر والمال، لمترتبات دلاله وما يوفره له. لم يمل الطلبات، لكنه لم يتوقف عن العمل المجهد ومعرفة ما يريد في كل مرحلة على كل من المدى القريب والمتوسط والبعيد. أرجو أن أكون قد وفقت في إبراز مكانة الآليات الداخلية، وعلى نحو إيجابي وواع ومتوازن، إلى جانب الآليات الخارجية في صوغ تجربة آمل أن لا نخطىء فنظن أنها كانت قد اكتملت.

لقد نوهت قراءة د. صايغ بالميل المتدرج نحو تزايد وزن القطاع الخاص، الذي ارتفع نصيبه إلى ٧٧,٨ بالمئة من العمالة الصناعية سنة ١٩٩٤ مقابل ٦٦,٦ بالمئة سنة ١٩٨٥، أي بزيادة تبلغ ١١,٢ درجة مئوية. تدل المؤشرات على أن وزن القطاع الخاص كان على تزايد متسارع، إذ بلغت حصته ٨٤,١ بالمئة من العمالة الصناعية سنة ١٩٩٦، أي بإضافة ٦,٣ درجات مئوية خلال عامين فقط، وهو ما يؤكد أن وزن القطاع الخاص على تزايد متسارع جداً. هذا المنحى العام لا بد من أن يفهم من ضمن الحقيقتين التاليتين:

أ ـ إن المنشآت والعمالة الصناعية تتوزع على حوالى عشرين ألف منشأة صناعية متفاوتة الحجوم. وإذا كان القطاع الخاص يسيطر على ٧٧,٨ بالمئة من إجمالي العمالة الصناعية، فإن حصته تهبط إلى ٦٧,٤ بالمئة من العمالة في المنشآت التي توظف خمسة عمال أو يزيد. يستمر هبوط حصة القطاع الخاص، وبالتالي ارتفاع حصة القطاع العام كلما رفعنا من حجم المنشآت. لا نصل إلى توازن في حجم كل من القطاعين الخاص والعام فحسب، بل ان الغلبة تصير من نصيب القطاع العام في قمة الهرم حين ينحصر الحديث في المنشآت الأضخم، أي التي توظف الواحدة منها ما يزيد على ألف عامل. إن الخلاصة التي نرى ضرورة تسجيلها في ضوء ما تقدم هي أن الاتجاه العام نحو الخصخصة هو في أحد وجوهه نوع من لملمة انفلاش ما يسمى القطاع العام.

ب ـ يتوزع القطاع العام في إسرائيل على: (١) القطاع التعاوني ـ الهستدروت. (٢) القطاع المملوك من قبل الدولة. لقد كان هذان القطاعان يسيطران سنة ١٩٩٤ على ٢٢,٢ بالمئة من قوة العمل، وهبطت النسبة إلى ١٥,٩، أي بنقص يبلغ ٦,٣ درجات مئوية. ولكن توزيع الدرجات المئوية هذه كانت كالتالي: ٦ درجات، أي ٩٥,٢ بالمئة من النقص تسبب به القطاع التعاوني وما تبقى، أي ٤,٨ بالمئة فقط، تسبب به قطاع الدولة. أما الهبوط خلال فترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٦ في نصيب القطاع

العام، فكان عبارة عن ١٧,٥ درجة مئوية، أسهم القطاع التعاوني بـ ٥٦ بالمئة من الهبوط وقطاع الدولة بـ ٤٤ بالمئة.

في ضوء ما تقدم، يمكن استنتاج الحقائق التالية:

(١) إن منحى الخصخصة ثابت ومتسارع على نحو عام. (٢) المساهم الأكبر في الاتجاه المشار له هو القطاع التعاوني مع ارتفاع في وتيرة الإسهام والتسارع خلال السنوات الأخيرة. (٣) يحمل تسارع القطاع التعاوني وتباطؤ قطاع الدولة في الخصخصة خلاصة مركبة وجهها الأول هو تصفية إرث الحركة العمالية في إسرائيل، وهنا نجد حضور الأيديولوجيا طاغياً. أما وجهها الثاني، وهو من طبيعة استراتيجية واقتصادية، فإنه احتفاظ الدولة بمكانة لا يستهان بها في قطاع الصناعة. (٤) إن الخصخصة، وفي ضوء ما تقدم، وإن كانت توجهاً لا جدال بشأنه، ولكنه يخضع لقدر من الانتقائية وتعدد الاعتبارات وتوازنها. بكلمة محددة، ربما تكون إسرائيل قد أسقطت خياراً اجتماعياً ولكن خيارها الاستراتيجي ومكانة الدولة في تحقيق ذلك ما زال قائماً.

في ختام هذه المعالجة لنقطة مهمة جداً في الدراسة تناولت السياسات الاقتصادية، ومن ضمنها «التحول النوعي» و«القطاع العام والخاص»، «الخصخصة» و«الانفتاح»، «قوانين السوق» و«العولمة»، فإني أرجو أن أكون قد حصنت الدراسة من أي ترجمة خاطئة. وبمعزل عن تفاصيل هنا أو هناك، فإنها جميعاً يجب أن تخضع لحقيقة الدينامية التي حركت وتحرك الاقتصاد الإسرائيلي في مختلف مراحله وشكلت روح وجوهر سياساته على اختلاف مسمياتها. يمكن تلخيص هذه الدينامية بآليتين هما:

(أ) أن تكون وتيرة الإنتاج أعلى بكثير من وتيرة الزيادة في عدد السكان وقوة العمل، مما يسمح بتعظيم الإنتاج وتلبية ثلاثة أهداف ضخمة في آن: دولة رفاه ودولة حصينة أمنياً ودولة تنمية مستمرة.

(ب) تعاظم الإنتاج بما يتجاوز قدرة الداخل على تلبية متطلباته سواء كمدخلات أو كمخرجات جعل للخارج دوراً بنيوياً تحركه وتدفع به شروط اجتماعية وموضوعية أوسع بكثير من أن تستوعبها المظلة السياسية والأمنية. بكلمة أخرى، إن الانفتاح والتحول النوعي هما استجابة لآلية داخلية راسخة وقديمة في حياة إسرائيل، وإن بدتا تساوقاً مع حمى «العولمة» و«الانفتاح» و«اقتصاد السوق»!

في ضوء ما تقدم، فإن النموذج الذي سارت عليه وتتجه نحوه إسرائيل، لا بد من أن يقرأ خارج التقسيم المتداول والثنائية الحدية بين اقتصاد مخطط مركزياً وبين

اقتصاد سوق، وكأن لا معنى لـ «مخطط مركزياً» إلا تجاهل المعايير وانعدام الفعالية، وأن المعنى الوحيد لـ «اقتصاد السوق» هو الانفلات من أي اعتبار إلا المصلحة الخاصة. . . الخ. إن نظرة في العمق على ما جرى ويجري في إسرائيل تؤشر على نموذج مختلط قام ويقوم على التخطيط واحترام سياسة عليا ومصالح عليا، استراتيجية وسياسية من ناحية، والعمل من قلب معايير العصر والثورة العلمية من ناحية ثانية، ليس لأن الانفتاح والعولمة يقضيان بذلك، بل لأن وجود الدولة واستمرارها وتحقيقها لأهدافها لم يتم ولا يتم إلا بذلك.

كما سبق ذكره، فإن مبدأ المشاركة في التخطيط وفي إنتاج الثروة وفي توزيعها وقطف ثمارها، هو أحد أهم، إن لم نقل أهم عناصر التطور والاستقرار الاجتماعي الذي لا مكان له مع غبن اعتبار ما لغيره من اعتبارات. وإذا كانت إسرائيل قد راعت ومنذ وقت مبكر مبدأ المشاركة في التخطيط وإنتاج الثروة، عبر نظامها السياسي القائم على الديمقراطية والحرية وتكامل قطاع الدولة والقطاع التعاوني والقطاع الخاص، فإن مختلف الحكومات المتعاقبة، ورغم كل التقلبات السياسية والفكرية، راعت، ومن ضمن حدود مقبولة، مبدأ المشاركة في توزيع الثروة.

لقد تم ذلك ليس من خلال إجراءات وقوانين فحسب، بل وهنا الأهم، من خلال آليات اجتماعية، جوهرها كان رفع إنتاجية العمل والربط الوثيق بين العلم وبين العمل، بين العمل والعلم من ناحية، وبين الدخل من ناحية أخرى، من دون دخول في تفاصيل الأوضاع المعيشية. ولكن ما لاشك حوله أن الشعار التاريخي للمشروع الصهيوني حول دولة الرفاه قد دخل ومنذ زمن بعيد حيز التطبيق العملي، وأنه يزداد تسارعاً تبعاً لتقدم الفترات.

إن ما قدمته دراسة د. صايغ حول تطور الإسكان يصح مثلاً لتطور ما عداه، فقد ازدادت نسبة الأسر التي تقيم بمعدل شخص واحد أو أقل في الغرفة الواحدة من ٥٤,٢ بالمئة إلى ٥٨,٥ بالمئة إلى ٦٥,٢ بالمئة إلى ٦٧,٢ بالمئة من إجمالي الأسر وذلك للسنوات: ١٩٧٦ و١٩٨٥ و١٩٩٤ و١٩٩٦ على التوالي، أي بزيادة تبلغ ١٣ درجة مئوية خلال عقدين من الزمن تحقق ثلثها خلال العقد الأول، فيما تحقق ثلثاها خلال العقد الثاني. لا يدل ذلك على تحسن مستوى الإسكان فحسب، بل على تسارعه رغم كل الزيادة التي طرأت على عدد السكان خلال العقد الأخير.

لقد ارتفع متوسط استهلاك الكهرباء في القطاع العائلي من ٢٢٤٧ كيلووات سنوياً للأسرة الواحدة إلى ٣٣١٢ ك.و إلى ٤٩١٨ ك.و إلى ٦٤٤٧ ك.و، وذلك للسنوات: ١٩٧٠ و١٩٨٠ و١٩٩٠ و١٩٩٦ على التوالي. من نافل القول، إن التطور الهائل في استهلاك الكهرباء في القطاع المنزلي مؤشر على قفزات مشابهة في اقتناء

السلع المعمرة من سلع رفاه وأدوات مطبخ ومكيفات هواء، التي تفسر استهلاك هذا القدر العالي من الكهرباء. لا تترك الأرقام المشار لها مجالاً للشك، في أن قفزة قد حدثت وأنها على تسارع بيّن.

لعل السؤال الذي يطرح نفسه في ضوء ما تقدم هو: أية أداة هي تلك التي أمكن لها نظم التجربة، قيد البحث، في نسق امتد لحوالى نصف قرن، أمكن خلاله تحقيق كل ما أمكن تحقيقه في مختلف المجالات؟ لا شك في أن الصورة تبقى جزئية وقطاعية ما لم يلحظ دور أهم عامل ألا وهو دور المنظم ـ المشروع الصهيوني عبر أداته التنفيذية، دولة إسرائيل ونظامها السياسي. وهنا، فإني لم أستغرب أن يقوم الدكتور صايغ بوضع «دينامية النجاح في إقامة دولة إسرائيل ودلالاتها» على رأس الأسباب الثمانية التي اعتمدها لتفسير «الإمكانات الاقتصادية الإسرائيلية».

إن السؤال الذي حكم حقبة ما بعد ١٩٤٨ وبعد نجاح المشروع الصهيوني إعلان دولته هو: عن أي دولة، وأي آلية حكمت بناءها الداخلي، بحيث حفظت لنفسها دينامية تطور دائمة سمحت له بقيادة تطور المجتمع ككل؟ لقد انشغل الفكر العربي في رسم صورة سياسية وأيديولوجية لدولة إسرائيل، ولكنه تجاهل ما عدا ذلك، وخصوصاً لناحية مدى حداثة الدولة التي يجري عنها الحديث، ليس في فترة أو أخرى، بل على نحو دائماً، مما يعني خضوعها لعملية تحديث مستمرة رغم كل رجعية أيديولوجية الدولة وعدوانية السياسة والأهداف التي سعت إليها.

نشير في هذا السياق إلى أن قاعدة: «نوعية مقابل كمية»، لم تحكم علاقة إسرائيل بالخارج فحسب، بل جهاز الدولة ـ السلطة بالمجتمع الذي تولت إدارته. قاعدة، نلخصها بمحاذرة تضخم البيروقراطية وتكلسها. نستخرج هذه القاعدة من خلال تطور حجم جهاز الدولة ونوعيته. لقد تطور حجم موظفي الدولة بما في ذلك البوليس من إجمالي عدد السكان من ٢,٣٢ بالمئة سنة ١٩٧٠ إلى ٢,١٩ بالمئة سنة ١٩٨٠ إلى ١,٤٩ بالمئة سنة ١٩٩٦. مقابل ذلك، ارتفع حملة التأهيل العالي بين موظفي الدولة من ١٥,٣ بالمئة إلى ٣١,٨ إلى ٣٥,١ بالمئة وذلك للسنوات ١٩٧٠ و١٩٨٠ و١٩٩٦ على التوالي.

وعلى ذلك، تكون نسبة موظفي الدولة لإجمالي السكان سنة ١٩٩٦ لا تساوي إلا ٦٤ بالمئة من النسبة التي كانت عليها سنة ١٩٧٠، وبالمقابل ارتفعت وخلال الفترة نفسها مكانة حملة التأهيل، بحيث بلغت نسبتهم سنة ١٩٩٦؛ ٢٢٩ بالمئة مما كانت عليه نسبتهم لإجمالي موظفي الدولة سنة ١٩٧٠. إن نظرة سريعة على تركيب حملة التأهيل العالي، يشير إلى ارتكاز جهاز الدولة على قاعدة علمية وجهاز بحثي، وهو ما يعني حكماً توفير الشرط الموضوعي اللازم لحضور ورسوخ المعيار الفني في قرار وأداء

أجهزة الدولة، واستطراداً، صورة مجمل أداء الدولة في مختلف المجالات والأساليب التي تتوسلها لإدارة شؤون الدولة والمجتمع والمشروع الصهيوني برمته على الصعيدين الداخلي والخارجي.

كما جرى التأكيد آنفاً، فإن توافق الدراسة والتعقيب هو في الجوهر كامل، ذلك لا ينفي تفاوتاً في الرأي حول ما يمكن إدراجه في إطار التفاصيل أو تقدير وتقييم الوزن النسبي لعامل أو آخر، هذه النتيجة أو تلك، نسبة «التجريبية» أو درجة «السيطرة» في إدارة الأمور، الدخل القومي والفردي، وهل هو هذا الرقم المستخرج أو ذاك، تبعاً لاختلاف أسس الاحتساب. . . الخ. هذا النمط من الاختلافات وطريقة وزن الأمور قد يغير قليلاً، إن بالسلب أو الإيجاب، من هذا التفصيل أو ذاك، ولكن لا يمس البتة التقييم الإجمالي والنسق العام الذي رسمته دراسة الدكتور صايغ لأداء إسرائيل اقتصادياً.

أرجو ألا تعتبر مجاملة للدكتور صايغ، لو قلت ان له فضلاً كبيراً جداً في كل ما ورد في هذا التعقيب من إضافات أو استدراكات لأنه مستوحى من دراسات خاصة بالدكتور صايغ، الذي كان رائداً على هذا الصعيد، أو من نشاط مشترك بيننا، سواء أخذ شكل حوارات شفهية أو شكل نصوص مكتوبة، حملت اسمي منفرداً، ولكن دوره كان تأسيسياً وحاسماً، في تحديدي لنقطة البدء والكلمة الفصل وراء نجاح أو إخفاق مشروع اقتصادي أو آخر. إن الفكرة الأم، هي أن مشاريع التنمية كما الاستراتيجيات تكون شاملة أو لا تكون، وأن النمو أو التخلف لا تقرره موارد أو تدل عليه جداول وبيانات إحصائية فحسب، بل الإطار الفكري والسياسي والاجتماعي الشامل، الذي تمت وتتم في ظله العملية أيضاً.

وعلى هذا الصعيد، فإن دور النخبة والرؤية الفكرية التي حكمتها كانت حاسمة في صياغة تجربة لخصها د. صايغ وعن حق حين قال، إن إسرائيل تمكنت من «تحقيق أداء [. . .] رفيع المستوى وقدرات هائلة [. . .] بالمقاييس الدولية». أردت هذا التشديد، ليس فقط لتأكيد التوافق بين الدراسة الأصلية وبين التعقيب، أو حفظ حق إسهامات د. صايغ، بل أيضاً لتحصين القراءة التي تمت وخصوصاً لناحية التأكيد على أن مسألة التنمية عموماً والتجربة الاقتصادية الإسرائيلية خصوصاً هي، وفي الجوهر، مسألة الرؤية الفكرية والإطار المؤسساتي ـ الاجتماعي الشامل.

إن أي استشراف للمستقبل، سواء بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي أو المباراة بين العرب وإسرائيل على هذا الصعيد أو مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لا بد من أن يبدأ من المستوى الفكري والسياسي الذي يقود أداء المجتمع ككل، ومن ضمنه الأداء الاقتصادي. وبكلمة أخرى، فإن أساس التقييم والمقارنة والقراءة هو نموذج

الحكم ومستواه على الصعيدين الفكري والسياسي. من نافل القول، إن حديثنا هذا لا يدور حول نموذج اشتراكي أو ليبرالي أو مختلط، بل حول ما خلف ذلك من حداثة أو تخلف، وفي موقع القلب من كل هذه المشاركة غير المنقوصة ـ المطلقة في كامل الأداء الاجتماعي على كل المستويات.

لقد كان تعقيبي هذا من داخل الدراسة التي كانت بدورها من داخل المستوى الاقتصادي، ومن هنا كان للدراسة، ومن ثم التعقيب، قدرة الخروج بنتائج شبه حاسمة، ربطاً باعتماد كل منهما على معطيات رقمية ونتائج محققة قابلة للقياس والمحسوسية. استناداً لما تقدم، فإنه لمن المنطقي الخروج باستنتاجات لا ترى المستقبل بعيداً عن الحاضر ـ الواقع الراهن ووقائعه المحققة الذي نلخصه بقدرة إسرائيل على «تحقيق أداء [...] رفيع المستوى وقدرات هائلة [...] بالمقاييس الدولية».

هنا أجدني مضطراً للتحفظ على استشراف مستقبل الاقتصاد الإسرائيلي انطلاقاً من النتيجة الاقتصادية المشار إليها، والتي تبدو منطقية، ولكنني أعتقد أنها بحاجة لفحص عميق، ليس من زاوية بديهية العلاقة بين المقدمات والنتائج أو بين الحاضر والمستقبل، بل من زاوية أخرى ومختلفة تماماً تحاول إيضاح التباس المقدمات التي صنعت التجربة الاقتصادية من ناحية، ومدى الدقة في افتراض أن كل المقدمات التي صاغت التجربة في الماضي والحاضر سوف تستمر في المستقبل، بما في ذلك القريب منه.

إن استشراف المستقبل، يستدعي مقاربة الموضوع برمته من خارج المستوى الاقتصادي، الذي أعتقد أنه أضيق من أن يتسع لتفسير ما حدث على نحو كامل واستشراف المستقبل بصورة أكثر قرباً من الحقيقة. لا أقول ما تقدم، إلا انطلاقاً من التجربة المحققة، التي أعتقد أن كثيراً من جوانبها ما زال دون إضاءة كافية، على رغم كل الإسهامات، وفي طليعتها ما قدمه د. صايغ، وما حاولت أن أضيفه على هذا الصعيد.

لقد كابدت تلك الجهود/الإسهامات وانصرفت لمحاولة التعريف بالاقتصاد الإسرائيلي في مواجهة قراءات أيديولوجية/رغائبية صورت وتصور الاقتصاد الإسرائيلي على أنه منهار... الخ. هذه الجهود ذات الطابع الفردي والمتقطع، قد تكون نجحت في تعريف الاقتصاد الإسرائيلي، لكنها لم تدخل على نحو كاف في مجال تفسيره، وتحديداً لناحية الوزن الدقيق لمختلف العناصر من مادية وغير مادية في صياغة التجربة وتكوين استثنائيتها.

لا شك في أن لكل تجربة خصوصية ما، في ظل تكامل عدد من العوامل، لكنها في الحالة الإسرائيلية أكثر بروزاً، ولدرجة أن «الخاص» و«غير العادي» لعب، ربما، دوراً مقرراً وهو الذي حدد استثنائية التجربة، وربما، يلعب دوراً مقرراً في

المستقبل، ولكن بالاتجاه المعاكس. لعلنا على هذا الصعيد، نحتاج إلى قراءة ثانية في محاولة لإعادة تدقيق بعض المسلمات الشائعة حول إسرائيل واقتصادها، وتحديداً لناحية أين يكمن سر التجربة الإسرائيلية وما هو المصدر الأساسي لاستثنائيتها بين مختلف العوامل التي يصح اعتبار أي منها شذوذاً عن القاعدة.

لقد جرى تعداد مختلف العوامل التي أسهمت في تلك التجربة، حيث أشير إلى الاستيلاء على الأرض والموارد بالقوة. الهجرة الواسعة كماً ونوعاً. مليارات الدولارات المتدفقة من الخارج. استخدام العلم والتكنولوجيا. بيئة دولية ملائمة. وضع فلسطيني وعربي متخلف. الحافز السياسي والأيديولوجي. نخبة عالية الكفاءة لعبت دور المنظم...الخ. هذه العوامل جميعها، صحيحة ولها دورها المعتبر، لكن ما هو أهم، ربما، هو النموذج الذي مثلته التجربة الإسرائيلية واعتمدته وكان الناظم الأكبر والسبب وراء النجاح المحقق. واستطراداً، فإن السؤال والحال هذه يصير: إلى أي مدى يمكن لهذا النموذج أن يستمر؟

يذهب تفكيرنا في العادة عند الحديث عن النموذج إلى البعد الاجتماعي وعما إذا كان الاقتصاد مخططاً أو ليبرالياً أو مختلطاً، وهل هو متخلف أو متقدم...الخ. وهنا، أود شد الانتباه إلى أن استثنائية النموذج الإسرائيلي تقع في مستوى آخر هو أنه كان نموذج البناء من فوق، حيث كان كل شيء مخططاً سلفاً على الورق، وكفكرة قبل أن يدخل حيز التطبيق العملي. لا نلقي الكلام جزافاً، لو قلنا أن المتابع الجدي للتجربة الصهيونية في فلسطين لا يكاد يجد حتى فكرة تأسيسية جديدة واحدة في تلك التجربة ولم يسبق أن وضعت لبناتها الأولى نظرياً وعملياً منذ الثلث الأول من هذا القرن.

لقد دخل العالم عصر التكنترون، ولكن التكنترون ليس إلا مرحلة نوعية يصلها من كان مواكباً أو لحق بالثورة العلمية أساساً. وبهذا المعنى، فإني أقصد أنه ما من فكرة تأسيسية جديدة سواء تعلقت بوظيفة «العلم» أو «العسكرة» بالمعنى الذي جرى تحديده، أو تناغم أقصى درجات العقلانية مع التحفيز الأيديولوجي إلى أبعد مدى... الخ، إلا وجرى الانتباه إليها مبكراً، من ضمن منظومة توحيدية أفردت لكل العوامل، على تناقضها أحياناً، مكاناً تكوينياً. هذا هو النموذج المستمر منذ حوالى قرن، والسؤال الذي يكرر نفسه هو، هل يمكن لهذا النموذج أن يستمر؟

يكمن جواب السؤال المطروح في سؤال مكمل هو: أين أصبحت الشروط التاريخية والاجتماعية التي أنتجت النموذج قيد البحث؟ ولا بأس من دفع السؤال نحو الأمام، بل إلى نقطة حرجة جداً هي: هل استنفد النموذج وظيفته فصار خارج الشروط التاريخية والاجتماعية؟ في ضوء ما تقدم، فإن أحداً لا يستطيع منع تداعي

الأسئلة باتجاه: أي نموذج جديد يتبلور، وأية إسرائيل ستكون في ظل تبدل النموذج الذي قامت عليه تجربتها؟ أسئلة، نملك لحسن الحظ، معظم عناصر الجواب عنها.

لقد انطلق هذا التعقيب من فرضية أولى كانت جواباً عن سؤال طرح في الصفحة الأولى هو: هل انتهت التجربة محل الحديث إلى مواقع متقدمة أم أنها بدأت أصلاً من موقع متقدم؟ كما أن الدراسة شددت، وفي كل مفاصلها، على التخطيط ومرحلة البرامج. ولعل كلمات د. صايغ وصداها تبلغ عمقاً أبعد حين نتذكر أن مدى الحديث ومحله حوالى قرن من الزمن. لا أؤكد إلا بديهية حين أقول إن التخطيط والقدرة على تنفيذ ما هو مخطط وعلى مدى طويل يعني أول ما يعنيه الأمرين التاليين:

(١) إننا أمام تجربة متقدمة أصلاً، إلا إذا كان من معنى للتخطيط القابل للتنفيذ، سوى التقدم. لولا ذلك، لما كان من خطط ومراحل أصلاً، وإن وضعت، فعلى الورق ودون قابلية للتنفيذ. (٢) إن السيطرة والقدرة على التحكم في كل الموارد المتاحة والعناصر الفاعلة كانت كاملة، ومن هنا جرى ذلك الانسجام بين الرؤية والهدف، بين التخطيط والتطبيق، بين منجزات مرحلة ومقتضيات ما يليها. بين ما هو مادي وبين ما هو غير مادي. يبرز في كل ما تقدم، دور ومكانة الإدارة السياسية، سواء أخذت شكل وكالة يهودية في مرحلة ما قبل ١٩٤٨ أو دولة صهيونية في مرحلة ما بعد ١٩٤٨.

وبهذا المعنى، فإن الإدارة السياسية، بغض النظر عن شكلها، لم تكن وعاء اجتماعياً فحسب، بل عنصر إدارة وتفعيل وتوحيد لما في الوعاء، وعلى نحو يتجاوز بكثير الوظيفة التقليدية المعروفة للدولة. هنا، أستعيد ما ذكر آنفاً حول نموذج إسرائيل وفي أي إطار يندرج؟

وفي حينه، أمكن الخروج بنتيجة مفادها احتواء النموذج المحدد لكل العناصر الإيجابية في عدد من النماذج المتناقضة. وبهذا المعنى، فإن مكانة الدولة ودورها يتجاوز بكثير حصة القطاع العام والقطاع الخاص من الملكية صوب «ملكيتها» لكل منهما ما دامت تملك الخطة وعناصر التحكم والسيطرة والتوجيه. بكلمة محددة: القدرة على جمع المتناقضات في أنساق اجتماعية وتاريخية تجد وحدتها في نموذج البناء من فوق: رؤية وخطة وتنفيذاً وهدفاً.

لقد أبرزت الدراسة، كما أسلفت، مكانة العلم والتخطيط وحشد الموارد على اختلافها وربما تناقضها. ومع أني لا أستطيع الادعاء بثقة كاملة أن د. صايغ يذهب معي إلى النقطة التي ذهبت إليها بشأن مكانة الإدارة السياسية ـ الدولة ودرجة السيطرة/التحكم التي كانت لها، ولكنني أستطيع ادعاء توافقنا على المكانة المقررة للإدارة السياسية ـ الدولة في إنجاز المشروع الصهيوني لما أنجزه على صعيد التنمية

الشاملة وأنها كانت حصيلة رؤية متقدمة، عبرت عن نفسها باستراتيجيا شاملة. وبناء عليه، فإننا نعطي وزناً ترجيحياً لعنصر الإدارة السياسية ومكانتها بين مختلف العناصر الاستثنائية الأخرى التي توفرت للمشروع الصهيوني، من موارد بشرية بفعل الهجرة أو موارد مادية متاحة سواء تأتت عن الاستلاب أو المساعدات الخارجية. . . الخ.

لعل ما تقدم، برأيي، هو النقطة الصالحة لاستشراف المستقبل الذي سأحاول قراءته انطلاقاً من حقيقتين: **الأولى**، وقد أمكن تناولها سابقاً وهي، أن الجانب الاستثنائي المركزي ـ الأول في التجربة الصهيونية المحققة هو المكانة المقررة للإدارة السياسية ونموذج البناء من فوق بين مختلف العوامل الاستثنائية. أما **الثانية**، فهي ما طرأ على وزن ودور العوامل المشار لها، والعلاقة فيما بينها من تبدل، لا بد من أن يصيب وبالضرورة النموذج محل التطبيق. وبناء عليه، فإن نقطة البدء في استشراف المستقبل، ليست في ما لدى إسرائيل من بنية اقتصادية وعناصر القوة والضعف فيها فحسب، بل من خلال التدقيق في مصير النموذج الذي كان وراء النجاح الاستثنائي المحقق.

لقد أعمانا البحث عن «مثالب» المشروع الصهيوني عن رؤية تناقضاته الحقيقية، وأن مشكلته مع نفسه، ولأسباب موضوعية، لا تقل عن مشاكله مع الآخرين، وإذا كانت إدارته لأموره على المستوى الثاني معروفة عبر ممارساته، فإن إدارته لعلاقته مع نفسه ما زالت ملتبسة من التباس النموذج المركب والحافل بالمفارقات، الذي لجأت إليه، تخطيطاً وتنفيذاً، والذي حقق نجاحاً استثنائياً، ولكننا، متأخرين كالعادة، لم نلحظ أنه يستنفد ذاته، ولأسباب موضوعية، لم تعد، في بعض جوانبها خافية، بل ان ذلك البعض صار محل نقاش صاخب داخل إسرائيل وخارجها.

نعم، لقد تضاعفت الموارد البشرية حوالى عشر مرات وتضاعف الدخل الفردي عشرات المرات وتوسعت القاعدة الاقتصادية مئات المرات، إذ ارتفعت من حوالى ٥٠٠ مليون دولار إلى حوالى ١٠٠ مليار دولار خلال حوالى نصف قرن. والحال هذه، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو: عن أي دولة يجري الحديث الآن، واستطراداً، ما هو مآل عامل «التخطيط» و«التحكم» و«السيطرة» و«العسكرة» واستطراداً كل الأشكال التي صنعت استثنائية التجربة والمكانة والترجيحية المقررة لدور الدولة ونموذج البناء من فوق؟ لا نبكر في الإجابة لو قلنا ان كافة العوامل والعلاقة فيما بينها قد تبدلت على نحو جذري.

لقد اكتملت الدورة التاريخية وبدأت نتائجها في الظهور على صعيد: (١) علاقة الدولة والمجتمع. (٢) علاقة الاقتصاد بالسياسة. (٣) علاقة الديمقراطية بالسياسة وتكوين النخبة. (٤) مكانة الأيديولوجيا في السياسة. (٥) علاقة الجماعات الفرعية

بالجماعة الرئيسية. (٦) علاقة الفرد بالجماعة. (٧) زيادة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الإسرائيلي وتحديداً على مستوى: (أ) علاقة العمل الفني بالعمل غير الفني. (ب) التفاوت بين الطاقة الإنتاجية وبين الطاقة الاستهلاكية. (ج) زيادة درجة اعتماد مدخلات ومخرجات الإنتاج على الخارج. . . الخ.

إن هذه التحولات من الضخامة والاتساع والجذرية، بحيث لا يمكن مقاربتها من خلال المستوى الاقتصادي، الذي بمقدار ما أسهم في إطلاقها، فإنه سيتأثر بها، وعلى نحو حاسم. يستدعي هذا ولوج باب لا يقع تحت اختصاص دراسة اقتصادية، بل باب الاقتصاد السياسي والبحث الاجتماعي الشامل، الذي عليه أن يجيب عن السؤال المركزي المطروح ألا وهو: مصير النموذج الذي كان وراء تحقيق ما تحقق. لقد استكمل صاحب هذا التعقيب البحث، وقرأ التحولات الجارية في إسرائيل عن المستويات المشار لها. وإذا كانت الدراسة الاقتصادية لا تحتمل بحثاً من هذا النوع ولكن لا بأس من وضع الخلاصة التي انتهينا إليها، وهي:

إن الشروط التي أنتجت النموذج التاريخي قد انتهت، وبذلك استنفد النموذج وظيفته التاريخية وأسس موضوعياً لنموذج وتجربة جديدة، لم تعد ملامحها خافية. وهنا، فإني آمل، أن لا نفسد النقاش كالعادة، ونتأخر نصف قرن، كما فعلنا سابقاً، في قراءة ما جرى ويجري. ولعلنا الآن، ندفع ثمن ذلك التأخر، ولربما نعجز عن استشراف المستقبل وامتلاكه، إذا ما عجزنا عن وعي الماضي ـ المقدمات على نحو كفوء وكاف. لعل هذا هو الدافع، وراء هذا التعقيب على إعادة قراءة البدايات ومحاولة تفسير التجربة التي لا تفسير لها خارج كامل الشروط التاريخية التي أنتجتها.

المناقشات

١ ـ عادل حسين

إنني ضد التهوين أو التهويل من شأن العدو، ولكنني ألاحظ أن بحث د. صايغ مال إلى المبالغة في تقدير الإنجازات الاقتصادية الإسرائيلية.

والتقدير الصحيح لإنجازات إسرائيل الاقتصادية يدل عندي على أننا لسنا بصدد أية معجزة اقتصادية تنموية، وحتى إذا احتكمنا للبيانات المثبتة في بحث د. صايغ، فإننا سنلحظ أن الاقتصاد الإسرائيلي لم يحقق معجزة في معدلات الاستثمار (١٥ بالمئة في مقابل أكثر من ٣٠ بالمئة في دول شرق آسيا مثلاً)، وبالتالي لم تحدث أيضاً معجزة في معدلات النمو (رغم التدفقات الخارجية الكثيفة عبر المعونات المختلفة)، وكذلك لم يحقق الاقتصاد الإسرائيلي معجزة في زيادة الصادرات. وإذا عدنا إلى مقارنات التنمية البشرية سنجد (حسب التقارير الدولية المعنية) ان اسرائيل ضمن الدول المتوسطة حيث تأتي بعد اسبانيا واليونان وحتى قبرص. وكل ما ذكرت لا ينفي أن إسرائيل حققت إنجازات مقدرة في بعض قطاعات الصناعة، ولكن الصورة النهائية ليست شيئاً خارقاً على نحو ما يمكن أن يقال عن تايوان مثلاً أو كوريا.

إن الدرس المستفاد من التجربة الإسرائيلية، هو أنها عمدت دوماً إلى أن تحدد بفكرها وتخطيطها ما يلائمها وينفعها، أي أنها نفذت سياسات اقتصادية تنموية مستقلة في إطار دور استراتيجي حاكم للدولة. وهذا الدرس مفروض أن تتعلمه الدول العربية التي ابتلعت أسطورة السوق في العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية، ودون دور قيادي للدولة، مع تسجيل الارتباك المتكرر في سياسات اسرائيل النقدية والمالية.

إن الإنجازات الاقتصادية الإيجابية تحققت وسط بيئة غير طبيعية تمثلت في المساعدات الاقتصادية ـ من ناحية، وفي نتائج حروبها وتوسعاتها ـ من الناحية الأخرى. وهذه الظروف تخضع لمتغيرات سياسية لا يمكن ضمان استمرارها، ولدى

أي اهتزاز خطير في هذه المتغيرات تصاب الانجازات الاسرائيلية بضربة مؤلمة.

وقد ناقش بحث د. صايغ هذه الحقيقة وإن رأى أن زيادة التبعية للمتغيرات الخارجية لا تمثل عملياً أخطاراً حقيقية لأن التحالفات الدولية لاسرائيل، وسيطرتها العسكرية على العرب، مضمون استمرارها لعشر سنوات على الأقل.

وهذا الحديث عن استمرار البيئة المؤاتية لأجل طويل يرتبط بالنظرة المتشائمة المنتشرة في هذه الندوة حول مستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني في الأجل الطويل، وهي نظرة نرفضها بطبيعة الحال وفق التطورات الحادثة المتلاحقة، وإذا حدث ما نتوقعه من صعود قوة عربية مؤثرة، فإن هذا سيؤثر في الاستقرار الإسرائيلي من كل جانب، وسيؤثر بالتالي في الانجازات التنموية الهشة.

٢ ـ محمد إبراهيم منصور

الدراسة منهج جديد في الخطاب السياسي العربي يتجنب التهوين من قوة إسرائيل أو التهويل من ضعف العرب. لقد فاجأتنا الدراسة بتفوق إسرائيلي كاسح في الاقتصاد، وبمعدلات يصعب الإمساك بها، وبفجوة اقتصادية وتقانية تتسع ولا تضيق بين العرب وإسرائيل.

ويلاحظ أن العنصر الحاسم في هذا التفوق هو كفاءة تنظيم هذه الموارد وحسن إدارتها وتعبئتها وراء الهدف الصهيوني الذي يرمي إلى إقامة دولة نموذج في الشرق الأوسط وهنا أضيف ملاحظتين:

الأولى: إن اختفاء مقولة «الشرق الأوسط الجديد» ـ التي ارتبطت ببيريس ـ من الخطاب السياسي لنتنياهو والليكود ليس إلا نوعاً من ترتيب الأولويات لهذا الأخير الذي يرى أن الأمن مقدم على التعاون الاقتصادي. أما المقولة نفسها ـ وعلى عكس ما يرى الباحث ـ قد تتوارى لكنها لا تنتكس ولا يضعف الإيمان بها لأنها جزء من اليقين الصهيوني. ولا أتفق مع الكاتب أن تمتين إسرائيل لنسيج التعاون مع مناطق العالم الأخرى غير العربية يمكن أن يكون عوضاً لها من المنطقة العربية ومواردها وأسواقها التي كانت محط اهتمام بيريس وذلك لأسباب أهمها:

١ ـ استحداث مصالح مشتركة يصعب على العرب الفكاك منها إلا بتكلفة كبيرة.

٢ ـ حصار حركات الإرهاب الأصولية ـ في قناعة بيريس وباعترافه في كتابه **الشرق الأوسط الجديد** ـ بشبكة متنامية من الترتيبات الاقتصادية والأمنية المشتركة.

٣ ـ إن عبارة «العلاقات الاقتصادية الطبيعية» بين العرب وإسرائيل كانت قاسماً

مشتركاً في الخطاب السياسي سواء لدى حزب العمل أو الليكود. والمقولة نفسها إحياء لمشروع إسرائيلي قديم هو «الاتحاد السامي» أو «التحالف السامي» الذي تقدم به إلى الكنيست في العام ١٩٦٥ النائب الإسرائيلي يوري أفنيري.

٤ ـ إن الوجود الاقتصادي لإسرائيل في المنطقة العربية كان ضماناً لوجودها وتوسعها في الأسواق الخارجية الأخرى، ولا سيما في افريقيا وآسيا ودول العالم الإسلامي.

والملاحظة **الثانية**: إن قلب ميزان الإمكانات والقدرات الاقتصادية الإسرائيلية ـ خلافاً لما يرى الكاتب ـ ممكن عربياً وبشروط أقل قسوة إذا ما نجح العرب في تحسين استخدام أوراق الضغط الاقتصادي المتاحة في أيديهم، ومن ناحية ثانية فإن إسرائيل إذا كانت قد نجحت ـ كما قال د. صايغ ـ في تعظيم مواردها المائية، إلا أنها في رأيي مهددة مائياً في المستقبل، وهذا ما يفسر تمسكها بالأرض والماء معاً وحرصها على أن تظل صنابير الموارد المائية في الأرض الفلسطينية في أيديها.

وأخيراً فإن للعرب ـ وحتى لا نبخس أنفسنا ـ قاعدة موارد مهمة ورصيداً يعتدّ به من رأس المال البشري تدفع به سنوياً نحو مائتي جامعة عربية، وهو رصيد غني ومتنوع ومتعدد التخصصات حتى النادر منها، ولكن ـ شأنه شأن رصيد رأس المال النقدي الذي عطله العرب في بنوك الغرب ـ معطل هو الآخر عن القيام بالدور التنموي الذي ينتظره في بناء اقتصاد عربي متقدم.

٣ ـ جواد الحمد

إن المنهج الموضوعي الذي اتبعته دراستا د. صايغ ود. المسيري في تناول مفردات الصراع سبيل أساسي لتجلية الرؤية العربية نحو رسم استراتيجية مواجهة شاملة مع المشروع الصهيوني.

لكن ما لاحظناه هو أن ثمة تلمساً لمحاولة وضع الاقتصاد الإسرائيلي وقوته الذاتية في مكانة يصعب تصور تحدي الأمة العربية له على المدى المتوسط، كما أن بعض الزملاء أشار إلى ضرورة اعتماد المعيار الاقتصادي لقياس أداء اسرائيل في مختلف الجوانب. وهذا بالطبع أمر غير موضوعي في النتيجة التحليلية، ويشكل خطورة على الفهم العربي لإسرائيل، فقد تمكنت فييتنام من هزيمة أمريكا، كما تمكنت الثورة الجزائرية من هزيمة فرنسا، وتمكنت الانتفاضة الفلسطينية من هزيمة الجيش الإسرائيلي، كما تمكنت المقاومة اللبنانية من طرد الاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان، وهذه أمثلة حية وقريبة تشير إلى أن التفوق الاقتصادي لأمريكا أو فرنسا وإسرائيل كان محققاً، غير أنه لم يكن المرجح لميزان القوى النهائي بين الجانبين، حيث

لعبت الإرادات السياسية والقتالية وغيرها دوراً مهماً في حسم هذه الصراعات والمواجهات.

ولذلك أدعو إلى التزام الموضوعية في حال تناول إمكانات اسرائيل الاقتصادية أو بنيتها الداخلية من دون تهويل أو تهوين.

٤ ـ محمود عبد الفضيل

أتفق مع د. حسين أبو النمل على ضرورة «التدقيق في مصير النموذج الذي كان وراء النجاح الاستثنائي المحقق في اسرائيل خلال الخمسين سنة الماضية، الذي يسمى «نموذج البناء من فوق»، وأن هذا «التدقيق» يجب أن يتم خارج «المستوى الاقتصادي». ولكنني أود أن أحذر من الوقوع في خطأ منهجي في مجال تقييم «نموذج الماضي» وتحولاته نحو «نموذج جديد»، وهذا الخطأ يتعلق بالنظر إلى «دولة اسرائيل» باعتبارها وحدة لها حدود جغرافية محددة، إذ إنها في حقيقة الأمر دولة ذات امتدادات وقواعد اقتصادية عبر العالم بأسره! فهي إذن ظاهرة «كونية ـ امبريالية» منذ نشأتها، ليس فقط من حيث اغتصابها الأرض والموارد المائية، والهجرة البشرية القادمة من الخارج، وإنما من حيث امدادها بنوعية متقدمة من الموارد من «العالم الأول»: التكنولوجيا، التنظيم والإدارة، الصلة العضوية بأسواق المال، وأسواق التصدير. ولذا فإن «الكفاءة التنظيمية» للنموذج في مرحلته الماضية، هي «كفاءة مستوردة»، وليست نتيجة تطور داخلي دينامي، مثلما حدث في الهند والصين مثلاً.

خلاصة القول هنا، ان مستقبل تطور «النموذج الاقتصادي» في اسرائيل، يتوقف على عاملين ديناميين: **أولهما** ـ حدود استنفاد «الموارد القابلة للاغتصاب والالحاق»: الأرض، المياه، البشر (The Limits to Growth)، خلال السنوات القادمة. **وثانيهما** ـ محاولة اسرائيل استخدام «أدوات العولمة» لإعطاء «نفس جديد» و«دور جديد» للاقتصاد الاسرائيلي في الاطارين الاقليمي والعالمي، للتغلب على القيود المفروضة على إمكانات التمدد والالحاق كما كان يحدث في الماضي.

ولذا يجب ألا تغيب عنا هذه الحقائق عند عقد المقارنات حول تطور أرقام الناتج المحلي الاجمالي، والدخل الفردي، ورأس المال البشري، وحجم الصادرات وما إلى ذلك، وحتى لا نهوّل من حجم «الأداء الإسرائيلي»، ونقلل من إمكانات التطور الاقتصادي العربي في المستقبل.

٥ ـ يوسف صايغ (يرد)

إن نقد الاستاذ عادل حسين بأن دراستي كثيرة التشاؤم يجعلني أتساءل عما إذا كان يقصد أن تشاؤمي ينطبق على تقييمي لقدرات إسرائيل الاقتصادية والتقانية، أو

عما إذا كان يعتقد أن الوضع العربي هو أحسن بكثير مما يظهر من تحليلي للقدرات الاسرائيلية. فإذا كان الاعتقاد الأخير هو ما يقصده، فإنني أتساءل: كيف يستطيع مفكر موضوعي أن يصل إلى الاستنتاج أو مجرد التصور بأن الفجوة بين الاقتصادين العربي والاسرائيلي، وبخاصة في مجال التقانة وما تسمح به وتنتجه من قدرات عسكرية، هي أصغر أو أضيق مما تعكسه دراستي، وان دلالات ذلك أقل خطورة مما تعكسه دراستي بالنسبة للعرب اقتصادياً وعسكرياً وتقانياً. أما إذا كان اعتماد الاستاذ عادل حسين على معجزة أو حلول عجائبية يمكن بفضلها أن تختفي الفجوة وتنقلب موازين القوة، فليسمح لي بأن أخالفه الرأي لأن المعجزات أو الحلول العجائبية المنطلقة من موقف لاهوتي لا مكان لها في تفكيري. وأختم ردي بالرجاء بأن يعيد الاستاذ عادل قراءة دراستي، وبخاصة خاتمتها لأنها قد تغير من حكمه على الدراسة كما جاء في مداخلته.

وبالنسبة للملاحظات الأخرى على دراستي للمتداخلين الآخرين فإنني أعتبرها إيجابية وتعكس تقديراً لها، ولهذا فليس لي بصددها إلا الشكر والتقدير.

الفصل الثامن

الإمكانات البشرية والتقانية الإسرائيلية

انطوان زحلان(*)

مقدمة

تعتبر النظم الصناعية الحديثة بمثابة هياكل دينامية سريعة التغير. وهي تختلف بشكل جوهري عن الاقتصادات السلبية للمجتمعات ما قبل الصناعية، حيث يستمد الدخل القومي من تصدير مواد خام يجري استخراجها بواسطة تقانة وإدارة مستوردتين، بينما يعتمد عمل الاقتصادات الحديثة، في المقابل، على الارتباط الفعال بين حلقات سلسلة عريضة من النشاطات.

ومن الملاحظ ان معدل الإبداع التقاني في العالم الصناعي قد أخذ يتسارع منذ عام ١٩٥٠ بنسبة درامية. ولهذا الاعتبار فإن العديد من النشاطات الاقتصادية المهمة ترتكز الآن على الابتكار الدائم. ومصادر هذا الابتكار ترتكز، بشكل مباشر أو غير مباشر، على البحث والتطوير.

إن التوسع الدرامي في استخدام الانترنت يقدم توضيحاً للزلزال الضخم الذي أخذ في الوقت الحاضر يغير كلياً الصورة الاقتصادية؛ وليس أدل على ذلك من ان مؤسسة فورستر للأبحاث (Forrester Research) تذهب في توقعاتها إلى أنه من المحتمل أن تنمو قيمة الخدمات المتصلة بالانترنت من سبعة مليارات دولار في عام

(*) خبير عربي في العلوم والتقانة.

١٩٩٧ إلى ٣٢٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٢[1]. وهذا يشكل زيادة خمسة وأربعين ضعفاً في خمس سنوات.

وفي ضوء ذلك، فإن ما يجب أن تنشغل به الأقطار العربية يتمثل في ان المبدعين الاسرائيليين موجودون بالفعل في الخط الأمامي لهذه التطويرات التقانية وغيرها. وعلى سبيل المثال، فإن شركة «أميركا أون لاين» (America On-line (AOL))، وهي أكبر شركة عالمية لخدمة البث المباشر للانترنت، قامت بشراء شركة «ميرابيليس» (Mirabilis) الاسرائيلية، وهي الشركة التي ابتكرت برمجيات للانترنت تمكّن المستخدمين من الاتصال بالصوت وتبادل الملفات بأسرع ما يمكن. وقد دفعت شركة «AOL» ٢٨٧ مليون دولار، وهي تتوقع، بحسب معدل الانجاز، أن تقوم باستثمار إضافي في شركة (Mirabilis) تبلغ قيمته ١٢٠ مليون دولار، بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٤[2].

إن الأنشطة الاقتصادية الجديدة تعمل جيداً في مناخ يكافأ فيه الابداع الانساني، ويتوافر فيه رأس مال يقبل بالمخاطرة والمجازفة، وتعمل فيه شبكات العمل على نطاق واسع، ويخصص فيه للعلم والتقانة ثلاثة بالمئة من الناتج الوطني الاجمالي، وحيث الابتكارات تلقى الرعاية والمكافآت السخية. ففي خلال السنوات الخمسين الماضية تطور نوع جديد من المهارات التنظيمية التي تبدي مهارة فائقة في توليف تشكيلة عريضة من الميزات لتوليد منتجات قابلة للتسويق تجارياً.

ويمكن القول إن بلدان «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، قد نجحت بدرجات مختلفة، في هذه المنافسة التقانية القاسية. ومن الطبيعي أن يكون مستوى اندماج القوى الاقتصادية، وما تحققه من إنجاز في تقدم مستمر نتيجة للتطور في قوة الحاسوب. ومن المحتمل أن يزداد ـ نتيجة هذه التطويرات التقانية ـ معدل الدخل للفرد الواحد إلى أضعاف معدلاته الحالية في البلدان التي ستستوعب كلياً علوم الحاسوب خلال العقود القليلة القادمة.

وهنا من الجدير بالإشارة إلى ان اسرائيل قد تحصلت على مستوى يعتد به من ادماج قدراتها العلمية والتقانية مع مقدراتها الاقتصادية. وتكشف انجازاتها خلال السنوات الثلاثين الماضية عن قدرة على التغلب على العقبات والتحرك إلى الأمام.

---

(١) Alan Cane, «Operators Race to Surf Data Wave,» *Financial Times* (FT Telecoms Supplement), 10/6/1998.

(٢) Avi Machlis and Christopher Price, «AOL Buys Israeli Software Group,» *Financial Times*, 9/6/1998.

تنظيم الدراسة

لقد سبق لي أن بحثت في منشورات سابقة نواحي انجاز اسرائيل في ميدان العلم والتقانة [(٣)]. أما في هذه الدراسة، فسوف يركز البحث على انتقال اسرائيل إلى اقتصاد صناعي عصري، والعوامل المؤثرة في هذا الانتقال. كما ستركز هذه الدراسة على الارتباطات بين العلم والتقانة الاسرائيليين ـ في ناحية، والقوة العاملة الفنية، والمؤسسة العسكرية، والاقتصاد، فضلاً عن علاقتهما مع الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي ـ في الناحية الأخرى.

وعلى ذلك تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء:

ـ يبحث الأول في الموارد البشرية الاسرائيلية العلمية والفنية، مع إشارة خاصة إلى الهجرة الحديثة لسبعمائة ألف روسي إلى اسرائيل.

ـ يبحث الثاني في بنية اسرائيل التحتية في ميدان العلم والتقانة، ويفترض ان اسرائيل قد نجحت في بناء نواة لاقتصاد يرتكز على العلم، وأن الأمر سيكون مسألة وقت قبل أن تستخلص المنافع الكاملة لوضعها هذا.

ـ يبحث الثالث في مغزى بعض هذه التطورات بالنسبة إلى الوطن العربي.

أولاً: الموارد البشرية المهنية الاسرائيلية

تعتبر قوة العمل المهنية أداة ضرورية لتطبيق العلم والتقانة، ويأتي امداد العلماء والتقانين الاسرائيليين (بما في ذلك الأطباء والمهندسون) من مصدرين:

---

(٣) Antoine B. Zahlan: *Science and Higher Education in Israel,* Institute for Palestine Studies. Monograph Series; no. 22 ([Beirut, Lebanon]: Institute for Palestine Studies, [1970]),

وقد ترجم إلى العربية بعنوان: **العلم والتعليم العالي في اسرائيل**، ترجمة محمد صالح العالم (القاهرة: دار الهلال، ١٩٧٠) و «The Science and Technology Gap between Israel and Lebanon: The Impact on Lebanon,» paper presented at: The Sixth National Development Conference Organized by the Development Studies Association, Beirut, 27-28 October 1972 [in English and Arabic],

انظر أيضاً: انطوان زحلان: «التعليم التكنولوجي وأثره في تحقيق أهداف الكيان الاسرائيلي،» ورقة قدمت إلى : **الأبعاد التربوية للصراع العربي الاسرائيلي: وقائع المؤتمر العلمي الذي نظمته كلية التربية بجامعة الكويت** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٣٤٩ ـ ٤٦٤ ونشرت في: **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٦ (نيسان/ابريل ١٩٨٦)، ص ٩٤ ـ ١٠٥؛ «آثار الهزيمة وجامعاتنا الوطنية،» **دراسات عربية**، السنة ٤، العدد ١١ (أيلول/سبتمبر ١٩٦٨)، ص ٦١ ـ ٧٦، **والعلم والتكنولوجيا في الصراع العربي الاسرائيلي**، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ ورقة رقم ١٦ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١).

ـ التعليم في احدى المؤسسات الأكاديمية والبحثية الاسرائيلية السبع.

ـ هجرة اليهود المتعلمين في الخارج إلى اسرائيل.

وهذان المصدران لقوة العمل المهنية مكمل كل منهما للآخر، ومتساويان في الأهمية.

إمداد قوة العمل من الجامعات الوطنية

يلخص الجدول رقم (٨ ـ ١) الأرقام المتعلقة بالالتحاق بالجامعات الاسرائيلية، فضلاً عن أعداد الخريجين فيها. ويوضح ذلك الجدول أن ثلثي الطلاب مسجلون في مستويات البكالوريوس والليسانس في العلوم الإنسانية والاجتماعية. أما الثلث الباقي فهو مسجل في العلوم التطبيقية والأساسية.

كذلك فإن ربع عدد المسجلين هو في مستويات الماجستير في الآداب وفي العلوم. أما بالنسبة لعدد طلاب الدكتوراه فقد ارتفع من ٤٨٦ في عام ١٩٤٨ إلى ٩٢٧ في عام ١٩٦٠؛ ٣٢١٥ في عام ١٩٨٥؛ ٤٩٣٠ في عام ١٩٩١؛ و ٥٤٧٠ في عام ١٩٩٦. ولا شك في أن إعداد برامج رفيعة المستوى هو المفتاح الأساسي لبرنامج البحث والتطوير الناجح.

وقد سجل أكبر عدد من الطلاب الجامعيين في ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ في جامعة تل أبيب حيث بلغ ٢٦,١٠٠ طالب؛ وتلتها الجامعة العبرية بما مجموعه ٢٠,٩٠٠ طالباً. وتسجل في جامعة بار إيلان ١٩,١١٠ طلاب، بينما تسجل في جامعة حيفا ١٢,٨٢٠ طالباً، وفي جامعة تخنيون في حيفا كذلك ١٠,٣٧٠ طالباً؛ وسجل في جامعة بن غوريون في النقب ١٢,٢٥٠ طالباً، وفي معهد وايزمن للعلوم ٧٦٠ طالباً بعد التخرج (منهم ٢١٠ في مستوى ماجستير العلوم و ٥٥٠ في مستوى الدكتوراه).

نوعية نظام التعليم العالي

نادراً ما تكون نوعية الخريجين الجامعيين أعلى من نوعية الجامعات التي يتخرجون فيها. ونظام التعليم العالي مقيّم على أساس المستويات الدولية المتقدمة. ومن الواضح ان اسرائيل ترغب في أن يضعها التقييم في أعلى المستويات الدولية.

والمعلومات التالية مستقاة من التقرير السنوي للمجلس الاسرائيلي للتعليم العالي[٤].

---

(٤) Maya Choshen and Naama Shahar, eds., *Statistical Yearbook of Jerusalem, No. 14, 1996* (Jerusalem: Institute of Israeli Studies, 1997), pp. 59-66.

الجدول رقم (٨ ـ ١)

التسجيل في الجامعات الاسرائيلية، ١٩٩٥

الموضوع	التسجيل
مجموع الطلاب	٩٧,٢٥٠
الفروع العلمية	نسبة مئوية
العلوم الإنسانية	٣٠,٨
العلوم الاجتماعية	٢٨,١
الحقوق	٤,٧
العلوم الطبية	٧,٢
العلوم والرياضيات	١٥,٥
الزراعة	١,٥
الهندسة	١٢,٢
الدرجات العلمية	نسبة مئوية
بكالوريوس آداب وبكالوريوس علوم	٦٨,٦
منها في السنة اولى	٢٢,٦
ماجستير آداب وماجستير علوم	٢٤,٢
دكتوراه	٥,٦
دبلوم	١,٦

المصــــــــدر: Maya Choshen and Naama Shahar, eds., *Statistical Yearbook of Jerusalem, No. 14, 1996* (Jerusalem: Institute of Israeli Studies, 1997).

الجدول رقم (٨ ـ ٢)

الخريجون من الجامعات الاسرائيلية، ١٩٩٥

الدرجة	عدد الخريجين
بكالوريوس آداب وبكالوريوس علوم	١٣,١٥٤
ماجستير آداب وماجستير علوم	٣,٧٦٧
دكتوراه	٥٧٩
دبلوم	٨٣٩
المجموع	١٨,٣٣٩

المصدر: المصدر نفسه.

تعتبر اسرائيل، إلى جانب الولايات المتحدة، الأكثر انفاقاً على التعليم بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي بين البلدان الصناعية المتقدمة. فهي تخصص ٨,٣ بالمئة من ناتجها المحلي الاجمالي للتعليم و ١,٨ بالمئة من هذا الناتج للتعليم العالي؛ وبالمقارنة، تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثانية حيث يقدر حجم إنفاقها على التعليم بحوالى ٧ بالمئة من ناتجها المحلي الاجمالي، ويخصص ٢,٤ من هذا الناتج للانفاق على التعليم العالي.

ومن زاوية الانفاق على البحث والتطوير في الجامعات، تأتي اسرائيل في المرتبة الثانية بعد السويد؛ فالسويد تخصص ٠,٨٤ بالمئة من ناتجها المحلي لتمويل البحث والتطوير في الجامعات، أما اسرائيل فهي تخصص ٠,٧٦ بالمئة من ناتجها المحلي الاجمالي للغاية نفسها.

وسجلت اسرائيل نسبة ١,١ بالمئة (١٩٨١)، و ١,١ بالمئة (١٩٨٥)، و ٠,٩ بالمئة (١٩٩١) من نتاج العالم من المنشورات العلمية التي يجري الاقتباس منها. وكانت الأرقام المقارنة في عام ١٩٩١: الولايات المتحدة ٣٥,١ بالمئة؛ المملكة المتحدة ٧,٥ بالمئة؛ فرنسا ٤,٨ بالمئة. وعندما تقارن هذه الأرقام بنسبتها إلى الفرد، تأتي اسرائيل في الطليعة. وبعبارة أخرى فإن الجامعات الاسرائيلية تقف على قدم المساواة مع الجامعات المتقدمة في العالم.

أما بالنسبة لنسب الطالب/ الاستاذ والتسهيلات ومستويات القبول وغيرها، فهي تلبي كذلك أعلى المستويات.

قوة عمل المهاجرين الروس

يقدر بيك (Bick) ان مجموع عدد الناخبين الروس المؤهلين للتصويت خلال انتخابات ١٩٩٧ تراوح بين ٥٥٠ ألفاً و ٦٠٠ ألف. ويقدر بيك ان مجموع عدد المهاجرين الروس والواصلين بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧ كان ٧٠٠ ألف.

وبعبارة أخرى فقد كان هناك من بين ٧٠٠ ألف مهاجر جديد ٤٥٠ ألفاً مؤهلين للتصويت في انتخابات ١٩٩٧. ويجد بيك ان المهاجرين الروس الواصلين بعد عام ١٩٩٠ كانوا «الفريق الأكثر تعليماً بكثير من المهاجرين: ٦١ بالمئة تلقوا ١٣ سنة أو أكثر من التعليم وأكثر من ٤٢ بالمئة مارسوا تدريباً علمياً وأكاديمياً»[٥].

وقد تكهن تقرير بنك اسرائيل للعام ١٩٩١ بأن سكان اسرائيل سيكون عددهم

---

(٥) Etta Bick, «Sectarian Party Politics in Israel: The Case of Yisrael B'Aliya, the Russian Immigrant Party,» *Israel Affairs*, vol. 4, no. 1 (Autumn 1997), pp. 121-145.

٦,٠٤٠,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٥؛ وقد بلغ هذا العدد ٥,٦٨٠,٠٠٠ نسمة بحسب تقرير البنك السنوي للعام ١٩٩٦. وتكهن التقرير بقوة عمل مدنية تبلغ ٢,٢٣٠,٠٠٠ مقارنة مع ٢,٠١٠,٠٠٠ بحسب تقريره السنوي للعام ١٩٩٦. وبعبارة أخرى، فإن تكهنات عام ١٩٩١ كانت أعلى بحوالى ١٠ بالمئة من الأرقام الفعلية[٦].

وبحسب قول آن أبلباوم (Anne Applebaum) كان بين المهاجرين الروس ٦٠ ألف طبيب و ١٠ آلاف موسيقي[٧]. ومن ناحية أخرى، أعطى تقرير بنك اسرائيل لعام ١٩٩١ أرقاماً مختلفة: ثلاثون ألف مهندس موظفون حالياً في اسرائيل، بينما الزيادة المتوقعة من مليون مهاجر هي ١١٠ آلاف؛ ١٧ ألف طبيب وطبيب أسنان يعملون في اسرائيل اليوم والزيادة المتوقعة هي ٣٠ ألفاً[٨].

وجدير بالملاحظة أن العديد من المقالات المنشورة في الصحافة الدولية عن الهجرة الروسية خلطت الامكانات بالحقائق. فقد أكدت ليزا بيرلمان (Lisa Perlman)، على سبيل المثال، على الموارد البشرية بين المهاجرين[٩]. ولكن المهاجرين الروس في الواقع واجهوا مشاكل عديدة.

وبدأ الإعراب عن عدم رضى هؤلاء المهاجرين بأحوال التوظيف في اسرائيل في ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ عندما أخذت عملية الهجرة تتباطأ، وبدأت تصبح عكسية[١٠].

وقدر العدد الكلي للعلماء والمهندسين الروس الذين استقروا نهائياً في اسرائيل بما مجموعه ١٢,٠٠٠[١١]، إلا انه يبدو أن سبعين بالمائة من هؤلاء العلماء الذين وصلوا في أوائل التسعينيات كانوا في حزيران/يونيو عام ١٩٩٦ إما عاطلين عن العمل، أو يعملون خارج حقولهم العلمية. وأخفقت جهود الحكومة الاسرائيلية لخلق وظائف تتناسب مع مؤهلات هؤلاء المهاجرين في حل هذه المشكلة[١٢].

وتتباين الاحصاءات المنشورة حول هذا الموضوع بشكل كبير، إلا انه ليس هناك مع ذلك سوى قليل من الشك في أن المهاجرين الروس قد زادوا بشكل جوهري

---

(٦) Bank of Israel, Research Department, *One Million Immigrants: An Absorption Program* (Jerusalem: The Bank, 1991), p. 4.

(٧) Anne Applebaum, «From Russia with Complaints and Disillusion,» *Financial Times* (Weekend): 19-20/2/1994.

(٨) Bank of Israel, Research Department, Ibid., p. 53.

(٩) Lisa Perlman, «Soviet Influx Opens New Era,» *Nature* (15 February 1990), p. 583.

(١٠) انظر على سبيل المثال: Victor Mallet, «Soviet Jews' "Ascent" to Disappointment,» *Financial Times*, 2/9/1991 and Philip Jacobson, «The Dream Turns Sour,» *Sunday Times Magazine* (27 September 1992).

(١١) *New Scientist* (29 July 1996), p. 11.

(١٢) «Promised Land,» *New Scientist* (29 June 1996), p. 11.

تجمع قوة العمل العالية المستوى، إلا أن هذه الزيادة لم تؤد بالضرورة إلى:

- مهاجر راض.
- نسبة أعلى من النشاط الاقتصادي.
- صناعات عالية التقانة.

وارتفعت قوة العمل الاسرائيلية من مليون وأربعمائة واثنين وعشرين ألفاً في ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩ إلى مليونين وثلاثة عشر ألفاً في عام ١٩٩٦[١٣]. ومعظم هذه الزيادة كانت نتيجة الهجرات الروسية.

وكما يتبين في الجدول رقم (٨ ـ ٣) فإن البنية الديمغرافية للمهاجرين الروس مختلفة بشكل جوهري عن تلك للسكان الاسرائيليين المقيمين. وكان معظم المهاجرين (٥٨ بالمئة) ناضجين وبالغين في الفئة العمرية ٢٦ ـ ٦٠.

كذلك فإن توزيع المهن بين المهاجرين الروس كان أيضاً مختلفاً كثيراً عن التوزيع السائد في اسرائيل. فكان هناك منهم على سبيل المثال، ٢٤,٩ بالمئة مهندسون ومهندسون معماريون مقارنة بنسبة ١,٩ بالمئة بين السكان المقيمين[١٤]. وفي الواقع فإن الاقتصاد الاسرائيلي لا يمكنه توفير وظائف لمعظم الأطباء والمهندسين المعماريين الروس.

الجدول رقم (٨ ـ ٣)

التركيب العمري: السكان المقيمون والمهاجرون

(نسبة مئوية)

الفئة العمرية	السكان المقيمون	المهاجرون
صفر ـ ١٨	٤٠	٢٤
١٩ ـ ٢٥	١١	٧
٢٦ ـ ٤٩	٢٩	٣٥
٥٠ ـ ٥٩	٧	١٣
+٦٠	١٢	٢٢
المجموع	٩٩	١٠١

المصدر: Bank of Israel, Research Department, *One Million Immigrants: An Absorption Program* (Jerusalem: The Bank, 1991), p. 4.

(١٣) Bank of Israel, *Annual Report, 1996* (Jerusalem: The Bank, 1997), p. 3.

(١٤) Bank of Israel, Research Department, *One Million Immigrants: An Absorption Program*, p. 54.

قوة العمل المهاجرة الروسية والاستثمار في رأس المال

يعتبر الاستثمار في رأس المال مطلباً أساسياً لخلق وظائف. وعلى هذا فإن التعبئة الاقتصادية لقوة العمل تعتمد على تعليم هذه القوة، وعلى الاستثمارات المتوافرة لخلق وظائف. ويختلف رأس المال المطلوب لخلق الوظائف وفقاً لكل وظيفة. فهناك سبيل بديل للاستثمار في رأس المال لإيجاد وظائف جديدة، تتمثل في خلق وظائف عن طريق التوسيع في التجارة.

لقد بذلت الحكومة الاسرائيلية جهوداً هائلة وخيالية لجمع رؤوس أموال تكفي لخلق أكبر عدد ممكن من الوظائف للمهاجرين الروس. وتراوحت هذه الجهود بين استخدام الشبكات اليهودية في الخارج وبين جمع رؤوس الأموال في الأسواق المالية. وسأوضح فيما يلي بعض هذه الجهود.

شبكات العمل

في توضيح عملية الشبكات والتعبئة الدولية، من المفيد أن نذكر الشبكات المبنية حول المهاجرين اليهود الروس في اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. وهذه الشبكات تستفيد من معرفة هؤلاء المهاجرين بروسيا وبالغرب في مجال الاستخدام الاقتصادي.

وسنقدم الآن ثلاثة أمثلة مختلفة: **الأول**، زار ناتان شارنسكي وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي روسيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ لاستطلاع فرص التجارة. **والثاني**، اتبعت أفكار مماثلة لترويج التجارة الروسية ـ الاسرائيلية كذلك في لوس انجلوس قام بها فيتالي كوزلوف، وهو مهاجر روسي جديد إلى الولايات المتحدة ورجل أعمال ناجح. **والثالث**، ينهمك بوريس بريزوفسكي رجل الأعمال اليهودي الروسي البارز والقوي الذي تخلى حديثاً فقط عن جواز سفره الاسرائيلي في جهود لتنمية التعاون التجاري بين روسيا واسرائيل[(١٥)]. وهناك أعداد كبيرة من شبكات مماثلة توضح وتعزز الاستخدام الخلاق للقوة البشرية، حيثما كانت، في خدمة المشروع الصهيوني.

---

(١٥) John Thornhill, «Russia's Jewish Emigrés Seek to Invest in Their Homeland,» *Financial Times*: 1-2/2/1997.

انظر أيضاً: Chrystia Freeland and John Thornhill, «Moscow's Group of Seven,» *Financial Times*, 1/11/1996.

يشدد المؤلفان على السيادة المسبقة لليهود الروس في أوساط القيادة الاقتصادية التي كانت تشكل مستقبل روسيا.

الخصخصة وجمع الأموال

تحاول اسرائيل منذ بضعة أعوام خصخصة صناعاتها المسيسة والبيروقراطية. إلا أن الهستدروت، وهو الاتحاد العمالي الذي يسيطر على عدد مهم من المؤسسات الصناعية، أبدى مقاومة لهذه التغييرات، مع العلم بأن معظم الشركات الجديدة التي تم تأسيسها منذ الثمانينيات كانت شركات خاصة. وقد كان في مقدور العديد من هذه الشركات زيادة رأس المال وتأمين التسجيل في لائحة بورصة نيويورك.

وجمعت اسرائيل بعض الأموال لاستيعاب التجربة الأخيرة مع المهاجرين الروس، الا أنه من الواضح من تقرير بنك اسرائيل للعام ١٩٩١ انها لا تستطيع توليد ادخارات كافية داخلياً لتمويل استثمارات جديدة، ولا يمكنها كذلك جمع رؤوس أموال كافية من الأسواق المالية الدولية لانجاز مطامحها[١٦].

وتعتبر القيادة الاسرائيلية التجربة الأخيرة مع المهاجرين الروس بمثابة عملية تعلم مهمة. وليس هناك من شك في أنه تم على الأرجح تعلم الدروس الملائمة[١٧].

برامج خاصة لتسهيل استيعاب المهاجرين الروس

من المفيد أن تجري مراجعة مقتضبة لبعض الاجراءات المتخذة لتعزيز استيعاب المهاجرين الروس. وقد تمثل أحد هذه الاجراءات في إنشاء عدد من برامج حاضنة للتقانة لترويج استخدام خبرات المهاجرين العلمية والتقنية. ويعتبر برنامج حاضن التقانة اوفاكيم (Ofakim) أحد الأمثلة على هذه المقاربة[١٨].

وقد وظف مركز شامير للتقانات الهندسية المتقدمة ٦٠ شخصاً في عام ١٩٩٠، كان من بينهم خمسة وثلاثون من المهاجرين الجدد. ويتخصص هذا المركز في «القدرات الرقمية للطاقة الكهربائية، وعناصر التدفئة المنخفضة التقانة، وتقنيات التعدين الرطب لاستخراج المعادن الثمينة بترشيحها في المحاليل»[١٩].

---

(١٦) Bank of Israel, Research Department, Ibid.

(١٧) لتحليل معمّق، انظر: Israel Rosen, «The High-tech Industry in Israel: Problems and Challenges,» (Dissertation Submitted to Golden Gate University, 1991).

(١٨) «Immigrants' Input in Israel,» *Financial Times*, 30/8/1991.

(١٩) Perlman, «Soviet Influx Opens New Era,» p. 583.

كذلك تبنت وزارة العلم والتقانة عدداً من الاجراءات لتعزيز عملية الاستيعاب[٢٠]:

ـ رصدت الوزارة في ميزانيتها ثلاثة ملايين دولار لتغطية مرتبات الباحثين في عدد من الحقول مثل التقانة الحيوية وعلم الحاسوب والكهروبصريات والليزر.

ـ اعتمدت الأكاديمية الاسرائيلية للعلوم ستة ملايين وثلاثمائة ألف دولار لتغطية كلفة إضافة خمسة عشر عالماً كبيراً إلى هيئة أساتذة الجامعات.

ـ ساعد مركز الاستيعاب في العلوم منذ تأسيسه أربعة آلاف وخمسمائة مهاجر، جاء نصفهم من روسيا.

ومع ذلك، لم يكن قد استحدث بحلول عام ١٩٩٢ سوى ٦٩,٠٠٠ وظيفة فقط؛ ومن هذه ٣٠,٠٠٠ وظيفة في القطاع العام (الصحة والشؤون الاجتماعية والتعليم)، و ١٨,٠٠٠ وظيفة في البناء (نشاط مدعوم جداً)، و ١٤,٠٠٠ وظيفة فقط في الصناعة. وتكهنت جمعية الصناعيين بتحقيق نمو بنسبة ٤ بالمئة فقط في الصادرات بعد انخفاضها في عام ١٩٩١، إلا أن نمواً للصادرات بأحجام مضاعفة سيكون ضرورياً للتجاوب مع حجم التحدي[٢١].

أثر المهاجرين الروس في الإنجاز الاقتصادي

يمثل الجدول رقم (٨ ـ ٤) الناتج المحلي الاجمالي لاسرائيل، بأسعار عام ١٩٩٠، بالنسبة إلى عدد السكان ومعدل دخل الفرد. وتشير المعطيات إلى أنه تم استيعاب المهاجرين على المستوى نفسه المماثل لباقي السكان. وبعبارة أخرى، فإن النشاطات الاقتصادية التي تم استحداثها ـ على الرغم من كل نقائصها ـ كانت كافية للحفاظ على مستويات الدخل الوطني.

وكانت نسبة الزيادة السنوية المركبة في الدخل بالنسبة إلى الفرد خلال هذه الفترة ٢,٣ بالمئة. ومن الجدير بالملاحظة أن الانتاجية الكلية لقطاع الأعمال خلال ١٩٩٠ ـ ١٩٩٦ ـ بحسب تقديرات بنك اسرائيل ـ ازدادت بنسبة ٠,٩ بالمئة فقط خلال فترة

---

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) Hugh Carnegy, «Immigration Drive May be Harmed: Israel's Growth Stalls as More Are Out of Work,» *Financial Times*, 11/2/1992.

السنوات الست نفسها. أو ٠,١٥ بالمئة سنوياً، أو بعبارة أخرى لم تكن هنالك أي مساهمة في الاقتصاد من اليهود الروس ذوي المستوى العالي للتعليم. ولاحظ تقرير بنك اسرائيل كذلك أنه كان هنالك انخفاض في الناتج الاجمالي خلال ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦ بعد زيادة صغيرة شهدتها الفترة بين ١٩٩٣ و ١٩٩٤[٢٢].

وتظهر معطيات صندوق النقد الدولي كذلك ان صادرات اسرائيل ازدادت من ٣٦ مليار شاقل اسرائيلي جديد في عام ١٩٩٠ إلى ٤٧ مليار شاقل جديد في عام ١٩٩٦؛ وهذا يعني أن معدل الزيادة السنوية المركبة قد بلغ ٤,٤ بالمئة خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (٨ ـ ٤)

الناتج المحلي الاجمالي (بملايين الشيكل الجديد)، واجمالي عدد السكان (بالمليون) ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني (بآلاف الشيكل الجديد)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
الناتج المحلي الاجمالي	٩٩,٧١	١٠٥,٤٥	١١٢,١٣	١١٩,٤٩	١٢٣,٦٦	١٣٢,٠٢	١٤١,٣٨	١٤٧,٦٠
عدد السكان	٤,٥٢	٤,٦٦	٤,٩٥	٥,١٢	٥,٢٦	٥,٤٠	٥,٥٤	٥,٧٠
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	٢٢,٠٥٩	٢٢,٢٦٣	٢٢,٦٥٣	٢٣,٣٣٧	٢٣,٥٠٩	٢٤,٤٤٨	٢٥,٥١٢	٢٥,٨٩٥

المصدر: International Monetary Fund [IMF], *International Financial Statistics Yearbook* (Washington, DC: IMF, 1997).

لا تدل هذه الأرقام على أنه كان هنالك تحسن درامي في الأداء الاسرائيلي. كما ينبغي ملاحظة أن هذا الأداء اعتمد على التسهيلات المالية وعلى المنح. ويجب ألا يغيب عن الذاكرة ان هذه الانجازات تم تحقيقها في غضون فترة قصيرة جداً من الزمن.

الهجرة من اسرائيل

إن تدفق الاسرائيليين إلى الخارج، وفي معظمهم إلى الولايات المتحدة، كان على معدل مقبول. ويقدر قصيفي أن التدفق إلى الخارج من عام ١٩٤٨ إلى ١٩٩٠ كان معادلاً إلى ١٠ بالمئة من سكان البلاد. وكان بين هؤلاء الذين غادروا البلاد حوالى

---

(٢٢) Bank of Israel, *Annual Report, 1996*, p. 7.

٢٤,٠٠٠ أكاديمي، منهم ١٦,٠٠٠ «علماء من ذوي المؤهلات الرفيعة»[٢٣].

ويقدر تقرير بنك اسرائيل للعام ١٩٩١ ان الهجرة ستكون ملموسة إذا لم يتمكن المهاجرون الروس من تأمين وظائف خلال عام من الوصول؛ ويقدر كذلك ان ما يتراوح بين ١٥٠ ألف مهاجر و ٢٠٠ ألف مهاجر سيغادرون اسرائيل على هذا الأساس[٢٤].

وبما أن اقتصاد اسرائيل يعتمد بشدة على علاقاتها العلمية والاقتصادية مع اوروبا والولايات المتحدة، فإن هذه الهجرة جندت للتسويق ـ من ناحية، وللحصول على المعلومات المفيدة ـ من ناحية أخرى. والأمثلة التي أشرنا إليها أعلاه حول ناتان شارنسكي وفيتالي كوزلوف وبوريس بريزوفسكي توضح هذه النقطة، وهي كيف يمكن لبلد جيد الإدارة استخدام العوامل الايجابية والسلبية لتحقيق أقصى المنافع.

القوة البشرية العلمية والتقنية في قوة العمل

في عام ١٩٦٥ كان لاسرائيل ثمانية مهندسين لكل ألف موظف في الصناعة؛ وقد وصلت هذه النسبة إلى ٣٣ مهندساً لكل ألف موظف بحلول عام ١٩٨٣؛ وفي عام ١٩٨٣ كان ١٣ بالمئة من قوة العمل يحملون درجات أكاديمية بالمقارنة مع ٧,٦ بالمئة في عام ١٩٧٣. وارتفع العدد الاجمالي للقوة البشرية العلمية والاكاديمية والمهنية والتقنية من ٢٨٤,٠٠٠ في عام ١٩٨٠ إلى ٣٥٩,٠٠٠ في عام ١٩٨٩. ومجموع عدد العلماء والمهندسين الموظفين في اسرائيل يتراوح بين خمسين ألفاً ومائة ألف. وقد تضاعفت هذه الاعداد على الأرجح منذ عام ١٩٩٨[٢٥].

ويلاحظ أن تطبيقات العلم والتقانة يقوم بها عادة مهندسون وتقانيون موظفون في: منظمات استشارات وتصميم، ومنظمات بحث وتطوير، وشركات مقاولة، وشركات صناعية، ومعامل اختبار، ومنظمات مشابهة أخرى. ومعظم الجزء الاساسي من البحث والتطوير تقوم به هيئة التعليم في الجامعات، وهيئات البحث العاملة في الصناعة وفي مختبرات البحوث التطبيقية. ومن الواضح أن بعض هؤلاء الباحثين متخصصون في العلوم الطبية والهندسة والزراعة وفي العلوم الأساسية.

---

(٢٣) جورج قصيفي، «هجرة اليهود الروس: بعض القضايا الرئيسية،» (ورقة غير منشورة، آذار/مارس ١٩٩٣).

(٢٤) Bank of Israel, Research Department, *One Million Immigrants: An Absorption Program*, p. 22.

(٢٥) Paul Rivlin, *The Israeli Economy* (Boulder, CO: Westview Press, 1992), p. 67.

في العام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣، كان العدد الاجمالي للعاملين في مجالي التعليم والبحوث من درجة محاضر إلى استاذ يعادل ٤٦٨٥,٩ موظف كل الوقت. وكان هنالك بالإضافة إلى ذلك ٩٢٣,٧ باحث أكاديمي ناشىء و ٧٣٧,٩ مساعد باحث وتعليم. ومجموع عدد الموظفين ـ بما في ذلك الأكاديميون والفنيون والاداريون ـ كان يعادل ١٨,٠٥٩,٣ موظف كل الوقت[٢٦].

ثانياً: البنية التحتية للعلم والتقانة

كانت اسرائيل بحلول عام ١٩٦٠ قد أقامت بنيتها التحتية الأساسية للعلم والتقانة. فكان أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وهيئات البحث، يحصلون على مستوى مقبول من الدخل. وبعبارة أخرى، يمكن لاستاذ جامعي أن يعيل نفسه وعائلته من دخله من وظيفة واحدة، وان هذه الوظيفة تتيح له وقتاً كافياً للقيام ببحث علمي. يضاف إلى ذلك أنه تم توفير مكتبات ومختبرات وتسهيلات تقنية للعلماء، إلى جانب كل الوسائل للاجتماع بعلماء آخرين وللقيام بعمل علمي مشترك. وأخيراً فقد كانت المنظمة صاحبة العمل تركز تقييمها لأساتذتها على اساس انجازهم العلمي.

وهكذا قدمت امكانات للعلماء الاسرائيليين ليصبحوا أعضاء فاعلين في شبكات علمية دولية. وطورت اسرائيل البنى التحتية الدولية الضرورية للاتصال مع، والاستفادة من، البرامج العلمية والتقانية الأمريكية والأوروبية الرئيسية.

كذلك فإن المنظمات الوطنية كانت قادرة على اقامة ارتباطات فعالة مع المؤسسة العسكرية ومع الاقتصاد. وأتاحت هذه الارتباطات للعلماء تقديم مساهمات مهمة؛ ودعمت هذه المساهمات بدورها من التوسع في الاقتصاد، ومن الأداء العالي في المؤسسة العسكرية.

لقد كانت الارتباطات بين العلم والاقتصاد حتى عام ١٩٦٠ لا تزال متخلفة، إلا ان كل المؤسسات السياسية الاسرائيلية اعترفت بأهمية هذه الارتباطات؛ ولم يكن الأمر سوى مسألة وقت لتعزيز هذه الارتباطات لتصبح أكثر فاعلية. وسأبحث فيما يلي عدداً من الاجراءات التي اتخذت في هذا المجال.

واجهت المشاريع الاسرائيلية صعوبات ناجمة عن حجمها الصغير وعن محدودية

---

(٢٦) *The Higher Education System in Israel: Statistical Abstract and Analysis, 1995* (Jerusalem: Council for Higher Education Planning and Budgeting Committee, 1995), table (6.4).

بنيتها التحتية التقانية، إلا أن قدرتها المتأصلة على التفحص والتخطيط مكنتها من التغلب على العديد من هذه المصاعب.

فمثلاً، يصف ينّون (Yinnon) المصاعب التي واجهتها مشاريع صغيرة تعمل في معالجة المواد البلاستيكية في الثمانينيات عندما أصبحت التقانات الضرورية في هذه الصناعة أكثر ارتكازاً على المعرفة. وكان هذا يعني أنه إذا كان للمنتوجات الاسرائيلية أن تظل منافسة، فعلى هذه المصانع أن ترفع من درجة ممارساتها الصناعية. ولكن الشركات الاسرائيلية كانت تنقصها البنية التحتية العلمية والتقانية اللازمة للقيام بذلك. ولم يكن أمام رئيس هيئة العلماء في وزارة الصناعة والتجارة سوى أن يقوم بتمويل خمسة مشروعات أبحاث إلى جانب تعزيز مشاريع مشتركة مع شركات أمريكية وفرنسية وهولندية.

ومع ذلك فإن هذه الجهود لم تحل المصاعب كلياً. وقد حدثت الطفرة عرضاً عن طريق الاتصالات الشخصية التي أجراها عامل في مؤسسة جماعية (كيبوتس) مع مؤسسة ألمانية. ويذهب ينون إلى ان المؤسسات المتمركزة في الكيبوتس، قادرة على الوصول إلى قوة عمل بمؤهلات عالية، وقد ساعد هذا على التغلب على النقص في هذا المجال[٢٧].

وهذا المثال يوضح القدرة على اتباع طرق موازية ومواصلة الاستكشاف إلى أن يتم حل المشكلة بطريقة الاعتماد على النفس.

الفترة حتى عام ١٩٧٠

في البدء، انشأت الحركة الصهيونية روابط اقتصادية مع قطاع الزراعة وقطاعات تقليدية أخرى من الاقتصاد. وأنشأت منذ الثلاثينيات روابط مع حركات عسكرية سرية. وقد بحثت بعض هذه التطورات في مكان آخر[٢٨].

كان هناك حتى عام ١٩٧٠ تطور مستمر في مدى ونوعية الصناعات ذات الأهمية العسكرية. وكانت هذه الصناعات حاسمة بالنسبة إلى قدرات القوات المسلحة الاسرائيلية، ومكنتها من أن تستخدم بفعالية أكبر أنظمة الأسلحة المتقدمة التي حصلت عليها من فرنسا والولايات المتحدة.

---

(٢٧) A. Tamara Yinnon, «The Shift to Knowledge-intensive Production in the Plastics-processing Industry and Its Implications for Infrastructure Development: Three Case Studies: New York State, England and Israel,» *Research Policy*, vol. 25 (1996), pp. 163-179.

(٢٨) انظر في ما سبق الهامش رقم (٣) لبعض هذه المراجع.

وقد أنشأت اسرائيل برنامج سلاحها النووي بمساعدة فرنسية في أواخر الخمسينيات، وأنشأت أيضاً برامج بحوث واسعة في: الحرب البيولوجية والكيماوية؛ المواصلات والحواسيب والالكترونيات. وهذه البرامج وضعت الأساس للمركب الصناعي ـ العسكري الاسرائيلي الذي كان نتاجاً لجهود وزارة الدفاع. وهذا المركب تلقى دعماً كبيراً من الأموال الأمريكية[٢٩].

وتضمن المركب الذي أنشىء خلال تلك الفترة تصنيع أسلحة خفيفة وأسلحة ثقيلة (مدفعية ذاتية الحركة وذخائر)، وإنتاج دبابات (الميركافا) وتحسين دبابات قديمة، وإنتاج طائرات قتال نفاثة (كفير)، وتصميم وانتاج طائرات بدون طيار (طائرات تحكم عن بعد)، وأنظمة أسلحة بحرية (تشمل زوارق وأنظمة قيادة ورقابة وصواريخ مضادة)، وتطوير أنظمة إرشاد القنابل، ومعدات تشويش ومضادة للتشويش الكترونية، ومعدات كهرو ـ بصرية (Electro-Optical)، وانتاج قذائف آر. بي. جي وتصميم وانتاج كل سلسلة أنظمة المواصلات العسكرية.

لقد تأسست الصناعات العسكرية الاسرائيلية (IMI) في عام ١٩٣٠، ضمن منظمة الهاغانا السرية الصهيونية. وهي الآن شركة تملكها الدولة. وكانت توظف في عام ١٩٨٣ ١٥٠٠٠ موظف، وبلغت قيمة انتاجها ٥٥٠ مليون دولار؛ وفي ذلك الوقت قامت بتصدير ٤٠ بالمئة من انتاجها.

وأنشئت صناعات الطيران الاسرائيلية (IAI)، وهي مؤسسة تملكها الدولة، في عام ١٩٤٥. وكانت متخصصة في الأصل في عمرة الطائرات. وفي عام ١٩٨٣ كان لديها عشرون ألف موظف، ويبلغ حجم انتاجها حوالى مليار دولار، مع تصدير ٢٥ بالمئة من الانتاج.

وأنشئت مؤسسة رافاييل (هيئة تطوير وسائط القتال) في عام ١٩٤٨ لتطوير وسائط جديدة للقتال عن طريق تطبيق العلم. وكانت هذه المؤسسة حتى أواسط الستينيات فرعاً من فروع وزارة الدفاع. وقد اكتسبت بعد ذلك وضع الهيئة المستقلة وكان يعمل في رافاييل في عام ١٩٨٣ حوالى ستة آلاف موظف مع مجمل انتاج يبلغ نحو ثلاثمائة مليون دولار. وقد تخصصت بمجموعة متنوعة من تصميم الصواريخ وانتاجها. وركزت رافاييل على البحث والتطوير وعلى الانتاج بعقود من الباطن.

---

(٢٩) لمصدر شامل للمعلومات، انظر: Yoram Peri and Amnon Neubach, *The Military-Industrial Complex in Israel: A Pilot Study* (Tel-Aviv, Israel: International Centre for Peace in the Middle East, [1985]).

وأنشئت مؤسسة سوليل بونيه للإنشاءات (شركة مقاولات) في عام ١٩٢٤ وكانت ملكاً للهستدروت، الاتحاد العام للعمال اليهود، وقد أنشأت هذه المؤسسة في عام ١٩٤٤ شركة كور (KOOR) التي سعت كشركة مقاولات إلى صناعة مواد البناء. وقد استهلت العمل في البدء بمصنعين: مصنع للزجاج ومصنع مسابك معادن. وفي عام ١٩٤٥ أضافت اليهما صناعة الاسمنت. وبحلول ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ تحركت إلى إقامة مشاريع مشتركة مع القوات المسلحة وأسست شركة تلراد (Telrad) ووضعت أسس الصناعة العسكرية المحلية. وأقامت من ثم مشروعاً مشتركاً مع مؤسسة فنلندية لصناعة قذائف المدفعية. واستمرت عملية التوسع هذه حتى أصبح لدى مؤسسة كور ـ في عام ١٩٥٨ ـ ٢٥ مصنعاً، يبلغ عدد موظفيها ستة آلاف موظف، عندما قام الهستدروت بفصل كور عن سوليل بونيه.

وأنشأت كور بالاشتراك مع وزارة الدفاع شركة تديران (Tadiran) في عام ١٩٦٢. وقد تخصصت في معدات المواصلات والطائرات بدون طيار، وحتى بسلسلة كبيرة من المنتوجات الاستهلاكية. وفي عام ١٩٦٩ باعت وزارة الدفاع الاسرائيلية حصتها في تديران البالغة خمسين بالمائة إلى شركة «جنرال تلفون اند الكترونيكس» الأمريكية. وبات لدى تديران بحلول ١٩٨٢ حوالى ١٢ ألف موظف وحجم انتاج يبلغ نحو ٦٠٠ مليون دولار. وكان ثلث المبيعات معدات عسكرية.

وبحلول أوائل الثمانينيات أصبحت كور أكبر شركة صناعية في اسرائيل نتيجة لملكيتها للعديد من الصناعات المغذية. وحاولت في عام ١٩٨٦ جذب رأس المال الأمريكي مما أنزل بها خسارة تبلغ ٢٥٣ مليون دولار في عام ١٩٨٧. وفي العام نفسه عين بني غاؤون (Benny Gaon) لإعادة هيكلة كور وانقاذها. وقد أعاد تنظيمها في خمسة أقسام وأغلق العديد من الشركات المتفرعة عنها. وقد أجريت تخفيضات كبيرة في النفقات، واستغنى عن عدد من العمال، وتم الحصول على قرض بمبلغ ١,٢٠٠ مليار دولار. وفي عام ١٩٩١ اعتبرت كور بمثابة ديناصور، ولكنها لا تزال تنتج عشرة بالمائة من انتاج اسرائيل الصناعي.

ومنذ ذلك الحين، صادفت كور مشاكل عديدة أخرى. وفي عام ١٩٩٧ حقق الملياردير اليهودي الكندي تشارلز برونفمن (Bronfman) السيطرة على كور وأصبح رئيساً لمجلس إدارتها. وقام برونفمن بتعيين جوناثان كولبرت محل غاؤون. ولدى الشركة عشرون ألف موظف، وتبلغ قيمة مبيعاتها تسعة مليارات وستمائة مليون شاقل جديد بأرباح بلغت أربعمائة وستة وخمسين مليون شاقل جديد في عام ١٩٩٧.

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ أعلن منصور الترزي المستشار المالي لابراهيم

كامل أن شركة كاتو للصناعات، وهي شركة مصرية، ستشتري أسهماً في كور[٣٠]. ويبدو أن «عملية السلام» أخذت تفتح أبواباً أمام شركة كور في العمل الفندقي في الوطن العربي: فقد دخلت كور في شراكة مع شركة (ITT) المالكة لسلسلة شيراتون الدولية لتوسيع عمل فنادقها ومنتجعاتها في الوطن العربي[٣١].

وهناك عدد من المؤسسات الاسرائيلية الأخرى المشابهة لكور. وتضم هذه شركات إلبيت (Elbit)، وأم. بي. تي، وألتا (Elta)، وأليزرا، وسلطام، وأحواض سفن اسرائيل، وإل. أوب، وماسا، وبيت شيمش، وإنغنز، وغيرها، ولهذه الشركات أنواع مختلفة من العلاقات مع وزارة الدفاع.

ومن الواضح إذن أن المركَّب الصناعي العسكري الاسرائيلي قد تمكن من تطوير بنية تحتية تقانية مقتدرة ومندمجة كلياً في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية.

ويزود هذا المركَّب اسرائيل بقاعدة تدريب صلبة لتطوير المواهب التنظيمية في ظل الدعم الحكومي، وبالتالي لا يزال يترتب عليها تلبية معايير الأداء البالغة الدقة. ومنذ الثمانينيات أخذ ذلك المركب الصناعي العسكري بالتقلص، مع بذل جهود أكثر لتوسيع قطاع الصناعات المدنية وللتشديد على إنتاج الصناعات الموجهة للتصدير.

الانتقال إلى صناعة مدنية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٧)

بدأ احتكار المركَّب الصناعي العسكري للانتاج الصناعي بالانخفاض خلال أواخر الستينيات، وظهرت من ثم شركات صناعية مدنية في حقول مختلفة.

وهذه الشركات المدنية أدرجت أسهمها في النهاية في أسواق الأسهم والسندات (عادة بورصة تل أبيب وبورصة نيويورك) وكانت بوجه عام موجهة للتصدير. وقد دشنت هذه الشركات مرحلة جديدة في التنمية الصناعية لاسرائيل.

وليس هنا مجال البحث في صعوبات إقامة مؤسسة عالية التقانة في بلد صغير. وللتوضيح سأتناول بالبحث بعض هذه الشركات[٣٢].

---

(٣٠) Mark Hubbard and Judy Dempsey, «Political Aim in First Arab Purchase of Israeli Shares,» *Financial Times*, 22/1/1997.

(٣١) Judy Dempsey, «Sheraton, Koor in Mideast Venture,» *Financial Times*, 13/2/1997.

(٣٢) تستند بقية معلومات هذا القسم إلى تقارير منشورة في صحيفة: *Financial Times*. انظر: Peri and Neubach, *The Military-Industrial Complex in Israel: A Pilot Study*, and Abdo Kadifa and Chibli Mallat, *The Third Stage of Zionism: High Technology in Israel* (London: SOAS, 1988).

١ ـ أسست شركة ألسنت ليمتد (Elseint Ltd.) في عام ١٩٦٩ لتطوير وتصنيع معدات طبية. وفي عام ١٩٧٨ بلغت دورة انتاجها عشرين مليون دولار، وفي عام ١٩٨٣ أصبحت هذه الدورة ١١٠ ملايين دولار، وفي ١٩٩٠ غدت ١٦٠ مليوناً.

وقد صدرت الشركة تسعين بالمائة من انتاجها. وبحلول عام ١٩٨٣ كان عدد موظفيها ٣,١٠٠ موظف منهم ٦٥٠ موظفاً، كانت مراكز عملهم في الخارج. وفي عام ١٩٩٠ بات لديها ١,٥٠٠ موظف فقط.

٢ ـ أنشئت شركة سيتكس ليمتد (Scitex Ltd.) في عام ١٩٦٨، وهي شركة مساهمة يجري التداول في أسهمها في بورصة نيويورك. وهذه الشركة تعتبر رائدة على المستوى العالمي في أنظمة معالجة الألوان والرسومات الحاسوبية. وبحلول عام ١٩٧٨ بلغت مبيعاتها تسعة ملايين دولار، وارتفعت في عام ١٩٨٢ إلى ٤٧ مليون دولار، وفي عام ١٩٨٤ إلى ١٠٤ ملايين دولار، وفي عام ١٩٨٦ إلى ١٣٢ مليون دولار، ومن ثم إلى ٣٥٢ مليوناً في عام ١٩٩٠.

وتصدر الشركة كل انتاجها، وتدّعي أنها تحصل على حصة نسبتها عشرة بالمائة من السوق العالمية لأنظمة معالجة الألوان، وواجهت الشركة مصاعب جدية في أعوام ١٩٨٥ و١٩٨٦ و١٩٩٥ و١٩٩٦؛ وبلغت خسائرها ١٣ مليون دولار في عام ١٩٨٥ و٣٤ مليون دولار في عام ١٩٨٦ ووصلت إلى ١٧٨ مليون دولار في عام ١٩٩٦. وقد جرى نتيجة لذلك إعادة هيكلتها وتمكنت من تحقيق ربح صاف بقيمة ٥٠٠ ألف دولار في عام ١٩٩٧، من مبيعات بلغت قيمتها ٦٧٦ مليون دولار.

٣ ـ شركة تيفا (Teva) للمواد الصيدلية، وكانت تعتبر الشركة التقانية الرئيسية في عام ١٩٩٦ بمبيعات بلغت ١,١٩٠ مليون جنيه استرليني (حوالى ملياري دولار). ومع ذلك فقد أخذت هذه الشركة تواجه مشاكل خلال العامين الماضيين، وأخذت قيمة اسهمها بالانخفاض: اعتمدت تيفا على تسويق دواء جنسي يدعى كلونازيبام لكن واجهتها منافسة شديدة. وانخفضت مبيعاتها لعام ١٩٩٧ إلى ١,١٠٠ مليون دولار[٣٣].

ارتفع اجمالي انتاج صناعة اسرائيل الالكترونية خلال الفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٩٠) من ١,٤١٥ مليار دولار إلى ٣,٢٧ مليار دولار. وبحلول عام ١٩٩٠ كانت هنالك ٧٥ شركة الكترونيات، يبلغ متوسط العمالة لديها ٣٣ ألف موظف، منهم ٥٣ بالمئة مهندسون وتقنيون. وقد تم تصدير حوالى ٦٧ بالمئة من انتاج هذه الشركات التي

---

(٣٣) Judy Dempsey, «Teva Issues Second Warning in Five Months,» *Financial Times*, 16/6/1998.

يتألف نصف انتاجها من أنظمة عسكرية.

وتوضح التفاصيل التي تم بحثها في الأقسام السابقة قدرة الشركات الاسرائيلية على دعم صناعاتها في وجه المنافسة الدولية. ومن الواضح أن هذه الشركات تواجه صعوبات جدية على الرغم من الامتيازات العديدة والمساعدة الملموسة الممنوحة لها.

ومن الجدير بالملاحظة ان الاسرائيليين قادرون على صيانة الشركات التي تقع في صعوبات خطيرة وإيجاد الأموال اللازمة لتمويل تأسيس شركات جديدة. وتشير كل أنماط السلوك هذه بوضوح إلى أن المنظم (Entrepreneur) الاسرائيلي يمتلك القدرة على توجيه دفة القيادة إلى اتجاه مربح في طريق وعرة إلى حد بعيد.

مؤسسة البحث والتطوير الصناعي الاسرائيلية ـ الأمريكية (BIRD)[٣٤]

أنشيء المجلس الاستشاري الأمريكي ـ الاسرائيلي في عام ١٩٧٦ خلال إدارة الرئيس كارتر. وسعى المجلس في البدء إلى تعزيز التعاون بين الشركات الأمريكية والاسرائيلية في حقل البحث والتطوير؛ وتوسعت فكرة المجلس من ثم لتشمل إضفاء الصفة التجارية على الابتكارات. ثم تولدت عن هذا المجلس فيما بعد «مؤسسة البحث والتطوير الثنائية الأمريكية الاسرائيلية»: (US-Israel Binational Industrial Research and Development).

وهذه المؤسسة هي صندوق تعاوني أنشيء في عام ١٩٧٧ لتعزيز التعاون بين الشركات الأمريكية والاسرائيلية. وبدأ الصندوق بوقفية قيمتها ستين مليون دولار ثم ارتفعت إلى ١١٠ ملايين دولار. وتملك الحكومتان حصصاً متساوية فيها. وتنفق المؤسسة كل عام الدخل الذي تحصل عليه من وقفيتها ومن حقوق الملكية. وبحلول عام ١٩٩٢ كان يتوافر لدى المؤسسة حوالى ١٢ مليون دولار سنوياً للإنفاق.

وطورت المؤسسة بعد سنوات عديدة من الخبرة استراتيجيا ناجحة للشركة بين الشركات الأمريكية والاسرائيلية. وبحلول أوائل التسعينيات كان نصف المشاريع الجديدة نتيجة للشراكة قد دشنتها المؤسسة. وتوفر المؤسسة نصف كلفة التمويل اللازمة لأي مشروع مشترك بين شركة أمريكية وأخرى اسرائيلية. وإذا أخفق المشروع فعند ذلك يخسر جميع الفرقاء استثماراتهم، أما إذا نجح المشروع فتتلقى المؤسسة حقوق

---

(٣٤) هذه المعلومات عن BIRD مستندة إلى: Amal Muhammad Musa Alayan, «Strategies for Technology-based Economic Development,» (M. Sc. Dissertation, MIT, 1993), and *The BIRD Foundation 1992 Status Report*.

ملكية تبلغ في أقصاها ١٥٠ بالمئة من قيمة استثمارها في المشروع.

وتمول المؤسسة ثلاثة أنواع من المشاريع:

- مشاريع كبيرة تتراوح تكلفتها بين مائتي ألف دولار ومليونين وخمسمائة ألف دولار لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

- مشاريع صغيرة يقل اجمالي كلفتها عن مائتي ألف دولار.

- دراسات الجدوى والاختبارات للمفاهيم جديدة على أن تكون كلفتها أقل من ستين ألف دولار.

وقامت المؤسسة خلال أول عشر سنوات من عمرها بتمويل مائة وستة مشاريع كبيرة وخمسين مشروعاً صغيراً ودراسات جدوى واختبارات. وبدأت المؤسسة في نهاية عام ١٩٩٢ مشروعها رقم ٣٣٠، وكانت قد استثمرت ٩٢ مليون دولار. وقد تم توليد أعمال بقيمة ٣ مليارات دولار من هذه المشاريع، وفي عام ١٩٩٤ وقعت اسرائيل والولايات المتحدة اتفاقاً لتحقيق المزيد من التوسع في هذا النمط من التعاون في التقانة العالية.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن هذه العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل ليست فريدة، فالشركات الأمريكية في الواقع، تخصص أكثر من عشرة مليارات دولار سنوياً للبحث والتطوير خارج الولايات المتحدة؛ وتخصص الشركات الأجنبية أكثر من ١٥ مليار دولار للبحث والتطوير في الولايات المتحدة. ولقد اكتشف ريتشارد فلوريدا ان خمسين بالمائة من كل هذه المخصصات هي مع شركات أوروبية و٤٥,٢ بالمائة مع شركات آسيوية[٣٥]. وتأخذ اسرائيل جزءاً صغيراً من هذه العلاقات الأمريكية الدولية. وتقوم الشركات الأوروبية بترتيبات تعاونية مماثلة مع الشركات الآسيوية والأمريكية.

إن متابعة التحالفات الاستراتيجية بين الشركات الصناعية يمثل نشاطاً راسخاً وعالمياً. وما يميز المشاريع العربية المشتركة مع شركات أجنبية من الممارسات الدولية هو أن الجانب العربي في أغلب الحالات لا يرغب في أن يصبح متداخلاً في المكونات التقانية للمشروع المشترك، غير مدرك أن معظم الأرباح والمنافع والسيطرة هي في المكونات التقانية للمشروع المشترك.

---

(٣٥) انظر: Richard Florida, «The Globalization of R & D: Results of a Survey of Foreign-affiliated R & D Laboratories in the USA,» *Research Policy*, vol. 26 (1997), pp. 85-103.

العلاقة بين اسرائيل والاتحاد الاوروبي

كان تعزيز التعاون الدولي لعلماء اسرائيل هدفاً استراتيجياً رئيسياً لحكومة اسرائيل. ولم تفوّت الحكومة أي فرصة لتحقيق هذا الهدف.

لقد وقعت معاهدة روما التي دشنت عملية التوحيد الأوروبي في عام ١٩٥٧. وقد استوعبت اسرائيل المعنى الكامل للجماعة الاقتصادية الأوروبية منذ البدء، فأقامت بعثة دائمة لها لدى هذه الجماعة في عام ١٩٦٠، وكانت اسرائيل ثالث بلد يفعل ذلك بعد الولايات المتحدة واليونان. وفي عام ١٩٦٤ طلبت اسرائيل أن تصبح عضواً مشاركاً؛ ولم يلق هذا الطلب القبول، إلا ان اسرائيل واصلت السعي بإصرار لتأمين سلسة من المشاركات. ويمكن رؤية الاهتمام الجدي الذي تعطيه اسرائيل لعلاقتها مع الجماعة الأوروبية من حجم الدراسات المنشورة في عام ١٩٧١ بعنوان: «اسرائيل والسوق المشتركة»[٣٦]. ونتيجة لهذا الاهتمام يشارك العلماء الاسرائيليون الآن كلياً في معظم الوكالات العلمية والتقانية الأوروبية الوطنية والمتعددة الأطراف مثل سرن CERN (المجلس الأوروبي للبحوث النووية)، ووكالة الفضاء الأوروبية، والمنظمة الأوروبية لبيولوجيا الجزيئات وغيرها. وهذه المشاركة مرتكزة على كل من القدرات العلمية والفعالية السياسية لتعزيز مثل هذا التعاون.

لقد قاومت الجماعة الأوروبية منذ أواخر الستينيات ادخال اسرائيل كعضو كامل في براجها العلمية. ولكن واضعي الاستراتيجيا السياسية الاسرائيلية استمروا في متابعة تحقيق مثل هذه العضوية بشكل متواصل.

كذلك ظلت اسرائيل تسعى إلى الحصول على العضوية الكاملة في إطار برنامج تطوير البحث والتقانة للجماعة الأوروبية البالغ الأهمية. ومثل هذه العضوية تخول المنظمات الاسرائيلية أن تصبح مؤهلة للمشاركة في جميع البرامج غير النووية. وقد لبّى الاتحاد الأوروبي هذه الرغبة الاسرائيلية في عام ١٩٩٦.

ومرة أخرى، نرى أن المهم ليس توقيع الاتفاق، بل وجود منظمات وطنية قادرة على إقامة روابط فعالة مع منظمات البحث في الاتحاد الاوروبي لما فيه منفعة شركات التقانة العالية الاسرائيلية. وبرنامج «مؤسسة البحث والتطوير الصناعي الأمريكية الاسرائيلية» أظهر أن مثل هذا الأمر هدف قابل للتحقيق.

---

(٣٦) انظر: Haim Ben-Shahar [et al.], *Israel and the Common Market*, edited by Pierre Uri (Jerusalem: Published for the Middle East Peace Institute, Geneva by Weidenfeld and Nicolson, 1971).

تأثير الولايات المتحدة في الأداء الاقتصادي الاسرائيلي

هنالك مجالان للعلاقات الاسرائيلية ـ الأمريكية فيهما تأثير إيجابي في تنمية الاقتصاد الصناعي لاسرائيل. وقد رأينا كيف أن مؤسسة بيرد (BIRD) تساهم مباشرة في الانتاج الصناعي. ويجدر الاستشهاد هنا بمساهمتين أمريكيتين أخريين:

الأولى هي الحماية الأمريكية لاسرائيل في مباهاتها المستمرة بتشكيلة عريضة من القوانين والمواثيق الدولية؛ وسيجري البحث في هذا الموضوع أدناه تحت عنوان: مظاهر خاصة مرتبطة باسرائيل. أما المجال **الثاني** للدعم الأمريكي الحيوي (الذي يشمل التمويل غالباً)، فينصب على ترويج تصدير منتجات وخدمات اسرائيلية.

مظاهر خاصة مرتبطة باسرائيل

تستفيد اسرائيل من سلسلة عريضة من الامتيازات التي لا يمكن لأي شركة أو بلد آخر في تجمع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن يتمكن من تأمينه. ولهذه الامتيازات منافع اقتصادية مع انه لا يبدو أن هذه المسألة أُعطيت الانتباه الذي تستحق.

وهذه الامتيازات تتناول تسامحاً في الأمور التالية:

١ ـ تنتهك اسرائيل كل أنظمة كوكوم (COCOM) المتعلقة بالأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية من دون أن تعاني أي نكسة.

٢ ـ حصلت اسرائيل على معرفة علمية وتقانية أمريكية سرية أخذت تسوّقها من ثم في الصين[٣٧] والهند[٣٨] وجنوب افريقيا[٣٩] وفي أماكن أخرى.

---

(٣٧) في الوقت الذي كانت تتمتع فيه اسرائيل بامتياز الوصول إلى تقانة الصواريخ والالكترونيات الأمريكية وتوفر فيه الولايات المتحدة تمويل كلفة البحث والتطوير لشركة لافي (Lavi) لصناعة الطائرات الحربية في اسرائيل، كانت اسرائيل تبيع الصين تقانة سرية. وظهرت سلسلة من التسريبات في الصحف بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٢. ويشتبه في أن تكون التجارة بالتقانة الحربية قد بدأت في عام ١٩٨٠. انظر على سبيل المثال: Jon Swain, «Israel in Secret Missile Deal with China,» *Sunday Times* (3 April 1988); Marie Colvin, «Israel Sells Radar to China in Secret Deal,» *Financial Times*, 10/4/1988; Andrew Whitley, «Israel Profits from Clandestine China Link,» *Financial Times*, 22/4/1988; Hugh Carnegy, «Israel Charges US with False Arms Leak,» *Financial Times*: 14-15/3/1992, and Nancy Dunne and Hugh Carnegy, «US Clears Israel of Selling Patriot Secrets to China,» *Financial Times*, 3/4/1992.

(٣٨) بالنسبة إلى أسلحة الهند النووية، انظر: Christopher Walker, «Israelis' Helped India for 20 Years,» *Times* (4 October 1998).

(٣٩) التعاون العلمي والتقاني والاقتصادي والحربي والسياسي الطويل والمستقر بين اسرائيل وجنوب افريقيا معلوم جداً. وأبقت اسرائيل على هذه العلاقات حتى عندما فرضت الأمم المتحدة حظراً على جنوب افريقيا من أجل انهاء حكم التفرقة العنصرية هناك، وظلت تسريبات حول هذه العلاقات تظهر في الصحف الغربية. =

٣ ـ تتلاعب اسرائيل بالأنظمة التجارية للجماعة الأوروبية المتعلقة ببلد المنشأ[٤٠].

٤ ـ رعت اسرائيل تجارة تهريب المخدرات إلى مصر منتهكة بذلك الاتفاقات الدولية التي تحظر مثل هذه التجارة[٤١].

٥ ـ ارتكب العملاء الاسرائيليون أعمال اغتيال وتخريب في أوروبا ضد مدنيين عرب ورعايا من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[٤٢].

٦ ـ اعترفت اسرائيل بانتهاكات مستمرة وواسعة وموثقة تلفزيونياً لكل مواثيق جنيف على مدى فترة تزيد على خمسين عاماً.

٧ ـ قدمت اسرائيل أسلحة إلى أعداد من المجرمين المنخرطين في شبكات احتكارات المخدرات[٤٣].

٨ ـ أرسلت اسرائيل شحنة أسلحة إلى إيران عندما كانت الامم المتحدة تفرض حظراً على مثل هذه التجارة. وقد نشرت هذه الأنباء في الصحافة الدولية كجزء من فضيحة إيران غيت الأمريكية.

٩ ـ نظمت اسرائيل أعمال تجسس لمنفعتها الخاصة على الولايات المتحدة، وقد

= انظر على سبيل المثال: Andrew Whitley and Jim Jones, «Israel Explains Arms Sanctions to Pretoria,» *Financial Times*, 20/3/1987; Tony Walker, «Israel Coy over S. African Connection,» *Financial Times*, 31/10/1989; Charles Richards, «Rabin Repeats Israel's Denial of Aid for SA Missile,» *Independent*, 30/10/1989; Hugh Carnegy, «DeKlerk Cements Israeli Links,» *Financial Times*, 11/11/1991; Rupert Cornwell, «Bush Turns Blind Eye to Israeli Arms Deals,» *Independent*, 28/10/1991, and Hugh Carnegy, «Israel and US in Clash over "Weapons Sales",» *Financial Times*, 16/3/1992.

(٤٠) انتهاك قواعد شهادة المنشأ في العلاقات التجارية بين اسرائيل والاتحاد الاوروبي قائم على نطاق واسع. وسأشير هنا إلى حالة الأراضي المحتلة فقط. انظر: Andrew Whitley, «Palestinian Farm Exports Come to EC Direct at Last on Brussels Initiative,» *Financial Times*, 6/12/1988; Judy Dempsey: «Stick to Trade Rules, Brussels Tells Israel,» *Financial Times*, 14/11/1997; «Israel Proposes Rules of Origin Talks with EU,» *Financial Times*, 21/5/1998, and «EU Commissioner Criticises Israelis,» *Financial Times*, 27/5/1998.

(٤١) Uzi Mahnaimi, «Revealed: Israel Made the Egyptian Army Go to Pot,» *Sunday Times* (22 December 1996).

(٤٢) نذكر مثالاً واحداً فقط: اغتيال العالم الكندي د. جيرالد بول (Gerald Bull) في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٠ في بروكسل.

(٤٣) Canute James, «Antigua Seeks Israeli on Arms Charge,» *Financial Times*, 24/4/1990.

نشر الكثير عن قضية جوناثان بولارد الذي لا يزال في السجن رغم المحاولات المتعددة لاسرائيل وللجنة الأمريكية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة (AIPAC) للافراج عنه. ويؤكد سيمور هيرش في كتابه **خيار شمشون** ***(The Samson Option)*** أن شامير أعطى الاتحاد السوفياتي نسخاً من وثائق الاستخبارات الأمريكية التي سرقها بولارد[٤٤].

١٠ ـ انتهكت الصناعة الاسرائيلية حقوق الملكية الدولية للبرمجيات[٤٥]. وهنالك تساهل عالمي (وبخاصة أمريكي) تجاه هذا الأمر.

١١ ـ تواطأت حكومات غربية مراراً مع اسرائيل لحماية نشاطات سرية وتجسسية اسرائيلية. ومثالاً على ذلك، تحطمت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ طائرة ركاب جمبو إسرائيلية نفاثة تابعة لشركة الـ عال فوق ضاحية مأهولة من ضواحي امستردام مخلفة وراءها ٥٠ قتيلاً على الأقل واعداداً كبيرة من الجرحى. الا أنه لم يجر أي تحقيق رسمي في الحادث في حينه، وبخاصة أن الطائرة كانت تنقل مادة تستخدم في صناعة غاز الاعصاب سارين، كما أن جناحيها كانا يحتويان على يورانيوم مستنفد كحافظ للتوازن. واشتكى الناجون من الحادث من عدد من المشاكل الصحية وقالوا ان هذه المشاكل تسبب فيها على ما يبدو مواد كانت في الطائرة. وحتى العمال المسؤولون عن جمع الحطام الناجم عن الحادث عانوا من هذه المشاكل نفسها. ومع ذلك فإن وزيرة الصحة الهولندية في ذلك الوقت السيدة جوريتسما، اكتفت بالقول ان من الممكن وقوع مثل هذه الحوادث، الا انها لم تقم ابداً بمزيد من التحقيق في الأمر.

ويبدو أنه كان هناك تواطؤ في ذلك الوقت بين موظفي شركة الـ عال وموظفي المطار للابقاء على سِرّية محتويات الطائرة. وبدأت الحكومة الهولندية في شباط/فبراير ١٩٩٩ تحقيقاً لمعرفة حقائق الأمر. ولا تزال القضية رهن التحقيق[٤٦]. ولا شك هناك في أنه لو وقع هذا الحادث بسبب طائرة هولندية لكان تحقيق كامل في الأمر قد جرى منذ أمد بعيد.

ولا شك في أن الانتهاكات تساهم بشكل بارز في ربحية الصناعة الاسرائيلية،

---

(٤٤) انظر: Alan Friedman, «Shamir Gave US N-secrets to Moscow,» *Financial Times*, 21/10/1991.

(٤٥) انظر: Judy Dempsey, «Israel Risks US Sanctions over Pirating,» *Financial Times*, 18/2/1999, and Avi Machlis, «Israeli Piracy Forces Novell to Review Deals,» *Financial Times*, 5/3/1999.

(٤٦) انظر: Stephen Bates, «Death Crash Jet Carried Poison Gas,» *Guardian*, 4/2/1999; Jeremy Gray, «Dutch to Probe El Al Crash,» *Financial Times*, 5/2/1999, and Gordon Cramb, «Air Crash Shakes Faith in Dutch Politics,» *Financial Times*, 24/2/1999.

ويمكن اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الدعم الغربي للدولة المنبوذة.

الترويج الأمريكي للصادرات الاسرائيلية

من الملاحظ أن اسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تكفل قدراً كبيراً من الحماية والامتيازات للمنتوجات الاسرائيلية. وتوفر الولايات المتحدة دعماً واسعاً لتمكين اسرائيل من تصدير منتوجاتها وخدماتها، وسنكتفي هنا بمثل واحد: التنمية الاقتصادية للجمهوريات الاسلامية الجديدة في آسيا الوسطى.

نجح المنظمون الاسرائيليون في استهداف تلك الأسواق الناشئة، بينما قبع الوسطاء الآخرون بعيداً عن هذه الأسواق. ونحن لا نعرف كثيراً عن اقتصادات وسياسات هذه الأعمال، والقليل الذي نعرف يظهر أن هنالك أبعاداً سياسية واستخباراتية أمريكية مهمة. ولذلك غالباً ما كانت هذه النشاطات تلقى مساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تأخذ على عاتقها أعباء تكلفة التمويل الأولي للمشروعات التي تنطوي على درجة عالية من المخاطرة، لتغطية الاتصالات الأولية والعمل الترويجي.

وقد تحدث هيو كارنيجي عن الجهود الاسرائيلية المبكرة لتنمية علاقات اقتصادية قوية مع الدول الاسلامية في آسيا الوسطى وهي: كازاخستان واوزبكستان وآذربيجان وطاجكستان وقرغيزيا. ويبدو أن اسرائيل قد اتبعت الأساليب نفسها التي استخدمت بنجاح في أمريكا الجنوبية وافريقيا والصين. وبحلول عام ١٩٩٠ كان ممثلو ١٨ شركة اسرائيلية قد زاروا كازاخستان.

وفي عام ١٩٩٢ قدمت حكومة الولايات المتحدة خمسة ملايين دولار لبرنامج أمريكي - اسرائيلي في الزراعة والصحة[٤٧]. وبحلول عام ١٩٩٣ تمكن منظم اسرائيلي يدعى شاوول ايزنبرغ من الحصول على مشروع بقيمة ١٦٠ مليون دولار لبرنامج تطوير تقانة الري بالتنقيط في جنوب كازاخستان. وتبع ذلك مشاريع أخرى، وتبين أن ايزنبرغ منظم محنك سبق له العمل بنجاح مع اليابان، بعد الحرب العالمية الثانية، ومع الصين عندما كانت معزولة وفي أماكن أخرى في الشرق الأقصى[٤٨].

---

(٤٧) انظر: «برنامج مساعدات اسرائيلي - أمريكي بخمسة ملايين دولار للجمهوريات الإسلامية،» الأهرام، ١٩٩٢/٨/٣٠.

(٤٨) Hugh Carnegy, «Israeli Matchmaker Sees Kazakhstan as Next Frontier,» *Financial Times*, 28/1/1993.

مصاعب على اسرائيل تخطيها

درس اسرائيل روزين المشاكل التي تواجه اسرائيل في تطوير الصناعة العالية التقانة [٤٩]، وهي أمور بديهية. ونوجز فيما يلي ملاحظات روزين حول أسباب الصعوبات الاسرائيلية:

وضع سياسي معاكس: يدّعي روزين أن تسويق منتوجات اسرائيل العالية التقانة يجد عرقلة بسبب قلق الزبائن حول قدرة الشركات الاسرائيلية على خدمة هذه المنتوجات. وهو يعزو هذه الحالة إلى الوضع الأمني المعاكس.

توفر رأس المال: يبدو أن الشركات الاسرائيلية تواجه صعوبات كبيرة في جمع رأس المال في الداخل وفي الخارج، وتوافر رأس المال للمشاريع المحفوفة بالمخاطر والمغامرة محدود.

نقص القوة العاملة التقنية: من المثير للدهشة أن روزين يجد أن اسرائيل تعاني نقصاً في القوة العاملة التقنية، وأنه ليس لدى اسرائيل تخطيط كاف حول العرض والطلب لمثل هذه القوة. وقد كتب روزين ذلك في عام ١٩٩١ في ذورة هجرة اليهود الروس إلى اسرائيل.

الانكشاف على الخطر: يلاحظ روزين أن الكلفة العالية للتسويق تعرض الشركات الاسرائيلية إلى خطر كبير. وهذه الظاهرة عالمية: حتى الشركات الأوروبية الكبيرة التي تسعى لتسويق منتجاتها في الولايات المتحدة، وجدت أن التسويق في سوق شديدة التنافس أمر صعب. وقد أدى هذا إلى إفلاس شركة إي. أم. آي (E.M.I) البريطانية نتيجة لمحاولتها تسويق جهاز الفحص الحديث جداً (E.M.R. Scanner). وهذا هو السبب الذي يحمل الشركات الكورية والتايوانية والسنغافورية الناجحة على أخذ عقود من الباطن من شركات أمريكية وأوروبية بدلاً من التصدير بعلاماتها هي المسجلة[٥٠].

القيود على النقد الأجنبي: خلص روزين إلى أن القيود الشديدة على تحويل العملات، وانعكاس ذلك على تأسيس فروع في الخارج للشركات الاسرائيلية، يؤثر بشكل معاكس في صادرات التقانة الاسرائيلية.

البيروقراطية المفرطة في إدارة أموال البحث والتطوير: يبدو أن عملية تأمين

---

(٤٩) Rosen, «The High-tech Industry in Israel: Problems and Challenges».

(٥٠) Michael Hobday, *Innovation in East Asia: The Challenge to Japan* (Aldershot, Hants, England; Brookfield, Vt: E. Elgar, 1995).

مخصصات للبحث والتطوير الصناعي بطيئة وتستغرق وقتاً طويلاً.

ثالثاً: ملاحظات ختامية

تناولت هذه الدراسة بالبحث تطور القدرات الاسرائيلية في العلم والتقانة وقدمت تقييماً لاحتمالات نموها المستقبلي. ومن الواضح أن الاسرائيليين قد عمدوا إلى اتخاذ ترتيبات ثقافية وسياسية ومؤسساتية سليمة مكنتهم من تعبئة قوة العمل الوطنية، وتأسيس منظومة فعالة للعلم والتقانة. لقد أقامت اسرائيل شركات ومنظمات قادرة على انجاز وتصميم وانتاج منتوجات رفيعة النوعية يمكنها أن تنافس دولياً.

ومن ناحية أخرى، بلغ الناتج الاجمالي المحلي لاسرائيل في عام ١٩٩٧ ما مجموعه ٩٨ مليار دولار، أي حوالى عشرين بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي للوطن العربي بأسره. وبلغت صادراتها ٢١,٦ مليار دولار ثلثها كان في السلع المعدنية والآلات والإلكترونيات. ومنذ بدء «عملية سلام» اوسلو ارتفع الاستثمار الأجنبي في اسرائيل من تسعمائة مليون دولار في عام ١٩٩٤ إلى ٣,٧ مليار في عام ١٩٩٧، وإن أفادت التقارير بانخفاض بنسبة ٧٥ بالمئة من الاستثمار الأجنبي في التنمية خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ١٩٩٨[٥١].

ومع ذلك فقد أظهر الاسرائيليون قدرة كبيرة على الابتكار وتخطي العقبات. وسيكون من الحكمة مراقبة تطورات المستقبل عن كثب.

موقع العمالة العربية في الاقتصاد الاسرائيلي

يوظف الاسرائيليون العمالة العربية في المنتجات المنخفضة من التقانة، أي في: البناء، والزراعة، وتصنيع الملابس، وما شابه. ولا يستخدم الاسرائيليون العمالة العربية في الصناعات العالية التقانة. وفي الواقع ليس لدى الأسرائيليين بعد وظائف كافية لقوتهم العاملة ذاتها. وتمكنهم العمالة العربية من نقل عمالتهم من وظائف منخفضة القيمة المضافة إلى وظائف مرتفعة القيمة المضافة. والأقطار العربية التي وقعت «اتفاقات سلام» توفر لاسرائيل أمداداً غير محدودة من العمالة المتدنية الكلفة.

ومنذ وقعت اسرائيل والأردن ومصر «اتفاقات سلام» تمكن رجال الأعمال الاسرائيليون من ابرام عقود من الباطن مع شركات مصرية وأردنية، وهكذا تغلبوا على نقص العمالة الرخيصة في اسرائيل وتفادوا توظيف فلسطينيين. والعمال

(٥١) الأرقام منسوبة إلى ليو فريدمان، رئيس دائرة البحوث في بنك اسرائيل المركزي في مقالة:
Avi Machlis, «Foreign Investment Falls Sharply after Record Year,» *Financial Times*, 23/6/1998.

الفلسطينيون يستفاد منهم الآن فقط في وظائف غير تجارية: تنظيف الشوارع وبناء المستوطنات والعمالة الزراعية الرخيصة.

مضامين السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني

لا شك في أن السيطرة على المناطق المحتلة تتيح لاسرائيل الابقاء على حالة من الشلل الاقتصادي في هذه المناطق، والهدف الاستراتيجي لاسرائيل هو «التطهير العرقي» عن طريق الوسائل الاقتصادية. ومن المستبعد كثيراً أن تنتهي المضايقات ومحاولات زرع عدم الاستقرار الاسرائيلية في الاقتصاد الفلسطيني من دون تطبيق مواثيق جنيف والقواعد الخاصة ببلد المنشأ في الاتفاقات التجارية المعقود مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

المضامين بالنسبة إلى الوطن العربي

الوطن العربي غني بالسكان (حوالى ٢٩٠ مليون نسمة بالمقارنة مع خمسة ملايين وثمانمائة ألف في اسرائيل)، وفي الأقطار العربية أكثر من ١٢ مليون خريج جامعي تلقوا العلم في الداخل أو في الخارج؛ ومن هؤلاء أكثر من ٧٠٠ ألف مهندس. والعدد السنوي للمهندسين العرب المتخرجين في ٢٠٠ جامعة عربية وفي جامعات أجنبية يعادل تقريباً اجمالي عدد القوة العاملة الرفيعة المستوى لاسرائيل. وبعبارة اخرى، فإن الوطن العربي يضيف سنوياً خريجي جامعات أكثر مما لدى اسرائيل الا ان هذه القوة العاملة المثقفة العربية مهمشة بسبب مركب توافقي من ثقافات سياسية - ريعية وطنية وسياسات اقتصادية عربية.

وخلال السنوات الخمس والعشرين الماضية كان حوالى مائة ألف طالب عربي يتلقون العلم في الخارج سنوياً. وهؤلاء الطلاب يلحقون بالمؤسسات التعليمية ما بعد التخرج في كل البلدان الصناعية تقريباً. وعلى هذا فالعرب على اتصال بالتعليم المتقدم في كل مكان.

إن الانتاج العلمي الاسرائيلي يعتبر مجارياً لمثيله في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ وإذا اتبعنا قاعدة المعدل بالنسبة إلى الفرد الواحد، فهو أكبر خمسين مرة من انتاج الوطن العربي. وانتاج اسرائيل من المنشورات العلمية أكثر من ضعفي انتاج الوطن العربي بأسره.

لقد أخفقت الأقطار العربية في تحقيق التكامل بين قوتها العاملة المهنية الكبيرة في العلم والتقانة وبين أنشطتها الاقتصادية. ولأن الأقطار العربية لم تتمكن من دمج قدرات قوتها العاملة المهنية في اقتصادها، فإنها تتبع سياسات تقانية تابعة، كما أنها

أخفقت في الاستفادة من تكوين إجمالي لرأس المال الثابت بأكثر من ألفين وخمسمائة مليار دولار خلال العقدين الماضيين، بالإضافة إلى ١٢ مليون خريج جامعي منهم ما يتراوح بين ثلاثة ملايين وأربعة ملايين مدربين في العلم والتقانة.

والنتيجة الأكثر أهمية التي يمكن للمرء استخلاصها بالمقارنة بين انجاز اسرائيل وانجاز الوطن العربي ككل هي أن الضعف العربي هو ما حولته اسرائيل إلى قوة لها: اخفاق الأقطار العربية في تطوير امكاناتها الهائلة هو الحليف الأكبر لإسرائيل. وقوة اسرائيل مشروطة بعدم قدرة العرب على تطوير منظوماتهم الوطنية للعلم والتقانة، وبمثل هذا فقط يمكن لاسرائيل الحفاظ على تفوقها.

والإخفاق العربي ينبت من الداخل. والأعداء الرئيسة للعرب هي: الجهل، والفساد والمحاباة، وعدم احترام المبادئ الأساسية للإدارة الجيدة.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن اسرائيل لا تزال في بداية الطريق، وستتمكن على الأرجح، إذا وضعنا في الاعتبار الدعم الراهن الذي توفره لها «عملية السلام»، من مضاعفة ناتجها الوطني الاجمالي في العقد أو العقدين القادمين. وعند ذلك يصبح ناتجها الوطني الاجمالي حوالى ٤٠ بالمئة من الناتج الوطني الاجمالي للوطن العربي بأسره.

والتطورات الراهنة في عالم العلم (وبخاصة في صناعة الحاسوب) ستمكّن اسرائيل من زيادة تفوقها الحربي على الوطن العربي. وعلى سبيل المثال، طور سلاح الجو الامريكي منذ حرب الخليج عام ١٩٩١ برمجة جديدة (اطلق عليها اسم فالكون فيو (Falcon View) تخفض الوقت اللازم لعملية التخطيط لطلعة طيران حربي عادية من سبع ساعات الى اقل من ٢٠ دقيقة[٥٢]. ومثل هذه البرمجة ستكون بالتأكيد متوفرة لاسرائيل.

وكذلك فان التطورات الراهنة في عالم العلم مجتمعة مع تخطيط مصمّم ستمكن اسرائيل من بلوغ مستوى سويسرا خلال فترة تتراوح بين ١٠ سنوات و١٥ سنة. فمثلاً، كانت سويسرا في عام ١٩٩٨ اقتصاداً مرتكزاً على العلم. وكان إجمالي الناتج المحلي لهذا البلد الذي يبلغ سكانه ٧,١٠٠,٠٠٠ نسمة فقط ٣٠٨ مليارات دولار او حوالى ٦٠ بالمائة من اجمالي ناتج الوطن العربي بأجمعه بسكانه البالغ عددهم ٢٨٠ مليون نسمة. وتتمتع سويسرا بمعدل لدخل الفرد يبلغ ٤٣,٠٠٠ دولار. وليس من شك هناك في أن اسرائيل، في ضوء ما تتلقاه من دعم كبير، ستتمكن من اللحاق بالسويسريين وتحقيق نجاحات مماثلة لنجاحاتهم.

---

(٥٢) انظر: «Plotting Victory on the Battlefield,» *Financial Times*, 22/3/1999.

وبما أنه لم تصدر إشارات عن الحكومات العربية بأنها تعتزم اتباع سياسات تقانية مختلفة، فإني أقدّر أن الوطن العربي سيواجه في حوالى الفترة ما بين الاعوام ٢٠٣٠ و٢٠٤٥ اسرائيل:

- قادرة على الحاق الهزيمة بالجيوش العربية مجتمعة، وفي الوقت نفسه إبادة كافة المدن العربية التي يفوق عدد سكانها ٢٥٠ ألف نسمة بالأسلحة النووية.

- قادرة على التفوق في مجال النشر على الوطن العربي كله، بمقدار الضعف أو أكثر.

- قادرة على مساواة انتاجها الاقتصادي بإنتاج الوطن العربي كله.

المناقشات

حسن حنفي

استعمل د. زحلان منهجاً كمياً إحصائياً مجرداً، يضخم من وضع البحث العلمي في اسرائيل، وهي الحجة نفسها التي يقدمها أنصار السلام باستحالة الانتصار على العدو اقتصادياً وعسكرياً وعلمياً. فالنقيضان يلتقيان. هل الندوة تنتهي الى حجج أنصار السلام والاستسلام؟ والخاتمة كلها تشاؤم وإحباط وإخفاق العرب في كل شيء وتفوق اسرائيل في كل شيء. فاسرائيل قادرة على إلحاق الهزيمة بالجيوش العربية مجتمعة وابادة كافة المدن العربية والتفوق في مجال النشر والاقتصاد. تعطي الدراسة الآخر أكثر مما يستحق، وتعطي الأنا أقل مما تستحق.

إن البحث العلمي ظاهرة اجتماعية ثقافية؛ ومن ثم فالتحليل الكيفي يقابل التحليل الكمي. تتعدد أنواع المواجهة، الطفل في مواجهة الجيش المدجج بالسلاح، الرجل في مواجهة الدبابة في حرب اكتوبر، مدافع المياه لشق الساتر الترابي الذي لا تستطيعه القنابل الذرية. لقد واجهت فييتنام ترسانة الاسلحة الامريكية كيفاً وليس كماً. كما واجهت الجزائر فرنسا وحلف الأطلنطي أيضاً بارادة التحرر، والمقاومة في جنوب لبنان بالكاتيوشا تحول شمال اسرائيل الى جحيم. وما يوجد في الأبحاث العلمية وتطوير السلاح في الاكاديميات العسكرية العربية لم يدخل في الحساب. ولو كان المنهج الكمي الاحصائي المجرد صحيحاً وكافياً بمفرده لكان المسلمون الاوائل قد انهزموا في بدر وانتصروا في حنين.

٢ ـ محمود عوض

أود أن اطرح ثلاث ملاحظات سريعة:

الملاحظة **الاولى** أن الولايات المتحدة كانت هي الدولة الأولى التي اعلنت الاعتراف الكامل بقيام اسرائيل كدولة. والبيان الأمريكي صدر من البيت الابيض

وباسم الرئيس ترومان، وضد مشورة وزارة الخارجية وكل الاجهزة الامريكية المختصة.. كوزارة الدفاع وهيئة الاركان المشتركة والوفد الامريكي في الامم المتحدة... الخ.

والسبب - ضمن أسباب اخرى - كان هو تركيز الحركة الصهيونية على توقيف علاقاتها مع هاري ترومان من خلال صديق شخصي له - يهودي صهيوني متعصب - كان شريكاً مبكراً في مشروعات ترومان التجارية قبل سنوات من وصوله الى البيت الابيض.

ولم تكن المسألة مجرد صداقة شخصية، فقد استخدم الصهيونيون معه مثلاً سلاح الرشوة.

الملاحظة الثانية تتعلق بالقرار ٢٤٢ الذي أصدره مجلس الأمن بالاجماع، مساء ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧.

القرار كان في الأصل مشروعاً بريطانياً في الأمم المتحدة. وقد استغرقت مفاوضات الكواليس بشأنه أسابيع بعد أسابيع. والسبب كان إصرار الولايات المتحدة منذ قامت اسرائيل بغزوتها الكبرى في الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ على عدم الزام اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها بالحرب، بل ان مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة باسمها في البداية كان يصر على حذف كلمة «الانسحاب» أو ما يشير اليها في الصياغة.

فبعد إخفاق مشروع الولايات المتحدة الذي كان يقوم على عدم إلزام «إسرائيل» بالانسحاب، اصبح العنصر الاساسي الأول هو النص في القرار على «عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة أو الغزو العسكري»... والعنصر الاساسي الآخر هو «الانسحاب من الاراضي المحتلة في النزاع الاخير».

وفي جلسة التصويت على القرار، تكلم ممثلو دول عديدة اعضاء في المجلس لكي يسجلوا مفهومهم المحدد لمضمون القرار. ومن بينهم رئيس مجلس الأمن وقتها - مندوب دولة مالي - الذي قال في كلمته تحديداً إن كلمة الانسحاب الواردة في القرار تعني الانسحاب الكامل من جميع الاراضي التي احتلتها اسرائيل، وان على اسرائيل أن تفعل ذلك بغير أي شروط.

الملاحظة الثالثة تتعلق بمبادرة الرئيس السادات لزيارة القدس عام ١٩٧٧. في ذلك المساء ذكر الرئيس السادات أنه في سبيل السلام مستعد أن يذهب حتى إلى الكنيست الاسرائيلي. كل الشريحة السياسية في السلطة حينئذ أخذت تلك الكلمات على أنها مجرد مبالغة كلامية ليس لها أي مضمون حقيقي. وتأكيداً لهذا فعقب انتهاء

الجلسة المعلنة لمجلس الشعب بادر رئيس المجلس ـ وهو في الوقت نفسه صهر للسادات ـ إلى الاتصال برؤساء تحرير الصحف يرجوهم عدم اعطاء أي اهتمام خاص لتلك الفقرة من خطاب السادات. وكذلك فعل وزير الخارجية. مع ذلك فحينما اتصل احد رؤساء التحرير بالسادات قال له كلاماً مضاداً.

ما ظلت الشرعية السياسية داخل مصر تجهله في حينها ـ ومعها بالطبع كل الشعب المصري ـ هو أن هناك مفاوضات سرية بين السادات واسرائيل، برعاية ملك المغرب.

هذا في حد ذاته يؤكد لنا ـ ضمن دروس أخرى ـ خطورة مثل هذا الأسلوب من ممارسة السلطة.. وبالتالي مثل هذا النوع من الحكام في تضليله المتعمد والمنتظم للرأي العام، بل حتى لكل مستشاريه ومساعديه ووزرائه الذين اختارهم هو نفسه.. وفي قضايا بالغة الأهمية وتتعلق مباشرة بأمن الدولة ومصالحها الاستراتيجية العليا.

٣ ـ علي الجرباوي

يبدو أن القوى الغربية الاستعمارية نجحت في مسعاها من اقامة اسرائيل في قلب المنطقة العربية، إذ انها لم تقسم من خلال اقامة اسرائيل الجغرافيا العربية فقط، وإنما أيضاً شغلتنا باسرائيل بشكل دائم، بما يحول دون تحليلنا للأوضاع العربية بمعزل عن الوجود الاسرائيلي، لأننا لا نريد، أو لا نقوى، على الخوض في تفاصيل أسباب العجز العربي.

ويتضح هذا الأمر من ردود الفعل على الدراسات التي تناولت جوانب عديدة من القصور العربي مقابل التفوق الاسرائيلي، وبأرقام احصائية كمية. فكثيرون في تعقيباتهم ذهبوا إلى أن هذه الأرقام لا تعني الكثير، ولذلك فإن التوصل إلى الاستنتاج بالتفوق الاسرائيلي مبالغ فيه. أما البعض ممن اعترفوا بوجود فارق نوعي يصب في مصلحة اسرائيل فحاولوا التخفيف من أثره وجادلوا بأنه مقدور عليه من خلال الانطلاق من نظرة تفاؤلية بالكم العربي في المستقبل، على الرغم من أن الدراسات المقدمة تقول العكس وتنبه إلى المخاطر المستقبلية إن لم يتم تدارك الوضع بصورة منهجية علمية.

إنها حقاً مفارقة عجيبة أن تكون اسرائيل قد ألحقت بنا الهزائم المتكررة، وتستمر في قضم الارض العربية، وبين أن يجد البعض صعوبة «ايديولوجية» في الاعتراف بتفوقها علينا. فإن لم تكن متفوقة علينا، فكيف الحقت الهزائم المتكررة بنا؟ وإذا كان الجواب بأنها تعتمد على المساعدة الخارجية التي تتلقاها، فهذا تفسير قاصر ولن يسهم بتدارك الأوضاع مستقبلاً. فاسرائيل دولة قوية وعصرية ومنتجة ويجب علينا ألا نخفي

الرؤوس في الرمال إن كنا نريد حقاً العمل من أجل مواجهتها. فالمواجهة ليست بإطلاق تقديرات متفائلة تفتقد إلى الإسناد. والإسناد يجب أن يعتمد على الأرقام الإحصائية الكمية لما لها من دلالة ومعنى. وقد كانت الأرقام الواردة في الأبحاث خلال الجلسة مقلقة، أن لم تكن بواقع الأمر مفزعة. ورجائي ألا يتم التغاضي عن الدلالات التي جاءت بها هذه الأبحاث، فهي على غاية الأهمية.

٤ ـ سليم الزعبي

مداخلتي تنصب على ما ورد في الدراسة من حيث استفادة اسرائيل من سلسلة عريضة من الامتيازات التي لا يمكن لأي بلد آخر في تجمع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن يتمكن من تحقيقها.

ويمثل الباحث على هذه الامتيازات بانتهاكات اسرائيل لكل أنظمة كوكوم المتعلقة بالأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية دون أن تعاني نكسة، وحصولها على معرفة علمية وتقانية أمريكية سرية تسوقها إلى الصين والهند وجنوب افريقيا ورعايتها لتجارة المخدرات إلى مصر... الخ... ١٠ امتيازات.

مثل هذه الدولة التي تعتمد في تنمية اقتصادها على سلسلة من السرقات والانتهاكات، يقول الباحث ويتنبأ بأنها ستلحق الهزيمة بالجيوش العربية مجتمعة في الفترة ما بين عامي ٢٠٣٠ ـ ٢٠٤٥، وإبادة كل المدن العربية التي يزيد عدد سكانها على ٢٥٠,٠٠٠ نسمة بالسلاح النووي الذي تمتلكه، وأنها ستصل إلى مساواة إنتاجها بإنتاج الوطن العربي كله.

هكذا تنبأ الباحث، مفترضاً توطن الجهل والفساد، وعدم احترام المبادىء الأساسية للإدارة الجيدة في الوطن العربي وبقاءه محكوماً بها، ومفترضاً في الوقت ذاته خلو اسرائيل من العديد من المشكلات... دولة مثالية ونموذجاً!

على أي حال يمكن تفنيد ما وصل إليه الباحث بسهولة: فاسرائيل لن تكون قادرة على استخدام السلاح النووي، وبخاصة إذا استطاع العرب امتلاكه وهذا أمر ليس بعيد المنال. وإذا سلمنا بالنتائج المتشائمة التي وصل إليها الباحث، فما جدوى مثل هذه الندوة؟ ثم وبحسن نية، أتساءل.. إذا صحت تنبؤات د. زحلان.. فهل يطلب منا الاستسلام لقدرنا المحتوم.. ورفع الرايات البيض، أو الانتحار؟

أفهم أن يحفزنا الباحث إلى ضرورة مواكبة العصر ومتطلبات البقاء.. إلا أن الباحث وصل إلى نتائجه بصورة تقريرية حاسمة لا نقّره عليها.

٥ ـ جار الله عمر

هناك معلومات مهمة تحتاج إلى تحليل أكثر، وغير مرة ورد في دراسة د. انطوان زحلان أن اسرائيل تمتلك من السلاح النووي ما يقضي على المدن العربية بكاملها. أولاً: هل هذا ممكن من الناحية العملية؟ ثم ما هي شروط وامكانية استخدام السلاح النووي على الصعيد الدولي والاسرائيلي والعربي حتى لا نخيف أنفسنا بدون أساس كاف ويؤدي ذلك إلى شلل تام في مواجهة الخصم؟ وفي السياق نفسه ورد حديث في التعقيبات حول الصواريخ العربية والجهد الاسرائيلي لإبطال فعاليتها، وهو أمر يبدو أن التقنية الأمريكية ـ الاسرائيلية على وشك انجازه. لماذا لا يتجه المفكرون الاستراتيجيون العرب لدراسة الرد العربي في مرحلة ما بعد الصواريخ العربية المتوفرة وخصوصاً في حال نجاح التقنية المضادة للصواريخ بنسبة مائة في المائة.

٦ ـ يوسف صايغ

آلمني كثيراً أن يشير بعض الإخوة إلى الأرقام وكأنها مذمة أو كأننا الدكتور زحلان وأنا اللذين استخدمنا الأرقام لا ندرك أن المهم أن ندلل على دلالاتها. فإذا كان الحزام الناقل بين المعلومات الكمية وبين الحكام منعدماً أو ضعيفاً، فهذه ليست مشكلتنا ولكننا بيناها. كل الوقت عندما ذكرت الأرقام أكدت أنه بالإمكان مجابهة الوضع لكن بشروط، والشروط هذه من الواجب أن تحددها، فالنقد في هذا الموضوع أظن أنه كان ظالماً.

٧ ـ انطوان زحلان (يرد)

تتضمن الدراسة التي قدمتها للندوة ردوداً على العديد من المداخلات التي أبداها عدد من المشاركين في الندوة.

أولاً: لقد ركزت الدراسة التي قدمتها على استعراض قدرات اسرائيل العلمية والتقانية. ومن هذا المنظور تقع بعض المداخلات خارج النطاق الذي تحدد للدراسة. وعلى سبيل المثال، ينطبق ذلك على المداخلات التي أشارت إلى الأهمية الاستراتيجية للانتفاضة ودور المقاومة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان.

ثانياً: من المفهوم أن الجهة المنظمة لأية ندوة تدعو عدداً من الباحثين لإعداد دراسات معينة، بحيث يركز كل منهم على أحد الأبعاد المحددة للموضوع الذي تعالجه الندوة. وفي ضوء هذا المفهوم فإنه لم يطلب مني أن أتناول المواجهة ضد اسرائيل، وإنما التركيز على بعض الأدوات التي تستخدم في هذه المواجهة.

ثالثاً: إنني أقر بأنه من المؤلم تسليط الضوء على الوعي بالفجوة الهائلة القائمة بين الوطن العربي وإسرائيل. ويفسر هذا توجهي إلى تضمين الدراسة بعض المعلومات حول الإمكانات الهائلة التي يختزنها الوطن العربي. إن تغيير الموقف الحالي بشكل سريع يتطلب جهوداً كبيرة. ولكنني أكرر أن هذا الموضوع يخرج عن نطاق الدراسة التي دعيت إلى تقديمها.

رابعاً: خلص الاستاذ الزعبي إلى أنني افترضت «توطن الجهل والفساد في الوطن العربي.. وبالتالي بقاءه محكوماً بهما». وأخشى أن يكون الاستاذ الزعبي على صواب في هذا الافتراض، حيث إنني لا أعتقد أن الحكومات العربية ستطور سلوكها السياسي في المستقبل المنظور.

خامساً: كذلك خلص الاستاذ الزعبي إلى أنني افترضت «في الوقت ذاته خلو إسرائيل من العديد من المشكلات، وانها بالتالي دولة نموذجية»، بينما ما قلته فعلياً في دراستي يختلف تماماً. لقد أعطيت ١٠ أمثلة توضح كيف تقوم اسرائيل بخرق المعايير الدولية لإظهار مدى ضعفها، ومدى التسامح الذي تتمتع به في الغرب.

سادساً: ذهب عدد من الزملاء في مداخلاتهم إلى عقد مقارنة بين الفييتناميين والفلسطينيين في حروب التحرر الوطني، بينما هناك العديد من أوجه الاختلاف الواضحة بينها. لقد كان الفييتناميون شيوعيين تساندهم روسيا والصين، وكانت لديهم ثقافة سياسية حديثة، مكنتهم من تعبئة الموارد الوطنية بفعالية. كذلك فإن فييتنام كانت لها حدود مشتركة مع الصين، مما سهل عملية تدفق الدعم المادي. وفضلاً عن ذلك، فإن فييتنام أكثر سكاناً من فلسطين. وأخيراً، فإن تكلفة انتصار فييتنام (بحساب الخسائر والحسابات الاقتصادية) كانت باهظة.

سابعاً: إن أيه دولة ترغب في أن تكسب مواجهة، ينبغي أن تتوافر لديها معلومات دقيقة وشاملة عن أعدائها. ولا شك في أن معرفة العدو، التي لا يمكن أن تضعف العزيمة الوطنية، ينبغي أن تعزز فرص إحراز النصر وتقليص الخسائر.



الفصل التاسع

الإمكانات العسكرية الإسرائيلية

محمود عزمي(*)

مقدمة

كان لا بد لإسرائيل ـ كي يتكامل دورها الاستراتيجي الصهيوني في المنطقة، وتصبح أداة محلية للإمبريالية الدولية (وبخاصة الأمريكية) في المنطقة وشريكاً أصغر لها في المصالح الاقتصادية والاستراتيجية، ليس فقط في الحفاظ على كيانها المكتسب أصلاً بالاستيطان المسلح في ظل دعم وحماية الانتداب البريطاني على فلسطين، وإنما أيضاً لتنفذ ضرباتها العسكرية التوسعية الخاطفة، أي قضماتها المتتابعة، وسياساتها الردعية اللازمة لتأمين هذه المكتسبات الإقليمية، عن طريق شل إرادة العمل العسكري العربي لاسترداد هذه الأراضي وتصفية التوسعات الإسرائيلية الجديدة ـ من أن تعتمد على قواها العسكرية الذاتية في تنفيذ أهدافها الاستراتيجية هذه. وإلا كان معنى هذا الاستعانة بقوى عسكرية خارجية لتحقيق كل مرحلة من مراحل التوسع أو الردع في مواجهة الدول العربية. وذلك كما حدث في حرب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. الأمر الذي يعني إخفاق المشروع الصهيوني في تحقيق الهدف السياسي والاستراتيجي من وجوده، وأن يعرض في كل مرة المصالح الإمبريالية المباشرة للاصطدام مع القوى الوطنية العربية.

أ ـ الملامح العامة للعقيدة العسكرية الإسرائيلية

تستند عملية بناء القوة العسكرية الإسرائيلية الذاتية، من حيث التركيز على

(*) خبير استراتيجي ـ مصر.

نوعيات معينة من التسليح وبلورة أساليب القتال وأشكال التنظيم القتالي الملائمة لها، إلى نظرية الأمن الإسرائيلي، التي تعد بمثابة العقيدة العسكرية العامة التي تحدد المبادىء العامة لاستخدام القوى العسكرية الإسرائيلية، في ارتباط وثيق بالمعطيات والأوضاع الجغرافية والسكانية والاقتصادية للدولة العبرية غير المتكافئة كمياً مع المعطيات والأوضاع المقابلة لدى الدول العربية، وبخاصة دول الطوق، عندما يتطلب الأمر اللجوء إلى القوة العسكرية لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية والسياسية للدولة الصهيونية.

وتمشياً مع مبدأي التفوق النوعي والردع اللذين يشكلان ركناً أساسياً في العقيدة العسكرية الإسرائيلية أو نظرية الأمن الإسرائيلي، واللذين فرضهما واقع الاختلال في المعطيات الاستراتيجية الأولية لميزان القوى الاستراتيجي العربي ـ الإسرائيلي المتعلقة بالقوى البشرية والرقعة الجغرافية والموارد الاقتصادية والطبيعية، عملت إسرائيل على بناء قوة عسكرية تتمتع بتفوق كيفي، سواء في الأسلحة أو المعدات، أو الصيانة أو التنظيم أو التدريب أو القيادة، يتيح لها تعويض النقص الكمي في الإمكانات والمعطيات الاستراتيجية بالقياس إلى الإمكانات والمعطيات المقابلة عربياً. وذلك على افتراض حشدها بالكامل من الجانب العربي في المواجهة المسلحة مع إسرائيل، وهو الافتراض الذي لم يحدث عملياً على النحو المطلوب طوال الخمسين عاماً التي انقضت منذ نشأة إسرائيل الرسمية. وفضلاً عن ذلك ضرورة أن تمتع القوة العسكرية الإسرائيلية بقدرات رادعة للدول العربية عن أن تبادر إلى عمل عسكري ضد إسرائيل. وأن تمتلك إمكانات الحسم القتالي العملي السريع في الوقت نفسه.

واستناداً إلى الدعم العسكري الخارجي، الفرنسي ـ البريطاني أساساً في البداية وحتى حرب ١٩٦٧ تقريباً ثم الأمريكي على نحو شبه مطلق بعد ذلك وحتى الآن، فضلاً عن قدرات الصناعة العسكرية المحلية التي تلعب دوراً هاماً في تطوير الأسلحة والمعدات الواردة من الخارج وإنتاج بعض نوعيات الأسلحة البرية والجوية والبحرية والعديد من نوعيات وكميات ذخائرها، حققت إسرائيل بناء قوة عسكرية تقليدية تتمتع بقدر ملموس من التفوق النوعي من حيث الأسلحة والمعدات، التي تساندها قدرات عالية على استخدامها عملياً بفاعلية وسرعة ولفترة طويلة نسبياً بفضل توفر وسائل وسبل الصيانة والتشغيل ذات الكفاءة العالية وكميات الذخائر اللازمة. وكذلك من حيث توفر أساليب التنظيم القتالي والتدريب الجيد والقيادات ذات الكفاءة وسبل الاتصال ووسائل المعلومات وسرعة اتخاذ القرارات المناسبة على المستويات الاستراتيجية العملياتية والتكتيكية.

وفي الوقت ذاته جرى اختيار أنواع الأسلحة والمعدات، وإعداد كل العناصر الأخرى المساعدة المشار إليها، وفقاً لمبادىء العقيدة العسكرية الإسرائيلية المتمثلة أساساً

ـ إلى جانب مبدأء التفوق النوعي والردع ـ في مبدأ «الحرب القصيرة»، التي تفرضها متطلبات عدم استمرار حالة التعبئة العامة في إسرائيل ذات الموارد البشرية والاقتصادية المحدودة نسبياً. ومبدأ «الهجوم المضاد المسبق» أو «الهجوم الوقائي» (Preemptive Attack) الذي يستهدف إجهاض هجوم عربي مفترض قبل أن يحدث، أي توجيه «الضربة الأولى»، وذلك بأسلوب «الحرب الخاطفة» كلما كان ذلك ممكناً، قبل أن تحشد دول الطوق العربية قواتها بشكل مناسب. ومبدأ «الهجوم المضاد المسبق» هذا متفق تماماً مع متطلبات مبدأ «الحرب القصيرة»، ويحقق للقوة العسكرية الإسرائيلية التقليدية إمكان الاستفادة القصوى من الميزة الجغرافية ـ الاستراتيجية المعروفة بقدرة «الحركة على الخطوط الداخلية»، التي تتمتع بها إسرائيل جغرافياً نظراً لموقعها الذي تحيط به سوريا ولبنان من الشمال والأردن من الشرق ومصر من الجنوب، وبالتالي يمكنها من تغيير تركيز القوى على الجبهات المختلفة بصورة أسرع من خصومها وتحقيق التفوق الكمي أيضاً، كلما كان ذاك ممكناً، على كل جبهة على حدة. الأمر الذي طبقه الجيش الإسرائيلي بشكل أمثل في حرب ١٩٦٧. وكذلك في حرب ١٩٧٣ بقدر أقل نسبياً نتيجة المبادرة الهجومية المصرية ـ السورية. وكان من الممكن أن تقل قدرة الجيش الإسرائيلي على الاستفادة من ميزة «الحركة على الخطوط الداخلية»، فيما لو استمر الإيقاع الهجومي على تناسقه الذي بدأت به الحرب.

وكل هذه المبادىء التي تحكم العقيدة العسكرية الإسرائيلية، أو الاستراتيجية العامة لاستخدام القوات المسلحة الإسرائيلية تحقيقاً للأهداف السياسية للدولة الصهيونية في مختلف المراحل والظروف، وفرت لإسرائيل، بعد حرب ١٩٥٦، تحقيق المبدأ الأساسي الذي حكم نظريتها الأمنية، ألا وهو مبدأ «الاعتماد على القوة الذاتية» في التنفيذ العسكري لأهداف الدولة السياسية.

ب ـ الانعكاسات العامة للعقيدة العسكرية على التسليح وتكتيكات القتال

وفي ضوء مبادىء العقيدة العسكرية (نظرية الأمن الإسرائيلي)، المشار إلى خطوطها العامة مسبقاً، تركز التسليح التقليدي الإسرائيلي على طائرات القتال الهجومية (المقاتلات القاذفة) والدبابات أساساً، تليهما المدفعية ذاتية الحركة ثم ناقلات الجنود المدرعة. واحتل الطيران الحربي المرتبة الأولى في التسليح الإسرائيلي، نظراً لما يحققه الطيران من إمكانات القصف في العمق العربي أساساً لشل الأسلحة الجوية العربية مسبقاً، فضلاً عن توفيره ثنائي «الطائرة ـ الدبابة» القادر على تحقيق الخرق في قطاعات محدودة من الجبهات القتالية يتم تركيز القوى المدرعة والميكانيكية فيها، ثم تندفع المدرعات نحو العمق العملياتي تدعمها المقاتلات القاذفة كمدفعية ثقيلة متحركة، لتقطع

خطوط المواصلات وتفصل أو تحاصر المواقع الدفاعية العربية وتبث الاضطراب والفوضى في مراكز القيادات الخلفية والشؤون اللوجستية، وفقاً لأسلوب «الحرب الخاطفة».

وقد شهدت حرب ١٩٦٧، التي أحاطت بها ظروف شديدة الخصوصية من الجانب العربي من حيث عدم التأهب المسبق عملياً لمواجهة إسرائيل عسكرياً، التطبيق النموذجي الأمثل للعقيدة العسكرية الإسرائيلية، ولكن ظروف حرب ١٩٧٣ التي شهدت تطوراً نوعياً ملموساً في الأداء القتالي العربي (مهدت له حرب الاستنزاف ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠، وبخاصة في مجال الدفاع الجوي)، خففت ـ إلى حدود معينة ـ من الاعتماد السابق شبه المطلق على ثنائي «الطائرة ـ الدبابة» في العقيدة العسكرية الإسرائيلية. وأصبح هناك مجال أوسع للتعاون المباشر بين الدبابات والمشاة الميكانيكية من جهة والمدفعية من جهة أخرى. كما حدث تطور، كمي ونوعي، في التسليح الإسرائيلي في مجالي أسلحة الدفاع المضاد للدبابات والمضاد للطائرات ولدورهما القتالي. فضلاً عن الاهتمام بتوفير نسبة أكبر من مختلف قطع المدفعية وراجمات الصواريخ (المدفعية الصاروخية) والصواريخ الباليستية (أرض ـ أرض).

وفي الوقت نفسه جرى إنشاء وتطوير القوة البحرية الإسرائيلية، بحيث تكون أكثر فاعلية وقدرة على العمل في العمق البحري العربي، في كل من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، لتأمين طرق المواصلات البحرية الإسرائيلية وشن إغارات في العمق الساحلي العربي عند اللزوم.

كما عملت إسرائيل، منذ نشأتها تقريباً، على توفير خيار نووي، حتى تحقق تفوقاً وردعاً مطلقاً على الدول العربية من دون الاستناد إلى مظلة نووية خارجية، بما يكفل لها الأمن المطلق في أسوأ الحالات وفي كل الأزمنة. ولكن من دون الإعلان الصريح عن وجود هذه الترسانة النووية، حتى لا يتوفر للدول العربية، والدول الأجنبية التي تساعدها في التسليح التقليدي، مبرر شرعي في السعي لامتلاك مختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل من جهة، وحتى تستمر القوى الخارجية، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، في توفير الأسلحة التقليدية المتطورة التي تضمن لإسرائيل التفوق العسكري النوعي على الدول العربية مجتمعة، بدعوى عدم دفع الدولة العبرية إلى اللجوء إلى الخيار النووي فعلياً، هذا الخيار الذي تمتلك قدراته عملياً من جهة أخرى.

ج ـ مؤشرات تطوير العقيدة العسكرية الإسرائيلية حالياً

هذا ويدور في داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية حالياً نقاش، ما زال معظمه مغلقاً، حول تطوير العقيدة العسكرية الإسرائيلية، أي نظرية الأمن الإسرائيلي، بما

يتفق والتطورات الحديثة التي طرأت على التسليح لدى إسرائيل ودول المنطقة. وحول هذه المسألة صرح إسحق موردخاي وزير الدفاع الإسرائيلي، يوم ١٩٩٨/٦/٢٩، أنه تجري مناقشات (داخل المؤسسة العسكرية) وبتوجيهات منه، لتحديث العقيدة العسكرية الإسرائيلية، وأن نتائج هذه المناقشات والتوصيات المتعلقة بها سوف ترفع إلى الحكومة. ومضت صحيفة هآرتس، التي نشرت التصريح المذكور[١]، قائلة إن موردخاي استجمع شجاعته وأعلن هذا الموضوع كرد فعل على تصريحات الجنرال (اللواء) ماتان فيلناي (Matan Vilnai) (٥٤ عاماً) الخاصة بضرورة تحديث العقيدة العسكرية الإسرائيلية، التي قال إنها أصبحت عتيقة لا تستجيب لكافة مشكلات الدفاع عن إسرائيل. والجدير بالذكر أن الجنرال فيلناي كان مرشحاً قوياً منافساً للجنرال شاوول موفاز (٥٠ عاماً) الذي عين اعتباراً من ١٩٩٨/٧/٩ رئيساً للأركان العامة (وهو رئيس الأركان السادس عشر منذ نشأة الجيش الإسرائيلي) خلفاً للجنرال أمنون ليبكين شاحاك. وأضافت الصحيفة أن: «الجيش الإسرائيلي معرض لفقد قدرته الضاربة (its punch) تحت عبء عقيدته العسكرية التي تخطاها الزمن والمعدات القتالية التي تستهدف تحقيقها. واستطردت الصحيفة قائلة إن جوهر أقوال فيلناي ليس جديداً فقد سبق لمستشار وزير الدفاع اللواء المتقاعد إسرائيل طال (القائد السابق لسلاح المدرعات في سنوات ما قبل وما بعد حرب ١٩٦٧، والذي أدخل تطويراً هاماً على أساليب قتاله ولعب دوراً هاماً على الجبهة المصرية خلال حرب ١٩٦٧)، كما سبق لخبراء آخرين مثل الجنرال إسحق بن إسرائيل، أن قالوا منذ فترة، أنه في عصر الصواريخ بعيدة المدى التي يمكن إطلاقها على إسرائيل من قبل دول عربية وإسلامية ليست لها حدود مشتركة معها، من الضروري تطوير العقيدة العسكرية التي صاغها بن غوريون وإيغال آلون وشركاؤهما وهم يؤسسون جيش الدفاع الإسرائيلي. إن المعطيات الديمغرافية (الحقائق الإحصائية المتعلقة بالسكان) الأساسية لم تتغير وكذلك موازين القوى القومية، ولكن الآباء المؤسسين للعقيدة العسكرية كانوا متأثرين في صياغتهم للعقيدة العسكرية بمجرى حرب الاستقلال (حرب ١٩٤٨)، وعلى الأكثر نسخة محلية من الحرب العالمية الثانية». ومضت الصحيفة موضحة أن مبدأ «الردع ما زال حيوياً بالنسبة إلى إسرائيل. وبكلمات أخرى، تأكيد على الاستخبارات التقليدية، والمرونة في كبح العدو للحيلولة دون استدعاء الاحتياطي، أي التأكيد على القوة الجوية. ومع ذلك هناك حاجة إلى إيجاد توازن مختلف بين عناصر القوة العسكرية: أي ترسانة ملائمة للدفاع الإسرائيلي، تتألف من صواريخ باليستية، وقنابل (للطائرات)، وقذائف صاروخية (الخاصة براجمات الصواريخ، أي المدفعية الصاروخية)، وقنابل

(١) *Ha'aretz*, 30/6/1998.

الهاونات، والطائرات، والأجهزة أو الأنظمة (Systems) البحرية والبرية من جهة، في مقابل القوى المدرعة والميكانيكية من جهة أخرى». وبمعنى آخر إيجاد نسبة كمية جديدة بين مختلف عناصر تسليح الجيش الإسرائيلي، تختلف عن النسبة السائدة حالياً بين مختلف عناصر التسليح الإسرائيلي، لصالح الدبابات وناقلات الجنود المدرعة والمدفعية ذاتية الحركة. واستطردت صحيفة هآرتس عارضة، ضمناً، الأفكار المنادية بتطوير العقيدة العسكرية الإسرائيلية التقليدية فقالت: «إن هذه تغييرات لها مغزاها في معادلات «الهجوم مقابل الدفاع» و«قوة النيران مقابل المناورة». وكذلك في الحقائق الخاصة بالنقص في الميزانية على صعيد الدولارات اللازمة لتوفير المعدات الأمريكية المتطورة الباهظة التكلفة، وأيضاً النقص الأكبر في الميزانية بالشيكل (العملة الإسرائيلية) اللازمة لتطوير وسائل سرية للدفاع في إسرائيل وتقوية الوسائل الموجودة حالياً. وإن الحكومة، ووزير الدفاع ورئيس الأركان، مسؤولون عن اتخاذ قرارات شجاعة تحدد الأولويات (في عناصر التسليح المشار إليها)، والسماح للعناصر التي ما زالت تحتل مرتبة دنيا من الاهتمام بأن ترتقي إلى مراتب أعلى». ومضت الصحيفة المذكورة في توضيح مسؤولية الحكومة الإسرائيلية، التي يتزعمها في هذا الخصوص اسحق موردخاي وزير الدفاع ونتنياهو رئيس الوزراء، فقال: «إن لديهم القدرة على صياغة سياسة سلام يمكنها أن تخرج دولاً معادية من معسكر العدو، ومن ثم تزيد من فرص تقوية جيش الدفاع الإسرائيلي»[٢].

كما أوضحت صحيفة هآرتس أيضاً، في مقال آخر بعنوان «خطة جديدة للدفاع بدأت ترى النور» نشرت في اليوم نفسه، ١٩٩٨/٦/٣٠، جاء فيه أن قيادات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أتمت المرحلة الأولى من خطة شاملة تماماً تستهدف الاستراتيجية الدفاعية للدولة العبرية (أي العقيدة العسكرية)، التي بدأ العمل فيها منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، في شكل ندوات نقاش حر مغلقة، كجزء من ورشة العمل التي نظمها دافيد عفري المساعد الأول لوزير الدفاع لبحث هذا الموضوع، تجتمع في رامات ايفال (Ramat Efal) (مستوطنة على الأرجح) بوسط إسرائيل. وقد أعدت وثيقة في نهاية المرحلة الأولى من هذه الحوارات تتضمن الافتراضات الأساسية لإستراتيجية الدفاع القومي الإسرائيلية المقترحة، وافق عليها مؤخراً وزير الدفاع إسحق موردخاي. وعلى أساس هذه الوثيقة تم تشكيل خمس مجموعات عمل: اثنتان منها لبحث مسائل الجغرافيا ـ السياسية (الجيوبوليتكا) الدولية مثل انتهاء الحرب الباردة ومشكلات الشرق الأوسط. والمجموعات الثلاث الأخرى ستبحث في المسائل الإسرائيلية الداخلية، وهي القوات المسلحة الإسرائيلية،

---

(٢) «Updating the Military Doctrine,» *Ha'aretz* (Internet Edition), 30/6/1998.

والتطورات الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل[٣].

ويشارك في هذه الحوارات، المنظمة ضمن المجموعات البحثية الخمس المشار إليها ما بين ٨٠ و٩٠ شخصاً، من بينهم وزير الدفاع ومساعده سيلفان شالوم، والمدير العام لوزارة الدفاع إيلان بيران، ورئيس الأركان أمنون ليكين شاحاك ونائبه، واللواء شاوول موفاز الذي خلف شاحاك في رئاسة الأركان، واللواء ماتان فيلناي، وجميع قادة الفروع الرئيسية للقوات المسلحة الإسرائيلية. وكذلك شارك في ورش العمل هذه رئيس وكالة «الموساد» للاستخبارات و«الشين بيت» للأمن الداخلي، ومفوض الشرطة، وعدد من الأكاديميين وكبار موظفي الدولة ووزارة الدفاع. فضلاً عن وزير الدفاع السابق موشى أرينز، ورئيس الأركان السابق موشى ليفي ودان ميريدور أحد كبار مسؤولي حزب الليكود. وتهدف ورش العمل المذكورة إلى صياغة افتراضات، أو مبادىء، أمنية صالحة للتطبيق في الـ ١٥ إلى الـ ٢٠ عاماً القادمة. وسيتم التركيز على الحاجة إلى التأهب لمواجهة مفاجآت. وفي هذا الصدد لاحظ المشاركون في ورش العمل المذكورة، على سبيل المثال، أن أحداً لم يتوقع نشوب حرب الخليج (أي حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١)[٤].

وفي هذا الخصوص قال دافيد عفري، المساعد الأول لوزير الدفاع، أن «هناك تغيرات جذرية جرت منذ بداية هذا العقد وهي: انتهاء الحرب الباردة، وحرب الخليج، والتعرض (أي إسرائيل) لضربات الصواريخ أرض ـ أرض، وعملية التسوية السلمية. هذه التطورات الثلاثة إعادة نظر منظمة لاستراتيجية الدفاع، لا مجرد تحديث لها»[٥].

وقد ذكرت صحيفة جيروزاليم بوست، يوم ١٩٩٨/٧/٥، أن اللواء إسرائيل طال قال في أحد اجتماعات المؤتمر الاستشاري (أي إحدى اللجان الخمس المشار إليها سابقاً) الخاص ببحث تطوير العقيدة العسكرية الإسرائيلية، والمنعقد في رامات إيفال، يوم ١٩٩٨/٧/٤، أن: «إسرائيل يجب أن تحتفظ بقدرتها على مهاجمة أعدائها، بما ذلك قدرتها على ممارسة خيار الهجوم الوقائي»[٦]. وللتذكير فإن الجنرال إسرائيل طال، هو صاحب العقيدة القتالية الخاصة بسلاح المدرعات القائلة «جميعه دبابات»

---

(٣) «New Defense Plan Gets Off the Ground,» *Ha'aretz* (Internet Edition), 30/6/1998.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) Steve Rodan, «Tal: IDF Must Retain Its First-Strike Capability,» *Jerusalem Post*, 5/7/1998.

(All-Tank) التي «ركزت على الدور المستقل والمكتفي ذاتياً لقوات الدبابات»[(٧)]، وحكمت سلاح المدرعات الإسرائيلي تماماً قبل حرب ١٩٦٧ بعد أن تولى طال قيادته في ١/١١/١٩٦٤، والجيش الإسرائيلي كله بعد الحرب المذكورة، إلى حد أنه أهمل دور المشاة الميكانيكية تماماً تقريباً.

ومضت جيروزاليم بوست قائلة إن تال اعتبر، في حديثه المشار إليه، أن توظيف الدولة أموالاً ضخمة في نظم دفاعية مثل صواريخ «آرو»، بهدف إيجاد درع كبير ضد صواريخ العدو الباليستية، يعد أمراً غير ملائم لاحتياجات الدولة الدفاعية. ونقلت عنه قوله: «إن واحداً من الأمور التي تثير قلقي أن لدى صناع القرار السياسي قناعة قوية بأن الدفاع أقوى من الهجوم». ومضى موضحاً أن هذا الاعتقاد «خطير للغاية. فالعرب يمكنهم أن يتحملوا وضع أنفسهم في موقف الدفاع. ولكننا لا نستطيع تحمل مثل هذا الموقف، لأننا ليس لدينا القوات الاحتياطية اللازمة لذلك». واستطرد طال، الذي قام بدور رئيسي في تطوير الدبابة الإسرائيلية «ميركافا»، قائلاً: «إن الاعتماد الكلي على القوة الجوية في أي حرب مستقبلية أمر خاطىء». ومضى موضحاً وجهة نظره فقال انه في حرب يوم الغفران (١٩٧٣) انهار السلاح الجوي تقريباً مع حلول اليوم السابع من الحرب، ولكن الدبابات استطاعت أن تخرق الدفاعات المصرية. وقالت جيروزاليم بوست، في ختام عرضها لأقوال إسرائيل تال، ان المؤتمر الاستشاري، الذي أدلى تال بملاحظاته المذكورة أمامه، ينعقد برئاسة مستشار وزير الدفاع دافيد عفري بهدف إعداد مسودة لنظرية أمن قومي جديدة تستهدف مواجهة التهديدات العربية الجديدة، مثل الصواريخ الباليستية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية[(٨)].

وفي الأسبوع الأخير من عام ١٩٩٨ عقدت ورشة عمل تضم ١٥ جنرالاً (لواء)، لفحص الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة الـ ٣١ عضواً المنبثقة من المؤتمر الاستشاري المذكور، اجتماعاً استغرق ثلاثة أيام، وتوصلت إلى عدة قرارات تتعلق بتطوير نظرية الأمن وبنية الجيش الإسرائيلي التي سيدخل بها القرن الحادي والعشرين، أعلن خلاصتها بإيجاز رئيس الأركان شاوول موفاز الجنرال، يوم ١٢/١/١٩٩٩، وتتمثل في تخفيض حجم الجيش الاحتياطي وزيادة حجم الجيش العامل ليكون أكثر قدرة على مواجهة أي هجوم مفاجىء قد تستخدم فيه الصواريخ الباليستية، وإلغاء نحو ٢٠٠٠ وظيفة دائمة في الجيش العامل تتضمن ٨ لواءات و٢٠ عقيداً، لتوفير

---

(٧) Edward Luttwak, *The Israeli Army* (London: A. Lane, 1975), p. 363.

(٨) Rodan, Ibid.

مزيد من الاعتمادات المالية للأسلحة والمعدات ذات التقنية المتطورة، ليصبح الجيش الإسرائيلي أقل حجماً وأكثر قوة وفاعلية، وتتوفر لديه صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية أكثر فعالية. كما أصبحت قيادة القوات البرية هي المسؤولة عن الجيش البري تنظيماً وتدريباً وإشرافاً على قيادات المناطق الإقليمية، لتتفرغ رئاسة الأركان لمهام التنسيق بين مختلف فروع القوات المسلحة ومختلف المهام الاستراتيجية وتطوير العقيدة العسكرية[٩].

ومن الواضح من هذه المعلومات القليلة التي سربتها الصحافة الإسرائيلية عن العقيدة العسكرية الجديدة، أو «نظرية الأمن الإسرائيلي» في صياغة تتفق والظروف والتغيرات الدولية والإقليمية الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، وتعرض العمق الإسرائيلي لضربات الصواريخ الباليستية العراقية أثناء حرب الخليج ١٩٩١، والمتغيرات الناتجة من مسار عملية التسوية في معسكر أعداء إسرائيل الخ. ومن الواضح أن الصراع محتدم في هذا الخصوص بين أنصار الصيغة القديمة لنظرية الأمن، والتي ما زالت تحكم التسليح والتنظيم القتالي والمبادىء الاستراتيجية العامة لاستخدام القوة العسكرية الإسرائيلية، وأنصار صيغة جديدة لم تتبلور بعد في صورة واضحة المعالم تكون أكثر ملاءمة للتغيرات الجديدة المشار إليها. وهو صراع بدأ، في واقع الأمر، بعد حرب ١٩٧٣ وكان له تأثيره في توازن عناصر التسليح والتنظيم القتالي الإسرائيلي، تجلى في زيادة حجم ودور المشاة الميكانيكية والمدفعية (ذاتية الحركة ومقطورة وصاروخية) في القوات البرية، مع الحفاظ على الطابع العام للجيش المتسم بأنه أساساً جيش مدرع تلعب الدبابات الدور الرئيسي فيه. كما تجلى في زيادة حجم ونوعية وسائل الدفاع المضاد للدبابات والدفاع المضاد للطائرات، وأخيراً وسائل الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية. فضلاً عن إدخال الصواريخ الباليستية، المختلفة الأنواع، ضمن التسليح على المستوى التكتيكي والعملياتي والاستراتيجي. وكذلك تزايد الاهتمام بإدخال مقاتلات معترضة متطورة مثل «ف ـ ١٥»، وتطوير سلاح البحرية المعتمد أساساً على زوارق الصواريخ والغواصات. كما سنرى بالتفصيل في ملاحق الدراسة المرفقة. وفي جميع الحالات فإننا لا نعتقد أن العقيدة العسكرية الإسرائيلية يمكن أن تتطور في اتجاه تغليب قدرات الدفاع، بشكل رئيسي، على قدرات الهجوم، بحكم تعارض هذا الاتجاه مع المعطيات الاستراتيجية الأساسية

---

(٩) انظر في هذا الصدد: Arieh O'Sullivan, «Mofaz to Make His Mark,» *Jerusalem Post*, 12/1/1999; «Smaller and Smarter,» *Jerusalem Post*, 14/1/1999; Ze'ev Schiff, «Reform Fever Strikes Military,» *Ha'aretz*, 15/1/1999; «Army Reform,» *Ha'aretz*, 18/1/1999, and Arieh O'Sullivan, «IDF Plan Calls for Greater Readiness,» *Jeursalem Post*, 3/2/1999.

لإسرائيل، فضلاً عن تعارضها مع أهدافها السياسية العامة المتفقة والغرض الرئيسي من زرعها في قلب الوطن العربي. وعلى أي الأحوال فإن الشكل الأخير للتطويرات الجديدة في العقيدة العسكرية الإسرائيلية لم يتبلور بعد في صورة متكاملة علنية. ولكن المناقشات التي سربت إلى وسائل الإعلام، المشار إليها أعلاه، تعكس مخاوف إسرائيل من توفر بعض أسلحة الردع، وأهمها توفر كميات كبيرة من الصواريخ البالستية القادرة على بلوغ عمق إسرائيل حاملة رؤوساً متفجرة تقليدية أو رؤوساً كيمائية أو بيولوجية غير تقليدية لدى سوريا (نحو ألف صاروخ بحسب تقدير المصادر الإسرائيلية) ومصر وإيران. ولذلك يتجه جزء هام من الجهود التقنية والمالية الإسرائيلية، بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة، نحو إيجاد منظومة متكاملة من الصواريخ المضادة للصواريخ والطائرات الموجهة بدون طيار القادرة على كشف إطلاق أي صاروخ باليستي معاد لحظة إطلاقه ومحاولة تدميره فوق رؤوس مطلقيه الخ. كما تبذل جهود أخرى، بالتعاون مع الولايات المتحدة، في اتجاه توفير سلاح مضاد لمقذوفات «الكاتيوشا» الصاروخية، التي تردع بها المقاومة الوطنية اللبنانية إسرائيل عن الاعتداء على المدنيين اللبنانيين، يعتمد على أشعة الليزر[١٠]. وهو الأمر الذي يزعج الفكر العسكري الإسرائيلي التقليدي (مثلما يتضح من أقوال إسرائيل طال المذكورة سابقاً)، من حيث احتمال غلبة الاتجاهات الدفاعية على نظرية الأمن الإسرائيلية، التي اعتمدت حتى الآن على مبدأ «الهجوم المضاد المسبق» أو «الهجوم الإجهاضي» كما أطلقوا عليه من قبل لتبرير الطابع العدواني لنظرية الأمن المذكورة. ولكننا رغم ذلك لا نستطيع بعد (في ظل المعلومات القليلة المسربة عنها) أن نقطع بغلبة الطابع الدفاعي على العقيدة العسكرية الإسرائيلية في صورتها المطورة، أو التي يجري تطويرها حالياً. ولا يمكننا في الوقت نفسه أن نقول إن تسلح بعض الدول العربية وإيران بالصواريخ البالستية ذات الرؤوس غير التقليدية - ولكن غير النووية - قد أوجد توازناً استراتيجياً بين الطرفين يردع إسرائيل تماماً عن التفكير يوماً ما في استخدام أسلحتها النووية، ومن ثم تبطل فاعلية الردع النووي الإسرائيلي غير المعلن. ولا نستطيع الخوض في مزيد من التفاصيل المتصلة بالفكر الاستراتيجي الإسرائيلي وسيناريوهات استخدام الإمكانات العسكرية التقليدية، وغير التقليدية، مستقبلاً والرادع العربي المضاد، وكذلك أساليب المقاومة الوطنية اللبنانية ومشكلات الفكر العسكري والتكتيكات العسكرية الإسرائيلية المضادة لها ومدى فاعليتها، بحكم أن كل هذه المشكلات المتعلقة بكيفية استخدام إسرائيل لإمكاناتها العسكرية عملياً تخرج أصلاً عن نطاق دراستنا هذه المتعلقة بحصر وعرض الإمكانات العسكرية الإسرائيلية فحسب.

---

(١٠) «Chemical Leak Holding Up Anti-rocket Laser,» *Jerusalem Post*, 31/3/1999.

وسوف نتناول الآن كل فرع من فروع القوة العسكرية الإسرائيلية بإيجاز شديد في نص الدراسة، وبقدر من التفصيل الموثق في ملاحق الدراسة.

أولاً: القوات البرية الإسرائيلية

يتألف الجيش الإسرائيلي العامل من نحو ١٣٤ ألف جندي (رجالاً ونساء)، موزعين على ٣ فرق مدرعة تضم كل منها لواءين مدرعين ولواء مدفعية (يضاف إليها لواء مدرع ولواء مشاة ميكانيكية عند التعبئة العامة)، بالإضافة إلى ٤ ألوية مشاة ميكانيكية (تتضمن لواء مدرباً على عمليات المظليين)، و٣ كتائب مدفعية ثقيلة ذاتية الحركة «م ـ ١١٠» عيار ٢٠٣ ملم.

ويتألف الجيش الاحتياطي من نحو ٣٦٥ ألف جندي (رجالاً ونساء) يمكن استدعاؤهم للخدمة العامة خلال ٤٨ ـ ٧٢ ساعة، موزعين على ٩ فرق مدرعة (تضم الواحدة منها ٣ ألوية مدرعة ولواء مشاة ميكانيكياً ولواء مدفعية)، وفرقة محمولة جواً تضم ٣ ألوية مظليين مدربة أيضاً على قتال المشاة ميكانيكياً، و١٠ ألوية مشاة دفاع إقليمي (لكل منها قطاع معين من الحدود لحمايته)، و٤ ألوية مدفعية مستقلة.

أي أن مجموع الجيش البري، العامل والاحتياطي، يبلغ نحو ٤٩٩ ألف جندي، أي حوالى نصف مليون جندي. ويمكن أن يصل عدد القوات البرية عند التعبئة العامة الشاملة إلى نحو ٦٠٠ ألف جندي. تضمهم ١٢ فرقة مدرعة، و٤ ألوية مشاة ميكانيكية مستقلة (أحدها مدرب تدريباً مظلياً)، و٣ ألوية محمولة جواً، و١٠ ألوية مشاة دفاع إقليمي، و٤ ألوية مدفعية مستقلة و٣ كتائب مدفعية مستقلة، فضلاً عن مختلف وحدات الصواريخ أرض ـ أرض ووحدات الدفاع الجوي التي سيتم تناولها تفصيلاً في ما بعد.

وفي النتيجة الأخيرة يتألف الجيش الإسرائيلي من ٣٦ لواء مدرعاً، و١٦ لواء مشاة ميكانيكية، و٣ ألوية محمولة جواً (لها قدرات المشاة الميكانيكية أيضاً)، و١٠ ألوية مشاة مستقلة (للدفاع الإقليمي لها قدرات المشاة الميكانيكية)، و١٦ لواء مدفعية و٣ كتائب مدفعية مستقلة (أي ما يمكن اعتباره لواء مدفعية آخر)، بخلاف كتائب المدفعية التي تدخل ضمن التنظيم العضوي لمختلف الألوية المذكورة مسبقاً.

١ ـ سلاح المدرعات

تشكل الألوية المدرعة، والتي تتركز ضمن التنظيم العضوي الفرق المدرعة، نسبة ٦٢,٢ بالمئة من مجموع الألوية المدرعة والميكانيكية في الجيش الإسرائيلي (مع عدم إدخال ألوية المشاة المخصصة لمهام الدفاع الإقليمي في الحساب لأنها مقيدة بمهام قتالية

ثابتة جغرافياً)، مقابل نسبة ٦٣,٦ بالمئة بالنسبة إلى الجيش السوري (٢٨ لواء مدرعاً، ١٣ لواء ميكانيكياً، و٣ ألوية مشاة مستقلة لديها نحو ٤٦٠٠ دبابة مقابل ٥٤٠٠ ـ ٥٥٠٠ دبابة لدى الجيش الإسرائيلي[١١]. مع ملاحظة أن جميع الألوية المدرعة الإسرائيلية تدخل ضمن التنظيم العضوي للفرق المدرعة، على حين أن نسبة ٧٥ بالمئة ٢١ فقط من الألوية المدرعة السورية تدخل ضمن التنظيم العضوي للفرق المدرعة ذات التشكيل المماثل للفرق المدرعة الإسرائيلية (٢١ لواء مدرعاً ـ ٣ منها ضمن فرقة الحرس الجمهوري المدرعة ـ من أصل ٢٨ لواء مدرعاً) وباقي الألوية المدرعة تدخل أساساً ضمن الفرق الميكانيكية (هناك لواء مدرع مستقل). أما بالنسبة إلى الجيش المصري فإن النسبة المذكورة تبلغ ٤٤,٦٨ بالمئة فقط (٢١ لواء مدرعاً ـ لواء منها ضمن الحرس الجمهوري ـ و ٢٤ لواء ميكانيكياً ولواءي مشاة مستقلين، لديها نحو ٣٦٥٠ دبابة). وفي الوقت نفسه فإن الفرق المدرعة المصرية أقل قوة من الفرق المدرعة الإسرائيلية (أو السورية)، إذ انها تضم لواءين مدرعين فقط. وهذا كله يعكس مدى تركيز الجيش الإسرائيلي، في تنظيم تشكيلاته المقاتلة، على الاستخدام المكثف للدبابات وفقاً لعقيدته العسكرية.

وعلى أي حال فإن التنظيم العضوي للتشكيلات المدرعة الإسرائيلية كان، وما زال، يمثل الهيكل التنظيمي الأساسي للتشكيلات المذكورة. ولكن إدارة العمليات القتالية كانت تفرض على القيادة الإسرائيلية تشكيل «أوغدات»، أي مجموعات قتالية مؤقتة التشكيل، يختلف عدد وحداتها وفقاً للمهمة القتالية التكتيكية المسندة إليها والتي تتغير أثناء العمليات وفقاً للمتطلبات العملية. فقد تتشكل «الأوغداه» (Ugda) من كتيبتي دبابات وكتيبة أو أكثر مشاة ميكانيكية وكتيبة أو أكثر من المدفعية. وقد تضاف إلى قوة الكتيبة سرية إضافية تسحب من تشكيل آخر. وهذا ما أثبتته خبرات حرب ١٩٧٣ وكذلك خبرات اجتياح لبنان في العام ١٩٨٢. ولكن يبقى التنظيم العضوي الأساسي للتشكيلات المدرعة والميكانيكية ضرورياً لتقدير عدد التشكيلات الأساسية، ولتقدير عدد دبابات التشكيلات (سرايا وكتائب وألوية وفرقاً) المدرعة والميكانيكية لدى القوات البرية الإسرائيلية.

هذا ويتألف اللواء المدرع الإسرائيلي من ٣ كتائب دبابات (في كل منها ٣٦ دبابة) وكتيبة مشاة ميكانيكية وكتيبة مدفعية ذاتية الحركة، ويضم في الجملة (بما

---

(١١) جميع تقديرات الأسلحة والتشكيلات المقاتلة الخاصة بكل من الجيشين السوري والمصري المشار إليها، لمجرد المقارنة العامة، في هذه الدراسة مأخوذة من: International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1997/98* (London: Oxford University Press; IISS, 1997), pp. 124 and 141.

فيها دبابات القيادة وإدارة العمليات) ١١١ دبابة. أي أن الـ ٣٦ لواء مدرعاً المذكورة من المفترض أنها تضم، في حال اكتمال تشكيلها، ٣٩٩٦ دبابة.

ويتشكل لواء المشاة الميكانيكي الإسرائيلي من ٢ كتيبة مشاة ميكانيكية وكتيبة دبابات تضم ٥٤ دبابة، وكتيبة مدفعية ذاتية الحركة، أي أن الـ ١٦ لواء مشاة ميكانيكياً تضم، في الجملة، ٨٦٤ دبابة، أي أن الألوية المدرعة والميكانيكية الإسرائيلية تضم، في الجملة وعلى افتراض استكمال تسليحها، ٤٨٦٠ دبابة. ولما كانت ألوية المشاة المستقلة العشرة (المخصصة للدفاع الإقليمي) ذات قدرات ميكانيكية، ومن الأرجح أن كلاً منها يضم كتيبة دبابات، فإنه يجب الافتراض أن لديها في الجملة ٥٤٠ دبابة، الأمر الذي يعني أن لدى مختلف تشكيلات الجيش الإسرائيلي نحو ٥٤٠٠ دبابة، من بينها نحو ١٤٤ دبابة إدارة عمليات غير مسلحة بمدفع رئيسي، أي ما جملته نحو ٥٢٥٦ دبابة قتال رئيسية، بخلاف دبابات التدريب الأساسي التي نفترض أنها لا تقل عن ١٠٠ دبابة.

٢ ـ المشاة الميكانيكية

وتتألف معدات المشاة الميكانيكية لدى مختلف الألوية المقاتلة الإسرائيلية من نحو ٩٥٠٠ ناقلة جنود مدرعة من مختلف الأنواع والطرازات، مقابل نحو ٣٧٥٠ عربة قتال مشاة وناقلة جنود مدرعة فقط لدى الجيش السوري، أي بنسبة ٢٥٠ بالمئة زيادة لصالح الجيش الإسرائيلي، ونحو ٣٩٠٤ عربة وناقلة جنود مدرعة لدى الجيش المصري، أي بنسبة ٢٤٣ بالمئة لصالح الجيش الإسرائيلي. وهذا يؤكد، مرة أخرى، مدى تركيز الجيش الإسرائيلي على أسلحة ومعدات حرب الحركة.

٣ ـ سلاح المدفعية

كما يوجد لدى مختلف تشكيلات القوات البرية الإسرائيلية ما لا يقل عن ١٨١٠ مدافع ميدان وهاوتزر، من بينها حوالى ١٣٦٠ مدفعاً وهاوتزر ذاتياً، وما لا يقل عن ٤٥٠ مدفع ميدان وهاوتزر مقطوراً. وهكذا نجد أن المدفعية الذاتية الحركة تشكل نسبة ٧٥ بالمئة تقريباً من جملة قطع المدفعية العاملة في الجيش الإسرائيلي حالياً على حين أن النسبة المذكورة تبلغ نحو ٢٢ بالمئة لدى كل من الجيشين السوري والمصري (لدى الجيش السوري نحو ٢٠٨٠ مدفع ميدان وهاوتزر من ضمنها حوالى ٤٥٠ ذاتي الحركة و١٦٣٠ مقطوراً. ولدى الجيش المصري ٢٧٦ مدفعاً ذاتي الحركة و٩٧٠ مقطوراً) الأمر الذي يعكس بوضوح ـ في مجال التسليح ـ مدى سيادة عقيدة «حرب الحركة» القتالية المعتمدة في الجيش الإسرائيلي والقائمة على أساليب التعاون الوثيق بين الدبابات والمشاة الميكانيكية والمدفعية من جهة، والطيران من جهة أخرى.

ولكن على رغم المزايا التقنية للمدفعية الذاتية الحركة من حيث الحركية وقدرة المناورة السريعة وسرعة الرمي من دون حاجة لترتيبات تثبيت المدافع المقطورة، إلا أن قدرتها المحدودة على حمل الذخيرة اللازمة لها وحاجتها إلى عربات مجنزرة تتبعها تحمل لها ذخيرة إضافية، تجعلانها ذات قدرة محدودة من كثافة واستمرارية النيران، الأمر الذي جعلها لا تعد وسيلة دعم ناري كبير حين تقل قدرة الطيران على توفير الدعم الناري القريب بسبب فاعلية الدفاع الجوي لدى الخصم. ولذلك كانت قوة نيران المدفعية المصرية والسورية في بداية حرب ١٩٧٣ متفوقة بشكل ساحق بمجرد أن شلت قدرة الطيران الإسرائيلي على توفير الدعم الناري القريب بواسطة وسائل الدفاع الجوي الأرضي (وبخاصة الصواريخ م/ط). لذلك عمد الجيش الإسرائيلي إلى زيادة عدد وتطوير نوعية المدافع المقطورة إلى حد ما، فضلاً عن زيادة عدد راجمات الصواريخ (المدفعية الصاروخية) التي كان معظمها من غنائم الحروب العربية ـ الإسرائيلية، من خلال تطوير وإنتاج نوعيات جديدة من الراجمات بعد حرب ١٩٧٣، لتعويض النقص ـ إلى حد ما ـ في قوة نيران المدفعية. ولذلك أصبح لديه ما لا يقل عن ١٠٠ أو ٢٠٠ راجمة صواريخ حالياً.

٤ ـ مدافع الهاون

نظراً لأهمية وسهولة ورخص نفقات الدعم الناري الذي توفره مدافع الهاون، بمختلف نوعياتها، لمختلف تشكيلات الجيش الإسرائيلي المقاتلة، فضلاً عن سهولة تشغيلها من فوق ناقلات الجنود المدرعة من دون حاجة إلى ترتيبات تقنية هامة، وسهولة استخدامها من قبل جنود المشاة والقوات المحمولة جواً بالنسبة إلى النوعيات الخفيفة منها، إضافة إلى قلة نفقات تصنيعها محلياً وبساطته في الوقت نفسه، لعبت الهاونات دوراً هاماً في عمليات الجيش الإسرائيلي منذ حرب ١٩٤٨ وحتى الآن. ويقدر ما لدى الجيش حالياً من مدافع الهاون المتوسطة والخفيفة بنحو ٢٧٤٠ هاوناً، منها حوالى ١٦٠٠ من عيار ٨١ ملم و٩٠٠ من عيار ١٢٠ ملم و٢٤٠ من عيار ١٦٠ ملم، فضلاً عن نحو ٥٠٠٠ هاون خفيف من عياري ٦٠ و٥٢ ملم.

٥ ـ الأسلحة المضادة للدبابات

قبل حرب ١٩٧٣ لم تكن الأسلحة المضادة للدبابات، وبخاصة الصواريخ م/د، تحتل مكاناً مهماً في تسليح الجيش الإسرائيلي، بحكم العقيدة القتالية التي كانت تحكم إدارة عملياته، بمغالاة شديدة أكدتها خبرات حرب ١٩٦٧، والقائمة على تكتيكات حرب الحركة الهجومية المستندة إلى ثنائي «الدبابة ـ الطائرة»، واعتبارها الدبابة أفضل سلاح ضد الدبابات باعتبار أنها تجمع بين مدفع م/د فعال والحماية (التدريع) والحركية

معاً. ولذلك كانت الأسلحة المضادة للدبابات الموجودة لدى القوات البرية الإسرائيلية عشية حرب ١٩٧٣ تنحصر في عدد محدود نسبياً من الصواريخ م/د الفرنسية الصنع من طراز «س س ـ ١١ ب ١»، والصواريخ الألمانية الصنع طراز «كوبرا ٢٠٠٠». كما كان لدى الجيش الإسرائيلي نحو ٩٥٠ مدفعاً عديم الارتداد، أمريكي الصنع، من عيار ١٠٦ ملم. وكان معظمها، إن لم يكن كلها، مركباً فوق عربات جيب. فضلاً عن نحو ٩٠ مدفعاً م/د مقطوراً من طراز «ميكار» البلجيكي الصنع عيار ٩٠ ملم المركب فوق ناقلات جنود نصف مجنزرة «م ـ ٢/٣». ونتيجة لحرب ١٩٧٣ التي ثبتت خلالها فاعلية الصواريخ م/د، حيث استخدمها كل من الجيشين المصري والسوري بفاعلية وكثافة عالية نتج منها خسائر فادحة في الدبابات الإسرائيلية لم يسبق لها مثيل، ليس فقط في الحروب العربية ـ الإسرائيلية وإنما أيضاً في تاريخ الحرب الحديثة عامة، تزايد اهتمام الجيش الإسرائيلي بالصواريخ الموجهة م/د والأسلحة م/د عامة. ولذلك أصبحت الأسلحة المضادة للدبابات الموجودة حالياً لدى مختلف تشكيلات المشاه الميكانيكية والقوات المحمولة جواً والدفاع الإقليمي تضم نحو ٣٢٠٠ منصة إطلاق صواريخ أمريكية الصنع من طراز «ب ج م ـ ٧١ تاو» و«تاو ـ ٢» المحسن، لديها نحو ١٨ ألف صاروخ. وتستخدم القوات الإسرائيلية الصاروخ المذكور من منصات إطلاق مركبة على ناقلات جنود مدرعة «م ـ ١١٣» تسمى في هذه الحالة «رامتا»، أو عربات جيب أو عربات استطلاع مسلح أو طائرات هليكوبتر مسلحة. بالإضافة إلى نحو ٢٠٠٠ قاذف صواريخ م/د أمريكي الصنع من طراز «دراغون». ويستخدم هذا الصاروخ جندي المشاة الفرد. وفضلاً عن عدد غير معروف بدقة من منصات إطلاق الصاروخ م/د «ماباتس» (Mapats) الإسرائيلي التصميم والصنع، الذي طورته إسرائيل عن الصاروخ الأمريكي «تاو» وأعلنت عنه في منتصف عام ١٩٨٤ وبدأت في إنتاجه في النصف الثاني من العام نفسه، وهو يوجه بأشعة ليزر ولذلك فهو أكثر دقة في تصويبه.

وكذلك هناك كميات غير معروفة العدد من القاذف الصاروخي م/د «ب ـ ٣٠٠» عيار ٨٢ ملم. وهو قاذف إسرائيلي التصميم والصنع دخل الخدمة العملية في عام ١٩٨٢. ويمكن استخدامه من قبل جندي واحد، وصواريخه غير موجهة مثله مثل قواذف «أ ر ب ج ـ ٧». ويحتمل وجود عدد غير معروف من القاذف الصاروخي م/د «بيكيت» عيار ٨١ ملم. وهو قاذف إسرائيلي الصنع والتصميم دخل الخدمة العملية في عام ١٩٨٠. ويستخدم من قبل جندي واحد، ونظراً لخفة وزنه وسهولة استخدامه فهو سلاح م/د مناسب تماماً لاستخدام القوات المحمولة والقوات الخاصة.

كما يحتمل وجود عدد غير معروف من القاذف الصاروخي م/د «لاو» عيار ٦٦ ملم. وهو قاذف أمريكي التصميم والصنع خفيف الوزن سهل الاستعمال، يستخدم

من قبل جندي واحد. وفضلاً عن ذلك يوجد نحو ٢٥٠ مدفع م/د عديم الارتداد من طراز «م ـ ٤٠ أ ١» عيار ١٠٦ ملم الأمريكي التصميم والصنع. وهذا المدفع في الخدمة بالجيش الإسرائيلي منذ منتصف الخمسينيات، ويركب عادة فوق عربة جيب.

وهناك أعداد غير معروفة من المدفع م/د «هـ ف م س ٦٠» (H V M S 60) عيار ٦٠ ملم. وهو مدفع إسرائيلي التصميم والصنع بدأ تطويره في عام ١٩٧٩. وقد أعلنت «مؤسسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية» في أوائل عام ١٩٨٧ أنها بدأت في إنتاجه للتصدير مركباً على دبابة «شيرمان». كما يمكن تركيبه داخل برج صغير يتسع لجنديين فوق ناقلة جنود مدرعة من طراز م ـ ١١٣. ويتميز بأن السرعة البدئية لقذيفته الخارقة عالية للغاية مما يجعل قوة خرقها للدروع مماثلة لقوة خرق مدفع الدبابات عيار ١٠٥ ملم.

٦ ـ الأسلحة المضادة للطائرات والصواريخ الباليستية

لم يكن الجيش الإسرائيلي، حتى حرب ١٩٧٣، يولي الدفاع الجوي الأرضي اهتماماً ملموساً، سواء من حيث الكم أو النوعية، بحكم أنه كان يعتمد على الطائرات المقاتلة باعتبارها أفضل وسيلة دفاع جوي ضد الطائرات المعادية. وهي مقولة تكتيكية تقليدية صحيحة باعتبار أن «السلاح عامة هو ترياق نفسه». ولكن المبالغة في الاعتماد عليها يوجد إخلالاً في التوازن المفترض لمنظومة الدفاع الجوي المتكاملة التسليح وتعرض القوات البرية أو الأهداف الاقتصادية والسكانية في عمق الدولة المعنية لمخاطر عدة. فقد كان الدفاع الجوي الإسرائيلي، عشية حرب ١٩٧٣، يتألف من ١٠ بطاريات صواريخ أرض ـ جو من طراز «م أي م ـ ٢٣أ هوك» (مقابل ١٥٠ بطارية صواريخ «سام ـ ٢/ ٣/ ٦» لدى الجيش المصري ونحو ٢٤ بطارية «سام ـ ٢/ ٣» و١٤ بطارية «سام ـ ٦» لدى الجيش السوري) وكانت أساساً من النوع المقطور وعدد محدود من النوع الذاتي الحركة. كما كانت المدافع م/ط الإسرائيلية أضعف من مثيلاتها العربية كمياً بشكل ملموس. إذ يقدر تقرير ميزان «القوى العسكري ١٩٧٣/ ١٩٧٤» عدد المدافع م/ط لدى الجيش الإسرائيلي عشية حرب ١٩٧٣ بنحو ٣٠٠ مدفع من عيارات ٢٠/ ٣٠/ ٤٠ ملم. أما الجيش المصري فقد كان لديه نحو ٢٥٠٠ مدفع م/ط من عيارات ١٤,٥ و٢٣ و٣٧ و٥٧ و٨٥ و١٠٠ و١٣٠ ملم، من بينها عدد لا يقل عن ١٠٠ (وربما ١١٧)[١٢] مدفع من طراز «زد س يو ـ ٢٣ ـ ٤» المعروف

---

(١٢) International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1992-1993* (London: Brassey's, 1992), p. 107.

بـ «شيلكا» ذاتي الحركة رباعي السبطانة عيار ٢٣ ملم والموجه بالرادار والذي أسقط ما لا يقل عن ٦٠ طائرة إسرائيلية على الجبهتين المصرية والسورية. وكان الجيش السوري لديه عدة مئات من مختلف أنواع المدافع م/ط.

وفضلاً عن ذلك كانت المدافع م/ط المصرية والسورية متفوقة، في معظمها، نوعياً على مثيلاتها الإسرائيلية. فلم يكن لدى الجيش الإسرائيلي، مثلاً، مدفع مماثل لمدفع «شيلكا» من حيث النوعية والفاعلية.

ونتيجة لتجربة حرب ١٩٧٣ تزايد اهتمام القيادة العسكرية الإسرائيلية بتطوير أسلحة الدفاع الجوي، من صواريخ ومدافع م/ط، نوعياً وكمياً. وفي النتيجة أصبحت ترسانة الدفاع الجوي الإسرائيلي تضم، في منتصف عام ١٩٩٧، ١٧ بطارية صواريخ من طراز «م أي م ـ ٢٣ ب هوك» (هوك المحسن) المضادة للطائرات الأمريكية التصميم والصنع، معظمها إن لم تكن كلها ذاتية الحركة. وتضم الواحدة ٦ منصات إطلاق ثلاثية القواذف، أي ما مجموعه ١٠٢ منصة تحمل ٣٠٦ صواريخ جاهزة للإطلاق. فضلاً عن نحو ٩٠٠ ـ ١٠٠٠ صاروخ احتياطي.

وبالإضافة إلى ذلك هناك ٤ بطاريات صواريخ من طراز «ب أ سي ـ ٢» (PAC-2) المعروفة باسم «باتريوت» (Patriot) الأمريكية التصميم والصنع. وهي صواريخ بعيدة المدى مضادة للطائرات والصواريخ البالستية والصواريخ من نوعية «كروز» (Cruise Missiles)، أي الصواريخ الجوالة أو الطوافة، تضم ١٦ منصة إطلاق متحركة رباعية القواذف تحمل ٦٤ صاروخاً جاهزاً للإطلاق، متوفراً لها ١٢٨ صاروخاً على الأقل. ولكن فاعلية هذه الصواريخ ليست عالية، في ضوء خبرة حرب الخليج ١٩٩١، ولذلك يجري في الولايات المتحدة تطوير نموذج محسن منها يعرف باسم «ب أ سي ـ ٣» (PAC-3) من المتوقع أن يدخل الخدمة العملية عام ١٩٩٩ وسوف تزود إسرائيل به فور انتهاء تطويره. وفضلاً عن ذلك هناك ٨ بطاريات صواريخ مضادة للطائرات المحلقة على ارتفاعات منخفضة موجهة بالأشعة تحت الحمراء من طراز «م ـ ٤٨ أ ١ تشابارال» ذاتية الحركة الأمريكية التصميم والصنع، تضم ٤٨ منصة إطلاق رباعية القواذف تحمل ١٩٢ صاروخاً جاهزاً للإطلاق. ويتوفر لبطاريات الصواريخ «تشابارال» هذه نحو ١١٥٢ صاروخاً على الأقل (أي ٢٤ صاروخاً لكل منصة إطلاق متحركة).

وهذه النوعيات الثلاث من الصواريخ المضادة للطائرات ببطارياتها الـ ٢٩ تتبع قيادة السلاح الجوي الإسرائيلي، وتعتبر بمثابة سلاح الدفاع الجوي المخصص للدفاع عن عمق الدولة العبرية.

وهناك صاروخ جديد مضاد للصواريخ يجري تطويره حالياً منذ عام ١٩٩٢،

بالاشتراك المالي والتقني للولايات المتحدة الأمريكية، يعرف باسم «آرو» (Arrow) أو «حيتس» كما يعرف بالعبرية. وفي أيار/مايو ١٩٩٥ توصلت إسرائيل إلى اتفاق جديد مع الولايات المتحدة الأمريكية جددت بمقتضاه الأخيرة التزامها بتمويل برنامج «آرو» لمدة خمس سنوات أخرى[١٣]. هذا وتبلغ جملة نفقات تطوير الصاروخ المذكور وأجهزة الرادار والتحكم الخاصة به نحو ١,٦ مليار دولار، تساهم الولايات المتحدة بنحو ثلثيها. ويقدر مداه الأقصى بنحو ٥٠٠ كلم، وذلك حتى يكون قادراً على اعتراض الصواريخ الباليستية من أبعد مسافة ممكنة عن إسرائيل[١٤]. ولكن من دون المساعدة التقنية الأمريكية لإسرائيل من خلال ربط أقمارها الاصطناعية بشبكة الإنذار المبكر الإسرائيلية لا يمكن اعتراض الصواريخ المعادية في الوقت المناسب. ولذلك تطالب إسرائيل الولايات المتحدة بتطوير نموذج جديد من الصاروخ، أي «آرو ـ ٢»، حتى يمكن أن يواجه الصواريخ الباليستية الجديدة المتوقع وجودها في المنطقة في المستقبل القريب، وحتى لا يكون الصاروخ «آرو» الجاري تطويره حالياً متخلفاً عن متطلبات الدفاع المتجددة ضد مخاطر الصواريخ عندما يدخل الخدمة العملية[١٥]. هذا وكان من المفترض أن تتسلم إسرائيل بطاريتين من هذه الصواريخ، ولكنها عادت وطلبت في منتصف نيسان/أبريل ١٩٩٨ تزويدها ببطارية ثالثة تقدر تكلفتها بنحو ١٥٠ مليون دولار إضافة للتكاليف الأصلية المشار إليها مسبقاً. وقد قررت الولايات المتحدة، في ضوء انتشار الصواريخ الباليستية المتزايد في المنطقة، وبخاصة من قبل إيران التي ترى إسرائيل أنها في سبيل امتلاك أسلحة نووية خلال سنوات قليلة، مساعدة إسرائيل في نفقات البطارية الثالثة المذكورة[١٦]. وقد أجريت عدة تجارب غير ناجحة للصاروخ المذكور حتى حزيران/يونيو ١٩٩٨. وعلى رغم ذلك فقد قرر إسحاق موردخاي، وزير الدفاع الإسرائيلي، في الأسبوع الأخير من أيار/مايو ١٩٩٨ اعتماد برنامج وميزانية لعشر سنوات قادمة بالنسبة إلى الصاروخ «آرو»، الأمر الذي وجه إليه بعض الخبراء الاستراتيجيين الإسرائيليين نقداً شديداً على أساس أن أقصى فاعلية للصاروخ «آرو» لن تزيد احتمال نجاحه في اعتراض الصواريخ الباليستية المعادية عن نسبة ٥٠ بالمئة في أفضل السيناريوهات المتصورة، الأمر الذي لن يوفر لإسرائيل دفاعاً مطلقاً ضد الصواريخ المذكورة، ومن ثم فإن من الأفضل، استراتيجياً ومالياً، الاعتماد

---

(١٣) International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1995/96* (London: IISS, 1995), p. 125.

(١٤) Arieh O'Sullivan, «Experts: Arrow Won't Work Without Sensors,» *Jerusalem Post*, 26/5/1998.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) Amnon Barzili, «Mordechai, Cohen to Discuss Arrows,» *Ha'aretz*, 16/4/1998.

على قوة الردع التي تقوم على أساس إفهام أعداء إسرائيل ان عليهم أن يدفعوا ثمناً لا يحتمل في حال إقدامهم على إلحاق دمار نووي بإسرائيل(١٧).

وفي الوقت نفسه هناك برنامج مشترك بين إسرائيل والولايات المتحدة لتطوير صاروخ مضاد لصواريخ «كاتيوشا» التي تطلقها المقاومة الوطنية اللبنانية، أحياناً وكرد على قصف إسرائيل للمدنيين في جنوب لبنان، يسمى «ناتيلوس».

وبالإضافة إلى أسلحة الدفاع الجوي المشار إليها مسبقاً، والتابعة لقيادة السلاح الجوي الإسرائيلي، هناك أسلحة دفاع جوي أخرى تتبع القوات البرية وتتوزع على مختلف التشكيلات المقاتلة وفقاً للمهام القتالية المسندة إليها، ولا نعرف ما إذا كانت تدخل ضمن التنظيم العضوي للتشكيلات المقاتلة أم أنها تتوزع عليها وفقاً لحجم كل تشكيل مكلف بمهام قتالية معينة. وتضم هذه الأسلحة ٤٨ مدفعاً ذاتي الحركة «م ـ ١٦٣ فولكان» و٤٨ نظام صواريخ «تشابارال» ذاتي الحركة المرتبط بها، وذلك بخلاف ٨ بطاريات من نظام صواريخ «تشابارال» تضم ٤٨ منصة تابعة لقيادة السلاح الجوي، ونحو ٤٠ ـ ٤٨ مدفعاً من طراز «م ـ ١٦٧ فولكان» سداسي الفوهات عيار ٢٠ ملم، وهو النموذج المقطور من المدفع المذكور سابقاً «م ـ ١٦٣ فولكان»، وله القدرات التقنية والتكتيكية ذاتها.

هذا بالإضافة إلى نحو ٦٠ مدفعاً م/ط ذاتي الحركة رباعي السبطانات مزوداً بجهاز رادار للتوجيه والتحكم بالنيران من طراز «زد س يو ـ ٢٣ ـ ٤» المعروف باسم «شيلكا» السوفياتي التصميم والصنع. وقد حصلت إسرائيل على هذه المدافع ضمن غنائم حرب ١٩٧٣ واجتياح لبنان عام ١٩٨٢. وقد أثبتت الاختبارات المذكورة أن مدفع «شيلكا» يتفوق على مثيله الأمريكي من طراز «فولكان»، بنموذجيه ذاتي الحركة والمقطور، من حيث دقة التصويب(١٨).

وفضلاً عن ذلك لدى الجيش الإسرائيلي أيضاً ما لا يقل عن ١٠٠ مدفع م/ط «زد يو ـ ٢٣» ثنائي السبطانة عيار ٢٣ ملم. وله القدرات التقنية والتكتيكية ذاتها التي يتمتع بها المدفع «شيلكا» باستثناء التوجيه الراداري. وهو في نموذجه الأصلي، الذي غنمت إسرائيل عدداً منه في حرب ١٩٧٣ واجتياح لبنان العام ١٩٨٢، مدفع

---

(١٧) Reuven Pedatzur, «Arrow Aimed at the Wrong Target,» *Ha'aretz*, 1/6/1998.

(١٨) المعلومات التقنية عن المدفع شيلكا مأخوذة أساساً من: محمود عزمي، «عبد الناصر وحرب اكتوبر (تشرين أول): ماذا لو خاض عبد الناصر الحرب في مارس (آذار) ١٩٧١؟ «الخطة ٢٠٠» السيناريو البديل للخطة «بدر»،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ٣، العددان ١١ ـ ١٢ (نيسان/ابريل ـ تموز/يوليو ١٩٨٤)، ص ٤٣٣ ـ ٤٣٨.

مقطور، ولكن الجيش الإسرائيلي ركب أعداداً، غير معروفة منه، على ناقلات جنود مدرعة نصف مجنزرة. وقد أثبت المدفع المذكور فاعلية جيدة في ظروف الرؤية الجيدة أثناء حرب ١٩٧٣. ولذلك قامت مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية بتصنيعه بصورة غير شرعية، نظراً لأن خصائصه التقنية تفوق كثيراً خصائص مدفعها المنتج محلياً الثنائي السبطانة من طراز «ت. سي. م - ٢٠» عيار ٢٠ ملم، سواء من حيث بساطة ومتانة التصميم أو من حيث بعد مداه م/ط الفعال (٢٥٠٠ متر مقابل ١٥٠٠ متر) أو من حيث قوة النيران (٢٠٠ طلقة/دقيقة عملياً مقابل ١٥٠ طلقة/دقيقة).

كما يوجد نحو ٨٥٠ مدفع م/ط، إسرائيلي التصميم والصنع، من طراز «ت. سي. م - ٢٠» ثنائي السبطانة، بنموذجيه ذاتي الحركة (مركب فوق ناقلة جنود مدرعة نصف مجنزرة م - ٢/٣») والمقطور. وفضلاً عن ذلك هناك عدد غير معروف من المدفع م/ط، السوفياتي الصنع والتصميم، من طراز «م - ٣٩» عيار ٣٧ ملم، الذي غنمت أعداداً غير معروفة منه في مختلف الحروب العربية - الإسرائيلية منذ حرب ١٩٥٦. وله نموذج ثنائي السبطانة، بالإضافة إلى عدد غير معروف من المدفع م/ط المقطور، السويدي التصميم والصنع، من طراز «بوفورز ل/ ٧٠» عيار ٤٠ ملم، الذي يجري تصنيعه بترخيص في ألمانيا الغربية وبريطانيا وهولندا وإيطاليا والهند، وأعداد غير معروفة من الرشاشات الثقيلة م/ط من طراز «زد ب يو» عياره ١٤,٥ ملم، السوفياتية التصميم والصنع أصلاً، وبخاصة في نموذجها الرباعي السبطانات الذي تقوم إسرائيل بتصنيعه محلياً من دون ترخيص، وذلك بحكم أنها غنمت أعداداً غير معروفة منه، في مختلف نماذجه (سبطانة واحدة وسبطانتان وأربع سبطانات) في حروب ١٩٦٧ و١٩٧٣ و١٩٨٢.

وهناك كميات غير معروفة العدد من نظام الصواريخ الخفيفة م/ط المطلقة عمودياً للارتفاعات المنخفضة المسمى «آدامز» (ADAMS)، وهو نظام إسرائيلي التصميم والصنع. وقد جرى تطويره على أساس أن يكون وحدة إطلاق صواريخ أرض - جو خفيفة الوزن يمكن تركيبه فوق عربة مصفحة خفيفة، أو كقاذف أرضي بسيط. ويستخدم النظام المذكور صواريخ سطح - جو للدفاع عن النقطة من طراز «باراك» الخاص بالبحرية الإسرائيلية. وعلى رغم توفر معلومات حديثة عن دخول الصاروخ المذكور الخدمة العملية أو الكميات المنتجة منه حتى الآن، فإننا اعتبرناه موجوداً في الخدمة، نظراً لأنه يؤدي وظيفة هامة في الدفاع الجوي الميداني، وأنه اختبر بنجاح وينتج محلياً، ومن ثم فمن الأفضل اعتباره عاملاً من دون الإعلان عن ذلك رسمياً.

كما يوجد عدد يراوح بين ٩٠٠ و١٠٤٨ من قواذف الصواريخ الخفيفة م/ط

للدفاع عن النقطة المحمول على الكتف الذي يتم تصويبه بصرياً والموجه بالأشعة تحت الحمراء المعروف باسم «رد آي» (Redeye)، متوفر لها نحو ٣٠٠٠ صاروخ. وهو الصاروخ الأمريكي التصميم والصنع المقابل للصاروخ السوفياتي المعروف «سام ـ ٧»، ويمكن استخدامه بواسطة جندي واحد، ولكن عادة يتألف الطاقم من جنديين لتوفير صواريخ إضافية للقاذف ومعاونة الرامي في تجهيز القاذف للإطلاق. وقد زودت به إسرائيل بعد حرب ١٩٧٣[١٩]، بالإضافة إلى كميات غير معروفة من قواذف صواريخ م/ط الخفيفة للدفاع عن النقطة المعروفة باسم «ستينغر»، والتي كانت تعرف سابقاً ب «رد آي ـ ٢»، وهو نموذج مطور من «رد آي».

وهكذا يتضح لنا مدى اهتمام إسرائيل بتطوير أسلحة دفاعها الجوي، سواء المضادة للطائرات أو المضادة للصواريخ الباليستية، بعد حرب ١٩٧٣. ورغم ذلك تظل الطائرات المقاتلة هي الوسيلة الرئيسية في الدفاع الجوي الإسرائيلي ضد الطائرات، وإن كان دورها قد قل بعض الشيء عن مرحلة ما قبل حرب ١٩٧٣. ويتضح لنا ذلك من مقارنة حجم أسلحة الدفاع الجوي لدى الدول العربية مثل مصر وسوريا. فالدفاع الجوي السوري، مثلاً، يتألف من نحو ١٣٠ بطارية «سام ـ ٢/٣/٦» (منها ٥٠ بطارية «سام ـ ٦» تضم ٢٠٠ منصة إطلاق متحركة ثلاثية القواذف)، فضلاً عن ٨ بطاريات «سام ـ ٥» تضم ٤٨ منصة إطلاق أحادية القواذف ثابتة، و١٥ بطارية «سام ـ ٨» تضم ٦٠ منصة إطلاق متحركة رباعية القواذف، و٢٤ بطارية «سام ـ ٩» تضم ٩٦ منصة إطلاق متحركة رباعية القواذف، و٩ بطاريات «سام ـ ١٣» تضم ٣٦ منصة إطلاق متحركة رباعية القواذف، فضلاً عن نحو ٤٠٠٠ قاذف «سام ـ ٧» ونموذجه المعدل، وبالإضافة إلى نحو ٢٠٦٠ مدفع م/ط، تتضمن ٤٠٠ مدفع ذاتي الحركة رباعي الفوهات الموجه بالرادار من طراز «زد س يو ـ ٢٣ ـ ٤» «شيلكا»، و٦٥٠ مدفعاً مقطوراً «زد يو ـ ٢٣» ثنائي السبطانة[٢٠].

٧ ـ الصواريخ الباليستية (أرض ـ أرض)

تتوفر لدى الجيش الإسرائيلي حالياً ثلاثة أنواع من الصواريخ الباليستية التكتيكية العملياتية تضم ٢٧ منصة إطلاق لصواريخ أرض ـ أرض التكتيكية، أي صواريخ دعم ميداني، من طراز «م ج م ـ ٥٢ سي لانس» الأمريكية التصميم والصنع يتشكل منها لواء يضم ٣ كتائب، متوفر لها بين ٢١٨ و٤٣٩ صاروخاً. ويتم إطلاق الصاروخ،

---

(١٩) ابراهيم كاخيا، «الجديد في التسلح الإسرائيلي، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٩،» القسم الثاني، **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ٨، العدد ٣٢ (نيسان/ابريل ١٩٩٠)، ص ١٢٧.

(٢٠) IISS, *The Military Balance, 1997/98.*

عادة، من فوق مركبة مجنزرة خفيفة سريعة الحركة. كما أنه يمكن أن ينقل فوق منصة إطلاق خفيفة مقطورة داخل هليكوبتر متوسطة من نوع «شينوك» مثلاً. ويمكن إلقاؤه بالمظلة من طائرة نقل جوي عادية. ويمكن للصاروخ أن يستخدم رأساً حربياً تقليدياً أو عنقودياً بوزن ٤٥٤ كليوغراماً وفي هذه الحالة يبلغ مداه الأقصى ٧٢ كلم، أو رأساً نووياً بقوة ١٠ كيلوطن، وفي هذه الحالة يراوح مداه الأقصى بين ١٢٠ و١٣٠ كلم. ويرى الخبراء العسكريون الغربيون أن القدرة على الحركة، أو الضمانة العالية ودرجة الوقاية الكبيرة، تجاه الوسائط الإلكترونية، توفر لمجموعة صواريخ «لانس» المواصفات القتالية الضرورية للدعم المباشر للتشكيلات البرية السريعة الحركة، وتدمير الأهداف المعادية الموجودة في العمق ذات المساحات الكبيرة كالمدن والمعسكرات والمطارات والمرافق الاقتصادية[٢١].

أما النوع الثاني من الصواريخ الباليستية المتوفرة للجيش الإسرائيلي فهو الصاروخ «أريحا ـ ١» أو «جيركو ـ ١» (JERICHO-I)، الذي طورته فرنسا تحت اسم «م د ـ ٦٦٠»، وتم اختباره في الصحراء الكبرى بشمال أفريقيا خلال عام ١٩٦٥. وقد سلمت فرنسا إلى اسرائيل نحو ١٤ صاروخاً قبل سريان حظر تصدير الأسلحة الفرنسية إلى إسرائيل عقب عدوان ١٩٦٧. واستمرت إسرائيل بعد ذلك في تنفيذ برنامج الصواريخ المذكورة، وبدأت إنتاجه في عام ١٩٧١ بمعدل ٣ ـ ٦ صواريخ شهرياً. وتم نشر محدود لهذه الصواريخ في عام ١٩٧٣. ولكن نشرها على نطاق كامل تم في عام ١٩٧٥. وقدر أحد الخبراء الأمريكيين إنتاج إسرائيل من صواريخ «أريحا ـ ١» في العام بعدد يراوح بين ٦٠ و٨٠ صاروخاً[٢٢]. ويقال ان مدى الصاروخ «أريحا ـ ١» يتراوح بين ٤٨٢ و٥٦٣ كلم[٢٣]، ويمكنه حمل رأس نووي أو رأس حربي تقليدي.

والنوع الثالث من الصواريخ الباليستية الإسرائيلية هو «أريحا ـ ٢» أو «جيركو ـ ٢». وهو صاروخ إسرائيلي التصميم والتطوير، ويعد نموذجاً محسناً من الصاروخ «أريحا ـ ١». وتوجد منه أعداد غير معروفة بدقة. وقد دخل النموذج الأول منه الخدمة العملية في عام ١٩٨١. وقد أجرت إسرائيل تجربة سرية للصاروخ «أريحا ـ ٢» في أيار/مايو ١٩٨٧ باتجاه البحر الأبيض المتوسط حيث سقط الرأس الحربي للصاروخ

(٢١) كاخيا، المصدر نفسه، ص ٩٦ ـ ١٠٠.

(٢٢) Martha Wenger, «Recipe for an Israeli Nuclear Arsenal,» *Middle East Report*, no. 143 (November-December 1986), p. 14.

(٢٣) Defense Marketing Services [DMS], *Middle East/Africa, 1988, Israel, Market Overview*, DMS Market Intelligence Report ([Greenwich, CO: DMS, 1988]), p. 16.

في البحر جنوب جزيرة كريت قاطعاً مسافة ٨٥٠ كلم. ثم أجرت تجربة ثانية للصاروخ في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨. وفي ١٩/٩/١٩٨٨ أطلقت إسرائيل أول قمر اصطناعي لها، أسمته «أفق ١» مستخدمة صاروخاً ذا مرحلتين مطوراً من صاروخ «أريحا ـ ٢»[٢٤]. وفي ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٥ أطلقت إسرائيل قمرها الاصطناعي الثالث «أفق ٣»[٢٥]. وفي ١٤/٩/١٩٨٩ قامت إسرائيل بتجربة ثالثة للصاروخ «أريحا ـ ٢» انطلاقاً من منطقة تقع بالقرب من مدينة القدس باتجاه البحر الأبيض المتوسط حيث سقط الصاروخ في البحر، في منطقة تبعد نحو ٤٠٠ كلم إلى الشمال من مدينة بنغازي الليبية، مجتازاً بذلك مسافة نحو ١٣٠٠ كلم. وقالت مصادر الاستخبارات الأمريكية أن المدى الأقصى للصاروخ «أريحا ـ ٢» تقدر بنحو ١٥٠٠ كلم، وأن إسرائيل نشرت حوالى ١٠٠ من هذه الصواريخ[٢٦]. ويقال أيضاً ان الصاروخ المذكور يمكنه حمل رأس نووي وزنه ٣٤٠ كيلوغراماً، وأنه يمكنه حمل رؤوس حربية تقليدية أيضاً. وقد نشرت مجلة جينز انتليجنس ريفيو *(Jane's Intelligence Review)* في العام ١٩٩٧، أن هناك نحو ١٥٠ رأساً نووياً و٥٠ صاروخاً «أريحا ـ ٢» مخزونة في القاعدة الجوية الإسرائيلية «زاخاريا» (Zacharia) الواقعة إلى الجنوب الشرقي من تل أبيب. وقالت صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية، التي نشرت الخبر المذكور في ٣/٧/١٩٩٨، أنه يقال ان مدى الصاروخ «أريحا ـ ٢» يبلغ نحو ٥٠٠٠ كلم (يبدو أن المقصود هو الطراز المطور من الصاروخ المذكور الذي أشرنا إليه مسبقاً، والذي يمكن أن يكون اسمه «أريحا ـ ٣»)، وانه قادر على حمل رأس حربي يبلغ وزنه طناً، الأمر الذي يعتبر كافياً لحمل سلاح نووي[٢٧].

ثانياً: السلاح الجوي الإسرائيلي

يشكل السلاح الجوي الإسرائيلي عنصراً جوهرياً وأساسياً للغاية للقوة العسكرية الإسرائيلية. ولذلك احتل السلاح المكانة الأولى في التسليح الإسرائيلي التقليدي، نظراً لما يمثله من أهمية بالغة في العقيدة العسكرية الإسرائيلية الهجومية الطابع والمستندة إلى

---

(٢٤) محمود عزمي، «القمر الاصطناعي الإسرائيلي: تأكيد للقدرة النووية الإسرائيلية،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ٢٦ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨)، ص ٥ ـ ٧.

(٢٥) IISS, *The Military Balance, 1995/96*, p. 125.

(٢٦) Ramon Lopez, «Israel in Second Secret Test of Jericho IRBM,» *Jane's Defense Weekly* (19 November 1988), p. 1258.

(٢٧) Douglas Davis, «Report: Israel to Get Subs with Nuclear Strike Capability,» *Jerusalem Post*, 3/7/1998.

تحقيق مبدأي التفوق النوعي والردع. فهو مبني على ثلاثة أسس رئيسية، **أولها**: القدرة على القصف في العمق الاستراتيجي العربي، أساساً، لشل قدرات الأسلحة الجوية العربية مسبقاً، وبالتالي قصف تحركات القوات البرية الاحتياطية العربية نحو جبهات القتال. **وثانيها**: القدرة على الدعم الميداني القريب للقوات البرية، المدرعة والميكانيكية أساساً، وفقاً لمقولة ثنائي «الطائرة ـ الدبابة». **وثالثها**: تحقيق دفاع جوي فعال للعمق الاستراتيجي الإسرائيلي باعتبار أن السلاح هو ترياق نفسه، أي أن الطائرة المقاتلة المعترضة هي أفضل وسائل الدفاع الجوي ضد الطائرات المعادية.

وفي ضوء هذه الأهمية الفائقة، التي توليها إسرائيل لسلاحها الجوي، سنمضي في محاولة تقدير قوة السلاح المذكور بأكبر قدر ممكن من الدقة التي توفرها مختلف مصادر المعلومات المنشورة المتاحة لنا.

وفقاً لمعلومات تقرير **ميزان القوى العسكري ١٩٩٧/١٩٩٨** يبلغ إجمالي القوى البشرية للسلاح الجوي الإسرائيلي نحو ٣٢٠٠٠ فرد، من بينهم ٢١٨٠٠ مجند معظمهم يعملون في وحدات الدفاع الجوي (بطاريات صواريخ ومدفعية م/ط، أجهزة رادار وإنذار مبكر وإدارة عمليات. . . إلخ). ويرتفع عددهم إلى نحو ٣٧٠٠٠ فرد عند التعبئة العامة. كما يبلغ العدد الإجمالي لطائرات القتال، وفقاً للتقرير المذكور، ٤٤٨ طائرة (و٤٤٩ طائرة قتال وفقاً لتقرير العامين السابقين ١٩٩٦/١٩٩٧ و١٩٩٥/ ١٩٩٦) بالإضافة إلى ربما ٢٥٠ طائرة أخرى قيد التخزين (وهو التقدير ذاته بالنسبة إلى تقريري العامين السابقين المشار إليهما سابقاً)، فضلاً عن ١٣٠ هليكوبتر مسلحة (١١٦ في تقريري العامين السابقين). وتقدَّر ساعات الطيران السنوية في الظروف العادية، من دوريات جوية وتدريب روتيني، بنحو ١٩٠ ساعة بالنسبة إلى الطيارين العاملين و٧٥ ساعة بالنسبة إلى الطيارين الاحتياطيين.

وفي مؤتمر استشاري يتعلق بالقوة الجوية (Conference on Air Power)، عقد في آخر حزيران/يونيو وأوائل تموز/يوليو ١٩٩٨ بمناسبة العيد الخمسين لنشأة السلاح الجوي الإسرائيلي وحمل اسم ««القوة الجوية: نظرة إلى المستقبل»، قال وزير الدفاع الإسرائيلي اسحق موردخاي: «بالرغم من الكلفة العالية للتدريب، فإن نسبة الطيارين لكل طائرة في حاجة إلى تغيير»، واستطرد موضحاً «علينا أن نزيد عدد الطيارين بالنسبة لكل طائرة لنكفل إمكان استمرارية القتال ولنحصل على الإمكانات القتالية الكامنة للطائرة اليوم وغداً بالكامل». وقد قال الجنرال (اللواء) إيتان بن الياهو، قائد السلاح الجوي الإسرائيلي، في تصريح لصحيفة **جيروزاليم بوست** نشرته يوم ١/٧/ ١٩٩٨، أن النسبة بين الأطقم الجوية والطائرة انخفضت خلال السنوات القليلة الأخيرة، وأن توفر مزيد من الطيارين يحقق ميزة حسنة، ولكن تدريب هؤلاء الطيارين

مسألة مكلفة. ومضى موضحاً: «لا شك أنه ـ يقصد وزير الدفاع اسحق موردخاي ـ يمكنه أن يطلب توفير مزيد من الطيارين لكل طائرة، ولكن ذلك يتطلب ميزانية أكبر، لأن مزيداً من الطيارين يعني مزيداً من النشاط الجوي، ومزيداً من ساعات الطيران، وكل ذلك يكلف أموالاً. وعلينا أن نجد التوازن اللازم لتلبية المتطلبات الأخرى للسلاح الجوي». وأوضحت الصحيفة الإسرائيلية المذكورة أن السلاح الجوي الإسرائيلي، الذي لديه حالياً قدرة قتال جوي في مختلف الأحوال الجوية على مدار الـ ٢٤ ساعة، لديه عدد أقل من الطيارين لكل طائرة بالنسبة للدول الأخرى. وان مجلة جينز انتليجنس ريفيو تقول ان السلاح الجوي الإسرائيلي يخطط لتحقيق معدل طلعات يتراوح بين ٤ و٧ طلعات للطائرة الواحدة في اليوم. وبالمقارنة مع السلاح الجوي الأمريكي نجد أن معدله خلال حرب الخليج كان يزيد على ذلك بمعدل ١,٢٥ للطائرة في اليوم، ويقل عما تزعمه إسرائيل من أن معدل طلعات الأسلحة الجوية العربية في الحروب السابقة كان في الجملة أقل من طلعة واحدة للطائرة في اليوم[(٢٨)].

وفي ظل عدم توفر دفاع فعال ضد الصواريخ الباليستية (أرض ـ أرض) التي قد توجه مرة أخرى إلى إسرائيل، مثلما حدث من قبل العراق أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١، فإن البحث والنقاش يدور حالياً داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية حول ضرورة التوصل بسرعة إلى تطوير وسائل مضمونة الفاعلية، إلى أقصى درجة ممكنة، في المستقبل القريب، الأمر الذي انعكس في ما نشر عن مناقشات المؤتمر المتعلق بـ «مستقبل القوة الجوية» الذي عقد في تل أبيب والمشار إليه مسبقاً. فوفقاً لما نشرته صحيفة جيروزاليم بوست، يوم ١٩٩٨/٧/٢، قال دافيد عفري المستشار الخاص لوزير الدفاع الإسرائيلي وأحد كبار ضباط السلاح الجوي ومساعد رئيس الأركان سابقاً، في المؤتمر المذكور يوم ١٩٩٨/٧/١، أن التفوق الجوي الإسرائيلي لم يعد يشكل رادعاً فعالاً ضد تهديد الصواريخ أرض ـ أرض الموجود لدى سبع دول في المنطقة وتتجه إلى تسليحها برؤوس حربية غير تقليدية. ومضى عفري قائلاً في صيغة تنبئية: «إن السلاح الجوي الإسرائيلي يعد قوة فعالة في حالة الحرب، ولكن قيمة ودور القوة الجوية في العقيدة الدفاعية سينقصان إذا لم توفر القوة المذكورة رداً فعالاً ضد تهديد الصواريخ أرض ـ أرض». واستطرد موضحاً أن القوات البرية لم تعد أداة ملائمة في معادلة الردع ما لم تكن هناك حدود مشتركة مع الأعداء، وأن الردع سوف يتأتى من مزيد من القوة الجوية، وذلك من خلال الطائرات القادرة على اعتراض

---

(٢٨) Arieh O'Sullivan, «Mordechai Urges IAF *to* Train More Pilots per Plane,» *Jerusalem Post,* 1/7/1998.

الصواريخ الباليستية خلال الدقائق الأولى من انطلاقها من مواقع إطلاقها. وعدد عفري خمسة سبل لحماية إسرائيل من الرؤوس الحربية غير التقليدية التي تحملها الصواريخ الباليستية وهي: الاستخبارات، والإنذار المبكر، والدفاع المدني، والدفاع الإيجابي، والاعتراض في مرحلة الانطلاق. والأخير «سيشكل تهديداً للدولة التي ستطلق الصواريخ التي تحمل رؤوساً كيميائية أو بيولوجية لأنها ستسقط على مطلقيها». ثم أوضح أنه لا توجد حالياً طائرة معترضة من هذه النوعية. ولكن الولايات المتحدة تعمل على تطوير جهاز ليزر محمول جواً بقوة ٢ ميغاواط (٢ مليون واط) محمول في مقدمة طائرة نقل من طراز «بوينغ ٧٤٧ ـ ٤٠٠ ف»، يمكنه أن يطلق أشعة الليزر الفعالة على الصواريخ الباليستية اثر انطلاقها. ومن الواضح أن كل الاقتراحات المذكورة تدخل ضمن النقاش الدائر حالياً من أجل تطوير العقيدة العسكرية الإسرائيلية، والذي يترأس لجانه دافيد عفري نفسه كما سبق أن أوضحنا.

وقد أجرى السلاح الجوي الأمريكي خلال شهر حزيران/يونيو ١٩٩٨، أول اختبار ناجح لمركبة ذات طاقة ليزرية عالية، وذلك ضمن برنامجه المسمى «الليزر المحمول جواً» (Yal-1A Airborne Laser Program).

وذكرت صحيفة **جيروزاليم بوست** في ختام مقالها بهذا الخصوص أن بعض الخبراء الإسرائيليين يرون أن الخيار الوحيد لإسرائيل حالياً، في مجال الاعتراض المبكر للصواريخ الباليستية المشار إليه، هو في استخدام طائرات من دون طيار تحلق بالقرب من حدود الدولة المعادية التي تملك صواريخ باليستية[٢٩].

وبطبيعة الحال فإن تنفيذ مثل هذه الوسيلة الجوية المعترضة للصواريخ الباليستية بواسطة ضربة ليزرية إجهاضية قبل أن تأخذ الصواريخ طريقها نحو أهدافها داخل إسرائيل اثر انطلاقها من قواعدها مباشرة، مسألة ليست سهلة التنفيذ، لأنها تتطلب توفر وسائل إنذار مبكر للغاية تتضمن أقماراً اصطناعية متصلة بطائرات إنذار مبكر ذات قدرات تقنية متطورة للغاية، فضلاً عن توفر طائرات أو مركبات جوية خاصة محلقة باستمرار بالقرب من أهدافها المحتملة وهي تحمل أجهزة الليزر المتطورة المشار إليها. ولكن طرح المشكلة والحديث عن الحلول المشار إليها يعني جدية سعي إسرائيل وسلاحها الجوي إلى توفير مثل هذه الوسيلة الدفاعية الإجهاضية لأي ضربة صاروخية معادية لها، الأمر الذي يعني إضعاف الردع العربي المحدود المضاد (القائم أساساً على الصواريخ الباليستية المسلحة برؤوس كيميائية) القائم حالياً ضد انفراد إسرائيل بالتسلح النووي في منطقة الشرق الأوسط.

---

(٢٩) Arieh O'Sullivan, «Ivery: Boost-phase Interceptors Key to Defense,» *Jerusalem Post*, 2/7/1998.

هذا وتتوزع طائرات السلاح الجوي الإسرائيلي وفقاً للتفصيل التالي:

١ ـ أوردت تقارير **ميزان القوى العسكري**، عن أعوام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٧، أن هناك ٥٠ مقاتلة متعددة المهام من طراز «ف ـ ٤ أي ٢٠٠٠ فانتوم»، وهي نموذج مطور إسرائيلياً من المقاتلة الأمريكية الصنع «ف ـ ٤ أي فانتوم»، وذلك بهدف زيادة قدراتها للهجوم الليلي، و٢٥ «ف ـ ٤ أي فانتوم» مطورة للقيام بمهمات كبح أنظمة الدفاع الجوي. ولذلك تسلح هذه الطائرات بصواريخ جو ـ أرض مضادة لأجهزة الرادار، فضلاً عن ١٤ طائرة استطلاع «ر ف ـ ٤ أي فانتوم»، أي ما مجموعه ٨٩ طائرة «ف ـ ٤ فانتوم» من مختلف النماذج. ولا يشير التقرير إلى وجود طائرات أخرى من الطراز المذكور قيد التخزين. ونحن نرجح وجود عدد لا يقل عن ٨٠ طائرة فانتوم قيد التخزين لدى السلاح الجوي الإسرائيلي يمكن أن تستخدم عند الضرورة في مهام القصف الأرضي، الأمر الذي يرفع مجموع طائرات الفانتوم الإسرائيلية إلى نحو ١٧٠ طائرة يبلغ إجمالي حمولاتها الهجومية القصوى في الطلعة الواحدة (وهو مقياس نظري لتقدير القدرات الهجومية لطائرات القتال) نحو ١٢٣٣ طناً.

٢ ـ يوجد لدى السلاح الجوي الإسرائيلي، وفقاً لتقديرنا حتى نهاية عام ١٩٩٧، نحو ٦٥ طائرة مقاتلة معترضة ذات قدرات هجومية من طراز «ف ـ ١٥» الأمريكية الصنع، من النماذج «أ» و«ب» و«سي» و«د» (١٣ منها، من النموذج «أ»، تسلمتها إسرائيل من السلاح الجوي الأمريكي بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، كمكافأة لها على ضبط أعصابها وعدم الرد على قصف العراق لها بـ ٤٠ صاروخاً من طراز سكود خلال الحرب)، يبلغ إجمالي حمولاتها الهجومية القصوى في الطلعة الواحدة نحو ٣٥٤ طناً.

وقد تعاقدت إسرائيل مع الولايات المتحدة، في ١٢/٥/١٩٩٤، على شراء ٢١ طائرة «ف ـ ١٥» جديدة من النموذج المسمى «أي» I، ثم أضيفت إليها في ما بعد ٤ طائرات، بسعر يبلغ نحو ٨٤ مليون دولار للطائرة الواحدة، وبقيمة إجمالية قدرها ٢,٥ بليون دولار (بما في ذلك قطع الغيار). وقد وصلت أول طائرتين منها إلى قاعدة النقب الجوية يوم ١٩/١/١٩٩٨. ويعتقد (وفقاً لمصادر إسرائيلية) أنه يجري تسليم طائرتين شهرياً، مما يعني أنه أصبح لدى السلاح الجوي الإسرائيلي في أواخر عام ١٩٩٨ (أو أوائل عام ١٩٩٩) ٢٥ طائرة من النموذج الجديد «أي» I المذكور، اجمالي حمولتها الهجومية القصوى ٢٧٥ طناً، أي أن جملة طائرات «ف ـ ١٥» الإسرائيلية أصبح في التاريخ المشار إليه ٩٠ طائرة، إجمالي حمولاتها الهجومية القصوى ٦٢٩ طناً في الطلعة الواحدة، في نهاية عام ١٩٩٨.

وقد أعلن ضابط كبير في السلاح الجوي الإسرائيلي، يوم ١٩٩٨/٦/٢٣، أن الطائرات التي وصلت إلى إسرائيل من النموذج «ف ـ ١٥ أي» أصبحت عاملة وقادرة على القيام بأي مهام بعيدة المدى تسند إليها في أي مكان في الشرق الأوسط[٣٠]. والجدير بالذكر أن المدى القتالي القياسي للطائرة المذكورة، من دون إعادة التزود بالوقود في الجو، يبلغ ١٤٥٠ كلم، الأمر الذي يمكنها، مثلاً، من قصف المواقع الاستراتيجية الهامة في إيران مثل المفاعل النووي في بوشهر الواقع على الخليج. ويعتبر قادة السلاح الجوي الإسرائيلي أن مقاتلات «ف ـ ١٥»، بمختلف نماذجها، تشكل رأس رمح السلاح المذكور.

٣ ـ ذكرت تقارير **ميزان القوى العسكري** في أعوام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٧، أن لدى السلاح الجوي الإسرائيلي ٢٠٥ مقاتلات من طراز «ف ـ ١٦» منها ٦٧ طائرة من النموذج «أ»، و٨ طائرات من النموذج «ب»، و٧٦ طائرة من النموذج «سي»، و٥٤ طائرة من النموذج «د». ولكن هناك دراسة عن طائرات «ف ـ ١٦» العاملة في السلاح الجوي الإسرائيلي نشرت في الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق شبكة الإنترنت وذات صلة بالشركة المنتجة للمقاتلات المذكورة جرى آخر تحديث لمعلوماتها في ١٩٩٨/٦/١٣، أوردت مختلف الصفقات الخاصة بهذه المقاتلة التي بيعت إلى إسرائيل مع ذكر سنوات إنتاج الطائرات وأرقام انتاجها المتسلسلة. ووفقاً لهذه الدراسة الدقيقة تسلمت إسرائيل الصفقة الأولى من مقاتلات «ف ـ ١٦»، التي طلبتها في عام ١٩٧٨، في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١. وكانت تضم ٧٥ طائرة، منها ٦٧ طائرة من النموذج «أ» (١٨ طائرة منها، مثلاً، منتجة في عام ١٩٧٨ تحمل الأرقام /78-0308 78-0325، و١١ طائرة منتجة في عام ١٩٨٠ تحمل الأرقام ـ 80-0649/80-0659 . . . الخ، و٨ طائرات من النموذج التدريبي «ب»). وفي عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ تسلمت إسرائيل الصفقة الثانية التي ضمت ٧٥ طائرة، من بينها ٥١ طائرة من النموذج «سي» و٢٤ من النموذج «د». وفي عام ١٩٩١ تسلمت إسرائيل الصفقة الثالثة التي اشتملت على ٦٠ طائرة، ٣٠ من النموذج «سي» و٣٠ أخرى من النموذج «د». وكمكافأة لإسرائيل لموقفها خلال حرب الخليج الثانية حين قبلت عدم الرد على قصف العراق لها بـ ٤٠ صاروخاً أرض ـ أرض من طراز «سكود»، زودتها الولايات المتحدة بـ ٥٠ طائرة «ف ـ ١٦» (إضافة إلى تزويدها بـ ١٣ طائرة «ف ـ ١٥ أ» تسلمتها للسبب نفسه كما أشرنا من قبل) كانت عاملة لدى السلاح الجوي الأمريكي، تسلمتها في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥، ٣٦ طائرة منها من النموذج «أ» و١٤ من النموذج «ب»، جرى تحديثها من عدة جوانب قبل أن تدخل الخدمة العاملة في السلاح الجوي الإسرائيلي.

---

(٣٠) Arieh O'Sullivan, «First F-15 Is Operational,» *Jerusalem Post*, 24/6/1998.

وبذلك يكون جملة ما تسلمته إسرائيل من مختلف نماذج «ف ـ ١٦» يبلغ ٢٦٠ طائرة في الفترة ما بين ١٩٨٠ و١٩٩٥[٣١]. وإذا افترضنا أن عشر طائرات منها، مثلاً، فقد في حوادث تدريب خلال السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٩٧، فإن الموجود منها حالياً (أواخر حزيران/يونيو ١٩٩٨) يقدر بنحو ٢٥٠ طائرة من مختلف النماذج، وليس ٢٠٥ طائرات كما ذكرت تقارير **ميزان القوى العسكري** في السنوات الثلاث الأخيرة. ويبلغ إجمالي الحمولات الهجومية القصوى لـ ٢٥٠ طائرة «ف ـ ١٦» المذكورة في الطلعة الواحدة نحو ١٣٥٨ طناً.

٤ ـ ذكرت تقارير **ميزان القوى العسكري** في الأعوام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧، أن لدى السلاح الجوي الإسرائيلي ٢٠ مقاتلة متعددة المهام من طراز كفير سي ٧»، فضلاً عن ٦ طائرات «كفير سي ـ ٢» خاصة بالاستطلاع الجوي يمكن استخدامها قتالياً عند الضرورة، و١٠ طائرات ذات مقعدين للتدريب القتالي من النموذجين «ت سي ـ ٢» و«ت سي ـ ٧»، يمكن استخدامها قتالياً عند الضرورة، بالإضافة إلى ١٢٠ طائرة أخرى من النموذجين «سي ٢» و«سي ٧» قيد التخزين، أي ما مجموعه ١٥٦ طائرة، إجمالي حمولاتها الهجومية القصوى في الطلعة الواحدة لا يقل عن ٦٦٤ طناً.

والمقاتلة «كفير» (أي «الأسد الصغير») هي طائرة إسرائيلية التصميم والصنع تتشابه إلى حد بعيد مع المقاتلة الفرنسية «ميراج ـ ٥» مع وجود بعض الاختلافات في ما يخص المحرك الأمريكي من طراز «جنرال الكتريك ج ٧٩ ـ ج أي ـ ١٧» المزودة بمحركين منه طائرات «ف ـ ٤ فانتوم»، بدلاً من المحرك الفرنسي «سنكما أتار ـ ٩ سي».

٥ ـ تذكر تقارير **ميزان القوى العسكري**، في سنوات ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧، أن لدى السلاح الجوي الإسرائيلي ٥٠ قاذفة تكتيكية خفيفة ذات مقعد واحد لمهام القصف التكتيكي والدعم القريب الأمريكية الصنع والمعدلة إسرائيلياً من طراز «أ ـ ٤ ن سكايهوك»، فضلاً عن ١٤ طائرة أخرى ذات مقعدين من النموذجين التدريبيين «ت أ ـ ٤ هـ» و«ت أ ـ ٤ جي» يمكن استخدامها قتالياً عند اللزوم، بالإضافة إلى ١٣٠ طائرة أخرى قيد التخزين، أي ما مجموعه ١٩٤ طائرة أو نحو ٢٠٠ طائرة، إجمالي حمولاتها الهجومية القصوى في الطلعة الواحدة نحو ٧٤٤ طناً.

وفي النتيجة الأخيرة فإن السلاح الجوي الإسرائيلي لديه، في تقديرنا، حالياً (أوائل آذار/مارس ١٩٩٩) نحو ٥٣٠ طائرة قتال عاملة، ونحو ٣٣٦ طائرة احتياطية، أي ما مجموعه نحو ٨٦٦ طائرة قتال، إجمالي حمولاتها الهجومية القصوى في

---

(٣١) Lieven Dewitte and Stefaan Vanhastel, «Israeli Air Force with F-16,» http://studwww.rug.acbe/-svhaste/f16users/f16-il.htm.

الطلعة الواحدة حوالى ٤٦٠٨ أطنان. وهي قدرة هجومية كبيرة، وبخاصة إذا ما نظر في إطار القدرات التقنية الأخرى للطائرات الحديثة منها مثل الـ «ف ـ ١٥» والـ «ف ـ ١٦» (من حيث السرعة والارتفاع والمدى القتالي. . . الخ)، وفي ارتباط بخدمات الاستطلاع من خلال طائرات الاستطلاع والأقمار الاصطناعية وخدمات الإنذار المبكر وقيادة العمليات المحمولة جواً والتشويش الإلكتروني المكثف لأجهزة الرادار المعادية، الأرضية منها والموجودة في الطائرات.

وماذا عن المستقبل القريب بالنسبة إلى تطوير ترسانة طائرات القتال الإسرائيلية؟

أجاب عن هذا السؤال إيان بيران، المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية، في تصريح له يوم ١/٧/١٩٩٧، قال فيه ان إسرائيل تنوي شراء دفعة جديدة من المقاتلات الأمريكية، إما من طراز «ف ـ ١٦» أو مزيد من «ف ـ ١٥ أي» في أوائل عام ١٩٩٨، على أن تبدأ استلام الطائرات الجديدة في أوائل عام ٢٠٠٠. وأضاف أن شراء هذه الطائرات سيتم وفقاً لبرنامج الشراء حالياً والدفع في ما بعد الذي سيستنزف بشكل كبير المساعدة العسكرية الأمريكية لإسرائيل البالغ قدرها ١٨٠٠ مليون دولار حتى عام ٢٠٠٥ أو ٢٠٠٦.

وبعد ذلك بثلاثة أيام، أي في ٤/٧/١٩٩٧، صرح اللواء إيتان بن إلياهو قائد السلاح الجوي الإسرائيلي، بأن السلاح المذكور في حاجة إلى ٥٠ ـ ١٠٠ طائرة مقاتلة جديدة خلال السبع أو الثماني سنوات القادمة لتحل محل طائرات «أ ـ ٤ سكايهوك» و«ف ـ ٤ فانتوم» والنماذج القديمة من «ف ـ ١٦». وأضاف قائلاً ان المدى والكمية هما العاملان اللذان يحتلان الأولوية في إنجاز الصفقة التي ستتكلف نحو ثلاثة مليارات دولار. هذا وتشير آخر الشائعات المتعلقة بهذا الموضوع إلى أن إسرائيل تخطط لشراء ٣٠ ـ ٥٠ مقاتلة من أحدث نماذج المقاتلة «ف ـ ١٦» التي ستزود جزئياً بمعدات الكترونية إسرائيلية. وفي الوقت نفسه فإن مقاتلات «ف ـ ٤ فانتوم» التي لم يتم تحديثها إلى مستوى «فانتوم ـ ٢٠٠٠» سيجري إخراجها من الخدمة. أما بقية الـ ١٠٠ طائرة المطلوبة فستكون من مقاتلات «ف ـ ١٥ أي». ولكن إذا كانت التكلفة باهظة للغاية (٨٤ مليون دولار ثمن الدفعة الأولى من هذا النموذج من «ف ـ ١٥» البالغ عددها ٢٥ طائرة) فسيتم شراء نحو ٧٠ مقاتلة «ف ـ ١٦» من النموذج المحسن «د»، وربما تكون الطائرات من طراز «ف ـ ١٥ أي» إذا خفض ثمن الطائرة إلى نحو ٥٠ مليون دولار[٣٢].

هذا ويضم السلاح الجوي الإسرائيلي، بالإضافة إلى طائرات القتال، نوعيات وكميات الطائرات التالية:

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣.

ـ طائرات الاستطلاع (وقد حسبت ضمن طائرات القتال): وتضم ١٤ طائرة «ر ف ـ ٤ أي فانتوم»، و٦ طائرات «كفير ر سي ـ ٢»، وطائرتين «ف ـ ١٥ د».

ـ طائرتين للرصد للإنذار الجوي المبكر وإدارة العمليات الجوية من طراز «بوينغ ٧٠٧»، و٤ طائرات أخرى من طراز «إي ـ ٢ سي هوك أي» (E-2 C-HAWK-EYE).

ـ ٤١ طائرة حرب إلكترونية (رصد وتنصت واستطلاع وتشويش إلكتروني) تضم ٦ طائرات «بوينغ ٧٠٧»، و٦ طائرات «ر سي ـ ١٢ د» (R C-12 D)، و٣ طائرات «أي أ أي ـ ٢٠٠» IAI-200، و١٥ طائرة «دو ـ ٢٨» D O-28، و٦ طائرات «كينغ آير ٢٠٠٠» (KING AIR 2000).

ـ ٣ طائرات استطلاع بحري «أي أ أي ـ ١١٢٤ سيسكان» (IAI-1124 Seascan).

ـ ٨ طائرات صهريج (إعادة تزويد بالوقود في الجو)، تضم ٣ طائرات «بوينغ ٧٠٧»، و٥ طائرات «ك سي ـ ١٣٠ هيركوليز».

ـ ٤٧ طائرة نقل تشتمل على: ٤ طائرات نقل ثقيلة «بوينغ ٧٠٧»، و٢٤ طائرة نقل ثقيلة «سي ـ ١٣٠ هيركوليز» (يمكن للواحدة أن تحمل ٩٢ مظلياً) يمكنها أن تحمل في الجملة ٢٢٠٨ مظليين، و١٢ طائرة نقل متوسطة «سي ـ ٤٧ داكوتا»، و٧ طائرات نقل «أي أ أي ـ ٢٠١» (IAI-201).

ـ ١٣٠ طائرة هليكوبتر هجومية تضم: هليكوبترات هجومية خفيفة ذات مقعدين من طراز «بل أ هـ ـ ١ هيو كوبرا»، وهليكوبترات هجومية خفيفة ذات مقعدين من طراز «بل ـ ٢٠٩ كوبرا»، و٣٥ هليكوبتر هجومية خفيفة ذات مقعد واحد من طراز «هيوز ٥٠٠ م د ديفندر»، و٤٢ هليكوبتر هجومية ذات مقعدين من طراز «هيوز أ هـ ـ ٦٤ أباتشي»، وخمس طائرات هليكوبتر للبحث والإنقاذ، واحدة من طراز «هـ هـ ـ ٦٥ أ» وأربعة من طراز «أ س ـ ٥٦٥».

ـ ١٤٣ طائرة هليكوبتر للنقل الجوي من طرازات مختلفة، يمكنها أن تحمل في الجملة ٣٣٩٣ جندياً كحمولة قصوى في الطلعة الواحدة، الأمر الذي يعني توفر قدرات كبيرة على استخدام ألوية المظليين في عمليات إبرار جوي كبيرة تضم لواء كاملاً على الأقل في الطلعة الواحدة.

ـ نحو ١٣٨ طائرة تدريب أساسي وابتدائي وتأهيل قتالي، من ضمنها نحو ١٠٤ طائرات يمكن استخدامها في مهام قتالية هجومية عند الضرورة.

ـ ٣٠ طائرة ارتباط ونقل ومهمات ميدانية خفيفة تضم: طائرتين من طراز «ايسلاندر» (Islander)، و٢٠ طائرة من طراز «سيسنايو ـ ٢٠٦»، و٨ طائرات من طراز «كوين آير» (Queen Air).

ـ عدد غير معروف من الطائرات الموجهة عن بعد من دون طيار لمهام الرصد والاستطلاع والتدريب على إصابة الأهداف الجوية ومهمات إلكترونية مختلفة من طرازات «فايربي» (Firebee) و«سكاوت» و«بايونير» و«سيرشر» و«سامسون» و«ديلايلا» (Delilah) و«هنتر سيلفر آرو» (Hunter Silver Arrow).

ثالثاً: القوى والأسلحة البحرية الإسرائيلية

وجد سلاح البحرية، كقاعدة عامة وبالنسبة إلى الدول التي لا تشكل في حد ذاتها جزيرة كبرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ليعاون كلاً من القوات البرية والقوات الجوية ويدعمها. فالبحر هو بالدرجة الأولى طريق إمداد ومواصلات، ومن ثم فإن الوظيفة الأساسية للقوات البحرية هي حماية طرق الإمداد والمواصلات هذه ومنع العدو من استخدامها، أي فرض حصار اقتصادي أو عسكري. والدولة التي لا تحتاج لوسائل نقل بحرية لخوض حروبها تضع الاهتمام بسلاح البحرية في الدرجة الثالثة والأخيرة من اهتماماتها بعد القوتين البرية والجوية، ذلك لأن القدرة على الحصول على كل أنواع الأسلحة البرية والجوية والبحرية التي يمكن أن تحتاج إليها الدولة تفوق طاقة أغنى الدول، مما يستوجب تحديد أولويات في التسليح تنطلق من الحاجات الأمنية الملحة التي يفرضها الصراع الدائر بينها وبين عدوها القائم أو المفترض.

وقد لعبت كل من البحرية الإسرائيلية والبحريات العربية دوراً هامشياً في حروب ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧. ونتيجة لعملية إغراق المدمرة الإسرائيلية «إيلات»، في ٢١/١٠/١٩٦٧، بثلاثة صواريخ سطح ـ سطح من طراز «ستيكس» أطلقت عليها من زورقي صواريخ مصريين من طراز «كومار» قرب بور سعيد، أخذت إسرائيل تعيد النظر ببنية قواتها البحرية من الأساس وتطويرها على أسس وعملياتية جديدة. واتجهت نحو استبدال المدمرات بزوارق الصواريخ بمختلف أحجامها، فضلاً عن تعزيز قوة غواصاتها. وجاءت حرب ١٩٧٣ لتقرر مسار التطوير اللاحق للبحرية الإسرائيلية حول النقاط الثلاث المركزية التالية:

١ ـ إعادة التأكيد على اعتبار زوارق الصواريخ منظومة سلاح متكاملة، وأنها قاعدة أساسية للقتال البحري في كل مناطق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، الأمر الذي يتطلب تطوير قدرات هذه الزوارق على مستوى مقاومة تهديد الطائرات

والغواصات، مع ضرورة التطوير المستمر لوسائط الحرب الإلكترونية ولمنظومة الصواريخ وللكفاءة في السرعة والحركة.

٢ ـ نظراً للحصار الذي استطاعت مصر أن تفرضه على مداخل البحر الأحمر الجنوبية قرب باب المندب أثناء حرب ١٩٧٣، أخذ في الاعتبار ضرورة توفر إمكانات ذاتية ـ على الأقل ضمن مدى معين ـ للحفاظ على حرية الملاحة في مثل هذه الحالات، من دون الاعتماد في ذلك على القوى البحرية للدول الكبرى الصديقة التي قد تجد نفسها لأسباب سياسية غير راغبة في زج إمكاناتها، وهذا كله طرح ضرورة تطوير سلاح الغواصات الإسرائيلي والقطع البحرية الأخرى التي يمكن أن تبحر لمسافات بعيدة. ولذلك أصبحت معظم سفن وزوارق الصواريخ الإسرائيلية (العاملة حالياً، أي في منتصف عام ١٩٩٨، باستثناء زوارق الصواريخ من فئة «ساعر ـ ٣» أو «ساعر ـ ٢» إذا كانت لا تزال عاملة، وزوارق الدورية الساحلية بطبيعة الحال) قادرة على الوصول إلى باب المندب جنوباً عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، أو حتى طرابلس في ليبيا غرباً في البحر الأبيض المتوسط، بسهولة ومع توفر هامش كبير للمناورة من دون الحاجة إلى التزود بالوقود أثناء الرحلة. وكذلك الحال بالنسبة إلى الغواصات. وبطبيعة الحال يتطلب توفر حماية جوية للزوارق المذكورة أثناء مثل هذه العمليات في العمق البحري الاستراتيجي العربي. وهي مسألة ليست سهلة التحقيق، نظراً لعدم وجود حاملات طائرات لدى البحرية الإسرائيلية من جهة، ولصعوبة توفير مظلة جوية شبه دائمة من مقاتلات «ف ـ ١٥» أو «ف ـ ١٦» من جهة أخرى، وبخاصة في ظل حاجتها إلى التزود بالوقود في الجو.

٣ ـ ضرورة الاهتمام بتطوير تكتيكات ثنائي الزورق الصاروخي ـ الهليكوبتر المسلحة، نظراً لما توفره الهليكوبتر من قدرات الاستطلاع لمسافات بعيدة من جهة، وقدرة توجيه الزورق لتجنيبه إمكان الكشف عنه بالإجراءات الإلكترونية المساعدة، بحيث يمكن للزورق استخدام راداره فقط في اللحظة الأخيرة قبيل الاشتباك المباشر من جهة ثانية، ولقدرة الهليكوبتر على مشاغلة الزوارق المعادية بنيران صواريخها ورشاشاتها من جهة ثالثة.

وفي ضوء هذه المقولات والاستنتاجات سنتابع تفاصيل القوة البحرية الإسرائيلية، التي جرى تطويرها بشكل كبير بعد حرب ١٩٧٣، من دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير موضعها كقوة تأتي في المقام الثالث بعد القوات البرية والجوية في سلم أولويات السياسة العسكرية الإسرائيلية.

تتألف القوات البحرية الإسرائيلية الدائمة من نحو ٦٠٠٠ ـ ٧٠٠٠ فرد من بينهم ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ مجند، ويرتفع العدد إلى ١٠٠٠٠ ـ ١٢,٠٠٠ عند التعبئة

العامة. والقواعد البحرية الرئيسية توجد في حيفا وأشدود وإيلات. وتتألف أسلحة معدات هذه القوات من القطع البحرية التالية:

١ ـ الغواصات

ـ غواصة دورية هجومية من فئة «دولفين» (نموذج ٨٠٠)، يبلغ وزنها (الإزاحة) تحت سطح الماء ١٧٢٠ طناً. وهي مسلحة بست أنابيب إطلاق طوربيدات عيار ٢١ بوصة (٥٣٣ ملم) وتحمل داخلها ١٤ طوربيداً، وعدد غير معروف من صواريخ سطح ـ سطح من طراز «هاربون» (التي يتجاوز مداها الأقصى ٦٧ ميلاً بحرياً، أي ١٢٤ كلم وقد يصل إلى ١٣٠ كلم) تطلق من داخل أنابيب إطلاق الطوربيدات[٣٣]. وهذه الغواصة هي واحدة من ثلاث غواصات بدأت إسرائيل التفاوض على بنائها مع ألمانيا عام ١٩٨٨ ـ كما ذكرت صحيفة **جيروزاليم بوست** الإسرائيلية يوم ٣/ ٧/ ١٩٩٨ ـ ولكنها انسحبت من المفاوضات عام ١٩٩٠ بسبب ارتفاع الثمن المطلوب لها. ثم تجدد المشروع المذكور ثانية في ظل احتدام حرب الخليج في أوائل عام ١٩٩١ عندما قام هانز ديتريش غينشر، رئيس وزراء ألمانيا، بزيارة إسرائيل وعاين موقع سقوط صواريخ «سكود» العراقية في «رامات غان» (Ramat Gan) الواقعة إلى الشمال الشرقي من تل أبيب بنحو خمسة كيلومترات، حيث أعلن عزم ألمانيا على تزويد إسرائيل بغواصتين من فئة «دولفين» مجاناً. واثر ذلك قررت إسرائيل شراء الغواصة الثالثة من الفئة المذكورة[٣٤]. وبدأت أطقم الغواصات الإسرائيلية المشار إليها التدريب عليها في عام ١٩٩٤. وقد تسلمت البحرية الإسرائيلية الغواصة الأولى منها في عام ١٩٩٧، وستتسلم الغواصتين الأخريين («ليفياتان» و«داكار») في عام ١٩٩٩. وتعتبر البحرية الإسرائيلية أنه بحصولها على غواصات «دولفين» الحديثة ستكون قادرة على مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين في عمق البحر الأبيض المتوسط حتى سواحل ليبيا وفي عمق البحر الأحمر[٣٥]. وقد نشرت صحيفة **واشنطن تايمز**[٣٦] الأمريكية، أن إسرائيل ستقوم بتسليح غواصاتها الجديدة بصواريخ سطح ـ أرض من كروز (Cruise Missiles) (أي الصواريخ الطوافة الباحثة عن الهدف) مزودة برؤوس نووية لتشكل ردعاً ضد أي ضربة محتملة لمنشآتها النووية من قبل إيران أو أي دولة أخرى

(٣٣) Andrew Toppan, «Fleet List: Israeli Navy,» (1997), revised 28 March 1998, http://www.uss-salem.org.

(٣٤) Davis, «Report: Israel to Get Subs with Nuclear Strike Capability».

(٣٥) Israel Defense Forces, Spokesperon's Information Branch, «Dolphin Submarines,» (1998), http://www.idf.il/English/UNITS/Navy/dolphine.htm.

(٣٦) *Washington Times*, 1/7/1998.

في الشرق الأوسط[٣٧]. وقد نشرت النبأ نفسه صحيفة **الغارديان** *(The Guardian)* اللندنية[٣٨]، حيث قالت إن المحللين العسكريين يرون أن حصول الدول الإسلامية في المنطقة، وبخاصة إيران، على أسلحة نووية أصبح أمراً لا يمكن الحيلولة دونه، ومن ثم فإن إسرائيل لا بد أن توفر لنفسها إمكانية توجيه ضربة ثانية في حال إذا ما دمرت ترسانتها النووية المستندة إلى قواعد برية في هجوم مفاجىء. ونقلت الصحيفة المذكورة عن محللين أمريكيين قولهم إن الصاروخ كروز جو ـ أرض الذي تطوره إسرائيل حالياً، والمسمى «بوباي توربو» (Popeye Turbo)، الذي سيكون جاهزاً للعمل في عام ٢٠٠٢[٣٩]، والذي يبلغ مداه نحو ٣٥٠ كلم يمكن استخدامه بسهولة بواسطة الغواصات وهو قادر على حمل رأس نووي. وقالت صحيفة **جيروزاليم بوست**، التي نشرت الخبر المذكور نقلاً عن **الغارديان**، إن **موسوعة جينز للسفن القتالية البريطانية** ذكرت أن غواصات «دولفين» ذات المحركات الديزل والكهربائية قادرة على إطلاق صواريخ سطح ـ سطح من داخل أنابيب طوربيداتها. ومضت **جيروزاليم بوست** قائلة إن مجلة **جينز انتليجنس ريفيو** قدرت في العام الماضي (١٩٩٧) أن لدى إسرائيل ١٥٠ رأساً نووياً، و٥٠ صاروخاً باليستياً أرض ـ أرض من طراز «أريحا ـ ٢» مخزونة في قاعدة «زاخاريا» (Zacharia) الجوية جنوب شرق تل أبيب[٤٠].

ـ ٣ غواصات دورية هجومية ساحلية من فئة «فيكرز ـ ٢٠٦/ ٥٠٠»، ألمانية التصميم بريطانية الصنع. ويبلغ وزن (الإزاحة) الغواصة منها فوق سطح الماء ٤٢٠ طناً وتحت سطح الماء ٦٠٠ طن. وهي مسلحة بثمانية أنابيب لإطلاق الطوربيدات عيار ٢١ بوصة (٥٣٣ ملم) وتحمل ١٠ طوربيدات وعدداً من صواريخ سطح ـ سطح من طراز «هاربون»، فضلاً عن منصة إطلاق ثلاثية لصواريخ م/ط من طراز «سلام». ومفروض أنها ستبقى في الخدمة طوال التسعينيات. وهي معروضة للبيع حالياً. وتتمركز في قاعدة حيفا البحرية[٤١].

---

(٣٧) نقلاً عن: **الأهرام**، ٢/٧/١٩٩٨.

(٣٨) *Guardian*, 2/7/1998.

(٣٩) نقلاً عن: **الأهرام**، ٣/٧/١٩٩٨.

(٤٠) *Jerusalem Post*, 3/7/1998.

(٤١) Toppan, «Fleet List: Israeli Navy,» and

ريتا حمدان، معد، «تطور القوى العسكرية لدى مصر وسوريا والأردن وإسرائيل، ٧٣ ـ ١٩٨٤، القسم الثالث: القوى والأسلحة البحرية،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، العددان ١٥ ـ ١٦ (كانون الثاني/ يناير ـ نيسان/ ابريل ١٩٨٦).

٢ ـ سفن السطح القتالية

وتضم سفن السطح هذه النوعيات والكميات التالية:

ـ ٣ كورفيت (Corvettes) صاروخية من فئة «ساعر ٥» (SA'AR 5) المسماة: «إيلات». ويبلغ الوزن القياسي (الإزاحة) للواحدة منها ١٠٧٥ طناً وبحمولتها كاملة ١٢٢٧ طناً. وتستطيع أن تقطع مسافة ٤٠٠٠ ميل بحري (نحو ٧٤٠٠ كلم) ذهاباً وإياباً من دون إعادة تزود بالوقود. علماً بأن المسافة بين ميناء إيلات ومدخل البحر الأحمر عند باب المندب تبلغ نحو ٢١٠٠ كلم بالخط المستقيم، أي أن الرحلة ذهاباً وإياباً لا تقل عن نحو ٤٢٠٠ كلم، وتتبقى بعد ذلك قدرة للزورق على أن يبحر مسافة نحو ٣٢٠٠ كلم في المناورة. والمسافة بين ميناء حيفا وميناء طرابلس بليبيا تبلغ نحو ٢٠٠٠ كلم بالخط المستقيم. وهي مزودة بطائرة هليكوبتر مضادة للغواصات. ويتألف التسليح الرئيسي للكورفيت «ساعر ـ ٥» من منصتي إطلاق رباعية القواذف لصواريخ سطح ـ سطح بعيدة المدى من طراز «هاربون»، أي ٨ صواريخ (وزن الرأس الحربي نحو ٢٢٦ كيلوغراماً ومداه ١٣٠ كلم)، فضلاً عن ٨ صواريخ سطح ـ سطح متوسطة المدى من طراز «غابرييل ـ ٢» (وزن الرأس الحربي ١٠٠ كيلوغرام ومداه ٣٦ كلم) في أربعة منصات أحادية على كلا جانبي السفينة، بالإضافة إلى ٦ أنابيب إطلاق طوربيدات مضادة للغواصات. ويتألف الدفاع الجوي للكورفيت المذكورة من منصتي إطلاق عموديتين لصواريخ م/ط تضم الواحدة ٣٢ صاروخاً (أي ما مجموعه ٦٤ صاروخاً) من طراز «باراك» الإسرائيلي الصنع (وزن الرأس الحربي ٢ كيلوغرام ومداه ١٠ كلم).

ـ زورقي صواريخ/هليكوبتر كبيرين من فئة «عاليه» (ALIYAH) (ساعر ـ ٤,٥). ويبلغ وزن (الإزاحة) الزورق القياسي ٤٨٨ طناً وبأقصى حمولة ٥٠٠ طن (غير معلن مدى عمله ولكنه لن يقل، في تقديرنا، عن مدى زوارق فئة «ساعر ـ ٤» البالغ ٦٤٠٠ كلم ذهاباً وإياباً). وهو مزود بهليكوبتر «مضادة للغواصات، لها حظيرة صغيرة على سطحه. ويتألف تسليحه الرئيسي من ٤ صواريخ سطح ـ سطح بعيدة المدى من طراز «هاربون»، و٤ صواريخ متوسطة المدى من طراز «غابرييل».

ـ ٤ زوارق صواريخ/هليكوبتر كبيرة من فئة «هيتز» أو «حيتز» (HETZ). وكانت تسمى مسبقاً «نيريت» (NIRIT). ويبلغ وزن الزورق (الإزاحة) بحمولة قصوى ٤٨٨ طناً (غير معلن مدى عمله ولكنه لن يقل، في تقديرنا، عن مدى زوارق فئة «ساعر ـ ٤» البالغ ٦٤٠٠ كلم ذهاباً وإياباً). وهو مزود بهليكوبتر مضادة للغواصات مع حظيرة طائرات صغيرة (غير معلن مداه ولكنه لن يقل، في تقديرنا، عن مدى زوارق فئة «ساعر ـ ٤» البالغ ٦٤٠٠ كلم ذهاباً وإياباً). ويتألف التسليح

الرئيسي للزورق من ٤ صواريخ بعيدة المدى سطح ـ سطح من طراز «هاربون» و٦ صواريخ متوسطة المدى من طراز «غابرييل»، و٣٢ صاروخاً م/ط من طراز باراك.

ـ ٣ زوارق صواريخ كبيرة من فئة «رومات» (Romat). ويبلغ وزن (الإزاحة) الزورق القياسي ٤٨٨ طناً (غير معلن مداه ولكنه لن يقل، في تقديرنا، عن مدى زوارق فئة «ساعر ـ ٤» البالغ ٦٤٠٠ كلم ذهاباً وإياباً). ويتألف تسليحه من منصتي إطلاق رباعية القواذف لصواريخ سطح ـ سطح بعيدة المدى من طراز «هاربون» (أي ما مجموعه ٨ صواريخ)، و٦ منصات إطلاق أحادية القواذف لصواريخ سطح ـ سطح متوسطة المدى من طراز «غابرييل».

ـ ٨ زوارق صواريخ كبيرة من فئة «ريشيف» (Reshief) («ساعر ـ ٤»). ويبلغ الوزن (الإزاحة) القياسي للزورق ٤١٥ طناً ووزنه بحمولة قصوى ٤٥٠ طناً. ويستطيع أن يقطع مسافة نحو ٦٤٠٠ كلم بسرعة ٣٢ كلم/ساعة ذهاباً وإياباً. علماً بأن الرحلة ذهاباً وإياباً من إيلات باب المندب في مدخل البحر الأحمر تبلغ نحو ٤٢٠٠ كلم بالخط المستقيم تقريباً. ويتألف التسليح الرئيسي لزوارق هذه الفئة من منصتي إطلاق رباعية القواذف من صواريخ سطح ـ سطح بعيدة المدى (أي ٨ صواريخ) من طراز «هاربون»، و٦ ـ ٨ صواريخ متوسطة المدى من طراز «غابرييل».

ـ ٦ زوارق صواريخ من فئة «ميفتاح» (Mivtach) («ساعر ـ ٣» على الأرجح)[٤٢]. ويبلغ الوزن (الإزاحة) القياسي للزورق ٢٢٠ طناً[٤٣]. ويتألف تسليحه الرئيسي من ٢ ـ ٤ صواريخ بعيدة المدى من طراز «هاربون» و ٣ ـ ٥ صواريخ متوسطة المدى من طراز «غابرييل».

٣ ـ زوارق الدورية الساحلية

ـ نحو ١٥ زورق دورية ساحلية من فئة «سوبر دفورا» (Super Dvora)، الذي يقدر وزنه (الإزاحة) القياسي نحو ٤٧ طناً ويتميز بقدرة عالية على المناورة. وتبلغ سرعته القصوى ٤٨ عقدة (٨٨ كلم/ساعة). ويضم تسليحه صاروخين سطح ـ سطح متوسطة المدى من طراز «غابرييل» (في منصات أحادية)، ومدفعين م/ط عيار ٢٠ ملم.

ـ ١٥ زورق دورية ساحلية من فئة «دبور» (Dabur) الأمريكية التصميم أصلاً.

---

(٤٢) IISS, *The Military Balance, 1997/98*, p. 129.

(٤٣) حمدان، معد، المصدر نفسه، ص ٣١٨.

ويبلغ وزن (الإزاحة) الزورق بحمولة قصوى ٣٥ طناً. وتبلغ سرعته القصوى ٢١,٨ عقدة (٤٠,٣ كلم/ساعة). ويتألف تسليح الزورق من مدفعين م/ط عيار ٢٠ ملم، وأنبوبي إطلاق طوربيدات من عيار ٣٢٤ ملم، وقنابل أعماق مضادة للغواصات.

وفي النتيجة فإن لدى البحرية الإسرائيلية ٢٤ كورفيت وزورق صواريخ (٣ كورفيت «ساعر ـ ٥»، ٢ «ساعر ـ ٤,٥»، ٤ «هيتز»، ٣ «رومات»، ٨ «ساعر ـ ٤»، ٦ «ساعر ـ ٣») مسلحة بعدد يتراوح بين ١٤٨ و١٦٠ صاروخاً بعيد المدى من طراز «هاربون». فضلاً عن عدد غير معروف من صواريخ «هاربون» مفترض وجودها في الغواصات الثلاث من فئة «فيكرز ـ ٢٠٦»، فضلاً عن تسلحها بعدد لا يقل عن ١٤٠ صاروخاً متوسط المدى من طراز «غابرييل» وقد يصل عددها إلى ١٦٨ صاروخاً من الطراز المذكور، وذلك بالإضافة إلى ١٥ زورق دورية سريع «سوبر دفورا» مسلحة بـ ٣٠ صاروخاً آخر من طراز «غابرييل»، أي أن عدد صواريخ «غابرييل» الجاهزة للإطلاق في القطع البحرية الإسرائيلية المختلفة يتراوح بين ١٧٠ و١٩٨ صاروخاً. وبهذا يكون مجموع القوة النارية للقطع البحرية الإسرائيلية ـ باستثناء الغواصات ـ لا يقل عن ٣١٨ صاروخاً سطح ـ سطح ولا يزيد على ٣٤٨ صاروخاً من كلا الطرازين «هاربون» و«غابرييل» في الصلية الواحدة، على حين أن عدد صواريخ سطح ـ سطح التي كانت متاحة للبحرية الإسرائيلية عشية حرب ١٩٧٣ (وجميعها كانت من طراز «غابرييل») تبلغ نحو ٨٢ صاروخاً فقط[٤٤]. وهذا معناه أن إجمالي القوة النارية لصواريخ سطح ـ سطح الإسرائيلية في الصلية الواحدة زادت ـ من حيث الكم ـ خلال الخمس والعشرين سنة الماضية بنسبة لا تقل عن ٣٨٧ بالمئة وقد تصل إلى نحو ٤٢٤ بالمئة. هذا بخلاف التطور الكبير الذي طرأ على نوعية الصواريخ المذكورة وبخاصة من حيث المدى.

هذا وتطور البحرية الإسرائيلية، منذ عام ١٩٩٦، مدفعاً م/ط جديداً يسمى «تيفون» (TYPHOON)، ويمكن توجيهه حرارياً عن بعد لتقليل مخاطر استخدامه من قبل البحارة. وستركب به سبطانة عيار ٢٥ ملم أو سبطانة ثلاثية لمدفع م/ط من طراز «فالانكس». وسوف يستخدم هذا المدفع أساساً في زوارق الدورية الساحلية[٤٥].

٤ ـ قطع الإنزال البرمائي الرئيسية

وفقاً لتقارير **ميزان القوى العسكري** في سنوات ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧، يوجد لدى

(٤٤) محمود عزمي، «البحرية الإسرائيلية قبل حرب ١٩٧٣ وما بعدها،» ص ١٢٧.

(٤٥) «The Israeli Sea Corps,» http://pwp.Usa.pipeline.com/~albatros/ins.htm.

البحرية الإسرائيلية القطع البرمائية الرئيسية التالية[٤٦]:

- سفينة إنزال دبابات، هولندية الصنع، «من فئة» بات شيفا» (BAT SHEVA)، ويبلغ وزنها (الإزاحة) بحمولة قصوى ٩٠٠ طن.

- ٣ زوارق كبيرة لإنزال دبابات من فئة «أشدود»، إسرائيلية الصنع. ويبلغ الوزن (الإزاحة) القياسي للزورق ٤٠٠ طن ووزنه بحمولة قصوى ٧٣٠ طناً.

٥ ـ قوة الكوماندوس البحرية

وتتألف من نحو ٣٠٠ من المغاوير البحريين المدربين أساساً على العمليات تحت سطح الماء (الضفادع البشرية)، ويستغرق برنامج تدريبهم ٢٠ شهراً.

رابعاً: القوى والأسلحة النووية الإسرائيلية

يشكل تناول الأسلحة النووية الإسرائيلية مغامرة في مجال البحث العلمي لإمكانات إسرائيل العسكرية، وذلك نظراً لغياب المعلومات المؤكدة أو حتى شبه المؤكدة من جهة، ولصعوبة الحدس والتخمين من جهة أخرى. ويزيد من صعوبة البحث العلمي في هذا الموضوع عدم اعتراف إسرائيل الواضح والصريح بامتلاك أسلحة نووية من جهة، وعدم توفر أي شكل من أشكال الرقابة الدولية على أنشطتها النووية من جهة أخرى. ولكن التعرض لموضوع التسلح النووي الإسرائيلي يشكل، في الوقت نفسه، ضرورة لا غنى عنها بالنسبة إلى الأمن القومي العربي وما يرتبط به من مخططات استراتيجية في التسليح والتدريب والدفاع المدني.

١ ـ مقومات بناء وتطوير القوة النووية الإسرائيلية

بدأ الاهتمام بالأبحاث النووية في إسرائيل قبل الانتهاء من حرب ١٩٤٨، إذ كان حاييم وايزمان، رئيس الدولة آنذاك، من كبار علماء الكيمياء العضوية وله صلات وثيقة بكبار علماء الذرة في العالم. وكان مدركاً لأهمية إيجاد مصدر للطاقة النووية في إسرائيل نظراً لانعدام وجود النفط فيها ولحاجتها الماسة لتحلية مياه البحر. ولذلك شكلت وحدة علمية تابعة لفرع البحث والتخطيط في وزارة الدفاع الإسرائيلية. وقامت هذه الوحدة بدراسة مفصلة للمصادر المعدنية الموجودة في صحراء النقب أدت إلى اكتشاف اليورانيوم الطبيعي في رواسب الفوسفات بنسبة ضئيلة. ثم جرى إرسال عدد من المبعوثين إلى الخارج لدراسة العلوم الذرية خلال عام ١٩٤٩.

---

(٤٦) المواصفات الفنية المتاحة مأخوذة من: حمدان، معد، «تطور القوى العسكرية لدى مصر وسوريا والأردن وإسرائيل، ٧٣ ـ ١٩٨٤، القسم الثالث: القوى والأسلحة البحرية،» ص ٣٢٤ ـ ٣٢٧.

كما أنشئت دائرة للبحث في النظائر المشعة في معهد وايزمن بمستوطنة رحوبوت خلال العام نفسه. وفي ١٣ حزيران/يونيو ١٩٥٢ تألفت لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية ضمن إطار وزارة الدفاع وزودت بميزانية ومختبرات خاصة، وترأسها الدكتور ارنست دافيد بيرغمان رئيس فرع البحث والتخطيط السابق، الذي اكتشف اليورانيوم في فوسفات صحراء النقب، وكان من بين أعضائها رئيس الأركان.

وفي عام ١٩٥٣ بدأ المبعوثون يعودون من الخارج، وأسست فور عودتهم دائرة للفيزياء في معهد وايزمن، وكان من بين أعضائها إسرائيل دوستروفسكي الذي استطاع أن يطور عملية لإنتاج الماء الثقيل اللازم في تشغيل المفاعلات بطريقة كيميائية لا تعتمد على الطاقة الكهربائية كما كان متبعاً في إنتاج الماء الثقيل، الذي كانت النرويج تحتكر إنتاجه من قبل. وفي منتصف عام ١٩٥٣ وقعت إسرائيل اتفاقاً مع فرنسا في مجال الأبحاث النووية، اشترت فرنسا بموجبه براءة طريقة دوستروفسكي لإنتاج الماء الثقيل وإعداد خام اليورانيوم المنخفض المرتبة من الفوسفات، وبالمقابل فتحت فرنسا مؤسساتها الذرية للعلماء الإسرائيليين وتدريبهم فيها. وهكذا بدأت رحلة الأبحاث النووية المتطورة في إسرائيل، وبدأ إعداد الكفاءات البشرية اللازمة في هذا المجال[٤٧].

وفي ١٢/٧/١٩٥٥ عقدت إسرائيل اتفاقية مع الولايات المتحدة، وفقاً لمشروع أيزنهاور «الذرة من أجل السلام»، حصلت بمقتضاها على مفاعل نووي تم إنشاؤه عام ١٩٦٠ عرف بمفاعل «ناحال سوريق» والذي أقيم في وادي نهر سوريق على مسافة نحو ٢٠ كلم جنوب تل أبيب بالقرب من معهد وايزمان، بلغت طاقته ٥ ميغاواط ويستخدم اليورانيوم المخصب بدرجة ٢٠ بالمئة، كوقود ولكنه لا ينتج البلوتونيوم نظراً لإعادة اليورانيوم بعد احتراقه إلى الولايات المتحدة. وفي ٢٠/٨/١٩٥٩ عدلت الاتفاقية بحيث أصبحت تنص على زيادة تخصيب اليورانيوم من ٢٠ بالمئة إلى ٩٠ بالمئة، واعتبرت هذه الزيادة ضرورية لفاعلية المفاعل. وقد زيدت أيضاً كمية اليورانيوم ٢٣٥ التي توفرها له الولايات المتحدة من ٦ كيلوغرامات إلى ١٠ كيلوغرامات. وفي عام ١٩٦٦ عقدت اتفاقية جديدة بين البلدين أصبحت الولايات المتحدة تقدم إلى إسرائيل بمتقضاها ٤٠ كيلوغراماً من اليورانيوم المخصب بدلاً من ١٠ كيلوغرامات، وزادت نسبة التخصيب إلى أكثر من ٩٠ بالمئة[٤٨].

---

(٤٧) محمود عزمي، «الخيار النووي الإسرائيلي ضرورة استراتيجية،» في: محمود عزمي، **دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ١٣٩.

(٤٨) فؤاد جابر، **الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل**، ترجمة زهدي جار الله، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. سلسلة الدراسات؛ رقم ١٨ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١)، ص ٤٠.

وكانت القيمة الأساسية لهذا المفاعل أنه أصبح مركزاً لتدريب العلماء والفنيين وللبحث النووي وتطويره. كما حصلت إسرائيل أيضاً بمقتضى هذا الاتفاق من الولايات المتحدة على مكتبة علمية ضخمة ضمت ٦٥٠٠ تقرير عن البحوث الذرية الأمريكية، و٤٥ مجلداً عن النظرية الذرية وخلاصات تقارير ومقالات متصلة بها، فضلاً عن تدريب نحو ٥٦ إسرائيلياً في المنشآت النووية الأمريكية. كذلك زار نحو ٢٤ عالماً إسرائيلياً منشآت مختلفة تابعة للجنة الطاقة الذرية الأمريكية.

ثم أنشىء مفاعل نووي أمريكي آخر بعد ذلك في المعهد التكنولوجي المعروف باسم «التخنيون» بحيفا تبلغ طاقته ٨ ميغاواط، يستخدم اليورانيوم الطبيعي كوقود. وقد أسس المعهد المذكور عام ١٩٥٨ دائرة للعلم النووي والهندسة النووية، وساعد هذا المفاعل في الأبحاث النووية للمعهد التي يقوم بها طلبة الدكتوراه في مواضيع الفيزياء والكيمياء النووية. ونتيجة لذلك توفرت لإسرائيل طاقة بشرية من العلماء والمهندسين المرتبطين بالجهود النووية لا يقل عددها عن ١٥٠٠ فرد حتى عام ١٩٧٠. وقد أنشىء مفاعل أمريكي ثالث عرف بمفاعل «ريشون ليزيون» عام ١٩٥٨ تبلغ طاقته ٥ ميغاواط[٤٩].

إلا أن أهم وأخطر الخطوات الفعالة التي خطتها إسرائيل على طريق إنتاج الأسلحة النووية، هي إنشاؤها مفاعل «ديمونا» الواقع على منتصف الطريق الصحراوية بين بئر السبع وسدوم على البحر الميت قرب بلدة ديمونا وفي أسفل الجبل المعروف باسمها. وهو مفاعل بني بمعاونة فرنسا بمقتضى اتفاق سري عقد عام ١٩٥٧ نتيجة مغامرتهما العسكرية ضد مصر في حرب ١٩٥٦، ووضع تحت الإشراف المباشر لوزارة الدفاع الإسرائيلية. وكان لشمعون بيريس دور كبير في التوصل إلى الاتفاق الخاص بهذا المفاعل بحكم منصبه وقتئذ كمدير عام لوزارة الدفاع. وقد بقيت بنود الاتفاق «التي تتعلق بمصادر الطاقة والتفاصيل المهمة الأخرى سراً من الأسرار حتى يومنا هذا»[٥٠].

وفي حديث له للتلفزيون الإسرائيلي، يوم ٢٨/ ١٠/ ١٩٩٦، قال شمعون بيريس ان: «فرنسا أعطت في نهاية الأمر الضوء الأخضر لبناء مفاعل ديمونا على هامش مؤتمر سيفر وقبل قليل من عملية سيناء وحملة السويس (عام ١٩٥٦)». وتابع «قلت في حينه للقادة الفرنسيين ان الأمور قد تتعقد وانه لا بد من أن يتوفر لإسرائيل خيار إضافي لردع أعدائها»[٥١].

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٤١.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٥١) الحياة، ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٨، والأهرام، ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٨.

واثر افتضاح أمر مفاعل ديمونا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ أثير الموضوع في الكنيست واعترف بن غوريون، رئيس الوزراء وقتئذ، يوم ٢١/١٢/١٩٦٠، بأن مفاعلاً طاقته ٢٤ ميغاواطاً يجري إنشاؤه في النقب بمساعدة فرنسا. . . وأضاف أن هذا المفاعل، الذي حددت السنة ١٩٦٤ موعداً لإكماله، سيجري تشغيله باليورانيوم الطبيعي، وسيتم تعديله وتبريده بالماء الثقيل[٥٢].

وعلى أساس اعتبار طاقة المفاعل عند إنشائه ٢٤ ميغاواطاً، ويمكنه إنتاج ٢٤ غراماً من البلوتونيوم ٢٣٩ يومياً، قدر الباحث يوسف مروة أن إنتاجه السنوي يبلغ نحو ٨ كيلوغرامات، بافتراض أن المفاعل يعمل ٢٤ ساعة يومياً ويعطل ٥ أيام كل ٣ شهور (وفقاً لفرضية الباحث يوسف مروة)[٥٣]. إلا أن الباحث فؤاد جابر افترض أن المفاعل يعمل ٣٠٠ يوم فقط في السنة، ومن ثم فإن إنتاجه السنوي من البلوتونيوم يبلغ ٧,٢ كيلوغرام[٥٤].

ووفقاً لما هو سائد، في ضوء تصريح بن غوريون المشار إليه مسبقاً، بدأ تشغيل مفاعل ديمونا في أواخر عام ١٩٦٤. وهناك تقارير أخرى تفيد بأن طاقة المفاعل المذكور بدأت بـ ٢٦ ميغاواطاً وأن تشغيله بدأ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، وأنه أيضاً كان قادراً على إنتاج نحو ٨ كيلوغرامات من البلوتونيوم ٢٣٩[٥٥].

وقد حصلت إسرائيل على اليورانيوم اللازم لتشغيله في السنة الأولى ويبلغ ٢٤ طناً، بواقع ١٠ أطنان اشترتها من جنوب أفريقيا و١٠ أطنان أنتجت محلياً و٤ أطنان من مصادر فرنسية، فضلاً عن ٣ أطنان أخرى اشترتها من كندا. وابتداء من العام ١٩٦٥ استطاعت إسرائيل أن توفر حاجتها من اليورانيوم من إنتاجها المحلي المستخرج من مناجم الفوسفات في جنوب غربي البحر الميت ومن مناجم النحاس في تيمنا بالقرب من ميناء إيلات، فضلاً عن استمرار حصولها على اليورانيوم من جنوب أفريقيا والأرجنتين[٥٦].

كما أن هناك تقارير غير مؤكدة تفيد بأن فرنسا زودت إسرائيل بكميات غير

---

(٥٢) جابر، المصدر نفسه، ص ٤٥ و١٤٨.

(٥٣) يوسف مروة، **الأبحاث الذرية الإسرائيلية** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٩)، ص ١٠.

(٥٤) جابر، المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٥٥) ممدوح حامد عطية، **البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ص ١٣٣.

(٥٦) مروة، **الأبحاث الذرية الإسرائيلية**، ص ٦٣.

محددة من البلوتونيوم ٢٣٩ الصالح للاستعمال العسكري[٥٧].

وقد قام العلماء الأمريكيون بزيارات غير رسمية لمفاعل ديمونا، بناء على ترتيب أصرت عليه إدارة الرئيس كنيدي لفحص طبيعة العمل الذي يتم فيه، وذلك في ربيع ١٩٦٤ وشباط/فبراير ١٩٦٥ وحزيران/يونيو ١٩٦٦ وقبيل حرب ١٩٦٧. وكان استنتاج الزائرين المذكورين أن المفاعل يستخدم في أغراض سلمية، ولكنهم «اعترفوا بأن هذا الاستنتاج غير قطعي لأن زيارة المفاعل مرة في السنة لا تكفي للتأكد من أنه لم ترفع منه أية قضبان من قضبان الوقود من أجل استخراج البلوتونيوم الذي يتم إنتاجه خلال تشغيل المفاعل[٥٨]. وكان علماء أمريكيون بارزون في الحقل النووي قد زاروا المفاعل في ربيع ١٩٦١ ثم في صيف ١٩٦٢، وهو لا يزال في طور البناء، وأعلنوا أنه لم ينشأ فيه معمل للفصل الكيميائي. وفي عام ١٩٦٩ قدم فريق من العلماء الأمريكيين الذين زاروا المفاعل شكوى مكتوبة قالوا فيها انه «لا يضمن ألا يكون في ديمونا عمل يتعلق بالأسلحة نظراً إلى القيود التي فرضها الإسرائيليون على إجراءات التفتيش»[٥٩].

وساعدت زيارات التفتيش الشكلي هذه، التي قام بها عدد من العلماء الأمريكيين لمفاعل ديمونا، على تعمية النشاط الحقيقي للمفاعل في سنوات نشاطه الأولى وإضعاف ردود الفعل العربية المضادة. وحول هذه المسألة قال فؤاد جابر إن الجمهورية العربية المتحدة، أي مصر.: «لم تجد من الضروري أن تسعى بهمة لتطوير كفاءتها النووية، أو تقوم بحملة جادة للحصول على ضمانات خارجية، واكتفت بمفاعل صغير طاقته ٢ ميغاواط بناه الروس ويشرفون على أعماله. وقد يكون ذلك في حد ذاته دليلاً على أن هناك تأكيدات نقلتها الولايات المتحدة إلى القاهرة تجنباً لسباق نووي في المنطقة»[٦٠].

وبإقامة مفاعل ديمونا وتوفير اليورانيوم اللازم لتشغيله أنجزت إسرائيل خطوتين أساسيتين على طريق إنتاج الأسلحة النووية. وبقيت بعد ذلك الخطوة الرئيسية الثالثة، وهي الخاصة بمصنع الفصل الكيميائي الذي تتم فيه عملية فصل البلوتونيوم ٢٣٩ النقي عن نظائر اليورانيوم ٢٣٨ و٢٣٥، و٢٣٤. وبهذا الخصوص قال تقرير صحفي نشرته مجلة دِر شبيغل الألمانية[٦١]، أن إسرائيل قد أقامت مصنعاً لفصل البلوتونيوم

---

(٥٧) *New York Times*, 18/7/1970.

(٥٨) جابر، **الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل**، ص ٤٧، نقلاً عن: *New York Times*, 28/6/1966.

(٥٩) جابر، المصدر نفسه، ص ٤٧، نقلاً عن: *New York Times*, 18/7/1970.

(٦٠) جابر، المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٦١) *Der Spiegel*, 5/5/1969.

بالقرب من ديمونا وأنه محاط بسرية تامة إلى حد أن وسائل الدفاع الجوي الإسرائيلي أسقطت طائرة إسرائيلية من طراز «ميستير» عندما حاولت أن تهبط هبوطاً اضطرارياً على مقربة منه في اليوم الأول من حرب ١٩٦٧[٦٢]. وقد كشف التقني الإسرائيلي فعنونو معلومات مفادها أن فرنسا بنت لإسرائيل معملاً لفصل البلوتونيوم عند بنائها مفاعل ديمونا. وقد أكد هذه المعلومات البروفيسور الفرنسي فرانسيس فرن، الرئيس الأسبق لقسم مشاريع الأسلحة النووية الفرنسية، في حديث أدلى به لصحيفة **صنداي تايمز**[٦٣]، بعد أن كانت قد نشرت معلومات فعنونو في يوم ٥ من الشهر ذاته[٦٤].

أما الخطوة الرابعة والأخيرة فهي تصميم السلاح النووي نفسه، وهي خطوة سهلة بالنسبة لإسرائيل بالقياس للخطوات الثلاث السابقة، نظراً لأن لديها المعلومات العلمية والتقنية فضلاً عن توافر الخبراء. وحول هذه الخطوة صرح عالم الذرة الأمريكي المعروف بأبي القنبلة الهيدروجينية، د. ادوارد تيلر، في ١٢/١٢/١٩٦٥ إثر زيارته لإسرائيل، بأنه لا شيء يمنع إسرائيل من صنع القنبلة الذرية ما دام كل ما تحتاج إليه في هذا السبيل متوافر لديها سواء بالنسبة إلى الخبراء أو المعدات أو البلوتونيوم[٦٥].

أما بالنسبة إلى تجربة السلاح النووي فإن هناك دلائل قوية تشير إلى أن إسرائيل أجرت تجربة نووية في باطن صحراء النقب، على عمق ٨٠٠ متر تقريباً، في الفترة بين أواخر أيلول/سبتمبر وأوائل تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٦ وبخاصة أن مجموعة من ١١ مهندساً نووياً إسرائيلياً كانت قد أوفدت إلى الولايات المتحدة قبل ذلك بوقت قصير للتدرب على تقنية التفجير النووي تحت سطح الأرض، وذلك ضمن ما عرف باسم مشروع «فلوشير»، ثم عادت إلى إسرائيل حيث باشرت على الفور العمل في صحراء النقب من أجل إنشاء النفق والحفرة اللازمين لمثل هذه التجارب النووية[٦٦].

وبناء على كل ما تقدم فإنه يصبح من شبه المؤكد أن إسرائيل بدأت تمتلك أسلحة نووية قبل حرب ١٩٦٧. ويؤيد الباحث بيير بيان مؤلف كتاب **قنبلتان** هذا

---

(٦٢) مروة، **الأبحاث الذرية الإسرائيلية**، ص ٦٣.

(٦٣) *Sunday Times*, 12/10/1986.

(٦٤) خليل الشقاقي، «المتطلبات التقنية للردع النووي في الشرق الأوسط،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، العددان ٢٣ ـ ٢٤ (كانون الثاني/يناير ـ نيسان/ابريل ١٩٨٨)، ص ١٣.

(٦٥) مروة، **الأبحاث الذرية الإسرائيلية**، ص ٦٤.

(٦٦) يوسف مروة، **أخطاء التقدم العلمي في إسرائيل** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧)، ص ٨٣.

الاستنتاج، إذ قال إن إسرائيل تمكنت من إنتاج أول قنبلة قبل حرب ١٩٦٧ وبالتحديد في سنة ١٩٦٦[٦٧].

وفي عام ١٩٨٠ ذكر تقرير نشرته مجلة **الإيكونومست** أن طاقة مفاعل ديمونا قد وسعت إلى ٧٠ ميغاواطاً[٦٨]. ولكن العالم الأمريكي أرنولد كريمش قال (ضمن بحث له نشر عام ١٩٨٤) أن زيادة كهذه في طاقة المفاعل غير محتملة، وذلك بسبب مشكلات التبريد التي ستواجهها[٦٩]. إلا أن الباحث الأمريكي سيمور هيرش قال في كتابه **خيار شمشون** الصادر في عام ١٩٩١: «كانت الاتفاقية الفرنسية ـ الإسرائيلية تطلب أن يكون المفاعل قادراً على إنتاج ٢٤ مليون واط من الطاقة الحرارية (٢٤ ميغاواطاً)، في ذروته، أما مجاريه للتبريد، وللنفايات، ومواصفاته الأخرى فكانت توحي بأنه يستطيع العمل بضعفي هذا المقدار أو بثلاثة أضعافه. وبذلك يمكنه أن ينتج من البلوتونيوم أكثر من ٢٢ كيلوغراماً في السنة، أو ما يكفي لأربع قنابل نووية لها القوة التفجيرية للقنابل التي ألقيت على هيروشيما وناغازاكي»[٧٠]. وهذا يعني أن مفاعل ديمونا كان قابلاً، أصلاً، للتوسيع إلى طاقة ٧٠ ـ ٧٢ ميغاواطاً منذ البداية.

وبناء على معلومات زودها بها موردخاي فعنونو، التقني الإسرائيلي الذي عمل لمدة عشر سنوات (من آب/أغسطس ١٩٧٧ حتى أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦) داخل وحدة إعادة المعالجة بمفاعل ديمونا[٧١]، استنتجت صحيفة **الصنداي تايمز** البريطانية[٧٢]، أن إسرائيل قد أنتجت حوالى ١٠٠ قنبلة نووية من عيار ٢٠ كيلوطن من النوع الذي ألقي على مدينة ناغازاكي (على اعتبار أن الكتلة الحرجة اللازمة لصنعها تساوي ١٠٤٤١ غراماً)، أما إذا كانت قد أنتجت قنابل ذات عيار أقل فإن ما أنتج يكفي لصناعة ٢٠٠ قنبلة (على اعتبار أنها تحتاج لصنعها كمية من البلوتونيوم وزنها ٥,٥٠ كيلوغرام فقط). لكن مفاعلاً بطاقة ٢٤ أو ٢٦ ميغاواطاً، أو حتى ٧٠ ميغاواطاً، لا يمكنه إنتاج كمية من البلوتونيوم تكفي لصنع هذه الكمية من القنابل. ولإنتاج كمية من البلوتونيوم تكفي لصنع هذه الكمية من القنابل حتى عام ١٩٨٦ تحتاج إسرائيل إلى توسيع طاقة مفاعل ديمونا إلى ١٥٠ ميغاواطاً، حتى يمكنه

---

(٦٧) محمد عبد السلام، **حدود القوة: استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦)، ص ٦١.

(٦٨) «The Middle East Nuclear Race,» *Economist* (13 August 1980).

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٠ ـ ١١.

(٧٠) سيمور م. هيرش، **خيار شمشون: ترسانة إسرائيل النووية والسياسة الخارجية الأميركية**، ترجمة ميخائيل نجم خوري (ليماسول: دار قرطبة للنشر، ١٩٩٢)، ص ٣٤.

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٧٢) *Sunday Times*, 5/10/1986.

أن ينتج ٤٠ كيلوغراماً من البلوتونيوم سنوياً، وهي الكمية التي قال فعنونو أن مفاعل ديمونا كان ينتجها سنوياً.

وقد ذكر فعنونو ـ في حوار لاحق مع العالم البريطاني فرانك برنابي ـ أن طاقة مفاعل ديمونا كانت تبلغ ٧٠ ميغاواطاً عندما بدأ عمله، وأنها رفعت إلى ١٥٠ ميغاواطاً عام ١٩٧٦. هذا وقد أكد عدد من الخبراء النوويين البريطانيين، في التقرير ذاته الذي نشرته **الصنداي تايمز** أنه من الصعب رفع طاقة المفاعل الإسرائيلي إلى ١٥٠ ميغاواطاً من دون إعادة بنائه من جديد، أو من دون إيجاد وسائل تبريد مناسبة[٧٣]. في حين ذكر عدد من العلماء البريطانيين أن رفع قدرة مفاعل ديمونا بمعدل خمسة أضعاف قوته الأصلية أمر ممكن من دون حاجة إلى إعادة بناء المفاعل من جديد. وعلى أي الأحوال فإن كلا الطرفين تجاهل أن المفاعل لم يتم رفع قدرته من ٢٤ أو ٢٦ ميغاواطاً إلى ١٥٠ دفعة واحدة، وأنها رفعت من قبل إلى ٧٠ ميغاواطاً، أو كانت أصلاً ٧٠ ميغاواطاً كما قال فعنونو.

والجدير بالتذكير أن الاستخبارات الإسرائيلية قامت، بعد تزويد فعنونو **الصنداي تايمز** بمعلومات وصور عن مفاعل ديمونا، باختطافه من روما بأوامر من شمعون بيريس، وقدمته لمحاكمة سرية في عام ١٩٨٦ بتهمة التجسس والخيانة العظمى، أسفرت عن الحكم عليه بالسجن لمدة ١٨ عاماً، وما زال يقضي مدة هذه العقوبة حتى الآن، نظراً إلى أن السلطات الإسرائيلية رفضت الإفراج عنه بانقضاء ثلثي المدة بحكم أنه «قد يلحق الضرر بأمن إسرائيل وعلاقاتها الخارجية». هذا وقد أعلن فعنونو من داخل سجنه، كما أعلنت المتحدثة باسم وزارة العدل الإسرائيلية يوم ١٩٩٦/٤/٢، أنه لا يزال لديه معلومات سرية ومهمة للغاية عن القدرات النووية الإسرائيلية وسوف يعلنها في أول فرصة[٧٤].

وقد نشرت صحيفة **كول هاعير** ***(Kol Ha'ir)***[٧٥] الأسبوعية الإسرائيلية، أن فعنونو أرسل خطابين إلى النائب العربي في الكنيست عزمي بشارة خلال شهري كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٩٨ أثناء احتدام أزمة العراق الأخيرة قال فيهما ان «كل الأنباء تتحدث عن أسلحة الدمار الشامل الموجودة في العراق ولكن أحداً لا يذكر مطلقاً الأسلحة النووية الإسرائيلية»، وأضاف: «انه إذا كان العرب الإسرائيليون يريدون إظهار تضامنهم مع العراق... فعليهم أن يذكروا الإسرائيليين والأمريكيين بأسلحة إسرائيل النووية، ويطالبوا (الأمريكيين والبريطانيين) أيضاً بقصف المفاعل

---

(٧٣) الشقاقي، «المتطلبات التقنية للردع النووي في الشرق الأوسط،» ص ١١.

(٧٤) الأهرام، ١٩٩٦/٤/٣.

(٧٥) *Kol Ha'ir* (22 May 1998).

النووي في ديمونا». ووصف فعنونو إسرائيل، في رسائله هذه، بأنها «دولة نازية جديدة»[٧٦].

٢ ـ تقديرات قوة الترسانة النووية الإسرائيلية

نظراً لعدم توفر معلومات مؤكدة عن قدرات مفاعل ديمونا في إنتاج البلوتونيوم، فقد تفاوتت التقديرات بخصوص عدد القنابل النووية التي أنتجتها إسرائيل في الفترات المختلفة التي تمت فيها التقديرات. وفي ما يلي بعض أمثلة هذه التقديرات في مراحل زمنية مختلفة.

ـ ذكر تقرير مجلة در شبيغل المشار إليه سابقاً[٧٧] بأن إسرائيل أصبح لديها ٥ أو ٦ قنابل ذرية (وذلك حتى منتصف عام ١٩٦٩ تقريباً). وفي تعليقها على تصريح الرئيس الإسرائيلي افرايم كتسير بخصوص قدرة إسرائيل على إنتاج أسلحة نووية (المشار إليه لاحقاً) قالت صحيفة التايمز البريطانية، «إن النشاط الذري في إسرائيل ضئيل... ولكن هذا النشاط مكن إسرائيل من أن يكون لديها رصيد من ٦ أو ٧ قنابل خلال السنوات الأخيرة»[٧٨].

ـ وفي ١٦/٣/١٩٧٦ نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريراً جاء فيه أن الاستخبارات المركزية الأمريكية تؤكد أن إسرائيل صنعت ما بين ١٠ و٢٠ قنبلة نووية[٧٩].

ـ ووفقاً لما ذكرته مجلة تايم الأمريكية، في ١٢/٤/١٩٧٦، ضمن تقرير خاص بعنوان «كيف حصلت إسرائيل على القنبلة» أنه عند نشوب حرب ١٩٧٣ كان لدى إسرائيل ١٣ قنبلة ذرية أرسلت إلى القواعد الجوية يوم ٨/١٠/١٩٧٣ من دون أجهزة تفجيرها، تأهباً لمواجهة الاختراق السوري المحتمل لهضبة الجولان. وأكدت المجلة أنها تستند في تقديرها هذا إلى أقوال «مسؤولين إسرائيليين» وليس إلى تقويمات نظرية لكمية البلوتونيوم التي ينتجها مفاعل ديمونا[٨٠].

ـ وفي عام ١٩٨٤ قدر العالم الأمريكي أرنولد كريمش، في بحثه المشار إليه مسبقاً، أن لدى إسرائيل ما يكفي لصنع حوالى ١٥ قنبلة نووية. على حين قدر الباحث الأمريكي بيتر بري، في العام نفسه، أن إسرائيل أنتجت ما بين ١١ و٣١

---

(٧٦) CNN Interactive, World News, Story Page, 23/5/1998.

(٧٧) *Der Spiegel*, 5/5/1969.

(٧٨) *Times*, 3/12/1974.

(٧٩) الشقاقي، «المتطلبات التقنية للردع النووي في الشرق الأوسط،» ص ١٣ ـ ١٤.

(٨٠) *Time* (12 April 1976), p. 39.

قنبلة نووية مصنوعة من البلوتونيوم[٨١].

ـ وبعد نشر معلومات فعنونو عام ١٩٨٦، التي تضمنت أن إسرائيل قد أنتجت حوالى ١٠٠ قنبلة نووية، ذكر تقرير **ميزان القوى العسكري ١٩٨٨/١٩٨٩**، الذي يصدره سنوياً «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية» بلندن، أن من المعتقد على نطاق واسع أن إسرائيل تمتلك قدرة إنتاج أسلحة نووية. وأن التقارير الراهنة غير المؤكدة ترجح أن إسرائيل أنتجت ١٠٠ رأس نووي، وأنه من المحتمل أن تتضمن هذه الرؤوس النووية قنابل ذات إشعاع مكثف، أي قنابل نيوترونية[٨٢]. وما زالت التقارير السنوية المذكورة، حتى تقرير عام ١٩٩٧/١٩٩٨، تردد هذا التقدير لعدد الرؤوس النووية الموجودة لدى إسرائيل من دون أي تغيير.

ـ وفي ١٩٩١/٦/٢١ نشرت صحيفة **يديعوت احرونوت** تقريراً للكاتب الإسرائيلي رامي طال قال فيه ان هناك معلومات تفيد بأن «المجلس القومي للاستخبارات» (المعين من قبل رئيس الاستخبارات المركزية الأمريكية (C I A)) قدم تقريراً للرئيس الأمريكي جورج بوش، قبل وقت قصير من إعلانه مبادرته للحد من التسلح في الشرق الأوسط في أيار/مايو ١٩٩١، يؤكد فيه أن إسرائيل لديها على الأقل ما بين ٦٠ و٨٠ قنبلة نووية. واستند التقرير في ذلك إلى معلومات تم جمعها من قبل «CIA»، ووكالة الأمن القومي، ووكالة الاستخبارات العامة التابعة للبنتاغون، ووكالة الاستخبارات لوزارة الطاقة[٨٣].

ـ وفي ١٩٩٥/١٢/١٩ نشرت صحيفة **هآرتس**، استناداً إلى دراسة أشرفت عليها وزارة الخارجية الأمريكية، أن بوسع إسرائيل صنع ٧٠ قنبلة نووية بفضل مادة البلوتونيوم التي تنتجها في مفاعلها النووي في ديمونا. فوفقاً للدراسة الأمريكية المشار إليها خزنت إسرائيل ٣٥٠ كيلوغراماً من البلوتونيوم بفضل إنتاج المفاعل المذكور، الذي يبلغ ١٦ كيلو غراماً من البلوتونيوم سنوياً منذ عام ١٩٦٤[٨٤]، وذلك بحكم أن الإنتاج السنوي لمفاعل ديمونا، المشار إليه، يسمح بصنع ما لا يقل عن ثلاث قنابل نووية، أي قنابل مصنوعة من مادة البلوتونيوم ٢٣٩ يبلغ وزن الواحدة ٥,٥٠ كيلوغرام، نظراً لأن هذا هو وزن الكتلة الحرجة اللازمة لصنع قنبلة نووية ذات انشطار واحد، المسماة «A-BOMB».

---

(٨١) الشقاقي، المصدر نفسه، ص ١١.

(٨٢) International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1988/89* (London: IISS, 1988), p. 103.

(٨٣) عبد السلام، حدود القوة: استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية، ص ٨٦.

(٨٤) نقلاً عن: الحياة، ١٩٩٥/١٢/٢٠.

ويلاحظ أن الدراسة الأمريكية المذكورة تريد أن توحي بأن إسرائيل لم تبدأ بعد في إنتاج قنابلها النووية، ولكنها تستطيع إنتاج ٧٠ قنبلة نووية بفضل مخزونها المتكدس من البلوتونيوم منذ عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٩٥ والبالغ قدره ٣٥٠ كيلوغراماً.

- وفي ١٩٩٦/١٢/٢٦ أكد العالم المصري طارق النمر، الذي يرأس فريق باحثين في معمل أبحاث التحليل الإشعاعي في جامعة طنطا، في حديث لوكالة «كونتاكت ميدل إيست» البريطانية، أن إسرائيل قامت بإجراء تفجيرات نووية تم خلالها اختبار قنابل نيوترونية، وأن أبحاث التحليل الإشعاعي أكدت وقوع هذه التفجيرات، مشيراً إلى أن هذه الأبحاث بدأت منذ عام ١٩٩١ واستمرت حتى عام ١٩٩٦[٨٥].

- وفي ١٩٩٦/١١/٣٠ ذكرت صحيفة **الرأي** الأردنية نقلاً عن مصادر بريطانية في مجال الإعلام الدفاعي أن صوراً التقطتها أقمار التجسس الاصطناعية الروسية والفرنسية مؤخراً كشفت وجود أكثر من ٢٠٠ سلاح نووي في إسرائيل منصوبة في ٨ مواقع فوق صواريخ متوسطة وبعيدة المدى وفي طائرات جاهزة للانطلاق باستمرار. وذكر الكاتب العسكري الأمريكي هارولد هوج، في مجلة جينز الدفاعية البريطانية، معلقاً على هذا الموضوع، أن تلك الصور الفضائية دقيقة وسمحت للخبراء باختراق المواقع الحصينة وتتبع آثار الترسانة النووية الإسرائيلية من منبعها حتى نهاية حدود انتشارها في منطقة الجليل الأعلى قرب الحدود مع لبنان. وأضاف الكاتب أن مفاعل ديمونا في صحراء النقب هو الذي يجري فيه إنتاج البلوتونيوم اللازم لصنع القنابل النووية، بينما يقع مركز التصميم والتجارب في منطقة سوريق الساحلية. وتتم عملية تجميع الأسلحة النووية في يودفات بالجليل، فيما يتم تصنيع الصواريخ الباليستية، ومن بينها الصواريخ الأكثر أهمية وخطورة، من طراز «أريحا - ٢»، في منطقة بئر يعقوب في وسط إسرائيل. أما تخزين القنابل النووية فيتم في منطقة إيلابن القريبة من الحدود السورية. وتقع القاعدة الأساسية لإطلاق الصواريخ الباليستية المجهزة برؤوس أسلحة الدمار الشامل قرب كفار زاخاريا[٨٦].

- وفي ١٩٩٨/٥/٢٤ كشف أستاذ جامعي إسرائيلي يدعى إسرائيل شاحاك، مقيم في الولايات المتحدة، النقاب عن أن إسرائيل تمتلك ما بين ٦٠ و٨٠ رأساً نووياً موجهة إلى كل العواصم العربية وإلى منشآت نووية باكستانية وبعض المواقع في الجمهوريات السوفياتية السابقة، وذلك في كتاب له بعنوان **الأسرار العلنية: سياسات**

---

(٨٥) الحياة، ١٩٩٦/٤/٢٧.

(٨٦) الأهرام، ١٩٩٦/١٢/١.

إسرائيل النووية والخارجية. وذكر شاحاك أن لدى إسرائيل خططاً جاهزة في حالات الطوارىء القصوى تشمل استعمال الأسلحة النووية لإلحاق دمار هائل بعدد كبير من المراكز الحضرية العربية ومواقع استراتيجية عربية مثل سد أسوان. وأضاف أن المحور الرئيس للسياسات الخارجية الإسرائيلية قائم على بقاء إسرائيل القوة النووية الوحيدة في المنطقة بالقرب من دول الخليج، مما يفتح أمامها باب الهيمنة على هذه المنطقة الغنية بالنفط والحيوية بالنسبة إلى المصالح الأمريكية[٨٧].

ـ وفي ٢٨/٥/١٩٩٨ قالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إسرائيل أجرت تجربة نووية في خليج إيلات نتج منها زلزال أرضي. وقد نفى سيلفان شالوم مساعد وزير الدفاع الإسرائيلي، في تصريح له يوم ١٧/٦/١٩٩٨، صحة هذه المعلومات وقال إن إسرائيل ملتزمة بمعاهدة حظر التجارب النووية التي وقعت عليها[٨٨].

ـ وبمناسبة ما قيل، وبخاصة من جانب باكستان، عن وجود تعاون عسكري نووي بين الهند وإسرائيل اثر إجراء الهند خمس تجارب نووية (قيل ان تجربتين منهما كانتا لحساب إسرائيل) أعقبتها باكستان بست تجارب مماثلة خلال أيار/مايو ١٩٩٨، ونفي إسرائيل لذلك، نشرت صحيفة **جيروزاليم بوست** مقالة بعنوان «سحابة نووية فوق الشرق الأوسط»، يوم ٥/٦/١٩٩٨، قالت فيها أن مجلة **جينز انتليجنس ريفيو** البريطانية قالت مؤخراً إن لدى إسرائيل ترسانة نووية متطورة تضم صواريخ ذات مدى قاري مزودة برؤوس هيدروجينية، وصواريخ متوسطة ذات مرحلتين تعمل بالوقود الجاف تحمل رؤوساً نووية يبلغ مداها نحو ٣٠٠٠ كيلومتر، وذلك فضلاً عن قنابل نووية متفاوتة القوة يمكن إيصالها جواً أو بواسطة المدفعية[٨٩].

ويلاحظ أن التقديرات السابقة لكمية القنابل النووية الإسرائيلية، المبنية على أساس تقدير كمية الإنتاج السنوي لمفاعل ديمونا من البلوتونيوم، هي مجرد تقديرات نظرية، مبنية على «وحدة قياس» تفترض قسمة إجمالي ناتج المفاعل من البلوتونيوم، في فترة زمنية معينة، على الوزن المفترض لقنبلة نووية إما بقوة ٢٠ كيلوطن (التي يبلغ وزن الكتلة الحرجة اللازمة لصنعها من البلوتونيوم ١٠٤٤١ غراماً، أو بقوة نحو ١٠ كيلوطن (التي يبلغ وزن الكتلة الحرجة اللازمة لصنعها ٥,٥٠ كيلوغرام أو ٥٥٠٠ غرام).

---

(٨٧) **الأهرام**، ٢٥/٥/١٩٩٨.

(٨٨) «Deputy Minister Denies Reports of Nuclear Test in Eilat Bay,» *Ha'aretz*, 18/6/1998.

(٨٩) Arieh O'Sullivan, «A Nuclear Cloud over the Mideast?,» *Jerusalem Post* (Internet Edition), 5/6/1998.

وفي ظل الغياب الكامل للمعلومات شبه المؤكدة عن إنتاج مفاعل ديمونا من البلوتونيوم، واختيارات إسرائيل لحجم ونوعيات قنابلها النووية، لم يكن أمام الباحثين الذين تعرضوا لمسألة الأسلحة النووية الإسرائيلية سوى الأخذ بهذا التقدير القياسي كمجرد مؤشر نظري لقدرات إسرائيل النووية، وليس كتقدير واقعي لعدد القنابل التي تضمها الترسانة النووية الإسرائيلية، المحاطة بسرية شبه مطلقة حتى الآن من قبل السلطات الإسرائيلية المختصة، والتي تكتفي بالقول إن لديها خياراً نووياً يتمثل في توفر قدرة إنتاج أسلحة نووية ولكنها لم تنتجها فعلياً حتى الآن. ولذلك فإن التقدير الفعلي لعدد القنابل، أو الرؤوس النووية الموجودة لدى إسرائيل مسألة مستحيلة من الناحية العلمية. وكل ما هو ممكن، نسبياً، هو تقدير تقريبي لإجمالي القدرة النووية التفجيرية الإسرائيلية على أساس تقدير إجمالي المنتج من البلوتونيوم ٢٣٩، بافتراض صحة المعلومات الخاصة بقدرة مفاعل ديمونا في مختلف المراحل، وهي أيضاً مسألة ليست مؤكدة على نحو علمي دقيق.

وإذا اعتبرنا أن أقوال ومعلومات فعنونو السالفة الذكر، الخاصة بطاقة مفاعل ديمونا، سواء عند بدء تشغيله (أي ٧٠ ميغاواطاً)، أو بعد رفعها في عام ١٩٧٦ (أي ١٥٠ ميغاواطاً)، وأن معلومات وزارة الخارجية الأمريكية عن موعد بدء تشغيل المفاعل، وهو شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، معلومات صحيحة، فضلاً عن افتراض توفر اليورانيوم الطبيعي اللازم لتشغيل المفاعل طوال سنوات إنتاجه، فإننا يمكن أن نفترض أن مفاعلاً أنتج خلال الفترة من بداية عام ١٩٦٤ حتى نهاية عام ١٩٧٦ (على افتراض أن تشغيل المفاعل بطاقة ١٥٠ ميغاواطاً بدأ منذ بداية عام ١٩٧٧، بحكم أننا لا نعرف بدقة موعد رفع طاقته المذكورة) ما مجموعه نحو ٢٧٣ كيلوغراماً من البلوتونيوم ٢٣٩ (وفقاً للمعادلة التي افترضها فؤاد جابر والتي تفترض تشغيل المفاعل ٣٠٠ يوم في السنة الواحدة[٩٠]. ومن ثم يكون الإنتاج السنوي في الفترة المذكورة، وهي ١٣ سنة، نحو ٢١ كيلوغراماً من البلوتونيوم، أي ما مجموعه ١٣ سنة × ٢١ كيلوغراماً = ٢٧٣ كيلوغراماً). وإذا اعتبرنا، وفقاً للمعطيات السابقة، أن مفاعل ديمونا أصبحت طاقته، منذ أول عام ١٩٧٧ على الأقل، ١٥٠ ميغاواطاً، فإن جملة إنتاجه في الفترة من أول كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ حتى نهاية شباط/فبراير ١٩٩٩ (وهو تاريخ انتهاء هذه الدراسة)، تبلغ نحو ٩٩٧,٥ كيلوغرام من البلوتونيوم ٢٣٩ (على أساس أن الإنتاج السنوي يبلغ نحو ٤٥ كيلوغراماً × ٢٢ سنة وسدس = ٩٩٧,٥ كيلوغرام). وفي النتيجة الأخيرة يكون مفاعل ديمونا قد أنتج منذ بداية ١٩٦٤ وحتى نهاية شباط/فبراير ١٩٩٩ (أي خلال ٣٥ سنة وسدس)، كحد أقصى،

---

(٩٠) جابر، **الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل**، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

حوالى ١٢٧٠,٥ كيلوغرام من البلوتونيوم ٢٣٩ (٢٧٣ كيلوغراماً في الـ ١٣ سنة الأولى حين كانت طاقة المفاعل ٧٠ ميغاواطاً + ٩٩٠ كيلوغراماً في الـ ٢٢ سنة التالية + ٧,٥ كيلوغرام خلال الشهرين الأولين من عام ١٩٩٩ = ١٢٧٠,٥ كيلوغرام بلوتونيوم). وهذه الكمية من البلوتونيوم تكفي، وفقاً للمعيار القياسي النظري السالف الذكر، لإنتاج نحو ١٢١ قنبلة بقوة تفجير ٢٠ كيلوطن (توازي انفجار نحو ٢٣٦٠ طناً من مادة «ت. ن. ت» الشديدة الانفجار)، أو ٢٣٠ قنبلة بقوة تفجير ١٠ كيلوطن (توازي قوة انفجار نحو ٢٢٥٠ طناً «ت. ن. ت»). وذلك بافتراض أن إسرائيل لم تجر تجارب نووية استهلكت قدراً غير معروف من إنتاج البلوتونيوم المذكور. وفي جميع الأحوال فكمية البلوتونيوم ٢٣٩ المشار إليها، وفقاً للافتراضات السالفة الذكر، توفر لإسرائيل قوة نووية هائلة، بغض النظر عن العيارات الحقيقية، والأعداد الفعلية، للقنابل النووية التي تمتلكها حالياً. ويقول فعنونو إن المفاعل كان يستطيع، خلال فترة اشتغاله فيه منذ عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨٦، أن ينتج سنوياً ٣٧ كيلوغراماً من البلوتونيوم، على افتراض تشغيل المفاعل ثمانية أشهر فقط في السنة، أو نحو ٢٤٧ يوماً وفقاً لمعادلة الإنتاج المذكورة. وهذا معناه، وفقاً للافتراض نفسه، أن المفاعل كان ينتج في المرحلة التي كانت طاقته فيها ٧٠ ميغاواطاً نحو ١٧ كيلوغراماً من البلوتونيوم سنوياً. ووفقاً لهذه الافتراضات يكون المفاعل قد أنتج، منذ بدء تشغيله في بداية عام ١٩٦٤ وحتى نهاية شباط/فبراير ١٩٩٩، نحو ١٠٤٤ كيلوغراماً من البلوتونيوم وليس ١٢٧٠ كيلوغراماً. وهذا يعني إمكان إنتاج نحو ١٨٩ قنبلة نووية من عيار ٥,٥ كيلوطن.

وجميع هذه الافتراضات المتعلقة بإجمالي إنتاج مفاعل ديمونا من البلوتونيوم كمعيار للقوة التفجيرية الإجمالية للرؤوس النووية الإسرائيلية، لا تدخل في اعتبارها معلومات مجهولة بالنسبة إلى أي كميات من البلوتونيوم ٢٣٩ تكون إسرائيل قد حصلت عليها سراً من مصادر خارجية مثل فرنسا أو جنوب أفريقيا.

٣ ـ نوعيات القنابل النووية الإسرائيلية ووسائل توصيلها

تشير المعلومات المستفادة من أقوال فعنونو، ومن بعض الصور التي التقطها لبعض جوانب لمنشآت مفاعل ديمونا الجديدة، بالإضافة إلى بعض شواهد أخرى مستقاة من تهريب إسرائيل لأجهزة علمية معينة من الولايات المتحدة وإجراء إسرائيل تجربة نووية في جنوب المحيط الأطلسي عام ١٩٧٩، فضلاً عن إنتاج مواد «الليثيوم ـ ٦» و«الترتيوم» و«الديوتيريوم» التي تعتبر مواد خاماً لازمة لإنتاج القنابل الهيدروجينية، أن إسرائيل أنتجت، على الأرجح، قنابل هيدروجينية من حجم مصغر عن الأحجام الدولية، بطاقة تبلغ ٢٠٠ كيلوطن لكل قنبلة، علماً بأن قوة انفجار

القنبلة الهيدروجينية تقاس، وفقاً للمعايير الدولية، بالميغاطن، أي ما يعادل انفجار مليون طن «ت. ن. ت». وبناء على هذه المعطيات، ومن دون الدخول في تفاصيل علمية معقدة، قدر العالم البريطاني فرانك برنابي في عام ١٩٨٦، أن لدى إسرائيل حوالى ٣٥ قنبلة هيدروجينية مصغرة[٩١].

كما يرجح امتلاك إسرائيل قنابل نووية تكتيكية لا تتجاوز قوتها الانفجارية ٢ كيلوطن، فضلاً عن عدد من القنابل النيوترونية (أي قنابل الإشعاع المكثف). وهذه النوعية من القنابل النووية، التي اتخذ الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان قرار إنتاجها في أوائل عام ١٩٨١، تعد أكثر أنواع الأسلحة النووية صلاحية للاستخدام القتالي الميداني، بحكم أن الأشعة النيوترونية تزول بعد فترة قصيرة ولا تؤثر في المباني والآليات... الخ، مما يتيح للقوات المقاتلة إعادة استخدامها[٩٢]. وفي هذا الخصوص يقول سيمور هيرش، في كتابه **خيار شمشون** : «لقد تمكن التقنيون في ديمونا، بحلول منتصف الثمانينيات، من صناعة المئات من رؤوس النيوترون المتفجرة المنخفضة والقادرة على تدمير أعداد كبيرة من قوات العدو مع حد أدنى من التدمير في الممتلكات»[٩٣]. كما يذكر هيرش أيضاً أن ضباطاً سابقين في الجيش الإسرائيلي قالوا إن هناك قنابل مدفعية نووية يزيد عددها على ١٠٠ قنبلة يجري تخزينها للمدافع الثقيلة، الأمريكية الصنع، من عياري ١٧٥ ملم و٢٠٣ ملم[٩٤]. كما أشار الباحث المذكور،

---

(٩١) عبد السلام، **حدود القوة: استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية**، ص ٨٥ و٩٢.

(٩٢) القنبلة النيوترونية هي قنبلة هيدروجينية مصغرة تعتمد على مبدأ الانصهار بدلاً من الانشطار. فعند انفجارها تحرر ٨٠ بالمئة من طاقتها على شكل نيوترونات (نوع من الإشعاع الذري) سريعة الحركة وذات قدرة هائلة على اختراق جزيئات الأشياء (دروع، مبان، ...الخ) والـ ٢٠ بالمئة الباقية من طاقتها يكون على شكل حرارة وقوة تفجيرية. ففي حال انفجارها على ارتفاع نحو ٤٥٠ متراً عن سطح الأرض، تتبدد معظم طاقتها الحرارية والتفجيرية في الجو ولا يبقى سوى النيوترونات. وهذه الأشعة لا تلوث التربة خارج المنطقة المعرضة للانفجار النيوتروني. ويولد الرأس النيتروني ما مقداره ١٠ كيلوطن من الإشعاعات الناجمة عن قنبلة عادية، لكن القوة التفجيرية والحرارية لهذا الرأس تتراوح بين ١ و٢ كيلوطن (أي ما يوازي قوة انفجار تتراوح بين ١٠٠٠ و٢٠٠٠ طن من مادة الـ «ت. ن. ت.»). ويحدث انفجاراً مدمراً وتلفاً حرارياً في دائرة يتراوح نصف قطرها بين ١٥٠ و٣٥٠ متراً، ويبعث نيوترونات وإشعاع غاما، وهو مميت ضمن دائرة يتراوح قطرها بين كيلومتر واحد وكيلومترين. والشخص الذي يتعرض للنيوترونات ضمن هذا المدى لا يستطيع الحركة بعد خمس دقائق ويموت بعد ٢٤ ساعة. كما أن الأشخاص المتواجدين ضمن مساحة ١٥ كيلومتراً مربعاً قد يتعرضون لنمو أورام خبيثة أو نشوء أمراض وراثية لدى أولادهم. انظر: نازي ريشاني، «قنبلة النيوترون: تصعيد أميركي نحو المواجهة النووية،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ٢ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١)، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٧، و**معجم مصطلحات العلم والتكنولوجيا**، ٤ ج، رئيس التحرير محمد دبس (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨)، ج ٣، ص ٢١٩٠.

(٩٣) هيرش، **خيار شمشون: ترسانة إسرائيل النووية والسياسة الخارجية الأميركية**، ص ٢٢١.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٢٤١.

وغيره من الباحثين، إلى احتمال امتلاك إسرائيل لعدد من الألغام النووية أيضاً[٩٥].

وفي اعتقادنا، بناء على كل التقديرات والمعلومات المشار إليها سابقاً، أن الترسانة النووية الإسرائيلية تضم تشكيلة من القنابل الذرية الاستراتيجية ـ بمعنى نسبي ـ من عيارات ١٠ و٢٠ كيلوطن، فضلاً عن عدد من القنابل الذرية التكتيكية من عيارات ٢,١ و٢,٥ كيلوطن. بالإضافة إلى عدد من القنابل الهيدروجينية المصغرة، وهي قنابل استراتيجية من عيار ٢٠٠ كيلوطن، وعدد من القنابل النيوترونية التي تعتبر بمثابة قنابل نووية تكتيكية ميدانية.

وهذه الرؤوس النووية، المختلفة العيارات والقوة التفجيرية، التي يستحيل تحديد عددها بدقة، والتي يمكن أن تبلغ في جملتها عدة مئات من الرؤوس النووية المتفاوتة الأحجام، يمكن توصيلها بوسائل توصيل مختلفة من المقاتلات ـ القاذفة من طرازات «سكايهوك» و«ف ـ ٤ فانتوم» وكفير ـ ٢/٧» و«ف ـ ١٥» و«ف ـ ١٦»، والصواريخ الباليستية من طرازات «لانس» و«أريحا» بمختلف نماذجها ١، ٢، ٣. والمدفعية الثقيلة من طراز «م ـ ١٠٧» عيار ١٧٥ ملم، ومن طراز «م ـ ١١٠» عيار ٢٠٣ ملم، فضلاً عن صواريخ «هاربون» المزود بها العديد من زوارق الصواريخ والغواصات الموجودة لدى البحرية الإسرائيلية.

٤ ـ السياسة النووية الإسرائيلية

حرصت إسرائيل دائماً، في مختلف المراحل التاريخية المتصلة بمسألة امتلاكها أسلحة نووية، على التأكيد بأنها لا تمتلك أسلحة نووية وأنها لا تنوي إنتاجها، ما لم تقدم الدول العربية على ذلك.

ففي ٢١/١٢/١٩٦٠ عقب افتضاح أمر مفاعل ديمونا أثير الموضوع في الكنيست واعترف بن غوريون، رئيس الوزراء وقتئذ، بوجود مفاعل ديمونا الذي يجري إنشاؤه في النقب بمساعدة فرنسا، وقال إنه أقيم لأغراض سلمية فقط، وانه سبق لإسرائيل أن اقترحت على الدول العربية نزعاً شاملاً للسلاح في المنطقة كلها، مع ضمانات تفتيش متبادلة[٩٦].

وفي حزيران/يونيو ١٩٦٣ أعلن البروفيسور شمعون يفتاح، المدير العلمي

---

(٩٥) محمد عبد السلام، «السراب: مستقبل القوة النووية الإسرائيلية،» (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية)، دراسات في الأمن والاستراتيجية، كراسات فصلية، السنة ٣، العدد ٢ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)، ص ٢٩.

(٩٦) جابر، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل، ص ١٤٨.

لبرنامج التطوير الذري في وزارة الدفاع، في مؤتمر صحافي، أن إسرائيل لن تقيم معمل فصل كيميائي لإعداد البلوتونيوم الذي ينتجه مفاعل ديمونا[٩٧].

كما صرح وزير العمل الإسرائيلي وقتئذ إيغال آلون، في ٢٣/١٢/١٩٦٥، أن إسرائيل: «لن تكون أول من يدخل الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط»، وأنها «لن تسمح لأي من جاراتها ببدء هذا السباق الهدام. ستظل إسرائيل قائمة على بذل ما في وسعها ليس لإبعاد الأسلحة النووية فحسب، بل لتجريد المنطقة من أسلحة الهجوم التقليدية أيضاً»[٩٨].

ثم تناول آلون موضوع سياسة إسرائيل المعلنة بصدد الأسلحة النووية مرة أخرى في عام ١٩٦٩ فقال: «كنا نشعر أن إسرائيل قد تتعرض لخطر جديد على أكبر قدر من الجسامة إذا حصلت أي دولة عربية على القنابل النووية، سواء كانت إسرائيل نفسها تملك قنابل مماثلة لأغراض الرد أو لا تملك»[٩٩]. ثم انتقل بعد ذلك مبرراً ضرورة أن يكون لإسرائيل قدرة اللجوء إلى الخيار النووي فقال: «ومع ذلك فقد كان هناك دائماً الخطر في أن يتمكن العدو في نهاية الأمر من إنتاج أسلحة غير تقليدية، أو أن تزوده بها إحدى الدول النووية. لذلك كان من الضروري لإسرائيل أن تتابع عن كثب التطورات في العالم العربي، وفي مصر بصفة خاصة، وأن تحافظ في الوقت ذاته على مستوى عال من الأبحاث والتقانة في الحقل النووي على الخطوط المتبعة في دول العالم المتقدمة... ومن المعروف جيداً أن الخبرة العلمية والتقانية لدولة ما هذه الأيام تشكل قدرتها على إنتاج الأسلحة النووية. وإذا كانت إسرائيل لا تريد أن تمسك وهي نائمة، فليس أمامها خيار إلا أن تحافظ على قدرتها هذه»[١٠٠]. وبناء على ما تقدم اعتبر آلون أن من أهم الحالات التي يحق لإسرائيل، بل تفرض عليها، أن تدخل الحرب: «إذا وقع هجوم جوي، مهما كان محلياً، على منشآتنا الذرية ومؤسساتنا العلمية»[١٠١].

وفي الوقت نفسه عملت إسرائيل، دائماً، على جعل العرب في موقف الشك القوي بأن لديها أسلحة نووية واستخدام هذا الشك بطريقة غير مباشرة لتدعيم قوة

---

(٩٧) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(٩٨) المصدر نفسه، ص ١٤٩، نقلاً عن: *Jewish Observer and Middle East Review*, 24/12/1965.

(٩٩) يغال آلون، **إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي**، ترجمة عثمان سعيد؛ مراجعة وتقديم ناجي علوش (بيروت: دار العودة، ١٩٧١)، ص ١٨٢.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(١٠١) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

الردع في نفوسهم. فعلى سبيل المثال جرى نقاش في الكنيست بين بعض نواب اليسار والحكومة، يوم ٥ تموز/يوليو ١٩٦٦، حول نزع السلاح النووي في المنطقة وتهرب إسرائيل من هذه المسألة وتحديد موقفها بدقة من الاتجاه نحو التسلح النووي، وقد رد شمعون بيريس وقتئذ قائلاً: «إنني لا أرى سبباً لإقدام إسرائيل على طمأنة ناصر من هذا المنبر، والسماح بأن يعرف ما نفعله وما لا نفعله. إنني أعرف أن العرب يشكون في نوايانا النووية، وأعرف أن هذا الشك قوة رادعة. فإذاً، لماذا نخفف هذه الشكوك؟ ولماذا نعمل على إيضاحها؟».

وبعد حرب ١٩٧٣ التي اهتزت فيها ثقة إسرائيل في قدرة قوتها العسكرية التقليدية على ردع الدول العربية عن التصدي لمشروعاتها التوسعية، مارست سياسة تصعيد الردع من خلال الشك في امتلاكها أسلحة نووية من دون الإعلان الصريح عن ذلك. وتمشياً مع هذه السياسة صرح افرايم كتسير، رئيس الدولة، بصورة مفاجئة ومن دون مناسبة معينة أثناء حديث له مع عدد من المراسلين العلميين الإسرائيليين والأمريكيين والأوروبيين يوم ٢/١٢/١٩٧٤، بأن: «لدى إسرائيل القدرة على إنتاج أسلحة نووية، وإذا احتجنا لذلك سننفذه»، وحدد كتسير الاحتياج المستقبلي للأسلحة النووية في «ضوء التغيرات التي قد تطرأ على سياسات كل من مصر وسوريا والأردن والاتحاد السوفياتي في المستقبل»[١٠٢].

وقدم تصريح الرئيس كتسير هذا جرعة جديدة وقوية من التصعيد في استراتيجية «الردع من خلال الشك» التي تتبعها إسرائيل منذ الستينيات في المجال النووي، وهي في الحقيقة جرعة لها مغزاها في الظروف السياسية التي أعقبت حرب ١٩٧٣.

ولذلك كله توالت بعد تصريح الرئيس كتسير، المفاجىء وغير المبرر المشار إليه، تصريحات وكتابات لقادة وكتاب إسرائيليين آخرين، عسكريين ومدنيين، صبت جميعاً في الاتجاه المذكور. فقد نشرت صحيفة **هآرتس**[١٠٣]، أن رئيس الأركان، آنذاك، موردخاي غور قال في محاضرة أمام طلبة معهد «التخنيون» في حيفا إنه: «خلال ١٠ ـ ١٥ سنة يمكن التنبؤ بحدوث تغيير جذري في الشرق الأوسط مع انتشار السلاح الذري». وأعرب عن أمله بأن «يخلق هذا السلاح توازن رعب في منطقتنا يقلل من خطر نشوب الحرب»[١٠٤]. وفي اليوم ذاته أشارت **هآرتس** إلى مقال نشر

---

(١٠٢) عزمي، **دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية**، ص ١٣٥ و١٤٤، نقلاً عن: **المحرر**، ٣/١٢/١٩٧٤.

(١٠٣) *Ha'aretz*, 20/6/1975.

(١٠٤) عزمي، المصدر نفسه، ص ١٤٧.

قبل ذلك في مجلة الدولة والحكم والعلاقات الدولية التي تصدر عن الجامعة العبرية جاء فيه: إن «سياسة إسرائيل النووية، كما تقررت، تقف في مكان ما بين خيار نووي يمكن تجسيده خلال سنة أو سنتين، وبين امتلاك إسرائيل أسلحة نووية لم تجرب، وستبقى النقطة الدقيقة الموجودة فيها مستورة في المستقبل المنظور».

ثم نشرت صحيفة يديعوت احرونوت(١٠٥)، فقرات من خطاب ألقاه موشي ديان، رئيس الأركان أثناء حرب ١٩٥٦ ووزير الدفاع خلال حرب ١٩٦٧، في تل أبيب قال فيه: «إن على إسرائيل أن تؤمن لنفسها خياراً نووياً، وتنتج بنفسها صواريخ أرض ـ أرض بعيدة المدى». كما نقلت عنه صحيفة هآرتس(١٠٦)، قوله: «إننا نملك الآن إمكان إنتاج القنبلة الذرية. فنحن دولة صغيرة، والولايات المتحدة لم تعد دركي العالم، ويجب أن ندافع عن أنفسنا»(١٠٧).

ثم نشرت يديعوت احرونوت(١٠٨)، أن موشى ديان قال في خطاب له أمام أعضاء غرفة التجارة الإسرائيلية ـ الأمريكية في تل أبيب ان: «إسرائيل وصلت إلى أقصى حدود القدرة على استيعاب كميات إضافية من الأسلحة التقليدية. ويجب أن نحاول الوصول إلى خيار نووي، حتى يعرف العرب أننا نستطيع أيضاً تدميرهم، إذا نشأ وضع يصبح وجود الدولة فيه عرضة لخطر شديد... نحن مضطرون إلى التشديد على نوعية السلاح لا كميته. وعلينا التزود بسلاح مدمر، يخدم كعامل ردع إزاء الدول العربية. وإننا لا نستطيع اللحاق بكميات السلاح الضخمة التي تتزود بها الدول العربية، وعلينا، من الآن، السير في اتجاه آخر»(١٠٩).

ورداً على سؤال من الوزير اسحق رفائيل بخصوص تصريحات موشي ديان حول ضرورة امتلاك إسرائيل لأسلحة نووية، قال اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل آنذاك، يوم ١٤/٣/١٩٧٦، ان: «إسرائيل ليست دولة نووية، ولن تكون الأولى التي تدخل سلاحاً من هذا النوع إلى منطقة الشرق الأوسط»، وأضاف «إن هذه فرصة مناسبة للإيضاح، بصورة بينة وقاطعة، أنه لم يطرأ أي تغيير على سياسة إسرائيل إزاء هذا الموضوع»(١١٠).

---

(١٠٥) *Ydiot Aharonot*, 13/3/1976.

(١٠٦) *Ha'aretz*, 29/2/1976.

(١٠٧) عزمي، دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية، ص ١٤٩.

(١٠٨) *Ydiot Aharonot*, 11/3/1976.

(١٠٩) عزمي، المصدر نفسه، معظم الفقرات المأخوذة من الصحف الإسرائيلية مأخوذة من: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العددان ١ و٢ (١ و ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦).

(١١٠) عزمي، المصدر نفسه، ص ١٥٢.

وفي مجال انتقاد تصريحات موشي ديان، الداعية بصراحة إلى ضرورة امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، قال الكاتب الإسرائيلي موشيه كرمل، في مقال نشرته **يديعوت احرونوت**: «إن التصريحات غير المخولة، قد تجلب الضرر. فالعالم يخشى الحروب الشاملة بسبب النزاعات المحلية، ويحتمل أن ينشأ استياء عالمي كبير من احتمال إدخال سباق التسلح النووي إلى منطقة الشرق الأوسط. ومن ناحية، يحتمل أن تحث تصريحات كهذه الدول العربية على الإسراع في إقامة مفاعلات نووية خاصة بها، والسعي للحصول على أسلحة نووية، سواء من إنتاجها، أو من إنتاج الآخرين»[(١١١)].

كما كتب شلومو أهرونسون مقالاً، نشرته **عال همشمار**[(١١٢)]، قال: «لقد جرى تعويدنا، خلال كل السنوات الأخيرة، على سماع التلميحات، من أفواه الساسة الإسرائيليين، بأن إسرائيل تملك خياراً نووياً، بارداً، وساخناً. لا يوجد، ويوجد. واستدعت أقوال رئيس الدولة، الأستاذ افرايم كتسير، عن قدرة إسرائيل النووية، عناوين رئيسية في الصحافة العالمية، ثم خفت الموضوع، وربما فرك عدد من الساسة الإسرائيليين أكفهم رضى، لأننا نجحنا مرة أخرى في بلبلة العالم، وإبقائه شاكاً ومتسائلاً»[(١١٣)].

وقد هدد ايهود باراك، حين كان رئيساً للأركان العامة، بتدمير أي منشآت عربية يخشى أن توفر قدرة نووية، وذلك في حديث له مع الإذاعة الإسرائيلية يوم ١٩٩٢/٩/٢٩، قال فيه: «بين الجهود الكبرى التي يتعين علينا بذلها لمنع أي دولة عربية من امتلاك قدرة نووية كالتعاون الدولي أو الاستخبارات، يجب ألا نستبعد إمكان التحرك الميداني». وأضاف: «إن ذلك يعني أن علينا مواصلة سياستنا في تعزيز قدرتنا العسكرية في موازاة السعي من أجل السلام»[(١١٤)].

وعاد شمعون بيريس، وهو رئيس للحكومة الإسرائيلية، إلى الموضوع ذاته وقال في مؤتمر صحافي يوم ١٩٩٥/١٢/٢٢، رداً على سؤال عن إمكان تخلي إسرائيل عن الخيار النووي: «فليعطونا السلام وسنتخلى عن الخيار النووي... في حال إحلال السلام سيكون في إمكاننا نزع الأسلحة النووية من الشرق الأوسط». ورفض بيريس تحديد ما إذا كانت إسرائيل تمتلك أسلحة نووية أم لا، وقال ان إسرائيل لن «تكون

---

(١١١) *Ydiot Aharonot*, 17/3/1976.

(١١٢) *Al Hamishmar*, 9/4/1976.

(١١٣) عزمي، دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية.

(١١٤) النهار، ١٩٩٢/١٢/٣٠.

أول من يدخل سلاحاً نووياً إلى المنطقة»[١١٥]. واستطرد موضحاً أن السرية التي تحيط بالبرنامج النووي الإسرائيلي، أفادت في خلق عامل الردع المطلوب لدى الدول العربية، مؤكداً في الوقت نفسه أن إسرائيل لن تكون البادئة باستخدام السلاح النووي في حالة اندلاع صراع مسلح في المنطقة[١١٦].

وفي حديث مع القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، يوم ٢٥/ ١٢/ ١٩٩٥، أوضح بيريس ما يقصده بالسلام الذي ستتخلى بمقتضاه إسرائيل عن خيارها النووي فقال: «إذا كان سيتم سلام كامل وشامل في الشرق الأوسط يضم إيران والعراق وليبيا، فإن حكومة إسرائيل ستبحث عندئذ في (إقامة) شرق أوسط خال من الأسلحة غير التقليدية». واستطرد: «أعطوني السلام وسنتخلى عن القدرة النووية. تلك هي القصة برمتها»[١١٧].

ويلاحظ أن بيريس في تصريحاته هذه، يحاول أن يجمع في آن واحد بين ممارسة إستراتيجية «الردع من خلال الشك»، أو «القنبلة في القبو» كما سميت أيضاً، وبين التأكيد على أن إسرائيل ليس لديها أسلحة نووية وأنها لن تكون أول من يدخل تلك الأسلحة إلى المنطقة! فهو من ناحية يتكلم على الخيار النووي الإسرائيلي، بمعنى توافر القدرة التقنية لدى إسرائيل على صنع الأسلحة النووية، ولكن من دون امتلاكها فعلياً لهذه الأسلحة. ومن ناحية أخرى يقول انه فقط في حال تحقق سلام كامل وشامل في الشرق الأوسط «يضم إيران والعراق وليبيا» سيكون في إمكان إسرائيل «نزع الأسلحة النووية من الشرق الأوسط»، والبحث «عندئذ في إقامة شرق أوسط خال من الأسلحة غير التقليدية».

وقال ايهود باراك، وزير الخارجية في حكومة بيريس آنذاك، خلال اجتماع لحزب العمل يوم ٢٩/ ١٢/ ١٩٩٥، ان سياسة إسرائيل النووية لن تتغير حالياً أو مستقبلاً لتفادي ما وصفه بالمخاطرة بمصير الإسرائيليين وأجيالهم القادمة. وأوضح باراك أن هذه السياسة النووية تعد من المرتكزات الأساسية للحكومة الإسرائيلية وتنبع من مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها، مؤكداً أن هذا الموقف «لم ولن يتغير ولا يمكن أن يتغير»[١١٨].

ومرة أخرى عاد باراك إلى الحديث عن الخيار النووي الإسرائيلي، في ١٨/ ١/

---

(١١٥) الحياة، ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٥.
(١١٦) الأهرام، ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٥.
(١١٧) الحياة، ٢٧/ ١٢/ ١٩٩٥.
(١١٨) الأهرام، ٣٠/ ١٢/ ١٩٩٥.

١٩٩٦، وذلك في مجال تعداده لمختلف العوامل التي تشكل وتعزز قوة إسرائيل العسكرية، إذ قال ان بين هذه العوامل، بل «وعلى رأسها قناعة الزعماء العرب وشعوب الدول العربية بأن إسرائيل قوة نووية». ولف باراك ودار حول المسألة النووية الإسرائيلية، ولم يحدد ما إذا يعني بذلك البرنامج النووي المدني أم الأسلحة النووية؟![١١٩].

أما بنيامين نتنياهو فقد تعرض للمسألة النووية وهو مرشح لمنصب رئيس الوزراء، إذ صرح في حديث له للإذاعة الإسرائيلية يوم ١٩٩٦/١/٢٦، أنه: «إذا كانت سوريا وإيران والعراق وليبيا مستعدة لتوقيع معاهدة سلام مقابل التخلي عن قدراتنا الخاصة غير التقليدية النووية والكيميائية والجرثومية فسأرفض توقيع مثل هذه المعاهدة»[١٢٠].

كما عاد شمعون بيريس مؤخراً وهو خارج السلطة، في مقابلة مسجلة مع قناة تلفزيونية دنماركية أذيعت يوم ١٩٩٨/٥/٢، إلى تناول مسألة التسلح النووي الإسرائيلي فقال: «لم نعلنها (أي امتلاك الأسلحة النووية) مطلقاً، قلنا إننا لن نكون أول من يدخل الأسلحة النووية في الشرق الأوسط». وأضاف أنه أبلغ في وقت ما وزير خارجية مصرياً طلب منه زيارة ديمونا أنهما إذا ذهبا إلى هناك فلن يجدا شيئاً» (يشير بيريس هنا إلى اقتراح وزير الخارجية المصري عمرو موسى الذي قدمه إليه في شباط/فبراير ١٩٩٥ بقيام بعض المسؤولين والخبراء المصريين بزيارة مفاعل ديمونا)[١٢١]، وعندئذ ستزول مخاوفه وسنفقد رادعنا. أعني أن شكوكهم هي رادعنا». وعندما سئل عن الضرورة لإسرائيل أن تمتلك قدرة نووية أجاب: «نعم. وإلا ما كنا توصلنا إلى سلام. ولو لم نكن بدأنا الخيار النووي قبل ٤٠ عاماً في ديمونا ما كنا سنصل أبداً إلى أوسلو بخيار السلام للمنطقة». واستطرد في ما بدا أنه شبه اعتراف بوجود أسلحة نووية لدى إسرائيل، ولكن في صيغة نفي، ان العمل في مفاعل ديمونا ساعد في تبديد وهم «أن باستطاعتك تدمير إسرائيل تدميراً مادياً». وأضاف «إن إسرائيل بهذه المناسبة لم تقل قط ان لديها قنابل نووية»[١٢٢].

ثم صرح بيريس في ما كاد أن يكون أول اعتراف إسرائيلي بامتلاك أسلحة

---

(١١٩) الحياة، ١٩٩٦/١/١٩.

(١٢٠) الحياة، ١٩٩٦/١/٢٧.

(١٢١) عبد السلام، «السراب: مستقبل القوة النووية الإسرائيلية،» ص ١٠، نقلاً عن: العربي، ١٩٩٥/٢/٢٧، والوفد، ١٩٩٥/٢/٢٤.

(١٢٢) الحياة، ١٩٩٨/٥/٢.

نووية، في مقابلة أجرتها معه القناة الثانية في التليفزيون الإسرائيلي يوم ١٩٩٨/٦/٥، فقال رداً عن سؤال لماذا بني مفاعل ديمونا، انه كان يأمل في ذلك الحين بأن يساعد المفاعل إسرائيل في التفاوض على اتفاق سلام مع الدول العربية المجاورة. وأضاف: «حتى في ذلك الحين، أعتقد أن (اتفاق) أوسلو كان في بالنا، وليس هيروشيما». وتابع: «لا أحد يصنع القنبلة ليستعملها. لكننا أردنا خياراً نووياً مقنعاً من أجل منع الحرب»[١٢٣].

وكرر بيريس تصريحه المذكور في مؤتمر صحافي عقده في عمان يوم ١٣/٧/ ١٩٩٨، فوفقاً لما نشرته صحيفة معاريف[١٢٤]، قال بيريس: «إننا لم نطور هذا الخيار (النووي) للذهاب إلى هيروشيما وإنما للذهاب إلى أوسلو»[١٢٥].

إن المزج بين «الردع من خلال الشك» في حقيقة قدرات إسرائيل النووية وما إذا كانت مقتصرة على برنامج سلمي قابل لإنتاج أسلحة نووية خلال فترة زمنية قصيرة عن طريق استخدام كميات البلوتونيوم ٢٣٩ الناتج من تشغيل مفاعل ديمونا بعد فصله عن غيره من النظائر النووية، ونفي امتلاك أسلحة نووية مع التأكيد على وجود قدرة تقنية على إنتاجها متى شعرت إسرائيل بأن هناك من أدخل هذه الأسلحة في دول المنطقة، إنما يخدم الأمن القومي الإسرائيلي من نواح عدة في آن واحد. فهو من ناحية يحقق ردعاً للدول العربية يؤثر في طريقة وأهداف إدارتهم للصراع ضد الدولة العبرية، وبخاصة في مراحله المسلحة.

وفي الوقت نفسه تتذرع إسرائيل بالتهديد النووي الإيراني المحتمل كمبرر قوي للاحتفاظ بخيارها النووي، سواء في صورة إمكان صنع أسلحة نووية، أو في شكل الاستمرار في الاحتفاظ بترسانتها النووية المتنامية كماً ونوعاً. وتؤيدها الولايات المتحدة في ذلك كما رأينا. وضمن هذا السياق صرح باراك، في ١٩٩٥/١٢/٢٧، أن إيران «ستمتلك قنبلة نووية بدائية عام ٢٠٠١ بعد جذب خبراء من دول الاتحاد السوفياتي السابق»[١٢٦]. والمقصود بـ «قنبلة بدائية»، أو «قنبلة سمينة»، كما يطلق عليها أحياناً، أنها قنبلة ضخمة في حجمها محدودة ـ نسبياً ـ في قوتها الانفجارية، أي من نوعية القنابل النووية الأولى التي استخدمت ضد هيروشيما وناغازاكي، عندما كانت التقنية النووية لا تزال في مرحلة طفولتها التقانية، الأمر الذي يعني ضمناً أن

---

(١٢٣) الحياة، ١٩٩٨/٦/٦.

(١٢٤) *Ma'ariv*, 14/7/1998.

(١٢٥) الأهرام، ١٩٩٨/٧/١٥، والحياة، ١٩٩٨/٧/١٥.

(١٢٦) الحياة، ١٩٩٨/١٢/٢٨.

التقنية النووية الإسرائيلية قد تخطت هذه المرحلة البدائية!

وما دام التخلي عن الخيار النووي من قبل إسرائيل مرتبط بإقرار سلام كامل وشامل في الشرق الأوسط، يضم إيران والعراق وليبيا، كما يقول بيريس، وإيران ستتوفر لديها قنبلة نووية في عام ٢٠٠١، كما يقول باراك، ومن الصعب تصور إقدام إيران، على الأقل ضمن أوضاعها السياسية والإيديولوجية الراهنة، على الانضمام إلى التسوية السلمية الكاملة الجارية عربياً الآن مع إسرائيل، فإن الأخيرة ستبقى محتفظة بخيارها النووي ولن تتنازل عنه في أي مستقبل منظور.

ولقد استخدمت إسرائيل مسألة التهديد بقدرتها على صنع الأسلحة النووية، وليس الاعتراف الصريح بامتلاك الأسلحة المذكورة فعلياً، من أجل الحصول على مزيد من الأسلحة التقليدية المتطورة التي تجعلها ممسكة بقصبة سباق التسلح في المنطقة العربية. كما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا التهديد الإسرائيلي ـ سواء قبل أو بعد حرب ١٩٧٣ ـ مبرراً كافياً للاستجابة للمطالب الإسرائيلية المذكورة منعاً لبدء سباق تسلح نووي في المنطقة. وتجلت هذه السياسة الإسرائيلية وذلك التبرير الأمريكي بوضوح عام ١٩٦٨، عند بدء تزويد الولايات المتحدة إسرائيل بأول صفقة مقاتلات متعددة المهام من طراز «ف ـ ٤ فانتوم»، وفي عامي ١٩٧٤ و١٩٧٨ عند الموافقة على تزويدها بمقاتلات أكثر تطوراً من طرازي «ف ـ ١٥» و«ف ـ ١٦» وصواريخ أرض ـ أرض من طراز «لانس»[١٢٧]، ثم في تزويدها إسرائيل بصواريخ «باتريوت» المضادة للصواريخ أثناء وبعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، ثم في مساهمتها في تطوير صاروخ «حيتس» الإسرائيلي المضاد للصواريخ حالياً... الخ. وفي الوقت نفسه وجدت الولايات المتحدة في هذا التهديد، أو على الأصح الابتزاز، الإسرائيلي مبرراً كافياً لها لعقد اتفاقيات للتعاون الإستراتيجي منذ بداية الثمانينيات، وأخرى للتحالف العسكري حالياً.

وفي الوقت ذاته فإن الولايات المتحدة ليست صاحبة مصلحة في تبني «إسرائيل مسلحة نووياً بصورة علنية مؤكدة»، نظراً لخطورة مثل هذا الموقف على سياستها المطالبة للدول العربية، بعدم السعي للحصول على أسلحة نووية إلى حد فرضها عقوبات قاسية على العراق، بعد حرب الخليج، بسبب سعيه إلى الحصول على أسلحة نووية وكيمائية وبيولوجية... الخ. ولكنها في الوقت نفسه لم تمارس أي ضغط على إسرائيل كي تنضم إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، التي جرى تمديدها أبدياً في ١٢/٥/١٩٩٥، بل أيدت موقفها في الامتناع عن توقيع المعاهدة، كما يتضح،

(١٢٧) عزمي، دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية، ص ١٤٦.

مثلاً، من تصريح روبرت بلليترو، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، في القاهرة يوم ٢١/١/١٩٩٥، الذي قال فيه انه ليس من الممكن المقارنة بين موقف مصر وإسرائيل من المعاهدة المذكورة على نحو متساو «حيث إن مصر لا تتعرض إلى تهديد من قبل أية دولة، ومن هنا فليست مصر في حاجة إلى السلاح النووي، وفي المقابل فإن إسرائيل تتعرض للتهديد من قبل كل العالم العربي، ولذلك سيصبح بوسعها التوقيع على هذه المعاهدة بعد إقرار السلام»![١٢٨].

(١٢٨) **مختارات إسرائيلية** (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، السنة ١، العدد ٣ (آذار/مارس ١٩٩٥)، ص ٨.

تعقيب (١)

طلعت مسلم(*)

تميزت الدراسة بكثير من المعلومات عن القوة العسكرية الإسرائيلية، التي استندت إلى مراجع عالمية وربما كانت من أوائل أوراق البحث التي اعتمدت على معلومات شبكة معلومات الإنترنت.

وعلى رغم أن مشكلة البحث كما جاء في دراسات الندوة هي وضع تصورات عن مستقبل الإمكانات العسكرية الإسرائيلية، وتحديداً قدراتها النووية في إطار نظرية الأمن الإسرائيلي، وتأثير ذلك في استراتيجيتها العسكرية والسياسية تجاه الدوائر العربية المتعددة، فإننا لا نجد إجابة عن المشكلة. فمستقبل القدرات النووية الإسرائيلية غير محدد، كما أن إطار نظرية الأمن الإسرائيلي في المستقبل غير واضح، وبالتالي يصبح الحديث عن تأثير ذلك في استراتيجية إسرائيل العسكرية والسياسية غير وارد أصلاً.

كذلك فإن الدراسة لا تقدم ما طلبته دراسات الندوة من دراسة أسس استراتيجية الأمن المطلق ونظرية الأمن الإسرائيلي، كما أنها لم تقدم تصوراً لتطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية لمواجهة تطور أهداف ومسارح الصراع وإن كانت قد أشارت إلى أنصار صيغة جديدة لم تتبلور بعد، بالإضافة إلى تقويم أساليب ونظم القتال، ومفهوم حرب المعلومات وإنماء الصناعات العسكرية وانعكاس ذلك على تطور الموازنة المخصصة للحرب.

لم تحاول الدراسة مناقشة دور الدعم العسكري الخارجي ومدى حيويته للخطط العسكرية الإسرائيلية، وتحليل التوجه الأمريكي إلى ضمان تفوق إسرائيل على جميع الدول العربية، ولا مفهوم سلام الردع.

(*) لواء متقاعد، وعضو بالمكتب السياسي لحزب العمل في مصر.

وعلى رغم ما جاء في البحث عن تصريحات لمسؤولين إسرائيليين عن سياسة إسرائيل النووية إلا أن هذه التصريحات تقصر عن أن تكون سياسة إسرائيلية هادفة إلى تفردها بالقوة النووية أو العكس، وتفوقها النوعي على المستوى التقليدي ومجال الفضاء، فضلاً عن كون هذه السياسة هادفة إلى المحافظة على هذا التفوق في المستقبل. وإذا كانت ليست هناك سياسة إسرائيلية معلنة في هذا الخصوص فقد كان من الممكن أن تتضمن الدراسة تصور الباحث عن هذا الخصوص.

مع التقدير الكامل للمعلومات التي جمعها البحث يحاول التعقيب التركيز على النقاط التي لم يغطها البحث:

مستقبل الإمكانات العسكرية الإسرائيلية في إطار نظرية الأمن الإسرائيلية

نظرية الأمن الإسرائيلية: نوضح أولاً أنه ليست هناك لدى إسرائيل نظرية أمن مصوغة صياغة رسمية، إنما هناك كتابات عن الأمن. أكد ذلك نشر مقال بقلم داني شالوم في صحيفة **هاتسوفيه** التي تصدر في إسرائيل بعنوان «من هو المسؤول عن تحديد نظرية الأمن الإسرائيلية» بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو الماضي؛ حيث يتذكر كاتب المقال ما سبق أن ذكره الجنرال بنيامين بيلد حينما كان يشغل منصب قائد سلاح الطيران الإسرائيلي بأنه يجب على «إسرائيل» أن تبلور نظرية أمنية، ليس فقط من المنظور العسكري، ولكن من المنظور القومي أيضاً؛ وحينما قال إنه «ما لم تحدد إسرائيل ما هو مطلوب منها من الناحية القومية فإنها لن تقدر على إدارة حياتها وحروبها بصورة مناسبة وسليمة». ويقول كاتب المقال انه تذكر هذا التصريح في أعقاب ما صدر عن وزير الدفاع الإسرائيلي اسحق موردخاي وكبير مساعديه دافيد عفري. ويذكر المقال أن مردخاي بهذا الشكل هو أول وزير دفاع يطرح هذا الموضوع للمناقشة، كما يذكر شالوم أن أياً من دافيد بن غوريون أو إبراهام تامير لم يكن هو الذي بلور نظرية تحدد الأهداف القومية والأمنية لإسرائيل وأن كل ما يعرفه أن الذي ساهم في هذا المجال كان المقدم «يسرائيل بار» الذي اتهم في الستينيات بأنه جاسوس يعمل لحساب الاتحاد السوفياتي.

كان قد أعلن في الأسبوع الذي سبق نشر المقال المذكور عن أن لجنة سبق تشكيلها قد أنهت المرحلة الأولى من سلسلة المناقشات حول الأمن القومي في مساع من أجل بلورة نظرية أمنية مكتوبة وكاملة لإسرائيل، وأن هذه المناقشات بدأت في جلسات مغلقة وجرت برئاسة وزير الدفاع، وبمشاركة نائب الوزير سيلفان شالوم، ورئيس الأركان العامة أمنون ليبكين شاحاك، وقيادة جيش «الدفاع» الإسرائيلي،

ووزارة الدفاع هناك، ورئيس جهاز «شين بيت» (خدمة الأمن) عامي أيالون، ورئيس الموساد السابق داني ياتوم، ومفتش عام الشرطة وأساتذة جامعات وكبار المسؤولين في الوزارات الحكومية وكبار المسؤولين السابقين في جهاز الدفاع.

أشار المستشار الإعلامي لوزارة الدفاع الإسرائيلية إلى أنه تم استعراض بعض الخطوات الخاصة ببلورة النظرية الأمنية واستعراض أساليب العمل في بعض المجالات مثل المجال الدولي والسياسي والاستراتيجي والساحة الإقليمية في الشرق الأوسط والساحة «الإسرائيلية» والمجال التقاني العسكري.

كذلك يشير المقال إلى أن أسلوب العمل في الساحة «الإسرائيلية» قد تمت دراسته من خلال مجالات عدة مثل المجال الاجتماعي والاقتصادي والبنية التحتية المادية والبنية التحتية البشرية، كذلك تم تخصيص دورة كاملة لدراسة مبادىء الاستراتيجيا والنظرية العسكرية والقضايا المتعلقة ببناء القوة! وأنه قد عقدت حتى الآن ثلاث دورات من المناقشات، وتم تشكيل خمس لجان، وأنه من المقرر أن تقدم خلال عدة أشهر تقريراً نهائياً حول المجالات المختلفة التي كلفت بدراستها.

من الواضح أنه على رغم سير العمل السابق إلا أن إسرائيل لم تحسم الإجابة عن السؤال الأساسي الذي يتلخص في الآتي: من المفروض أن يقوم بهذا العمل؟ وهل هي وزارة الدفاع نفسها؟ أحد الأكاديميين الذين يعملون في مجال الأمن القومي من جامعة القدس وكان ضابطاً كبيراً في الجيش في وقت سابق، حاول الإجابة عن السؤال، ويرى أن رئيس الوزراء هو الشخصية المحورية التي يجب أن تعالج موضوع نظرية الأمن القومي لإسرائيل، وليس وزير الدفاع، وأن هذا الموضوع يشمل بعض المجالات التي تتجاوز مجال الأمن، ومن بينها مجال السياسة والاقتصاد والقانون، وقد تحول مجال الاقتصاد والقانون إلى أحد أهم المجالات التي تؤثر في السياسة الأمنية في أي دولة حديثة. وقد انتقد أستاذ الجامعة عدم تشكيل مجلس للأمن القومي في إسرائيل حسبما كان يرغب رئيس الوزراء بعد فترة قصيرة من توليه منصبه، واعتبر ذلك خطأً كبيراً، باعتبار أن مجلس الأمن القومي يستطيع أن يعالج جميع القضايا التي تتعلق بالأمن القومي الإسرائيلي وأن لهذا آثاراً كبيرة في مجالات الحياة.

ناقشت اللجنة المذكورة حق إسرائيل في وجودها على الأرض الفلسطينية، محاولة تحديد ما إذا كان هذا الحق حقاً دينياً أم أنه حق تاريخي، كذلك حاولت الإجابة عن وصف الدولة: هل هي دولة يهودية أم أنها «لا سمح الله» ـ وفقاً لتعبير داني شالوم ـ دولة لجميع من يسكنون فيها من أي دين، إذ يرى أن الإجابة عن هذا السؤال قد تشكل مفتاح النظرية التي تثير مخاوف إسرائيل!

ثورة في شؤون الأمن الإسرائيلي

رصدت مجلة سرفايفل *(Survival)* في دراسة قدمها باحثون أمريكيون متعاطفون مع أسرائيل ما أسمته بالثورة في شؤون الأمن الإسرائيلي نتيجة لما سبق أن رصدته من تغيرات في البيئة الأمنية الإسرائيلية، وقد لخصته في ثمانية ملامح رئيسية هي في حقيقتها متداخلة.

مبادىء نظرية الأمن الإسرائيلي من واقع التطبيق: ترى الدراسة أنه على رغم أننا لا نستطيع أن نجد مرجعاً مكتوباً يحدد نظرية الأمن الإسرائيلي إلا أننا يمكننا من خلال متابعة سياسات الأمن المتبعة بواسطة الحكومات المتعاقبة أن نستنتج مجموعة من المبادىء:

أ ـ الأمة تحت السلاح: كان الجيش الإسرائيلي بقواته العاملة والاحتياطية يقارب حجم سكان إسرائيل من اليهود حتى يحقق توازناً عددياً مع الدول المجاورة، وكما قيل فإن المواطن الإسرائيلي هو جندي في إجازة ١١ شهراً في السنة.

ب ـ الدفاع الاستراتيجي والهجوم التعبوي (العمليات): نتيجة لنقص العمق الاستراتيجي وطول الحدود المعرضة قررت إسرائيل أن تكون عملياتها على أراضي الأعداء، وركزت العمليات الإسرائيلية على مزيج من عمليات الإجهاض والضربات المسبقة والانتقامية. وأصبح الدفاع في أقصى أحواله مرحلة قصيرة انتقالية لا تزيد أبداً على فاصل قصير يسبق الانتقال إلى الهجوم.

ج ـ حروب قصيرة من أجل نهايات محدودة: اختارت القيادات الإسرائيلية، نظراً لاحتمال تدخل القوى الدولية قبل تحقيق أهداف كبيرة، أن تكسب حروبها بسرعة، وألا تسعى إلى تحقيق نتيجة حاسمة، وبدلاً من ذلك تحقق أهدافها بالنصر المحدود ولكن الذي لا شك فيه والمتراكم على مراحل.

د ـ المزاوجة بين الدبابة والقاذفة المقاتلة: اعتمدت إسرائيل في قواتها البرية منذ عام ١٩٦٧ أساساً على القوات المدرعة لمواجهة التفوق العددي العربي، في حين بنت قوات جوية قوية مصمَّمة لستر عملية التعبئة ثم معاونة عمليات الجيش على الأرض.

هـ ـ الكيف مقابل الكم: سعى مؤسسو إسرائيل إلى التفوق على الفارق الكبير بين إسرائيل وجيرانها العرب سواء في الحجم، والسكان والموارد الاقتصادية، عن طريق الوصول إلى التفوق النوعي الذي يمكن قياسه في التقانة والمبادأة والحرفية التكتيكية والمهارات المحسنة.

و ـ الخطوط الحمراء والعقاب: اقتنع المفكرون العسكريون الإسرائيليون بأن

الاستجابة الفورية لأقل استفزاز عربي تستطيع أن تمنع الخطأ في حساب القدرة العسكرية الإسرائيلية ومصالحها الحيوية أو تعرضها للضغوط. هكذا حددت إسرائيل في أوقات مختلفة خطوطاً حمراء يستدعي انتهاكها عقاباً صارماً، منها بناء قوة تهدد الميزان العسكري، وفرض الحصار البحري، ودخول قوات معادية إلى الأردن، وامتلاك دولة معادية القدرة على إنتاج سلاح نووي (يرى المؤلفون أن سلبية إسرائيل في وجه هجمات العراق الصاروخية في عام ١٩٩١ استثناء ملحوظ).

ز ـ **الاعتماد على الذات**: صبغت التجربة اليهودية المتسمة بالضعف خلال ألفي عام من النفي والاضطهاد (وفقاً لتعبير الدراسة)، والطابع النشط للصهيونية الحديثة، الإسرائيليين بسلوك الاعتماد على الذات، وخلاصته ألا تعتمد إسرائيل على آخرين لضمان بقائها. وقد أدى الاعتماد على الذات إلى الاندفاع لبناء الصناعة العسكرية، وأن تشتمل على برنامج الأسلحة النووية، وإصرارها على أن يكون الإسرائيليون الوحيدين المسؤولين عن الدفاع عن دولتهم.

ح ـ **البحث عن نصير من القوى الكبرى**: بالرغم من السعي إلى الاعتماد على الذات فقد لجأت إسرائيل إلى اكتساب نصير من القوى الكبرى وهو ما تمثل منذ عام ١٩٦٧ في الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح الدعم الدبلوماسي الأمريكي ونقل التقانة والإمداد بالأسلحة والمساعدة الاقتصادية الأمريكية من المكونات الأساسية لمعادلة الأمن القومي الإسرائيلي.

المتغيرات الرئيسية

ترصد الدراسة أربعة تطورات متميزة تفجر نظرية الأمن الإسرائيلي السابقة: أولها التقدم التقاني، والثاني التطورات الاستراتيجية، والثالث التطورات الاقتصادية، والرابع والأخير التغيرات في بناء وأسلوب المجتمع الإسرائيلي.

أ ـ التقانة

تركز الدراسة على آثار حرب الخليج الأخيرة والتي أبرزت أهمية التقانة الحديثة، وانتشار الصواريخ البالستية واحتمال انتشار صواريخ كروز في الوطن العربي، وبخاصة مع تطوير أسلحة التدمير الشامل. وقد تؤدي هذه التطورات إلى تحويل موارد إلى الإجراءات المضادة لهذه التطورات، وتؤدي التطورات التقانية والاتجاه لامتلاك أسلحة مضادة إلى بناء جيوش كبيرة الحجم بما يحمله ذلك من اعتبارات اقتصادية نتيجة تكاليف الأسلحة المتقدمة وتكاليف تدريب الجنود على تشغيلها، وهو ما يفسر دعوة رئيس الأركان الإسرائيلي السابق إلى بناء قوة «أكثر نحافة وأناقة»، وهو ما

يتعارض مع مبدأ «الأمة تحت السلاح».

ب ـ الاستراتيجيا

يواجه المسؤولون في الحكومة الإسرائيلية وكبار الضباط نطاقاً عريضاً من المشاكل الأمنية، وهو ما شرحه نائب رئيس الأركان الإسرائيلي اللواء ماتان فيلناي بقوله «علينا أن نعد لثلاثة سيناريوهات مختلفة وغير متوافقة، فقد يكون القرار الجيد بالنسبة لأحدهم ضاراً بالنسبة للآخر؛ **الأول**: الحرب اليومية ضد الإرهاب، **والثاني**: الاستعداد للحرب التقليدية القادمة، **والثالث**: النظر إلى ما وراء الأفق حيث تحولت كل من إيران وليبيا إلى أعداء محتملين نتيجة امتلاكهم لأسلحة تدمير شامل».

يرى الباحثون أن البيئة الأمنية الحالية تتميز بالغموض وأن إسرائيل قلقة من أخطار تأتي من دول ليست لها معها حدود مشتركة مثل إيران والعراق وليبيا نتيجة لامتلاك صواريخ بالستية وصواريخ كروز مما يمكن أن يغير من الميزان العسكري التقليدي ومما قد يحتاج إلى جهود ممتدة وتكاليف عالية.

من الجهة الأخرى هناك التهديد الناجم عن الانتفاضة وحماس والنضال الطويل من حزب الله، وهو ما يسمى في لغة إسرائيل العسكرية «المهام الأمنية الجارية» وهي مهام لم يتمكن الجيش الإسرائيلي من أن يجد لها إجابة فعالة حيث لا يجد لها تعريفاً واضحاً، والنجاح فيها لا يؤدي إلى نتيجة سياسية مشابهة. وأحياناً ما يجد الجيش الإسرائيلي نفسه متورطاً في صراع مع أطراف أدنى من قوته، ويضطر للاعتماد على قوة النيران، الأمر الذي أدى أحياناً إلى نتائج مهينة وعكسية على نحو ما حدث في قانا.

كذلك فإن ما يسمى بعملية السلام لم ينه احتمال النزاع ولم يؤكد السلام، مما يجعل إسرائيل لا تستطيع استبعاد «حرب ما بعد السلام».

ج ـ الاقتصاد

ترى الدراسة أن النمو الاقتصادي الإسرائيلي في السنين الأخيرة له آثار ثلاثة في الأمن: **أولها** الرغبة الجماهيرية في الحفاظ على المستوى العالي للإنفاق الدفاعي؛ **الثاني** ما يؤدي إليه النمو الاقتصادي من إعادة تحديد آمال ودوافع الجيل الجديد حيث كل فرد يريد فيللته الكبيرة والسيارة، ولم يعد المثال الإسرائيلي هو الكيبوتس، وبالتالي فهم أقل اهتماماً بالتضحية بالنفس؛ **أخيراً** فإن القطاع الخاص يقدم بديلاً للآمال القومية بخدمتها في مجال التصدير أو الكمبيوتر.

د ـ المجتمع

أدت التغيرات في المجتمع إلى تعرض الجيش لانتقادات الإعلام، ولم تعد الخدمة

العسكرية مقدمة للدخول في الشرائح العليا من المجتمع والحياة السياسية، مما أثر في رغبة الشباب في الخدمة العسكرية، وأصبح شباب التجنيد حريصين على تجنب الخدمة في الفروع الأقل بريقاً، ولا يرغبون في الخدمة في وحدات القتال الميدانية، ويبدو هذا أكثر وضوحاً في أفراد الاحتياط، في حين كانت خدمة الاحتياط تعتبر واجباً أدبياً لا يجوز تفاديه أو التهرب منه. كذلك فإن الجيش أصبح يستثني البعض من الخدمة العسكرية نتيجة لرفع مستويات القبول بالخدمة العسكرية وموجة المهاجرين من روسيا منذ عام ١٩٩٠، وهكذا ابتعد مبدأ «أمة تحت السلاح». وأصبح القضاء يتدخل في الخدمة العسكرية بحيث حكم بالسماح للنساء بالخدمة ضمن الطيارين في القوات الجوية وبالسماح للشواذ جنسياً بحق الحياة مع شريك الشذوذ. في الوقت نفسه لم تعد الخدمة كضابط في الجيش الإسرائيلي الأحسن والألمع في المجتمع الإسرائيلي، وهكذا اضطر الجيش الإسرائيلي إلى أن يخصص اهتماماً متزايداً لمرتبات ومزايا الضباط على أمل أن تؤدي التعويضات السخية إلى إيقاف نزيف المواهب، في حين أنه ليس من المتوقع أن يستطيع التعويض المادي أن يحدّ من الانتساب للقطاع الخاص. وهو يمتص نسبة كبيرة من موازنة الدفاع بحيث وصلت في منتصف التسعينيات إلى ٤٨ بالمئة من الموازنة وتركت ٤١ بالمئة منها لشراء الأسلحة والمعدات. وينقسم المجتمع الإسرائيلي إلى معسكرات متعادية بين الأوروبيين والشرق أوسطيين والمهاجرين الجدد، والمولودين في إسرائيل، إضافة إلى التوتر بين العلمانيين والمتدينين؛ وينعكس ذلك على الجيش الإسرائيلي.

ومجمل الملامح الرئيسية لهذه التغيرات أو ما يسمى بـ «الثورة في نظرية الأمن الإسرائيلي» هي: التخلي عن الخدمة العسكرية الشاملة، وتخفيض بناء القوة العسكرية، وإعادة توازن هذه القوة، وإعادة تشكيل هيئة الضباط على النظام الأمريكي، ومراجعة العقيدة الاستراتيجية بما يعني التركيز على الدفاع والهجوم العام المضاد أكثر من العمليات الهجومية، والبحث عن شركاء إقليميين، وتوجيه العمليات الحربية إلى تدمير قوات العدو أكثر من الاستيلاء على أراض جديدة. وتقول الدراسة بأن ضباط إسرائيل القدامى يدركون خطورة ودلالة وجود القوى الدينية في القوات الإسرائيلية.

ونتيجة لهذا الاتجاه نحو التجديد المحافظ في العقل العسكري الإسرائيلي يفكر بعض الضباط الإسرائيليين في تغيير ثوري في السياسة الدفاعية. ومنذ عشر سنوات تنبأ اللواء باراك بـ «ولادة ثورة عبر وسائل التطور»، ورغم ذلك فما زالت الطبيعة الدقيقة أو المحتوى لهذه الثورة غير واضحة بالنسبة للإسرائيليين، ونتيجة لذلك فقد غرقوا في الاستجابات الفنية العسكرية للمشكلات التي لها جذور أعمق بكثير وآثار أعرض بكثير من ذلك.

بدقة أكثر ترى الدراسة أن التحولات التي تواجهها إسرائيل تمتد إلى ما وراء

الشؤون الفنية العسكرية، وهي يجب أن تتسم بالثورية في شؤون الأمن بما لا يتوقف عند تحول القوات المسلحة الإسرائيلية، وإنما تقلب الفرضيات المتفق عليها منذ زمن طويل حول الاستراتيجيا والسياسة الخارجية ودور الجنود في المجتمع في إسرائيل رأساً على عقب.

وترى الدراسة أن هذه الثورة ينتظر أن تعبر عن نفسها بطرق مختلفة، وأنها ستغير تماماً وجه المؤسسات العسكرية، وأنها ستخلق عقيدة عملياتية أكثر واقعية وأكثر تواضعاً في توقعاتها، وستعيد تكامل السياسات والسياسة العسكرية بطرق جديدة وغير مستقرة بعض الشيء، أخيراً فإنها ستحدث تحولاً في أسس العلاقات العسكرية ـ المدنية الإسرائيلية.

ومن ضمن هذه الملامح المتميزة فإن القوة التي ستسيطر على الجيش ستخفض من التركيز على المستوى العملياتي للحرب مما يعتبر تجمداً غير طبيعي، حيث لن تمتطي مطالب العمليات صهوة الاعتبارات الاستراتيجية كما حدث في عامي ١٩٦٧، و١٩٨٢، وحيث يجد الجيش الإسرائيلي نفسه محصوراً في نزاعات يمكن أن يؤدي أبسط الأخطاء التكتيكية أو خطأ في الحساب فيها ـ مثل قذيفة مدفعية وجهت خطأ أو استفزاز جندي ـ إلى انتهاك قواعد الاشتباك وإلى نتائج سياسية واستراتيجية شديدة الخطورة.

وإذا كانت الثورة في شؤون الأمن ستدفع إسرائيل إلى عصر لا تستطيع فيه التوصل إلى نتائج حاسمة فإنها قد توفر فرصاً تحقق فيها القوة المصحوبة بالاستراتيجيا فوائد سياسية أعظم من الانتصارات التي يحققها الجيش الإسرائيلي في ميدان المعركة.

(١) التخلي عن الخدمة العسكرية الشاملة: لا يتوقع أن تشكل إسرائيل قواتها المسلحة من المتطوعين فقط أو أن تتخلص من اعتمادها على الاحتياط الموسمي. ومن المتوقع أن تختار إسرائيل نظاماً مختلطاً يحافظ تقريباً على مبدأ التجنيد العام، ولكنه يرسي عملياً مسارات مميزة متعددة للجندي العادي، وفترة من التدريب الأساسي تليها فترة من خدمة الاحتياط على النمط السويسري. أما بالنسبة للمتطوعين الذين قد يجري تشجيعهم بحوافز مالية فتكون لهم فترة خدمة أطول، وبالنسبة للمحترفين الموجهين إلى مهن معينة، والذين يتوقع أن يتزايد عددهم، فتكون لهم عقود لفترات طويلة قابلة للتجديد.

(٢) تخفيض بناء القوة: ترى الدراسة أن إسرائيل ستبيع الكم للمحافظة على النوعية، وأن الجيش الإسرائيلي وهو يواجه اتجاه الأبعاد الأمنية إلى الخارج سيزداد امتلاكه للمنظومات المكلفة والتي يمكن أن تكون مؤثرة إلى مسافات ملموسة، وأن أنواع هذه المنظومات ستكون مكلفة وبالتالي ستكون بأعداد قليلة، وحتى بالنسبة

للتهديدات الأقرب فإن تكاليف هليكوبتر الخط الأول والدبابات ومنظومات المدفعية المتقدمة ستجعل الجيش الكبير شديد التكلفة.

(٣) إعادة توازن القوة: رغم أنه يبدو أن التخلي عن ثنائي الدبابة والقاذفة المقاتلة أمر خياليٌّ بعيد، فإن الجيش الإسرائيلي ينتقل إلى تنظيم أكثر تعقيداً حيث يتوقع أن تقوم الهليكوبتر في المستقبل بالكثير من دور المناورة الذي كانت تحتكره المدرعات، بينما يسعى الجيش الإسرائيلي إلى الاشتباك بالقوات المعادية المهاجمة بعيداً عن حدود إسرائيل، بحيث تتآكل قوة العدو القتالية حتى قبل أن يقترب من إسرائيل، وستقوم الطائرات من دون طيار ببعض المهام التي كانت تخصص سابقاً للطائرات التي يقودها طيارون، وعلى حين تحتفظ القوات الجوية بمسؤولية معاونة القوات البرية فإنها ستكتسب دوراً أكثر استقلالاً، وبخاصة كقوة ضاربة بعيدة المدى لتدمر وتردع التهديدات غير التقليدية؛ كذلك من المتوقع أن يلعب الأسطول الإسرائيلي دوراً استراتيجياً أكبر. وقد يحدث نوع آخر من إعادة التوازن إذا نقلت إسرائيل مسؤوليتها عن الأعمال اليومية إلى وحدات مصممة لذلك الغرض، فقد دمرت جهود إسرائيل لقمع الانتفاضة بواسطة الوحدات التقليدية العاملة والاحتياطية الروح المعنوية، وأفسدت التدريب من دون الوصول إلى نجاح، والوحدات المتخصصة مثل حرس الحدود قامت بدور أكبر في هذا العمل، الأمر الذي يمكن أن يحدث في مستقبل العداءات الأمنية الجارية.

(٤) ضباط على النظام الأمريكي: بدأت القوات الإسرائيلية تقليد بعض ملامح الاقتراب الأمريكي نحو تطوير وتعويضات كوادرها من الضباط نتيجة لإدراكها أن هذه الهيئة تحتاج إلى مراجعة دقيقة، حيث برامج تعليم مزيد من قدامى الضباط غير كافية. وتجري دراسة تحويل مدرسة القيادة والأركان إلى دورة لمدة سنتين، وربما إنشاء أكاديمية عسكرية يمكنها منح درجات أكاديمية.

(٥) مراجعة العقيدة الاستراتيجية: أدت محادثات السلام بين العرب وإسرائيل منذ عام ١٩٩١ إلى وضع قيود على استخدام إسرائيل للقوة، فكل النزاعات منذ ذلك الوقت ستكون «حروب ما بعد السلام» وتجري إدارتها على أساس تفهم أن تسويات ما بعد الحرب الدائمة يمكن أن تكون احتمالاً حقيقياً، وذلك على عكس ما كان قائماً عندما كان مخططو إسرائيل نادراً ما يضعون في اعتبارهم ما يمكن أن تؤدي إليه الأعمال الحربية من نتائج سياسية على العلاقات مع الجيران على أساس تحقيق الردع. أما كيف ستتغير العقيدة الاستراتيجية نتيجة لما سبق فهناك ثلاثة اتجاهات:

(أ) التركيز على الدفاع والهجوم العام المضاد أكثر مما على العمليات الهجومية: ستواجه إسرائيل عوائق سياسية أكبر مما سبق في استخدامها لخيار الإحباط الذي لن

تتخلى عنه، وبعيداً عن احتمال هجوم بأسلحة التدمير الشامل لا يبدو من المحتمل أن تقوم إسرائيل بعمليات واسعة النطاق من دون أن تستخدم قوة كبيرة مفاجئة ضدها.

(ب) **البحث عن شركاء إقليميين**: ترى الدراسة أن تقبل إسرائيل كلاعب شرعي في المنطقة يؤدي إلى أن ترى الدول الأخرى فرصاً جديدة في التحالف مع أكثر القوى العسكرية تقدماً في المنطقة، وأن إسرائيل ستبني على هذه الفرص بالبحث الجريء عن التحالف الصريح أو الضمني مع الدول القريبة والتعاون مع الشركاء الأجانب.

(ج) **توجيه العمليات الحربية إلى تدمير قوات العدو أكثر من الاستيلاء على أراضٍ**: كانت المكاسب الإقليمية توفر حاجزاً أو منطقة امتصاص لإسرائيل ضد الهجمات، وكذلك موضوعاً مفيداً وأمناً حدودياً ممتداً للمساومة، وكان استعداد السوفيات لتعويض المعدات العربية المدمرة يجعل تدمير قوات العدو أقل فائدة من احتلال الأرض، أما الآن فإن العدو (من وجهة النظر الإسرائيلية) لا يستطيع أن يتجه إلى موسكو لإعادة البناء. الأكثر من ذلك من المتوقع أن تحتوي الأرض التي يجري احتلالها على سكان «يحيون» قوات الاحتلال بالقنابل والشراك الخداعية، والأرض تصبح بمجرد احتلالها صعبة الإدارة في حين يصعب التخلي عنها.

العلاقات المدنية العسكرية

بالإضافة للتغيرات في المؤسسات والممارسات العسكرية الإسرائيلية، فإن التغيرات في العلاقات العسكرية المدنية الناجمة عن الثورة في شؤون الأمن ستكون لها أبعاد كبيرة، وقد تكون شديدة الإيلام، وهناك قلق مبالغ فيه ناجم عن الشعور المتنامي بالإبعاد والذي يعبر عنه بعض ضباط القوات الإسرائيلية العاملين والمتقاعدين، وسيؤدي ذلك إلى أن تصبح العلاقة الحميمة بشكل غير عادي بين القوات الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي منذ الاستقلال بالتوازي مع الشعور بالاحترام نحو الجيش شيئاً من الماضي.

تفتتح الثورة في الشؤون الأمنية الاستراتيجية عصراً جديداً يمكن تسميته بعصر ما بعد البطولة حيث لا يتوقع أن يجد جنود القوات الإسرائيلية وضوحاً معنوياً ومشروعاً بطولياً إلا نادراً، إذ لا يتوقع أن يكلف بمهام تتصف بالمجد أو بالبطولة على نحو ما كان في أحوال سابقة. أما الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد فسيكون من نوع العمل القذر الذي يحط من قدر الجندي الإسرائيلي.

من المتوقع أن تكون العلاقات المدنية ـ العسكرية في إسرائيل في المستقبل من ذلك النوع الموجود في ما يطلق عليه الديمقراطيات المتقدمة الأخرى، أي علاقات

معقدة ومستمرة ومتصلة بسياق سياسي داخلي ودولي أكبر. وفي الوقت نفسه فإن أي تعديلات متوقعة ستؤدي إلى علاقة مدنية عسكرية متطابقة مع الحقائق الاجتماعية والسياسية في إسرائيل.

ملاحظات على التعديلات المقترحة في شؤون الأمن الإسرائيلي

أما عن التخلي عن الخدمة العسكرية الشاملة، فمن الملاحظ أولاً أن ما جاء في الدراسة لم يتخل فعلاً عن الخدمة العسكرية الشاملة، وإنما بالاعتماد بدرجة أكبر على المتطوعين وعلى القوات الاحتياطية وعلى درجة عالية من الاحتراف، وهو ما يعني زيادة في طبقية القوات المسلحة الإسرائيلية وتقليل عددها عن طريق التشدد في قبول الأفراد المجندين سواء من حيث المستوى الطبي أو الثقافي. وهذا يعني من جهة أن عدد الأفراد سيقل، وبالتالي ستنخفض الكثافة العامة للقوات الإسرائيلية، لكن سيقابلها ارتفاع في مستوى الأفراد ومهاراتهم، كما ستزداد قدراتهم عن طريق استخدام وسائل تقانية رفيعة.

إن زيادة الاعتماد على المتطوعين والمحترفين تعني تحسناً في المستوى الفني والحرفي للجنود الإسرائيليين، لكن هذا يعني في الوقت نفسه تحول المقاتل الإسرائيلي من طبيعة المقاتل المستند إلى العقيدة التي يحارب من أجلها، إلى المقاتل المحترف الذي يتعامل مع وظيفته كمصدر للرزق. كما أنه مع مضي الزمن وتكوين الأسرة وطول العمر فإن هذا المقاتل يفقد طبيعته المقاتلة، بل إن مستواه التقاني يمكن أن يتأثر بما يمر به من أحداث، وينطبق ذلك وربما بدرجة أشد على المحترف الموجه.

أما تخفيض بناء القوة فإن هذا يعني في النهاية ضعفاً في مواجهة العمل الفردي القليل الكثافة، وهو ما يعني أن إسرائيل ستكون أكثر قدرة على التعامل مع الحشود العسكرية العربية باستخدام أسلحة ذات قدرات عالية وتعتمد على تقانة رفيعة، وأضعف في القدرة على مواجهة العمل الفردي، مثل التسلل بمجموعات صغيرة، كما أن كفاءة هذه القوات ستتأثر بشدة بدرجة صلاحية الأسلحة والمعدات الرفيعة التقانة ومصادر الطاقة.

أما إعادة توازن القوة فالمقصود بها: أن تقوم الهليكوبتر في المستقبل بالكثير من دور المناورة الذي كانت تحتكره المدرعات، بينما يسعى الجيش الإسرائيلي إلى الاشتباك بالقوات المعادية المهاجمة بعيداً عن حدود إسرائيل وبحيث تتآكل قوة العدو القتالية حتى قبل أن يقترب من إسرائيل، وأن تقوم الطائرات من دون طيارين ببعض المهام التي كانت تخصص سابقاً للطائرات التي يقودها طيارون، وعلى حين تحتفظ القوات الجوية بمسؤولية معاونة القوات البرية فإنها ستكتسب دوراً أكثر استقلالاً وبخاصة كقوة

ضاربة بعيدة المدى لتدمر وتردع التهديدات غير التقليدية؛ وأن يلعب الأسطول الإسرائيلي دوراً استراتيجياً أكبر.

وقد يحدث نوع آخر من إعادة التوازن إذا نقلت إسرائيل مسؤوليتها عن الأعمال اليومية إلى وحدات مصممة لذلك الغرض، إذ دمرت جهود إسرائيل لقمع الانتفاضة بواسطة الوحدات التقليدية العاملة والاحتياطية الروح المعنوية، وأفسدت التدريب من دون الوصول إلى نجاح. لذلك تم الاعتماد على الوحدات المتخصصة مثل حرس الحدود.

يعتبر هذا الاتجاه امتداداً للاتجاه الحالي حيث يعتمد على التفوق النوعي واستغلال ما تسميه إسرائيل بمضاعفات القوة بما في ذلك استخدام الهليكوبتر والطائرات الموجهة من دون طيارين، واستخدام وسائل الحرب الإلكترونية وإنشاء قوات خاصة للصراع مع قوى المقاومة العربية.

ولا شك في أن من أهم نتائج هذا الاتجاه محاولات العمل الاستراتيجي لضرب القوات العربية في مناطق تمركزها وعلى طرق الاقتراب البعيدة بكل الوسائل الجوية والبحرية والصاروخية وبواسطة القوات الخاصة. نلاحظ أن إسرائيل تستخدم فعلاً وحدات خاصة لمواجهة أعمال التمرد التي تسمى بالانتفاضة، وأنها اضطرت إلى استخدام قوات الحدود بعد القوات التابعة للمخابرات الإسرائيلية، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت إسرائيل في حاجة لاستخدام تشكيلات القوات البرية، فإذا ألغت إسرائيل اعتمادها على هذه التشكيلات فإن هذا سيعني أنهم سيضطرون إلى ترك عناصر المقاومة من دون من يتصدى لها.

إن إعادة بناء تكوين ضباط القوات الإسرائيلية على النظام الأمريكي تتلخص في تقليد بعض ملامح الاقتراب الأمريكي نحو تطوير كوادرها من الضباط وتعويضاتهم، عن طريق مراجعة دقيقة لها، بتطوير برامج تعليم مزيد من قدامى الضباط، ودراسة تحويل مدرسة القيادة والأركان إلى دورة لمدة سنتين، وربما إنشاء أكاديمية عسكرية يمكنها منح درجات أكاديمية. ولا شك في أن تطوير تدريب الضباط يمكن أن تكون له آثار مهمة، ويمكن عن طريق البحوث أن تتولد آراء وأفكار ذات أهمية كبيرة لها تأثير في الدول العربية، لكن الدراسة على الطريقة الأمريكية تستند إلى توسيع قاعدة معلومات القائد.

الصورة المقترحة للعقيدة الإسرائيلية والتي تتلخص في التركيز على الدفاع والهجوم العام المضاد أكثر من العمليات الهجومية هي ما يمكن القول بأن إسرائيل تتبعه منذ بدأت انسحابها من بيروت. فمن الواضح أن واضعي العقيدة الاستراتيجية الإسرائيلية قد أدركوا من خلال عمليتهم في لبنان أن عملياتهم الهجومية لن تضيف

إليهم جديداً من المكاسب، في حين قد تكون خسائرهم أشد، وهو عكس ما كان في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي لفترة سابقة، بل إلى حين بدء الهجوم الإسرائيلي عام ١٩٨٢. إن هذا التطور يتميز بأنه يجعل احتمالات تعرض الدول والشعوب العربية لعمليات هجومية إسرائيلية رئيسية ليست كبيرة، ولكنه يزيد من احتمالات الأعمال الانتقامية لما يسمى بالضربات المضادة وبخاصة الضربات الجوية، والهجوم العام المضاد.

إن بحث إسرائيل عن شركاء إقليميين ليس جديداً، ولقد سعت إسرائيل إلى الحصول على مشاركة تركية وإيرانية وإثيوبية منذ بداية إنشاء الدولة الصهيونية. كذلك سعت إسرائيل إلى إقامة علاقات مع الدول الأفريقية بمجرد أن استقلت بما فيها العلاقات العسكرية.

أما عن توجيه العمليات الحربية إلى تدمير قوات العدو أكثر من الاستيلاء على أراضٍ، فإن هذا المبدأ متبع هو أيضاً بدرجة ما حيث تفرض طبيعة مسرح العمليات، التي تغلب عليها الطبيعة الصحراوية أو الجبلية، التركيز على تدمير قوات الطرف الآخر، بل إن طبيعة الصراع المسلح حتى في مسارح العمليات الأخرى تفرض التركيز على تدمير قوات الطرف الآخر، لكن ذلك يجب ألا يخدعنا وأن نتصور أن إسرائيل قد تخلت عن مطامعها الإقليمية، وبخاصة أن المنطقة فيها الكثير من الموارد الطبيعية التي لا بد من أن تسيل لعاب مخططي الاستراتيجيا الإسرائيلية.

المراجعة الإسرائيلية لشؤون الأمن

في محاضرة قدمها مؤخراً ماتان فيلناي مساعد رئيس أركان القوات الصهيونية قبل تركه الخدمة، جاء أن القوات الصهيونية لم تعد قادرة على الحسم على النحو الذي كانت تقوم به في زمن سابق، وأن الأمن الصهيوني يعيش وسط بيئة سريعة التغير.

وسبق أن نشر الجنرال الصهيوني المتقاعد اسرائيل طال على هيئة بحث مستفيض في كتابه الذي أطلق عليه عنواناً **القلة في مواجهة الأغلبية**، أن النظرية الأمنية للكيان الصهيوني تعاني ارتباكاً شديداً، ودعا إلى طرح نظرية أمنية جديدة في أعقاب التحولات التي شهدتها الساحة، بل وما نشرته مجموعة من الأكاديميين الأمريكيين الحريصين على أمن إسرائيل تحت عنوان **ثورة في شؤون الأمن**.

تتلخص التغيرات المذكورة في: السيطرة الصهيونية على مساحات ضخمة من الأرض، والنتائج التي توصلت الدولة الصهيونية إليها من خلال اتفاقات السلام مع بعض القوى المجاورة مثل مصر والأردن والسلطة الفلسطينية، وعمل العراق وإيران

على إنتاج صواريخ أرض ـ أرض تستطيع أن تصيب أهدافاً في إسرائيل من بعد، هذا بالإضافة إلى الصواريخ السورية، وكذلك سعي البلدين إلى إنتاج أسلحة تدمير شامل، مما يعرض التجمعات السكانية الإسرائيلية لخطر داهم أكثر من أي وقت مضى، ثم العمق الفضائي والأقمار الاصطناعية وما يمكن أن يكون لها من تأثير في الأمن، ودخول عصر المعلومات.

يدرك المفكرون الإسرائيليون الآن أن سيطرة إسرائيل على مساحات ضخمة من الأرض ـ على عكس ما سبق أن كان أساساً للنظرية من أن مساحة الدولة صغيرة جداً، وأنها تفتقر إلى العمق الاستراتيجي ـ لا تحول دون نشوب الحرب، ولا تحقق حماية لعمق الدولة العبرية، وأنها على العكس فرضت على الصهيونية ضرورة أن تواجه المقاومة المسلحة، والتي عادة ما تسميها القوى الصهيونية بالإرهاب، بعد أن فرضت عليها أن تواجه الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة، وأن تواجه مواطنين لا ينتمون إلى ما اعتادت أن تسميه «العدو» العربي، الأمر الذي يؤدي إلى عجز هذه القوات الإسرائيلية عن استعراض قوتها، وإلى تحول المهام، التي كانت تعتبرها هامشية في وقت سابق، لتكون الشغل الشاغل لهذه القوات، ومهمتها الرئيسية.

كذلك أدرك هؤلاء المفكرون أن النتائج التي توصلوا إليها من خلال اتفاقات السلام مع بعض القوى المجاورة مثل مصر والأردن والسلطة الفلسطينية، على رغم ما حققته لهم من مزايا، إلا أنها أيضاً وضعت قيوداً على استخدام القوات الصهيونية بحيث تغير من بعض الأسس التي تبنتها النظرية الأمنية الإسرائيلية وما اعتنقته منذ أمد بعيد، فلم يعد من البساطة أن تتجه القوات الإسرائيلية سواء البرية أو الجوية لتنتهك سيادة دولة أو دول عربية عقدت معها اتفاقات، كما أنها أصبح عليها أن تسعى إلى تأمين المستوطنين الإسرائيليين في المستوطنات التي ستظل داخل المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية وسط أغلبية عربية، بل سيكون من الصعب على القوات الصهيونية أن تحافظ على أمنها هي في ظروف بالغة التعقيد نظراً لتداخلها مع التجمعات السكانية العربية. كذلك سيكون على القيادة الإسرائيلية أن تسحب مخازن الطوارىء التي تحتفظ بها في المناطق العربية التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ أو بعدها، أو التي توجد بالقرب من الخطوط التي يتفق عليها والتي تنسحب إليها القوات الإسرائيلية في المستقبل في إطار ما تتصوره من اتفاقات سلام محتملة مع دول عربية إلى مناطق ترى أنها ستكون أكثر أماناً.

يقلق أمثال ماتان فيلناي واسرائيل طال من تطورات التسليح العراقية والإيرانية وبخاصة سعيهما إلى امتلاك صواريخ أرض ـ أرض وأسلحة تدمير شامل، إذ ان هذا يعني من وجهة نظرهما أنه يؤدي إلى تعرض إسرائيل لضربات صاروخية يحتمل أن

تزود برؤوس غير تقليدية من وراء دول ترتبط باتفاقات مع إسرائيل مثل الأردن، مما يحرم إسرائيل من استخدام قواتها الجوية ضد مصادر هذه التهديدات، أو أنه على الأقل يحرجها إذا قررت أن توجه هذه القوات عبر الأجواء الأردنية، وربما أحرج الولايات المتحدة إذا حاولت أن تقوم بها عبر الجزيرة العربية.

وخطورة هذه التهديدات ـ بالإضافة إلى التهديدات التي تشكلها الصواريخ السورية لكل مدن إسرائيل الرئيسية ـ أنها تؤكد إخفاقها في تأمين أهدافها السكانية والصناعية على رغم ما تحصل عليه من أسلحة، وتزعزع الثقة في النخبة الحاكمة فيها وفي قواتها المسلحة، وهو ما جاء في محاضرة ماتان فيلناي من أن القوات الإسرائيلية فقدت القدرة على الحسم والردع.

يرى بعض المهتمين بشؤون الأمن الإسرائيلي أنه سيصبح في مقدور العرب في المستقبل أن يحصلوا على صور دقيقة من الأقمار الصناعية الفرنسية والروسية، بل وربما الأمريكية، وبالتالي فإن جيران ـ وفي الوقت نفسه أعداء ـ إسرائيل سيكونون قادرين على التجسس على قلبها، ويرون أن الطائرات العربية لم تتمكن من هذا الأمر حتى الآن. ويرى آخرون أن العمق الفضائي سيلعب دوراً هاماً في التسوية الجارية والمحتملة حيث سيعوض إسرائيل من الأراضي التي ستنسحب منها، أو «التي ستتنازل عنها» بحسب ما جاء في مقال في جريدة هآرتس.

يشغل التفكير في دلالة انتهاء الحرب حيزاً لدى الاستراتيجيين في إسرائيل حيث يصعب في ظروف التغيرات التي ذكرت سابقاً والتي تتسم بضيق مساحة الحركة المتاحة تحديد نهاية الحرب، حيث هناك احتمال تحول الحرب إلى حرب استنزاف بالنيران عن بعد، كما أن هناك التهديدات القادمة من بعد من دون أن يكون هناك اتصال مباشر بها مثل تهديدات الصواريخ الإيرانية والعراقية والتي لا يمكن التنبؤ بانتهائها. ويعتبر هذا العامل من أهم المؤثرات على أمن إسرائيل حيث ينهي احتمالات الحسم والردع، وفكرة الحرب الوقائية والضربات المسبقة وما شابهها مما تبنته القيادات الإسرائيلية لعقود من الزمن!

لا يبتعد المنظرون في الكيان الإسرائيلي عنهم في الولايات المتحدة في تقديرهم للعامل الاقتصادي وتأثيره، حيث يرون أن تكلفة الاستعداد للحرب ستكون ضخمة للغاية في الوقت الذي أصبح فيه المجتمع الإسرائيلي أكثر استعداداً من ذي قبل لتخصيص موارد ضخمة للأمن، ولم يعد يرى أن الخدمة في القوات المسلحة تعد أمراً بالغ الأهمية!

يقترح اسرائيل طال استخدام منظومة ضخمة من الصواريخ للضرب عن بعد، ولكنه يقول في الوقت نفسه أن سلاح الصواريخ لا يستطيع بمفرده أن يحسم الحرب،

وبخاصة إذا كنا نتحدث في إطار الحرب التقليدية، وهو لذلك يقترح إعادة تقويم قوة الجيش الإسرائيلي، والتسلح بمنظومات متنوعة من الصواريخ، وبأسلحة أكثر دقة من تلك الأسلحة القديمة، وإنشاء وحدات خاصة بذلك.

إسرائيل والأسلحة النووية

اهتمت وحدات الأمن القومي الإسرائيلية منذ نشأة إسرائيل بالتنبؤات النووية في ما سمته بالشرق الأوسط، فقد تنبأت هذه الوحدات مسبقاً وقبل تدمير المفاعل النووي العراقي بزمن بأن حصول إحدى الدول العربية على سلاح نووي ليس إلا مسألة زمن، حيث يستحيل إيقاف المسيرة، لكن التنبؤات لم تشمل حينئذ إيران، حيث لم يكن من المتصور أن تتحول إلى معارضة «متطرفة» على حد تعبيرها بعد أن كانت بمثابة الصديق الصدوق في المنطقة أيام حكم الشاه السابق.

لكن الجنرال اسرائيل طال كتب في كتابه **نظرية الأمن في اختبار الزمن** أنه قد يظهر في آفاق الأمن القومي والإقليمي خطر سلاح الدمار الشامل بحوزة دولة إسلامية متطرفة، مما يجعل منطقة الشرق الأوسط في ظل خطر غير تقليدي، الأمر الذي لا يحل معه من وجهة نظره مفهوم «مصداقية الحرب»، بل يحل محله مفهوم «الردع المتبادل» أو «التحييد المتبادل». وجاء في كتابه المذكور أنه يمكن إذا وضع في الاعتبار توقع انتشار أسلحة التدمير الشامل أن يكون الحسم العسكري التقليدي شديد الدمار أيضاً، لأن الطرف الخاسر سيلجأ إلى أسلحة الدمار الشامل.

يذكر داني روبنشتاين أن السلاح النووي قد حلق فوق النزاع العربي ـ الصهيوني منذ عشرات السنين وأن السبب الرئيسي وراء «مبادرة السلام» التي قام بها السادات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ كان ما استنتجه من استحالة إخضاع إسرائيل بسبب امتلاكها سلاحاً نووياً، وأنها لن تتردد في استخدامه في لحظة يأس، في حين يذكر أن هناك محللين يفسرون اعتراف اسحاق رابين بمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣ بأنه توقع أن دول المنطقة ستمتلك سلاحاً نووياً خلال أعوام، وبالتالي فقد بدأ عملية المصالحة والتسوية.

ويرى بعض المفكرين الاستراتيجيين الإسرائيليين وعلى رأسهم الكاتب المعروف زئيف شيف أن العرب يتسلحون بأسلحة دمار شامل غير نووية، أي الأسلحة البيولوجية والكيميائية، كما يرون أن امتلاك الهند وباكستان لأسلحة نووية وضع السلاح النووي على أعتاب الشرق الأوسط، كذلك يرون أن إيران قد تشعر بالمزيد من الخطر نتيجة لوجود دولتين مجاورتين لها هما باكستان والهند تمتلكان أسلحة نووية بالإضافة إلى ما لدى إسرائيل، مما يزيد من سعيها للحصول على أسلحة نووية،

ويشيرون إلى أنه كانت لباكستان وما زالت علاقات عسكرية وثيقة مع دول عربية، وأنه سبق لباكستان بتمويل عربي أن شكلت لواء باكستانياً لصالح دولة عربية كما تعاونت في تشكيل قوات المجاهدين في أفغانستان بأموال عربية ضخمة.

لكن علاقات إيران بباكستان ليست على مستوى جيد نتيجة لتأييد باكستان لحركة طالبان الحاكمة في أفغانستان، وهذا لا يمحو من الأذهان ـ وفقاً لتعبير زئيف شيف ـ محاولة تعاون الدولتين في المجال النووي في بداية التسعينيات، حيث بدأ الجنرال ميرزا باج رئيس الأركان الباكستاني الأسبق الاتصالات بإيران بهذا الشأن، وقد بدأت الولايات المتحدة الضغط لإنهاء خدمته، مما أنهى هذه الاتصالات واقتصر التعاون العسكري بين الدولتين على الأسلحة البحرية. وتقول مصادر مختلفة بأن باكستان زودت إيران بغواصات صغيرة، وأجرت الدولتان مناورات مشتركة عام ١٩٩٤، ويقول الباحث الأمريكي مايكل إيرنشتات أن هناك احتمالاً أن يساعد الباكستانيون إيران بالمعلومات في موضوع الحصول على التقانة والمعدات النووية.

كانت بنظير بوتو رئيسة وزراء باكستان السابقة قد ذكرت أن ياسر عرفات كشف لها عن أن إسرائيل خططت لتدمير المفاعل النووي الباكستاني، وبعد ذلك بشهر اختطفت عصابة سائحين إسرائيليين في كشمير، وفسر الحادث بأن الذين اختطفوا ما هم إلا رجال كوماندوس من الموساد خططوا لتدمير المفاعل النووي القريب من مكان الاختطاف.

تستغل كل من الولايات المتحدة وإسرائيل التفجيرات النووية الهندية والباكستانية في الربط بين إسرائيل وما يسمى بالتمرد النووي في شبه القارة الهندية، ودفع خططهم بشأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وقد سبق لهم أن استغلوا هذا الصراع من أجل تبرير إخفاقهم في الحصول على تأييد الدول العربية في الأزمة مع العراق في ما يتصل بعمل مفتشي الأمم المتحدة.

تشغل قضية ما يسمى بالقنبلة الإسلامية بال كثير من المحللين الإسرائيليين، ويكرر موشيه جاك في جريدة **معاريف** ما ذكره الشيخ أحمد ياسين رئيس حركة حماس وفخره بالقنبلة الإسلامية التي اعتبرها ثروة كبيرة بالنسبة للمسلمين والعرب، ولكنه يرى أن باكستان قد تخلصت من شعار القنبلة الإسلامية بعد أن توقفت كل من العربية السعودية وليبيا عن تقديم الدعم المادي لتطوير هذه القنبلة. لكن الكاتب يرى أن الأزمة الاقتصادية التي تعانيها باكستان ستدفعها إلى تدعيم وتوثيق التعاون مع الدول الإسلامية بما في ذلك في المجال النووي. ويرى المقال ألا تتطوع إسرائيل بتشجيع الدول الإسلامية على تحقيق التضامن الإسلامي في المجال النووي بالحديث عن القنبلة الإسلامية، وبخاصة أنه يرى أن حافز باكستان على السباق النووي، ليس إسلامياً ولا

شرق أوسطياً، وإنما التنافس الهندي الباكستاني، كما أن الصواريخ الباكستانية قصيرة بحيث لا يمكنها إذا حملت برؤوس نووية إصابة أهداف في فلسطين المحتلة.

أما داني روبنشتاين فيذكر في صحيفة هآرتس أن التجارب النووية الباكستانية قد أدت إلى حالة من الرضا التام في ما يطلق عليه اسم «المناطق»، وشارك الفلسطينيون في مشاعر الفخر التي شملت أكثر من مئات الملايين من مسلمي العالم. واتفقت الآراء الفلسطينية على أنه لو كان الأمر يتعلق بقنبلة إيرانية أو عراقية لانفجرت المناطق في الضفة والقطاع بالفرح الشديد، إذ كانت هذه القنبلة ستوجه ضد الكيان الصهيوني بينما القنبلة الباكستانية لا علاقة مباشرة لها به.

ويرى داني روبنشتاين أن وسائل الإعلام الفلسطينية قد ألمحت بأن التطورات النووية في شبه القارة الهندية من شأنها تقريب اليوم الذي تظهر فيه قنبلة إيرانية، وتدلل على ذلك بالمحاولات الإسرائيلية الدؤوبة لوقف التقدم الإيراني في هذا المجال، وبخاصة بعد إعلان النظام في إيران بأن التجارب النووية في شبه القارة الهندية من شأنها أن تنتشر في المنطقة كلها، ولا شك في أن ذلك قد تعزز بعد تجربة الصاروخ «شهاب ٣».

يرصد روبنشتاين انعكاس القنبلة الباكستانية على حد تعبيره على الساحة الفلسطينية الداخلية حيث يذكر بأنها قنبلة إسلامية وليست عربية، وبذلك أعطت أسهماً غالية للحركات الإسلامية في أرجاء الوطن العربي، ويرى أن القنبلة الباكستانية، والصاروخ الإيراني بالتأكيد، ستستغل بواسطة حركة حماس لكي توسع قاعدة انتشارها في جميع «المناطق» على حساب السلطة الفلسطينية الغارقة في ممر مغلق لمفاوضات التسوية مع إسرائيل!

ويرى زئيف شيف أن التجارب النووية الهندية والباكستانية ستؤدي إلى أن تقوم الولايات المتحدة بمحاولة ضم كل من الهند وباكستان إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بالإضافة إلى محاولة تنفيذ برنامج لوقف إنتاج المواد النووية والمعروف ببرنامج «CUT OFF»، من دون المساس بترسانات الأسلحة النووية الموجودة، كما ستحاول تقليل إنتاج الأسلحة الطويلة المدى، وأن هذا البرنامج سوف يؤثر في إسرائيل أيضاً.

يشير زئيف شيف إلى أن التجارب النووية والصاروخية الإيرانية في شبه القارة الهندية تؤدي إلى أن يصبح على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للتدخل الفوري في المرحلة الأولى من حروب معينة حتى لا تتحول إلى حروب نووية.

ويرى موشيه جاك أنه يجب على الكيان الصهيوني ألا يحاول الرد الفوري على

التفجيرات الباكستانية، ويدعو إلى دراسة الأمر بمنطق وليس من خلال الخوف مما يمكن لباكستان أن تفعله، ويذكر أن بن غوريون قد استطاع بنظرته البعيدة من وجهة نظره أن يحصن الكيان الصهيوني ضد الخوف. وبالتالي فهو يرى أن التفجيرات الباكستانية يجب ألا تجعلهم يرتعدون خوفاً، ويمكن وصف ما يحدث هناك بأنه تمرد على زعامة الولايات المتحدة، ومن المعروف أن المساس بزعامة الولايات المتحدة ومكانتها لا بد من أن يؤثر في إسرائيل وقدرتها على الردع.

مما سبق ومما جاء في الدراسة لا يمكن القطع بمستقبل القدرات النووية الإسرائيلية، بل إنه يمكن القول أن إسرائيل وإن كانت تعمل على أن تحافظ على تفردها بالقوة النووية في المنطقة، إلا أنها تسلم بأنها لن تستطيع تحقيق ذلك إلى الأبد. وبالتالي فإنه من المتوقع أولاً أن تحتفظ لنفسها بالسلاح النووي، وأن تعمل على حرمان الدول الأخرى من الحصول عليه، وأن تحتفظ لنفسها بحق الاستخدام الأول له، لكنها في الغالب لن تلجأ إلى هذا الاستخدام نظراً لما يمكن أن يسببه لها من دمار انتقامي، وقد عملت على الحصول على ضمانات أمريكية بحمايتها من استخدام الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية، ولكن ذلك سيؤدي بدرجة ما إلى رقابة أمريكية على سياستها. إلا أن الأهم أنه لا يمكن التنبؤ بالظروف التي تجعل إسرائيل تلجأ إلى استخدامه، والأغلب أنها قد تلجأ إلى التهديد باستخدام الأسلحة النووية مبكراً كإجراء استباقي، إذ ان خيار الملاذ الأخير الشهير لا يفيد إسرائيل نظراً لصغر مساحتها.

حرب المعلومات

كانت المعلومات وما زالت عنصراً مهماً في الصراع المسلح مذ عرف، وكانت لها عادة عدة أوجه: **أولها** هو الحصول على المعلومات اللازمة، وإذا كانت المعلومات عن العدو هي الجزء الأساسي من المعلومات التي يلزم الحصول عليها، وهي في الوقت نفسه أصعب المعلومات من حيث القدرة على الحصول عليها، فإن المعلومات المطلوب الحصول عليها أكثر بكثير، إذ يجب أيضاً الحصول على معلومات عن الأطراف التي يمكن أن يكون لها تأثير في الصراع المسلح سواء كانت هذه الأطراف دولاً أو منظمات، أو مجرد جماعات أو مجموعات ذات تأثير؛ كذلك هناك المعلومات اللازم الحصول عليها عن طبوغرافية الأرض بما فيها المعلومات عن البحار وحركة المياه فيها، وكذلك المنشآت المقامة على الأرض بما فيها المعلومات التفصيلية عنها سواء من حيث قوتها أو سعتها أو حمولتها، وغير ذلك، وهناك المعلومات عن الطقس سواء عن درجة الحرارة والضغط الجوي والرطوبة أو اتجاه الريح وسرعتها في طبقات الجو المختلفة، أو اتجاه حركة الهواء، والتغيرات المنتظرة في كل ذلك خلال فترة زمنية

معينة. وعلى رغم أن هذه المعلومات كما جرى تعدادها فقط كبيرة، فإنها ما زالت تنقصها دراسة العنصر البشري وميوله وعاداته وخاصة ميوله السياسية، كما لا بد من دراسة قيادات العدو السياسية والعسكرية بصفة خاصة وباقي قياداته بصفة عامة.

أما الوجه الثاني فكان حرمان العدو من الحصول على المعلومات والتي يمكن تلخيصها في ما سبق ذكره من أنواع المعلومات، ولكن هذه المرة عن الدولة أو القوات موضع البحث، ويشبّه هذا الوجه بتعمية العدو بحيث يصبح العدو كالأعمى لا يعلم عن الطرف الآخر الذي يواجهه شيئاً، أو أن تكون معلوماته قليلة وغير حديثة أو صحيحة بحيث يصعب عليه اتخاذ قرار، أو قرار صحيح على الأقل. ومن المعروف أن هذا الهدف يمكن تحقيقه بوسائل مختلفة أهمها السرية التي يمكن أن تحاط بها المعلومات عن الطرف الذي يخطط لحرب المعلومات، كما يمكن تحقيقه بالإخفاء وراء ستائر وسواتر مختلفة مستفيداً مما يمكن أن توفره الأرض، كما أنه يمكن الاستفادة من وسائل الشفرة والرمز ووسائل أمن الاتصالات ما يجعل فرصة الطرف الآخر في الحصول على معلومات من وسائل الاتصال قليلة وشبه معدومة.

الوجه الثالث يتلخص في خداع العدو بدس معلومات غير صحيحة تؤدي إلى التوصل إلى قرارات غير سليمة وبالتالي تؤدي إلى هزيمته، ويرى البعض أن مثل هذه المعلومات يمكن أن تؤثر في نفسية وعقل القائد بحيث تؤدي إلى خسارة الحرب ربما قبل أن يبدأ الصراع المسلح حيث يفقد القائد وقيادته إرادة القتال ويقتنع بأنه مهزوم لا محالة. لكن خداع العدو يمكن أن يكون بالإيحاء للطرف الآخر بأن المعلومات التي حصل عليها أقل قيمة أو أكبر قيمة، وإعطاء الهدف شكلاً مخالفاً لحقيقته.

هكذا كانت المعلومات هامة للصراع المسلح منذ أن عرفه التاريخ، لكن أحداً لم يتصور على مر كل العصور السابقة أنه يمكن لدولة من الدول أن تكسب حرباً أو عملية أو معركة بالمعلومات فقط، لكن التطور العلمي والتقاني وبخاصة في نهاية القرن العشرين سمح للبعض بالقول بأن المعلومات وحدها، أو بشكل رئيسي، يمكن أن تكسب صراعاً مسلحاً، وأن تحسم صراعاً سياسياً على النحو الذي سبق للصراعات المسلحة أن حسمته في عصور سابقة بعد أن استخدمت أحدث وسائل القتال في كل عصر.

لقد بدأ تقديم حرب المعلومات باعتبار أنها صورة مميزة من الصراع، وقد اعترفت وزارة الخارجية الأمريكية بذلك رسمياً في عام ١٩٩٢، وخصص جيش الولايات المتحدة مرجعاً ميدانياً لعمليات المعلومات هو المرجع الميداني (FM 100-6 ýý) وعرف عمليات المعلومات بأنها «العمليات العسكرية المستمرة في بيئة المعلومات العسكرية التي تمكن وتوسع وتحمي قدرة القوات على جمع ومعالجة المعلومات

والاستفادة منها لتحقيق فائدة عبر عدد من العمليات العسكرية. وتشتمل عمليات المعلومات على التجاوب مع بيئة المعلومات العالمية واستغلال أو حجب معلومات العدو وقدرات القرار».

يلاحظ أن مصادر المعلومات الخاصة والتي تخص جانباً معيناً دون غيره أصبحت معدودة، إذ يمكن الحصول على معلومات مفيدة عسكرياً من النطاق المدني حيث يستفيد بها العدو والصديق. إن الانتشار الفوري لمعلومات ذات قيمة عالية للاستخبارات على شبكة كابلات الأخبار «سي إن إن» وقنوات إخبارية أخرى أصبح يمكن اعتباره مضموناً، كما أن عدد أجهزة الاستقبال التجارية لأقمار الملاحة والتوقيت وقياس المسافات من نظام الوضع العالمي (NAVSTAR GPS) تزيد على أجهزة الاستقبال العسكرية، وعلى رغم أن دقتها ليست كبيرة إلا أنها جيدة وكافية. وقد أخفقت كل المحاولات لمنع الوصول إلى هذه المعلومات نظراً للضرورات التجارية والتي تشتمل على طلبات بضمانات تعاقدية، وكذلك تطور المنافسة.

وقد أدت صور الأقمار الاصطناعية إلى زيادة الطلب على خدمة مستمرة غير قابلة للانقطاع ولا تعوقها اعتبارات الأمن القومي. من جهة أخرى فإن خضوع صور ومعلومات الأقمار الاصطناعية للولايات المتحدة لقيود يؤدي إلى التحول إلى خدمات الأقمار الاصطناعية من فرنسا أو الهند أو روسيا. ولقد زاد عدد مرات إطلاق الأقمار الاصطناعية التجارية في عام ١٩٩٦ لأول مرة عن إطلاق الأقمار الاصطناعية بواسطة الحكومات. وقد أجريت في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٧ مباراة حربية اعتمد أحد أطرافها على معلومات الأقمار الاصطناعية التجارية حيث لا يمتلك أقماراً اصطناعية عسكرية عضوية، الأمر الذي ألقى الضوء على مشكلات منع الوصول إلى معلومات أحد الأقمار الاصطناعية وليس كلها، حيث يستطيع العدو أن يطور شبكة اتصالات مؤثرة مستخدماً الهواتف الخلوية والتي لا يمكن فرزها للإعاقة. وسيسلك نظام التوزيع العالمي للأقمار الاصطناعية طريق الراديو والهواتف النقالة والحاسبات الشخصية نفسه، وسيمكن استقباله بأجهزة محمولة ومتوفرة على نطاق واسع، فالآن هناك نحو ١٥٠ مليون حاسب في العالم في حين لم يكن هناك إلا نحو خمسين ألفاً فقط منذ خمسة وعشرين عاماً، وقوة بعض هذه الحاسبات معادلة لطرازات كانت تخضع منذ زمن ليس طويلاً لأشد نظم الضبط وتراخيص التصدير، والآن هناك نحو سبعين مليوناً من البشر يستخدمون شبكة معلومات الإنترنت، بما يعادل عشر الرقم الذي يستخدم الهاتف. وقد اتجهت نظم المعلومات المدنية إلى أن تكون جيدة إلى درجة أنه حتى المنظمات العسكرية أصبحت تستخدمها، وأصبح بعض القادة يرون أن معلومات هيئة الإذاعة البريطانية تصل إليهم أسرع من تلك التي ترسلها إليهم قيادتهم

العسكرية، بينما تعتمد وزارة الدفاع الأمريكية على الاتصالات التجارية في ٩٥ بالمائة من تحركات معلوماتها.

يمكن مهاجمة المعلومات الواردة من الأقمار الاصطناعية في لحظة استقبالها على الأرض حيث يمكن للخصوم أن يتداخلوا باستخدام وسائل إلكترونية مفصلة لهذا الغرض، وقد يكون استخدام النبضة الكهرومغناطيسية وسيلة قوة لعرقلة جميع الاتصالات، لكن من الضروري تذكر أولاً أن هذه النبضة تؤدي إلى إعاقة جميع الاتصالات بما فيها اتصالات الجانب الذي يستخدمها، ثانياً أنها تحتاج إلى تفجير نووي لتوليدها، وأخيراً أن أثرها المدمر يستمر فترة قصيرة للغاية هي طول النبضة.

تشير المعلومات والآراء السابقة إلى أهمية وسائل الحصول على المعلومات في الحروب في عصر المعلومات، وإلى احتمالات استخدام المعلومات في الصراعات في المستقبل، وفي ضوء استخدامها في المستقبل نلاحظ أن حرب الخليج عام ١٩٩١ ربما قد شكلت أكبر مثال لعمليات المعلومات، حيث شكلت صور الأقمار الاصطناعية وشبكة كابل الأخبار «سي إن إن» جزءاً من أساليب إدارة الصراع والحصول على المعلومات. وفي الوقت نفسه فإنه ربما لم يحدث على مدى التاريخ أن حرمت دولة من الحصول على معلومات مثلما حرمت القيادة العراقية من الحصول على معلومات سواء عن قواتها أو عن القوات المعادية التي تواجهها، وأخيراً فإن هناك احتمالاً لأن تكون هناك معلومات قد دست على القيادات العراقية بالشكل الذي أدى إلى اتخاذ قرارات غير متوقعة وغير مفهومة ومفاجئة، مما أدى بشكل ما إلى انتهاء الحرب على النحو الذي انتهت به، والذي بدا مفاجئاً في توقيته وأسلوبه، وهي تقريباً عناصر حرب المعلومات نفسها التي سبق أن ذكرناها.

ترجع أهمية ما سبق في الحقيقة إلى أن ما حدث يمكن أن يتكرر في صراعات مسلحة قادمة في المنطقة، وبخاصة في جولة أو جولات قادمة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وخصوصاً أن الولايات المتحدة هي التي قامت بما سبق ذكره في حرب الخليج، وهي التي لها علاقات وثيقة مع الكيان الصهيوني والتي تمده بالسلاح والتقانة، والمعلومات.

إن تصاعد القوة التدميرية للأسلحة الحديثة، واحتمال تعرض الأبرياء من المدنيين وبخاصة الأطفال والنساء والكهول، يجعل المجازفة بإدارة صراع مسلح على الطريقة التقليدية أمراً شديد التكلفة البشرية أولاً، والاقتصادية ثانياً مما يجعل كل قيادة تتردد عشرات وربما مئات المرات قبل أن تفكر في شن صراع تقليدي. وينطبق هذا الوضع على الصراع العربي ـ الصهيوني. وكما سبق أن ذكرنا فإن هناك آراء بأنه يمكن استخدام حرب المعلومات استراتيجياً لإدارة صراع بين الدول!

قدم جون دويتش مدير المخابرات المركزية رأيه في هذا المجال بأن الإلكترون هو «أكثر الأسلحة الموجهة دقة»، وأنه يمكن توجيهه مباشرة إلى «القيادة والبناء العقلي لنظمنا العسكرية وقواتنا المسلحة»، وأن ذكاء وبراعة المتداخلين في شبكات الحاسبات ومخترعي الفيروسات شديدا التأثير.

ويرى دويتش أن المتدخلين يمكنهم استكشاف نقاط الضعف في أي نظام معقد على أمل أن أحد مركبات المطابقة وكلمة المرور ستفتح الطريق إلى المنطقة المحرمة. وأن الفيروسات تبدو الآن كما لو كانت «أحصنة طروادة» المختبئة داخل برنامج مضيف وتنطلق عند التنفيذ؛ أما «الديدان» فهي تطمس المعلومات والبيانات وتبدلها حين تخترق ذاكرة النظام، وتقوم «قنابل المنطقة» بإخفاء نفسها كامنة في ملف قابل للتنفيذ حتى يجري تنشيطها بواقعة بعينها قد تكون تاريخاً أو توقيتاً معيناً. وأغلب الفيروسات صامتة أكثر منها نشيطة وفاعلة، وهي في الواقع تقوم بالتدمير عند الاصطدام، ولكنها يمكن أن تكون أكثر ذكاء بالاستجابة لبيئتها داخل الحاسب.

ويقول جون دويتش أن حملات حرب المعلومات الصغيرة أمر شائع تماماً، وأن المتدخلين في شبكات الحاسبات الآلية يسببون أضراراً أثناء محاولتهم تغيير درجات الاختبارات، كما يسبب مخترعو الفيروسات المهووسون أو المبتزون أضراراً شديدة.

وقد أصبحت نظم اتصالات البنتاغون واقعة تحت تهديد هجمات مستمرة من المتدخلين الذين يرون فيها تحدياً خاصاً، وعلى رغم أن الغالبية العظمى من هذه الهجمات مخفقة إلا أنه يحدث من وقت لآخر أن ينجح واحد في اختراق الجدار الخارجي، وتتعرض باقي أجزاء الحكومة لمشاكل من هذا النوع، وقد حدث في عام ١٩٩٦ أن وجدت وكالة حماية البيئة الأمريكية موقعها على شبكة الإنترنت مغلقاً.

ليس من المستبعد أن تستخدم مثل هذه الأساليب لأسباب سياسية بواسطة مجموعات دول، وليس من الصعب تصور إمكان استخدامها في الحرب النظامية؛ فمن المغري لأي طرف أن يكون في استطاعته أن يعطل نظم الدفاع الجوي للخصم، وإخراج صواريخه عن مسارها، والتعتيم على القادة المحليين والتشويش على القادة الكبار بالتدخل في البرامج، أو العمل على حدوث أخطاء ذات طابع كارثي في أداء الأجهزة نفسها، وإذا كانت إسرائيل لم تعلن عن استخدامها لهذه الأساليب فيجب ألا نستبعد أن تتبعها في المستقبل.

وبعيداً عن المجال العسكري فإن حرب المعلومات الاستراتيجية يمكن أن تستهدف أو تسبب انهيار النظام المصرفي، أو فقدان السيطرة على حركة الملاحة الجوية، أو نقل الطاقة، وهناك أفكار أكثر براعة وخطورة بالتدخل في مكونات عمليات المعلومات أكثر من التدخل في صيغها. فالهجمات السيمانتية تسمح لعميل

خارجي أن يسيطر على نظام بحيث يظهر للعاملين عليه بأنه يعمل بشكل طبيعي. والصور التليفزيونية يمكن أن تشوه بحيث يبدو قائد العدو مضحكاً، كما يمكن إرسال إشارات مضللة إلى قمة أجهزة التنفيذ، أو حتى إلى الجنرالات، كما يمكن إرسال أوامر كاذبة إلى الوحدات الهامة؛ كذا يمكن إرسال الدعاية السوداء ونشرها عن أحد قطاعات المجتمع إلى القطاع الآخر. وهناك مؤلف تحدث عن البحث حول تقديم مطالب من «الحرب القشرية الجديدة» وهي حرب تسعى إلى السيطرة على أو تصوير سلوك أجهزة العدو العضوية من دون تدمير هذه الأجهزة. وهو أمر مشتق من أساليب الحرب النفسية.

يمكن التسليم بأن الأساليب السابقة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في الحرب، لكن من الصعب أن نتصور إمكان أن تتحمل هذه الأساليب أو حرب المعلومات مسؤولية الأمن القومي للدولة، فضلاً عن أمن مجموعة الدول. هناك درجة من عدم اليقين حتمية ولا يمكن تجنبها تحيط بأية محاولة للتدخل في شبكة معلومات أخرى، حيث لا يمكن التأكد من أن التدخل يستهدف النظام الصحيح. كما لا يمكن التأكد من درجة اعتماد العدو على هذه الأنظمة، ومما إذا كان التدخل يمكن أن يكتشف قبل اللحظة الحرجة وتصحيح أية أضرار تحدث، وأخيراً من المحتمل أن تقع عملية التدخل في خداع مزدوج. لكل ما سبق لن يكون هناك اتجاه قوي للاعتماد على عمليات حرب المعلومات وحدها، وبغض النظر عن شدة ذكاء إو إغراء الفكرة.

نتيجة لتلاشي الفواصل بين شبكات المعلومات المدنية والعسكرية بشكل متصاعد فإن العمليات الدفاعية والهجومية ستكون شديدة التشابه، وتحمل الكثير مما هو مشترك بينها، سواء كانت الحملات موجهة ضد المؤسسات المنافسة، أو ضد عصابات الجريمة الدولية أو ضد الدول المعادية. فتكامل شبكات المعلومات المدنية والعسكرية يعتبر تطوراً شديد الأهمية، والاستخدام المتنامي لمنتجات الحلول التقانية التجارية بواسطة العسكريين يضيف مخاطر جديدة إلى مخاطر استيراد الفيروسات، وأن النظم المعتادة والمعروفة بتعرضها ستكون في الاستخدام العسكري أيضاً، وستكون هناك حاجة للاحتفاظ بأغلب تدفقات المعلومات الحساسة وعلاقات واتصالات القيادة والسيطرة في شبكات منفصلة، لكن من المعروف أن الاتجاه إلى خفض النفقات سيعمل على تقليل الآلات المخصصة للاستخدام العسكري فقط بانتظام!

من المتوقع أن تنعكس حرب المعلومات على الاستراتيجيا العسكرية الإسرائيلية بأن تسعى إسرائيل أولاً إلى الحصول على أكبر قدر من المعلومات الصحيحة عن الدول العربية وفي الوقت نفسه إلى حرمان الدول العربية من المعلومات العسكرية اللازمة ودس معلومات خاطئة عليها، والعمل على إرباك شبكات المعلومات عن طريق

التدخل في شبكة الحاسبات وتعطيلها والعمل على انحراف الصواريخ عن مساراتها، وكذا التأثير في شبكات المصارف وفقدان السيطرة على حركة الملاحة الجوية، ونقل الطاقة وغيرها، وأخيراً أن تسعى إلى تشويه الصورة العربية عموماً سواء داخل البلدان العربية أو خارجها.

إنماء الصناعات العسكرية

من المتوقع أن تستمر إسرائيل في محاولة تنمية صناعاتها العسكرية في محاولة للتقليل من اعتمادها على القوى الخارجية، ومن المتوقع أن يتركز ذلك على تنمية ترسانتها النووية والصاروخية، وبخاصة الصواريخ الطوافة «كروز»، كذا الدبابات والناقلات المدرعة والذخيرة الدقيقة ووسائل الحرب الإلكترونية ووسائل الاتصال. لكن قدرة إسرائيل على الدخول في مجالات الصناعة المتقدمة للنظم الحديثة تتأثر بقدرات التمويل على نحو ما جرى لمشروع الطائرة «لافي»، لكن التحسن في الموقف الاقتصادي الإسرائيلي يغريها بالولوج في هذه المجالات، وبخاصة بعد أن أصبح الموقف الإسرائيلي قوياً بالنسبة للإدارة الأمريكية، وبعد أن استطاعت أن تتقدم في مجال تصدير الأسلحة إلى الخارج.

دور الدعم العسكري الخارجي

لا شك في أن إسرائيل ظلت وستظل تعتمد على الدعم العسكري الخارجي على رغم ما تدعيه عن الاعتماد على الذات، ويتخذ هذا الدعم العسكري الخارجي صوراً عدة، أولها إمدادها بالأسلحة المتقدمة بما يضمن لها تفوقاً نوعياً على كل الدول العربية وتفوقاً عددياً قدر الإمكان بالمقارنة بكل دولة من دول الطوق العربية، كذلك فإن التخزين المسبق للأسلحة والمعدات الأمريكية في مخازن لدى إسرائيل والسماح لها باستخدامها عند الضرورة يشكل دعماً إضافياً، كما أن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة يعتبر قوة إضافية حيث يحتمل تدخله لمنع أي إجراءات ضد إسرائيل، وبخاصة في ما يتعلق بإغلاق المضايق البحرية وفرض الحظر النفطي والحصار البحري، وأخيراً ووفقاً للاتفاق الأخير لحماية إسرائيل من استخدام أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية ضدها. وهناك دعم عسكري أجنبي غير مباشر، إذ تعمل القوى الأجنبية المساندة لإسرائيل وبقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على حرمان الدول العربية من الحصول على أسلحة يمكن أن تهدد التفوق الإسرائيلي، كما أنها تفرض الحصار بما فيه الحصار العسكري بدرجات مختلفة على الدول العربية التي ترفض أن تدخل في اتفاقات سلام مع إسرائيل!

لكن الدعم المالي الذي تحصل عليه إسرائيل سواء عن طريق المعونات العسكرية،

أو الاقتصادية، أو التبرعات التي يتم جمعها لصالح إسرائيل في الولايات المتحدة، أو القروض التي تمنحها الولايات المتحدة لإسرائيل لا يمكن فصله عن الدعم العسكري، حيث لا بد من أن تكون له نتائجه في دعم القوة العسكرية الإسرائيلية. أخيراً فإن الدعم الدبلوماسي الأجنبي يعتبر جزءاً متمماً للدعم العسكري الأجنبي حيث يعمل على المحافظة على ما يحققه من مكاسب خلال العمليات العسكرية ويرتب إيقاف إطلاق النيران على الخطوط الجديدة، كما يمنع إصدار قرارات دولية تقيد عملية تسليح إسرائيل.

احتمالات التدخل العسكري الإسرائيلي في دولة عربية أو أكثر

لا يمكن استبعاد التدخل العسكري الإسرائيلي في دولة عربية على رغم الاعتراف بأن الأمر لم يعد بالبساطة التي كان عليها في السابق نتيجة لتعقد الموقف السياسي والعسكري، والأغلب أن يكون التدخل مرتبطاً بتصور إسرائيل احتمال قيام هذه الدولة أو مجموعة الدول بعمل عسكري ضدها، أو لتصورها امتلاك هذه الدولة لأسلحة دمار شامل وصواريخ يمكنها إصابة أهداف إسرائيلية، أو الحد من حرية عمل القوات الجوية الإسرائيلية.

لذا فإن التدخل أكثر احتمالاً ضد لبنان وسوريا والعراق وليبيا والسودان والأردن، باعتبار أن لبنان وسوريا لديهما المبررات القوية ليشنّا حرباً ضد إسرائيل بغرض استعادة أراضيهما المحتلة، بينما يمكن أن تتعرض العراق وليبيا والسودان للاعتداء في الوقت نفسه باعتبارها حليفة لسوريا ولبنان، أما التدخل العسكري في الأردن فهو مرتبط بدرجة أكبر باحتمال تغير التوجه الأردني حيال إسرائيل أو بحصول الأردن على أسلحة يمكنها أن تحد من حرية عمل القوات الجوية الإسرائيلية. ويشترط لقيام إسرائيل بالتدخل في مصر أن تتراجع مصر عن اتفاقية السلام معها، أو أن يجري التدخل في مصر بعد تدخل عسكري إسرائيلي ناجح ضد سوريا.

يهدف التدخل العسكري الإسرائيلي المحتمل أساساً إلى حرمان الدولة العربية المستهدفة من قدرات عسكرية تراكمت لديها ومنعها من إنتاج وتطوير واستخدام أسلحة الدمار الشامل، وحرمانها من القيام بمبادأة عسكرية ضد إسرائيل، وضرب مراكز المقاومة العربية، والانتقام من أعمال المقاومة، كذلك الحفاظ على خطوط المواصلات البحرية مفتوحة، وإرغام الدول التي وقعت معاهدات سلام مع إسرائيل على الاستمرار في تطبيقها وعدم التراجع عنها!

لكن من المحتمل مع استمرار الفرقة العربية أن يتحول التدخل العسكري الإسرائيلي لتحقيق أهداف هجومية بغرض الاستيلاء على مزيد من الأراضي والموارد

وتحقيق هدف إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، وإرغام الدول العربية على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، واتباع سياسات مناسبة لإسرائيل.

لكن هناك أيضاً محاذير لا بد من وضعها في الاعتبار وقد سبق ذكرها وهي امتلاك دول عربية لصواريخ يمكنها إصابة الأهداف الحيوية الإسرائيلية، وكذا إمكان تعرض إسرائيل لضربات انتقامية من إيران في حال تطور العلاقات الإيرانية ـ العربية والإيرانية ـ السورية بصفة خاصة إلى تحالف عسكري يفرض على إيران التدخل في حال تعرض سوريا للتهديد، كذلك فإن الوضع السياسي العالمي يمكن ان يقيد استخدام إسرائيل لقوتها العسكرية، وبخاصة النووية ضد دولة عربية.

تعتبر الضربات الجوية والصاروخية التقليدية وغير التقليدية والتعرض لخطوط المواصلات البحرية، الوسائل الرئيسية للتهديد، بينما تتضاءل احتمالات التدخل البري الذي يتجاوز أعمال القوات الخاصة ضد أهداف منتقاة، وذلك لمحاولة تجنب الخسائر البشرية العالية!

الاتجاهات العامة الممكنة لزيادة كفاءة إسرائيل في إدارة الصراع

لا شك في أن الكثير مما سبق ينتظر أن يكون اتجاهاً عاماً لزيادة كفاءة إسرائيل في إدارة الصراع، لكن من المؤكد أن إسرائيل ستعمل على رفع كفاءة أجهزة القيادة والسيطرة ووسائل الحصول على المعلومات والحاسبات لديها بما يزيد من قدرات قيادتها، كما ستسعى إلى تحديث قواتها وبخاصة في مجال الحصول على المعلومات وحرمان العدو منها، وكذلك في مجال إقامة شبكة دفاع مضاد للصواريخ متكاملة، وتطوير الأقمار الاصطناعية للأغراض المختلفة، وتزيد من الحصول على ضمانات من الدول الأخرى، وبخاصة الولايات المتحدة، برفع كفاءة القوات الفنية وبالتدريب وغيره.

إذا كانت الإجراءات السابقة تتسم أساساً بأنها فنية، فلا شك في أن هذه لا بد من أن يصاحبها رفع مستوى التدريب والخدمة الفنية والتخزين، كما تحتاج إلى تعديل بعض النظم لتتماشى معها.

الدور الإسرائيلي المحتمل في البحر الأحمر

لا شك في أن إسرائيل والولايات المتحدة قد تأثرا خلال الحرب عام ١٩٧٣ بما قامت به القوات العربية من إغلاق مضيق باب المندب جنوب البحر الأحمر في وجه الملاحة المتجهة إلى إسرائيل وما قامت به الدول النفطية العربية من حظر للنفط، وكذلك تحول النفط إلى موانىء البحر الأحمر؛ ولذلك فإن اسرائيل ستحاول أن تؤمن

مصالحها هناك بعدة وسائل أولها عن طريق الوجود العسكري هناك بواسطة علاقاتها مع كل من إريتريا وإثيوبيا بصفة خاصة والحصول على تسهيلات عسكرية لديهما وأية دولة عربية أخرى، والقيام بطلعات جوية فوق مياهه، وكذا عن طريق الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة وبخاصة القاعدة الفرنسية في جيبوتي والأسطول الخامس الأمريكي في الخليج والمفرزة البحرية التي يفرزها كل من الأسطولين الخامس والسادس في البحر الأحمر. لكن دور إسرائيل المحتمل في البحر الأحمر هو جزء من الخطة الغربية بزعامة الولايات المتحدة، وهناك اعتقاد بأن الولايات المتحدة تميل إلى الاعتماد بشكل كبير على إسرائيل في المنطقة غرب الخليج، مما يعني إطلاق يد إسرائيل في المنطقة.

على الجانب الآخر تستطيع إسرائيل أن تعمل على التعرض لخطوط المواصلات البحرية العربية في البحر الأحمر وذلك بواسطة القوات الجوية الإسرائيلية بما تتمتع به من طول مدى وبواسطة الزوارق السريعة بما فيها القرويطات سعر ٥ أو الغواصات الجديدة التي يمكنها العمل على مسافات بعيدة عن قواعدها. وعلى رغم أن هذا يمكن أن يضر بالاقتصاد الغربي مما يحد من هذا الاحتمال كثيراً، إلا أنه يمكن لإسرائيل أن تتبع أسلوباً انتقائياً في التعرض للمواصلات البحرية العربية من دون التعرض للملاحة البترولية، أو التعرض أيضاً للملاحة البترولية التي لا تتجه إلى دول غربية، أو أنها تفرض حصاراً شاملاً على الدول العربية في البحر الأحمر لفترة قصيرة تستطيع من خلالها فرض سيطرتها على الملاحة العربية في البحر الأحمر. ويتوقف الاختيار على قدرة الدول العربية وبخاصة الجوية والبحرية في ذلك الوقت ومدى توفر البترول في الأسواق بخاصة، وقد كونت الدول الغربية المستهلكة للبترول احتياطياً منه بحيث يمكنها الاستغناء مؤقتاً عنه.

تعقيب (٢)

هيثم الكيلاني(*)

تمثّل القدرة العسكرية الإسرائيلية ذروة القوة الإسرائيلية في مختلف المجالات التي خصص لها «مركز دراسات الوحدة العربية» في هذه الندوة خمسة بحوث. وفي تقدير الباحث أن القدرة العسكرية تكمن وراء مختلف أنواع وأشكال النزاعات والصراعات التي يمكن أن يتخذها الصراع العربي ـ الإسرائيلي في المستقبل المنظور، وهو ما اختصت به بحوث المحاور الأخرى في الندوة.

ولأن الموضوع الذي تناوله الباحث محمود عزمي، باقتدار وشمول ـ وبخاصة إذا أضفنا إلى بحثه الملاحق الثلاثة التي أشار إليها، وهي ملاحق دقيقة وعلمية ـ فإن هذا التعقيب يأتي، في بعض جوانبه، إضافة إلى بحث عزمي، ويحاول أن يستجيب إلى بعض عناصر الخطة التي حددها المركز للمحور الثالث، وهو «الإمكانات الإسرائيلية واحتمالات المستقبل». وسيحاول التعقيب ـ بقدر الإمكان وفي ثناياه ـ أن يكون إطلالة على المستقبل المنظور لموضوع البحث.

يتضمن التعقيب التركيز، بإيجاز، على عدة عناصر: ١ ـ نظرية الأمن الاسرائيلية والمذهب العسكري الإسرائيلي، والعمق الاستراتيجي والتفوق. ٢ ـ إعادة بناء الجيش لإذكائه كسلاح للردع. ٣ ـ التسلح الإسرائيلي. ٤ ـ احتمالات الحرب بمبادأة إسرائيلية.

في تقديم بحث «الإمكانات العسكرية الإسرائيلية» نشير إلى ثلاث ملاحظات:

١ ـ إن ما يجذب النظر في الأدبيات العسكرية الإسرائيلية، وهي غزيرة ومتنوعة، وتصدر في حين تواصل عملية التسوية السلمية سيرها، أنها لا تزال تبحث

(*) رئيس تحرير مجلة قضايا استراتيجية ـ سوريا.

في مشاهد (سيناريوهات) حروب مقبلة. وهي في ذلك كله تتصف بسمتين: **أولاهما** أنها لا تحدد عدواً بعينه، **وثانيتهما** أنها لا تضع السلاح النووي في حسبانها، وتدعه في إطار «الردع بالشك». ولهذا، فإن هذه الأدبيات توحي بأن مسيرة السلام لم تسهم حتى الآن، على مستوى المؤسسة العسكرية على الأقل، في تكوين توجه نحو البدء بالانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم، بل يمكن القول إن تصورات الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي تندرج في قائمة الحرب والنزاعات المسلحة، وان أساس هذا الفكر هو إيمانه بأن التفوق القادر على الردع هو وحده المؤهل لمواجهة الاحتمالات التي قد تطرأ على موازين القوى، سواء في مرحلة التفاوض أو بعد إقامة السلام.

٢ ـ لقد أصبح واضحاً أن إسرائيل ليست معنية بالسلام في المنطقة، وإنما هي معنية باستثمار مكاسب حرب ١٩٦٧ واحتلالاتها، وبإعادة ترتيب المنطقة سياسياً واقتصادياً وأمنياً على حساب النظام العربي والأمن العربي. ولا يمكن لنا أن نتجاهل أن المشروعات الخاصة بالترتيبات الاقليمية، ومن بينها التحالف التركي ـ الاسرائيلي، التي تسعى إسرائيل ـ ومن خلفها الولايات المتحدة ـ إلى توظيفها في خدمة أهدافها، لا تخرج عن كونها بدائل للنظام والأمن العربيين، أو، في أدنى الحالات، تنهض على مجموعة من القيم تتناقض والقيم التي ينهض عليها الأمن العربي.

٣ ـ تعمل إسرائيل في الوقت الراهن، في ظل حكومة ليكود الحالية وفي إطار المشروع الصهيوني الذي تقود تطبيقه زعامة جديدة، لإسقاط فكرة أنه لا بديل للسلام مع العرب، ولإدخال عملية السلام، بأسسها ومبادئها ولجانها ومساراتها واتفاقاتها ونتائجها، في دائرة المراجعة والمراوحة وإعادة البحث في ذلك كله على أساس «الأمن قبل السلام» بعد أن انطلقت عملية السلام على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ «الأرض مقابل السلام».

أولاً: نظرية الأمن والمذهب العسكري الإسرائيلي

على الرغم من أن انتفاضة الشعب الفلسطيني (١٩٨٧ ـ ١٩٩١) كانت محدودة القدرات ولم تشكل تهديداً مباشراً لوجود اسرائيل ولم تعرض كيانها للزوال، فقد أشعرت هذه الانتفاضة اسرائيل بالعجز عن القضاء عليها، وأشاعت آثاراً سلبية في التركيبة المجتمعية الإسرائيلية وفي معنويات الجنود. يضاف إلى ذلك أن حرب الخليج الأولى (العراقية ـ الإيرانية، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) وحرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) كشفتا حساسية إسرائيل تجاه الهجمات الصاروخية ومحدودية قدرتها على التصدي لها. وعلى الرغم من أن الخسائر البشرية التي حلت بإسرائيل بسبب الصواريخ العراقية ذات

الرؤوس التقليدية كانت قليلة، فقد أصاب الشلل الجهاز الاقتصادي في الدولة والمجتمع الاسرائيليين مدة أسابيع عدة.

وقد مثلت حرب الخليج الثانية نقطة انعطاف في إدراك اسرائيل للتهديدات المحيطة بها. فقد أزاحت الحرب إحدى أكبر القوى العربية المناهضة لإسرائيل. وأشاعت في الإدراك العربي - إلى جانب متغيرات دولية أخرى - فكرة أن إسرائيل حقيقة شرق أوسطية راسخة. وقد قاد هذا كله إلى مؤتمر السلام للشرق الأوسط (مدريد، ١٩٩١). ومنذئذ، أخذت إسرائيل تزداد شعوراً بأن التهديد العربي لوجودها ومشروعها الصهيوني قد تقلص وضعف.

وهكذا تغيرت طبيعة التهديد وتغيرت مصادره. فلم تعد المخاطر الرئيسية تتمثل في سياسات دول الجوار فقط، وإنما أخذت تتمثل أكثر في الجماعات الاسلامية والقوى الراديكالية، وفي الخشية من الهجمات الصاروخية من الدول الأبعد من دول الطوق. وهكذا حسبت اسرائيل حزب الله في لبنان، ومنظمتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، وإيران، في قائمة الأعداء الأكثر نشاطاً وخطورة من سواهم.

وعلى الرغم من أن حكومة ليكود الحالية (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) قد ورثت من حكومة حزب العمل بعض هذه الأفكار التقييمية، فهي لا تزال ترى أن البيئة العربية لا تزال غير مؤاتية، وفي حين كانت حكومة حزب العمل تتوجه نحو ترسيخ كيانها في المنطقة عبر مشروع النظام الشرق أوسطي، فضّلت حكومة ليكود طيّ هذا المشروع مؤقتاً حتى توفر لنفسها العوامل الكافية لهيمنتها عليه قبل البدء بتأسيسه. وهي، أي الحكومة الإسرائيلية، لا تزال تعيش هذه المرحلة.

تختصر اسرائيل التهديدات المحتملة ضد أمنها وسلامتها في ثلاث دوائر:

١ - **الدائرة الداخلية**: وتعني بها اسرائيل «فلسطين الجغرافية». وترى في قيام كيان أو دولة فلسطينية خطراً ينبعث منه «نشاط إرهابي» أو «حرب عصابات» أو أشكال متطورة من «الانتفاضة» أو أي أساليب أخرى للمقاومة.

٢ - **الدائرة التقليدية**: وهي الدائرة التي تضم الجيوش العربية، من دون تمييز بين ما هو بعيد وما هو قريب، وبين ما هو مسالم تعاقدياً مع اسرائيل وغير متعاقد على السلم معها. وتشكل هذه الدائرة مصدراً لتهديدات تقليدية ترد إلى اسرائيل من جبهات متعددة في آن واحد، أو من جبهة محدودة.

٣ - **الدائرة غير التقليدية**: وهي الدائرة التي تضم بعض الجيوش العربية وقوة أو قوى أخرى في منطقة الشرق الأوسط، وتستخدم - وهذا هو سبب تسميتها دائرة غير تقليدية - صواريخ بالستية تحمل رؤوساً تقليدية وغير تقليدية، وتشن حرباً يصل

مداها إلى عمق اسرائيل ومرافقها الحيوية ومؤخرتها المدنية.

ولمواجهة هذه التهديدات المحتملة، تطور الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي في أطره الأربعة: التقليدي، وفوق التقليدي، والنووي، والفضائي/الصاروخي، تطوراً جذرياً. ويتجه الآن إلى إرساء ثلاث ركائز ثابتة وحاكمة، مستنداً إلى المتغيرات الدولية والإقليمية، وبخاصة عملية التسوية السلمية ونتائجها. وهذه الركائز هي:

ـ ملء الفراغ الاستراتيجي في المنطقة، ذلك الفراغ الذي سينجم عن انسحاب الولايات المتحدة التدريجي من منطقة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وتركيز جهدها وقوتها في منطقة الخليج العربي.

ـ الاحتكار الاستراتيجي للمنطقة، بحيث تبدو اسرائيل القوة المهيمنة على المنطقة.

ـ تعظيم مردود هذا الاحتكار، وخفض تكلفته إلى أدنى حد، وذلك بإيجاد الوسائل التي تبني هذه الركيزة، وفي مقدمتها معاهدات السلام الثنائية والاتفاقيات الجماعية والمشاريع الاقليمية.

ولقد مرت فترة على الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي، حاول فيها استيعاب دروس الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وبدأ يقتنع بإعادة النظر في قيمة الأرض المحتلة والمستعمرات وأرض إسرائيل الكبرى في إطار نظرية الأمن. وقد تمثلت هذه الفترة في عهد حكم حزب العمل (إسحق رابين ومن بعده شمعون بيريس). وهي محاولة لم تكتمل مراحلها ولم تبلغ غايتها. فحينما تولى تجمع ليكود الحكم بعد حزب العمل، عاد هدف «أرض اسرائيل الكبرى» ليتقدم على الأهداف الأخرى في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي. وتنطوي في عباءة هذا الهدف الأراضي المحتلة والمستعمرات والقدس والمسجد الأقصى والبراق، وغيرها من الأراضي العربية.

وإلى جانب الاحتلال والتوسع، نما مفهوم الأمن المطلق وترسخ. ومن أجل توفير العوامل اللازمة لبلوغ حد الأمن المطلق، سلكت اسرائيل سبيلين بديلين. فقد كان أولهما يتجسد في مشروع النظام الشرق أوسطي. ومن خلال هذا المشروع، الذي كانت إسرائيل تنوي السيطرة عليه وإدارته باعتبارها الدولة الأقوى في المنطقة، تستطيع إسرائيل فرض سلامها. ولأن هذا المشروع جبهته قوى عربية معارضة وقوى أخرى منافسة على المكانة التي تريد اسرائيل حيازتها فيه، فقد طوت حكومة اسرائيل هذا المشروع طياً مؤقتاً، مفضلة العودة إليه بعد أن تحقق سلامها الذي تريد إقامته، بحيث تصبح المكانة القيادية التي تنشد تبوأها في مشروع النظام الشرق أوسطي نتيجة طبيعية للسلام الإسرائيلي. ومن هنا راحت اسرائيل تقفز على الطوق الجغرافي الذي

يحيط بها، بعد أن قدرت ضعف ذلك الطوق وتفكك حلقاته، وبدأت بتحالفها العسكري مع تركيا، وهو تحالف يزيد في ضعف دول المشرق العربي بخاصة، والأمن العربي كله بعامة، ويضع الدول العربية أمام تجربة جديدة، ظهرت طلائعها في أزمة تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨، حينما هددت تركيا سوريا، وأنذرتها بعمل عسكري ضدها. ومن المتوقع، أن يمتد القوس الإسرائيلي، الذي يلف المشرق العربي، ليشمل دولاً أخرى، ليس بطريقة التحالف العسكري وحدها، وإنما بطرائق أخرى تستطيع أن تبني ذلك القوس.

جاءت الاتفاقية العسكرية التركية ـ الإسرائيلية (١٩٩٦/٢/٢٣)، وما تبعها من لواحق وزيارات وتصريحات متواصلة، لتكون في منزلة تحالف عسكري. وقد أسهم هذا التحالف ـ وهذه هي مهمته الرئيسية ـ في مد العمق الاستراتيجي لاسرائيل، وفي تكوين اليد الثانية من كماشة تحيط بسوريا ولبنان، وفي جعل تركيا قاعدة تتحرك منها القوات الجوية الإسرائيلية لتضرب ما حولها من أعداء، وبخاصة العراق وسوريا وإيران، وفي توسيع الإطلالة العسكرية على الحوض الشرقي من البحر المتوسط. إن التحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي وسيلة جديدة تضاف إلى الوسائل التي تستخدمها اسرائيل لتحقيق أمنها المطلق.

وتدفع اسرائيل عمقها الاستراتيجي إلى الامتداد والتفرع. ولنا في وصول هذا العمق إلى تركيا وقلب افريقيا وشرقيها نماذج على ذلك. والتحالف العسكري التركي ـ الاسرائيلي يخدم أهدافاً أمنية، ويبعث رسالة لا تخطىء طريقها إلى سوريا والعراق والأمن العربي، ويرسم احدى سمات المرحلة الراهنة والقادمة في المنطقة، وهي مرحلة تنفيذ المشروع الأمريكي ـ الاسرائيلي المتعلق ببناء نظام إقليمي، سياسي وأمني واقتصادي، بعد أن تنجز الدولة العبرية إحكام سيطرتها على المنطقة في إثر الانتهاء من إكمال عملية التسوية وفق الشروط الإسرائيلية. ولأن القبول بهذه الشروط يتعثر في مسارات ولجان التفاوض، فقد اقتضى الأمر رفع سقف العلاقات بين تركيا واسرائيل إلى مستوى تحالف عسكري، ليزيد عوامل التأزيم والتوتير، وقد يبلغ ذلك حد حدوث ضربات جوية وصاروخية وصدامات مسلحة. إن التهديد التركي باستخدام القوة المسلحة ضد سوريا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨ يأتي في هذا الإطار.

ثمة رأيان في إسرائيل بشأن مفهوم العمق الاستراتيجي. ففي حين يرى أنصار الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة، أو بمعظمها، أن القول بأن أهمية العمق في عصر الصواريخ تضاءلت أو بطلت «خطأ كبير»[1]، يرى أصحاب الرأي الثاني أن فكرة

---

(١) أرييل شارون، «العمق أساس الأمن،» يديعوت أحرونوت، ١٩٩٤/٤/٢٦.

الاحتفاظ بالأراضي «فكرة عتيقة»[٢]، وأن هناك وسائل أخرى، غير الأراضي، تحقق العمق المطلوب، كمثل معاهدات السلام والمناطق التي نزع منها سلاحها أو حدد حجم القوات والأسلحة فيها تحديداً لا يتضمن أي تهديد. وإذا ما أتمت التسوية السلمية فصولها على جميع مساراتها، فإن إسرائيل ستعتبر الترتيبات الأمنية في منزلة أعماق استراتيجية لها. ويختلف نوع ذلك العمق ومداه وترتيباته الأمنية ما بين جبهة وأخرى.

ومن المعروف أن النصوص التعاقدية للتسويات القائمة، ولما يمكن أن يتم من تسويات أخرى، تنص على رسم حدود بين كل دولة عربية من دول الطوق من جهة، واسرائيل من جهة أخرى. وفي حين كانت اسرائيل تطالب بحدود يمكن الدفاع عنها، أصبحت ترى في الحدود التعاقدية حدوداً متفقاً عليها. وأي خروج على هذه الحدود التعاقدية سيؤدي إلى نزاع مسلح. وفي الوقت نفسه ترى اسرائيل في ما وراء هذه الحدود امتداداً لعمقها الاستراتيجي ولأمنها. وتعتبر ذلك شرطاً وصفة لازمة وملازمة لتلك الحدود. وفي حال اهتزاز هذه الصفة أو ضعفها أو زوالها، فإنها ترى تلك الحال مدعاة لصراع مسلح.

وحتى ترسخ اسرائيل وجودها القانوني في المنطقة، فإنها ستسعى إلى التعاقد الودي مع الدول التي تلي الطوق، ومنها سائر الدول العربية، وتركيا وإثيوبيا وإيران واريتريا. وهكذا ستصبح هذه الدول جزءاً من العمق الأمني الاسرائيلي. وستسعى أن تجعل من بعض هذه الدول الطرف الآخر من الكماشة. وهنا يبدو التحالف التركي ـ الإسرائيلي أحد الأمثلة على ذلك.

وإذا ما تم رسم الحدود حين انتهاء عملية التسوية على مختلف المسارات، فمن المتوقع أن تتحول العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة واسرائيل إلى نوع من الحلف الدفاعي التعاقدي. فقد كانت الولايات المتحدة تدعم دائماً خطط اسرائيل وانجازاتها في مجال الاحتلال والتوسع، من دون التزام محدد بحدود مرسومة. أما بعد أن يتم رسم جميع الحدود الإسرائيلية، فقد يصبح مثل هذا الالتزام أمراً وارداً.

ويزداد مفهوم الأمن المطلق في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي، في ضوء ما تنادي به المدرسة الصهيونية الجديدة بزعامة بنيامين نتنياهو وتكتل ليكود والأحزاب المتحالفة معه، إذ تنادي هذه المدرسة بمدخل جديد لعملية السلام، يغير الأسس التي بنيت عليها عملية التسوية. والمدخل هو أن الأمن يسبق السلام. ومن لوازم الأمن أن

---

(٢) الجنرال هار ـ إيفين، «العمق فيما وراء الحدود،» يديعوت أحرونوت، ٣/٥/١٩٩٤.

تحتفظ اسرائيل بالأرض التي تراها ضرورية لتوفير أمنها. ولهذا يرى نتنياهو في كتابه **مكان تحت الشمس**: «أن سيطرة اسرائيل على هذه المناطق (يقصد الضفة الغربية والجولان) ليست عائقاً أمام السلام، إنما هي عائق أمام الحرب»، وان السلام الذي يمكن تحقيقه في الشرق الأوسط هو السلام المبني على قوة الردع. وفي حال إخفاق هذه القوة لا بد من استخدام السلاح لإقامة السلام. ويرتبط إمكان ذلك كله بقدرة اسرائيل على الردع. ولا أمن قط إلا بتوافر تلك القدرة وباستخدامها حين الضرورة كوسيلة للحسم وفرض الأمن. «هذا هو السلام الوحيد الممكن تحقيقه حالياً بين اسرائيل والعرب». وتعتمد قوة اسرائيل في الردع على عناصر عدة، منها: قوتها العسكرية، والأرض. وتزداد أهمية الأرض في عصر الصواريخ ولا تنقص. إن اعتقاد الدول العربية بامتلاك اسرائيل السلاح النووي «يشكل مانعاً مهماً لردعها عن مهاجمة اسرائيل... لقد كانت قوة الصهيونية وثباتها دائماً وأبداً المفتاح الحقيقي للسلام مع العرب». ويرى نتنياهو «أن هضبة الجولان والضفة الغربية تمثلان جداراً ولا يمكن أبداً التخلي عنهما. وهما يمثلان عمقاً وارتفاعاً استراتيجيين ضروريين حتى في ظل امتلاك السلاح النووي، والتخلي عنهما هو انتحار لاسرائيل». أما الاستيطان فهو «حق مشروع لكل يهودي أن يبني ويمتلك ما يريد على أرض اسرائيل كلها»[٣].

وإذ تفتقر اسرائيل إلى ما وراء الإطار العربي، ساعية إلى مد عمقها الاستراتيجي، فإنها تسعى إلى الدخول إلى القارة الافريقية. وهي تجد في النزاعات القبلية والحدودية والإثنية والدينية في القارة بيئة مناسبة للوجود والتأثير الأجنبيين. فعلى امتداد حوض النيل، بدءاً من البحيرات العظمى، ومروراً بالهضبة الإثيوبية، وانتهاء بجنوبي السودان، حيث تتواصل النزاعات والصدامات، يبدو طيف اسرائيل واضحاً مرة، ومتدثراً بالغطاء الأمريكي مرة ثانية، ومختفياً متسللاً مرة ثالثة. إنه يحاول أن يسير مع النيل، من منابعه وروافده، ويجري مع اتجاه مياهه. وهدفه الأقصى أن تصبح اسرائيل شريكاً في استغلال قدر من مياه النيل. والسبيل إلى ذلك الالتفاف على مصر والسودان، عبر التأثير فيهما من خلال دول حوض النيل الافريقية الأخرى.

ولقد أصبح القرن الأفريقي مكمناً لتسلل تهديدات ومخاطر تأتي الأمن العربي من أحد أطرافه، وبخاصة أن القرن يشاطىء طريق النفط الآتي من الخليج، ويمسك بزمام الملاحة في البحر الأحمر، الذي يشكل وحدة جغرافية استراتيجية مع الخليج، وهو المنفذ الوحيد لاسرائيل على آسيا وافريقيا. وإذا أضفنا إلى ذلك وجود قاعدة فرنسية

---

(٣) بنيامين نتنياهو، **مكان تحت الشمس**، ترجمة محمد عودة الدويري (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٩٥). وقد نشر مركز الدراسات العسكرية بدمشق موجزاً لهذا الكتاب، عام ١٩٩٦. وإلى الموجز تعود هذه المقتبسات بين ص ١٠ وص ٨٥.

في جيبوتي، وحالة الصومال حيث انهارت بنية الدولة، وتغلغل اسرائيل في بعض نواحي القرن الافريقي، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، وما يتعرض له جنوبي السودان من احتمال الانفصال، فإن هذا يعني أن الجبهة الجنوبية للأمن العربي مشرعة للمخاطر، وتتراكم فيها التهديدات.

إن قراءة وقائع التعاون بين الولايات المتحدة واسرائيل يجب ألا تقتصر على الشرق الأوسط وحده، فهناك ما جرى ويجري، في منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا، وفي جنوبي السودان وما حوله. ويشكل ذلك جزءاً من الحزام التهديدي الذي تسعى الولايات المتحدة واسرائيل إلى إحاطة الوطن العربي به.

ويعتبر البحر الأحمر جزءاً من هذا الحزام. فبعد أن كان هذا البحر يوصف بأنه مغلق بالأرض العربية، أصبح لاسرائيل فيه وجود ودور، إذ رسّخت وجودها السياسي والعسكري فيه، من خلال تعاونها الوثيق مع اثيوبيا واريتريا، وإقامتها منشآت ذات طابع عسكري في بعض الجزر الاريترية الحاكمة للممرات الملاحية في البحر الأحمر. إن مجمل الوجود والنفوذ الاسرائيليين في منطقة البحيرات العظمى والقرن الافريقي والبحر الأحمر وشؤون التمرد في جنوبي السودان يهدف، من بين ما يهدف، إلى السير مع نهر النيل من منابعه وروافده ومجاريه الافريقية، من أجل أن تبلغ اسرائيل مقصدها باستثمار جزء من مياه النيل في النقب.

وفي افريقيا أيضاً، تسعى اسرائيل إلى إلغاء الصفة العربية عن البحر الأحمر (طول سواحله ٤٩٥٨ كلم، منها ٤٢٦٣ كلم لست دولة عربية + ٦٨٤ كلم لاريتريا + ١١,٢٦ كلم لإسرائيل). ووسيلة اسرائيل إلى ذلك أن تشرك نفسها مع دولة افريقية في حق الإشراف على مضيق باب المندب، بوابة البحر الأحمر، فلا تتركه بإشراف دولة عربية فقط، هي اليمن، حتى لا تتكرر واقعة إغلاق المضيق من قبل القوات البحرية المصرية، بالاتفاق مع اليمن، كما جرى في حرب ١٩٧٣.

من أجل تحقيق هذا الهدف، شجعت اسرائيل اريتريا على احتلال جزيرة حنيش الكبرى اليمنية، وزودتها بالأسلحة اللازمة لذلك. وقد انتهى التحكيم الدولي بشأن ملكية هذه الجزيرة إلى إعادتها إلى اليمن. وكانت اسرائيل، قبل استقلال إريتريا، تستخدم بعض الجزر الاثيوبية في البحر الأحمر، مثل: دهلك، حالب، مرسى، ولها فيها مطارات ومراس ومنارات ونقاط إنذار. وبعد استقلال اريتريا وامتلاكها هذه الجزر، نشطت اسرائيل لكي تصنع سبباً لنزاع بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية، ولتنزع عن البحر الأحمر وباب المندب صفتهما العربية.

وفي مرحلة تهدئة تواتر الصراع المسلح، سيتسع الاهتمام بمفهوم العمق الاستراتيجي القائم على احتلال الأرض وحيازتها، ليشمل أيضاً مفهوم العمق

الاستراتيجي القائم على التسويات التعاقدية والتزام الأطراف العربية المتعاقدة بإقامة المناطق المنزوعة السلاح ومحدودة السلاح، وليعتبر هذه المناطق إضافة إلى العمق الاستراتيجي الاسرائيلي.

وهكذا سيطرت فكرة الأمن المطلق، وفي رأس عناصرها العمق الاستراتيجي، على نظرية الأمن والمذهب العسكري في إسرائيل، بحيث يصبح أمن اسرائيل من النوع الذي لا يحده نطاق أو حدود أو اعتبارات. وعلى هذا، اتجهت اسرائيل إلى إقامة «سياج أمني» يكفل لها تحقيق هذا الأمن المطلق. وتوسلت إلى ذلك بالاحتلال والتوسع والعمق الاستراتيجي والحرب الوقائية والسلاح النووي، وسواها من الوسائل. وهي، في الوقت نفسه، وسائل تحقق لها الردع والحسم.

وإلى جانب مفهوم الأمن المطلق الذي يسيطر على نظرية الأمن والمذهب العسكري الاسرائيلي، يبرز ويترسخ أيضاً، مفهوم التفوق الذي تبنيه اسرائيل على نظرية ذات أسس عنصرية. ويهدف هذا المفهوم إلى أن يجعل اسرائيل «دولة صغيرة عظمى، ودولة إقليمية كبرى». ويسعى الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي إلى تعزيز عناصر القوة اللازمة لتحقيق هذا الهدف، في حين يتولى العلم والتقانة سد النقص في قسم منها، وتتولى ما تسمى «القوة المضافة» توفير جزء مهم منها. وتتألف هذه القوى من: القوة المتاحة، وهي المعونات التي تعطى لإسرائيل ولا تُرد، والقوة المستعارة، وهي مورد يمكن استرداده أو حجبه، والقوة المشتراة، وهي ما تشتريه اسرائيل والمنظمات الصهيونية من الخارج لتعزيز القوة العسكرية. وتعتبر الولايات المتحدة المصدر الرئيسي لهذه القوى الثلاث، وتليها أوروبا.

وتسعى اسرائيل دائماً إلى الاستعاضة من النقص الكمي بفارق نوعي، يشكل أحد أسس نظرية الجيش الذكي، ويجب، في تصورها، أن يبلغ حداً يصعب عنده على الطرف العربي، بمجموعه وبوحداته السياسية، اللحاق به أو حيازة تفوق قادر على مضادته.

ثمة خطران يضعهما الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي في حسبانه: **أولهما** أن التفوق النوعي ليس، بالضرورة، عنصراً ثابتاً لا يتغير. **وثانيهما** أن التاريخ يزخر بالشواهد التي تثبت أن الكمّ ينتصر أخيراً في الحروب الطويلة.

يشار إلى العلم والتقانة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي على أنهما من عوامل النصر والهزيمة. وقد وظفتهما اسرائيل لخدمة نظريتها الأمنية وتفوقها النوعي، وبخاصة في مجال الصناعة العسكرية، واقتباس أحدث التطورات التقانية العسكرية المتقدمة، إلى جانب سعيها إلى إذكاء الجندي حتى يحسن استخدام ما بين يديه من وسائل القتال الحديثة. واستطاعت الصناعة العسكرية أن تزود الجيش بأكثر من

٥٠ بالمئة من حاجاته، بعد أن كانت هذه النسبة لا تزيد على ٥ بالمئة في المدة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٤، و٣٠ بالمئة في المدة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٩، و٤٠ بالمئة في المدة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥[٤]. يضاف إلى ذلك أن إسرائيل تعد أكبر مصدّر للسلاح في العالم نسبة إلى عدد سكانها[٥]. ويتعرض التفوق التقاني العسكري الإسرائيلي لنوع من التآكل أو الضمور، نتيجة تزايد الأسلحة المتطورة في الجيوش العربية. فقد حازت هذه الجيوش أسلحة لا تقل في قدراتها عن تلك التي تملكها إسرائيل. وإلى جانب ذلك، تواجه اسرائيل مشكلة أصبحت واضحة، ذلك أن السلاح المتطور يحتاج إلى جندي يحسن استخدامه ويؤمن بضرورة استخدامه والهدف منه. وتلك مشكلة تتعلق بالروح المعنوية للجندي. وقد لاحظت القيادة الاسرائيلية انخفاض الحوافز لدى المجندين لأداء خدمتهم في الوحدات المقاتلة. ويعزو الخبراء ذلك إلى تأثيرات عملية السلام، لأن التراجع في إدراك التهديد يقود إلى الشعور بأن الدفاع عن إسرائيل لم يعد «ضرورة وجود». وتشير التقارير إلى أن عدد الهاربين من خدمة الاحتياط بلغ ٥٤ بالمئة في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥[٦]. وهذا دليل على تراجع الحافز للخدمة في الجيش، والتأثر الشديد تجاه ضحايا الحروب. وتقيد هذه الظاهرة مدى استعمال اسرائيل للقوة، وبخاصة في حالة المبادأة. ولهذا تنشط الصهيونية المتجددة، بتآلفها مع التيار الديني، لكي تعيد إحياء الأهداف الصهيونية ـ التوراتية، من أجل تجنيد الإسرائيلي سواء كان عسكرياً أو مدنياً، لخدمة تلك الأهداف.

يستند المذهب العسكري الإسرائيلي إلى عدة أسس، منها الردع والإنذار المبكر والقدرة على الحسم في الحرب. وبُني الجيش على أساس ردع الدول العربية عن شن هجوم واسع مفاجىء، مع افتراض أن المخابرات الإسرائيلية قادرة على استقصاء النيات والخطط العربية قبل تنفيذها، ما يسمح لإسرائيل بتعبئة الاحتياط والاستعداد. بيد أن حرب ١٩٧٣ أسقطت بعض هذه الأسس والفرضيات. فقد فاجأت مصر وسوريا إسرائيل بهجوم كاسح، وواجهت القوات الإسرائيلية صعوبات كثيرة في تعديل الميزان العملياتي، وتحطم مبدأ اسرائيل في الاعتماد على الذات، حتى أصبحت المعونة السلاحية الأمريكية في وسط الحرب عملية انقاذ سريع لإسرائيل من الهزيمة.

أدت المتغيرات الإقليمية والعالمية، والتطورات العلمية والتقانية، إلى أن تعمل

---

(٤) أحمد بهاء الدين شعبان، **الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠** (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٣)، ص ٩٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٦) Efraim Inbar, «Israeli National Security,» *Annals, AAPSS*, vol. 555 (January 1998).

اسرائيل لتطوير مذهبها العسكري. وقد تجلت بعض معالم هذا التطوير في المظاهر التالية:

١ ـ لا تزال بعض المبادىء التي نمت أثناء تجارب نصف القرن الماضي معتمدة، كمثل مبادىء الهجوم، ونقل الحرب إلى أرض العدو، والحرب الخاطفة، والحرب الوقائية.

٢ ـ وفرت احتلالات حرب ١٩٦٧ والتسويات السلمية للجيش الإسرائيلي القدرة على تحمل الضربة الأولى، وعلى أن يختار بين أن يهاجم وأن يتعرض للهجوم. وقد كانت حرب ١٩٧٣ المختبر الذي امتحن فيه المذهب العسكري الإسرائيلي بمتغيراته الناجمة عن احتلالات ١٩٦٧.

٣ ـ في إثر حرب ١٩٧٣، أعيد الاعتبار لمفهوم «الأمن المطلق» الذي يتكون من مقومات، هذه بعضها: الحرب الوقائية، نقل المعركة إلى أرض العدو، الحيلولة دون وقوع أي مفاجأة استراتيجية أو عملياتية.

ثانياً: إعادة بناء الجيش لإذكائه كسلاح للردع

لا ريب في أن الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي يطرح على نفسه تساؤلات كثيرة، تنبعث من حالة التسوية ونتائجها[٧]، كمثل: إذا ساد السلام، فما الذي يقف حائلاً دون حصول العرب على التقانات الغربية المتقدمة في مجال الأسلحة ومعدات القتال الأخرى؟ هل يمكن التمسك بمفهوم الردع الحالي في إطار علاقات السلام؟ هل سيبقى المذهب العسكري الإسرائيلي مبنياً على مبدأ الهجوم؟ هل يمكن إقناع دول الطوق بأن الردع الإسرائيلي موجه إلى أعداء هم وراء الطوق، مثل إيران والعراق؟ هل سيظل ممكناً أن تواصل إسرائيل احتكارها السلاح النووي ؟ وكيف ستواجه اسرائيل المقولة العربية بأنه ليس ثمة مجال للتهديد النووي في عصر السلام؟ وهل ستستطيع مواصلة منع العرب من الحصول على سلاح نووي؟

هذه نماذج من التساؤلات التي يطرحها الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي، ويحاول الإجابة عنها. وقد انتهت مناقشة هذه التساؤلات إلى ترجمات يجدر تلخيص بعضها لما لها من انعكاس مباشر وغير مباشر على الفكر الاستراتيجي العربي. فقد جنحت

---

(٧) ندوة أمن إسرائيل في عصر السلام، عقدت في مركز يافيه للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، في أوائل العام ١٩٩٦، ترجمة الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة (القاهرة: [الدار]، ١٩٩٦)، ص ٥٢ ـ ٥٣. وضمت كبار الأساتذة والضباط العاملين والمتقاعدين.

الترجيحات إلى أن المستقبل غير مرئي، وفي أحسن الأحوال هو ضبابي غير واضح فقد تستمر مسيرة السلام، وقد تتعطل أو تتعثر بإرادة نظام عربي. وفي جميع الأحوال، فلن يكون السلام دافئاً، على الرغم من أن الدول العربية لم تعد تستطيع اللجوء إلى الخيار العسكري، وليس أمامها خيار آخر سوى السلام. وليس من الحكمة تخفيض حجم الجيش، أو حجب التعزيز والدعم والتطوير عنه، فالشرق الأوسط كثير التغير، فهو شبيه بالرمال المتحركة، والرياح فوقها شديدة وذات تيارات كثيرة. ولذلك لا بد من الحذر، ومن الاعتماد على القوة المسلحة، ومنها الردع النووي، فهو عماد السلام.

وإذا ما افترضنا أن عملية التسوية السلمية أنجزت فصولها، وتجسّدت في اتفاقيات ثنائية شملت جميع دول الطوق، وفيها دولة فلسطين، فإن اسرائيل ستظل محتفظة بقوة مسلحة حديثة قادرة على إرعاب الدول العربية وردعها كي تنزع من فكرها احتمالات الصراع المسلح مع اسرائيل. ومن ثم تصبح هذه القوة القادرة الأداة المنفذة لاستراتيجية الدولة، والبناء الذي تتجسد فيه نظرية الأمن الاسرائيلية.

ولأن اسرائيل لا تملك الإمكانات البشرية والجغرافية للقيام بحروب طويلة، فقد استندت إلى قدرة المجتمع الاسرائيلي على الصمود في صراع طويل يتكوّن من حروب قصيرة، ومن حروب استنزاف، ومن عمليات «إرهاب» مستديم. وسيبقى تعزيز الجيش وتطويره وتحديثه ليكون الأقوى والأقدر والأغلب بين جيوش المنطقة، هدفاً دائماً للمجتمع الإسرائيلي ولأحزابه وحكوماته، من دون أن يتأثر هذا الهدف بحالتي السلم الكامل والحرب وما بينهما من حالات، ذلك أن مفهوم القوة، بمختلف أنواعها وبخاصة القوة المسلحة، يشكل دعامة بنية المجتمع الاسرائيلي وهيكل الدولة. وإذا كانت هيئات الدولة ومنظمات المجتمع تتنافس في مجال تخفيض نسبة الانفاق على المؤسسة العسكرية، فإن هذا التنافس يتحرك في خارج إطار تأمين متطلبات الجيش وإشباع حاجاته.

لقد تجاوز دور الجيش الإسرائيلي الدور الأمني ـ الدفاعي، الذي يجري عليه التركيز، بعامة، في تحديد مهام الجيوش في العالم. ويستند هذا التجاوز في تحديد مهام الجيش الاسرائيلي ودوره إلى الطبيعة الاستيطانية للدولة العبرية، حيث يشغل الجيش مكانة رفيعة في الإيديولوجيا الصهيونية، والسياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة. فهو أداة المجتمع الاستيطاني للاحتلال والتوسع في الأرض وطرد أصحابها العرب منها، ولنشر الأمن وتحقيق الدفاع وبلوغ أهداف المشروع الصهيوني، ولتجسيد القوة والردع على المستوى الإقليمي، واختراق الجدار العربي ـ الإسلامي، وللتعبير عن توجه الدولة نحو «العالم الحر» والنظام الرأسمالي والديمقراطية الغربية وحقوق الإنسان

الإسرائيلي ومقاومة الإرهاب، وسواها من أهداف ما سمي النظام العالمي الجديد.

وإذا ما استذكرنا تاريخ الحروب والعمليات التي قام بها الجيش الإسرائيلي، منذ أن كان في شكل منظمات صهيونية مسلحة، إلى أن أصبح جيش دولة، فإننا نستطيع تصنيف عمليات الجيش الإسرائيلي في فئتين رئيسيتين، هما: الاحتلال والتوسع، والردع الذي يحمي ما تحتله وتتوسع فيه. وعلى الرغم من أن الردع العسكري كان، بصورة دائمة، سيفاً مصلتاً في وجه العرب، لم يبلغ الردع الإسرائيلي غايته دائماً. وفي تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي شواهد كثيرة على ذلك. ولم تكن الأفعال أو ردود الأفعال العربية سوى تحد واضح لذلك الردع، من دون النظر إلى أن الفكر الاستراتيجي العربي قد أحسن الحساب أو أخطأ في فعله أو رد فعله. وفي تصورنا أن الردع الإسرائيلي سيواصل فعله، في حين تواصل الأطراف العربية التعامل مع مظاهر ذلك الردع ووسائله ووقائعه بحسب قدرتها على المصابرة والمقاومة. وهما، أي المصابرة والمقاومة، عاملان يتأثران بمدى اعتماد الردع الإسرائيلي على عامل خارجي، كالدعم الأمريكي، أو المشاركة التركية، وهما أمران واردان في الحسبان. إن تجربة الأزمة السورية ـ التركية (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨) التي تميزت بإعلان تركيا استعدادها لاستخدام السلاح ضد سوريا، إذا لم تلبّ مطالب تركية محددة، تجربة ذات مغزى في مجال الردع والتهديد باستخدام القوة المسلحة في المنطقة.

يعتبر الردع، في الأصل، وسيلة دفاعية لمنع وقوع العدوان، أو لمنع العدو من أن يُشهر سلاحه. ولكن نظرية الأمن الإسرائيلية حولته إلى أداة هجومية لشن العدوان. وترى إسرائيل أن الردع يستلزم إشهار القدرة على تكليف الطرف العربي ثمناً باهظاً، إذا ما فكّر أو خطّط للقيام بعمل عسكري ضد اسرائيل أو لا يتلاءم مع مصلحتها. كما يستلزم أيضاً المحافظة على إرادة الاستعداد لاستخدام القوة. ولهذا توسلت اسرائيل في تطوير جيشها نحو الإذكاء وسد فجوة الكمّ العربي والاحتفاظ بالتفوق، بالوسائل التالية:

١ ـ تكوين وحدات نيران برية وجوية وفضائية قادرة على تدمير عدد كبير من الأهداف في أراضي العدو بعمق لا يقل عن خمسين كيلومتراً وراء الحدود.

٢ ـ تفضيل التقانة على حجم القوة، وتفضيل النيران المستخدمة للتدمير من بعيد على نيران المواجهة المباشرة.

٣ ـ بناء القوات العاملة على أساس زيادة قوتها النارية بحيث يقل، تدريجياً، الاعتماد على القوات الاحتياطية لزيادة قوة النيران.

٤ ـ انشاء وحدات جوية ووحدات صاروخية ذات قوة نارية ضاربة وحاسمة

وذراع طويلة وقادرة على تغيير معالم بداية الحرب وتحويلها لمصلحة الجيش الإسرائيلي.

ولقد توقعت اسرائيل تزايد القوة المسلحة العربية، بعد حرب ١٩٧٣ وحربي الخليج الأولى والثانية. لهذا خططت لمواجهة هذا التعاظم. ومن بين التدابير التي اتخذتها في هذا المجال، فتح كثير من أبواب الخدمات الخلفية أمام النساء المجندات، من أجل زيادة القوة القتالية من الرجال. وزادت قوة الدبابات بـ ٦٠ بالمئة، والمدفعية ١١٠ بالمئة، والمدرعات ٨٠٠ بالمئة، والقوات الجوية ٤٠ بالمئة. ثم بلغ الأمر حد الصعوبات المالية وطاقة الجيش على الاستيعاب، وبخاصة أن ميزانية الدفاع ارتفعت من ٢٧ بالمئة في عام ١٩٨٤ إلى ٤٤ بالمئة في عام ١٩٩٥[٨].

وعلى الرغم من هذا النمو المتعاظم في حجم الجيش الاسرائيلي وأسلحته المتطورة والمتنوعة، «فليس من الواضح قدرة إسرائيل على الانتصار انتصاراً حاسماً في مواجهة عسكرية، بحيث تستطيع تدمير القوات العربية بسرعة، وتستولي على الأراضي ذات الأهمية»[٩].

ويشير الأداء العربي في حرب ١٩٧٣ إلى أن الجيشين المصري والسوري استطاعا تحقيق انتصارات على الأرض، ومنع انتصار إسرائيلي حاسم. كما استطاع الجيش السوري في حرب ١٩٨٢ منع الجيش الإسرائيلي من بلوغ أهدافه الاستراتيجية في لبنان، وبخاصة في القطاعين الأوسط والشرقي. ويقدم السجل العسكري الإسرائيلي في جنوبي لبنان، والحملات المستمرة ضد المقاومة اللبنانية، ومنها عملية «عناقيد الغضب ـ ١٩٩٦»، دلائل على عدم قدرة الجيش الإسرائيلي على تحقيق انتصارات عسكرية حاسمة أو نجاحات سياسية.

من أجل مواجهة التساؤلات التي يطرحها الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي على نفسه، ومن أجل مواجهة التطورات المتوقعة في الجيوش العربية، خططت إسرائيل لإعادة بناء جيشها على أساس أن يصبح «جيشاً ذكياً». وقد أخذ هذا الهدف يشغل مكانة مركزية في السياسات العسكرية الإسرائيلية. وتعدّ «خطة بركام» المتعددة السنوات (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٢) والخطط الرديفة المشتقة منها واللاحقة بها بعض التصورات الهادفة إلى إذكاء الجيش الإسرائيلي، وإلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، وفي هيكلة الجيش قيادة وتشكيلات، وفي الانتقال بالقوة المسلحة من حالة الحرب حكماً إلى حالة الحرب احتمالاً، ومن القرن العشرين إلى القرن الحادي والعشرين المتميز بالعولمة والفضائية وثورة المعلومات والاتصال والتقانة، ومن مذهب عسكري يعتمد على

---

(٨) Inbar, Ibid.

(٩) المصدر نفسه.

السلاح والنيران والتشكيلات العسكرية الكبيرة والقوات الاحتياطية إلى مذهب عسكري يزداد اعتماده على الابتكارات التقانية والصاروخية والفضائية وتصنيع أسلحة دقيقة ذكية قادرة على صدّ هجوم عربي محتمل من مدى بعيد.

تضمنت خطة «بركام» حوالى ٦٠٠ ـ ٧٠٠ مشروع وبرنامج، شملت الأسلحة والمنظومات والتشكيلات وبخاصة الصواريخ ومنظوماتها. وفي إطارها يفترض استكمال تطوير الصاروخ «حيتس ـ آرو» وإطلاق القمر الصناعي (أفق ـ ٣) ثم (أفق ـ ٤)، وتزويد الجيش بأسلحة ومعدات معظمها من انتاج اسرائيل.

وتستند فكرة «الجيش الذكي» لدى إسرائيل إلى ثلاثة عوامل: تخفيض نسبة الخسائر البشرية في الحروب، التطور المتسارع في أنظمة الأسلحة، قدرة اسرائيل العلمية والتقانية. ومن أجل تحقيق هذه الفكرة، تواصلت خطط تطوير الجيش الإسرائيلي. وقد ساعدت المتغيرات الدولية والإقليمية التي حدثت منذ العام ١٩٩٠ حتى اليوم، على دعم فكرة الجيش الذكي، وبخاصة لمواجهة الاحتمالات والحالات التي ستنجم عن إنجاز التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي على مختلف المسارات، وذلك في إطار الاعتبارين التاليين اللذين يأخذ بهما الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي:

١ ـ قد يتحول النزاع العربي ـ الإسرائيلي إلى نزاع ديني.

٢ ـ إن إنجاز التسوية على جميع المسارات لن يعني تعميم الاستقرار الإقليمي.

فبقدر ما سيؤدي الانسحاب من الأراضي المحتلة إلى إزالة الدوافع العربية للهجوم على إسرائيل، يغري هذا الانسحاب الأنظمة العربية بالهجوم استناداً إلى أن الانسحاب يعني ضعف اسرائيل.

ثمة دعوة في اسرائيل [١٠] مفادها أن نظرية الجيش الذكي تستوجب تبني «مبادرة دفاع استراتيجية إسرائيلية» على شاكلة مبادرة الدفاع الاستراتيجية الأمريكية التي حملت اسم «حرب الفضاء»، أو «حرب النجوم» والتي خططتها إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان. والهدف من المبادرة الإسرائيلية إحباط قدرة أعداء اسرائيل على توجيه ضربة أولى إليها بسلاح تدمير شامل. وينبغي على اسرائيل، بحسب المبادرة، أن تحول دون استخدام أعدائها صواريخ باليستية أو طائرات تحمل سلاحاً نووياً. ومثلما جعلت المبادرة الأمريكية الاتحاد السوفياتي السابق يصل ـ وهو

---

(١٠) رون بن بشاي، «مبادرة الدفاع الاستراتيجي الإسرائيلية،» بولوتيكا (إسرائيل) (آذار/ مارس ١٩٩٣).

في ذروة قوته العسكرية ـ إلى استنتاج جوهره أنه غير قادر على مواصلة سباق التسلح مع الولايات المتحدة، ينبغي أن تجعل المبادرة الإسرائيلية الدول الإسلامية، ومنها الدول العربية، تصل إلى اقتناع مفاده أن احتمال تدمير إسرائيل بأي سلاح من أسلحة التدمير الشامل هو احتمال أقل بكثير من الخطر المحدق بهذه الدول من جراء توجيهها أي ضربة بتلك الأسلحة.

وقد تداولت الأدبيات العسكرية الإسرائيلية هذه الفكرة، وأشار بعضها إلى ضرورة أن تتواضع الفكرة، حتى لا تتحمل أسرائيل أعباء لا تستطيع القيام بها. ويمكن تلخيص التوجهات التي دعمت الفكرة، بالدعوة إلى تطوير قوة استراتيجية عسكرية ضاربة بعيدة المدى وذات قدرة عالية، وتطوير مركز لنظم الإنذار والصواريخ المضادة للصواريخ، وإعداد المؤخرة المدنية لتكون قادرة على المقاومة وامتصاص الضربات، وتعميق الأمن الاستراتيجي بجهد استخباراتي ـ سياسي ـ أحلافي موسع قدر المستطاع.

ثالثاً: التسلح الإسرائيلي

تتأثر سياسة التسلح الإسرائيلية بمجموعة من العوامل، أبرزها: الحفاظ الدائم على التفوق النوعي، وطبيعة الحرب المقبلة، ومسارح العمليات والصدامات، والتطور العالمي، وبخاصة الأمريكي، للتقانة العسكرية، والقدرات التسليحية والعسكرية للخصوم. وفي ضوء هذه العوامل، أعادت اسرائيل تخطيط تسليحها، وركزت على امتلاك قوة حربية قادرة على تحقيق انتصار حاسم سريع، ذي معدل منخفض في استنزاف الأفراد والمعدات، من خلال امتلاك قدرة سلاحية تدميرية كبيرة. ويهدف هذا التخطيط إلى بناء قوة ضاربة نوعية، أساسها تقدم تقاني مستمر، ونظام تعبئة محكم ودقيق، وإعداد جد سريع لمسرح العمليات أو لبيئة الصدام، وذلك لحالتي الحرب والسلام وما بينهما من حالات، وعلى أساس أن الحروب المقبلة سيتتصر فيها من يحقق الردع المسبق، الهادف إلى جعل الخسائر، بشرياً وعتادياً، في أقل حد ممكن، وذلك باستخدام طريقة الضرب الناري الغزير المركز من بُعد، والاعتماد على الأقمار الصناعية والتجسس الالكتروني وحرب المعلومات، وصنع أسلحة صغيرة ذات قدرات تقانية عالية لمواجهة الانتفاضة الشعبية وحرب العصابات وأنواع العصيان المدني المختلفة، وتطوير سلاح الغواصات ليتمكن من حمل رؤوس نووية تحاصر أبعد الدول العربية وتفاجئها بالنار النووية، وتطوير مبدأ «نقل الحرب إلى أرض العدو» ليصبح «بدء الحرب على أرض العدو».

يشكل السلاح الوسيلة التي تستخدمها إسرائيل لتحقيق أمنها ومد وفتح بعدها

الاستراتيجي على ما حولها. ولهذا شكلت برامج التسلح، سواء للصناعة المحلية أو للاستيراد، إحدى أولويات عمل رئاسة الأركان العامة، إذ لم تتوقف قط خطط تطوير حجم الجيش وتسليحه منذ إنشائه في عام ١٩٤٨ حتى اليوم، ولا يزال رؤساء الأركان يتبارون في وضع وتنفيذ تلك الخطط، حتى أصبح الجيش أكبر من طاقة الدولة.

ولدى اسرائيل بعض الإمكانات التي تساعدها على تطبيق برامجها التسليحية. فهي تجسد مجتمعاً متقدماً في صناعته العسكرية وتطوير التقانة العسكرية إذا ما قيس بدول المنطقة، على الرغم من الفارق الكبير في حجم السكان والناتج القومي والمواد الخام بين اسرائيل وتلك الدول. ولم يكن لإسرائيل ـ وهي صغيرة جغرافياً، ومحدودة ديمغرافياً، ومحاصرة استراتيجياً، وفقيرة في مواردها وثرواتها الطبيعية ـ أن تبلغ هذه المرحلة المتقدمة من الصناعة والتقانة العسكريتين، لو لم تكن الولايات المتحدة قد رفدتها بمعظم إنجازها الصناعي التقاني العسكري المتطور، ولو لم تكن قد استعانت بالعلماء الأجانب غير اليهود، تستوردهم من الخارج، وتقدم إليهم مختلف الحوافز، إضافة إلى العلماء اليهود في أنحاء العالم، وهم كُثُر ومتنوعو الاختصاصات.

إلى جانب الصناعة العسكرية الإسرائيلية المتقدمة، تتزود اسرائيل من الولايات المتحدة بأحدث نظم الأسلحة، وبأحدث التقانات العسكرية. ومن الأمثلة على ذلك، حصولها على طائرات من طراز «F 15-I» الأمريكية[١١]، وفيها جميع الأجهزة والمعدات الأصلية. وتمتاز هذه الطائرة بمداها (٤٥٠٠ كلم)، بحيث تستطيع الوصول إلى معظم الدول العربية وإيران، من دون أن تتزود بالوقود جواً. يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة بدأت تصدّر إلى اسرائيل التقانة السلاحية المتقدمة، وبخاصة أسلحة التدمير الشامل، بدلاً من تصدير الأسلحة ذاتها، سوى تلك الأسلحة ذات التقانة المتقدمة جداً. ويشكل السلوك الأمريكي هذا أخطر إسهام في تعزيز القوة العسكرية الإسرائيلية وتطويرها وجعلها أكثر تفوقاً.

يشكل السلاح النووي الأداة الأقوى والأعظم للردع بيد اسرائيل. وهي أداة مرتبطة عضوياً بنظرية الأمن الإسرائيلية، التي تطورت بعد متغيرات التسعينيات وانطلاق عملية التسوية السلمية، فأصبح من أبرز معالمها:

١ ـ لا يمكن للسلام في الشرق الأوسط أن يُبنى على قاعدة توازن تسليحي مثل الذي كان قائماً بين المعسكرين الغربي والشرقي طوال مدة الحرب الباردة. ففي ذلك خطر دائم ومُشهر على إسرائيل.

---

(١١) الأهرام، ١٩٩٨/١/٢١.

٢ ـ وعلى هذا، فإن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يُبنى على ميزان للرعب ذي طبيعة خاصة، وذلك بأن تتفرد اسرائيل بامتلاك السلاح النووي لتردع به من يريد أن يدمرها.

٣ ـ ان الوضع الراهن يحقق الحالة المطلوبة. وهي قد تخلصت من أي التزام دولي بشأن سلاحها النووي، وستتفرد باحتكاره في المنطقة.

لقد جرت الحروب العربية ـ الاسرائيلية السابقة بأسلحة تقليدية، وإن كانت حرب ١٩٧٣ حملت ملمحاً غير واضح بشأن احتمال استخدام اسرائيل سلاحها النووي. وسرعان ما غاب، أو أُطفىء، هذا الملمح بسرعة خاطفة.

إن أكبر خطر قد ينجم عن استخدام السلاح النووي، هو ردة الغبار الذري إلى أرض من استخدم ذلك السلاح (السكان والقوات). ولهذا كان لا بد من توفير (خط الأمان النووي)، وهو خط يمسّ أرض اسرائيل وقواتها المسلحة. وهو ما دعا بعض المحللين إلى القول ان امتلاك اسرائيل للسلاح النووي أمر غير مُجد. غير أن هذا القول لا يصدق في حالتين: أن تضرب اسرائيل بسلاحها النووي في ما وراء خط الأمان، فالأرض العربية واسعة، وأن تستخدم قنابل تكتيكية أو مصغّرة لضرب الأهداف القريبة.

وقد ركّزت الأدبيات العسكرية الإسرائيلية على إمكان استخدام السلاح النووي في إحدى الحالات التالية:

١ ـ تعرض بقاء الدولة للخطر، بسبب هجوم خارق ساحق، لم تستطع القوات والأسلحة التقليدية صده.

٢ ـ ترجيح اسرائيل أن الطرف العربي يعد لتوجيه ضربة قاضية ضدها، يصعب على أسلحتها التقليدية التغلب عليه، فتشن حرباً وقائية تنطلق لمعالجة أحد السببين التاليين: **أولهما** تقدير اسرائيل أن ميزان القوى العسكري بينها وبين الطرف العربي قد اختل اختلالاً كبيراً إلى حد أنه يصعب تصحيحه بالأسلحة التقليدية، وأنه لا بد من استخدام السلاح النووي، **وثانيهما** تقدير إسرائيل أن الطرف العربي يملك سلاحاً نووياً وينوي استخدامه ضدها.

٣ ـ تعرّض المدن والمنطقة الساحلية الجنوبية من اسرائيل، ومواقع المفاعلات النووية ومخازن الأسلحة النووية، لهجمات جوية عربية كاسحة تؤدي إلى إصابة أجهزة الدولة بالشلل وتدمير منجزات وتركيبة المجتمع الاسرائيلي.

٤ ـ الرد على الطرف العربي في حال استخدامه أسلحة كيميائية وبيولوجية. هذا ويمكن أن تُدرج اسرائيل في قائمة أهدافها العربية لضربها بالسلاح النووي: السدود، المدن، الآبار والمنشآت النفطية، الجيوش.

٥ ـ هدف استراتيجي عام، كالتوسع الضروري في الاحتلال، أو السيطرة على مصادر المياه في الأرض العربية.

٦ ـ أهداف عملياتية، كانت توكل، سابقاً، إلى الأسلحة التقليدية.

يستند أنصار حيازة اسرائيل السلاح النووي واحتكاره، إلى حجة رئيسية قوامها قلق اسرائيل من الفارق الكمي، البشري والسلاحي التقليدي، بينها وبين الدول العربية. فمن المؤكد أن هناك حداً إذا بلغته اسرائيل في تسلحها فقد بلغت حدّ الإشباع الذي لا مزيد عليه. وفي هذا المجال يستطيع العرب ـ من الناحية النظرية بالأقل ـ أن يكون حد تشبعهم بالسلاح فائقاً الحد الإسرائيلي بدرجات كبيرة.

ثمة حاجة ثانية تتذرع بها اسرائيل، مفادها أن الاعتماد على الولايات المتحدة في حماية أمن اسرائيل اعتماداً مطلقاً، قد يخضع لبعض المتغيرات التي تضعف درجة ذلك الاعتماد. ولذا فإن الاعتماد على الذات هو الملاذ الأخير الذي قد تواجهه اسرائيل في ظرف ما من الظروف. وهنا يبدو السلاح النووي الأداة المثلى في الاعتماد على الذات.

وسيكون عاملاً مهماً في تغيير مكونات الميزان العسكري، ما تخشاه اسرائيل من تزوّد بعض الدول العربية بأسلحة استراتيجية، مثل الصواريخ البعيدة المدى المزودة برؤوس متفجرة تقليدية وغير تقليدية. كما أن إسرائيل تتحسب من احتمال امتلاك بعض الدول العربية، في المستقبل، سلاحاً نووياً. ويمتد تحسّبها هذا ليشمل بعض الدول الإسلامية.

وإذا كانت اسرائيل تتفوق على الدول العربية فرادى بالأسلحة غير النووية، فإن تفوقها هذا يزداد تضخماً وعلواً زيادة كبيرة باحتكارها السلاح النووي، وباستثنائها، بدعم من الولايات المتحدة، من الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وحتى تحتفظ اسرائيل بالقدرة على الانتصار أو تلافي الهزيمة، يجب أن تظل متفوقة تسليحياً وعسكرياً وتقانياً. وهو ما لا يجوز أن تجازف بفقدانه حتى في حالة إقامة السلام. واستراتيجية التفوق هذه لها دعامة أساسية عند اسرائيل، تمنحها القوة في الحرب والسلم وعلى طاولة المفاوضات، وهي السلاح النووي. «ويمكن للسلاح النووي أن يوازن في المستقبل أي تعديل محتمل في ميزان القوى التقليدية على حساب اسرائيل. إن القدرة التي تضفيها وسيلة ردع قوية يمكنها أن تقنع العالم العربي بأن إسرائيل غير قابلة للتدمير، وبالتالي تصبح التسوية السياسية أمراً لا مفر منه»(١٢).

---

(١٢) انظر الفصل الذي كتبه يائير إيفرون (Y. Evron) في كتاب:

Perceptions de sécurité et stratégies nationales au Moyen-orient, sous la direction de Bassma Kodmani-Darwish et May Chartouni-Dubbary (Paris: Masson, 1994).

وعلى الرغم من جميع المحاولات العربية الهادفة إلى إدراج السلاح النووي الإسرائيلي في إطار لجنة «ضبط التسلح وترتيبات الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط»، ظلت إسرائيل مصرة على أن يكون سلاحها النووي خارج أي إطار. وقد أعطاها الاستثناء الذي باركته الولايات المتحدة في مؤتمر مدّ مفعول معاهدة حظر الأسلحة النووية (نيويورك، ١٢/٥/١٩٩٥) ما يمكن أن نطلق عليه «حقاً دولياً في الاستثناء».

من أجل ترسيخ احتكار اسرائيل السلاح النووي، ومنع الطرف العربي من حق امتلاك سلاح مماثل، سلكت الإدارات الأمريكية المتتابعة مسلكاً موحداً، قوامه:

١ ـ تحول ازدواجية السياسة الأمريكية (دعم اسرائيل ومناهضة الطرف العربي في شأن السلاح النووي) إلى مسلّمة تتداولها الإدارات، الواحدة بعد الأخرى.

٢ ـ تشديد الرقابة على الدول العربية التي تملك مفاعلات ذرية لأغراض سلمية صرف.

٣ ـ السماح لإسرائيل بتدمير أي مفاعل عربي يُحتمل تطويره لإنتاج سلاح نووي.

٤ ـ معاقبة الدول العربية التي يُشتبه في احتمال قيامها بتطوير سلاح نووي، أو احتمال حصولها عليه.

دخلت اسرائيل إلى البعد الرابع للاستراتيجيا، وهو الفضاء. ولا تزال تتفرد بهذا التفوق، إلى جانب امتلاكها السلاح النووي. فقد أطلقت أقماراً صناعية لأغراض عسكرية في الفضاء، كالاستطلاع والتجسس والتوجيه والقيادة، وطورت صواريخ مضادة للصواريخ، على أساس إنشاء نظام كامل للدفاع بالصواريخ. وقد استثمرت اسرائيل، في تقدمها التقاني والصناعي والعسكري هذا، انضمامها إلى مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكية (حرب الفضاء أو حرب النجوم) التي أعلنها الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان في العام ١٩٨٣.

وفي إطار هاتين القدرتين، النووية والفضائية، تسعى إسرائيل إلى تحقيق الردع، كما تسعى، في الوقت نفسه، إلى تطوير مفهوم الردع نفسه، ذلك أن هدف الردع هو منع الطرف الآخر، العدو، من أن يستخدم سلاحه ضد الطرف الأول. وترسم اسرائيل مجموعة من الذرائع تبيح لها أن تستخدم السلاح، باسم الردع، للهجوم على طرف عربي من دون أن يستخدم هذا الطرف العربي السلاح، أو يشهره، ضد اسرائيل.

لقد كان اشتراك اسرائيل في مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكية وسيلة جد مهمة لكي تقتبس اسرائيل أحدث التقانات العسكرية، وتحوز أكثر الأسلحة والأعتدة تقدماً، وتطوّر مذهبها العسكري في ضوء ذلك. فقد استطاعت اسرائيل، بفضل

الدعم العسكري الصناعي التقاني العلمي الأمريكي أن تحوز التطورات والمنافع التالية:

أ ـ اقتباس التقانة المتقدمة في مجالات الصناعة العسكرية في طورها الثالث، وبخاصة في مجالات: الإلكترونيات، الحواسيب، أشعة الليزر، الطاقة، الصواريخ، الأقمار الصناعية، المعلومات، التوجيه، القيادة. . . الخ).

ب ـ تطوير الأسلحة الشعاعية، التي لا تزال حتى الآن في الولايات المتحدة في طور التجربة.

ج ـ إنشاء نظام هجومي ـ دفاعي حديث متكامل، تسنده نُظُم الدفاع الكونية الأمريكية في الفضاء الخارجي، لتوفير أقصى أبعاد الأمن الشامل والمطلق لإسرائيل، وبخاصة من أجل الإنذار المبكر والاستطلاع.

د ـ تطوير بنية أساسية للبحث العلمي والتطوير والانتاج الحربي، يمكّن إسرائيل من استمرار الاحتفاظ بتفوق نوعي في نظم الأسلحة والأعتدة.

إن دخول إسرائيل مرحلة التسلح الفضائي سيؤثر في البنية الحالية لوسائل الدفاع والهجوم، حيث تمتلك اسرائيل حزمة متنوعة من الأسلحة الموجهة من بُعد، ذات قواعد أرضية أو محمولة جواً أو فضائية، ما يزيد قدراتها الهجومية الاستراتيجية. ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك كله على ميزان القوى العسكري في المنطقة.

وإلى جانب هذه الظاهرة التقانية المتقدمة، ركزت اسرائيل جهدها على صنع صاروخ مضادّ للصواريخ، قادر على اعتراض الصواريخ البالستية من مسافات بعيدة، أي خارج أرض اسرائيل، وذلك بغية تدميرها وبعثرة بقاياها على غير أرض إسرائيل، وجعل رؤوسها حاملة المواد (النووية أو الكيميائية أو البيولوجية) تسقط فوق أراضي العدو. وهكذا أصبح المطلوب صنع صاروخ أسرع من صاروخ «باتريوت» الأمريكي، وأدقّ منه في الإصابة، وصنع رادار ذي تغطية واسعة، وتوفير قدرة على إطلاق أعداد كبيرة متتابعة من الصواريخ المضادة، حتى لا ينفذ قط صاروخ باليستي من جدار الصواريخ المضادة. ويعني ذلك كله أن يتحول الدفاع من «دفاع نقطة» يوفره الصاروخ «باتريوت» إلى «دفاع منطقة» يجب أن يوفره الصاروخ المقصود. وقد سمي هذا الصاروخ «حيتس ـ آرو ـ سهم»، بحيث يصل مداه المؤثر إلى ألف كلم على الأقل، وبحيث يعترض الصواريخ البالستية في مسافة أدناها ٧٠ ـ ٩٠ كلم. وتبلغ هذه المسافة في الصاروخ «باتريوت» ١٢ ـ ١٨ كلم فقط.

رابعاً: احتمالات الحرب بمبادأة إسرائيلية

ثمة ما يشير إلى أن المجتمع الإسرائيلي، ومعه الدولة، يحتاجان إلى فترة من الزمن ومجموعة من العوامل ليستوعبا التطورات التي تتالت عليهما، وعلى المنطقة

أيضاً، منذ حرب ١٩٦٧ حتى اليوم، وبخاصة المتغيرات التي نشأت ما بعد حرب الخليج الثانية وزوال الاتحاد السوفياتي ومعسكره، وما بعد انطلاق عملية التسوية السلمية، وما أدت إليه من نتائج وما ينتظر أن تؤديه في المستقبل القريب. إن هذه الفكرة تدعونا إلى القول ان إسرائيل قد لا تفكر، في الوقت الراهن على الأقل، بشن حرب شاملة، ذلك أن بعض أسبابها لم يتوافر حتى الآن، كما أن مرحلة استيعاب التسوية تتطلب التريّث بعض الوقت. وفي أثناء ذلك، من المنتظر أن تتصاعد الدعوة الصهيونية ـ اليهودية، لتكون البديل المؤقت لتواتر الصراع المسلح، ولتهيئة المجتمع الإسرائيلي لأهداف المرحلة القادمة الخاصة بمتابعة تنفيذ المشروع الصهيوني. ويرافق هذا التصعيد ويدعمه ويحميه قوة الردع الإسرائيلية، بأسلحتها التقليدية وغير التقليدية، إضافة إلى العمق الاستراتيجي الذي تواصل إسرائيل توسيع مداه وتعزيزه.

وعلى الرغم من تأكيد الدول العربية المتواصل أن السلام هو خيارها الاستراتيجي، ومن تكرار اسرائيل الإعلان عن رغبتها في السلام، فليس من الحكمة إسقاط خيار الحرب من الحسبان، ذلك أن إسرائيل تنوي شنّ حرب أو حروب محدودة. وكل ما فعله عميل الموساد «إيهود جيل» في صيف ١٩٩٦، هو أنه استغل تلك النية، حينما اختلق معلومات وهمية كادت أن تؤدي إلى نشوء حرب بين سوريا وإسرائيل[١٣]. وقد ارتقت تقارير هذا العميل المضلل إلى رئيس الحكومة، ما يفسر أن جميع الأنساق المعلوماتية والتخطيطية الواقعة بين العميل ورئيس الحكومة قد استندت إلى وجود (النية) الرغبة في الحرب لدى اسرائيل، وأكدتها.

ولأن أمام اسرائيل عدة خيارات تراوح بين الحرب المحدودة والعمليات الصغيرة أو المنخفضة الشدة، بحيث انها تستطيع أن تنفذ الخيار المناسب، في الوقت المناسب، من أجل بلوغ هدف محدد، إذا ما توافرت لذلك الخيار الظروف الدولية والإقليمية اللازمة والكافية، فإن من الممكن تصور احتمالات تلك الخيارات، في المدى الزمني المنظور، وعلى أساس الحالة والسمات السائدتين في المنطقة في الوقت الراهن:

١ ـ حرب خاطفة محدودة ضد سوريا أو ضد لبنان: لتدمير القدرة السورية، وبخاصة العسكرية، أو لتأمين الحزام الأمني في جنوبي لبنان أو توسيع مساحته، ليكون ذلك موضوع مساومة مع لبنان وسوريا.

٢ ـ غزو لإعادة احتلال الضفة الغربية وحدها أو مع قطاع غزة، وإضعاف السلطة الفلسطينية. وإذا كانت إعادة الاحتلال لا تشكل حرباً من حيث مجرياتها، فإنها تجسد هذا المعنى من الناحية السياسية.

---

(١٣) انظر قصة العميل الموسادي إيهود جيل في جريدة: الحياة، ١٩٩٨/١/١٧.

٣ ـ عمليات محدودة:

أ ـ ضد سوريا: لتدمير قدرة سلاحية محددة (مثل قواعد الصواريخ).

ب ـ ضد لبنان: ضربات انتقامية خاطفة ضد المقاومة اللبنانية، قد تطول البنية الأساسية للدولة.

ج ـ ضد العراق: لتدمير ما يمكن أن يكون قد بقي لديه من أسلحة غير تقليدية، لم تدمرها لجنة الأمم المتحدة «يونسكوم».

د ـ ضد ليبيا: لتدمير ما يمكن أن يكون لديها من أسلحة غير تقليدية.

هـ ـ ضد أي بلد مجاور أو غير مجاور: تشكل الأسلحة غير التقليدية لديه خطراً على إسرائيل.

نضيف إلى توجهات الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي ظاهرتين: **أولاهما** تخص جنوبي لبنان، **والثانية** تخص هدف إسرائيل الدائم في اختراق المجتمعات العربية:

١ ـ توحي الأدبيات العسكرية الإسرائيلية أن المبادرة التي أعلنتها اسرائيل في شهر شباط/فبراير ١٩٩٨ للانسحاب من جنوبي لبنان وفق شروط حددتها، بأن اسرائيل أجرت حسابها في الأرباح والخسائر، الناجمة عن احتلالها جنوبي لبنان، طوال عشرين عاماً، وانتهت إلى أن كفة الخسائر أصبحت ترجح، بكثير، على كفة الأرباح. فإذا أضفنا إلى هذا العامل الحسابي العسكري الصرف، عوامل سياسية وعسكرية أخرى، اتضحت لنا أسباب المبادرة الإسرائيلية بشأن الانسحاب من جنوبي لبنان.

٢ ـ إن رغبة اسرائيل في اختراق المجتمعات العربية رغبة قديمة[١٤]. ومن المتوقع أن تعمل اسرائيل لتحقيق هذه الرغبة بقدر ما تسمح ثغرات التطبيع الثنائي، وبخاصة أن التسوية تسمح بالدخول، بشكل ما وبوسيلة ما، إلى المجتمعات العربية، وأن الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي يرى أن منطقة الشرق الأوسط ليست سوى خليط

(١٤) مراجع السياسات الإسرائيلية تجاه التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية من أجل تفتيت مجتمعاتها كثيرة ومتنوعة. ونشير إلى بعض المراجع المترجمة عن العبرية: يجزقيل درور، **استراتيجية عظمى لإسرائيل** (القدس: ١٩٨٩)؛ ندوة «تفتيت المنطقة العربية»، مركز ديان بجامعة تل أبيب، ١٩٩٠؛ ندوة «الموقف الإسرائيلي من الجماعات الطائفية والإثنية في العالم العربي»، مركز بار إيلان، ١٩٩٢؛ شموئيل سيجيف، **إسرائيل والعلاقة مع دول الجوار** (تل أبيب: مركز ديان، ١٩٩٤)؛ موشي شاريت، **مذكرات**، ٨ ج (تل أبيب: منشورات معاريف، ١٩٧٨)، وفيها تفصيل لمشاريع التفتيت الإسرائيلية، **والأهرام**، ٤/ ٦/١٩٩٨.

من الأقليات والأقوام والأديان والأعراق واللغات. ويستخدم هذا التوجه سبيلاً لمناهضة القومية العربية وأغراضها.

وللعرب مع اسرائيل تجارب في مجال سعيها إلى تخريب المجتمعات العربية من خلال دعمها المادي والمعنوي لبعض الأقليات والحركات الانفصالية في الوطن العربي. وثمة أمثلة كثيرة نأخذها من حروب أهلية واضطرابات وقعت في لبنان وجنوبي السودان والجزائر واليمن وشمالي العراق وموريتانيا. إن طائرة الهليكوبتر الإسرائيلية التي أسقطها مقاتلو حزب العمال الكردستاني أثناء الغزو التركي لشمالي العراق في أواخر عام ١٩٩٧، وقتل فيها أربعة ضباط اسرائيليين، مثال على ذلك[١٥].

---

(١٥) الحياة، ١٧/١/١٩٩٨.

تعقيب (٣)

سعد ناجي جواد[*]

عندما اطلعت على برنامج الندوة، وقبل استلام بحوثها أبديت رغبتي في التحدث عما أسميته «القدرات العسكرية المضافة لاسرائيل» لأني شعرت وتوقعت أن البحث المكتوب في هذا المجال، لن يتناول ما سأتحدث عنه. وتأكد لي بعد قراءة الخطة الأولية لبحوث الندوة ان أ. محمود عزمي قدم لنا بحثاً متكاملاً يوضح ما تمتلكه اسرائيل من قدرات عسكرية هائلة. وأنا لا أريد أن أناقشه في هذا المجال وهو الخبير المختص في هذا المجال. كما أن التعقيبات الأخرى التي قيلت حوله كانت وافية جداً. ربما هناك نقطة واحدة أردت أن أذكرها وأذكِّر بها الاخوة الذين يشاركون في الندوة وهي أن كل الامكانات العسكرية لم تجعل اسرائيل كياناً آمناً كما كان يتمنى. فالصواريخ العراقية التي دكت اسرائيل في أثناء العدوان الأمريكي ـ الغربي على العراق، والاخفاق في منعها من الانطلاق، كما كانت تصرح قيادة التحالف يومياً أثناء العدوان، خير دليل على عجز القدرة العسكرية الإسرائيلية عن حماية الكيان الصهيوني كما كان الصهاينة يرغبون ويتوقعون، إذا ما علمنا أن امتلاك مثل هذه الصواريخ من قبل دولة عربية أخرى مجاورة لاسرائيل سيجعل من نظرية الأمن الإسرائيلية موضع شك كبير، ناهيك عن نجاح المقاومة الفلسطينية في الداخل والمقاومة اللبنانية في الخارج في كشف العورات الكثيرة في القدرات العسكرية الصهيونية. وأعود الآن إلى الموضوع الذي اخترته ابتداء. لقد أثبتت الوقائع أن النظرية العسكرية والقدرات العسكرية الاسرائيلية تعتمد على أسلوب أخطر من وجهة نظري من تخزين الأسلحة وتطويرها بحيث تتفوق فيها على كل الدول العربية. وهذا الاسلوب يتمثل في اختراق أمن الدول العربية المجاورة أو الرافضة لوجود اسرائيل من أجل إضعاف قدرات هذه الدول العسكرية بصورة غير مباشرة، وذلك عن طريق

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ـ العراق.

إقامة علاقات مع الحركات المعارضة في هذه الدول العربية أو التحالف مع دول غير عربية مجاورة للدول العربية المحيطة بالكيان الصهيوني. ويمكنني أن أضرب ثلاثة أمثلة أساسية في هذا المجال: المشكلة الكردية في العراق، ومشكلة جنوب السودان، ومشكلة منابع نهر النيل، ونهري دجلة والفرات مع عدم تناسي مشاكل أخرى مشابهة معلقة في الوطن العربي وفي علاقة هذا الوطن مع دول الجوار.

بالنسبة للمثل أو المشكلة الأولى، فمن المعروف أن العراق، وعلى الرغم من أنه ليس من دول المواجهة، إلا أنه شارك في كل الحروب العربية ـ الاسرائيلية، وأنه رفض توقيع معاهدة هدنة مع الكيان الصهيوني، كما أنه قاوم ولا يزال يقاوم مسألة التطبيع مع هذا الكيان. كما أن العراق ومنذ الأيام الأولى للاستقلال عانى مشكلة تتمثل في مطالبة الأكراد المشروعة للحصول على موقع يحفظ لهم تميزهم القومي ضمن الدولة العراقية، وأن الإدارات العراقية وحتى عام ١٩٧٠ ظلت ترفض هذا المطلب. وعندما قامت الحركة الكردية المسلحة ضد الحكم الجمهوري في العراق في عام ١٩٦١، سارعت اسرائيل إلى إقامة علاقات مع الحركة الكردية المسلحة بغية تقويتها وتمكينها من الاستمرار لمشاغلة الجيش العراقي بهدف إضعافه ومنعه من المشاركة في أي عمل عسكري ضد (اسرائيل). وبالفعل فلقد أثبتت هذه السياسة نجاحها، بحيث إن العراق لم يستطع إلا أن يشترك بجزء بسيط ومتعب من قواته المسلحة وفي وقت متأخر من الحرب في عام ١٩٦٧. وفي عام ١٩٧٣ أرسلت القوات العراقية للمشاركة في الحرب ضد الكيان الصهيوني بعد أن بدأت، والقطعات العراقية العاملة اشتركت مباشرة في الحرب بعد سفر طويل ونجحت بفعل الشعور القومي والوطني العاليين في إفشال مخططات الكيان الصهيوني تجاه سوريا ودمشق بالذات، في حين أن إرسال الغالبية العظمى من القوات العراقية إلى الجبهة مع الكيان ظل أمراً معاقاً بفعل الحالة غير المستقرة، بل والخطرة في كردستان العراق. وفي الحقيقة فإن المصادر الاسرائيلية أكدت لأكثر من مرة بأن الدعم الاسرائيلي أنقذ الحركة الكردية المسلحة في مناسبتين على الأقل من الانهيار أمام هجوم عسكري عراقي شامل. كما أن المصادر الاسرائيلية أكدت أنها لم تكتف بذلك، بل كانت تشجع الحركة الكردية المسلحة على فتح جبهة جديدة ضد الجيش العراقي في كردستان العراق لإضعافه ولمنعه من إرسال المزيد من التعزيزات إلى الجبهة الأردنية أو السورية. إن العمليات الاسرائيلية هذه منعت الجيش العراقي من المساهمة بقوات أكبر وأكثر فاعلية في الحروب مع الكيان الصهيوني. أما إذا علمنا مقدار الاستنزاف الذي كانت تشكله العمليات العسكرية في كردستان العراق لموارد العراق الاقتصادية حيث كانت هذه العمليات تستنزف أكثر من ثلث الموارد المالية العراقية، وأن الخبراء الصهاينة قد وصل بهم نشاطهم إلى حد التغلغل والإشراف والمساهمة في عملية نسف أنابيب ومنشآت نفطية عراقية في المنطقة الشمالية، سيتبين

لنا مدى فعالية الأسلوب الاسرائيلي. علماً بأن منطقة كردستان العراق، وبعد أن صنفت كمنطقة حظر على الإدارة والقوات المسلحة العراقية بعد عدوان ١٩٩١، أصبحت مرتعاً لضباط المخابرات الاسرائيلية وغيرهم[١].

ربما يكون المثل الثاني أكثر دلالة. لقد حاولت اسرائيل ونجحت منذ عام ١٩٥٦ في إقامة علاقة متميزة مع اثيوبيا، كان من نتيجتها أن أقيمت قواعد عسكرية اسرائيلية في منطقتي عصب ومصوع الاريتريتين (اللتين كانتا محتلتين من قبل اثيوبيا). وهكذا ساهمت اسرائيل في دعم اثيوبيا في حربها ضد الثوار الاريتريين أيام هيلاسيلاسي. كل ذلك لتحقيق هدفين: **الأول** هو للاستفادة من موقع اريتريا للإشراف على الجزر الكثيرة التابعة لها في البحر الأحمر، وبالتالي منع هذا البحر من أن يكون بحيرة عربية بالكامل، **والثاني** هو التحكم بمنابع ومجاري نهر النيل. وإذا ما علمنا أن أكثر من ٨٠ بالمئة من مياه هذا النهر تأتي من اثيوبيا أو تمر عبرها، استطعنا أن نفهم مدى خطورة الدور الاسرائيلي في هذا المجال. كما أن الأمر اللافت للنظر أن اسرائيل وعلى الرغم من تعاونها الكبير والوثيق مع اثيوبيا وضد الثورة الإريترية، وعلى الرغم من الدعم العربي الكبير للثوار الاريتريين من أجل الحصول على استقلالهم، إلا أنها (أي اسرائيل) استطاعت أن تغير مسار تصرفاتها وبسرعة ومهارة فائقتين وأن تقيم علاقات جيدة مع الإدارة الاريترية الجديدة وتكسبها، بل وتحركها ضد السودان وضد اليمن وفي البحر الأحمر بالذات.

وأخيراً وليس آخراً، فإن ما جرى من اتفاق وتعاون عسكريين بين الكيان الصهيوني وتركيا هو نموذج آخر لما ذكرناه. والكل يتذكر كيف تطورت الأحداث، بعد توقيع هذا الاتفاق، بين سوريا وتركيا، وكاد ينتج منها حرب شاملة بين الطرفين تم تداركها في اللحظات الأخيرة. علماً بأن الاتفاق العسكري التركي ـ الصهيوني فتح كل القواعد العسكرية والجوية بالذات في تركيا أمام إسرائيل لكي تستخدمها (وهي تستخدمها فعلاً) ضد العراق وسوريا. وإذا ما أردنا أن نتحدث عن الوجود والنفوذ الصهيونيين في دول أخرى تمتلك حدوداً مشتركة مع الأمة العربية، وبخاصة في أفريقيا(كينيا، اوغندا. . .الخ) لتمكنا من أن نأخذ فكرة أوضح عن خطورة الإمكانات العسكرية الاسرائيلية المضافة إلى الإمكانات العسكرية الهائلة التي أوضحها بإسهاب بحث أ. محمود عزمي.

---

(١) لمزيد من المعلومات في هذا المجال، انظر الكتاب الموثق الذي أصدره الصحفي الإسرائيلي شلومو ناكدمون والمعنون: *A Hopeless Hope*، والترجمة العربية بعنوان، **الموساد في العراق: انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية** (عمان: دار الجيل، ١٩٩٧).

المناقشات

١ ـ جورج جبور

بين التيئيس وبين معرفة العدو موضوعياً هناك تكامل، وهذا التكامل هو ما نتطلع إليه في هذه الندوة. وأحب أن أسجل ملاحظة واحدة أتبعها بملاحظة أخرى. الملاحظة **الأولى** هي أن السلاح كله ربما يصبح غير مناسب أكثر فأكثر لحل النزاعات في هذه الأيام، وأحد الأمثلة جنوب افريقيا وجنوب روديسيا، فقد تمتعت جنوب افريقيا بسلاح ذري وتمتعت جنوب روديسيا بقوة عسكرية أكبر من قوة الثوار وحصل التغير. الإعلام هو الذي أطاح الاتحاد السوفياتي وليس سباق التسلح. الملاحظة **الأخرى** هي تلك التي ذكرها الأستاذ طلعت مسلم وأخافتني حقاً عن موضوع الكومبيوتر في وزارة الزراعة وفي دار الهلال؛ أتمنى أن أعرف أكثر عن هذا الموضوع الحساس.

٢ ـ عادل حسين

أقدر الجهد الكبير الذي بذل في هذا المسح المتكامل. ولكنني أعيب عليه أنه لم يلحظ التفاوت الكبير بين مكونات القدرة العسكرية. وإذا فعل هذا فإن قمة النسق العسكري الإسرائيلي تتمثل في امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل بعناصرها كلها. ونركز على هذه الحقيقة لأن إسرائيل أصبحت تضع في حساباتها الآن أن جبهتنا أصبحت تمتلك بدورها أسلحة فوق تقليدية، وبالتالي أصبح باستطاعتها أن تردع الترسانة الإسرائيلية، وهذا وضع إمكاناتها العسكرية كلها في مأزق وتحد لم يسبق أن واجهته إسرائيل من قبل.

وقد ترتب على تجاهل البحث لهذه النقطة الجوهرية أنه لم يتنبه إلى أخطر ما يجري في المناقشات الدائرة داخل إسرائيل. إنهم لا يتحدثون الآن ـ كما يظهر في الدراسة ـ عن تعديلات في الاستراتيجيا العسكرية، ولكنهم يبحثون في تغيير جذري شامل، ومع ذلك لا يجدون حلاً.

إن الرادع غير التقليدي الذي تملكه الجبهة العربية ـ الإيرانية (٣٠٠٠ صاروخ بحسب التقديرات الإسرائيلية لمصر وسوريا وإيران) أصبح يشل تماماً قدرة إسرائيل على الحركة. وأضرب لكم مثالاً تتبينون منه عمق عجزهم، والمثال هو لبنان، فلو حدث في السابق لجيش إسرائيل عشر ما يتعرض له الآن على الأرض اللبنانية لقاموا فوراً بالعقاب الصارم، فلماذا لا يتحركون الآن؟ إنهم لا يتحركون على رغم أن الذي يحكم الآن هو نتنياهو، وعلى رغم أنه رجل البطش، وهو كذلك في موسم الانتخابات، بل لقد أصبح قادة إسرائيل الآن مثل بعض قادة العرب في السابق، يدلون بكلام غليظ عن القوة ويتوعدون بتحطيم البنية التحتية في لبنان، وعن الانتقام من سوريا . . .الخ، ثم يثبت أن المسألة مجرد كلام لا أكثر.

ماذا جرى لإسرائيل؟ لقد حدث ما ذكرناه عن قدرة الردع التي غيرت توازن القوى وأبطلت قدرتهم على توجيه ضربات عسكرية.

٣ ـ ابراهيم أبو لغد

أريد أن أحيي الدراسة بالأرقام حقيقة لأنها كانت دالة على ما يجب أن نفعله نحن. هنالك أمور أخرى وقد ذكرت كلها: العلم، التنظيم، الأيديولوجيا، الاقتصاد، المؤسسات والنظام الديمقراطي، هي التي ساعدت على تفوق الجالية اليهودية الفلسطينية في ١٩٤٨، وكانت أقلية، وهي التي ساعدت اسرائيل بعد قيامها على الحاق الهزيمة بالجيوش العربية في ١٩٤٨ وفي ١٩٥٦ وفي ١٩٦٧. علينا أن ندرك هذه المتغيرات الأساسية.

٤ ـ اسامة حمدان

على رغم القدرة العسكرية الإسرائيلية التي أكدت عملياً تفوقها في حروب عدة مع العرب إلا أنها قد تأهلت وتطورت لمواجهة قوى، ولكنها أخفقت في مواجهة المقاومة في لبنان وفلسطين، فأصبح المقاتل الاستشهادي عقدة لا يمكن حلها، والكاتيوشا المتواضعة مقارنة بالترسانة الاسرائيلية قادرة على إقامة نوع من التوازن يرهق صانع القرار الاسرائيلي، ويكبل الأداء العسكري له.

إن شعور اسرائيل الآن بتهديد حقيقي لنظريتها الأمنية وعقيدتها العسكرية هو نتيجة لذلك، فهي تشعر أن أسلحتها غير التقليدية لم تعد تمتلك القدرة ذاتها على الردع في مواجهة هذا النوع من العمل العسكري المقاوم. وإذا أضيف إلى ذلك امتلاك بعض الدول العربية ـ وسعي بعضها ـ للأسلحة غير التقليدية، فإن قيمة هذه القوة غير التقليدية تصبح أقرب إلى الصفر في إطار الردع المتفوق.

أخلص إلى أن إحدى قواعد المواجهة، على المدى الاستراتيجي، تتمثل في دعم قوى المقاومة لما لها من قدرة مميزة على إرباك هذه القوة المتطورة، ويعين صانع القرار العربي في أن يتحرر من ضغوط كثيرة.

ولكنني كنت أرجو أن يتعرض الباحث إلى التصنيع العسكري في إسرائيل بشيء من التفصيل، حيث يعتبر أحد امتيازات القوة العسكرية في أي دولة. كما أشير إلى أن الباحث قد أوضح أن جزءاً كبيراً من الإمكانات العسكرية الاسرائيلية مبني على الدعم الخارجي، ولا بد هنا من الإجابة عن سؤال محدد، وهو إلى أي مدى يمكن للمخزون العسكري أن يصمد في حال الحرب؟ وما هي إمكانات الدعم الخارجي في هذه الحال؟

٥ ـ محمود عزمي (يرد)

لقد كان الهدف من وراء البحث الخاص بي المقدم إلى الندوة المشار إليها، وهو بعنوان «الإمكانات العسكرية الإسرائيلية»، هو دراسة الإمكانات المذكورة خلال عام ١٩٩٨ بأكبر قدر ممكن من الشمول والدقة من واقع ما هو منشور عنها في مختلف المصادر المطبوعة أو تلك الموجودة على شبكة الإنترنت كمصدر إضافي، والقيام بتدقيق هذه المعلومات في ظل عدم توفر معلومات استخباراتية متاحة للباحث أو منشورة بشكل ما. وقد قمت بمسح كامل لهذه الإمكانات في ثلاثة ملاحق تتعلق بالقوات البرية والقوات الجوية والقوات البحرية الإسرائيلية جرى توثيق المعلومات الخاصة بها تفصيلاً. ثم لخصت الملاحق في نص الدراسة الذي أضفت إليه مقدمات ضرورية موجزة عن نظرية الأمن الإسرائيلي ـ أي العقيدة العسكرية العامة أو الاستراتيجيا العريضة ـ التي تحكم سياسة واتجاهات تسليح وبناء وتدريب وعمل القوات الإسرائيلية.

وفي الوقت نفسه عرضت المعلومات، أو على الأصح الشكوك والتقديرات، الخاصة بالقوة النووية الإسرائيلية التي تشكل الفصل الأخير من الدراسة، وذلك لسببين، **أولهما** أن المعلومات الخاصة بالقدرات النووية لا تخرج في النهاية عن كونها تقديرات تستند إلى قرائن معينة وليست أدلة عملية قاطعة. ولذلك لم يكن من الممكن كتابة ملحق خاص بها على نسق ملاحق القوات التقليدية الثلاثة المشار إليها سابقاً. والسبب **الثاني** لتعمد عرض الجزء الخاص بالقوة النووية الإسرائيلية، غير المعلن عنها وغير الخاضعة لأي تفتيش دولي، هو عدم إعطاء هذه القوة المكانة الأولى، والعليا في هرم الإمكانات العسكرية الإسرائيلية كما ذهب الاستاذ عادل حسين في مداخلته بالندوة، منعاً لنشر الشعور بالتيئيس لدى القارىء العربي كما أشار ضمناً الأستاذ

جورج جبور في مداخلته، وبالتالي تأكيد اعتقاد بأن لا سبيل لمواجهة إسرائيل من دون امتلاك الطرف العربي لأسلحة نووية، على حين أن واقع الحروب العربية ـ الإسرائيلية، على الأقل بعد حرب ١٩٦٧، يثبت أن الطرفين لم يكونا يدخلان وجود الأسلحة المذكورة أو عدمه في الحسابات الاستراتيجية للمواجهات المسلحة العديدة التي جرت بينهما. كما أن واقع مواجهة المقاومة الوطنية اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان الجاري منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن يثبت أيضاً عدم أهمية وضع التقديرات النووية الإسرائيلية في حسابات المقاومة ما دام الأمر محصوراً بالوجود الإسرائيلي في جنوب لبنان ولا يهدد أمن إسرائيل في صميم وجودها، أي حالة «مسادة» حديثة نعتقد أنها ستكون الحالة الوحيدة لاستخدام القوة النووية الإسرائيلية غير المعترف بها إسرائيلياً وأمريكياً من الناحية الرسمية على الأقل.

كما أود التوضيح أن البحث لم يكن من الممكن أن يدخل في سياقه الإمكانات العسكرية العربية المضادة، التقليدية منها وغير التقليدية، التي يمكن أن تواجه الإمكانات العسكرية الإسرائيلية، لأن ذلك هو موضوع بحث الأستاذ طلعت مسلم من جهة، ولأن تناول السيناريوهات المتعلقة بكيفية استخدام إسرائيل لقوتها العسكرية، تقليدية وغير تقليدية، ضمن الظروف الإقليمية (التوازنات العسكرية في المنطقة والأوضاع السياسية. . .الخ) والظروف الدولية السائدة، وبخاصة المتعلقة منها باحتمالات الإمداد بالأسلحة والمعدات والذخائر أثناء الحرب أو الحروب المحتملة أو بعدها لتعويض الخسائر لدى الطرفين. وذلك ما طالب أ. أسامة حمدان في مداخلته أن يتضمنه البحث. وهو موضوع بذاته ولا يمكن أن يتناوله البحث المذكور. وعموماً فقد قمت بتحديث معلومات البحث، قدر الإمكان، الذي كتب أصلاً في منتصف عام ١٩٩٨ تقريباً، بحيث تعاصر انعقاد الندوة في النصف الأول من آذار/مارس ١٩٩٩، وذلك بالنسبة لعنصر القوة الجوية وتقديرات الإمكانات العسكرية النووية لدى إسرائيل. كما حرصت على أن أضيف بعض التوضيحات الموجزة الخاصة بالردع الصاروخي العربي والإيراني وتأثير ذلك في تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية الذي ما زال يكتنفه نقص المعلومات، وذلك في الجزء الذي سبق أن تناولت فيه تطور العقيدة العسكرية المذكورة، التي حرصت على إضافة الجديد إليها، والذي تسرب إلى الصحافة الإسرائيلية في ما بين فترة انتهاء البحث الأصلي والوقت الراهن (منتصف نيسان/أبريل ١٩٩٩).

وختاماً أتوجه بالشكر لمنظمي الندوة وإلى السادة الذين عقبوا على البحث.

القسم الرابع

الإمكانات العربية واحتمالات المستقبل



الفصل العاشر

الإمكانات الايديولوجية العربية

علي محافظة(*)

مقدمة

موضوع الصراع العربي ـ الإسرائيلي في الايديولوجيات التي سادت في الوطن العربي ولا تزال، لم يتناوله الباحثون إلا لماماً، مع أن هذا الصراع أشغل بال المفكرين ورجال السياسة والاقتصاد وعلماء الاجتماع والنفس العرب، ونال اهتمامهم في ما كتبوه أو قالوه. وكان تناول بعضهم له من الناحية الايديولوجية والخطابات السياسية لبعض القادة العرب. وتأتي دراستي هذه كمحاولة أولية لمعرفة الإمكانات الايديولوجية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

لعله من الصعوبة بمكان استخراج الايديولوجي من الخطاب السياسي العربي، والتفريق بين ما يستهدف الكسب الجماهيري وإلهاء الرأي العام أو المزايدة السياسية وتحسين الصورة الذاتية للحاكم، أو المناورة السياسية، أو إرضاء بعض الدول الكبرى أو إثارتها.

ولا شك في أن القيام بدراسة معمقة للإمكانات الايديولوجية العربية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي يحتاج إلى وقت أطول وتفرغ لدراسة الايديولوجيات العربية التي سادت منذ مطلع هذا القرن حتى اليوم، والتعرف على مكانة الصراع العربي ـ الإسرائيلي في هذه الايديولوجيات، والتطور الذي طرأ على طبيعته وكيفية مواجهته في كل ايديولوجيا والعوامل المؤثرة في هذا التطور. كما أن مصادر هذه الدراسة مشتتة

(*) قسم التاريخ ـ الجامعة الأردنية.

وموزعة في كتب ونشرات وصحف اندثر بعضها أو أحرق أو ما زال في ملفات الأجهزة الأمنية العربية، أما بعضها الآخر فموزع بين المكتبات بحيث يتعذر وجودها كلها في بلد عربي واحد.

ومع إدراكي للصعوبات الآنفة الذكر، فقد أقدمت على هذه الدراسة، وقد رأيت أن أعطي للصراع العربي ـ الإسرائيلي في الايديولوجيات الرسمية القطرية مكانة خاصة لأهمية ذلك، ولأن الموقف الرسمي القطري كان وما زال العامل الحاسم في الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

أولاً: المواجهة مع إسرائيل على الصعيد القطري

١ ـ دول المواجهة (دول الطوق)

تنقسم الدول العربية في علاقتها بالصراع العربي ـ الصهيوني إلى قسمين: دول المواجهة، أي الدول المحيطة بإسرائيل، وهي: مصر والأردن وسوريا ولبنان، والدول المساندة لها، وتشمل بقية الدول العربية. لقد خاضت دول المواجهة أربع حروب مع إسرائيل منيت فيها بالهزيمة والفشل بدرجات متفاوتة. وكان لهذه الحروب آثارها المباشرة وغير المباشرة في أحوال كل دولة منها وفي سياساتها الداخلية والخارجية. وظلت القضية الفلسطينية الواجهة السياسية والإعلامية والايديولوجية للصراع العربي ـ الإسرائيلي. وتولدت قناعة لدى العرب جميعاً، حكومات وشعوباً، أن الحركة الصهيونية حركة عنصرية دينية استعمارية غزت فلسطين، وتمكنت من إقامة كيان سياسي على أرضها بدعم ومساندة من الدول الاستعمارية الغربية التي ضمنت له التفوق العسكري والدعم الدبلوماسي لدى المنظمات والمحافل الدولية. وتعززت القناعة لدى العرب أن ظلماً حل بشعب فلسطين وأدى إلى طرد حوالى مليون عربي من ديارهم ولجوئهم إلى الأقطار العربية المجاورة، وأن على العرب مسؤولية إزالة هذا الظلم وتحرير فلسطين، وإعادة الفلسطينيين إلى ديارهم. واعتبرت أنظمة الحكم العربية مسؤولة عما جرى للفلسطينيين. وأصبحت ملتزمة تجاه شعوبها بتحرير فلسطين.

ولذلك شهدت المدة الزمنية الواقعة بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ رفضاً عربياً لوجود إسرائيل. وارتبطت قضية فلسطين بالشرعية السياسية لأنظمة الحكم العربية في دول المواجهة، مثلما استخدمت كسلاح فعال في أيدي المعارضة السياسية لهذه الأنظمة لإضعاف شرعيتها وتقويض سلطتها.

واختلفت دول المواجهة ايديولوجياً في مواقفها من الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ففي الأردن اختلطت الايديولوجيا مع المصلحة الشخصية في القضية الفلسطينية، جوهر الصراع العربي ـ الإسرائيلي. صحيح أن وحدة الضفتين قد فرضت على الأردن

حقائق سياسية وديمغرافية وجغرافية وأمنية جديدة غيرت من طبيعة كيانه السياسي، وجعلته المسؤول الأول عن القضية الفلسطينية أمام شعب فلسطين وإلى حد كبير أمام العرب والعالم. وغدت هذه المسؤولية من أكبر التحديات التي تواجه نظام الحكم الأردني. فقد تمتع سكان الضفة الغربية بالجنسية الأردنية، واندمجوا مع سكان الضفة الشرقية. واحتوى الأردن أكبر نسبة من اللاجئين الفلسطينيين.

ولم تقتصر علاقة الأردن بالقضية الفلسطينية على عهد الوحدة، بل امتدت إلى عهد الانتداب البريطاني، حيث سعى أمير شرقي الأردن إلى إقناع عرب فلسطين ويهودها أن بإمكانهم تحقيق طموحاتهم السياسية تحت قيادته وفي ظل ملكه. وكان هذا الدافع الذي تمتزج فيه الايديولوجيا (الوحدة بين قطرين عربيين واحتواء الحركة الصهيونية) بالأطماع الشخصية، وراء اتصالات الملك عبد الله بالقيادات اليهودية في فلسطين. وقد ذهب المؤرخ الإسرائيلي أورئيل دان (Uriel Dann) إلى تفسير موقف الملك عبد الله هذا بالعودة إلى ثقافة الأمير العثمانية التي ترى في اليهود عثمانيين أو ملة جديدة لها تفوقها في التجارة والأعمال الحرة ويمكن الإفادة منها في دولة عربية تشمل فلسطين وشرقي الأردن[1].

سعى الملك عبد الله إلى إضفاء الشرعية على وحدة الضفتين، بعد أن رفضت الدول العربية الاعتراف بها. ولعلّ شعوره بالعزلة على الصعيد العربي وهشاشة الكيان الأردني دفعاه إلى القيام بدور فعال في القضية الفلسطينية. وكان يحركه في ذلك «الصورة الذاتية» (Self-image) للهاشميين، ودورهم المركزي في العالمين العربي والإسلامي، ودعوتهم إلى الوحدة العربية. ولا شك في أن انتماء الملوك الهاشميين إلى النبي (ﷺ) وإلى الحسين بن علي شريف مكة وقائد ثورة العرب في مطلع هذا القرن، قد عزز شعورهم بدورهم التاريخي. واتضح هذا الشعور بقوة في مذكرات الملك عبد الله وخطبه وتصريحاته ورسائله، مثلما اتضح في خطب حفيده الملك حسين وفي تصريحاته ورسائله. ولعلّ كلمات الملك عبد الله لناظم القدسي رئيس وزراء سوريا في ١٩٥٠/١١/٢٨ تبين ذلك: «إننا نحن آل البيت السبب الأول في رفعة العرب. فمجدهم الأول انبثق من بين يدي محمد (ﷺ)، ومجدهم الثاني انبثق من بين يدي باعث الثورة العربية الكبرى. ونحن السبب في إيجاد من نسميهم اليوم بأصحاب جلالة وأصحاب سمو وأصحاب فخامة وغير ذلك»[2]. لقد منحت القضية الفلسطينية ملوك الأردن قوة وجاذبية على الصعيدين القطري والعالمي ولا سيما بالتزامهم

---

(١) Uriel Dann, *Studies in the History of Transjordan, 1920-1949: The Making of a State,* Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, CO: Westview Press, 1984), p. 11.

(٢) عبد الله بن الحسين، **الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، [د. ت.])، ص ٢٧٠.

بالبراغماتية والاعتدال في مواقفهم السياسية. كما أنها أثارت حفيظة أنظمة الحكم العربية المنافسة لهم، وكانت سبباً في توتر علاقات الأردن مع الدول العربية الأخرى، واشتداد المعارضة السياسية الداخلية فيه. وسهل على خصوم الهاشميين اتهامهم بالتعاون مع أعداء الأمة: البريطانيين والصهاينة والأمريكيين بسبب سياستهم الموالية للغرب ونظرتهم البراغماتية نحو إسرائيل[٣].

أما سوريا فللقضية الفلسطينية فيها جذور عميقة تتصل بالصورة الذاتية لسوريا كمهد للقومية العربية، وبدورها القومي. كما تتصل بالجغرافيا والروابط التاريخية بين فلسطين وسوريا. فقد اعتبرت فلسطين في النصف الأول من عقد العشرينيات «جنوب سورية» أو القسم الجنوبي من البلاد السورية. وأكد المؤتمر السوري العام هذه الحقيقة الجغرافية في مذكرته التي قدمها إلى لجنة الاستفتاء الأمريكية في ٢/٧/١٩١٩[٤]. وظلت قضية فلسطين تثير اهتمام الشعب السوري طوال عهد الانتداب الفرنسي. ولما استقلت سوريا سنة ١٩٤٦، قامت حكوماتها بدور بارز في أحداث عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨. ودخلت سوريا الحرب العربية ـ اليهودية دون أن تهيئ نفسها لها. ولذلك أحدثت هزيمة الجيش السوري في تلك الحرب اضطرابات أدت إلى قيام انقلابات عسكرية متوالية خلال السنوات الخمس التي تلتها. وكان تحرير فلسطين شعاراً يرفعه كل قائد عسكري عند قيامه بانقلابه العسكري. وهكذا قدم حسني الزعيم وسامي الحناوي وأديب الشيشكلي أنفسهم إلى الشعب السوري والأمة العربية على أنهم المدافعون عن قضية فلسطين، الساعون إلى تحرير الوطن السليب[٥].

وأحست سوريا بخطر إسرائيل المباشر عليها في ربيع عام ١٩٥١، حينما اعتدت إسرائيل على المنطقة المجردة من السلاح وقامت بتجفيف بحيرة الحولة. ولما لم يكن بإمكان سوريا مواجهة إسرائيل وحدها دعت مجلس الجامعة العربية للانعقاد في ١٤/٥/١٩٥١. واكتفى المجلس بإنشاء «مكتب مقاطعة إسرائيل» الذي اتخذ دمشق مقراً له، ولعب دوراً مهماً في فرض حصار اقتصادي عربي على الدولة الصهيونية[٦].

---

(٣) Aaron David Miller, *The Arab States and the Palestine Question: Between Ideology and Self-Interest*, foreword by Alfred A. Atherton, Washington Papers; 120 (New York: Praeger; Washington, DC: Georgetown University, Center for Strategic and International Studies, 1986), pp. 31-33.

(٤) حسن الحكيم، **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي، والفيصلي والانتداب الفرنسي** (بيروت: دار صادر، ١٩٧٤)، ص ٨٧ ـ ٨٨.

(٥) وليد المعلم، **سوريا، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨: التحدي والمواجهة** (دمشق: [د. ن.]، ١٩٨٥)، ص ١٦١.

(٦) نجاح محمد، **الحركة القومية العربية في سورية من خلال تاريخ تنظيماتها السياسية** (دمشق: دار البعث، ١٩٨٧)، ج ١: ١٩٤٨ ـ ١٩٦٣، ص ٢٢١.

ووقفت سوريا في وجه مخططات الملك عبد الله في فلسطين. وكانت وراء تأليف «حكومة عموم فلسطين» في غزة، وبمساعدة من مصر والعربية السعودية. واعترفت بهذه الحكومة فور تأسيسها في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٨[٧].

ولمواجهة الخطر الإسرائيلي اتجهت سوريا بعد عام ١٩٥٤، أي بعد القضاء على حكم الشيشكلي، نحو مصر عبد الناصر. ولما عرض جون فوستر دالاس (John Foster Dulles)، وزير الخارجية الأمريكي مشروعه لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي في ١٩٥٥/٨/٢٦، أسرعت الحكومة السورية إلى إبرام معاهدة دفاع مشترك ثنائية مع مصر في ١٩٥٥/١٠/٢٠ للوقوف في وجه هذا المشروع ورفضه. تضمن مشروع دالاس حلاً لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بتوطينهم في البلدان العربية وتعويضهم من ممتلكاتهم التي فقدوها في فلسطين، من قبل إسرائيل من خلال قرض دولي لهذه الغاية، وعقد صلح مع إسرائيل تشارك فيه الولايات المتحدة، وتحويل خطوط الهدنة إلى حدود دائمة بين إسرائيل وجيرانها العرب مع إجراء تعديلات طفيفة عليها[٨].

أرادت إسرائيل اختبار صدقية معاهدة الدفاع المشترك السورية ـ المصرية، فقامت بهجوم واسع على المراكز السورية المطلة على بحيرة طبرية. ولم تتمكن مصر من مساعدة سوريا. غير أن هذا العدوان دفع سوريا إلى شراء الأسلحة من دول الكتلة الاشتراكية. وأبرمت أول صفقة سلاح مع تشيكوسلوفاكيا في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥[٩].

ولما وقع العدوان الثلاثي (البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي) على مصر في ٣٠/ ١٩٥٦/١٠، وضعت سوريا قواتها المسلحة تحت تصرف القيادة العليا السورية ـ المصرية، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا، وأعلنت التعبئة العامة في البلاد. وبدأت بتأليف «المقاومة الشعبية» لمساندة شعب مصر. وزار رئيس الجمهورية شكري القوتلي موسكو، لضمان مساندة الاتحاد السوفياتي لمصر عسكرياً وسياسياً[١٠].

ولا شك في أن من الدوافع الأساسية لقيام الوحدة السورية ـ المصرية عام ١٩٥٨ الرغبة في مواجهة الخطر الإسرائيلي وحماية سوريا من اعتداءات إسرائيل. وظل

---

(٧) محسن البرازي، مذكرات محسن البرازي، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩، إعداد خيرية قاسمية (بيروت: الرواد للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ١١٦ ـ ١١٧.

(٨) المعلم، سوريا، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨: التحدي والمواجهة، ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

(١٠) بيير بوداغوفا، الصراع في سورية لتدعيم الاستقلال الوطني، ١٩٤٥ ـ ١٩٦٦، ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتني (دمشق: دار المعرفة، ١٩٨٧)، ص ١٠٩ ـ ١١٠، وخالد العظم، مذكرات خالد العظم، ٣ ج، ط ٢ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، مج ٢، ص ٤٨١ ـ ٤٨٧.

الصراع العربي ـ الإسرائيلي والرد على اعتداءات إسرائيل على الحدود السورية وتحويل مياه نهر الأردن، من الموضوعات الحساسة التي أثارت قلق الوزراء السوريين في حكومة الوحدة. ولذلك طلب هؤلاء من الرئيس عبد الناصر التصدي لإسرائيل بالقوة في ١٩٥٩/١١/٢٩[١١].

وبعد انهيار الوحدة السورية ـ المصرية سنة ١٩٦١، ظلت مسألة تحويل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب في إسرائيل تشعر سوريا بالخطر، ولم تكتف بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن في بداية عام ١٩٦٤، وإنما كانت وراء عقد مؤتمر القمة العربي الأول في ١٩٦٤/١/١٣[١٢].

ومنذ أن تولى حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في سوريا عام ١٩٦٣، تبنت الحكومات السورية فكرة إقامة كيان فلسطيني يتجسد في تنظيم شعبي لأبناء فلسطين، له جيش شعبي مرتبط بقيادة التنظيم العليا، ويكون أداة ثورية قادرة على القيام بمسؤولياتها بالاشتراك مع الجيوش العربية في معركة التحرير، وأن تتولى الدول العربية دعم هذا الكيان مادياً ومعنوياً[١٣]. وسعى البعث الحاكم في سوريا والعراق إلى التفاوض مع مصر من أجل قيام وحدة ثلاثية بين الأقطار العربية الثلاثية، غير أن المفاوضات منيت بالفشل.

ويوصول الراديكاليين من البعثيين إلى السلطة، بانقلاب ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦ العسكري، طرح شعار حرب التحرير الشعبية لمواجهة إسرائيل والقضاء عليها. ودعم الراديكاليون حركة فتح (حركة تحرير فلسطين) بصفتها نواة لحرب التحرير الشعبية، مقابل مساندة عبد الناصر لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكان الراديكاليون البعثيون ينافسون عبد الناصر على الزعامة العربية ولا يترددون في إحراجه. ولعل الاعتداءات الإسرائيلية على سوريا في نيسان/ابريل ١٩٦٧، وطلب الحكومة السورية العون من عبد الناصر، مثال على هذا الإحراج الذي دفع عبد الناصر إلى نجدة سوريا وتخفيف الضغوط العسكرية عليها، وقيام إسرائيل بعدوانها على مصر وسوريا والأردن في ٥/ ١٩٦٧/٦. هذا العدوان الذي أسفر عن احتلال كامل التراب الفلسطيني وشبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان السورية. واستمر الحكم في سوريا يتبنى حرب التحرير الشعبية سبيلاً لإخراج إسرائيل وتحرير الأراضي العربية المحتلة بعد هزيمة حزيران/

---

(١١) محمد، **الحركة القومية العربية في سورية من خلال تاريخ تنظيماتها السياسية**، ص ٣٦٨ ـ ٣٦٩.

(١٢) بوداغوفا، **الصراع في سورية لتدعيم الاستقلال الوطني، ١٩٤٥ ـ ١٩٦٦**، ص ٢١١.

(١٣) **نضال البعث**، ١١ ج، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦)، ج ١٠: **القيادة القومية، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦: من ثورة رمضان وآذار إلى ٢٣ شباط ١٩٦٦**، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

يونيو ١٩٦٧، وأنشأ فصيلاً مسلحاً باسم «قوات الصاعقة» انضم إلى العمل الفدائي الفلسطيني ارتبط أول الأمر بقيادة فرع الأردن لحزب البعث، ثم بقيادة فرع فلسطين للحزب المذكور. واتخذت سوريا موقفاً متطرفاً من المساعي العربية لاستعادة الأراضي العربية التي احتلت في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. وقاطعت مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الخرطوم في آب/أغسطس ١٩٦٧ واتهمت الرؤساء العرب الذين شاركوا فيه بالتآمر على تصفية القضية الفلسطينية ورفضت كل حل غير عسكري للصراع العربي ـ الإسرائيلي، بينما سعت مصر والأردن إلى حل سلمي لاستعادة أراضيهما المحتلة.

ولما قامت الحركة التصحيحية بقيادة الفريق حافظ الأسد، أصدرت بياناً في ١٦/١١/١٩٧٠ اتهمت فيه قيادة الحزب آنذاك، بالتقاعس عن القيام بمهامها لمواجهة المخططات الاستعمارية الرامية إلى «تصفية القضية الفلسطينية وتثبيت الوجود الصهيوني الدخيل»[١٤]. ووجدت سوريا، في عهد الرئيس الأسد، أن من المتعذر عليها تحقيق أهدافها من موقع معزول في الوطن العربي أو بالسماح للعمل الفدائي الفلسطيني باستقلال يهدد استقرار أنظمة الحكم العربية أو قد يجر سوريا إلى حرب لا تريدها مع إسرائيل. وبذلك تخلت عن فكرة حرب التحرير الشعبية التي نادى بها الراديكاليون البعثيون. والتزمت سوريا بالقضية الفلسطينية، وحصرت اهتمامها بلبنان والأردن وفلسطين. وطرحت فكرة تعامل العرب مع إسرائيل من موقع الندية السياسية والعسكرية. وسعت سوريا إلى منع لبنان والأردن من إبرام تسوية منفردة مع إسرائيل تقلب ميزان القوى في غير صالحها، لأن مثل هذه التسوية تضعف من قدرة سوريا على استعادة مرتفعات الجولان، وتضحي بنظام حكم يفخر على الدوام بدور سوريا كدولة مواجهة منافحة عن حقوق العرب وشرفهم[١٥].

وتحالفت سوريا مع مصر السادات في حرب رمضان/اكتوبر ١٩٧٣، التي أفضت إلى توقيع اتفاق فك ارتباط مع إسرائيل، وقبلت بقرار مجلس الأمن رقم (٣٣٨) الذي يعني ضمناً القبول بقرار المجلس نفسه رقم (٢٤٢) الذي رفضته الحكومات السورية المتعاقبة.

وحرصت سوريا على التحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية وعدم خروجها عن

---

(١٤) **نضال البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٣ ـ ١٩٧٥: دراسة تاريخية تحليلية موجزة** (دمشق: القيادة القومية، ١٩٧٨)، ص ١١٥ ـ ١١٨.

(١٥) Miller, *The Arab States and the Palestine Question: Between Ideology and Self-Interest*, p. 40.

خطها السياسي. ولعلّ هذا يفسر المجابهات العنيفة بين الطرفين في عامي ١٩٧٥ و١٩٨٣ في لبنان. وقد رفضت سوريا فكرة «استقلال القرار الوطني الفلسطيني» التي ما انفكت تنادي بها منظمة التحرير الفلسطينية. ورأت أن هذه الفكرة بدعة يقصد بها بيع المصالح والحقوق العربية في فلسطين، وأن الرئيس السادات قد تبناها لعقد صفقة منفردة مع إسرائيل. وعادت سوريا في عهد الرئيس الأسد تؤكد أن فلسطين هي «جنوب سورية»[١٦]. وتمسكت بوجهة النظر القائلة ان القضية الفلسطينية ملك الأمة العربية. وهذا ما أكده الرئيس الأسد في خطابه أمام المؤتمر القومي الثامن لحزب البعث في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥[١٧].

ومن هذه المنطلقات الفكرية والسياسية عارضت سوريا بقوة اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ بين مصر وإسرائيل، واتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣ بين لبنان وإسرائيل.

ولا شك في أن مشاركة سوريا في التحالف الدولي لإخراج القوات العراقية من الكويت عام ١٩٩١، والنتائج التي أسفرت عنها حرب الخليج الثانية هذه، وقبول سوريا بالمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام بين الدول العربية وإسرائيل واشتراكها في المفاوضات الثنائية التي عقدت في واشنطن منذ عام ١٩٩١ كانت لا تتسق مع بعض المبادئ والأفكار التي قامت عليها سياسة سوريا نحو الصراع العربي ـ الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٩١[١٨].

وإذا عدنا إلى لبنان وجدنا اهتماماً رسمياً وشعبياً بالقضية الفلسطينية منذ بداياتها. وشارك عدد من الشباب اللبناني في ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. وكان فوزي القاوقجي، وهو من أبناء طرابلس الشام، قائداً لقوات المتطوعين العرب في هذه الثورة. كما تولى قيادة جيش الإنقاذ على الساحة الفلسطينية عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨. وشارك متطوعون لبنانيون في حرب ١٩٤٨ مثلما شارك جيش لبنان فيها ولو على نطاق محدود جداً. واستقبل لبنان مئات الألوف من اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه، واستقر معظمهم في مخيمات حول المدن الكبرى فيه. والتزمت الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ استقلال لبنان عام ١٩٤٣ وحتى بداية الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ بالقرارات التي اتخذها مجلس جامعة الدول العربية بشأن القضية الفلسطينية. وكانت

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٨ ـ ٤٩، وأحمد قولي، «عرفات ونحن،» تشرين (دمشق): ٩ و١٥/ ٧/ ١٩٨٣.

(١٧) Miller, Ibid., pp. 50-52.

(١٨) James A. Baker and Thomas M. Defrank, *The Politics of Diplomacy: Revolution, War and Peace, 1989-1992* (New York: G. P. Putnam's Sons, 1995), pp. 417, 420, 422, 425-428, 447-449, 468-469 and 487-489.

الحكومات اللبنانية حريصة على حل عادل للقضية الفلسطينية، يعيد اللاجئين إلى ديارهم. ومهما كانت أسباب الحرب الأهلية اللبنانية ودوافع القائمين بها، فقد أدى وقوف الفدائيين الفلسطينيين إلى جانب القوى اليسارية اللبنانية إلى تعاون القوى اليمينية اللبنانية مع إسرائيل. ولم يتردد الرئيس اللبناني أمين الجميل في عقد اتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣ مع إسرائيل، فكان بمثابة حل منفرد بين لبنان وإسرائيل على شاكلة اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية لعام ١٩٧٩. غير أن تطور الأحداث في لبنان جعلت الاتفاق المذكور حبراً على ورق[١٩]. ومنذ اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، سارت الحكومة اللبنانية في الاتجاه نفسه الذي اختطته سوريا تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي ولا سيما نحو التسوية السلمية وفقاً لمبادئ مؤتمر مدريد للسلام.

أما مصر، فلم تعن حكوماتها المتوالية طوال العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن بالقضية الفلسطينية، بسبب عزلتها عن الأقطار العربية لمدة طويلة من الزمن. هذه العزلة التي ساهم الاستعمار الأوروبي في خلقها منذ أواخر القرن الماضي وحتى أربعينيات هذا القرن. كما ساهم استقلال مصر عن الدولة العثمانية منذ معاهدة لندن عام ١٨٤٠ في نمو الوطنية المصرية بشعاراتها ورموزها التاريخية. وتحمل عرب المشرق جزءاً من المسؤولية عن هذه العزلة لعدم إشراكهم مصر في قضاياهم القومية[٢٠]. ولا عجب أن تكون ردة فعل حكومة الأحرار الدستوريين على ثورة البراق في فلسطين عام ١٩٢٩ سلبية، وأن تهدد جريدة **السياسة** الناطقة باسمها، الفلسطينيين في مصر بالطرد لتهييجهم الرأي العام المصري، خوفاً من إغضاب الانكليز وتشجيع الشعب المصري على التمرد على حكمها[٢١]. ولذلك عارض الملك فؤاد اشتراك مصر في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في القدس عام ١٩٣١ لمساندة شعب فلسطين[٢٢].

وكان مصطفى النحاس، زعيم حزب الوفد ورئيس وزراء مصر، أول مسؤول مصري بحث القضية الفلسطينية مع المسؤولين الإنكليز أثناء المفاوضات التي أفضت إلى إبرام معاهدة ١٩٣٦. فقد بيّن لأنتوني ايدن (Anthony Eden) في جلسة خاصة أن

---

(١٩) جوزيف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب: سيرة ذاتية** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٠)، ص ٤١ ـ ٥٥، ١٩٥ ـ ٢٢٤ و٢٥٣ ـ ٢٦٤، وكريم بقرادوني، **لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، طبعة منقحة مع فهرست (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، [١٩٩١؟])، ص ٣٩ ـ ٥١ و٧١ ـ ٧٨.

(٢٠) عواطف عبد الرحمن، **مصر وفلسطين**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، ص ٤٧.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

مشروع تقسيم فلسطين لا يمكن أن يكون حلاً مرضياً للعرب. وأبدى النحاس استنكاره لمشروع التقسيم في مباحثاته مع السير مايلز لامبسون (Sir Miles Lampson) في ١٩٣٧/٧/٢٥، وعبّر عن قلقه إزاء احتمال قيام دولة يهودية مجاورة لمصر، وان الحل الوحيد، في رأيه، هو العمل على قيام دولة عربية مستقلة متحالفة مع بريطانيا[٢٣]. وشجع النحاس الصحف المصرية على نشر أخبار الثورة الفلسطينية والإشادة ببطولات الفلسطينيين، وإظهار تعاطف الشعب المصري معهم[٢٤]. وأعلن واصف غالي، وزير خارجية مصر، أمام عصبة الأمم رفض حكومته لمشروع تقسيم فلسطين كما جاء في تقرير لجنة التحقيق الملكية البريطانية «لجنة بيل» (Peel Commission) عام ١٩٣٧. وشاركت مصر في مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في لندن في شباط/فبراير ١٩٣٩. وكان من رأي رئيس وزراء مصر آنذاك، محمد محمود، قبول الكتاب الأبيض البريطاني لعام ١٩٣٩ حلاً للقضية الفلسطينية، وحاول إقناع القيادة الفلسطينية بذلك ولكنه فشل في محاولته.

وكان إنشاء جامعة الدول العربية، واتخاذ القاهرة مقراً دائماً لها قد أوجد في مصر منبراً جديداً للقضية الفلسطينية. وشاركت مصر في جميع المؤتمرات العربية والدولية التي تناولت القضية الفلسطينية منذئذٍ، بصفتها أكبر الدول العربية وأقواها. وخاضت مصر الحرب العربية ـ اليهودية عام ١٩٤٨ من دون استعداد لها. وكان الملك فاروق يرى في خوض هذه الحرب رفعاً لسمعته وتعزيزاً لدوره كرئيس لأكبر دولة عربية في مواجهة الزعامة الهاشمية في العراق والأردن[٢٥].

وبهزيمة الجيش المصري في حرب ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل، ارتبطت قضية فلسطين ارتباطاً وثيقاً بشؤون مصر الداخلية والخارجية. والتزمت مصر، بعد الحرب، بمساندة حكومة عموم فلسطين التي اتخذت غزة مقراً لها. وقادت مصر حملة دبلوماسية لطرد الأردن من الجامعة العربية إثر وحدة الضفتين عام ١٩٥٠. غير أن حرب فلسطين كانت من الأسباب التي أدت إلى ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ والإطاحة بالنظام الملكي في مصر. وتتدرج أفكار جمال عبد الناصر، قائد هذه الثورة في نطاق الحركة القومية العربية. فقد نظر عبد الناصر إلى دور مصر في الدائرة العربية من خلال رؤيته للقومية العربية ورؤيته لحركة التحرر من الاستعمار. فمصر في إطار النظام العربي تلعب دوراً قيادياً للدفاع عن العرب وتحريرهم. ولا بد من أن تكون

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨٦ و٢٦٨.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١.

مصر محوراً لأي نظام دفاعي في الشرق الأوسط لم يتخل قط عن دور مصر الإقليمي القيادي والدفاعي في الوطن العربي[٢٦].

أما أنور السادات، خليفة عبد الناصر، فقد بدأ عهده بتأكيد التزام مصر بالقضية الفلسطينية. ورد على إعلان الملك حسين لمشروع «المملكة العربية المتحدة» بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الأردن. واستمر في هذا الموقف حتى حرب رمضان تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣. وخلال السنوات الأربع التي تلت هذه الحرب، صمم السادات على الاستفادة من ثمار السلام الذي تخيله مع إسرائيل، و«الشراكة الكاملة» مع الولايات المتحدة الأمريكية التي دفعته إلى زيارة القدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧. لقد أكدت هذه الزيارة أن السادات أعطى القضية الفلسطينية أولوية ثانوية. وربما ساهم هجوم منظمة التحرير الفلسطينية على مصر إثر توقيعها اتفاقية سيناء الثانية عام ١٩٧٥، ومقتل يوسف السباعي، رئيس تحرير جريدة **الأهرام** عام ١٩٧٨، على يد الفدائيين الفلسطينيين، في تحرير السادات من التزامه نحو القضية الفلسطينية، مع أنه لم يدر ظهره كلياً لها. فقد أكد السادات أمام الكنيست الإسرائيلي في زيارته للقدس استعادة الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني ولا سيما حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة[٢٧]. وأصر في المراحل الأولى من مفاوضات كامب ديفيد على عدم القبول بسلام منفصل حتى تحل القضية الفلسطينية[٢٨]. يتهم بعضهم السادات بأنه استعمل الدراسة الفلسطينية لتغطية السلام المنفرد مع إسرائيل، وأن هدفه كان استرجاع سيناء فقط. قد يكون هذا الاتهام صحيحاً، غير أنه عند التفاوض على الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة وجد السادات هوة واسعة بين الموقف الإسرائيلي والمطالب الفلسطينية والرفض الأردني للمشاركة في المفاوضات. وربما كانت هذه الهوة والموقف العربي المعادي للمفاوضات مع إسرائيل هما اللذان دفعاه إلى التخلي عن التفاوض حول الحكم الذاتي.

لم يخرج حسني مبارك، خليفة السادات، عن خط سلفه تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي. صحيح أنه سحب سفير مصر من تل أبيب إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢، ومذبحة مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين قرب

---

(٢٦) مارلين نصر، **التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠: دراسة في علم المفردات والدلالة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١)، ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤.

(٢٧) Miller, *The Arab States and the Palestine Question: Between Ideology and Self-Interest*, pp. 62-65.

(٢٨) Moshé Dayan, *Breakthrough: A Personal Account of the Egypt-Israel Peace Negotiations* (New York: Knopf, 1981), p. 161.

بيروت في أيلول/سبتمبر من العام نفسه، وجعل عملية تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل في أدنى حدودها، غير أنه التزم باتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية. وانطلاقاً من هذا الالتزام ساهمت مصر في المفاوضات السرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل التي أسفرت عن توقيع اتفاقية أوسلو (١) عام ١٩٩٣. وما زالت مصر تدعم الحكم الذاتي الفلسطيني في مفاوضاته ومواقفه من الحكومة الإسرائيلية[٢٩].

٢ ـ الدول المساندة

اقتصرت مواقف الدول العربية المساندة من الصراع العربي ـ الإسرائيلي على النشاط الدبلوماسي والمقاطعة الاقتصادية لإسرائيل والشركات والمؤسسات المتعاونة معها والدعم المالي لدول المواجهة والمساندة العسكرية من بعضها عند اندلاع القتال. واتضحت هذه المواقف بصورة فردية أحياناً، وجماعية أحياناً أخرى، في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية والهيئات التابعة للجامعة، وفي مؤتمرات القمة العربية والهيئات التي انبثقت عنها. وتفاوتت مواقف هذه الدول تفاوتاً بيناً في شدتها والتزاماتها. وكان العراق أقربها إلى دول المواجهة وأكثرها التزاماً بالقضية الفلسطينية حتى يكاد اعتباره واحدة منها. يتلوه في ذلك العربية السعودية ودول الخليج واليمن والسودان ودول المغرب العربي.

كانت جامعة الدول العربية منذ نشأتها قد قامت بدور فاعل في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وسيطرت القضية الفلسطينية على أغلب نشاطاتها خلال السنوات الخمس الأولى من حياتها. وكانت ترى في هذه القضية قضية العرب أجمعين وليست خاصة بعرب فلسطين وحدهم[٣٠]. أما الدول الأعضاء في الجامعة فقد اختلفت مواقفها من قضية فلسطين وفقاً لمصالحها الخاصة وتوجهاتها السياسية. ولذلك عجزت الجامعة عن التنسيق بين الدول الأعضاء ودفعها إلى الاستعداد للحرب العربية ـ اليهودية الأولى عام ١٩٤٨[٣١]. وخشية من خروج بعض الدول الأعضاء على الإجماع العربي، اتخذ مجلس

---

(٢٩) أنيس صايغ، **١٣ أيلول** (بيروت: مكتبة بيسان، ١٩٩٤)؛ علي أومليل، محرر، **اتفاقية غزة أريحا (ورشة عمل ٢٥/١٠/١٩٩٣)** (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٤)، وعماد يوسف، جواد الحمد وهاني سليمان، **الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني «غزة ـ أريحا أولاً»** (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٥).

(٣٠) ابراهيم أبراش، **البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٧٦ ـ ٧٨.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٨٠ ـ ٨٢.

الجامعة قراراً في ١٩٥٠/٤/١ يتضمن طرد أي دولة من الدول الأعضاء إذا ما أقدمت على عقد صلح منفرد مع إسرائيل. واشترط القرار لإجراء أي تفاوض للسلم مع إسرائيل إذعانها لقرارات الأمم المتحدة الثلاثة، أي: تدويل القدس، وإعادة اللاجئين إلى ديارهم، وتعديل الحدود بحيث تتوافق مع قرار التقسيم لعام ١٩٤٧(٣٢).

وإزاء ضغوط الدول الغربية الكبرى على الدول العربية لحل القضية الفلسطينية لصالح إسرائيل، وافق مجلس الجامعة العربية على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في ١٩٥٠/٤/١٣، وصادقت عليها الدول الأعضاء في مطلع عام ١٩٥١، فكانت بداية للتضامن بين الدول الأعضاء لمواجهة الخطر الصهيوني، غير أن الخلافات العربية طغت على هذا الالتزام الذي تحول إلى حبر على ورق.

وأدت مشاريع الأحلاف العسكرية التي عرضتها الدول الغربية الكبرى على الدول العربية في الخمسينيات إلى انقسامها إلى فريقين: فريق يؤيد هذه المشاريع، وفريق يعارضها. واشتدت الخصومة بينهما حتى بلغت أوجها بعد قيام الحلف العراقي ـ التركي عام ١٩٥٥. واستمرت المنازعات العربية تأخذ أشكالاً متباينة وتأتلف في محاور مختلفة، حتى قامت إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن. عندها التأم القادة العرب بمبادرة من مصر في أول مؤتمر للقمة العربية عام ١٩٦٤. وبلغ التضامن العربي أشده في الأزمة الألمانية ـ العربية عام ١٩٦٥. وأصدر مؤتمر القمة العربي الثالث الذي عقد في الدار البيضاء (١٣ ـ ١٩٦٥/٩/١٧) «ميثاق التضامن العربي» لمناهضة المؤامرات الاستعمارية والصهيونية التي تهدد الكيان العربي وتوفير الطاقات العربية لتعبئة القوى لمعركة الكفاح لتحرير فلسطين(٣٣).

أدت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ إلى إرباك الدول العربية التي اقتنعت أن إسرائيل لا يمكن القضاء عليها بحرب تقليدية. وعقد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في آب/أغسطس ١٩٦٧، فأكد أن إزالة آثار العدوان من الأراضي العربية المحتلة هي مسؤولية مشتركة بين جميع الدول العربية، وأعلن أن لا صلح مع إسرائيل ولا اعتراف بها ولا تفاوض معها(٣٤)، وتقرر فيه تقديم الدعم المالي من الدول النفطية إلى دول

---

(٣٢) خيرية قاسمية، «تطورات القضية الفلسطينية على الصعيد العربي، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦،» في: **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني**، رئيس التحرير عبد العزيز الدوري؛ المساهمون أحمد الخالدي [وآخرون] ([عمان]: اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، [١٩٨٩-])، ج ٢، القسم ١، ص ١٩٤.

(٣٣) أسعد عبد الرحمن، «الدول العربية والجامعة العربية والقضية الفلسطينية، ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧،» في: المصدر نفسه، ج ٢، القسم ١، ص ٣٤٠ ـ ٣٥٤.

(٣٤) نظام محمود بركات، «مؤتمرات القمة العربية وقضية فلسطين،» **شؤون عربية**، العدد ٤٨ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦)، ص ١٣٤.

المواجهة لإعادة بناء قواتها المسلحة.

ومنذ قيام الانقلاب العسكري في العراق في ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨ والانقلاب العسكري في ليبيا في ١٩٦٩/٩/١ ظهر في صفوف الدول المساندة اتجاه راديكالي متشدد في موقفه من الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن هدف الدول العربية ينبغي ألا يقتصر على «إزالة آثار العدوان» وإنما لا بد من توسيعه ليشمل تحرير الأراضي المحتلة في حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧، أي إزالة أسباب العدوان الإسرائيلي.

وكانت حرب رمضان مثالاً لدعم الدول المساندة لدول المواجهة، ولا سيما على الصعد المالية والاقتصادية والدبلوماسية. واستعمل النفط، لأول مرة، في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، كسلاح سياسي أثبت جدواه. غير أن زيارة السادات إلى القدس قسمت الدول العربية إلى ثلاث مجموعات: المجموعة **الأولى** المؤلفة من سوريا والعراق واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية وليبيا والجزائر، أدانت الزيارة وعدتها «خيانة للقضية العربية» وبداية لحل منفرد بين مصر وإسرائيل. ولذلك عقدت هذه المجموعة مؤتمراً في طرابلس الغرب في ١٩٧٧/٢/٥ وسمت نفسها «دول الصمود والتصدي» وطالبت بمقاطعة مصر دبلوماسياً واقتصادياً. أما المجموعة **الثانية**، فتشمل العربية السعودية ودول الخليج، وقد اتخذت موقفاً سلبياً من الزيارة دون أن تتخذ أي إجراء ضد مصر. وأبدت المجموعة **الثالثة** المؤلفة من المغرب والسودان وعمان تفهماً للمبادرة وتعاطفاً معها[٣٥].

وعقد في بغداد مؤتمر القمة العربي التاسع عام ١٩٧٨، فأكد أن قضية فلسطين قضية عربية مصيرية وهي جوهر الصراع العربي ـ الصهيوني، وأن مسؤولية التحرير مسؤولية قومية على جميع العرب المشاركة فيها. ورفض المؤتمر اتفاقيات كامب ديفيد وأدانها. ودعا مؤتمر القمة العاشر في تونس عام ١٩٧٩ إلى وضع استراتيجيا عربية متكاملة لدعم الصمود العربي وعدم جواز انفراد أي طرف عربي بأي حل للقضية الفلسطينية. وأقر مؤتمر القمة العربي الذي عقد في فاس في المغرب عام ١٩٨٢ مبادئ عامة لتسوية سلمية، لأول مرة، قامت على مبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز، ولي عهد العربية السعودية، وهي رد على مبادرة الرئيس الأمريكي ريغان (**R. Reagan**). وأبدى مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء عام ١٩٨٥ تمسكه بقرارات مؤتمر فاس، ودعا إلى عقد مؤتمر للسلام تحضره الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بحضور

---

(٣٥) أحمد سعيد نوفل، «مصر والحل السلمي وآثاره،» في: **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني**، ج ٢، القسم ٢، ص ٦٥٨ ـ ٦٥٩.

ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب الأطراف الأخرى المعنية[٣٦]. وأكد مؤتمر القمة العربي الطارئ في عمان عام ١٩٨٧ مبدأ الالتزام بقرارات القمم العربية القاضية بعدم جواز انفراد أي طرف من الأطراف العربية بأي حل للصراع العربي ـ الإسرائيلي. وكرر مؤتمر القمة العربي غير العادي في الجزائر عام ١٩٨٨ هذا المبدأ في قراراته. أما مؤتمر القمة العربي غير العادي في الدار البيضاء عام ١٩٨٩ فقد أدخل تعديلات مهمة على هذا المبدأ حينما فوض «الأطراف المعنية مباشرة بالصراع، وهي فلسطين والأردن وسوريا ولبنان ومصر، بالتنسيق فيما بينها والمبادرة بالعمل الإجرائي والتنفيذي لدفع عملية التسوية السلمية بينها وبين إسرائيل، وحدد الأساس الذي تقوم عليه التسوية، وهو قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢) ورقم (٣٣٨) وبقية قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة[٣٧].

وأدخلت الدبلوماسية الأمريكية في أعقاب حرب الخليج الثانية تعديلات جذرية على المبادئ التي أقرتها والتزمت بها مؤتمرات القمة العربية، إذ نجح وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر (James Baker) في جولاته الثماني على العواصم العربية بالحصول على موافقة الدول العربية على تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي بصورة منفصلة بعضها عن بعضها الآخر. ولم تجتمع الأطراف العربية المعنية مباشرة بالتسوية لمناقشة الموقف من مقترحات بيكر، لا على مستوى القمة، ولا على مستوى وزراء الخارجية أو المسؤولين الكبار قبل مؤتمر مدريد أو قبيل التفاوض الفعلي. وتمت الموافقة على أفكار بيكر في ظل قطيعة دبلوماسية بين الأطراف العربية. وأدت عزلة منظمة التحرير الفلسطينية، والعداء بينها وبين دول الخليج، إلى دخولها عملية التفاوض متنازلة عن موقفها الأصلي من التسوية[٣٨].

ويلاحظ على مؤتمرات القمة الثلاثة الأولى التي عقدت قبل حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ أنها جعلت تحرير فلسطين هدفاً قومياً للأمة العربية، وحددت وسائل تحقيقه بتوحيد الجهد العربي لمنع التوسع الإسرائيلي والحيلولة دون تحويل مياه نهر الأردن، وبالإعداد العسكري من خلال القيادة العربية الموحدة، وإعطاء الشعب الفلسطيني دوره في تحرير أرضه، ورفض توطين اللاجئين الفلسطينيين، ووضع خطة دبلوماسية عربية موحدة لعرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة. وقد احتل الحل العسكري في هذه المؤتمرات الثلاثة الأولوية، بينما احتلت الدبلوماسية دوراً ثانوياً.

---

(٣٦) بركات، المصدر نفسه، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

(٣٧) محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٥٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢)، ص ١٩١.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٩٢ و١٩٤.

ومنذ حرب ١٩٦٧ تغيرت اتجاهات مؤتمرات القمة، فأصبح تركيزها على إزالة آثار العدوان، وتأمين انسحاب القوات الإسرائيلية إلى حدود ١٩٦٧/٦/٤، مع التمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه. وبعد حرب رمضان ظهر اتجاهان في مؤتمرات القمة: **أولهما** يقوم على المساواة بين الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، **وثانيهما** يقوم على إقرار مبدأ تولي منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية التفاوض بشأن القضية الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كما قرر ذلك مؤتمر القمة العربية في الرباط عام ١٩٧٤. وقد تبنت هذا الاتجاه مصر السادات التي أبرمت فيما بعد معاهدة الصلح مع إسرائيل. وقد أدى إبرام هذه المعاهدة إلى تفكك التضامن العربي الذي ظهر في أضعف صوره أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢، إذ لم تجرؤ دولة عربية على مساعدة لبنان عسكرياً أو حماية المقاومة الفلسطينية التي كانت هدف الاجتياح الإسرائيلي[٣٩].

٣ ـ الأحزاب الوطنية القطرية

أولت الأحزاب الوطنية في الأقطار العربية اهتماماً بالقضية الفلسطينية منذ نشأتها وبصورة متفاوتة. فقد أولت الأحزاب الوطنية في سوريا اهتماماً شديداً بهذه القضية، ومنها: حزب الاستقلال العربي، وحزب العهد، وحزب الشعب، والكتلة الوطنية، والحزب الوطني، وبين عامي ١٩٢٠ و١٩٦٣. وأبدت أحزاب مثل: حرس الاستقلال، وحزب الأمة، وحزب الإخاء الوطني، وحزب الاستقلال، والحزب الوطني الديمقراطي في العراق اهتماماً أقل. وأبدت الأحزاب الأردنية مثل: حزب الاستقلال، وحزب الشعب، وحزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني، والحزب العربي الأردني، والحزب الوطني الاشتراكي، اهتماماً قوياً بالقضية الفلسطينية بين عامي ١٩٢١ و١٩٥٧. وفي مصر أبدى حزب الوفد والحزب الوطني اهتماماً بالقضية بين عامي ١٩٣٦ و١٩٥٢. وأولى الحزب الدستوري القديم والحزب الدستوري الجديد في تونس، وجمعية العلماء المسلمين في الجزائر، وجبهة التحرير الوطني الجزائري، وحزب الاستقلال، وحزب «جبهة القوى الاشتراكية» في المغرب، عناية خاصة بالقضية الفلسطينية. واقتصر دور هذه الأحزاب على التنديد بالسياسة البريطانية في فلسطين ورفض وعد بلفور وإقامة الوطن القومي اليهودي، ومساندة شعب فلسطين مادياً ومعنوياً في نضاله. وكانت الإضرابات والمظاهرات وإصدار

---

(٣٩) هاني فارس، «العدوان الإسرائيلي على لبنان وآثاره،» في: **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني**، ج ٢، القسم ٢، ص ٦٧٣ ـ ٦٩٥.

البيانات وعقد الندوات والمهرجانات وجمع التبرعات المالية من أساليب هذه الأحزاب في مواجهة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وساهمت هذه الأحزاب في توعية الجماهير الشعبية العربية بهذه القضية.

ولا بد في هذا المقام من الإشارة إلى الحزب القومي السوري الاجتماعي الذي نبه منذ تأسيسه في بداية الثلاثينيات من هذا القرن إلى الخطر اليهودي في فلسطين، وشارك في ثورة ١٩٣٦ في فلسطين، مثلما شارك في حرب ١٩٤٨[٤٠]. وقد رأى هذا الحزب، الذي دعا إلى وحدة أقطار سوريا الطبيعية مع العراق، أن فلسطين جزء من الوطن السوري اغتصبه اليهود، ولا يحرر إلا بوحدة الوطن السوري (الهلال الخصيب)، بحيث يكون «نواة لجبهة عربية تقف سداً في وجه الأطماع الخارجية». وعلى أثر هزيمة ١٩٦٧ اقترح الحزب حلاً للصراع العربي ـ الإسرائيلي يقوم على بناء أربع وحدات استراتيجية في الوطن العربي، هي: سوريا (الهلال الخصيب) والجزيرة العربية ووادي النيل وشمال افريقيا، وتأخذ سوريا المبادرة لشن المعركة ضد إسرائيل وإشراك الشعب بالقتال[٤١].

ثانياً: الصراع العربي ـ الإسرائيلي والحركة القومية العربية

سأقتصر في دراستي على أهم العناصر في الحركة القومية العربية: حزب البعث العربي الاشتراكي والتجربة الناصرية، وحركة القوميين العرب. فقد تابع حزب البعث منذ نشأته، أحداث فلسطين دون أن يكوّن موقفاً ايديولوجياً واضحاً من الصراع العربي ـ الصهيوني. واكتفى، كغيره من الأحزاب السياسية، بالاحتجاجات على الهجرة اليهودية إلى فلسطين[٤٢]. وبعد انعقاد المؤتمر التأسيسي للحزب بستة أشهر، أصدر مجلسه بياناً في ١٩٤٧/٩/٢٠، أشار فيه، لأول مرة، إلى تخاذل الحكومات العربية في موقفها من القضية الفلسطينية، وضعف القيادة الشعبية، وتهديد عروبة فلسطين بالفناء في حالة قيام الدولة اليهودية. ودعا الحزب في بيانه هذا الحكومات العربية إلى تنفيذ ما تعهدت به من تعبئة قواتها المسلحة وتنسيقها لـ «مباشرة العمل الحاسم» وإتاحة الفرصة للشعب لـ «الانضمام في حركة الجهاد لإنقاذ فلسطين». وأعلن الحزب عن تطوع أفراده في كتائب الجهاد واستعداده للتعاون مع جميع الهيئات

---

(٤٠) جورج عبد المسيح، **رسائل من الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى الملوك الرؤساء في العالم العربي** ([د. م.: د. ن.، د. ت.])، ص ٤٣، ٩٢ ـ ٩٣ و١٤٢.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٢١ ـ ٢٢٣.

(٤٢) **نضال البعث**، ج ١، ص ٩٦.

الوطنية لتنظيم هذا الجهاد لإنقاذ فلسطين[٤٣]. وأنشأ الحزب منذ بداية عام ١٩٤٨ «مكتب فلسطين الدائم». وشارك عميد الحزب ميشيل عفلق وعدد من المنتسبين إلى الحزب في جيش الإنقاذ في حرب فلسطين[٤٤].

وفي أعقاب النكبة، نسب الحزب ضياع فلسطين إلى «الفئات الإقطاعية الحاكمة التي هادنت اليهود يوم أتوا فلسطين وساعدتهم وباعتهم الأراضي، وكانت مسخرة لهم وللاستعمار البريطاني، حامي الصهيونية ومنشؤها». وعدّ الحزب «الصهيونية والاستعمار والفئات الإقطاعية الحاكمة شيئاً واحداً»، وطالب بالنضال ضدها كجبهة واحدة[٤٥].

وقاوم الحزب مشاريع الأحلاف الغربية التي عرضت على دول المنطقة في الخمسينيات، لأن «بريطانيا وأمريكا وفرنسا التي يضمها المعسكر الاستعماري الغربي قد ارتكبت بحق العرب والإنسانية جريمة تسليم فلسطين العربية لليهود». ورأى الحزب أن الحل الوحيد للصراع العربي ـ الإسرائيلي «انطلاق الحركة الشعبية في طريق ثوري تقدمي منظم يجرف الظلم الداخلي والخارجي»[٤٦].

وكان الحزب أكثر تحديداً في بيانه الذي صدر في ١٩٥٥/١١/٢، إذ جعل الوحدة العربية والتحرر من الاستعمار ونشر الاشتراكية سبل العرب لـ «محو آثار المؤامرة الكبرى في فلسطين»[٤٧]. ودعا أكرم الحوراني، عضو القيادة القومية للحزب في مقال نشرته جريدة **البعث** في ١٩٥٦/٤/٢٧ إلى الوحدة بين سوريا ومصر للدفاع عن النفس والوقوف في وجه إسرائيل[٤٨]. وربطت جريدة **البعث** الناطقة بلسان الحزب، بين إسرائيل وتركيا، وعدتهما ركيزتين للاستعمار ضد العرب[٤٩]. وظل الحزب يؤكد أن الصهيونية حركة استعمارية غازية تهدد الكيان القومي العربي، وأن الحل الوحيد هو القضاء على إسرائيل والصهيونية واسترداد الوطن السليب[٥٠].

ووجه الحزب مذكرة إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد في بغداد في ٣١/

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.
(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢١٦ ـ ٢٤٠.
(٤٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١١٥ ـ ١١٦ (بيان الحزب بمناسبة تقسيم فلسطين، ٢٩/١١/١٩٥٠).
(٤٦) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٢١ ـ ١٢٢ (بيان الحزب في ذكرى وعد بلفور، ٢/١١/١٩٥٤).
(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٢١ ـ ١٢٢.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٣٩ ـ ١٤٤.
(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٨.
(٥٠) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٣٧.

١٩٦١/١، طالب فيها بوضع خطة واقعية لمواجهة «خطر تزايد القوى العسكرية والبشرية العدوانية لدولة إسرائيل، كخطوة أولى في استراتيجية تحرير الأرض المغتصبة واستعادة حقوق عرب فلسطين». وطالب في الوقت نفسه بمنع أعمال تحويل مجرى نهر الأردن بالقوة، ودعوة الرأي العام الدولي والمنظمات الدولية للضغط على إسرائيل من أجل إيقاف أعمال المشروع الإسرائيلي[٥١].

ورداً على مشروع داغ همرشولد (Dag Hammarskjold)، الأمين العام للأمم المتحدة، لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، دعا الحزب في بيان صدر في حزيران/يونيو ١٩٥٩، إلى تنظيم اللاجئين الفلسطينيين لاختيار قيادة لهم تسهر على شؤونهم وتساهم في حل ثوري لقضية فلسطين[٥٢]. وكرر الحزب هذه الدعوة في مؤتمره القومي الرابع الذي عقد في بيروت في آب/أغسطس ١٩٦٠. ونادى بتأليف «جبهة شعبية تضم جميع التنظيمات الفلسطينية في الأقطار العربية، مستقلة عن الحكومات[٥٣]. وأكد المؤتمر القومي السادس للحزب الذي عقد في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٣ «اعتماد عرب فلسطين، كأداة أولى في تحرير فلسطين». ودعا «السلطتين الثوريتين في العراق وسوريا إلى تقديم كل الإمكانيات لإقامة جبهة تحرير فلسطين»[٥٤]. ومع انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول في مطلع عام ١٩٦٤، أصدرت القيادة القومية للحزب بياناً أشار إلى قرار اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٩ الداعي إلى إبراز الكيان الفلسطيني وإنشاء جيش فلسطيني تقوم الحكومات العربية بسد نفقاته، وإلى قرار القمة المذكور بضرورة إبراز الكيان الفلسطيني. وقد طالبت القيادة القومية بأن يكون للكيان الفلسطيني محتوى نضالي يتجسد في تنظيم شعبي لأبناء فلسطين يعبر عن إرادتهم الحرة، وله سلطة فعلية تمارس جميع الحقوق المستمدة من السيادة الكاملة للشعب العربي الفلسطيني على وطنه، وأن يكون لهذا الكيان جيش فلسطيني التكوين ترتبط قيادته بالسلطة العليا للتنظيم الشعبي الفلسطيني ويخضع لها، ويكون أداتها الثورية القادرة على القيام بمسؤولياتها بالاشتراك مع الجيوش العربية في معركة التحرير، وأن تقوم الدول العربية بدعم هذا الكيان مادياً ومعنوياً ليتمكن من القيام بمهمته[٥٥]. وصدر عن القيادة القومية للحزب مشروع مفصل لهذا الكيان في ٢٠/ ١٩٦٤/٥ تضمن معلومات عن هيئاته، وهي: المجلس الوطني وكيفية انتخابه

---

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٤٦ ـ ١٥٠ و١٥٥ ـ ١٥٨.

(٥٢) المصدر نفسه، ج ٨، ص ١٧٥ ـ ١٧٧.

(٥٣) نضال البعث، ج ٤، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٦٧.

(٥٥) المصدر نفسه، ج ١٠، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

واختصاصاته، واللجنة التنفيذية العليا، واللجنة التحضيرية، والتزامات الدول العربية نحو هذا الكيان[٥٦].

ويلاحظ أنه منذ أن تولى الدكتور منيف الرزاز منصب الأمين العام للحزب أعطيت القضية الفلسطينية الأولوية على القضايا الأخرى. واتهم عبد الناصر بأنه يضع الخلافات بينه وبين البعث في مستوى أعلى من التناقض بين العرب والصهيونية[٥٧]. وانتقد بيان المؤتمر القومي الثامن للحزب الذي عقد في نيسان/ابريل ١٩٦٥ سياسة الدول العربية نحو القضية الفلسطينية التي تقوم على الاعتراف الضمني بوجود دولة إسرائيل من خلال تمسك هذه الدول بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية. وتضمن البيان أيضاً رفضاً لهذا المنطلق باعتبار أن الوجود الإسرائيلي يناقض الوجود العربي. كما طالب بجعل قضية فلسطين «مقياساً لتحديد موقف الدول العربية من كل الدول الأخرى على جميع المستويات السياسية والاقتصادية، واعتبار الشعب العربي الفلسطيني الأداة الأولى والأساسية في تحرير فلسطين»[٥٨]. ويلاحظ من هذه البيانات المزايدة على عبد الناصر وسياسته نحو القضية الفلسطينية في وقت بلغ الخلاف بينه وبين حزب البعث أشده.

وقد يعود هذا الموقف المتشدد لحزب البعث إلى أيديولوجية الحزب وإلى موقف شعبة فلسطين في لبنان التابعة للحزب التي انتقدت منظمة التحرير الفلسطينية بغياب الديمقراطية في هيئاتها وفي اختيار رئيسها، وطالبت بتسليح شعب فلسطين وتدريبه تدريباً ملائماً لظروف المعركة وتهيئته من أجل معركة التحرير[٥٩].

ومع قيام انقلاب ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦ في سوريا، ووصول البعثيين الراديكاليين إلى قيادة الحزب، اشتدت وتيرة المزايدة بين البعث وعبد الناصر. وطرح الحزب فكرة حرب التحرير الشعبية سبيلاً لتحرير فلسطين ولمواجهة الكيان الصهيوني. وجاءت هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ لتعزز هذه الفكرة، ولا سيما بعد فشل الجيوش النظامية العربية في مواجهة العدو الصهيوني. غير أن الحركة التصحيحية التي قام بها الفريق حافظ الأسد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، وضعت حداً لهذا التوجه السياسي. وقد بيّنا فيما سبق الخط السياسي لحزب البعث في سوريا بقيادة الرئيس الأسد. أما حزب البعث في العراق الذي انفصل عن فرع سوريا منذ عام ١٩٦٦،

---

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٣٩ ـ ١٤٤.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٠ ـ ٢٦٥ و٢٧٥.

(٥٨) المصدر نفسه، ج ٩، ص ١٥.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٤٤ ـ ١٤٨.

فقد سار على الخط السياسي التقليدي للبعث الذي يرفض وجود إسرائيل ويسعى إلى زوالها، ويرفض كل الحلول السلمية معها.

أما جمال عبد الناصر، فقد تطورت نظرته إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي مع تطور الأحداث التي مرت بها مصر والأمة العربية منذ ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ وحتى وفاته. وتطورت مكانة هذا الصراع وطبيعته وكيفية مواجهته في عقيدة عبد الناصر السياسية. فلم يكن لهذا الصراع أولوية في السياسة الخارجية المصرية خلال العامين التاليين للثورة. وبدأ عبد الناصر ينظر إلى إسرائيل كدولة توسعية عدوانية لا تقبل بالحلول الوسط، وتطمع في ضم أراض عربية جديدة في خطاب ألقاه في ١٩/٤/١٩٥٤، ووصف الصهيونية بأنها حركة توسعية تسعى إلى احتلال «وادي النيل وجزء من العراق وجزء من العربية السعودية». وفي مقال له نشر في جريدة الأخبار القاهرية في ٣١/١٠/١٩٥٤ عد الصهيونية شكلاً من أشكال الاستعمار الاستيطاني[٦٠].

حدث تحول واضح في عقيدة عبد الناصر حول إسرائيل بعد الغارة الإسرائيلية على غزة في ٢٨/٢/١٩٥٥. فقد تأثر من وحشية الغارة ومن تصريحات قادة إسرائيل التوسعية. ومنذئذٍ عد عبد الناصر إسرائيل عدواً يستهدف التوسع في الأراضي العربية والقضاء على القومية العربية (خطابه في نادي الضباط في غزة في ١٣/٥/١٩٥٦)[٦١]. واعتقد عبد الناصر أن إسرائيل عامل من عوامل التوتر وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط لأنها ذات نيات عدوانية، وتحاول فرض السلام على العرب بحسب شروطها وإجبارهم على قبول الأمر الواقع[٦٢].

اعتبر عبد الناصر الصراع العربي ـ الإسرائيلي صراعاً دولياً تشارك فيه أطراف ثلاثة: العرب وإسرائيل والاستعمار الغربي. وعد إسرائيل عدواً ثانوياً تابعاً للعدو الأكبر، الاستعمار الغربي. فالغرب، في نظره، ولا سيما بريطانيا، العدو المباشر الذي خلق إسرائيل وزودها بالسلاح. وتقوم إسرائيل بدور العميل الاستعماري لإضعاف العرب وزعزعة الاستقرار في المنطقة. وقد عزز دور إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ هذه القناعة لدى عبد الناصر. وعزا عبد الناصر التوسعية الصهيونية إلى العقيدة الصهيونية التي تقوم على تصور حق تاريخي للصهاينة

---

(٦٠) محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٩٢، وجمال عبد الناصر، **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر** (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.])، القسم ١: ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٦١) السيد سليم، المصدر نفسه، ص ٩٣، وعبد الناصر، المصدر نفسه، القسم ١، ص ٤٦٨ ـ ٤٧٠.

(٦٢) السيد سليم، المصدر نفسه، ص ٩٥.

في المنطقة الواقعة بين النيل والفرات. أما أفضل استراتيجيا، في نظره، لمواجهة هذا العدو، فاستراتيجية الردع والصلابة(٦٣). والواقع أنه كان لعبد الناصر استراتيجيتان مختلفتان تمثل كل منهما مرحلة زمنية معينة. فقبل الغارة الإسرائيلية على غزة عام ١٩٥٥، انتهج عبد الناصر استراتيجيا دفاعية ـ توفيقية قوامها تنسيق القدرات الدفاعية المشتركة للدول العربية إزاء إسرائيل، والسعي تدريجياً، انطلاقاً من هذا الموقف الدفاعي القوي لتحقيق السلام مع إسرائيل، على أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. وقد أكد عبد الناصر هذه الاستراتيجيا في خطبه وتصريحاته وبياناته قبل شباط/فبراير ١٩٥٥. أما الاستراتيجيا التي تبناها بعد هذا التاريخ فكانت استراتيجيا دفاعية ردعية تقوم على الرد على أي هجوم إسرائيلي بهجوم مماثل، وبناء قوة عسكرية مصرية ذات قدرة رادعة فعالة، وتقوية النظام الدفاعي العربي في إطار نظام عربي مستقل للضمان الجماعي. وظل عبد الناصر يبدي استعداده للتسوية مع إسرائيل طوال هذه الفترة التي امتدت من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٦٧، وذلك على أساس قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧ وقرارات الأمم المتحدة الخاصة بعودة اللاجئين الفلسطينيين التي تلته(٦٤).

واستمر عبد الناصر يعتبر الاستعمار الغربي العدو الرئيسي للأمة العربية، وإسرائيل مجرد عميل له. وغدا العدو السياسي لمصر وللأمة العربية، في نظر عبد الناصر، الاستعمار الغربي وإسرائيل والرجعية العربية. وتكرر ذلك في خطاباته وتصريحاته وبياناته بين عامي ١٩٥٤ و١٩٦٧. فهو يقول في خطاب ألقاه في ٥/١٠/ ١٩٦١: «إن عدوي وعدو أمتي هو الاستعمار والرجعية المتعاونة معه والقاعدة التي يتحفز منها لضرب آمالنا وهي إسرائيل»(٦٥).

وإسرائيل، في نظره، قاعدة للاستعمار الغربي، لأنها لا تملك وجوداً مستقلاً أو تعبيراً عن إرادة ذاتية، وإنما هي إحدى أدوات الاستعمار الغربي. وهي أيضاً، أداة للتخريب الإقليمي. فدورها يقوم على الحيلولة دون الاتصال الجغرافي بين الدول العربية، وإشاعة عدم الاستقرار في المنطقة العربية، وعرقلة جهود العرب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان عبد الناصر، في الوقت نفسه، حريصاً على التأكيد ان عداءه لإسرائيل لا يعني عداءً لليهود أو عداء للسامية(٦٦).

---

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٩٦ ـ ٩٨.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١١٨ ـ ١٢٠.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٤٣، وعبد الناصر، المصدر نفسه، القسم ٣: ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢، ص ٥٥٦.

(٦٦) السيد سليم، المصدر نفسه، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

وإسرائيل، في عقيدة عبد الناصر، دولة عدوانية تهدد الأمن القومي العربي، ولا تتردد في استخدام كل وسائل الابتزاز السياسي والحرب النفسية والتخريب الاقتصادي لتحقيق أهدافها. وعداء إسرائيل للعرب عداء دائم وعام. وهو عداء مستمد من العقيدة الصهيونية. ولذلك لا أمل في تغير هذا العدو أو التوصل إلى حلول وسط معه في المدى المنظور. وإسرائيل كيان سياسي واحدي لا خلاف جوهرياً بين نخبه السياسية حول التوسع والعدوان. ويرى عبد الناصر أن قادة إسرائيل يعتقدون أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي مباراة لا يمكن أن يكسبها إلا طرف واحد. ويرى أيضاً أن إطالة أمد الصراع مع إسرائيل من شأنه استنزاف الموارد العربية وإعاقة التنمية الاقتصادية العربية[٦٧].

وتبين لعبد الناصر، ابتداءً من عام ١٩٦٥، أن إسرائيل تنظر إلى العرب كمجموعة من الدول غير قادرة على تنسيق عمل مشترك بينها لتحقيق أهدافها. ولذلك فهي لا تأخذ العرب وقوتهم العسكرية مأخذ الجد. وتحولت هذه الفكرة إلى عقيدة لدى عبد الناصر، دفعته إلى توقيع ميثاق الدفاع المشترك مع سوريا سنة ١٩٦٦ وإلى تعبئة القوات المسلحة المصرية في أيار/مايو ١٩٦٧ كجزء من محاولة إظهار قوة الردع العربية ضد إسرائيل[٦٨].

وتطورت هذه العقيدة حتى أصبح عبد الناصر يرى أن أي بادرة للتساهل مع إسرائيل ستنتهزها للحصول على مكاسب جديدة. أما إذا أظهر العرب التشدد إزاءها فإنها ستتراجع. ولذلك رفض عبد الناصر التفاوض مع إسرائيل قبل أن تلتزم مسبقاً بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين. غير أن التشدد والصلابة المطلوبين إزاء إسرائيل ينبغي ألا يصلا إلى حد المبادرة باستعمال القوة العسكرية أو التحدي المباشر لها، لأن إسرائيل سترد على ذلك بالمثل. ويرى الباحث المصري محمد السيد سليم أن عبد الناصر قد أخطأ في تقديره لمنهج إسرائيل في حساب المخاطر السياسية، إذ تصور أن إسرائيل عميل استعماري يعمل بتوجيه الاستعمار الغربي وغير قادر على المخاطرة بدوافع ذاتية. ولذلك فإنها تتفادى المواجهة المباشرة مع العرب، وبذلك لا تجرؤ على شن هجوم على البلدان العربية إلا إذا ضمنت التأييد الكامل من إحدى الدول الكبرى[٦٩].

اعتقد عبد الناصر أن تحرير فلسطين عملية تاريخية طويلة قوامها التفوق

---

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٥١ ـ ١٥٥.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

الاجتماعي والاقتصادي والعسكري على إسرائيل، بحيث لا تستطيع فيه الأخيرة مقاومة النهوض العربي[٧٠]. واعتقد أيضاً أنه يواجه إشكالية في هذا الصدد. فالقضاء على النظم السياسية الرجعية العربية يقتضي حتماً تأجيل عملية تحرير فلسطين، مثلما يؤدي التضامن مع هذه الأنظمة إلى تعطيل عملية التحرير. أما حل هذه الإشكالية، فيتطلب تحقيق هذه الأهداف المتعارضة في إطار جدول زمني يبدأ بتحقيق الهدف تلو الهدف، مستنداً في ذلك إلى التجربة والخطأ. وتقدم عبد الناصر بمشروع قومي لتحرير فلسطين يقوم على القضاء على النفوذ الاستعماري والرجعي في الوطن العربي، وبناء قاعدة اقتصادية للعمل العربي، وتحقيق الوحدة العربية الشاملة. وكان يعتقد أن هذا المشروع القومي سيعيد للفلسطينيين حقوقهم من دون معركة عسكرية. فهو يقول في خطاب ألقاه في ١٩/ ١٠/ ١٩٦٠: «إذا تحررنا من الاستعمار، فإننا نخطو خطوة في سبيل تحرير فلسطين، وإذا تحررنا من أعوان الاستعمار، فإننا نخطو خطوة نحو تحرير فلسطين، وإذا قوينا جيشنا وصنعنا الأسلحة، فإننا نخطو خطوة في سبيل تحرير فلسطين، وإذا صنعنا الطائرات النفاثة والدبابات، فإننا نخطو خطوة أخرى في سبيل تحرير فلسطين»[٧١]. واستند هذا المشروع فكرياً إلى فكرة التطور الحتمي التاريخي، وإلى افتراض العلاقة العضوية بين إسرائيل والاستعمار والرجعية العربية. وقد كرر عبد الناصر ذلك في خطاباته في مطلع الستينيات، وكان يعتقد أن القوى الثورية العربية هي القادرة على تحقيق هذا المشروع[٧٢].

أما استراتيجية عبد الناصر القائمة على الردع في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧، فتشمل أبعاداً ثلاثة هي: عدم السماح لإسرائيل بالتفوق العسكري على العرب، وتعبئة الموارد البشرية العربية لبناء قوة رادعة عربية، ومساعدة الفلسطينيين وتأييدهم في نضالهم لاستعادة حقوقهم. وتصور عبد الناصر أن التفوق العربي في الموارد البشرية قادر على مواجهة التقانة الإسرائيلية المتقدمة وتغيير ميزان القوى لصالح العرب[٧٣].

كان عبد الناصر يرفض المخاطرة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لأنها تؤثر بصورة حاسمة في المستقبل العربي. والاستراتيجيا المثالية لتلافي الآثار السلبية

---

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٢٠٦ و٢٠٨، وعبد الناصر، المصدر نفسه، القسم ٣: ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢، ص ٢٩٣.

(٧٢) السيد سليم، المصدر نفسه، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

للمخاطرة هي تأجيل الهدف، بيد أن تأجيل الهدف يجب أن يصحبه تطبيق استراتيجيا دفاعية حازمة[٧٤].

وابتداءً من عام ١٩٦٤، أخذت تتشكل لدى عبد الناصر قناعة بأن الحرب مع إسرائيل حتمية، ولكنها بعيدة المدى، لم يتصور أنها ستقع في حياته[٧٥]. أما بعد حزيران/يونيو ١٩٦٧ فقد حدث تغير مهم في نظرة عبد الناصر إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وأصبحت إسرائيل العدو الرئيسي والمباشر لمصر وللعرب جميعاً. وانتقلت الدول العربية المحافظة، ولا سيما العربية السعودية والأردن من موقع الأعداء إلى موقع الحلفاء، لأن الأردن خاض الحرب إلى جانب مصر، ولأن السعودية ودول الخليج قدمت له الدعم المالي وساهمت في إنقاذ اقتصاد مصر بعد إغلاق قناة السويس. واستمر عبد الناصر ينظر إلى إسرائيل على أنها أداة في المخطط الأمريكي العالمي للهيمنة على شؤون الشرق الأوسط وقلب النظم الثورية العربية. وأصبحت العلاقة بين إسرائيل والاستعمار الأمريكي علاقة عضوية ومتعددة الأبعاد. ونتج من ذلك تصور جديد للصراع العربي ـ الإسرائيلي، باعتباره صراعاً بين طرفين، أحدهما مصر وبقية الدول العربية من جهة، وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى. وظلت إسرائيل، في نظره، عدواً لدوداً لها أطماع توسعية لا تقف عند حد، ومشروعاً استعمارياً يقوم على العنصرية. وأخذ منذ بداية عام ١٩٧٠ ينظر إلى النخب السياسية الإسرائيلية على أنها ذات اتجاهين: اتجاه معتدل ينادي بالسلام العادل، واتجاه متشدد يطالب بضم الأراضي العربية المحتلة. واتضحت هذه النظرة في حديثه إلى الصحفي الفرنسي إريك رولو (Eric Rouleau) في جريدة **لوموند**[٧٦]. والسبب في ذلك استعداد عبد الناصر للتسوية السلمية مع إسرائيل الذي اتضح في ندائه للسلام الذي وجهه إلى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (Richard Nixon) وقبوله لمبادرة وليام روجرز (William Rogers) وزير الخارجية الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط في نيسان/ابريل ١٩٧٠[٧٧].

كان تركيز عبد الناصر بعد حرب ١٩٦٧ على هدفين هما: انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في هذه الحرب واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني. وقد رفض عبد الناصر، في البداية، إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة

---

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ و٢٢٥.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

(٧٦) *Le Monde*, 18/2/1970.

(٧٧) السيد سليم، المصدر نفسه، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٦، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **وثائق عبد الناصر، يناير ١٩٦٩ ـ سبتمبر ١٩٧٠** (القاهرة: [المركز]، ١٩٧٣)، ص ٥٨.

لأن «مثل هذه الدولة ستكون ضعيفة وتحت سيطرة إسرائيل». وطالب بما كانت تطالب به منظمة «فتح» بأن «تقوم في فلسطين دولة لا تقوم على أساس من دين واحد، بل كل الأديان، أمة من اليهود والمسلمين والمسيحيين»، في حديثه إلى أرنودي بورغريف (A. Borgrave) رئيس تحرير مجلة **النيوزويك**(٧٨) الأمريكية للشؤون الدولية، ولكنه تخلى عن اعتراضه على إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة لأن مثل هذا الخيار، في رأيه، يجب أن يترك للفلسطينيين أنفسهم. وهذا ما أكده للدكتور روبرت فيشر (Robert Fisher) أستاذ القانون الدولي في جامعة هارفرد في ١٤/٦/١٩٧٠. وأبدى استعداداً للتوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل على أساس قرارات الأمم المتحدة وشريطة أن تتخلى إسرائيل عن أطماعها التوسعية وانسحابها الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها سنة ١٩٦٧(٧٩).

وأعطى عبد الناصر للمعركة مع إسرائيل أولوية على الأهداف الأخرى كالتنمية الاقتصادية والإصلاح السياسي. وأخذ يعطي للقوة العسكرية دوراً أكبر في إزالة آثار العدوان. ولكنه لم يؤمن قط بجدوى حرب المقاومة الشعبية أو حرب العصابات. وكان تأييده للمقاومة الفلسطينية باعتبارها مصدر إزعاج للعدو واستنزافاً لقدراته وليست سبيلاً للتحرير(٨٠).

أما حركة القوميين العرب، التي ظهرت على الساحة العربية في مطلع الخمسينيات من هذا القرن، فلم تختلف عن البعث في تصورها لطبيعة الصراع العربي ـ الصهيوني ولأسلوب المواجهة مع إسرائيل. فكلاهما يرى أن تحرير فلسطين لا يتم إلا بالوحدة العربية، غير أن الحركة أخذت موقفاً أكثر تشدداً حينما رفعت الثأر من الصهيونية شعاراً لها، وربطت، بحكم ظروف نشأتها مفاهيمها الفكرية ومنطلقاتها الايديولوجية بالعمل من أجل تحرير فلسطين. ولم تفرق الحركة بين اليهودية والصهيونية وإسرائيل في عقد الخمسينيات، واعتبرت اليهود الأعداء التاريخيين للأمة العربية. ولذلك طالبت الحركة بطرد اليهود الجواسيس من الوطن العربي، ومصادرة أموالهم و«التنكيل بكل نذل منهم». و«العلاقة بين الاغتصاب اليهودي» و«الاستعمار» في نظر الحركة علاقة تقوم على «التشارك في المصالح». ولم تميز الحركة بين اليهودية والصهيونية إلا عام ١٩٥٩ وعلى يد «لجنة الفكر» فيها. وكانت الحركة ترى في نكبة عام ١٩٤٨ عاراً لحق بالأمة العربية. ولن يزيل هذا العار سوى الثأر الذي يعد «حلاً

---

(٧٨) *Newsweek* (2 February 1969).

(٧٩) السيد سليم، المصدر نفسه، ص ٢٥٠ ـ ٢٥١، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، المصدر نفسه، ص ٤٣١ ـ ٤٣٣.

(٨٠) السيد سليم، المصدر نفسه، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٧.

وحيداً لاستعادة الكرامة المهانة والشرف المهدور والحق المغتصب». ورأت أن الصراع مع العدو الصهيوني لا يتم إلا بالثأر منه، ولا يكون الثأر إلا بالقوة، ولا تتحقق القوة إلا بالوحدة العربية. ولهذا أيدت الحركة كل المشاريع الوحدوية التي ظهرت في الخمسينيات، ورأت في وحدة سوريا والأردن والعراق نواة للوحدة العربية الشاملة. ونظرت بشيء من الريبة والشك نحو ثورة ٢٣ تموز/يوليو في مصر في سنواتها الأولى، لاعتقادها بأنها انقلاب عسكري لا يختلف عن الانقلابات العسكرية التي حدثت في سوريا. ولما طرأ التحول على سياسة هذه الثورة بعد منتصف الخمسينيات، وضعت حركة القوميين العرب نفسها في خدمة عبد الناصر وتبنت سياسته الوحدوية القومية، وربطت الحركة نفسها كتنظيم وأيديولوجيا بالحركة الناصرية. واعتبرت الناصرية التيار الثوري الوحيد المؤهل لقيادة الحركة الثورية العربية وحركة اليسار العربي[٨١].

وأيدت الحركة شعارات «وحدة الصف» ثم «وحدة الهدف» و«وحدة العمل العربي» التي رفعها عبد الناصر. وبعد انفصال سوريا عن مصر سنة ١٩٦١، لم يعد تحرير فلسطين أو الثأر من إسرائيل يحتل المقام الأول في أيديولوجية الحركة.

واقتصر دور الوحدة العربية على ممارسة الضغوط العسكرية على إسرائيل لردعها عن التوسع والعدوان، ولحماية حركة التحرر العربية وقلعتها الثورية، مصر الناصرية، وحماية المنجزات التي حققها عبد الناصر. أما تحرير فلسطين فقد تأجل وأصبح تابعاً للمعركة الثورية الاشتراكية التي تخوضها حركة التحرر العربي[٨٢].

ولما اشتد الخلاف بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكم الأردني عام ١٩٦٦ رفعت حركة القوميين العرب في الأردن شعار «تحرير عمّان» باعتبار أن الساحة الأردنية جبهة فلسطين الوحيدة، وقلبت شعارها القديم «الوحدة طريق تحرير فلسطين» إلى «فلسطين وحدها هي التي توصلنا إلى الوحدة العربية والاشتراكية العربية والحرية». وطالبت بتغيير جذري في نظام الحكم الأردني يزيل «الجدار الأردني أمام فلسطين»، ويحول الأردن إلى «فيتنام شمالية تعتبر الحرب حربها جملة وتفصيلاً» كما يحول

---

(٨١) باسل الكبيسي، **حركة القوميين العرب**، تعريب نادرة الخضيري الكبيسي، ط ٤ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ٨٤ ـ ١٠٠؛ سهير سلطي التل، **حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٣١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٢٦ ـ ٣٧؛ محمد جمال باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر** (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ٥٣ ـ ٧٠ و٩٤ ـ ٩٨، أبراش، **البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية**، ص ١٣١ ـ ١٣٤.

(٨٢) باروت، المصدر نفسه، ص ١١٠ ـ ١١٤، ١١٧ ـ ١٢٩ و١٢٣ ـ ٢٥٠.

الفلسطينيين إلى «فيتكونغ»[٨٣].

كانت هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ صدمة عنيفة لحركة القوميين العرب، زعزعت كثيراً من المفاهيم والقيم التي تبنتها سابقاً، ودفعت بها إلى التخلي عن الفكر القومي الشمولي وعن التحامها بالحركة الناصرية وتبني المبادئ الماركسية ـ اللينينية، ولا سيما فكرة الصراع الطبقي بين الأنظمة الرجعية والطبقات المتحالفة معها والقوى الثورية الاشتراكية. وشهدت الحركة منذئذٍ انقسامات في صفوفها بلغت أشدها عام ١٩٦٩. وتضاءل دورها على الصعيد الشعبي وتحولت إلى فصائل في حركة المقاومة الفلسطينية[٨٤].

أما من حيث موقفها من منظمة التحرير الفلسطينية، فقد اتسم بالتحفظ والنقد، لعمل المنظمة وممارسات قيادتها والطريقة التي تم بها تأليف لجنتها التنفيذية[٨٥]. ولما انطلق العمل الفدائي الفلسطيني بقيادة حركة «فتح» وقواتها «العاصفة»، رأت حركة القوميين العرب في عملياتها العسكرية توريطاً للعرب في حرب هم غير مستعدين لها، ودعت إلى ضرورة التنسيق المسبق بين عمليات «العاصفة» والخطة العربية الشاملة تجاه فلسطين. وشككت الحركة في جدوى أسلوب الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية كوسيلة لتحرير فلسطين. وكان هذا الموقف منسجماً تماماً مع موقف عبد الناصر من حركة «فتح»، واتهمت «فتح» بالانفراد بقيادة النضال الفلسطيني.

ولم تتبن حركة القوميين العرب العمل الفدائي إلا في منتصف عام ١٩٦٦، وذلك بإنشاء منظمة «أبطال العودة» الفدائية التي كان يمولها ويدربها اللواء وجيه المدني، قائد جيش التحرير الفلسطيني. وقبيل حرب حزيران/يونيو أعلنت الحركة عن قيام تنظيم باسمها هو «شباب الثأر». وحدث خلاف فكري في صفوفها أدى إلى قيام «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧. ثم انشق أحمد جبريل عن الجبهة واستقل بتنظيم «جبهة التحرير الفلسطينية» بعد عام من نشأتها، ثم حصل انشقاق في صفوفها بين الجناح اليساري وجناحها المؤسس، فأعلن نايف حواتمة في شباط/فبراير ١٩٦٩ الانفصال عن الجبهة وتكوين «الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين» ونهجت الأخيرة نهجاً ثورياً ماركسياً في رؤيتها لهزيمة حزيران/يونيو، فلم تعتبرها مجرد هزيمة عسكرية، بل هزيمة لمجموع التكوين الطبقي والاقتصادي والعسكري والايديولوجي لحركة التحرير الوطني الفلسطينية والعربية.

---

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٩ ـ ٣١٠.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٤٢١ ـ ٤٥٢.

(٨٥) أبراش، المصدر نفسه، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

وطالبت بإسقاط قيادة الطبقة البرجوازية لحركة التحرير العربية لصالح الطبقات الأكثر جذرية (راديكالية) في نهجها الثوري وهي تحالف العمال والفلاحين[٨٦].

فلسطين في الثقافة السياسية العربية وموقعها في الذاكرة الشعبية

قلما أشغلت قضية سياسية أذهان المفكرين والمثقفين ورجال السياسة والدين والأدب والفن في الوطن العربي، منذ بداية هذا القرن وحتى اليوم، كما أشغلتهم قضية فلسطين. وقد أجمع هؤلاء على عدالة هذه القضية وعلى الظلم الذي لحق بشعب فلسطين على يد بريطانيا والحركة الصهيونية من جهة، وعلى يد الدول الاستعمارية الغربية والأمم المتحدة من جهة أخرى. وقد شدت انتباههم موجات الهجرة اليهودية المتوالية إلى فلسطين، وأثار وعد بلفور والسياسة البريطانية القلق في نفوسهم. وحركت مشاعرهم المقاومة الوطنية الفلسطينية للانتداب البريطاني والغزو الصهيوني. وهبّت الشعوب العربية، التي نالت استقلالها وتلك التي كانت لا تزال ترزح تحت نير الاستعمار، لنجدة شعب فلسطين. وحرك المفكرون والكتاب الجماهير الشعبية العربية للتطوع في حرب فلسطين، باعتباره جهاداً ضد الغزاة المحتلين، وتقديم العون المالي لأهل فلسطين، والضغط على الحكومات العربية لنجدتهم. وتحت ضغط هذه الجماهير التي ما انفكت تتظاهر وتضرب عن العمل لدفع حكوماتها إلى إنقاذ فلسطين، خاضت الدول العربية الحرب الأولى عام ١٩٤٨.

وكان لنكبة فلسطين عام ١٩٤٨ أثر كبير في الثقافة السياسية العربية وفي الذاكرة الشعبية. فعلى الصعيد الثقافي صدرت مؤلفات كثيرة تناولت الحركة الصهيونية وتاريخها وطبيعتها وعلاقتها بالقوى الاستعمارية، وأخطار إسرائيل على حاضر العرب ومستقبلهم. كما تناولت الحروب العربية ـ الإسرائيلية والهزائم العربية وأسبابها ونتائجها. وظهرت مؤلفات كثيرة تناولت نضال شعب فلسطين ومواقف الحكومات والشعوب العربية من هذا النضال[٨٧].

وكان لقضية فلسطين أثر في تكوين صورة الغرب الاستعماري، العدو التاريخي والمعتدي الظالم في الثقافة السياسية العربية وفي الإنتاج الأدبي (شعراً ونثراً ورواية وقصة) وفي الذاكرة الشعبية. وبقيت هذه الصورة ماثلة في الأذهان في نضال كل شعب عربي من أجل حريته واستقلاله الوطني. وتشبعت القضية الفلسطينية بالرمزية

(٨٦) باروت، المصدر نفسه، ص ٤٤٣ ـ ٤٥١، وأبراش، المصدر نفسه، ص ١٦٦ ـ ١٧٢.

(٨٧) علي محافظة، أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨)، ص ١٣٧ ـ ١٦١.

السياسية والدينية، فتركت أثراً عميقاً في الضمير الجمعي العربي. وكانت محفزاً رئيسياً للنهوض القومي، ودافعاً للمثالية السياسية النقية، وارتقت إلى مستوى القدسية في الثقافة السياسية العربية. وأصبحت موضوعاً يلهب حماس المؤمنين في المساجد والكنائس، في خطب الجمعة وعظات الأحد. ولم يكن بإمكان أي زعيم أو سياسي أو مصلح اجتماعي أو ديني أن يتجاهل إغراءها الشعبي.

لقد رفضت الجماهير العربية من مراكش إلى العراق وجود دولة إسرائيل في قلب الوطن العربي، وارتبط قيامها بتشريد عرب فلسطين وطردهم من ديارهم. وآمنت هذه الجماهير أن بقاء إسرائيل يعني بقاء قضية فلسطين حية في النفوس. وخلال نصف قرن من الزمن نمت قيم وأفكار ثورية وقومية ودينية في الوطن العربي، وانتشرت على نطاق واسع، شحنت بها الجماهير، فكانت أسلحة فعالة في أيدي عناصر المعارضة السياسية وأنظمة الحكم المتنافسة تستعملها لتعزيز أو لإضعاف شرعية خصومها. وكان لقضية فلسطين دور كبير في بعث التطرف في النضال ضد الاستعمار والصهيونية والأنظمة السياسية المتعاونة أو المتهادنة معهما[٨٨].

لقد مست القضية الفلسطينية أوتاراً حساسة في الأمة العربية، وحركت الاحتجاج على المظالم الاقتصادية والاجتماعية الشعبية. واستعملت أداة في يد الحكام لتحويل الأنظار الشعبية عن هذه المظالم. وكثيراً ما أحرقت هذه القضية أيدي مشعليها، وأطاحت بأنظمة سياسية ربطت شرعيتها بالالتزام بها. وظلت فلسطين قوة محركة ذات صلة بالهوية القومية للشعوب العربية. ولم تكن هذه الهوية مجرد أفكار نظرية يتناولها المثقفون والسياسيون وإنما لها جذورها في أعماق المشاعر العربية، وتجسد آمال ملايين العرب الذين تجمعهم روابط اللغة والتاريخ والثقافة والتراث. ولهذه الهوية جذور تضرب في الماضي السحيق. ولا غرابة أن تصبح قضية فلسطين، عبر السنين، مصدراً للتلاقي والتواصل بين العرب على اختلاف مواطنهم وميولهم واتجاهاتهم السياسية وأصولهم الاجتماعية[٨٩].

ثالثاً: الصراع العربي ـ الإسرائيلي والحركات الإسلامية

ترجع معظم الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في أصولها إلى مصر مهد هذه الحركات. فأقدم التنظيمات الإسلامية «جمعية الشبان المسلمين»، التي أسسها

(٨٨) Miller, *The Arab States and the Palestine Question: Between Ideology and Self-Interest*, pp. 9-10.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ١١.

الدكتور عبد الحميد سعيد في القاهرة عام ١٩٢٧، وما لبث أن أنشأت لها فروعاً في فلسطين وسوريا والعراق في العام التالي. وبلغ عدد فروع هذه الجمعية في فلسطين وحدها ما يربو على عشرين فرعاً في الثلاثينيات من هذا القرن. وساهمت هذه الجمعية في توعية الرأي العام المصري بالقضية الفلسطينية[٩٠]. كما ساهمت «جماعة الاخوان المسلمين» التي أنشأها حسن البنا عام ١٩٢٨ بصورة فعالة في هذه التوعية. وكان المؤتمر الإسلامي العام الذي عقد في القدس عام ١٩٣١ أول مؤتمر يحضره مندوبون من معظم الأقطار الإسلامية للنظر في القضية الفلسطينية. وأصدر المؤتمر عدة قرارات كان من بينها «مقاطعة جميع المصنوعات الصهيونية في جميع الأقطار الإسلامية، وتأسيس شركة زراعية كبرى في فلسطين يشترك فيها العالم الإسلامي من أجل إنقاذ أراضي المسلمين في فلسطين والحيلولة دون تسربها وخروجها من حوزتهم، وتنبيه علماء المسلمين ورؤساء حكوماتهم وذوي الرأي منهم بخطر الصهيونية على فلسطين ومقدسات المسلمين فيها وعلى البلاد الإسلامية التي تجاورها»[٩١].

واستجابت جماعة الاخوان المسلمين في مصر لأحداث فلسطين، في سنوات الثورة الشعبية فيها (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩). وعقدت اجتماعاً في القاهرة في ١٨/٥/١٩٣٦ برئاسة المرشد العام حسن البنا أسفر عن إنشاء «اللجنة المركزية العامة» لمساعدة فلسطين بالمال ونصرتها على الصعيد الشعبي[٩٢]. وواصلت صحيفة **الاخوان المسلمون** استثارة الحمية الدينية لدى المصريين لإنقاذ المقدسات الإسلامية في فلسطين، وتوثقت علاقات حسن البنا بالحاج أمين الحسيني، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين. واستنكرت الجماعة مشروع تقسيم فلسطين الوارد في تقرير اللجنة الملكية للتحقيق عام ١٩٣٧[٩٣]. وتابعت صحيفة **الاخوان المسلمون**، لسان حال الجماعة، أخبار المعارك والمتطوعين في الثورة الفلسطينية. وأهابت بالشعوب العربية «مسلميها ومسيحييها أن يمدوا العون لفلسطين المجاهدة»[٩٤]. وقاد الاخوان المسلمون مظاهرات الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥ في القاهرة تأييداً لقضية فلسطين. ومنذ نهاية

---

(٩٠) عبد الرحمن، **مصر وفلسطين**، ص ٨٣ ـ ٨٤.

(٩١) عبد العزيز الثعالبي، **خلفيات المؤتمر الإسلامي بالقدس ١٩٣١**، إعداد وتحقيق أحمد بن ميلاد وحادي الساحلي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨)، ص ٣٥٠ ـ ٣٥٢ و٣٥٤ ـ ٣٥٦.

(٩٢) حسن البنا، **مذكرات الدعوة والداعية** ([د. م.: د. ن.، د. ت.])، ص ٢٩١ ـ ٣٠٧، ومحمود عبد الحليم، **الإخوان المسلمون: أحداث صنعت التاريخ، رؤية من الداخل** (الإسكندرية: دار الدعوة، ١٩٧٩)، ج ١: ١٩٢٨ ـ ١٩٤٨، ص ٨٨ ـ ٩٧.

(٩٣) عبد الرحمن، **مصر وفلسطين**، ص ٢٦٧.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

الحرب العالمية الثانية أخذت القضية الفلسطينية تحتل مكان الصدارة لدى الرأي العام المصري. وفي المظاهرة التي جرت في القاهرة في ١٩٤٧/١٢/٥ أعلن حسن البنا أن الاخوان المسلمين قد تبرعوا بدماء عشرة آلاف متطوع للاستشهاد في سبيل فلسطين[٩٥].

ولم تقتصر التوعية الشعبية بالقضية الفلسطينية ومساعدة شعب فلسطين على الاخوان المسلمين في مصر، بل امتدت إلى فروعهم في سوريا وفلسطين والأردن والسودان. وقامت جمعية العلماء المسلمين في الجزائر بدور بارز في هذا المجال[٩٦].

وتشكلت في أيلول/سبتمبر ١٩٤٧ «الهيئة العليا لوادي النيل» لإنقاذ فلسطين وتولت الدعوة لإنشاء «كتائب الجهاد»، التي أقامت لها معسكراً خاصاً. ودخلت إلى فلسطين في شباط/فبراير ١٩٤٨ وشاركت في الحرب حتى نهايتها[٩٧].

اعتبر الاخوان المسلمون الغزو الصهيوني لفلسطين امتداداً للحروب الصليبية وربطوا بين «الصليبية الأوروبية» التي تمثل الاستعمار الأوروبي للبلاد العربية والإسلامية و«الصليبية اليهودية» المتحالفة مع الغرب الاستعماري[٩٨]. ورأوا أن كل دولة اعتدت أو تعتدي على أوطان الإسلام دولة ظالمة لا بد من أن تكف عدوانها، وعلى المسلمين أن يعدوا أنفسهم ويعملوا متساندين للتخلص منها[٩٩]. ومنذ نكبة ١٩٤٨ اعتمدت الجماعة خطة عامة تقوم على توسيع التيار الفكري الإسلامي بوسائل سلمية لا تؤدي إلى الصدام مع أنظمة الحكم العربية، من أجل الضغط على هذه الأنظمة لتبنّي الإسلام وإعلان الجهاد العام أو إتاحة الفرصة للإسلاميين أن يمارسوا دورهم الجهادي[١٠٠]. وقد ذهبت الجماعة إلى بعض المقولات التي كان يرددها رجال الدين بعامة مثل: «إن علينا أن نعود إلى الإسلام وإلى محاسبة النفس وتنقيتها من

---

(٩٥) عبد الحليم، المصدر نفسه، ج ١، ص ٤١٢.

(٩٦) محمد البشير الابراهيمي، **عيون البصائر** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٧)، ج ٢، ص ٤٩١ ـ ٥٢٦.

(٩٧) عبد الرحمن، **مصر وفلسطين**، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠، وكامل الشريف، **الإخوان المسلمون في حرب فلسطين**، ط ٣ (الزرقاء، الأردن: مكتبة المنار، ١٩٨٤).

(٩٨) ريتشارد ميتشل، **الإخوان المسلمون**، ترجمة عبد السلام رضوان (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٧)، ج ١، ص ١٢١ ـ ١٢٣.

(٩٩) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٤٠.

(١٠٠) خالد صلاح الدين، «الاتجاه الإسلامي: الموقف العام من القضية الفلسطينية، نقد وعرض،» في: توفيق الشاوي [وآخرون]، **الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية: أوراق في النقد الذاتي**، تحرير وتقديم عبد الله فهد النفيسي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩)، ص ١٠٢.

الشوائب والأفكار الداخلية لكي نستحق النصر»، و«إن عدنا إلى الإسلام وبدأنا بأنفسنا فطهرناها من الذنوب والعيوب، جاء نصر الله ودمرنا اليهود»، و«إن الله يعذبنا باليهود لأخطائنا وذنوبنا» و«إننا نستحق ما جرى علينا لانحرافنا عن جادة الحق وانهماكنا في الحياة المادية الفانية».

وقد تغير هذا الاتجاه العام للجماعة في فلسطين المحتلة بقيام حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في أواخر الثمانينيات من هذا القرن. فقد اعتبرت حماس الجهاد «الأسلوب أو الاستراتيجية الصحيحة للعمل الإسلامي لتحقيق.. تغيير الأوضاع الداخلية وتحرير الأرض المقدسة»، أي أن الجهاد لا يكون هدفاً مؤجلاً يأتي نتيجة لتغيير الأوضاع الداخلية إسلامياً، وإنما هو أداة التغيير المطلوب[١٠١].

وفي أعقاب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، ظهرت «الصحوة الإسلامية» رداً على هزيمة أنظمة الحكم العربية اليسارية والقومية وأيديولوجيتها العلمانية. وبرز في هذه الصحوة تيار «الإسلام الاحتجاجي أو الأصولية الإسلامية» الذي ضم جماعات إسلامية معظم أعضائها من الشبان المنتمين إلى الطبقة الوسطى الدنيا وإلى أصول ريفية. ويرى قادة هذه الجماعات المتطرفة أن الجهاد من أجل تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فريضة على المسلم، وأنه لا بد من تقويض أنظمة الحكم الحالية، لأنها أنظمة حكم جاهلية وكافرة، وبناء دولة الخلافة مكانها. وحملت هذه الجماعات المتطرفة أسماء عدة مثل: «جنود الرحمن» و«الجماعة الإسلامية» و«شباب محمد» و«التكفير والهجرة» و«الجهاد الإسلامي» و«الجبهة الإسلامية للإنقاذ» و«جماعة السنة والشريعة» و«حزب الجهاد» و«مجموعة الأفغان»[١٠٢].

وقد أسست «جماعة الجهاد الإسلامي» وجماعة أسامة بن لادن وجماعتان من باكستان وأخرى من بنغلادش، في شباط/فبراير ١٩٩٧، «الجمعية الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين»، وتضمن بيانها الأول فتوى توجب على المسلمين قتال الأمريكيين ونهب أموالهم. وتعتقد الإدارة الأمريكية أن هذه الجمعية وراء تفجير

---

(١٠١) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(١٠٢) **الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي: أعمال الندوة التي عقدها منتدى الفكر العربي بالتعاون مع مؤسسة آل البيت لبحوث الحضارة الإسلامية بتاريخ ١٤ ـ ١٦/٣/١٩٨٧**، إعداد سعد الدين ابراهيم، الحوارات العربية (عمان: المنتدى، ١٩٨٨)، ص ٤٠٠؛ محمد عبد الباقي الهرماسي، «الإسلام الاحتجاجي في تونس،» ورقة قدمت إلى: **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، مكتبة المستقبلات العربية البديلة: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢٥٢، و Sami Zubaida, *Islam, the People and the State: Essays on Political Ideas and Movements in the Middle East* (New York; London: Routledge, 1989), pp. 61-2 and 158.

سفارتيها في نيروبي ودار السلام التي جرت في آب/أغسطس ١٩٩٨. وتعد جماعة الجهاد الإسلامي أكثر هذه الجماعات تشدداً في مقاومة إسرائيل. وترى أن «معركتها في الأصل معركة مع أمريكا وإسرائيل اللتين تسعيان إلى القضاء على الإسلام واستعباد أمة المسلمين»[١٠٣].

أما حزب التحرير الإسلامي الذي أسسه الشيخ تقي الدين النبهاني عام ١٩٥٢، فيختلف في نظرته إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فالحزب يرى أن «العمل الوحيد الذي يجب على المسلمين أن يقوموا به قبل أن يقوموا بأي عمل آخر هو إقامة الدولة الإسلامية، أي الخلافة الإسلامية، وذلك بثورة فكرية سياسية تدمر الأفكار الباطلة وتحطم الحكم الفاسد»[١٠٤]. ولا تعود دولة الإسلام إلا بفهم الإسلام فهماً صحيحاً[١٠٥]. وبعد قيام الخلافة الإسلامية لا بد من زوال دولة إسرائيل وتحرير البلاد من الهيمنة الأجنبية.

رابعاً: الأحزاب الشيوعية العربية والصراع العربي ـ الإسرائيلي

تعد الحركة الشيوعية في فلسطين من أقدم الأحزاب الشيوعية العربية. وقد نشأت نشأة غريبة وفريدة. فلم تنشأ نتيجة انشقاق عن حزب أو أحزاب اشتراكية، كما حدث في أوروبا بعد انهيار الأممية الثانية، أو بعد نجاح ثورة تشرين الأول/ اكتوبر في روسيا عام ١٩١٧، كما هي الحال في الحزبين الشيوعيين في فرنسا وإيطاليا، أو إثر تجمع عدد من العناصر الاشتراكية، كما حدث في بريطانيا والصين. لقد نشأت الحركة الشيوعية في فلسطين نتيجة الهجرة اليهودية الواسعة إليها، التي استهدفت بناء القاعدة المادية للمشروع الصهيوني. وولدت بعد تطور بطيء للغزو الاستيطاني اليهودي وحركته السياسية الصهيونية، أي أن الحركة ارتبطت بمشروع يستهدف تغيير الطبيعة السكانية والسياسية للبلاد تغييراً كلياً. فقد استهدفت هذه الحركة حل المسألة اليهودية حلاً قومياً اشتراكياً دون أن تضع في حسابها أي دور للجماهير العربية التي تكوّن أكثرية السكان في فلسطين[١٠٦].

---

(١٠٣) الحياة، ٣٠/٣/١٩٩٩، والدستور (عمان)، ٢٠/٤/١٩٩٩.

(١٠٤) حزب التحرير الإسلامي، «نداء حار إلى المسلمين من حزب التحرير،» ([د. ت.])، ص ٩٧.

(١٠٥) تقي الدين النبهاني، **الدولة الإسلامية** ([د. م.]: حزب التحرير الإسلامي، ١٩٥٤)، ص ١٣١.

(١٠٦) سميح سمارة، **العمل الشيوعي في فلسطين: الطبقة والشعب في مواجهة الكولونيالية** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩)، ص ٤٤ ـ ٤٥.

صدر أول بيان لحزب العمال الاشتراكي اليهودي في فلسطين (بوعالي تسيون) في ١٩٢١/٥/١ باسم «اللجنة التنفيذية للحزب الإباحي في فلسطين». ودعا العمال والفلاحين العرب إلى النضال ضد «الماليين الإنكليز واليهود والعرب» والتحرر من عبوديتهم، والتعاون مع العمال اليهود[١٠٧]. ولما اتخذ الحزب اسم «الحزب الشيوعي» في فلسطين عام ١٩٢٣، اعترف بالحركة الوطنية العربية كعامل أساسي في مقاومة الاستعمار البريطاني[١٠٨]. وسعى الحزب إلى مد نشاطه إلى الأوساط العمالية والفلاحية العربية، وأوفد عدداً من العرب إلى موسكو عام ١٩٢٥ للتمرس نظرياً وسياسياً، وليكونوا نواة للعمل في الأوساط العربية[١٠٩]. وفي بيان الحزب الصادر في ٦/٢/ ١٩٢٨، بمناسبة انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني السابع، دعا الفلاحين والعمال والمثقفين العرب إلى عدم الاعتراف بالانتداب البريطاني ووعد بلفور. وطالب بنظام حكم مستقل ديمقراطي. وتبنى الحزب بعد ذلك استراتيجية التضامن مع الحركة الوطنية الفلسطينية ومع الحركة القومية العربية التي تسعى إلى تحرير وتوحيد المشرق العربي[١١٠].

وتحت ضغوط من الأممية الثالثة «الكومنترن» (Comintern) قرر الحزب عام ١٩٣٠ انتخاب لجنة مركزية ذات أكثرية عربية، في سعي إلى تعريب الحزب. ودعا العمال اليهود إلى قطع صلاتهم بالصهيونيين[١١١]. وفي العام نفسه عرّفت الأممية الشيوعية (الكومنترن) الصهيونية بأنها «التعبير عن الجهود الاستثمارية والاضطهادية الحثيثة للبرجوازية اليهودية، التي تستغل اضطهاد الأقليات القومية اليهودية في شرق أوروبا لفرض السياسة الامبريالية الرامية إلى تأمين سيطرتها». واستناداً إلى هذا التعريف توصل الحزب إلى اعتبار الصهيونية «أداة للامبريالية البريطانية» تعمل على صياغة أداة خاصة بها من السكان اليهود في فلسطين بهدف «إبادة الجماهير العربية فيها»[١١٢].

وقد تبنت هذا التعريف الأحزاب الشيوعية العربية في بلاد الشام (فلسطين وسوريا ولبنان). واعتبرت «كل مهاجر هو بالضرورة عدو إضافي للشعب العربي وجندي في خدمة أعداء الاتحاد السوفياتي»[١١٣]. وفي عام ١٩٣٦ عينت اللجنة

---

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٦٦ ـ ٦٧.
(١٠٨) المصدر نفسه، ص ٨٨ ـ ٨٩ و٩٢.
(١٠٩) المصدر نفسه، ص ١٢٣.
(١١٠) المصدر نفسه، ص ١٣٣.
(١١١) المصدر نفسه، ص ١٧٠.
(١١٢) المصدر نفسه، ص ١٩٧.
(١١٣) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

العربية العليا في فلسطين عضوين بارزين في الحزب الشيوعي الفلسطيني هما فؤاد نصار ونمر عودة مستشارين سياسيين لها. ومع إعلان إضراب عام ١٩٣٦، كان الحزب قد وحد نضاله مع الحركة الوطنية الفلسطينية، ووجه نداء إلى اليهود للالتحاق بحركة التحرر العربي. وخاض الحزب الكفاح المسلح في ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. وأدى هذا الموقف إلى انسحاب الأعضاء اليهود من الحزب وتشكيل القسم اليهودي للحزب سنة ١٩٣٧[١١٤]. وحافظ القسم اليهودي على اسم الحزب الشيوعي الفلسطيني حتى صدور قرار التقسيم في ١٩٤٧/١١/٢، فغير اسمه إلى «الحزب الشيوعي لأرض إسرائيل». ومنذ عام ١٩٤٣ رضخ الحزب للمخطط الصهيوني في فلسطين. أما الشيوعيون العرب فقد أنشأوا «عصبة التحرر الوطني» في فلسطين في العام نفسه، التي أصدرت أول بيان لها يتضمن ميثاقها وأسماء لجنتها المركزية في شباط/فبراير ١٩٤٤. وأكدت العصبة في برنامجها أن الصهيونية «حليفة الاستعمار البريطاني والرجعية الأمريكية» وأن «الجماهير اليهودية مضللة من قبل الصهيونية»، وأنها معبأة في فلسطين لتكون أداة ضد نمو الحركة العربية التحررية. ونادت العصبة بـ «جلاء القوات الأجنبية وبإنشاء دولة فلسطينية مستقلة حرة ديمقراطية، تستطيع أن تضمن الحقوق المدنية والديمقراطية لمواطنيها على السواء». واعترفت بحقوق اليهود المقيمين آنذاك في فلسطين التي «لا يمكن حمايتها إلا في دولة فلسطينية حرة مستقلة»[١١٥].

وقد أيد الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان برنامج العصبة من القضية الفلسطينية. وجاء في بيان الحزب الذي صدر في أعقاب اجتماعه في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٥: «إن حل قضية فلسطين حلاً صحيحاً هو إلغاء الانتداب البريطاني عن فلسطين وإعلان استقلالها التام ومنحها حريتها وسيادتها الوطنية، ووقف الهجرة الصهيونية مع السماح لليهود الذين يرغبون في ذلك بالرجوع إلى أوطانهم في أوروبا والتي سادت فيها الديمقراطية، وإقامة حكم وطني ديمقراطي في فلسطين يؤمّن الحرية والحقوق الديمقراطية لجميع المواطنين». ونشرت صوت الشعب صحيفة الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان، بياناً في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٧ جاء فيه: «إن حل قضية فلسطين هو في الجلاء والاستقلال وإلغاء الانتداب ورفض مشروع التقسيم رفضاً باتاً». وفي الوقت نفسه كانت «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» (حدتو) في مصر تعلن الكفاح ضد الصهيونية وتدعو إلى تعزيز الكفاح المشترك بين العمال العرب واليهود ضد العدو المشترك، وتكوين دولة ديمقراطية موحدة. وكذلك كان موقف

(١١٤) المصدر نفسه، ص ٢١٣ ـ ٢١٥.

(١١٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

الحزب الشيوعي العراقي الذي رأى أن فلسطين «اقتصر أمر تحريرها على إجراءات الحكومات العربية دون أن تشترك الجماهير»[116].

ولما صدر قرار التقسيم عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩/١١/١٩٤٧ بموافقة الاتحاد السوفياتي لم يكن أي حزب شيوعي يتوقع هذه الموافقة[117]. وعاشت الأحزاب الشيوعية العربية حالة إرباك نتيجة هذا القرار الذي لا يتفق والخط السياسي الذي سارت عليه. وقد أيد الحزب الشيوعي الفلسطيني (القسم اليهودي) قرار التقسيم بعد بضعة أيام من إعلانه، وغير اسمه إلى «الحزب الشيوعي لأرض إسرائيل»، ودعا القوى السياسية اليهودية إلى الوحدة لمجابهة مؤامرات العرب بقيادة الهيئة العربية العليا، والتصدي للغزو العربي. وعند إعلان الدولة اليهودية في ١٤/٥/١٩٤٨ غير الحزب اسمه ثانية إلى «الحزب الشيوعي الإسرائيلي»[118].

أما عصبة التحرر الوطني، فقد رفضت قرار التقسيم ودعت إلى مقاومته، واستمرت في هذا الموقف لبضعة أيام فقط. ثم عقدت لجنتها المركزية اجتماعاً في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، وانقسمت إلى فريقين في موقفها من القرار: فريق يرفض القرار وهو الأغلبية، وفريق يوافق على القرار ويمثل الأقلية. ثم عقدت الأقلية اجتماعاً آخر في منتصف الشهر نفسه وافقت فيه على قرار التقسيم واعتبرته ملزماً للعصبة. وأدى ذلك إلى انشقاق في صفوفها وطرد المعارضين للقرار[119].

وبعد هزيمة الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨، عقدت الأحزاب الشيوعية في العراق وسوريا ولبنان وعصبة التحرر الوطني مؤتمراً في بيروت في أوائل تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٨. وأصدرت بياناً طالبت فيه بتشكيل «جبهة شعبية تضم جميع القوى الوطنية والديمقراطية ضد الاستعمار وعملاء الرجعية في سبيل الجلاء عن كل الشرق العربي، وفي سبيل الاستقلال والديمقراطية». كما طالبت، في البيان نفسه، بـ «سحب الجيوش العربية والقوات الصهيونية من الأراضي المخصصة للعرب في قرار التقسيم، وإقامة دولة عربية مستقلة في القسم المخصص للعرب من فلسطين، ومنع تمزيقه وإلحاقه كلياً أو جزئياً بأي شكل كان»[120].

---

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(١١٧) المصدر نفسه، ص ٢٨١.

(١١٨) المصدر نفسه، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣، وحنا بطاطو، **العراق**، ترجمة عفيف الرزاز، ٣ كتب (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢)، الكتاب الثاني: **الحزب الشيوعي**، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

(١١٩) سمارة، المصدر نفسه، ص ٢٩٠ ـ ٢٩٤.

(١٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

وقد أثار هذا الموقف حنق الأحزاب والهيئات السياسية والدينية العربية مثلما أثار غضب الأوساط الشعبية[١٢١]. وسعى إميل حبيبي، أحد قادة عصبة التحرر الوطني، إلى تسويغ الموافقة على قرار التقسيم، وردّه إلى أسباب ثلاثة:

«ـ لأنه نص على تصفية الانتداب البريطاني وإخراج العامل الجوهري الذي فجر باستمرار الاحتراب العربي اليهودي من الساحة السياسية في فلسطين.

ـ ولأنه في الظروف التاريخية الناشئة اعترف بحق كل من الشعبين في تجسيد حقه في تقرير إقامة دولته المستقلة.

ـ ولأنه دعا إلى التعاون الاقتصادي بين الدولتين، الأمر الذي كان يحمل في طياته ممكنات تعاون بين الشعبين يخدم مصلحتيهما»[١٢٢].

والتزمت الأحزاب الشيوعية العربية بهذا الموقف حتى حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. ومنذئذٍ تغير موقفها وأخذت تطالب بحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي حلاً سلمياً وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢)، والانسحاب الإسرائيلي غير المشروط من الأراضي العربية المحتلة. ثم أضافت إليه فيما بعد «التسليم بحقوق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه»[١٢٣]. ووقف الشيوعيون العرب موقف المعارضة من الكفاح المسلح بعد حزيران/يونيو ١٩٦٧ ووصفوه بالاتجاه العاطفي المغامر الذي يشكل خطراً على حركة التحرير الوطني العربية، ويعطي مبرراً لإسرائيل كي تشن مزيداً من الاعتداءات. ولما شعر الشيوعيون العرب أن هذا الموقف أدى إلى عزلهم شعبياً، عقد قادتهم من العراق وسوريا ولبنان والأردن اجتماعاً في أواخر عام ١٩٦٩ قرروا فيه الرجوع عن موقفهم السابق والأخذ بفكرة العمل الفدائي والمساهمة فيه بقوات أطلقوا عليها اسم «قوات الأنصار» التي بدأ تنظيمها في أوائل عام ١٩٧٠ ومنحت لها مكاتب في عمان وضمت شيوعيين من العراق وسوريا ولبنان والأردن. ولكن «قوات الأنصار» حلت بعد حوادث أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ في الأردن[١٢٤].

وعاد الشيوعيون العرب إلى موقفهم السابق من الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي يتفق والموقف السوفياتي حتى انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩٠.

---

(١٢١) محمد نمر الخطيب، من أثر النكبة (دمشق: المطبعة العمومية، ١٩٥١)، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(١٢٢) سمارة، المصدر نفسه، ص ٢٩٩.

(١٢٣) سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق (بيروت: دار المرصاد، [د. ت.])، ج ٥، ص ٢٤٣.

(١٢٤) «العمل الفدائي في الأردن،» (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠)، ص ١٦ ـ ١٨.

خامساً: نظرة مستقبلية للايديولوجيات السائدة والبديلة في الوطن العربي في مواقفها من المواجهة مع إسرائيل والتسوية السلمية

في دراسة حول مستقبل الأمة العربية، أجريت قبل عقد من الزمن، حدد الدارسون الجماعات الفكرية المهتمة بالمستقبل العربي وتحدياته ومعطياته بثلاث جماعات هي:

١ ـ الجماعات ذات المشروع القومي والقوى التقدمية العربية.

٢ ـ الجماعات ذات المشروع الإسلامي.

٣ ـ الجماعات المتمسكة بالقطرية كحل علمي مناسب لتحقيق التنمية.

وأكد الدارسون أن الحوار بين هذه الجماعات عن مشروعات المستقبل ضروري. كما أن الحوار داخل كل جماعة حول هذه المشروعات مهم جداً. ويتوقف نجاح الحوار هذا على مدى قناعة هذه الجماعات بالديمقراطية ومتطلباتها وبالثقة وبالاعتراف المتبادل بحقيقة الوجود وحق الاستمرار والتعبير عن الرأي. وذهب الدارسون إلى أن هذا الحوار منوط بإلمام الجماعات المذكورة بحقيقة الإرث التاريخي للوطن العربي وبقراءة الخريطة الاجتماعية للمجتمع العربي[١٢٥].

وافترض الدارسون ثلاثة مشاهد (سيناريوهات) للمستقبل العربي هي:

١ ـ مشهد التجزئة أو المشهد الاتجاهي الذي يفترض استمرار الأوضاع الراهنة بما فيها من سلبيات وإيجابيات. وافترض هذا المشهد استمرار إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي على حالها، وبقاء المطالب العربية «مجرد تمنيات موجهة للإدارات الأمريكية المتعاقبة غير قادرة على انتزاع تجاوب أمريكي بسبب الطلاق الحاصل في هذا المجال بين النشاط الدبلوماسي السياسي العربي من جهة، وتوظيف مختلف الإمكانيات العربية لتحقيق بعض هذه المطالب من جهة أخرى، وبقاء الاتجاه المحافظ الجديد في السياسة الأمريكية الذي تحكمه قناعة بوجوب دعم مطلق لإسرائيل»[١٢٦]. وذهب الدارسون في تصورهم لهذا المشهد إلى هيمنة إسرائيل على مقدرات المشرق العربي (سوريا ولبنان والأردن وابتلاع الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وجنوب لبنان). وكانوا على حق

---

(١٢٥) خير الدين حسيب، مشرف، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢١٩ ـ ٢٢٣.

(١٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٧١ ـ ٢٧٢ و٢٧٥.

حينما أطلقوا على هذا المشهد اسم «المشهد الإسرائيلي»[١٢٧]. ولكنهم لم يفترضوا في هذا المشهد إمكانية إبرام اتفاقيات سلام بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، هي في حقيقة الأمر، اتفاقيات استسلام للإرادة الإسرائيلية وفقاً للمخطط الإسرائيلي ـ الأمريكي في المنطقة.

٢ ـ مشهد التنسيق والتعاون بين الدول العربية الذي ينطلق من الترشيد والاستخدام الأمثل للموارد العربية المتاحة، ويؤدي إلى قيام تجمعات إقليمية عربية. وقد تحقق هذا الافتراض عام ١٩٨٩ بقيام مجلس التعاون العربي بين مصر والعراق والأردن واليمن، الذي كان من المفروض أن يوظف في إطار ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي بحيث يسمح بإعادة التلويح بالخيار العسكري، ولا سيما بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية في نهاية عام ١٩٨٨. غير أن غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ وحرب الخليج الثانية التي تلته أضاعا فرصة استمرار هذا المشهد لتحقيق الأهداف المرجوة منه. وافترض هذا المشهد أيضاً زيادة الاستقطاب الايديولوجي العنصري في إسرائيل[١٢٨]، الذي تحقق بتفوق تجمع الليكود ووصول بنيامين نتنياهو إلى الحكم. ولسوء الحظ تحققت الافتراضات السلبية في هذا المشهد بينما منيت الافتراضات الإيجابية بالإجهاض والفشل.

٣ ـ مشهد الوحدة العربية الذي افترض تحولاً ديمقراطياً في أنظمة الحكم العربية، وتلاحماً في المجتمع العربي، وتسوية مع إسرائيل وفقاً للشروط العربية[١٢٩]. وهذا ما لم يتحقق.

يتضح من الدراسة السابقة الذكر أن المشهد الإسرائيلي هو الذي تحقق في العقد الزمني الذي تلا الدراسة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٨. فهل تؤثر الأحداث القاسية التي أفرزها الصراع العربي ـ الإسرائيلي في الايديولوجيات العربية الحالية في نظرتها إلى هذا الصراع؟

١ ـ الأيديولوجيا القومية

ينطلق القوميون العرب، على اختلاف أحزابهم واتجاهاتهم السياسية في نظرتهم إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي من القناعات التي تتكرر في الخطاب القومي المعاصر، وهي:

---

(١٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٣٣.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٤٨ ـ ٣٥٦، ٤٠٣، ٤٠٦ و٤٠٨.

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ٤٤٦ ـ ٤٥٠، ٥٠٢ ـ ٥٠٤، ٥٠٩ ـ ٥١٠ و٥١٥.

ـ ان الصراع العربي ـ الإسرائيلي صراع وجود لا صراع حدود.

ـ ان فلسطين ملك للأمة العربية كلها وليس من حق أي جهة أن تتصرف بها أو أن تتنازل عن شبر واحد من أراضيها.

ـ إن الحركة الصهيونية حركة توسعية استعمارية استيطانية عدوانية لا بد من مجابهتها وتخليص فلسطين والأراضي العربية الأخرى المحتلة منها.

ـ ان الغزو الصهيوني لفلسطين امتداد للهجمة الاستعمارية الغربية على الوطن العربي.

ـ ان التحالف الصهيوني ـ الاستعماري يخطط لتثبيت التجزئة القائمة في الوطن العربي وتفتيت الأمة العربية إلى مزيد من الكيانات السياسية، ويسعى باستمرار إلى تشجيع الحركات الانفصالية الطائفية والاثنية والقبلية في الأقطار العربية.

ـ ان اسرائيل عائق أمام التنمية العربية الشاملة والتقدم العلمي في المجتمعات العربية.

ـ ان اسرائيل هي المبرر والدافع لقيام الأنظمة الاستبدادية والدكتاتوريات العسكرية في الوطن العربي، وهي بالتالي عائق غير مباشر لقيام الديمقراطية والتعددية السياسية وتطبيق حقوق الإنسان في الوطن العربي.

ـ تملك إسرائيل مخزوناً هائلاً من الأسلحة الحديثة المتطورة والأسلحة النووية يهدد الأمة العربية بالدمار والفناء.

ـ إسرائيل خطر ثقافي يهدد العرب بتشويه ثقافتهم وإفساد أخلاقهم.

ـ ان الصراع بين العرب والصهيونية صراع حتمي، حتى ولو تمت تسوية في هذا النطاق.

ـ ان يقظة الأمة العربية ونهوضها في حركة مستمرة إلى الأمام ولا بد لها من التصدي للصهيونية وإسرائيل.

ـ الاتحاد العربي أو الوحدة العربية سبيل العرب إلى القضاء على الصهيونية والاستعمار وربيبتهما إسرائيل.

ـ ان ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

ـ رفض اتفاقيات السلام التي أبرمت بين إسرائيل وكل من مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن باعتبارها اتفاقيات استسلام للمطالب الإسرائيلية والأمريكية ولا تحقق الحد الأدنى من المطالب العربية.

واستناداً إلى هذه القناعات الفكرية يرى القوميون العرب أن زوال إسرائيل، كقوة متفوقة عسكرياً وتقنياً واقتصادياً في المشرق العربي، هدف أساسي لا يمكن التنازل عنه. ولا يعني هذا الهدف القضاء على يهود فلسطين أو إبادتهم، وإنما يعني زوال الطابع العدواني التوسعي والعنصري للكيان الصهيوني.

ولكن كيف يحققون هذا الهدف والواقع العربي يتسم بالضعف أو التفتت والتجزئة والخلافات التي لا تنقطع؟

ينطلق القوميون العرب من إيمانهم بوحدة العرب القائمة على اللغة والثقافة والتاريخ والمصالح والآمال والأماني المشتركة. ويؤمنون أيضاً أن عوامل التوحد هذه أقوى من عوامل التفرقة والانقسام مثل: الخصوصيات المحلية والولايات الطائفية والمذهبية والقبلية والاثنية. ويرون أن الدولة القطرية منذ حصولها على الاستقلال الوطني حتى اليوم لم تستطع أن تحقق لشعوبها التنمية الشاملة والأمن الوطني والاستقلال السياسي الحقيقي والمشاركة في الحكم والتمتع بحقوق الإنسان. ويؤمنون أن تحقيق هذه المطالب لا يتم إلا باتحاد الأقطار العربية والاستخدام الأمثل لمواردها وخيراتها.

ولكن كيف تقوم الوحدة أو الاتحاد العربي؟

قد يتحقق الاتحاد العربي من خلال قيام دولة واحدة أو أكثر لها من الثقل والمركزية والصدقية والتوجهات الوحدوية بحيث تؤثر في غيرها من الدول العربية وتدفعها إلى الاتحاد. وقد يتحقق الاتحاد من خلال تحول ديمقراطي كامل في الدول العربية على مراحل، بحيث تشهد الأقطار العربية تحركاً شعبياً عاماً يدفعها نحو الاتحاد. وقد يتحقق الاتحاد عن طريق حركة قومية جديدة تتجاوز أخطاء الحركة القومية الحالية بحيث تدرك قوى التغيير في الوطن العربي وتتفاعل معها من منطلق الإيمان بالتعددية السياسية والاجتماعية. وقد يبدأ هذا الاتحاد بالتعاون الاقتصادي بقيام سوق عربية مشتركة يتلوه تعاون عسكري وينتهي باتحاد سياسي. ولا بد لهذا الاتحاد المفترض من أن يواجه إسرائيل ويضع السياسات والآليات الرامية إلى محاصرة إسرائيل اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً بقصد إضعافها حتى تغدو دولة عادية في المنطقة لا تهدد جيرانها العرب أو حتى تذوب في الجسد العربي الديمقراطي والتعددي[١٣٠].

ويدفع هذا كله إلى التساؤل: ما دور الحركة القومية في تحقيق هذا المشهد؟ وهل

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ٥٠٢ ـ ٥٠٤، ٥٠٦ و٥١٥.

تستطيع الأحزاب والتنظيمات القومية الحالية القيام بحركة التغيير المطلوبة لتحقيق الاتحاد العربي؟ يشير الوضع الراهن للحركة القومية إلى عجزها عن التفاعل مع الجماهير العربية وتحريكها في الاتجاه المطلوب. ويعود هذا العجز إلى فشل بعض فصائلها في تحقيق أهدافها بعد وصولها إلى الحكم في بعض الأقطار العربية، وفقدان ثقة الجماهير بها، مثلما يعود إلى طبيعة الحكم الفردي في الأقطار المذكورة. وساهمت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، والمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام في ٣٠/ ١٠/ ١٩٩١، والمفاوضات التي تلته مع إسرائيل، في اتساع الهوة بين الجماهير الشعبية والحركة القومية.

أما احتمالات المستقبل فتجعلنا نفترض المشاهد التالية:

١ ـ **المشهد الأول**: استمرار الحركة القومية العربية بأحزابها وتنظيماتها السياسية الراهنة، بأساليبها التقليدية، وبعزلتها عن الجماهير الشعبية، وتبعيتها لنظام حكم عربي واحد وأكثر. وفي هذا المشهد يبقى دور الحركة هزيلاً في إحداث التغيير المطلوب نحو الاتحاد العربي أو التضامن العربي الذي سيغير جذرياً من الموقف العربي نحو إسرائيل.

٢ ـ **المشهد الثاني**: قيام تيار إصلاحي داخل الحركة القومية العربية يجدد شبابها ويأتي بقيادات جديدة تنتهج أساليب جديدة في التعامل مع الأحداث والحركات السياسية القطرية والإسلامية الموجودة على الساحة العربية، وتستطيع فهم الواقع العربي وتحليله والتعرف على طبيعة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهه، وتقيم صلات وثيقة بالجماهير العربية فتكسب بذلك ثقتها وتوجهها نحو التغيير المطلوب.

٣ ـ **المشهد الثالث**: نشوء حركة قومية جديدة تفيد من تجربة الحركة السابقة لها، وتتلافى أخطاءها وسلبياتها، وتشق نهجاً جديداً في التعامل مع الجماهير الشعبية والتعاون مع الحركات الإسلامية التي تؤمن بالديمقراطية وتداول السلطة. وبذلك تمتلك الحركة الجديدة أدوات التغيير الضرورية لتحقيق الأهداف القومية.

٢ ـ الأيديولوجيا الإسلامية

لا بد في البداية من التفريق بين الإسلام الرسمي والحركات الإسلامية الشعبية. فالإسلام الرسمي الذي يمثله شيوخ الدين الموظفون في أجهزة الدولة الرسمية والمتحالفون مع الأنظمة الحاكمة، لا يتوانى عن تسويغ مواقف الحكومات العربية من الصراع العربي ـ الإسرائيلي والدفاع عن سياساتها، ولو كانت متناقضة. فرجال الدين الرسميون مع الجهاد في سبيل تحرير فلسطين والقضاء على دولة إسرائيل حينما تدعو حكوماتهم إلى ذلك، وهم مع السلام، ولو كان استسلاماً، إذا اتجهت حكوماتهم إليه

أو أبرمت اتفاقاته. ويكاد يكون تأثير الإسلام الرسمي محدوداً جداً في الأوساط الشعبية.

أما الحركات الإسلامية الشعبية، المعتدلة منها والمتطرفة، فلها رصيد كبير في الأوساط الشعبية العربية. وتتردد في خطابها السياسي الأفكار والمبادئ التالية في نظرتها إلى الصراع العربي ـ الصهيوني:

ـ فلسطين «أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها»[(١٣١)].

ـ الغزو الصهيوني لفلسطين امتداد للحروب الصليبية وللغزو الاستعماري الحديث للعالم الإسلامي، يرمي إلى زرع كيان غريب في قلب العالم الإسلامي وقاعدة له فيه.

ـ الدعم الغربي المسيحي لإسرائيل دوافعه دينية ومصلحية.

ـ تحرير كامل فلسطين واجب ديني ووطني على كل عربي ومسلم.

ـ الشعب الفلسطيني رأس الحربة المتقدمة في مشروع تحرير فلسطين.

ـ مقاومة الاحتلال أباحتها الشرائع الدينية والدولية ومواثيق الأمم المتحدة.

ـ رفض الحلول الاستسلامية (معاهدتا السلام المصرية ـ الإسرائيلية والأردنية ـ الإسرائيلية، ورفض مشروع الحكم الذاتي الفلسطيني واتفاق أوسلو لأنهما لا يحققان الاستقلال والسيادة الحقيقيين والشاملين للشعب الفلسطيني.

ـ إقامة دولة إسلامية في فلسطين بعد تحريرها، وهو هدف تجمع عليه الحركات الإسلامية على اختلاف اتجاهاتها[(١٣٢)].

ولكن كيف تتحرر فلسطين؟ ترى الحركات الإسلامية المعتدلة، والتي تمثلها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في فلسطين، أن تحرير فلسطين يتم بالكفاح المسلح. وقد مرّ العمل العسكري الإسلامي في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي بمراحل ثلاث هي: مرحلة المقاومة الجماهيرية المدنية من خلال إلقاء الحجارة وحرق الإطارات والقيام بالإضرابات والاعتصامات ومقاطعة البضائع الإسرائيلية وغير ذلك من أساليب

---

(١٣١) عبد الله أبو عيد [وآخرون]، دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٦، تحرير جواد الحمد وإياد البرغوثي، دراسات؛ ٢٠ (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٧)، ص ٥٥ ـ ٥٦.

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٥٧ ـ ٦٠.

المقاومة الشعبية، ومرحلة حرب السكاكين، أي طعن الجنود الإسرائيليين في الأماكن العامة، ومرحلة المقاومة المسلحة التي تولتها كتائب عز الدين القسام ابتداءً من كانون الثاني/يناير ١٩٩٢[١٣٣].

وتسعى الحركات الإسلامية المعتدلة إلى أسلمة المجتمع من خلال بناء شبكة من المؤسسات الاجتماعية والثقافية (جمعيات خيرية، دور قرآن، رياض أطفال، مدارس، جامعات، لجان زكاة، نواد رياضية). وتعد عملية الأسلمة هذه سبيلاً لإعداد المجتمع للجهاد وحشد الجماهير عربياً وإسلامياً ودولياً لمساندة الجهاد (الكفاح المسلح) ومقاومة التطبيع مع إسرائيل والاختراق الثقافي الصهيوني الأمريكي.

ومع إصرار هذه الحركات المعتدلة على اللجوء إلى الجهاد، فإنها لا تمانع في الوصول إلى أي حل مرحلي لا يتضمن الاعتراف بإسرائيل، مثل إبرام اتفاق هدنة معها لمدة عشر سنين أو عشرين سنة، شريطة أن تنسحب من الضفة الغربية وقطاع غزة وشرقي القدس إلى حدود ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧، من دون شروط، وتترك للشعب الفلسطيني حريته الكاملة في تقرير مصيره ومستقبله. وهي في هذا الحل الذي تطرحه تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية وآراء الفقهاء في التهادن مع العدو[١٣٤].

وإذا استثنينا «جماعة الجهاد الإسلامي» فإن معظم الحركات الإسلامية المتطرفة لا تعطي الصراع العربي ـ الإسرائيلي أولوية في أيديولوجياتها وبرامجها السياسية، وإنما تعطي الأولوية لتغيير المجتمع العربي الذي تعده مجتمعاً جاهلياً يجب محاربته وهدمه لبناء مجتمع إسلامي حقيقي على أنقاضه[١٣٥].

٣ ـ الأيديولوجيا القطرية

يتمسك المؤمنون بالايديولوجيا القطرية، في كل قطر عربي، بكيان ذلك القطر والحفاظ عليه واستمرار بقائه والدفاع عن حدود وعن مصالحه. ويعطون الأولوية للمصالح القطرية على المصلحة القومية. ويولون الأمن الداخلي والوطني أهمية تفوق الأمن القومي العربي، ويشعرون بالعجز أمام التحالف الإسرائيلي ـ الأمريكي وتفوق إسرائيل العسكري على كل دولة عربية منفردة وعلى الدول العربية مجتمعة. ويرون أنه

---

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٩١ ـ ٩٢.

(١٣٤) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(١٣٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: فرانسوا بورجا، **الإسلام السياسي.. صوت الجنوب**، ترجمة لورين زكرى (القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٢).

لما كان من المتعذر على أي دولة عربية، مهما بلغت من القوة، أن تقهر إسرائيل، فالبدائل المتاحة أمامها محدودة: فإما أن تنصاع للأمر الواقع وتعقد معاهدات سلام مع إسرائيل تضمن سلامة الكيانات العربية القطرية، وتأمن اعتداءات إسرائيل عليها، وتتلافى الضغوط السياسية والاقتصادية الأمريكية والغربية التي تتعرض لها بسبب موقفها المعادي لإسرائيل. وإما أن تتخذ موقفاً حيادياً من الصراع العربي ـ الإسرائيلي وتقيم علاقات ودية مع إسرائيل من دون أن تعترف بها رسمياً. وإما أن تقف من إسرائيل موقفاً عدائياً بحيث تسعى إلى بناء قواتها المسلحة للدفاع عن نفسها في حالة اعتداء إسرائيل عليها، من دون التفكير في تحالف عسكري حقيقي مع الأقطار العربية الأخرى للوقوف في وجه الخطر الإسرائيلي.

وفي ظل هذه الايديولوجيا تبقى منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والمتصرف الوحيد بالأراضي الفلسطينية وبمستقبلها.

في ضوء هذه الايديولوجيا يمكن افتراض المشاهد التالية للصراع العربي ـ الإسرائيلي:

أولاً: ابتلاع إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة بحيث يغدو عرب فلسطين في الدولة الصهيونية مواطنين من الدرجة الثانية، يلبون حاجة سوق العمل الإسرائيلي، ويشبه وضعهم وضع المواطنين السود في دولة جنوب أفريقيا في عهد العزل العنصري.

ثانياً: قيام كيان فلسطيني هزيل مرتبط بإسرائيل سياسياً واقتصادياً وثقافياً.

ثالثاً: قيام تحالف بين إسرائيل والكيان الفلسطيني والأردن يقوم على هيمنة إسرائيل الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

رابعاً: قيام اتحاد كونفدرالي بين الأردن والسلطة الفلسطينية للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة، وبذلك تتقاسم الحكومة الأردنية والسلطة الفلسطينية الوظائف في الضفة الغربية وقطاع غزة.

خامساً: قيام سوق شرق أوسطية تشمل إسرائيل والكيان الفلسطيني والأردن ولبنان وسوريا والعراق وتركيا ودول شبه الجزيرة العربية، تقتسم إسرائيل وتركيا الهيمنة عليها.

سادساً: تعرض أقطار المشرق العربي إلى مزيد من التفتت، بحيث تقوم ثلاث دول في لبنان (مارونية وشيعية ودرزية) وثلاث دول في سوريا (سنية وعلوية ودرزية) وثلاث دول في العراق (سنية وشيعية وكردية) ودولتان في اليمن (سنية وزيدية). وتكون لإسرائيل اليد الطولى في هذه الدويلات.

٤ ـ الأيديولوجيات البديلة

من المحتمل أن تشهد الساحة العربية الايديولوجيات الجديدة التالية:

أ ـ الايديولوجيا الطائفية والاثنية

في ظل مشهد التجزئة والتفتيت الذي عرضنا له فيما سبق، لا يستغرب ظهور ايديولوجيات طائفية وإثنية في الوطن العربي. وقد ظهر بعضها منذ زمن، انطلاقاً من فكرة الطائفة ـ الأمة التي لها تراثها وتاريخها وتقاليدها وأبطالها وشهداؤها وفنونها. كما ظهرت حركات إثنية، كالحركة البربرية في الجزائر، والحركة القومية الكردية في العراق التي ترى في الأكراد أمة كاملة لها لغتها وتاريخها وثقافتها وآمالها وأمانيها المشتركة. وسوف تجد هذه الايديولوجيات الدعم والمساندة من إسرائيل وحلفائها الأمريكيين والأوروبيين، لأن قيام كيانات سياسية طائفية وإثنية هزيلة في الوطن العربي يضمن هيمنتها على المنطقة وتفوقها عليها في جميع الميادين واستغلال مواردها وثرواتها. ومن الطبيعي أن تتحالف هذه الحركات الايديولوجية مع إسرائيل وترى في الصهيونية حاميها وراعيها.

ب ـ الايديولوجيا الديمقراطية العلمانية

للديمقراطية الغربية العلمانية مؤيدوها في الوطن العربي، ولها أنصارها من دعاة حقوق الإنسان الذين يزداد عددهم باطراد. وقد اشتد الحماس للديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان، في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي ومنظومة الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية. ورفعت الدول الغربية هذا الشعار على نطاق واسع، لتبرير تدخلها في شؤون دول العالم الأخرى، وإعادة ترتيب النظام العالمي، ليضمن هيمنتها السياسية والاقتصادية وسيطرتها العسكرية. وقد تترسخ هذه الايديولوجيا في بعض الأقطار العربية خلال السنين القادمة، وتتبناها حركات سياسية وتطبقها فيها. ولا شك في أن قيام أنظمة حكم عربية ديمقراطية علمانية من شأنه أن يؤثر في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فقد تجد أنظمة الحكم هذه أن من مصلحتها التحالف أو الاتحاد فيما بينها للوقوف في وجه الخطر الصهيوني. وقد يؤدي هذا التحالف أو الاتحاد إلى تقليص ذلك الخطر على العرب والحد من أطماعه والوقوف في وجه مخططاته، تمهيداً للقضاء عليه.

وقد تواجه الايديولوجيا الديمقراطية العلمانية ايديولوجيا عربية إسلامية وتصطدم بها، ويغدو الوطن العربي أو أجزاء منه مسرحاً للصراع بين هاتين الايديولوجيتين، بدلاً من وقوفهما معاً في وجه الخطر الصهيوني. وبذلك تستنفد هذه

المواجهة طاقات الأمة وجهودها في الصراع الايديولوجي الداخلي. وتستغل إسرائيل هذا الصراع لتثبت وجودها وتفوقها في المنطقة والاستمرار في التوسع والهيمنة على مقدرات هذه الأمة.

ج ـ الايديولوجيا العربية الإسلامية

إن اللقاءات المستمرة بين القوميين العرب والإسلاميين في الوطن العربي والتقارب الفكري بين الفريقين الذي بدت علائمه في الظهور، تشير إلى احتمال نشوء ايديولوجيا جديدة بديلة من الايديولوجيا القومية والايديولوجيا الإسلامية الحاليتين، تجمع بين القومية العربية باتجاهها التقليدي الإسلامي وبين الدعوة الإسلامية المعتدلة. وتصبح الايديولوجيا الجديدة أقرب إلى الجماهير العربية في فهمها الفطري للعروبة والإسلام. وقد تجد هذه الايديولوجيا صدى واسعاً في الأوساط الشعبية، فتتبناها حركة سياسية قد تصل إلى الحكم بالوسائل السلمية أو تمارس ضغوطاً على أنظمة الحكم العربية لاتخاذ مواقف متشددة من الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ومن المنتظر أن ترفض هذه الايديولوجيا الكيان الصهيوني، وأن تقاوم مخططاته، وأن تتصدى لحركاته العسكرية وهيمنته الاقتصادية. وقد تكره الدول العربية على إعادة النظر في اتفاقيات السلام التي أبرمتها معه، وقد تبقي على هذه الاتفاقيات وتنشغل لسنين في البناء الداخلي والعسكري سعياً إلى تحقيق توازن القوى مع إسرائيل أو التفوق عليها.

د ـ الرأي العام العربي

في الرأي العام العربي تيارات عديدة بعضها يتبنى الايديولوجيا القطرية، وبعضها يتبنى الايديولوجيا القومية، وبعضها الآخر يتبنى الايديولوجيا الإسلامية. وفيه تيارات ديمقراطية علمانية وتيارات ترفض الديمقراطية والعلمانية وتعاديهما. أما أكثرية الرأي العام العربي، فتتبنى مزيجاً من الايديولوجيتين الإسلامية والقومية. وتنظر هذه الأكثرية إلى إسرائيل على أنها جسم غريب وخطر جسيم يهدد الأمة في وجودها وفي ثقافتها وعقائدها وأخلاقها. وتعتبر الصهيونية حركة عدوانية استعمارية استيطانية توسعية مرتبطة بالقوى الاستعمارية ارتباطاً وثيقاً. ولم تقبل هذه الأكثرية باتفاقيات السلام التي أبرمت مع إسرائيل، وترفض التطبيع معها. ومن المنتظر أن تستمر في هذا الاتجاه لسنوات قادمة. وقد يقبل الرأي العام العربي بإسرائيل إذا حدث توازن في القوى العربية والإسرائيلية أو في حالة انحسار قوة إسرائيل أو تفوق العرب عليها عسكرياً وتقنياً واقتصادياً.

وقد يحمل لنا المستقبل ايديولوجيا «تدبير الحال» لدى العامة من الناس المنشغلين بالسعي وراء متطلبات الحياة اليومية، وذلك تحت تأثير الغزو الثقافي الأمريكي الذي

بدأت بوادره في الظهور في السنوات الأخيرة، فاخترقت مجتمعاتنا وأثرت فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتقوم هذه الأيديولوجيا المحتملة على الاستسلام للأمر الواقع والقبول بإسرائيل وبتوسعها والخضوع للهيمنة الأمريكية ـ الصهيونية في المنطقة العربية.

تعقيب (١)

جمال الأتاسي(*)

هذه الندوة واعدة ولها عنوان عريض: العرب ومواجهة إسرائيل. وهي عندما تطرح على بساط البحث المحاور المختلفة في إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي وما يحمله من احتمالات مستقبلية بغاية الوصول إلى رسم استراتيجيا وخطة عمل تدلان إلى طريق في الممارسة وإدارة الصراع وإلى طريق للمستقبل، فإنها تبقى بالضرورة استراتيجية مواجهة. ولقد حدد مخطط الندوة بالأساس أمامنا مسارها وأهدافها الكبرى انطلاقاً من الرفض المطلق للحل العنصري في فلسطين الذي يأتي المشروع الصهيوني لفرضه من خلال هذا الكيان الاستعماري الاستيطاني الذي أقامه والدور الذي أدّاه وما زال يؤديه في محاربة كل مشروع للنهوض العربي والوحدة. فأية استراتيجيا نتقدم بها للمواجهة إنما تأتي في إطار مشروع نهضوي عربي جديد، يقدم الحل العربي البديل.

وهكذا فإننا عندما نتقدم لتقصي الإمكانات الايديولوجية العربية إلى جانب غيرها من الإمكانات الاقتصادية والعسكرية والبشرية والسياسية، في مقابل وفي مواجهة الإمكانات الإسرائيلية، فإننا نبحث في طبيعة القوى والإمكانات المتوفرة التي تعبأ في إدارة هذا الصراع، دفاعاً عن المعتقدات الايديولوجية أو المنظورات العامة التي تأخذ بها التيارات السياسية والثقافية والاجتماعية الفاعلة في الساحات العربية، والتي لها دورها في تعبئة المشاعر العامة وتعبئة القوى وتوجيه مسارها في المواجهة من غير أن نغفل تلك الايديولوجيات والتيارات الايديولوجية السياسية التي تأخذ منها وتصد عن طريقها.

وفي هذا التوجه، فإن البحث الأساسي الذي قدمه د. علي محافظة حول تلك الإمكانات، قد أحاط بجملة الموضوعات وأجاب عن أكثر النقاط الواردة في مخطط

(*) مفكر قومي ـ سوريا.

الندوة، وليس لي في هذا التعقيب إلا أن أقدم بعض الإضافات وبعض الملاحظات العامة حول منهجية البحث، والوقوف على توجهاته المستقبلية. كما سأحاول أن أقدم بعض الملاحظات والتوضيحات حول ما ورد بشأن سياسة عبد الناصر والتوجه الناصري عموماً والنهج الاستراتيجي الذي تقدم به في إدارة الصراع والذي ما زال له معطياته وتوجهاته المستقبلية.

١ ـ إن الباحث على حق حين يشير في المقدمة إلى صعوبة استخراج الايديولوجيا من الخطاب السياسي العربي، أي استكشاف المعتقدات والدوافع والمصالح الفعلية التي يعبر عنها الخطاب، لما ينطوي عليه الخطاب في كثير من الحالات من ديماغوجية ومخادعة للرأي العام أو تغطية على الواقع وحقائق الأمور، فضلاً عن صعوبة الإحاطة بالايديولوجيات العربية المختلفة السائدة أو التي سادت من قبل، من حيث مكانة الصراع العربي ـ الإسرائيلي فيها، ولهذا فإنه بدلاً من أن يتحراها بداية لدى التيارات السياسية والفكرية والاجتماعية المتحركة على الصعيد القومي، رأى أن يعطي مكانة خاصة للايديولوجيات الرسمية القطرية، وذهب إلى تقصيها في سياسات ومواقف الدول العربية واحدة واحدة، في إطار دول المواجهة أو الطوق أولاً، ثم لدى الدول المساندة ثانياً، مؤكداً بحكم الواقع ومآلات الأمور على أن «الموقف الرسمي كان وما زال العامل الحاسم في الصراع». ولكن هذا الحكم ومن هذا المنطلق القطري والمصالح القطرية للفئات والنظم الحاكمة، صب على طريق التسويات المنفردة والتفريط وغير ذلك من المآلات، وإن كان الباحث قد عاد ووضعنا أمام الإمكانات الايديولوجية والقوى والتيارات السياسية التي كان لها فعلها في إدارة الصراع والتي ما زال لها فعلها وتوجهاتها المستقبلية. ولهذا كان لا بد من إضافة تفصيلات تقيم الفوارق بين تلك التيارات الإيجابية التي تصب على طريق المشروع القومي في المواجهة وعلى طريق الهدف، وبين تلك السلبية التي تعترض السبيل وتشتت المفاهيم والقوى وتفتح الثغرات في الجسم العربي لاختراقات المشروع الصهيوني ـ الإمريكي في الامتداد والهيمنة.

٢ ـ إذا كان من المطلوب أولاً أو كان من المفيد (كما يقول مخطط الندوة) أن يفهم المقصود بالايديولوجيا بالمعنى الواسع للكلمة، أو ما درجنا على تداوله واستعماله لتحديد طبيعة القوى السياسية والاجتماعية وما تحمله من معتقدات ومنظورات فكرية وما لها من امكانات تعبوية، كما ذكرنا في البداية، فإن الباحث قد جنبنا الخوض في بحث معرفي عن المعاني والمضامين المختلفة التي تعطى لكلمة ايديولوجيا، ومن الأشكال التي تأخذها في تكوين أنماط معتقدات البشر والتزاماتهم السياسية والاجتماعية وفي تحريض وعيهم وتوجهاتهم. ويجدر التمييز هنا بين مفهوم عام للايديولوجيا ولأنماط من التفكير الايديولوجي تشكل وعياً زائفاً يزوّر الحقائق ويغطي

على معطيات الواقع ليخضعها لمعاييره ويبعد عن الهدف، وبين ذلك المفهوم أو المفاهيم الايديولوجية المجددة والتي تجسد وعياً مطابقاً ومنفتحاً يدل إلى الهدف ويدفع إلى الحركة والنضال. وهكذا فإننا عندما نتعامل هنا مع الايديولوجيات والتيارات الايديولوجية من حيث إمكاناتها في التعامل مع حركة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، سلباً أو إيجاباً، فإننا نأخذ بالايديولوجيا من حيث إنها منظومة الأفكار والمعتقدات التي تأخذ بها الجماعات والمجتمعات والفئات الاجتماعية وتجد تعبيراتها في، أو هي توجه، حركة التيارات والقوى السياسية والثقافية والاجتماعية وتشكل ثوابت ومنطلقات لها في دعايتها والتبشير بها وفي صياغة مشاريعها وبرامجها. وإذا كانت هناك ايديولوجيات رجعية وجامدة أو متعصبة وعمياء تبقي على التأخر وتصد عن التقدم، أو أخرى تبريرية وزائفة للتغطية على ما وراء أنظمة الشمولية والاستبداد من مصالح وعصبيات فئوية، فإن هناك بالمقابل ايديولوجيات ومنظورات سياسية عامة منفتحة للتجديد والتقدم والتعامل مع المتغيرات في العالم، وهي تحدد للجماعة الآخذة بها ثوابتها وأهدافها وتدعو إلى المشاركة والعمل وترسم استراتيجيتها وطريقها إلى أهدافها.

٣ ـ إذا ما وقف بنا الباحث ـ ونظل نركز الاهتمام ـ على التيارات الايديولوجية الكبرى الثلاث، القومية والإسلامية والشيوعية، بمسمياتها السياسية والحزبية المتعددة التي كان لها فعلها في الإطار العربي العام وفي التعامل مع القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي، فلنصل معها إلى ما وصلت إليه اليوم، وما يمكن أن تقدمه من قدرات على التجمع والمواجهة. وإذا ما تركنا جانباً تلك الحركات والأحزاب الوطنية التقليدية التي فات زمانها وتوقفت إمكاناتها، أو إذا ما خلفنا وراءنا تلك النزعات أو النعرات ما قبل الوطنية وما قبل القومية والعصبيات الفئوية من طائفية وعشائرية وعائلية، والتي عاقت وتظل تعيق حركة الاندماج القومي والتحديث للمجتمعات المدنية، والتي تظل مقوماً للكيانات الإماراتية والأنظمة السلطوية والسلطانية، التي يظل أعداء الأمة وأعداء نهوضها القومي يراهنون عليها لمزيد من التفتيت والتقسيم للأمة والأوطان، فإننا ومن مواقعنا القومية وما يمكن حشده من إمكانات للمواجهة، ومن توجهنا نحو المستقبل ونحو التقدم باستراتيجيا وخطة عمل، نراهن أول ما نراهن على صعود تيار قومي عربي ديمقراطي جديد يحملها ويتحرك بها، يحيط بكل القوى والتيارات التي تتقدم على طريق المواجهة وترفض تكريس الواقع الذي يراد فرضه وتمسك بمشروع قومي جديد أو مجدد لنهوض الأمة كأمة عربية واحدة. ولا بد من أن نضع بالمقابل وأن نواجه التيارات الايديولوجية والمنظورات التي تعترض سبيل مشروعنا القومي أو تقدم نفياً له وبدائل، لنقف عند تلك التي تكرس النزعة القطرية والكيانات والأنظمة والمصالح القطرية، هذا من جانب، ومن الجانب الآخر الليبرالية الجديدة التي قالت أول ما قالت، بتجاوز كل الايديولوجيات

ورفضها، وقالت بانتهاء عصر القوميات والتجاوز عن دولة الأمة ودولة الرعاية لتعمم اقتصاد السوق ونمطها الرأسمالي المتوحش الذي أخذ يسوس العالم.

٤ ـ لقد وجهنا المخطط العام للندوة بهذا الصدد إلى شيوع وأهمية الأفكار الليبرالية وحقوق الإنسان وطروحات العولمة كايديولوجيا وامتداد لايديولوجيا، ومن ثم لظاهرة تفشي نهج الواقعية وما يتبع ذلك من نزعات إقليمية ومن تابعيات لمراكز الهيمنة العالمية الاقتصادية والسياسية، التي تبعد كلها عن طريق الأمة إلى النهوض وإلى الوحدة وإلى المواجهة، ويصب على طريق التفريط والاستسلام وبما يسمونه بالواقعية والتسليم بأحكام الواقع وما وصلنا إليه، أو ما وصلت إليه الأنظمة القطرية التي انخرطت في مسارات التسوية تحت مظلة الرعاية الأمريكية من تفريط بالثوابت القومية التي تشكل منطلقات في إدارة الصراع.

فأمام شيوع وانتشار الأفكار الليبرالية والدعوات الديمقراطية ودمقرطة الأنظمة والمجتمعات وتعميم مبادئ حقوق الإنسان، أو ما يدعى إليه من عولمة ومن تعميم نمط اقتصادي رأسمالي يديره مركز رأسمالي وتحمله الشركات العملاقة المتعدية القوميات، هذا وبخاصة بعد انتصار المعسكر الغربي في الحرب الباردة وسقوط الأنظمة الاشتراكية والشمولية، نجد أمامنا منحنيين أو خطين متعارضين في التعامل مع هذه الأفكار: بين خط أو وعي قومي مطابق تظل له ثوابته ومنطلقاته التي تؤكد على وحدة الأمة وعلى إقامة دولة الأمة، فلا تأتي دعوات الديمقراطية وحقوق الإنسان لتطرد مشروع نهوضنا العربي من الساحة، بل تعطي مقومات لإعادة تأسيسه وتأسيس مجتمعاتنا وأنظمة حكمنا على قواعد الديمقراطية وحقوق المواطن والإنسان وعلى التعددية وتداول السلطة، وبما يعزز عملية الاندماج القومي لمجتمعاتنا وتحديثها وسيادة العقلانية فيها. هذا من جهة، بينما يقوم خط آخر يأخذ بمنظورات تلك الليبرالية الجديدة، والتي تجعل من العولمة لأنماطه الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي يدفع بها، نمطاً امبريالياً جديداً في الهيمنة، تعمل على تخطي وإلغاء حدود الأوطان والقوميات والدول القومية، وتخترق الثقافات والهويات القومية لتعمم نمطاً مسطحاً من الثقافة الإعلامية والإعلانية والاستهلاكية، وهي تتحرك على قاعدة طرد مشروعنا القومي العربي من المنطقة لتستبيحها وتفتحها للمشروع الصهيوني ـ الأمريكي الذي يتقدم لمد هيمنته وإعادة ترتيب أوضاع المنطقة لما صار يسمى لدى البعض بالشرق أوسطية الجديدة أو بالسوق الأوسطية الموحدة وغيرها، والتي تتقدم متسلحة بأفكار الليبرالية الجديدة وعولمة اقتصاد السوق الواحدة وباسم إحقاق حقوق الإنسان وبسط الأمن والسلام ـ والتي صار عنوانها في النهاية «أمن إسرائيل وما وصلت إليه إسرائيل ـ ومكافحة الإرهاب على مستوى عالمي، والذي صارت ترجمته العملية بالنسبة لصراعنا مع العدو، مكافحة أعمال المقاومة الشعبية ورفض الاستسلام والتطبيع في

مواجهة إسرائيل ومشروعها الصهيوني. وإذا ما أخذ البعض من مثقفينا بهذه الليبرالية الجديدة من منطلق التكيف مع المتغيرات القائمة في العالم ومن موقع الإحباط أمام واقعنا المتراجع وما آلت إليه أحوالنا، والتماس مخرج وحلول على هذا الطريق، فإن هناك جماعات أخرى ومراكز تتسمى بالثقافية والبحث الأكاديمي مشبوهة، وغيرهم من المبشرين بهذه الليبرالية الجديدة ومعطياتها في العولمة، والذين ذهبوا أشواطاً في التعامل مع المشاريع التي يحملها ويدفع على طريقها الحلف الأمريكي ـ الصهيوني، وهكذا فهم في دعواتهم وندواتهم ومشاركاتهم وباسم السلام والحلول السلمية، يأخذون مواقعهم المشبوهة أيضاً في معارضة كل دعوات وأفكار تقول بتجديد نهوضنا القومي في المواجهة وفي التنكر لكل المنظورات القومية والاشتراكية.

٥ ـ نقف مع الباحث عند التيارات الايديولوجية الكبرى الثلاثة، القومية العربية والإسلامية والشيوعية، في أطرها الواسعة وتعدديتها، من حيث تعاملها مع القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي. وإذا ما أكدت الأولى على الإطار العربي والبعد القومي في إدارة الصراع، والإسلامية على البعد الديني والإطار الإسلامي، بينما ركزت الشيوعية على المضمون الاجتماعي والطبقي وعلى البعد الأممي والإطار الدولي في إدارة الصراع، فإنها ومن منطلقاتها المختلفة وأحزابها المتنوعة، والاختلاف حول أهدافها ومراميها النهائية، قد ركزت كلها على مقاومة ورفض الحل العنصري الصهيوني، وهذا ما يشكل في النهاية قواسم مشتركة تؤلف بينها، وتلاقيات على أهداف مشتركة، بعد كل ما قام بينها في الماضي من اختلافات وصراعات وما طرحت من بدائل لبعضها في ساحات الرأي العام، وكل ما منيت به من إخفاقات وما أصابها من انقسامات.

ولقد كان من الصعب على الباحث الإحاطة بهذا كله، وبكل ما أفرزته هذه الايديولوجيات من قوى وأحزاب أو ما قام عليها من أنظمة وحكومات أو من تجمعات ووحدات، أو بكل ما قام على أطرافها وهوامشها أو اشتقاقاً منها أو تأليفاً بينها، وصولاً إلى المآلات التي انتهت إليها. ولكن د. علي محافظة أمسك بالمهم والرئيسي منها وفيها وما قدمت في الماضي وما بقي منها وما بقي لها من رصيد ومن أطروحات ومراجع مستقبلية، ومن قدرات تعبوية على طريق المواجهة.

ولقد كان من الطبيعي أن يعطي الباحث حيزاً أكبر في دراسته لحركة القومية العربية، باعتبارها البعد القومي الرئيسي للصراع، فلقد ركز على أهم العناصر في الحركة القومية العربية: حزب البعث العربي الاشتراكي والتجربة الناصرية وحركة القوميين العرب، وسرد أمامنا تطور الوعي القومي لدى كل منها وتسلسل سياساتها ومنهج تعاملها مع القضية الفلسطينية وإدارة الصراع من حولها، وما طرأ عليها من

تغيرات. ولن أقف لأناقش استعراضه هذا في تفاصيله والمراجع التي اعتمدها وما يمكن أن تحمله من رؤية خاصة أو تحيز، لكنني أقف عند بعض الأحكام التي أطلقت على مسار عبد الناصر والتجربة الناصرية في إدراكها للقضية وفي التعامل مع مقتضيات ذلك الصراع والمراحل التي مر بها.

لا شك في أن تيار البعث القومي العربي يأتي في البداية، وهو أوسع تيار قومي كانت له امتداداته في العديد من الأقطار العربية من مشرقها إلى مغربها، بل كان تياراً أوسع بكثير من أن يحيط به الحزب الذي قام باسمه وتقدم لقيادته في فروعه وتفرعاته المختلفة. هذا البعث دخل ساحة النضال الوطني والقومي قبل صعود الناصرية وثورة عبد الناصر، وكذلك كان الأمر بعده إلى حد ما بالنسبة لحركة القوميين العرب، وما فرع عنها أو قام على هوامشها، وكلها كانت تنهل من معين فكري وايديولوجي قومي سابق لها عنوانه الهوية العربية ووحدة الأمة واستقلالها. ولكن صعود الثورة الناصرية في مصر وأخذها بالنهج القومي العربي، جعل من مصر عبد الناصر مرتكزاً ومرجعية لكل حركة القومية العربية وفصائلها ولكل حركات التحرر العربي، بل لما هو أبعد وأوسع. وإن التلاقي بين هذه القوى وما يشبه التوحد التحاماً بمصر وثورة مصر في النضال والمواجهة، في النصف الثاني من الخمسينيات، هو الذي أعطى أكبر الانتصارات للأمة، من اندحار العدوان الثلاثي بعد تأميم قناة السويس كمقدمة لخروج الاستعمار القديم من البلدان العربية، إلى تحقيق وحدة مصر وسوريا، إلى كسر سياسة الأحلاف الاستعمارية وإسقاط حلف بغداد بثورة بغداد، بل امتداداً إلى انتصار ثورة الجزائر وقيام ثورة اليمن، ثم كان التفكك والانفكاك، وتقدم التجارب الخاصة بدل المشروع الواحد، وتحكم الطموحات والنزعات الفئوية والشخصية والنزعات السلطوية وما استتبع ذلك.

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية وفي مواجهة إسرائيل، فإن ما جاء في البحث المقدم تحت عنوان «الايديولوجيا القومية» وما تطرحه من منظورات وقناعات في النظر إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فهي في الواقع المنظورات التي يقول بها «القوميون العرب على مختلف أحزابهم»، ولكن ومن غير أن نقف عند مدى الالتزام بهذه الثوابت لدى الجماعات القومية التي صعدت إلى السلطة وذهبت إلى التسويات، فإن الثورة الناصرية ومسيرة عبد الناصر، ومن منطلق الالتزام بهذه الثوابت كمرجعية ايديولوجية قومية، قدمت وحدها وفي ممارساتها ومن خلال تجربتها منهجاً استراتيجياً وعقلانياً في المواجهة، فكأن عبد الناصر يتطلع إلى الهدف البعيد، ولكن من خلال مراحل وخطوات وتكتيكات، وبالتركيز على أهداف مرحلية في إدارة هذا الصراع. فمسألة تحرير فلسطين كانت دائماً وبقيت في صلب أهداف الثورة الناصرية. والكيان الصهيوني كيان استعماري استيطاني ومغتصب وأداة للاستعمار الغربي وامتداد له، ولا

يمكن الاعتراف بهذا الاغتصاب ومشروعيته مهما تعاقبت أطوار هذا الصراع الاستراتيجي والتاريخي ومهما طال الزمن. وما كان لي أن أقف عند المشروع القومي العربي كما تقدم به عبد الناصر، إلا لأنه، وبعد طول انقطاع يظل يعطينا مرتكزات أساسية في إدارة الصراع وتوجهات تشير إلى المستقبل.

٦ ـ لقد توخى الباحث أن يقدم لنا عرضاً موضوعياً لتطور منظور عبد الناصر إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتطور مكانة هذا الصراع في عقيدة عبد الناصر السياسية بحسب تطورات الأحداث والمراحل في المنطقة. وإذا كان لي أن أستبعد بداية أن عبد الناصر بدأ عام ١٩٥٤ «ينظر إلى إسرائيل كدولة توسعية عدوانية لا تقبل الحلول الوسط»، فهذا التعبير عن الحلول الوسط، وكأن عبد الناصر كان على استعداد للتسويات وقبول الحلول الوسط، فهذا ما لم أعثر على منطوق له في الخطاب الناصري ولا في الخطاب الذي يستشهد به الباحث. وإذا ما وقفنا مع ما ورد في البحث من تغير في نهج عبد الناصر بين ما كان عليه قبيل الغارة الإسرائيلية على غزة في شباط/ فبراير عام ١٩٥٥، وما صار إليه بعد الغارة، منتقلاً من استراتيجيا دفاعية سماها الباحث توفيقية إلى استراتيجيا ردعية، وما عناه بالتوفيقية من توخي الوصول إلى السلام مع إسرائيل على أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، فهذا ما لم يكن وارداً في منظوره، ومن مفهوم استراتيجي في إدارة هذا الصراع وكصراع مع إسرائيل واستعمارها الاستيطاني والصهيونية ومع الاستعمار الذي جاء بها وظل يدعمها، ومع الظروف العربية التي مكنت لها: ظروف التخلف والتجزئة وتحكم التأخر والرجعية.

إن التجزئة الناصرية وثورة مصر الناصرية وحقبة عبد الناصر تبقى حقبة نهوض وتقدم في ذاكرتنا القومية، ويبقى لها مشروعها ورصيدها في مخيلة شعوبنا وفكر الكثير من طلائعنا الثقافية، وهذا ما يحدوني على الوقوف لاستطلاع المرجعية الايديولوجية القومية لعبد الناصر والنهج الاستراتيجي الذي سار عليه في إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإن كان في هذا إعادة وتكرار لما جاء عليه كثير من الباحثين لتبقى معطياتها أمامنا ونحن نعيد صياغة مشروعنا القومي على ضوء المتغيرات ونحن نسعى لصياغة «استراتيجية وخطة عمل» للحاضر والمستقبل.

صحيح أن عبد الناصر لم يفتح الملف الفلسطيني ولم يضع التصدي للخطر الصهيوني في أولويات اهتمامات ثورته وبرامج تسلحه وعلاقاته الدولية إلا عام ١٩٥٥ وبعد الغارة الإسرائيلية على غزة، ولكن هذا لا يبعدنا نحن أن نرى ونستكشف ما كان عليه وعيه للقضية وخلفيته الايديولوجية القومية في التعامل معها شأنه شأن أي مناضل عربي، ولكنه وقد قام بثورته وأمسك بزمام الأمور، فقد كان عليه أن يثبت دعائم الثورة في مصر وينجز مهمات تحررها الداخلي واستقلالها الوطني قبل التوجه

بمصر وشعب مصر نحو مهماتها الخارجية ومهمات النهوض والتقدم العربي وطرد المشروع الصهيوني والاستعماري.

ومن قبل الغارة ومن قبل ما ذكر من مقولات لعبد الناصر عام ١٩٥٤ استدل منها الباحث على اتباع عبد الناصر لسياسة «دفاعية ـ توفيقية»، فلقد كان واضحاً من **فلسفة الثورة** ومن خطب وتصريحات له سبقت، من شواهدها خطاب له في نادي فلسطين في الإسكندرية بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣، أنه يملك وعياً مطابقاً لأسباب «النكبة» وقيام إسرائيل ولطبيعة الصراع مع إسرائيل كاستعمار ومن صنع الاستعمار والغرب الاستعماري (الذي صنع الصهيونية والمشروع الصهيوني كما كان في وعي عبد الناصر ضمنياً) والتي تجري في إطار خطة استعمارية لا تستهدف فلسطين وحدها، بل تهدف إلى القضاء على الأمة العربية حتى لا تقوم لها قائمة بعدها. ولكن إذا كان الغرب والاستعمار الغربي هما العلة والسبب، فإن العلة الأدهى والتي مكنت لكل العلل، فهي في الضعف العربي والتفتت العربي وكذب القيادات والحكومات وتضليلها ورجعيتها وخضوعها للأجنبي، والعجز عن توظيف الإمكانات والطاقات العربية ومنها النفط في المواجهة. وقال «إن الرابطة العربية ما زالت رابطة وهمية حتى الآن وليست حقيقية، وإذا لم نتدارك هذه الأمور تداركاً سريعاً ونعالج السبب ونعرف الداء لذهبت الدول العربية هباءً. . .»، ولهذا فإن مسائل التنمية والتقدم وبناء القدرات الذاتية العربية وتعزيز الروابط العربية «قضية الوحدة: قوة الوحدة ووحدة القوة» كانت تأتي في مقدمة المشروع القومي الناصري والاستراتيجيا الناصرية، لتسير جنباً إلى جنب وفي تشابك وتلازم مع استراتيجية خلع الاستعمار والنفوذ الاستعماري وخلع أحلافه وحلفائه من الرجعيين العرب. وهكذا فإن عبد الناصر في البداية، لم يضع تصفية الحساب مع إسرائيل والكيان الصهيوني في سلم الأولويات، بل قدم عليها تصفية الحساب مع الرجعية العربية والاستعمار، لكن وبعد الغارة على غزة وعلى الجيش المصري في غزة، ثم وبخاصة بعد الدور الذي أدته إسرائيل في العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، اختلفت بالضرورة الموازين، وبرز بشكل أكبر خطورة الدور الذي تقوم به إسرائيل، وهكذا وقف عبد الناصر ليقول في ٢٣ تموز/يوليو عام ١٩٥٧: «قبل الغارة لم نكن نشغل أنفسنا كثيراً بخطر إسرائيل، كنا نعتبر أن خطر إسرائيل هو مشكلة سباقنا مع الوقت لبناء أوطاننا، كنا نعتبر أن خطر إسرائيل هو في حقيقة أمره ضعف العرب». . . وكان قبلها قد قال في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٥: «لقد كانت حادثة ٢٨ شباط/فبراير الماضي. . نقطة تحول. . كان هذا الاعتداء ناقوس الخطر الذي جعلنا نبحث وندقق في التعرف إلى السلام ومعنى السلام ومعنى توازن القوى في المنطقة». وهكذا تقدم عبد الناصر على طريق المواجهة، ولكنه وفي المواجهة مع المطامع الإسرائيلية والدور المتصاعد

للصهيونية، ما اعتمد إلا سياسة دفاعية واستراتيجية ردع، من خلال الخلل في موازين القوى الذي كان لصالح إسرائيل، فصارت مصر والثورة في مصر، بل عبد الناصر، من العناصر المستهدفة. وفي قضية خطيرة على هذا المستوى كان عبد الناصر يرفض الخضوع لضغوط المغامرين ومزايدة المزايدين، ولكن استراتيجية الدفاع والردع هذه سقطت في حرب حزيران/يونيو حين أوقعت بعبد الناصر المزايدات والديماغوجيات العربية. ولكن بعد الهزيمة واستيعاب عبد الناصر لدروسها، نهض عبد الناصر وتقدمت مصر عبد الناصر بنهج استراتيجي واضح المعالم يركز على هدف مرحلي لا بد من التعجيل بتحقيقه بكل الوسائل (هدف إزالة آثار العدوان). ولقد بنى الوسائل والقدرات وعمل على الإمساك بميزان للقوى، مصرياً «عربياً وإقليمياً ودولياً» يمكن معه تحقيق ذلك الهدف. وهو فضلاً عن الالتزام بنهج استراتيجي في إدارة معركة الأمة مع إسرائيل تحت شعار ما أخذ بالقوة يستعاد بالقوة، فقد كان له نهجه أيضاً في إدارة المعركة سياسياً وكانت له تكتيكاته في سبيل بلوغ ذلك الهدف.

وهكذا فإن عبد الناصر، في وقت كان يقود فيه باقتدار «حرب الاستنزاف» عام ١٩٧٠، ويستعد للعبور وخوض معركة تحرير الأرض، لم يستبعد أمام ما صار يطرح عليه من وساطات وحلول سياسية، القبول بتسوية سلمية تحقق ذلك الهدف المرحلي، وقال للوسطاء[١]: «إنني أرغب في حل سلمي، وأشعر بقدرتي على إقناع الأمة العربية به إذا وجدته محققاً لمصالحها وأمنها. ولكنني لست مستعداً للقيام بأي مغامرة؛ فالموقف العربي جيد. والأمة كلها واقفة معنا. حتى الذين يختلفون مع توجهاتنا الاجتماعية يدعمون موقفنا الاقتصادي. ومطلب الجميع هو الانسحاب، وهو الشرط الذي يجمعنا سوية كأمة عربية. وبالتالي فنحن عندما نتكلم عن الانسحاب نعني ليس فقط من الأراضي المصرية ولكن من كل الأراضي العربية وبالتالي لا يمكن الموافقة على حل يترك القدس لإسرائيل..».

فعبد الناصر ما كان يراهن على التسويات والحلول الوسط كما يمكن أن يفهم من بعض النصوص التي أوردها د. محافظة، بل كان يمسك بنهج استراتيجي هادف، في إدارة صراع الأمة مع إسرائيل ومن وراء إسرائيل. وعبد الناصر كان على إدراك تام بأن إسرائيل غير مستعدة للانسحاب من الأرض إلا إذا أرغمتها على ذلك القوة العربية (وحدة القوة وقوة الوحدة)، وبمقدار ما ينهض العرب ويتقدمون تتراجع

---

(١) كما جاء في المحضر الذي أورد نصه: محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، ٣ كتب (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦)، الكتاب الثاني: **عواصف الحرب وعواصف السلام**، ص ١٦١.

إسرائيل وينحسر المشروع الصهيوني.

وإذا كان عبد الناصر قد حصر همه ووضع همته كلها بعد حرب الاستنزاف في بناء القوة (وليس بمدلولها العسكري وحده) القادرة على كسر العدوان وإزالة آثار الهزيمة وإجبار إسرائيل على الانسحاب، فإنه لم يجعل من تحقيق هذا الهدف نهاية المطاف، بل هو قبل هذا وتطلعاً إلى ما بعده في المستقبل، ظلت سياسته في إدارة الصراع مع إسرائيل ومن وراء إسرائيل، تندرج في إطار استراتيجيته العامة لتحقيق أهداف الأمة والتقدم بمشروع نهوضها القومي، هذا المشروع الذي تراجع وانحسر بعد حركة الردة التي أتت على الأمة وحركة نهوضها القومي، بعد الجمود والتوقف بحرب تشرين الأول/اكتوبر التحريرية دون تحقيق هدف استرجاع الأرض، وما جرى من تحول وانتكاس بعدها، أصاب أول ما أصاب مصر الثورة، وما كانت تشكله من مرتكز أساسي في حركة نهوض الأمة وتجمع قواها وفي المواجهة، حين ذهب فيها السادات إلى كامب ديفيد، والاحتكام للرعاية الأمريكية، لتتراجع بالمقابل حركة التقدم وتآزر القوى القومية في بقية الأقطار، ليضربها التشتت بل الاحتراب فيما بينها أو في داخل كل منها، بينما صعدت إلى الواجهة الدول القطرية النفطية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية. وفقدت الأنظمة العربية التي تقول بالقومية العربية والتقدمية صدقيتها في حمل رسالة النهوض القومي، وكذلك معها الحركات السياسية التي اعتمدتها أو التزمت بها. وتراجعت حركة الشعوب التي كانت تحتشد وتندفع وراء راية القومية العربية ولأهداف التحرير والوحدة، تحت وطأة هذا التراجع والفشل، لتخمد ما أخمدت منها أنظمة التسلط والاستبداد، وليرتد من ارتد منها إلى مرجعياته الايديولوجية وعصبياته ما قبل القومية من اثنية وطائفية وعشائرية، وليذهب من ذهب منها إلى مرجعيات ايديولوجية وحركات أشمل جاءت لتطرح نفسها كبدائل، وبخاصة إلى الأصولية الإسلامية وتيار الإسلام السياسي الذي امتد واشتد في كل الساحات العربية.

٧ ـ إن الإسلام والحمية الإسلامية وقدسية بلاد القدس، كانت وما زالت من الحوافز الكبرى للشعوب في الكفاح ضد الصهيونية والاستعمار الاستيطاني في فلسطين، بما يحمله من معاني الجهاد، فضلاً عن المعاني الوطنية والقومية لهذا الكفاح.

ولكننا ونحن بصدد البحث في حركة القوى والتيارات والأحزاب السياسية التي جعلت من الإسلام مرجعية ايديولوجية لها، ومن إقامة حكم الشريعة والإسلام في الدولة والمجتمع هدفاً ومنهجاً في العمل، وما حملته من إمكانات وما قدمته من مساهمات أو حلول في التعامل مع مسائل الصراع مع العدو الإسرائيلي والمشروع

الصهيوني، لا بد لنا من أن نقف في النهاية عند ما تقدمت إليه حركات «المقاومة الإسلامية» في السنوات الأخيرة وما تقدمه من إمكانات في المواجهة.

ولقد قدم لنا د. محافظة في فقرتين أساسيتين من بحثه عرضاً وافياً لسيرة ومسيرة الحركات السياسية والإسلامية الشعبية، المعتدلة منها والمتطرفة، وما كان لها من إسهامات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث جاء في الفقرة الأولى عرض أولي لنشوء وتطور الحركات الإسلامية السياسية، بدءاً من حاضنتها الأولى «حركة الاخوان المسلمين» التي قامت أول ما قامت في مصر، ثم ما كان لها من امتدادات وتفرعات، وما اشتق منها أو قام خلافها، وصولاً بها إلى حركات الجهاد الإسلامي والمقاومة الإسلامية وحركة «حماس»، وما قدمته وتقدمه من إسهامات في إدارة الصراع وتحريك الانتفاضات والكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني. كما يقدم لنا الباحث في الفقرة الثانية المنطلقات الايديولوجية التي تعتمدها تلك الحركات في خطابها السياسي وفيما يتعلق بمنظوراتها للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وما يبقى متوفراً لدى بعضها من إمكانات للانفتاح على الآخرين، وما تقدمه من صيغ في المقاومة وفي النهوض للمواجهة وإدارة مراحل الصراع. وليس لي هنا إلا أن أضيف بعض الملاحظات، حول ما كانت عليه وما انتقلت إليه من مواقع ومواقف تلك القوى والحركات، بحكم المتغيرات التي وقعت في عالمنا العربي والإسلامي وفي العالم، وما يمكن أن نتطلع إليه من وعي نهضوي جديد، يخرجنا من الإشكالات والمتعارضات التي كانت تقيم الخلاف والصراع بين قوى الأمة، وتأخذ من قدراتها وإمكاناتها على المواجهة، وعلى التقدم على طريق أهداف الأمة في النهوض والوحدة.

وإذا ما تركنا جانباً تلك الحركات الإسلامية المتطرفة والتي لا تعطي أية أولوية في ايديولوجيتها وممارساتها، للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإنما لأسلمة المجتمع والدولة على طريقتها بالقسر والعنف، ولما تؤديه من أدوار سلبية، بل مشبوهة، تستغل من القوى المعادية للإساءة لحركة نهوضنا العربي والإسلامي أمام العالم. فلنركز اهتمامنا على الحركات الإسلامية الشعبية، ونموذجها الكبير الممثل بحركة الاخوان المسلمين ومن جرى مجراها، وما مرت به من أطوار، وما تقوم عليه اليوم من توجهات وإمكانات. ففي طور أول، ومنذ أن أخذ المشروع الصهيوني مده عبر استعماره الاستيطاني في فلسطين تحت حماية الاستعمار الغربي، قدمت تلك الحركات أولى كتائب الكفاح والجهاد التي مشت جنباً إلى جنب مع فصائل النضال الوطني والقومي في مواجهة الحركة الصهيونية والاستعمار. ولكنها وفي مرحلة من المتغيرات على الصعيد القومي كرد على النكبة، سقطت أنظمة وايديولوجيات تقليدية، وقامت حركات تحرر وطني ونهوض قومي وثورة، وصعدت الثورة الناصرية في مصر، وصعد معها تيار شعبي كبير على طريق التقدم والوحدة والاشتراكية. وفي مواجهة الاستعمار الغربي

وحليفه الصهيوني، وما يلحق بالتابعة له من حكومات وقوى رجعية عربية وإسلامية، فإن حركة الاخوان المسلمين بدءاً من مصر، وما فرع عنها من حركات سياسية إسلامية، دخلت في طور جديد، لم يعد محوره المشاركة في النضال ضد الصهيونية والاستعمار، بل الدخول في الصراع على السلطة والنفوذ على صعيد المجتمع وحركة القوى ضد حركة الثورة القومية وضد قوى التقدم واليسار، باسم مكافحة القوى العلمانية والأفكار الهدامة ومحاربة الشيوعية. كما نزلت إلى العمل السري تحت الأرض وممارسة العنف في العمل السياسي، لتواجه بالمقابل من أجهزة النظام الحاكم الملاحقة والسجون والقمع والمحاكمات والحكم بالإعدام للبعض. وفي هذا السطور، وجدت هذه الحركات الإسلامية ملاذاً لها وحماية ودعماً بشتى الوسائل، من الحكومات التقليدية أو الرجعية والموالية للغرب، العربية منها والإسلامية.

إن الصراعات التي دارت بين الايديولوجيات والقوى في تلك الحقبة، وما أصاب الحركات الإسلامية من تضييق وقسر من الأنظمة التقدمية، إلى جانب ما سخرت له بعض تلك الجماعات الإسلامية أو دفعت إليه من أعمال تواطؤ وتآمر ضد حركة الثورة العربية الوحدوية والنهوض القومي، تحتاج إلى مراجعة جدية ونقدية، لما خلفته من عقد وأزمة ثقة وتعقيدات بين الجماعات القومية والتقدمية وبين الحركات السياسية الإسلامية، ما زالت تثقل على لقاءات القوى وتجمعها على طريق النهوض والمواجهة.

ولا بد من الإشارة هنا، وقبل الانتقال إلى الأطوار الأخرى التي تقدمت إليها الحركات الإسلامية الشعبية من حيث دورها في إدارة الصراع مع العدو الصهيوني وما حركته من انتفاضات وما نظمته من فصائل مقاومة وجهاد واستشهاد، إلى الدور الخطير الذي لعبته السلطات والأجهزة المخابراتية الأمريكية بالتعاون مع أوساط رجعية عربية وإسلامية، في تنظيم وتمويل وتدريب مجموعات إسلامية متعصبة ومتطرفة، لتزجها وباسم الإسلام، في تسخين حربها الباردة ضد الشيوعية والنفوذ السوفياتي، والتي كان نموذجها البارز المشاركة في الحروب الأهلية الأفغانية، والتي أفرزت فيما أفرزت مجموعات ما يسمونهم بالعرب الأفغان التي عادت لتفجر العنف والإرهاب داخل عدد من المجتمعات العربية.

ونأتي إلى الطور الجديد والنشط الذي انتقلت إليه أو قامت عليه من جديد الحركات الإسلامية في العديد من الأقطار والمجتمعات العربية، بعد الإخفاقات التي منيت بها حركات التقدم والثورة القومية، بعد هزيمة حزيران/يونيو، وبعد ما ساد من تراجع وردة في حركة المواجهة العربية بعد خروج مصر وذهابها إلى كامب ديفيد، وما تراجعت إليه حركة الشعوب والمجتمعات أمام تلك الإخفاقات وتحت وطأة أنظمة

القهر والاستبداد وما أخذ يسود المجتمعات من رجعة معممة إلى الدين والتمسك بالتقاليد والروابط الدينية، مما حرك أنماطاً من التعابير الاجتماعية والثقافية، بل والسياسية أيضاً، مما صار يسمى بالصحوة الإسلامية. وفي هذه الأجواء انتعشت من جديد ونشطت الحركات السياسية الإسلامية ورفدتها أجيال جديدة من الشباب المتدين، وطرح من جديد «الحل الإسلامي» البديل والتنظيم الإسلامي للدولة والمجتمع، وأدخلها في صراعات جديدة على السلطة والنفوذ في المجتمع. ولكننا لا بد لنا من الوقوف هنا عند الدور الكبير الذي لعبته الثورة الإسلامية الشعبية في إيران منذ قيامها عام ١٩٧٩ وما أحدثه من تغيير كبير في حركة وتوجهات القوى السياسية الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، فهي بعد أن أسقطت بثورة شعبية حقيقية حكم الشاه ونظامه الامبراطوري المتعامل مع إسرائيل والموالي للامبريالية الأمريكية، قلبت توجهات السياسة الإيرانية رأساً على عقب، فانتصرت أول ما انتصرت لثورة الشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية، وخلعت النفوذ الصهيوني والأمريكي من أرضها، وأعلنت عن سياسة عامة ضد الصهيونية والامبريالية ومع المستضعفين ضد قوى «الاستكبار» في العالم. وهي إذا ما أرادت أن تعطي قدوة لغيرها في إقامتها لدولة ونظام حكم يقوم على شريعة إسلامية وولاية للفقيه، وساندت حركات إسلامية تدفع في هذا الاتجاه، فإنها ساندت وساعدت القوى والحركات الإسلامية التي تسير على طريق الكفاح المسلح والمقاومة في مواجهة إسرائيل وفي الخط المعادي للامبريالية الأمريكية وحلفائها من الرجعيين العرب. وهكذا وفي هذه الظروف التي تمر بها أمتنا في إدارة صراعها مع إسرائيل ومن وراء إسرائيل، فإن العديد من الحركات والقوى الإسلامية وفي العديد من المواقع العربية، أخذت تجد نفسها وهي في المواقف والتوجهات ذاتها التي تتحرك بها القوى والحركات القومية والوطنية والديمقراطية العربية، سواء في معارضة أنظمة التسلط والقهر أو في الدفع على طريق المواجهة مع أعداء الأمة وأعداء نهوضها ووحدتها. وهكذا نجد أنفسنا أمام إمكانات ايديولوجية متعددة تتلاقى وتتضافر لتصب على طريق أهداف مشتركة بدلاً من أن تتعارض وتتعادى.

وإذا وقفنا في نهاية هذه الفترة عند الايديولوجيا الإسلامية، وما تحمله من إمكانات، وما تحركه من قوى وما تدفع إليه من أهداف في المواجهة مع إسرائيل والمشروع الصهيوني، عند تباشير ما يقال عنه من صحوة إسلامية عامة لمجتمعاتنا وحركاتنا الثقافية والسياسية الشعبية، فلا بد لنا من كلمة نقولها بهذا الصدد. فالصحوة لا تقف عند هذه الرجعة إلى الدين والتقاليد الدينية، بل التعصب والعصبيات المذهبية التي تعود إليها مجتمعاتنا رداً على ما يعم العالم من ضلالة وفوضى، وما يسود حياتها من ظلم وفساد وفقر وابتعاد عن القيم الروحية، بل إن

الصحوة التي تتوافق معها في أهدافها، هي حركة وعي نهضوي جديد، وحركة تجدد وتجديد تتقدم على طريقها اليوم طلائع ثقافية وسياسية إسلامية، متحررة من الجمود والتعصب، منفتحة على الآخرين متطلعة إلى المستقبل، تأخذ بالتعددية وحرية المعتقد، وتنزع العنف والقسر من العمل السياسي، وتأخذ بالديمقراطية، وتنفتح للحوار والتلاقي والعمل المشترك، مع الجماعات التي لها مرجعياتها الايديولوجية المختلفة من قومية ووطنية ديمقراطية وتقدمية، والتي تتلاقى معها على مفاهيم الحرية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وكرامة البشر، وتتطلع معاً لنهوض الأمة العربية ووحدتها كأمة واحدة، من غير أن تقيم تناقضاً وتعارضاً بينها وبين أمة العقيدة ودائرة الحضارة والثقافة الإسلامية.

وإذا كان لنا في هذه الندوة والملتقى، والملتقيات التي يحركها مركز دراسات الوحدة العربية، وما يقوم من تلاقيات وحوار وتوحيد المواقف والتطلعات على منابر المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي الإسلامي، أن نقول بمشروع نهضوي عربي تشارك في صياغته والدفع على طريق أهدافه هذه القوى، فما كان لهذا كله أن يتوفر لولا أننا بصدد صحوة قومية عربية ديمقراطية جديدة تجمع وتؤلف وتوحد. وهذا ما يبقى لنا كرهان مستقبلي لنهوض هذه الأمة في المواجهة ولتقدمها على طريق وحدتها.

ولكن وعي واستيعاب تجارب الماضي والخلافات التي قامت والإشكالات التي استحكمت، كانت المقدمة التي لا بد منها لنتعلم جميعاً من أخطائنا وإخفاقاتنا، وما بددنا من طاقات وما ضيعنا من فرص لنجد طريقنا من جديد نحو النهوض كأمة ونحو المستقبل.

٨ ـ لكننا ونحن نعمل على تجميع أرصدتنا الايديولوجية العربية وقوانا لتتلاقى في النهاية على استراتيجيا وخطة عمل في المواجهة مع إسرائيل ومن وراء إسرائيل، لا بد لنا من إبداء ملاحظة حول الدور أو الحيز المجتزأ الذي أعطي للشيوعية عامة، أو بالأحرى للماركسية والفكر الماركسي كمرجعية للايديولوجيات السياسية التي أخذت بها بشكل أو بآخر الكثير من الحركات والقوى السياسية والأحزاب، ومن رجال الفكر والباحثين العرب، في بحث د. محافظة حين قصرها على الأحزاب الشيوعية و«الرسمية» العربية منها والإسرائيلية التي قامت على ارتباط بالاتحاد السوفياتي ومواقفه وبالشيوعية الدولية، وما آلت إليه مواقفها وأحوالها.

وإذا لم يكن من المطلوب في مثل هذا البحث، ولا هو بالممكن، الإحاطة بكل القوى السياسية والجماعات والمذاهب الفكرية والاجتماعية، ذات المرجعية الايديولوجية الشيوعية، التي برزت على الساحات العربية في مراحل مختلفة، والتي استمدت من الماركسية دليل عمل ومنهجاً في التفكير والبحث، وما كان لها من دور

في الدفع بحركة التقدم العربي وحركة النضال الاجتماعي والسياسي، على الصعيدين القطري والقومي، وما قدمته وتقدمه من إمكانات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فتجدر الإشارة إلى الدور المهم الذي تؤديه اليوم جماعات تنتمي لهذا التيار ورجال فكر وبحث وممارسة، في الدعوة إلى ديمقراطية النظم والمجتمعات وفي الدفع بحركة الحوار بين القوى والتلاقي على مشروع موحد للتجمع والنهوض القومي من جديد.

وفيما عدا الأحزاب الشيوعية «الرسمية»، التي جاء الباحث على ذكرها واستعراض مواقفها من القضية الفلسطينية ومتغيراتها، فثمة جماعات ومنظمات وأحزاب متعددة مستقلة عنها أو منشقة منها، قامت وهي تقول بالماركسية أو بالتنظيم الثوري الماركسي اللينيني، كما بقيت الماركسية مرجعية فكرية ومصدر إلهام للكثير من مثقفينا وباحثينا الاجتماعيين ومؤرخينا. وفيما عدا الأحزاب الشيوعية العربية الفلسطينية وغير الفلسطينية التي تعاملت مع قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فلقد قامت باسم الماركسية والنهج الماركسي اللينيني حركات مقاومة وكفاح مسلح ومنظمات يسارية سرية وعلنية دخلت ساحة الصراع.

ولا نريد أن نستعيد هنا ما هو معروف عن سيرة الصراعات التي دارت واستفحلت بين الأحزاب الشيوعية والحركات القومية منذ النكبة، وتأييد الشيوعيين لقرارات التقسيم واعتراف الاتحاد السوفياتي بإسرائيل، أو ما قام من صراعات على السلطة أو من مواقف وممارسات معارضة للوحدة ومؤيدة للانفصال ومعادية للناصرية أو متعاطفة مع حكم عبد الكريم قاسم في العراق. فإن هناك بالمقابل جماعات ماركسية عربية انحازت ومنذ البداية لحركة النهوض القومي وللتوجه العربي الوحدوي، بل للثورة الناصرية وانفكت عن كل تابعية للنهج السوفياتي ونظامه الشمولي وأسقطت من شعاراتها دكتاتورية البروليتاريا وحزبها الثوري القائد.

وإذا ما درجنا على تسمية هذه الجماعات الماركسية العروبية والوحدوية بالماركسيين العرب، فإنهم اليوم في طليعة المتعاملين بإيجابية مع استنهاض حركة تجمع قومي عربي تحيط بكل القائلين بالديمقراطية والتقدم والوحدة ومن موقع المواجهة مع الحلف الأمريكي ـ الإسرائيلي المعادي والتصدي للمشروع الصهيوني، على تعدد مرجعياتهم الايديولوجية السابقة.

وإذا كانت الطلائع الثقافية والسياسية للحركات القومية والتقدمية تجد نفسها أمام مراجعة نقدية لما كانت عليه مساراتها، بعد الأزمات المتلاحقة التي مرت بها الأمة وانقطاع مسيرة نهوض كانت لها، لتلمس ما أدت إليه صراعاتها ونزاعاتها وما كان من قصور ديمقراطي في وعيها وممارساتها، فإن الجماعات المنتمية للشيوعية والماركسية بخاصة تجد نفسها أمام مراجعة مزدوجة لمنظوراتها ومساراتها بعد سقوط الاتحاد

السوفياتي والنهج الشمولي لنظامه الشيوعي وما طرأ من متغيرات في العالم. وإذا كان الانفتاح الديمقراطي وقبول التعددية صار مدخلاً لتلاقي القوى التي تتطلع لأهداف مشتركة، فإن التوافق مطلوب من قبل الجميع على تقييم إيجابي لحقبة نهوضنا في الخمسينيات والستينيات وإقامة تواصل مع تطلعاتها في منظور مستقبلي. كما يبقى الفكر الماركسي المتجدد يحمل رصيداً ايديولوجياً يدفع بحركة التقدم ونقد الرأسمالية العالمية ومواجهة هذا التوحش الرأسمالي التي تتحرك به قوى الهيمنة الدولية والمساندة للمشروع الصهيوني، والتي تعمم نزعتها الليبرالية الجديدة، وتقول بنفي الماركسية وغيرها من المنظورات الاشتراكية والايديولوجيات.

٩ ـ في الفقرة الخامسة والأخيرة من دراسة د. محافظة، التي تقدم النظرة المستقبلية للايديولوجيات السائدة والبديلة ومواقفها من المواجهة أو التسوية، فإنه يستعير في تصنيفه للتيارات، والجماعات المعنية بقراءات مستقبلية سلفت وسيناريوهات عرضت وتوقعات، ليحددها بثلاث جماعات أو مجموعات: **أولها** الجماعات ذات المشروع القومي ومعها القوى التقدمية العربية، ثم **ثانياً** الجماعات ذات المشروع الإسلامي، **وثالثاً** الجماعات المتمسكة بالقطرية، فتلك القراءات حين وضعت القوى التقدمية العربية إلى جانب جماعات المشروع القومي، فما عنت فيها إلا الجماعات ذات المرجعية الماركسية والديمقراطية والتي تشغل موقعاً ملتزماً في المشروع القومي النهضوي تعززه بتوجهاتها الاجتماعية والديمقراطية.

وإذا لم نقف في النهاية لنتحير بين السيناريوهات والاحتمالات المختلفة لحركة القوى والإمكانات الايديولوجية التي تأخذ مواقعها ومواقفها في المواجهة، فإننا نجد أمامنا بوجه عام خطين متعارضين ومسارين مختلفين في حركة الأنظمة الحاكمة والقوى الشعبية، لا بد لأية استراتيجيا أو خطة عمل في المواجهة من أن تأخذها بعين الاعتبار.

فهناك ما يحسب على النزعات القطرية وما تسطره حركة التراجع القومي التي لا تتوقف في مسارات الأنظمة القطرية العربية وتحكم المصالح القطرية والفئوية فيها على المصلحة القومية، وما تسجله من تراجع واستسلام أمام تقدم المشروع الصهيوني واستعماره الاستيطاني في فلسطين والأراضي العربية، وما تنذر به من احتمالات وتوقعات أسوأ جاءت على التحذير منها الدراسة المقدمة..

وهناك الخط الذي تمسك به طلائع ثقافية وسياسية ملتزمة بقضايا الأمة، وتراهن على تجدد حركة الشعوب وعلى نهوض قومي جديد على طريق المواجهة. وأجد من المناسب هنا أن نستعيد ما قدمه المؤتمر القومي العربي في دورته السنوية عام ١٩٩٣، من تصور لاستراتيجيا له وخطة عمل بالتحرك والعمل على مستويين، على المستوى

المباشر لوقف حركة التدهور العربي والتراجع، والعمل على مستوى الزمن الطويل لإنضاج الوعي ولإيجاد الأداة اللازمة لتغيير الأوضاع العربية تغييراً جذرياً، ولكسر السلسلة في حلقة منها على الأقل ابتداء. . .

ولكن حركة التراجع والسقوط مستمرة وما من تحرك أو خطة عمل أو حركة قوى تنهض لإيقافها في المنظور حتى اليوم، ونتوقف عند المشهد الثالث الذي يرصده د. محافظة للايديولوجيا القومية والنهوض القومي. فإذا كان لنا من رهان مستقبلي، فعلى نهوض حركة قومية جديدة، وعلى صعود تيار قومي تقدمي جامع، يستوعب الإمكانات الايديولوجية والتيارات الفكرية والسياسية الناشطة في الساحات العربية، ليؤلف بينها ويتجاوزها في آن في مشروع نهضوي مشترك، فمثل هذا التيار هو الذي يمكن أن يوقف حركة التراجع ويدفع إلى التغيير؛ تيار يستوعب أيضاً الإسلام المقاوم ويحرك كتلة شعبية تاريخية ويقدم برنامجاً شاملاً للتغيير وللمواجهة، برنامج إذا كان هدفه الاستراتيجي الأساسي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي التركيز على قومية المعركة والحل، فللوصول إلى تفكيك الكيان الصهيوني وقطع دابر الحل العنصري للقضية الفلسطينية، ويسير في مراحل وخطوات نحو الهدف وعلى هذا الطريق.

ولكن بين هذا التطلع النهضوي وبين واقعنا المتراجع وثقل التحديات، معوقات كثيرة، وهذا ما يطرح علينا العديد من الأسئلة حين نتوجه في النهاية نحو صياغة استراتيجيا وخطة عمل مستقبلية، وعند تقديم المشروع المستخلص من كل الطروحات لهذه الاستراتيجيا لا بد من أن تكون لنا وقفة.

تعقيب (٢)

حسن حنفي(*)

١ ـ اعتبارات منهجية

مما لا شك فيه أن «الإمكانات الأيديولوجية العربية» جزء من الإمكانات العربية العامة في مواجهة الكيان الصهيوني، واحتمالات المستقبل، وأن رصيد العرب التاريخي الثقافي قد يعطي الإمكانات الايديولوجية الأولوية على باقي الإمكانات، مما يظهر في مقاومة التطبيع، والرفض الشعبي العربي لمعاهدات الصلح، ومحاولة الكيان الصهيوني بعد احتلال الأرض التغلغل الاقتصادي والتسلل إلى الثقافة والغزو الصهيوني للعقل العربي حتى تنهار آخر معاقل الصمود ويتم الاستسلام.

ويصعب التعقيب على بحث يمتاز بالكمال في منهجه وطريقة عرضه وإحكام قسمته ودقته في تاريخه. فالتعقيب إكمال لناقص أو تصحيح لتاريخ أو تعديل على قسمة أو لإعطاء وجهة نظر بديلة. وكيف يمكن إثراء الثري وإغناء الغني؟ ليس التعقيب مجرد شرح على متن أو إعطاء متن جديد مواز بجوار المتن الأول. فالشرح تكرار للمشروح، والمتن الموازي تجاور وليس تقاطعاً. إنما التعقيب هو إلقاء مزيد من الضوء على الموضوع من أجل إعادة كتابة المتن. فالرؤى المشتركة أكثر قدرة على رؤية الجوانب المتعددة للموضوع على العديد من المستويات في الفهم والتأويل.

كما تصعب التفرقة بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون في موضوع مصيري مثل فلسطين، حيث يتحد فيه الواقع بالمثال، والألم بالأمل، ومأساة الحاضر بحلم المستقبل. وقد يختلف بحثان لأن كلاً منهما أخذ إحدى الرؤيتين. فالخلاف ليس في الموضوع، بل في المنهج، والمنهج رؤية. والوجدان العربي موزع بين هاتين الرؤيتين

(*) قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

اللتين تتكشفان في تعدد الأيديولوجيات والاختيارات السياسية.

ونظراً إلى حالة الإحباط العامة الموجودة عند الجميع، والرفض المكتوم ضد الاستسلام للأمر الواقع والإحساس بالعجز، قد تتحول الرؤيتان لما هو كائن وما ينبغي أن يكون الواقع والتمني، إلى نوع من المزايدات اللاشعورية تعطي الباحث درجة أعلى من الباحث الآخر. ويكون الخلاف ليس في الرأيين، بل في مقدار الصمود الفكري عند كل من الباحثين، ومقدار إظهار الأمل البعيد متجاوزاً الألم القريب، والتعبير عن التمني إذا صعب التحقيق.

وإذا كانت الأيديولوجيات العربية السائدة في الفكر العربي الحديث أربع، القطرية والقومية والماركسية والإسلام، فقد يرجع الخلاف بين باحثين إلى تبني كل منهما أيديولوجيا مختلفة عن الأخرى، ويصبح الموضوع هو الضحية، والمدخل الأيديولوجي للواقع العربي الراهن هو المسؤول.

ولا يمثل بحث «الإمكانات الأيديولوجية العربية» أيديولوجيا قطرية نظراً لأهميتها كماً وكيفاً في البحث، ولا يمثل التعقيب أيديولوجيا إسلامية على الرغم من ضعفها في البحث، كيفاً وكماً، لأن العروبة تجمع البحث والتعقب، وهي حلقة الوصل بين القطرية والإسلامية. وكلاهما يجتهد لتحليل الواقع الأليم، يحمل الهم المشترك، فلسطين، قضية العرب الأولى التي قد تتجاوز المداخل الأيديولوجية. ففي وحدة الموضوع تتوحد الرؤى.

ولا يقلل التعقيب من قيمة البحث. كما يكن المعقب لصاحب البحث كل احترام وتقدير، إنما المقصود من التعقيب هو الحوار والتساؤلات ومحاولة الكشف عن المسكوت عنه وراء المنطوق، دون إطلاق أحكام بالصواب أو الخطأ. المقصود هو إثراء الحوار وتعميقه على المستويات الشعورية واللاشعورية في إطار من الهم المشترك والغاية الواحدة، تحرير فلسطين، والغاية من التعقيب تبادل الرأي وتعميق الفهم وإحكام الرؤية للوصول إلى الموضوع المتعدد الجوانب، المليء بالاختيارات.

٢ ـ التاريخ والأيديولوجيا

يمتاز بحث «الإمكانات الأيديولوجية العربية» بالجمع بين العرض التاريخي والتحليل الأيديولوجي من دون التضحية بالتاريخ لحساب الأيديولوجيا كما هو الحال في الخطاب الأيديولوجي العربي المعاصر، أو التضحية بالأيديولوجيا لحساب الحوليات والوثائق والتواريخ والرصد والأرقام والإحصاءات. يجمع البحث بين التحليل العلمي الدقيق، والتفسير والفهم الرصينين. فصاحب البحث أستاذ مرموق للتاريخ في الجامعة الأردنية، عالم قبل أن يكون أيديولوجياً، ومؤرخ قبل أن يكون صاحب موقف،

يكشف عن نزاهة وتجرد، ويعرض الأيديولوجيات الأربع عرضاً موضوعياً هادئاً رزيناً بلا انفعال أو تكلف أو معارك أو الدخول في خصومات مزيفة، ويعطي رؤية للماضي تمتد إلى العشرينيات، ويحلل الواقع الراهن لهذا الجيل منذ الأربعينيات وبداية النكبة في عام ١٩٤٨ والهزيمة في عام ١٩٦٧ حتى الصلح بين مصر والكيان الصهيوني في عام ١٩٧٨/١٩٧٩ ومع الأردن في عام ١٩٩٥، ويستشرف المستقبل في سيناريوهات ثلاثة تحقق أحدها، التشرذم والطائفية، ولم يتحقق الاثنان الآخران، الأول التعاون والتنسيق بعد حرب الخليج الثانية، والثاني الوحدة العربية التي أصبحت عسيرة التحقيق، صعبة المنال.

كما يكشف البحث عن الوظيفة الاستهلاكية المحلية التي تقوم بها الأيديولوجيات العربية المعاصرة، ودغدغة مشاعر الجماهير القطرية أو القومية أو الإسلامية أو الماركسية للنخبة المثقفة وللعمال المطحونين. فالأيديولوجيا أقرب إلى الممارسة السياسية وحشد الجماهير منها إلى التحليل العلمي الرصين، مما جعل الخطاب السياسي للزعيم بحد ذاته حدثاً تاريخياً، فيُحدَّد مسار التاريخ بالخطب والتصريحات والواقع لم يتغير، وتخفف الأحزان ويزاح الهم والواقع يزداد تشابكاً وتعقيداً.

كما يبين البحث أهمية المدخل الأيديولوجي للقضايا الوطنية. فالأيديولوجيا اختيار سياسي بناء على مخزون ثقافي. السياسة في الوطن العربي أيديولوجيا، والأيديولوجيا ثقافة، والثقافة مخزون تاريخي قديم مثل الأيديولوجيا الإسلامية منذ صدر الإسلام، ومعاصر مثل القومية والماركسية منذ أوائل هذا القرن، والقطرية إرث سقوط الخلافة وهزيمة تركيا في الحرب الأولى واحتلال ممتلكاتها من القوى الاستعمارية الغربية، ونموها بعد حرب الخليج الثانية، وبخاصة في الخليج وبعد معاهدات الصلح المنفردة بين كل من مصر والأردن مع الكيان الصهيوني.

كما يمتاز البحث بالدخول في اللاوعي الجمعي رصيد الخيال السياسي والذهاب إلى ما وراء الوصف التاريخي والتحليل الأيديولوجي، إلى فلسطين، في الذاكرة الشعبية بمناسبة الأيديولوجيا القومية ووجودها في الضمير الجمعي العربي وراء كل الأيديولوجيات العربية المعاصرة، مما يجعل الاتفاق عليها ميسوراً على الرغم من الخلاف في الوسائل والآليات وربما الأولويات. كما يظهر الرأي العام العربي كرصيد لفلسطين وجدار للمقاومة في النظرة المستقبلية للأيديولوجيا العربية الإسلامية التي تجمع بين العروبة والإسلام، بين الأيديولوجيا القومية والأيديولوجيا الإسلامية.

٣ ـ هل الأيديولوجيا القطرية هي الحل؟

ينقسم البحث إلى أربعة أقسام رئيسية طبقاً لتصنيف الأيديولوجيات العربية إلى أربع وهي طبقاً للترتيب: الأيديولوجيا القطرية، الأيديولوجيا القومية، الأيديولوجيا

الماركسية، الأيديولوجيا الإسلامية، بعد المقدمة وقبل الخاتمة «نظرة مستقبلية للأيديولوجيات السائدة والبديلة في الوطن العربي في مواقفها من المواجهة مع إسرائيل والتسوية السلمية». وطبقاً للترتيب تبدو الأولوية للأيديولوجيا القطرية على حساب الأيديولوجيات الثلاث الأخرى على الرغم من تقدم الأيديولوجيا الإسلامية بعد هزيمة ١٩٦٧ وبعث الأيديولوجيا العربية من جديد في التسعينيات بعد العدوان الأمريكي الأول والثاني على العراق، وحصار ليبيا، وتهديد السودان، وتهميش مصر. كما تبدو الأولوية للأيديولوجيا القطرية كماً، إذ إنها أكبر الأيديولوجيات من حيث كم الصفحات، والأيديولوجيا الإسلامية أصغرها حتى بعد الأيديولوجيا الماركسية. وهو ما يخالف الواقع الأيديولوجي وأولوياته في الوجدان العربي الذي يعطي الأولوية للأيديولوجيا الإسلامية في مصر ولبنان والأردن، ثم القومية، وبخاصة في سوريا، وهي دول المواجهة. فهل هذا النظام للأولويات نظام تاريخي وجداني أم أنه يبرر الخيارات القطرية للأردن ومصر ومعاهدات الصلح المنفردة لهذين القطرين منذ زيارة رئيس الجمهورية الثانية في مصر إلى القدس تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، واتفاقية كامب ديفيد في عام ١٩٧٨، ومعاهدة الصلح في عام ١٩٧٩، ثم اتفاق وادي عربة مع الأردن في عام ١٩٩٤؟

والحقيقة أن الأيديولوجيا القطرية ليست أيديولوجيا، بل هي رد فعل على تراجع الأيديولوجيا القومية، وبخاصة بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، وبعد حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٠، وأولوية المصالح في عصر الخصخصة في الداخل والعولمة في الخارج، ورأس المال لا وطن له. هي أقرب إلى الممارسات والمواقف السياسية منها إلى الأيديولوجيا النظرية كردود أفعال على الأيديولوجيات الشمولية، القومية والإسلامية والماركسية[١].

والأيديولوجيا الرابعة ليست القطرية، بل الليبرالية التي كانت سائدة في مصر منذ عرابي عام ١٨٨٢ وثورة ١٩١٩ حتى ثورة ١٩٥٢، وكانت أساس النظم الحديثة في لبنان والكويت والمغرب وتونس والأردن على نسب متفاوتة في هامش الحرية على الرغم من التعددية الحزبية كقاسم مشترك بينهما. وما زالت الليبرالية هي الأيديولوجيا الموجهة لكثير من المنظمات الحكومية مثل منظمات حقوق الإنسان والمرأة والطفل وحركات المجتمع المدني، ينتسب إليها المثقفون قدر انتسابهم إلى الأيديولوجيات الثلاث الأخرى، بل إن غيابها هي حجر العثرة في تطبيق الأيديولوجيات الشمولية الأخرى. فأزمة الحرية والديمقراطية هي الجدار الذي تصطدم به كل الأيديولوجيات. وغياب

---

(١) لذلك تسمى المواجهة مع إسرائيل على الصعيد القطري.

الحريات الفردية وديمقراطية الحكم هي القاسم المشترك لجميع الأيديولوجيات، مما دفع البعض بالمناداة بالماركسية الليبرالية كصياغة للماركسية العربية، الماركسية كهدف، والليبرالية كوسيلة[٢].

ويصعب التمييز بين هذه الأيديولوجيات الأربع. فلا يوجد قطري قح لا يعترف بالعروبة وهي اللسان والجوار والثقافة والتاريخ، حتى ولو تعارضت المصالح، ولا يقر بالإسلام وهو دينه وتراثه ووجدانه وحجه وقوانين أسرته وأخلاقه، ويجهل الماركسية خاصة إذا كان من النخبة ويعرف قدر الاتحاد السوفياتي تاريخاً ومناصرته لقضايا تحرير الشعوب، أو قدر الصين وخططها التنموية والحرص على استقلالها الوطني، أو قدر كوبا وصمود كاسترو على الرغم من الحصار الأمريكي. ولا يعترف بقدر ما من الاشتراكية الأخلاقية أو الإسلامية، ولم يؤثر فيه خيال غيفارا ولا حلمه في التحرر والاستقلال. كما أن العامل الجغرافي ليس هو العامل الحاسم في نشأة الدولة القطرية. فالعروبة تتخلل اليمن لمساندة الناصرية بقدرتها، كما ساندت الاخوان قدراتها السابقة، والمغرب موطن العروبة والإسلام كما بدا في السلفية الجديدة عند علال الفاسي، والعراق وسوريا منشأ العروبة لحدودهما المشتركة مع تركيا، والقومية العربية كبديل من انهيار الخلافة وكرد فعل على القومية الطورانية[٣]. وقبول اليهود ملة في نظام الخلافة لا يعني اعتراف القومية العربية بقومية يهودية أو بقطر عربي أردني بجوار قطر يهودي في فلسطين. والقطرية قد تكون أساساً للعدوان من أجل استرداد أجزائه السليبة، بل وتندلع الحروب بسببها: العراق والكويت، السعودية واليمن، المغرب والجزائر، مصر والسودان. ولا تستمد القطرية شرعيتها من الملك، فالإسلام ليس وراثة، بل ان الاستعمار الغربي وراء نشأة الدول القطرية بعد تمزيق دولة الخلافة طبقاً لمبدأ «فرق تسد». وفلسطين جزء من الأمة العربية ووقف إسلامي وليست قطراً بجوار قطر آخر هو الأردن. قد تعني القطرية البحث عن دور للأردن فيما يسمى بالخيار الأردني. والصراع بين الأقطار إنما هو في الحقيقة صراع بين الأنظمة السياسية وبين الزعماء والقادة على الريادة والصدارة. ولبنان ليس قطراً بل هو موقع تتصارع فيه الأيديولوجيات العربية الإسلامية والقومية والماركسية في مواجهة الطائفية

---

(٢) عبد الله العروي، **العرب والفكر التاريخي**، ط ٢ (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣).

(٣) انظر مداخلة حسن حنفي ضمن المناقشات التي دارت على بحث: جوزيف مغيزل، «الإسلام والمسيحية العربية والقومية العربية والعلمانية،» ورقة قدمت إلى: **القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨١)، وحسن حنفي، «العروبة والإسلام في فكر ميشيل عفلق،» في: حسن حنفي، **هموم الفكر والوطن** (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر، ١٩٩٨)، ج ٢، ص ٣٣٥ ـ ٣٨٨.

والعشائرية التي تجعل نفسها دعامة قطرية. وكانت مصر منذ صلاح الدين بلا حدود للثقافة الإسلامية حتى القرن الماضي للمهاجرين الشوام والمغاربة وليست قطراً. ولم يكن رفض قبول قرار التقسيم دفاعاً عن قطر فلسطين، بل رفض الخيال العربي لوحدة الأمة العربية الإسلامية مثل رفض العرب لمشاريع الصلح والاعتراف التي نادى بها بورقيبة في الستينيات. التحليل القطري إذاً في حاجة إلى مراجعة لاكتشاف اختراق حدوده بالأيديولوجيات العربية الثلاث، القومية والإسلامية والماركسية.

ولا يوجد قومي سوفياتي قح لا يعترف بالقطرية، وهو يقر بالقيادة القطرية ويميز بينها وبين القومية، وهو أساس الخلاف في جناحي البعث بين سوريا والعراق، وخصوصية القومية في كل قطر: البعث في الشام، والناصرية في مصر، والسلفية في المغرب. ولا يوجد قومي لا يعترف بالإسلام كتراث العرب وثقافتهم الأولى، لا فرق في ذلك بين مسيحي ومسلم. ولا يوجد قومي لا يجعل الاشتراكية ضمن شعاراته، مما جعلها موضع اتهام بأنها ماركسية عربية أثناء المد الناصري.

ولا يوجد إسلامي قح لا يرتبط بالقطرية والقومية والبعض منها ماركسية. وقد كان حسن البنا ينهي رسائله بـ «الوطن والعروبة والإسلام». وكان هذا هو الطابع المميز لكل الحركة الإصلاحية في المغرب العربي عند علال الفاسي والبشير الإبراهيمي وعبد الحميد بن باديس والطاهر بن عاشور. وعلى الرغم من أن القومية العربية ظاهرة شامية، إلا أن الكواكبي جمع بينها وبين الإسلام. وعند ميشيل عفلق، الإسلام ثقافة العرب «إذا كان محمد كل العرب فإن كل العرب محمد» وهو ما اتضح في الأيديولوجيات البديلة الآن، وكما تذكر الخاتمة حول الرؤية المستقبلية بعد النقد الذاتي الذي مارسه الإسلاميون والقوميون وندوات الحوار القومي الإسلامي وما يسمى بالأيديولوجيا العربية الإسلامية. وان الأفغاني مؤسس الحركة الإصلاحية الحديثة هو واضع شعار «مصر للمصريين»، ومحمد عبده هو الذي كتب برنامج الحزب الوطني. والحركة الإصلاحية حتى الإخوان المسلمين هي التي صاغت الدوائر الثلاث، العربية والأفريقية الآسيوية والإسلامية، لا فرق بين عبد الناصر ومالك بن نبي وحسن البنا، لا فرق بين الإسلام والوطن، والإسلام العروبي والإسلام الآسيوي أو الإسلام الأفريقي. الإسلام يجمع بين العام والخاص، بين العقيدة والشريعة. والهوية الإسلامية هي نفسها الهوية القومية والوطنية كما هو الحال في آسيا. وبعض الاتجاهات الإسلامية مرتبط بالماركسية مثل عبد الله عنان وعبد الرحمن الشرقاوي وشهدي عطية في مصر، ويسار الاخوان المتمثل في اليسار الإسلامي في مصر والإسلاميين التقدميين في تونس، تأصيلاً عند أبي ذر الغِفاري وفي ثورات القرامطة والزنج، وثورات المستضعفين.

فلا يوجد أيضاً ماركسي قح لا يرتبط بالوطنية قدر ارتباطه بالأممية باسم

الماركسية الوطنية عند شهدي عطية وأنور عبد الملك، أو لا يرتبط بالقومية مثل الماركسيين العرب. فالقومية حركة تحررية مثل الماركسية، وليست حركة رجعية في النقاش الحاد بين عبد الناصر وخروشوف من دمشق في عام ١٩٥٨ بعد إعلان الوحدة المصرية ـ السورية. وقد كان ذلك أحد أسباب الانقسامات المستمرة في الأحزاب الشيوعية العربية.

وقد أتت الرؤية المستقبلية أقل إحكاماً من التحليل التاريخي للأيديولوجيات الأربع. وتعتمد على نتائج مشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي» والسيناريوهات الثلاثة واستبعاد اثنين منها: التعاون والوحدة، وإبقاء التشرذم «المشهد الإسرائيلي» اعتماداً على الحاضر الآني دون أفق مستقبلي، أطول. فالسيناريو لا يتحقق في عقد أو عقدين على الأمد القصير، بل في عدة أجيال على الأمد الطويل.

كما أن الأيديولوجيات البديلة ليست أيديولوجيات. فالطائفية والاثنية رد فعل على تراجع المشروع القومي منذ هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ واختفاء عبد الناصر من الساحة وانقسام حزب البعث، وحرب الخليج الأولى والثانية، ومعاهدات الصلح ومشاريع التسوية.

والأيديولوجيا الديمقراطية العلمانية، هي بقايا الليبرالية الوطنية في عصر الخصخصة والعولمة؛ غربية التوجه، نخبوية التكوين، تعادي الأيديولوجيتين الإسلامية والقومية، وتتبرأ من الماركسية بعد انهيار النظم الشمولية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، تضع نفسها في خدمة الدولة الرخوة باسم حقوق الإنسان والمجتمع المدني، أداة للسلطة بعد أن استعملت النظم القوميين مرة ضد الإسلاميين في الجمهورية الأولى في مصر، ثم الإسلاميين ضد القوميين في الجمهورية الثانية. والآن تستعمل الجمهورية الثالثة الديمقراطية العلمانية ضد الإسلاميين والقوميين معاً خصوم النظام. الليبرالية الوطنية، نموذج طلعت حرب وحزب الوفد ترفض الاستسلام للكيان الصهيوني، والليبرالية الغربية. الرأسمالية الطفيلية لا ترى غضاضة في التعامل مع الكيان الصهيوني. فرأس المال ليس له وطن. وقد يكون هذا الكيان سلّماً إلى الدخول في عصر العولمة واقتصادات السوق.

وفي الأيديولوجيات البديلة اقتصر الأمر على الأيديولوجيا العربية الإسلامية مع استبعاد الماركسية والقطرية، أي الليبرالية وما سمي الديمقراطية العلمانية، وهو ما قد يتناقض على إعطاء الأولوية للقطرية كماً وكيفاً في تصنيف الأيديولوجيات العربية. فالماركسية هي التذكير بالمضمون الاشتراكي للقومية والمنبه إلى قضايا العدالة الاجتماعية وتذويب الفوارق بين الطبقات والتحليل العلمي للظواهر الاجتماعية بعيداً عن إنشائيات الخطابين القومي والإسلامي. كما أن الديمقراطية العلمانية هي التذكير الثاني

على المضمون التحرري للأيديولوجيا العربية الإسلامية ضد القهر في الداخل والتسلط في أنظمة الحكم وضعف المعارضة السياسية أو استئناسها.

والحقيقة أن فلسطين قاسم مشترك بين الأيديولوجيات العربية. فهي قضية العرب الأولى. لا تستطيع القطرية أن تتغافل عنها وإلا كان النظام القطري نفسه هو الضحية نظراً لقومية القضية وإسلاميتها. وربما كان القطر نفسه هو الضحية نظراً للطابع العدواني التوسعي للكيان الصهيوني.

فهي تتجاوز المدخل الأيديولوجي. وربما أحد مكاسبها هو هذا المدخل الأيديولوجي ذاته وجعلها داخل الأيديولوجيا وليست خارجها. ولا يوجد مدخل أيديولوجي للاستعمار والاحتلال. فالاستقلال الوطني خارج الأيديولوجيا وليس داخلها. تتعدد أساليب التحرير وليس موضوعه. ومن هنا أتت شرعية الجبهة الوطنية المتحدة التي تتعدد فيها الأيديولوجيات ويتوحد فيها الهدف القومي كما كان الحال في معظم حركات التحرير في فييتنام والجزائر وإيران وكوبا، في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وهو ما يتضح في الخاتمة عن الرؤية المستقبلية بإعادة توصيف الأيديولوجيات الأربع وموقفها بالنسبة لقضية فلسطين بعد عرض تطورها التاريخي ودون الانتهاء إلى نتيجة بتجاوز التصنيف الأيديولوجي إلى الجبهة الوطنية المتحدة. المقومات كبيرة والنتائج أقل حجماً. العرض قوي والنتيجة أقل قوة. يبدو أن المؤرخ غلب المفكر، والعالم سبق الأيديولوجي، والقطري طغى على القومي الإسلامي.

المناقشـــات

١ ـ جـواد الحمـد

ثمة ملاحظات حول موقف الحركات الإسلامية التي وصفتها الدراسة بـ «المتطرفة»... فعلى رغم أن الدراسة عرضت موقفاً مشتركاً للحركات الإسلامية الشعبية بصفتها بحسب الدراسة «معتدلة ومتطرفة» من القضية الفلسطينية، غير أنها أشارت إلى أن الحركات «المتطرفة» لا تعطي الصراع العربي ـ الإسرائيلي أولوية في ايديولوجيتها، وإنما لتغيير المجتمع...

والمتابعة الدقيقة لطروحات الحركات الإسلامية المختلفة سواء ما يسميها البعض بالمعتدلة أو المتطرفة، تشير إلى أنها تجعل من الصراع العربي ـ الصهيوني أولوية أساسية إلى جانب برامج التغيير السياسي التي تتبناها، بل إن معظم حيثيات صراعها مع الأنظمة الحاكمة في بلادها، يتم ربطه بالصراع مع المشروع الصهيوني من خلال مصطلحات: «الجهاد»، «القدس»، «فلسطين»، «خيبر.. خيبر يا يهود، جيش محمد سوف يعود... الخ»، واتهام هذه الأنظمة في وطنيتها بسبب مواقفها ضد القضية الفلسطينية.

عرضت الدراسة مشاهد مقترحة لمآل الصراع العربي ـ الصهيوني، اتخذت خيار النجاح الإسرائيلي في فرض تصوراته وبرامجه، وهي تشير إلى جو من التشاؤم النسبي حيال المستقبل، لكن إمكانية الحرب الأهلية في إسرائيل ذاتها، أو تغير موازين القوى الإقليمية لصالح دعم المقاومة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وسيناريو دولة الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني ـ الأردني، تعد من الأفكار المطروحة، وربما يشار إلى ظروف متغيرة في المحيطات الإقليمية لأرض الصراع مع المشروع الصهيوني، والتي تصب في معظمها في صالح الإمكانية العربية لمواجهة المشروع الصهيوني.

كما عرضت الدراسة تصوراً لحال من التغير المتوقع على صعيد الايديولوجيات، وفي ضوء تحليلها نقاط عجز ملحوظة في أداء كل واحدة من الايديولوجيات منفردةً،

فقد اتجه الباحث إلى تقديم رؤية عن إمكانية اندماج الايديولوجيا القومية والايديولوجيا الإسلامية، لتقطف ثمار تجربة وإمكانات الايديولوجيا العربية مع قوة الايديولوجيا الإسلامية وشعبيتها وقدرتها على دفع الجماهير للمواجهة والاستشهاد.

وأعتقد أن هذا التوجه جدير بالدراسة، وهو ما قد يوفر على الأمة العربية إمكانات كبيرة كانت ولا تزال تهدر في تسعير الخلاف بين القومي والإسلامي على حساب الصراع مع المشروع الصهيوني والهيمنة الإمبريالية على الوطن العربي. وأنا مع التفاؤل الذي أبداه الباحث للحركة الفاعلة باتجاه مصلحة المواجهة مع إسرائيل من جهة، ولصالح البناء الداخلي العربي الصلب.

٢ ـ ابراهيم أبولغد(*)

يتضح من عرض د. محافظة أن الدولة القطرية تشير إلى تنظيم الكيان السياسي بناءً على مفهوم محدد للأرض. ويمكن لهذا الكيان أن يُنظم على أسس اقتصادية ـ اجتماعية، اشتراكية ـ ماركسية أو أسس إسلامية أو أسس ليبرالية. فالدولة القطرية تستند في تكوينها إلى «فكرة» واحدة، بينما الايديولوجيا تشير إلى مجموعة من الأفكار والرؤى التي تنظم أي دولة اقتصادياً، اجتماعياً أو عقائدياً. كما يتضح من عرض د. طاهر كنعان أن هناك تناقضاً أساسياً في المنطقة العربية بين تكوين الدولة القطرية والأداء التنموي، وقد وضح ذلك بخبرة الأردن، حيث فشلت مشاريع التنمية في تحقيق أهدافها. والسؤال الذي يترتب على ذلك، في إطار مواجهة العرب لإسرائيل هو ما يلي: هل يوجد دولة قطرية واحدة تستطيع بمفردها مواجهة إسرائيل، هذا إذا توفرت الرغبة والهدف بالمواجهة؟ وعلينا كذلك ألا نسقط الارتباط الدولي لإسرائيل وتأثير ذلك في ميزان القوى في المنطقة، إذ اننا نعلم جيداً أن الولايات المتحدة تلعب دوراً مهماً في تقديم الدعم المادي والسياسي لإسرائيلي. وقد التزمت منذ عهد الرئيس نيكسون بضمان «التفوق التقني الإسرائيلي على جميع الدول العربية». وهذا يعني أن الولايات المتحدة لا تتسامح مطلقاً مع تطوير القدرات العربية، حتى في إطار دولة قطرية واحدة، بحيث تشكل تهديداً لأمن إسرائيل في المفهوم الإسرائيلي. فإذا كان الغرب مسؤولاً عن تقسيم المنطقة العربية وإيجاد الكيانات «القطرية»، فكيف نخطط لمواجهة إسرائيل في ظل الالتزام الأمريكي الذي أعلنه الرئيس نيكسون؟

٣ ـ علي الجرباوي

يتمحور تعقيبي على ما ورد في دراسة د. محافظة تحت عنوان الايديولوجيات

(*) تناولت المداخلة الفصلين العاشر والحادي عشر.

البديلة، إذا يذكر وباقتضاب انها إما أن تكون قطرية (أو تحت قطرية) أو قومية أو إسلامية أو ماركسية. وفي الواقع أجد أن تلك الايديولوجيات المستشرفة مستقبلاً لا تشكل بدائل عما هو موجود حالياً لأنها هي ذاتها الموجودة الآن.

ولأغراض التحليل أجد من الأنسب أن نخرج قليلاً عن التقسيم الأفقي للأيديولوجيات المنتشرة بين القوى السياسية العربية إلى تقسيم عمودي يخترق المجتمع العربي من أعلى إلى أسفل، وأن نقوم بالتفريق بين مستويين: مستوى «النخب» السياسية، ومستوى العامة من الناس.

فعلى مستوى النخب السياسية قد يكون ما جاء به د. محافظة صحيحاً في أن مستقبل الايديولوجيا عند هذه النخب سيبقى مرتكزاً على ما هو موجود فعلياً الآن من ايديولوجيات. ولكن ما يقلقني في هذا التوقع الاختزالي أنه قد يخفي حقيقة ما قد يجري عند مستوى العامة من الناس.

وقد يكون من المناسب دراسة إمكانية أن يحمل لنا المستقبل تكلس الايديولوجيات عند النخب السياسية التي تنعزل رويداً رويداً عن محيطها المجتمعي الذي يتأثر الآن بعدة عوامل خارجية، من أهمها وجود إعلام قادر على اختراق المجتمعات عن بعد، والتأثير فيها بشكل غير مباشر، ولكنه قوي وفاعل. وقد تكون المعضلة في أن تخفي هذه الايديولوجيات المتكلسة حقيقة بروز ايديولوجيا مستترة عند مستوى العامة من الناس، وهي ايديولوجيا «تدبير الحال»، والتي تعني فعلياً تزايد انتشار ظاهرة «انحسار الايديولوجيا» عند الناس والاستعاضة منها بالانشغال في السعي وراء تلبية مقتضيات الحياة اليومية. وبالتالي إن نظرت إلى المجتمع عن بعد تجد غابة من الايديولوجيات الموجودة والفاعلة والمتناحرة. ولكنك إن دققت النظر وسبرت غور الظاهرة، تجد أن هذه الأيديولوجيات ما هي إلا تغليف رقيق وهش يتشكل من ايديولوجيا مركبة، توفيقية تتحول في الكثير من الأحيان إلى تلفيقية، يتعايش الناس معها من خلال ترديد شعارات والقيام بشعائر الايديولوجيات المتكلسة عند النخب في الأعلى.

الأمر المهم الذي ينجم عن مثل هذا الاحتمال يتمثل بالكيفية التي يمكن من خلالها مواجهته ومنع تفشيه داخل المجتمع العربي.

٤ ـ علي محافظة (يرد)

أشار د. حسن حنفي إلى أنني ركزت على الحل القطري، واستنتج من ذلك أنني أتبنى الحل القطري في الصراع العربي ـ الصهيوني. صحيح أنني توسعت في تناول مواقف الأقطار العربية وفي المشاهد المستقبلية القطرية، غير أنني لم أتبنَّ الحل القطري في مواجهة الصراع. ولو عاد د. ابراهيم أبو لغد إلى دراستي لأدرك ذلك،

فقد اعتمد في ملاحظته على ما قاله د. حنفي. وقد بينت في دراستي عجز الدولة القطرية عن توفير الأمن والاستقرار لمواطنيها، مثلما عجزت عن توفير التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية، وعن تحقيق المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات المتصلة بحياتها وبمستقبلها. ولهذا فإنني أتفق تماماً مع ما ذهب إليه د. أبو لغد.

أما ملاحظة د. علي الجرباوي بشأن احتمال غياب الايديولوجيا بوجه عام في المستقبل وشيوع بديل منها هو «تدبير الحال»، فإنني أقول إن عدداً من المفكرين العرب والأجانب روّج لفكرة انحسار الايديولوجيا، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وإن النصر قد تحقق للبراغماتية، وأرى أن هذا الرأي غير صحيح. فقد تتلاشى ايديولوجيا معينة وتزول، ولكن لا يمكن أن تزول الايديولوجيات ما دام الإنسان يعيش على هذه الأرض.

وأود أن أبين للأخ جواد الحمد أن دراستي للحركات الإسلامية المتطرفة، ومنها دراسة للسيد الحمد، تؤكد أن الأولوية لهذه الحركات هي تغيير المجتمع العربي الراهن، باعتباره مجتمعاً جاهلياً، لبناء المجتمع الإسلامي البديل منه، وأن قيام الدولة الإسلامية كفيل بمجابهة إسرائيل والصهيونية.

الفصل الحادي عشر

الإمكانات الاقتصادية العربية

طاهر كنعان(*)

مقدمة

إن الاستراتيجيا بمفهومها العسكري هي منظومة السياسات والخطط التي تصف وتحدد التحركات والإعداد لهذه التحركات التي هدفها إضعاف العدو وإلحاق الهزيمة به، والتي يتسم رسمها وتصميمها وتنفيذها من خلف ميدان الصراع، أي خارج مجال الرؤية التي يطالها اطلاع العدو واستخباراته. وبهذا تتميز الاستراتيجيا عن التكتيك الذي يشمل التحركات التي تستهدف الغاية ذاتها لجهة إضعاف العدو وإلحاق الهزيمة به، ولكن يتم تنفيذها في ميدان الصراع وفي مجال رؤية العدو واطلاعه وحساباته.

وبذلك المفهوم، لا يكون وضع استراتيجيا لمواجهة إسرائيل موضوعاً لمؤتمر أو ندوة مفتوحة، وإنما هو موضوع يتم تناوله ضمن مجموعة أمينة وآمنة تتحاور فيه بمنتهى السرية وخلف الأبواب الموصدة أيما إيصاد.

أما موضوع المؤتمر أو الندوة وبطبيعتها العلنية هي، أو يجب أن تكون، مهمة وضع رؤية وخطة عمل مرحلية منطلقة من معطيات ومحددات المرحلة، حتى لو سمينا هذا التكتيك العلني والمفتوح باسم «الاستراتيجيا» تجاوزاً.

يجب أن نأخذ في الاعتبار في تحديد عناصر تلك المهمة وقسماتها وملامحها طبيعة الشريحة السياسية والاجتماعية التي تمثلها «مجموعة» المشاركين في هذه الندوة. فهذه مجموعة تمثل النخبة المثقفة في الوطن العربي، والتي تؤمن أغلبيتهم الساحقة

(*) اقتصادي عربي ووزير التنمية في الأردن سابقاً.

بالقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية وحرياته ولا يمثلون فئة متطرفة أصولية أو سلفية.

صحيح أنه من الواجب، بل من المطلوب، أن تكون هناك فئة متطرفة تنذر العدو بالعواقب الوخيمة إذا استفحل التطرف واستوعب التيار الوسطي العام، لكنه من خطل الرأي ومجانبة الصواب أن ترسل هذه النخبة المثقفة بالذات، وبما تمثله من الانتلجنسيا العريضة، إلى العدو وإلى العالم رسالة تعزز هواجس العدو الأمنية، وتعزز تعاطف من يتعاطف مع تلك الهواجس في هذا العالم، وينكر أو يستنكر العرب والإسلام من منطلق الصورة السلبية التي تروّج لها تلك الهواجس؛ خطأ جسيم أن نرسل تلك الرسالة مجاناً دون أن نتوقع لها أي مردود إيجابي سوى الرضى اللفظي السطحي عن الذات ووهم القيام بالواجب.

إن كل ما تعرضت له دراسات الندوة من أبواب العمل التي يمكن القيام بها عربياً في مواجهة التهديد الصهيوني؛ من نهوض تكنولوجي، إلى سوق مشتركة واتحاد اقتصادي، إلى مواجهة تحديات ومخاطر العولمة، إلى غير ذلك، كلها أمور مطلوب القيام بها في كل الأحوال حتى يكون للعرب والإنسان العربي مكانة لائقة في هذا العالم. وتبقى أبواب العمل تلك مطلوبة لذاتها وفي ذاتها حتى لو أصاب «إسرائيل» مرض وبائي خاص باليهود دون غيرهم يبيدهم ويترك فلسطين صافية لأهلها الفلسطينيين.

فيما عدا ذلك، وفيما يخص القضية الفلسطينية وبرنامج العمل في الشأن الفلسطيني بالذات، فإن الاستراتيجيا وبرنامج العمل يجب أن ينطلقا من أهداف يمكن الإجماع عليها إنسانياً في هذا العصر والأوان. وتتمثل هذه في رأيي بالالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية تلك الخاصة بفلسطين من جهة، وتلك الخاصة بحقوق الإنسان وتحريم العنصرية والتعصب العرقي وإبادة الأجناس من جهة أخرى.

إن المطالبة بالالتزام والتنفيذ لعناصر الشرعية الدولية تلك، يتمثل على المستوى السياسي الفلسطيني، بهدف تنفيذ قرارات الجمعية العمومية وأهمها القرار رقم (١٨١) المشرّع للدولة الفلسطينية المستقلة على مساحة لا تقل عن حدود ١٩٦٧، والمقتضي لذلك تصفية المستوطنات خارج تلك الحدود، ومنها أيضاً القرارات الخاصة بحق العودة للاجئين. أما على المستوى السياسي، الخاص بحقوق الإنسان، فإن الالتزام والتنفيذ للشرعية الدولية يؤدي إلى إعادة تكوين الدعوى الأخلاقية التي تستوجب أن يفرض على «إسرائيل» تغيير هويتها من دولة عنصرية تقوم على عقيدة الامتياز لجنس أو عرق معين يشكل جزءاً فقط من شعبها؛ تغيير تلك الهوية إلى هوية دولة لجميع مواطنيها دون تمييز. بذلك أيضاً يعاد تكوين الدعوى الأخلاقية التي تستوجب أن

يتقدم حق الفلسطيني في العودة على قانون العودة العنصري الذي تقوم عليه دولة «إسرائيل».

إن ما يصدر عن هذه الندوة من بيانات ووثائق هو جزء لا يتجزأ من وسائل الصراع وأدواته. ولذلك فالأساس هو أن يتضمن برنامج العمل المعلن كل ما نريد فعله على مرأى من الخصم، وأن تكون الغايات المعلنة هي الحد الأدنى الذي يتسق مع ذلك البرنامج. وفي الحالتين سوف يتضمن ذلك بالتأكيد كل ما هو مطلوب ومجد وعملي فعله في هذه المرحلة. ولا ننسى أن الحركة الصهيونية قبل خمسين سنة لم تعلن أن هدفها سيطرة اليهود على «الشرق الأوسط» أو على مقاليد الحكم في أقوى دولة عالمية، بل كل ما تحدثوا عنه هو «بيت قومي في فلسطين». وقديماً قال الإمام علي (رض) «ما كل ما يعلم يقال، وما كل ما يقال جاء أوانه، وما كل ما جاء أوانه حضر أهله».

أولاً: الاقتصاد مجال للحرب بوسائل غير عسكرية

في الفقرة الافتتاحية لكتابه **الشرق الأوسط الجديد** وفي إشارته إلى توقيع المفاوضين في أوسلو على الوثائق التي تم التوصل إلى صيغتها النهائية في الساعات المتأخرة من ليلة الثاني من آب/اغسطس عام ١٩٩٣، يقول شمعون بيريس بأنه أخيراً وبعد طول زمن، تم التوصل إلى وفاق عربي ـ إسرائيلي[١]. لم يقل «وفاق فلسطيني ـ إسرائيلي» بل «عربي ـ إسرائيلي». أما في مواضع أخرى من كتابه هذا، وبخاصة حين يصف مقومات الترتيبات الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط، يبين بيريس أن نظام الأمن الإقليمي الشرق أوسطي لا بد من أن يبنى حول التزامات وترتيبات أمن متبادلة بين كل قطرين في المنطقة بصورة تردع أي عدوان محتمل، في حين تكون مهمة الترتيبات الأمنية على مستوى الإقليم هي تفكيك بنى القوة والعمل على نزع السلاح والسيطرة على الأصابع التي تتوق إلى ضغط زناد النار[٢].

وفي سائر كتابه المذكور يرسم بيريس معالم الاستراتيجيا التي «لم تعد تركن بصورة غالبة إلى الأعمال العسكرية وأنظمة السلاح لتحقيق غاياتها، بل إلى المفهوم العصري القائم بالضرورة على الاتفاقات السياسية، والشامل لاعتبارات الأمن الدولية وللاعتبارات الاقتصادية، ذلك لأن العالم قد تغير، وسيرورة التغيير هذه تجبرنا على

---

(١) شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (عمّان: الأهلية للتوزيع والنشر، ١٩٩٤)، ص ٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٩ ـ ٧٠.

استبدال مفاهيمنا التي عفّى عليها الزمن بمقاربة متلائمة مع الواقع الجديد». ويمضي بيريس، فيصف عجز المدرسة التقليدية للاستراتيجيا عن التكيف مع حقائق التقدم التكنولوجي الذي غيّر من المعنى الجغرافي لـ «العمق الاستراتيجي»، وجعل البديل له هو الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تغطي المنطقة بأكملها.. وتنشئ حالة تصبح فيها النزاعات أقل جدوى وأشد كلفة وأصعب (من طاقة مرتكبيها)، وبذلك يكون المفتاح للمحافظة على نظام إقليمي عادل وآمن هو في السياسة وفي الاقتصاد[٣].

وهكذا يصدق على الاقتصاد أنه مجال للحرب بوسائل مختلفة، وفق مقولة عالم الاستراتيجيا الشهير كلاوزوفيتش عن السياسة. ويمكن تصور العلاقة بين الاقتصاد والحرب في بعدين:

البعد المباشر، وهو الخاص بالقدرة على تمويل الحرب من حيث تخصيص الموارد الكافية لبناء القوات المسلحة والقدرات العسكرية وأنظمة السلاح المختلفة. **والبعد غير المباشر**، وهو الخاص باستعمال الأفعال والإجراءات الاقتصادية ذاتها للتأثير في الخصم وإضعاف قدراته بإلحاق الأذى به أو حجب المنافع عنه.

ولقد كان الاقتصاد بتأثيره المباشر من العوامل الحاسمة في هزيمة ١٩٤٨، ذلك لأن الدول العربية التي تصدت لمحاولة إحباط قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ كانت في حالة اقتصادية يائسة، إذ لم يكن في موازناتها ما يكفي لبناء قوات عسكرية فعالة، فضلاً عن أن موازنات بعضها، كما في حالة الأردن، كانت معتمدة بدرجة حاسمة على المعونة المالية من الدولة أو الدول الاستعمارية الراعية للمشروع الصهيوني.

وسوف يبقى خروج الأقطار العربية من دائرة التخلف الاقتصادي شرطاً ضرورياً، لكنه غير كاف، حتى يكون لدى هذه الأقطار الموارد المادية والتقانية اللازمة لمواجهة العدوان الإسرائيلي ولردعه عن الإمعان في العدوان.

أما فيما يتعلق باستعمال الإجراءات الاقتصادية كأداة من أدوات الصراع لإلحاق الأذى بالعدو أو حجب المنافع عنه، فهي من الأفعال التي استخدمها العرب بنجاح وفاعلية في مواجهتهم للعدوان الصهيوني، كما مارستها دول عديدة بأشكال مختلفة. فهي إحدى القسمات اللازمة للحروب الساخنة، وقمتها في الحصار الملازم للأعمال العسكرية. وهي أيضاً أداة فعالة في الصراعات غير الساخنة، بل لعلها تزداد أهميةً حين تكون الأعمال العسكرية غير ممكنة، كما هو الحال مع الولايات المتحدة في

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٥.

استخدامها تلك الأدوات ضد كوبا والعراق وليبيا والسودان؛ تفعل ذلك منفردة، وتفعله سائقة معها قطيعاً من الدول الأخرى الراضية بذلك وغير الراضية.

ثانياً: بناء الاقتصاد المقتدر

نعود إلى البعد الأول، وهو بناء الاقتصاد ذي القاعدة الصناعية والتقانية العصرية التي تجعله قادراً على الدفاع والردع والتصدي. إن بناء هذا الاقتصاد يقتضي الخروج الناجز من دائرة التخلف، والإقلاع على منحنى وتائر عالية من النمو المستديم.

لقد احتلت قضية التنمية هذه مكاناً مركزياً في هموم الأقطار العربية التي خرج معظمها من جاهلية الإمبراطورية العثمانية، عبر العهد الكولونيالي بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، إلى عهد الاستقلال الوطني بعد الحرب العالمية الثانية. وشهدت الخمسينيات والستينيات اجتهاد الأقطار العربية المستقلة في بناء اقتصاداتها الوطنية والانطلاق في سيرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال اجتهادات مختلفة في سياسات التنمية. فمنها من ركن إلى جهود البرجوازية الوطنية في التجارة والخدمات والصناعات الخفيفة مدعومة بجهود الدولة في استثمارات البنى التحتية والصناعات الكبيرة العالية الكلفة، ومنها من اقترب من النموذج السوفياتي في تبني الدولة دوراً مركزياً في الاستثمار التنموي، ولا سيما في الصناعة. لكنها جميعها باستثناء الأقطار المصدرة للنفط تبنت سياسات حمائية انغلاقية منكفئة إلى الداخل ومرتكزة إلى محاولة توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال استبدال المستوردات. ولقد فشلت هذه السياسات في الوصول بالأقطار العربية إلى مرحلة الإقلاع في النمو الاقتصادي أو في بناء قواعد إنتاجية عميقة من النوع الذي تصاحبه السيطرة على التقانة المتقدمة، وبالتالي من النوع الذي يمكّن تلك الأقطار من بناء القدرة العسكرية الذاتية بمستوياتها الحديثة. وإذا كان بعضها، مثل مصر وسوريا والعراق، قد تمكن من بناء قدرات عسكرية صالحة لمقدار من التصدي لإسرائيل، كما حصل في حرب عبور القناة عام ١٩٧٣، فإن معظم ذلك تمّ باستعمال السلاح المستورد، ولا سيما من الاتحاد السوفياتي. فالعامل الاقتصادي في بناء ذلك المستوى من المقدرة والأداء العسكري كان على شكل تمويل السلاح المستورد بواسطة أموال النفط في المقام الأول، والتسهيلات التمويلية السوفياتية في المقام الثاني، وليس إلا القليل الجزئي من خلال القاعدة الإنتاجية الذاتية. وربما كان العراق هو القطر الذي بلغ فيه العنصر الذاتي القدر الأكبر، ولكن ليس إلى الحد الكافي للتناظر مع العنصر الذاتي في التسلح العسكري في إسرائيل.

والآن، وبعد اتضاح عجز استراتيجيات وسياسات التنمية السابقة عن أن تصل بأي قطر عربي إلى مرحلة الإقلاع التنموي، تشهد المنطقة العربية رواجاً لاستراتيجيات الانفتاح التي يحفزها، ليس فقط فشل سياسات الانغلاق السالفة، وليس فقط تشجيع المؤسسات الدولية في واشنطن ـ وهذه كلها حوافز سلبية ـ ولكن يحفزها، من الناحية الإيجابية، المثل الشرق ـ آسيوي، ومقادير الاستثمارات المطلوبة والتقانة الضرورية المصاحبة لها من أجل رفع معدلات النمو إلى الوتائر المطلوبة.

لكن السياسات التي تترجم استراتيجية الانفتاح ليست دائماً قائمة على فهم بعض الأساسيات على مستوى الاقتصاد الوطني الداخلي، كما على مستوى علاقة الاقتصاد الوطني بالبيئة الإقليمية والمحيط العالمي.

ثالثاً: المقومات الداخلية للتنمية المستديمة

فعلى مستوى الاقتصاد الوطني والحركية الداخلية لمقومات التنمية الاقتصادية الناجحة والعوامل التي تمكن الاقتصاد من الإقلاع على وتيرة عالية من النمو المستديم، تجدر الإشارة إلى أن هذه العوامل هي حصيلة نهضة حضارية وتطور اجتماعي وثقافي بعيد المدى وعميق الغور ومتعدد الأوجه، بحيث يصل بالتنظيم المؤسسي للمجتمع والاقتصاد إلى مستويات من الرقي لا يتسع المجال لوصفها باستفاضة، إلا أنها تظهر على الصعيد الاقتصادي، بتحديده الضيق، في الأبعاد الأساسية التالية:

١ ـ توفر تراكم عالي المستوى من رأس المال البشري الفعال المتمثل في قوة عمل نشطة، تتميز بروح المبادرة والكفاءة العالية وتنوع المهارات ورقيها، والاجتهاد في الإتقان.

٢ ـ تراجع مستويات وممارسات الكسب الريعي، أي الكسب غير المتأتي عن عمل منتج (كشأن المكاسب الناتجة من الأرباح الاحتكارية أو الارتفاع في أسعار العقارات أو العمولات المتأتية عن التمتع بالنفوذ).

٣ ـ تحقق درجات عالية من الكفاءة في الإدارة الحكومية في جميع المجالات.

٤ ـ سيادة القانون وتساوي جميع المواطنين أمام القانون وعدالة القضاء وناجزية التقاضي وسرعة النفاذ للأحكام القضائية.

٥ ـ غلبة قيم الادخار والاستثمار على قيم الاستهلاك، ولا سيما الاستهلاك التفاخري، ويرتبط ذلك ارتباط النتيجة بالسبب بغلبة المؤسسات غير الريعية ورواج الكسب المشروع وسيادة قيم العمل الشريف.

إن طاقة الاقتصادات العربية على النمو العالي الوتيرة وعلى استدامة هذا النمو

تعتمد بصورة حاسمة على تمكن تلك العوامل الخمسة من السيطرة على نمط التطور الاجتماعي والاقتصادي في الأقطار العربية، ولا سيما الرئيسية منها، ورسوخها في النسيج المؤسسي لهذه الأقطار. ولا نستطيع تقدير الجهود اللازمة حتى يتحقق ذلك في كل واحد من تلك الأقطار إلا بدراسة الظروف الخاصة بذلك القطر دراسة تفصيلية، مما لا يستوعبه الوقت المتاح لإعداد هذه الدراسة. لذلك قد يخدم بعضاً من الغرض المنشود أن نعطي مثالاً تطبيقياً على أبعاد هذا الموضوع بإيجاز يخص حالة نموذجية لقطر عربي بعينه هو الأردن.

رابعاً: إشكالية التنمية الاقتصادية العربية: حالة قطرية نموذجية

يمثل الأردن حالة نموذجية تنطبق قسماتها الرئيسية على معظم الأقطار العربية، ولا سيما تلك التي لا يطغى النفط على إنتاجها. لقد حقق الأردن عبر العقود الماضية وحتى منتصف الثمانينيات معدلات عالية في النمو الاقتصادي انعكست في احتلاله مكانة مرموقة بين الأقطار النامية فيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية، وذلك على الرغم من الظروف السياسية الصعبة التي ما برحت ترهق المنطقة. غير أن العقد المنصرم منذ النصف الثاني من الثمانينيات، شهد تراخياً مقلقاً في وتائر النموّ، وتراكماً في المشكلات والأعباء الاقتصادية، تمثلت في أعباء الدين الخارجي وعجز الموازنة المالية العامة وعجز الميزان التجاري وارتفاع معدلات البطالة واتساع جيوب الفقر.

لكن المؤشرات التفصيلية للأداء الاقتصادي تدل بوضوح على أن ذلك الإنجاز التنموي في الماضي لم يصل بالاقتصاد الأردني إلى مرحلة «الإقلاع الاقتصادي» أو «النموّ المستديم بذاته»، بل تدل هذه المؤشرات على أنه ما زال بعيداً عن الحالة التي يعتبر فيها على أعتاب تلك المرحلة. وتتبين أسباب ذلك من نظرة متعمقة في تجربة النمو الماضية:

- في مقدمة خصائص المسار التنموي في العقود الماضية أن الوقود المحرك له كان في معظمه ذا منشأ من خارج الاقتصاد الوطني. فلقد تم تمويل معظم التراكم الرأسمالي (الاستثمار) في العقود الماضية من مدخرات (تحويلات) الأردنيين العاملين في الخارج من جهة، ومن المعونات الرسمية العربية من جهة أخرى، في حين بقي دور الادخارات الناشئة من الدخل الوطني (المحلي) ثانوياً. وتبين الإحصاءات هذه الظاهرة بجلاء في أرقام الاستهلاك الإجمالي (الأهلي والحكومي) التي كانت تتجاوز بصورة مستمرة أرقام الناتج الوطني (المحلي) الإجمالي في الوقت الذي كان الاقتصاد الوطني يشهد فيه معدلات الاستثمار العالية. ولقد أدت هذه الظاهرة إلى المؤثرات

التالية في هيكل الاقتصاد الوطني والتي ترتب عليها عدد من السلبيات التي يعانيها هذا الاقتصاد:

أولاً: ان التمويل الناشئ من تحويلات مدخرات العاملين في الخارج اتجه إلى مجالين:

أ ـ تمويل الحاجات الاستهلاكية للأهل والأقارب بحكم تقاليد التكافل العائلي.

ب ـ تمويل الاستثمار في المساكن والعقارات بحكم بعد أصحابه عن ساحة النشاط الاستثماري الريادي في المجالات الإنتاجية التي تقتضي المهارة الإدارية والتقنية ويرتفع فيها عنصر المخاطرة.

ثانياً: ان التمويل الناشئ من المعونات الرسمية انصرف إلى تمويل البنى الأساسية المادية (طرق، اتصالات، ماء وكهرباء) والإنسانية (تربية، وتعليم وطبابة)، واتجه أيضاً إلى التعويض جزئياً من ضعف المبادرة الريادية الأهلية في الاستثمار في المجالات الإنتاجية من خلال الاستثمار الحكومي في قطاع التعدين (الفوسفات والبوتاس) والصناعة (المصفاة والاسمنت) والسياحة (الفنادق الكبرى).

ثالثاً: ان إمكانية تمويل الحاجات الاستهلاكية للمواطنين المقيمين من دون اضطرارهم للعمل المنتج أدى إلى تأخير تكوّن أخلاق العمل المنتج عند شرائح كبيرة من القوة العاملة المقيمة. وتعزز ذلك من خلال نشوء ثروات ودخول ريعية، أي دخول غير ناشئة من عمل منتج، بل ناشئة من أمور خارجة عن النشاط الإنتاجي التنافسي (ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الدخول الناشئة من ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات المصاحب للإنفاق الاستثماري الممول من مدخرات المواطنين العاملين في الخارج، كما يشمل فوائض الدخل الناشئة من نشاط صناعي أو تجاري يتمتع القائمون به بمزايا احتكارية مثل الحماية الجمركية أو الترخيص الانتقائي التمييزي، إلى غير ذلك من الممارسات المخلة بحرية حركة الأسواق وتنافسيتها).

رابعاً: إن توفر الأموال للأجهزة الحكومية في الحقبة الماضية من غير المصادر الضريبية المفروضة على المواطنين المقيمين جعلها ضعيفة الإحساس بواجباتها كأجهزة خدمة مدنية مسؤولة تجاه هؤلاء المواطنين، وأغراها بالتوسع في التوظيف الحكومي إلى درجة الترهل معتبرةً ذلك التوظيف أحد المنافذ، بل أهم المنافذ لحل مشكلة البطالة. وعززت هذه التوجهات من تعطيل تكوّن أخلاق العمل المنتج التي تميز الاقتصادات التي نجحت بالاستجابة لتحديات التنمية.

ـ إن الوقود المحرك للتنمية في الماضي في غالبية الأقطار العربية وفي جانب كبير منه، لم ينشأ من تضحية الادخار، بل أتى من أهون السبل، أي من مصادر

النفط غير المتجددة، أتى منها مباشرة في الأقطار المنتجة للنفط، وأتى منها بصورة غير مباشرة في الأقطار التي تلقت المساعدات الحكومية من تلك الأقطار أو تحويلات العاملين فيها. وإلى الحد الذي أثر فيه الادخار في التنمية، كان منشأ هذا الادخار هو القوة العاملة المغتربة خارج اقتصاداتها الوطنية. وهذه الظاهرة هي في أساس تآكل قابلية الاقتصادات الوطنية على استدامة النموّ وتعزيز الإنجاز الذي تحقق في فترات ماضية.

لذلك لا بد من إعادة النظر في استراتيجية التنمية للمستقبل في كل قطر عربي بصورة متعمقة تقيم الأمور وتضعها في نصاب يأخذ في الاعتبار المتغيرات والمستجدات المحلية والإقليمية والعالمية، كما يأخذ في الاعتبار المبادئ التالية:

١ ـ استعادة دور الادخار الوطني (المحلي) والقوة العاملة المقيمة في الوطن في ريادة التنمية ودفع عجلتها. ولذلك شروط أصبحت معروفة من خلاصة التجارب الإنسانية كما تشهد بها إنجازات الأقطار التي نجحت بالانتقال إلى مرحلة التنمية المستديمة من مستويات لم تكن كبيرة البعد عن المستوى الذي كان فيه معظم الأقطار العربية في الخمسينيات.

٢ ـ تمثّل أخلاق العمل الجاد والمتقن وإشاعتها في ضمائر الناس واقتناعاتهم العميقة، والسعي لإدراك هذه الغاية ليس بإعلانها والتبشير بها فحسب، بل بتجذيرها في صميم العقيدة التربوية وأساليب ومناهج التعليم والتدريب وتكوين رأس المال البشري بعامة.

٣ ـ إصلاح الأطر القانونية والمؤسسية التي تحكم النشاط الاقتصادي بحيث تتضاءل وسائل الكسب الريعي وتتراجع إلى مراتب هامشية، ويتأصل العمل الشريف المتقن باعتباره الطريق المشرع النافذ لكسب المعاش (وعلى النقيض من ذلك، إذا استمرت الأطر القانونية والمؤسسية في المجتمع من أنماط تكافئ التكتلات الاحتكارية وتحمي الدخول والمكاسب الريعية وينجح في ظلها الفهلويون أو المتمتعون بمؤهلات ليس منها العلم أو الخلق أو الإتقان، فإن انتظار موعد الإقلاع التنموي سيكون بالضرورة انتظاراً طويلاً).

٤ ـ إصلاح السوق الوطنية للعمل لكي تصبح سوقاً حرةً ذات تنافسية عالية، تتكافأ فرص النفاذ إليها لجميع المواطنين في سن العمل من الجنسين دون تمييز، وتتناسب فيها هيكلية الأجور والرواتب والمكافآت مع هيكلية مستويات العلم والمهارة والحرفية والمناقب الشخصية التي تؤهّل المتقدمين لفرص العمل، بغض النظر عن اللون والجنس والدين والانتماء العشائري أو العائلي.

٥ ـ التأسيس والتقنين الدقيق لدور الدولة في النشاط الاقتصادي والعلاقة الصحيحة والصحية بين السلطة التنفيذية وأجهزتها من جهة، وبين قطاع الأعمال الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى.

وتدل تجارب الأقطار التي تفوقت في معدلات نموها وفي حل مشكلات الفقر والبطالة خلال ربع القرن المنصرم على أن دور الحكومة في إدارة الاقتصاد كان أكثر نجاعة حين ابتعد عن المشاركة المباشرة في ملكية وإدارة المؤسسات الإنتاجية، وركز في المقابل على تمتين الضبط والتنظيم وتنفيذ سياسات فعالة ومؤثرة في المجالات التالية:

أ ـ الأطر القانونية والمؤسسية التي تحمي حرية التنافس في جميع أسواق السلع والخدمات الداخلية والخارجية وتقمع النزعات الاحتكارية بكل أشكالها.

ب ـ السياسات الاقتصادية الكلية التي تحمي الاستقرار الاقتصادي بما في ذلك ضبط مستوى الأسعار العام وضبط العجز في الموازنة وفي ميزان المدفوعات.

ج ـ تقوية قطاع التصدير ورفع القدرة التنافسية للإنتاج الوطني من خلال إزالة أو تقليل التدخل في الأسعار النسبية بما يخل بهيكل الأسعار ويضر بتنافسية المنتجات.

هـ ـ الاستثمار الكثيف في الثروة البشرية من خلال الارتقاء بنوعية التربية والتعليم.

و ـ الاستثمار في البحث والتطوير في العلوم والتقانة وفن الإدارة ودراسات الإنتاجية ومقومات القدرة التنافسية.

ز ـ التدخل الانتقائي وغير المباشر لتشجيع مجالات صناعية وإنتاجية معينة من خلال الاستثمار في البحث والتطوير لسياسات الائتمان ولسياسات حمائية للإنتاج المحلي وتشجيعية للصادرات في مجالات مختارة ولتحقيق أهداف مدروسة بعناية.

خامساً: المقومات الإقليمية والخارجية للتنمية المستديمة

أما على مستوى علاقة الاقتصاد الوطني بمحيطه الإقليمي والبيئة العالمية الجديدة، فهناك اندفاع في سياسات ليست قائمة على الفهم السليم لطبيعة ظاهرة العولمة والتحولات المصاحبة لها وعلاقة كل ذلك بالاقتصادات العربية ومستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني.

تطلق العولمة على الظاهرة الحديثة جداً المتمثلة بالصيغة الجديدة للاعتماد المتبادل بين أقطار العالم والتي تختلف جوهرياً عن الصيغة السابقة للعلاقات الاقتصادية

الدولية التي كان الاعتماد المتبادل فيها مرتبطاً بتبادل السلع والخدمات وانسيابها بيسر وكثافة بين الدول، ومرتبطاً خصوصاً بتعاون «الدول» في أوجه مختلفة من النشاط الاقتصادي وبدرجات قد تصل إلى إزالة الحواجز بين الدول المتعاونة فيما يتعلق بحركة السلع والخدمات والمدفوعات المالية وأحياناً حركة الأشخاص.

أما الظاهرة الجديدة، فتخص النشاط الاقتصادي الذي يعلو على المجال الذي تسيطر عليه الدول (Supra-national) ويتجاوزه إلى المجال الذي تسيطر عليه الشركات الخاصة والمنشآت التي لا تخضع في نشاطها لسيطرة الدولة التي تقطن المنشأة على أرضها بقدر ما تخضع للحكمانية (Governance) المشتركة التي تسيطر عليها الشركات العابرة الجنسية.

ولقد ساهم في إيجاد هذا النوع من النشاط وتسهيل حركته ظاهرتان حديثتان:

١ ـ التغير التكنولوجي الذي قلص المسافات والأبعاد وألغى الحواجز إزاء الاتصالات بأنواعها.

٢ ـ إلغاء القيود والضوابط التي تحجز أو تعيق حركة ذلك النشاط، الأمر الذي جعل الاعتماد المتبادل يتجاوز موضوع التجارة والتبادل التجاري للسلع والخدمات إلى موضوع العملية الإنتاجية ذاتها وتكامل إنتاج المنشآت المختلفة مع إنتاج المنشآت في أقطار أخرى على أن تكون جميعها تابعة لسيطرة أو تحكّم شركة واحدة عابرة للجنسيات. وحتى المبادلات التجارية ذاتها من جهة، وانتقال التقانة من جهة أخرى، أصبحا يتمان في معظمهما داخل أطر الشركات عابرة الجنسية ذاتها، بحيث أصبحت عمليات هذه الشركات متكاملة تكاملاً داخلياً وثيقاً على الرغم من كونها تجري في أقطار مختلفة ومتباعدة.

والنتيجة الخطيرة لتلك الظاهرة أن القرارات الاستثمارية المتضمنة توطين نشاط اقتصادي معين في مكان معين أصبحت قرارات مركزية تتخذها الشركات العابرة الجنسية بدوافع مشتقة من الاعتبارات الاستراتيجية لهذه الشركات والقاضية بتقسيم العمل على مستوى العالم وتوزيع النشاط بين أقطاره وفق تلك الاعتبارات. ويؤدي ذلك بدوره إلى حالة من التنافس الشديد بين الدول بحيث تسعى كل دولة للاحتفاظ بنشاطات اقتصادية سبق وجودها فيها والحيلولة دون انتقالها إلى دولة منافسة، ولاجتذاب استثمارات تلك الشركات في نشاطات أخرى جديدة لكي تتوطن لديها. والوسيلة التي راج تطبيقها لاجتذاب تلك الاستثمارات هي الإجراءات التي تحرر الاقتصاد من القيود ومن الحواجز التي تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية أو تفشلها.

ولكن الإشكال هو أن قيام جميع الدول بتطبيق الإجراءات ذاتها في تحرير

اقتصاداتها من القيود والحواجز وتساويها في هذا المضمار يجعل تفاوتها في القدرة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية معتمداً على أمور أخرى مثل تلك التي تجعل الدول المتقدمة صناعياً أكثر جاذبية من الدول النامية، وتقود بالتالي إلى تهميش الدول النامية.

إن أبعاد هذا الموضوع فيما يتعلق بمستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني هي التالية:

من وجهة نظر التقدم الاقتصادي للأقطار العربية، تتجه هذه الأقطار إلى الانفتاح على الاستثمار الأجنبي والعمل على اجتذابه كمكمل للادخار الوطني، وبالتالي كمعظّم لحجم الاستثمار ووتيرة النمو الاقتصادي وكعامل مساعد وفعال في نقل التقانة وتوطينها.

أما إسرائيل، فإنها منذ البداية دولة قامت على أساس أن التصدير هو محرك النمو وعلى توثيق الروابط بينها وبين العالم الغربي في أوروبا والأمريكتين، كما أخذت تسعى مؤخراً بعد انتهاء الحرب الباردة وبدء سيرورة التسوية السلمية لإكمال العولمة في روابطها مع دول أوروبا الشرقية ووسط آسيا والصين وسائر الشرق الأقصى. وكانت دائماً منفتحة على الاستثمار الأجنبي. وعلى الرغم من حالة اللاسلم واللاحرب والمقاطعة الاقتصادية الفعالة التي كانت قائمة منذ قيام الدولة وحتى وقت قريب، فإن الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية على الصعيد الاقتصادي ركزت على هدف رئيس واحد هو أن تصبح هذه الدولة المركز الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي القائد لسائر المنطقة، وأن تكون البوابة الرئيسية إن لم تكن الوحيدة لاستقطاب الاستثمار والتقانة العالميين إلى المنطقة.

إن سياسات الانفتاح التي تنتهجها الأقطار العربية مبنية على نظرة ضيقة وناقصة للعوامل التي تتحكم في تحرك رؤوس الأموال، ولا سيما الاستثمار المباشر. فواقع الأمر هو كما يلي:

يمكن التمييز بين أنماط من الاستثمار الأجنبي المباشر، بعضها يمكن أن تجتذبه أقطار نامية مثل حال البلدان العربية، وأنماط أخرى لا تجد احتياجاتها إلا في الأقطار المتقدمة:

النمط **الأول** هو الاستثمار الأجنبي الساعي إلى استغلال الثروات الطبيعية في الاقتصاد المستقبل لرأس المال. هذا هو النمط الكلاسيكي من تدفقات الاستثمار خلال عهود الاستعمار القديم والتي كان للمنطقة العربية الحظ الأوفر منها في صورة الاستثمار في استخراج النفط في المقام الأول، ثم الثروات المعدنية الأخرى.

النمط الثاني هو الاستثمار الذي يسعى إلى الاستفادة من ظروف تقلل من كلفة

الإنتاج كوجود قوة عاملة رخيصة. ولكن رخص أسعار عوامل الإنتاج وانخفاض الكلفة هو شرط ضروري وليس كافياً حتى يتحرك الاستثمار الأجنبي المباشر نحو اقتصاد ما. الشروط الأخرى تشمل أن يكون الاقتصاد في المستقبل كبيراً واسع السوق حتى يمكن للمستثمر أن يطمئن إلى تسويق الحد الأدنى المربح من إنتاجه من خلال استبدال المستوردات في هذا السوق، أو أن يكون الإنتاج فيه قاعدة للانطلاق إلى السوق الإقليمي أو السوق الدولي الأوسع، أو كلا الأمرين. كذلك فإن انخفاض الكلفة لا يتوقف على أسعار العوامل فقط، بل يعتمد بصورة حاسمة على مستوى خدمات البنية التحتية المادية والمؤسسية وعلى كلفة التعامل الاقتصادي التي تعتمد على سهولة وسرعة إجراء المعاملات في أجهزة الدولة وإداراتها التنفيذية والقضائية.

النوعان المتقدمان من الاستثمار يجنحان للتدفق إلى الدول النامية.

هناك أخيراً النمط **الثالث** من الاستثمار الذي لا تجذبه إلا الأقطار المتقدمة، وهو الذي يحتاج إلى بيئة إنتاجية تتوفر فيها عوامل إنتاج ذات اختصاص وإنتاجية عالية أو قدرات لإنتاج مدخلات صناعية وسيطة عالية الجودة تجعل مردود الاستثمار في المنتجات النهائية مرتفعاً، وتجعل هذه المنتجات أكثر قدرة على المنافسة. وهذا النمط الثالث من الاستثمار هو الأكبر حجماً. ولذلك يلاحظ أن النسبة الكبرى من التدفقات الاستثمارية هي بين الدول المتقدمة ذاتها.

إن التنافس بين الدول العربية وإسرائيل في اجتذاب الاستثمار الأجنبي والتحالف مع الشركات الكبرى المالكة للتقانة المتقدمة وانعكاس ذلك على مستقبل القدرات الاقتصادية لكل طرف هو حتى الآن لمصلحة إسرائيل للأسباب التالية:

- إن إسرائيل تنفرد حتى الآن بقدرتها على اجتذاب النمط الثالث الكبير الحجم والعالي المردود بسبب تقدمها التكنولوجي مصحوباً بنفوذها ونفوذ القوى الصهيونية في عالم الشركات القائدة في مجالات التقانة مثل شركة إنتل القائدة في مجال المكوّن الالكتروني الأساسي لأجهزة الكمبيوتر.

- كما أن إسرائيل، على الرغم من قلة عدد سكانها، تشكل سوقاً كبيرة بحكم ارتفاع متوسط دخل الفرد والقدرة الشرائية الكبيرة تبعاً لذلك. وعلى الرغم من الارتفاع النسبي لأسعار الأيدي العاملة غير الماهرة والمتوسطة المهارة، فإنها على الأرجح تتمتع بمزية اعتدال أسعار الكفاءات المهنية العالية، وأيضاً بانخفاض كلفة التعامل الاقتصادي مع أجهزة الدولة ذات الصلة.

- الميزة التي كانت إسرائيل محرومة منها طيلة عهد المقاطعة الاقتصادية العربية هي أنها لم تكن جاذبة للاستثمار الذي يرغب في قاعدة انطلاق للسوق في الأقطار

العربية. ولكن هل أي من الأقطار العربية يعتبر جاذباً لهذا النوع من الاستثمار؟ الأرجح أن الجواب هو بالسلب لأن الحواجز المعرقلة للتعامل الاقتصادي بين الأقطار العربية لا يستهان بها على الرغم من التاريخ الطويل لمحاولات التقارب والتكامل الاقتصادي العربي.

ـ إن تكوين أو إعادة تكوين نظام اقتصادي عربي في التعاون وفي التكامل نحو منطقة تجارة حرة فعالة ومتجهة بخطى حثيثة نحو سوق مشتركة، هو شرط لا بد منه لاجتذاب وتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر من النمط الثاني المذكور آنفاً. الشرط الآخر هو تخفيض كلفة التعامل الاقتصادي برفع كفاءة الإدارات الحكومية، ولا سيما ذات المساس المباشر بالنشاط الاقتصادي مثل دائرة الجمارك وإدارة الضرائب.

إن تحرير التجارة وفتح الأسواق بين الدول العربية والاندماج الاقتصادي في إطار عربي هو أمر أكثر يسراً وأقل كلفة من إعادة تكوين الهياكل الإنتاجية التي يستتبعها إزالة الحواجز التجارية في الإطار الأوروبي والإطار العالمي، بل إن للتكتل في الإطار العربي مزية كبرى للتخفيف من تكاليف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وذلك لأن الانضمام إلى هذه المنظمة يترتب عليه استحقاقات شديدة الوطأة لجهة إزالة الحواجز مع الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة دون تمييز. لكن المادة (٢٤) من اتفاقية الغات (الاتفاقية العامة الخاصة بالتجارة والتعرفات الجمركية) تعفي الدول الأعضاء في منطقة جمركية واحدة من تلك الاستحقاقات إلى حد بعيد.

وعلى الرغم من النكسة الجسيمة التي لحقت بمختلف وجوه التعاون العربي مع أزمة وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، فإن التطورات والتوجهات في السياسات الاقتصادية القطرية المشار إليها في الفقرة السابقة بدأت بالتدريج تنشئ ظروفاً أكثر ملاءمة من أي وقت مضى للتعاون الاقتصادي العربي.

فلقد كان من أهم العقبات التي حالت دون تطبيق الاتفاقيات المتعاقبة التي توصلت إليها الدول العربية في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أمران رئيسيان:

الأول، اختلاف النظم الاقتصادية في هذه الدول بين الدول التي نحت نحو الإدارة المركزية المباشرة وتدخل الدولة الواسع في القطاعات الإنتاجية، وبين الدول التي نحت نحو الدور الواسع للقطاع الخاص وقوى السوق.

والثاني، تبني معظم الدول العربية لسياسات تنموية مبنية إلى حد بعيد على استبدال المستوردات وما تقتضيه هذه السياسات من إجراءات حمائية للإنتاج الوطني، وما تبلور حول تلك السياسات من مصالح في البنية الاجتماعية السياسية ساعية لتكريس الحماية من أجل إدامة الوفورات الريعية والأرباح الاحتكارية المرتبطة بها.

أما في الوقت الحاضر فهناك، من جهة، اتجاه متصاعد لتقارب النظم الاقتصادية واتجاهها للتلاقي على صعيد مشترك هو مصادقة القطاع الخاص وقوى السوق؛ وهناك، من جهة أخرى، اتجاه متصاعد أيضاً لتبني سياسات تنموية مبنية على الانفتاح نحو أسواق التصدير وما يقتضيه ذلك من تحرير للتجارة الخارجية وتوجه للانخراط في الترتيبات التجارية الدولية مثل اتفاقية الشراكة الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية.

يؤيد وجود الاتجاهات المذكورة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية في عام ١٩٩٥ بتنشيط اتفاقية تسهيل وتطوير التبادل التجاري بين البلدان العربية لعام ١٩٨١ وتطويرها نحو إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، ثم قرار قمة القاهرة في حزيران/يونيو ١٩٩٦ بالتعجيل في إنشاء هذه المنطقة، وأخيراً قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شباط/فبراير ١٩٩٧ بالموافقة على برنامج عمل وجدول زمني للسير بتنفيذ اتفاقية ١٩٨١ كخطوة مرحلية نحو إنشاء منطقة التجارة العربية الكبرى.

تعقيب (١)

محمود عبد الفضيل(*)

هذا التعقيب على دراسة د. طاهر كنعان ليس تعقيباً بالمعنى التقليدي للكلمة، بل يشكل مجموعة من الملاحظات التكميلية التي تؤكد المعاني الرئيسية التي جاءت في الدراسة مع بعض الإضافات التي لا تشكل عنصر اختلاف مع ما جاء في هذه الدراسة الموجزة والقيمة.

تعالج دراسة د. طاهر كنعان قضية «الإمكانات الاقتصادية العربية»، باعتبار أن «الاقتصاد هو مجال للحرب بوسائل مختلفة»، وفق مقولة عالم الاستراتيجية الشهير كلاوزوفيتش. وتحتل تلك القضية أهمية خاصة في المواجهة بين العرب وإسرائيل في المستقبل.

ويرى د. طاهر كنعان، بحق، أن ذلك يستدعي توافر شرطين هما:

١ ـ خروج الأقطار العربية من دائرة «التخلف الاقتصادي»، باعتبار أن ذلك شرط ضروري، لكي يتوافر لدى هذه الأقطار الموارد المادية والتقانية اللازمة لمواجهة العدوان الإسرائيلي المستمر وردعه.

٢ ـ بناء «الاقتصاد المقتدر»، ذي القاعدة الصناعية والتقانية العصرية التي تجعله قادراً على المنافسة والإقلاع على منحنى للنمو المرتفع والمتواصل عبر الزمن.

وتتطرق الدراسة إلى تقويم نقدي لمجهودات التنمية التي شهدتها المنطقة العربية خلال الخمسينيات والستينيات، سواء بمبادرات القطاع الخاص أو الدولة، التي ارتكزت إلى نموذج للتنمية من خلال «الإحلال محل الواردات» (Import Substitution). ويرى د. طاهر كنعان أن تلك السياسات التنموية فشلت في مهمتين رئيسيتين:

(*) أستاذ الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

١ - الوصول بأي قطر عربي إلى «مرحلة الإقلاع التنموي» (Take-off) على غرار ما شهدنا في تجربة بلدان جنوب شرق آسيا.

٢ - بناء قواعد إنتاجية عميقة «ذاتية المركز»، تسمح بالسيطرة على «التقانة المتقدمة»، وبالتالي بناء القدرات العسكرية العربية «الذاتية» بمستوياتها الحديثة.

وعلى رغم تمايز تجارب بعض الأقطار العربية في مجال التنمية من خلال «الإحلال محل الواردات»، يظل التشخيص العام الذي جاء في الدراسة سليماً بشكل عام.

فإذا انتقلنا إلى الممارسات التنموية الراهنة القائمة على «الانفتاح على الخارج»، وتبني برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي (Structural Adjustment Programmes)، نجد أنها تعاني هي الأخرى من ضعف «المقومات الداخلية» لتحقيق التنمية المتواصلة والمستدامة. ويمسك الباحث بأهم أسباب النهوض الاقتصادي التي نفتقدها حتى الآن في عملية تعبئة الموارد وتخصيصها لبناء ذلك «الاقتصاد المقتدر». هذه العناصر التي يمكن إجمالها فيما يلي:

١ـ ضعف التنظيم المؤسسي للمجتمع والاقتصاد.

٢ - عدم توافر تراكم «عالي المستوى» من رأس المال البشري.

٣ - انتشار ممارسات «الكسب الريعي»، غير المرتبطة بالأعمال المنتجة.

٤ - غلبة قيم «الاستهلاك» على قيم «الادخار والاستثمار» في مجتمعنا.

٥ - ضعف الإطار التشريعي، وعدم سيادة القانون على النحو الذي يضمن تساوي جميع المواطنين أمام القانون وعدالة القضاء.

ونضيف إلى هذه القائمة نمط توزيع الاستثمارات السائد الذي يتحيز للقطاعات «غير المنتجة» (التشييدات السكنية والمشروعات المظهرية)، وغير «القابلة للاتجار دولياً (Non-tradable Sectors)، الأمر الذي يقوض أسس «الاقتصاد المقتدر» ويعطل سبل نموه.

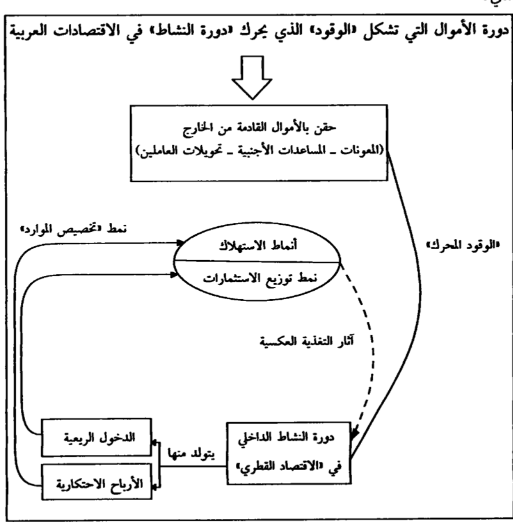
حالة الأردن

ثم ينتقل د. طاهر كنعان ليناقش «إشكالية التنمية الاقتصادية العربية»، بالاستناد إلى حالة الأردن التي يعرفها الباحث جيداً، إذ يرى أنها «حالة نموذجية»، تنطبق قسماتها الرئيسية على معظم الأقطار العربية، ولا سيما تلك «التي لا يطغى النفط على إنتاجها»، إذ شهد «الاقتصاد الأردني» - مثله مثل العديد من الاقتصادات القطرية العربية - نوعاً من «الإجهاد» (Development Fatigue)، منذ منتصف الثمانينيات، تمثل في تراخي وتائر النمو، وتفاقم «عجز الموازنة» و«عجز الميزان التجاري»، وارتفاع

معدلات البطالة، واتساع «جيوب الفقر».

ويرجع الباحث السبب في هذا التراخي التنموي واختلال التوازنات «الاقتصادية والاجتماعية» إلى أن «الوقود المحرك» للنشاط الاقتصادي في الأردن ـ كما في حالة العديد من الأقطار العربية ـ كان في معظمه «ذا منشأ» من خارج الاقتصاد الوطني: تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج، المعونات الرسمية العربية والأجنبية، يقابلها ضعف المدخرات المتولدة محلياً (Domestic Savings).

ويمكن لنا تصوير تلك «الدورة الدموية» التي حكمت اقتصادات معظم الأقطار العربية، منذ بدء «الحقبة النفطية» في منتصف السبعينيات، والتي أدت إلى عدم بناء «الاقتصاد المقتدر» وتحقيق «الإقلاع الاقتصادي» المنشود، على النحو المبين في الشكل التالي:



ولذلك لا بد من كسر تلك «الدورة الدموية الفاسدة»، التي تعيد «إنتاج نفسها» على نطاق موسع، محدثة بذلك العديد من التراكمات السلبية، ولا سيما في مجال «أخلاقيات العمل المنتج»، وتكريس الانفصامية المتزايدة بين «الجهد» و«العائد». وللخروج من تلك الدورة الفاسدة، يقتضي الأمر: إصلاح الأطر القانونية والمؤسسية التي تحكم النشاط الاقتصادي بما يسمح بمحاربة الفساد، وتقوية «قطاع التصدير» لكي يصبح «قطاعاً قائداً»، والاستثمار في مجالي «البحث والتطوير» (R&D) لزيادة القدرات التنافسية، والتدخل الإنتقائي للدولة في مجال رسم السياسات الاقتصادية «الكلية» و«القطاعية».

ولكن كل ذلك لا يتم في فراغ، بل في إطار بيئة عالمية تحكمها «آليات العولمة»، و«محيط إقليمي» حافل بالصراعات والتنافس. فعلى الصعيد العالمي، أصبح الجانب الأعظم من «المبادلات التجارية» و«انتقال التكنولوجيا» يتم داخل أطر الشركات الدولية المتعدية الجنسية (TNC's). وسوف تزداد تلك الظاهرة في ظل موجة الاندماجات الكبرى بين تلك الشركات على النحو الذي شهدناه خلال النصف الثاني من التسعينيات. كذلك هناك «منظمة التجارة الدولية» (WTO) التي انضم إليها العديد من الأقطار العربية، والبعض الآخر في سبيله إلى الانضمام.

ولذلك تواجه الاقتصادات العربية مناخاً دولياً يتسم بالمنافسة الحادة ـ بل الشرسة ـ ولا سيما لهؤلاء القادمين متأخرين في مضمار السباق (The Late Commers). وحيث إن كافة البلدان الأخرى في العالم النامي، تطبق الإجراءات ذاتها في مجال تحرير التجارة وجذب الاستثمارات الأجنبية، نجد أن هناك نوعاً من «التسابق» و«التزاحم» لاستقدام الشركات الدولية واسترضاء رأس المال الخاص الأجنبي، مما يؤدي إلى الإفراط في تقديم «الامتيازات» لرأس المال الأجنبي، على حساب «المصلحة الوطنية». وقد تحدثت الأدبيات الاقتصادية مؤخراً عن تلك الظاهرة تحت عنوان: «Over-bidding».

ولا شك في أن تلك البيئة الاقتصادية «المعولمة» لها انعكاساتها على صعيد المنطقة العربية، وطبيعة الصراع المستقبلي العربي ـ الإسرائيلي. فإسرائيل تعتبر نفسها أحد البلدان الرئيسية المستفيدة من «عمليات العولمة» الجارية على الصعيد العالمي، ولذلك تحاول توظيف كافة «أدوات العولمة» (Globalization Instruments) لصالحها على حساب «الاقتصادات العربية»، التي تود إلحاقها بها كـ«حديقة خلفية» للاقتصاد الإسرائيلي المعولم في ظل «سيناريوهات السلام» المختلفة.

ومن هذا المنظور، يجب أن نتفهم «المشروع الشرق ـ أوسطي» الذي دعا إليه بقوة شمعون بيريس في كتابه التبشيري **الشرق الأوسط الجديد**، ضمن هذا الإطار،

باعتباره أحد آليات «العولمة» في المنطقة في ظل قيادة إسرائيل، باعتبارها «الوكيل المعتمد» للنظام الاقتصادي المعولم. وفي هذا السياق، يشير د. طاهر كنعان إلى أن الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية للقرن القادم تركز على أن تصبح إسرائيل هي «المركز الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي» لسائر المنطقة، وأن تكون «البوابة الرئيسية» لاستقطاب الاستثمار ومراكز التسويق الخاصة بالشركات الدولية في المنطقة التي لا بد من تغيير هويتها من «الهوية العربية» إلى «الهوية الشرق ـ أوسطية»، لكي تتواءم مع التحولات الإقليمية والعالمية الجديدة.

ونظراً لأن إسرائيل تعتبر بمثابة «مستوطنة مالية ـ تكنولوجية» زرعها «العالم الأول» في وطننا العربي، فهي حالياً في حالة «جاهزية كاملة» للعب هذا الدور، نظراً للعلاقات العضوية الوثيقة (المالية والتقانية والبشرية) التي تربطها بالشركات الدولية العملاقة، ورأس المال العالمي، ولا سيما في مجال «التقانة المتقدمة» (High-tech).

إن الإلمام بهذه الحقيقة لا يعني أن الصراع في مجال «التقدم التكنولوجي» و«التنافسية» محسوم منذ البداية ـ وحتى نهاية المطاف ـ لصالح إسرائيل. فتلك نظرة «ساكنة» للأمور، ولا سيما إذا أخذنا في الاعتبار أن هذا «التقدم التكنولوجي» و«البيئة المصاحبة» له في إسرائيل ليست نتاجاً للجهد الذاتي لدولة نامية، مثل «الهند» أو «الصين»، إذ إن «بذور وسماد وبشر» هذا التقدم مستورد من الخارج، بدرجة أو أخرى.

ويرى الباحث، أن «إعادة تكوين» نظام اقتصادي عربي يقوم على التعاون والتكامل وصولاً إلى «منطقة تجارة حرة كبرى»، على نحو ما جاء في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية في عام ١٩٩٥، هو بداية الطريق لإعادة تكوين الهياكل الإنتاجية والتقنية التي تستطيع التعامل بكفاءة مع المتغيرات العالمية (العولمة، منظمة التجارة الدولية)، أو التطورات الإقليمية (المتوسطية، الشرق أوسطية)، إذ إن أسوأ ما يمكن أن يحدث هو أن يتم اصطياد كل قطر عربي، كل على حدة، وإدخاله منفرداً في منظومة الترتيبات العالمية (استحقاقات «منظمة التجارة الدولية») أو «الترتيبات الإقليمية (الإطار الأوروبي، الترتيبات «الشرق ـ أوسطية» الثنائية أو المتعددة الأطراف).

إن استراتيجيا تقوم على «التكامل الإنمائي العربي»، لم تعد ترفاً، بل ضرورة بقاء بالنسبة إلى العرب، في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وعلى رأسها المواجهة الضارية مع إسرائيل في جبهة الاقتصاد والسياسة.

تعقيب (٢)

علي عتيقة(*)

يصعب الدخول في التعقيب على دراسة د. طاهر كنعان القيمة قبل التطرق إلى طبيعة ما اعتدنا على تسميته بالصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي هو عنوان هذه الندوة المباركة إن شاء الله. يبدو لي أن هذه التسمية لا تعكس حقيقة تاريخ وتطور الغزو الصهيوني لفلسطين الذي أدى إلى إنشاء دولة اسرائيل ثم توسعها لتشمل كل فلسطين، بالإضافة الى احتلال مناطق رئيسية في مصر وسوريا ولبنان. فالقول بأن ما حصل كان ولا يزال يمثل صراعاً عربياً ـ إسرائيلياً يعد في نظري مجحفاً في حق الجانب العربي، وفي الوقت نفسه مبالغاً في قوة إسرائيل وقدرتها. ففي الواقع، لا العرب يمثلون كتلة واحدة ولا كانت إسرائيل يوماً وحدها في مواجهتها معهم. الكل يعلم أن الغرب، بما يملك من قدرة عسكرية واقتصادية وعلمية، كان ولا يزال المصدر الرئيسي الذي تستند اليه إسرائيل في مواجهتها مع كل دولة عربية على حدة. ولم تتمكن الأقطار العربية حتى الآن من تكوين كتلة واحدة متحدة، لا في تعاملها الحربي ولا السلمي مع إسرائيل. وعلى الرغم من هذه الحقيقة الواضحة للجميع، ظلت إسرائيل والولايات المتحدة من خلفها يصران على أن تحتفظ إسرائيل بالتفوق النوعي في القوة العسكرية بالمقارنة مع جميع الدول العربية وكأنها وحدة واحدة.

إن تسمية ما يجري الآن بين العرب وإسرائيل بالصراع العربي ـ الاسرائيلي قد يخدم السياسة الإعلامية الاسرائيلية التي تصور للعالم أنها الدولة الصغيرة ذات الشعب الذي تعرض للاضطهاد والتمييز العنصري والتي تقف اليوم في مواجهة جميع الدول العربية ذات المساحات الواسعة والعدد السكاني الكبير والمتزايد في معركة مصيرية. إن مثل هذا العرض يظلم العرب ويخدم إسرائيل في الدعاية وحشد الدعم لصالحها،

(*) أمين عام منتدى الفكر العربي ـ الأردن.

لذلك اقترح تغيير تسمية الصراع العربي ـ الإسرائيلي بعنوان آخر أقرب إلى حقيقة ما حصل وما يحصل لنقول مثلاً «التعامل العربي مع الغزو الصهيوني لفلسطين والوطن العربي». المطلوب هنا أن نحدد ما يلزم عمله في مسألة الغزو الصهيوني المتمثل في إسرائيل والقوة التي تدعمها بشتى الوسائل والإمكانيات العسكرية والاقتصادية والعلمية. ثم بعد ذلك نحتاج إلى تحديد أفضل السبل العملية لتغيير الواقع العربي المجزأ والضعيف إلى الأفضل من حيث القدرة على العمل الجماعي والتنسيق بين أولويات السياسة والتنمية القطرية من جهة، وضرورة بناء المؤسسات العربية المشتركة من جهة أخرى. لقد أصبح من الضروري تكوين قدرة عربية متكاملة متعاونة في التعامل مع التحديات المشتركة التي تواجه الأمة العربية، وعلى رأسها التعنت الإسرائيلي في فلسطين ومع الأقطار العربية المجاورة، بل وحتى البعيدة عنها.

والآن لندخل في التعقيب على الدراسة موضوع البحث، حيث يسرني أن أبدأ بوصف الدراسة بالموضوعية والمنهجية الملائمة لتحليل أهم العناصر التي تكون البعد الاقتصادي في التعامل العربي مع إسرائيل بالشكل الذي يساعد الأقطار العربية على المواجهة والمنافسة في حالتي الحرب والسلم.

تبدأ الدراسة بمقدمة واضحة تشرح كيف أن الاقتصاد، مثل السياسة إذا ما أحسن استعماله يصلح لأن يكون مجالاً للحرب بوسائل غير عسكرية. ويشرح الكاتب في مقدمة الدراسة كيف أن شمعون بيريس في كتابه **الشرق الأوسط الجديد** بعد اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، أصبح يرى إسرائيل كقوة اقتصادية رئيسية في حالة وفاق، ليس مع الفلسطينيين فحسب، بل مع العرب أيضاً. ثم تشرح الدراسة العلاقة المباشرة للبعد الاقتصادي ببناء القوة العسكرية وتمويل الحروب، وكيف أن ضعف اقتصاديات البلدان العربية ساهم في عدم مقدرتها على حماية فلسطين والحيلولة دون تأسيس الدولة العبرية عام ١٩٤٨. بعد ذلك لم يبق للجانب الاقتصادي العربي إلا سياسة المقاطعة التي اتبعتها البلدان العربية مع إسرائيل بقدر من الفاعلية، وذلك حتى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠/١٩٩١ الناتجة من غزو العراق للكويت.

بعد هذه المقدمة المفيدة ينتقل الكاتب لتحليل موضوع الدراسة من خلال أربعة جوانب متصلة بالاقتصاد والتنمية القطرية والإقليمية والعلاقات الدولية، وذلك بحسب التسلسل الآتي:

١ ـ بناء الاقتصاد المقتدر.

٢ ـ المقومات الداخلية للتنمية المستديمة.

٣ ـ إشكالية التنمية الاقتصادية العربية: حالة قطرية نموذجية.

٤ ـ المقومات الإقليمية والخارجية للتنمية المستديمة.

واختصاراً للوقت، سأكتفي بذكر النقاط التي أختلف فيها مع بعض استنتاجات الدراسة، علماً بأنني متفق مع جل ما جاءت به من تحليل واستنتاج.

١ ـ لا أتفق تماماً مع القول بأن السبب وراء ضآلة بناء اقتصاد مقتدر في الأقطار العربية بعد الاستقلال يعود إلى فشل سياسة التجارة الخارجية واستبدال المستوردات. لقد نجحت مثل هذه السياسات في أقطار عديدة نامية ومتقدمة خلال المراحل الأولى من تنمية قدرتها الإنتاجية واكتساب المهارات والخبرة اللازمة قبل الانفتاح على الأسواق العالمية. لذلك أرى أن سبب الفشل يكمن ليس في اتباع هذه السياسات في حد ذاتها، ولكن الأمر يعود إلى أسباب أخرى مثل انخفاض الإنتاجية والاحتكار الحكومي الناتج من تأميم القطاع الخاص وسوء الإدارة العامة وإدارة المنشآت الاقتصادية، وبخاصة المملوكة للدولة، ثم هنالك صغر حجم السوق العالمية، بسبب انخفاض الدخل الفردي في الأقطار العربية غير النفطية الرئيسية.

كما ساهمت الاضطرابات والسياسة الداخلية، والانقلابات العسكرية، والحروب المدمرة التي عصفت بالبلدان العربية في عرقلة عملية التنمية الاقتصادية في كل الدول المجاورة لاسرائيل وغيرها من البلدان العربية بشكل عام. هذه هي الأسباب الأصلية التي أدت الى فشل السياسة الاقتصادية الخاصة بالحماية واستبدال المستوردات.

أتفق مع د. طاهر أن عدم بناء الاقتصاد المقتدر جعل من المستحيل بناء قدرة عسكرية ذاتية، مما أجبر البلدان العربية على شراء الأسلحة من الخارج بمبالغ كبيرة جداً استنزفت القسط الأكبر من وفوراتها المالية، ثم أدخلتها في فخ المديونية الخارجية التي أصبحت في بعض الأقطار العربية أكثر من الناتج المحلي. وعلى الرغم من كل هذا الإنفاق، فقد أثبتت التجارب عدم إمكانية بناء قدرة عسكرية فاعلة ومستديمة بالاعتماد شبه الكامل على الأسلحة المستوردة. كما أن هنالك علاقة واضحة ومتينة بين بناء اقتصاد مقتدر وتأسيس قوة عسكرية وطنية مستقلة.

٢ ـ أما في مسألة المقومات الداخلية للتنمية المستديمة، فلا أختلف مع طرح د. طاهر حول مكوناتها، ولكن السؤال الكبير يكمن في كيفية تحقيقها على أرض الواقع. الكل يعرف أن المقومات الخمسة التي تضمنتها الدراسة تعتبر أساسية للتنمية القطرية المستديمة، والسياسات الملائمة لتحقيق هذه المقومات يمكن تحديدها بما يلائم أوضاع كل قطر عربي. غير أن المشكلة تكمن في فاعلية تنفيذ مثل هذه السياسات والالتزام بشروطها ومتطلباتها من الجهود والاستقامة والتعاون والتضحية في سبيل المصلحة العامة قبل المصالح الخاصة الضيقة.

ثم هل من الممكن أن يتحقق كل هذا في إطار الأوضاع السياسية والإدارية الراهنة في أقطار الوطن العربي؟ أرجو أن يتناول النقاش هذا الجانب من المشكلة الأساسية.

٣ ـ يختار د. طاهر الأردن كحالة قطرية نموذجية يمكن التعرف من خلال تجربتها على إشكالية التنمية الاقتصادية العربية. لقد نجح الكاتب بشرح وتحليل مسيرة التنمية في الاردن وتحديد ما حققته تلك المسيرة من إيجابيات وسلبيات خلال العقود الثلاثة الماضية. إلا أن السؤال المهم، يكمن في مدى تطابق تجربة الاردن مع حالات التنمية في الأقطار العربية غير النفطية مثل المغرب والسودان ولبنان واليمن قبل اكتشاف وتصدير النفط فيه. أما بقية الأقطار العربية فهي كلها نفطية باستثناء الصومال وجيبوتي وموريتانيا.

كانت تجربة الاردن في التنمية منذ مطلع السبعينيات أقرب إلى تجربة الأقطار العربية النفطية من حيث أنماط الاستثمار والاستهلاك واستيراد اليد العاملة من الخارج وعائدات الريع غير المنتج. ثم جاءت حلقة الدخول في المديونية الخارجية اعتماداً على الإعانات المتوقعة من الدول النفطية بعد مؤتمر بغداد الشهير عام ١٩٧٩، والتي لم تتحقق بسبب انخفاض أسعار النفط وتكاليف الحرب العراقية الإيرانية. كل هذا حصل في الأقطار النفطية أكثر مما حصل في غيرها.

أتفق مع الكاتب في تحليله لايجابيات وسلبيات أداء الاقتصاد الاردني خلال الطفرة النفطية وما بعدها. كما أتفق معه في المبادىء الخمسة التي أوردها كشرط لإعادة النظر في استراتيجية التنمية للمستقبل في كل قطر عربي. وأتفق معه أيضاً في الحاجة إلى تأسيس وتقنين دور الدولة في كيفية توجيه وإدارة النشاط الاقتصادي بالشكل الذي يشجع الاستثمار والإنتاجية ويحقق معدلات تنمية عالية. ولكن بعد كل هذا لا بد من أن أكرر السؤال السابق: كيف يمكن أن يتم العمل بهذه المبادىء والسياسات في ظل الأوضاع السياسية والادارية القائمة في البلاد العربية؟ هل من الممكن بحث هذا الموضوع في مثل هذه الندوة؟ أم أننا سنكتفي بالتشخيص والتوصيات التي قد لا تتفق مع واقع الأقطار العربية ولا مع استعدادها للعمل من أجل الإصلاح والتقدم؟ إن مثل هذا التقدم مطلوب لبناء اقتصاد قادر على المنافسة وغيرها من التحديات مثل الفقر والبطالة أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتعامل مع العولمة بالشكل الذي ينفع الوطن العربي ككل ويضمن له مكانة محسوبة بين مناطق العالم. هل أن تحقيق مثل هذا الهدف الكبير لا يزال ممكناً وكيف يتم ذلك؟ هذا ما نأمل أن تتم مناقشته في هذه الندوة.

٤ ـ أتفق مع د. طاهر في تشخيصه للمقومات الإقليمية والخارجية للتنمية

المستديمة. كما أتفق معه في شرحه لطبيعة العولمة من حيث كونها تعلو على المجال الذي تسيطر عليه الدولة، وبخاصة إذا كانت دولة صغيرة ونامية. وأتفق معه أيضاً في تحديده لظاهرتي التغير التكنولوجي السريع في مجال النقل والاتصالات. وكذلك الحال بالنسبة لإلغاء القيود والضوابط التي تحجر أو تعيق حركة الاتصالات والمعلومات، واعتبارها من أهم الأسباب التي أدت الى ظهور العولمة ورفعت من مكانة ودور الشركات عابرة الجنسية حتى أصبحت هي المحرك الرئيسي في توجهات العولمة. لا شك في أن استمرار وتطور مثل هذا الوضع الاقتصادي على الصعيد الدولي من شأنه أن يخدم مصالح الدول المتقدمة قبل النامية، ويخدم أيضاً مصالح الغني قبل الفقير داخل الدولة الواحدة. لذلك لا يمكن للبلدان العربية أن تتعايش مع العولمة أو تواجه خطر اسرائيل إلا من خلال التكتل والبناء القطري والعمل المشترك في مجالات العلم والاقتصاد والسياسة والتنمية البشرية.

يحدد د. طاهر أنماط الاستثمار السائدة في العالم في ظل العولمة، ويبين كيف أن إسرائيل منذ البداية عملت على اعتبار نفسها من الدول المتقدمة القادرة على صنع وتطوير التقنية الحديثة الرفيعة. يقول المؤلف في هذا المضمار ما يلي:

«بالرغم من حالة اللاسلم واللاحرب والمقاطعة الاقتصادية الفاعلة التي كانت قائمة منذ قيام الدولة وحتى وقت قريب، فإن الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية على الصعيد الاقتصادي ركزت على هدف رئيسي واحد هو أن تصبح هذه الدولة المركز الاقتصادي العلمي والتكنولوجي القائد لسائر المنطقة». هذه حقيقة واقعة يمكن التعرف على تفاصيلها في دراسة د. يوسف صايغ الثمينة ضمن برنامج هذه الندوة.

وبالعودة إلى أنماط الاستثمار التي تحددها دراسة د. طاهر يتضح أن وضع البلدان العربية الحالي لا يشجع على جلب الاستثمارات ذات النفع الكبير التي تساعد على اكتساب العلم والتقانة المتطورة، وذلك بعكس الوضع في إسرائيل. إن نمط الاستثمار الذي يمكن أن يأتي الى البلدان العربية لا يزال ينحصر في مجالات التعدين والنفط والسياحة والبناء، وهذه كلها لا تساعد على اكتساب الخبرة الحديثة في ميدان التقدم العلمي والصناعات المتطورة، بل وحتى هذا النمط من الاستثمار يحتاج إلى إصلاحات إدارية وسياسية قبل أن يأتي ويستقر ويصبح مفيداً للتنمية المستديمة في إطار من التكامل والتعاون الإقليمي العربي. إن صغر حجم السوق لا يشجع على الاستثمار الوطني ولا الخارجي، حتى لو توفرت اليد العاملة الرخيصة والمواد الأولية. لذلك نعود إلى ضرورة العمل على بناء سوق عربية مشتركة وقدرة إنتاجية حديثة كشرط أساسي للتعامل مع الغزو الإسرائيلي في حالتي السلم او الحرب اذا لزم الأمر. هذا هو الشرط الحيوي الذي لا بد منه قبل النظر في مسألة المواجهة مع إسرائيل أو غيرها.

يقول د. طاهر إن توجهات الإصلاح الاقتصادي الحالية والمستقبلية في معظم الدول العربية تشير إلى إمكانية التقارب في السياسات الاقتصادية التي تساعد على التعاون العربي من حيث الاعتماد على القطاع الخاص والانفتاح على الاقتصاد العالمي. أتصور أن هذا استنتاج صحيح إذا توفرت الإرادة السياسية والتفاهم العام لدى عدد كاف من الأقطار العربية الرئيسية، بل ينبغي أن تسير الأقطار العربية في هذا الطريق الصعب قبل أن ترتبط منفردة مع تكتلات اقتصادية كبرى كالاتحاد الأوروبي، مثل ما حصل مع بعض الأقطار خلال السنوات الماضية. ينطبق المبدأ نفسه على انضمام الأقطار العربية منفردة لمنطقة التجارة العالمية قبل نجاحها بتكوين منطقة تجارة حرة فيما بينها.

أختتم هذا التعقيب الموجز بالعودة إلى ضرورة النظر بتمعن في واقع البلاد العربية وتحديد أنجح السبل الكفيلة بتحسين هذا الواقع وجعله قابلاً للتطور والتقدم عن طريق التعاون، والتكامل، ولكن لا بد من الاعتراف أولاً وقبل كل شيء بأن الأقطار العربية القائمة اليوم نشأت في ظروف وبطرق مختلفة ومتباينة في التوقيت وأسلوب النضال والتفاوض. لذلك نحن بحاجة إلى إمعان النظر في واقع الوطن العربي ورسم جغرافيته الاجتماعية/ السياسية والاقتصادية بدقة ووضوح قبل الشروع في التعميم والاستنتاجات التي تعتمد عليها القناعات الفكرية وترسم بموجبها السياسات والتحركات العملية. يوجد في الوطن العربي اليوم تباين كبير في الموارد البشرية والطبيعية وتفاوت هائل في ظروف ومستوى المعيشة بين أقطاره وداخل القطر الواحد، حيث تحتاج كل هذه الحقائق والأوضاع المتباينة إلى دراسة ميدانية ومتابعة فكرية مستمرة تهدف إلى الاستفادة من هذا التباين وتجنب الأخطاء الناتجة من إهمالها أو التقليل من أهميتها. هنا يكمن دور الفكر والحوار البناء. ثم يأتي دور العمل المنظم المتواصل من أجل تحقيق القدرة اللازمة لمواجهة الأخطار والتحديات الاقتصادية والسياسية في الداخل والخارج.

المناقشات

١ ـ خير الدين حسيب(*)

لقد قدم لنا د. طاهر كنعان مقدمة الوجبة، أي ما نسميه المقبلات، ولكن ماذا بعدها؟ وآمل أن يستكمل البحث حتى نستفيد من خبرته الواسعة عند نشر البحث في الكتاب الذي سيصدر.

ولدي ملاحظة حول تعقيب د. علي عتيقة. **أولاً** أحب أن أنتهز هذه الفرصة لتوجيه تحية متأخرة للدكتور علي عتيقة، والتي تأخرت ٢٠ سنة ولم تحظ بانتباه المثقفين العرب في حينها. عندما أريد تحجيم المنظمات الإقليمية العربية بتقليص ميزانياتها وأعمالها، كان هناك خطة لتقليص منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول التي يرأسها في ذلك الوقت كأمين عام، وكان الوحيد بين المدراء العامين للمنظمات الإقليمية الذي رفض أن يتم ذبح المنظمة على يديه، واستقال استقالة مشرفة له ولكل المثقفين العرب. فأرجو أن يتقبل هذه التحية بالنيابة عنكم، والمتأخرة ربما ٢٠ سنة.

أما بشأن ما ذهب إليه من أنه ليس هناك عرب يواجهون اسرائيل، وأن هناك مجموعة أقطار وشلل وغيره، أنا أقدر المرارة التي يحس بها د. عتيقة والباعث لهذا التعميم، لكن أعتقد أنه ينطلق من الوضع الحالي ويحاول إسقاط الوضع الحالي على الماضي ناسياً المناسبات الكثيرة التي كان العرب فيها يواجهون اسرائيل كمجموعة. فالقضية الفلسطينية هي أكثر قضية جمعت بين العرب، ولا ننسى اختبار ١٩٤٨ سواء فشلت الجيوش العربية في الحرب أو لم تفشل. لا ننسى عام ١٩٧٣، ولا ننسى مؤتمرات القمة العربية. أياً كان رأينا في الأمر، كانت القضية الفلسطينية دائماً هي القضية التي تجمع بين العرب. وأحسن رد على مقولة عتيقة هو المقدمة الرائعة التي قدمها د. فرجاني في تقديم بحثه حول معنى الاستراتيجيا وكيفية الجمع بين الواقع

(*) تناولت المداخلة الفصلين الحادي عشر والثاني عشر.

والإمكانات والحلم، وهو بحث متميز بكل المعايير، كما عودنا في أعماله جميعاً.

٢ ـ محمد ابراهيم منصور

اتفق مع د. خير الدين حسيب في أن هذه الدراسة ينبغي أن يكون لها ما بعدها، فهي لم تحط بشكل شامل بكل جوانب القدرات والإمكانات الاقتصادية العربية وحملت أفكاراً عامة، ولم تقدم لنا عرضاً لمواطن القوة والضعف في الاقتصاد العربي، كل ما فعلته هي انها قدمت لنا نموذجاً لحالة قطرية لا تختزل الواقع العربي بحكم الطبيعة الاستثنائية للاقتصاد الأردني الذي نما وعاش مستفيداً من وجوده على مناطق التماس الساخنة في المنطقة العربية؛ التماس مع اسرائيل من ناحية، والتماس مع حدود النفط العربي من ناحية أخرى. وهي ظروف جيوبوليتيكية أهلته لدور استثنائي.

ومع ذلك فإن د. كنعان أحسن بنا صنعاً في أمرين: **أولهما** أنه أقرب إلى النموذج المثالي لتوظيف امكانات الاقتصاد العربي في مواجهة اسرائيل، وهو نموذج حرب ١٩٧٣. كما أن التعبئة الاقتصادية لها ارتكزت على اقتصادات وموارد قومية اكثر من ارتكازها على موارد خارجية.

حقيقة، لقد استفدنا من ظروف الحرب الباردة في الماضي، لكن القاعدة القومية كانت هي الأساس. وباختفاء ظروف الحرب الباردة، فإن أياً من الاقتصادات العربية المعاصرة يصعب عليه أن يتحمل أعباء مواجهة عسكرية معتمداً على ذاته، بينما تضخ في الاقتصاد الإسرائيلي مساعدات دولية متعددة المصادر. وهذه نقطة ينبغي أن نعطيها اهتمامنا في ظل نظام عالمي ضاقت فيه هوامش المناورة.

والثاني إن د. كنعان نبهنا إلى أن الإطار الأمثل لتعبئة الامكانات الاقتصادية العربية ينبغي أن يكون إطاراً قومياً تكاملياً لا قطرياً، والحق أن ما اتخذ من خطوات على هذا الطريق هو اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بقرار من القمة العربية في حزيران/يونيو ١٩٩٦. ومنذ بدأ تنفيذ الاتفاقية في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ والعقبات تتوالى في طريقها؛ عقبة القوائم السلعية المستثناة من التحرير، وهي تضم أكثر من ٦٠٠ سلعة، وعقبة الروزنامة الزراعية وغياب عنصر الالتزام وعدم وجود تكلفة لغير الملتزمين بالتطبيق إلى غير ذلك من عقبات. ومنذ ما يزيد على عام، هو عمر المنطقة الحرة، فإن ١٤ دولة عربية فقط هي التي انخرطت في هذه المنطقة، أما الدول التي لم تنخرط فيها بعد، فهي الدول العربية الأقل نمواً التي تخشى أن يكون وضعها بعد الانضمام أسوأ من وضعها قبل الانضمام. ولذلك فإن مثل هذه الدول بحاجة إلى آليات مستحدثة للتعويض من الخسائر العارضة والمؤقتة التي قد تلحق بها في المراحل الأولى من التطبيق على غرار ما قدم لليونان والبرتغال من تعويضات عند انخراطهما في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن تفعيل المنطقة الحرة

العربية وغيرها من صور العمل العربي المشترك بحاجة إلى قمة عربية تصدر عنها قرارات سياسية ملزمة تضع اتفاقية المنطقة الحرة موضع التنفيذ، وطبقاً للجداول والمواعيد المتفق عليها، وإلا وصلنا إلى عام ٢٠٠٧ ـ وهو العام المحدد للتحرير الكامل ـ ونحن عند نقطة البداية أو على الأكثر على قيد أنملة منها.

٣ ـ عادل حسين

أتفق مع الاتجاه العام الوارد في الدراسة حول البديل المطروح للسياسة الاقتصادية العربية في دولنا المختلفة، وهو بديل يدعو إلى تأكيد دور الدولة في قيادة السوق. وكذلك اتفق مع دعوة الدراسة لتوثيق الروابط الاقتصادية العربية عبر الاتفاقات الموقعة التي ينبغي أن يتضاعف الجهد من أجل تنفيذها.. ولكنني أرى أن كل هذا يتجه إلى الأجل الطويل أو الأجل المتوسط قافزاً على ما نواجهه من مهام مباشرة، والمنهج الصحيح ينبغي أن يركز على هذه المهام التي ترتبط مباشرة بالمواجهة مع مخططات الحلف الصهيوني ـ الأمريكي.

وعند دراسة إمكاناتنا الاقتصادية والتقانية من هذا المنظور، لا ينبغي أن نبذل الجهد الأكبر في إثبات أننا متخلفون اقتصادياً وتكنولوجياً عن إسرائيل بشكل عام، فهذه مسألة بدهية. ما يعنينا هو كيف نحشد إمكاناتنا المحدودة على النحو الذي يجعلنا أقدر على الصمود في المواجهة. ما هي أولويات التنمية وفق هذا المعيار؟ وما هي أولويات التعاون العربي؟ وفي هذا السياق يدهشني أن يتجاهل البحث البترول العربي، فعلى الرغم من كل ما أصاب قوتنا البترولية الآن من ضربات، يظل هذا البترول من أهم الإمكانات الاقتصادية التي يمكن وينبغي أن نحشدها في المواجهة.. كيف يتحقق هذا وسط كل التحديات المحيطة؟ هذا ما ينبغي أن ندرسه.

وأقول إننا ينبغي أن نركز بحثنا على تنظيم إمكاناتنا الاقتصادية المحدودة، وعلى أوجه استخدامها من أجل الصمود في المواجهة، لأنه دون الصمود (الذي يتضمن استخدام القوة العسكرية) يصبح الحديث عن القضاء على التخلف وعن التعاون والتكامل العربيين مجرد تمنيات جميلة، فالشرط الأول للتنمية الجادة ولتعميق التعاون الاقتصادي العربي، هو أن نتحرر من سيطرة الحلف الصهيوني ـ الأمريكي على قراراتنا. ولذلك ينبغي أن نكون دوماً قادرين على حمل السلاح لمحاربة عدوانه ولحماية جهودنا التنموية التوحيدية. وينبغي أن تكون مهمتنا المباشرة والأساسية هي كيف تكون إمكاناتنا الاقتصادية في خدمة المواجهة الحادة.. وغني عن البيان أن كل ما قلته لا يعني طبعاً أن نغفل التطلع إلى أهداف الأجل الطويل.

إن هناك تطورات إيجابية قد حدثت فعلاً في موازين القوى، بخاصة في المجال

العسكري الحاكم، ولذلك يجب أن نفكر في كيفية تطوير إمكاناتنا الاقتصادية لتقوم بدورها في هذا الإطار.

٤ ـ طاهر كنعان (يرد)

أستغرب أنني وضعت في مركز من يدين سياسة الحماية، فكل ما قلته ان الأقطار العربية، باستثناء الأقطار المصدرة للنفط، تبنت سياسات حمائية انغلاقية منكفئة إلى الداخل ومرتكزة إلى محاولة توسيع القاعدة الانتاجية، من خلال استبدال المستوردات، ولقد فشلت هذه السياسات. هذا كل ما قلته ولم أدن سياسة الحماية بل على العكس، فقد كان كل تركيز الدراسة على أننا يجب أن نتبنى سياسة حمائية ضمن تكتل اقليمي عربي. إن السوق المشتركة تعني اتحاداً جمركياً تجاه الخارج، وانفتاحاً وحرية تجارة داخل الاتحاد، وهذه سياسة حمائية بامتياز. الغريب أن د. عتيقة استطاع أن يستدرج د. محمود عبد الفضيل لأنه في دراسته لا يبرز أن هذا انتقاد إنما يقول، بكل صراحة، أنه على رغم تمايز تجارب بعض الأقطار العربية في مجال التنمية من خلال الإحلال محل الواردات، يظل التشخيص العام الذي جاء في الدراسة سليماً بشكل عام. أما بالنسبة لملاحظة د. ابراهيم أبو لغد، فأنا، بالعكس، أدافع تماماً عما اقترحه، وهو السير بتكتل اقتصادي عربي على الطريقة التي سارت عليها أوروبا.

٥ ـ خير الدين حسيب (يوضح)

سأتبرع بالرد عن أ. عادل حسين لأنه قد يكون في موقع لا يمكنه من توضيح ما قاله بأكثر مما قال. فهو لا يختلف لا مع د. فرجاني ولا مع الآخرين في ضرورة تطوير إمكانياتنا الاقتصادية والعلمية والتقانية، لكن ما يقوله هو أننا يجب ألا ننتظر حتى يتم تطوير هذه لأن هناك تغيرات حصلت في الميزان الاستراتيجي العسكري ما بين اسرائيل والدول العربية، وأعتقد أنها غير معروفة لدى الكثيرين، غيرت تغييراً أساسياً في توازن القوى. ومعروف بدرجة شبه اليقين أن مصر استطاعت في غفلة من امريكا واسرائيل أن تحصل على صواريخ بعيدة المدى ولم تعرف بها أمريكا واسرائيل إلا بعد وصول هذه الصواريخ إلى مصر، وسوريا قامت بشيء مماثل، وهذه الصواريخ البعيدة المدى تشكل نوعاً من الردع للعربدة الإسرائيلية. وأعتقد أن هذا هو جوهر ما يشير إليه أ. عادل حسين، فهذه الصواريخ قابلة لأن تكون معها أشياء أخرى كيمياوية وغير كيمياوية، وبالتالي هذا يفسر كذلك الموقع القوي الذي تتعامل به المقاومة اللبنانية في جنوب لبنان مع اسرائيل من دون خشية كبيرة أن تقوم اسرائيل بالرد على البنى التحتية أو غيرها.

الفصل الثاني عشر

الإمكانات البشرية والتقانية العربية

نادر فرجاني[*]

«حتى حين يُفقد كل شيء، يبقى المستقبل»

تمهيد

تستهدف هذه الدراسة تقويم الإمكانات البشرية والتقانية العربية في سياق تدبر مواجهة العرب لإسرائيل، وزيادة فعالية هذه المواجهة. غير أن مثل هذا التقويم يتطلب، في حد ذاته، إعمال مقارنات.

فالعرب لا يوجدون في فراغ تاريخي أو جغرافي ـ سياسي. وهناك، من حيث المبدأ، ثلاث مقارنات يمكن إعمالها للحكم على حال منطقة ما في العالم: المقارنة بالذات في الماضي، والمقارنة بالشرائح الأكثر تقدماً بين البشر، بحسب معيار أو آخر، والمقارنة بنظائر، من وجهة نظر أو أخرى، إما مرغوب التأسي بها، أو ـ كما في حالتنا ـ مفروض التنافس معها. وللنوع الأخير من المقارنة أهمية خاصة في هذه الدراسة.

قديماً قيل «يعرّف الشيء بنقيضه». ولا تصح هذه المقولة قدر صحتها عند الرغبة في وضع شيء في مواجهة آخر. وموضوعنا الأصل هنا هو «مواجهة العرب لإسرائيل». ولذلك تتبنى هذه الدراسة، عن الإمكانات البشرية والتقانية العربية، المنظور المقارن بين العرب وإسرائيل. ولا نحير من ذلك فكاكاً إن أردنا إفادة.

(*) مدير مركز المشكاة للبحث والتدريب ـ القاهرة.

ونحسب أن سمات جوهرية سبعاً تشكل الحقبة التاريخية التي ترافق منابت القرن الحادي والعشرين: العالمية، أو العولمة، أي تداعي الحدود بين الدول والمجتمعات، وتأصل الأهمية الحرجة للتشابك عبر الأقطار في كيانات فوق قطرية، في سياق حضاري غربي مهيمن؛ وسيادة العلم؛ والتقانة الفائقة التطور ـ وعلى رأسها المعلوماتية؛ والإيقاع الخاطف ـ والمتسارع ـ للتطور؛ والمنافسة الحادة ـ في عقر الدار إن لم يُقدر عليها خارجه؛ والإنتاج الراقي النوعية؛ والكفاءة الإنتاجية العالية. وغني عن البيان أن للقدرات البشرية والتقانية دوراً محورياً في تأسيس هذه السمات.

ولا جدال في أن الفارق في القدرات البشرية والتقانية يحتل عنصراً حاكماً في سياق الصراع بين طرفين. وقد احتل هذا الفارق موقعاً متميزاً في الصراع العربي ـ الإسرائيلي بوجه خاص. وحيث تزداد، بصورة متسارعة، أهمية هذا الفارق في عالم نهايات القرن العشرين، فإن تكييف أثره في مواجهة العرب لإسرائيل يكتسب إلحاحاً واضحاً.

إن الفارق بين التقدم والتخلف بوجه عام في تقديرنا هو العطاء البشري. وتتضاعف أهمية هذه المقولة في سياق الثورة المعرفية والتقانية التي تجتاح العالم.

ولا شك في أن حداً أدنى من الكمّ البشري يُعد من مقومات كيان مجتمعي قادر في عصر لا يعترف بالكيانات القزمية إلا استثناء (تعد إسرائيل، وكذلك بلدان مثل سنغافورة وهونغ كونغ، من قبيل هذه الاستثناءات).

غير أن العطاء البشري ليس دالة في كمّ البشر فقط، ولكن فوق الحد الأدنى من الكمّ الذي يُحدد، بصورة أولية، إمكانات المجتمع، فإن الفيصل هو الكيف البشري.

والصياغة الأدق أن العطاء البشري يتوقف على تفاعل الكم والكيف البشريين. فقد ينتهي كم ضخم من البشر وهِناً أمام كم أقل بسبب تردي النوعية في الأول. والتفرقة بين «الورم» و«الشحم» مشهورة في الأدب العربي.

وفي تحليل جانب الكيف من الوجود البشري في مجتمع ما، نفرّق بين إمكان العطاء والعطاء الفعلي، الأول طاقة، أو عطاء محتمل، والثاني واقع متحقق. ولكن الإمكان قائم ما وجد البشر. فلكل إنسان طاقة عطاء كامنة فيه تتبلور إلى درجة ما، وبصورة معينة بحسب ظروفه وبيئته. ولكن التفرقة بين المفهومين تُصبح معنوية إذا أدخلنا في الاعتبار مستويات للعطاء. فطاقة البشر، من حيث المبدأ، قابلة للتطور بغير حدود تقريباً، كما تشهد بذلك الإنجازات المتعاظمة للبشر منذ بدء الخليقة. ولا يوجد أي مبرر لافتراض أن البشر متفاوتون في الطاقة الكامنة فيهم بحسب العرق أو موقع

الميلاد، بل تؤكد كل الشواهد على العكس.

الفارق إذاً في العطاء البشري من مجتمع إلى آخر هو أن بعض المجتمعات تؤهل الطاقة الكامنة في البشر للتبلور إلى مستويات راقية من إمكان العطاء، ثم توجه هذا الإمكان المتطور، وتوظفه، لتحقيق عطاء فعلي مرتفع. أما مجتمعات أخرى فتعيق تبلور الطاقة الكامنة، وتحرّف ما يتبلور منها، وتبعثره، فيتدنى العطاء الفعلي. وهذه صياغة أكثر تحديداً للفارق بين التقدم والتخلف من منظور العطاء البشري.

وميزة هذه الصيغة أنها تضع أيدينا على عنصر جوهري في تطوير العطاء البشري، وهو التنظيم الاجتماعي الذي يتولى عمليات تأهيل وتوجيه وتعبئة الطاقات الكامنة في البشر بما يحدد مستوى العطاء الفعلي الناتج نهاية. إن التنظيم الاجتماعي يتفاعل مع إمكان العطاء بقوة، حيث يقتضي تحول الإمكان إلى عطاء فعلي توافر بنية اجتماعية كفء، تضمن عملية التحول هذه.

وجلي أن عروة وثقى تقوم بين تراكم القدرات البشرية المتميزة، وهو ما يسمى رأس المال البشري الراقي النوعية، وامتلاك التقانة المتطورة. فلا قيام لقدرة تقانية متطورة من دون توافر رأس مال بشري راق.

ولكن هذا الشرط غير كاف، بل هو في حد ذاته غير ممكن إلا بشروط مجتمعية مؤاتية. فالتقانة معرفة، وليست كما يتصور البعض، تجسيداً للمعرفة في جوامد يمكن أن يشتريها من يقدر على ثمنها، إن سمح منتجوها. هي إنجاز معرفي لا يقدر عليه إلا بشر متميزون في مجتمعات توفر بنية مجتمعية مؤاتية.

ولا ريب في أن البنية المجتمعية المؤاتية، في النهاية، أهم من البشر القادرين. وليس أدل على الأهمية الجوهرية للبنية المجتمعية المؤاتية من المشاركة الفاعلة، والمتنامية، للكفاءات المهاجرة من البلدان المتخلفة في ميادين العلم والتقانة في أوطان لهم جديدة في المجتمعات المتقدمة. أما أقرانهم، بل من كانوا يبزونهم في وقت سابق، فيعانون الركود المعرفي والإحباط المهني في أوطانهم التي لا توفر السياق المجتمعي اللازم للإنجاز في مضماري العلم والتقانة. وتزداد مرارة هؤلاء، وتتضاءل في الوقت نفسه فرص بناء قدرة ذاتية في العلم والتقانة، عند احتفاء البلدان العربية بالصنف الأول باعتبارهم «أبناء الوطن» من الخبرات «العالمية» المبرزة في هذا العصر الذي يبجل فيه هيكل القوة المسيطر كل أجنبي على الوطني.

فالدرس الأبلغ الذي يستخلص من هذه المفارقة هو أن من يمتلك مقدرة ما عليه أن يختار الالتحاق بمراكز العالم المتقدمة في العلم والتقانة، ومن ثم يحصل على فرصة مؤكدة للإنجاز فيها، وبسببها. وعند ذلك يضمن أيضاً المجد والتكريم في

موطنه الأول، فيكون قد جمع بين الحسنين. أما من يختار البقاء في الوطن، أو العودة إليه إن كان قد درس في الخارج، فيحكم على نفسه بالبوار وتجرع المرارة في الخواتيم. فكيف تنشأ قدرة ذاتية إذاً؟ وسنعود إلى هذه النقطة في ما بعد.

وتأسيساً على ما سبق، يتأكد أن مسألة «القدرات البشرية والتقانية» ليست شأناً «فنياً». فالفهم السليم لبناء القدرات البشرية والتقانية المبدعة، وحسن توظيفها، يمتد إلى أعماق النسيج المجتمعي بوجه عام، وطبيعة البنية السياسية بوجه خاص، الأمر الذي يفرض بعداً مجتمعياً، وسياسياً، جوهرياً على معالجة الموضوع المطروح، وبخاصة على محوري «التفسير» و «الاحداث». وتكتسب هذه الأبعاد أهمية خاصة في البلدان المتخلفة التي تحتاج إلى تغيير جوهري في البنية المجتمعية حتى يمكن أن تنتزع عن نفسها حالة التخلف.

وفي حالة البلدان العربية على وجه الخصوص، يشكل مدى رقي **التعاون العربي**، في تقديرنا، محدداً أساسياً لإمكان قيام نهضة حق في هذا الجزء من العالم. ومن ثم يمتد البعد المجتمعي، والسياسي منه، لمسألة البشر والتقانة، إلى المستوى القومي الذي يشمل العلاقات بين العرب، وعلاقاتهم بباقي العالم.

في هذا المنظور القومي، يظهر جلياً أن التحدي الصهيوني هو قضية العرب جميعاً، وليس قضية الفلسطينيين أو حتى «دول المواجهة». غير أن هذا التصور يكتسي بعداً مأساوياً في ضوء التشرذم الراهن للعرب، وذهنية اللحاق المنفرد بالغرب، بل السعي الدؤوب إلى التكامل فيه، على حين تشكل إسرائيل، منذ بدايات المشروع الصهيوني، كياناً مندمجاً عضوياً في الغرب.

وتجدر الإشارة، في نهاية هذا «التمهيد»، إلى التفاوت الشديد بين البلدان العربية في البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما ينعكس على أوضاع البشر والتقانة فيها. فتقوم قسمة واضحة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، حول مفرق الوفرة المالية، وباقي البلدان العربية ـ التي تضم أكثر من ٩٠ بالمئة من العرب ـ ولا سيما تلك الأكثر فقراً الواقعة على الهوامش.

كما أن التفاوت بين البلدان العربية منفردة، وحتى داخل كلتا المجموعتين المذكورتين، وبخاصة غير الخليجية، بيّن هو الآخر، بل إن بعض البلدان العربية قد دخلت مرحلة من التمزق، يتفاقم معها التخلف، وتجعلها تستعصي على التحليل المعتاد. وفي النهاية، تمثل تطورات القضية الفلسطينية حالة فريدة، بل قل مأساوية، من البناء الوطني، ذات سمات شديدة الخصوصية. ولا يتسع المجال في دراسة مثل الحالية إلا للقسمات العامة والغالبة في مجمل البلدان العربية، بل إن إبراز هذه

القسمات العامة والغالبة غرض جوهري للدراسة، مع التركيز على بعض الحالات ذات الأهمية الخاصة عندما يقتضي الأمر.

أولاً: السكـان

تعدى عدد العرب في منتصف التسعينيات ٢٥٠ مليون نسمة، يمثلون ٤,٥ بالمئة من سكان العالم. وينتظر أن يناهز العرب ٣٠٠ مليون في مطالع القرن الحادي والعشرين. وباستمرار النمو السريع نسبياً في حجم السكان، فمن الممكن أن يناهز العرب ٤٥٠ مليوناً بعد أقل من خمسة وعشرين عاماً. وينتشر العرب على مساحة شاسعة تتعدى ١٣ مليون كيلومتر مربع، أي ما يربو على ٩ بالمئة من مساحة العالم.

بالمقابل، بلغ تعداد سكان إسرائيل في منتصف التسعينيات حوالى ٥,٥ مليون نسمة (يشمل حوالى الخُمس من العرب ولا يضم ذلك الرقم سكان قطاع غزة ـ حوالى ٨٠٠ ألف نسمة). ويتوزع سكان إسرائيل على أكثر قليلاً من ٢٠ ألف كيلومتر مربع.

على هذه المقارنات الكمية المبسطة، يظهر التفاوت بين العرب وإسرائيل هائلاً، لمصلحة العرب (قرابة خمسين ضعفاً في عدد البشر وأكثر من ستمائة مثل المساحة). غير أن كثيراً من العوامل النوعية تُكيّف هذه المقابلة المبسطة.

فعلى صعيد كمّ البشر، نجد لكل طرف، العرب وإسرائيل، امتداداً بشرياً خارجه. غير أن الكيف يتفاوت بين الشتاتين. والأهم أن معدل توظيف الشتات، لمصلحة طرف الصراع الذي انبثق عنه، تختلف جوهرياً بين العرب وإسرائيل.

فقد يكون للعرب شتات من خلال الهجرة الاستيطانية، منذ القرن الماضي. واكتسب حجم الشتات العربي دفعات بسبب تعدي إسرائيل على الأرض العربية على مراحل متتالية. لعل أهمها تكوُّن الشتات الفلسطيني عند إعلان دولة إسرائيل، ورفده بأجيال جديدة عند كل حرب تالية، وبخاصة عام ١٩٦٧. كذلك فتحت بعض دول الاستيطان، وبخاصة الولايات المتحدة، في السنوات الأخيرة باب الهجرة الدائمة، أوسع، للفلسطينيين، وسيلة للمساهمة في حل مشكلة «اللاجئين»، ولا سيما بعد تنكب الدول الخليجية عن استضافتهم فيها بعد غزو الكويت.

وقد تشتت بعض العرب في بلدان العالم هرَباً من القهر السياسي، وبخاصة في عهود الأنظمة «الثورية» منذ منتصف القرن.

وكذلك تكوَّن للعرب شتات عريض القاعدة ممن هجروا البلدان العربية سعياً وراء رزق أوفر ـ وبخاصة في العقود الثلاثة الأخيرة ـ بسبب اشتداد الضائقة الاقتصادية، وتصاعد الهجرة مع تزايد الانفتاح على الغرب. وقد حقق بعض هؤلاء

ثروات لا يستهان بها. وعاد بعضهم لاستثمارها، وزيادتها، في مواطنهم وبخاصة بعد إعادة القطاع الخاص للسيطرة على النشاط الاقتصادي في البلدان العربية، غير أن الكفاءات من أصل عربي التي استقرت في الخارج، بصرف النظر عن الأسباب، تمثل فصيلاً من الشتات العربي، ذا أهمية واضحة لمسألة القدرات البشرية والتقانية.

ويمكن اعتبار يهود العالم خارج إسرائيل ـ الشتات الأشهر ـ رصيداً احتياطياً ضخماً للدولة اليهودية تستفيد منه بأشكال مختلفة بدءاً بالتمويل، والضغط على مراكز صنع القرار في بلادهم ـ وبخاصة الولايات المتحدة وأوروبا ـ والمشاركة في العمل التطوعي داخل إسرائيل، بما في ذلك القتال المسلح عند الحاجة، والمساهمة الجادة والطوعية في بناء المجتمع الإسرائيلي ـ وبخاصة مؤسساته العلمية ـ وانتهاء بالنزوح للاستقرار في «أرض الميعاد».

فكل يهودي، بحسب «قانون العودة»، مواطن إسرائيلي بالقوة. وتمثل الهجرة الجمعية لليهود من الاتحاد السوفياتي السابق النموذج الأهم على دور الهجرة مؤخراً. فقد ترتب على موجة الهجرة هذه إضافة ما يقارب سدس سكان البلد (من نوعية بشرية متقدمة، لكنها أفرزت أيضاً مشاكلها الخاصة، كما سنرى). لكن يرد على دور هذا الامتداد البشري لإسرائيل ملحوظتان: **الأولى**، أن إضافة كل يهود العالم إلى سكان إسرائيل، لا يغير كثيراً من الميزة الكبرى، في كم البشر، للعرب.

والثانية، أن العلاقة بين إسرائيل ويهود الشتات بدأت تدخل مرحلة مراجعة، من قبل الطرف الثاني، بعد استقرار الدولة وطول غطرستها في المنطقة، الأمر الذي ينفي عنها صفات الضعف والاستكانة في محيط مُعاد، التي كثيراً ما أذكت تعاطف يهود الشتات، ومن يمكن تعبئتهم من غيرهم، لدعم الدولة.

غير أنه يجب عدم المبالغة في مغزى هذا التحول، أو التعويل عليه. فتدل استطلاعات حديثة للرأي أن من يعارضون سياسات نتنياهو من يهود أمريكا مثلاً لا يزيدون على الثلث، ويعتقد أكثر من ثلثيهم أن أمريكا مثلاً يجب أن تمارس ضغوطاً أقوى على عرفات، بينما ترى الغالبية أنها يجب ألا تمارس ضغطاً على نتنياهو[١].

وتتعين الإشارة إلى أن معونة عرب الشتات للبلدان العربية لم ترق، ولو من بعيد، إلى مستوى دعم يهود الشتات لإسرائيل، حتى إذا أخذنا في الاعتبار الفوارق بين الشتاتين، في العدد والعدة، وكلاهما في تنام في حالة العرب.

في المضمار السياسي، يعد تأثير «اللوبي» العربي تافهاً وبخاصة في الولايات

(١) *Economist* (6 June 1998).

المتحدة التي وصل بها الأمر في الاستهانة بالعرب مؤخراً إلى تحذيرهم علناً من عدم شكوى إسرائيل في مجلس الأمن بسبب سعيها لتوسيع نطاق سيطرتها على القدس، حتى لا تتكبد عناء «الفيتو» على قرار قد يدين ربيبتها.

ولعل أحد مضار مسار «أوسلو» هو تكريس الشقة بين فلسطينيي الداخل والخارج، ومن ثم بين عرب الشتات أنفسهم، وقيام مصدر تأزم جديد بين الشتات العربي والأوطان. وعليه، لا يبدو محتملاً، في الظروف الراهنة، تزايد دعم الشتات العربي، وبخاصة عناصره الفلسطينية، للعرب في المواجهة مع إسرائيل.

ولكن يعنينا بوجه خاص في هذا المقال فصيل الكفاءات العالية، العلمية والتقانية، في الشتات العربي.

يشتهر العلماء اليهود بالتلاحم العضوي مع البنية المؤسسية للعلم والتقانة في إسرائيل حين يبقون خارجها، وكذلك بتأسيس كثير من مبرزيهم لمؤسسات راقية في إسرائيل، أو استقرارهم فيها.

إلا أن أنماط السلوك هذه تندر في الحالة العربية، بل يكاد يكون السلوك الموصوف للكفاءات العربية، إن أرادت أن تنهل من إمكانات التفوق في الغرب، هو أن تنزع عنها أي جلد سياسي يكون قد علق بها في موطنها الأصلي. ولا مناص من أن تقوم بين العالم الفذ من أصل عربي صلات قوية مع المؤسسة العلمية العالمية، واليهود عنصر مسيطر فيها، بل يتطلب الأمر في بعض الأحيان وشائج قوية بينه وبين المؤسسة العلمية في إسرائيل ذاتها. ولا يكاد يشذ عن هذه القاعدة إلا قلة قليلة.

إن نمط السلوك الأكثر انتشاراً بين العرب الذين وصلوا إلى قمة هرم العلم والتقانة في الغرب، بكونهم جزءاً عضوياً منه، ويصب عملهم نهاية في المجتمع الغربي، هو النهل من التكريم الذي تغدقه عليهم سلطات بلدان الموطن الأصلي، تلك التي لم تصنع في الداخل إنجازات علمية، وكفاءات عالية مقيمة، تفاخر بها، بل هي قامت في حقيقة الأمر على تفريغ مؤسسات العلم القائمة من مضمونها وشل فعاليتها.

ولا نعرف حالات من علماء عرب مبرزين استوطنوا الغرب ثم عادوا إلى المنطقة، أو أقاموا صلات وثيقة مع مؤسسات عربية، على أساس تطوعي. فالشائع أن يعودوا، لفترات قصيرة أو للاعتزال، عادة بتمويل خارجي، أو كخبراء «أجانب». أما عودة بعض هؤلاء إلى مواطن الافتخار بهم لتأسيس مؤسسات علم راقية ـ أو إقالة القائم منها من عثرته ـ فيكاد يكون ضرباً من الخيال. على حين أن أية مساهمة فعالة من الكفاءات العربية التي استوطنت الغرب في رقي العلم والتقانة في الوطن العربي

رهن بتبني مثل أنماط السلوك هذه التي لا تقتصر على إسرائيل، وعليها شواهد تاريخية مهمة في حالة الصين مثلاً.

والكاتب عليم بأن هجرة بعض العرب المبرزين في الخارج بدأت قسرية، إلى حد أو آخر. وهو يكنّ كثيراً من التقدير والاحترام لكفاءات عربية بارزة تعيش في المهجر من دون أن تتنصل من انتمائها العربي، وعادة ما تدفع لذلك ثمناً فادحاً بالمقارنة مع مواطني بلاد الاستيطان، واليهود بوجه خاص، الذين لا يطاولونهم قامة. وبعض هذه الكفاءات يتحرق لخدمة بلاده، ولا تمكنه السلطات القائمة فيها.

كما أن هناك عوامل موضوعية تساعد على تفاقم المفارقة بين مساهمة كل من الشتاتين العربي واليهودي، منها المركز الأقوى نسبياً لليهود في المجتمعات العلمية الغربية، والتحيز السياسي الواضح لإسرائيل فيها، والتطور القديم، والمتسارع، لبنية العلم والتقانة في إسرائيل. ويقابل ذلك على الجانب العربي تخلف مؤسسة العلم، وقيمته المجتمعية، أي الأسباب التي دعت الكفاءات العربية المهاجرة إلى ترك الأوطان بداية.

وليست المسألة، في النهاية، الانتقاص من أشخاص، لكن من الضروري التعرف على الظواهر كما هي حتى يقوم فهم سليم لسياق الأحداث يمكن على أساسه السعي لتجاوز الوضع الراهن.

ولقد تجسدت هذه الإشكاليات بشكل مكثف، وهزلي أحياناً، في مصر في صيف ١٩٩٨ أثناء «الاحتفاليات» التي أقيمت بمناسبة زيارة أحمد زويل العالم الفذ الذي نشأ في «دمنهور» و«دسوق» ودرس مرحلة الجامعة في الاسكندرية. ولا ريب في أن الاحتفال بعالم بارز، بدلاً من فئات أخرى تتسيد المجتمع المصري الآن، لأمر يثلج الصدر، ولكن غاب عن كل هذه الاحتفاليات أن زويل مواطن أمريكي، صنع النسق العلمي الأمريكي تفوقه، وهو ينتج في النسق العلمي الأمريكي، وله. ولم يتساءل أحد بماذا عوّضت أمريكا، أو عوّض زويل شخصياً، مصر من نشأته وتعليمه.

ولم يستقر مغزى أن إسرائيل، في النهاية، كرّمت الرجل قبل سنوات من أن يكرّمه موطنه الأصلي على إنجازه في أمريكا. ولا غرابة، فاليهود من أكثر العناصر نشاطاً، وسطوة، في المحافل العلمية العالمية ـ وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص ـ والمؤسسة العلمية في إسرائيل أشد التصاقاً بالتطورات الأحدث في العلم. والدولة في إسرائيل، وهذا هو الأهم في سياق موضوعنا هنا، أقرب إلى العلم من أي دولة عربية.

وفات على الكثرة ما ذكره الرجل على شاشات التلفزيون من أنه اختار أن «ينسى السياسة» (هل نقرأ في ذلك «هموم الوطن»؟) عند وصوله إلى أمريكا بعد نكسة ١٩٦٧، ولكنه ـ على رغم ذلك ـ سعى لمشاركة إسرائيليين في مؤتمرات علمية في مصر منذ الثمانينيات الأولى، ويعتز بأنه أصبح «ثاني مصري» خاطب الكنيست الإسرائيلي بعد السادات، ويعود الآن ليتحدث عن الدور الذي يمكن أن تقوم به مراكز العلم المتميزة في مصر في «عملية التسوية والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط»[٢].

وقد انفضت «احتفاليات زويل»، على قيمة بعض ما قاله أثناءها، من دون أي أثر إيجابي يُذكر على تطوير العلم والتقانة في مصر. وليته ـ بعد أن طال بعضاً من ذرى المجد العلمي ـ كان قد قرر أن يستقر في مصر ويبدأ كفاحاً بطولياً لبناء مجتمع العلم والتقانة الذي تحدث عنه، وبحق، كثيراً أثناء الاحتفاليات[٣]. وقتها سيستحق أجلّ التكريم. لكن هذه تبدو لنا عودة مستحيلة.

والظن أن أثراً سلبياً في احتمالات تطور العلم والتقانة في مصر يبدو مؤكداً من مثل «احتفاليات زويل». فالرسالة المبلغة، واضحة وعالية، للنخبة التي تمتلك قدرات متفوقة هي: خاب من عاد إلى هذه البلاد، وسيخيب أكثر من يبقى فيها في المستقبل!

ولكن لنعد إلى أوضاع الطاقة البشرية في الداخل.

نتيجة للتوزيع العمري الأكثر فتوة، يشكل السكان الأصغر من عشرين عاماً حوالى نصف العرب (مقابلة بحوالى ٣٥ بالمئة في إسرائيل)، الأمر الذي ينطوي، في حالة العرب، على أعباء ثقيلة نسبياً في التنشئة الاجتماعية وإعداد الناشئة. ولكنه يعني أيضاً كبراً نسبياً في قوة العمل، ومن ثم في الطاقة الانتاجية المحتملة للاقتصادات العربية، إن أحسن إعداد الطاقة البشرية، وتوظيفها، في المستقبل.

أما إذا استمرت الاقتصادات العربية على عجزها عن خلق فرص العمل، المنتجة والمكسبة، اللازمة لتشغيل رصيد البطالة الحالي (يقدر بحوالى عشرة ملايين) علاوة على الإضافات الجديدة لسوق العمل، فستكون العاقبة تفاقم البطالة والفقر على صعيد الوطن العربي.

والبنية الاجتماعية عامل آخر مهم يكيّف بعد الكم البشري.

---

(٢) فهمي هويدي، في: الشعب (القاهرة)، ١٩٩٨/٧/٧.

(٣) يحدث هذا في إسرائيل. فقد أنشأ إسرائيلي عائد مركز «إنتل» للبحث والتطوير الذي سيرد ذكره في ما بعد. ويرأس مركز البحث (Submicron) في معهد وايزمان عالم إسرائيلي بارز عاد بعد سنوات طويلة من العمل في شركة «IBM». ويحافظ بنك إسرائيل هو أيضاً اقتصادي إسرائيلي بارز عائد.

وعلى الرغم من وجود أقليات متنوعة في البلدان العربية، يتسم الوطن العربي بتجانس واضح في البنية الثقافية.

غير أن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي قد أمسى ضخماً، حيث يستشري الفقر في البلدان العربية، ويتفاقم التفاوت في توزيع الدخل والثروة، في سياق إعادة الهيكلة الرأسمالية في البلدان العربية. وينتظر أن تزداد حدة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم يتزايد الاستقطاب في توزيع القوة في المجتمع.

ومع انسداد أفق العمل السياسي السلمي، والفعال في الوقت نفسه، ينذر تفاقم التأزم الاقتصادي والاجتماعي هذا بصراعات عنيفة، تأججت نيرانها في بلدان عربية بينما تتجمع سحبها السوداء في أخريات.

وعلى الجانب المقابل، تقوم في إسرائيل مشكلة تعدد، بل تنافر، ثقافي، ذات أبعاد اجتماعية وسياسية. فهناك أولاً المليون عربي أو يزيد. وبين قرابة الأربعة مليون ونصف اليهود، نجد اليهود الغربيين (الإشكنازيم) والشرقيين (السفارديم). وحتى بين كل فئة من هاتين توجد تمايزات مهمة. فقد أظهرت أحدث فئة من اليهود الغربيين، تلك التي جاءت من الاتحاد السوفياتي السابق، استعصاءً على الانصهار في إسرائيل اجتماعياً أو سياسياً، وأصبحت تشكل أكبر مجموعة إثنية متميزة. وربما كان أخطر انقسام، في المجتمع والسياسة، في إسرائيل هو القائم بين اليهود الأصوليين (الهاريديم) والعلمانيين.

وهناك أيضاً مراجعات فكرية مهمة، من كتّاب إسرائيليين، لبعض المسلمات التي قام عليها المشروع الصهيوني ودولة إسرائيل، ساعد على ظهورها مرور خمسين عاماً على الدولة ومائة سنة على الصهيونية. ويتضمن أحد الكتب الحديثة فض أسطورة الماسادا التي لعبت دوراً تعبوياً مهماً في عقيدة القوات العسكرية، بينما يتضمن آخر دعوة الدولة اليهودية لمواجهة مهمة تأسيس «مجتمع علماني ليبرالي» يقوم على مفهوم للمواطنة يشارك فيه كل الناس، بما في ذلك الأقلية العربية[٤].

وقد أدت التعديلات الدستورية الأخيرة في إسرائيل إلى تقوية دور الأحزاب الصغيرة في الكنيست التي تتبنى برامج اجتماعية ضيقة ومحافظة.

كما يشكو بعض الساسة الإسرائيليين ـ مثلاً وزير علم، ليس إلا، سابق ـ من أن ارتفاع مستوى المعيشة (يقدر الناتج المحلي الإجمالي للفرد بحوالى ١٧ ألف دولار

---

(٤) الإشارة إلى كتب: ناحمان بن يهودا؛ أسطورة الماسادا؛ زيف سترنل، والأساطير المؤسسة لإسرائيل. انظر أيضاً: *Economist* (18 April 1998).

حالياً) وانتشار النزعة الاستهلاكية الغربية قد أديا إلى تصاعد نزعة «السلام بأي ثمن» التي نجمت عنها «مهزلة أوسلو»(٥).

ولا ريب في أن المناخ الديمقراطي ـ في السياق العنصر الأشمل ـ لإسرائيل يساعد على حدة تصارع هذه التيارات المتنافرة، بما قد يشكل عائقاً، متزايداً، أمام جهود الحشد والتعبئة المجتمعية، والعسكرية. ومع ذلك فقد كانت قدرة إسرائيل على الحشد والتعبئة، وبخاصة في المجال العسكري، ومن قاعدة بشرية أصغر كثيراً كما أسلفنا، أكبر من قدرة الدول العربية، الأمر الذي يعني معامل توظيف، أو مستوى إنتاجية مجتمعية، مرتفع للقدرات البشرية المتاحة.

ويتبدى ارتفاع معامل توظيف القدرات البشرية هذا في الناتج الاقتصادي، حيث يفوق الناتج المحلي الإجمالي للفرد في إسرائيل نظيره في البلدان العربية مجتمعة، وتزداد الشقة بينهما عبر الزمن. فيقدر أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بأسعار عام ١٩٧٨) في إسرائيل كان يزيد في عام ١٩٧٠ على ثلاثة أمثال القيمة المناظرة في البلدان العربية. وبعد مرور ربع قرن، في منتصف التسعينيات، قارب الفارق السبعة أمثال(٦).

ويعني ذلك أن الناتج الإجمالي لإسرائيل يشكل نسبة سريعة التزايد من الناتج الكلي لمنطقة «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»(٧): من أقل من ٥ بالمئة حتى عام ١٩٨٠، إلى قرابة ٢٠ بالمئة في منتصف التسعينيات. ويعود جزء من هذا التزايد الأسرع إلى تناقص الناتج الإجمالي في المنطقة، باستبعاد إسرائيل بالطبع (البيانات المقارنة لإسرائيل ومنطقة «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» مستمدة من مصادر البنك الدولي).

والأهم من حجم الناتج الكلي هو حجم التجارة الخارجية، وبخاصة الصادرات. فما فتىء نصيب إسرائيل يزداد من صادرات «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» حتى قارب ١٨ بالمئة في عام ١٩٩٥ (لا يزيد نصيب إسرائيل من سكان المنطقة على ٢ بالمئة).

غير أن النظر في هيكل الصادرات ينجلي عن قسمة جوهرية بين إسرائيل وباقي المنطقة. فعلى حين ما برحت صادرات المواد الأولية، أساساً النفط، تمثل ٩٠ بالمئة من

---

(٥) انظر ما كتبه زيف بيجين، في: *Newsweek* (20 April 1998).

(٦) United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 1997* (New York: UNDP; Oxford University Press, 1997).

(٧) تشمل تركيا وإيران ولا تضم السودان والصومال وموريتانيا وجزر القمر.

صادرات المنطقة ككل، قلت نسبتها في حالة إسرائيل من حوالى ٣٠ بالمئة في عام ١٩٧٠ إلى أقل من ١٠ بالمئة في منتصف التسعينيات.

وعلى وجه الخصوص، زادت صادرات إسرائيل من المنتجات الإلكترونية من حوالى مليار دولار في عام ١٩٨٦ إلى قرابة الستة مليارات دولار في العام الماضي(٨).

إن إنتاجية البشر في إسرائيل إذاً شديدة الارتفاع بالمقارنة بمحيطها العربي. ومن أهم محددات هذا الفارق في الإنتاجية هو كمّ ونوعية رصيد رأس المال البشري الذي يتراكم أساساً من خلال التعليم.

ثانياً: التعليم وتراكم رأس المال البشري

حققت البلدان العربية إنجازات لا تنكر في ميدان التعليم، وبخاصة منذ أواسط هذا القرن، إلا أن الإنجاز التعليمي في عموم الوطن العربي، حتى بالمعايير التقليدية، ما زال متخلفاً بالمقارنة بباقي العالم، وفي بعض الأحوال حتى بالنسبة للبلدان النامية، ناهيك عن إسرائيل.

بداية، انتشر التعليم بين النشء، على حين صمدت الأمية أمام محاولات القضاء عليها، فظل مستوى التحصيل التعليمي الإجمالي منخفضاً بوجه عام بين السكان البالغين في البلدان العربية. فيقدر متوسط سنوات التعليم للفرد البالغ في التسعينيات الأولى بحوالى ٢,٨ سنة (مقابل أكثر من عشر سنوات في حالة إسرائيل).

ويقدر أن نسبة الأميين بين البالغين ما زالت في منتصف التسعينيات حول ٤٥ بالمئة، بما يعني أن معدلات الأمية في الوطن العربي ما زالت أعلى من متوسط العالم، وحتى من متوسط البلدان النامية، وفي مقابل ٥ بالمئة ـ تقديراً ـ في إسرائيل(٩). وبالإضافة إلى ذلك فإن عدد الأميين بين العرب ما فتىء يتزايد، حتى ان البلدان العربية تدخل القرن الحادي والعشرين مثقلة بحوالى سبعين مليون أمي، غالبيتهم من النساء.

وحيث يطرد تأكيد البحوث العلمية حديثاً على الأهمية القصوى لسنوات الطفولة المبكرة في تشكيل العقل البشري وتحديد مدى إمكاناته المستقبلية، استقرت ضرورة التركيز على التعليم قبل المستوى الأول. ولكن هذا ميدان آخر تتخلف فيه البلدان العربية عن متوسط البلدان النامية. فنسبة الاستيعاب في التعليم قبل المستوى الأول

---

(٨) *Spectrum* (May 1998).

(٩) UNDP, Ibid.

في البلدان العربية أقل من متوسط البلدان النامية[١٠]. والأسوأ من هذا القصور هو انخفاض نصيب البلدان العربية من جملة أطفال البلدان النامية الملتحقين بالتعليم قبل المستوى الأول منذ عام ١٩٨٠.

وتحكي بيانات الالتحاق بمستويات التعليم الثلاثة[١١] في البلدان العربية قصة تطور كمي مطرد. فقد زاد عدد الملتحقين بمراحل التعليم الثلاث من ٣١ مليوناً في عام ١٩٨٠ إلى ما يقارب ٥٦ مليوناً في عام ١٩٩٥، إلا أن المشاهدة الأهم هي تباطؤ التحسن في نسب الاستيعاب في التسعينيات، في مستويات التعليم الثلاثة، عن معدل إنجاز الثمانينيات، وبخاصة فيما يتصل بالمستويين الثاني والثالث. كذلك يعيب التطور الكمي الكبير في الالتحاق بالتعليم عامة في البلدان العربية تدني نصيب البنات من الملتحقين، وبخاصة في المستوى الثالث (العالي)، على الرغم من تزايده.

وتقصر نسب الالتحاق بمستويات التعليم الثلاثة في البلدان العربية في منتصف التسعينيات عن المستوى السائد في إسرائيل (٥٨ بالمئة مقابل ٧٥ بالمئة). ويزداد القصور في حالة البنات (٥٤ بالمئة مقابل ٧٦ بالمئة)، كلما ارتفعت المرحلة التعليمية، حتى يبلغ مدى القصور حوالى ٦٠ بالمئة في مرحلة التعليم العالي.

وتقصر نسب الاستيعاب الإجمالية في المستويين الثاني والثالث في البلدان العربية (٥٤ بالمئة، ١٣ بالمئة) بشدة عن المستوى السائد في البلدان المصنعة (١٠٦ بالمئة[١٢] مقابل ٦٠ بالمئة). ويزداد هذا القصور في حالة البنات. ويتأكد هذا الاستخلاص من انخفاض نصيب المستويين الثاني والثالث من الملتحقين بالتعليم في البلدان العربية بالمقارنة بالبلدان المصنعة، وبشكل واضح في المرحلة الثالثة (٦ بالمئة في البلدان العربية مقارنة بحوالى ٢٠ بالمئة في البلدان المصنعة).

ويتعين أن تكون المقارنة بالبلدان المصنعة أساس المعيار الواجب تبنيه للأهداف المستقبلية للالتحاق بالتعليم في البلدان العربية. ويعني ذلك أن يستمر سعي البلدان العربية لتوسيع نطاق الالتحاق بمراحل التعليم كافة، مع التركيز على التعليم قبل المستوى الأول والمستويات الأعلى، عماد المهارات المتقدمة. ولهذا التصور تبعات مهمة بالنسبة لتمويل التعليم يجب عدم التنصل منها، كما تدعو بعض المنظمات الدولية،

---

(١٠) الإحصاءات المقدمة عن التعليم مستمدة أساساً من الكتاب الإحصائي السنوي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (١٩٩٨)، والتي لا بد تستند إلى تقديرات، نظراً لقصور إحصاءات التعليم في البلدان العربية.

(١١) يتكون كل «مستوى» في العرف الدولي من ستة صفوف تعليمية.

(١٢) يمكن أن تتعدى نسبة الاستيعاب الإجمالية القيمة ١٠٠ بالمئة.

بتعلة الحاجة إلى إعادة توزيع الموارد المخصصة للتعليم لمصلحة التعليم الأساسي، على حساب المستويات الأعلى، تحقيقاً للعدالة الاجتماعية. فالمطلوب توفير موارد أكبر للتوسع في جميع مستويات التعليم في البلدان العربية، وبخاصة الأعلى منها.

والواقع أن هناك مؤشرات مزعجة على تدني القيمة الحقيقية لمخصصات الإنفاق على التعليم في البلدان العربية.

صحيح أنه بحسب المؤشر، المنقوص، الذي يستخدم عادة في المقارنات الدولية، أي نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج الإجمالي، يظهر أن البلدان العربية تتفوق على مجموعتي البلدان النامية والمصنعة، وأيضاً على إسرائيل. ولكن حتى على هذا المؤشر يتبين أن نصيب الإنفاق على التعليم من الناتج في البلدان العربية ارتفع بدرجة ملحوظة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥، على حين كان أدنى في عام ١٩٩٥ منه في عام ١٩٨٥، على عكس الحال في كل من البلدان النامية والبلدان المصنعة.

وأفضل المقاييس للإنفاق على التعليم هو نصيب الفرد في سن التعليم. وتتوافر لنا بيانات عن التسعينيات الأولى تبين أن نصيب الفرد في البلدان العربية هو حوالى ٣٤٠ دولاراً (تتفاوت بين ١٣٠٠ في البلدان العربية الخليجية وأقل من ٢٠٠ في الباقي) مقابل قرابة ٢٥٠٠ دولار في حالة إسرائيل و٦٥٠٠ دولار في حالة البلدان المصنعة[١٣].

وتتكاثر الشواهد على تدهور الكفاءة الداخلية للتعليم في البلدان العربية، كما تتبدى في ارتفاع نسب الرسوب والإعادة، الأمر الذي يؤدي إلى طول بقاء الطلبة في المراحل الدراسية.

إلا أن نوعية التعليم، بدلالة التوجهات والمعارف والقدرات المكتسبة، هي المشكلة الأخطر. وعلى رغم قلة الدراسات المضبوطة، تعم الشكوى من تردّي نوعية التعليم في البلدان العربية، وتؤكد الدراسات القليلة المتاحة غلبة سمات ثلاث أساسية على ناتج التعليم في البلدان العربية: تدني التحصيل المعرفي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية، واطراد التدهور فيها.

ويقوم كذلك خلل جوهري بين سوق العمل وعملية التنمية، من ناحية، وناتج التعليم من ناحية أخرى، ينعكس على ضعف إنتاجية العمالة، ووهن العائد الاقتصادي والاجتماعي على التعليم في البلدان العربية. وليس أدل على ذلك من

---

(١٣) نادر فرجاني، «عن التعليم والاقتصاد: البلدان العربية في سياق العالم،» المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ١٩٦ (حزيران/يونيو ١٩٩٥)، ص ٦٢ ـ ٨١.

تفشي البطالة بين المتعلمين، وتدهور الأجور الحقيقية للغالبية العظمى منهم.

ويترتب على هذه السمات قيام مشكل مزدوج على المستويين الفردي والجماعي: فالتعليم بشكله الحالي في البلدان العربية، لم يعد مدخل الفقراء للصعود الاجتماعي، أو حتى للوفاء بالحاجات الأساسية، على حين يبقى تعليمٌ، أوسع انتشاراً وأرقى، هو السبيل الوحيد لنهضة البلاد.

ويؤدي النظر في ما ينطوي عليه استمرار الاتجاهات الحالية في المعالم الرئيسية للتعليم التي تطرقنا إليها آنفاً، على صورة امتداد خطي، إلى نتائج ـ كوارث يجب أن تحمل العرب على التحرك الجاد من دون إبطاء أطول.

ـ فلا يُتوقع أن يتم القضاء على الأمية، الهجائية فحسب، بين الرجال في البلدان العربية قبل انقضاء ربع القرن القادم. وبالنسبة للنساء، فسيكون علينا الانتظار حتى ما بعد عام ٢٠٤٠.

ـ ويُتوقع أن تتمكن البلدان العربية من نوال مستوى الالتحاق بالمستويات الثلاثة للتعليم الذي ساد في البلدان المتقدمة في منتصف تسعينيات القرن العشرين، ولكن ليس قبل حلول عام ٢٠٣٠.

ـ وإذا اقتصرنا على المستوى الثالث من التعليم، فعلى البلدان العربية أن تنتظر حتى مرور مائة وخمسين عاماً من القرن الثاني (نعم، الثاني!) والعشرين لتنال مستوى الالتحاق الذي ساد في البلدان المتقدمة في منتصف تسعينيات القرن العشرين.

ـ أما إذا ابتغينا النظر في مغزى اطراد تردي نوعية التعليم في البلدان العربية، أو سوء خدمة التعليم لأغراض التنمية بوجه عام، لتعدى الأمر منظور التعليم، والتنمية، إلى صعيد تهديد البقاء، الكريم، للعرب في هذه المنطقة من العالم.

ولنعط مثالاً واحداً محدداً على الاهتمام بالتعليم، والإنفاق عليه، بما ينعكس على نوعيته، وبخاصة في منظور التقانة المتقدمة، يتعلق بتوفير الحواسيب في المدارس:

تتضمن خطة بدأ تنفيذها في إسرائيل عام ١٩٩٣ توفير حاسوب لكل روضة أطفال (حوالى ٤٠٠٠ روضة)، وجهاز طرفي لحاسوب لكل عشرة أطفال في المدارس (عدد التلاميذ حوالى ١,٢ مليون). وفي خلال ثلاث سنوات من بدء البرنامج تم توفير أكثر من ربع الكميات المطلوبة (٣٣,٤ ألف جهاز طرفي و١١٦٠ حاسوباً) (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الإنترنت MOFA Web Site). ويعني استمرار معدل الإنجاز هذا تحقق الهدف المتوخى بحلول عام ٢٠٠٥.

وإذا أراد العرب تحقيق الهدف نفسه على مستوى المدارس فقط، أي باستبعاد

رياض الأطفال، بحلول عام ٢٠٠٥، لوجب ـ على مستوى الالتحاق الحالي ـ وضع ما يقارب الستة ملايين حاسوب، أو جهاز طرفي، في المدارس العربية، أي بمعدل مليون سنوياً ابتداءً من العام القادم.

وقد تبدو هذه الأرقام ضخمة. ولكنها في واقع الأمر ليست كذلك، إذ ان التكلفة السنوية لهذا البرنامج ـ الذي يبدو طموحاً ـ لا تتعدى مليار دولار واحد على صعيد الوطن العربي كله سنوياً، أي كسر ضئيل مما ينفق على السلاح[١٤]. وعلاوة على الأثر الإيجابي الضخم في نسق التعليم، فإن المضاعف الإنتاجي والتكنولوجي لمثل هذا البرنامج من الكبر بحيث يوصى بتبنيه بقوة. وفي النهاية، فإن الموقف من أمور كهذه هو الذي يحدد مدى جدية العرب في إحداث نقلة جوهرية في التعليم وصولاً إلى موقع مقبول في ميدان العلم والتقانة.

وليس القصد أن مجرد إغراق المدارس بالحواسيب سيحل مشكلة التعليم، ناهيك عن تأصيل العلم والتقانة في المجتمعات العربية. فالمطلوب أكثر بكثير. وحتى عند توافر الحواسيب، فالأهم هو كيف تستغل!

ولكن لنتابع أبعاد المثال محل البحث: نتصور أن جهد العرب في توفير الحواسيب في المدارس يقصر، بفداحة، عن مقتضيات البرنامج الموصوف. ولا تتوافر لنا المعلومات اللازمة عن جميع البلدان العربية. ولكن مصر تتميز ببرنامج ممتدح لإدخال الحواسيب في المدارس، يستهدف توفير ٢٠٠٠ حاسوب سنوياً في المدارس بدأ في عام ١٩٩٥[١٥]. وإذا علمنا أن عدد التلاميذ في مدارس مصر في منتصف التسعينيات يقارب ١٥ مليوناً، فإن تحقيق هدف «واحد لكل عشرة» بحلول عام ٢٠٠٥ كان يتطلب توفير ١٥٠ ألف حاسوب سنوياً منذ عام ١٩٩٥. أما إذا قبلنا معدل الإنجاز المستهدف، فسيتطلب تحقيق الهدف ٧٥ عاماً (عام ٢٠٧٠)، أي بعد

---

(١٤) تعد الدول العربية من أهم مستوردي السلاح حيث تستورد حوالى نصف نصيب العالم الثالث. وقد زاد الإنفاق العسكري لست عشرة دولة عربية في الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٤) على ٣٠٠ مليار دولار (بأسعار ١٩٩٠)، بمتوسط ٣٤ مليار دولار سنوياً. ووصل الإنفاق العسكري للسعودية وحدها إلى ١٤٥ مليار دولار بمتوسط ١٦ مليار دولار سنوياً. انظر: محمد السيد سعيد، «التكنولوجيا العسكرية،» في: محمد السيد سعيد، محرر، **مبادرة للتقدم: استيعاب التكنولوجيا المتقدمة في مصر**، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ([القاهرة]: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، [١٩٩٧])، الفصل ١٢، نقلاً عن: Stockholm International Peace Research Institute [SIPRI], *World Armaments and Disarmament, SIPRI Yearbook, 1995*, SIPRI Yearbooks; 26 ([London: Taylor and Francis, 1995]).

(١٥) مصر، وزارة التربية والتعليم، **إنجازات التعليم في ٤ أعوام** (القاهرة: [الوزارة]، ١٩٩٥).

خمسة وستين عاماً من تحقق الهدف نفسه في إسرائيل. ومع ملاحظة تدني نسبة الاستيعاب في المدارس في مصر عن إسرائيل، فإن الأثر المجتمعي لإدخال الحواسيب في المدارس سيكون أضعف كثيراً في الأولى.

هذا فقط عن توافر الحواسيب، ناهيك عن الاستغلال الكفء!

ثالثاً: البحث والتطوير التقاني

تستخدم في المقارنات الدولية مجموعة من المؤشرات الوسيطة، المحدودة الدلالة، في مجالات الإنفاق على البحث والتطوير، والعلميين والمهندسين العاملين فيهما. ولا تخلو هذه المؤشرات من فائدة. ولكن يجدر التأكيد على هشاشة مصادر بيانات هذه المؤشرات، وبخاصة في البلدان المتخلفة من ناحية، وعلى الصعوبة الأصلية في مقارنة هذه المؤشرات دولياً من ناحية أخرى. ويتعين كذلك تذكر أن العرب كانوا يشكلون حوالى ٤,٥ بالمئة من سكان العالم في منتصف التسعينيات.

يزيد إنفاق الدول العربية على البحث والتطوير للأغراض المدنية في منتصف التسعينيات، على ما تنفق إسرائيل، بحوالى النصف[١٦]. ولكن يتدنى نصيب العرب من الإنفاق على البحث والتطوير في العالم في عام ١٩٩٤ (٠,٤ بالمئة) إلى أقل من عُشر نصيبهم من سكان العالم. أما إسرائيل فيرتفع نصيبها من الإنفاق على البحث والتطوير إلى أكثر من ثلاثة أمثال نصيبها من سكان العالم.

وبالنسبة إلى الناتج الإجمالي، يوازي إنفاق البلدان العربية على البحث والتطوير (٠,٢ بالمئة) سُبع المتوسط العالمي (١,٤ بالمئة)، وهذه في واقع الأمر النسبة الأقل بين التجمعات الدولية الواردة في المصدر[١٧]. وبالمقابل يرتفع هذا المؤشر في إسرائيل عن المتوسط العالمي إلى أعلى من ٢ بالمئة[١٨]، أي أكثر من عشرة أمثال إنفاق العرب.

وإذا أدخلنا في الاعتبار التفاوت في عدد السكان وفي حجم الناتج سنوياً لارتفعت الفجوة بين العرب وإسرائيل في الإنفاق على البحث والتطوير إلى أكثر من ثلاثين مثلاً.

وجدير بالذكر أن هذه المقارنات تقتصر على البحث والتطوير في المجالات المدنية. وحيث توجه جانب ضخم من الجهد العلمي والتكنولوجي في إسرائيل منذ

---

(١٦) المقارنة في الإنفاق بدولارات معادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity).

(١٧) Barré and Rémi, «S & T Indicators: A World View,» in: *Observatoire des sciences et des techniques* (France, 1998).

(١٨) *Spectrum* (May 1998).

القديم إلى التسليح والمجالات العسكرية الأخرى، فإن إدخال الإنفاق على البحث والتطوير العسكري لا شك سيؤدي إلى زيادة الفجوة في الإنفاق بين العرب وإسرائيل.

ويناهز عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير في الدول العربية في منتصف التسعينيات خمسة أمثال إسرائيل. ولكن يقل مدى توافر العاملين في البحث والتطوير من العلميين والمهندسين، نسبة إلى عدد السكان، في البلدان العربية (٠,٣٥ في الألف من السكان) عن نصف المتوسط العالمي (٠,٨ في الألف من السكان)، وعن عُشر مستوى إسرائيل (٣,٨ في الألف من السكان)[١٩].

وهنا يتعين الإشارة إلى رفد يهود الشتات لإسرائيل ـ الدولة، منذ بدايات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بموارد بشرية ترتفع فيها نسبة التأهيل الراقي، وينتمي كثير من الكفاءات الداخلة فيها إلى مجتمعات مصنعة استقرت فيها تقاليد وأخلاقيات البحث والتطوير، بل إلى شبكات علمية قائمة ومستقرة في بلدان الموطن الأول.

ولعل أهم مثال على ذلك هو المهاجرون من الاتحاد السوفياتي السابق. فيقدر أنه قد وفد إلى إسرائيل منذ عام ١٩٨٩ وحتى نهاية العام الماضي حوالى سبعمائة ألف، منهم أكثر من ٧٠ ألفاً من المهندسين، وقرابة عشرين ألفاً من كل من الأطباء والممرضين والفنانين، وما يقارب أربعين ألفاً من المدرسين[٢٠]. ويقدر أن هذه الهجرة قد ضاعفت من رصيد إسرائيل من العلميين والمهندسين[٢١]. والأهم أن بعضاً من هؤلاء المهاجرين قد حمل معه جماع المعرفة، بل أسرارها المتراكمة في بعض أكثر فروع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي تقدماً في الاتحاد السوفياتي السابق.

وإذا أردنا مؤشراً أحدث، وربما أصدق، من أعداد العلميين أو كم الإنفاق، على إمكانات المعرفة والبحث، فلننظر في عدد وصلات شبكة الانترنت.

زاد عدد الوصلات في منطقة «الشرق الأوسط» في مطلع عام ١٩٩٨ على نصف مليون، نصفها في إسرائيل. ويعني ذلك أن تفوق إسرائيل على هذا المعيار، نسبة إلى عدد السكان، يصل إلى خمسين مثلاً؛ أي أعلى خمس مرات من مستوى التفوق النسبي في الأفراد العلميين وأكبر من التفوق النسبي في الإنفاق. وفي مطلع عام ١٩٩٩، بلغ عدد الوصلات حوالى ثلاثة أرباع مليون، ثلثاها في إسرائيل، مما يدل على الفرق الشاسع في معدل زيادة الوصلات. والأهم طبعاً هو إلى أي حد، وفيم تستخدم هذه الوصلات.

---

(١٩) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization [UNESCO], *World Science Report* (Paris: UNESCO, 1997).

(٢٠) *Economist* (25 April 1998).

(٢١) *Spectrum* (May 1998).

غير أن المؤشرات السابقة، كما أسلفنا، محدودة المغزى، ويرد عليها، وبخاصة مقارنات عدد العلميين وحجم الإنفاق، محاذير التفرقة بين الكم من ناحية، والعائد التكنولوجي من ناحية أخرى، الذي يتوقف بدوره على تفاعل عوامل متعددة من أهمها النوعية ومدى توافر البنية المجتمعية المؤاتية للبحث والتطوير التقاني.

وعلى رغم أن المؤشرات التي نوقشت آنفاً كلها تشير إلى التخلف الواضح للدول العربية بوجه عام، وفي مواجهة إسرائيل بوجه خاص، وبدرجات متفاوتة، إلا أن تقديرنا هو أن الفجوة في الإنتاج العلمي والتكنولوجي بين العرب وإسرائيل أوسع بكثير مما تدل عليه هذه المؤشرات.

مؤشرات الإنتاج العلمي والتقاني

يُتخذ النشر العلمي في المجلات المحكمة معياراً على الإنتاج العلمي، وبخاصة في المقارنات الدولية. ووفقاً لـ **دليل النشر العلمي** *(Scientific Citation Index)* يتدنى نصيب البلدان العربية من النشر العلمي في عام ١٩٩٥ إلى أقل من سدس نصيبهم من سكان العالم (٠,٧ بالمئة). هذا على حين يرتفع نصيب إسرائيل من النشر العلمي إلى عشرة أضعاف نصيبها من سكان العالم. وهنا يتعدى التفوق النسبي لإسرائيل على العرب، مقارنة بعدد السكان، السبعين مثلاً[٢٢].

وقد يكون تسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية أعلى أهمية من النشر العلمي في الحكم على الناتج التقاني[٢٣]. ولعل مكتب العلامات التجارية الأمريكي، وإن لم يكن الوحيد، هو أهم مواقع التسجيل.

وتبين إحصاءات المكتب عن العام الماضي أن المقيمين[٢٤] في البلدان العربية سجلوا ٢٤ علامة (من سبعة بلدان: ١٤ من العربية السعودية، وأربع من الأردن،

---

(٢٢) UNESCO, *World Science Report.*

(٢٣) والكاتب عليم بأن مواطني البلدان النامية يواجهون صعوبات كبيرة في النشر، وصعوبات حتى أكبر في تسجيل براءات الاختراع، في مركز البلدان الرأسمالية في الغرب. ولكن، من جانب آخر، هذه هي شروط العالم الذي وافقت الحكومات العربية أن تدخله في عصر العولمة، وباندفاع نراه أهوج، تحت شروط البلدان المصنعة المجحفة، في اتفاقيات التجارة الدولية (وبخاصة تلك المتعلقة بحماية «حقوق الملكية الفكرية»). ولن يجدي فتيلاً، الآن، الشكوى من هذه الشروط المجحفة وبخاصة إذا ما استمر ضعف العرب في الإنتاج المعرفي والتقاني، وفي المعترك الدولي بوجه عام (قارن حالة الصين من ناحية، وحالات كوريا وتايوان من ناحية أخرى).

(٢٤) تسجل العلامة بحسب بلد الإقامة (للطالب الأول إذا تعدد الطالبون).

واثنتان من الكويت، وواحدة من كل من البحرين ولبنان وتونس ومصر) بما يقابل عُشر علامة تقريباً لكل مليون نسمة من السكان[٢٥].

وإذا نظرنا إلى العلامات المسجلة منسوبة لعدد السكان على مستوى البلد نجد أن أعلى المعدلات ـ لكل عشرة ملايين ـ سجلت في البحرين (١٧,٥)، تليها الكويت (١١,٩)، ثم العربية السعودية (٧,٤)، والأردن (٧,٢)، يليها لبنان (٣,٢)، وتونس (١,١)، بينما كان أدنى المعدلات في مصر (٠,٢)[٢٦].

وعلى الجانب المقابل سجل المقيمون في إسرائيل ٥٧٧ علامة، بواقع ١٠٢ علامة لكل مليون من السكان، أي أن معدل التسجيل، نسبة للسكان في إسرائيل، يتعدى ألف مثل مجمل البلدان العربية.

والواقع أنه لم يتفوق على إسرائيل على هذا المعيار (بالنسبة لعدد السكان) في عام ١٩٩٧ إلا خمسة بلدان: الولايات المتحدة، اليابان، سويسرا، تايوان، والسويد، على الترتيب من القمة. وكان معدل التسجيل في إسرائيل أعلى، بكثير، من بلدان مثل كوريا الجنوبية، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وحتى من ألمانيا، بفارق قليل.

وهنا تجب الإشارة إلى أن معدل التفوق النسبي لإسرائيل على العرب في تسجيل العلامات التجارية يزيد على مائة مثل معدل التفوق النسبي مقاساً بنسبة العلميين والفنيين من السكان أو نصيب الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج الإجمالي، الأمر الذي يدل على وجود فروق جوهرية في مدى الاستفادة من البشر والإمكانات الأخرى.

ونشير هنا بسرعة أيضاً إلى أن التفوق الإسرائيلي في مؤشرات الإنتاجية التقانية يظهر أعلى بكثير عنه في الإنتاجية الاقتصادية في منتصف التسعينيات. ويبرر هذا الفارق في تقديرنا التنامي المتسارع في الإنتاجية الاقتصادية الذي وثقنا سابقاً. فعلى حين وصل التفوق النسبي لإسرائيل في مؤشرات الإنتاجية الاقتصادية إلى حد السبعة أمثال، تراوح مدى التفوق النسبي في مؤشرات الإنتاجية التقانية بين عشر مرات وألف(!). وسنعود إلى هذه النقطة المهمة في «الخاتمة».

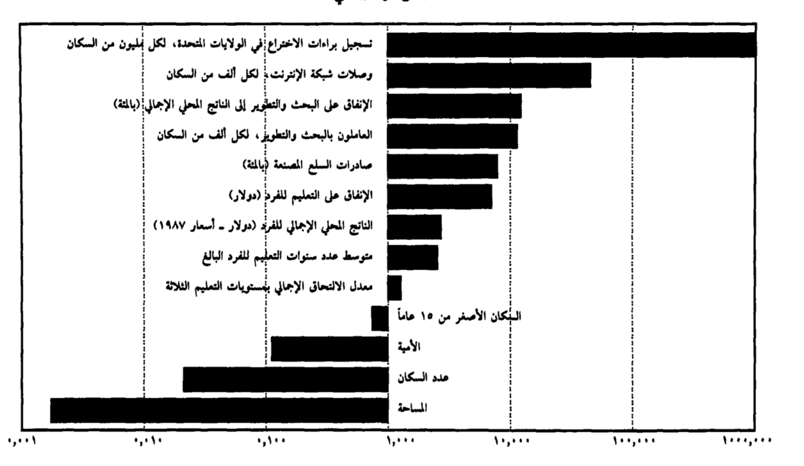
---

(٢٥) البيانات الأولية من موقع مكتب العلامات والبراءات الأمريكي على الانترنت (US Patent and Trademark Office Web Site).

(٢٦) يلاحظ ارتفاع المعدلات في البلدان العربية التي تزيد فيها إقامة الأجانب.

مؤشرات القدرات البشرية والتقانية، إسرائيل نسبة إلى العرب حول منتصف التسعينيات

(مقياس لوغاريثمي)



جدلية الإخفاق/الإنجاز في القدرات التقانية

السمة المميزة للجانب العربي هي الانصراف عن مجرد المحاولة، أو قلة الوصول إلى «خط النهاية» عند المحاولة. فالخيط الأساسي لقصة التطوير التكنولوجي يجدل التعثر، وتكرر الإجهاض، والفرص المضاعة. ومع ذلك تبقى بعض ومضات الإنجاز هنا وهناك. وتبقى، على رغم التعثر، قيمة المعرفة المجسدة في بعض العرب، وإن عانوا الإحباط قاتلاً، وقد ينتهي بعضهم بالتسرب إلى الخارج.

بداية، يلفت النظر إلى أنه لا يوجد إنجاز عربي، بمعنى فوق قطري، في التقانة. وهذه أبرز علامات الإخفاق العربي، التي تتعدى في واقع الأمر نطاق التقانة. فماذا كان يضير الدول العربية لو أن مؤسسات قومية، تجمع بين القدرات البشرية والمالية المتوفرة في أجزاء متباينة من الوطن، عملت في البحث والتطوير التكنولوجي ـ حتى بالاقتصار على النواحي غير العسكرية ـ في مجالات تنموية مهمة مثل إنتاج الغذاء والصحة والتعليم، وأخرى مناسبة للمنطقة مثل الطاقة الشمسية، أو تحلية مياه البحر[٢٧]، وبالتركيز على التقانات الأحدث مثل المعلوماتية؟

وقد قامت بالفعل محاولات للعمل العربي المشترك في ميدان التسليح، بدأت طموحة نسبياً ولكنها تعثرت، كمشروع عربي. فقد أنشئت «الهيئة العربية للتصنيع» عام ١٩٧٥ كمشروع مشترك بين مصر والعربية السعودية وقطر والكويت (تنفيذاً لقرار اتخذه مجلس رؤساء الأركان العرب قبل ثلاث سنوات). ولم تنقض ثلاث سنوات إلا وانسحبت الدول العربية الثلاث من الهيئة تنفيذاً لقرار مقاطعة مصر. وترتب على هذا الانسحاب مشكلات متعددة للمشروع الوليد، لم تحل إلا عام ١٩٩٦ بتحول الهيئة إلى مشروع مصري صرف[٢٨]. وعلى كل الأحوال، بقي جانب التطوير التكنولوجي في الهيئة محدوداً.

ولكن تبقى محاولات مهمة لبعض البلدان العربية، منفردة. وسنكتفي هنا بإشارات إلى الملامح الرئيسية للتجربتين الأكثر بروزاً: العراق ومصر، بقدر من التركيز على الأخيرة. فمن ناحية، أحيطت التجربة العراقية، لأسباب غير خافية، بأستار كثيفة من الكتمان، لم تهتك إلا مؤخراً، وأساساً من قبل خصم غير حريص على تقويم موضوعي للخبرة العراقية، بحيث لا تتوافر لنا معلومات كافية عن أبعاد التجربة. ومن ناحية أخرى، تكتسي التجربة المصرية أهمية خاصة إذا أخذنا في الاعتبار حجم

---

(٢٧) قامت فعلاً، في عُمان، مؤسسة لتحلية مياه البحر بالاشتراك مع إسرائيل، والولايات المتحدة وأوروبا واليابان وكوريا.

(٢٨) السيد سعيد، «التكنولوجيا العسكرية».

القدرات البشرية وقدم مؤسسات العلم والبحث، وتعددها، بل وضخامتها. ويسهل من معالجة التجربة المصرية التوافر النسبي للمعلومات.

ولا ريب في أن العراق يجسد مأساة القدرة التقانية العربية المنفردة في أجلى صورها. ومعروف أن العراق قد نجح، مرتين، بتطوير قدرة نووية حتى الاقتراب من صنع سلاح نووي. وتعد المحاولة الثانية ـ التي نجح العراق بإبقائها سراً حتى بدأت فرق التفتيش عملها، وأجهضت قبل شهور قليلة من الموعد المقرر لأول تفجير نووي ـ أهم من الأولى[٢٩].

غير أن الحكم في العراق أخفق، أيضاً مرتين، في حماية الإنجاز. فدمرت إسرائيل المفاعل النووي العراقي، بتواطؤ أمريكي[٣٠]، ويؤكد البعض، أنه تواطؤ عربي أيضاً، في عام ١٩٨٢. ومكّنت خطيئة غزو الكويت الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة من تدمير القدرة النووية للعراق في المرة الثانية.

كذلك نجح العراق بتطوير قدرة واضحة في السلاح الكيميائي والحيوي وفي الصواريخ الحاملة للأسلحة. لكن تم أيضاً تدميرها على أيدي الحلفاء.

ولا ريب في أن التطوير التكنولوجي في العراق قد ركز على الجانب العسكري، وأساء استخدامه. ويعني ذلك، على وجه الخصوص، أن العائد على التطوير التكنولوجي العسكري في الحياة المدنية كان محدوداً. ولكن الواضح أيضاً أن أزمة الحصار قد أدت إلى تطوير القدرة التقانية في المجال المدني في عمليات إعادة تأهيل البنية الأساسية التي قاست تخريباً هائلاً في الحرب.

ولا جدال في أن بناء قدرات الآلاف من العراقيين من خلال التطوير التكنولوجي هو من أهم المكاسب التي تمخض عنها هذا الجهد، بل يرى البعض أن حرمان العراق من هذه الثروة البشرية كان أحد الأهداف الأساسية لنزع القدرة التقانية عن العراق من خلال عمليات التفتيش والتدمير التي تتم باسم الأمم المتحدة، وبضلوع عربي.

---

(٢٩) يقدر أن «مجمع الأثير» النووي كان يضم ١٠٠ مبنى، وتبلغ التكلفة التقديرية لمنشآته نحو ١٠مليارات دولار. انظر: محمد عبد السلام، «ورقة العمل،» في: «ندوة مستقبل الاحتكار النووي الإسرائيلي،» شارك في الندوة أحمد عبد الحليم [وآخرون]؛ أدار الحوار علي الدين هلال، المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢٠٨ (حزيران/يونيو ١٩٩٦).

(٣٠) تضمن البرنامج التلفزيوني البريطاني «رجال الموساد»، أيار/مايو ١٩٩٨، أن قبة المفاعل العراقي ضربت بعد ساعة واحدة من إتمام بنائها (لتفادي تسرب إشعاعات نووية). وقد شارك في الغارة، على متن ثماني طائرات F-16 أمريكية، طيارون إسرائيليون توافرت لديهم صور للمفاعل، ولعلامات الطرق المؤدية إليه، ولمواقع الصواريخ المضادة للطائرات على الطرق، وكانت كل المعلومات مستمدة من مصادر «الراعي النزيه لعملية السلام».

غير أن الثروات البشرية تصدأ بقلة الممارسة. أضف إلى ذلك المعاناة المزدوجة لشظف العيش والقهر الكاسح، والتي لا بد تُنبت لعنة شريرة تدعو إما إلى الجنون أو الهروب.

ولعل الإخفاق التقاني في مصر يعد أقسى من حالة العراق، وإن كان لأسباب مختلفة. فقد قام مركز «فؤاد الأول للبحوث» ـ المركز القومي للبحوث حالياً ـ منذ ستين عاماً (١٩٣٩) تقريباً وكان توجهه الأساسي ـ كما ينبغي ـ التفاعل مع الصناعة وخدمتها. وساهم في تطوير صناعة الخزف والصيني والجلود وغيرها. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، خضع المركز لآفة «الأكاديمية» الفجة التي حولته إلى نسخة من الجامعات، وهي الآفة ذاتها التي لحقت بالمحاولات التالية لإنشاء «معاهد تقانية عالية» في ما بعد.

ويضم «المركز القومي للبحوث» الآن ٦٢ قسماً في مجالات العلوم الأساسية، والعلوم ذات الصلة بالزراعة والصناعة والصحة والبيئة، خلافاً للمعاهد المستقلة التي قامت على بعض أقسامه السابقة. ويقدر عدد العاملين في المركز في عام ١٩٩٥ بأكثر من ٢٢٠٠ من الباحثين ـ يناهز عدد حاملي الدكتوراه منهم الألف ومائتين (!) ـ ومعهم عدد أكبر (حوالى ٢٥٠٠) من الإداريين والتخصصات المساعدة (وعلى هذا تتفوق الطاقة البشرية للمركز القومي، عددياً، على معهد وايزمان للبحث في إسرائيل عشر مرات). لكن المرتبات، المتدنية، تستقطع قرابة ثلاثة أرباع مخصصات المركز القومي، بينما يقل نصيب التجهيزات والمشروعات البحثية عن العُشر[٣١].

ويمكن أن يقال ان مشكلة بلد مثل مصر ليست نقص المؤسسات، بل ربما كثرتها، مع فقرها وقلة كفاءتها. حتى ان البعض يرى أن وجود هذه المؤسسات، على شاكلتها الحالية، يعد في حد ذاته معوقاً لنهضة حقيقية، ومن ثم فقد آن الأوان لإعمال قدر من «التدمير الخلاق». وأغلب الظن أن هذا التشخيص لا يقتصر على مصر.

ويتبدى الإخفاق التكنولوجي في مصر، بالمقارنة بإسرائيل، أوضح ما يكون، في مجال الطاقة النووية. فقد أقامت مصر «لجنة الطاقة الذرية» في عام ١٩٥٥، أي في العام التالي لإنشاء إسرائيل مفاعل «ريشيون ليتسيون» (أمريكي)، وبعد ثلاث

---

(٣١) Economic and Social Commission for Western Asia [ESCWA], *Assessment of Research and Development in Selected ESCWA Members Countries: Local Technological Inputs* (New York: United Nations, 1997), and

نزار الريس، «العلم والتكنولوجيا،» في: صبري جريس وأحمد خليفة، محرران، **دليل إسرائيل العام** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦).

سنوات فقط من تأليف أول لجنة إسرائيلية للطاقة النووية. وتمّ تشغيل مصر لمفاعل الأبحاث في أنشاص (من الاتحاد السوفياتي) في عام ١٩٦١، ولكن بعد أن كانت إسرائيل قد أضافت مفاعلين، أضخم كثيراً، في عام ١٩٥٧: «ناحال سوريك» (أمريكي) و «ديمونا» (فرنسي)، وتبعهما رابع المفاعلات الإسرائيلية: «بني روبين» (أمريكي) في عام ١٩٦٥[٣٢].

وتردد في عام ١٩٩٤ (نقلاً عن مصادر رسمية مصرية) أن إسرائيل تنوي بناء مفاعل جديد، روسياً هذه المرة، على بعد ٢٥ كيلومتراً من منطقة «العوجة» المصرية[٣٣]. وفي الشهر الماضي أعلنت أنباء صحفية، «من مصدر بمركز الأمان النووي المصري»، عن قرب الانتهاء من هذا المفاعل في منطقة «شفتا»، بالقرب من مفاعل «ديمونا»، وأن إسرائيل قد أدخلت تعديلات على المفاعل[٣٤].

وبالمقابل، فإن محاولات مصر لإقامة محطة قوى نووية، التي بدأت في عام ١٩٦٤، توقفت بسبب حرب ١٩٦٧، ثم تعثرت مرتين بعد ذلك: مرة في منتصف السبعينيات ومرة في النصف الأول من الثمانينيات، على الرغم من تصديق مصر على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٨١، وامتناع إسرائيل عن ذلك.

وبلغ الأمر أن أعلن رئيس الجمهورية، عام ١٩٩٢، في الاحتفال بالعيد الخمسين لجامعة الإسكندرية (!) «عدم نية مصر شراء أي مفاعلات للقوى النووية» لتفادي إثقال كاهل الميزانية وزيادة أعباء الديون «علاوة على عدم توفر الفنيين والعمال اللازمين لتشغيل هذه المفاعلات» (!) و«صعوبة احتواء أي حوادث تنتج من تشغيلها»[٣٥]. وتعبّر قائمة التعلات هذه، وبعضها بالغ الغرابة في بلد كمصر، عن نقيض الذهنية والاستعداد المطلوبين لتطوير القدرات التقانية. ويمكن القول انه قد بدأت تظهر مؤخراً في مصر «مناوشات» ـ مدفوعة سياسياً ولكن في سياق تكتيكي ـ في الميدان النووي.

وربما كان هذا هو الموضع المناسب للإشارة إلى الفارق الهائل في امتلاك السلاح النووي بين العرب بعامة وإسرائيل. إن هذا الفارق يشكل مجريات الأحداث في المنطقة إلى درجة تحاول الأنظمة الحاكمة في البلدان العربية تناسيها والتمويه عليها.

---

(٣٢) محمد منير مجاهد، «التكنولوجيا النووية،» في: السيد سعيد، محرر، **مبادرة للتقدم: استيعاب التكنولوجيا المتقدمة في مصر**، الفصل ١١.

(٣٣) الريس، المصدر نفسه.

(٣٤) **الشعب**، ١٢/٦/١٩٩٨.

(٣٥) مجاهد، «التكنولوجيا النووية،» ص ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

وتشير الدلائل المتاحة إلى أن إسرائيل نجحت بتطوير أول قنبلة ذرية في نهاية عام ١٩٦٦[٣٦]. وتدور تقديرات الترسانة الإسرائيلية النووية الآن حول ٢٠٠ رأس نووي من نوعيات متعددة (تتراوح بين نصف كيلوطن و٢٠٠ كيلوطن) ووسائل توصيل متباينة تفتح خياراتها في استعمالها بحيث لا تقتصر على بديل «عليّ وعلى أعدائي» الانتحاري[٣٧]، بينما الدول العربية جميعاً من كل ذلك صفر اليدين.

ويعود هذا الفارق الحاسم إلى عجز الدول العربية، لأسباب متعددة ـ لا نستثني منها التراخي والامتثال المزري للأجانب، سعياً وراء مغانم خاصة للحكام ـ عن تطوير التقانة النووية، في سياق قدرة تقانية عامة في الوطن العربي.

وينتشر في مصر الآن تعبير «قمر تسليم مدار» الذي أطلقه بعض خفيفي الظل، تحديثاً لعبارة «مصنع تسليم مفتاح»، في التعبير عن «التبعية التقانية».

والمغزى عميق، ومؤلم. فكأن العرب القادرين يقتصرون في كل مرحلة تقانية على «استجلاب محاسن الحضارة» من دون المشاركة في صنعها، بل يفعل ذلك غير القادرين أحياناً للتمويه. فعلى حين اشترت مصر مؤخراً قمراً صناعياً للإرسال التلفزيوني، بدأت إسرائيل تطلق إلى الفضاء أقماراً من صنعها، على متن صواريخ إسرائيلية، منذ عام ١٩٨٨ حين أصبحت بذلك العضو الثامن في «نادي الفضاء»، ولم يكن قد سبقها من الدول النامية إلا الصين (عام ١٩٧٠) والهند بعدها بعشر سنوات[٣٨].

وكانت إسرائيل قد أقامت «اللجنة الوطنية لأبحاث الفضاء» عام ١٩٥٩، على حين شكّل وزير التعليم العالي والبحث العلمي في مصر مجلساً لأبحاث الفضاء في عام ١٩٨٨، أي بعد قرابة أربعين عاماً.

ومن المهم هنا الإشارة إلى حتمية تكاتف الإنجاز التقاني، حيث لا يتصور أن تلتحق دولة بنادي الفضاء بجهد مركّز في هذا المجال وحده، بل لا بد من قيام طيف واسع من الإنجاز التكنولوجي المتطور كي يتحمل برنامج فضاء جاداً.

وقد لا يعرف كثيرون أنه جرى تصميم طائرة نفاثة قادها هندي طار بسرعة تفوق سرعة الصوت، بمحرك مصري، في سماء القاهرة في مطلع عام ١٩٦٧.

---

(٣٦) الريس، «العلم والتكنولوجيا».

(٣٧) عبد السلام، «ورقة العمل».

(٣٨) محمد بهي الدين عرجون، «تكنولوجيا صناعة الفضاء،» في: السيد سعيد، محرر، مبادرة للتقدم: استيعاب التكنولوجيا المتقدمة في مصر.

ولكن مشروع صناعة الطائرات، وكذلك مشروع الصواريخ، أوقف في نهاية العام نفسه بقرار زيّن له بعض ممن أصبحوا كبار تجار السلاح في المنطقة في ما بعد. ولسنا في حاجة لأن ننكأ جراح المقارنة بالهند، أو باكستان، في ميدان الإنجاز التكنولوجي الآن بعد ثلاثين عاماً من ذلك القرار التعس.

وتتردد إشارات متضاربة عن حالة القدرة التقانية في قطاع الأعمال العام الصناعي المصري. فهناك قصص مفزعة عن تدهور، أو حتى اندثار، قدرات كانت قائمة في وقت سابق. على سبيل المثال، يورد أحد المصادر أن مكتب التصميم في ترسانة الإسكندرية، والذي كان قوامه حوالى مائتي مهندس، قد صُفي، وأن نسبة التصنيع المحلي صارت ٢ بالمئة بعد أن كانت قد قاربت ٩٠ بالمئة[٣٩].

غير أن هناك نجاحات مشهوداً لها أيضاً. فهناك نموذج شركة «السكر والصناعات التكاملية»، التي تضم إنجازاتها تصميم مصنعين كاملين للسكر في سوريا والسودان، وقيام مكتب تصميم ضخم (يضم حوالى ٢٠٠ مصمم) يستعمل أساليب التصميم المعانة بالحاسوب، قادر على الهندسة العكسية لمنتجات بكاملها. ويُقدر أن الشركة تمكنت مؤخراً من تحقيق «سبق تقاني» في استخلاص السكر من مولاس قصب السكر (عن طريق تطويع تقانة طبقت في الولايات المتحدة على مولاس البنجر، بالتعاون مع شركة إيطالية). وأعلنت الشركة عن أنها أقامت بالفعل مصنعاً يقوم على هذه التقانة، وقد تم تصنيع ٨٠ بالمئة من معداته في مصانع الشركة[٤٠]. وتوجد إنجازات مماثلة في صناعات النفط (تصميم وإنشاء المصافي) والأسمنت.

والميزة الأكبر لهذه النجاحات هي تأكيدها على الاتجاه الأحدث في أنه لا يقوم تطوير تقاني بعيداً عن عنابر الصناعة، بل هو يبدأ، في أحوال كثيرة، هناك (على خلاف التصور القديم بأن التطوير التكنولوجي يمثل تطبيقاً لمعارف تنشأ في أطر أكاديمية). فهذه هي معرفة التطوير التراكمية الحقة التي تتجسد في قدرة إنتاج فعلية. وسنجد تدليلاً على ذلك في تجربة إسرائيل التي سنتطرق إليها في ما يلي.

ولكن هذه النجاحات، على قيمتها، لا تتكامل في إنجاز تقاني واسع المدى يمكن أن يؤسس لنهضة عامة، تقترب من إنجاز إسرائيل، ولو من بعد.

أما في قطاع الأعمال الخاص في البلدان العربية، فيعد إنجاز شركة «العالمية - صخر»، في مجال برمجيات التعريب، من ومضات النجاح القليلة. وترجع هذه الخبرة

---

(٣٩) علي أحمد نجيب، «أهمية تكوين وتشغيل عقل للصناعة المصرية،» في: المصدر نفسه.

(٤٠) المصور (القاهرة) (أيار/مايو ١٩٩٨).

الواعدة، في الأساس، إلى نموذج فريد لرجل أعمال عربي لم يرتض الركون إلى مجرد الكسب السريع والمأمون، وخاطر ببعض المال سعياً وراء ما هو أهم في تعزيز قيمة مشروعه الاقتصادي من مجرد تراكم المال، وبناء مستقبل عربي أفضل.

لكن هذا استثناء لا يقاس عليه. فخبرة العالم كله، وإسرائيل بخاصة كما سنرى، أن الركون إلى حافز الربح لا يؤدي إلى بناء قدرة متقدمة في العلم والتقانة. هذه مهمة للدولة في جميع النظم، وفي مراحل النمو كافة، من دون أن يعني ذلك أن ينحصر العمل العلمي والتكنولوجي في مؤسسات حكومية، تعاني في البلدان المتخلفة سوءات جمود البيروقراطية وسيطرة سلطة فاسدة.

ونتنقل الآن إلى تقويم سريع للناتج التكنولوجي في إسرائيل.

ولنتذكر تصاعد مؤشرات تفوق إسرائيل على العرب، نسبة إلى عدد السكان، الذي وثقناه سابقاً: حوالى عشر مرات في الأفراد العلميين، وأكثر من ثلاثين مرة في الإنفاق على البحث والتطوير، وأكثر من خمسين مرة في وصلات الإنترنت، وأكثر من سبعين مرة في النشر العلمي، وقرابة ألف مرة في براءات الاختراع.

وهذه كلها مؤشرات كمية متتالية التقارب من الناتج التقاني، الأمر الذي يوحي بأن الفارق النوعي في الناتج التكنولوجي بين العرب وإسرائيل أكبر بكثير من أعلى الفوارق التي توصلنا إليها كمياً. لا بد من أن الفارق النوعي فلكي!

ونأسف أن الأمر يبدو فعلاً كذلك. فبالإضافة إلى ما سبق ذكره في مواضع مختلفة، نورد ـ باختصار شديد ـ العلامات البارزة، في بعض مجالات منتقاة[٤١]:

ـ الزراعة: الإنجاز الإسرائيلي مشهور في تطوير أنظمة الري (بالتنقيط والرش) وأساليب الزراعة في الصحراء عموماً، بما في ذلك استخدام الحواسيب لضبط العمليات الزراعية، وتهجين السلالات النباتية والحيوانية، والمكافحة الحيوية للآفات، وإنتاج الألبان، والموالح والزهور.

ـ الأسلحة: بدأ تشغيل نظام صواريخ بحر ـ بحر «غابرييل» في عام ١٩٦٤.

---

(٤١) انظر: A. Sherman and P. Hirshhorn, in: *Spectrum* (May 1998), ومواقع متعددة على شبكة الانترنت. تعج شبكة الانترنت بمواقع مهمة عن العلم والتقانة في إسرائيل. ولم تنتج جولة في الشبكة في حزيران/يونيو ١٩٩٨ إلا موقعين متصلين بالتقانة في بلدان عربية: مصر (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في رئاسة مجلس الوزراء) والسعودية (مدينة الملك عبد العزيز للعلم والتقانة). وكلاهما لم يكن قد حُدث منذ مدة طويلة.

وبدأت «صناعات الطائرات الإسرائيلية» (IAI) إنتاج الطائرات ـ من دون ـ قائد عام ١٩٧٤. وطورت إسرائيل المركبات ـ من دون ـ قائد في مطلع الثمانينيات. وفي عام ١٩٩٢ طورت «هيئة تطوير التسليح، والتي تختصر بالعبرية «رافاييل» (Rafael) صاروخاً موجهاً مضاداً للدبابات قائماً على تقانة الألياف البصرية. وفي عام ١٩٩٦ أنتجت صاروخ جو ـ جو الموجة «فيتون ٤» والذي يعد ضمن الأكثر تقدماً في العالم. وفي العام التالي أنتجت صاروخاً أرضياً موجهاً.

ـ الطب: تصدر إسرائيل معدات الفحص والتشخيص المعانة بالحواسيب والجراحة بالليزر منذ الثمانينيات الأولى. وفي عام ١٩٩٢ طورت شركة «الأنظمة الطبية» ESC (Medical Systems) معدات لعلاج سرطان الجلد والشعر بالليزر (من دون جراحة).

ـ الحواسيب: بنى «معهد ويزمان» حاسوباً إلكترونياً، سمي «ويزاك»، في وقت مبكر (١٩٥٤). وطورت شركة «إيلبت» (Elbit) حاسوباً صغيراً (Minicomputer) للأغراض العسكرية في عام ١٩٦٦.

ـ البرمجيات: تتمتع إسرائيل بمركز متميز في علم الحواسيب والبرمجيات، وبخاصة في مجالات الضغط (Compression) والترميز السري (Encryption) وتأمين الشبكات (للسماح فقط لمن يحق لهم استعمالها) وتنظيم «المرور» فيها، والاتصالات المركبة من خلالها، ومعالجة الكلمات المتعددة اللغات، و«المحافظ الإلكترونية» (Electronic Wallets) (لتحويل الأموال إلكترونياً). وبدأت شركة «أكسنت للبرمجيات» (Accent Software) تنتج برنامج «الإنترنت بلكنة» (Internet with an Accent) للتجول في الشبكة العالمية بأكثر من ٣٠ لغة في عام ١٩٩٢. كما بدأت شركة «فوكال تك» (Vocal Tec) تنتج «تليفون الإنترنت» (Internet Phone) للاتصالات المتعددة الآنية (Real Time) على الشبكات في عام ١٩٩٥. وفي نهاية عام ١٩٩٦ أنتجت شركة «ميرابليس» (Mirabilis) برنامج «أنا أبحث عنك» (ICQ-I seek you) الذي يمكّن أحد مستعملي الإنترنت من تكوين قائمة من العناوين ويوجه رسالة ـ نصّاً أو صورة أو . . . ـ لأي من أعضاء هذه القائمة تلقائياً بمجرد دخوله على الشبكة، والذي لاقى نجاحاً باهراً[٤٢].

ـ الاتصالات: صورت شركة «تاديران» (Tadiran) للإلكترونيات أول معدات

---

(٤٢) أقام هذه الشركة أربعة شباب في العشرينيات. وسجلت الشركة، في منتصف عام ١٩٩٨، ١١ مليون مستعمل ـ من دون إعلانات. ووصل عدد ساعات استعمال البرنامج في آذار/مارس ١٩٩٨ إلى ٢٣٥ مليون ساعة ـ مستعمل، أي ما يقرب من وقت استعمال خدمة «أمريكا على الخط» (America on Line).

اتصالات «قافزة التردد» (Frequency-hopping) في عام ١٩٧٦. وأطلقت إسرائيل أول قمر صناعي للاتصالات في عام ١٩٩٦ يغطي الشرق الأوسط ووسط أوروبا.

ـ الشركات الغربية المهمة في التقانة والعاملة في إسرائيل: أنشئت «موتورولا ـ إسرائيل» كأول فرع أجنبي للشركة المعروفة عام ١٩٦٤. وأنشئت «آي بي إم IBM ـ إسرائيل» و«إنتل Intel ـ إسرائيل»[٤٣] في عام ١٩٧٤. وقامت «مايكروسوفت ـ إسرائيل» في عام ١٩٨٩. ونشأت «بيوسنس (Biosense) ـ إسرائيل» الأمريكية في عام ١٩٩٣، لتصميم وإنتاج أدوات متناهية الصغر للحركة داخل الجسد لأغراض التشخيص والعلاج. وتضم القائمة أيضاً «هولت باكارد»(HP) و«فيشاي» (Vishai) (موردة مكونات لمركبات الفضاء والطائرات الحربية المتقدمة) الأمريكيتين و«سيمنس» (Siemens) الألمانية وغيرهما.

ـ شراء شركات غربية لأنصبة في شركات إسرائيلية للتقانة المتقدمة: مثلاً اشترت «جي. تي. إي» (GTE) الأمريكية ٣٥ بالمئة من شركة «تاديران» للإلكترونيات في عام ١٩٦٩، زيدت في ما بعد إلى النصف. وفي عام ١٩٩٧ اشترت «شركة المواد التطبيقية» (Applied Materials Corp.) شركتين إسرائيليتين: واحدة لمعدات الرصد الجوي، والثانية لمعدات فحص الرقائق الإلكترونية. وفي عام ١٩٩٨ اشترت «جونسون وجونسون» الأمريكية شركة «بيوسنس ـ إسرائيل» (بحوالى ٤٥٠ مليون دولار).

ـ تداول أسهم أكثر من مائة شركة إسرائيلية في بورصة الأوراق المالية المخصصة للشركات الصغيرة العاملة في ميادين التقانة المتقدمة (نازداك ـ Nasdaq) في نيويورك، ولا يزيد على إسرائيل في عدد الشركات المسجلة في هذه البورصة إلا الولايات المتحدة.

ويجب، في نهاية هذه المقارنة، التحذير من أن أشكالاً من التعاون بين العرب (بخاصة من فلسطين والأردن ومصر) وإسرائيل ـ الدولة والقطاع الخاص ـ في ميدان التقانة والاقتصاد، تنطوي على أبعاد سياسية مهمة.

فقد قامت أولاً مشروعات تمول أشكالاً من التعاون العلمي بين العرب وإسرائيل من خلال مانحين غربيين، بدأت بتمويل من وكالة المعونة الأمريكية في

---

(٤٣) قام العاملون في مركز إنتل للبحث والتطوير قرب حيفا، الذي يعد الأكبر خارج الولايات المتحدة، بتصميم رقيقة «MMX». وللشركة مصنع قرب القدس. وتقوم، بدعم من حكومة إسرائيل، ببناء مصنع آخر في «كيريات جات» في الجنوب تقدر تكلفته بحوالى ١,٦ مليار دولار.

حالة مصر وإسرائيل، وباشتراك أمريكيين، منذ توقيع اتفاقية السلام في عام ١٩٧٨، وتوسع نطاقها ليضم فلسطينيين بعد اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣. كذلك تضمن الدعم الألماني للبحث العلمي في إسرائيل مؤخراً تمويل مشروعات ثلاثية بين ألمان وإسرائيليين وفلسطينيين. ولا تخفي هذه المشروعات هدف دعم عملية السلام، بل قد يكون له الأولوية على جودة البحث العلمي الناتج[٤٤].

ومن أمثلة هذا التعاون أيضاً قيام فرع شركة ألمانية في إسرائيل بتدريب مهندسين فلسطينيين من العاملين بشركة فلسطينية في الضفة الغربية في إطار صفقة ثلاثية الأطراف: تشتري فيها الشركة الألمانية الأم جانباً من الفلسطينية، ويتعاقد الفرع الإسرائيلي مع الأخيرة للعمل على بعض عملياته. وقد كان الحافز على هذه التركيبة، في البداية، هو التغلب على العجز الكبير الذي تواجهه إسرائيل في فئة مهندسي المعلوماتية[٤٥].

وقد أشرنا في ما سبق إلى قيام مشروع مهم للبحث والتطوير التكنولوجي في تحلية مياه البحر بين إسرائيل وعمان، بدعم ومباركة غربية.

ومعروف أن العلاقة بين اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة، المنهك، والاقتصاد الإسرائيلي، المهيمن، عضوية. ولكن هناك أيضاً علاقات اقتصادية قوية مع دولتي اتفاقات «السلام»: مصر والأردن.

على سبيل المثال، يمثل تغلغل التقانة والمنتجات المجسدة لها والخبرة الإسرائيلية المباشرة، ومشروعات الأعمال المصرية ـ الإسرائيلية المشتركة، في قطاع الزراعة في مصر، ثورة تطبيع صامتة في واحد من أهم قطاعات الاقتصاد[٤٦]. والعلاقات الاقتصادية، وغيرها، تبدو أقوى، وأكثر ظهوراً، في حالة الأردن. وقل مثل ذلك، وربما أكثر، عن مشروعات السياحة، بين الدول الثلاث، وبخاصة حول البحر الأحمر.

ويمكن أن يترتب على أشكال التعاون، غير المنضوية في سياق مشروع نهضة وطني قومي، قيام انبهار، له ما يبرره، لدى الطرف العربي، بالقدرة العلمية والتقانية

---

(٤٤) *Science* (6 March 1998).

(٤٥) *Newsweek* (6 April 1998).

(٤٦) بلغ هذا الاختراق، بدعم من أعضاء مهمين في السلطة، درجة من الاتساع والعمق غير بادية للكثير، حتى في دوائر مقاومة التطبيع. فقد قامت شبكة متسعة من العلاقات الاقتصادية القوية بين قطاع الأعمال الزراعي، والحكومة، في البلدين. والمنتجات الإسرائيلية، سواء بعلاماتها التجارية أو بتمويه بلد المنشأ، واسعة الانتشار. والأخطر ان تبلورت ذهنية تربط جودة المنتج الزراعي بكونه «إسرائيلياً»!

للخصم، قد يكرس دونية الطرف العربي في العلاقة.

بداية، يؤدي توافر التمويل الغربي للباحثين العرب، من خلال التعاون مع إسرائيل، وفي غياب تمويل مناسب من البلدان العربية، إلى إنشاء علاقة اعتماد حرج على المموِّلين وعلى الطرف الأرقى تقانياً.

كذلك يخلق التعاون في قطاع الأعمال حقائق على الأرض تؤسس لعلاقات مصالح قائمة على مصالح خاصة تستطيع أن تمارس ضغوطاً قوية على الحكومات العربية في نمط الاقتصاد السياسي ـ الرأسمالي المشوه الذي يتخلق في البلدان العربية حالياً.

ويترتب على كلا الأمرين تكريس التفوق النسبي للطرف الإسرائيلي ـ الغربي في العلاقات بين الأفراد والمؤسسات في العلم والتقانة، وميل لعناصر النخبة، العلمية والتقانية، للاندماج في المشروع العلمي ـ التكنولوجي الغربي ـ الإسرائيلي، وهذا هو الانتصار الأكبر للخصم في مضمار العلم والتقانة: استقطاب النخب العربية العلمية والتقانية واستيعابها.

وليس القصد هنا التحريض على هذه المشروعات، أو إدانة المشاركين فيها. وإنما القصد هو التنبيه لهذا الجانب المشكل في تخلف العرب في العلم والتقانة، ودوره في تكريس هذا التخلف، وبخاصة في ضوء تهافت عملية السلام. والمؤكد أن المواجهة الفعالة للآثار السلبية لهذه الأشكال من التعاون تكمن، في النهاية، في قيام نهضة عربية، علمية وإنتاجية، حقة.

تعلم من عدوك: البنية المؤسسية لتوظيف القدرات البشرية في العلم والتقانة في إسرائيل[٤٧]

لم يعد بعد العرض السابق مجال للتهوين من الفارق الهائل بين العرب وإسرائيل في القدرة التقانية. ويبقى تساؤلان حارقان: لماذا؟ وكيف؟

لماذا الفارق هائل؟ وكيف يمكن تجاوزه؟ وإجابة الثاني تكمن، ضمناً، في الأول.

وقد اخترنا ألا نغوص في تحليل الواقع العربي، وبوجه خاص وصف الإخفاق

---

(٤٧) يقول الشاعر المصري أحمد فؤاد نجم في وصف سكان حي الزمالك القاهري ـ موئل الأغنياء تقليدياً: «لو عُزْت توصف حياتهم تقول: الحياة عندنا مش كده».

العربي ومسبباته. والكتابات في هذا المنحى عديدة وثرية ممن هم أقدر من الكاتب الحالي (على وجه خاص كتابات أسامة الخولي وأنطوان زحلان).

اخترنا بدلاً لذلك التعرض لتفسير النموذج الإيجابي لتفوق الخصم. فهو يحمل في تقديرنا غالبية ما قامت به بلدان نهضت في العلم والتقانة، ولكن بدءاً من الظروف الخاصة لإسرائيل ـ وقد كانت في البداية ظروف استضعاف ـ وبالتفاعل مع هذه الظروف. ومن ثم يوفر مثل هذا التناول نقطة بداية لما يجب على العرب فعله الآن، في ظروف استضعافهم الراهنة، بعد تخصيصه عربياً؛ فقط بصورة أقوى وعلى وتيرة أسرع!!

بداية، ثقافة العلم قوية بين يهود الشتات في الغرب، وبين المؤسسين للدولة اليهودية بوجه خاص. وقد كان أول رئيس لدولة إسرائيل عالماً مبرزاً، في الكيمياء،[٤٨] وكان ألبرت أينشتين مرشحاً للمنصب بعد ذلك (ونحجم عن المقارنات الملحة!!). ولذلك تبلورت «ثقافة العلم والتقانة» كمكون جوهري لطبيعة الدولة، والمجتمع، في إسرائيل.

وليس غريباً، والأمر كذلك، أن تكون مؤسسات العلم والتقانة الإسرائيلية عتيدة، وتصبح راقية المستوى.

فقد قامت مؤسسات يهودية للبحث في الزراعة، على أرض فلسطين، منذ نهايات القرن التاسع عشر. وأقيمت بذرة ما أصبح الآن يعرف تحت اسم «معهد فولكاني للبحث الزراعي» المشهور عام ١٩٢١ تحت رعاية «المنظمة الصهيونية في أمريكا». وأنشأ اليهود «التكنيون»، وهو معهد إسرائيل للتقانة، في حيفا في شباط/ فبراير عام ١٩٢٥، أي قبل ربع قرن تقريباً من قيام الدولة، وقبل إنشاء مركز «فؤاد الأول للبحوث» في القاهرة بأربعة عشر عاماً. وبعد أقل من شهرين أقيمت الجامعة العبرية في القدس، وشارك في تأسيسها حاييم وايزمان الذي صار في ما بعد أول رئيس للدولة.

وفي عام ١٩٣٤ تأسس معهد «زيف» للأبحاث بالتركيز على الزراعة والطب، الذي أعيدت تسميته في العام التالي لتأسيس الدولة، على اسم رئيسها آنذاك، «معهد ويزمان للعلم».

غير أن إنشاء المؤسسات في ميدان العلم والتقانة تكاثف بعد إنشاء الدولة، بدءاً

---

(٤٨) يُذكر أن نجاح وايزمان، الذي كان أستاذاً للكيمياء في جامعة مانشستر، في حل بعض مشاكل صناعة الذخائر للجيش البريطاني، ساهم في صدور إعلان «بلفور».

بإقامة «تشيميد» (Chemed) أو «سلاح العلم» للعمل على تطوير الأسلحة في عام قيام الدولة نفسه، وقد تحول بعد عشر سنوات إلى «هيئة وزارة الدفاع لتطوير التسليح ـ رافاييل» ودورها مشهور. ويقارن «معهد ويزمان» و«التكنيون» الآن ـ من دون كثير مغالاة ـ بأرقى معاهد العلم والتقانة العالمية المستوى.

ولكن التطور التكنولوجي لم يقتصر على المعاهد العلمية ومراكز الأبحاث، وإنما تجسد مبكراً في الصناعة المدنية المتقدمة، ناهيك عن العسكرية. فقد تأسست شركة «إي. سي. آي للاتصالات التليفونية» (ECI Telecom) لمعدات الاتصالات المتطورة (الألياف البصرية، وصلات الأقمار الصناعية) في عام ١٩٦١، وتأسست شركتان كبيرتان للإلكترونيات في العام التالي «إلرون للإلكترونيات» (Elron Electronics) و«تاديران» (والأخيرة أصبحت في ما بعد أول شركة إسرائيلية تتداول أسهمها في بورصة نيويورك). وتأسست «إلسنت»(Elscint) في ميدان تشخيص الأورام باستخدام الحواسيب في عام ١٩٦٩.

غير أن كل ما سبق ربما يدخل في عداد «الممكنات» أو «الأسباب من الدرجة الثانية». لكن ما هي المسببات الحاكمة، أو «الأسباب من الدرجة الأولى»؟

يبدو لنا أن المسبب الحاكم، كما في مجتمعات أخرى كثيرة، هو **رسوخ تطوير العلم والتقانة** كمهمة محورية، ومتعاظمة، لدولة مقتحمة وفعالة، منذ إنشائها، بل قبل إنشائها كما أسلفنا. ولهذا المسبب تجليات متباينة.

فالدعم المجتمعي للعلم والتقانة، وبخاصة التمويل، وأساساً من الدولة، هائل. وقد أشرنا إلى الكم من قبل وربما الأهم من كم الدعم هو آليات توفيره. وتقوم في إسرائيل شبكة مؤسسية ضخمة لدعم البحث والتطوير (موقعا «المجلس البريطاني ـ إسرائيل» (The British Council - Israel) ووزارة الخارجية الإسرائيلية MOFA على الإنترنت).

بداية هناك لجنة دائمة للعلم والتقانة تتفرع عن مجلس الوزراء يرأسها وزير العلم (أنشئت وزارة العلم عام ١٩٨٢).

ويتعاون في دعم الحكومة للعلم والتطوير التكنولوجي في الأساس وزارتان: «العلم» و«الصناعة والتجارة» (التجارة والصناعة سابقاً ـ وتغيير الترتيب في الاسم ليس خلواً من معنى)، بالمشاركة بين الجامعات ومراكز الأبحاث والصناعة. وهذه سمة من الأهمية بمكان في منظومة البحث والتطوير سنعود إليها بعد قليل.

وقد أنشأت الحكومة منصب «كبير العلماء» في ست وزارات رئيسية في عام ١٩٦٨. والآن يوجد «كبير علماء»، يقوم على صوغ السياسات وتحديد الأولويات

وتوفير الدعم والتدريب اللازم لجهود البحث والتطوير، في كل الوزارات تقريباً: الزراعة، والاتصالات، والدفاع، والتعليم والثقافة، والبنية الأساسية (الطاقة سابقاً)، والبيئة، والصحة، والعمل والشؤون الاجتماعية، والبوليس(!). ولا يستثنى من ذلك إلا وزارتان: وزارة الاستيعاب (للمهاجرين) والتي تضم مركزاً للاستيعاب في العلم (اهتم بشكل أساسي بالمهاجرين من الاتحاد السوفياتي السابق) ووزارة الخارجية التي تضم إدارة للعلاقات العلمية والثقافية. ويجمع كبار العلماء هؤلاء «منتدى» خاص بهم يرأسه وزير العلم.

ويتولى مكتب رئيس الوزراء مسؤولية لجنة الطاقة النووية ومركز «ناحال سوريك» للأبحاث ومركز «النقب» للأبحاث - الأمر الذي يدل على الأولوية المعطاة للبرنامج النووي - و«مركز إسرائيل للبحث في البيولوجيا»، وهو أيضاً موضوع حساس عسكرياً.

ويقع تحت إشراف وزير العلم والتقانة «المجلس القومي للبحث والتطوير» و«وكالة الفضاء» و«صندوق بدء البحث الأساسي، وترقيته».

ويضم كثير من الوزارات مراكز بحثية متخصصة، لعل أهمها بنية البحث والتطوير في وزارة الدفاع (ومن بينها هيئة تطوير التسليح «رفاييل» التي تستخدم حوالى خمسة آلاف موظف).

وتضم البنية المؤسسية لدعم العلم والتقانة عدة مؤسسات أخرى مستقلة مثل مجلس التعليم العالي، ولجنة التخطيط والمنح المتفرعة عنه، وأكاديمية إسرائيل للعلوم والإنسانيات التي تضم ستين من أبرز العلماء في إسرائيل، والمؤسسة القومية للعلم.

وتقوم كذلك مؤسسات مشتركة مع دول غربية لدعم البحث والتطوير، ممولة مناصفة[٤٩] من الطرفين، من أهمها صندوق الولايات المتحدة - إسرائيل الزراعي (١١٠ ملايين دولار)، ومؤسسة الولايات المتحدة - إسرائيل الصناعية (١١٠ ملايين دولار)، ومؤسسة الولايات المتحدة - إسرائيل للعلم (٩٠ مليون دولار)، ومؤسسة ألمانيا - إسرائيل (١٥٠ مليون مارك). ويضاف إلى كل ذلك القدرة المتميزة للمؤسسات البحثية في إسرائيل على تعبئة موارد دولية لدعم البحث والتطوير، بمساعدة الجهات الحكومية والمستقلة المذكورة آنفاً.

ويظهر تركيز دعم الوزارات للبحث والتطوير في القطاع المدني (شاملاً الجامعات) على البحث الأساسي والصناعة من تخصيص حوالى ٤٠ بالمئة من الأموال

(٤٩) على حين تلهث غالبية العرب وراء المعونات من الدول الغنية.

للبحث الأساسي ونسبة قريبة (٣٨ بالمئة) للصناعة في عام ١٩٩٥. ويتبين كذلك التركيز على العلوم البحتة والتطبيقية من توزيع منح المؤسسة القومية للعلم في العام نفسه، حيث خص العلوم الدقيقة والتقانة ٤٢ بالمئة من التمويل، والعلوم الحيوية والطب ٤٦ بالمئة (والعلوم الاجتماعية والإنسانيات ١٢ بالمئة).

ويعد التضافر القوي بين الصناعة من جانب، والبحث والتطوير من جانب آخر، مسبباً جوهرياً لفعالية الدعم الحكومي للعلم والتقانة.

وقد أُعطي دور وزارة الصناعة والتجارة دفعة قوية بتبني الحكومة سياسة نشطة لدعم البحث والتطوير الصناعي، من خلال «قانون تشجيع البحث والتطوير الصناعي» وتقوية «مكتب كبير العلماء» في وزارة الصناعة والتجارة، عام ١٩٨٤. وتصل الميزانية السنوية لتشجيع الصناعة القائمة على العلم والتقانة في وزارة الصناعة والتجارة حالياً إلى ٤٥٠ مليون دولار. وتوفر الوزارة منحاً لمشروعات البحث والتطوير في الصناعة، بحيث ترد الشركة قيمة المنحة على أكثر من ثلاثين عاماً، فقط إن نجح المشروع. ويقدر أن العائد من المشروعات الناجحة وصل إلى حوالى ستين مليون دولار في عام ١٩٩٦. وفي العام نفسه دعمت الوزارة حوالى ١٢٠٠ مشروع في حوالى ٨٠٠ شركة.

وقد أقامت وزارة الصناعة والتجارة أول «حديقة علم» تجمع بين الشركات الصناعية ومراكز البحث والتطوير في عام ١٩٧٠ بهدف مساعدة الشركات القائمة على التقانة الرفيعة، وبخاصة المبتدئة. وعادة ما توفر الحكومة حوافز للاستثمار، ومنحاً أو قروضاً، ومزايا ضريبية للمشروعات التي تقوم في «الحدائق».

كذلك أدخلت الوزارة فكرة «حضّانات» (Incubators) التقانة منذ عام ١٩٩١، لتشجيع تبلور الأفكار المبتكرة لأفراد تكون مشروعاتهم أصغر، أو أفكارهم عرضة لمخاطر أكبر، من أن تؤهلها لبرنامج الدعم العادي لوزارة الصناعة والتجارة. وقد ساعد على نشأة هذا البرنامج هجرة العلماء من الاتحاد السوفياتي السابق، وكثير منهم محمل بأفكار مهمة من دون رأسمال أو خبرة بالأعمال في الاقتصاد الحر.

والحضانات مؤسسات مستقلة، لا تستهدف الربح، ويشارك في تمويلها، بالإضافة إلى الحكومة المركزية، المحليات ومشروعات الأعمال ومانحون غير حكوميين. وتوفر الحضانات خدمات متكاملة في مجالات دراسات الجدوى والتشغيل والإدارة والتمويل والتسويق. ويقدم مكتب رئيس العلماء في الوزارة منحاً مالية للمشروعات المختارة توازي ٨٥ بالمئة من ميزانية المشروع بحد أقصى حوالى ١٥٠ ألف دولار في العام لمدة سنتين. وفي مقابل ذلك يحصل المكتب على خُمس أسهم المشروع (ويخصص ٧٠ بالمئة لصاحب الفكرة و١٠ بالمئة لباقي العاملين). ويحصل المكتب على

٣ بالمئة من عائد المشروع سنوياً، إن نجح، يعاد استثمارها في الحضانة.

وقد وصل عدد الحضانات في عام ١٩٩٦ إلى ست وعشرين كانت ترعى أكثر من ٢٠٠ مشروع، كلها تقريباً تتوخى التصدير، بتكلفة تقارب ٣٢ مليون دولار. وكان قد تخرج من الحضانات حتى ذلك الحين أكثر من ثلاثمائة مشروع، منها ١٧٣ حققت أهدافها، و١٢٣ دخلت مجال الاستثمار التجاري برأسمال يتراوح بين ٥٠ ألفاً وثمانية ملايين دولار، وبتمويل إجمالي يزيد على ٨٠ مليون دولار.

خاتمة: بدائل المستقبل

يستخلص من الأقسام السابقة أن كثرة العرب، مقابل قلة عدد البشر في إسرائيل، تنقلب قلة في منظور النوعية. وتهبط كفة العرب بسبب البنية المؤسسية لتوظيف البشر وتوليد التقانة، إلى حد أن الوفرة العددية، مع تدني النوعية، ورداءة التوظيف، ووهن الناتج، تكاد تنقلب من إمكان مهدر، إلى عبء معوّق (لا شك في أن تحويل ٢٥٠ مليون من البشر الضعفاء القليلي القدرات إلى طاقة عطاء، بإمكانات محدودة، في زمن المعلوماتية، أمر ينطوي على صعوبة بالغة).

ولا عجب، والحال كذلك، أن يتمايز الإنجاز التكنولوجي والإنتاجي لإسرائيل على العرب بشدة. ومن ثم يصبح التفوق العسكري، والسياسي، الراهن لإسرائيل في المنطقة مجرد تحصيل حاصل.

فالعرب، بلغة «التمهيد»، إمكان بشري ضخم لكنه مهدر، على حين أفلحت إسرائيل في الاستغلال الكفء لإمكان بشري متميز بداية، وفي ظلال دعم هائل من خارجها. هذه هي الحدود الخارجية لمعادلة القدرات البشرية والتقانية بين العرب وإسرائيل كما تبلورت في القرن العشرين، وتتجسد الآن في وهن مفرط للقضية العربية، بوجه عام، وفي مواجهة إسرائيل بوجه خاص.

ومع ذلك لا تحكم استخلاصات هذه الدراسة على العرب بحتمية الهزيمة أمام إسرائيل في مضمار البشر والتقانة، وما يمكن أن تجره من ويلات وإن كنا قاب قوسين أو أدنى من هذه الكارثة.

فهناك إنجازات للعرب في التاريخ الحديث تقوم على حسن استغلال البشر والتقانة، ومنها حرب تشرين الأول/اكتوبر، ونجاح العراق بتطوير قدرات تقانية متطورة في المجال العسكري. غير أنه يعيب هذه النجاحات سمتان: التفرد على صورة هبات غير متواصلة، مما يعني قلة التراكم عبر الزمن، وسوء السياق المجتمعي إما بسبب هيكل سياسي، قمعي وفاسد، أو قلة تجذّر «الإنجازات» في النسيج

الإنتاجي والاجتماعي للبلدان المعنية، وللوطن العربي.

وعلى جانب آخر، يبدو سجل الإخفاق في التنمية البشرية والتقانية على الجانب العربي أطول، وأبعد مدى. إنه في النهاية، سجل مشين ـ وبخاصة قياساً على الإنجاز الإسرائيلي ـ مهما انتحلنا الأعذار وسقنا التبريرات، لنا أو لهم. فالتاريخ لا ينتحل الأعذار، والقوة تصنع «الحقائق».

لا مراء في أن تأخر العرب في مواجهة إسرائيل، في مضمار البشر والتقانة، وما يترتب عليه من سمات مجتمعية أخرى، ومن إمكانات حسم مجريات الأحداث في المنطقة، قد أمسى صارخاً، ويتسارع.

ومن الجوهري التأكيد على أن التفوق الإسرائيلي في الإنتاجية التقانية أعلى بكثير عنه في الإنتاجية الاقتصادية. والأهم من ذلك هو أن الفجوة الهائلة في الإنتاج التكنولوجي تنذر باطراد فجوة الإنتاجية الاقتصادية، والتنافسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بين العرب وإسرائيل. وهذا المتضافر الحميد بين القدرات البشرية والتقانية الراقية والقوة ـ معبراً عنه في هذه الحالة بالقوة الاقتصادية ـ يقابله في حالة العرب متضافر خبيث بين تدني القدرات والوهن.

وإذا أدخلنا بعد الزمن، أي معدلات التغير النسبي، في ثنائية التفوق/التخلف هذه لاتضح أن العرب يحكمون على أنفسهم، لا محالة، بالذل والخنوع إن لم يجدوا سبيلاً للتحول من المتضافر الخبيث الراهن إلى ذلك الحميد الذي ترتقيه إسرائيل. ولا بد من أن يتم ذلك التحول بسرعة واقتدار يعوضان التخلف النسبي السائد الآن في مواجهة إسرائيل.

ومن أسف أن الظروف العربية الراهنة، قطرياً وقومياً ودولياً، تقلل يوماً بعد يوم، من إمكان التوصل إلى توازن قوة مقبول مع إسرائيل يرسي أسس «سلام عادل» في المنطقة. فبعد خمسين عاماً من «المواجهة»، لم يعد يدور بخلد عاقل أن شيئاً ما يتهدد إسرائيل جدياً.

صحيح أن دولة إسرائيل تعاني مشكلات داخلية تتمحور حول تناقضات نسيجها الاجتماعي، وليست الدول العربية من هذا المشكل براء. غير أنه في سياق التحليل الهيكلي للمنطقة صار التساؤل يدور حول كيف يمكن أن يتكيف العرب مع إسرائيل؟ أو بعبارة أصح، ماذا يمكن أن تفعل إسرائيل بالعرب؟ ولعل هذا التحول أقوى ما يكون في حالة القضية الفلسطينية (حيث صار التساوم حول «الوطن» بالنسب المئوية المنخفضة!).

ومن جانب آخر، يتعين ملاحظة أن إقامة مثل هذا التوازن البشري والتكنولوجي يمثل، في الوقت ذاته، سبيل العرب الوحيد لنهضة حقة، على أساس

متين من القدرات البشرية الكفء والتقانة الراقية. ولعل هذه هي القيمة الإيجابية الوحيدة الكامنة في واقع تخلف العرب الصارخ في مواجهة إسرائيل، إن وعاه العرب ونهضوا لمجابهة التحدي.

يدّعي وزير علم سابق في إسرائيل أن «محاولة العالم العربي القضاء على [إسرائيل] من خلال الحروب المتكررة قد حفزت إنجازات التقانة الرفيعة فيها»[٥٠]. ومن دون الدخول في تهافت العبارة، فلا شك في أن التحدي يشعل القدرة على الابتكار. فهلا ينهض العرب لمواجهة تحدي التفوق التكنولوجي الإسرائيلي؟

إن التصورات المهيمنة حالياً على مستقبل المنطقة تدور في فلك بديل واحد هو التسوية، في الشرق الأوسط، والتي تخضع معالمها لهيكل القوة في المنطقة والعالم، وهو ليس في مصلحة العرب ما داموا على هذا القدر من الضعف. وما يسمى أحياناً «انهيار عملية التسوية» ليس إلا بديلاً فرعياً لمنطق التسوية التي يملي فيها الأقوياء على الضعفاء، مهما تشدقوا، جميعاً، بالحق والعدل والسلام.

بديل «العنقاء» ومتطلباته

إن نقض البديل الكارثي في علاقة العرب بإسرائيل يتطلب لا أقل من «معجزة». ولكنها «معجزة» لن تسقط من سماء عالم لا يأبه لمن يحكمون على أنفسهم بالقعود، وكل من يروم النهوض قائم على حد سيف. هي «معجزة» تتطلب جهاداً خارقاً ومتصلاً.

لقد بات مطلوباً انتفاضة عربية ممتدة تمتشق كل أنواع السلاح، وعلى رأسها البشر الأكفاء والتقانة المتطورة. فلم يعد يكفي التلويح بانتفاضة فلسطينية تمتشق الحجارة، و«السلطة» الفلسطينية حبيسة أسر العدو ورهينة كرم أصدقائه، بينما باقي العرب منشغلون على الأكثر بمضغ الكلام، وبالمبادرات «الدبلوماسية» التي لا تستند إلى قوة تذكر. ومن البديهيات أن نتيجة أي تفاوض رهن بميزان القوة النسبي لأطرافه.

والمؤكد أن إسرائيل قد استفادت، وما تزال تستفيد من حبل سُرّي مع «الغرب» ـ وبخاصة الولايات المتحدة ـ بأشكال عدة بالغة الأهمية. وليس من قبيل المبالغة اعتبار الغرب بمثابة البعد الاستراتيجي الأساسي لدولة إسرائيل من دون التهوين من الإنجاز الإسرائيلي. فهذا التهوين ينطوي على ضرر بالغ بفرص نهوض العرب بالتحدي المفروض، لا يعدله إبراء النفس تعللاً بأن وراء إسرائيل قوى «كبرى».

---

(٥٠) انظر ما كتبه زيف بيجين، في: *Newsweek* (20 April 1998).

إن التوظيف السليم لهذه الحقيقة يتمثل في أن يعرف العرب أن هذه الصلة تكوّن جزءاً لا يتجزأ من قراءة التحدي، ومن تعريف سبل المواجهة. بعبارة أخرى، من يريد مواجهة إسرائيل عليه مواجهة من يقف وراءها.

من ناحية، لن يجدي العرب فتيلاً التعلق بأن يلعب الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، دور الراعي، النزيه والفاعل، لعملية «السلام» التي يخجل المرء من التعقيب على ما أصابها.

ومن ناحية أخرى، يتعين على العرب - إن أرادوا مواجهة جادة لإسرائيل تعفيهم على الأقل من المخاطر التي صارت شبه مؤكدة - أن يوفروا متطلبات هذه المواجهة، ببعديها القريب والبعيد.

إن البديل الموضوعي الوحيد، للدعم الخارجي لإسرائيل، المتاح للعرب هو ترقية التعاون العربي، وصولاً إلى أشكال أرقى من التوحد، تزيد من قوتهم في المعترك الدولي بعامة، وفي مواجهة إسرائيل بخاصة. ومن أسف أن الأنظمة العربية، بدلاً من استثمار هذا الإمكان، تهدره باطراد.

ولربما يمكن أن تقوى دولة عربية ما على مواجهة إسرائيل وحدها. ولكن ذلك احتمال بالغ الضعف، وبخاصة بعد خبرة العراق، ولا بد سيستلزم - إن قام - وقتاً أطول، وينطوي على تكاليف ومخاطر أبعد، فلا بد بالتالي من بديل قومي. والمؤكد أن البديل القومي الفعال يطلب حداً أدنى من النهوض القطري، بل يقوم تضافر متصاعد بين النهوض القطري والتوحد العربي.

في مضمار البشر والتقانة، على وجه التحديد، لا مناص من أن يتوافق العرب على تحد تاريخي لبناء رأس مال بشري راقي النوعية وإقامة قدرة ذاتية في التقانة - وهذان مجالان مؤهلان بامتياز لتعاون عربي فعال - يؤسسان لنهضة شاملة، ويغيران من ميزان القوى في المنطقة.

وتبين المفارقات الصارخة بين العرب وإسرائيل، التي عمّت الصفحات السابقة، ملامح الجهد المطلوب. ونأسف أن نضطر إلى القول ان إعمال النظر في ما قام به العدو الصهيوني في ميدان العلم والتقانة يفضي إلى التقدير بكونه جديراً بالتأسي به.

غير أنه تتعين مراعاة أن منظومة القدرات البشرية والتقانية هي انعكاس، في مجال معين، لمجمل النظام الاجتماعي والاقتصادي. وعليه، فإن تغييراً عميقاً في أداء، وناتج، هذه المنظومة يتطلب تفاعلاً مع تغيير واسع المدى في السياق الاجتماعي والاقتصادي، وفي السياسات والمؤسسات المجتمعية، يغذي فاعلية القدرات البشرية والتقانية، ويتغذى منه. ولا ريب في أن أي تغيير في العمق ينطوي على تكاليف،

اجتماعية وسياسية، لا بد من تحملها.

كذلك يحمل أي تطوير جذري للقدرات البشرية والتقانية تكاليف مالية كبيرة، بينما الاقتصادات العربية راكدة، وعلى حين تتجه الحكومات، في إطار إعادة هيكلة الاقتصادات العربية على النسق الرأسمالي الطليق، إلى تقليل إنفاقها على الخدمات العامة، ومن بينها التعليم، تتعالى أصوات مطالبة بتقليل الإنفاق على المراحل الأعلى من التعليم، على وجه الخصوص، وهي منبت البحث والتطوير. وليست البلدان العربية، بالطبع، على حدٍ سواء في هذا التحدي، فالأفقر منها يواجه مشكلة أكثر تعقيداً. والتعاون العربي، الذي تعوّل على فعاليته الرؤية البديلة كثيراً، ليس على أحسن ما يشتهي، ويقصر شديداً عن متطلباتها.

والرد، الموجز، على التحفظات المثارة آنفاً هو أن العرب بعامة، ومتخذي القرار لهم بخاصة، لا يطيقون التهاون في توفير متطلبات البديل الوحيد الكريم الباقي، إلا إذا كانوا غير عابئين باحتمال تدهور العرب في مصاف الأمم حتى أبعد مما حملت الحوادث مؤخراً.

إن بناء القدرات البشرية والتقانية الراقية هو مهمة تاريخية مطروحة على المنطقة العربية في هذه المرحلة من وجودها، ومن ثم فلا مناص من تحمل التكاليف المطلوبة.

ويمكن، بالقطع، تحويل موارد مالية تهدر الآن في أوجه إنفاق، بعضها سفيه والبعض الآخر بذخي، لا تداني بناء القدرات البشرية والتقانية أهمية، ولو من بعيد.

ولكن، حتى إن اقتضى الأمر التضييق على ما يعد الآن «أساسيات»، فخيار الاستثمار في البشر والتقانة هو الأهم، إذ هو سبيل الفلاح في المستقبل، ودونه البوار. وعلى الدول العربية، مجتمعة، تبني مسؤولية تدبير التمويل اللازم، وإقامة السياق المجتمعي المؤاتي، باعتبار هذا المنحى أولوية قومية ملحة تقارب مواجهة الكوارث الحالة.

إلا أن المورد الأكثر أهمية لضمان إنفاذ الرؤية البديلة هو إطلاق الطاقات الخلاقة لكل العرب، في إطار عقد اجتماعي جديد ممكّن من ذلك، وبطرق تتجاوز الحسابات الاقتصادية التقليدية، وتسمح بتحقيق إنجازات أكثر بعداً بتكلفة مالية حتى أقل. إن قلب الحسابات الاقتصادية الضيقة للتكلفة والمنافع يقع من إنفاذ الرؤية البديلة في القلب.

في النهاية، يبقى التفكير الجسور مفتاح النجاح في إنفاذ الرؤى المستقبلية البديلة، كما في تصورها. كذلك تتطلب الأهداف الكبرى أعمالاً من حجمها. وبالمقابل، فإن الركون إلى تتالي الحلول السهلة، سلوك قصير النظر، لا يمكن أن يؤدي إلى إنجازات ملموسة في الأجل الطويل، وقد يجر كوارث غير محسوبة.

وليس من العسير وضع قوائم «توصيات» بما يجب أن يفعل، أو صوغ «استراتيجيا» لبلوغ الغايات المتوخاة. هذه أمور «فنية» يوجد من شاكلتها الكثير (وإن كان وضع «استراتيجيا أو ـ من باب أولى ـ «خطة عمل» ـ يثير التساؤل عن الفاعلين الذين تتوجه إليهم هكذا «استراتيجيا» أو «خطة عمل»، وعن «الإمكانات» التي يمكن توظيفها لتحقيق أغراضهما).

ومن دون أي تهوين من قيمة الفكر، والتبصر والتدبر، في حفز الفعل المجتمعي، فالمستقبل لا تصنعه «التوصيات» أو «خطط العمل» التي لا تحملها قوى سياسية فاعلة تتصارع على أرض الواقع.

إن الشروط المجتمعية، وبوجه خاص السياسية، اللازمة للنهوض بالتحدي المنشود، هي معقل «الإمكان». وليس هناك، منطقياً، إلا بديلان.

الأول أن تنهض القوى السياسية المسيطرة في البلدان العربية، بالتحدي الموصوف. والأرجح أن الشروط الموضوعية لبنية القوة في البلدان العربية تنفي هذا الاحتمال. ويرجع ذلك، في الأساس، إلى أن غالبية النظم العربية ـ وبخاصة القريبة من دائرة الصراع ـ «تعاهدت» على سلام إسرائيل، إما قانوناً أو فعلاً، بصورة تشتبك بلا فكاك مع مصالح «النخب» الحاكمة، ومصالح حلفائها، في سياق علاقاتها الدولية.

ولا تقدم القوى السياسية، الأكثر فعالية في مناهضة هيكل القوة المسيطر على الساحة العربية، أي التيار الإسلامي بطيفه الواسع، إن آن لها أن تتسيد، بديلاً مجتمعياً أفضل جوهرياً من ذلك القائم الآن لتوفير متطلبات النهوض بالقدرات البشرية والتقانية.

ومن أسف أن أكثر البدائل المستقبلية احتمالاً هو أن يطول الاستنزاف الدامي بين بنية القوة المسيطرة حالياً، والتيار الإسلامي، على جسد الأمة وروحها، بدعم من الغرب، ومن إسرائيل بالذات (كثيراً ما صرحت قيادات إسرائيلية، بما فيها تلك التي يترحم عليها بعض العرب الآن، أن مهمتها الأولى في المنطقة، والتي تشترك فيها مع الأنظمة العربية، هي مقاومة «التطرف» الإسلامي).

أما البديل **الثاني**، العنقاء، فينتظر أن تتغير بنية القوة في البلدان العربية، جوهرياً، حتى يقوم بنيان مغاير مؤهل للنهوض بالتحدي.

ولن يحدث هذا من دون مخاض طويل وقاس، تتبدى علاماته الأولى في تفاقم الأزمات الاجتماعية والسياسية في غالبية البلدان العربية، وفي التأزم الحاد للقضية الفلسطينية على وجه الخصوص.

على أن بذرة هذا المخاض تستصرخ طالبة من يزرعها، ويرعاها.

ملحق: مؤشرات القدرات البشرية والتقانية، إسرائيل نسبة إلى العرب، حول منتصف التسعينيات

المؤشر	المرجع الزمني	العرب	إسرائيل	نسبة إسرائيل إلى العرب
المساحة (مليون كيلومتر مربع)[٢]		١٣,٠٤	٠,٠٢	٠,٠٠
عدد السكان (مليون نسمة)[٣]	١٩٩٥	٢٥٠	٥,٥٠	٠,٠٢
نسبة السكان الأصغر من ١٥ عاماً[٤]	١٩٩٦	٤١,٠	٢٩,٠٠	٠,٧١
نسبة الأمية (بالمئة)[٢]	١٩٩٤	٤٥,٣	٥,٠٠	٠,١١
متوسط عدد سنوات التعليم للفرد البالغ[١]	١٩٩٢	٣,٤٠	١٠,٢٠	٣,٠٠
معدل الالتحاق الإجمالي بمستويات التعليم الثلاثة (بالمئة)[٢]	١٩٩٤	٥٨,٠	٧٥,٠٠	١,٢٩
الإنفاق على التعليم للفرد (دولار)[١]	١٩٩٢	٣٣٩	٢٤٧١	٧,٢٩
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار ـ أسعار ١٩٨٧)[٢]	١٩٧٠	١٨٩٣	٥٨٤٧	٣,٠٩
	١٩٩٤	١٥٩٥	١٠٠٦٤	٦,٣١
صادرات السلع المصنعة (بالمئة)[٥]	١٩٩٢	١٢,٠٠	٩٥,٠٠	٧,٩٢
الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)[٦]	١٩٩٤	٠,٢٠	٢,٣٠	١١,٥٠
العاملون بالبحث والتطوير، لكل ألف من السكان[٧]	١٩٩٤	٠,٣٥	٣,٨٠	١٠,٨٦
وصلات شبكة الإنترنت، لكل ألف من السكان[٨]	١٩٩٨	٠,٩٨	٤٥,٤٠	٤٦,٣٣
تسجيل براءات الاختراع في الولايات المتحدة، لكل مليون من السكان[٩]	١٩٩٦	٠,١٠	١٠٢,٠	١٠٢٠

المصادر:

(١) United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 1994* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1994).

(٢) United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 1997* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1997).

(٣) World Bank, *World Development Indicators* (1997), on CD-ROM.

(٤) United Nations, Population Division, *World Population* (New York: Department of Economic and Social Information, and Policy Analysis, 1996).

(٥) World Bank, *World Development Indicators* (Washington, DC: The Bank, 1994).

(٦) Barré and Rémi, «S & T Indicators: A World View,» in: *Observatoire des sciences et des techniques* (France, 1998).

(٧) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization [UNESCO], *World Science Report* (Paris: UNESCO, 1996).

(٨) Internet Web Site.

(٩) US Patent and Trademark Office Web Site (1997).

تعقيب

عدنان مصطفى (*)

تقديم

في البدء لا بد لي من الاعتراف بأنه لدى قراءتي الأولى للبحث القيم الذي حققه د. نادر فرجاني، وهو بعنوان: «الإمكانات البشرية والتقانية العربية»، أصابت ذهني صدمة إحباطية مردها خيبة توقعي قراءة لراهن الإمكانات البشرية والتقانية العربية، مع إبراز كامن لزخم هذه الإمكانات حسبما جاء في الخطوط المرجعية (Terms of Reference) المنظورة لهذا البحث، فالعرب كما يقول د. فرجاني في مستهل بحثه:

«لا يوجدون في فراغ تاريخي أو جغرافي ـ سياسي...».

وأستميحه العذر بتذكيره، وهو الأعلم حقاً مني، بأن العرب أيضاً ـ على رغم انحطاطهم الراهن ـ لم يتمكن أي فراغ حضاري بعد من احتوائهم منذ أن خلق الله السماوات والأرض. خلت صدقاً، أنني أقرأ بحثاً لتقويم الإمكانات البشرية والتقانية الإسرائيلية، في حين لمست قلبي صدمة صحو على أمل لدى قراءتي بحث د. انطوان زحلان ـ المقدم لندوتنا هذه ـ وهو بعنوان: «الإمكانات البشرية والتقانية الإسرائيلية»، وجاءت شرارة هذه الصدمة الأخيرة من قراءتي لدرس براغماتي حول عقيدة مجتمع العلم والتقنية الإسرائيلي، وحصولي على ما توقعته، من تصور لما يجب أن ينهض به العرب عموماً، ومجتمعهم العلمي خصوصاً، لصنع قومة بقائهم في وجه تعاظم التفوق الصهيوني عليهم. وبذلك لن يعجب قولي هذا من قرأ بحث د. زحلان بعقل يخالف عقيدة د. زحلان، ويحسب أننا نعيش الزمن الأخير من وجودنا على هذا

(*) أستاذ في الفيزياء ووزير النفط والثروة المعدنية الأسبق ـ سوريا.

الكوكب المرهص. كذلك لن يسر من قرأ بحث د. فرجاني بذهن تكتيكي منفعل، يحسب أن تغيير موازين التفوق العلمي ـ التقني بين الأمم لا يملك سوى فرصة اقصاها عقد من زماننا المقيت المنفتح على القارعة **﴿وما أدراك ما القارعة﴾**[*].

أولاً: منظور الإمكانات البشرية والتقانية العربية

على أي حال، بغية تقويم إمكانات العرب البشرية والتقانية، اعتمد د. فرجاني مقارنات ثلاثاً هي:

١ ـ مقارنة الذات في الماضي.

٢ ـ مقارنة بالشرائح الأكثر تقدماً.

٣ ـ مقارنة بنظائر.

وذلك في إطار السمات الرئيسية للحقبة التأريخية الجارية اليوم، وهي:

١ ـ العولمة.

٢ ـ تشابك الكيانات القطرية.

٣ ـ سيادة العلم والتقانة المتقدمة.

٤ ـ التطور المتسارع الإيقاع.

٥ ـ التنافس الحاد بين الأمم.

٦ ـ الإنتاج الراقي النوعية.

٧ ـ الكفاءة الإنتاجية العالية.

حيث أفلح بشكل ما في إنارة هذه الأعمدة السبعة وفقاً لفكر «الثورة العالمية الأولى» المعروفة في تقرير نادي روما الأخير.

وفي الجزء الأول من البحث، توصل د. فرجاني إلى الحقائق التالية:

١ ـ إن فارقاً متعاظماً في القدرات البشرية والتقانية يحتل عنصراً حاكماً في الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

٢ ـ ثمة تلاحم عضوي بين العلماء اليهود في العالم مع البنية المؤسسية للعلم والتقنية في إسرائيل، في حين لا نرى مثل هذا الأمر على الجانب العربي.

٣ ـ إنتاجية البشر في إسرائيل شديدة الإيقاع بالمقارنة مع محيطها العربي، ومن

(*) القرآن الكريم، «سورة القارعة،» الآية ٣.

أهم محددات هذا الفارق في الإنتاجية هو كم ونوعية رصيد رأس المال البشري الذي يتراكم أساساً من خلال التعليم.

وبعاطفة وطنية ـ عربية سامية جيّاشة بيّن د. فرجاني كيف ينطوي البعض من العلماء العرب الناجحين في الشتات، مثل د. أحمد زويل، في هرمية (Hierarchy) مجتمع العلم والتقانة الشمالية، وهي ـ كما يعلم القاصي والداني على هذا الكوكب ـ هرمية منظومة ومحكومة كلياً من قبل المافيا الصهيونية العالمية بطبيعة الحال. وفي الوقت الذي لا يمكن البتة إنكار حقيقة التلاحم بين مجتمع العلم الصهيوني وإسرائيل، باعتبار أن إسرائيل كيان ذريعي (Means) صهيوني لصنع إسرائيل الكبرى، ولا يمكننا إغماض العين عن ارتفاع إنتاجية البشر في إسرائيل عن إنتاجية العرب اليوم، لا يمكننا البتة التسليم مع د. فرجاني بصبغ الكثرة من العلماء الوطنيين العرب في الشتات بصباغ نهوض وسلوك د. أحمد زويل. وثمة أمثلة لا حصر لها تؤكد الحقيقة الأخيرة هذه، مبينة عمق التزام الكثرة من العلماء العرب في الشتات بهموم ومشاكل ومسائل ووجود الوطن العربي في المنظورين العاجل والآجل. وبغض النظر عن تقويمنا للشجار العربي السياسي الذي حدث بين العراق والكويت، لا يمكننا تفسير غيرة قوى النظام العالمي الجديد، على طرف عربي دون آخر، أنها نابعة من حافز أخلاقي ـ حضاري طيب، بل سيثبت الزمن العاجل للعرب أولاً بأن هذه الغيرة موجهة:

أولاً: للسيطرة الشمالية على مصادر النفط الرئيسية في العالم ضماناً لاستمرار إمداد آليات نمائها بالطاقة التقليدية الرخيصة.

ثانياً: للتأكد من تقزيم الإمكانية العلمية ـ التقانية العربية التي اجتذبتها برامج البحث والتطوير العلمية ـ التقانية في العراق قبيل احتلال العراق للكويت بسنين عديدة، وبمتابعة سلوك لجنة «UNSCOM» في العراق، نتبين تضافر الـ«CIA» والموساد للقضاء على البنية التحتية العلمية ـ التقانية العربية في العراق وتشتيت شمل العلماء العرب هناك، علماً بأن القرار السياسي المحض كان وراء أمر احتلال الكويت من العراق أولاً، ثم قوى النظام العالمي الجديد ثانياً. لقد عشنا طويلاً داخل الوطن العربي وخارجه، مثل أكثرية أبناء المجتمع العلمي العربي في الشتات، فلم نجد عالماً عربياً حقاً لا يملك انتماء لوطنه العربي. وإن بدا ثمة تفاوت في إثبات هذا الالتزام فمرده معاناة هذا العالم العربي أو ذاك في الشتات لإرهاصات بقائه حياً في مجال تخصصه، لكن حالاً كحال د. زويل لا يمكن أخذه كدليل على فقد هذا الالتزام. ليعذرني د. فرجاني إن عتبت عليه في حماسه، ووقوعه بشكل غير مقصود قطعاً، بفخ لصق تهمة عدم التزام العرب في الشتات بمسائل وجود وطنهم العربي، فقد كان هذا الحماس وراء إصابة ذهني بالإحباط، ووقتها تساءلت ماذا سيصيب أبناء المجتمع

العلمي العربي ـ المقيمين وفي الشتات ـ لو اطلعوا على شاهد د. أحمد زويل؟ أعتقد بأن ما سيرد من إحباط على أذهانهم سيقود إلى التساؤل إن كان مقصد هذه الندوة هو المساهمة في صنع تصور القومية العربية أم ضدها؟ ليت د. فرجاني ضرب مثالاً آخر على حال العلماء العرب داخل الوطن العربي وفي الشتات، ليبين أن الملتزم منهم ـ وهم كثرة متكاثرة وكتاب الله المجيد ـ يحمل جمرة في يده غير عابىء بكل الإرهاصات الاجتماعية والسياسية من حوله، ليؤكد للعلماء الشباب العرب أن الغد لناظره قريب وما بعد الشدة غير الفرج. وهنا لا بد من التأكيد على حقيقة مهمة هي: أن العلماء العرب من خلال التزامهم بمسائل أوطانهم متفاوتون حماساً، الأمر الذي يجعلنا نميزهم بأنهم:

١ ـ أبناء مدرسة علم ـ عربي مواجهة اليوم وبكل عزم لمدرسة العلم ـ الحربي الصهيونية.

٢ ـ علماء ردفاء لاخوتهم المرابطين على ثغور المواجهة، قادرون في المناخ والزمن المناسب والتعامل المحترم، على أداء واجبهم العربي ـ الحضاري.

وكان لا بد من إعطاء أكثر من مثال على أن بعضاً من رواد الحماس من أبناء مدرسة العلم العربية، مثل واحد من حضور هذه الندوة (وربما أمثاله خارجها)، كان بإمكانه أن ينال جائزة نوبل في تخصصه، لو خفف من حماسه في الدفاع عن وطنه السليب فلسطين مثلاً، ولو لم يقم بإظهار دور قوة مدرسة العلم العربية في جولات الصراع العربي ـ الصهيوني. وأقول جازماً ان هذا الأخ الكبير لو تحاور على طريقة منظمة التحرير الفلسطينية مع علماء العدو الصهيوني، لكان السابق على نجيب محفوظ في نيل جائزة نوبل، علماً أن معظم بحوث هذا العالم العربي العتيد تم تحقيقه داخل الوطن العربي. ولقد كنت واحداً من الذين نصحوا هذا العالم الفذ بأن يتابع كفاحه في المهجر، بدلاً من العيش في جحيم الحرب اللبنانية، فيحفظ لنا منارة فكره من الإحباط، ويمدنا جميعاً بقوة عقيدة التزام مدرسة العلم العربية الناهضة اليوم ببقاء ونماء وطننا العربي العظيم. وربما يرد على بال من يقول: وهل يستطيع عالم أو بضعة علماء تحقيق مكسب ما في الصراع العربي ـ الصهيوني؟ وبالاحتذاء بأسلوب د. فرجاني في المقارنة، يمكن لنا التذكير بالعالمين الصهيونيين: إيغال تالمي وزميله راكا، اللذين أسسا قسم الفيزياء في الجامعة العبرية عام ١٩٣٤، وأمدا بعلمهما لاحقاً قوة العدو الصهيوني الحربية الضاربة في أرض فلسطين المحتلة بعنصر تفوقها. فلقد مكن راكا وتالمي الحكومة الإسرائيلية من مقايضة حساباتهما الخاصة بالانشطار النووي بطائرات الميراج الفرنسية، وعلى هذه الطائرات جرى إلحاق هزيمة حزيران/يونيو العسكرية بنا عام ١٩٦٧.

وبتذكر توجه د. فرجاني في بدء عمله لتحقيق المقارنات الثلاث المشار إليها آنفاً وتقويم الكم والكيف في مجال المقارنة مع إسرائيل، نجده يتوصل إلى البيانات (Statements) التالية:

أ ـ في مجال التعليم وتراكم رأس المال البشري

(١) تدخل البلدان العربية القرن الحادي والعشرين مثقلة بحوالى ٧٠ مليون أمي، غالبيتهم من النساء.

(٢) تباطؤ التحسن في نسب الاستيعاب في التسعينيات، في مستويات التعليم الثلاثة، عن معدل إنجاز الثمانينيات، وخاصة في ما يتصل بالمستويين الثاني والثالث.

(٣) تدني القيمة الحقيقية لمخصصات الإنفاق على التعليم في البلدان العربية.

(٤) تدهور الكفاءة الداخلية للتعليم في البلدان العربية.

(٥) تؤكد الدراسات القليلة المتاحة غلبة سمات ثلاث اساسية على ناتج التعليم في البلدان العربية: تدني التحصيل المعرفي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية، واطراد التدهور فيها.

(٦) يقوم خلل جوهري بين سوق العمل ومستوى التنمية، من ناحية، وناتج التعليم من ناحية أخرى، ينعكس على ضعف إنتاجية العمالة، ووهن العائد الاقتصادي والاجتماعي على التعليم في البلدان العربية، وليس أدل على ذلك من تفشي البطالة بين المتعلمين، وتدهو الأجور الحقيقية للغالبية العظمى منهم.

وبناء على هذه الأعمدة الستة يجد د. فرجاني تهديداً كبيراً لبقاء عربي كريم خلال العقود المبكرة من القرن المقبل.

ب ـ في مجال البحث والتطوير التقاني

لا يوجد إنجاز عربي، بمعنى فوق قطري، في التقانة. وهذه أبرز علامات الإخفاق العربي.

وعلى رغم كامن فجيعتنا المنبثقة من إدراكنا لهذه الحقيقة القاسية من قبل، لم ينتشلنا د. فرجاني منها إلا قليلاً بأمثلة صغيرة ناجحة تتعلق بمجالات تطوير صناعية تقع في مرتبة ثانوية في الأهمية، لكنه أعادنا إلى القاع بأمثلة يتبين المرء العادي منها أن عبء التخلف والفشل في البحث والتطوير واقع بشكل ما على أبناء المجتمع العلمي العربي. كما زاد في إيلامنا قيامه بتقويم إمكانات البحث والتطوير العربية على أساس اقتصادي بحت. وأنا شخصياً ـ وانطلاقاً من تقديري الكبير لتجدد فكر د. فرجاني

التنموي الحضاري ـ كنت أتمنى أن أراه يستغل هذه الندوة، وهذا البحث تحديداً، ليقدم اتقاناً تحليلياً جديداً لواقع إمكانات العلمية والتقنية العربية يمكن لنا من خلاله فتح النار على من أغلق علينا في المجتمع العلمي العربي أبواب التنفس وفق الأصول الحضارية المجيدة لمدرسة العلم العربية، وخنق إبداعنا العلمي والتكنولوجي عبر عدة عقود خلت من هذا الزمان، وحرمنا من أداء دورنا المناسب في مواجهة قوة العدو الصهيوني العلمية ـ التقانية، سواء كان مصدر هذا المقت اجتماعياً أو سياسياً أو مدنياً أو اقتصادياً أو مؤسسياً أو. . . الخ. فلقد آن لنا في المجتمع العلمي العربي أن نذكر الناس من أقصى الوطن العربي إلى أقصاه، بأن زخم انتصارهم على أعدائهم عموماً، والصهاينة خصوصاً، إنما يمر من فوهة الإبداع العلمي ـ التكنولوجي العربي.

ثانياً: بدائل المستقبل

انطلاقاً من حماسه الوطني ـ العربي المعهود، يختم د. فرجاني بحثه بتقديم الحقائق التالية:

أولاً: إن تأخر العرب في مواجهة اسرائيل، في مضمار البشر والتقنية، وما يترتب عليه من سمات مجتمعية أخرى، ومن إمكانات حسم مجريات الأحداث في المنطقة، قد أمسى صارخاً، ويتسارع.

ثانياً: إن الفجوة الهائلة في الإنتاج التكنولوجي تنذر باطراد فجوة الانتاجية الاقتصادية، والتنافسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بين العرب وإسرائيل.

ثالثاً: لقد بات مطلوباً انتفاضة عربية، ممتدة تمتشق كل أنواع السلاح، وعلى رأسها البشر الأكفاء والتقانة المتطورة.

رابعاً: إن البديل الموضوعي الوحيد للدعم الخارجي لإسرائيل، المتاح للعرب، هو ترقية التعاون العربي وصولاً إلى أشكال أرقى من التوحد، تزيد من قوتهم في المعترك الدولي عامة، وفي مواجهة إسرائيل خاصة.

خامساً: إن بناء القدرات البشرية والتقانية الراقية هو مهمة تاريخية مطروحة على المنطقة العربية في هذه المرحلة من وجودها، ومن ثم فلا مناص من تحمل التكاليف المطلوبة.

ويلتقي د. فرجاني معنا في «أن تفكيراً عربياً جسوراً، يتجاوز كل تدبير التوصيات وخطط العمل والاستراتيجيات. . . الخ، يمكن أن يكون مفتاح النجاح في إنفاذ الرؤى المستقبلية البديلة» وصنع التحدي المنشود. والغريب أن د. فرجاني لم يبادر بإكرامنا في هذا المقام الطيب بشهود نموذج لهذه الجسارة، رعاه الله. لكنه في

المقابل، يعتقد أن ليس ثمة إلا بديلان لهذا التوجه هما:

الأول: أن تنهض القوى السياسية المسيطرة في البلدان العربية، بالتحدي الموصوف.

الثاني: العنقاء: فينتظر أن تتغير بنية القوة في البلدان العربية، جوهرياً، حتى يقوم بنيان مغاير مؤهل للنهوض بالتحدي.

وعلى جسر من بديلي العنقاء الأول والعنقاء الثاني، يصل د. فرجاني إلى ثقب أسود (Black Hole) ـ بحسب البدائل الفلكية المقترحة ـ ترقبنا البشرية فيه ونحن ننتظر الفرج من تحت الدرج أو حسبما يقول د. فرجاني: «ولن يحدث ـ أي العنقاء الثاني ـ هذا من دون مخاض طويل وقاس، تتبدى علاماته الأولى في تفاقم الأزمات الاجتماعية والسياسية في غالبية البلدان العربية، وفي التأزم الحاد للقضية الفلسطينية على وجه الخصوص. على أن بذرة المخاض، تستصرخ من يزرعها ويرعاها». فوا معتصماه!

خاتمة

وفقاً للحقائق السابقة، يتبين لنا أن د. فرجاني قد انتابه ما حدث لنا وذكرناه نفسه في مطلع تعقيبنا. الفرق بيننا هو أنه مضى في تحرير بحثه وهو مرهص بشبح حقائق التفوق العلمي ـ التكنولوجي الإسرائيلي علينا، لهذا لم يجد في ختام عمله سوى صور العنقاء. وأتمنى على د. فرجاني في هذا الشأن، أن يذكر معنا جوهر قول الصوفي سعدي الشيرازي:

> I fear that you will not reach Mecca, O Nomad!
> For the road, which you are following, leads to Turkestan.

لهذا أقترح على إدارة الندوة، وقبل نشر وقائع هذه الندوة الاستراتيجية، أن تتوصل مع د. فرجاني إلى إعادة هندسة بنيان بحثه. وهنا يمكن لنا أن نقترح بكل تواضع ومحبة أن يبدأ مثلاً بفكر بدائل المستقبل، إن لم يجد وسيلة لتقويم الإمكانات العلمية ـ التقانية العربية على أساس كمي (أي: To quantity) توصله إلى نموذج (Model) نهضوي علمي ـ تقاني عربي. ومن ثم يجيب عن التساؤلات التي سبق وطرحها عليه الإطار المرجعي للعمل (Terms of Reference) وقام هو مشكوراً بتفعيلها بشكل أو بآخر عبر وثيقة البحث. وبفعل ذلك، وهو قادر فعلاً حسبما عهدناه، يمكنه وضع رؤية براغماتية لصنع قومة العرب العلمية ـ التقانية، علماً أنني أتفق مع د. فرجاني على أن نهج خطط العمل والاستراتيجيات الهمايونية... الخ، قد خلفت جميعاً في قلوب أبناء مجتمع العلم العربي جرحاً لا يندمل. وبحسب إدراكي

للمقاصد العربية السامية لهذه الندوة، سيكون الفكر الذي سوف تطرحه بياناً عملياً محفزاً لأجيالنا الشابة حول صدق التوجه نحو كسر تفوق أعدائنا علينا، لهذا لا أريدها أن تكون حائط مبكى، بل منبراً لنا ـ نحن أبناء المجتمع العلمي العربي ـ نبرز فيه رؤيتنا الواقعية الواضحة والعملية نحو صنع قومتنا العلمية ـ التقانية العربية. فلنتمنَّ جميعاً على د. فرجاني أن يُنهض الأمل الممكن في صنع قومتنا العلمية ـ التقانية من أنقاض الحقائق التي تغشى وجودنا العلمي ـ التكنولوجي العربي الراهن من جهة، ويظهر للشباب من أبناء المجتمع العلمي العربي خصوصاً مدى مقدرتنا في إرشادهم بإخلاص نحو الطريق القويم من جهة أخرى، وعلى الله قصد السبيل والسلام.

المناقشات

١ ـ هاني فارس

ليس في المكتبة العربية سوى عدد قليل من الدراسات العلمية الجادة في موضوع «الامكانات البشرية والتقانة العربية». والبحث الذي قدمه د. فرجاني يشكل اضافة مهمة جداً. فهو متميز ليس فقط من حيث الموضوع، ولكن أيضاً للمعلومات التي يحتويها، وطريقة العرض، والدقة والمنطقية في التعامل مع المادة. إلا أني أود التعليق على استعمال البحث لإعداد تسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية في مكتب العلامات التجارية الامريكي كمؤشر على الفارق في الناتج التكنولوجي بين اسرائيل والعرب. فاستناداً إلى الارقام المتوافرة، استنتج البحث أن اسرائيل متفوقة على العرب، نسبة للسكان، بنسبة تزيد على الألف مثل، واعتبر ذلك أنه «يدل على وجود فروق جوهرية في مدى الاستفادة من البشر والامكانات الأخرى».

إن المؤشر الذي يستعين به البحث لا يصلح للمقارنة بين المجتمعين وللتوصل الى استنتاجات مقبولة علمياً. إن نسبة عالية من العلماء الإسرائيليين إما خريجو معاهد امريكية، أو معاهد اسرائيلية متصلة بمعاهد امريكية، أو يقضون اجازاتهم العلمية في امريكا، أو يعملون بمعاهد متصلة بمثيلاتها في امريكا. لكل هذه الاسباب، ومعظمها معدوم في البلدان العربية، تصبح المقارنة غير مفيدة واستدلالاتها محدودة.

٢ ـ نادر فرجاني (يرد)

هذه الندوة غير كل الندوات.

هي ندوة تستهدف التوصل الى «رؤية استراتيجية»، وأقول «رؤية» عمداً، فالاستراتيجيا، في الأساس، هي «وسائل متضافرة، تكفي لبلوغ غاية مرغوبة، في أفق زمني معين، بدءاً من موقف ابتدائي محدد بدقة، بتوظيف امكانات قائمة أو محتملة».

وصياغة استراتيجيا جهد تخطيطي علمي تتعدى امكانات ندوة. وحتى صياغة رؤية استراتيجية متماسكة أمر يستعصي على ندوة عادية، أو على ندوة أياً كانت.

وصوغ رؤية استراتيجية جهد يمتزج فيه العقل والوجدان، ولكن بحساب.

للوجدان القول الفصل في تعيين الغاية المبتغاة، لكن بحساب أن يحميه العقل من الشطط. وأداة العقل هنا هي المنطق، منطق التاريخ.

والعقل، يتعين أن يكون الحاكم في باقي عناصر الرؤية الاستراتيجية، على أن يزكي الوجدان جرعة الجسارة في الحساب العقلي. وأداة العقل هنا هي المعرفة العلمية الرصينة. وأدعي أن معرفتنا بالموضوع المطروح قاصرة عن المعرفة العلمية الرصينة بالخصم، بأنفسنا، وبالمقابلة بين الطرفين. فروح العصر الآتي، إن كان له من روح، هي المعرفة الكثيفة، والمتسارعة التطور، في مناحي الحياة كافة.

موضوع الرؤية الاستراتيجية هو «الصراع العربي ـ الصهيوني»، وليس مجرد القضية الفلسطينية، بل إن القضية الفلسطينية تجد موقعها السليم تاريخياً، في صياغة «الأمة العربية» مقابل «المشروع الصهيوني». ولن يتحقق نصر لفلسطين، ولا أقول تسوية، من دون انتصار العرب في هذا الصراع، الحضاري في الأساس. وليس مطروحاً علينا أن نواجه أو لا نواجه.

هناك جدل قوي بين «نوال انتصار في الصراع العربي الصهيوني» وأن يجد العرب لهم «موقع وجود مقتدر» في الألفية الثالثة. فالضعيف يُملى عليه.

هذا الوجود المقتدر رهن، في النهاية، ببناء القدرة العربية، في المعرفة، في الانتاج، في القوة في المعترك الدولي. وكل ذلك رهن في البداية بنسق الحكم في البلدان العربية. وبيت الداء في هذا هو هيمنة الفرد على مقدرات الناس.

ما هو الأفق الزمني المناسب لمثل هذه الرؤية الاستراتيجية؟

أحسب أن قرناً من الزمان ليس بالطويل في مثل هذا الموضوع.

لنتذكر أننا نجتمع بعد قرن من «المؤتمر الصهيوني الأول». في مثل هذا الأفق الزمني، تصاغ المشروعات الحضارية. فمشروع حضاري يطلب اتساع الرؤية في الزمن، ولا ينفذ إلا في أفق زمني بهذه الرحابة.

لتكن هذه الندوة إذاً فاتحة عصر من الجهاد في سبيل صوغ نهوض حضاري للأمة العربية، ينطوي على انتصار العرب في الصراع مع الصهيونية.

الموضوع، والأفق الزمني المناسب له، ينعكسان على الغاية المبتغاة.

وأحسب أن بناء دولة «ديمقراطية في فلسطين» في سياق نهضة حضارية في الوطن العربي هي الغاية الجديرة بالاعتبار. لسنا في مضمار بناء مصنع أو إقامة جسر. الأمر أبعد شأناً بما لا يقاس.

قد تبدو هذه الغاية في مصاف الأحلام. وأزعم أن للحلم، وهو أحد تجليات الوجدان، أمراً مشروعاً تماماً في تعيين الغايات.

المشروع الصهيوني، منذ مائة عام، لم يتوقف عند الممكن في ذلك الحين، وحري بنا أن نتبنى غاية تستقيم مع نبل المسعى. فلنتجاسر على الحلم في تعيين الغاية، وعلى العقل أن يجتهد في سبيل بلوغها.

ولا تنهض قتامة الوضع الحالي للصراع مبرراً لاقصاء الحلم من الغاية.

وعندي أن تقويم الواقع العربي، من كلا منظوري «الصراع» و«التقدم»، شديد القتامة. ولكن هذا لا يعني أن تُشل الإرادة.

هذه الندوة، على تواضعها، تعبير عن انتصار للارادة على واقع شديد القتامة. وعلينا أن نفرق بين التوصيف الدقيق للواقع، وسبل مواجهته.

لنتذكر أن «اليابان» قد قصفت بالقنابل الذرية منذ أكثر من خمسين عاماً، وأجبرت على استسلام مُخز. ولكن أين اليابان، منا، الآن؟

درس اليابان لنا، أن لا نخشى، في رؤية استراتيجيا مثل التي نحن بصددها، من عقاب القوى المضادة لنا. وسنجلبه إن تجاسرنا على التعبير الجاد عن طموحات الشعب العربي. وليكن هذا جزءاً من تصورنا.

التحدي هو تحليق رؤية عروبية تقدمية متكاملة لا تحدها مآسي اللحظة التاريخية الراهنة.

* * *

ختاماً، في مثل الموضوع المطروح، يتعين أن نفسح المجال للوسائل جميعاً.

لا تستبعدوا، على سبيل المثال، الصراع المسلح، بجميع أشكاله، وإن كان بعضها يبدو مستحيلاً الآن.

ولكن من جانب آخر، لا تقتصروا على الصراع المسلح. فلن يقوم الصراع المسلح سبيلاً لنصر في الصراع الحضاري بوجه عام، ولا في الصراع مع الصهيونية بوجه خاص، بغير بناء القدرة العربية على شتى الصعد.

الفصل الثالث عشر

الإمكانات العسكرية العربية

طلعت أحمد مسلم

مقدمة

إن البحث عن احتمالات مستقبل مواجهة العرب مع إسرائيل لا بد من أن يمر ببحث الإمكانات العسكرية العربية التي يمكن استخدامها مع العدو الإسرائيلي من خلال استراتيجيا وخطة عمل، مع التأكد من أن الإمكانات العسكرية لا يمكن أن تعمل وحدها وإنما في إطار استخدام جميع إمكانات الأمة.

ليس المقصود من دراسة الإمكانات العسكرية العربية هنا تعداد ما لدى الدول العربية حالياً من أسلحة وأفراد ومعدات، وإنما وضع تصورات مستقبلية عن القدرات العسكرية العربية القطرية في إطار المفاهيم المعتمدة للأمن القطري، واحتمالات استخدامها في مواجهة مع إسرائيل، وأشكال وحدود ذلك. فالأوضاع العربية القائمة تؤكد أن الإمكانات العسكرية العربية هي في واقعها الحالي إمكانات قطرية لا يمكن القطع بأنها مسخرة لتحقيق الأهداف القومية، وبخاصة في ما يتعلق بالمواجهة مع إسرائيل. لذلك فإن الدراسة تبدأ بالقطري على أمل انتقاله إلى القومي، وبدراسة الأمن القطري ونظريته في البلدان العربية وإمكانية تطوره، وبالتالي اتجاهات نمو القدرات العسكرية العربية في المستقبل على ضوء اتجاهات بناء القوات المسلحة القطرية العربية واحتمالات نمو القوة العسكرية في نهاية القرن العشرين، وأبعاده المحتملة، وسياسات التسليح القطرية بما فيها الاستيراد ومدى كفاءة الأسلحة المستوردة، والتصنيع العسكري القائم ومصاعبه، والنمو العسكري المتصل بإسرائيل مباشرة، سواء ذلك المتصل بطبيعة وكيان الوجود الإسرائيلي أو ذلك المتصل بالسلاح التقليدي والنووي وفوق التقليدي وانفراد إسرائيل بالأسلحة النووية، وعلاقة عملية التسوية

بنمو الإمكانيات العسكرية بدراسة هذا النمو في الدول المشاركة. وتهتم الدراسة بإمكانات التعاون العربي في المجال النووي. وتنتقل الدراسة إلى بحث تأثير إجراءات نزع السلاح وضبطه في الإمكانات العسكرية العربية، ودراسة أثر الحصار في الإمكانات العسكرية العربية، ثم تنتقل الدراسة إلى بحث مفهوم الأمن القومي العربي القائم، وعلاقته بالأمن القطري، وفهم الأقطار العربية للعقيدة العسكرية الإسرائيلية وما طرأ على العقيدة العسكرية في الأقطار العربية نتيجة لعملية التسوية الجارية وبعض المقولات المتعلقة به، وما طرأ على إرادة القتال، وأثر حرب الخليج الثانية في تقدير مصادر التهديد. وأخيراً تنتقل الدراسة إلى بحث متطلبات الأمن القومي المستقبلية من الأمن القطري، واحتمالات استخدام القوة العسكرية ضد إسرائيل مستقبلاً، وإمكانات التنسيق بين القوات العربية، وكذلك دراسة أثر الوجود العسكري الأجنبي في الأمن القومي العربي.

أولاً: الأمن القطري

١ ـ المفاهيم المعتمدة حالياً

يصعب القول بأن هناك اتفاقاً حقيقياً على مفهوم للأمن القطري العربي، فمن المتصور أن هذا المفهوم يختلف من قطر إلى آخر، ولكن يمكن القول بأن المكون الداخلي للأمن بما يعني المحافظة على استقرار الحكم والسلام الاجتماعي يعتبر قاسماً مشتركاً أعظم في جميع الدول العربية وعلى رأس مفهوم الأمن القطري، وتبدو هذه الحقيقة من خلال الممارسة الفعلية أكثر مما تبدو من الوثائق الرسمية.

يرد مفهوم الأمن في ميثاق جامعة الدول العربية حينما يذكر في المادة رقم (٢) أن الغرض من الجامعة «توثيق الصلات بين الدول العربية المشتركة... تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها ...»، «ومن أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها بحسب نظم كل دولة منها أو أحوالها في: .. (د) شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين». وفي المادة رقم (٣) «يدخل في مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام...»؛ ويتحدث الميثاق في المادة رقم (٥) عن أنه «لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة..»، و«يتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من الجامعة وبين أي دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها...»، وتنص المادة رقم (٦) على أن «يقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع الاعتداء». وفي المادة رقم (٨) «تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من

حقوق تلك الدول وتتعهد بألا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيه»[1].

وتنص معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية في الديباجة على ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة الأمن والسلام... وتعزيز الاستقرار والطمأنينة وتوفير أسباب الرفاهية والعمران في بلادها. وفي المادة رقم (١) «تؤكد الدول المتعاقدة حرصاً منها على دوام الأمن والسلام واستقرارها وعزمها على فض منازعاتها الدولية بالطرق السلمية سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى»، بينما تنص المادة رقم (٢) على أن الدول المتعاقدة تعتبر كل اعتداء على أية دولة أو أكثر منه، أو على قواتها، اعتداء عليها جميعاً، ولذلك فإنها عملاً بحق الدفاع الشرعي ـ الفردي والجماعي ـ عن كيانها، تلتزم بمعونة الدولة المعتدى عليها، و«بأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما..»[2].

وفي البيان الختامي لمؤتمر القمة لدول الخليج العربية في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨١ والذي نص على الاتفاق على إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية جاء بأن قادة هذه الدول «جددوا تأكيدهم بأن أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها»، وأن المجلس «يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها، كما أكدوا رفضهم المطلق لأي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره، وطالبوا بضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية، وبخاصة قواعد الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية لما فيه مصلحتها ومصلحة العالم»[3].

وجاء في معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، في المادة رقم (٣) ما يعني أن من بين أهداف الاتحاد نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، ومن بينها ميدان الدفاع حيث «صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء»، والمادة رقم (١٥) ما نصه: «تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي. كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة

(١) «ميثاق جامعة الدول العربية،» في: يوسف خوري، معدّ، **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩ (دراسة توثيقية)**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ١٥٦ ـ ١٥٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٠ ـ ١٦٣.

(٣) اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، **مواثيق الجامعة العربية والتجمعات الإقليمية** (القاهرة: اللجنة، ١٩٨٩)، ص ٨٦ ـ ٨٩.

الترابية للدول الأعضاء الأخرى»[٤].

أما اتفاقية مجلس التعاون العربي، فقد رأت أن الأمة العربية «تتطلع تطلعاً مشروعاً وقوياً إلى التعاون والتضامن والعمل المشترك في كافة الميادين يحفزها إلى ذلك شعورها العميق بالوحدة والرغبة في تأكيد مقوماتها... وحماية أمنها... وتعزيز دورها الإيجابي البناء في العالم في خدمة قضايا السلم والأمن والتقدم والتعاون المتكافئ المثمر بين شعوب العالم»، و«التعاون في ميادين إنشاء البنى الارتكازية التي تعزز الصلات الروحية والثقافية والعملية بأشكالها كافة بين مواطني الدول العربية... يكتسب أهمية خاصة بسبب التهديدات التي تعرض لها الأمن القومي العربي وما يزال، وهي تهديدات ذات طبيعة أمنية وسياسية واقتصادية وحضارية». و«أن سيادة الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة بأسرها تتطلب تعزيز الوعي العربي بوحدة الأمن القومي...»[٥].

يتضح مما سبق ومن الممارسات القطرية العربية أن مفهوم الأمن القطري له شكلان: **الأول** المحافظة على الاستقلال وسلامة الأراضي ورد العدوان، **والثاني** الاستقرار الداخلي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم قيام أي تنظيم يمس أمن أو حرمة ترابها أو نظامها السياسي.

ومن الواضح أن الأقطار العربية بشكل عام تعتمد في تحقيق أمنها على عدة مصادر: **أولها** الاعتماد على القوة الذاتية؛ **ثانياً** التعاون الإقليمي داخل تجمعات عربية، **ثالثاً** التعاون في إطار جامعة الدول العربية سواء في مجال معاهدة الدفاع المشترك أو في إطار التعاون والتنسيق بين وزراء الداخلية العرب، **ورابعاً** التعاون مع قوى خارجية في إطار اتفاقيات معلنة أو غير معلنة بما تشمله من وجود عسكري أجنبي في أراضيها أو في المنطقة، وذلك على رغم الحديث عن مسؤولية أبناء المنطقة عن أمنها، وإبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية، وبخاصة القواعد العسكرية الأجنبية.

على أنه من الواضح أنه منذ أوائل الثمانينيات، وبخاصة بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، توقف اعتماد الأقطار العربية على معاهدة الدفاع المشترك كمكون لتحقيق الأمن القطري وأصبحت الدول العربية تعتمد بازدياد على التنسيق بين وزراء الداخلية، وقد كان آخر مظهر لذلك توقيع الدول العربية على اتفاقية بخصوص مكافحة الإرهاب وافق عليها وزراء داخلية الدول العربية[٦]، كما زاد اعتماد الدول

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٢ ـ ٦٤.

(٦) **الأهرام**، ١٩٩٨/٤/٢٤.

العربية على القوى الأجنبية في تحقيق أمنها بعقد اتفاقات على درجات مختلفة وبالصور المختلفة للوجود العسكري الأجنبي سواء التسهيلات أو القواعد العسكرية أو غيرها، بما يعني تغليب النظرة إلى الأمن الداخلي على تحقيق الاستقلال وسيادة الدولة على أراضيها.

٢ ـ نظرية الأمن العربي القطري في البلدان العربية الجانب العسكري، وإمكانية تطورها

يصعب القول بأن هناك نظرية للأمن العربي القطري في كل البلدان العربية، وفي حال وجودها فإنها ليست معلنة على هذا النحو، وإنما قد تكون هناك نظرية قابلة للتعديل في بعض الدول العربية، وتعتمد أغلب هذه الدول في تحقيق أمنها على المحافظة على علاقات حسن الجوار والتعاون الدولي من خلال العمل النشيط في إطار التجمعات الدولية، مثل الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، ومنتدى البحر المتوسط، أي أن الجانب العسكري يأتي في المرتبة الثانية بعد العمل الدبلوماسي.

لكن يمكن القول بأن هناك قاسماً مشتركاً عاماً بين غالبية الدول العربية الكبرى في الجانب العسكري لتحقيق أمنها، وهو أن الهدف هو «حماية حدود الدولة وسواحلها من العدوان الأجنبي»، إلا أن بعض الدول العربية لها أوضاعها الخاصة التي تدفعها إلى استخدام قواتها المسلحة نتيجة لأوضاعها الجغرافية.

هكذا فإن العراق لا بد من أن يعتبر أي عمل يؤدي إلى تضييق منفذه البحري أو التأثير في الملاحة الدولية، وبخاصة البترولية، وحتى أي عمل يمكن أن يؤثر في دخله القومي من البترول، عملاً يدفع إلى اتخاذ إجراء عسكري، وكان العراق يعتمد مبدأ أن الصراع المسلح بينه وبين إيران ليس في صالحه نظراً لعوامل الجغرافيا السياسية، لكنه تخلى، ولو مؤقتاً، عن هذا المبدأ منذ حرب الخليج الأولى المعروفة بالحرب العراقية ـ الإيرانية. كذلك فإن مصر لا بد من أن تعتبر أي عمل يؤثر في مواردها من مياه النيل أو في الملاحة في قناة السويس ـ داخلها أو خارجها وبخاصة في البحر الأحمر ـ دافعاً لاستخدام القوة المسلحة، واستيلاء أو سيطرة قوة معادية على منطقة البقاع اللبنانية يستنفر القوة العسكرية السورية نظراً لحساسية تلك المنطقة للأمن السوري. وتعتبر كل من سوريا والعراق أي عمل يؤثر في مواردها المائية من مياه نهر الفرات بصفة خاصة، ومن حوض مياه الجولان بالنسبة لسوريا، تهديداً حتى وإن لم تستخدم القوة المسلحة ضده لحسابات موازين القوى والتوازنات الدولية. كذلك فإن سرقة مياه الأنهار في لبنان على نحو ما تفعل إسرائيل تعتبر تهديداً لأمن لبنان.

أما دول الخليج، فإن التأثير في ثروتها البترولية عموماً، وإعاقة الملاحة البترولية منها بصفة خاصة، يجعلها تسعى إلى استخدام القوة العسكرية حتى لو استعانت بقوى أجنبية؛ كما لا بد من أن تعتبر السودان أي تأثير في منفذها البحري الضيق والوحيد على البحر الأحمر تهديداً خاصاً لأمنها نظراً لضيق منافذها على البحار الدولية، كما تعتبر التأثير في مواردها المائية من هضبة إثيوبيا تهديداً لأمنها.

لا شك في أن كل دولة عربية تعتبر أن امتلاك دولة من التي يحتمل أن تكون من مصادر التهديد المحتملة لسلاح نووي مصدراً لتهديد أمنها يحتاج إلى عمل عسكري لمواجهته في حال استخدامه، ويبدو ذلك بوضوح في اعتبار السلاح النووي الإسرائيلي تهديداً للدول العربية منفردة ومجتمعة. كذلك تعتبر الكويت ومن ورائها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أسلحة التدمير الشامل العراقية، وبخاصة أسلحته النووية وصواريخه البالستية، مصدراً لتهديد أمنها القطري.

كذلك هناك مشاركة في تصور مصادر التهديد العسكري، حيث تعتبر غالبية الدول العربية ـ إن لم يكن كلها ـ إسرائيل مصدراً للتهديد أو مصدراً محتملاً للتهديد العسكري، غير أن بعض الدول العربية تتجاهل طبيعة علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة، فلا تجعل من الولايات المتحدة مصدراً في الوقت نفسه للتهديد بينما يرى بعض الدول العربية أن التهديد الإسرائيلي هو تهديد من إسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية. لكن الدول العربية تختلف في تقدير مصادر التهديد الأخرى، فمن المؤكد أن كثيراً من الدول العربية تعتبر دولاً عربية أخرى مصدراً للتهديد أو مصدراً محتملاً للتهديد، ويظهر هذا في تحديد مصادر التهديد في الجزيرة العربية حيث تظل كل من الكويت والعربية السعودية تعتبر العراق مصدراً للتهديد، ويشاركها الأردن أحياناً، وترى اليمن في السعودية مصدراً محتملاً وأحياناً واقعياً للتهديد، ويرى المغرب في الجزائر وليبيا مصدراً للتهديد، وترى الجزائر مؤخراً في السودان مصدراً للتهديد لعلاقته بالتنظيمات الإسلامية، كما ترى في المغرب مصدراً محتملاً للتهديد حول قضية الصحراء الغربية، وترى مصر في السودان مصدراً للتهديد مؤخراً لما تراه من علاقته بجماعات متطرفة.

أما مصادر التهديد العسكري غير العربية الأخرى، فنجد أن دول الخليج تعتبر إيران مصدراً للتهديد بدرجات مختلفة، حيث تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة إيران مصدراً قائماً للتهديد نتيجة لاحتلالها الجزر الثلاث في الخليج، بينما تعتبر باقي دول الخليج إيران مصدراً محتملاً للتهديد وتبدي تضامناً مع دولة الإمارات. ولدى العراق إرث تاريخي يعتبر إيران مصدراً محتملاً للتهديد، وعملياً هناك عدة قضايا أدت إلى وجود تهديد عسكري إيراني فعلي للعراق نتيجة لإيواء العراق لجماعة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة والتي تشكل هدفاً لعمل عسكري إيراني، وإيواء إيران لجماعات

إسلامية معارضة. هذا بالإضافة إلى بعض المشكلات التي أخذت طريقها إلى الحل التدريجي مؤخراً مثل قضايا الأسرى، وما زالت قضية شط العرب سبباً محتملاً للتهديد.

كذلك تعتبر تركيا مصدراً لتهديد كل من سوريا والعراق لمشروعاتها المائية على نهر الفرات بصفة خاصة على حساب مواردهما، وهي مصدر قائم للتهديد بالنسبة للعراق بتدخلها المتكرر وانتهاكها لسيادة العراق، وبخاصة إنشاء ما سمته بمنطقة أمنية في شمال العراق، ومحاولة تأليب الأكراد والتركمان على السلطة العراقية، في حين أنها مصدر محتمل للتهديد في سوريا، وبخاصة بعد التعاون التركي ـ الإسرائيلي في المجال العسكري مؤخراً، هذا على رغم توقف سوريا عملياً عن المطالبة بلواء الإسكندرون.

تعتبر إثيوبيا وإريتريا وأوغندا مصادر لتهديد السودان عسكرياً عن طريق معاونة قوى معارضة سودانية، واحتمال التأثير في موارد النيل المائية. وتشارك الصومال واليمن السودان في اعتبار إريتريا مصدراً للتهديد، كما تعتبر الصومال إثيوبيا مصدراً للتهديد، وبخاصة حول قضية الصومال الغربي (أوغادين).

لا شك في أن كلاً من العراق وليبيا يعتبر الولايات المتحدة الأمريكية مصدراً قائماً لتهديد أمنها، وتنضم إليهما سوريا دون أن تعلن ذلك، كما أن الولايات المتحدة أصبحت مصدراً لتهديد السودان بعد وعد وزيرة خارجية الولايات المتحدة بدعم جون قرنق الذي يرأس التمرد هناك، بينما تعتبر بعض الدول العربية هذه الدولة نفسها حليفاً لها، وتتعاون معها عسكرياً، وبخاصة بالنسبة لتخزين الأسلحة والمعدات مسبقاً وإجراء المناورات المشتركة، والبعض يعتبرها ضامناً لأمنها.

كذلك تبني الدول العربية قواتها المسلحة وفقاً لقواعد ونظم مختلفة، حيث تعتمد بعض هذه الدول على نظام التجنيد الإجباري (بعضها جزئي أو انتقائي)، بينما تعتمد دول أخرى على التطوع، كما تختلف فترات التجنيد من بلد إلى آخر، فتعتمد على التجنيد الإجباري كل من: الأردن وتونس (انتقائياً)، والجزائر، والسودان، وسوريا، والعراق، والكويت (جزئياً)، ولبنان، وليبيا (انتقائياً)، ومصر (انتقائياً)، والمغرب، وموريتانيا، واليمن، وجيبوتي، والسودان؛ بينما تعتمد كل من الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والعربية السعودية، وعمان، وقطر على التطوع. أما الصومال وفلسطين فليست لديهما قوات مسلحة في الوقت الحالي (كان الصومال يعتمد على التجنيد في عهد الرئيس السابق محمد سياد بري). وتقبل بعض الدول العربية أجانب في قواتها المسلحة مثل دولة الإمارات العربية المتحدة (نحو ٣٠ بالمئة) وعمان (٩ بالمئة) على الأقل[٧].

---

(٧) International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1997/98* (Oxford: Oxford University Press; IISS, 1997), pp. 121-144, 243, 257 and 259.

كذلك تختلف فترات التجنيد بين الدول العربية حيث تتراوح بين سنة واحدة في تونس ولبنان، و١٨ شهراً في الجزائر والمغرب، و٢٤ شهراً في العراق والكويت وليبيا وموريتانيا، و٣٠ شهراً في سوريا، و٣ سنوات في مصر والسودان واليمن. وتعكس العناصر السابقة مدى اعتماد القطر العربي على أبنائه، كل أبنائه، في تحقيق أمنه العسكري حيث تتبع دول عربية مختلفة أسلوب التطوع أو الانتقاء أو كليهما بما يوحي باستبعاد عناصر مختلفة من الشعب في تحقيق أمن القطر، بينما يشير قبول أفراد من الأجانب في القوات المسلحة إلى اعتماد القطر على أجانب في تحقيق أمنه، علماً بأن هناك دولاً عربية لا يبدو من المراجع ما إذا كانت تقبل ذلك على رغم ترجيحه مثل كل من قطر والبحرين نتيجة ارتفاع نسب الوافدين فيها[٨]. والمؤكد أن لدى الدول العربية مصدراً كافياً من القوة البشرية لبناء قوات مسلحة قوية سواء من حيث العدد أو من حيث النوع بعد انتشار التعليم والخدمة الطبية والصحية سواء اتبعت أسلوب التجنيد الإجباري أو التطوع أو الانتقاء، ومهما اختلف طول فترة التجنيد، ومن دون اللجوء إلى قبول أفراد أجانب في قواها المسلحة بما يقترب مما لدى قوى عظمى من القوات المسلحة.

كذلك يختلف بناء القوات المسلحة للأقطار العربية من حيث الفروع الرئيسية للقوات المسلحة والقوات شبه العسكرية، حيث نجد دولاً مثل الأردن والعراق قواتهما البحرية صغيرة نسبياً نتيجة لصغر منافذهما البحرية، بينما نجد دولاً مثل كل من الإمارات العربية والبحرين وقطر والكويت وعمان لها قوات بحرية صغيرة نتيجة لصغر تعداد السكان، ومتطورة نتيجة للثروة البترولية، وتشتمل القوات البحرية العربية على معدات متقدمة للغاية من أحدث ما أنتجته أحواض بناء السفن.

يحظى الدفاع الجوي باهتمام جميع الدول العربية إلا أن بعضها يجعله فرعاً مستقلاً للقوات المسلحة مثل الإمارات والعربية السعودية وسوريا والكويت وليبيا ومصر في حين يدمجه الآخرون في القوات الجوية[٩]. وعلى الرغم مما سبق فإن لدى الأقطار العربية من القوات عددياً ونوعياً ما يمكنها إذا اجتمعت أن تبني قوة برية وبحرية وجوية ووسائل للدفاع الجوي ما يمكنها من الدفاع عن نفسها ضد أي تهديد محتمل. كذلك فإن لدى القوات الجوية العربية أنواعاً حديثة من طائرات القتال والنقل والإنذار المبكر والاستطلاع يجعلها من أكثر الدول تقدماً في هذا المجال.

يشكل الوجود العسكري الأجنبي بصوره المختلفة جزءاً من نظرية الأمن القطري

---

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

للبلد المعني وعنصراً من عناصره، حيث يعني أن الدولة المعنية إما أن تعتمد على الدولة الأجنبية في تحقيق أمنها، أو أن تعتبر الوجود الأجنبي مصدراً لتهديد أمنها، وتبعاً لهذا التصور فإن كلاً من الأردن والبحرين وقطر والكويت والعربية السعودية ومصر وعمان وجيبوتي تعتمد على قوى أجنبية في تحقيق أمنها، بينما تقيد قوى أجنبية قدرة العراق وفلسطين وليبيا على تحقيق أمنها بل تهدده، وتلعب قوات الأمم المتحدة والقوات المتعددة الجنسيات دوراً ثانوياً في تحقيق أمن الدول التي تتمركز فيها، وهي سوريا والعراق وعمان والكويت ولبنان ومصر والمغرب، حيث تحافظ على الوضع القائم بما فيه من مزايا وعيوب للأمن القطري[١٠]. وهكذا فإن نظرية الأمن القطري للدول العربية التي فيها قوات للأمم المتحدة أو قوات متعددة الجنسيات تشتمل على الاستفادة من وجود هذه القوات في الوضع الراهن لتخفيف احتمالات التهديد.

تقترب البلدان العربية من بعضها في اقترابها من أسلحة التدمير الشامل، وبخاصة بعد ما فرض من عقوبات على العراق، حيث تتبنى فكرة إقامة منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل، وبخاصة من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ولا تسعى الدول العربية بشكل معلن، أو لا خفي غالباً، إلى امتلاك أسلحة التدمير الشامل، لكن بعضها يسعى إلى امتلاك أسلحة صاروخية بالستية يمكنها إصابة أهداف في مصادر التهديد وبخاصة إسرائيل، ولدى كل من الإمارات (دبي) ومصر وسوريا وليبيا والعربية السعودية حالياً صواريخ بالستية، كما أن لدى العراق صواريخ بالستية ذات مدى لا يتجاوز ١٥٠ كيلومتراً[١١]، وليس مؤكداً ما إذا كانت لدى دول عربية صواريخ مسلحة برؤوس حربية تحمل أسلحة تدمير شامل. وتدّعي لجنة الأمم المتحدة الخاصة المكلفة إزالة أسلحة التدمير الشامل العراقية امتلاك العراق بعض الرؤوس المحملة بأسلحة كيميائية. ويعني ما سبق أن نظرية الأمن القطري أو فكرته لدى كل من مصر وسوريا والعراق والعربية السعودية وليبيا تشتمل على ضرورة القدرة على إصابة أهداف استراتيجية في قلب مصادر التهديد القائمة والمحتملة.

على رغم أنه من الواضح أن الدول العربية لا تسعى حالياً إلى امتلاك أسلحة كيميائية، فإنها قد قررت ألا توقع على معاهدة الأسلحة الكيميائية إلى حين إخضاع البرنامج النووي الإسرائيلي للرقابة الدولية، وهو ما قد يعني أن نظرية الأمن لدى هذه الدول تشير إلى التهديد بامتلاك أسلحة كيماوية في مقابل الأسلحة النووية الإسرائيلية.

---

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه.

ترى بعض الدول العربية أنها تسعى إلى ردع مصادر التهديد بامتلاكها معدات وأسلحة متطورة، لكن أياً منها لم يحقق الردع نتيجة عدم تحقيق الهدف، وهو تجنب الصراع المسلح، إذ اضطرت هذه الدول إلى استخدام قواتها المسلحة في أغلب الأحوال ضد تهديد مسلح واقع، أو أنها وقع عليها أو على مصالحها تهديد مسلح ولم تستطع منعه. وعموماً فإن نجاح نظرية الردع أمر مشكوك فيه!

ثانياً: احتمالات تطور نظرية الأمن القطري

تعتبر احتمالات تطور نظرية الأمن القطري في الوطن العربي ضئيلة، ومرهونة بحدوث تطورات مفاجئة قوية تؤدي إلى حدوث تطور مخالف لطبيعة ما يجري، فتصور مصادر التهديد أولاً مرتبط بسير ما يسمى بعملية السلام الحالية، بل إن توقف هذه العمليات لفترة تصل إلى سنتين لم يغير في حقيقة الأمر من تحديد مصادر التهديد، وما زالت الدول العربية التي أسقطت إسرائيل من مصادر التهديد المحتملة على ما هي. وعلى حين تغير موقف بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو العراق، إلا أن موقف الكويت والعربية السعودية يصعب تصور تغيره في المستقبل القريب، كذلك فإن احتمالات تغير إدراك مصادر التهديد المتبادل بين مصر والسودان مرتبطة باستقرار الأمور في السودان على نحو يحقق المصالح العربية والمصرية بما يعنيه ذلك من وحدة السودان والحفاظ على هويته العربية، ويحافظ على مصالح السودان في مصر، والتوصل إلى حل مرض لجميع الأطراف حول مثلث حلايب؛ أما اعتبار المغرب أياً من ليبيا والجزائر مصدراً محتملاً للتهديد، فيجوز توقع تغيره باقتراب هذه الدول من بعضها من خلال الجهود الدبلوماسية. ومن المتوقع أن يؤدي اتفاق اليمن والعربية السعودية حول حدودهما المشتركة إلى تخفيف الشعور بالتهديد، غير أنه قد يظل في عمق الإدراك لدى الدولتين، وبخاصة في إدراك اليمن.

كذلك فإن إسقاط تركيا من مصادر تهديد كل من العراق وسوريا مرتبط بتغير جذري في السياسة التركية، بحيث يشتمل هذا التغير على التراجع عن التعاون التركي ـ الإسرائيلي، واحترام سيادة العراق، والإقلاع عن التأثير في الموارد المائية لنهر الفرات، وهو أمر مستبعد، والامتناع عن التدخل في شؤون العراق الخاصة بالأكراد والتركمان؛ وهو أمر لم يحدث حتى عندما تولى حزب الرفاه الإسلامي الاتجاه رئاسة الوزارة التركية، وربما لا يحدث مثل هذا التطور إلا في حال حصول حزب إسلامي مثل حزب الفضيلة على أغلبية مطلقة في البرلمان التركي، وحتى في حال هذا الاحتمال قد لا يتغير الاتجاه التركي نظراً لهيمنة القوات المسلحة التركية على السياسة هناك.

ولا يتوقع أن يتغير وضع إريتريا في المستقبل القريب حتى بعد أن حكمت محكمة التحكيم لصالح اليمن ومبادرة إريتريا بتنفيذه، حيث من الواضح أن إريتريا الحالية تنتهج سياسة عدوانية نحو كل من السودان وإثيوبيا، وربما ارتبط الأمر بحدوث تغير في سياسة إريتريا الخارجية، وغالباً نتيجة لتغير في موازين القوى الداخلية في إريتريا. وقد أدت الحرب بين إثيوبيا وإريتريا إلى اقتراب إريتريا مؤقتاً من الدول العربية.

لا يتوقع تغير في أهداف الأعمال العسكرية من حيث حماية حدود الدولة وسواحلها وحماية مصالحها الحيوية أو الحالات الخاصة التي تستدعي أعمالاً عسكرية إلا بتغير جذري في أوضاع الدول نتيجة الوحدة بين دول عربية، حيث يجري التغلب على النقاط الحساسة في الوضع الاستراتيجي لهذه الدول العربية، أو تطور كبير في علاقات الدول العربية مع دول الجوار، بحيث تتحول هذه الدول من مصادر محتملة للتهديد إلى حلفاء.

كذلك، فإن تطور السياسة العسكرية من حيث الاعتماد على التجنيد أو التطوع، أو فترة التجنيد، أو تركيب القوات المسلحة أو الاتجاه في مجال أسلحة التدمير الشامل، مرتبط بتغييرات جذرية في الدول العربية أو مصادر التهديد، فاتجاه دول تعتمد على التطوع إلى التجنيد الإجباري الكامل (وليس الجزئي أو الانتقائي) ممكن في حال التوصل إلى حلول لتحقيق درجة أكبر من التجانس الاجتماعي أو المصالحة السياسية داخل البلدان العربية، ومزيد من إدراك الأخطار التي تهدد القطر العربي، كذلك فإن تطور المعدات والأسلحة يؤدي إلى الاستغناء تدريجياً عن التجنيد الإجباري؛ وعموماً هناك اتجاه عالمي للاعتماد على التطوع في القوات المسلحة بدلاً من التجنيد الإجباري.

من المحتمل أن تتجه بعض الدول العربية إلى إضافة قوات جديدة إلى الفروع الرئيسية الحالية للقوات المسلحة، وبخاصة قوات الصواريخ والدفاع المضاد للصواريخ، وهو أمر مرتبط بنمو قوات الصواريخ والصواريخ المضادة للصواريخ، وذلك تبعاً لانتشار وتطور الصواريخ في المنطقة ولدى مصادر التهديد المتوقعة؛ كما يحتمل أن تنفصل قوات الدفاع الجوي عن الدولة عن وسائل الدفاع الجوي وعن التشكيلات نتيجة لازدياد احتمال تعرض الأهداف الحيوية للهجمات الجوية.

ثالثاً: توجهات النظم العربية في بناء القوة العسكرية

تتجه النظم العربية بشكل عام إلى تنمية قوتها العسكرية لعدة أسباب منها مواجهة احتمالات التهديد المختلفة ولردع المعارضة الداخلية والتظاهر بالقوة؛ ويجري

ذلك أساساً عن طريق الحصول على نظم أسلحة حديثة، وإجراء تدريبات مشتركة مع دول أجنبية وتطوير القيادات عن طريق البعثات التعليمية والدورات التعليمية والتدريبية للقيادات، وتطوير تدريب هيئات القيادة والقوات بالاستعانة بالأساليب الحديثة من مباريات حربية والمحاكاة، وتطوير تدريب القوات باستخدام المقلدات وميادين التدريب الإلكترونية، وذلك مع التدقيق في قبول الأفراد سواء المجندين أو المتطوعين والقيادات من حيث القدرات الذهنية والنفسية والبدنية والعصبية، ويجري في الوقت نفسه الاهتمام بتطوير نظم الإمداد والإخلاء والعلاج.

وتظهر هذه الاتجاهات بصفة خاصة في الدول ذات الفوائض المالية حيث تتجه إلى الاهتمام بالكيف لتعويض الكم غير المتوفر نتيجة لنقص القوة البشرية، بينما تتجه الدول الكبرى مثل مصر وسوريا إلى تطوير قواتها في حدود قدراتها المالية معتمدة على المساعدات الأجنبية في حالة وجودها سواء كانت مساعدات فنية أو مالية (مصر)، أو إيرادات البترول إذا توفرت (ليبيا)، أو على الناتج القومي (سوريا). وتواجه أغلب الدول العربية صعوبات في تنمية قوتها العسكرية نتيجة لما تفرضه الدول الغربية من قيود على حصولها على الأسلحة تحت ستار ضبط التسلح في المنطقة، أو تحت ستار العقوبات المفروضة على بعض البلدان العربية مثل العراق وليبيا والسودان.

١ ـ نمو القوة العسكرية: القوة العسكرية في نهاية القرن العشرين، احتمالات النمو

وفقاً للأوضاع في نهاية القرن العشرين، فإن هناك دولاً عربية تضعف احتمالات نمو قواتها المسلحة سواء نتيجة لأوضاعها الداخلية أو الأوضاع الدولية، فهناك الدول التي تعاني نزاعات داخلية مثل الجزائر والسودان، وهناك الدول التي تعاني أزمات اقتصادية، وهناك الدول التي تفرض عليها القوى العظمى عقوبات دولية باسم الأمم المتحدة وأهمها العراق وليبيا والسودان، وهناك دول فقدت أجهزة الدولة فيها مثل الصومال، وأخيراً فإن القوى الكبرى تفرض قيوداً على أسلحة باقي الدول العربية بدرجات مختلفة، وبعض هذه القيود على استخدام الأسلحة وليس على امتلاكها.

ومع نهاية القرن العشرين نجد أن احتمالات النمو ضعيفة حتى لو بدأ التغير المنشود في الأوضاع العربية قبل نهاية القرن، حيث تحتاج خطوات النمو إلى زمن ليس بالقصير بحيث يمكن توقع نتائجه في هذه الحالة في نهاية العقد الأول من القرن القادم على أحسن تقدير.

لكن ذلك لا يمنع من حدوث نمو نوعي بإجراء تدريبات مشتركة مع دول

عربية أساساً وأجنبية، وتطوير القيادات عن طريق تحديث أجهزة القيادة والسيطرة، وتطوير أساليب الاختيار والانتقاء والبعثات التعليمية والدورات التعليمية والتدريبية للقيادات، وكذلك عن طريق تطوير تدريب هيئات القيادة والقوات بالاستعانة بالأساليب الحديثة من مباريات حربية والمحاكاة، وتطوير تدريب الأفراد والقوات باستخدام المقلدات وميادين التدريب الإلكترونية، وذلك مع التدقيق في قبول الأفراد سواء المجندين أو المتطوعين والقيادات من حيث القدرات الذهنية والنفسية والبدنية والعصبية، وبأن يجري في الوقت نفسه الاهتمام بتطوير نظم الإمداد والإخلاء والعلاج بمزيد من استخدام الوسائل الآلية ووسائل النقل المتطورة. ولا شك في أن مجال النمو في هذه الاتجاهات أكبر منه في الاتجاهات الأخرى.

هكذا فإن احتمالات نمو أغلب الدول العربية من حيث التسليح بصفة خاصة محدودة طالما استمرت الأوضاع على ما هي عليه، ويحتمل أن يبدأ التغير تدريجياً مع تغير جذري مثل اتحاد دولتين عربيتين أو أكثر، أو إنشاء قيادة عربية موحدة مخولة بالسلطات اللازمة.

٢ ـ أبعاد النمو المحتملة

يكاد يكون نمو القوة العسكرية القطرية في نهاية القرن العشرين في حدود ما جرى من خطط وعقود خلال العقد الأخير من هذا القرن، والذي تميز باهتمام الدول العربية بشكل عام باقتناء طائرات هجوم أرضي وهليكوبترات نقل ومسلحة ودبابات حديثة وناقلات جنود مدرعة ومركبات قتال للمشاة وزوارق قتال سريعة، واتجاه بعض الدول إلى امتلاك أسلحة مضادة للصواريخ البالستية، ومن المنتظر أن تظل بعض الدول العربية، وبخاصة مصر وسوريا والعراق، تعمل على تنمية قدراتها من قوات الصواريخ البالستية عن طريق التصنيع أساساً بعد أن أصبح استيراد الصواريخ يواجه عقبات كثيرة.

من الطبيعي ألا يكون نمو القوة العسكرية القطرية في نهاية القرن العشرين نمواً كمياً أو تسليحياً فقط، بل من المفترض أن يكون هناك نمو في العناصر الكيفية المتعلقة بالتدريب والتنظيم والانتشار والإمداد والإخلاء والروح المعنوية والقيادة والمبادأة الاستراتيجية والإرادة السياسية والتحالفات، وهكذا يمكن توقع ارتفاع المهارات الفردية في القوات العربية نتيجة لاستخدام وسائل التدريب المختلفة، بحيث يمكن تصور إمكان ارتفاع مستوى تدريب الأفراد في كثير من الجيوش العربية التي تتوفر لها فوائض مالية أو مساعدات في مجال التدريب إلى مستوى جيد، لكن الاتجاه العام يوحي بتقلص تدريب الوحدات والتشكيلات الكبيرة نظراً لتكاليفها المرتفعة، كذلك يتوقع أن يرتفع المستوى الفني للقادة من حيث استفادتهم من البعثات التعليمية

والاحتكاك بالقوات الأخرى، ووضع مقاييس لاختيار بعض القادة، إلا أن غلبة الأسس الأمنية الداخلية في اختيار القادة، وكذلك الميل إلى تعيين قادة من الأسر أو العشائر الحاكمة، سواء في الدول ذات النظام الملكي أو في النظام الجمهوري، يضعفان من احتمال الاستفادة من أفضل القدرات القيادية في الوطن العربي.

لقد تقدمت دول عربية نحو استخدام طرق القيادة والسيطرة الآلية، وبخاصة فيما يختص بالدفاع الجوي والمضاد للصواريخ والقوات الجوية، حيث لا يتوفر زمن كاف للقيادة التقليدية، كما يتطور نظام الإمداد والإخلاء وفق التطور التكنولوجي واحتياجات المعركة الحديثة بما يمكن من إدارة عمليات سريعة وقوية. ومن المنتظر أن تتقدم دول عربية كثيرة، وبخاصة تلك التي لديها فوائض مالية أو التي تتلقى معونات خارجية في هذا المجال، وبقدر ما يمكن لهذه الدول أن تتقدم في هذا المجال، إلا أنها غالباً لن تضيف كثيراً إلى قدراتها العسكرية، حيث تعتمد بدرجة كبيرة على الدول نفسها التي تشكل تهديداً لأمنها أو التي تساند مصادر تهديدها.

تقلص الاهتمام بالروح المعنوية بعد غلبة الاتجاه إلى التوصل إلى تسوية هي بطبيعتها غير عادلة، وبالتالي باعثة على انخفاض في تلك الروح، كما أن الاتجاه إلى استخدام القوات المسلحة في شؤون داخلية يؤثر في الروح المعنوية للقوات المسلحة، وغالباً ما يدفع إلى انفصال القادة عن الجنود.

ابتعدت الأقطار العربية عموماً عن تحقيق المبادأة الاستراتيجية نتيجة لاختلال موازين القوى الشاملة لغير صالحها، لكنها استخدمتها استخداماً محدوداً في عام ١٩٧٣، وعلى رغم أن الوضع استمر مشابهاً لما كان عليه قبل عام ١٩٧٣، حيث تظل الأراضي العربية محتلة بواسطة إسرائيل، إلا أنه ليس من المتوقع أن تتسم القيادات العربية في نهاية القرن العشرين بالمبادأة الاستراتيجية، ويرتبط هذا بما سبق من ضعف الإرادة السياسية، حيث يتردد الحديث عن السلام كخيار استراتيجي واستبعاد استخدام القوة المسلحة لتحقيق الأهداف القومية. يبرز في نهاية القرن العشرين تضاؤل التحالفات العربية لصالح تحالفات تضم دولاً عربية مع دول غير عربية، حيث تعتبر معاهدة الدفاع المشترك معطلة، وكذلك أية ترتيبات دفاعية ثنائية ومتعددة الأطراف؛ وربما كان الاستثناء الوحيد هو التحالف السوري ـ اللبناني.

٣ ـ سياسات التسليح القطرية

تعتمد غالبية الدول العربية في سياسات تسليحها على الاستيراد على رغم مشروعات التصنيع العسكري العربية، وتوضح نظرة على الموازين العسكرية للدول العربية وعلى مشترياتها من الأسلحة درجة اعتماد هذه الدول على الاستيراد وبعدها عن التصنيع العسكري، وبخاصة في المجالات الحساسة، وقد أدى إجهاض المشروع

العراقي للتصنيع العسكري إلى إهدار الكثير من الموارد التي خصصت للتصنيع العسكري العربي، وإن كانت موارد عراقية أساساً، وتتأثر سياسات التسليح لكل من ليبيا والسودان بما هو مفروض على هذه الدول من قيود، بينما تؤثر قدرات التمويل في التصنيع العسكري المصري والسوري، وتؤثر القدرات البشرية المحدودة في التصنيع العسكري السعودي، وفي باقي سياسات التسليح العربية.

لكن سياسة التسليح لغالبية الدول العربية تشتمل على القدرة على تصنيع الأسلحة الصغيرة والذخائر، وهو ما يغطي كثيراً من المطالب العسكرية لاستعاضة ما تستهلكه القوات المسلحة أثناء القتال، كذلك فإن مصانع الأسلحة العربية تساهم في تطوير الأسلحة المستوردة لتلبي مطالب استخدام القوات بما يجعل بعض هذه الأسلحة يكتسب خصائص جديدة تماماً تميزها من تلك التي تتصف بها الأسلحة المستوردة[١٢].

لا شك في أن سياسة التسليح السورية قد حققت نجاحاً في الحصول على صواريخ من طراز «سكود سي»، وكذلك ما تشير إليه التقارير من الحصول على القدرة على تصنيع الصواريخ البالستية المذكورة[١٣]، كما أن سوريا قد وقعت اتفاقاً مع إيران على التعاون التسليحي بين مؤسستي التصنيع العسكري في البلدين، وعلى تبادل الخبرات التطبيقية وإمداد سوريا ببعض قطع الغيار والمساهمة في استكمال التجهيزات الخاصة بمصانع وزارة الدفاع السورية من محولات وبطاريات[١٤].

رابعاً: الاستيراد

١ ـ المصادر الرئيسية لاستيراد الأسلحة، واحتمالات تغيرها

يلاحظ من متابعة جدول واردات السلاح العربية أن المصادر الرئيسية لاستيراد الأسلحة إلى الوطن العربي هي الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وروسيا والصين وهولندا وبلجيكا وجنوب أفريقيا وإيران والنمسا وأوكرانيا وسويسرا وألمانيا وإندونيسيا واستراليا وبلجيكا وتشيكيا وسلوفاكيا وتركيا وهولندا[١٥].

(١٢) طلعت أحمد مسلم، **التعاون العسكري العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٢٧٧.

(١٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٥**، رئيس التحرير محمد السيد سعيد (القاهرة: المركز، ١٩٩٦)، ص ٢٢٢.

(١٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٧**، رئيس التحرير وحيد عبد المجيد (القاهرة: المركز، ١٩٩٨)، ص ١٨٠.

(١٥) IISS, *The Military Balance, 1997/98*, pp. 119-121.

وعلى رغم ما يبدو مما سبق من تنوع مصادر التسليح، إلا أن تفصيلات واردات السلاح تشير إلى أن النصيب الأكبر من واردات السلاح هو من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية، وتأتي فرنسا بعدها بمسافة كبيرة، ثم تليهما باقي مصادر التسليح بفاصل كبير أيضاً.

طلبات واستلام الأسلحة في الوطن العربي (١٩٩٥ ـ ١٩٩٧)

المعدة	الطراز	العدد	المورد	سنة الطلب	سنة الاستلام	ملاحظات
الأردن						
طائرة هـ أ	ف ١٦أ/ب	١٦	US	١٩٩٥	١٩٩٧	استلام حتى ١٩٩٨
هليكوبتر	UH- ٦٠٩ L	٤	US	١٩٩٥	١٩٩٥	٢/١٩٩٥، ٢/١٩٩٨
هليكوبتر	UH- ١ H	١٨	US	١٩٩٥	١٩٩٦	
ط نقل	C- ١٣٠	٢	US	١٩٩٥	١٩٩٦	
دبابة رئيسية	M- ٦٠ A ٣	٥٠	US	١٩٩٥	١٩٩٦	
الإمارات						
هل مسلح	AH- ٦٤ A	١٠	US	١٩٩٧		
هليكوبتر	AS- ٥٦٥	٦	فرنسا	١٩٩٥	١٩٩٨	AS- ١٥ TT
هليكوبتر	جاز يل	٥	فرنسا	١٩٩٧		
ط نقل	CN- ٢٣٥	٧	إندونيسيا	١٩٩٧		
ط تدريب	G- ١١٥ TA	١٢	ألمانيا	١٩٩٦	١٩٩٧	احتمال ١٢
ط تدريب	هوك	٢٦	UK	١٩٨٩	١٩٩٢	تمت ١٩٩٦
م قت مش	ب م ب -٣	٣٣٠	روسيا	١٩٩٢	١٩٩٦	تمت ١٩٩٦
ن ج م	AAPC	١٣٦	تركيا	١٩٩٧	١٩٩٨	
دبابة رئيسية	لوكليرك	٤٣٦	فرنسا	١٩٩٣	١٩٩٤	٤٦ نجدة
فرقاطة	كورتنير	٢	هولندا	١٩٩٦	١٩٩٧	استلام ١٩٩٨
البحرين						
ط هـ أ	F- ١٦		US	١٩٩٧		غير مؤكد
						١٠ C/D, ٢٠ A/B
هليكوبتر	AH- ١	١٢	US	١٩٩٤	١٩٩٥	فائضة
دبابة رئيسية	M- ٦٠ A ٣	٦٠	US	١٩٩٥	١٩٩٦	كوريا سابقاً
صار د جو	هوك محسن	٨	US	١٩٩٦	١٩٩٧	فائضة
فرقاطة	بيري	١	US	١٩٩٥	١٩٩٧	
تونس						
ط تدريب	L- ٥٩	٦	تشيكيا	١٩٩٥	١٩٩٦	
ط نقل	C- ١٣٠ B	٥	US	١٩٩٣	١٩٩٥	فائضة
مدفعية	M- ٣٠	٢٦	النمسا	١٩٩٦	١٩٩٧	
الجزائر						
م قت مش	BVP- ٢	٤٨	سلوفاكيا	١٩٩٤	١٩٩٥	استلام ١٩٩٦
ن ج م	OT- ٦٤	١٥٠	سلوفاكيا		١٩٩٥	
ن ج م	فهد	٢٠٠	مصر	١٩٩٢	١٩٩٢	استلام ١٩٩٥
هليكوبتر	AS- ٣٥٠ B	٩	فرنسا	١٩٩٤	١٩٩٥	
قرويطة		٣	الجزائر	١٩٨٣	١٩٨٨	استلام ١٩٩٥ و١٩٨٨
السعودية						
هل مسلح	AS ٥٣٢ MK ٢	١٢	فرنسا	١٩٩٦		مسلح إكسوسيت

يتبع

ط هـ أ	GjF- ١٥ S	٧٢	US	١٩٩٢	١٩٩٥	استلام ٢٠٠١
ط هـ أ	تورنادو IDS	٤٨	UK	١٩٩٣	١٩٩٦	استلام ١٩٩٨
ط تدريب	PC- ٩	٢٠	سويسرا	١٩٩٣	١٩٩٦	تجميع من UK
ط تدريب	هوك ٦٥	٢٠	UK	١٩٩٣	١٩٩٦	استلام ١٩٩٧
م قت مش	M- ٢ برا دلي	٣٠٦	US	١٩٩٠	١٩٩٣	استلام ١٩٩٧
دبابة رئيسية	M ١ A ١	٣١٥	US	١٩٩٠	١٩٩٣	استلام ١٩٩٥
مدفعية	٦ ـ G ١٥٥ملم	٣٠	ج أفريقيا	١٩٩٧		غير مؤكد
صار د جو	آستر ١٥	٣	فرنسا	١٩٩٧		٦٠ صار
فرقاطة	لافاييت	٣	فرنسا	١٩٩٤	١٩٩٨	استلام ٢٠٠٢
فرقاطة	مدينة	٤	فرنسا		١٩٩٧	استلام ١٩٩٨
ص ألغام	ساندون	٣		١٩٨٨	١٩٩٣	١٩٩٧
السودان						
ط هـ أ		١٠	بلجيكا	١٩٩٥	١٩٩٥	غير مؤكد
ط هـ أ	F- ٧	٦	الصين	١٩٩٥	١٩٩٦	غير مؤكد
هليكوبتر		١٢	اليمن	١٩٩٥	١٩٩٥	غير مؤكد
هليكوبتر	Z- ٦	٥٠	الصين	١٩٩٥	١٩٩٦	غير مؤكد
دبابة رئيسية		٦٠	إيران		١٩٩٧	غير مؤكد
هاون	٨٢، ١٢٠ملم	١٠٠	الصين	١٩٩٥	١٩٩٦	غير مؤكد
عمان						
مدرعة خ	Piranha	٨٠	UK	١٩٩٣	١٩٩٤	حتى ١٩٩٧
مدفعية	١٥٥ ملم	٢٥	ج أفريقيا	١٩٩٥	١٩٩٦	
دبابة رئيسية	تشالنجر ٢	١٩	UK	١٩٩٣	١٩٩٥	منها ١ نجدة
دبابة رئيسية	M- ٦٠ A ٣	٥٠	US	١٩٩٥	١٩٩٦	فائضة ٣٠ استلام ١٩٩٥
قرويطة	VT- ٨٣	٢	UK	١٩٩٢	١٩٩٦	الثانية أبر ٩٧
قطر						
ط هـ أ	ميراج ٢٠٠٠ ـ ٥	١٢	فرنسا	١٩٩٥	١٩٩٧	
ط تدريب	هوك ١٠٠	١٥	UK	١٩٩٦		احتمال إضافة ٣
مدرعة خ	Piranha	٣٦	UK	١٩٩٦	١٩٩٧	حتى ١٩٩٨
دبابة رئيسية	AMX- ٣٠	١٠	فرنسا		١٩٩٧	مساعدة أمنية
صار د جو	ستاربيرست		UK	١٩٩٦		
صار س س	إكسوسيت MM ٤٠	٨	فرنسا	١٩٩٦		تسليح لنشات
لنش دورية	بارزان	٤		١٩٩٢	١٩٩٥	تسليم ١٩٩٥ ـ ١٩٩٧
لنش دورية		٢		١٩٩٦	٢٠٠٠	
الكويت						
هليكوبتر	UH- ٦٠ L	١٦	US	١٩٩٦		أوقفت النسخة المسلحة
صار د جو	باتريوت	٥ بط	US	١٩٩٢		٢١٠ صار
م قت مش	ب م ب ـ ٢	٤٦	روسيا	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٣/٤، ١٩٩٤/٥ باقي حتى ١٩٩٨
م قت مش	وورير	٢٥٤		١٩٩٣	١٩٩٥	٦٦/١٩٩٥، ١١٦/١٩٩٩ ٦
م قت مش	ب م ب ـ ٣	١٢٦	روسيا	١٩٩٤	١٩٩٥	٧٦ أبر ١٩٩٧
مدرعة خ	Pandur	٧٠	النمسا	١٩٩٦		احتمال ٢٠٠
ن ج م	S- ٦٠٠	٢٢	استراليا	١٩٩٧	١٩٩٨	

يتبع

تابع

دبابة رئيسية	M ١ A ٢	٢١٨	US	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٦/١٣٠
لنش دورية	Combattant	٨	فرنسا	١٩٩٥	١٩٩٩	
لنش صار	P- ٣٧ BRL	٨	فرنسا	١٩٩٥	١٩٩٧	تسليم ١٩٩٧ ـ ١٩٩٩
لبنان						
هليكوبتر	UH- ١	٣٢	UK		١٩٩٥	فائضة
ن ج م	M ١١٣	٢٢٥	US		١٩٩٥	فائضة
مصر						
هل قتال	AH- ٦٤	٣٦	US	١٩٩٠	١٩٩٤	تسليم ١٩٩٩
ط هـ أ	F- ١٦ C/D	٦٧	US	١٩٩١	١٩٩٤	تسليم ١٩٩٩
هليكوبتر	UH- ٦٠ L	٢	US	١٩٩٥	١٩٩٨	
م قت مش	YPR- ٧٦٥	٦١١	هولندا	١٩٩٥	١٩٩٦	
ن ج م	M- ١١٣	٤٩٨	US	١٩٩٤	١٩٩٥	فائضة
مدفعية	SP ١٢٢	٢٤	US		١٩٩٨	
سلاح م م د	M- ٩٠١	١٣٠	US	١٩٩٥	١٩٩٦	الاستلام مستمر
دبابة رئيسية	M ١ A ١	٦٣٥	US	١٩٩٨	١٩٩٣	حتى ١٩٩٩
فرقاطة د جو	بيري	٣	US	١٩٩٤	١٩٩٧	
فرقاطة	كنوكس	٢	US	١٩٩٤	١٩٩٥	فائضة
غواصة	روميو	٤	US		١٩٩٥	مسلح هاربون
هليكوبتر	SH- ٢ F	١٠	US	١٩٩٤	١٩٩٦	فائضة
المغرب						
ط هـ أ	A- ٣٧	١٤	US	١٩٩٥	١٩٩٥	فائضة
مدفعية	M ١٩٨ ١٥٥ ملم	٢٦	US	١٩٩٦		فائضة
سلاح م م د	M- ٩٠١	٨٠	US	١٩٩٥	١٩٩٥	فائضة
س دورية	OPV ٦٤	٥	فرنسا		١٩٩٥	
موريتانيا						
لنش ساحلي	أبجرام	١	فرنسا		١٩٩٦	لنش سواحل
اليمن						
ط هـ أ	سوخوي -٢٢	٤	أوكرانيا		١٩٩٥	
لنش صار	بكلان	٦	فرنسا	١٩٩٦	١٩٩٦	
س دورية	هوان جفن	٣	الصين	١٩٩١	١٩٩٥	

المصطلحات

د جو = دفاع جوي؛

صار = صواريخ؛

ط تدريب = طائرة تدريب؛

ط هـ أ = طائرة هجوم أرضي؛

م قت مش = مركبة قتال للمشاة؛

س دورية = سفينة دورية؛

صار س س = صاروخ سطح سطح؛

لنش صار = لنش صواريخ؛

ن ج م = ناقلة جنود مدرعة؛

م م د = موجه مضاد للدبابات؛

ص ألغام = صائدة ألغام؛

مدرعة خ = مدرعة خفيفة؛

هل قتال = هليكوبتر قتال.

من الصعب تصور اختلاف كبير في مصادر استيراد الأسلحة في المستقبل القريب، إلا أن درجات وترتيب هذه المصادر يمكن أن تختلف، ومن الواضح أن الدول العربية التي تتعرض لقيود أكبر ستحاول التوصل إلى مصادر جديدة، أو الاعتماد على مصادر غير تلك التي تكاد تسيطر على سوق السلاح في الوطن العربي، ولا شك في أن روسيا والصين تأتيان في المقدمة، كما أن جنوب أفريقيا وكوريا يمكن أن يزيد الاعتماد عليهما باعتبار أنهما تتمتعان بسياسة أكثر استقلالية عن باقي مصادر التسلح، ويظل الاعتماد على فرنسا قائماً وربما يزيد على حساب الولايات المتحدة.

٢ ـ مدى كفاءة الأسلحة المستوردة

تعتبر أغلب الأسلحة المستوردة ذات كفاءة نسبية، بل إن بعضها من أحدث الأسلحة التي تنتجها الدول المصدرة، إلا أن تعهد الولايات المتحدة الحفاظ على التفوق الإسرائيلي على الدول العربية يقلل كثيراً من قيمة ما سبق، حيث إنه أولاً كثيراً ما يرتبط استيراد السلاح بالحاجة إلى ذخائر وقطع غيار غير متوفرة، ويصبح في قدرة الجهة المصدرة التحكم في استخدامها عن طريق التحكم في الذخيرة وفي قطع الغيار، وأحياناً ثانية يكون تصدير السلاح مشروطاً باستخدام خبراء ومهنيين من الدولة المستوردة على نحو يؤثر في استخدامها ضد قوات تراها الجهة المصدرة صديقة أو حليفة لها وإسرائيل على رأسها، كذلك فإنه كثيراً ما يصير تبديل بعض عناصر المعدة بحيث تقل كفاءتها عن تلك التي تصدر إلى إسرائيل أو دول أخرى[١٦].

خامساً: صناعة السلاح في الوطن العربي

١ ـ الصناعة القائمة

بعد توقف كل من العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر عن تمويل نشاط الهيئة العربية للتصنيع في عام ١٩٧٩، اتجهت الدول العربية إلى التصنيع الحربي معتمدة على جهودها الذاتية نتيجة لدوافع مختلفة، وكان من الطبيعي أن تكون مصر في مقدمة البلدان العربية التي سارت قدماً في هذا المجال، كما دفعت الحرب العراقية ـ الإيرانية العراق في اتجاه التصنيع الحربي خطوات إلى الأمام، في حين اتجهت أغلب

(١٦) Stockholm International Peace Research Institute [SIPRI], *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1985*, SIPRI Yearbooks; 16 (London: Taylor and Francis, 1985), p. 364.

الأقطار الأخرى إلى تصنيع الأسلحة الصغيرة والذخيرة. لكن جهود العراق في مجال التصنيع الحربي، والتي كانت قد حققت تقدماً في مجالات كثيرة، وبخاصة في مجال تصنيع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية والصاروخية، أصيبت بنكسة في أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١.

يمكن القول بأن كلاً من الأردن والعربية السعودية والسودان وسوريا والعراق ولبنان وليبيا ومصر تنتج ذخيرة الأسلحة الصغيرة، في حين تتميز الصناعة العسكرية في كل من الأردن وسوريا ولبنان ومصر والعراق في هذا المجال بإنتاج ذخيرة الرشاشات المضادة للطائرات، وتعتبر ذخيرة الأسلحة الصغيرة أكبر قاسم مشترك في التصنيع الحربي بين البلدان العربية[١٧].

وإذا استثنينا مصر، فإن البلدان العربية لجأت في إنتاج الأسلحة والمعدات إلى أسلوب انتقائي وفقاً لظروفها، بحيث اتجه بعض هذه البلدان إلى إنتاج الأسلحة والمعدات بطريقة غير تقليدية أو تدريجية، أي أنها اتجهت مباشرة إلى صناعة أسلحة معقدة دون التدرج في هذا التصنيع، فنجد الأردن مثلاً قد اتجه بعد تصنيع ذخيرة الأسلحة الصغيرة إلى التعاون في إنتاج وتجميع الدبابات، بينما اتجهت تونس إلى التعاون في إنتاج وتجميع محركات الديزل، واتجهت الجزائر إلى بناء الزوارق السريعة وزوارق الإنزال والقرويطات، أما المغرب فاتجه، بالإضافة إلى إنتاج ذخيرة الأسلحة الصغيرة، إلى تجميع الجرارات والذخيرة الجوية وطائرات التدريب، وخططت السعودية لإنتاج الدبابات ومدافع الدبابات ومعدات الكترونية، واتجهت سوريا إلى إنتاج المدفع الذاتي الحركة وقذائف المدفعية والقنابل والرؤوس الحربية الكيميائية للصواريخ أرض أرض، واتجه العراق أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية إلى إنتاج الأسلحة الصغيرة والقواذف الصاروخية المضادة للدبابات وذخيرة المدفعية وقنابل الطائرات بما فيها القنابل العنقودية، وغازات الحرب، وتطوير الصواريخ أرض أرض، وعمل على تطوير قدرة نووية، كما أنتج بعض أجهزة الاتصال اللاسلكي وقطع غيار المعدات السوفياتية بما فيها الدبابات، وتم إدخال بعض التعديلات الفنية على الطائرات والعمل على أجهزة الكشف الراداري والأجهزة الإلكترونية[١٨].

---

(١٧) *Jane's Infantry Weapon Systems* (1986-1987), pp. 381-384.

(١٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٦)، ص ١٢٩ ـ ١٣٠، و Aharon Levran and Ze'ev Eytan, *The Middle East Military Balance, 1986* (Jerusalem: Jerusalem Post, 1987), pp. 180-181, 245, 336 and 395.

وقد تميزت مصر باتساع نطاق جهودها في مجال الإنتاج الحربي، حيث اشتمل على أنواع عديدة من مجالات الإنتاج. فقامت بتجميع نوعين من طائرات التدريب، وتقوم بتجميع طائرات عمودية، وتجميع وإنتاج أجزاء من محركات الطائرات، وتجميع محركات الطائرات العمودية، وإنتاج حاملات الجنود المدرعة، وبدأت تجميع الطائرات من دون طيار، وقامت بتعديل الدبابات السوفياتية، وبدأت بتجميع وإنتاج دبابات من طراز «M ٦٠ A ٣» والدبابات «M ١ A ١».

وتنتج مصر كافة أنواع المدافع والهاونات وذخيرتها، بما في ذلك قواذف الصواريخ المتعددة الفوهات، كما تنتج المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات، وصواريخ الدفاع الجوي المحمولة، وتنتج وتجمع صواريخ الدفاع الجوي، كما تنتج وتجمع عدة نظم دفاع جوي على ارتفاعات مختلفة، أما إنتاجها من الصواريخ أرض أرض، فالمعلن عنه قصير المدى، وهناك اقتناع بتطوير صواريخ أبعد مدى. وفي المجال البحري تنتج مصر أنواعاً مختلفة من الزوارق السريعة وزوارق المدفعية وزوارق المرور، كما تنتج طوربيدات لمكافحة الغواصات. وتنتج مصر بالإضافة إلى ما سبق الجرارات وعربات الجيب، والقنابل العنقودية وقنابل الممرات وأجهزة الاتصال، كما تنتج نوعاً من الرادارات[١٩].

٢ ـ عقبات صناعة الأسلحة

يمكن تلخيص العقبات التي تواجه صناعة الأسلحة في الوطن العربي أولاً بضعف أعمال البحث والتطوير اللازمة لأعمال التصنيع الحربي، وضعف القاعدة الصناعية المدنية في الوطن العربي، بحيث لا تستطيع أن تغذي الصناعة الحربية بالكثير من احتياجاتها التي لها استخدام مزدوج، واختلال التوازن في الموارد حيث تتوافر موارد التمويل لدى دول تفتقر إلى الموارد البشرية، بينما تعاني الدول ذات الموارد البشرية العالية نقصاً في موارد التمويل. أخيراً فإن اتساع الوطن العربي يجعل أجزاءه أكثر قرباً إلى دول غير عربية منها إلى باقي الوطن العربي.

يعاني الوطن العربي قصوراً في أعمال البحث والتطوير عموماً، وفي مجال البحث والتطوير العسكري بصفة خاصة، ويرجع هذا إلى أسباب مختلفة بعضها ناجم عن عدم تخصيص موارد كافية لأعمال البحث والتطوير لدى الدول التي لديها قاعدة علمية كافية للقيام بأعمال البحث والتطوير، في حين لا تلقى هذه الأعمال اهتماماً

(١٩) كمال الدين أبو العزايم، «الصناعة الحربية المصرية بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وحتى يومنا هذا،» الدفاع (مؤسسة الأهرام)، العدد ١٤ (١٩٨٧)، ص ٦٢.

كافياً من الدول التي لديها موارد مالية كافية، وبعضها ناجم عن أن الدول العربية مستقلة حديثاً، وعن انتشار الأمية في كثير منها، كما أن توفر موارد مالية لدى بعض الدول العربية سهّل عليها استيراد التقانة بدلاً من اللجوء إلى البحث والتطوير. ويعتبر الاستثناء الوحيد في هذا المجال هو العراق، حيث وفر موارد مالية كافية لأعمال البحث والتطوير العسكري، لكن هذا تعرض في العراق إلى تصفية الكثير مما حققه نتيجة للعقوبات التي فرضت عليه بعد حرب الخليج.

وتعتبر أعمال البحث والتطوير في مجال الاستطلاع والاتصالات والقيادة والسيطرة من أهم القطاعات التي يفتقر إليها الوطن العربي، وهي التي تميز الصناعة في الدول الصناعية الكبرى والدول الرئيسية المنتجة للأسلحة إلى درجة كبيرة. كذلك فإن البحوث في مجال الطاقة النووية وحركة المقذوفات البالستية، وما يرتبط بها من دراسة المواد والمعادن التي تدخل في هذه الصناعة، تعتبر المدخل إلى الصناعة العسكرية في العصر القادم، وهي بحوث تتكامل مع البحوث في مجال الاستطلاع والاتصالات والقيادة والسيطرة.

لا شك في أن الحظر الذي تفرضه الدول الصناعية على انتشار التقانة التي تساعد على تطوير الصناعة العسكرية في الوطن العربي، ومنعها من الوصول إلى الصناعة العربية ـ في حين أنها تزود إسرائيل بها أو على الأقل تتغاضى عن تسربها ـ يقللان من فرص تقدم البحث والتطوير العسكري في الوطن العربي.

ما زالت القاعدة الصناعية في البلدان العربية دون المستوى على رغم ما حدث فيها من تطوير، ويلاحظ أن أكثر ما حدث من تطور في هذا المجال هو في مجال الصناعات الاستهلاكية، في حين أن الصناعات العسكرية تحتاج إلى صناعات مغذية تمدها بالأجزاء ذات الاستخدام المزدوج، وهي كثيرة وتدخل في تركيب الصناعات العسكرية، وهكذا فإن الصناعة العسكرية العربية تحتاج إلى الكثير من المنتجات المكملة ذات الاستخدام المزدوج، والتي تضطر إلى استيرادها.

تعاني الصناعة العسكرية قصوراً في التمويل في كثير من الأحيان، وكذلك تعاني الدول ذات الموارد البشرية مثل مصر وسوريا والمغرب والجزائر نقصاً في التمويل، وكانت هناك بلدان عربية لديها فوائض مالية تستطيع أن تساهم فيها، لكنها أحجمت، وقد أدى التحرك المصري المنفرد نحو تحقيق تسوية مع العدو الإسرائيلي إلى تخلي هذه الدول عن المساهمة، ولم تقدم إليها المساعدة حتى بعد عودة مصر إلى جامعة الدول العربية واستئناف العلاقات بينها وبين باقي الدول العربية على رغم أن بعض هذه الدول أنشأت نوعاً من العلاقة مع إسرائيل. وحتى في الدول العربية ذات الموارد البشرية نجد أن تخصيص الموارد يشوبه الكثير من الخلل، حيث يتجه في أحوال كثيرة

إلى المظهرية، وذلك على حساب قيام تصنيع عسكري حقيقي.

إلا أن البلدان العربية التي عرفت بفوائضها المالية بدأت تعاني قصوراً في مواردها المالية نتيجة للأعباء التي تحملتها في حرب الخليج الأخيرة والوجود العسكري الأجنبي الذي نجم عن تلك الحرب، وأخيراً نتيجة لانخفاض أسعار البترول بشدة في الأسواق العالمية. ومع انخفاض الموارد المالية ستنخفض قدرة الدول العربية على التقدم في مجال الصناعة العسكرية، وبخاصة إذا وضعنا في الاعتبار إلى جانبها العوامل السابقة.

٣ ـ النمو العسكري المتصل بإسرائيل

من الصعب رصد نمو عسكري عربي متصل بإسرائيل، حيث يعتبر أي نمو عسكري عربي حالي هو إما أنه نمو متعلق بتصور التهديد من طرف عربي أو طرف داخلي غير عربي، أو دولة إقليمية غير عربية، أو أنه مجرد تطور عسكري مطلق لا يتصل بإسرائيل بالذات، وربما كان الاستثناء هو التطور العسكري السوري واللبناني والمصري، لكن التطور العسكري السوري باستثناء الحصول على صواريخ بالستية ذات مدى طويل نسبياً لا يشكل تطوراً مهماً أو مناسباً بالنسبة لإسرائيل، وبخاصة إذا قارنّا التطور في مجالات الحرب الإلكترونية واستخدام مضاعفات القوة عموماً بما فيها استخدام الطائرات العمودية ووسائل الاستطلاع والاتصالات والقيادة والسيطرة. ويشتمل برنامج النمو العسكري السوري على الحصول على طائرات عمودية مسلحة، وفرقاطات، وتحديث القوات المدرعة بالحصول على دبابات روسية جديدة، وتحديث أجهزة إدارة النيران، وتطوير قوات الدفاع الجوي بالحصول على صواريخ دفاع جوي ذات قدرات عالية وقدرات مضادة للصواريخ، والحصول على مقاتلات ومقاتلات قاذفة حديثة[٢٠].

ويعتبر النمو العسكري اللبناني أقل بكثير من اعتباره نمواً متصلاً بإسرائيل، إذ انه في الحقيقة هو مجرد إعادة بناء الجيش اللبناني الذي كان قد تفكك بدرجة كبيرة أثناء الحرب الأهلية، وما زال الجيش اللبناني يعاني قصوراً في موارد التمويل والتسليح، ولم يستطع أن يحقق الأهداف المتواضعة في إعادة بنائه. وقد حصل الجيش اللبناني على دبابات خفيفة قليلة، وعدد صغير من قطع المدفعية. لكن القوات غير النظامية فيما يختص بحزب الله وعناصر الحرس الثوري الإيراني استطاعت أن

---

(٢٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٧**، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

تنمو، ويتركز تسليح حزب الله في قطع مدفعية ومدفعية صاروخية متعددة الفوهات وقاذفات صاروخية مضادة للدروع، وصواريخ دفاع جوي ضد الطيران المنخفض، ومدفعية مضادة للطائرات والأسلحة الخفيفة، إضافة إلى صواريخ الكاتيوشا[٢١].

تواجه القوات المسلحة المصرية إشكالية التوفيق بين معاهدة السلام التي وقعتها مصر مع إسرائيل وعلاقاتها مع الولايات المتحدة ومخاوفها من التهديدات الإسرائيلية، لكن متابعة التدريبات التي تقوم بها القوات المسلحة المصرية تشير إلى أن النمو المتصل بإسرائيل يقع في أولوية متأخرة بالنسبة إليها. ويمكن القول بأن النمو العسكري المصري يتصل أساساً بتحديث القوات المسلحة المصرية وإحلال معدات حديثة محل القديمة، بالإضافة إلى القيام بخدمات للقطاعات المدنية، أكثر منه نمواً متصلاً بإسرائيل.

وقد اشتمل نمو القوات المصرية على الحصول على طائرات عمودية مسلحة إضافية، وفرقاطات، وطائرات عمودية مضادة للغواصات، وكاسحات ألغام، وزوارق مرور، وصواريخ ومدفعية ساحلية حديثة، وناقلات دبابات للمساهمة في مجال النقل التعبوي والاستراتيجي[٢٢].

يصعب القول ان هناك دولاً عربية أخرى تنمو عسكرياً نمواً متصلاً بإسرائيل، حيث تعاني الدول التي كانت مرشحة للقيام بذلك صعوبات تبعدها عن هذا الهدف، وينطبق هذا بشكل خاص على كل من العراق وليبيا والسودان والجزائر، حيث تعاني الدولتان الأوليان حصاراً مفروضاً عليها بموجب عقوبات من مجلس الأمن وتفرض حظراً خاصاً على الأسلحة، بينما يعاني السودان حرباً أهلية وتدخلاً أجنبياً وأزمة اقتصادية خانقة وتهديداً بعقوبات بحظر الطيران وتصدير الأسلحة، وتعاني الجزائر اضطرابات داخلية تبعدها عن مجرد التفكير في نمو متصل بإسرائيل.

ويمكن اعتبار أن النمو الوحيد المتصل حقيقة بإسرائيل هو النمو العسكري لبعض التشكيلات غير الرسمية أو القوات شبه العسكرية مثل منظمات المقاومة الإسلامية التابعة لحزب الله ومنظمة حماس في فلسطين، وكذلك منظمة الجهاد الفلسطينية.

٤ ـ النمو في مقابل طبيعة كيان ووجود وايديولوجية إسرائيل المعلنة

لا يبدو أن هناك دولاً عربية تنمو في مقابل طبيعة كيان وايديولوجية إسرائيل المعلنة، فإذا كان النمو المتصل بإسرائيل عموماً محدوداً، فإن النمو المتصل بكيان

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٤٠.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

ووجود وايديولوجية إسرائيل المعلنة محدود بدرجة أكبر. ويعتبر النمو الخاص بالتعرف على طبيعة وكيان ووجود وايديولوجية إسرائيل يتصل أساساً بالتعرف على الطبيعة الاستعمارية والعنصرية والاستيطانية الإسرائيلية. ويمكن القول بأن هذا النمو يسير في اتجاهين معاكسين، ففي الوقت الذي يزداد لدى البعض التعرف على هذه الطبيعة، وبخاصة في الدول المحيطة بإسرائيل وبعض دول التخوم مثل العراق والسودان، نجد أن هناك اتجاهاً لدى البعض إلى التصالح مع الكيان والوجود الإسرائيلي وايديولوجيته، كما ينمو الاتجاه لدى دول عربية على مستويات مختلفة إلى إقامة علاقات مختلفة مع إسرائيل. ولا يقتصر هذا الاتجاه على بعض الحكومات، وإنما يصل إلى قطاعات شعبية، وبخاصة تلك التي تعاني أزمات اقتصادية، حيث اتجه البعض إلى البحث عن فرص للعمل في إسرائيل على رغم ما في ذلك من مخاطر قومية.

٥ ـ النمو المتصل باحتكار إسرائيل للسلاح النووي

لا يمكن القول بأن دولاً عربية تنمو نمواً يتصل باحتكار إسرائيل النووي، بمعنى أنها تحاول أن تحقق التعادل النووي أو توازن الرعب النووي، أو أن تحقق نوعاً من التوازن عن طريق الحصول على نوع من أسلحة التدمير الشامل مثل الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو إنتاجها. وقد سبق للعراق أن حاول النمو في هذا المجال عن طريق امتلاك أسلحة كيميائية أولاً، ثم محاولة إنتاج أسلحة نووية ووسائل توصيلها. ومن المؤكد أن العراق قد أمكنه امتلاك أسلحة كيميائية واستطاع أن يستخدمها ضد إيران، كما استطاع أن يطور صواريخ أرض أرض بحيث يمكنها الوصول إلى أهداف إسرائيلية، كما خطا خطوات مهمة في طريقه إلى إنتاج أسلحة نووية، كذلك قام بتطوير أسلحة بيولوجية وفقاً لمعلومات لجنة الأمم المتحدة الخاصة المكلفة إزالة أسلحة التدمير الشامل العراقية.

كان من الممكن اعتبار أن التطور العراقي لم يكن متصلاً بإسرائيل وإنما بإيران، باعتبار أن العراق قام بذلك أثناء حربه مع إيران، وأنه استخدم الأسلحة الكيميائية والصواريخ البالستية أرض أرض فعلاً ضد إيران، إلا أن تهديد العراق بالرد بالأسلحة الكيميائية على إسرائيل في حال استخدامها للأسلحة النووية ضده، ثم استخدامه للصواريخ أرض أرض فعلاً ضد إسرائيل، يرجح أن هذا النمو كان متصلاً بإسرائيل أيضاً وليس ضد إيران فقط، كذلك نجح العراق بتطوير أسلحة بيولوجية بما كان يؤهله لاستخدامها ضد إسرائيل.

لكن النمو العراقي السابق قد جرى إجهاضه أثناء حرب الخليج الأخيرة وبعدها ولم يعد من الممكن حسابه كنمو متصل بإسرائيل. الأكثر من ذلك أنه لم يعد من

الممكن تصور مثل هذا النمو في مستقبل قريب نتيجة لما جرى من إضعاف لقوة العراق وتدمير المنشآت المتصلة بهذا المجال، مما يحتاج إلى زمن طويل نسبياً حتى يمكن استعادة ما كان العراق قد حققه في فترة سابقة. لكن يبقى من البرنامج العراقي الكوادر الفنية التي اكتسبت خبرات مهمة من خلال العمل في البرنامج العراقي، ومن الممكن أن يكونوا ذوي فائدة كبيرة في حال إمكان استغلالهم بواسطة دول عربية ليست لديها العقوبات أو القيود نفسها التي فرضت على العراق.

لكن هناك تقارير وأبحاثاً تقول إن لدى كل من مصر وسوريا أسلحة كيميائية، وان سوريا أصبحت تمتلك صواريخ أرض أرض تستطيع أن تصيب جميع المدن الرئيسية التي تسيطر عليها إسرائيل، وإن هناك برنامجاً مصرياً لتطوير صواريخ أرض أرض، وهي ـ إن صحت ـ تكون علامة على أن هناك نمواً محدوداً متصلاً باحتكار إسرائيل النووي.

يعتبر اتجاه دول عربية إلى إقامة مفاعلات نووية للطاقة أو مفاعلات للأبحاث النووية من مظاهر النمو الذي يمكن اعتباره متصلاً باحتكار إسرائيل للأسلحة النووية، إذ ان امتلاك التقانة النووية المتصلة بدورة الوقود النووي تقرب الدولة من القدرة النووية بدرجة كبيرة، وحتى الآن وعلى رغم ما بذلته دول عربية من أجل امتلاك مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة إلا أنها لم تنجح، في حين نجحت دول عربية بالتقدم في مجال أبحاث الطاقة النووية.

٦ ـ النمو المتصل بالتفوق في السلاح التقليدي

يستمر النمو العسكري للدول العربية بهدف تحديث القوات المسلحة القطرية ودعم القدرات العسكرية للدول العربية، ولكن ليس من المؤكد أن هذا النمو مرتبط بالتفوق الإسرائيلي في السلاح التقليدي، وقد يكون النمو العسكري في مصر وسوريا ولبنان متصلاً بالتفوق الإسرائيلي في السلاح التقليدي، لكن هذا الاتصال غير واضح، فليس من المؤكد أن حصول مصر على الدبابة «M ١ A ١» متصل بالدبابة «ميركافا»، كما أن حصول مصر على أي من الطائرة المقاتلة أو المقاتلة القاذفة ليس له علاقة بامتلاك إسرائيل للطائرة «F ١٥ I»، وإذا كان حصول مصر على أعداد كبيرة من ناقلات الجنود المدرعة «M ١١٣» يمكن أن يحسب على أنه متصل بالتفوق الإسرائيلي، فإنه في الحقيقة يعتبر مطلباً تنموياً للقوات المسلحة، وبغض النظر عن التفوق الإسرائيلي.

٧ ـ النمو في الدول المشاركة في التسوية

يعتبر النمو في الدول المشاركة في التسوية نمواً غير متماثل، حيث يختلف النمو في مصر عنه في الأردن، وعنه في «الدولة» الفلسطينية؛ ففلسطين تكاد لا تنمو

عسكرياً بحكم شروط التسوية، والتطور الوحيد هو دخول أعداد من جيش التحرير الفلسطيني إلى مناطق الحكم الذاتي، أما الأردن فعلى رغم ما يكتب عن برنامج تطوير شامل لعناصر التسليح الأردنية، فقد اقتصر نمو قوته العسكرية على الحصول على عدد محدود من طائرات القتال والطائرات العمودية المسلحة بذخائر متطورة مضادة للدروع، وطائرات النقل. ومن المخطط إحلال دبابات حديثة محل القديمة على مدى خمس سنوات، والحصول على صواريخ للدفاع الجوي، وعربات قتال مدرعة، وطائرات رصد واستطلاع وإنذار استراتيجي مبكر، ودعم الدفاع الجوي، والمشاركة في التدريبات والمناورات المشتركة[٢٣] التي تشارك فيها قوات أمريكية وبريطانية وإسرائيلية وتركية. وأنشأ الأردن علاقات تعاون عسكري مع إسرائيل ويرتبط بالقوى الدولية الرئيسية.

يشتمل النمو العسكري في مصر على نواح كثيرة منها نمو التسليح، وبخاصة الحصول على دبابات حديثة، وطائرات عمودية مسلحة وأخرى مضادة للغواصات وفرقاطات وزوارق وكاسحات ألغام بحرية، والنمو التدريبي والتنظيمي وتطوير وسائل النقل التعبوي ونواح كثيرة أخرى من نواحي النمو، بينما يقتصر اشتراك مصر في التدريبات المشتركة على مناورات النجم الساطع ورياح البحر، وتشارك فيها الولايات المتحدة ودول عربية وغربية أخرى، وليس هناك تقرير علني عن تدريب مشترك مصري ـ إسرائيلي[٢٤]. وتعتبر مصر من الدول ذات الإنفاق الدفاعي الكبير.

ويصعب حساب النمو العسكري في كل من سوريا ولبنان باعتباره من الدول المشاركة في التسوية أو عكس ذلك، إذ ان الدولتين قد اشتركتا في مفاوضات التسوية الثنائية، ولكنهما رفضتا الاشتراك في المفاوضات المتعددة الأطراف، كما أنهما لم تعقدا اتفاقاً مع إسرائيل، وقد توقفتا عملياً عن التفاوض باعتبار أن إسرائيل ترفض استئناف التفاوض من النقطة التي سبق أن توقفت المفاوضات عندها، أي أن الدولتين لا ترفضان عملية التسوية من حيث المبدأ، ولكنهما ترفضان استئنافها بالشروط التي يضعها الطرف الآخر.

تلاقي كل من سوريا ولبنان صعوبات في نمو قواتها المسلحة نتيجة لعدة عوامل: أهمها سعي إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة لحرمانهما من موارد التسلح، وانسياق أغلب الدول الغربية وراء إسرائيل والولايات المتحدة في هذا المجال، ثم هناك شح الموارد المالية لدى الطرفين، بحيث لا تكفي لتحقيق مطالب

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨، وجدول طلبات واستلام الأسلحة.

النمو العسكري. كذلك تعاني القوات المسلحة في كلتا الدولتين تجمد قياداتها، حيث استمر قادتها في مناصبهم لفترات طويلة، مما يؤدي عملياً إلى صعوبة تطور القوات المسلحة وفقاً للتطورات العالمية؛ كذلك فإن الدول الغربية تعمل على عزلة الدولتين بالشكل الذي يمنعهما عملياً من الاحتكاك بالجيوش الأخرى. وعلى الرغم من ذلك، فإن التقارير تشير إلى أن سوريا من الدول ذات الإنفاق الدفاعي الكبير.

لا شك في أن امتلاك دول عربية من المشاركة في التسوية لصواريخ بالستية يساعد على نمو قدراتها العسكرية، وما نشر عن الصواريخ التي امتلكتها سوريا مؤخراً، وما تناقلته أنباء عن امتلاك مصر لصواريخ بالستية ذات مدى يؤثر في الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية، يحد من قدرة إسرائيل على التصعيد بواسطة هجمات جوية صاروخية.

٨ ـ النمو في الدول غير المشاركة

يسير النمو العسكري في الدول غير المشاركة في التسوية بمعدلات مختلفة تتوقف على عوامل كثيرة، وقليل منها له علاقة بإسرائيل، وقد سار النمو العسكري في دول الخليج أساساً بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ بمعدلات عالية، إذ ارتفع الإنفاق العسكري العربي من ٤٥ مليار دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٥٤ مليارا في عام ١٩٩٢ وتذبذب بعد ذلك، واشتمل في كثير من الأحيان على عدد من المعدات يزيد على قدرات الدولة على استيعابها. ويعتبر الإنفاق الدفاعي في الخليج بالنسبة للفرد الأعلى في العالم كله، وتنفق العربية السعودية وحدها ثلث ما تنفقه باقي المنطقة العربية، بينما يسير النمو في بلدان المغرب العربي في بطء شديد، وتعاني ليبيا والعراق والسودان القيود الموضوعة على قدراتها على النمو، بينما هناك دول مثل جيبوتي والصومال ليست لديها قدرات على النمو عسكرياً سواء لصغر حجمها ومواردها مثلما هو الحال في جيبوتي، أو لاختفاء أجهزة الدولة مثل الوضع القائم في الصومال بعد الإطاحة بالرئيس السابق سياد بري. أما اليمن فمن الواضح أن الحرب الأهلية قد أنهكته، ولم يعد قادراً على النمو بمعدل يسمح باستعاضة خسائر الحرب.

سادساً: احتمالات نمو القدرات العسكرية القطرية في الوطن العربي

١ ـ صناعة السلاح

يعتقد بأن احتمالات نمو القدرات العسكرية القطرية العربية في الوطن العربي في مجال صناعة السلاح في المستقبل القريب محدودة نتيجة لما هو قائم من ظروف، حيث تفتقر كل دولة عربية إلى ما ليس موجوداً لديها في حين انه موجود لدى دول

عربية أخرى. فالدولة التي لديها القدرات والإمكانيات البشرية وحققت تقدماً في مجال صناعة السلاح مثل مصر تنقصها موارد التمويل أساساً، والدولة التي لديها القدرات المالية نسبياً مثل العربية السعودية، وسارت قليلاً في طريق تصنيع السلاح، تنقصها الموارد البشرية. وينطبق ذلك بدرجة أكبر على باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظراً لأنها تنقصها الموارد البشرية ولم تقطع شوطاً في مجال الصناعة العسكرية، والدولة التي كانت تجمع بين موارد بشرية معقولة وموارد مالية مناسبة وتقدمت تقدماً ملموساً في مجال تصنيع السلاح، كالعراق، تعاني تبعات العقوبات وتدمير البنية التحتية لصناعة السلاح. أما باقي الدول العربية فقدراتها على النمو في مجال صناعة الأسلحة محدودة، فالصناعة العسكرية السورية تقدمت على ما يبدو في مجال تجميع الصواريخ، ولا يحتمل أن تتمكن دول مثل اليمن والجزائر والسودان من التقدم في هذا المجال على ضوء المشاكل الداخلية التي تعانيها وستظل تعاني آثارها فترة بعد انتهاء هذه المشاكل. وستظل ليبيا غير قادرة على التقدم في مجال تصنيع السلاح، نظراً لفقر الموارد البشرية لديها على رغم توفر بعض الموارد المالية، كما أن العقوبات المفروضة عليها تعطل قدرتها على النمو في هذا المجال. ومن المحتمل أن يتقدم المغرب خطوة أو أكثر في هذا المجال، لكن أوضاعه الاقتصادية لا تساعده كثيراً على ذلك. ولبنان يفتقر إلى حجم مناسب من الموارد البشرية وإلى موارد اقتصادية معقولة. أما دول مثل جيبوتي والصومال وموريتانيا، فليس وارداً أن تتمكن من النمو في هذا المجال في المستقبل المنظور، حيث تعاني فقر الموارد البشرية وفقر الموارد الاقتصادية، وفوق هذا كله غياب أجهزة الدولة وسياستها.

٢ ـ الاستيراد

على رغم أنه من المفترض نتيجة لتوقع ضعف نمو صناعة السلاح في الوطن العربي أن تنمو فرص استيراد الأسلحة، فإن هذا الاحتمال ضعيف بدوره نتيجة أو لتوقع تناقص الإيرادات المالية للدول العربية سواء من التجارة الخارجية نتيجة لتطبيق اتفاقية الغات، أو من إيرادات النفط نتيجة لانخفاض أسعاره. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انتهاء الحرب الباردة وتناقص حدة التوتر الدولي سيجعلان سوق السلاح تنكمش، وبالتالي سيصعب الحصول على الأسلحة، فإذا أضفنا إلى ما سبق أن الدول المهيمنة على النظام السياسي العالمي ستضع قيوداً على حصول الدول العربية على الأسلحة على ضوء ونمط الاقتراحات التي سبق أن قدمت في المفاوضات المتعددة الأطراف، لاستنتجنا أنه سيكون من الصعب على الدول العربية أن تحصل على احتياجاتها من الأسلحة للدفاع عن نفسها من مصادر التهديد المختلفة عن طريق الاستيراد.

لكن ذلك لا يعني أن الدول العربية لا تستطيع مطلقاً استيراد الأسلحة وتحديث

قواتها، إذ إنها تستطيع ذلك في حدود القيود التي يضعها الآخرون، وستكون أبواب الاستيراد مفتوحة لنوعين من الاستيراد أساساً: النوع **الأول** القائم على شراء معدات من الغرب لتحقيق مكاسب اقتصادية للمنتج الغربي أساساً، والنوع **الثاني** القائم على الحصول على أسلحة من جهات منافسة للغرب وليست خاضعة تماماً لسيطرته.

من المتوقع أن تلجأ الدول الغربية ـ وبخاصة في ظروف تعرضها لأزمات اقتصادية سواء من حيث خلل الموازين الاقتصادية أو ارتفاع معدلات البطالة ـ إلى بيع بعض ما تنتجه من الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الدول العربية التي هي على علاقة قوية بها، وبغض النظر عن الحاجة الحقيقية لهذه الدول العربية إلى هذه الأسلحة. ومن الطبيعي أن تلجأ الدول العربية حينئذٍ إلى تحسين شروط شراء هذه الأسلحة والحصول على ما تحتاج إليه هي من أسلحة ومعدات.

من الجانب الآخر، يمكن أن تلجأ الدول الغربية المنتجة لهذه الأسلحة والمعدات إلى خفض كفاءة هذه المنتجات عن طريق استبدال بعض مكوناتها على النحو الذي يحافظ من جهة على الشكل العام والخصائص العامة لهذه الأسلحة والمعدات والاسم الفني، ومن جهة أخرى يمنع الدول العربية المشترية من الوصول إلى مستوى يمكنها من الصمود أمام إسرائيل، فضلاً عن تهديد إسرائيل واستعادة الحقوق العربية المغتصبة.

وتشكل فرنسا استثناء مما سبق، حيث يمكن لها أن تصدر أسلحة ومعدات إلى دول عربية مخالفة لما تفرضه الولايات المتحدة وتتبعها فيه الدول الأوروبية، وبخاصة المملكة المتحدة، ويمكن لفرنسا أن تشكل مصدراً مهماً من استيراد الأسلحة في المستقبل القريب. ويتميز هذا المصدر بقربه من التقنيات الغربية، لكنه أيضاً مقيّد بدرجة أكبر بالقيود التي تفرضها الدول الغربية على تصدير الأسلحة إلى الدول العربية والإسلامية.

أما الحصول على الأسلحة من مصادر غير غربية، فهو قائم فعلاً، ويمكن أن يتصاعد نتيجة الحصار المفروض على بعض الدول العربية بشكل خاص، والدول العربية عموماً. هنا ما زالت الأسلحة والمعدات العسكرية الروسية تمثل خياراً مهماً نتيجة للاستفادة من التقدم التقني الذي تحقق في زمن الاتحاد السوفياتي والحرب الباردة وسبق خبرة الجيوش العربية به، ونتيجة لما تعانيه روسيا من أزمة اقتصادية، لكن قدرة روسيا على الوفاء بتعهداتها محدودة. كما أن الأسلحة والمعدات العسكرية الصينية ستشكل الخيار الآخر، الذي يتميز بالتقدم الكبير الذي تحققه الصين وارتفاع معدلات النمو هناك، وإن كانت ليست لديها الخبرة المتوفرة لدى روسيا. أما الخيار الثالث القائم الآن وفي المستقبل القريب، فهو كوريا الشمالية التي شكلت مصدراً لكثير من

الدول العربية والإسلامية، وبخاصة في مجال استيراد الصواريخ البالستية. وفضلاً عن ذلك، فإن هناك مصادر لاستيراد الأسلحة لا يمكن إغفالها مثل الهند وإيران وباكستان والأرجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا.

٣ ـ التدريب والكفاءة العسكرية

يعتبر التدريب والكفاءة العسكرية من أكبر المجالات التي يمكن للدول العربية أن تحقق فيه نمواً كبيراً، حيث يعتمد من جهة على الخبرات التي اكتسبتها الدول العربية في فترات سابقة، والاستفادة من خبرات وتجارب الآخرين في هذا المجال، وهو ما يمكن الحصول عليه من خلال البعثات الدراسية التي يمكن إرسالها إلى دول مختلفة، وكذلك حضور التدريبات والمناورات التي يدعى إليها العسكريون من الدول الأخرى، كما يمكن الاستفادة من الأجهزة والمقلدات والوسائل الحديثة المختلفة التي تساعد على الوصول إلى مستوى عال من التدريب وقياس المستويات التدريبية، وكذلك إجراء وتقييم المباريات الحربية، وتدريبات هيئات القيادة.

من جهة أخرى، فإن الدول العربية، وقد اتجه أغلبها ـ إن لم يكن كلها عملياً ـ إلى تسوية سلمية، غالباً ما ستفقد ما سبق أن حصلت عليه من خبرات قتالية من خلال الاحتكاك مع القوى المعادية والتي كانت ذات قيمة عالية، وبخاصة أنها اكتسبت من خلال البحث عن حل لمشكلات كانت قائمة، لكن من المتصور أن تسعى القوات المسلحة في الدول العربية إلى تعويض هذا النقص من خلال تسجيل الخبرات المكتسبة السابقة، والاهتمام بدراسة الدروس المستنبطة من خبرة الصراعات المسلحة التي تنشأ في باقي أنحاء العالم عموماً، وفي المنطقة العربية وحولها خصوصاً، والصراعات التي تشترك فيها أطراف يحتمل أن تكون طرفاً في صراع مسلح مع دول عربية.

من المتوقع أن تستفيد الأقطار العربية أيضاً بالبحوث والدراسات العالمية في أساليب انتقاء الأفراد والقادة المناسبين للواجبات التي يقومون بها في الحرب، مما يزيد من احتمالات النمو في مجالات الكفاءة العسكرية، لكن هذا الاحتمال يتوقع أن يشوبه بعض العيوب: أولاً أن هذه البحوث غالباً ما تنقصها بعض العوامل، الأمر الذي قد يؤدي إلى حرمان القوات المسلحة من كفاءات موهوبة لم تحسب مواهبها في برامج وبحوث الانتقاء السابق ذكرها؛ كذلك فإن ارتباط بعض الدول العربية بأسر معينة والميل إلى تعيين أفراد من الأسر الحاكمة في المناصب الرئيسية في القوات المسلحة يمكن أن يؤدي إلى تعيين أفراد ليسوا على مستوى الكفاءة المطلوبة، وبالتالي حرمان القوات المسلحة من كفاءات متيسرة.

سابعاً: الإمكانات النووية:
احتمالات التعاون العربي في المجال النووي

هناك إمكانيات للتعاون العربي في المجال النووي باعتبار أن لدى الدول العربية الكوادر التي يمكنها إدارة مشروع للطاقة النووية، وإنتاج سلاح نووي، وبخاصة أن العراق سبق أن قام بجهود في هذا المجال وتقدم فيه خطوات، كما أن هناك خبراء على مستوى عال من دول عربية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

من جهة أخرى، فإن هناك موارد لليورانيوم في الوطن العربي سواء أكان منفصلاً أو مختلطاً بالفوسفات، وهناك مصادر للماء الثقيل في الأنهار العربية الطويلة، مثل النيل ودجلة والفرات، وهكذا فإن بعض الموارد متيسرة ومنتشرة في عدة دول عربية، فإذا أضفنا إلى ذلك انتشار الموارد المالية لتمويل النشاط والبحوث النووية يصبح التعاون العربي في المجال النووي ضرورة إذا كان للدول العربية أن تدخل القرن الحادي والعشرين من أبوابه المعتمدة.

لكن الأمر ليس بهذه البساطة، فقد ثبت من خلال خبرة الأعوام الماضية أن التعاون في مجال إنتاج الأسلحة النووية غير مقبول، أو على الأقل غير معتاد، وبالتالي فإن التعاون بين الدول العربية في مجال إنتاج الأسلحة النووية غالباً ما سيكون مقتصراً على الإمداد ببعض المعدات أو اليورانيوم الخام أو الماء الثقيل اللازمة لأعمال الأبحاث والتطوير في المجال النووي، وقد تزداد الكمية لتمكن من الإنتاج، إلا أن الإمداد بالخبرة والمعرفة ـ وهو الأهم ـ يبقى مجالاً لشك كبير. ومن المؤكد أن اندماج أو اتحاد بلدين عربيين، وبخاصة من الدول الغنية بكوادرها العلمية، يسهل كثيراً من مثل هذا التعاون.

ثامناً: الترتيبات الأمنية للمنطقة

١ ـ اتجاهات ضبط التسلح من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف

كان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش قد أطلق مبادرة ضبط التسلح في الشرق الأوسط في أيار/مايو ١٩٩١ اشتملت على اقتراح بوضع خطوط إرشادية لموردي الأسلحة لنقل الأسلحة إلى المنطقة، وعلى أثر ذلك تبنى ممثلو الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن خطوطاً إرشادية عامة بأن يبلغوا بعضهم عن نقل سبعة أنواع من الأسلحة محصورة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية إلى دول الشرق الأوسط، لكن المبادرة تجمدت بعد رفض الصين التعاون لأنها علمت بخطة الولايات المتحدة لبيع طائرات مقاتلة إلى تايوان.

أثبتت تجربة المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالترتيبات الأمنية للمنطقة تناقض المواقف العربية والإسرائيلية إلى درجة عدم الاتفاق على جدول الأعمال أو إعلان النيات أنها قد ركزت الدول العربية على الجانب غير التقليدي من التسلح الذي يمثل ركناً أساسياً في الاستراتيجيا الإسرائيلية. ورفضت الدول العربية اقتراحاً إسرائيلياً بجعل المنطقة خالية من الأسلحة الكيماوية، وقدمت دول عربية اقتراحات للحد من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الذاتية الدفع وإجراء محادثات حول وسائل التحقق في المجال النووي عن طريق إنشاء مكتب إقليمي لمراقبة التسلح، واتفق على إنشاء مركز لمنع الصراعات مقره الدوحة، وعلى ما يسمى بإجراءات بناء الثقة بإنشاء شبكة معلومات للمناورات والتحركات الواسعة النطاق (وافقت ١٢ دولة من بينها إسرائيل على تبادل المعلومات العسكرية بحيث تخطر كل دولة بقية الدول عن أي مناورات عسكرية يشترك فيها أكثر من ٤٠٠٠ جندي و١١٠ دبابات)، وإنشاء شبكة اتصالات تصب في بنك معلومات توفر قاعدة بيانات أساسية وتستعين بصور ومعلومات الأقمار الصناعية على أن تكون وظائفها خفض احتمالات الصراع، ودعم اتفاقات السلام، ومن ثم تأسيس مؤتمر للأمن والتعاون في الشرق الأوسط، ثم تسجيل مبيعات السلاح لدى الأطراف المختلفة، وهي تعني في الحقيقة تطبيع العلاقات العسكرية بين أطراف الصراع العربي ـ الإسرائيلي ربما قبل تسوية عناصر الصراع الأصلية. وتشتمل إجراءات بناء الثقة على التبليغ عن تحرك الوحدات والتشكيلات التي تزيد على حجم معين، وكذلك الدعوة إلى حضور التدريبات والمشروعات التي تجري على مستوى كبير، في حين تم الاتفاق على عدد من القضايا الفرعية كمنع الحوادث في أعالي البحار والتعاون في مجال الإغاثة البحرية، والاتفاق على إقامة شبكة اتصالات إقليمية في مصر، وإنشاء مركز إقليمي للأمن في الشرق الأوسط في عمان وفرعين في تونس وقطر[٢٥]، وعرضت إسرائيل دعوة وفود عربية لزيارة إحدى قواعدها العسكرية[٢٦].

تقلص الاهتمام بإيجاد أسس وصيغ الترتيبات الإقليمية العامة، إلا أنها بدأت تتجه بعيداً عن البحث عن أطر شاملة للتعامل مع مشكلات الأمن الإقليمي، كالبنية الأمنية الشرق أوسطية أو منظمة الأمن والتعاون في الشرق الأوسط، إلى أطر جزئية أو فرعية بالمعايير الجغرافية والنوعية، حيث كانت التفاعلات الإقليمية تهدف إلى

---

(٢٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤** (القاهرة: المركز، ١٩٩٥)، ص ١٧٨.

(٢٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٥**، ص ٢١٥ ـ ٢١٦، و International Institute for Strategic Studies [SIPRI], *The Military Balance, 1993-1994* ([London: Brassey's, 1993]), p. 117.

الوصول إلى هيكل أمني إقليمي يستند إلى معاهدة ثنائية ومتعددة الأطراف وإجراءات بناء الثقة السابقة الذكر عبر مراكز منع الأزمات وتبادل المعلومات وضبط تسلح إقليمي على مستوى أسلحة التدمير الشامل والأسلحة التقليدية، لكن إمعان حكومة حزب العمل في استخدام قوة إسرائيل العسكرية لتحقيق أهدافها الأمنية، وردود الفعل العربية، أدت عملياً إلى تجمد المشروعات الإقليمية لترتيبات الأمن، وتوقفت المفاوضات المتعددة الأطراف[٢٧].

٢ ـ مخاطر ضبط السلاح قبل ضبط النزاع

إن الموافقة على ضبط السلاح قبل الاتفاق على تسوية النزاع تعني في الحقيقة قبول تقييد الخيارات أمام الجانب الذي اغتصب الطرف الآخر أرضه واحتلها بالقوة في مواجهة القوة التي اغتصبت الأرض، وبالتالي فإنها تؤدي إلى مزيد من الاختلال في الميزان الاستراتيجي لصالح إسرائيل، وربما تكرس التفوق الإسرائيلي في المجال التقليدي وفوق التقليدي، وبخاصة أن مسار التفاوض حول ضبط التسلح قد سار عملياً في اتجاه منح عملية وإجراءات بناء الثقة أولوية على غيرها من إجراءات ضبط التسلح، وبخاصة فوق التقليدي، وأن الجانب الأمريكي والجانب الإسرائيلي يعملان على ضمان التفوق الإسرائيلي على كل جوانبه، ما يعني في الحقيقة فقدان الجانب العربي لخيار القتال من أجل استرداد أرضه المحتلة.

٣ ـ نزع أسلحة الدمار الشامل وعلاقته بتصفية القدرات العسكرية العربية

وعلى رغم أن هناك مبادرة مصرية بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل، وعلى رغم أن الدول العربية لا تمتلك أسلحة نووية، وليس هناك ما يؤكد امتلاك بعضها لأسلحة كيميائية وبيولوجية، فإن الموافقة على نزع أسلحة الدمار الشامل وفق ترتيبات أمنية للمنطقة العربية، أو لمنطقة الشرق الأوسط، دون نزع شامل لهذه الأسلحة إقليمياً وعالمياً، يحمل مخاطر تصفية القدرات العسكرية العربية وفقاً لما تتبعه السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث تفرق بين أسلوب التعامل مع الأسلحة النووية التي تتعامل معها بمفهوم عدم الانتشار، في حين تتعامل مع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بمنطق المنع والتحريم، بما يعني في الحقيقة تبرير امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية والصواريخ الذاتية الدفع، مع تحريم كل ذلك على الدول العربية، بما

---

(٢٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٧، ص ٢٢٥.

يعني خطورة معارضة المطالب الإسرائيلية وعدم الخضوع لمطالبها. كذلك فإن نزع أسلحة الدمار الشامل قبل تحرير الأراضي العربية المحتلة، في حين أن العدو يمتلك هذه الأسلحة، يعني فقدان إحدى القدرات اللازمة لمواجهة هذا العدو في عمليات التحرير. أخيراً فإن نزع أسلحة الدمار الشامل العربية دون نزع شامل لها إقليمياً وعالمياً يعني أن تتعامل الدول العربية مع تلك الدول التي تمتلك هذه الأسلحة من وضع ضعيف وجعلها عرضة لفرض شروطها على الدول العربية، وهو ما يعني في النهاية تصفية للقدرات العسكرية العربية.

وعلى رغم أن الصواريخ البالستية ليست في الحقيقة من أسلحة التدمير الشامل، إلا أنه قد جرى العرف مؤخراً على إلحاقها بمباحثات نزع أسلحة الدمار الشامل، ويشكل نزع الصواريخ العربية خطراً كبيراً يؤدي إلى تصفية القدرات العسكرية العربية، حيث تمثل الصواريخ الرد العربي الأساسي على التفوق الإسرائيلي في مجال القوات الجوية، كما أن الصواريخ البالستية العربية هي المقدمة الطبيعية لدخول الوطن العربي عصر الفضاء وصناعة المستقبل.

٤ ـ مخاطر الحصار على القدرات العسكرية العربية

يشكل الحصار مخاطر مؤكدة على القدرات العسكرية العربية، حيث يحرم الدول العربية المحاصرة أولاً من الحصول على احتياجاتها الدفاعية الضرورية، مما يعرض هذه الدول للمخاطر المختلفة الخارجية والداخلية، والتي عادة ما ترتبط بقوى خارجية، ثم إنها بطبيعتها تمنع القوات العربية من التحرك من خلال الدول المفروض عليها الحصار، وهي تفرض قيوداً على التعاون العسكري العربي من خلال إضعاف القدرات العسكرية للدول المحاصرة، وحرمانها من المشاركة في المجهود العسكري العربي عند الضرورة. كذلك فإن الحصار يؤدي بالطبيعة إلى خلافات بين الدول العربية المحاصرة والدول العربية المجاورة غير المحاصرة، حيث تتهم الأخيرة بأنها هي التي تقوم بعمليات فرض الحصار، مما يضعف من قدراتها على التعاون عسكرياً عند الضرورة.

تاسعاً: الأمن القومي العربي

١ ـ مفهومه القائم

هناك مفهوم متفق عليه من قبل كثير من الدول العربية على رغم أن هناك دولاً عربية قد اعتبرت أن هناك مكوناً أجنبياً في مفهوم الأمن القومي نتيجة لما حدث في حرب الخليج الأخيرة عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، وكانت لجنة مشكلة بواسطة جامعة الدول العربية قد حددت مفهوم الأمن القومي العربي بأنه هو «قدرة الأمة العربية في

الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية والتي تؤثر على الأمن القومي العربي»[٢٨].

٢ ـ علاقته بالأمن القطري

على رغم أن دراسة جامعة الدول العربية لم تذكر علاقة الأمن القومي العربي بالأمن القطري إلا لماماً، فإننا نجد أن الأقطار العربية موجودة في كل ما جاء في المفهوم، فالحقيقة أن قدرة الأمة العربية هي محصلة قدرات الأقطار العربية، كما أن حقوق الأمة العربية واستقلالها وسيادتها على أراضيها هي محصلة حقوق الأقطار العربية واستقلالها وسيادتها على أراضيها، وقد ذكرت الدول العربية ذلك صراحة حينما أخذت في الاعتبار الاحتياجات الأمنية لكل دولة والمتغيرات الداخلية التي تؤثر في الأمن القومي العربي.

لكن علاقة الأمن القومي بالأمن القطري ليست مجرد علاقة محصلة جمع، حيث ان درجة تأثر أمن كل دولة أو قطر عربي بما يهدد أمن قطر آخر أكبر بكثير من قيمة الخصم في حال حساب تأثيره في مجموع أمن الدول، فالأمن القومي العربي جزء رئيسي من مكونات الأمن القطري.

عاشراً: الأمن القومي العربي والفكر العسكري العربي

١ ـ الفهم العسكري القطري لمقومات العقيدة العسكرية الإسرائيلية والأمن الإسرائيلي

لا تختلف الأقطار العربية في فهم مقومات العقيدة العسكرية الإسرائيلية من حيث مكوناتها، وإنما من حيث الاهتمام بها، فهناك دول عربية، وبخاصة البعيدة عن الاتصال المباشر بالعدو الإسرائيلي، لا تولي دراسة مقومات العقيدة العسكرية الإسرائيلية والأمن الإسرائيلي اهتمام الدول المحيطة بإسرائيل نفسه، لكن أغلب مراكز الدراسات العربية في جميع الأقطار العربية تهتم بدراسة مكونات هذه العقيدة، مما

---

(٢٨) جامعة الدول العربية، «دراسة حول الأمن القومي العربي،» (دراسة غير منشورة، القاهرة، ١٩٩٣)، ص ٣.

ينعكس بالضرورة على الفهم العسكري القطري لها.

ويعرّف العسكريون العرب مقومات العقيدة العسكرية الإسرائيلية التي تعتمد على عسكرة الدولة، والدفاع الاستراتيجي والهجوم التعبوي (العمليات)، بمعنى نقل المعركة إلى أراضي «العدو»، والحروب القصيرة من أجل نهايات محدودة، والمزاوجة بين الدبابة والقاذفة المقاتلة، وتفوق الكيف مقابل الكم، والخطوط الحمراء والعقاب، وقتال الدول العربية كل على انفراد، وتجنب الخسائر البشرية، والاعتماد على الذات والاستناد إلى دولة أجنبية والردع بالشك النووي، وإحاطة الدولة بمناطق منزوعة السلاح أو مخفضة القوات.

وعلى رغم حقيقة أن الدول العربية تعلم حقيقة العقيدة العسكرية الإسرائيلية، فإنه من الواضح أنها غير قادرة على التصرف بناءً على هذا الفهم والذي يفرض على الأقل أن تواجه الدول العربية إسرائيل مجتمعة وليست فرادى تطبيقاً لفكرة استراتيجية العمل على خطوط خارجية، وألا تقبل بإنشاء مناطق منزوعة السلاح وخفض القوات على الحدود مع فلسطين المحتلة وخطوط التماس مع إسرائيل.

٢ ـ التغير الذي لحق بالعقيدة العسكرية في الدول العربية المعنية بعد المعاهدات

يصعب القول بأن العقيدة العسكرية في الدول العربية التي عقدت معاهدات مع إسرائيل قد غيرت من عقيدتها العسكرية من حيث اعتبار أن إسرائيل هي مصدر لتهديد أمنها، ينطبق ذلك على مصر وعلى الأردن على رغم مظاهر التعاون العسكري مع إسرائيل، وعلى سلطة الحكم الذاتي. لكن الذي حدث هو استمرار لسياسة اتبعت خفية بعد الحرب عام ١٩٧٣، وهي: الاندماج في النظام الدولي والاعتماد على الولايات المتحدة كضامن للأمن القطري في هذه الدول، ليس على أساس أن الولايات المتحدة ستقوم بالدفاع عن هذه البلاد، وإنما على أساس أن علاقات هذه الدول بالولايات المتحدة تجعل إسرائيل ليست في حاجة إلى مهاجمتها أصلاً، حيث مكنها تحقيق مطالبها منها دون استخدام القوة العسكرية. والحقيقة أن هذه السياسة قد بدأت قبل توقيع المعاهدات بفترة زمنية مختلفة، وكانت حقيقة توقيع المعاهدات هي مجرد إلباسها لصيغة شرعية معترف بها. فمن الواضح أن هذا الوضع كان موجوداً في الأردن، ولكنه كان مخفياً وغير معلن إلى حين توصل العرب عموماً، والفلسطينيون بخاصة، إلى اتفاق مع إسرائيل. أما بالنسبة لمصر فقد كانت هذه سياسة السادات بعد حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، وقد حاول اتباعها قبلها، لكن الولايات المتحدة لم تستجب له، فكانت الحرب، ثم بدأ تنفيذها عملياً بعد أول لقاء للرئيس السابق

السادات مع هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة حينئذٍ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣. أما القيادة الفلسطينية فقد سعت هي الأخرى إلى هذه السياسة بعد خروجها مباشرة من طرابلس (لبنان) عام ١٩٨٣.

على رغم ما سبق، فمن الواضح أن العقيدة العسكرية المصرية ما زالت تعتبر إسرائيل مصدراً للتهديد، لكن ربما بدا من متابعة التدريبات التي تجريها القوات المسلحة المصرية، أن مصدر التهديد الإسرائيلي قد تراجع بالنسبة لتهديدات محتملة من دول عربية أخرى. وبالنسبة للسلطة الفلسطينية، فمن الصعب القول بأنها قد استبعدت إسرائيل من مصادر التهديد، حيث تبدو أنها تتصرف تحت ضغط الوجود العسكري الإسرائيلي ومعاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، أما الأردن، فيبدو أن السلطة الأردنية قد استبعدت إسرائيل من مصادر التهديد واتجهت إلى اعتبارها حليفاً.

٣ ـ مقارنة «السلام خيار استراتيجي عربي» بمقولة «حرب تشرين الأول/اكتوبر هي آخر الحروب»

على رغم التشابه بين المقولتين في كثير من الأمور، فإن القول بأن السلام خيار استراتيجي مقولة مرنة تستطيع أن تترك هامشاً للحركة يختلف عما في مقولة أن «حرب أكتوبر هي آخر الحروب» من قطع لا يقبل الاستثناء ولا يترك مجالاً للحركة، فقد كان الهدف العربي المعلن دائماً في أكثر مواقف العرب تشدداً هو «تحقيق السلام العادل والشامل»، مما يترك هامشاً لتحديد شروط وماهية السلام العادل والشامل، حيث لا يمكن أن يكون عادلاً إلا بعودة جميع الحقوق العربية، مما يعني عملياً إلغاء إسرائيل ككيان سياسي دولي، أو على الأقل بعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه، وتخلي إسرائيل عن ترسانتها النووية، وإقامة الدولة الفلسطينية، وأن تصبح القدس عاصمة لدولة فلسطين، وغير ذلك من الشروط التي لا يمكن أن تقبلها إسرائيل.

صحيح أن المفاوضات لم تصل إلى هذه النقطة، وأن سوريا قالت بالسلام الكامل في مقابل الانسحاب الكامل، مما ينفي أي شروط غير سورية، لكن ذلك أيضاً لمعرفة سوريا بأن إسرائيل لا تستطيع أن تقبل بالانسحاب الكامل غير المشروط من الجولان. ويتمسك لبنان أيضاً بمقولة أن السلام خيار استراتيجي، وهو يطبقه عملياً باستمرار المقاومة اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي مقاومة مسلحة، وهو يؤكد في الوقت نفسه تمسكه بالسلام كخيار استراتيجي، لكنه يعتبر أن انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان ليس كافياً لتحقيق السلام الذي يعتبر الخيار الاستراتيجي اللبناني، وهو لذلك يوافق على الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان من دون شروط، ولا يعتبر أن هناك ضرورة للتفاوض عليه، ولا يعتبر ذلك سبباً لعقد اتفاق سلام مع إسرائيل.

أما مقولة أن حرب تشرين الأول/أكتوبر هي آخر الحروب، فهي مقولة تفترض إما أنه لن تكون هناك نزاعات مع إسرائيل بعدها، أو أن هذه النزاعات لن تستخدم القوة العسكرية فيها، ولما كانت المقولة صادرة عن طرف عربي، فإنها تعتبر التزاماً عربياً، وإن كان مصرياً في الحقيقة، وليست التزاماً إسرائيلياً، وقد أثبتت إسرائيل ذلك في حربها في لبنان عام ١٩٨٢ على الأقل، وبعد ذلك.

أما من ناحية الجانب العربي، فقد التزمت مصر عملياً بالمقولة، ولم تستخدم القوة العسكرية، ولا هددت باستخدامها في مواجهة أي تهديد عسكري إسرائيلي على رغم معاهدة الدفاع المشترك التي تفرض عليها اعتبار أي اعتداء على دولة عربية عضو في المعاهدة اعتداء عليها، وهكذا فإن هذه المقولة أصبحت تعني نزع سلاح طوعياً من جانب واحد. ولا يحتاج الأمر في الأردن إلى مثل هذه المقولة، فهي مطبقة منذ حرب عام ١٩٧٣، وقطعاً قبل ذلك، وكان اشتراك الأردن في هذه الحرب نوعاً من التورط والإحراج أكثر منه اشتراكاً فعلياً مقصوداً.

أما من الناحية الفلسطينية، فلا شك في أن مقولة «آخر الحروب» جديدة عليها، حيث لم يكن الأمر في يد القيادة الفلسطينية بشكل مطلق على نحو ما يحدث في الدول، ومارس الشعب الفلسطيني شن الحرب على إسرائيل بما توفرت لديه من وسائل، وبالتالي فإن انطباق مقولة «آخر الحروب» عليه يعتبر شيئاً غير مسبوق في التاريخ الفلسطيني، لكن توقيع اتفاق أوسلو والاتفاقات التي تلته عنى أكثر من مقولة أن حرب تشرين الأول/اكتوبر هي آخر الحروب، إذ تحول الأمر إلى التعاون بين الفلسطينيين وإسرائيل، بل التفكير في إقامة نوع من الاندماج في كونفدرالية تضم فلسطين والأردن وإسرائيل.

مما سبق، نرى أن مقولة «حرب تشرين الأول/اكتوبر آخر الحروب» هي مقولة خطيرة تنهي الصراع مقدماً وقبل الوصول إلى اتفاق أو معاهدة وقبل تحقيق الأهداف، وهي بمثابة نزع السلاح من جانب واحد، وهي تؤدي عملياً إلى التخلي عن تحقيق الأهداف العادلة وتسليم القضايا القومية لأيد أجنبية، على عكس مقولة أن «السلام خيار استراتيجي» والتي تجعل السلام هدفاً نهائياً مشروطاً تحقيقه بتحقيق أهداف قومية، وتترك فرصة للمناورة السياسية والعسكرية من أجل ذلك.

٤ ـ إرادة القتال لدى الجانب العربي

تأثرت إرادة القتال لدى الكثيرين في الجانب العربي على أثر عقد اتفاقات «سلام» بين دول عربية وإسرائيل، وبخاصة أن هذه الاتفاقات قد بدأت بمعاهدة بين مصر وإسرائيل، مما عنى زيادة العبء على باقي دول المواجهة العربية. ومن المعروف

أنه قد سادت بعد توقيع المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية مقولة أنه «لا حرب بدون مصر»، وقد سلمت بذلك الدول العربية الأخرى، في حين حاولت سوريا أن ترد عليها أولاً بالاعتراف بأنه «لا حرب بدون مصر»، ولكنها أطلقت مقولة مضادة بأنه «لا سلام بدون سوريا»، مما يعني عملياً العودة إلى وضع حالة اللاسلم واللاحرب. وما يهمنا هنا أن إرادة القتال قد اهتزت بلا شك بعد توقيع المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية، وأن هذه الإرادة قد اهتزت أكثر بالاتفاقيات التالية في أوسلو وفي وادي عربة، علماً بأن هذه الإرادة كانت مهتزة لدى بعض القيادات، وبخاصة في الأردن وفي دول خارج دول الطوق. أما على الصعيد الشعبي فربما ظلت إرادة القتال لدى البعض قوية، مما تعكسها أعمال المقاومة في جنوب لبنان وفي فلسطين، وفي بعض ما تعلنه منظمات شعبية في الدول العربية، بما فيها تلك الدول التي وقعت اتفاقات مع إسرائيل، في الأردن وفي مصر، وفي دول أخرى خارج دول الطوق بدرجة أقل.

لكن من الملاحظ أنه لا يمكننا أن نجد دليلاً على اهتزاز إرادة القتال لدى الجانب العربي سوى وقوف الدول العربية مكتوفة الأيدي حيال الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، وعلى أهداف سورية هناك، وعلى إجراءات إسرائيل لتشجيع الاستيطان ومعاملة الفلسطينيين، كما نلاحظ توقف الدول العربية باستثناء لبنان عملياً عن مهاجمة أهداف إسرائيلية على رغم استمرار الاحتلال الإسرائيلي وبناء مستوطنات في الأرض المحتلة، والإصرار على إحياء عملية السلام على رغم أنها ماتت منذ مدة، وليس هناك أدنى أمل في إحيائها.

٥ ـ مصادر التهديد بعد حرب الخليج الثانية في إدراك بعض العرب

الأغلب أن التناقضات بين العرب كان لها موقعها في مصادر التهديد حتى قبل حرب الخليج الثانية، وأن هذه الحرب كانت كاشفة أكثر منها منشئة لتناقضات بين العرب، ومن المعروف أنه سبق أن احتلت التناقضات العربية أولوية لدى بعض الدول العربية سابقة لتناقضاتها مع إسرائيل أو مع دول غربية، ولقد سبق أن طغى الخلاف بين الكويت والعراق على التناقضات مع إسرائيل عام ١٩٦١، كما أن الخلاف السوري ـ العراقي احتل أسبقية أعلى من التناقض العراقي ـ الإسرائيلي أثناء حرب الخليج الأولى، وشكا لبنان مصر إلى مجلس الأمن عام ١٩٥٨. واحتل التناقض بين اليمن الشمالي (الجمهورية العربية اليمنية) واليمن الجنوبي (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) أولوية لدى الدولتين قبل الوحدة اليمنية، وإن كان قد عاد إلى الأولوية فترة الحرب الأهلية مرة أخرى. وجرى صراع مسلح محدود بين قطر والبحرين على جزيرة فشت الدبل، واحتل الخلاف بين الجزائر والمغرب حول الصحراء أسبقية على التناقض

مع إسرائيل، أو الخلاف مع أمريكا التي هاجمت ليبيا، وفي الفترة نفسها تقدم التناقص المصري ـ الليبي على التناقص مع إسرائيل بالنسبة لمصر على الأقل، وربما يمكن القول انه في هذه الفترة تقدم التناقض بين مصر وكثير من الدول العربية وبخاصة مع سوريا وليبيا، على تناقضها مع إسرائيل بعد توقيع معاهدة مع إسرائيل، ويمكن رصد حالات أخرى من هذا النوع في تاريخ العلاقات بين الدول العربية.

وعلى رغم ما سبق، فإن حرب الخليج الثانية كان لها أثرها على الأقل في إظهار ما كانت دول عربية لا تعلنه، فالنزاع الكويتي ـ العراقي لم يكن وليد الحرب، ولكنه ظهر واضحاً فيها وبعدها، كما أنها قربت دولاً عربية من الغرب وإسرائيل، بحيث تراجعت التناقضات بين بعض الدول العربية وإسرائيل على تناقضاتها مع الدول العربية. ومن الطبيعي أن يكون تناقض دول الخليج عموماً والكويت، والعربية السعودية بصفة خاصة، مع العراق على رأس التناقضات التي احتلت أسبقية على التناقضات مع إسرائيل بالنسبة لدول الخليج، وقد ظهر ذلك واضحاً أثناء الأزمات التي دارت بين الأمم المتحدة (والولايات المتحدة وبريطانيا بصفة خاصة) والعراق حول أعمال لجنة الأمم المتحدة الخاصة المكلفة إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية.

كذلك فإن التناقضات بين سلطة الحكم الذاتي في فلسطين من جهة، ومنظمة حماس ومنظمة الجهاد الإسلامي من جهة أخرى، احتلت أولوية لدى سلطة الحكم الذاتي بعد توقيع إعلان المبادىء في أوسلو عام ١٩٩٣، والاتفاقات التالية، على تناقضاتها مع اسرائيل، حيث لجأت هذه السلطة إلى القبض على العناصر النشطة في هاتين المنظمتين، وجرت ممارسات مشابهة في الأردن تشير إلى أن التناقض بين السلطات الأردنية وجهات مقاومة التطبيع مع إسرائيل احتل أسبقية لدى هذه السلطات على التهديد الإسرائيلي.

واحتل الخلاف بين مصر والسودان، وبين العربية السعودية واليمن، أسبقية على التناقضات بين كل من مصر وإسرائيل وبين العربية السعودية واليمن وإسرائيل. واستخدمت هذه الدول قواها العسكرية في حل خلافاتها، كما استخدمت القوة العسكرية في إدارة الصراع بين العربية السعودية وقطر. وعلى رغم أن دولاً مثل تونس والمغرب لم تقدم تناقضات عربية على تناقضاتها مع إسرائيل، إلا أن تطور علاقاتها مع إسرائيل يعني أن تناقضاتها تلك قد تراجعت في سلم أولوياتها، وربما أصبحت تناقضاتها مع المعارضة الداخلية أسبق على تناقضاتها مع الغرب ومع إسرائيل.

٦ ـ متطلبات الأمن القومي المستقبلية

إذا كان لنا أن نحدد متطلبات الأمن القومي المستقبلية، فإن أول هذه المتطلبات هو الإيمان العربي الحقيقي بارتباط أمن الشعوب والدول العربية ارتباطاً عضوياً، أي

أن أي تهديد لشعب أو دولة عربية هو تهديد حقيقي، وليس مجازياً لباقي الشعوب والدول العربية الأخرى، وأنه لا يمكن الاعتماد على قوى أجنبية في تحقيق هذا الأمن، وإن كان من الممكن الاستعانة بها، وأن هذا الأمن هو أمن الأمة العربية وليس أمن أحد آخر، وبالتالي فإن العدوان على أية دولة عربية أو شعب عربي هو عدوان فعلي على باقي الدول، وأن هذا العدوان يستلزم تعبئة الطاقات العربية بمكوناتها المختلفة لمواجهته.

ويتطلب الأمن القومي العربي في المستقبل انتظام عمل مؤسسات الأمن القومي، وبخاصة اجتماعات مجلس الدفاع المشترك ومؤتمر الملوك والرؤساء العرب ونشاط الأمانة العامة العسكرية لجامعة الدول العربية، وكذلك إحياء القيادة العامة الموحدة لجيوش الدول العربية، ولا يعني هذا بالضرورة أن تعود هذه المؤسسات بصورتها السابقة نفسها وبأسلوب عملها السابق نفسه، بل ربما كان المطلوب أن تعود إلى العمل مع تطويرها وتطوير أساليب عملها، لكن من المطلوب أيضاً ألا نهمل ما سبق التوصل إليه عن طريق المراجعة والتطوير، وبالتالي الاستفادة من الجهود السابقة دون التوقف عندها أو التقيد الكامل بها. لكن من المهم جداً أن توافق الدول العربية على التنازل عن جزء من سيادتها لصالح القيادة القومية التي تشارك فيها، وأن تتعاون الأجهزة القومية مع الأجهزة القطرية ولا تعرقل عملها.

يتطلب الأمن القومي عسكرياً أن تكون للأجهزة القومية للأمن القومي وسائلها الخاصة التي يمكنها العمل بها مستقلة تقريباً عن الوسائل القطرية، ويمكن أن تشتمل هذه الوسائل أساساً على وسائل جمع المعلومات القومية (استطلاع استراتيجي ونظام للأقمار الاصطناعية) ونظام الدفاع الجوي العربي، ونظام الدفاع المضاد للصواريخ، بما فيها منظومة الإنذار الجوي والفضائي، والقوات الاستراتيجية المشتملة على قوات صواريخ بالستية وقوات جوية استراتيجية وغواصات استراتيجية لديها قدرة على استخدام أسلحة التدمير الشامل عند الضرورة، ويمكن أن تشكل نوعاً من الردع المتبادل، وقوات محمولة جواً ومنقولة بحراً وقوات خاصة، ووسائل نقل استراتيجي وقواعد إدارية قومية. ولا يتعارض ذلك مع استخدام القيادة الاستراتيجية القومية (القيادة العامة الموحدة لجيوش الدول العربية) للوسائل القطرية الأخرى لتحقيق المناورة من مسرح أو منطقة إلى أخرى بما يحقق الأهداف الاستراتيجية من الصراع.

أخيراً يلزم لتحقيق الأمن القومي العربي تطوير الصناعات العسكرية العربية على نحو يسمح لها بالمساهمة بنصيب كبير في توفير الحاجات الدفاعية العربية، وتطوير ما يتطلبه الدفاع العربي ومواجهة تطورات صناعة الأسلحة العالمية، وتحقيق ذلك بأقل قدر من الإنفاق والموارد.

حادي عشر: احتمالات استخدام القدرات العسكرية في مواجهة مع إسرائيل

١ ـ الاحتمالات

من المؤكد أن القدرات العسكرية العربية ستواجه إسرائيل مرة أخرى نتيجة لاستمرار الوضع الظالم الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وللتطور الطبيعي المنتظر الذي يشير إلى حتمية اضمحلال النظام الصهيوني العنصري وتطور النظام العربي، إن لم يكن من أجل استعادة الحقوق العربية في المستقبل القريب، فعلى الأقل لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على مناطق عربية بعينها. ومع اشتداد عود المقاومة العربية للاحتلال الإسرائيلي، ينتظر أن يضاعف العدو الإسرائيلي من ردود فعله الانتقامية، مما سيزيد من احتمالات مواجهة أكثر شمولاً تتصاعد مع الأيام لتصبح مواجهة واسعة النطاق، ومع تزايد استخدام العدو لقواته الجوية يحتمل أن ترد الدول العربية، وبخاصة سوريا، بضربات صاروخية تقليدية يحتمل أن تتصاعد إلى استخدام أسلحة التدمير الشامل إذا استخدمتها إسرائيل. ومع بداية تصاعد الصراع يحتمل أن تنضم دولة عربية أو أكثر إلى الدولة المعتدى عليها، بحيث تصبح المواجهة قريبة من المواجهة العربية الشاملة.

وليس من المستبعد تماماً أن يكون استخدام القوة العسكرية العربية ضد إسرائيل هجومياً، مع الاعتراف بأنه احتمال أضعف من الاحتمال الدفاعي في المستقبل القريب، فليس من المستبعد أن تصل سوريا مثلاً إلى اقتناع بضرورة أن تقوم بعملية أو عمليات عسكرية بهدف استعادة هضبة الجولان كلها، أو جزء منها، بشن عملية هجومية ضد إسرائيل في الجولان، وسيكون للعملية العسكرية أثرها في الموقف السياسي الرسمي والشعبي، وبخاصة إذا حققت العمليات العسكرية نجاحاً ولو أولياً. وإذا كانت العلاقات بين سوريا والدول العربية بصفة عامة، والعراق بصفة خاصة، قد تقدمت؛ هنا لا بد من توقع، بل العمل من أجل أن تنضم المقاومة العربية في فلسطين المحتلة وفي جنوب لبنان إلى القتال بإرهاق العدو وخطوط مواصلاته، ويمكن للمقاومة الفلسطينية بصفة خاصة أن تشل قيادات العدو وقواته الاستراتيجية بالتدخل في المطارات وساحات إطلاق الصواريخ. ويمكن للنجاح الذي يتحقق في مجالات الدفاع الجوي والقصف الصاروخي، وشل مراكز سيطرة العدو، أن يحقق أهدافاً استراتيجية نتيجة لحساسية العدو للخسائر عموماً، والخسائر البشرية بصفة خاصة. وتزداد الفرصة لذلك بفقدان الفكرة الصهيونية لبريقها بعد انتقال كثير من اليهود إلى إسرائيل واكتشاف أنها لا تحقق الحلم الذي راود الكثيرين منهم.

٢ ـ أشكال المواجهة

من المتوقع أن تتعدد أشكال المواجهة بين المواجهة النظامية الشاملة، وحرب التحرير الشعبية، ولكن الشكل الغالب هو تبادل القصف بين الأطراف جواً وصاروخياً ومدفعياً. ومن الطبيعي أن تواجهها وسائل الدفاع الجوي والصاروخي والمدفعي لدى الأطراف، وكذلك أعمال الحرب الشعبية التي تشتمل على أعمال قتال محدودة الحجم والزمن من كلا الجانبين، والجانب العربي بصفة خاصة. لكن المواجهة أيضاً يمكن أن تتخذ أشكال اعتراض خطوط المواصلات البحرية، وبخاصة من الجانب العربي، نتيجة لتعرض خطوط مواصلات إسرائيل البحرية أمام السواحل العربية الطويلة، في حين يحتمل أن تستخدم إسرائيل الغواصات الهجومية ضد الدول العربية البعيدة عن مرمى الصواريخ أرض أرض. أخيراً فإن العمليات المشتركة التي تشترك فيها قوات مشتركة من جميع فروع القوات المسلحة محتملة بدرجة أقل وغالباً ما ستكون عمليات مشتركة محدودة.

٣ ـ حدود المواجهة

من الطبيعي أن تكون هناك حدود للمواجهة سواء من حيث الحدود الجغرافية، أو طول مدة المواجهة الزمنية، أو من حيث الدول المشتركة وحجم القوات وقوة الأسلحة، وعلى رغم أن الأغلب أن حدود المواجهة ستكون عموماً محدودة، إلا أنه لا يمكن استبعاد أن تمتد المواجهة إلى خارج الحدود المتوقعة إلى حدود بعيدة قد تصل آفاقاً غير متوقعة في كثير من المجالات.

أ ـ الحدود الجغرافية

يتوقع أن تنحصر المواجهة العسكرية الرئيسية داخل مناطق التماس مع إسرائيل، أي في حدود دول الطوق، وبخاصة في فلسطين المحتلة وسوريا (هضبة الجولان بصفة خاصة) ولبنان (الجنوب اللبناني والبقاع الغربي بصفة خاصة)، إلا أن هذه المواجهة غالباً ما تمتد إلى المناطق السكنية في لبنان (بما فيها بيروت) والساحل اللبناني، وهو ما قد يدفع سوريا إلى الرد بقصف أهداف إسرائيلية. كما تقوم المقاومة اللبنانية بالرد على مستعمرات الشمال، وبالتالي تتصاعد الردود الإسرائيلية، مما قد يصل إلى اعتراض خطوط المواصلات البحرية السورية واللبنانية. هنا يحتمل أن تمتد المواجهة البحرية في البحرين الأحمر والمتوسط، مما ينبىء بامتداد المواجهة جغرافياً إلى مضيق باب المندب جنوباً وشرقاً (قد تمتد شرقاً إلى العراق من دون باقي الخليج، ومضيق جبل طارق غرباً، كما قد تمتد شمالاً إلى شمال شرق البحر المتوسط وقواعد تركية خاصة إذا استخدمت إسرائيل القواعد العسكرية التركية).

ب ـ الحدود الزمنية

أما الحدود الزمنية للمواجهة، فالغالب أن ذروة المواجهة لن تمتد لفترة طويلة، والأغلب أنها لن تمتد إلى أكثر من أسبوعين نظراً لحساسية المنطقة وأثرها في الاقتصاد العالمي، وبخاصة ما يتعلق بالتجارة العالمية وعلاقتها بالملاحة البحرية، وكذلك البترول وعلاقته بالاقتصاد العالمي، وبخاصة الدول الصناعية الكبرى، ويمتد القصف الجوي والبحري والمدفعي والصاروخي لفترة زمنية طويلة، إلا أنه يجري على دفعات كل دفعة منها زمنها قصير، والفاصل بينها وبين ما يليها طويل نسبياً، لكن المواجهة تظل ممتدة إلى ما لا نهاية. أما بالنسبة لحرب التحرير الشعبية، فتجري على هيئة أعمال قتال محدودة لا تستغرق ساعات، وتفصل بينها أيام كثيرة، ولا تنتهي إلا باستعادة الحقوق العربية كاملة وإقامة حكم في فلسطين تعيش فيه جميع الأديان على قدم المساواة، ويحق لجميع الفلسطينيين أن يعودوا إليها، وتحرير باقي الأراضي العربية، وهو ما يتوقع أن يستغرق حوالى خمسين عاماً.

ج ـ الدول المشاركة

الغالب أن الدول والشعوب المشتركة من الجانب العربي والمضاد لإسرائيل يضم سوريا ولبنان والشعب الفلسطيني، وأن تعاونهم إيران من الدول الإسلامية. أما احتمال مشاركة باقي الدول العربية، فهو قليل ويتوقف على التطورات التي ستجري في هذه الدول، وأكثر الدول المرشحة بعد ذلك هي العراق بشرط أن تتعافى مما هي عليه الآن من حصار وصعوبات، ويلي العراق مصر باعتبار ما يكنه الشعب المصري من اعتزاز بعروبته. ويمكن لكل من ليبيا والسودان أن يشاركا في المواجهة قدر استطاعتهما نتيجة للنقص البشري في الأولى وبعدها عن مسرح المواجهة، وللصعوبات التي تواجهها الثانية. ويتوقف احتمال اشتراك باقي الدول العربية في شمال أفريقيا والبحر الأحمر والخليج على التطورات الداخلية وعلى العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الدول في وقت المواجهة.

د ـ الأسلحة المشتركة

يصعب استبعاد نوع معين من الأسلحة في مواجهة بين العرب وإسرائيل بما فيها أسلحة التدمير الشامل على رغم أنه يمكن القطع بأن الأسلحة الرئيسية ستكون القوات الجوية بالنسبة لإسرائيل يقابلها الصواريخ أرض أرض والدفاع الجوي بالنسبة للعرب. وتشارك القوات البحرية في أعمال قتال وبخاصة الغواصات، بالإضافة إلى أعمال القتال الخاصة والمحدودة من الجانبين والتي تستخدم فيها الأسلحة الصغيرة ومواد النسف والتدمير والألغام؛ لكن هذا غالباً ما يؤدي إلى تصاعد أعمال القتال،

مما يؤدي بالتالي إلى إشراك قوات أخرى، وقد يصل إلى استخدام أسلحة التدمير الشامل، لكن الغالب أنه قد يحدث أن تهدد إسرائيل باستخدام الأسلحة النووية دون أن تتاح لها الفرصة لاستخدامها.

ثاني عشر: إمكانات التنسيق بين الجيوش العربية

تتوقف إمكانات التنسيق بين الجيوش العربية في مواجهة مع إسرائيل على ما سبق هذه المواجهة من التنسيق، ففي نهاية القرن العشرين نجد أن التنسيق بين الجيوش العربية قد وصل إلى أدنى حد له، وبخاصة أنه قد حلت القيادة العامة الموحدة للجيوش العربية، وتوقفت اجتماعات مجلس الدفاع المشترك، وشل نشاط الأمانة العسكرية لجامعة الدول العربية، وتوقف عمل الاتفاقات ذات الطابع العسكري بين مصر وسوريا، وتوقف التعاون العسكري بين سوريا والعراق فترة طويلة، فضلاً عما أصاب القوات العراقية نتيجة لحرب الخليج الثانية، وتوقفت أعمال التنسيق العسكري الثنائية والمتعددة الأطراف بين الدول العربية باستثناء بعض التنسيق بين دول الخليج العربية، وإجراء مناورات مشتركة بين قوات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومناورات مشتركة بين قوات بحرية مصرية وقوات بحرية من العربية السعودية.

لذلك فإن التنسيق بين الجيوش العربية في مواجهة مع إسرائيل يتطلب عملاً تحضيرياً سابقاً يستعيد على الأقل ما سبق القيام به في مراحل سابقة. ويمكن هنا الرجوع إلى التجارب السابقة للاستفادة من إيجابياتها والتغلب على سلبياتها، كما يمكن الاستفادة بالدروس التي أمكن الخروج بها من تجارب التنسيق مع جيوش أخرى ومن خلال المشاركة في قوات حفظ السلام الدولية، لكن هذا يتطلب أيضاً أن تبدأ أعمال التنسيق بحيث يتقابل قادة الجيوش والتشكيلات وضباط القيادات الذين يحتمل أن يشاركوا في أعمال قتال مشتركة، وأن يجري نوع من تدريب القيادات على المواقف المحتملة والاتفاق عليها.

كذلك يحتاج الأمر إلى أن يتعرف القادة على المناطق التي يمكن أن يشاركوا فيها في القتال خارج دولهم (أقطارهم)، كما أنه لا بد من مراجعة نظم الاتصالات في الجيوش التي يحتمل أن تتعاون في المواجهة، وتنسيقها، وتصميم شبكات الاتصالات، والاتفاق على وسائل التعارف بين القوات عند التقابل، وتمييز العدو من الصديق، وكذلك تبادل المعلومات المتوفرة عن القوات التي يحتمل أن تقابلها، بما فيها المعلومات عن قوات الدول التي يحتمل أن تتدخل لصالح إسرائيل في حال ما واجهت هزيمة.

١ ـ الأشكال الممكنة لتوحيد قيادات عسكرية عربية

من الطبيعي أن يبدأ التنسيق بين الجيوش العربية من التنسيق القائم فعلاً أو التجارب السابقة، وهنا يتبادر إلى الذهن تجارب التنسيق بين جيوش دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول إعلان دمشق، والتجارب السابقة في التعاون مثل القيادة العامة الموحدة للجيوش العربية، والقيادة العامة الاتحادية، والاتفاقات الثنائية بين مصر وسوريا، وبين مصر والسودان. لكن الاستفادة من هذه التجارب تتوقف على توفر الظروف الموضوعية لاستعادة هذه التجارب ولو من حيث المبدأ.

٢ ـ مجلس التعاون الخليجي

هو أكثر التجارب القائمة في نهاية القرن العشرين للتنسيق العسكري بين دول عربية، حيث أنشئت قيادة مشتركة، وقوة انتشار سريع، وأجريت تدريبات ومناورات مشتركة بين هذه الأقطار[٢٩]، لكنه يتسم ببعض السمات التي يجب أن توضع في الاعتبار عند الاستفادة منها. فهذه الدول تتسم أولا بصغر حجم قواتها المسلحة نسبياً، وأنها لم تطبق أعمال التنسيق بينها بمفردها، وإنما بالتعاون مع قوى أجنبية كانت لها القيادة والغالبية العددية والتقنية. وقد حدثت بعض المصادمات بين قوات هذه الدول حديثاً، حيث اصطدمت قوات العربية السعودية وقوات قطر في حادث الحدود على مركز الخفوس، وواجهت قوات قطر والبحرين بعضها في صراع حول جزر حوار. وفي الوقت نفسه حصلت قوات هذه الدول على بعض التدريب والخبرات مع دول متقدمة في هذا المجال، كما اقتنت أسلحة ومعدات على درجة عالية من التقدم والتقنية العالية، مما يؤهل بعضها على الأقل للقدرة على التنسيق مع دول أخرى، والاستفادة من الأسلحة الحديثة والمتقدمة التي حصلت عليها. ويعتبر اشتراك قوات هذه الدول في بعض الأسلحة أو مصادر الأسلحة عاملاً مساعداً على تحقيق التنسيق فيما بينها في حال اعتزام ذلك.

٣ ـ دول إعلان دمشق

على رغم أن إعلان دمشق في صيغته الأولى اشتمل على شق عسكري خلاصته أن وجود قوات مصرية وسورية على أرض العربية السعودية ودول أخرى في منطقة الخليج تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن أراضيها، يمثل نواة لقوة سلام عربية تعد لضمان أمن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج ونموذجاً يحقق ضمان فعالية

---

(٢٩) مسلم، التعاون العسكري العربي، ص ٢٤٦.

النظام الأمني العربي الدفاعي الشامل، إلا أن هذا الجزء من الإعلان قد تم تجاهله فيما بعد والرجوع عنه وتعديله بما أفقد النص مغزاه ومقصده، وانسحبت قوات كل من مصر وسوريا من أراضي الجزيرة العربية، وانقطعت أي علاقة عسكرية بين هذه الدول. كذلك فإن التعاون العسكري السابق بين دول الإعلان خارج التعاون بينها بموجب معاهدة الدفاع المشترك والتعاون في حرب عام ١٩٧٣ اقتصر على التعاون في إطار التحالف الدولي في حرب الخليج تحت إمرة القيادة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن التعاون كان قاصراً ولا يشكل خبرة يمكن الاستفادة منها في مواجهة مع إسرائيل.

٤ ـ القيادة العامة الموحدة للجيوش العربية

لا شك في أن القيادة العامة الموحدة للجيوش العربية تشكل أكبر محاولة جادة لتحقيق التعاون وليس التنسيق فقط بين الدول العربية، وقد قامت تلك القيادة بالكثير من الجهد الذي يمكن أن يشكل ذخيرة لأي تنسيق عسكري عربي في المستقبل. فقد قامت هذه القيادة بالعديد من الدراسات، وقامت بالتخطيط العسكري المشترك، وأنشأت أجهزة لتحقيق التعاون وقدمت توصيات واقتراحات كان يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة لو أحسن استغلالها[٣٠].

وعلى الرغم مما سبق، فإن القيادة العامة الموحدة للجيوش العربية لم تكتسب خبرة التحضير للعمليات الاستراتيجية للقوات المسلحة العربية، وبالتالي فهي لم تكتسب خبرة إدارة العمليات الحربية ولا أعمال القتال للقوات المسلحة العربية، وبالتالي فإن ما حققته يظل موضعاً للشك في صلاحيته للتنفيذ.

لكن تجربة القيادة العامة الموحدة للجيوش العربية معرضة للضياع، فليس من المؤكد المحافظة على وثائق ومعلومات هذه القيادة عند حلها، كما أن من تولوا المسؤولية عن هذه القيادة قد توفاهم الله ومن المشكوك فيه بقاء بعض من عملوا فيها، أو أن ذاكرتهم يمكن أن تسعفهم لتذكر دروس هذه القيادة، والأمل في الاستفادة من وثائق الأمانة العامة العسكرية لجامعة الدول العربية، حيث الغالب أن فيها الكثير من صور ووثائق ودراسات هذه القيادة.

٥ ـ القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية العربية

هي القيادة التي تولت التنسيق بين القوات العربية المشاركة في الحرب عام ١٩٧٣، وهي قامت أساساً بالتنسيق بين القوات المسلحة المصرية والقوات المسلحة

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٦٦ ـ ٣٦٩.

السورية، بينما ترك التنسيق مع باقي جيوش الدول العربية لقيادات الدولتين اللتين تولتا قيادة الجبهات العربية في ذلك الوقت. وتعتبر تجربة هذه القيادة ناجحة في الكثير من الأعمال التحضيرية للحرب، بينما أخفقت في تحقيق التنسيق بين الدولتين، وبالتالي بين باقي الدول العربية بعد بدء القتال[٣١]. وإذا كانت هذه القيادة ليست مسؤولة عن أسباب فشل التنسيق، فإنها لم تكتسب الخبرة في إدارة أعمال القتال والعمليات الاستراتيجية بما يمكن أن يشكل ذخيرة يستفاد بها عند محاولة التنسيق بين جيوش الدول العربية مرة أخرى.

٦ ـ الوجود والتدخل الأجنبي وأثرهما في التعاون العسكري العربي

لا شك في أن الوجود والتدخل الأجنبي لهما أثرهما في التعاون العسكري العربي، حيث ان هذا الوجود ينشئ أجهزة للتنسيق والتعاون تتعارض وتتناقض مع أجهزة التنسيق والتعاون بين قوات الدول العربية، فضلاً عن انها تعمل على تعطيل أي تعاون بين الدول العربية، كما أن هذا الوجود الأجنبي غالباً ما يكون موجهاً ضد دول عربية بعينها، الأمر الذي يحول بين الدول العربية والتعاون بينها عموماً، وبخاصة تلك الدول التي يفرض الوجود العسكري الأجنبي حصاراً حولها.

ويتسم الوجود العسكري الأجنبي عموماً، والوجود العسكري الغربي بصفة خاصة، بانحيازه لإسرائيل، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن يعمل على منع التنسيق بين الدول العربية في مواجهتها لإسرائيل.

إن تحقيق التنسيق والتعاون بين الجيوش العربية لتحقيق أهداف قومية، وبخاصة في مواجهة مع إسرائيل، يتطلب أولاً التخلص من الوجود العسكري الأجنبي بكل صوره، وتنسيق التعاون بين القوات العربية والقوات الأجنبية في إطار جامعة الدول العربية وليس بصورة منفصلة.

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٩٣ ـ ١٩٤، و«مشروع دستور دولة اتحاد الجمهوريات العربية،» في: خوري، معد، **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩ (دراسة توثيقية)**، الباب ٢، الفصل ١، مادة ١٤.

تعقيب (١)

هيثم الكيلاني

البحث في «الإمكانات العسكرية العربية» صعب ومعقّد. ومصدر صعوبته وتعقيده أن الباحث فيه يسعى إليه بين حدّيه: الحد القومي والحد القطري. وهما حدّان يقترب **أحدهما** من العمل العربي المشترك، في حين قد ينفر **ثانيهما** منه، إضافة إلى ندرة المعلومات المتوافرة في موضوع الإمكانات العسكرية العربية. ولهذا جاء مخطط الندوة لهذا البحث زاخراً بالموضوعات المحددة، التي أجاب عنها الباحث اللواء طلعت مسلم، بثقة واقتدار. لهذا فإن التعقيب سيحاول إضافة ما يمكن أن يغني البحث قدر المستطاع، في إطار العناصر التالية:

مصادر التهديد، قوة الردع العربية، التسلح العربي، نظرة مستقبلية، وهي عناصر تجمع معظم ما تضمنه مخطط الندوة من خطوط للبحث.

وقد يبدو مناسباً، في مطلع التعقيب، أن نشير إلى بعض مصطلحات الأمن القومي. فقد اقتبست الدراسات التي أنتجها الفكر العسكري العربي مصطلحاتها وبعض مفاهيمها ومضموناتها من الدراسات الأجنبية المتعلقة بالفكر العسكري الأجنبي والمذاهب العسكرية الأجنبية وأساليب القتال والتكتيكات وما إلى ذلك من فنون القتال وعلومه، وبخاصة من اللغات الإنكليزية والفرنسية والروسية. وجنحت الدراسات باللغة العربية إلى استعمال مصطلح «الأمن القومي» في مقابل المصطلح بالإنكليزية «National Security» وبالفرنسية «Sécurité Nationale». وتنطبق هذه المصطلحات الأجنبية على مجتمعات شكّلت ما يُسمى «الدولة/ الأمة»، أي أن الدولة تضم ضمن حدودها الأمة كلها، كمثل ما هي الحال في فرنسا وإنكلترا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا ودول كثيرة.

وليست الحال كذلك في الدول العربية. فنحن أمام وطن جغرافي معروفة حدوده، هو الوطن العربي، ولكنه مقسّم إلى كيانات سياسية هي الدول العربية.

ونحن أيضاً أمام أمة واحدة هي الأمة العربية، ولكنها موزعة على تلك الكيانات، التي بنت لنفسها بيتاً قومياً هي جامعة الدول العربية. وهو ما يدعونا إلى أن نميّز بين نوعين من الأمن: أحدهما «وطني» أو «قطري»، وهو الخاص بكل دولة عربية، وثانيهما «قومي»، وهو الخاص بالأمة العربية ووطنها. وعلى هذا، فإن مصطلح «الأمن القومي» في الوطن العربي لا يحتاج إلى قرنه بصفة «العربي» لأنه يتضمن، حكماً، هذه الصفة الأصيلة.

درج الفكر العسكري العربي أيضاً على استعمال كلمة «العقيدة» مقابل كلمة «Doctrine» بالفرنسية والإنكليزية. وقد ارتبطت كلمة «العقيدة» في اللغة العربية بمفردات الدين والفقه والشريعة، فَعَنَتْ مجموعة من المفاهيم الثابتة المستقرة، فلا ينالها تغيير أو تعديل، في حين أن مصطلح «Doctrine» يتضمن مجموعة مفاهيم الفكر العسكري وفنون القتال وأساليبه، ويتّسع ليتعامل مع مختلف أنواع الأسلحة وكيفية استخدامها. وهو أمر يتغير بتغير الزمان والمكان والسلاح. ولهذا فإن لكل أمة مذهبها العسكري الذي يحمل سماتها، ويتلاءم مع قدراتها وتركيبتها العقلية والجغرافية. وعلى هذا، فإن استعمال مصطلح «العقيدة العسكرية العربية» صيغة تتجاوز معنى الكلمة، في حين أن كلمة «المذهب» تحمل ما يراد لكلمة «Doctrine» أن تحمله.

ولقد استعمل الباحثان في دراستي «الإمكانات العسكرية العربية والإسرائيلية»، المصطلحات التي وردت في مخطط الندوة، كما وصفها مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: مصادر التهديد

يشكّل الاتفاق على تحديد المخاطر ومصادر التهديد الدائرة التي يمكن داخل محيطها نَظْم الإمكانات العسكرية العربية. فقد نزعت المتغيرات التي طرأت على المنطقة منذ عام ١٩٩٠ حتى اليوم من قائمة مصادر التهديد أسماء دول محددة، واستبدلت بها سياسات. وهكذا لم يعد هناك عدد دائم أو دولة هي في حكم العدو الدائم. ويُعتبر الاتفاق على مصادر التهديد شرطاً لازماً لعملية التجميع والنَظْم ومن ثم لتكوين مفهوم الأمن القومي، فمن دون وجود مصادر تهديد تنتفي الحاجة، أصلاً، إلى نَظْم وتجميع الإمكانات العسكرية وإلى أمن قومي.

ويدلّ واقع العلاقات العربية البينية في الوقت الراهن، واحتمالات تطورها، على أنه يصعب التفكير في تطور متفائل للمستقبل، فيما يتعلق بالاتفاق على تحديد مصادر للتهديد، إلا في الحد الأدنى والأقل من تلك المصادر، وبعد اشراف عملية التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي على الانتهاء. والأخطر من ذلك، هو

احتمال أن يفقد النظام العربي، شيئاً فشيئاً، قدرته على استعادة تضامنه في وجه تهديد خارجي ما، نتيجة لغياب مفهوم متفق عليه للتهديد الخارجي. إن الأزمة السورية ـ التركية التي خلقتها تركيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ذات مغزى وعبرة في هذا المجال.

١ ـ إسرائيل

لا تزال إسرائيل تشكل المصدر الأول والرئيسي لتهديد الوطن العربي، وبخاصة دول الطوق، في جميع المجالات. وقد أسهمت المتغيرات التي نشأت في إثر حرب ١٩٩١ في دفع الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى دائرة التسوية السلمية، التي أنجزت بعض مهامها، والتي لا تزال تواصل مسيرتها. كما ساعدت تلك المتغيرات على تغيير بعض معالم طبيعة الصراع، بحيث أصبح، في بعض جوانبه وأشكاله يشكل نزاعاً يشمل قضايا وموضوعات كثيرة تولّدت وترسبت من عملية التسوية السلمية.

كانت السنوات التي تلت حرب ١٩٧٣ مباشرة اتّسمت بإدراك عالٍ لمصادر التهديد ضد إسرائيل. غير أن المتغيرات التي تلت ذلك، وبخاصة منذ عام ١٩٩٧، ولا تزال مستمرة حتى اليوم، زادت من اعتراف بعض الدول بإسرائيل، وأقامت معها التزامات تعاقدية رسمت الحدود ووفّرت لها الأمن. وهكذا أخذ التحسن يظهر، تدريجياً، على الوضع الإستراتيجي لإسرائيل في المنطقة.

ثمة تفاوت في مدى إدراك الدول العربية للتهديد النووي الإسرائيلي. ففي حين تشعر دول الطوق العربي، بعامة، بأن السلاح النووي الإسرائيلي يشكل تهديداً استراتيجياً لها، فإن معظم الدول العربية التي تلي ذلك الطوق، تتعامل مع ذلك السلاح سياسياً، باستثناء حالتين هما: حالة ليبيا، التي سعت إلى الحصول على سلاح نووي، وحالة العراق، التي تبنّت برنامجاً لصنع السلاح النووي. وقد توقفت كلتا الحالتين عن مواصلة السعي إلى أهدافهما.

٢ ـ القِطْرية

تشكّل القطرية ذات السيادة الكاملة أخطر تحدٍّ للتوجه القومي نحو تنسيق الإمكانات العسكرية العربية، مع اعتبار أن التنسيق هو أدنى درجات التعاون العسكري. ولا يعني هذا أن الحديث يتناول التوجّه نحو توحيد تلك الإمكانات، فذلك إحدى غايات الأمن القومي في حال اكتمال تحققه.

ومن الملاحظ أن القطرية أخذت بالنمو في بيئة المتغيرات التي حدثت منذ صيف ١٩٩٠، ولا تزال تحافظ على نموها. وبقدر ما يَعْظُم قدر القطرية، بقدر ما تعزّز

سيادتها وتتراجع القومية، فكرة وتطبيقاً. إن مراجعة وثائق جامعة الدول العربية، سواء في مجلس الجامعة أو مجالس المنظمات المتخصصة، وكذلك إلقاء نظرة على البيئة الفكرية السياسية التي نشأت في إثر تلك المتغيرات، يقدمان الدليل على نمو ظاهرة القطرية ذات السيادة المتنامية.

تأتي القطرية هذه في أعقاب مرحلة ظهر فيها مفهوم الأمن القومي، واتجه نحو تشكيل قيادة موحدة، ثم قيادة مشتركة. وقد عملت القيادتان لتنظيم التعاون العسكري العربي، وترسيخ أسسه. وكان حلفا شمالي الأطلسي ووارسو نموذجين حيين للتشبه بهما. بيد أن مساعي مؤسسات الدفاع العربي المشترك لم تبلغ قط هدف توحيد الجيوش العربية، على الرغم من توجّه الدول العربية نحو تبني مبدأ شمولية الأمن القومي، فلا يقتصر على الجانب العسكري فقط. وهكذا أقرّ الملوك والرؤساء العرب (مؤتمر القمة الحادي عشر، عمان، ١٩٨٠) مبدأ وحدة الإنماء والأمن في الوطن العربي. فالإنماء القومي، بأبعاده المتعددة ـ وابرزها تحرير الإنسان العربي وتحرير قدراته ـ يوفر القاعدة البشرية والمادية للأمن، بل للمصير القومي ذاته. والأمن الجماعي، بأبعاده المتعددة ـ وأبرزها القوة المسلحة الرادعة ـ يوفّر السياج الواقي للأمن والوطن والمصير ذاته.

هذه المعاني وردت في وثائق المؤتمر: ميثاق العمل الاقتصادي القومي، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وميثاق التنمية الاجتماعية الشاملة، وبرنامج العمل العربي المشترك لمواجهة العدو الصهيوني في المرحلة القادمة. وكانت هذه الوثائق وما تضمنته من مبادىء وأهداف وآليات القاعدة التي بُني عليها مشروع ميثاق جامعة الدول العربية الجديد. وفي هذا المشروع شغل الأمن القومي وأجهزته وآلياته وتوحيد العمل العسكري العربي مكانةً متميزة. وكان مقرراً أن ينظر مؤتمر القمة الذي خُطط لعقده في القاهر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ في مشروع تعديل الميثاق، لكن أحداث صيف ١٩٩٠ طوت المشروع.

لقد خلقت القطرية في المجال العسكري رابطة تجاوزت مفهوم الدفاع عن القطر/الوطن وحدوده وسلامة أرضه، لتصل إلى حد الالتزام بكيان النظام الحاكم وفلسفته وسياساته. وبعد أن كانت هذه العناصر تستظلّ، بشكل ما من الأشكال، بغطاء العمل العربي المشترك والأمن القومي، أخذت بعض الأقطار العربية تزيح عنها هذا الغطاء شيئاً فشيئاً، لتحلّ مكانه غطاء قطرياً. وهكذا تشتتت الإيرادات القطرية في دائرة الإمكانات العسكرية. وعوضاً من أن تعني هذه الكثرة في الإمكانات نمواً في القدرة الدفاعية الجماعية، ظهر التحالف حيناً، والتنصل من المسؤولية والواجب القومي حيناً آخر.

وهكذا خلقت القطرية العربية واقعاً مادياً ملموساً تدور فيه إمكانات الدولة العسكرية. وليس في هذا الأمر ما يضير تعاون تلك الإمكانات مع مثيلاتها القطرية العربية في دائرة الأمن القومي، لو استطعنا تحقيق المصالحة بين الأمن القومي والأمن القطري في كل دولة، بواسطة رسم الحدود وتحديد المهام والواجبات بين الأمنين القومي والقطري.

أدت سيطرت القطرية على الإمكانات العسكرية للدولة، وتوجه الدول القطرية نحو تعزيز سيادتها وإعلائها على السيادة القومية، إلى اختلاف الرؤى وتعدّدها في شأن تحديد مصادر التهديد. فلقد مرّ حين من الدهر (١٩٤٨ ـ ١٩٧٥) كان فيه إجماع على أن إسرائيل هي الخطر الرئيسي والمهدّد الأول للأمن القومي ولكل دولة عربية. ثم تغيرت مكانة إسرائيل في سلّم المخاطر ما بين دولة وأخرى. وما إن بدأ مؤتمر مدريد للسلام (١٩٩١) حتى أخذت إسرائيل تنتقل، رويداً رويداً، من دائرة المخاطر المهدّدة للأمن العربي لتطلّ على دائرة التعاون الإقليمي أو السلم أو التعاون الثنائي.

وما زاد في تشتتِ الإمكانات العسكرية العربية والعجز عن نظمها، ذلك العامل الطارىء الذي ظهر مؤثراً كاسحاً في صيف ١٩٩٠، وهو عدوان دولة عربية على دولة عربية أخرى. وقد لا نقول شططاً، إذا زعمنا أنه لم يكن يوجد، قبل صيف ١٩٩٠، في الخطط الدفاعية القطرية خطة جاهزة متكاملة للدفاع ضد دولة عربية مجاورة.

كان من نتائج التباين والتشابك بين نظريتي الأمن القطري والقومي، أن ارتسمت ملامح ومسالك أخذت تفرض نفسها على أي مسعى يهدف إلى الارتقاء بالإمكانات العسكرية العربية من مستواها القطري إلى مستواها القومي. ومن هذه الملامح والمسالك:

أ ـ غدت الدولة القطرية العربية، بأمنها ومصالحها وإمكاناتها العسكرية، هي الحقيقة الواقعة التي لا يمكن تجاوزها. ويعني هذا أن الأمن القومي، الهادف إلى تنظيم الإمكانات العسكرية العربية، يجد نفسه ملزماً بأن ينطلق من الأمن القطري، ويتفاعل معه، ويبتكر الصيغ التي لا تولّد تناقضات معه.

ب ـ أصبحت الدولة القطرية، في أمنها القطري، عبئاً على نفسها. فأمنها يُثقل كاهلها. ودلّلت حرب الخليج الثانية على أن الأمن القطري يمكن أن يصون نفسه بقدراته الذاتية في حدود معينة، وتجاه خصوم معيّنين، وأن أمنه هذا يتعرض للخطر أو ينهار فيما وراء تلك الحدود وتجاه خصوم آخرين. وتختلف تلك الحدود وأولئك الخصوم من قطر إلى آخر.

ج ـ إن الحفاظ على جيوش جاهزة حديثة، مسلحة تسليحاً متطوراً ومسايراً للتطور السلاحي في المنطقة أمر ثقيل الأعباء قطرياً. في حين أن انتظام تلك الجيوش في دائرة الأمن القومي، يهوّن من تلك الأعباء، في إطار التكافل الدفاعي والتكامل في المؤسسات والوسائل الدفاعية العربية.

لقد أدت هذه المعالم الخاصة بالأمنين القطري والقومي، والتي أشرنا إلى بعضها، إلى ترسخ مفهوم الأمن القطري، لارتباطه بالدولة، في مقابل اهتزاز مفهوم الأمن القومي ورجراجيته، حيث تبدو دائرته ملأى بالرؤى ووجهات النظر المتباينة حيناً والمتناقضة حيناً آخر. وإذا كان الأمن القطري مرتبطاً بدولته، فإن الأمن القومي غدا، وبخاصة بعد العام ١٩٩٠، سائباً من دون قاعدة يستقر عليها، ولا رابطة تجمع إمكاناته وتَنْظُمها وتُنَظِّمها.

٣ ـ الوجود العسكري الأجنبي

ستعاني مرحلة ما بعد التسوية، من وجهة نظر الأمن القومي، مشكلة حادة، هي الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج العربي. ولقد أصبح هذا الوجود تعاقدياً ثنائياً في إثر حرب الخليج الثانية. وهو ينشط ويتحرك من أجل هدفين رئيسيين: **أولهما** حصار العراق، **وثانيهما** تأمين النفط من منابعه إلى مصابّه وخطوط نقله حتى خارج المنطقة. وإذا افترضنا انتهاء الهدف الأول، فإن الهدف الثاني، وهو نفط الخليج، سيبقى عاملاً دائماً أو شبه دائم في أحسن الأحوال. ويعني هذا استمرار وجود عسكري أجنبي بشكل ما من الأشكال، سواء في مياه الخليج أو على أطراف أراضيه. وقد تكثّف هذا الوجود منذ أن قادت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً عسكرياً لتحرير الكويت، ثم لتدمير العراق. وحتى يقنّن الوجود العسكري الأجنبي استمراره، عقد اتفاقيات ثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي، كل على حدة، وبين الولايات المتحدة وإنكلترا وفرنسا وروسيا الاتحادية، كل على حدة.

وعلى الرغم من أن الجانب البري من هذا الوجود قد أصبح خفيفاً مع ترتيبات قيادية وإمدادية وتخزينية بديلة، الا أن الجانب البحري منه لا يزال كثيفاً ومتكاملاً، إلى جانب التوسع في تسليح جيوش دول مجلس التعاون الخليجي، حتى بدت صفقات التسليح هذه عاملاً مهماً لتعديل ميزان المدفوعات للولايات المتحدة وإنكلترا وفرنسا.

أدى الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج العربي، وهو الوجود الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، إلى إجهاض أي إمكانية أو محاولة لبلورة صيغة عربية للاستعانة بوجود عسكري عربي بديل. إن إعلان دمشق (الذي يضم دول مجلس التعاون الخليجي الست ومصر وسوريا) الصادر في ٦/٣/١٩٩١، والذي نص على

«أن وجود القوات المصرية والسورية على أرض العربية السعودية ودول أخرى في منطقة الخليج تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن أراضيها، يمثل نواة لقوة سلام عربية تُعَدُّ لضمان أمن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج، ونموذجاً يحقق ضمان فعالية النظام الأمني العربي الدفاعي الشامل»، إن هذا الإعلان وما تعرضت له المادة التي ذكرنا نصها من تعديل أفقدها مغزاها ومقصدها، مثال على ما ذهبنا إليه. لقد طويت فكرة إنشاء «قوة سلام عربية»، على الرغم من المحاولات والمساعي الكثيرة الهادفة إلى إحيائها وتحقيقها.

٤ ـ المياه

أصبحت المياه عامل نزاع بين بعض الدول العربية وبعض الجوار. ويؤثر تحدي المياه في مجمل العلاقات العربية ـ الجوارية، وبخاصة في أحواض أنهار الأردن ودجلة والفرات والنيل وحوض الجنوب اللبناني وحوض مياه الجولان السوري.

وتكمن المعضلة المائية في سياسات الجوار، فإسرائيل تسرق مياه الجنوب اللبناني، والجولان السوري، وحوض الأردن، ومياه الضفة والقطاع. والنهران العظيمان، النيل والفرات، يصبّان عبر الأرض العربية، ولكنهما لا ينبعان منها. ويعني هذا أن لدول المنابع والممرات القدرة على التحكم بمجراهما ومنسوبهما، وأن يؤدي ذلك إلى إمكان إيقاع الأذى بمصر والسودان وسوريا والعراق، وقد حدث ذلك في شأن نهر الفرات.

من المتوقع أن تتأزم قضية المياه في المنطقة، فتتعرض العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار ذات العلاقة إلى مختلف أشكال الاحتكاك، بدءاً بالتعاون وانتهاء بالصراع المسلح، ومروراً بالتوتر والتهديد باستخدام العنف.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق في العالم تعرّضاً لاحتمالات تأزّم قضية المياه. وهي قضية أخذت تتطور نحو التعقّد والتأزم، نتيجة أسباب متعددة. حتى أصبحت قضية المياه موضوعاً للنزاع. وهي تختزن، بمرور الزمن وتزايد السكان وتناقص موارد المياه، إمكان تحوّلها إلى شكل من أشكال الصراع، وبخاصة أن الأطراف المشتركة في قضية المياه تلتقي في دائرة من دوائر الصراع أو النزاع، أو قد تلتقي في تلك الدائرة، إذا ما ازدادت قضية المياه حدّة وتأزّماً. وثمة دراسات إقليمية ودولية تتوقع أن يكون التنافس على المياه في الشرق الأوسط سبباً لإشعال صراعات مسلحة.

تتجسّد قضية المياه في المنطقة في أربعة أحواض: نهر الأردن، نهري دجلة والفرات، نهر النيل، الجنوب اللبناني. وتكمن المعضلة المائية في سياسات الجوار.

وتعتبر الدول غير العربية المشتركة في استثمار مياه هذه الأحواض، مصادر للتهديد، مع اختلاف نسبة التهديد ونوعه وحدّته ووسائله بين دولة وأخرى.

٥ ـ تركيا

في إثر المتغيرات التي بدأت في تسعينيات القرن العشرين، وبخاصة انهيار الاتحاد السوفياتي، أخذت تركيا توجه اهتمامها إلى دوائر أخرى غير دائرة المعسكر الاشتراكي، وبخاصة الدائرة العربية. ونظراً إلى مواصلة تركيا عزمها الانتساب إلى الاتحاد الأوروبي، فقد كان اهتمامها بالدائرة العربية من منطلق الموروث العثماني والانسلاخ الكامل من مقومات البيئة الشرق أوسطية، وبخاصة الإسلام وقضايا المنطقة وشؤونها. وعلى الرغم من تزايد رؤوس الأموال العربية للاستثمار في تركيا، والمساعدات السخية التي قدمتها بعض الدول العربية الخليجية، ومدّ العراق أنبوبين نفطيين إلى البحر المتوسط عبر الأراضي التركية، هرعت تركيا إلى عقد اتفاقية تعاون عسكري مع إسرائيل، دون أن تكون هناك أسباب ومسوّغات تستدعي أن تقفز تركيا على مجموعة علاقاتها مع الدول العربية، لكي تعقد مع إسرائيل اتفاقية ذات طابع عسكري.

وإلى جانب ذلك، فإن حجب تركيا بعض حقوق سوريا والعراق في مياه نهر الفرات، بشكل أدّى إلى الإضرار المباشر بهاتين الدولتين، يعتبر انتهاكاً للحقوق المكتسبة وللقانون الدولي الخاص بالأنهار الدولية.

إن ما يسترعي الانتباه في العلاقة العربية ـ التركية، هي احتمال تحول تركيا إلى مصدر للتهديد ضد الأمن العربي بصورة عامة، وضد سوريا والعراق بصورة خاصة. إن مواصلة الجيش التركي غزواته على شمالي العراق، وإقامته ما يسمى منطقة عازلة في الأرض العراقية عبر الحدود، ومطالبة تركيا باستعادة منطقة الموصل ـ كركوك الغنية بالنفط، وتهديدها سوريا بعمل عسكري بذريعة أن سوريا تدعم حزب العمال الكردستاني المتمرد، وإصرارها على اعتبار لواء الاسكندرون أرضاً تركية، فلا يجوز لسوريا أن تطالب بها. إن ذلك كله أصبح يشكل أسباباً تجعل تركيا مصدراً للتهديد.

٦ ـ المشروعات الإقليمية

تمثل المشروعات الإقليمية (مثل: النظام الشرق أوسطي، المشاركة العربية ـ الأوروبية، مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط، المحور التركي ـ الإسرائيلي واحتمال تطوره إقليمياً . . .الخ)، عوائق في وجه أي مشروع عربي لتجميع الإمكانات العسكرية العربية في دائرة الأمن القومي. فلكل من هذه المشروعات

الإقليمية أهداف ومكوّنات ومقوّمات وقيم تختلف، قليلاً أو كثيراً، عن مثيلاتها في أي مشروع قومي عربي، وبخاصة في مجال الدفاع. وهو ما يجعل هذه المشروعات مصدراً لتعطيل تجميع ونَظْم الإمكانات العسكرية العربية.

٧ ـ إيران

إيران أكثر دول الجوار التصاقاً بالوطن العربي، وأوثقها علاقات به. ولها طموحاتها الإقليمية، فهي تسعى إلى أن تكون القوة المهيمنة في الخليج العربي، وتسمي هذا الخليج فارسياً، وتنفي صفته العربية. وهي تحتل ثلاث جزر (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى) هو جزء من دولة الإمارات العربية المتحدة. وإذ تشكل هذه القضايا موضوعات خلافية، فثمة قضايا مشتركة، تلتقي عندها التوجهات والمواقف العربية والإيرانية، وتعتبر قاعدة تصلح لصياغة علاقة عربية ـ إيرانية مفيدة في مختلف المجالات، بحيث تصبح إيران رديفاً أكثر منها مصدراً للتهديد.

ثانياً: قوة الردع العربية

لقد وقع الأمن القومي، مفهوماً وحركةً، في دائرة الشك والشلل. ومردّ ذلك إلى أسباب عدة، منها: اختلاف الرؤى القطرية للمدرك الأمني المشترك وللتهديدات الموجهة إلى الأمن القومي، وتفتيت القوى العربية ومحاصرة المتحرك أو المتمرد منها، وقصور آليات تفعيل الفكر الاستراتيجي العربي إزاء ضخامة أنماط التهديد والاختراق، وتراجع المنظومة القيمية التي يمكن الاستهداء بها لإعمال أحكام الأمن القومي، وسيادة مفهوم القطرية المعبّر عنه بالواقعية السياسية[١].

كان من أولى نتائج انتكاس مفهوم الأمن القومي، أن تولّد فراغ أمني قومي، وظهرت مشكلات زادت حالة التشرذم والتنافر تأزّماً، وضاعفت الفجوة القائمة بين ما يجسّده الواقع وبين الرغبة في تحقيق مدرك أمني عربي مشترك. وتحمل تلك الفجوة فواعل اتساعها وتعميقها، حيث تتراكم المخاطر داخلياً وخارجياً، وينكشف الوجود العربي بلا غطاء أمني، وتتراجع قدرة العرب على الفعل والمقاومة والردع.

ولا يزال الأمن القومي يعاني الاختناقات التي خلّفتها المتغيرات منذ صيف ١٩٩٠، حيث تعطّل كل تفكير أو تدبير يخصّ الأمن القومي، تحت تأثير ثلاثة أسباب رئيسية: **أولها** أن السلاح العربي لا يُشهر في وجه الشقيق، وقد أُشهر. **وثانيها** أن

---

(١) منعم العمّار، «المتغيرات الدولية ومستقبل النظام العربي: دراسة في اختلالات الأمن الخارجي،» **شؤون عربية**، العدد ٨١ (آذار/مارس ١٩٩٥)، ص ١٢٤ ـ ١٥١.

الأمن القومي ينبع من المنطقة العربية ويُبنى بالإمكانات العربية، وما حدث عكس ذلك. وثالثها أن العرب يتحملون وحدهم مسؤولية أمنهم وسلامة أقطارهم، وما وقع كان غير ذلك. وكان من نتيجة ذلك أن انكشف الأمن القومي على امتداد الوطن العربي، وعكف كل قطر على توفير الأمن والحماية لنفسه.

كانت التجارب التي مرّ بها التطبيق العملي للأمن القومي، بمفهومه وأحكامه ومؤسساته، مدعاة للتفكير والاعتبار. فقد أحاطت بذلك الأمن، وبخاصة في ظروف تطبيقه وإعمال أحكامه، عوامل محدّدة أفقدته جدواه، وأنزلته على سلّم التراجع المتدرج، حتى تقلص، في آخر أشكاله ومواقعه، ليصبح مصلحة قطرية ذاتيه، بعد أن كان قومياً استراتيجياً. ونشير، فيما يلي، إلى بعض العوامل التي أودت بالأمن القومي إلى هذه الحال:

١ ـ لم توضع معاهدة الدفاع العربي المشترك، منذ بدء نفاذها في العام ١٩٥٢ حتى اليوم، في خدمة الأمن القومي، إلا في حالات جد قليلة واستثنائية ومحدودة.

٢ ـ فقدان الإرادة السياسية لدى الدول العربية في مجال تطبيق أحكام الأمن القومي الواردة في ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك.

٣ ـ تعرّض الأمن القومي لمجموعة متتالية من الأحداث، أثّرت فيه تأثيراً جذرياً، وأخرجته من دائرة العمل العربي المشترك.

٤ ـ نشوء نوع جديد من الصراعات في الدائرة العربية، ما جعل الأمن القومي موضوعاً للاختلاف والنزاع، بدلاً من أن يكون محور العمل الجماعي المشترك.

٥ ـ تعرّض أهداف الأمن القومي لتراجعات متتالية جعلته فاقد الجدوى، وأفرغته من محتواه. إن مراجعة قرارات مؤتمرات القمة العربية، منذ بدء انعقادها في أنشاص (٢٩/ ٥/ ١٩٤٦) حتى قمة القاهرة (٢٣/ ٦/ ١٩٩٦) تعطي الدليل على ذلك.

إن الإمكانات العسكرية العربية حينما تنضوي وتنظم في دائرة الأمن القومي، لا تعني أنها تجميع تراكمي حسابي فحسب، وإنما هي أيضاً تكوين جديد تعمل لتخليقه عناصر تتفاعل فيما بينها، ويصبح مؤهلاً لأداء مهام لا يمكن أن تتولاها قوة قطرية. لهذا فإن التجمع العسكري العربي في دائرة الأمن القومي يغدو ذا سمات وخصائص تميزه من القوة القطرية ومن نظرية الأمن القطري. إن التجمع العسكري العربي يتخطى الشعب إلى الأمة، ويتجاوز القطر إلى الوطن العربي.

قد يكون صحيحاً القول إن الفجوة التقانية (التكنولوجية) بين العرب وإسرائيل هي فجوة شاملة، وليست عسكرية فقط. ولهذا فإن القطاع العسكري العربي يشكل، في تطوره التكنولوجي جزءاً من التطور التكنولوجي العام. ولكنه يستطيع أن يؤدي دوراً رياديا في قيادة هذا التطور، في إطار الاعتبارات التالية:

١ ـ ترتبط معادلة الكم والكيف في الجيوش العربية بظروف كل قطر عربي على حدة، وبخاصة موارده البشرية والعلمية والمالية.

٢ ـ ضرورة أن يستجيب التطور التكنولوجي لحاجات مسارح العمليات المرتقبة، ويتناسب مع متطلبات الجندي العربي ومستواه الثقافي.

٣ ـ أن يكون التطوير التكنولوجي متعدد الأغراض، بحيث يخدم نظماً متعددة للتسلح، ويستجيب لحاجات القطاع المدني.

٤ ـ قضايا الأمن القومي والاستعداد العسكري وتعبئة طاقات الدولة والتطوير التكنولوجي قضايا مجتمعية وليست عسكرية فقط.

تشير الإحصاءات التي ينشرها «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ـ لندن»[٢] إلى أنه لا يوجد «اختلال استراتيجي» بين العرب وإسرائيل لمصلحة الدولة العبرية، بل إنها تشير إلى غلبة الإحصاءات العربية على الإحصاءات العبرية، سواء في القوة العسكرية، أو في سائر عناصر القوة الشاملة التي يعتمدها الاختصاصيون، كمؤشرات، لقياس القوة الشاملة (منها: الطاقة البشرية، الطاقة العلمية، المساحة، الناتج القومي، الإنفاق الدفاعي، القوات المسلحة، الأسلحة ... الخ). وتتكرر هذه الحقيقة حتى في حالة احتساب قدرات دول الطوق العربي فقط وقرنها بقدرات إسرائيل.

إن المشكلة التي يريد الاختصاصيون الاستراتيجيون في الغرب أن يتجاوزوها دائماً، وهو تجاوز مقصود وذو نية ليست سليمة، هي أن الكفة العربية في ميزان القوى العسكري الخاص بالصراع العربي ـ الإسرائيلي ليست كفة عربية جامعة. ولم تكن قط كذلك في مختلف حالات الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وهي في أحسن حالاتها تجمع قوتين قطريتين، لهدف محدد، ولفترة زمنية محددة. وعلى الرغم من أن الكفة العربية كانت ولا تزال تزخر بالإجماع السياسي والإعلامي، فهي لا تزخر بالإجماع الاستراتيجي والعسكري.

نضيف إلى ذلك عامل السلاح النووي الإسرائيلي. ويفترض، استناداً إلى تاريخ إسرائيل، ألا يكون لدى أي طرف عربي أي مسوغ لكي يفترض حسن النية والرشد والعقلانية لدى إسرائيل، وأن يفترض أنها لن تستخدم قوتها النووية سلاحاً للردع أو لفرض إرادتها على جيرانها حين الضرورة. إنه أمر يتعلق بشكل مباشر وجذري بأمن

---

(٢) International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1997/98* (Oxford: Oxford University Press; IISS, 1997), pp. 144 - 155.

كل دولة عربية على حدة، بقدر ما يتعلق بالأمن العربي كله.

لقد تناسبت حدود الفهم الاستراتيجي العربي لمقومات نظرية الأمن الإسرائيلية مع الحدود التي يرسمها ميزان القوى بين الطرفين. وقد توضحت تلك الحدود في تصارع الفكرين الاستراتيجيين العربي والإسرائيلي في صياغة مبادىء مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط (٣٠/ ١٠/ ١٩٩١) وآلياته والأحكام المديرة له، سواء في المسارات الثنائية أو اللجان المتعددة الأطراف. ولقد ظهر فيما بعد، أن إسرائيل أصرّت ـ ولا تزال ـ على أن تكون نظريتها الأمنية الخاصة بها وأهدافها هي المرجعية التي تقاس عليها النتائج التي ستنتهي إليها مفاوضات التسوية. ومن بين الأدلة على ذلك تعطيلها المسار السوري التفاوضي، وربطها الانسحاب من جنوبي لبنان بشروط محددة.

لقد استطاع الردع المسلح المتبادل، طوال عمر الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومن خلال تراكم الصدامات المسلحة والمواجهات السياسية والاقتصادية والمتغيرات الدولية الإقليمية، أن يوّلد اقتناعات متبادلة لدى طرفي الصراع، أدت إلى تراجعات متبادلة في بعض الأهداف المعلنة. وحينما بلغت تلك الاقتناعات حدّ الاستعداد لمعالجة مشكلات الصراع بطريقة التفاوض، أقلعت سفينة التسوية في مؤتمر مدريد (٣٠/ ١٠/ ١٩٩١).

ثمة إشكالية قد تظهر أثناء مدة التسوية. فمن المتوقع أن تطول هذه المدة التي تجاوزت حتى اليوم سبع سنوات، دون أن نحسب المدة التي استغرقها المسار المصري ـ الإسرائيلي، منذ خريف ١٩٧٧ حتى العام ١٩٨٢، والمدة التي قد يستغرقها المساران السوري واللبناني، ثم مرحلة الوضع النهائي في المسار الفلسطيني، بعد اتفاقية واي بلانتيشن، في ولاية ميريلاند الأمريكية (٢٣/ ١٠/ ١٩٩٨). وتتجسّد الإشكالية المذكورة في احتمال تغيّر ميزان القوى أثناء عملية التسوية. فثمة احتمال أن تطرأ عوامل على ميزان القوى القائم اليوم، وأن تكون تلك العوامل ضاغطة وذات تأثير يؤدي إلى تغيير في الميزان، فترجح كفة وتشُول أخرى. وإذا كانت دول المنطقة تواصل تسلحها، فإن تسلح دول الخليج العربي لا ينشط في دائرة الصراع ضد إسرائيل، وتسلح دول الطرق لا يساوي تطور التسلح الإسرائيلي كماً ونوعاً. كما أن التحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي ذو تأثير مباشر في ميزان القوى في المنطقة وفي الصراع العربي ـ الإسرائيلي. يضاف إلى ذلك أن محاصرة العراق ومواصلة تدمير طاقاته العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، أضعفتا كثيراً الكفة العربية. هذه بعض العوامل التي ظهرت كمؤثرات على ميزان القوى العسكري في سنوات التسوية.

وليس من سبيل لمواجهة هذه التطورات المحتملة، وجميعها تأتي ضدّاً على الأمن

القومي، سوى التفكير والتدبير السريعين لتشكيل قوة ردع عربية. ولقد كان يؤمل من مؤتمر القمة العربي (القاهرة، ٢١ ـ ١٩٩٦/٦/٢٣)، حينما تبنى السلام خياراً استراتيجياً، أن يضع خطة مشتركة ذات أبعاد استراتيجية، سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية وتقانية وإعلامية وعسكرية، لحماية هذا الخيار، وللدفاع عنه، ولفرضه حين الضرورة، وبخاصة أن ميزان القوى العسكري العربي ـ الإسرائيلي يعاني خللاً خطيراً، قوامه امتلاك إسرائيل السلاح النووي.

وهكذا لم يكوّن الفكر الاستراتيجي العربي مفهوماً للردع العربي، ولم يَصِغْ استراتيجيا له، ولم يُقم له آلية أو جهازاً تنفيذياً. ولم يتجاوز هذا الفكر، في تاريخه، حدّ السعي إلى تجميع وحدات عسكرية من هنا وهناك، والتخطيط لأداء مهمة محددة في أرض عربية (كمثل حماية المشروع العربي لتحويل مياه نهر الأردن). يضاف إلى ذلك أن ثمة هوة واسعة كانت تفصل بين الفرض الاستراتيجي الذي أعلنه وكرّره القادة العرب في مؤتمرات القمة (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧)، وهو تحرير فلسطين، وبين الوسائل العسكرية التي خصصوها لبلوغ هذا الغرض. إن مراجعة محاضر وقرارات مجلس الدفاع المشترك ومؤتمرات القمة العربية توضح هاتين الواقعتين. ولم يحدث أن تقارب الغرض والوسيلة في الفكر الاستراتيجي العربي إلا بعد حرب ١٩٦٧، حين حدّد مؤتمر القمة الرابع (الخرطوم، ٨/٢٨ ـ ١٩٦٧/٩/١) الغرض الاستراتيجي بإزالة آثار العدوان ضمن شروط محددة، ووفق وسائل تتعاون الدول العربية على توفيرها.

ومن أجل أن يتمكن الفكر الاستراتيجي العربي من تأسيس قوة مشتركة للردع، لا بد له من معالجة المشكلات التالية:

١ ـ غياب الإرادة السياسية العربية التي هي الأساس لبناء الردع، مفهوماً وتخطيطاً ووسائل.

٢ ـ ضعف البنى الصناعية والتقانية في الصناعات العسكرية العربية. وهو ما يجعل التبعية العربية لمصادر التسلح الخارجية قوية وضاغطة على تشكيل قوة الردع.

٣ ـ ضرورة امتلاك قوات عملياتية جاهزة، وموارد كافية للتعبئة والتوظيف في خدمة الردع.

٤ ـ توفير وسائل وخطوط النقل باعتبار الوطن العربي مسرح حرب واحداً متكاملاً.

ثمة ثلاث مراحل لبناء قوة الردع العربية المنشودة. وليست هذه المراحل واجبة التتابع في التدرج. وهذه المراحل هي:

١ ـ أن تبني كل دولة عربية، بقدر طاقاتها وحاجتها، قوتها المسلحة، دفاعاً عن

ذاتها. وهذا أمر قائم وواقع بصورة عامة.

٢ ـ أن تتماسك الدول العربية في إطار مجموعات فرعية (جهوية) كمثل ما فعل مجلس التعاون لدول الخليج العربية حين شكل «قوات درع الجزيرة» نواة لقوة ردع خليجية. وليست هذه المرحلة حلقة ضرورية لا بد من تحقيقها.

٣ ـ أن تنشىء الدول العربية، كلها أو جلها، قوة ردع مشتركة ذات قيادة موحدة.

وإذا ما استطاعت الدول العربية أن تحلّ هذه المشكلات، وبخاصة توافر الإرادة السياسية، فإن السبيل إلى إنشاء قوة ردع عربية مشتركة يكون قد أصبح ممهداً في مبتداه. وقد تكون الخطوة الأولى لتأسيس هذه القوة هي اتفاق دولتين عربيتين على ذلك. ثم تنطلق القوة في استقطاب الأقطار العربية حولها.

لا ريب في أن التفوق يشكل أحد الأسس لبناء قوة الردع. وقد تبدو معادلة التفوق بسيطة في تركيبها، وتدفع إلى الاعتقاد بأن التفوق إذا ما تحقق لطرف من أطراف الصراع فإنه بالغ النصر لا محالة. بيد أن جوهر المعادلة أعقد من ظاهرها، نظراً إلى تعدد أشكال التفوق وتنوع عوامله وتباين منابعه، وعدم ثبات ميزان القوى في الشرق الأوسط، وإمكان تغيره بشكل يجعل التفوق قابلاً للانتقال من طرف إلى آخر.

وإذا كانت إسرائيل تعتمد على تفوقها النوعي، فإن هذا النوع من التفوق ليس ميسوراً دائماً. فالجيوش العربية تساير التطور التكنولوجي العسكري، وتجدد أسلحتها وتزيد في تراكمها، وتحوز نظم سيطرة وقيادة واتصال حديثة، إضافة إلى الخبرات العملياتية التي تتراكم فيها، والمهارات العلمية والفنية التي تزداد نمواً بمرور الزمن. وجميع هذه العوامل تدل على أن التفوق النوعي الذي يملكه أحد طرفي ميزان القوى ليس عنصراً ثابتاً بالضرورة، وهو قابل للضمور بقدر ما يردم الطرف الآخر فجوة التفوق النوعي.

وفي هذا الإطار، لا يجوز أن نعلي من قيمة الكثافة البشرية العربية في حساب مكونات ميزان القوى، ذلك أن دروس الحروب والمعارك المعاصرة علمتنا أن الكثافة البشرية لم تعد، بعد حد معين، مزية بالمقارنة مع التطورات المدخلة على نظم الأسلحة التي تعيش الطور الثالث من الثورة التقانية، حتى إنه يمكننا القول إن المعادلة بين العنصر البشري من جهة، والعنصر المادي التكنولوجي من جهة أخرى، في الحرب الحديثة تجنح لمصلحة العنصر الثاني، وذلك في حدود معينة. وتدل حسابات الموازين العسكرية على أن التفوق النوعي يعوض التفوق الكمي إذا راوحت نسبة الفرق بين الكمين بين $\frac{١}{٢}$ و $\frac{١}{٣}$. أما إذا فاق الكم لدى أحد الطرفين ثلاثة أمثال الكم لدى الطرف

الآخر، فقد لا يستطيع الكيف تعويض هذا الفرق، ضمن شروط وظروف محددة.

ثالثاً: التسلح العربي

جاء في التقرير السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن «الميزان العسكري ١٩٩٨/١٩٩٩» أن منطقة الشرق الأوسط ما زالت أكبر مستورد للأسلحة في العالم، وأن قيمة الأسلحة التي وردت إليها في عام ١٩٩٧ بلغت ١٧ مليار دولار، وأن النفقات العسكرية لدولها في العام نفسه زادت ٥ بالمئة على ما كانت عليه في العام السابق، حيث بلغت ٥٦ مليار دولار، وشكلت ٧ بالمئة ـ ٨ بالمئة من إجمالي الناتج القومي، وأن موازنات الدفاع في عام ١٩٩٨ زادت بنسبة ١ بالمئة على ما كانت عليه في العام السابق، على الرغم من تراجع العائدات النفطية، وأن إسرائيل احتفظت بموقعها بين الدول الخمس الأولى المصدرة للسلاح في العالم، إذ فاقت مبيعاتها ١,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٧.

لقد ظلّ السلاح في الصراع العربي ـ الإسرائيلي هو وسيلة التعامل بين طرفي الصراع طوال خمسين عاماً. ولا يمكن الآن، التيقن بأن السلاح قد ثلم أو عاد كله إلى غمده، على الرغم من استعمال لغة التفاوض والحوار منذ عام ١٩٩١ حتى اليوم. إن سباق التسلح القائم الآن على طرفي الصراع دليل على ذلك.

إن أبرز سمة للتسلح العربي اليوم هي أنه تسلح قطري، أي أنه يخضع لتخطيط وإرادة كل دولة عربية على حدة، ولا يسيطر عليه أي مفهوم قومي جماعي، لا في التخطيط ولا التنسيق ولا التكامل. وما يلاحظ من مساعدة دولة عربية ذات قدرة مالية لدولة عربية أخرى في مجال التسليح يندرج في إطار الدعم المالي والتعاطف القومي أكثر من كونه تخطيطاً مشتركاً أو تنسيقاً أو تكاملاً في التسلح.

ثمة ظاهرة تخصّ مصادر التسلح لبعض الدول العربية. فقد أدّى زوال الاتحاد السوفياتي إلى فقدان هذه الدول مصدرها الرئيسي للأسلحة. وغدت هذه الدول قيد نوع من الرقابة في سعيها إلى التسلح من مصادر أخرى. وقد تتطور الرقابة لتصبح مضايقة أو حصاراً، كما هي حال العراق وليبيا والسودان. وتعتبر سوريا معرّضة للضغط عليها وعلى الدول التي قد تبيعها أسلحة أو معدات متطورة. وتأتي جميع وقائع هذه الظاهرة ضَدّاً على خطط التسلح العربي، وفي مصلحة إسرائيل تحديداً، حيث تتضاعف عوامل التفوق العسكري الإسرائيلي.

أنفقت الدول العربية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين أكثر من ٦٦٧ مليار دولار على التسلح. وإذا ما أخذنا بالاعتبار أن هذه التقديرات

تمثل الإحصاءات الرسمية الحكومية، ولا تشمل الأوجه المخيفة للإنفاق العسكري، مثل صناعات الأسلحة والذخائر والأعتدة، فمن المقدر أن القيمة الحقيقية للإنفاق العسكري في العقدين المذكورين تتجاوز ألف مليار دولار[٣]. وقد بلغ الإنفاق العسكري ذروته في العام ١٩٨٣، إذ قدِّر آنذاك - باستثناء دول المغرب العربي - بمبلغ ٨٣,٩ مليار دولار. أما بعد حرب الخليج الثانية فقد ارتفع الإنفاق العسكري العربي من ٤٥ ملياراً في عام ١٩٩٠ إلى ٥٤ ملياراً في عام ١٩٩٢[٤]. ثم هبط الإنفاق العسكري في عام ١٩٩٥ من ٤٤ مليار دولار إلى ٤٣ ملياراً. ولكنه في عام ١٩٩٦ عاد فارتفع قليلاً. ويعتبر الإنفاق الدفاعي في منطقة الشرق الأوسط، بالنسبة إلى الفرد الواحد، هو الأعلى في العالم كله. وتنفق العربية السعودية نحو ثلث ما تنفقه سائر المنطقة، في حين يبلغ ما تنفقه دول مجلس التعاون الخليجي الست، وفيها العربية السعودية، نصف ما تنفقه سائر المنطقة. وتعتبر مصر وسوريا وإيران وإسرائيل وتركيا من الدول ذات الإنفاق الكبير. ويعتبر سوق السلاح في المنطقة من أكبر الأسواق في العالم وأكثرها نشاطاً[٥].

تشير مراكز الدراسات الاستراتيجية إلى تزايد عدد الدول التي تسعى إلى امتلاك أو صنع الصواريخ البالستية أرض أرض. وفي منطقة الشرق الأوسط تملك هذا النوع من السلاح تسع دول، وفي مقدمتها إسرائيل وإيران وسوريا والعربية السعودية والإمارات وليبيا واليمن والجزائر. وكان العراق يملك ترسانة صواريخ. وثمة إحصاءات تشير إلى أن إسرائيل تملك ١٣٠٠ صاروخ، في حين أن لدى الدول العربية ٣٠٠٠ صاروخ[٦]. ولهذا تسعى إسرائيل إلى تعزيز ترسانتها من الصواريخ المضادة للصواريخ.

ولقد أدى ظهور الصواريخ البالستية المتوسطة المدى في الترسانات العربية، والقدرة على تسليحها برؤوس كيميائية، إلى ارتفاع الخط البياني لإدراك إسرائيل التهديدات العربية. فقد أصبحت الجبهة الداخلية والمؤخرة الإسرائيليتان معرضتين للخطر، على خلاف جميع الحروب العربية - الإسرائيلية السابقة. وقد خلقت هذه

---

(٣) عبد الرزاق فارس الفارس، «السلاح والخبز: الإنفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي (١٩٧٠ - ١٩٩٠)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧١ (أيار/مايو ١٩٩٣)، ص ٤.

(٤) فولكر بيرتس، «دينامية التسلح في الشرقين الأدنى والأوسط،» **شؤون الأوسط**، العدد ٢١ (عدد مزدوج) (تموز/يوليو - آب/أغسطس ١٩٩٣)، ص ٦.

(٥) IISS, *The Military Balance, 1997/98*, pp. 115 - 121.

(٦) ممدوح أنيس فتحي، **صراع الصواريخ في الشرق الأوسط**، كراسات استراتيجية؛ ٥٩ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٧)، ص ٢.

الصواريخ نوعاً جديداً من التوازن بينها وبين قدرة إسرائيل على الهجوم على أهداف في العمق العربي، بأسلحة تقليدية أو غير تقليدية. ويمنح هذا التوازن العرب هامشاً جديداً للحركة والمناورة، في حين أنه يحدّ من قدرة إسرائيل على التصعيد بواسطة هجمات جوية أو صاروخية.

لا تزال الترسانة الصاروخية الإسرائيلية متفوقة على مثيلتها العربية، من حيث المدى البعيد والصواريخ المضادة للصواريخ. وفي هذا المجال يبدو من الضروري قيام تنسيق وتعاون بين الدول العربية، يعتمد على العناصر التالية:

١ ـ الحصول على التقانة المتقدمة الخاصة بالصواريخ البالستية المتعددة الأمدية.

٢ ـ التركيز على الصواريخ أرض ـ أرض ذات المديين القصير والمتوسط، وذات الدقة في الإصابة.

٣ ـ تأسيس منظومة إنذار متكاملة (جو فضائية ـ أرضية) تتولى اكتشاف الصواريخ المعادية والإنذار بها وتتبّع مسارها.

٤ ـ تنظيم شبكة للدفاع السلبي (المدني) ضد الصواريخ المعادية.

٥ ـ تنظيم وحدات عربية للإغارة على مواقع إطلاق الصواريخ المعادية.

٦ ـ تنسيق وتعاون الخبرات العربية في مجال تقانة الصواريخ وتطويرها.

٧ ـ السعي إلى امتلاك منظومة للصواريخ المضادة للصواريخ أرض أرض.

ولكي تحدّ الولايات المتحدة من القدرة العربية على امتلاك أسلحة متقدمة وذات تقانة عالية، اتجهت إلى حجب هذا النوع من الأسلحة عن الدول العربية، حتى يعجز الكم العربي عن مواجهة الكيف الإسرائيلي. وسلكت بالتعاون مع حلفائها وبتوظيف قيادتها للنظام العالمي، ثلاثة مسالك:

١ ـ قوننة موانع تصدير الأسلحة من الدول المصدرة للسلاح، تحت شعار تعزيز السلم والأمن الدوليين.

٢ ـ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها والضغوط الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية لمنع الدول العربية من استيراد الأسلحة المتطورة وذات التقنية العالية.

٣ ـ إدماج الدول العربية في نظام أمني إقليمي.

وكأمثلة على ذلك، نشير إلى «نظام ضبط تقانة الصواريخ» (MTCR) الذي اقترحته الولايات المتحدة على بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وكندا في عام ١٩٨٧، حيث تبنته هذه الدول، ثم انضمت إليه روسيا في عام ١٩٩٥. وأصبح عدد الدول

المنضمة إليه الآن ٣٣ دولة مصدرة للسلاح. ويقضي هذا النظام بمنع تصدير الصواريخ التي يزيد مداها على ٣٠٠ كلم، أو تزيد حمولتها على ٥٠٠ كلغ. أما مجلس الأمن فقد سمح للعراق بأن يملك صواريخ لا تتجاوز مدى ١٥٠ كلم. وفي الوقت نفسه كثّفت الولايات المتحدة وإسرائيل ضغوطهما على الصين وكوريا الشمالية ليمتنعا عن بيع الصواريخ البالستية للدول العربية، في حين تولّت البحرية الأمريكية مطاردة السفن التي تحمل مثل هذه الصواريخ إلى الدول العربية.

إلى جانب استيراد الدول العربية مختلف أنواع الأسلحة التقليدية من دول مختلفة، تنشط بعض هذه الدول في صنع بعض الأسلحة والذخائر. وتأتي مصر في مقدمة الدول العربية إنتاجاً للسلاح والعتاد الحربي والذخيرة، كماً وتنوعاً. وكانت الهيئة العربية للتصنيع، التي تأسست في عام ١٩٧٤، مؤلفة من أربع دول، هي مصر والعربية السعودية والإمارات وقطر. وبعد أن انطلقت الهيئة في الإنتاج، تعطلت صفتها القومية إثر عقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، وواصلت مصر مشروعها في الصناعة العسكرية، واستطاعت انتاج أسلحة خفيفة وثقيلة ومتطورة، شملت بعض جوانب الصناعة العسكرية التي يكثر الطلب عليها، وبخاصة من ناحية الكمّ. يضاف إلى ذلك، أن مصر ولجت بصناعتها العسكرية مجالات الإلكترونيات، والكيميائيات، والحواسيب، وغيرها. وقد بلغت الصناعة العسكرية المصرية درجة متقدمة من التقانة والتنوع.

وكان العراق قد بلغ شأواً عالياً في الصناعة العسكرية، وبخاصة في مجال الأسلحة والذخائر والاعتدة ذات التقانة الرفيعة. ولكن قرارات مجلس الأمن، في إثر حرب الخليج الثانية، دمّرت مؤسسات هذه الصناعة. وتنشط العربية السعودية وسوريا والأردن والجزائر وليبيا في مجال الصناعة العسكرية، حيث توفّر لجيوشها بعض الأسلحة والذخائر[٧].

هناك توجه عام لامتلاك قدرات نووية لدى دول المنطقة. وقد دخلت إلى الشرق الأوسط مفاعلات عديدة، ذات قدرات صغيرة. ولا يعني هذا الانتشار للمفاعلات النووية، بالضرورة القدرة على صنع أسلحة نووية، إذا لا توجد علاقة مباشرة بين امتلاك هذه القدرات الصغيرة المحدودة وبين القدرة على صنع سلاح نووي. ويعني هذا أن إسرائيل ستظل، إلى المدى المنظور، الطرف الوحيد الذي يملك السلاح النووي في المنطقة.

---

(٧) انظر أوراق ندوة «التسلح والأمن القومي العربي» التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، خلال الفترة ١٥ ـ ١٦/١٢/١٩٩٧.

وإذا ما اتجهت دولة أو دول عربية نحو صنع سلاح نووي، فثمة نقطة مهمة لا بد من أخذها بعين الاعتبار. فإلى جانب السرية المطلقة في هذا الشأن، والتي يسهل اختراقها بالأجهزة الحديثة، لا يمكن انتاج سلاح نووي إلا تحت حماية «الرادع التقليدي وفوق التقليدي». وما لم يتوفر هذا الرادع، فإن عملية تدمير المفاعل العراقي (أوزاريك ـ تموز) من قبل إسرائيل في ١٩٨١/٦/٦ قد تتكرر، بشكل ما من الأشكال.

لقد أصبح أمام العرب ثلاثة سبل للحماية من السلاح النووي الإسرائيلي:

١ ـ أن تمتلك دولة أخرى، أو عدة دول، في المنطقة، سلاحاً نووياً، ما يؤدي إلى نشوء حالة من الرعب المتبادل القائم على أساس التدمير المتبادل.

٢ ـ أن تُجبر إسرائيل على إزالة ترسانتها النووية.

٣ ـ أن يتم الاحتماء بمظلة نووية أجنبية، ما يفقد الأمن العربي مغزاه وجدواه، ويربط الإرادة السياسية العربية بالاستراتيجيات الأجنبية.

وفي مواجهة التهديدات التي تتعرض لها المنطقة من جانب إسرائيل، وبخاصة في الحالات والأهداف التي قد تدعو إسرائيل إلى استخدام سلاحها النووي، يصبح امتلاك سلاح نووي عربي ضرورة لحماية الأمن العربي من جهة، ولحيازة مكانة ريادية قيادية في إطار الإقليم الذي تغزوه، بين حين وآخر، مشروعات تهدف إلى مسح الهوية العربية من طبيعة تكوينه.

إن بناء قدرة نووية عربية عمل سياسي استراتيجي معقد، ويتطلب شروطاً وعوامل لا بد من توفيرها. ومن دون الدخول في تحليلات وتفصيلات في تلك الشروط والعوامل، يمكن القول إن الظروف العربية الراهنة، ومسيرة التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، تحدّان كثيراً من تلبية الشروط وتوفير العوامل اللازمة لبناء قدرة نووية عربية مؤهلة لصنع سلاح نووي.

وفي غير هذه الحال، أي عدم امتلاك العرب سلاحاً نووياً، ستبقى إسرائيل محتكرة وحيدة لهذا السلاح، لتستخدمه سلاحاً للإرهاب والهيمنة والابتزاز.

إلى جانب الصعوبات التي تلقاها الدول العربية في تأمين حاجتها من الأسلحة المتقدمة، وإلى جانب تعثر أي مسعى عربي لحيازة سلاح نووي، تبرز مشروعات الحد من التسلح، التي تطرحها وتقودها الولايات المتحدة من أجل تفويق إسرائيل وكبح التسلح العربي. ويمثل مفهوم الحد من التسلح جزءاً من منظومة تشمل أيضاً «ضبط التسلح» و«نزع السلاح» وغيرهما. ويهدف الحد من التسلح إلى: منع أو تقييد إنتاج سلاح معين، تقييد قدرات سلاح معين، تحديد مناطق منزوعة السلاح أو محدودة

التسليح، تحديد حجم القوات المسلحة وكميات أسلحتها، إجراءات بناء الثقة العسكرية المتبادلة.

ومن المعروف أن مؤتمر السلام للشرق الأوسط (مدريد، ٣٠/ ١٠/ ١٩٩١) انشأ جهازين للتفاوض: **أولهما** ثنائي، **وثانيهما** متعدد الأطراف. ويتألف الجهاز الثاني من خمس لجان متخصصة، تختص إحداها بشؤون «ضبط التسلح وترتيبات الأمن الإقليمي». وقد رفضت سوريا ولبنان الانضمام إلى اللجان الخمس.

ناقشت لجنة «ضبط التسلح وترتيبات الأمن الإقليمي» مهامها في عدة دورات، ولكنها، مثل سائر اللجان الأربع الأخرى، توقفت عن العمل، بسبب تباين موقفي الطرفين العربي والإسرائيلي. فإسرائيل انطلقت في مطالبها من تكييف محدد لأمنها، مستند إلى النقاط التالية:

١ ـ إن التفوق الكمي العربي يمكن أن يكون له تأثير نوعي. وحرب ١٩٧٣ نموذج على ذلك.

٢ ـ في حالة افتراض فقدان التنسيق العربي، فثمة دول عربية قادرة على إنزال ضرر بالغ بإسرائيل لا تستطيع تحمله.

٣ ـ إن قدرة الدول العربية على تحديث جيوشها وأسلحتها تفوق قدرة إسرائيل بحدود واسعة. والدول العربية مرشّحة لحيازة تقدم علمي وتقاني كبير.

٤ ـ إن اعتماد الدول العربية على وجود جيوش عاملة ودائمة، وامتلاكها لقدرات صاروخية متنامية، يوفران لها القدرة على المفاجأة والمبادأة، وعلى تأخير أو تعطيل عملية التعبئة في إسرائيل.

واستناداً إلى هذا التكييف، حددت إسرائيل مطالبها في لجنة ضبط التسلح بما يلي:

١ ـ وقف إمداد الدول العربية بالسلاح المتقدم.

٢ ـ إزالة جميع أسلحة التدمير الشامل، وبخاصة الكيميائية، لدى الدول العربية، وتوقيف مساعيها لإنتاج الأسلحة البيولوجية والنووية أو للحصول عليها.

٣ ـ إزالة أو تقييد قدرات الصواريخ العربية للوصول إلى إسرائيل.

٤ ـ إعادة هيكلة الجيوش العربية، بحيث تخفض هجومها، وتعتمد أسلوب الاحتياط والتعبئة، لتنتفي قدرتها على المفاجأة.

٥ ـ عدم إدراج بند السلاح النووي في جدول الأعمال.

أما الطرف العربي فقد أسس موقفه على النقاط التالية:

١ ـ على الرغم من صغر مساحة إسرائيل وحجم سكانها، فقد توسعت باستمرار على حساب الأرض العربية، مستندة إلى تفوقها.

٢ ـ ثمة فجوة كبيرة بين القدرات التقانية العسكرية للطرفين. ففي حين تنتجها إسرائيل، فإن الطرف العربي يستوردها، أو يجمعها في أحسن تقدير، وهذا ما يجعل الطرف العربي تابعاً للمصادر الخارجية في هذا المجال، ويكفل لإسرائيل التفوق.

٣ ـ إن التفوق النووي الإسرائيلي عامل إكراه للطرف العربي على قبول الأمر الواقع بشأن احتلال أرضٍ عربية وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني، وهو ما لا يمكن القبول به.

٤ ـ إن الأسلحة الكيميائية العربية تمثل رادع الحد الأدنى أمام السلاح النووي الإسرائيلي، مع التأكيد على أن السلاح الكيميائي ليس هو الكفء، الذي يعادل السلاح النووي.

واستناداً إلى هذه النقاط، حدد الطرف العربي مطالبه:

١ ـ إنه لا بد من جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل. وكتمهيد لذلك، لا بد لإسرائيل من أن تنضمّ إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وإزالة ما لديها من هذه الأسلحة.

٢ ـ إن وقف تصدير الأسلحة المتقدمة إلى الدول العربية مرتبط بإقامة السلام في المنطقة، ومعاملة إسرائيل بالمثل، وتوقّف إسرائيل عن إنتاج تلك الأسلحة.

٣ ـ إن إعادة هيكلة الجيوش العربية لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي وحل القضية الفلسطينية.

ثمة سلاح عربي، لا تستطيع إسرائيل ردّ أذاه وتأثيره، ويحدّ كثيراً من قدرتها على استخدام قواتها المسلحة، وعلى استعمال أسلحتها المتطورة، وفيها الطائرة والدبابة والسلاح النووي، ذلك هو المقاومة الشعبية. فهي السلاح الأكثر تأثيراً في المجتمع الإسرائيلي، والأقدر على مجابهة الآلة العسكرية الإسرائيلية، وعلى استقطاب الاهتمام الدولي، وعلى تحلّق الرأي العام العربي حولها، ودفع الحكومات العربية إلى دعمها. ولكن انطلاق المقاومة الشعبية يتطلب شروطاً وعوامل غير متوافرة في الوقت الراهن. إن الانتفاضة الفلسطينية (١٩٨٧ ـ ١٩٩١) تجربة حية تستدعي دراسة أسباب نشوئها وأسباب انطفائها. وإذا كانت أسباب تكرار هذه التجربة غير متوافرة في الوقت الحالي، فإن الشعب الفلسطيني قادر على إبداع أشكال أخرى من النضال ضد

الاحتلال، كما أن سائر الشعوب العربية قادرة على إيجاد السبل لمناصرة الشعب الفلسطيني في نضاله.

رابعاً: نظرة مستقبلية

لا يزال الفكر العسكري العربي لا يحتسب السلاح النووي في عداد الأسلحة التي يحتمل أن تستخدمها إسرائيل في حرب قادمة. ويستند هذا الفكر إلى أن هذا السلاح لن يستخدم مستقبلاً في إطار حرب محدودة أو صراع مسلح منخفض الشدة. وهذا يعني أن الفكر العسكري العربي لا يفكر في تجاوز هذين الشكلين من الصراع المسلح وما بينهما من أشكال. وليس في وثائق الفكر الاستراتيجي العربي ومعالمه ما يشير إلى أن دولة عربية ما خططت لاتخاذ تدابير تواجه بها احتمال استعمال إسرائيل سلاحاً نووياً، سواء كان استراتيجياً أو تكتيكياً، ذلك أن استخدام هذه الأسلحة يؤثر في مبادىء الحرب، فيلغي بعضها، ويعلي بعضها الآخر، ويعدل بعضها الثالث. كما يؤثر في نظم التسلح من نواحٍ متعددة، كامتلاك أسلحة تقليدية جد متطورة، وبخاصة الصواريخ والمدفعية والدبابات، من أجل إحداث تأثيرات قتالية عميقة. يضاف إلى ذلك ضرورة تعديل طرائق التعبئة والاحتفاظ بقوات جاهزة فوراً للفتح والمناورة والاشتباك واستخدام نيران جد غزيرة ومركزة وصائبة وفورية الإطلاق والتأثير. ويمكن القول إن هذه التطويرات والوسائل ـ ومعظمها تقاني وحديث ويتجدد بصورة مستمرة ـ لم يتناولها الفكر الاستراتيجي والعسكري بعمق وتخطيط حتى اليوم.

إن امتلاك إسرائيل السلاح النووي أمر قائم. ويستوجب إدخاله واعتماده في جميع الحسابات الاستراتيجية العربية. وتشير جميع الدلائل إلى أن اسرائيل لن تتخلى عن هذا السلاح، ولن تقبل بجعله موضوعاً للتفاوض أو شرطاً لاقامة السلام، سواء بني السلام في المنطقة أم تعثر بناؤه. وستحتفظ، إلى جانب السلاح النووي، بجميع عناصر التفوق العسكري الأخرى، وبخاصة في مجالات الصواريخ والصواريخ المضادة والفضاء.

لقد أصبح امتلاك العرب سلاحاً نووياً أمراً ضرورياً لا يستقيم من دونه تنظيم دفاع قطري أو قومي. وتسوق المناقشات الجارية في إطار الفكر الاستراتيجي العربي أمر صنع سلاح نووي عربي بطرح تساؤل يدفع إلى أن يكون الخيار بين أمرين، هما: التنمية الشاملة أو السلاح النووي، في حين أن التقدم في مجال استخدام الذرة يقدم أعظم الخدمات والإمكانات والوسائل للتنمية الشاملة، بحيث يصبح ذلك التساؤل أمراً مصطنعاً.

وفي تصورنا أن هناك خطين يمكن أن يسيرا متوازيين: **أولهما** مواصلة الدعوة

إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي. والخط الثاني تطوير القدرات الذرية حتى يتمكن العرب من امتلاك سلاح نووي، ليكون سلاحاً رادعاً مؤسساً على مبدأ «عدم الاستخدام أولاً».

إذا كانت الإرادة العربية تعتبر السلام خياراً استراتيجياً، فإن هذا التوجه لا يستقيم مع وجود هذا الخلل الشديد في ميزان القوى بين طرفيه، والذي يتمثل في امتلاك إسرائيل واحتكارها السلاح النووي، وتتوازى هذه الحقيقة مع حقيقة أخرى، هي أنه لا معنى للسلام في ظل وجود سلاح نووي لدى أحد أطراف السلام، يستطيع به أن يفرض إرادته على سائر الأطراف.

وليس من الحكمة أن نفصل بين السلاح النووي وبين إمكان استخدام إسرائيل له. إن دروس التاريخ القريب في هذا المجال غنية وواضحة. وإذا كان ربط استخدام إسرائيل سلاحها النووي بالظروف الدولية إلى حد الاقتناع بأنه «لن تجرؤ دولة على ظهر الأرض أن تستخدم هذا السلاح (النووي) في أي حرب تخوضها كما أثبتت خبرة نصف قرن منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية»[٨] سيدفعنا إلى الركون إلى طيّ السلاح النووي الإسرائيلي من قائمة مصادر التهديد أو إلى استحالة استخدامه، فإننا نكون بذلك قد عرضنا مصيرنا إلى احتمال الإفناء وإلى استمرار الهيمنة الإسرائيلية، بمثل ما هي أحكام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أبدية في تطبيقها علينا، وغير نافذة في إسرائيل من دون العالمين. لقد وضع السلوك الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة، بشأن امتلاك إسرائيل السلاح النووي واحتكاره، الدول العربية أمام سؤال ضاغط: كيف توفّر هذه الدول الوسيلة التي تجبر إسرائيل على التخلي عن السلاح النووي وإزالته. لا ريب في أننا أمام مشكلة تمسّ الأمن القومي ومكانة الأمة ومستقبلها. ولم تسلك الدول العربية حتى الآن سوى مسلك الالتفاف على هذه المشكلة، عبر تمسكها بالسلام خياراً استراتيجياً ودعوتها إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل. ويبدو أن عملية التسوية السلمية، قد تنجز فصولها دون أن يتمكن العرب من إدراج السلاح النووي الإسرائيلي على جدول أعمال التفاوض.

لا ريب في أن اختلال توازن القوى في المنطقة، وبخاصة المكوّن النووي، لمصلحة إسرائيل، يمثل سبباً رئيسياً لعدم الاستقرار وزيادة حدّة الصراع في مختلف المجالات. ونظراً إلى حرص إسرائيل على أن تجعل من نفسها قوة إقليمية عظمى،

---

(٨) انظر نموذجاً لهذا الفكر في: عبد العظيم رمضان، «السلاح الذري الإسرائيلي نمر من ورق،» الأهرام، ١٥/٤/١٩٩٥.

ذات مكانة ودور متميزين في المنطقة، فمن الطبيعي أن تسعى إلى مواصلة احتكارها السلاح النووي، واستخدام سياسة الردع بالشك. ويمكن القول إن المنطقة لن تصل إلى حالة الاستقرار والأمن إلا في حالة توازن القوى، حيث يتحقق الردع المتبادل.

لم يَعُدْ التهديد النووي الإسرائيلي موجهاً إلى دول المواجهة العربية فقط، لأن الوسائل الإسرائيلية لنقل السلاح النووي جعلت دائرة هذا التهديد تشمل سائر الدول العربية. وإذا كانت المسوِّغات الإسرائيلية بشأن الاستراتيجيا النووية قامت على أساس تبريري، أي إضفاء الطابع الدفاعي الصرف على تلك الاستراتيجيا، فإن الاستراتيجيا النووية، بطبيعة تكوينها، ذات طابع هجومي.

لعل المهمة الملحّة أمام صانع القرار العربي هي مراجعة البرامج القطرية في المجال النووي، والتنسيق فيما بينها بحيث يتم توزيع واجبات البرنامج الموحّد الناجم عن تلك البرامج، على الدول العربية، بحسب طاقة كل منها، علمياً وتقانياً وصناعياً واقتصادياً ومالياً. ويهدف البرنامج الموحّد إلى تطوير الجهود والقدرات النووية الذاتية لتندمج في برنامج موحّد، تتوفر فيه القدرة، بعد مدة زمنية محددة، على مواجهة التحدي النووي الإسرائيلي.

لا شك في أن هذا المطلب مثالي ونظري، ولا يجد له مرتكزاً على أرض الواقع العربي. ولكنه يبقى مطلباً لا بديل له في الوقت الراهن وإلى الأمد المنظور. وإذا كانت هناك صعوبة، أو استحالة، في توفير إجماع أو اكثرية عربية رسمية حول هذا المطلب، فليكن البدء بدولتين اثنتين فقط، لأن المشروع بحد ذاته، واحتمالات تطور الوضع العربي، وإدراك منافع المشروع ومردوده الأمني والدفاعي على جميع الدول العربية، كفيلة بأن تؤدي إلى تزايد الدول المنضمة إليه.

سندخل القرن الحادي والعشرين ونحن حاملون إرث الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهو إرث جد ثقيل ومعقّد، ويحمل في بنيته أسباب تأزّمه أو انفجاره، وتلفّه محدّدات الإبصار. وليس سهلاً ولا ميسوراً أن يستشرف الباحث، بثقة واقتداء، بعض آفاق المستقبل، ذلك أن البدائل أمامنا جدّ محدودة، ومرتبطة بقيود خلّفها لنا إرث الصراع.

وفي تصورنا أن هناك خمسة بدائل تبدو ملامح إعمالها متباينة حيناً، ومتصارعة حيناً آخر. واذا كان بعضها من إمكان صنعنا إياها، فإن بعضها الآخر ترد إلينا مفروضة علينا. وفي إطار هذا الأمل وذاك الإحباط، نورد بإيجاز، ملامح هذه البدائل الخمسة:

١ ـ **البديل الأول:** المشروع القومي العربي. ويرتبط نجاحه وفشله بالإرادة

العربية، دولاً وقوى فاعلة في الأمة. ولهذا فهو يتألف من شقين: **أولهما** خاص بالدول، **وثانيهما** ينبعث من إرادة الأمة والقوى الفاعلة فيها، وبخاصة قوى الفكر والثقافة والإعلام.

ينطلق البديل القومي من حقيقة تاريخية، هي نضال الأمة ضد الغزوة الصهيونية، بكل ما يحويه ذلك النضال من انتصارات وهزائم. ولقد استطاع هذا النضال، على الرغم من الانكسارات التي حلت به، أن يمنع إسرائيل من أن تصبح «إسرائيل التوراتية» التي خطط لها المؤسسون.

وحتى يستطيع المشروع العربي أن يعدّ نفسه للرد على التحدي الذي أصبحت إسرائيل تشكلّه بعد انتهاء عملية التسوية وترسيخ وجودها واندماجها في المنطقة، لا بد لهذا المشروع من أن يرتقي بالأمة، أو بالأقل بقواها الفاعلة، إلى مستوى القدرة على الصراع الحضاري ضد إسرائيل، وذلك جنباً إلى جنب إعداد «خطة استراتيجية قومية» تُوضح فيها التهديدات والمخاطر المحتملة، وتُحدّد الأغراض الاستراتيجية تحديداً واضحاً، وتُرسم فيها الوسائل القادرة على بلوغ تلك الأغراض، سياسياً واقتصادياً وتقانياً وعلمياً واجتماعياً وثقافياً وعسكرياً، في المستويات القطرية والعربية والإقليمية والدولية.

هذا عن **الشق الأول** من المشروع القومي، الذي يرتبط نجاحه وفشله، كما ذكرنا، بإرادة الدول العربية. وهي إرادة تبدو، حتى اليوم، غير مرشحة للتوافر والفعل.

أما عن **الشق الثاني** فإنه ينبعث من إرادة الأمة والقوى الفاعلة فيها. وينطلق في تحركه من اعتبار الصراع العربي ـ الإسرائيلي شكلاً من أشكال صراع الحضارات. وثمة عثرتان تقفان في طريق القوى الفاعلة العربية: **أولاهما** القيود التي تفرضها بعض أنظمة الحكم العربية على حرية الفكر والتعبير، أو تلك التي تدعم توجهات ومنظمات تناهض القوى الفاعلة العربية. **أما العثرة الثانية** فتتمثل في التوجهات التي تقودها قوى ومنظمات ثقافية تهدف إلى أن تنقل نتائج التسوية السلمية وآثارها وفواعلها إلى الإطار الثقافي والشعبي في كل قطر عربي.

لا ريب في أن طبيعة هذا المشروع القومي الذي ذكرناه بالملمح والإشارة دون التوضيح، ينتسب إلى الحلم والمثالية أكثر من انتسابه إلى الواقع والإمكان. وسيجد من يناهضه في ثنايا الأدبيات العربية، والثقافية والاقتصادية والعسكرية، نماذج كثيرة مماثلة له، انتهت إلى الطيّ والنسيان، ولم يبق أمامنا سوى الواقع نتعامل معه بأحكامه وعناصره.

وإذا كان لهذا المشروع أن يطرح نفسه بعنوانه وهدفه، فلأننا ندرك حقيقتين: **أولاهما** أننا ننشد أملاً، ونركب مركب الطموح، وقد نبحر فوق أمواج الحلم. اننا ندرك ذلك، لأننا نعيش ضياع الأمل وانطفاء الطموح وغياب الحلم. أما الحقيقة **الثانية**، فهي أننا في لحظات تاريخية ليست ببعيدة عنا، استطعنا أن ندافع عن أمتنا ووطننا، وأن نجنّد قوانا، ونعبّىء طاقاتنا في إطار عمل عربي مشترك، امتدّت أبعاده إلى مختلف المجالات. ولقد ولّدت فينا تلك الوقائع إرادة صنع المستقبل.

٢ ـ **البديل الثاني**: وقوامه المزج بين مفهوم الأمن العربي والأمن الجزئي الإسلامي. وتفسير ذلك إمكان التقارب بين الدول العربية كمجموعة، وبين بعض الدول الإسلامية.

٣ ـ **البديل الثالث**: وقوامه تنسيق الترتيبات الأمنية في إطار منطقة الشرق الأوسط، لتشكّل بمجموعها نظاماً إقليمياً. وهو بديل مفروض على المنطقة العربية.

٤ ـ **البديل الرابع**: وقوامه الاكتفاء بالترتيبات الأمنية التي تنص عليها الوثائق التعاقدية الناجمة عن التسوية بين كل دولة عربية ذات صلة من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، واعتبار تلك الترتيبات كافية لضمان السلم والأمن في المنطقة. وهذا البديل يمثّل مواقف الدول التي وقعت على الوثائق التعاقدية.

٥ ـ **البديل الخامس**: يدخل في إطار ما يسمى «الأمن التعاوني». وأبرز مثل عليه ذلك التحالف العسكري الدولي الذي أنشأته الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية. ويقضي هذا النوع من الأمن التعاوني دعوة دولة أو دول كبرى صديقة من خارج المنطقة، للتعاون معها على مواجهة تهديد أو أزمة محددة. وجدير بالذكر، أن هذا البديل هو الواقع السائد في منطقة الخليج العربي، منذ صيف ١٩٩٠ حتى اليوم. وهو بديل مفروض على جزء من المنطقة العربية.

تعقيب (٢)

محمود عزمي

لا أكتم سراً حين أقول إنني سعيداً حين كلفت من مركز دراسات الوحدة العربية بإعداد دراسة عن «الإمكانات العسكرية الإسرائيلية» في هذه الندوة. ولم أكلف بإعداد دراسة عن «الإمكانات العسكرية العربية» على رغم أنني كتبت من قبل العديد من الدراسات والمقالات عن هذا الموضوع. ولذلك أشفقت على الزميل الأستاذ طلعت مسلم حين عرفت أنه كلف بهذه الدراسة، على رغم علمي بقدرته على إنجازها بحكم خبرته العملية ودراساته السابقة في هذا الخصوص، وأبرزها كتابه **التعاون العسكري العربي** الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٩٠، وذلك لأن الحديث عن الإمكانات العسكرية العربية حديث ذو شجون، بحكم أنه يحرك في النفس والعقل مرارة شبه العجز العسكري العربي في مواجهة إسرائيل على مدى الخمسين عاماً الماضية. فالتجربة الوحيدة، عملياً، في محاولة استخدام الإمكانات العسكرية العربية، بشكل شبه موحد، ضد إسرائيل، كانت في بداية الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى، أي حرب ١٩٤٨. فقد دخلت جيوش سبع دول عربية، وهي مصر وسوريا وشرقي الأردن والعراق ولبنان والعربية السعودية واليمن (وكانت هي الدول العربية شبه المستقلة التي كانت تتألف منها جامعة الدول العربية آنذاك)، الحرب ضد الدولة الصهيونية الوليدة وهي متعددة القيادات السياسية والعسكرية، على رغم الوجود الشكلي لـ«القيادة العامة للجيوش العربية النظامية وغير النظامية العاملة في فلسطين برئاسة الملك عبد الله ونائبه اللواء نور الدين محمود (العراق)». وفي الوقت نفسه لم يكن للجيوش المذكورة هدف قومي استراتيجي واضح ومحدد لدخولها الحرب، إذ كان الهدف الاستراتيجي تتجاذبه مصالح قطرية متعددة في الواقع، وإن كان ملوك ورؤساء الدول العربية (أي القيادات السياسية للجيوش العربية) قد أعلنوا أن هدف الحرب هو: «ضرورة العمل على صيانة عروبة فلسطين»[1]، وهو هدف، كما نرى، صيغ

---

(١) اللواء حسن البدري، الحرب في أرض السلام: الجولة العربية الاسرائيلية الأولى، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ القاهرة: دار الوطن العربي، ١٩٧٦)، ص ١٢٣.

بطريقة غامضة «كحل وسط يمكن أن ترتضيه كافة الأطراف التي اختلفت على تحديد هدف واضح»[٢]. وبالمقابل كان العدو الصهيوني موحد القيادة، سياسياً وعسكرياً، وله هدف استراتيجي واضح ومحدد ألا وهو تثبيت وجود دولة إسرائيل وتوسيع حدودها إلى أقصى حد ممكن. وقد لعبت عوامل انعدام وحدة القيادة السياسية والعسكرية وعدم توفر هدف استراتيجي قومي عربي للحرب دوراً رئيسياً في هزيمة الجيوش العربية في الحرب ١٩٤٨. وهكذا كانت التجربة الأولى، والوحيدة فعلياً، في العمل العسكري العربي المشترك، تجربة فاشلة ومريرة.

وفي الحرب الثانية بين العرب وإسرائيل، أي حرب ١٩٥٦، كانت مصر هي الدولة العربية الوحيدة التي اشتركت في الحرب، التي دخلتها من موقع دفاعي ضد الاعتداء الثلاثي عليها، الذي بدأته إسرائيل. ولم تحرك أي دولة عربية أخرى ساكناً من الناحية العسكرية العملية، على رغم الالتزام المسبق للعديد من الدول العربية بمعاهدات دفاع مشترك مع مصر عقدت في أعوام ١٩٥٠ و١٩٥٥ و١٩٥٦.

وفي الحرب العربية ـ الإسرائيلية الثالثة، أي في حرب ١٩٦٧، لم يكن هناك تعاون عسكري عربي من الناحية العملية، حتى بين دول المواجهة الثلاث التي تعرضت للعدوان الإسرائيلي وهي مصر وسوريا والأردن، التي كانت بينها اتفاقات دفاع مشترك عقدت، أو جددت، في عامي ١٩٦٦ و١٩٦٧، وعلى الرغم من وجود قيادة عسكرية مشتركة لها في الوقت نفسه. وكانت المساهمات العسكرية العربية الأخرى غير فعالة عملياً، إما لأنها كانت مساهمات رمزية، أو لدخولها ساحة القتال متأخرة.

وكانت الحرب الرابعة بين العرب وإسرائيل، وهي حرب الاستنزاف عامي ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠، حرباً مصرية ـ إسرائيلية لا أثر فيها لتعاون عسكري عربي.

أما في الحرب العربية ـ الإسرائيلية الخامسة العام ١٩٧٣، فقد شنتها مصر وسوريا، أساساً، بمشاركة رمزية في بدايتها من قبل العراق (بواسطة سربي مقاتلات «هوكر هنتر» كانا في مصر) والكويت (لواء مشاة على الجبهة المصرية منذ ١٩٦٧) والمغرب (لواء مشاة على الجبهة السورية)، ثم بمشاركة فعالة من قبل العراق بعد نشوب الحرب على الجبهتين المصرية والسورية، ومشاركة محدودة من قبل الأردن (لواء مدرع على الجبهة السورية)، ومشاركة أقل فاعلية من قبل بعض الدول العربية الأخرى. ولكن التعاون العسكري العربي، بمختلف أشكاله ودرجاته، لم يكن فعالاً

---

(٢) المصدر نفسه.

إلا في المرحلة الأولى من الحرب، وذلك بحكم أن القيادة المصرية ـ السورية المشتركة للحرب، سياسياً وعسكرياً، لم تتوفر إلا في المرحلة السابقة للحرب أثناء التحضير لها، بحيث اقتصرت عملياً على ضمان بدء الهجوم على الجبهتين في توقيت واحد. ثم سارت الحرب، والقرارات السياسية المرتبطة بها، بعد ذلك بصورة قطرية منفصلة على كل من الجبهتين، مع قدر من التنسيق العسكري المحدود (تمثل في الهجوم المصري الذي تم يوم ١٤/١٠/١٩٧٣ لتخفيف الضغط على الجبهة السورية)، الأمر الذي ساهم في نجاح الهجوم الإسرائيلي المضاد في إحداث ثغرتي «سعسع» و«الدفرسوار» في كل من الجبهتين السورية والمصرية على التوالي[٣].

وهكذا نجد أن حرب ١٩٧٣ تحقق فيها أكبر قدر عملي من التعاون العسكري العربي خلال الخمسين عاماً الماضية، الذي كان من الممكن أن يكون أكثر فاعلية وتأثيراً في مسار ونتائج الحرب لصالح الجانب العربي، لو توفرت له عوامل التخطيط والحشد، أو الاتفاق المسبق على حجم وتوقيت دفع الحشود إلى ساحات القتال، فضلاً عن وحدة القيادة وإدارة العمليات أثناء الحرب، أو التنسيق القتالي الفعال على الأقل بين جبهتي القتال، وجميعها عوامل كفيلة بتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة من الإمكانات العسكرية العربية التي توفرت، إلى حد ما، خلال مجرى الحرب من دون توفر عوامل تحقيق أقصى فائدة منها، والتي أُشير إليها.

ومما تقدم يتضح لنا أن عدم توفر مفهوم أمن قومي عربي يحكم الصراع العربي ـ الإسرائيلي (الذي هو في واقع الحال التاريخي إسرائيلي ـ عربي)، وتحكم مفهوم الأمن القطري في السلوك العربي، سياسياً وعسكرياً، تجاه إسرائيل، هو حقيقة عملية ترجع إلى الجذور الأولى لنشأة الصراع المذكور. ولم يكن توقف اعتماد «الأقطار العربية على معاهدة الدفاع المشترك كمكون لتحقيق الأمن القطري». . . منذ «أوائل الثمانينيات وبخاصة بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل»، كما قال الباحث، إلا مظهراً حديثاً لحقيقة قديمة، وتأكيداً علنياً لها.

والواقع أن الدول العربية الرئيسية التي راعت عملياً، في بناء قواتها المسلحة وعقيدتها العسكرية بصفة عامة، أن إسرائيل تشكل التهديد العسكري الأساسي لها، كانت هي دول الطوق، وبالذات دول المواجهة التي خاضت حروباً ضد إسرائيل (حرب ١٩٤٨، وحربا الاستنزاف ١٩٦٩ و١٩٧٠، وحرب ١٩٧٣) أو فرضت

---

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه المقولات يمكن الرجوع مثلاً إلى: محمود عزمي، «السمات العامة المميزة للصراع المسلح العربي ـ الإسرائيلي،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٤ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨)، ص ٤١ ـ ٥٤.

عليها هذه الحروب من قبل الدولة العبرية (حربا ١٩٥٦ و١٩٦٧)، أي مصر وسوريا والأردن، ذلك لأن لبنان، على رغم أنه من دول الطوق بحكم الواقع الجغرافي، لم يخض في الماضي سوى حرب ١٩٤٨، ثم اتبع بعد ذلك سياسة «قوة لبنان في ضعفه»، التي حاول من خلالها تحييد نفسه بعيداً عن نار الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى أن فرضت عليه إسرائيل خوض حرب المقاومة الوطنية منذ اجتياح عام ١٩٨٢ المستمرة حتى الآن.

وعلى رغم معاهدة السلام التي عقدت بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، فما زالت مصر «تعتبر إسرائيل مصدراً للتهديد» كما يقول الباحث الذي يتحفظ بعد ذلك ويقول: «لكن ربما بدا من متابعة التدريبات التي تجريها القوات المسلحة المصرية أن مصدر التهديد قد تراجع بالنسبة لتهديدات محتملة من دول عربية أخرى». كما قال أيضاً في هذا الصدد ان القوات المسلحة المصرية تواجه «إشكالية التوفيق بين معاهدة السلام التي وقعتها مصر مع إسرائيل وعلاقتها مع الولايات المتحدة ومخاوفها من التهديدات الإسرائيلية، لكن متابعة التدريبات، أي المناورات العسكرية، التي تقوم بها القوات المسلحة المصرية (يبدو أن المقصود بذلك التدريبات البحرية والبرمائية التي تجريها مع الولايات المتحدة وفرنسا أحياناً) تشير إلى أن النمو المتصل بإسرائيل يقع في أولوية متأخرة بالنسبة لها».

ولكني أعتقد أن مصر، على رغم ارتباطها بالولايات المتحدة كمصدر رئيسي في التسليح، ما زالت تعتبر أن إسرائيل تشكل التهديد الرئيسي لأمنها القطري، وبخاصة في ظل التسلح النووي الإسرائيلي. ويتضح هذا من تتبع محاولات مصر دعم قوة الردع المضاد لذلك من خلال تطوير تسلحها بالصواريخ البالستية («سكود ـ سي» أساسا) التي تحصل عليها أو على مكونات تصنيعها من كوريا الشمالية، ومحاولة تزويدها برؤوس كيميائية، وهو ما أشار إليه الباحث في مجال حديثه عن نمو التسلح العربي المتصل باحتكار إسرائيل للسلاح النووي، حيث قال: «لكن هناك تقارير وأبحاثاً تقول ان لدى كل من مصر وسوريا أسلحة كيميائية، وان سوريا أصبحت تمتلك صواريخ أرض ـ أرض تستطيع أن تصيب جميع المدن الرئيسية التي تسيطر عليها إسرائيل، وان هناك برنامجاً مصرياً لتطوير صواريخ أرض أرض، وهي ـ ان صحت ـ تكون علامة على أن هناك نمواً محدوداً متصلاً باحتكار إسرائيل النووي». كما أن سعي مصر لتطوير مفاعلاتها النووية، حتى وإن كان مقتصراً على تطوير أبحاث الطاقة النووية ـ والتي تشير إليه حصولها على مفاعل نووي مؤخراً من الأرجنتين ـ يعتبر سعياً متصلاً بكسر الاحتكار النووي الإسرائيلي، إذ «ان امتلاك التقانة النووية المتصلة بدورة الوقود النووي تقرب الدولة من القدرة النووية بدرجة كبيرة» كما يقول الباحث. وهذا كله مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن خيار مصر العسكري ضد

إسرائيل، الذي أعتقد أنه وارد في المستقبل على رغم تبنيها المعلن لمقولة «السلام خيار استراتيجي»، مقيد عملياً بما فرضته معاهدة السلام عام ١٩٧٩ من قيود شديدة عليها من حيث نزع سلاح سيناء كلياً تقريباً.

والجدير بالذكر أن نائب رئيس الأركان الإسرائيلي اللواء ماتان فيلناي قال في محاضرة له في كلية الدفاع القومي الإسرائيلي، في حزيران/يونيو ١٩٩٧ بمناسبة الذكرى الثلاثين لحرب ١٩٦٧: «إن قادة القوات المسلحة المصرية لا يزالون يعتبرون أن إسرائيل تشكل التهديد العسكري الحقيقي المحتمل لمصر، وليست ليبيا أو السودان». كما جاء في تقرير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية نصف السنوي الخاص بتقويم الموقف العسكري في منطقة الشرق الأوسط المرفوع إلى حكومة نتنياهو يوم ١٩٩٨/٤/٢٢، ونشرت صحيفة معاريف فقرات منه يوم ١٩٩٨/٤/٢٣، أن مصر لا تزال تعتبر إسرائيل، على رغم اتفاق السلام الموقع معها عام ١٩٧٩، عدوها المحتمل، وأنها، أي مصر، تشكل القوة العسكرية الثانية في الشرق الأوسط، وأن مشترياتها من الأسلحة الغربية المتقدمة في الفترة الأخيرة تهدد التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة. ووفقاً لما ذكرته صحيفة هآرتس في مقال بعنوان «ريح تثير القشعريرة تهب من الجنوب الغربي»[٤] أن اسحق موردخاي طلب من الولايات المتحدة، أثناء زيارته لها في أواخر آذار/مارس ١٩٩٨، أن تؤكد التفوق العسكري النوعي لإسرائيل تجاه أربع دول عربية رئيسية من بينها مصر، وأن الإدارة الأمريكية أبلغته أن أنظمة التسلح التي تشتريها إسرائيل من الولايات المتحدة تفوق تلك المباعة من مصر بدرجة كبيرة. كما جاء في المقال نفسه أن يفتاح شافير عضو مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب أشار إلى شراء مصر لمفاعل نووي من الأرجنتين في عام ١٩٩٧، وأنه في مقابل المعلومات المتوفرة بشكل متواصل عن المفاعل الذي تبنيه إيران هناك قليل عن المفاعل الذي أقامته مصر مؤخراً. كما أنه «ليست هناك معلومات كثيرة متاحة عن البرنامج المصري لتطوير الصواريخ، خصوصاً بالنسبة إلى الصاروخ «بدر ٢٠٠٠»، وهو صاروخ بالستي يقدر مداه ما بين ٨٠٠ و٩٦٠ كلم، جرى تطويره منذ الستينيات وحتى عام ١٩٨٩ بين مصر والعراق والأرجنتين[٥].

وفي الوقت نفسه كان سعي العراق (الذي يعد أبرز دول العمق في المشرق العربي) قبل فرض الحصار والتفتيش الدولي على تسلحه إثر حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، إلى التسلح النووي والصاروخي، يشير إلى أخذ التهديد العسكري الإسرائيلي

---

(٤) *Ha'aretz*, 13/4/1998.

(٥) محمود عزمي، «انزعاج إسرائيلي مفتعل من التسلح المصري،» الحياة، ١٩٩٨/٦/٢١.

في الاعتبار، على رغم اعتبارات الأمن القطري العراقي في التسلح لمواجهة التهديد العسكري الإيراني المحتمل. ويدل على ذلك إطلاق نحو ٤٠ صاروخاً بالستياً على إسرائيل أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١، وهو ما أشار إليه الباحث حيث قال: «كان من الممكن اعتبار أن التطور العراقي لم يكن متصلاً بإسرائيل وإنما بإيران باعتبار أن العراق قام بذلك أثناء حربه مع إيران، وأنه استخدم الأسلحة الكيميائية والصواريخ البالستية فعلا ضد إيران، إلا أن تهديد العراق بالرد بالأسلحة الكيميائية على إسرائيل في حال استخدامها للأسلحة النووية ضده، ثم استخدامه للصواريخ أرض أرض فعلا ضد إسرائيل، كان متصلاً بإسرائيل أيضاً وليس ضد إيران فقط». ولهذا فإن تشدد الولايات المتحدة في استمرار فرض الحصار عليه، والتأكد تماماً من تجريده من كل مقومات إنتاج أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية التي تزيد مداها على ١٥٠ كلم، إنما هو إجراء لصالح إسرائيل أساساً، وإنذار في الوقت نفسه لبقية الدول العربية إذا استمرت تسلك سبل تسليح تهدد أمن إسرائيل واحتكارها للأسلحة النووية.

ومن الواضح أن الباحث من فرط إدراكه لواقع تحكم الأمن القطري في سياسات الدول العربية، وبخاصة من حيث تخطيط وبناء واستخدام قواتها المسلحة، رأى أنه من غير المجدي تناول واقع الامكانات العسكرية من حيث حجم وتسليح القوات المسلحة كماً وكيفاً، ومقارنته بواقع الإمكانات العسكرية الإسرائيلية. ولذلك لم يورد أية إحصاءات للإمكانات العسكرية العربية، والواقع أن معظم الكتاب والمحللين العسكريين الغربيين درجوا على القيام بمغالطة مقصودة عند تعرضهم لميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي، إذ كانوا يضعون قوات إسرائيل ـ أفراداً وتسليحاً ـ في وجهة، ويجمعون قوات الدول العربية كلها في الجهة المقابلة، فيبدو الرقم الإسرائيلي صغيراً بالنسبة إلى الرقم العربي. وقد استخدموا هذا الأسلوب النظري المجرد قبل حرب ١٩٦٧ لدعم مقولة الدولة اليهودية الصغيرة المحاطة بأعداء كثيرين يستعدون للانقضاض عليها. ومن ثم يكون من المنطقي تقديم الدعم السياسي والعسكري الغربي لها لمواجهة خطر الإبادة. ثم استخدموا الأسلوب نفسه بعد حرب ١٩٦٧ لإظهار مدى كفاءة الإمكانات العسكرية الإسرائيلية التي استطاعت التغلب على الإمكانات العسكرية العربية المتفوقة كمياً بدرجة كبيرة. وحالياً يجري التغاضي عن إمكانات إسرائيل العسكرية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وبخاصة المتعلقة منها بالأسلحة النووية، استناداً إلى المنطق ذاته. ولكن الباحث، على رغم ذلك، أورد بياناً إحصائياً مفصلاً لطلبات وكميات استلام الأسلحة في الوطن العربي في الفترة (١٩٩٥ ـ ١٩٩٧) في مجال تعرضه لتوضيح المصاعب والقيود التي تتعرض لها الدول العربية في استيراد الأسلحة وشبه انحصارها في المصادر الغربية. وفي الوقت نفسه،

لم يورد الباحث أي تقدير لواقع الإمكانات العسكرية العربية في مجملها، وهو ما نراه ضرورياً من زاوية إظهار مدى التقصير العربي في حشد، أو التهديد بحشد، هذه القوى ضد إسرائيل عند إقدامها على الاعتداء على أي من الدول العربية، على حين أن الدول العربية، أو قسم مهم منها، لم تقصر في حشد قواتها في مواجهة العراق عندما أقدم على احتلال الكويت عام ١٩٩٠.

وفي الوقت نفسه، فإن تجميع وبحث واقع الإمكانات العسكرية العربية، يشكل دحضاً لمقولة عجز الإمكانات العسكرية العربية، كماً ونوعاً، عن مواجهة إمكانات إسرائيل المماثلة، التي يكثر ترديدها من قبل الداعين في مختلف أنحاء الوطن العربي إلى عدم جدوى مواجهة إسرائيل عسكرياً، ومن ثم ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية معها بأي وسيلة، الأمر الذي يشكل هدفاً قومياً عربياً يجب السعي إلى تحقيقه بأساليب عملية تتفق وخبرة الخمسين عاماً الماضية.

وفي النتيجة نجد أن الإمكانات العسكرية العربية يحكمها واقع التجزئة والتفتت، الذي تفرضه حقيقة سيطرة مفاهيم ومصالح الأمن القطري الضيقة الأفق، التي تتحكم في سبل توفير مختلف عناصر القوة العسكرية العربية، سواء من حيث توفير الأسلحة والمعدات والذخائر استيراداً أو تصنيعاً محلياً محدوداً، أو من حيث إعداد القوى البشرية، تعبئة وتدريباً وتنظيماً، أو من حيث التخطيط المسبق لكيفية استخدام هذه الإمكانات... الخ. ومن هنا يصبح الحديث عن «متطلبات الأمن القومي العربي المستقبلية»، الذي يعد «الإيمان العربي الحقيقي بارتباط أمن الشعوب العربية ارتباطاً عضوياً»، هو أول «هذه المتطلبات»، كما يقول الباحث، وهو حديث أمنيات أثبت واقع الخمسين عاماً المنصرمة من الصراع العربي ـ الإسرائيلي شبه استحالة تحققه، وبخاصة منذ بدء التسويات السلمية المنفردة منذ عام ١٩٧٩ ومأساة حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. ومن ثم نجد أن الحديث عن احتمالات استخدام القدرات العسكرية العربية مستقبلاً ضد إسرائيل، التي أوردها الباحث، تنصب في الواقع على احتمال حدوث مواجهة عسكرية بين سوريا ولبنان أساساً من جهة، مع احتمال مشاركة المقاومة الفلسطينية في فلسطين المحتلة، وإسرائيل من جهة أخرى، وهو ما عبر عنه الباحث في قوله إنه: «يتوقع المواجهة العسكرية داخل مناطق التماس مع إسرائيل، أي في حدود دول الطوق وبخاصة في فلسطين المحتلة وسوريا (هضبة الجولان بصفة خاصة) ولبنان (الجنوب اللبناني والبقاع الغربي بصفة خاصة)». كما توقع الباحث احتمال أن تمتد المواجهة «شمالاً إلى شمال شرق البحر المتوسط وقواعد تركية، وبخاصة إذا استخدمت إسرائيل القواعد العسكرية التركية»، وذلك على أساس وجود تحالف عسكري بين إسرائيل وتركيا. وهذا كله يؤكد الفرضية التي أشرنا إليها ألا وهي انحصار المواجهة العسكرية العربية ـ الإسرائيلية المحتملة مستقبلاً في سوريا

ولبنان والشعب الفلسطيني وأن تعاونهم إيران من الدول الإسلامية. أما احتمال مشاركة باقي الدول العربية فهو قليل ويتوقف على التطورات التي ستجري في هذه الدول، وأكثر الدول المرشحة بعد ذلك هي العراق بشرط أن تتعافى مما هي عليه الآن من حصار وصعوبات. ويلي العراق مصر باعتبار ما يكنه الشعب المصري من اعتزاز بعروبته، كما يقول الباحث، الذي يمضي موضحاً احتمال مشاركة كل من ليبيا والسودان في المشاركة المذكورة قدر استطاعتهما نتيجة للنقص البشري في الأولى وبعدها عن مسرح المواجهة، وللصعوبات التي تواجهها الثانية. ويتوقف احتمال اشتراك باقي الدول العربية في شمال أفريقيا والبحر الأحمر والخليج على التطورات الداخلية وعلى العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الدول في وقت المواجهة. وهذا كله يرجح كثيراً احتمال انحصار المواجهة العسكرية العربية - الإسرائيلية مستقبلاً في قطرين عربيين فقط هما سوريا ولبنان، وذلك على أساس افتراض استمرار بقاء القطرين المذكورين خارج إطار التسوية السلمية في المستقبل المنظور. ولذلك نرى أن هذا الجانب من الدراسة كان يجب أن يتناول احتمال حدوث مثل هذه المواجهة بشيء من التفصيل المتعلق بميزان القوى العسكري بين سوريا ولبنان من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، حتى يكون الحديث متسماً بالواقعية من حيث الاحتمالات المستقبلية، لأنه في أفضل الحالات، بالنسبة إلى المشاركة العربية في مثل هذه المواجهة العسكرية المحتملة بين سوريا ولبنان من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، يجب أن تتخذ هذه المشاركة أشكالاً عفوية ومحدودة وليدة الظروف السائدة، من دون تنسيق أو إعداد مسبق، مثلما حدث في حرب عام ١٩٧٣، ولكن في صورة أقل فاعلية وجدية.

ولذلك كله فإنني أرى أن السبيل الحقيقي لتعبئة الطاقات السياسية والعسكرية العربية لمواجهة إسرائيل، أو التأهب لمواجهتها، مستقبلاً بفاعلية يجب أن ينطلق من واقع ما كانت وما زالت وستظل تمثله إسرائيل فعلياً من خطر وتهديد لشعوب الأمة العربية، من حيث انها تعد بمثابة رأس الرمح للإمبريالية الغربية في المنطقة العربية، تلك الإمبريالية التي تقف على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية حالياً، وكانت في السابق بريطانيا العظمى عند بدء وضع المشروع الصهيوني في التطبيق العملي وصدور وعد بلفور عام ١٩١٧. ومن ثم فإن النضال ضد إسرائيل، كان وما زال، يشكل جوهر المسألة الوطنية العربية بعد أن انتهى الشكل التقليدي المباشر للاستعمار في المنطقة، وبخاصة بالنسبة إلى الشعب العربي في فلسطين ومصر وسوريا ولبنان والأردن، أي الدول العربية المستهدفة مباشرة بالمشروع الصهيوني، التي جرى العرف على تسميتها بدول الطوق المحيطة بفلسطين، والتي تعد بمثابة موطىء القدم الأول للمشروع الصهيوني الذي تبنته الإمبريالية الغربية بشكل رسمي منذ أن طلب

بالمرستون، رئيس وزراء بريطانيا، من السفير البريطاني في تركيا، في رسالته المؤرخة يوم ١١ آب/أغسطس ١٨٤٠، أن يطلب من سلطان تركيا تشجيع استيطان اليهود في فلسطين، نظراً لأنه «إذا عاد الشعب اليهودي تحت حماية ومباركة السلطان فسيكون في هذا حائل بين محمد علي ومن يخلفه وبين تحقيق خطته الشريرة في المستقبل»[٦]. ومن ثم فإن إسرائيل ليست مجرد دولة لتجميع اليهود المبعثرين والمضطهدين في قسم من فلسطين وفقاً لقرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، والصراع ضدها ليس مجرد صراع دول الطوق العربية من أجل منع توسعها المطرد، أي أنه ليس مجرد صراع حدود، وإنما هو صراع ضد إحدى الصور الرئيسية للاستعمار الجديد في المنطقة العربية، مثلما كان النضال الوطني في الماضي ضد الوجود الاستعماري البريطاني والفرنسي والإيطالي مشروعاً ثورياً للشعوب العربية. ومن هنا فإن الكفاح الشعبي المسلح، مثلما هو حاصل بصورة ما في لبنان، يجب أن يشكل أساس الإمكانات العسكرية العربية في التصدي للخطر الإسرائيلي. وعند تصحيح مسار حركة الصراع العربي ـ الإسرائيلي على هذا النحو سيوجد الأساس الحقيقي للكفاح القومي العربي ضد إسرائيل انطلاقاً من متطلبات وحدة النضال ضد الاستعمار بمختلف أشكاله. ومن ثم سيوجد الأمن القومي العربي فعلياً. وتخلق الدولة القومية العربية، في خضم النضال الوطني العربي ضد الإمبريالية وليس العكس، أي ليس من خلال الوعي المسبق لضرورة الأمن القومي وأفضليته على الأمن القطري بالنسبة للدول العربية.

(٦) موسوعة القضية الفلسطينية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، مركز دراسات الشرق الأوسط، [د. ت.])، ج ١: ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، ص ٣١.

المناقشات

١ ـ عادل حسين(*)

للأسف الشديد فإنه في غيبة المعلومات، وهذا وجه من أوجه خطورة حرب المعلومات، اننا نتلقى صورة الموقف من خلال المصادر المعلوماتية التي تتعمد تشويه وعينا والقاء الروع والخوف في قلوبنا، دون أن ندري أن القوى الصامدة العربية تعمل بحكمة بالغة، وبمقتضى هذا لا تعلن حقيقة الموقف. بمعنى أننا لم نسمع لا من مصر ولا من سوريا أنها نجحت بتكوين قوى صاروخية، ولم يحدث أي تصريح من الجانب العربي ليقول إنه إذا حدث اعتداء على لبنان على سبيل المثال، فإن سوريا ستقصف حيفا وتل أبيب بالصواريخ، حيث يمكن أن يؤثر هذا تأثيراً كبيراً في الموقف الدولي. القضية هي أنه ينبغي علينا في متابعتنا هذه الأمور ألا نكتفي بما يقال في الإعلام العام أو في الإعلام المعادي، وإنما نسعى إلى الحصول على المعلومات الحقيقية من مصادرها قدر الإمكان، وعلى رغم انها غير كاملة، ولكنها تعطي إلى حد كبير الوقائع التي نتحدث عنها والتي نزعم أنها تؤثر في تغيير توازن القوى.

نقطة ثانية، حين التكلم على التغيير في توازن القوى، د. ناصيف يقول إنه إذا كان المقصود أن هناك تغيرات تؤثر في مسار التسوية وتفاصيلها... الخ، نحن لا نتكلم على ذلك وإنما عن تغيير حقيقي يؤثر في مبدأ التسوية من أصلها، ولكن إذا كان هناك في الماضي من يتصور منا أن الصراع العربي ـ الصهيوني سيحل من خلال حرب عسكرية، فإن ذلك لن يحصل لا في الأجل القصير أو الأجل الطويل، وإذا كانت المراحل مطلوبة في كل الصراع العربي ـ الصهيوني في الماضي، فهي الآن أوجب حين نتكلم على أنه أصبح هناك توازنات رعب متبادل وأسلحة دمار شامل لدى الجانبين، فمسألة أن الحرب ستأخذ أشكالاً متعرجة ومداً وجزراً ومراحل، فتلك أصبحت مسلمات ينبغي أن نبني أحكامنا وفقاً لها.

(*) تناولت المداخلة الفصول الثالث عشر والرابع عشر والعشرين.

٢ ـ يوسف صايغ

١ ـ بالنسبة لتطوير قدرات الأقطار العربية العسكرية كما تم بحثه لا يأخذ بالاعتبار قضية مركزية هي ارادة استخدام هذه القدرات بشكل جاد وفاعل، وبخاصة مع العلم بأن مصدري اجهزة الاسلحة يعارضون مثل هذا الاستخدام.

٢ ـ بالنسبة لتحقيق قدرات عسكرية عربية بالمعنى التكاملي الفاعل، فهذا ليس مجرد جمع آلي (عددي) للقدرات القطرية، وإنما هو يعتمد على مساهمة الأقطار في القدرات العربية والاتفاق فيما بين الأقطار على حشد وتوجيه هذه الكيانات بشكل مركزي عربي، أي قيام قيادة عربية مشتركة. وفي السياق الحالي، لا بد من استبعاد مثل هذا التصور التكاملي ما دام أن التكامل في قطاع أكثر محدودية كالتكامل السياسي والاقتصادي والتكنولوجي لا يزال يقتصر على رغبات ومواقف لفظية يعوزها التجسيد الصادق والجاد والمتصل.

٣ ـ ما أشار إليه د. هيثم الكيلاني من أن القمة العربية في عمان لم تتم خلالها الموافقة على الوثائق المقدمة إليها، يحتاج إلى تعديل. فالقمة وافقت على الوثائق، ومنها استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ولكنها لم تقم بالالتزام بنصوصها. وقد كان لي شرف الإشراف على إعداد جميع أوراق القمة وعددها ست وعشرون، وتحريرها، وكذلك إعداد الدراسة الرئيسية «الأم» الموجهة للملوك والرؤساء. وقد كان من حظي (كما من حظ رئيس الجلسة د. علي عتيقة) أننا شاركنا في حضور مؤتمر القمة، وأنا متأكد من أن د. عتيقة يوافقني على أن مؤتمر القمة وافق فعلاً على وثائق القمة جميعها.

٣ ـ ابراهيم أبو لغد(*)

١ ـ ما هو دور، إن كان هناك دور، للمنظمات الوطنية: أحزاب، تنظيمات شعبية اجتماعية/ اقتصادية، نقابات، إعلام غير حكومي. . . الخ، في التأثير في قرار الدولة القطرية فيما يتعلق بالأمن القومي المشترك في ظل تردد الأنظمة القائمة بالوصول إلى اتفاقيات أمنية مشتركة؟؟

٢ ـ هل كان الانتاج العراقي: المعرفي/العلمي/الصناعي/التكنولوجي/ العسكري، متقدماً ومتطوراً، بحيث أصبح تخريبه أو تعطيله عملاً أمريكياً ملحاً؟؟ وبالتالي كان على أمريكا أن تهيء الفرصة السانحة لتدميره بنيوياً، وعملياً، واقتصادياً، كما دمّر المغول العراق سابقاً؟؟

(*) تناولت المداخلة الفصلين الثالث عشر والرابع عشر.

٣ ـ متى بدأت التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي؟ هل بدأت بمؤتمر فاس عام ١٩٨٢؟؟ أعتقد أن قبول العرب للتسوية السياسية بدأ في مؤتمر القمة في الخرطوم عام ١٩٦٧، عندما قبلت الدول العربية بالذهاب إلى الأمم المتحدة لقبول قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) على أساس أن ذلك يحقق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها اسرائيل ـ إزالة آثار العدوان ـ وذهاب منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ وقبولها القرار (٢٣٦٣) الذي أقر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في الضفة والقطاع والسيادة عليهما، والذي كان ترجمة لقرار الخرطوم الذي أكد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كذلك شكل الأساس الحقيقي لـ«البرنامج المرحلي» الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة عام ١٩٧٤. ربما هناك ترابط بين هذه التطورات واتفاقيتي كامب ديفيد وأوسلو!!

٤ ـ فخري قعوار

إن احتمالات المستقبل التي ترمي إليها الندوة، تقتضي أن نبدي ملاحظتين أساسيتين:

الملاحظة الأولى: إن عدداً من الدراسات، ثم التعقيب عليها، يثير الإحباط في النفس، ويقود إلى ترسيخ الهزائم التي ألحقها بنا العدو الصهيوني، وتعزز مواقف دعاة «الواقعية» التي تبشر بسلامة الاتفاقات والمعاهدات وضرورة تأييدها.

لا شك في أننا بحاجة لهذه المعلومات، لكننا لسنا بحاجة إلى تعميق الخذلان وإطفاء جذوة الحماس لمجابهة العدو. ولا شك في أننا بحاجة إلى تطبيق مقولة «اعرف عدوك»، لكننا لا نريد في الوقت نفسه تعزيز الخيبة وحس التقهقر أمام ترسانة العدو.. ولا نريد أن نتجاهل السبب الكامن وراء كل ذلك، وهو تهافت الأنظمة نحو إلحاق بعض الأقطار العربية بالامبريالية والصهيونية.

ولا أعتقد أنّ علينا أن نصل إلى مستوى العدو التكنولوجي والاقتصادي والعلمي حتى نتمكن من مواجهته، فنحن بحاجة إلى صناعة قرار يحرّك إمكاناتنا البشرية وطاقاتنا القومية.. وإلا.. فما معنى أن حزب الله يهز كيان العدو، وأن شباب لبنان وشاباته استطاعوا أن يحرروا أرنون، ويرفعوا الأسلاك الشائكة عنها؟ وما معنى أن حركة المقاومة الفلسطينية (حماس) تزعزع أمن العدو، وتزعزع مفاصل سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني في فلسطين المحتلة؟

الملاحظة الثانية: إن ما يجري من عمليات تطبيع مع العدو، يحتاج إلى دراسة، وأخصّ بالذكر عمليات التطبيع الثقافي، الذي اعتبره أخطر سلاح يهدد الإنسان العربي، ويزيد من سطوة العدو وتكريس وجوده.

ولهذا، فإنني أرى أن أيّ استراتيجيا ستبقى ناقصة إذا لم تقدم رأياً متكاملاً حول عمليات التطبيع ومقاومته.

٥ ـ خالد عبد المجيد(*)

١ ـ القضية الأولى تتعلق بالمشاريع والترتيبات الإقليمية للقوى المعادية، وفي إطار ما أشارت إليه الدراسات المقدمة حول الشرق أوسطية وغيرها، فإنني أرى أن الولايات المتحدة وحلفاءها يرتكزون إلى ما يلي:

أ ـ الاعتماد على إقامة أحلاف في المنطقة كالحلف التركي ـ الإسرائيلي، أو إقامة المثلث الذهبي بين الكيان الصهيوني ـ والكيان الفلسطيني ـ والأردن كقوى تابعة وحليفة تنفذ مشاريعها وتحمي مصالحها.

ب ـ الاعتماد على القوة العسكرية المباشرة كالقوات الموجودة في الخليج والأساطيل في البحار والمحيطات. ويستهدف ذلك تنفيذ مشاريع وترتيبات إقليمية جديدة، مثل تلك التي تستهدف تقسيم العراق وتجزئة المنطقة وبلقنتها.

٢ ـ القضية الثانية تتعلق بالتسوية السياسية. لقد مر أكثر من عشرين عاماً على اتفاقات كامب ديفيد ولم ينته الصراع العربي ـ الصهيوني ولم يتحقق السلام المزعوم والتعايش الذي تريده اسرائيل، ومررنا بمحطات عديدة بعد كامب ديفيد حيث جرت التطورات التالية: غزو لبنان ـ اتفاق ١٧ أيار/مايو الانتفاضة ـ مؤتمر مدريد ـ اتفاق أوسلو.

فهل تحققت التسوية؟ هل المرحلة الماضية كانت كلها باتجاه التقدم لمخططات الأعداء؟ لا بل كانت هناك محطات أخرى مضيئة وعرقلت خطوات ومشاريع الأعداء ولم تحقق الخطوات المطلوبة بإخضاع المنطقة لإرادة الأعداء.

إنني أرى على رغم أن السياق العام للأحداث والتطورات يسير باتجاه تراجع الوضع العربي الرسمي وتقدم في مسارات التسوية والترتيبات الأمريكية الصهيونية، أن هناك آفاقاً أخرى يجب أن لا نقلل من أهميتها في ضوء التجربة الماضية بعد كامب ديفيد. والآفاق المستقبلية مفتوحة بالاتجاهين: **أولهما** يشير إلى إمكانية التقدم بخطوات التسوية المطروحة في ضوء الإخلال الكبير بموازين القوى. **وثانيهما**، ويجب أن نحدد له مساحة من الأمل، هو أن هناك إمكانية لحالات الصمود والممانعة والعمل باتجاه وقف المخططات التي تستهدف إخضاع المنطقة للإرادة الصهيونية ـ الأمريكية.

(*) تناولت المداخلة الفصلين الثالث عشر والرابع عشر.

٦ ـ سعد ناجي جواد

أ ـ إن البحث بصيغته الحالية يفترض أن الامكانات العسكرية العربية هي الامكانات العسكرية الرسمية فقط، بينما واقع الحال العربي الآن يثبت أن الامكانات العسكرية العربية غير الرسمية هي الأكثر تأثيراً في الكيان الصهيوني، وبالتالي فإن هناك ضرورة لايلاء هذه الامكانات أهمية أكبر.

ب ـ أؤيد توجه اللواء مسلم بشأن الأمن القومي العربي والتنسيق العسكري العربي والذي يعول عليه الباحث كثيراً، وأنا أؤيده في ذلك ولكني أضيف بأن هاتين المسألتين ستبقيان بعيدتي المنال إذا ما بقيتا موكلتين بالحكومات والجهات الرسمية العربية، وبخاصة في ظل غياب الدور الشعبي في السياسة العربية، وطبعاً هذا أمر ينقلنا إلى الحديث عن مسألة أخرى تتعلق بالديمقراطية.

ج ـ ما فائدة الحديث عن تعاون عربي نووي وتطوير لأسلحة غير تقليدية، ونحن نجد أن التعاون العربي والتنسيق العربي ظهرا وشدد عليهما فقط عندما أريد تدمير هذه الأسلحة التي امتلكتها دولة عربية بحجة الشرعية الدولية وليس للاستفادة من هذه الأسلحة لردع الكيان الصهيوني؟

٧ ـ محمود عوض(*)

بمناسبة الكلام على الإمكانات، بجانبيها العسكري والسياسي، أريد أن أورد حكاية بسيطة جداً تتعلق بحرب ١٩٧٣، لأن الحرب العصرية بطبيعتها تلخص بلحظة درامية واحدة كل إمكانات الضعف والقوة في المجتمع. فهناك رأي سائد في الغرب انها انتهت بانتصار عسكري لإسرائيل على مصر وسوريا، وهناك الكثير من الكتابات في أمريكا تروج لذلك. ومن ثم فمن المهم جداً أن نسمع رأي الرئيس نيكسون الذي كان في السلطة وقتذاك، فعندما تكلم للمرة الأولى منذ خروجه من السلطة عام ١٩٧٤، كان ذلك سنة ١٩٧٧، عبر حوارات تلفزيونية في ست حلقات، وكل حلقة ٤٥ دقيقة ومنها حلقة كاملة عن «الشرق الأوسط». وجه السؤال الآتي: «سيادة الرئيس كيف اقنعت اسرائيل أن توقف الحرب ولا تبيد الجيش المصري الثالث الذي كانت تحاصره؟» فأجابه نيكسون: «أنا لم أحاول إقناع اسرائيل أن تعمل أو لا تعمل أي شيء، فقط شرحت لها بعض حقائق الحياة، فمنذ أن قامت الحرب، كانت تقديراتنا المشتركة مع اسرائيل على مستوى الأجهزة العسكرية والفنية والمعلوماتية هي أنه بما تملكه اسرائيل تستطيع أن تحول مجرى هذه الحرب في ٤٨ ساعة. واسرائيل

(*) تناولت المداخلة الفصلين الثالث عشر والرابع عشر.

أكدت لنا هذا مرة بعد مرة في خلال اليوم الأول من الحرب. مرت ٤٨ ساعة فإذا بإسرائيل تقول انها تحتاج إلى مهلة ٤٨ ساعة أخرى، ولكن مع كشف توريد أسلحة، ثم طلبت اسرائيل مهلة ثالثة ورابعة و.. و.. ثم كان قرار بوقف اطلاق النار. صدر القرار ولم تنفذه اسرائيل». وفي حديث هاتفي بين نيكسون وغولدا مائير أوضح نيكسون لمائير أن قرار وقف اطلاق النار هو التزام بين قوتين عظميين، وتجاوزنا الالتزام يهدد بانفجار أزمة جديدة، فما هي طلباتك؟ فقالت له إنها بحاجة إلى مهلة ٤٨ ساعة بهدف أن تنتهي الحرب بانتصار واضح، أي بإبادة الجيش المصري الثالث المحاصر. فأجابها نيكسون: هل هذا هو مفهومك للانتصار؟ على رغم ذلك سأتجاوب مع طلباتك على رغم كل المخاطر بشرط الإجابة عن سؤالين افتراضيين لأنه لو تمت إبادة الجيش المصري الثالث، فإن ذلك سيؤدي إلى تشكيل كولونيل من هذا الجيش، ناصر آخر سيعود إلى القاهرة ويستولي على السلطة ويعيد بناء وتسليح جيش مصري جديد يحارب اسرائيل بنفس الضراوة التي تشتكين منها. فالسؤال **الأول** هو: هل اسرائيل مستعدة لمواجهة ناصر آخر في القاهرة؟ والسؤال **الثاني** هو: هل اسرائيل مستعدة لمواجهة جيش مصري جديد وآخر يعيد ناصر المفترض بناؤه في سنتين أو ثلاثة ويحاربك بنفس الضراوة التي تقولين عنها، فما هو ردك؟ فكان الجواب أن أقفلت غولدا مائير الخط وتوقفت الحرب.

٨ ـ طلعت مسلم (يرد)

أشكر كل المعقبين والمناقشين على ملاحظاتهم، وأرى أنني لا أختلف مع أغلب ما قدموه من ملاحظات، وأن أغلبها قد ورد ذكره في الدراسة، والبعض الآخر لم أجد من المناسب إضافته إلى الدراسة تجنباً للتطويل، لكنني أختلف مع بعض وجهات النظر.

حينما يرد تحديد مصادر التهديد في تعقيب د. الكيلاني على أنها إسرائيل والقطرية والوجود العسكري الأجنبي والمياه وتركيا والمشروعات الإقليمية وإيران، فإنني أتفق معه بالنسبة لإسرائيل وتركيا وإيران والوجود العسكري الأجنبي، لكنني لا أعتبر القطرية والمياه والمشروعات الإقليمية مصادر للتهديد، فالمصدر هو الجهة التي يصدر منها التفكير القطري والمشروعات الإقليمية، أما المياه فهي عنصر محايد، والجهات التي تؤثر في موارد الوطن العربي من المياه هي مصادر التهديد وليست المياه نفسها. ويمكن اعتبار هذه العناصر تحديات في مواجهة الأمن القومي العربي عليه أن يواجهها.

كذلك فأنا اختلف مع من يرددون بكثرة مصطلح الردع، ففي رأيي أن سياسة

الردع قد فشلت في أماكن وصراعات كثيرة، كما أن الردع لا يمكن أن يكون دائماً بل مؤقتاً، لذلك فإنني أنظر إلى القوة العربية من منطلق البحث عن تحقيق توازن مناسب يجعل العدو يتمهل في التفكير في الاعتداء، ويكون قادراً على منع العدو من تحقيق أهدافه في حال العدوان الفعلي، وهو قريب مما سماه د. الكيلاني بالردع المسلح المتبادل، ويختلف عن فلسفة الردع التي تهدف إلى منع الصراع المسلح أصلاً، وعادة ما يعتبر الردع فاشلاً في حال نشوب الصراع المسلح. هنا من المناسب أن أوضح أنني أختلف مع د. الكيلاني في ما ذهب إليه من أن الفكر الاستراتيجي العربي لم يكوّن مفهوماً للردع العربي، ولم يصغ استراتيجيا له، فلقد كان ما جاء في قرارات مجلس الدفاع المشترك، وقرارات القمة العربية، محاولات لوضع استراتيجيا عربية تبحث في إمكانية الردع والتوازن، وإذا كانت قد فشلت فقد يكون من المناسب أن نتذكر أن أغلب الدول العربية لم تنل استقلالها إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وأن الدول التي وقعت على معاهدة الدفاع المشترك في بدايتها كانت سبع دول فقط، وأن أغلب هذه الدول حصلت على استقلال صوري أكثر منه فعلي.

على رغم أهمية السلاح النووي كمصدر قوة، إلا أنني لا أوافق على المبالغة في تأثير السلاح النووي الإسرائيلي باعتبار أن دولاً غير نووية كثيرة قد واجهت دولاً نووية عسكرياً، وبخاصة أنني أعتقد أن قدرة الدول النووية على استخدام هذه الأسلحة محدودة للغاية. ولا يعني هذا تجاهل السلاح النووي الإسرائيلي، ولكن عدم الخضوع لابتزازه، كما أننا يمكن أن نستخدم في مواجهته أسلحة كيميائية أعتقد أنها الأكثر مناسبة للاعتماد عليها في صراع العرب مع إسرائيل.

في تصوري أن البدائل التي ذكرها د. الكيلاني ليست كلها بدائل حقيقية، فالمشروع القومي العربي لا يتعارض مع الأمن الإسلامي أو ما سماه بالأمن الجزئي الإسلامي، أما البدائل الثلاثة التالية من ترتيبات شرق أوسطية، واتفاقات ثنائية في إطار مدريد، والأمن التعاوني، فهي بدائل ليست للأمن القومي العربي أو حتى لأمن قطر عربي بعينه، وإنما هي بدائل لتحقيق أمن مصادر التهديد.

أما ما أشار إليه تعقيب الأستاذ عزمي من متابعة التدريبات التي تقوم بها القوات المسلحة المصرية تشير إلى تأخر أولوية النمو المتصل بإسرائيل، فليس المقصود هنا بالتدريبات تلك البحرية والبرمائية التي تجريها مع الولايات المتحدة وفرنسا أحياناً، بل المقصود بها ما يعلن عن تدريبات مصرية خالصة. ويمكن إضافة ما سبق أن هددت به مصر من احتمال ضرب صواريخ سودانية في حال وجودها لتأكيد تراجع أولوية إسرائيل، إذ لم يصدر مثل هذا التهديد بالنسبة لإسرائيل.

لا أرى أن من المناسب في الوقت الحالي ولا في المستقبل القريب تجميع لتقدير

الإمكانات العسكرية للأقطار العربية، فاحتمال تجمعها غير وارد لا في الوقت الحاضر ولا في المستقبل القريب، أما ما بعد ذلك فستكون هناك إمكانيات مختلفة عما نعرفه الآن، ولقد كان ورود جدول لطلبات واستلام الأسلحة في الوطن العربي ضرورياً لتقدير احتمالات نمو القوة العسكرية للدول العربية في الفترة حتى عام ٢٠٠٠. ولقد جاء بالبحث تقدير للجانب العسكري لنظرية الأمن القطري في البلدان العربية وإمكانية تطورها، بما فيها بناء وكذلك أبعاد نمو القوة العسكرية العربية، بما يوضح أن الدول العربية لا تنقصها الإمكانات العددية والنوعية. وإنما تنقصها الإرادة أولاً.

لم تغفل الدراسة الإمكانات العسكرية غير الرسمية، وإن كانت لم تسهب فيها، ولا شك في أن ذلك يرجع أولاً إلى نقص المعلومات عنها والتي يمكن الاعتماد عليها، لكن المعلومات تعتمد أساساً على ما تحققه التشكيلات غير الرسمية من نتائج، كما يصعب التنبؤ باحتمالات تطورها. وأوافق على أننا يجب أن نولي الإمكانات العسكرية غير الرسمية أهمية أكبر من دون أن نتصور إمكانية أن تقوم هي بكل المطلوب.

لا نعتقد بما جاء في تعقيب الأستاذ عزمي عن أن متطلبات الأمن القومي العربي المستقبلية مجرد حديث أمنيات على رغم واقع خبرة السنين الماضية، فعلى رغم كل ما حدث نجد أن قادة الدول العربية يتحدثون هم أنفسهم عن حشد الجهود والعمل العربي المشترك، بما يعني أنهم لا يستطيعون تجاهل واقع الأمة وتطلعاتها، وأن عجزهم هو السبب في عدم تحقيق ذلك، لذلك فإن العودة إلى هذه المتطلبات لا بد من أن يكون وارداً وليس مجرد أمنيات. وإذا كنت أتفق معه في أهمية الكفاح الشعبي المسلح في التصدي للخطر الإسرائيلي، فإنني أعتقد أن هذا الكفاح الشعبي المسلح لا يمكنه القيام بعمل فعال من دون توفر حد أدنى من القوة التقليدية الدفاعية، وأن هذه القوة تتطلب حشداً قومياً وليس قطرياً فقط، حيث يستحيل على بعض الأقطار العربية توفير الحد الأدنى للقوة التقليدية الدفاعية، ولا بديل حقيقياً لها سوى أن تتحقق هذه القوة على المستوى القومي. أخيراً فإني أعتقد أنه لا يمكن تحقيق الأمن القومي العربي في مواجهة إسرائيل فقط، حيث هي رأس الرمح للإمبريالية الغربية والأمريكية بصفة خاصة.

وعن استبعاد التصور التكاملي العسكري ما دام التكامل في قطاعات محدودة أكثر لا يزال يقتصر على رغبات ومواقف لفظية يعوزها التجسيد الجاد، فلا أوافق عليه، ففي النهاية لا بد من أن يكون لدينا التصور المتكامل الذي نسعى إلى تحقيقه بالتدريج، ولا يعني وجود هذا التصور إمكان تحقيقه في خطوة واحدة أو في المستقبل القريب. وقد أشارت الدراسة إلى أن الوحدة تشكل حلاً لبعض احتمالات تهديد

بعض البلدان العربية، كما أوضحت أن هذا الحل لا يمكن تحقيقه مرة واحدة، وبالتالي يجب أن يبدأ تحقيق المشروع القومي العربي بدولتين أو ثلاث على أن يتسع تدريجياً ليسع أغلب الدول العربية أو كلها.

يثير أ. عادل حسين قضية مهمة وهي الحصول على معلومات حقيقية عن طريق متابعة ما يجري والخروج باستنتاجات صحيحة. وأنا أوافق تماماً على المبدأ، لكن هناك مشكلة التعرف على المعلومات الحقيقية، وبخاصة أن المعلومات المتعلقة بالأمن القومي عادة ما تحيطها السرية، كما أنه لا يمكن الركون إلى معلومة من مصدر واحد، وما لم تتأكد المعلومة، فإن صاحب القرار يفضل أن يفاجأ مفاجأة سارة، على أن يفاجأ بعامل لم يعمل له حساب، أو أن يتصور وجود قوة مساندة ثم يكتشف وقت الجد بأنها غير موجودة. والمعلومات عن الصواريخ السورية والمصرية ليست مؤكدة من جهة، وبخاصة عن الصواريخ المصرية، ثم من جهة أخرى، إن تقدير أثر هذه الصواريخ في حال وجودها ليس كبيراً بهذه الدرجة.

أوافق على الرأي القائل بأن تطوير القدرات العسكرية يرتبط بإرادة لاستخدام هذه القدرات بشكل جاد وفاعل، وهذا ملخص ما جاء في الدراسة. كذلك أكدت الدراسة أن مصدري الأسلحة عادة ما يحتفظون ببعض القطع الحساسة أو يستبدلون أجزاء أقل كفاءة بأخرى متقدمة، وأن القدرات العسكرية العربية هي قدرات متكاملة تكمل بعضها بعضاً، وأنها ليست عملية جمع آلية، ولكنها تتطلب مساهمة الأقطار العربية في تكوين قدرات عسكرية عربية مشتركة والاتفاق بين الأقطار على حشدها تحت قيادة عربية مشتركة، والتفاعل العضوي والوظيفي بين مختلف الأقطار والأنظمة.

لا أوافق على عدم جدوى الحديث عن تعاون عربي نووي وتطوير لأسلحة تقليدية بحجة أن هذا التعاون ظهر فقط عندما أريد تدمير هذه الأسلحة التي امتلكتها دولة عربية، فعلى رغم انتقادي للموقف العربي المذكور، إلا أن الأمل يبقى في أن تتمكن الدول العربية أو بعضها من أن تتجاوز الأزمة، وأن تدرك ضرورة التحرك من أجل تحقيق تعاون من أجل المصلحة المشتركة.

إجابة عن السؤال عن دور المنظمات الوطنية في التأثير في قرار الدولة القطرية في قضايا تتعلق بالأمن القومي المشترك، نرى أن المنظمات الوطنية في حال وجودها تناقض قضايا الأمن القومي العربي، وأسلوب عمل هذه المنظمات يجعل دورها شكلياً ويؤدي إلى موافقتها على القرارت التي تتخذها السلطة التنفيذية. ولا شك في أن دور المنظمات الوطنية مهم في قضايا الأمن القومي لكشف احتمالات الخطأ على الأقل، إلا أن هذا يدخل في دراسة الديمقراطية كأحد مكونات الأمن القومي، وهي خارجة عن الحديث عن الإمكانات العسكرية.

أما عن الإنتاج العسكري العراقي قبل حرب الخليج الثانية، وعما إذا كان تطوير قدراته العسكرية المعرفية محكماً ومتقدماً، بحيث أصبح تحييده مطلباً ملحاً، وبالتالي يمكن أن يكون هذا تفسيراً لحرب الخليج الثانية؛ نستطيع أن نقول ان قدرات العراق العسكرية كانت قد أثارت قلقاً لدى الغرب عموماً، والولايات المتحدة بصفة خاصة، حيث أزعجها إطلاق العراق لصاروخ فضائي وآخر لمسافة بعيدة، ومطاردة اوروبا لما عرف حينئذٍ بالمدفع العملاق، واخيراً استخدام العراق للأسلحة الكيميائية وتهديده باستخدام الغاز المزدوج ضد إسرائيل. لكننا لا نستطيع أن نتأكد من أن هذا في حد ذاته كان سبباً في حرب الخليج، حيث لا يمكن تجاهل احتلال العراق للكويت وأثره في مواقف الدول.

نؤكد أن الدراسة لم تسع ولا تسعى إلى بث الشعور بالإحباط وترسيخ الهزائم، ولكنها لا تستطيع أن تتجاهل الواقع المؤسف، ولا أن تشرح ما تراه لازماً للخروج منه. أما الحديث عن الجانب العسكري غير الرسمي فمع التقدير الشديد له، إلا أنني أحذر من المبالغة في قدراته وتحميله بأكثر من طاقته، ومع التقدير الكامل لواقعة أرنون يجب أن نتذكر أن الشباب الذي شارك في هذه الواقعة كان يمكن أن يتعرض لخسائر شديدة مثل ما حدث في قانا، وهو ما يؤكد عظمة ما فعلوه، لكنه يدفع في الوقت نفسه إلى الابتعاد عن محاولة تحميلهم بأكثر من قدراتهم.

الفصل الرابع عشر

الإمكانات السياسية العربية

عدنان السيد حسين

تمهيد

يكتشف العرب ـ حكاماً ومحكومين ـ تدريجاً كيف أن القرار السياسي له دور بالغ في توجيه مسار الصراع العربي ـ الإسرائيلي سلماً أو حرباً، وكيف أن العامل السياسي هو أساس المواجهة أو التسوية، مهما كانت التفاصيل والتعقيدات. ولا عجب في ذلك، فهذا الصراع هو من أعقد الصراعات الإقليمية والدولية، وأطولها عمراً، وأخطرها أمناً في الساحتين الإقليمية والدولية.

تزداد أهمية العامل السياسي بعدما انخرط النظام العربي على المستوى الرسمي في العملية السلمية، وسط متغيرات دولية وإقليمية صاخبة بعضها دار على الأرض العربية، وبالقرب من مواردها وثرواتها، وبعدما دخل النظام العربي على المستوى الشعبي في امتحانات قاسية بفعل واقعه الاجتماعي والسياسي من جهة، وتحت ضغط المتغيرات الخارجية من جهة أخرى. ويبدو لنا من خلال هذه الدراسة كيف أن العامل السياسي هو محور العمل العربي المستقبلي، سلماً أو حرباً، تقدماً أو تراجعاً. . ثمة تراكمات سياسية هائلة على مدى نصف قرن من الزمان أفضت إلى نتائج سياسية جديرة بالدراسة والتحليل، وصولاً إلى تحديد خيارات مستقبلية في ضوء مبادئ التخطيط السياسي، التي تجمع بين تحديد الهدف ووضع الاستراتيجيا ورسم السياسة الملائمة.

أولاً: التفاعل بين الإمكانات السياسية العربية والصراع العربي ـ الإسرائيلي

ما من قضية أثرت في الواقع السياسي العربي، كالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي، ذلك لأن التحدي الصهيوني والإسرائيلي هو الأخطر وهو المهدد للوجود العربي بشكل مباشر.

وبصرف النظر عن مدى دقة الشعارات المرفوعة، والسياسات المرسومة، فإن هذه القضية غدت القضية العربية الأولى، أو هي القضية المركزية في أولويات النظام العربي على المستويين الرسمي والشعبي. بكلمة أخرى، ارتبطت أهداف العرب التحررية والوحدوية والتنموية بالقضية المركزية سلباً أو إيجاباً، تأثراً وتأثيراً إلى حد التفاعل البنيوي والعضوي بين الواقع السياسي العربي ومسار هذه القضية.

حسبنا الإشارة إلى مسألتين مهمتين هما: ارتباط شرعية النظم السياسية العربية بالقضية الفلسطينية مع تفاقم أزمة الشرعية إلى حدّ الغياب، وتأكد العلاقة الجدلية بين النظام العربي وتطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي من مرحلة المواجهة إلى مرحلة التسوية السلمية. كيف ذلك؟

١ ـ معضلة غياب الشرعية

يصعب عزل الإمكانات السياسية العربية عن شرعية النظم السياسية، والسلطات الحاكمة. فالعلاقة بين السلطة والشعب علاقة تبادلية، أو علاقة تأثير متبادل، إذا كنا نتوخى زيادة الفعل السياسي العربي إقليمياً ودولياً، ذلك لأن غياب التأثير الشعبي في طبيعة السلطة، ومواقفها، ومصيرها، يقود إلى تراجع خطير في الفعل السياسي، فضلاً عما ينطوي عليه من وجود أزمة الشرعية، أو معضلة غياب الشرعية.

إن الخوض في مسألة الشرعية، يكتسب أهمية مضاعفة إذا ما ارتبطت هذه الشرعية بالقضايا الوطنية والقومية التي تفسّر جانباً مهماً منها، والتي تسوّغ للحاكم اتخاذ خطوات، أو مبادرات فردية تحت شعارات التحرير والمواجهة. وكيف إذا كان الأمر يتعلق بتحرير فلسطين ومواجهة التوسعية الإسرائيلية المدعومة من قوى دولية؟

أ ـ إشكاليات العلاقة بين السلطة والشعب

ثمة إشكاليات معقدة بين السلطة الوطنية والشعب في البلدان العربية، هي جزء من معضلة غياب الشرعية لنظم الحكم السائدة. وقد تمظهرت تلك الإشكاليات في النصف الثاني من القرن العشرين، وبرزت بالتزامن مع تطور القضية الفلسطينية

والصراع العربي ـ الإسرائيلي. إنها تتمثل في غياب الاستقرار السياسي، وتصدع الوحدة الوطنية، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، والافتئات على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من دون وازع قانوني، وضعف التمثيل الشعبي أو غيابه، وجمود تداول السلطة بالطرق الرسمية.

إن هذه الإشكاليات كافية للحديث عن معضلة غياب الشرعية، على رغم كافة الشعارات التحررية والقومية والوطنية والتقدمية والإسلامية المرفوعة كلما أرادت الحكومات العربية الرسمية تحديد موقف سياسي من مسألة الصراع مع إسرائيل، ذلك لأن السؤال المطروح عن كيفيات تطبيق هذه الشعارات في ظل معضلة غياب الشرعية، يكفي للدلالة على تراجع الفعل السياسي العربي، أو محدوديته في أحسن الأحوال.

في البلدان العربية تبدو فكرة الدولة ضعيفة على المستويين النظري والعملي، ولا يكفي وجود هذه الفكرة عند فئة قليلة من المثقفين فيما تبقى الأغلبية الشعبية بعيدة عنها. لذلك، ظل الاضطراب السياسي الداخلي سمة ملازمة للدولة الوطنية مع ضرورة التمييز بين دولة وأخرى نسبياً. فمن حركة الانقلابات العسكرية، إلى تبدّل الأنظمة السياسية على صعيد الفئات الحاكمة من دون برامج متكاملة وواضحة لدى الجمهور، إلى تعطيل أحكام الدستور مع وضع قوانين الطوارئ التي بررت لأسباب قومية، وخصوصاً قومية الصراع مع إسرائيل، إلى تفاقم النزاعات الحكومية بين الدول العربية، مع ما رافقها من انعكاسات سلبية على مستوى المجتمعات الوطنية.

أما الوحدة الوطنية المبنية على أسس اجتماعية وسياسية واقتصادية، فإنها بقيت مهددة، وباتت في خطر التصدع بعد تراجع أولوية الصراع مع إسرائيل، وبروز الاعتبارات العشائرية والطائفية والمحلية ـ الإقليمية، والمذهبية والعرقية، فيما عجزت الدولة الوطنية عن حماية الوحدة الوطنية، أو أنها دخلت طرفاً في النزاعات الأهلية الداخلية بصورة مؤسفة.

ولأن المجتمع المدني ضعيف في بناه وتكوينه الاجتماعي، ويحمل في طياته خلافات واختلافات دفينة ومتجذّرة في التكوين العربي، تراجعت الأحزاب السياسية في هيكليتها ودورها، وغاب العمل النقابي المرتكز إلى قطاعات وفئات اجتماعية متبلورة أو كان ضعيفاً ومحدوداً، وبقي دور الجمعيات والأندية والروابط الأهلية محصوراً في أطر عشائرية أو فئوية ضيقة، فلم يرتق في أدائه وآثاره إلى درجة الفعل التوحيدي في المجتمع الأهلي.

إضافة إلى هذه الإشكاليات، بقيت حقوق الإنسان وحرياته مؤجلة حتى إشعار

آخر. هكذا تشير التقارير الدولية المعنية بحقوق الإنسان[1]، وكيف أن الدول العربية باتت مصنفة في مجموعة الدول التي لا تعير اهتماماً لحقوق الإنسان، مما زاد من أزمة الشرعية لتصبح معضلة غياب الشرعية. ويمكن القول إن أنظمة الحكم السائدة وقفت وراء شعارات التحرير وقومية المعركة لتطيل عمرها السياسي، ولتؤجل بصورة مستمرة عمليات التحول الديمقراطي، فلا انتخابات ومشاركة شعبية في القرار السياسي والخيارات الكبرى، وإذا جرت فهي مشوّهة أو مجتزأة، ذلك لأن أهم معيار للحكم على صدقية العملية الانتخابية هو تجرّد ونزاهة الجهة الرسمية المشرفة على إجراء هذه العملية. والنتيجة السياسية لهذه الإشكاليات مجتمعة هي بقاء الأشخاص الحاكمين أطول فترة زمنية قياساً إلى معدل عمر الفئات الحاكمة في بلدان العالم، هذا بصرف النظر عما إذا كان النظام السياسي القائم ملكياً أو جمهورياً أو أميرياً.

فسّرت بعض الحكومات العربية شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»[2] تبعاً لمصالح الفئة الحاكمة، ولاستمراريتها في ممارسة السلطة. ولم تدرك بصورة علمية وعملية أن قومية المعركة تفترض أكبر حشد ممكن على قاعدة الشرعية الوطنية والقومية، وأن التحول الديمقراطي ـ ولو كان بطيئاً ـ قادر على زيادة الفعل السياسي العربي داخلياً وخارجياً. والتحول الديمقراطي يعني، في ما يعني، المشاركة ومساءلة الحاكم ومحاسبته دفاعاً عن المصالح العليا، وأن عملية التغيير السياسي يمكن أن تتم في زمن الصراع مع إسرائيل من خلال تفاعلات المجتمع المدني. ثمة مفارقة بين تعاقب الحكومات اليمينية واليسارية في إسرائيل وبين تعطل التداول السلمي للسلطة في الدولة العربية بحجة المواجهة المصيرية وقومية المعركة. في إسرائيل تجري الانتخابات العامة (للكنيست)، ومنذ عام ١٩٩٦ لرئاسة الحكومة مباشرة من الناخبين، بينما تتعطل الانتخابات العامة، أو تؤجل، في غير بلد عربي تحت دعاوى الأمن الوطني ومواجهة الصهيونية والاستعمار.

إذا كان معيار شرعية السلطة السياسية هو «الرضا»، أي قبول المحكومين بسلطة

---

(١) انظر تقارير منظمة العفو الدولية عن حقوق الإنسان في دول الشرق الأوسط الصادرة منذ العام ١٩٩٢. انظر أيضاً: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي** (القاهرة: المنظمة، ١٩٩٧).

(٢) وجّه الرئيس جمال عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧ برنامجاً سياسياً إلى الشعب المصري، جرى الاستفتاء عليه في ١٩٦٨/٣/٣٠، وعرف باسم «برنامج ٣٠ مارس». وقد جاء فيه: «ليس هناك الآن، ولا ينبغي أن يكون هناك الآن صوت أعلى من صوت المعركة، ولا نداء أقدس من ندائها...». على أن هذا البرنامج وضع أصلاً لترميم الدولة وإعادة بناء مؤسساتها السياسية، بما في ذلك وضع دستور دائم للجمهورية العربية المتحدة... وطالب هذا البرنامج ببناء الدولة الحديثة، ودفع عملية التنمية، وإطلاق الحركة النقابية، وتأكيد سيادة القانون.

الحاكمين[٣]، فإننا نلاحظ محاولات الحكومات العربية التماس الشرعية من خلال رفع شعارات القضية الفلسطينية ومواجهة إسرائيل. غير أن الخلافات العربية ـ العربية على المستوى الرسمي أطاحت إمكانات الفعل السياسي إقليمياً ودولياً، وعطلت مجهودات العمل العربي المشترك إلى حد بعيد، على رغم ما بذل من تضحيات شعبية في مواجهة التوسعية الإسرائيلية. هذا ما يفسّر أزمة ضعف الثقة، أو غيابها، بين الشعوب العربية وحكامها على مدى نصف قرن، باستثناء بعض الظواهر المختلفة التي لم تتمكن من حسم الصراع مع إسرائيل لصالح الحقوق العربية المشروعة.

على أن ضعف الثقة بين الشعب والسلطة السياسية غدا ظاهرة مسيطرة على الحياة السياسية العربية بعدما دخلت بعض الدول العربية في مفاوضات التسوية السلمية مع إسرائيل، وما نشأ عنها من اتفاقات ومعاهدات هي بمثابة انعطاف في مسار العلاقات العربية ـ الإسرائيلية من المواجهة إلى التسوية، ومن الحرب إلى السلم، مع ما يكتنف هذه العملية السلمية من إشكاليات وانعكاسات على مسألة الشرعية.

ب ـ القضية الفلسطينية وشرعية النظم السياسية

لا نغالي إذا قلنا بأن النظم السياسية العربية راحت تنشد الشرعية من خلال إظهار الدعم للقضية الفلسطينية منذ الحرب العالمية الأولى. وهنا بعض المواقف السياسية على الصعيدين الرسمي والشعبي:

ـ إصرار الشريف حسين على تعهد بريطانيا وحلفائها بأن تقوم دولة عربية مستقلة في فلسطين، وكل الولايات الآسيوية العربية المستقلة عن السلطنة العثمانية بعد انتهاء الحرب الكونية الأولى[٤]، غير أن مفاوضات الشريف حسين والسيد هنري مكماهون (H. McMahon) لم تحل دون تنفيذ وعد بلفور (Balfour) الذي تعهد بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

ـ إعلان المؤتمر السوري (آذار/مارس ١٩٢٠) رفض وعد بلفور بحضور ممثلي فلسطين، وهو المؤتمر الذي أعلن الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على سوريا وفلسطين والعراق.

---

(٣) انظر: عدنان السيد حسين، «السلطة ومصادر الشرعية في البلدان العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢٠٧ (أيار/مايو ١٩٩٦)، ص ٨٦ ـ ١٠١.

(٤) حسن صعب، «القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية،» في: **الموسوعة الفلسطينية**، ٢ ق في ١١ مج (بيروت؛ دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠)، القسم ٢: **الدراسات الخاصة**، مج ٥: **دراسات القضية الفلسطينية**، ص ٨٥٧.

ـ انعقاد مؤتمرات عربية وإسلامية مؤيدة للفلسطينيين في مقاومة الاستيطان الصهيوني والاستعمار البريطاني، أبرزها المؤتمر الإسلامي العام في القدس (كانون الأول/ديسمبر ١٩٣١)، والمؤتمر القومي العربي في بلودان (أيلول/سبتمبر ١٩٣٧)، ومؤتمر المرأة الشرقية في القاهرة (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٨).

ـ إعلان «المؤتمر البرلماني العربي»، الذي عقد في القاهرة (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٨)، تأييد حق الشعب الفلسطيني في وطنه، والالتزام بالدفاع عن هذا الحق.

ـ قيام تحالف بين العربية السعودية والعراق واليمن في آب/أغسطس ١٩٣٦، للتوسط بين شعب فلسطين وبريطانيا خلال الثورة الشعبية الفلسطينية المدعومة عربياً. وتوجيه نداء إلى اللجنة العربية العليا في فلسطين من أجل الإخلاد للسكينة «حقناً للدماء»، واعتماداً «على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية لتحقيق العدل»[٥]. ويعتبر هذا النداء بمثابة أول بيان مشترك لرؤساء الدول العربية حول فلسطين، يظهر حسن الظن بالانتداب البريطاني.

ثمة اختلاف مبكر بين المواقف الرسمية والشعبية العربية، راح يظهر ويتسع بعد إقامة «دولة إسرائيل»، مع الإشارة إلى ضرورة التمييز بين المواقف الحكومية الرسمية وعدم وضعها في خانة الموقف الموحد. نشير هنا إلى مدى تأثير نكبة فلسطين في تحريك الضباط المصريين الأحرار ليثوروا على الفساد، وقد عبر عن هذا المعطى الرئيس جمال عبد الناصر في فلسفة الثورة بقوله: «لما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعاً في أعماقي بأن القتال في فلسطين ليس قتالاً في أرض غريبة، وهو ليس انسياقاً وراء عاطفة، وإنما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس». وبذلك يتضح لدى عبد الناصر الربط بين الأمن المصري والأمن العربي، وتغدو قضية فلسطين محور هذا الأمن. ثم تقوم الانقلابات والثورات في البلدان العربية، مدعومة من حركات وطنية، تحت شعارات تحرير فلسطين وقومية المعركة.. هكذا من سوريا إلى العراق إلى اليمن إلى الخليج العربي إلى المغرب العربي، حتى لا يكاد يخلو بيان عن حركة انقلابية أو ثورية من تأييد القضية الفلسطينية ضد الصهيونية والاستعمار.

على رغم الشعارات التحررية التي جمعت النظم السياسية العربية منذ حرب السويس (عام ١٩٥٦) حتى حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، وما وقعت بينهما من حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، فإن الحكومات العربية بقيت مختلفة ومتنازعة أكثر مما هي ملتقية حول تخطيط استراتيجي مشترك. هذا ما نستنتجه من إصدار «ميثاق

(٥) Helen Miller Davis, comp., «Constitutions, Electoral Laws, Treaties of States in the Near and Middle East,» (Report), p. 518.

التضامن العربي» الذي بقي أملاً يرتجى تطبيقه طوال ثلاثين سنة[٦]، ومن شعار «التضامن العربي» الذي برز بعد مؤتمر القمة العربية في الخرطوم (عام ١٩٦٧) تحت وطأة الهزيمة العسكرية في حرب ١٩٦٧، والذي لا يزال مطلباً رسمياً مشتركاً.

ويمكن الاستنتاج كذلك أن سبب بقاء قضية فلسطين قضية محورية للعرب، ومصدراً من مصادر شرعية السلطات العربية، هو العامل الشعبي الضاغط على الحكومات المتعاقبة. لقد راحت هذه الحكومات تنشد شرعيتها من خلال رفع شعار تحرير فلسطين، فيما تعصف الخلافات بينها، وتتعاظم أزمة الشرعية إلى درجة الاضمحلال. بتعبير آخر، أرادت الحكومات العربية استرضاء القاعدة الجماهيرية بواسطة رفع شعار تحرير فلسطين، توخياً لاكتساب الشرعية الوطنية والشرعية القومية في آن معاً. فعلى المستوى الداخلي ـ الوطني، كان شعار التحرير ذريعة مرفوعة لتغطية العجز عن مواجهة مشكلات بناء الدولة والنهوض بالمجتمع. مع التمييز هنا بين دول المواجهة ـ أو دول الطوق ـ المحيطة بإسرائيل التي حولت نسبة عالية من موازناتها السنوية للمجهود الحربي، والدول الأخرى التي بقيت في إطار الدعم والمؤازرة كما أعلنت مراراً وتكراراً عند كل مواجهة عربية ـ إسرائيلية، أو عند كل توتر إقليمي كان يحصل في منطقة الشرق الأوسط. أما على المستوى الخارجي، إقليمياً ودولياً، فإن هذه الحكومات بقيت تنشد الشرعية القومية من خلال العمل العربي المشترك الذي تمحور حول قضية فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي، فالتزم الخطاب السياسي الرسمي هذه القضية، واعتبرها موجهاً أساسياً للسياسة الخارجية وللتعامل مع القوى الدولية.

٢ ـ جدلية العلاقة بين النظام العربي والصراع العربي ـ الإسرائيلي

نشأ النظام العربي، الذي يعني مجمل العلاقات العربية ـ العربية على المستويين الرسمي والشعبي، في خضم تفاعلات القضية الفلسطينية، ومسار الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وظهر تأثير متبادل بين منعطفات هذا الصراع وتطور النظام العربي صعوداً أو هبوطاً، تقدماً أو تراجعاً. فجدلية العلاقة بين نشأة النظام العربي والقضية الفلسطينية قادت إلى تأثير مجريات الصراع في طبيعة النظام العربي، ليس على صعيد المواقف السياسية وحسب، وإنما على صعيد بنى هذا النظام وتحديد معالمه المستقبلية.

---

(٦) أقر مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في الدار البيضاء في أيلول/سبتمبر ١٩٦٥ «ميثاق التضامن العربي» الذي يدعو إلى التضامن ومراعاة قواعد اللجوء السياسي واستخدام وسائل الإعلام لخدمة القضية العربية ووقف حملات التشهير... ولا يزال مطروحاً للتطبيق بعد أكثر من ثلاثين سنة.

أ ـ ارتباط نشأة النظام العربي بالقضية الفلسطينية

إذا كانت جامعة الدول العربية بمثابة الإطار المؤسسي للنظام العربي، فإن الإرهاصات الأولى لهذه الجامعة ارتبطت بالقضية الفلسطينية، وكذلك مسارها الطويل الذي امتد أكثر من نصف قرن. حسبنا الإشارة إلى «بروتوكول الإسكندرية» الذي أرسى قواعد تأسيس الجامعة منذ عام ١٩٤٤، وأكد على حقوق العرب في فلسطين، و«أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية»[٧]. ثم تحدث «الملحق الخاص بفلسطين» بعد إقرار ميثاق جامعة الدول العربية عن الاستقلال الدولي لفلسطين من الناحية الشرعية، شأنها شأن البلدان العربية الأخرى.

على هذا الأساس بقي مجلس جامعة الدول العربية يعتبر الحركة الصهيونية وإسرائيل عدوين للأمة العربية طوال عقود، إلى أن برزت «صيغة مدريد» وما نتج من اتفاقات ثنائية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبين إسرائيل والأردن، إذ لأول مرة في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي يتوقف مجلس الجامعة في آذار/مارس ١٩٩٤ عند هذا الموضوع المصيري، فتنقسم الدول العربية إلى فريقين[٨]: واحد لا يزال يعتبر إسرائيل عدواً، وآخر يدعو إلى إسقاط هذه الصفة بعدما أنجزت بعض الاتفاقات المتعلقة بالتسوية السلمية.

وانطلاقاً من أولوية المواجهة مع إسرائيل، اتجه النظام العربي ـ رسمياً وشعبياً ـ إلى المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل منذ وقت مبكر. وشملت هذه المقاطعة التصدير والاستيراد وعبور البضائع، والمؤسسات التي تدعم الاقتصاد الإسرائيلي. وبلغت ذروتها مع الحظر النفطي الذي فرضته الدول العربية على الدول الأجنبية التي تدعم الجيش الإسرائيلي في حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣[٩]... لكن هذا الخط البياني الصاعد في المقاطعة انحدر بصورة لافتة بعد توقيع اتفاق أوسلو في عام ١٩٩٣، مع تقدم طرح السوق الشرق أوسطية، وتطبيع العلاقات العربية ـ الإسرائيلية.

إذا كان النظام العربي، من خلال مجلس جامعة الدول العربية، والعمل الشعبي العربي الذي تبلور في منظمات جماهيرية غير رسمية، قد تمحور حول الصراع مع إسرائيل، فإن مؤتمرات القمة العربية التي تعتبر بمثابة أعلى سلطة رسمية للنظام

---

(٧) هيثم الكيلاني، «حروب فلسطين العربية ـ الإسرائيلية،» في: الموسوعة الفلسطينية، القسم ٢: الدراسات الخاصة، مج ٥: دراسات القضية الفلسطينية، ص ٤٨٩ ـ ٤٩٠.

(٨) النهار، ٢٨/٣/١٩٩٤.

(٩) حسن الجلبي وعدنان السيد حسين، سلم أوسلو: الدولة، القضية، الشرق أوسطية (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ١٧٤.

العربي، انعقدت تحت وطأة هذا الصراع وتداعياته، وكذلك جاءت مقرراتها بصرف النظر عن القدرة التنفيذية.

من انعقاد المؤتمر الأول (القاهرة، ١٩٦٤) لبحث قيام إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن، وإقامة «هيئة تمثل الشعب الفلسطيني».. إلى الترحيب بقيام «منظمة التحرير الفلسطينية»، وتكليف القيادة العسكرية العربية الموحدة بوضع خطة لتحقيق الهدف القومي: «تحرير فلسطين» (قمة الإسكندرية، ١٩٦٤)، إلى اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني ومساندة حقها في إقامة سلطة وطنية على كل الأراضي التي يتم تحريرها من احتلال إسرائيل (قمة الرباط، ١٩٧٤).

ومن اللاءات الثلاث: لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض مع إسرائيل بعد هزيمة ١٩٦٧ (قمة الخرطوم، ١٩٦٧)، إلى العمل من أجل التحرير الكامل للأراضي العربية المحتلة منذ حرب ١٩٦٧ (قمة الجزائر، ١٩٧٣)، إلى طرح مشروع السلام العربي الذي يعتبر بمثابة الانعطاف من المواجهة إلى التسوية (قمة فاس، ١٩٨٢)، عندما دعا إلى السلام بين «جميع دول المنطقة»، وإلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية في عاصمتها القدس...

ومن إقرار «ميثاق التضامن العربي» لوضع حد للخلافات الحكومية العربية (قمة الدار البيضاء، ١٩٦٥)، إلى السعي الحثيث لوقف الصدام بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية في الأردن (قمة القاهرة، ١٩٧٠)، إلى رفض اتفاقات «كامب ديفيد»، ومقاطعة النظام المصري، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس، ورفض التسوية المنفردة (قمة بغداد، ١٩٧٨)، إلى المطالبة باستمرار الالتزام العربي الجماعي بروح ومبادئ مقررات قمة فاس، وإعادة التذكير بميثاق التضامن العربي (قمة الدار البيضاء، ١٩٨٥)، مع غياب كل من سوريا وليبيا والجزائر ولبنان واليمن الديمقراطية عن هذه القمة[١٠]، إلى انقسام الحكومات العربية بين مؤيد ومعارض للإجراءات التي اتخذتها العربية السعودية ودول الخليج العربية، غداة الاجتياح العسكري العراقي للكويت (قمة القاهرة، ١٩٩٠) وتراجع العمل العربي المشترك، وتالياً النظام العربي.

ومن تأييد الانتفاضة في فلسطين، ضد الاحتلال الإسرائيلي (قمة الجزائر، ١٩٨٨) إلى تأييد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وجميع أطراف الصراع.. (قمة الدار البيضاء، ١٩٨٩) إلى انعقاد قمة القاهرة - بعد طول انقطاع - في العام ١٩٩٦، لبحث تطور

(١٠) انظر: Charles Zorgbibe, *Dictionnaire de politique internationale*, perspectives internationales (Paris: Presses universitaires de France, 1988), pp. 426-434.

العملية السلمية في الشرق الأوسط بعيد وصول بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية، والتمسك بصيغة مدريد وبشعار «الأرض في مقابل السلام».

إذاً، نحن أمام مسلسل طويل للقمم العربية، محوره القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي: تحويل روافد نهر الأردن، إنشاء قيادة عسكرية عربية موحدة، اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً، تحرير الأراضي العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧، لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف بإسرائيل، تأييد انتفاضة فلسطين، تأييد عقد مؤتمر دولي للسلام، التمسك بصيغة مدريد وشعار الأرض في مقابل السلام.

في المقابل، طغت النزاعات العربية ـ العربية على مؤتمرات القمة، وعلى العمل العربي المشترك بوجه عام، فمن ميثاق التضامن العربي الذي لم ينفذ، إلى الصدام بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية، إلى مقاطعة النظام المصري، إلى تعثر أعمال القمة العربية، ثم تعطيلها بعد الاجتياح العراقي للكويت.

هكذا يرتبط النظام العربي، في نشأته وتطوره، بقضية فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي، حتى يمكن القول إن هذا الارتباط يرتقي إلى مستوى العلاقة العضوية. كما يمكن الاستنتاج:

عندما كانت قضية فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي محوري النظام العربي، برزت مؤسسة القمة العربية، وتقدم العمل العربي المشترك، ونشطت المنظمات الجماهيرية غير الحكومية. ولما تراجعت هذه القضية، تراجعت معها أشكال العمل العربي المشترك كافة، وصار النظام العربي مهدداً في بناه ووجوده. هذا ما حصل بصورة خطيرة في حرب الخليج الثانية، وإن كانت حرب الخليج الأولى قد أخذت من تماسك النظام العربي بفعل تراجع القضية المركزية في سلم أولويات العمل العربي المشترك.

ثمة تفاعل بين النزاعات العربية ـ العربية ومسار الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فإدارة هذا الصراع ارتبطت، ولا تزال، بطبيعة النظم السياسية وما تحمله من فاعلية وشرعية، وبطبيعة النظام العربي وما ينطوي عليه من عوامل ضعف وعوامل قوة على مدى نصف قرن من الزمان، كيف ذلك؟

ب ـ إدارة الصراع ومسار النظام العربي

تعاملت القوى الدولية مع المنطقة العربية كوحدة جيوبوليتيكية بصرف النظر عن الوحدات السياسية العربية المكونة لها، فهل أتى التخطيط الاستراتيجي العربي على هذا المستوى من التحديات الدولية؟

من المعروف أن التخطيط العلمي يفترض وجود أهداف محددة، واستراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف، وسياسات رشيدة لإنجاز الاستراتيجيات. ثمة ترابط موضوعي بين الهدف والاستراتيجيا والسياسة.

إذا كانت قضية فلسطين، وتالياً الصراع العربي ـ الإسرائيلي، هي القضية المركزية الأولى للعرب مع ما يقتضي ذلك من تخطيط، فإن المواجهة العربية لإسرائيل اتسمت بالارتباك والتراجع بعدما تداخل هدف المواجهة والتحرير مع هدف الحفاظ على النظام السياسي القائم وبقاء الحكام في موقع السلطة.

إن ارتباك الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨ كان بفعل القرار السياسي العربي. فلا استراتيجيا عسكرية بمعزل عن الهدف السياسي الذي ينبغي تحقيقه بواسطة الحرب، ولا حشد للإمكانات المادية والبشرية في ساحات المواجهة بغير قرار سياسي. ومهما قيل عن أسباب الهزيمة العسكرية العربية في حرب ١٩٦٧، فإن بروز الخلافات السياسية بين الحكومات العربية هو السبب الأبرز، فضلاً عن عجز النظام السياسي المصري على المستوى الداخلي وبروز دور مراكز القوى. وعلى رغم الضغط العربي ـ المصري والسوري خصوصاً ـ على إسرائيل في حرب ١٩٧٣، التي أرهقت إسرائيل سياسياً وعسكرياً[11]، فإن عدم الاتفاق على سياسة عربية مشتركة تخدم استراتيجية تحرير الأراضي العربية المحتلة، هو الذي أسهم في تضييع إيجابيات تلك الحرب. لقد انتقل النظام المصري تدريجياً من المواجهة إلى التسوية بالتزامن مع تراجع علاقاته مع الدول العربية حتى بلغت مرحلة القطيعة، وذلك من دون تحضير كاف داخل مصر وخارجها.

إذاً، يمكن القول إن الانعطاف من المواجهة إلى التسوية حصل خارج دائرة التخطيط العربي الشامل، وإلا كيف نفسر إهمال قرارات القمم العربية بعد حرب ١٩٧٣ التي تمحورت حول تحرير الأراضي العربية وإقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس؟ ولماذا حصل الخلاف المصري ـ السوري، ثم المصري ـ العربي بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد؟

أدت عملية الانعطاف من المواجهة إلى التسوية إلى تراجع فاعلية النظام العربي الذي بدا ضعيفاً بعد نقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس، واضطراب العلاقات العربية ـ العربية، وعدم قيام الجبهة الشرقية للمواجهة (سوريا والعراق والأردن) على رغم ما قيل حولها من بيانات ومواقف سياسية عربية. فلا اتفاقات

---

(١١) Bernard Lewis, «Settling the Arab-Israeli Conflict,» *Commentary*, vol. 63, no. 6 (June 1977), p. 53.

كامب ديفيد قادت إلى التسوية الشاملة التي تنطوي على شيء من العدل وإحقاق الحق، ولا بديل المواجهة العربية تأمن بعد خروج مصر من دائرة هذه المواجهة.

ثمة سياسات مصرية وسورية وسعودية وعراقية ومغربية وفلسطينية ولبنانية... انطلاقاً من مصالح، وربما حساسيات، وطنية خاصة. وكثيراً ما حمل إلينا ملف العلاقات العربية ـ الإسرائيلية اتصالات رسمية سرية حصلت منذ نكبة فلسطين، ولا تزال تحصل، بعيداً عن أضواء الإعلام. على ذلك، تكون المواقف الرسمية العربية وليدة هدف إبقاء الأنظمة، أكثر من التعبير عن التزامات سياسية واستراتيجية.

وكما أن المواجهة مع إسرائيل لم تحقق إجماعاً عربياً رسمياً، فإن التسوية معها لم تقد إلى مثل هذا الإجماع. وإلا لماذا لم تتفق الحكومات العربية على وفد موحد للتفاوض، وعلى تصور مشترك للمفاوضات ولنتائجها المحتملة؟

ثم، إذا كان مفهوم الصراع يتجاوز المجال العسكري ليطاول المجالات الاقتصادية والإعلامية والسياسية والثقافية، فإن الحكومات العربية لم تتعامل مع هذه المجالات على الدرجة نفسها من الاهتمام والأهمية. هذا فضلاً عن تفاوت الانخراط في الصراع بين دول المواجهة ودول المساندة البعيدة عن خطوط المواجهة العسكرية. والنتيجة الطبيعية هي ارتباك السياسات والاستراتيجيات العربية سلماً وحرباً، مع بقاء النظام العربي في دائرة ردود الأفعال، باستثناء الفعل الجماهيري الذي لا يمكن إنكاره نتيجة التضحيات البشرية والمادية الكبيرة على امتداد نصف قرن من الزمان[١٢]. إنه فعل شعبي أتى من خارج التوجهات الرسمية منذ ما قبل إقامة «دولة إسرائيل»، واستمر بأشكال مختلفة حتى مرحلة المواجهة الراهنة في فلسطين وجنوب لبنان.

ثانياً: التسوية والعلاقات العربية ـ العربية

ليس صدفة أن يتزامن تراجع النظام العربي مع تقدّم العملية السلمية في الشرق الأوسط، منذ اتفاقات «كامب ديفيد» إلى اتفاقات «أوسلو» و«وادي عربة». لقد تمظهر ذلك التراجع المستمر في تدهور الفعل العربي إقليمياً ودولياً، مع إفادة إسرائيل من مجمل المتغيرات الحاصلة وتوظيفها لصالح أهدافها الداخلية والشرق أوسطية.

---

(١٢) كثيراً ما دفع الفعل الجماهيري العربي الحكومات العربية نحو اتخاذ مواقف مؤيدة لقضية فلسطين، وليس العكس. ومن أبرز الأفعال الجماهيرية: الانخراط في كتائب «الجهاد» ضد المستوطنين الصهاينة، ونصرة مصر في حرب السويس (١٩٥٦)، ورفض الهزيمة العسكرية في حرب ١٩٦٧، وتنفيذ أعمال استشهادية واسعة ضد جيش الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان والقدس والضفة الغربية وقطاع غزة.

إذاً ثمة تراجع عربي عام وتقدم إسرائيلي ملحوظ، على رغم بعض حالات المواجهة الشعبية العربية للأهداف الإسرائيلية. وإذا كانت مرحلة المواجهة لإسرائيل قد ساعدت، بشكل أو بآخر، على تأسيس نظام عربي له فعل نسبي في العلاقات الدولية، فإن مرحلة التسوية أضعفت النظام العربي، وحملت تهديدات له بنيوياً ووظيفياً. وكيف إذا كان من بين المتغيرات الحاصلة سقوط الاتحاد السوفياتي، ووقوع حرب الخليج الثانية بعد الغزو العراقي للكويت؟

١ ـ تدهور الفعل العربي

إضافة إلى الأخطار المتراكمة عند العرب في إدارة الصراع، ضغطت مجموعة عوامل إضافية في إطار التفاعلات الإقليمية والدولية كان من شأنها إضعاف الفعل العربي إلى درجة التدهور، وتراجع القضية العربية المركزية إلى مرتبة ثانوية بالتزامن مع تقدم عملية التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

من هذه العوامل: اندفاع سياسة كامب ديفيد وما انطوت عليه من متغيرات، وحرب الخليج الأولى وما ولّدته من توتر إقليمي، وتفاقم النزاعات العربية ـ العربية على المستوى الرسمي، وتفجر النزاعات في دوائر الجوار الإقليمي، وبروز ظاهرة التبعية السياسية والاقتصادية عند الدول العربية، وصولاً إلى حرب الخليج الثانية التي أسهمت في تأجيج النزاعات الأهلية العربية وتهديد مقومات النظام العربي.

أ ـ كامب ديفيد ومحددات التسوية الثنائية

أوجدت سياسة كامب ديفيد إطاراً عاماً للتسوية من خارج مضامين القرارات الدولية، وفي مقدمتها القرار رقم (٢٤٢)، على قاعدة التسويات الثنائية بدءاً من مصر وإسرائيل. ونقلت مفاوضات التسوية من عهدة الأمم المتحدة إلى عهدة الولايات المتحدة، توخياً لتصفية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بما في ذلك اختصار القضية الفلسطينية بصيغة للحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لم يتمكن النظام العربي من مواجهة سياسة كامب ديفيد، واستبدالها بسياسة مشتركة انطلاقاً من «مشروع فاس» أو غيره. هذا بالإضافة إلى تركّز النفوذ الأمريكي في منطقة الصراع بالتزامن مع تراجع النفوذ السوفياتي السابق والدور الأوروبي. لقد ظهرت أزمة قيادة النظام العربي بعد انكفاء الدور القيادي المصري، وسط حالة من المشاحنات العربية ـ العربية، والنزاعات الإقليمية والأهلية الداخلية. وباتت صيغ التسوية المطروحة على قاعدة «التسويات الثنائية» تشتت الجهود العربية في المجال الدبلوماسي.

من محددات اتفاقيات كامب ديفيد، التي باتت محددات عامة للتسوية من خلال صيغة مدريد: إنهاء حالة الحرب، والاعتراف الكامل بإسرائيل، وتطبيع العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، والحكم الذاتي الفلسطيني، وإقامة نظام (أو أنظمة) شرق أوسطي على حساب النظام العربي بدعم دولي عام وتدخل أمريكي خاص[١٣]. وصارت هذه المحددات ضاغطة على العرب أكثر من ضغطها على إسرائيل التي راحت تجيّرها لصالح تصورها للأمن الذاتي والإقليمي.

ب ـ حرب الخليج الأولى وتراجع القضية المركزية

مهما كانت دوافع وأهداف الحرب العراقية ـ الإيرانية، أو حرب الخليج الأولى (١٩٨٠ ـ ١٩٨٧)، فإنها ساهمت بتهميش الصراع العربي ـ الإسرائيلي على مستوى اهتمامات النظام العربي، وإفشال قيام الجبهة الشرقية المواجهة لإسرائيل بعد انكفاء مصر. هذا فضلاً عن زج قدرات مالية عربية في هذا الصراع الإقليمي، توازي كلفة الحرب الفييتنامية، وتزيد على كلفة الحروب العربية ـ الإسرائيلية جميعها التي خاضها العرب[١٤]، وفي هذا المعطى أبلغ من دلالة خطيرة على تحول النظام العربي عن القضية المركزية باتجاه الصراعات الإقليمية.

التقى كبار المحللين الاستراتيجيين في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على أن حرب الخليج الأولى واتفاقات كامب ديفيد شكلتا السبب الأهم لانشغال العرب عن المواجهة مع إسرائيل، ولعدم تمكنهم من شن حرب جديدة ضدها[١٥]، بل على العكس لاحظنا كيف أن إسرائيل شنت حرباً في صيف عام ١٩٨٢ ضد لبنان وسوريا والمقاومة الفلسطينية، فأوجدت معطيات جديدة لصالحها تخدم تصورها للتسويات الثنائية التي يجب أن تتحقق مع لبنان وسوريا والأردن والفلسطينيين.

ج ـ تفاقم النزاعات العربية ـ العربية

تفاقمت النزاعات العربية ـ العربية على المستوى الرسمي بين الحكومات وغدت سمة بارزة للنظام العربي مع الشروع بالتسويات الثنائية من كامب ديفيد إلى أوسلو. لنتذكر النزاع المصري ـ الليبي الذي بلغ المواجهة المسلحة في عام ١٩٧٧، والتوتر

---

(١٣) لمزيد من التفاصيل عن سياسة كامب ديفيد، انظر: عدنان السيد حسين، **عصر التسوية: سياسة «كامب ديفيد» وأبعادها الإقليمية والدولية** (بيروت: دار النفائس، ١٩٩٠).

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

(١٥) انظر التقارير السنوية لمعهد جافي للدراسات الاستراتيجية في الجامعة العبرية (تل أبيب)، وخصوصاً في عقد الثمانينيات من القرن العشرين.

الحدودي في عام ١٩٨٥، واحتدام النزاع المغربي ـ الجزائري حول الصحراء الغربية وما رافقه من تدخلات دولية، والخلاف الليبي ـ السوداني المتعلق بالنزاع في تشاد ومسائل القرن الأفريقي، والخلافات السورية ـ الأردنية ـ الفلسطينية على جبهة المشرق، فضلاً عن القطيعة السورية ـ العراقية، بعد سقوط «ميثاق العمل القومي» بين الجانبين تحت وطأة حرب الخليج الأولى والتنافس التقليدي على القيادة الحزبية والعربية[١٦].

لو أضفنا إلى كل ذلك انعكاسات الحرب اللبنانية على النظام العربي، والنزاعات الحدودية العربية المتنقلة بين المشرق والمغرب، لأدركنا مخاطر تراجع القضية العربية المركزية بالتزامن مع انحدار النظام العربي إقليمياً ودولياً، حتى باتت النزاعات العربية ـ العربية هي العنوان الأبرز بدلاً من سياسة التضامن واحتواء الخلافات الحكومية.

د ـ انعكاسات النزاعات الإقليمية

تركت حرب الخليج الأولى انعكاسات سلبية على العلاقات العربية ـ الإيرانية، ودار نقاش حاد على مستوى السياسيين والنخب الثقافية حول طبيعة العلاقة بين العروبة والإسلام، فتعمقت الالتباسات والاختلافات المذهبية لتأخذ طابعاً سياسياً مهدداً للوحدة المجتمعية العربية. وبدت الدول العربية ـ الأفريقية متباعدة سياسياً حيال النزاع الليبي ـ التشادي، والنزاع الصومالي ـ الاثيوبي، خصوصاً مع اشتداد الاستقطاب الدولي أيام الحرب الباردة.

لو أضفنا إلى هذه المعطيات الإقليمية تدهور العلاقات العربية ـ التركية في التسعينيات، مع قيام التحالف التركي ـ الإسرائيلي في المجالين الأمني والاقتصادي، وما سيحدثه من متغيرات إقليمية لصالح العلاقات الشرق أوسطية على حساب النظام العربي. . . لأدركنا مدى انعكاسات النزاعات الإقليمية على الدول العربية، وعلى العلاقات العربية ـ العربية المتراجعة، وعلى إسرائيل لجهة تمكينها من النفاذ إلى التأثير السلبي في مسار هذه العلاقات.

هـ ـ تركز ظاهرة التبعية

انتقلت المنطقة العربية من ضغط الاستقطاب الدولي ـ في الحرب الباردة ـ إلى تعاظم النفوذ الأمريكي مع الاندفاع في عملية التسوية السلمية. صحيح أن سقوط

---

(١٦) انظر: محمد حسنين هيكل، الحل والحرب. . (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٧٧)، ص ٤٧ ـ ٤٨.

الاتحاد السوفياتي، ووقوع حرب الخليج الثانية، ساهما إلى حد بعيد في زيادة الدور الأمريكي على مستوى قيادة النظام العالمي. . . لكن الصحيح كذلك هو تطوع الحكومات العربية للمساعدة على زيادة النفوذ الأمريكي في منطقة الصراع العربي ـ الإسرائيلي من دون مقابل!

ثمة مفاعيل سياسية للمساعدة المالية الأمريكية السنوية لمصر، وكذلك للأردن بعد توقيع اتفاق وادي عربة (عام ١٩٩٤). ويتعرض الفلسطينيون للابتزاز الأمريكي مالياً وسياسياً مع كل منعطف في تطور العملية السلمية منذ اتفاق أوسلو الأول (عام ١٩٩٣)، إلى اتفاق أوسلو الثاني (عام ١٩٩٥)، إلى مفاوضات واشنطن (عام ١٩٩٨) الرامية لاستئناف المفاوضات الثنائية بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.

إضافة إلى ذلك، يزداد الاعتماد العربي على الولايات المتحدة في الغذاء المستورد، بالتزامن مع تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسية في المنطقة العربية، ومع اختراق الإعلام العربي بالمؤسسات الغربية الكبرى المؤثرة في تقنيات الإعلام وتوجهاته السياسية[(١٧)]. هذا إلى جانب انكشاف الدول العربية النفطية أمام النظام العالمي بعد تراجع منظمتي «أوبك» و«أوابك»، خصوصاً بعد حرب الخليج الثانية، وتزايد الاعتماد العربي على التقانة الأمريكية.

كانت التدخلات الأمريكية في رسم السياسات العربية موجودة، وساعية إلى تعطيل التوصل إلى موقف عربي موحد[(١٨)]، فإذا بها تكبر في حجمها ومخاطرها مع تعميق التحالف الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي، وتركز ظاهرة التبعية العربية للسياسة الخارجية الأمريكية.

و ـ حرب الخليج الثانية والنزاعات الأهلية

هددت حرب الخليج الثانية النظام العربي على المستويين الرسمي والشعبي، وأضافت عوامل سلبية ضاغطة عليه. إنها المهد لانعقاد مؤتمر مدريد (١٩٩١)، وما نتج منه من معاهدات واتفاقات ثنائية، وهي التي زادت من النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط بعد قيام تحالف دولي واسع بقيادة الولايات المتحدة لم يعرفه العالم منذ انقضاء الحرب العالمية الثانية.

---

(١٧) انظر: عبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩).

(١٨) محمود رياض، **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ١١٩.

اللافت في هذه الحرب هو امتداد النزاعات العربية إلى العمق الشعبي العربي، فلم تعد محصورة بين الحكومات الرسمية. ثمة شكوك وخلافات داخل الشارع العربي أخذت تظهر، وتزيد من حدة النزاعات الأهلية العربية[١٩]. ومن البديهي أن توجد مثل هذه النزاعات الأهلية أزمة بنيوية للنظام العربي الذي بدا في حالة تفكك وتراجع لم يصل إلى درجتها منذ الحرب العالمية الثانية. فأية تسوية عادلة ستنشأ في ضوء هذه المعطيات العربية والدولية التي أفادت منها إسرائيل باقتدار ملحوظ؟

٢ ـ في نتائج تراجع القضية المركزية

مع تراجع القضية المركزية في أولويات السياسات العربية، أخذ النظام العربي يزداد ضعفاً، ويتجه نحو التصدع الذي بلغ أوجه في حرب الخليج الثانية. ومن مظاهر تصدعه: غياب مفهوم موحد للأمن العربي، وتراجع تأثير النفط العربي في العملية السلمية، ومحدودية دور جامعة الدول العربية.

برزت الأولويات الأمنية القطرية ـ الوطنية ـ على حساب القضية المركزية المتراجعة، مع المضي في عملية التسوية السلمية، وتفاقم النزاعات الإقليمية والأهلية. ولم يعد الأمن الدفاعي مرتبطاً بمواجهة إسرائيل ـ بشكل نسبي بين مجموعة الدول العربية ـ بقدر ما صار مرتبطاً بأولوية كل دولة. ولم تتمكن ظاهرة تكديس السلاح في تسع بلدان العربية ـ العراق، مصر، سوريا، العربية السعودية، ليبيا، الجزائر، المغرب، الأردن، الكويت ـ من تحقيق الأمن الوطني أو الأمن القومي العربي الشامل[٢٠]. هذا فضلاً عن انكشاف الأمن العربي بمعناه العام ـ الدفاعي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي ـ أمام التدخلات الدولية والإقليمية، فبدا العرب في حالة ضعف وتراجع مع شمول مفهوم الأمن لقضية الأمن البشري الذي يعني استقرار الإنسان العربي وتوفير مقومات حياته الكريمة.

لو أضفنا إلى هذه النتائج تراجع تأثير النفط العربي في مسار العملية السلمية، لأدركنا مدى انكشاف الأمن العربي على المستوى القومي. لقد جرت ممارسات عربية ضاغطة على الغرب في إطار النفط خلال حروب ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣، وحققت

---

(١٩) انظر: عدنان السيد حسين، «البيئة الإقليمية والدولية الضاغطة،» في: عدنان السيد حسين، منسق، **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ١٣٠ ـ ١٣٢.

(٢٠) انظر تقارير معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن، خلال أعوام التسعينيات من القرن العشرين، وكيف أن هذه الدول تأتي في مقدمة الدول المستوردة للسلاح، فضلاً عن تصنيف منطقة الشرق الأوسط في طليعة المناطق المستوردة للسلاح في العالم.

بعض النتائج المحددة[21]، إلا أن الضغط العربي تراجع تدريجياً في الثمانينيات ليصل إلى التلاشي مع تفجر حرب الخليج الثانية، وبروز الصراع العربي ـ العربي بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي تحت وطأة قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. وليس صدفة أن تصل منظمة «أوبك» إلى أضعف مراحلها بعد هذه الحرب، وأن تدخل الدول المنتجة والمصدرة للنفط في أزمات مالية واقتصادية.

لم تتمكن جامعة الدول العربية من وقف حالة التدهور العربي العام، ومحاصرة النزاعات العربية داخل البيت العربي، بل إنها تراجعت في بناها وفاعليتها على المستويين الإقليمي والدولي. لقد غاب التضامن العربي حول القضية الفلسطينية، وانتهكت سيادة دول عربية من دول عربية، واستشرت الحملات الإعلامية التشهيرية.. فماذا بقي من أهداف ميثاق الجامعة والاتفاقات والمعاهدات العربية الجماعية؟

صار العمل العربي المشترك شيئاً من الماضي، ولم تتمكن التجمعات الإقليمية العربية من فعل الكثير في تحقيق أهدافها. هكذا تقدم مجلس التعاون الخليجي ببطء ملحوظ، فيما بقي الاتحاد المغاربي العربي داخل دائرة الجمود.

مؤسسة «مؤتمر القمة العربية» متعثرة على رغم التحديات المتراكمة للوجود العربي. والمنظمات العربية التابعة للجامعة في حالة ضعف وارتباك كنتيجة للخلافات الحكومية. والمنظمات الأهلية العربية محاصرة داخل دولها... هذا ما برر للمحللين والدارسين الحديث عن انهيار النظام العربي، والمطالبة بالتأسيس لنظام جديد يراعي المتغيرات العربية والعالمية الجارية. أما قواعد التأسيس فإنها محل اجتهاد واسع، وتحتاج إلى تبصر ودراية بما يدور حولنا في العالم.

٣ ـ مشاريع لترتيبات إقليمية

مع تراجع النظام العربي تقدمت فكرة النظام ـ أو الأنظمة ـ الشرق أوسطي، الذي يمكن أن يضم دولاً عربية وغير عربية (تركيا وإسرائيل). ويصعب فصل هذه الفكرة عن وثائق عملية التسوية ومفاعيلها السياسية والقانونية، من حيث دعوة اتفاق كامب ديفيد الأول: «إطار السلام في الشرق الأوسط» إلى تحقيق التعاون على تنمية التطور الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار والأمن.. وتركيز خطابات مؤتمر مدريد على علاقات جديدة تعاونية بين دول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل.. وطرح

---

(٢١) انظر: يوسف عبد الله صايغ، «النفط العربي والقضية الفلسطينية،» في: الموسوعة الفلسطينية، القسم ٢: الدراسات الخاصة، مج ٥: دراسات القضية الفلسطينية، ص ١٢١١.

برنامج التعاون الإسرائيلي ـ الفلسطيني في مجال برامج التنمية في الشرق الأوسط[٢٢].. والتزام إسرائيل والأردن (اتفاق وادي عربة) إقامة مؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط، على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي.

عن المضمون الاقتصادي للنظام المقترح ثمة دراسات إسرائيلية معمقة، ومشاريع شرق أوسطية طرحت في مؤتمرات التعاون الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا: الدار البيضاء (١٩٩٤) وعمان (١٩٩٥) والقاهرة (١٩٩٦) والدوحة (١٩٩٧)، وتمحورت حول مسائل: العلم والتقانة، وانتقال العمالة، واستثمارات الطاقة، والرساميل العربية، والمياه العذبة.. والمجال الجيوسياسي لهذه المشاريع يطاول بلدان الخليج العربي بدءاً من إسرائيل والكيان الفلسطيني والأردن، أو هو من إسرائيل إلى تركيا مروراً بسوريا ولبنان. ونلاحظ كيف أن إسرائيل هي مركز هذا النظام، والتركيز الاقتصادي عندها سيكون على المياه العذبة والنفط ومشتقاته.

واكب الاندفاع الشرق أوسطي استعداد رسمي عربي للانخراط بتطبيع العلاقات مع إسرائيل في عهدي حكومتي رابين وبيريس، بالتزامن مع تراجع العلاقات العربية ـ العربية. وشهدت المفاوضات المتعددة الأطراف بداية أنشطة مشتركة، ولجاناً إسرائيلية ـ عربية شملت كلاً من: الكيان الفلسطيني، الأردن، عُمان، قطر، تونس، موريتانيا، المغرب..[٢٣]، إلا أن هذا الاندفاع انحسر بعيد وصول نتنياهو إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية في نهاية أيار/مايو ١٩٩٦.

أما عن المضمون الأمني للنظام الشرق أوسطي، فإنه يتأسس على فكرة التحالف الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي، الذي بدأ رسمياً في عام ١٩٨١ مع مشروع الرئيس رونالد ريغان للسلام في الشرق الأوسط. ويلحظ هذا النظام الأمني أدواراً تركية وخليجية إلى جانب الدور الأمني المركزي لإسرائيل[٢٤]... غير أن العلاقات الشرق أوسطية لا تنطوي على نسق واحد، أو نظام واحد، فضلاً عن غموض مستقبلها المرتبط بمسار العملية السلمية، وبالتدخلات الدولية في الشرق الأوسط.

---

(٢٢) انظر الملحق الرابع من اتفاق أوسلو الأول (تاريخ ١٣/٩/١٩٩٣).

(٢٣) انظر: المؤتمر القومي العربي، **حال الأمة: الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية خلال عام ١٩٩٤** (بيروت: المؤتمر، ١٩٩٥)، ص ٤٤ ـ ٤٦، و**المؤتمر القومي العربي السادس: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات (نيسان/ابريل ١٩٩٦)** (بيروت: المؤتمر، ١٩٩٦)، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٢٤) Washington Institute for Near East Policy, Strategic Study Group, *Persuing Peace: An American Strategy for the Arab-Israeli Peace Process: Final Report of the Washington Institute's Strategic Study Group* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1992).

العامل الثابت فيها هو تركيز دور محوري إسرائيلي في أي ترتيب إقليمي جديد.

من جهة أخرى، ثمة دور إيراني فاعل في منطقة الخليج، واستعدادات لترتيبات إقليمية مع دول مجلس التعاون الخليجي، غير أن وجود القوة العسكرية الأمريكية والقوى المتحالفة معها يطرح علامات استفهام كبيرة حول إمكانية تأسيس نظام إقليمي خليجي، هذا فضلاً عن إشكاليات العلاقات بين العراق وسائر الدول الخليجية. ثمة علاقات متحركة صعوداً وهبوطاً بين الدول الخليجية، واهتمامات دولية (روسية وأوروبية) بهذه المنطقة في ضوء مصالحها الاستراتيجية.

إذاً، أدى الانعطاف من المواجهة إلى التسوية إلى مزيد من تدهور الفعل العربي على المستويات كافة، وإلى تصدع النظام العربي الذي برزت نقاط ضعفه أكثر من المراحل السابقة. فاندفعت مشاريع الترتيبات الإقليمية، وإن كانت أسبابها التاريخية موجودة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. الجديد في مثل هذه الترتيبات هو التحول في العلاقات العربية ـ الإسرائيلية من المواجهة إلى التسوية، على رغم ما يكتنف هذه التسوية من تعثر، وتعقيدات واحتمالات التراجع.

ثالثاً: احتمالات مستقبلية

من الضروري معرفة مسار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وما بلغه على صعيد التسوية السلمية، وذلك توخياً لاستشراف المستقبل العربي بعدما باتت الدراسات المستقبلية أساسية في تحديد السياسات والاستراتيجيات الدولية.

هل ثمة إمكانات للتغيير السياسي العربي على صعيد النظم السياسية القائمة؟ وكيف يمكن النهوض بالنظام العربي من جديد ليس تلبية لنداء قومي ـ عاطفي بقدر ما استجابةً لضرورة حماية الوجود العربي في عالم متغير لا مكان فيه للكيانات السياسية الضعيفة؟

ثم، كيف يمكن بلورة إرادة عربية فاعلة إقليمياً ودولياً بما يؤدي إلى التعامل بفاعلية عربية مع مجريات الصراع الطويل، وما يمكن أن يبلغه من مآل؟

هذه الأسئلة وغيرها تحتم دراسة بعض الاحتمالات المستقبلية في ضوء الإمكانات العربية، والظروف الإقليمية والدولية الضاغطة في منطقة الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

١ ـ في التغيير السياسي

بقدر ما تستجيب السلطة السياسية لمتطلبات الشرعية في إدارة شؤون الدولة، وتحوز «رضى» المحكومين، بقدر ما يقوى النظام السياسي على مواجهة المشكلات

داخلياً وخارجياً. ومن أصعب الحالات الاجتماعية ـ السياسية أن يضطرب الوضع الداخلي في أية دولة بينما هي تستعد لمواجهة عدو خارجي، أو للدخول معه في تسوية مصيرية قد تستمر ردحاً طويلاً من الزمن!

كثيراً ما لاذت الحكومات العربية بـ «الشرعية القومية»، من خلال تأييد القضية المركزية، لكنها لم تستند إلى جبهة داخلية متماسكة اجتماعياً وسياسياً باستثناء التقاء الجماهير العربية حول هذه القضية. فمقومات الدولة الحديثة غائبة، وحشد القوى يتم تحت وطأة ردود الأفعال والحوادث الطارئة بعيداً عن التخطيط المستقبلي.

لذلك، ثمة استراتيجيتان على المديين القريب والبعيد، يمكن اعتمادهما لبلوغ الأهداف العربية:

أ ـ على المدى القريب

إطلاق حوار وطني شامل داخل الدولة، ومصالحات عربية ـ عربية بين الحكومات. إنه حوار هادئ بعيداً عن موروثات الماضي وما تحمله من صراعات فئوية مدمرة للوحدة الوطنية. فالمصالحة المطلوبة ليست لقاء أشخاص حول مصالحهم وحسب، بقدر ما هي لقاء حول سياسات واستراتيجيات وأهداف.

يصعب أن ينجح مثل هكذا حوار في ظل «حالة الطوارئ» المتنقلة بين البلدان العربية[٢٥]، المقيدة للحريات العامة، والمبددة لشرعية السلطة، والضاغطة على قوى المجتمع المدني كي تنعزل أو تهاجر عن أوطانها.. كما يصعب أن ينجح الحوار العربي ـ العربي، إذا لم يتكامل الوطني مع القومي، أو بكلام آخر، إذا لم ترتبط الشرعية الوطنية بالشرعية القومية. لا فعل قومياً من خلال ضياع الوطنيات العربية، ولا فعل وطنياً بمعزل عن الأهداف العربية المشتركة، وأولها صون الحقوق العربية المشروعة. وعبثاً نحاول البحث عن استقرار منشود لوطنية مهددة من داخلها من دون عمل عربي مشترك في إطار منظومة الأمن العربي.

ب ـ على المدى البعيد

ثمة حاجة موضوعية لبناء الدولة الحديثة، الدولة المدنية، المستندة إلى أهلية قانونية وسياسية. إنها دولة المجتمع المدني بما فيه من قوى اجتماعية، دولة حقوق

---

(٢٥) انظر: سعد الدين ابراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،» ورقة قدمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،** ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، والتعقيبات والمناقشات، ص ٤٠٣ ـ ٤٦٤.

الإنسان مع اتجاه العالم تدريجياً للربط بين هذه الحقوق ومسألة الديمقراطية. إذ كيف يمكن للإنسان المحطم سياسياً واجتماعياً أن يشارك في العمليات الديمقراطية؟

على أن هذه الدولة المنشودة لا تقوم في ظل أنظمة سياسية متحجرة، قائمة على هاجس الاستمرار في الحكم بصرف النظر عن الأهداف الوطنية والعربية. وبذلك يصير التغيير عملاً مطلوباً على المدى البعيد، وهو يستلزم متطلبات رئيسية:

قيام مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب السياسية والنقابات الاجتماعية والجمعيات الأهلية، فضلاً عن المؤسسات والمنظمات العربية غير الحكومية... إنها مؤسسات الحوار الجماهيري، حيث تتفاعل الأفكار والمصالح والمشكلات، ويتم التعرف عليها مباشرة، وبغير اصطناع إعلامي أو دعائي. ومهما أخفقت التجارب الماضية، خصوصاً تجربة الأحزاب السياسية، يبقى الحل في تطويرها والإصرار على إنجاحها بدلاً من إهمالها والقفز نحو المجهول. ولعل المدخل إلى مثل هذا النجاح هو إخضاع المصالح الفردية والفئوية لمنطق الشأن العام والمصالح المشتركة.

٢ ـ مقتضيات بناء النظام العربي

كيف يمكن التعامل مع المشكلات العربية ـ الراهنة والمستقبلية ـ من دون نظام للعلاقات العربية ـ العربية؟ وكيف يمكن مواجهة الأعباء والمتغيرات الدولية التي تفضي إلى مزيد من التكاملية، والإقليمية الموسعة، من دون تطوير النظام العربي؟

إذا ساد اقتناع عربي عام بأن قضية فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي هما مسألتان وطنيتان وعربيتان في آن معاً، نقطع شوطاً متقدماً على طريق التكامل ـ وليس مجرد التصالح ـ بين ما هو وطني وما هو قومي، لنكشف كل المخططات الإسرائيلية والدولية حيال المنطقة العربية، ولنكتب حول مرتكزاتها وصولاً إلى معرفة مخاطرها. فإذا كانت شاملة وتتعامل مع منطقتنا كمجموعة جيوبوليتيكية ـ وهي كذلك ـ نردّ عليها باستراتيجيا عربية مشتركة[٢٦]، ولا بأس أن تضطلع النخب العربية بهذه المهمة إذا ما قصرت الحكومات العربية، أو حالت دون إنجازها.

في ضوء التكاملية بين الوطني والقومي، نجد الأولويات الآتية:

أ ـ اعتبار حماية الوحدة الوطنية أولوية مطلقة، ومدخلاً رئيساً لتأسيس الدولة

(٢٦) انظر الوثائق المتعلقة بتعامل القوى الدولية مع المنطقة العربية في الفترة الواقعة بين حربي ١٩٤٨ و١٩٥٦، في: محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦).

الحديثة وبناء النظام العربي. هذا يقود إلى إسقاط كل الشعارات التي «تبرر» الاقتتال الداخلي، حتى ولو كانت تلك الشعارات ليبرالية ويسارية وقومية وإسلامية، ومهما كان بريقها.

ب ـ التركيز على تحديد وإبراز المصالح المشتركة للبلدان العربية كافة، مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، أي تلك المصالح التي تقود إلى مفهوم مشترك للأمن العربي، والأمن هنا لا يقتصر على أمن الدولة فقط وإنما يشمل أمن المواطن كذلك.

مثل هذا الاتجاه السياسي يستتبع بالضرورة فتح الحدود السياسية بين البلدان العربية، ووضع حد للمقاطعات العربية لهذه الدولة أو تلك، وإطلاق حركة انتقال الأفراد والرساميل والأفكار.. ومثل هذا الاتجاه السياسي يحترم في الوقت عينه المصالح الوطنية الخاصة، المرتبطة بواقع اجتماعي وسياسي معين داخل كل بيئة وطنية، أو بيئة محلية.

ج ـ إعادة الاعتبار لقضية فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي كقضية مركزية تشكل عامل جذب وتجميع للدول العربية، في حالتي الحرب والسلم معاً. إن إعادة الاعتبار تتحقق عبر رسم السياسات والاستراتيجيات الوطنية والعربية في ضوء هذه الأولوية، خصوصاً أن المصالح الوطنية تتأثر سلباً أو إيجاباً بمجريات الصراع ومآله، هذا عدا الاعتبار القومي الذي يشد العرب حكاماً ومحكومين.

على مدى خمسين سنة من عمر النظام العربي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تأكد الترابط العضوي بين النظام العربي والقضية المركزية، وأصبح هذا الترابط بنيوياً لا فكاك منه. هذا ليس تقديراً من جانب العاملين في حقل العمل العربي المشترك، بقدر ما هو تقرير استراتيجي عند كل القوى الدولية المعنية بمنطقة الصراع ومستقبلها الحضاري بوجه عام... أما القول إن الصراع مع إسرائيل أخّر مشروعات التنمية العربية، وشكل عبئاً ثقيلاً على بناء الدولة العربية، فهو غير دقيق من حيث ان الحروب الداخلية والإقليمية العربية استنزفت قدرات مادية وبشرية هائلة تفوق أضعافاً مضاعفة كلفة الحروب العربية ـ الإسرائيلية.

د ـ تطوير ميثاق الجامعة وصيغ العمل العربي المشترك بما ينسجم مع الأهداف العربية وأولوية الصراع. وهذا يقتضي:

ـ إنشاء محكمة عدل عربية لتسوية النزاعات بالطرق السلمية، بعدما غاب عن ميثاق الجامعة إنشاء آلية لتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء.

ـ الانتقال من تطبيق قاعدة الإجماع في التصويت، واتخاذ القرارات، إلى قاعدة

الأغلبية توصلاً إلى إعلاء الطابع المؤسسي للجامعة على ما عداه من اتجاهات محلية أو جهوية. وهذا يتطلب تفهماً علمياً لمفهوم السيادة وإعادة النظر فيه في زمن انحسار سيادة الدولة إقليمياً ودولياً، وفي مرحلة توسع مفهوم المنظمات الإقليمية وزيادة تأثيراتها[٢٧].

ـ تطوير البنى المؤسسية للجامعة من خلال تطوير صلاحيات الأمين العام، وإعادة تنظيم اختصاصات وأعمال المنظمات العربية بما يلغي تضارب الصلاحيات، ويحقق فكرة التكامل الوظيفي بينها.

ـ تثبيت آلية مؤتمر القمة العربي سنوياً كسلطة جماعية عليا للوحدات المكونة للنظام العربي، من دون أن تكون هذه الآلية على حساب مجلس جامعة الدول العربية أو المجالس الوزارية المتخصصة.

ـ إقرار ميثاق الشرف العربي، استناداً إلى ميثاق التضامن العربي (عام ١٩٦٥)، لوضع حد للخلافات بين الحكومات العربية، ولتحقيق مصالحة عربية عامة.

ـ اعتماد وثيقة إطار العمل العربي المشترك، التي أقرها وزراء خارجية دول «إعلان دمشق» في نهاية العام ١٩٩٦[٢٨] أساساً موضوعياً للتكامل العربي من حيث: عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية، وتجديد الالتزام بمعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي، والنهوض بالتنمية الاقتصادية مع العمل لإقامة منطقة تجارة حرة وصولاً إلى سوق عربية مشتركة، والعمل على تحقيق سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ونزع أسلحة الدمار الشامل من هذه المنطقة.

ـ تطوير الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أقره مجلس جامعة الدول العربية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، توصلاً إلى مشاركة المرأة العربية في تحمل مسؤولياتها الاجتماعية والوطنية، وتوخياً لتكريس الحريات والديمقراطية على مستوى الأفراد والجماعات.

ـ تطوير الصيغة التكاملية للتجمعات الإقليمية العربية ـ الاتحاد المغاربي العربي ومجلس التعاون الخليجي ـ لجهة زيادة حجم التبادل التجاري، وإنشاء مشروعات

---

(٢٧) أشار ميثاق الأمم المتحدة (الفصل الثامن) إلى دور المنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين، وجهودها في الحل السلمي للنزاعات المحلية. ويمكن أن تتعاون المنظمات الإقليمية مع مجلس الأمن الدولي لتحقيق هذه الغايات.

(٢٨) انظر نص هذه الوثيقة في: السفير، ١٩٩٦/١٢/٣٠.

اقتصادية مشتركة، وتسهيل حركة انتقال الأفراد والرساميل، وتحقيق التعاون الإعلامي.

ـ وضع اتفاقية عربية لتنظيم وتسهيل حركة انتقال الأفراد بين الدول العربية، خصوصاً في مجالي العمالة والتحصيل الجامعي، والتأكيد على إنفاذ بنود هذه الاتفاقية في مجمل الأحوال والظروف التي تمر بها العلاقات العربية ـ العربية.

ـ تطوير شبكة العلاقات الإعلامية، بما في ذلك استخدام التقانة الحديثة لزيادة تدفق الأخبار والتحليلات السياسية والبرامج التثقيفية العربية.

٣ ـ في الإدارة العربية للصراع

على رغم التضحيات الكبرى التي بذلها الإنسان العربي في ميدان الصراع مع إسرائيل بقي التعامل العربي الرسمي مضطرباً وقاصراً ومتفاوتاً في أدائه بين دولة ودولة. فلا كل الدول العربية دخلت الصراع بتفاصيله وأبعاده، ولا تعامل العرب ـ حكاماً ومحكومين ـ مع كل أشكال الصراع بالدرجة نفسها من العمل والاهتمام. هذا ما يقود إلى ضرورة إعادة تقويم مسيرة التسوية السلمية منذ اتفاقات كامب ديفيد إلى مؤتمر مدريد والاتفاقات الثنائية الموقعة، وذلك بهدف تحديث إدارة الصراع والتعامل مع المتغيرات العالمية بكفاءة واقتدار.

ثمة حاجة عربية إلى تفهم طبيعة الصراع الدولي من حيث هو تناقض إرادات بين أهداف الدول، وتعدد مظاهره السياسية والاقتصادية والتقانية والايديولوجية... وتعدد وسائله من خلال التهديد، أو التحالف، أو التحريض، أو الضغط.. والصراع بهذا المعنى قد يجر الدول المعنية به إلى مواجهة مسلحة. أما النزاع، فهو محصور في تعارض الاتجاهات بين دولتين ـ أو أكثر ـ حول قضايا محددة، ويمكن أن يكون نزاعاً مسلحاً أو دبلوماسياً[٢٩].

إذاً، يصبح مصطلح «الصراع العربي ـ الإسرائيلي» أكثر تعبيراً عن حقيقة الواقع من مصطلح «النزاع العربي ـ الإسرائيلي». وهو لا يعني فقط احتمال الحرب المسلحة، وإنما ينطوي على مواجهات في الميادين كافة كما أشرنا.

على الصعيد الاقتصادي، تبرز مسألتا المياه والطاقة في عمق الصراع، وتتخذان أبعاداً إقليمية ودولية في الحاضر والمستقبل، ويمكن أن تشكلا أسباباً إضافية لتعقيد

---

(٢٩) انظر: Pièrre de Senarclens, *La Politique internationale* (Paris: Armand Colin, 1992), pp. 41-49.

هذا الصراع بحكم مصالح القوى الإقليمية (إيران، تركيا..) ومصالح القوى الدولية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا..). هذا ما يقتضي تحديد ملف عربي عن المياه العذبة ـ بما فيه المشاريع الإسرائيلية والتركية حيالها ـ وملف آخر عن الطاقة ربطاً بنتائج حرب الخليج الثانية، وانعكاساتها على مصالح الدول المنتجة والمستوردة، والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. أمام هذا الواقع صار مطلب السوق العربية المشتركة ملحاً وأساسياً، خصوصاً أن ضغوط الإنتاج والاستهلاك للسلع الأساسية تزيد من أهمية تحقيقه.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، ثمة حاجة عربية للتعامل مع الداخل الإسرائيلي بعد تفهم ما يحتمل فيه من صراعات كامنة، وإمكانات تفاعل هذه الصراعات إذا ما تحققت هدنة مسلحة بين الجيوش المتقابلة. ويخطئ من يعتقد أن إسرائيل عصية على الخلافات السياسية والاجتماعية، وها هو نتنياهو يلخص رأيه بالداخل الإسرائيلي:

«إن الشعب اليهودي مرّ بتجارب كثيرة مؤلمة، من خراب هيكل سليمان إلى اغتيال اسحق رابين. نحن نقف اليوم أمام مفاوضات صعبة، وعلينا بذل جهود لردم الهوة القائمة بيننا، وتوحيد صفوفنا، لأن في وحدتنا قوتنا وخصوصاً حيال الأطراف الذين نتفاوض معهم. إن الخيار الماثل أمامنا هو إما أن نرأب الصدع ونتحد، وإما نوسع الانقسام وننهار»[٣٠].

إذا كانت الدبلوماسية هي أداة السياسة الخارجية، فإن التنسيق الدبلوماسي العربي يجب أن يرتكز على سياسات عربية مشتركة في إطار التخطيط الاستراتيجي، ذلك لأن تراشق الاتهامات الرسمية بين الحكومات العربية حول العلاقة مع إسرائيل، بما في ذلك عبارات «الاستسلام» و«الخيانة»، لا جدوى منه. المهم هو زيادة الفعل الدبلوماسي العربي في الوسطين الإقليمي والدولي.

وعلى الصعيد الإعلامي، ثمة إمكانات مادية عربية غير موظفة في سبيل الأهداف والمصالح المشتركة. يمكن إعداد برامج دعائية ـ ثقافية موجهة إلى الداخل والخارج معاً، برامج لشرح دوافع الصراع وطبيعته، والظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى كافة. فهل توظف الحكومات العربية التقانة الحديثة ـ شبكة الاتصالات المتطورة ـ للتفاعل مع الرأي العام عربياً وعالمياً؟

أما على الصعيد العسكري، فإن تكديس السلاح العربي بغير جدوى عربية، وتحويل بعض الدول العربية إلى دول مستوردة للسلاح الغربي ـ لأسباب اقتصادية

---

(٣٠) انظر كلام نتنياهو المنشور في: النهار، ٢٥/١٠/١٩٩٦.

غربية ـ من الأمور الضاغطة على العرب أكثر من الضغط على إسرائيل. إن الارتقاء بأولوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي يقود إلى استراتيجيا دفاعية مشتركة، من خلال مؤسسات النظام العربي، في إطار المسار العام للصراع، وليس من خارجه. قد ينكفئ الصراع المسلح بين الجيوش النظامية، لكن ليس إلى أمد طويل. وقد تحصل مواجهات مسلحة محدودة في إطار الضغوط المتبادلة، لكن المهم في هذه المراحل كافة التمسك بالهدف والاستراتيجيا المشتركة، ومن الأهمية بمكان أن يدفع العرب دول الشرق الأوسط كافة إلى نزع الأسلحة الاستراتيجية والتحرك دولياً لبلوغ هذا الهدف.

يبقى أن القرار السياسي العربي المتعامل مع مقتضيات الصراع، وتفاصيله، محكوم بتوسّع مفهوم الأمن ليطاول استقرار الدولة والإنسان ـ المواطن معاً. فلم يعد الأمن مقتصراً على الأمن الدفاعي من خلال الجيوش وترسانة السلاح، وإنما يشمل في ما يشمل الوحدة الداخلية، وأمان المواطن كي يمارس خياراته... يصعب على السلطة الفلسطينية، والحال هذه، تجاهل هذا المتغير بينما هي تراقب الطرف الإسرائيلي الذي سبقنا في استيعاب مفهوم الأمن وتطبيقاته العملية. وكذلك يصعب على الدول العربية المحيطة بإسرائيل تجاهله أيضاً.

ولكي يأتي القرار السياسي رشيداً، يتوجب إسناده إلى الحقيقة العلمية. هذا ما يقود إلى اعتماد سياسة الارتقاء بالبحث العلمي، وتشجيع مراكز الأبحاث والدراسات العربية على أن تتأسس وفق قواعد عصرية، وأن تتواصل معرفياً بغير قيود سياسية أو بيروقراطية[٣١].

في مواجهة سياسة الاختراق الإسرائيلية، ستضغط سياسة العزل العربية؛ سياسة رفض تطبيع العلاقات، وكشف مخططات العدو، وتحصين الداخل العربي حتى يقوى على مواجهة كل أشكال الصراع في مراحل مختلفة.

على أن هذه الإدارة العربية لتفاصيل الصراع محكومة بالعوامل الإقليمية والدولية، وبالمتغيرات الحاصلة، وما يمكن أن يحصل في المستقبل. ثمة عنوانان كبيران للتحرك العربي في المحافل الدولية هما: التمسك بتنفيذ القرارات الدولية، والمطالبة بإنفاذ حق تقرير المصير (Self-Determination).

صحيح أن ازدواجية المعايير الدولية ـ لأسباب سياسية ـ عطلت إنفاذ القرارات الدولية المتعلقة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، وصحيح أن الأمم المتحدة باتت مبعدةً عن ممارسة دورها في عملية التسوية، لكن الصحيح كذلك هو تسارع المتغيرات

---

(٣١) تشير الدراسات المعاصرة إلى تقدم إسرائيل في مجال البحث العلمي، لتصل إلى مستوى متقدم مقارنة بمستوى كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال.

الدولية، وحاجة العرب إلى سند قانوني لتحركهم بينما تراجعت قدرتهم على التأثير في صنع القرار الدولي. ولا يجوز التخلي عن الحجة القانونية مهما كانت طبيعة النظام الدولي.

على صعيد آخر، يعود مبدأ حق تقرير المصير ليأخذ بريقه الدولي في نهاية القرن العشرين، وليجد آذاناً صاغية لمفاعيله على الصعيد العالمي. ولا نغالي إذا قلنا إن القضية الفلسطينية تشكل نموذجاً حياً لهذا المبدأ، ومبرراً دائماً لطرحه والتمسك بمفاعيله لجهة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

من أخطر الحالات أن تركن السياسة الخارجية العربية للإدارة الأمريكية منذ اتفاقات كامب ديفيد وحتى الآن، بالتزامن مع تركز ظاهرة التبعية، ومع تعميق التحالف الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي في إطار الاستراتيجيا الأمريكية للسيطرة الأمنية على منطقة الشرق الأوسط[٣٢]. في هذه الحالة قد تستبعد الدول العربية إعمال الفعل الأوروبي والآسيوي والعالمي في العملية السلمية، وتدفع بعض القوى الدولية إلى السلبية تجاه القضايا العربية، علماً بأن الاتحاد الأوروبي ـ على سبيل المثال ـ بقي المساعد الأول لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، والمؤيد الأول للحقوق العربية في مجمل المناسبات الدولية بعد حرب الخليج الثانية. ويمكن الإفادة من الموقف الإيراني المناهض لإسرائيل، بمعزل عن الإشكاليات الموجودة بين إيران ودول الخليج العربية، انسجاماً مع أولوية الصراع مع إسرائيل. كما تجدر محاصرة الخلافات العربية ـ التركية المتعلقة بالمياه العذبة، والمسألة الكردية، وما يتصل بها من اعتبارات أمنية، هذا على رغم التحالف الإسرائيلي ـ التركي الآخذ بالظهور[٣٣].

قد تفترض إدارة الصراع اعتماد دبلوماسية مرنة من جانب العرب في تعاملهم مع القوى الإقليمية والدولية. وثمة اختلافات في المصالح الدولية يمكن النفاذ من خلالها للتأثير في مواقف هذه القوى من مسار الصراع الطويل ومآله. إنها دبلوماسية متحركة مع كل متغير دولي يمكن أن يحصل، فمنطقة الصراع العربي ـ الإسرائيلي هي الأكثر تأثراً بالمتغيرات الدولية بحكم الموقف الجيوستراتيجي وتقاطع المصالح الدولية.

---

(٣٢) انظر: **Washington Institute for Near East Policy, Strategic Study Group, *Persuing Peace: An American Strategy for the Arab-Israeli Peace Process: Final Report of the Washington Institute's Strategic Study Group.***

(٣٣) يمكن الانطلاق من مضمون البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي المنشور بعنوان: «مؤتمر القمة الإسلامي: البيان الختامي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٨ (شباط/فبراير ١٩٩٨)، ص ١٧٩ ـ ١٨٢.

تعقيب (١)

متروك الفالح(*)

بداية نشيد بدراسة د. عدنان السيد حسين عن «الإمكانات السياسية العربية» ذات الصلة بالمواجهة بين العرب وإسرائيل واحتمالاتها المستقبلية. تلك الدراسة جمعت ما بين الواقع من حيث التعرف عليه وفهمه، وما بين الفلسفة من حيث تغيير ذلك الواقع إلى ما يجب أن يكون عليه، وبخاصة في مجال إدارة الصراع أو التسوية بين العرب وإسرائيل مستقبلاً. ومع ذلك فإن لدينا بعض الملاحظات التي تشكل مداخلتنا للدراسة وبالتالي إثارة بعض النقاط التي قد تفتح المجال لأسئلة وأبعاد أخرى ذات صلة بالموضوع. إن مداخلتنا تركز على الربط بين «السياسي» والدولة ـ العربية من حيث سلطتها ونخبتها وإدارتها وما يتصل بـ «الإمكانات».

ـ ١ ـ

بداية فإن مقولة «الإمكانات السياسية العربية» تنطوي على عبارات أو مفاهيم عدة وبخاصة «الإمكانات» و«السياسية». وتلك المفاهيم تحتاج إلى تحديد لكي تستقيم الأمور. إن كلمة «السياسية» تتعلق بـ «السياسي» والمصطلح الأخير يتعلق بمفهوم كلمة «السياسة» ويرتد إليها. والسياسة تعني تلك النشاطات أو الممارسات أو الأعمال أو التفاعلات الإنسانية أو البشرية أو بعضاً منها داخل مجتمع ما (دولة) أو بين مجتمعات متعددة (بين دول)، التي عادة ما تتراوح بين الصراع أو التعاون أو خليط منهما بكل أشكالهما وأبعادهما ووسائلهما على الموارد والقيم (مادية أو معنوية بشرية أو غير بشرية) من أجل الاستحواذ عليها أو توزيعها أو المساهمة في توزيعها، وكذلك في إدارة وتنظيم وضبط وتوجيه تلك التفاعلات، بما يؤدي إلى المحافظة على حياة ذاك

(*) أستاذ في قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإدارية ـ جامعة الملك سعود.

المجتمع أو تلك المجتمعات، وبما يحقق توازنها وتقدمها واستمرارها أو السيطرة عليها. وذاك الصراع و/أو التعاون على الموارد وإدارتها داخل مجتمع معين (دولة) أو بين مجتمعات متعددة (دول) تنطوي على قدر غير قليل من القوة من جانب أولئك المعنيين بتلك الإدارة والضبط. وتلك القوة ـ التي تعني القدرة على التأثير في الآخرين بالاتجاه المطلوب (سلباً أو إيجاباً) من قبل الأفراد أو الجماعات أو الدول تجاه بعضهم البعض باستخدام الإكراه أو الإقناع أو بهما معاً ـ تنطوي على توفر الموارد (مادية ومعنوية) وتوظيفها التوظيف الأمثل بما يحقق ذلك التأثير المطلوب، وبالتالي تلك الإدارة وذلك الضبط أو التوجيه على مستوى مجتمع ما (دولة) أو على مستوى مجتمعات أكبر وفي ما بينها (الدول والعالم). من هنا فإن هناك علاقة قوية جدلية ومستمرة غير منفصلة بين الموارد (معنوية ومادية) ومفهوم القوة، إذ إن توظيف الموارد يحتاج إلى قوة واستخدام القوة بما هي موارد موظفة يؤدي إلى مزيد من الاستحواذ على الموارد وبالتالي القوة. وطبيعي أن تكون الإدارة والقائمون عليها في صلب تلك المعادلة.

عليه، فإن كلمة «السياسي» تعنى بأي شيء قليل أو كثير يتصل بتلك التفاعلات المتمحورة حول الموارد المادية أو المعنوية أو بإدارة تلك التفاعلات وضبطها وتوجيهها داخل مجتمع ما أو بين مجتمعات أكبر، وبصلة تلك الإدارة والضبط بالقوة وعناصرها وبنيتها ومؤسساتها والنزوع نحوها أو محاولة المساهمة أو التأثير فيها وارتدادها إلى الموارد مرة أخرى. كذلك فإن دراسة تلك التفاعلات أو أبعادها أو أطرافها ومحاولة فهمها أو تفسيرها أو توجيهها تقع في إطار «السياسي» و«السياسة» وسواء كانت واقعاً (ما يجري بالفعل أو جرى) أو فلسفة (ما يجب أن يكون عليه الواقع).

ـ ٢ ـ

تلك الإدارة للموارد وللتفاعلات حولها، ولما يتصل بها من فئات أو جماعات وبما تنطوي عليه من قوة، إنما تمثل الإمكانات أو المقومات، والتي في النهاية تُعنى بطبيعة النظام السياسي لمجتمع أو مجتمعات ما من حيث هو سلطة ومن حيث بنية (مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية)، ومن حيث هي سيرورة واتخاذ قرارات (صناعة القرار) وصلة ذلك بمسألة القيادة أو النخبة الحاكمة وطبيعة تكوينها ووصولها للسلطة وخروجها منها، كذلك ما يتصل بالقرارات من الأهداف والاستراتيجيات والسياسات الملائمة للتعامل مع تلك التفاعلات (الصراع والتعاون) على النحو الذي يحقق توازن المجتمع وتقدمه واستمراره على المستوى الداخلي أو بقاءه وحقوقه وموارده تجاه المجتمعات الأخرى في إدارته لتلك التفاعلات على الموارد مع المجتمعات الأخرى

خارجياً. والأمر يتصل كذلك بمسألة إدراك تلك النخب الحاكمة للأولويات والإمكانات والأدوار للذات (دولهم) وللآخرين (الدول الأخرى) للتعامل مع تلك التفاعلات وقضاياها وأطرافها.

تلك النخبة أو القيادة الحاكمة وإدراكها وفاعليتها في إدارة تلك التفاعلات وأطرافها تعتمد على توفر عناصر ذات كفاءة عالية من حيث توافرها على الأبعاد المعرفية والضرورية وتوظيف المعلومات الضرورية والتواصل مع مراكزها المنتجة، وكذلك في توافرها على الخبرة في التعامل مع تلك المعطيات وفهمها لطبيعة تلك التفاعلات وأطرافها ومن ثم التعامل معها. وتلك القيادة والنخبة تنطوي على قدر من الآلية السليمة والسلمية لوصولها إلى دفة الإدارة والسلطة تلك، وكذلك لتدويرها أو استبدالها أو الخروج منها. كل ذلك في النهاية ينطوي على قدر كبير من العلاقة بين الدولة (السلطة) ونخبتها والمجتمع بتكويناته الفردية والجماعية من حيث قيامها (أو عدم قيامها) على مقومات دستورية وقانونية تحكم العلاقة وتضبطها على نحو واضح بما في ذلك فصل السلطات وتحديد الاختصاصات والممارسات والحقوق والواجبات، وكذلك المساءلة والمحاسبة. وبقدر ما تكون النخبة والقيادة الحاكمة مفتوحة غير مغلقة، ديمقراطية في وصولها للسلطة والإدارة، وكذلك في خروجها منها بما يعني عدم احتكارها المتواصل، وبقدر ديمقراطية اتخاذ القرارات وصياغتها وإعطاء مجال واسع للمشاركة للقوى السياسية والشعبية ومراكز الأبحاث والقائمين على الدراسات فيها، بما يتضمن دستورياً وفعلياً مسؤولية تلك القيادة عن المخرجات والسياسات والقرارات ذات الصلة بالتعامل مع تلك التفاعلات الصراعية أو التعاونية وضبطها وتوجيهها، بما يؤدي إلى مزيد من احتواء الصراعات وتعظيم التعاون بين أفراد وفئات المجتمع وتكويناته، وبما يحقق المطالب والاحتياجات المشروعة لها تجاه الموارد والقيم، تكون شرعية النظام السياسي ونخبته متوفرة وعالية، والعكس صحيح.

- ٣ -

من هنا تأتي فكرة وأهمية «الإمكانات السياسية» من حيث ارتباطها الوثيق بطبيعة الدولة العربية من حيث هي سلطة وإدارة ونخبة وطريقة صياغة واتخاذ قرارات تجاه تلك التفاعلات وتشعباتها وقضاياها وأطرافها، وكذلك علاقة كل ذلك بالمجتمع من حيث هو جماعات أو أفراد ذات مطالب وحقوق وعليها واجبات، وكذلك من حيث هو تكوينات وبنى (المجتمع الأهلي التقليدي والحديث) ذات نشاطات وتفاعلات صراعية أو تعاونية على الموارد، وبالتالي متصلة بمصالحها، ولكنها أيضاً تتصل بتلك السلطة (الدولة) والقائمين على إدارة تلك التفاعلات من حيث ترشيدها ومساءلتها

ومراقبتها وفي إطار الفصل بين السلطات وبما يحقق تلك المساحة للمراقبة والمساءلة والحد من تعسف تلك السلطات أو واحدة منها، وبخاصة التنفيذية، وبالتالي النخبة والقيادة الحاكمة.

والدولة العربية بطبيعة تكوينها، وبخاصة في ما يتعلق بأولئك القابضين على السلطة (النخبة والإدارة) وطبيعة اتخاذ القرارات فيها، وهي دولة أو سلطة ـ عصبية تقوم على عصبية محددة بسيطة أو مركبة، وغالباً ما تكون أتت بطريقة الاغتصاب للسلطة بداية، وغالباً ما كانت ذات طابع عسكري أو وراثي وبخلفية ريفية الطابع، ولكنها جميعاً وبغض النظر عن كونها مدنية أو عسكرية محافظة أو غير ذلك تتجه لتوليد سلطة ـ عصبية وراثية[1]. إنها سلطة محتكرة ومتوحدة ومشخصنة في يد الرئيس أو الزعيم أو الملك أو الأمير، وحيث الأمر كذلك ومع انعدام الفصل بين السلطات، فإن ميدان أو حقل السلطة واتخاذ القرارات يبدو محصوراً بفرد أو أفراد قليلين، وبالتالي فإن المشاركة من قبل فئات المجتمع، وبخاصة قواها السياسية الرئيسية ومراكز الأبحاث بكل تجلياتها وقدراتها، إما ممنوعة تماماً أو مقيدة إلى درجة كبيرة، وبالتالي فإن تأثيرها في صناعة القرارات ـ والقرارات وآلياتها واتجاهاتها في التعامل مع تلك التفاعلات الصراعية أو التعاونية، وبما يعني احتواء الصراع وتعظيم التعاون داخلياً أو إدارة ذلك الصراع والتعاون خارجياً مع الأطراف الأخرى ـ تبدو ضئيلة إن لم تكن معدومة أصلاً. من هنا فلا مراكز أبحاث (دراسات ومعلومات)، ولا أهل فكر وثقافة أو رأي، ولا أهل تجربة وخبرة، ولا أهل مصالح من فئات المجتمع بتكويناته الأهلية التقليدية أو الحديثة مرغوب فيهم، ولا في خدماتهم من قبل القابضين على السلطة/ الدولة في معظم إن لم يكن كل البلدان العربية. ولعله من المثير للملاحظة والاستغراب والتساؤل أن تقوم بعض البلدان العربية بالاعتماد على دراسات ومراكز خارجية، وبخاصة غربية وأمريكية، على وجه التحديد وبتكاليف باهظة، مع إهمال واضح لمراكز أبحاث محلية والقائمين فيها وعليها إلى درجة أن هناك مراكز بحوث ودراسات موجودة من دون أن تعمل أو أن يطلب منها القيام بأية دراسة تبدو ذات صلة بالسياسات والاستراتيجيات والأهداف المتصلة بصناعة القرارات، وبخاصة في إطار العلاقات الدولية وإدارتها.

وحيث الأمر كذلك، فإن الدولة العربية وسلطتها كانت وما زالت تتجه في

---

(١) حول طبيعة الدولة العربية من حيث عصبية السلطة وخلفيتها الاجتماعية والظاهرة الخلدونية لها، انظر: متروك الفالح، «ابن خلدون ونظريات الثورة: نظريته في الثورة ومفهوم العصبية،» دراسات (الجامعة الأردنية/كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية) العدد ٢ (آب/أغسطس ١٩٩٦)، ص ١٦٧ ـ ١٨٤.

إدارتها لتلك التفاعلات على الموارد بكل تجلياتها وأبعادها إلى ما يحفظ أمنها كسلطة ونظام حاكم وليس كدولة. ومن هنا كان الاهتمام والتركيز على زيادة الإنفاق العسكري والأمني الداخلي وعدم الاهتمام بتقديم وتوزيع الموارد والقيم عن طريق المخرجات والسياسات المتصلة بتوزيع الخدمات بشكل متوازن، بحيث تلبي احتياجات ومطالب جميع أفراد المجتمع وفئاته ومناطقه، وبما يتسق وتحقيق التنمية المتوازنة للجميع، التي بدورها وعن طريقها بشكل أساسي يمكن احتواء وتقليص التفاعلات الصراعية على الموارد إلى أدنى الحدود، وفي الوقت نفسه زيادة درجات ومستويات التعاون حولها وفي ما بينها إلى أقصى الحدود.

ـ ٤ ـ

إن التنمية في البلدان العربية وإدارتها تعني وتساوي في الوقت نفسه النمو المتزايد والمطرد لظاهرة «المدن» المتمركزة أساساً في مراكز ومناطق بعينها، وما يصاحبها من إنتاج سياسات ذات صلة بتوفير وتركز بعض الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والطرق والمواصلات والاتصالات والسكن... الخ، إن تنمية بهذا التوجه وهذه السياسات وتركزها، تعني أن بقية المجتمع وفئاته محرومة من تلك السياسات التوزيعية لتلك الموارد، وبالتالي أدت بفئات متزايدة منها إلى الهجرة إلى تلك المراكز العمرانية أو الإشغالات الاجتماعية المسماة «مدناً»، والتي بدأت تكبر حجماً ومساحة واشغالات اجتماعياً، ودونما أن تكون بالضرورة قادرة على أن تلبي حتى حاجات ساكنيها وشاغليها من كل الفئات الاجتماعية. لذلك ليس غريباً أن تجد أحزمة متزايدة من الفقر والبؤس تحيط بتلك الإشغالات والمراكز الاجتماعية المسماة «مدناً»، وبالتالي عدم تعدد الخدمات والسياسات التوزيعية للموارد بشكل يكفل وصولها إلى ساكنيها وقاطنيها بما في ذلك أطرافها. من هنا ليس غريباً أن تجد تلك المراكز العمرانية أو الإشغالات الاجتماعية المسماة «مدناً» عربية أنها ليست «مدناً» بالمعنى التاريخي والمدني[٢] للكلمة، وإنما هي «مدن ـ متريفة». إنها تنمية المركز والأطراف سواء على مستوى البلد ككل أو على مستوى ظاهرة «المدن» ذاتها.

---

(٢) هذا ما توصلنا إليه عن عدم فاعلية المجتمع المدني وانتفائه في ما يخص علاقته بالديمقراطية والدولة في البلدان العربية وارتباط ذلك بتلك التكوينات الاجتماعية المدنية والريفية في المدن العربية. حول ذلك انظر: متروك الفالح، «المجتمع والديمقراطية والدولة في الجزيرة العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني على ضوء تريّف المدينة العربية،» في: ريما الصبان، منيرة أحمد فخرو ومتروك الفالح، **قضايا وهموم المجتمع المدني في دول مجلس التعاون: المؤسسات، التشريعات، الأقليات** ([دبي]: منتدى التنمية؛ الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٩٨)، ص ٥٢ ـ ١٠٠. وهذه الدراسة هي جزء من دراسة أعم وأشمل عن الفكرة نفسها عن جميع البلدان العربية في طريقها للصدور قريباً.

إن الأمر على هذا النحو يبدو مرتبطاً بطبيعة تكوين وتشكيل الإدارة ذاتها من حيث عناصرها البشرية وارتباطاتها بعصبيات بعينها وذات خلفيات محددة ولربما آتية من مناطق واشغالات بعينها، وبالتالي حرمان وعدم تمكين عناصر بشرية أخرى ذات كفاءة وخبرة وآتية من تلك المناطق والأطراف من أن تشارك في الإدارة وفي اتخاذ القرارات والسياسات التوزيعية للموارد لها ولغيرها. الأطراف هنا ليست بالضرورة الأقليات وإنما كل أو بعض من تلك الفئات الاجتماعية من الأكثرية أو الأقلية التي حرمت من الموارد أو من المساهمة في إداراتها، سواء على مستوى الإدارة المركزية للبلد ككل أو على مستوى الإدارة المحلية للإشغال الاجتماعي للمناطق أو المحافظات التي توجد أو تعيش فيها في الأصل. وكما هو واضح من خلال الظاهرة المسماة «مدناً» في البلدان العربية والتي تتمركز التنمية فيها على حساب أطرافها وفئات غير قليلة من ساكنيها هي ذاتها، فإن الإدارة المحلية للأطراف واشغالاتها يهيمن عليها أفراد هم في الغالب امتداد لنخبة الإدارة المركزية وعصبياتها. من هنا فإن أبناء المناطق والمحافظات والإشغالات الاجتماعية المسماة «أطرافاً» ليسوا فقط محرومين من المساهمة في إدارة وتوزيع الموارد على مستوى البلد (الدولة) ككل، وإنما حتى على مستوى مناطقهم ومحافظاتهم وإشغالاتهم الاجتماعية ذات الامتداد الطبيعي لهم مباشرة. اننا بحاجة ليس فقط إلى مناطق حكم ذاتي بإدارة محلية للأقليات فقط، وإنما أيضاً بحاجة إلى مناطق وإدارات حكم ذاتي حتى لفئات اجتماعية ومناطق غير قليلة من الأكثرية. إن الحاجة تدعو إلى إعادة صياغة الدولة على قاعدة الصيغة الاتحادية وتتيح المشاركة فعلياً على مستوى الإدارة المركزية لجميع الفئات الاجتماعية والإشغالات الاجتماعية، مع إعطاء دور أكبر لأهل المناطق والمحافظات والإشغالات الاجتماعية الأخرى لأن يديروا شؤون مناطقهم، وأن يساهموا بإدارة التنمية على مستوى مناطقهم بما يحقق التنمية المتوازنة مع بقية المناطق الأخرى، وبالتالي تكون التنمية عامة ومتوازنة ومعممة. وحتى تتغير الأمور بهذا الاتجاه، فإن إدارة التنمية تبقى مشوهة من حيث تكوينها ونخبتها وإداراتها للموارد وللتفاعلات حولها وأطرافها.

- ٥ -

وطالما بقيت الإدارة تلك على حالها، فإنها وبطبيعة تكوينها وتعاملها مع الموارد والتفاعلات حولها وأطرافها في جميع البلدان العربية عامة، ستكون عرضة وبشكل دائم، كما كانت من قبل، لاتخاذ سياسات وقرارات ذات مخاطر عالية، وغالباً ما تكون ذات طبيعة كارثية ومؤدية إلى مزيد من الصراعات سواء على مستوى الداخل أو على مستوى المنطقة والعلاقات الدولية فيها ومعها. تلك الإدارة وتصرفاتها الفردية ودونما محاسبة أو مراقبة أدت في الغالب إلى مزيد من الاختراق الخارجي لتلك البلدان

ولتلك المنطقة تدريجياً في فترات سابقة، ثم بشكل مباشر ومتسارع وكبير في الفترات الأخيرة، وبخاصة منذ بداية التسعينيات فصاعداً، مما أدى إلى ارتهان الدول العربية وسلطاتها ونخبها الحاكمة في معظمها إن لم تكن كلها لإدارة تلك القوى الخارجية، وبخاصة الغربية، وبالذات الأمريكية، وسواء أكانت البلدان العربية معارضة أم حليفة لها. من هنا لم تعد الشرعية الداخلية مهمة مهما كان مصدرها. إن جميع الدول العربية من دون استثناء، وإن بدرجات متفاوتة، أصبحت تعتمد في شرعيتها على العامل الخارجي، وبخاصة الغربي، وتحديداً الأمريكي منه. الإسلام والعروبة وقضاياهما والزعامة التاريخية وإنجازات التنمية لم تعد تستطيع أن تقدم للدولة ـ في ضوء علاقة الدولة بالمجتمع وعلى خلفية تلك الإدارة ونخبتها وطبيعتها وتعاملها مع الموارد وتفاعلاتها وأطرافها ـ دعائم الشرعية ومصادرها. ومع تآكل مصادر الشرعية الداخلية واعتمادها على الشرعية الدولية والحماية منها أو المحاصرة لها، ومع تزايد الصراع الداخلي بين الدولة والمجتمع، فإن الخوف كل الخوف أن تستمر تقسيمات خطوط العرض لعدد من البلدان العربية مع إضافة تقسيمات أخرى جديدة من خطوط الطول لبعض الدول العربية الأخرى، وبخاصة الحليفة أو المهادنة لها.

ـ ٦ ـ

بناءً عليه، وحيث طبيعة الدولة العربية كذلك من حيث إمكاناتها السياسية على مستوى الداخل وفي تعاملها مع الخارج، فقد كانت الإمكانات السياسية العربية انعكاساً لتلك الدولة وطبيعة سلطاتها وتكوين نخبها واتخاذ القرارات فيها، وبالتالي إدارة الموارد والتفاعلات وأطرافها حولها. من هنا فإن العلاقات العربية ـ العربية بما هي تفاعلات وذات طبيعة صراعية أو تعاونية على الموارد (مادية أو معنوية، بشرية أو غيرها، بما في ذلك القيادة والزعامة والايديولوجيا... الخ) في ما بين البلدان العربية، لم تكن لتجد إدارة ذات قيادة رشيدة تستطيع التعامل مع تلك التفاعلات على الموارد سواء في ما بينها أو بينها وبين الأطراف غير العربية المجاورة أو المعادية مثل الدولة الصهيونية.

وحيث تلك الطبيعة المنفردة للإدارة في قراراتها وإدراكها لأولوياتها ذات الصلة بالنظام الحاكم والحكم وببعده الأمني بخاصة وما ارتبط بها من قرارات وهموم ذاتية ذات مخاطر عالية، فقد تولد لدى الإدارات العربية ونخبها عدم الثقة وعدم المكاشفة، مما أدى إلى أن تدار التفاعلات العربية حول الموارد والقيم وتوزيعها وضبطها عن طريق الأزمات والصراع، وأدى كذلك إلى مزيد من تفاقم التفاعلات الصراعية في ما بينها ودونما قدرة على التحكم فيها أو إدارتها، بمعنى احتوائها وتقليصها من خلال اتباع سياسات تزيد من التعاون وتقلص من عوامل الصراع بانتهاج سياسات توزيع

للموارد والقيم، بما يفي بتطلعات وحاجات القوى العربية، وبما يحقق التوازن والتكامل في ما بينها صوناً وحماية لها. ليس هناك آليات وأطر للحوار والتفاوض في ما بين البلدان العربية، وإن توفرت فإنها محكومة بطبيعة تكوين السلطات والنخب العربية ذاتها وطريقة إداراتها لشؤونها الداخلية ذات الصلة بالموارد والتفاعلات حولها والتعامل مع أطرافها. لعله من المثير أن تكون الدولة العربية بما هي سلطات ونخب وإدارات قاسيةً في تعاملاتها وإداراتها للتفاعلات في ما بينها إلى درجة الاستماتة في مفاقمة الصراع والابتعاد عن التعاون، وكذلك في عدم التشاور حول التعرف على الموارد المشتركة وطرق توزيعها بشكل يكفل مزيداً من التعاون ويقلل من الصراع. بالمقارنة تبدو جميع البلدان العربية من حيث نخبها وسلطاتها وإداراتها طيعة مرنة خاضعة ومذعنة أكثر من اللازم في تعاملاتها مع الدول غير العربية والإقليمية وغيرها، وبخاصة الغربية والأمريكية على وجه التحديد.

ـ ٧ ـ

إن ترابط المجتمعات العربية في ذهنياتها وثقافتها ومعتقداتها وقيمها وتاريخها، وعلى رغم تقاطعات الحدود، هو الذي جعل من فلسطين ـ باعتبارها أرضاً وشعباً وحقوقاً، وبالتالي من الموارد العربية الحيوية والأساسية والتي في الأصل لا يمكن التنازل عنها ـ قضية حاضرة ماثلة أمام العرب، وبالتالي كان اضطرار الحكومات العربية الرسمية للتعامل معها من أجل الاستفادة منها كمصدر لشرعيتها واستمرارها. وحيث إن فلسطين أرضاً وشعباً وثروات وقيماً ومعتقدات تم اغتصابها من قبل العدو الصهيوني، فإن الصراع ما بين الكيان الصهيوني والعرب كان لا بد من أن يقع ويدور حولها.

إن الدول العربية بطبيعة تكوينها السياسي من حيث سلطتها ونخبتها وإداراتها للتفاعلات حول الموارد وأطرافها، لم تستطع إدارة ذلك الصراع مع العدو بما يحقق المحافظة على الأرض والشعب والثروات والقيم والحقوق ويصونها. إن الخبرة التاريخية للعقود الخمسة الماضية ومنذ قيام الدولة الصهيونية وما سبقها من حرب ١٩٤٨، ثم ما تبعها من مواجهات أخرى، وبخاصة في عام ١٩٦٧، وكذلك في عام ١٩٧٣، وما تبعها من تمدد صهيوني خارج حتى فلسطين، وبالذات في عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢، كلها تشير إلى عدم وجود قدرة أو رغبة في إدارة الصراع، وبخاصة في بعده العسكري مع العدو الصهيوني. إن الحكومات العربية في بنيتها وطبيعة سلطتها وإدارتها لأوضاعها السياسية الداخلية وفي ظل إعطائها الأولوية في إدراكها لما يتعلق بذاتها وأمنها وبقائها واستمرارها، جعلها، إما منسحبة من ذلك الصراع أو غير قادرة على التعامل معه إن هي كانت مضطرة له. من هنا أصبحت قضية فلسطين (شعباً

وأرضاً وحقوقاً وقيماً ومعتقدات) منذ نهاية الستينيات فصاعداً، ولربما قبل ذلك، تشكل عبئاً على كثير من البلدان العربية وقياداتها، والتي وإن استخدمتها في دعمها لما يسمى الشرعية العربية للنظام السياسي، فإنها في حقيقة الأمر بدأت تدريجياً بالتخلي عن مساهماتها في إدارة ذلك الصراع تجاه الكيان الصهيوني. كان هذا ناتجاً مباشراً لطبيعة تكوين السلطة والقوة والإدارة ونخبتها داخل البلدان العربية وانعكاساتها على بنية النظام السياسي العربي والإقليمي ومؤسساته، هذا النظام الذي بدا عاجزاً مقيداً تجاه التعامل مع ذلك الصراع. إن عدم استثمار الثورة الفلسطينية في ذلك الصراع منذ نهاية الستينيات من قبل الدول العربية من داخل أراضيها وعدم السماح لها، بل وفي النهاية تصفيتها، كما تم في عام ١٩٧٠ ثم لاحقاً في عام ١٩٨٢، كان دليلاً قاطعاً على عدم قدرة الحكومات العربية على إدارة الصراع مع العدو وانسحابها من القضية الفلسطينية. وسوف تتم المصادقة على ذلك الانسحاب رسمياً في عام ١٩٨٢ في مؤتمر فاس، الذي يمكن القول إنه أرخ فعلياً ورسمياً لمرحلة كبرى في انسحاب الدول العربية من إدارة الصراع بما يحقق المطالب المشروعة والمحافظة على فلسطين شعباً وأرضاً وحقوقاً وثروات وقيماً ومعتقدات.

في المقابل، استطاعت الدولة الصهيونية ـ بما لديها من إمكانات سياسية ذات صلة بطبيعة تكوين السلطة وعدم احتكارها وتداخلها مع القوى السياسية ودورها الفاعل في القرار وصناعته داخلياً وخارجياً، وارتباط ذلك كله باستثمار الإمكانات السياسية الدولية والتعامل معها وبمعرفتها لتكوين الدولة العربية من حيث السلطة والنخبة[٣] ـ أن تدير الصراع مع البلدان العربية لصالحها، واستطاعت في النهاية أن تدخل أو تجبر عدداً من البلدان العربية والرئيسية منها على تحويل الصراع معها إلى «تعاون» باعتباره تسويات واتفاقات تم بموجبها التخلي عن الحرب والتأكيد على الأبعاد الاقتصادية والثقافية التطبيعية للعلاقات لاحقاً، ومحاولة إحلال البنى الاقتصادية (الشرق أوسطية) والترتيبات الأمنية ولربما السياسية مستقبلاً، بديلاً للنظام العربي الإقليمي في أبعاده الاقتصادية والسياسية والثقافية. هكذا كان الأمر مع مصر،

(٣) ليس خافياً على القوى السياسية الإسرائيلية وقيادتها طبيعة الدولة العربية وسلطاتها من حيث سيطرة الفرد عليها. قبل مقتل رابين بعدة أيام وبعد مؤتمر عمان الاقتصادي في أواخر عام ١٩٩٥، كانت هناك مقابلة مباشرة في قناة الـ CNN الأمريكية مع كل من رابين والملك حسين وياسر عرفات في برنامج «لاري كينغ»، حيث في نهاية المقابلة قال رابين في كلمته الأخيرة على اللقاء وتوقعاته بشأن السلام والتسويات: إنه بفضل وجود الملك حسين واستمراره وكذلك الـ «Chairman» ياسر عرفات ودولة إسرائيل فإن «السلام» سوف يستمر. وهنا الملاحظة على التشديد على شخصية القيادة العربية بينما التركيز في المقابل على دولة إسرائيل وليس بربطها بفرد سواء رابين أو غيره.

وبخاصة في عامي ١٩٧٧ و١٩٧٩ واتفاقيات كامب ديفيد، ثم بعد حرب الخليج الثانية ـ وعدم قدرة البلدان العربية على احتواء الصراع في ما بينها وتركها للغرب وبالذات للولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبحت طرفاً فاعلاً وأساسياً في إدارة العلاقات العربية ـ العربية صراعاً أو تعاوناً ـ كان مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وما أعقبه من أوسلو عام ١٩٩٣ وما بعدها حتى واي ريفر عام ١٩٩٨، ووادي عربة ١٩٩٤ وهكذا. وكل تلك الاتفاقيات كانت قراراً مباشراً بدرجة كبيرة من تلك النخبة الحاكمة المسيطرة المحتكرة للسلطة، وبشكل أساسي كان قراراً فردياً (الرئيس، الملك، الزعيم...) ودونما استشارة للشعب وفئاته وإتاحة الفرصة للقوى السياسية والشعبية لمناقشته وتحديد موقعها تجاهه بما في ذلك عدم عرضه حتى على الاستفتاء. ليس هكذا فقط، بل إن الأمر كان قد وصل إلى درجة الاستخفاف بالمفاوضين العرب، حيث كانت المفاوضات تجري وكان القرار قد اتخذ من قبل صانع القرار (الرئيس، الملك، الزعيم) بالتوقيع على اتفاق أو معاهدة إما من دون الرجوع إلى مفاوضيه (مثل ما حصل مع الرئيس أنور السادات وزيارة القدس واتفاقية كامب ديفيد) أو بالتوقيع في مكان آخر على اتفاقية جاهزة (أوسلو عام ١٩٩٣ والرئيس ياسر عرفات). ولعله من المثير أنه في الوقت الذي عرضت فيه اتفاقية كامب ديفيد على الكنيست الإسرائيلي للتصديق، وتمت المصادقة عليها بصعوبة بالغة، فإن عرضه على مجلس الشعب المصري آنذاك قد تم بموافقة معظم الأعضاء، ولم يرفض الاتفاق سوى ١٥ شخصاً، وهم أصلاً من المعارضين، وامتنع شخص واحد عن التصويت، ومع ذلك فقد قام الرئيس السادات، وبعد أسبوع من تصديق الاتفاقية، بحل مجلس الشعب[٤]. وفي الأردن كلنا يعلم أن الأردنيين كانوا معارضين لاتفاقية وادي عربة، بما في ذلك مجلسا النواب والأعيان، ولكن الملك حسين مرر الاتفاق، كما مرر رفع المقاطعة الاقتصادية عن إسرائيل لاحقاً على رغم الاحتجاجات والمواقف الشعبية. وفي ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ يقف الرئيس ياسر عرفات ومعه كلينتون أمام العالم وأمام السلطة التشريعية الفلسطينية ليرفع الأعضاء جميعاً الموافقة أمام العالم بإلغاء بعض بنود الميثاق الوطني الفلسطيني، التي طالبت إسرائيل أصلاً بإلغائها!!؟ والتي تم إلغاؤها في نيسان/ابريل ١٩٩٦، وأمام القصف والعدوان الإسرائيلي للبنان!!؟ أين الثورة والانتفاضة والمعارضة الفلسطينية من تلك المفاوضات، الاتفاقات؟ إنها إمكانات معطلة غير مستثمرة، بل أصبحت غير مرغوب فيها، بل محاربة!!

---

(٤) حول تلك الاتفاقية والتصويت عليها في مجلس الشعب والدور المتفرد فيها للسادات، انظر: حسن نافعة، **مصر والصراع العربي ـ الإسرائيلي: من الصراع المحتوم... إلى التسوية المستحيلة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٨٧ ـ ٩٠ و٢٣٤ ـ ٢٣٨.

إن نخبة وإدارة وسياسات كهذه تجاه التفاعلات حول الموارد وأطرافها ـ والتي تميل في الغالب إلى إدارة الصراع داخلياً بمزيد من الصراع (الأزمة والقسر) وعدم تفهم حاجات ومطالب شعبها، وتوازنها ودورها في الإدارة والقرارات ذاتها، وكذلك على مستوى العلاقات العربية ـ العربية بما يحقق تماسكها وصلابتها وتقدمها ـ لا تنتج إلا إمكانية سياسية هزيلة غير قادرة لا على إدارة الصراع من حيث المواجهات العسكرية والحشد لها، ولا على إدارة الصراع في أبعاده غير العسكرية والتحكم فيها وبطبيعة التفاعلات ذات الصبغة التعاونية (التسويات وما يسمى بالسلام) واتجاهاتها. كل ذلك يحتاج حتى في هذا الاتجاه إلى وجود إدارة متفهمة لطبيعة الصراع وأبعاده، ولديها من الخبرة والمعرفة والتأهيل بعيداً عن علاقات النخبة وسلطتها في مسائل المفاوضات والتفاوض مع الآخرين مع تفويض واضح وعدم مصادرة لها أو للالتفاف حولها، وربط ذلك كله بالانفتاح على الشعب ورغباته، بما يحقق قدرته على أن يقول كلمته النهائية في ذلك التي يكون لها الفصل بهذا الاتجاه أو ذاك. إن تلك الإدارة والخبرة والمعرفة مفقودة حتى على مستوى وزارات الخارجية العربية التي تبدو إداراتها، وإن احتوت على بعض العناصر القليلة الكفوءة، تفتقد تلك الإمكانية الكلية للتفاوض وإدارة الصراع مع العدو، وذلك بسبب تمدد النخبة والسلطة وإداراتها وعناصرها المحسوبة عليها دونما كفاءة في تلك الإدارات، وكذلك الفصل الواضح بينها وبين القرار النهائي الذي عادة ما يأتي من تلك السلطة أو النخبة مباشرة ودونما مراعاة لدور الخارجية وإدارات التفاوض فيها.

ولعله من المثير للملاحظة وللتساؤل أنه وعلى رغم التحولات في السياسة العالمية والاتجاهات نحو إشراك الشعوب في اتخاذ القرارات، وما يتصل بالعولمة وآثارها[٥] تجاه سيادة الدول وسلطاتها بشكل عام، فإن الأمر في البلدان العربية يبدو عصياً على التغير ويبقى ابن خلدون حاضراً في ماضيه معنا. وطالما بقيت الظاهرة الخلدونية معنا، فإن احتمالات المستقبل في المواجهة مع إسرائيل تبدو مقررة سلفاً.

---

(٥) حول العولمة وآثارها على الدولة وعلى العرب عموماً، انظر: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٥٣ ـ ٢٠٨. وحتى على آثار العولمة في ما يخص الاتجاهات الديمقراطية فإنه بينما نجد التطلع العربي على مستوى المجتمع وخاصة فئاته المثقفة نحو ديمقراطية المشاركة، فإن هناك في الغرب من يرى بأن آثار العولمة على الديمقراطية قد يغير من تلك الطبيعة بما يعني مزيداً من «ديمقراطية رأسمال المال» وعلى حساب الفئات والقوى السياسية والاجتماعية الأخرى وبما يعني ابتعادها عن فكرة «الديمقراطية المشاركة». حول ذلك انظر: هانس ـ بيتر مارتن وهارالد شومان، **فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية**، ترجمة عدنان عباس علي؛ مراجعة رمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٣٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨)، ص ٨٧ ـ ١٠٨.

إننا أمام دول لا تتجه إلى تفهم تلك المعطيات والمتطلبات والسياسات والاستراتيجيات لإدارة الصراع أو التعاون داخلياً أو خارجياً. وطالما استبعدت الأسس الحوارية والنقاش بما يدخل القوى السياسية والفئات الاجتماعية في مسؤولية القرار والمشاركة فيه، وبما يؤدي إلى توزيع الموارد عن طريق مخرجات متوازنة تلبي حاجات ومطالب المجتمع وجميع فئاته ومناطقه، فإن التعامل أيضاً مع إدارة الصراع خارجياً يبقى هو الآخر مرتبطاً بالطبيعة المتفردة للسلطة ومخاوفها من الآخرين وخضوعها لهم. إن الدول العربية جميعاً ومن دون استثناء تتجه إلى إعادة إنتاج السلطة وبنيتها، بل والتراجع في كثير من البلدان العربية إلى الدولة ـ الوراثية سواء أكانت عسكرية أم مدنية محافظة أم علمانية... الخ.

إن شرعية النظم العربية سواء على مستوى مصادرها الداخلية، وما يتصل بالأداء والإنجازات والسياسات، وكذلك الأبعاد القيمية أو التاريخية للدولة أو القيادة أو على مستوى امتداداتها العربية من إسلام أو عروبة وقضاياها مثل القضية الفلسطينية والأمن القومي والوحدة... الخ، لم تعد هماً ولا مهمة لها. إنها بدأت تعتمد بدرجة كبيرة وبوتيرة متزايدة على القوى الخارجية الغربية بعامة، والأمريكية تحديداً، سواء تمثلت تلك التبعية بالحماية الأجنبية مباشرة على الأرض العربية أو بالمسايرة لها أو بالخضوع لحصارها. وهذا العامل الأخير أصبح هو الآخر العامل الحاسم حتى في الإمكانات السياسية العربية داخل الأقطار نفسها أو في ما بينها أو مع أعدائها (إسرائيل). وبتقاطع الظاهرة الخلدونية للسلطة في البلدان العربية مع القوى الخارجية الغربية والأمريكية تحديداً، تصبح احتمالات المستقبل في المواجهة مع إسرائيل محسومة لصالح الأخيرة. ولعل الخوف من أن تتقاطع الظاهرة الخلدونية للسلطة العربية مع القوى الخارجية الغربية، وبالذات الأمريكية، وتفاعلات العولمة في أبعادها الثقافية والتقنية والاقتصادية بأبعادها التجارية والمالية وما يتصل بالاستثمارات وبمسائل الطاقة وأسعار النفط وانعكاساتها على البلدان العربية، يؤدي إلى تقويض الدول العربية ذاتها وتفتيتها إلى دويلات ذات عصبيات محددة، بما يوازي تقاطعات خطوط العرض والطول أو أجزاء منها في المنطقة العربية، وعندها لن تكون «الإمكانات السياسية العربية» في مواجهة إسرائيل مجالاً للتساؤل وإنما الوجود العربي ذاته.

تعقيب (٢)

ناصيف يوسف حتي[*]

انطلق في مداخلتي من فكرة أساسية أوردها د. عدنان السيد حسين مفادها أن سبب بقاء قضية فلسطين قضية محورية للعرب ومصدراً من مصادر شرعية السلطات العربية هو العامل الشعبي الضاغط على الحكومات المتعاقبة.

من دون شك، إن قضية فلسطين شكلت إحدى أهم المشروعيات القومية في النظام الإقليمي العربي. وتمثل هذه المشروعيات التي يمكن إدراجها تحت عنوان منطق الأمة إحدى أهم خصوصيات النظام العربي، التي تميزه من الأنظمة الإقليمية الأخرى. والعلاقة بين منطق الأمة ومنطق الدولة علاقة دينامية وغير ثابتة أو مستقرة، وهي تخضع لمدى «قومية» النظام في لحظة تاريخية معينة، وكذلك لطبيعة القضية المطروحة والمنبثقة عن إحدى المشروعيات القومية. ففي زمن المد القومي تضغط هذه المشروعيات، كما أنها تقيد إلى درجة كبيرة سلوكيات الدول العربية وتفرض عليها احترام الأجندة القومية للنظام أو محاولة تبرير كل عمل سياسي باعتباره متلازماً مع هذه الأجندة. وفي زمن الانكسار القومي تضعف هذه القيود وتزداد جرأة «الوطني» على «القومي» حتى في عدم الحاجة إلى البحث عن رداء «قومي» أو تبرير قومي لسياسات «وطنية» تصطدم أو تتعارض مع هذه المشروعيات.

وإذ يشير الكاتب إلى تراجع القضية المركزية بسبب حرب الخليج الأولى، فإن ذلك كله يطرح سؤالاً أساسياً حول مدى محورية القضية الفلسطينية في النظام العربي حالياً في ظل عاملين أساسيين: **أولهما** الوهن الذي أصاب التيار القومي ومنطق الأمة الذي يعبّر عنه نتيجة الصدمات القومية المتعددة، وأدى ذلك إلى إضعاف كبير للمشروعيات القومية، إذ صار تأثيرها سلبياً، بمعنى قدرة منطق الأمة على رفض

(*) أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة الأمريكية ـ القاهرة.

بعض السياسات وغياب قدرة التأثير الإيجابي، والذي يعني فرض سياسات معينة. والعامل الثاني خاص فقط بالموضوع الفلسطيني، وهو أن عملية التسوية وتداعياتها قد أحدثت ارتباكاً قيمياً وسياسياً في ما هو قومي من الباب الفلسطيني، وما هو غير قومي، وأدت إلى حالة من الاسترخاء بعد أن اختلطت الأولويات وتداخلت حيناً وتصادمت أحياناً.

نحن إذن أمام علاقة جدلية بين قومية النظام مِن جهة، وإقليمية النظام من جهة أخرى، وهو ما يعبّر عنه بالعلاقة غير المستقرة والمأزومة في كثير من الحالات بين منطق الأمة ومنطق الدولة، وبخاصة في فترات النفي المتبادل للآخر. ويبدو أننا في مرحلة تتسم بازدياد نفي منطق الأمة أو القفز فوقه، يسهل ذلك تصاعد قوة إقليمية النظام على حساب قوميته والاتجاه المتزايد إلى تحوله نحو نظام دولي طبيعي (Normal State System).

وأعتقد أن هذا الاتجاه يشكل أحد أهم التحديات التي نواجهها، وهذا ما يدعو إلى البحث عن إحداث مصالحة بين منطق الدولة ومنطق الأمة أو بين الوطني والقومي على الصعيد الفكري.

ويقودنا ذلك إلى جدلية أخرى مفادها العلاقة بين الحالة العربية في زمن معيّن، وبين الإدارة العربية للصراع العربي ـ الإسرائيلي. وإذ أتفق مع د. عدنان السيد حسين حول تأثير إدارة عملية التسوية على حالة النظام العربي، فلا بد أيضاً من التذكير بأن التسوية انطلقت متأثرة بشكل كبير بتداعيات حالة عربية تحمل العديد من السلبيات، وهو ما لم يتجاهله الكاتب، لكن أعتقد أن غياب دراسة الموقف العربي الفاعل ولو في حده الأدنى منذ انطلاق عملية التسوية في مدريد حكم إلى درجة كبيرة المنحى الذي اتخذته هذه العملية.

ملاحظة أخرى لا بد منها، وهي تتعلق بما أشار إليه الكاتب بظاهرة التبعية، وقد زادت بالطبع بعمقها وأيضاً بنوعها. فالمتغيرات الهيكلية، وقد أشار إليها الكاتب بشكلٍ مستفيض، والقيمية التي تكرست في النظام العربي في التسعينيات، قد أحدثت انتقالاً من مرحلة الاختراق القسري للنظام العربي إلى مرحلة الاختراق بالتراضي في مساحة كبيرة من هذا الاختراق، حتى صار من الممكن التشكيك بمفهوم النظام العربي بعدما بلغ أعلى درجات تفككه والتساؤل حول الوصول إلى مرحلة اللاانظام (قياس كمي ونوعي لحجم التفاعلات ضمن وعبر النظام يدعم هذه المقولات).

إذن نحن أمام تحدي إعادة تأسيس النظام العربي وبلورة أولوياته، وإذ أتفق مع أكثر ما طرحه الكاتب من أفكار ومقترحات على الصعيد العربي العام وعلى صعيد جامعة الدول العربية، لكن الفجوة تبقى كبيرة وفي ازدياد مستمر بين الواقع

والتمنيات، واقع السياسات العربية واتجاهاتها المتنافرة، وتمنيات الإصلاح والتغيير. فالمزاج العربي الرسمي لا يدفع باتجاه خطوات تكاملية أو تعاونية على الصعيدين المؤسسي والسلوكي، والأمثلة على ذلك لا تحصى والاستثناء قليل جداً. وإذا كانت رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة، فقد يكون من المفيد الدفع باتجاه خلق عملية دينامية لتحسيس الرأي العام للانخراط في نشاطات عربية مشتركة، مهما بدت هذه وكأنها متواضعة أو هامشية، لتؤسس الثقافة الوحدوية بالمفهوم التضامني على التجربة المشتركة ومكاسبها، وليس على التاريخ الذي يبتعد مع الأيام وعلى الايديولوجيا التي تتساقط مع الممارسة فحسب. كما أن المطلوب الدفع لإقامة وتعزيز جسور اتصال وحوار بين المؤسسات العربية المشتركة والمنظمات والهيئات العربية غير الحكومية الناشطة والمعبّرة عن مختلف القطاعات المجتمعية بغية إحداث تكامل وتعاون بين الرسمي والشعبي، مهما كان ذلك أيضاً محدوداً بغية تخطي ثنائية التجاهل والتنافر التي حكمت وتحكم في مجمل الحالات العلاقة بين الطرفين.

المناقشـات

١ ـ خالـد السفيانـي

الملاحظة الأولى أن هذه الدراسة، مثل دراسات أخرى، تركز البحث فيها حول جوانب الضعف في الإمكانات السياسية العربية، في حين أن استشراف آفاق المستقبل يتطلب رصد مكامن القوة في الإمكانات السياسية العربية لدراسة وسائل تقويتها وتطويرها. ومما يقتضيه ذلك معرفة حقيقية بواقع الشعب العربي في كل قطر وتوجهاته الفكرية وإمكاناته السياسية في التأثير في السلطة وفي إحداث التغيير. ولعل هذا الجانب كان يجب التطرق إليه في الدراسة السابقة حول «الإمكانات الإيديولوجية العربية»، وإن كانت قد تناولت الموضوع بطريقة عامة أسقط فيها واقع بعض الأقطار على جميع الأقطار العربية الأخرى.

الملاحظة الثانية هي أنه يفهم ضمنياً من الدراسة أننا ننتظر من الحكام العرب أن يمنحوا شعوبهم الديمقراطية وحقوق الإنسان... الخ، في حين أن الاعتقاد بمثل ذلك كالاعتقاد بإمكانية أن تمنح أمريكا و«إسرائيل» للشعب الفلسطيني حقوقه وتعيد إليه وطنه. وما هو ضروري في هذه الندوة هو محاولة الجواب عن سؤال رئيسي: كيف يمكن للشعب العربي في كل قطر أن يحقق الديمقراطية وبناء الدولة العصرية في إطار من التكامل العربي وفي اتجاه تحقيق المشروع القومي؟

الملاحظة الثالثة تتعلق بما ورد في الدراسة من ضرورة التعامل مع الداخل الإسرائيلي. أريد أن أنبه إلى خطورة هذا الطرح إذ لم يتم التوضيح الكامل؛ نعم، لما اقترحه الباحث في عرضه للدراسة من ضرورة إحداث مركز للدراسات حول الداخل الإسرائيلي وما يعتمل فيه من تناقضات، لكن يجب ألا ننسى أن إحدى أخطر الوسائل المستعملة في التطبيع هي أطروحة التعامل مع الداخل الإسرائيلي من أجل تعميق تناقضاته، ومؤتمر كوبنهاغن غير بعيد عنا. وأعتقد أن الحاجة العربية الحقيقية توجد في ضرورة التعامل مع التناقضات الدولية، ومحاولة الحضور، كقوة لها وجودها وتأثيرها.

وأعتقد أنه، وفي إطار هذه الندوة، يتعين بحث الوسائل الكفيلة بتحويل القرارات العربية إلى قرارات نافذة، لأن الدول العربية إلى الآن يمكنها أن تتخذ أي قرار ما دامت كل دولة تعلم أنها غير ملزمة بتنفيذ ذلك القرار. ويكفي أن أعطي مثالاً قرار المقاطعة العربي الذي لا يلتزم به الكثيرون ممن اتخذوه، وقرار لجنة القدس بضرورة إقفال كل مكاتب الاتصال الصهيونية في الأقطار العربية والإسلامية والمتخذ منذ سنتين في الدار البيضاء، مع بقاء مكتب الاتصال الإسرائيلي في الرباط وفي غيرها من العواصم التي يوجد فيها إلى الآن.

٢ ـ حسن حنفي

الإمكانات السياسية العربية ليست فقط تصوراً جغرافياً، محصوراً في الوطن العربي، بل امتداد ذلك إلى دول الجوار، إيران شرقاً، الأمن القومي العربي في الخليج، وربما في فلسطين، وإلى تركيا شمالاً، حماية للبوابة الشمالية للوطن العربي، العراق، سوريا ولبنان، وإلى أعالي النيل ومدخل البحر الأحمر جنوباً، بل ويمتد الأمر عبر الأطلسي إلى أمريكا الجنوبية والبرازيل والأرجنتين حيث تقيم الجاليتان العربية واليهودية، والتعاون في صناعة السلاح وتوريده. إن الحدود الآن ليست في الجغرافيا، بل في المصالح والأمن عبر الحدود. لقد استطاعت إسرائيل احتواء تركيا، وتهدد إيران، وتتآمر على مدخل البحر الأحمر وأعالي النيل، وتتعامل تجارياً مع أواسط آسيا، وتحدت سلاح الطيران الصيني؛ هل يمكن توسيع مفهوم الإمكانات السياسية العربية ليشمل دول الجوار في العالم الإسلامي الذي أصبح الآن جزءاً من المجال الحيوي الإسرائيلي؟

فإذا كانت الدولة القطرية جزيرة منعزلة ومهددة بالتفت الطائفي والعرقي، فإن الإمكانيات السياسية العربية الآن في تصورها الضيق قد أصبحت أيضاً جزيرة منعزلة أو منكسرة بالنزاعات العربية ـ العربية، حرب الخليج الثانية، أو بالنزاعات العربية مع دول الجوار، حرب الخليج الأولى.

وهناك تصورات بديلة، الشرق أوسطية والمتوسطية، لاحتواء القومية العربية في مجال غير طبيعي وانحراف لها عن مسارها الطبيعي. فهل يمكن توسيع مفهوم الإمكانات السياسية العربية عوداً إلى الدوائر الثلاث التقليدية إبان المد الناصري وتوحيد القوى القومية والإسلامية في المحيط العربي؟

٣ ـ عدنان السيد حسين (يرد)

أتفق مع د. ناصيف حتي على أن القضية المركزية ـ قضية فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي ـ لم تعد على هذا المستوى في المرحلة الراهنة. لذلك، طالبت في

بحثي بأن تعود هذه القضية إلى مستواها المركزي والأساسي.

عندما نتحدث عن تعب التيار القومي، فإن هذا التعب أصاب المجتمعات والدول، ولم يصب تياراً محدداً وحسب. ولا أعتقد أن المخرج من هذا المأزق هو من خلال تيار أو حزب محدّد، نحن مع الإطار القومي الشامل الذي يضم كل الفئات والنخب والقوى المجتمعية على اختلاف توجهاتها لتخدم أهدافاً واستراتيجيات مشتركة، مع تأكيد ما قدّمه د. حتي من اقتراحات في تعقيبه:

ـ على صعيد المناقشات التي دارت حول مضمون البحث، أجد أن التأسيس لنظرة مستقبلية موجود في الإجابة الواردة في القسم الثالث من الدراسة المتعلق بالمستقبل. ونحن لم نطالب الحكام بتحقيق الديمقراطية، هذه مسؤولية القوى المجتمعية خصوصاً وأننا نتحدث عن معضلة غياب شرعية النظم السياسية.

ـ أما الحديث عن التعامل مع الداخل الإسرائيلي، فإنه لا يعني التطبيع. وإنما يعني التأثير في التناقضات الداخلية الإسرائيلية، بغية تفعيلها، والتعامل معها لصالح القضايا العربية، ولا نستطيع في ندوة مفتوحة الإفصاح عن تفاصيل هذه المسألة. أين هو مركز الدراسات العربية المتخصص بالشؤون الإسرائيلية، في مقابل وجود مراكز إسرائيلية مهمة ومعنيّة بمتابعة الشؤون العربية؟

بالطبع إن الإمكانات السياسية العربية لا تنحصر في النطاق الجغرافي العربي، ثمة إمكانات خارجية وهي ستدرس من خلال الدراسات الأخرى المعنيّة بمتابعة النظام العربي وتفاصيل الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

لكن، نحن متمسكون بصيغة جامعة الدول العربية على أساس تطويرها وتفعيلها. الجامعة هي أولاً وأخيراً صورة عن الدول العربية، بأوضاعها الرسمية والشعبية معاً. كيف نفعّل الجامعة؟ هناك مقترحات في البحث أرجو قبولها، أو تعديلها، أو إيجاد بدائل منها. إنها تتعلق بميثاق الجامعة، وضرورات تعديله وصولاً إلى آليات عمل أكثر فاعلية.

أخيراً، هل مشروع التسوية العربية ـ الإسرائيلية بدأ مع القرار رقم (٢٤٢) عقب حرب ١٩٦٧، أم أنه بدأ في القمة العربية في فاس المغربية عام ١٩٨٢؟

علينا الاعتراف بأن القرار رقم (٢٤٢) لم يتعامل إلا مع نتائج حرب ١٩٦٧. إنه لم يحدّد تسوية للقضية الفلسطينية، وإنما تعامل مع الفلسطينيين كلاجئين فقط. لذلك، رفضه الفلسطينيون، ومن حقهم أن يرفضوا.

ثم، بعد هذا القرار وما رافقه من نشاطات دبلوماسية، حصلت حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، ثم وقعت حرب ١٩٧٣ التي كانت مهمة بجميع المعايير.

أما في مشروع فاس، فإننا نجد ولأول مرة مشروعاً عربياً للتسوية يتحدث عن «السلام بين دول المنطقة»،

إنه مشروع عربي للتسوية نقل العلاقات العربية ـ الإسرائيلية من مرحلة المواجهة إلى مرحلة التسوية. والدليل على ذلك، أن غزو لبنان في صيف ١٩٨٢ وما تبعه من اعتداءات إسرائيلية متكررة على لبنان لم يؤدّ إلى استئناف الحروب العربية ـ الإسرائيلية، علماً بأن إسرائيل دخلت عاصمة عربية (بيروت) لأول مرة!



القســم الخامــس

الإمكانات الفلسطينية واحتمالات المستقبل



الفصـــل الخامس عشر

الشعب الفلسطيني

ابراهيم أبو لغد(*)

الماضي ليس بالضرورة مؤشراً على إمكانيات المستقبل، إلا أن معرفة التطور تساعد على إمكانية استشراف حقيقي، بخاصة إن كان استعراض الحاضر دقيقاً واقعياً. ولا نشك في أن استعراض واقع الشعب الفلسطيني في ضوء التطور التاريخي الحديث سيساعد على تفهم وكشف القضايا والمكونات الأساسية لربط الماضي بالحاضر، وبالتالي ما سيؤول إليه مستقبلاً، وبخاصة فيما يتعلق بقضيته الأساسية ـ صراعه مع الحركة الصهيونية وما أدت إليه من نجاح يتمثل بإسرائيل الدولة والمجتمع والقاعدة.

إننا نستعرض هذا الواقع في إطار خمسين عاماً من نجاح الحركة الصهيونية بتكوين إسرائيل و«نكبة» الشعب باقتلاعه من وطنه اقتلاعاً حقيقياً، سياسياً ورمزياً. ومن أهم مظاهر هذا الاقتلاع هو أننا اليوم وإلى مدى المنظور الواقعي في إطار العولمة السياسية المتحكمة بمصائر المنطقة العربية، نتكلم على شعب فلسطيني يتموضع في مناطق رئيسية ثلاث: إسرائيل وفلسطين السلطة الفلسطينية والواقعة عملياً تحت الحكم العسكري الإسرائيلي والشتات العربي والعالمي. ويهمنا أن نؤكد بأن ما حدث خلال خمسين عاماً من تطور على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ليس ثابتاً، بل متحرك باستمرار، وذلك لأن الوضع الفلسطيني، وبخاصة في إطاره الإقليمي والدولي، دائم التغيير والتطور الذاتي، وهو كذلك متحرك، إذ إن القوى التي تتفاعل معه، صديقة كانت أو معادية، تؤثر في قراره المصيري وتحركه وتمنعه من الاستقرار الدائم والثبات. وسنشير إلى ذلك في استعراضنا لحال الشعب الفلسطيني وإمكانيات المستقبل.

(*) أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت.

الوضع الديمغراسي

أستخدم هذا التعبير لأؤكد على ما هو معروف دولياً، وهو أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين «السكان» والسياسة. تعداد السكان وتوزيعهم الجغرافي والطبقي أمر لا يخلو من قيم سياسية/ اجتماعية لها أهميتها القصوى على الصعيد الوطني الشامل، إذ نعلم من قراءتنا للتاريخ الحديث، وبخاصة في إطار تطور نظرية الحكم الديمقراطي، أن هناك علاقة مباشرة بين «أعداد» المواطنين وأعمارهم وتوزيعهم وجنسهم وانتمائهم الديني وتطبيق مبدأ «المواطنة» في الدولة الوطنية (Nation State) وممارسة الحكم. إن نشوء وتطور الدولة الوطنية ارتبط بمبدأ «المواطنة» التي قامت الدولة الحديثة بتعريفها وتحديدها بحسب قوانينها وحصرت الحقوق والامتيازات والواجبات بـ «مواطنيها»، كما أنها ميزت بين مواطنيها في التمتع بهذه الحقوق والامتيازات. بانتشار وتقبل أوسع لمبادىء الحكم الديمقراطي اضطرت الدول الحديثة في العوالم المختلفة لاحترام مبادىء أكثر تجانساً مع مبادىء الديمقراطية ومنحها لشرائح اجتماعية وعرقية لم يشملها الحكم سابقاً. فعلى سبيل المثال لا الحصر، لقد مكن قرار حق النساء والعمال وتخفيض سن المشاركة في الانتخاب والحكم، الذي جاء متأخراً، شرائح اجتماعية عديدة من المشاركة في الحكم في الدول التي اعتمدت ومارست فعلاً مبدأ الديمقراطية في نظامها السياسي.

ونحن نعلم كم عانت بعض دول العالم من التفرقة في السياسة التي استندت إلى العامل الديني والطائفي. وكانت بدايات الحروب الأهلية في نيجيريا والحبشة وشمال ايرلندا ولبنان والبلقان مرتبطة بالانتماء والتوزيع الديني للسكان، مما حدا في أحيان كثيرة على الإحجام عن إجراء تعداد عام للسكان حرصاً على الاستقرار المتفق عليه ضمن النخبة السياسية في المجتمع. وقد استحسنت هذه النخب استمرار الحكم واستقراره استناداً إلى «أسطورة» التوزيع السكاني أو التعداد السكاني المتفق عليه، بغض النظر عن الواقع الديمغرافي، الذي يمكن أن يكشف زيفه تعداد عام حديث يبين بوضوح حقائق سكانية جديدة من شأنها أن تتطلب ما هو جديد في نظام الحكم.

لقد آثرت تبيان ارتباط الوضع الديمغرافي، وهو موضوع مهم بالنسبة للشعب الفلسطيني، بالسياسة لكي نتأكد بأن الوضع الفلسطيني مع خصوصيته لا يشكل استثناء فريداً، ولكنه يكتسب أهمية أكثر وقعاً لارتباط تعداد الشعب بأمور مصيرية تتعلق بالهوية الفلسطينية والوضع السياسي الفلسطيني وتشابك ذلك مع الوضع العربي.

التعداد العام التقريبي للشعب الفلسطيني
تاريخياً وآلياً

قبل أن تبدأ عملية الاقتلاع الجماعي للشعب الفلسطيني عام ١٩٤٧، بلغ عدد الشعب العربي الفلسطيني مليوناً وأربعمائة ألف نسمة (١,٤ مليون)، وذلك بحسب

تقديرات حكومة الانتداب البريطاني. يبلغ عدد الشعب الفلسطيني اليوم (عام ١٩٩٨) ثمانية ملايين وربع مليون (٨,٢٦٨,٧٢٣) تقريباً. هؤلاء يشملون «المواطنين» الفلسطينيين الذين وجدوا في فلسطين قبل خمسين عاماً، بالإضافة إلى أبنائهم وبناتهم ونسل هؤلاء بغض النظر عن إقامتهم اليوم. إن هذا الرقم ليس دقيقاً بشكل قاطع، ولكن يمكن الاعتماد عليه مع تعديل ـ زيادة أو نقصان ـ بحدود الآلاف البسيطة.

والسبب لتحفظنا يكمن في ما حل بالشعب الفلسطيني سياسياً وإدارياً وتنظيمياً بعد النكبة التي حالت دون توفر إحصاء ديمغرافي للشعب الفلسطيني. نستطيع أن نجمل هذه العوامل بالأمور التالية:

أولاً: إن تقسيم فلسطين القسري إلى ثلاث مناطق حكم مختلفة، وهي المنطقة التي خضعت لحكم إسرائيل، «والضفة الغربية» التي أصبحت جزءاً من المملكة الأردنية (بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧)، و«قطاع غزة» الذي أدارته مصر حتى عام ١٩٦٧، حرم فلسطين من سلطة مركزية فلسطينية قادرة على إجراء تعداد عام للشعب الذي بقي على أرضه.

ثانياً: اقتلاع الشعب الفلسطيني وتوزعه الجغرافي في المحيط العربي، ومن ثم التنقل بين دول العالم أخضعه لسلطات قطرية متعددة لم توفر إحصاءات من وجد فيها من الفلسطينيين حتى إذا كان ذلك متوفراً لها إدارياً في سجلاتها.

ثالثاً: إن ما رافق التجزئة القسرية لفلسطين جغرافياً/ سياسياً وإدارياً، أدى في ما أدى إليه إلى فقدان «المواطنة» الفلسطينية، ونعني بذلك الرباط القانوني بين الفرد والدولة، وأصبحت الهوية الفلسطينية تعبر عن الانتماء المعنوي/ القطري من دون أن يكون لذلك معنى قانوني أو إداري/ سياسي.

فعلى سبيل المثال، قامت إسرائيل بإجراءاتها القانونية/ الإدارية المختلفة، وتمكن من بقي في مناطق حكمها من الشعب الفلسطيني من الحصول على الجنسية الإسرائيلية. كذلك وبموجب الإجراءات الدستورية والقانونية في المملكة الأردنية تمكن الفلسطينيون في الضفتين الغربية والشرقية من الحصول على المواطنة الأردنية، وبالتالي دخلوا في تعداد القطر الأردني الذي لم يميز بين من هو فلسطيني ومن تحدر من أصل فلسطيني أو أردني. وتمكنت بأشكال مختلفة أعداد من المستحيل تقديرها من الحصول على «مواطنات» عربية وأجنبية متعددة، وعلى الرغم من تعددية «مواطنات» الفلسطينيين، إلا أن قسماً مهماً من الشعب الذي بقي على أرض فلسطين (قطاع غزة) والذي لجأ إلى الدول العربية ـ سوريا ولبنان ومصر والعراق ـ حافظ على انتمائه الوطني المعنوي/ الإداري من دون توافر «مواطنة» بديلة (**Stateless**).

إن الحرب التي شنتها إسرائيل على الدول العربية عام ١٩٦٧، لم تؤثر كثيراً في التعداد العام للفلسطينيين بقدر ما كان لها أثر في اقتلاع أعداد أخرى، إذ اضطر أكثر من ثلاثمائة ألف من مناطق الضفة الغربية والقطاع للنزوح ليدخلوا في أعداد الشتات العربي والعالمي.

ومع اهتمام منظمة التحرير الفلسطينية بعد تأسيسها وتنظيم أمورها بحصر الشعب الفلسطيني إلا أن بعض الدول العربية المعنية والمرتبطة بالموضوع، لأسباب قطرية وسيادية وانتمائية، آثرت استبعاد الإجراءات المرتبطة بتحقيق ذلك. على الرغم من ذلك، فقد تابع مركز الإحصاء الفلسطيني الذي تفرع عن منظمة التحرير هذا الموضوع وأجرى بعض الدراسات الإحصائية التي مكنت منظمة التحرير من الحصول على «تقديرات» قريبة جداً من الواقع، والتي ساعدت العلماء الفلسطينيين في أعمالهم المختلفة، كما مكنت المنظمة من تبني مشاريع متعددة لتنمية المجتمعات الفلسطينية المختلفة.

ومع كل هذا فقد تنامت قدرتنا على التعامل مع «حقائق» الشعب الفلسطيني وإمكانياته إثر تشكيل السلطة الفلسطينية وممارستها للحكم الذاتي بحسب اتفاق أوسلو ١٩٩٣، إذ تمكنت السلطة الفلسطينية التي وجدت على جزء محدود من الوطن الفلسطيني من تشكيل الدوائر الفنية المختصة والتي وافق الاحتلال الإسرائيلي على ممارسة تخصصاتها في إطار الحكم الذاتي. من ضمن هذه الدوائر الفنية تشكلت دائرة الإحصاء المركزية التي تمكنت عام ١٩٩٧ من إجراء أول تعداد عام لسكان المناطق الفلسطينية التي انسحب الجيش الإسرائيلي منها. وهو أول تعداد عام يجري في فلسطين بإشراف وإدارة فلسطينية، وبالتالي يتوفر الآن رقم فلسطيني/إسرائيلي محدد لسكان فلسطين الانتدابية يقرب من أربعة ملايين نسمة، من بينهم حوالى ثلاثة ملايين في الضفة والقطاع شملهم تعداد دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، وما يقارب المليون فلسطيني في إسرائيل. يهمنا الآن أن نقارن من حيث وضع فلسطين الديمغرافي بين الأمس واليوم، أي بين فترتي فلسطين الموحدة في عهد الانتداب والوضع الآني الذي يشمل الفلسطينيين في إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية.

في عام ١٩٤٧ كان هناك ما يقرب من مليوني «مواطن فلسطيني» بينهم ١,٤ مليون عربي و٦٥٠ ألف يهودي. تشمل فلسطين «الانتدابية» اليوم ما يزيد قليلاً على ثمانية ملايين ونصف بينهم ما يقرب من أربعة ملايين من العرب وأكثر من ذلك بقليل من اليهود. واضح جداً أن التحول الذي حدث لفلسطين هو تحول جذري من حيث العوامل الأربعة الرئيسية: الهوية، والسيادة، والديمغرافيا، والسياسة. بعد أن كانت فلسطين عربية بانتمائها وعلاقاتها وخصائصها، تحوي أقلية يهودية/أوروبية

وافدة، ومع افتقارها للسيادة المطلقة، إلا أن استقلالها كان مطلباً أساسياً ودفعاً للحركة الوطنية، أصبحت فلسطين بعد نصف قرن من الزمن محكومة من قبل إسرائيل التي تمارس السيادة الكاملة اليوم على ما لا يقل عن ٩٠ بالمئة من مساحتها. وقد تقلصت هويتها العربية إثر التحول الديمغرافي الهائل الذي جعل الشعب العربي الفلسطيني أقلية في وطنه ولا يتساوى في الحقوق مع الأكثرية اليهودية، يمارس حكماً منقوص الحرية والسيادة على جزء بسيط من فلسطين. وفي آن واحد نجحت إسرائيل بتكوين مجتمع يهودي أكثريته من المستوطنين يتكامل نموه تدريجياً ويعمل ويسعى للاندماج الاجتماعي/الثقافي الكامل، وهو أكثر ارتباطاً بالمجتمعات الأوروبية/الأمريكية. فهو يسعى إلى تطبيق النهج الديمقراطي في الحكم على رغم التمييز العنصري الواضح في الحقوق والامتيازات بين «المواطن» الفلسطيني والمواطن اليهودي في إسرائيل. لقد قبل هذا المجتمع مبدأ التعددية والتحالف السياسي في الحكم، وطور اقتصاداً صناعياً متخصصاً ومتقدماً يفوق في إنتاجه القومي المجتمعات العربية المحيطة، فهو مجتمع قادر وراغب في اجتذاب المستوطنين اليهود في مختلف بقاع العالم واستيعابهم في مستوطنات يقيمها على الأراضي الفلسطينية المصادرة وإحداث الاندماج الشامل. مقارناً بهذا ما زال الشعب الفلسطيني على توزيعه الجغرافي القسري، يعيش في أطر أنظمة سياسية متعددة صديقة أو معادية ما زالت تسعى لدمجه أو طمسه أو استبعاده ديمغرافياً؛ وهو يسعى الآن لاستكمال سيادته فوق جزء بسيط من ترابه الوطني وإقامة نظام ديمقراطي يتطابق مع تطلعاته التي عبر عنها بوضوح في ميثاقه الوطني وفي إعلان استقلاله في الجزائر عام ١٩٨٨.

وقد أضحى جلياً أن المشاركة السياسية التي ميزت نشاطه على أرض فلسطين بعد تشكيل السلطة الفلسطينية مقصورة على أقليته الموجودة على أراضي السلطة والتي تشكل أجزاء محددة جداً من الضفة والقطاع. إن هذا يثير التساؤل الأساسي حول موضوع الهوية والانتماء الفلسطيني ومدى قدرة الشعب، في الظروف المرئية المستقبلية، على المحافظة وتجذير هويته الوطنية وتطابقها مع مفهوم «المواطنة الفلسطينية» حتى في غياب الدولة الفلسطينية المستقلة وتعبئتها لاستكمال السيادة الفلسطينية وإعادة الشمل الفلسطيني.

الهويـة الفلسطينيـة

على الرغم من وضوح الإجابة عمن هو الفلسطيني، إلا أن هذا الوضوح يرتكز إلى عوامل حقيقية مادية لا ترتبط مطلقاً بالمفهوم العام «للمواطنة»، إذ إن مفهوم «المواطنة» يرتبط بـ «الدولة الوطنية»، التي لم يتمكن الشعب الفلسطيني من تحقيقها وتجسيدها على الأرض؛ فالرباط القانوني الذي يعبر عنه مفهوم المواطنة لم يتوفر حتى

اليوم للشعب الفلسطيني. ومع هذا فلا يشك الفلسطيني ولا يشك الآخرون في من هو الفلسطيني. الفلسطيني اليوم يمكن أن يكون مواطناً إسرائيلياً، بريطانياً، استرالياً، أمريكياً، لبنانياً، أردنياً، يابانياً، كويياً، ولكنه يعرف نفسه ويعرف بأنه فلسطيني. وإن هذه «الفلسطنة» أحياناً تشكل مشكلة له ولأسرته، وبخاصة في المجتمعات المعادية أو تلك التي تتميز بالانغلاق والعنصرية، وحتى المجتمعات الصديقة والحليفة أحياناً تثير متاعب ومصاعب للفلسطيني بغض النظر عن «مواطنته» الأردنية، الإنكليزية/ الأمريكية.. الخ. فالسؤال الذي سنجيب عنه هو: كيف تكونت هذه الهوية الفلسطينية في غياب الدولة الوطنية وما حدث، أو مجمل العمليات الاجتماعية/ السياسية/ الثقافية التي جذرت الهوية الفلسطينية والانتماء وجعلت «الفلسطنة» «مواطنة» حقيقية من دون أن تتكون دولة تستند إلى مبدأ الفلسطنة كجغرافيا، ولكنه طموح تسعى لتحقيقه على أرض فلسطين؟

القطرية والقومية والهوية الفلسطينية

نحن ندرك أن الأقطار العربية كأقطار سياسية ذات سيادة، والتي في مجملها تكوّن «الوطن العربي الكبير» كحقيقة أو كخيال «يتصور»، حديثة العهد، نشأتها وتطورها ارتبطا ارتباطاً وثيقاً بتطور الفكرة «القومية» وانتشارها في الوطن العربي، مما ساهم في بلورة حركات الانسلاخ العربية من الدولة العثمانية. ومع أن الفكرة القومية كأساس لتنظيم الدولة الحديثة ارتبطت بالعرب كأمة، إلا أنها لم تقتصر على ذلك، بل قبلت تعريفات وتطبيقات بديلة كالوطن مثلاً، الذي كان تطويره سهلاً في الأقطار التاريخية بحدودها الجغرافية المعروفة مثل مصر التي تشكل انتماء وطنياً مستمداً من الانتماء للوطن مرافقاً للتطور القومي.

إلا أن الفكرة القومية لم تتحقق بتشكيل وطن عربي سياسي متجانس واحد، بالرغم من انتشار حركات «قومية» عديدة والتي بدورها لم تكن بالمعنى الدقيق شمولية على مستوى الأوطان العربية. فانتشار الفكر القومي في بلاد الشام الذي عبّر عنه نصاً لم يشمل حقيقة في مضمونه وفي تعبيراته دول المغرب العربي على رغم عدم استبعاده لها. فالذي نجح تاريخياً نجاحاً لم يكن مقدراً له، والذي كان له دور رئيسي في تشكيل فلسطين بحدودها الانتدابية (كالدول العربية الأخرى)، كان الدور المهم الذي أداه الاستعمار والاستيطان الأوروبي المسيحي منه واليهودي. ونظرة سريعة إلى خريطة الوطن العربي تبين بوضوح الدور الرئيسي الذي قام به الاستعمار بترسيم الحدود الاستعمارية التي أصبحت في ما بعد الحدود القطرية السيادية المعاصرة، وهي الحدود التي نشأت في كنفها الأقطار العربية المعاصرة والاستيطان اليهودي الناجح في فلسطين. واضح أن الحدود الجغرافية المعاصرة للدول العربية قاطبة ساهم في ترسيمها

كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا وأسبانيا، ولاحقاً إسرائيل.

فعندما نتكلم على الهوية الفلسطينية وتطويرها، نحن نتكلم أولاً على ظاهرة عامة في الوطن العربي الذي تحول إلى أقطار سياسية سيادية، تشكل في إطارها انتماء وهوية ومواطنة جديدة تستمد جزءاً من شرعيتها من القطر الذي نجح باستخلاص حريته وسيادته من دولة غربية حكمته وتحكمت في مصيره الجغرافي المحدد.

نحن لا نلغي المقولة التي يرددها روّاد الفكر والحركات القومية/ الوطنية بأن هذه الحركات لها جذور عميقة تمتد في حال مصر إلى العهد الفرعوني، وفي الحال الفلسطيني إلى الكنعانيين تارة، وإلى حركة ظاهر العمر في القرن الثامن عشر مؤخراً. إلا أن ظاهرة الانتماء إلى قطر عربي محدد بجغرافيته المعاصرة لا يمكن فصلها عن الاحتلال الأوروبي الذي حول الوطن العربي إلى أقطار وأوطان متعددة أصبحت في ما بعد دولاً وطنية (Nation States) ذات سيادة بالمفهوم الدولي. فكما نشأت المواطنة السورية والتونسية واللبنانية والجزائرية. . .الخ تشكلت الهوية الفلسطينية المحددة والتي عبّر عنها الميثاق الوطني الفلسطيني وأدرجها في إطارها العربي الواسع. ومع صراع الشعب الفلسطيني الطويل مع الحركة الصهيونية المستوطنة تأكدت الهوية العربية، وبعد فترة طويلة من الصراع ونشوء الأقطار العربية السيادية تأكد المطلب الفلسطيني بحقه في الاستقلال والسيادة وتشكيل الدولة الوطنية الفلسطينية على بقعة جغرافية ساهم الاستعمار البريطاني والاستيطان الصهيوني في تحديد جغرافيتها.

إلا أن الإطار التاريخي والثقافي والمجتمعي للهوية الفلسطينية على أهميته لا يكفي لتفسير ظاهرة «العصبية» (Solidarity) الفلسطينية التي عبّر عنها بتعبيرات مختلفة كـ «القرار الفلسطيني المستقل» والإصرار على الاستقلال والسيادة الفلسطينية والخضوع لسلطة فلسطينية. إن هذه «العصبية» كذلك تعبّر عن خبرة الشعب الفلسطيني الغنية عبر أكثر من قرن من الصراع مع عدو يسعى لاقتلاعه وطمس هويته والتي أكسبته شيئاً من خصوصيته. نذكر على سبيل المثال لا الحصر، أن الشعب الفلسطيني هو الشعب العربي الوحيد الذي عانى ظاهرة الاقتلاع الجماعي والذي بدأ مع بدايات الاستيطان اليهودي الصهيوني وما زال، حتى كتابة هذه السطور، يعاني هذه العملية وكأنها عملية مستديمة. إن الشعب الفلسطيني هو الوحيد عربياً الذي يعاني الشتات الكلي، إذ نستطيع اليوم أن نؤكد بأن أكثرية الشعب الفلسطيني تقيم خارج فلسطين قسراً، وحتى ذلك الجزء من الشعب الذي بقي في أوطانه الفلسطينية المختلفة كذلك يعاني الشتات القطري لأن أكثريته لا تقيم في مدنها وقراها وبيوتها العادية نتيجة التهجير القسري، وأن نسبة لا بأس بها، لا تقل عن ربعه، عاشت وما زالت تحيا في «مخيمات» مما يعرضها لأخطار لم تكن في الحسبان. وان الشعب الفلسطيني هو

الاستثناء عالمياً في عدم تمكنه من الاستقلال في الفترة التاريخية الحاسمة بانتهاء الحرب العالمية الثانية التي حصلت فيها أقطار العالم الثالث التي استعمرتها وحكمتها أوروبا على استقلالها وسيادتها.

والشعب الفلسطيني اليوم هو الشعب الوحيد الذي ما زال يعاني احتلالاً عسكرياً استيطانياً. وهو الشعب الوحيد اليوم الذي لا يملك حريته بالتصرف في بناء وطنه ومجتمعه وما زال خاضعاً بدرجات مختلفة لحكم الآخرين: اقتصادياً وتربوياً ومعيشياً، على الرغم من تمكنه من حكم ذاته بشكل مقيد بحسب اتفاقية أوسلو وما تبعها من اتفاقيات. فإن أضفنا إلى هذه العوامل المهمة عاملين آخرين: **أولهما** أن الفلسطيني ليس له دولة تحميه من تعسف الآخرين، **وثانيهما** ليس له وطن يحق له الإقامة الكاملة فيه من دون تدخل من حكم آخر، وأنه يكاد يكون الشعب الوحيد الذي يجد صعوبة جمة في التنقل، على الرغم من «مواطناته» المتعددة، أدركنا مصدر «العصبية» الفلسطينية والدور الحاسم الذي تؤديه «خبرته» الفريدة في المحافظة على هذه «العصبية» وتنميتها. هذه العصبية جمعته ووحدت هدفه الذي ناضل في سبيله ألا وهو الدولة الفلسطينية المستقلة في فلسطين. وان هذه الخبرة المتراكمة والتي كونها أولاً في صراعه مع الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية ووليدتها إسرائيل، ولكن ثانياً في الشتات الصديق والمعادي كذلك، والمعاناة الخاصة، هي التي مكنته في نهاية الأمر من التغلب على ما هدفت إليه الحركة الصهيونية ومؤازرها البريطاني والأمريكي من إلغائه وطمس هويته الثقافية والسياسية. في ضوء ذلك كله تشكل الإجماع الفلسطيني (Consensus) الذي عبرت عنه وقادته وطورته منظمة التحرير الفلسطينية في الفترة الزمنية الممتدة بين عامي ١٩٦٨ و١٩٩٣.

الاتفاق الفلسطيني بعد أوسلو

الاتفاق الفلسطيني (Consensus) الذي شكل أرضية المقاومة الفلسطينية وبرنامجها الوطني، مع حركيته المستمرة (Dynamic)، وعبرت عنه منظمة التحرير الفلسطينية عبر أكثر من عقدين من الزمن، أصيب بهزة عنيفة إثر اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣ وما تلا ذلك. ومع أن الاتفاقية أبرمت حينذاك، إلا أنه كان واضحاً للكثيرين بأن منظمة التحرير بدأت عملياً بتجاوز الاتفاق الوطني قبل ذلك بفترة من الزمن، وتجلى ذلك بقبولها لشروط وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر التي بموجبها دخلت بشروط قاهرة مؤتمر مدريد الذي مهد لاتفاق أوسلو. ان قبول المنظمة بشروط الوزير بيكر عنى في ما عناه قبول المنظمة بفكفكة قضية فلسطين وتحويلها إلى قضايا محددة من شأنها إلغاء وحدانية الشعب الفلسطيني والتخلي كاملاً عن العوامل الثابتة التي أقرها الميثاق الوطني الفلسطيني الذي ارتبط وجود منظمة

التحرير به شكلاً ومضموناً. وكان نتيجة لتحقيق الشروط المرجعية لرسالة التطمينات الأمريكية ولدعوة مؤتمر مدريد بمفاوضيه واتفاقية أوسلو أن قبلت منظمة التحرير بتجزئة (De Facto) الوطن الفلسطيني وتجزئة الشعب الفلسطيني وتجزئة المرجعية السياسية الفلسطينية. كان ذلك واضحاً نصاً وعلى أرض الواقع.

لم يعد هناك شك بحقيقة، وديمومة، وشرعية «الكيان المزعوم» إسرائيل الذي تحول بموجب هذا الاتفاق إلى الدولة التي تملك الحق، ليس فقط «على الحياة» بل على تقرير مصير الوطن والشعب الفلسطيني، وألغت هذا الحق من التاريخ والشرعية الدولية وأصبحت علاقتها بالشعب، والوطن والقيادة الفلسطينية، أقرب إلى علاقة الدولة الاستعمارية الأوروبية التقليدية بمستعمراتها وشعوب هذه المستعمرات، وفي هذه الحال، الأرض الفلسطينية المحدودة بالضفة الغربية وقطاع غزة والشعب الموجود على أرضها. تحولت إسرائيل، في منظور منظمة التحرير المفاوضة، من دولة استيطانية عنصرية كان يراد إزالتها بذلك الشكل إلى دولة متحكمة بمصير فلسطين وشعبها، قادرة على منح سكان المناطق المحتلة حكماً ذاتياً. ومع أن الاتفاق دار حول السكان والأرض، إلا أنه كان واضحاً أن الحدود الجغرافية النهائية للطرفين خاضعة لمفاوضات «الوضع النهائي» (Final Status)، وهذا عنى في ما عناه بأن الدولة المتحكمة والتي تتحكم بأراضي فلسطين على أساس الأمر الواقع (De Facto) تعتبر الأراضي المحتلة «أرضاً متنازع عليها»، وبالتالي لا يعقل ألا تطالب وتحصل على المزيد من أراضي الضفة والقطاع في إطار التفاوض. فإن وفق الطرفان في مفاوضات «الوضع النهائي» عندئذ تسفر هذه عن حدود جغرافية لدولة إسرائيل تعكس توسعها الاستيطاني التاريخي والمعاصر وطموحها الاقتصادي بحيث لا يتبقى فلسطينياً ما يزيد على رقعة أرض تبلغ ١٣ بالمئة من مساحة فلسطين التاريخية!

إن هذه النتيجة، التي يمكن أن تكون حتمية تؤدي **أولاً** إلى تقسيم «شرعي» نهائي للوطن الفلسطيني، **وثانياً** مناقض بالكامل لأسس ومبادىء الحركة الوطنية الفلسطينية الأولى، ثم الميثاق الوطني الفلسطيني الذي لا نقلل من أهميته المعنوية على رغم «إلغائه» بقرار من المجلس الوطني الفلسطيني، **وثالثاً** يلغي (De Facto) قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أقرّت حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة بموجب قرار التقسيم ١٨١ سنة ١٩٤٧ وحق تقرير مصيره أو /وسيادته في دولته في الضفة والقطاع بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ سنة ١٩٧٤ وقرارات المجلس الوطني بما في ذلك إعلان الاستقلال الفلسطيني في الجزائر عام ١٩٨٨. أما ذلك الجزء الجغرافي الذي سمحت أسرائيل بمنح سكانه «حكماً ذاتياً» فهو كذلك في «المرحلة الانتقالية» مجزأ إلى أقسام مختلفة. فهناك حدود جغرافية ثابتة بين شطري فلسطين ـ الضفة والقطاع ـ ولا يستطيع المواطن الضفاوي والغزي الدخول والخروج

منهما إلا بإذن الحاكم العسكري الإسرائيلي، الذي يمنح استثنائياً. ولكن أراضي الضفة الغربية كذلك لا تشكل وحدة جغرافية متصلة ومتواصلة، وبالتالي أصبحت الضفة الغربية تتشكل من مجموعة من «الوطنيات» التي يمكن للمتحكم الإسرائيلي أن «يغلقها» ويمنع المواطن والسلع والسيارات من الدخول والخروج منها. وعلى أي حال فالحاكم الإسرائيلي يتحكم كاملاً بالدخول والخروج من وإلى موقع فلسطيني متاخم للحدود المصرية والأردنية، وبالخروج جواً من مطار اللد. وحتى هذه اللحظة لا يتوفر ممر بحري للشعب الفلسطيني تسيطر عليه سلطة فلسطينية، على الرغم من وجود غزة على البحر الأبيض المتوسط.

ومع أن تجزئة الشعب الفلسطيني كانت حقيقة منذ اقتلع الشعب من وطنه عام ١٩٤٨، فأصبح هناك شتات عربي ودولي، إضافة إلى من تبقى في فلسطين بين مواطنة إسرائيلية وأردنية و«Stateless» في قطاع غزة، جاء اتفاق أوسلو ليضفي شرعية على تجزئة الشعب القسرية. فأصبح، إثر اتفاق أوسلو وممارسة الحكم الذاتي، تقسيم الشعب الفلسطيني إلى ثلاثة أقسام رئيسية خاضعة لسيادات لا نزاع حولها: القسم **الأول** فلسطينيون حاصلون على المواطنة الإسرائيلية وهم جزء مهم من المجتمع الإسرائيلي على رغم التمييز والفصل العنصري بين المواطن اليهودي والعربي. وقد أقرت السلطة الفلسطينية بأن ما يجري تحت حكمها يستبعد «حملة الجنسية الإسرائيلية»، كما نصّت المذكرة الإيضاحية لقانون انتخاب المجلس «الفلسطيني»، وهم على أية حال لم يشكلوا عنصراً من عناصر أي مفاوضات إسرائيلية/فلسطينية سابقة أو لاحقة. أما القسم **الثاني** فهو ذلك الجزء المقيم بشكل دائم في المناطق التي يمارس فيها الحكم الذاتي، وهي التجمعات الفلسطينية في المدن الرئيسية من الضفة والقطاع ـ حوالى ٣ بالمئة من الأرض ـ والتي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية. والقسم **الثالث** الشتات، وهو أكثرية الشعب الفلسطيني، وهذا ينقسم بدوره بين ما يتمتع بمواطنة عربية (معظمهم أردنيون) أو مواطنة أوروبية/أمريكية/كندية/أسترالية، أو بقي بلا مواطنة (Stateless) مع انتمائه إلى الشعب الفلسطيني، وهؤلاء يقيمون بالدرجة الأولى في سوريا ولبنان وليبيا ومصر وبعض دول الخليج العربي.

أهم أثر سياسي موضوعي لهذه التجزئة يكمن في نشوء السلطة الفلسطينية وممارسة سلطتها على قسم من الشعب وجزء من الأرض الفلسطينية، إذ أدى ذلك في ما أدى إليه إلى تشكيل السلطة من قيادات وكوادر منظمة التحرير مُطعمة من كوادر حزبية ـ فتحاوية أو مستقلة ـ من مواطني الضفة والقطاع. وقد تمكنت أعداد محددة من القيادات والكوادر الفلسطينية، بموافقة إسرائيل، من إنهاء شتاتها العربي والعودة إلى مناطق الحكم الذاتي لتمارس السلطة المحدودة التي تم الاتفاق بشأنها مع إسرائيل. ويهمنا في هذا المجال أن نشير إلى نتائج في غاية الأهمية وبخاصة في ما يتعلق

بالمستقبل المرئي لهذا الإجراء وهي كما يلي:

١ ـ ازدواجية أو تعددية المرجعية الفلسطينية.

٢ ـ تشكيل المؤسسات الحاكمة في مناطق السلطة.

٣ ـ إعادة بناء المجتمع الفلسطيني في حدوده المستجدة.

٤ ـ بناء الدولة.

إثر اتفاق أوسلو تم تشكيل السلطة الفلسطينية للسيطرة على المناطق التي اتفق على انسحاب الإدارة والجيش الإسرائيلي منها وإدارتها، وقبلت السلطة الفلسطينية القيام بالوظائف المدنية المختلفة التي وافقت إسرائيل على التخلي عنها، وهي على أهميتها ومحدوديتها بقيت خاضعة بشكل عام للشروط التي اتفق عليها في أوسلو. فأصبحت السلطة الفلسطينية، بهذا المنظور مطابقة لـ«الحكومة الفلسطينية» في الأراضي الفلسطينية الخاضعة للحكم الذاتي. ومنذ عام ١٩٩٤ ولأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني تتشكل أول هيئة «شبه حكومة» (Quasi Government) لها «شرعية» مستمدة من اتفاق أوسلو على ذلك الجزء من أرض فلسطين الذي اتفق عليه. كما أن هذا الجزء أصبح كياناً فلسطينياً شبه «دولة» (Quasi State). ومع أن «شبه» الدولة و«شبه» الحكومة لا يتمتعان بـ «السيادة» و«الاستقلال» إلا أنهما تعاملا مع الشعب الفلسطيني، وأحياناً مع الدول الصديقة وكأنهما حكومة ودولة. وعندما استكملت السلطة تشكيلها، أطلقت على دوائرها الفنية والوظيفية تعبيرات «الوزارة» و«الوزير»، متجاهلة القيود المفروضة على الرموز إسرائيلياً. ولكن في الكثير من الأحيان أصبحت «الرموز» وكأنها الحقيقة. ومع ذلك تمكنت هذه الإدارات الوظيفية، كالتعليم العالي والعام، والشؤون الاجتماعية والصحة، والحكم المحلي والعمل والاقتصاد... الخ من ممارسة صلاحياتها المقبولة في اتفاق أوسلو.

وفي إطار الحكم الذاتي تسلّم رئيس السلطة الفلسطينية، السيد ياسر عرفات، مهام الرئاسة، إضافة إلى دوائر حساسة أخرى كالخارجية والدفاع والداخلية... الخ. الاتفاق سمح بتشكيل شرطة فلسطينية بسلاح خفيف للمحافظة على الأمن العام. كما أن اتفاق أوسلو أجاز تشكيل «مجلس فلسطيني» منتخب يمارس صلاحيات تنفيذية وتشريعية وقضائية. واستناداً إلى هذا الاتفاق جرى انتخاب المجلس الفلسطيني (يطلق عليه المجلس التشريعي) عام ١٩٩٦، وأضاف عرفات أعضاء آخرين إلى المجلس الذي سمح به الاتفاق. فجاء المجلس مُشكلاً من ثمانية وثمانين عضواً واختير منه عدد محدد للقيام بمسؤوليات في الجهاز التنفيذي ـ الوزارة ـ التي حازت ثقة المجلس بعد ترشيحها من قبل رئيس السلطة الفلسطينية، وكذلك حصلت الوزارة المعدلة والمشكلة

من ثلاثين وزيراً على ثقة المجلس مرة أخرى في آب/أغسطس ١٩٩٨، على الرغم من استياء الكثيرين من الأعضاء والشعب بعامة. ويمارس المجلس التشريعي صلاحياته بحسب ما هو متفق عليه ويسعى إلى إصدار القانون الأساسي والموافقة على الموازنة ومراقبة السلطة التنفيذية وإصدار القوانين المختلفة لإدارة المناطق الفلسطينية والمقيمين فيها والخاضعة لسلطة الحكم الذاتي. وبحسب التشريعات المنصوص عليها تطور ما يمكن أن نصطلح على تسميته بـ«المواطنة الفلسطينية» وهي في وصفها الحالي تقتصر:

أولاً: على الفلسطينيين ونسلهم الذين شملهم الإحصاء الإسرائيلي عام ١٩٩٧ في الضفة والقطاع.

ثانياً: من سمح له بالعودة بالاتفاق بين منظمة التحرير وإسرائيل.

ثالثاً: من وجد وأقام بشكل دائم من الفلسطينيين على هذه الأراضي من حملة جوازات سفر أجنبية ووافقت إسرائيل على منحهم ما اصطلح على تسميته بـ «الرقم الوطني» بمعنى شمل الإحصاءات الإسرائيلية على أنه من سكان المناطق الفلسطينية.

مجمل هؤلاء هم الذين شملهم أول تعداد فلسطيني أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية وقد بلغ عددهم ما يقرب من ثلاثة ملايين نسمة لهم الحق، ضمن شروط معينة، في الحصول على جواز سفر فلسطيني (وثيقة سفر بحسب اتفاق أوسلو) والإقامة والعمل في الوظائف والمهن الحرة. باختصار شديد يتمتع كل مقيم فلسطيني بشكل دائم على أراضي السلطة الفلسطينية بالحقوق والواجبات التي تشملها تشريعات «المواطنة الفلسطينية» التي لم تصدر رسمياً بعد. نتيجة لهذا التطور الشامل الذي سمح بتشكيل السلطة الفلسطينية، فقد انشأت بدورها الدوائر (الوزارات) الفنية والإدارية المختصة التي تمارس صلاحياتها في إدارة مناطق «الحكم الذاتي» وقامت بمحاولاتها الجادة في استكمال مؤسسات «الدولة» وإعادة تكوين وتقوية وتنظيم المجتمع الفلسطيني: اقتصاد، مجتمع، إعلام، راديو، تلفزيون، إصدار هويات، ترخيص سيارات، فرض ضرائب، تقديم خدمات تربوية واجتماعية. . . الخ.

يمكننا القول بأن مجتمعاً فلسطينياً جديداً أصبح الآن في طور التكوين، وأن هذا المجتمع له إقليمه الجغرافي الإداري يعيش فيه ويطوره، وفيه ينمي مؤسساته التعليمية والثقافية والسياسية والاجتماعية ويمارس حكماً، على نقصه، له رموزه وتعبيراته التي تشير بشكل واضح إلى انتمائه الوطني وهويته الفلسطينية. وهذا يسعى ويحرص على تقوية بنيته الاجتماعية والسياسية واندماجه الوطني، بحيث يتغلب على المشاكل التي أوجدها تشابك الهويات المختلفة والتشرذم السابق من ذوبان سياسي اجتماعي إلى قمع احتلالي (Statelessness)، وأن هذا المجتمع يحرص على تنمية اقتصاداته لتمكينه من فك التبعية لإسرائيل المسيطرة، وبالتالي رحب بالجهود

وبإمكانيات فلسطيني الشتات الاستثمارية التي ساعدت على إيجاد المصارف، والشركات الاستشارية الصناعية والإنشائية للمساهمة في الإنتاج الوطني؛ ولكنه على تحسنه ما زال اقتصاداً متخلفاً نتيجة لعقود من الإهمال والتصرف الإسرائيلي الهادف إلى التخلف الدائم والتبعية. وعلينا أن نذكر أن المجتمع الفلسطيني الذي توارث (Succeeded) الاحتلال الإسرائيلي هو المجتمع الذي عانى قمع الاحتلال الشامل، إذ على مدى ثلاثين عاماً رفض الاحتلال إصلاح مدرسة واحدة، أو شق طريق واحد، أو إصلاح رصيف واحد، وقاوم وعرقل وعطل الإنتاج الوطني الزراعي والصناعي، وعطل التجارة الخارجية، بحيث أصبح اقتصاداً ومجتمعاً أسيراً للاحتلال. كما أن الاحتلال صادر أراضي الشعب الفلسطيني، فقلص ما يمكن استثماره في البناء والزراعة، وبالتالي ورثت السلطة الفلسطينية مجتمعاً متخلفاً على صعد عديدة، ويصعب من دون دعم مالي كبير يستخدم استخداماً صالحاً هادفاً للتنمية، ومخططاً وعاقلاً، تصحيحه وتنميته على مدى المنظور القريب والمتوسط، وحتماً لا نشهد بداية صحيحة له في ضوء استمرار التحكم الإسرائيلي بمصيره.

إذ يمكن، أن نؤكد بناء على مجمل التطورات السياسية أن المركز الفلسطيني تحول من «الخارج» إلى «الداخل»، فأصبحت السلطة الفلسطينية على أرض فلسطين هي المركز، على رغم اعتمادها رمزياً على منظمة التحرير (الخارج)، وبممارسة سلطاتها ووجود قياديي منظمة التحرير الفلسطينية على هذه الأرض، بدأت السلطة، ومناطق الحكم الذاتي تحتل المرتبة الأولى في اتخاذ القرار الفلسطيني وتشكل المرجعية الأولى. وبقدرة القيادة الفلسطينية الموجودة على أرض فلسطين على تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، للتعويض من المستنكفين عن عضويتهم، وعقد اجتماعات دورية على أرض فلسطين بمن وجد من أعضاء اللجنة، وإحداث اندماج فريد من نوعه بين الجهاز التنفيذي للسلطة الفلسطينية واللجنة التنفيذية للمنظمة وقيادات أخرى كمرجعية أساسية لاتخاذ القرار الفلسطيني، تمكنت القيادة الفلسطينية برئاسة السيد ياسر عرفات من إبراز الدور الأساسي للقيادة الداخلية، ومن تهميش تدريجي للدور السياسي للمنظمة مع احتفاظها بغطاء شرعية المنظمة. ومع التهميش هذا، فإن المنظمة بفصائلها ما زال لها وجود على ضعفه، وهي تشكل شبه مرجعية لتجمعات فلسطينية معادية للسلطة الفلسطينية ولاتفاق أوسلو، كما أن الفلسطينيين حملة الجنسية الإسرائيلية والفلسطينيين الذين يتمتعون بمواطنات عربية أو دولية أخرى لهم مرجعيتهم الشرعية والسياسية والمعنوية، وبالتالي لم تعد منظمة التحرير الفلسطينية التي قادت النضال الفلسطيني قبل أوسلو هي المرجعية السياسية والمعنوية والوطنية الوحيدة للشعب الفلسطيني. ولكن الذي بدأ يأخذ حيزاً من الواقع الوطني هو القبول بتعددية المجتمعات الفلسطينية، إذ أن التجزئة الفلسطينية التي نمت وترعرعت في إطار اتفاق

أوسلو بين مؤيد قابل ومتردد ورافض، أكدت على أولوية المجتمع الفلسطيني في الوطنيات الخاضعة للحكم الذاتي، وهو مجتمع يمارس عملياً اتخاذ القرار المصيري والتنموي المتعلق بـ «المستقبل الفلسطيني» من دون أن يشرك عملياً المجتمعات الفلسطينية الأخرى باتخاذ القرار الفلسطيني المستقبلي. إن مراقبة النمو السياسي للمجتمع الفلسطيني في منطقة الحكم الذاتي تؤكد على هيمنة النظام السياسي الذي يتمثل في السلطة الفلسطينية التي تعكس إلى حد بعيد نفوذ القيادة الكاريزمية والحزب الحاكم، إذ إن ممارسة الحكم تتجلى بقيادة متنفذة للرئيس ياسر عرفات الذي يستند في قاعدته إلى هيمنة حركة فتح التي أصبحت أكثر تماثلاً بالأحزاب الحاكمة في دول العالم الثالث.

ومع ذلك فهناك صراع سياسي دائر في إطار نظام سياسي شبيه بالأنظمة السياسية العربية المختلفة حول النظام الفلسطيني المستقبلي اقتصاداً وسياسة ومصيراً. جزء من هذا الصراع هو امتداد للصراعات الفلسطينية الفصائلية السابقة، إلا أن ضعف هذه الفصائل، جعلها أكثر هامشية في المجتمع الفلسطيني في أراضي السلطة، ولم يعد لها إمكانية طرح بدائل حقيقية مما هو مطروح سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وهي تستفيد كذلك من إنجازات السلطة. الآن يدور الصراع السياسي بين فريقين: التيار العام (Main Stream) الذي تقوده حركة فتح ومنظماتها أو التنظيمات وإدارات السلطة الفلسطينية برئاسة السيد ياسر عرفات، والفريق الذي يطرح برنامجاً إسلامياً عاماً وتعبر عنه حركة حماس وحلفاؤها، وهذا الفريق هو الأضعف اليوم. وهناك مؤسسات وتجمعات أهلية وطنية، بدعم رسمي وأهلي وأجنبي، تحاول أن تمكن المجتمع المدني من بناء مجتمع فلسطيني تقدمي مسؤول يلتزم بالأسس والمبادىء الفلسطينية التي عبر عنها إعلان الاستقلال الفلسطيني.

المجتمع الفلسطيني في إسرائيل

ذكرنا في استعراضنا للوضع الديمغرافي للشعب الفلسطيني أن هناك جزءاً مهماً من الشعب ربما يشكل ١٧ ـ ١٩ بالمئة من مجموع الشعب الفلسطيني أو حوالى المليون نسمة، هم من حملة الجنسية الإسرائيلية. وهم بمعنى معين مواطنون إسرائيليون وينتمون عرقياً واثنياً وثقافة إلى الشعب العربي الفلسطيني. هذه الشريحة من الشعب الفلسطيني تمثل الفلسطينيين الذي قاوموا عملية الاقتلاع القسري عام ١٩٤٨، على رغم تهجيرهم داخل الوطن الفلسطيني، والذين كان عددهم لا يزيد على مائة وخمسين ألف نسمة. هذه الشريحة من الشعب، نتيجة للزيادة الطبيعية للسكان، أصبحت تقارب المليون نسمة، وهذا المجتمع العربي الفلسطيني الذي أصبح إسرائيلي المواطنة يعكس التوزيع التاريخي للشعب الفلسطيني، إذ إننا نعلم أن هناك تجمعات يهودية موجودة في أماكن معينة: المدن التقليدية مثل تل أبيب، وهرتسليا وناتانيا والقدس

العربية، ومن مستجدة ككرمئيل وكريات شمونة والناصرة العليا. . . الخ. هذه المدن تكاد تكون يهودية صرفة، بينما نجد مدناً مختلطة بيهود وعرب إسرائيل كالتجمعات في يافا وحيفا وعكا واللد والرملة. وهناك تجمعات عربية خالصة في أماكن محددة كشفا عمرو وأم الفحم والطيبة والطيرة وكثير من التجمعات البشرية في الجليل كالناصرة التحتا وبعض أماكن النقب «رهط». وبشكل عام نجد الكثافة البشرية الفلسطينية موزعة في إسرائيل في مناطق محددة في الجليل والمثلث والنقب بشكل أساسي، ثم يتوزعون في المدن «المختلطة». بخصائصه الديمغرافية العامة، يشبه هذا التجمع البشري التجمعات الفلسطينية في الضفة والقطاع، إذ ان نسب الزيادة الطبيعية للسكان متشابهة، والتوزيع العمري للشعب متشابه، إذ انه مجتمع فتي، أكثر من نصفه دون سن الخامسة عشرة مع بعض الفروقات المهمة في التحصيل العلمي والتوزيع المهني والعمالة، وبخاصة إذا ما أدركنا أن العمالة في الضفة والقطاع تأثرت كثيراً بالأوضاع الاقتصادية التي سببها الاحتلال، الذي حول العمالة الزراعية إلى عمالة في سوق العمل اليهودي في الإنشاء والبناء والحرف البسيطة، والذي أوجد طبقة البروليتاريا في كل أماكن احتلاله ـ فلسطين الـ ١٩٤٨ والضفة والقطاع.

يهمنا أن نشير إلى أن هذه الشريحة من الشعب التي حصلت، بحكم ظروف بقائها في إسرائيل على المواطنة الإسرائيلية، حصلت على «مواطنة» منقوصة، إذ ان دولة إسرائيل بحسب مجموعة القوانين الإسرائيلية هي دولة اليهود. وبالتالي تعاملت إسرائيل مع من تبقى من الفلسطينيين على أنهم «ليسوا يهوداً» وساهمت بإلصاق انتماءات «لا قومية» أو إثنية. فتعاملت إسرائيل معهم على أنهم مسلمون، ومسيحيون، ودروز، فكرست الانتماء الديني/الطائفي وحاولت قدر إمكاناتها التعامل معهم وكأنهم أقليات طائفية متعددة، وميزتهم بعضهم من بعض ـ قانونياً وممارسة. وعلى الصعيد السياسي/الاجتماعي فرضت إسرائيل على العرب حكماً عسكرياً صارماً لا يختلف في تعقيده وتطبيقه عما فرضه الاحتلال الإسرائيلي من حكم عسكري في الضفة الغربية والقطاع. واستمر الحكم العسكري طوال أكثر من ثمانية عشر عاماً، إذ ألغي عام ١٩٦٦، وفي هذه الأثناء وبعدها صادرت إسرائيل كثيراً من أراضي الشعب، بحيث تقلصت ملكية أراضي الفلسطينيين إلى ١٠ بالمئة مما امتلكوا عام ١٩٤٨، وتمكنت دولة إسرائيل من مصادرة آلاف الدونمات الزراعية لإقامة مدنها ومستوطناتها المستجدة لإسكان المستوطنين الجدد. وحاولت إسرائيل قمع أية حركة أو انتماء وطني فلسطيني أو عربي، فحرمت الفلسطينيين من الدعم المالي لتحسين التعليم وممارسة الأنشطة الثقافية، وتدريجياً حاولت اتباع مبدأ «الاسرلة» هادفة إلى إضعاف الانتماء الوطني القومي، كما أنها قمعت وبشدة كل تحرر سياسي وطني أو قومي ورفضت محاولات العرب لشكيل حركات سياسية عربية مستقلة بدل الحركات

السياسية التي ساعدت على تأسيسها ودعمتها الأحزاب اليهودية الصهيونية.

وكان نتيجة القمع والتنظيم العنصري الإسرائيلي الذي ميز بين اليهود والغير (العرب الفلسطينيون) أن تمكنت دولة إسرائيل من السيطرة الفعلية على مصير الفلسطينيين الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لفترة لا تقل عن عشرين عاماً. نتج من ذلك أن تقدم المجتمع اليهودي بسرعة برعاية الدولة والمؤسسات الصهيونية والدعم اليهودي والدولي لإسرائيل. ولم يستفد المواطن الفلسطيني في إسرائيل من هذا الدعم، فكان تقدمه أكثر بطئاً على الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. ومع ذلك تمكن المجتمع الفلسطيني من مقاومة التبعية والاسرلة القاضية بالذوبان في المجتمع اليهودي على رغم العمالة الأساسية، وتمكن كذلك من المحافظة على انتمائه الفلسطيني من دون أن يخل بالشروط والقوانين الإسرائيلية التي تندرج في إطار «المواطنة الإسرائيلية»، وأنشأ أجيالاً جديدة أكثر تعليماً وثقافة وتمكناً مما كان يريد له المجتمع العنصري. وبالرغم من التمييز العنصري الواضح في جميع مجالات الحياة، التعليم، الثقافة، الاقتصاد، الصحة، المهن الحرة، استخدام اللغة، حرية السكن والتنقل والإقامة، بالرغم من كل ذلك والعقبات التي وضعتها الدولة تمكن هذا الشعب من تحصيل علمي رفيع وثقافة وطنية، ومشاركة في أنشطة اقتصادية متعددة... الخ، بحيث يلاحظ المراقب الوجود العربي المهني في الطب والقانون والتعليم العالي والبحث العلمي وغير ذلك. هذا لا يعني مطلقاً أن المواطن الفلسطيني في إسرائيل يتكافأ في الفرص والحقوق والتحصيل والعمل كالمواطن اليهودي في إسرائيل. ولكن تقدماً ملحوظاً قد حصل، ورافق هذا التقدم كذلك تقدم في العمل والنشاط السياسي. ومع كل التعقيدات والتحفظات لا نستطيع أن نصف المجتمع الفلسطيني بأنه مستقل في إطار الدولة ولا نستطيع أن نتكلم عن اقتصاد أو تجمعات علمية/تعليمية مستقلة.

المجتمع الإسرائيلي السياسي هو نتاج الحركة الصهيونية بصراعها مع الشعب الفلسطيني، وهو بالتالي يحمل أيديولوجيا الصهيونية السياسية والاجتماعية، وكان طبيعياً لهذا المجتمع أن يتحول إلى دولة عقائدية، وأن يتعامل مع من تبقى من الشعب الفلسطيني من المنظار الصهيوني، فلم يكن هناك مجال للعمل والنشاط السياسي الفلسطيني من دون أخذ التنظيم الصهيوني في عين الاعتبار، فكان أول حزب سياسي يعكس ويعبر عن وضع العرب في إسرائيل هو الحزب الشيوعي الذي قبل أصلاً قرار تقسيم فلسطين، وكان حزباً يشمل عرباً ويهوداً، وحافظ على هذا الوجود تاريخياً إلا أنه كان طليعياً في محاولاته للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في إسرائيل ومقاومة العنصرية الإسرائيلية. وكان حزباً منظماً يعمل على استقطاب الجماهير العربية التي وثقت ببرامجه النضالية، وتمكن الحزب من الحصول على أصوات الناخبين العرب التي مكنته من تمثيل متواضع في الكنيست الإسرائيلي ولمدة طويلة نسبياً، إلا أن الحزب لم

يكن الوحيد الذي وصل إلى الكنيست عبر الانتخابات الدورية. فكان هناك تمثيل عربي عبر القوائم العربية التي ألحقت بالأحزاب اليهودية المختلفة، فتراوح تمثيل العرب بين ٦ و٨ أعضاء في فترات الستينيات والسبعينيات. إن الفترة الأولى للتعايش العربي في إسرائيل كانت فترة «تكييف» سياسي مع الكيان العنصري الجديد، وتمحورت المقاومة حول الحزب الشيوعي من جهة، والفئات الوطنية القومية من جهة أخرى، التي لم تتمكن نتيجة القمع الرسمي الإسرائيلي من الانتشار والمساهمة الفعالة في اللعبة السياسية الإسرائيلية.

ومع الزمن نمت حركات سياسية عربية كـ «أبناء البلد» و«حركة الأرض»، وأخرى تركت الأحزاب الصهيونية اليهودية وحدها وشكلت لنفسها أطراً سياسية لتمثل وتحصل على «الصوت» العربي المتزايد والمتمكن وطنياً وقومياً، وكان الحزب العربي الديمقراطي بقيادة السيد عبد الوهاب الدراوشة أول هذه الأحزاب الجديدة، وتمكن من استقطاب جماهير وأصوات عربية، إضافة إلى ما كان يحصل عليه الحزب الشيوعي (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة). وتطور العمل والتنظيم السياسي وتشكلت القائمة التقدمية بقيادة المحامي محمد ميعاري، ولاحقاً التجمع الوطني الديمقراطي بقيادة د. عزمي بشارة، كما أن الحركة الإسلامية تطورت في هذه الأثناء، وهكذا أصبح أمام المواطن العربي في إسرائيل بدائل سياسية متعددة تتنافس في ما بينها للحصول على دعمه لإرسال أكبر عدد من الممثلين له إلى الكنيست والذين يعبرون عن التوجهات الوطنية العربية في إسرائيل. ومع أن الحركة الإسلامية ما زالت غير مستقرة في إقرارها للعمل السياسي في الإطار البرلماني الإسرائيلي إلا انها أكثر تفاعلاً الآن وأكثر حرية في التصرف السياسي. والصراع الداخلي السياسي في إسرائيل يدور الآن حول اتجاهين أساسيين:

الأسرلة التي تدعمها وتغذيها الدولة بمؤسساتها العديدة التي ترتكز على ترجيح التحصيل والتقدم الفردي والعمل، حيث الفرص في إطار المجتمع اليهودي والاهتمام الذاتي والابتعاد عن الانتماء الجماعي، أما الطرح الآخر فهو سياسي/اجتماعي يتمثل بالمطلب الأساسي لتحقيق مفهوم الدولة على أنها دولة جميع مواطنيها من دون أي تمييز عرقي/اثني/طائفي مخلّ بالمبادىء الديمقراطية التي تسود العالم الديمقراطي والتي تدّعي إسرائيل تطبيقها. واضح جداً أن الأحزاب السياسية العربية ترفض العزل العنصري وتؤيد تطبيق مبدأ الديمقراطية. إن اعتماد هذا المطلب من شأنه أن يؤثر جذرياً في هوية دولة إسرائيل وطبيعتها، لذلك يصعب التنبؤ في الظروف الحالية بمصير هذا المبدأ علماً أن الأحزاب الصهيونية بأكملها رافضة لاندماج وطني شامل. ولكن ظهر مؤخراً مؤشر، مما يوحي بتنامي قوة المجتمع الفلسطيني في إسرائيل من حيث ترابطه الاجتماعي والسياسي وتمكينه علمياً وثقافياً ومهنياً، بحيث أصبح وجوده في شرائح

المجتمع المهنية مرموقاً وثقته كتجمع حيوي يمكنه الدفاع عن نفسه ومطالبه العادلة، ويدرك أنه جزء من شعب فلسطين متكامل.

إن هذا المؤشر الذي ورد في تقرير خاص أعدته الحكومة الإسرائيلية ونشرته الصحف المحلية مؤخراً ادعى بان الفلسطينيين في إسرائيل يشكلون خطراً «استراتيجياً على الدولة». وعلى رغم أن التقرير ما زال في طي الكتمان إلا أن تقدير الحكومة لتقدم الوسط العربي ووعيه السياسي والاجتماعي وقدرته على الصراع في إطار شرعية الدولة وإمكانية حصوله على حقوقه، كل هذه الأمور من شأنها إن كانت واقعية أن تمشكل الدولة الإسرائيلية التي تحكمت في الوسط الفلسطيني لعقود متعددة. ولا شك في أن تزايد الضغوط الفلسطينية في إسرائيل مرتبط بتطور الوضع الفلسطيني في الضفة والقطاع. ومع أن إسرائيل تدرك أن الفلسطينيين الإسرائيليين قد استبعدوا كاملاً من مفاوضات إسرائيل ومنظمة التحرير، إلا أن تزايد الاتصال المجتمعي والسياسي بين شرائح المجتمع الفلسطيني وتفاعل عناصر منظمة التحرير بفئات متعددة من الفلسطينيين في إسرائيل من شأنه أن يؤكد الانتماء الوطني الفلسطيني الشامل، وبالتالي يغذي الحركات السياسية الفلسطينية في إسرائيل ويكون داعماً لها. وربما تبالغ إسرائيل في تزايد القوة الفلسطينية في إسرائيل، وربما يشكل «التقرير» مبرراً لحملات قمع مستقبلية، إلا أنه أصبح واضحاً أن الفلسطينيين في إسرائيل اليوم هم ليسوا الفلسطينيين الذين واجهتهم إسرائيل عام ١٩٤٨، فهم الآن يشكلون خمس السكان تقريباً، وأكثر وعياً وإدراكاً وتسيساً واندماجاً بالمجتمعين اليهودي والفلسطيني.

والسؤال المطروح: ما هي إمكانيات المستقبل في ظل هذا التغير المهم؟

اتفاق أوسلو: الشتات الفلسطيني

ليس من السهل أن نجمل وضع الشتات الفلسطيني وما يترتب على ذلك من إمكانيات المستقبل. ندرك أن تعبير الشتات يشير إلى ما يمكن أن يعرف بـ «الفلسطيني» الذي يقيم بشكل دائم خارج فلسطين الانتدابية، من دون التعرض إلى «مواطنته» القانونية، وندرك كذلك أن الشتات يختلف من حيث وضعه الجغرافي ونمط معيشته، وبالتالي ترتبط «إمكانيات» المستقبل ارتباطاً وثيقاً ببعديه الجغرافي والنوعي. مع أخذ هذا بعين الاعتبار، إلا أنه بإمكاننا أن نتعامل مع الموضوع بشكل عام بحيث نتمكن، وبناء على الخبرة المتنوعة للشتات، من استشراف عام لإمكانيات المستقبل.

يتضح من جدول التوزيع الجغرافي للشتات أن أكثرية الشعب الفلسطيني أو ما يقارب أربعة ملايين ونيفاً (٥٣ بالمئة) يقيمون خارج حدود فلسطين الانتدابية. من بين هؤلاء ما يقارب ٣,٥ مليون يقيمون في الأردن ولبنان وسوريا ومصر، وحوالى المليون

يتوزعون مناصفة بين الشتات العربي الآخر والشتات العالمي.

وحيث إن الأردن منح «المواطنة» الكاملة للفلسطينيين، الذين يفوق عددهم ٢,٥ مليون، فعلينا أن ننظر إلى إمكانيات هؤلاء من المنظورين الأردني والفلسطيني. كما أن هناك أعداداً أخرى ربما تصل إلى مليون نسمة في لبنان وبعض الدول العربية الأخرى والعالم، قد تمكنوا من اكتساب «المواطنة». وإثر تحول الضفة الفلسطينية والقطاع إلى أراضي «السلطة الفلسطينية» تمكن أعداد من فلسطينيي الشتات من حملة الجنسيات ووثائق السفر العربية والأجنبية من المشاركة في الأعمال الفلسطينية وحضور مؤتمرات وندوات علمية واقتصادية شارك فيها من اصطلح على الإشارة إليه بتعبير «المغتربين»، وبالرغم من التعبير الشائع «اللاجئون» للإشارة إلى كل من «اقتلع» عام ١٩٤٨، إلا أن القاموس العلمي والسياسي الفلسطيني استحدث تعبير «المغترب» للتعامل مع الشتات «المواطني»، وهو التعبير الذي يعكس «تقبلاً» لديمومة الشتات بشكل أو بآخر، وبالتالي إمكانية التعامل مع شريحة من شرائح المجتمع الفلسطيني على غرار التعامل السوري واللبناني والمصري والأردني لـ «المغتربين» من مواطنيهم.

أما الشتات العربي الآخر، فهو الشتات الذي ما زال «بلا مواطنة» (Stateless)، وهم شتات سوريا ولبنان ومصر بالدرجة الأولى ومن توزع من هؤلاء في الأوطان العربية الأخرى. هذا الشتات له مشاكله الخاصة والتي تنجم عن وضعهم «اللامواطني»، وحتى بالسفر والتنقل والهجرة والإقامة والأعمال الحرة بأنواعها، ويجعلهم عرضة لتمييز وطني سلبي والعقاب أحياناً. ومن دون الإشارة بتفصيل واسع، أصبح شائعاً أن فلسطيني لبنان من «حملة وثائق السفر» بحسب التشريعات اللبنانية محرومون من العمل في أنشطة اقتصادية متعددة بلغت حوالى ٨٩ مهنة. ويواجه الفلسطيني من حملة «وثائق السفر» اللبنانية والسورية والمصرية وحكومة عموم فلسطين (غزة) صعوبات لا تحصى في تنقلاته لأي سبب من الأسباب بين البلدان العربية والأجنبية. وما حدث لعدد من العائلات الفلسطينية المقيمة في ليبيا من مشاكل ترتبت على إبعادهم من ليبيا ورفض مصر السماح لهم بعبور أراضيها للعودة إلى غزة أو مناطق أخرى، كان مثلاً واضحاً على المشاكل المترتبة على فلسطينيي الشتات «بلا مواطنة».

ما يهمنا الآن هو تقدير الموقف السياسي للشتات الفلسطيني في الأوطان العربية أو الغربية آخذين بعين الاعتبار أن الشتات الفلسطيني قاد العمل السياسي الفلسطيني في مرحلة الحركة الوطنية في الفترة الزمنية الممتدة بين الاحتلال الإسرائيلي حتى إبرام اتفاق أوسلو. فالشتات الفلسطيني هو الذي أوجد منظمة التحرير الفلسطينية بجميع فصائلها وكوادرها التي اكتسبت شرعيتها من التفاف الشعب الفلسطيني حولها، وهي

المنظمة التي أبرزت الهوية الفلسطينية ورعتها وساهمت مساهمة جوهرية في بلورة المؤسسات التربوية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمل السياسي الفلسطيني على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

وإذا جاز لنا أن نتكلم على الثقافة السياسية الفلسطينية (Political Culture)، فإن ذلك نما وتطور في إطار العمل السياسي الذي رعته منظمة التحرير، الذي كان له مفعوله في تطوير النظام السياسي على أرض فلسطين بعد اتفاق أوسلو.

بعد أن كانت المنظمة مرجعية الشعب الفلسطيني أينما وجد، وكان هناك ترابط وثيق بين روافد العمل الفلسطيني وفلسطينيي الشتات العربي والأجنبي، كان لاتفاق أوسلو وقع مؤثر على هذا الترابط. إن الاتفاق (Consensus) الذي جمع الأطراف الفلسطينية تمزق بين مؤيد ومعارض لهذا الاتفاق بغض النظر عن مواقع التأييد والمعارضة جغرافياً وسياسياً. وما كان من وحدة فلسطين في التوجه السياسي تلاشى بشكل ملحوظ بعد الاتفاق. كما أن المنظمة كمرجعية للشعب الفلسطيني فقدت مكانتها التي حققتها بموقفها وعملها النضالي. وبقيام السلطة الفلسطينية وعودة كثير من قياديي منظمة التحرير وبعض كوادرها لتسيير الدوائر والأنشطة الفلسطينية على أرض فلسطين، لم تعد «المنظمة» تحتل المكانة التي تميزت بها سابقاً. ومع أن المنظمة استمرت رسمياً مع ضعف مكانتها في قطاعات معينة، إلا أن المعارضة الفلسطينية بغض النظر عن انتماءاتها الحزبية، العقائدية أو الفصائلية، لم تتمكن من إبطال مفعول اتفاق أوسلو، ولم تتمكن من طرح بديل فكري أو تنظيمي قادر على استقطاب الجمهور الفلسطيني، أو يمارس ضغطاً رادعاً للمسيرة الفلسطينية العامة التي تقودها قيادة المنظمة، التي التفت حول السلطة الفلسطينية. وبتزايد أثر السلطة، بإقامة المجلس الفلسطيني وتنظيم الأجهزة التنفيذية للسلطة وتطعيم اللجنة التنفيذية بعناصر إضافية من الضفة والقطاع والشتات وتسيير الحياة الفلسطينية، تداعت قوى الشتات العربي والدولي. وأصبح واضحاً بعد فترة من الزمن أن فلسطينيي الأردن مع تحفظهم حيال أداء أجهزة السلطة الفلسطينية ومع تأييد بعضهم لعناصر ناقدة للسلطة، إلا أن قبولهم بالسلطة الفلسطينية وشرعيتها، تجلى بتعاونهم السياسي والاقتصادي والتفاعلي.

بدا الانقسام الفلسطيني أكثر وضوحاً في لبنان، حيث انقسمت المخيمات بين مؤيد ومعارض، كما انقسمت التجمعات في بيروت وضواحيها. أما التجمعات الفلسطينية التي احتوتها التنظيمات السياسية التاريخية ـ الجبهة الشعبية والديمقراطية، والقيادة العامة ومؤيدو البعث، فعبرت عن شعورها بالاعتراض الصريح على اتفاق أوسلو، ورفضت التعامل مع السلطة الفلسطينية. إلا أن هذه المعارضة في لبنان وسوريا والأردن وفي أمكنة عربية أخرى، لم تتمكن من إيقاف أو تعطيل أو تعديل

المسيرة الفلسطينية التي اتخذت من أوسلو منطلقاً أساسياً لها. ولم تتمكن هذه الأطراف في ما بعد من إعادة تنظيم صفوف الشعب الفلسطيني في الشتات، بحيث يصبح أكثر أهمية في التعامل مع جدول أعمال التفاوض الفلسطيني ـ الإسرائيلي. فلم يتمكن هذا الوجود الفلسطيني في الوطن العربي من أن يتبنى بديلاً واحداً فاعلاً في ما يتعلق بحق عودة الشعب الفلسطيني الذي تجاهله اتفاق أوسلو أو القدس أو الدولة وأرجىء البت به إلى مباحثات «الوضع النهائي». لم ينعكس لهذا الوجود الفلسطيني في الشتات أي ثقل سياسي من شأنه أن يؤثر من قريب أو بعيد في مسيرة التفاوض الفلسطيني ـ الإسرائيلي التي لا يشك أحد بعدم ارتباطها بالحقوق الثابتة للشعب.

لم يكن الشتات العالمي ـ الأوروبي أو الأمريكي ـ أكثر توفيقاً أو أكثر قدرة على التدخل لإيقاف عجلة أوسلو. فكان هناك بخاصة، في الشتات الأوروبي، من العناصر «المثقفة» من ساهم في المفاوضات السياسية التي مهدت لأوسلو وتلك التي تبعته، وكان من هؤلاء من فاوض الإسرائيليين على مختلف الجبهات، الأمنية والسياسية والاقتصادية، وكان منهم من وجد فرصة سانحة للتعامل والاستثمار. أما الساحة الفلسطينية/ الأمريكية، وهي أكثر حرية في عملها وأكثر فاعلية، وبخاصة في الميادين الإعلامية، فقد شهدت انقساماً حقيقياً في صفوفها الاجتماعية والسياسية. وقاد بعض من قاوم أوسلو بعض الحركات الداعية إلى عقد مؤتمر وطني فلسطيني ـ عربي يشارك فيه الشتات ليعالج ما أهمله أو تجاوزه اتفاق أوسلو، إلا أن هذه المحاولات لم تتكلل بالنجاح لأكثر من سبب. ومع ذلك فالساحة الفلسطينية ـ الأمريكية، على رغم انقسامها على نفسها، هي التي أبرزت الفكر والرؤيا المناهضة لاتفاق أوسلو، والتي طرحها عضو المجلس الوطني الفلسطيني السابق د. إدوارد سعيد، وكان لطروحاته صدى واسع وطنياً وعالمياً، إلا أن هذا الطرح لم يتبعه تنظيم سياسي/ اجتماعي يناضل لتحقيق البديل لأوسلو. ونتيجة لهذا الإخفاق تضاءل وزن الشتات الفلسطيني/ الأمريكي الذي احتل سابقاً مكاناً مرموقاً على الساحتين الفلسطينية والأمريكية، ولم يعد ليؤثر في منطقه ووضوح رؤياه في الساحة الإعلامية الأمريكية أو في الأوساط الفلسطينية بشكل عام.

يمكننا القول بأن عقد التسعينيات هو العقد الذي شهد تحولاً رئيسياً في التوجه والسياسة والمرجعية الفلسطينية، إذ ولّى عهد ما اصطلحنا على تسميته بـ «التحرر الوطني» كما ولّى عهد المطالبة بـ«الاستقلال في الضفة والقطاع». ويقوم العمل الفلسطيني اليوم على أساس «الحكم الذاتي» مع المطالبة بتوسيع حدوده وآفاقه. فالأراضي الخاضعة لـ«الحكم الذاتي» هي شبه «الدولة» التي بعد استكمال بنائها وسيادتها ستتاخم دولة إسرائيل بالحدود الجغرافية التي تحددها المفاوضات النهائية، وأصبحت مرجعية العمل الفلسطيني، في غياب بدائل تنظيمية فاعلة في فلسطين

«إسرائيل» أو في الشتات فلسطين «السلطة الفلسطينية». فالمتغير الأساسي الذي يتحكم في إمكانيات المستقبل وترتيب ما يمكن ترتيبه سياسياً ليؤثر في الصراع العربي - الإسرائيلي هو ما يتعلق بفلسطيني «السلطة الفلسطينية»، وما يتمكن من تطوير أنشطة وبرامج تشمل الشتات العربي والعالمي.

الوضع الفلسطيني والمستقبل

بعد هذا الاستعراض المحدد للوضع الفلسطيني في بيئاته الجغرافية الثلاث بقي لنا أن نحدّد معالم ما يفتقر إليه الشعب الفلسطيني اليوم من إمكانيات تمكنه وتزيد من قدرته على التعامل مع صراعه التاريخي لتحقيق أهدافه العامة: الاندماج الوطني وبناء مستقبل سياسي أكثر تطابقاً وتجانساً مع طموحاته، وفي تصوري، ومع إدراكي الكامل تعدد المتغيرات الفلسطينية والمتغيرات العربية والإقليمية الأخرى - تركيا، إيران، الحبشة. . .الخ - والمتغيرات الدولية، يفتقر الشعب الفلسطيني اليوم إلى ثلاثة عوامل رئيسية تحول دون تمكنه من المحافظة على نفسه كـ «وحدة وطنية» (National Group) لها سماتها الوطنية، والتغلب، بمفرده أو بالتعاون المحدود مع حلفائه وأصدقائه، على العقبات الرئيسية التي تعرقل تحقيق أهدافه الوطنية الثابتة، والمتعلقة بالتحرر الوطني والسيادة الجغرافية في فلسطين، والحرية الكاملة لتحقيق التنمية الشاملة، إذ إن ما سعى الشعب الفلسطيني لتحقيقه بشكل عام هو إزالة نكبته التاريخية وتجاوزها.

أولاً: وعلى جانب كبير من الأهمية، يفتقر الشعب الفلسطيني اليوم إلى رؤيا شاملة تعالج وتفسر وضعه المتشرذم، وتضيء الطرق والسبل التي يمكن أن يطرقها ويسلكها لإيجاد الحلول الناجعة لإعادة وضعه كشعب موحد يترابط مع وطنه فلسطين ويقيم دولته الوطنية في هذا الوطن. وهذه الرؤيا بالضرورة عليها أن تطرح أولاً من هو الفلسطيني على الصعيدين الانتمائي والمواطني ومعنى ذلك عملياً وسياسياً.

بمعنى آخر إذا شمل تعريف الفلسطيني جميع من نعرفهم اليوم بالفلسطينيين كالذين ولدوا في فلسطين ونسلهم، بغض النظر عن أماكن إقامتهم ومواطنتهم، فهل هذا يعني أنهم يشكلون أو يجب أن يشكلوا وحدة وطنية سياسية؟! وكيف يتمكن الشعب من التغلب على الاهتمامات والانتماءات الشعبية التي تولدت في المجتمعات الثلاثة ويحوله إلى نضال تحرري واحد وأهداف وطنية شاملة؟

وماذا عن اليهود الذين ولدوا في فلسطين أو استوطنوها بوسائل ودعم مختلفة؟ واضح جداً أن تعريف الفلسطيني الذي أدرجه الميثاق الوطني الفلسطيني أو كما عرفته السلطة الفلسطينية لا يكفي للإجابة عن هذا السؤال الأساسي، الذي يرتبط مباشرة

بالتطبيق العملي لهدفه بـ «تحقيق مصيره»؟ أي عن مصير من نتكلم ونناضل؟ ولا بد لهذه الرؤيا من أن تطرح العلاقة الحقيقية بين المطلب الفلسطيني بحق تقرير مصيره والدولة الإسرائيلية. بمعنى آخر، هل يتطلب حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني في فلسطين إلغاء الوجود السياسي الإسرائيلي الذي نعرفه؟ وأنا لا أتكلم على جدوى هذا الطرح وإمكانية تحقيقه، ولكنني أعالج الترابط بين الفكرة ـ الرؤيا والواقع الموضوعي.

فكما طرح المؤتمر الوطني الإفريقي رؤيا بالمطالب الثابتة بإقرار نظام سياسي في جنوب إفريقيا استناداً إلى المبدأ الديمقراطي «الكل رجل (امرأة) واحد صوت واحد»، مقابل النظام القائم على التمييز العنصري الذي منح وحرم المشاركة المتساوية استناداً إلى العرق، فكافأ الرجل الأبيض وميزه بالحقوق والواجبات، ومارس الاضطهاد السياسي الاجتماعي الاقتصادي ضد كل من هو أسود أو ملون، نحن الآن، وبخاصة بعد القبول بفكفكة قضية فلسطين وتعاملنا مع إسرائيل على أساس إعلان المبادىء، في مرحلة تتطلب إجابات جديدة جادة.

إن ما واجه الحركة الوطنية من صعاب في تعاملها تاريخياً مع الحركة الصهيونية ارتبط إلى حد بعيد بفوضوية الفكر الفلسطيني والعربي كذلك، وعدم توفر رؤيا يمكن أن تصبح دليلاً ومرشداً للعمل السياسي.

الاستثناء الوحيد الذي يمكننا الإشارة إليه هو طرح منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٩ والذي كرره السيد ياسر عرفات في خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤، والذي نادى بإقامة الدولة الديمقراطية اللاطائفية لمواطنيها المسلمين واليهود والمسيحيين والتي يمكن أن يتساوى المواطنون في إطارها.

ومع أهمية وشجاعة هذا التصور والطرح كأساس للحل التاريخي للصراع الفلسطيني ـ الصهيوني، وجلاء هذه الفكرة، إلا أنه على صعيد الواقع جاء طرحاً ميتاً، ولم يكن له مفعول. الفلسطينيون أنفسهم لم يأخذوا بهذا الطرح جدياً ولم يوفروا له دعماً ولم يصبح مطلباً ثابتاً. والدول العربية الحليفة كذلك رفضته لأكثر من سبب. وأمريكا التي تقبل بالديمقراطية كأساس لنظام الحكم وفصل الدين عن الدولة كانت سباقة في رفض هذا التصور.

وكان طبيعياً لدولة إسرائيل التي ترتكز في أساسها على الدين والعنصر أن تهزأ من هذا الطرح. ولهذا وئد التصور في مهده على رغم رفع التصور كشعار من دون مضمون في بعض الأحيان.

أما الرؤيا أو التصور الذي طرح فلسطينياً فهو ذلك الطرح الذي حاول وضع الحركة الوطنية الفلسطينية في إطارها وسياقها العربي. وجاء ذلك في ما طرحته حركة

التحرير الوطني الفلسطيني (فتح). لقد حاولت فتح طرح مفهومها للتحرير الفلسطيني مستفيدة من التطور التاريخي للوطن العربي الكبير، وبخاصة في الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين. انطلق فكر فتح من قبول فكرة الدولة الوطنية «القطرية» التي استخدمت في النضال للحصول على الاستقلال من الاستعمار الأوروبي. إن تطور حركات الاستقلال في الأوطان العربية المختلفة أكد حق القطر باستقلاله ضمن الحدود الجغرافية التي كانت وما زالت واضحة بارتباطها بسيادة استعمار محدد، فالأقطار العربية المعاصرة والتي تطورت سياسياً أثناء نضالها ضد الاستعمار ـ الحركات الوطنية السورية، اللبنانية، العراقية، التونسية، المغربية، اليمنية... الخ ـ مع أنها أكدت انتماءها القومي بشكل أو بآخر، إلا أنها أصرت على استقلالها القطري الذي أسهم في بناء الدولة الوطنية القطرية المعاصرة ـ سوريا، العراق، مصر، الكويت ...الخ ـ جاءت فتح والحركة الوطنية الفلسطينية التي تطورت بعد النكبة بخاصة لتؤكد الانتماء القومي وحق القطر الفلسطيني بالاستقلال والسيادة. ونشأت مشكلة العلاقة الفلسطينية بالدول المجاورة، وهي دول مستقلة ذات سيادة. فجاء طرح فتح يؤكد حق فلسطين بالاستقلال والسيادة، والتعامل مع الدول العربية بحسب الأعراف الإقليمية والدولية، وطالب باحترام الحركة الفلسطينية، وأكد رفضه للتدخل في الصراعات العربية ـ الحرب العربية الباردة، أو التدخل في الشؤون الداخلية للدولة. إن عدم احترام هذا التصور على الصعيد العملي، وعدم التمكن من تحقيقه سياسياً في الأردن ولبنان، ورفض بعض الدول العربية لهذا الطرح لا يقلل من أهميته كرؤيا كان وما زال يمكن ترجمتها إلى واقع ومضمون سياسي سيادي.

باستثناء هذين الطرحين، لا نجد في التاريخ الفلسطيني رؤى جديرة بالاهتمام وجادة كوجهة للعمل السياسي التحرري. والوضع الفلسطيني المعاصر أشد حاجة إلى الرؤيا التي يمكنها طرح تصور يتعامل أولاً بشكل جدي وعملي مع الوضع الفلسطيني/الفلسطيني، والذي ازداد تعقيده بالتوزيع الجغرافي والسياسي اثر اتفاق أوسلو (وبالتالي الولاءات والمواطنات المختلفة والمتناقضة)، ويتعامل ثانياً مع العدو التاريخي الذي أصبح حاكماً للشعب والأرض الفلسطينية بالرغم من «الحكم الذاتي». فإمكانيات المستقبل، وبخاصة في ما يتعلق بالصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، والفلسطيني ـ العربي ـ الإسرائيلي تعتمد إلى حد بعيد على طرح هذه الرؤيا بوضوح والتي لا بد من أن يهتدي إليها العمل الفلسطيني النشط.

ثانياً: يفتقر العمل الفلسطيني اليوم إلى حركة سياسية فلسطينية شاملة تطرح برنامجاً عملياً وآليات عمل ومجموعة من الأنشطة والأعمال التي بموجبها يمكن أن تحدث مفعولاً مهماً في العلاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية أو العلاقات الفلسطينية ـ العربية أو العلاقات الفلسطينية ـ العربية ـ الإسرائيلية. إن الحركات السياسية

الفلسطينية، حتى ذلك الجزء الذي يحتل موقعاً مميزاً في أراضي السلطة الفلسطينية ـ فتح ـ قد تقوقعت ولم يعد لطروحاتها المختلفة ولتحركاتها السياسية أي ارتباط بالواقع الفلسطيني، سواء في فلسطين أو في الأوطان القريبة والبعيدة. ومع أن تقوقع ما أطلقنا عليه بـ «الفصائل السياسية» وعدم ارتباطها بـ «الواقع» الفلسطيني في إطاريه العربي والدولي والذي جعلها بمفاهيمها (Irrelevant) بدا واضحاً بعد نزوح منظمة التحرير من بيروت إلى تونس البعيدة جغرافياً ونضالياً، إلا أن عدم جدواها بالتعامل مع فلسطين «الحكم الذاتي» وفلسطين «إسرائيل» وفلسطين «الشتات» العربي والدولي أصبح مؤكداً إثر تمركز السلطة الفلسطينية وإجراءاتها العملية التي جذرت، حتى الآن، التقسيم الفلسطيني وهيمنة السلطة على منظمة التحرير الفلسطينية التي كادت تصبح ـ بما تبقى لها من أجهزة ـ جهازاً ضعيفاً من أجهزة السلطة الفلسطينية.

فالبرامج العملية والتي تترجم إلى أنشطة ومشاريع لتحقيق الطموح الفلسطيني أصبحت في الواقع برامج السلطة الفلسطينية وبرامج وآليات مركز العمل الفلسطيني الآتي والمنطلق من أراضي الحكم الذاتي. والمحاولات المتعددة لإيجاد حركة أو تحرك سياسي يستند إلى رؤيا (الديمقراطية مثلاً)، لم تتطور بشكل جدي في أراضي السلطة الفلسطينية، وحتماً لم تتمكن من النشوء والارتقاء في الشتات على رغم بعض النجاح المحدود في الوسط الفلسطيني في إسرائيل. إن الساحة الفلسطينية اليوم تعاني فراغاً لا يملأه الآن إلاّ جهاز السلطة الفلسطينية مع قليل من تحرك «فتحاوي» منظم على رغم عدم فاعلية السياسة بشكل عام.

أما ثالثاً: فيتعلق بالقيادة الفلسطينية التي يمكنها أن تساهم في تطوير التحرك والعمل السياسي الفلسطيني. إن القيادة الفلسطينية المعاصرة التي ساهمت مساهمة كبيرة في إيصال القضية الفلسطينية إلى ما وصلت إليه ـ الحكم الذاتي ـ مضافاً إلى مفاوضات متعثرة حول «الوضع النهائي» في ما يتعلق بالشتات، القدس، الولاية الجغرافية، الاستيطان، حق العودة، . . . الخ ـ وهي القضايا المركزية في الصراع ـ هي القيادة التي عاصرت وطورت الحركة الوطنية الفلسطينية التي ترجمت بمنظمة التحرير بفصائلها السياسية وآليات عملها. إلا أن الوضع الحالي باختلافه عن الطروحات السابقة، وبارتكازه إلى الأرض الفلسطينية في عمله وأنشطته يتطلب رؤيا جديدة، وحركات سياسية متطورة مستفيدة من الخبرات التاريخية، وقيادات متجانسة مع الطروحات والبرامج المستقبلية. والقيادة الحالية استندت إلى حد ما في قيادتها إلى «الكاريزما»، وهي ضرورية وحتمية في إطار حركات التحرر الوطني، إلا أن المأسسة والأداء في الإطار الفلسطيني الجديد هما أساس القيادة. وانتخاب الرئيس عرفات، ثم انتخاب حر للآخرين في القيادة والمجالس السياسية الأخرى، من شأنه إبراز وتطوير اتفاق (Consensus) وطني جديد من شأنه أن يسهم في بلورة عقد اجتماعي/سياسي أكثر

ارتباطاً بالواقع الفلسطيني المعاصر. إن هذا التطور كذلك من شأنه أن يطور قيادات شبابية ذات ثقافة سياسية (Political Culture) وترشيد اجتماعي يختلف عن الثقافات السابقة، وهو يمكن أن يساهم في تطوير مجتمع فلسطيني يتجاوز «التقليد» والعصبيات القديمة والوجاهات والطبقية القديمة. ولهذه الاعتبارات لا بد من أن نؤكد على ترابط العناصر الثلاثة: الرؤيا، والحركة السياسية ببرنامج جديد وقيادة فذة، والتي من شأنها أن تمكن المجتمع الفلسطيني من التباين وتحقيق شروط التمكن من مواجهة ناجحة مع المستقبل.

التباين وشروط التمكن

إن هناك كماً فلسطينياً مهماً يزيد، كما أشرنا سابقاً، على ثمانية ملايين نسمة. وهو كم مميز بتحصيله التعليمي والمهني الرسمي وإمكانياته الاجتماعية/الاقتصادية، ولكنه أدنى بكثير من المجتمع الذي يصارعه. وليس هذا المجال للخوض في تفسير هذه الظاهرة، ولكن سأتعرض إلى بعض ظواهرها. فبينما يتمكن خمسون في المائة من خريجي التعليم الثانوي الإسرائيلي من تحصيل علمهم العالي في مؤسسات التعليم العالي للدولة ـ الجامعات والكليات المتخصصة ـ يتمكن حوالى ١٨ بالمئة من خريجي التعليم الثانوي من الالتحاق بمؤسسات التعليم في فلسطين وخارجها. ولا يوجد هناك أدنى مقارنة بين الإنتاج العلمي للعلماء الفلسطينيين في جميع أماكن وجودهم وإنتاج العلماء الإسرائيليين. والفجوة تزداد بشكل ملحوظ بنجاح إسرائيل باستقطابها للعلماء اليهود من المهاجر المختلفة كالاتحاد السوفياتي السابق، التي أضافت عبر العشر سنوات الأخيرة ما يزيد على ألفي عالم إلى مجموع العلماء الإسرائيليين، وبارتباط مؤسسات العلم الإسرائيلية وعلمائها بالمؤسسات العلمية في أمريكا وأوروبا. إن الكم الفلسطيني يتضاءل في أهميته وفاعليته عندما نتكلم على النوع.

فالمجتمع الإسرائيلي هو أولاً مجتمع مترابط على رغم تعدديته، لغة وديناً وثقافة، والاتفاق الإسرائيلي ـ الأمريكي (Consensus) حول طبيعة «الدولة» ومجتمعها، وحدودها الجغرافية، وسيادتها، وارتباطها بالعوالم المختلفة، وتصميمها على تحقيق رؤية الصهيونية حتى في حقبة «ما بعد الصهيونية»، ونظرتها إلى المطلب الفلسطيني وعلاقتها مع دول المنطقة، أكثر وضوحاً وفاعلية من الاتفاق والترابط الفلسطيني باختراقاته المتعددة وتوزيعه الجغرافي، ويمتاز المجتمع الإسرائيلي بمؤسساته، تلك التي باشر بوضع أسسها في بدايات التكوين في القرن التاسع عشر ـ الصندوق القومي، التنظيم السياسي والمؤسسات الحزبية، صندوق الأراضي، الجيش، التعليم ـ التي أوصلتهم أولاً إلى «الدولة»، ومن ثم تطويرها إلى أن أصبحت خلال خمسين عاماً دولة تصنف مع دول العالم الأول من حيث مستوى المعيشة، والإنتاج القومي (الذي يفوق الدول

العربية اللانفطية) والصناعات الحديثة، وبخاصة الإلكترونية وتقانة المعلومات والإنتاج الزراعي والغذائي. ومع أن الفضل في هذا التطور يعود إلى حد كبير للعون المادي السخي والمعنوي والسياسي الذي قدمته دول أوروبا، وأمريكا، إلا أن الاستخدام الصحيح لهذا العون والأرضية العلمية والتنظيمية للمجتمع الإسرائيلي مكنت المجتمع الإسرائيلي من التفوق النوعي في الإطار العالمي.

إن الكم الفلسطيني يصعب ترجمته إلى قوة فاعلة حتى إذا تمتع هذا الكم بنوع متميز، إذ ان ما يمكن الاستفادة منه عملياً في البناء والتطوير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والاستراتيجي هو كم محدود حقاً، نظراً لافتقار الشعب الفلسطيني إلى الكيان السياسي المستقل الذي يستطيع أن يخطط تخطيطاً شاملاً، والذي يرتكز إلى قاعدته الديمغرافية الشاملة، ويعتمد إضافة لذلك على مؤسسات اجتماعية سياسية ثابتة تتمكن من التنفيذ السليم لخطط التنمية والبناء والمقاومة والمحافظة على النفس. إن إمكانية الاستفادة من الكم الفلسطيني ترتبط أولاً بتطور الرؤيا الهادفة إلى قيادة مبدعة متمكنة من تعبئة المصادر البشرية والمادية الموزعة عالمياً وتوظيفها لخدمة الكيان الفلسطيني الذي يتكون في ظروف سياسية وطنية ودولية في غاية الصعوبة. ولكن التحدي الأهم هو كيف يستطيع التوجه الفلسطيني المقاوم أن يحول البعد العربي إلى واقع متجانس مع الاتفاق الفلسطيني الذي يسعى إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة الديمقراطية وإقرار حق العودة لكل فلسطيني اقتلع من وطنه؟ إلا أن التحدي الآتي يتمحور حول قدرة وإمكانية الشعب الفلسطيني المعاصر بتجمعاته الرئيسية الثلاثة ـ في إسرائيل، والحكم الذاتي والشتات ـ من أن يبدأ بعمليات محددة (Specific Processes):

١ ـ إيقاف عمليات مصادرة الأراضي الفلسطينية لتحقيق التوسع الاستيطاني المتزايد يومياً، والذي إن قدر له النجاح يصبح الشعب الفلسطيني «بلا أرض في وطنه».

٢ ـ رفض الاحتلال الإسرائيلي العسكري والسياسي للضفة والقطاع ليتسنى لسلطة وطنية فلسطينية متمكنة إعادة بناء مجتمع فلسطيني واحد، متماسك ومتميز في مؤسساته وممارساته السياسية والاجتماعية، يرحب بالعائدين ويستفيد من قدراتهم ومصادرهم، ويستند إلى أسس المشاركة السياسية والفاعلة.

٣ ـ تعبئة القدرات والمصادر الفلسطينية أولاً، ومن ثم العربية، لتحويل فلسطين إلى دولة ديمقراطية تحترم حقوق مواطنيها وحقوق الإنسان بشكل عام.

مراجـــع مختـــارة

الأحمد، نجيب. **تهويد القدس**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الاعلام والتوجيه القومي، [١٩٧٠].

حيدر، عزيز. **الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو** . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧. (قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات: المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي؛ ٧)

زريق، إيليا. **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية**. ترجمة محمود شريح. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧. (قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات: المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي؛ ٦)

الفلسطينيون في الوطن العربي: دراسات في أوضاعهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.

مشروع التنمية البشرية المستدامة. فلسطين: **ملف التنمية البشرية، ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧**. إعداد ابراهيم الدقاق ونادر عزت سعيد. بيرزيت: جامعة بيرزيت، ١٩٩٧.

Abu-Lughod, Janet. «The Demographic Transformation.» In: Ibrahim Abu-Lughod (ed.). *The Transformation of Palestine; Essays on the Origin and Development of the Arab-Israeli Conflict*. With a foreword by Arnold J. Toynbee. Evanston, IL: Northwestern University Press, 1971.

Abu-Sitta, Salman. «Palestine 1948: 50 Years after Al-Nakba.» (1998). (Illustrated map with detailed figures).

Brand, Laurie A. *Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State*. New York: Columbia University Press, 1988.

Giacaman, George and Dag Jorund Lonning (eds.). *After Oslo: New Realities, Old Problems*. London; Chicago: Pluto Press, 1998.

Al-Haj, Majid. *Education, Empowerment, and Control: The Case of the Arabs in Israel*. Albany, N Y: State University of New York Press, 1995. (SUNY Series in Israeli Studies)

Said, Edward W. [et al.]. *A Profile of the Palestinian People*. Chicago, IL: Palestine Human Rights Campaign, 1990.

تعقيب (١)

بيان نويهض الحوت(*)

«جاء اتفاق أوسلو ليضفي شرعية على تجزئة الشعب القسرية...» تحليل منطقي وواقعي، ولا يصدر إلاّ عن صاحب فكر وتجربة ومعاناة، عن رجل عاشت فلسطين معه حيثما كان. هو قد ولد فيها، وعاش مرارة الشتاتين، عربياً وأمريكياً. ثم اختار العودة إلى أية بقعة من أرض الوطن يحط فيها حقيبته، وإلى أي حائط يسند إليه مكتبته. ذاك هو ابراهيم أبو لغد الذي قال: «جاء اتفاق أوسلو ليضفي شرعية على تجزئة الشعب القسرية». ومن هنا نبدأ.

قبل اتفاق أوسلو كان يقال «فلسطينيو الداخل» و«فلسطينيو الخارج»، لكن هذا التعبير كان يقال على شيء من الاستحياء أحياناً، ومع الاعتذار أو التبرير في الكثير من الأحيان، فقد كانت الميزة الكبرى لمنظمة التحرير الفلسطينية، أنها تمكنت بعد جهد وعمل متواصلين، وليس بمجرد إنشائها، من أن تصبح ممثلاً حقيقياً للشعب الفلسطيني أينما كان، ومرجعية شعبية ورسمية لم يحظَ الفلسطينيون بمثلها في تاريخهم المعاصر.

اليوم، وبغض النظر عن المسببات، أو الوقائع على الأرض، أو الاضطرار إلى منهج أكاديمي يسهل مهمة البحث عن أوضاع هذا «الشعب الفلسطيني» ومستقبله، فإن مجرد القول بفلسطينيي الضفة والقطاع، وفلسطينيي ١٩٤٨ أو عرب ١٩٤٨، وفلسطينيي الشتات، كما جاء في مخطط الندوة أولاً، وفي الدراسة ثانياً، من دون التأكيد على الصفة المرحلية لهذه العناوين، لهو قول بحاجة إلى التوقف إزاءه، حتى لا يتحول الأمر الواقع القسري والمرفوض من الشعب نفسه، والمرفوض بلا جدال من قبل معدي الندوة وكاتب الدراسة، إلى عناوين دائمة، أو حقائق شبه ثابتة.

(*) أستاذة في كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ الجامعة اللبنانية.

الهدف الرئيسي من هذا «التعقيب» أو «التكملة» كما أفضل، هو «البحث» عن الشعب الفلسطيني، تاريخاً وهوية ووحدة ومستقبلاً، بهدف التوضيح أن تجزئة الشعب القسرية هذه هي من نتاج فعل قهر وعدوان، وليست من نتاج تطورات طبيعية؛ وبالتالي فهي واقع طارىء لم يتحول بعد إلى حقيقة ثابتة. واستناداً إلى التاريخ المعاصر لهذا الشعب، يمكن القول إنه سيستمر في نضاله دفاعاً عن وحدته ووحدة مصيره، تماماً كما فعل في أقسى الظروف تحت الانتداب، وتحت الاحتلال، وبعد النكبة في الشتات والمهاجر.

لن أنطلق في قراءتي للدراسة من تعداد النقاط والمواقف التي أجد نفسي متفقة مع الدكتور أبو لغد عليها، وهي كثيرة، لكن هذا التوافق لا يلغي التباين في التحليل والاستنتاج. وأود بداية أن أطرح للنقاش العام بعض المواضيع التي تنبع منها إشكاليات رئيسية، والتي لا يكفي رأيان ولا عشرون رأياً لحلها؛ منها:

ـ الإشكالية بين المشاركة في صنع القرار من قبل فئة محددة من الشعب، والتمكن من المحافظة على الهوية، هوية الشعب ككل. فهل يعني تمركز العمل السياسي في مؤسسات السلطة الفلسطينية نفياً طبيعياً للآخرين من الفلسطينيين، قراراً وهوية؟ لا بد من التمييز بين القرار السياسي والقرار الوطني وتحديد مرجعية كل واحد منهما.

ـ إشكالية العمل على تقوية السلطة في الداخل ودعمها من غير أن يكون هذا العمل على حساب الشتات في الخارج. ولم تكن هذه في السابق مشكلة أبداً، إذ كانت قوة المنظمة في الخارج قوة للداخل. إن توظيف واقع التجزئة لخدمة قضية فلسطين هي مهمة نضالية ممكنة، وهناك العديد من الأمثلة التي يمكن تسجيلها لإثبات قدرة الأداء النضالي على تحويل ما يبدو تناقضاً أو سلبياً إلى واقع تكاملي وإيجابي.

ـ الإشكالية المستمرة في ساحة معقدة كالساحة الفلسطينية بالتمييز بين الاستراتيجي والممكن، وما يتبع ذلك من ترتيب للأولويات في كل مرحلة نضالية، وفي كل ساحة من ساحات التجمع الفلسطيني، وللمثال ما ورد بشأن التحرر الوطني والمتغيرات: «ولّى عهد ما اصطلحنا على تسميته بـ «التحرر الوطني»»؛ وأما عن المتغيرات فقد جاء: «فالمتغير الأساسي الذي يتحكم في إمكانيات المستقبل وترتيب ما يمكن ترتيبه سياسياً ليؤثر في الصراع العربي ـ الإسرائيلي هو ما يتعلق بفلسطينيي «السلطة الفلسطينية»، وما يتمكن من تطوير أنشطة وبرامج تشمل الشتات العربي والعالمي». وهذه من أبرز النقاط اختلافاً بين الفلسطينيين. فهل يتقلص دور الفلسطينيين في الشتات إلى تطبيق برامج وأنشطة محددة يخطط لها فلسطينيو السلطة؟ وماذا عن الفلسطينيين المقيمين في دولة إسرائيل؟ وهم الذين لولاهم لما بقيت اللغة العربية تسمع في فلسطين، ولما أصبحوا مع مرور الزمن وباعتراف العديد من

المسؤولين والأكاديميين الإسرائيليين أخطر قنبلة موقوتة تهدد الكيان الصهيوني؟ وقد طرحت الدراسة سؤالاً عن إمكانيات المستقبل لهم بعد أن أصبح تعدادهم خمس السكان تقريباً في إسرائيل، وهكذا. . . أسئلة كثيرة لا يمكن الرد عليها في دراسة واحدة، ولكن المسألة ليست في كثرة الأسئلة بل بضرورة التمييز في ما بينها، فمنها ما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية، ومنها ما يتعلق بالأهداف المرحلية، وهذه الأهداف نفسها على مراحل زمنية تتراوح من اليومي إلى القريب المدى، إلى الأبعد فالأبعد، وهي حينما تنطلق من هذا التمييز، يبقى «التحرر الوطني» على سبيل المثال هدفاً استراتيجياً ثابتاً ومطروحاً طالما أن فلسطين محتلة ونصف شعبها مقتلع منها. وأما غياب المصطلح عن البيانات السياسية وأجهزة الإعلام، فليس هو المقياس؛ وأما حذفه من شعارات المرحلة النضالية فذلك ما تفرضه أحياناً ظروف سياسية قاهرة.

أكتفي بهذه الإشكاليات الثلاث، للعودة إلى الهدف الرئيسي من هذه التكملة، وهو هدف «البحث» عن الشعب الفلسطيني الواحد، تاريخاً وهوية ومستقبلاً.

ورد بشأن الهوية العربية للشعب الفلسطيني أنها قد تأكدت عبر صراعه الطويل مع الحركة الصهيونية المستوطنة؛ أنا أعلم أن فعل «تأكد» لا ينفي البدايات ولا المبادىء، وأعلم جيداً الجذور العربية لكاتب الدراسة، لكنني أعلم أيضاً كم تعرضت عروبة الشعب الفلسطيني للطعن من قبل الكثيرين من المؤرخين والكتاب البريطانيين والصهاينة، وكم بذلوا من الجهد لتصوير النضال الفلسطيني كله وكأنه مجرد ردود أفعال للصهيونية، ليس إلاّ، ولتقديم الشخصية الوطنية الفلسطينية شخصية ما كان لها أن توجد لولا الصهيونية. وأي عجب في هذا كله ما دام «الوطن القومي اليهودي» في السياسة البريطانية الاستعمارية هو النقيض لفلسطين جزءاً من الدولة العربية «الحُلُم» في أهداف الثورة العربية؟

تثبت لنا الوقائع التاريخية أن الهوية العربية كانت ملازمة للفلسطينيين في مختلف مراحل تاريخهم العربي الإسلامي؛ وأما بالنسبة إلى التاريخ المعاصر والحركة العربية الحديثة فقد كانت مشاركتهم فعالة في الأحزاب والجمعيات السياسية السرية، وللمثال نذكر أن عددهم في سجلات الجمعية العربية الفتاة ـ وهي الجمعية التي ناضلت من أجل الوحدة العربية وكانت أقوى الجمعيات السرية قبيل الحرب العالمية الأولى ـ بلغ واحداً وعشرين عضواً من مجموع مائتي عضو عربي، وهذا العدد يعني نسبة ١٠,٥ بالمئة من مجموع الاعضاء العرب، وهي نسبة تتوافق مع عدد السكان[1]. ويستخلص

(١) انتمى أعضاء الجمعية العربية الفتاة إلى البلدان العربية التالية: سوريا ولبنان والعراق وفلسطين، وقد بلغ عدد السكان العرب سنة ١٩١٤ في هذه البلدان ٥,٦٧٥,١٠٠ نسمة، وكان عدد الفلسطينيين من بينهم ٦٨٩,٢٧٥ نسمة، أي أنهم شكلوا نسبة ١٢ بالمئة من مجموع السكان العرب. ومع مراعاة بعد=

من الملفات النادرة الباقية ومن مذكرات الرعيل الأول عن نهايات العهد العثماني أسماء تسعين فلسطينياً انتموا إلى مختلف الجمعيات السرية، وقد تعرض اثنان وثلاثون منهم لمختلف أنواع الاضطهاد من إعدام أو سجن أو نفي.

من مجابهة الطورانية إلى مجابهة الصهيونية تتكرر الأسماء، وتكبر ساحة المجابهة، هذا صحيح، ولكن الجذور كانت جذوراً عربية أصيلة، فمع متابعة الأسماء على أرض فلسطين من العهد العثماني إلى عهد الانتداب، نكتشف أن ثلاثة أرباع الأوائل قد استمروا في العمل السياسي بكل أبعاده ومؤتمراته وأحزابه وجمعياته، كما نكتشف أن العروبة كانت هي الجامع بينهم. وللمثال فقط نذكر أن معظم مؤسسي حزب الاستقلال العربي الذي نشأ في القدس كان من رجال الحركة العربية. ومن مراجعة القرارات والتوصيات في المؤتمرات الوطنية المتعددة بدءاً من العشرينيات، مضافاً إليها مبادىء وأهداف الأحزاب السياسية وبرامجها في عقد الثلاثينيات، نجد المبادىء التالية بكل وضوح:

عروبة فلسطين؛ السيادة القومية؛ الوحدة العربية: فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير؛ الوحدة الوطنية الإسلامية ـ المسيحية؛ استقلال فلسطين ضمن الوحدة العربية؛ رفض التجزئة العربية بكل أشكالها؛ رفض الوطن القومي اليهودي؛ رفض الهجرة الصهيونية. ويظهر جلياً أن المطالبة الملحة على مبدأي «الاستقلال» و«السيادة» قد سبقت حتى نشوء حزب الاستقلال سنة ١٩٣٢ (وليس المجال هنا للتوقف عند صفحات النضال المشترك بين الفلسطينيين وسائر إخوانهم العرب، وبخاصة في دول الجوار).

ورد في الدراسة تساؤل مهم حول تعريف الفلسطيني: «من هو الفلسطيني على الصعيدين الانتمائي والمواطني ومعنى ذلك عملياً وسياسياً... إذ شمل تعريف الفلسطيني جميع من نعرفهم اليوم بالفلسطينيين كالذين ولدوا في فلسطين ونسلهم، بغض النظر عن أماكن إقامتهم ومواطنتهم، فهل هذا يعني أنهم يشكلون أو يجب أن يشكلوا وحدة وطنية سياسية؟ وكيف يتمكن الشعب من التغلب على الاهتمامات والانتماءات الشعبية التي تولدت في المجتمعات الثلاثة ويحوله إلى نضال تحرري واحد وأهداف وطنية شاملة؟».

مساهمة في الرد على هذا التساؤل لا بد من العودة إلى الوثائق الأساسية التي

= فلسطين جغرافياً عن المدن الرئيسية التي نشأت فيها الأحزاب العربية السرية عموماً، يتضح لنا الجهد الكبير الذي بذله الفلسطينيون في إنشاء فروع لتلك الأحزاب في بلدهم، وفي العمل في خلاياها السرية، وخصوصاً «الفتاة».

صدرت عن المجلس الوطني الفلسطيني، قبل العهد الأوسلوي، وهي ثلاث وثائق: «الميثاق القومي الفلسطيني» الصادر في ٢٨ أيار/مايو ١٩٦٤ في القدس؛ «الميثاق الوطني الفلسطيني» المعدل في الدورة الرابعة في القاهرة بتاريخ ١٠ تموز/يوليو ١٩٦٨؛ «إعلان الاستقلال» الذي صدر في الدورة التاسعة عشرة في الجزائر بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨. هذه الوثائق الثلاث تثبت مدى تجذر العروبة في وجدان الشعب الفلسطيني، وهي تتكامل في نصوصها ولا تتناقض مرة واحدة في تعريف من هو الفلسطيني وما هي هويته، وإني لأعتقد أن «هوية الفلسطيني» كما وردت في هذه النصوص الثلاثة، لم ترد هكذا إلا استناداً إلى تاريخ الشعب الفلسطيني ونضاله، فلا جديد فيها غير صياغة المبادىء والقيم والأهداف التي ناضل الشعب من أجلها في نصوص قانونية، واني لا أرى أي مسوّغ لإحداث أي تغيير في ما ورد بشأن تعريف الفلسطيني والهوية في هذه القوانين الأساسية التي أجمع عليها ممثلو الشعب الفلسطيني ثلاث مرات، وعبر عشرين عاماً.

فماذا جاء في هذه القوانين الأساسية الثلاثة؟

تعريف «الفلسطيني» واحد في الميثاقين «القومي» الأصلي و«الوطني» المعدل:

«الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧، سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني»[٢].

ولو عدنا إلى الميثاق القومي لاستكشاف الهوية الوطنية الفلسطينية لاستوجب ذلك نقل المقدمة كاملة، ونقل نصوص عشر مواد تناولت الهوية بشكل مباشر[٣]، وليست الأهمية لكثرة المواد، بل الأهمية للوضوح الذي لا يقبل أي لبس بأن الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني هي الهوية العربية، وأن الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان، وأن تحرير فلسطين «واجب قومي تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية بأسرها حكومات وشعوباً، وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني»[٤].

يتميز الميثاق القومي بالمقارنة مع الدساتير العربية في كونه من «الدساتير» العربية

---

(٢) نص المادة السادسة من «الميثاق القومي الفلسطيني» الصادر سنة ١٩٦٤، والمادة الخامسة من «الميثاق الوطني الفلسطيني» المعدل والصادر سنة ١٩٦٨.

(٣) المواد التي تناولت الهوية الوطنية الفلسطينية في الميثاق القومي هي التالية: ١، ٣، ٥، ٦، ٨ و١٠ ـ ١٤.

(٤) المادة الرابعة عشرة من «الميثاق القومي الفلسطيني».

التي تضع الصفة القومية أولاً، والصفة الوطنية أو القطرية ثانياً. وأما تعبير «نحن الشعب العربي الفلسطيني» فقد ورد في المقدمة خمس مرات. وأما العلاقة العضوية بين فلسطين والأقطار العربية فقد وردت كما يلي: «فلسطين وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية بسائر الأقطار العربية التي تؤلف معها الوطن العربي الكبير»[٥].

من المعروف أن انتقال المنظمة من عهد الشقيري إلى عهد عرفات احتاج إلى تعديلات في الميثاق، والميثاق المعدل هو الشهير بالميثاق الوطني وهو الذي ألحت إسرائيل على تعديله ظاهرياً وعلى إلغائه حقيقة. وقد تناولت التعديلات (سنة ١٩٦٨) ثلاثة مواضيع رئيسية هي: تبني الكفاح المسلح نهجاً؛ تبني القرار الوطني المستقل؛ التحول من «القومي» إلى «الوطني». ونجد أنه على الرغم من إلغاء مقدمة الميثاق القومي كاملة، إلا أن تعبير «نحن الشعب العربي الفلسطيني» لم يلغ من الميثاق، كما أنه رغم الجنوح في اتجاه «الوطني» بديلاً للقومي، فقد بقيت المبادىء القومية قائمة مع تميز الميثاق الوطني في التأكيد على الكفاح المسلح، وهذا ما وافق عليه بالإجماع ممثلو الشعب الفلسطيني.

وأما «إعلان الاستقلال» الذي جاء بعد قيام الانتفاضة المباركة، والتي كانت في أوجها يوم صدر الإعلان (سنة ١٩٨٨)، فهو لم يختلف بشيء من حيث الانتماء والهوية عن الميثاقين السابقين، باستثناء أنه تميز بوعي قومي رفيع وبلغة أدبية راقية تقول للأجيال القادمة عن عروبة فلسطين:

«إن دولة فلسطين دولة عربية هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة...».

وأما خصائص الهوية الفلسطينية فقد صيغت في إبداع فكري:

«بالثبات الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة... فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات... من مطامح وغزوات كانت تؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، إلاّ أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفحت في الشعب روح الوطن، «مطعماً بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مستلهماً نصوص تراثه الروحي والزمني، واصل الشعب الفلسطيني، عبر التاريخ،

---

(٥) المادة الأولى من «الميثاق القومي الفلسطيني».

تطوير ذاته في التوحد الكلي بين الأرض والإنسان وعلى خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة أعلى على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمة الرحمة والسلام».

ألحت إسرائيل على ياسر عرفات بوجوب تعديل الميثاق الوطني، وذلك بحذف المواد التي تدعو إلى تدمير إسرائيل، هكذا قيل، وقيل أيضاً إن المجلس التشريعي قام بالمهمة أخيراً، أي أن الميثاق قد تعدل. أنا لم أقرأه معدلاً بعد، ولا أعتقد أنه يوجد أصلاً نص جديد معدل، فالحقيقة أن الإلغاء هو «العمل الوحيد والممكن» انسجاماً مع المطالب الإسرائيلية، وذلك لما يلي:

يحتوي الميثاق الوطني الفلسطيني على ثلاث وثلاثين مادة، منها سبع وعشرون مادة تتناقض نصاً وروحاً مع الاتفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني، مما يتطلب إلغاء قسم كبير منها إلغاء نهائياً، أو إجراء تعديل جذري يفقد المادة معناها الأساسي، وقد يحوله من النقيض إلى النقيض. وأما ما تبقى من المواد فهي ست مواد، تتناول ثلاث مواد منها الناحية الروحية أو الإنسانية أو المبادىء العامة (المواد ١٦، ١٧، ٢٤)، كما تتناول مادة واحدة موضوع السيادة (المادة ١٨)، وتبقى المادتان الأخيرتان (٣٢و٣٣) فكلتاهما تتعلق بالنظام الأساسي للمنظمة من حيث تشكيل المؤسسات، ومن حيث أصول تعديل الميثاق. ونستنتج من هذا أن التعديل يتطلب أساساً القيام بإلغاء سبع وعشرين مادة، وهذا يعني نسبة ٨٢ بالمئة من المواد، ولما كانت المواد المتبقية من حيث مواضيعها ومحدوديتها لا يمكن أن تشكل أساساً لدستور متكامل، فالمطلوب حقيقة هو الإلغاء.

أكانت إسرائيل وراء حذف ما «يزعج» أمنها فقط؟ وهي التي تعلم جيداً أن السلطة الوطنية تملك شرطة لا جيشاً! كما تعلم أن هذه الشرطة ليست من أجل التصدي لجيش دفاعها الإسرائيلي! الواضح أن المكسب الإسرائيلي الأكبر من هذا الإلغاء لا التعديل هو تشطيب الهوية العربية الفلسطينية. فالإلغاء ما طال الكفاح المسلح وحده، بل الهوية، والروابط الأخوية والقومية بين الفلسطينيين والعرب، يهدف تكريس قسمة الشعب الفلسطيني ما بين مقيم في مناطق السلطة الوطنية، ونازح ولاجىء خارج تلك المناطق، تمشياً مع اتفاقية أوسلو. وبانت أول البوادر التقسيمية أو التشطيبية بإطلاق تعبير «المغترب» على «اللاجىء». والفوارق بين التعبيرين واضحة قومياً ونفسياً وتاريخياً.

ما من مرة تعرض فيها الفلسطينيون للخطر، وما أكثر ما تعرضوا له في هذا القرن العشرين، إلاّ وكان الخطر حافزاً للوحدة الوطنية في ما بينهم، غير أن النتائج المترتبة على مخاطر أوسلو تختلف عن السابق. هذه هي المرة الأولى التي تفرق فيها

المخاطر أبناء الشعب الواحد بدلاً من أن توحدهم، وهذه هي المرة الأولى التي تتعرض فيها الهوية الفلسطينية للخطر. لقد نشأنا نحن جيل «النكبة» ونحن نشعر بالخجل من الآباء والأجداد الذين اتهمناهم زوراً أو صدقاً بأنهم أضاعوا الأرض، فهل نساهم نحن الأبناء بضياع هوية الشعب؟ بالمزيد من تمزيقه وتفرقته؟

لا توجد حلول سحرية للوحدة السياسية للشعب الفلسطيني الذي تتميز قضيته من كل قضايا القرن العشرين السياسية الكبرى بأنها القضية الوحيدة التي تعبر الزمان من قرن إلى قرن، ولكن لما كان الخطر الأكبر الحالي يتهدد وحدة الشعب، بل وجوده، بل حتى تعريفه، وهذا ما لم يحصل في يوم من الأيام، فأنا أوافق د. أبو لغد على ضرورة إعادة الوفاق وضرورة التأكيد على الهوية والانتماء.

وتكملة لما ورد في الدراسة بشأن مستقبل الشعب الفلسطيني، أقترح التالي:

أولاً: التمسك بالهوية الوطنية للشعب العربي الفلسطيني التي لا خلاف أصلاً على حقيقتها وأصالتها وتاريخها وأزليتها، وهذا يعني التمسك بالقوانين الأساسية الثلاثة التي أجمع الفلسطينيون عليها في تعريفهم للفلسطيني والشعب الفلسطيني. ولا شك في أن هناك ضرورة نضالية للمزيد من الدراسات والأبحاث المعمقة حول كل ما ترتب على نكبات فلسطين وانعكاساتها على شعبها، وفي مقدمتها وحدة وجوده ووحدة مصيره وترسيخ شخصيته الاعتبارية.

ثانياً: التأكيد الدائم والمستمر على أن تمسك الشعب الفلسطيني بهويته الوطنية لا يعني مطلقاً رفضه لهويته القومية، فالتكامل بين الهويتين طبيعي ويكفله التاريخ والتراث، بقدر ما تؤكد متطلبات المستقبل على ضرورته وأهميته على المصير العربي ككل. إن فرنسية الفرنسي وألمانية الألماني لا تتناقضان مع أوروبية الاثنين، فكيف ونحن شعوب أمة واحدة، بلغة واحدة، وتراث واحد، وتطلعات مشتركة؟

ثالثاً: رد الروح إلى منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة النظر في هيكليتها، والمحافظة عليها كمرجعية سياسية تجسّد وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة قضيته بأضلاعها الثلاثية غير القابلة للتفكيك، وهي: ضلع استرداد الأرض ـ الوطن؛ ضلع الشعب وتاريخه الموروث ووحدته؛ ضلع الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف لكل الشعوب، وهي الحق بالعودة إلى الوطن، والحق بتقرير المصير الحر، والحق بإقامة الدولة المستقلة (وفي حال تمت المعجزة في استفتاء حر ونزيه فالشعب حر في إقرار دولة مستقلة أو متحدة مع غيرها من دول عربية). وقد استهدف العدو الصهيوني هذه الحقوق كلها، فتمكن من الأرض، وهو يحاول التمكن من الشعب تفتيتاً وتهجيراً وحرماناً من حقوقه المشروعة.

رابعاً: انتخاب مجلس وطني جديد من كل التجمعات الفلسطينية حيثما وجدت، وانتخاب رئيس للمنظمة، إذ لا يجوز إطلاقاً، وليس منطقياً أساساً، أن يجمع شخص ما، أكثر من منصب رئاسي، كما هو حاصل الآن بالنسبة للرئيس ياسر عرفات، إن هذه الازدواجية الرئاسية القائمة تملي على الشعب التزامات هو في غنى عنها، وتحد من حركته السياسية، وتقضي تدريجياً على المنظمة.

خامساً: تحديد العلاقات وتنظيمها بين المنظمة كقيادة وطنية مركزية لكل الشعب الفلسطيني وكمرجعية مسؤولة عن قضيته الوطنية بجميع أبعادها وبين السلطة الفلسطينية، هي ضرورة تمليها المصلحة الوطنية العليا وفق ما يطرأ من متغيرات ومستجدات على القضية الفلسطينية.

سادساً: مقاومة مشاريع التحالف الصهيوني ـ الأمريكي التي لم تنقطع منذ نكبة ١٩٤٨، لتهجير الفلسطينيين وإعادة توطينهم خارج بلادهم. إن تحسين أوضاع اللاجئين في الدول العربية المضيفة لهم لا يجوز أن يكون شرطاً لتبديل جنسيتهم بجنسية البلد المضيف، إذ من الممكن تحسين أوضاعهم من دون مساس بالهوية الوطنية الفلسطينية، كما هو الحال في سوريا حيث يتمتع الفلسطيني بكل الحقوق المدنية باستثناء حق الترشيح والانتخاب لمناصب سياسية.

سابعاً: تحديد وتنظيم العلاقة بين ما هو وطني وما هو قومي في العمل السياسي الفلسطيني، فهذه مسألة باتت بحاجة إلى جهد فكري متجدد يتجاوز الصيغ التي سادت طيلة النصف الثاني من هذا القرن العشرين، ويستخرج العبر من التجارب المريرة التي مرت بها الحركة العامة للمسيرة القومية.

ثامناً: الاستفادة من ثورة الاتصالات الالكترونية وانتشار الفضائيات التلفزيونية والتدفق المعلوماتي المتواصل وارتفاع درجة المعرفة لدى الشعوب عن نفسها وعن سواها. ولعل هذه الثورة تطرح من جديد مشروع «الجامعة الفلسطينية المفتوحة».

أخيراً، وبالنسبة إلى موضوع الشعب الفلسطيني أو أي موضوع سواه في القضية الفلسطينية تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً، فقد بات من الجلي أن مهمة التأريخ لهذه القضية وشعبها لم تعد مهمة أكاديمية أو تسجيلية فقط، كما كان المد التاريخي لها طوال عقود مضت، فهذه المهمة هي مهمة أكاديمية ونضالية معاً.

تعقيب (٢)

صلاح صلاح[*]

في هذه الندوة التي تمثل أهمية استثنائية وفريدة لتناولها لأول مرة في هذا العمق والشمولية القضية المركزية للأمة العربية: «الصراع العربي ـ الصهيوني» بهدف الوصول إلى استراتيجيا وخطة عمل عربية نفتقد لها، وتطالب بها أحزاب وهيئات ومؤتمرات وقطاعات واسعة من الشعب العربي؛ في ندوة بهذه الجدية المطروحة في جدول أعمالها، فإن موضوع «الشعب الفلسطيني» المقدم من الاستاذ القدير والملم والذي يعيش قضايا شعبه. د. ابراهيم ابو لغد طرح قضايا عديدة وتناول نقاطاً مهمة، لكن أرى أن هذا الموضوع يمثل حيزاً خاصاً بين جميع الموضوعات الأخرى المطروحة في الندوة، مما يستوجب التركيز على عناوين لها قيمة غابت عن البحث أو لم يتناولها في العمق المطلوب.

أولاً: التأكيد على وحدة الشعب الفلسطيني، والتمسك بهويته التي يجب ألا تكون موضع شك أو نقاش. والتعريف الذي تضمنه ميثاق «م.ت.ف.» في المادة الخامسة: «الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون في فلسطين حتى عام ١٩٤٧ سواء من أخرج منها أو بقي فيها وكل من ولد لأب عربي بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني». هذا التعريف يجب ألا يُمس، وذلك للأسباب التالية:

١ ـ الشعب الفلسطيني كان ولا يزال المستهدف الأول في المشروع الصهيوني الذي ينكر بالكامل وجود الشعب الفلسطيني «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». وأثناء الحرب عامي ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ اتبعت سياسة مبرمجة لطرد الفلسطينيين وإجبارهم على مغادرة بيوتهم وقراهم ومدنهم التي دُمر القسم الأكبر منها واتخذت الإجراءات

(*) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ـ لبنان.

لمنعهم من العودة إليها. من يقرأ يوميات يوسف فايس مدير شعبة الأراضي والأحراج **الكيرن كيمبت** المنشورة عام ١٩٧٣، وقبلها النقاش الذي دار حول التقرير الذي قدمه بن غوريون للمجلس العالمي لعمال صهيون عام ١٩٣٧، يعرف بوضوح المخططات التي نفذت بدقة لتشريد الشعب الفلسطيني إلى أماكن الشتات التي يشير إليها البحث. توبعت سياسة الغاء وجود الشعب الفلسطيني بعد النكبة وشطب هويته الوطنية من خلال مشاريع التجنيس والتهجير والتوطين التي مولتها الولايات المتحدة الأمريكية بموافقة الأنظمة العربية، وتعهدت تنفيذها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). يشرح د. محمد الفرا في تقرير أعده لجامعة الدول العربية هذه المشاريع بالتفصيل، واستشهد في بعض فقراته «إلا أن التركيز على طمس الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني كان الهدف الرئيسي لمن أوجدوا ذلك الكيان (اسرائيل)، وذلك عن طريق توطين هؤلاء اللاجئين قبل أن يفيقوا من تلك الضربة التي تلقوها بعد حرب دمرت الوحدة الديمغرافية الفلسطينية ومزقت الوحدة الجغرافية»، «وبناء عليه أظهرت الدول العربية كامل تعاونها مع وكالة الغوث فأتمت هذه الوكالة أربع اتفاقيات خاصة ببرنامج الادماج مع ثلاثة من الدول المضيفة»... ويتابع د. الفرا مسؤول الشؤون الفلسطينية في جامعة الدول العربية «ان مشاريع التوطين هذه تتداخل مع محاولات التفاوض وعقد الصلح بين العرب واسرائيل سواء كان ذلك عن طريق الاتصالات المباشرة أو غير المباشرة، الأمر الذي جعل الموقف من التوطين موقفاً من الصلح بالنسبة للفلسطينيين فرفضت هذه المشاريع بشدة وعنف أديا إلى إخفاقها».

نجاح هذه المشاريع كان سيترتب عليه بالضرورة ضم نهائي للضفة في الأردن ودمج سكانها في المواطنية الأردنية، وكذلك غزة مع مصر.

هذا بالإضافة إلى سياسة «الاسرلة» التي تتبعها إسرائيل لاستيعاب ما تبقى من الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨. وبهذا ينتهي الشعب الفلسطيني كوجود وكهوية وكمواطنية، ويرضخ عملياً لمواطنية الدولة التي يحصل على جنسيتها، مما يفقده الحق القانوني والسياسي بالمطالبة بحق العودة، ويحرمه المبرر النضالي لاسترجاع وطن تخلى عنه، ويزول الفلسطينيون كواجهة للصراع مع العدو الإسرائيلي لتصبح القضية فعلاً قضية حدود بين اسرائيل وجيرانها العرب.

٢ ـ بعد أوسلو حصل تعديل على السياسة السابقة الذكر التي اتبعتها اسرائيل بدعم أمريكي وموافقة رسمية من بعض الدول العربية، هذا التعديل يقضي بأن يختزل تعريف الشعب الفلسطيني بسكان الضفة والقطاع فقط. أما ما عداهم فقد تحركت لجنة اللاجئين المنبثقة عن المتعددة التي تشكلت بعد أوسلو (لتحل محل الأونروا) بتنفيذ المخطط السابق نفسه بدمج الفلسطينيين في البلدان المقيمين فيها أو تحويلهم إلى جاليات

مقيمة إقامة دائمة. وقد تجلى ذلك من خلال:

- موافقة الأردن في البند رقم ٩ من اتفاقية وادي عربة مع اسرائيل على توطين الفلسطينيين.

- ما قيل عن اتصالات امريكية جرت مع سوريا بعد أوسلو لاقناعها باستيعاب الفلسطينيين المقيمين فوق ارضها، لكن سوريا رفضت حتى النقاش في الموضوع.

- ما نشرته الصحف العراقية عن قيام وفد من مطارنة لبنانيين بزيارة العراق تحت حجة تفقد أحوال المسيحيين هناك، لكنه في الوقت نفسه يحمل عرضاً أمريكياً يطلب نقل الفلسطينيين الموجودين في لبنان لتوطينهم في الصحراء العراقية المحاذية للحدود مع الكويت (وهو مشروع صهيوني يجري التبشير به منذ سنوات طويلة تسبق قيام دولة اسرائيل).

- فتح باب الهجرة وتسهيلها أمام الفلسطينيين بالتناوب بين ألمانيا والدانمارك والسويد وأخيراً انكلترا.

- التضييق على الفلسطينيين اللاجئين في أماكن وجودهم (باستثناء سوريا) وبخاصة في مجال العمل، وحرية التنقل والاقامة، وتقليص خدمات الأونروا للاجئين تحت حجة العجز المالي، وتخلي منظمة التحرير عن دورها في تقديم الدعم للمخيمات. لا يمكن تقديم أي تفسير لكل ما سبق الا محاولة تدجين الفلسطينيين اللاجئين في الدول المضيفة وتعميق اليأس والاحباط في نفوسهم، وإيصالهم إلى حالة من العوز والحاجة بحيث يتخلون عن حقوقهم السياسية (العودة، الوطن) ليقبلوا بالحلول الانسانية الحياتية (التوطين، التهجير، التجنيس).

- يترافق مع ما سبق خطوتان تصبان في الاتجاهات المذكورة نفسها أعلاه وهما:

- طلب لجنة اللاجئين في المتعددة من أعضائها بأن تحدد كل دولة عدد اللاجئين الذين تستطيع استقبالهم.

- التصور الأوروبي لحل مشكلة اللاجئين بإعطائهم مواطنية الكيان الفلسطيني الذي سينشأ ولكنهم لا يستطيعون العودة إليه والاقامة فيه، فيتحولون بذلك من لاجئين إلى جاليات يقيمون إقامة دائمة في أماكن وجودهم.

ما سبق يدل بالملموس على أن الشعب الفلسطيني كوجود وهوية هو أحد العناوين الأساسية للصراع مع الصهيونية واسرائيل ومعهما الولايات المتحدة الأمريكية، ويطول ذلك تراث الشعب الفلسطيني وحضارته بما فيها الزي التقليدي والأكلات الشعبية... الخ. والحال كذلك يصبح، ضرورة إذاً، في الحديث عن

الشعب الفلسطيني، أن نؤكد وجوده ووحدته بالاستناد إلى عمقه التاريخي وبعده الحضاري وحدوده الجغرافية، والمشروع الوطني الذي يحمله وتتجمع حوله كل طاقاته، وتطور مراحل النضال الفلسطيني وبعده القومي، والقوى والأحزاب السياسية الفاعلة التي قادت نضال الشعب الفلسطيني. . . الخ. لكل ما سبق فلا يجوز تحت أي اعتبار أن يطرح تساؤل «من هو الفلسطيني» لأن هذا التساؤل بالاضافة إلى كونه غير مبرر بالقدر نفسه غير المبرر فيه طرح تساؤلات حول من هو المصري أو السوري أو اللبناني. . .الخ، يدخلنا في اللعبة نفسها التي تجيدها اسرائيل وهي المماطلة والمراوغة إلى ما لا نهاية كما يحصل في اللجنة الرباعية (مصر، الأردن، فلسطين، اسرائيل) التي تشكلت بحسب اتفاق أوسلو لوضع الترتيبات لعودة من سموهم «نازحين»، ولا زالت في دوامة النقاش الذي لم ينته ولن ينتهي حول «عدد النازحين» وتعريف من هو «النازح»؟

ثانياً: الأرض هي العنوان الثاني الأساسي بالإضافة إلى عنوان الشعب للصراع مع الحركة الصهيونية؛ الصهيونية تنفي وجود الشعب في الوقت نفسه الذي تدعي ملكيتها لكامل أرض فلسطين «أرض الميعاد». لذا فإن الحديث عن الشعب بمعزل عن الأرض يحمل مخاطر كثيرة منها:

ـ الإقرار بإمكانية حل مشكلة فلسطينيي الشتات/اللاجئين خارج أرضهم، بالتوطين والتجنيس، وبالتالي التخلي عن حق العودة للأرض المغتصبة بما عليها وما في باطنها عام ١٩٤٨، ويتحول الفلسطينيون إلى مهاجرين أو جاليات أو أقليات وغيرها من الصفات التي تطلق على من تخلوا عن أرضهم/الوطن طوعاً أو قسراً.

ـ الوقوع في المحظور الذي وقع به البحث وهو تقرير المصير للشعب الفلسطيني «أين»؟

إذا كان الشعب الفلسطيني بملايينه الثمانية هو صاحب الأرض/فلسطين ضمن حدود الانتداب البريطاني، وأنه اقتلع منها اقتلاعاً (كما يقول البحث). . . وإذا كان تاريخ الشعب الفلسطيني بكل ما يحمل من انتصارات وهزائم، مرتبطاً في هذه البقعة الجغرافية التي سُميت في التقاسم الامبريالي للوطن العربي «فلسطين». . . وإذا كان الشعب الفلسطيني قد تكون كمجتمع له قيم وتقاليد وتراث وحضارة على هذه المساحة من الأرض الممتدة ما بين البحر والنهر، إذاً هذه الأرض هي الوطن الذي فوق ترابه يقرر الشعب الفلسطيني مصيره. من هنا فإن الإجابة المنطقية التي تقوم على أساس الحق والعدل عن السؤال المطروح في البحث «هل يتطلب حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني في فلسطين إلغاء الوجود السياسي الإسرائيلي الذي نعرفه؟» هي نعم، وما يعتبره البحث «طرحاً ميتاً» هو الطرح الصحيح، أي طرح م. ت. ف. عام ١٩٦٩

«بإقامة الدولة الديمقراطية اللاطائفية لمواطنيها (الفلسطينيين) من المسلمين واليهود والمسيحيين، والتي يمكن أن يتساوى المواطنون في إطارها كبديل للكيان السياسي الإسرائيلي العنصري التوسعي، الاستيطاني، القائم على القوة. وعندما طرح هذا الشعار وجد تفهماً وتجاوباً في أوساط واسعة من الأحزاب والقوى والدول الحليفة (عربياً ودولياً). وعلى اليهودي أن يختار البقاء ضمن الدولة وينال مواطنيتها ويخضع لأنظمتها وقوانينها أو يغادرها إلى حيث كان، لأن الترابط بين الشعب، أي شعب، في العالم وأرضه أي وطنه هو الشرط الذي لا بديل منه لممارسة حق تقرير المصير. بالنسبة للشعب الفلسطيني إذا لم يكن تقرير المصير على أرض فلسطين بحدودها التي رسمها الانتداب، فإن ذلك يضعنا أمام إشكاليات عدة منها:

الإشكالية الأولى: عدم اعتبار فلسطين أرضاً عربية يعني ببساطة التخلي عنها لمصلحة المشروع الصهيوني الذي لا يكتفي بفلسطين الأرض والشعب وإنما يطمع بالتوسع ليحتل أراضي عربية أخرى، يقيم عليها دولة اسرائيل الكبرى، وما اغتصاب فلسطين إلا خطوة بهذا الاتجاه. كل الأدبيات الصهيونية من بن غوريون حتى نتنياهو تؤكد ذلك. استشهد بقول واحد فقط لبن غوريون في تعليقه على أول توصية قدمتها اللجنة الملكية البريطانية عام ١٩٣٧ لتقسيم فلسطين: «يمكن قبولنا بدولة صهيونية على قسم من فلسطين كمرحلة أولى أساسية ننطلق منها لتحقيق الوطن الصهيوني الأكبر، وذلك عن طريق بناء قوة صهيونية جبارة فيها، وبأقصر وقت ممكن، لاحتلال باقي مطامحنا التاريخية، وتحرير أرض اسرائيل». بتتبع الوقائع يتضح بأن هذه ليست جملة تقال، وإنما ترسم استراتيجيا كاملة تحققت ترجمتها على الأرض في حرب عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ التي انتهت بإعلان دولة اسرائيل ثم بدأت تتوسع «بالقوة» فاحتلت ما تبقى من فلسطين (الضفة والقطاع) وزيادة عليها الجولان وجنوب لبنان. يتضح من خلال مماطلة اسرائيل في تنفيذ القرار ٤٢٥ حول الجنوب وقرارها باشتراط موافقة الكنيست وإجراء استفتاء شعبي على أي توجه للانسحاب من الجولان، أنها لا تنوي الانسحاب ـ طوعاً ـ من هذه الأرض. أما في ما يتعلق بالضفة والقطاع فعلينا أن نزيل أي لبس حول موضوع الأرض؛ فاسرائيل لا زالت، واتفاق أوسلو يعطيها حق اعتبار الضفة والقطاع (يهودا والسامرة) جزءاً من أرض اسرائيل لا تتخلى عن شبر منها، ولهذا تستعمل «اعادة الانتشار» وليس «الانسحاب» وتتمثل بسيطرتها على الحدود وجميع المعابر البرية والجوية والبحرية، والامساك الكلي بالأمن وعدم السماح بأي مظهر من مظاهر السيادة وتقسيم مناطق الضفة إلى جزر مقطوعة الأوصال، تتحكم القوات الإسرائيلية بالدخول اليها والخروج منها.

يصبح السؤال الذي يجب أن يطرح ليس فقط على الفلسطيني، بل أيضاً على اللبناني وعلى السوري وعلى كل عربي: هل تقبل التخلي عن أرض فلسطين؟ وعن

الأرض العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل (جنوب لبنان والجولان)؟ وهل من حق أي قيادة سياسية (حزب أو تنظيم أو جهة أو دولة) أن تأخذ قراراً بالتخلي عن الأرض/الوطن التي هي ملك وحق تاريخي لعموم الشعب؟

الإشكالية الثانية التي ستنشأ، إذا لم يكن حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطيني مرتبطاً بالأرض/الوطن، فأين يمارس هذا الحق؟ وكيف؟ هل يمارس هذا الحق بالاختيار بين العودة والتوطين؟ أو بين التوطين والتجنيس؟ وبين سلطة قمع إرهاب فلسطينية وأخرى اسرائيلية لمن هم في الضفة والقطاع؟ وبين الأسرلة وثنائية القومية لمن هم في مناطق ١٩٤٨؟

لا معنى ولا مضمون لتقرير المصير إذا لم يمارس فوق أرض ينتمي إليها شعب يختزن تجربة وتراثاً وقيماً، شعب يحمل مفاهيم الحرية والديمقراطية، ورؤىً للنمو والتطور والمستقبل الذي يريد، شعب يصبو لنيل الاستقلال والسيادة في وطنه وفوق أرضه. الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية صنوان لا يفترقان، وتلازمهما شرط لا بد منه لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي تعطي «للمواطنية الفلسطينية» مفهومها القانوني والواقعي، الذي ينقلها من «مواطنية . . . عصبوية» إلى مواطنية «دولة وطنية». غير ذلك فإن القضية الفلسطينية ستختزل في كونها قضية إنسانية لمجموعة من البشر لا وطن لهم يبحثون، ويُبحث لهم (كما تفعل لجنة اللاجئين في المتعددة) عن مكان يقيمون فيه إقامة دائمة. لا يهم بعد ذلك المصطلح الذي تصفهم به: مهجرين، أقلية، جالية، مشردين، أي شيء غير أن يكونوا مواطنين في وطنهم، فوق أرضهم، ولا بأس من أن يحتفظوا بلقبهم «فلسطينيين»، كالأرمن، والشركس، والأكراد. . . الخ.

الإشكالية الثالثة التي أعتقد أنها في مثل هذه الندوة المهمة ومن قبل كل المفكرين والمثقفين والقادة الحربيين والسياسيين، ذوي الخبرة والتجربة من الأمة العربية، يجب أن تحسم: لمن نحتكم للحق أو للقوة؟ ما هو الأساس الذي نعتمده في تحديد الموقف؟ إذا كان للحق فإن فلسطين، كل فلسطين حق للعرب، وجزء من الوطن العربي، وشعبها جزء من الأمة العربية. هذا ما تضمنته كل أدبيات الفكر القومي، وبرامج الأحزاب العربية والفصائل الفلسطينية، وهذا ما تضمنه ميثاق «م. ت. ف.» الذي لا تزال غالبية الشعب الفلسطيني والعربي متمسكة به ولا تعترف بالقرار القسري لالغائه، وهذا ما تتضمنه قرارات ومواثيق الجامعة العربية، ولهذه الاعتبارات كلها يقال «إن قضية فلسطين هي القضية المركزية لكل العرب» و«إنها قضية العرب الكبرى». هل نخطىء كل ما سبق ونرضخ لمنطق القوة؟ هذا المنطق الذي بدأت تطبيقاته العملية من كامب ديفيد إلى مدريد، إلى أوسلو إلى وادي

عربية، إلى مؤتمر الشرق الأوسط، إلى الهرولة للتطبيع وفتح بعض الدول العربية أبوابها أمام الغزو الثقافي والاجتماعي والأمني والاقتصادي الإسرائيلي، ليطول في ما لو استمر كل المنطقة العربية. لا أدخل في تفاصيل نتاج هذا المنطق (الخضوع للقوة) لكنه ببساطة أدى إلى أن تعلن أطراف فلسطينية وعربية هزيمة، بل استسلام المشروع الوطني/القومي أمام المشروع الصهيوني بكل أبعاده، وتجسيداته من قيام دولة اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ ـ على الأقل ـ حتى هذا اليوم. استمرار القبول بهذا النهج أمام عدو يستند في سياساته، ومعتقداته، وكل مواجهاته مع العرب على القوة، ولا شيء غير القوة، يشجع اسرائيل على متابعة مشروعها حتى تنفيذه كاملاً بإقامة اسرائيل الكبرى، من الفرات إلى النيل، والهيمنة على امتداد الوطن العربي.

ثالثاً: يؤكد البحث أهمية الترابط بين الوضع الديمغرافي وتعداد الشعب بـ «الوضع السياسي الفلسطيني وتشابك ذلك مع الوضع العربي». هذا صحيح وفي غاية الأهمية، مما يستوجب قراءة الفعل السياسي لهذا الشعب بملايينه المتزايدة من عام إلى عام وبوضعه الديمغرافي المتحرك.

يقع د. أبو لغد في خطأ سبقه إليه آخرون من موقع منحاز، وفئوي «آمل ألا يكون منهم»، لا يرى النضال السياسي للشعب الفلسطيني إلا من خلال حركة «فتح» وياسر عرفات. من دون أن ننكر دور هؤلاء سلباً أو إيجاباً فإننا في هذه الندوة معنيون بقراءة تجربة الحركة السياسية للشعب الفلسطيني بكل قواه وفعالياته لنستخرج الدروس والعبر لأسباب الإخفاق المتكرر الذي أدى إلى هزيمة المشروع الوطني/القومي الذي يحمل رايته الشعب الفلسطيني أمام المشروع الصهيوني.

أدرك أن الموضوع شائك وطويل، لكننا أيضاً ونحن نتحدث عن الشعب الفلسطيني يجب ألا نكتفي بالحديث عنه كرقم فقط ولا كهوية فقط، بل يجب أن نتحدث عن دوره وفعله السياسي لحماية مشروعه ومواجهة المشروع الآخر/المعادي. على الأقل قد نكتفي بعناوين من نوع:

ـ يجب أن يكون واضحاً أن الشعب الفلسطيني لم يكن سلبياً ولا متخاذلاً في مواجهة المشروع الصهيوني، وكان يعي أبعاده ومخاطره وتحالفاته، وعبر عن ذلك في انتفاضات وثورات متعاقبة (١٩١٩، ١٩٢١، ١٩٣٦، ١٩٣٩، ١٩٤٧ . . . الخ)، بالإضافة للمؤتمرات والمظاهرات والوفود. . . الخ، وقدم مئات الآلاف من الشهداء والمعتقلين. مع ذلك هزمنا، وانتصر المشروع الصهيوني. وأعلن قيام دولة اسرائيل.

ـ بعد النكبة، توبع العمل لاستكمال المشروع الصهيوني/الإسرائيلي بإنهاء وجود الشعب الفلسطيني وإلغاء هويته الوطنية (كما شرحت في مكان سابق). بالعودة إلى الوقائع في تلك الفترة نجد أن الشعب الفلسطيني قام بنشاطات واسعة في جميع

تجمعاته الأساسية (لبنان، الأردن، سوريا، غزة)، وتمكن من إفشال تلك المشاريع المشبوهة، وبذلك حافظ على هويته الوطنية، وجسد وحدته كشعب من خلال النضال رغم عدم وجود إطار تنظيمي واحد، وهذا أسس في ما بعد لوجود قوى سياسية وفصائل فلسطينية، وحرض، وأكرر حرض، على قيام م. ت. ف. التي أصبحت في ما بعد الإطار الجبهوي لكل القوى الفاعلة في الشعب الفلسطيني، ومرجعيته الوحيدة.

ـ هذا يعني أن «الثقافة السياسية الفلسطينية» في فترة ما بعد النكبة بدأت التكون والنمو والتطور في ظل هذه النضالات السياسية، ولعبت الأحزاب القومية دوراً أساسياً في بلورتها. وقد سبق هذا قيام م. ت. ف. ومن خلال النضال في الداخل (مناطق ١٩٤٨) وفي الخارج بما فيها الضفة والقطاع (لم تكن قد احتلت) الذي كانت تقوده قوى فاعلة في وسط التجمعات الفلسطينية، أخذت تتكون الحركة الوطنية الفلسطينية في إطارها وسياقها العربي» وقد سبق بعضها «حركة فتح». وهذا ما يفسر مشاركة حوالى ٣٥ تنظيماً فلسطينياً في أول اجتماع عقد في بيروت عام ١٩٦٧ للحوار حول تشكيل جبهة وطنية موحدة.

ـ ثم قامت الثورة الفلسطينية التي احتضنها الشعب الفلسطيني، وبمشاركة لا حدود لها من الشعب العربي، قدمت الآلاف من الشهداء والجرحى والأسرى والمفقودين، وانتعشت كل الآمال بالتحرير والعودة وتقرير المصير بإقامة الدولة المستقلة على كامل التراب الوطني الفلسطيني/ضمن حدود الانتداب البريطاني.

ـ ثم ينهار كل ذلك أمام اتفاق أوسلو الذي لا يمكن أن يعطى له تعريف أقل من كونه إعلان طرف فلسطيني التخلي الكامل عن المشروع الوطني/القومي للخضوع الكامل للمشروع الصهيوني. وهذا شيء لا أعتقد أنه حصل في تاريخ الثورات.

كل ما سبق يضعنا إجبارياً أمام تساؤلات عديدة حان الوقت للإجابة عنها أو البدء بالبحث عن إجابة لها:

ـ لماذا هذا الإخفاق المتكرر؟ من يتحمل مسؤولية ذلك؟ هل الشعب الفلسطيني هو المسؤول رغم ما قدمه من تضحيات؟ أم القيادة الفلسطينية المتمثلة بشكل خاص بالهيئة العربية العليا بقيادة الحاج أمين الحسيني وكل التركيبة التي كانت في داخلها من أحزاب وشخصيات. . . ومنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات والفصائل والشخصيات التي كانت على رأسها؟ واستتباعاً لذلك النهج السياسي، التنظيمي، العسكري، المالي الذي كانت تمارسه تلك القيادات، والبنية الطبقية التي تنتمي إليها فكراً وسلوكاً وممارسة؟

ـ أم الأنظمة العربية التي كانت تتدخل سلباً في المسيرة السياسية للشعب الفلسطيني، وبخاصة في المراحل الفاصلة؛ فأجهضت ثورة ١٩٣٩ وكانت طرفاً في مؤامرات شطب الهوية الوطنية الفلسطينية ودمج الفلسطينيين في البلدان المقيمين فيها. في تقديري أن أخطر الخطوات على هذا الصعيد اتباع غزة لمصر والضفة للأردن بدل تبني قيام دولة فعلية على ما تبقى من فلسطين عام ١٩٤٨ كقاعدة لاستمرار المواجهة مع الكيان الصهيوني. إضافة إلى ذلك موقف الأنظمة العربية من الثورة بدءاً من الإفساد المالي، إلى الاحتواء، إلى التصفية.

ـ أم أن الحركة الصهيونية وكيانها من بعد، اسرائيل، انتصرتا بفضل التحالفات الدولية (الاستعمار القديم والجديد) بشكل خاص بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، بسبب تشابك المصالح بين الامبريالية والصهيونية في فلسطين تحديداً والوطن العربي ككل؟

ـ أم أن السبب يعود كما يشير البحث إلى أن ما واجه الحركة الوطنية من صعاب في تعاملها تاريخياً مع الحركة الصهيونية ارتبط إلى حد بعيد بفوضوية الفكر الفلسطيني والعربي كذلك، وعدم توفر رؤية يمكن أن تصبح دليلاً ومرشداً للعمل السياسي؟

رابعاً: اتفاقية أوسلو؛ مع أن د. أبو لغد يعطي جزءاً كبيراً في بحثه لاتفاق أوسلو ونتائجه، فهو يترك مجالاً للغموض حول الكثير من جوانبه، ألخصها بما يلي:

ـ يقرر البحث أن يضع بصيغة الجزم «لم يعد هناك شك بحقيقة وديمومة وشرعية «الكيان المزعوم» اسرائيل التي تحولت بموجب هذا الاتفاق إلى الدولة التي تملك، ليس فقط على «الحياة»، بل على تقرير مصير الوطن والشعب الفلسطيني، وألغت هذا الحق من التاريخ والشرعية والدولية».

أوافق أن هناك بعض الأوساط الفلسطينية والعربية تلتقي مع د. أبو لغد في هذا الرأي، لكن هناك أوساطاً واسعة فلسطينية وعربية وإن كانت ترى وجود اسرائيل حقيقة مفروضة بحكم الخلل لمصلحتها في موازين القوى (فلسطينياً وعربياً ودولياً)، لكن هذا لا يعني ديمومتها، ولا شرعيتها. وإذا كان اتفاق أوسلو قد أعطى اسرائيل حقاً ـ هي لا تملكه ـ بتقرير مصير جزء من الشعب الفلسطيني على جزء من أرض فلسطين (الضفة والقطاع) وتتحكم بمصير جزء آخر من الشعب الفلسطيني في مناطق الـ ١٩٤٨، لكنها (اسرائيل) غير مطلقة بممارسة هذا الحق بسبب سياسة الممانعة والرفض التي تعبر عن نفسها بأشكال مختلفة، وبمناسبات عدة في الداخل والخارج. صحيح أن المعارضة لم تتبلور وتتأطر ضمن صيغ فاعلة وناشطة، وذلك بسبب طبيعة المرحلة الانتقالية التي نعيشها بين ما كنا نطرحه سابقاً على مدى مائة عام من الصراع

مع الحركة الصهيونية من برامج وأهداف وشعارات قدم الشعب الفلسطيني ومعه الشعب العربي في سبيلها مئات الآلاف من الشهداء وأضعافهم من الجرحى والمفقودين، وعانى ما يصعب تحمله من التشرد واللجوء، وارتكبت بحقه مجازر قل مثيلها للحفاظ على الهوية والأرض والوطن، ليتمكن من بناء دولة مستقلة، ديمقراطية، ذات سيادة كاملة، جزء من الوطن العربي الكبير. . . بعد هذا نجد نفسنا (فلسطينيين وعرباً) أمام اتفاق أوسلو الذي يسقط كل ما سبق ويضعنا أمام «دولة استيطانية، عنصرية، كان يراد إزالتها، بذلك الشكل، إلى دولة متحكمة بمصير فلسطين وشعبها، قادرة على منح سكان المناطق المحتلة حكماً ذاتياً.

عدم بروز ردود فعل بالقدر المطلوب لا يعني الرضى والقبول؛ فردة الفعل الفلسطينية والعربية على النكبة عام ١٩٤٨ كانت تكاد لا ترى، ثم تدرج النضال الفلسطيني السياسي، الجماهيري، الفكري إلى أن انطلقت الثورة الفلسطينية المسلحة في الستينيات. كذلك فإن تراكمات ردود الفعل إثر الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع عام ١٩٦٧ لم تكن ملموسة إلى أن انفجرت الانتفاضة بعد حوالى عشرين سنة (عام ١٩٨٧).

مع ذلك فمن يرغب في مراقبة التفاعلات في هذه المرحلة الانتقالية التي تدل على حيوية الشعب وعدم رضاه عما يجري من تنازلات تمس كامل حقوقه، يلحظ الكثير من النشاطات المعبرة بدءاً من أعمال العنف والتظاهرات والمؤتمرات التي تعقد في الداخل إلى تحركات قوى المعارضة في الخارج التي كان آخرها مؤتمر دمشق وضم ممثلين عن تجمعات الفلسطينيين في الوطن العربي وبلدان الشتات في العالم. وكما يعرف د. أبو لغد أن هذا المؤتمر كان امتداداً لمؤتمرات سبقته في الضفة والقطاع، ولا يجوز أن نقلل من المحاولات التي بذلت ولا تزال من قبل نخبة من المثقفين والنشطاء في المخيمات الفلسطينية في الداخل والخارج وفي بعض بلدان الشتات لتشكيل لجان عودة أو عقد مؤتمرات للدفاع عن حق العودة باعتباره أحد عناوين الصراع مع اسرائيل، بقدر ما هو عنوان تصادم مع اتفاق أوسلو.

ـ لماذا أوسلو وهو يحمل كل هذه النتائج المدمرة التي أشار البحث إلى معظمها؟ وهل هو ممر إجباري لا خيار للشعب الفلسطيني غيره؟

بإيجاز أقول: إن الحيثيات التي استند إليها اصحاب أوسلو، كالوضع الفلسطيني بعد الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ (خروج القيادات والمؤسسات والأجهزة من لبنان)، والوضع العربي الرسمي الذي يبدو في الظاهر تخلياً عن القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني بينما هو في باطنه ممارسة ضغوطات جدية على القيادة وعلى الشعب للدخول في مفاوضات التسوية التي بدأت منذ أوائل السبعينيات والعمل من

قبل بعض الأنظمة العربية لكسر كل مراكز الممانعة عند الشعب، والوضع الدولي وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفتت البلدان الاشتراكية واستفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم؛ كلها قد تكون صحيحة، وتؤدي إلى أوسلو عندما تتعامل معها قيادات مهزومة من داخلها، تخضع للضغوطات والتهديدات، لا تحترم جماهيرها ولا تثق بشعبها، ولا تحسن اختيار تحالفاتها. قيادات من هذا النوع تخترع لنفسها مبررات إضافية، وهمية، لتسير في الطريق الذي يؤدي إلى أوسلو من نوع: الرهان على الولايات المتحدة الأمريكية بأنها ستكون طرفاً محايداً وستدعم الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه، والأسوأ من ذلك الوهم بأن تيار السلام في اسرائيل يتنامى، وسيلعب دوراً إيجابياً في الإقرار ولو بجزء من حقوق الشعب الفلسطيني، وانجرت هذه القيادة لما أوهمت به «سباق مع سوريا» على من يوقع اتفاق سلام قبل الآخر، وإذا لم تسبق سيفوتها القطار. هذا في تقديري جوهر الأزمة وليس كل الأزمة، لأن قيادة بمواصفات أخرى ستجد أمامها خيارات عديدة غير طريق أوسلو.

من هذه الخيارات:

- التمسك بوحدة المسارات، في إطار تحرك عربي واحد، كما يحصل بين لبنان وسوريا.

- الاحتماء بقرارات الشرعية الدولية التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وعلى الأخص منها قرار ٣٢٣٦.

- الحفاظ على الوحدة الوطنية في إطار م. ت. ف. وقرارات الإجماع الوطني التي كانت تضع ضوابط تحمي المفاوض من الانزلاق في اتفاقات كأوسلو وما تلاه.

- أن تمكّن الثورة وتعيد النظر في حساباتها وتقيم تجربتها، وتبتدع أساليب جديدة تتوافق مع المرحلة والظروف الموضوعية القائمة (الانتفاضة مثلاً).

- دعم الانتفاضة التي نالت التفافاً فلسطينياً شاملاً ومساندة عربية وتفهماً دولياً لتتمكن هي بفعلها اليومي من أن تفرض شروطها على الاحتلال، وتجبره على الانسحاب من الضفة والقطاع (كما تفعل المقاومة في جنوب اللبناني).

- يرى البحث أن اتفاق أوسلو سيستكمل خطواته، وستصل مفاوضات «الوضع النهائي» إلى نتائج «حتمية»، مما سيؤدي - بغض النظر عن السلبيات التي أشار لها - إلى حل مشكلة «الكيان الفلسطيني» ومشكلة «المواطنية الفلسطينية»، وبأنه مجتمع فلسطيني جديد أصبح الآن في طور التكوين، وبالتالي لم تعد «م. ت. ف.» التي قادت النضال الفلسطيني قبل أوسلو هي المرجعية، وأصبحت مرجعية العمل الفلسطيني، في غياب بدائل تنظيمية فاعلة في فلسطين اسرائيل أو في الشتات

فلسطين «السلطة الفلسطينية»، مما يستوجب «تعبئة المصادر البشرية والمادية الموزعة عالمياً وتوظيفها لخدمة الكيان الفلسطيني».

ويحدد البحث في النهاية ثلاث مهمات ـ بحسب التصور أعلاه ـ تتمحور حولها إمكانيات «الشعب الفلسطيني المعاصر بتجمعاته الرئيسية الثلاثة (اسرائيل ـ الحكم الذاتي ـ الشتات). ذلك كله لأن د. أبو لغد يرى أنه قد ولى عهد ما اصطلحنا على تسميته بـ «التحرر الوطني» كما ولى عهد المطالبة بـ «الاستقلال في الضفة والقطاع»، ويقوم العمل الفلسطيني اليوم على أساس الحكم الذاتي مع المطالبة بتوسيع حدوده وآفاقه.

في تقديري أن هذا الاستخلاص هو الأخطر في البحث المقدم حول «الشعب الفلسطيني»، ليس لمضمونه فقط بل لصيغة الجزم والتعميم التي يطرح بها؛ في هذه الندوة المهمة والاستثنائية، الفائدة كل الفائدة بطرح كل وجهات النظر، والجهار بكل الآراء، في مناخ صحي وشفاف يعطي أكبر قدر من التعبير بحرية وديمقراطية. لذا سأحاول تلخيص وجهة نظري المخالفة كلياً لما سبق بالنقاط التالية:

ـ استكمال تنفيذ اتفاق أوسلو وصولاً إلى «الوضع النهائي» يواجه عقبات جدية، يمكن تلمس مؤشراتها بوضوح من خلال قراءة مسيرة التسوية طيلة السنوات الماضية. وهذا يعني ـ من وجهة نظري ـ أن «السلام» لن يعم المنطقة، والصراع الفلسطيني/العربي مع الصهيونية واسرائيل لن ينتهي في ظل هذه المفاوضات، ولن يتم التوصل لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة، عاصمتها القدس، ولن يسمح بعودة اللاجئين ولا بممارسة حق تقرير المصير.

وإن سياسة المعازل التي تتبعها اسرائيل لفصل مدن الضفة بعضها عن بعض، وفصل الضفة عن القطاع، والتقسيمات التي توزع السكان بين أ، ب، ج، والحصار الاقتصادي وتقييد حرية التنقل بين المدن والمناطق، حتى على مسؤولي وإدارة السلطة، في محاولة لإيجاد مصالح وظروف تختلف من مدينة ومنطقة إلى أخرى، كل هذا لن يساعد على تكوين «مجتمع فلسطيني» بالمضمون الذي يطرحه البحث، ويحل مشكلة المواطنة. هذا بالإضافة إلى أن المجتمع الفلسطيني لا يكتمل تكوينه إلا في إطار تفاعل ثقافي، اجتماعي، اقتصادي، سياسي، تاريخي لمجموع الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين، تحت رعاية دولة تتوفر لها كل شروط السيادة، تعطي للمواطنية مضمونها الواقعي والقانوني.

ـ سلطة الحكم الذاتي لم تعط، من تجربتها، نموذجاً يصلح لأن يكون مرجعية مقبولة، يلتف حولها الشعب الفلسطيني في تجمعاته المختلفة: الحديث عن الفساد، الشكوى من الحريات الديمقراطية، التبعية الكلية للقرار الإسرائيلي في الاقتصاد

والأمن والتنقل الداخلي والخارجي وحتى في السياسة، وبخاصة بعد اتفاق «واي بلانتيشن» الذي جعل سلطة الحكم الذاتي عبارة عن جهاز أمني لحماية اسرائيل وقمع معارضيها.

على هذا فإن «الصراع السياسي» مع السلطة لا يقتصر على الداخل، وليس ممثلاً في «التيار العام الذي تقوده حركة فتح ومنظماتها. . . الخ» يقابله «الفريق الذي يطرح برنامجاً إسلامياً عاماً وتعبر عنه حركة حماس وحلفاؤها». التشخيص الأدق الذي تؤكده المعطيات الملموسة هو أن «الصراع السياسي» بين تيارين صحيح لكنهما: سلطة الحكم الذاتي من ناحية، وكل قوى المعارضة ـ التي تمثل حماس أحد أفرادها الأساسية ـ من ناحية ثانية.

تشير أمثلة عديدة إلى تقلص دور السلطة كمرجعية موثوقة من قبل الشعب الفلسطيني، ويزداد في المقابل تأثير المعارضة والالتفاف حولها؛ آخر الأمثلة على ذلك المؤتمرات التي عقدت في غزة والضفة وشارك فيها كل قوى المعارضة الإسلامية والديمقراطية وشخصيات ذات قيمة اعتبارية وأعضاء مجلس وطني وأعضاء مجلس تشريعي وحتى أعضاء من اللجنة المركزية لفتح، مما يبقي خيار البحث عن مرجعية غير السلطة مفتوحاً أمام الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية كمرجعية لا غنى عنها للشعب الفلسطيني على قاعدة إعادة الاعتبار لميثاقها الذي لم تعترف المعارضة بإلغائه، ولم يعرض للاستفتاء ليعطي الشعب رأيه، وأن يعاد بناء مؤسسات «م. ت. ف.» على أسس ديمقراطية، وأن تكون الهيئات القيادية للمنظمة أطراً جبهوية فعلاً بعيدة عن التسلط والهيمنة، وأن يتم الاحتكام للشعب في جميع القضايا المفصلية، والأخذ بمبادىء الديمقراطية في إجراء الانتخابات والاستفتاءات، وبخاصة في التجمعات الفلسطينية الكبيرة.

من خلال المعايشة لواقع الشعب الفلسطيني وتتبع لتجربته الطويلة في النضال الوطني والقومي، فإني أجرؤ على القول: حتى لو لم تنجح المعارضة باسترجاع «م. ت. ف.» أو تشكل بديلاً جدياً وفاعلاً، فإن سلطة الحكم الذاتي، في سياستها الحالية ـ من دون التخلي عن أوسلو ـ قد تستمر لسنوات قادمة، لكنها لن تكون مرجعية مقبولة وموثوقة من الشعب الفلسطيني، وستنجح الجماهير الفلسطينية، عاجلاً أو آجلاً في إيجاد مرجعيتها التي تحترم إرادتها وتدافع عن حقوقها.

لذا فإن دعوة الشعب الفلسطيني «بتجمعاته الرئيسية الثلاثة ـ في اسرائيل والحكم الذاتي والشتات» لتوظيف إمكانياته لخدمة «الكيان الفلسطيني»، تنسجم مع قناعة د. أبو لغد التي تعتبر أن مرحلة «التحرر الوطني» قد ولى عهدها (وهذا فاجأني حقاً)، لكن الواقع والواقعية لا يقولان ذلك:

اسرائيل لا زالت تغتصب أرض فلسطين وجنوب لبنان والجولان، وحتى في إطار التسوية القائمة فإن مقولة «الاتفاق دار حول السكان والأرض» ليس صحيحاً، بل كان حول السكان فقط. لذا فإن اسرائيل تصر على تسميتها «يهودا والسامرة» للضفة والقطاع ولا يستعملون أبداً تعبير «الانسحاب» الذي يستعمله د. أبو لغد، بل يستعملون «إعادة الانتشار» للدلالة على أنهم يعتبرون الأرض أرضهم وخارج أية مفاوضات. والشعب الفلسطيني لم ينل حقوقه لا بالعودة ولا بتقرير المصير ولا بالدولة المستقلة ذات السيادة بعاصمتها القدس، ولا يرى آفاقاً للحصول عليها من خلال مسيرة التسوية الجارية تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الاستراتيجي المبدئي لإسرائيل.

المطلوب ليس تكاثف الجهود لدعم سياسة السلطة، بل لإفشال وتعطيل اتفاق أوسلو ومفاعيله وما تلاه وصولاً إلى واي بلانتيشن، والعودة إلى:

ـ ميثاق م. ت. ف. وبرامج الاجماع الوطني وإعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية كمرجعية للشعب الفلسطيني.

ـ الربط بين القطري الفلسطيني والبعد القومي للقضية الفلسطينية.

ـ إزالة أي وهم عند الشعب العربي، وفي المقدمة مثقفيه، حول طبيعة الكيان الصهيوني التوسعية العنصرية الذي لا تقف أطماعه وأخطاره عند فلسطين وشعبها وإنما تمتد إلى مجمل الوطن العربي.

ـ الفهم الدقيق والعميق المستند إلى الوثائق والأدبيات والممارسات العملية للحركة الصهيونية وكيانها يعطي الأرضية المشتركة للنضال المشترك؛ إذ بقدر ما تتولد القناعة عند المواطن العربي بأن الوقوف بوجه الصهيونية واسرائيل هو دفاع عن النفس ومواجهة خطر داهم يستهدف الجميع من المحيط إلى الخليج وليس الفلسطيني فقط، بقدر ما تتولد الأرضية المشتركة التي تجعل الوقوف بجانب الفلسطيني ليس تعاطفاً ولا تضامناً قومياً، وإنما مصلحة مشتركة، وحاجة ملحة لتوحيد الجهود في مواجهة عدو يستهدف الجميع.

ـ أولى وأهم المؤشرات على ما سبق هو أن تتغير النظرة العربية (الشعبية والرسمية) للفلسطيني في جميع مواقعه:

الفلسطينيون في مناطق ١٩٤٨ هم جزء من الشعب الفلسطيني لهم مشاكلهم وظروفهم التي يجب أن تفهم، والتخلي عن نبذهم والنظر إليهم كالنظرة إلى الإسرائيلي الغاصب المحتل.

والفلسطينيون في مناطق السلطة أو حتى في مؤسساتها ليسوا جميعهم مع أوسلو

ومسيرة الاستسلام، ولا يأتمرون بفريق المفاوضات المذل، بل قد يعانون ما لا قبل لهم به.

ويجب ألا يبقى الفلسطينيون في الشتات محرومين من حقوقهم، المدنية والاجتماعية والسياسية، ولا يجوز الاستمرار بتجاهل حقوقهم الانسانية، وتقييد حرياتهم في التنقل والاقامة والعمل.

ـ مراجعة مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية بسلبياتها وإيجابياتها واستخراج دروسها وتصحيح أخطائها.

المناقشات

١ ـ عوني فرسخ

في تناوله المستقبل الفلسطيني يتساءل د. أبو لغد: هل يتطلب حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني في فلسطين إلغاء الوجود السياسي الإسرائيلي الذي نعرفه؟ وانني أتساءل بالمقابل: هل يمكن أن يتحقق للشعب الفلسطيني أن يقرر مصيره ويقيم دولة كاملة السيادة في فلسطين مع الوجود السياسي الإسرائيلي الذي نعرفه، أم أننا في الواقع العملي أمام مقولة بن غوريون: الأرض واحدة وطالب الأرض اثنان ولا بد من أن تكون لواحد منهما؟

كما يوضح محقاً أن العمل الفلسطيني يفتقر اليوم إلى حركة سياسية شاملة تطرح برنامجاً عملياً، وآليات عمل. ولست أدري إن كان لدى عالمنا السياسي الواسع الخبرة في الشؤون الفلسطينية فكرة ـ ولو أولية ـ للأسلوب الأمثل الذي يمكن للنخب الفلسطينية، التي تحس إحساساً حقيقياً بهذه الحاجة، أن تبدأ خطواتها العملية لتلبية هذا المطلب الهام؟ وهل يظن ـ مجرد ظن، وليس اعتقاداً ـ أن القيادة التي انتهت مسيرتها إلى أوسلو ـ كما يقرر ـ قادرة على أن تجدد ذاتها، وتتجاوز واقعها، بحيث تمتلك مواصفات القيادة الفذة كما حددها؟ وهل علمياً وواقعياً الحديث عن المستقبل الفلسطيني في واقع محكوم بتحالف استراتيجي إسرائيلي ـ أمريكي من دون تأكيد حتمية تصحيح الموقف تجاه كل من الانتماء والالتزام القومي والعربي والتفاعل الايجابي مع العمق الاستراتيجي للشعب العربي في فلسطين؟

٢ ـ شفيق الحوت

هناك التباس عام لا بد من إجلائه، وهو أن ما من أحد منا ضد المعرفة أو المعلومة، ولكن من الضروري أن يتم الحديث وأن يستكمل بالإشارة إلى كيفية الاستفادة من هذه المعلومة وهذه المعرفة، أي كيف يمكننا بعد تشخيص أوضاعنا

العامة أن ننفذ إلى الحديث عن علاج المشاكل التي تواجهنا في إطار خطة العمل المرجو وضعها.

ولي كلمة أخرى حول العلاقة بين ما هو قومي وما هو قطري. نحن كلنا نعرف ما هو قطري، ولكن ما لا نستطيع تحديده هو الموقف القومي، ومن يمثل هذا الموقف ومن هي مرجعيته؟ إن منظمة التحرير الفلسطينية متهمة بأنها كانت قطرية التوجه وهي فعلاً مارست مثل هذا التوجه، ولكني أريد أن أسأل من كان قومياً ومن كان قطرياً أثناء مؤتمر القمة في الخرطوم؟ لقد كنت هناك وأذكر أن وفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الشقيري قد انسحب من تلك القمة، لأن المؤتمرين أسقطوا «لا» رابعة كانت المنظمة تطالب بتبنيها وهي «لا لأي انفراد بأي حل» وضرورة العودة إلى القمة العربية عند طرح أي حل من أجل بحثه وتقدير الموقف النهائي منه. إذن، فهناك موقف يبدو قومياً ولكنه في حقيقته قطري أو يدفع بالاتجاه القطري. كما أسأل عن الموقف القومي الرسمي من اتفاقية أوسلو؟

ملاحظة ثالثة حول من يأخذون على الدول العربية الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني. أنا أعتقد أنه من حق شعب فلسطين أن يكون له قيادته الوطنية لأنه عاش طيلة حياته محروماً من هذه القيادة التي كان أمر تعيينها أو حلها، بأيد عربية ليست دائماً حرة أو قومية. إذن المشكلة ليست في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، ولكنها في انحراف القيادة عن التوجهات القومية السليمة صوب الاتجاه القطري الضيق تمهيداً للتفرد بقرار إقامة تسوية أوسلو مع اسرائيل.

٣ ـ فيصل جلول(*)

بداية لا بد لي من إبداء ملاحظة منهجية.

إن النقاش ما زال مشدوداً إلى الماضي، وما زال نصيب المستقبل واحتمالاته ضئيلاً للغاية حتى الآن على الأقل، وأرجو أن تكون الأوراق الباقية والنقاش حولها تحمل ما يفيدنا في رؤية المستقبل باحتمالاته المنشودة.

لكن الاستثناء الوحيد الذي يخرج عن هذه الملاحظة المنهجية يتصل بالمداخلات والملاحظات التي قدمها اللواء طلعت مسلم، فهو أعطى على الأقل نصيباً للمستقبل يعادل نصيب الماضي خصوصاً في حديثه عن التوازن العسكري بيننا وبين الإسرائيليين، وهو يثبت خطأ تقدير كان الجنرال ديغول يصف به الجنرالات ويقول انهم يخطئون دائماً في حساباتهم السياسية. ما تبقى من الأوراق كان يغوص في

(*) تناولت المداخلة الفصلين الثالث عشر والخامس عشر.

الماضي ويصف التفاصيل؛ الحديث عن تطوير ميثاق الجامعة العربية، والحديث عن الإمكانات الايديولوجية ونحن نشهد عصر انهيار الايديولوجيات، والحديث عن الدولة ـ الأمة بوصفها الهدف المنشود ونحن نشهد اليوم بداية تفكك وضعف الدولة ـ الأمة القطرية. بالمقابل كان يجدر بنا العودة إلى الماضي البعيد والقريب لدى الحديث عن اتفاق أوسلو والقول انه جزأ الشعب الفلسطيني. وبالمناسبة أنا لست مغرماً بالاتفاق وأعتقد أنه ألحق ويلحق وسيلحق ضرراً كبيراً بنا. لكن الوصول إلى أوسلو بدأ عام ١٩٧٤ عند تعيين منظمة التحرير ممثلاً وحيداً وشرعياً للشعب الفلسطيني. ومنذ ذلك الحين قال عرفات انه يريد بناء دولة في الضفة والقطاع، أما المعارضون الفلسطينيون ومن ضمنهم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي يمثلها هنا الاستاذ صلاح صلاح فكانت حاضرة في الجزائر عام ١٩٨٨ عندما أعلن الرئيس عرفات الدولة الفلسطينية.

لذا استنتج أن الذين ينتقدون أوسلو اليوم كان عليهم أن يحولوا دون ذلك قبل نصف قرن من استقرار السياسة الفلسطينية التي أدت إلى أوسلو.

أما سؤال د. بيان الحوت عن ماهية الفلسطيني، فهو سؤال عبثي، ذلك أن الفلسطيني يظل فلسطينياً، ويظل صاحب حق مطلق في فلسطين بغض النظر عن النظم والجنسيات التي يخضع لها ويحملها.

٤ ـ وميض نظمي

عند اطلاعي على البحث انتابني للوهلة الأولى الكثير من مشاعر الغضب إزاء ما فسرته من توجه اقليمي فلسطيني في حين أنني ما زلت أؤمن بأن العروبة المتجددة ما زالت هي الآلة الأساسية لإخراج العرب من نفق التخلف والاذلال الأجنبي الذي طال مكوثهم فيه.

ولكنني آليت على نفسي ألا أستعجل في التعقيب إلا بعد التفكير المطول في المسألة المتكررة باستمرار والتي هي الانسلاخ العربي المستمر عن العروبة بحيث أصبح السؤال: «من هم العرب إذن»؟ شيئاً مشروعاً.

فالمصريون اشتكوا من خذلان العرب المستمر لهم وبخاصة في السنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ ولعل لهم الكثير من الحق في ذلك. والعراقيون يشكون من تخلي العرب عنهم وبخاصة منذ سنة ١٩٩١، ومن المؤكد أن الكثير من الحق لهم في ذلك. كذلك يفعل الفلسطينيون من أيام ثورة ١٩٣٦ مروراً بـ ١٩٤٨ وبخاصة في ١٩٨٢ وهي شكوى مستمرة حتى الآن. ومن المؤكد أن لهم الكثير من الحق في ذلك.

إن إشكالية العلاقة المتأزمة بين القطري والقومي التي بدأت في الآونة الأخيرة تطرح نفسها بإلحاح منقطع النظير بحاجة إلى دراسة جدية وليس مجرد رد فعل

غاضب، ولعل في ما سأقوله بدايات محاولة لإلقاء أضواء عميقة على هذه المسألة المعقدة ومن زاوية فلسطينية بالذات.

منذ البدء لم تكن المشكلة عجز العرب عن تحرير فلسطين أو الحفاظ على عروبتها، بل إن المسألة أبعد من ذلك وتكمن في عدم قدرة العرب على احتضان اللاجئين الذي انبثقوا عن فقدان عروبة فلسطين.

فبحجة الحفاظ على «القضية الفلسطينية» تم منع الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم في الأقطار العربية المجاورة، واستطراداً من ذلك تم «الحفاظ» عليهم في مخيمات بحجة تذكير العالم بمأساتهم، ويتم كل هذا بحجة الحفاظ على الهوية الفلسطينية. في حين أن دراسات كثيرة مقدمة لهذه الندوة تشير إلى الدور اليهودي ـ الأمريكي في دعم الصهيونية واسرائيل ومن خلال مواقع تنفيذية بارزة في السلطة الأمريكية. فلماذا لا يكون بوسع الفلسطيني في سوريا أو العراق أو الخليج أو مصر أن يمارس الدور ذاته مع الحفاظ على هويته النضالية الفلسطينية؟

إنني أدعو إلى منح الفلسطينيين كافة المقيمين في الأقطار العربية كل حقوق المواطنة العربية القطرية بلا استثناء، أو منح الفلسطينيين فقط حق الحفاظ على ازدواجية الجنسية الفلسطينية/العربية القطرية.

كذلك يستدعي الأمر دعم مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني كافة من مؤسسات تربوية ومراكز بحث وجامعات ونشاطات صحية وغيرها، بل إنني أذهب إلى أبعد من ذلك في اتخاذ موقف جدلي من السلطة الفلسطينية الحالية يكمن في تصعيد النضال ضد سياساتها التخاذلية إزاء أمريكا واسرائيل وكذلك سياساتها القمعية ضد حقوق المعارضة الفلسطينية، وفي الوقت ذاته دعم السلطة مادياً وبأشكال مختلفة لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، وبخاصة الصحية والزراعية والصناعية والتجارية والتعليمية.

والخلاصة أن الإقليمية الفلسطينية هي الحصيلة للاقليمية العربية المتعالية على الفلسطينيين.

٥ ـ خيرية قاسمية

عند عرض أوضاع الشعب الفلسطيني في مواقعه المتعددة والتحديات المتوقعة في المستقبل يبدو إغفال كامل للدور الذي تقوم به وكالة إغاثة اللاجئين (UNRWA) في تقديم العون إلى من تسميهم «لاجئين» وفقاً لمواصفات اللاجىء في قاموسها. وعلى رغم الإقرار بمحدودية هذه المعونة واقتصارها على عدد محدود من «اللاجئين»

والتهديد بقطعها، إلا أنها لا تزال تسد الرمق للبعض. فهل هناك من سيتولى مكان هذه الوكالة في حال إيقاف صور المعونة التي تقدمها؟ وهل باستطاعة منظمة التحرير أو السلطة الفلسطينية أن تكون الجهة القادرة على ذلك؟

٦ ـ محمد المسفر

على مدار يومين استمعنا إلى العديد من الدراسات الموثقة حول العرب ومواجهة اسرائيل بغية استشراف المستقبل وآليات المواجهة العربية لهذا الكيان الاستيطاني العتيد.

لقد أعطي هذا الكيان حق الحياة والتكاثر بيننا وعلى أرضنا المقدسة، وهو حق لم يحلم به على رغم الاعتراف بالعدو الصهيوني من قبل أصحاب الحق الشرعيين قيادات العمل الفلسطيني الفاعل، وهو ما زال يعمل بطريقة منظمة ومبرمجة على انتزاع الكثير من الحقوق، ليس من قيادات العمل الفلسطيني فحسب، ولكن يستخدم هذه القيادات لترويض بقية القادة في الوطن العربي للقبول بالوجود الصهيوني كأمر واقع.

في أعقاب مؤتمر مدريد وما تلاه من انتهاء باتفاق «واي ريفر»، نلاحظ تكاثر ظهور قادة العمل الصهيوني على محطات التلفاز العربية لمخاطبة الرأي العام العربي والإسلامي عن أهدافهم وتعاملهم الإنساني مع الشعب الفلسطيني وحبهم الديمقراطية، أو الظهور بأنهم ضحايا ما يسمونه بالإرهاب وأن على العالم واجب حمايتهم من حركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية.

إن الاتفاقيات المعلنة وغير المعلنة جاء في بنودها فصول محددة تعالج قضايا التعليم والإعلام بغية صياغة عقول الأجيال القادمة وإلغاء ذاكرة التاريخ لكيفية قيام هذه الدولة الاستيطانية في قلب الشرق العربي، ففي مجال مناهج التعليم حذفت بعض سور القرآن الكريم التي تركز على اليهودية، وفي المواد الاجتماعية حذفت عبارات عروبة فلسطين، وحرق المسجد الأقصى وغيرها.

عندي دراسة عن نظرة النخبة الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي. أجابت العينة موضع الدراسة عن سؤال مفاده: هل تتابع الصراع العربي ـ الإسرائيلي؟

بلغت نسبة الذين يتابعون هذا الصراع ٩٤ بالمئة بينما ٦ بالمئة لا يتابعون ويبررون عدم متابعتهم بأنه لم يعد هناك جديد، وأن هناك يأساً من وجود حل لهذه المسألة.

وعن سؤال عن مصادر المعلومات عن هذا الصراع أجاب بعضهم بأن مصادر معلوماتهم هي الصحف اليومية والمجلات الاسبوعية ومجالس الأصدقاء، وكذلك التلفزيون، وهنا مكمن الخطر.

والسؤال المطروح: ماذا أعددنا نحن العرب في مواجهة هذه البرامج الصهيونية؟

هل أعددنا برامج للمحافظة على عقول وأفئدة الأجيال القادمة، هل تترك أجيال الثمانينيات والتسعينيات لتكون مادة صالحة تزرع أو تغرس اسرائيل فيها أفكارها وعقيدتها؟

تلك مهمة مراكز الدراسات والبحوث وعلى رأسها مركز دراسات الوحدة العربية.

٧ ـ خالد عبد المجيد

أتمنى على كل الأخوة الباحثين التأكيد في الموضوع الفلسطيني عند تقديم أبحاثهم أو كتاباتهم على الالتزام بوحدة الشعب والأرض والقضية والمصير.

ـ العمل الوطني الفلسطيني هو جزء من العمل القومي العربي، وتجربة م. ت. ف. كانت تفتقر للديمقراطية والمنهج العلمي، وقد مرت بمراحل متعددة وكانت برامجها تتناغم مع السياسات العربية الرسمية.

إن الحال الفلسطينية التي هي جزء من الحالة العربية، مع تأكيدي على أن قيادة م. ت. ف. تتحمل المسؤولية الأساسية في ما وصلت إليه الأوضاع في الساحة الفلسطينية. فالمطلوب أن تتحمل القوى القومية العربية مسؤوليتها في إعادة القضية الفلسطينية لمركزيتها في الوضع العربي.

النقطة الأخرى تتعلق بمعاناة الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل من العدو الصهيوني ومن إجراءات السلطة الفلسطينية. أما في الشتات فالأمر يتطلب موقفاً قومياً عربياً يساهم في تخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني في العمل والإقامة والنقل، ولا يجوز أن يستمر الوضع بالشكل القائم. وفي هذا المجال أشكر حكومة الرئيس الحص التي ألغت التأشيرة تجاه الفلسطينيين.

في نهاية العام الماضي عقدت القوى والفصائل والشخصيات الوطنية وممثلو تجمعات الشعب الفلسطيني مؤتمراً وطنياً في دمشق ١٢ ـ ١٣/١٢/١٩٩٨. وشكل المؤتمر محطة نوعية وسياسية هامة في الجانبين الوطني والقومي لأنه جاء رداً على مؤتمر غزة لإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني الذي حضره الرئيس الأمريكي كلينتون. وعبر مؤتمر دمشق عن التمسك بالحقوق الوطنية والقومية، وعبرت القوى والأحزاب والفعاليات العربية عن موقف قومي شجاع كان له الأثر الكبير على أعمال المؤتمر، مما ساهم بفتح آفاق جديدة على الصعيد القومي، وبخاصة أن هذا المؤتمر الذي عقد في دمشق جاء بعد أن أخفقت دول وأطراف دولية كبيرة ومنها الولايات المتحدة في

إحباط المؤتمر من خلال ما قامت به من اتصالات وضغوطات وطلبت عدم عقده باعتباره مؤتمراً معادياً للسلام.

٨ ـ حسين أبو النمل(*)

يستدعي عنوان الندوة وهدفها وعي خبرة التاريخ من أجل استشراف المستقبل، وفي هذا المجال لا بد من طرح التساؤلات التالية حول:

١ ـ في مفهومي الشعب والمقاومة: هل نحن أمام مفهوم سياسي أم مفهوم عددي أم مفهوم موضوعي اجتماعي شامل، نظراً لما يعكسه كل مفهوم من معنى وما يترتب على ذلك من آثار؟

٢ ـ في مفهوم الشعب: لا بد من إيلاء الفعالية والتلاحم الاجتماعي والمستوى الثقافي والبنية المؤسساتية والبنية الاجتماعية الأهمية التي تستحقها، لدورها في تحديد مضمون العدد السكاني. غرض هذه الملاحظة التحذير من مخاطر رؤية المستقبل فقط من زاوية عدد السكان، أي إدارة الصراع من خلال سلاح التناسل وليس الفعالية.

٣ ـ في مفهوم الصراع وموضوعيته، وهو ما يعني استمرار الصراع واستطراداً المقاومة ما دامت أسباب الصراع الموضوعية قائمة.

٤ ـ يتجاوز مفهوم المقاومة الفهم المتداول، إذ انه يبدأ من الممانعة الطبيعية وينتهي باشتباك اجتماعي تاريخي شامل. هدف التساؤل هو التأكيد على أحد أهم دروس التجربة الماضية، وإبراز مخاطر شعار «الكفاح المسلح أسلوباً وحيداً للنضال»، فضلاً عن شعار «السياسة تنبع من فوهة البندقية».

٥ ـ إن علاقة القومي بالقطري هي علاقة موضوعية، وعلينا تذكر ما يلي:

أ ـ بداية التاريخ هي في معاهدة سايكس ـ بيكو وليس وعد بلفور إلا تطبيقاً لتلك البداية.

ب ـ يكاد قانون العلاقة أن يكون: حين يكون العرب بخير يكون الفلسطينيون بخير.

ج ـ إن صعود الانعزالية الفلسطينية كان في ظل صعود انعزالية عربية تحت ضغط الهزيمة.

٩ ـ عادل حسين

أريد أن أضيف عدداً من الملاحظات في ضوء ما قيل اليوم وفي ضوء ما قيل في الجلسات السابقة. أود في مناقشتنا وتقييمنا لاتفاق أوسلو والاتفاقات المشابهة ألا

(*) تناولت المداخلة الفصلين الخامس عشر والسابع عشر.

نغرق كثيراً في مناقشة البنود القانونية ومدى اتفاقها أو ابتعادها عن آمالنا القومية. يهمنا لكي نكون جديين أن نتبين التالي: اتفاق أوسلو بكل ما عليه هو انعكاس توازن قوى معين ود. أبو النمل حين يقول ان النضال الفلسطيني ينحط حين يكون الانحطاط العربي عاماً هو قول صحيح، وفي عام ١٩٩١ كان هناك انحطاط عام. من المؤكد أن الانعكاس ليس ميكانيكياً بمعنى أنه حتى في ظل توازن هذه القوى كان يمكن للمفاوض الفلسطيني أن يصل إلى أحسن مما وصل إليه. لكن في كل الأحوال فإن الانحطاط في الاتفاق لا يأتي في المقام الأول بسبب خيبة المفاوض الفلسطيني أو بسبب خيانته وإنما السبب الأساسي هو توازن القوى الذي وضع الجميع أمام تصور أنه لا يوجد أمامهم إلا أن يستسلموا. وبالتالي أهمية هذا هو حين نتناقش الآن عام ١٩٩٩، فأرجوكم أن تتدبروا في ما أطرحه، أزعم أن نتطور إزاء ميزان القوى، إذا كان هذا صحيحاً، فكيف يمكن أن نواجه اتفاق أوسلو في ظل هذا التوازن الجديد؟ ليست القضية أن ننوح على ما تم، القضية أن نغيره، فإذا كان ثمة تغير عام في توازن القوى قد حدث، فهذا يعني أن بوسعنا أن نفرض فرضاً تعديل ما حدث في الماضي. إن اتفاق أوسلو أصلاً انتهى، لأن إسرائيل قد أوقفته والقضية هي ماذا بعد؟

أريد في موضوع توازن القوى أن أشرح لكم أمراً؛ إن مؤتمر دمشق الذي أشير إليه أخيراً كان مؤتمراً تاريخياً لأنه أعلن من العاصمة السورية مواقف بالغة التحدي لكل ما كان. هذا المؤتمر لم يكن مطلباً جديداً، فالقوى الفلسطينية قد طالبت مراراً بعقد هذا المؤتمر وكانت دمشق تعتذر ليس لأنها مع أوسلو ولكن مرة أخرى لأن توازن القوى لم يكن يسمح. انعقاد المؤتمر في دمشق كان يعني أن التوازن قد تغير ويمكننا فرض الكثير.

١٠ ـ جواد الحمد

تعقيباً على ما ورد في دراسة د. أبو لغد أقول إن الطرح الوطني والقومي لمنظمة التحرير قد تراجع في مراحل متتالية تحت الضربات العسكرية والسياسية والضغوط العربية والدولية المختلفة إلى أن وصل إلى القبول بالتسوية السياسية مع المشروع الصهيوني، وكان لحركة فتح الدور الأساسي في قبول هذا النهج وتبنيه.

وبذلك يمكن القول إن التصور الذي تبنته منظمة التحرير عام ١٩٧٤ كان نوعاً من التراجع وليس التقدم لأنه كما أشار د. علي الجرباوي سابقاً يمثل مخاطبة الخيال لا الواقع.

كما أن تبني قيادة منظمة التحرير لاتفاق أوسلو وبناء السلطة الفلسطينية في الضفة وغزة بتنسيق مع الإسرائيليين كمرحلة انتقالية، جعل برنامج منظمة التحرير

المذكور جزءاً من التاريخ للحركة الوطنية الفلسطينية.

لكن المؤشرات منذ بداية مدريد عام ١٩٩١ وبعد أوسلو ١٩٩٣ تشير إلى تطورات ملحوظة في برنامج المعارضة الفلسطينية وعلى الأخص حركة (حماس) في مقاومة الاحتلال، وأنها بدأت تحاول طرح برنامج سياسي لانقاذ القضية والشعب، وهو ما لم تشر إليه الدراسة كمرحلة استشرافية.

ولذلك أقترح أن نتعامل بواقعية مع طبيعة التفكير البرامجي في الساحة الفلسطينية بين خط التسوية وخط المقاومة، والطرح بجرأة ما يناسب تغيير الواقع نحو المواجهة الحقيقية مع المشروع الصهيوني.

وأما ما ورد في دراستي د. أبو لغد والاستاذ محمد خالد حول الدعوة لإحياء منظمة التحرير باعتبار أن المفاوض لم ينبذ منظمة التحرير ولا أعلن وفاتها! فإن ثمة أسئلة موضوعية تواجه هذا الطرح أبرزها: هل يمكن اعتبار منظمة التحرير قائمة في ظل اتفاقات أوسلو؟ وهل يمكن إعادة بناء ما هدمه خط التسوية في منظمة التحرير، وبالتالي عن أي منظمة تحرير نتكلم، منظمة تحرير أوسلو، أم منظمة تحرير الرصاصة الأولى؟

إن ما حصل هو عملية تدمير لمنظمة التحرير ولإنجازاتها السياسية، عبر تحجيم في طموحاتها وأهدافها في كيان هزيل هو الحكم الذاتي المحدود، وليس ما حصل مجرد عملية التفاف على دورها.

١١ ـ عبد الله السيد ولد أباه

لعل إحدى أهم الخلاصات التي نستنتجها من بحث د. ابراهيم أبو لغد القيم، أن المكسب الرئيسي للحركة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها هو الحفاظ على الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، في مواجهة مخاطر متعددة، لعل أبرزها هو رهان المؤسسة الصهيونية على تحويل المقولة الاستعمارية المعروفة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» إلى حقيقة فعلية من خلال سياسات التهجير والتهويد والاستعمار القسري، بل والإبادة الجماعية.

بيد أن المستجدات الأخيرة التي نجمت عن مسار التسوية تطرح إشكالات مستقبلية خطرة، لا نعتقد أن القيادة الفلسطينية قد بلورت إلى حدّ الآن استراتيجيا ناجعة للتعامل معها.

ومن أبرز هذه الإشكالات ما يتعلق بتبعات «الحل النهائي» الذي يبدو أن المفاوضات تسير نحوه وهو السماح بقيام كيان فلسطيني في شكل دولة ناقصة السيادة

ومحدودة المجال الإقليمي، مع انعدام إمكانية استيعاب الشتات الفلسطيني ضمن هذا الكيان الضيق المحاط بالحزام الاستعماري. فماذا ستكون طبيعة العلاقة بين «الدولة الفلسطينية» المرتقبة والشتات الفلسطيني الذي يمثل أغلبية الشعب الفلسطيني (٥٣ بالمئة)، كما أنه يتحكم في النسيج الاقتصادي في الداخل، في حين تتجاذب أجياله الجديدة نوازع الانتماء للمهجر الذي لم تعرف سواه ونوازع التعلق الروحي والسياسي بالوطن؟

وماذا ستكون علاقة الدولة أيضاً بالأقلية العربية في إسرائيل، وهي أقلية كبيرة (١٥ بالمئة)، رضيت بالمواطنة الإسرائيلية لمحاربة الطابع العنصري للدولة الصهيونية من الداخل، وبالآليات الديمقراطية، فإنها تعتبر نفسها جزءاً لا يتجزء من الكيان الفلسطيني المرتقب؟

١٢ ـ ابراهيم أبو لغد (يرد)

ان تمكن منظمة التحرير من قيادة النضال الفلسطيني أدى، في ما أدى إليه من نتائج، إلى المحافظة على الهوية الفلسطينية وتنميتها على رغم غياب الدولة المستقلة.

التحدي اليوم يكمن في ما يلي: إن منظمة التحرير لم تعد تتحمل مسؤولياتها السابقة في الدفاع وحماية الحقوق والمصالح الفلسطينية. وإن ممارسة سلطات معينة ومحددة باتفاق أوسلو تقوم بها السلطة الفلسطينية على الشعب في الضفة والقطاع من شأنه أن يضعف من فاعلية منظمة التحرير في المناطق التي لا ترتبط بالسلطة الفلسطينية وهي الفلسطينيون في إسرائيل وفي الشتات، وقد نتج من ذلك تداعي الدعم الثقافي والتعليمي في المنطقتين. والأخذ بعين الاعتبار التزامات السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق المبادىء سيؤثر في إنتاج المواد التعليمية المتعلقة بالهوية والذاكرة الفلسطينيتين، وبالتالي يتطلب منها جهداً ونشاطاً واهتماماً خاصاً بتوفير ما يلزم إنتاجه لتقوية الهوية والذاكرة الجماعية للشعب الفلسطيني كوحدة وطنية واحدة.

إن التحدي الذي يواجهه الشعب الفلسطيني والذي يتمثل «بالأسرلة» التي ترعاها اسرائيل، أو الذوبان في مجتمعات الشتات في الوقت الذي يضعف نشاط منظمة التحرير الجامعة للشعب الفلسطيني، تتطلب مواجهته العمل الدؤوب لرعاية الثقافة والهوية الفلسطينية. وهنا تستطيع المؤسسات الوطنية الفلسطينية المستقلة أن تقوم برعاية المشاريع الثقافية والتربوية الضرورية والتي تنطلق من مفاهيم التحرر الوطني والحضاري لتمكين الأجيال الناشئة من التغلب على آثار التجزئة القسرية ومضاعفاتها السياسية.

إن الشعب الفلسطيني اليوم، كما كان بالأمس، يناضل بأساليب وأدوات

مختلفة، لتحقيق مصيره. وتحقيق مصيره يعني في ما يعنيه حقه التاريخي بالبقاء والعودة إلى ترابه الوطني، وأن يشكل دولته المستقلة بعاصمتها القدس ويحيي ويطور نفسه في إطارها وينمي ثقافته وحضارته على أرضه فلسطين.

ولا يعتقد أي فلسطيني أن اتفاق المبادىء الذي بموجبه تشكلت السلطة الفلسطينية على جزء بسيط من فلسطين يحقق أياً من حقوقه في تقرير المصير، ولذلك فإن مطلب التحرير ما زال قائماً ويسعى لتحقيقه بإقامة دولته المستقلة مستنداً في ذلك إلى شرعية دولية واضحة.

وما زال الشعب الفلسطيني يسعى ويطور أساليب وآليات مختلفة لتحقيق الاندماج الوطني الذي يجمع الأجزاء المختلفة من الشعب الموزعة بين أوطان ووطنيات متعددة في فلسطين. المواجهة اليوم تتمثل بالمحاولات الجادة التي تبذلها اسرائيل لتجزئة وتفتيت الشعب الفلسطيني واقتلاعه من وطنه والمحاولات المضادة التي يقوم بها الشعب للتغلب على آثار انتصارات اسرائيل السابقة وما حققه اتفاق المبادىء من تغيير في المشهد الفلسطيني.



الفصل السادس عشر

الأرض الفلسطينية

خالد عايد(*)

لا يخفى على أحد ما للأرض من أهمية قصوى في الصراع العربي ـ الصهيوني في فلسطين، منذ نشوبه وحتى الآن، فالحركة الصهيونية، في جانب منها، حركة استيطانية استعمارية، ينطلق مشروعها من الاستيلاء على الأرض الفلسطينية من أصحابها الأصليين، بشتى الطرق، وتوطين المهاجرين اليهود عليها.

يهدف هذا البحث إلى تقصي عمليات الاستيطان والتهويد التي نفذتها الحركة الصهيونية، ومن بعدها الكيان الصهيوني في فلسطين، مع تركيز خاص على عملية تهويد القدس نظراً لأهميتها الواضحة على غير صعيد. وسيرسم البحث صورةً لما آلت إليه تلك العمليات في مختلف أنحاء فلسطين الانتدابية، بما فيها المحتلة سنة ١٩٤٨.

وسينتهي إلى تقديم عناوين لعدد من المقترحات التي قد تكون مفيدة في وضع برنامج لمحاولة إنقاذ الأرض الفلسطينية، وفي ختام البحث، ثمة ستة ملاحق، تتكون من خرائط وجداول تتعلق بعمليات التهويد في شتى أنحاء فلسطين.

أولاً: عبر الماضي

يتميز المشروع الصهيوني بأنه مشروع عصري منذ بدايته يرتكز، من بين أمور أخرى، على بناء المؤسسات الحديثة وعلى التخطيط العلمي. وتشمل هذه المؤسسات مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها. كما يشمل التخطيط

(*) باحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ لبنان.

المذكور المدين التكتيكي والاستراتيجي.

أما على صعيد الاستيلاء على الأرض العربية في فلسطين واستيطانها وتهويدها، تحديداً، فقد بنت الحركة الصهيونية شبكة متكاملة من المؤسسات بدءاً من سنة ١٨٩٨. ففي تلك السنة أقر المؤتمر الصهيوني الثاني تأليف «لجنة الإستعمار» وإنشاء المصرف الإستعماري اليهودي» (The Jewish Colonial Bank)، ليكون الأداة المالية للحركة الصهيونية. وفي سنة ١٩٠١، تأسس الكيرن كاييمت ليسرائيل (الصندوق القومي اليهودي)، بهدف «شراء الأرض وبيعها للإنشاء والزراعة والبستنة، وكذلك الغابات ومساحات الأرض من أي نوع في فلسطين والأقطار المجاورة، وتعمير أو زراعة الأرض المشتراة أو تأجيرها لليهود الذين يحظر عليهم إعادة تأجيرها»[1]. وتعتبر الحركة الصهيونية سنة ١٩٠٨ منعطفاً مهماً في تطور مشروعها الاستيطاني. ففيها أنشأت شركة «البايكا»، من أجل تمويل الاستيطان في فلسطين، وافتتحت «مكتب فلسطين» في يافا، كما أسست «شركة تطوير الأراضي». وفي وقت لاحق، سنة ١٩٢٠، أسست «كيرن هييسود» (الصندوق التأسيسي)، بوصفه «الأداة المالية المركزية في إعادة بناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين»[2].

وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت التيارات الصهيونية المختلفة حركات استيطانية خاصة بكل منها. وهكذا نشأت حركة «هشومير هتسعير» (الحارس الفتي)، التابعة لحزب ماباي، وحركة هبوعيل همزراحي. ثم نشأ في ما بعد الكيبوتس الموحد والكيبوتس القطري واتحاد المزارعين وغير ذلك من الحركات الاستيطانية. كما أن الحركة الصهيونية عملت جاهدة على إقامة مؤسسات عسكرية أو شبه عسكرية من أجل حماية الاستيطان اليهودي في فلسطين. فنراها أنشأت منظمة «هشومير» سنة ١٩٠٩، ثم أقامت منظمة «الهاغاناه» سنة ١٩٢٠، و«البالماح»، القوة الضاربة فيها، سنة ١٩٤١، وذلك بالإضافة إلى منظمات عسكرية إرهابية شكلت معاً نواة الجيش الإسرائيلي في ما بعد.

وبالموازاة مع بناء شتى أنواع المؤسسات الاستيطانية، والمؤسسات الحامية لها، عمدت الحركة الصهيونية إلى تطوير استراتيجية استيطانية شاملة، يمكن ترجمتها إلى خطط عملية ملموسة. وتعود الخطط الصهيونية الأولى إلى أواخر القرن الماضي، مع

---

(١) وولتر لين، **الصندوق القومي اليهودي** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٠)، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٢) ***The Palestine Foundation Fund. Keren Hayesod: Its Constitution and Palestine Work*** **(London: 1922), p. 2.**

كتاب تيودور هرتزل الشهير **دولة اليهود**، ومع مقررات المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل سنة ١٨٩٧. وفي سنة ١٩٤٣، بلورت الهاغاناه الاستراتيجية الاستيطانية الصهيونية على النحو التالي: «ليس الاستيطان هدفاً بحد ذاته فحسب؛ إنه أيضاً وسيلة الاستيلاء السياسي على البلد [فلسطين]. ولذلك يجب السعي، في آن، من أجل إقامة المستعمرات العبرية سواء وسط مراكز البلد السياسية والاقتصادية أو بالقرب منها أو حولها، أو في تلك النقاط التي يمكن استخدامها مواقع طوبوغرافية مشرفة أو مواقع رئيسية من ناحية السيطرة العسكرية على البلد والقدرة على الدفاع الفعال، وإن كانت أهميتها الاقتصادية قليلة»[٣].

لقد سعت المخططات الاستيطانية الصهيونية اليهودية، بالأمس كما اليوم، إلى إيجاد مناطق استيطان متصلة جغرافياً، والتوسع المتواصل لهذه المناطق، والفصل بين المناطق السكانية العربية. وقد كيفت الحركة الصهيونية/«إسرائيل» هذه المخططات مع مرور الزمن وفقاً لمتطلبات الواقع، لكن دائماً بهدف «فرض الأمر الواقع» على الأرض الفلسطينية. هكذا كان الأمر، مثلاً، في النصف الثاني من الثلاثينيات، حين أقيمت مستعمرات «السور والبرج» (حوماه ومغدال»)، بصورة شبه سرية وشبه عسكرية، بغرض توسيع حدود الاستيطان اليهودي، استباقاً لمشاريع تقسيم فلسطين. وهكذا هو الأمر اليوم أيضاً في الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ (ولا سيما القدس)، حيث تنفذ مختلف المشاريع الاستيطانية، بدءاً من «مشروع آلون» لسنة ١٩٦٧، وصولاً إلى المخططات المتعلقة بالقدس الكبرى، بغرض تهويد ما تبقى من فلسطين.

على الجانب الآخر من المتراس، كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تفتقر إلى مقومات البناء المؤسسي وإلى القدرات التخطيطية المطلوبة لمواجهة المشروع الصهيوني. فقد أنشأت هذه الحركة مؤسسات خاصة بإنقاذ الأرض العربية ووضعت مشاريع لهذا الغرض. لكن هذه المؤسسات والمشاريع كانت ضعيفة، في أحسن تقدير، ولم تحقق الأهداف المرجوة منها. وعلى سبيل المثال، لم تتألف لجنة «صندوق الأمة إلاّ متأخرة، سنة ١٩٣٥، وبأموال زهيدة، ولم تتمكن من إنقاذ سوى ألف دونم تقريباً. كما أن المنافسة بين اللجنة والمشروع الإنشائي العربي (مشروع العلمي)، وما رافق ذلك من خلافات جانبية، أديا إلى شل الصندوق والمشروع معاً[٤]. كما أن مشروع العلمي نفسه تبنته جامعة الدول العربية متأخرة، سنة ١٩٤٥، ولم «ينقذ» أكثر من قطعتي

---

(٣) أوري ميليشتاين، «استراتيجية الاستيطان منذ بداية الصهيونية حتى إقامة الدولة،» كيفونيم، العدد ١١ (أيار/مايو ١٩٨١)، ص ٦٥ ـ ٨٨.

(٤) **الموسوعة الفلسطينية**، ٢ ق في ١١ مج (بيروت؛ دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠)، القسم ١: **القسم العام**، مج ١، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦.

أرض قبل سنة ١٩٤٨. ومن سخرية القدر أن المشروع حصل بعد تلك السنة على حق استغلال بعض الأراضي في غور أريحا لاستعمالها مركز تأهيل لأبناء اللاجئين، بعد النكبة![٥].

والآن، ننتقل من عبر الماضي إلى صورة الحاضر.

ثانياً: معطيات الواقع الراهن

أياً كانت عِبَر الماضي وأهميتها، فإنها لا تغني عن ضرورة رؤية صورة الحاضر كما هي، بقدر الإمكان. وتشمل هذه الصورة فلسطين الانتدابية بكاملها، سواء المحتل منها سنة ١٩٤٨ أو المحتل سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس.

١ ـ تهويد فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨

حتى سنة ١٩٤٨، استطاعت الحركة الصهيونية الاستيلاء على ٦ و٥ بالمئة فقط من أراضي فلسطين (وإن كانت أخصبها وأجودها). لكنها استطاعت في حرب تلك السنة، بلجوئها إلى المجازر، وبالقوة العسكرية المجردة، الفائقة التنظيم والمتفوقة التسليح، الاستيلاء على نحو ٧٨ بالمئة من مجموع مساحة فلسطين. وأسفرت تلك الحرب عن تدمير ٤١٨ قرية فلسطينية، تدميراً كلياً أو جزئياً. كما أسفرت عن طرد نحو ٧٥٠ ألف فلسطيني من ديارهم.

من اللافت في هذا المجال أن ترحيل سكان الريف والفلاحين العرب على أيدي الصهيونيين قد تقدم في الأولوية على ترحيل سكان المدن. والسبب في ذلك هو تماشي ذلك الهدف مع الحملة الصهيونية الحاسمة للإستيلاء على الأرض العربية وتوزيعها على المستوطنات اليهودية والمهاجرين الجدد[٦] ونتيجة لذلك، استولى الصهيونيون على ما مساحته ستة ملايين دونم تقريباً من أراضي فلسطين، سرعان ما تم تقاسمها بين المستعمرات اليهودية، قديمها وجديدها. وتبلغ هذه المساحة نحو أربعة أضعاف إجمالي المساحة التي استولت الحركة الصهيونية عليها خلال السبعين عاماً التي سبقت سنة ١٩٤٨[٧].

---

(٥) المصدر نفسه، مج ٤، ص ٢٢.

(٦) نور الدين مصالحة، **طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢)، ص ٢٠٤.

(٧) وليد الخالدي، **كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها اسرائيل سنة ١٩٤٨ وأسماء شهدائها**، ترجمة حسني زينة؛ تدقيق وتحرير سمير الديك (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص xxxviii.

إلى جانب القوة الغاشمة، لجأت السلطات الإسرائيلية إلى سن سلسلة من القوانين والأنظمة هدفها الرئيسي تبرير عمليات الطرد ومصادرة الأراضي، والاستمرار في سلب الأراضي التي بقيت في أيدي العرب. وهناك خمسة قوانين من هذا النوع - على الأقل - تعتبر وحدة متماسكة، زمنياً وعملياً، هي الآتية: قانون أموال الغائبين لسنة ١٩٥٠؛ أنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥؛ أنظمة الطوارىء (مناطق أمن) لسنة ١٩٤٩؛ أنظمة الطوارىء (إستغلال الأراضي المبوّرة) لسنة ١٩٤٩؛ قانون الاستيلاء على عقارات في ساعة الطوارىء لسنة ١٩٤٩. وكان قانون أموال الغائبين هو الأقسى من بين هذه القوانين. فقد بلغت مساحة الأملاك التي استولى القيم عليها بموجبه نحو ثلاثة ملايين وربع المليون دونم[٨].

لئن كانت فلسطين الـ ٤٨ بكاملها هدفاً لمخططات التهجير والتهويد ومصادرات الأراضي، فإن منطقة الجليل بالذات ابتليت بالقسط الأوفر من هذه المخططات. فالجليل كان ذا أغلبية سكانية عربية واضحة، وكان يقع بالتالي ضمن نطاق الدولة العربية التي كانت ستقام بموجب مشروع التقسيم لسنة ١٩٤٧. ولذلك ظلت السلطات الصهيونية تتبع، منذ البداية وحتى يومنا هذا، سياسة منهجية تهدف إلى «تهويد الجليل» و«طمس عروبة التراب». فبدأت بمحاولة لاختراق قلب الجليل، بواسطة إقامة ثلاث «مدن تطوير» في المنطقة الجبلية التي يحتشد فيها السكان العرب، بقصد التوصل إلى توازن ديمغرافي. وهذه المدن التي أقيمت على أراض عربية مصادرة هي معالوت والناصرة العليا وكرميئيل. وترافق ذلك مع إنشاء ما لا يقل عن ١٧٥ مستعمرة في الجليل، روعي في اختيار مواقعها أن تؤلف كتلاً استيطانية متراصة، تعزل القرى العربية المجاورة بعضها عن بعض وتقيّد التوسع المكاني لهذه القرى. كما أقيمت «مستعمرات رصد» أو «مناطر» (بالعبرية: متسبيم) على قمم الجبال تشرف على القرى والأراضي العربية، كان من وظيفتها الاستيلاء على الأرض المحيطة بها وحجزها لمن يستوطنها بصورة أكثر دواماً[٩] (أنظر الملحق رقم (١)).

وأياً كانت مخططات تهويد الجليل وأياً كان مآلها المتعثر حتى الآن في أي حال، فإن المسعى الصهيوني إلى تهويد القدس الغربية هو الذي تكلل بالنجاح من دون أدنى شك. ويتجسد هذا النجاح في المقام الأول، في التسليم الفلسطيني - العربي بـ «يهودية» هذا الشطر من القدس الذي لم يكن أي غبار على عروبته حتى سنة ١٩٤٨.

---

(٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: صبري جريس، **العرب في إسرائيل**، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣)، ص ١٤٦ - ١٧٤.

(٩) انظر: المصدر نفسه، ص ١٧٧ - ١٨٧، وغازي فلاح، **الجليل ومخططات التهويد**، ترجمة محمود زايد (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣)، ص ١٥، ٢٩ و٣٦.

فقد سيطرت السلطات الإسرائيلية على ٤٤٦ و٢٣١ دونماً من مناطق القدس الغربية، تشكل ٩١,٨ بالمئة من المساحة الإجمالية لهذه المناطق (في حين كان اليهود لا يملكون سوى ٢,٧ بالمئة منها). وتم طرد ٢٥ ألفاً ـ ٣٠ ألف فلسطيني من أحياء المدينة، بالإضافة إلى نحو ٢٤ ألفاً من سكان القرى. واليوم يقدر عدد اللاجئين المتحدرين من منطقة القدس بنحو ٣٨٠ ألفاً[١٠].

٢ ـ استيطان الضفة الغربية وتهويدها[١١]

شرعت سلطات الإحتلال، منذ الأيام الأولى، في اتخاذ سلسلة من الإجراءات والقرارات الهادفة إلى إحكام السيطرة على الضفة وإحداث تغييرات إدارية وقانونية في وضعها، والتمهيد للاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من أراضيها وإقامة المستعمرات عليها. وشمل ذلك إصدار مئات الأوامر العسكرية وعشرات المخططات الاستيطانية. وتبدأ هذه المخططات بمشروع آلون لسنة ١٩٦٧ ولا تنتهي بخطة شارون الحالية التي تحمل اسم «الكواكب السبعة».

بالانتقال إلى صورة الواقع الراهن للاستيطان اليهودي في الضفة الغربية لا بد أولاً من الإشارة إلى عدم وجود معطيات رقمية دقيقة ونهائية في هذا المجال. وهذا يعود إلى أسباب عدة، منها تباين هذه المعطيات تبعاً لتباين مصالح ومواقف مصادرها.

ومع ذلك، وتبعاً لمختلف المصادر، يمكن القول إنه يوجد الآن ١٤٤ مستعمرة في الضفة بالإضافة إلى عدد من المواقع الاستيطانية (باستثناء منطقة القدس، الآتي الحديث عنها). ويوجد في الضفة سبع مناطق صناعية في المستعمرات التالية: حيناتيت، برقان، أرينيل، معاليه إفرايم، عطروت، ميشور أدوميم، كريات أربع. ويقدر مجموع عدد المصانع بنحو ٢٠٠، جزء كبير منها لصناعات كيماوية، تلحق الضرر الشديد بالبيئة. وبلغ عدد مستوطني هذه المستعمرات في أواخر سنة ١٩٩٧ نحو ١٥٥ ألفاً بحسب مصادر وزارة الداخلية الإسرائيلية، ونحو ١٦٠ ألفاً بحسب مصادر المستوطنين. ويبلغ عدد الوحدات السكنية المبنية في هذه المستعمرات منذ سنة

---

(١٠) Salim Tamari, in: Palestinian Ministry of Information, *Jerusalem, 1948*, p. 3.
انظر أيضاً: Nathan Krystall, «The De-Arabisation of West Jerusalem, 1947-50,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 27, no. 2 (Winter 1998), pp. 5-22.

(١١) البيانات التالية المتعلقة باستيطان وتهويد الضفة والقطاع (بما فيها القدس) تستند، إلا إذا أشير إلى غير ذلك، إلى: خالد عايد، «الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة،» في: صبري جريس وأحمد خليفة، محرر، **دليل اسرائيل العام** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦)، ص ٣٤٩ ـ ٤٠٤، وإلى المصادر المثبتة هناك.

١٩٦٧ نحو ٤٥ ألف وحدة. وقد بلغت مساحة الأراضي المصادرة لأغراض الاستيطان وغيره نحو ٣ آلاف كلم٢، أي ما يساوي ٦٠ بالمئة من مساحة الضفة تقريباً. وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد حالياً ١٠,٥٠٠ وحدة سكنية قيد البناء في المستعمرات، علماً أن الطاقة الاستيعابية لهذه المستعمرات تبلغ نحو مليون مستوطن[١٢]. (انظر الملحقين رقمي (٢) و(٣)).

في مطلع التسعينيات، بدأت الحكومة الإسرائيلية تنفيذ واحدة من الخطط الكبرى لشارون، سميت «خطة الكواكب». وكان هدفها المعلن إيجاد تواصل جغرافي بين المستعمرات اليهودية الواقعة على «الخط الأخضر»، من أجل الحيلولة دون سيطرة العرب على هذه المناطق. والأقدم من بين هذه المستعمرات هي كوخاف يئير، موديعين، مكابيم، رعوت، أورانيت وتسور يغئيل. وفي سنة ١٩٩٨، أقرت الحكومة إقامة «كوكب» آخر باسم مسؤوت غفرين، كما أقر بناء ست مستعمرات أخرى، إلى الغرب من الخليل، هي يتير، سنسنه، ميغد، حروف، إيغور واركوبيت وسيبلغ عدد مستوطنيها بما يتراوح بين ٣ آلاف و٣٠ ألفاً. ويرى الأمين العام لحركة «السلام الآن» أن هذه الخطة غالباً ما تستعمل غطاء لدخول الاستيطان إلى المناطق المحتلة، وإن مستعمرات موديعين وأورانيت ومكابيم قد بدأت فعلاً ببناء منازل عبر خط الهدنة السابق[١٣].

٣ ـ تهويد القدس

القدس جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية الفلسطينية المحتلة. لكننا مع ذلك نفرد لها فقرة خاصة نظراً لأهميتها التاريخية والدينية، كما لأهميتها السياسية الراهنة.

بعد ١٨ يوماً فقط من احتلال القدس سنة ١٩٦٧، وضعت السلطات الإسرائيلية حجر الأساس للسيطرة على المدينة، بإصدارها قانوناً يسري بموجبه «قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها» على القدس، وآخر يشرّع لإلحاقها بمنطقة صلاحية مجلس بلدية القدس اليهودي. واتخذت الحكومة الإسرائيلية في ١٨/٨/١٩٦٧ قراراً يفوض رئيسها تسريع عمليات البناء والإسكان في «القدس الكبرى». وفي تلك الآونة قررت سلطات الاحتلال توسيع منطقة صلاحية بلدية القدس ثلاثة أضعاف تقريباً، من

---

(١٢) لمزيد من التفاصيل بشأن هذه المعطيات وللمقارنة بينها، انظر: نداف شراغي، «الحجم الحقيقي للبناء في المستعمرات،» هآرتس، ١٨/١/١٩٩٨؛ هآرتس: ١٨/١/١٩٩٨؛ ٣/٣/١٩٩٨؛ ١٨/١/١٩٩٨ و٣١/٣/١٩٨٥؛ روني شكيد وتسفي زينغر، في: يديعوت أحرونوت، ٢٥/٣/١٩٩٨؛ موقع الانترنت http://www.arij.org، و Jan de Jong, in: *Le Monde diplomatique* (English Edition), 9/8/1997.

(١٣) نوريت بلتر، «حرب الكواكب،» يديعوت أحرونوت (ملحق ٢٤ ساعة)، ٧/٤/١٩٩٨.

٣٨ ألف دونم إلى نحو ١١٠ آلاف دونم. وهذا يعني أن منطقة الصلاحية الجديدة تعادل ٢٠ بالمئة تقريباً من مجموع مساحة الضفة، وأن الأراضي التي ضمت في حينه تعادل ١٤ بالمئة من تلك المساحة. وفي ١٩٨٠/٧/٣٠، أقر الكنيست قانوناً أساسياً يعتبر «القدس الكاملة والموحدة عاصمة إسرائيل».

يوجد حالياً في القدس عدد من النقاط الاستيطانية داخل أسوار المدينة القديمة، بالإضافة إلى موقعين استيطانيين (الجامعة العبرية ومنطقة عطروت الصناعية)، وعشر ضواح يهودية، هي: راموت، نفي يعقوف، غيلو، معلوت دفنا، تالبيوت الشرقية، ريخس شعفاط، رامات اشكول (غفعات همفتير)، بسغات زئييف، غفعات همطوس، تلة فرنش. ويحوط بها جميعاً مستعمرات مدينية من بينها معاليه أدوميم ـ أكبر مستعمرات الضفة. (انظر الملحق رقم (٤)) ويستوطن الشطر الشرقي من القدس الآن نحو ١٨٠ ألف يهودي، أي ما يفوق عدد المستوطنين في سائر الضفة والقطاع المحتلين معاً.

يلاحظ في توزّع المواقع والضواحي الاستيطانية اليهودية في القدس أنها تنتظم في طوقين متحدي المركز. الطوق الأول منهما داخلي يتكون من الضواحي التي أقيمت في القدس الشرقية، بهدف إيجاد أكثرية يهودية، من خلال توفير السكن لليهود وتقييد البناء العربي ومنع زيادة السكان العرب في آن. كما أنها تشكل حاجزاً مادياً متواصلاً يفصل القدس عن الضفة. أما الطوق الثاني، الخارجي، فإنه يحوط القدس من جهات الشمال والشرق والجنوب، ويتكون من سلسلة مستعمرات تبعد أقصاها نحو ١١ كلم عن مركز القدس. وهذه المستعمرات هي: بيتار، معاليه أدوميم، مخماس، أدام، أبير يعقوف، غفعات زئيف، هار آدار، بالإضافة إلى كتلة مستعمرات عتسيون (المكونة من ١٦ مستعمرة)، الواقعة إلى الجنوب. والخطير في شأن هذه «القدس الكبرى» أنها تكاد تشطر الضفة الغربية إلى منطقتين منفصلتين، إذ تقطع تواصلها الجغرافي بين شمال وجنوب.

وعلى صعيد آخر، اتخذت سلطات الاحتلال من الحفريات الأثرية وسيلة لطمس الطابع العربي، الاسلامي ـ المسيحي، للقدس والإمعان في تهوديها. وشملت هذه الحفريات: جنوبي المسجد الأقصى؛ جنوب غرب الأقصى؛ النفق الغربي؛ جنوب شرق الأقصى؛ باب الأسود (باب الأسباط)؛ باب العمود؛ قلعة باب الخليل؛ منطقة النبي داود؛ جارة شرف؛ وإعادة فتح حفريات الكولونيل وارن؛ حفرية تمتد من باب الغوانمة باتجاه قبة الصخرة؛ وأخرى تمتد من الباب نفسه باتجاه الأقصى[١٤].

---

(١٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: راتف نجم، «تاريخ الحفريات الاسلامية في القدس،» قدس برس، ١٩٩٧/٨/٢٦.

٤ ـ استيطان قطاع غزة وتهويده

بدأ الاستيطان اليهودي في قطاع غزة متأخراً، وظل محدوداً من حيث عدد المستعمرات والمستوطنين. وذلك لأسباب شتى، منها الكثافة السكانية العربية العالية والمتزايدة باطراد فيه.

شهدت سنة ١٩٧٠ بداية الاستعمار الصهيوني للقطاع، حين تم تحويل نقطة إيرز العسكرية إلى منطقة صناعية، وأقيمت مستعمرة كفار داروم على أراضي دير البلح.

حالياً، تسيطر سلطات الاحتلال على ما مجموعه ١١٧ ألف دونم من أراضي قطاع غزة، بحجة أنها «أملاك دولة»، وهي تؤلف نحو ٣٢,٥ بالمئة من إجمالي مساحة القطاع، وتخصص جزءاً منها لأغراض الاستيطان (بالإضافة إلى الأراضي الزراعية ذات الملكية الخاصة المصادرة لهذه الأغراض). ويذهب بعض المصادر، ولا سيما العربية منها، إلى أن مساحة الأراضي المستولى عليها تبلغ ما نسبته ٤٣ بالمئة تقريباً من مجموع المساحة.

يوجد الآن في القطاع ١٦ مستعمرة، بالإضافة إلى موقعين استيطانيين (كفار يام، ومنطقة إيرز الصناعية). وتتباين التقديرات بشأن عدد المستوطنين فيه، لكن العدد يبلغ، في المتوسط، نحو ستة آلاف مستوطن.

وكما هي العادة في الاستراتيجيا الاستيطانية الصهيونية في الـ «الوصل/الفصل»، يتركز الاستيطان في الجزء الجنوبي من القطاع (ما يسمى «غوش قطيف»). وهذا ما يؤدي إلى إيجاد تواصل جغرافي بين المستعمرات من جهة، والفصل بين القطاع والحدود المصرية من جهة أخرى. (انظر الملحقين رقمي (٥) و(٦)).

٥ ـ الاستيطان والتسوية السياسية

كانت أهم الذرائع التي ساقت أصحاب النهج التسووي الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد، ومن ثم إلى اتفاقات أوسلو، تتمثل في السعي إلى إنقاذ الأراضي المحتلة من الخطر الداهم لـ «الاستيطان الزاحف» عليها. لكن الوقائع على الأرض تثبت أن عملية التسوية إنما زادت هذا الخطر، وأن الاستيطان لم يدفع باتجاه التسوية بقدر ما كانت هذه تدفع الاستيطان. وقد بدا هذا الأمر جلياً حتى قبل انعقاد مؤتمر مدريد، مع بدء الزيارات المكوكية لجيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكية آنذاك. واستمر كذلك في ظل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة[١٥].

---

(١٥) انظر مثلاً: خالد عايد، «الاستيطان في ظل عملية التسوية،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩ (شتاء ١٩٩٢)، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٨.

لقد صادرت سلطات الاحتلال، منذ توقيع اتفاق أوسلو، ما لا يقل عن ٣٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي العربية، تشكل ١٠ بالمئة من مجموع الأراضي المصادرة منذ سنة ١٩٦٧. ومن الجدير بالذكر أن هذه الأراضي المصادرة مؤخراً تستكمل مساحة المناطق التي أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عن عزمه الاحتفاظ بها بعد ما يسمى «مفاوضات الوضع الدائم»، بموجب ما أسماه «مشروع آلون زائداً».

وقالت مصادر حركة «السلام الآن» استناداً إلى تقرير للمكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء أن عمليات البناء في الضفة الغربية وغزة قد ازدادت سنة ١٩٩٨ بنسبة ١٣٤ بالمئة (مقابل زيادة ٢٠ بالمئة فقط داخل «الخط الأخضر»). وأضافت المصادر أنه بدىء ببناء ٧٣٠ وحدة سكنية في الربع الأول من السنة قياساً بـ ٣١٠ وحدات في الربع الأول من السنة السابقة[١٦].

ويمكن تلخيص الصورة على النحو التالي:

وحدات سكنية قيد البناء حالياً	١٠,٥٠٠
وحدات بدىء بناؤها في عهد رابين	٤,٠٠٠
وحدات بنيت في العام الأول من عهد نتنياهو	٤,٥٠٠
وحدات بنيت في العام الثاني من عهد نتنياهو	٢,٠٠٠
المجموع المتوقع في نهاية سنة ١٩٩٨	١٥,٠٠٠

أما التفصيلات فهي كما يلي:

ـ إفرات: فيها ١,٠٠٠ وحدة سكنية يقطنها ٥,٥٠٠ مستوطن. وسيضاف إليها بحسب الخطة ٩٢٢ وحدة جديدة.

ـ معاليه أفرايم: فيها نحو ١,٧٥٠ مستوطناً، في ٤٠٠ وحدة سكنية تقريباً. وتلحظ الخطة إقامة ٥٦١ وحدة إضافية في المستقبل.

ـ غفعات بنيامين (آدام): يسكنها حالياً نحو ١,٠٠٠ مستوطن في ٢٠٠ وحدة سكنية تقريباً، سيضاف إليها، بموجب الخطة، ٣,١٢١ وحدة جديدة.

ـ عوفريم: تستوطنها حالياً ٢٠٠ عائلة فقط. وسيبنى فيها، بحسب الخطة، ٦,٧٤١ وحدة سكنية.

---

(١٦) «Noah Streit and News Agencies,» *Jerusalem Post* (Internet Edition), 27/7/1998.

ـ أريئيل: يسكنها ١٥ ألف مستوطن، في نحو ٤٠٠٠ وحدة سكنية، وسيبنى فيها وفقاً للخطة ٣,٦٩٠ وحدة إضافية.

ـ معاليه أدوميم: يسكنها نحو ٢٣ ألف مستوطن، في ٥,٧٠٠ وحدة سكنية تقريباً، سيضاف إليها، بحسب الخطة ٤,٥٠٠ وحدة جديدة.

ـ بيتار: يعيش في هذه المستوطنة الحريدية نحو ١٠ آلاف مستوطن، في ٢,٣٠٠ وحدة سكنية، بالإضافة إلى ٩٠٠ وحدة أخرى قيد البناء حالياً. ويخطط لبناء ٦,٣٠٠ وحدة جديدة فيها.

ـ غفعات زئيف: يعيش فيها ١٠ آلاف مستوطن تقريباً في نحو ٢,٥٠٠ وحدة سكنية، ويخطط لبناء ١,٣٠٠ وحدة أخرى.

ـ ألفي منشيه: يسكنها ٤,٧٠٠ مستوطن في ١,٠٤٠ وحدة سكنية، وتهدف الخطة إلى بناء ١,٤١٤ وحدة جديدة.

ـ كرني شومرون: فيها نحو ٦ آلاف مستوطن يعيشون في ١,٥٠٠ وحدة سكنية تقريباً، سيضاف إليها بموجب الخطة نحو ٤٠٠ وحدة جديدة.

وبالإضافة إلى ذلك، يجري بناء ٧,٥٠٠ وحدة سكنية في المستعمرات الريفية في الضفة والقطاع[١٧].

لقد أعاد اتفاق ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وضع مسألة السيادة على أراضي الضفة والقطاع على الأجندة السياسية. إذ انتقلت المسؤولية (عنها) من الأسرة الدولية إلى الاسرائيليين والفلسطينيين أنفسهم. فقد التزم كلا الفريقين التوصل إلى اتفاق مشترك عبر التفاوض بشأن الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية موضع النزاع. وهكذا نشأ وضع يختلف بشكل حاسم عما كان عليه سنة ١٩٤٧. في ذلك الحين، تضمن القرار ١٨١ اعترافاً دولياً بالسيادة العربية على نصف مساحة فلسطين تقريباً، بما فيها الضفة والقطاع. أما عندما وقعت م. ت. ف. اتفاقات أوسلو، فإنها اعترفت ضمنياً بأن لإسرائيل حقاً مماثلاً في المطالبة بالسيادة على أراضي الضفة والقطاع. وتشير الإجراءات والمخططات الاستيطانية اليهودية منذ بدء «عملية السلام» إلى التقسيم الجديد للأراضي الفلسطينية، كما تطمع «اسرائيل»:

ـ تنفيذ المرحلة التالية من خطة توسيع مستعمرة معاليه إفرايم في غور الأردن إلى الضعفين (تدعو المرحلة الأخيرة في الخطة إلى توسيع المستعمرة ٦ أضعاف).

---

(١٧) شراغي، «الحجم الحقيقي للبناء في المستعمرات».

ـ قرار بناء سكة حديد تصل بين تل أبيب ومستعمرة أريئيل، جنوبي نابلس، يتبعه بناء سكة أخرى تربط بين القدس وتل أبيب مروراً بمستعمرتي كريات سيفر وغفعات زئيف. وهذا أمر حيوي في توسيع متروبول القدس ـ تل أبيب الكبرى على حساب الضفة الغربية.

ـ توسيع معظم المستعمرات الثلاثين الكبرى وإنجاز شبكة الطرق الالتفافية حول المناطق الفلسطينية(١٨).

(كما أن سلطات الاحتلال، في محاولة لفرض الوقائع على الأرض كما هي العادة، واستباقاً لنتائج المفاوضات النهائية، ركزت نشاطها الاستيطاني في منطقتين من الضفة، هما القدس الكبرى وخط الهدنة السابق.

تمثل التركيز على «الخط الأخضر» في «تسمين» (أي تكثيف الاستيطان) المستعمرات القريبة من هذا الخط أو الواقعة في المنطقة الحرام السابقة. وشمل ذلك مستعمرات كدوميم وبيت آبا وألفي منشيه وأورانيت وبيتار وغيرها، وذلك بهدف قضم مزيد من أراضي الضفة و«تعديل» الحدود على حسابها(١٩).

تجلّى التركيز التهويدي الرئيسي في منطقة القدس الكبرى التي تحظى بإجماع صهيوني على أن تظل «العاصمة الأبدية الموحدة لإسرائيل». ويتجسد هذا التركيز في وفرة المشاريع الاستيطانية الصهيونية التي تستهدف تهويد القدس وطمس عروبتها وإلغاء طابعها الإسلامي ـ المسيحي. ومن أهم هذه المشاريع(٢٠):

خطة استيطان جبل أبو غنيم (مستعمرة هار حوما/بسغات شموئيل): تهدف الخطة في مراحلها الثلاث بناء ٦٥٠٠ وحدة سكنية على أرض مساحتها ١٩٩٢ دونماً. وتتجسد خطورة هذا المشروع، في إطار استراتيجيا التهويد، في أنه يكمل «إغلاق الحلقة الخارجية من الأحياء اليهودية التي تم بناؤها في القدس منذ سنة ١٩٦٧، بحي إضافي بين قصر المندوب وغيلو».

خطة هار حوما ـ ب: تتضمن الخطة مصادرة مئات أخرى من الدونمات المجاورة لجبل أبو غنيم، بهدف توسيع البناء اليهودي في المنطقة مستقبلاً.

---

(١٨) Jan de Jong, in: *Le Monde diplomatique* (English Edition), 9/8/1997.

(١٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: خالد عايد، «أمر اليوم الاستيطاني: منطقة القدس وخط الهدنة السابق،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٠ (خريف ١٩٩٤)، ص ١٢٨ ـ ١٣٥.

(٢٠) انظر: خالد عايد، «الاستيطان في القدس: جبل أبو غنيم وما يتجاوزه،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣١ (صيف ١٩٩٧)، ص ١١٩ ـ ١٢٦.

خطة رأس العمود: تهدف إلى بناء ١٣٢ وحدة سكنية على أرض مساحتها ١٤,٧ دونماً في ضاحية رأس العمود العربية الواقعة على الطريق الرئيسية بين القدس وأريحا. وتحول، في حال إقامتها، دون إقامة اتصال بين المدينتين. وقد أقر الخطة كل من اللجنة المحلية واللجنة اللوائية للقدس.

الخطة *E-1*: تهدف إلى الوصل بين القدس ومستعمرة معاليه أدوميم، من خلال بناء ١٥٠٠ وحدة سكنية و٣٠٠٠ غرفة فندقية على مساحة ١٠ آلاف دونم. وقد أقر وزير الدفاع الإسرائيلي هذه الخطة.

خطة «شاعر مزراح» (البوابة الشرقية): تتضمن بناء ٢٠٠٠ وحدة سكنية على مساحة ٧٠٠ دونم تقريباً تقع بين الضاحيتين الاستيطانيتين تلة فرنش وبسغات زئيف. وتهدف إلى الوصل بين هاتين الضاحيتين والحيلولة دون وجود بناء عربي بينهما.

خطة أبو ديس: تهدف إلى بناء أكثر من ٢٠٠ وحدة سكنية على عشرات الدونمات، بما يوجد ثقل يهودي في أبو ديس يقابل تموضع المؤسسات الفلسطينية فيها.

على المقلب الآخر من تهويد مدينة القدس، تواصل فرض مختلف أنواع القيود على البناء العربي في المدينة. فقد توصلت دراسة أعدها ثلاثة من الباحثين الإسرائيليين إلى أن المتوسط السنوي للوحدات السكنية التي بنيت في القدس ما بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٣، مثلاً، كان نحو ٢١٧٠ وحدة لليهود ونحو ٣٢٠ وحدة للفلسطينيين فقط[٢١]. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل «التهجير القسري» لسكان القدس العرب، من خلال مصادرة بطاقات إقامتهم فيها. فقد صادرت وزارة الداخلية نحو ١,٣٠٠ بطاقة. وتعتزم الوزارة تغيير بطاقات الهوية المعمول بها حالياً ببطاقات ممغنطة جديدة، الأمر الذي اعتبره بعض المراقبين «خطوة نحو مصادرة منهجية لبطاقات الهوية في القدس الشرقية المحتلة»، الأمر الذي سيكون له أثر بالغ في السكان المقدسيين. وعندما تبدأ هذه الخطوة فإنها ستتضمن تحقيقاً دقيقاً في الملفات الشخصية لهؤلاء السكان لدى الوزارة. وسيتيح المجال لإلغاء حقوق الإقامة في القدس التي يملكها جميع الفلسطينيين الذين كانوا يتجنبون الاتصال الشخصي مع الوزارة بسبب خوفهم/ معرفتهم أن بطاقة هويتهم ستُصادر[٢٢].

وفي حزيران/يونيو ١٩٩٨، كشف النقاب عن خطة لتوسيع حدود بلدية

---

(٢١) نداف شراغي، «الديموغرافيا قبل كل شيء،» هآرتس، ١٩٩٢/٥/٣١.

(٢٢) The Website of Badil Resource Center: www.badil.org.

القدس، هدفها الإبقاء على أكثرية يهودية في شطري المدينة نسبتها ٧٠ بالمئة من مجموع السكان. وحذرت الخطة من أن نسبة العرب في القدس ستبلغ ٤٠ بالمئة بحلول سنة ٢٠٢٠ إذا لم تتدخل الحكومة. وهي تسعى لجذب المزيد من اليهود إلى المدينة من خلال بناء ١٤٢ ألف منزل وتكثيف الاستثمار في مجال إيجاد فرص العمل. ويذكر أن الحكومة الإسرائيلية كانت قد اتخذت قراراً سرياً بهذا الصدد، رقمه ١٦٠٤، ومؤرخاً في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٧[٢٣].

ومن جهة أخرى، فإن المفاوضات بشأن إعادة الانتشار الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة كشفت حقيقة الأطماع الصهيونية في هذه الأراضي، في إطار عملية التسوية. فمن وجهة النظر الإسرائيلية، فإن الرغبة في الحفاظ على «المصالح القومية ـ الأمنية» هي الأساس في تحديد حجم إعادة الانتشار. أما المصالح القومية فهي في نظر اسرائيل، تتجسد في مصادر المياه والمستعمرات اليهودية والمنطقة المحيطة بالقدس. وعلاوة على ذلك، تطمح اسرائيل إلى أن تمنع، قدر الإمكان، إيجاد تواصل جغرافي فلسطيني. وتتمثل المصالح الأمنية في إيجاد منطقة عازلة على طول نهر الأردن بعمق ٨ ـ ١٥ كلم، ومنطقة مماثلة بعمق ٤ كلم على طول «الخط الأخضر»، وكذلك الاحتفاظ بثلاثة محاور عرضية: في شمال الضفة (من باقة الشرقية حتى غور الأردن) وفي وسطها (طريق «عابر السامرة») وفي جنوبها (طريق «عابر يهودا»).

أما في ما يتعلق بالمستعمرات، فإن اسرائيل تجزم أنه لم يتم إخلاء أي منها. ولذلك فإنها تسعى إلى أن تظل تحت سيطرتها المستعمرات وأحزمة أمنية حولها ومحاور الطرق المؤدية إليها. وبالنسبة إلى منطقة القدس ومستعمراتها، فإنها تسعى إلى الاحتفاظ بالمنطقة الواقعة بين المدينة ورام الله ومستعمرة معاليه أدوميم وكتلة مستعمرات غوش عتسيون.

وتتمثل المشكلة المائية، بالنسبة إلى إسرائيل، في أن ثلث استهلاكها من المياه مصدره الطبقة الصخرية المائية في سلسلة جبال الضفة. ولذلك فإن أي إفراط في الضخ من هذه الطبقة أو تلويث لها يضر بالمصلحة الإسرائيلية[٢٤].

ثالثاً: آفاق المستقبل: نحو استراتيجية عربية بشأن الأراضي الفلسطينية

في مواجهة مخططات تهويد فلسطين الآنفة الذكر، واستفحال هذه المخططات

(٢٣) Associated Press (Internet Edition), 18/6/1998, and *Ha'aretz* (Internet English Edition), 19/6/1998.

(٢٤) روني شكيد، «الهدف: منع التواصل الجغرافي،» يديعوت أحرونوت، ٧/٦/١٩٩٨.

منذ بداية ما يسمى «التسوية السلمية»، لا بد من وضع برنامج يوفر الحد الأدنى، على الأقل، من مجابهة مشاريع الاستيطان والتهويد.

يقوم مثل هذا البرنامج، أساساً، في إنشاء سلسلة من المؤسسات الهادفة إلى كبح الاستيطان والتهويد قدر الإمكان، وإبطال مفاعيلها إن أمكن، والتي يكمل عمل بعضها عمل بعضها الآخر. ويحضرنا في هذا المجال اقتراح ثلاث مؤسسات رئيسية:

١ ـ المكتب القانوني للدفاع عن الأرض.

٢ ـ صندوق الأمة لإنقاذ الأراضي.

٣ ـ مركز دراسات الأراضي.

تنسق هذه المؤسسات في ما بينها، ومع غيرها من الهيئات القائمة أو المستحدثة، في جميع الشؤون المتعلقة بالأراضي الفلسطينية، وتشمل هذه الشؤون، على سبيل المثال لا الحصر: استكمال توثيق ملكية الأراضي والممتلكات في فلسطين (الذي بدأته لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة في الخمسينيات، وتواصله مؤسسة الدراسات المقدسية ومركز المعلومات البديلة، الآن)؛ الطعن بعمليات مصادرة الأراضي السابقة؛ التصدي لعمليات المصادرة الحالية؛ المطالبة بأراضي اللاجئين وممتلكاتهم، ولا سيما في القدس الغربية، ومطالبة الأمم المتحدة بتعيين قيّم من لدنها على هذه الأراضي والممتلكات؛ تقديم الدعم لـ «لجنة الأربعين» في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ التي تناضل من أجل ٤٠ قرية غير معترف بها هناك؛ العمل على إحياء يوم الأرض وتعميم الاحتفال به؛ جمع التبرعات وتشجيع الاستثمارات بهدف شراء الأراضي وإقامة المشاريع السكنية الخاصة بالعرب الفلسطينيين (ولا سيما في مدينة القدس ومنطقتها)... الخ.

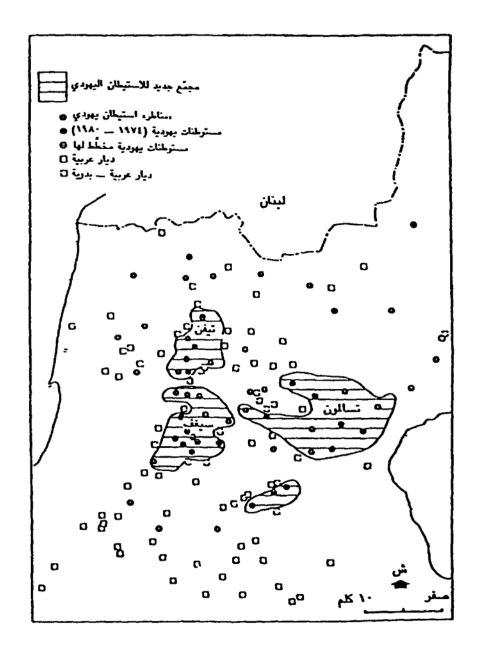
ويجب بصورة خاصة أن تقوم هذه المؤسسات، وغيرها، بدعم الأوقاف الاسلامية، ولا سيما في القدس القديمة، حيث تصل نسبة أملاك هذه الأوقاف نحو ٦٧ بالمئة، أي أكثر من الثلثين. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأوقاف المسيحية، مع العمل على تعريب غير العربي من إدارتها (مثل الإدارة اليونانية لأوقاف كنيسة الروم الأرثوذكس) من أجل إنقاذ هذه الأملاك من خطر الانتقال إلى أيد يهودية.

لكن مثل هذا الخيار ينبغي أن لا يوهمنا، وبالتالي أن لا يغمض عيوننا عن حقيقة ساطعة تتمثل في محدوديته وفي طبيعته الموقتة. فهو، وإن حقق جزءاً من معجزة أهدافه، سيظل عاجزاً وحده عن تحقيق هدفه المتمثل في نزع التهويد عن الأرض الفلسطينية وإعادة تعريبها.

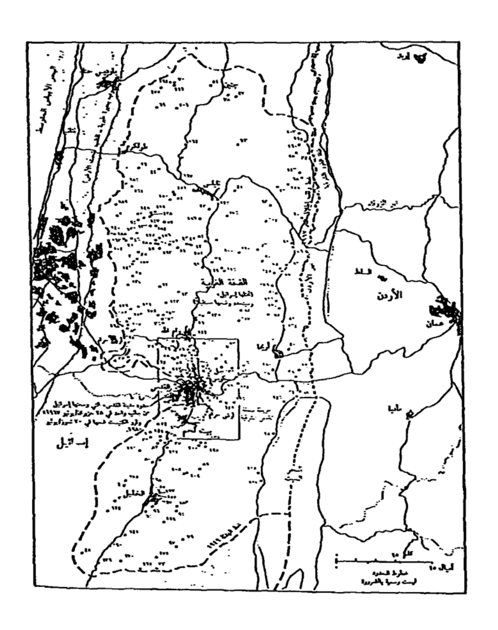
إن الحق العربي في فلسطين حق تاريخي وطبيعي ومقدس لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال المزاوجة بين خيار إقامة المؤسسات، وبين الخيارات الفلسطينية/العربية

الأخرى، وعلى رأسها خيار العمل المسلح.

الملحق رقم (١)
استراتيجية الاستيطان اليهودي في الجليل
(١٩٧٤ ـ ١٩٨٠)
من حيث صلتها بالديار العربية



الملحق رقم (٢)
المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية
كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣



المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية(*)

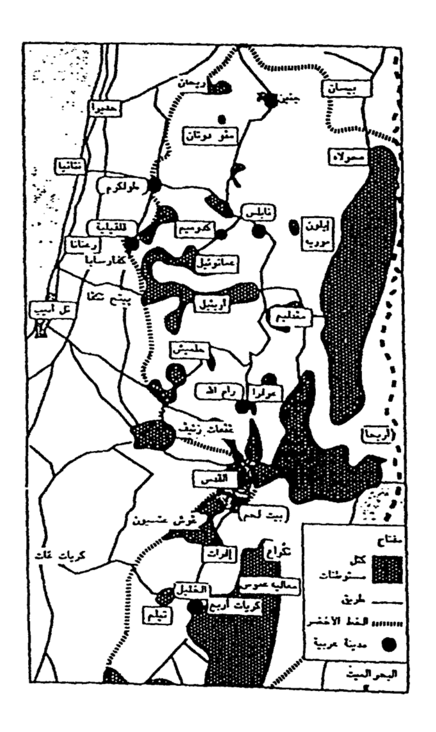
١ ـ آدام
٢ ـ أدنيم [؟]
٣ ـ أدورا
٤ ـ أدوراء [؟]
٥ ـ ألفي منشيه
٦ ـ ألون
٧ ـ إيلون شفوت
٨ ـ ألموغ
٩ ـ علمون
١٠ ـ أرغمان
١١ ـ أريئيل
١٢ ـ المنطقة الصناعية في أريئيل
١٣ ـ عطيرت
١٤ ـ أتراكتسيا [؟]
١٥ ـ أفينات [؟]
١٦ ـ أفني حيفتس
١٧ ـ عين فشخة [؟]
١٨ ـ برقان
١٩ ـ برقان ب
٢٠ ـ المنطقة الصناعية في برقان
٢١ ـ نبوت أوروت يسرائيل [؟]
٢٢ ـ بكعوت
٢٣ ـ برّاخا
٢٤ ـ بيتار
٢٥ ـ بيت آريه
٢٦ ـ بيت إيل
٢٧ ـ بيت إيل ب
٢٨ ـ بيت هعرفا
٢٩ ـ بيت حورون
٣٠ ـ بيت حورون ب
٣١ ـ مركز خدمات بيت حورون
٣٢ ـ بيت عاين [؟]
٣٣ ـ بيت يتير
٣٤ ـ بروش
٣٥ ـ كندا بارك
٣٦ ـ دوليف
٣٧ ـ إفراتا [إفرات]
٣٨ ـ إليعيزر
٣٩ ـ عيلي
٤٠ ـ إليشع
٤١ ـ إيلون موريه
٤٢ ـ إلكانا
٤٣ ـ إلكانا د
٤٤ ـ عيناف
٤٥ ـ إشكولوت
٤٦ ـ عيتس إفرايم
٤٧ ـ غانيم
٤٨ ـ غفريئيل [؟]
٤٩ ـ غفاعوت [؟]
٥٠ ـ غيلغال
٥١ ـ غيتّات
٥٢ ـ غيئون شومرون
٥٣ ـ غيتيت
٥٤ ـ غفعات همركازيز [؟]
٥٥ ـ غفعات حارسنيا
٥٦ ـ غفعات زئيف
٥٧ ـ غفعون
٥٨ ـ غفعون حدشا
٥٩ ـ غفعون حدشا ب
٦٠ ـ هدار بيتار
٦١ ـ حقّاي
٦٢ ـ حلاميش
٦٣ ـ حمرا
٦٤ ـ هار آدار
٦٥ ـ هار غيلو
٦٦ ـ حشمونائيم [؟]

(*) بلغ عدد هذه المستوطنات، بحسب الخريطة، ٢٠٠ مستوطنة ـ وهو رقم يفوق كثيراً الرقم الدارج عنها. ويعود ذلك إلى أكثر من سبب: اعتبار المواقع والمناطق الصناعية ومراكز الخدمات. . .إلخ. مستوطنات؛ أخطاء ناجمة من الترجمة وخلافها، مثل اعتبار أدورا/ أدوراء مستوطنتين، في حين أنها مستوطنة واحدة؛ وجود عدد من المستوطنات في هذه الخريطة على «الخط الأخضر» أو في منطقة الحرام، وهو ما يصعب تصنيفها مستوطنات في الضفة تحديداً (مثلاً: حشمونائيم، متسور عتيكا، مكاييم، شيلات وغيرها).

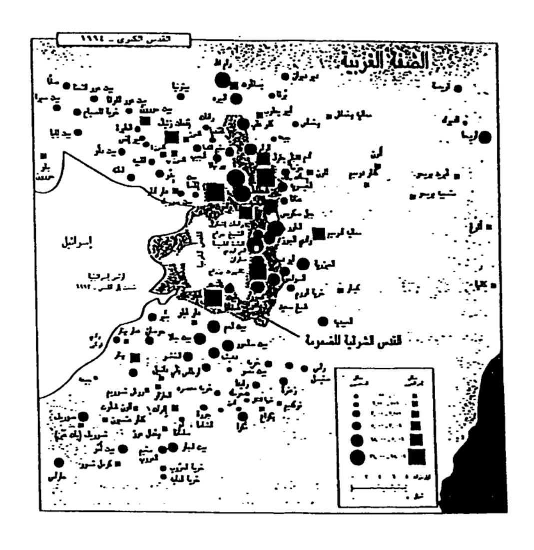
٦٧ ـ الحي اليهودي في الخليل
٦٨ ـ حمدات
٦٩ ـ جرميش
٧٠ ـ جنانيت
٧١ ـ حومش
٧٢ ـ عمانوئيل
٧٣ ـ عبريت
٧٤ ـ مكان ردم النفايات التابع لبلدية القدس
٧٥ ـ نصب غور الأردن
٧٦ ـ المجلس الإقليمي لغور الأردن
٧٧ ـ مركز خدمات غور الأردن
٧٨ ـ كديم
٧٩ ـ كرميل
٨٠ ـ كرمي تسور
٨١ ـ كفار أدوميم
٨٢ ـ كفار عتسيون
٨٣ ـ كفار روت
٨٤ ـ كفار تبواح
٨٥ ـ كوخاف هشاحر
٨٦ ـ كوخاف يعقوف [؟]
٨٧ ـ ليدو يهودا [؟]
٨٨ ـ معاليه أدوميم
٨٩ ـ معاليه عاموس
٩٠ ـ معاليه إفرايم
٩١ ـ معاليه حيفر
٩٢ ـ معاليه ليفونا
٩٣ ـ معاليه مخماش
٩٤ ـ معاليه شومرون
٩٥ ـ مكّابيم [؟]
٩٦ ـ منواح
٩٧ ـ ماعون
٩٨ ـ مكسبون [؟]
٩٩ ـ مسوءة
١٠٠ ـ متخان تبوح [؟]
١٠١ ـ متياهو
١٠٢ ـ متسور عتيكا [؟]
١٠٣ ـ ميحولا
١٠٤ ـ ميخورا
١٠٥ ـ ميتورا [؟]
١٠٦ ـ ميفو دوتان
١٠٧ ـ ميفو حورون
١٠٨ ـ ميتساد
١٠٩ ـ ميتساد ب
١١٠ ـ مغداليم
١١١ ـ مغدال عوز
١١٢ ـ امتداد مركاز كيليتو [؟]
١١٣ ـ مشور أدوميم
١١٤ ـ المنطقة الصناعية في مشور أدوميم
١١٥ ـ متسبيه دراغوت [؟]
١١٦ ـ متسبيه راحيل
١١٧ ـ متسبيه شاليم
١١٨ ـ متسبيه بريحو
١١٩ ـ قصر موشيه نار [؟]
١٢٠ ـ مول نيفو
١٢١ ـ نعاليه
١٢٢ ـ المدرسة الدينية في نابلس
١٢٣ ـ ناحلئيل
١٢٤ ـ نغوهوت
١٢٥ ـ نتافيم
١٢٦ ـ نتيف هغدود
١٢٧ ـ نفيه دانييل
١٢٨ ـ نفيه مناحم
١٢٩ ـ نيلي
١٣٠ ـ نيران
١٣١ ـ نيريا
١٣٢ ـ نوفي برات [؟]
١٣٣ ـ نوفيم
١٣٤ ـ نوعومي [نعاميه؟]
١٣٥ ـ نوكيديم
١٣٦ ـ البرك الشمسية شمالي البحر الميت
١٣٧ ـ عوفريم
١٣٨ ـ عوفرا
١٣٩ ـ عومريم
١٤٠ ـ أورانيت
١٤١ ـ عوتنئيل
١٤٢ ـ بيدوئيل
١٤٣ ـ بيلس [؟]
١٤٤ ـ بساغوت
١٤٥ ـ بتسائيل
١٤٦ ـ كاليا
١٤٧ ـ كرني شومرون
١٤٨ ـ المنطقة الصناعية في كرني شومرون

١٤٩ ـ كيدار
١٥٠ ـ كدوميم
١٥١ ـ كدوميم تسفون [؟]
١٥٢ ـ كريات أربع
١٥٣ ـ كريات سيفر
١٥٤ ـ راحليم
١٥٥ ـ ريحان
١٥٦ ـ ريفافا
١٥٧ ـ ريمونيم
١٥٨ ـ روعي
١٥٩ ـ روش تسوريم
١٦٠ ـ روتم
١٦١ ـ سلعيت
١٦٢ ـ سا ـ نور
١٦٣ ـ شعاريه تكفا
١٦٤ ـ شدموت محولا
١٦٥ ـ شاني
١٦٦ ـ شيكد
١٦٧ ـ شفي شومرون
١٦٨ ـ شيلات [؟]
١٦٩ ـ شيلو
١٧٠ ـ شمعة
١٧١ ـ سوسيا
١٧٢ ـ طلمون
١٧٣ ـ طلمون ب
١٧٤ ـ طلمون ج
١٧٥ ـ تيلم
١٧٦ ـ تل حاييم
١٧٧ ـ تكواع
١٧٨ ـ تومر
١٧٩ ـ محطة تحويل
١٨٠ ـ فيرد بريحو
١٨١ ـ يعريت
١٨٢ ـ يافيت
١٨٣ ـ ياكين
١٨٤ ـ ياكير
١٨٥ ـ يطاف
١٨٦ ـ يشهار
١٨٧ ـ بوعزر [؟]
١٨٨ ـ زمروت [؟]
١٨٩ ـ تسوفيم
١٩٠ ـ تسوهر
١٩١ ـ تسوريف
١٩٢ ـ تسوري
١٩٣ ـ موقع، شمالي منطقة برقان الصناعية
١٩٤ ـ موقع، غربي حنائيت
١٩٥ ـ موقع، جنوبي نوكديم
١٩٦ ـ موقع، شرقي كيدار
١٩٧ ـ موقع، شمالي كريات أربع
١٩٨ ـ موقع، شمال غرب كريات أربع
١٩٩ ـ موقع، جنوب شرق كريات أربع
٢٠٠ ـ موقع، جنوبي تكواع

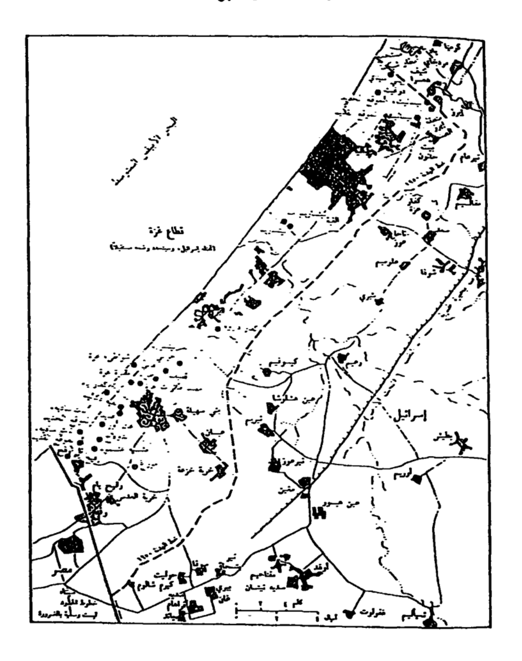
الملحق رقم (٣)
خريطة الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية



الملحق رقم (٤)
المستوطنات الإسرائيلية
في القدس



الملحق رقم (٥)
المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة
كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣



الملحق رقم (٦)
مستوطنات قطاع غزة

اسم المستوطنة	سنة الإنشاء	الموقع	عدد المستوطنين	النوع	اسم الحركة التابعة لها
١ ـ ايرز	١٩٧٠/١٩٦٨	شمالي شرقي بيت لاهيا	-	منطقة صناعية	-
٢ ـ ايلي سيناي	١٩٨٣	شمالي بيت لاهيا	٣٠٠	مستعمرة تعاونية	غوش ايمونيم
٣ ـ بدولاح	١٩٨٠	بين رفح وخان يونس	١٥٠	-	-
٤ ـ بني عتسمون	١٩٧٩	شمالي غربي رفح	٢٠٠	كيبوتس	غوش ايمونيم
				زراعي صناعي	
٥ ـ بات ساديه	١٩٩١	بين رفح وخان يونس	؟	-	-
٦ ـ دوغيت	١٩٩٠	شمالي مدينة غزة	٨٠	-	-
٧ ـ رفيح يام	١٩٨٤	غربي رفح	١٣٠	مدنية	مجلس مستوطنات غزة
٨ ـ غان أور	١٩٨٠	جنوبي خان يونس	٢٠٠	موشاف زراعي	هبوعيل همزراحي
٩ ـ غاني طال	١٩٧٧ (٧٨/٧٩)	شمالي خان يونس	٣٠٠	موشاف زراعي	هبوعيل همزراحي
١٠ ـ غديد	١٩٨٢	جنوبي خان يونس	١٩٠	موشاف زراعي	هبوعيل همزراحي
١١ ـ نطيف	١٩٧٣	شمالي خان يونس	١٠٠	موشاف زراعي	هبوعيل همزراحي
١٢ ـ كفار دروم	١٩٧٠	شرقي دير البلح	١٢٠	مدنية	هبوعيل همزراحي
١٣ ـ كفار يام	-	غربي خان يونس	٥	-	-
١٤ ـ موراغ	١٩٧٢	بين رفح وخان يونس	٦٠	كيبوتس زراعي	هبوعيل همزراحي
١٥ ـ نتساريم	١٩٧٢	جنوبي مدينة غزة	٤٥	مدنية	هبوعيل همزراحي
١٦ ـ نافيه دكاليم	١٩٨٣	غربي خان يونس	١٠٠٠	مدنية	مجلس مستوطنات غزة
١٧ ـ نيتسر حزاني	١٩٧٣	شمالي خان يونس	٢٨٠	موشاف زراعي	هبوعيل همزراحي
١٨ ـ نيسانيت	١٩٨٢	شمالي بيت لاهيا	٦٠	مدنية	هبوعيل همزراحي
المجموع	-	-	٣٢٢٠	-	

تعقيب (١)

ابراهيم أبو لغد

مدخل

تبلغ مساحة فلسطين الانتدابية، وهي فلسطين الصراع بين الشعب الفلسطيني والحركة الصهيونية الأوروبية التي أنشأت إسرائيل حوالى ٢٧٠٠٠ (سبعة وعشرين ألف) كيلومتر مربع، تشكل صحراء النقب أقل بقليل من نصف المساحة، ومع أن الحركة الصهيونية أشاعت بأنها تمكنت من تحويل الصحراء إلى تفتح وازدهار (made the desert bloom) إلا أن النقب ما زال قاحلاً بالرغم من وجود مستوطنة بن غوريون (Sde Boker) وعمرانه وخضاره الوحيد الذي استوطنه اليهود وأضافوا إلى مساحته بناه أصلاً الفلسطينيون، مدينة بئر السبع. يضاف إلى ذلك تحويل هذه الصحراء إلى مخبر للمفاعل النووي في ديمونا (Dimona).

خلال قرن من الطموح الصهيوني والصراع تحولت فلسطين، بشكل لا يراوده أي تحفظ، من مكان كان الشعب الفلسطيني يتصرف بمصيره وأراضيه ومعيشته في بداية القرن إلى بلد يتصرف بمصيره وأراضيه ونمط حياته الشعب اليهودي الإسرائيلي وأنصاره من الحركة الصهيونية وحلفاؤهم من دول الغرب، وفي مقدمة ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا.

تقلص تملك الشعب الفلسطيني وتقلص حقه في المحافظة على واستخدام الأرض الفلسطينية؛ مقابل ذلك ازدادت ملكية الشعب اليهودي الإسرائيلي وملكية المؤسسات الصهيونية للأرض وما عليها من عمران وممتلكات، كما تمكنت إسرائيل الدولة من التحكم الكامل على أرض فلسطين. إن التحول الهائل في هوية فلسطين، من بلد عربي صرف بمسلميه ومسيحييه ويهوده، إلى بلد يهودي في سلطته وتسلطه بأكثرية يهودية مهيمنة على مصير فلسطين، أخذ مجراه على ثلاث مراحل: المرحلة

الأولى هي مرحلة التهيئة وتشمل محاولة الحركة الصهيونية منذ بداياتها في أواخر القرن الماضي حتى وصولها رسمياً لفلسطين بحسب صك الانتداب البريطاني عام ١٩٢٢. المرحلة الثانية مرحلة التمكين وهي الفترة الزمنية الممتدة منذ قدوم الانتداب إلى أن أعلن المجلس الوطني اليهودي دولة إسرائيل، في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨. أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الانطلاق وهي الفترة التي بسطت إسرائيل سيادتها على الأرض والتي نشاهدها اليوم.

هناك عنصران أساسيان في إنجاح هذا التحول لفلسطين: العنصر البشري والذي تحقق باستقدام المهاجرين اليهود وتوطينهم في فلسطين؛ العنصر الثاني تحقق بتوفر الأرض، بشتى الوسائل، لإقامة ما سمي سابقاً «بالوطن القومي اليهودي» ولاحقاً إسرائيل وهي «دولة اليهود» بجغرافيتها المتحركة (Dynamic).

إن التحول الهائل لفلسطين يبدو الآن واضحاً. أقيمت اسرائيل على ٨٠ بالمئة من الأرض الفلسطينية وإسرائيل تتصرف بهذا القسم من الأرض تصرفاً لا ينازعها على ذلك أية سلطة أو دولة أو قانون. وكان الواقع الذي فرضته اتفاقية الهدنة الدائمة عام ١٩٤٩ أقر تصرف اسرائيل السيادي على ما وضعت يدها عليه. وما تبقى من الأرض الفلسطينية عربياً تمكنت اسرائيل من استحواذه بعد هجوم جيشها الناجح على الضفة والقطاع عام ١٩٦٧ فانتقلت سلطة التصرف الفعلي على الأراضي في المنطقتين إلى اسرائيل، ومع أن اتفاق المبادىء الفلسطيني الإسرائيلي أجاز انتقال السلطة من إسرائيل إلى سلطة فلسطينية، إلا أن السلطة الفلسطينية لا تستطيع التصرف اليوم بأكثر من ٤ بالمئة من أراضي الضفة والقطاع. وعلى صعيد الواقع ما زالت اسرائيل تتحكم بمن يدخل أو يخرج/من فلسطين الانتداب بغض النظر عن هويته وجنسيته ومكانته. وهذا يعني، في ما يعنيه، أن الاستيطان اليهودي والذي يتطلب الاستيلاء على الأرض هو عملية مستديمة. وهذه عملية بدأت في أواخر القرن الماضي وما زالت ممتدة إلى القرن الذي نحن على أبوابه.

في الصفحات التالية سنوضح، تعقيباً على ما بينه الأستاذ خالد عايد مستنداً إلى الإحصاء، الكيفية التي تم بها هذا التحول والأنماط المختلفة التي يمكن اعتبارها أساسية في عملية الاستيطان وعلاقة ذلك بالتحولات السياسية التاريخية والتي أوحت للكثيرين من المراقبين بأن المشروع الصهيوني للتهويد المبرمج لفلسطين قد كلل بالنجاح بنهاية هذا القرن.

في الثالث عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ أثناء الخطابات الاحتفالية باتفاقية المبادىء الإسرائيلية الفلسطينية في حديقة البيت الأبيض، قال إسحق رابين، بأن إسرائيل قد قامت «بمساومة تاريخية» بقبولها مبدأ تعايش الشعبين على «أرض فلسطين»

(Erets Israel)، عنى بذلك بأن الأرض التي نشير إليها وعرفناها بفلسطين هي حقيقة «أرض إسرائيل»، إنها موطن الشعب اليهودي، وبالتالي كان الصراع الدائر والذي سينتهي باتفاق المبادىء صراعاً يدور على محاولة الشعب الفلسطيني الانفراد بحكم «أرض إسرائيل». ولكن بموجب هذا الاتفاق سمحت إسرائيل لنفسها ولشعبها التعايش مع الشعب الآخر الموجود على أرضها، ولقد اعتبرت اسرائيل ذلك تنازلاً من جانبها.

يهمنا إذن في مطلع تعقيبنا على السرد والتحليل الذي قدمه الأستاذ خالد عايد حول الأرض والاستيطان اليهودي/الإسرائيلي أن ننطلق من المقولة الصهيونية المأثورة والتي ما زالت تشكل عنصراً أساسياً في السياسة الإسرائيلية/الصهيونية مع ما تطور عليها من تعديل أن هناك «شعباً بلا أرض» ويسعى للحصول على «أرض بلا شعب». واهتداء بهذا التصور طرحت الحركة الصهيونية بعد مؤتمر بال ١٨٩٧ مشروعها لتكوين ما أسماه تيودور هرتزل، الأب الأول للحركة الصهيونية، «بدولة اليهود»، على أرض فلسطين/ صهيون/ أرض إسرائيل استناداً إلى ما سمي في ما بعد الحق التاريخي ومن ثم إلى الزخم السياسي اليهودي لدعم فكرة تكوين الدولة على هذه الأرض. ومتابعة لذلك نشطت الحركة الصهيونية بمحاولاتها التاريخية لإعادة اليهود إلى «موطنهم الأصلي» وبالتالي «استعادة» الأرض عبر وسائل محددة تشمل شراءها وتملكها من واضعي اليد عليها آنياً.

منذ ذلك التاريخ ركزت الحركة الصهيونية وإسرائيل الصهيونية نشاطهما واهتمامهما البالغ على تملك ووضع اليد على ما يمكن تملكه من الأرض الفلسطينية لتتمكن من الاستيطان ووضع بذور «الوطن القومي اليهودي» واستقبال المستوطنين وإسكانهم وتكوين اقتصاد ومجتمع يهودي في فلسطين، إذ بدا واضحاً لزعماء الحركة الصهيونية كما تبين للقيادات الدولية المعاصرة، ولمن سيتضرر نتيجة تحقيق الطموح الصهيوني بتهجير اليهود إلى فلسطين وتملك أرضها بأن تحقيق دولة «اليهود» يستند أصلاً إلى البشر والأرض. فجاءت عمليتا التهجير اليهودي من أوروبا وتملك الأرض الفلسطينية متزامنتان ومترابطتان حيث إن الأرض الفلسطينية لم تكن خالية من البشر، حتى إذا كان البشر متخلفين أو من «البدو الرحل» بحسب أساطير الحركة الصهيونية كان لا بد لإنجاز مشروع الحركة الصهيونية من «ترحيل» أو «إجلاء» أو «طرد» السكان الذين أقاموا على هذه الأرض واعتاشوا من زراعتها والعمل بها. ومن هنا نستطيع القول بأن أهم صفة يمكننا إطلاقها على الشعب الفلسطيني، إثر المواجهة الفلسطينية هي صفة «الاقتلاع». فالمشكلة الأساسية التي يواجهها الشعب الفلسطيني اليوم هي التغلب على اقتلاعه من أرضه وما يترتب على ذلك سياسياً، وثقافياً، واقتصادياً ومجتمعياً.

أنماط انتقال الأرض الفلسطينية إلى الحركة الصهيونية وإسرائيل: نعلم جميعاً بأن الحركة الصهيونية، تاريخياً وبشكل مستديم ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر باشرت في عمليات «استعمار» ثم «استيطان» الأرض الفلسطينية. هذا عنى في ما عناه، بناء «المستعمرات» اليهودية كما كانت مسماة والتي تبعتها «المستوطنات» وهو التعبير الجديد للعملية ذاتها الذي استخدم بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع عام ١٩٦٧. كذلك قامت الحركة الصهيونية وتقوم دولة إسرائيل بعد تكوينها في بناء الهياكل العمرانية التي تشكلت منها المدن اليهودية المحضة أو أجزاء من المدن الفلسطينية التي تحولت، جراء الاختراق اليهودي لها إلى مدن مختلطة (أكثرية يهود وأقلية فلسطينية) ونذكر على سبيل المثال أن مدينة تل أبيب وهي أكبر مدينة يهودية صرفة هي نموذج للمدن اليهودية البحتة. الحال ذاته ينطبق على مدينة هرتزليا على شاطىء البحر التي بنيت على أرض سيدنا علي استكمالاً للتوسع المديني اليهودي. أما المدن المختلطة فتشمل حيفا والقدس وطبريا وبيسان وصفد قبل الـ ٤٨ ولاحقاً عكا ويافا.

يهمنا أن نلاحظ أن أكثرية المهاجرين والمستوطنين اليهود الأوائل وأبنائهم الذين قدموا إلى فلسطين قبل تكوين إسرائيل أو ولدوا بها (الصابرا) تجمعوا في المناطق العمرانية المحيطة بمثلث سكاني يشبك بين القدس ـ تل أبيب ـ حيفا. كان نسبة اليهود الذي يقطنون الأماكن العمرانية في فلسطين يشكلون ٧٠ بالمئة من اليهود المقيمين في فلسطين الانتداب، وما تبقى من المجتمع اليهودي توزع في ضواحي أو مستعمرات في شمال ووسط فلسطين. نود كذلك أن نبدي الملاحظة الإضافية الثالثة، مع أن الإعلام الصهيوني أكد على النجاح الباهر «للعمل» اليهودي في تعمير الصحراء وزراعة الأراضي القاحلة أو المهملة، إلا أن الواقع الاستيطاني اليهودي أظهر وما زال يبين بوضوح عزوف المستوطنين اليهود عن العيش في صحراء النقب والأماكن القاحلة أصلاً وبالتالي عدم وجود عمراني باستثناء بئر السبع التي بنيت على أطلال بئر السبع العربية.

أرد باختصار لأهمية هذا التعليق على موضوع النقاش، الاستيطان:

١ ـ انه على رغم السعي الحثيث للحركة الصهيونية لتحويل الأرض الفلسطينية إلى أرض يهودية سواء للأفراد اليهود أو الشركات الاستعمارية (Colonial) ـ والمؤسسات الصهيونية كالصندوق القومي اليهودي أو صندوق الأراضي (Keren kayemeth) والجمعية الكولونيالية اليهودية ـ نجحت الحركة الصهيونية بتملك ما لا يزيد عن ٧ بالمئة من مساحة فلسطين خلال الفترة الممتدة من عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٤٨. وقد تملكت الحركة الصهيونية هذه الأراضي في المناطق الساحلية ووسط

فلسطين وقليلاً في شمال فلسطين وهي المناطق التي شكلت تاريخياً أماكن انتشار السكان منذ أقدم الأزمنة. وقد تمكنت الحركة الصهيونية من شراء هذه الأراضي من مالكيها الفلسطينيين والعرب على حد سواء. وليس من الضروري في هذا «التعقيب» أن ندخل في نقاش «الخيانة» التاريخية المترتبة على تسريب الأراضي إلى الحركة الصهيونية والمالكين اليهود أو من يتحمل مسؤوليتها سواء من الفلسطينيين أو العرب الآخرين.

٢ ـ إن نمط الاستيطان اليهودي يختلف بين الفترتين قبل عام ١٩٤٨ وبعد عام ١٩٦٧، إذ ان التوزيع الديمغرافي/الجغرافي الأول حتى عام ١٩٤٨ كان مرتبطاً أولاً بالتوزيع اليهودي التاريخي: صفد طبريا/ بيسان ـ حيفا ويافا ـ القدس ومحيطها، فكان أولاً تكثيفاً للوجود اليهودي الأصلي، وثانياً توسعاً جغرافياً له، يافا وتل أبيب، حيفا وضواحيها ـ القدس الجديدة، بيسان ـ طبريا أو مدن جديدة مثل هرتزليا.

٣ ـ أما الملاحظة الأخيرة في هذا الموضوع فهي أن المستعمرات اليهودية أو تلك التي تحولت إلى مدن بشكل عام وعلى الرغم من تميزها الحديث لم تعتد بشكل صارخ على النمط العربي/الفلسطيني في العمران المدني، كما حدث في فترة الاحتلال الإسرائيلي الجديد وبخاصة بعد عام ١٩٦٧، وربما كان لهذا التعفف التاريخي أثره في «تخدير» الفلسطينيين القدماء الذين لم يشعروا بالخطر الاستيطاني الداهم، على رغم مقاومتهم السياسية لموضوع الهجرة اليهودية، إلا بعد حين وعندئذ «اندلعت» الثورة الفلسطينية العربية الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) نتيجة للإدراك «الجديد» بالخطر.

بعد انتصار الحركة الصهيونية الذي تتوج بقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وتأسيس اسرائيل تبين بأن المستعمرات اليهودية التي أقيمت على الأراضي الفلسطينية التي انتقلت ملكيتها لليهود استخدمت أولاً لتكوين مجتمع يهودي مترابط وملتزم في بناء دولة اليهود، له مؤسساته السياسية/ الاجتماعية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والصناعية والعسكرية. هذا المجتمع تمكن بعد صدور قرار التقسيم من استخدام كثافته الديمغرافية الجديدة ومحاذاته للوجود الفلسطيني العربي ليشن حرباً ناجحة على المناطق العربية الفلسطينية المتاحة ـ المدنية والزراعية. ونتج عن هذا الهجوم العسكري اليهودي الناجح بأن إسرائيل ـ الدولة التي أعلن عن تشكيلها «المجلس الوطني اليهودي» في منتصف أيار/مايو ـ أصبحت تتصرف بما لا يقل عن ٨٠ بالمئة (٢٢,٦٠٠ كيلو متر مربع) من مساحة الوطن الفلسطيني، وهذا يعني أن إسرائيل حصلت نتيجة غزوها العسكري على ما لا يقل عن ٧٣ بالمئة من أراضي ومدن فلسطين التاريخية. ومع أن جزءاً بسيطاً من المواطنين الفلسطينيين فوت على إسرائيل الفرصة على اقتلاعهم من أراضيهم للحكم العسكري الإسرائيلي القمعي بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٦ إلا أن هذا الجزء كان أول من عانى من التصرف الإسرائيلي في مصادرة الأراضي وانتقال ملكيتها

إلى إسرائيل. إن متابعة إسرائيل لتشريد واقتلاع الشعب الفلسطيني ومصادرة أراضيه وتكثيف ذلك أدى إلى تقليص ملكية الفلسطينيين في إسرائيل إلى ١٠ بالمئة من مساحة الأراضي التي كانت في حوزتهم عام ١٩٤٨. إن استمرار إسرائيل بالاستيلاء على الأراضي إضافة إلى القمع العسكري أدى إلى اندلاع ثورة الأرض في ٣٠ آذار/مارس عام ١٩٦٧ وهو اليوم الذي أعلن به الفلسطينيون في إسرائيل الإضراب الشامل احتجاجاً على الاستيلاء على ما يزيد عن ١٠ آلاف دونم من أراضيهم في الجليل. استشهد نتيجة البطش الإسرائيلي ٦ من المواطنين الفلسطينيين وجرح آخرون.

إن ما حدث بعد نشأة دولة إسرائيل من حيث الاستحواذ على الأرض يتكون من عناصر عدة بمجملها تشير إلى «تهويد» الأرض الفلسطينية.

ذكرنا أولاً انتقال الملكية عن طريق السوق، ولكنه كان انتقالاً هادفاً لتهويد الأرض وتملكها لبناء الوطن القومي اليهودي. أما بعد نشوء الدولة، فقد استمرت الدولة والصناديق والمؤسسات اليهودية والإسرائيلية بمحاولات الشراء. إلا أن ما توفر من أراض في المناطق التي بسطت اسرائيل سيطرتها عليها أصبح ميسوراً للتهويد عبر أساليب أخرى منها مصادرة الأراضي وتملكها بغض النظر عن مالكها الفلسطيني الذي يمكن أن يكون فرداً (ملكية فردية) سواء أأقام في إسرائيل أو كان من المهجرين اللاجئين (الذين أصبحت أملاكهم تعرف «بأملاك العدو وأملاك الغائبين»). وذلك يشمل جميع الأراضي والممتلكات التي كانت جزءاً من المدن والقرى التي هدمتها إسرائيل بعد الـ ٤٨، ويقدر عدد هذه القرى المهدمة بما يزيد عن أربعمائة قرية أو مدينة. كذلك تمكنت إسرائيل وما زالت تعمل على الاستيلاء على أراضي الأوقاف الإسلامية، وبخاصة في المدن الفلسطينية التي أخليت من سكانها ـ يافا وعكا، وطبريا، وبيسان وصفد والرملة واللد ـ وشراء أو تملك الأراضي الكنسية. إضافة إلى ذلك تمكنت إسرائيل في الفترة الزمنية الممتدة بين الـ ٤٨ والـ ٦٧ من التصرف بجميع الأراضي التي تعتبر أراضي الدولة/الأميرية وهي الأكثر مساحة. وإسرائيل تتصرف بهذه الأراضي وتحولها إلى أماكن سكن أو مدن تتصرف بملكيتها بحق «التوارث» (Succesion) على أنها خليفة بريطانيا.

يجب ألا نتناسى كذلك بأن هناك مساحة شاسعة استولت إسرائيل عليها بموجب اتفاق الهدنة بين إسرائيل والأردن والتي تنازل الأردن عنها قسراً بموجب اتفاق رودوس. وتعرف هذه بمنطقة «المثلث» وتشمل في ما تشمله مدينة أم الفحم، والطيبة، وباقة الغربية. . .الخ. ويعرف هذا النمط من التنازل بإقليم تخلى عنه الأردن.

إذن تحمل عملية الاستيطان والذي مكن إسرائيل من بناء مدنها الجديدة وإقامة مستوطناتها الزراعية والزراعية/الصناعية، ومنشآتها الصناعية بأنها عملية التهويد المبرمج

لفلسطين والذي صنفناه كما يلي: الشراء (وهي أقل مساحة)، المصادرة (Expropriation)، الاستيلاء (Confiscation)، التوارث (Succession)، وأخيراً التنازل أو التخلي عن الأرض (Cession).

الآن سأنتقل في تعقيبي على الاستيطان في مرحلة الاحتلال الإسرائيلي إلى ما اصطلح على تسميته بالضفة الغربية والقطاع والتي تشكل ما يعادل ٢٠ بالمئة من مساحة فلسطين.

أصبحت إسرائيل بعد انتصارها في حرب الـ ٦٧ تتحكم كاملاً بالأرض الفلسطينية وبسرعة فائقة قام الجيش الإسرائيلي بإغلاق كثير من أراضي القدس وضواحيها تمهيداً للتصرف بأراضيها، فهدم أولاً ما يعرف بحي المغاربة المجاور للحرم الشريف وبدأت عملية اقتلاع السكان من الأراضي التي تنتقل سلطتها لإسرائيل. بلا استثناء، جميع المستوطنات المحيطة بمدينة القدس والتي تبلغ مساحتها أكثر من ثلاثين ألف دونم صادرتها إسرائيل وألحقتها بالقدس المدينة. كذلك استولت إسرائيل على الأراضي التي أقيم عليها ما يزيد عن ١٠٠ مستوطنة/أو مدينة يهودية أقيمت في الضفة والقطاع. إن مجمل الأرض التي استولت عليها إسرائيل تعادل ٣٥ بالمئة من مساحة الضفة والقطاع.

إن الاستيطان الجديد له سمات مشتركة مع الاستيطان القديم. فهو أولاً بالدرجة الأولى يوسع حدود الوجود اليهودي ويكثفه، كما جرى بالقدس وكما حدث في وسط فلسطين بالقرب من كفر قاسم حيث شيدت مدينة أرييل، وثانياً زرع مستوطنات في أماكن بعيدة عن الوجود العربي ويمتد في الكثير من الأحيان من المنطقة البعيدة إلى أن يحيط كاملاً بالقرى والمدن العربية. وثالثاً، وهذا جديد للغاية بلا أسبقية في تاريخ فلسطين المعروف: بناء المستوطنات البشرية على قمم الجبال وتحويلها إلى مدن صناعية/زراعية وتشبيك هذه المستوطنات وإعدادها، وبذلك تصبح عملية بناء المستوطنات على مرتفعات الجبال ثم توسيعها وتشبيكها عملية تطويق للتجمعات السكانية الفلسطينية لإحكام السيطرة عليها.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى ما يسمى بالمستوطنات «الدفاعية» في وادي الأردن حيث سيطرت هذه المستوطنات على الزراعة والمياه وربما الأهم هو السيطرة على الضفة الشرقية والأردنية.

ختاماً نستطيع القول بأن الاستيطان القائم إضافة إلى ملحقاته مما صودر من أراض لشق الطرق «الالتفافية» لا يبقي لمفاوضات الوضع النهائي إلا القليل. وبغض النظر عن من يحكم في إسرائيل من عمل أو ليكود فإن مفاوضات الوضع النهائي سوف لا تبقي للشعب الفلسطيني أكثر من ٨ بالمئة من مساحة فلسطين الانتدابية أو ما يعادل ٢١٦٠ كيلومتراً مربعاً. والعلم عند الله وهو على كل شيء قدير!

تعقيب (٢)

سلمان أبو ستة(*)

جوهر النزاع بين الفلسطينيين والمهاجرين اليهود كان ولا يزال حول الأرض الفلسطينية. إذ بينما يكافح الفلسطينيون للمحافظة على موطنهم وتراثهم ضد المال اليهودي والسياسة البريطانية ثم الغزو الصهيوني، يسعى المهاجرون اليهود إلى تملك الأرض بكل الوسائل وطرد أهلها لتحقيق خرافة «أرض بلا شعب». فإذا ما تملك المهاجرون هذه الأرض بالحيلة أو السياسة أو قوة السلاح المجردة، أنشأوا عليها مؤسسة زراعية اقتصادية عسكرية ما لبثت أن تحولت إلى دولة تكتسح بدورها أرضاً جديدة بالاحتلال وإعلان السيادة عليها.

لم تتغير هذه الثوابت الصهيونية قط على مدى مائة عام. ولم تكن أهداف الصهيونية وحتى وسائلها في معظم الأحيان سراً محفوظاً. وما كان على العرب إلا أن يقرأوا ويعوا ويعملوا. أما الثوابت الفلسطينية: الحفاظ على الأرض والبقاء عليها (وبعد النزوح، العودة إليها). فلم تتغير لدى وجدان الشعب، ولكنها تغيرت كثيراً في مسلك قادته وأعمالهم.

واليوم نجحت اسرائيل في الاستحواذ على الأرض، ولكنها لم تنجح في إبادة الشعب الفلسطيني، فيوجد اليوم خمسة ملايين لاجىء يتطلعون إلى العودة إلى ديارهم، إلى هذه الأرض التي سلبها اليهود. ومن أصل ٨ ملايين فلسطيني، يوجد اليوم٣,٥٠٠,٠٠٠ (٤٥ بالمئة) على أرض فلسطين التاريخية، نصف هؤلاء من اللاجئين، بينما يوجد ٨٨ بالمئة من الفلسطينيين على أرض فلسطين ودول الطوق المجاورة. أما ١٢ بالمئة فقد حملتهم الأقدار إلى بلاد الشتات البعيدة.

ولذلك فإن موضوع الاستاذ خالد عايد عن الأرض الفلسطينية مهم للغاية،

(*) عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

فوجود الأرض يعيد المنفيين من الشتات، ويلم شمل الشعب الفلسطيني المبعثر. فالأجدر العودة بنا إلى أصل النزاع والتركيز عليه.

ولقد قامت القيادة الفلسطينية على أكتاف اللاجئين لتعيد اليهم ديارهم. وما الحديث اليوم عن فتات ضئيل من الأرض، وممر هنا ومطار هناك إلا علامة واضحة على التدهور المخيف الذي حدث للثوابت الفلسطينية. ولا شك في أن هذا لن يؤدي إلى إنهاء الصراع بل إلى إطالته واستمرار المعاناة الفلسطينية.

وقد عرض الباحث أهداف الحركة الصهيونية لاستحواذ الأرض ابتداء بإنشاء المؤسسات الاستيطانية وأهمها الصندوق القومي اليهودي في بداية هذا القرن، واستمرار تهويد الأرض الفلسطينية بعد احتلالها عام ١٩٤٨ من تدمير لمعظم القرى وتأجير أراضيها إلى الكيبوتسات والموشاف، بل ومصادرة حوالى نصف أراضي الفلسطينيين الذين بقوا في إسرائيل. ويعرض الكاتب بوضوح استمرار هذا النهج عند احتلال الضفة الغربية وغزة بقوة السلاح ثم نسج شبكة من القوانين محافظة على قناع الديمقراطية الكاذب للدولة، لكي تغطي على الاستمرار في الاستيلاء على الأرض الفلسطينية. وما يدور الآن في سلسلة محادثات أوسلو لا يخرج عن كونه أسلوباً جديداً لإضفاء الشرعية على هذا الاستيلاء بإسقاط الشرعية الدولية التي ترفض الاحتلال واستبدالها بتوقيع «ممثلي الشعب» على التنازل عن تلك الأرض.

ويخصص الباحث أقساماً من بحثه لتفصيل الاستيطان في الضفة، والقدس بالذات، وقطاع غزة بالأرقام والرسوم البيانية. وينهي بحثه باقتراحات لإنشاء مؤسسات رئيسة لمكافحة هذا الإستيطان، إذ لا يكفي سرد وقائع الماضي، بل يجب أن تكون هذه ركيزة لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بإزالة هذا العدوان الظالم. وهذا ما سنعود إليه بعد قليل.

وقد اجتهد الباحث في البحث عن المعلومات في المصادر المتوفرة لديه وهي المؤلفات العربية ومواقع الشبكة الالكترونية. ولو أتيحت له فرصة الإطلاع على المراجع الكثيرة الصادرة باللغة الانكليزية وكذلك لو أتيح له الوقت بعمل مسح شامل للمواقع الالكترونية، لأمكن له أن يدعم وصفه الصادق للاستيطان على مدى هذا القرن بمادة غزيرة معظمها من مصادر اسرائيلية ويهودية قد كشف عنها النقاب أخيراً.

لقد كتب الكثير عن علاقة الصهيونية بالاستيلاء على الأرض واللجوء إلى استعمال القوة[1]، ناهيك عن الكتابات المتعلقة بحرب ١٩٤٨، عام النكبة، التي

(١) Anita Shapira, *Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881-1948*, translated by William Templer, Studies in Jewish History (New York: Oxford University Press, 1992).

لعبت فيها الأرض الدور الأساسي في اتجاه سير المعارك. أما معركة الاستحواذ على الأرض في عهد الانتداب عن طريق سن القوانين وإنفاق الأموال فقد كتب عنه شتاين (Stein) وبه مراجع كثيرة أخرى ذات أهمية[٢]، وكتبت باربرا سميث (Barbara Smith) بحثاً غير مسبوق عن دور صهاينة الانتداب في سن القوانين التي تسهل لليهود الاستحواذ على الأرض[٣].

أما الاستيطان في الضفة وغزة بعد الاحتلال عام ١٩٦٧، فهو موثق إلى حد بعيد، خصوصاً من قبل العديد من المنظمات الدولية وغير الحكومية. ويا حبذا لو استعان الباحث بها لأنها متوفرة بسهولة[٤].

أما أهداف إسرائيل في الضفة، إضافة إلى مشاريع آلون وشارون وغيرهم، فقد كتب عنها كثيرون ومنهم نيومان (Newman)[٥]، كذلك جاء شرحها بشكل واف في تقرير حاييم غفيرتسمان المنشور هذا العام والذي تم إعداده عام ١٩٩٧. هذا التقرير يدرس أهداف إسرائيل من حيث المتطلبات الأمنية للجيش الإسرائيلي في الضفة، والحماية من الأخطار المتوقعة في داخل إسرائيل، وكيفية السيطرة الكاملة على الثروة المائية، ومتطلبات اتفاقية أوسلو، ومتطلبات البنية التحتية، وأهمية التجمع السكاني للفلسطينيين والمستوطنين، وشبكات الطرق الالتفافية. ويخرج التقرير بعد ذلك ببيان محاسن ومساوىء كل الخيارات الممكنة[٦].

ويا حبذا لو كانت الخرائط المرفقة في الملحق أكثر وضوحاً حتى يمكن قراءتها والاستفادة منها. أما مشكلة الأرقام المتعلقة بفلسطين فهي كبيرة، إذ هي تختلف

---

(٢) Kenneth W. Stein, *The Land Question in Palestine, 1917-1939* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1984).

(٣) Barbara J. Smith, *The Roots of Separatism in Palestine: British Economic Policy, 1920-1929*, Contemporary Issues in the Middle East (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1993).

(٤) من أفضل المراجع عن الاستيطان النشرات الدورية التي تصدرها «مؤسسة السلام في الشرق الأوسط» وخصوصاً تقريرها الأخير الصادر في نيسان/ابريل ١٩٩٨، المجلد ٨، العدد ٢، والموجود على موقع المؤسسة: http://www2.ari.net/fmep.

(٥) David Newman: *Population, Settlement, and Conflict: Israel and the West Bank*, Update (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1991), and «Boundaries in Flux: The «Green Line» Boundary between Israel and the West Bank: Past, Present and Future,» (University of Durham, International Boundary Unit, 1995), vol. 1, no. 7.

(٦) هذا التقرير الخطير الذي يحتوي على معلومات هامة أصدره مركز بيغن ـ السادات للدراسات الاستراتيجية وموجود على الموقع: http://www.biu.ac.il/SOC/besa/books/map.htm.

باختلاف الباحثين، وغالباً ما تختلف باختلاف التعريف نفسه. ولكننا هنا نورد بعض الأرقام المختلفة عن أرقام الباحث لعل بها مجالاً للاجتهاد، فالمواطن السكنية التي هُجرت عام ١٩٤٨ هي ٥٣٠، أما رقم ٤١٨ الذي اعتمده وليد الخالدي فهو يعود الى قرى الريف، ويستثني المدن وقضاء بئر السبع بأكمله، كما أن مجموع اللاجئين عام ١٩٤٨ هو أقرب إلى ٨٠٥,٠٠٠ وليس ٧٥٠,٠٠٠ كما ذكر(٧).

أما الأراضي التي استولى عليها الصهاينة عام ١٩٤٨ فهي ١٨,٦٤٣,٠٠٠ دونم (وليس ستة ملايين دونم) منها ١,٤٦٥,٠٠٠ دونم أراضي الفلسطينيين الذين بقوا و١٧,١٧٨,٠٠٠ دونم أراضي اللاجئين. أما أراضي اليهود عام ١٩٤٨ فهي ١,٦٨٢,٠٠٠ دونم (أنظر الخريطة). وربما كان المقصود بستة ملايين دونم المذكور في البحث كأملاك العرب هو ٥,١٩٤,٠٩١ دونم الذي قدره خبير الأراضي جارفس في تقريره إلى لجنة التوفيق لفلسطين الذي قدمه في نيسان/ابريل ١٩٦٤. هذا الرقم هو تقرير الخبير للأراضي الفلسطينية الخاصة التي تمت بها «عملية التسوية» في عهد الانتداب ولم تنجز بكاملها لكل فلسطين. ومعنى «التسوية» هو مطابقة عقود الأراضي مع الخرائط وتحديد رقم القسيمة والقطعة. ولا يشمل تقدير جارفس الأملاك العامة للقرية أو المدينة ولا يشمل قضاء بئر السبع بأكمله ولا باقي المناطق التي لم تخضع للتسوية.

أما أرقام مدينة القدس فتختلف باختلاف التعريف: إن كان للقدس في عهد الانتداب، أو بعده للشرقية والغربية، أو القدس حسب التعريف الإسرائيلي المتغير. لكن مساحة القدس الكبرى كما هي معرّفة في تموز/يوليو ١٩٩٨ هي ٤٤٠ كم^{٢} وأقل من ربعها في إسرائيل. واحتلت إسرائيل عام ١٩٤٨ مساحة ٢٣١,٤٤٦ دونماً من القدس الغربية حسب تقسيم الانتداب، ونزح ٧٠,٠٠٠ من سكانها آنذاك. أما قضاء القدس الذي وقع تحت قبضة اسرائيل عام ١٩٤٨. فقد بلغ عدد اللاجئين منه اليوم ٦٠٠,٠٠٠، والمسجل منهم لدى وكالة الغوث ٣٠٧,٠٠٠. وهذه الأرقام تختلف عن أرقام الباحث. ويبدو أن هناك خطأ مطبعياً ص ١١ فنسبة ١١٠,٠٠٠ دونم إلى مساحة الضفة هي ٢ بالمئة وليس ٢٠ بالمئة.

وكاتب هذه السطور يؤيد الباحث في ضرورة إنشاء مؤسسات للدفاع عن الأرض الفلسطينية وهي كما ذكر: مكتب قانوني ومكتب مالي اقتصادي ومكتب للدراسات. وهذا أمر يمكن تحقيقه فتوجد لدينا الكفاءات اللازمة لذلك. وهو لا

---

(٧) انظر: S. H. Abu-Sitta, *The Palestinian Nakba, 1948; the Register of Depopulated Localities in Palestine* (London: Palestinian Return Centre, 1998).

يحتاج إلى مباركة سياسية، فهو يشابه الكثير من المراكز غير الحكومية ومراكز البحث ذات التأثير الفعال. ويكفي أن نذكر هنا المراكز الإسرائيلية والامريكية التي تخطط للسياسة وتصبح أبحاثها دراسة عمل ثم تصبح اتفاقية أو معاهدة.

ولقد دعا كاتب هذه السطور منذ عام ١٩٩٤ إلى إنشاء «هيئة أرض فلسطين» وملخصها الآتي:

ـ الهيئة تمثل الحقوق المادية للاجئين والمطالبين بحقوقهم من الشعب الفلسطيني في كل مكان.

ـ الهيئة مستقلة وغير سياسية وتتعاون مع السلطات والحكومات المختلفة والأمم المتحدة على هذا الأساس.

ـ مهمة الهيئة: توثيق الأملاك الفلسطينية العامة والخاصة، والعمل على استرجاعها وحمايتها وصيانتها وحفظها وتطويرها.

ـ تقوم الهيئة بدور الحارس على حقوق الشعب الفلسطيني المادية، وتبقى الأملاك تحت حراستها إلى أن تحدد ملكية الأفراد الفلسطينيين وتسلم إليهم. ولا يجوز انتقال أملاك الفلسطينيين إلى غيرهم.

ـ مدة الهيئة: تبقى الهيئة قائمة إلى أن تنتهي كل أغراضها.

ـ هيكل الهيئة: تتكون الجمعية العامة للهيئة من ١٥٠٠ عضو، يمثلون حوالى ٥٣٠ قرية، بمعدل ٣ أعضاء لكل قرية (أي عضو لكل ٣٠٠٠ لاجىء في الوقت الحالي). ويضاف إلى هؤلاء خمسون عضواً من ذوي الاختصاص.

وتستطيع الهيئة الاستفادة من سجلات لجنة التوفيق، والتي تحتوي على ٤٥٠,٠٠٠ سجلاً لأسماء أملاك الأفراد، والمدعومة بالخرائط البريطانية والصور الجوية لكل القرى. كما تستطيع الاستفادة من التقنيات الحديثة في هذا المجال. وتستطيع الهيئة الاستفادة من ٥ ملايين ملف شخصي و٧٠٠,٠٠٠ ملف عائلة للاجئين محفوظة لدى وكالة الغوث (أونروا). كما تستطيع الهيئة الاستفادة من تصاعد التأثير في الرأي العام العالمي والبرلمانات من قبل جماعات حقوق الإنسان والضغوط الشعبية التي تدافع عن حق الإنسان الطبيعي في العيش على أرضه.

وموضوع إنشاء مثل هذه الهيئة ليس جديداً. فقد أنشأ اليهود الصندوق القومي اليهودي (JNF) في بداية القرن العشرين لغرض شراء الأرض والاحتفاظ بها. كما طالبوا بحقوقهم في البلاد العربية عندما غادروها ليعيشوا في بيوت فلسطينية بإنشاء الهيئة العالمية لليهود من بلاد عربية (WOJAC) عام ١٩٧٧، وطالبوا باسترجاع

ممتلكاتهم في أوروبا والتعويض من استغلالها لمدة نصف قرن بإنشاء المنظمة اليهودية العالمية لاسترجاع الأملاك (WJRO) عام ١٩٩٢. وكل هذه الهيئات تتعامل مع حكومة إسرائيل والحكومات الأخرى والمنظمات اليهودية والأمم المتحدة، ومعترف بها في بعض المحافل الدولية.

ولذلك فإن إنشاء «هيئة أرض فلسطين»، بعد نصف قرن من التشريد، ضروري وهام، ويتخطى كل العقبات السياسية بالعودة إلى الأصل والحقوق الطبيعية. وما ضاع حق وراءه مطالب.

وفي الختام، فقد أبرز الباحث الأهمية المركزية للأرض في الصراع العربي الصهيوني، ودعا إلى اتخاذ الإجراءات للمحافظة عليها. ونرجو أن يكون لدعوته صدى، في هذا الزمن الذي تتجه فيه الأنظار الرسمية إلى القشور والمظاهر، وتهمل جوهر النزاع الذي لا يزال الشعب الفلسطيني متمسكاً به.



المناقشات

١ ـ فيصل جلول

كنت أفضل أيضاً لو أن الباحث استخلص إحدى النتائج المهمة من الاستيطان الصهيوني الذي قدم دليلاً توثيقياً مكثفاً له، وأعني بها تمحور الاستيطان وتكثيفه في المنطقة الواقعة بين القدس وتل أبيب. وقد أشير إلى هذه الخاصية في الاستيطان أثناء سقوط الصواريخ العراقية على هذه المنطقة خلال حرب الخليج. وأعقد أن هذا الاستنتاج مهم لأنه يتخذ من طرف أنصار التطبيع كعقبة أساسية أمام التواصل بين إسرائيل والعرب المحيطين بها من النقب والجليل، ويتخذ أيضاً من قبل المطالبين بتصفية إسرائيل كبادرة على الضعف الاستيطاني الصهيوني.

ولدي اقتراح آخر، أعني به متحف الذاكرة الفلسطينية الذي يمكن أن يضم كل ما يمت بصلة إلى فلسطين التاريخية، ومن ضمنها الوثائق والصور والخرائط والآثار وحتى مفاتيح المنازل وأوراق الهوية الثبوتية أثناء الانتداب البريطاني وقبله. وأعتقد أن مثل هذا المتحف يمكن أن يستخدم في المستقبل ضمن الخطط المنشودة لخوض صراع مع الذاكرة الصهيونية التي تعمل بصورة حثيثة على إعادة بناء معالم أسطورية يهودية بطريقة تلفيقية شأن قلعة المسادة التي جُسّمت على الأرض وفي مكان افتراضي.

وللمقارنة أشير إلى العمل الضخم الذي أعده مصطفى مراد الدباغ والذي يحمل عنوان **بلادنا فلسطين**، فقارىء هذا العمل الهائل يكتشف أن صاحبه قد حرص عند وضعه على أن يكون مفيداً للمستقبل، لذا جمع فيه تفاصيل عن القرى والمدن والمؤسسات والأراضي. من هنا أرى أن متحف الذاكرة يمكن أن يلعب مثل هذا الدور، فما دامت الذاكرة الفلسطينية والعربية حول فلسطين حيّة، فالمرجّح ألا تغيب فلسطين أبداً.

وهناك ملاحظة ثانوية خارج هذا السياق، تتصل بما قاله الدكتور حسن حنفي وردده من بعد الدكتور حسين أبو النمل والدكتور علي الجرباوي، فقد أكدوا رداً على

بعض الملاحظات السياسية أو العاطفية التي وردت في الأوراق أنه لا يجوز القبول بمثل هذه الملاحظات لأن الأبحاث المقدمة علمية، وفي رأيي أن هذه الأبحاث تدخل في إطار العلوم الإنسانية، وقد قرأت يوماً للباحث الانثروبولوجي كلود ليفي سيروس أن صفة العلم التي تطلق على العلوم الإنسانية إنما هي من أجل المديح والمسايرة، ما يعني أنها ليست علوماً قاطعة كالعلوم الرياضية والفيزيائية. لذا أطلب من الأكاديميين في هذه الجلسة أن يظهروا تجاه بعض الملاحظات السياسية والتحليلية قدراً من التسامح الذي قد يكون مفيداً في تقريب استنتاجات وعروض الدراسات أكثر فأكثر من المرتبة العلمية.

٢ ـ صلاح صلاح

أقترح: أن يكون التعقيب المقدم من الدكتور ابراهيم أبو لغد والدكتور سليمان أبو ستة جزءاً يمثل القسم الأول من الدراسة المقدمة من الاستاذ خالد عايد حول «الأرض» لتوضيح أن أرض فلسطين بكامل حدودها الجغرافية في ظل الانتداب هي ملك للشعب الفلسطيني وأن الحركة الصهيونية اغتصبتها بالقوة.

فهذا الاقتراح يشكل مستنداً تعتمده دراسة الاستراتيجية وخطة العمل لتبرر هدفها بالعمل لتحرير فلسطين كهدف استراتيجي ـ من ناحية، كما أنه يعين «حدود» الدولة الفلسطينية المبتغاة ـ من ناحية أخرى.

٣ ـ جواد الحمد

يمكن القول إن أبرز محددات مستقبل الأرض الفلسطينية هي:

١ ـ تحولات ملكية الفرد والملكية الجماعية للأرض الفلسطينية والتي تقوم على برنامج الاستيطان الصهيوني والتهجير الفلسطيني.

٢ ـ التجمع والنزوح السكاني، وهي كذلك تقوم واقعياً على برنامج الهجرة اليهودية المتواصلة ومحاولات الطرد السكاني الفلسطيني المتواصل.

٣ ـ النظام السياسي والسيادة. والحال هو أن النظام السياسي الوحيد القائم في فلسطين هو النظام الإسرائيلي، له حقوق السيادة، بينما السلطة الفلسطينية، لا تمثل نظاماً سياسياً بمفهومه المعروف، كما أنها لا تملك أي حقوق سيادية وفق اتفاقات أوسلو.

وبذلك يكون المستقبل وفق هذه المعطيات يعمل بتيار مضاد لاستعادة الأرض وحفظ حقوق الشعب الفلسطيني فيها.

وفيما يتعلق بمستقبل الاستيطان، فإن رسم مستقبلها ما زال يتعلق بالبرنامج الصهيوني، وثمة معلومات حول الحل النهائي «يقضي بتجميع المستوطنات الداخلية في الضفة في كتل كبيرة، وربطها بالكتل الاستيطانية الأكبر على الخط الأخضر ومنطقة الغور ومنطقة القدس وما حولها.

وفي ضوء ما سبق فإن عملية التفاوض السياسية في ظل موازين القوى القائمة لن تحل مشكلة الاستيطان..

ومع إمكانية التخلي عن بعض المستوطنات من تلك التي أطلق عليها رابين بالمستوطنات السياسية التي لا يسكنها أحد من جهة، ولا تتعلق بأهمية أمنية استراتيجية من جهة أخرى.

غير أن المواجهة العسكرية مع إسرائيل أو التهديد الدائم للأمن الفردي لليهود في هذه المستوطنات وحولها هو الأكثر فاعلية في إضعاف الوجود الاستيطاني فيها، وتهيئة الأجواء نحو إفراغ المشروع الاستيطاني من مضمونه الديمغرافي أولاً. وتعد هذه ورقة الضغط الأساسية التي مثلتها الانتفاضة التي اندلعت عام ١٩٨٧ ولا تزال تمثلها عمليات المقاومة الفلسطينية.

وثمة إجراءات أخرى يمكن اللجوء إليها للحفاظ على الأرض الفلسطينية مثل حماية الملاك الفلسطينيين، وتشجيع برامج العودة الفلسطينية، وتطوير مشاريع الإسكان الفلسطينية، ودعم برامج وقف وإنهاء أعمال الاستيطان اليهودي، انطلاقاً من اعتبار السكان العامل الأساسي الفاعل في تحديد مستقبل الأراضي على صعيدي الملكية والأنشطة.

٤ ـ حسن حنفي

لا يكفي في البحوث السياسية الوطنية الرصد والتقرير، فالعالم السياسي هو ممارس سياسي، وهو جزء من الظاهرة ومن ثم يكون السؤال: ما هي سيناريوهات المستقبل بالنسبة للاستيطان، في حال إعلان الدولة الفلسطينية في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧؟

١ ـ إبقاء المستوطنات تحت سيطرة إسرائيل.

٢ ـ تفكيك المستوطنات والعودة إلى إسرائيل.

٣ ـ الإبقاء عليها تحت السلطة الوطنية الفلسطينية، وما هي الآليات لتحقيق سيناريو دون آخر؟

٥ ـ خالد عايد (يرد)

بالنسبة إلى د. أبو ستة، أتفق معه بشأن مجموع مساحة الأراضي العربية التي استولى عليها الصهيونيون سنة ١٩٤٨ وهو ١٨,٦٤٣,٠٠٠ دونم. لكن هذا الرقم يشتمل على أراضي النقب أيضاً، غير المزروعة وغير القابلة للزراعة، والبالغة مساحتها نحو ١٢ مليون دونم. فإذا أضفنا هذا الرقم إلى الرقم الذي أوردته من الأراضي الزراعية التي جرى توزيعها على المستعمرات اليهودية، وهو نحو ٦ ملايين دونم، لكان المجموع يقترب كثيراً مما تحدث عنه د. أبو ستة. لكن يبدو أن الصياغة التي وضعت بها رقمي كانت ملتبسة. ولذلك سأعيد الصياغة بما ينهي الالتباس. أما في ما يتعلق بمصادر دراستي، فقد فضلت الاعتماد على مصادر أكثر اطلاعاً من بعض المواقع الالكترونية، وهي مصادر عبرية. وفيما يتصل بنسبة المساحة من القدس التي أعلنت سلطات الاحتلال عن ضمها، فهي كانت فعلاً ٢ بالمئة سنة ١٩٦٧، لكن جرى في ما بعد ضم مساحات إضافية، من وقت إلى آخر. بلغ مجموع نسبتها ما يتراوح بين ١٤ بالمئة و٢٠ بالمئة من مساحة الضفة، بحسب مختلف المصادر. وفيما يتعلق بالأرقام إجمالاً، فإنني أسجل هنا مجدداً التحفظ التالي: إن معظم هذه الأرقام تقديري وتقريبي. وهي تختلف باختلاف مصادرها. ولا أعتقد أن هناك أرقاماً نهائية إن لجهة مساحات الأراضي التي استولى عليها اليهود ماضياً وحاضراً، أو لجهة عدد القرى المدمرة، أو لجهة أعداد اللاجئين الفلسطينيين سنة ١٩٤٨ والآن. . . إلخ.

أما بالنسبة إلى الأستاذ فيصل جلول، فإنني أوافقه الرأي في اقتراحه ضرورة إقامة متحف للذاكرة، لكن هذا الاقتراح لا يختص بموضوع «الأرض الفلسطينية» تحديداً، وهو الموضوع الذي تناولته، بل يتعلق بـ «مواجهة إسرائيل» إجمالاً. وبحسب علمي، فإن هذه الفكرة بدأت تدخل فعلاً حيز التنفيذ، بعد أن اقترحها الاستاذ يوسف الحسن، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في أبو ظبي، وتبنتها مؤسسات فلسطينية (مؤسسة التعاون وغيرها)، وبلغ مجموع ما تم التبرع به للمشروع حتى الآن، من أرض ونقود، نحو مليون دولار. وبالتالي، قد لا يكون ثمة فائدة عملية من إعادة اقتراح هذه الفكرة، بل من الضروري مواكبتها وحمايتها من محاولات الإجهاض التي بدأت السلطة العرفاتية القيام بها.

وفيما يتعلق بالأسئلة التي طرحها د. حسن حنفي في مداخلته بشأن سيناريوهات المستقبل بالنسبة للاستيطان، ليس ثمة أي شك في أنها أسئلة مهمة بحاجة إلى إجابات. وتنطلق هذه الإجابات من صورة الوضع الاستيطاني الراهن، كما تناولناه في بحثنا: تركيز الاستيطان اليهودي في منطقة القدس الكبرى أولاً، تليها المنطقة المحاذية لخط الهدنة («الخط الأخضر»، بحسب التسمية الصهيونية): وجود كتل

استيطانية كبرى (كتلة عتسيون إلى الجنوب من القدس، كتلة المستعمرات إلى الغرب من نابلس، كتلة المستعمرات في شمالي الضفة بالقرب من جنين، كتلة مستعمرات قطيف في الجزء الجنوبي من قطاع غزة، كتلة مستعمرات غور الأردن وبخاصة في ضوء نظر القوى السياسية الرئيسية ـ يميناً ويساراً ـ إلى نهر الأردن باعتباره الحدود الأمنية الشرقية للكيان الصهيوني). كما تنطلق هذه الإجابات من البرامج الانتخابية للقوى السياسية المؤثرة عشية الانتخابات الإسرائيلية العامة. ليس لدى السلطة العرفاتية ما يجبر الإسرائيليين على تفكيك المستعمرات. وليس ثمة قوة إسرائيلية أساسية تدعو إلى مثل هذا التفكيك.

هناك إجماع صهيوني على عدد من الأمور في ما يتعلق بالاستيطان، الإبقاء على احتلال القدس ومحيطها الاستيطاني، ما يشكل أكثر كثافة استيطانية يهودية في الضفة. وكذلك الإبقاء على الكتل الاستيطانية الرئيسية التي ذكرناها، وعلى تواصل جغرافي بين هذه الكتل، وبينها وبين «إسرائيل». وهذا ما تؤكده الخطط الاستيطانية التي يجري تنفيذها، سواء في ظل حكم حزب العمل أو الليكود، ولا سيما منذ توقيع اتفاق أوسلو الأول سنة ١٩٩٣. كما تؤكده البرامج الانتخابية للانتخابات الإسرائيلية العامة في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٩.

وبناء عليه، فإن تفكيك جميع المستعمرات ليس وارداً على الإطلاق أياً كان الحزب أو الإئتلاف الحاكم، وسواء تم «الإعلان» عن «دولة» فلسطينية أم لا. وبحسب المؤشرات الراهنة، فإن الكتل الاستيطانية اليهودية ستبقى في الضفة والقطاع تحت السيادة الإسرائيلية، وإن أقصى ما يمكن حدوثه هو التخلي عن عدد محدود جداً من المستعمرات الهامشية النائية التي تشكل عبئاً اقتصادياً وأمنياً على «إسرائيل»، ولا تقلب معادلة الاستيطان الصهيونية الرئيسية الهادفة إلى استكمال تهويد فلسطين.

وأخيراً، فإن مداخلات معظم الأخوة تطرقت إلى ضرورة التوسع في الحديث عن الاستيلاء على الأراضي العربية في الماضي، لكن مخطط الندوة كما وضعه القائمون عليها، لم يكن يحبذ ذلك.

الفصـــل السابــع عشــر

المقاومـــة الفلسطينيـــة

محمد خالد الأزعر(*)

يعنى هذا الجهد بالنظر في مراحل النضال الفلسطيني في مواجهة المشروع الاستيطاني الصهيوني. وفي هذا الإطار، الذي يستهدف استخلاص العبر والدروس والوقوف عند العلامات الفارقة المحددة لحركة هذا النضال، صعوداً وهبوطاً، فإن الدراسة سوف تنشغل بالتعرف على: أهداف النضال الفلسطيني في مراحله المتوالية، والقوى القيادية التي اضطلعت به والأساليب أو الأنماط التي تقيدت بها، وبعض القضايا ذات الصلة.

واضح أن جهدنا هنا يتعلق بفترة زمنية تنوف على القرن. وهو يتعلق أيضاً بتطورات ومنعطفات سياسية وعسكرية واجتماعية واقتصادية.. بالغة التنوع والتعقيد، حفت بالمقاومة الفلسطينية خلال هذه الفترة الممتدة، تاركة بصمات وتداعيات على كل العناصر التي ينشغل بها من يتعرض لمسار هذه المقاومة: الأهداف؛ الأطر القيادية؛ أنماط النضال؛ التفاعلات الداخلية الفلسطينية؛ العلائق الخارجية والتحالفات الإقليمية والدولية.. ولذلك، فإن المقام يقتضي التعامل مع الخطوط العريضة لهذه العناصر ونحوها، بما لا يخل بغاية الجهد ويحاول تحقيق الهدف منه.

وينطوي هذا الفهم المنهجي على معالجة المعالم التاريخية لمسيرة المقاومة الفلسطينية، باقتضاب يفي بإمكانات المقارنة مع المقاومة في واقعها المعاصر منذ منتصف الستينيات. وهو الواقع الذي سيحظى باهتمام أوسع في التحليل. ومن شأن هذه المنهجية، وهذا هو هدفها أيضاً، التعرف على عناصر الاستمرارية والتغير

(*) كاتب وباحث فلسطيني.

ومحدداتهما في مسار المقاومة.

والمأمول أن هذه المنهجية ذاتها مفيدة عند محاولة الإجابة عن تساؤلات كثيرة مثارة في أجواء القضية الفلسطينية في الوقت الراهن ـ وقد تظل معلقة في هذه الأجواء لأمدٍ مقبل ـ سوف نتطرق إليها، مثل: ما مستقبل حركة المقاومة الفلسطينية ومفعولها في سياق الصراع الصهيوني ـ العربي؟ ما مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية في غمرة المعطيات المحيطة بها فلسطينياً وإسرائيلياً وعربياً ودولياً؟ ما احتمالات اندلاع حرب أهلية فلسطينية على ضوء تطور مسار السياسية الفلسطينية من جهة، وعملية التسوية المتفاعلة من جهة أخرى؟ إلى أية جهة تتحرك العلاقات العربية ـ الفلسطينية وموقع فلسطين على قائمة الأولويات الرسمية والشعبية العربية، وذلك على هدي التجربة التاريخية وآفاق التسوية؟

والمتصور أن جماع محاولة الإجابة عن هذه الاستفهامات، يطرح رؤية مستقبلية، ربما تكون الحاجة إليها بالنسبة للمقاومة الفلسطينية شديدة الإلحاح في هذه المرحلة وصولاً إلى أفق زمني ممتد.

ـ ١ ـ

تقترن بداية المقاومة الفلسطينية للمشروع الاستيطاني الصهيوني بنشوء الوعي بخطر هذا المشروع في أواخر القرن الماضي. والتاريخ المقبول لهذا الوعي ـ وإن كان جنينياً في وقته ـ هو عام ١٨٨٢. ففي ذلك العام، والأعوام اللاحقة، ١٨٨٦ و١٨٩٠ و١٨٩٢ و١٩٠١ و١٩٠٥ و١٩٠٨، حدثت تظاهرات واحتجاجات وصدامات مسلحة بين العرب والمهاجرين الصهاينة، سقط فيها عدد من الشهداء.

توازت هذه الأنماط الشعبية بشقيها العنيف واللاعنيف، مع جهود سياسية وفكرية ـ صحافية، اضطلع بها نواب عرب وفلسطينيون في الآستانة، وصحافيون ومثقفون فلسطينيون. كما بدأت إرهاصات الاهتمام بقضيتي الهجرة (الغزوة) اليهودية وبيع الأراضي في فلسطين، داخل الأطر السياسية التي شارك فيها فلسطينيون ناشطون، مثل المؤتمر العربي الأول في باريس (حزيران/يونيو ١٩١٣)، وجمعية مكافحة الصهيونية (١٩١٣)[١].

في تلك المرحلة، قبيل صدور تصريح بلفور الشهير، تبلورت بشكل أولي

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: أنيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين** (صيدا: جريدة المحرر؛ المكتبة العصرية، ١٩٦٦)، ص ٤٢ ـ ٤٩، واميل توما، **جذور القضية الفلسطينية**، دراسات فلسطينية؛ ٩٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، ص ٩٣.

أهداف المقاومة على النحو التالي[٢]: معارضة الصهيونية بكل الوسائل؛ تأسيس جمعيات وفروع في مدن سوريا وفلسطين لهذا الغرض؛ وحدة عناصر الأمة العربية؛ تطوير الزارعين والفلاحين لإنقاذ أنفسهم من الصهاينة؛ إرسال ممثلين إلى كل ذوي العلاقة لوقف الهجرة الصهيونية.

بذيوع تصريح بلفور (١٩١٧)، ثم وقوع فلسطين تحت الانتداب (الاستعمار) البريطاني، بدأت مرحلة أخرى للمقاومة الفلسطينية. من سماتها الأساسية، تحول الوعي الجنيني بالخطر الصهيوني إلى طور متقدم واضح القسمات. وتطور الإدراك بالصلة القائمة بين الاستعمار البريطاني والقوى الغربية بعامة، والحركة الصهيونية ومشروعها الاستيطاني.. وهكذا تطور الوعي العربي والإسلامي بوتيرة متنامية بمخطط تهويد فلسطين، وارتقاء الأطر التنظيمية القيادية السياسية الشعبية للمقاومة (وللحركة الصهيونية طبعاً).

فضلاً عن هذه السمات، أرخ إقرار الانتداب في فلسطين، لبداية ظهور الوعي الكياني الفلسطيني بمعزل نسبي عن محيط فلسطين الإقليمي الطبيعي. وربما قاد هذا المعطى الجديد إلى استفراد التحالف الاستعماري الصهيوني بفلسطين وأهلها وحركة المقاومة فيها. ويلمس هذا الملمح من غياب هدف الوحدة السورية عن أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية، بعد ولوج فلسطين وجوارها في مصائر استعمارية متباينة نسبياً، بدءاً من مطلع العشرينيات[٣]. كما يلاحظ أن النفوذ مارس دوراً في الانعطافة الفلسطينية بعيداً عن سوريا الواحدة، وأن الحركة الوطنية الفلسطينية، بذلت ما في وسعها لدحر هذا الاتجاه، باعتبار أنه «بانضمام فلسطين (أو بقائها في) سوريا العربية يصبح في وسع شعبها مقاومة الهجرة الصهيونية بنجاح..»[٤].

وعموماً، ظل مطلب عدم الانفصال عن سوريا الكبرى، ضمن أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية، حتى سقوط حكومة فيصل في دمشق (تموز/يوليو ١٩٢٠). فبعد ذلك الحدث أسقط في يد الحركة وجرت انتكاسة عميقة لإمكانات التوحيد، وأصبح الاتجاه الغالب هو التسليم بالأمر الواقع[٥]. فقبيل سقوط تلك الحكومة، راوحت

---

(٢) فرنسيس اميلي نيوتن، خمسون عاماً في فلسطين، نقله وديع البستاني (بيروت: مطابع صادر الريحاني، ١٩٤٧)، ص ٨٥.

(٣) انظر: ابراهيم أبراش، البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣٧ ـ ٤٧.

(٤) عصام سخنيني، فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني (نيقوسيا، قبرص: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٥)، ص ٨٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ٨٦.

الأهداف حول: وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين وبيع الأراضي للمهاجرين؛ رفض الادعاءات الصهيونية في فلسطين، ورفض الوطن القومي الوارد في تصريح بلفور؛ عدم فصل فلسطين عن القطر السوري[٦]. ولكن هذا الهدف (المطلب) الأخير غاب بشكل محدد منذ المؤتمر الفلسطيني الثالث (حيفا ـ ١٣ ـ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠) وهو المؤتمر الأول بعد زوال حكومة فيصل، وحلت مكانه، المناداة بحكومة وطنية مستقلة في البلاد، تكون مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب من المسلمين والمسيحيين واليهود الذين قطنوا فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى[٧].

لقد تقيدت الحركة الوطنية بهذه الأهداف طوال عهد الانتداب، وصولاً إلى عام النكبة (١٩٤٨). ولم يرد عليها بالزيادة سوى ما يحتاج إلى ردود من الحركة على طروحات بريطانية (أو خارجية دولية بعامة). ومن ذلك رفض العروض البريطانية بإنشاء مجلس تشريعي يضمن للعنصر اليهودي ما يوافق هوى مشروعهم الاستيطاني، ورفض تشكيل وكالة عربية على غرار الوكالة اليهودية، ورفض مشروعات تقسيم فلسطين (١٩٣٧ و١٩٤٧)[٨]. وغالباً ما شفعت الأطر القيادية الفلسطينية مطالبها وأهدافها بدفوعات تاريخية وسياسية واقتصادية وقانونية بالغة القوة في حجيتها[٩]، الأمر الذي ينفي ما يشاع عن سيطرة الرفض العدمي على ممارسات المقاومة الفلسطينية في مرحلة ما قبل عام ١٩٤٨.

اضطلع بالمهمات النضالية خلال مرحلة الانتداب أطر تنظيمية جامعة، توالى تكوينها والتحلق من حولها والانضواء تحت لوائها بشكل دوري ومتواتر، ومنها: الجمعيات الإسلامية المسيحية ومؤتمراتها السبعة (١٩١٩ ـ ١٩٢٨) واللجنة التنفيذية التي انبثقت عنها (١٩١٩ ـ ١٩٣٤)، واللجنة العربية العليا والأحزاب التي ائتلفت

---

(٦) انظر عريضة الجمعيات الإسلامية المسيحية إلى مؤتمر السلم في فرساي، ص ٢٥٣، ومذكرة الجمعية الإسلامية المسيحية إلى الحاكم العسكري البريطاني في القدس، ص ٢٦٣، في: مصر، مصلحة الاستعلامات، ملف وثائق فلسطين: **مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية**، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، [ـ ١٩])، ج ١.

(٧) سختنيني، المصدر نفسه، ص ٨٦ ـ ٩٢، ومذكرة الوفد الفلسطيني العربي إلى الحكومة البريطانية في ١٢/٨/١٩٢١، في: مصر، مصلحة الاستعلامات، المصدر نفسه، ص ٢٩٧ ـ ٣٠١.

(٨) انظر رد اللجنة التنفيذية العربية على بيان السكرتير العام للحكومة حول انتخابات المجلس التشريعي، ص ٣٤٩ ـ ٣٥١، ورد اللجنة التنفيذية على عرض المندوب السامي بشأن تشكيل وكالة عربية على غرار الوكالة اليهودية في فلسطين، ص ٣٦٣ ـ ٣٦٦، في: المصدر نفسه.

(٩) بالإضافة إلى المصدر السابق الذي يقدم نموذجاً للردود الفلسطينية، يمكن مراجعة الشهادات العربية الفلسطينية أمام لجنة بيل للتحقيق، في: محمد توفيق جانا، جامع، **الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين** (دمشق: [د. ن.]، ١٩٣٧).

فيها (١٩٣٦ ـ ١٩٤٦)، والهيئة العربية العليا (١٩٤٦ ـ ١٩٤٨).

وقد صب في مجرى هذه التكوينات التمثيلية، وعمل بمواكبتها أو بالقرب منها، عدد كبير من التنظيمات الفرعية، المتعددة التعبيرات والأشكال والمصادر، كالأحزاب السياسية والبلديات والمؤتمرات الشبابية، والنسائية والإسلامية واللجان القومية المحلية والبنى العسكرية[١٠]. وبقدر من التعميم ووفقاً للنظرة الشاملة، يلاحظ أن برامج هذه التنظيمات، الرئيسية منها والفرعية، الرسمية والسياسية والشعبية الأهلية، السرية والعلنية[١١]، التقت الأهداف العامة المومأ إليها أعلاه، وذلك مع استثناءات محدودة تتصل برؤية بعض القوى لكيفية إدارة العلاقات مع سلطة الانتداب وأساليب تحقيق هذه الأهداف[١٢].

اتخذ النضال الفلسطيني في هذه المرحلة. . عهد الانتداب. . كل أشكال المقاومة المتصورة وفق الإمكانات المتاحة. وقد بلغت هذه الأشكال (المدنية والعنيفة) ذروتها من حيث الدأب والاستمرارية والمزاوجة إبان ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩.

قبل تلك الثورة، حصلت عدة انتفاضات جماهيرية ضد الاحتلال البريطاني أو القوى الصهيونية الغازية، أو ضد تحالفهما معاً، منها انتفاضتا القدس (نيسان/أبريل ١٩٢٠ وأيار/مايو ١٩٢١)، التي حددت لجنة التحقيق البريطانية، المعروفة بلجنة «هايكرافت»، أسبابهما بتعبيرات موحية بالنسبة لأهداف المقاومة، هي «موقف العرب المعادي لليهود، الناجم عن عوامل سياسية واقتصادية مرتبطة بالهجرة اليهودية وإنشاء الوطن القومي اليهودي»[١٣].

---

(١٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٧** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١).

(١١) تشكلت في مرحلة الانتداب أكثر من جمعية وحركة سرية، مثل الفدائية والجمعية الإرهابية أو عصبة فتيان محمد وعصبة القسام. انظر: المصدر نفسه، ص ٣١٧ و٤٠٦ ـ ٤٠٧، وعبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ط ٩ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ١٥٣.

(١٢) ينتمي إلى هذه القوى «حزب الدفاع الوطني» بزعامة راغب النشاشيبي، الذي تأسس عام ١٩٣٤، وكان يعبر عما سمي بوجهة نظر المعارضة. . وذلك على اعتبار أن الأغلبية توفرت لجماعة الحسينية بزعامة المفتي محمد أمين الحسيني، التي تأطرت في الحزب العربي الفلسطيني (١٩٣٥). وكان لمؤسسي حزب الدفاع ارتباط ومصالح مع سلطات الانتداب البريطاني، ووافقوا على بعض ما رفضته الحركة الوطنية عموماً كإنشاء المجلس التشريعي، كما لم يناد الحزب بالوحدة العربية ولا أعلن تصميماً صريحاً على مكافحة الصهيونية والانتداب في آن. انظر: **الموسوعة الفلسطينية**، ٢ ق في ١١ مج (بيروت؛ دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠)، مج ٢، ص ٤١٠.

(١٣) حول لجنة هايكرافت وتقريرها، انظر: مصر، مصلحة الاستعلامات، **ملف وثائق فلسطين: مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية**، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٥.

أيضاً قبل ثورة ١٩٣٦، حدث نوع من الركود في حركة المقاومة، ولا سيما بين عامي ١٩٢٢ و١٩٢٩، وذلك باستثناء التظاهرات التي حفلت بزيارة بلفور إلى فلسطين (١٩٢٥)، وتظاهرات تأييد الثورة السورية (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧). ويعزى ذلك إلى تردد القيادة الوطنية في الصدام مع السلطات البريطانية من جهة، وطغيان الشعور بعدم التكافؤ مع هذه السلطات بخاصة.

غير أنه على أثر اعتداء يهودي على حرمة الأقصى، اندلعت الانتفاضة التي اشتهرت بهبة البراق (آب/أغسطس ١٩٢٩) وتميزت باستخدام أنماط العنف.

نفهم من ذلك، أن خط المقاومة لم يكن يتحرك عشية ثورة ١٩٣٦ على منوال ثابت، بل بتصريحات وتذبذبات صاعدة وهابطة[١٤]. وهي ظاهرة تكررت ـ بالمناسبة ـ في سياق الانتفاضة الكبرى (١٩٨٧ ـ ١٩٩٣)، ما يعني أن التذبذب يمثل أحد معالم مسيرة النضال الفلسطيني[١٥]. ويعزى التقطع الزماني أو المكاني في مسار النضال في هذه الرحلة، إلى افتقاد التخطيط والتنظيم المحكم أو الانقسام بين أجنحة الحركة الوطنية حول منهج تحقيق الأهداف في لحظات بعينها، أو شدة الضغوط الاستعمارية في لحظات أخرى..

شهدت هذه المرحلة أيضاً تجربة الكفاح المسلح المميزة، التي أسس لها فكرياً وحركياً الشيخ «عز الدين القسام». وعلى رغم تعرضها للإجهاض السريع (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥)، إلا أنها ظلت ملهمة في سياق النضال الفلسطيني منذ الثلاثينيات حتى الوقت الراهن[١٦]. فالحاضر الأساسي للتجربة كان فكرة أن العنف الاستعماري الصهيوني لا يمكن ردعه ومقارعته إلا بعنف مضاد. وهي فكرة ما تزال قاعدة تستهدي بها قوى مختلفة التوجهات من فصائل المقاومة المعاصرة.

من نافلة القول أن المقاومة الفلسطينية لم تتمكن عشية ١٩٤٨ من تحقيق أي من أهدافها. فلا هي أوقفت الهجرة اليهودية، ولا تخلصت من الانتداب وبرنامجه الصهيوني، ولا تمكنت من إجهاض بيع وانتقال الأراضي إلى الجانب الصهيوني بشكل مطلق، ولا أحبطت تطور المشروع الصهيوني وأبعاده المختلفة. وهي أساساً، لم تصل

---

(١٤) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٩.

(١٥) انظر التفاصيل في: محمد خالد الأزعر، **المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ١٢٢ ـ ١٢٦.

(١٦) حول انعكاسات تجربة القسام على مسار النضال الفلسطيني، انظر: سميح حمودة، **الوعي والثورة: دراسة في حياة وجهاد الشيخ عز الدين القسام، ١٨٢٨ ـ ١٩٣٥م**، ط ٢ (عمّان: دار الشروق، ١٩٨٦).

بالبلاد إلى الاستقلال والحكم الوطني.

يعود هذا الإخفاق قبل النكبة إلى عوامل، ما زال تأملها مهماً في مرحلتنا الحالية، منها:

ـ حالة التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي العام في فلسطين. ولم تكن فلسطين في ذلك بدعاً من محيطها الإقليمي الطبيعي في مرحلتي نهاية العهد العثماني والاستعمار الغربي اللتين عرفتا الغزوة الصهيونية الاستيطانية وواكبتاها.

ـ ميل توازن القوى، ولا سيما في جوانبه العسكرية والتقنية لصالح التحالف الاستعماري الصهيوني. وعلينا أن لا نغفل في هذا الإطار، كيف أن الحركة الصهيونية منتج غربي، تلخص ميزاتها المختلفة ـ في التخطيط والتنظيم والتسليح ومختلف الجوانب ـ ما كان للغرب عموماً من ميزات تجاه العالم العربي.

ـ القصور القيادي، فلم تكن النخبة الفلسطينية القيادية، بتشكيلها وجذورها الطبقية وأفقها الفكري وعلاقتها البينية والخارجية، التعبير الأمثل عن المطامح الشعبية. وكثيراً ما كانت جموع الجماهير متقدمة في تعبيرها عن الحماس النضالي والطاقات على القيادات التي تصدرت المقاومة.

ـ فاقم من تأثير العامل السابق، عدم استحواذ القيادة الفلسطينية على إطار فكري (نظري) متماسك، حول طبيعة المواجهة مع العدو وكيفية بناء التحالفات الإقليمية والدولية، وبحكم هذه الخاصة، علاوة على تفشي العلاقات التنافسية بين القيادات، أمكن جرها إلى معارك جانبية، شخصية أو قبلية، أضرت بحركة النضال.

ـ لم تفرق قيادات النضال بين آليات العمل السياسي العلني وضرورات العمل السري في بعض الأطوار. وهذا عرضها للاعتقال والنفي والمطاردة، وأظهرها للحركة من خارج البلاد، من دون تكوين البديل القيادي الميداني في الداخل[١٧]. ولم تكن القيادات الميدانية بقادرة على التصدي بمفردها للنضال، وذلك لضعف خبراتها الذاتية وارعوائها عن سلطة وسطوة القيادة في الخارج. وقد تبدى تأثير هذا العامل إبان ثورة ١٩٣٦. ومن الواضح أن غياب القيادات معطوفاً على غياب التعامل الديمقراطي، أفقد العاملين في الميدان زمام المبادرة والحركة الذاتية.

---

(١٧) انظر: أكرم زعيتر، **الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩: يوميات أكرم زعيتر**، سلسلة الدراسات؛ رقم ٥٥ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، ص ٣٣١؛ محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات** (بيروت؛ صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠)، ص ٢١٨، والكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٣١٢ ـ ٣١٥.

ـ ضعف خبرة القيادات العسكرية، وتشرذمها وانغماسها في علاقات تنافسية، مما أفقد الكفاح المسلح وحدة التصور والحركة، وبخاصة إبان ذروة هذا النمط النضالي (الأعوام ١٩٣٧ ـ ١٩٣٩)[١٨].

وحين جاءت لحظة الصدام الأكبر عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩، لم تكن الحياة النضالية الفلسطينية قد تخلصت من هذه النقائص. وأضاف إليها التغلغل العربي في المسار أرزاء أخرى أضحت معروفة في أدبيات الصراع الصهيوني ـ العربي، مما أفضى إلى الهزيمة في ذينك العامين، وخضوع فلسطين الأرض والشعب والسياسة لمصائر ومعطيات جديدة مغايرة.

ـ ٢ ـ

هناك روايات متباينة لأسباب إخفاق المقاومة قبل ١٩٤٨، ومع أن العوامل المذكورة تحظى بتقدير لدى معظم الروايات، إلا أنه قد يكون من الأهمية بمكان، وبخاصة في إطار الرؤية المقارنة مع المعطيات الحالية في مسيرة المقاومة، إعادة اختبار صحة اتجاه القيادة الفلسطينية التي توصف بـ «التقليدية».. فهل كان تمترسها خلف الأهداف من دون مرونة، مسؤولاً عن الإخفاق؟.. أكانت تحليلاتها وأساليبها في إدارة الصراع غير صائبة بالكلية؟ هل كانت تجهل فعلاً مداخل التعامل مع الغزوة الاستيطانية في إطار جهل أوسع بطبيعة النظام الدولي وأنماط تحالفاته؟ نطرح هذه الناحية وفي الذهن أن كثيراً مما اعتبر نقائص في أعمال القيادة «التقليدية»، ما زال قائماً طبقاً لرؤية البعض، حتى الوقت الراهن، وأن ما يوصف بالمرونة لم يشفع لقيادة النضال الحالية، في تحقيق حد أدنى من الأهداف.

على كل حال، فإنه بوقوع النكبة، دخلت المقاومة الفلسطينية في مرحلة مختلفة نسبياً، ومرت بمراحل فرعية بالغة الانعطاف... لعل أهم ما يميزها جميعاً، تداخل هذه المقاومة وتشابكها مع البعد العربي. لقد تحول نضال الطرف الفلسطيني إلى عنصر غير متفرد وإن ظل مهماً في غمرة صراع صهيوني ـ عربي أكبر وأكثر شمولاً. وبات خط المقاومة يتأثر قوة وضموراً بتفاعلات عربية ودولية بارزة الحيثية. هذا علاوة على أن إفرازات النكبة تركت انعكاسات قوية على استراتيجية المقاومة وتكتيكاتها وأهدافها وأنماطها. وكانت أهم هذه الإفرازات غداة ١٩٤٨، التخريب المذهل الذي لحق بالقاعدة الجغرافية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية للحقيقة الفلسطينية.

---

(١٨) انظر: ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٦ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧)، ص ١٢٧.

هذه الإفرازات باتت من الأمور المعلومة على نطاق واسع، بيد أنه يعنينا منها في السياق، خضوع النزوع الفلسطيني لاستمرار المقاومة لمقتضيات ومحددات لا تطولها أيدي البعد الفلسطيني، ويصعب تجاوزها بفعل هذا النزوع. كانت هناك على سبيل المثال، اتفاقات الهدنة العربية ـ الإسرائيلية، التي يفترض أنها لم تكن ملزمة للجانب الفلسطيني، لكنه لا يستطيع حجب تأثيرها في طموح المقاومة.

فعندما حاولت حكومة عموم فلسطين غداة تشكيلها (خريف ١٩٤٨)، إعادة تصفيف العسكرية الفلسطينية، ووجهت بقوة الواقع الجديد، وذلك الذي فرض غيابها عن ما بقي من فلسطين (الضفة وغزة)، وأحبط محاولتها لترميم الحقائق السياسية والنضالية القتالية[١٩].

بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٤ (حيث نشأة منظمة التحرير الفلسطينية)، كانت هنالك أرض فلسطينية عليها شعب له قيادة (حكومة عموم فلسطين المجمدة والمعزولة)، وكان ثمة طموح فلسطيني للانبعاث وإعادة تصفيف الذات والمقاومة (وقد تم التعبير عن هذا الطموح بحوادث التسلل الفردي إلى فلسطين المحتلة، والأعمال الفدائية المنظمة عبر إرادة مصرية، في ما عرف بالكتيبة ١٤١ فدائيون)[٢٠]. ولكن هذه البؤر لم يجر البناء عليها، وتكثيف الحياة النضالية مجدداً من حولها.

ولعل السبب في ذلك الانكماش، بخلاف تأثير إفرازات النكبة، تعلق النضال الفلسطيني بالركب العربي، من مدخل الاعتقاد في أن «الوحدة العربية هي طريق التحرير»، وانشغال نشطاء السياسة الفلسطينية بالنضال عبر ذلك المدخل. بيد أن آمال الوحدة أحبطت، ولعلها تحطمت، بفعل ما اعترى العمل الوحدوي القومي العربي من أزمات وقضايا إشكالية بالغة التعقيد. وكادت فلسطين تغيب في الأفق، الأمر الذي حدا بعض القوى على إلقاء ذلك الاعتقاد والجدل حول علاقة الوحدة بالتحرير جانباً، ومحاولة خلق فعل ذاتي فلسطيني لا ينتظر حسم التناظر حول تلك العلاقة.

سوف نتوسع حول التفاعلات الفلسطينية العربية لاحقاً، غير أن الذي يعنينا في هذا الموضع، أنه في غمرة الإحباط من إمكانية تقعيد النضال العربي وتكريسه من أجل فلسطين، ومقاومة المشروع الصهيوني، توسع الحديث والعمل الفلسطيني حول إعادة المبادرة الذاتية، مما أنتج ظاهرة الكفاح المسلح من ناحية، ومنظمة التحرير الفلسطينية ككيان سياسي بديل من حكومة عموم فلسطين (المنقضية بوفاة رئيسها في

---

(١٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد خالد الأزعر، **حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين**، تقديم محمد حسنين هيكل ([القاهرة]: المؤلف، [١٩٩٨]).

(٢٠) انظر في ذلك: يونس الكتري، **حلقة مفقودة من كفاح الشعب الفلسطيني: الكتيبة (١٤١) فدائيون** (مصر الجديدة، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧).

حزيران/يونيو ١٩٦٣) من ناحية أخرى.

على أنه قبل الوصول إلى المنظمة عام ١٩٦٤، علينا ألا نتجاوز محاولات إعادة التكوين الذاتي التي بلغت ذروتها بهذه المنظمة. . حدث ذلك طوال المرحلة الممتدة بين ١٩٤٨ و١٩٦٤. ففي هذه المرحلة قاوم الفلسطينيون محاولات تصفية كثير من أبعاد قضيتهم الوطنية (كموضوع اللاجئين بالتوطين)[٢١]، وخاضوا أنواعاً من المقاومة المسلحة بأعمال التسلل الفردي أو التنظيم الفدائي، كما أشرنا. كذلك يمكن اعتبار الاستبسال في الحفاظ على الذات والتكوين الاجتماعي، ومقاومة العوز الاقتصادي على رغم مرارات حالة اللجوء والتحطيم الاقتصادي، ضمن أنماط المقاومة التي سادت في هذه المرحلة الشديدة الاضطراب[٢٢]. هذا فضلاً عن صحة التحليل القائل بأن انغماس نشطاء العمل السياسي الفلسطيني في التكوينات السياسية العربية كان تعبيراً عن مواصلة النضال على طريق تحرير فلسطين.

ـ ٣ ـ

يتبوأ قيام منظمة التحرير في نهاية أيار/مايو ١٩٦٤، صدارة أبرز وقائع مسيرة النضال الفلسطيني خلال الخمسين عاماً المنصرمة من عمر النكبة الفلسطينية. من بين حقائق كثيرة أعلن عنها قيام المنظمة، إلى جانب تطور النظام السياسي الفلسطيني والعملية السياسية الفلسطينية من الداخل، استعادة الطرف الفلسطيني لشيء من المبادأة أو الفعل الذاتي. لقد فتح هذا الحدث آفاقاً لإبراز البعد الفلسطيني المقاوم في سياق الصراع الصهيوني العربي . . . وهو بعد كاد يغيب بفعل إدغامه في الإرادة العربية بشكل متواتر منذ نهاية ثورة ١٩٣٦ بشكل متلصص، ومنذ منتصف الأربعينيات، ثم نتائج النكبة بشكل واضح.

اختلفت النظريات في أسباب نشأة المنظمة، بين من رأى أنها كانت مدخلاً لتهرب الحكومات العربية من مسؤوليتها تجاه فلسطين، ومن رأى أنها كانت وسيلة لضبط النشاط الفلسطيني المتنامي باتجاه الفعل المسلح على الساحة العربية، ومن اعتبرها

---

(٢١) حول مقاومة مشروعات التوطين، انظر على سبيل المثال: هاني مندس، «مشروعات التوطين،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٧٨ (أيار/مايو ١٩٧٨)، ص ٥٩ ـ ٨٨.

(٢٢) لم تكن الملاجيء العربية أو غير العربية بيئة مناسبة لحياة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقوانين اللجوء الدولية أو العربية. . وقد عانى اللاجئون الفلسطينيون في الخارج مثلما خضع مواطنوهم في الداخل للسيطرة سواء في الضفة أو غزة أو داخل إسرائيل (عرب ١٩٤٨). انظر: محمد خالد الأزعر، **ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة**، مناظرات حقوق الإنسان؛ ٤ (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٨).

مظهراً لوعي الدول العربية بأهمية العامل الفلسطيني كطليعة للتحرير[٢٣]. لكن الذي يمكن الاتفاق عليه هو أنه منذ نشأتها، أضحت منظمة التحرير العنوان الرئيسي لقضية فلسطين والنضال الفلسطيني.. بحيث باتت خياراتها هي الخيارات المعتمدة لمعرفة أهداف هذا النضال ووسائله وأنماط تحالفاته... ويصدق هذا الفهم بخاصة حتى نشوء ما يعرف بـ «السلطة الفلسطينية للحكم الذاتي» بفعل صيغة مدريد ـ أوسلو للتسوية (١٩٩٤ ـ)...

تولت المنظمة منذ قيامها مهام كثيرة على غير صعيد.. من أهمها بالنسبة لهذا الجهد، تحديد أهداف المقاومة الفلسطينية ووسائل تحقيقها. وفي هذا الشأن، لم تتمترس المنظمة عند الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية التي حددتها لنفسها عبر مراحل فرعية، خلال أكثر من ثلاثة عقود من نشأتها. وقد لحقت بهذا الكيان أيضاً، تطورات شكلية ومضمونية، تكاد تكون الآن جذرية.

انتقلت المنظمة من هدف تحرير فلسطين، من دون تحديد لمضمون هذا الهدف ولا طبيعة حدود استقلاله ونظامه الاجتماعي الاقتصادي السياسي بالتفصيل، إلى هدف الدولة الديمقراطية العلمانية المستقلة، إلى هدف قيام السلطة الوطنية على أي جزء يتحرر من فلسطين، إلى إعلان قيام الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ (الضفة وغزة والقدس)، إلى الارتضاء بصيغة للحكم الذاتي على طريق تحقيق هدف الدولة بمعناها المذكور.

أثناء هذه المرحلة، تطور موقف المنظمة من إسرائيل واستعمارها الاستيطاني في فلسطين وأنماط النضال ضدها. والمؤكد أن الانتقال على سلم الأهداف على هذا النحو، وافق متغيرات ومستجدات أو معطيات فعلت فعلها كمحددات لسياسة المنظمة، أو هو اتسق وقراءة من قيادة المنظمة لهذه المعطيات.

وتقتضي متابعة تفصيلات رحلة الانحدار هذه على صعيد الأهداف، الأخذ بعين الاعتبار أن المنظمة في التحليل الأخير، كان لها وضع استثنائي.. إذ أعوزتها القاعدة الجغرافية الذاتية، وافتقدت السيطرة بالمعنى المعتاد على الشعب الفلسطيني.

والموارد الفلسطينية.. وقد يصعب التقييم الحقيقي لحجم الإمكانات التي أتيحت للمنظمة، والتي تحدد في ضوئها الوحدات السياسية الدولية المعتادة كالدول أهدافها ووسائل تحقيق الأهداف.

---

(٢٣) أحمد شاهين، «منظمة التحرير الفلسطينية من الوصاية إلى الاستقلال،» شؤون فلسطينية، العددان ١٤٢ ـ ١٤٣ (كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٨٥)، ص ٥٥.

بشيء من التعميم، تعد الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٨، أي بين صدور الميثاق القومي للمنظمة وتعديله إلى الميثاق الوطني، امتداداً للمرحلة السابقة على نشأة المنظمة من حيث الهدف الاستراتيجي للنضال، فقد احتفظ الارتباط الفلسطيني بمفهوم تحرير فلسطين، من دون تحديد قاطع لمفهوم تقرير المصير والدولة المستقلة، بإشعاعه في هذه الفترة، ولخص رئيس المنظمة ومؤسسها «أحمد الشقيري» الهدف بوضوح في «تحرير فلسطين السليبة، فلا تسوية ولا تصفية ولا صلح ولا تعايش مع إسرائيل»[٢٤].

كان من محددات هذا الهدف، الاعتقاد المسيطر بإمكانية الجيوش العربية، بمشاركة فلسطينية طليعية، في تحرير فلسطين مرة واحدة وإلى الأبد. ويبدو أن ذلك الاعتقاد، كان مسؤولاً عن خلو ديباجة الميثاق القومي (دستور المنظمة) من الإشارة إلى الاستقلال الفلسطيني، سواء في دولة خاصة بالشعب الفلسطيني أو استقلال المنظمة نفسها عن الدول العربية.

وضمن أهم تفسيرات غموض مستقبل الكيان الفلسطيني وطبيعة الاستقلال في ميثاق المنظمة، الرغبة العربية في عدم خروج المنظمة عن هامش معين، سمحت به الدول العربية وسياساتها. وكذا تأثر قيادة المنظمة بالطروحات القومية، الناصرية أساساً، وعدم التفرقة بين الوطني والقومي[٢٥]. ويتأكد هذا في اعتبار الأمة العربية بأسرها مسؤولة عن تحرير فلسطين، والاكتفاء ـ في الميثاق ـ بأن يكون الشعب الفلسطيني طليعة المشتركين في هذه العملية.

أيضاً، تحددت أهداف هذه الفترة، التي تدعى بمرحلة تأسيس المنظمة، سواء في ميثاق المنظمة أو مواثيق الفصائل الفلسطينية المسلحة، برفض تقسيم فلسطين والدولة الصهيونية كلياً. وقد طغى فيها الشعور بأن الحلول السلمية لا تحقق هدف التحرير الكامل لفلسطين. ويدخل في هذا السياق، رفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، باعتباره غير معني بالصفة السياسية لقضية فلسطين.

ـ ٤ ـ

عشية الهزيمة العربية في حزيران/يونيو ١٩٦٧، كانت هناك بوادر لاتجاه انفكاك المقاومة الفلسطينية من النظرة السائدة لأطراف الصراع على أنه صراع صهيوني ـ

---

(٢٤) انظر تصريح أحمد الشقيري حول أسس قيام منظمة التحرير في ١٩٦٥/٧/٢، في: مصر، مصلحة الاستعلامات، ملف وثائق فلسطين: مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، ج ٢، ص ١٣٦١.

(٢٥) فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤: دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٠)، ص ٤٢ ـ ٦٠.

عربي، الذي غاب فيه البعد الفلسطيني بشكل واضح. وكانت حركة «فتح» من أكثر القوى الفلسطينية عناية بهذا الاتجاه[٢٦]. فقد شددت على المدخل القطري الفلسطيني في المقاومة، بهدف إحياء الكيان المادي السياسي والمعنوي لفلسطين وفرض الاعتراف به عالمياً.

ولم يتغلغل هذا الاتجاه في أحشاء المنظمة سوى بعد هزيمة ١٩٦٧، وغياب قيادة أحمد الشقيري. وكانت تلك الهزيمة عاملاً مساعداً على إحداث تغيير في المنظمة شكلاً ومضموناً. فقد مثلت بنظر البعض إخفاقاً للعقيدة السياسية السابقة عليها، القائلة بانتظار المخلص العربي، التي ضاعت في ظلها بقية فلسطين. وأصبح بوسع التيار الذي تزعمته فتح اكتساب أرض جديدة، بل والتسيد على المنظمة، بمساعدة عربية ملموسة، وإحداث تغييرات في بنيتها، بما في ذلك تعديل ميثاقها إلى ما عرف بالميثاق الوطني عام ١٩٦٨.

في الميثاق المعدل، تم التشديد على هدف التحرير الكامل لفلسطين، وعلى الكفاح المسلح، كأسلوب استراتيجي وحيد لتحقيق الهدف. وقد جاء ذلك في مواجهة الدعوة إلى التسوية السياسية للصراع الصهيوني ـ العربي، التي شاع حديثها بعد هزيمة ١٩٦٧.

كانت المنظمات الفدائية التي عدل الميثاق تحت تأثيرها، قد بدأت تمارس الكفاح المسلح قبل ذلك بسنوات. ولم يكن ثمة تنظيم داخل المنظمة أو خارجها يتحفظ على هذه الوسيلة. وكان النص عليها في صلب الميثاق (المادة ٩)، يتفق مع الحماس الشعبي لعودة الشعب الفلسطيني لحمل السلاح، وتوفر الظروف التي جعلت معظم الفرقاء العرب يرحبون بذلك، ويحيطون العمل الفدائي المقاوم بشعبية واسعة في ظل هزيمة الجيوش.

ويستدعي النظر، أن كل أشكال النضال الأخرى، قد غابت عن مواد الميثاق المعدل. وهو ما كان يتعارض مع النهج العربي الموافق على قرار ٢٤٢، الذي ينادي بالتسوية السلمية والاعتراف بإسرائيل، بما يؤكد أن هدف النضال الفلسطيني هو التحرير الكامل[٢٧]. وعلى الجملة يبدو هنا بوضوح الافتراق الفلسطيني عن المجموع العربي (الرسمي) سواء على صعيد الهدف أو الوسيلة.

---

(٢٦) انظر: غازي خورشيد، **دليل حركة المقاومة الفلسطينية**، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٣٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧١)، ص ٩ ـ ٦٢.

(٢٧) حوراني، المصدر نفسه، ص ١٤١.

ليس هذا فحسب، فقد جرى التمييز في الميثاق المعدل بين الوطن الفلسطيني والهوية العربية وإن بشكل غامض. ذلك أن ١٤ مادة من ٣٣ هي قوام الميثاق تحدثت عن الهوية الفلسطينية. كما أحلت مواد الميثاق تعبير «فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني» محل «فلسطين وطن عربي»، من غير أن تغفل تحديد صفتها كجزء من الوطن العربي وصفة شعبها كجزء من الأمة العربية.

وعلى الرغم من اتجاه التشرد الذي أبدته نخبة القيادة الجديدة للمنظمة، بعد ١٩٦٧، فقد تولدت لديها قناعة بصعوبة الاستمرار على الأهداف. ومن وجهة نظر تستحق الاهتمام، فإن الاتجاه العملي نحو الحلول المسماة بالواقعية تأسس في الفترة ما بين ١٩٦٨ و١٩٧٤. ويأتي في هذا الإطار تبني المنظمة للشعار (الهدف) الذي رفعته «فتح» في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ حول «الدولة الديمقراطية العلمانية». تلك الدولة التي يأتلف في رحابها المسلمون واليهود والمسيحيون على قدم المساواة، ويتم فيها الاعتراف بفكرة القومية اليهودية.. ويحقق الإسرائيليون الذين يقبلون العيش فيها ذواتهم كأفراد متساوين مع غيرهم من كل الجوانب.

والواقع، أن فكرة الديمقراطية بمضمونها المذكور، من أقدم الحلول التي طرحت لقضية الصراع الصهيوني ـ الفلسطيني. وهي عندما عادت إلى البروز منذ نهاية الستينيات، جاءت في مواجهة تيار ـ بدا هامشياً في حينه ـ نشأ في الأرض المحتلة بعد ١٩٦٧، دعا إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة وغزة.. وواجه اتهامات بالعمالة والتخوين[٢٨]. وقيل آنذاك ان هذه الدولة ستكون عاجزة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وجسراً لإسرائيل والولايات المتحدة إلى الوطن العربي.

لقد اعتبرت الدولة الديمقراطية بمثابة تقديم حل إنساني للمشكلتين الفلسطينية واليهودية الإسرائيلية. لكن التحول الذي تضمنه هذا الهدف هو الإعلان، للمرة الأولى منذ ١٩٤٨، عن الاهتمام الفلسطيني بالوجود اليهودي القديم والمحدث معاً في فلسطين ومستقبله. وقد وارب هذا التحول الباب أمام ما يدعى بمواقف «معتدلة» أو مرنة في استراتيجية المقاومة التي اضطلعت بها منظمة التحرير تجاه إسرائيل. وهي الوجهة التي سيقدر لها في وقت لاحق التوسع والانتشار، لكي تنتهي إلى انعطاف حاد في الأهداف والوسائل.

كان مما طرح لتفسير شعار الدولة الديمقراطية، هو ضرورة عرض موقف وهدف فلسطيني مفهوم، ولا سيما من القوى الدولية التي راحت تنحاز للمقاومة..

---

(٢٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: عماد هرملاني، ««الدولة المستقلة» وتحولات الصراع،» شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٥ (نيسان/ابريل ١٩٩٠)، ص ٤٠ ـ ٥٦.

ومن المعروف أن قوى المعسكر الاشتراكي، وكثيراً من الدول التي انشغلت بظاهرة المقاومة الفلسطينية، لم تكن لتوافق على مجرد هدف «إزالة إسرائيل» بلا طرح معقول لمستقبل الوجود اليهودي فيها.

وهناك تحول طفيف آخر، تزامن وطرح الهدف الجديد، وهو يتعلق بوسيلة النضال. ففي الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني (آذار/مارس ١٩٧١)، نص على أن «الكفاح المسلح هو الشكل الرئيسي للنضال»، وليس الشكل الوحيد كما جرت العادة من قبل، وذلك على أساس أوضحه النص هو «الالتحام مع القوات النظامية»[٢٩]. وبذلك أقرت المقاومة الفلسطينية بدور للجيوش العربية في مواجهة إسرائيل. كذلك جرى رد الاعتبار للأنماط النضالية الأخرى، بالنص على «أن جميع أشكال النضال يجب أن تتوازى مع الكفاح المسلح باستقامة وثبات».

ـ ٥ ـ

لم تلبث منظمة التحرير طويلاً، حتى تزامن من حولها حدثان مهمان، أفضيا إلى اختتام الجدل بين موقفين.

أما الحدثان فكانا، حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، التي استتبعها جدل جدي على الصعيد الإقليمي الدولي حول البحث عن حل سلمي للصراع الصهيوني ـ العربي، وتبعتها خطوات فعلية على هذا الطريق شاركت فيها مصر وسوريا. والقمة العربية في الجزائر (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣)، التي قررت الالتزام بتحرير الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، كهدف عربي والالتزام بالنسبة للحقوق الفلسطينية بما تقرره منظمة التحرير.

وأما الموقفان، فكان **أولهما**، لتيار رأى ضرورة مرحلة الأهداف الوطنية الفلسطينية، لعدم إمكانية تحقيق الهدف الاستراتيجي الشامل دفعة واحدة. **وثانيهما**، لتيار التمسك بتحرير فلسطين أو إقامة الدولة الديمقراطية على كل التراب الوطني الفلسطيني.

وقد حدث تناظر واسع النطاق بين هذين التيارين ومناصريهما داخل المنظمة وخارجها، انتهى إلى تبني هدف جديد هو «إقامة سلطة الشعب المستقلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها»، وذلك في الدورة ١٢ للمجلس الوطني

---

(٢٩) راشد حميد، **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤**، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٦٤ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٥)، ص ١٧٧.

الفلسطيني (١ ـ ٨/ ٦/ ١٩٧٤)[٣٠].

وفي حقيقة الأمر، فإن الخلاف بين دعاة التحرير الكامل، ودعاة تجزئة هذا الهدف مرحلياً، بدأ منذ ما قبل عام ١٩٧٤. وكان قد اصطلح على تسمية الاتجاه الأول بتيار الرفض، والثاني بتيار القبول. لكن الحوار والتدافع النظري والفكري بينهما تصاعد بشدة بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. وكان الاعتبار مبعث الجدل هو ما أشيع عن توفر ظروف موضوعية للحديث عن التسوية السياسية للصراع. وقد أفرز الحوار أو الجدل خطوطاً ملموسة لكتلتين في رحاب المقاومة الفلسطينية، لكل منهما تحالفاته العربية والدولية التي تعزز تحليله. وفي حالات معينة، اتخذ الجدل أشكالاً حادة من التدافع، بما في ذلك الاحتكاكات المسلحة، وصولاً إلى حافة الانفجار[٣١].

قلنا ان الدورة ١٢ للمجلس الوطني أقرت اتجاه القبول بمرحلة الهدف الاستراتيجي، ومن المهم هنا ملاحظة أن ذلك الإقرار اقترن بمقررات رديفة تؤكد معنى المرحلية في متابعة الأهداف وعدم إلغاء الهدف الاستراتيجي (الدولة الديمقراطية)، ورفض القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، ورفض الاعتراف بإسرائيل، هذا علاوة على عدم التخلي عن الكفاح المسلح.

وندرك من ذلك أن أنصار أي من التيارين لم يكونوا يطرحونه كخيار وحيد يغلق الباب أمام الخيار الثاني. فأصحاب الخيار المرحلي، تمسكوا أيضاً بكل من الهدف الاستراتيجي والكفاح المسلح.

لكن ذلك التناظر خلف بروز كتلتين داخل المنظمة والمقاومة الفلسطينية: تضم **الأولى** أنصار الحل المرحلي: تنظيمات فتح والصاعقة والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وتضم **الثانية** العاكفين على الحل الاستراتيجي بشكل مستمر: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة العربية، والجبهة الشعبية الديمقراطية ـ القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي، مع وجود دائرة تتداخل فيها المواقف من الفصائل كافة.

كذلك أظهر التناظر حول الهدف المرحلي، موقف قوى المقاومة داخل الأرض المحتلة، التي انحازت إلى الانخراط في جهود التسوية السياسية بعد حرب ١٩٧٣، وكانت بذلك تعزز تيار القبول بذلك الهدف.

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

(٣١) حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤: دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ص ١٨٥.

ضمن الأسباب التي أزجيت في النقاش لتبرير هدف السلطة المرحلية:

ـ أن معطيات الواقع الدولي ترفض محو إسرائيل، وهو أمر لا قبل للمقاومة الفلسطينية بتغييره.

ـ أن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني هي التي أقرتها الأمم المتحدة. ومعاكسة هذا الموقف، سوق تحجب التأييد الواسع الذي لقيته هذه الحقوق.

ـ أبرزت حرب تشرين الأول/أكتوبر أقصى طاقات العمل العربي المشترك ضد الكيان الصهيوني.

ـ إن الانفراد الفلسطيني بالرفض، في ظل موافقة عربية على التسوية السياسية وتحصيل الممكن، سوف يقود إلى تزكية البديل الأردني، وتغييب المقاومة الفلسطينية وتأليب الخصوم ضدها.

ـ أي إنجاز سيتحقق، سوف يهيىء الأرض للاستمرار في المستقبل، فإقامة السلطة الفلسطينية على جزء من فلسطين، يفسح المجال لتجمع الشعب الفلسطيني على أرضه والاعتراف بحقه في تقرير المصير. . ويمكن عندئذٍ المطالبة بتطبيق قرارات الأمم المتحدة منذ ١٩٤٧.

ـ الحل المرحلي سيمنح العرب فرصة التفرغ للبناء، وتقوية الذات، مما يثري القوة العربية ومن ثم القضية الفلسطينية. وسيفقد إسرائيل ذريعة اجتذاب المعوقات والدعم الخارجي، ويقلص دوافع الهجرة اليهودية إليها وهي موارد عدوانية[٣٢].

يمكن في الوقت الراهن اختبار مدى صحة هذا التحليل في إطار معطيات المراحل اللاحقة، التي أثبتت أن اتجاه القبول تعجل قطاف ثمار لم تنضج. كما يمكن محاجَّة قراءة المعطيات التي قادت إلى خيار المرحلية، والتي مثلت منعطفاً فارقاً في مسار المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني منذ بدايته.

وتجدر الإشارة إلى أنه بفعل تفوق تيار القبول عام ١٩٧٤، تلصصت منهجية مختلفة في النظر إلى التعامل مع إسرائيل. . فقد أخذ هذا التيار اندفاعة، حثته على تجاوز الفكرة الأساسية من «المرحلية»، وأصبح بعض أنصاره يتلمسون الطرق لفتح حوارات مع قوى إسرائيلية، بزعم أن لها رؤية مختلفة للصراع مع الفلسطينيين، وهي التي عرفت بتيارات السلام أو الاعتدال (بصرف النظر عن صحة المفهوم)[٣٣]. فكأن تيار القبول اعتبر هدف «السلطة الوطنية» ومقررات الدورة ١٢ للمجلس الوطني،

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٩٠ ـ ١٩٣، وعصام سخنيني، «مكونات القرار في المجلس الوطني الفلسطيني، «الدورة الثانية عشرة»،» شؤون فلسطينية، العدد ٣٥ (تموز/يوليو ١٩٧٤)، ص ٤ ـ ١١.

(٣٣) انظر بالتفصيل: محمود عباس [أبو مازن]، طريق أوسلو: موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات، ط ٢ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤)، ص ١٣ ـ ٣٤.

كضوء أخضر لحركة دبلوماسية لها اتصالات خفية تجاه الطرف الصهيوني الإسرائيلي، بدت نتائجها بعد حين.

ـ ٦ ـ

هناك من يشير إلى أن إعلان الدولة الفلسطينية في الدورة ١٩ للمجلس الوطني الفلسطيني (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨)، يمثل أبرز محطات التحول الاستراتيجي في موقف منظمة التحرير، وذلك لجهة الأهداف أو وسائل تحقيقها[٣٤]. فعلى صعيد الأهداف، تبنى المجلس (المنظمة) هدفاً استراتيجياً هو إقامة الدولة المستقلة طبقاً لقرار التقسيم لعام ١٩٤٧. واستبدلت المنظمة بذلك الأساس التاريخي للحقوق الفلسطينية، بالأساس القانوني المقرر بالشرعية الدولية. وبالنسبة للوسيلة، تعهدت بالتفاوض مع إسرائيل واستعدت لوقف أشكال العنف (للكفاح المسلح)، بمجرد بدء التفاوض.

هذا التحليل صحيح في مجمله. بيد أن أنه كشأن التحولات المستمرة في استراتيجية المقاومة منذ أواخر الستينيات في كنف منظمة التحرير، لم يكن ذلك التحول فجائياً. فثمة إمكانية لرصد إرهاصاته منذ الدورة ١٣ للمجلس الوطني (آذار/مارس ١٩٧٦).. حين أقرت المنظمة ليس مفهوم السلطة الوطنية المقاتلة، ولكن «إقامة الدولة المستقلة فوق التراب الوطني». وكان التفسير السائد لذلك الهدف هو القبول بدولة على جزء من أرض فلسطين، لأنه «ليست هناك دولة واحدة ذات شأن على استعداد للسير إلى أبعد من ذلك على الصعيد الدولي»[٣٥].

كذلك لم يتم التخلي عن وسيلة الكفاح المسلح من جانب المنظمة بشكل فجائي في مرحلة تبني هدف الدولة وفق قرار التقسيم. لقد جرى ذلك على جرعات.. منها مثلاً «إعلان القاهرة» في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، الذي أصدره رئيس المنظمة[٣٦]، وتم فيه قصر العمليات المسلحة للمنظمة على أراضي الضفة وغزة، من دون بقية أراضي إسرائيل في ما عرف بوقف العمليات الخارجية.. بحيث صارت إسرائيل ١٩٤٨ أو بقية أراضي فلسطين التاريخية المحتلة منذ ١٩٤٨، خارج نطاق عمليات المقاومة المسلحة.

---

(٣٤) معتز سلامة، «القرارات العربية بالمشاركة في مؤتمر مدريد ١٩٩١: دراسة للقرارين السوري والفلسطيني،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٧)، ص ١٧٥.

(٣٥) صبري جريس، «المجلس الوطني الفلسطيني.. نحو دولة فلسطينية مستقلة،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٦٦ (أيار/مايو ١٩٧٧)، ص ١٨ ـ ٢٠.

(٣٦) انظر: سميح شبيب، **منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية: دول الطوق، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧** (نيقوسيا، قبرص: شرق برس، ١٩٨٨).

ومثلما بررت القوى التي استمرأت تغيير الأهداف مواقفها في المراحل السابقة، فإنها دفعت بمبررات أخرى حين أحدثت هذا التحول الاستراتيجي عام ١٩٨٨. ومن ذلك بشكل مكثف: نتائج غزو إسرائيل عام ١٩٨٢، والتطورات التي تمخضت عنه، وفي طليعتها اقتلاع قواعد المقاومة الفلسطينية هناك التي كانت بمثابة القواعد التي أريد لها أن تكون آمنة لانطلاق العمل المسلح، واستشعار العزلة الفلسطينية عربياً، والمرارة التي تخلفت عن بقاء المقاومة وحدها في مواجهة الغزو، والتيقن من انحصار الصراع في النطاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي، بعد خروج مصر من المعادلة والصراع المسلح (بعد اتفاقات كامب ديفيد ١٩٧٨)، وعجز سوريا من الإتيان بمعجزة عسكرية بمفردها مع إسرائيل، وإدارك القيادة الفلسطينية بأن المنظمة وقضيتها الوطنية، يمكن أن تتراجع على سلم الأولويات الإقليمية والدولية، ولا سيما أن الانتفاضة التي اندلعت عام ١٩٨٧، لم تكن بعزلتها العربية، بقادرة على تحقيق الهدفين الاستراتيجي أو المرحلي، وأنه لا بد من طرف سياسي يستثمر الزخم الإقليمي والدولي الذي أحدثته.

قيل أيضاً في معرض تبرير التحول: إن الوضع اللوجستي والعسكري والسياسي للمنظمة، على بعد مئات الأميال من الجبهة، لم يعد ملائماً للاستمرار في النضال المسلح، وإنما كان ملائماً أكثر لعقد المؤتمرات الصحفية وإدارة نوع من المساومة السياسية. وبذلك بات من الصعب تماماً استمرار آلية الكفاح المسلح حتى لتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. ثم إن الواقع العربي يعاني ضعفاً بالغاً، فلا هو جاد في مواجهة إسرائيل، ولا هو مستعد للسير وراء المقاومة إلى أهدافها الاستراتيجية.

وفي السياق نفسه، لاحظ البعض، أن نتائج الغزو الإسرائيلي للبنان، معطوفة على اعتماد الانتفاضة (الداخل) لأهداف واقعية، وتخلص المنظمة من عناصر تعطيل تيار القبول بالتسوية السياسية، والابتعاد عن سطوة النفوذ السوري (بعد الخروج من لبنان).. كل هذه المعطيات، مكنت أيضاً الطرح الجديد، أي هدف الدولة المستقلة تحت سقف الشرعية الدولية، من السيطرة على القرار السياسي في المنظمة، والانهماك في جدلية التسوية السياسية التي طرحتها أطراف عربية (مبادرة قمة فاس) والمؤتمر الدولي الفاعل[٣٧].

---

(٣٧) للمزيد انظر: سلامة، «القرارات العربية بالمشاركة في مؤتمر مدريد ١٩٩١: دراسة للقرارين السوري والفلسطيني،» ص ١٦٧ ـ ١٨٢، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٩**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٩٠)، ص ٣٢٩ ـ ٣٤٣.

طبقاً للتطور الجديد في كل من الهدف والوسيلة، راح تيار التفاوض أو القبول، يفتح أكثر من طريق فرعي للحوار مع الولايات المتحدة وإسرائيل[٣٨]. ومع ذلك فإن الموقفين الأمريكي والإسرائيلي احتفظا بثوابتهما تجاه المنظمة. ومرة أخرى لم تشفع عملية التراجع (التنازل) الاستراتيجي للمنظمة لدى الطرفين المقصودين أساساً بالتحول.. ويثور السؤال مجدداً عن مدى الخطأ في قراءة المعطيات ومداخل التعامل معها.

ـ ٧ ـ

من الأهمية بمكان الانتباه إلى أن التحول عن الهدف الاستراتيجي الذي كرسته الدورة ١٩ للمجلس الوطني، نحو الدولة في حدود التقسيم، كان يعبر عن تحول في الفكر السياسي للمقاومة بكل قواها المنضوية تحت لواء المنظمة، بما فيها تيار ما عرف بقوى المعارضة أو الرفض.

فمن الصحيح أنه كانت هناك اتجاهات لا ترى أن المناخ مناسب للتحول المذكور.. ولكن موقفها تعلق في هذه المرحلة بالأولويات والتوقيت.. في ما تحرك الجميع في إطار بيئة واحدة هي بيئة التسوية. الخلاف بعبارات أخرى، كان يتصل في المراحل السابقة بثنائية النضال المسلح والنضال السياسي وما بين الحلين الاستراتيجي والمرحلي. وهذه سمة غابت عن تفاعلات الجدل الذي واكب اعتماد الهدف والوسيلة عام ١٩٨٨[٣٩]. ويبدو أن هذه السمة برزت أيضاً في غمرة البحث في إمكانية المشاركة في صيغة مدريد (عام ١٩٩١)، التي استهلت مرحلة تالية من مراحل تطور منهج تعاطي الدولة مع الأهداف ووسائل تحقيقها، ما زالت تفاعلاتها قائمة حتى الوقت الراهن.

مضمون هذه المرحلة هو قبول المنظمة بصيغة للحل، سقفها محدود، تنطلق من

---

(٣٨) محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، ٣ كتب، ط ٤ (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦)، الكتاب ٣: **سلام الأوهام: أوسلو ـ ما قبلها وما بعدها**، ص ١٩٩ ـ ٢١٧، وعباس، **طريق أوسلو: موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات**، ص ٣٧ ـ ٥٨.

(٣٩) سلامة، المصدر نفسه، ص ١٧٦، وخالد عايد، «القدس الكبرى في إسار الأمر الواقع الصهيوني،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٥ (صيف ١٩٩٣)، ص ١٠٢ وما بعدها؛ علي بدوان، «أخطبوط الاستيطان ومعضلة التسوية،» **صامد الاقتصادي**، العدد ١١٢ (نيسان/ابريل ـ حزيران/يونيو ١٩٩٨)، ص ٢٦ ـ ٣٩؛ جوزيف حبيب، «هجرة اليهود السوفييت والاستيطان في الأراضي المحتلة،» **صامد الاقتصادي**، العدد ١١٢ (نيسان/ابريل ـ حزيران/يونيو ١٩٩٨)، ص ٤٠ ـ ٦٤، وربى الحصري، «الأراضي المحتلة في مرحلة ما بعد حرب الخليج: نقاشات سياسية وحوارات في شأن مستقبل الانتفاضة،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٧ (صيف ١٩٩١)، ص ١١٦.

تقسيم تسوية القضية الفلسطينية إلى مرحلتين فرعيتين: انتقالية يجري فيها تطبيق الحكم الذاتي الفلسطيني، ونهائية لتسوية القضية بشكل جذري ونهائي. وقد كان هذا التحول خلاصة لنقاش شهدته الأوساط السياسية الفلسطينية داخل المنظمة وخارجها، حول جدوى المشاركة، توقيتها وشروطها والنتائج المنتظرة منها. وكانت الدورة ٢٠ للمجلس الوطني هي المحفل الذي شهد تدافع الآراء بهذا الخصوص.

جاءت نتيجة النقاش في صالح تيار المشاركة، وذلك النظر إلى: مستجدات ما بعد حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، وسقوط الاتحاد السوفياتي ومعسكره الحليف للمقاومة، واشتداد هجمة الاستيطان بعد اتساع نطاق الهجرة اليهودية من دول آسيا الوسطى وروسيا، وسيولة النظام العربي وقبول عناصره بصيغة مدريد، علاوة على تراجع الانتفاضة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة وتكيف إسرائيل معها[٤٠]. وقد كانت هذه العناصر، كافية من وجهة نظر مؤيدي المشاركة، لعدم التخلف عن مسيرة التسوية.

وطبقاً للبعض لم يكن قرار المشاركة في صيغة مدريد تحولاً استراتيجياً مفاجئاً في موقف المنظمة، إذ لم تقدم المنظمة بهذا القرار تنازلات جوهرية لم تكن أقدمت عليها في مراحل سابقة. كان المتغير الرئيسي هو ما إذا كانت أوضاع ما بعد أزمة الخليج، تكشف بالفعل عن أوضاع مناسبة للتسوية أم لا، وذلك من حيث تقويض وضعية المنظمة وتناقض صدقيتها على الصعيدين الإقليمي والدولي[٤١].

ومع ذلك، فإن اشتقاق المنظمة لصيغة التفاوض السري، التي أنتجت اتفاق أوسلو وتوابعه، ربما تؤصل لتحول في صيغة التسوية بمفهومها الفلسطيني. فبذلك الاتفاق، أضحت المنظمة، وتيار التفاوض فيها بخاصة، كطائر يحلق خارج السرب العربي بشكل واضح، إذ تخطت إطار التنسيق ـ المحدود ـ الذي ائتلفت فيه الأطراف العربية المفاوضة.

وبصفة عامة، فإن مفاوضات مسار أوسلو السري، انتهت إلى صيغة للحكم الفلسطيني الذاتي المحدود.. وما آلت إليه هذه الصيغة هو الآن ملء السمع والبصر على الصعد الفلسطينية والعربية والدولية. وما يعنينا في هذا المقام هو حالة الانشطار في الفكر السياسي الفلسطيني وحركة المقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، التي نشأت عن منتجات أوسلو:

---

(٤٠) انظر: س. ش، «الدورة العشرون للمجلس الوطني الفلسطيني،» شؤون فلسطينية، العددان ٢٢٣ ـ ٢٢٤ (تشرين الأول/اكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١)، ص ١٠٠ ـ ١٠٣.

(٤١) سلامة، المصدر نفسه، ص ١٩٣.

١ ـ بين أنصار صيغة أوسلو والسلطة الفلسطينية في الضفة وغزة التي تمخضت عنها ومعارضي هذه الصيغة بدرجات متفاوتة، أكثرها جنوحاً، تيارات القوى الإسلامية (حماس أساساً والجهاد الإسلامي). ولهذه القوى الأخيرة خطاب سياسي جذري تجاه إسرائيل والصراع الصهيوني ـ العربي، يعيد إلى الذهن موقف الحركة الوطنية الفلسطينية في صورتها الأولى عن بداية الصدام مع الغزوة الصهيونية.

٢ ـ بين فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الملاجىء.. الذين تهددهم مسيرة أوسلو بمصائر مختلفة، فضلاً عن الفلسطينيين في الأرض المحتلة ١٩٤٨، الذين جرى إهمال دورهم الكفاحي إلى حدٍ بالغ منذ عام ١٩٤٨، وطغى التعامل مع طاقاتهم النضالية بشكل موسمي بالغ العشوائية.

٣ ـ بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، على رغم ما يشاع عن تكاملهما.

٤ ـ بين الشعب الفلسطيني والأمة العربية. ففي وثائق التسوية على المسار الفلسطيني ما يوحي، بابتعاد الفلسطينيين طبقاً لرؤى تيار التفاوض عن المحيط العربي والاتجاه غرباً إلى اسرائيل والقوى الداعمة لها (ويلاحظ بالخصوص أن هذه الوثائق عطفت على خيار الشرق أوسطية، بما ينطوي عليه بالنسبة لمصير النظام العربي).

٥ ـ بين أنصار استمرار نهج الكفاح المسلح وضرورته سواء في سياق التفاوض أو بمعزل عنه، باعتبار المقاومة عملاً مشروعاً ضد البغي الصهيوني الذي لم تتوقف معالمه حتى في ظل مسيرة التفاوض ونتائجها.. وأنصار وضع السلاح وتلمس سبل البناء المدني والسياسي الفلسطيني لترميم الذات وإثبات جدارة الاستقلال.

ـ ٨ ـ

تنطوي حالة الانشطار الفلسطيني بنماذجها هذه ومثلها، على أزمة كبرى في مسار المقاومة الفلسطينية حاضراً ومستقبلاً. ويتفرع من هذه الأزمة إشكاليات ومعضلات فرعية قد يصعب حصرها والتعريف بتداعياتها في هذا الجهد.. ومع ذلك، فإنه يمكن اغتنام الفرصة لإدارة نقاش معمق حول بعض القضايا الإشكالية ذات الطبيعة الجوهرية في تأثيرها في المسار.

أول هذه القضايا يتعلق بمستقبل المقاومة الفلسطينية بصفة عامة. وأرضية النقاش حول هذه القضية تتأتى من قناعة مفادها عدم صحة مسار التسوية القائمة وفق صيغتي مدريد ـ أوسلو في إقرار الحد المقبول وفق الشرعية الدولية من الحقوق الفلسطينية. فهذه الصيغة على كثرة تفصيلاتها، ربما بسبب هذه الكثرة، لا تبشر

بتسوية يأتلف حولها إجماع فلسطيني عام.

وهكذا ثمة منطقية في القول بأن المقاومة ما زالت جدلاً ورقة ينبغي تفعيلها في سياق حركة القضية الفلسطينية. وبالطبع فإن نظرية الاستضعاف والادعاء بفقدان أفق المقاومة، لا تتسق ومسار النضال الفلسطيني. فقد لمسنا من موجز هذا المسار، القدرة على التكوين وإعادة التكوين، كأحد الخصائص المميزة لحركة المقاومة في الظروف المؤاتية وغير المؤاتية.

ومن الخبرة التاريخية لحركات التحرير، وضمنها الخبرة الفلسطينية ذاتها، نعرف أن الاستراتيجية الصحيحة للمقاومة هي نقطة الارتكاز الرئيسية لأية حركة تحرر. وقد قامت المقاومة الفلسطينية في طورها المعاصر منذ منتصف الستينيات على استراتيجية الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية، وذلك بتوافق من جميع الفصائل. وجرى تكريسها كما أشرنا في الميثاق الوطني منذ ١٩٦٨، ذلك الميثاق الذي تراجعت عنه المنظمة منذ عام ١٩٩٣ فصاعداً.

ومن دون التطرق إلى أسباب اعتناق هذه الاستراتيجية، يلاحظ أنها ووجهت بصعوبات كثيرة، مثل: قصور الرؤية الفلسطينية الذاتية لهذه الاستراتيجية ومحاولة استنساخ تجارب لا تناسب الواقع الفلسطيني وقضيته من جوانب كثيرة[٤٢]، والعجز عن تكوين قاعدة آمنة للعمل المسلح وقواه داخل فلسطين المحتلة وخارجها لعلل باتت معلومة.

لذلك اتجهت المقاومة إلى العنف المسلح في الداخل بشكل متقطع زمانياً ومكانياً، وإلى تطوير أنماط العنف المدني المنظم الذي بلغ ذروته في الانتفاضة. وكما اعترى المقاومة قصور في أداء الكفاح المسلح فقد طالتها أمراض في طور العنف المدني.

إذا أخذنا في الاعتبار هذه المقدمات جميعها المستقاة من خبرة النضال الفلسطيني، سنصل إلى أن استئناف المقاومة، على الرغم من وجود الأزمة على صعيد أنماطها العنيفة والمدنية، ليس خياراً مستبعداً ولا وهو بالمستحيل. فقد انتعشت المقاومة في إطار ظروف بالغة الضراوة بعد النكبة. وذات حين، رأت أصوات معينة أن

---

(٤٢) اعترف بعض قادة المقاومة بأن إعلان تصفية الوجود الصهيوني في فلسطين (بالكفاح المسلح) كان مجرد شعار لرفع المعنويات وحفز الهمم، فيما كان الهدف الحقيقي مناوشة العدو، وفي أفضل الأحوال إرباكه اقتصادياً. هذه الفجوة بين الأهداف المعلنة والحقيقية، كانت عاملاً آخر للارتباك والقصور الاستراتيجي، فضلاً عن تأثيراتها السلبية في المعنويات. انظر: وحيد عبد المجيد، **الانحدار: القضية الفلسطينية من الكفاح المسلح إلى غزة ـ أريحا** (القاهرة: دار القارىء العربي، ١٩٩٤)، ص ١٢٦.

أوضاع الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، تبرر القبول بصيغة التسوية، وبسقف أقل بكثير من الأهداف المطلوبة. وفي ذلك الحين، جاءت الانتفاضة، كي تدحض هذا التحليل، وتثبت أن قدرات الشعب الفلسطيني لم تنل التقدير الصحيح[٤٣].

كذلك، يستحق النظر، أنه في الوقت الذي ارتفع فيه صوت بعض القوى المنظمة التقليدية منادية بالتخلي عن الأهداف والوسائل النضالية التي أعلنتها عند البدايات، أطلت قوى أخرى من باطن الشعب الفلسطيني وواقعه تنادي بتجديد دماء النضال الفلسطيني، وتعيد تقعيده على أسس نظرية قوية، بصفته مقاومة لاستعمار استيطاني لا يرعوي بالوسائل السلمية. إن القوى الإسلامية هي التعبير الأكثر بروزاً عن هذا النداء المتفاعل. وهي قوى لها تحالفاتها العربية والدولية، التي تستجيب لخطبها. . وفي الحد الأدنى تستطيع هذه القوى أن تعبّر عن خاصة الاستمرار وإعادة التكوين. وقد تستقطب عناصر من اتجاهات أخرى تلتقي معها على نداء المقاومة.

على أن الذي لا شك فيه، أن أي نداء للمقاومة المسلحة حالياً، وحتى إشعار آخر، لا بد أن يعالج المتغيرات التي لحقت بالواقع السياسي والجغرافي للقضية الفلسطينية منذ تطبيق صيغة التسوية (١٩٩٣ ـ).ثمة منتجات حقيقية لهذه الصيغة لا يمكن القفز عنها وتجاهلها. . كوجود سلطة فلسطينية مرتبطة باتفاقات تعاقدية والتزامات تجاه إسرائيل والقوى الداعمة لها. وفيها قيود ضد ممارسة العنف أو حتى مجرد التحريض ضد الوجود الصهيوني. وثمة استراتيجية سلامية عربية وموادعات عربية ـ إسرائيلية تحول دون إعلان المساندة لخيار قوى المقاومة المسلحة، وقيود دولية يجري تكريسها ضد هذه القوى.

هذا يعني أن نداء المقاومة المسلحة يتحرك ضد تيار قوي، فلسطينياً وعربياً ودولياً، مما يجعله رهن المتابعة والتطويق ما أمكن. ويقتضي ذلك أن يعمل أصحاب هذا النداء محفوفين بمحددات شديدة الحساسية، ولعله ضمن ظروف غير مؤاتية، وأن يجترح هؤلاء دروباً لضمان الاستمرارية والفاعلية من جهة، وضمان عدم تكتيل القوى المضادة أو الانجرار إلى معارك جانبية (كالاقتتال الأهلي الفلسطيني ـ كما سنرى) من جهة أخرى.

وجزء من التحرك ضمن المحددات المحيطة، أن تعيد قوى النضال المسلح تأكيد شرعية المقاومة واتساقها مع شرعة حقوق الإنسان والقانون الدولي ومقررات الأمم المتحدة، ذلك أن العمل على نبذ هذه القوى وعزلها ووصمها بـ «الإرهاب»، وبعداوة

---

(٤٣) أحمد صدقي الدجاني، الانتفاضة الفلسطينية والصحوة العربية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٨)، ص ٩ ـ ١٠.

السلام، أصبح من ثوابت الخطاب الصهيوني بمساندة بينة من معسكر حلفائه ومن عناصر واتجاهات من أهل البيت الفلسطيني ذاته. وفي هذا الإطار تستطيع قوى المقاومة الاستقواء، علاوة على الحجج القانونية، بمنطق حركات التحرر وتجاربها القريبة والبعيدة، إذ لم يحدث أن ألقت واحدة من هذه الحركات سلاحها أو استبعدت خيار الكفاح المسلح، قبل الحصول على حقوقها (حدث ذلك في الجزائر وفييتنام وجنوب أفريقيا..)... ولذا فإن اشتقاق قوى التسوية الفلسطينية لخيار التفاوض - مع اختلال موازين القوى باعترافها لغير صالحها - يجعلها بدعة في تجارب النضال.

وضمن النقاش الخاص بمستقبل المقاومة، تشغل الأنماط المدنية حيزاً معتبراً. فالبعض يطرح هذه الأنماط على سبيل الضرورة الحتمية، باعتبار أن الكفاح المسلح قد لا يخدم قضية الشعب الفلسطيني في المرحلة الحالية والمقبلة[٤٤]. والبعض يتحمس لهذه الأنماط، مع استبعاد الكفاح المسلح، كمدخل يمكنه ضمان حركة بناء داخلي كبرى بين يدي الشعب الفلسطيني، بعد حالة الإنهاك التي أصيب بها بفعل مسيرة نضاله الممتدة. ويرى أن هذا المدخل يضمن ليس فقط قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ولكن أيضاً أن تكون هذه الدولة تحررية وديمقراطية[٤٥].

مقابل هذه الرؤى التي يحدو بعضها الإشفاق من حالة الإرهاق التي أصابت الشعب الفلسطيني من جراء كفاح مسلح لم تتم إجادته ولم يحقق نتائجه، هناك من يحاول التمكين للنضال المدني بهدف مزاوجته بأنماط الكفاح المسلح، كشأن تجربة ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ الفلسطينية، ونموذج المقاومة النرويجية للاحتلال النازي أثناء الحرب العالمية الثانية[٤٦]. وهذا الأسلوب يختلف عن دعوة اللاعنف التي يتبناها أصحاب الرؤى المذكورة، ويعد نمطها المثالي نموذج المهاتما غاندي في الهند[٤٧].

ومن المعروف أن لأنماط النضال المدني تاريخاً ممتداً مع المقاومة الفلسطينية،

---

(٤٤) انظر مثلاً تعقيب محمود شقيرات في: محمد خالد الأزعر، **الثقافة السياسية الفلسطينية «حقوق الإنسان والديمقراطية»**، مناظرات حقوق الإنسان؛ ٢ (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٥)، ص ١٢٣.

(٤٥) تعقيب محمد السيد سعيد، في: المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(٤٦) انظر: د. براد بينت، «نماذج عالمية من حركات اللاعنف،» في: سعد الدين ابراهيم، محرر، **المقاومة المدنية في النضال السياسي** (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨)، ص ٣٨ - ٦٣.

(٤٧) اللاعنف يعني عدم استخدام أي نمط من العنف على الإطلاق. انظر: أحمد عطية الله، **القاموس السياسي** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٠)، ص ١٥٠١ - ١٥٠٢. وحول تجربة غاندي، انظر: كريشنا كريبالدي، معد، **حياة المهاتما غاندي وآراؤه كما رواها**، ترجمة أحمد يونس (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٩).

للمشروع الصهيوني، كما أشرنا في مواضع أخرى. . وهو تاريخ بلغ ذروته في معمعة الانتفاضة، الأمر الذي من شأنه بنظر دعاة هذا النضال أن يحث على إحياء تقاليد عريقة في المقاومة، يمكنها أن تناسب المرحلة الحالية والمقبلة، بالإشارة إلى الضغوط والقيود المفروضة على أنماط النضال المسلح.

والرأي هنا، أنه لا اعتراض من حيث المبدأ على فكرة المزاوجة والمزج بين كل أنماط المقاومة، ضد مشروع استيطاني احترف هو ذاته ممارسة هذه المزاوجة في هجومه على الحقوق الفلسطينية مع ميل شديد للعنف المسلح. غير أن ما يصدق على طموح الكفاح المسلح، يصدق كذلك على رغبة تأجيج النضال المدني.

فالمستجدات تفرض من ناحية استبعاد إمكان استنساخ الانتفاضة في أوجها (١٩٨٧ ـ ١٩٩٣). فقد تغيرت الأطر الحاكمة لمسيرتها ومسيرة القضية الفلسطينية على الصعد كافة. وأفضى الواقع الجديد، بعد نشوء السلطة الفلسطينية وإعادة انتشار قوات الاحتلال الصهيوني في الضفة وغزة، وتحول أهداف المنظمة وحشوها الفكري من الداخل، إلى ما لا يصح معه ولا يمكن إعادة النموذج الانتفاضي السابق.

فمن جهة، وعلى سبيل المثال، انفصل الإسرائيليون عن المجال اللوجستي للفلسطينيين (المتنفضين جدلاً)، وجرى استئمانهم، جنوداً ومستوطنين، تحت مجال السلطة الفلسطينية ورعايتها بعقود دولية. كما تم الاتفاق على إجهاض ونفي البنى التحتية الداعمة لأي عمل انتفاضي متوقع وسحقها بكل السبل[٤٨].

ومن جهة ثانية، فإن البنى الشعبية الأهلية والمدنية الطوعية، تم إجهاضها والسيطرة عليها، لصالح إما السلطة الفلسطينية، أو الفصائلية السياسية. كما جرى تسميم الروح الطوعية وكثير من القيم التي حفت بالفعل الانتفاضي.

ومن جهة ثالثة، فإنه بفعل المستجدات، أعيد لحم البنى الاقتصادية ومجال الحاجات الأساسية للمجتمع الفلسطيني بقوة الاحتلال الإسرائيلي. وزادت إمكانيات واحتمالات التحكم والهيمنة على هذه البنى، بما من شأنه تعقيد إيجاد البديل الذاتي في لحظات الانتفاض والقطيعة.

والحال كذلك، ثمة محددات صارمة يتعين التعامل معها ومعالجتها بروية وتبرر إمكانية تجاوزها، في سياق أية محاولة لإحياء المقاومة بشقيها المسلح العنيف والمدني

(٤٨) يقدم اتفاق واي بلانتيشن ـ الموقع بين الطرفين المفاوضين الإسرائيلي والفلسطيني بمداخلة أمريكية قوية في ١٩٩٨/١٠/٢٣ ـ نموذجاً مثالياً للضغوط المتوقعة على القوى الفلسطينية العاكفة على نهج المقاومة، مسلحة أكانت أم مدنية. انظر نص الاتفاق في: الأهرام، ١٩٩٨/١٠/٢٦.

وأنماطها الفرعية. والثابت، أن المحددات عموماً قد تعوق الحركة، لكنها لا تمنعها على الإطلاق.

ـ ٩ ـ

مستقبل منظمة التحرير، هو أيضاً من القضايا المتصلة بآفاق النضال الفلسطيني. وطبقاً لمواثيق أوسلو، يفترض أن الاتفاقات التعاقدية الفلسطينية ـ الإسرائيلية هي بين المنظمة والحكومة الإسرائيلية، وذلك بصفة المنظمة ممثلاً (لم يذكر أنها الوحيد..) للشعب الفلسطيني. ومع ذلك، فقد تولت رئاسة السلطة الفلسطينية للحكم الذاتي بفضل رئاستها في الوقت نفسه للمنظمة، زمام المبادرة التفاوضية وغير التفاوضية في الحياة السياسية وغير السياسية للشعب الفلسطيني، وبخاصة في الضفة وغزة.

هذا الوضع، معطوفاً على حالة التكلس التي أصابت مؤسسات المنظمة، وتجاوز صلاحياتها من جانب السلطة، مع أن الأولى هي صاحبة السيادة على الثانية، أدى إلى هجران المنظمة، شكلاً ومضموناً، المؤسسات والميثاق. وتبدو المنظمة وفقاً لحالتها هذه وكأنها مؤسسة قديمة معتكفة، يجري تذكرها فقط في المناسبات التي تتطلب توقيعاً باسم الشعب الفلسطيني وإطاره الجامع على واحدة أو أخرى من اتفاقات التسوية الجارية.

تلحق عملية إزاحة المنظمة، أو اختطافها من الحياة الفلسطينية، أذىً شديداً بالشعب الفلسطيني، وبخاصة في الملاجىء. فمنذ وجودها، قامت المنظمة بوظائف تتعدى التعبير السياسي العام عن هذا الشعب، إلى أبعاد أخرى كثيرة، تقوم بها الحكومات في الدول المستقلة.

ولا تمثل السلطة الناشئة في مناطق الحكم الذاتي، وفقاً للقيود الحاكمة لحركتها، بديلاً من المنظمة، ولا سيما أن حركة الابتزاز الإسرائيلي لا تتوقف تجاه هذه السلطة.

والمنظمة هي الإطار الذي تدافعت داخله قوى الشعب الفلسطيني السياسية. حقاً نشأت منذ أواخر الثمانينيات أطر لا تعترف بوحدانية تمثيلها لكل الشعب الفلسطيني، لكنها ظلت تحترم وظائف المنظمة الأساسية ولا سيما غير السياسية منها.. بل وكان ـ وربما ما يزال ـ من الممكن إيجاد حد من القواسم المشتركة بين هذه القوى والمنظمة. وقد جرت على سبيل الدلالة، حوارات بخصوص تحقيق هذه القواسم[٤٩]، الأمر الذي أودت ببشائره صيغة أوسلو.

---

(٤٩) تمت أكثر من جولة للحوار بين حركة فتح (العمود الفقري للمنظمة) وحركة حماس كبرى الحركات الإسلامية الفلسطينية.

والمشاهد الآن أن السلطة الفلسطينية انتقصت من وظائف المنظمة وجيرتها لصالح تصوراتها (كجمع وزارة الحكم الذاتي واللجنة التنفيذية في لقاءات واحدة).. وهناك قوى المعارضة، الإسلامية بخاصة، وهي تعمل من خارج المنظمة أصلاً، وهناك قوى أخرى كانت تعمل بشكل متمرد على مسار المنظمة.. هذا كله مؤداه التساؤل عما إذا كان الواقع الفلسطيني السياسي بصدد حالة انفلات وفوضى نظامية داخل المنظمة وخارجها؟

ولأن المحيط العربي لا يحتمل حالة الانفلات هذه، التي قد تفضي إلى عدم استقرار في ظل الانتشار الفلسطيني في الملاجىء العربية (وغير العربية)، فإن هذا المحيط ربما يرى في وجود المنظمة حالة مطلوبة، إلى حين استقرار بديل قادر على ضبط الحركة الفلسطينية وأداء وظائف المنظمة. ومن التجربة، يلاحظ أن المنظمة نشأت بإرادة فلسطينية وتوافق عربي في لحظة تاريخية معينة، ولذا، فقد تكون حياة المنظمة رهناً باستمرار هذه المعادلة.

وفي حقيقة الأمر، فإن لحظة العزوف الكامل عن المنظمة فلسطينياً وعربياً ودولياً، لم تحن بعد. ولعل هذا هو المسؤول عن وجودها المستمر حتى الآن، وإلى آجال مختلفة التحديد في العقل والفعل السياسي لهذه الأطراف المعنية.. كلٌ من منطلقاته الذاتية.

فالجانب الفلسطيني المفاوض، لم ينبذ المنظمة، ولا هو أعلن وفاتها بالكامل.. هو فقط قام بعملية التفاف على دورها واختطفها لصالح مشروعه، وقام بتجريف أرضيتها المالية والمؤسسية. وأخطر ما في هذه المقاربة، هو استخدامه للمنظمة على مكانتها الجامعة، بهدف تمرير رؤاه. كذلك ثمة خطورة لا يمكن درؤها في غمرة القضاء على دستور المنظمة. فمنظمة التحرير بلا دستور ربما يعني موتها واقعياً، وانفلات الحياة السياسية بلا إطار دستوري عام، وبخاصة في غياب البديل الدستوري. ولا يبدو أن صانعي القرار الأول في المنظمة والسلطة متنبهون إلى أن غياب دستور المنظمة وعدم إقرار القانون الأساسي للسلطة يعني عدم وجود أطر دستورية فلسطينية في الداخل والخارج على حد سواء. وهذه حالة لم تحدث منذ أجل بعيد.

ولا نعرف إن كان الوقت قد مضى على لفت النظر إلى هذه الحقيقة المؤلمة أو لا.

ومهما يكن من أمر، فما زالت السلطة الفلسطينية تعيش حالة قلقة بحكم تذبذب مسار التسوية مع إسرائيل. كما أن إطلاق يد السلطة إلى رحاب المجتمع الفلسطيني بالكامل، في الداخل وفي الملاجىء، لتمارس اختصاصات ووظائف عامة

لطالما تولتها المنظمة، أمر مجهول المستقبل، ما يحتم الاستمساك بالمنظمة ولو في صورتها المهيضة الحالية.

ومن جانبه، يقارب النظام العربي، وأطرافه بشكل فردي، منظمة التحرير على نحو شديد الحذر، فالمنظمة ما تزال تحظى بموقع ومكانة في هذا النظام (ولدى أطرافه بشكل متفاوت كالعادة)، كممثل لعموم الشعب الفلسطيني. والتقدير الأرجح أن هذا النظام يتربص ويتأمل ملياً بمصير حركة الشعب الفلسطيني ومستقبله النظامي السياسي بعد عام ١٩٩٣.

ووفقاً للاتفاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، فإن السلطة لا تستطيع ممارسة العلاقات الخارجية ولا التمثيل الدبلوماسي أو عقد الاتفاقات المختلفة والتعاقدات بمعزل عن إرادة إسرائيل. ولذا فليس لهذه السلطة المكانة الإقليمية والدولية التي للمنظمة. ولا شك في أن هذه الأخيرة، سوف تبقى ـ افتراضاً ـ الممر العربي إلى التعامل مع الشعب الفلسطيني في الملاجىء العربية. ومن المعتقد أن وجودها ينظم هذا التعامل. وهي وضعية أفضل بكثير من انسياب مجتمع اللجوء الفلسطيني بلا ضابط في هذا المحيط.

وكما أن وجود المنظمة وحملها إلى المجتمع الدولي ومساندتها لإبراز الوجه الفلسطيني للصراع الصهيوني ـ العربي، ارتبط على نحوٍ واضح، بالتفاف النظام العربي وأطرافه بدرجات متفاوتة من حولها، فمن المحتمل أنّ يمارس هذا البعد العربي دوراً حيوياً في استمرار المنظمة أو انكفائها ونبذها. فإغلاق الأبواب العربية في وجه حركة المنظمة، يمكن أن يوجعها بشدة، وذلك مهما قيل عن أهمية العامل الفلسطيني الذاتي في كينونتها وجوداً وعدماً، قوة وضعفاً.

على أن ضعف المنظمة الذاتي وتراجع صدقيتها النضالية بسبب مسلسل الانحدار في أهدافها ووسائلها، يثير الزعم بتراجع مكانتها العامة في تفاعلات النظام العربي. وثمة من يفترض، أن المنظمة لم تعد في مضمونها تحظى بالقبول العربي التلقائي لخياراتها، وأنه ينبغي الحذر من هذه الخيارات بسبب تصاعد العاملين الإسرائيلي والخارجي (الأمريكي ـ الغربي. .) في حركتها وتوجهاتها. وهو فهم يمكن ـ في حقيقة الأمر ـ تبريره.

وهكذا، يبدو أن الإقبال العربي على المنظمة ما زال موجوداً وإن بقدر من الحذر. . ومن غير المقدر أن تنتفي الحاجة العربية إليها قبل إقرار الوضع النهائي للقضية الفلسطينية، وتبين مصير النظام الفلسطيني الناشىء في رحاب الأرض الفلسطينية وهيئته الكيميائية.

من جانب آخر يثير الدهشة، فإن منظمة التحرير هي الكيان الذي فضلت إسرائيل ـ والمنظومة الغربية ـ التعامل معه كممثل للفلسطينيين في إطار عملية التسوية. ومن التعليلات الشائعة لهذا الخيار، أنه ليس بعد منظمة التحرير سوى القوى والتيارات الإسلامية، صاحبة الخيارات الجذرية ضد إسرائيل. وليس ثمة ما يفيد باختلاف هذا الموقف في المستقبل المنظور.

تحتاج إسرائيل إلى وجود المنظمة، طالما أنها تستطيع عبر هذا الإطار الممثل لعموم الشعب الفلسطيني، تحرير رؤاها لتسوية القضية الفلسطينية وتطويع وظيفتها ومحتواها لصالح هذه الرؤى. وعندما أراد المفاوض الإسرائيلي التأكد من تغيير الأهداف الفلسطينية الاستراتيجية وأدوات تحقيقها، فإنه طالب بذلك عبر مؤسسات المنظمة وليس سلطة الحكم الذاتي، على رغم معرفته بأن رئاسة الإطارين واحدة. وفي هذا التوجه، ما يوحي باستمرار الإقبال الإسرائيلي على المنظمة بقدر ما تؤدي له من توقعات وخدمات باسم الشعب الفلسطيني.

ويتصل البحث في مستقبل المنظمة ببعض التساؤلات الملحة، إذ هل يحق اعتبار هذه المنظمة، بعد تخليها عن الميثاق الوطني، هي ذاتها المنظمة التي نشأت لأداء وظيفة تحرير فلسطين أو المساهمة في تحقيق هذه الغاية؟ ثم هل يمكن المجادلة في صحة توجه المنظمة وأحقيتها في الخروج عن هدفها الأساسي؟.. ذلك أن الميثاق الوطني، كان بمثابة عقد بين المنظمة والشعب الفلسطيني، قبل الشعب بمقتضاه أداء المنظمة وسلوكها، وارتضاها كممثل شرعي له، على رغم أنها لم تتكون عبر آلية ديمقراطية. فهل يجوز التفكير في عدم أحقيتها في إجراء تغييرات تلغي عقدها مع الشعب، وتصادر تطوره السياسي في لحظة تاريخية محددة وتحت قيادة بعينها؟

ـ ١٠ ـ

منذ تفاقم الخلافات الفلسطينية حول منهجية التسوية وفق صيغة مدريد ـ أوسلو، وتطور النظام الفلسطيني في رحاب سلطة الحكم الذاتي من جهة، ومنظمة التحرير من جهة ثانية، تصاعد هاجس الاقتتال الداخلي الفلسطيني، وأصبح في الوقت الراهن أحد شواغل المهتمين بمستقبل المقاومة والمجتمع الفلسطيني.

استطلاع تداعيات هذا الهاجس وإمكان تحققه من عدمه، يستدعي تقاطع أكثر من عنصر فاعل، ولا سيما مسار العلاقات الداخلية بين القوى السياسية، وتأثير العامل الإسرائيلي في سياق منتجات التسوية الجارية.

لقد ظل الاصطفاف خلف أكثر من برنامج سياسي تنظيمي وحزبي من أبرز مظاهر الحياة السياسية الفلسطينية، قبل النكبة وبعدها. عرف المجتمع الفلسطيني قوى

الأكثرية والأقلية، الأغلبية والمعارضة، وتكوين التحالفات والأطر الجبهوية والانشقاقات بين المتحالفين، وكذا داخل القوة الواحدة. وإلى جانب النقاش والحوار الهادىء، عرف هذا المجتمع، في أحيان معينة، العنف الداخلي المحدود لفض النزاعات حول قضايا صناعة القرار أو الاستحواذ على النفوذ.

ولعل هذه النزاعات ذات الطبيعة السياسية المتعامدة مع الروابط الشخصية أو العائلية القبلية أو الجهوية، التي سادت قبل ١٩٤٨، أنتجت مقتاً للحزبية والتحزب في عهد المنظمة الأول، تحت زعامة أحمد الشقيري. فقد نبذ الميثاق القومي (١٩٦٤ ـ ١٩٦٨) هذه الظاهرة. لكن الميثاق المعدل (١٩٦٨) أعاد لها الاعتبار، وضمنها في صلبه.

على أن الأطر السياسية الفلسطينية، داخل المنظمة وخارجها، لم تتقيد عموماً بالممارسة الديمقراطية بصورة تضمن انسياب صناعة القرار تحت رقابة منضبطة، لا في عهد المنظمة ولا في مرحلة ما قبل النكبة. وهكذا، كثيراً ما تم حل الخلافات بالخروج على المؤسسة (منظمة التحرير مثلاً) أو شق الطاعة من جانب المحتجين، أو بالانقسامات الداخلية، ما أوصل إلى حالة من التشرذم (التي تسمى أحياناً عن خطأ بالتعددية. .). وكان ذلك بمعنى لجوء المعارضين للعمل من خارج المؤسسة، عوضاً من التدافع الديمقراطي.

هذه الظاهرة، ظلت مقبولة طالما كان بديلها هو الاقتتال العضوي ومحاولات الاستئصال، بخاصة إذا جرى استقواء البعض بهذه القوة العربية أو تلك. ومع ذلك لا يعدم المراقب، كما ألمحنا، وجود أمثلة للصدام الداخلي ومحاولة التصفية الجسدية (لأفراد بعينهم) قبل النكبة وفي عهد المنظمة والسلطة الفلسطينية الآن، مروراً بمرحلة الانتفاضة.

هذا مع أن قوة فلسطينية ما، لم تجهر باعتماد العنف والسلاح لتصفية المخالفين لبرنامجها بشكل فج[٥٠].

تتدافع قوى الخارطة السياسية الفلسطينية الآن حول منهج التسوية ومخرجاتها، وهي تضم المؤيدين المنغمسين في عملية التسوية، والمعارضين لها بشدة، والمؤيدين

---

(٥٠) انظر: سمير عثمان، «حركة التطور والصراع داخل العائلات الفلسطينية الحاكمة،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢١ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١)، ص ٩٢؛ الأزعر، **الثقافة السياسية الفلسطينية «حقوق الإنسان والديمقراطية»**، ص ٢٠ ـ ٢٥؛ الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٧**، ص ١٣٢، ونبيل حيدري، «منظمة التحرير الفلسطينية وحركة «حماس»: الصراع في شأن النفوذ،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١٣ (شتاء ١٩٩٣)، ص ١٢٤.

الذين يعارضون صيغة أوسلو بالتحديد وليس عملية التسوية برمتها. ومع أن القوى المعارضة مجتمعة، قد لا تتمكن من تعبئة كاملة للرأي العام الفلسطيني، إلا أن مساحة نفوذها وصدقيتها، تتراوح ضيقاً واتساعاً، بفعل مدى وفاء التسوية بالتطلعات والوعود من جهة، وبفعل تآكل شعبية فريق التسوية والسلطة الفلسطينية بناء على انتشار الفساد وحجم الإحباطات المتولدة من ممارساته.

إن الاستقطاب وفق هذه الخارطة بين محازبي قواها المختلفة، أمر وارد بل وملحوظ منذ بداية التسعينيات. والضغوط الحاثة على التشاحن والاحتكاك أيضاً واردة بشدة، ولا سيما أن العامل الإسرائيلي يبرز بقوة في غمرة التفاعلات الداخلية الفلسطينية. ولكن إمكانية الوصول إلى الهاوية واندلاع نوع من الحرب الأهلية الفلسطينية على نحو يفوق مستوى العنف المحدود، الذي يمكن درؤه بين حين وآخر، هذه الإمكانية مرهونة بتغلب عوامل الاندفاع والتحفيز على الكوابح المانعة.

ومن عوامل الاندفاع الملحوظة:

ـ شدة الاستقطاب بين أنصار صيغة التسوية الجارية وخصومها السياسيين، وبخاصة حركتي فتح وحماس.

ـ وجود مدرسة إسرائيلية سياسية ترى لها مصلحة في دفع الشعب الفلسطيني إلى أتون الاقتتال، لإثبات عدم أهليته السياسية والحضارية للاستقلال، وتنصيب ذاتها حكماً وقيماً عليه إلى ما لا نهاية. ومن ثم، فهي تمارس ضغوطاً ظاهرة ضد السلطة لكي تترجمها الأخيرة ضد معارضيها، بما يؤجج حالة العداء الداخلي.

ـ وجود اختلال في موازين القوى لصالح أنصار التسوية، بما قد يغريهم بحسم الجدل عسكرياً كحل نهائي لوجود المعارضة.

ـ انعدام الانضباط المطلق بين أقطاب التنافس السياسي وداخلها، بما قد يؤدي إلى حالة من الانفلات والعصيان على أوامر القيادة حتى في ما لو توفرت نيات طيبة بعدم الاقتتال على الصعيد القيادي.

ـ اختلاط السياسي بالقبلي في الشارع الفلسطيني الذي من شأنه تضخيم أية حالة انفلات فردية والولوج في دائرة الثور البغيضة.

ـ وجود تقاليد ممتدة للعنف بفعل حالة الاضطراب السياسي والاجتماعي ومراحل النضال والخضوع لاحتلال بغيض يمثل العنف جوهر عقيدته السياسية. هذه التقاليد، معطوفة على انتشار السلاح وسهولة اقتنائه وتغلغل النزعة العسكرية في البناء السياسي للقوى المتنازعة، يمكن أن يسهل الاحتكام إلى السلاح.

لكن هذه العناصر تقابلها كوابح قد تعوق الاندفاع بالمجتمع إلى هاوية الحرب الأهلية، من دون أن تمنع تماماً الاحتكاكات العنيفة.. منها:

- ان المجتمع الفلسطيني على رغم الاستقطاب السياسي لا يعاني شروطاً مساعدة إثنية أو لغوية أو دينية، تتعامد مع الخلافات السياسية بما يخفف من غلواء الاحتداد ضد الخصوم السياسيين.

- تعرف كل القوى السياسية أي ثمن يمكن أن يدفعه المجتمع الفلسطيني من استقلاله المهيض وقضيته الوطنية وحيويته المنهكة أصلاً، إن احتكمت هذه القوى للسلاح.. كما تعرف هذه القوى أي إدانة ستلحق بها إن هي بادرت بالعنف الأهلي الواسع.

- إن الطبيعة القبلية للمجتمع بمثل ما هي محفز للاستقطاب، فإنها قد تكون كابحاً للاقتتال. فقد تشمل الأسرة الواحدة أكثر من تيار سياسي، بما يكرس الإدراك بجرم الوصول بالعلاقة السياسية إلى إسالة الدماء العائلية[٥١].

- معرفة كل القوى الفلسطينية بتوجهات العامل الإسرائيلي، وتشفيه من احتمال الاقتتال الفلسطيني، علماً أن قوى إسرائيلية قد ترى أن استقرار الفلسطينيين، يوفر على إسرائيل مغبة تداعيات عدم الاستقرار بالجوار.

- إعلان حركة حماس، كبرى قوى المعارضة للسلطة وعمادها حركة فتح، أن الاقتتال الفلسطيني خط أحمر لا ينبغي تجاوزه وذنب ديني لا يمكن اقترافه، وثمة فتاوى ملزمة لعناصر الحركة بالخصوص.

- الاقتتال الأهلي يبدو من جماع هذه العناصر الإيجابية والسلبية، كأمر مستبعد ولكنه غير مستحيل. وفي كل الأحوال فإن وضع أرجحية المحفزات والكوابح على المحك عبر مراقبة تفاعلات البيت الفلسطيني من الداخل في سياق متحرك، يظل من المطالب المهمة للقيام بإنذار مبكر، إن مالت المعطيات إلى احتمال الصدام، ذلك أن المجتمع الفلسطيني يبقى نمطاً فرعياً من المجتمع العربي الكبير، الذي عرفت بعض أنماطه الفرعية الأخرى ظاهرة الاقتتال الأهلي (لبنان، اليمن، الجزائر بدرجة ما، والسودان بدرجة أخرى..).

كذلك فإن خبرات حركات التحرر، تشي بأن الخلافات الداخلية تطفو حين يهدأ التناقض الأساسي مع العدو المحتل. وفي الحالة الفلسطينية، فإن تعثر مسيرة التسوية، وابتعاد هدف الاستقلال قد يعطل هذا الاحتمال. بيد أنه اتقاءً لأي طارىء

---

(٥١) ثبت في استطلاع للرأي أن ٨٠ بالمئة من مجتمع الضفة وغزة يرفض إطلاقاً العنف كوسيلة لفض الخلاف بين مؤيدي التسوية ومعارضيها. انظر صحيفة: **الأهالي** (القاهرة)، ٦/١٠/١٩٩٣.

أو عنصر للمفاجأة، تنبغي النصيحة بإعمال آليات التدافع الديمقراطي والتعددية السياسية الحقيقة، والاعتراف بكل البرامج السياسية وإيجاد مخارج مأمونة لتدافعها الداخلي.. كوسائل دفاعية ضد محفزات الاقتتال.

ـ ١١ ـ

التفاعلات الفلسطينية العربية هي أحد أهم نماذج القضايا، التي يجدر الإضطلاع بها في معرض تشوف مستقبل المقاومة الفلسطينية أو الفلسطينية ـ العربية للكيان الصهيوني. وهي آخر النماذج التي نوجز حولها في هذا الجهد. وتبرز هذه التفاعلات شيئاً من المفارقة. فقد بدأ الفلسطينيون بتعبير عن الوحدة والالتحام مع الأمة العربية، عندما نادوا بعدم الانفصال عن سوريا الأم. ثم اضطرت مقاومتهم للانكفاء القطري عموماً، حتى منتصف الثلاثينيات. وما أن انتهت ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ حتى راح البعد العربي يتغلغل في أحشاء السياسة الفلسطينية ومسار قضيتها الوطنية. وفي منتصف الأربعينيات أصبح هذا البعد صاحب اليد العليا في تحديد مسار هذه السياسة، وصولاً إلى تنحيتها جانباً في سياق حرب ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، ثم السيطرة عليها كلياً تقريباً بين نهاية تلك الحرب وصولاً إلى منتصف الستينيات، وبروز الوجه الفلسطيني للمقاومة واعتبار البعد العربي عمقاً استراتيجياً لها.

وأبرز ما في هذا المسار من مفارقة هو أن منظمة التحرير اتهمت عند نشأتها، بأنها ذراع لصالح الخط الرسمي العربي في قلب النزوع الفلسطيني للمقاومة، وأن أداء وظيفتها مربوط إلى هذا الخط بملامحه المحافظة. لكن سيطرة الفصائل الفدائية، صاحبة هذا الاتهام، على المنظمة منذ عام ١٩٦٨ على ما سلفت الإشارة، وتغيير محتواها الدستوري، لم يقودا إلى تغيير حقيقي في علاقتها بالمحيط العربي الرسمي أو الشعبي.

لقد ظلت المنظمة، وفصائل العمل الفدائي بعامة، أسيرة الاعتمادية العربية.. بل ولم تنجح هذه الفصائل في تجنيد عناصر عربية ضخمة للعمل في إطارها، وتبني نهجها الكفاحي المفترض بشكل مستمر. ومن اللافت كذلك أن المقاومة الفلسطينية، تقيدت بمسارات عربية ومدارات، لا تستطيع التحكم في تفاعلاتها وعلائقها بشكل مؤثر إلا في حالات استثنائية.

هذا الواقع، أدخل المقاومة في صراعات جانبية، ضمن المحيط العربي السياسي العاصف، استنزفت طاقاتها، وجعلتها تقيم علاقات غير سوية ولا متكافئة مع هذا المحيط[٥٢]. وبدلاً من أن تمارس المقاومة دور المحرض على التغيير الثوري ووضع

---

(٥٢) انظر: عبد المجيد، الانحدار: القضية الفلسطينية من الكفاح المسلح إلى غزة ـ أريحا، ص ١٢٩ ـ ١٣٤.

القضية الوطنية الفلسطينية في سياقها القومي، نزولاً عند واقع الخطر الصهيوني على عموم المنطقة العربية، بدلاً من ذلك، تماثلت المقاومة، في جل قواها مع الواقع العربي، وتمثلت أمراضه وعلله، وأضحت تعمل بمنطق الدولة من دون أن تصل إلى عفاف منطق الثورة. وبمرور الوقت، انتشرت كل أمراض الحياة الاجتماعية والسياسية العربية ـ بل والإدارية أيضاً ـ بين تضاعيف قوى المقاومة ومؤسساتها، التي صارت علنية كشأن المؤسسات العربية المعتادة.

هذه المعطيات أفشلت توجه المقاومة ـ النظري ـ إلى تحويل الطاقة، التي اكتسبتها على الصعيد الشعبي، في ظل هزيمة الأنظمة العربية بعد ١٩٦٨، نحو عمل منظم فاعل في النضال ضد إسرائيل. وللحقيقة فإن هذا الإخفاق يعود إلى أخطاء ذاتية من قوى المقاومة، وكذا إلى تقصير نظير من الجانب العربي.

فمن أخطاء المقاومة: تشتت العمل المقاوم ذاته، وافتقاد الاستراتيجية الذاتية للمقاومة، كما أشرنا في موضع سابق، وتقصير قوى المقاومة في تقدير قيمة العمل السياسي بين الجماهير العربية، مما أخضع العلاقة معها للعفوية، وقصور الكفاح المسلح وفقدانه الاستمرارية والدأب[٥٣]، وغلو قوى المقاومة بزعامة نظريات فتح وتوجهاتها أساساً[٥٤]، في الاعتقاد بضرورة استقلالية القرار الفلسطيني، حتى جاء الوقت الذي اعتبرت فيه المقاومة كائناً يحلق خارج السرب، وهو وحده المسؤول عن تحديد مصيره ومصير القضية الفلسطينية التي غاب عمقها العربي بمرور الوقت.

ومن أخطاء الحركات الوطنية والقومية العربية، أنها لم تستفد من الظروف الموضوعية والمناخ الذي ولده تفجر المقاومة الفلسطينية (في أوج اندفاعها الأولي)، باتجاه خلق تيار منظم، يمارس دوراً فعالاً في دعم هذه المقاومة، ورفدها عسكرياً ومادياً، إذ إن هذه الحركات اكتفت بدور الداعم عن بعد. وحتى لو كانت المقاومة قد طرحت دوراً محدوداً لهذه الحركات، وغالت في طرحها القطري، فإن هذه الحركات، لم تضغط لوضع منهج آخر يعمق صلتها بمسار قضية المقاومة ضد الغزوة الصهيونية وأخطارها العامة[٥٥].

---

(٥٣) ذكرت هذه الأخطاء منذ أكثر من ربع قرن، ومن المدهش أنها لم تفقد صدقيتها حتى الوقت الراهن، انظر: «مستقبل الثورة الفلسطينية ودور الشباب العربي فيها،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١٦ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢).

(٥٤) انظر: هاني الحسن، «فتح بين النظرية والتطبيق،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٧ (آذار/مارس ١٩٧٢)، ص ١٧ ـ ١٨.

(٥٥) تم التداول بشأن هذه المثالب (أيضاً) منذ أكثر من ربع قرن. انظر: «ندوة تقييم دور الحركات الوطنية العربية في دعم حركة المقاومة الفلسطينية،» ساهم في الندوة خليل أحمد خليل [وآخرون]، **شؤون فلسطينية**، العدد ٧ (آذار/مارس ١٩٧٢)، ص ٨١ ـ ٩٦.

كذلك أخطأت هذه الحركات، حين تركت اللاجئين الفلسطينيين في كثير من الأحيان والمواقع، فريسة للإجراءات التحكمية الرسمية التي حشرتهم في زوايا حياتية ضيقة، ليس سياسياً فقط وإنما اقتصادياً، وكذا من حيث الحريات العامة، مما جعل المقاومة بنهجها القطري تبدو كمنقذ ومخرج من حالة المرارة العربية، وتستخدم هذه الحالة في الابتعاد بالفلسطينيين كثيراً عن الأمة.

كان حرص المقاومة على استقلالية القرار، يبدو كحرص منها على موقف خاص للشعب الفلسطيني وحقوقه في مداولات أزمة «الشرق الأوسط»، وحرية متابعة النضال ضد أي ظروف ضاغطة ضد القوى العربية الرسمية[٥٦]. لكن الذي انتهت إليه هذه النظرية معطوفة على المرارات الفلسطينية من المقاربات العربية الرسمية، وضعف المساندة الشعبية، بغض النظر عن المسؤول عن هذه الحالات، وتشجيع قيادة المقاومة لهذه المرارات واستغلالها في الغلو بفكرة القرار المستقل، إنما هو الجنوح إلى تسوية منفردة مع إسرائيل، ثم التوصل إليها بشكل سري.

والراهن الآن، أن هذا الجنوح، أنتج مرارة عربية، وبخاصة على صعيد الرأي العام العربي، ونسبياً بين يدي القوى الحاكمة، من ما يشبه الخديعة من جانب المقاومة.

فالصيغة الفلسطينية للتسوية، مثلت على نحو واضح:

- خروجاً فلسطينياً على الحد الأدنى من التنسيق بين الأطراف العربية المفاوضة.

- تعارضاً مع خيار الاتجاه إلى البعد العربي عبر خيار الكونفدرالية أو الفدرالية مع الأردن، وتعميقاً للروابط التي تخلقت في رحم مرحلة الاحتلال، مع اسرائيل، عوضاً من هدف الانفكاك منه.

- إثارة لمخاطر التغلغل الإسرائيلي إلى العالم العربي عبر جسر فلسطين. فقد نص على هدف «الشرق أوسطية» كنظام إقليمي في صلب اتفاقية إعلان المبادىء (أوسلو ١٩٩٣)، وذلك حتى من قبل أن تكتمل ملامح التسوية على المسار الفلسطيني نفسه.

- انفراداً فلسطينياً - من جانب تيار التسوية على الأقل - بتحديد مصير فلسطين بمعزل عن البعد القومي العربي لهذا المصير وتداعياته على المصير العربي في مواجهة الغزوة الاستيطانية الصهيونية (وهنا يلاحظ الكثيرون الفرق بين التوقيع الفلسطيني على

---

(٥٦) معن بشور، «حقائق وحدوية في الثورة الفلسطينية،» شؤون فلسطينية، العدد ٨٦ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٩)، ص ٣٠ - ٣٧.

أضابير تسوية تعطي لإسرائيل مشروعية قانونية وتاريخية، والتوقيعات العربية المناظرة..).

في ضوء هذا التحليل يثور التساؤل عن مستقبل الصلات العربية بالمقاومة الفلسطينية، وتتحدد أيضاً الإجابة عن هذا السؤال. والواقع أن سنوات مسار التسوية الفلسطيني، أبرزت سخف الادعاء بإمكانية الطرف الفلسطيني منفرداً تحقيق أي حدٌ من أهدافه، بمعزل عن عمقه العربي، وفي الوقت نفسه، أثارت الإدراك لمخاطر عزل البعد الفلسطيني على مستقبل المواجهة العربية للمشروع الصهيوني.. وهي المخاطر التي تبدت في غمرة التعبير الإسرائيلي الصريح أو المضمر عن هدف قيادة المنطقة العربية، وإحداث تحولات جذرية في النظام الإقليمي العربي وإعادة تشكيله كلياً.

هذه حقيقة الأمر، نقاط يمكن البناء عليها بالنسبة للعاطفين على قضية فلسطين وقضية النظام العربي. ولعل إعادة توصيف طبيعة الصراع في فلسطين ومن حولها، كمواجهة عربية عامة لمشروع استيطاني ومن ثم إحياء إرادة المواجهة، هي في طليعة أولويات الطامحين إلى تصحيح مسار المقاومة، بحيث تصبح قولاً وفعلاً فلسطينية الوجه عربية العمق والمصير.

وبسبب منتجات التسويات العربية ـ الإسرائيلية، فإن إنجاز مثل هذه المهمة ليس بالأمر الهين. فقد نشأت قوى وتعبيرات ورموز ومصالح على الصعد الفلسطينية والعربية والدولية، مرتبطة بهذه المنتجات. وانتقلت معركة توصيف الصراع إلى البيت الفلسطيني والعربي. ولذا سوف تحتاج إعادة الاعتبار لجدوى المقاومة، وفق التوصيف الحقيقي للصراع، إلى وقت وجهد كبيرين.

وكهدف مقبول، لا يصطدم والاتجاه العالمي لتكييف الصراع، ثمة إمكانية لإعادة الاعتبار لمدخل الشرعية الدولية، بصفته يقدم حلاً قانونياً ـ وليس تاريخياً ـ للصراع ببعديه الفلسطيني والعربي. ومن المتصور أن الإخفاق المتواتر لتسوية القضية الفلسطينية وفق صيغة مدريد ـ أوسلو، يمهد أرضية مناسبة للضغط في هذا الاتجاه.

أكثر من ذلك إنه حتى في ظل هذه الصيغة المهيضة، هناك ما يعيد للبعد العربي أهميته وإمكانية التغلغل مجدداً في تفاصيل القضية الفلسطينية، ذلك أن ما يوصف بقضايا الوضع النهائي للقضية، القدس واللاجئين والحدود والعلاقات الخارجية، تنطوي على مداخلات عربية واضحة، وتصعب إن لم تستحل معالجتها، من دون هذه المداخلات.

مؤدى ذلك أن طبيعة الكيان الصهيوني ومشروعه للتوسع أو الهيمنة، وطبيعة

القضية الفلسطينية وتفصيلاتها تلتقيان على مفهوم وضرورة الحضور العربي في الصراع بمستواه الإسرائيلي ـ الفلسطيني، وذلك على عكس اتجاه عزل هذا الصراع القائم منذ فترة. وفي هذا السياق، يتأكد الحديث مجدداً عن مشروعية النضال العربي من أجل فلسطين، بل وشرعيته أيضاً، إن أخذنا في الاعتبار وجود مشروع عربي مضاد للمشروع الصهيوني. وبعد إعادة الإقرار بهذه الحقيقة، وإشاعتها مجدداً أيضاً، لا يبقى سوى البحث عن مداخل المقاومة العربية وضمنها البعد الفلسطيني وفق المحددات القائمة والمستقبلة.. وقد سبقت الإشارة إلى أن المحددات قد تعوق الحركة، لكنها لا تحجبها بشكل كلي.

تعقيب

سهيل الناطور(*)

تطرح دراسة أ. محمد خالد الأزعر قصة المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني، في مسيرتها الطويلة، منذ إرهاصاتها الأولى في عام ١٨٨٦ وعلاقتها بالتدخلات العربية بمحطاتها الرئيسية إلى اليوم. والخط الواصل فيها هو تفاوت طغيان القومي على الوطني أحياناً أو العكس، وكأنها رقصة تانغو لا انفصام فيها للاثنين. لذا تكتسب مسألة إبراز العوامل التي أدت لتبدلات أهمية في تحديد هذه المراحل وانعكاسها على تطور القضية الفلسطينية. وهنا يلفت الانتباه غياب أو تغييب الكاتب للدور المحوري لمسألة الكيانية القطرية الفلسطينية، بأهميته القوية في عملية مواجهة الكيانية الصهيونية التي كانت تتشكل على الأرض (الييشوف أولاً ثم إسرائيل)، وهذا ما يتجلى لدى الكاتب في مناقشته البرنامج المرحلي للمنظمة. وهذا ما نعود له لاحقاً.

ولا ريب أن طيلة المسافة الزمنية التي تعالجها الدراسة، وتعدد الجوانب التي تشملها مسيرة المقاومة الفلسطينية، استدعت محاولة طرح الخطوط بكثافة وعجالة، نجح الكاتب في إلمامها العام. وتطرقت أيضاً إلى الكثير من الموضوعات التي يجدر التفصيل فيها كمسائل الميثاق، والكفاح المسلح، وقوى المعارضة، ومصير م. ت. ف. . . .الخ. والعذر بيّن واضح لأسباب العجالة التي تحكم المعالجة في هذه الدراسة. مع ذلك لا بد من إيراد بعض الملاحظات لأن النهج المتبع وأسلوب التعبير عنه أفضيا لدلالات وخلاصات فيها أمور خلافية ومنها:

التموجات بين الوطني والقومي: صحيح أن بدايات الوعي بالخطر الصهيوني، وانطلاق أشكال مقاومته كانت في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، لكنها بحكم جنينيتها لم تستطع أن تقدم البديل السياسي الملائم للهجمة القادمة. فخلال

(*) عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ـ لبنان.

الأعوام من ١٨٨٦ حتى ١٩٠٨ غابت فكرة تشكيل كيان سياسي خاص في فلسطين، بل كانت النضالات في مرحلة منها تهدف لعدم الخروج عما كان يطلق عليه «الجامعة العثمانية الواحدة»، وما أحدث نقلة نوعية كان صدمة إعلان وعد بلفور ١٩١٧، إذ عندها طغى طابع تبني الحركة القومية الجامعة، فبدأت المؤتمرات الإسلامية ـ المسيحية، واعتماد علم الثورة العربية ونشيدها (١٩١٨)، مقابل ذلك كان التركيز على أن العدو هو اليهود والحركة الصهيونية مترافقاً بخلل كبير في فهم الظاهرة الاستعمارية الغربية عبر مهادنة بريطانيا في العشرينيات.

وأمام استمرار نجاحات العدو الصهيوني، شهدت الثلاثينيات صعوداً في الطابع القطري، بسبب انهيار الوحدة الكيانية العربية، وانطلقت حركة عز الدين القسام المسلحة تأخذ زمام المبادرة ذاتياً ومحلياً لتتوج باضراب ١٩٣٦ المعروف.

تتالت الفصول بالمراوحة بين العاملين. فالأربعينيات شهدت مجدداً سيادة التعريب سواء في حرب النكبة أو بعدها، حيث لم يعد الفلسطينيون يملكون القدرة على التقرير بالأساسيات: خسروا الأرض في قسمها الأكبر، وما تبقى منها وقع تحت سيادة دول عربية أخرى (مصر في قطاع غزة والأردن في الضفة الغربية). وفي هذا المجال فإن القول انه بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٤ كانت هناك أرض فلسطينية عليها شعب له قيادة (حكومة عموم فلسطين المجردة والمعزولة) . . .الخ. يحمِّل الفلسطينيين مسؤولية كبيرة كانوا أعجز بكثير عن بلوغها، فحكومة عموم فلسطين لا تتحمل برأينا وزر عدم بلورة الانبعاث الفلسطيني، إلا في حدود معينة، أي قصورها الذاتي في مسألة طرح تطبيق الشق الآخر لقرار التقسيم بإقامة دولة فلسطينية مستقلة. فالخمسينيات شهدت سيادة القرار العربي وإمساك الأنظمة بأوضاعها وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين إليها، ولم يكن من رد ممكن سوى الأمل بأن تكون وحدة الأقطار العربية هي السبيل إلى تحرير فلسطين، وهذا برأينا ما يفسر أن النشطاء الفلسطينيين انخرطوا بكثافة في الأحزاب العربية كحركة القوميين العرب والبعث وغيرهما، بينما برزت في صفوف عرب ١٩٤٨ الجبهة الوطنية (١٩٥٨) ثم حركة الأرض المعادية للصهيونية.

لقد كان لهذا التعريب سلبيته الأساسية التي استشعرها الفلسطينيون لاحقاً، عندما انفجرت الخلافات العربية ـ العربية: انفكاك وانفصال الوحدة السورية ـ المصرية، حرب اليمن، . . .الخ. مما أظهر ارتباكاً عربياً كبيراً، حال دون تركيز الطاقات على تحرير فلسطين، وهذا ما أعاد الكرة في الستينيات إلى ضرورة ما يمكن تسميته بالفلسطنة، فظهرت منظمات عديدة للفلسطينيين، وتبلورت أجنحة فلسطينية في الأحزاب الرئيسية العربية. وهذا الاتجاه هو الذي تفاعلت معه الأنظمة العربية وتوجته بتأسيس «م. ت. ف.»، ولكن لي ملاحظة رئيسية هنا هي احتفاظ الأنظمة،

وبخاصة الأردن، بمسألة السيادة على الأرض، ثمناً لقبول إنشاء المنظمة.

إن انفجار الكفاح المسلح الفلسطيني، ثم تعززه بعد عام ١٩٦٧، جاء تعبيراً عن الرد الفلسطيني أولاً، ثم العربي على العجز المشترك عن المواجهة مع العدو في مرحلتي تحدي تحويل روافد نهر الأردن وبعدها هزيمة حزيران، وهي الظروف التي طرحت المعادلة ذات النقيضين: حرية أوسع بهامشها للمقاومة الفلسطينية وسقف محدود بإزالة آثار العدوان للوضع العربي العام. لكن الهدنة بينهما لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما تفجرت في عمان (أيلول/سبتمبر ١٩٧٠) وفي جرش (١٩٧١).

البرنامج المرحلي

ليس المجال الآن بالعودة إلى الحوارات الواسعة، التي رافقت طرح الموضوع في بداية السبعينيات، ولكن بما أنه يتضح من صياغة القسم الخاص بهذا الموضوع أن هناك **أولاً** موقفاً سلبياً، يحاول إلباس الأمور ما لا تتضمنه أو تتحمله. فالكاتب يتحدث عن موقفين في الساحة الفلسطينية: الأول رأى ضرورة مرحلة الأهداف الوطنية الفلسطينية لعدم إمكانية تحقيق الهدف الاستراتيجي دفعة واحدة، وثانيهما لتيار التمسك بتحرير فلسطين وإقامة الدولة الديمقراطية على كل التراب الوطني الفلسطيني.

إن هذه الصياغة تطرح الأمرين بشكلين متناقضين وليس بصيغة عنصرين يتكاملان. هذا على رغم أن الكاتب نفسه، يعود في آخر الصفحة إلى ذكر أن التيار الأول لم يُسقط الهدف الاستراتيجي (أي الدولة الديمقراطية) ورفض الاعتراف بإسرائيل، علاوة على عدم التخلي عن الكفاح المسلح. ومن هنا استغرابنا لتناقض الكاتب مع الطرح.

الأمر الثاني ذكر الكاتب أن رؤية التيار الأول قامت على استنتاج مبسط هو عدم تحقيق الهدف الاستراتيجي دفعة واحدة. هنا لا بد من التفكير بضرورة الاحتكام إلى معطيات ظروفه آنذاك. صحيح أن استنتاجاً نظرياً يسهل الوصول لاستخلاصه بعدم القدرة على إنجاز الهدف الاستراتيجي دفعة واحدة، لكن الأمر حينذاك ترافق بوقائع عملية على الأرض هددت مكونات المرحلة والنتائج التي كان ممكناً بلوغها، بما قدرته المقاومة الفلسطينية خطراً داهماً، فلا يجب إغفال حالة الإدراك العربي لمحدودية القدرات العسكرية للدول العربية في إجبار العدو على دفع ثمن حرب تشرين ١٩٧٣، فقد آلت الأمور، من دون نقاش الأسباب والمعطيات، إلى تحقيق فك ارتباط على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية من جهة، وبعدها فك ارتباط آخر على الجبهة السورية ـ الإسرائيلية. وكان الأردن قد طرد قبلها فصائل المقاومة الفلسطينية، التي لجأت إلى لبنان، والتقدير السائد في احتمال الوصول إلى فك ارتباط على الجبهة الأردنية ـ

الفلسطينية أثار المخاوف حول عودة الضفة الغربية بصيغة ما إلى الحكم الهاشمي، بما يعني ضياع نضالات الشعب الفلسطيني من دون الحصول على الأرض، وبخاصة أن نضالات الضفة والقطاع بدأت بالتصاعد الحاد في تلك الفترة بانتفاضات متعددة.

إن الصياغة التي يوردها الكاتب تهمش العوامل الموضوعية المؤثرة، إقليمياً وعربياً، في التفاعلات التي حملت ممثلي الشعب الفلسطيني على الاتجاه لإقرار البرنامج المرحلي. وتظهر الصياغة المذكورة وكأن أصحاب مشروع البرنامج المرحلي استعجلوا نتائج حرب تشرين، على رغم أنهم تفاعلوا من دون إرادتهم مع محصلتها الناجمة عن مواقف الأنظمة العربية المحيطة بفلسطين؛ كذلك تظهر الصياغة وكأن أصحاب الخيار الثاني كانوا الأساس في الحفاظ على الحقوق الوطنية بحرص متمايز عن حرص غيرهم، وهذا ما لا تبرره الوقائع، إذ إن مسيرة المقاومة الفلسطينية أفضت عملياً إلى إجبار ما سمي «جبهة الرفض» على الانحلال وإعلان العودة إلى أحضان الإجماع الفلسطيني على المشروع المرحلي.

ويظهر نفور الكاتب من البرنامج المرحلي بأشكال فجة أحياناً، وإن كان لكل منا الحق برأيه والتعبير عنه، ولكن ليس تحميل الرأي الآخر ما ليس فيه، مثل القول أنه «بفعل تفوق تيار القبول ٧٤، تلصصت (لاحظ استخدام لفظ تحقيري) منهجية مختلفة في النظر إلى التعامل مع إسرائيل، فتح حوارات مع قوى إسرائيلية (بزعم) أن لها رؤية. وفي هذه الصياغة إدانة لمنطق الدعوة إلى تسوية وسط واستخدام التفاوض كأحد السبل والتمييز في صفوف العدو وقواه المختلفة، والانتهاء من النظرة السابقة (التابو) لإسرائيل كجسم واحد موحد لا يتبدل. . وعلى كل حال تجاوز الكثيرون هذه النظرة اليوم.

طبعاً هذا الأساس في موقف الكاتب يشمل أيضاً مسألة إعلان الدولة الفلسطينية، بالقول إن المنظمة استبدلت الأساس التاريخي للحقوق الفلسطينية بالأساس القانوني، علماً أن إعلان الاستقلال الذي صدر في دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام ١٩٨٨، يبدأ نصه بالقول «انطلاقاً من الحق التاريخي. . .» والإشارة إلى اعتماد قرارات الشرعية الدولية، ومنها القرار ١٨١ كأساس قانوني جاد في سياق تعزيز هذا الحق الوطني الفلسطيني بإقرار دولي سابق.

الكفاح المسلح

في إشارته لتعهد «م. ت. ف.» في عملها العسكري يذكر أنها استعدت لوقف أعمال العنف (الكفاح المسلح) بمجرد بدء التفاوض. كما ينطلق من ملاحظة عن كاتب يذكر اعتراف بعض قادة المقاومة بأن الكفاح المسلح كان مجرد شعار لرفع

المعنويات، وليس تصفية الوجود الصهيوني في فلسطين. أعتقد أن موضوعاً بأهمية وسيلة الكفاح المسلح وتجربته الفلسطينية الخصبة لا يمكن الاكتفاء بالإشارة إليه في معرض النقاش عن المقاومة بهذا القدر. إن أحد أهم عوامل الصياغات السياسية المتتالية: بنهوضها وإنجازاتها أحياناً، وبانعطافاتها وحدة انكساراتها، تتعلق بصيغة أو أخرى، بمدى القدرة على تفعيل دور الكفاح المسلح وما شابه من ظروف. وهذه التجربة، كما نعرف لم تدرس بشكل كاف وبالمدى المطلوب، اللهم سوى إطلالات أو إطلاق أحكام من تجارب محدودة (نستثني الكتاب الأخير للدكتور يزيد صايغ)، ولكن حتى منظمات المقاومة التي مارست الكفاح المسلح لم تصن ما يكفي لتشكل أحكام متفق عليها، ووضع استخلاصات التجربة نحو المستقبل بفعالية أعلى.

في هذا المجال يمكن قول أمرين:

الأول: إن الدور العسكري العربي، وبخاصة من دول الجوار لفلسطين ارتسمت حدوده نسبياً بعد حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣.

الثاني: إن الدور العسكري الفلسطيني كان دائماً جزءاً من المناخ الوطني العام، كجزء من المحصلة الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية الفلسطينية، لذلك تبدلت صيغه وفقاً للمناطق؛ وفي أزمان متفاوتة؛ تجربة العمليات الفدائية والقاعدة الآمنة (الأغوار وعمان كهانوي العرب ٦٧ حتى ٧٠)، تجربة الجولان بخصوصيتها، تجربة لبنان بتداخلاتها بمسألة بناء أنوية أجهزة دولة في اللجوء واندراجها في الصراع الداخلي)، تجربة العنف الانتفاضي في المناطق المحتلة (١٩٨٧) ...الخ. وما وصلت إليه حركة حماس بعملياتها الخاصة، ما زال يندرج في إطار التجربة، بخصوصية محددة حول دور التيار الذي برز حديثاً بعد الانتفاضة بطابعه الإسلامي، ولا يمكن لكل التجربة، التي تحتاج إلى وقفة موسعة، ان تختزل بالقول انها كانت مجرد شعار لرفع المعنويات.

المنظمة ومستقبل الفصائل

لا يختلف المرء مع التراجعات التي يحددها الكاتب في وضع «م. ت. ف.» اليوم. كما أنه لا بد من إيراد ملاحظتين:

الأولى: أنه لا يمكن تحميل كل مكونات «م. ت. ف.»، في صيغتها التحالفية السابقة على برنامج موحد، المسؤولية ككتلة واحدة، فالصراعات كانت قائمة حتى بلغت التفكك في مرحلة مفاوضات مدريد وما بعدها.

الثانية: إن إظهار القوى الفلسطينية المتبقية في سطح الواقع السياسي بأنها السلطة الفلسطينية من جهة، وحماس من جهة أخرى، يبدو غير دقيق لرصد الوضع الفلسطيني على الإطلاق.

إننا نرى في تفكك وانحلال البنى التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية حالة موضوعية، تعكس عملية الفرز والحراك الاجتماعي في خارطة القوى والمصالح في ضوء الواقع الجديد الذي بدأ يتشكل مع المباشرة في تطبيق اتفاق أوسلو، وبخاصة أنه جاء على خلفية التحولات الإقليمية والدولية في مطلع التسعينيات (انهيار الكتلة الاشتراكية، حرب الخليج الثانية). وأبرز معالم الواقع الجديد على الصعيد الفلسطيني هو نشوء سلطة فلسطينية تتمتع بالحكم الذاتي في الضفة وغزة، وهي سلطة لا تملك ولاية كاملة على الأرض، سلطاتها مقيدة في الشؤون الأمنية والسيادية والاقتصادية، لكنها ذات صلاحيات واسعة في إدارة الشأن الداخلي للمجتمع الفلسطيني. وعند النشوء ضمت هذه السلطة مؤسسات «م. ت. ف.» الإدارية والعسكرية التي عادت من الخارج، وطبعتها بطابعها الخاص البيروقراطي، الطفيلي والفوضوي في آن. وفي الوقت عينه تخلت «م. ت. ف.» عن الشتات وهمومه وقضاياه.

إن انتقال طرف فلسطيني رئيسي في حركة المقاومة إلى مواقع القبول بحكم ذاتي مقيد، يطرح مهمة العمل لاستعادة بناء الإجماع الوطني لتوفير القدرة على تلبية المهمات المتداخلة بين (الوطني) و(الديمقراطي والاجتماعي)، أي مواجهة الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان، كما والنضال لدمقرطة المجتمع الفلسطيني، وتصويب النهج الاقتصادي والاجتماعي للسلطة. وهذا يتطلب بدوره تجديداً جوهرياً في برامج القوى السياسية القائمة، خاصة المعارضة الفلسطينية، في بناها وهياكلها ووسائل عملها.

إن الحاجة الموضوعية ما زالت قائمة لاستمرار المنظمة، بصفتها تجسيداً لوحدة الشعب الفلسطيني ووحدة تمثيله، والكيان المعبر عن هويته وشخصيته الوطنية، وما لم تقم دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأرض، فإن الدور الذي تلعبه المنظمة على هذا الصعيد، لا يمكن لأية صيغة أخرى أن تعوض منه. ولا نفهم بإحياء دور «م. ت. ف.» على أعتاب المرحلة الانتقالية، فقط إجراءات إدارية، من نمط فصل اجتماعات اللجنة التنفيذية عن المجلس الوزاري، للسلطة بل مسألة سياسية من شقين مترابطين:

الأول: إعادة بناء القاعدة السياسية للإجماع الوطني.

الثاني: دمقرطة البنية المؤسسية للمنظمة.

فالصيغة القائمة للائتلاف والإجماع الوطني ماتت إلى غير رجعة، والمدخل المطروح للإحياء هو انتخاب أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني. وفي هذا المضمار أيضاً لم ينته دور الفصائل بأنواعها القومية، الوطنية، اليسارية والإسلامية، فالحاجة الموضوعية لهذه الصيغ ما زالت قائمة، لكن الشروط الجديدة تتطلب، كما ذكرنا، تطويراً، وهنا تبرز معاناة عامة لهذه الفصائل، تتفاوت في حدتها الذاتية والموضوعية من فصيل لآخر.

المناقشات

١ ـ عوني فرسخ

في بحث موجز ودقيق يقدم لنا الاستاذ محمد الأزعر استعراضاً وافياً ونقداً موضوعياً للمقاومة الفلسطينية، موضحاً أن القيادة الفلسطينية طوال عهد الانتداب تقيدت بالأهداف الوطنية، وهي وإن شاب أداءها قصور وتقصير لا ينكران، إلا أنها في رفضها للعروض البريطانية ومشروعات التقسيم اتخذت مواقف، كما يوضح الكاتب، محقة ـ مشفوعة بدفوعات تاريخية وسياسية واقتصادية وقانونية بالغة القوة في حجيتها، مما ينفي ما يشاع عن سيطرة الرفض العدمي على ممارسات المقاومة الفلسطينية في مرحلة ما قبل عام ١٩٤٨، والباحث يسقط ويدين بالتالي ادعاءات نهج التسوية حول سلبية ولا واقعية رفض تلك الطروحات من المجلس التشريعي إلى قرار التقسيم.

كما يتناول الباحث مقولة «الدولة الديمقراطية»، موضحاً أنها من أقدم الحلول التي طرحت للصراع الصهيوني ـ الفلسطيني. وإنها عندما عادت للبروز في نهاية الستينيات في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ اتهم طارحوها بالعمالة والتخوين، وقيل فيها بأنها ستكون عاجزة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وجسراً لاسرائيل والولايات المتحدة إلى الوطن العربي. كما يبين أن طرحها في ما بعد انتهى إلى انعطاف حاد في الأهداف والوسائل. والاحتمال الأكبر في ظني إن إعادة طرح «الدولة الديمقراطية» و«الدولة الموحدة» في أيامنا هذه، وإن جاء على لسان مفكرين لا أشك مطلقاً بصدق نياتهم وعميق التزامهم القومي، من المحتمل جداً أن ينتهي إلى المآل ذاته. ومن هنا أثمن عالياً ورقة الاستاذ الأزعر إذ تنبه لمخاطر دعوة يبدو أنها تقدم حلاً إنسانياً للصراع، وإن كانت موازين القوى لا تساعد مطلقاً على أن تمضي لتحقيق هدفها النبيل.

٢ ـ يوسف صايغ

١ ـ هناك ضرورة للتدقيق في أداء المقاومة وفهم طريقة إدارتها لوظيفتها. ومن أجل هذا الغرض أذكر أنني، بصفتي عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني منذ إنشائه

في عام ١٩٦٤، ثم عضواً في اللجنة التنفيذية، ثم رئيساً للصندوق القومي الفلسطيني، ثم أخيراً المدير العام لمركز التخطيط الفلسطيني ورئيساً لمجلس إدارة مجلس التخطيط، بهذه الصفة أتيح لي أن أكون شاهداً من الداخل على أداء قيادة حركة المقاومة.

وهكذا سمحت لنفسي في عام ١٩٨٤ أن أقدم مداخلة خلال المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد تحت عنوان «استقلالية القرار الوطني الفلسطيني» في عمان بالأردن، بينت فيها وجوب قيام قيادة المنظمة بما أسميته «جردة» تبين وضعها بعد عشرين سنة من حياتها، إذ لم تقم بجردة شفافة وواضحة كهذه إطلاقاً، مع العلم أن أي بقال أو صاحب دكان يقوم بجردة سنوية.

من أجل القيام بالجردة المطلوبة، عددت في مداخلتي سبعة أسئلة أذكر منها أربعة:

الأول: هل لا تزال الأهداف الأساسية للمقاومة التي حددت خاصة في المجلس الوطني الرابع في عام ١٩٦٨، هل لا تزال على ما كانت عليه؟ وماذا تحقق منها؟

الثاني: إذا تبدلت الأهداف والأولويات، فما هو ما تبدل منها؟ وما هي بدائلها؟

الثالث: ما هي موجبات التبدل الأساسية وأسبابه؟

الرابع: ما هي الوسائل المختارة لتمكين المقاومة من بلوغ أهدافها المعدلة؟

وأود أن أسجل أن مداخلتي أثارت غضب جميع القياديين في المنظمة ـ باستثناء المرحوم خالد الحسن ـ بحيث إنهم توقفوا حتى نهاية المجلس الوطني عن التحدث معي أو حتى طرح القضية علي.

٢ ـ في سياق محاولتي لبحث أداء قيادة المقاومة، أرغب بتسجيل حادثة معبرة. فحين كنت مديراً عاماً لمركز التخطيط في المنظمة أطلقت عملية إعداد خطة للعمل الفلسطيني وتم حشد ٣٥ مفكراً فلسطينياً وبعض الأخوة العرب للعمل بسرية تامة لإعداد الخطة تحت خمسة عناوين رئيسية هي: العمل السياسي، العمل النضالي المسلح، العمل الإعلامي، تعبئة الموارد للعمل الفلسطيني، الإعداد لكيفية الدفاع عن النفس في حال قيام اسرائيل باستخدام أسلحة كيمائية أو بيولوجية تجاه الفلسطينيين.

٣ ـ أنجزت الخطة بعد مرور عدة شهور على الانطلاق بها. وهكذا وضعت ١١ مجموعة من الخطة بأجزائها الخمسة في ثلاث علب كرتون وحملتها إلى عمان حيث

كان مقر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. ولكنني فعلت ذلك بعد أن كنت قد سافرت إلى عمان لترتيب استقبال الكرتونات.. لأن وقوعها في يد رجال الأمن كان سيكون شديد الخطورة جسدياً بالنسبة لي.

قابلت رئيس اللجنة التنفيذية (ياسر عرفات) والمرحوم الأخ صلاح خلف (أبو أياد) فأكدا لي أنه سيكون باستقبالي في المطار ومعي «الكرتونات» شخص مسؤول وله اتصالات يضمن دخولي ودخول الكرتون بدون مضايقة أو تفتيش. وبعد ذلك بعثت بتلكس لتأكيد موعد وصولي مرة أخرى وللتذكير بوجوب الاستقبال حسبما جرى ترتيبه.

٤ ـ وصلت في الموعد المتفق عليه والكراتين بصحبتي. ولم يكن أحد باستقبالي، على الرغم من انتظار طويل حتى كنت آخر راكب يتقدم لتفتيش أمتعته. وإذ أصر موظف الجمرك على فتح الكرتونات وتباطأت بفك الحبال، أخذ سكيناً وقص الحبل. وفي تلك اللحظة إذ أخذت أتصبب عرقاً بسبب خوفي من مصير عنيف وقاس ومؤلم وطويل، فإذا بشخص يدنو إلي من خلفي ويضع يديه على كتفي صائحاً: يوسف أنت هنا؟ وأشار إلى موظف الجمرك بيده ليتوقف عن التفتيش. ثم أخذني بسيارته ومعي الكرتونات فسألته بأية صفة أمر الموظف بالتوقف فقال إنه مدير المطار، وهكذا أنقذني من سجن طويل المدى وبالطبع لم أتوقف عن تكرار الشكر له. (وكان هذا الصديق رفيقاً إذ كنا أسرى في حرب ١٩٤٨ واسمه ـ رحمه الله ـ داود زبانة من الرملة).

استنتج من هذا كله أنه حتى لو أتيحت للمقاومة أسلحة متطورة فلم يكن بالإمكان تحقيق انتصارات ميدانية لما كانت القيادة تشكو منه من سوء إدارة وعدم احترام للمواعيد وللمسؤوليات. ومواصفات القيادة الفلسطينية الحاضرة (السلطة الوطنية في غزة) ليست أفضل مما كانت عليه في الماضي.

٣ ـ محسن عوض

لي ملحوظتان، **الأولى**: أن السؤال الذي اقترح أن نكون معنيين به هو كيف يمكن تدعيم صمود الشعب الفلسطيني؟ ما هي دلالة وجود ٣٠ ألف فلسطيني هم الشرطة الفلسطينية في مواجهة الاستحقاقات القادمة على الساحة الفلسطينية وهي استحقاقات تنذر باحتمالات واسعة؟ **والثانية**: ما هي الخيارات المستجدة والواجبات التي يمكن أن تقع على عاتق الأمة العربية أمام خيار إعلان الدولة الفلسطينية أو ما يمكن أن يترتب عن تطورات في المرحلة القادمة؟

٤ ـ محمد خالد الأزعر (يرد)

أود أن ألفت النظر إلى ما أعتقد أن الدراسة سعت إلى التقيد به من حيث الأسلوب، وهو الحديث بإيجاز عن المحطات الأساسية في مسيرة المقاومة الفلسطينية

والمحددات الأساسية التي أثرت على هذه المسيرة.

لقد اجتهدت الدراسة في هذين الشأنين. واجتهدت في تأمل علاقة القطري بالقومي وتداعيات هذه العلاقة صعوداً وهبوطاً على مستقبل حركة المقاومة. ولا أجدها في اجتهادها مختلفة مع القائلين بأن «المشكلة ليست في تأسيس منظمة التحرير .. ولكن في انحراف القيادة عن التوجهات القومية السليمة صوب الاتجاه القطري الضيق..». ويعني ذلك أن إبراز الوجه الفلسطيني للصراع كان توجهاً سليماً وكان إنشاء المنظمة يحمل هذا المعنى. إذ ما كان للمنظمة أن تقوم وتستمر بدون البعد العربي الظهير.

غير أن المنظمة التي وصلت إلى محطة أوسلو ليست التي نعرف عن النشأة الأولى. فقد ذهبت بها قيادة أخرى بعيداً عن مضامينها ومحولاتها وزجت بها في طريق آخر. وصولاً إلى التخلي عن مواثيقها. وللقائلين بأن الانعزالية الفلسطينية توازنت مع انعزالية عربية نقول: إن الانعزالية العربية الرسمية موجودة منذ حرب ١٩٤٨، وكانت إحدى علل الهزيمة. لكن بسبب ضعفها الموضوعي فإن الوطنية الفلسطينية، كان عليها وما زال أن تعمل في الاتجاه المضاد، أي أن لا تكون صدىً للعزوف العربي (الرسمي دوماً) عن فلسطين. وقد كانت الفرص متاحة لذلك التوجه وما تزال، فالجماهير العربية لم تغادر فلسطين حتى الآن، إنما تعلقت بها. حركة المقاومة الفلسطينية هي التي نأت بنفسها على الأرجح عن هذه الجماهير. وقد تكون الحركات الوطنية والقومية العربية مسؤولة بدورها. إذ استسلمت في كثير من الأحيان إلى قناعات القيادة الفلسطينية ـ المتغيرة ـ ولم تبذل جهداً كافياً لمواجهة غلو هذه القيادة في القطرية.

الآن جاء وقت التصحيح، باعتبار أن الخطر يحلق على النظام العربي (الرسمي والشعبي) من جانب اسرائيل. وباعتبار أن إطلاق يد القيادة الفلسطينية وحدها في مضمار التسوية الجاري، ينطوي على محاذير كثيرة للعرب ونظمهم. ومؤدى ذلك، أن تكون القوى العربية الخائفة على عروبتها المتوجسة من الانتشار الصهيوني الإسرائيلي تحت شعارات التسوية الفلسطينية، مستنفرة ومتابعة لمجريات هذه التسوية، حتى لا تتعارض مع الأهداف الكبرى للأمة، في الوحدة والتحرر والاستقلال والديمقراطية والتجدد الحضاري والتميز القومي في هذه المنطقة من العالم.

الفصل الثامن عشر

السلطة الفلسطينية

علي الجرباوي(*)

تناقلت وسائل الصحافة والإعلام الفلسطينية في الثامن من آب/أغسطس عام ١٩٩٧ خبراً ثانوياً، ولكن على غاية الأهمية، لأنه يلخّص بالتحديد مضمون «السلام» الفلسطيني ـ الإسرائيلي من وجهة النظر الإسرائيلية. ومفاد الخبر أنه في الوقت نفسه الذي كانت فيه قوات الأمن الوطني الفلسطيني في محافظة أريحا تُعيد لـ «مزارع» إسرائيلي مسروقات منه قيمتها ١٢٠ ألف شيكل، كانت الجرافات الإسرائيلية تقوم في المنطقة نفسها بهدم منزل لمواطن فلسطيني (إضافة لمنازل أخرى في منطقة القدس) تحت الذريعة الواهية والمستخدمة دائماً أن البناء تمّ من دون الحصول على ترخيص.

تكمن المفارقة ـ المعضلة في شقّي هذا الخبر في أنّ «المزارع» الإسرائيلي ليس سوى مستوطن اغتصب الأرض الفلسطينية، ويعيش عليها بحدّ السيف، في حين أن المواطن الفلسطيني، الأصل الأصيل على هذه الأرض، يستلب استمرارية الحياة بالجرافات الإسرائيلية التي يدفعها الاحتلال والاستيطان ويقودها المستوطنون. وكل ذلك يتمّ بالرضى تحت طائلة شعار اسمه «سلام»، تقوم إسرائيل بتحديد معالمه، وتريد من خلاله أن تنتزع من جميع الفلسطينيين اعترافاً غير قابل للنقض بشرعية كون هذا المستوطن يعيش حياة وادعة عادية على أرضه الممنوحة له ربانيّاً، وأن تضمن أيضاً، وبشكل لا يترك لأي إسرائيلي أدنى مجال للشك، سلامة وأمن هذا «المزارع» فلسطينياً. ومعنى ذلك ومغزاه ببساطة أن مهمة الحفاظ على استمرارية وديمومة اغتصاب الأرض الفلسطينية إسرائيلياً أصبحت مهمة «سلام» فلسطينية. ولذلك يريد

(*) أستاذ العلوم السياسية، جامعة بيرزيت.

الإسرائيليون تحصيل قبول فلسطيني أزلي وغير مشروط بأن حقهم في الحياة على هذه الأرض يأتي أولاً وعلى حساب استمرارية الحياة الفلسطينية عليها، ومع الإصرار بأن ذلك يقع ضمن متطلبات الأمن الضرورية والسابقة على إحلال السلام بين الجانبين.

إنها محنة فلسطينية اسمها «سلام»[1]. ولكن المحنة الفلسطينية الأعمق تتلخص بقبول مجاراة ومداراة إسرائيل والتساوق مع مفهومها ومشروع سلامها في المنطقة. والسؤال المهم يبقى: لماذا قبول وتبرير الدخول والاستمرار في مجرى «التهلكة»؟

كوامن المحنة

المحنة الفلسطينية الحالية هي محنة عربية بقدر ما هي فلسطينية، و«اتفاق أوسلو» عام ١٩٩٣ يمرّ بساق «مؤتمر مدريد للسلام» عام ١٩٩١ ليصل إلى الجذر؛ إلى اتفاقية «كامب ديفيد» عام ١٩٧٩. ففي عام ١٩٧٩ انهار الموقف العربي التقليدي من إسرائيل عندما قامت مصر، أهم وأكبر دولة عربية، بالاعتراف بالدولة العبرية وعقدت معها معاهدة سلام أدت إلى تحييدها من حلبة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ومع كل ما حاول بقية العرب القيام به لاحتواء هذا الخروج عن الإجماع العربي الرسمي ذي التأثير الشكلي، إلا أنّ الوضع العربي بعد «كامب ديفيد» لم يعد كما كان قبلها على الإطلاق، وكذلك علاقة إسرائيل بمحطيها العربي. فقد أصاب العرب من «كامب ديفيد» بالنسبة لإسرائيل شرخ لم يكن بالإمكان تداركه أو تخطيه. وانقسم الوطن العربي على نفسه، وعندما عاد بعد سنين إلى مصر، أو عادت هي إليه، كان ذلك ممهوراً بقبول عربي ضمني شامل بإسرائيل.

كان عقد الثمانينيات قاسياً على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. ففي عام ١٩٨٢ أُجبرت المنظمة على التخلّي عن مواقعها في لبنان، وتفتّت بنيتها وتشتتت بعيداً عن فلسطين. وبإغلاق كل «جوار» فلسطين عليها، وانتقالها إلى المنافي البعيدة، لم يعد بإمكان المنظمة الاستمرار في رفع شعار الكفاح المسلح لتحرير فلسطين من الخارج وعن بُعد. وكانت المفارقة أن انتقال الثقل من «الخارج» إلى «الداخل» الفلسطيني، أي إلى الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، ترافق مع ابتعاد قيادة المنظمة جغرافياً عن فلسطين. وأدى هذا الابتعاد إلى إيجاد قلق مستتر من قبل هذه القيادة حول إمكانية الاستمرارية بالاحتفاظ بصدارة مكانتها، إذ ان بُعدها المكاني عن مركز الثقل والحدث الجديد فتح مجالاً لإمكانية الإحلال السياسي، وخصوصاً أنّ إسرائيل وأطرافاً أخرى كانت ناشطة في موضوع إيجاد قيادة محلية بديلة، كان مؤمّلاً فيها ومتوقعاً منها أن تكون أكثر

---

(١) العبارة مستعارة من: علي الجرباوي، «محنة اسمها سلام،» الأيام (فلسطين)، ١٣/٩/١٩٩٧.

براغماتية واستجابة للمطالب الإسرائيلية[٢]. وكان على قيادة المنظمة أن تُوظف كل براعتها السياسية للمناورة من أجل تخطي محنة تلك الفترة، وإفشال ظهور قيادة براغماتية مستقلة محلياً في «الداخل»[٣]. ومع أن قيادة المنظمة استطاعت أن تنجح في هذا المسعى إلى حدّ كبير، إلا أن اندلاع الانتفاضة في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٧ واجه هذه القيادة بتحدٍّ من نوع آخر في مجال التمثيل.

مع أن اندلاع الانتفاضة حسم قضايا أساسية عديدة كانت إشكالية في العلاقة الفلسطينية مع الغير، إلا أنها في الوقت ذاته أوجدت إشكالية على صعيد العلاقة الفلسطينية الذاتية، وبالتحديد بين «الخارج» و«الداخل»، وعلى مستويين[٤]: **الأول** مستوى ظهر داخل منظمة التحرير الفلسطينية، إذ أبرزت الانتفاضة قيادة وطنية ميدانية في «الداخل»، أصبحت سريعاً تُعرف باسم «القيادة الوطنية الموحّدة» وتمتعت بتأييد شعبي واسع داخل الأرض المحتلة. ولم تكن هذه القيادة وقيادة المنظمة في «الخارج» على علاقة سهلة، انسيابية، أو منسجمة دائماً، فهي لم تكن علاقة التابع بالمتبوع، وخصوصاً في البدايات. لذلك تمّ بذل واستنفاد وقت وجهد حتى استطاعت قيادة المنظمة في «الخارج» أن تعيد الأمور إلى نصابها السابق، وتستقر السلطة الكاملة لها[٥]. أما المستوى **الثاني** فكان أكثر إشكالية وديمومة، وتمثّل في بروز حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، التي بدأت تُنافس المنظمة على التمثيل. وحدث صراع بين الطرفين في الميدان الانتفاضي تحوّل في ما بعد إلى المجال السياسي، وما زال[٦].

---

(٢) انظر في هذا الخصوص: Ziad Abu-Amr, «Notes on Palestinian Political Leadership: The Personalities of the Occupied Territories,» *Middle East Report*, no. 154 (September - October 1998), pp. 23-25, and Emile Sahliyeh, *In Search of Leadership: West Bank Politics since 1967* (Washington, DC: Brookings Institution, 1988).

(٣) قام إميل ساحلية بمعالجة هذا الموضوع في: Emile Sahliyeh, «The West Bank Pragmatic Elite: The Uncertain Future,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 15, no. 4 (Summer 1986), pp. 34-45.

انظر أيضاً: Ali Jarbawi and Ziad Abu - Amr, «The Struggle for West Bank Leadership,» *Middle East International* (11 July 1987), pp. 16-18.

(٤) انظر بهذا الخصوص: علي الجرباوي، **الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة: بحث في النخبة السياسية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٩).

(٥) انظر في هذا الخصوص: ممدوح نوفل: **قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة، طبخة أوسلو** (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، و**الانقلاب: أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي، مدريد ـ واشنطن** (بيروت: المركز العربي للمطبوعات؛ عمان: دار الشروق، ١٩٩٦).

(٦) انظر في هذا الخصوص: علي الجرباوي، «حماس: مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٣ (شتاء ١٩٩٣)، ص ٧٠ ـ ٨٤، وإياد برغوثي، **الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة** (القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، ١٩٩٠).

ولكن الصراع على المستويين أرّق قيادة المنظمة في «الخارج»، وخصوصاً خلال الفترة الحرجة الأولى من الانتفاضة. ومع أنه حُسم في النهاية لصالح القيادة في «الخارج»، إلا أنّ هذا الصراع أثبت لها أنها غير حصينة أمام إمكانية تجدّده ونجاح «الداخل» فيه مستقبلاً، طالما بقيت هي موجودة في «الخارج».

كان لامتداد الانتفاضة سنوات من دون تحقيق اختراق سياسي يؤدي إلى تغيير الحال في الأرض المحتلة، وخروجها من مرحلة مقاومة الاحتلال، ودخولها في مرحلة الرتابة والروتينية والانكفاء على الذات، أثر متزايد السلبية على أهل الأرض المحتلة. فالأوضاع الاقتصادية التي كانت تزداد سوءاً على سوء، ممزوجة مع تصاعد حدّة الإجراءات الاحتلالية الخانقة والشديدة التعسفية ضد فلسطينيي الأرض المحتلة، أدت إلى اتسّاع التعب الممزوج بالتذمر بين أوساط الناس الذين بدأوا يطالبون بمخرج.

لم يُسعف الوضع الدولي قيادة المنظمة في سعيها لإيجاد المخرج المطلوب، بل على العكس جاءت نهاية عقد الثمانينيات بتغيّر في طبيعة العلاقات الدولية أضعف من مكانة هذه القيادة في صراعها مع إسرائيل،وقلّص من إمكانيات قدرتها على المناورة السياسية على الصعيد الدولي. فقد أدى تفكك الكتلة الشرقية، وما تلاه من انهيار للاتحاد السوفياتي، إلى قلب موازين القوى الدولية وإنهاء حقبة ثنائية القطبية الكونية وخروج الولايات المتحدة الأمريكية، حليفة إسرائيل العضوية، مسيطرة على مجال العلاقات الدولية. وبزوال توازن القوى على الصعيد الكوني وغياب القطب الدولي الحليف والمساند تقليدياً، انكشفت القيادة الفلسطينية في معادلة الصراع مع إسرائيل، شأنها في ذلك شأن الوضع العربي عموماً[٧]. وكان عليها أن تبدأ بتقديم مواءمات في موقفها السياسي استرضاءً للولايات المتحدة وتنفيذاً للاشتراطات الإسرائيلية[٨].

أدى التحوّل في المنظومة الدولية إلى تغيرات متنوعة الأثر على الصعد الإقليمية في العالم. وأصاب الوطن العربي من أثر ذلك وطأة شديدة، وذلك لأهميته الاستراتيجية القصوى، موقعاً ومصادر. وفي خضم إعادة ترتيب الأوضاع العالمية أصبح التحكم بالمنطقة ومنابع وسياسات نفطها أولوية دولية. ولإحكام سيطرتها الكونية تدخلت الولايات المتحدة وحليفاتها عسكرياً، وكانت الحرب على العراق في مطلع التسعينيات.

(٧) علي الجرباوي، «الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي: تحليل وتقويم،» قراءات سياسية، السنة ٤، العدد ١ (شتاء ١٩٩٤)، ص ٢٩ ـ ٣١.

(٨) يُلاحظ أن فتح قناة اتصال رسمية في عام ١٩٨٨ بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية تطلّب اعترافاً فلسطينياً بقراري مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨)، وإقراراً فلسطينياً رسمياً وعلنياً بـ «نبذ الإرهاب».

إضافةً إلى تدمير العراق وفرض الحصار عليه وتحييده من المعادلة العربية، كانت حرب الخليج الثانية وبالاً على العرب لم يتمكنوا من تخطي نتائجها السلبية حتى الآن. ففي هذه الحرب انفرط عقد «النظام الإقليمي العربي» تماماً، وانهارت جميع مظاهر تآلف وتضامن «الحدّ الأدنى» العربي. وبانقسامهم واقتتالهم مع أنفسهم انكشف العرب على مصلحية قطرية ضيقة، ولكن مستحكمة ومستأسدة. وبدأت النظم العربية في محاسبة ومعاقبة بعضها بعضاً. ونالت القيادة الفلسطينية ـ إضافة إلى الشعب الفلسطيني ـ من ذلك نصيباً كبيراً، ليس فقط لأنها اعتُبرت مخطئة في موقفها، ولكن لأن منظمة التحرير الفلسطينية شكّلت أضعف حلقات النظام القطري العربي، كونها ليست دولة في نظام خاض على نفسه حرباً لتكريس الدولة. ونتيجة لذلك تعرضت قيادة المنظمة بعد انتهاء الحرب إلى شتى صنوف العقوبات من جهات عربية مختلفة، وتمّ وضعها في عزلة وتحت طائلة المسؤولية. وإضافةً إلى انحسار التأييد السياسي التقليدي لها، تعرّضت هذه القيادة إلى تجفيف مصادر دعمها المالي العربي. وتناغم هذا الوضع الداخلي مع حملة خارجية مركّزة، في جلّها غربية، استهدفت تطويع هذه القيادة، ومارست عليها سلسلة محكمة من الضغوط المكثفة، سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً. لقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية، تحقيقاً لمصالحها ومصالح حليفتها العضوية إسرائيل، أنّ بإمكان الوضع العربي ما بعد الحرب أن يُنتج تطبيعاً عربياً لإسرائيل، وفي الوقت ذاته حلاً إسرائيلياً للقضية الفلسطينية. لقد كان الوقت مؤاتياً للفتك السياسي بالقيادة الفلسطينية، وعن طريقها بالقضية الفلسطينية. وهذا ما حصل تماماً في «العملية السلمية» لاحقاً[٩].

تحت غطاء عدم «ازدواجية المعايير» بعد أن اتُّهمت بالتفريق في طريقة تعاملها بين احتلال العراق للكويت وإسرائيل للأرض العربية، بدأت الولايات المتحدة في أعقاب الحرب مساعيها الرامية لإيجاد حلّ للصراع العربي ـ الإسرائيلي بما يكفل شرعية وجود إسرائيل، ويضمن المصالح الأمريكية ـ الإسرائيلية في المنطقة. وقد شكّل هذا المسعى بحدّ ذاته مصلحة أمريكية أساسية استهدفت ربط المنطقة برمّتها بعجلة السياسة الأمريكية، ووفق التعريف الأمريكي لمفهوم «النظام العالمي الجديد»[١٠].

عندما بدأ وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، جيمس بيكر، مكوكياته في المنطقة، كانت الدبلوماسية الأمريكية تنصبّ في تحقيق ثلاثة اشتراطات إسرائيلية:

---

(٩) نصير عاروري، «الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي والإدارة الأميركية،» قراءات سياسية، السنة ٤، العدد ١ (شتاء ١٩٩٤)، ص ٩ ـ ١٢.

(١٠) علي الجرباوي، «في النظام العالمي الجديد،» دراسات عربية، الأعداد ١٠ ـ ١٢ (آب/أغسطس ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢)، ص ٧ ـ ١١.

أولها، استبدال هيئة الأمم المتحدة كمرجعية دولية لحلّ الصراع بمؤتمر «دولي» احتفالي يُعقد لمرة واحدة، يتمّ بعدها تفويض الأمر للرعاية الأمريكية الكاملة، ولكن المتوارية تحت غطاء استجلاب روسيا، كونها وريث الاتحاد السوفياتي الحليف التقليدي للعرب في الصراع، كراعية مشاركة لهذا المؤتمر. فقد كانت إسرائيل تريد ضمان استبعاد كل القرارات الدولية المتعلقة بفلسطين والقضية الفلسطينية كأساس لحل الصراع. **وثانيها**، ضمان تفكيك وتفتيت الموقف العربي قبل الذهاب إلى طاولة المفاوضات، وذلك عن طريق رفض التفاوض مع العرب مجتمعين في وفد تفاوضي واحد، وإنما إيجاد متوازيات تفاوضية مع كل طرف عربي على حدة. فبهذه الطريقة يتشتت الجهد العربي على المطالب الفردية، وتستفرد إسرائيل بكل طرف، وخصوصاً بالطرف الفلسطيني الأضعف في معادلة موازين القوى، ولكن الأهم من ناحية جوهر الصراع. **أما ثالثها** فكان يستهدف إيجاد الآلية المناسبة لاستجلاب الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات، نظراً لأهمية وجودهم لفتح مجال التفاوض مع إسرائيل أمام بقية العرب، ولكن مع ضمان استثناء قيادة المنظمة الفلسطينية من الجلوس على تلك الطاولة. فإسرائيل لم تكن بعد مستعدة للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وكانت على الاعتقاد أن بالإمكان إيجاد قيادة فلسطينية من داخل الأرض المحتلة تكون طيّعة وأكثر تقبلاً للمواقف الإسرائيلية.

استطاع الوزير بيكر تأمين الاشتراطات الثلاثة[١١]. فقد كان الوضع العربي مهلهلاً وفي أشد حالات ضعفه. ويبدو أنّ الإجماع العربي الوحيد الناجم في حينه عن حرب الخليج الثانية كان على قبول التفاوض مع إسرائيل، ولكن بشكل يضمن فيه كل طرف عربي تورّط الأطراف الأخرى. وفي هذا الوضع، ومع هذه الاشتراطات المفروضة، قلقت القيادة الفلسطينية على نفسها من إمكانية أن يتمّ التضحية بها وتثبيت استثنائها من المشاركة في المفاوضات، وبالتالي استخراج قيادة جديدة من الوفد الفلسطيني المفاوض. كما قلقت هذه القيادة من أن الآلية التفاوضية التي مكّنت الجانب الفلسطيني من المشاركة في العملية التفاوضية، من خلال الانضواء تحت مظلة وفد أردني ـ فلسطيني مشترك، قد تؤول إلى تهميش الموضوع الفلسطيني وتقليص الاهتمام به تفاوضياً. ومما زاد في هذا القلق أن تثبيت المسارات التفاوضية المنفصلة فتح المجال أمام إمكانية عقد أي طرف عربي «صفقة» منفردة وسريعة مع إسرائيل، يمكنها أن تطيح مصالح الأطراف العربية الأخرى، وبخاصة الطرف الفلسطيني، نظراً لأنه الطرف الأضعف في معادلة الحل، مع أنه طرف قوي في معادلة الصراع. وكان على قيادة المنظمة أن تعمل في اتجاهين متوازيين: تثبيت موقعها وضمان عدم إزاحتها

---

(١١) بلال الحسن، «المفقود والمطلوب في مفاوضات السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣ (شتاء ١٩٩٣)، ص ٥٦ ـ ٥٩.

من جهة، وتثبيت القضية الفلسطينية الوطنية وضمان عدم إهمالها والقفز عنها تفاوضياً، من جهة ثانية.

كان انعقاد «مؤتمر مدريد للسلام إيذاناً بتفتيت الموقف العربي في مسارات تفاوضية منفصلة، يُجري كل منها مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، من دون مرجعية دولية واضحة ومحددة، سوى الرعاية المباشرة والفاعلة للولايات المتحدة، الشريك العضوي والحليف الاستراتيجي لإسرائيل. وبالفعل، انتقلت مسارات المفاوضات المتوازية سريعاً من مدريد إلى واشنطن. وبدأت القيادة الفلسطينية في تونس مباشرة مسعاها لتحقيق استقلالية القرار الفلسطيني التفاوضي عن طريق تأمين استقلال الوفد الفلسطيني المفاوض. وبالنسبة لها لم يكن ذلك ليتحقق سوى من خلال ضمان مشاركتها الرسمية في العملية التفاوضية. ولذلك لم يكن تقسيم الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك إلى وفدين منفصلَيْن، كافياً لتحقيق الغرض. وكان على القيادة الفلسطينية في تونس أن توجّه المفاوضات في واشنطن إلى طريق مسدود لتجبر إسرائيل في النهاية على فتح حوار مباشر معها. وعندما وجدت إسرائيل أن قيادة الوفد الفلسطيني المفاوض القادمة من الأرض المحتلة لا تستطيع تخطي القيادة في تونس، وتنطلق من مواقف متشددة أكثر من تلك القيادة، قامت بفتح قناة سريّة معها في أوسلو. وكانت النتيجة التوصل إلى «إعلان المبادئ»[١٢].

المعضلة الفلسطينية:
الخلل في المنطلق

لم يكن أمام قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لتأمين الاعتراف الإسرائيلي بها سوى قبولها بمسار التسوية الإسرائيلي للقضية الفلسطينية. وكان هذا المسار يقوم بالأساس على تقديم الاعتراف الفلسطيني الرسمي المسبق وغير المشروط «... بحق دولة إسرائيل في الوجود بسلام وأمن»، مع تقديم الالتزام بأن «... م.ت.ف تنبذ اللجوء إلى الإرهاب وأعمال العنف الأخرى وستتحمل مسؤولية جميع عناصر وموظفي م.ت.ف كي تضمن إذعانهم وتمنع الخروقات وتتخذ الإجراءات التأديبية بحق المخالفين»، والتأكيد على «... أن بنود الميثاق (الوطني) الفلسطيني التي تنكر على إسرائيل حق الوجود، وفقراته التي لا تتلاءم مع الالتزامات الواردة في هذه الرسالة، ستصبح ملغاة وغير سارية المفعول بعد الآن»[١٣]. وجاء كل ذلك مقابل رسالة موجهة

---

(١٢) الجرباوي، «الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي: تحليل وتقويم،» ص ٣٧.

(١٣) «وثائق إعلان المبادئ الفلسطيني ـ الإسرائيلي،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٦ (خريف ١٩٩٣)، ص ١٨٤.

إلى ياسر عرفات وقّعها اسحق رابين، رئيس وزراء إسرائيل حينئذٍ، نصّت على «... أنه في ضوء التزامات م.ت.ف الواردة في رسالتكم، قررت حكومة إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، وبدء المفاوضات مع م.ت.ف ضمن إطار عملية السلام في الشرق الأوسط»(١٤).

عكس اللاتكافؤ الوارد في الرسالتين المتبادلتين بين المنظمة وحكومة إسرائيل حالة اللاتوازن في موازين القوى بين الطرفين. ففي مقابل نبذ ماضيها على أساس أنه «إرهاب» والاعتراف بإسرائيل، لم تأخذ المنظمة من الحكومة الإسرائيلية سوى الاعتراف بتمثيلها للشعب الفلسطيني وقبولها طرفاً تفاوضياً نيابة عنه. وبقي هذا اللاتكافؤ السمة الملازمة لـ «عملية السلمية» الدائرة بين الطرفين منذ ذلك الحين وحتى الآن. فالجانب الفلسطيني قدّم اعترافاً رسمياً بإسرائيل من دون تحديد حدودها، وهي لا تزال تحتل أرضاً فلسطينية منذ عام ١٩٦٧ يطالب بها الجانب الفلسطيني لتكون إقليم الدولة الفلسطينية القادمة، ومن دون أن يكسب هذا الجانب بالمقابل اعترافاً إسرائيلياً واضحاً بالحقوق الوطنية الفلسطينية، وعلى الأقل في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وبالتأكيد، لم تكن المقايضة في الاعترافات المتبادلة عادلة أو متوازنة على الإطلاق. فمن خلال تحصيل الاعتراف الفلسطيني الرسمي المسبق وغير المشروط بحقها بالوجود والأمن، استطاعت إسرائيل أن تغلق ملف القضية الفلسطينية حتى عام ١٩٦٧ لصالحها، محوّلة بذلك الأمر الواقع إلى أمر شرعي. وليس هذا فحسب، بل استطاعت من خلال ذلك الاعتراف أن تحصر القضية الفلسطينية في مرحلة ما بعد عام ١٩٦٧، وأن تجعل من نفسها شريكاً شرعياً رئيسياً في تحديد المصير الفلسطيني ضمن محدّدات وقيود هذه المرحلة. ولكونها الطرف الأقوى في معادلة موازين القوى مع الجانب الفلسطيني، فإن شراكتها فُرضت بـ «حصة مسيطرة». ونتيجة لذلك لم تعد الأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ أرضاً محتلة، بل أصبحت بموجب قبول فلسطيني أرضاً متنازعاً عليها بين الطرفين؛ إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وبذلك، وقبل أن يدخل في عملية المفاوضات التفصيلية الهامة، أفقد الجانب الفلسطيني الرسمي نفسه ذخيرة تفاوضية هامة. وعوضاً من أن ينطلق في المفاوضات من حدّ مطالبه الأعلى (المطالبة بفلسطين وفق القرار الدولي ١٨١ على سبيل المثال)، بدأها من الحدّ الأدنى (المطالبة باستعادة الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧). ولمّا كانت أبجدية عملية التفاوض تقوم على أساس أن الطرف المفاوض لا يستطيع أن يحقق كل ما يبدأ به من مطالب، فإن الجانب الفلسطيني حكم بأن تكون حصيلة مفاوضاته أدنى من الحدّ الأدنى الذي انطلق مطالباً به. وبصيغة أخرى، لن يتمكن

(١٤) المصدر نفسه.

الجانب الفلسطيني الذي انطلق في مفاوضاته مع إسرائيل من مطلب استعادة الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة من أن يستعيد هذه المناطق بالكامل، بل إنّ عملية التفاوض ذاتها تفرض عليه أن يقبل في النهاية بتسوية حل وسط تقوم على التنازل عن أجزاء منها، سيتحدد حجمها وماهيتها بناءً على موازين القوى والعوامل المؤثرة في عملية التفاوض ذاتها. وبما أن إسرائيل هي المتفوقة في هذه المعادلة، فإن التسوية النهائية ستكون محكومة بالضوابط والمقاييس الإسرائيلية.

بعد أن تمّ وضع أمور المفاوضات في نصابها إسرائيلياً، جرى في الثالث عشر من أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٣ توقيع «إعلان المبادئ الفلسطيني ـ الإسرائيلي» في واشنطن[١٥]. ومع أنه يحمل هذا الاسم، إلا أن تفحُّص مضمون هذا «الإعلان» يدل على أنه، عدا عن ديباجة قصيرة وعامة، خلا من أي تحديد لمبادئ حل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، واستعاض منها بمجموعة من الإجراءات المدعّمة بمواعيد للتنفيذ ما لبثت أن انهارت بُعيد التوقيع، وذلك عندما أعلن إسحق رابين أن «لا مواعيد مقدّسة». ومن مراجعة مواد «إعلان المبادئ» وملاحقه يتضح أنها جاءت في مجملها عمومية وفضفاضة تحتمل التأويل والتفسير، وهما دائماً للأقوى. وبالإضافة إلى أنّ هذا «الإعلان» أخرج القضية الفلسطينية من بعديها العربي والدولي، وحصرها في «الطرفين المعنيين» فقط، فقد أدى أيضاً إلى تفتيتها إجرائياً على الصعيد الفلسطيني. فالمفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية تنقسم وفق «إعلان المبادئ» إلى مرحلتين متداخلتين، ولكن غير مترابطتين: المرحلة **الأولى** هي الأساسية، تُدعى المرحلة الانتقالية ومدتها الافتراضية خمس سنوات، تبدأ بعد ستة أشهر من دخول «إعلان المبادئ» حيّز التنفيذ، ويتمّ خلالها التفاوض على نقل صلاحيات إلى الجانب الفلسطيني تباعاً، وبالارتباط مع جدولة إعادة انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية. أما المرحلة **الثانية** فهي مرحلة المفاوضات على الحل النهائي، وتبدأ في مطلع السنة الثالثة للمرحلة الانتقالية وتستمر حتى نهاية المرحلة الانتقالية. ومن المهم الانتباه إلى أن جميع القضايا التي طالما اعتبرها الجانب الفلسطيني ركائز أساسية في القضية الفلسطينية، مثل قضايا السيادة والحدود والقدس واللاجئين والاستيطان والمستوطنات، أصبحت بموجب «إعلان المبادئ» قضايا مؤجلة لا يمكن بحثها إلا في مرحلة المفاوضات النهائية. ولكن الأمر المستغرب أن الجانب الفلسطيني أخفق في تحصيل ضمانات واضحة وفعّالة وذات صدقية يمكنه من خلالها ضمان عدم قيام إسرائيل باستغلال استمرارية احتلالها للأرض الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية لفرض أمر واقع يؤدي إلى الإجحاف سلفاً بنتيجة المفاوضات النهائية. لقد كان الجانب

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٧٥ ـ ١٨٣.

الفلسطيني على ما يبدو منتشياً بإنجاز تحقيق الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولم يأبه لضرورة التدقيق في حيثيات ومعاني وتبعات نصوص الاتفاقات التي كان الجانب الإسرائيلي يكتبها بعد عملية تمحيص وتدقيق قانوني ولغوي مضنية. ويبدو أنّ القيادة الفلسطينية اعتقدت أنّ الاعتراف الإسرائيلي بها وجلوسها على طاولة المفاوضات قبالة إسرائيل كفيل بتعديل كل «مصادر الإجحاف» التي وافقت عليها سابقاً. وكان من المهم فلسطينياً أن تتدحرج كرة الثلج، لأنها ـ كما اعتقدت القيادة الفلسطينية ـ عندما تتدحرج لا يمكن إلاّ أن تكبر.

كان ثمن قبول إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية طرفاً رسمياً مفاوضاً عن الشعب الفلسطيني باهظاً، واستلمته الدولة العبرية مُقدّماً كشرط مسبق للاعتراف والتعامل مع قيادة المنظمة. بالمقابل، كان ما استحصل عليه الجانب الفلسطيني من «إعلان المبادئ» شحيحاً، غامضاً، وغير مضمون النتائج. فالعملية التفاوضية التي حدّدها «إعلان المبادئ» بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي لتحديد مصير الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ لم يكن لها اتجاه واضح ونهاية معلومة، بل على العكس تماماً، جعل «إعلان المبادئ» هذا المصير مُعوّماً ومفتوحاً، ليس للمفاوضات فيه اتجاه واضح، أو هدف محدد، أو نهاية معلومة. أما العمومية ذات «الغموض الإيجابي» التي ضُخّت قصداً في تعابير هذا الإعلان لتُشجّع على التقاء الطرفين وبداية المفاوضات، فكان من المعلوم سلفاً بأنها تصبّ في مصلحة إسرائيل، كونها الطرف القوي والقادر خلال المسيرة التفاوضية على التحكم بتفاسيرها. وفي ما يتعلق بالقبول الفلسطيني بتأجيل بحث القضايا الأساسية في الصراع إلى مرحلة المفاوضات النهائية من دون الاتفاق على مبادئ عامة تتعلق بهذه القضايا وتتحكم بالمفاوضات اللاحقة بشأنها، والاستعاضة من ذلك بالتركيز على إجراءات قيل في حينها أنها تستهدف «تعزيز الثقة المتبادلة»، فقد أدى إلى توريط الجانب الفلسطيني في عملية تفكيك منظّم للمصير الفلسطيني من قبل الجانب الإسرائيلي، وذلك من خلال توظيف شعار إيجابي وبرّاق على المستوى الدولي اسمه «السلام».

السلطة الفلسطينية:
الفجوة بين المتوقع والواقع

لأن المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية راوحت مكانها الجولة بعد الجولة ولم تُنتج شيئاً يُذكر في واشنطن، كان من الضروري على القيادة الفلسطينية عندما تمّ الإعلان عن مفاوضات أوسلو السريّة أن تقوم بشنّ حملة إعلامية مُنظّمة ومُكثّفة تُغطّي من خلالها قصور الاتفاق الناجم عن هذه المفاوضات، وتُبرّر قبولها قضايا

واشتراطات لم يقبل بها الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن. ومع أن العملية التفاوضية كانت محكومة فلسطينياً من أساسها بتبرير «عدم وجود خيار آخر»، إلاّ أن الحملة الإعلامية المرافقة لإخراج «إعلان المبادئ» من المفاوضات السريّة إلى العلن قامت بمحاولة القفز على المقيّدات الموضوعية وركزّت على اعتبار هذا الإعلان «انتصاراً كبيراً» و«إنجازاً عظيماً»، حقق فيه المفاوض الفلسطيني «اختراقاً أساسياً» لم يكن مقدوراً عليه في مفاوضات واشنطن «العدمية».

في الحملة الإعلامية ـ التبريرية انبرى عدد كبير من مسؤولي القيادة الفلسطينية لإضفاء هالة من الإيجابية على «إعلان المبادئ». وفي أجواء احتفالية مفعمة بالتفاؤل تمّ الترويج لهذا الاتفاق في الشارع الفلسطيني داخل الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، مع إطلاق وعود غير محدودة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقق الحرية والاستقلال وتحويل هذه الأرض الفلسطينية إلى «سنغافورة الشرق الأوسط»[(١٦)]. ولما كانت توقعات فلسطينيي الأرض المحتلة، خصوصاً بعد انتفاضة طويلة وقاسية لم تؤت النتائج الإيجابية المرجوة منها، تتركز بالغالب عند الحدّ الأدنى الذي أصبح يدور حول مطلب انحسار الإجراءات والضغوط التعسفية الاحتلالية وتحسّن الظروف الحياتية الفلسطينية، فقد تلقّف هؤلاء «إعلان المبادئ» بفرحة فطرية وعشوائية كبيرة جاءت مفعمة بالأمل والرجاء بقرب تغيير الحال والأحوال. لقد كان فلسطينيو الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، بخلاف غيرهم من الفلسطينيين، بانتظار أية بارقة أمل بإمكانية تغيّر وضعهم. وعندما جاء «إعلان المبادئ» يحظى بمباركة القيادة الفلسطينية، لم يكن هناك أية إمكانية فعلية لكبح جماح «التوقعات المتنامية» وإجراء تقييم موضوعي لمتضمنات هذا الاتفاق داخل الأرض المحتلة، بل قُبل الاتفاق على ضمانة القيادة من دون أدنى تدقيق أو تمحيص. لقد كانت الغالبية العظمى لهؤلاء الفلسطينيين تريد «الخلاص» بأية طريقة ممكنة، و«إعلان المبادئ» المكفول من قبل القيادة الفلسطينية أعطاها تفاؤلاً فورياً بتحقق ذلك.

بعد التوقيع على «إعلان المبادئ» في الحديقة الخلفية للبيت الأبيض في الثالث عشر من أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٣، وحدوث المصافحة الشهيرة بين ياسر عرفات واسحق رابين، التي أوصلت التوقعات والآمال الفلسطينية وغير الفلسطينية إلى ذروتها، بدأت عملية تحوّل القيادة الفلسطينية إلى سلطة وطنيّة تأخذ مجراها العملي. وجرت هذه العملية في مسارين متوازيين ومتداخلين، كلاهما يؤثر في الآخر ويتأثر به، ونتيجتهما تُحدّد ليس فقط الوضعية الفلسطينية العامة، وإنما المصير الفلسطيني

---

(١٦) علي الجرباوي، «حول معضلة «السلطة الوطنية الفلسطينية»،» دراسات عربية، السنة ٣١، العددان ١١ ـ ١٢ (أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥)، ص ٢٤.

أيضاً. المسار **الأول** يتعلق بإجراء المفاوضات التفصيلية مع إسرائيل وترجمة الوعود البرّاقة التي قطعتها القيادة الفلسطينية على نفسها للشعب الفلسطيني في مجال العملية السلمية إلى واقع ملموس. أما المسار **الثاني** فيختصّ بالأداء الذاتي في مجال إعادة ترتيب الوضع الفلسطيني الداخلي على مختلف المستويات والصعد، من ترميم لأوجه الدمار الممنهج الذي مارسته سلطة الاحتلال الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧، إلى إقامة نظم وهياكل وبنى عصرية حديثة وقادرة على تخطي الفجوة الموجودة ومواكبة التطور وتلبية الاحتياجات المتنامية نتيجة نشر القناعة بانتهاء الاحتلال الإسرائيلي وبداية «عهد السلام».

المفاوضات التفصيلية: لم تأتِ «رياح» المفاوضات التفصيلية بما تشتهي «السفن» الفلسطينية. فجميع ما جرى من مفاوضات بعد توقيع «إعلان المبادئ» يمكن أن يُلخّص بأنه متوالية من الاشتراطات الإسرائيلية المتنامية يقابلها استجابات فلسطينية متلاحقة، أطاحت بمجملها ليس فقط ما نصّ عليه «إعلان المبادئ» من إجراءات، وإنما المبادئ والأسس التي كان من الممكن أن توصل ـ لو تمّ الأمر بصورة مختلفة ـ إلى تسوية سياسية مقبولة للصراع.

مع أن المعضلة الفلسطينية تكمن منذ البداية في الخلل الكامن في «إعلان المبادئ»، إلاّ أنّ «التفاؤل الاعتباطي» الفلسطيني الذي تبع هذا الإعلان، وأنتج اعتقاداً خاطئاً بأن جميع مرتكزات تحقيق حلّ للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي قد أُرسيت ولم يبقَ سوى الاتفاق على تفاصيل التنفيذ، أدى إلى الوقوع في سلسلة متتالية من الأخطاء التفاوضية التي نجم عنها استفحال الخلل وتراكم النتائج السلبية. لقد كانت نتيجة المبالغة في التفاؤل والاطمئنان على المستقبل الفلسطيني بعد توقيع «إعلان المبادئ» أن حكمت المفاوضات اللاحقة من قبل الجانب الفلسطيني بثلاثة عوامل سلبية[١٧]. **أولها**، غياب المهنية التفاوضية عن طريق ضمّ العديد من الأشخاص، لاعتبارات سياسية وليس التخصص والكفاءة المهنية، إلى الوفود التفاوضية المختلفة. فقد أصبح التفاوض سمة المرحلة، وأضحى الاشتراك في المفاوضات يضفي «مكانة» على المشترك. وفي حين شدّد الجانب الإسرائيلي على الجوانب القانونية التي حرص من خلالها على تثبيت مواقفه واشتراطاته، انصّب الاهتمام الفلسطيني على الشكليات السياسية. وكانت النتيجة تقديم العديد من التنازلات الفلسطينية غير الضرورية أو المبررة في المرحلة التفاوضية التي أعقبت «إعلان المبادئ». وثانيها، عشوائية التفاوض

---

(١٧) علي الجرباوي، «البعد الفلسطيني ـ الإسرائيلي للصراع منذ أوسلو حتى الآن،» ورقة قدمت إلى: ندوة صراع القرن: «الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام»، منتدى عبد الحميد شومان الثقافي، عمّان، ١٩ ـ ٢١/٥/١٩٩٨، ص ١٢ ـ ١٥.

بعد أن تمكن الجانب الإسرائيلي من تفتيت العملية التفاوضية من الجانب الفلسطيني إلى محاور وموضوعات ومستويات متعددة. وبإيجاد العديد من اللجان والمجموعات التفاوضية المختلفة، وإجراء المفاوضات في أماكن وأوقات مختلفة، استطاع الجانب الإسرائيلي التحكم بها كونه امتلك دائماً «غرفة عمليات» تفاوضية، في حين افتقر الجانب الفلسطيني لذلك. ولأن المعلومات المستخدمة في عملية التفاوض كانت في جلّها إسرائيلية المصدر، بقي الأداء الفلسطيني في مجمله محكوماً بإطار هذه المعلومات. وكان من الطبيعي أن يقبل الفلسطينيون في نهاية المطاف بالمنطلقات التفاوضية الإسرائيلية، وبالتالي بالنتائج المترتبة على ذلك في جميع المحاور التفاوضية(١٨). **وثالثها**، إهمال التفاصيل التفاوضية والتركيز عوضاً من ذلك على العموميات. ويبدو أن الثقة الفلسطينية بأن كرة الثلج لا يمكن إلا أن تكبر بعد أن تبدأ بالتدحرج أدت إلى عدم إيلاء التفاصيل أهمية كبيرة. بالمقابل، كانت التفاصيل أهمّ ما انكبَّ عليه الجانب الإسرائيلي الذي وظّف العملية التفاوضية من أجل ضمان تثبيت تفاصيل قانونية محكمة ودقيقة تمنع انسياب الوضع الفلسطيني تلقائياً على شكل أو واقع يخرج في نهاية المطاف عن نطاق المقبول به أو المسيطر عليه إسرائيلياً. وكان إهمال التدقيق في التفاصيل واستقراء أثرها في النتائج الفعلية لعملية المفاوضات من أهم المنزلقات التي وقع بها الجانب الفلسطيني، كونها أدت إلى تنازلات بالغة الأهمية والأثر في تحديد الشكل النهائي لحل القضية الفلسطينية من خلال هذه العملية التفاوضية.

في حين أنّ القرار السياسي المتعلق بالمفاوضات انحصر بصورة فعلية عند الجانب الفلسطيني في قمة الهرم، أي عند الرئيس عرفات، الأمر الذي لم يترك مجالاً كبيراً للمناورة والمراوغة، فإن الجانب الإسرائيلي ترك لنفسه فسحة تفاوضية من خلال تقسيم الأدوار داخل الحكومة، وبين الحكومة والكنيست، وبين المؤيدين والمعارضين لـ «مسيرة السلام». وفي حين أُخرجت العملية التفاوضية من خضم العملية السياسية الفلسطينية، كانت هي خضم العملية السياسية الإسرائيلية. ومن خلال ذلك استطاع الإسرائيليون إقناع الفلسطينيين والعالم برمّته أن موضوع المفاوضات شائك إسرائيلياً. ومن خلال ذلك أصبح الوضع الإسرائيلي جزءاً من الاعتبارات التفاوضية الفلسطينية، وحتى العربية والدولية. ولكن لم يحدث العكس، إذ لم يستطع الجانب الفلسطيني أن يفرض الوضع الفلسطيني الداخلي ليكون جزءاً من الاعتبارات التفاوضية الإسرائيلية.

---

(١٨) كان من المدهش مراقبة دهشة الرئيس عرفات عندما بدأ يوقّع ملاحق اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا، والذي تمّ التوقيع عليه في ٤/٥/١٩٩٤ في القاهرة، الأمر الذي يدلّ على أنه يراها لأول مرة، ولم يقبل بما رأى. وقد توقف حفل التوقيع لبرهة قصيرة من الزمن عاد بعدها عرفات ووقع الاتفاق وملاحقه.

فالجانب الإسرائيلي فرض ضرورة احترام تنوّع اتجاهاته وآرائه السياسية على الجانب الفلسطيني. أما الجانب الفلسطيني فحاول جاهداً أن يهمّش تنوع اتجاهاته السياسية، وأن يبدو موحداً في دعم مسعى «السلام» الاستراتيجي.

بعد تلكؤ تفاوضي مدروس من قبل إسحق رابين وحكومته، استهدف إطاحة مبدأ الالتزام بالمواعيد المذكورة في «إعلان المبادئ»، وتمّ من خلاله تكثيف الإجراءات التهويدية العملية للقدس والضفة تحديداً، جرى في التاسع من شباط/فبراير عام ١٩٩٤ توقيع اتفاقين جزئيين بين الفلسطينيين والإسرائيليين. تعلّق **الاتفاق الأول** بتحديد مساحة منطقتي الحكم الذاتي في أريحا وقطاع غزة[١٩]. وبالإضافة إلى القبول بتقليص مساحة أريحا إلى «جيب» أصغر بكثير من المطالبة الفلسطينية، تنازل الجانب الفلسطيني عن مساحة تبلغ حوالى ٤٠ بالمئة من قطاع غزة لتبقى تحت السيطرة الإسرائيلية، ومن دون أدنى ضمانة بتجميد العمليات الاستيطانية في هذه المنطقة. وعلاوة على ذلك، تمّ منح الإسرائيليين حقّ المرور في طريق يقطع منطقة مدينة أريحا من الشمال إلى الجنوب، وحقّ الإشراف على كنيس يهودي أقيم فيها. وعدا عن أن الجانب الإسرائيلي ضمن من خلال كل ذلك عدم المساس بأي من تجمعاته الاستيطانية، وثبّت منذ بداية المفاوضات التفصيلية مبدأ الإبقاء على المستوطنات في الأرض الفلسطينية، فإنه أبقى لنفسه أيضاً مدخلاً للبقاء في المناطق التي «أعاد الانتشار» منها. أما **الاتفاق الجزئي الثاني** فتعلّق بالترتيبات الأمنية على المعابر في غزة وأريحا[٢٠]. واستطاعت إسرائيل من خلاله أن تقتنص اعترافاً فلسطينياً بمسؤوليتها الأمنية الكاملة عن «الحدود الدولية»، وذلك مقابل تولّي الجانب الفلسطيني مسؤولية إدارية وتنظيمية جزئية، منقوصة، ومحددة.

في الرابع من أيار/مايو ١٩٩٤، وبعد أكثر من شهرين بقليل على مذبحة الخليل، تمّ في القاهرة توقيع اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا[٢١]. واستمرارياً للنمط السابق قنّن الاتفاق الصلاحيات والسلطات الفلسطينية، بينما أعطى قسطاً وفيراً منها للجانب الإسرائيلي. ويمكن اعتبار أن تحقيق الموازاة التكافئية من الناحيتين القانونية والقضائية بين قسمين أحدهما فلسطيني والآخر استيطاني يهودي داخل الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ أهم نتائج هذا الاتفاق. فبموجب

---

(١٩) انظر نصّ الوثيقة في: «وثائق مفاوضات السلام،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٧ (شتاء ١٩٩٤)، ص ٢٠٩ ـ ٢١١.

(٢٠) انظر نصّ الوثيقة في: المصدر نفسه، ص ٢١١ ـ ٢١٥.

(٢١) انظر نصّ الوثيقة في: «وثائق مفاوضات السلام،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٨ (ربيع ١٩٩٤)، ص ٢٥٥ ـ ٢٦٤.

هذا الاتفاق أصبح لإسرائيل ولاية قانونية على «المستوطنات والمنشآت العسكرية» من دون تحديد واضح لمساحتها. وفي حين منح الاتفاق «... تطبيق القانون الإسرائيلي على أي شخص من الإسرائيليين»، اشترط على السلطة الفلسطينية أن تُبقي قوانينها «... مطابقة لنصوص هذا الاتفاق وأحكامه»، وقيّدها من خلال الإبقاء على سريان القوانين والأوامر العسكرية الإسرائيلية»... ما لم يتمّ تعديلها أو إلغاؤها طبقاً لهذا الاتفاق». وفوق ذلك، حقق الاتفاق الموازاة التكافئية بين الطرفين أيضاً في مجال تسوية الخلافات والنزاعات بينهما، إذ اشترط موافقة الطرفين المسبقة على الآلية والكيفية التي تخضع لها هذه التسوية. وبالتالي ضمن الاتفاق لإسرائيل بصورة قاطعة عدم تدخل أي طرف خارجي في عملية المفاوضات ونتائجها. وبالإضافة إلى فرض عدم ملاحقة السلطة الفلسطينية للمتعاونين من الفلسطينيين مع السلطة الإسرائيلية المحتلة، فإن الاتفاق حرّر إسرائيل من تحمّل أي عبء مالي يمكن أن يقع عليها مستقبلاً لأي فلسطيني عن الفترة التي سبقت نقل السلطات إلى السلطة الفلسطينية. وفي هذا المجال نصّ الاتفاق على أنه «إذا قرّرت أي محكمة أو جهة قضائية تقديم تعويض من إسرائيل... يتعيّن على السلطة الفلسطينية أن تسدّد هذا التعويض كاملاً لإسرائيل».

يُلاحظ أن التفاصيل التفاوضية بدأت تنتج في الجانب الفلسطيني تراجعات هامة راكم عليها الإسرائيليون أولاً بأوّل، وألحقوا بسببها تآكلاً مستمراً بالموقف الفلسطيني.

ويبدو جلياً أن الاهتمام بالتفاصيل خلال العملية التفاوضية لم يكن من النقاط التي تمّ التركيز عليها فلسطينياً، بل كان هناك دائماً قناعة بأن كل التفاصيل الإسرائيلية سيتمّ تخطّيها والتغلب عليها فلسطينياً في مرحلة مستقبلية قادمة. ولكن هذه القناعة بقيت تفتقر إلى أدنى ترجمة فعلية تُنتج إيقافاً للاختراقات التفاوضية الإسرائيلية، وتمّ دائماً من قبل السلطة الفلسطينية تهجير «المستقبل» إلى الأمام، وتبرير الانتظار.

لم تشهد الفترة بين أيار/مايو ونهاية ١٩٩٥ الكثير من النشاط التفاوضي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بل شهدت بالمقابل عدم الالتزام الإسرائيلي بتنفيذ إجراءات مُتّفق عليها سابقاً. فانتخابات المجلس الفلسطيني لم تتمّ في موعدها المحدّد، كما لم يقم الجيش الإسرائيلي بـ «إعادة الانتشار» وفقاً للجدولة الزمنية المتفق عليها في «اتفاق أوسلو». وبالمقابل، استمرت السلطة الإسرائيلية المحتلة في تنفيذ برنامج أصبح كتوماً، ولكن استمر مكثّفاً، للاستيطان التهويدي للأرض الفلسطينية[٢٢]. فقد بدأت

(٢٢) خالد عايد، «حُمّى الاستيطان في الضفة الغربية تستبق إعادة الانتشار،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٢ (ربيع ١٩٩٥)، ص ١١٤ ـ ١٢٠.

الحكومة الإسرائيلية بشق شبكة طرق، سمّيت اعتباطاً «التفافية»، لربط المستعمرات اليهودية في الضفة والقطاع بإسرائيل. وبدأت هذه المستعمرات بالنمو والتضخم تحت حجّة مواجهة احتياجات الزيادة الطبيعية للمستوطنين. وجرى كل ذلك في إطار عملية مستمرة ومتصاعدة لمصادرة الأراضي الفلسطينية. وتحت شعار «العملية السلمية» بدأ الفلسطينيون في الضفة والقطاع يواجهون واقعاً يزداد تقييداً وصعوبة يوماً بعد يوم، وأصبحوا يفقدون الأمل «الأوسلوي» تدريجياً. وبدأت علامات الإحباط والعبثية السياسية في البروز.

بعد تلكؤ إسرائيلي بسبب تفجيرات فلسطينية في تل أبيب وبيت ليد، وعلى رغم تردّد رابين وتشككه، تمّ في واشنطن بتاريخ الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٥ توقيع الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة[٢٣]. وكان أهم ما تضمنته هذه الاتفاقية التي نسخت كل الاتفاقيات التي تمّت بين الطرفين بعد أوسلو، تحصيل إسرائيل لقبول فلسطيني رسمي بتقسيم الضفة الغربية (من دون القدس المستثناة إسرائيلياً من الأصل) إلى ثلاث مناطق أصبحت تُعرف بـ (أ) و(ب) و(ج)، وإعادة جدولة عملية انتشار الجيش الإسرائيلي منها على أربع مراحل جديدة، إحداها تأتي قبل تنصيب المجلس الفلسطيني، والثلاث الأخرى تأتي تالياً لذلك التنصيب، وعلى مدار ثمانية عشر شهراً.

تُعتبر موافقة السلطة الفلسطينية على تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق تختلف فيها صلاحيات سلطة الاحتلال الإسرائيلية من أهم الأخطاء التي ارتكبها الجانب الفلسطيني في عملية التفاوض. فمع أن التبرير الفلسطيني لهذه الموافقة ارتكز على أنها جاءت لتسهيل وتسريع عملية «إعادة الانتشار» الإسرائيلية في الضفة الغربية، إلا أنّ خُلوّ الاتفاقية من الضمانات الفعلية التي تُلزم إسرائيل باحترام تنفيذ الجدولة الزمنية لهذه العملية بمراحلها المتابعة، ووجود سوابق إسرائيلية بعدم الالتزام بالمواعيد، وضع الموافقة الفلسطينية رهن التصرف الإسرائيلي المنفرد بكل متعلّقات مسألة «إعادة الانتشار». وأصبح موضوع ضمان «الأمن» الإسرائيلي المدخل الوحيد لكل ما تبقى من مفاوضات لاحقة مع إسرائيل. وبما أن الموقف الإسرائيلي تمترس حول أن إسرائيل أدرى بشؤون أمنها، فقد أصبحت نسب إعادة الانتشار في هذه المناطق الثلاث تُشكّل مجمل محور العملية التفاوضية اللاحقة.

استطاعت إسرائيل من خلال هذه الاتفاقية، إذن، أن تحتفظ لنفسها بصلاحية

(٢٣) انظر نصّ الوثيقة في: **سلسلة الوثائق الفلسطينية**، رقم ٦ (القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، ١٩٩٦).

تحديد نسبة المساحة التي ستقوم قواتها العسكرية بتسليمها إلى الجانب الفلسطيني. واتضح لاحقاً أنها نسبة ضئيلة جداً لأن منطقة (ج) شملت مساحة ما يقارب ثلاثة أرباع الضفة، وتمّت الموافقة الفلسطينية على استثنائها من الولاية الجغرافية للمجلس الفلسطيني كلّياً. وفوق ذلك، ضمنت الاتفاقية للجانب الإسرائيلي تسيير دوريات مشتركة في جميع المدن الفلسطينية التي سيتم فيها إعادة انتشار وتسليم الصلاحيات إلى الجانب الفلسطيني. وتمّ في الاتفاقية أيضاً تحصيل الموافقة الفلسطينية على تقسيم مدينة الخليل إلى منطقتين (خ ١) و(خ ٢)، على أن تتم عملية إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية من منطقة (خ ١) بعد ستة أشهر من توقيع الاتفاق. وتضمنت الاتفاقية أيضاً تعليمات مفصّلة تحدّد البناء الفلسطيني ضمن مواصفات واشتراطات مقيّدة في مناطق مختلفة ومحدّدة على الخرائط المتعدّدة. وإضافةً إلى ذلك، احتوت الاتفاقية على تفصيلات دقيقة بشأن قضية «العبور الآمن» من الضفة الغربية إلى قطاع غزة، وبشكل يجعل مسألة «الوحدة الجغرافية» للمنطقتين، والتي اشتمل عليها «اتفاق أوسلو» وديباجة هذه الاتفاقية الأخيرة، مسألة نظرية محضة. وبالتالي، استطاع الإسرائيليون إضافة تقييدات عديدة إلى كل التقييدات التي كانوا قد استطاعوا فرضها سابقاً، وتمكنوا من حصر إمكانيات وحدة المناطق الفلسطينية، ليس فقط بين الضفة وغزة، وإنما داخل الضفة الغربية أيضاً. لقد وضعت هذه الاتفاقية أساساً قانونياً فوق الحالة الموضوعية السائدة في الضفة لتشكيل «كانتونات» تعزل المناطق التي سيتم تسليمها للجانب الفلسطيني ليس فقط عن إسرائيل في حدود ١٩٤٨، وإنما بعضها عن بعض وعن المناطق التي ستحتفظ بها إسرائيل مرحلياً في الضفة بحجة الحفاظ على أمن «المستوطنات والمنشآت العسكرية»، ليتحوّل ذلك الاحتفاظ المرحلي إلى شكل نهائي بعد المفاوضات النهائية.

يجدر الانتباه إلى أن إسرائيل لم تتخل في هذه الاتفاقية عن أي موقع استيطاني، بل قامت بتثبيتها جميعاً بموافقة «مرحلية» فلسطينية. وبذلك تمّ منح الشرعية لوجود مجموعتين سكانيتين مختلفتين إثنياً، فقانونياً، في الضفة الغربية. **الأولى** فلسطينية تسري عليها صلاحيات السلطة الفلسطينية في منطقة (أ)، والتي تبقى منقوصة من الناحية الأمنية في مناطق (ب)، ومعدومة في مناطق (ج). **والثانية** إسرائيلية تتشكّل من المستوطنين وبقية الإسرائيليين، وتسري عليها سلطة وصلاحية إسرائيلية محضة، حتى في المجال الجنائي، إذ تنصّ الاتفاقية أنه «تحت أي ظرف من الظروف لن يتم اعتقال إسرائيليين أو وضعهم في الحجز أو السجن من جانب السلطات الفلسطينية»[٢٤].

---

(٢٤) «بروتوكول حول إعادة الانتشار والإجراءات الأمنية،» في: المصدر نفسه، المادة رقم (١١)، ص ٧٧.

وبالتالي تكون إسرائيل قد استطاعت تحت غطاء المفاوضات أن تُشرّع الوجود الاحتلالي ـ الإسرائيلي في الضفة الغربية، وأن تبدأ بعملية الضمّ الفعلي لأجزاء كبيرة منها. لقد كانت إسرائيل في هذه الاتفاقية تضع المعالم الرئيسية وتحدّد المنطلقات الأساسية لخريطة الوضع النهائي للحلّ الإسرائيلي للقضية الفلسطينية.

أدى توقيع هذه الاتفاقية إلى تصاعد التوتر داخل إسرائيل، مؤدياً إلى اغتيال إسحق رابين في الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٥. وعندما استلم شمعون بيريس رئاسة الحكومة حاول مداراة اليمين الإسرائيلي عن طريق تعويم موقفه بشأن مستقبل الضفة الغربية تحديداً، وذلك لأهميتها للمستوطنين، وأهميتهم في الانتخابات القادمة. ولكن الجانب الفلسطيني لم يُعر كثير اهتمام للتحوّل الذي طرأ على سياسية الحكومة الإسرائيلية في أعقاب مقتل رابين. فقد ساد الاعتقاد أن شمعون بيريس سيكون أكثر ليناً في المفاوضات، خصوصاً وأن ذراعه السياسي الأيمن يوسي بيلين كان يجري اتصالات سريّة أعطت الانطباع بأن تقدّماً سريعاً وملموساً سيتمّ في هذا الاتجاه. ولم يساور الجانب الفلسطيني أدنى شك في أن صدمة الشارع الإسرائيلي بمقتل رابين ستؤدي إلى فوز بيريس تلقائياً في الانتخابات القادمة[٢٥].

لم يقم بيريس في أثناء انتظار الانتخابات الإسرائيلية سوى بإعادة الانتشار من المدن الفلسطينية الست، وتمّ جرّاء ذلك تحويل ما مساحته ٢,٨ بالمئة من مساحة الضفة الغربية لتصبح منطقة (أ). وبعد تفجيرات وقعت في القدس وعسقلان وتل أبيب في أواخر شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس ١٩٩٦، رفض بيريس الالتزام بإعادة الانتشار في مدينة الخليل. وبقيت السلطة الفلسطينية تنتظر معوّلة على نتائج الانتخابات الإسرائيلية المقبلة. وكانت الصدمة عليها كبيرة عندما نجح بنيامين نتنياهو، وحصل التحالف اليميني على أغلبية في مقاعد الكنيست الإسرائيلي[٢٦]. وبدأ القلق الحقيقي، وربما لأول مرّة، يساور الجانب الفلسطيني الذي كان يظن أن «اتفاق أوسلو» مُحصّن، وغير قابل للتغيير أو النقض من جانب إسرائيل. لقد كانت القيادة الفلسطينية قد عوّلت بشكل مبالغ فيه على معسول وعود قطعتها شخصيات من حزب العمل وحلفائه في إسرائيل، توطّدت علاقاتها الشخصية مع شخصيات قيادية فلسطينية، حتى اختلط الأمر عند الجانب الفلسطيني، وللدرجة التي وصل فيها

---

(٢٥) أحمد خليفة، «حزب العمل عشية الانتخابات: عودة إلى «الحل الإقليمي»؟،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٦ (ربيع ١٩٩٦)، ص ١٥٥.

(٢٦) انظر: «عودة الليكود للسلطة: النتائج والتوقعات،» (ملف)، السياسة الفلسطينية، العدد ١١ (صيف ١٩٩٦)، ص ٦ ـ ٨٥، وسمير عوض، «تقرير: تطورات الموقف في فلسطين،» السياسة الفلسطينية، العدد ١١ (صيف ١٩٩٦)، ص ١٣٦ ـ ١٤٠.

الاعتقاد بعدم إمكانية حدوث انقلاب انتخابي في إسرائيل. وعندما وقع هذا الانقلاب فقد الجانب الفلسطيني بوصلة المفاوضات.

بدأ نتنياهو منذ استلم دفّة الحكم بمحاولة جادة لإعادة عقارب «أوسلو» إلى الوراء. فمنذ حملته الانتخابية صرّح بأنه «... لا يعترف باتفاقات أوسلو، بل بالواقع الذي أوجدته»، مضيفاً أن حكومة برئاسته «... ستحاول أن تغيّر الواقع من داخل الواقع، وأن تُقلّص الخسائر التي نجمت فعلاً عن هذه الاتفاقات»[٢٧]. ولفرض أجندته على العملية التفاوضية أعاد نتنياهو عملية المفاوضات مع الجانب الفلسطيني إلى الوراء مطالباً الفلسطينيين بتنفيذ «كامل التزاماتهم» والحفاظ على «أمن إسرائيل» والقضاء على «البنية التحتية للإرهاب». وبقي كذلك يماطل في لقاء الرئيس عرفات حتى أصبح موضوع اللقاء واستمرار المفاوضات مطلباً فلسطينياً رئيسياً. وبالمقابل، أطلقت الحكومة الإسرائيلية الجديدة العنان لحملة استيطان مكثفة في مختلف مناطق الضفة الغربية، وحول مدينة القدس تحديداً[٢٨]. وعدا عن تنفيذ مبتور لإعادة انتشار محدود في مدينة الخليل، لم يحرّك نتنياهو ساكناً في العملية التفاوضية التي بقيت تراوح مكانها[٢٩]. وعلى رغم جميع المحاولات الفلسطينية، والتدخلات العربية والدولية، بقي نتنياهو، ومن منطلق الادعاء بالحفاظ على «الأمن» الإسرائيلي، يُصرّ على تغيير «اتفاق أوسلو» وما تضمنته «الاتفاقية المرحلية» من إجراءات، وذلك من خلال رفض تنفيذ مرحلتي «إعادة الانتشار» والإصرار على جمعهما في مرحلة واحدة لا تزيد فيها نسبة الأراضي التي سيتمّ تحويلها إلى الجانب الفلسطيني عن ٩ بالمئة والتشديد على ضرورة الانتقال الفوري إلى مفاوضات المرحلة النهائية.

ولكسر الجمود المستمر في العملية التفاوضية، تمّ بعد تدخُّل إجرائي من رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير عقد «مؤتمر لندن» في مطلع أيار/مايو عام ١٩٩٨. وبعد اجتماعات منفردة بين وزيرة الخارجية الأمريكية مع كل من الرئيس عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي، لم تستطع أولبرايت إقناع نتنياهو بقبول مبدأ «إعادة انتشار» من نسبة ١٣,١ بالمئة من أراضي الضفة الغربية، وذلك بعد أن أعلنت السلطة الفلسطينية موافقتها على هذه النسبة في إطار «مبادرة أمريكية» غير معلنة رسمياً. وبإخفاق المؤتمر

---

(٢٧) نقلاً عن: خالد عايد، «الليكود عشيّة الانتخابات: المقاربة السياسية التكتيّة والولادة العسيرة لائتلاف اليمين،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٦ (ربيع ١٩٩٦)، ص ١٦٨.

(٢٨) عزمي بشارة، «استراتيجية الحكومة الإسرائيلية التفاوضية مع الفلسطينيين،» **السياسة الفلسطينية** (خريف ١٩٩٦)، ص ١٩٦ ـ ٢٠٨.

(٢٩) انظر نصّ الاتفاق في: «وثائق مفاوضات السلام،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣٠ (ربيع ١٩٩٧)، ص ١٦٧ ـ ١٨٠.

تباهى مسؤول في ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن نتنياهو «... نجح بتجاوز مسيرة أوسلو، وأثبتت المباحثات (في لندن) تحقيق الهدف الاستراتيجي لنتنياهو وهو وقف مسيرة أوسلو،» واستطرد قائلاً إنه «عوضاً عن نقل معظم مناطق الضفة الغربية للسلطة الفلسطينية خلال عام ونصف العام، نوجد في وضع نسيطر فيه على معظم المناطق قبل بدء المداولات حول التسوية الدائمة. لقد أوقفنا مسيرة تقديم التنازلات ونجحنا في إبقاء معظم المنطقة بأيدينا من دون أن يعتبرنا أحد منتهكين للاتفاق»[٣٠].

لقد أضحى جلياً أن مسيرة أوسلو أخفقت في أن تُؤتي النتائج التي كانت مأمولة منها فلسطينياً. فـ «رياح» هذه المسيرة جرت بما تشتهي «السفن» الإسرائيلية، وتم تطويع الموقف الفلسطيني إسرائيلياً في إطار سياسة «الخطوة خطوة» الاستنزافية. وبعد مضي ما يقارب خمس سنوات على توقيع «اتفاق أوسلو» وإطلاق شعار «السلام»، لا يزال الاحتلال الإسرائيلي جاثماً على الضفة والقطاع، يعيث فيها استيطاناً وتهويداً، ويتحكم بالأمن فيها والمعابر التي تصلها بالعالم الخارجي، ويفرض عليها سيادة الأمر الواقع. كل ذلك مقابل التخلص من الاستمرار في تحمّل عبء «السكان» الفلسطينيين وتحميله إلى السلطة الفلسطينية التي تسيطر على معازل مدينية لا تتجاوز مساحتها ٣ بالمئة من مساحة الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. ويبدو واضحاً من تطور الأوضاع السياسية وتكثيف إسرائيل ممارستها لسياسة الأمر الواقع الاستيطانية أن إمكانية تحقيق انفراج تفاوضي قريب يؤدي إلى تغيّر الصورة القاتمة الحالية آخذةٌ بالخبوّ السريع.

يعتبر المأزق الذي آلت إليه «المسيرة السلمية» و«العملية التفاوضية» مأزقاً للسلطة الفلسطينية. فمنذ توقيع القيادة الفلسطينية على «اتفاق أوسلو»، ومن ثم إقامة السلطة الفلسطينية، تمّ التركيز الفلسطيني الرسمي على «التبشير» بـ «العهد الجديد». وبعد النشوة والترويج بقرب الخلاص وتحسّن الحال والأحوال ودنو انتهاء محنة الاحتلال والحصول على الحرية والاستقلال، بدأت «المسيرة العكسية» للمفاوضات تبدو واضحة للعيان. ونتيجة لذلك بدأ فلسطينيو الأرض المحتلة يستشعرون عمق الأزمة وضعف السلطة التي أعطتهم آمالاً عريضة، ولكنها لم تتمكن من الوقوف بصلابة أمام الصلف الإسرائيلي، فأخذ سقف المطالب الفلسطينية بالهبوط والتراجع التدريجي لدرجة أفقدت الكثير من الفلسطينيين، وخصوصاً في الأرض المحتلة، الأمل بإمكانية تحقق الوعود التي أُغدقت عليهم سابقاً. ومع إجراءات الإغلاق الإسرائيلية والحدّ من حريّة الحركة الفلسطينية وسوء الوضع الاقتصادي، أدى تراجع الأداء الفلسطيني التفاوضي وتعثُّر مسيرة المفاوضات عن إعطاء نتائج إيجابية كانت مأمولة ومتوقعة إلى تفشي خيبة أمل

(٣٠) القدس، ١٩٩٨/٥/٧.

بين الفلسطينيين، ليس فقط من ضعف مردود «العملية السلمية»، وإنما من الموقف والأداء التفاوضي الفلسطيني. لقد أدت متوالية التراجعات الفلسطينية في عملية المفاوضات، والمقرونة بازدياد حدّة الغطرسة الإسرائيلية واتساع رقعة الاستيطان، إلى التأثير سلبياً على قوة دفع مشاعر «الكرامة الوطنية» الفلسطينية. وبدأ الفلسطينيون، ولو بشكل بدأ مستتراً وأخذ يتكشّف تدريجياً، يحمّلون السلطة الفلسطينية جانباً أساسياً ورئيسياً من الإخفاق الذي حاق بالمفاوضات. وبالتأكيد، تضرّرت العلاقة التي تربط هذه السلطة بالمجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، إذ زال عنها جزء كبير من «هالة التقديس» التي كانت تحظى بها عندما كان شخوصها بالخارج، أو حتى خلال فترتها الأولى في البلاد. لقد فقد «السلام» بريقه في أعين فلسطينيي الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، ومع فقدان هذا البريق خسرت السلطة الفلسطينية جزءاً هاماً من مكانتها لديهم، وبخاصة وهم يراقبون تراجعات مواقفها بشكل متواصل في المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي.

الأداء الذاتي: لم يكن السبب الكامن وراء الخسارة التي لحقت بمكانة السلطة الفلسطينية بين الفلسطينيين أحادي الجانب، يختصّ فقط بضعف الموقف التفاوضي وسوء إدارة العملية التفاوضية، بل كان السبب مزدوجاً، يصل السلبيات على الصعيد التفاوضي بسلبيات في مجال الأداء الذاتي، الأمر الذي أدى إلى تراكم في الامتعاض بين المواطنين من ناحية، وإلى احتقان الحالة الفلسطينية بشكل إجمالي من ناحية أخرى[٣١].

أدّت عملية المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ابتداءً من «مؤتمر مدريد للسلام»، مروراً باتفاق أوسلو حول «إعلان المبادئ»، وحتى الوصول إلى المفاوضات التفصيلية وما نجم عنها من اتفاقات، إلى حدوث شرخ وانقسام مستديمين في الموقف الفلسطيني بين التأييد والمعارضة. ومع أن فرصة خاطفة لاحت عند بداية قيام السلطة الفلسطينية لإمكانية تخطي حالة الاستقطاب التي مزّقت مرونة النسيج السياسي الفلسطيني، وإحلال تفاهمات عملية جديدة لرأب الصدع السياسي، إلا أن الفرصة سرعان ما تداعت تحت وطأة مجموعة من الضغوط المختلفة. وكان من أهم هذه الضغوط الاختلال الواضح في العملية التفاوضية لصالح الجانب الإسرائيلي على الجانب الفلسطيني، وعدم الالتزام الإسرائيلي بما عوّل عليه الجانب الفلسطيني من التزامات تم الاتفاق بشأنها وكان تنفيذها سيعطي «العملية السلمية» دفعة حيوية ويضمن للسلطة الفلسطينية تنامياً داخلياً في التأييد، وتصاعد المطالبة الإسرائيلية التي

---

(٣١) انظر: الجرباوي، «حول معضلة «السلطة الوطنية الفلسطينية»،» ص ٢١ ـ ٣٠.

لقيت أصداءً غربية بضرورة تنفيذ السلطة الفلسطينية لالتزامات قطعتها على نفسها في مجال «محاربة الإرهاب» وضمان أمن إسرائيل. وقد أدّت هذه العوامل مجتمعة إلى وقوع السلطة الفلسطينية في فخ مجاراة المطالب الإسرائيلية على أمل أن يؤدي ذلك إلى تحفيز الجانب الإسرائيلي على السير قُدماً في العملية التفاوضية، علّ ذلك يقود إلى الإيفاء بما تعهد به الإسرائيليون في الاتفاقات المتتابعة، وبالتالي يمنح السلطة الفلسطينية الفرصة أمام المواطنين لمراكمة الإنجازات، مهما كانت محدودة، وخصوصاً أن الوعود السابقة التي أُعطيت لهم من قبلها كانت كثيرة وعظيمة.

جرّاء ذلك، بدأت السلطة الفلسطينية في التشدّد التدريجي في محاولتها بسط سيطرتها، وبخاصة الأمنية، داخل المناطق الخاضعة لسيطرتها. وقد أدى ذلك إلى تعاظم دلالات مفهوم «الأمن» عند الجانب الفلسطيني، وتمّ التعبير عن ذلك بإيجاد العديد من الأجهزة الأمنية ومنحها مساحة متنامية من حرية التصرف والحركة داخل الساحة الفلسطينية. وكانت النتيجة أن بدأت هذه الأجهزة، ومن منطلق الحفاظ على «المشروع الوطني الوليد»، في تضييق الخناق ليس فقط على الأطراف المعارضة، وإنما على مجرى الحياة الفلسطينية العامة التي بدأت تعاني وطأة ظاهرة «التجييش». وعوضاً من تحقق الحرية والاستقلال والرخاء «السنغافوري» بدأت المناطق الفلسطينية تُعاني وطأة الإغلاق والإجراءات التضييقية الإسرائيلية، المصاحَبة بانغلاق فلسطيني ذاتي تمّ التعبير عنه من خلال اعتبار «المشروع الوطني» مهمة محتكرة للسلطة الفلسطينية التي يقع عليها واجب رعاية هذا المشروع من «عبث العابثين». وعوضاً من التشدّد مع الجانب الإسرائيلي في المواقف التفاوضية الفلسطينية، بدأت السلطة تحاول جاهدة التشدّد في ترتيب الموقف الفلسطيني الداخلي بما يتلاءم وانسياب موقفها التفاوضي. وبدأ شعور انتقادي عام يظهر في الأوساط الفلسطينية المختلفة تجاه ممارسات السلطة في هذا الاتجاه، التي بدأ يُنظر إليها إما على أساس أنها تتمّ استرضاء لإسرائيل وحلفائها الغربيين، أو أنها تأتي تعويضاً لسدّ العجز الفلسطيني أمام تصاعد التعنت الإسرائيلي.

جاء تصاعد تركيز السلطة الفلسطينية على فرض سيطرتها الأمنية داخلياً، والذي أدى إلى تخليها التدريجي عن خط الموازنة بين المتطلبات المفروضة عليها خارجياً ومستلزمات إيجاد علاقات تُمتّن الوضع الداخلي، في ظل وضع يُعاني بصورة جليّة وشديدة عدم تنظيم هذه السلطة لبنيتها المؤسسية، الأمر الذي أشاع جوّاً سلبياً عاماً بين المواطنين بوجود جوانب خلل وتقصير إداري كبيرة وواضحة. فهيكلية هذه السلطة ليست محددة أو واضحة المعالم، بل تُعاني عشوائية في عملية بنائها، وتشابك وازدواجية الصلاحيات على عدّة مستويات في بنيتها، واستبدال المأسسة بالشخصانية والولاء السياسي في عملية اتخاذ القرار السياسي فيها. وبغياب المأسسة، وجعل السياسة والعلاقات الشخصية أساساً لبناء المؤسسات والأجهزة الموجودة، تغيب عن

بنية السلطة إمكانية إجراء أية محاسبة. وتصبح السلطة بموجب إجراءاتها محصّنة تلقائياً أمام إمكانية مواجهتها قانونياً لصدّ تدخلاتها، وضبط عملية اتخاذ قراراتها، والحدّ من عشوائية تسلطاتها. ولكن في الوقت الذي تُحصّن فيه السلطة ذاتها بهذه الطريقة، فإنها تعزل نفسها بصورة متزايدة عن النبض العام الذي يسري في الشارع الفلسطيني، وتصبح أكثر عرضة للنقمة المستترة المتنامية.

ينظر الفلسطينيون في مناطق السلطة حولهم فيجدون استئثاراً كاملاً للسلطة التنفيذية بعملية اتخاذ القرار في جميع الحالات التي تهمّ حياتهم، وتهميشاً متعمداً لدور السلطتين الأخريين، التشريعية والقضائية(٣٢). وفي واقع الحياة العملية لا يوجد في فلسطين حالياً أدنى فصل بين السلطات الثلاث. فمع أن مجلساً فلسطينياً له صلاحيات تشريعية محدّدة انتُخب في عام ١٩٩٦، إلا أن علاقته مع السلطة التنفيذية لم تستقم حتى الآن، وبقي أداؤه محدوداً ومتواضعاً، الأمر الذي أدّى إلى تفشي درجة متزايدة من النقمة والإحباط العلني بين أعضائه. وقد أدّت الانتقادات العلنية المتزايدة من قبل أعضاء في المجلس للسلطة التنفيذية وأدائها التفاوضي والداخلي إلى انتقال الحُمّى إلى الشارع الفلسطيني الذي بدأ يشعر بقنوط متصاعد من إمكانية إصلاح هذا الوضع، وخصوصاً أن عملية صناعة القوانين، التي تتطلّب وجود علاقة تعاون وثيقة ومنظّمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، لم يتمّ تنظيمها دستورياً، ولا تتمّ ضمن سياق أو مُخطّط واضح وبالسرعة المرغوبة مجتمعياً. فالقانون الأساسي، وهو بمثابة الدستور الذي يحكم المرحلة الانتقالية، لم يتمّ التصديق عليه من قبل رئيس السلطة الفلسطينية على الرغم من إقراره بثلاث قراءات من قبل المجلس التشريعي.

ولذلك فإن البلاد تعيش في ظل غياب قانون سار ينظّم العلاقة بين السلطات الثلاث. وبالطبع فإن هذا الفراغ القانوني يفسح المجال للسلطة التنفيذية لأن تحتكر عملية صناعة القرار السياسي. وإذا ما أُضيف لكل ذلك أن السلطة القضائية تمرّ بأحلك أوقاتها وتعاني أزمة أصبحت مستعصية وأدت إلى فقدان المواطنين الثقة باستقلاليتها وفاعليتها، فإن وضع بُنية السلطة وهيكلتها يُعاني احتقاناً كبيراً وواضحاً. فمع أن هيكلية السلطة الفلسطينية تُظهر وجود عدد كبير ومتزايد من «المؤسسات»، التي تستوعب أعداداً غفيرة من الموظفين، وخصوصاً من ذوي رتبة «مدير عام» الرفيعة، إلاّ أنّ الأداء في هذه «المؤسسات» متدنٍ جداً في ضوء محدودية الخبرة جراء عشوائية التعيينات من جهة، ومحدودية الصلاحيات الممنوحة من جهة أخرى. لقد تمّ

---

(٣٢) انظر في هذا الصدد: علي الجرباوي، محرر، التقرير السنوي الثالث (١ كانون ثاني ١٩٩٧ - ٣١ كانون أول ١٩٩٧) (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ١٩٩٨).

تنظيم هيكلية السلطة بحيث يتمّ الاحتفاظ بالصلاحيات الأساسية في مركزها، أي عند رئيسها، الذي يمنح بدوره من يشاء الصلاحيات التي يريد وفقاً للنموذج البطركي للبنية السياسية التقليدية.

ومع أن السلطة التنفيذية مستأثرة بجلّ العملية السياسية، وتستمد اتساع نفوذها وحظوتها مباشرة من قوة مكانة ووضعية رئيسها، إلا أنها تُعاني هي أيضاً قصورات واضحة. وقد نجمت هذه القصورات عن الطبيعة البنيوية لهذه السلطة، التي أنتجت مجموعة من السلبيات أهمها ضعف دور مجلس الوزراء وتراكم عملية اتخاذ القرار عند الرئيس، وغياب الهيكلية التنظيمية مما أدّى إلى الازدواجية وتداخل الاختصاصات، إضافةً إلى تفشي الترهل الإداري وضعف المساءلة والمحاسبة مما أدى إلى انتشار ظاهرة مراكز القوى واستغلال المنصب الحكومي وهدر المال العام[٣٣]. وكان من أهم القصورات الناجمة عن كل هذه السلبيات انتشار ظاهرة الفساد في البلاد، وتأثير ذلك على مكانة السلطة في نفوس الناس[٣٤].

في حين يُعاني الفلسطينيون وضعاً اقتصادياً خانقاً جراء إغلاق إسرائيلي مديد، ووصول نسبة البطالة في الضفة والقطاع إلى نسبة غير مسبوقة معدلها أعلى من ٥٠ بالمئة، بدأت تطفو على السطح أمام أغلبية الفلسطينيين شريحة صغيرة الحجم من «أغنياء السلام»، وكما هو متوقع فإن هذه الشريحة تتشكّل من تحالف بين متنفذين كبار في السلطة، مدنيين وأمنيين على السواء، مع عدد من «مستثمري المرحلة». وأخذت الأخبار تمتزج داخل الشارع الفلسطيني مع الشائعات عن الأساليب الملتوية المتّبعة في إدارة المصالح والأموال العامة. وأصبح الشارع الفلسطيني يتندّر بتناقل أخبار الصفقات المشبوهة، وبالأحاديث عن كيفية استغلال المناصب الرسمية، واستقطاع العمولات والدخول في الشراكات المبطّنة والمخفية، والاستئثار بالوكالات وتلقي الرشى والخوات. وأصبح يُنظر إلى الحصول على المنصب الرسمي على أنه وسيلة لتحقيق الولوج إلى عالم المال وتوفر الفرصة لجني الثروة.

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٠٧ ـ ١١٣.

(٣٤) صدر عن هيئة الرقابة العامة الفلسطينية، وهي هيئة تتبع للسلطة التنفيذية، تقرير مهم في نهاية شهر أيار/مايو ١٩٩٧. ويتكون هذا التقرير من حوالى ٢٥٠ صفحة، ويحتوي على إحصاءات وتقارير حول المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية والقانونية التي ارتكبها الموظفون العموميون، ومن بينهم الوزراء، في مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية. بعد ذلك قام المجلس الفلسطيني المنتخب بتشكيل لجنة خاصة من بين أعضائه لدراسة تقرير هيئة الرقابة العامة. وقد أصدرت هذه اللجنة تقريراً خاصاً يتكوّن من حوالى ٦٠ صفحة، ويتضمّن تأكيد وقوع العديد من المخالفات التي تضمنها تقرير هيئة الرقابة العامة. ولكن مع صدور التقريرين فإن الوضع بقي على حاله ولم يتغير عليه شيء يذكر.

وفي ظل منظومة سلطوية بطركية منظّمة، تقضي على إمكانية تبلور نظام ديمقراطي مؤسسي طالما تطلّع الفلسطينيون القابعون تحت الاحتلال الإسرائيلي لتشكيله عند تحقق الحرية وتحقيق الاستقلال، أدى ظهور الفساد المالي عند «النخبة الجديدة» في مجتمع فقير، وبروز مظاهر هذا الفساد بشكل فاضح ومثير يتمثّل بظاهرة انتشار السيارات الحكومية والهواتف الخلوية مدفوعة الفواتير، إلى تقلّص مستمر لأي ارتباط فعلي بين توقعات العامة وإنجاز السلطة[٣٥]. فهذا إنجاز أصبح بالمفهوم الفلسطيني الشائع حكراً لأصحابه، وأصبح يُنظر إلى السلطة وكأنها «مؤسسة خاصة» لا تعمل ما فيه الكفاية للمصلحة العامة، وإنّما يستغلّ من فيها مكانتهم وسطوتهم لتحقيق المكاسب الخاصة بأسرع وقت ممكن وأقصر السبل المتوفرة، وكأن المشروع الوطني مؤقت كانتقالية المرحلة الحالية. وفي نظر العامة عكس توجه هذه «النخبة»، التي فقدت جرّاء تصرفاتها الحالية ما كانت تتمتع به من «هالة قداسة» سابقاً، عدم إيمانها الفعلي بما قامت بالموافقة والتوقيع عليه من اتفاقات. وقد عكس ذلك مفارقة عجيبة بدأ يُلاحظها العامة من الفلسطينيين. فمن ناحية، تُصرّ هذه «النخبة المتنفذة» على الترويج لـ «مشروع السلام الاستراتيجي»، وبينما تُدافع عنه بالشعارات البلاغية دفاعاً مستميتاً، فإن تصرفاتها الفعلية في مجال الإسراع بالإثراء لا تعكس ترسّخ قناعة بديمومة حال هذا «السلام». لقد انكشفت القيادة الفلسطينية على فلسطينيي الاحتلال الإسرائيلي لعام ١٩٦٧، واكتشف هؤلاء بشكل مؤلم ومؤثر عدم جدّية معظم أفراد هذه القيادة في متابعة المشروع الوطني الفلسطيني. وشكّل تغليب المصالح الفردية على المصلحة الوطنية العامة خيبة أمل عريضة انتشرت بين الفلسطينيين في مرحلة كان فيها الحفاظ على جذوة الأمل والتفاؤل ضرورة قصوى.

لقد أثار حفيظة الفلسطينيين استمرار تراجع الأداء التفاوضي الفلسطيني، ولكن خيبة أملهم تمركزت في نطاق الأداء الذاتي للسلطة الفلسطينية. ففي المجال التفاوضي اجتهد الكثير من الفلسطينيين لإيجاد أعذار تخفّف من تحميل السلطة الفلسطينية كامل مسؤولية إخفاق المفاوضات. وتمّ في هذا المجال التشديد على تعنّت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وبخاصة حكومة نتنياهو اليمينية، وعلى تحيّز الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إسرائيل، وضعف المواقف الدولية والعربية المساندة للسلطة الفلسطينية، وقلّة الإمكانيات الموضوعية التي بحوزة هذه السلطة وهي تخوض معركة مفاوضات شرسة مع عدو سقيم. ولكن في مجال الأداء الذاتي لم يكن بالإمكان الاستعانة بأعذار خارجية لتبرير مدى القصور الذاتي في الأداء، وتفشي الفساد والمحسوبية، والإخفاق

---

(٣٥) انظر: خليل الشقاقي، «عملية السلام والبناء الوطني ومستقبل التحوّل نحو الديمقراطية في فلسطين،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٥ (شتاء ١٩٩٦)، ص ٧ ـ ٣٨.

في إنتاج تجربة ديمقراطية رائدة تكون نموذجاً لحياة فلسطينية مستقبلية واعدة.

لقد رأى الفلسطينيون الذين عانوا لعقود ثلاثة خلت بطش الاحتلال الإسرائيلي كيف يموت «الحلم الفلسطيني»، ليس فقط لأسباب إسرائيلية وخارجية، وإنما أيضاً لأسباب فلسطينية. وأُصيب قسم كبير منهم جرّاء ذلك بحالة إحباط شديدة. وأدى الإحباط إلى عزوف عن الاهتمام بمجرى الحياة العامة والانطواء باتجاه التركيز على سياق الحياة الخاصة. وولّد العزوف حالة عامة من العبثية السياسية في الشارع الفلسطيني. وبالتأكيد، أدى هذا الوضع إلى إضافة تآكل إلى تآكل في مكانة السلطة الفلسطينية بين الفلسطينيين. فلا هي جلبت سلاماً، ولا أوفت بوعود قطعتها على نفسها بتحقيق الرخاء، ولا حتى استطاعت أن تُقدّم من خلال أدائها نموذجاً إيجابياً يفرض على الآخرين قبل الفلسطينيين ضرورة احترام وتأييد إيصال المشروع الوطني الفلسطيني إلى هدفه النهائي في تحقيق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية. وعلى العكس، جاء الأداء الذاتي قاصراً على مختلف الصعد والمجالات، فترك أثراً سلبياً وذا تأثيرات مهمة في نوعية العلاقة التي تربط بين المواطن والسلطة.

النهاية المتوقعة

كان تأجيل البحث في الحقوق الاستراتيجية التي طالما ارتكزت عليها المطالبة الوطنية الفلسطينية في صراعها مع الحركة الصهيونية والدولة العبرية، والدفع بهذه الحقوق إلى وضع مؤجل في إطار مستقبل مجهول وغير مُتحكّم به فلسطينياً، من أهم العوامل التي أدّت إلى إشاعة «أمل زائف» رافق بدايات «المسيرة السلمية» والتوقيع على اتفاق «إعلان المبادئ» الفلسطيني ـ الإسرائيلي. وكان الخطأ الفلسطيني الأساسي في مجمل هذه العملية يتمحور حول القبول الفلسطيني بالبدء بالقضايا الإجرائية السهلة ومن دون الاتفاق على هيئة المبادئ النهائية، والانطلاق من هذه القضايا تصاعدياً وبشكل انسيابي للوصول في النهاية إلى معالجة القضايا «الصعبة» والحسّاسة، وذلك على أساس أن البدايات لا بدّ من أن تقود من دون انقطاع إلى النهايات. ولكن السلسلة لم تكن منذ الأساس تواصلية، كل حلقة فيها تقود إلى أخرى بترابطية، بل كانت عملية تفكيكية برع الإسرائيليون في توظيفها لإغلاق ملف القضية الفلسطينية، بموافقة فلسطينية وبحسب المواصفات الإسرائيلية.

أهملت القيادة الفلسطينية وهي في خضم نشوتها بالاعتراف الإسرائيلي بها أهمية وأثر اختلال موازين القوى لصالح إسرائيل على مستقبل العملية التفاوضية ونتائج «المسيرة السلمية». وكان التوقع الفلسطيني أن قيام السلطة الفلسطينية سيؤول حتماً إلى تحقق الهدف الفلسطيني المعلن بشأن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والحصول على الحرية

والاستقلال، وتأمين حق العودة، وإقامة الدولة الفلسطينية و«عاصمتها القدس الشريف». ولكن المفاوضات تعثّرت إلى درجة أن أودت بحياة هذه «المسيرة السلمية» القاصرة. وتُرِكَ الفلسطينيون يُعانون تراكم أثر هذا التعثّر المصحوب باستغلال «الوقت المستقطع» من العملية التفاوضية إسرائيلياً لتثبيت وقائع على الأرض الفلسطينية، والمتزامن أيضاً مع تراجع مكانة السلطة الفلسطينية بين الفلسطينيين الذين دبّ فيهم السأم والإحباط من سوء الأوضاع الداخلية والتفاوضية. ويبدو جليّاً أن بقايا هذه «المسيرة» لن تؤدي ضمن كل المحدّدات والمقيّدات المذكورة إلى تسوية سياسية تُحقّق الهدف الفلسطيني المعلن. ولكن هذا الاستنتاج لا يترك الوضع الفلسطيني مُشرّعاً على مصراعيه، وعلى أساس أن جميع الخيارات الفلسطينية مفتوحة». فهذه الخيارات أُغلقت منذ أن أصبح هذا «السلام» وهذه «المسيرة السلمية» هدفاً استراتيجياً مُعلناً للسلطة الفلسطينية، وتمّ إحكام الإغلاق بمتوالية تراجعات تفاوضية فلسطينية على مدى السنوات الخمس الماضية.

على عكس الوضعية الفلسطينية، لم تكن الوضعية الإسرائيلية محكومة لمحدّدات وتقييدات العملية التفاوضية، بل كانت المتحكمة بها، ليس فقط بالمنطلق والمسار، وإنما بالنتيجة أيضاً. فـ «المسيرة السلمية» هُندست منذ البداية بناءً على المقتضيات الإسرائيلية، و«العملية التفاوضية» اللاحقة تمّت وفقاً للشروط الإسرائيلية. وإذا كانت البدايات لا بدّ من أن تقود إلى النهاية، فإن النهاية المتوقعة من عملية مفاوضات تتعلق بهذا «السلام» الفلسطيني الاستراتيجي ستكون إسرائيلية.

مع أن المفاوضات الحقيقية لم تجر طوال فترة «المسيرة السلمية»، ومنذ التوقيع على «إعلان المبادئ»، بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإنما بين الإسرائيليين أنفسهم، إلاّ أنه يجدر الانتباه إلى أن التقاطعات بين موقفي قطبي السياسة الإسرائيلية، حزب العمل وتكتل ليكود، كانت منذ البداية أكبر وأهمّ في ما يتعلّق بتحديد ماهية المصير الفلسطيني من الاختلافات التي فضلّت السلطة الفلسطينية الاعتقاد بوجودها بينهما. ومن المعطيات المتوفرة يمكن الاستنتاج بيسر أن التقاطعات بين الطرفين الإسرائيليين تركّزت في المبادئ الرئيسية للحلّ الإسرائيلي للقضية الفلسطينية، في حين تمحور الاختلاف حول تفاصيل وكيفية تحقيق ذلك الحلّ ليضمن أفضل النتائج التي تُحقّق المصلحة الإسرائيلية.

كانت رؤية إسحق رابين عندما تمّ التوقيع على اتفاق «إعلان المبادئ» تقوم على إيجاد «الفصل الجغرافي» بين الإسرائيليين والفلسطينيين[٣٦].

---

(٣٦) انظر في هذا الخصوص: علي الجرباوي، «قراءة أولية في خطة «الفصل الأمني» الإسرائيلية،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٢ (ربيع ١٩٩٥)، ص ١٤١ ـ ١٥٦.

«نحن ننظر إلى الحلّ النهائي في إطار دولة إسرائيل التي ستضم معظم رقعة أرض إسرائيل كما كانت تحت الانتداب البريطاني، وإلى جانبها كيان فلسطيني يُشكّل موطناً لمعظم سكان الضفة والقطاع من الفلسطينيين. نريد أن يكون هذا الكيان شيئاً أقل من دولة يدير على نحو مستقل حياة الفلسطينيين القاطنين ضمن سلطته. إن حدود دولة إسرائيل خلال الحلّ النهائي ستقع في ما هو من الخطوط التي كانت قائمة قبل حرب الأيام الستة. نحن لن نعود إلى حدود ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧... إن الحدود الأمنية لدولة إسرائيل ستقع في وادي الأردن، بالمعنى الأوسع للكلمة»[٣٧].

لقد كان رابين واضحاً في تحديد هدفه الاستراتيجي من «المسيرة السلمية» وهو «هدفنا قبل كل شيء إنقاص الوجود الفلسطيني على أرضنا قدر الإمكان. إن الحدود تخضع للتغيّرات السياسية لكل مرحلة، وخصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بالأمن الاستراتيجي لإسرائيل، وهو ما نريده: مساحة مُعيّنة من الأرض مع أخفّ وجود فلسطيني ممكن بيننا»[٣٨]. لقد كان رابين المدفوع بضمان أمن إسرائيل وتوسعها يستطيع «... على المدى البعيد تصوّر نوع من الكونفدرالية ما بين الأردن وإسرائيل وبينهما الوجود الفلسطيني المُقسّم بالحكم الذاتي وعلى نطاق ضيق، لكن ليس الدولة الفلسطينية»[٣٩].

بعد مصرع رابين وتفجّر حالة الاستقطاب السياسي داخل المجتمع الإسرائيلي، أصبح موضوع «الأمن الإسرائيلي» محور الحملة الانتخابية بين حزب العمل وتكتّل ليكود. ويبدو أنّ انعكاسات الوضع الإسرائيلي الداخلي، وخصوصاً بعد سلسلة من التفجيرات الفلسطينية داخل إسرائيل، أدّت إلى زيادة تقارب مواقف الطرفين. فحزب العمل طرح برنامجاً انتخابياً اشتمل على نقاط أساسية أهمها: بقاء القدس موحّدة تحت سيادة إسرائيل، نهر الأردن يُشكّل الحدود الأمنية لإسرائيل، الفصل بين الفلسطينيين وإسرائيل، أغلبية المستوطنين اليهود ستبقى تحت سيادة إسرائيلية، وعدم الاعتراف بحقّ العودة للفلسطينيين[٤٠]. أما البرنامج الانتخابي لتكتّل ليكود فدعا إلى أن يكون الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين داخل إسرائيل التي سيكون نهر الأردن حدودها الدائمة مع المملكة الأردنية الهاشمية. ويتمّ تحقيق هذا الفصل عن طريق مدّ السيطرة الإسرائيلية الكاملة على مناطق الاستيطان، بينما تُطبّق الإدارة الذاتية على المناطق

---

(٣٧) «وثائق إسرائيلية،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٥ (شتاء ١٩٩٦)، ص ٢٧٧.

(٣٨) نقلاً عن: برهان الدجاني، «عملية السلام على مفترق الطرق،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٧ (شتاء ١٩٩٤)، ص ٩٨.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) خليفة، «حزب العمل عشيّة الانتخابات: عودة إلى «الحلّ الإقليمي»؟،» ص ١٥٥.

المأهولة بكثافة بالفلسطينيين. وتبقى القدس سيادياً وإدارياً موحّدة بيد إسرائيل[٤١].

عندما نجح بنيامين نتنياهو في الانتخابات شكّل حكومة يمينية كان من ضمن بنود برنامجها أنها «ستقترح (على الفلسطينيين)... تسوية يمكنهم في إطارها إدارة حياتهم بصورة حرّة، في إطار حكم ذاتي. وستعارض الحكومة إقامة دولة مستقلة، أو أيّة سيادة أجنبية غربي نهر الأردن، وستعارض منح سكان عرب «حق العودة» إلى مناطق أرض إسرائيل الواقعة غربي نهر الأردن». أما بالنسبة للاستيطان فقد تضمّن برنامج الحكومة الجديدة أنها «ستُصرّ... على بقاء الاستيطان اليهودي، وضمان ترسيخه وأمنه، وسيُضمن ارتباطه بدولة إسرائيل، وستواصل الحكومة الإسرائيلية تحمّل مسؤولية بقاء وأمن المستوطنات والمستوطنين»، وستبقى «القدس الكاملة عاصمة إسرائيل... مدينة واحدة وكاملة وموحّدة... تحت السيادة الإسرائيلية إلى الأبد»[٤٢].

مما سبق يتضّح عدم وجود فروق رئيسية أساسية في المواقف الاستراتيجية للأطراف السياسية الإسرائيلية بشأن هدف عملية التفاوض مع الجانب الفلسطيني. وإنما الفروق تكمن في طريقة الإخراج، في التوقيت، وفي المظاهر المصاحبة لفرض الإملاءات. ومن الجدير بالانتباه أن تداعيات مصرع رابين إسرائيلياً من ناحية، وتعاضد القوى السياسية الإسرائيلية على رغم خلافاتها عندما يتعلق الأمر بتحقيق المصلحة الإسرائيلية العليا من ناحية أخرى، أدت إلى أن يدخل حزب العمل وتكتّل ليكود، إضافةً إلى ممثلي أحزاب صغيرة أخرى، في مباحثات استمرت أشهراً للتوصل إلى اتفاق حول «الإجماع القومي عشية المباحثات حول الحلّ الدائم مع الفلسطينيين». وقد أدت هذه المباحثات التي قادها عن حزب العمل عضو الكنيست والوزير السابق يوسي بيلين، وعن تكتل ليكود عضو الكنيست والوزير اللاحق ميخائيل إيتان، إلى التوصل إلى اتفاق «حول التسوية الدائمة مع الفلسطينيين»[٤٣]. وعلى رغم أن هذا الاتفاق بقي حتى الآن محصوراً في إطار التفاهم غير الرسمي بين قطبي الأحزاب الإسرائيلية، إلاّ أنه مع ذلك يشكّل تصوّراً بالغ الأهمية حول المحدّدات الإسرائيلية العامة للتسوية النهائية للقضية الفلسطينية.

تضمّن الاتفاق المذكور جميع العناصر الاستراتيجية التي أضحت معروفة

---

(٤١) عايد، «الليكود عشيّة الانتخابات: المقاربة السياسية التكتيّة والولادة العسيرة لائتلاف اليمين،» ص ١٦٨.

(٤٢) أحمد خليفة، سمير صراص وهاني عبد الله، إعداد، «الانتخابات الإسرائيلية: وثائق تأليف الحكومة الجديدة والنتائج والبرامج الانتخابية،» (ملف)، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٧ (صيف ١٩٩٦)، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٤٣) نُشر نصّ الاتفاق في صحيفة: **الأيام**، ٢٤/١/١٩٩٧.

بخصوص التسوية الدائمة مع الفلسطينيين. فبالنسبة للحدود يوجد في الاتفاق إجماع على عدم العودة لحدود عام ١٩٦٧، وعلى أن يكون غور الأردن منطقة أمنية تحتفظ بها إسرائيل لتحميها من «... أي تهديد من الشرق». وفي ما يتعلق بالاستيطان فإن الاتفاق ينصّ على أن «معظم المستوطنين ومستوطناتهم يعيشون تحت السيادة الإسرائيلية، من خلال المحافظة على التواصل الإقليمي بين هذه المستوطنات ودولة إسرائيل». أما بقية المستوطنات التي ستبقى خارج المنطقة التي ستُضم إلى إسرائيل، فستحظى هي وسكانها «... بترتيبات خاصة ومُتفق عليها، في نطاقها يتمّ الحفاظ على مواطنتهم الإسرائيلية وعلى صلتهم كأفراد وكمجموعة بدولة إسرائيل. كذلك يحتفظون بحقهم بمعبر آمن وحرّ إلى المناطق الواقعة تحت السيادة الكاملة لدولة إسرائيل». وفي كل الأحوال، لن تُوقّع إسرائيل على أي اتفاق «... يشمل التزاماً باقتلاع مستوطنات يهودية من أرض إسرائيل الغربية»[٤٤]. كما يشدّد الاتفاق على بقاء القدس موحدة وعاصمة لدولة إسرائيل، ويطلب أن يعترف الفلسطينيون بذلك مقابل اعتراف إسرائيل «... بمركز الحكم لدى الكيان الفلسطيني الذي سيتواجد ضمن حدود الكيان، وخارج الحدود البلدية الحالية للقدس»[٤٥]. أما بالنسبة لقضية اللاجئين فيوجد في الاتفاق إجماع حول حق إسرائيل بمنع دخول لاجئين فلسطينيين إلى مناطق سيادتها. ولكن هذا الإجماع يختفي وتبرز عوضاً منه آراء مختلفة بشأن الكيفية التي سيتمّ من خلالها السماح للكيان الفلسطيني بالتعامل مع قضية اللاجئين. ومن هذه الآراء ما يقول بعدم فرض قيود على استيعاب الكيان الفلسطيني للسكان، بينما يُصرّ رأي آخر على فرض قيود في هذه المسألة لمدة خمسة عشر عاماً. أما النقطة الخلافية الأبرز في الاتفاق، وهي ذات دلالة بالغة الأهمية لاستشراف ماهيّة أقصى إمكانية متوقعة لحل القضية الفلسطينية عبر هذه «المسيرة السلمية»، فتتعلق بمصير الكيان الفلسطيني. فبعد تفنيد وتسجيل قيود عديدة ستُفرض على هذا الكيان إسرائيلياً، جاء رأي بأن يتمّ «... الإعلان عن الكيان الفلسطيني دولة مستقلة»، في حين عرّف رأي آخر الكيان الفلسطيني «... على أنه أوتونوميا موسعة».

مذ تمّ الإعلان عن وثيقة «الإجماع القومي» الإسرائيلي ركدت مياه عملية

(٤٤) «أرض إسرائيل الغربية» تعبير لا يزال يظهر في إسرائيل حتى بعد توقيع اتفاق سلام مع الأردن، الذي يتمّ اعتباره بمثابة «أرض إسرائيل الشرقية»!.

(٤٥) جرى تسريب أن مفاوضات سرّية جرت بين يوسي بيلين ومحمود عباس (أبو مازن) أفضت إلى اتفاق عُرف باسم وثيقة بيلين ـ أبو مازن، ينصّ على أن تكون أبو ديس مركز الحكم الفلسطيني في الضفة. ومن الجدير بالانتباه أن أبو ديس تقع خارج حدود بلدية مدينة القدس المحتلة وفقاً للتحديد الإسرائيلي للحدود البلدية الموسّعة للمدينة المقدّسة.

المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، بينما جرت مياه كثيرة تحت «جسر» الاستيطان. فقد استغلّت حكومة نتنياهو تعثّر العملية التفاوضية لفرض وقائع مادية على الأرض الفلسطينية، وبخاصة في مدينة القدس والضفة الغربية. فالحكومة اليمينية الإسرائيلية تسابق الزمن وتريد فرض التسوية النهائية عبر الاستيطان وليس عبر المفاوضات. وإذا أُخذ بالاعتبار وجود إجماع إسرائيلي قديم حول ضرورة التخلي عن قطاع غزّة التي تمنّى لها رابين «الغرق بالبحر»، وعدم وجود ممر آمن يربط بين الضفة وغزة على رغم أن اتفاق «إعلان المبادئ» ينصّ على «الوحدة الجغرافية» للأرض الفلسطينية، وفي ظل تعمّق اختلال موازين القوى لصالح إسرائيل وتحكّمها بالعملية التفاوضية، فإن تحقيق مواءمة «إجماع قومي» بين حزب العمل وتكتل ليكود بشأن مصير الكيان الفلسطيني المتفّق على إقامته إسرائيلياً، قد يأتي عبر فرض تسوية مُركّبة تحمل في ثناياها حلّين مختلفين ومنفصلين، ولكن متشابكين، للضفة والقطاع.

بينما بقي الفلسطينيون أسرى عملية مفاضلة غير مجدية بين حكومات رابين وبيريس ونتنياهو، كان الإسرائيليون يعملون على توحيد رؤاهم حول تحديد المصير الفلسطيني ضمن عملية التسوية الجارية. وبينما ظنّ الفلسطينيون أن المصير الفلسطيني واحد موحّد للضفة والقطاع (مع الاعتراف الضمني بأن القدس بحاجة إلى معالجة خاصة)، وأن توحيد الرؤى الإسرائيلية بشأنه يعني بالضرورة وجود «وحدة جغرافية» بين المنطقتين، ويجعل التسوية أكثر قرباً ويسراً، جاء «الإجماع القومي» الإسرائيلي منقوصاً، إذ بقي الاختلاف حول تحديد ماهيّة الكيان الفلسطيني قائماً. وبينما اعتقد الفلسطينيون أن هذه النقطة الخلافية بين الإسرائيليين لا بدّ من أن تتلاشى في النهاية لصالح إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، فإن «الإجماع القومي» الإسرائيلي قد يتخطى هذه المسألة الخلافية عن طريق الاعتراف بها وقبولها منطلقاً للتسوية النهائية: انّ المصلحة الإسرائيلية في الضفة الغربية من القوة والأهمية بحيث لا يمكن أن تُقارن بها في قطاع غزة. ومن هذا المنطلق، وإذا كان إغلاق ملف القضية الفلسطينية لا يمكن أن يتمّ سوى عن طريق إقامة دولة فلسطينية، وأن التأييد الدولي لإقامة هذه الدولة في ازدياد، فقد يكون مآل الحل التوافقي الإسرائيلي أن تقام هذه الدولة في قطاع غزة فقط. أما الضفة الغربية التي أُثخنت تقطيعاً واستيطاناً وأصبحت التجمعات السكانية الفلسطينية فيها تشكّل معازل مفصولة بمستوطنات وشبكة طرق استيطانية، فيكون مصيرها ضمن الحل التوافقي الإسرائيلي أن تبقى منطقة مُعوّمة السيادة يتمّ تقاسم الوظائف عليها بين إسرائيل والدولة الفلسطينية الغزيّة، وربما الأردن[٤٦].

(٤٦) انظر في هذا الشأن: علي الجرباوي، «ماذا بعد التوقيع على بروتوكول الخليل،» **السياسة الفلسطينية**، العددان ١٥ ـ ١٦ (صيف ـ خريف ١٩٩٧)، ص ١٥٤ ـ ١٥٦.

بمثل هذا الحلّ المُركّب، والذي قد يتشكّل بموجبه اتحاد كونفدرالي لإدارة شؤون الضفة الغربية بين الدول الثلاث، تحتفظ إسرائيل لنفسها بالمسؤولية الكاملة عن الأمن الخارجي والمصادر والحدود الدولية (نهر الأردن) والتجمعات الاستيطانية. أما الدولة الفلسطينية الغزيّة فتُمنح مسؤولية كاملة عن السكان الفلسطينيين القاطنين في الضفة في إطار حكم ذاتي مُوسّع يشمل مساحة تصل وفق تصور نتنياهو إلى حوالى ٥٠ بالمئة من الضفة[٤٧]. أما الأردن فيمكن أن يتمّ مقايضة قيامه بلعب دور وسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الحلّ الخاص المتعلق بمدينة القدس بمنحه فُسحة اقتصادية في الضفة الغربية، ربما تتطور لاحقاً إلى دور أكثر ترابطيةً وأشد عُمقاً.

تستطيع إسرائيل من خلال الدفع باتجاه تحقيق هذا الحلّ المركّب حصد العديد من المكاسب الاستراتيجية بصورة مجتمعة. **أولاً**، التخلّص من القضية الفلسطينية عن طريق إقامة دولة فلسطينية محدودة السيادة والاستقلال على أصغر بقعة ممكنة من فلسطين، ومن دون أن يتعرض الأمن الإسرائيلي للخطر. فقطاع غزة منطقة معزولة جغرافياً ومغلقة أمنياً بشكل حصين وكامل. **ثانياً**، التخلّص من كامل المسؤولية عن أكثر من مليون فلسطيني غزيّ، والتخلّص أيضاً من تبعية استمرار وجود أكثر من مليون فلسطيني في «يهودا والسامرة»، إذ يصبح هؤلاء سكاناً قاطنين في الضفة ولكن تابعين قانونياً للدولة الفلسطينية الغزيّة، وبالتالي يتمّ إغلاق المجال أمام إمكانية تطور دولة ثنائية القومية في المستقبل. **ثالثاً**، ضمان استمرار بقاء الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية فيها. **ورابعاً**، أن يتمّ كل ذلك بتوافق إسرائيلي عريض، وبصورة لا تُغضب اليمين الإسرائيلي الداعم للاستيطان في الضفة. إن مثل هذا الحلّ يُحقّق لإسرائيل كامل مبتغاها من عملية التسوية الجارية حالياً. ولكن السؤال المهم يبقى: هل تقبل السلطة الفلسطينية بذلك؟

بعد تبادل الاعتراف بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وتوقيع «إعلان المبادئ»، والدخول في مفاوضات تفصيلية بين الجانبين تقوم على أساس إيجاد تسوية سياسية للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي خلال مرحلة انتقالية تمتدّ عبر خمس سنوات، ولكنها لم تكن ـ كما أصبح جلياً ـ مُحكمة النهايات، يبدو جلياً أن الجانب الفلسطيني ارتضى رسمياً اتّباع سياسة «الخطوة خطوة» الكيسنجرية لتحقيق الهدف الفلسطيني بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية و«عاصمتها القدس الشريف». ومع تعثّر عملية المفاوضات التفصيلية بعد تقديم الجانب الفلسطيني خلالها متوالية من التنازلات الأساسية التي تؤثر سلبياً على تحقيق هذا الهدف المعلن من ناحية، إضافةً إلى قيام

---

(٤٧) الأيام، ١٥/١/١٩٩٧.

الجانب الإسرائيلي بفرض وقائع مادية على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وخاصةً في القدس والضفة الغربية، من ناحية أخرى، فإن ذلك قد يقود من الناحية العملية إلى انحسار الخيارات الفلسطينية وتقلّصها بشكل قسري باتجاه القبول المستتر بالأمر الواقع ومؤداه إقامة الدولة الفلسطينية على جزء يسير من فلسطين، وبالتحديد في قطاع غزة. وإذا كان الاستنتاج الفلسطيني الرسمي بأن هذا الخيار يُشكّل المخرج الوحيد المتاح في هذه المرحلة للخروج من نفق هذه «المسيرة السلمية» التي أقحمت القيادة الفلسطينية نفسها فيها من دون الحصول على أية ضمانة تتعلق بالنتائج والنهايات، فإن القبول به عندما يحين الوقت يعتمد بشكل رئيسي على طريقة الإخراج. وقد يتمحور الإخراج عن طريق تبرير أن إقامة الدولة الفلسطينية في قطاع غزة، من دون استثناء إمكانية توسّعها في المستقبل لتشمل الضفة الغربية والقدس، سيكون خطوة مرحلية على الطريق، الأمر الذي يُبقي الهدف المعلن قائماً، وخصوصاً أنّ «الحل المركّب» يعطي الدولة الفلسطينية الغزيّة دوراً وظيفياً في الضفة الغربية. وإذا أُخذ بالاعتبار أن قبول القيادة الفلسطينية باتفاق «إعلان المبادئ» وإقامة السلطة الفلسطينية المحدودة الصلاحيات على منطقة محدودة من فلسطين عام ١٩٩٤ قد بُرّر في حينه بأنه يأتي مستنداً ومنسجماً مع برنامج الحلّ المرحلي الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٧٤، فإن إمكانية تبرير قبول الأمر الواقع وإقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة على أساس أنها جزء من «العملية المرحلية» التي لا تستثني «استكمال المشروع الوطني» تبقى احتمالاً وارداً.

بغضّ النظر عن المفاوضات الجارية لاستكمال عملية «إعادة انتشار» القوات العسكرية الإسرائيلية المحتلة في الضفة الغربية، يبدو أن الوضع ينساب تلقائياً باتجاه «الحلّ المُركّب» إسرائيلياً. ومما يدلّ على ذلك أن إسرائيل أبقت وكرّست انفصال الضفة عن القطاع، وذلك برفضها المتواصل منذ خمس سنوات فتح «ممرّ العبور الآمن» بين المنطقتين. فمع أن «إعلان المبادئ» والاتفاقية المرحلية اللاحقة ينصّان على «الوحدة الجغرافية» للضفة والقطاع واتصالهما عبر هذا «الممرّ»، ورغم جميع المفاوضات التي جرت لتحقيق ذلك، إلاّ أن هذا «الممرّ» لم يتحوّل إلى حقيقة واقعة، الأمر الذي يُستدل منه أن الإسرائيليين يضعون في اعتباراتهم الاستراتيجية إمكانية فرض حلّ منفصل لكل من المنطقتين. ومما يُعزّز الاعتقاد بأن إسرائيل مُمعنة في هذا التوجه، وأنها تترك المجال أمامها مفتوحاً للقبول بإقامة دولة فلسطينية محصورة في قطاع غزة أنها أعلنت منذ فترة عن قرارها بتحويل نقطة عبور «إيرز ـ بيت حانون» التي تفصل القطاع عن إسرائيل من حاجز أمني إلى نقطة حدود دولية، وأنها ستقوم قبل حلول أيار/مايو من عام ١٩٩٩ بتحويل الإشراف على هذه النقطة من الجيش الإسرائيلي إلى سلطة الموانئ والمعابر الإسرائيلية، وهي سلطة مدنية تُشرف على نقاط العبور الخارجية

لدولة إسرائيل. وبالطبع، لم تُعلن إسرائيل عن أي توجّه من هذا القبيل في ما يتعلق بالحواجز العسكرية التي تفصل الضفة عن إسرائيل، بل قامت بتحويل المعبر الذي يفصل الضفة الغربية عن المملكة الأردنية إلى نقطة عبور دولية تُشرف عليها سلطة الموانئ والمعابر الإسرائيلية المدنية.

إضافةً إلى هذه المؤشرات الإسرائيلية، فإن هناك أيضاً مؤشرات فلسطينية تصبّ في الاتجاه نفسه، ويمكن أن تكون ذات دلالة مهمة. فالرئيس عرفات يزور الضفة ولكنه لا يقطنها، والمطار الدولي يُقام في قطاع غزة على صغر حجمه ومحدودية أراضيه الزراعية وليس في الضفة. ولكن الأمر الأكثر دلالة وأهمية من ذلك يتمثّل بإصدار جميع «جوازات ـ وثائق السفر» الفلسطينية الصادرة بموجب اتفاق «إعلان المبادئ» من مدينة غزة فقط، وليس من أي مكان آخر في الضفة الغربية، مع أن المدن الفلسطينية الرئيسية خاضعة بالكامل للسلطة الفلسطينية. فإن كانت إسرائيل تعدّ عدّتها للاعتراف في وقت مستقبلي بالسيادة الفلسطينية على قطاع غزة، ولكن ليس على الضفة الغربية، فإن تحديد موقع إصدار «الجنسية» الفلسطينية منذ الآن يتلاءم مع ذلك التوجه. ومن هذا المنطلق فإن هذه الممارسة الفلسطينية التي تتمّ حتى الآن من دون تبرير واضح ومقنع، تحمل في ثناياها إمكانية وقوع الجانب الفلسطيني في مأزق قادم جسيم. فعلى افتراض تمكُنّ إسرائيل من فرض «الحلّ المُركّب» بأن تصبح غزة خاضعة للسيادة الفلسطينية، بينما تبقى الضفة معوّمة السيادة، فإن جميع فلسطينيي الضفة سيصبحون من الناحية القانونية وبشكل فوري، نتيجة حملهم لوثيقة الجنسية الفلسطينية من غزة، مواطنين من دولة مجاورة يقطنون مع غيرهم من مواطني دولة مجاورة أخرى (المستوطنين) في منطقة غير سيادية تخضع لإشراف وظيفي مُقسّم بين الدولتين. وبالتالي، تستحصل إسرائيل مباشرة على التساوي القانوني بين المواطنين الفلسطينيين والمستوطنين، وتكون بذلك قد حقّقت ما يمكن أن يدعى بـ «ترانسفير قانوني» لفلسطينيي الضفة من دون أن تقوم بتحريكهم من أماكن سكناهم. وبالمحصلة، تكون إسرائيل من خلال فرض «الحلّ المركب» قد استولت على الضفة الغربية فعلياً، وتخلّصت في الوقت ذاته من تبعية فلسطينييها وإمكانية تهديدهم المستقبلي ليهودية الدولة العبرية. كل ذلك مقابل التنازل الفعلي عن السيادة على مساحة من فلسطين لا تتجاوز الأعشار في المائة. بذلك تكون إسرائيل قد حققت تحت شعار «السلام» ما لم تتمكن من تحقيقه بواسطة الانتصار في الحروب واستمرار الصراع. أما الفلسطينيون فيكون هذا «السلام» قد خدّر قضيتهم إلى سنين طوال، ولحين تغيّر حال العرب والأحوال.

تعقيب (١)

ابراهيم الدقاق[*]

يتمتع د. علي الجرباوي برؤية متفحصة لمجريات الأمور الفلسطينية. وهو يتابعها بحرص أكاديمي، وبالتزام أخلاقي يرفض منطق «القوة هي الحق»، متمسكاً بحس عميق بالعدالة وتبعاتها. ولذلك هو يرفض السلوك الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية، بدءاً بقيام إسرائيل من خلال المؤامرة الغربية بالاعتداء على البلد وأهله، وانتهاءً بمجريات الأحداث الحالية التي يتواطأ الغرب، وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية، مع الحركة الصهيونية في محاولة لوضع الفلسطينيين في موقع الملك المطوق في لعبة الشطرنج. وبمعنى آخر، فرض الاستسلام على الفلسطينيين، ومن ورائهم العرب، للقبول بتداعيات جديدة لسايكس ـ بيكو ونتائجه، التي لا تزال تتوالى على المنطقة حتى الآن.

تتميز الدراسة بقيادتها للقارئ عبر محطات العملية السلمية، محللة النتائج المترتبة عليها، مستندة إلى الأساسيات، أو ما يسمى بالثوابت الفلسطينية، ومبينة «الخلل» الذي تحقق خلال المسيرة الفلسطينية. وهي تحيل المشكلات التي ظهرت في هذا المجال على أسبابها الفلسطينية والعربية والدولية. ويمثل هذا المدخل الأسلوب المناسب لمعالجة مأزق السلطة الوطنية الفلسطينية وقيادتها الحالية، وكذلك المأزق الذي تمر به العملية السلمية ذاتها.

هذا من ناحية، ومن الناحية الثانية فإن تشديد الدراسة، في منطلقاتها، على العدالة، والنظرة القيمية (خلاف البراغماتية) لموضوع الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، يتوافق مع النظرة الفلسطينية التي تشكلت عبر مسار الاستلاب الذي دفع إليه الإنسان الفلسطيني دفعاً، من دون أن يكون هناك مسوغ منطقي أو أخلاقي لذلك. فاقتسام

(*) مهندس ـ فلسطين.

الأرض، بموجب قرارات الأمم المتحدة (وهي عملية استلاب واضحة) قد تحولت، وبقرارات من الأمم المتحدة ذاتها، وبمباركة من الولايات المتحدة الأمريكية، إلى التنكر للحقوق الأساسية للإنسان الفلسطيني، بما في ذلك التسبب في تشريده وتدمير قراه، وإنكار هويته، وتجريده من إنسانيته بذرائع مختلفة، وتحويلها جميعاً إلى موضوع خاضع للتفاوض. ويتجلى ذلك في معالجة الدراسة للأسلوب العشوائي الذي تناولت به القيادة الفلسطينية الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وتسييدها للفهلوة السياسية من ناحية، وللبطركية والاستئثار بالسلطة والانتفاع منها من ناحية ثانية.

وعلى رغم ذلك، لا تتجرد الدراسة من الموضوعية والحيادية، ولا تنصاع لمنظور الذات، على رغم أنها محقة في طرحها لوجهة نظرها من هذه الزاوية بالذات. ولكنها، ولأسباب تتعلق بالتزامها بحدود الدراسة المرسومة، لم تدفع بالموضوع، ارتجاعاً، إلى أصوله. ومن هنا يمكن النظر إلى الدراسة باعتبارها دراسة تحليلية لنتائج النتائج التي ترتبت بالمنطق وبالضرورة، على السلوك الغربي، منذ اتفاقية سايكس ـ بيكو وحتى الآن، وكذلك على السلوك العربي تجاه فلسطين والفلسطينيين.

سوف أتناول الدراسة، في تعقيبي هذا، من مدخلين اثنين: خلفية وطبيعة القيادة الفلسطينية من ناحية، وأدائها التفاوضي الإداري من الناحية الثانية.

القيادة: خلفيتها وطبيعتها

لم يكن سلوك القيادة الفلسطينية نابعاً من رغبات ذاتية فقط، وإنما خضع لمؤثرات البيئة السياسية والاجتماعية والسلوكية لحواضن القيادة الفلسطينية. وقد تعددت المؤثرات بتعدد الحواضن وبيئاتها.

تبدأ الدراسة بمقدمة تغطي ثماني صفحات، تتكلم على المرحلة التي سبقت ممارسة القيادة الفلسطينية لصلاحياتها بموجب اتفاق أوسلو. وهي لا تبعد أكثر من ذلك في بحثها عن طبيعة القيادة الفلسطينية وتفسير أسباب أدائها وعلاقة ذلك بالبيئة التي أحاطت بها، ولا بالظروف التي كانت من العوامل التي كيفت أداءها. وحتى تتوفر الموضوعية في البحث لا بد من إطلالة على البيئة والظروف التي عملت على صياغة طبيعة القيادة وأدائها.

بداية، تجدر الإشارة إلى أن سلوك القيادة الذي تناولته الدراسة لم يكن وليد اتفاق أوسلو فقط، ولكنه كان حصيلة تجربة طويلة خارج فلسطين. والمشكلات التي يواجهها الفلسطينيون تحت السلطة الفلسطينية، الآن، هي نتيجة تلاقي بنيتين وأداءين وثقافتين في ما اصطلح على تسميته «الخارج» الفلسطيني و«الداخل» الفلسطيني. فقد تولدت البنيتان والثقافتان في بيئتين مختلفتين، ولكن عبر مرحلة زمنية واحدة، هي

مرحلة الشتات الفلسطيني. وفضلاً عن ذلك مرت على «الخارج» وعلى الداخل ظروف غير متسقة بطبيعتها.

تميزت البيئة التي نشأت فيها القيادة الفلسطينية بظروف افتقدت الاستقرار. فقد تنقلت القيادة بين حواضن عربية غير متسقة المنظور نحو المستقبل. وكان تعامل القيادة مع هذه البيئات السياسية المختلفة، والعمل على تجنيدها لخدمة هدف تحرير فلسطين، أو اتقاء تدخلها في الشؤون الفلسطينية، من مهماتها الأساسية. ولأسباب جغرافية وقومية ودينية، كان على القيادة القيام بهذه المهمة الصعبة في ظل الافتراض بأن إيجاد قاسم مشترك بين استقلالية القرار الفلسطيني وأولويات الحواضن العربية المضيفة والمساندة لمنظمة التحرير الفلسطينية كان ضرورة لا يمكن التقليل من أهميتها الاستراتيجية لجميع الأطراف المعنية. ولكن تفعيل وتلاقي ديناميات المصلحة العربية المشتركة في حركة منسجمة، وضمان استدامة تماسكها، لم يكن ليتحقق من دون مجابهة خطيرة بين الأنظمة العربية ذاتها، وبين بعضها وبين القيادة الفلسطينية. وبإضافة الضغوط الإسرائيلية والغربية إلى وضع المواجهة مع بعض الأنظمة العربية، وكذلك المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تحيط بحياة الفلسطينيين في المهاجر، تتضح بعض تجليات التعقيد الذي ميز البيئة التي أحاطت بعمل القيادة.

وعلى صعيد آخر، كان على الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة التعامل مع أنواع مختلفة من الضغوط النابعة من الاحتلال وممارساته، وكذلك من الوضع السياسي المحيط بهم، بما في ذلك أداء القيادة تجاههم. وكان عليهم أن يقوموا بمبادرات شخصية لتأمين الخدمات الضرورية وحماية أنفسهم وممارسة دورهم السياسي في الإطارين العربي والفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي.

إلا أن اختلاف البيئة التي نشأت فيها القيادة وبيئة الأرض المحتلة، والخلل الذي أصاب علاقة القيادة بالتجمعات الفلسطينية المشتتة والقائمة على الأرض الفلسطينية، خلقت فجوة بينها جميعاً، لم يكن من الممكن جسرها. وهكذا عاشت القيادة هاجس أمنها وسلامتها، وهاجس استدامة دورها القيادي بين التجمعات الفلسطينية المشتتة، الأمر الذي جعلها تتخذ موقفاً دفاعياً مرناً من البيئة المحيطة بها في محاولة منها للعوم فوق التناقضات التي حفل بها محيطها من ناحية، وموقفاً هجومياً بين الفلسطينيين لضبط أدائهم بما يؤمن لها دورها بينهم. ويفسر الواقع الذي أشرت إليه، إلى حد ما، أسباب سلوكها تجاه الآخرين الذي تميز بالتكيف المستمر في حواضن مختلفة بأشكال متباينة في الوقت ذاته، وكذلك توجهها البطركي تجاه الفلسطينيين في الخارج وفي الداخل على حد سواء. ولم يختلف دورها الذي مارسته بعد أن مارست السلطة على أجزاء من الضفة والقطاع بعد ذلك عن السلوك الذي ميز مسيرتها التي وصفت.

فلم يختلف سلوكها تجاه الحواضن العربية ولا تجاه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ولا الدول الأوروبية. ولا اختلف سلوكها تجاه الفلسطينيين إلا في تحول الفلسطينيين في «الخارج» إلى خارج بالنسبة للقيادة بعد أن أصبحت هي، جغرافياً، جزءاً من «الداخل»، أي أن الاختلاف كان في مواقع الفلسطينيين بالنسبة للقيادة، أما الأداء فبقي، إلى حد بعيد، الأداء نفسه ولكن ضمن بيئة وشروط جغرافية/فيزيائية، وسياسية، واجتماعية مختلفة. ويبقى التحليل ناقصاً ما لم يستعن بتفسيرات أخرى لا تستثني البعد الشخصي والإطار الاجتماعي والثقافة الجمعية، وهو أمر أتوقف عند حدوده من دون الغوص فيه.

ليس من السهل، واقعياً، الفصل بين أداء القيادة الفلسطينية قبل قيام السلطة وبعد قيامها. فالقيادة التي قادت منظمة التحرير الفلسطينية، تحولت في الواقع، بأدائها وثقافتها، وحتى بشخوصها السياسيين، إلى ما أصبح يعرف بالسلطة الوطنية الفلسطينية. وبتعبير آخر، فإن المؤسسة البطركية التي قادت منظمة التحرير طوال ثلاثة عقود، مارست أسلوبها الذي اكتسبته قبل قيام السلطة خارج الأرض المحتلة، في موقع جديد هو الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى مجتمع حافظ على علاقته المباشرة مع أرض فلسطين، وتشكلت ثقافته عبر تجربة مختلفة. ومن هنا يصبح الحديث عن التفاوت في الرؤية بين «الداخل» و«الخارج» حديثاً له تاريخ يسبق قيام مؤسسة السلطة. وفي سعيها لتفسير استعجال القيادة العودة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، أشارت الدراسة إلى هذا التفاوت وحصرته في مرحلة الانتفاضة من دون الفترة التي سبقتها، مع أن قضية «الداخل والخارج» كانت، وما زالت، مصدر هم للقيادة الفلسطينية، ومصدر قلق للجميع. والأمثلة على ذلك كثيرة، فقد تسبب نشوء مؤسسات سياسية تتمتع باستقلالية وديناميكية خاصة بها في الداخل، تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، قبل انتقال القيادة إلى الضفة والقطاع، بإحداث قلق للقيادة. وتسبب سلوك القيادة الناتج من قلقها هذا بالعمل على «تضبيط» سلوك «الداخل» عن بعد، وتكييفه للقبول المطلق بتكتيكاتها، حتى في الأمور الحياتية الداخلية[1]. وعملت القيادة، فضلاً عن ذلك، وفي الكثير من

---

(١) على سبيل المثال: الهيئة الإسلامية التي نشأت مباشرة بعد الاحتلال الإسرائيلي بقيادة الشيخ عبد الحميد السائح، والجبهة الوطنية الفلسطينية التي قامت كتنظيم سري من تحالف بين القوى السياسية المنظمة وبعض المستقلين في الأرض المحتلة في العام ١٩٧٣، ولجنة التوجيه الوطني العلنية التي نشأت في أعقاب كامب ديفيد من تمثيل سياسي واجتماعي واسع، وغيرها من التنظيمات غير السياسية التي قدمت خدمات جلى للفلسطينيين في مجالات حياتية متعددة كمجلس التعليم العالي، بلدية نابلس تحت رئاسة بسام الشكعة، جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، والهلال الأحمر في غزة.

الأحيان، على اختراقها بغرض السيطرة عليها، أو الاتصال بجهات فلسطينية في الداخل كانت تعمل في تنسيق مع الاحتلال الإسرائيلي والتنسيق معها[٢]. والتذكير بهذا السلوك يفسر، ولو جزئياً، ظاهرة زوال «هالة التقديس» التي كانت تتمتع بها القيادة مؤسسة وشخوصاً في الخارج.

الأداء التفاوضي

لم تكن الظروف التي عملت فيها القيادة الفلسطينية مثالية بأي مقياس. ولم تكن قدرتها على المناورة على المسرح السياسي الدولي والعربي والمحلي كافية لمواجهة التحديات المختلفة التي واجهتها القضية الفلسطينية. فلم تحظ منظمة التحرير الفلسطينية بالصفة التي أرادها الفلسطينيون دائماً لها، كممثل وحيد لهم إلا في قمة الرباط في عام ١٩٧٤. ولم تحظَ باعتراف مماثل في اتفاقية أوسلو. ونتيجة لذلك ولأسباب أخرى، واجهت المنظمة صعوبات جمة في حماية نفسها من العرب ومن إسرائيل والحفاظ على كيانها قادراً على الفعل. وفي اعتقادي أن خروجها من بيروت، والتجاءها إلى تونس، وتراجع دور الاتحاد السوفياتي في نهاية الثمانينيات، قد عززت تهافتها على الحل السياسي عن طريق الولايات المتحدة. وعندما فرضت الانتفاضة نفسها، على واقع الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي وطرحت القضية بقوة من جديد، كفعل من «الداخل» وليس من «الخارج»، تعمقت أزمة القيادة. ولما جاءت دعوة جورج شولتز، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، إلى القيادة لإجراء حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية في تونس، وجدت فيها القيادة مخرجاً ولو محدوداً لأزمتها. وقد أخفق الحوار الذي أباحته الإدارة الأمريكية مع منظمة التحرير الفلسطينية بسبب عدم توظيف الانتفاضة كأداة ضغط أعلى على إسرائيل والإدارة الأمريكية. ومما لا شك فيه أن حرب الخليج، وانهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك الكتلة الاشتراكية، وقبول سوريا بحضور مؤتمر مدريد قد أضافت، جميعها، زخماً إلى زخم الاتجاه الذي تنامى عند القيادة للجوء إلى الحل السياسي. ولما أتت أوسلو ومسارها لم تكن العوائق للالتحاق بركب التسوية مع إسرائيل، والذي تفصله الدراسة، صعباً أمامها.

يمكن وصف أداء القيادة كرد فعل قائم على اليأس من عملية التحرير الكامل للتراب الفلسطيني التي ميزت شعاراتها بين الستينيات والسبعينيات. ومر الانتقال من مبدأ التحرير الكامل بقوة السلاح إلى القبول بمبدأ «إنقاذ ما يمكن إنقاذه» بمراحل ابتدأت قبل خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن حيث بدأ الحديث عن القبول بـ

(٢) روابط القرى على سبيل المثال.

«أريحا»[٣] كنقطة ارتكاز لمراحل تالية. وتعزز الاتجاه بعد الخروج من بيروت. ويمكن التذكير بموقف القيادة المتردد من اتفاقية كامب ديفيد ودعوتها إلى التريث في رفضها لها[٤]. وكانت المؤشرات التي ذكرت وغيرها التي لم أتعرض لها دليلاً على الاستعداد عند القيادة، منذ البدايات الأولى بعد عام ١٩٦٧ لتحوير شعار «التحرير»، وبالتدريج، في خطاب القيادة، إلى شعار «إنقاذ ما يمكن إنقاذه».

والحقيقة أن الخطاب الفلسطيني يحمل وجاهة جزئية. فقد نظرت إسرائيل الدينية القومية دائماً، إلى السيطرة على الضفة الغربية بالذات، باعتبارها مهداً لليهودية. وبهذه الذريعة جرى التبرير الإسرائيلي للاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة ولمصادرة الأراضي فيهما. وبالمقابل، تعمل إسرائيل السياسية البراغماتية على تجيير القناعة اليهودية المشيحانية[٥]، لمصالحها الجغرافية الاستراتيجية، عبر ثلاثة عقود، بوتائر متتالية. وتلقى هذه السياسة قبولاً مكتوماً، وفي بعض الأحيان صريحاً، من الغرب، وبخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، لأسباب خاصة بهم. وفي ظل الخلل الكبير في موازين القوى الذي يميز المرحلة، يواجه الفلسطينيون في الضفة والقطاع، في الحالتين، مشكلة التوفيق بين العيش حياة عادية تحت هذه الإجراءات، ومشكلة التمتع باختياراتهم الوطنية على أرضهم.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن النظر إلى مسار أوسلو نظرة واقعية. وهنا أتفق مع الدراسة في كشفها للجوانب السلبية لأوسلو، ولكنني أرغب، هنا، في الإشارة إلى بعض الإيجابيات، في ضوء موقف إسرائيل السابق لاتفاق أوسلو الرافض للمفاوضة حول القدس واللاجئين والمستوطنات بعد أن أقفلت هي ملفاتها بقرارات من جانب واحد؛ وكذلك رفضها الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للفلسطينيين.

---

(٣) سمعت شخصياً من ياسر عرفات في عمان، وقبل خروج المقاومة منها، أنه كان مستعداً لبدء مسيرته من أريحا. وسمعت القول نفسه وبحضور المرحوم كريم خلف من المرحوم سعيد حمامي في لندن في عام ١٩٧٧.

(٤) جاء رئيس بلدية أريحا المرحوم عبد العزيز السويطي من عمان مباشرة إلى المؤتمر الذي عقدته القوى المناوئة لكامب ديفيد في ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨ ليعلن لي ولآخرين طلب القيادة ضبط المعارضة لكامب ديفيد لأن الموضوع كان تحت الدراسة من قبلها. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Ibrahim Dakkak, «Back to Square One: The Re-emergence of the Palestinian Identity in the West Bank,» in: Alexander Schölch, ed., *Palestinians over the Green Line: Studies on the Relations between Palestinians on Both Sides of the 1949 Armistice Line since 1967* (London: Ithaca Press, 1983).

(٥) الاصطلاح «مشيحانية»، كما هو في التعبير التوراتي، يعني الخلاص والافتداء للأرض. انظر:

***Encyclopaedia Judaica*, 16 vols. (Jerusalem: Keter Publishing House, 1972), vol. 11, p. 1417.**

ولكن أوسلو أتت لتعيد فتح هذه الملفات من دون التزام بنتائج إيجابية للجانب الفلسطيني. وفضلاً عن ذلك أسقطت أوسلو مقولة أرض إسرائيل الكاملة بنشوء السلطة الفلسطينية على جزء منها وممارستها لصلاحياتها عليها[٦]، وأعادت الاعتبار إلى وحدة أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى قرارات الأمم المتحدة [١٩٦٧].

كان الهدف من الموازنة السريعة التي أجريتها بين سلبيات وإيجابيات أوسلو رسم صورة مقلصة للواقع الذي ترتب على اتفاق أوسلو. ولا تعني الموازنة تزكية لأوسلو، التي أقر، كما تقر الدراسة، بأنها سلبية في محصلتها. ومن هنا يصبح النظر بجدية إلى الأداء التفاوضي مهماً للغاية. فأوسلو هي نقطة الانطلاق الآن كما تحققت على الأرض، ذلك أن نتائج الأداء التفاوضي، سوف تحدد وضعاً جديداً لفلسطين وللمنطقة؛ وضعاً قد يحمل مزيداً من السلبيات بقدر، ما قد يحمل إيجابيات. وهو، في الحالين، له إسقاطاته التي سوف يكون لها تأثيرها الواضح في حقوق الشعب الفلسطيني، وفي مستقبل المنطقة والاستقرار فيها. وكذلك، فإن الحديث عن الأداء التفاوضي ورفع سقوف التوقعات منه، من دون أخذ موازين القوى القائمة بالاعتبار، بما في ذلك انفراط عقد التضامن العربي، ودور الأردن بعد اتفاقية السلام مع إسرائيل، والتطبيع الجاري بين بعض الدول العربية والدولة العبرية، وتأزم العلاقات بين سوريا ولبنان من ناحية، وإسرائيل من ناحية ثانية، سوف يخرجه من إطاره الموضوعي ويدخله في دائرة الجدل البيزنطي.

إجمال

تكشف دراسة د. الجرباوي بحرص، على قصرها، مجريات الوضع الفلسطيني عبر ثلاثة عقود. وبالإجمال يمكن الاتفاق مع عرض د. الجرباوي وتحليله.

يخرج د. الجرباوي من عرضه باستنتاجات ذكية ولكنها تفتقر إلى برهان. فالافتراض بأن الدولة الفلسطينية ستقوم في غزة وتعوم السيادة على الضفة الغربية ويشجع «ترانسفير قانوني لفلسطينيي الضفة من دون [...] تحريكهم من أماكن سكناهم»، ذكي، ولكنه أقرب إلى قراءة في فكر التيار القومي [الليكود، موليدت]، والديني القومي [المفدال]. ولكن لهذا الافتراض مسوغاته. ويقدم لنا السلوك الإسرائيلي في القدس نموذجاً لما يمكن أن يكون عليه الوضع لو توفرت الفرصة

---

(٦) دأبت إسرائيل على تشويه المصادر البشرية الفلسطينية عبر ثلاثة عقود. وبعد أوسلو استلمت السلطة بعض الخدمات المهمة والتي يأتي في مقدمتها التربية والتعليم، مما يتيح للسلطة العمل على إصلاح التشويه الكبير الذي لحق بالقوى البشرية الفلسطينية والعمل على إنهاضها لتخدم المستقبل الفلسطيني.

لإسرائيل للعمل في الضفة والقطاع بحرية ومن دون رقابة وضغط داخليين وخارجيين، وكذلك الحال بالنسبة لهضبة الجولان السورية. وعلى رغم أهمية التفكير بمثل هكذا احتمال، فإن الواقع الإسرائيلي الداخلي، واستدامة الوجود الفلسطيني يثيران مشكلات حتى لأولئك الذين يرفعون هذا الشعار في إسرائيل. وتنبع المشكلات عندهم من الرغبة في تحقيق إسرائيل يهودية خالصة، أي التخلص من كل ما يشوب هذا النقاء من اتباع ديانات أخرى. ويشكل الوجود العربي في الضفة الغربية، كما هو الحال في إسرائيل ذاتها، نفياً لرغبتها هذه. ويشكل «الترانسفير»، أي إخراجهم بالقوة، في ما لو سعت إلى اللجوء إليه، مشكلة مع الجيران العرب الذين يفترض فيهم استيعاب هذه الكتلة البشرية الكبيرة. والخبرة في قضية اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية، تسمح لنا بالقول، بأن الدولة العربية المرشحة لاستقبال المهجرين المفترضين لن تقبل بذلك تحت أي ظرف كان. ومن الناحية الثانية فإن المقاومة التي يبديها الفلسطينيون لا تسمح بذلك، ناهيك عما يثيره النضال الفلسطيني، على رغم كل المظاهر السلبية التي ترافق مسيرتهم، من صور ملحمية إنسانية مثيرة لاهتمام المجتمع الدولي. وحتى لو افترضنا إمكانية إخراج الفلسطينيين من الضفة إلى القطاع، فإن الواقع الديمغرافي والمصادر الطبيعية في القطاع لا تملك القدرة على استيعابهم. فالقطاع، في نظر بعض الإسرائيليين، يشكل في وضعه الحالي، تهديداً لاستقرار الوضع في الدولة العبرية، وهم لا يرون في نقل الفلسطينيين حلاً يمكن أن يتعايشوا معه. ومن هنا يصبح التفكير في إيجاد حل آخر غير الترانسفير ممكناً. وعلى صعيد آخر، فإن البراغماتيين الذين يقودهم شمعون بيريس، ويساعده في قيادته هذه يوسي بيلين، يرغبون في الخروج من الإطار الديني/القومي إلى مجال أوسع، يضمن لإسرائيل الاستمرارية. ولذلك فإنه لا يلقي كثير بال للدعوات الأيديولوجية السالفة الذكر. ويسعى هذا التيار إلى تطوير «شرق أوسطية» تشرعن الوجود الإسرائيلي في المنطقة، وتضعها في موقع القائد لها. وينسجم هذا التيار مع العولمة، ومع توجهات الاقتصاد الإسرائيلي الحالي الذي يعمل بكل طاقته للتكيف مع التوجهات العالمية الجديدة. وهو يحظى بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ومن بعض الأوساط العربية في مسعاه هذا. ويأخذ بيريس بعين الاعتبار، في دعوته هذه، بعض حساسيات العرب في فلسطين، ويتجنب استفزازهم. ولذلك لا يبدو غريباً أن ينمو التعاون بين مؤسسات ترعاها السلطة الفلسطينية، على سبيل المثال، ومؤسسة بيريس للسلام، وأن يمتد نشاط الأخيرة إلى مجالات بناء بنك تنمية للشرق الأوسط ومشروعات شرق أوسطية أخرى.

ولكن ما هو الممكن؟

في تقديري أنه لا يوجد رسم لحل جاهز يتبناه أحد. وما يجري على طاولة

المفاوضات الآن في ظل موازين قوى مختلة لصالح الطرف الإسرائيلي هو، في رأيي، مرحلة وسطية بين جولتين، أي مرحلة لالتقاط الأنفاس، وبخاصة للفلسطينيين. ومن الواضح أن المفاوضات تخضع بالإضافة للمصلحة الفلسطينية، لمصالح بعض القيادات العربية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

وغني عن القول ان العالم، ونحن جزء منه، يعيش الآن مرحلة تحول كبيرة. وتشكل ثورة المعلومات والعولمة عاملين من أبرز مظاهر هذا التحول. ويشكل التكيف المسؤول مع هذه التحولات تحدياً لا يمكن الاستهانة به. ومن ناحية ثانية يعيش المجتمع الإسرائيلي التحدي نفسه، ولكن من منطلق أفضل. فهو مجتمع فتي ونام ودينامي. وهو يملك مصادر بشرية ممتازة، وصناعات متطورة، ويحظى بدعم واسع من الغرب. ولكن هناك ظواهر تنمو في المجتمع الإسرائيلي لا يجوز إهمالها، بل تتوجب مراقبتها وإدخالها في الحسابات الاستراتيجية الفلسطينية والعربية من دون مبالغة. ومنها، تحول المجتمع الإسرائيلي من مجتمع مسلح بالخوف من الغير، وبالتدريج، إلى مجتمع «طبيعي». وهي نقطة تثير الانتباه. ويعمل تنامي هذه الحالة على تنامي درجة الخلخلة في الإجماع القومي الذي ميز الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧. وقد عملت عوامل عدة على خلخلته، منها الشعور بدرجة أعلى من الأمان بين الإسرائيليين، واستعادة المبادرات الثقافية الأصلانية، وتنامي الروح الانتقادية للتجربة الصهيونية. وأما من الناحية الثانية فيمكن الإشارة إلى إخفاق محاولة إقامة دولة يهودية نقية، و«الإزعاج» الذي تشعر به قطاعات من الشعب الإسرائيلي من استمرار وجود الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٨ في إسرائيل، وتزايد مطالبتهم بالمساواة مع اليهود؛ وكذلك إلى إخفاق ترحيل فلسطينيي ١٩٦٧. ومما لا شك فيه، أن الانتفاضة والأداء الإسرائيلي إزاءها، وتوقيع اتفاقية أوسلو وحرب عام ١٩٧٣، ومشكلات حرب لبنان، لم تجد تفسيراً كافياً عند بعض الإسرائيليين، بل أشعرتهم بالقلق.

ولذلك لن يأتي الحل عن طريق الأسلوب الذي تنتهجه القيادة الحالية للشعب الفلسطيني. فقد استنفدت هذه القيادة إمكاناتها والحاجة إلى سياستها، لأنها وصلت إلى نهاية طريقها، ولا تملك السير إلى الأمام مسافة أطول. واستناداً إلى ذلك سوف تتحمل الأجيال القادمة مسؤوليات الحل المرجو. ويتجلى هذا الحل، في عمومياته، في تعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية، والتهيؤ لاحتمالات مستقبل يحفل بالتغيير المتسارع، عالمياً وعربياً وفلسطينياً، آخذين بعين الاعتبار التغيرات الجارية في داخل المجتمع الإسرائيلي. وهذا هو موضوع الدراسة في هذا اللقاء. ومن هنا يجدر بنا عدم تحويل التمنيات إلى أيديولوجيا وإبقاؤها ساكنة تفترض دوراً أساسياً للحتمية التاريخية لتفعل فعلها في تحقيق الأماني.

تعقيب (٢)

أسعد عبد الرحمن(*)

في تبادل للأفكار بين الزعيمين الراحلين: الفرنسي شارل ديغول، والصيني ماو تسي تونغ، سأل ديغول نظيره عن تقييمه للثورة الفرنسية، فكان جواب ماو: «إن هذه الثورة هي تطور معاصر، وما زال من المبكر إعطاء تقييم لها».

يخطر هذا الحوار ومعناه في البال كلما طالعنا عرضاً/تحليلاً نحترمه، وكلما اعتقدنا ـ في الوقت ذاته ـ أنه ـ للأسف ـ يتسم بالحسم في تقييم تطور ليس معاصراً فحسب، وإنما هو آني وجار.

ولأنني من أصحاب تلك المدرسة القائلة بأنه لا يمكن تقييم تطور ذي بعد تاريخي إلا بالنظر إلى كل الظروف الفاعلة، وفي سياق يصل بذلك التطور إلى حده الأقصى النهائي، ولأنني أيضاً أعتقد بأن «السلطة الوطنية» هي جزء من مرحلة راهنة في مسار القضية الفلسطينية، فإنني ألحظ فوراً أن العرض الذي قدمه د. علي الجرباوي بعنوان «السلطة الفلسطينية» لا يتسق مع هذا الفهم. فهو يتجاوز تأثيرات الظروف على رغم إيرادها، ويتجاهل الموازين على رغم الإقرار بها، ويقيس بمثالية على رغم أن موضوعه مشحون بقسوة الواقع، ويضع دلالات كبرى على ما هو متوقع على رغم المعرفة ببديهيات الصراع، وأخطر من ذلك يحسم ما هو مستقبلي على رغم أن الواقع المعالج لا يزال في حالة جريان وصيرورة... وكأن حركة الجدل المجتمعي قد ماتت، وكأن الصراع الأكبر مع المحتل قد انتهى.

يبدأ د. الجرباوي دراسته بخبر بسيط (ينطوي على مسألتين) ويتواكب الخبر مع عملية الباحث، يضخ فيها الباحث منذ الفاتحة كل أبعاد الصراع، أو السلام

(*) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون اللاجئين ـ الأردن.

الفلسطيني ـ الإسرائيلي. أما «المسألة» الأولى فهي أن ممتلكات مستوطن إسرائيلي قرب أريحا قد سرقت، فأعادتها الشرطة الفلسطينية إليه. و«المسألة» الثانية قوامها أن الجرافات الإسرائيلية هدمت في وقت متزامن منزلاً فلسطينياً في المنطقة نفسها. إنه لأمر «منطقي»/ منطقي أن تعاد المسروقات. وانه لأمر «منطقي»/ منطقي كذلك أن تقوم الجرافات الإسرائيلية ذات النزعة الاحتلالية الاستيطانية التوسعية بهدم منازل الفلسطينيين بأي حجة كانت. الحدث الأول، «منطقي»/ منطقي لأنه بسيط، وهو أيضاً جنائي ونتيجته واضحة، خصوصاً إذا تكشّف الأمر. والحدث الثاني هو «منطقي»/ منطقي كذلك لأنه يأتي ضمن إطار شديد التعقيد وسلوك يعبر عن التناقض ما بين الهدفين الإسرائيلي والفلسطيني ويعتمد في تنفيذه على ميزان القوى الاستراتيجي في المنطقة.

إن الفارق بين مستويي الحدثين لا يجعل من تناظر حدوثهما مادة جيدة للمقارنة والاستدلال. ولا أشك في أن كثيرين يوافقون على الرأي القائل بوجود مبالغة «بالونية» في مسارعة الباحث إلى الاستنتاج من هذا التناظر بأن الأمر يتعلق «بتحصيل قبول فلسطيني أزلي وغير مشروط بأن حق المستوطنين في الحياة على هذه الأرض يأتي أولاً وعلى حساب استمرارية الحياة الفلسطينية عليها».

وما كنت بالطبع لأعلق على هذا المطلع لولا أنه يشكل مثالاً على التكرار اللاحق لما اعتبره عدم التوازن في تناول الأحداث، واختيار الوقائع، ومن ثم في الاستنتاج منها.

ميـزان القـوى

يورد العرض كل العوامل التي أدت في السنوات الأخيرة إلى حرمان الجهد الوطني الفلسطيني من العناصر المساندة له. فيعدد خروج مصر من الصراع بعد «كامب ديفيد»، وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان بعد غزو ١٩٨٢، وانهيار المنظومة الاشتراكية ثم تفكك الاتحاد السوفياتي، وتدمير العراق وتفتيت الوضع العربي. . . الخ. والغرابة أن الباحث العزيز ينظر إلى كل هذه التطورات فيرى فيها عناصر إضعاف للقيادة الفلسطينية (التي ستصبح السلطة في ما بعد) ولا يشهد بأثر هذه التطورات الصاعق على مجمل القضية الفلسطينية والنضال الفلسطيني. إنه يقول: «لم يسعف الوضع الدولي قيادة المنظمة. . . بل على العكس أضعف مكانة هذه القيادة في صراعها مع إسرائيل. . . وكان عليها أن تبدأ بتقديم مواءمات في موقفها السياسي استرضاءً للولايات المتحدة وتنفيذاً للاشتراطات الإسرائيلية».

ليس من الواضح ـ وفق التحليل ـ ما إذا كان على القيادة الفلسطينية أخذ كل

هذه العوامل في الاعتبار لدى رسم سياساتها وتقدير تحركاتها في مواجهة «مؤتمر مدريد» والمفاوضات التي تلت. إن الباحث يدرك بأنه «كان على قيادة المنظمة أن تعمل في اتجاهين متوازيين: تثبيت موقعها. . وتثبيت القضية الفلسطينية الوطنية وضمان عدم إهمالها والقفز عنها تفاوضياً». حسناً! ولكنه يسقط الخط الثاني فوراً ليتابع بعد أسطر قليلة: «لم يكن أمام قيادة منظمة التحرير لتأمين الاعتراف الإسرائيلي بها سوى قبولها بمسار التسوية الإسرائيلي للقضية الفلسطينية. وهو يقيم دعواه هذه على أساس معادلة الرسائل المتبادلة بين الرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق اسحق رابين. هذه المعادلة التي قامت على اعتراف الأول عن «م.ت.ف.» «بحق إسرائيل في الوجود بسلام وأمن»، مقابل اعتراف الثاني عن الحكومة الإسرائيلية «بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني وبدء المفاوضات مع «م.ت.ف.» ضمن إطار عملية السلام».

إن ميل الباحث إلى السوداوية (إذ ـ حقاً ـ لا يخطر على بالنا ـ ونحن نعرف الباحث ومتأكدون من نياته ـ القول بمحاولته «تسويد» المشهد) يوقعه في المحدد من المغالطات حتى اللفظية منها وأبرز المغالطات المنهجية:

أولاً، ليست هناك تسوية إسرائيلية «محضة» كما يقول أو يوحي الباحث، ذلك أنه لا يمكن لها أن تكون إلا بانعدام وجود القضية الفلسطينية وبانعدام وجود الشعب الفلسطيني. وحينئذٍ لن يكون هناك معنى لتعبير تسوية.

ثانياً، لا بد لمراحل المسيرة السياسية، التي هي بالتالي إسرائيلية ـ فلسطينية، من أن تعكس ميزان القوى القائم وقت اتخاذ أي خطوة. ولو لم يكن الأمر كذلك لكانت السياسة عشقاً ـ أو كرماً أو بخلاً ـ وليست صراعاً.

ثالثاً، لم تكن الرسائل المتبادلة بين عرفات ورابين بذلك المستوى من اللاتكافؤ المطلق. فالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود والأمن ليس أعلى كثيراً جداً من اعتراف إسرائيل بالشعب الفلسطيني وبتمثيل «م.ت.ف.» له. فكلاهما نظري، وكلاهما متروك لتطور الوقائع على الأرض.

رابعاً، لا يجوز تحميل ما هو بديهي أحمالاً لا يمكن وضعها في إطاره. فالواقع أن التسوية، في أفضل أحوالها، قد انطلقت من قاعدة قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) بكل ما في نصه من غموض وإمكانيات للأخذ والرد. وبالتالي فقد تعلق الأمر منذ البداية بالأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧. ولم يكن لدى الطرف الفلسطيني (ناهيك عن الطرفين العربي والدولي) أي إمكانية لتحقيق فائض تفاوضي كالعودة مثلاً إلى القرار الدولي رقم (١٨١).

خامساً، وأيضاً لم يكن بالإمكان توفير فائض تفاوضي كالحصول على ضمانات تمنع أي تراجع إسرائيلي لاحق. فمن كان سيوفر هذه الضمانات؟ وأي نوع منها أمكن أن يردع إسرائيل عن العودة إلى الوراء في شأن أي نقطة يتم الاتفاق عليها؟ ان من المؤسف الاستنتاج، كما فعل الصديق د. جرباوي، بأن «الجانب الفلسطيني على ما يبدو كان منتشياً بإنجاز تحقيق الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولم يأبه لضرورة التدقيق في حيثيات ومعاني وتبعيات نصوص الاتفاقات».

إن معرفة ميزان القوى والحديث عن اختلاله، ثم تجاهل ذلك، يوصل بالضرورة إلى استنتاجات فجة بشأن البراعة (أو عدم البراعة) التفاوضية. كما أنه يقود إلى تقييمات مبالغ فيها عن «خطأ رئيسي» هنا، و«غياب المطالبة»، هناك، وعن «تدني المهنية» و«عشوائية التفاوض»... وكل ذلك بعيداً عن ميزان القوى الذي يتحدث عنه الباحث ببلاغة شديدة... ثم يعود فيغفله!

التقييم المثالي

يمكن للناقد أو المحلل أن يحمل مسطرة المثال وأن يبدأ بالقياس. هذا مريح، وربما يحقق - عند البعض الآخر غير الباحث الحالي الذي نعرفه جيداً - هدفاً دعاوياً كامناً. لكن الافتراض بأن المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، قبل أوسلو أو عندها أو بعدها، كان يمكن أن تنجز أكثر مما أنجزت هو افتراض مشكوك في صحته المطلقة على الأقل. وهذا ينطبق أيضاً على الافتراض بأن المفاوض الفلسطيني لم يكن يدرك، على نحو مطلق، النواقص التي أجبر على ابتلاعها.

طبعاً يسهل على من يحمل مسطرة المثال أن يقول بأن «المعضلة الفلسطينية تكمن منذ البداية في الخلل في إعلان المبادئ»، وبأن «التفاؤل الاعتباطي... أنتج اعتقاداً خاطئاً بأن جميع مرتكزات تحقيق حل الصراع قد أرسيت... مما أدى إلى الوقوع في سلسلة متوالية من الأخطاء».

لكن المسألة لم تكن أبداً، ولا هي الآن، مسألة براعة أو انتباه. ومن يدعي ذلك يفترض واحداً من أمرين أو كليهما: **أولهما**، أن إسرائيل لا تعرف قوتها وهي لا تسعى لاستثمار هذه القوة حتى منتهاها! **وثانيهما**، أنه كان بإمكان منظمة التحرير الفلسطينية - وبالتالي الفلسطينيين - الانسحاب من المفاوضات.

أن كلا الافتراضين كما هو واضح بلا أساس. فإسرائيل قد استثمرت وستواصل استثمار موقعها المتفوق في ميزان القوى. والفلسطينيون لن يفرطوا بالمؤسسة السياسية الفلسطينية الفاعلة ولن يغيبوا أنفسهم في أي حال. فقد علمهم التاريخ أن أحداً لم يفعل لهم الكثير قبل انطلاق ثورتهم. كما علمهم بعدئذٍ بأن الدول

العربية يمكن أن تعقد معاهدات سلام مع إسرائيل من دون الحصول على أي ضمانة لحل قضيتهم. كذلك علمهم التاريخ، قبل ذلك وبعده، أن للعالم رؤية مختلفة عن الرؤية الفلسطينية، بل لاحقاً حتى عن الرؤية الإسرائيلية الحالية.

بالطبع، لا يمكن الدفاع عن منتوج اختلال ميزان القوى، وبالتالي لا يمكن الادعاء بأن زيت اتفاق أوسلو ليس عكراً وليس مراً. ومن المؤكد أن صعود اليمين ممثلاً بحكومة نتنياهو إلى السلطة في إسرائيل قد جعل الأمور أكثر اعكراراً ومرارة. وهذا التطور لم يصدم الفلسطينيين وحدهم، بل انعكس أيضاً على الشقيقة سوريا التي تطالب اليوم باستئناف المفاوضات من حيثما كانت قد وصلت إليه مع حزب العمل. وليس هناك من داع للاستنتاج في هذا السياق «بأن القيادة الفلسطينية قد عولت بشكل مبالغ فيه على معسول وعود قطعتها شخصيات من حزب العمل». ففي كل الأحوال كان على القيادة الفلسطينية أن تتعامل مع الواقع كما هو، مع الإدراك بأن الوضع الفلسطيني لا يوفر لها ترف النوم حتى تعود إسرائيل للالتزام بما قيل سابقاً.

التفاؤل والإحباط

من المؤكد أن بعض المسؤولين الفلسطينيين قد بالغ في استطلاعه للمستقبل سياسياً واقتصادياً لدى الإعلان عن اتفاق أوسلو. إلا أن من يمسك عليهم هذه المبالغة كوعد قد قطع، يبالغ بدوره أيضاً، إذ يمكن أن يبسط الأمر كله بدوافع الاستثمار الإعلامي بهدف تسويق الاتفاق، الأمر الذي يفرض تضخيم الآمال المبنية على اختراق أولّي. وقد فعلت كل الدول العربية وكل دول العالم ذلك في هذه المرحلة أو تلك، بل يمكن الادعاء حتى بأن التضخيم في ظرف ما يمثل مهمة قيادية لا تفتقر بالضرورة ودائماً إلى الحصافة. فرفع مستوى الأمل يعطي، في أحيان كثيرة، مسافة أكبر لهبوط محتم في مستوى التوقعات يفرضه ميزان القوى القائم والمدى التاريخي الطويل في قضية معقدة جداً مثل القضية الفلسطينية.

والحقيقة أن كل مرحلة من مراحل قضيتنا قد بدأت بآمال عريضة ثم انتهت إلى الواقع. فهل كانت الثورة الفلسطينية (وبغض النظر عمن قادها وأي استراتيجيا اتبعت) ستنجح في تدمير إسرائيل وتحرير فلسطين كما اعتقد الكثيرون لدى انطلاقتها؟ لقد بدأ الهبوط فوراً مع إعلان الهدف (المتمثل حتى وقت قريب في الميثاق). ومع مرور الوقت، كان لا بد من أن يتسلل قدر متفاقم من الإحباط إلى النفوس أخذ أصحاب المساطر المثالية بالتوقف عنده فحسب. لكن الشعور بالإحباط لم يكن، وليس هو الآن، إلا مجرد مظهر لا يمثل كل جوانب الصورة وبالتالي فإنه لا يمثل الحقيقة التاريخية. فحينما ينعدم التكافؤ في الصراع، يصبح على الإنسان أن يهبط عن جدار

الشعار المرتفع، ليراكم إنجازات صغيرة قد تؤدي أحياناً إلى أكثر من إبقاء القضية قائمة وحيّة في مجال الفعل. وربما يكون هذا الأمر مؤلماً ومحبطاً، لكن الانحناء للعاصفة لم يكن أبداً نقيصة من النواقص.

ان الناس سواسية في هذا الشعور، اللهم إلا بفارق الوعي، وفارق القدرة على الانتقال من سهولة الشكوى والتأبين إلى صعوبة العمل. وبصراحة، لا يمكن هنا إيجاد المبرر للدكتور الجرباوي في ما قد يعتبره البعض «استثماره» للإحباط كشعور يخص «فلسطينيي الأرض المحتلة» أي (الداخل)، فلا تحسه القيادة القادمة إليهم من (الخارج). وبالتأكيد ليس هناك من داع لوضع الطرفين في وضع المواجهة في هذا السياق.

الأداء الذاتي

مع التأكيد على عدم الرضى عن الواقع القائم، تقتضي الموضوعية ملاحظة العوامل الكثيرة التي ساعدت عى تدني مستوى أداء السلطة الفلسطينية الذاتي. فالوضع الفلسطيني قد ظل منذ نشأة السلطة عرضة للتخريب والحصار السياسي والاقتصادي. كما أثقله موروث من التشوهات الناتجة من العزل والتهديم تحت الاحتلال من جهة، وانفلات الغربة والمنفى من جهة ثانية. وحمل في طياته بالإضافة إلى ذلك معوقات التطور على مختلف الصعد القانونية والتعليمية والعمرانية.

ليس هناك خلاف على وجود نواقص وأخطاء كثيرة وربما بعض الخطايا، وليس هناك خلاف على أنه كان يمكن تلافي جزء منها بالتنظيم وببذل جهد أعلى. لكن مجمل الحال لا يصل حتى إلى قرب وصف د. الجرباوي كيف «رأى الفلسطينيون الذين عانوا لعقود ثلاثة من بطش الاحتلال الإسرائيلي كيف يموت الحلم الفلسطيني»، مما أدى إلى إصابتهم «بحالة إحباط شديدة» ونزوعهم إلى «العبثية السياسية».

من الناحية المنهجية، سيقول البعض إنه ليس هناك عبث يعادل منح الذات حق الحديث باسم الفلسطينيين، وتقديم وصف شمولي ومتماثل لحالهم وشعورهم، وطريقة تفكيرهم، ومدى تفاعلهم! فادعاء هذا الحق، وما يتلوه من تعميم يجعل من الشعب نسخة موحدة، هو في أفضل الأحوال مهرب لادعاء نتيجة لا يمكن إثباتها.

الحتمية التاريخية

يتوافق هذا التوجه مع الاستعراض الموسع الذي يقدمه الباحث للمواقف الإسرائيلية من التسوية: ابتداء من إسحق رابين، مروراً بشمعون بيريس، وصولاً إلى بنيامين نتنياهو، وتعريجاً على وثيقة يوسي بيلين العمالي وميخائيل ايتان الليكودي.

هنا لا يحمل الصديق د. الجرباوي ما هو بديهي أبعاداً أكثر مما يحتمل فحسب، بل يستخدم البدهي لصياغة حتمية تاريخية لا تقبل النقاش. فالمواقف الإسرائيلية ـ المتوقعة تماماً ـ تفرز بالضرورة الحل النهائي. يقول: «إن المصلحة الإسرائيلية في الضفة الغربية من القوة والأهمية بحيث لا يمكن أن تقارن بها في قطاع غزة. ومن هذا المنطلق، وإذا كان إغلاق ملف القضية الفلسطينية لا يمكن أن يتم سوى عن طريق إقامة دولة فلسطينية. . . فقد يكون مآل الحل التوافقي الإسرائيلي أن تقام هذه الدولة في قطاع غزة فقط. أما الضفة الغربية. . . فيكون مصيرها أن تبقى منطقة معومة السيادة. . الخ».

ويأتي ذلك ضمن إطار «انحسار الخيارات الفلسطينية وتقلصها بشكل قسري باتجاه القبول. . بإقامة الدولة. . بالتحديد في قطاع غزة». ويضيف الباحث «أن الوضع ينساب تلقائياً نحو هذا الحل». وفي النهاية تحقق إسرائيل ما يمكن أن يدعى بـ «ترانسفير قانوني لفلسطينيي الضفة» الذين يحملون جنسية «الدولة المجاورة في قطاع غزة».

في معرض ردنا على هذا الطرح نقول:

من الصعب مناقشة هذه الفانتازيا السلبية التي قد يكون وراءها ـ وليس كل الظن إثم ـ إحباط ذاتي خاص.

إنما لتوضيح الصورة، ولوضع حد لتأثير ما يبدو وكأنه نوع من السوداوية، ولإعطاء المواجهة الفلسطينية ـ الإسرائيلية أبعادها واحتمالات تطورها، لا بد من الإشارة إلى النقاط التالية:

أولاً، ان المصلحة الإسرائيلية قد عبرت عن نفسها سابقاً بتغييب وجود الشعب الفلسطيني. وقد تخفى الإسرائيليون بإجماعهم ولفترة طويلة وراء مقولة: «من هم الفلسطينيون وأين هم»؟

ثانياً، لم تكن الرحمة الكامنة في قلب الايديولوجيا الصهيونية التوسعية هي التي بدّلت ذلك الموقف، بل كان الصراع، أي الفعل الفلسطيني الوطني المضاد، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، هو الذي غيّر ذلك «الإجماع الإسرائيلي». وستبقى المصلحة الإسرائيلية، بأي طريقة جرى التعبير عنها، قابلة للبتر والتشذيب بطرق مختلفة. وحقاً، لم تأتِ من الغيب فكرة إقامة الدولة الفلسطينية.

ثالثاً، لا يتحدد ميزان القوى بمعناه الأوسع والتاريخي بالقوة العسكرية ذات التأثير المباشر السريع، ولا حتى بالتحالف الإسرائيلي ـ الأمريكي. إنه أكثر شمولاً من ذلك وأطول مدى. فهو يتضمن كذلك وجود (ولنقل هنا مجرد وجود) حوالى أربعة

ملايين فلسطيني على أرض فلسطين، ومثلهم خارجها. وليس هناك من موقف أو إجماع أو نص يمكنه التغلب على هذا الوجود المتنامي. كما أنه واقع يتأثر بمجموع الفعل السياسي والحضاري الفلسطيني وشبكة العلاقات القائمة على هذا الفعل. كما يدخل في إطاره بالتأكيد وضع المنطقة والوضع الدولي المتزايد في تضامنه الموضوعي معنا. وإذا كانت مجموعة من العوامل تضغط اليوم باتجاه معين، فإن منطقة الشرق الأوسط بخاصة قد شكلت دائماً مثالاً على الأحداث والتغيرات المفاجئة التي تعيد ترتيب العوامل وتبدل اتجاه ضغطها.

رابعاً، لم تنغلق الخيارات على الشعب الفلسطيني في أي يوم من الأيام. ومهما بدا الأفق مغلقاً في هذا الظرف أو ذاك، فقد كان الباب يفتح عنوة من جديد عبر الكفاح المسلح، أو المواجهة الشاملة، أو الانتفاضة، أو المفاوضات علاوة على المفاوضات مع استمرار الاشتباك على الأرض. وبالتأكيد هناك أفق أكثر اتساعاً الآن. فالوجود الفلسطيني على أرض الوطن أكثر رسوخاً من كل النواحي سواء سياسياً أو مؤسساتياً أو حتى كقوة عسكرية. ولدى الفلسطينيين خيارات تتراوح ما بين الانتظار ومراكمة الإنجازات وحتى المواجهة التي ينتقص منها ميزان القوى.

خامساً، لقد أنجزت كل مرحلة من مراحل الفعل الفلسطيني الوطني غرضها وحققت هدفاً سياسياً. والشعب الفلسطيني أقرب اليوم إلى ممارسة هويته الوطنية مما كان في أي وقت مضى. وبالتأكيد، لا يمكن الاتفاق على نحو مطلق مع د. الجرباوي في استنتاجه بأن الانتفاضة قد خرجت من مقاومة الاحتلال وانتهت إلى «الرتابة» والروتينية والانكفاء على الذات». . ووصلت إلى «التعب الممزوج بالتذمر بين أوساط الناس الذين يطالبون بمخرج». فالواقع أن الانتفاضة ـ التي لم يكن من الممكن أن تستمر إلى الأبد ـ قد تركت أثرها في كل من له علاقة بالقضية الفلسطينية داخلياً وإقليمياً ودولياً، وخصوصاً إسرائيلياً.

سادساً، يحب الناس ـ عادة ـ التماهي مع الآمال الكبيرة. وفي هذا، بحد ذاته، حفاظ على وجود الأهداف الأكثر بعداً. وإذا كانت الوقائع تفرض دائماً هبوطاً إلى الأرض، فليس الإحباط المصاحب لهذا الهبوط سوى تعبير معكوس عن الرغبة في الإمساك بالطموح الأكبر أثناء تحقيق إنجاز أقل.

سابعاً، أما في الحديث عن الأداء الذاتي، فلم تكن الإنجازات في أي مجتمع أو دولة على هذا الصعيد سوى محصلة المواجهة بين ميل السلطة للتسلط من جهة، ونضال الناس (أفراداً وأحزاباً ونقابات. . . الخ) للحد من هذا التسلط وتوجهه نحو الديمقراطية من جهة ثانية. ولا شك في أن هذه المواجهة قائمة بقوة لدى الفلسطينيين بطرق مختلفة تماماً مثلما هي قائمة في كل مكان آخر من العالم. ومن المهم، في هذا

السياق، رؤية النضال على أنه حركة دائمة يتخللها جدل اجتماعي لا بد من أن يؤدي إلى صيرورة ليس من الضروري ـ دوماً وأبداً ـ أن تجعل من إرادة الإمبريالية أو إسرائيل قدراً لا مناص منه!

عودة إلى التاريخ

أخيراً، لا شك في أن وصف مرحلة ما هو ـ بحد ذاته ـ عمل تاريخي. وربما لا يختلف المرء كثيراً، بل انه يتفق كثيراً، مع الباحث د. الجرباوي في كثير من الوقائع التي ذكرها. والتوكيد هنا على ما ذكره من وقائع. لكن انتقائية الوقائع عمل مشوّه للتاريخ، وهذا ما قد يقول البعض ان صاحب الدراسة قد فعله بتركيزه على كل ما هو سلبي. على أن ما هو أكثر أهمية (حتى لو كانت وقائع الدارس شاملة ووافية) فيتمثل في عدم إمكانية اختصار التاريخ في إطار مرحلة ما، خصوصاً إذا كانت المرحلة جزءاً من تطور طويل المدى ما زالت عوامل صيرورته نشطة وفاعلة. وقد علّمنا التاريخ القريب ـ إن لم نرجع إلى البعيد ـ حقيقة أنه لا توجد حتمية إذا كنا نتحدث عن المستقبل، مثلما علّمنا بأن المؤشرات الراهنة مهما كانت قوية الدلالة لا يمكن أن تبطل إمكانيات التغيير.

لم ينتهِ الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي ولا الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولا صراع القوى الوطنية والليبرالية والتقدمية مع المعسكر الصهيوني/الإمبريالي المتصهين. وسيعمل الجميع ومعهم الفلسطينيون، شعباً ومنظمة وسلطة، على ألا ينتهي الصراع وفق المصلحة الإمبريالية/الإسرائيلية. وإذا كان التاريخ يسجل كل شيء، سلباً أو إيجاباً، إطاره الغياب، فإن السلطة الفلسطينية، بسلبياتها وإيجابياتها، هي الممثل للحضور الفلسطيني على السجل الراهن للتاريخ الفلسطيني المعاصر.

المناقشـات

١ ـ عبد الله السيد ولد أباه

إن الحقائق التي رصدها الباحث تفند الأطروحة التي راجت على نطاق واسع في الأدبيات السياسية العربية، والتي مفادها: أن مأزق التحول الديمقراطي في البلاد العربية يعود إلى أن الدولة الوطنية الحديثة نشأت قبل تشكل المجتمع المدني الذي ظل في بعض جوانبه من إفرازاتها تتحكم فيه وتهيمن عليه، في حين يمثل النموذج الفلسطيني استثناء من هذه القاعدة. فالمجتمع المدني الفلسطيني هو الذي بلور أنظمته المؤسسية، واختار قيادته السياسية وتوصل إلى نمط من الإدارة الديمقراطية لهياكله التشريعية والتنفيذية. وكان من المؤمل أن تعكس الدولة المتولدة من رحم المجتمع المدني هذه الروح الديمقراطية بينما نلمس بجلاء مظاهر القطيعة المتزايدة بين السلطة والمجتمع المدني الفلسطيني والقوى السياسية في الداخل والخارج.

ومن دون الدخول في أسباب هذه القطيعة، نكتفي بالإشارة إلى أهمها وهو التناقض المتزايد بين متطلبات استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي تؤسس شرعية السلطة الوطنية والتزامات هذه السلطة في إطار عملية التسوية لإسرائيل والولايات المتحدة وعلى رأسها الالتزام بتقليم أظافر المقاومة وتفكيك بنيتها التحتية.

٢ ـ محمد الفرا

تجنباً لارتكاب خطأ كالذي ارتكب عام ١٩٦٧ حول تفسير القرار رقم (٢٤٢) عندما اختلفت الوفود العربية في الأمم المتحدة وتبنى سبعة من ممثلي الأربع عشرة دولة عربية بحسن نية، تفسيراً لا يتفق والمصلحة العربية سهل لإسرائيل الاستفادة منه، وسبعة تمسكوا بالمعنى الذي تبنّته الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وحتى لا نقع في الخطأ نفسه أرجو من د. أسعد عبد الرحمن بيان لماذا نقلت المفاوضات من مكانها الطبيعي وهو الأمم المتحدة إلى عواصم واشنطن وأوسلو ومدريد وغيرها؟ ألم يكن من الأفضل بقاؤها في مكانها الطبيعي وهو الأمم المتحدة؟ ولماذا حصرت الاتفاقات التي

وقعت أثناء المفاوضات في القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ فقط، وماذا عن القرارات الأخرى؟

٣ ـ صلاح صلاح

١ ـ طرحت الدراسة فرضيتين هما: حكم ذاتي أو دولة محددة. وأطرح فرضية ثالثة هي: إمكانية أن تراهن إسرائيل على ما بعد عرفات لتفجر الوضع الداخلي الفلسطيني مما يجعلها بحل من اتفاق أوسلو، وتعود من جديد للأردن كبديل.

٢ ـ التحذير من تطبيع الفكر الفلسطيني، والوعي الفلسطيني حتى عند المواطن العادي، بنزعة متفائلة حول مستقبل السلطة، والادعاء بأنه سيكون باهراً، وأننا سننجح في إقامة دولة نموذجية وسنحقق الديمقراطية والعدالة... الخ، مما يستوجب توجيه كل الجهود لتعزيز وضع السلطة باعتبارها الأمل والحل النهائي، ويصبح النضال ـ في هذه الحال ـ لنيل الحقوق الأخرى كالتحرير والعودة وتقرير المصير محصوراً مفهومها في حدود مناطق السلطة.

٤ ـ رفعت النمر

لقد صممت ألا أتكلم وأستفيد من الكلام الذي سمعته من الاخوة الذين أشبعونا بحثاً وتنقيباً في كل ما هو جار في الأراضي العربية. في الواقع كنت أريد أن أقول انه لو كانت نيات السلطة الفلسطينية المسخة على أقل تقدير أن تلجأ إلى القرارات ١٧١ و١٨١ و١٩٤ وقرارات الأمم المتحدة، فما يمكن أن يقول أسعد عبد الرحمن فيها: جئنا من أجل تحقيق السلطة الفلسطينية والوجود الفلسطيني، لكن وبكل أسف ما نسمعه من القادمين من الأرض الموجودين أنتم فيها تمارسون هذه السلطة الغاشمة يتمنون أن تعود السلطة اليهودية إليهم لأن معاملتهم أفضل بكثير من معاملة السلطة الفلسطينية. أخي أسعد كنت مستغرباً وجودك في ما بيننا، لأني ما كنت أتصور أن تتواجد السلطة الفلسطينية في هذا الموقع الذي يعمل من أجل إنقاذ القضية الفلسطينية والوطن العربي من هذه الورطة التي وقع فيها، ولكن وبكل أسف، وأنا أشكر الدكتور علي والأخ ابراهيم وقد أجادا في ما يتعلق بالوضع الفلسطيني في الأرض الفلسطينية حيث هما موجودان وإياكم هناك، وقد أجادا في ما يتعلق بالبحث.

٥ ـ خير الدين حسيب

أنا أتفهم انفعالات الأخ رفعت النمر ودوافعها لكنني لا أتفق مع هذه الانفعالات. وكما قلت في افتتاح هذه الندوة، لقد حرص المركز على وجود وعرض وجهات النظر المختلفة، والأخ أسعد عبد الرحمن مشارك في هذه الندوة ومرحب فيه،

وكما قلت في هذه الندوة، لا نستطيع أن نزايد بعضنا على البعض في الوطنية، فلكل اجتهاده ولكل طريقته، فالأخ أسعد موجود في هذه الندوة ومرحب به بكل ما في هذا الترحيب من معنى.

٦ ـ يوسف صايغ

١ ـ لدي ملاحظتان نقديتان حول تعليق د. أسعد عبد الرحمن. **الأولى**: مفادها أنه يبرر الأوضاع القائمة في مناطق الحكم الذاتي تحت مظلة السلطة الفلسطينية. فهناك فساد مستشر وتدخل لرأس السلطة (عرفات) في عمل المؤسسات، بل في تفاصيل العمل، وهناك تشويش وتشويه لعمل المؤسسات، وهناك عدم شفافية... الخ. أما تبريره فبقوله إن من الضروري أن نتذكر أن السلطة لا تزال في منطلق عملها وسنواتها الأولى وأن من الضروري أن ننظر إلى دينامية التطور.

على أنني أشعر أننا نفتقد عوامل التفاؤل ومبرراته في رد الدكتور أسعد. فالوضع القائم يمثل مساراً يتحرك باستمرار باتجاه مزيد من السوء بالنسبة لكل ما نشكو منه. وليس هناك من توسيع لصلاحية المؤسسات وتوطيد لقدراتها وتمكينها من النهوض بوظائفها ومهماتها، وليس هناك من تأكيد على سلطة القانون. فالرئيس عرفات يختزل القانون بشخصه وبقراراته، وليس هناك من احترام لسلطة القضاء، بل تجاهل لها وعدم احترامها.

٢ ـ الملاحظة **الثانية** هي اننا نتساءل: ألم نكن على حق في توقع أن تمارس السلطة أداء أفضل بكثير مما نشاهد وأكثر نظافة؟ وألم نكن على حق في الاعتقاد أن الشعب الفلسطيني ـ بما أنه كان متفوقاً في المستوى التعليمي العام، لديه وفي تجربته الفاعلة في الإدارة كما تمرس بمهامها تحت الانتداب البريطاني، وفي إنجازاته في بلدان الشتات في مجالات الإعمار والعمل الحكومي والإدارة في القطاع الخاص؛ ألم نكن على حق في توقع قيام إدارة فعالة ونظيفة وذات كفاءة في ظل الحكم الذاتي. والآن يأتي د. أسعد عبد الرحمن ليبرر الأداء السيئ والضعيف جداً مقارناً بالتوقعات والتطلعات بالقول: «إننا لسنا أفضل من الدول العربية الأخرى، فلماذا نلوم السلطة الفلسطينية على أدائها السيئ»؟ إن في هذا التبرير خطأ ومغالطة غير مقبولين، ومثل هذا التبرير «عذر أقبح مما هو مشكو منه».

٧ ـ أحمد حسين اليماني

نظراً لمعايشتي عن قرب تفاصيل مرحلة انتقال منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس عام ١٩٨٢، كعضو في اللجنة التنفيذية للمنظمة.. أرجو أن يتقبل

د. الجرباوي ملاحظتي المتواضعة لتصحيح معلومته التي وردت في البحث:

١ ـ إن تخلي المنظمة عن مواقعها في لبنان عام ١٩٨٢، لم يكن للأسباب التي وردت في البحث. . فالشقيقة سوريا وافقت على استقبال القوات الفلسطينية التي تود الانتقال من لبنان إليها لتبقى قرب فلسطين، وقد تم فعلاً انتقال العديد من القوات والقيادات من لبنان إلى سوريا وجرى استقبالهم، واحتضانهم رسمياً وشعبياً عند وصولهم إلى الأراضي السورية سواء من البر أو البحر. كما بقي عدد غير قليل من المقاتلين والقيادات في شمال لبنان والبقاع.

٢ ـ كانت اللجنة التنفيذية والأمناء العامون لفصائل الثورة الفلسطينية في حالة انعقاد دائم لمتابعة الأوضاع. . وكان ياسر عرفات وأحد كبار مساعديه يواصلان التفاوض مع فيليب حبيب، الوسيط الأمريكي، ولا يطلعان المجتمعين على حقيقة ما يدور مع فيليب حبيب. . ويصر عرفات على ضرورة الخروج بعيداً عن لبنان.

وعندما يقال لعرفات ان سوريا وافقت على استقبال القوات والقيادات. . كان يقول وبلهجته المعروفة: «الله. . . انتو عايزين أن نضع أنفسنا وقواتنا تحت رحمة سوريا؟!»

ويضيف «أنا قررت أن لا أذهب إلى سوريا. . وقد رتبت وصول بواخر فرنسية لنقل القوات. . وستضمن الولايات المتحدة سلامة تحرك البواخر. . والمحطة الأولى ستكون جزيرة كريت».

٣ ـ أصدر عرفات تعليماته لقائد القوات في جنوب لبنان (الحاج اسماعيل جابر) بالانسحاب من مدينة صيدا، قبل وصول القوات الصهيونية، لتجنب الصدام معها حرصاً على سلامة القوات! (الحاج اسماعيل اليوم يشغل وظيفة قائد قوات الشرطة في الضفة الغربية).

٤ ـ عند هذا الحد توقفت اللقاءات على خلاف:

قادة فصائل الثورة، وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية، وعدد من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح منهم: أبو إياد، أبو صالح، أبو موسى، أبو خالد العملة وآخرون، رفضوا مشاركة عرفات توجهاته. . . وقرروا الانتقال مع قواتهم إلى سوريا. . بينما واصل عرفات وبعض القوات والقيادات رحلتهم البعيدة.

٥ ـ في طريق عرفات ومن معه إلى المنافي، توقف في الإسكندرية، والتقى المسؤولين المصريين، بينما كان الرؤساء العرب قد قاطعوا النظام المصري، وتم نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس، بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد.

إنني أذهب إلى أن قرار عرفات الابتعاد عن لبنان لم يكن اجتهاداً ذاتياً، بل كان لفيليب حبيب دور بتوجيه عرفات للذهاب بعيداً عن فلسطين، لتفتيت بنية منظمة التحرير الفلسطينية، وتشتيت قواتها... والكف عن رفع شعار الكفاح المسلح لتحرير فلسطين... وجاءت الأيام ربما لتعزيز هذا التقدير، فالسادات وعرفات من مدرسة واحدة تؤمن بأن الحل بيد أمريكا...

٨ ـ أسامة حمدان

لم يكن د. الجرباوي متجنياً على السلطة، ولم يسجل النهاية على أنها قدر محتوم، بل على أنها نهاية متوقعة لسياق يحدث وله من ذاته شواهد.

انتهاك حقوق المواطن لم يتغير على رغم خمس سنوات. فمجزرة غزة عام ١٩٩٤ تكررت يوم أمس عام ١٩٩٩ في رفح.

الفساد الذي انكشف جزء منه في تقرير من السلطة ذاتها ما زال قائماً وبقي الفاسدون في مواقعهم.

الخلل في الأداء السياسي على صعيدي المفاوضات أو الوضع الداخلي لم يتغير، فالأداء التفاوضي ما زال على تراجعه، وليس أدل على ذلك ما جرى من حديث حول إعلان الدولة أو تأجيله.

أما على الوضع الداخلي فإن العقلية التي حكمت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية حول الخشية من بروز قيادات بديلة طوال عقد الثمانينيات ما زالت تحكم هذه القيادة حتى في داخلها إلى درجة أن أحداً لا يعرف ما الذي يمكن أن يحدث لو غاب رأس هذه السلطة، فضلاً عن تغييب من هم خارج أطرها بكل الأشكال والوسائل.

على صعيد ضياع فلسطين والأرض الفلسطينية لم تنجح القيادة أو السلطة الفلسطينية في إيقاف مسلسل ضياع الأرض، بل إن بعض هذه الأرض يضيع في إطار التسويات والاتفاقات.

أما عن إمكانات التغيير، فمن الواضح أن الإشكالية الأكبر تكمن في المنهجية التي تحكم هذه السلطة وتسيطر على تصرفاتها وتوجهها وهي منهجية البقاء. وأي تغيير حقيقي ينبغي أن ينطلق من «قاعدة محددة» إذا أردنا فعلاً أن نستخدم وجود السلطة كأداة للصراع.

هذه القاعدة تقول «إعادة إحياء أبعاد القضية الفلسطينية الثلاثة: الوطنية والقومية والإسلامية، وبناء سلطة وطنية غير خاضعة أو مكبلة بالاتفاقات». هذه القاعدة تقتضي أن تُفتح الأبواب واسعة وبشكل جاد لممارسة ديمقراطية حقيقية في الإطار الفلسطيني حيثما وجد، الأمر الذي سيعطي الشعب الفلسطيني، الذي همش

دوره على صعيد القرار، فرصة ليمارس فعله المقاوم ضد الاحتلال والباني في إطاره الذاتي الداخلي، والمتكامل مع دوائر الفعل القومية والإسلامية التي تبدو أكثر قدرة على تحمل الضغوط.

أما على صعيد البعدين القومي والإسلامي، فإن إحياءهما يعطي القضية الفلسطينية عمقاً حقيقياً افتقدته الآن، وتراهن إسرائيل على استمرار فقدانه واستمرار استفرادها بالملف الفلسطيني، بل بجزء من الشعب الفلسطيني، وأظن أن نتائج مثل هذا الأمر لا تخفى على أحد.

وأعتقد أن أي تفكير في الاعتماد على سلطة الحكم الذاتي بشكلها الحالي وبمكوناتها القانونية والشخصانية سيكون نوعاً من تضييع الجهد والوقت والقضية.

تعليقاً على ملف اللاجئين وهو خاص بالدكتور أسعد، أخشى أن يكون إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني والذي نص على تعريف: من هو الفلسطيني؟ مقدمة لإلغاء ملف اللاجئين في الأجيال التي ولدت في أراضي اللجوء وقصره على الذين أخرجوا بذاتهم من فلسطين.

٩ ـ حسن حنفي

على الرغم من تمييز الدراسة بين الواقع والمتوقع إلا أنها أتت أقرب إلى الواقع منها إلى المتوقع، فالظواهر السياسية، قيادات ومؤسسات واتفاقيات، ليست ظواهر ثابتة بل تعبر عن علاقات القوى. فليست السلطة الوطنية ولا إسرائيل جواهر أبدية ثابتة بل معرضة للكثير من المتغيرات. ومن ثم غابت سيناريوهات المستقبل وديناميات العلاقات السياسية. وهذا هو التمرس في التحليل السياسي: كيف يمكن تجاوز المسافة بين الخطاب السياسي العربي المعاصر والواقع العربي المعاصر؟

١٠ ـ أسعد عبد الرحمن

من التعقيب المطول المكتوب الذي بين أيديكم، سيتضح أن لي مع بحث د. الجرباوي مشكلة تتعلق بالمنهج الذي اعتمده وذلك لاعتباره:

أن ما يجري في فلسطين وكأنه «حالة متبلورة» وليس حالة قيد التبلور وأن ما هو قائم حالياً. . . حالة ستاتيكية. . . وليس حالة ديناميكية، وبالتالي، فإن ما جاء في الدراسة من واقع ـ على صحته الإجمالية ـ إنما هو وجه واحد للعملة ذاتها. وعليه فإن ما ورد في الدراسة (عن الاحتلال، الفساد، التبعية، قمع حقوق الإنسان) هو صحيح إلى درجة معينة الآن، لكنه موضع صراع إصلاحي حقيقي دائر على قدم وساق.

كذلك، فإن بحث د. الجرباوي يعطي المرء فرصة ملاحظات إضافية موضحة

ـ بشكل مركز ـ لما جاء في التعقيب المكتوب. وهي ملاحظات ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة ببحثه:

١ ـ طبعاً، كان يمكن أن أركز على تماثل الحالة الداخلية الفلسطينية الراهنة مع ما هو قائم داخلياً في معظم ـ كي لا أقول جميع ـ الدول العربية، ليس فقط من زاوية وجود فساد وانتهاك لحقوق الإنسان، بل أيضاً من زاوية «عودة» بعض الدول العربية إلى «الاحتلال» ولو بصيغ مختلفة، أو التحول نحو «حكم ذاتي فعلي» لكن في إطار «استقلال شكلي». حقاً، كان يمكن أن أفعل ذلك، لكنني لن أفعل لأنني أؤمن وأعلم أيضاً أن هذه الدول/المجتمعات العربية هي أيضاً تخوض (مثل فلسطين) غمار حالة من الجدل المجتمعي الذي يستهدف النضال من أجل تعزيز أو استعادة الاستقلال، ومكافحة الفساد، وتعزيز الديمقراطية أو وقف الانتهاكات لحقوق الإنسان.

٢ ـ على صعيد مختلف، ومن جهة ثانية، لن أركز على الحالات العربية الآنفة الذكر لأنني ـ على رغم إيماني والتزامي القومي العربي ـ أتحدث بألم، لكن نضالي، عن الحالة الفلسطينية الراهنة بثغراتها وعيوبها. . لكن، أيضاً، أتحدث بافتخار عن النضال الدائر هناك وعن الحالة الفلسطينية بأخطائها وخطاياها التي لا تبتعد كثيراً عن الأخطاء والخطايا الحادثة في الدول العربية الأخرى. فثمة صراع حقيقي يجري الآن في فلسطين ضد الاحتلال، وحتى لو رغب البعض في أن يعتقد أن كلاً من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية لا تقاتلان. . . فماذا عن كوادر وفصائل منظمة التحرير وعلى رأسها حركة فتح؟ ثم ماذا عن الجهد النضالي الذي تبذله حركتا حماس والجهاد الإسلامي؟ والأهم من كل هذا، ماذا عن المقاومة الشعبية الفلسطينية الدائرة على قدم وساق كل لحظة؟

٣ ـ ولأن ثمة صراعاً حقيقياً يجري هناك على أرض فلسطين، كان قرارنا ـ سواء كنا فتحاويين أو جبهة شعبية أو جبهة ديمقراطية أو إسلاميين أو مستقلين أو غير ذلك ـ بالعودة للاشتباك التفاوضي أو الاشتباك الفعلي مع المحتلين الإسرائيليين والمستوطنين الصهيونيين. . وعلى الأرض. وفي هذا السياق، مطلوب أن لا نقع في استسهال الأوصاف والتحديدات المستندة إلى المواقع الجغرافية، والتعامل مع كل من هو على الأرض الفلسطينية ولأنه موجود هناك (أو ذهب) إلى الأراضي المحتلة وكأنه قد أصبح خائناً أو «ذهب ليخون». ونحن نعلم أن ما حدث هو تطور فرضه ميزان القوى الاستراتيجي الراهن. وقد كثر الحديث منكم في جلسة الأمس واليوم عن الخلل في ميزان القوى بيننا وبين أعدائنا. . نحن نعلم أن ميزان القوى مختل لمصلحة إسرائيل. لكن، نعلم أيضاً ـ كما قال د. يحيى الجمل ود. محمد الفرا أمس ـ أن ميزان القوى الحالي ليس قدراً أبدياً لا مناص ولا مهرب منه، وأنه عندما يتغير

سيفرض واقعاً جديداً قادراً (في غياب التوصل إلى التسوية ناهيك عن السلام) على أن يمزق ليس فقط الاتفاقات (ومن ضمنها اتفاق المبادئ أي أوسلو والتي هي ليست معاهدة)، بل يمزق المعاهدات التي عقدها هذا البلد العربي أو ذاك.

٤ ـ ولذلك، من المهم أن تتضافر الجهود من أجل إنقاذ أقصى قدر ممكن إنقاذه من الأرض الفلسطينية في ظل ميزان القوى الراهن... وإنجاز مطلب الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. هذا على نحو عام.

وعلى نحو متخصص، من المهم أن يتم استمرار النضال من أجل العودة، أي عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم وفق القرار رقم (١٩٤). وقضية اللاجئين هي الأخطر والأقوى، وأركز عليها اليوم من باب التخصص، حيث انني تشرفت بتحمل مسؤولية ملف اللاجئين منذ نهاية عام ١٩٩٦. وأنني شخصياً أتعاون (منذ ٣ سنوات) مع عدد من الاخوة الحضور هنا في التأكيد على ما يقول به الخطاب القومي العربي/والخطاب الرسمي لمنظمة التحرير.

بالنسبة لما أشار إليه صلاح صلاح عن مخاطر التفاؤل، أشدد على أنني كنت واضحاً في موقفي ضد السوداوية، وانني أتعامل مع ما هو قائم في فلسطين باعتباره حالة مفتوحة على كل الاحتمالات ولا يجوز القطع بأنها تتجه نحو نهاية سلبية محتومة. وعليه، وفي معرض التشاؤم... والتفاؤل... أحب أن أصف نفسي على أنني «متشائل».

وختاماً، وبخصوص ملاحظات وأسئلة د. يوسف صايغ، فإنني:

ـ أكرر أن المستقبل أمام التجربة الفلسطينية لا يزال مفتوحاً ولا يجوز أن نتحدث عنه باعتباره «مستقبلاً منتهياً».

ـ أما من أين لي «مواطن الثقة» بأن التجربة الفلسطينية يمكن أن تنجح، فإنني أشدد على دور شعب الانتفاضة وعلى القيادات والكوادر المناضلة في فتح وفي غيرها من قوى منظمة التحرير، وليس صحيحاً أن الأمور محكومة بالتدهور الحتمي من فساد إلى أكثر ومن قمع حقوق إنسان إلى أكثر كما يقول د. صايغ، ومع ذلك، أكرر: ليس ثمة أمر محتوم بعد، لا في اتجاه التحرر والديمقراطية، ولا في اتجاه السقوط في الإخفاق. والصراع لا يزال محتدماً مع قوى الظلم والظلام، إسرائيلية كانت أو غير إسرائيلية... والمستقبل مرهون بنتائج الصراع.

ـ أما عن أمل د. صايغ وتمنياته بأن نكون أحسن وضعاً وأداء من الدول العربية، فإنني أشاركه الأمل والتمنيات، لكن علينا أن ندرك أن «النرجسية» الفلسطينية التي يعبر عنها البعض منا أحياناً ليست صحيحة، وأننا ـ معشر الفلسطينيين ـ لسنا من جنس الملائكة، وأننا من القماشة العربية ذاتها بحلوها ومرها، بميزاتها وعيوبها.

القســم الســادس

الأبعاد الدولية للصراع والتسوية



الفصل التاسع عشر

الصراع العربي ــ الصهيوني في النظام العالمي

فؤاد مغربي(*)

نعيش اليوم في عصر يتميز بحالات انتقال كبيرة، عصر مليء بتحولات كونية وجذرية قد غيرت نمط حياتنا وطريقة تفاعلنا مع الغير، والنطاق الكوني لتلك التحولات إنما يدل على أنه لا شيء بعيد عن منالها. بيد أنه في ما تغدو أمثالاً جديدة لتؤخذ قدوة، وكذلك طرق تفكير جديدة، يلاحظ في الآن نفسه أن هذه على محاذاة مفاهيم قديمة، مفاهيم قد يشتد تمسك المرء بها أحياناً. بعبارة أخرى، إن التباين الوارد في معدلات تلك التحولات إنما يعني أن بعض مناطق العالم تشهد تحولات سريعة، بينما البعض الآخر يسير ببطء. وفي الوقت عينه، بدأت تغدو أنماطاً جديدة من التصدي.

بادئ ذي بدء، سيقدم هذا البحث تعريفاً للقدوة الجديدة المعروفة باسم العولمة، مع محاولة لإلقاء الضوء على صفاتها الأساسية، ثم ينتقل بعد ذلك ليحاول البت في مدى انصهار المناطق المختلفة من الوطن العربي بالاقتصاد العالمي، وما قد يحمله هذا الانصهار في طياته من معان للحكومات والشعب معاً، ومن ثم الوقوف على دور الولايات المتحدة المتنامي في العصر الجديد وذلك لإلقاء بعض الضوء على التحول الذي طرأ في طبيعة التغلغل الأمريكي وتصديره لـ «الديمقراطية». وستستفيد دراستنا في هذا السياق من منظور هؤلاء المحللين الذين أعدوا دراسات مقارنة لعمليات التدخل الأمريكي في أمريكا اللاتينية وآسيا. وثمة فصل آخر يتطرق إلى تكاليف العولمة بوجه عام وتكاليفها للعالم الثالث على الأخص، طبعاً مع الإشارة في هذا

(*) أستاذ العلوم السياسية في جامعة تنيسي، كاتانوغا (أمريكا).

الصدد إلى الوطن العربي. ويتمحور البحث حول أبعاد هذا التحليل لجهة الصراع العربي - الإسرائيلي، حيث نتساءل: ما هو التغيير الذي طرأ في هذا الصراع؟ كيف سيتطور في المستقبل؟ هل تستطيع الولايات المتحدة مواصلة دورها المهيمن في المنطقة والاحتفاظ لنفسها بدور صانع السلام دون سواها؟ ما هو احتمال تبني قوى دولية أخرى دوراً أكثر فعالية في عملية صنع السلام في الشرق الأوسط؟ وأخيراً، ما هي التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لصعود العولمة، واحتمال ظهور مشروع أو مجموعة مشاريع للتصدي لها؟ هذا، وعلى رغم أن تحليلنا قائم على أدلة مقتبسة من الحاضر والماضي إلا أنه يبقى في المقام الأول محاولة لاستقصاء الخيارات والسيناريوات المستقبلية.

يقتصر هذا البحث بالضرورة على انعكاسات العوامل الخارجية على منطقة الشرق الأوسط فحسب، ويستعين بدراسات نظرية مهمة للوصول بها إلى خلاصة عامة ونظرية لعلها تمكن من إيجاد تصور للخطوط العريضة للتكوينات الناشئة. ومن بين التفاصيل العديدة المتبقية التي ينبغي النظر فيها، طبيعة ردات الفعل المحلية عربياً على الصعيد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. وعليه فإن هذه الدراسة تمثل في نهاية المطاف نوعاً من المقطوعة الفكرية وبداية لبرنامج عمل لبحث طموح.

على أن ما هو معروف الآن بالعولمة يتضمن عنصرين أساسيين: **أولهما** التطور الذي قد بلغ ذروته ونشأ منذ بضع مئات من السنين حيث دحرت علاقات الإنتاج الرأسمالية علاقات الإنتاج التي كانت سائدة قبل عهد الرأسمالية إلى أن حلت محلها لتنتشر في ما بعد إلى كافة أنحاء العالم. **ثانياً** الانتقال خلال العقود الثلاثة المنصرمة، من ارتباط الدول بعضها ببعض عبر تبادل السلع وتدفقات الأموال في إطار سوق دولية، إلى عولمة عملية الإنتاج ذاتها[١]. ويتضمن الانتقال هذا تغييرات كبيرة في الهياكل لجهة تقسيم العمل الدولي وإعادة تنظيم الإنتاج داخل كل بلد، وكان في ذلك أثر كبير على النسيج الاجتماعي والسياسي والثقافي لكل مجتمع[٢].

ما يحفز انطلاقة العولمة الازدياد المذهل في أعداد الشركات المتعددة الجنسيات ونطاقها العالمي، كذلك ثورة التقانة (التكنولوجيا) التي انطلقت في أواخر الستينيات وأدت إلى استحداث جيل جديد من الحاسوب والإلكترونيات وتقانات (تكنولوجيات) الاتصال. لقد بلغ مجموع عدد الشركات المتعددة الجنسيات سبعاً وثلاثين ألف شركة

---

(١) William I. Robinson, *Promoting Polyarchy: Globalization, US Intervention, and Hegemony*, Cambridge Studies in International Relations; 48 (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1996), p. 31.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣١.

تعمل تحت إشرافها حوالى ١٧٠ ألف شركة تابعة موزعة في كافة أرجاء العالم لتسيطر على الاقتصاد العالمي. كما أن منظمات بلا حدود، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، تلعب دوراً أساسياً في تعزيز الروابط الكونية وتعميم المذهب الحر الحديث الذي يلازمها. وبالنسبة لبلدان الجنوب يعني ذلك إجراء تعديلات في الهياكل بغية الوصول إلى الاستقرار المطلوب على مستوى الاقتصاد الكلي، الذي يعتبر بدوره ضرورياً لحركة الرساميل بلا حدود.

تساهم العولمة في إضعاف قوة الدولة وذلك بجعل حدودها نفيذة، الأمر الذي يزيد من اتكال عمليات الإنتاج المحلي لكل وطن على عوامل خارجية، ويؤدي ذلك بدوره إلى الحد من قدرة السلطة على تنظيم النشاط الاقتصادي في الداخل لتواجه في نهاية المطاف ما سماه جيمس أوكونر بأزمة الدولة المالية. والسبب الرئيسي وراء ذلك يكمن في حقيقة توجه العولمة نحو تقليص حاجة رأس المال لمساهمة كل دولة على انفراد في خدمة عملية التراكم. بيد أنه من الخطأ الافتراض أن هذا يلغي الحاجة إلى دول قوية، بل على عكس ذلك، وكما أوضح بيتر إفانز، ان رأس المال الذي يتخطى حدود البلدان يبقى بحاجة إلى دول قديرة بالقدر نفسه أو أكثر لحاجته إلى أعمال ذات توجه محلي، والمطلوب الآن هو دول أكثر تقشفاً وشراسة تستطيع أن تضمن الاستقرار والنظام الإجماعي القائم[٣].

بيد أن ثمة تحذيرين في هذا الصدد ينبغي الإحاطة بهما. لقد أورد غيل أنه من المضل الافتراض بأن الفوضى الاقتصادية التي عمّت العقدين الأخيرين تعود إلى التنافس بين كتل تجارية (أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان)[٤]، بل كانت تمثل مطبات قاسية على طريق نشأة رساميل بلا حدود، والتي تنحصر في غالبها في رأس مال دولي مالي. كذلك، وكما يشير روبرت كوكس، هناك انتقال من تكوينات طبقية واضحة المعالم على المستوى الوطني إلى تكوين طبقي كوني المدى، فقد نشأت طبقة بلا حدود من الإداريين، وهي تتعايش مع التكوينات الطبقية الوطنية أو أنها، وهذا ما يجري في كثير من الأحيان، توضع تماماً فوق تلك التكوينات الوطنية[٥].

---

(٣) Peter Evans, «The Eclipse of the State? Reflections on Stateness in an Era of Globalization,» *World Politics* (October 1997), pp. 62-87.

(٤) Stephen Gill, *American Hegemony and the Trilateral Commission*, Cambridge Studies in International Relations; 5 (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1990).

(٥) Robert W. Cox and Timothy J. Sinclair, *Approaches to World Order*, Cambridge Studies in International Relations; 40 (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1996).

ولكن مَن هم الأسياد الجدد في عالم اليوم؟ لقد نشرت صحيفة فرنسية منذ فترة تقريراً عن رجال العالم الأكثر نفوذاً، والبالغ عددهم خمسين رجلاً، ولم يكن في أعداد هؤلاء الرجال أي رئيس دولة أو نائب أو وزير، بينما يعتبر بيل غيتس رئيس شركة ميكروسوفت أكثر رجال العالم نفوذاً لأنه يسيطر على الأسواق المعلوماتية الاستراتيجية[٦].

وعن مدى انصهار بلدان الشرق الأوسط بالاقتصاد العالمي، فخلافاً لأمريكا اللاتينية وبعض مناطق آسيا، حيث العولمة تسير على قدم وساق، تتخلف منطقة الشرق الأوسط عن مجاراة البلدان النامية الأخرى في هذا المضمار. ويعتقد المحللون في صندوق النقد الدولي أن الشرق الأوسط قد بات منطقة أقل انصهاراً بالاقتصاد العالمي، وأن القيمة الفعلية لمتوسط دخل الفرد فيه قد تدنت[٧]. وهناك بلدان تتجه نحو الانصهار قبل غيرها، مثل الأردن وتونس والمغرب، إلا أن انصهاراً كاملاً لمنطقة الشرق الأوسط بالاقتصاد العالمي أمر لم يتحقق بعد. وفي الوقت عينه، وعلى الرغم من الحديث عن اندماج اقتصادي إقليمي، يبقى حجم التجارة العربية البينية، وكذلك الاستثمار، ضئيلاً جداً. ويبدو أن إسرائيل وحدها منسجمة بشكل جيد والاقتصاد العالمي، وهي أكثر قدرة على استقطاب الاستثمار الخارجي المباشر الذي زاد بشكل كبير في عهد صنع السلام. أكثر من ذلك، إن إسرائيل تتمتع بمعدلات نمو عالية، وأصبح متوسط دخل الفرد فيها الآن أعلى مما هو في كثير من البلدان الأوروبية.

لقد حددت ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي عدداً من العوامل في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي من شأنها كبت الانصهار بالاقتصاد العالمي، وهذه العوامل هي:

١ ـ أن الكم الكبير من عائدات النفط وحوالات المساعدات الخارجية قد أرجأ الإصلاح في تلك البلدان، بما في ذلك رفع القيود المفروضة على التجارة.

٢ ـ هناك أيضاً عدد من العوامل المقيدة، مثل الإفراط في تدخل الدولة وتشويه الأسعار، وهي عوامل تثني عن الاستثمار التجاري.

٣ ـ الإفراط في سياسات الحماية.

---

(٦) إغناسيو رامونيه، «الكوني والدائم والمباشر ودون الأهمية،» لوموند ديبلوماتك (أيار/مايو ١٩٩٦).

(٧) International Monetary Fund [IMF], *Building on Progress: Reform and Growth in the Middle East and North Africa* (Washington, DC: IMF, Middle East Dept., 1996), p. 64.

٤ ـ التوترات السياسية في المنطقة[٨].

لقد انضم حتى الآن عشرة بلدان شرق أوسطية إلى منظمة التجارة العالمية التي أنشأتها جولة أوروغواي لتخلف الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات)، وهذه البلدان العشرة هي البحرين وجيبوتي ومصر وإسرائيل والكويت وموريتانيا والمغرب وقطر وتونس والإمارات العربية المتحدة، في ما أقدمت أربعة بلدان أخرى على الانتساب إلى عضوية المنظمة، وهي الجزائر والأردن والعربية السعودية والسودان. وقد لاحظت ورقة الصندوق «أن ما تعهدت به بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في خلال جولة أوروغواي لم يكن طموحاً كثيراً، إذ ان ما ورد في تلك التعهدات من متوسط معدل ومستوى رفع القيود كان أقل مما هو في البلدان النامية كمجموعة»[٩].

علاوة على ذلك، أطلق الاتحاد الأوروبي استراتيجيته المتوسطية الجديدة في بيان برشلونة لعام ١٩٩٥، وذلك من خلال اتفاقيات ترمي إلى تعزيز الروابط السياسية، وإلى تعاون مع بلدان الحتار الجنوبي للمتوسط في سبيل إيجاد منطقة تجارية حرة ذات طابع أوروبي متوسطي خلال فترة زمنية مدتها اثنا عشر عاماً. وزيادة المساعدات والمعونات الفنية من جانب الاتحاد الأوروبي إنما هي للحث على تسريع إصلاح الهياكل، وقد خصص الاتحاد مبلغ ٤,٧ مليار دولار للفترة ما بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٩ كمنح للمنطقة لتستخدم في تعديل الهياكل. ويبقى السؤال عما إذا كانت بلدان الحتار الجنوبي للمتوسط على استعداد لتحمل تكاليف تعديل الهياكل، أو حتى إذا كان لديها الإرادة السياسية لذلك، حيث ان التكاليف الاجتماعية المتضمنة والباهظة الثمن التي حتماً ستؤدي إلى بطالة عارمة ومزيد من الفقر، تنذر بمجازفات سياسية كبيرة لا يمكن أن تستوعبها سوى قلة قليلة من هذه البلدان.

وضعان رئيسيان قد يسهلان الإسراع بانصهار الوطن العربي بالاقتصاد العالمي: **أولهما** تحقيق تسوية سلمية شاملة تضع نهاية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، **والثاني** يكمن في مدى قدرة بلدان المنطقة على ممارسة التعاون الإقليمي. ولكن من غير المرجح أن يتحقق أي من هذين الوضعين على المدى القريب. وكما سيبين التحليل، من غير المتوقع أيضاً أن يرتقي الصراع العربي ـ الإسرائيلي عما قريب إلى مستوى تسوية شاملة تؤمن الحد الأدنى من مطالب الفلسطينيين أو مطالب سوريا ولبنان. وفي الوقت ذاته، لا يبدو وارداً احتمال تحقيق تعاون إقليمي وازدياد في حجم التجارة والاستثمار في

(٨) **International Monetary Fund [IMF],** ***Adjusting to New Realities: MENA, the Uruguay Round and the EU - Mediterranean Initiative*** **(Washington, DC: IMF, 1997).**

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٩.

القريب العاجل ما دامت الأوضاع السياسية مستمرة في تأرجحها.

هناك عدد من الافتراضات المهمة التي تقف وراء موقف مؤيدي العولمة، وهي أن هذا التوجه ليس عالمياً فحسب، بل حتمياً ولا يلين، وهناك نوع من الإلحاح في شأنه، بمعنى أن جميع بلدان العالم على خلافها يجب أن تلتحق به إذا ما أرادت حصة من الرخاء الجديد، وإلا ستترك لتهمل إلى غير عودة. وليس واضحاً إذا كان إخفاق البلدان العربية في ركوب عربة العولمة يعود إلى الكسل أو إذا كان اختيارها التمهل هذا هو خيار سياسي متعمد، غير أنه في كلتا الحالتين التمهل ليس بالضرورة خياراً سيئاً في ظل ضخامة التكاليف المندرجة، كما سيوضح هذا البحث في ما بعد.

ما هو الشكل الذي يأخذه التغلغل الأمريكي في عصر العولمة، ولا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة؟

لقد وضعت حرب الخليج لهجة العصر الجديد، فبرزت الولايات المتحدة كالقوة المهيمنة الوحيدة في العالم، والآن تغوي التسلط كونها القوة العملاقة الوحيدة في العالم، حيث إن صانعي السياسات والمحللين معاً يتكلمون عن صراع بين الحضارات والاحتواء المزدوج. وتبقى لهجة تلك التحاليل في الغالب معادية للعرب والمسلمين عموماً، على الرغم من استمرار احتفاظ الولايات المتحدة بمصالح مهمة في المنطقة. وفي الآن نفسه لا يبدو أن للولايات المتحدة استراتيجية متكاملة متماسكة تجاه الشرق الأوسط. ثم حتى الآن والقوى الأوروبية ترفض لعب دور القوة الموازنة للهيمنة الأمريكية على رغم التباعد الواضح في مصالحهما، بل اختارت القوى الأوروبية إحالة الأمور عليها، وبخاصة إذا كانت تلك الأمور متعلقة بالشرق الأوسط، وحتى في قضية البوسنة لقد عزف الأوروبيون عن اتخاذ زمام المبادرة وفضلوا انتظار حكومة الولايات المتحدة لتبادر بخطوات دبلوماسية، أدت في نهاية الأمر إلى اتفاقية من نوع أو آخر. كذلك بالنسبة لإيرلندا الشمالية، حيث كانت جهود عضو مجلس الشيوخ الأمريكي ميتشل هي التي أدت أخيراً إلى اختراق.

لقد أخذ التغلغل الأمريكي في كافة أنحاء العالم خطاً جديداً، فالولايات المتحدة التي كانت في السابق تدعم الأنظمة القائمة على التسلط طالما بقيت هذه الأنظمة مستقرة، أصبحت الآن تحض عدداً من مناطق العالم على التوجه نحو الديمقراطية. ومنذ زمن وكبار الصحف في الولايات المتحدة تتكلم مراراً وتكراراً عن الانتقال نحو الديمقراطية ودور المجتمع المدني، بل نشأت صناعة كاملة لمعلومات تساند تلك الشعارات وانهمرت كميات كبيرة من أموال الأبحاث على المؤسسات التابعة للحكومة الأمريكية إلى جانب المؤسسات الخاصة.

أجرى وليام روبنسون، وهو اختصاصي في علم الاجتماع السياسي وخبير في

شؤون أمريكا اللاتينية، دراسة مقارنة مهمة حلل فيها الطابع المتغير للتغلغل الأمريكي في الكتلة السوفياتية سابقاً، وكذلك في الفيليبين وتشيلي ونيكاراغوا وهايتي وجنوب إفريقيا. وقد وصل روبنسون إلى نتيجة أن «تحولاً مهماً قد طرأ في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث انتقلت من مساندة أنظمة قائمة على التسلط والدكتاتورية إلى دعم أنظمة سياسية قائمة على «البولياركي»، وفي وراء ذلك تحول في النمط السائد من الضبط الاجتماعي لدى أي بيئة بلا حدود، وهو الانتقال من السيطرة القسرية إلى السيطرة القائمة على منهج الإجماع، وذلك ضمن نظام دولي شديد الطبقية تلعب فيه الولايات المتحدة دوراً قيادياً كونها القوة العالمية المسيطرة»[١٠].

تشير «البولياركي» إلى نظام يتسلم فيه فريق صغير من الأفراد مقاليد الحكم لمصلحة رأس المال. وبهذا تقتصر المشاركة في عملية صنع القرار التي تقرها الأغلبية على الاختيار بين نخب منافسة ضمن إطار انتخابات محكمة تماماً. وأول من فصل نظام «البولياركي» كان روبيرت دال، ويفترض هذا النظام ضمناً أن النخبة ستستجيب لمصلحة الأغلبية العامة من خلال «الطعن السياسي» أو «الاشتمال السياسي»، انطلاقاً من حاجة من في الحكم إلى اكتساب أغلبية الأصوات. ويقتصر هذا النوع من الديمقراطية في صميم قلبه على البعد السياسي، حيث إن محاوره هي الأسلوب والعملية والنهج في اختيار القادة. تتلقى «البولياركي» تأييد النخبة بلا حدود في منطقة الجنوب، حيث ينظر إليها كبديل للأنظمة السابقة من سلطات مدنية عسكرية أو دكتاتوريات بحتة. وتحت ضغط العولمة، بدأت الأنظمة التي سبق وكانت قائمة على التسلط تتحول في أعقاب الاضطرابات التي داهمت المجتمعات التقليدية والتركيبات الاجتماعية السائدة، إذ باشرت حشود من الناس بالتحرك لتطالب بمزيد من الديمقراطية في الحياة العامة، وفي جو من التحدي المتنامي لأساليب السيطرة القصرية العميقة الجذور. وقد ظهر هذا التطور في أجزاء مختلفة من العالم، وعلى نحو خاص في أمريكا اللاتينية. كما ظهرت منذ قريب في إندونيسيا عندما أطيح بحكم الجنرال سوهارتو الدكتاتوري بعد عهد دام ثلاثة وثلاثين عاماً. لعله من المفيد في هذا السياق الوقوف قليلاً على الأحداث التي دارت أثناء فترة الإطاحة بحكم سوهارتو. في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨ طلبت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت من سوهارتو أن يستقيل، وبالتالي إفساح المجال أمام الانتقال نحو الديمقراطية، وبعد هذا الطلب بساعات سلم سوهارتو مقاليد الحكم لنائبه. واللافت أكثر في هذا الصدد الحقيقة أنه قبل ذلك بأربعة شهور نشرت صحيفة استرالية خبراً وصورة، والصورة كانت لمايكل كامديسوس من صندوق النقد الدولي، حيث بدا واقفاً أمام سوهارتو وقفة

---

(١٠) Robinson, *Promoting Polyarchy: Globalization, US Intervention, and Hegemony*, p. 319.

الاستعماري المكتوف اليدين، بينما كان الجنرال يوقع على اتفاقية جديدة مع الصندوق. وقد شيعت هذه الصورة التي تمثل «إذلال سوهارتو» على نحو واسع في إندونيسيا، ولا شك في أنها ساهمت في الفوضى التي عمت البلاد في ما بعد وأدت إلى إسقاطه(١١).

يجري ترويج «الديمقراطية» عبر مجموعة متنوعة من المؤسسات الأهلية بتوجيه وتمويل من الحكومة الأمريكية والأوروبيين واليابان، وتلعب «المؤسسة الوطنية من أجل الديمقراطية» في الولايات المتحدة، وهي مؤسسة مدعومة بأموال عامة، دوراً مهماً في هذا المضمار، حيث إن أنشطتها في المناطق المختلفة من العالم واسعة النطاق. لهذه المؤسسة في الشرق الأوسط أنشطة في مصر والمغرب واليمن ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة. ففي اليمن مثلاً هناك «المؤسسة الديمقراطية اليمنية العربية» التي يقتصر معظم نشاطها على تسجيل الناخبين، بينما في مصر يعقد «التجمع من أجل التنمية الديمقراطية» دورات تدريبية حول الديمقراطية، وذلك بالاعتماد على فريق كبير من المتطوعين. وفي فلسطين ثمة العديد من المشروعات لدى «المؤسسة الوطنية من أجل الديمقراطية»، منها مشروع خاص بالمجلس التشريعي أعد لتعزيز فعاليته، ومشروع آخر واسع النطاق يدعى «المنتدى المدني»، حيث يدير وسطاء فلسطينيون مدربون، وعلى مستوى فئات صغيرة من المجتمعات المحلية، جلسات نقاش حول مجموعة من الأمور، من علاقة المواطنين بالممثلين المنتخبين حتى دور الأحزاب السياسية، ويساهم في عمل هذا المشروع قرابة ستة آلاف متطوع. وثمة مشروع ثالث قد أعد لمساعدة المنظمات الأهلية الفلسطينية لتصبح أكثر فاعلية في تأييدها للسياسة العامة، كما أن هناك مشروعاً آخر يرمي إلى الارتقاء بمستوى دراية النساء للعملية الديمقراطية. هذا، وقامت «المؤسسة الوطنية من أجل الديمقراطية» بتشكيل وتمويل لجنة فلسطينية لمراقبة الانتخابات.

من الواضح كل الوضوح أن هذه المؤسسة الأمريكية، ونظيراتها الأوروبية، التي تقوم بمشروعات مماثلة ولو بفعالية أكبر أحياناً، هي منهمكة في ترويج ما سماه روبنسون بالـ «بولياركي»، إذ يعكس عملها في الشرق الأوسط أعمالاً مشابهة تقوم بها في كافة أنحاء العالم حيث «المؤسسة الوطنية من أجل الديمقراطية» في خدمة الحكومة الأمريكية. ونظام «البولياركي» قائم على الفرضيات التالية:

١ ـ أن النخبة المحلية الحاكمة منفتحة تجاه الغرب وتتجاوب مع التطورات الكونية ما وراء البلدان.

---

(١١) Noam Chomsky, dans: *Le Monde diplomatique* (juin 1998).

٢ ـ أن المؤسسات منفتحة لمشاركة المواطنين ولكن بطرق حصرية واضحة.

٣ ـ أن على الانتخابات أن تجري بحرية وشفافية ضمن خيارات مخطط لها بدقة وترمي إلى التأكد من أن لا نخبة تخوضها سوى تلك المسموح لها.

٤ ـ أن يوجه الرأي العام بشكل دقيق من خلال الرقابة الذاتية واستطلاعات للرأي العام.

٥ ـ أن تكون الحياة العامة غير مسيسة، وبذلك يتم الفصل بشكل جذري بين الجانبين الاقتصادي والسياسي، فالسياسة تدار على يد محترفين وبواسطة ما يسمى مؤسسات المجتمع المدني (مثل الأحزاب السياسية وذوي المصالح)، في ما يتحول بقية الناس عملياً إلى متفرجين يشاركون من حين إلى آخر في انتخابات قد تم التخطيط لها بدقة. ويشكل إلقاء الصوت علامة النشاط السياسي ويتضمن في أحسن الأحوال اختيار منتخب من بين المرشحين المختارين سلفاً، وفي أضعفها تأكيداً رمزياً بتأييد النظام.

من المفترض أن تؤدي تلك الجهود في النهاية إلى خلق قوى سياسية (ربما من بينها أحزاب سياسية) حتى يقال انها عصرية وديمقراطية. وفي سياق الشرق الأوسط هذا يترجم طبعاً إلى خلق مجموعات مؤيدة للولايات المتحدة أو للغرب لتكون في المآل جزءاً من الكفاح السياسي ضد قوى الأصولية واليسار العلماني. فبتجريد التواصل الاجتماعي من التسييس توجه «البولياركي» ضربة وقائية ضد العمل الجماعي الهادف إلى تغيير المجتمع، في ما تشدد بالمقابل على التركيز على صراع الفرد من أجل البقاء والاستهلاك الفردي، ويكتسب بقاء الفرد وما يتطلبه ذلك الشرعية والأولوية على الرفاهية الجماعية، وحضارة قائمة على الاستهلاك وعلى صراع الفرد من أجل البقاء. هذا ما آل إليه منطق العولمة الجديدة وتركيزها على دور السوق وفرضياته شبه الليبرالية.

ما هي الملابسات والتكاليف المحتملة لهذا التطور في الرأسمالية العالمية؟

كما أورد المؤرخ الفرنسي الكبير فرناند بروديل، إن الرأسمالية ليست مجرد طريقة لتنظيم الاقتصاد، ففي جوانبها التاريخية المتعددة أفرزت الرأسمالية نظاماً واضح المعالم من قيم وأنماط للاستهلاك والتكوين الاجتماعي وطابع الدولة، كل واحد منها ميال لإبراز مفهومه الخاص للنظام العالمي. والرأسمالية الجديدة المتمثلة بما يسمى العولمة إنما تشمل جميع هذه الجوانب. ولكن توجد أيضاً أنماط أخرى بديلة من الرأسمالية في أوروبا واليابان وفي بعض البلدان الأقل نمواً. ففي الوقت الذي تبدو الرأسمالية شاملة ومنتصرة، فحقيقة الأمر هو اننا ما زلنا في مرحلة الجدال، وليس

واضحاً إذا ما قد أدلى التاريخ بحكمه الأخير بعد، فالجدال داخل المجموعة الأوروبية بشأن ترسيخ الضمانات لأوروبا الاجتماعية، والتجاوز لما يبدو بالانتقاص الديمقراطي، إنما لم تنته فصوله بعد.

على أن الرأسمالية الجديدة قد أفرزت حتى الآن فوارق شاسعة في توزيع الثروة في كافة أنحاء العالم، إذ قدر **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢** الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن في الفترة ما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٩ تضاعف الفارق الفعلي في الدخل بين الخمس الأغنى من سكان العالم والخمس الأفقر بنسبة ثمانية أمثال. ويتوقع أن يزداد الوضع سوءاً مع حلول عام ١٩٩٧ حيث يتفاقم الفقر ليشمل مزيداً من الناس في البلدان الصناعية والبلدان الأقل نمواً على حد سواء. أما في ما يتعلق بالبلدان الصناعية، فقد ازدادت حالات الفقر من حيث الدخل بشكل مكثف في مطلع التسعينيات في المملكة المتحدة، وبشكل هامشي في بلجيكا وفنلندا وألمانيا والأراضي الواطئة والنرويج والولايات المتحدة، حيث إن هناك ١٠٠ مليون نسمة يعانون الفقر الناجم عن الدخل المتدني. وفي الوقت عينه، ازداد عدد أصحاب المليارات من ١٥٧ إلى ٤٤٧ في الفترة بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٦. ويقول تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية «يضاهي اليوم مجموع ثروة كبار أصحاب المليارات البالغ عددهم عشرة أفراد، ١٣٠ مليار دولار أو أكثر من ١,٥ أمثال مجموع الدخل القومي لكافة البلدان القليلة النمو»[١٢]. في المكسيك مثلاً تضاهي ثروة أغنى رجل مكسيكي على الإطلاق، والبالغة ٦,٦ مليار دولار، مجموع دخل ١٧ مليوناً من أفقر المكسيكيين[١٣]. أما في ما يتعلق بالبلدان النامية، فقد ازداد عدد الذين يعانون الفقر الناجم عن الدخل المتدني من ١,٢ إلى ١,٣ مليار نسمة، وذلك خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٣. وفي الدول العربية عند مطلع الثمانينيات اعتبر أن حوالى ٦٦ مليون نسمة هم فقراء من حيث الدخل. وفي أمريكا اللاتينية ازداد عدد الذين يعيشون تحت وطأة الفقر من ١٨٣ مليون نسمة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٣٠ مليون نسمة في عام ١٩٩٥، ويمثل هذا العدد أكثر من نصف سكان أمريكا اللاتينية في المجموع، بينهم ٥٩ مليون نسمة يعانون الجوع المزمن[١٤]، والأرقام مماثلة بالنسبة لأفريقيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط.

تستعد البلدان العربية لدخول القرن الحادي والعشرين، وهي مقبلة على أزمة

---

(١٢) United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 1997* (New York: Oxford University Press, 1997), p. 38.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(١٤) Robinson, *Promoting Polyarchy: Globalization, US Intervention, and Hegemony*, p. 22.

اقتصادية خطيرة، فهي أكثر مناطق العالم افتقاراً للاكتفاء الذاتي في الغذاء، وأغلب بلدان العالم (ما عدا موريتانيا والمغرب وإسرائيل) تستورد من الغذاء أكثر مما تصدر[(١٥)]. كما واجهت البلدان العربية في خلال الفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٤) نمواً سكانياً قد بلغ معدله ثلاثة بالمائة سنوياً. ثم بالنسبة لعدد من البلدان، فهناك أكثر من نصف السكان دون الخمسة عشر عاماً من العمر. هذا، وباستثناء البلدان المصدرة للنفط، يتأرجح معدل البطالة حول الثلاثين بالمائة، بينما يعاني قطاع غزة بطالة بلغت حوالى خمسين بالمائة. وواقع الأمر أنه إذا جمعت مؤشرات التنمية البشرية، كما هي واردة في تقرير مؤشرات التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، لاتضح أن مكانة المنطقة بالمقارنة مع بلدان العالم الأخرى أقل إيجابية بكثير مما لو كانت مبنية على معايير الدخل وحده. فعلى سبيل المثال، إن أسواق العمالة مشوهة ونظام تعميم التعليم غير فعال في المنطقة برمتها، ثم إن معدلات الأمية عالية جداً بين النساء. وفي العموم، لقد نجم قرن نوع جديد من الفقر المستفحل في الوطن العربي، وهو شبيه بالذي شوهد فقط في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. أما في ما يتعلق بالمناطق الفلسطينية فقد رسم تقرير صادر عن المنسق الخاص لدى الأمم المتحدة في الأراضي المحتلة[(١٦)] صورة قاتمة لاقتصاد يسوده الركود منذ عام ١٩٩٣، أي بعدما بدأت فعلاً عملية السلام.

لا شك في أن تحسينات كبيرة قد طرأت، وعدداً مهما من الناس أصبحوا أثرياء بفضل العولمة، إلا أنه وفقاً لما ورد في خاتمة **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧** الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «إن العالم اليوم يبحر في محيط العولمة دون بوصلة أو خريطة، إذ ان ما هو معروف عن صلات العولمة بالفقر قليل جداً ويستدعي بحوثاً مكثفة أكثر بكثير مما هي عليه»[(١٧)]. بعبارة أخرى، لقد غني البعض نتيجة العولمة في البلدان الصناعية والبلدان الأقل نمواً على حد سواء، إلا أن بعضاً آخر، وعدده أكبر بكثير، أصبح أكثر فقراً.

هذا، وفي الآن نفسه حدث التغييرات التي جرت في هياكل الإنتاج على المستوى العالمي بفعل العولمة من قوة اليد العاملة مقابل رأس المال. وإن كثرة تردد مصطلحات، مثل إعادة الهيكلة والتحجيم، هو لتبرير تسريح أعداد هائلة من العاملين

---

(١٥) Mohamed A. El-Erian [et al.], *Growth and Stability in the Middle East and North Africa* (Washington, DC: International Monetary Fund, 1996).

(١٦) United Nations Development Programme, [UNDP], «Human Development Indicators,» (April 1997).

(١٧) UNDP, *Human Development Report, 1997*, p. 93.

في الوقت الذي تبقى أرباح الشركات الكبيرة تتصاعد ويكتسب كبار مدرائها التنفيذيين مبالغ هائلة لما يقدمونه من خدمات بالمقابل. وبالمثل، لا تشير اليوم مصطلحات مثل الشمال والجنوب إلى مجرد فئات جغرافية بسيطة تفصل بين الغني والفقير، فقد ولد الشمال جنوبه الخاص، وولد الجنوب شماله الخاص، وكلاهما كناية عن طبقة رفيعة سطحية مندمجة كل الاندماج بالاقتصاد العالمي.

وقد لفت روبرت كوكس الانتباه إلى الحقيقة أن الرأسمالية الجديدة قد أحيت من جديد الفصل بين الجانب الاقتصادي والجانب السياسي، ويعود ذلك أصلاً إلى مذهب الديمقراطية الحرة بمفهومها الكلاسيكي، وعليه أصبحت إزالة التسييس أداة ضبط أساسية وذات نطاق عالمي واسع. ويشير كوكس أيضاً إلى أن البلدان الديمقراطية تواجه اليوم نوعاً مختلفاً من الأزمات، ألا وهي «خيبة أمل الناس بقياداتهم السياسية، والابتعاد عن السياسة بشعور من الازدراء، والربط بين السياسة والفساد والاعتقاد أن السياسة لا أهمية لها في الواقع سوى للسياسيين، وإزالة التسييس على نطاق واسع»[١٨]. غير أن هذه النزعات خطيرة لأنها لا تبقي للمرء سوى الشعور بالإحباط وبالعبث الذي يرافق الانعزال، فكما يقول كوكس: «غضبهم غير موجه، غير فعال، يلتهم نفسه، يدل على وجود مأزق، ولا يبشر ببناء مستقبل»[١٩].

ويلفت كوكس إلى أن هناك سيناريوين محتملين قد يحدثان: **الأول** يستند إلى نشوب صراع محتمل وتنافس بين مذاهب رأسمالية متنازعة، حيث يتابع قائلاً: «لعل القوى الاجتماعية التي تتحدى الرأسمالية أكثر قوة وتنظيماً في أوروبا مما هي عليه في أي منطقة أخرى، لكن التحديات قد تأتي من أماكن كثيرة»[٢٠]. **أما الثاني**، فيشمل الجهود من هنا وهناك لإقامة المجتمع المدني من جديد وعلى أساس مذهب الديمقراطية بالمشاركة، مذهب تشمل أساليبه المتعددة منظمات معنية بالأحياء وبتعزيز الاعتماد على الذات، كذلك المزيد من السلطات المخولة للنساء، والمزيد من السلطات المخولة للناس عموماً إلى جانب إتاحة تقانة (تكنولوجيا) المعلومات والاتصال. لقد طالب روبنسون بدوره بتشكيل كتلة مضادة للهيمنة تعمل على تنفيذ العولمة انطلاقاً من الفئات الوضيعة وتطرح مشروعاً للتصدي للرأسمالية الجديدة[٢١].

ولكن ما هو تأثير هذه التطورات الكونية على الصراع العربي ـ الإسرائيلي؟

---

(١٨) Cox and Sinclair, *Approaches to World Order*, p. 534.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٥٣٣.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٣٤.

(٢١) Robinson, *Promoting Polyarchy: Globalization, US Intervention, and Hegemony*, pp. 380-385.

وكيف تطور هذا الصراع؟ وما هي التوقعات التي نستطيع استخلاصها حيال المستقبل؟

إن الصراع العربي ـ الإسرائيلي مثله مثل الصراعات الأخرى في العالم قد تغير مع مرور الزمن، حيث تغيرت الشخصيات والمفاهيم والظروف الموضوعية. وحقيقة وجود إسرائيل في المنطقة لم يعد موضع الشك إلا لبعض الفئات، وبدأت الأكثرية تتقبلها كواقع ثابت، إلا أن الأمر الذي ما زال في موطن الشك هو طبيعة هذا الوجود ومداه والطريقة التي تعامل بها إسرائيل جيرانها. السؤال هو ما إذا ستكون إسرائيل دولة بين دول أخرى في المنطقة أو أنها ستصبح كما يقول البعض، بروسيا الجديدة في المنطقة، دولة قوية إلى حد بحيث تستطيع فرض إرادتها على جيرانها.

إن إسرائيل قوة عسكرية كبيرة في العالم، ووفقاً لأغلب الروايات، تستطيع أن تهزم جميع الجيوش العربية في آن واحد في أي مواجهة عسكرية. أما في الشأن الداخلي، فيبدو أن التكتل المكون من اليمين واليمين الديني الذي أعاد الليكود إلى السلطة، راسخ في الحكم وعلى الأرجح لن يسقط. وحتى لو خسر الليكود جولة من الانتخابات، يستطيع هذا التكتل في غالب الأمر مواصلة فرض إرادته على سياسة البلاد، ولا سيما القضايا المتعلقة بعملية التسوية مع العرب، والشؤون الداخلية ذات الصلة بالطابع اليهودي للدولة وتعريف من هم مواطنوها. ومن خلال التذرع بالأمن، وهو مصطلح يتجدد تعريفه باستمرار، تسعى إسرائيل إلى السيطرة والاستيلاء على مزيد من الأراضي. وفي الآن نفسه، الاحتمال ضئيل جداً بأن تقوم الحكومة الأمريكية في أي حال من الأحوال بممارسة الضغط على إسرائيل لإجبارها على تقديم تنازلات. وعليه، فإذا ما تم التوصل إلى تسوية سلمية في المستقبل القريب، لا بد من أن تعكس هذه التسوية اهتمامات إسرائيل الأمنية والسياسية وما تمليه في هذين المجالين.

وواضح الآن كل الوضوح أن العملية التي أطلقت عنان اتفاقيات أوسلو على الأرجح لن تستطيع الوصول إلى حل عادل للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني الذي يقتضي انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها في القدس الشرقية.

وفي الوقت عينه، من غير المرجح أن يتحقق أي تقدم على المسارين السوري واللبناني، حيث العوائق الأساسية هي ذاتها، أي عدم استعداد إسرائيل للانسحاب من كامل الأراضي العربية المحتلة. إلى ذلك، تبقى سياسة معاقبة وعزل العراق والعقوبات المفروضة عليه هي الأقسى في التاريخ. ولا يمكن استبعاد عدوان إسرائيلي في المستقبل على كل من العراق وليبيا والسودان، وربما إيران أيضاً، حيث إن تدخل إسرائيل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية المجاورة سيستمر وقد يزداد في المستقبل.

لذلك لا يمكن استبعاد احتمال اندلاع حرب في المنطقة ولو في عهد صنع السلام.

لقد شجعت إمكانيات الوصول إلى تسوية سلمية للصراع بعض الحكومات العربية على المبادرة إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل، لكن هذا التوجه قد تباطأ أو توقف في بعض الحالات، بل أخذ اتجاهاً معاكساً في حالات أخرى، وذلك لأسباب عدة. فقد أدى تعنت رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى إعادة تقويم خطوات التطبيع من جانب عدد من البلدان العربية. كما لا ترى بعض البلدان، كالأردن مثلاً، أي مكافأة تذكر نتيجة السلام، والعموم في الأردن مترددون حيال إجراء أي نوع من التطبيع مع إسرائيل. كذلك الأمر بالنسبة لجماهير عربية أخرى.

إن غمار عملية تطبيع العلاقات العربية ـ الإسرائيلية يجب ألا تقرأ وكأنها تعكس إدراكاً مفاجئاً من جانب بعض الحكومات العربية للخطر الذي تشكله إسرائيل، والذي يستلزم بعض الإجراءات الدفاعية. والواقع أن جزءاً كبيراً من النخبة العربية التي على علاقة بالنخبة بلا حدود، مستعدة لقطع شوط كبير نحو تطبيع العلاقات مع دولة إسرائيل. وهذه النخبة العربية شديدة الرضوخ لضغوط الحكومة الأمريكية، وفي الوقت عينه ترى في عملية التطبيع بعض المكاسب على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. وفي الحقيقة، لقد شارك عدد لا بأس به من النخبة الفلسطينية في مشروعات مربحة مع نظرائهم الإسرائيليين، وهذه المشروعات مستمرة على رغم العوائق التي تقف حائلاً أمام عملية السلام، والتي يستحيل تذليلها على ما يبدو. بعبارة أخرى، ينبغي الاعتراف بوضوح أن تكتلاً مؤيداً لإسرائيل لا يستهان به موجود في الوطن العربي. وقد رأى هذا التكتل فرصة محتملة للمكسب الاقتصادي والأمن السياسي، وذلك من خلال ارتباطات مع فئات إسرائيلية مختلفة، ومع الحكومة الإسرائيلية. وهذا التكتل العربي المؤيد لإسرائيل إنما يتلقى في الوقت عينه تشجيع الحكومة الأمريكية ودعمها.

لقد أصبح الصراع العربي ـ الإسرائيلي هامشياً في نظر الدبلوماسية الأمريكية، وبالتالي أحيل إلى مرتبة أدنى في سلم الأولويات، حيث يميل صانعو القرار في الولايات المتحدة إلى النظر إلى الشرق الأوسط من موشور الواقعية السياسية، ويرون أن هناك توازناً بين القوى على الأرض، مع انحياز لصالح إسرائيل، بينما العرب منقسمون ولا يمكن توحيدهم. وتعتقد الحكومة الأمريكية أن بالإمكان متابعة سياسات مؤيدة لإسرائيل مع إبقاء علاقات طبيعية مع البلدان العربية. ففي السياسة الأمريكية ليس ثمة تكلفة لمعاداة العرب، بينما الوضع الطبيعي هو تأييد إسرائيل، بل يتنافس سياسيوها بعضهم مع بعض على من هو الصديق الأفضل لإسرائيل. الفلسطينيون ضعفاء للغاية وضعفهم يزداد مع مرور الوقت. الولايات المتحدة مهتمة

بضمان أمن منطقة الخليج كمنطقة حيوية لمصالحها، وهي على استعداد، كما ورد في التاريخ المعاصر، لخوض الحرب واستخدام نظام صارم من العقوبات لفرض إرادتها. ولم يعد البعد الفلسطيني - الإسرائيلي للصراع فتيلاً محتملاً لإشعال الصراعات الإقليمية، كما كان عليه في الماضي. وفي الآن نفسه أزال انتهاء الحرب الباردة إمكانية نشوب صراع ناجم عن مواجهة بين الشرق والغرب. وعليه فإن الصراع في الشرق الأوسط قد تضاءل عملياً وبشكل كبير ليقتصر الآن على بعده المحلي، وكونه أصبح صراعاً محلياً لا يهدد بعد الآن بنشوب صراع أوسع، وبالتالي لا يستدعي توظيف كم كبير من الاستثمار السياسي.

بيد أنه يجب طرح السؤال التالي: لماذا تخصص الولايات المتحدة هذا الكم الكبير من الوقت على ما يسمى عملية السلام؟

أولاً: إن الحكومة الأمريكية تتصرف إلى جانب إسرائيل بطريقة ترمي إلى الضغط على الجانب العربي لتقديم المزيد من التنازلات التي من شأنها أن تؤدي إلى إعطاء الشرعية لوجود إسرائيل في المنطقة. وبذلك تصبح الحكومة الأمريكية بمثابة الوكيل الاعتباري للدفاع عن إسرائيل، وقد تقع من حين إلى حين بعض الخلافات بين الوكيل وموكله، ولكن لن يقوم الوكيل في أي حال من الأحوال بممارسة الضغط على الموكل، بل في مثل هذه الحال يعيد الوكيل ترتيب أسلوبه وسياساته، بحيث تتفق أكثر واحتياجات الموكل. لقد ورد ذلك مراراً خلال سنوات مفاوضات السلام لجهة مواصلة عملية إعادة الانتشار من الضفة الغربية.

ثانياً: لقد خصصت الولايات المتحدة كماً كبيراً من الاستثمار السياسي في عملية التسوية هذه، وتريد متابعتها حتى النهاية لاعتبارات عدة. غير أن من الضروري الإدراك بوضوح أن عملية السلام شيء منفصل ومختلف عن السلام ذاته. لعل أفضل طريقة لدراية هذه العملية هو بالنظر إليها في سياق الاستخدامات النفسية للسياسة، أي عملية سلام عبارة عن أداة معدة لإحداث تحول في المناخ النفسي الذي يخيم على اللاعبين وعلى الظروف الموضوعية، والهدف المبتغى هو تمكين الأطراف الرئيسية من ضبط الصراع بطريقة ينزع «مفعول الزناد» فيها. لذلك ستعمل الولايات المتحدة جاهدة لمواصلة العملية إلى أن تستحدث التحولات المطلوبة من الجانب العربي، وهذا يعني طبعاً إجبار العرب على مدى فترة من الزمن بإجراء المصالحات اللازمة وقبول الوقائع الجديدة.

ثالثاً: إن ما يسمى عملية السلام صممت لتشكل محور مكونات الكفاح ضد القوى الأصولية في المنطقة، إذ ينظر صانعو السياسات في الولايات المتحدة وفي إسرائيل إلى الأخطار المنبثقة عن تلك الظاهرة بأنها التحدي الأكبر لمصالحهم ومصالح

حلفائهم في المنطقة. وأحد أسباب عدم ترويج أمريكا وإسرائيل لـ «الديمقراطية» في المنطقة إنما يعود بشكل رئيسي إلى هذا القلق. إن الاندفاع نحو الديمقراطية الذي يسود مناطق أخرى من العالم، بالارتباط مع العولمة شبه الليبرالية، قد يؤدي في منطقة مثل الشرق الأوسط إلى زعزعة استقرار حكومات ضعيفة أصلاً، واستبدالها بحكومات إسلامية متطرفة. لذلك تميل الولايات المتحدة، ومعها الدول الكبرى الأخرى، إلى القبول في الشرق الأوسط بحكم سياسي قائم على التسلط، وذلك لضمان تدفق الموارد النفطية دون انقطاع وبـ «أسعار معقولة».

ما هي الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية لصعود العولمة؟ وما هي المنافذ المتاحة لمشروع يرمي إلى التصدي للنظام الجديد الذي تفرضه الولايات المتحدة؟

أحد أكبر العواقب الصارخة للعولمة هي تفاقم مشكلة عدم المساواة، أي الارتفاع الحاد في البطالة وتفاقم أعداد الذين يرزحون تحت وطأة الفقر المزمن. وتشكل قضية أمريكا اللاتينية مثالاً للعواقب الناجمة عن تعديل الهيكليات، ففي الوقت الذي كانت الحكومة الأمريكية ومعها الإعلام الأمريكي تحتفل بانتصار الديمقراطية في ذلك النصف من الكرة الأرضية، وكذلك بنجاح إنجازات الرأسمالية الجديدة، شهدت المنطقة مشاكل اجتماعية أشد من أي وقت مضى. ولعل قضية المكسيك تمثل خير دليل على ذلك:

أورد مقال خاص لصحيفة الـ نيويورك تايمز[٢٢] أنه في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥ ارتفع عدد الاغتيالات المبلغ عنها بنسبة خمسين بالمائة في مدينة المكسيك وحدها، في ما تضاعفت السرقات ستة أمثال خلال خمس عشرة سنة. وكانت حوادث الخطف في المكسيك نادرة، أما الآن، فتسجل ١٥٠٠ حادثة على الأقل كل عام. وخلال عام ١٩٩٥ وحده، وفي أعقاب كارثة تخفيض قيمة البيزو، ارتفع معدل الجرائم المبلغ عنها بنسبة خمسة وثلاثين بالمائة. لقد تابع رفائيل رويز هاريل، وهو من كبار الأكاديميين والإحصائيين، الإحصاءات السنوية عن الجرائم المبلغ عنها منذ عام ١٩٣٠، وقد وصل إلى النتيجة، وهي مقنعة إلى حد ما، بأن هناك صلة واضحة بين الأزمات الاقتصادية والجرائم. خلافاً لذلك، يضع الموقف الحكومي، ومعه البنك الدولي، اللوم للأزمة على عدم كفاية نظام العدالة الجنائية، بل يلوم البعض تطور الديمقراطية نفسها لأنها جردت الحزب الحاكم من الكثير من سلطاته الاستبدادية، مما حد من قدرته على كبح جماح الجناية.

يوم ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، اليوم الأول من توقيع اتفاقية أمريكا الشمالية

---

(٢٢) *New York Times*, 28/6/1998.

للتجارة الحرة (النافتا)، احتل ٣٠٠٠ رجل وامرأة من المنظمين في حركة الزاباتيستا، عدداً من بلديات ولاية تشياباس في جنوب المكسيك، فتصدت لهم السلطات، فانسحبوا في ما بعد إلى الغابة الاستوائية. وكان الهدف الرئيسي لتحركهم هذا افتعال حادث إعلامي كيما يستطيعوا استخدام الوسيلة الجديدة للاتصال («وورلد وايد نيت» مثلاً) لجعل قضيتهم في مسمع الجميع. هكذا بدأ ما صار معروفاً بأول حركة فدائية معلوماتية، وتلقت هذه الحركة دعماً واسعاً في المكسيك ومن كل أنحاء العالم. ويختتم مانويل كاستلس تحليله حول أهمية نهضة هذه الحركة بالتنويه إلى أن معارضة الزاباتيستا لنظام العولمة الجديد ذو شقين: «يحاربون الملابسات الاستبعادية للعصرنة الاقتصادية، ولكن أيضاً يعترضون على حتمية النظام الجغرافي السياسي الجديد الذي في كنفه تستأثر الرأسمالية قبول العالم بها»[٢٣].

يشير روبنسون إلى أن «الارتفاع المطرد في الفقر وعدم المساواة داخل الأمم، وفيما بينها، يدل بوضوح على أن البولياركي كالنظام السياسي الذي يعطي صفة الشرعية للرأسمالية العالمية، لا يواكبه أي أساس مادي من شأنه أن يصون علاقات التسلط بالإجماع في المجتمع الكوني»[٢٤]. ويضيف أنه بالتالي لا يمكن استبعاد العودة إلى نظم سياسية فاشستية متسلطة في الشمال والجنوب معاً. غير أن السيناريو الأكثر احتمالاً هو «تدرج هرمي تسلطي متصاعد في العلاقات الاجتماعية يتغلغل إلى كل جانب من جوانب الحياة، من المؤسسات العامة مثل الهيئات التربوية والإدارات الحكومية، حتى أماكن العمل من مكاتب ومراكز رئاسات إدارية والمواقع المباشرة لإنتاج المواد»[٢٥].

يرافق تحليل روبنسون يداً بيد، ولو من زاوية مختلفة، استنتاجات مانويل كاستلس في بحثه الضخم حول التحول الاجتماعي في عصر المعلوماتية، إذ يقول كاستلس جدلاً: إن أزمة الصفة الشرعية تبدو في صدد تفريغ المؤسسات التالية من معانيها ومهامها: المؤسسات الحيوية لعصر الصناعة، والدولة القومية التي فقدت الكثير من سيادتها، كذلك خصخصة الهيئات العامة في ظل تداعي دولة الرفاهية، وتلاشي الحركة العمالية كأحد مصادر التماسك الاجتماعي، وإضعاف المؤسسات الدينية كوسيلة لضبط السلوك والامتثال بالأخلاق، إلى جانب تحدي البطريركية والنظر إلى الأحزاب السياسية والأيديولوجيات القديمة على أنها من دون أهمية للحياة اليومية.

---

(٢٣) Manuel Castells, *The Power of Identity*, Information Age; v. 2 (Malden, MA: Blackwell, 1997), p. 77.

(٢٤) Robinson, *Promoting Polyarchy: Globalization, US Intervention, and Hegemony*, p. 376.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٣٧٦.

يقول كاستلس ان الجهات التي تقف وراء إضفاء الشرعية على الانتماء قد آذنت بالزوال، وهذه الجهات هي: «مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني التي نشأت حول الدولة الديمقراطية، وكذلك حول الاتفاق الاجتماعي بين رأس المال والعمالة، حيث أصبحت إجمالاً كالقشور الفارغة، وفي أغلب المجتمعات باتت قدرتها على التجاوب مع حياة وقيم الناس في تضاؤل مستمر»(٢٦). وينبه كاستلس إلى أن هذا الانحلال في الانتماءات المشتركة قد يكون «الرائج في زمننا هذا»، كما ينبه إلى أنه ليس ضرورياً على الإطلاق نشوء انتماءات جديدة، لكنه يلاحظ أن انتماءات قوية وهادفة إلى التصدي قد نشأت فعلاً في بعض الأماكن. ويشير إلى نوعين من الانتماء الهادف إلى التصدي: ذلك الذي يبني مجتمعاً حول القيم التقليدية، أي الله والوطن والعائلة، وذلك المكون من حركات اجتماعية ذي تطلعات مستقبلية عملية، والتي تحاول ترسيخ استقلالها الذاتي طالما لا تتحدى بذلك الأنظمة التي تعارضها. ومن بين الأمثلة لهذا الأخير حركة حقوق المرأة وحركة حماية البيئة. ويفيد كاستلس أن هذه الانتماءات لأجل التصدي فعلاً تتصدى، إلا أنها فاشلة في اتصالاتها، وبالتالي تبقى محدودة المكان والإمكانات.

المطلوب في نظر كاستلس هو الانتماء لمشروعات، ويحصل هذا «عندما يكوّن اللاعبون من أي مواد ثقافية متاحة لهم انتماءً جديداً يمكن من إعادة تحديد مفهوم مكانتهم في المجتمع، ومن خلال ذلك يواصلون السعي لتغيير المجتمع ككل»(٢٧). أما كيفية ترجمة تلك الفئة من الانتماء إلى شيء جديد، فيستدعي هذا الموضوع مزيداً من الفكر والبحث.

واضح أن حالة اللامعيارية («أنومي») مستشرية في أغلب المجتمعات، وها نحن على شفير القرن الحادي والعشرين: «جائحات من الجرائم والمخدرات، أزمات في القدرة على الحكم، انهيار الروابط العائلية والاجتماعية، انتشار شعور الفرد بالاغتراب والاكتئاب...»(٢٨). على الأرجح أن نرى أنواعاً جديدة من الكبت بدلاً من العودة إلى دكتاتوريات جائرة. في الولايات المتحدة مثلاً، ثمة نوع من التفرقة العنصرية («الآبارتهيد») القائم على «عزل المستثنين من تقديمات الرأسمالية الكونية بحشرهم في مواقع حضرية»(٢٩). وقد تغيرت أدوات الضبط الاجتماعي، فالاحتواء بدلاً من الانضمام القسري هو المفتاح الآن، ويتم تطبيقه من خلال وحدات صغيرة من الشرطة

---

(٢٦) Castells, Ibid., p. 355.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٨.

(٢٨) Robinson, Ibid., p. 376.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٧٧.

وتقانات (تكنولوجيات) حديثة متطورة للمراقبة والضبط. إن التحدي الذي يواجه الرأسماليين الجدد هو كيفية منع الفقر والتهميش من إضرام الثورات المنظمة.

لقد حثت كل هذه المسائل إغناسيو رامونيه من **لوموند ديبلوماتيك** إلى الحديث عن السياسة الجغرافية للفوضى التي يتميز بها العهد الجديد الخاضع للعولمة. لكن أكثر الدراسات النظرية فائدة في هذا السياق تبقى **اضطرابات في عالم السياسة** لجيمس روزيناو. يستخدم روزيناو مفهوم الاضطراب بالمعنى الذي طوره علماء الفيزياء والرياضيات، وذلك في محاولة منه لفهم التعقيد والفوضى والاضطراب الذي يحيط بالنظم المعقدة. ويقول روزيناو ان بالإمكان تفسير ديناميكية السياسة الدولية من خلال ملاحظة حقيقة وجود نظامين ثنائيي التشعب في تفاعل متبادل داخل حلبة السياسة الدولية: نظام متعدد المحاور، ونظام يتمحور حول الدولة. وأي حركة أو بنيان في السياسة اليوم هي نتيجة التفاعل المليء بالاضطراب بين هذين النظامين، حيث كل واحد منهما يؤثر في الآخر بطرق مختلفة، وعلى مستويات متعددة، مما يجعل التنبؤ بما سيحدث أمراً صعباً. ويقترح روزيناو أن نتخلى عن فكرة الحادث ونستبدله بصورة لسلسلة من الشلالات التي وضع لها التعريف التالي: «تتبعات حركية في عالم متعدد المحاور، تزداد كمية الحركة أو تنخفض أو تأخذ اتجاهاً معاكساً لتبدأ من جديد، فيما تتفاقم أصداؤها لتتوغل النظم الكلية والنظم الجزئية»[٣٠]. وبالإمكان تحليل حدة تلك الشلالات ومدتها، فالشلالات ذات التوتر العالي مثلاً هي «تلك التي هؤلاء المشاركون فيها ملتزمون ويتميزون بالحيوية والتشبث حيال الغايات التي يتوقون إليها»[٣١]، أما مدة الشلالات، فهي مرهونة بعدد المتغيرات: «أي عدد وطبيعة الشلالات الماضية في التحرك، وكذلك قدرة الحكومة على إنهاء الشلال بمبادرة جازمة، وطبيعة القيم التي في موضع الخلاف»[٣٢]. ولا شك في أن توافر الحاسوبات المتطورة وشبكات التلفزة التي تسرع تدفق المعلومات، تزيد من ديناميكية الشلالات في السياسة الدولية. ومن بين المواضيع التي بقي روزيناو ينظر فيها طوال تحليله، الانتفاضة الفلسطينية، حيث اعتبرها مثالاً نموذجياً للشلال.

وفي ختام كتابه يطرح روزيناو عدداً من الأسئلة المهمة: «هل ستصبح الهيكليات الكونية أكثر تجل وسيطرة على أثر نضوب طبقة الأوزون ووقوع أزمات مالية وقضايا أخرى ما وراء البلدان، مما يدفع العالم نحو تجاوز الاضطراب وصولاً إلى

(٣٠) James N. Rosenau, *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity* (Princeton, NJ: Princeton, University Press, 1990), p. 299.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٠١.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٠١.

نوع أو آخر من نظام توحيدي؟ أم ستثبت الخلافات التاريخية والثقافية أنها قوية إلى حد بحيث تستوعب مثل هذه القضايا لتزيد من استساغة مبادئ الفوضى الدولية، وصولاً إلى إحياء هيمنة نظام الدولة من جديد؟ من جهة ثانية، هل ستتطور الديناميكية التعددية لتباشر في تفكيك قضايا ما وراء البلدان وجعلها مجرد قضايا مصالح ذاتية مباشرة، وبالتالي تسخر نظام الدولة لنظيره المتعدد المحاور؟»[٣٣] لقد وقع اختيار روزيناو على سيناريو ديمومة التشعب الثنائي القائم على التعايش بين العالمين، ذلك الذي يتمحور حول الدولة وذلك المتعدد المحاور. وفي مثل هذا السيناريو المتوقع هو أن تستمر الديناميكية التقانية (التكنولوجية) التي تفاقم الأزمات في السلطة، والإقبال على مجموعات فرعية، وأيضاً أهلية المواطن، إذ يفترض في هذا الأخير أن «الناس سيستمرون في تطوير مهاراتهم التحليلية والفكرية/الروحية، وهذا من شأنه أن يرسخ معايير الأداة كأساس الشرعية ويزيد من إضعاف الحكومات ومن تكرار وطول مدة الصراعات القليلة التوتر»[٣٤].

ماذا يمكن أن نستخلصه من هذا التحليل؟

على افتراض أن النظام الدولي الجديد سوف يأخذ سمة هذه الديمومة في التشعب الثنائي بين النظام المتمحور حول الدولة والنظام المتعدد المحاور، ففي هذه الحال قد تكون النتائج النظرية التالية في مكانها: على الأرجح أن يستمر نظام الدولة، بل سيكون أشد ظلماً وليس أقل، وسيشتد هذا الظلم بطرق جديدة ومختلفة تقنياً عما كان عليه في الماضي حين اعتمدت الدكتاتوريات البطش عند تطبيق النظام وانتزاع الطاعة. كما يشاهد هنا تحول من شرعية قائمة على التقاليد إلى شرعية قائمة على الأداة. وفي ظل التفويض المتزايد للأفراد المطلعين على المعلومات المتدفقة من النظام الكوني، سيصبح ملحاً تطوير أدوات جديدة لضبط المجتمع. وستعكس هذه النظم أنماطاً من الهيكليات «البوليياركية» التي قد بدأ طرحها فعلاً لمناطق مختلفة من العالم. كما ستستعين على نظم الانتخابات وأدوات أخرى تظهر بمظهر الشرعية، وهي أعدت أصلاً لبناء نظم تتمتع بنوع أو آخر من الشرعية. في الوقت عينه ستزداد نظم العقاب والاعتقال لكي تضبط الشعوب المهمشة والمطرودة من سوق العمالة على يد الرأسمالية الجديدة. وعلى الأرجح أن تؤلف وسائل أقل تكلفة للضبط الاجتماعي من خلال إشراك الحي أو المجتمع المحلي فيها. وتعني النظم المتعددة التمركز زوال دور المهيمنين. فكما يشير روزيناو: «بصرف النظر عن موقف المرء في الجدال الدائر عما

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٤٤٣ ـ ٤٤٤.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٤٥٣.

إذا فقدت الولايات المتحدة دور القائد المهيمن في عالم يتمحور حول الدولة، فمن الواضح أن نشأة عالم متعدد المحاور قد قلل بشكل كبير من إمكانية هيمنة تجمع واحد دون سواه في السياسة الدولية»[٣٥].

علاوة على ذلك، يعني ديمومة التشعب الثنائي ازدياداً هائلاً في كافة أنحاء العالم لأعداد ما سماه روزيناو بـ «المجموعات الفرعية»، والتي تشكل المجموعات الاثنية فئة مغايرة ومهمة منها. وعندما تغدو أزمة في السلطة على مستوى عالمي بحيث تطاول انعكاساتها كل أجزاء العالم، من شأن تلك الأزمة أن تحد من فعالية الحكومات، وبخاصة في ظل تنامي الحنكة السياسية للمجموعات الفرعية وذوي الشأن، حيث لن يكون ضبطهم بعد الآن بالسهولة التي كان عليها في السابق. لذلك يعتبر تطور سياسة الذات من أهم إفرازات عهد العولمة الجديد.

في ظل هذه الوقائع الجديدة، ماذا نستطيع أن نقوله عن الظروف المتغيرة في الشرق الأوسط عموماً، وبشكل خاص في سياق الصراع العربي ـ الإسرائيلي؟

إن الاحتمال الأرجح أن تبقى منطقة الشرق الأوسط في حالة تقلب، وذلك لعشرات السنين. فمع انصهار مزيد من البلدان العربية بالاقتصاد العالمي، سوف تتراكم الآثار الاجتماعية المترتبة، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في أعداد الذين نابهم التهميش والبطالة والفقر. والاحتمال الأكبر أن يزداد الفقر، كما هو الحال في أمريكا اللاتينية. ففي الوقت ذاته، من الأرجح أن يبقى نظام الدولة في الوطن العربي قوياً نسبياً على الرغم من الضغوط المؤدية إلى إضعافه في بعض من الجوانب المهمة. فلا يبدو أن باستطاعة نظام الدولة تحمل التكاليف الاجتماعية للعولمة. لذلك، ستزداد الدولة تسلطاً في محاولاتها لضمان السيطرة على شعوب تزداد تمرداً. وعلى الأرجح أن يأخذ هذا التسلط مستوى أرفع، بمعنى ارتفاع حدة أدوات المراقبة والضبط، والحذاقة في استخدامها، ثم تجرد الحياة العامة من التسييس، ويخضع الإعلام للرقابة.

التوجه نحو «البولياركي»، وكم هو جلي في العديد من مناطق العالم، أمر غير وارد في المنطقة العربية. والسبب الرئيسي لذلك يكمن في أن الضغط الخارجي للتوجه نحو «البوليارکي» على الأرجح ألا يأتي، فلن تحض الولايات المتحدة، وهي القوة المهيمنة في المنطقة، على مثل هذه الخطوة. ووجود النفط الذي يعتبر حيوياً للولايات المتحدة وحلفائها الرئيسيين، إنما يبرر حقيقة غياب أي توجه نحو

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

الديمقراطية في هذه المنطقة. ففي مناطق مثل الشرق الأوسط حيث توجد موارد طبيعية لا غنى عنها، من المرجح أن يضغط رأس المال ما وراء البلدان بشكل مكثف ومباشر ليحمي مصالحه (كما جرى في الخليج في عام ١٩٩١).

قد تتبنى الولايات المتحدة أداتين رئيسيتين لنهجها في المنطقة: **الأولى** أن تستمر في محاولة إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي بغية نزع فتيل طبيعته المتفجرة، وهذا يعني إدارة الصراع بطريقة تجعله صراعاً محلياً لا يهدد بإشعال كارثة إقليمية، كما يعني عملياً أن مواصلة عملية صنع السلام على جانب كبير من الأهمية وينبغي أن تستمر مهما كلف الأمر، حتى لو لم تؤد العملية إلى أي اختراق يذكر أو تسوية كاملة وشاملة، ذلك أن المهم هنا عملية السلام نفسها وليس بالضرورة نتائجها. وعلى الجانب نفسه من الأهمية، في المنظور الأمريكي، ثمة حاجة لإبقاء الولايات المتحدة الراعي الوحيد لعملية صنع السلام واستبعاد كل من الأوروبيين والدول الكبرى الأخرى والأمم المتحدة.

الأداة الثانية كناية عن محاولة لمحاربة قوى أصولية في المنطقة التي تعتبر الجهة الوحيدة التي تستطيع مقاومة الهيمنة الأمريكية بجدية، ولإدارة عملية صنع السلام صلة بذلك. ويهدف عمل «المؤسسة الوطنية من أجل الديمقراطية»، وغيرها من المنظمات الأهلية، إلى إيجاد قوى مؤيدة للديمقراطية، أي مؤيدة عملياً لأمريكا (الغرب)، والتي مع مرور الزمن قد يطلب منها القيام بدور مهم في الحياة السياسية في المنطقة.

أما قضية الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، فمن الواضح أنه بصرف النظر عما ستؤول إليه عملية أوسلو، وحتى لو نتج منها كيان فلسطيني، لن تلغي المؤشرات الأساسية للصراع، وعلى الأرجح أن تبقى القضايا المحورية: قضية اللاجئين، وقضية القدس، وقضية المياه وغيرها. لقد أصبح هذا الصراع صراعاً في ما بين مجتمعات، كما وصفه ميرون بنفينيستي، وأي تسوية على أساس وجود دولتين إنما على الأرجح أن تنتهي بدولة يهودية قوية ودولة فلسطينية تابعة ومرقعة ترقيعاً من أماكن متباعدة ومتأخرة. وهذا سيفسح المجال أمام نشوء مجموعة جديدة من الوقائع الموضوعية التي ستؤدي مع مرور الزمن إلى خلق حركة تتجه نحو نوع أو آخر من القومية الثنائية، حيث سيبدأ الفلسطينيون يطالبون بالمساواة في الحقوق في دولة توفر كافة الحقوق للمواطنين اليهود. لقد بدأنا نلاحظ من الآن حركة كهذه بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وربما ستنشأ مجموعة من الشلالات في السنوات القادمة تشمل العرب واليهود معاً، وتركز بشكل رئيسي على المساواة والمواطنية والعدالة في التوزيع.

من خلال ديمومة التشعب الثنائي في عالم قائم على محور الدولة وعلى تعدد

المحاور، على الأرجح أن تظهر في الشرق الأوسط مجموعات فرعية جديدة ترفع قضايا جديدة حول ممارسة الديمقراطية. على المستوى الشعبي، يبدو أن عدداً من المجموعات قد بدأت بالتحرك وتطالب بمزيد من الحقوق قد تصل إلى حد التخويل، في سياق المساهمة الديمقراطية. والاحتمال كبير أن تنطلق مشروعات تصدي على نحو مختلف، عندما يشعر المزيد من الناس والفئات أنهم مخولون، وبخاصة بعدما أصبحت الثورة المعلوماتية في متناول أيديهم. ثم إن احتمال بقاء التحالفات القديمة هو ضئيل، وستظهر حتماً معلومات جديدة لتولد روابط بين مجموعات من حركات المقاومة من جهة، وتكوينات مختلفة من الدول من جهة ثانية. والأرجح أن تبقى الولايات المتحدة الدولة المهيمنة الوحيدة، ولكن ستباشر دول كبرى أخرى (أوروبا، اليابان، روسيا، الصين) بالتدخل على نحو أكبر في عمليات حل النزاعات والتنمية الاقتصادية، وهناك إشارات واردة من الآن إلى أن هذه الدول الكبرى مستاءة من عجز الحكومة الأمريكية عن إدارة الانتقال بانتظام نحو السلام في الشرق الأوسط. فاستمرار هذا الإخفاق من جانب الحكومة الأمريكية، العائد إلى حد بعيد إلى تناقضات داخلية، إنما على الأرجح قد يحث الدول الكبرى الأخرى على المباشرة باتخاذ دور في المنطقة. ومن المفروض أن يكون معلوماً الآن بأن الأوروبيين مثلاً يخصصون موارد أكثر للتنمية الاقتصادية في المنطقة من الولايات المتحدة، وسيظهر كلام في المستقبل القريب مفاده أنه نظراً لمساهمتهم الكبيرة في تلك المنطقة الحيوية لمصالحهم يجب أن يكون لهم كلمة حول مستقبلها السياسي. وبعدما يصفى الجو من الغبار الذي أطلقته الحلقة الجارية من مسلسل إخفاق عملية صنع السلام الأمريكية، سيتضح لغالبية الحكومات العربية أن الارتباط بأوروبا (اقتصادياً وسياسياً) قد يكون مثمراً أكثر من روابط ضيقة مع الحكومة الأمريكية.

تعقيب (١)

جواد الحمد(*)

ـ ١ ـ

أشارت ورقة العمل التي أعدها مركز دراسات الوحدة العربية لهذا البحث بأنه يهدف إلى دراسة انعكاسات موقع وخصوصية الصراع العربي ـ الصهيوني في النظام العالمي على مسارات التسوية أو الصراع، وتناول تطورات الصراع والتسوية مع نهاية نظام القطبين، وانعكاس الدور المركزي الجديد للولايات المتحدة على القضية الفلسطينية، ومستقبل هذا الدور، ومناقشة الكفاءة النسبية للقوى الدولية الأخرى في التأثير في الصراع والتسوية، وبالتالي مستقبل الصراع وموقعه في النظام العالمي الجديد وموقع إسرائيل ووظيفتها بالنسبة للولايات المتحدة والغرب عموماً، وتناول متعلقات التغير الجارية في إسرائيل وفي النظام العالمي والدول العربية وداخل الشعب الفلسطيني في عكس صورة المستقبل الممكنة لطبيعة الصراع.

ولا شك في أن الدراسة التي بين أيدينا ـ والتي أعدها الزميل د. فؤاد مغربي ـ قد حاولت رسم الصورة العالمية لطبيعة التغيرات المتوقعة على الصراع العربي ـ الصهيوني، وركزت في طرحها على إطار العولمة وعلى الأخص في شقها الاقتصادي كمدخل للجوانب الأخرى، حيث أبرزت عوامل الدفع القوية في اجتياح العولمة للعالم، وذلك على رغم اعتراف الدراسة بأن المنطقة العربية لا تزال من المناطق المتأخرة عن الانصهار في هذه العولمة حيث تتمتع عشر دول عربية بعضوية منظمة التجارة العالمية في ما تنتسب إليها أربع دول أخرى فقط، وأكدت الدراسة على أن حرب الخليج الثانية مثلت لهجة العصر الأمريكي الجديد المهيمن على الإرادة الدولية، والتي

(*) مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط ـ الأردن.

تعد لهجة معادية للعرب والمسلمين. وأشارت الدراسة بتحليل تفصيلي مسهب إلى توجه الولايات المتحدة لدعم النخب العربية المرتبطة بمؤسساتها الديمقراطية مثل «المؤسسة الوطنية من أجل الديمقراطية»، ولتفعيل دورها في الحياة السياسية العامة في الوطن العربي، كما تعمل على بلورة توجه يفصل بين الاقتصاد والسياسة، ويشغل الإنسان العربي بالكفاح من أجل البقاء وممارسة الاستهلاك، مما يعمل على خلق مجموعات مؤيدة لأمريكا والغرب تكون جزءاً من برنامج الكفاح الغربي السياسي ضد القوى الأصولية واليسار العلماني العربي، كما تعمل على تجريد التواصل الاجتماعي من التسييس بوصفه ضربة وقائية لمنع أي أعمال جماعية تهدف إلى تغيير المجتمع، وأكدت الدراسة أن العولمة كانت مدخلاً لزيادة الغني غنى، والفقير فقراً، وجيّرت المجتمع وقواه العاملة لصالح رأس المال.

وبعد تحليل طويل مستفيض لنظريات وتحليلات مختلفة حول العولمة ومكوناتها وآثارها، وعلى رغم الإسهاب الكبير الذي قدمته الدراسة لعملية التغير الذي صاحب انهيار نظام القطبين وتحول النظام الدولي إلى القطب الواحد المهيمن، وعلى رغم الاعتراف بأن الكثير من العوائق لا يزال يقف في وجه هذا التطور الرأسمالي خصوصاً على الصعيد المحلي، بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط، غير أن الدراسة قدمت عدداً من المسلمات في ختامها يمثل بعضها تنبيهاً على متغيرات جديدة وأدوات مواجهة متجددة، كما ينبه بعضها الآخر إلى طبيعة التحول الأرجح في بنية النظام الدولي وطبيعة الصراع في المنطقة، ويلحظ أن الدراسة قد استسلمت لحركة الواقع مع ثبات المتغيرات وقوتها،وركزت على المتغيرات الخارجية بشكل أكبر، وعندما عالجت المتغيرات المحلية عزت قوة السلطة الحاكمة ونفوذها والنخب الحاكمة، وترويج الديمقراطية المنضبطة لمصلحة رأس المال والنخبة الحاكمة إلى عوامل خارجية كذلك، الأمر الذي أضعف دور العوامل الداخلية على صعيد حركة التغيير الاجتماعي الذي يجتاح العالم العربي والإسلامي على حد سواء، وهو ما يلزم التنويه إلى أهميته في ضوء تجربة دول أوروبا الشرقية عندما تحررت من النظام الشيوعي، فعلى رغم حضور العوامل الخارجية وفاعليتها، غير أن العوامل الداخلية كانت هي الحاسمة عبر قيادة عملية التغيير، وضعضعة البنى الداخلية للأنظمة وكشف إفلاسها الاجتماعي.

وحول أثر العولمة في الصراع أشارت الدراسة إلى مسائل حساسة عندما أكدت أن الغالبية الساحقة (ما عدا بعض الفئات) في المنطقة العربية أصبحت تتعامل مع وجود إسرائيل كحقيقة واقعة ليست موضع شك، وأنها تستطيع أن تهزم الجيوش العربية مجتمعة في أي حرب تخوضها، مما أثار التساؤل حول مدى الدقة في الاستنتاج والتعبير عن حقيقة الاعتراف العربي الشعبي بوجود إسرائيل،وبخاصة إذا ما أخذنا الشرائح الأعرض في المجتمع وعلى رأسها الشرائح المثقفة والأكاديمية تلك التي لا

تزال تقاطع برامج التطبيع، وتحذر من مغبة النتائج السلبية المتوقعة على الاقتصاد والمجتمع العربي وبنيته الفكرية والسياسية والثقافية، وكذلك آثار التساؤل حول حجم التوازن العسكري القائم والممكن بين الدول العربية وإسرائيل، وبخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مجريات حرب أكتوبر ١٩٧٣، وما حققته القوات العربية من انتصارات عسكرية في أرض المعركة مع العدو، ولولا التدخل الأمريكي المباشر في المعركة لكانت الأمور ربما غير ما رأينا. وقد أكدت هذه اللحظات من المواجهة الكفاءة النسبية العربية في المنازلات، مذكرة بمعركة الكرامة على أرض الأردن عام ١٩٦٨، عندما هزمت قوات المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني القوات الإسرائيلية الغازية، كما تذكرنا أيضاً بالهزيمة النكراء التي منيت بها القوات الإسرائيلية في مواجهات ١٩٧٨ مع المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان، ومواجهات ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ مع المقاومة اللبنانية الوطنية والإسلامية في الجنوب أيضاً، وما واجهته قوات الاحتلال من عجز ميداني عن القتال والمواجهة مع فعاليات الانتفاضة الفلسطينية طوال أعوامها الخمسة الساخنة. إضافة إلى ما تبدى من ضعف وعجز استراتيجيين للدفاع الصهيوني أمام الصواريخ العراقية عام ١٩٩١ عندما دكت قلب تل أبيب، وغيرها من الأمثلة التفصيلية.

إن طبيعة التوازن العسكري القائم بين مجموع الدول العربية وإسرائيل يميل من حيث الكم القتالي والعتادي لصالح الجانب العربي، في ما يميل في جوانبه التقانية وأسلحة الدمار الشامل لصالح العدو الصهيوني، وإن حسم المعارك يتم عادة بالقوات البرية التي يتفوق الجانب العربي فيها معنوياً وعددياً عندما تتوفر الإرادة السياسية لقرار المواجهة، كما «أن تقديم الولايات المتحدة الدعم لإسرائيل بالأسلحة التقليدية وغير التقليدية المتطورة وتخزين كميات كبيرة من السلاح فيها، وسعيها من جهة أخرى إلى بيع صفقات الأسلحة الأقل كفاءة وتطوراً إلى الدول الأخرى في المنطقة» يعد جزءاً من الحسابات الأمريكية لاحتمالات النتائج السلبية على إسرائيل جراء المواجهات الجادة بين الجانبين حال اندلاعها[1].

ـ ٢ ـ

وأشارت الدراسة إلى نجاح الولايات المتحدة في تحجيم الصراع عبر عملية السلام إلى البعد المحلي، وضبط فتيل المواجهة لمنع تحوله إلى صراع إقليمي يصب في

(١) عماد يوسف وأروى الصباغ، **مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط**، دراسات؛ ١٧، ط ٢ (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٧)، ص ٣٦.

صالح المشروع والبرنامج الأمريكي ـ الصهيوني، وانه على رغم صحة هذا التحليل على صعيد التخطيط الأمريكي غير أن عوامل التغيير المحلية الفاعلة في المنطقة العربية تملك القدرة على تحويل الصراع إلى المستوى الإقليمي في حال نجاح التغيير المأمول خلال العقد القادم. وأشارت الدراسة إلى أن إصرار الولايات المتحدة على استمرار عملية السلام يهدف إلى خلق جو نفسي مناسب لضبط الصراع وتوفير أدوات وتحالفات جديدة لمحاربة القوى الأصولية بوصفها التحدي الأكبر لمصالح وهيمنة ونفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، غير أن التعثر الذي يعتري أسس العملية ذاتها، والنجاحات التي أبدتها القوى الإسلامية المقاومة في لبنان وفلسطين بهز العملية مرات عديدة، يشير إلى أن العامل الإسلامي (ما يسمى بالأصولي) ما زال حاسماً في استقرار المنطقة واستقرار المصالح الأمريكية، وأن القدرة التي تتمتع بها الحركات الإسلامية مدعومة من التيار القومي والتيارات الوطنية لتحريك الجماهير وإحراج أنظمة الحكم المؤيدة للسياسات الأمريكية دليل ومؤشر مهم على عدم تماسك السياسات الأمريكية، وأن ضبط الصراع ليبقى على المستوى المحلي، ومنع قوى الإسلام السياسي من الوصول إلى الحكم، لا تزال مسائل مفتوحة، وتؤثر فيها العوامل الداخلية بدرجة ربما تكون أكبر من تأثير العوامل الخارجية في بعض الجوانب والظروف.

وترى الدراسة أن الولايات المتحدة سوف تبقى الدولة المهيمنة على النظام الدولي، وعلى رغم صحة هذا الاستنتاج على المدى القريب غير أنه ما زال يخضع لاحتمالات مختلفة على المديين المتوسط والبعيد، فإن تشكل قوى دولية جديدة فاعلة آخذ بالتزايد، كما أن الإخفاق في سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط على محاور عدة ما زال يساهم في رسم مستقبلها في المنطقة، وبالتالي دورها في النظام الدولي، ولعل ما سنشير إليه من تحولات داخلية في المنطقة يؤكد مثل هذه الإمكانية خلال العقد القادم. وبطبيعة الحال فإن العرب أمام خيار جديد هو البحث عن علاقات أوثق مع أطراف واعدة أكثر في النظام الدولي، ولذلك أوصت الدراسة بضرورة توثيق هذه العلاقات مع أوروبا على المستويين السياسي والاقتصادي، ولا شك في أن ذلك منحى مهم في بلورة توجهات المنطقة المستقبلية للارتباط بالقوى الواعدة على حساب علاقاتها مع القوى الآفلة أو الأقل حظاً في البنية القادمة للنظام الدولي، ولا يعني ذلك بطبيعة الحال التحول بالكلية عن الولايات المتحدة، فإنها ستبقى تتمتع بوضع الدولة القوية في النظام الدولي، ولكنها لن تكون الدولة المتنفذة التي تقرر ما يحلو لها في بقاع الأرض كلها، إنما سيكون ثمة اعتبارات جديدة تستلزم اعتبار مصالح الأطراف الأخرى، ونظراً لانخفاض مستوى التأثير الصهيوني في القوى الأخرى عنه في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فإن خيار التحول تدريجياً بشكل متكامل وبطيء بحسب المجال والظروف والمعطيات يبقى خياراً ممكناً.

وتتناول الدراسة التسوية السياسية للصراع حيث لا ترى إمكانية حسمه لصالح تسوية شاملة على المدى القريب، غير أنها أشارت إلى تزايد الجرأة في التعامل مع إسرائيل في صفوف النخبة العربية التي لها ارتباط بمؤسسات أمريكية تخدم حكومتها، وان هذه النخب على استعداد لقطع أشواط بعيدة في تطبيع العلاقات معها حتى لو لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة للصراع. وتعتقد الدراسة أن تكتلاً مؤيداً لإسرائيل لا يستهان به موجود في الوطن العربي، وهو ما لا نتفق معها فيه، حيث إن هذه الفئات ذات ارتباطات مصلحية نفعية أنانية ذاتية مع مؤسسات وشخصيات أمريكية وصهيونية، وهي لا تحظى بالاحترام في أوساط النخبة العربية المثقفة والسياسية والأكاديمية على حد سواء، ولئن كانت تلقى دعماً من الحكومات العربية في بعض الأقطار لدرجة الحماية غير أنها لا تزال تعمل في وسط معزول نسبياً، وفي حال طرأت تقلبات سياسية داخل أي قطر عربي فإنها تنكفئ وتتراجع لصالح البرنامج الوطني، وخصوصاً ان ادعاءاتها بحسن النية غير محترمة من جهة، وان الممارسات الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة تضعها دوماً في موقف الدفاع الحرج أمام التيارات الثقافية العربية المناهضة لبرنامج التطبيع، ولذلك نرى أن يعاد النظر في تقدير حجم وفاعلية هذه الفئات بما يكفل تشكيل تصورات لمحاصرتها وإعادتها إلى البرنامج العربي الوطني والقومي على حد سواء، وبخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار ما بنى عليه الجانب الإسرائيلي برنامجه في تجنيد هذه الفئات متمثلاً بقول رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عشية مطلع عام ١٩٨٧: «عندما نتفحص العالم العربي أواسط الثمانينيات نرى أنه يتميز بنوعين من الضعف الجماعي المستمر والذي يتسم بعدة سمات، أولاها التفسخ البارز في أجزاء وقطاعات مختلفة إزاء موضوع النزاع العربي ـ الإسرائيلي، وانقسام بين دول راديكالية وأخرى براغماتية، وتفسخ بين أنظمة ذات ولاءات مختلفة بين الغرب والسوفيات، كما حدث تطوران مهمان عمقا التفسخ في هذه السنوات، وهما: توجه مصر نحو معاهدة سلام منفرد مع إسرائيل، والحرب العراقية ـ الإيرانية»[٢].

وتقدم الدراسة صورة معقولة لعمليات الاختراق التي تقوم بها المؤسسات الأمريكية والإسرائيلية للعالم العربي والإسلامي، خصوصاً ما يتعلق بالروابط الاقتصادية عبر الشركات المتعددة الجنسيات، وعبر الضغط لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني في البلدان العربية ليتوافق مع اقتصاد السوق الرأسمالي، ودعم وتشجيع

---

(٢) خير الدين حسيب، مشرف، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٦٨.

المؤسسات الداعية إلى الديمقراطية، وفرق المتطوعين، والأعمال الخيرية التي تبشر بالمفاهيم الغربية للديمقراطية بشقيها الاجتماعي والسياسي على حد سواء، وتتخذ من المرأة والطفل والبيئة والصحة أطراً لعملها التطوعي، ناهيك عن ارتباطها بمؤسسات وطنية تقدمها للمجتمع بصورة علمية أو خيرية أو إنسانية أو غيرها، وهي تتمتع بميزانيات قادرة على التأثير في برامج المؤسسات الوطنية المختلفة. وتؤكد الدراسة أن هذه البرامج والتوجهات إنما تهدف إلى المحافظة في المحصلة النهائية على الوضع السياسي القائم في المرحلة الراهنة ومنع أي عمليات تغيير اجتماعي أو سياسي تتناقض مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية، وأنها تستهدف إيجاد آليات ديمقراطية للمحافظة على وضع وامتيازات النخب الحاكمة والمسيطرة على الاقتصاد وعلى الأخص تلك المرتبطة بمصالح الولايات المتحدة والغرب بشكل عام. وهي إشارة إلى الخطورة التي تمثلها عمليات الانفتاح غير الموزون للمؤسسات العربية على الغرب، وللحكومات العربية على العولمة خصوصاً في شقها الثقافي والاقتصادي، وهو ما يمهد لقبول إسرائيل في المنطقة، وربما لقبول دورها ووظيفتها الاستعمارية الإمبريالية، ويعمل بالتالي على تكريس آليات الحوار والتفاوض معها، بل والتعاون مع قطاعات داخل المجتمع الصهيوني ضد مجموعات أخرى على قاعدة تشكيل تحالفات السلام ضد تحالفات التطرف كما يسمونها. وأشارت الدراسة كذلك في سياق العامل الإسرائيلي الداخلي ودوره في التأثير في وضع الصراع دولياً إلى التحول الذي جرى في المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، وهو لا شك جانب أساسي في إيضاح طبيعة التوجهات الصهيونية القادمة، حيث سيطر اليمين واليمين المتطرف على القرار السياسي الأساسي في البنية السياسية الإسرائيلية خلال العقدين الأخيرين (١٩٧٧ ـ ١٩٩٩)، وهو انعكاس لحجم التحول الاجتماعي الداعي إلى العنف والتطرف في التعامل مع العرب، وتشير إرهاصات الحملة الانتخابية الإسرائيلية لعام ١٩٩٨ إلى ذلك بشكل جلي كما يبينها داني روبنشتاين في تحليل مطول بعنوان «انتخابات ضد السلام» في صحيفة هآرتس الإسرائيلية يوم الأربعاء ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وذلك بالإشارة إلى «عدم جرأة الوسط واليسار الإسرائيليين إعلان التصريحات المعتدلة في حملاتهما الانتخابية لأن ذلك لا يتناسب مع مزاج الرأي العام الإسرائيلي»[٣].

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الشارع الإسرائيلي «يتكون من كتل وأقسام مختلفة منها حزب الليكود وحزب العمل والأحزاب اليسارية والأحزاب الدينية، وتتفاوت كل منها في آليات العمل إلا أنهم يتنافسون على تحقيق أمن إسرائيل، وأن التركيبة

(٣) داني روبنشتاين، «انتخابات ضد السلام،» هآرتس، ١٩٩٩/١/٦.

الاجتماعية للمجتمع الإسرائيلي تجعله يسير في مسار محدد، وهي تؤثر في رسم مستقبله، وعلى الأخص في ما يتعلق بالمحافظة على الهوية الدينية للمجتمع، ورفض الاعتراف بالشعب الفلسطيني في دولة مستقلة ذات سيادة على أرضه. ويتمحور النمو الفكري في المجتمع الإسرائيلي نحو الفكر اليميني والديني الصهيوني»[٤].

وفي ظل التحالف الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي القائم، فإن هذا الواقع الإسرائيلي يفرض نفسه على السياسة الخارجية الأمريكية، وخصوصاً انه متساوق مع توجهات اللوبي الصهيوني المتنفذ في الإدارة الأمريكية، الأمر الذي يجعل نجاح هذه البرامج الأمريكية والصهيونية بمثابة الهزيمة السياسية والعسكرية والاقتصادية للأمة العربية، وبالتالي للتنازل عن حقوقها وعلى الأخص في ما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني. ويأتي في هذا السياق إشارة الدراسة إلى حاجة الولايات المتحدة لعملية السلام ذاتها مهما كلف الثمن من أجل حقن المنطقة بهذه المعطيات، ولاستخدامها كأداة لمحاربة التوجهات الإسلامية المناهضة في المنطقة ولحماية أمن إسرائيل ونزع فتيل التفجير في النزاع، وحماية مصالح الولايات المتحدة في الخليج، ولإبقاء المنطقة تحت تأثير البرنامج الأمريكي المباشر حتى يقدم العرب التنازلات المطلوبة على صعيد الصراع. ولم تشر الدراسة إلى احتمالات نجاح هذه الأهداف في المنطقة على المستويين القريب والمتوسط، والتي نعتقد أنها لا تحظى بنسبة عالية منها، إذ ان العملية لا تزال تتصف بصفة الهشاشة، وان التأييد العربي لها وعلى رغم الاختراقات التي تمت ما زال متردداً، ويتراجع خطوة أو أكثر مع الزمن بسبب استمرار اليمين الإسرائيلي في تنفيذ برنامجه المعادي للعرب والمناهض لعملية السلام ذاتها، آخذاً بعين الاعتبار الارتجال الذي ساد عمليات الانقلاب والتحول في المواقف في المنطقة، حيث «تحركت واشنطن بسرعة على جبهات متعددة كي تجني ثمار عملية أوسلو وفق ما يلي:

١ ـ استغلت طلب الأردن شطب ديونه لكي تدفع بحكومة الملك حسين إلى التوقيع على إعلان مبادئ بينها وبين إسرائيل، ثم التوقيع على معاهدة سلام كاملة بعد بضعة أشهر.

٢ ـ ضغطت واشنطن من أجل نهاية فعالة للمقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، والسعي لدمج اقتصادها بشكل من أشكال الصفقات التجارية والاستثمارية، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف.

---

(٤) جواد الحمد، **مستقبل السلام في الشرق الأوسط** (عمان: المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، ١٩٩٤).

٣ ـ عملت الولايات المتحدة بقوة كفاحية كبيرة لتحييد الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة في ما يخص القضية الفلسطينية.

وبذلك تبنت الولايات المتحدة عملياً موقفاً مفاده: ان اتفاق إسرائيل مع منظمة التحرير على التفاوض يخرج الصراع فعلياً من تلك الساحات التي كان الفلسطينيون يتمتعون فيها بقدر من إثبات الوجود بنظر الرأي العام الدولي ومبادئ القانون»[٥].

لقد لعب الصراع العربي ـ الصهيوني دوراً مهماً في بلورة سياسات الدول الكبرى واستقطاباتها ونفوذها وتحالفاتها في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وربطت هذه القوى مواقفها في الصراع بمصالحها الأخرى خصوصاً ما يتعلق بالنفط العربي في الخليج، حيث اتخذ الغرب خط حماية إسرائيل ودعمها لمواجهة النفوذ السوفياتي المتزايد في المنطقة، وكذلك في عدوانها على الأمة العربية واغتصاب فلسطين.

وقد تمثلت خصوصية هذا الصراع في النظام الدولي لاعتبارات استراتيجية وجيوسياسية واقتصادية عديدة أبرزها التحالف الصهيوني ـ الغربي تجاه المنطقة، واعتماد الغرب ـ وعلى الأخص الولايات المتحدة ـ على النفط العربي في الخليج بدرجة كبيرة، ناهيك عن تمثل الصراع في نقطة انطلاق التنافس والصراع الحضاري التاريخي بين الحضارة الغربية المسيحية من جهة، والحضارة العربية الإسلامية من جهة أخرى على مدى القرون السابقة.

ـ ٣ ـ

انطلاقاً من هذه الخصوصية لدى النظام الدولي، فقد تمحورت مواقف الدول الكبرى من الصراع حول ثلاثة مكونات أساسية: مكون متحالف تماماً مع المشروع الصهيوني لمواجهة أي نهوض أو مقاومة عربية (بريطانيا، أمريكا)، ومكون متردد في حجم الدعم الذي يقدمه لإسرائيل نظراً لحرصه على العلاقات الحسنة مع الجانب العربي (فرنسا)، ومكون ثالث داعم للموقف العربي بعد عدوان ١٩٦٧ ومتحالف مع بعض الدول العربية (الصين وروسيا).

وفي ظل انهيار نظام القطبية اعتباراً من عام ١٩٨٩ فقد استفردت الولايات المتحدة بهيمنة كاملة على النظام الدولي، الأمر الذي رفع منسوب الدعم والتحالف الاستراتيجي بينها وبين إسرائيل والمشروع الصهيوني بشكل عام، وبخاصة في ظل

(٥) جو ستورك، «إدارة كلينتون والقضية الفلسطينية،» المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ٢٠٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦)، ص ٩٦ ـ ٩٧.

تصاعد التخوف الغربي من ظواهر النهوض العربية الإسلامية في المنطقة، واندفاع التيار الإسلامي للمشاركة في المواجهة مع المشروع الصهيوني عسكرياً (حزب الله، حماس، الجهاد الإسلامي)، وتزايد النفوذ السياسي للحركات الإسلامية، ناهيك عن التقارب الملحوظ بين القوى الوطنية والقومية والإسلامية على قواسم مشترك أدناها مقاومة المشروع الصهيوني ودعم كفاح الشعب الفلسطيني.

واستثمرت الأدوات الصهيونية الظرف القائم بكفاءة عالية، خصوصاً بعد انهيار بنية النظام العربي كأحد تداعيات حرب الخليج الثانية، بالإضافة إلى «معارضة أمريكا لقيام المجموعة الأوروبية بدور مستقل في الشرق الأوسط، وعدم رغبة الدول الأوروبية في معارضة أمريكا والاصطدام معها، وعدم اهتمام كل من اليابان والصين في الصراع الدائر في الشرق الأوسط طالما أن مصالح اليابان لم تتعرض للخطر والتهديد، في ما تكتفي الصين بالانكفاء على مشاكلها الداخلية دون الرغبة في الاصطدام بالولايات المتحدة وسياساتها في المنطقة في الصراع والتسوية»[٦]، الأمر الذي جعل المشروع الصهيوني والسياسة الأمريكية والبرنامج الغربي الأدوات السياسية الوحيدة الفاعلة في المنطقة، ما مكنها من فرض كثير من مفاهيمها وتوجهاتها وسياساتها على طبيعة الصراع العربي - الصهيوني وبالتالي على معطيات تسويته السياسية، حيث مثل غياب الاتحاد السوفياتي المناهض للموقف الأمريكي والسياسة الإسرائيلية، إضافة إلى تفكك النظام العربي، فرصة ذهبية للاستفراد بالأطراف العربية في عملية تسوية تحكمها موازين القوى القائمة الراجحة لصالح إسرائيل وأمريكا. ونظراً للحاجة الصهيونية الماسة لمشروع التسوية كمخرج للمأزق الأمني المتمثل بالانتفاضة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٨٧، وتنامي عناصر وقوى المقاومة المسلحة من جديد في الداخل الفلسطيني، فكان مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وما تبعه من توقيع إعلان المبادئ في أوسلو في عام ١٩٩٣، وتوقيع اتفاقية وادي عربة في عام ١٩٩٤ وما انبثق عنهما من اتفاقات وتوجهات وتحالفات جديدة في المنطقة، كان كل ذلك بمثابة خشب الخلاص لإسرائيل مرحلياً، تماماً كما كان المدخل لتفتيت الموقف العربي وعزل الطرف الفلسطيني عن عمقه العربي والإسلامي، وتحييد قوة رئيسية فيه سياسياً وعسكرياً، بل دفعها إلى معسكر المواجهة مع القوة الأخرى المقاومة للاحتلال.

لقد مثّل انتهاء نظام القطبين مرحلة تحول خطر في مسيرة القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني، حيث تعمقت توجهات استبعاد الخيار المسلح في المواجهة مع إسرائيل لصالح الخيار السياسي وفق موازين القوى القائمة، مما أتاح الفرصة لعزل

(٦) يوسف والصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، ص ٢١٥ و٢١٨.

قوى المقاومة والنهوض مرحلياً على رغم التأييد الشعبي الواسع الذي تحظى به.

إن استفراد الولايات المتحدة في قيادة النظام الدولي يعني بالضرورة الهيمنة النسبية للتوجهات الصهيونية على سياسات النظام الدولي تجاه الشرق الأوسط، وعلى الشرعية الدولية وعلى أدوات النظام الدولي الفاعلة في مختلف الميادين، خصوصاً أن الفترة نفسها قد شهدت تزايد النفوذ الصهيوني في الإدارة الأمريكية والكونغرس بشكل لم يسبق له مثيل، مما جعل الموقف العربي والفلسطيني رهناً للمشروع الصهيوني بشكل أو بآخر. وباستثناء خلافات سياسية واستراتيجية بين توجهات اللوبي الصهيوني في واشنطن والحكومات الإسرائيلية، فإن الأمريكيين يبدون تشدداً ضد الموقف العربي والمقاومة والحقوق الفلسطينية ربما أكثر من الإسرائيليين في بعض اللحظات، وفي حال استمرار النفوذ والهيمنة الأمريكية الكاملة على مقدرات النظام الدولي، واستمرار النفوذ والسيطرة الصهيونية على قرار السياسة الخارجية الأمريكية، فإن ارتهان مستقبل القضية بيد النظام الدولي يعني حسم المعركة سياسياً لصالح المشروع الصهيوني، وطبعاً ليس بالضرورة وفق معطياته ومكوناته التي انطلق عبرها قبل مائة عام، ولكن يرجح أن يكون النجاح طبقاً للتطورات الداخلية التي طرأت عليه والتي تصب في مصلحة السيطرة والهيمنة الإسرائيلية على المنطقة، وتخلي العرب عن المطالبة بالكثير من الحقوق الأساسية والجوهرية، وبخاصة ما يتعلق بالسيادة على الأرض وعودة اللاجئين والنازحين، وعروبة وإسلامية القدس. وبطبيعة الحال يمكن من الناحية النظرية الرهان على تغيرات مهمة قد تطرأ على بنية النظام الدولي ذاته من حيث صعود قوى كبرى جديدة أو تحرر بعض القوى السابقة من ربقة الاستسلام للقيادة الأمريكية واستعادة نفوذها، مما قد يعيد شيئاً من التوازن السابق مع الولايات المتحدة، الأمر الذي سيؤثر بالتأكيد في القدرة الصهيونية على فرض شروط التسوية النهائية للصراع سياسياً، لكن الأمر المؤسف والخطير هو أن الأطراف العربية والفلسطينية على حد سواء لا تسهم في تشكيل هذا التغيير أو في بلورة توجهاته ودعم إمكاناته، الأمر الذي يتيح الفرصة لأطراف أخرى كثيرة لن يكون اللوبي الصهيوني بعيداً عنها لتشكيل هذه البنى الواعدة، آخذاً بعين الاعتبار تجربة التحول الصهيوني من التحالف مع بريطانيا العظمى العجوز إلى الولايات المتحدة الفتية الصاعدة في قيادة النظام الدولي قبيل الحرب العالمية الثانية.

ولذلك فقد استفادت إسرائيل من أجواء عملية السلام بشكل فاعل في تقوية علاقاتها مع هذه القوى الواعدة، حيث «أصبح ينظر إليها بوصفها مكاناً مناسباً للاستثمار الدولي، وشريكاً مساهماً لا معملاً يستخدم الأيدي العاملة الرخيصة. وفي حال استمر الحال نحو التكامل الإقليمي عبر عملية السلام فإن إسرائيل سوف تصبح

المركز الإقليمي للمنطقة أو المركز القوي فيها، كما أنها سوف تستفيد من ضعف جاراتها»[٧].

«إن التخلص من الأبعاد السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي بوصفه عقبة أمام التبادل التجاري العربي ـ الإسرائيلي قد أفسح المجال للاقتصاد الإسرائيلي ليأخذ مكانه عالمياً، وبخاصة أن العالم يثق بقوة الاقتصاد الإسرائيلي الكامنة»[٨].

«وترتبط إسرائيل بروابط اقتصادية متعددة مع كل من الصين واليابان وفييتنام وسنغافورة والكوريتين وتايلند والفيليبين وماليزيا، تشمل مشاريع مشتركة لإنتاج الأسلحة، والتعامل بالبورصة، إضافة إلى التبادل التجاري...، وتتنافس البنوك الأوروبية واليابانية مع الولايات المتحدة على ضمان مشاريع الخصخصة في إسرائيل، وتوصلت إسرائيل والاتحاد الأوروبي في تموز/يوليو ١٩٩٥ إلى اتفاق اقتصادي كبير يعطي المنتجات الزراعية والتقانية الإسرائيلية حرية أكبر في دخول السوق الأوروبية»[٩].

ويشار بشكل خاص إلى تطور العلاقات الإسرائيلية بالصين والتي لها «مسيرة طويلة اتسمت بالسرية والكتمان، واعتمدت التعاون والتبادل العسكري نظراً لحاجة الصين إلى ذلك، وقد تطورت العلاقات التجارية لتصبح معطيات الميزان التجاري عام ١٩٩٧ مفاجئة جداً، حيث بلغ الميزان التجاري ٢٧٦ مليون دولار، وبلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية منها ٧١ مليوناً»[١٠].

إن طبيعة التحولات السياسية التي طرأت على الصراع العربي ـ الصهيوني خلال العقد الأخير شكلت انحرافاً غير مسبوق عن الأهداف العربية القومية والإسلامية، وبخاصة ما يتعلق بالانكفاء القطري في التعامل مع المتغيرات، ما تسبب بضعف بنية ومقومات الأمن القومي العربي أمام المشروع الصهيوني، وما أتاحه من اختراقات استراتيجية خطيرة سواء في داخل الوطن العربي وعبر خاصرة المواجهة الأهم أو من خلال تزايد حدة وقوة الطوق الذي يفرضه المشروع الصهيوني على الأمة العربية بحراً وبراً، وأخطر حلقاته الجديدة التحالف العسكري الخطر مع تركيا على الجبهة الشمالية للوطن العربي، إضافة إلى سيادة نظرية الحصار الاقتصادي والعسكري، والتأديب

---

(٧) ايما ميرفي [وآخرون]، **أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد**، دراسات؛ ٢٥ (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٧)، ص ١٣١.

(٨) ايما ميرفي، «إسرائيل والفلسطينيون: الجوائز الاقتصادية للسلام،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر مستقبل الأمن في الخليج، طهران، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(١٠) رون بن يشاي، في ملحق: هآرتس، ٢٥/١١/١٩٩٨.

العسكري المباشر من زعيمة النظام الدولي لأسباب ودواع لا تطبق موازينها إلا على الدول العربية والإسلامية المناهضة للمشروع الصهيوني، فيّ ما تحابي دولاً أخرى تخرق القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة بلا أي تردد.

إن الطبيعة الدراماتيكية للتحولات السياسية والاقتصادية التي سادت عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين لا تزال تلقي بظلالها على كثير من التحليلات والنظريات بل والمعادلات السياسية ذات العوامل المتغيرة والثابتة، وباستقراء حجم التحول على محوري القوى الدولية الكبرى (الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي) والصناعية الكبرى (G7 + 1) من جهة، وحجم التحول في البنية السياسية الأمريكية من جهة أخرى، يلحظ أن تراجعاً واسعاً قد أصاب دور بعض أعضاء نادي الكبار في النظام الدولي، في ما أتاح الفرصة لالتقاط أنفاس بعض الدول الطامحة لدور دولي رئيس، والتي بدأت تستعد للمشاركة أو الحلول محل دول أخرى في بناء النظام الدولي الجديد، غير أنه ليس دقيقاً أن ينظر لهذا التراجع بوصفه تغييراً جذرياً في بنية النظام الدولي، ولكنه ذو انعكاسات سياسية واقتصادية على طبيعة الدور والأداء الذي يتمتع به النظام الدولي عبر إطاريه الكبيرين، وبخاصة في ظل امتلاك الولايات المتحدة لقيادة القوة العسكرية الهائلة المتمثلة بحلف الناتو، والوجود العسكري المستقل في معظم البحار والمحيطات والممرات المائية المهمة في منطقة الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم.

ويلحظ من خلال عملية التغير هذه استفراد الولايات المتحدة بالقيادة الرئيسية وكذلك تحالف بريطانيا معها، وعلى صعيد القيادة الجديدة تبين الإحصاءات أن تحولاً كبيراً قد طرأ خلال العقد الأخير على حجم النفوذ اليهودي في قرار السياسة الخارجية الأمريكية، سواء على صعيد الكونغرس أو مجلس الأمن القومي أو وزارة الدفاع، ناهيك عن البيت الأبيض ومكتب الرئيس، «فقد عين كلينتون في بداية ولايته الأولى عام ١٩٩٢ لس آسن وزيراً للدفاع وجيمس وولزي رئيساً لوكالة المخابرات المركزية، وكلاهما خدم في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، وعين أنتوني ليك مستشاراً للأمن القومي، ونائبه ساندي بيرغر اليهودي بما فيه الكفاية، كما عين مارتن انديك في قسم الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، وصموئيل لويس في قسم التخطيط السياسي بوزارة الخارجية، ودنيس روس في وظيفة المنسق الخاص لعملية السلام، وكان أنديك مديراً لقسم البحوث في منظمة إيباك الصهيونية في الولايات المتحدة، كما عمل مديراً لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، أما لويس فقد كان سفيراً لدى إسرائيل مدة تسع سنوات، وهكذا»[١١].

(١١) ستورك، «إدارة كليتون والقضية الفلسطينية».

ويمكن القول ان العصر اليهودي في أمريكا لم يشهد فترة ازدهار على صعيد السياسة والاقتصاد والأمن كما هو الحال اليوم على أبواب القرن الحادي والعشرين، حيث استطاعت هذه القوى الصهيونية المتنفذة رفع مستوى الدعم لإسرائيل في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية من جهة، كما استطاعت أن تدخل الحكومة الأمريكية والإعلام الأمريكي في معركة صاخبة مع المنافس الأكبر المحتمل لهذه القوى داخل الولايات المتحدة وفي الشرق الأوسط وهو ما يطلق عليه «الإسلام السياسي»، المتمثل بمنظمات مجتمع مدني، وشخصيات أكاديمية وفكرية وأحزاب سياسية متنفذة في مجتمعاتها، وحركات مقاومة ضد إسرائيل في الشرق الأوسط على حد سواء.

«إن حساسية الولايات المتحدة الرسمية تجاه مضامين اللغة ليس لها ما يماثلها حين يتعلق الأمر بالسياسات الأمريكية الخاصة بالمعونات المادية لإسرائيل بحسب مادلين أولبرايت، فقد استمرت المساعدات العسكرية والأمنية بمعدل ثلاثة مليارات من الدولارات سنوياً على شكل حوالات نقدية خالية من القيود»(١٢).

وقد «بلغت المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل ١,٨ مليار دولار لعام ١٩٩٦، وتحصل إسرائيل على مساعدة اقتصادية سنوياً مقدارها ١,٢ مليار دولار من مساعدات «ESF»، وبلغ إجمالي المنح الأمريكية لإسرائيل للسنة المالية ١٩٩٦ ٣,٥ مليار دولار»(١٣).

ويبين الجدول أدناه حجم المساعدات الأمريكية لإسرائيل خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٩٦.

إجمالي القروض الأمريكية لإسرائيل (بما في ذلك ضمانات القروض)	٢٢,٥٥٥ مليار دولار
إجمالي المنح الأمريكية لإسرائيل (بما في ذلك النفقات العسكرية ذات الصلة)	٥٥,١٧١ مليار دولار
إجمالي المساعدات ١٩٤٨ - ١٩٩٦	٧٧,٧٢٦ مليار دولار

المصدر: شون ل. تيونج، «المساعدات الأميركية لإسرائيل،» **قضايا شرق أوسطية** (مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان)، العددان ٢ - ٣ (١٩٩٧)، ص ١٤٩ - ١٧٣.

- ٤ -

إن مراجعة العديد من الأدبيات التي تناولت طبيعة هذه التحولات، والنظر في

(١٢) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(١٣) شون ل. تيونج، «المساعدات الأميركية لإسرائيل،» **قضايا شرق أوسطية** (مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان)، العددان ٢ - ٣ (١٩٩٧)، ص ١٤٩ - ١٧٣.

عوامل البقاء والاستمرار وعوامل التراجع التي تحيط بها اللحظة التاريخية وقواها السياسية الفاعلة، تبين أن ثمة تغيراً في تعامل بقية قوى النظام الدولي الكبرى مع السياسات الأمريكية الخارجية، وبخاصة في ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، وعلى رغم أن هذه الأطراف تقف إلى جانب التوجه الأمريكي في حماية إسرائيل وأمنها وإبقائها قوية ومستقرة، وكذلك العمل على نزع فتيل الخطر والتهديد المحيط بها في بعديه التكتيكي والاستراتيجي، على رغم ذلك فإنها تنظر بعين الإنصاف النسبي والاعتدال تجاه الجانب العربي والإسلامي في إدارة المنطقة، وربما تطرح تصورات وبرامج ووسائل أخرى في التعامل مع مكونات المنطقة المختلفة لا تتفق مع التوجهات الأمريكية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

كما تظهر هذه الدراسات أن الجموح الذي تتمتع به سياسات الإدارة الأمريكية في إدارة الصراع العربي ـ الصهيوني من خلال تبنيها للبرنامج الصهيوني والإسرائيلي في آن واحد إنما يرفع منسوب الغضب أو الاحتجاج أو التبرم من قبل دول المنطقة وقواها الاجتماعية والسياسية، ما يشكل رافعة مهمة وجديدة في التأثير سلباً في صورة ومصالح الولايات المتحدة، وفي حال تزايد هذه التوجهات وتحولها إلى برامج عمل مختلفة فإنها سوف تتسبب بصراع داخل الإدارة الأمريكية أو الكونغرس حول هذه السياسات، مع الأخذ بعين الاعتبار التنامي المستمر للقطاعات المناهضة للنفوذ الصهيوني المفرط في الإدارة الأمريكية، إضافة إلى تنامي الدعوات إلى التعامل العادل مع المنطقة وقواها الناهضة من بعض هذه القطاعات (رامزي كلارك). إن هذه الإمكانية التي تتفاعل خلال العقد القادم سوف تسهم في جعل مستقبل الهيمنة الصهيونية على قرارات السياسة الخارجية الأمريكية في ما يتعلق بالشرق الأوسط محط تساؤل وشك، وهو ما يشكل فرصة مؤاتية لقوى دولية أخرى تعد اليابان والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي أبرزها ليتقدم دورها الدولي على حساب الدور الأمريكي في المنطقة، ونظراً لأن حجم النفوذ اليهودي في قرار هذه القوى ما زال دون مستوى التحكم أو السيطرة أو القدرة على الضغط الكامل، فإن المؤشر يتجه نحو تغيير واقعي لدور إسرائيل ووظيفتها الإقليمية ونفوذها لدى النظام الدولي بقيادة أي من هذه القوى المنافسة للولايات المتحدة، وكذلك بالطبع دورها في الشرق الأوسط في وقت واحد.

وعلى رغم الاصطفافات العربية والإسلامية غير المريحة القائمة اليوم في التعامل مع إسرائيل والسياسة الأمريكية، غير أن الاهتزاز والضعف الذي قد ينتاب المعطيات السياسية الدولية والإقليمية القائمة سيدفع نحو زعزعة فلسفات الاستسلام والتراجع لصالح فلسفات الضغط والصراع، وربما يمهد للمواجهة بشكل ومستوى أكثر تأثيراً مما كان عليه في العقود الماضية.

إن النظر في البدائل والخيارات المتاحة على صعيد قوى النظام الدولي في جوانبها الاقتصادية والعسكرية والسياسية يظهر تبايناً كبيراً بين التوجهات السياسية الذاتية لأي منها وبين إمكانات تطبيق هذه السياسات واقعياً، فعلى رغم تمتع مختلف البدائل بوضع اقتصادي ربما أفضل من الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي «يهتم بالأمن والاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة، حيث تزودها بلدان الشرق الأوسط بأكثر من نصف احتياجاتها من الطاقة، ويستوعب الشرق الأوسط أكثر من ربع صادرات الاتحاد الأوروبي إلى العالم الخارجي، وتقدر نسبة اعتماد أوروبا النفطي على الدول العربية بـ ٧٥ بالمئة، والغاز الطبيعي بـ ٢٧ بالمئة بحسب إحصاءات عام ١٩٩٤»[١٤]، لكن هذه البدائل تفتقر إلى القوة العسكرية العالمية المستقلة التي تؤهلها فرض تصوراتها السياسية على القوى الأخرى، وبخاصة في ما يتعلق بكل من اليابان والاتحاد الأوروبي، في ما انكفأت الصين نسبياً على مشاكلها الداخلية والإقليمية على حساب دورها الدولي في الشرق الأوسط، ولا تزال روسيا تكافح للمحافظة على جزء من دورها السابق في عهد الاتحاد السوفياتي من ناحية البنية السياسية، وهي تملك إمكانات عسكرية مستقلة أكبر من كل من اليابان والاتحاد الأوروبي، غير أنها تتعايش مع أزمات اقتصادية واجتماعية متفاقمة لا تزال بحاجة إلى المساعدة الدولية، وبخاصة من الولايات المتحدة للتغلب عليها.

إن هذه النظرة العامة تشير إلى أن تراجع دور الولايات المتحدة غير متوقع في المدى القريب، في ما يحظى بإمكانية أعلى في المدى المتوسط في ما يتعلق بتأثير العوامل الدولية، وعلى رغم ذلك فإن إخفاق السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، وبشكل ملحوظ يجعل الدور الأمريكي محط شك وتساؤل وربما انتهاك وتحد متواصل من قبل القوى المستقلة دولياً وشرق أوسطياً. ولعل النجاح الفرنسي بإبرام الاتفاق بين حزب الله اللبناني وإسرائيل للتوقف عن استهداف المدنيين من الجانبين في نيسان/ ابريل ١٩٩٦، واضطرار كل من إسرائيل وأمريكا لتبنيه، والأزمات المتواصلة في عملية السلام نتيجة أي تغيرات محلية أو إقليمية في المنطقة، وعدم الاستجابة العربية للضغوط الأمريكية للمشاركة في القمة الاقتصادية المنعقدة في الدوحة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، والإخفاق الأمريكي في تعطيل انعقاد القمة الإسلامية الأخيرة في طهران، لعل مختلف هذه المؤشرات تعطي الانطباع عن إخفاق وتردد وعدم وضوح في الاستراتيجية الأمريكية للتعامل مع المنطقة والمحافظة على مصالحها على المدى البعيد.

---

(١٤) الندوة الثامنة حول العلاقات النفطية والغازية بين أوروبا والعالم العربي، باريس، ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، نقلاً عن: الرأي (الأردن)، ٦/ ١٢/ ١٩٩٥.

ونظراً للارتباط الكبير الذي ما زال قائماً بين النفوذ الأمريكي ونجاح المشروع الصهيوني، فإن الانعكاسات على دور الولايات المتحدة سوف تؤثر في المشروع الصهيوني وطبيعة وجود إسرائيل في المنطقة.

وبإجراء الدراسة على عوامل التغير الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وانعكاساتها الدولية يلحظ أن تزايد الحضور والمشاركة السياسية وربما النفوذ السياسي للحركات الإسلامية المناهضة للمشروع الصهيوني ولسياسات الولايات المتحدة، وتزايد التحركات الجماهيرية على المستوى القومي والإسلامي للأمة وعلى الأخص في ما يتعلق بمواجهة ورفض الحصارات العسكرية والاقتصادية ضد كل من العراق والسودان وليبيا، وتزايد القدرة على فرض مواقف سياسية تختلف عما ترغب به الولايات المتحدة في بعض الدول الصديقة لها على المستويين الرسمي والشعبي، كما أن الانحياز الأمريكي لإسرائيل واختيارها لتركيا كأداة وقوة شرق أوسطية داعمة لإسرائيل عسكرياً وأمنياً في تشكيل المنطقة، قد استفز دول الثقل العربية لتعمل على محاولة عرقلة هذا البرنامج أو التأثير فيه، والذي تبلور بمحور سوري مصري سعودي منتقد للسياسة الأمريكية في حده الأدنى.

إن هذه المعطيات ستجعل من دور الولايات المتحدة كذلك محط شك، بل تثير التساؤلات حول قدرة الولايات المتحدة على المحافظة على تحالف استراتيجي مع إسرائيل، وفي الوقت نفسه حفظ مصالحها لدى الدول العربية والإسلامية التي تحكمها أو تؤثر فيها القوى الإسلامية السياسية، ولعل تجارب السودان وإيران وأفغانستان والجزائر وتركيا أمثلة حية على أهمية وحيوية هذا العامل في التأثير في دور ومستقبل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وبالتالي على مستقبل ودور إسرائيل والمشروع الصهيوني وأصدقائه.

إن العزلة السياسية والاقتصادية ربما تكون الوضع الأفضل الذي يمكن لإسرائيل أن تتمتع به في المنطقة في العقدين القادمين في ظل نجاحات هذا العامل الجماهيري الأيديولوجي القوي، وبطبيعة الحال فإن الأمر ليس مقصوراً على المقاومة المسلحة التي تخوضها الحركات الإسلامية في لبنان وفلسطين ضد إسرائيل، والتي تعمل على إضعاف البنية الأمنية للدولة والمجتمع الإسرائيليين، بل إن الأمر يتعلق بتزايد نفوذ الحركات الإسلامية الشعبي والرسمي في مختلف الدول العربية والإسلامية والتي ليست دول المواجهة العربية بعيدة عنها.

وبالرجوع إلى ما تمت الإشارة إليه من عجز يعتري القوى الدولية البديلة وأنها لا تتمتع بمقدرات وإمكانات القيادة العالمية الكافية لتحل محل الولايات المتحدة خصوصاً في الجانب العسكري، فإن عوامل التغير المحلية في الشرق الأوسط يمكن

أن تشكل نوعاً من التحالف مع أي من هذه القوى الواعدة بشكل يعوض نقص إمكاناتها الدولية جزئياً، مما يعطيها فرصة أكبر للتأثير المباشر في الصراع العربي ـ الصهيوني والتسوية السياسية لهذا الصراع.

إن المرحلة القادمة تنطلق من اعتبار ثلاثة مثلثات للقوى العربية والإسلامية في مواجهة إسرائيل إضافة إلى العوامل المتعلقة ببرامج الحركات الإسلامية المناهضة لإسرائيل ولمشروعها الصهيوني، وتشكل هذه المثلثات قاعدة عمق استراتيجي مع قدرة على وخز الخاصرة بالنسبة لإسرائيل، فعلى الصعيد الإسلامي نجد المثلث الإيراني ـ السعودي ـ السوداني وهو الأوسع في ساحة المواجهة، والمثلث الاستراتيجي العراقي ـ السوري ـ الإيراني بزاويته السورية الحادة في خاصرة إسرائيل، والمثلث المصري ـ السعودي ـ السوري المناهض للنفوذ الإسرائيلي والمطبق سورياً ومصرياً على جبهة المواجهة مدعوماً بالعمق الاستراتيجي السعودي، ويدعم هذه القوى الثلاثية المواجهات العسكرية التي تزعزع الأمن الداخلي الصهيوني من خلال عمليات حزب الله وحركة حماس والجهاد الإسلامي. ويعد نجاح برنامج الإسلام السياسي داعماً لتوجهات هذه المثلثات الثلاثة في مواجهة السياسات الأمريكية والمشروع الصهيوني، وبذلك تتشكل تحالفات مصلحية إسلامية وقومية عريضة، وإن كانت غير متبلورة بشكل هيكلي حتى الآن. وفي حال تطورت الأمور في الجزائر وليبيا لصالح أي من هذه المثلثات فإن إسرائيل ستجد نفسها أمام ثلاث مواجهات خارجية ومواجهة داخلية داعمة وحليفة لهذه المثلثات.

إن التغيرات داخل النظام السياسي التركي سوف تؤثر كثيراً في طبيعة هذا التحول وحجمه في الصراع مع إسرائيل أيضاً، لأن تسلم الإسلاميين لمقاليد الحكم في تركيا على حساب الخط العلماني المتمثل في جنرالات الجيش سيكون خطوة أولى نحو تفكيك الحلف التركي مع إسرائيل، وبالتالي انتقال تركيا إلى وضع الحياد في الصراع بحده الأدنى، وربما الانحياز لصالح المثلث الإسلامي أو الاستراتيجي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تركيا دولة عضو في حلف الناتو، مما يعطي هذا السيناريو قوة إضافية حال انحياز تركيا لصالح أي من هذه المثلثات.

وعلى رغم هذا الوضع الاستراتيجي المتقدم كثيراً على ما تروجه وسائل الإعلام الغربية وتردده وسائل إعلامنا العربية من خلفها، وعلى رغم الجراحات النازفة في الجسم العربي والإسلامي، فإن إشكالية الدور الفلسطيني الرسمي المتمثل في سلطة الحكم الذاتي أو أي كيان ينبثق عنها، ودور الدولة الأردنية، تبقى المعين الحقيقي أمام عملية التغيير الكبير الممكن في حال تحول السيناريو إلى ما أشرنا إليه.

إن تحلل الطرفين الفلسطيني والأردني من الالتزامات الأمنية مع إسرائيل،

وتفكيك العلاقات الاقتصادية معها، وتوجههما لتقوية الجبهة الداخلية مدعومة بتحالفات عربية وإسلامية فاعلة، ربما يجعل من كل منهما أداة مهمة في حسم الصراع لصالح الأمة العربية والإسلامية، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني، وبخاصة أن سلطة الحكم الذاتي تقع في دائرة مركز التأثير الأمني في إسرائيل، في ما يمثل الأردن نقطة العبور الوحيدة إلى الوطن العربي، ويقع في الوقت نفسه على جبهة واسعة ومفتوحة في مواجهة إسرائيل، كما أن شعبه يتلاحم بكل فئاته عداء لإسرائيل ومناصرة لحقوق الشعب الفلسطيني، وبخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار «أن عملية السلام قصيرة العمر في المنطقة بسبب العوامل الذاتية في بنية المشروع، والموضوعية المتعلقة بالتحولات الممكنة في الوطن العربي والداخل الفلسطيني، وتسارع التغيرات على صعيد الوضع الدولي، إضافة إلى التغيرات الدراماتيكية في التوجهات الإسرائيلية تجاه عملية السلام بوصفها برنامجاً غير استراتيجي لحكوماتها المختلفة»[15].

إن الخلخلة السياسية والاستراتيجية لوضع الدولة العبرية في المنطقة، وتراجع الدعم الأمريكي لها يمثل ظرفاً مثالياً لعملية تغير عربي إسلامي تنهي الصراعات الداخلية والحدودية، وتوجه الطاقات نحو التنسيق والتكامل والتكتل، وتحقق الازدهار والتنمية، والمكانة الدولية الرفيعة، ناهيك عن الاستقلال والحرية في القرار السياسي والاقتصادي، واستعادة الحق العربي الإسلامي في فلسطين، الأمر الذي يحقق مرحلة مهمة في استعادة الدور الريادي للأمة على الصعيد الدولي، ويؤسس لأمن قومي عربي إسلامي حصين.

(١٥) الحمد، مستقبل السلام في الشرق الأوسط، ص ٣٤ و٣٧.

تعقيب (٢)

نصير عاروري(*)

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن سؤال رئيسي وعدة أسئلة أخرى متفرعة منه تتعلق بتأثير التطورات الكونية المعروفة باسم «العولمة» على الصراع العربي ـ الصهيوني. فكيف تطور هذا الصراع وما هي التغييرات الرئيسية التي طرأت عليه؟ وما هي توقعات المستقبل لهذا الصراع؟

وتتطرق الدراسة أيضاً إلى مدى تمكن الولايات المتحدة، باعتبارها الممثل الأول لظاهرة العولمة، من مواصلة دورها المهيمن في المنطقة والحفاظ لنفسها على دور صانع السلام الوحيد في المنطقة. وأخيراً تحاول الإجابة عن سؤال يتعلق بتكاليف العولمة الاقتصادية والاجتماعية واحتمال نشوء حركات تتصدى للهيمنة الأمريكية.

وتحاول هذه الدراسة أيضاً الربط بين ظاهرة العولمة، كحقيقة قائمة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وبين مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي وإمكانيات نجاح ما يسمى بعملية السلام. والعولمة، وفقاً لهذه الدراسة، هي امتداد للتغييرات التي طرأت على علاقات الإنتاج، والتي سيطرت من خلالها الرأسمالية الغربية على علاقات الإنتاج القائمة، إلى أن وصلت خلال العقود الثلاثة المنصرمة إلى عولمة عملية الإنتاج ذاتها. ومعنى ذلك أن الرأسمالية الغربية تمكنت من فرض هيمنة اقتصادية على معظم أنحاء العالم تحت ما يسمى بـ «الاقتصاد العالمي». فهناك الآن «تقسيم للعمل الدولي وإعادة لتنظيم الإنتاج داخل كل بلد. وكان في ذلك أثر كبير في النسيج الاجتماعي والسياسي والثقافي لكل مجتمع».

إن ما حصل فعلاً هو بسط هيمنة بشكل جديد، إذ ان محاولات فرض الهيمنة

(*) قسم العلوم السياسية، جامعة مساتشوستس ـ دارتموث (الولايات المتحدة الأمريكية).

أثناء فترة الحرب الباردة كانت تقوم من خلال إنشاء وتوسيع مناطق النفوذ. أما الآن فإنها تتعدى تجاوز الحدود الدولية أو نطاق السيادة وتذهب إلى اختراق تلك الحدود والنطاقات، ليس بالوسائل العسكرية أو التآمرية، ولكن باسم «التجارة الحرة». ويتم هذا من خلال وسائل عدة أهمها المنظمات العالمية التي تسخر في هذه الآونة كأدوات للسياسة الخارجية للولايات المتحدة ودول الرأسمالية الغربية الأخرى. وأهم تلك المنظمات هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (WTO). ومن بين تلك الأدوات أيضاً نذكر الشركات المتعددة الجنسيات التي تخترق الحدود الدولية ونطاقات السيادة الوطنية بطريقة تبدو خيرة (Benign).

وأهم ما في الأمر أن هذا الاختراق لا يعتبر عملاً عدائياً في عصر العولمة، على الرغم من نتائجه التي تشمل السيطرة على الإعلام والمعلومات والاستثمارات ورؤوس الأموال والتحكم في الفضاء والمعرفة، والسيطرة التامة على وسائل وعلاقات الإنتاج والاتصالات.

يقول المؤلف إن هذه العولمة تساهم في «إضعاف قوة الدولة.. الأمر الذي يزيد من اتكال عمليات الإنتاج المحلي لكل وطن على عوامل خارجية». ولأجل التذكير، فإن إضعاف قوة الدولة هي ظاهرة تنطبق على دول العالم الثالث في مجال علاقاتها مع دول الرأسمالية المهيمنة (وليس بالضرورة مع شعوبها المكبوتة) أكثر مما تنطبق على الدولة الأمريكية أو البريطانية. وكما يذكر المؤلف، فإن أسياد العالم الجدد، الذين لا يتعدون الخمسين رجلاً، لا يشملون أي رئيس أو نائب أو وزير. لكن الدولة الأمريكية تحاول تقليم أظافر بيل غيتس (Bill Gates) رئيس شركة مايكروسوفت (Microsoft) (الذي يعد من أقوى رجال العالم) تحت شعار ضبط الاحتكارات.

وتبين الدراسة أنه بينما تسير العولمة في معظم أرجاء العالم على قدم وساق، فإن منطقة الشرق الأوسط هي أقل انصهاراً بالاقتصاد العالمي من معظم البلدان. ويعود ذلك لسببين رئيسيين: **أولاً**، عدم تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، الأمر الذي لا يخلق المناخ الملائم لمثل ذلك الانصهار. والسبب **الثاني** هو المستوى المتردي للتعاون الإقليمي. وربما يمكن إضافة عامل آخر، وهو مستوى الاقتصاد المتخلف الذي يتراوح في بعض أقطار المنطقة بين المرحلة الزراعية والمرحلة الصناعية في الوقت الذي تمر فيه الكثير من بلدان العالم في مرحلة ما بعد الصناعة (Post-Industrial) أو ما يسمى أحياناً (Hyper-Industrial) ـ أي الاقتصاد الذي يعتمد أكثر وأكثر على قطاع الخدمات والمعرفة (Thinking Industries and Services). ففي عصر ثورة الاتصال والأتمتة التي تجتاح العالم الآن، هناك دول عربية لم تتداول البريد الالكتروني بعد.

وجدير بالذكر أن عدم انصهار الوطن العربي بالاقتصاد العالمي لن يحمي ذلك الوطن من الهيمنة الأمريكية التي تعتبر حصيلة للعولمة، إذ برزت الولايات المتحدة بعد حرب الخليج كالقوة المهيمنة الوحيدة في العالم. وقد عززت أمريكا سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط ليس من خلال الاختراق الاقتصادي السائد في عصر العولمة وحسب، ولكن في الدرجة الأولى من خلال الاختراق العسكري ووسائل العنف الكلاسيكية التي كانت سائدة في عصر الحرب الباردة.

وتبين الدراسة أنه في الوقت الذي بدأ التغلغل الأمريكي يأخذ فيه طابعاً جديداً، إذ ينتقل من مساندة أنظمة قائمة على التسلط والدكتاتورية إلى دعم أنظمة سياسية قائمة على نظام البولياركي (Polyarchy) (الانتقال من السيطرة القسرية إلى السيطرة القائمة على منهج الإجماع)، فإن هذا التغلغل لا يزال قائماً في الشرق الأوسط على المنهج القديم وهو مساندة الأنظمة العربية الدكتاتورية. فهناك وبعكس مناطق أخرى كثيرة حول العالم، لا تقوم أمريكا بترويج «ديمقراطيتها» لكي لا يؤدي ذلك إلى زعزعة استقرار الحكومات الضعيفة واستبدالها بحكومات إسلامية أو علمانية تقدمية.

ولا شك في أن البترول يشكل عاملاً آخر يدفع أمريكا إلى عدم ترويج الديمقراطية أو ما سماه المفكر وليام روبنسون (William Robinson) بالـ «بولياركي»، أي النظام الذي يتسلم فيه فريق صغير من الأفراد مقاليد الحكم لمصلحة رأس المال، وبذلك تلتقي الليبرالية والعولمة كالوسائل الجديدة للاختراق. وفي هذا النطاق، فإن أنظمة دكتاتورية كانت تدعمها أمريكا طيلة أيام الحرب الباردة (مثل اندونيسيا) أصبحت غير ملائمة لمصالح الرأسمالية الغربية التي أصبحت تخترق اندونيسيا وغيرها من خلال الاقتصاد، ولم يعد سوهارتو دعامة رئيسية لذلك الاختراق بل أصبح عالة على واشنطن.

أما في الوطن العربي فإن أمثال سوهارتو لم يأفل نجمهم بعد، فها هي الولايات المتحدة تعزز مؤازرتها لهم. أمريكا ليست معنية أبداً بتطور «الديمقراطية» هنا ولو على نطاق ضيق. إلا أن الدراسة تفترض أن هناك جهوداً تبذل لخلق قوى سياسية حتى يقال انها عصرية وديمقراطية. ويواصل المؤلف قوله: «وفي سياق الشرق الأوسط هذا يترجم طبعاً إلى خلق مجموعات مؤيدة للولايات المتحدة أو للغرب لتكون في المآل جزءاً من الكفاح السياسي ضد قوى الأصولية واليسار العلماني».

إنني ألتقي تماماً مع المؤلف حين يقول:

«إن أحد أسباب عدم ترويج أمريكا وإسرائيل لـ «الديمقراطية» في المنطقة إنما

يعود بشكل رئيسي إلى هذا القلق (من الأصولية). إن الاندفاع نحو الديمقراطية الذي يسود مناطق أخرى من العالم، بالارتباط مع العولمة شبه الليبرالية، قد يؤدي في منطقة مثل الشرق الأوسط إلى زعزعة استقرار حكومات ضعيفة أصلاً واستبدالها بحكومات إسلامية متطرفة».

حقاً لا توجد إثباتات قوية تدل على أن «الديمقراطية» تستخدم كأداة ضبط وعمل وقائي ضد العمل الجماعي الهادف إلى تغيير المجتمع. فإن موقع المنطقة الاستراتيجي وثروتها النفطية، بالإضافة إلى وجود إسرائيل في المنطقة، يجعل أمريكا ترجح كفة استخدام العنف الكلاسيكي لضبط المجتمع. ويشمل ذلك الغارات الجوية الوحشية والحصار الاقتصادي والجوي واستخدام الفيتو في مجلس الأمن وإصدار القوانين ضد ما يسمى بالإرهاب. وتمنح قوانين مكافحة الإرهاب أمريكا صلاحيات «فوق الإطار الوطني أو الترابي» (Extra-territoriality and Supra-territoriality) فبينما تشكل العولمة نوعاً من «فوق الإطار الترابي» (Supra-territorial) تشكل قوانين مكافحة الإرهاب نوعاً من الـ «Extra-Territoriality».

وتتساءل الدراسة: «ما هو تأثير التطورات الكونية (أي ظهور العولمة ومشتقاتها ونتائجها) على الصراع العربي ـ الإسرائيلي؟ ويجيب المؤلف قائلاً ان هذا الصراع أصبح هامشياً في نظر الدبلوماسية الأمريكية التي تقوم على فرضية عدم وجود تكلفة لمعاداة العرب، إذ انه بالإمكان متابعة سياسة أمريكية مؤيدة ومنحازة تماماً لإسرائيل مع إبقاء علاقات طبيعية مع العرب. ولم يعد هذا الصراع المحلي يهدد بنشوء صراع واسع. ثم يسأل المؤلف أنه ما دام الأمر كذلك، فلماذا تخصص الولايات المتحدة كل هذه الجهود لما يسمى بعملية السلام. والجواب عن ذلك باختصار هو أن هذه العملية لا تهدف إلى أكثر من إحداث تحول في «المناخ النفسي» الذي ربما يصل في النهاية إلى إجبار العرب على قبول الوقائع الجديدة والأمر الواقع. فالعملية هذه «صممت لتشكل محور مكونات الكفاح ضد القوى الأصولية في المنطقة».

وفي النهاية يطرح المؤلف سؤالاً مهماً، وهو ماذا يمكن قوله في سياق الصراع العربي ـ الإسرائيلي في ظل الوقائع الجديدة؟ يرجح المؤلف أنه مع انصهار مزيد من البلدان العربية في الاقتصاد العالمي، فإن مستوى البؤس والفقر سوف يزداد بشكل لا يمكن الدولة من تحمل التكاليف الاجتماعية للعولمة. ولذلك ستزداد الدولة تسلطاً على الشعب. وهذا يختلف عن مناطق أخرى في العالم بدأ نظام البولياركي يرسخ فيها نتيجة العولمة، وبدلاً عن النظام الدكتاتوري السابق. ولن يحدث أي ضغط من الولايات المتحدة نحو البولياركي ويبقى العنف الكلاسيكي، سواء من الخارج للحفاظ على المصالح الاستراتيجية والاقتصادية، أو من الداخل للحفاظ على السلطة. وتبقى

أمريكا الراعي الوحيد «لعملية السلام»، إلا أن الدراسة تقول إنه من الممكن أن تباشر دول كبرى أخرى بالتدخل في عملية حل النزاع. ولكن كيف يتم ذلك وفي أية ظروف يمكن أن يحدث؟ وما هو احتمال نشوء حركات تتصدى للهيمنة الأمريكية؟ لعل هذه الأسئلة تتطلب دراسة أخرى بحد ذاتها.

أما في ما يتعلق بربط العولمة بالصراع العربي ـ الصهيوني فإن هذه الدراسة تؤدي المهمة بنجاح.

تعقيب (٣)

قيس العزاوي(*)

في بحثه القيم «الصراع العربي/الصهيوني في النظام العالمي» يقدم لنا د. فؤاد مغربي دراسة جادة لموقع العرب في النظام الدولي وفي ما يحمله عصر العولمة وتحدياته على مستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني.. ومع انني أقدر ما جاء به البحث، فقد بقي لدي ما أقوله وهو ما دفعني لالتقاط بعض الملاحظات التي قد تساهم في توضيح ما في البحث، وهي:

أولاً: يتطرق الباحث في بداية دراسته إلى العولمة ومدى انصهار بلدان الشرق الأوسط بالاقتصاد العالمي، فيرى أن المنطقة العربية هي الأقل انصهاراً، على خلاف إسرائيل. وبسبب ذلك فإن القيمة الفعلية لمتوسط دخل الفرد فيها قد تدنت... ويرى وضعين رئيسيين قد يسهلان انصهار الوطن العربي بالاقتصاد العالمي: التسوية والقدرة على ممارسة التعاون الإقليمي، ويقرر أنه من غير المتوقع أن يتحقق أي من هذين الوضعين على الأمد القريب. ومن ثم يتساءل الباحث: ما إذا كان إخفاق البلدان العربية في ركوب عربة العولمة يعود إلى الكسل أو إذا كان اختيارها التمهل هذا هو خيار سياسي متعمد؟

ويبدو أن النقد الذي يضمنه للعولمة لا يخفي ميله لركوب العرب عربة العولمة وعدم تخلفها عنها.. ومع أن الباحث أشار إلى النقد الأوروبي وبخاصة النقد الفرنسي للعولمة واستعان ببعض أقوال كاتب افتتاحيات **لوموند ديبلوماتيك** اغناسيو رامونيه الناقد الجذري لاقتصاد السوق فإنه لم يذهب إلى أبعد من ذلك، ونقرأ البحث وكأن خيارات العرب محدودة جداً إزاء القدر المحتوم للعولمة.

(*) رئيس تحرير مجلة دراسات شرقية ـ باريس.

ومن نافلة القول ان العرب ليسوا وحدهم الذين يواجهون فرض العولمة، فأغلب الأوروبيين ينتقدونها ويعتبرونها أمركة للعالم ونزعة لقلة قليلة جداً من الرأسماليين الجشعين للسيطرة المطلقة على مقدرات العالم.. وعلى عكس عمليات الضبط الاقتصادي والخصخصة وبيع مؤسسات القطاع العام التي تجري في كثير من الدول العربية، تحاول قوى اليسار الأوروبية وبخاصة الاشتراكية أن ترسم حدوداً أكثر إنسانية لمستقبلها الأوروبي فتتمسك بما تسميه بالمكتسبات الاجتماعية والضمانات الصحية وكل ما يجعل الإنسان الأوروبي يتقدم على جشع الربح والأمركة.. وقد اختارت أغلبية الشعوب الأوروبية المنضوية في الاتحاد الأوروبي من أجل إنجاح تحدي العولمة الأمريكية حكومات يسارية لتحقيق هذا الغرض، ويجري العمل الدؤوب لدراسة الدخول الأوروبي للألفية الثالثة بأدوات حماية للهوية الوطنية والشخصية الاجتماعية وكل ما يفتح آفاقاً تقلص من الفجوة بين الفقر والثراء. وعلى عكس مساءلة الباحث عن إخفاق العرب بركوب عربة العولمة نتساءل: هل استفدنا من حصيلة النقاشات الأوروبية الجارية لمترتبات العولمة/الأمركة ونحن أبرز ضحاياها؟

ثانياً: يذكر الباحث «أن الولايات المتحدة التي كانت في السابق تدعم الأنظمة القائمة على التسلط طالما بقيت هذه الأنظمة مستقرة، أصبحت الآن تحض عدداً من مناطق العالم على التوجه نحو الديمقراطية». ويضيف في مكان آخر «يجري ترويج «الديمقراطية» عبر مجموعة متنوعة من المؤسسات الأهلية بتوجيه وتمويل من الحكومة الأمريكية والأوروبيين واليابان. وتلعب «المؤسسة الوطنية من أجل الديمقراطية» في الولايات المتحدة، وهي مؤسسة مدعومة بأموال عامة، دوراً في هذا المضمار.. ولهذه المؤسسة أنشطة في مصر والمغرب واليمن ولبنان والضفة الغربية وغزة (...) وهي منهمكة في ترويج ما أسماه روبنسون بالـ «بولياركي»، إذ يعكس عملها في الشرق الأوسط أعمالاً مشابهة تقوم بها في كافة أنحاء العالم»... ويخلص الباحث للقول: «من المفترض أن تؤدي تلك الجهود في النهاية إلى خلق قوى سياسية.. وفي سياق الشرق الأوسط هذا يترجم خلق مجموعات مؤيدة للولايات المتحدة أو للغرب لتكون في المآل جزءاً من الكفاح السياسي ضد قوى الأصولية واليسار العلماني».

يقول الباحث هذا، ونكتشف أنه يقدم لنا رأياً مناقضاً لهذا تماماً في آخر بحثه.. فيقول: «التوجه نحو البولياركي» كم هو جلي في العديد من مناطق العالم، أمر غير وارد في المنطقة العربية. والسبب الرئيسي لذلك يكمن في أن الضغط الخارجي للتوجه «البولياركي» على الأرجح ألا يأتي، فلن تحض الولايات المتحدة، وهي القوة المهيمنة في المنطقة، على مثل هذه الخطوة. ووجود النفط الذي يعتبر حيوياً للولايات المتحدة وحلفائها الرئيسيين، إنما يبرر حقيقة غياب أي توجه نحو الديمقراطية في المنطقة». ولا نعلم أياً من الرأيين يمكن اعتماده.. ولكن الأرجح أن

الباحث ومن خلال سياق بحثه ميّال للرأي الثاني، لأننا نعتقد أن هناك ما يبرر ذلك في الواقع العربي.

ثالثاً: يذكر الباحث أداتين رئيسيتين تنتهجهما الولايات المتحدة في سياساتها في المنطقة: **الأولى** الاستمرار في إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي بغية نزع فتيل طبيعته المتفجرة والبقاء كراع وحيد للسلام، **والثانية** كناية عن محاولة لمحاربة قوى أصولية في المنطقة التي تعتبر الجهة الوحيدة التي تستطيع مقاومة الهيمنة الأمريكية بجدية، ولإدارة صنع السلام صلة بذلك. يهدف عمل «المؤسسة الوطنية من أجل الديمقراطية» وغيرها من المنظمات الأهلية إلى إيجاد قوى مؤيدة للديمقراطية، أي مؤيدة عملياً لأمريكا (الغرب). وملاحظتي هي عودة الباحث للحديث عن قوى مؤيدة للديمقراطية، وأعتقد أن المقصود هنا قوى مؤيدة لأمريكا كما أفصح عن ذلك الباحث نفسه، وأملي أن تعدل الصيغة لكي لا نقع في وهم الديمقراطية الأمريكية في المنطقة.

رابعاً: يذكر الباحث أن الولايات المتحدة ستبقى الدولة المهيمنة الوحيدة، ولكن ستباشر دول كبرى أخرى (أوروبا، اليابان، روسيا، الصين) بالتدخل على نحو أكبر في عمليات حل النزاعات والتنمية الاقتصادية (. . .). ويخلص للقول «سيتضح لغالبية الحكومات العربية أن الارتباط بأوروبا (اقتصادياً وسياسياً) قد يكون مثمراً أكثر من روابط ضيقة مع الحكومة الأمريكية».

وبطبيعة الحال، فإن هذا التقدير قد يكون على المستوى النظري اللفظي ممكناً، فالاستنكارات قائمة والمحاولات جارية لمساهمة هذه القوى ولو بشكل هامشي في صناعة القرار الدولي. . ولكن الواقع الميداني والتقني يقول لنا غير ذلك، فإذا أخذنا دول الاتحاد الأوروبي وهي أبرز هذه القوى فإنها عاجزة تماماً عن الحد من الهيمنة الأمريكية، بل عاجزة عن حل مشاكلها بمعزل عن الولايات المتحدة. . وفي قلب أوروبا، ومنذ بضع سنوات تجري مجازر وتدار حرب أهلية تهدد استقرار القارة القديمة وتنال من سمعتها الدولية. ومع ذلك فقد ذهبت المساعي النظرية ومحاولات حل النزاع بكل الطرق سدى، وتحدى الصرب أوروبا كلها. . ولم تجد الأخيرة مخرجاً لإحراجها من دون الاستعانة بالحليف الأمريكي الذي هدد الصرب بسطوته وقدرته العسكرية. ولذلك أسباب عدة ربما يكون على رأسها غياب القوى العسكرية الأوروبية الموحدة والقادرة على فرض السلام داخل القارة نفسها، فكيف في أماكن أخرى، وبخاصة الشرق الأوسط؟ ان ما يقال عن الدور الأوروبي لا يعدو الاستهلاك الإقليمي لأهداف لا تجهلها الولايات المتحدة وتقول عنها انها أهداف أوروبية تجارية بحتة.

إن الولايات المتحدة وإسرائيل أيضاً توكل لأوروبا دور المانح والداعم

الاقتصادي للمنطقة الشرق أوسطية، ولكنها لا تمنحها أي دور سياسي في عملية صنع السلام ولا في غيرها. وهذا ما صرح به علناً مستنكراً الرئيس الفرنسي جاك شيراك عند زيارته للقدس.. وهو ما أعاد تكراره المبعوث الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط ميغيل موراتينوس في لقائي الأخير معه أثناء مؤتمر «مستقبل القدس العربية» في الدار البيضاء في نهاية شباط/فبراير الماضي.

يطمح العرب أن تلعب أوروبا دوراً في حل النزاعات في الشرق الأوسط، وتأمل أوروبا ذلك أيضاً ولكن ما بين الطموح والواقع تتصدى لهذا الدور الولايات المتحدة وإسرائيل.. ويبقى الدور الأوروبي مقتصراً على مسائل التنمية الاقتصادية، وحتى هذه فقد وجهت بشكل يخدم غير العرب أكثر من غيرهم، فمشروع الشراكة المتوسطية ـ الأوروبية يعطي الأولوية لدولتين في المنطقة هما تركيا وإسرائيل وهما حليفتان للولايات المتحدة وأوروبا، وبالتالي فإن التعويل على قوى خارجية يبقى منقوصاً إذا لم تتوفر الإرادة الداخلية بتغيير الواقع العربي والاستغلال الأنفع والأنجع للإمكانات العربية.

أما الحديث عن قدرة اليابان على حل النزاعات فهو أمر جديد، فقد تكون اليابان قادرة على دعم التنمية الاقتصادية، ولكن في ظل أوضاعها الاقتصادية الحالية فإن دورها قد ضعف كثيراً.. وتبدو روسيا حالمة ما بين دورها القيصري والسوفياتي وعاجزة في ظل أزمتها الاقتصادية وانحسار تأثيرها الدولي. وتبقى الصين الوحيدة حالياً التي باتت قوة إقليمية لا يستهان بها، بل قوة دولية اضطرت الولايات المتحدة للاعتراف بها ودعتها لمبدأ الشراكة الإقليمية. فهل ستنافس الصين أمريكا أم ستتحالفان معاً من أجل دور إقليمي ودولي أوسع؟

المناقشات

١ ـ سليم الزعبي

سأركز في مداخلتي هذه على أنشطة «المؤسسة الوطنية من أجل الديمقراطية» الأمريكية، في العديد من الدول العربية. فهذه المؤسسة، تقوم بدعم العديد من مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية، بهدف الترويج لنظام البولياركي الذي يهدف في نهاية الأمر، إلى خلق قوى سياسية مؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها، تقوم بالتصدي للقوى المناهضة للسياسات الأمريكية والرافضة للتسويات مع العدو الإسرائيلي.

فكيف يمكن التصدي لنشاطات هذه المؤسسة الأمريكية وللمؤسسات المحلية التابعة لها. . ألا يطرح ما أورده البحث علامة استفهام كبيرة على موضوع الديمقراطية برمته في منطقتنا؟

٢ ـ علي عتيقة

أسأل الأستاذ جواد الحمد عن رأيه في دور النخبة العربية في العمل والعطاء من أجل تحسين المعادلة السياسية والتنمية السياسية في بلادها. أين هذا الدور الآن وكيف يمكن أن نتوقع من الولايات المتحدة وغيرها أن تشجع على الديمقراطية في بلادنا ما لم يكن هناك نضال من قبل التجمعات المثقفة في سبيل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية؟ لماذا لا تنزع الهيئات المستنيرة إلى المطالبة بالديمقراطية لمن يقع عليه الضيم وتخلق بذلك تواجهاً وتياراً مطالباً بالعدالة ودولة القانون؟ هل نحن بالفعل مقتنعون بضرورة التطور السياسي في اتجاه الديمقراطية والمشاركة الشعبية وتبادل السلطة؟

إن نجاح الحوار مع الغير يحتاج إلى قدر كاف من الصدقية والوجود المؤسسي العربي المشترك. لقد عقد منتدى الفكر العربي حوالى ٤٥ حواراً مع أوروبا وآسيا والصين وأفريقيا وغيرها. في كل هذه الحوارات كان الطرف الآخر دائماً يسأل عن

مدى حقيقة الطرف العربي كمجموعة تعمل من أجل قضايا عربية مشتركة. هذه هي المشكلة الحقيقية في عدم نجاح الحوارات العربية مع الآخر.

٣ ـ يحيى الجمل

كل ما قدم في هذه الندوة مهم وخطير، ولكن اسمحوا لي أن أتوقف طويلاً عند أوراق ثلاث وعند مداخلة قصيرة مبكية مضحكة في آن معاً، وشر المصائب ما يضحك كما يقولون.

أما الدراسات الثلاث فهي دراسة د. أنطوان زحلان ودراسة د. نادر فرجاني ودراسة د. فؤاد مغربي. وقد أضيف أيضاً دراسة د. علي الجرباوي. ولعل ذلك يرجع إلى المهنة والتخصص بحكم كوني أعمل في الحياة الأكاديمية، وأدعي انني من الذين يهتمون بالبحث العلمي والتنمية البشرية.

أما المداخلة المضحكة المبكية ولكنها في الوقت ذاته بالغة الدلالة هي مداخلة د. يوسف صايغ التي روى فيها قصة سفره إلى عمان لمقابلة أعضاء اللجنة التنفيذية ومعه مجلدات خطة العمل الفلسطيني ولا يجد أحداً في انتظاره. تتدخل يد القدر لتنقذه. هذه القصة خطورتها في أنها تعبر عن منهج حياة، عن سلوك غالب في حياتنا العربية. خذوا هذا السلوك المدمر وقارنوه في المقابل بالتخطيط الذي لا يترك احتمالاً صغيراً لأي خلل.

أظن أن هذه الدراسات وأن هذه المداخلة تضعنا أمام المستقبل المخيف الذي ينتظر هذه الأمة إذا استمرت على ما هي عليه حتى الآن.

في حالات كثيرة أحس أن النخبة العربية المهمومة بشؤون هذا الوطن تجد نفسها وكأنها تقف في منحدر شلال ماء عنيف والماء يلقي بها نحو القاع، وهذه النخبة تحاول الصمود وتحاول أن تظل أعينها مرفوعة إلى أعلى. ترى إلى متى يمكن أن يستمر ذلك؟

إننا مدعوون إلى وضع استراتيجية وخطة عمل. وأنا أتصور أن هذه النخبة على هذا المستوى يمكن أن تتصدى لهذه المهمة الخطيرة. وإذا تصورنا أننا سنضع استراتيجية وخطة عمل لنصف قرن قادم، أي للمدى الطويل، فإن هذه الخطة يجب ألا تتأخر في خططها يوماً واحداً. كيف نبدأ؟ ما هي الخطوة الأولى ثم الثانية ثم الثالثة ثم حتى منتصف القرن حيث نكون أو لا نكون وفقاً لما سنعمل فعلاً. إن الكلام وحده قد يكون مقدمة ولكن لن يغير من الواقع شيئاً.

أتصور أننا يجب أن نبدأ بقضية التعليم والبحث العلمي، هذه واحدة. والثانية كيف نقاوم الاستبداد والدكتاتورية، وكيف نبدأ خطوات حتى ولو كانت صغيرة ولكن

ثابتة نحو سيادة القانون ونحو التعددية الفكرية والحزبية ونحو تداول السلطة، أي نحو الديمقراطية ودولة المؤسسات؟

٤ ـ سعد ناجي جواد(*)

أعتقد أن أمر اختيار عنوان البحث لو ترك للباحثين لاختار الأول عنوان «الخضوع العربي للنظام الدولي»، ولاختار الثاني عنواناً بصيغة سؤال: «هل هناك إدارة عربية للإمكانات الدولية؟» ولكن يبدو أن الالتزام بخطة المركز هو الذي جعل الباحثين يكتبان تحت هذه العناوين.

من ناحية أخرى، كنت أتمنى أن يحدثنا د. ناصيف حتي (وهو الأقدر) عن الجامعة العربية ودورها في إدارة الإمكانات الدولية، وبخاصة أن المتحدث والمعقبين ينتمون جميعاً (أو انتموا سابقاً) لهذه المؤسسة. هناك شبه اقتناع عربي بأن غالبية الأنظمة العربية وبخاصة المتنفذة منها هي غير قادرة أو غير مستعدة للعب دور فاعل في استغلال الإمكانات الدولية لصالح الأمة العربية، ولكننا كنا نتمنى على الجامعة وهي التي تضم نخبة كبيرة من المثقفين والمتمرسين وذوي الباع الطويل في المجال السياسي أن تلعب هذا الدور في المجال الدولي. نحن في العراق قد يئسنا من الجامعة العربية ومن إمكان أن تلعب أي دور لصالح العراق وشعب العراق، بل على العكس بدأنا نتمنى أن لا تتدخل الجامعة في أي أمر يخص العراق لأن كل ما تفعله في موضوع العراق يخرج بنتائج سلبية ومضرة للشعب العراقي، ولكني أتحدث عن دور دولي يوقف الهرولة التي لم تأت بنتيجة أو على الأقل يكون للعرب مكانة ولو صغيرة في الساحة الدولية والإقليمية.

٥ ـ عدنان السيد حسين(**)

أهم ما في دراسة د. مغربي توقفه عند حال أمريكا اللاتينية. وأجد أن التمرد على الإدارة الأمريكية لن يقتصر على كوبا وإنما بدأ يظهر في البرازيل والأرجنتين. نحن نقترب من حالة انقلابية على السياسة الأمريكية في أمريكا اللاتينية، بما يخالف مبدأ مونرو منذ أكثر من قرن ونصف من الزمان.

النقطة الثانية هي وجود لوبي عربي ـ إسرائيلي يقف مع التطبيع. إنه لوبي يقف في مواجهة حركة عربية تحررية تقف ضد التطبيع.

(*) تناولت المداخلة الفصلين التاسع عشر والعشرين.

(**) تناولت المداخلة الفصلين التاسع عشر والعشرين.

أما في إطار دراسة النظام العالمي وطبيعة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإن السؤال المطروح هو: لماذا تمكنت إسرائيل من الإفادة من النظام العالمي، في ما لم تحقق الدول العربية فوائد تذكر؟ ليس السبب هو فقط في التحالف الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي، وإنما هناك أسباب أخرى بينها أن حكوماتنا لا تتحرك وفق دراسات وخطط ورؤية بقدر ما تتحرك تحت ضغط الحفاظ على أوضاعها القائمة بالتفاهم مع الإدارة الأمريكية.

الخطورة تكمن في تحالف بعض الحكومات مع بعض النخب ورجال الأعمال في مواجهة أغلبية شعبية. هذا قد يؤدي إلى نزاعات أهلية عربية جديدة.

لكن، أمام احتمال توسع الفقر في الوطن العربي تحت وطأة النظام الاقتصادي «المعولم»، من المتوقع أن يتضح أكثر إخفاق هذه الحكومات التي ستلجأ للقمع. غير أن القمع سيحدث ردود أفعال ثورية، المهم ألا تبقى مشتتة وضائعة.

على صعيد آخر، أؤيد ما طرحه د. ناصيف حتي في أن التعامل العربي مع البيئة الدولية كان ساكناً. بقدر ما كانت المتغيرات الدولية متحركة وصاخبة. كنا راضين بما تقسمه لنا الإدارة الأمريكية.

نقترح تفعيل حركة عدم الانحياز باتجاه «الحركة العالمية للتحرر»، قوامها عالم الجنوب الذي يشاركنا همومنا وبعض أهدافنا. يخطئ من يعتقد أن دور عدم الانحياز انتهى بانتهاء الحرب الباردة.

٦ ـ جورج جبور(*)

١ ـ أوافق د. مغربي على وجود لوبي عربي ـ صهيوني ليس على الصعيد السياسي فقط، بل على الصعيد العلمي أيضاً. وأنا معه من أجل مزيد من تحديد كيفية عمل هذا اللوبي، دون أن أدخل في متاهات المؤامرة اليهودية العالمية.

٢ ـ أوافق حتي على اقتراحاته وأوافق المنتقدين له أيضاً، والثلاثة مقيمون في القاهرة وعلى صلة وثيقة بصياغة القرار السياسي العربي الموحد، ولكنني آتي إلى الفكرة الأهم.

٣ ـ يقول مثل صيني قديم: أقصى درجات الشر هو الخلط بين درجات الخير أي اختلاط، وكلنا يعرف أن لا وزير خارجية عربياً يستطيع اتخاذ قرار أساسي.

٤ ـ ثم لديّ تعليق على ما قاله عتيقة عن القيم والديمقراطية. إنني أتحدث منذ أول عام ١٩٩٣ عن حلف الفضول الذي أدعوه أول جمعية للدفاع عن حقوق الإنسان

(*) تناولت المداخلة الفصلين التاسع عشر والعشرين.

في العالم. أتحدث عن هذا الحلف لكي نبتعد بثقافة حقوق الإنسان عن مظنة أنها مستوردة من الخارج. إن ثقافة حقوق الإنسان أصيلة فينا وعلينا أن نبتهج بهذه الثقافة، وأن نطورها على كافة الصعد لخيرنا وخير الإنسانية جمعاء.

٧ ـ علي بن حسين المفتاح

يركز د. مغربي على دور الظاهرة الأصولية سواء في تصميم «عملية السلام» أو ما يتعلق بالديمقراطية. بينما أرى بالنسبة للأول (عملية السلام) أن هناك مبالغة في هذا التفسير، حيث يظهر الأمر وكأن المخططات الاستعمارية لم تبدأ إلا مع ولادة الظاهرة الأصولية. وهذا في رأيي فيه اختزال شديد للتاريخ، من حيث تهميش لأدوار قوى أخرى في الساحة السياسية العربية وبخاصة «القومية» بصورة عامة.

أما بالنسبة للديمقراطية، فهي أيضاً ليست محاربتها مرتبطة بالأصولية، لأني أرى أن مثل هذه المحاربة ليست وليدة المرحلة الراهنة التي نشهد فيها صعوداً للتيار الأصولي، حيث إن ذلك موقف تاريخي اتسم به موقف القوى الاستعمارية منذ زمن بعيد نشطت خلاله قوى قومية، ووطنية أخرى، وعليه فإن الوقوف عند الظاهرة الأصولية فيه ـ برأيي ـ مصادرة لدور تلك القوى القومية التاريخي في مسيرة النضال العربي.

أما النقطة الثانية لمداخلتي فهي تتعلق بالآليات التنفيذية للاستراتيجية، وخطة العمل التي أرى أنها تتمثل في عدة جوانب منها: المناهج التعليمية ـ الإعلام بعد ثورة الاتصالات والمعلوماتية ـ فتح قنوات مع القوى الشعبية الفاعلة في المجتمعات العربية، بقصد توسيع انتشار هذا الفكر النيِّر لدى الأجيال العربية الناشئة.

وهذا بالطبع لا يقلل من أهمية الظاهرة الأصولية وخطورتها على المصالح الاستعمارية في المنطقة.

٨ ـ عبد الله السيد ولد أباه

أثار د. فؤاد مغربي العديد من الأسئلة المكثفة المهمة، وتميزت بجودة التشخيص والبعد المستقبلي.

ومن أبرز الإشكالات التي توقف عندها د. مغربي مفارقة التحول نحو الديمقراطية في الوطن العربي التي تتمثل في استبدال الأنظمة الاستبدادية بنمط من الأنظمة تمارس هيمنتها التسلطية الإقصائية عن طريق آليات التمثيل الديمقراطي بارتباط وثيق بمصالح القوى الدولية الكبرى، وتلك هي ظاهرة «البوليباركي» التي ألمح إليها الباحث، ولم يقف عندها بالتفصيل الكافي.

إن هذه المفارقة تقودنا إلى التنبيه إلى دور التطبيع مع إسرائيل كعائق أساسي من

عوائق النقلة الديمقراطية في البلدان العربية، يضاف إلى الخصخصة في المجال الاقتصادي. فمن شأن اتباع ما دعاه رمزي زكي بـ «الليبرالية المستبدة»، وهو الخيار الذي تفرضه القوى والمؤسسات الدولية الكبرى باسم منطق العولمة، أن يزيد من احتقان الحقل السياسي وتأجيج النقمة الشعبية على الأنظمة. كما أن من شأن التطبيع أن يقود للنتيجة نفسها باعتبار الحاجز الثقافي والايديولوجي المنيع الذي يفصل الشعب العربي عن إسرائيل من حيث هي كيان استيطاني استعماري تأسست على المشروع الصهيوني، أي على ايديولوجيا عدوانية تستهدف الأمة في قيمها القومية والحضارية، فضلاً عن تبعات التطبيع على الأوضاع المجتمعية والاقتصادية في الأقطار العربية.

٩ ـ فؤاد مغربي (يرد)

هذا البحث الذي هو بداية لدراسة طويلة، وهذه المداخلات تشجعني على متابعة الدراسة وتعميقها وتنقيحها.

ولدي نقطتان: **الأولى**، أنني ذهبت إلى فلسطين قبل سنتين كأستاذ زائر في جامعة بيرزيت وكانت المرة الأولى منذ عام ١٩٦٦ أزور فلسطين وأبقى فيها لمدى سنة. لقد فوجئت بأن هذا المجتمع الذي كنت أعرفه قد تغير. والشيء الذي لاحظته سريعاً أن هذا المجتمع شبيه بالمجتمع الذي تكلم عنه توماس هوبز في كتابه *Leviathan*، مبني على الفردية، مبني على تعامل الناس مع بعضها كذئاب تفترس، بعضها القوي يفترس الضعيف، مجتمع استهلاكي يتفكك، في العائلة نفسها تجد أن الأخوة والأهل مفككون، ففي حين كان الشكل العائلي سبباً في استمرار القضية الفلسطينية حيث كانت العائلة تساعد بعضها بعضاً، اليوم هذا الشكل ليس موجوداً.

النقطة الثانية، الكلام عن الديمقراطية؛ الديمقراطية التي تشجعها أمريكا بعد نهاية الحرب الباردة وظهور النظام الجديد، من المفيد لهذا النظام أن يكون هناك استقرار مبني على ديمقراطية واضحة، فذلك أفضل من وجود الحكومات المبنية على الدكتاتورية والبطش. ولذلك هم يشجعون وجود انتخابات حرة، والتأكد من أن هذه الانتخابات لن تؤدي إلى وصول الأصوليين، كالانتخابات التي حصلت في بعض الأماكن في الوطن العربي، فهناك تقنية معينة للانتخابات يتم استخدامها في تونس والأردن وغيرهما.

في النهاية نقطة أخيرة مهمة، بالنسبة للفارق العلمي بين العرب وإسرائيل، فنحن نتكلم عن المستعمرات اليهودية في فلسطين حيث في كل منزل يوجد كومبيوتر وفي المدرسة لكل طالب كومبيوتر، المستوى العلمي في هذه المستعمرات لا تجده حتى في أمريكا، فما بالك بالفرق بين إسرائيل وفلسطين أو الوطن العربي إجمالاً؟

الفصل العشرون

الإدارة العربية للإمكانات الدولية

ناصيف حتي

كلما دار الحديث على الصعيد الاكاديمي أو السياسي عن دور عربي تجاه قضية معينة أو عن علاقات عربية مع طرف أو أطراف دولية مختلفة، واجه الباحث أو المراقب أزمة مفهوم (Conceptual) مستعصية تتعلق بماهية الطرف العربي المقصود. فالنظام العربي افتقد في التسعينيات، الا في لحظات استثنائية، القدرة على التصرف كفاعل على الصعيدين الدولي والعربي. ففي غياب القاطرة أو مجموعة الدول التي تقود النظام وتحدد أجندة أولويات الحد الأدنى على الصعيد العملي وليس المبدئي المطلق، وبالتالي في غياب البوصلة السياسية التي تحملها هذه الأجندة يصاب النظام، وهذا ما هو حاصل، بحالة من انعدام التوازن والتبعثر. . ولا يخفى على أي مراقب أن اللون القومي للنظام وهو العنصر الذي يشكل عامل تحريك وتحفيز، قد ازداد بهتاناً بشدة في العشرية الأخيرة، وقد رافق وعزز ذلك تحول النظام العربي إلى نظام ذي منطق جغرافي شديد. والجدير بالذكر أن هذه الظاهرة الجغرافية الوطنية الحادة التي يعيشها العرب في التسعينيات لا وجود لها، وهنا المفارقة، في نظم جغرافية غير مركبة من ثنائية القومي والوطني كما في حال النظام العربي ومصدر خصوصيته. فالنظم الإقليمية الأخرى تعيش انتشار الثقافة التعاونية الإقليمية بما تشكله هذه من عامل تحفيز ومناخ ضاغط لتحرك النظام كطرف فاعل مما اختلفت درجة فعاليته. وتتجذر يوماً بعد يوم حالة الركود (Inertia) على صعيد السياسات التعاونية العربية او العربية الفرعية كما تدل على ذلك بشكل خاص الحالة التي وصل اليها اتحاد المغرب العربي. ومحصلة هذه الأوضاع المتراكمة المتزايدة تحول النظام العربي مادة او هدفاً للتفاعلات الدولية وهو في حيز ضيق جداً او شبه معدوم مصدر خجول لهذه التفاعلات.

وقد ساهمت ثلاث عمليات متشابكة ومتداخلة في الإضعاف من عروبة النظام (Desarabization)، **أولاها** التدويل الشديد الذي أصاب السياسات العربية ـ العربية، وفي أكثر القضايا والمواقع ضمن هذه السياسات كانت الأمركة الاستراتيجية هي التعبير شبه الوحيد عن هذا التدويل تواكبها ظاهرة الأمركة الاستهلاكية، **وثانيتها** ازدياد حالات الأقلمة لكثير من القضايا العربية بعضها من مصدر استراتيجي خارجي وربما داخلي أحياناً، وبعضها الآخر من مصدر عقائدي ثقافي داخلي. تعبر عن الأولى الظاهرة التركية، وعن الثانية الظاهرة الإيرانية.

وقد وصل الامر بالنظام العربي أن الجوار الجغرافي صار اكثر تأثيراً في قضايا «قلب» النظام من بعض اطراف «القلب» أو «الهامش» أحياناً. **وثالثة** هذه العمليات التفكك الاقاليمي، وقد تصور البعض عن خطأ أن إخفاق العروبة التعاونية مصدره الهوية وأن العمل في إطار الاقاليم الفرعية قد يكون أكثر فعالية من الأصل الشامل، لكن الحقيقة تدل على عدم صحة هذا التصور، فمصدر الخلل ليس هوية الإطار التعاوني بل السلوكية التعاونية للأطراف الاعضاء في الإطار التعاوني القائم.

كما أن البيئة السياسية للنظام العربي تعيش حالة من الاضطرابات المختلفة، وهي بيئة غير مستقرة لغياب الأطراف القادرة على احتواء او إدارة مصادر التوتر المستمرة، واذا كانت المؤشرات الاقتصادية هي الأكثر تعبيراً في التدليل على جاذبية او عدم جاذبية بيئة معينة، فقد يكون من المفيد الإشارة في إطار المقارنة إلى أن ثروة عربية ضخمة تصل إلى حوالى ٨٠٠ مليار دولار تستثمر في الأسواق الدولية، مقابل ٢,٥ مليار دولار استثمارات أجنبية في هذه البيئة العربية[(١)].

وخلاصة القول إن غياب أجندة الحد الأدنى وافتقاد القدرات العربية الموظفة على مستوى النظام ككل وليس قدرات عربية متنافرة او متوازية او مبعثرة وغير منسجمة، كل ذلك يجعل الإدارة العربية للامكانات الدولية تتسم برد الفعل وغياب الاستمرارية وانعدام التوازن في التفاعلات مع الأطراف الأخرى.

أولاً: العلاقات العربية الأمريكية: الهيمنة المحدودة؟

«الشرق الاوسط هو المنطقة الوحيدة في العالم حيث تستمر القوة الامريكية بالنمو في عصر ما بعد الحرب الباردة كما تدل على ذلك مأسسة القيادة المركزية

---

(١) الحياة، ١٥/٩/١٩٩٨، ص ١.

وانشاء الاسطول الخامس لمراقبة الخليج..».

.. ويمثل هذا التعليق لاحد الكتاب الامريكيين[٢] أحد جوانب الحضور الامريكي في الشرق الاوسط من حيث نفوذه وانتشاره وهو حضور لا توجد له سابقة في الشرق الأوسط الحديث، كما لا يوجد مثيل امريكي له في اقاليم اخرى في العالم بعد الحرب الباردة على رغم العلاقات التقليدية التي تربط الولايات المتحدة بغرب أوروبا او جنوب شرق آسيا او امريكا اللاتينية.

ويعود هذا الحضور المهيمن إلى ثلاث مجموعات من العوامل المترابطة حكمت منذ بداية التسعينيات تطور العلاقات العربية ـ الأمريكية. بداية جاء التغير الكبير في المناخ الايديولوجي والقيمي السياسي مع سقوط الشيوعية ومعها النماذج الاشتراكية المختلفة في العالم النامي وفقدان الخطاب العالم ثالثي زخمه السياسي والتعبوي في أواخر الثمانينيات مع حدوث مزيد من الانهيارات السياسية والاقتصادية في العالم النامي ثم انهيار الاتحاد السوفياتي. ساهمت هذه العوامل في نقل العالم من مناخ إلى آخر يتسم بالانجذاب إلى النموذج الغربي في جانبه الاقتصادي والتجريبي كقيمة سياسية عليا مناقضة للايديولوجيا، وقد وصل الانجذاب إلى حد الانبهار أحياناً، وكان النظام العربي جزءاً من هذا المناخ الجديد. وقد أحدث ذلك كله نوعاً من الإنسجام التلقائي مع النموذج الذي تحمله الولايات المتحدة أو تمثله من دون أن يعني ذلك بالطبع الانجذاب إلى النموذج السياسي في الحكم. وصار المناخ السياسي المجتمعي العام يتسم بالقبول وتلقائية الترحيب بما تمثله الولايات المتحدة على الصعد التي أشرنا إليها. ثانياً، شكلت أزمة الخليج الثانية فرصة ذهبية للولايات المتحدة وهي تعيش أوج لحظات انعدام التوازن مع الاتحاد السوفياتي لمصلحتها وفي ظل غياب القدرة العربية على إدارة الأزمة منذ تبلورها واحتوائها، شكلت فرصة في السماح للولايات المتحدة في تركيز ذاتها في المنطقة كالمهندس الرئيسي وشبه الوحيد لإدارة الأزمة وتوجيهها بما يخدم مصالحها. وشكلت الأزمة نموذجاً ضاغطاً بالتالي على العرب الأقرب إلى موقع الحدث والآخرين حول ما يجب أن يكون عليه الدور الأمريكي مستقبلاً، من دون أن يعني هذا امتلاك الإمكانات لهذا الدور. لقد سمحت أزمة الخليج لواشنطن بتكريس دورها المستقبلي في المنطقة كضامن لأمن الاصدقاء موازنٍ ورادع حقيقي وذي صدقية لقوى او تجمع قوى قد تفكر في تهديد الوضع القائم. حصل ذلك في حين كان العرب منقسمين بين متخوف من حاضر الأزمة

(٢) Adam Garfinkle, «The U.S. Imperial Postulate in the Mideast,» *Orbis*, vol. 41, no. 1 (Winter 1997), p. 16.

ومتوجس من تداعياتها المستقبلية، فساهم الشلل العربي في ترسيخ الوجود العسكري والأمني الأمريكي في الخليج وصارت مطالب واشنطن في إقامة قاعدة او الحصول على تسهيلات مسألة تتمتع بقبول تلقائي، لا بل بترحيب من عرب الخليج وتفهم من العرب الآخرين. لم يعد هذا المطلب يشكل إحراجاً او ضغوطاً كما كان في السابق. وكان بالطبع للدخول الأمريكي الأمني والعسكري إلى أغنى المناطق العربية وأكثرها حساسية انعكاسات وامتدادات في النظام العربي ككل. **ثالثاً**: كرس التحضير ومن ثم إطلاق عملية السلام في «مدريد» الاعتراف والقبول ولو الضمني عند البعض العربي بأولوية الدور الأمريكي وبأحقية واشنطن في إدارة هذه العملية، فهي مشروع أمريكي أساساً يحظى بموافقة مطلقة من الاطراف الدولية. ولا ننسى أن الموافقة الأمريكية على مشاركة موسكو السوفياتية في مراسم رعاية المؤتمر على الصعيد الرسمي حصلت بعد أن تأكدت واشنطن من عدم قدرة موسكو على المشاركة الفعلية، وبالتالي الفعالة حينذاك في عملية السلام.

كما حصلت واشنطن على موافقة الأطراف الإقليمية، وتحديداً العربية التي وافقت على المشاركة بعد الحصول على ضمانات تشكل في مجملها التباساً مقصوداً إذا ما أدرجت في مواجهة الضمانات التي حصلت عليها أيضاً إسرائيل.

لقد وفرت التسعينيات للولايات المتحدة في الشرق الأوسط أكبر نموذج للتعبير عن لحظة الأحادية القطبية التي تعيشها واشنطن بحسب تعبير تشارلز كروسمر. لكن المشكلة أن كثيرين من العرب نظروا إلى تلك اللحظة خارج إطارها التاريخي الموضوعي وتعاملوا معها وكأنها معطى دائم في السياسة الدولية لما بعد الحرب الباردة. وهذا ما زاد في اختلال التوازن في العلاقات العربية ـ الأمريكية، فالاختلاف مع واشنطن جاء يحمل الخوف من الصدام المحتوم معها بما يمثله ذلك من تكلفة هائلة ونتائج غير محسوبة. وحصل في بداية التسعينيات ما يمكن أن نصفه بفنلندة (Finlandization) للسياسات العربية تجاه واشنطن بالطبع صانعة الحرب والواعدة بالسلام. ولم يكن ذلك بالصعب لحالة عربية لم تستطع أن تمنع الحرب ولا أن تصنع شروط السلام.

فإذا سمحت حرب الخليج للولايات المتحدة أن تركز ذاتها في قلب المنطقة في بيئة تتسم بمناخ ازداد انسجاماً مع ما تمثله واشنطن من توجهات، فإن السلام كان الأداة لإعادة صياغة العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط وتأسيس نظام إقليمي جديد في المنطقة.

كانت بداية التسعينيات مرحلة الانبهار العربي بالولايات المتحدة بعد الانهيار المزدوج الذي شهده العرب على المستويين الدولي، ومن ثم في بيئتهم الإقليمية المباشرة. وقد انطلقت واشنطن في سياق تقليد امريكي معروف وبخاصة في الشرق

الأوسط في بلورة مبدأين (Doctrines) للمنطقة يبدوان في الظاهر منفصلين لكنهما في الحقيقة مترابطان. المبدأ الأول تبلور حول مفهوم هيكلي إقليمي قوامه الشرق الأوسط الجديد، وثانيهما ذو طبيعة امنية تبلور في الاحتواء المزدوج وقد تكرس لاحقاً في أنه محاولة في أحد جوانبه الرئيسية لابقاء كل من العراق وايران خارج عملية صياغة هيكل إقليمي جديد. ولم يلق الاحتواء المزدوج في البداية مقاومة عربية، بل ان الظروف كانت مهيأة لقبوله اما بالترحيب او بالتعايش معه. صحيح أن الاحتواء كان قائماً في شقه العراقي من خلال الرضوخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولكن المسألة تتعدى الاطار القانوني التقني لتصل إلى مستوى التعامل السياسي مع هذا المبدأ. كانت الدول العربية منقسمة إلى موقفين: أحدهما ما زالت تحكمه علاقات التوتر الشديد مع بغداد ووطأة الحدث ذاته وهو موقف الدول العربية التي كانت جزءاً من التحالف، والموقف الآخر، موقف دول «الضد» او تلك التي بقيت على الحياد و«متهمة» بتأييد العراق، كانت هذه الدول معنية أكثر من أي شيء آخر بالانضمام إلى السياق الدولي لما بعد الحرب وترميم جسورها مع الولايات المتحدة بالخصوص ودول الخليج، وكذلك الانفصال سياسياً عن المرحلة التي اتسم فيها موقفها بدعم العراق او بتفهم وجهة نظره... وعلى صعيد الشق الإيراني للاحتواء المزدوج لم يجد النظام العربي بأكثريته صعوبة في الانسجام مع الموقف الأمريكي ولو أن الموقف في الخليج كان يميل إلى اعتماد خطاب يهدف إلى عدم استفزاز إيران، لكن الخلافات العربية ـ الإيرانية كانت كافية لتحدث تلاقياً عربياً أمريكياً. وساهم أيضاً في بلورة الموقف العربي الذي يتراوح بين التأييد وعدم المبالاة انشغال اكثر العرب من أن البديل من الاحتواء المزدوج سيكون احتواء للعراق وإبقاء إيران طليقة، وهو ما كان سيؤسس لاختلال مستقبلي في ميزان القوى في الخليج تكون له من دون شك تداعياته العربية السلبية.

لذلك يمكن القول إن بداية الاحتواء المزدوج كانت تشكل عامل انسجام عربي ـ أمريكي مع استثناءات قليلة او اختلاف أحياناً في حدة الخطاب بين العرب والولايات المتحدة مراعاة من الطرف الأول للحساسيات الإقليمية العربية والإسلامية التي تتمتع بمشروعيات وتعاطف في المجتمعات العربية.

وفي صدد عملية السلام يبرز عدد من المفارقات المثيرة منذ انطلاق «مدريد». فالأطراف العربية دخلت المفاوضات في لحظة ضعف أو غياب البعد القومي التنسيقي في علاقاتها بعضها مع بعض إجمالاً. فكان العرب متفرقين في وجه عملية لا يهدف مهندسها إلى تحقيق تسويات ثنائية جغرافية، في اطار قانوني دبلوماسي فحسب، بل يرمي أساساً إلى إنشاء الشرق الأوسط الجديد. فهذا جسر العبور او شرط التحول نحو التسوية، إذ إن هذه لا يمكن أن تتم بمعزل عن ذلك الهدف الرئيسي. فمبدأ

الأرض مقابل السلام وهو من المبادىء الأساسية الحاكمة للتسوية لا يعني أمريكياً، وبالطبع إسرائيلياً، مقايضة الأرض بتحقيق السلام بالمفهوم القانوني الدولي المتعارف عليه، بل يعني تحقيق السلام المجتمعي والإقليمي. فالمطلوب اذن مقابل مقايضة الأرض تغيير شمولي في العلاقات عمودياً (ضمن المجتمع) من خلال التعامل مع الآخر الإسرائيلي، وأفقياً عبر الجغرافيا السياسية لشرق أوسط مفتوح. ويمكن إعادة صياغة هذه المفارقة بالقول ان الهدف الأمريكي كان يتخطى الثنائي الوطني لإعادة هيكلة هوية المنطقة من خلال إسقاط الخاصية الثقافية القومية واستبدالها بالجغرافيا الأمنية والاقتصادية. أمام ضخامة هذا المشروع في أهدافه كان الموقف العربي دون المستوى القومي المطلوب في وقت كان العرب بأمس الحاجة إلى تنشيط هذا المستوى في التنسيق لحماية خاصيتهم الإقليمية القومية، وهي مصدر إمكانات كبيرة لكل منهم في المفاوضات في ما لو أحسن استخدامها.

وثانية هذه المفارقات أن العرب الذين كانوا يبحثون في الماضي عن موازن للدور الأمريكي من خلال الاستنجاد الدبلوماسي بالاتحاد السوفياتي والجماعة الأوروبية حينذاك صاروا يبحثون عن موازن في الدور الأمريكي لإسرائيل التي تريد أن تطبع صورتها في المنطقة من دون استعدادها لتصبح دولة طبيعية في موقعها وأهدافها.

وفي مناخ الانبهار بالولايات المتحدة والوصول إلى مرحلة التعب من الصراع (Conflict Fatigue) انتشرت فلسطينياً وعربياً النظرة التي تقول إن ٩٩ بالمئة من أوراق العملية بيد واشنطن. وبين تمسك الأكثرية بهذا المفهوم عن قناعة او تمنٍ او عدم مبالاة وعدم قدرة الأقلية على أكثر من محاولة تحسين ظروف الحوار مع واشنطن للحصول على شروط أفضل في المفاوضات، حصلت عملية «تلزيم» عربية لواشنطن لبناء السلام المنشود. وتبلور الموقف العربي على قاعدة دبلوماسية توريط واشنطن كوسيط في عملية السلام من خلال سياسات المناشدة والإلحاح وإبراز فوائد السلام وتسليف المواقف، كل ذلك من دون امتلاك القدرات، او توخياً للدقة، من دون توظيف القدرات اللازمة لاتباع استراتيجية توريط لواشنطن في دور الوسيط.

ولجأت واشنطن إلى إحداث ربط مزدوج وانتقائي في الوقت ذاته على مستوى مسارات عملية السلام الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك على مستوى العلاقات بين الأطراف العربية المفاوضة من جهة، والأطراف العربية الأخرى من جهة ثانية.

فعلى المستوى **الأول** ساهمت ضغوط واشنطن ووعودها في عدم تبلور موقف عربي موحد من تحديد علاقة مبرمجة وواضحة بين التقدم في المسارات الثنائية من جهة، والانخراط في المفاوضات المتعددة الأطراف من جهة أخرى، ولم يكن ذلك بالصعب على واشنطن لافتقاد علاقات الثقة في المناخ السياسي العربي السائد حينذاك.

وتجاوب أكثر العرب مع واشنطن ولو بدرجات متفاوته من الحماس والمشاركة وتعاملوا مع «النظام الإقليمي الجديد» بحسب الوصفة الأمريكية كسبيل للتقدم والحصول على تنازلات إسرائيلية على أمل تفعيل الوعود الأمريكية في المفاوضات الثنائية.

وعلى المستوى الآخر يلاحظ أنه في حين كانت السياسة الأمريكية في الماضي تقوم على محاولة الفصل بين الإطار الخليجي والإطار المغاربي من جهة، وإطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي من جهة اخرى، ومنع هذا الأخير من التأثير من خلال تداعياته في الاطارين الاولين، حصل مع عملية السلام ما أسميه بالربط المعكوس، إذ ضغطت واشنطن بواسطة «الأمن في الخليج» والاقتصاد في المغرب العربي من أجل دفع هذه الأطراف إلى الانضمام لمشروع النظام الشرق أوسطي، فحصل على سبيل المثال تعليق خليجي جماعي للمقاطعة غير المباشرة لإسرائيل وذهبت اكثر دول المغرب العربي في المنحى ذاته، فشكل ذلك ضغطاً مباشراً على الأطراف العربية في عملية السلام. وتبلورت قناعة ساهمت في ازدياد الخلل في الموقف العربي تجاه الولايات المتحدة وغيرها قوامها أن الطريق الأقصر والأوثق لصياغة علاقات ممتازة او لتحسين الموقع الذاتي في واشنطن يمر عبر تبادل الإشارات مع إسرائيل او البدء بعلاقات خجولة معها، ولم تكن هذه أيضاً ظاهرة عربية فحسب، بل طالت دولاً عديدة خارج المنطقة.

والجدير بالذكر أن كل محاولة عربية لاتباع سياسة الحد من الخسائر ومحاولة إحداث توازن في العلاقات التفاوضية مع إسرائيل من خلال تجميع أكبر قدر من الأوراق الدبلوماسية ضمن استراتيجية دفع عملية السلام لتشجيع إسرائيل على التجاوب او لردعها عن التصلب، كانت تواجه بشكل حاد من واشنطن باعتبارها جهوداً «تعرقل» عملية السلام. ولا نجافي الحقيقة اذا اشرنا إلى مثلين معروفين، أولهما إظهار الولايات المتحدة عدم ارتياحها لاصدقائها العرب عند انعقاد القمة «العربية» الثلاثية المصرية السعودية السورية في الاسكندرية والدفع بنجاح من أجل عقد قمة رباعية «شرق اوسطية» لاحقاً في القاهرة، كما اتسمت السياسة الأمريكية بالعمل دائماً لمناهضة انعقاد قمة عربية. لكن الوضع الكارثي الذي أخذت تؤول إليه العملية والشعور بالخوف من المجهول مع التغيير الذي حصل في إسرائيل أحدثا تحولاً في عملية التجاذب دفعت إلى عقد قمة حزيران/يونيو ١٩٩٦. ويمكن القول إن الولايات المتحدة استفادت من تراجع العنصر القومي على مستوى السياسات العربية من أجل الدفع لإلغاء هذا العنصر كبعد أساسي ومميز في المنطقة لمصلحة البعد الشرق أوسطي.

لكن التألق الأمريكي أخذ يفقد زخمه في بداية الخمسية الثانية للتسعينيات، فلقد

أصيب المبدآن الأمريكيان باهتزاز كبير ثم دخلا مرحلة التراجع والسقوط. وجاءت الضربة القاضية لهذين المبدأين مع التغير الذي حصل في القيادة في كل من إسرائيل وإيران. ولم تلتقط حينذاك الإدارة الأمريكية التغيرات الحاصلة عربياً واقليمياً ودولياً وبخاصة في تداخلها، وحاولت الاستمرار في رفع العناوين ذاتها إلى أن اصطدمت بالواقع الجديد المتبلور في تراكمات السنوات السابقة. ويمكن الإشارة إلى محطات ثلاث لتقويم العلاقات العربية ـ الأمريكية من خلالها. فلقد أصرت الولايات المتحدة على عقد مؤتمر الدوحة على رغم تبلور موقف عربي، سببه الإحباط من عملية السلام.. وفي غياب أو ضعف للدور الأمريكي يدعو إلى تأجيل المؤتمر لما يحمل من رمز لم تعد ظروفه قائمة. وجاء اصرار واشنطن على عقد المؤتمر وإخفاقه بعد الموقف الذي اتخذته الأطراف العربية الرئيسية والصديقة لواشنطن ليعلن عن وجود خلل في هذه العلاقات سببه سوء الفهم الأمريكي للمتطلبات الإقليمية وترابطها. صحيح أن إسرائيل الليكود غير معنية بالشرق الأوسط الجديد، لكن صحيح أيضاً أن ما وصلت إليه عملية السلام لغياب الدور الأمريكي من منظور الأطراف العربية دفع هذه الأخيرة إلى رد الفعل القوي، فلم تنجح الدوحة ولم تبدِ أي دولة استعداداً لاستقبال المؤتمر القادم بعد أن كانت تتنافس على ذلك في الماضي.

وأعلن منتدى دافوس عن اعتذاره عن تنظيم مؤتمر جديد على ضوء ما حصل في الدوحة[٣]. ولم تستوعب الولايات المتحدة بالسرعة المطلوبة التغير الذي حصل في إيران وفي انفتاحها على العرب، فحاولت محاصرة وتهميش مؤتمر القمة الإسلامية في طهران، وجاء الرد العربي بمثابة تظاهرة مصالحة عربية ـ إيرانية مردها التغير المطمئن وأهمية تشجيعه في إيران، ولكن مردها أيضاً مناخ الإحباط الذي يعيشه العرب من انسداد أفق عملية السلام. وكانت الصدمة الأمريكية الثالثة وقوف واشنطن شبه وحيدة في أزمة العراق في شباط/فبراير ١٩٩٨ عندما هددت باللجوء إلى الخيار العسكري وخذلتها الأطراف العربية. ومن المفيد في هذا الإطار قراءة الموقف العربي العام في ١٩٩٨ مقارنة مع الموقف عام ١٩٩١. لقد «بدأ غبار الحرب» بالهدوء وساهم ذلك في تطبيق ولو بطيء للعلاقات العربية ـ العراقية. زد على ذلك تبلور قناعة عربية على رغم الاستمرار في احترام قرارات مجلس الأمن بضرورة وضع جدول زمني لرفع الحصار عن العراق ثم الانشغال بمستقبل العراق، اذ إن استمرار الحصار يساعد في ترسيخ عناصر التفكك والاهتزاز ويؤسس بالتالي لاختلال توازن مستقبلي في الخليج. كما ساهم في بلورة هذا الموقف العربي الجديد حالة الإحراج التي يواجهها النظام العربي من طرف الرأي العام العربي في شأن مأساة العراق، وهي حالة غير سهلة اذا

---

(٣) الحياة، ١٩٩٨/١٠/٤، ص ٩.

تذكرنا وجود قوى أجنبية رئيسية تدفع نحو تحقيق رفع الحصار عن العراق في مجلس الأمن.

تأتي هذه المحطات المتتالية لتشير إلى أن الولايات المتحدة ما زالت تتصرف بعقلية الحرب الباردة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وما نعنيه بذلك أن واشنطن لا تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الإقليمية للمنطقة وهي خصوصيات مكونة من مشروعيات ترتكز على الهوية ومن مصالح راسخة في المكونات الثقافية والسياسية والتاريخية للدول المحورية الصديقة، وبالتالي لا يمكن إسقاط أجندة من خارج المنطقة تخدم مخططاً كبيراً (Grand Design) تريد واشنطن اقامته او تعكس سياسات لا تأخذ بالاعتبار الزمان والمكان اللذين تتجه اليهما. فبقدر ما تبدي واشنطن من عدم حساسية لهذه الخصوصيات الراسخة في تضاريس الخارطة الجغرافية السياسية العربية، بقدر ما تعكس سياساتها عدم فهم او عدم احترام للمشروعيات التي تحملها هذه الخصوصيات، وبالتالي تدفع إلى رد فعل سلبي في الرأي العام العربي ضد الولايات المتحدة وما تمثله. وقد يدفع رد الفعل هذا في بعض ارهاصاته إلى تعزيز الحالة الاسلاموية المناهضة كلياً للولايات المتحدة، مما يزيد من إحراج النظام العربي المراهن على علاقات جيدة وتعاونية مع واشنطن.

ومن مظاهر عقلية الحرب الباردة التعامل مع إقليم معين من منظور ما تريد واشنطن أن يكون عليه وضع سياسات هذا الإقليم وليس من منظور خصوصياته الثقافية.

وهكذا يكون التعامل مع العرب كمجموعة من الأمم المختلفة لا تربط بينها أي خصوصيات من التأثر والتأثير المتبادل. وعلى رغم أن واشنطن تلجأ إلى سياسات الربط الانتقائي كما أشير سابقاً، إلا أنها لا تود الاعتراف بواقع وجود ترابط وتداخل حقيقيين قائمين[٤] بغض النظر عن الموقف السياسي من أزمات وقضايا المنطقة، يشكلان جزءا من المكون النفسي الثقافي العربي. وابرز تعبير عن ذلك ضيق الصدر الأمريكي وعدم القدرة على تفهم موقف دولة عربية صديقة يعتبر متعاطفاً او متضامناً مع دول عربية أخرى او قضية عربية خاصة إذا كانت هذه الدولة الأخرى او القضية لا تلقى قبولاً أمريكياً او تصطدم بالمصالح الأمريكية[٥].

وخلاصة القول ان عقلية الحرب الباردة التي تنتج سوء فهم ورفض تفهم

---

(٤) Michael Collins Dunn, «A New Law in US - Arab Relations,» *Middle East Policy*, vol. 6, no. 1 (June 1998), pp. 124-125.

(٥) Nassif Hitti, «Reading It the Wrong Way,» *Al-Ahram Weekly* (19-25 May 1997).

أمريكي من جهة، وسياسات المناشدة العربية للولايات المتحدة من دون توظيف القدرات المطلوبة لتحفيز هذه الاخيرة من جهة ثانية، دفعت الطرفين إلى وضع يمكن توصيفه بعلاقات الاحراج المتبادل التي تؤدي أحياناً إلى توترات مقيدة وأزمات آنية. وفي يقيني أن استمرار المعطيات القائمة على ما هي عليه سيكرس سيناريو تواصل يزيد من هذا الاحراج المتبادل، وبخاصة أن الاهتمام الأمريكي في الشرق الأوسط من حيث موقعه على أجندة واشنطن فقد زخمه وهو في تراجع مستمر لجملة من الأسباب يمكن إيجازها بأن الأهداف الأمريكية التقليدية ليست في خطر، فالنفط أسعاره منخفضة وإمداداته مؤمنة وإدارة اللاحرب واللاسلم غير مكلفة ولا تهدد بحصول انفجار كبير، وكذلك غياب عدو استراتيجي منافس على المنطقة إلى جانب غياب قيادة اقليمية قادرة على أن تعطل او أن تهدد مصالح الولايات المتحدة إذا لم تتجاوب هذه الأخيرة مع أجندتها. . وأخيراً تحول السياسة تجاه العراق نحو هدف اكثر تواضعاً وأقل تكلفة على الصعيد السياسي، ويمكن توصيفه بالانتقال من المواجهة غير المحسوبة النتائج وغير الممكنة أحياناً إلى دبلوماسية استنزاف العراق من خلال الحفاظ على استمرار الوضع[٦]. ذلك كله حاصل إلى جانب وجود اهتمامات عالمية ضاغطة استراتيجياً على واشنطن أكثر خطراً على مصالحها واقل تنبؤاً بتطوراتها مما هي عليه الأوضاع الراكدة في الشرق الأوسط، فمستقبل روسيا وقيام العملاق الصيني والأزمة الآسيوية وعملية البناء الاوروبي كلها عناوين لقضايا استراتيجية حية تقلق واشنطن.

وتبقى المفارقة الكبرى أنه في أقوى لحظة في تاريخ الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط تبرز محدودية الولايات المتحدة في عدم القدرة على تحقيق أهدافها الكبرى طالما أنها تصطدم بالمشروعيات العربية، من دون أن يعني ذلك قدرة العرب على تحقيق الحد الأدنى من أهدافهم المتفق عليها لعدم توظيف القدرات لذلك، وهو ما يبقي قضايا المنطقة مفتوحة لكل الاحتمالات المستقبلية طالما استمرت الأوضاع على ما هي عليه بالنسبة للطرف المعني وهو الطرف العربي، والطرف الأقدر وهو الطرف الأمريكي.

ثانياً: العلاقات العربية ـ الروسية: بين الضياع والانقطاع

لم تكن الأطراف العربية وحيدة في عدم قدرتها على صياغة علاقات مع موسكو السوفياتية في «الربع ساعة» الأخيرة قبل سقوط الاتحاد السوفياتي. فحالة السيولة

(٦) حول هذا الموضوع، انظر على سبيل المثال: Afsane Bassir, «Pour "Assez habile": La Nouvelle stratégie américaine face à l'Irak,» *Le Monde*, 29/8/1998, p. 16.

القصوى التي اتسمت بها السياسة السوفياتية، والتغير الذي أخذ يطرأ عليها والانشغال بالداخل والابتعاد عن أصدقاء وحلفاء الأمس وإسقاطهم من العلاقات الخاصة، وضع الجميع في حالة من التخبط والضياع. وعلى رغم ذلك حاول الاتحاد السوفياتي عند انفجار ازمة الخليج الثانية على مستوى القمة السوفياتية ـ الأمريكية وعلى مستوى الدبلوماسية السوفياتية أيضاً إحداث نوع من الربط المرن بين بلورة عملية تسوية الأزمة مع العراق والعمل على تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. لكن موسكو لم تستطع الصمود طويلاً في هذا الموقع لسببين أساسيين: **أولهما** التخبط والضعف السوفياتيان الحاصلان كما أشرنا سابقاً، **وثانيهما** غياب موقف او خيار عربي يمكن أن تستند إليه موسكو او أن يشكل عامل ضغط بهذا الاتجاه. ومع انتهاء الاتحاد السوفياتي دخلت روسيا المولودة من جديد مرحلة يمكن توصيفها بتلقائية التأييد لواشنطن. فالنخبة الجديدة كانت معادية لكل ما يمثله الأمس السوفياتي في الداخل وفي العلاقات الخارجية، وهي مدينة للدور الأمريكي في التحول الحاصل واكثرها منسجم إلى حد كبير مع المناخ السياسي والفكري الأمريكي.. كما أن هذه النخبة تعتبر أن الطريق الأقصر والأسهل للتحول من الشيوعية إلى الليبرالية الاقتصادية وبالاخص النيوليبرالية التي كانت شعار المرحلة يمر عن طريق الانسجام مع واشنطن. وتأسست قاعدة في الدولة المتجددة قوامها مقايضة تسليف المواقف السياسية لواشنطن مقابل الدعم المادي مباشرة او عبر المؤسسات الاقتصادية المالية الدولية. ويمكن توصيف مرحلة الحلم الغربي السهل في روسيا بالمرحلة «الكوزيريفية» نسبة لوزير الخارجية الروسي اندريه كوزيريف.

في هذه الاجواء.. دخلت العلاقات العربية ـ الروسية مرحلة الضياع والانقطاع ومردها إلى العوامل التالية:

١ ـ بروز ظاهرة مثيرة مفادها أن كلاً من روسيا والنظام العربي اتجه بشكل متواز ومتسارع في الفترة نفسها نحو الاعتماد على واشنطن في تسوية المسائل الرئيسية والحيوية التي تهمه «وكانت سلوكية كل طرف بمثابة عامل مشجع أيضاً للآخر للاندفاع نحو واشنطن ولتجاهل الآخر غير الفاعل المؤثر في خدمة اولويات كل طرف»[٧]. فالمنحى الإستراتيجي السياسي لكل من الطرفين افقد الآخر خصوصيته

---

(٧) انظر: ناصيف حتي، «العلاقات السياسية والاستراتيجية بين الوطن العربي والكومنولث: الواقع والمستقبل،» ورقة قدمت إلى: **ندوة الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة: دراسة في العلاقات العربية بجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، القاهرة، ٢٦ ـ ٢٨ يونيو ١٩٩٤**، تحرير مصطفى علوي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤)، ص ٥٢٤.

التي قد تحمل عنصر جذب واهتمام. صحيح أن بعض العرب افتقد دور القوة الموازنة للولايات المتحدة إلى حد ما عشية انطلاق عملية السلام. . ولكن المناخ السائد في النظام العربي حينذاك لم يكن ليهتم بهذا الغياب لأنه لم يكن يبحث عن قوة موازنة للولايات المتحدة حين كان يراهن كلياً عليها.

٢ ـ في إطار سياسات رد الفعل الروسي ضد كل ما يمثله الماضي كانت العلاقات العربية ـ الروسية «التقليدية» والموقف السوفياتي التقليدي الداعم لهذه القضايا أُولى الضحايا. ولم تساعد الحالة العربية السائدة منذ بداية التسعينيات للتذكير او التنبيه لمخاوف خسارة هذه العلاقة التقليدية في موسكو الجديدة.

٣ ـ لم تكن للنظام العربي اتصالات او علاقات مع النخبة الغربية الجديدة في موسكو في حين لعب اللوبي اليهودي في موسكو بالتعاون مع قرينه في واشنطن وكذلك لوبي اليهود الروس في إسرائيل الذي من أبرز رموزه ناتان شارنسكي وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي ومنسق العلاقات الروسية ـ الإسرائيلية. . لعبت هذه العناصر دوراً رئيسياً في توثيق العلاقات الروسية مع إسرائيل، وبتعبير أدق تأسيس هذه العلاقات الجديدة على قواعد سياسية واقتصادية راسخة. وساهمت هذه العلاقات أيضاً في تسهيل الدخول الروسي إلى المؤسسة الأمريكية في واشنطن. وساهمت هذه العوامل مجتمعة في خلق مناخ صديق لإسرائيل التي صارت صورتها في موسكو ترتبط بالتغيير الموعود.

٤ ـ انقسام المواقف العربية بين من أصيب باحباط نتيجة فقدان الصديق السوفياتي واسقط ولو لحين موسكو من حساباته، ومن لم يكن يرتبط بعلاقات خاصة مع موسكو السوفياتية انما كان يرحب انتقائياً بالدور السوفياتي الداعم للقضايا العربية المشتركة، واعتبر بالتالي أن هذه الدراسة قد انتهت من دون مرارة في زمن صار الالتزام بالقضايا العربية المشتركة في أضعف لحظاته. وزاد من عوامل الانقطاع أن غياب المخاوف عند هذا البعض بعد سقوط العامل الايديولوجي لم يستبدل بعناصر جذب اقتصادية او ثقافية. فالبيئة الروسية ليست جذابة للاستثمار العربي، ولا تقدم موسكو بالطبع نموذجاً ثقافياً سياسياً جذاباً أيضاً وبخاصة في ظل غياب أي تقليد من الاتصال المجتمعي المتنوع بتفاعلاته المختلفة أسوة بما هي عليه الحال في العلاقات العربية ـ الامريكية والعلاقات الاوروبية ـ الغربية. وفي منتصف التسعينيات بدأت تخلق عوامل تساهم في إيجاد البيئة المناسبة لصياغة علاقات روسية ـ عربية جديدة. فلحظة الانبهار والحلول السحرية او السهلة القادمة من واشنطن انتهت في موسكو، وأخذت موسكو تكتشف أن سقوط الحاجز العقائدي لا يعني أن استراتيجية القوة العظمى الوحيدة ستتغير كلياً تجاه روسيا. فاستمرت السياسة الأمريكية في بلورة

مواقف تعتبرها موسكو الجديدة ضارة او مهددة للمصالح الاستراتيجية والحيوية التاريخية لروسيا، مما أوجد أزمة وخلق إحراجاً للنخبة الغربية في موسكو وأعاد الروح بقوة إلى التيار الوطني المعادي للتغريب تاريخياً وانتعش التيار الشيوعي من دون الشيوعية. فالفشل الاقتصادي والشعور بالمهانة لفقدان المكانة (Status) وانسداد الافق بدأ يطرح تغيراً في موسكو حتى ان كوزيريف نفسه بما يمثل من مناخ أمريكي صرح في آذار/مارس ١٩٩٤، أن شهر العسل مع الولايات المتحدة قد انتهى ولكن الزواج لا يزال قائماً[٨]. ويمكن القول إنه صار مضطرباً جداً لاحقاً. ذلك كله دفع روسيا لاعادة تقويم سياستها الخارجية، وقد عاد الاهتمام إلى الشرق الأوسط كما برز من خلال التحرك الدبلوماسي الناشط لوزارة الخارجية وبخاصة مع مجيء يفغيني بريماكوف إلى الوزارة. لكن هذا التحرك الدبلوماسي ومحاولة إعادة الحرارة إلى العلاقات الروسية ـ العربية التقليدية واقتحام مواقع كانت مقفلة على موسكو من خلال التأكيد على عودة الاهتمام بالشرق الاوسط يعاني، على رغم أهميته وما يمثله من تحول واعد، أمرين أساسيين لابد من التنبيه لهما: **أولاً**، ان خطاب وزارة الخارجية في ظل التفكك وتصارع القوى في موسكو لا يعكس بالضرورة إيقاعاً روسياً منسجماً مع الرئاسة والمؤسسات الفاعلة الأخرى في العلاقات الخارجية. وثانياً، ان الإمكانات التي يمكن توفرها للعب دور يدعو إليه او يعد به هذا الخطاب غير متوفرة اساساً، واذا توفرت فلا بد من ان تتجه إلى مجالات اكثر حيوية، وبخاصة في غياب عوامل تشجيع وجذب عربية. فالبريماكوفية في السلطة تمثل رفض التلقائية السابقة مؤسسة لنموذج التنسيق والتنافس ومحاولة حالياً إيقاف الانهيار في الداخل من خلال ما سماه احد المعلقين «ستالينية جديدة»[٩] من دون مضمون عقائدي، انما من حيث التأكيد على دور الدولة وتنويع العلاقات في الخارج من خلال التركيز على أولوية الاقتصاد من استثمارات واسواق وإعادة المكانة المنهارة لدولة كانت ذات مطامح امبراطورية تاريخياً، هذه التوجهات التي قد لا تصيب النجاح تبقى صالحة لخلق هذه البيئة المناسبة لصياغة علاقات جديدة، وبخاصة في ما لو تحققت مواقف عربية لها أجندتها الواضحة.

وأخذت تظهر مؤخراً محاولات لإحياء العلاقات التاريخية التقليدية لروسيا مع أطراف رئيسية صديقة ولو أدرجت في أطر او أعطيت مضامين قد تختلف عن الماضي، ويجري التركيز بشكل خاص على القوى المحورية مثل مصر وسوريا. وقد بدأت موسكو «حواراً استراتيجياً» مع القاهرة يتناول الشرق الأوسط وافريقيا وقضايا

---

(٨) الحياة، ١٥/٣/١٩٩٤، ص ٨.

(٩) George Friedman, «Russian Economic Failure Invites and New Stalinism,» *International Herald Tribune*, 11/9/1998.

دولية مثل نزع السلاح. ويمثل هذا الحوار تطوراً مهماً اذا تذكرنا ما وصل إليه التعاون الأمني الإسرائيلي ـ الروسي من تطور في الماضي. كما تعمل موسكو من خلال تعيين مبعوث خاص للشرق الأوسط، ولا يخفى المعنى الرمزي لذلك من انتقال العدوى الأمريكية إلى أوروبا وروسيا، على توجيه رسالة إلى الجميع بمحاولتها التحرك مجدداً في القضايا الحيوية في المنطقة التي كان لموسكو السوفياتية دور أساسي فيها من دون أن يتسم هذا الدور حالياً بتلقائية التأييد او الرفض.

وقد قدمت أزمة شباط/فبراير ١٩٩٨ بين العراق والاونسكوم والدور المميز الذي لعبته موسكو في إدارة الأزمة واحتوائها وإخراج عملية التسوية بحيث أدى ذلك إلى بعث حرارة في العلاقات العربية ـ الروسية دليلاً على نموذج للعلاقات يمكن أن يتطور بين العرب وروسيا، ليس بالضرورة في مجال الأزمات الإقليمية فحسب، بل بشكل عام، وذلك في ما لو توفر شرطان أساسيان: **أولهما** التزام موسكو بلعب دور معين ووضع ثقلها في دعم هذا الدور، **وثانيهما** وجود موقف عربي جامع وحازم يلتقي مع أهداف هذا الدور. ولا نجافي الحقيقة إذا اعتبرنا أن الشرط الثاني أكثر أهمية، إذ إنه يسمح ويشجع على بلورة الشرط الأول.

ثالثاً: العرب وأوروبا: بين الشمولية والتنوع

تتسم العلاقات العربية ـ الأوروبية مقارنة مع غيرها من علاقات عربية مع قوى كبرى بخاصيتها المجتمعية من حيث حجم وكثافة التفاعلات تاريخياً على هذا المستوى مقارنة باختفائها شبه الكلي اذا قارنا باليابان والصين الشعبية وروسيا الاتحادية او مستواها المتدني نسبياً ولو أنه في ازدياد في الحالة الأمريكية. ويعود هذا الوضع بالطبع إلى عاملي الجغرافيا والتاريخ الاستعماري والثقافي.

وتعرض الإقليمان العربي والأوروبي منذ بداية التسعينيات لتغيرات هيكلية سببها حصول تحولات في قضايا حيوية عند الطرفين انعكست في هذه التغيرات ثم اخذت تتأثر بها لاحقاً. فعرب المغرب والصراع العربي ـ الإسرائيلي زاد قلقهم مع الاتجاه الأوروبي شرقاً نحو الفضاء الأوروبي الذي نشأ من جديد بعد سقوط الكتلة السوفياتية، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام الاتحاد الأوروبي للمنطقة الاقرب استراتيجياً ومجتمعياً ومن دون شك الاكثر تأثراً وتأثيراً في الغرب الأوروبي.

ومع أزمة الخليج الثانية خرج الإطار العربي من الخطاب السياسي الأوروبي وافتقد اثر السياسة العربية لأوروبا التي اسس لها شارل ديغول بعد حرب ١٩٦٧ وتبلورت أوروبياً بعد حرب ١٩٧٣ وسقطت مع حرب ١٩٩١ في الخليج. وجاء

التعبير الأكثر فجاجة عن هذا الوضع الجديد على لسان وزير خارجية فرنسا رولان دوما الذي اعتبر أن السياسة العربية هي سلسلة من الأوهام، وعلى رغم أن دوما كان يقصد بلده الا أن التعميم الأوروبي طبيعي في هذا المجال.

وقد حكمت هذا التحول الاستراتيجي في السياسة الأوروبية ثلاثة عوامل «عربية»: **أولها** كان توقف الحوار العربي ـ الأوروبي بسبب الفيتو الأوروبي على مشاركة العراق وليبيا، مما دفع الجامعة العربية إلى رفض سياسة «الفيتو» وتوقف الحوار. وأزعم أن الحوار كان سيتوقف في المضمون إن لم يكن في الشكل لأسباب أكثر أهمية لو لم تضع أوروبا شرط الفيتو، وذلك لغياب الحد الأدنى من الأجندة العربية على الصعيد الأوروبي في هذا الخصوص. **وثانياً** ادى الانقسام في النظام العربي إلى بلورة أجندات أقاليمية مختلفة غير منسقة في ما بينها الا على مستوى العموميات الدبلوماسية.. فالقضية الاقتصادية ومشاكل الهجرة شكلت الأجندة الضاغطة في المغرب العربي في ما شكل الدور الأوروبي المنتظر من دون توفير شروطه عربياً بالطبع العامل الضاغط على أجندة الأطراف العربية في عملية السلام، في حين اتجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى مأسسة حوار استراتيجي اقتصادي وتجاري ذي أفق سياسي متواضع وقادر على التطور مع الاتحاد الأوروبي. فانتهت السياسة العربية لأوروبا لغياب سياسة اوروبية عند العرب قد تمثل الحد الأدنى المتفق عليه. **وثالث** هذه العوامل انطلاق عملية السلام وآفاق التعاون الإقليمي الذي حملته والذي خص لاوروبا دوراً اقتصادياً تنموياً واحتمال لعب دور سياسي في هذه الدينامية الجديدة.

ويمكن توخياً للدقة الإشارة إلى وجود ثلاثة فضاءات لعلاقات اوروبية ـ عربية فرعية.. هذه الفضاءات تؤثر بعضها في بعض بشكل مختلف.

تمثل الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية الفضاء **الأول** الاكثر تطوراً من حيث الدور الأوروبي وهو «صنع أوروبا»، في ما الأطراف العربية فيه دعيت إليه كأطراف متلقية تحاول من خلال آلية تنسيق عربية تضم الدول العربية المتوسطية غير المشاركة أيضاً وهي ليبيا وموريتانيا، بلورة موقف عربي من القضايا المطروحة أوروبياً، قدر الإمكان، على رغم اختلال التوازن الأوروبي ـ العربي في هذا الاطار لوجود «طرف أوروبي» يملك تصوراً واضحاً في خطوطه العريضة على رغم بعض التمايزات وإمكانات كبيرة نسبياً موظفة لخدمة هذا الطرف مقابل أطراف ثمانية لها أولوياتها التي قد لا تكون منسجمة دائماً، وهي بحاجة إلى عملية مستمرة في التنسيق لبلورة الموقف الواحد أمام تصور أوروبي شامل يهدف إلى تغيير مفهوم التعاون من مفهوم المساعدات إلى مفهوم الشراكة، إلى جانب أقلمة علاقات أوروبا الثنائية في إطار شامل ومنسجم.

وتمثل عملية السلام الفضاء **الثاني** لتفاعلات عربية ـ أوروبية، ويعاني الدور

الأوروبي في هذا الفضاء اختلالاً كبيراً تشكو منه أوروبا ذاتها. فهذا الدور الكبير على الصعيد الاقتصادي من حيث حجم المساعدات يقابله دور شبه مهمش سياسياً ومحاصر من إسرائيل والولايات المتحدة ومرغوب فيه بشكل موسمي من العرب. وعلى رغم الاتفاق العربي ـ الأوروبي على أن دور الطرف الأخير مكمل وليس منافساً بديلاً للدور الأمريكي إلا أن ذلك لم يخفض من درجة الحصار لهذا الدور الذي بقي إعلامياً في بريقه اكثر مما هو فاعل في مضامينه. وهو دور يركز على تقديم «الحوافز»[١٠]، كما يقول وزير خارجية النمسا الذي ترأست بلاده الاتحاد الأوروبي في الفترة الثانية لعام ١٩٩٨. ويمثل الحوار الخليجي ـ الأوروبي الفضاء **الثالث** للتفاعلات الأوروبية العربية الفرعية وهو الفضاء الأكثر هدوءاً وتقنية، والأقل «سياسية» على رغم انعكاساته للاستراتيجيا الحيوية الكبيرة بالنسبة لأوروبا التي يصل اعتمادها على النفط في الخليج إلى درجة مرتفعة جداً. فالدبلوماسية الاقتصادية هي المدخل الأوروبي لصياغة علاقات في الخليج تهدف إلى دعم الاستقرار الإقليمي وتأمين مصادر طاقة وأسواق مستقرة للاتحاد الأوروبي.

وبالعودة إلى الفضاءين الأول والثاني يبدو التداخل الواقعي بينهما قوياً على رغم محاولات الاتحاد الأوروبي التركيز على وضع مسافة بين مساري «برشلونة» و«مدريد». وأدى ذلك إلى وضع غير سهل أمام الأطراف العربية، وبخاصة تلك المعنية مباشرة بعملية السلام. فهي مواجهة بمتطلبات برشلونة بما تحمل من سياسات ومشاريع إقليمية متوسطية تنعكس تطبيعاً عربياً ـ إسرائيلياً. وهذه المطالب تأتي من طرف «الاتحاد الأوروبي» المؤيد والمتعاطف مع العرب.. ولم يكن من الممكن عربياً التجاوب مع هذه المطالب ولو انها من طرف صديق، اذ ان ايقاف التطبيع الشرق أوسطي ذي الهندسة الأمريكية لا يعني استبداله بتطبيع متوسطي ذي هندسة اوروبية. كما أنه لم يكن من الممكن عربياً بسبب العلاقات مع اوروبا وكذلك المصالح الحيوية المباشرة لبعض الأطراف العربية في برشلونة تعليق هذه العملية بما تحمله من تكلفة كبيرة. وقد دفع ذلك المجموعة العربية المعنية إلى بلورة سياسة المشي على الحبال المشدودة.. ففي حين تعتذر تونس عن استضافة «برشلونة ٢» كما كان مقرراً، بعد ما وصلت إليه عملية السلام من مأزق ولما تحمله مشاركة إسرائيل في اجتماع وزاري على أرض عربية من معنى تطبيعي، تتم المشاركة على المستوى الوزاري في برشلونة ٢ التي تنعقد في مالطا حيث يبرز للجميع حجم التداخل بين الشراكة وعملية السلام وقدرة الثانية على تعطيل الأولى فعلياً.

---

(١٠) الحياة، ١٩٩٨/٩/٢٦، ص ٣.

وتعمل الأطراف العربية على إبطاء المشاريع والسياسات التي تحمل مضامين تطبيعية من دون مقاطعة الاجتماعات على أن لا تعقد على أرض عربية. كما تستمر الأطراف العربية في العمل على خطين متوازيين في هذا المجال: **أولهما** محاولة ادماج مبادىء «مدريد» بشكل مستمر في اجتماعات الشراكة، وهي مبادىء تندرج في فلسفة الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية على الصعيد السياسي الأمني. فلا يمكن مثلاً بلورة ميثاق السلام والاستقرار في المتوسط وهو مشروع فرنسي أساساً من دون تأكيد مبادىء مدريد التي تشكل «نموذجاً عن مبادىء هذا الميثاق». وتنقل هذه السياسة العربية الكرة إلى الملعب الإسرائيلي في ما يتعلق بتعطيل او توتير الاجتماعات. **وثانيهما** الاستمرار في طمأنة الدول الأوروبية خارج إطار لقاءات برشلونة إلى تعلق الأطراف العربية بهذا الإطار والإصرار على توسيعه مستقبلاً من دون أن يعني ذلك تطويع المواقف العربية الخاصة بعملية السلام في مرحلة الأزمة التي تواجهها الأخيرة لمصلحة دفع برشلونة إلى الأمام، وكأن هذه الأخيرة تقع في فراغ. وهكذا تدرك أوروبا ولو بإحباط كبير أن أقلمة علاقاتها الجنوبية وإقامة فضاء متوسطي مشترك كهدف حيوي يرتبط بتحقيق ظروف لا تملك أوروبا القدرة على المشاركة في تحقيقها. ويلخص أحد المسؤولين الكبار السابقين في المفوضية الأوروبية هذا الوضع بالإشارة إلى المفارقة التالية، وهي أن أوروبا واقعة بين طموحات كبيرة وأهداف طيبة في ما يتعلق بسياستها الشرق أوسطية، ولكنها عاجزة عن ترجمة هذه المشاعر إلى سياسات متماسكة وفاعلة[١١].

رابعاً: العلاقات العربية ـ الصينية: «الدور المؤجل»؟

على رغم اهتمام الخطاب السياسي الصيني بالدعوة إلى إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب ومناهضة الأحادية القطبية التي تمثلها الولايات المتحدة، إلا أن الاولوية في الاهتمام الصيني تنصب على عملية التحول الاقتصادي من أجل تحديث الاقتصاد وزيادة القدرة على التنافس الدولي. وصار الاقتصاد يشكل حجر الزاوية في السياسة الخارجية الصينية وحل مع التقانة مكان الايديولوجيا في العلاقات الدولية للصين. . وتأتي عملية بناء الصين الكبرى او استرداد المناطق الضائعة في المرتبة التالية ويوحدها الانشغال الصيني بالقضايا المتفجرة في المحيط المباشر وتحديداً المسرح الآسيوي الهادىء. وعلى رغم هذه الأولويات، ولخدمتها أيضاً اتجهت الصين الشعبية إلى محاولة

---

(١١) Eberhard Rhein, «Europe and the Greater Middle East,» in: Robert D. Blackwill and Michael Stürmer, eds., *Allies Divided: Transatlantic Policies for the Greater Middle East*, CSIA Studies in International Security (Cambridge, MA: MIT Press, 1997), p. 43.

إعطاء مضامين جديدة «معاصرة» من حيث التركيز على المصالح المشتركة لعلاقاتها الدولية التقليدية، كما اتجهت بعد سقوط الحدة الايديولوجية التي كانت تطبع سياستها الخارجية إلى مد جسور مع دول كانت تقف منها على مسافة سياسية كبيرة.. وعلى رغم أن الخطاب السياسي الخارجي لم يعد عقائدياً تجاه الولايات المتحدة، ولكنه حافظ على تمايز سياسي واضح في لغته وحساسيته وتفهمه لقضايا العالم النامي.. ولمواجهة الهيمنة الأمريكية. وتنطبق هذه المعطيات على النظام العربي بشكل خاص. فالصين من خلال مواقفها السياسية استطاعت أن تحافظ على علاقاتها السياسية التقليدية العربية، ومن خلال ابتعادها عن المواقف العقائدية استطاعت أن تدخل إلى عواصم كانت مقفلة عليها، فلقد أقامت علاقات دبلوماسية واقتصادية طيبة مع كل دول الخليج مثلاً وصارت المملكة العربية السعودية الشريك الأول للصين في التبادل التجاري في المنطقة[١٢]. وصحيح أن الصين حافظت على موقف مبدئي في دعم الخطوط العامة للتصور العربي لعملية السلام، إلا أنها انخرطت كلياً في المفاوضات المتعددة الأطراف، وكان ذلك بمثابة رسالة واضحة حول الدور الصيني «التجريبي» المنقطع عن الماضي الايديولوجي بالنسبة إلى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

والمثير للملاحظة، هو التركيز الصيني على تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع الكل في الخليج بسبب اعتماد الصين على مصادر خارجية للطاقة من أجل «التحديث الاقتصادي»، فالاستقرار في الخليج ووجود بيئة صديقة للصين يبقيان هدفاً حيوياً بالنسبة لبكين[١٣] وقد أخذت الصين المبادرة بالعودة إلى إقامة حوار استراتيجي مع الدول العربية كافة من خلال جامعة الدول العربية وعلى رغم تجاوب الأطراف العربية مع ذلك من خلال اتخاذ قرار من مجلس جامعة الدول العربية بهذا الشأن في ١٧/٩/١٩٩٨ الا أن تحقيق الحوار الشامل كما يتحدث عنه الخطاب الدبلوماسي عند الطرفين يتطلب توفر أكثر من نيات طيبة. والصين مهيأة اكثر من العرب حالياً للبدء بحوار جدي في حين أن المطلوب عربياً، وهو ما لم يحصل حتى الآن، جدولة الاولويات العربية في الحوار المطلوب مع الصين. فالصين مستقبلاً قد تتطلع في إطار سياسة عالم متعدد الأقطاب إلى تنشيط «دور عربي» لم يقم به أصحابه بعد، وإلى لعب دور الصديق للعرب عوضاً من الاتحاد السوفياتي ولو بمضامين مختلفة كلياً عما كان يمثله الاتحاد السوفياتي، إذ يمكن اضافة دور الشريك الاقتصادي القادر ذي الإمكانات الواعدة والجاذبة.

---

(١٢) الحياة، ٨/١٠/١٩٩٨، ص ٤.

(١٣) حول هذا الموضوع انظر مثلاً: John Calabrese, «China and the Persian Gulf: Energy and Security,» *Middle East Journal*, vol. 52, no. 3 (Summer 1998), pp. 351-366.

خامساً: العلاقات العربية ـ اليابانية: المسافة التي يجب اجتيازها

عانت العلاقات العربية ـ اليابانية وما زالت إلى حد كبير معوقين أساسيين أمام تطورها قوامهما: **الأول** المسافة المجتمعية الكبيرة بين الطرفين لغياب معرفة الآخر ولغياب خبرة التفاعل معه تاريخياً، وقد تكون صورة الآخر عند كل من الطرفين تبسيطية ولا تستوعب الحقيقة المركبة، ولكنها تختزل الوضع العام عند الآخر من دون أن يعني ذلك عدم وجود مساحات استثنائية آخذة بالتوسع ولو البطيء على حساب الصورة التقليدية. فحتى الأمس القريب كان العرب هم السوق الاستهلاكية ومنابع الطاقة، أما اليابان فهي التاجر الشاطر والجشع غير المهتم بعالم السياسة. وثاني هذه المعوقات العزلة التقليدية لليابان التي كانت تعاني بسبب الغياب السياسي أو أمركة السياسة الخارجية، لكن هذين المعوقين أخذا بالتغير، وبخاصة المعوق الثاني بعد أن بدأت اليابان بالكسر من عقدة العسكرة والبحث عن دور دولي يتناغم مع مصالحها ويخدم هذه المصالح. وأبرز مظاهر هذا التوجه العمل للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن بتأييد أمريكي.

وتدخل المنطقة العربية ومعها الشرق الأوسط بشكل خاص في إطار تدويل السياسات اليابانية بعد رحلة طويلة مع الانعزال والأقلمة الضيقة، ويبرز تحقيق الاستقرار الإقليمي والاستقرار المجتمعي كأحد الأهداف الرئيسية للسياسة اليابانية تجاه هذه المنطقة، من هنا انصب الاهتمام الياباني على الخليج، الفضاء الحيوي للطاقة التي تحتاج إليها اليابان والسوق الاستهلاكية ذات القدرة الكبيرة، وكذلك عملية السلام حيث تعمل اليابان على إحداث توازن بين علاقاتها الاقتصادية والتقانية المميزة مع إسرائيل والقيام بسياسة دعم التنمية في الأراضي الفلسطينية بما لهذه السياسة من مردود مباشر على تدعيم الاستقرار في بيئة عملية السلام، وبما تعطيه من صورة ايجابية لليابان في النظام العربي.

واهتمت الأطراف العربية المحورية بتوثيق علاقات التعاون مع اليابان، فهذه العلاقات تخدم طوكيو من حيث إدخالها بشكل أفضل في نسيج السياسات الإقليمية من خلال تطوير العلاقات مع القوى المحورية، مقابل استفادة هذه الأخيرة من المساعدات والاستثمارات اليابانية. ويمكن بلورة منطق السياسة اليابانية بأنه يقوم على المساعدات الاقتصادية الرسمية لخدمة الأهداف السياسية اليابانية التي بدورها تساهم في تدعيم بيئة اقتصادية آمنة وجذابة بالنسبة لليابان.

سادساً: العرب ودول الجوار الجغرافي: بين حالة الصدام وحالة التطبيع

تقوم العلاقات العربية مع كل من إيران وتركيا واثيوبيا على تركة هي مزيج من الصدام والانفراج في العلاقات، تركت بصماتها على التسعينيات.. فالموقف العربي من قضية الاستقلال الاريتري ساهم في خلق مناخ متوتر مع اثيوبيا، وتشاء المفارقات بعد استقلال اريتريا أن تعود هذه الأخيرة لتشكل مع أثيوبيا ومع دول منطقة البحيرات الكبيرة بتشجيع أمريكي قوة افريقية بمثابة قاعدة للدخول الأمريكي إلى القارة الافريقية وهي قوة متحالفة مع إسرائيل. وبرزت من أهداف هذه القوة محاولة اقامة سد في وجه الدور التقليدي لمصر في افريقيا، وكذلك العمل على التصدي لأي دور عربي في قضايا عربية افريقية مشتركة في القرن الافريقي مثل قضية الصومال. كما لعبت هذه القوة دوراً أساسياً في دعم خيار تقسيم السودان. وساهم في ذلك عاملان: **أولهما** السيولة التي تتسم بها مواقف الأطراف الداخلية في الحرب الأهلية الصومالية، مما يسهل اسقاط او تفجير الحلول. **وثانيهما** علاقات التوتر العربية ـ العربية في منطقة البحر الأحمر والقرن الافريقي.. مقابل ذلك ساهمت ثلاثة عناصر في إعادة التوازن العربي في العلاقات مع اثيوبيا وهو ما دفع اثيوبيا إلى مراجعة موقفها وتطبيع علاقاتها العربية: **أولاً**، تفجر الصراع المسلح الاثيوبي ـ الاريتري بين الطرفين اللذين كانا يشكلان القاعدة الرئيسية لسياسة إخراج الدور العربي من افريقيا، مما دفع كلاً من الطرفين للبحث عن اصدقاء، وهو ما أعاد خلط اوراق اللعبة الجيوسياسية في المنطقة. **ثانياً**، ترسخ القناعة بعدم قدرة أي طرف على التفرد بموضوع الصومال وإبعاد الآخرين عنه، وبخاصة الأطراف القادرة والمعنية، وكذلك الأمر في ما يخص السودان، وهذا ما انعش اطار «ايغاد واصدقائها» بالنسبة للمسألتين. **وثالثاً** الموقف العربي الحازم والواضح في ما يتعلق بالوحدة الترابية للسودان التي لا تتأثر بالحالة السياسية التي تسود العلاقات بين السودان وأي طرف عربي فاعل. فالوقوف الحازم ضد تقسيم السودان يجري من قبل أطراف وأهمها مصر على رغم وجود خلافات سياسية مع السودان. هذه العناصر مجتمعة التي أعادت التوازن إلى هذه العلاقات سمحت بتخفيف التوتر، لكن السيولة التي تتسم بها الأزمات في تلك المنطقة تبقي الباب مفتوحاً على مختلف أنواع التجاذبات.

أما العلاقات العربية ـ الإيرانية، فيمكن توصيفها بأنها مرت بمرحلتين في التسعينيات: المرحلة **الأولى** التي شهدت تراجع التوتر الناتج من الصدام العربي ـ الإيراني خلال حرب الخليج الأولى لم تصل إلى حالة التطبيع الكلي باستمرار هيمنة منطق الثورة على منطق الدولة في أكثر الأحيان وحصول نوع من الخطاب، وبالتالي

السياسة المزدوجة، التي تربك الآخرين إلى أن تنتهي عادة لمصلحة الخطاب الثوروي على رغم انخفاض زخم هذا الأخير. وقد ساهم في استمرار التوتر المقيد ثلاثة عوامل لا تملك بالطبع الاهمية ذاتها ولكنها كانت تغذي بعضها بعضاً.. فالموقف الإيراني المتشدد من عملية السلام والمؤيد علانية للقوى الرافضة لهذه العملية بشكل مبدئي وعقائدي كانت له آثار سلبية على تطور العلاقات العربية ـ الإيرانية. كما كانت الآثار ذاتها، وبخاصة على الأطراف العربية التي تعاني تبعات بعض التيارات الاسلاموية الجذرية التي كانت تحتضنها إيران، وأخيراً الموقف الإيراني المتشنج والصدامي في ما يتعلق بالجزر الثلاث التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة أحدث تخوفاً عند دول مجلس التعاون. على رغم ذلك كله كانت هنالك ثلاثة أنواع من التعاطي العربي مع إيران.. احدها من قبل الدول العربية الخليجية التي حاولت ابقاء لغة المرونة مسيطرة على الخطاب السياسي تجاه إيران إلى جانب ابقاء مسافة واضحة من سياسة الاحتواء المزدوج من دون أن يعني ذلك اسقاط الحذر من السياسة الإيرانية، كما كانت هنالك اطراف على علاقة جيدة مع إيران ولو بأشكال مختلفة من دون أن يعني هذا غياب الاختلاف في ما يخص احدى نقاط التماس المشار اليها، إلى جانب وجود أطراف اتسمت علاقاتها بإيران بخط مستمر من التوتر بسبب الاختلاف الجذري حول النقاط المشار اليها سابقاً.

على رغم ذلك كله بقي هنالك الحد الأدنى من التوافق العربي الأوسع حول الاختلاف مع إيران في كيفية ادارتها لأزمة الجزر مع الامارات وتقديم الدعم الدبلوماسي للموقف الاماراتي، مما خلق مزيداً من الحساسية في طهران، كما يعني أيضاً الحد الأدنى من التوافق في الانزعاج من الموقف الإيراني «العقائدي» من عملية السلام.

المرحلة **الثانية** من العلاقات العربية ـ الإيرانية، بدأت مع انتخاب الرئيس خاتمي وبروز خطاب إيراني جديد ذي ملامح «تطبيعية» لدور الدولة ويعكس تحولاً مهماً في عملية التغير نحو إرساء منطق الدولة بملامح التعاون المصلحي وليس الصدام الايديولوجي.. وكان هذا التغير مصدر ارتياح عربي كبير وأعطى دفعة قوية لتقارب عربي ـ إيراني زاده قوة التأزم الذي آلت اليه عملية السلام من جهة، والخطاب الإيراني الرسمي الجديد حول عملية السلام الذي امتنع عن انتقادها وأكد على مفاهيم معينة للسلام ليست بعيدة عن مرجعية مدريد وبخاصة عن القراءة العربية للخطوط العريضة للسلام.. وفي يقيني أن اخفاق سياسة الاحتواء المزدوج والانفراج الذي شهدته العلاقات العربية ـ الإيرانية، وكذلك الإيرانية ـ الدولية بسبب الخطاب السياسي المطمئن، ساهم ذلك كله إلى جانب الموقف السعودي الأخير من سياسة طالبان في افغانستان في تحقيق مصالحة عربية ـ إيرانية كبرى تجعل من إيران قوة محتملة مضافة إلى

القوة العربية في الشرق الأوسط.

وعلى صعيد آخر، تتسم العلاقات العربية ـ التركية بالتراجع من مرحلة التطبيع إلى مرحلة تتسم بمناخ من التوتر. فعملية السلام من بداية التسعينيات والمشاريع الإقليمية التي أطلقتها ساهمت في تسهيل عودة تركيا إلى المنطقة، فلم يعد الإحراج أو القيود قائمة في ما يتعلق بالعلاقات التركية ـ الإسرائيلية، كما أن تركيا نشطت بتشجيع غربي من جهة، وكرسالة أيضاً للغرب من جهة أخرى، بتقديم الأفكار والمبادرات لصياغة شرق أوسط جديد. وكان المناخ العربي المتفائل بعملية السلام منسجماً، ولو أحياناً مع بعض الحذر، مع الاندفاع التركي نحو الشرق أوسطية، في إطار العودة التركية الى الشرق الأوسط. وفي السياق ذاته شهدت العلاقات العربية ـ التركية تطوراً مطرداً على الصعيد الاقتصادي والثقافي إلى جانب السياسي، وجرت نشاطات ثقافية سياسية عديدة من أجل تطبيع العلاقات التاريخية المأزومة بين تركيا والعرب والممتدة من المراحل العثمانية الأولى حتى نهاية المناخ القومي أواخر الستينيات في النظام العربي. وعلى رغم وجود الخلافات حول المياه بين تركيا من جهة، وسوريا والعراق من جهة أخرى، فإن هذه بقيت في إطار معقول وفي ظل موقف عربي عام يدعو تركيا إلى حل خلافاتها مع الدولتين العربيتين من خلال الحوار. لكن تحول تركيا نحو صياغة علاقات تعاون عسكرية وأمنية مع اسرائيل قد لا يمكن توصيفها بالحلف على صعيد اللغة الدبلوماسية والقانونية ولكن تحمل من دون أدنى شك مضامين التحالف الاستراتيجي الأمني بين الطرفين، أدى إلى إحداث مناخ من التوتر العربي ـ التركي زاده أيضاً التهديد الموجه لسوريا وخلق أجواء تذكر بحلف بغداد ومحاولات احتواء سوريا من خلال وضعها بين طرفي كماشة إسرائيلية ـ تركية. ويعكس هذا التحالف الذي يخلق حالة من اختلال التوازن الأمني الاستراتيجي في المنطقة، إلى جانب مخاطره المباشرة على كل من سوريا والعراق وإيران، العديد من المكاسب للطرفين. فبالنسبة لتركيا التي يدفع بها بهذا الاتجاه العسكري الذي يتعامل مع العرب بمفهوم الحرب الباردة، فإن هذا التحالف يكرس مكانة القوة الإقليمية الكبرى لتركيا ويسمح لها بالحصول على دعم لموقفها من قضية قبرص ويفتح لها باباً آخر من الولايات المتحدة عن طريق الأوساط المؤيدة لإسرائيل، كما أنه يعطي زخماً للمصالح التركية في آسيا الوسطى حيث يقوم تعاون اقتصادي سياسي مثلث قوامه إسرائيل وتركيا والولايات المتحدة. وبالنسبة لإسرائيل فإن هذا التحالف يكسر طوق العزلة في الشرق الأوسط، كما أنه يحمل مكسباً معنوياً كبيراً أيضاً قوامه إقامة علاقات خاصة مع إحدى الدول الإسلامية الرئيسية، إلى جانب أنه يسمح لإسرائيل بإحداث مزيد من الضغوط على كل من سوريا بدرجة أولى، وإيران بدرجة ثانية، ويحصن مكانة إسرائيل الاستراتيجية في الشرق الأوسط بشكل عام، وفي عملية السلام بشكل خاص.

فحكومة الليكود التي رفضت دائماً «الشرق الأوسط الاقتصادي» كانت متمسكة منذ البداية بإنشاء «شرق أوسط أمني» نواته هذه العلاقة الثنائية الخاصة.

وتحاول تركيا مقابل دخولها من الباب الإسرائيلي إلى الشرق الأوسط أن تدفع ضريبة بسيطة بالمقابل قوامها تصريحات دبلوماسية مؤيدة للسلطة الفلسطينية إلى جانب بعض المساعدات الاقتصادية للسلطة، ويأتي الخوف من أن يستمر الرد العربي دون المستوى المطلوب من حيث توظيف الأوراق الممكنة كافة واظهار تكلفة هذه السياسة الإسرائيلية لتركيا بغية دفع الأخيرة إلى إعادة النظر في استراتيجية خلق مناخ حرب باردة جديدة على المستوى الإقليمي في المنطقة تستفيد منها القوتان لشن حروب صغيرة ومحدودة بشكل مباشر او غير مباشر على الأطراف العربية.

سابعاً: جامعة الدول العربية والدبلوماسية المتعددة الأطراف

من مفارقات ما بعد الحرب الباردة أنه في حين ازداد الزخم نحو التعاون الإقليمي المتعدد الأشكال والصيغ، كما برز من خلال ظهور العديد من الأطر التعاونية، أصيبت المنظمات الإقليمية التقليدية بنوع من حالة الضياع والاسترخاء الناتجة من عدم قدرتها على التكيف بالسرعة المطلوبة مع المستجدات الدولية الناشئة. . وإذا كان لأزمة هذه المنظمات، وبخاصة في عالم «الجنوب»، وجه مالي فإنه في الحقيقة عكس إما إحباط الدول الاعضاء وابتعادها عن دعم دور منظمتها بسبب هذه التحولات او تطلعها إلى أطر أخرى أكثر عملية لخدمة مصالحها بعد أن خفت قوة الدفع السياسية والقيمية التي كانت وراء المناخ التعاوني في هذه المنظمات، وقد انعكس ذلك كله على العلاقات الدبلوماسية المتعددة الأطراف بين هذه المنظمات، وتحديداً في هذا السياق بين الجامعة العربية من جهة، ومنظمات مثل الاتحاد الأوروبي. وقد أشرنا إلى هذه العلاقة سابقاً (تحت عنوان العلاقات العربية ـ الأوروبية) من جهة أولى، ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز من جهة أخرى. وفي يقيني أنه لا يمكن تبلور تعاون جدي بين الجامعة وحركة عدم الانحياز او بين هذه الأخيرة وأي منظمة اقليمية قبل إعادة تعريف أهداف الحركة بمفاهيم تتكيف مع المرحلة الدولية الجديدة. أما العلاقات العربية ـ الافريقية فيمكن إدراج ثلاث ملاحظات عامة حولها: **أولاً** توقف مجمل أجهزة التعاون عن العمل بسبب المناخ السياسي العام الذي يسود كل منظمة وعدم تبلور اولوياتها الخارجية بعد. **وثانياً** استمرار التعاون وتطوره ولو بشكل متواضع في الإطار الاقتصادي المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص مثل المعارض التجارية ومؤتمرات رجال الأعمال، وهذا

يشكل إطاراً قابلاً للتطور بسرعة وفعالية اذا ما أحسنت إدارته. وثالثها استمرار التعاون على الصعيد السياسي تجاه الأزمات المشتركة الساخنة، وساهم هذا التعاون في زيادة الدعم الدبلوماسي للموقف المشترك من هذه الأزمات المستمرة وهي أزمة لوكيربي، والحرب الأهلية في الصومال، وأزمة السودان. صحيح أن هذه الأزمات ما زالت مفتوحة على احتمالات مختلفة، ولكن الصحيح أيضاً أن التنسيق السياسي والدبلوماسي بين المنظمتين سمح في التأثير الإيجابي في مجرى تطور هذه الأزمات.

ثامناً: الأداء العربي في المفاوضات مع اسرائيل: نحو تفعيل الادارة العربية دولياً

يمكن تقسيم المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية إلى مرحلتين مختلفتين: مرحلة مدريد وأوسلو التي انتهت مع خروج حزب العمل من الحكم، ومرحلة ما بعد مدريد التي تعد باستحضار اجواء ما قبل مدريد مع مجيء الليكود إلى الحكم. ولا بد من الملاحظة أساساً أن هنالك اختلافاً استراتيجياً بين العمل والليكود في كيفية تحقيق الأهداف العليا لإسرائيل وليس حول الأهداف ذاتها الا في الحيز الأضيق. وقد يكون هذا الاختلاف أكبر ضمن حزب العمل منه بين الطرفين لأنه يجوز توافق المؤسسة الحاكمة في إسرائيل مع تمايزات طفيفة. واذا تذكرنا القضايا الرئيسية وهي: القدس، واللاجئون، والمستوطنات والحدود، فالدينامية التي طبعت كل مرحلة كونها بشكل أساسي التعامل الإسرائيلي والأمريكي مع مفهوم السلام وأهدافه في المرحلة المعنية. وكان العرب طرفاً متلقياً أكثر منه مؤثراً وفاعلاً. فحزب العمل لجأ إلى استراتيجية الجزرة والعصا لتحقيق سلام تغييري للتفاعلات العربية ـ الإسرائيلية يطول العلاقات الإقليمية بمجملها، وكذلك المجتمعية. أما الليكود فاعتمد استراتيجية العصا لتجميد الوضع القائم على ما هو عليه وإسقاط الخيار الردعي عند العرب.

وفي معرض استقراء سبع سنوات من الاستراتيجيا التفاوضية العربية والمقصود بها الفهم والتصور العربيان الأكثر شيوعاً لكيفية دفع عملية السلام، يمكن إدراج الملاحظات التالية:

ـ اتباع استراتيجية المقعد الخلفي في عربة المفاوضات عملياً والقبول الفعلي بأن يحدد الغير الإسرائيلي والأمريكي السرعة والاتجاه وهو تعامل يمكن توصيفه بالقدرية الاستراتيجية.

ـ التعامل مع البيئة الدولية وكأنها معطى ساكن وغير متأثر بالتطورات الحاصلة مثل وجود أولويات متغيرة وموازين قوى متحركة. وقد ظهر ذلك بشكل خاص مع الفلسطينيين الذين انتقلوا من الاعتماد على البيئة العربية كلياً حتى صدمة ١٩٦٧، إلى

الاعتماد على الوطنية الفلسطينية التي بلغت أوجها مع الانتفاضة، وعادوا بعد ذلك للاعتماد كلياً على البيئة الدولية وتحديداً العنصر الأمريكي فيها.

- المفارقة أنه بقدر ما تم الاعتماد على العامل الدولي الأمريكي بالخصوص، غابت الجهود بالمستوى المطلوب لخلق وضع دافع أو ضاغط او جاذب لهذا العامل، فحصل انقطاع بين المطالب الموجهة نحو «الدولي» وبين توفير الشروط العربية لتحقيق التجاوب المطلوب.

- التوصل إلى معادلة خاسرة عربياً قوامها التخوف من استفزاز الولايات المتحدة اذا ما تمت دعوة أي طرف دولي للعب دور في عملية السلام والتعامل معه وكأنه ورقة احتياطية يلجأ اليها لتذكير او تحفيز الولايات المتحدة، وهي استراتيجية تضعف الدور المحتمل لهذه القوة ثم يحدث الفراغ وتوقف المفاوضات مع توقف او تراجع الاهتمام الأمريكي وهي ظاهرة متكررة.

- انطلقت مدريد على قاعدة اختلاف المسارات الثنائية على الصعيد الرسمي القانوني في إطار سياسي جامع ومع أوسلو، ثم إنجاز الاختلاف السياسي بين هذه المسارات، فأضعف ذلك التنسيق العربي وأسقط صيغة دول الطوق وسمح لإسرائيل باللعب على التسابق بين المسارات.

- رفع العرب عنوان شمولية المفاوضات للتوصل عملياً الى حلول ثنائية في حين فرضت اسرائيل والولايات المتحدة ثنائية المفاوضات للتوصل إلى حلول شمولية بمواصفات خاصة بها.

- أحدث منطق أوسلو فك الارتباط مع البعد العربي في المفاوضات، وبالتالي أسقط القيود عن البعض، فصيغة دول الطوق كانت أساسية لإدارة المفاوضات عربياً.

- أدت أوسلو إلى رفع الحصار الدبلوماسي الدولي عن إسرائيل وأحدثت انهيارات عديدة في المواقع الدولية الصديقة للعرب، وأسقطت بالتالي او أضعفت على الأقل ورقة الدبلوماسية الدولية في يد العرب وساهمت في إسقاط او إضعاف قرارات الأمم المتحدة من خلال فك عملية التفاوض عن مرجعيتها الأممية.

- اعتبر المفاوضون الفلسطينيون أن الروح المحيطة بأوسلو او الرغبة العارمة بالتوصل إلى تسوية هي الروح التي ستحكم أوسلو دائماً متناسين احتمال التغير في البيئة الإسرائيلية التي تتسم بديمقراطية يهودية.

- لعب الطرف الفلسطيني منذ انطلاق أوسلو وهو الطرف الذي تشكل أهم مصادر قوته من الشرعية العربية لما يمثل من موقع في قلب الصراع «عن حسن نية» او عن قناعات جديدة، دور الجسر لتحقيق الشرعية الشرق أوسطية المناقضة للشرعية

مصدر قوته. وعكس ذلك انبهاراً خاصاً بحزب العمل متناسين تعبير وليد الخالدي بأن هذا الحزب ليس عش حمائم يشغلها هديل السلام[١٤].

ـ القبول العملي بمنطق تم تسويقه امريكياً ومفاده أن تسليح اسرائيل يسهل عملية السلام، اذ يخلق مرونة إسرائيلية وكأنما انعدام التوازن يقنع الطرف الأقوى بالتنازل، وهي هرطقة في تاريخ المفاوضات الدولية.

ـ في حين تجري دائماً مطالبة واشنطن بالقيام بدور الوسيط، فإن الأداء العربي يضعف هذا الدور المحتمل لعدم وجود حوافز او روادع لتحريك دور الوسيط. فاستحالة الصدام السياسي مع أمريكا والصدام العسكري مع إسرائيل دفع المناخ التفاوضي العربي إلى التكيف التدريجي مع الشروط الإسرائيلية التي يتم تسويقها أمريكياً.

ـ حصول انقطاع بين دبلوماسية المفاوضات من جهة، ودبلوماسية بناء الامكانات من جهة أخرى.

ـ تعامل العرب عن حق نظرياً مع «مدريد» كإطار مرجعي قانوني سياسي دائم لعملية السلام في حين تعامل حزب العمل مع مدريد كقاعدة إطلاق لعملية السلام التي تدور بعد ذلك في مدار مجهول وفي حالة من انعدام التوازن، وجاء الليكود ليعلن موت مدريد رسمياً. ونشأت معادلة حالية قوامها أن الطرف المتمسك بـ«مدريد» غير قادر على حمايته، والطرف القادر أسقطه، في حين أن الطرف المنشىء لمدريد وهو الولايات المتحدة لم يعد معنياً بهذا الإطار.

ـ أمام تثبيت حالة اللاحرب واللاسلم التي تمثل الهدف الإستراتيجي لحكومة الليكود حالياً والتي لا تجد ممانعة أمريكية فعالة لعدم وجود تهديد جدي لمصالح واشنطن من تثبيت هذه الحالة وادارتها بكلفة الحد الأدنى المقبول، صار المطلوب تحرك عربي من منطلقات مختلفة دولياً وإقليمياً لبناء الإمكانات العربية وخلق وضع يكسر حالة اللاحرب واللاسلم باتجاه التحرك مجدداً في إطار مرجعية مدريد. يتطلب ذلك توفر قناعتين أساسيتين قبل أي تحرك عربي لتحريك او توظيف الامكانات الدولية: **أولاً**، تبلور قناعة انه لتستمر وتنجح عملية السلام بالشروط العربية يجب أن تتأسس على توازن في الإمكانات وليس على اختلال فيها. فالتوازن هو الشرط الوحيد لتحويل اللاحرب واللاسلم المريحة إلى وضع غير محتمل ومكلف يدفع اسرائيل

---

(١٤) انظر: وليد الخالدي، «نحو الدولة الفلسطينية على الرغم من اتفاق أوسلو،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٤ (خريف ١٩٩٥)، ص ٨.

والأطراف المعنية إلى التجاوب مع المطالب العربية. وثانياً، المطلوب بلورة مجموعة تفاهمات عربية تشكل أجندة أولويات وتعكس حالة متقدمة من التضامن العربي العملي.

- وفيما لو توفر هذان الشرطان يمكن بلورة أداء عربي مشترك وفعال قادر على أن يوفر الإمكانات الدولية لخدمة أهدافه. ولا بأس أن نطرح جملة من الأفكار التي هي بمثابة خطوط عريضة لتوفير هذه الإمكانات:

١ - إنشاء حوارات استراتيجية وشاملة بين النظام العربي من جهة، والقوى الدولية والإقليمية المعنية من جهة أخرى، تكون له آلياته أسوة بما هو مطروح على الصعيد العربي - الصيني. ففي إطار هذه الحوارات يمكن إيجاد الأرضيات المشتركة وتحديد المنافع المتبادلة استراتيجياً وسياسياً واقتصادياً.

٢ - من الضروري أن لا تكون هذه الحوارات على المستوى الرسمي فحسب، بل أن تشمل المستوى المجتمعي أيضاً. . بغية تحقيق أسس راسخة لهذه العلاقات. وتستطيع الجاليات العربية حيث توجد أن تقوم بدور الجسر الثقافي والمصلحي بالمفهوم الشامل في هذا الصدد. ويمثل الجيلان الثاني والثالث من الجاليات حالة مثيرة للاهتمام وواعدة عربياً. . فهي مندمجة في مجتمعاتها وقادرة على الانخراط الطبيعي والناجح في قضايا الشأن العام، وبالتالي في طرح القضايا العربية كمسائل ليست فقط مبدئية وخارجة عن مجتمعاتها، بل كمسائل لمجتمعاتها مصلحة أيضاً في تفهمها ودعمها.

٣ - التحرك على صعيد الدبلوماسية المتعددة الأطراف كأن تقوم جامعة الدول العربية في إطار الشروط المذكورة باتخاذ المبادرة لإنشاء شبكة من علاقات الحوار والتنسيق المستمر أفقياً مع المنظمات الإقليمية في «الجنوب»، ثم عمودياً مع «الأمم المتحدة» «ومنظمات الشمال»، بغية الإسهام الفعال في صياغة الأجندة الدولية وتوفير أكبر دعم ممكن من خلال العمل التنسيقي لمصالح الجنوب على الصعيدين الكلي والأقاليمي.

٤ - العودة في إطار عملية السلام إلى طرح مبدأ الصفقة الشاملة ذات الأهداف الاستراتيجية الواضحة واتباع دبلوماسية إعادة الربط بين المفاوضات من جهة، والمرجعيات القانونية الدولية الحاكمة لهذه المفاوضات من جهة أخرى، بغية تشكيل القاعدة لإعادة صياغة موقف دولي واسع ومؤيد لعناصر الصفقة الشاملة الواضحة الطريق والمعالم. فاستراتيجية خلق الحوافز والروادع هي المدخل الوحيد والفعال لتحريك دور الوسيط، وتنشيط عملية السلام.

تعقيب (١)

محمد زكريا اسماعيل (*)

قبل أن أعقب على الدراسة بعنوان «الإدارة العربية للإمكانات الدولية» رأيت من الضروري أن أبدي الملاحظتين المهمتين التاليتين اللتين يجب في تصوري أن تدور في إطارهما الفكري جميع أبحاث هذه الندوة.

الملاحظة الأولى: عندما يدور الحديث عن المواجهة بين العرب وإسرائيل، علينا أن نعتبر العرب معطىً بشرياً واضح المعالم، كما نعتبر الوطن العربي معطىً جغرافياً واضح المعالم والحدود.

ونحن لا نتخذ هذا الموقف من منطلق عاطفي بحت، بل من منطلق عقلاني رصين مبعثه الهجمات الحاقدة على العروبة من قبل أعدائها الطامعين بالثروات العربية والعاملين من دون كلل لمحو القومية العربية كطاقة فكرية تشكل سداً منيعاً في وجه هذه الأطماع، والجاهدين أبداً للتشكيك بالوحدة العربية والساعين بمختلف الوسائل لتجزئة الوطن العربي. لم يكن زرع دولة إسرائيل في فلسطين بالذات محض صدفة، بل كان ذلك أهم مشروع غربي ناجح على طريق تفتيت الوطن العربي. ولقد تبدت هذه النزعة العدوانية ضد العروبة والوطن العربي بأوضح وأبشع وأشرس صورها عقب تشتت الصف العربي إثر حرب الخليج الثانية، فصارت أصوات المراقبين والمنظرين السياسيين الشامتين بالعرب ترتفع لتزعم أن العروبة انتهت إلى غير رجعة وأن الدول العربية قد تحولت إلى كيانات قطرية متجاورة لا رابطة قومية تربطها ولو أنها تشكو من مشاكل متماثلة على نحو ما هو الحال بالنسبة لدول أمريكا الجنوبية. تلك هي الصورة التي رسمها البروفسور برنارد لويس ـ اليهودي البريطاني ـ لحال

(*) الأمين العام المساعد للشؤون السياسية الدولية في جامعة الدول العربية ـ مصر.

الوطن العربي في أعقاب حملة التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة عام ١٩٩١ في حرب الخليج الثانية[1]. وإذا كان الأمر كذلك فإنه من الأجدر بنا أن نبتعد عن كل خطوة من شأنها التشكيك في وجود القومية العربية ليس في عالم الفكر فقط، بل أيضاً في عالم الشعور الوجداني القوي بالانتماء. ولقد كان لرد فعل الشارع العربي إثر الضربات الجوية الأمريكية البريطانية ضد العراق في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ قيمة البرهان الحسي على حقيقة قوة الشعور بالانتماء القومي لدى الشعوب العربية، وسلامة هذا الشعور على الرغم من كل حملات التشكيك الوافدة علينا من الغرب، وعلى الرغم من قوة التوجه القطري لسياسات بعض الأقطار العربية[2].

ونحن إذ ندعو إلى ما ندعو إليه لا نذهب إلى تجاهل أي من التوجهات أو العوامل النابذة للتوجه القومي بل نحرص على متابعتها وتسجيلها في حساباتنا، ولكننا نمسك عن كل ما من شأنه أن يعطيها أكثر مما لها من القوة أو يعينها ولو عن غير قصد على بلوغ غاياتها عن طريق الترويج غير المتعمد لها.

الملاحظة الثانية: عندما نتحدث عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي والمواجهة مع إسرائيل لا نعني بذلك المواجهة العسكرية فقط، بل المواجهة الحضارية بكل أبعادها الثقافية والعلمية والاقتصادية. . . الخ. وكنتيجة لمفهوم المواجهة هذا لن يكون الصراع محدوداً لأجل في الزمن القصير أو المتوسط ولن يقاس بالسنين والعقود بل بالأجيال، وقد يمتد إلى قرن أو أكثر، ذلك أنه بطبيعته صراع وجود وليس صراع حدود وحسب. ولا نعني بالوجود معناه المادي بل أيضاً وقبل ذلك الوجود الحضاري بكل أبعاده العلمية والثقافية والاقتصادية. . . الخ[3]. إن الغلبة سوف تكون في نهاية المطاف للعرب وفقاً لمنطق الأشياء لأن إسرائيل عنصر غريب زرع في جسد حي لا يتقبله، وفي طبيعة الأشياء أن يلفظه الجسد إن احتفظ بمناعته ومقوماته الحيوية. ولقد تجاوز الوجود الصليبي في المشرق العربي القرنين، وتعايش وتعامل مع جواره العربي الإسلامي بالحرب وبالسلم، ثم زال ململماً أشلاءه في المنطقة متوجهاً إلى البلاد التي أتى منها تاركاً بقاياه الشاهدة على وجوده في المشرق حتى الآن. ولقد كان حدث

---

(١) انظر: محمد زكريا اسماعيل، «النظام العربي والنظام الشرق أوسطي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ١٩٦ (حزيران/يونيو ١٩٩٥)، ص ٤.

(٢) انظر: معن بشور، «ماذا بعد العدوان: ورقة عمل موجهة الى القوى الحية في الأمة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)، ص ٤ وما بعدها.

(٣) انظر: محجوب عمر، «احتواء اسرائيل ممكن،» **السفير**: ٢٢ ـ ٢٣/١٠/١٩٩٣. انظر أيضاً: أحمد صدقي الدجاني، «رؤية حضارية للصراع العربي ـ الصهيوني،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٩).

رحيل الوجود الصليبي عن العالم العربي الإسلامي حدثاً لا بد منه لعوامل ذاتية داخلية تسببت في تفسخه من الداخل وعوامل خارجية خاصة بالمحيط البشري الذي يعيش في ظهرانيه يمكن تلخيصها بالمناعة الذاتية للمجتمع العربي الإسلامي. لذلك نستطيع القول بأن من أول شروط النصر في الصراع مع إسرائيل تصليب المناعة العربية عن طريق إذكاء الإحساس بالانتماء القومي، ورفع مستوى الوعي في الذاكرة الشعبية المجتمعية بوجود العدو الصهيوني بين ظهرانينا[٤].

ونظراً لأن العدو الصهيوني يدرك هذه الحقيقة، حرص حرصاً شديداً على فرض محو صورة العدو الصهيوني من الذاكرة الشعبية الجمعية بمختلف الطرق وشتى الوسائل ليس أقلها فرض التطبيع بجميع صوره السياسية والاقتصادية والثقافية حتى قبل الوصول إلى تحقيق السلام. وجدير في هذا السياق التذكير بإصرار إسرائيل على تضمين اتفاقيات السلام مع مصر والأردن والفلسطينيين مراجعة نصوص مناهج التدريس ومحو كل ما له علاقة بتاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي أو وصف إسرائيل بالعدو من قريب أو بعيد. ولقد كان المفاوض الإسرائيلي مع الوفد السوري يلح إلحاحاً شديداً أثناء المفاوضات الثنائية في واشنطن على ضرورة مراجعة مناهج التدريس في جميع درجاتها في سوريا[٥]. ومن المفارقات الجديرة بالملاحظات في هذا السياق فرض إسرائيل إلغاء بنود معينة في ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية من دون أن يقابل ذلك من الجانب الفلسطيني مطالبة إسرائيل بإعلانها رسمياً تخليها عن المبدأ الصهيوني التوسعي. وعلينا أن ننبه إلى ضرورة عدم الاستهانة بهذا الجانب من المواجهة مع إسرائيل لأن تغييب صورة العدو من الذاكرة الشعبية الجمعية يشكل خطوة مهمة في طريق تهديم المناعة الذاتية العربية، وعلينا أن نتذكر بأن اليهود في جميع الأقطار التي عاشوا فيها كأقلية كانوا يحصنون أنفسهم من التمثل والذوبان في المجتمع البشري الذي يعيشون في ظهرانيه بإذكاء انتمائهم إلى يهوديتهم بمضمونها الديني والقومي، مما مكنهم من صياغة مقولتهم الشهيرة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض».

* * *

في التعقيب على دراسة د. ناصيف حتي، أود في البداية أن أهنئه على المرونة

---

(٤) انظر: عدنان السيد حسين، «الامكانات السياسية العربية،» الفصل ١٤ من هذا الكتاب. انظر أيضاً: اسماعيل، «النظام العربي والنظام الشرق أوسطي،» ص ٢٤، وعلي محافظة، «الامكانات الايديولوجية العربية،» الفصل ١٠ من هذا الكتاب.

(٥) لقد كان كاتب التعقيب نائباً لرئيس الوفد السوري في المفاوضات الثنائية منذ مؤتمر مدريد حتى توقف المفاوضات اثر الاعلان عن توقيع اتفاق أوسلو في ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣.

والعمق اللذين يطبعان أسلوبه في التحليل السياسي، فالقارئ لدراسته تأسره الرشاقة التي يعرض بها أفكاره، بالإضافة إلى التلقائية واليسر اللذين ينتقل بهما من فكرة إلى أخرى، وليس هذا غريباً لدى أستاذ جامعة متمرس في مادة العلوم السياسية. على أن لي بعض الملاحظات على أداء الدراسة سوف أحاول أن أجملها في ما يلي بقدر ما أستطيع من الوضوح والدقة.

ملاحظتي الأولى تنصب على مقدمة الدراسة وفيها محاولة لتحليل أسباب ضعف النظام العربي خلال العقد الذي يشارف على الانتهاء. تقول الدراسة ان النظام العربي مصاب بحالة انعدام التوازن والتبعثر، وان ذلك مرده إلى غياب القاطرة أو مجموعة الدول التي تقود النظام وتحدد أجندة أولويات الحد الأدنى على الصعيد العملي، كما يعود ذلك أيضاً إلى تحول النظام العربي إلى نظام ذي منطق جغرافي شديد. ثم تؤكد الدراسة على أن هنالك حالة ركود على صعيد السياسات التعاونية العربية أو العربية الفرعية، كما يدل على ذلك بشكل خاص الحالة التي وصل إليها اتحاد المغرب العربي.

ونحن إذ نتفق مع الدراسة على أن غياب القاطرة التي تقود النظام وتحدد أجندة الأولويات يؤدي في أي تجمع إقليمي إلى ضعف النظام الإقليمي، ونذكر في هذا المقام الدور الذي لعبته كل من فرنسا والمانيا في دفع أجندة الوحدة الأوروبية منذ تجربة وحدة الحديد والصلب إلى الاتحاد الأوروبي، مروراً بمرحلة مجموعة السوق الأوروبية المشتركة، نود في الوقت نفسه ألا نغفل وجود بداية قاطرة عربية تمثلت بعدد محدود من الدول العربية ذات التأثير في المنطقة حاولت ونجحت في بعض الحالات في دفع العربات العربية على سكة المصلحة العربية، كما ظهر ذلك في السنوات الأخيرة في اجتماعات القمة الثنائية السورية ـ المصرية أو القمة الثلاثية السورية ـ المصرية ـ السعودية، وكما ظهر حديثاً في اجتماعات وزراء الخارجية لخمس دول عربية (مصر وسوريا والسعودية واليمن وعمان) في الغردقة وفي القاهرة لبحث الأزمة العراقية والإعداد للاجتماع التشاوري لوزراء الخارجية العرب في مقر جامعة الدول العربية في ١٩٩٩/١/٢٤. صحيح أن القاطرة هذه ليست في مثل قوة القاطرة العربية التي تمثلت بمصر في عهد الرئيس عبد الناصر، ولكنها موجودة ولا يمكن نكران أثرها الإيجابي في مسيرة العمل العربي المشترك.

أما تحول النظام العربي إلى نظام ذي منطق جغرافي شديد، فليس في ذلك ما يُضعف النظام العربي إذا كان المنطق الجغرافي لا يتناقض مع المنطق القومي، لا بل إن التقارب والتفاعل بين دول الجوار جغرافياً في منطق الأشياء من شأنه أن يدفع بالتقارب الإقليمي الأشمل إلى الأمام. وهذه الحقيقة هي التي تفسر سعي بعض الدول العربية وتحديداً مصر في المقام الأول لعقد اتفاقيات سوق حرة مع دول الجوار مثل

المغرب وتونس والأردن، وكذلك سعي سوريا لإقامة سوق حرة مع لبنان، وهي أيضاً تفسر لماذا اعتبر ميثاق الجامعة العربية (مادة ٩) أن اتفاقات التقارب والتعاون بين دولتين أو أكثر من أعضاء الجامعة أمر مباح.

أما ركود السياسة التعاونية في الأنظمة العربية الفرعية التي انبثقت عن التوجه الجغرافي الشديد مثل حالة اتحاد المغرب العربي كما تقول الدراسة، فإنما يقوم دليلاً على أن هذا التوجه الجغرافي ليس هو السبب في ضعف السياسة التعاونية، وأن السبب يقوم في نزاعات وخلافات محلية وتحتَ إقليمية (الصحراء الغربية).

وكان يجدر بالدراسة ألا تغفل الحديث عن التوجه العربي الجدي نحو إقامة المنطقة التجارية العربية الحرة الكبرى التي قررها مؤتمر القمة العربية في حزيران/يونيو ١٩٩٦ في القاهرة، والإنجازات التي تمت حتى الآن في هذا المضمار وما لذلك من أهمية في تقوية المركز التفاوضي العربي في الحوار مع التكتلات الإقليمية والدولية بعد أن قامت المنظمة العالمية للتجارة.

وتعود الدراسة إلى تفسير ضعف السياسة التعاونية العربية وتضع لذلك أسباباً إضافية تحددها بالتدويل، وعلى وجه الخصوص بالأمركة، بالإضافة إلى ما نسميه «الأقلمة» و«التفكك الإقليمي». أما الأمركة فهي ظاهرة يفسرها تحول النظام العالمي إلى حالة وحدانية القطب التي يسري منطقها على كل أنحاء العالم، كما يفسرها في الحالة العربية تداعيات حرب الخليج الثانية، ووجود ثلث الاحتياطي العالمي من النفط في بلدان الخليج العربي. ولا يبدو واضحاً المقصود من حالة «أقلمة القضايا العربية»، إذ تذكر الدراسة كمثل عليها ما تسميه الظاهرة التركية والظاهرة الإيرانية. فإذا كان المقصود بالظاهرة التركية النزاع التركي مع سوريا والعراق حول اقتسام مياه الفرات فإن هذا النزاع اكتسب الصفة العربية الشمولية. وإذا كان المقصود بالحالة الإيرانية النزاع بين إيران والإمارات العربية المتحدة حول الجزر العربية الثلاث فإنه تحول بدوره إلى نزاع إيراني ـ عربي. أما التفكك الإقليمي في اتحاد المغرب العربي فقد سبق لنا شرحه، وعلى العكس من التفكك نشهد تلاحماً متزايداً في مجلس التعاون الخليجي.

اختتم هذه الملاحظة بالقول إن أكبر وأهم عامل في البعثرة العربية المتسببة في اضمحلال السياسة التعاونية العربية هو كارثة غزو الكويت التي استدرج إليها العراق بمناورة أمريكية أكيدة تنفيذاً لمخطط أمريكي ـ إسرائيلي يستهدف فرض السلام الإسرائيلي على العرب. ولا أستطيع أن أمسك نفسي عن إبداء الاستغراب كيف أن هذه الحقيقة غابت مع أنها الأصل وذهبت الدراسة للتفتيش عن الفروع. صحيح أن العمل العربي المشترك لم يكن قبل عملية الغزو في أحسن حال، ولكنه عرف في السبعينيات ذروة إنجازاته في حرب ١٩٧٣ التي استخدم فيها سلاح النفط وشمل

خيرات فورة الموارد النفطية العديد من الدول العربية غير النفطية.

الملاحظة الثانية: يلاحظ القارئ شيئاً من عدم التوازن في الدراسة، إذ أهملت استعراض الإمكانات الدولية المتاحة للعرب من خلال عرض مفصل نوعاً ما للمصالح الحيوية للقوى الدولية المؤثرة في الوطن العربي مثل النفط والعلاقات التجارية السلعية والخدمية وتجارة الترانزيت وغيرها ومحاولة ربط هذه المصالح بالمصالح العربية، ومن خلال وجود جاليات عربية وإسلامية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية، ومن ثم استعراض الإدارة العربية لهذه الإمكانات. ويقتضي الإنصاف الإقرار بأنه من الأسهل تناول موضوع «الإدارة الإسرائيلية للإمكانات الدولية»[٦]، ولكن كان من الممكن، ولو بمقياس أقل، استعراض إمكانات ونجاحات وإخفاقات الجالية العربية والإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً[٧]. كما أنه كان ممكناً إجراء جرد سريع لحجم التبادل السلعي والخدمي بين الدول العربية مجتمعة والاتحاد الأوروبي وبينها وبين اليابان وأمريكا وروسيا والصين... الخ، إلى غير ذلك من الإمكانات المتوفرة القابلة للاستغلال مثل حجم الودائع المالية العربية في الخارج، ومن ثم تبيان أسباب إخفاق العرب في استغلال هذه الإمكانات وشرح الطرق والأساليب التي ينبغي اعتمادها لتدارك هذا التقصير.

الملاحظة الثالثة: تذهب الدراسة بعيداً في تحليل العلاقات العربية ـ الأمريكية في التسعينيات وتحاول تفسير أسباب ومصادر الهيمنة الأمريكية المطلقة على الخليج والشرق الأوسط، ومع اتفاقنا مع اعتبار نظام وحدانية القطب الذي ساد في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال الحرب الباردة، بالإضافة إلى تداعيات حرب الخليج الثانية، الركيزتين الأساسيتين لهذه الهيمنة، إلا أن الدراسة تتحدث عن أزمة الخليج الثانية كفرصة ذهبية ساقتها الأقدار، في حين أن الثابت أن التحريض الأمريكي كان وراء غزو العراق للكويت، وكان ذلك التحريض جزءاً من الخطة الاستراتيجية الأمريكية لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط سياسياً وأمنياً واقتصادياً عن طريق استغلال الانقسام والوهن اللذين سادا الصف العربي، إثر حرب الخليج الثانية لفرض السلام الإسرائيلي والنظام الشرق أوسطي بديلاً للنظام العربي[٨].

وتذهب الدراسة في الحديث عن عملية السلام إلى القول إن الأطراف العربية

---

(٦) انظر: نصير عاروري، «الادارة الاسرائيلية للإمكانات الدولية،» الفصل ٢١ من هذا الكتاب.

(٧) انظر: «صحيفة اسرائيلية تحذر من قيام لوبي عربي ـ امريكي،» **الشرق الأوسط**، ١٠/١/١٩٩٩، نقلاً عن: **يديعوت أحرونوت**.

(٨) انظر: اسماعيل، «النظام العربي والنظام الشرق أوسطي،» ص ٤ ـ ٢٥.

دخلت المفاوضات في لحظة غياب التنسيق في علاقاتها بعضها مع بعض. هذا القول مرده بالتأكيد إلى نجاح سياسة الاستفراد الإسرائيلية التي أثمرت المفاوضات السرية الإسرائيلية ـ الفلسطينية واتفاق أوسلو ومن ثم اتفاقية السلام الأردنية ـ الإسرائيلية في وادي عربة؛ على أن الحقيقة التاريخية التي يعرفها كل من كانت له صلة بجولات المفاوضات أثناء مؤتمر مدريد وطيلة المفاوضات الثنائية في واشنطن حتى ١٣/٩/ ١٩٩٣ هي أن التنسيق كان يجري يومياً بين الأطراف العربية المتفاوضة عن طريق ضابط اتصال خاص بكل فريق عربي مفاوض، كما كان يجري عن طريق لقاءات تعقد عند الحاجة بين الوفود العربية ببعض أو كامل أعضائها. إلى جانب ذلك كانت تعقد في نهاية كل دورة تفاوضية لقاءات للتنسيق على مستوى وزراء الخارجية يشارك فيها وزير خارجية مصر أيضاً. وإذا كانت الجهود التنسيقية العربية لم تمنع الاختراق الإسرائيلي في أوسلو ووادي عربة، فإن سبب ذلك ليس غياب التنسيق بل أسباب أخرى. وللأمانة التاريخية نضيف أن الجهد التنسيقي العربي كان مبادرة دبلوماسية سورية تهدف إلى تحقيق شمولية السلام وإلى تقوية المركز التفاوضي العربي عن طريق إحداث نوع من الربط المرن بين المسارات التفاوضية الثنائية بحيث يحصل العرب في كل مسار تفاوضي على أعلى ثمن لكل تنازل. ولقد استطاعت سوريا بفضل سياسة ترابط المسارات وصيانة تلازم المسار السوري والمسار اللبناني الاحتفاظ بالمواقع التفاوضية السورية واللبنانية سليمة تماماً بالرغم من الانهيارات المتلاحقة على المسار الفلسطيني والمسار الأردني. ومما يثبت نجاح هذه السياسة أن كلاً من سوريا ولبنان استطاع الصمود بعيداً عن الانجراف في المفاوضات المتعددة الأطراف وعن مؤتمرات القمة الاقتصادية لشمالي افريقيا والشرق الأوسط إلى أن توقفت هذه المفاوضات والمؤتمرات بعد وصول الليكود بقيادة نتنياهو إلى السلطة.

أما المفارقات العديدة التي أشارت إليها الدراسة في سياق الحديث عن عملية السلام، فيمكن تلخيصها كلها في مفارقة واحدة بالغة الدلالة: استمرار الأطراف العربية في مناشدة الولايات المتحدة لعب دور الوسيط النزيه والمحايد في عملية السلام بالرغم من إعلان هذه الأخيرة الصريح والمتكرر بأن إسرائيل هي حليفتها الاستراتيجية الأولى في العالم وبأنها مسؤولة عن أمنها، وأنها سوف تضمن بقاءها متفوقة نوعياً بالقدرة العسكرية على الدول العربية بمجموعها، بل مضافاً إليها أيضاً باكستان وإيران، وان إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تسمح لها من دون غيرها تحت طائلة الردع العسكري باقتناء أسلحة الدمار الشامل.

إن من طبيعة المفارقات أن تكون عصية على التفسير المنطقي. على أن المسألة في المفارقات ليس استعصاؤها على التفسير بقدر ما هي في كيفية كسرها والخروج من الحصار الذي تفرضه أو تطويعها بما يكفل تجنب خسائرها ولو إلى حين كسباً للوقت

وإفساحاً في المجال أمام تغير الظروف التي فرضتها. هذا هو تفسير صمود الدبلوماسية السورية، وهذا هو تفسير انعقاد مؤتمر القمة في حزيران/يونيو ١٩٩٦ في القاهرة وإخفاق مؤتمر القمة الاقتصادية لشمال افريقيا والشرق الأوسط في الدوحة ونجاح مؤتمر القمة الإسلامية في طهران بعد ذلك وتوقف منتدى دافوس الاقتصادي حتى أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (معروف أن منتدى دافوس هو الأب الروحي لسلسلة مؤتمرات القمة الاقتصادية لشمال افريقيا والشرق الأوسط) وما سيأتي في المستقبل غير البعيد إذا ما قدر للعرب أن يحزموا أمرهم ويحققوا المصالحة في ما بينهم ويتفقوا على أجندة من الحد الأدنى للعمل العربي المشترك بعد أن ثبت في إثر العدوان الأمريكي البريطاني الغاشم على العراق في المدة ١٧ ـ ١٩٩٨/١٢/٢٠ أن الشعوب العربية ما زالت واعية لوحدة مصيرها وتتمتع بدرجة عالية من الإحساس بالانتماء القومي.

الملاحظة الرابعة: في تحليل العلاقات العربية ـ الروسية تتخذ الدراسة جملة أحكام لا تعكس الواقع التاريخي بالدقة العلمية، ولذلك ينبغي تصويب أو تصحيح هذه الأحكام، ونحن إنما نفعل ذلك معتمدين على التجربة الشخصية المستندة إلى الإسهام في الأحداث من الموقع الوظيفي الرسمي.

أ ـ القول «إن بعض العرب افتقد إلى دور القوة الموازنة للولايات المتحدة إلى حد ما عشية انطلاق عملية السلام، لكن المناخ السائد في النظام العربي حينذاك لم يكن ليهتم بهذا الغياب لأنه لم يكن يبحث عن قوة موازنة للولايات المتحدة حيث كان يراهن كلياً عليها» غير دقيق. ذلك أن سوريا ولبنان على الأقل كانا مهتمين بغياب القوة الموازنة للولايات المتحدة ويشعران بمسيس الحاجة إليها ولكنهما لا يجدانها، كما أنهما لم يكونا في واقع الأمر يراهنان كلياً على الولايات المتحدة بدليل المناقشات المتكررة والحامية والجدل الطويل جداً الذي قام بين القيادة السورية من جهة، ووزير الخارجية الأمريكي آنذاك (بيكر) من جهة أخرى قبل مؤتمر مدريد حول مضمون كتاب الدعوة إلى المؤتمر وأسس عملية السلام (استبعاد الأمم المتحدة، المفاوضات المتعددة الأطراف... الخ)، وقبل ساعات من انعقاد مؤتمر مدريد حول مكان انعقاد اجتماعات المسارات التفاوضية الثنائية، وهل تكون في مبنى واحد أم في مبان مختلفة وحول زمان انعقاد هذه الاجتماعات، هل تكون في الوقت نفسه بصورة متزامنة أم في أوقات مختلفة؟ الأمر الذي أدى إلى تأجيل افتتاح المؤتمر ما يزيد على عشر ساعات وكاد يتسبب بأزمة. ولقد كانت سوريا تبغي من وراء موقفها تأكيد شمولية الحل ووحدة الجبهة العربية وتيسير عملية التنسيق بين الوفود العربية، بينما كانت إسرائيل والولايات المتحدة تقصدان عكس ذلك تماماً، وكان أن عقدت الاجتماعات في مبنى واحد وفي اليوم ذاته.

ب ـ تقول الدراسة في مكان آخر «لم تساعد الحالة العربية السائدة منذ بداية التسعينيات للتذكير أو التنبيه لمخاوف خسارة هذه العلاقات التقليدية في موسكو الجديدة». هذا الحكم الجازم على الحالة العربية غير دقيق. واقع الأمر أن المخاوف من خسارة العلاقات التقليدية مع قيام النظام الجديد في موسكو كانت موجودة لدى البعض على الأقل، ولكن واقع العلاقات بين القيادة الروسية الجديدة والولايات المتحدة كانت في درجة من التبعية تجعل من العبث التفكير بإحياء العلاقة العربية ـ السوفياتية، وكنا نحن المتفاوضين العرب نلمس هذه الحقيقة لمس اليد طيلة مدة المفاوضات الثنائية في واشنطن.

هذا بالإضافة إلى ما جاء في الدراسة حول إعادة تقويم روسيا لسياستها الخارجية في الشرق الأوسط مع وصول بريماكوف إلى منصب وزير الخارجية ومن ثم إلى منصب رئيس الحكومة، تجدر الإشارة إلى تزايد حدة وعدد المواقف الروسية المتعارضة مع سياسة الولايات المتحدة، ومنها محاولة روسيا خلق مثلث استراتيجي مع الصين والهند لموازنة وحدانية القطب الأمريكي وتأييد رفع الحصار عن العراق وإعادة النظر في آلية مراقبة التسلح وإصرار موسكو على التعاون النووي والصاروخي مع إيران بالرغم من التهديد بالعقوبات الأمريكية والعودة إلى إمداد كل من سوريا ومصر بالعتاد الحربي الروسي، ومؤخراً إخفاق زيارة وزير الحرب الإسرائيلي «شارون» إلى موسكو (٢١ ـ ١٩٩٩/١/٢٣)، إذ لم يستطع إقناع الروس بوقف تعاونهم مع إيران في مجال الصواريخ الباليستية والطاقة النووية. على أن الموقف الروسي الأكثر ابتعاداً عن الولايات المتحدة كان إدانة الضربة العسكرية الأمريكية ـ البريطانية للعراق في (١٧ ـ ١٩٩٨/١٢/٢٠) باعتبارها عملاً انفرادياً خارج إطار الشرعية الدولية، وكان الرفض الروسي لهذه الضربة من القوة بحيث شمل المستوى الرسمي والشعبي في آن، وأدى إلى أن وسائل الإعلام الروسية المرئية والمقروءة المعروفة بصهيونيتها لم تجرؤ على اتخاذ أي موقف والتزمت الصمت. ثم اتخذت الدبلوماسية الروسية موقفاً نشطاً في مجلس الأمن بالتعاون مع فرنسا والصين لرفع الحصار عن العراق، ووضع آلية جديدة بعد أن ظهر أن «أونسكوم» قد تورطت بالتجسس لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل ولم تعد تصلح للقيام بمهمة مراقبة التسلح في العراق.

الملاحظة الخامسة: في استعراض العلاقات العربية ـ الأوروبية تذكر الدراسة أن الحوار العربي ـ الأوروبي الجماعي توقف نتيجة لرفض الجانب العربي قبول «الفيتو» الأوروبي على مشاركة العراق وليبيا في الحوار. وهذا صحيح غير أن الدراسة تضيف أنه حتى من دون الفيتو الأوروبي كان الحوار سيتوقف في المضمون لغياب الحد الأدنى من الأجندة العربية على الصعيد الأوروبي. ويبدو مؤكداً أن هذا الجزم في وضع مسؤولية توقف الحوار على عاتق الجانب العربي فيه شيء من القسوة على العرب، لأنه

إذا كان صحيحاً أنه لم تكن هنالك أجندة عربية واضحة ومتكاملة فإنه كان معروفاً أن العرب كانوا يركزون على كسب التأييد الأوروبي لقضاياهم السياسية الكبرى وفي طليعتها الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بالإضافة إلى الاستفادة من نقل التقانة ومنافع اقتصادية أخرى، في حين أن الجانب الأوروبي كان يركز بإلحاح شديد على تحقيق مكاسب في الأسواق العربية من دون إيلاء الاهتمام الكافي المنتظر من جانب العرب بقضاياهم السياسية. ولقد تكرر هذا المشهد في الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية التي وضعت أسسها في إعلان برشلونة عام ١٩٩٥ حيث نجد أن الإعلان يتبنى أسس مؤتمر مدريد لعملية السلام، ولكنه ينص صراحة على فصل الشراكة عن عملية السلام وكأنما يمكن للشراكة أن تتحقق بين إسرائيل والدولة العربية على مستوى المشاريع الإقليمية قبل أن يتحقق السلام العادل والشامل. ولقد أثبتت تجارب أربع سنوات من عمر الشراكة أن تعثر عملية السلام يعرقل تحقيق تقدم الشراكة الأوروبية المتوسطية، واضطر الاجتماع الوزاري الأخير للشراكة الذي عقد في «باليرمو» عام ١٩٩٨ إلى الاعتراف بذلك. هذا وبالإضافة إلى ما تقدم يشكو الجانب العربي في الشراكة من العوامل التالية:

أ ـ يتم تحقيق الشراكة عن طريق وضع اتفاقية شراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية الثماني فرادى، أي أن في المعادلة طرفاً أوروبياً قوياً متقدماً له أهداف مدروسة ومحددة، وطرفاً عربياً ضعيفاً يفاوض بمعزل عن الأطراف العربية الأخرى، وفي هذا خلل قوي في توازن المركز التفاوضي للجانبين لا بد من أن يستفيد منه الجانب الأقوى. ولقد انعكس هذا الخلل في توازن المركز التفاوضي في الصعوبات التي واجهتها الدول العربية المتوسطية أثناء المفاوضات لتوقيع اتفاق الشراكة، وكذلك في البطء الشديد الذي تتقدم به هذه المفاوضات سواء في المجال الاقتصادي والمالي أو في المجال الثقافي والإنساني أو في المجال السياسي الأمني.

ب ـ إن المبلغ الإجمالي المخصص للمعونات التي تقدم للدول العربية المتوسطية الثماني على مدى خمس سنوات ضئيل في المطلق وضئيل أكثر بالمقارنة مع المبالغ التي خصصها الاتحاد الأوروبي لمساعدة دول أوروبا الشرقية المرشحة للانضمام إلى الاتحاد.

ج ـ هنالك عملية تجاذب مستمرة بين الجانب الأوروبي الذي يريد المضي قدماً في مجال ما يسمى إجراءات بناء الثقة والتعاون الإقليمي في مجال بناء الاستقرار والأمن في المتوسط والجانب العربي الذي يسعى للتمهل في ذلك إلى أن يتحقق تقدم ملموس في عملية السلام حتى لا تقطف إسرائيل ثمار عملية السلام قبل تحقيق السلام وحتى لا يكون هذا النوع من التطبيع مع إسرائيل مغرياً لها ودافعاً لها لرفع الثمن الذي تطلبه في مقابل السلام. كل هذا يفسر رفض المشاركين العرب انعقاد

الاجتماعات الوزارية المتوسطية في أي بلد عربي، كما يفسر التأخير الكبير في الاتفاق على ما يسمى ميثاق الاستقرار والأمن في المتوسط.

وفي عملية السلام يقدم الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية مساعدات مالية واقتصادية كبيرة، ولكن على المستوى السياسي تبقى أوروبا عاجزة عن التمرد على الخط السياسي الأمريكي وتقنع بدور «مكمل» للدور الأمريكي. صحيح أن أوروبا عينت مندوباً خاصاً (ميغيل موراتينوس) لمتابعة عملية السلام، ولكن هذا المندوب لم يستطع خلال سنوات عمله إحداث أي اختراق يذكر في ما عدا تكرار المواقف الأوروبية المعروفة والتي هي بحد ذاتها إيجابية وجديرة بالتقدير.

وإذا كان العرب أثبتوا عجزهم عن مخاطبة أوروبا بصوت واحد لحملها على وضع ثقلها بكامله للضغط على إسرائيل غير عابئة بالحلف الأمريكي، فإن الاتحاد الأوروبي يفتقر هو الآخر إلى سياسة خارجية موحدة وسياسة دفاعية موحدة، كما أثبتت الأحداث الدولية في حرب البوسنة وفي كوسوفو ومؤخراً في الأزمة العراقية التي بلغت ذروتها في العدوان الجوي الأمريكي ـ البريطاني الوحشي على مدى أربعة أيام (١٧ ـ ٢٠) من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وتبقى حقيقة ساطعة تفرض ذاتها: إن البعثرة العربية هي المسؤول الأول عن الضعف العربي وبالتالي عن استهانة العالم الخارجي بالمصالح العربية.

الملاحظة السادسة: استطاعت إسرائيل أن تحدث اختراقاً دبلوماسياً في علاقاتها مع الصين اثر توقيع اتفاقيات أوسلو، وأكثر ما ظهر هذا الاختراق في التواصل الدبلوماسي الذي تبدى في زيارات كبار المسؤولين الإسرائيليين للصين[٩]. على أن هذا الأمر يجب أن لا يثير ردود فعل انفعالية من الجانب العربي ليس لأنه أمر متوقع من دولة تطمح إلى احتلال مركز الدولة العظمى فحسب، بل ولأنه يمنح العرب فرصة لتوظيف هذا التواصل لصالحهم. وخطوة التقارب العربي ـ الصيني الجديدة لم تكن ـ كما ذكرت الدراسة ـ بمبادرة صينية، بل بمبادرة عربية تمت باقتراح من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تبلور بإصدار قرار من مجلس الجامعة بتاريخ ١٧/٩/١٩٩٨ ينص في ما ينص عليه على إحداث آلية للمشاورات السياسية بين الأمانة العامة للجامعة ووزارة خارجية الصين.

لقد كان أمراً طبيعياً أن تنصرف الصين عن مواضيع الصراع الايديولوجي بعد انفراط الاتحاد السوفياتي وتحول العالم الشيوعي بالكامل تقريباً إلى نظام الاقتصاد الحر، وان تولي اهتمامها بالدرجة الأولى إلى مواضيع التنمية الاقتصادية بعد المحافظة بكل

---

(٩) زيارة نتنياهو الى الصين بتاريخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٨.

ثمن على النظام السياسي القائم. غير أن هذا لا يعني الانصراف عن الحلبة السياسية وبخاصة الصراع على النفوذ في منطقة جنوب شرقي آسيا والطموح إلى مركز الدولة العظمى، وهذا ما يفسر الالتقاء الروسي ـ الصيني حول معارضة نظام وحدانية القطب الأمريكي، كما يفسر محاولة روسيا الأخيرة لتكوين مثلث استراتيجي روسي ـ صيني ـ هندي متصد لهيمنة الولايات المتحدة على العالم. وفي ظل الاهتمام بالتنمية الاقتصادية وما يستدعيه ذلك من تزايد احتياجات الصين للنفط العربي، وفي ضوء تخلي الصين عن التبشير الايديولوجي الذي ساد سياستها في العهد السابق للزعيم الراحل دينغ سياو بنغ، كل ذلك شكل الإطار الذي تتنامى فيه العلاقات الصينية ـ العربية اقتصادياً وسياسياً. وإذا أضفنا إلى ما تقدم أن الصين عضو بارز في مجموعة دول عدم الانحياز بدا لنا بوضوح الإمكانيات المتاحة للتعاون تعاوناً مثمراً مع الصين. هذا وان موقف الصين من عملية السلام موقف إيجابي بالكامل بالنسبة للعرب، ولوحظ مؤخراً الموقف الإيجابي للصين من العدوان الأمريكي ـ البريطاني الأخير (١٧ ـ ١٢/٢٠/١٩٩٨) على العراق والذي وصفه وزير خارجيتها أثناء زيارته للمنطقة في الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ باللاشرعية وبالخروج على مجلس الأمن مضيفاً أن مجلس الأمن ليس «حذاء» يستعمله المرء حين يشاء ويهمله حين يشاء.

وأثناء زيارة الوزير الصيني لمقر الجامعة وقع بتاريخ ١٩٩٩/١/٤ مع الأمين العام مذكرة تفاهم حول إحداث آلية للمشاورات السياسية بين الأمانة العامة للجامعة ووزارة خارجية الصين، وحدد الوزير أهداف المشاورات السياسية بين الجانبين بالنقاط الأربع التالية: (١) زيادة التنسيق السياسي؛ (٢) زيادة نطاق التعاون الاقتصادي؛ (٣) زيادة التشاور والتنسيق في القضايا الدولية في المؤتمرات والمحافل الدولية؛ (٤) تكثيف المشاورات والاتصالات في ما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط.

الملاحظة السابعة: أصبحت اليابان بعد الهزيمة الساحقة التي منيت بها في الحرب العالمية الثانية تابعة عسكرياً وسياسياً للولايات المتحدة، وبفعل ملكة التنظيم والإدارة التي يتحلى بها الشعب الياباني أصبحت هذه الدولة الآسيوية عملاقاً اقتصادياً ينافس القطب العالمي الأوحد الولايات المتحدة الأمريكية، حتى تنبأ بعض المراقبين السياسيين، في وقت ما، أن تكون اليابان القطب العالمي الأول الذي سوف ينافس أمريكا ويوازن ثقلها على الساحة العالمية قبل أن يتحول موقف المراقبين أمام تصاعد قوة الاقتصاد الصيني وتنامي قدراته العسكرية، إلى اعتبار الصين هي المنافس القادم للقطب الأمريكي. وفي الوقت الذي تتململ فيه اليابان من موقف التبعية السياسية والأمنية تجاه الولايات المتحدة (التوازن الاستراتيجي في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي) والذي يتبدى في الشرق الأوسط بتطابق الموقف الياباني مع الموقف الأمريكي بالنسبة لعملية السلام والأزمة العراقية الأخيرة التي أيدت فيها اليابان من دون تحفظ

الضربة الجوية الأمريكية ـ البريطانية ضد العراق، تسعى اليابان إلى الاحتفاظ ببعض مواقع الصداقة في المنطقة نظراً لحاجتها الماسة للنفط العربي الخليجي وللدفاع عن موقفها التجاري في الأسواق العربية عن طريق الاستثمارات وتوزيع المعونات الاقتصادية والقروض المالية الميسرة والدعم المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ومنذ أن أعلنت اليابان عن نيتها في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن بتأييد من الولايات المتحدة، أخذ هذا الأمر يشكل عاملاً ذا شأن في السياسة الخارجية اليابانية ولو أنه لا يبدو ذا تأثير في المستقبل القريب نظراً للتعقيدات التي تقف في سبيل إعادة هيكلة مجلس الأمن. وخلاصة القول تبدو العلاقات العربية ـ اليابانية محكومة بالتفاعل في الميدان الاقتصادي على وجه الخصوص.

الملاحظة الثامنة: السياسة الإسرائيلية الرامية إلى تأليب دول الجوار الجغرافي على الوطن العربي لتطويقه ترجع إلى عهد حكومة بن غوريون واستمرت تنفذها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ ذلك الحين، وحققت نجاحات متفاوتة منذ عهد ما قبل الثورة في إيران وفي عهد الإمبراطور هيلاسيلاسي والرئيس هيلا ماريام في الحبشة وفي ظل الحكومات المتعاقبة في تركيا. ويبدو من النجاحات الإسرائيلية البارزة في هذا الشأن محاولة إمداد إيران بالسلاح الأمريكي إبان حرب الخليج الأولى ولعب دور في احتلال اريتريا لجزر حنيش التابعة لليمن، وأخيراً الضلوع في تأجيج الأزمة السورية ـ التركية حول الزعم التركي ضد سوريا بأنها تساعد مقاتلي حزب العمال الكردستاني. وتقدم التناقضات في المصالح العربية مع دول الجوار فرصاً لإسرائيل لتحيك المؤامرات ضد العرب، وتتفاوت فرصها في النجاح تبعاً لتطور العلاقات العربية مع هذه الدول وتبعاً للتطورات السياسية الإقليمية. وإذا كانت إيران تبدو في مركز العدو اللدود لإسرائيل في الوقت الراهن فإن المشروع الأمريكي للانفتاح على إيران وإلغاء سياسة الاحتواء ضدها بالإضافة إلى استمرار حالة النزاع على الجزر العربية الثلاث في الخليج، قد تقدم لإسرائيل فرصاً لإعادة الاتصال مع إيران. وإذا كان النزاع المسلح على الحدود بين الحبشة واريتريا يلجم في الوقت الراهن السياسة الحبشية المناهضة لدور مصر في الحالة الصومالية، كما يلجم مشاريعها المائية على نهر النيل التي تهدد حصة مصر من مياه النهر وتآمرها على تقسيم السودان، فإن مواقع النفوذ الإسرائيلي لا تزال قائمة في هذا البلد. أما تركيا فتحالفها العسكري مع إسرائيل ما زال في تصاعد ويحدث مفاعيله (المناورات البحرية الإسرائيلية ـ التركية ـ الأمريكية في شرق البحر المتوسط والتعاون العسكري والمخابراتي) على الرغم من نزع فتيل الأزمة السورية ـ التركية التي كادت تفجر حرباً ساخنة بين البلدين، كما أن النزاع السوري ـ العراقي ـ التركي ـ على اقتسام مياه الفرات ما زال على حاله من دون حل. وتبرز اريتريا بشواطئها التي تمتد على نصف الساحل الغربي للبحر الأحمر في مركز ممتاز لإغراء إسرائيل بمحاولة

كسب تعاونها في تنفيذ مخططاتها في هذا البحر. وعلى الرغم من أن اريتريا تمر في الوقت الراهن بحالة حرب حدودية مع الحبشة تجعلها تحاول التقارب مع العرب وتكف عن التآمر ضد السودان، إلا أن مواقع النفوذ الإسرائيلي فيها لا تزال قائمة سياسياً وعسكرياً ومخابراتياً. وإذا كانت أزمة احتلال جزر حنيش اليمنية من قبل اريتريا قد حلت عن طريق التحكيم لصالح اليمن، وإذا كانت الوساطة القطرية قد نجحت مؤخراً في تهدئة النزاع بين اريتريا والسودان بعد أن بلغ هذا النزاع حداً يهدد بنشوب حرب حدودية على الأقل بين الجانبين، فإن كل هذا لا يبرر التغافل عن سياسة حكومة الرئيس «اسياس افورقي» المناهضة للعرب بالرغم من أن اريتريا تدين بحصولها على الاستقلال عن الحبشة إلى المساعدات العربية الضخمة طيلة حرب الاستقلال. وعلينا أن نضع في حسابنا أن أريتريا لها مرفآن على البحر الأحمر هما «مصوع» و«عصب». وعلى جانب كبير من الأهمية الانتباه إلى وضع ما يسمى بأرض الصومال وهو الجزء الشمالي من الصومال الذي انفصل في إثر الحرب الأهلية وأعلن دولته المستقلة، وله مرفآن على الجزء الجنوبي من الساحل الغربي للبحر الأحمر هما «بربرة» و«زيلع» قريباً من باب المندب، وطبيعي أن يكونا محل إغراء لإسرائيل. لذلك من الضرورة بمكان أن يتدبر العرب أمر العلاقات مع كل من اريتريا وأرض الصومال وأن يحرصوا على استمرار الوجود التجاري والثقافي في أرض الصومال من دون الاعتراف بالدولة مراعاة لوحدة تراب الصومال[١٠].

المهم في كل ذلك أن يرقى الوعي العربي إلى هذه المخاطر ويعمل بذكاء سياسي وبراعة دبلوماسية لإفشال المخططات الإسرائيلية عن طريق إبراز ودعم المصالح العربية المشتركة مع دول الجوار الجغرافي المعنية واعتماد سياسة مقنعة لهذه الدول بأن مكاسبها تكون أكبر في ما لو ابتعدت عن معاداة ٢٢ دولة عربية. والتحدي الكبير في هذه المهمة، كما في غيرها، أن تقف هذه الدول كلها فعلاً أو الدول المؤثرة منها على الأقل في صف واحد.

الملاحظة التاسعة: ليس من اليسير الحديث بالقطع عن نجاح أو إخفاق السياسة العربية المتعددة الأطراف. فإذا كانت بعض الأصوات تنادي بفقدان فاعلية مجموعة دول عدم الانحياز بعد زوال الحرب الباردة بزوال نظام ثنائية القطب، ولأن هذه المجموعة تضم في تركيبتها دولاً تطبق أنظمة سياسية واقتصادية متباينة تمتد بين أقصى اليمين كما في السعودية وأقصى اليسار كما في الصين وكوبا، فإن هذه المجموعة

---

(١٠) انظر: محمد فائق، «آفاق العلاقات العربية ـ الأفريقية،» المستقبل العربي، السنة ٢١، العدد ٢٣٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩).

أثبتت أن لها من الحيوية ما مكنها من البقاء والتعايش مع النظام العالمي الجديد، إذ سقطت أطروحة المشككين بها وتغلبت الأطروحة التي تقول بأن فكرة عدم الانحياز عندما ولدت الحركة لم تكن ترمي، بالرغم من المعنى الظاهري للعبارة، إلى الامتناع عن الوقوف إلى جانب واحد من المعسكرين المتنافسين فحسب، بل إنما كانت تعني قبل ذلك اعتماد مواقف سياسية مبنية على ما تراه دول الحركة مطابقاً للحق وللعدل ومحققاً في الوقت نفسه لمصالحها المشتركة التي يجري التعبير عنها في حدها الأدنى على الأقل. ولا يستطيع المتابع لنشاط الحركة إلا أن يلاحظ بحق انتظام اجتماعاتها سواء على مستوى المؤتمر العام أو على مستوى مندوبي الدول في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وتناولها للقضايا السياسية والاقتصادية الدولية أو الإقليمية التي تعنيها بجدارة وجدية. وإذا كانت القضايا العربية هي ما يعنينا بالدرجة الأولى في نشاط الحركة، فإن موقفها من هذه القضايا كان دائماً موقف التأييد والمساندة سواء في قضية الصراع العربي - الإسرائيلي أو قضايا تخص قطراً عربياً بعينه كما في قضية «لوكربي» وقضية القصف الأمريكي لمصنع الأدوية في السودان. من هنا جاء حرص الدول العربية والجامعة العربية على عرض القضايا العربية على اجتماعات دول الحركة كسباً لتأييدها لهذه القضايا. وجدير بهذا المجال التذكير بقرارات المؤتمر الأخير للحركة في «داربن» في جنوبي افريقيا وقد اتخذ فيها مواقف مؤيدة للجانب العربي في عملية السلام وقضية «لوكربي» وقصف مصنع الأدوية في السودان والحصار المفروض على العراق.

وتربط الجامعة العربية بكل من منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي مذكرة تفاهم تنظم علاقات التعاون بين الجانبين، وتسير هذه العلاقات بالفعل في مستوى مقبول من الانتظام والفاعلية وتعبر عن نفسها بجهد تنسيقي وتشاوري بين الأمانة العامة للجامعة والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي دورياً وعندما تدعو الحاجة. ومما يسهل سير هذه العلاقات أن الدول العربية جميعها أعضاء في المؤتمر الإسلامي كما أن عشر دول عربية أعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، وخمساً وعشرين دولة أفريقية أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وواقع الأمر أن منظمة الوحدة الأفريقية تتخذ على الدوام مواقف مؤيدة للعرب في قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي وغيرها مثل قضية «لوكربي» وقضية قصف مصنع الأدوية في السودان، وخرق العديد من الرؤساء الأفارقة للحصار الجوي على ليبيا معروف لدى الجميع. أما منظمة المؤتمر الإسلامي فمواقفها هي الأخرى مؤيدة للقضايا العربية وفي طليعتها الصراع العربي - الإسرائيلي، وفي إطار هذا الصراع تبرز قضية «القدس»، كما أن التعاون العربي - الافريقي والعربي - الإسلامي يجري في اجتماعات التنسيق التي تعقدها المجموعة العربية في الأمم المتحدة مع المجموعة الأفريقية والمجموعة الإسلامية لتبادل الآراء وتوحيد المواقف كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

أما مسألة التعاون العربي ـ الافريقي الجماعي المؤسسي فلها ظروفها الخاصة التي تفسر حالة شبه الجمود التي وصل إليها هذا التعاون[11]. لقد تمت إقامة أسس التعاون المؤسسي الجماعي بين الجانبين العربي والأفريقي في مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي في القاهرة عام ١٩٧٧ في زمن اتسم بفورة الموارد النفطية العربية واشتداد الصراع العربي ـ الإسرائيلي ومعاناة بعض الأقطار الأفريقية من التمييز العنصري وانخراط عدد آخر من الأقطار الأفريقية في النضال من أجل التحرر من الاستعمار الأوروبي. وسرعان ما سهلت هذه الظروف تقابل الحاجة العربية إلى تأييد سياسي افريقي ضد إسرائيل مع الحاجة الأفريقية إلى المساعدات المالية العربية، بالإضافة إلى المساندة السياسية في معركة الفصل العنصري ومعارك التحرير الأفريقية. وفي ظل هذه الأجواء المؤاتية ولدت ونمت طموحات سياسية كبيرة لدى الجانب الأفريقي والجانب العربي دفعتهما إلى بناء هيكل مؤسسي طموح جداً للتعاون العربي ـ الأفريقي في المجالات كافة، فكان مؤتمر القمة العربي الأفريقي الذي يجتمع كل ثلاث سنوات والمجلس الوزاري العربي ـ الأفريقي الذي يجتمع كل ثمانية عشر شهراً، كما كانت اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الأفريقي المشكلة من اثني عشر وزير خارجية من كل طرف وتجتمع دورياً مرة كل ستة أشهر، بالإضافة إلى لجنة التنسيق المكونة من وزير خارجية الكويت ووزير خارجية بوركينا فاسو، فضلاً عن أمين عام كل من الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية والتي كلفت بمهام الجهاز التنفيذي للجنة الدائمة للتعاون وتعقد اجتماعات متواكبة مع اجتماعات اللجنة الدائمة. وشُكِلت إلى جانب كل هذه الآليات لجان فنية متخصصة تبحث في مشاريع للتعاون في المجالات كافة. ولم يتسنَّ أن ينعقد مؤتمر القمة ولا المجلس الوزاري بعد عام ١٩٧٧، ولكن اللجنة الدائمة عقدت أحد عشر اجتماعاً كان آخرها بتاريخ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ثم توقفت عن الاجتماع بسبب تطور الأوضاع على الأرض. لقد تطورت الأوضاع السياسية في افريقيا الجنوبية وروديسيا، وترافق ذلك بالتدريج مع انقضاء عهد الفورة النفطية العربية. وكان من شأن كل ذلك أن فتر الحماس من الجانبين العربي والأفريقي للمضي قدماً في تنفيذ مخطط التعاون المؤسسي الجماعي، وبدا أن هذا المخطط ارتكز إلى مستوى من الطموح السياسي لا تبرره الإمكانيات المتحركة على الأرض[12]. وهذا ما يفسر كيف أن الآلية الوحيدة التي أدت عملها على مدى من الزمن، بعض الوقت،

---

(١١) انظر: المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه. يفسر محمد فائق التحرك على الأرض بثلاثة عناصر: الأول، توقيع اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٩، والثاني، محاولة العرب طرد مصر من منظمة الوحدة الأفريقية، والثالث، تعامل الدول العربية مع افريقيا بشكل فردي وبمنطق شراء المواقف بدلاً من انتهاج سياسة عربية موحدة.

هي اللجنة الدائمة للتعاون والتي استمرت في عقد اجتماعاتها منذ عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨٩ بالتناوب في بلد افريقي أو عربي وتواكبها اجتماعات لجنة التنسيق، التي توقفت اجتماعاتها عام ١٩٩٤. وكان في مقدمة منجزات اللجنة الدائمة للتعاون إقرار تنظيم معرض تجاري عربي ـ افريقي يعقد بالتناوب في بلد افريقي أو عربي كل سنتين، وكذلك إقامة أسبوع لرجال الأعمال العرب والأفارقة كآلية لتنشيط التعاون بين الجانبين في مجال الاستثمارات والتبادل التجاري. على أن التزام الجامعة العربية بقضية التعاون العربي ـ الأفريقي لم يتراجع، ويقابله التزام مماثل من جانب منظمة الوحدة الأفريقية، ويتم التعاون بجد بين الجانبين في الإشراف على تنفيذ المعرض التجاري العربي ـ الأفريقي الذي أقيم على التوالي حتى الآن في تونس (١٩٩٣) وجوهانسبرغ (١٩٩٥) والشارقة (١٩٩٧)، كما سوف يقام المعرض الرابع في داكار (نيسان/ابريل ١٩٩٩). ويبلغ حماس الدول العربية لاستضافة المعرض حداً جعلها تتنافس في ما بينها بقوة، وكان أن تقرر إقامة المعرض السادس عام (٢٠٠١) في لبنان والمعرض الثامن عام (٢٠٠٥) في البحرين والمعرض العاشر عام (٢٠٠٩) في السودان. أما أسبوع رجال الأعمال فقد نظم لأول مرة عام (١٩٩٥) في القاهرة وتلاه الأسبوع الثاني لرجال الأعمال (١٩٩٨) في بوركينا فاسو. هذا وجرت العادة على أن يواكب المعرض ملتقى ثقافي اقتصادي فني يشتمل على إلقاء بحوث في مواضيع التعاون العربي ـ الأفريقي وطرق تنشيط التعاون والتغلب على العوائق التي تحد منه، كما يشتمل على برامج ترفيهية مسرحية وموسيقية.

وحتى تكتمل صورة التعاون العربي ـ الأفريقي الجماعي في وضعه الراهن لا بد من الإشارة إلى مؤسستين عربيتين مهمتين: هما المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا وصندوق المعونة الفنية للدول الافريقية. وفي حين يعنى المصرف بتقديم القروض الميسرة للدول الأفريقية لتمويل مشاريعها التنموية (بلغ مجموع قيمة القروض والهبات والمعونات الفنية التي قدمها المصرف منذ بدء نشاطه عام ١٩٧٥ ما يربو على مليار ونصف مليار دولار)، يعنى الصندوق بصورة أساسية بتنظيم دورات تدريبية لمتدربين من الدول الأفريقية في المجالات كافة، كما يعنى بإرسال الخبراء إلى الدول الأفريقية لآجال محددة في الميادين كافة أيضاً (صحة، تعليم، زراعة، صناعة... الخ).

وقبل اختتام البحث عن التعاون العربي ـ الأفريقي ينبغي إثبات الملاحظات التالية:

أولاً: هنالك علاقات عميقة وكثيفة تربط الدول الأفريقية والدول العربية، ولا سيما دول شمالي افريقيا وبعض دول الخليج على الصعيد الثنائي في المجال الاستثماري والسياسي.

ثانياً: هنالك إمكانيات افريقية موضوعية غنية ذات طبيعة اجتماعية للتعاون مع الوطن العربي تقوم على تاريخ تراثي وثقافي مشترك.

ثالثاً: لا يمكن للتعاون العربي ـ الأفريقي أن يأخذ مداه بالمطلوب إن لم تشارك مؤسسات المجتمع المدني من الجانبين في جهد مكثف مبني على وعي بالمصالح المشتركة.

المواجهة واحتمالات المستقبل

إذا كان الغرض من هذه الندوة تلمس السبل الأكثر نجاعة في المواجهة مع إسرائيل في ضوء الإمكانات المتاحة والمستقبلية، فمن الواضح أنه ينبغي الانطلاق من الأوضاع في الوقت الراهن كما هي وعدم الرجوع إلى الماضي إلا بقدر ما تدعو إلى ذلك الاستفادة من التجربة وعدم تكرار الأخطاء، ومن ثم وضع استراتيجيا واضحة الأهداف وخطة عمل لبلوغ هذه الأهداف:

أولاً: الاستراتيجيا: قلنا في بداية التعقيب ان الصراع مع إسرائيل صراع وجود، ولذلك فإنه صراع حضاري بطبيعته متعدد المجالات، وهو أيضاً صراع طويل الأمد يمتد عقوداً وربما قرناً أو يزيد. إسرائيل حقيقة قائمة على الأرض تدعمها الدولة العظمى الوحيدة في العالم التي تعتبرها موقعاً عسكرياً متقدماً في المنطقة للدفاع عن مصالحها فيها. والغرب بمختلف تركيبته القومية والاثنية يعتبرها مركزاً حصيناً في المنطقة للدفاع عن الحضارة المسيحية ـ اليهودية والوقوف أمام احتمالات مد الحضارة الإسلامية، ولهذا فإنه حريص على استمرار إسرائيل ونموها ويعارض كل ما يقف في وجه ذلك[١٣]. من هنا علينا أن نعتبر أن إسرائيل كدولة باقية في المنطقة معنا في المستقبل المنظور. أمام هذه الحقيقة ينبغي أن ينصرف الجهد العربي في اتجاهين:

الأول: يتمثل في الحد من امتداد النفوذ الإسرائيلي في المنطقة العربية في أي مجال من المجالات الأمنية والاقتصادية أو الثقافية أو غير ذلك، وهذا يقتضي بداهة رفض التطبيع بكل صوره عن أي طريق أتى بما في ذلك المفاوضات متعددة الأطراف ومؤتمرات القمة الاقتصادية لشمال افريقيا والشرق الأوسط. الهدف من كل ذلك وضع إسرائيل في عزلة تامة بالنسبة لجوارها الجغرافي. وإذا ظهر أن العزلة التامة صعبة التحقيق في الظروف الراهنة فليكن التواصل العربي ـ الإسرائيلي في أدنى حد ممكن ومقصوراً على الصعيد الرسمي باعتبار أن التطبيع على المستوى غير الرسمي شأن الشعوب ولا تستطيع الحكومات فرضه عليها.

---

(١٣) انظر: الدجاني، «رؤية حضارية للصراع العربي ـ الصهيوني،» ص ٤٥.

الثاني: يتمثل في القيام بكل ما من شأنه زيادة مناعة المحيط العربي الذي يطوق إسرائيل ونقصد بالمناعة المناعة القومية من جهة، عن طريق تغذية الشعور بالاتجاه القومي والمناعة بوجه عام عن طريق تحقيق قفزات نوعية مدروسة في مجال العمل العربي المشترك تمهيداً لتحقيق منجزات عربية ملموسة في التعليم والتقانة وأسلوب الحكم والاقتصاد والتعاون الكثيف المتكافئ مع العالم الخارجي، وهي أمور بطبيعتها تستغرق العديد من السنوات لا بل العقود.

إن التصور الذي تقوم عليه هذه الاستراتيجيا هو بكل بساطة أن نعتبر أن إسرائيل كالعنصر الغريب في داخل الجسد الحي الذي ما إن يحس بوجوده حتى يقوم صراع بين العنصر الذي يحاول أن يتغذى على حساب الأنسجة التي حوله، ولمنعه من ذلك تجب محاصرته ومنع امتداده إلى المناطق المحيطة. وفي الوقت نفسه تقوم عناصر المقاومة في الجسد بتسليط طاقاتها على العنصر الغريب لإضعاف قوته، ومع امتداد واشتداد قوة المناعة ينتهي العنصر بالتحلل والزوال والخروج من الجسد بتأثير فعل مزدوج قوامه منع الغذاء عنه وخلق بيئة غير مؤاتية للحياة حوله.

طبعاً في حال إسرائيل سوف تقدم التغذية لها بالرغم من الحصار المضروب حولها من خارج المنطقة كما كان الحال منذ إنشائها حتى الآن، ولكن الإمداد بالتغذية من الخارج سوف يتجه بالتدريج إلى الاضمحلال مع مرور الوقت واستمرار حالة السلام البارد التي سوف تعتادها المنطقة والعالم، كما أن تصاعد قوة المحيط العربي على الشكل الذي أسلفنا سوف يحدث تغيراً في موقف العالم الخارجي من الصراع باتجاه الحياد أو اللامبالاة، خصوصاً أن الاستراتيجيا لا ترمي إلى إزالة الكيان الإسرائيلي بالمعنى المادي للكلمة بوسائل العنف.

قبل أن ننتقل إلى البحث في خطة العمل نود التنبيه إلى أن ما سبق ليس سوى أفكار لبناء الاستراتيجيا وليس مخططاً استراتيجياً كامل البناء ولا يطمح إلى أكثر من تحديد معالم الطريق. والتقييم نفسه ينصب على خطة العمل.

ثانياً: خطة العمل: يجب أن تنطلق خطة العمل لتحقيق أهداف الاستراتيجيا من الحالة الراهنة لعملية السلام والوضع الراهن لحالة الأمة العربية. هنالك جملة حقائق أساسية لها قيمة العبر التي ينبغي الاستفادة منها نلخصها في ما يلي:

١ ـ ثبت أن مقولة استقلالية القرار الفلسطيني بالشكل الذي طبقت به كانت وبالاً على الفلسطينيين، ذلك انها كانت وراء القرار الفلسطيني بقبول الدخول في مفاوضات سرية مع إسرائيل قادتهم إلى اتفاقية أوسلو، تلك الاتفاقية التي فكت عملية السلام عن مرجعيتها القانونية المتمثلة بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وجعلتهم يتخلون عن سياسة التنسيق العربي التي تقوم على شمولية الحل وتضامن المسارات

التفاوضية الثنائية العربية، الأمر الذي أضعف مركزهم التفاوضي إلى حد التلقي وأوصلهم إلى الحال التي هم عليها الآن من أوسلو إلى الخليل إلى «واي ريفر». لقد أصبح اتفاق «واي ريفر» بحد ذاته الذي يشكل حالة تنازلية ثالثة بعد أوسلو والخليل أمراً بعيد المنال.

٢ ـ مقولة «نقبل ما يقبله الفلسطينيون» نتيجة فرعية لمقولة استقلالية القرار الفلسطيني تريح ضمير الأطراف العربية الأخرى التي تنادي بها أو تعمل وفقاً لمنطقها، وهي تفترض أن قضية فلسطين قضية قطرية محض ليس لها انعكاساتها على الدول العربية الأخرى وعلى الأخص دول الطوق منها. لقد كان لهذه المقولة ثلاث نتائج: **الأولى** انها عمقت لدى الفلسطينيين الإحساس بالعزلة التي وضعوا أنفسهم فيها باختيار موقع الضحية لسياسة الاستفراد الإسرائيلية وبالتالي زاد ضعف مركزهم التفاوضي. **والثانية** انها استجرت الضغوط الأمريكية على مصر التي تحاول بين الحين والحين تصليب الموقف الفلسطيني، فكانت قضية اضطهاد الأقباط المفتعلة وكانت قضية إنقاص حجم المعونة الأمريكية وغيرها. **والثالثة** ان هذه المقولة قدمت الذريعة المناسبة لتبرير تقاعس الأطراف العربية التي تكتفي بدور المتفرج على مأساة الفلسطينيين.

٣ ـ هنالك اتفاقية سلام قائمة ونافذة بين إسرائيل وكل من مصر والأردن. هاتان الاتفاقيتان تلزمان الحكومات ولا تلزمان الشعب المصري والشعب الأردني. ولقد ثبت أن اتفاقية السلام ليس لها شعبية في مصر ولا في الأردن.

٤ ـ لا تزال سوريا ولبنان متمسكتين بتلازم المسارين التفاوضيين مع إسرائيل، وهذا الواقع يفسر الإخفاق المتكرر للمناورات الإسرائيلية لجر لبنان إلى اتفاق سلام منفرد أو اتفاق أمني على حساب السيادة اللبنانية يواكب الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني والبقاع الغربي ويكون ثمناً لهذا الانسحاب. كما أن هذا التلازم يفسر ثبات سوريا أمام الضغوط المتكررة من الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا وإصرارها على الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى وراء خطوط الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧ على الجبهة السورية، وكذلك الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجنوب اللبناني والبقاع الغربي من دون أي قيد أو شرط طبقاً لقرار مجلس الأمن ٤٢٥. والجدير بالذكر في هذا المجال أن سوريا لا تزال على القائمة الأمريكية للدول التي تشجع الإرهاب، وان إسرائيل أصدرت في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ قانوناً جديداً يجعل من غير الممكن الانسحاب من الجولان إلا بأكثرية ٦١ صوتاً في الكنيست، وان تركيا بتحريض من أمريكا وإسرائيل صعدت إلى حد التهديد بالحرب في أزمتها مع سوريا حول حزب العمال الكردستاني، وانتهت الأزمة بخروج زعيم الحزب «أوجلان» من سوريا، ولكن العلاقات السورية ـ التركية ما زالت من النوع غير المريح لسوريا.

٥ ـ الفرق بين حزب الليكود وحزب العمل منحصر بالأسلوب ولا يصل إلى الجوهر. ذلك أن كلا الحزبين متمسك بالمواقف التالية:

ـ وحدة القدس تحت السيادة الإسرائيلية.

ـ سياسة الاستيطان وسيادة إسرائيل على المستوطنات.

ـ عدم الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧.

ـ رفض عودة اللاجئين.

ـ رفض قيام الدولة الفلسطينية بمقومات السيادة بحسب القانون الدولي.

ـ التحكم بمصادر المياه في الضفة وغزة.

٦ ـ إن إسرائيل لا تنقطع يوماً واحداً عن زيادة وتحديث ترسانتها العسكرية بمساعدات أمريكية لا حدود لها.

واعتماداً على هذه الحقائق الست يمكن استخلاص النتائج والدروس التالية:

الدرس الأول: التخلي عن مقولة استقلالية القرار الفلسطيني بما يخص عملية السلام والتخلي في الوقت نفسه عن المقولة الفرعية التي تنادي بقبول ما يقبل به الفلسطينيون والعودة إلى اعتبار قضية فلسطين قضية عربية قومية تخص الأمة العربية. وهذا يفترض الانقلاب على سياسة الاستفراد الإسرائيلية والعودة إلى شمولية الحل وتلازم المسارات السوري واللبناني والفلسطيني[١٤].

الدرس الثاني: بالعودة إلى شمولية الحل يعود التمسك بأحكام قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، أي العودة إلى المرجعية القانونية وأسس عملية السلام كما تم الاتفاق عليها في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

الدرس الثالث: إذا تعذر الوصول إلى تقدم مقبول في أجل زمني معين يطرح الموضوع على مجلس الأمن، وإذا استعصى انعقاد المجلس بسبب الفيتو الأمريكي تتم العودة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تطبيقاً لمبدأ «متحدون من أجل السلام».

الدرس الرابع: في كل ما سبق ذكره تستطيع كل الدول العربية، بما في ذلك مصر والأردن بالرغم من عملية السلام التي تربط كلاً منهما بإسرائيل، أن تقوم بجهد مشترك لتحقيق الغرض المنشود، ذلك أن عملية السلام بحسب الأسس التي وضعت لها في كتاب دعوة الرئيس بوش إلى مؤتمر مدريد إنما تقوم على تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

---

(١٤) انظر: السيد حسين، «الامكانات السياسية العربية،» الفصل ١٤ من هذا الكتاب.

الدرس الخامس: عدم التخلي عن الخيار العسكري، وذلك لا يعني بالضرورة الاستعداد لاتخاذ مبادرة عسكرية هجومية في المستقبل، بل بالدرجة الأولى بناء قدرة عسكرية عربية رادعة ذات صدقية. وعلينا أن نتذكر أن إسرائيل تعتمد على الحرب الخاطفة والقصيرة الأمد لعدم طاقتها على تحمل الخسائر البشرية ولقلة عمقها الاستراتيجي.

ثالثاً: أسس خطة العمل: ينبغي تناول البحث في خطة العمل من زاويتين: **الأولى** كيفية محاصرة إسرائيل، **والثانية**: تنمية المناعة في المحيط الذي حولها.

١ ـ **كيفية محاصرة إسرائيل**: هنا يجب التمييز بين الدول العربية التي وقعت اتفاقية سلام مع إسرائيل وتلك التي لم توقع اتفاقية بعد.

في حالة البلدان العربية التي وقعت اتفاقية سلام، وتحديداً مصر والأردن والسلطة الفلسطينية، إذا افترضنا أن اتفاقية أوسلو عادت إلى الحياة، فإن القاعدة بالنسبة لمصر هي ممارسة سياسة السلام البارد، أي الامتناع عن نقض المعاهدة مع عدم الحماس لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالتعاون الثنائي في الميادين كافة واحترام إرادة الشعب المصري غير الراغب بالتطبيع مع إسرائيل في أي مجال كان، بل وإطلاق الحرية الكاملة لمنظمات المجتمع المدني المصري بتصليب الممانعة الشعبية عن طريق ترسيخ تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي في الذاكرة الشعبية الجماعية وتصليب الإحساس بالانتماء القومي العربي.

وفي حالة الأردن والسلطة الفلسطينية يجب فك الارتباط بالتدريج بين الاقتصاد الإسرائيلي وكل من الاقتصادين الأردني والفلسطيني كما وضعته اتفاقية السلام، والخروج بالتالي من حالة التبعية الدونية الاستغلالية لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، والتعامل مع هذا الاقتصاد تعاملاً ندياً والانقلاب على الخطة الإسرائيلية الرامية إلى استخدام فلسطين والأردن كبوابة عبور للاقتصاد الإسرائيلي إلى اقتصادات الدول العربية الأخرى على نحو ما هو واضح تماماً في اتفاقية السلام.

أما إذا أخفقت عملية السلام مع السلطة الفلسطينية وعادت القيادة الفلسطينية إلى ممارسة سياسة الحل الشامل والتنسيق والتلازم مع المسار السوري واللبناني، فعندئذٍ ننتقل إلى حالة الدول العربية التي لم توقع اتفاق سلام مع إسرائيل.

وبالنسبة لهذه الدول علينا أن نذكر بأن اعتماد السلام كخيار استراتيجي لا يعني لا بحكم القانون الدولي ولا بحكم العرف أن تقوم علاقات تطبيعية تعاونية حميمة بين الدول التي تقيم علاقات سلام في ما بينها، فالسلام هو قيام حالة من العلاقات الخالية من العنف وممارسة علاقات الصداقة والتعاون بمختلف أبعاده من مقومات

السيادة الوطنية لكل الدول المستقلة. من هنا وجب الانتباه إلى ضرورة رفض أطروحات التطبيع الإسرائيلية إلا في الحدود الدنيا. وإذا ما قدر أن وقعت هذه الدول اتفاقية سلام مع إسرائيل فإن عليها أن تمارس كمصر سياسة السلام البارد التي سبقت الإشارة إليها.

ويبقى هنا سؤال حول الوضع الذي تجد نفسها فيه بقية الدول العربية من خارج دول الطوق، وهل تدخل في حالة سلام كامل مع إسرائيل بعد أن وقعت دول الطوق اتفاقيات سلام معها؟ هذا السؤال يمهد السبيل للانتقال إلى زاوية البحث في كيف ننمي المناعة في المحيط العربي.

٢ ـ **كيف ننمي المناعة في المحيط العربي**: إن أول سبيل لتنمية المناعة في المحيط العربي هو إعادة ترتيب البيت العربي من الداخل، وهذا الترتيب يفترض أول ما يفترض إجراء المصالحة العربية ـ العربية وإعادة العراق إلى الأسرة العربية، ويبدو أن البيان الختامي للاجتماع الوزاري العربي التشاوري الذي عقد في القاهرة بتاريخ ٢٤/ ١/ ١٩٩٩ يشكل الخطوة الأولى على الطريق الصحيح. صحيح أن البيان أغفل اتخاذ موقف من موضوع مناطق الحظر الجوي في جنوب وشمال العراق وهي إجراءات غير شرعية لأنها اتخذت خارج مجلس الأمن، وصحيح أن البيان لم يستنكر القصف الجوي على العراق على مدى أربعة أيام من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وهو تصرف غير شرعي أيضاً للسبب نفسه، ولكن بالرغم من ذلك عبَّر البيان عن القاسم المشترك الأدنى للأقطار العربية كافة ما عدا العراق، فضلاً عن أنه وضع أسساً للمصالحة بين العراق وجيرانه وطالب برفع الحصار عنه واستخدام الطرق الدبلوماسية حصراً من دون العسكرية لضبط علاقاته مع مجلس الأمن. كما طالب باحترام سيادته ووحدته الإقليمية، ويجب لتصليب المناعة في المحيط العربي قيام مصالحة بين الحاكم والمحكوم في الأقطار العربية كافة عن طريق اعتناق الديمقراطية كأسلوب للحكم بما فيها من تعددية حزبية وشفافية وتداول للسلطة بالأساليب الشرعية. ويجب في الوقت نفسه احترام حقوق الإنسان وبناء دولة القانون واحترام المؤسسات الدستورية. وواضح أنه من دون ذلك لا يمكن أن يقوم التلاحم بين الحاكم والمحكوم، هذا التلاحم الضروري لتكريس طاقات المجتمع لمقاومة الخطر الصهيوني بدلاً من أن تتبدد هذه الطاقات في مشاحنات داخلية تصرفها عن الاهتمام بالشأن العام وتضعف مناعتها أمام الخطر الوافد من الخارج.

لقد استطاع القادة العرب في مؤتمر القمة في القاهرة عام ١٩٩٦ أن يتخذوا قراراً بإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وبدأت بالفعل المراحل الأولى لتنفيذ هذا القرار الذي يرمي في نهاية المطاف إلى إقامة سوق عربية مشتركة حرة في عام

٢٠٠٨، ولنا أن نأمل في أن يتم السير في الخطوات التنفيذية دونما تردد ولا إبطاء. ومما يشجع على الأمل أن اتفاقيات ثنائية عربية تقوم هنا وهناك لإقامة أسواق عربية ثنائية وتحت إقليمية تمهد السبيل لقيام السوق المشتركة العربية الكبرى.

إن إقامة مثل هذه السوق هي الرد الأول على السؤال حول ما ينبغي على الدول العربية من خارج دول الطوق أن تفعل إذا ما قدر لدول الطوق أن توقع اتفاقية سلام مع إسرائيل، ذلك أن اتفاق منظمة التجارة العالمية يسمح للدول الأعضاء وفي أي تجمع إقليمي أن تتبادل تسهيلات وإعفاءات في ما بينها تحجبها عن الدول غير الداخلة في التجمع، هذا بالطبع بالإضافة إلى غير ذلك من الإجراءات.

وفي المجال المؤسسي: على الدول العربية أن تقوم بالإجراءات التالية[١٥]:

ـ إعادة النظر بميثاق جامعة الدول العربية في ضوء مستجدات العصر والتجارب الماضية واعتماد مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات وإلزامية القرار للجميع في جميع المجالات بالتدريج في ضوء التطور الحديث لمفهوم السيادة.

ـ تقرير دورية اجتماعات القمة العربية.

ـ إقرار نظام وإقامة محكمة الدول العربية.

ـ إقامة آلية للوقاية من وحل النزاعات العربية ـ العربية.

ـ تحديث اتفاقية الدفاع العربي المشترك ومحاولة التحرر التدريجي من القواعد العسكرية الأجنبية.

ـ وضع اتفاقية عربية لتنظيم وتسهيل حركة انتقال الأفراد بين الدول العربية في مجال العمالة.

وفي المجال الثقافي: يجب تكثيف الجهود للقضاء على الأمية بأي ثمن وتكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتكثيف برامج التعريف التي ينبغي تطبيقها في دول الأطراف العربية مثل موريتانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر، كما يجب قبل كل شيء توحيد المناهج والمقررات والتركيز على جوهر الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشرح الآثار المدمرة للوجود الإسرائيلي في وسط الوطن العربي ومخاطره على الوجود والهوية العربيين.

---

(١٥) انظر: السيد يسين، «جامعة الدول العربية في عصر العولمة،» الأهرام، ٦/١١/١٩٩٧. انظر أيضاً: رغيد الصلح، «الجامعة العربية والمستقبل العربي،» ورقة قدمت الى: حلقة النقاش التي نظمها المركز العربي للدراسات الاستراتيجية في القاهرة بتاريخ ١١ ـ ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧، والمصدر نفسه.

وفي مجال العلاقات الخارجية: يجب أن ينصرف الجهد العربي في اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: تشجيع تكوين لوبي عربي في الولايات المتحدة يحد من تبعية الإدارة والرأي العام الأمريكي للوبي اليهودي، وتدل بعض المنجزات التي حققتها جمعية العرب الأمريكيين برئاسة «جيمس زغبي» على إمكانية تحقيق اختراقات في المستقبل إذا ما بذل الجهد العربي بقدر كاف من التخطيط والمتابعة. على أن الجهد العربي في أوساط الرأي العام والإدارة الأمريكية يجب أن لا ينتظر تكوين ونمو اللوبي العربي، وعليه أن يعبر عن نفسه بـ «العمل الجاد والمنسق لإبراز الخلل في السياسات الأمريكية التي تصدر من إسرائيل ومشتقاتها ومدى الضرر الذي تحدثه هذه السياسات للمصالح الأمريكية والاستقرار الدولي، فليس لإيران لوبي في الولايات المتحدة ولكن تمسك إيران بمبادئ أساسية لسياستها الخارجية طيلة عقدين من الزمن مع تغيير في أسلوب المخاطبة وبداية انفتاح على العالم الخارجي وعقد الصفقات التجارية مع الدول الفاعلة في النظام الدولي أقنعت قطاعات مهمة في المجتمع الأمريكي أنه برغم المعارضة الإسرائيلية لا بد من تغيير سياسة المقاطعة والتهميش تجاه إيران»[١٦].

والاتجاه الثاني: تفعيل دور المصالح المشتركة العربية ـ الأجنبية واستغلال الفرص التي قدمها المسرح الدولي على شكل تناقض أو تنافس بين مصالح القوى الدولية المؤثرة. وفي هذا الإطار يمكن التحرك لتحقيق الأهداف التالية:

ـ كسب تأييد دول الجوار الجغرافي أو تحييدها على الأقل بالنسبة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإذا كان الأمر أقل صعوبة مع إيران فإنه غير مستعصٍ بالنسبة لتركيا ولا الحبشة ولا اريتريا إذا ما أحسنت إدارة المصالح المشتركة مع هذه الدول واستخدمت بذكاء الروابط المجتمعية التي تربط العرب بشعوبها.

ـ الاستفادة من ورقة الاتحاد الأوروبي والصب على بعض المواقف الأوروبية الضاغطة باتجاه التطبيع مع إسرائيل، فأوروبا قوة دولية عالمية مرشحة لموازنة الثقل الأمريكي ولها مواقف، كما مر بنا، متقدمة في تأييد الحقوق العربية.

ـ تدل تطورات العلاقات الأمريكية ـ الروسية على توجه روسي جديد للانفلات من التبعية السياسية المفرطة لأمريكا وبروز تيارات قومية تدعو وتعمل على استعادة دور روسيا في المنطقة العربية. ويبدو مفيداً النظر في توقيع مذكرة تفاهم بين الجامعة

---

(١٦) انظر: عاروري، «الادارة الاسرائيلية للإمكانات الدولية،» الفصل ٢١ من هذا الكتاب.

العربية وروسيا على نسق المذكرة الموقعة مع الصين. على أن نجاح الجهد في نطاق العلاقات الخارجية يفترض أول ما يفترض ترتيب البيت العربي قومياً بحيث يكون للعرب حد أدنى من السياسة العربية الموحدة، إذ من دون ذلك لا يمكن له أن يخاطب العالم الخارجي من موقع الندية وعلى أساس المساواة والتبادلية. ويضيف د. نصير عاروري قائلاً «إذا قدر لسياسة عربية جديدة الحد من الإمكانات الإسرائيلية فإن ذلك يكون على الأغلب نتيجة عوامل ذاتية وليس بالضرورة إمكانية الاستفادة من دعم فرنسي أو صيني أو غيره ولو أني لا أقلل من أهمية ذلك الدعم»[١٧].

(١٧) انظر: المصدر نفسه.

تعقيب (٢)

جميل مطر(*)

- ١ -

بين عنوان البحث الذي يقدمه د. ناصيف حتي ومضمونه يحتار المعقب. العنوان يتحدث عن الإدارة العربية للإمكانات الدولية، والباحث يتحدث في بحثه عن «عدم إدارة» العرب لإمكاناتهم الدولية أو لمعظمها على الأقل. وبين الإدارة وعدم الإدارة مساحة شاسعة. ولا بد من التمييز بين عدم الإدارة وسوء الإدارة. فالإدارة قد تكون جيدة أو سيئة، وسوء الإدارة هو إدارة في حد ذاته، بينما عدم الإدارة هو التخلي الطوعي أو الإلزامي عن وظيفة الإدارة. كما أنه لا علاقة بالضرورة بين الإدارة السيئة أو الجيدة وحجم الإمكانات المطلوب أو المفترض إدارتها. فقد تكون الإمكانات هائلة والإدارة سيئة، أو قد تكون إمكانات قليلة ولكن بإدارة جيدة يمكن أن يكون عائدها أكبر كثيراً من إمكانات هائلة تدار إدارة سيئة، والأسوأ هو أن توجد إمكانات هائلة لا تدار أصلاً. المؤكد في كل الأحوال، وهو ما يفصل فيه الدكتور حتي ويحلل أسبابه، ان الواقع العربي شاهد على أن الإمكانات الدولية التي توفرت للنظام العربي ككل، ولأطرافه كل على حدة، لم يخضع أكثرها لأي نوع من الإدارة، أو أسيئت إدارة بعضها. أما الواقع ذاته فيجسد حالة دولية دنيا للنظام العربي ولمكوناته، حالة متدنية في النفوذ السياسي الإقليمي والعالمي، وفي القوة الاقتصادية، وفي القوة العسكرية، وفي الأرصدة السياسية المتمدينة مثل حقوق الإنسان والمشاركة أو التعددية السياسية. وجاء أقصى التدني في الجانب الحضاري الثقافي، إذ اتسعت الفجوة الثقافية التي تفصل بين المنطقة العربية وبقية دول الشمال ومعظم جنوب وجنوب شرقي آسيا وشرق آسيا. وتراجعت كل

(*) مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل - مصر.

مؤشرات التقدم في فنون وإبداعات العصر وفي مقدمها المعلومات والاتصال.

حدث هذا التردي على رغم أن النظام العربي كان يتميز من نظم إقليمية كثيرة بما يحوزه من إمكانات كبيرة، وأخص بالذكر إمكاناته الجغرافية رغم كل التطور الذي لحق بوسائل الاتصال والنقل وتبدل توازنات القوة الاقتصادية الدولية والتحول الذي طرأ على نظام التحالفات الدولية، وكذلك إمكاناته الجيواقتصادية والجيوديمغرافية والجيوحضارية أو الثقافية بحكم مركزيته في حضارة عالمية كان لها شأن وما زال لها اتساع.

وأظن أن هذا التردي في أحوال النظام العربي رغم توفر إمكانات متعددة وكبيرة يرجع في جانب مهم منه إلى عدم إدارة أو سوء إدارة الإمكانات الدولية التي توفرت لهذا النظام. فالإمكانات الدولية هي «الناقل» الأساسي للإمكانات الأخرى، وبمعنى آخر هي «التعبير الدولي» عن وجود إمكانات عربية أو عدم وجودها.

ـ ٢ ـ

وتتعدد الآراء حول الأسباب الأساسية التي جعلت أطراف النظام العربي يسيئون إدارة إمكاناتهم المنفردة وإمكاناتهم الكلية. وقد أفاد د. حتي كثيراً في هذا الشأن، وتزداد الفائدة عند المزج بين ما استخلصته من ورقته وما استخلصته من قراءتي في أوراق أخرى، وما توصلت إليه باجتهاد ذاتي، لنصل معاً إلى عدد من المفاتيح لفهم الأزمة في الإدارة العربية للإمكانات الدولية.

المفتاح الأول: حاول النظام العربي لفترة غير قصيرة أن يعتمد على موازن دولي أو إقليمي يوازن به ضغوط الهيمنة الخارجية. فكانت الولايات المتحدة أول موازن استخدمته أطراف عربية بعد الحرب العالمية الثانية في مواجهة دول الاستعمار التقليدي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. وعندما اشتدت ضغوط الهيمنة الأمريكية بعد أزمة السويس في عام ١٩٥٦ ولكن بشكل خاص في عقد الستينيات، زاد اعتماد بعض الدول العربية على الاتحاد السوفياتي، الموازن الأساسي للهيمنة الأمريكية.

في الوقت نفسه استخدم النظام العربي موازناً من نوع آخر وكان الموازن الايديولوجي. حدث هذا عندما عبأ النظام إمكاناته في شكل مد قومي ليقف به عائقاً في وجه تمدد الهيمنة الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً، وكذلك الهيمنة الشيوعية، أي هيمنة الموازن السوفياتي.

ثم جاءت فترة السبعينيات، وبدأ انحسار جميع «الموازنات أو الموازين»، وانحسر الموازن الايديولوجي، أي المد القومي، وتراجعت أهمية العنصر القومي كفاعل أساسي

في السياسة العربية. ولم يأت هذا التراجع نتيجة صعود عنصر ايديولوجي آخر ولا لحسابه. عندئذٍ فقدت القدرة العربية على إدارة إمكانات النظام الدولية موازناً بالغ الأهمية واختلت توازنات علاقات القوة العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية على حد سواء، ليس فقط لأنها فقدت موازناً مهماً ولكن أيضاً لأنها لم تجد موازناً آخر له المكانة والقدرة نفسيهما.

وفي فترة أخرى من السبعينيات بدأ انحسار موازن آخر، وكان هذه المرة مجموعة عدم الانحياز، وجاءت بدايات الانحسار في مؤتمر كولومبو لقمة عدم الانحياز وهو المؤتمر الذي تميز بغياب معظم القيادات المؤسسة للحركة ولكن تميز أيضاً بأعراض الترهل والوهن.

من ناحية ثالثة كان الاتحاد السوفياتي قد بدأ طريق التدهور رغم أن قليلين ـ حتى في أمريكا والغرب ـ لاحظوا الأمر. وإذ نتحدث الآن عن هذا التدهور، أي بعد الحدث، فلأن أموراً كثيرة لم تكن واضحة في ذلك الوقت أصبحت واضحة. كان للهزيمة الأمريكية في فييتنام وقعها المؤثر على مجمل التوجهات الأمريكية. ولكن المهم أن أمريكا لم تستسلم للهزيمة وتحولت على الفور لشن حملة هجومية مضادة ضد كل المواقع السوفياتية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وبدأت المواقع تسقط موقعاً بعد الآخر، وتجاسرت دول متعددة في العالم الثالث على النفوذ السوفياتي فقلصته وطاردته أو طردته، وكانت مصر في هذا الصدد أحد أول النماذج، مضحية باحتمال فقدانه كموازن حتى فقدته بالفعل. في الوقت نفسه، أو في مرحلة لاحقة، نجحت الولايات المتحدة في اصطياد الاتحاد السوفياتي من خلال كمين وخطة. الكمين كان أفغانستان، أما الخطة فكانت برنامج أسلحة الفضاء. وفي النهاية سقط الدور السوفياتي التقليدي في المنطقة العربية، وفقد العرب الموازن السوفياتي. ومع فقدان العرب لهذا الدور، أو بسببه، فقد العرب أداة مهمة من أدوات تشغيل القدرة على إدارة الإمكانات الدولية. حدث هذا قبل أن يفقد الاتحاد السوفياتي نفسه دوره كقوة عظمى وليس فقط كموازن.

على كل حال، ما زالت تتردد في الوطن العربي أصوات تدعو إلى استخدام أوروبا كموازن. ولكن تأكد مرة بعد أخرى أن أصحاب هذه الأصوات غير جادين بشكل كاف وأن أوروبا نفسها لم تستعد بعد للعب هذا الدور، حتى وإن كانت فرنسا راغبة وهي على أي حال راغبة بشكل دائم ومنذ عشرات السنين.

ـ ٣ ـ

المفتاح الثاني: يتحدث د. حتي عن فكرة أن العرب تعودوا تسليف إمكاناتهم للدول الأخرى. والفكرة جديرة بالتأمل والمناقشة، إذ يبدو لي أن وصف ما يفعله

العرب في إمكاناتهم ومواردهم بأنه تسليف لا ينطبق تماماً على الواقع. فالتسليف يعني أنك تتنازل لفترة محدودة عن شيء يخصك لشخص آخر، وتسترده كاملاً غير منقوص. وليس هذا ما فعله العرب. هم يتنازلون كاملاً أو نهائياً عن شيء يخصهم لدول أخرى مقابل شيء آخر لا تساوي قيمته بأي شكل قيمة ما تنازل عنه العرب، ثم انهم يتنازلون عن هذا الشيء بغير ما نية حقيقية في استرداده. ما يحدث هو أقرب إلى عملية الرهن من عملية التسليف، إذ انه في عملية الرهن يسلم الراهن ما غلا ثمنه مقابل مبلغ رمزي أو خدمة رمزية ولكنها مطلوبة أو تحت إيحاء بأنها ضرورية وحيوية. ويعلم الراهن أنه قد لا يسترد ما رهن لأنه لن يتمكن من الاستغناء عن المقابل الرمزي الذي حصل عليه ولا يمكن تعويضه إلا بشيء آخر أغلى وأثمن جداً. بهذا المعنى أصبحت معظم مواردنا العربية مرهونة ومنها مواقعنا ومصادرنا الجيواستراتيجية والجيواقتصادية والجيوحضارية، بل وحقوقنا المعنوية في أراضينا العربية وحقوق أهالينا سواء كانوا تحت الاحتلال أو في دول المهجر.

ودليلي على ما أقول أسوقه من الأمثلة التي وردت في دراسة د. حتي. فقد كان للعرب علاقات ومواقع نفوذ قوية في القارة الأفريقية وفي دول العالم الثالث عموماً. واستثمر العرب أرصدة سياسية ومالية وبشرية مهمة في هذه المناطق. يقول د. حتي ان العرب أقرضوا هذه الإمكانات الدولية للولايات المتحدة أو لفرنسا أو لغيرهما بدافع الكرم أو التباهي ولكن دائماً بأمل الاسترداد يوماً ما. أما أنا فأقول ان العرب رهنوا هذه الإمكانات - رهنوا علاقاتهم بأفريقيا والصين والهند وإيران ونفوذهم المحتمل في جمهوريات وسط آسيا - مقابل خدمات رمزية أو على الأقل ليست خالصة. وأظن أنه لا توجد نية أو عمل جاد لاسترداد هذه الإمكانات المرهونة. الواضح أن عدداً متزايداً من الدول العربية فقد القدرة على إدارة إمكاناته الدولية ثم بدأ يفقد هذه الإمكانات، وهو ما يؤكد أن الدول العربية ترهن إمكاناتها ولا تقرضها، لأن من يرهن يفقد السيطرة على ما يملك على عكس من يقرض الذي يستطيع على الأقل الادعاء بأنه قادر على تحريك ممتلكاته وإدارتها.

أما المفتاح الثالث، فأعتقد أن عنصر الخوف الدائم وما يصاحبه من شك وعدم ثقة في الذات وفي الجار، مفتاح مهم لفهم سوء - أو عدم - إدارة العرب لإمكاناتهم الدولية. ولست في حاجة هنا لتأكيد ظاهرة لم تعد خافية على المفكرين العرب والأجانب وهي أن كثيرين من المسؤولين العرب يخافون التقدم والتطور، ويخافون الانفتاح على الثقافة والأفكار العالمية والممارسات الديمغرافية، ويخافون الحرب، بل ويخافون السلم كذلك. وأستطيع - كما استطاع آخرون - أن يجدوا التفسير المناسب أو على الأقل البعيد عن الاجتهادات ذات الصفة العرقية أو العنصرية. فالمنطقة، أي منطقة الشرق الأوسط، بوصفها في وسط، أو ملاصقة، لقوى وامبراطوريات عظمى

جعل حكامها يرتابون ريبة كبرى في السياسة الدولية عموماً. وتتعدد التجارب وقصص التراث التي تبرر هذا السلوك السياسي العربي، ولكنها لا تبرر التطرف فيه. ففنلندة من ناحية وسويسرا من ناحية أخرى، استطاعتا التغلب على حالة الخوف الدائم بوضع مبادئ وترسيخها أو بخلق موازن أو أكثر أو بكليهما معاً، بل لقد استطاعت كلتاهما أن تجعل من الخوف والموقع معاً رصيداً سياسياً ضاعف من كفاءة الدولتين في إدارة إمكاناتهما الدولية.

وللأسف يبدو أن ظاهرة الخوف العربي تتسع وتتعمق مع مرور الوقت. في وقت مضى كان الخوف من روسيا والشيوعية هو المسيطر، وكذلك الخوف من إسرائيل، وإن لم يسيطر هذا الأخير على الجميع بالمقدار نفسه. وهناك أيضاً الخوف من أمريكا وهو متنوع ولكنه كاسح ومهيمن أكثر من أي خوف آخر. ولا تشذ عن الإجماع دولة عربية واحدة. فهناك أكثر من دولة تخاف الاعتداء أو التدخل العسكري الأمريكي المباشر، وأكثر من دولة تخاف التخريب الاستخباراتي الأمريكي وإثارة الفتن الطائفية والعرقية والسياسية وإشعال حرائق اجتماعية وتشجيع التنافس أو النزاعات على السلطة داخل النخبة أو الأسرة أو الحزب الحاكم. وأكثر من دولة تخاف الضغوط المعنوية المكثفة أحياناً من جانب أمريكا وتخاف افتضاح أمر الاستجابة لها، وكلها من دون استثناء تخاف الحملات الإعلامية الأمريكية وبخاصة بعد انتشار الإعلام الموجه عبر الفضاء. لذلك أكاد أجزم أنه لا توجد دولة عربية واحدة في هذه اللحظة ليست خائفة من أمريكا. وأكاد أجزم أن ما يبدو احتراماً وهيبة لأمريكا من جانب بعض الدول العربية هو في الحقيقة خوف وريبة وشكوك تحت قناع الاحترام والتقدير والتحالف والمشاركة في الأيديولوجيا.

وقد كان للخوف آثاره المدمرة على الممارسات والسلوكيات العربية وعلى «النفس السياسية» العربية، وخلف آثاراً أشد تدميراً على الإمكانات العربية، ثم على إدارة هذه الإمكانات. فالخوف أدى إلى شلل في القدرة على المبادرة، وعلى تعبئة المجتمع وراء أهداف عليا، وأدى إلى لجم ألسنة الكثيرين من القادة العرب ومنعهم من التفكير بصوت عال مع شعوبهم في قضايا تتعلق بمستقبل مجتمعاتهم ومنطقتهم. أدى الخوف إلى حرمان العرب من الوصول إلى سلام كامل وحقيقي أو شن حرب كاملة، فكلاهما تحيط به الشكوك وكلاهما محفوف بالخطر ومعبأ بالمخاطر. ولا يخفى أن المنطقة بأسرها مرشحة لمزيد من الشعور بالخوف بسبب ما تبثه عمليات العولمة الاقتصادية والثقافية والقانونية من قلق وغموض وعدم استقرار على مستوى المجتمع وعلى مستوى الفرد على حد سواء.

ويعكس الخوف نفسه على المستوى الاستراتيجي، أي على مستوى التخطيط ـ إن

وجد ـ لحماية أو تنمية المصالح القومية للدولة أو للأمة العربية، وعلى مستوى صنع القرار السياسي والبيروقراطي على مستوياته كافة. فكما أن الخوف من الأشقاء العرب يؤجل مشروعات التكامل الاقتصادي العربي، فإن الخوف من إسرائيل يؤجل مشروعات الدفاع الطويلة الأمد عن الوطن القطري أو القومي، إذ تتردد الدول، وهي الآن تمتنع، عن تطوير نظم تسلحها إلى حد يظن معه أنه قد يقلق أمن إسرائيل أو يثير غضب أمريكا، بل إن الدول العربية تتسابق لتحث دولاً عربية أخرى لكي لا تتورط في برامج تسليح تثير شك أمريكا وإسرائيل. ولذلك فقد تم سد حاجة الجيوش العربية، أو الإيحاء بسد هذه الحاجة بإدماجها في برامج تدريب ومناورات دورية مع قوات مسلحة أجنبية، مما قد يوحي لشعوب وجنود هذه الدول بأن الأمن مستتب بغير ما حاجة إلى أسلحة متقدمة كتلك التي في حوزة القوات الأجنبية الزائرة. وما زلنا على كل حال ـ كنخب سياسية حاكمة وغير حاكمة، في معظم أنحاء المنطقة العربية ـ نخشى زيادة عدد العسكر ونفوذهم، رغم أننا نعرف الآن أن الأسلحة المتقدمة تحل محل العسكر ولا تحتاج إليهم.

نخاف من أمريكا، ونخاف على أمريكا من أوروبا ومن الصهاينة فيها. نخاف من إسرائيل ونخاف على إسرائيل من متطرفيها وتيارها الديني واليميني السياسي فيها. نخاف من الأشقاء العرب ونخاف عليهم من معارضيهم والإرهابيين عندهم. نخاف من أوروبا بسبب ماضيها الملوث وخبراتنا السيئة معها ونخاف عليها من الهيمنة الأمريكية. نخاف من جميع دول الجوار من دون استثناء ونخاف عليها من الثوريين فيها والمتشددين والعنصريين والقوميين المتطرفين.

نحن أبناء منطقة خائفة. وسواء كان هناك ما يبرر هذا الخوف أو بعضه أو لا يبرره على الإطلاق، تبقى الحقيقة ناصعة وهي أن الخائفين لا يصنعون المستقبل لأنهم لن يديروا بنجاح إمكاناتهم الداخلية والإقليمية والدولية.

ـ ٤ ـ

المفتاح الرابع لفهم التقاعس أو الإخفاق في إدارة الإمكانات، هو هذا الكم الهائل من أوهام تهيمن على الدبلوماسيات العربية. وقد لا تكون معظم هذه الأوهام ثابتة، أي دائمة، ولكن أكثرها بالفعل سيطر على الذهن السياسي العربي لفترة طالت أو قصرت.

من هذه الأوهام أننا نؤثر أو ما زلنا نؤثر في الاقتصاد العالمي بما نملكه من مال أو نفط أو نشارك به من التجارة. ويبدو على كل حال أن هذا الوهم يتقلص تدريجياً أو على الأقل يتحول من وهم «عالمي» إلى وهم «إقليمي» بمعنى أن بعضنا ما

زال يعتقد أن له نفوذاً كبيراً في الاقتصاد الإقليمي وبالتالي سيستمر نفوذه السياسي في العمل الإقليمي وتستمر ضغوطه على جيرانه العرب.

ثم هناك الوهم بأن الغرب يريدنا منطقة مستقرة سياسياً. هنا لعب منطق كسب النفوذ عن طريق استثمار الضعف الداخلي دوراً مهماً، إذ تعتمد دول عربية كثيرة على أنها قد تصبح مهددة من الداخل لو أن المؤسسات الدولية ضغطت أكثر مما يجب، أو لو طولبت الدول العربية بتقديم تنازلات مهينة ولا يمكن إخفاؤها أو تقسيطها، أو لو استمرت واشنطن تعلن أن عواصم عربية تبارك جميع خطواتها ـ العدوانية خصوصاً ـ تجاه المنطقة بغير تحفظ. أظن أن ما يجب أن تدركه العواصم العربية جيداً هو أن الاستقرار الداخلي في الدول العربية ليس دائماً هدفاً لأمريكا كما أنه قد يكون أحياناً مجرد أداة نحو تحقيق هدف آخر، وهنا يتساوى الاستقرار مع عدم الاستقرار باعتباره أداة محايدة.

وفي أحيان، يسود الوهم بأن أمريكا تريد أن تقوم دولة عربية بمهمة الوكيل لأمريكا، أو المفوض السامي لها في المنطقة، أو المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي، أو الشارح والمبرر الشرعي الوحيد للسياسة الأمريكية. ولا يخفى أن واشنطن قد تعاملت مع هذا الوهم في معظم الأحيان بحزم، فقد رفضت تشجيع هذا الوهم وتعمدت في أكثر من حالة أن تحرج الدولة العربية التي تمنح نفسها حق التحدث باسم أمريكا. وأظن أن لأمريكا مصلحة في أن يكون الولاء مباشراً ومتصلاً بين أي نظام عربي وواشنطن، لأن الوسيط قد يكسب نفوذاً أو يسلك مسالك إقليمية تخل بالتوازن الذي تريده واشنطن قائماً بين الدول العربية. أمريكا لا تريد بروز قيادة عربية حتى وإن كانت قيادة مؤكداً ولاؤها للولايات المتحدة. القيادة يجب أن تكون من خارج «السياق» العربي، وليس من داخله.

آخر المفاتيح، وهو الخامس، ويتعلق بقصور ـ أو تشوه ـ في الرؤية العربية للعالم. هنا المسألة ليست قاصرة على أن العرب لا تتوفر لهم بوصلة توضح لهم موقعهم، ومواقع الآخرين وتحدد هدفاً. سمعت مراقباً سياسياً يصف رؤية العرب للآسيويين بأنها تعبر عن حالة من الأمية السياسية في واحدة من أبرز نماذج هذه الأمية. فآسيا بالنسبة لبعض الدول العربية ليست أكثر من دكاكين، ولدى البعض الآخر مفرخة خدم وعمالة رخيصة. آسيا ليست حضارة ولا ثقافة ولا تاريخ ولا فنون ولا أديان أقدم من أديان الشرق الأوسط ولا معجزات اقتصادية وإبداعات فكرية. آسيا في الشرق تجارة وفي الجنوب خدم وفي الوسط «إسلام خام»، أي سوق للمصاحف. وهذه التعبيرات مستعارة من صحافة وكتابات رسمية عربية. يكفي أن نسأل كم كتاباً ترجمه العرب عن اليابانية أو الهندية أو الصينية إلى العربية؟ كل ما

نعرفه عن آسيا وتعرفه آسيا عنا جاء عن طريق طرف ثالث، أي عن طريق أمريكا وبريطانيا. ولذلك ظلت العلاقة الآسيوية ـ العربية علاقة بالغة الغموض وربما البساطة المخلة لأنها ليست ولم تكن في أي يوم خلال القرن الأخير علاقة مباشرة.

المناقشات(*)

١ - عوني فرسخ

في مستهل بحثه يستشهد د. حتي بالكاتب الأمريكي آدم غارفينكل (Adam Garfinkle)، الذي يؤكد أن الشرق الأوسط هو المنطقة الوحيدة في العالم حيث تستمر القوة الأمريكية بالنمو في عصر ما بعد الحرب الباردة. ويعيد د. حتي ذلك إلى ثلاث مجموعات من العوامل المترابطة: سقوط الشيوعية وفقدان الخطاب العالم ثالثي، وأزمة الخليج الثانية، وإطلاق عملية التسوية. وألاحظ أن المؤثر الخارجي هو الأساس في المجموعات الثلاث، في ما افتقد البحث القيم الذي يقدمه د. حتي تبياناً لأبعاد العلة العربية الذاتية التي تسببت في تغول العامل الخارجي. وبقراءة تاريخ المنطقة العربية، وبخاصة منذ أقام أحمد بن طولون دولته في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع الميلادي، شكلت مصر ما يجوز اعتباره الإقليم القاعدة العربي. وهذا يعكس ما يبدو واضحاً خلال الاثني عشر قرناً الماضية من أنه كلما شهدت مصر نهوضاً وطنياً أظهرت فعالية قومية واستنهضت المشرق العربي بخاصة، والمنطقة العربية بشكل عام. وفي حال انكفأت مصر على الذات، وتدهورت قدراتها القطرية، تشرذم المشرق العربي، واستفحلت فيه الصراعات اللامجدية، وانعكست آثار الصراعات العربية على مصر لتضاعف حالة الوهن. وهذا ما توضحه قراءة الواقع في نهاية القرن الحادي عشر قبيل غزو الفرنجة، ومطلع القرن السادس عشر قبيل الغزو العثماني، من حيث الآثار السلبية لتدهور فعالية مصر. كما يقدم نهوض محمد علي في أربعينيات القرن التاسع عشر والناصرية أواسط القرن العشرين مؤشراً معاكساً. ومن هنا تقدم التحولات الجذرية في صناعة القرار المصري بعد رحيل عبد الناصر التي بلغت ذروتها

(*) هناك مداخلات على بحث د. ناصيف حتي لكل من: د. علي عتيقة، د. يحيى الجمل، د. سعد ناجي جواد، د. عدنان السيد حسين، ود. جورج جبور، وردت في سياق مداخلات كل منهم على بحث د. فؤاد مغربي (الفصل التاسع عشر).

في عقد الصلح المنفرد مع إسرائيل، العلة الأساسية لتدهور الموقف العربي خلال العقود الثلاثة السابقة. وعندما نقارن فعالية الموقف العربي في أزمة الكويت سنة ١٩٦١، بغياب الدور العربي الفاعل في أزمة الخليج الثانية سنة ١٩٩٠، ندرك الآثار السلبية المدمرة التي أحدثها التحول في صناعة القرار المصري. وتعكس الساحة المصرية في وقتنا الراهن مؤشرات وعي وحراك شعبي واعدين، وهذا يفسر الضغط الأمريكي ـ الإسرائيلي المتصاعد على مصر، والنخب المصرية الحكومية والمعارضة تواجه تحدياً سيكون لاستجابتها له ردات فعل قومية يقيناً.

٢ ـ خالد عبد المجيد

قدم البحث تشخيصاً وتحليلاً للواقع، لكن في الاستخلاصات يحصل الخلاف في الرؤيا. وهنا يبرز سؤال هل ان الوضع العربي أمام الخيارات التي حددتها الدراسة فقط وبخاصة خيار «عملية السلام»؟ أعتقد أن الأمة العربية أمامها خيارات متعددة. وليس الخيار الوحيد هو الخيار الذي حددته الولايات المتحدة وإسرائيل. وقد أثبتت التجربة الماضية منذ مدريد، أنه بالإمكان استخدام إمكاناتنا والرد على خيار «عملية السلام الراهنة». لهذا لا أعتقد أن الصفقات المنفردة ولا الصفقة الشاملة لنا مصلحة فيها وكلتاهما ضد أهداف وأماني أمتنا العربية، وتحديد الدراسة بالهروب إلى الصفقة الشاملة ليس صحيحاً في رأيي لأنه حتى الصفقة الشاملة لن تؤدي إلى الحقوق القومية.

الموضوع الآخر وهو أنه لا يوجد إدارة للإمكانيات العربية دولياً، وأتفق مع ما طرحه عدد من الاخوة في هذا المجال الذين أشاروا إلى أن العرب لم يديروا إمكاناتهم، بل هناك إدارة أمريكية للإمكانات العربية، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي والنفطي وبيع الأسلحة وغيرها.

أعتقد أن الباحثين والمفكرين والكتاب وقادة القوى والأحزاب مطالبون بتحديد خيارات أخرى غير الخيارات التي تحددها الأنظمة العربية التي تلتزم بالخيار الذي حددته الولايات المتحدة «في العملية السلمية» المطروحة. وهذا ممكن وتجربة المقاومة والمناهضة للاحتلال الصهيوني في فلسطين ولبنان مثال على ذلك.

هناك إمكانية كبيرة لاستخدام إمكاناتنا السياسية والاقتصادية والجماهيرية. ومن الممكن أن نسير باتجاه فرض وقائع جديدة وأن نمارس دوراً في الفعل المطلوب لاستنهاض الموقف القومي العربي.

٣ ـ محمود عبد الفضيل

أود أن أتوقف عند الجدل الذي ثار حول مدى صلاحية فكرة «أن العرب تعودوا تسليف إمكاناتهم للدول الأخرى»، التي وردت في بحث د. حتي. وقد أشار

الأستاذ جميل مطر في تعقيبه إلى أنه يعتقد أن ما حدث ويحدث هو «أقرب إلى عملية الرهن منه إلى عملية التسليف»!

وحقيقة الأمر أن ما حدث خلال العشرين عاماً الماضية من حيث التفريط في الأرصدة الاستراتيجية العربية، على صعيد العلاقات الدولية، لم يكن عملية «إقراض للغير»، لأن «عقد القرض» يقتضي استرداد القرض بعد مدة طالت أو قصرت، مضافاً إليه «الفوائد» المقررة. أما «عقد الرهن»، فهو لا يستوجب تنازلاً أو فقداناً للملكية، ويحصل الراهن مقابل الحصول على أصول أخرى، يوظفها «الراهن» لمواجهة حاجات ملحة أو أكثر إلحاحاً. وهكذا نرى أن ما حدث لم يكن «إقراضاً» أو «رهناً» للإمكانات والأرصدة الاستراتيجية العربية، بل «تنازلاً من دون مقابل» عن تلك الأرصدة، وبالتالي تبديداً لتلك الأرصدة «غير القابلة للاسترداد» سواء في الدائرة الآسيوية أو الأفريقية، أو في غيرها من المجالات.

ونتيجة لذلك يعيش الوطن العربي، مرحلة يمكن تسميتها مرحلة «السحب على المكشوف»، بلغة المصارف مرة أخرى، بضمان الموقع (محل الإقامة)، أو التاريخ الماضي. ولا يمكن أن تستمر «فترات السماح» هذه لمدد أطول، ولذا لا بد للعرب (على مستوى قطري، أو ثنائي، أو متعدد الأطراف) من البحث عن طرق وسبل إعادة بناء «الأرصدة الاستراتيجية» التي تبددت، والخروج من «دائرة السحب على المكشوف».

وجدير بالذكر هنا أن القدرة على استخدام «أرصدة استراتيجية» يعيد العرب بناءها، في مجال العلاقات الدولية، لا بد لها من أن تستند إلى قاعدة داخلية صلبة، ولا سيما في مجال: بناء رأس المال البشري، بناء القدرات العسكرية، حل الصراعات العربية ـ العربية، وبناء لحمة التضامن العربية، لأنه من دون تلك القاعدة الداخلية «الصلبة»، يصعب استخدام أية أسلحة أو أرصدة استراتيجية متاحة في المستقبل للعرب. ولعل خير نموذج لذلك تآكل القدرة على توظيف سلاحي «النفط والمال» في الساحة الدولية.

٤ ـ ناصيف حتي (يرد)

أبدأ بما أثاره د. محمد زكريا إسماعيل: عندما أشرت إلى العلاقة بين قومية النظام وجغرافيته وتحول النظام إلى منطق جغرافي شديد، فالمقصود بذلك إسقاط الخصوصية القومية من العلاقات أو التفاعلات العربية ـ العربية، وبالتالي لا يعود في إطار النظام العربي مجال للحديث عن شرطية تناقض أو عدم تناقض المنطق الجغرافي الشديد مع المنطق القومي. وبالطبع عندما أقصد استمرار المنطق القومي إلى جانب

الوطني فلا أدعي أو أدعو إلى إلغاء الوطني الذي هو معطى قائم، بل إلى إحداث تكامل بين الاثنين. فسقوط «القومي» يضعف العامل الجامع والمقيد والضابط لاحتمال انفجار خلافات عربية ـ عربية، بشكل مفتوح، وهذا ما هو حاصل مع الجغرافية الشديدة.

يشير د. اسماعيل إلى عدم توازن عند الحديث عن الإمكانات الدولية والإمكانات العربية، وأنا أقصد بالطبع عدم التوازن هذا لأنه يمثل واقع الاحتمالات الفاعلة والمتحركة أو الموظفة عربياً، وهي بالطبع شبه معدومة لكنني لا أنفي احتمال قيامها، وبالفعل فلقد أشرت إلى المثال الذي ذكره د. إسماعيل حول الجاليات العربية في نهاية بحثي وتحت العنوان الخاص بتوظيف الإمكانات العربية.

كذلك يشير د. إسماعيل إلى التنسيق العربي في المفاوضات، وهو بالفعل كان قائماً بمستوى مطلوب قبل التوصل إلى إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) الفلسطيني ـ الإسرائيلي وسقط بعد ذلك مع سقوط آلية دول الطوق، ولا أرى كيف يشير إلى وجود التنسيق بعد ذلك.

هنالك مسألة نسبية في ما يتعلق بالتفاؤل بوجود دور القاطرة العربية أو كما يعترف د. إسماعيل بداية بهذا الدور، وأنا أزعم كما تدل الملفات العربية الشائكة كافة على أن هذا الدور غير قائم إلا في لحظات معينة وأمام تفجر أزمات خطيرة.

كما يختلف معي في قولي ان الحوار العربي ـ الأوروبي كان سيتوقف في المضمون حتى لو لم يتوقف بسبب «الفيتو» الأوروبي، ويرى أنني كمن يحمّل مسؤولية التوقف للعرب. وهناك التباس بين نقطتين مختلفتين كلياً: **الأولى** ان الحوار توقف بسبب الفيتو، وهذا موقف اعتز به لأنه لا يمكن السماح للاتحاد الأوروبي بفرض شروط على جامعة الدول العربية، ولكن من جهة أخرى افترضت أنه لو لم تكن هذه المشكلة قائمة، لما كان بأي حال من الممكن المضي في حوار جدي لغياب الأجندة العربية على المستوى الفعلي والعملي وليس على مستوى العموميات والمواقف المبدئية. وهو موقف نقدي بالطبع يقول بضرورة بلورة حوار عربي ـ عربي قبل الحوار الأوروبي ـ العربي أو حتى التعاون العربي ـ الأفريقي لنعيد تحديد أولوياتنا وتوطين قدراتنا، إذ من دون ذلك يبقى الحوار في مجال العموميات وهو غير متوازن، ولا أرى في كلامي أي تحميل للعرب تبعة إفشال حوار أو تعاون مع الغير، ففي غياب الأجندة السياسية والاقتصادية والثقافية العربية وغيرها لا يمكن بالفعل التحدث مع الآخرين بصوت واحد.

لا أرى اختلافاً مع ما أثاره د. اسماعيل حول الحوار الاستراتيجي العربي ـ

الصيني، وهي مبادرة صينية أساساً تدل على اهتمام الصين بتوثيق العلاقات العربية، لكنني مجدداً لغياب الأجندة العربية وبكل موضوعية وقد تكون قاسية على الذات، قلت ان ذلك يتطلب أكثر من توفر نيات طيبة.

يتحدث د. إسماعيل عن سوريا ولبنان وشروطهما لإدارة المفاوضات في إطار تعليقه على ما ذكرته عن المناخ العربي الذي يرى دور الموازن في الدور الأمريكي، وهذا لا ينفي ذلك، فأنا لم أدع أن كل الأطراف العربية تراهن بالمطلق أو بالدرجة ذاتها على دور الموازن، ولكنني عندما أتحدث عن مناخ عام فهو مناخ أكثري ولا يلغي وجود تمايزات عند بعض الأطراف الرئيسية في عملية المفاوضات.

أما الأستاذ جميل مطر فقد أثار نقاطاً هامة جداً، منها قضية تتعلق بمفهوم التسليف الذي أشرت إليه، وهو فضّل كلمة رهن الإمكانات، وأنا قصدت بالتسليف العطاء من دون مقابل آني ومباشر وهو عطاء مبني على التمني بأن يتم «الدفع» لاحقاً فاقتضى الإيضاح.

كذلك أثيرت قضية دور الجامعة العربية في غياب دور للدول العربية، وأود أن أذكر دائماً أن الجامعة مثلها مثل المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، هي ليست منظمة تمتلك إرادة فوق وطنية (Supranational)، وهي بالتالي مرآة والمرآة لا تكذب للحالة العربية أو حالة العلاقات العربية ـ العربية السائدة في لحظة معينة في المطلق أو تجاه قضية محددة. فالتوافق العربي يقوي الجامعة وغيابه يشل قدراتها.

أخيراً أؤيد تغيير العنوان إلى: هل هنالك إدارة عربية؟ كبديل من العنوان الذي أعطي من المنظمين للندوة لبحثي وهو «الإدارة العربية للإمكانات الدولية».

الفصل الحادي والعشرون

الإدارة الإسرائيلية للإمكانات الدولية

نصير عاروري

يهدف هذا البحث إلى استعراض إدارة إسرائيل لإمكاناتها الدولية، ووضع تصورات مستقبلية لمصادر هذه الإمكانات وتطورها واحتمالات نموها أو تقلصها، وأثر هذا في كفاءة اسرائيل في إدارة صراعها مع العرب وتحقيق أهدافها.

وبما أن المصدر الرئيسي لهذه الإمكانات خلال نصف القرن الماضي كان ولا يزال الدعم الأمريكي، فإن هذا البحث سيعنى بتحليل لعلاقة اسرائيل مع الولايات المتحدة آخذاً بعين الاعتبار كيفية استغلال تلك العلاقة من قبل إسرائيل في إدارة إمكاناتها الدولية وتطويرها. وبما أن اتفاق أوسلو مهد لإزالة العزلة التي كانت تجبر إسرائيل على الاعتماد غير الطبيعي على الولايات المتحدة، فسيتعرض البحث لدراسة وتحليل أية إمكانات جديدة ربما أفرزتها «عملية السلام». والسؤال المهم يتعلق بمدى ارتباط نمو الإمكانات الدولية لإسرائيل بنجاح «عملية السلام». فهل تتطور وتنمو هذه الإمكانات في ظروف سياسية تهيمن من خلالها البراغماتية العمالية، وهل تتقلص الإمكانات في عهد الليكود؟ هل فتحت أوسلو الطريق أمام إسرائيل، بغض النظر عن حزبها الحاكم، لإيجاد إمكانات دولية أخرى لا ترتبط بالضرورة بالولايات المتحدة، ولكنها ترتبط بدول أخرى فاعلة في النظام الدولي أو بنشوء علاقات تجارية من نوع جديد؟ وهل ستتمكن إسرائيل من الاستمرار، بالدرجة نفسها، بتسخير القوى اليهودية في «الشتات» وفي المجتمع الأمريكي لتعزيز مواقفها في الصراع مع العرب، وبالتالي لتحقيق أهدافها؟ وهل ستتمكن من الحفاظ على تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة؟ وأخيراً ما هو دور العرب في تقليص التأييد الأمريكي شبه المطلق لإسرائيل، وبالتالي الحد من إمكاناتها الدولية؟

أولاً: الساحة الأمريكية

يعتبر مؤتمر بلتيمور عام ١٩٤٢ منعطفاً جديداً بالنسبة للحركة الصهيونية العالمية، ومن بعدها إسرائيل، إذ كان ذلك بمثابة نقل مركز الثقل من بريطانيا إلى الولايات المتحدة[١]. وأصبحت إسرائيل تعتبر الولايات المتحدة مركزاً استراتيجياً رئيسياً لها وللحركة الصهيونية العالمية.

وعلى الرغم من أن إسرائيل دولة صغيرة بدأت وجودها في عزلة دبلوماسية شبه شاملة وفي ضيق اقتصادي جعلها تستجدي الولايات المتحدة ودولاً أخرى، إلا أنها كانت ولا تزال تلعب الدور الرئيسي والمبادر في تحديد علاقتها مع الولايات المتحدة التي تعتبر أقوى دولة في النصف الثاني من هذا القرن. فالقادة الإسرائيليون وحلفاؤهم في الحركة الصهيونية كانوا دائماً يحددون أهدافهم الاستراتيجية ويناقشون السياسات المختلفة التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف. وإذا ألقينا نظرة تاريخية سريعة على تطور العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية لتبين لنا أن زمام المبادرة في تحديد تلك العلاقات وتأطيرها كثيراً ما كان يأتي من تل أبيب. فتطور العلاقة الإسرائيلية ـ الأمريكية من علاقة خاصة ومتميزة (أثناء رئاسة نيكسون وكارتر)، كانت قد أدت إلى اعتماد إسرائيل «وكيلاً» للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، إلى «شريك» ثم «حليف استراتيجي» أثناء رئاسة ريغان[٢]. وأدى ذلك التطور إلى قفزة نوعية في الإمكانات الإسرائيلية بعد أن أصبحت إسرائيل تتمتع بامتيازات شبيهة بامتيازات الدول الأعضاء في حلف ناتو. وأصبحت قيمة إسرائيل الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة تفوق اهتمام الأخيرة في مسألة تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي.

وبينما كانت إدارات أمريكية متتالية تحاول بين حين وآخر أن تفصل بين مصالح أمريكا الحيوية كدولة عظمى ومصالح إسرائيل، إلا أن إسرائيل كانت تجدد إمكاناتها داخل المجتمع الأمريكي وخارجه لترجيح كفة مصالحهما المشتركة، بل مصالحها هي، إذا تطلب الأمر. ولا شك في أنّ الولايات المتحدة لم تتقلّد دور الوسيط الأول ثم «حمامة السلام» الوحيدة في المنطقة، على الرغم من اجتماع دولي معارض لذلك الدور خلال السبعينيات والثمانينيات، دون قرارات إسرائيلية تراكمية، الأمر الذي يجعل

---

(١) عقد مؤتمر بلتيمور الصهيوني في فندق بلتيمور بمدينة نيويورك وأعلن به أن هدف الحركة الصهيونية هو إنشاء دولة يهودية (كومنولث) في جميع أرجاء فلسطين. وكان ذلك يعتبر قفزة نوعية منذ عام ١٩١٧ حينما كان هدف وعد بلفور إنشاء وطن قومي لليهود في جزء من فلسطين. وبعد عامين (١٩٤٤) أصدر الكونغرس الأمريكي قراراً يؤيد بيان بلتيمور.

(٢) للتوسع في هذا الموضوع، انظر: Naseer H. Aruri, *The Obstruction of Peace: The United States, Israel and the Palestinians* (Monroe, ME: Common Courage Press, 1995), chaps. 4-5.

واشنطن مدينة لإسرائيل. فالزخم الاستراتيجي الذي تمتعت به واشنطن في النصف الثاني من هذا القرن في منطقة الشرق الأوسط لم يتبلور من خلال الإمكانات الدولية للولايات المتحدة فقط، بل كان أيضاً حصيلة العمل الإسرائيلي الدؤوب بأشكال مباشرة وغير مباشرة.

وفي نهاية المطاف، تمكنت إسرائيل من فرض مشروعها الصهيوني، مدعوماً من الليكود والعمل، على إدارة جورج بوش، على الرغم من الخلافات الحادة بينهما حول تعريف اصطلاح «مناطق محتلة» والعلاقة بين المستوطنات وفرص السلام. فما هو الدور الذي لعبته اسرائيل من خلال حلفائها داخل المجتمع الأمريكي لتأمين الانصياع الرسمي التام لرغباتها ورغبات الحركة الصهيونية؟ وماذا كان دور أعضاء الكونغرس اليمينيين والصهاينة وأدوار المؤسسات مثيلة مؤسسة سياسة الشرق الأدنى، والمعهد الأمريكي للسلام، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى؟ وأدوار اليهود الذين تقلّدوا مناصب حساسة في الخارجية مثل دنيس روس وريتشارد هاس وآرون ديفيد ميلر وغيرهم من الذين دفعوا جيمس بيكر في الطريق الذي أدى إلى مدريد وبعدها، ثم إلى رضوخ كلينتون إلى رغبات اسرائيل من دون أي نقد؟

فإلى أي حد تستطيع إسرائيل وحلفاؤها داخل الساحة الأمريكية التأثير في ثوابت السياسة الأمريكية؟ فعلى الرغم من التناسق بين الجهتين كان من الملاحظ أن أزمات سياسة طرأت بين «اللوبي» الصهيوني وريغان، ثم بين اللوبي وبوش، وكانت تلك المعارك تدور حول ما تعتبره واشنطن مصالح حيوية لدولة عظمى لا يجوز حتى للشريك أو الحليف الاستراتيجي المساس بها[٣]. الظاهرة الجديدة منذ تقلد كلينتون الحكم أن ثوابت السياسة الأمريكية لم تعد تتناقض كثيراً مع أي من السياسات أو الأساليب الإسرائيلية.

---

(٣) للتوسع في دراسة الدور الذي قامت به إسرائيل في استراتيجية أمريكا العالمية في الثمانينيات، انظر: Noam Chomsky, *The Fateful Triangle: The United States, Israel, and the Palestinians* (Boston, MA: South End Press, 1983); Jane Hunter, *Israeli Foreign Policy: South Africa and Central America* (Boston, MA: South End Press, 1987); Naseer H. Aruri and John J. Carroll, «The Anti-Terrorist Crusade,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 9, no. 2 (Spring 1987), pp. 173-187; Israël Shahak, *Israel's Global Role: Weapons for Repression*, with an introduction by Noam Chomsky, AAUG Special Report; no. 4 (Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1982), and Milton Jamail and Margo Gutierrez, *It's No Secret: Israel's Military Involvement in Central America*, AAUG Monograph Series; no. 20 (Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1986).

إن ما حصل اعتباراً من عام ١٩٩٢ هو تحوّل اللوبي الصهيوني من فئة ضغط إلى فئة تنظير، ثم إلى صانع قرار، فالمراكز الحساسة جميعها الآن في نطاق السياسة الخارجية، سواء في البيت الأبيض أو وزارة الخارجية،أو حتى لجان مجلسي النواب والشيوخ، يسيطر عليها رجال إسرائيل، سواء كانوا من الجالية اليهودية الأمريكية أو من اليمين الجمهوري أو اليمين المسيحي المتطرف، أمثال جيسي هيلمز وغيره[٤].

ثانياً: اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة

١ ـ الإعلام والثقافة

لعله من الضروري أن لا نحصر مفهوم اللوبي اليهودي في المنظمات التي تمارس الضغط على الكونغرس وعلى السلطة التنفيذية. فاللوبي اليهودي هو أوسع من ذلك بكثير، إذ انه شمل قطاعاً من الصحافة القومية والصحافة اليهودية وكبار المعلقين الصحفيين وأقطاب هوليوود والعلماء، ومنهم الحاصلون على جائزة نوبل والأكاديميون، ومستودعات الأفكار والشخصيات اليهودية وغير اليهودية التي تؤازر إسرائيل وكتل الكونغرس، إلى جانب المؤسسات العديدة التي تضغط لصالح إسرائيل، وأحياناً بتوجيه منها[٥].

والأمثلة على ذلك كثيرة، نذكر منها صحيفة نيويورك تايمز، وواشنطن بوست

---

(٤) للإسهاب في هذا الموضوع، انظر: Avinoam Bar-Yosef, «The Jews Who Run Clinton's Court,» *Ma'ariv*, 2/9/1997.

(٥) لمزيد من المعلومات عن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، انظر:

Edward Tivnan, *The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy* (New York: Simon and Schuster, 1987); Special Correspondent, «AIPAC's 28th Annual Policy Conference: In the Lion's Den,» *Palestine Human Rights Newsletter* (June-July 1987), pp. 6-7; Neil Lewis, «Jewish Legislators Dine with Shultz,» *New York Times*, 23/7/1987; Charles Babcock, «The U.S. and Israel Are Closer Than Ever,» *Washington Post* (National Weekly Edition) (18 August 1987); David Shipler, «On Middle East Policy: A Major Influence,» *New York Times*, 6/7/1987; Robert Pear and Richard Berke, «Pro-Israel Group Exerts Quite Might as It Rallies Supporters in Congress,» *New York Times*, 7/7/1987; Richard Strauss, «Super-Lobby in Washington: Reagan and Co.,» *Washington Post*, 27/4/1986; Steven Erlanger: «Jewish Lobby Wields Influence, Instills Fear,» *New York Times*, 26/4/1998; «Top Israel Lobby May Have to Disclose Source of Finding,» *New York Times*, 10/12/1996, and «Court Again Casts Doubt on Status of Israeli Lobby,» *New York Times*, 10/12/1996, and

سمير كرم، «إتقان معادلة المعرفة والسلطة: اللوبي اليهودي في أميركا... بين التجانس والتناقض،» الحوار (واشنطن) (آذار/مارس ١٩٩٨).

التي تملكها عائلات يهودية. وبالإضافة إلى مراسلي هذه الصحف في الشرق الأوسط الذين هم غالباً يهود، هناك قائمة طويلة من المعلقين الصحفيين في الصحف الرئيسية ووكالات الأنباء ومحطات التلفزيون والمجلات الأسبوعية الذين يكتبون بشكل منتظم مقالات مؤيدة لسياسات إسرائيل. صحيفة **نيويورك تايمز**، على سبيل المثال تعزز مواقف الليكود من خلال مقالات أ. م. روزنثال (A. M. Rosenthal) ووليام سافاير (William Safire)، وتدعم مواقف حزب العمل الإسرائيلي ووزارة الخارجية الأمريكية من خلال مقالات توماس فريدمان (Thomas Friedman). والأمر كذلك في صحيفة **بوسطن غلوب** *(Boston Globe)*، حيث يمثل المعلق جف جاكوبي (Jeff Jacoby) وجهة النظر الليكودية، وغيره الكثيرون في مختلف الصحف الأمريكية. وجدير الذكر أن هؤلاء المعلقين يتعاقدون مع العديد من الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية التي تنشر مقالاتهم بشكل متواصل، وبذلك ينشر مقال سافاير (Safire)، على سبيل المثال، ليس في صحيفة **نيويورك تايمز**، بل في أكثر من مئة صحيفة في ربوع الولايات المتحدة وكندا وفي صحف عالمية أخرى.

وهناك برامج رئيسية على محطات التلفزيون والراديو القومية يقدمها صحفيون يهود مثل (ABC Night Line) الذي يقدمه تد كوبل (Ted Koppel) منذ سنوات عديدة. وهناك البرنامج العالمي (Larry King Live) الذي تبثه الـ «C.N.N.» في معظم أنحاء العالم، ولاري كنغ يهودي ذو ميول ليكودية، وبرنامج «٢٠/ ٢٠» (20/ 20) الذي تقدمه الصهيونية العريقة باربرا والترز (Barbara Walters) وبرنامج «60 Minutes» الذي يقدمه مايك والس، اليهودي «المعتدل». ناهيك عن الصحفيين المزدوجي الجنسية أمثال وولف بليتزر (Wolf Blitzer) مراسل الـ «C.N.N.» في البيت الأبيض الذي كان يعمل مراسلاً لصحيفة **جيروزاليم بوست** *(Jerusalem Post)* الإسرائيلية، وغيرهم. ثم إن الكثير من محرري هذه البرامج وغيرها وأصحاب القرار حول ما ينشر ومن يدعى إلى المشاركة في البرامج السياسية هم من اليهود ذوي الآراء المؤيدة لإسرائيل.

هناك أيضاً الداينوسورات الإعلامية مثل امبراطورية روبرت مرداخ (Rupert Murdoch) الاسترالي الجنسية وشركة «Newhouse» ووكالة أبناء بلومبرغ (Bloomberg News) التي تتخصص في الشؤون المالية، والتي يرأسها ميشال بلومبرغ (Michael Bloomberg)، ومجلة *«US News & World Report»* التي يملكها العقاري الكبير المؤيد لجماعة الليكود مورتمر زوكرمن (Mortimer Zucherman)، ومجلة **نيو ريببليك** *(New Republic)* التي يحررها مارتن بيرتز، الصديق الحميم لألبرت غور نائب رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة. ونذكر أيضاً الصحفي اليميني تشارلز كروسمر (Charles Krauthemer)، وهو جزء من مجموعة تتخصص في بث الدعاية

ضد العرب والحضارة الإسلامية تشمل أمثال جودث ميلر (Judith Miller) من نيويورك تايمز، والبروفسور دانييل بايبس (Daniel Pipes) وستيف إمرسون (Steve Emerson) مؤلف كتاب إرهابي *(Terrorist)*. ومما يجلب الانتباه أن مراجعة لهذا الكتاب في نيويورك تايمز(٦) ذكرت ما يلي:

«هذا الكتاب مليء بالأخطاء الحقائقية... التي تدل على جهل في أمور الشرق الأوسط وتحامل شديد ضد العرب والفلسطينيين».

أما دانييل بايبس (Daniel Pipes) الاستاذ المختص في شؤون الشرق الأوسط في جامعة بنسلفانيا الذي يحرر المجلة الدورية *«Middle East Quarterly»* فكان قد سارع باتهام العرب على أثر انفجار أوكلاهوما الشهير في (١٩٩٥/٤/٢٠)، إذ قال لصحيفة *«U.S.A. Today»*: «يتصدى الغرب إلى هجوم... ويحتاج الناس أن يعرفوا أن هذه هي البداية، فالأصوليون يتقدمون بسرعة مفاجئة ولا يخفون أننا الهدف».

ولم يكن إمرسون أقل تحاملاً عندما قال ما يلي على برنامج قدمته الـ «C.B.S.» بعد الانفجار: «لقد نفذت هذه العملية بهدف الإطاحة بكثير من الأرواح، وذلك يشكل ميزة شرق أوسطية».

وعلى رغم كل ذلك، فهؤلاء هم الذين يدعون من قبل لجان الكونغرس لتقديم الشهادات والحقائق التي تعتبر دعامة في صنع القرارات السياسية. وعلى سبيل المثال دعت إحدى لجان مجلس الشيوخ المختصة في شؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا كل من إمرسون، وبايبس، وروبرت ساتلوف (Robert Satloff)، المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وهنري سيغمن، رئيس الكونغرس اليهودي الأمريكي، للإدلاء بالشهادات أمام اللجنة، بتاريخ ١٩٩٨/٣/١١، ولم تشعر اللجنة بالحاجة لدعوة آخرين معروفين بالموضوعية أو الحياد.

واللوبي اليهودي يشمل أيضاً كبار ممثلي هوليوود من اليهود وغير اليهود، ناهيك عن الشركات المنتجة للأفلام التي يملكها يهود أمريكيون أو حتى إسرائيليون. وكان برنامج الاحتفال بعيد إسرائيل الخمسيني ١٩٩٨/٤/١٥ عبر قنوات C.B.S. يشكل نموذجاً بارزاً للدعاية الإسرائيلية من خلال ممثلين يتمتعون بشعبية واسعة في عالم السينما. وعلى طيلة ساعتين شاهد ملايين من الأمريكيين برنامج «إلى الحياة: أمريكا تحتفل بالعيد الخمسيني لإسرائيل» الذي قدمه اثنان من أشهر ممثلي هوليوود من غير اليهود، وهم مايكل دوغلاس (Michael Douglas) وكفن كوستنر (Kevin

(٦) *New York Times*, 19/5/1991.

(Costner)، وشارك فيه كل من أرنولد شوارزنغر (Arnold Schwarzenegger)، وونونا رايدر (Winona Ryder)، ودستن هوفمان (Dustin Hoffmann)، والمخرج اليهودي الشهير ستيفن سبيلبرغ (Steven Spielberg) الذي اقترن اسمه بفيلم «قائمة سندلر» (Schindler's List) عن المحرقة النازية، وهاري كونك (Harry Conick)، وفران درشر (Fran Drescher)، وسد سيزر (Cide Caesar) والمغني الأسود الشهير ستيفي وندر (Stevie Wonder).

ولا شك في أن ذلك البرنامج كان قد أعطى فرصة للرئيس كلينتون أن يؤكد الولاء لإسرائيل التي «حولت الصحراء إلى جنة» على حد قوله.

وجدير بالذكر أن احتفالات العيد الخمسيني لإسرائيل كانت فريدة من نوعها، إذ شملت ندوات وأمسيات ومعارض للإنجازات الإسرائيلية في حقول التقانة والزراعة والعمران والفنون والآداب في العديد من الأماكن العامة مثل الجامعات، وقاعات البلديات والمطارات والمكتبات العامة على مدى القارة بأكملها. وفي الوقت نفسه فإن معظم الجهود التي بذلها الفلسطينيون وأنصارهم لإبراز جرائم إسرائيل ولما حل بالفلسطينيين من تشرد وتعذيب واستلاب ذهبت سدى أمام الضغوطات الهائلة لإخمادها وإبطالها كجهود معادية للسامية.

واللوبي يشمل أيضاً الكثير من الشخصيات المرموقة التي تسمح لها وسائل الإعلام بالظهور المطرد على صفحاتها الرئيسية وعلى شاشات التلفزيون، أمثال هنري كيسنجر، وباربرا سترايسند (Barbara Streissand)، وألن ديرشويتز (Alan Dershowitz)، وعمدة نيويورك رودي جلياني (Rudy Guiliani)، والممثلة ووبي غولدبيرغ (Whoopie Goldberg)، والبليونير جورج سوروس (George Soros)، وإدغار برونغمان رئيس الكونغرس اليهودي العالمي ومالك شركة سيغرم (Seagram) التي تشتري شركة بعد أخرى، وعمدة نيويورك السابق ادوارد كوتش (Edward Koch) وغيرهم كثيرون، سواء من اليهود وغير اليهود.

ومن أبرز الأمثلة التي تدل على وجود فئات غير يهودية في اللوبي الصهيوني، التحالف الاستراتيجي بين عناصر الجناح اليميني المسيحي في الولايات المتحدة وأقرانهم الإسرائيليين الذي بدأ في نمو مطرد منذ أواسط الثمانينيات. وينعكس هذا في مدى سيطرة القوى السياسية الناشطة في هذا الجناح على الكثيرين من صانعي القرار في الأوساط اليمينية للحزب الجمهوري. ولا شك في أن انتخابات الكونغرس الثلاثة الأخيرة قد أسفرت عن نجاح بالغ لمرشحي اليمين من الحزب الجمهوري. ويتقلد الآن الكثير من هؤلاء مراكز قوية في الحزب وفي لجان الكونغرس الرئيسية، الأمر الذي يعزز من نفوذ اللوبي المحصن تقليدياً بدعم الحزب الديمقراطي. ومن هنا

تصبح علاقة إسرائيل الاستراتيجية بالولايات المتحدة متميزة وثابتة، بغض النظر عن الحزب الأمريكي الحاكم، سواء في البيت الأبيض أو في الكونغرس، وبغض النظر أيضاً عن الفئة السياسية التي تحكم إسرائيل.

٢ ـ المنظمات الصهيونية

وفضلاً عن هذا، فإن هناك المنظمات الصهيونية التي أسست من أجل الضغط والتي يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ ـ المنظمات اليهودية التقليدية التي تم تأسيسها في النصف الأول من القرن العشرين قبل تكوين الدولة الصهيونية في فلسطين. وتشمل هذه منظمات مثل المنظمة الصهيونية العالمية (WZO)، واللجنة اليهودية الأمريكية (A.J.C.)، والكونغرس اليهودي الأمريكي (A.J.C.)، وعصبة مكافحة التشهير (Anti-Defamation League)، ومجلس الاتحادات اليهودية (Council of Jewish Federations) وغيرها. وكان القاسم المشترك لتلك المنظمات هو أهدافها الاجتماعية والثقافية والسياسية في مجال خدمة الجالية اليهودية الأمريكية. إلا أن ظهور دولة إسرائيل كان قد حولها إلى منظمات لمساندة إسرائيل من خلال الضغط على صانعي القرارات وتعبئة الرأي العام.

ب ـ المنظمات التقليدية بدورها الجديد إضافة إلى منظمات أخرى تكونت بعد قيام دولة إسرائيل مثل منظمة سندات دولة إسرائيل (State of Israel Bonds) و«النداء اليهودي الموحّد» (United Jewish Appeal) التي تجمع الأموال لصرفها على مختلف المشاريع داخل إسرائيل، ثم تلا ذلك تأسيس «لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية ـ الأمريكية» (American-Israeli Public Affairs Committee) المختصرة بـ أيباك (AIPAC) في عام ١٩٥١، وأصبحت هذه المؤسسة مركز الثقل في الحركة الصهيونية داخل الولايات المتحدة ومركز العمليات السياسية سواء كانت تتعلق بالانتخابات أو المعارك في الكونغرس حول سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بما في ذلك صفقات الأسلحة لمختلف البلدان في المنطقة. وعلى الرغم من أن منظمة أيباك يطلق عليها اسم اللوبي، وكانت مجلة فورتشون *(Fortune)* قد وضعتها مؤخراً في المرتبة الثانية، بعد المؤسسة الأمريكية للأشخاص المتقاعدين (American Association of Retired Persons)، فإنها لا تخضع للقوانين التي يخضع لها كل لوبي آخر، أي أنها ليست مسجلة لدى وزارة العدل الأمريكية بصفة «عميل لجهة أجنبية». وتتألف عضويتها من أكثر من ٥٥ ألف شخص، ولها ميزانية معلنة تقدر بحوالى ١٤,٢ مليون دولار. يعمل في المنظمة ١١٥ موظفاً دائماً، بالإضافة إلى المتطوعين، ولها ثمانية مكاتب فرعية في جهات مختلفة من الولايات المتحدة، إضافة إلى مكتبها الرئيسي في

واشنطن. ولها وجود في أكثر من مائتي جامعة، حيث تركز على أهمية دمج التلاميذ في نشاطاتها العديدة[٧].

إن علاقة أيباك بالحكومة الإسرائيلية، سواء أكانت عمالية أم ليكودية، علاقة وطيدة على رغم الخلافات مع إسحق رابين في مطلع التسعينيات، وكذلك علاقاتها مع الأحزاب الأمريكية والكونغرس. وعلى سبيل المثال، فإن الشخص الثاني في السفارة الإسرائيلية الآن لني بن ديفيد (Lenny Ben-David)، كان قد عمل في أيباك لمدة ٢٥ عاماً قبل أن تركها في آذار/مارس عام ١٩٩٧، وحصل على الجنسية الإسرائيلية. وهناك أيضاً ستيفن روزن (Stephen Rosen) مدير شؤون السياسة الخارجية في أيباك والاستاذ السابق في جامعة استراليا القومية، حيث كان يشرف على أطروحة الدكتوراه التي كان يعدها مارتن إنديك (Indyk) الذي يشغل الآن منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، وقبل ذلك سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل. ولقد قام روزن (Rosen) نفسه بتدريب كل من إنديك ودنيس روس (Dennis Ross)، وكان قد حث إنديك على أن يأخذ إجازة دراسية من جامعة ماكواري (Maquarie) في مدينة سدني، استراليا، من أجل العمل في منظمة أيباك.

ومن دلائل نفوذ أيباك في الأحزاب السياسية الأمريكية، نرى أن رئيسها السابق ستيف غروسمان (Steve Grossman) يتقلد الآن رئاسة اللجنة القومية للحزب الديمقراطي، بينما يشغل مل سمبلر (Mel Sembler)، أحد أقطابها سابقاً، منصب المدير المالي للجنة القومية للحزب الجمهوري. أما آرن كرستنسون (Arn Christenson) المسؤول عن التشريع سابقاً في أيباك فهو مدير أعمال رئيس مجلس النواب الأمريكي نوت غنغرتش.

وكانت أيباك تقود معارك إسرائيل مع كل من الرؤساء كارتر عام ١٩٧٧ بشأن المؤتمر الدولي ومشاركة الاتحاد السوفياتي فيه، وريغان بشأن طائرات الأواكس، ثم بوش في مسألة القروض، والآن كلينتون، بعد عراكه مع نتنياهو. ومن الواضح أن منظمة أيباك هي التي دفعت ٨١ عضواً في مجلس الشيوخ إلى توقيع رسالة إلى الرئيس كلينتون تحثه على عدم تحميل نتنياهو مسؤولية الشلل الدبلوماسي بسبب رفضه الاقتراح الأمريكي الذي يطلب إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في ١٣ بالمئة من أراضي الضفة الغربية. ولا شك في أن التلميح بذلك من قبل مساعدي كلينتون كان كفيلاً بحملة شديدة اللهجة ضد الرئيس ووزيرة خارجيته اليهودية مادلين أولبرايت. وقد أثبتت أيباك أن نفوذها في الكونغرس الأمريكي هو أقوى فعلاً من نفوذ الرئيس كلينتون.

---

(٧) انظر: Erlanger, «Jewish Lobby Wields Influence, Instills Fear».

ففي مؤتمر أيباك السنوي تهافت أعضاء الكونغرس على الكلام الذي كان في الغالب مؤيداً لموقف إسرائيل المتعنت. اتهم نوت غنغرتش الوزيرة أولبرايت بأنها «عميلة» أو ربما «وكيلة» (Agent) للفلسطينيين، ثم قال متهكماً إن دور الولايات المتحدة شبيه بالوضع، حيث يقوم دبلوماسي إسرائيلي ويؤكد للأمريكيين أن إسرائيل تستطيع الدفاع عن تكساس بشكل أفضل وأن إسرائيل قد قررت كيف يمكن تغيير الحدود الأمريكية - الكندية لأنها تحسن ذلك أكثر من الولايات المتحدة[٨]. وعزز رئيس الأقلية في مجلس الشيوخ توم داشل (Tom Daschle) موقف نتنياهو. كما قال دك جبهارت (Dick Gephardt) زعيم الأقلية في مجلس النواب: «الأصدقاء لا يقدمون إنذارات ولا يحاولون الإملاء...»، كما أن ترنت لوت (Trent Lott) زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ وعد الحضور بالتصويت على عقوبات ضد روسيا بسبب بيع التقانة (التكنولوجيا) النووية إلى إيران. ولا شك في أن حضور نائب الرئيس ألبرت غور (Ghore) ذلك الحفل كان كفيلاً في إضعاف موقف الإدارة أمام ذلك الطوفان. وكان الصحفي الإسرائيلي نعوم بارنيا (Nahum Barnea) قد كتب في صحيفة **يديعوت أحرونوت** أن «آل غور... غارق إلى رقبته بالنقود التي تبرع بها اليهود لدعم حملته الانتخابية»[٩].

وإذا كان بوسع منظمة أيباك استقطاب ٨١ عضواً يشكلون أكثر من ٧٥ بالمئة من أعضاء مجلس الشيوخ وما يزيد على ٥٠ بالمئة من أعضاء مجلس النواب، فهذا يدل على أن نتنياهو يتمتع بنفوذ سياسي في الولايات المتحدة يفوق نفوذه في إسرائيل نفسها. وبعد أن تمرد نتنياهو على كلينتون ورفض مقابلته في واشنطن في أيار/مايو ١٩٩٨ بحجة انشغاله (في مقابلات مع قادة اليهود الأمريكان وزعماء اليمين الديني) كتبت صحيفة **وول ستريت جورنال**[١٠] عن حملة تليفونية قام بها البيت الأبيض لتطييب خواطر القادة اليهود في أمريكا، وللتأكيد لهم أن اقتراح إدارة كلينتون بأن يشمل إعادة الانتشار ١٣ بالمئة من الضفة الغربية لا يعني أن الإدارة تعادي إسرائيل. كما أكد الصحفي الإسرائيلي المعروف أكيفا إلدار (Akiva Eldar) في صحيفة **هآرتس**، ذلك حينما كتب ما يلي:

«يروي أعضاء منظمة أيباك بكل فخر قصة الرئيس كلينتون حينما ذهب من دون دعوة إلى حفلة يهودية للبحث عن أستر كيرتز (Esther Kurtz) التي ترأس دائرة في أيباك تتعلق بأعضاء الكونغرس. ثم بدأ الرئيس يقنعها بأن قرار الـ ١٣ بالمئة لا

---

(٨) Tom Raum, «Gingrich Says Albright Out of Touch,» Associated Press, 19/5/1998.

(٩) *Ydiot Aharonot*, 8/5/1998.

(١٠) *Wall Street Journal*, 8/5/1998.

يضعه في قائمة أعداء إسرائيل»[11].

وعلى الرغم من أن أيباك هي أداة إسرائيلية ورصيد قوي لإمكانات إسرائيل الدولية، إلا أنه جدير بالذكر أن أيباك بدأت تتصرف وكأنها مستقلة عن إسرائيل وقادتها سواء من الليكود أو العمل، إلى درجة أن يوسي بيلين (Yossi Beilin)، مساعد وزير الخارجية السابق، اشترى صفحة كاملة يوم افتتاح مؤتمر أيباك السنوي في أيار/مايو ١٩٩٨ لنشر «رسالة مفتوحة إلى أيباك» يتوسل إليهم بالتوقف عن انحدارهم إلى اليمين والرجوع إلى مواقفهم التقليدية. وموقف بيلين ينطبق أيضاً على منظمات يهودية أمريكية مثل اللجنة الأمريكية اليهودية (A.J.C.) وعصبة مكافحة التشهير (A.D.L.) وغيرها[12]. وكتب الصحفي إلدار (Eldar) تقريراً يعبر عن مدى استقلال أيباك، قال فيها أن بيلين كان قد اكتشف مرة حال وصوله إلى واشنطن في زيارة رسمية أن أيباك قد أقنعت مجموعة من أعضاء الكونغرس بأن يصوتوا لمشروع قانون يجبر الولايات المتحدة على سحب عضويتها من أية هيئة دولية كانت قد أسقطت عضوية إسرائيل أو رفضت طلب عضويتها. وأقسم بيلين أن أحداً لم يسأل الحكومة الإسرائيلية عما إذا كانت توافق على ذلك.

ويواصل الصحفي إلدار كلامه عن قوة أيباك المتزايدة متهكماً: «إذا اختفت إسرائيل غداً، فإن أيباك ستستمر وتدفع الكونغرس لتبني صندوق تذكاري لإسرائيل. كما أنها ستهدد بإسقاط أي عضو يرفض توقيع خطاب النعي لإسرائيل الذي تعده أيباك»[13].

ومن الجدير التذكير أن مؤسسة أيباك لها تاريخ عريق كأداة إسرائيلية ومركز ثقل في الإمكانات الدولية لإسرائيل، إذ لم يكن عن طريق الصدفة أن يتهافت الكثير من المرشحين للمناصب السياسية العليا على مؤتمراتها السنوية عاماً تلو الآخر منذ الستينيات. وتعتبر هذه المؤتمرات بالفعل كعمليات لصياغة برامج سياسية تعكس الأهداف الصهيونية التي تحددها حكومات إسرائيلية، وتحاول أيباك ترجمتها إلى سياسات أمريكية. فهناك، على سبيل المثال، القرار الإسرائيلي بأن القدس هي عاصمة إسرائيل الأبدية ولا بد للولايات المتحدة من الاعتراف بذلك إن آجلاً أم عاجلاً. ولم يتورع مرشحو الرئاسة عن تبنّي ذلك الشعار، أمثال مايكل دوكاكس عام ١٩٨٨ وبيل كلينتون في عام ١٩٩٢[14]. ومن المتوقع أن يتبنى كلا المرشحين ذلك الشعار في

---

(١١) *Ha'aretz*, 14/5/1998.

(١٢) *Middle East Realities* (Washington) (18 May 1998).

(١٣) Akiva Eldar, «The Inheritance Battle,» *Ha'aretz*, 14/5/1998.

(١٤) للتوسع في الموضوع، انظر: Aruri, *The Obstruction of Peace: The United States, Israel and the Palestinians*, chap. 11.

انتخابات عام ٢٠٠٠ القادمة لرئاسة الجمهورية.

وهناك برامج أخرى طرحتها أيباك في مؤتمراتها من أجل ترجمتها إلى قرارات أمريكية في العقدين الأخيرين مثل تحويل القروض الأمريكية إلى معونة مجانية، وتوسع وتأطير التعاون الاستراتيجي، بحيث يصبح تحالفاً استراتيجياً دائماً... وغير ذلك من المشاريع التي تتحول إلى قرارات سياسية بفضل الضغط والعمل الجاد. ومنذ بداية عهد ريغان كرست هذه اللجنة الكثير من جهدها للتصدي للنقد الذي تعرضت له إسرائيل في الصحافة الأمريكية والمجالات العامة بعد هجومها الجوي على بيروت في صيف عام ١٩٨١، وعلى المفاعل النووي العراقي، وضم الجولان، واجتياح لبنان في صيف عام ١٩٨٢، ثم استخدام الأساليب الوحشية لإخماد الانتفاضة.

ذكر مؤلف كتاب اللوبي *(The Lobby)* إدوارد تيفنان (Tivnan) ان مؤسسة أيباك قد وصلت إلى مستوى عالٍ من القوة جعلها تصبح مستقلة عن إسرائيل التي كانت قد أسستها منذ البداية في عام ١٩٥٩. وكتبت جريدة نيويورك تايمز أن هذه اللجنة تشكل نموذجاً تقتدي به مؤسسات الضغط الأخرى في هذا العصر التكنولوجي (التكنولوجي)، ولا توجد هناك أدلة تبين أن نفوذ اللجنة كان قد تضاءل بسبب الفضائح المتعلقة بدور إسرائيل في قضية إيران ـ كونترا ودورها في قضية الجاسوس جوناثان بولارد. وقال عضو الكونغرس الأسود جورج كروكت المعروف بتأييده للقضية الفلسطينية: «كم كنت أتمنى أن يكون السود في مثل ذلك المستوى من التأهب للعمل». كما وصف عضو الكونغرس الأسود ميرفن دايمالي هذه اللجنة بأنها «قطعاً أكثر مؤسسات الضغط أثراً» وعقّب على ذلك قائلاً: «إن قيادة اللجنة تتصدى لأي نقد لسياسة إسرائيل ... وحقاً لو أنني كنت عضواً في الكنيست لتوفرت لي حرية نقد لإسرائيل أكثر مما تتوفر لي الآن كعضو في الكونغرس»[١٥].

ويمكن القول إن لجنة العلاقات بدأت تركّز منذ أواسط السبعينيات على أهمية إسرائيل للمصالح الأمريكية وعلى خدماتها التي تستحق إسرائيل أن تقبض ثمنها. وتطرح اللجنة أن إسرائيل واللوبي الصهيوني لا يتوسلان للمساعدات الأمريكية، إذ إن هذه المساعدات هي مجرد دفعات على بوليصة تأمين.

وتقول اللجنة أن قوة إسرائيل العسكرية قد زادت من توسيع نفوذ أمريكا في منطقة الشرق الأوسط، ومن حد المد الثوري هناك. وكثيراً ما أكّد قادة اللجنة أن السبب في نجاحهم كمؤسسة ضغط يرجع إلى التجانس بين أهداف أمريكا وإسرائيل.

---

(١٥) انظر: Pear and Berke, «Pro-Israel Group Exerts Quite Might as It Rallies Supporters in Congress».

ولا شك في أن توجّه اللجنة إلى اليمين في عهد ريغان قد ساعد على ازدياد التجانس وعلى ظهور أسس جديدة للتفاهم والتعاون مع حركة الأصوليين المسيحيين التي تؤيد الاتجاهات اليمينية لسياسة أمريكا الخارجية. وكان ريغان قد حدّد موقفه من إسرائيل أثناء الحملة الانتخابية حين كتب في جريدة **واشنطن بوست** «ان سقوط إيران أبرز إسرائيل كرصيد استراتيجي فريد يمكننا الاعتماد عليه وحده»[١٦].

ولم تتردد أيباك بتذكير الكونغرس والبيت الأبيض بأن إسرائيل هي حجر الزاوية للمصالح الأمريكية الحيوية في منطقة الشرق الأوسط، وهي من دون غيرها تشكل الضمان الحقيقي لما كانت تسميه بالخطر الشيوعي وخطر «الإرهاب الدولي». وجدير بالذكر أن أيباك وغيرها من المؤسسات الصهيونية لم تعد تشعر بالحاجة لتكرار المقولة التي تركّز على دور إسرائيل الاستراتيجي، إذ إن ذلك أصبح مقبولاً لدى الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة وفي معظم الأوساط السياسية الأمريكية. وعلى الرغم من سقوط الاتحاد السوفياتي، فإنه ليس من المتوقع أن يتقلص حجم الدعم الأمريكي لإسرائيل سواء على الصعيد الاقتصادي أو على الصعيد السياسي.

ج ـ المعاهد التي بدأ تأسيسها كنهج جديد للضغط والتنظير وتعبئة الرأي العام خلال الخمس عشرة سنة الماضية. وتشكل هذه «المعاهد» أحدث نمط للتنظيم في الأوساط الصهيونية، إذ تتصرّف بصبغة أكاديمية سياسية، فتعقد مؤتمرات وندوات وتمد وسائل الإعلام بالتحليل والنقد. وتوظف «المعاهد» باحثين معروفين بتعصبهم لإسرائيل، وكثيراً ما يتقلد هؤلاء في ما بعد مناصب مهمة في الإدارة الأمريكية أو في الكونغرس.

وأبرز أمثلة على هذه المعاهد اثنان:

ـ معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (Washington Institute for Near East Policy).

ـ المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (Jewish Institute for National Security Affairs) (جنسا JINSA).

(١) معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

أسس هذا «المعهد» مارتن إنديك، الأسترالي الذي تدرب في منظمة أيباك في عام ١٩٨٥، وكان أول مدير تنفيذي له. وحال انتخاب كلينتون للرئاسة في عام ١٩٩٢ حصل إنديك على الجنسية الأمريكية، وبعدها بأيام أصبح مستشاراً للرئيس

---

(١٦) *Washington Post*, 15/8/1979.

لشؤون الشرق الأوسط في جهاز مجلس الأمن القومي. ثم أصبح أول سفير يهودي للولايات المتحدة في إسرائيل، وفي عام ١٩٩٧ تقلد منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط.

ويعرّف هذا «المعهد» نفسه كـ «مؤسسة تعليمية تكرس جهودها للبحث العلمي والحوار التثقيفي حول مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط»[١٧]. فلذلك، يقدم الرئيس الحالي لهذه المؤسسة، روبرت ساتلوف (Robert Satloff) كمحلل سياسي وناقد أكاديمي وليس ممثلاً لفئة ضغط محترفة تعمل لصالح إسرائيل. ولا شك في أن هذه المؤسسة قد أثبتت نفسها كمصدر رئيسي للأفكار التي تمولها للصحافة القومية ومختلف أجهزة الإعلام، ومصدر رئيسي للسياسات التي تُقدّم إلى الإدارات الأمريكية والكونغرس وغالباً ما تعتمد من قبلها. وكنا قد أشرنا سابقاً إلى ندوة عام ١٩٨٨ التي طورت سياسة مقترحة لإدارة جورج بوش، وتلتها دراسات أخرى، نخص بالذكر منها ندوة «الأربعين باحثاً» في عام ١٩٦٦ التي قدمت توصيات في مجالات ثلاثة: الخليج، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، والعلاقات الثنائية.

وأحد نشاطات «المعهد» المتعددة كان تأسيس هيئة دائمة تختص بالعلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية في مطلع عام ١٩٩٢ أنتجت تقريراً بعنوان «شراكة أبدية» (Enduring Partnership)[١٨]. ومن بين الأحد عشر موقّعاً على التقرير كان عدد من الأشخاص الذين تقلدوا في ما بعد مناصب عليا في إدارة الرئيس كلينتون مثل: أنتوني ليك (Anthony Lake) مستشاراً لشؤون الأمن القومي، ومادلين أولبرايت سفيرة لهيئة الأمم، وستيوارت ايزنستات (Stewart Eisenstat) مساعداً لوزير التجارة، ولس آسبن (Les Aspen) وزيراً للدفاع.

نظرة إلى قائمة المشاركين في الندوات والضيوف، ونجد الرئيس التركي سليمان ديميريل، ورؤساء وزارات ووزراء خارجية إسرائيل ومصر وعمان وقطر وتونس، إضافة إلى كبار رجالات البنتاغون ووزارة الخارجية والبيت الأبيض. وقد وافق كثير من وزراء الخارجية الأمريكية السابقين على إدراج أسمائهم في لائحة مستشاري المعهد مثل جورج شولتز، ووارن كريستوفر، والكسندر هيغ، بالإضافة إلى كبار رجال الحكم خلال العشرين سنة الماضية.

---

(١٧) «What Is the Washington Institute»?,» (Washington, DC, Washington Institute for New East Policy, 1997).

(١٨) المصدر نفسه.

(٢) المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (JINSA)

إذا كان معهد واشنطن يشكل الجناح السياسي/الثقافي للوبي اليهودي في واشنطن (بعد أن قام بتزكية ٦ أشخاص من المشاركين في كتابة تقرير عام ١٩٨٨ لإدارة بوش وخمسة آخرين من المشاركين في كتابة تقرير عام ١٩٩٢ لإدارة كلينتون)، فإن «جينسا» (JINSA) تمثل الجناح الاستراتيجي العسكري. وتعرف المؤسسة أهدافها بأمرين رئيسيين:

(أ) «تثقيف الجمهور الأمريكي عن أهمية الاعتماد على إمكانات دفاعية تكفل الحفاظ على المصالح الحيوية الأمريكية».

(ب) «تثقيف المؤسسة العسكرية ومؤسسة الشؤون الخارجية في الولايات المتحدة عن أهمية الدور الإسرائيلي في تعزيز القيم الديمقراطية في حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط».

ولا شك في أن هذه المؤسسة من أكثر أجهزة اللوبي اليهودي تطرفاً في دعوتها للتجهز العسكري، وهي تدعو إلى تعزيز التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل، وتندد بالمعاهدات الدولية التي تحظر الألغام، والأسلحة النووية، وتشجع على مواصلة البحث من أجل صاروخ آرو (Arrow)[١٩]. كما أنها تحث الإدارة الأمريكية على ربط علاقاتها مع روسيا والصين بتعهد هاتين الدولتين بالتوقف عن إمداد إيران بالتقانة (التكنولوجيا) العسكرية. وهي دوماً مع الفئات الضاغطة من أجل ميزانية عالية «للدفاع». وفي آخر مؤتمر سنوي لها في خريف عام ١٩٩٧ أوصت المؤسسة ـ مثلها مثل أيباك، ومعهد واشنطن ـ أن يُحصر دور الولايات المتحدة في «عملية السلام» في إيجاد الفرصة للمتنازعين (Facilitator) وعدم التدخل بآراء مستقلة واقتراحات لفض النزاع.

تنظم هذه المؤسسة ندوات عسكرية كثيرة، والمشاركون هم من كبار الضباط في أمريكا وإسرائيل وتركيا والصين وروسيا والهند على مستوى رؤساء الأركان ومدراء البحوث[٢٠]. وعلى الرغم من كونها جزءاً من اللوبي الذي يخضع عادة للقوانين المختصة، فإنها معفاة من الضرائب وفقاً للمادة (٥٠١) من قانون الدخل القومي، وذلك ينطبق على معظم أجهزة وأجنحة اللوبي اليهودي التي لا تخضع لأي نوع من المحاسبة.

---

(١٩) «The Arrow Ballistic Missile Defense System,» *Defence News Magazine* (7-13 July 1997).

(٢٠) «Israel-Turkey Strategic Cooperation,» *JINSA* (February-March 1996), and «Turkey Looks to Israel for Tanks,» *JINSA* (16-22 March 1998).

وخلاصة الأمر، فإن هذا اللوبي يتمتع بامتيازات لا يتمتع بها معظم المنتخبين الذين يحاسبون على تصرفاتهم وسياساتهم. فكهيئة غير منتخبة، وغير خاضعة لقوانين اللوبي، تعتمد على حصانة ضد أي نقد من أي جهة (لأن ذلك يعتبر عداء للسامية)، أصبح اللوبي اليهودي في مركز فريد تحسده عليه كل فئات القوى في المجتمع الأمريكي. ولقد وصلت قوة هذا اللوبي إلى الدرجة التي تجعل الكثير من البلدان الراغبة في تحسين علاقاتها مع حكومة الولايات المتحدة تتملق هذا اللوبي حتى يسهّل مهماتها ويلعب دور السمسار. وبعبارة أخرى، فإن هذا اللوبي، الذي كان يمثل دولة مهمشة ومعزولة عن المجتمع الدولي قد تحوّل إلى مؤسسة مفتاحية ذات اتصالات دولية واسعة، بوسعها منح خاتم الموافقة ونوعاً من الشهادة بحسن السلوك.

ولا توجد هناك أي مؤشرات على إمكانية تقليص الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات والشخصيات ووسائل الإعلام والثقافة من أجل إسرائيل في المستقبل المنظور ما لم تكن هناك حملة مضادة. ولم ينجح العرب، بالرغم من إمكانياتهم العديدة، بخلق توازن للضغط في المجتمع الأمريكي، بل يصبح القول إنهم فشلوا فشلاً ذريعاً في أي من محاولاتهم التي كان ينقصها إمكانيات التخطيط، وجدية العمل، ووحدة الأهداف، والشعور بالاستقلال ورفض التبعية، بل يمكن القول ان النشاطات المتواضعة التي كانت تقوم بها الجمعيات العربية ـ الأمريكية قد تقلصت بشكل ملحوظ منذ الشروع في عملية أوسلو. وينطبق الشيء نفسه على الجمعيات الأمريكية الحليفة التي كانت تؤازر القضية الفلسطينية، إذ اختلط الأمر عليها حول ما تحتاج إلى القيام به وما يجب أن تدعو إليه. فالكثير منها لا تريد أن تظهر وكأنها أكثر فلسطينية من الفلسطينيين. فالإجماع السابق لم يعد بعد أوسلو، ولذلك تفضل تلك الجمعيات تحويل أنظارها واهتماماتها إلى قضايا أخرى تضمن لها جدية العمل. ولكن الطريق للنجاح غير مسدود أمامهم، والمستقبل مرهون بأيديهم أنفسهم إن أرادوا التغيير الجدي من أجل مصالحهم.

ثالثاً: مستقبل التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة

هناك نظريتان مختلفتان تماماً حول مستقبل التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، تتضمن إحداهما أن الدور الاستراتيجي الذي يمكن أن تلعبه إسرائيل ضمن محاولات أمريكا المستقبلية سيتعزز بسرعة فائقة، بينما تطرح نظرية مضادة أن التغييرات الإقليمية والعالمية قد أحدثت تغييراً مهماً في مفهوم «أمن إسرائيل»، إذ لم يعد ذلك الاصطلاح يشكل الضوء الأخضر لكل ما تريده إسرائيل.

فمصالح الولايات المتحدة العالمية، كالدولة العظمى الوحيدة لم تعد تتجانس مع مصالح إسرائيل الإقليمية في كل المجالات، بل إن قيمة إسرائيل الاستراتيجية قد انحطت على أثر حرب الخليج.

١ ـ تدعّم التحالف الاستراتيجي

بدأ يوحي مخططو الاستراتيجيا الإسرائيلية بعد انتخاب كلينتون بأن إسرائيل «ستقدم نفسها لواشنطن بوصفها ملاذاً آمناً في بحر الأزمات»[٢١]. فبعد أن بدأ البنتاغون يقدم أفكاراً جديدة للسياسة الأمنية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فإن المخططين العسكريين الإسرائيليين يبذلون الجهود للعثور على دور مناسب ضمن الاستراتيجيا الجديدة. وفي آذار/مارس عام ١٩٩٢ نشرت صحيفة **نيويورك تايمز** مسودة مسربة لتصورات سياسية نُسبت إلى مسؤولين كبار في البنتاغون تتصور أخطاراً جديدة مثل تكاثر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في بلدان مثل كوريا الشمالية والعراق، وحتى هجوم روسي قد يتم في المستقبل على شرقي أوروبا، وتهديدات للاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج والشرق الأوسط. ومن هنا يطرح جناح العسكرتارية في المؤسسة الأمريكية بالاشتراك مع الجناح العسكري للوبي اليهودي بقيادة «JINSA» دور إسرائيل في كبح جماح القوى التي تهدد الاستقرار، سواء كانت «إرهابية» أو ذات طموحات إقليمية أو عالمية. فإسرائيل كانت قد قدمت خدماتها في السابق، بوصفها حقاً لتجارب المعدات، ومركزاً للبحث والتطوير، ومشترياً للسلاح ومزوداً له. وتطرح تلك القوى أن دور إسرائيل الاستراتيجي سيتعزز بسرعة فائقة من خلال تسوية دبلوماسية عربية ـ إسرائيلية. وإسرائيل لن يكون عليها، بعد ذلك، البقاء بعيداً عن قضايا «الأمن» الشرق الأوسطي. ودورها الإقليمي سيتأكد ويتسع ليشمل البحر الأبيض المتوسط والخليج وآسيا الوسطى. وقد تصبح طليعة الغزوة المقبلة ضد ما يُعرف في الغرب بالأصولية الإسلامية والتطرف. وقد تستخدم أساليبها الإرهابية الخاصة وابتزازها النووي لتحقيق الأهداف الأمريكية ـ الإسرائيلية المتبادلة، كما أنها ستحاول إغواء دول آسيا الوسطى بإمكانيات تقانة (تكنولوجيا) الزراعة التي تملكها، وتساعد الولايات المتحدة في الاستيلاء على نفط منطقة بحر قزوين (Caspian Sea).

لا شك في أن واشنطن كانت تميل إلى فكرة إعادة البناء الإقليمية بالارتكاز على إسرائيل، خصوصاً إذا كان حزب العمل في قمة السلطة، إذ ان البراغماتية التي يتحلى بها تؤهل إسرائيل كشريك مفضل، بينما هوس حزب الليكود بالأفكار

---

(٢١) *Washington Post*, 28/6/1992.

الايديولوجية البالية يمثل حاجزاً جدياً أمام التعاون الاستراتيجي بين الدولتين. ومن هنا تبرز النظرية المضادة التي تطرح أن إعادة تنظيم النظام الإقليمي الشرق أوسطي يتضمن الحاجة إلى تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي يقف نتنياهو ضدها بشكل حازم وغير مسؤول، إذ إن الدور الذي كانت تتصوره، إدارة بوش وتتصوره الآن إدارة كلينتون لنفسها في الشرق الأوسط، وفي العالم عموماً، يتطلب حلاً للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، وهذا المسعى يلقي على واشنطن عبء تجنب الخضوع الصارخ لإسرائيل الليكودية المتطرفة.

٢ ـ تقهقر دور إسرائيل الاستراتيجي في ما بعد الحرب الباردة

بالمقارنة مع العسكرتارية الأمريكية وحلفائها في اللوبي اليهودي الذي يدفع في زيادة الإنفاق العسكري ويحث على استمرارية سياسة الاحتواء المزدوج ضد العراق وإيران، وسياسة العقوبات التي يتبناها قطاع في الكونغرس يشمل أنصار اللوبي اليهودي واليمين المسيحي، هناك قطاع التجار والمستثمرين الذين يشعرون بالخسارة الفاحشة نتيجة العقوبات والمقاطعة. ويدعو هذا القطاع إلى إعادة تقييم المصالح الحيوية والأخذ بعين الاعتبار أن سياسة المقاطعة تترك الشركات الأمريكية خارج الساحة في الوقت الذي تجني فيه شركات منافسة ومتعددة الجنسيات ثماراً واسعة. ومن هنا يدفع هذا القطاع إلى إعادة النظر في السياسات الأمريكية تجاه إيران وكوبا والصين وفييتنام وكوريا الشمالية. وجدير بالذكر أن الدعوة للتطبيع من أجل التجارة لا تشمل الوطن العربي، ذلك أن الوضع الحالي بالنسبة إلى أمريكا يأتي بالكثير من المنافع وبأقل ما يمكن من الكلفة، وهذا ما يجب تغييره وإلا استمر الغير من الاستفادة دون مقابل. إن السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي لن تتغير بشكل جوهري ما لم يُجبر صانعو السياسة في واشنطن على دفع ثمن متزايد لإدامتها. والمشكلة ان الحكومات والشعوب في الوطن العربي لم تفشل فقط في رفع الثمن، بل لم تلمح إلى إمكان حدوث ذلك.

وإذا ألقينا نظرة سريعة على السياسة التي كانت تخطط لها إدارة بوش أثناء حرب الخليج لرأينا أن الهدف الأساسي لها كان تكريس تسوية شاملة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي ضمن استراتيجيا «أمنية» أمريكية تشكل استبدالاً لعقيدة الأمن القومي التي كانت تقوم على مناهضة الشيوعية. ولكن سقوط بوش في انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٢ سنح لإسرائيل خلال الأربع سنوات الأولى (١٩٩٢ ـ ١٩٩٤) أن تؤثر في الشكل النهائي لتلك التسوية، إلا أن سقوط حزب العمل في إسرائيل عام ١٩٩٦ خلق ظروفاً جديدة أصبحت إسرائيل من خلالها تفرض الهيكل النهائي لتلك التسوية بشكل يتضارب مع الحد الأدنى للمطالب الفلسطينية والعربية، وفي الوقت نفسه مع

ما يمكن أن تعتبره واشنطن منسجماً مع رؤيتها العالمية والإقليمية الكفيلة بتطبيق نظرية الأمن القومي لما بعد الحرب الباردة. إن ذلك هو أساس الصراع القائم بين كلينتون ونتنياهو الذي تمتد جذوره إلى فترتي بوش وبيكر.

كانت إدارة بوش تدرك أن فرصة للتسوية الشاملة قد فقدت في ربيع عام ١٩٩٠ على الرغم من تبنيها مشروع الحل الإسرائيلي المعتمد من شامير كرئيس وزراء واسحق رابين كوزير دفاعه، إذ كان دخول أحزاب يمينية متطرفة حكومة شامير بأصواتها السبعة قد ألزم شامير بالتخلي عن مشروعه، الأمر الذي دعا جيمس بيكر لإظهار غضبه علناً حينما قال: «ها هو رقم وزارة الخارجية. حينما تقررون الحديث عن السلام، اتصلوا بنا».

ثم جاءت حرب الخليج في عام ١٩٩١ لتسنح لبيكر فرصة ثانية لحل النزاع، بينما شعر شامير أنه لم يكن له مفر ثانٍ من التسوية التي ما زال إطارها إسرائيلياً، ولكن ليس ليكودياً متطرفاً. وكانت إدارة بوش تهدف من تدمير العراق فرض هيمنتها الكاملة على منطقة الخليج وإقناع إسرائيل بأنه لم يعد هناك أي تهديد لأمنها بعد خروج مصر وسوريا والعراق من مجالات الردع الاستراتيجي، إذ آن الأوان للتسوية التي لا بد منها، هذا بالإضافة إلى أهداف استراتيجية أخرى تتعلق بإنتاج البترول وأسعاره وغير ذلك. ولكن حكومة شامير كانت تنظر إلى مشروع التسوية ـ حتى وفقاً لما يسمى بمشروع شامير لعام ١٩٨٩ ـ كخطر مميت على أمنها، ومن هنا اصطدمت المصالح الأمريكية مع السياسة الإسرائيلية. ومن هنا كانت السرعة المحمومة لبناء المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية، وخصوصاً في منطقة القدس، كوسيلة كفيلة بقطع الطريق على مبادلة الأرض بالسلام.

وبدأت تظهر أعراض ذلك التناقض من خلال أزمات الضمانات للقروض وتوجيه إدارة بوش اللوم لإسرائيل لاختراقها الأجواء السورية والعراقية والسعودية والأردنية في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩١، وتسريب تقارير للصحافة تستبعد إمكانية إسرائيل أن تسد قرض العشرة مليارات دولار، وحتى نشر إحصاءات تبين مقدار المساعدات الأمريكية لإسرائيل بمعدل ١١٠٠ دولار لكل مواطن إسرائيلي. ووصل الحد إلى شكوى بوش العلنية بأنه يقف وحيداً أمام آلاف اليهود الذين عرجوا على واشنطن لمجابهته والضغوط على الكونغرس لإقرار قرض العشرة مليارات على رغم أنفه. كل ذلك كان يعكس نظرية أمريكية تقوم على افتراض أن إسرائيل غير ضرورية ـ كما كانت قبل سقوط الاتحاد السوفياتي ـ للأمن الخارجي. وبعدما أصبحت معظم الدول العربية في بيت الطاعة الأمريكي لم تعد تمثل إسرائيل ذلك الكنز الاستراتيجي، وطلب منها عدم التدخل في الحرب ضد العراق، ليس لإرضاء

العرب ولكن لكبح طموحات إسرائيل ومنعها من المطالبة بعد «الانتصار» من حصة لا تتناسب مع أهميتها الاستراتيجية المتدنية.

بعد ذلك ذهبت إسرائيل نتنياهو تطالب بحصتها، على أي حال، وهي التوصل إلى تسوية لا تجبرها على الانسحاب وفقاً للقرار (٢٤٢)، وعلى رغم تساهل إدارة كلينتون التي سمحت لها في اتفاق الخليل ١٩٩٧/١/١٧ بأن تقرر مدى إعادة انتشار قواها العسكرية من المناطق الفلسطينية المحتلة وفقاً لـ «أوضاعها الأمنية»، فإن استغلال ذلك الاتفاق من قبل نتنياهو أزعج كلينتون، وأدى إلى الشلل الدبلوماسي الحالي والجفاء بين الحليفتين، إلا أن كلينتون لم يجرؤ على أن يتحدى إسرائيل كما تحداها بوش، وكما كان قد تحداها ريغان وكارتر وفورد سابقاً. ولكن على الرغم من الحشد الذي تجابهه إدارة كلينتون على الصعيد الأمريكي والإسرائيلي، فإن التغيير الأساسي الذي حصل أثناء فترة بوش هو أن إسرائيل بدأت تتحول من مسألة عالمية إلى قضية داخلية أمريكية، إذ يتكرس حلفاء إسرائيل داخل أمريكا في الجالية اليهودية بتحفظاتها واليمين الديني وأعضاء الكونغرس ذوي المأرب الوحيد، وهو التبرعات اليهودية لحملاتهم الانتخابية. ومع أن الجالية اليهودية لا تتعدى ٢ بالمائة من عدد السكان الأمريكيين، إلا أن تبرعاتها للمرشحين الديمقراطيين يعادل الخمسين في المائة من مجموع تبرعات ذلك الحزب[٢٢]. ويقول كبير مراسلي صحيفة هآرتس في واشنطن، أكيفا إلدار (Akiva Eldar)، ان أعضاء الكونغرس يقسمون إلى قسمين: القسم الأول أولئك الذين يعتقدون بأنه على الولايات المتحدة أن تسلك سلوكاً انعزالياً في ما يخص الشرق الأوسط والبوسنة وغيرها من أماكن النزاع. والقسم الثاني «الذي ينظر إلى عملية السلام في الشرق الأوسط ضمن نطاق السياسات المحلية». كما يرى إلدار أن «عملية السلام» هذه لم تعد تعتبر من قبل صانعي القرار في الولايات المتحدة كأمر في نطاق السياسة الخارجية[٢٣].

إن هذا التطور في العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية ستكون له قيمة فعلية فقط إذا تمكنت أمريكا من تجاوز مراكز الضغط اليهودية وأنصارها داخل الولايات المتحدة. وربما عزز في ذلك القرار العربي لتغيير معادلة المنافع والكلفة. فإذا تم ذلك فعلاً فإن أية إدارة في واشنطن تستطيع وضع المصالح الحيوية في كفة من الميزان ومصالح إسرائيل في الكفة الأخرى. وبذلك يصبح احتمال ظهور ديناميكية جديدة وارداً حقاً، وربما تسمح للاتحاد الأوروبي بإعادة اكتشاف مشاريعه التسووية الراقدة في سجلات

---

(٢٢) Akiva Eldar, «The USA and the Middle Eastern Conflict: Foreign Policy and Domestic Interest,» *Palestine-Israel Journal*, vol. 4, nos. 3-4 (1997-1998), p. 57.

(٢٣) المصدر نفسه.

وزارة خارجية أعضائها منذ بعد حرب عام ١٩٦٧. وفي المراحل المبكرة من القرن المقبل ستفوق حاجة آسيا إلى نفط الخليج بكثير على حاجة الولايات المتحدة وحتى أوروبا. ولا يمكن أن نتوقع بقاء الترتيبات الحالية في الخليج والمنطقة عموماً حكراً على الأمريكيين وحدهم.

رابعاً: الساحة الدولية

تواجه نخب السياسة الخارجية الإسرائيلية تحدياً يتمثل في تبني رؤية جديدة لنظام عالمي جديد وتحديد دور لإسرائيل في هذا النظام الدولي، الآن ولاحقاً في الألفية الثالثة الجديدة. وإذا كان ثمة توافق يبرز من الجدالات المحتدمة، فهو أن ظاهرة العولمة تحدد المسار. ويجري الترويج لظاهرة العولمة في العالم الغربي وفي إسرائيل بوصفها قوة جديدة وشمولية وإدماجية. لكن الواقع أن العولمة تتحول إلى أداة ايديولوجية قوية لاحتواء وكبح حركات قومية ومعارضة في أرجاء العالم بشكل لا يختلف كثيراً عن الضغوط التي خضعت لها هذه القوى خلال الحرب الباردة. لكن جرت الاستعاضة من السلاح المناهض للسوفيات والمناهض لقوميات العالم الثالث بأداة تبدو خيِّرة (Benign) هي «التجارة الحرة». فأهداف التغلغل اليوم لا تقتصر على الموارد الطبيعية، بل تشمل أيضاً الأسواق والموارد البشرية والمستهلكين الجدد الذين تتزايد أعدادهم باستمرار[٢٤].

والمصطلح الذي ينسب إلى هذه المرحلة الجديدة من التراكم الرأسمالي والاستعمار هو «العولمة» الذي يبدو مسالماً وخيّراً نوعاً ما. في الواقع، لم تتوقف العولمة أبداً عن كونها جزءاً لا يتجزأ من عملية التطور الرأسمالي. وهي كعملية، تمثل حركة رأس المال الاستثماري سعياً إلى قوة عمل رخيصة وطيّعة في بيئات مستقرة ومسالمة. والدولة الآن يجري اختزالها إلى دور إيجاد وضمان فرص تجارية مؤاتية لشركاتها.

يرى الإسرائيليون أن مشروعهم للسلام ضمن نظام شرق أوسطي جديد، نظر له أمثال شمعون بيريس وزير الخارجية ورئيس الوزراء الأسبق، هو جزء من استراتيجية تخصيص (أو خصخصة) (Privatization) الاحتلال ضمن إطار العولمة. وتهدف هذه الاستراتيجيا إلى تحقيق أهداف استراتيجية ـ اقتصادية وسياسية ـ بأبخس الأثمان. فمن خلال اتفاق أوسلو تمكنت إسرائيل من إقامة جسر تتغلغل من خلاله

---

(٢٤) للإسهاب في موضوع العولمة، انظر: نصير عاروري، «الولايات المتحدة مقابل العالم: هل هي عولمة أم هيمنة عالمية؟،» ثلاث حلقات، الحياة (لندن): ٩ ـ ١١/٣/١٩٩٨.

في الأقطار العربية والإسلامية ودول العالم الثالث التي كانت أسواقها وعواصمها مغلقة أمام التجارة الإسرائيلية والدبلوماسية الإسرائيلية. فبعد أن كانت معزولة إلى حد كبير عن النظام الدولي أثناء الحرب الباردة، أصبحت إسرائيل تتمتع بالشرعية وتستغل تقدمها التكنولوجي (التكنولوجي) لتسويق بضائعها في أسواق كانت مغلقة أمامها طيلة نصف قرن منذ قيامها كدولة.

وتستخدم إسرائيل «عملية السلام» أيضاً لـ «ترشيد الإنفاق» في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وعلى مشارف القرن الحادي والعشرين. ويعني هذا «الترشيد (Rationalizing) نقل الكلفة المادية والأخلاقية للاحتلال إلى السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي بما فيه أركان العولمة، مثل المؤسسات العالمية المعنية بإدارة الاقتصاد والبيئة والحياة السياسية. وعلى رغم أن هذه المؤسسات كانت قائمة على امتداد القسم الأعظم من مرحلة الحرب الباردة، إلا أنه جرت مراجعة وظائفها وتوسيع مهماتها، بحيث أصبحت فعلاً الأدوات القائمة لنظام حكم عالمي في هذا العالم ذي القطب الواحد، ومن ضمنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها.

ترشيد الإنفاق ضمن هذه التطورات العالمية في ما بعد الحرب الباردة، يعني نقل تكلفة الاحتلال إلى الفلسطينيين والمجتمع الدولي، بتحرير مؤسسات إسرائيل القضائية والأمنية من أعباء إدارة الاحتلال، وتحرير هيئاتها الدبلوماسية (وكذلك الولايات المتحدة التي تصر دائماً على أن على الطرفين أن يتوصلا إلى اتفاق) من مهمة الدفاع عما يستحيل الدفاع عنه أخلاقياً. فلن تتعرض إجراءات إسرائيل اللاإنسانية في الأراضي المحتلة للعرقلة من قبل هيئات حقوق الإنسان العالمية والمحلية.

ويسمح الوضع الجديد بتوزيع موارد إسرائيل في شكل يؤمن تناسقاً مربحاً بين الاستراتيجيتين العسكرية والاقتصادية. ولن تجد إسرائيل نفسها مضطرة لسماع بكاء الأمهات الإسرائيليات على أبنائهن من الجنود بعد أن أصبحت أجهزة «الأمن» الفلسطينية منوطة بالوظائف الأمنية ومطاردة «الإرهاب».

إن مسؤولية محاكم «أمن الدولة» الفلسطينية وإجراءاتها التعسفية والاعتقالات في منتصف الليل والإعدامات غير الشرعية وتعليق الحريات المدنية والحد من حرية الصحافة، تقع كلها على السلطة الفلسطينية. لكنها تقوم بها بحسب متطلبات إسرائيل والولايات المتحدة والأدوات القائمة للنظام العالمي الجديد لضمان «القانون والنظام»، أي في الحقيقة القمع لأية معارضة أو مقاومة لـ «عملية السلام» هذه. ولكن على الرغم من كل ذلك، فإن حكومة نتنياهو، بعكس رابين، لا تتوقف عن مطالبة

عرفات بالمزيد من تحمل تكلفة الاحتلال، وعلى توجيه الاتهامات له بأنه يتساهل مع الإرهاب.

كما أن السلطة الفلسطينية عنصر جوهري في استراتيجية إسرائيل للتقانة (التكنولوجيا) المتطورة في القرن المقبل، ذلك أن إسرائيل، التي تسعى لخفض إنفاقها العسكري، تحاول التمكن من ضمان أمنها وهيمنتها الإقليمية عن طريق استعمال التقانة (التكنولوجيا) العالمية وخفض الاعتماد على الأساليب التقليدية المكلفة بشرياً إلى الحد الأدنى الممكن. وكانت إسرائيل في عام ١٩٧٥ خصصت ٣٣ في المائة من إجمالي الناتج الداخلي لشؤون «الدفاع»، في ما تراجعت النسبة عام ١٩٩٤، بعد «المصافحة التاريخية» في حديقة الورد في البيت الأبيض، إلى تسعة في المائة فقط[٢٥]. بهذا يتم تحويل الموارد إلى استثمارات للسلع التصديرية، مما يمكّن إسرائيل من تحقيق معدل لدخل الفرد يبلغ ١٧,٠٠٠ دولار هذا العام، مقابل ٣٤٠٠ دولار في عام ١٩٧٥، أي أنه ازداد بمعدل ٥٠٠ في المائة وأصبح يضاهي معدل الدخل في الدانمرك وبلجيكا. وفي عام ١٩٧٥ كان مجموع صادرات إسرائيل يقدر بحوالى ١,٨ مليار دولار، بينما وصل بعد عشرين عاماً إلى ١٨ مليار دولار، أي عشرة أضعاف ما كان عليه.

وتؤسس إسرائيل بذلك واحداً من أكثر اقتصادات العالم تطوراً، إذ إنها في الوقت الحاضر واحداً من اثني عشر بلداً في تلك القائمة. وقد أصبحت إسرائيل عاملاً مؤثراً في مجال التجارة العالمية، وخصوصاً في حقل الإلكترونيات، ووسائل الاتصال والكمبيوتر. ومنذ عام ١٩٩١، بداية الطريق إلى مدريد، تأسست ٣٠٠٠ شركة للتقانة المتقدمة في إسرائيل، وهو عدد يفوق كل الدول عدا من الولايات المتحدة. كما أصبح معدل العلماء والمهندسين كنسبة من عدد السكان يفوق معدل أي دولة في العالم. ولم تعد إسرائيل تلك الدولة الزراعية التي كانت تفتخر في استصلاح الأراضي، إذ تقلصت صادراتها الزراعية من الدرجة الأولى إلى مجرد ٣ في المائة من مجموع الصادرات[٢٦].

بدأت إسرائيل تكتسب لقب «وادي سيلكون الشرقي» (East Silicon Valley) في أوساط الاقتصاد العالمي تشبيهاً بتلك المنطقة المتفوقة في التقانة (التكنولوجيا) في

---

(٢٥) للإسهاب في تطور الاقتصاد الإسرائيلي في الفترة بين عامي ١٩٧٥ ـ ١٩٩٥، انظر:
Sever Plocker, «The Israeli Revolution,» *Ydiot Aharonot*, 14/4/1995.

(٢٦) انظر: Charles Sennott, «High-tech Homeland: Country Moving from Agriculture to Computer Economy, But Stalled Poace Process Threatens to Derail Evolution,» *Boston Globe*, 17/7/1998.

ولاية كاليفورنيا. وأصبحت التقانة (التكنولوجيا) تحل محل الكيبوتزات، والمهندسون الشباب بدأوا يحلون محل رواد الاستيطان في الثلاثينيات والأربعينيات. وفي الواقع إن المكانة الرفيعة التي احتلتها التقانة (التكنولوجيا) في الاقتصاد الإسرائيلي هي المسؤولة بدرجة كبيرة عن التقدم الاقتصادي الهائل التي حققته إسرائيل خلال السنوات القليلة الماضية. وفي إطار «عملية السلام» تمكنت إسرائيل من خلال الصادرات التقانية (التكنولوجية) أن توسّع الهوة الاقتصادية بينها وبين الدول العربية. ففي عام ١٩٧٥ كان إجمالي الناتج الداخلي لإسرائيل (GDP) ١٢ مليار دولار أو ما يعادل ٦٠ في المائة من إجمالي الناتج الداخلي لمصر وسوريا والأردن مجتمعة[٢٧]. أما في عام ١٩٩٥، فأصبح ذلك الناتج ٨٥ مليار دولار، والآن يفوق المئة مليار أو أكثر بخمسة وخمسين في المائة من مجموع ناتج الدول العربية الثلاث نفسها. وتنعكس هذه الهوة أيضاً في أن الناتج الصناعي (GIP) لاسرائيل الآن يزيد كثيراً على الناتج الصناعي للبلدان العربية نفسها، ومقابل معدل الدخل الفردي الذي بلغ الآن ١٧ ألف دولار، فإن ذلك الرقم لا يتجاوز ٢٩٠٠ دولار في مصر[٢٨].

وليس هناك من تعبير أفضل للتقدم التكنولوجي (التكنولوجي) في إسرائيل من مثل قصة الشابين في العشرينيات اللذين توجها إلى منطقة سيلكون فالي في كاليفورنيا لدراسة التقانة (التكنولوجيا) الحديثة، ثم سرعان ما رجعا إلى إسرائيل وأسسا شركة ميرابيليس (Mirabilis) في عام ١٩٩٥ باستثمار لم يتجاوز مليوني دولار. ثم بتاريخ ١٩٩٨/٦/٨ تم شراء تلك الشركة من قبل أكبر شركات الانترنت الأمريكية المعروفة (America On Line) بمبلغ ٢٨٧ مليون دولار، بالإضافة إلى استعداد المشتري «A.O.L» أن يقوم بدفعات بقيمة ١٢٠ مليون دولار للشركاء الإسرائيليين وفقاً للإنجاز[٢٩].

ولكن لا يخفى علينا أن المجتمع الإسرائيلي تسنده الهبات والمساعدات الأمريكية (التي يبلغ مجموعها حتى الآن خمسة وسبعين مليار دولار)، إضافة إلى الأموال التي ابتزتها إسرائيل من الحكومة الألمانية وتبتزها الآن من البنوك السويسرية، بذريعة التعويض على عائلات ضحايا محرقة النازيين ولاسترجاع عوائد الضحايا في تلك البنوك. هذا بالإضافة إلى العمالة الفلسطينية شبه المستعبدة وأراض ومياه تمّ الاستحواذ عليها بالقوة. ويدعم الاتفاق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية هذا الاتجاه. وتشكل عملية أوسلو والسلطة الفلسطينية بذلك جزءاً من الاستراتيجيا التفاوضية الإسرائيلية،

---

(٢٧) Plocker, Ibid.

(٢٨) Sennott, Ibid.

(٢٩) *New York Times*, July 1998.

التي تشكل بدورها جزءاً من التخطيط الاستراتيجي الدولي للعام المقبل. ويتوقع للسلام مع الأردن وإسرائيل أن يعجلا العملية.

ولا تستغل إسرائيل «عملية السلام» هذه لتطوير اقتصادها وتحويله إلى اقتصاد عالمي من الدرجة الأولى (World Class Economy) وحسب، بل إنها تستخدم تلك العملية كورقة رابحة وضاغطة في علاقاتها الدولية. وعلى سبيل المثال، حذّر نتنياهو في أواخر تموز/يوليو من هذا العام من عواقب تدهور العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، مشدداً على نقطتين مهمتين: **أولاهما** التطور الاقتصادي الكبير الذي تشهده الدولة العبرية، **والثانية** إمكانية إسرائيل على توزيع الأدوار في «عملية السلام»، إذ تمنح البعض دوراً تارة، بينما تقفل الباب أمام البعض الآخر تارة أخرى، يساعدها في ذلك الاحتكار الأمريكي لدبلوماسية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وبالنسبة للنقطة الأولى، قال نتنياهو في مقابلة أجرتها معه صحيفة **ديلي تليغراف** رداً على سؤال عما إذا كان يعتبر أن فرنسا تدفع أوروبا إلى حملة ضد إسرائيل: «أعتقد أن هذا الأمر لن يكون تصرفاً نبيهاً من جانب فرنسا»[٣٠]. لا شك في أن هذا التعالي وهذه الغطرسة لن تكسب الأصدقاء لإسرائيل في أوروبا، بل ستكون آثارها سلبية في المستقبل.

وكان ذلك إشارة إلى الأزمة في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل في ما يتعلق بصادرات إسرائيل التي تشمل بضائع مصنوعة في المستوطنات. وبما أن الاتحاد الأوروبي لا يعتبر المستوطنات جزءاً من إسرائيل، فإنه يعارض منح بضائعها الإعفاءات الضرائبية نفسها التي تتمتع بها البضائع الإسرائيلية. ومن ناحية أخرى، فإن الاتحاد الأوروبي وجّه اللوم الشديد مؤخراً لإسرائيل بعد الاكتشاف أنها تستورد عصير البرتقال الرخيص من البرازيل وتصدره ثانية كبضائع إسرائيلية إلى دول الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق التجارة الحرة[٣١]. واتهم السيد مانويل مارين، نائب رئيس مجلس المفوضين الأوروبي إسرائيل بأنها تعيق إمكانيات الازدهار الاقتصادي لجيرانها، وقدم توصية لسحب صيغة التجارة الحرة من كل المنتوجات المصنوعة في المستوطنات الإسرائيلية. وحينما هدد نتنياهو بأن أي عقوبات أوروبية ستدفع إسرائيل إلى الاستغناء عن العديد من العمال الفلسطينيين ردّ أحد المسؤولين في الاتحاد الأوروبي: «هكذا يفكر نتنياهو في الفلسطينيين... يستخدمهم كرهائن بدلاً من أن يعترف صراحة بالاحتيال. إنه يحاول أن يظهر أن شكاوى الاتحاد الأوروبي تتعلق بعملية السلام التي

(٣٠) *Daily Telegraph*, 22/7/1998.

(٣١) انظر: Nitzan Horowitz, «Israel-Europe Dialogue Dead, Says EU Official,» *Ha'aretz*, 26/5/1998, and Motti Bassok, «EU Still Squeezing Israel over Juice Exports,» *Ha'aretz*, 12/6/1998.

وصلت إلى طريق مسدود بدلاً من الإقرار بأن إسرائيل تخالف بنود الاتفاقات التجارية»[٣٢].

وفي سياق تدهور العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي يهدد نتنياهو بأن حجم الاقتصاد الإسرائيلي (بفضل عملية السلام) سوف يمنحه الحصانة ضد أي عقوبات تتخذ ضدها. ذكر نتنياهو، على سبيل المثال، في مقابلته مع ديلي تليغراف المذكورة آنفاً «إن إجمالي الناتج الداخلي لإسرائيل يقترب سريعاً من ٤٠ بالمئة من مجمل إجمالي الناتج الداخلي للدول العربية الـ ٢٢ مجتمعة، وخلال عشر إلى خمس عشرة سنة سيقترب من الثمانين في المائة».

وتابع: «إن الاقتصاد الإسرائيلي عندها سيكون مساوياً تقريباً للطاقة الاقتصادية لمجمل الوطن العربي. وأعتقد أن على الجميع، ومن بينهم أوروبا، التمعن جيداً بهذا الأمر لمعرفة أين توجد مصالحهم». وقال: «إن عقوبات ضدنا لن يكون لها أي تأثير، وليس فقط لأن اقتصادنا قوي». كما لمح نتنياهو إلى ثقته بنجاح حكومته في إدارة «عملية السلام»، وإلى دعم الولايات المتحدة والشعب الإسرائيلي له، الأمر الذي يزيد من ازدرائه للرأي العام العالمي. وخلاصة الأمر، أن إسرائيل، في نظره، وصلت إلى درجة من الثقة في قدراتها الاقتصادية والسياسية جعلتها هي التي تقرر من يشارك من الدول ومن لا يشارك في عملية السلام.

وعلى صعيد دولي آخر، أصبحت إسرائيل، التي كانت مهمشة تماماً أثناء الحرب الباردة، تخاطب الدول الكبرى مثل روسيا والصين والهند كنظيرات لها. ففي الوقت الذي كان يعلن الرئيس كلينتون أنه سيستخدم الفيتو ضد أي قرار للكونغرس الأمريكي يفرض العقوبات على شركات روسية تتعاون مع إيران في مشروع تطوير الصواريخ البعيدة المدى، كان وزير التجارة الإسرائيلية (الروسي سابقاً) ناتان شارنسكي يجتمع مع القادة الروس لإقناعهم بالتخلي عن أي تعاون مع إيران[٣٣]. وأعلن نتنياهو أثناء زيارته للصين (التي كانت مغلقة أمام إسرائيل خلال معظم النصف الثاني من هذا القرن) بتاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٩٨ أنه حصل من القادة الصينيين على «التزام مطلق» أن الصين لا تتعاون مع إيران في حقل التقانة (التكنولوجيا) النووية، ولن تفعل ذلك في المستقبل[٣٤]. وجدير بالذكر التغييرات الجذرية التي طرأت على السياسة الصينية تجاه لبنان وفلسطين في ولاية الرئيس جيانغ زيمين (Jiang Zemin)، حيث

---

(٣٢) انظر: Judy Dempsey, «Israel Warns EU over Trade Boycott,» *Financial Times*, 24/5/1998.

(٣٣) David Makovsky, «Central Trade with Iran, Sharansky Tells Russian Leader,» *Ha'aretz*, 23/5/1998.

(٣٤) Amnon Barzilai, «China to Netanyahu: No Nuclear Aid to Iran,» *Ha'aretz*, 27/5/1998.

أكد قادة الصين لنتنياهو أنهم يؤيدون مشروعه للانسحاب من لبنان وفقاً لقراءته لمشروع قرار مجلس الأمن رقم (٤٢٥). وبينما كانت الصين تعتبر الكيان الصهيوني غير شرعي وتعتبر أن الشعب الفلسطيني هو المالك الشرعي لفلسطين، أصبحت الصين الآن تساوي بين نضال شعبين نالا التأييد الدولي في تأسيس وطنهما القومي. وفي هذا الصدد ذكر زو رونغجي (Zhu Rongji) رئيس وزراء الصين بعد اجتماعه مع نتنياهو بتاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٩٨ ما يلي: «لقد نالت التجربة التاريخية للشعب اليهودي ومحاولاته الدؤوبة لإقامة دولته عطف المجتمع الدولي . . . وبالمثل، فإن المحاولات المستمرة التي يقوم بها الشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه الشرعية، بما فيها حق العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة، قد نالت أيضاً عطف ودعم الشعوب في العالم»[٣٥].

أما الهند التي كانت لا تعترف بإسرائيل وتعتبرها أداة استعمارية وبؤرة استيطانية في قلب الوطن العربي، فإنها الآن تنادي بالاعتراف بإسرائيل كدولة نووية في إطار محاولات هندية لتكوين نظام عالمي جديد للحد من انتشار الأسلحة النووية[٣٦]. وبتاريخ ٣١/ ٥/ ١٩٩٨ قدم وزير خارجية الهند اقتراحاً لعقد مؤتمر يشمل جميع الدول التي تملك أسلحة نووية بما فيها الهند وباكستان وإسرائيل، بالإضافة إلى الدول الخمس الكبرى. ولا شك في أن إسرائيل تحاول اختراق الساحات الإسلامية ودول العالم الثالث التي كانت تدعو إلى سياسة عدم الانحياز. وهي تتحرك في الدول الإسلامية التي كانت تمثل جزءاً من الاتحاد السوفياتي وتحاول استقطاب الهند المعادية لباكستان التي تعتبرها إسرائيل مؤيدة للدول العربية. كما أنها حققت نجاحاً لا بأس به من خلال حلفها العسكري مع تركيا الذي يهدد الأمن العربي والموارد العربية. أما بالنسبة لإندونيسيا، فقد نشرت صحيفة هآرتس[٣٧] الإسرائيلية خبراً يفيد بأن رئيسها الجديد حبيبي زار إسرائيل في عقد الستينيات وأسس علاقات وطيدة مع نخبة إندونيسيا العسكرية. وتم ذلك حينما كان يرأس صناعات الطيران الإندونيسي، حيث أبهر بالتقدم التكنولوجي (التكنولوجي) الإسرائيلي وعقد العديد من الصفقات لشراء طائرات سكاي هوك (Skyhawk) من إسرائيل.

إن كل هذه التطورات الجديدة في علاقات إسرائيل الدولية بعد الحرب الباردة تستحق الدراسة عن كثب واستنتاج العبر التي سيكون لها تأثير في إمكانات إسرائيل الدولية وكيفية إدارتها لتلك الإمكانات. وسنحاول لاحقاً وفي خاتمة الدراسة أن نقدم تحليلاً للنتائج التي يمكن أن تترتب على هذه التطورات في المستقبل.

---

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) «India Wants Israel to Join Nuclear Club,» *Ha'aretz*, 2/6/1998.

(٣٧) *Ha'aretz*, 23/5/1998.

خامساً: عوامل الضعف في الإمكانات الإسرائيلية

على الرغم من الطاقات الهائلة التي تتمتع بها إسرائيل على الصعد الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية، والتي استعرضناها في هذا البحث، فإن إسرائيل تعاني صعوبات لا بد من أن يكون أثرها في إمكاناتها الدولية قوياً. فإسرائيل ليست مؤهلة في المنظور القريب والمتوسط لأن تصبح دولة عادية، فهي تُعرِّف نفسها بالدولة اليهودية، أي أنها ليست دولة مواطنيها بغض النظر عن قوميتهم أو دياناتهم، بل دولة يهود العالم مجتمعين. وفي ذلك خرق فاضح للقيم والمبادىء الدولية المتعارف عليها والمقبولة لدى العالم. إن ذلك التعريف الفريد من نوعه يتضمن أن السيادة الإسرائيلية هي من نوع فوق قومية (Supra-national)، وهذا لا يخالف القانون الدولي وحسب، بل إنه يمنح إسرائيل سيادة في نطاق كل دولة في العالم يقطنها سكان يهود، سواء كانت الولايات المتحدة، روسيا، جنوب أفريقيا أو الأرجنتين... الخ. ثم إن ذلك يُفنِّد النظرية السائدة في العالم الغربي التي تدّعي أن إسرائيل دولة ديمقراطية، إذ لا يمكن أن تكون ديمقراطية ودينية وعنصرية في آن واحد.

وإضافة لذلك، فإن الارتباط العضوي بين إسرائيل والحركة الصهيونية العالمية، التي تتحرك من قبل مؤسسات مثل الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي وغيرها من المؤسسات القائمة على أسس عنصرية، يجعل إسرائيل مركزاً للتوسع والهيمنة والعداء، ويحد من إمكانياتها للتعامل الطبيعي والتعايش السلمي مع جاراتها وفقاً للأعراف الدولية. وإن ما يسمى بعملية السلام ليس كفيلاً بحل النزاع في المنطقة بعكس ما حدث في مناطق أخرى مثل جنوب أفريقيا وأمريكا الوسطى وأفغانستان وكمبوديا وغيرها. فإسرائيل، بعكس جميع تلك الدول، لم تعترف بأنها دولة محتلة ضمن تعريف القانون الدولي للاحتلال، ولا تعترف بأنها شردت شعباً تعتبر حقه في العودة إلى وطنه خطراً ديمغرافياً، وأن عليها التزامات ومسؤوليات تجاه ضحاياها، بل إنها أفلحت في فرض بند في اتفاق أوسلو الأول تبرىء به نفسها من كل الجرائم التي اقترفتها ضد المواطنين الفلسطينيين أثناء فترة الاحتلال. والمحزن المضحك في الوقت نفسه هو تعهد السلطة الفلسطينية، وفقاً لذلك البند، بأن تتحمل مسؤولية القضاء كطرف الدفاع في كل الدعاوى ضد إسرائيل، الأمر الذي ليس له أسبقية في الاتفاقات الدولية.

تشعر قطاعات من اليهود في إسرائيل ومختلف بلدان العالم بأن اليهود بحاجة ماسة لإعادة النظر في مفاهيمهم وقيمهم وأخلاقياتهم. فالخطاب الإسرائيلي مفحم بتاريخ مأساوي يبرز اليهود كالضحية الكبرى، وكأن سجلات التاريخ لا تتسع لأكثر من تلك الضحية. وتُبين مقولاتهم أن اليهود يحتكرون العذاب والمقاساة، بينما غيرهم

لم يقاس، ومن هنا نجدهم غير قادرين على استيعاب فكرة أنهم اقترفوا جرائم حرب (بالمفهوم القانوني في إطار مرافعات نورمبورغ) ضد الشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب العربية في لبنان والأردن وسوريا ومصر وإيران وتونس وليبيا، إلا أنه لم يعد نادراً أن تنخر العالم اليهودي الآثار الأخلاقية والنفسية للاحتلال الذي حوّل اليهود، ضحايا محرقة النازيين، إلى جلادي الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من تعصب جزء كبير من اليهود الأمريكيين لإسرائيل، إلا أن هناك شعوراً قوياً في أوساطهم بأن إسرائيل ربما أصبحت بمثابة إله مزيف، وأنها أصبحت البديل للديانة اليهودية. وفي هذا السياق كتب توماس فريدمان في كتابه **من بيروت إلى القدس** أن عام ١٩٦٧ شكّل نقطة التحول، فلم تعد إسرائيل بمثابة بيت الحماية لليهود المضطهدين، بل أصبحت بكل فخر محور الهوية اليهودية، إذ إنها حلت محل التوراة والكنيس. ويقول البروفسور الرب آرثر هيرتسبرغ (Arthur Hertzberg) في كتابه **اليهود في أمريكا** ان ذلك التحول خلق فراغاً روحياً في الحياة اليهودية، إذ لم يعد اليهودي يعرف نفسه بديانته، بل باستعداده لمحاربة العدو وبميله إلى اليهود الآخرين. ويضيف الرب الأعلى السابق في المملكة المتحدة السير ايمانويل جاكوبوفيتس (Sir Immanuel Jacobovits) أن «قيماً مثل السلم والصلح والتسامح والشفقة على مقاساة الآخرين حتى ولو كانوا أعداء، والإيمان بانتصار المنطق الإنساني والتفاهم الإنساني ـ وكلها قيم تمتد في عمق التقليد اليهودي ـ قد تلاشت من أبجدية القيم الدينية»[٣٨]. وذكر ليونارد فاين (Leonard Fine) في كتابه **أين نحن؟** (*Where Are We?*) أن الديانة اليهودية في أمريكا قد أصبحت وثنية (Idolatrous) تضع دولة إسرائيل و«الشعب اليهودي» فوق الإيمان بالله والميثاق الذي وُقّع في جبل سينا.

إن كثيراً من كتابات الفلاسفة وعلماء الاجتماع وقادة المجتمع اليهود تنبه إلى هوة واسعة بين إسرائيل وجاليات الدياسبورا. فكتب يوسف ابراموفتش (Abramovitz) محرر مجلة «*Jewish and Family Life*» أن إسرائيل قد خسرت مركزيتها، فلم تعد هناك نشوة النصر بعد حرب عام ١٩٦٧ أو الفخر في عملية عنتيبا (Entebbe) عام ١٩٧٦، فالآن تتضاءل حملات جمع الأموال وينقص عدد السياح اليهود في إسرائيل ويزيد الشعور بعدم الاكتراث بعملية السلام، بينما تتحول الأقطار إلى الأمور الداخلية كالتعليم والشؤون الاجتماعية[٣٩]. أما د. سدني شوارتز (Sydney Schwartz)، رئيس معهد واشنطن للقيادة والقيم اليهودية، فقد ذكر «أنه لم يعد من

---

(٣٨) Allan C. Brownfeld, «Israel at 50: For Many American Jews, It Has Become a False God,» *Washington Report on Middle East Affairs* (May-June 1998), pp. 51-52.

(٣٩) المصدر نفسه.

الممكن جمع التبرعات على ظهر إسرائيل... فالحملات السنوية تقوم على أكتاف اليهود الكهلة التي ما زالت إسرائيل تحتل مكاناً خاصاً بالنسبة لهم، ولكن لن يكون ذلك للجيل القادم». دونالد كوهين (Donald Cohen)، مدير مجلس علاقات الجالية اليهودية في دايتون بولاية أوهايو (Dayton, Ohio)، قال: «إن الانتفاضة عقدت إسرائيل بالنسبة لكثير من مؤيديها فلم يعد ممكناً حفظ النفحة القديمة التي تقول إن موقف إسرائيل دائماً هو الصحيح والعرب هم المخطئون... إن كثيراً من اليهود فصلوا أنفسهم، بكل بساطة، عن إسرائيل».

كل ذلك يدعو إلى السؤال: ماذا يخفي المستقبل؟ يقول الرب مايكل ليرنر (Michael Lerner) محرر مجلة «*Tikkun*» في عدد آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٩٨:

«مع حلول أواسط القرن الحادي والعشرين سوف ينظر إلى الشعور الشوفيني السائد في أوساط الجالية اليهودية الأمريكية وفي الحكومة والأوساط الدينية في إسرائيل بالطريقة نفسها التي ننظر فيها اليوم إلى أولئك الذين كانوا يؤيدون العبودية ويعارضون حق المرأة في التصويت»[٤٠].

لا شك في أن الصهيونية قد خلقت أزمات لإسرائيل وللجاليات اليهودية، بالإضافة إلى الأزمات التي خلقتها للشعب الفلسطيني وللعرب عموماً، الأمر الذي يجعل إسرائيل والحركة الصهيونية قويتان وضعيفتان في الوقت نفسه. وقد زاد اتفاق أوسلو الطين بلة، إذ أصبح اليهود يواجهون خيارات صعبة، فهم عادة من مؤيدي الحريات المدنية والعدالة الاجتماعية والتعايش السلمي في مجتمعاتهم خارج إسرائيل، إلا أنهم مطالبون في إسرائيل بتأييد العنصرية ونظام الآبارتايد الذي فرضته اتفاقيات أوسلو. ولا بد من السؤال عما إذا كانت هذه الاتفاقات قد مهّدت الطريق، على رغم أنف مهندسيها، إلى دولة واحدة في فلسطين تقوم على مبدأ مساواة الجنسية؟

فعلى الرغم من أن الصهيونية حققت أهدافاً كثيرة منذ انعقاد مؤتمر بازل في عام ١٨٩٧، إلا أنها الآن في مأزق، وهي تحاول التغلب على ذلك من خلال تصوير الأزمات والانقسامات والفتن. إسرائيل والحركة الصهيونية قويتان وضعيفتان في الوقت نفسه بسبب ذلك المأزق، وخلقا مأزقاً لنفسيهما ومأزقاً للشعب الفلسطيني، ربما كان السبيل الوحيد للتغلب عليه هو الدولة الواحدة في جميع أنحاء فلسطين.

أولاً، بالنسبة لمأزقهما الذي يكمن في الايديولوجيا الصهيونية منذ عام ١٩٨٢، نلاحظ المعضلة التالية: تنادي المقولة الصهيونية بأن اليهود لا يتمكنون من العيش مع

(٤٠) المصدر نفسه.

الآخرين كمواطنين عاديين، بل هم بحاجة إلى العيش وحدهم؛ بينما افتراض اتفاق أوسلو هو أن إسرائيل بحاجة إلى قبول عربي. إن هذه الحاجة الماسة إلى القبول كانت بمثابة الآلية المحركة خلف المؤتمرات الاقتصادية، ابتداء بالدار البيضاء وانتهاء بالدوحة. وكان الغرض من هذه المؤتمرات إرساء الزخم لعملية أوسلو بتعزيز المسار المتعدد الأطراف (مسار الأخذ Take Track)، فإسرائيل تحصل على الاعتراف وتوقع اتفاقيات تجارية وتؤمن التطبيع من دون العطاء في المسار الثنائي الأطراف (Bilateral Track) (مسار العطاء). وفي الواقع، إن هذه المعادلة غير المتوازية لم تتعرض إلى الكثير من الاعتراض في الأوساط العربية الرسمية خلال الفترة المتراوحة بين مؤتمر الدار البيضاء ومؤتمر عمان مروراً بمؤتمر القاهرة. ولكن ذلك الأخذ دون العطاء لم يعد مقبولاً حتى في الدول الخليجية، ومن هنا كان الاعتراض «الجريء» من السعودية والإمارات وغيرها من الأنظمة التي تدور في الفلك الأمريكي على المشاركة في مؤتمر الدوحة. والمأزق الذي وصلت إليه «عملية السلام» يعود إلى كون السعي الإسرائيلي للحصول على قبول عربي، بل لتكريس هيمنة اقتصادية وسياسية إقليمية، ضمن إطار المسار المتعدد الأطراف دون تأثير سلبي في إنجازاتها في المسار الثنائي، مرفوضاً على الصعيد العربي الرسمي والشعبي. وكان مؤتمر الدوحة بمثابة إشارة عربية ترفض المساهمة في تحريك المسار المتعدد الأطراف ما دام المسار الثنائي متعطلاً عن الحركة. موقف إسرائيل الدبلوماسي الآن يعكس هذه المعضلة الصهيونية، فإسرائيل تريد أن تكون «في» (IN) الشرق الأوسط، ولكن ليس «من» (OF) الشرق الأوسط، الأمر الذي يفرض علاقات تقوم على احترام متبادل وتعاون مشترك وتعايش سلمي.

والمعضلة الثانية التي تواجهها إسرائيل والصهيونية هي معضلة أخلاقية، كنا قد أشرنا إليها سابقاً، وهي أن إسرائيل لا يمكنها أن تكون دولة ديمقراطية ودولة يهودية في آن واحد، وبالتالي توجد هوة واسعة بين الحقيقة والوهم. فإلى متى تتمكن إسرائيل من بيع رزمتها المتناقضة، خصوصاً أن هذه المعضلة تنعكس الآن على علاقاتها مع ثلاثة قطاعات فلسطينية بشكل يفضح أوهام السلام. فالعلاقة بين إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين في أزمة، حيث إنهم مواطنو دولة، إلا أن تلك الهوية القانونية تأخذ دوراً ثانوياً لهويتهم القومية (التي يعرّف عليها اصطلاح «غير اليهود»)، إذ إن الدولة بحسب مفهوم الصهيونية هي ملك لـ «الشعب اليهودي».

أما العلاقة بين إسرائيل وفلسطينيي الضفة وغزة، فقد وصلت إلى مأزق جديد، حيث يدرك هؤلاء أن سنوات طويلة للكفاح المسلّح، تلتها سنوات أخرى من النضال الدبلوماسي، ثم النضال السياسي (الانتفاضة)، من أجل هدف إنشاء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، أصبح مطلباً غير قابل للتحقيق. ومن الظروف الحاضرة وفي إطار موازين القوى القائمة، فإن ما يمكن الوصول إليه كحد أعلى لن

يتجاوز الكانتونات المبعثرة؛ وحتى ولو أطلق على ذلك اصطلاح الدولة برئيسها العتيد وعلمها وشركة طيرانها وعاصمتها القدس (أي أبوديس)، فإنها لن تكون دولة وفقاً لمفهومها في القانون الدولي.

وبالنسبة للفلسطينيين المشردين في جميع أنحاء العالم والبالغ عددهم حوالى الأربعة ملايين نسمة، وخصوصاً أولئك الذين يقطنون المخيمات والغيتوات العربية، فإنهم على يقين أن حق العودة لا يقع على جدول أعمال أوسلو الفعلي. ومن هنا يمكن أن يتطور الشعور في هذه المحاور الفلسطينية الثلاثة بأن النضال من أجل الدولة المستقلة هو أمر ذهب أوانه، وأن البديل الوحيد للعيش في ظل الابارتايد والغيتوات العربية والإسرائيلية هو العيش في دولة واحدة يتمتع فيها المسلمون والمسيحيون واليهود بالمساواة مع التفرقة بين المجالات المتعلقة بخصوصياتهم الدينية والثقافية وغير ذلك. فإذا كان الطريق إلى أوسلو قد أدى إلى شيء مثمر، فربما يكون مشروع الدولة الواحدة هو ذلك الشيء، على الرغم من رغبات مهندسي أوسلو.

إن هذا الموضوع يتطلب دراسة خصوصية، ولكننا نكتفي بهذا الطرح في مجال النقاش حول إمكانات إسرائيل الدولية، إذ يتبين من خلاله عجز إسرائيلي دبلوماسي وأخلاقي على الرغم من الإنجازات المهمة على الصعيد الاقتصادي والدعم الأمريكي شبه المطلق.

خاتمة

حيث إن هذه الدراسة أوضحت أن إسرائيل تتمتع بإمكانات عالمية هائلة في علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وغيرها من الدول، وفي اقتصادها المبني على تصدير الأدوات التقانية (التكنولوجية) المتقدمة وقوتها العسكرية وحيازتها على الأسلحة النووية، إلا أنه لا بد من إلقاء نظرة على مستقبل تلك الإمكانات. إن أحد أسباب القوة الإسرائيلية هو الضعف العربي، ففي عصر ما بعد الحرب الباردة وحتى ما بعد الإمبريالية (Post-colonialism) تقوم إسرائيل بفرض إمبريالية من نوع جديد على الوطن العربي الذي يواجه تحديات تاريخية ربما لم يسبق لها مثيل. فإمكاناته الاقتصادية والبشرية الهائلة مبعثرة تسيطر عليها قوى أجنبية تستغلها لمصالحها وحدها، بينما تستخدم الأنظمة العربية كشرطة لها تهيىء الظروف المؤاتية للتجارة والاستثمار. وطريق العرب للخلاص من هذا الخطر الداهم هو التصدي من خلال تقوية نفوذهم السياسي والاقتصادي.

وبما أنه يصح القول إن السبيل للنفوذ السياسي غير سهل ومليء بالوعر والعقبات، إلا أنه ليس مسدوداً أمام من يصمم على تكريس جزء من الجهود

والإمكانات المادية والطاقات الفكرية والتنظيمية. والعلاج لن يتم بالضرورة عن قرارات رسمية تعتمد في مجالس قمة في الساحة العربية، فالحكومات العربية وصلت إلى درجة من التبعية للولايات المتحدة لا تمكّنها حتى من أن تجرؤ على عقد مؤتمرات قمة. المبادرة يجب أن تنشأ من الأوساط الشعبية، سواء في البلدان العربية أو في الولايات المتحدة. فحركة مناهضة التطبيع، على سبيل المثال، يمكن تطويرها إلى مطلب شعبي عربي يتجاوز حدود الدولة ويجبر الحكومات العربية على استخدامه في علاقاتها مع الولايات المتحدة. ثم إنه من الضروري قيام أعمال مرادفة على الساحة الأمريكية الداخلية من قبل العرب الأمريكيين الذين لم يتخذوا القرار السياسي إلى حد الآن لخوض المعارك الانتخابية سواء عن طريق التمويل أو الترشيح المباشر. والحد من إمكانات إسرائيل الدولية على الصعيد الأمريكي لا يحصل بالضرورة بوجود لوبي عربي قوي يتكافأ مع اللوبي اليهودي ومشتقاته وروافده. والعمل من أجل ذلك لا يكون قيد انتظار اللوبي، إذ يكفي في الوقت الحاضر (إزاء انتظار تكوين ونمو اللوبي) أن تبدأ التيارات السياسية العربية بالعمل الجاد والمنسق لإبراز الخلل في السياسات الأمريكية التي تصدر من إسرائيل ومشتقاتها، ومدى الضرر الذي تخلقه هذه السياسات للمصالح الأمريكية وللاستقرار الدولي. فليس هناك لوبي إيراني في الولايات المتحدة مثل اللوبي التركي، واللوبي الفورموزي واللوبي الصيني، إلا أن تمسك إيران بمبادىء أساسية لسياستها الخارجية طيلة عقدين من الزمن مع تغيير في أسلوب المخاطبة وبداية انفتاح على العالم الخارجي (لا أعني قبولاً للعولمة أو رضوخاً لمقولات أمريكا بعد الحرب الباردة) وعقد الصفقات التجارية مع الدول الفاعلة في النظام الدولي، أقنعت قطاعات مهمة في المجتمع الأمريكي أنه على رغم المعارضة الإسرائيلية، لا بد من تغيير سياسة المقاطعة والتهميش تجاه إيران.

وإذا ما حصلت تحركات جدية في الوطن العربي تلمح إلى ضرورة تحدي معادلة الثمن والمنفعة (Cost-benefit Formula)، فإن إمكانات إسرائيل في الساحة الأمريكية ستزداد في النمو، وبالتالي تزداد الإمكانات الدولية للعرب في التقلص، إذ إنه ليس من المستحيل على الشعب العربي، وهو ثلاثة أضعاف الشعب الإيراني، أن يرفض معادلة الثمن والمنفعة مع الولايات المتحدة رفضاً عملياً وليس لغوياً فقط. وأمريكا، أكثر من معظم الدول الأخرى، تفهم أن لكل شيء ثمناً، ولو أنها تحاول دائماً الانتفاع بأبخس الأثمان. ولا يجب أن يفهم هذا الأمر وكأنه تهديد، إذ إنه في الواقع لا يختلف في الأساس عن ترتيب صفقات متعادلة، تشكل في العادة عنصراً مهماً من الأسلوب الأمريكي في المعاملات التجارية والسياسية والثقافية.

ولا يخفى علينا أن بعض الدول العربية التي تتميز علاقاتها مع أمريكا بالتبعية بدأت تعبّر، ولو بشكل متواضع عن اشمئزازها لسياسة الابتزاز التي تسلكها واشنطن

تجاهها، خصوصاً في منطقة الخليج. ولعل ذلك بداية تحد للبلد الذي يعتقد أنه وحده يحكم العالم دون أية منافسة. وهناك مؤشرات تدل على تغيير في الخطاب السياسي العربي الذي أصبح أقل انفعالية مما كان في السابق. إن تطوير العلاقات بعيداً عن التبعية التقليدية من جهة، وعن التصلب الغوغائي من جهة أخرى، مع التركيز على المصالح والحقوق التي تمس الطرفين، سيؤدي في النهاية إلى التغلب على معادلة الثمن والمنفعة المجحفة. وذلك كفيل للبدء بتقليص طاقات إسرائيل لاستغلال تلك الهوة الشاسعة في إدارتها للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

أما على صعيد العلاقات العربية ـ الأوروبية، فإن العرب مطالبون بالتنسيق الهادىء واللبق مع الدول الأوروبية التي تحاول عدم الارتباط بالسياسة الأمريكية منذ ابتداء الحرب الباردة. وبلدان الاتحاد الأوروبي كانت قد وقّعت على بيان البندقية في عام ١٩٨٠، وهو مشروع للسلام يقوم على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، كما أنه مشروع متطابق مع الإجماع الدولي. وفي هذه الآونة التي أصبحت فيها مصداقية الولايات المتحدة في منتهى الانحطاط، فإنه ليس من التهور أن يتوجه العرب والأوروبيون إلى أمريكا برسالة معهودة في الفلكلور الأمريكي: «إذا لم تعد تحتمل حرارة المطبخ، فالأفضل أن تخرج منه». ويمكن توجيه مثل تلك الرسالة المعتدلة بأسلوب لبق وغير انفعالي. ولكن ذلك بالطبع يتطلب العمل الدؤوب لإقناع الاتحاد الأوروبي باتخاذ المواقف الجريئة، خصوصاً أن إسرائيل تستعمل الخداع وسياسة الاستنزاف والابتزاز تجاه الدول الأوروبية. وبالإضافة إلى هذا كله، فإن المصالح الأوروبية الحيوية في الوطن العربي يجب أن تكون كفيلة بحفز أوروبا على التحرك الدبلوماسي المستقل والعادل.

وعلى صعيد الدول الإسلامية، فلا شك في أن العرب قد أضاعوا فرصة ذهبية في الوقت الذي تُوجِّه الدعاية الصهيونية أشرس اتهاماتها ضد المسلمين، وتجعل منهم العدو الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وإنه ليس من المعقول أن تطرح إسرائيل وركيزاتها في الغرب مقولة بأن فراغ التهديد قد ملأته «الأصولية الإسلامية»، بينما تحقق إسرائيل اختراقاً بارزاً في معركتها مع العرب من خلال علاقات جديدة تقيمها مع دول إسلامية في أواسط آسيا وأفريقيا ومن خلال «حلف بغداد» جديد مع تركيا.

ولا شك في أن الحلف الإسرائيلي ـ التركي يحمل في طياته نتائج ربما تنعكس على المعادلات السياسية في المنطقة. فإلى متى تستطيع مصر أن تتجاهل الخطر على مصالحها كدولة مصرية، وليس بالضروري كدولة عربية قيادية أو كناطق باسم القومية العربية؟ أليس من المعقول، أو الضروري، أن تبدأ الدول المهددة بذلك الحلف، مثل مصر وسوريا والعراق وإيران، بالتقارب والتنسيق في ما بينها للحفاظ على أمنها ومياهها وسيادتها؟

أصبح من الشائع أن العامل الرئيسي في العلاقات الدولية في هذا العصر يتحول من السلاح إلى المال. وهذا لا يعني بالطبع نهاية القدرات العسكرية كمصدر قوة، فالتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة كان في الأساس تنافساً اقتصادياً يبرز فيه العنصر العسكري. أما الآن فأصبحت الظروف مهيأة تماماً لبروز العنصر الاقتصادي. لكن الوطن العربي يواجه تحديات عسكرية واقتصادية في آن واحد، وعلى رغم فشل المواجهات العسكرية طيلة نصف قرن، لا بد من إيجاد الإمكانات لاستعادة الردع المتكافىء. كانت تلك هي الاستراتيجيا التي هاجمتها إسرائيل وقاومتها ولا تزال تقاومها الولايات المتحدة ضد العراق. فبداية بحرب عام ١٩٦٧، التي أجبرت مصر على التخلي عن استراتيجية الردع المتكافىء، ومروراً بالتجربة السورية التي انتهت بوصول غورباتشوف إلى الحكم، وانتهاء بالعراق الذي دُمر من أجل تلك الاستراتيجيا، على الرغم من كل ذلك، فإنه ليس للعرب خيار آخر. وهذا يتطلب تقارباً وتنسيقاً مع إيران، يقوم على أساس المصالح المشتركة. كما أنه يجب ألا تُعتبر تركيا بلداً معادياً، لأن هناك شعباً تركياً بقطاعاته المختلفة ـ دينية ودنيوية ـ لا يعتبر إسرائيل حليفه الدائم والأبدي.

وبالإضافة إلى ترميم وإعادة صياغة الردع المتكافىء في ضوء التطورات الدولية الجديدة، فلا بد من أن تكون هناك استراتيجيا اقتصادية تخلق حداً أدنى من التوازن بين الطاقات العربية المبعثرة حالياً، والإمكانات العربية اللازمة لتحقيق الأمن الاقتصادي والقومي والسيادة الفعلية.

كل هذا يتطلب إعادة ترتيب البيت العربي ـ إذا أمكن استعمال قول د. حيدر عبد الشافي ـ والإصرار على التكافؤ في المعاملات مع إسرائيل والاحترام المتبادل مع الولايات المتحدة. فهذه الدول لا تحترم سوى القوة. وعلى رغم الهوة الواسعة في موازين القوى، لا بد من أن تكون هناك بداية تنطلق من الثقة بالنفس والإصرار على التعامل بالمثل على أساس المساواة والتبادلية. وإذا قُدِّر لسياسة عربية جديدة الحد من الإمكانات الإسرائيلية الدولية، فإن ذلك يكون على الأغلب نتيجة عوامل ذاتية وليس بالضرورة إمكانية الاستفادة من دعم فرنسي أو صيني أو غيره، ولو أنني لا أريد أن أقلل من أهمية ذلك الدعم. وبما أن العالم لم يعد ذا قطبين، فإن المرونة في العلاقات الدولية سوف تدعم سياسة عربية جديدة لمواجهة الصهيونية. فالتحالفات لم تعد ثابتة، مما يسنح الفرصة للتحرك السلس والمناورة واكتشاف المصالح المشتركة والمتضاربة، ولكن ذلك لا يتم قبل إعادة ترتيب البيت العربي، لأن تركيبة التبعية الحاضرة لا تسمح بتحرك مستقل وعقلاني للإقلاع نحو أفق جديد.

تعقيب

فؤاد مغربي

١ ـ هذه دراسة ممتازة عن العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، وبالتحديد عن جهود القوى المؤيدة لإسرائيل للتأثير في صناعة القرار في سياسة الولايات المتحدة الخارجية إزاء الشرق الأوسط.

٢ ـ وتجدر ملاحظة عدد من النقاط الإضافية من أجل التأكيد والتوضيح. وتتضمن هذه النقاط الإضافية ما يلي:

أ ـ هنالك في الوقت الحاضر علاقة استراتيجية بين عناصر الجناح اليميني المسيحي في الولايات المتحدة وأقرانهم الإسرائيليين. وينعكس هذا في الدعم الذي لا يصدق الذي يبديه اليمين المسيحي الأمريكي لإسرائيل ولمقدرة الجماعات المسيحية الأمريكية في الإشراف على جداول أعمال العديد من الجمهوريين المحافظين في الكونغرس. ويتلخص الموقف السائد في الدولتين في أنه مهما يكن الفائز في الانتخابات الوطنية ـ (حزب العمل أو الليكود في إسرائيل، الديمقراطيون أو الجمهوريون في الولايات المتحدة) ـ فإن هذا التحالف الاستراتيجي سيظل له تأثير جوهري في صنع السياسة.

ب ـ كانت القوى المؤيدة لإسرائيل خلال الاحتفالات الأخيرة بالذكرى الخمسين لإقامة دولة إسرائيل منشغلة كذلك في إقامة احتفالات وأحداث ومعارض للصور والفنون في مختلف أرجاء الولايات المتحدة: في قاعات البلديات، في المطارات، في الجامعات، وفي العديد من الأماكن العامة. ولم يكن هنالك أبداً من قبل مثل هذا الجهد على مثل هذا المدى العريض عبر البلاد، الأمر الذي فرض في الوقت نفسه ضغطاً على أولئك الذين تجرأوا على جمع معروضات تظهر صوراً للاستلاب الذي تعرض له الفلسطينيون، وقد أبطل معرض في متجر رئيسي للكتب في أطلنطا في

أعقاب احتجاجات من أعضاء محليين من الجالية اليهودية.

ج ـ إن اللوبي الجديد لإسرائيل في الولايات المتحدة من القوة وسعة الاتصال بمكان إلى الدرجة التي تجعل مختلف البلدان الراغبة في تحسين علاقاتها مع حكومة الولايات المتحدة تحاول تملق هذا اللوبي حتى يساعدها في ما تبتغي. وبعبارة أخرى، فإن هذا اللوبي يوفر شبكات العمل وخاتم الموافقة، ونوعاً من الشهادة بحسن السلوك.

د ـ هنالك في الوقت نفسه تراجع عربي شامل بين المنظمات التي تعمل في الولايات المتحدة على قضايا لمصلحة الجانب العربي: رابطة خريجي الجامعات الأمريكية العرب التي كانت واحدة من المنظمات الرئيسية التي تجمع معاً العديد من المثقفين والناشطين السياسيين من مناطق مختلفة من العالم لا يمكنها الآن أن تجمع أكثر من ٢٠٠ شخص في مؤتمرها السنوي، والأمر نفسه ينطبق على المنظمات الأخرى.

هـ ـ الجماعات التي كانت تعمل معنا في السابق وقعت أيضاً إلى جانب الطريق. وقد اختلط الأمر عليها حول ما تحتاج إلى القيام به وما يجب أن تدعو إليه. أما في السابق فقد كان هنالك إجماع على قضايا متنوعة وبخاصة المسألة الفلسطينية. أما الآن فليس هنالك من إجماع. والأخطر من ذلك هو الشعور بين عدد من الناس بأن القضية في طريق الحل. وهم لا يرون من أين يمكنهم فعلياً البدء في حشد الجهود وحول أية قضايا.

و ـ وحتى لو تقبل المرء منطق السلطة الفلسطينية حول مسألة محادثات واتفاقات «السلام» والحاجة إلى إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة، فإنه ليخفق في رؤية أي جهد جدي شامل من جانب هذه السلطة لمحاولة القيام بحملة سياسية في الولايات المتحدة من أجل الاستفادة من فرص عديدة متوافرة الآن للفلسطينيين. إن هنالك مناسبات عديدة ومئات من الفرص لم تكن متوفرة من قبل. ولا تزال هذه السلطة تسير عملها في واشنطن في الطريقة الراهنة نفسها التي كانت تستخدمها في الأيام الماضية. ولا تزال السلطة الفلسطينية تعمل من المكتب البائس نفسه الذي كانت فيه في أوائل الثمانينيات بدلاً من أن تنتقل إلى مقر بعثة كبير لائق بالمهمة في واشنطن.

ز ـ يشترك صناع القرار الأمريكيون في تبني نظرية الواقعية السياسية، عندما يتعلق الأمر بمقاربتهم للشرق الأوسط. إن أي سياسي أمريكي، في الأساس، يمكنه أن يحصل على قدر كبير من المكاسب بالوقوف إلى جانب إسرائيل. بينما لا يتوقع سوى القليل جداً من الربح إذا ما عمد إلى انتقاد إسرائيل. وليست هنالك أبداً أية

كلفة تترتب على السياسة الأمريكية لتبني أكثر المواقف انحيازاً لإسرائيل وعداء للعرب في الوقت نفسه. وكان مستوى التنسيق في مسائل مختلفة، في الواقع، مثل قضية التنسيق الاستراتيجي بين المؤسستين العسكريتين من القوة، بحيث إنه كائناً من كان في البيت الأبيض، ومهما يحدث، فإن المصالح الإسرائيلية تعتبر دائماً على وجه التقريب متينة وسامية.

المناقشات

١ ـ هاني فارس

يتكون البحث المتميز للدكتور نصير عاروري أساساً من شقين: **الأول** يتناول موقع إسرائيل في النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، ومواقع اللوبي اليهودي في المجتمع الأمريكي، وشبكة التنظيمات اليهودية الأمريكية وعلاقاتها مع الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية. ويخلص البحث إلى نتيجة مفادها أن اللوبي اليهودي الصهيوني أصبح منذ عام ١٩٩٢ صانع القرار في جميع المراكز الأمريكية الرسمية الحساسة. **الثاني** يحلل مستقبل العلاقة الأمريكية ـ الإسرائيلية ومكامن القوة والضعف المحتملة في هذه العلاقة، والتأثيرات المحتملة للجانب العربي من أنظمة سياسية وتنظيمات مدنية في التصدي لهذه العلاقة. ويخلص في هذا المجال إلى القول بأن هناك إمكانية لدور عربي في تعديل العلاقة الأمريكية ـ الإسرائيلية والتأثير في توجهات السياسة الأمريكية. ولكن الحكومات والشعوب العربية فشلت في جعل الولايات المتحدة تدفع ثمن تحيزها لإسرائيل، وحتى إنها لم تلمح إلى أنها تنوي عمل ذلك.

وبناءً عليه، يدعو الباحث إلى إعادة ترتيب البيت العربي من أجل فتح آفاق جديدة وفرض احترام الموقف العربي على الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا التحليل يثير مجموعة من الأسئلة:

أولاً: إذا كان اللوبي اليهودي وإسرائيل مسيطرين على جميع المراكز الحساسة وعلى عملية اتخاذ القرار، كيف يمكن إذن تغيير اتجاهات السياسة الأمريكية وجعلها أكثر توازناً حتى ولو رفعنا الثمن الذي تدفعه أمريكا؟ هناك تناقض في التحليل.

ثانياً: لماذا شملت الشعوب العربية مع الأنظمة السياسية العربية حين أشرت إلى فشل الجانب العربي في جعل الولايات المتحدة تدفع ثمناً أكبر لتحيزها إلى إسرائيل؟

ثالثاً: باستثناء النفط، ما هي المجالات المتوافرة للعرب لرفع الثمن الذي يتوجب على أمريكا دفعه إذا ما استمرت في موقفها الحالي تجاههم؟

٢ ـ جواد الحمد

اتفق ابتداءً مع التشخيص للقدرة الإسرائيلية على إدارة الإمكانات الدولية وعلى الأخص الأمريكية منها التي ذهب إليها الزميل د. عاروري، كما أتفق تماماً مع تعقيب د. فؤاد مغربي أن هذه القدرة نابعة من أن الطرف العربي لا يشعر صانع القرار الأمريكي بكلفة انحيازه وتأييده لإسرائيل، وأن دفع الكلفة الأمريكية في منطقتنا ثمناً لهذا الانحياز سوف يشكل عامل تغير وتأثير في صناعة السياسة الأمريكية، وذلك على رغم حجم وعمق النفوذ الصهيوني في المؤسسات الأمريكية الأهم في صناعة سياساتها الشرق أوسطية.

إن المشكلة التي نواجهها دولياً تتمثل في أن الجانب الإسرائيلي يستفيد وينظم ويفعل إمكاناته الفردية والاقتصادية والسياسية والعلمية، في ما لا يملك العرب فكراً مركزياً أو إدارة متناسقة لهذه الإمكانات والفرص. . . خصوصاً في ظل تغيرات متلاحقة أصابت النظام الدولي منذ أواسط الثمانينيات من القرن العشرين، وتغيرات أصابت النظام العربي مع أوائل التسعينيات.

ولذلك، فإن إدراك هذه الحقيقة يُعد مدعاة لطرح تصورات وآليات فاعلة جديدة تمكن من تشجيع الجهات المعنية للانتباه والاستثمار والإدارة للفرص المستجدة وللإمكانات العربية دولياً.

٣ ـ ضياء الفلكي

النشاط الإسرائيلي في بريطانيا

ـ الجالية اليهودية في بريطانيا قديمة الوجود، بالغة النشاط على الرغم من أن تعدادها لا يتجاوز ٣٠٠ ألف نسمة.

ـ وتمارس هذه الجالية نشاطاتها من خلال شبكة واسعة من المنظمات المتخصصة في نشاطات الحياة المختلفة، بدءاً من الفعاليات الخيرية والإنسانية ووصولاً إلى محاولات التأثير في قمة الهرم السياسي.

ـ والتحرك الإسرائيلي في بريطانيا منظم جداً ويجري التعاون والتنسيق بين مختلف المنظمات ومرجعيتها جميعاً مجلس تمثيلي يدعى «Board of Deputies».

ـ فهمت إسرائيل طبيعة النظام السياسي البريطاني وكيفية اتخاذ القرار، لذلك توجهت للعمل من خلال الأحزاب الرئيسية، ونجحت في التغلغل الواسع في قياداتها وضمان مواقع حساسة في دوائر صنع القرار.

- تمثيل اليهود في مجلس العموم البريطاني أكثر بكثير من نسبتهم العددية للسكان، بل يشكلون هم وأصدقاؤهم كتلة كبيرة ذات نفوذ واسع.

- كذلك وجود اليهود في الوزارات المتعاقبة سواء أكان حزب المحافظين أم العمال في الحكم، فهم يحتلون عدداً كبيراً من الحقائب الوزارية بما فيها في بعض الأحيان وزارات حساسة كالخارجية والداخلية والمالية والدفاع.

- من الملاحظ أن النفوذ الصهيوني في الحكومة الحالية العمالية بقيادة طوني بلير زاد على ما سبقه من الوزارات، بل إن من المفارقات حقاً أن تساند حكومة عمالية بريطانية حكومة الليكود اليمينية بهذا الإفراط، بل في بعض الأحيان اللهاث لإرضاء إسرائيل بأي ثمن.

- هنالك جمعيات أصدقاء إسرائيل في كافة الأحزاب البريطانية ولها تمويل جيد، فهي تحضر مؤتمرات الأحزاب السنوية وتقيم حفلات الاستقبال فيها وتُعِدُ قرارات مدعومة بدراسات من أجل تبنيها في المؤتمرات واتخاذها كسياسة رسمية.

- كما أن هذه الجمعيات ترصد كافة النواب الجدد بعد الانتخابات وتوجه لهم دعوات مع عوائلهم لزيارة إسرائيل لقضاء إجازة والتعرف على المستوى الحضاري الرفيع الذي تتمتع به إسرائيل، ومن ثم إقامة صلات دائمة معهم.

- هذا في المجال السياسي، يوازيه تأثير ونفوذ في مجالات الإعلام والمال وسيطرةٌ على إدارة كثير من الفعاليات الاقتصادية.

- أما نحن العرب، فعلى الرغم من حداثة وجود الجالية العربية في بريطانيا، إلا أن محاولات تنظيم الجالية وتشجيعها للمشاركة في الحياة العامة البريطانية بدأت من خلال مؤتمرات الجالية العربية التي انعقد مؤتمرها الأول عام ١٩٩٠ وساهمت في انتخابات عام ١٩٩٧.

- هنالك مؤسسة واحدة تناصر القضايا العربية وتعمل من أجل قضية فلسطين بالذات، هي مجلس تعزيز التفاهم العربي البريطاني (CAABU) الذي شارك في تأسيسه بعد عام ١٩٦٧ السير انتوني نتنغ الذي وافته المنية قبل أسبوعين. وقد كادت هذه المؤسسة تغلق أبوابها في العام الماضي لولا الحملة الواسعة الناجحة التي نظمتها الجالية العربية بقيادة النادي العربي في بريطانيا.

٤ ـ عبد الغفور كريم علي

ونحن نفكر بعناصر بناء استراتيجية للإدارة العربية للإمكانات القومية والإقليمية والدولية، لا بد من تحديد بعض الملاحظات المهمة، وهي:

الملاحظة الأولى: أية إدارة ناجحة وعلى أي مستوى كان يجب أن تتسم بالصفات المعروفة للنجاح وهي: ١ ـ الواقعية. ٢ ـ العقلانية. ٣ ـ حسن اختيار الزمن للاتفاق والاختلاف مع الآخرين، أصدقاء أكانوا أم أعداء. وربما تتسم بعض سياستنا بهذه الصفات وليس كل سياستنا وللأسف الشديد.

الملاحظة الثانية: يجب أن نعرف ماذا نريد وماذا تريد إسرائيل، فالصهاينة متفقون وموحدون في ماذا يريدون ونحن منقسمون في ماذا نريد. وركائز الاستراتيجيا الصهيونية قائمة على محددات الأمن ـ الاقتصاد ـ سلام إسرائيل.

الملاحظة الثالثة: كل دول العالم لديها وظائف متماثلة، وهذه الوظائف تنحصر في ١ ـ البقاء. ٢ ـ الاستمرار. ٣ ـ التكامل والاندماج. ٤ ـ معالجة المشكلات التي تعترض تنفيذ هذه الوظائف. إسرائيل تؤدي وظيفتها بشكل متوائم ونحن لا نؤديها كما ينبغي وكما يجب وللأسف الشديد.

الملاحظة الرابعة: في إدارة الإمكانات، كل دول العالم تعتمد على واحدة من الخيارات المعروفة في مواجهة التحديات التي تعد خطراً مهدداً للدولة والأمة، وهي:

١ ـ الاعتماد على الذات.

٢ ـ التحالف مع صديق ضد عدو مشترك.

٣ ـ التحالف الإقليمي.

٤ ـ التعاون مع المرجعية الدولية لتنفيذ الشرعية الدولية والاحتماء بها.

إسرائيل تجيد إدارتها لكل هذه الإمكانات، وللأسف الشديد نحن غير قادرين أو على الأقل غير موحدين.

الملاحظة الخامسة والأخيرة: لمواجهة الإدارات المقابلة ووضع خطة عمل لا بد من ترجيح واحدة من الخيارات الآتية:

أ ـ خيار مقابلة التحدي بتحد مقابل، وهذا المشهد ينطوي في ثناياه على كم من الإيجابيات والسلبيات متساوية، وتكاليفه عالية ومتقابلة.

ب ـ خيار التكييف الذكي والشجاع ومن دون تراجع حاد، وهذا الخيار يحقق مكاسب وإيجابيات للأذكياء وخسائر وسلبيات كبيرة لغيرهم.

ج ـ الخيار الثالث معيب ومخز وهو الاستسلام للأمر الواقع، وهذا الخيار ينطوي في ثناياه على سلبيات فقط ولا نعتقد بأنه خيار محترم.

هذه الخيارات والمشاهد تعرفها جيداً إسرائيل وتعرف كيف تتعامل معها، ولا

سيما الخياران الأول والثاني. وللأسف الشديد لا زلنا غير متفقين على أي الخيارات هو الأنجع لنا، وموقفنا في هذا المجال غير موحد.

٥ ـ كمال طربيه(*)

مداخلتي ستنطلق من البحثين اللذين تناولا الإدارة العربية للإمكانات الدولية والإدارة الإسرائيلية لهذه الإمكانات. تم التركيز على الولايات المتحدة كقوة دولية عظمى معادية لمصالح العرب وهذا صحيح. ثم تم التطرق إلى اليابان ووزنها المؤثر في مجال الاقتصاد والمساعدات، روسيا وأحلامها القيصرية والسوفياتية، الصين التي تأخذ وزناً متزايداً على الساحة الدولية. لكن أوروبا، أي الاتحاد الأوروبي، ظل غائباً.

أهمية الدور الأوروبي بالنسبة لنا كعرب نابعة برأيي من عاملين: الوزن الاقتصادي والسياسي المتعاظم للاتحاد الأوروبي، وحاجتنا نحن العرب بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى الدعم الأوروبي لقضايانا العادلة في مواجهة الانحياز الأمريكي الكامل إلى جانب إسرائيل. أوروبا تملك مقعدين دائمين في مجلس الأمن من أصل خمسة مقاعد، ربما كانت من أكثر القوى الغربية تفهماً للحقوق السياسية والوطنية للعرب والفلسطينيين، ودعماً اقتصادياً للشعب الفلسطيني. وهي ـ عدا بريطانيا ـ تحاول إيجاد مخرج «ممكن» للأزمة العراقية.

كما أن هناك الموقف الفرنسي المؤثر والمؤيد إجمالاً لوجهة النظر اللبنانية ـ السورية داخل لجنة تفاهم نيسان.

هذا على المستوى الرسمي، أما على المستويات الحزبية والنقابية والشعبية والإعلامية، فهناك تفهم أوروبي متزايد للمواقف العربية سواء من إسرائيل ـ بعد وصول نتنياهو إلى السلطة ـ أو من الحصار المفروض على العراق، ويبقى علينا نحن العرب معرفة كيفية التعامل مع القوى والمؤسسات الأوروبية، غير المعادية لنا بالمطلق، لإسماع صوتنا في الدفاع عن حقوقنا، وشرح قضايانا.

ـ كيفية الاستفادة (مثال):

هناك برنامج يومي في إذاعة فرنسية كبيرة (RTL)، ومسموع من نحو عشرة ملايين مواطن فرنسي، يعطي الكلام للمستمعين حول القضايا الداخلية أو الدولية الراهنة. خلال العدوان الأمريكي البريطاني الأخير على العراق «عملية ثعلب الصحراء» اتصلت بالبرنامج، وتحدثت مباشرة، عن حقيقة الحصار الدولي المفروض

(*) تناولت المداخلة الفصلين الحادي والعشرين والثاني والعشرين.

على العراق وعن آثاره المدمرة في الشعب، وبخاصة الأطفال والعجز، مستشهداً بشهادات منظمات إنسانية وطبية: الصليب الأحمر ـ أطباء بلا حدود... الخ، وبينت أن الحصار والقصف، تنحصر أضراره وضحاياه بالشعب العراقي وليس بالنظام.

٦ ـ مدثر عبد الرحيم الطيب

بخصوص موضوع اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، ربما كان من تمام القول فيه أن يتضمن الحديث إشارة إلى حدود فعالية ذلك اللوبي، وإن كانت فعاليته جد واسعة وكبيرة.

ولعل من بين ما ينبغي أن تتضمنه الإشارة المقترحة ـ ونحن بصدد وضع استراتيجيا وخطة عمل شاملة ـ تقييم دور العرب الأمريكيين والمقيمين في الولايات المتحدة واقعاً وإمكاناً، ثم دور ذلك النفر من اليهود ـ أفراداً وجماعات ـ الذين اتخذوا، وما زالوا يتخذون، مواقف نافذة، وربما رافضة، للصهيونية ولكثير من السياسات والممارسات الإسرائيلية.

ومع التسليم بأن محصلة عطاء هؤلاء وأولئك بالمقارنة مع تأثير المواقف التي تقفها الكثرة الكاثرة من اليهود الأمريكيين تعتبر ضئيلة ضعيفة، فإنه ينبغي ألا تهمل أو تسقط من الحساب ونحن بصدد الاستراتيجيا الشاملة موضع النظر.

أقول هذا وقد وقفت شخصياً ـ إذ كنت محاضراً في جامعة مانشستر من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٥، ومن بعد حتى عام ١٩٧٥ مكلفاً ببعض الأعمال الدبلوماسية بما في ذلك الدورة المشهودة من دورات الجمعية العمومية للأمم المتحدة التي عقدت عام ١٩٧٤ وألقى أبو عمار أثناءها خطابه التاريخي المذكور ـ على إسهامات يهود رافضين للصهيونية ناقدين لممارسات إسرائيل من أمثال الفرد ليليونثال (Alfred Lilienthal) ومنظمات من بينها المجلس الأمريكي لليهودية الذي ارتبط ذكره بالدكتور الرب المر برغر (Rabbi Dr. Elemer Berger) ولئن عفى الزمن على ذلك الجيل، فلا شك أن آخرين، داخل الأرض المحتلة وخارجها، بما في ذلك الولايات المتحدة، قد برزوا منذئذ.

٧ ـ نصير عاروري (يرد)

أظن ان الأسئلة الموجهة إلي ثلاثة أنواع:

١ ـ هناك **سؤالان** من الدكتور هاني فارس وهما:

السؤال الأول وهو أنني ذكرت أنه منذ عام ١٩٩٢ أصبح اللوبي اليهودي في

أمريكا صانع القرار، فإذا كان اللوبي متحكماً إلى هذه الدرجة، كيف يمكن للعرب أن يحاولوا تغيير السياسة الأمريكية ويتأملوا النجاح؟

السؤال الثاني يتعلق بما ذكرته عن ضرورة تغيير معادلة المنفعة والثمن. الحكومات فشلت في ذلك، لكن هل تعتقد أن الشعوب فشلت أيضاً؟

جوابي عن ذلك ما يلي:

الجواب عن **السؤال الأول**: السؤال قائم على افتراض أن اللوبي اليهودي يصنع القرار السياسي في ما يتعلق بالشرق الأوسط وعلى فرضية أنني من مؤيدي تلك المقولة.

هناك مقولتان حول هذا الموضوع: **أولاً**، سياسة أمريكا الخارجية الشرق أوسطية يرسمها اللوبي اليهودي الأمريكي. **ثانياً**، السياسة الخارجية الأمريكية تنبثق من المصالح الحيوية لأمريكا كما تراها المؤسسة السياسية ـ العسكرية في واشنطن.

أنا أرى أن المقولة الأولى خاطئة، لكن هناك تجانساً بين الرؤيا الصهيونية في أمريكا ورؤية المؤسسة السياسية العسكرية الأمريكية. من هنا يبرز دور اللوبي اليهودي. ويجب ألا نستهين بذلك الدور لكن لا يمكن المبالغة فيه. وفي هذا النطاق نذكر سلسلة الصراعات التي حصلت بين اللوبي والحكومة، كما حدث أثناء فترة رئاسة جيرالد فورد حين هدد بإعادة النظر في السياسة الأمريكية الشرق أوسطية في عام ١٩٧٥، وكما حدث بين ريغان واللوبي بشأن صفقة الأواكس أو الصراع بين بوش واللوبي بشأن مسألة قرض العشرة بلايين واختلافهم حول وضع القدس الشرقية. تلك الصراعات كانت تدور حول ما كانت تعتبره الحكومة الأمريكية مصالح حيوية لدولة عظمى، لا يحق لإسرائيل أن تتدخل فيها.

شيء آخر هو أنني لم أذكر أن اللوبي أصبح صانع القرار، لكن صانع قرار. كيف يستطيع العرب أن يفلحوا في تغيير السياسة الأمريكية؟ ليس عن طريق عمليات اللوبي للإقناع، بل التلميح بإعادة النظر في معادلة الثمن والمنفعة، وهذا أسلوب يفهمه الأمريكيون، بل هو أسلوبهم في التعامل.

الجواب عن **السؤال الثاني**: يتعلق السؤال بالشعوب: أقول ان أمريكا لم تشعر بالضغط الشعبي سوى مظاهرات بين حين وآخر بعد قيام أمريكا بقصف جوي وحشي للعراق. هذا لا يكفي. المطلوب تطوير حملات شعبية مثل مقاومة التطبيع مع إسرائيل بشكل جدي. وليس عندي شك في أن عملاً مثل ذلك يكون مؤثراً في واشنطن.

٢ ـ هناك سؤال من الاستاذ كمال طربيه يقول: إنني ركزت على الساحة الأمريكية في طرحي عن إمكانات إسرائيل الدولية، ولم أذكر شيئاً عن أطراف أخرى

مهمة في المجتمع الدولي مثل الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي.

- جوابي عن ذلك هو أن الوقت لم يسمح لي بالتركيز والإسهاب في مجال المجتمع الدولي، وأرجو من الاستاذ طربيه أن يراجع الدراسة، حيث سيجد صفحات مكرسة للصين وروسيا والاتحاد الأوروبي.

٣ - هناك سؤال من الاستاذ مدثر عبد الرحيم يقول: ما هو دور الأفراد من اليهود والجماعات اليهودية التي تناهض الصهيونية؟

- جوابي عن ذلك أن هؤلاء الأفراد والجماعات أصبحوا هامشيين تماماً في هذه الفترة. إذا استعرضنا تاريخ هذه الحركة نرجع إلى عام ١٩٤٢ وبرنامج بلتمور الذي يشكل تحول الجالية اليهودية الأمريكية من جالية محايدة، وليس متحمسة للمشروع الصهيوني مثل الجاليات الأوروبية، إلى نصير لدولة إسرائيل. بعد قيام إسرائيل في عام ١٩٤٨ لم يبق سوى جمعية واحدة رئيسية تناهض الصهيونية وهي «American Council on Judaism» برئاسة د. الرب المر برغر (Elmer Berger). حصل انقسام في تلك الجمعية، وفي أواخر الستينيات انفصل برغر عنها وأسس مؤسسة جديدة صغيرة اسمها «American Jewish Alternatives to Zionism (AJAZ)».

استمرت هذه اللجنة كممثل رئيسي للحركة المناهضة للصهيونية حوالى ٢٥ عاماً، إلا أنها انقرضت بعد وفاة برغر في عام ١٩٩٧.

هناك جمعيات يهودية تناهض الصهيونية، لكنها مبعثرة وليس لها عنوان قومي أو كيان عام. وفي هذا المجال يمكن مراجعة الدراسة للاطلاع على النداءات اليهودية في أمريكا لإعادة النظر في مفاهيم اليهود وقيمهم وأخلاقياتهم.

الفصل الثاني والعشرون

مشكلات منهجية في معالجة مستقبل الصراع العربي ــ الإسرائيلي

محمد سيد أحمد(*)

ـ ١ ـ

في ضوء المناقشات التي أجريت طوال اليومين السابقين، رأيت أن أعيد صياغة ورقتي بالكامل، لأبدأ من نقاط أثيرت بالفعل داخل الندوة، وهي في رأيي ذات أهمية قصوى. وقد امتنعت حتى هذه اللحظة عن إبداء أية ملاحظة، لا لأنني لم تكن لدي ملاحظات، ولكن بغية تسجيلها جملة، وفي إطار «بناء فكري» متماسك ومتجانس.

إن الذي لفت نظري بوجه خاص، وهو أمر جديد، وقد يكون مدعاة للقلق، هو نظرة العديد من المتحدثين في هذا المحفل القومي الأصيل، إلى إسرائيل، وإلى مقدار ما بلغته من قوة، بل وإحساس هؤلاء المتحدثين بالحاجة إلى الاعتراف بهذه القوة. وقد ينطوي ذلك على عنصر إيجابي. فإن الاعتراف بالحقيقة هو، على حد قول لينين، دائماً شيء ثوري، ومرغوب فيه، ومثير للاحترام. والمطلوب فعلاً هو أن يكتسب الاعتراف بالحقيقة صفة ثورية. غير أن هذا يقتضي أن يصاحب هذا الاعتراف مشروع من جانبنا لتصحيح أوجه الانحراف والاعوجاج لدينا، وأن يكون لنا مخطط بديل للمواجهة. وإلا فقد يحمل هذا الاعتراف ـ ضمناً ـ معنى الاستسلام لقوة العدو وتفوقه، مما يحمل بدوره معنى التخلي عن الصمود. وهذا إحساس شعرت به بوجه

(*) كاتب صحفي ـ جريدة الأهرام ـ مصر.

خاص عقب المناقشات التي دارت في اليوم الثاني للندوة الذي تناول جدول الأعمال فيه أوضاعنا في الوطن العربي، وقد بلغت حداً بعيداً من التخبط بين الوطني والقومي، وبين القطري والعربي الشامل، وبين القومي والإسلامي، إلى غير ذلك من أوجه التضارب.

إن أول نقطة منهجية جديرة بالإبراز هي أن مرجعيتنا ينبغي أن تكون المستقبل لا الماضي، ذلك أن الارتكان إلى الماضي هو شكل من أشكال الهروب من الحاضر، وبالذات من مآزق الحاضر. إنني أدعو إلى أن تكون مرجعيتنا المستقبل، وأعتقد أن هذه ضرورة لا مفر منها لو أردنا فعلاً التغلب على الصعاب التي واجهتنا في اليومين الأولين للندوة، ذلك فضلاً عن أن عنوان الندوة هو دراسة «احتمالات المستقبل». والحقيقة أننا لسنا بصدد مجرد استكشاف المستقبل، وإنما نحن بصدد الانتماء إليه كمرجع لتفكيرنا ونحن على مشارف قرن جديد، وألفية جديدة. إن الكثيرين حولنا في الشرق الأوسط سوف يحتكمون إلى المستقبل، ونحن بصدد تدشين هذه الألفية الجديدة بعد بضعة أشهر.

فإذا سلمنا بأن المرجعية ينبغي أن تكون في المستقبل، جدير بنا أن نتعرض لمدى اتساق هذا التوجه مع خط سير المناقشات في اليومين الأولين للندوة، وإن قضية مركزية في هذا الصدد هي ما يمكن وصفه بـ «قضية كامب ديفيد»، لا باعتبارها حدثاً وحسب (أي مداولات السادات وبيغن وكارتر في كامب ديفيد من ٥ إلى ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨)، وإنما أيضاً باعتبار ما جرى في كامب ديفيد تعبيراً ناطقاً عن «نهج» في معالجة النزاع.

إن اتفاقات كامب ديفيد في سبيلها أن تفقد مصداقيتها كمرجعية. وثمة إشكالية في هذا الصدد جاذبة للانتباه، متمثلة في أن كثيرين ممن عارضوا هذه الاتفاقات قد باتوا يسكتون عنها، ولم يعودوا يثيرون الحجج التي سبق وأثاروها لفترة طويلة ضد «نهج كامب ديفيد». وهذا أمر يوحي ضمناً بأن هؤلاء لم يعودوا يتمسكون بحججهم السابقة في هذا الصدد، وأن السادات كان على حق بإقدامه منفرداً على اتفاقه مع إسرائيل. ومع ذلك، فحتى أنصار اتفاقات كامب ديفيد لم يعودوا يتباهون بها، ولا يجرأون على أن يتحدثوا عن «إنجازات كامب ديفيد» في ظل ما أسفرت عنه هذه «الإنجازات» من آثار بعد تولي نتنياهو الحكم في إسرائيل. إن الالتباسات التي تحيط بكامب ديفيد قد استعادت أهميتها كلها، وبخاصة إذا ما قصدنا بكامب ديفيد لا الاتفاقيات التي أبرمت بين السادات وبيغن وحسب، وإنما بالذات «نهج كامب ديفيد» وما تضمنه من معان.

وهنا توجب علينا أن نوضح: ماذا نعني بـ «كامب ديفيد كنهج»؟ إننا نعني أولاً

شرعية الاتفاقات المنفصلة. إن كل اتفاق أبرم بعد اتفاقات كامب ديفيد قد اتسم بصفة الاتفاق المنفصل المبرم بين سلطة عربية ما (دولة عربية، أو «السلطة» الفلسطينية) وبين إسرائيل بمنأى عن الأطراف العربية الأخرى. ثم نعني ـ أيضاً ـ بـ «نهج كامب ديفيد» شرعية الاتفاقات التي تجري خلف ظهر الأطراف العربية الأخرى. فإن هذا أيضاً قد تكرر بعد كامب ديفيد، وانسحب على اتفاقات أوسلو، كما انسحب على المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية.

ما معنى ذلك بدوره؟ معنى ذلك «ترحيل» التناقضات الأكثر حدة على اتساع المنطقة إلى صفوف الأطراف العربية، وبدلاً من أن يكون التناقض الأكثر حدة هو التناقض بين العرب وإسرائيل، أصبح التناقض الأكثر حدة ما بين الأطراف العربية ذاتها.

لقد كان لحرب عربية ـ عربية، هي غزو العراق للكويت، دور كبير في إطلاق «عملية السلام» مع إسرائيل، وإقناع الأطراف العربية جميعاً بوجاهة تلبية الدعوة للمشاركة في مؤتمر مدريد. لقد كان عقد مؤتمر مدريد، الذي جاء في أعقاب حرب الخليج، ممارسة للمنطق نفسه المتضمن في «نهج كامب ديفيد» نفسه. تحديداً: المنطق القائل بأن التعامل المنفرد مع إسرائيل ـ من جراء إعمال هذا النهج ـ إنما يحقق لكل طرف عربي على حدة عوائد أفضل مما يحققه تعامل العرب مع إسرائيل جماعة. ولذلك، فمن الأفضل إبرام الاتفاقات مع إسرائيل بمنأى عن الأطراف العربية الأخرى. وهذا نهج، بطبيعة الحال، لا يصلح بالمرة أساساً لسلام مستتب ومستقر. وليس بغريب أن يفضي، في النهاية، إلى أن يتبوأ أمثال نتنياهو مركز القيادة في إسرائيل.

صحيح أن إسرائيل هي الأخرى قد شهدت تناقضات حادة مماثلة لتلك التي تمزق الصفوف العربية. ولكن إسرائيل سلطة واحدة. والتضامن في إسرائيل أقوى من أوجه التناقض بين الأطراف المختلفة المشكلة للمجتمع الإسرائيلي. وقد أثبتت إسرائيل قدرة على احتواء تناقضاتها، وعلى الظهور بمظهر الكيان المتضامن المتماسك في لحظات المحنة. ولكن علينا أيضاً أن ندرك أن هناك تناقضات داخل إسرائيل، أياً كانت أوجه التضامن التي تظهرها.

ـ ٢ ـ

علينا أن ندرك أن اللعبة الدولية الجديدة الموصوفة بـ «العولمة» ـ وسوف نعود إليها بشيء من التفصيل في ما بعد ـ إنما قد أبرزت حقيقة لم تكن تحتل مقدمة المسرح

من قبل، وهي أن الفائز الرئيسي في «عملية السلام» ليس الطرف الأكثر قدرة على توجيه مقدرات المنظمة بقدر ما هو الطرف الأكثر قدرة على ترحيل التناقضات الأكثر تأثيراً في مجريات الأمور إلى صفوف الطرف الخصم. إن مقولة «ترحيل التناقضات للطرف الآخر» مقولة أساسية في الظرف الراهن، ليس بسبب ظاهرة «العولمة» فقط، وإنما أيضاً بسبب العقبات الكثيرة التي باتت تعترض إشعال حروب سافرة بالجيوش النظامية، وفق الصور التقليدية للحرب التي ألفناها عبر التاريخ.

وهكذا جاز لنا أن نختم تشخيصنا لـ «نهج كامب ديفيد» بأنه لا يجوز تفسيره على أنه نهج عبّر عن «حكمة» السادات وبعد نظره في تكشف توجهات ونهج «النظام العالمي الجديد» قبل أن يتكشفه غورباتشوف في الاتحاد السوفياتي، ولكنه ـ في التحليل الأخير ـ نهج نجم عن الهزيمة العربية في حرب ١٩٦٧ تحديداً. ولا يمكن التسليم بأن ٦٧ هزيمة مروعة من جانب، ثم ألا نرتب نتائج على هذا التسليم من الجانب الآخر. فثمة ارتباط وثيق بين هزيمة ٦٧، وبين نهج كامب ديفيد. ومن هنا، الاستنتاج الطبيعي بأن كامب ديفيد لا يصلح أساساً للمستقبل على وجه الدوام، ولتسوية دائمة، ولسلام دائم. وذلك حتى مع تسليمنا بأن حرب تشرين الأول/أكتوبر قد خففت من وطأة الهزيمة، وأفسحت المجال لتدشين عملية التفاوض من موقع فيه قدر من الكرامة، بصرف النظر عن استمرار التعثرات في وجه استعادة الأرض على الوجه المنشود.

هل من الممكن وضع حد لما ترتب على كامب ديفيد من آثار ومخلفات سلبية؟ هل من الممكن إلغاء نهج كامب ديفيد بحسب ما سبق ووصفناه؟ ليس المقصود بهذه الأسئلة العودة إلى ما قبل كامب ديفيد، ذلك أنه ليس من الممكن إزاحة اتفاقات كامب ديفيد جانباً، والزعم أنها لم تحدث ولم تترك آثاراً، بل والتزامات. إن الممكن هو تجاوز نهج كامب ديفيد، وذلك بغير طريق العودة إلى ما قبل كامب ديفيد. وفي ذلك نستند إلى أن جديداً قد جد على الصعيد العالمي، وهو الذي نعرفه بـ «العولمة»، وبنهاية «النظام العالمي الثنائي القطبية». إن «العولمة» تقتضي بالضرورة نظرة مستقبلية، والاحتكام إلى قيم في المستقبل وكأنما قد تجاوزنا عصر القطبية الثنائية إلى غير رجعة.

ما هي العولمة؟ للعولمة، ربما، أوصاف كثيرة، لن ننتقي منها إلا تلك التي تخدم موضوعنا. إن العولمة هي إحلال قطب مرجعي واحد محل منظومة «القطبية الثنائية» السابقة. ومع ذلك فإن «العولمة» ليست قضاء على «القطبية الثنائية»، وإنما هي تغليف لها. «تغليف» بمعنى أن أحد القطبين فقط يحظى بمشروعية النظام العالمي، وأعني بذلك «القطب الأمريكي». وبالتالي، فإن «العولمة» هي إنهاء للاستقطاب الدولي، واستمرار له في صورة مستحدثة، حتى لو تعرض هذا الاستقطاب، ولو

مرحلياً، للتشتت والتعدد. فلقد تحررت الأقطاب من ثوبها كدول، وباتت تتشكل من أطراف ليست هي بـ «الدولة ذات السيادة»، لدرجة أنه جاز القول بأن أحد القطبين هو القطب الأمريكي وأن القطب المقابل هو قطب غير شرعي، قطب خارج الشرعية الدولية المعتمدة، وضد هذه الشرعية. إنه قطب تعرّفه أمريكا بقطب «الإرهاب الدولي».

إن «العولمة» في صورتها القائمة، هي «تركيبة» للنظام الدولي لا تقوم على التكافؤ، وإنما تقوم على الكيل بمكيالين، وعلى التمييز ما بين من ينصرون النظام الأحادي القطبية القائم حالياً، وكل الذين يشتبه في أنهم يعادونه. ومع ذلك، فإن «العولمة» تفترض استحالة الحرب النظامية، ذلك أن قطباً واحداً (القطب الأمريكي) يملك كل أسرار التسلح المعاصر. ليس في ذلك بالطبع حتمية أو جبرية. من المتصور، على سبيل المثال، أن تشن إسرائيل حرباً. ووارد بالتالي نشوب حرب بين سوريا وإسرائيل، مثلاً، ولكن هناك مبررات قوية للقول بعدم رجحانية وقوع حروب نظامية. هناك مبررات للقول بأن المطلوب بحثه بالذات هو مستقبل العلاقات العربية/ الإسرائيلية في غياب وقوع حروب نظامية، وفي إطار شعار «النظام الدولي الجديد» المنطلق من أن كل الصراعات يمكن - بل ويجب - حلها بالطرق السلمية. ومن هنا أهمية آلية ترحيل التناقضات الأكثر حدة إلى صفوف الطرف الخصم.

علينا أن ندرك أن استحالة الحرب لا تعني استحالة العنف. إن العولمة قد تكون استمراراً للنظام الثنائي القطبية، على أن أحد قطبيه هو قطب يجد تجسيده في «النظام الدولي الجديد» ذاته، وأنه النظام الذي ينطلق من أن أمريكا هي الدولة العظمى التي تتزعمه. أما القطب الآخر، فإنه ما اصطلح على وصفه بـ «الإرهاب». إنه قطب خارج نطاق «النظام الدولي الجديد»، قطب يتعامل مع «النظام الدولي الجديد» على أنه نظام أحادي القطبية، نظام قائم على عدم التكافؤ، وأنه في النهاية نظام قائم على قانون القوة لا قوة القانون. إنه نظام فقدت فيه الدولة ذات السيادة دورها السابق كلبنة أساسية في النظام الدولي، نظام اختفت فيه الدولة كمرجع يحتكم إليه ويرجع إليه قياس الأمور.

- ٣ -

وفي لعبة «ترحيل» التناقضات إلى الطرف الآخر، وتعامل الفرقاء بغير طريق الحرب، أي في ظل أوضاع أصبح فيها من المستحيل «لفظ» الآخر، فضلاً عن أنه أصبح بالغ الصعوبة التوصل إلى اتفاق مع هذا الآخر، أي استحالة تطبيع العلاقات تطبيعاً كلياً مع الآخر، تبرز ظاهرة «التوظيف المتبادل». أي أن كل طرف يحاول

«توظيف» الآخر. إن إسرائيل تحاول توظيفنا. فإنها الأقوى والطرف «المنتصر». ومن الممكن نظرياً أن نسعى نحن أيضاً إلى «توظيفها». وبطبيعة الحال، فإن الطرف الأقوى هو الذي في المركز الأفضل لتوظيف الطرف الأضعف. ولكن من الممكن أيضاً تصور حالة يعود فيها «التوظيف المتبادل» بمكسب للطرفين معاً، ولو من الوجهة النظرية، ذلك أن الأمور التي تحرص إسرائيل على توظيفنا بشأنها، هي أمور قد لا نحرص نحن على توظيفها هي بشأنها، ومن الممكن بالتالي أن يفرز التوظيف المتبادل شيئاً إيجابياً للطرفين معاً، ولو في مجالات محددة.

في ضوء ما سبق، نقول إن استحالة الحرب لا تعني بالضرورة حتمية الهزيمة. ولذلك نقول إنه من الممكن الانتماء إلى نوع جديد من العولمة يختلف كثيراً، وقد يكون نقيضاً للعولمة التي تنفرد أمريكا بالسيطرة عليها. وهذا بدوره يحملنا مهمة، هي ابتداع أساليب تناسب خصوصية المجتمع الإسرائيلي بصفته الطرف الخصم.

والواقع أن ثمة «عولمة مضادة» في سبيلها إلى التشكل، وقد أتيح لي أن أشهد ذلك بنفسي أثناء مؤتمر دافوس منذ بضعة أشهر. لقد تشكلت هيئة أطلقت على نفسها اسم «دافوس المضاد»، ودعت إلى مؤتمر صحفي داخل دافوس في اليوم ذاته الذي عقد فيه مؤتمر دافوس، ومن أجل طرح حلول بديلة لتلك التي نادى بها «دافوس الرسمي». وقد طرحت، على سبيل المثال، فكرة إلغاء ديون العالم الثالث، ووضع ضرائب على الأموال السائبة المهربة إلى ملاذات العولمة خارج نطاق سيادة الدول، وبالتالي خارج محاسبة الدول. والآن، المطلوب إيجاد صيغة مستوحاة من هذا السلوك، مع مراعاة خصوصية إسرائيل، وذلك لابتداع آلية تحرك مماثلة لحركة «دافوس المضادة»، وفي إطار ما يستدعيه الصراع مع إسرائيل، على أن تصب الحركات الشعبية (الإقليمية) في هذا الصدد في حركة العولمة المضادة (العالمية) وتواكب حركتها.

وقد نبه جورج سوروس، القطب الرأسمالي المعروف، العالم كله إلى أزمة الرأسمالية المعاصرة. إن النظام العالمي اليوم لم يعد النظام الرأسمالي العالمي كما كان عليه عام ١٩٨٩، وقت سقوط حائط برلين، وانهزام الاتحاد السوفياتي، وانتصار أمريكا على نحو أوحى بأن الغرب هو المهيمن بلا قيد أو شرط على مقدرات المجتمع العالمي. لقد تغير العالم تغييراً أساسياً في أقل من عشرة أعوام. والسؤال الكبير هو: كيف نترجم هذا المناخ العام المواتي، لخصوصية المواجهة مع إسرائيل، وهي النموذج الأنجح لإنجازات الغرب»؟..

والجدير بلفت النظر إليه في هذا الصدد أنه ليست ماضويتنا فقط سبب أزمتنا المزمنة، ولا سلفيتنا وحدها أيضاً، أي عجزنا عن مواكبة إنجازات العصر اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً وعلمياً، بل هناك أيضاً مرجعية «المحرقة» لدى إسرائيل كعنصر

استنفار دائم لها، ومرجعية الأموال النفطية العربية بصفتها ـ للأسف ـ عنصر استرخاء دائم لنا!

إن التناقض العربي/العربي بين الدول التي نسبت نفسها إلى الثورة، والدول التي شاءت الأقدار أن تكون مواطن الثروة البترولية، إن هذا التناقض بلغ حده الأقصى مع اندلاع حرب الكويت، وشكل تناقضاً في صميم كياننا العربي، استغلته إسرائيل لترحيل التناقضات الأكثر حدة إلينا، غير أن جديداً قد جد في هذا الصدد، فإن الثروة البترولية بصدد أن تتآكل مع انخفاض أسعار البترول، والثورة لم تعد لها مصداقية. ومن هنا لم يعد هناك مجال لمواجهة بين الثورة والثروة، ذلك أن الثروة لم تعد ثروة، والثورة لم تعد ثورة، وبات على الأطراف أن يتسلحوا بنظرة مستقبلية من أجل إدراك هذه الحقائق الجديدة التي لا مناص من مواجهتها والبحث عن سبل تجاوزها. وهذا كي يتحقق إنما يقتضي ترحيل التناقض الأكثر حدة إلى صفوف العدو. فهل هذا ممكن في إطار ظروف يصعب فيها شن الحرب، ومطلوب فيها تجنب الاتهام باللجوء إلى الإرهاب؟

ـ ٤ ـ

أعتقد أن هناك ظرفاً بالذات من الممكن تحويله إلى ظرف مؤات وعلينا استثماره ودفعه إلى الأمام، وهو ما أسميته «المرحلة الثالثة» في علاقات مصر مع إسرائيل.

فكما هو مسلم به، إن القضية الفلسطينية تشكل لب الصراع ومبرر استمراره ما لم تحل. غير أن موازين القوى بين الأطراف المتصارعة تتوقف في المقام الأول على العلاقة بين مصر وإسرائيل. وقد مرت هذه العلاقة بمرحلتين حتى الآن: المرحلة الأولى هي ما يمكن وصفه بمرحلة «العداء المستحكم والشامل» بين الطرفين، ثم جاءت مرحلة ثانية، نجمت عن اتفاقات كامب ديفيد، وهي المرحلة التي ميزها ما يمكن وصفه بـ «الشراكة» بين الطرفين. وقد بلغت هذه المرحلة الثانية الذروة مع عقد مؤتمر مدريد.

أما الآن، فنحن بصدد مرحلة ثالثة، وهي مرحلة يمكن وصفها بمرحلة «التنافس» (Rivalry) على من في المنطقة كفيل باحتلال الموقع الأول، وذلك بإبراز قدرته على إثبات أنه الأقدر على تقرير مجريات الأمور فيها. قد لا تكون هذه المرحلة الثالثة أكثر حدة في المواجهة من المرحلة الأولى، مرحلة المواجهة بالطرق العسكرية. بل قد تكون أقرب إلى «السلام البارد». فإن كلاً من مصر وإسرائيل تتطلع إلى احتلال موقع الدولة التي تسبق غيرها في تقرير مقدرات المنطقة، وذلك كشرط بقاء لكل منهما. تكفل إسرائيل لنفسها هذا الوضع بأن تضمن لنفسها أن تكون على الدوام

متفوقة من الوجهة العسكرية على كل الدول العربية مجتمعة. أما مصر، فإنها لا تملك أن تقبل بأن تكون الدولة الثانية بعد إسرائيل في المنطقة. إن مصر أصبح عدد سكانها يقترب من السبعين مليون نسمة. ويتعذر على هؤلاء أن يعيشوا جميعاً في صميم أرض مصر، وفي وادي النيل الضيق. لا بد من هجرة مصرية كثيفة إلى الدول العربية المجاورة، ومن المتعذر تصور أن يعيش المصريون في بلدان عربية أخرى بكرامة وباحترام يليق بمصر ما لم يكن بوسع مصر أن تقف لإسرائيل ذوداً عن العروبة وعن الحقوق العربية عموماً، لا الحقوق المصرية فقط، في كل قضية خلافية تنشب بين إسرائيل وأية دولة عربية، هذا هو الرمز الحي لما نعنيه بعدم ترك الموقع الأول في المنطقة لإسرائيل.

ومما ينبغي إدراكه أن الطرف الذي يحتل الموقع الثاني، هو أكثر الأطراف حساسية، لأنه طرف يسعى ويأمل ويرى أنه في إمكانه أن يحتل الموقع الأول، بينما الأطراف الأخرى ـ الثالث والرابع والخامس، إلى آخره ـ هي أطراف لا أمل لها أصلاً في تبوُّؤ المركز الأول. ومن هنا، فإن الصراع بين الطرف الأول والطرف الثاني بالغ الحدة. وهذا هو أساس ادعائنا أن الخلاف بين مصر وإسرائيل محكوم عليه بأن يتفاقم، على رغم وجود دواع كثيرة لضبط مساره والحيلولة دون تجاوزه حداً معيناً.

إن مصر، في التحليل الأخير، بين نارين: الالتزامات المترتبة على سلامها المنفصل مع إسرائيل من جانب، ومصالحها التي تزداد تعارضاً مع مصالح إسرائيل في تقرير ملامح وتوجهات المنطقة من جانب آخر.

وقد اقترح عدد من أعضاء مجلس الشعب المصري إلغاء معاهدة كامب ديفيد. والاقتراح لا ينبغي النظر إليه باستخفاف. فلقد سبق أن وقع النحاس باشا، رئيس وزراء مصر، عام ١٩٣٦، معاهدة مع بريطانيا، ثم عاد النحاس باشا في عام ١٩٥١، وألغى هذه المعاهدة. إن إسرائيل اليوم ليست أكثر جبروتاً من بريطانيا العظمى وقتذاك.

المطلوب الآن هو فتح باب المناقشة لحوار ديمقراطي واسع حول كامب ديفيد، ومدى مواءمة هذه المعاهدة في صيغتها الراهنة لمتطلبات الظروف مستقبلاً، ومعالجة مدى متانة «تجاوز» المعاهدة في ضوء موقف إسرائيل من عدم احترام ما تبرمه من اتفاقات. إن إسرائيل قد وقعت اتفاق «واي بلانتيشن» ثم أعلنت تجميد هذا الاتفاق. إن الباب مفتوح، من خلال مناقشة تزاولها المؤسسات والأحزاب والمنظمات غير الحكومية على الصعيد المصري، وبوجه أعم على الصعيد العربي لتقرير سيناريو يجري بمقتضاه «تجاوز نهج كامب ديفيد»، باعتبار أن التخلي عن هذا النهج إنما بوسعه أن يشكل مفتاح التحرك الاستراتيجي العربي مستقبلاً...

وختاماً، أقول: إنه لا يجوز قصر مواقفنا في نهاية هذه الندوة على مجرد سرد مطالب كثيرة سبق وطرحناها من دون تمييز ما بين المهم والأقل أهمية في لحظة معينة. وإنما المطلوب هو تكشف الحلقة الرئيسية التي تكفل لنا التقدم إلى الأمام وإلى فك العقد والاختناقات الحائلة دون الاستثمار الأمثل للحلقات الأخرى وتنشيط الموقف برمته.

والجدير بالملاحظة أنه حتى السلطات في مصر لا بد أن ترى في التصدي لنهج كامب ديفيد على هذا النحو شيئاً قد يكون مفيداً لها. فإنني لا أدعو إلى المساس بالمعاهدة عملياً، وإنما فتح الباب حول معنى إلغائها، وما هي الأوراق التفاوضية المتاحة إذا ما حدث ذلك، وما يترتب على مثل هذه الخطوة من آثار ومضاعفات..

إن إقدام مصر على مثل هذه الخطوة إنما سوف يحمّلها التضحية بمكتسبات تحققت لها على الصعيد الدولي، وبالذات على الصعيد الأمريكي، وربما بالذات في مجال تنافسها مع إسرائيل داخل الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن مصر سوف تستعيد، وبقوة، دوراً قيادياً عربياً. وسوف تثبت بذلك أن التضامن العربي قد استعاد مقامه وأسبقيته في تقرير السياسات العربية، وفي تجاوز التفرق والتجزئة. ثم سوف تكون هذه الخطوة اختباراً لمدى متانة الصداقة المصرية/الأمريكية، وامتحاناً لكيف تتصرف أمريكا في حالة وقوع تعارض مصالح واضح بينها وبين مصر. إن إعمال التناقضات داخل إسرائيل ذاتها في مثل هذا الموقف سوف يبرز باعتباره عاملاً لا يحتمل أن نهون من شأنه.

وينبغي لي في هذا الصدد أن أقوم بنقد ذاتي أمام هذا المحفل القومي العربي. فإنني أعتقد أنني قد أخطأت عندما أقدمت على عملية كوبنهاغن، لا من حيث مبدأ إجراء الحوار وإنما من باب أن هذا الحوار قد أجريته بمنهج السادات، منهج كامب ديفيد، بدلاً من أن أقدم عليه بمنهج عبد الناصر. فقبل أن يقبل عبد الناصر مبادرة روجرز، بدأ بتحريك الصواريخ. أما السادات، فقد ذهب إلى القدس من دون مطالبة الطرف الخصم بشروط مسبقة. إن الموقف الذي اقترحه هو الذي لا يقبل بأي حوار مع إسرائيل يمكن تحميله معنى الرضوخ والاستسلام.

الجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن العمل من أجل ترحيل التناقضات إلى إسرائيل إنما هو مخطط من الممكن استثماره كثيراً، بشرط أن يكون لنا موقف أكثر هجومية. إن المقاطعة لا تتسم بهذه الصفة الهجومية. إنها مجرد موقف سلبي. وهو تسجيل للرفض ليس إلا.

هناك عناصر قابلة للاستغلال إذا ما اتخذنا موقفاً هجومياً قوياً إزاء التناقضات المستبدة بالمجتمع الإسرائيلي، وحسبنا في هذا المضمار أن نشير إلى التناقضات التالية: التناقض بين القائلين بأن لا مجال لتحقيق سلام على وجه الإطلاق، والاعتماد فقط على التفوق العسكري، والقائلين بأن هذا التفوق ليس مضموناً إلى غير أجل، ذلك أن عناصر القوة قد تتغير في المستقبل لغير صالح إسرائيل. وبناء على ذلك، فلا مناص من ربط العرب بعمليات «اعتماد متبادل» و«تكامل» (كالسوق الشرق أوسطية مثلاً)، بجانب الاعتماد على التفوق العسكري. فهذا تناقض.

وهناك التناقض الناجم عن أن دولة اليهود ليست بالضرورة هي دولة كل مواطنيها (هناك عرب إسرائيل)، وهناك يهود خارج دولة إسرائيل. فهذا وضع ينطوي هو الآخر على تناقض.

ثم هناك التناقض ما بين تشدق إسرائيل بالديمقراطية، بينما خمس سكانها عرب، وعشر أعضاء الكنيست عرب، وأصبح العرب طرفاً في السياسة الإسرائيلية. وهم ما زالوا يعاملون معاملة المواطنين من الدرجة الثانية، ولو لمجرد أن الدولة هويتها هي اليهودية.

إن تعاظم شأن عرب إسرائيل يخلق ظروفاً جديدة لم تكن موجودة من قبل في داخل المؤسسات الإسرائيلية، إلى درجة أن هناك إسرائيليين عرباً يعتنقون إيديولوجية القومية العربية، شأن عضو الكنيست عزمي بشارة مثلاً.

بل أن التفرقة العنصرية في إسرائيل لا تقتصر على اليهود وغير اليهود، وإنما تمتد إلى اليهود أنفسهم، ولذلك صور متعددة: بين اليهود الشرقيين والغربيين، وبين الاشكيناز والسفارديم، ناهيك عن الفالاشاه، وغيرهم من الأقليات اليهودية.

ثم أخيراً هناك القضايا المتعلقة بمن هو اليهودي؟ وما هي حدود دولة إسرائيل؟ هذه كلها مسائل معلقة لم تتحدد لها إجابات.

ثم ما هو الموقف العربي من حركة «حماس»؟ ما هو موقف السلطة الفلسطينية من «حماس»؟ هناك حزب الله اللبناني الشيعي الذي لم يتخل عن الأساليب العسكرية في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني. ما الموقف من مواصلته المقاومة، وهو في ذلك يستند إلى حق مسجل في ميثاق الأمم المتحدة، حق اللجوء إلى المقاومة المسلحة ضد الاحتلال؟

ليس من شك في أن القضايا المتعثرة على صعيد المنطقة ككل، ومن أبرزها

قضية شح المياه، وأيضاً ترسانة إسرائيل النووية غير المعلنة، والوضع المتفجر في العراق (وهو وضع وثيق الارتباط بقضية الأبرتهايد النووي)، كلها قضايا وارد استثمارها في ترحيل التناقضات الأكثر حدة إلى صفوف إسرائيل، وحتى في تأكيد أوجه تمايز لا ينبغي إهمالها بين إسرائيل وأمريكا. والموضوع في النهاية يتلخص في: من هو الطرف الأقدر على «توظيف» الآخر؟ مؤكد، في ظل نهج كامب ديفيد، أن إسرائيل سوف تستمر في توظيفنا. ونقطة البداية في تجاوز هذا التوظيف، هو تجاوز هذا النهج.

ـ ٦ ـ

وألحق بما سبق مقالاً نشرته في **الأهرام** في ٣ حزيران/يونيو ١٩٩٩، حول «تجاوز نهج كامب ديفيد»، وينطوي هذا المقال على كيفية تصور وضع هذا المخطط موضع التنفيذ:

لا أعتقد أن هناك فارقاً كبيراً بين مواقف نتنياهو وباراك حول «شروط» التوصل إلى تسوية في الصراع العربي/الإسرائيلي.. ولكن أعتقد أن هناك قدراً من الخلاف حول «الجوانب الإجرائية»، وأن نتنياهو لم يكن ينسب نفسه إلى «عملية السلام» إلا مكرهاً، وفي النهاية لم ينجز شيئاً على وجه الإطلاق.. أما باراك، فإنه حريص على الظهور بمظهر نصير السلام، وأنه في هذا الصدد ينتهج نهج سلفه ـ وأستاذه ـ اسحق رابين.. وإن كان باراك على يمين رابين.. وهو الآن، كما أشرت في مقالي السابق، يتخذ التمزق الذي أبرزته المعركة الانتخابية الأخيرة في المجتمع الإسرائيلي لتبرير مزيد من التوجه نحو اليمين، وحرصه على إشراك اليمين الإسرائيلي في عملية السلام..

ولذلك فثمة ما يبرر الإلحاح في عقد قمة عربية لدول الطوق الخمس، وأن تعمل القمة ما بوسعها للتغلب على الخلافات، بغية «تفعيل التنسيق» بين الأطراف العربية.. بين السلطة الفلسطينية والأردن وسوريا ولبنان ومصر.. فإن قرار باراك بإعطاء الأولوية لإنجاز مصالحة بين الفرق المختلفة المتناحرة في إسرائيل، ينبغي أن يقابله تصميم عربي على إنجاز مصالحة مماثلة بين الأطراف العربية، وفي مقدمتها دول الطوق.. ومن الأهمية بمكان أن تنعقد قمة عربية، حتى لو اقتصرت على دول الطوق وحدها، قبل عقد الاجتماع الذي أذيع أن كلينتون يعد له بين باراك وعرفات، وعلى أن يضم أيضاً الرئيس مبارك والملك عبد الله..

لقد أذيع أن كلينتون سوف يدعو لهذا الاجتماع بمجرد انتهاء باراك من تشكيل الوزارة الإسرائيلية.. أي في مدة قد تقل عن ٤٥ يوماً.. وهذا يبرز أهمية الإسراع بعقد القمة العربية، لو أراد الجانب العربي أن يكون في مستوى الأحداث..

والجدير بالملاحظة أن الموقف الآن لن يكون تكراراً لما كان عليه قبل تولي نتنياهو الحكم.. إننا بصدد نمط للمواجهة يختلف كثيراً عن النمط السابق.. لقد قام النمط السابق على افتراض أن هناك قوى مناصرة للسلام وأخرى مناهضة له على جانبي خط المواجهة.. وأن التقدم في عملية السلام إنما هو رهن بتنمية متواصلة للقوى المناصرة للسلام، وضمور تدريجي للقوى المناوئة للسلام، على جانبي خط المواجهة.. كان الافتراض أن قوى السلام، بفضل التقدم الذي تحرزه، والاتفاقات التي تبرمها، إنما هي كفيلة بتهميش القوى الرافضة للسلام، وإبطال مفعولها تدريجياً.. كان الافتراض أن أمثال نتنياهو على الجانب الإسرائيلي، وحركة حماس على الجانب الفلسطيني/العربي/الإسلامي، وارد تهميشهما، ولو من خلال مسار فيه منعرجات..

غير أن هذا النمط السابق للمواجهة لم يفض إلى تهميش قوى الرفض على جانبي خط المواجهة، وإنما أفضى على العكس إلى زيادتها فعالية وجسارة، بل وقدرة على إجهاض عملية السلام برمتها.. لقد أصبحت العمليات الفدائية التي شنتها «حماس» عنصراً أساسياً في تعويق الكثير مما أحرز، وانتهى الأمر بانتخاب نتنياهو، بدلاً من بيريس، رئيساً لحكومة إسرائيل في انتخابات عام ١٩٩٦..

وهكذا جاز القول بأن التناقضات بين طرفي المواجهة ـ الإسرائيليين والفلسطينيين ـ لم تخف، وإنما الذي حدث هو «ترحيل» التناقضات الأكثر حدة إلى صفوف الطرف الأضعف، وأعني بذلك الطرف العربي..

كانت حجة بيريس ورابين إزاء نتنياهو وقتما كان هذا الأخير ما زال في المعارضة، أن مركز إسرائيل «النسبي» يتحسن، كلما نجحت في ترحيل التناقضات إلى الصفوف العربية.. كان ذلك مقياس زعيمي حزب العمل لتقييم نجاحهما في عملية السلام. وكان رد نتنياهو عليهما أنهما قد التزما إزاء العرب بالتزامات كانت إسرائيل في غنى عنها، وأنه كفيل هو بإثبات أن بوسعه تحقيق تسوية لن تكون مقرونة بـ «تنازلات» على وجه الإطلاق!

ولكن الجديد أن نجاح حكام إسرائيل في ترحيل التناقضات إلى الصفوف العربية (سواء المقصود بهؤلاء: قادة العمل أو الليكود) لم تفض إلى إزالة التناقضات داخل المجتمع الإسرائيلي ذاته، وإنما ترتب على هذا «الترحيل للتناقضات»، وبشكل لم يكن متوقعاً، نتيجة عكسية تماماً.. ذلك أن الإسرائيليين «شعب مستورد» إلى الشرق الأوسط من مواقع متعددة في العالم.. والذي ضمن تآلفهم وتضامنهم وتماسكهم كشعب، هو حالة الاستنفار التي ولدها إحساسهم بأن خطراً يتعقبهم ويتهددهم على الدوام: الموجات المعادية للسامية في أوروبا (وقد بلغت ذروة مع «المحرقة» على يد

هتلر).. ثم ما ساووه بهذه الموجات، وهو العداء العربي ـ المفهوم ـ لزرع إسرائيل في قلب الأمة العربية!

ولكن مع اطمئنان الإسرائيليين الآن إلى تضاؤل التهديد العربي، أخذت حالة الاستنفار تزول، وراحت تستبد بهم تناقضات جديدة على نحو غير مسبوق.. بين الدينيين والعلمانيين، وبين اليهود الشرقيين والغربيين، وبين أنصار وأعداء عملية السلام، فضلاً عن الخلافات التقليدية بين الصقور والحمائم.. واليمين واليسار!.. وقد برز هذا الجديد في الانتخابات الأخيرة.. وإذا صح أن باراك قد رأى أن يركز جهوده على محاولة التغلب على التناقضات اليهودية/اليهودية، فإنه في الوقت ذاته قد أوجد الظروف التي تلزم الأطراف العربية بالسعي إلى مواجهة هذه المصالحة اليهودية/اليهودية، بجهد مماثل من أجل مصالحة عربية/عربية..

ثم هناك حقائق أخرى تدعو إلى مصالحة عربية شاملة.. منها المصالحة الجارية بالفعل بين إيران ودول الخليج، وبالذات بين إيران والسعودية.. والواقع أن «الشرق أوسطية» لا ينبغي قصرها على شرق أوسطية بهيمنة إسرائيل.. فإن لإيران دوراً في المنطقة بوصفها هي الأخرى دولة شرق أوسطية كبيرة.. ثم لدول إفريقية، كإثيوبيا وإريتريا، وحتى جنوب إفريقيا، دور مهم.. فضلاً عن تركيا بالطبع، وهي حالياً أقرب إلى إسرائيل منها إلى الدول العربية.. ولا شك أن مفهوم «الشرق الأوسطية»، إذا ما وجدت له مبررات، فإنه يتعين تأسيسه على الدول الأكثر عراقة وأصالة في المنطقة، لا على دولة وافدة لم تتقرر بعد حيثيات قبولها بين جيرانها..

إن مجموعة هذه التحولات هي التي تشكل في نظري ما يبرر ما أسميته «ضرورة تجاوز نهج كامب ديفيد».. إن «إشكالية كامب ديفيد» ليست مسألة منسوبة إلى الماضي وحسب، بل تظل مسألة أساسية في الحاضر والمستقبل.. وليس أخطر ما فيها استعداد كل طرف عربي للتعامل مع إسرائيل بمنأى عن الأطراف الأخرى، أية كانت الدواعي لهذا التعامل المنفصل، وإنما الأهم هو آثار ومخلفات هذا التعامل المنفصل مع إسرائيل على علاقات الأطراف العربية في ما بينها.. فإن أهم عقبة ما زالت تعترض المصالحة العربية/العربية اليوم، وبالذات في ما يتعلق بدول الطوق، هي استمرار تعثر العلاقات بين سوريا والسلطة الفلسطينية.. وهذا من التعبيرات البارزة عن آثار نهج كامب ديفيد التي ما زالت تعوق العمل العربي المشترك..

قد لا نملك إلغاء اتفاق مبرم مع إسرائيل، وإن كان النحاس باشا قد ألغى المعاهدة التي وقعها هو نفسه مع بريطانيا العظمى.. بيد أنه من حقنا أن نتمسك بأن امتناعنا عن إلغاء معاهدة نبرمها إنما يلزم الجانب الإسرائيلي بالامتناع عن عدم تنفيذ

اتفاقات أبرمها هو، كاتفاق «واي ريفر» على سبيل المثال، الذي يظل تنفيذه معلقاً إلى اليوم..

ومع ذلك، فثمة جانب في نهج كامب ديفيد بيدنا تصحيحه، وتجاوزه، هو جانبه المسيء إلى العلاقات العربية ـ العربية.. وأعني بذلك أن يوضع حد لسلوك يبرر الإحساس بأن طرفاً عربياً يسعى إلى تحسين مركزه التفاوضي حيال إسرائيل بتعمد التصرف بمعزل عن الأطراف العربية الأخرى.. أو أن يسمح لأطراف خارجية بأن تستثمر صراعات، أو خلافات، بل وحتى تشوب حروب عربية ـ عربية، كي تكون مدخلاً ـ ومبرراً ـ لعملية سلام مع إسرائيل!

مؤكد أن إزالة الحساسيات في مثل هذه الموضوعات الشائكة لن تتحقق لو اقتصرت المداولات على أصحاب القرار العربي وحدهم، وأنه لا بد من مناخ عام يتيح لأصحاب الرأي في الوطن العربي فرصة فسيحة للمشاركة بوجهات نظرهم، وذلك بتشجيع النقد، والنقد الذاتي، والمساءلة والشفافية.. وهذا هو ما أعنيه بتدشين نهج جديد يتجاوز النهج المتردي الحالي في العلاقات العربية ـ العربية.. ومؤكد إن تخطي النهج الحالي صعب، ولكنه ليس أكثر صعوبة من إحراز باراك نتائج حاسمة في تجاوز الصراعات اليهودية ـ اليهودية.. ثم إنها قضية حياة أو موت لنا.. وليس بمستبعد، أن يسعى كلينتون إلى تسوية شاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي قبل نهاية مدة رئاسته الثانية ـ والأخيرة ـ بعد بضعة أشهر.. ومع ما هو معروف عن تشدد باراك، فالمرجح أن يسعى كلينتون إلى تحميل الأطراف العربية أغلب التنازلات.. وبخاصة في ضوء سابقة صربيا حيث حل حلف الأطلسي محل مجلس الأمن، كمرجع، بوصفه القوة الكفيلة بحسم الأمور..

أفليس هذا وحده كافياً لإقناع صاحب القرار بأن «تجاوز نهج كامب ديفيد» أصبح ضرورة تستحق أن يوليها اهتماماً فائقاً؟

تعقيب (١)

حسن حنفي

عندما نستمع إلى الأستاذ محمد سيد أحمد فإننا نستمع إلى نهر فياض، ورؤية حديثة لتحليل الواقع المباشر، وإدراك الظاهرة السياسية، وبخاصة في العلاقات الدولية، على أنها ظاهرة دينامية حركية، وأن المحلل جزء من هذه الظاهرة، بدلاً من التعامل مع جواهر ثابتة: هنا العرب بإمكانات ضعيفة، وهنا إسرائيل بإمكاناتها القوية وكأننا نتعامل مع أوضاع أبدية تصيب النفس بالإحباط، وتعطي الأنا أقل مما تستحق، وتعطي الآخر أكثر مما يستحق.

من الصعب التعليق على دراسة الأستاذ محمد سيد أحمد، وقد أفاض من القلب إلى القلب. الدراسة المكتوبة فيها شيء من هذا على نحو صوري، وفي الحقيقة فقد أعطاها اللحم والدم والحياة. ونظراً لأن ما قاله لا تستطيع أن تعقب عليه كثيراً، أو أن تعترض عليه كثيراً، لكنه على أية حال يمثل رؤية مع مجموعة من الرؤى التي استمعنا إليها في هذه الأيام القليلة الماضية.

ومن هذه الزاوية يبدو المكسب في هذه الندوة، في الحقيقة، ليس في النتائج ولكن في المقدمات، ليس ربما في الموضوعات ولكن في المناهج، وليس ربما في الموضوع ولكن في تحليل الخطاب العربي المعاصر، وكيف يفكر الأخ العربي: العالم، المواطن، المثقف، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، المفكر، الفيلسوف؟...الخ.

إسمحوا لي أن أضع هذه الدراسة في إطار الدراسات الأخرى؛ هناك منهج سائد وهو المنهج التقريري، الرصدي الإحصائي، وكأن الكم هو الذي يغلب الكيف. وهناك المنهج المسبق بالإيديولوجيات والخطاب الأيديولوجي المعروف؛ قومي، إسلامي.. لا يهم، لكن هو الخطاب المغلق على نفسه، والجاهز بمقدماته ونتائجه وطرق استدلاله بصرف النظر عن الموضوع، وهو أيضاً منهج لا يزال سائداً في الفكر العربي. وهناك المنهج الأخلاقي وأنا كنت أستمع إلى كثير من الأوراق حيث تتكرر

كلمات مثل: ما ينبغي.. وعلينا.. ويجب... الخ، وهذا تعبير عن أمان مستقبلية وليس تحليلاً للوضع الراهن. وهناك طبعاً المنهج الذي يعتمد على العلم الغزير، لكنه علم ليس به قدر من الالتزام الكافي، فالعالم ليس مجرد واصف ولكنه جزء من الظاهرة التي يصفها، ومن ثم فالذي يحمل هموم العلم ولا يحمل هموم الوطن فإنه يكون أقرب إلى المكتبات العامة، ولكنه لا يستطيع بالفعل أن يعيد توظيف علمه في سبيل التحرر من الحاضر والاتجاه نحو المستقبل. ان دراسة الاستاذ محمد سيد أحمد تضيف إلى هذه المناهج منهجاً جديداً؛ فعندما تقرأ الدراسة (وليس عندما نستمع إلى خطاب) تجد فيها منهجاً.. فالأستاذ محمد سيد أحمد هو رياضي، وبدأ بالرياضيات البحتة، ويبدو أنه انحرف عن الرياضيات إلى التحليلات السياسية، لكنه ما زال يطمح - وهذا هو مشروعه الذي يستمر فيه منذ سنوات عدة - إلى إعادة كتابة العلاقات الدولية أساساً، والظاهرة السياسية جزء من العلاقات الدولية، بطريقة النماذج الرياضية (Axiomatics). فهو يحاول أن يضع ويحل مسبقاً كل الظواهر السياسية في علاقاتها المتشابكة عن طريق النماذج الرياضية. ومن ثم فالعلاقات الدولية هي الأساس، لأن نماذج الرياضة، بخاصة الرياضيات الحديثة هي منطق العلاقات، وليس منطق الجواهر الذي غلب علينا في معظم الأوراق. هو منطق الجواهر بمعنى التعامل مع وحدات مستقلة. أما في المنطق الجديد، منطق العلاقات الذي يطرحه الأستاذ محمد سيد أحمد، فإنه يحاول أن يخضع العلاقات الدولية إلى نماذج رياضية. لهذا المنهج ميزة طبعاً، وهو القدرة على الحدس والقدرة على الرؤية بوضوح، والقدرة على رؤية العلاقات القديمة والعلاقات الجديدة، كما نعرف في الرياضيات الحديثة. ولكن العيب الكبير الذي ينطوي عليه هو الوقوع في الصورية، والوقوع في التجريد، وضياع الخصوصي لصالح العام، وفي النهاية أيضاً استخراج بعض العوامل التي لا يمكن إخضاعها إلى النماذج الرياضية؛ الإرادات الحرة للشعوب وللأفراد، خصوصية كل ظاهرة التي تند عن الدخول في النمط العام. وبالتالي، بالرغم من كل هذه الدقة في تحليل العلاقات الدولية، وبالرغم من كل هذه الاحتمالات والاحتمالات البديلة في رؤية منطق العلاقات، هل تستطيع الأنماط والنماذج الرياضية تحرير أرض؟ ربما نتحول من منطق النضال بالمعنى التقليدي إلى منطق النضال على الأمد الطويل بالمعنى غير التقليدي، ربما لو صدرنا تناقضاتنا إلى إسرائيل بدل أن تصدر إسرائيل تناقضاتها إلينا لربما استطاعت على الأمد الطويل أن تنتصر الإرادة العربية على الإرداة الإسرائيلية. ولكن إذا أردنا أن نبحث عن الأرض فأين هي؟

إنني أريد فقط أن أعطي بعض التطبيقات؛ في الدراسة وفي العرض الشفاهي تكلم الأستاذ محمد سيد أحمد في ثلاثة موضوعات رئيسية: في العولمة، ثم في أشكال الحرب، ثم أيضاً في قضية المياه. في ما يتعلق بالعولمة، في حقيقة الأمر أن العولمة

كما قال لم تقض على نموذج الثنائية القطبية، هي ثنائية قطبية من نوع آخر، بدل أن تكون ثنائية النظامين الاشتراكي والرأسمالي، والثورة الإعلامية أصبحت ثنائية المركز والطرف. لكن هل تستطيع العولمة أن تختزل، بما لديها من قدرة على الإعلام، هذه المسافة الحية الإرادية بين المركز والأطراف، بين القاهر والمقهور، بين الغني والفقير؟ ولماذا في العولمة أن العنف قد زال؟ وربما يكون العكس أن العنف كامن، ولكن في وقت من الأوقات ستثور أندونيسيا وستثور ماليزيا وستثور الفيليبين، وربما في الوطن العربي، ضد سيطرة المركز على رأس المال. ومن ثم فالعولمة ليست نظاماً جديداً بل هي شكل جديد للنظام القديم وهي أحد أشكال الهيمنة، ثم استحالة الحرب، بل لربما أن العولمة هي الشرارة التي ستبدأ من خلالها حروب جديدة. وبالتالي كيف نستطيع أن نوجد أشكالاً جديدة للنضال، فالحرب العسكرية هي أحد الأشكال لكن أشكال النضال متعددة. كيف نستطيع أن نصدر تناقضاتنا لإسرائيل أو أن تصدر إسرائيل تناقضاتها، فكل مجتمع له تناقضاته الخاصة؟ الصراع في إسرائيل بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، بين الأغنياء والفقراء، بين الأرثوذكس والعلمانيين. فإلى أي حد تستطيع أشكال الحرب المتجددة، في نظم عالمية متجددة، أن تحل قضية تحرير الأرض التي لم يعد يبقى منها شيء لكثرة المستوطنات والهجرة؟ كيف تستطيع أن تكون معارك المياه والأبارتيد النووي، المهمة والجديدة، بديلاً من تحرير الأرض؟

تعقيب (٢)

محمد ابراهيم منصور(*)

وضعتني إدارة الندوة في مهمة صعبة وهي التعقيب على دراسة مهمة وغنية في أهمية صاحبها وغناه الفكري. وهي مهمة أشفق منها، ولا أملك أن اعتذر عنها، إذ من الصعب على المرء أن يعقب على دراسة كتبها مفكر استراتيجي في وزن محمد سيد أحمد، وفي جسارته على الاستطلاع والإسقاط، وفي ثاقب رؤيته ونفاذ بصيرته، وفي قدرته التي لا تبارى على التنبؤ وقراءات المستقبل، وفي شجاعته على نقد الذات وتعديل الموقف الذي أعلنه عليكم قبل قليل.

وقد استدعت الدراسة إلى ذاكرتي مقطعاً من قصيدة لشاعر أمريكي أسود يقول فيها «ان الشعراء وحدهم هم الذين يستطيعون أن يقولوا أشياء كثيرة في كلمات قليلة..» وقياساً على هذا القول الذي استعادته الذاكرة أزعم بأن الاستاذ محمد سيد أحمد هو أيضاً واحد من الذين قالوا في الدراسة أشياء كثيرة في كلمات قليلة. وهو فوق هذا من الذين يضعون الكلم في مواضعه، فلا تحل لديهم كلمة محل أخرى، ولا تستبدل مفردة بمفردة أخرى، حيث للمفردات عنده دلالات متوهجة بالمعاني. ومحمد سيد أحمد يحرضك على التفكير في ما لا تجرؤ على أن تفكر فيه، وهو الذي حذرنا من سوء المنقلب الذي آل إليه مصيرنا «بعد أن تسكت المدافع».

وقد قدم محمد سيد أحمد هذه الدراسة في مشاهد مستقلة، لكنها غير متنافرة ينتظمها خيط واحد هو منهج الرؤية الذي نظر الكاتب من خلاله إلى مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

لقد نظر الكاتب إلى الصراع والمآل الذي انتهى إليه باعتباره نوعاً من التجليات

(*) مدير مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط ـ مصر.

الإقليمية للعولمة وظلاً داكناً من ظلالها في الشرق الأوسط، وراح وفقاً لها يطرح تساؤلاته ويقدم رؤيته. وهي رؤية بقدر ما هي غنية وثاقبة، فإنها حمالة أوجه وتقبل أكثر من قراءة، وتترك أسئلة حائرة تبحث عن يقين، لكن ذلك يزينها ولا يعيبها. وقد حاولت ـ قدر الجهد ـ أن يكون تعقيبي عليها قراءة نقدية جديدة لها تغوص في مضامينها وتلتقط دلالاتها وتستخلص إسقاطاتها على مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ولتأذنوا لي أن أسجل قراءتي ورؤيتي:

١ ـ أكاد أستخلص من قراءة السطور الأولى للدراسة أن العولمة ألقت بظلالها ـ أول ما ألقت ـ على الشرق الأوسط، وأن المشاريع البديلة التي طرحت لدمج المنطقة في النظام العالمي الجديد من قبيل الشرق الأوسط الجديد أو الشراكة المتوسطية إن هي إلا تجليات إقليمية للعولمة، وآليات جديدة لإدارة الصراع الدولي والصراعات الإقليمية يستعاض من الصراع فيها بالتعاون واستحداث مصالح مشتركة يصعب على الأطراف المستفيدة منها أن تفرط فيها أو تستغني عنها، لكن هذه الترتيبات ـ في التحليل الأخير لها ـ ما هي إلا محاولة لإحلال رابطة جغرافية اقتصادية محل رابطة حضارية قومية. وحتى المركز الفريد الذي تتبوأه إسرائيل في مجال التقانة الإعلامية، هذا المركز لا يضمن لها وضعاً مهدداً أو مهيمناً على المنطقة التي انغرست كالشوكة بين ظهرانيها. فإسرائيل لا تقدم نموذجاً ثقافياً أو حضارياً جذاباً. فهي دولة عنصرية عدوانية تختفي وراء واجهة حضارية براقة، تقوم ديمقراطيتها المزعومة على ساق عرجاء، الحرية فيها لليهود من دون العرب، ولليهود البيض الغربيين من دون اليهود الملونين الشرقيين. وهي نموذج غربي مشوه لن يتوفر له القبول المطلوب في منطقة أعز ما تمتلكه ثقافة إنسانية أصيلة وراسخة.

٢ ـ طرحت الدراسة إمكانية حلول قطبية ثنائية جديدة محل القطبية الثنائية لعصر الحرب الباردة التي قامت على الاستقطاب الإيديولوجي. أما الثنائية الجديدة فظهورها محتمل بين القطب المهيمن الواحد في مقابل قطب ثان تتعدد في داخله ألوان الطيف يضم «الدول المتمردة». ويبدو أن الحاجة إلى تمتين لحمة المقاومة ورغبة نظم كثيرة في الاحتفاظ بماء الوجه أمام شعوبها ونزوع دول كثيرة إلى المحافظة على استقلال قرارها الوطني يمكن أن تخلق جنيناً لقطب دولي ذي قاعدة واسعة يضم تلك الدول التي أعلنت خروجها على الحلف الدولي الذي تشكل ضد العراق وأدانت الانفراد الأمريكي بالتصرف في الملف العراقي كروسيا والصين وفرنسا أو الدول الأفريقية التي انتهكت الحظر المفروض على ليبيا أو الدول التي قررت أو هي بسبيلها أن تقرر التمرد على وصاية صندوق النقد الدولي وتختط لنفسها طريقاً مستقلاً أو على الأقل تطبق برامجه بشروطها الوطنية «الخاصة»!

٣ ـ ينبغي أن نتلقى بحذر شديد تلك المقولة التي تروج لها العولمة وهي انفراط عقد «الدولة ذات السيادة» توطئة لانقراضها وتحللها باعتبارها آخر عقبة كؤود تعترض طريق الوصول إلى الأسواق المفتوحة وتقاوم الهيمنة والتسلط، وتنتفض ـ أياً كانت ديمقراطيتها ـ لحماية الهويات القومية. والدولة القومية طبقاً للمعايير المزدوجة للعولمة مطلوب أن تضعف في كل مكان إلا في الدولة الإسرائيلية التي تتقوى وتتوحد ويضع القطب الأوحد تحت تصرفها كل مصادر القوة العسكرية والتقانية والاقتصادية. أما الدولة في الوطن العربي فإنها لم تستنفد بعد دورها التقدمي، ولكن من أجل أن تستأنفه يجب أن تقوى ولكي تقوى يجب أن تتمقرط. وأمام أمواج العولمة العاتية وأزمات الليبرالية الجديدة يصبح وجود الدولة صمام أمن اجتماعي وضماناً لتخفيف وطأة التكاليف الاجتماعية التي صاحبت تطبيق البرامج الليبرالية للمنظمات المالية العالمية.

٤ ـ قد تكون الحرب النظامية ـ في شكل جيوش جرارة في مواجهة جيوش جرارة ـ غير ممكنة كما يرى الكاتب، لكن الحروب غير النظامية تظل خياراً قائماً في ظل العولمة، بل ربما اتسع نطاقها بما في ذلك احتمالات استخدام الخيار النووي أو الخيارات الكيماوية والبيولوجية ليس من قبل الدول فقط وإنما من قبل جماعات صغيرة سواء كانت جماعات تحرير وطني أو منظمات إرهابية تحركها دوافع شتى. ويغذي اللجوء إلى هذا الخيار خروج مستلزمات هذه الصناعة وتقانتها عن سيطرة بعض الدول التي قد تتراخى قبضتها على مخازنها النووية مثل روسيا وينفلت زمام الأمور فيها فضلاً عن ظهور مصادر تمويل جديدة لا يستبعد أن يكون من بينها عمليات غسيل الأموال الضخمة الناتجة من تجارة المخدرات. وهناك أيضاً خيار الضربات السريعة الموجعة في أماكن غير متوقعة ضد نظام عالمي مهيمن لا يترك سبيلاً لمقاومته أو رفضه والاحتجاج عليه غير العنف المنظم. وهو تحليل ينطبق أيضاً على إسرائيل. فالعنف والإرهاب اللذان تمارسهما في الأرض العربية المحتلة ينذران بعنف مضاد قد يطول في طريقه أمن المنطقة كلها واستقرارها.

٥ ـ وفي ظل استمرار الصراع يدعو الكاتب إلى تقسيم جديد للعمل الإقليمي أو ما أسماه بالتوظيف المتبادل الذي يحق بموجبه لكل طرف من أطراف الصراع أن يستفيد من الطرف الآخر ويستثمره. هذا التوظيف المتبادل بشرنا بيريس بنوع قريب منه عندما تكلم على تعظيم المنافع التي تجنيها الأطراف من معادلة إقليمية قوامها العبقرية اليهودية والنفط والعمالة العربيين، وهي كما ترون «قسمة ضنزى» لا تسفر عن «لعبة لا صفرية تعود بالكسب على الطرفين معاً ولا تفضي إلى سلام حقيقي وإنما هي قسمة يفيد منها ـ كما قال ميردال ـ أولئك الذين أصابوا قدراً كبيراً من الحظ في الحياة مثل إسرائيل.

٦ ـ أتفق مع الكاتب على أن المرحلة القادمة سوف تعرف أنواعاً شتى من تغذية التناقضات الداخلية لأطراف الصراع والتصدي للآخر من داخله وترحيل التناقضات إلى صفوفه. ولكنني أزيد بأننا نحن العرب أكثر انكشافاً وتعرضاً لها بل ان التناقضات بين النظم العربية لن تكون مظهرها الوحيد، فقد بدأ العد التنازلي لإثارة تناقضات جديدة تارة باسم حقوق الإنسان وتارة لحماية الأقليات العرقية والدينية وتارة باسم حق تقرير المصير، وتصب في هذا الاتجاه أيضاً محاولات تفتيت العراق أو الاستعداد لقبول انفصال الجنوب السوداني أو التلويح بتقسيم المغرب العربي على أسس ثقافية أو عرقية أو دينية، ناهيك عن محاولات إثارة النزعات الطائفية القبطية في مصر التي يلوح بها الكونغرس الأمريكي ويمضي فيها إلى حد استصدار قانون ملزم. وفضلاً عن ذلك فإن السلوك العربي ـ في نظر العولمة ـ محل شك واتهام ولذلك فهو سلوك قيد المراقبة وقابل للترويض حتى يتهيأ لاستقبال تناقضاته ويتعايش مع أزمته، ويخضع اليوم لأنواع شتى من محاكم التفتيش الكونية. ولن يكون التفتيش على المنشآت العسكرية العراقية أو مراقبة السلوك العسكري العراقي هو الأول والأخير في تاريخ العرب بعد أن وقع العرب بأقلامهم على وثائق تقضي بحق التفتيش التجاري من قبل منظمة التجارة العالمية التي خولها قانونها حق مراقبة السلوك التجاري للأمم ومتابعة مدى احترامها أو انتهاكها لقواعد حرية التجارة، فضلاً عن لجان مراقبة الانتخابات والتفتيش في السلوك السياسي للدول المشكوك في نزاهتها الديمقراطية.

وهذه المحاكم بأنواعها ـ تطبق قانون المعايير المزدوجة ـ فبينما يمثل العرب أمام قضاتها ويذعنون لأحكامها تستثنى إسرائيل فقط من المثول أمامها أو الالتزام بقوانينها وقواعدها.

وعلى رغم أن المجتمع الإسرائيلي مجتمع فسيفسائي يعج بتناقضات شتى ولا يجمع بين مكوناته الهشة إلا الخطر المحدق بهم والمتربص بحدودهم إلا أنه أثبت أنه كاف حتى الآن لدرء المخاطر الناتجة من هذه التناقضات.

٧ ـ لقد أخرج الاستاذ محمد سيد أحمد من كنانته سهاماً عديدة، لكن سهمين فقط أصابا موقعين مستقبليين من المواقع التي يقبع خلفها الخطر وتستتر وراءها الظلال المستقبلية للصراع العربي الإسرائيلي؛ **أولهما** ما أسماه بالمرحلة الثالثة للعلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، **وثانيهما** شح المياه ونهج التصدي للآخر من الخارج. وليأذن لي كاتبنا المرموق بوقفة قصيرة عند كل منهما نتدبر فيها ونتأمل. في أولهما أقف بتحفظ شديد عند وصف المرحلة الثالثة من علاقة مصر بإسرائيل بأنها «مرحلة منافسة» بين الدولتين، فالمنافسة حالة تتبارى فيها قوتان أو خصمان للفوز بغنيمة. وهما في هذه المنافسة يستخدمان كل أوراقهما المتاحة. وإسرائيل لم تسوق نفسها للعرب على أنها

الدولة المتفوقة عسكرياً وأنها بهذه الصفة وحدها قادرة على إزاحة مصر من طريقها إلى ريادة المنطقة، وإنما قدمت إسرائيل نفسها أيضاً نموذجاً للتفوق الحضاري والتقدم العلمي والتكنولوجي وأعلنت عن استعدادها لفتح معاهدها وجامعاتها لأبناء العرب والترحيب بأثريائهم في مصحاتها ومنتجعاتها وأسواقها. أما مصر فليس صحيحاً بشكل مطلق أن نقول بأن ما بقي في أيديها من أوارق تثبت تفوقها في المنافسة هو إمكانية تدخلها لتحسين الشروط العربية في مفاوضات السلام أو نترخص فنقول ان طموحاتها القومية تراجعت واختزلت في الرغبة البيولوجية لإشباع الملايين من أبنائها من طعام أشقائهم العرب وإنما هو صحيح على نحو نسبي وضمن الدور والالتزام التاريخي للأخ الكبير الذي استفزه فجأة عقوق بعض اخوته الذين لم يحاربوا معه عندما حارب، لكنه عندما سالم سبقوه إلى موائد السلام وهرولوا إلى مغانمه، ولذلك راح يكبح جماح الاندفاع نحو التطبيع، ويجمد آلية القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويدعم المطالب الفلسطينية في دولة مستقلة عاصمتها القدس، ويؤازر الموقف السوري وحقه في الاحتكام إلى مرجعية الأرض مقابل السلام وإعادة إحياء المفاوضات ليس من نقطة الصفر ـ كما تريد إسرائيل ـ وإنما من حيث انتهت كما يريد السوريون، والحرص على الظهور بمظهر الشريك العربي لا الوسيط المحايد، والإصرار على تجنيب مياه النيل أن تكون محلاً للتفاوض في لجان المفاوضات المتعددة الأطراف. وأخيراً ما أشار إليه حالاً الاستاذ محمد سيد أحمد من ظهور مبادرة برلمانية لإلغاء معاهدة كمب ديفيد تقدم بها إلى البرلمان المصري من لا يمكن حسابهم على المعارضة فقط. وهذه جميعها إشارات دالة موحية اتفق مع الكاتب في ضرورة الوقوف عندها والتفكير فيها لأنها حاسمة في مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

أما الوقفة الثانية، فهي عن شح المياه ونهج التصدي للآخر من الخارج، وقد كنت شاهداً لميلاد فكرة الكاتب يوم عرضها أمام المؤتمر السنوي الثالث لمركز دراسات المستقبل في جامعة أسيوط.. وتتحصل فكرته في مشروع عربي لتعمير الصحراء عن طريق تحلية مياه البحر هدفه تغيير ميزان القوى المختل بين إسرائيل والعرب، وتتعلم منه إسرائيل أنها ليست واحة حضارية تحيط بها صحراء عربية جرداء.. بيد أن موقع المياه في الصراع العربي ـ الإسرائيلي أكبر من أن يختزل في مشروع لتحلية مياه البحر ـ على رغم وجاهة الفكرة وجدتها ـ فغير صحيح أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي لا يعرف لها حدود، وإنما الصحيح أن لإسرائيل حدوداً مائية، كما أن لها مطامعها المائية التي تجهر بها حيناً وتسر بها أحياناً أخرى. وهي لا تتوانى عن المطالبة بحصة في ماء النيل تتواضع فتحصرها في واحد بالمئة من إيرادات النهر خلف السد العالي. وهي نسبة تعادل نحو ٨٠٠ مليون متر مكعب تسد عوزها المائي وتستزرع بها مساحة واسعة من النقب. فإذا لم يكن وعادت صفر اليدين فإن أصابعها جاهزة لإثارة المتاعب

في أعالي النيل وفي تأجيج التوترات والصراعات الإقليمية والحروب الأهلية في منطقة البحيرات العظمى والقرن الأفريقي حيث ينبع النيل ويتدفق الماء في روافده. وهي قادرة أيضاً بما لها من نفوذ أن تدس لدى البنك الدولي ولدى فقهاء القانون الدولي توصيات من قبيل تسعير المياه تتيح لها مستقبلاً أن تشتري مياه العرب من النيل إلى الفرات.

وأخيراً فإنه لا يخفى على لبيب تلك الإيحاءات المائية الدالة التي ينضح بها التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل.

إن الدراسة كما قدمت لهي غنية بمعانيها المستقبلية، ثاقبة في رؤيتها الاستراتيجية، قالت أشياء كثيرة في كلمات قليلة دالة وموحية وأدارت رؤوسنا فكراً لا سكراً، وعرضت نسقاً من الأفكار المتماسكة الرصينة - حتى وإن اختلفت معها - وهي قمينة بأن نتأملها ونمعن الفكر فيها.

المناقشـات

١ ـ فيصل جلول

أعتقد أن النقطة المركزية تركز على المعادلة التالية: في عصر العولمة العرب ضعفاء وإسرائيل ازدادت قوة، وهذه المعادلة تطرح من دون أن تفصح فرضية الحوار مع إسرائيل وبالتالي وضع حد للقضية والصراع.

إن النظام العالمي الراهن كالأنظمة العالمية السابقة لا يصفي قضايا أو حقوقاً ولا يلغي صراعات جوهرية كالصراع العربي ـ الإسرائيلي. وأغلب الظن أنه لو سادت أفكار كأفكار السيد محمد سيد أحمد في جنوب اليمن الذي كان ملكية بريطانية طيلة قرن وربع القرن، وكانت بريطانيا قوة استعمارية لا تقل بأساً وبطشاً عن قوة أمريكا في هذا العصر، لما كان بيننا الآن يمنيون ساهموا في تحرير بلادهم. والمعنى نفسه يصح على حال فرنسا والجزائر.

ومع ذلك فلنناقش فرضية الحوار مع إسرائيل، فإلى أين يمكن أن يقود هذا الحوار؟ بداية لا بد من التمهيد بالقول إن أحداً لم يتمكن من التعايش أو الاندماج مع العرب في كل مراحل حياتهم السياسية، إلا عبر وسيلتين: الإسلام للإثنيات غير العربية واللغة لغير المسلمين. وإسرائيل لا تتمتع بأي من هاتين الوسيلتين للتعايش والاندماج معنا. أقول أكثر من ذلك، إنها لا تريد هي أيضاً الاندماج ولا تريد التعايش معنا لأنها كيان مفترس لا يريد من الآخر العربي غير الأرض. هي ليست كفرنسا التي صادرت أرض الجزائر وحاولت أن تفرنس شعبها، وهي ليست كجنوب افريقيا البيضاء التي صادرت الأرض ولم تقتل سكانها وحاولت أن تفرض عليهم صيغتها ونظامها العنصري. الصهاينة أشبه بالأمريكيين الذين صمموا على إبادة سكان الأرض والحلول مكانهم.

من جهة ثانية، لا تقبل إسرائيل نفسها الاندماج الفعلي مع العرب، فلغتها دينية ومقدسة قداسة الدين والأسطورة. واللغة كما الدين لا تتضمن حيزاً للآخر غير

اليهودي. وبما أن إسرائيل غير منفتحة وغير اندماجية ولأن العرب منفتحون واندماجيون بشروطهم طبعاً، من الصعب لأي حوار مع إسرائيل أن يقود إلى اندماج أو تعايش جدي.

في ظل استحالة هذه السيرورة، ترغب إسرائيل في تجاوز خصوصياتها اللااندماجية واللاتعايشية مع الآخر، وفي تجاوز شروط الاندماج والتعايش العربية، وبالتالي القفز نحو صيغة شرق أوسطية تكون فيها الدولة العبرية أمام مخاطبين متعددي الإثنيات والأديان والجنسية، وفي هذا الفضاء تكون عضواً مثلها مثل العرب شكلاً وطرفاً قيادياً لمنطقتها المجاورة مضموناً. انطلاقاً من ذلك أقول إن الشرق أوسطية لا تلبي طموحي، ولا تعطيني حقي، ولا ترفع شأني، ولا تتناسب مع تاريخي، وتحرمني من وسائل استرداد هذا الحق.

٢ ـ جواد الحمد

برغم بعض الأفكار الجديرة بالدراسة والاهتمام، وبخاصة ما يتعلق بالبدء ببناء محطات تحلية للمياه على الشواطىء العربية كمصدر استراتيجي للمياه في الوطن العربي، لا يصح أن نسقط آراء الإعلام الغربي على أي بلد عربي أو زعيم عربي في أوراق علمية بحثية لندوة تتلمس رسم مستقبل المواجهة مع إسرائيل.

وحول ما أشار إليه الباحث حول «استحالة الحروب النظامية» فإنني أختلف مع هذا الاستنتاج القطعي غير المقنع، حيث إن أي شعور بالخطر لتهديد أي طرف يملك السلاح مهما كان محدوداً سوف يدفعه لخوض حرب نظامية دفاعاً عن وجوده. ولعل ما جرى من حرب نظامية بين أثيوبيا وأريتريا وكلاهما على علاقة حميمة مع الولايات المتحدة مؤشر على ذلك.

٣ ـ عبد الإله بلقزيز

ينهي الأستاذ محمد سيد أحمد عرضه الشفوي لبحثه بالقول إننا أمام التحدي التالي: «إما أن تسحقنا الساداتية أو ننجح في أن نتصدى لها». وأخشى أن لا تكون هذه المقولة منسجمة مع سياق الخطاب الذي عبّر عنه الباحث، إذ يُخيل لي أن البحث يقوم على مقدمات ساداتية، أو قل انه ينهل من الفكرة الساداتية عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وبالذات من فكرة أولوية الحل السياسي لذلك الصراع. وما يؤيد هذا الرأي الذي ذهبنا إليه هو أن مشكلة الاستاذ محمد سيد أحمد مع «اتفاقية كامب ديفيد» ـ مثلاً ـ ليست مشكلة مع خيار في السياسة، بل هي مشكلة مع عدم التزام دولة إسرائيل بالاتفاقات الموقعة مع العرب! كما أن مما يؤيد ذلك أن الباحث لا يجد حرجاً

في الدفاع عن فكرة الحوار مع الإسرائيليين!

ترتبط بهذه الملاحظة ملاحظة أخرى تتعلق بالعولمة وتداعياتها على صعيد الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ليس مهماً ـ هنا ـ أن نقف عند التوصيف الذي قدمه الاستاذ سيد أحمد للعولمة، على ما فيه من قضايا قابلة للنقاش، المهم هو النتائج التي يرتبها الباحث على مقدمات التوصيف، وفي قلبها تلك التي تنتهي إلى القول إن حقائق العولمة لم تعد تترك من مجال سوى للتسوية السياسية، وللقبول بالمساومة مع «اسرائيل»! وفي ظني أن القبول بهذه الأطروحة يتجاهل سوابق التاريخ، حيث لم يمنع اختلال ميزان القوى بين العدو والحركات الوطنية هذه الأخيرة من كسب معركتها الوطنية، وإجبار العدو على التسليم بحقوق شعوبها دونما جنوح نحو تنازل يعرّض تلك الحقوق للتبديد، من نوع تلك التنازلات التي تدعونا التسوية الجارية اليوم لتقديمها، حتى قبل التفاوض... بل شرطاً للتفاوض!

٤ ـ محمود عوض

إن المصطلحات المستخدمة في حاجة إلى تدقيق، مثل قوله ان هناك خطأ شائعاً يقصر العلاقات بين مصر وإسرائيل بين مرحلة عداء وهذه مفهومة، ومرحلة شراكة وهذه غير واضحة. منذ متى هناك شراكة بين مصر وإسرائيل؟ حتى السادات لم يتجرأ على استخدام هذا اللفظ أو مضمونه، إلى مرحلة جديدة يبشر بها صاحب الدراسة عنوانها التنافس بين مصر وإسرائيل لأن مصر لديها ٧٠ مليون بشري لم يعد وادي النيل كفيلاً بإطعامهم. لا الوطن العربي البترولي بوضعه الراهن أصبح كفيلاً بإطعام مصريين ولا حتى كفيلاً بإطعام نفسه، وهذا ليس أساسه الصراع بين العرب وإسرائيل وقصة كوبنهاغن هي عملية نصب كبيرة جداً باسم المثقفين المصريين وعلى المثقفين المصريين، فقد رتبت اجتماعات سرية في كوبنهاغن بين مخابرات إسرائيلية وبين آخرين رشحهم عرفات ونفر من المصريين المرتبطين به، وطرحوا التحالف المصري ـ الإسرائيلي. وأخطر ما في ذلك ما جاء في البيان وهو عبارة «نحن المثقفين» من أنتم، أفهم أن تقول أنا ولا أمانعك أن تجلس مع الإسرائيليين ولكن ليس تحت عنوان الثقافة، وأما تحت عنوان السياسة بإمكانات تشكيل حزب سياسي وتخوض الانتخابات وترى النتائج.

٥ ـ عادل حسين(*)

إن الأستاذ محمد سيد أحمد ليس مفكراً بارزاً فحسب، ولكنه مناضل وطني نحترم جميعاً دوره وبلاده رغم أية خلافات معه. وقد تحدث محمد عن نقده لموقفه من

(*) تناولت المداخلة الفصلين الحادي والعشرين والثاني والعشرين.

مجموعة كوبنهاغن، فهذا موقف يستحق التقدير.

وإذا انتقلت إلى البحث المقدم فإنني أبدأ بحديثه عن انهيار النظام ذي القطبية الثنائية، وقد ذكر أن القطبية الثنائية ظلت قائمة بمعنى ظهور ثنائيات جديدة (مثل الشمال والجنوب) وهذا صحيح، ولكن كان المقصود من الحديث عن انهيار القطبية الثنائية، هو أن قيادة النظام الدولي كانت تقوم على قطبين متكافئين أثناء الحرب الباردة، وحين انهار الاتحاد السوفياتي ظن الكثيرون أن الولايات المتحدة أصبحت قطباً وحيداً يقود النظام الدولي، بغض النظر عن أية صراعات ومواجهات ثانوية داخل النظام يشير إليها الأستاذ محمد سيد أحمد ومسألة انفراد أمريكا بقيادة النظام الدولي، وانهيار النسق المعتمد على قطبين متكافئين كانت بالفعل حقيقة واضحة في مطلع التسعينيات، وهذا ما أفزع الكثيرين عندنا وجعلهم يتحدثون عن ضرورة الاستسلام لأمريكا التي لم يعد يردع طغيانها رادع. والقضية التي تثيرها دوماً في كل مناسبة هي ضرورة التنبه إلى أن الظروف التي دعت إلى سيادة التصور حول نظام القطب الواحد (بغض النظر عما إذا كان التصور صحيحاً أو غير صحيح)، هذه الظروف قد تغيرت الآن.. صحيح أنه لم تعد هناك دولة عملاقة تكافىء وحدها قوة الولايات المتحدة، ولكن أصبح تجمع الكتل الدولية والمنافسة يشكِّل الآن في مجموعة كتلة دولية تحاصر القوة الأمريكية وتقيد حركتها.. هذا ما ينبغي أن نتنبه له لكي نستفيد منه في مواجهتنا مع الحلف الصهيوني ـ الأمريكي. والحقيقة أن منطقتنا استشعرت بالفعل هذا التغير في التوازنات الدولية وتعاملت مع المتغيرات وبخاصة (روسيا ـ الصين ـ أوروبا) خلال السنوات الأخيرة على نحو أفادنا كثيراً.

ولعل هذا يجعلني أنتقد ما جاء في ورقة د. عاروري حيث تكلم على العلاقات الدولية، كما لو كانت تعني العلاقات مع أمريكا بالذات، رغم أن العالم، ورغم أن النظام الدولي أصبح أوسع كثيراً من أمريكا. ومسألة القوة الأمريكية وعلاقتها الخاصة مع إسرائيل تعتبر بدهية، ولكن ما يحتاج جهداً من باحثينا هو أن يدرسوا لنا إمكانات الكتل الدولية الصاعدة والمنافسة لأمريكا من أجل تعميق مواقفنا ودعم تحركاتنا.. وهذا النقد لا ينطبق على دراسة د. عاروري وحدها، إذ ان أغلب الأوراق التي عالجت النظام الدولي والعلاقات الدولية وقعت في الخطأ نفسه.

عالج بحث الأستاذ محمد سيد أحمد موضوع تحلية المياه بمنهج صحيح، فهذا نموذج لتحدي قطاع معين رأى الباحث ضرورة التركيز عليه من منظور تعظيم إمكاناتنا الاقتصادية والتقانية من أجل الانتصار في المواجهة. إن الباحث هنا لم يتكلم على التقدم والتخلف بمعنى عام، ولكن بمعنى التقدم في مجال معين أعطاه الأولوية يخدم مخطط المواجهة مع الحلف الأمريكي ـ الصهيوني باستخدام الأدوات المختلفة

المتاحة، اقتصادية وغير اقتصادية.

٦ ـ خالد السفياني

الدراسة تشكل في أغلب جوانبها تبنياً لمنطق كوبنهاغن. إذ ماذا تعني فكرة «التوظيف المتبادل»؟ هل يقصد منها أن المنهجية التي علينا اتباعها هي أن نوازن بين استفادة الكيان الصهيوني منا واستفادتنا منه؟

وما سماه الباحث «بترحيل التناقضات» أليس هو صلب التطبيع وصلب منطق كوبنهاغن؟

وكيف يمكننا أن نجمع بين هذا المنهج المقترح وبين ما اقترحه الباحث في عرضه من ضرورة إلغاء كامب ديفيد؟

٧ ـ الياس مطران

تعقيباً على ما قاله الاستاذ محمد سيد أحمد لا أدري كيف نسقط نهج الساداتية ونحن نتحدث عن الحوار مع الكيان الصهيوني، فجوهر التفكير الساداتي هو أن السقف الأعلى هو الاعتراف بالكيان، فهل المطلوب أن نسعى لإلغاء كامب ديفيد كي نحسن شروط التفاوض مع الكيان الصهيوني؟

إذا كان الجواب إيجابياً فهذا يعني أننا نسلم بأن صراعنا أصبح صراع حدود وصراعاً نحسن فيه ظروفنا التفاوضية، والأخطر أن نتذرع بالعولمة كي نقول باستحالة الحرب النظامية أو نلمح إلى أن الولايات المتحدة هي التي أصبحت تدير الصراعات كافة. ونسأل هل طرد الصوماليين للأمريكيين تم بإرادة أمريكية؟ وهل كل ما يجري في المكسيك وجنوب لبنان هو من صنع أمريكي؟ ولماذا الفصل بين الحرب النظامية وما يسميه الكاتب العنف، فكيف يصنف اجتياح الكيان الصهيوني للبنان وحرب فييتنام؟ إن العولمة هي مظهر من مظاهر النظام العالمي الجديد، فالتطور التكنولوجي وثورة الاتصالات لن تحوّل العالم إلى قرية صغيرة عاصمتها الولايات المتحدة الأمريكية وقلبها النابض الكيان الصهيوني.

لذلك نحن نطالب بإسقاط كامب ديفيد والعودة إلى جوهر الصراع مع الكيان الصهيوني على أنه صراع وجود وليس صراع حدود، أي العودة إلى المنطق القومي في المجابهة مع العدو، منطق الرئيس عبد الناصر.

٨ ـ خير الدين حسيب

أود باسم مركز دراسات الوحدة العربية الاعتذار من الأخ محمد سيد أحمد عن بعض المداخلات التي قيلت في هذه المناقشة، لقد كان المركز حريصاً على دعوة محمد

سيد أحمد وهو معتز بحضوره بيننا، وأرجو ألا تؤثر هذه الملاحظات على مشاركته في المناقشات التي ستتم حول الاستراتيجية وخطة العمل وكما قلت في كلمة الافتتاح، لكل من المشاركين أن يفكر بحرية وبصوت عال من دون أية خشية، وأكرر اعتذار المركز للأخ محمد سيد أحمد.

٩ ـ وميض نظمي

حرص الباحث على انتقاء عباراته بشكل بالغ الحرص بحيث لا يشتم منه أي نقد مباشر للنظام المصري الراهن. وهذا بالمنطق العلمي أمر غريب حيث إن نقد الأحياء أهم من الأموات، ونقد الأقربين أهم من الهجوم على حكام بلدان أخرى. ولكن في ظل «ديمقراطياتنا» المزيفة أفهم بواعث الباحث، ولكن ذلك ينتقص من الشجاعة الفكرية وهي من أهم مستلزمات البحث العلمي الهادف والرصين.

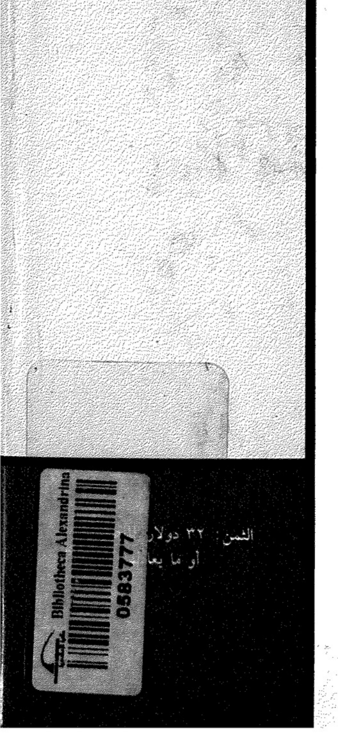
١٠ ـ محمد سيد أحمد (يرد)

ممكن أن يختلف الجالسون هنا على المقدمات، وكل ما أطلبه ألا تنتهي هذه الجلسة بأن نحلل ونسلّم بأن المأزق كبير وإسرائيل موقعها قوي، ثم نصاب بالاحباط. وأنا أقترح أن نتبنى فكرة إنهاء كامب ديفيد، هذا هو الموقف الذي أريده منكم، هذا هو الموقف العملي. إذا كان الصراع ينتهي بالعنف أو بالسلام أو بأي طريقة ذلك ليس مهماً، فالمشكلة أولاً هي كيف نخرج من المأزق أنا أقترح اقتراحاً بغض النظر عن الحيثيات فأنا لي حيثياتي وغيري له حيثياته. هذا نحن أحرار به، أما ما لسنا أحراراً فيه فهو أن نخرج من هنا بالموقف الذي دخلنا فيه إلى هنا نفسه.









هذا الكتاب

يضم هذا الكتاب بجزأيه أبحاث وتعقيبات ومداخلات ندوة: «العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل نحو استراتيجية وخطة عمل»، والتي نظمها «مركز دراسات الوحدة العربية» في بيروت، خلال المدة من ١٠ ـ ١٣ آذار/مارس ١٩٩٩.

لقد درج المركز، منذ قيامه عام ١٩٧٥، على تركيز جل أنشطته حول قضية «الوحدة العربية» نزولاً على مقتضيات وثيقة تأسيسه، والمهمة القومية التي انتدب نفسه لحمل أمانتها، فضلاً عن تخصص العديد من «المراكز البحثية» العربية في موضوع الصراع العربي ـ الصهيوني، باستثناء بعض المعالجات البحثية التي اقتضتها التحولات الجذرية في التوجهات العربية الرسمية من الصراع إلى التسوية، وبخاصة منذ عقدت اتفاقيات كامب ديفيد.

وقد انعكست الاتفاقيات العربية ـ الإسرائيلية المتوالية على توجهات العديد من هذه المراكز، وعلى اهتماماتها وأولوياتها. وفي الوقت نفسه أخذت مسيرة التسوية والهرولة إلى التطبيع مع الدولة الصهيونية تلقي بتأثيراتها الكاسحة على المستقبل العربي كله.

إزاء هذا التطور المزدوج على مستوى إدارة الصراع من ناحية، وعلى مستوى البحث والدراسة من ناحية أخرى، كان من الطبيعي أن يتصاعد اهتمام المركز بمسيرة الصراع والتسوية، حتى توّج ذلك بانعقاد هذه الندوة الكبرى، بهدف وضع «استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي ـ الصهيوني».

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb